بلوغ الأرب

بشرح

شذور الذهب

في معرفة كلام العرب

لشيخ الإسلام قاضي القضاة

أبي يحيى زكريا الأنصاري

المتوفى سنة ٩٢٦هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور محمد أحمد علي عبد العاطي

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير منحت من كلية اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٣م بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف.

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من السادة الأساتذة:

الاستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد خليل النماس
أستاذ قسم اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة
(مشرفًا)

الدكتور/ إبراهيم عبد الرازق البسيوني
رئيس قسم اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة
(مناقشًا)

الدكتور/ محمد يسري زعير
رئيس قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية (البنات) جامعة الأزهر
(مناقشًا)

بلوغ الأرب

بشرح

شذور الذهب

في معرفة كلام العرب

المجلد الأول

بلوغ الأرب

بشرح

شذور الذهب

في معرفة كلام العرب

لشيخ الإسلام قاضي القضاة

أبي يحيى زكريا الأنصاري

المتوفى سنة ٩٢٦هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور محمد أحمد علي عبد العاطي

المجلد الأول

دار البصائر

الإدارة: ١١٣٩ زهراء مدينة نصر - القاهرة.

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٤١١١٤٤١ - محمول: ٠١٦٨٨٣٣٥٢٥

مركز التوزيع: ٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر - القاهرة.

هاتف: ٠٠٢٠٢٢٥١٤٩٦٣٣ - محمول: ٠١٦٨٨٣٣٥٢٤

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠١٠/١٤١٥٩

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 978-977-489-048-2

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله واهب ما يشاء لمن يشاء، هدانا إلى ما فيه الخيرُ لنا في دنيانا وأُخرانا؛ حيثُ جعلنا من المسلمين المؤمنين، وأكرَمنا بدراسة القرآن الكريم، وسنة سيد النبيين والمرسلين ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ [المجادلة: ١١]، وأشهد أن لا إله إلا الله الواسعُ الفضلِ، الجزيلُ الخيرِ، وأشهد أن سيد الخلائق وأكرم النبيين والمرسلين محمد بن عبدالله، مَن صفَّاهُ ربُّهُ ونقَّاه، وأكرمه ربه واجتباه، وصنعه على عينه ورَقَّاه، القائل عن نفسه: «**أنا أَفْصَحُ العَربِ بَيْدَ أنِّي من قُرَيشٍ**»، والقائل: «**أَدَّبَني رَبِّي فأَحْسَنَ تَأْدِيبِي**»، والقائل عنه ربُّهُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ﴾ [القلم: ٤]، صلوات ربي وسلامه عليك أيُّها النبي الزكي البهي، وعلى آلك وصحبك أُولي العلم فَرَضِيَ الله عنا وعنهم أجمعين.

وبعد،،،

فإن القرآن وعلومه مجالٌ واسع لكل مَن أسعده الله في دنياه وأُخراه ممن أراد أن يبحث وينقب ويفتش عن أعظم الأشياء على الإطلاق، والقرآن نزل بلسان عربيٍّ مبين، والنحو أداة هذه اللغة التي توضحها وتبرز دقائقها وتُجلِّيها وتبين لشاديها جمالَها وسموها على غيرها من اللغات.

ولما كان الأمر كذلك فقد تطلعتْ نفسي منذ نعومة أظفاري إلى دراسة هذا العلم الشريف، وتُقتُ لأن أدخل الكلية التي تدرسه وتتعمق فيه بحيث إنها كانت من أعظم أمانيَّ في هذه الحياة لاسيما وقد كان البابُ مُوصَدًا أمام مثلي من ضعاف البصر، ولكن شاء الله بقدرته أن ينفتح هذا الباب في السنة التي حصلت

فيها على الثانوية الأزهرية، فأدركت أن الله قد استجاب دعائي، وقد قبل رجائي، فشمرت عن ساعد الجد، وواصلت الليل بالنهار حبًّا وشغفًا لنيل شهادتها العليا، ثم آن الأوان لأن أتخصص فقد كانت شعبة اللغويات آثر الشعب لدي، وإن كانت اللغة وعلومها بصفة عامة تَحظَى بجانب كبير من قلبي، فالنحو يحظى بنصيب الأسد من ذلك؛ ذلك لأنه المفتاح الذي يستطيع صاحبه بيسر أن يتعرف على أسرار كتاب ربه، وسنة نبيه ﷺ.

ولما حان وقت اختياري لرسالة أنال بها درجة التخصص (الماجستير) كان الطريق غير مُمهَّدٍ؛ ذلك لأن اختيار الموضوع من أصعب الأمور وأشقِّها على الإنسان، خصوصًا إذا علمنا قول القائل: «إن اختيارَ الرجل قطعةٌ من عقله» فَحِرت كثيرًا، وبعد تفكير عميق واستخارة وجهني الله إلى هذا الموضوع الذي هو: تحقيق كتاب: «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» لشيخ الإسلام، وقاضي القضاة، العالم التقي: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن رداد بن حميد بن أسامة بن عبد الولي الأنصاري الخزرجي، المُتَوفَّى على الأرجح سنة ست وعشرين وتسعِمائة للهجرة، ويمكن تلخيص الدوافع التي حدت بي إلى اختيار هذا الموضوع في النقاط الآتية:

١- أن المخطوطات رصيد ضخم من تراثنا العربي الأصيل ينبغي أن توجه إليها العناية والرعاية: تحقيقًا وتعليقًا وشرحًا؛ ذلك لأن الإنسان الحضاري يبدأ من حيث انتهى غيره، إذن فلا بداية حقيقية إلا بعد أن نفرغ من دراسة هذا التراث العظيم وإخراجه إلى حيز الوجود حتى يرى النور، ومن ثَمَّ فقد وجدت لزامًا عليَّ- باعتباري من محبي التراث بل من عشاقه- أن أتجه إلى هذا اللون من الدراسة؛ لأنه يضيف جديدًا إلى اللغة فضلًا عما فيه من وفاء بحقوق السابقين، ويعلم الله كم كانت هذه الطريق وعرة على مثلي من المستطيعين بغيرهم، ولكني أردت أن أبين من خلال ذلك أن المرء متى صدقت نيَّتُهُ وخلصت طويته وشمر

عن ساعد الجد فإنه حتمًا واصل إلى ما يريد بتوفيق العزيز الحميد، وإذا كان هذا قد تم على يدي فهو على يد غيري ممن وهبهم الله نعمة البصر أيسر.

٢- أن كتاب «شذور الذهب» للعلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسُفَ بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري المُتَوَفَّى على الأرجح سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة من الكتب العظيمة في النحو؛ لأنه كتب بطريقة ميسرة محببة لمن أراد دراسة هذا العلم الشريف، وقد تُيِّمتُ بهذا الكتاب منذ سمعت به في أول دراستي بالمرحلة الثانوية لكن شاء الله ألا ندرس منه إلا القليل لتغير النظام الثانوي من خمسة أعوام إلى أربعة فانتقلت بنا الدراسة إلى «ألفية ابن مالك» ومن يومها تاقت نفسي إلى دراسة هذا الكتاب واستيعابه لاسيما وأن مؤلفه ممن يشار إليهم بالبنان في علم «النحو» ويكفينا في هذا الصدد قول ابن خلدون في مقدمته: «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام أنحَى من سيبويه»، «إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو»، «وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه»، ومن أجل هذا فما إن سمعت بهذه المخطوطة وأنها تتعلق بذلك الكتاب حتى بادرت إلى اختيارها لتحقيقها.

٣- أن الشيخَ أبا يَحيى زكريا الأنصاري -شارح هذا الكتاب- من العلماء الموسوعيين الذين خاضوا غِمار علوم كثيرة بل صنَّف في تقسيم العلوم، وذكر أنواعها وضوابطها، فقد وصفه المترجمون له بأنه: فقيه، أصولي، محدث، لُغوي، نحوي، عروضي، قاضٍ، مفتٍ، مُدرس، مما يبرهن على أن هذا العالِـمَ من طرازٍ فريد، وقد وهبه الله إلى جانب ذلك عمرًا طويلًا أتاح له أن يلحق الأحفاد بالأجداد كما وصفه بذلك مزامنوه وعارفو فضله، ومن ثَمَّ فإن شخصية كهذه لا يملك المرء إزاءها إلا أن يُبرز درة من دررها؛ فكان إقبالي على تحقيق هذا الكتاب

لأبين أن الجانب النحوي عنده لا يقل أهمية عن غيره من الجوانب التي عرف بها؛ وفاء بحق هذا الرجل العظيم خصوصًا إذا علمنا أن مؤلفات هذا الرجل معظمها ما زال مخطوطًا، فأردت أن أعرف أبناء هذا العصر معلمًا من معالم تراثهم الخالد وشخصية كان يتقرب إليها كل مَن عرفها من سلاطين وأمراء وعلماء و﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤].

٤- أن الذي وجهني إلى هذه المخطوطة ورشحها لي أخ فاضل عزيز عليَّ هو الأستاذ/ محمد عبدالغني أحمد شعلان المدرس المساعد بكلية اللغة العربية ببني العرب بالمنوفية، فنال ترشيحه واختياره إعجابي وإقبالي فله مني جزيل الشكر ووافر الثناء.

٥- أن هذه المخطوطة تمثل عصرًا من أزهى عصور التأليف العلمي وإن كان من أقصر العصور قلقًا واضطرابًا ألا وهو العصر المملوكي البرجي الذي دام زهاء تسعٍ وثلاثين ومائة سنة (٧٨٤: ٩٢٣هـ)، (١٣٨٢: ١٥١٧م) فأردت أن أبين من خلال هذا الكتاب أن العلم يزكو وينمو ويؤتي أينع ثماره في كل عصر، لا يتأثر ببطش ولا إرهاب ذلك لأنه قبس من علَّام الغيوب.

٦- أن مؤلف هذه المخطوطة إلى جانب كونه مسلمًا عربيًّا فهو مصري شرقاوي من بلدة سُنَيكَةَ بمحافظة الشرقية، ومحقق هذه المخطوطة يتشابه معه في ذلك.

كل هذه الموافقات وغيرها مما لا يعلمها إلا الله هي التي حدت بي إلى أن أختار هذا الموضوع الجليل، وقد عرضته على أساتذتي في القسم فرحبوا به وإن أبدوا إشفاقهم عليَّ؛ لصعوبة المهمة ووعورة المسلك فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وقد أشرف عليَّ في هذا البحث ثلاثة من الأساتذة الأجلاء ممن أدلوا بأعظم دلو في المجال النحوي القرآني أولئك هم: الأستاذ الدكتور/ طه محمد الزيني

والأستاذ الدكتور/ السيد سعيد موسى شرف الدين، وقد شاء الله أن يسافر هذان العَلَمان للتدريس بالبلاد الإسلامية فكان لقائي مع مسك الختام الأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد خليل النحاس الذي كان إشرافه علي خيرًا وبركة؛ ذلك لأنه تلقفني في أصعب مراحل البحث وأضيقها حيث كانت المدة المتاحة للرسالة قد استنفدت فأنقذني الله على يديه كما ينقذ الغريق من الغرق فله من الله ومني أعظم آيات الشكر والثناء حيث أمدني بتوجيهاته السديدة الرشيدة التي ساعدت على أن يرى هذا البحث المتواضع النور، جزاه الله عني وعن الإسلام خير الجزاء.

هذا وقد قسمت بحثي إلى بابين وخاتمة:

الباب الأول: وهو خاص بالدراسة ويتضمن ثلاثة فصول.

الفصل الأول: وقد عنونت له بـ«مع ابن هشام الأنصاري في عصره، وحياته، وكتابه: شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، وقد تناولت فيه النقاط الآتية.

أ- نبذة عن عصر المصنف، وفيها عرضت بإيجاز للحياة السياسية والعلمية للعصر المملوكي البرجي الذي عاش فيه مصنفنا.

ب- مع المصنف من حيث: اسمُهُ، كنيته، لقبه، ميلاده، وفاته، نشأته العلمية، مذهبه الفقهي، تلامذته، أخلاقه وصفاته، مذهبه النحوي ومنهجه، وقد أبنت في هذه النقطة: أنه لم يكن متشيعًا لمدرسة بعينها وإن غلب اتجاهه إلى المذهب البصري، وأنه كان ينشد الصواب حيثما كان، وقد عرضت لنماذج من هذه الاختيارات، أسلوبه، نتاجه العلمي، وقد رتبته على حسب الحروف الأبجدية فوصلت إلى ما يربي على الأربعين.

جـ- وقفة مع شذور الذهب، دراسةً، وتحليلًا، وقد عرضت من خلال هذا العنوان لما يأتي: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، والشروح والحواشي التي كتبت

عليه زمن تأليفه، والغرض منه، ومنهجه بعامَّةٍ وفي الشذور بخاصةٍ، قيمته، ومحتوياته، وتحليل المادة العلمية من حيث:

١ - الشواهد القرآنية.

٢- الأحاديث النبوية الشريفة.

٣- الشواهد الشعرية.

٤- الأمثال وكلام العرب.

٥- الأعلام.

وأما الفصل الثاني فقد كان بعنوان: «مع الشيخ زكريا الأنصاري في: عصره، وحياته، وآثاره» وفي هذا الفصل استعرضت ما يأتي:

أ- إطلالة على عصر الشارح (العصر المملوكي البرجي) من النواحي السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والعلمية، وقصدي من هذا: أن أعطي صورة واضحة لما كان في عصر الشارح من قلاقل واضطرابات، ومع هذا فقد كانت الحركة العلمية نشيطة وعظيمة؛ ذلك لأن علماء هذا العصر- أي: المملوكي- بعامة قد حاولوا استنقاذ ما بقي من يد التتار والصليبيين في المشرق، والفرنجة في المغرب، وقد تمثل ذلك في الكتب الكثيرة التي أخرجها علماء هذا العصر بحيث يمكن أن يكون كل كتاب بمثابة دائرة معارف، وقد كان شارحنا واحدًا من هؤلاء الأعلام الذين برزوا في كل ميدان وصالوا وجالوا في مختلف العلوم والفنون، ولأبين من جهة أخرى: أن الكاتب ابن عصره كما هو ابن بيئته بل هو شاهد عصره.

ب- مع الشارح وفيه بحثت: اسمه، كنيته، لقبه، مولده ومسقط رأسه، وفاته، نشأته وطلبه للعلم، مناصبه، شيوخه، تلامذته، مكانته وأخلاقه وآراء العلماء فيه، وقد اصطفيت أربعة آراء من علماء عصره ممن ترجموا له: كنجم الدين الغزي في «الكواكب السائرة» والعيدروس في «النور السافر»، وابن حجر

الهيتمي في «معجم مشايخه»، وابن إياس في «بدائع زهوره» وكلهم مُجمِعون على عظم مكانته وعلو كعبه العلمي، ومتانة أخلاقه، وحسن سيرته.

جـ- آثاره: وقد تناولت فيها ثلاثَ نِقاطٍ:

١- عوامل نبوغه.

٢- منهجه في التأليف: وقد اتبع فيه عدة أشكال، منها ما هو: ابتكارٌ لموضوعٍ معينٍ، أو شرح لكتاب مختصر، أو اختصار لكتاب مطول، وأنه يغلب على طريقته التأليفية ما يأتي: تأليف ما لم يسبق إليه، إتمام الناقص، شرح المغلق وإظهار الخفي، ومن هذا النوع: المخطوطة التي قمت بتحقيقها ودراستها، اختصار المطولات مع عدم الإخلال بالمعنى، جمع المتفرق من المسائل وربط بعضها ببعض، ترتيب ما كان مختلطًا على مصنفه، وقد ذكرت رأي بعض مَن عابوا على هذا المذهب وتلك الخطة من أنها لا تقدم جديدًا وأبنت أن هذا هو عين ما سلكه كبار المؤلفين من لدن تاريخ التأليف كما ذكر حاجي خليفة في مقدمة «كشف الظنون» وأبنت في هذه النقطة أيضًا انتقادي له من جهة أنه كان ينقل عن غيره دون أن يذكر مؤلفاتهم التي نقل عنها، أو ينسب النقول إلى أصحابها، وقد ظهرت هذه الصورة جلية في مخطوطتنا هذه كما بينته بالتفصيل في الفصل الثالث الذي سيتضح بيانه بعدُ إن شاء الله، وقد حاولت الاعتذار عنه بأنه كغيره من علماء هذا العصر كانوا معنيين بالجمع استنقاذًا لما بقي، وأنهم لكثرة ما قرءوا واستوعبوا قد تشبعوا به فاختلط كلامهم بكلام غيرهم فأفرزوا ذلك في مؤلفاتهم، والله أعلم بالصواب.

٣- مؤلفاته: وقد حاولت فيها بكل ما أمكنني الله من جهد أن أبرز ما عثرت عليه منها، وقد رتبتها أبجديًّا مع نسبة كل كتاب إلى العلم المُدوَّن فيه مثبتًا ذلك من مراجعه التي نقلت عنها، وقد كان عمدة هذه المراجع في نظري رسالتين أولاهما للأستاذ الدكتور/ مجاهد توفيق الجندي عن: «الحركة العلمية في العصر

المملوكي البرجي، ودور الأزهر فيها»، والثانية للأستاذ/ محمد عبدالسميع أحمد حسنين بعنوان: «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» المدرس المساعد بكلية أصول الدين بالقاهرة، وقد وصلت هذه المؤلفات حسب تعدادي إلى واحد وسبعين مؤلفًا ما بين رسالة، وكتاب مطول، وشرح أو حاشية، وبينت منها ما هو مخطوط وما هو مطبوع.

وأما الفصل الثالث، فقد كان بعنوان: (دراسة وتحليل كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري)، وقد تناولت فيه اثنتي عشرة نقطة:

(١)- كلمة عن الكتاب المُحقَّق.

(٢)- اسمه ونسبته إلى مؤلفه.

(٣)- الباعث على وضعه.

(٤)- زمن تأليفه ومكانه.

(٥)- نُسَخُ الكتاب المحقق، وبينت في هذه النقطة: أنني اعتمدت ثلاث نسخ لتحقيق النص وتوثيقه، وكانت النسخة (٨٩ نحو) هي عمادي في التحقيق لأنها أقدمهن تاريخًا ولأنها كُتبت في حياة المؤلف، ووثَّقت النص من خلال النسختين (١١٤٧نحو)، (٤٩١ نحو تيمور) وقد رمزت للأولى منهما بـ(أ) وللثانية بـ(ب) وفي هذه النقطة أيضًا بينت أني عثرت على نسخ أخرى لكني لم أوثِّق النص منها لاستقامته من النسخ الثلاث السابقة ولكوني مستطيعًا بغيري مما يرهقني كثيرًا، ويعد دربًا من التكليف بما لا يستطاع إذا علم أن تحقيق النص وتوثيقه من خلال النسخ الثلاث قد استغرق مني زهاء ثلاثة أعوام، وقد ذكرت ذلك من باب الأمانة العلمية، وأخيرًا أتبعت العرض المفصل للنسخ بصور من أوائل وأواخر النسخ الثلاث حتى تُستكمل الصورة.

(٦)- قيمة الكتاب، وتتجلى هذه القيمة كما أوضحتها في ثلاث نقاط:

أ- أنه إضافة جديدة إلى المكتبة الإسلامية بعامة والعربية بخاصة والنحوية بوجه أخص.

ب- أنه يبرز ناحية فكرية من نواحي شخصية شارحنا المتعددة ألا وهو: الجانب النحوي.

جـ- أنه أحد الشروح الهامة لمتن الشذور بعد شرح المصنف.

(٧)- مصادره.

(٨)- أضواء كاشفة على محتويات الكتاب وخطة الشارح فيه:

وقد تناولت في هذه النقطة الكتاب من أوله إلى آخره عارضًا بالتفصيل للمسائل التي تناولتها معلقًا على هذه المحتويات بما يتناسب مع ما ذكرته في أثناء التحقيق، وإنما قمت بإبراز هذه النقطة حتى يتجلى الكتاب المحقق ويستبين لكل مَن يتصفحه، وليعلم مقدار الجهد الذي بذله المحقق في الكتاب.

(٩)- اتجاه الشارح النحوي، وقد عرضت في هذه النقطة لكون الشارح كالمصنف في نشدانه الصواب حيث كان، وقد أبرزت بدراسة تحليلية وصفية المدارس النحوية التي نقل عنها والقبائل التي أشار إليها، والنحاة الذين استرشد بآرائهم، تجليةً للكتاب لأن الدراسة الميدانية أكثر نفعًا وأعظم جدوى من الدراسة النظرية البحتة.

(١٠)- منهج الشارح في الكتاب، وقد وضحت أن القارئ لخطبة الشارح يتبين له أنه ألزم نفسه بأربعة أشياء هي:

حل ألفاظ الشذور، إبراز دقائقه، تقييد مطلقه، فتح مغلقه، وقد نظمتها تحت عناوين ثلاثة هي:

أ- توضيح كلام المصنف وشرحه له بما يتلاءم مع ما يقصده المصنف، وضربت لذلك نماذج متنوعة تجليها.

ب- تقرير بعض المسائل بطريق البحث.

جـ- تقييد المطلق.

وقد أبرزت عند دراستي لمنهج الشارح أن هناك أمورًا أخرى يمكن أن تستشف من خلال الكتاب لابد من ذكرها، لبيان الدراسة المنهجية للشارح، وقد كانت هذه النقاط متبلورة فيما يأتي:

١- تعليل كثير من الأحكام والقواعد النحوية.

٢- تشويقه للقارئ بذكر السؤال ثم الإجابة عليه، وهذا على نوعين:

أ- ذكر السؤال مباشرة.

ب- كون السؤال ذهنيًّا يمكن استنباطه من خلال الكلام كقوله: وأما نحو الترضي... إلخ) مما هو موضح في محله، وقد بينت أن شارحنا لم يكن بدعًا في هذا فقد سُبِق بكثيرين نهجوا هذا النهج من أبرزهم الزمخشري في «كشافه».

٣- طريقة تناوله للمصادر وقد أخذت عدة أشكال تتلخص في:

أ- ذكر بعضها معيِّنًا لها ولأصحابها.

ب- ذكره صاحب الرأي دون تحديد للمصدر الذي رجع إليه.

جـ- ذكر آراء دون نسبة إلى أحد بعينه أو تحديد للمصدر.

د- نقل موضوعات أو فقرات بأكملها من مصادر دون تحديد من نقل منهم أو الكتاب المنقول منه، وباستقرائي للكتاب وجدت ذلك متمثلًا في ثلاثة علماء: ابن هشام الأنصاري (مصنفًا)، ابن يعيش، الرضي.

٤- أثر ثقافة الشارح في كتابه.

٥- نسبته الآراء والمذاهب إلى أصحابها.

٦- الاعتداد بشخصيته العلمية ومناقشته للمصنف، وفي هذه النقطة بينت أن الشارح كانت له وقفاته التي لا تُنكَر من المصنف مما يدل على عظم تمكنه في هذا العلم، وضربت لذلك الأمثلة الموضحة.

٧- استشهاداته: وقد قسمت استشهاداته إلى:

أ- نثرية.

ب- شعرية.

أما النثرية فَتَتَجلَّى في:

١- القرآن الكريم، وقد أبنت أنه استشهد بما نيف على خمسمائة شاهد قرآني متضمنةً فيما يربي على تسعين وأربعمائة آية، وأنها استوعبت خمسة أسداس سور القرآن، وقد عملت جدولًا يوضح السورة وعدد الآيات وعدد الشواهد، وقد تجلى من خلال ذلك حرص الشارح على الشاهد القرآني واعتباره أساسًا لابد منه في هذا الصدد وكانت لي عدة ملحوظات على شواهده القرآنية.

٢- القراءات القرآنية، وقد أحصيتها في الكتاب فوجدتها سبعًا وأربعين يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أ- خمس آيات أتى بها الشارح على قراءات ولم يحددها ولا أشار إلى أنها قراءة.

ب- اثنتان نص على أنهما شاذتان مع نسبة واحدة منهما إلى قارئ بعينه.

جـ- نسبها إلى «بعضهم» دون تحديد درجتها ولا اسم صاحبها في أربع.

د- اثنتان وعشرون لم يذكر عنها سوى أنها قرئت بأكثر من وجه.

هـ- أربع عشرة آية نسب فيها القراءات لأصحابها.

وقد قدمت للقراءات بمقدمة تاريخية وجيزة تبين مدى أهمية القراءات في الدرس النحوي، وختمت ذلك ببعض ملحوظات لي على مسلك الشارح في هذا الصدد.

٣- الأحاديث والآثار: وقد تعدت الثلاثين وقد قدمت بين يدي الأحاديث بكلمة موجزة عن قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو.

٤- الأمثال وأقوال العرب.

وأما الشعرية فقد أربت على المائتين ما بين بيت كامل وجزء بيت، وأتبعت ذلك أيضًا بإبداء بعض ملحوظات على شواهده الشعرية.

وبذا أكون قد استكملت البحث في منهج الشارح حسبما أرى.

(١١)- ملحوظات عامة: وفي هذه النقطة قمت بعمل تقويم للكتاب المُحَقَّق من حيث ذكر بعض الهنات التي وقع فيها الشارح وبعض المحاسن التي تحسب له، وقد كانت هذه الملحوظات محصلة للدراسة الوصفية التحليلية السابقة، ومن أبرز ما أخذته على الشارح:

١- أن أسلوبه غير مؤد للمعنى المقصود بسهولة في بعض الأحيان.

٢- أنه في بعض الأحيان -إن لم يكن في معظمها- ينقل عن غيره دون أن يذكره أو يذكر المرجع الذي نقل عنه.

٣- أنه لا يذكر جزءًا كافيًا من الآية في بعض الأحيان.

٤- أنه لم ينسب الأبيات إلى قائليها في معظم الأحيان، وقد نص على النسبة في أحيان قليلة جدًّا.

٥- عدم دقته في إيراد بعض المصطلحات.

٦- وقوعه في بعض الأخطاء المتعلقة بتلاوة بعض الآيات القرآنية.

٧- غفلة الشارح عن بيان بعض الأقسام.

٨- إدخاله بعض التفسيرات في أثناء الشواهد القرآنية والشعرية.

٩- تمحل الشارح وحمله الكلامَ المصنَّف على ما يريد.

١٠- انتقص من شواهد المصنِّف القرآنية شاهدًا وجزء شاهد.

ومن أحلى ما يحسب له:

١- أن الكتاب صورة جلية لمدى سعة ثقافة الشارح وثقافة عصره.

٢- تعليقه على كلام المصنف إما بالتوضيح أو الاستحسان أو المخالفة.

٣- محاولته التوفيق بين الآراء المتعارضة.

٤- عنايته بذكر الأمثلة التي يقصد بها توضيح قاعدة.

٥- مناقشته للمصنِّف من خلال كتبه.

٦- للشارح تذوقات لا بأس بها.

٧- عنايته بتفسير بعض الكلمات الغريبة وضبطها بالحركة.

٨- استخدامه للمنهج التقريري قصدًا لحصر المسألة.

٩- اهتمامه بالسماع وعدم لجوئه إلى القياس إلا عند تعذر سماع في المسألة.

(١٢)- وكانت خاتمة هذا الفصل بيان منهجي العام في التحقيق.

ثم انتقلت إلى الباب الثاني الذي يتعلق بالتحقيق وقد قمت فيه بما يلي:

١- توثيق النص وتصحيحه بعد نقله من النسخة الأصلية، وذلك بمراجعة النسختين الأخريين ومقابلتهما بها مع التنبيه على الزيادة أو النقص.

٢- توضيح الآراء المذكورة في الكتاب وعرضها على ما ورد في كتب النحو.

٣- بيان مواضع الآيات القرآنية من حيث السورة والآية وإعرابها مع تخريج القراءات القرآنية وتدارك ما أخطأ فيه الشارح من حيث التلاوة.

٤- التعليق على الأحاديث النبوية الشريفة.

٥- تخريج الأمثال العربية والأقوال المأثورة وتفسير الغامض منها مما يتصل بالإعراب.

٦- التعليق على الشواهد الشعرية مع بيان موضع الشاهد.

٧- التنبيه على نقله من العلماء الوارد ذكرهم في هذا الكتاب ونقوله من شرح الشذور للمصنف و«شرح الكافية» للرضي، وشرح «المفصل» لابن يعيش وغيرها من المصادر.

٨- تحقيق المسائل النحوية الواردة في أثناء الشرح بقدر الطاقة.

٩- توضيح بعض الكلمات الغريبة والمصطلحات.

١٠- ضبط ما يخشى منه لبس وكذلك ضبط الآيات والأحاديث والأمثال والأقوال والشواهد الشعرية بصورة خاصة.

١١- إعجام بعض الكلمات التي تخلو حروفها من إعجام.

١٢- إيراد ترجمة لكل من الأعلام الواردة في الكتاب وذكر بعض آثارهم.

١٣- وضع علامات ترقيم في الكتاب لِـخُلُوِّهِ من ذلك.

١٤- وضع رقم صفحة المخطوط بين شرطتين مائلتين هكذا / / ووضع النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية ومأثور الكلام بين علامتي تنصيص، ووضع المتن بين قوسين كبيرين هكذا (   ).

وأما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث مع عرض موجز لما قمت به.

ثم أتبعت ذلك بذكر الفهارس الفنية للكتاب المحقق، وتتناول:

١- فهرس الآيات القرآنية على حسب الترتيب المصحفي.

٢- فهرس الأحاديث والآثار مرتبة حسب أوائلها وموادها اللغوية.

٣- فهرس الأمثال العربية وأقوال العرب، والأساليب النحوية مرتبة على حسب ورودها في الكتاب وذلك لكثرتها.

٤- فهرس الشواهد الشعرية مرتبة على حسب الروي فبدأت منه بالساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور إن وجد واحد من ذلك ثم أتبعته بفهرس أنصاف الأبيات على حسب أوائلها.

٥- فهرس الأعلام على حسب الترتيب الأبجدي مع حذف ابن، أب، أم، أل.

٦- فهرس القبائل والطوائف والفرق مرتبة أبجديًا.

٧- فهرس الكتب مرتبة أيضًا أبجديًا.

٨- فهرس الأماكن مرتبة أبجديًا كذلك.

٩- فهرس الكلمات الموضحة في الحاشية مرتبة على حسب ورودها في الكتاب.

١٠- فهرس مراجع البحث ومصادره على حسب الترتيب الأبجدي.

ثم أتبعت هذه الفهارس الفنية بفهرس الموضوعات العام فصلت فيه ما يتعلق ببابي الدراسة والتحقيق تيسيرًا لمن أراد الرجوع إليهما.

هذا وقد استرشدت في بحثي هذا تحقيقًا ودراسة بالمراجع والمصادر العربية مثل: «الكتاب» لسيبويه و«المقتضب» للمبرد و«الجمل» للزجاجي، و«الخصائص» لابن جني، و«الإنصاف» لابن الأنباري، و«المفصل» للزمخشري، و«شرحه» لابن يعيش، و«كافية» ابن الحاجب و«شرحها» للرضي، و«التسهيل» و«شرحه»، و«شرح الكافية الشافية» لابن مالك وعبادة، و«الأمير على الشذور» إلى جانب كتب الشواهد النحوية الشعرية مثل «خزانة الأدب» للبغدادي و«شواهد الألفية» للعيني، و«شواهد المغني» للسيوطي، وكتب الأمالي نحو: «أمالي ابن الشجري»، و«أمالي أبي علي القالي»، ودواوين الشعراء، وكتب المجاميع الشعرية كـ«حماسةأبي تمام» كما استفدت من كتب اللغة والتفسير والقراءات والحديث وكتب التاريخ والتراجم وغيرها مما هو مذكور في فهرسه الخاص به آخر الرسالة.

وبعد، فهذه صورة أرجو أن تكون واضحة جلية لما قمت به من عمل في أثناء الدراسة والتحقيق قصدت بها وجه الله تعالى وحسن ثوابه، فإن أكن أصبت فلله وحده تمام المِنَّةِ وكمال النعمة هو حسبي ونعم النصير، وإن تَكُنِ الأُخرى فحسبي أني حاولت وللمُجتَهِد أَجرُهُ على كل حال، وألتمس من أساتذتي وآبائي أن يتقبلوا هذا العمل المتواضع بصدر رحب وأن يسعني حلمهم كما وسعني علمهم فتلكم هي طبيعة الأبوة والأستاذية التي ألفناها منهم، وإن كان لي من كلمة أخيرة فهي التمثل بقول الشاطبي رحمه الله تعالى وإيانا:

وإن كان خرقٌ فادَّرِكْهُ بفَضْلَةٍ ... من الحِلم ولْيُسعِفْه مَنْ جادَ مِقْوَلا

لعلَّ إلهَ العرشِ يا إخوَتِي يَقِي ... جَماعَتَنا كُلَّ المَكارِهِ هُوَّلا

وصلَّى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم

**

*

البَابُ الأَوَّلُ

الدراسة

الفَصْلُ الأَوَّلُ

مع ابن هشام الأنصاري
في عصره وحياته وكتابه
«شذور الذهب في معرفة كلام العرب»

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الفصل الأول

أولًا: نبذة عن عصر المصنف:

يبدأ تاريخ دولة المماليك في مصر عقب سقوط الأيوبيين، وفي عهدها تمتعت مصر بكافة مظاهر الاستقلال وزال عهد التبعية الفعلية والاسمية عن مصر وأعادت إلى الأذهان عهد الفاطميين، وإن كان حكام المماليك لقبوا بلقب سلاطين وليس بلقب خلفاء كالخلفاء الفاطميين وصارت مصر في عهدهم مركز الخلافة بعد أن زالت الخلافة العباسية من بغداد وصارت مصر يحكمها في عهد المماليك سلطان له الإشراف السياسي على شئون الدولة، وخليفة له الإشراف الديني، ومنه يستمد سلطان المماليك سلطته الشرعية.

وقد عاش ابن هشام في هذا العصر الذي امتد حكمه بعد سقوط بغداد سنة (٦٥٦: ٩٢٣هـ) واتسم هذا العصر بأنه كان عصر إنشاء المكتبات والخزانات التي تضم أنواع المؤلفات، كما كان عصر الموسوعات الجامعة لشتى المعارف؛ ففي ذلك العصر كثرت حلقات التدريس في الجوامع، وافتتح عدد كبير من دور العلم التي وقف عليها أموال طائلة، كما ألفت أوسع المعجمات اللغوية مثل: «لسان العرب» لابن منظور المتوفى سنة (٧١١هـ)، كما ظهرت الموسوعات الأدبية والعلمية كـ«نهاية الأرب» للنويري (٧٢٣هـ)، وقد نهضت الدراسات النحوية في ذلك العصر لشدة ارتباطها بالدين فعاش كبار النحاة المتأخرين أمثال: يحيى بن معط (٦٢٨هـ)، وعثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ) وابن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ)، وظهرت المنظومات النحوية التي كان أشهرها: ألفية ابن مالك وألفية ابن معط، وكان من الأئمة المبرزين الذين أقاموا صرح المدرسة

المصرية في النحو: عبداللطيف بن المرحل (٧٤٤هـ) وأبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وعليهما تتلمذ ابن هشام.

وفي هذا العصر فاضت دراسة النحو في أغلب مدن القطرين وبخاصة في القاهرة ودمشق وحلب، وقد كانت الدراسة في أول أمرها أشبه بعلاج المريض الذي لم يبق فيه إلا الدماء ولكن اطرادها على طول الأيام محفوفة بالترغيب والتقدير قد أكسبها استعادة ما فقد النحو من الازدهار فظهر في البلدين جهابذة العلماء الذين حفظوا وجود هذا العلم بعد نكبتي المشرق والمغرب ونقلوه كاملًا غير منقوص لمن بعدهم ممن حدثوا في عصور الظلام ونشطت حركة التأليف لتزايد الإقبال عليها، ومن مظاهر هذا النشاط: أن توخى أغلب المؤلفين في مؤلفاتهم المتعددة التدرج والتنويع فيها لاختلاف قدر الطالبين من مبتدئ، وشاد، ومنته، فجمعوا فيها بين وجيز، ووسيط، وبسيط، حبًّا في تعميم النفع كما صنع ابن مالك وابن هشام والسيوطي، وقد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما في المطولات ويفتنون في سبيل إيجازها ما وسعته قدرتهم، ومن هنا مست الحاجة إلى الشروح وربما جللت بالحواشي، ومن أمثلة ذلك: شروح «كافية» ابن الحاجب و«ألفية» ابن مالك و«كافيته»، و«مغني» ابن هشام و«توضيحه» وبعض حواشيها.

ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون: حبهم في سرعة تلافي ما ضاع من كتب النحو والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد في موجز الكلام فلكي يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم فلم يكن بعد هذا بد من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالي قد تقتضي الشروح تفصيلًا لما أجمل فيها فكانت بعض الحواشي؛ فما أجدر عهد المماليك بتسميته: عهد المتون والشروح كل ذلك والأقطار الإسلامية الأخرى منصرفة عن هذا العلم وغيره ترزح تحت نير الظلم من ملوك لا تحنو على اللغة

وعلومها ولا تربطها بها أسباب؛ فإن المطالع لصفحات تاريخ النحويين لهذا العهد لا تكاد تقع عيناه عليهم إلا متوطنين بالقطرين إما نازحين إليهما أو مولودين بهما؛ فمما لا مرية فيه أنه لولا القطران في هذا الأمد لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه ولكان له نظام آخر.

وإليك جدولًا بالسلاطين الذين تولوا حكم مصر في هذا العصر:

(أ) ـ السلطنة المملوكية حتى الناصر محمد:

١- السلطان الملك المعز بن أيبك الجاشنكير التركماني الصالحي (٦٤٨هـ - ١٢٥٠م).

٢- السلطان الملك المنصور نور الدين علي بن المعز أيبك (٦٥٥هـ - ١٢٥٧م).

٣- السلطان الملك المظفر سيف الدين قطز (٦٥٧هـ - ١٢٥٩م).

٤- السلطان الملك الظاهر ركن الدين أبو الفتح بيبرس البندقداري الصالحي (٦٥٨هـ - ١٢٦٠م).

٥- السلطان الملك السعيد ناصر الدين أبو المعالي محمد بن بركة خان بن بيبرس (٦٧٨هـ - ١٢٧٩م).

٦- السلطان الملك العادل بدر الدين سلامش بن الظاهر بيبرس (٦٧٨هـ - ١٢٧٩م).

٧- السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون الألفي العلائي الصالحي (٦٧٩هـ - ١٢٧٩م).

٨- السلطان الملك الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون (٦٨٩هـ - ١٢٩٠م).

ب- عصر الناصر محمد:

٩- السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون (سلطنة أولى) (٦٩٣هـ - ١٢٩٣م).

١٠- السلطان الملك العادل زين الدين كتبغا المنصوري (٦٩٤هـ - ١٢٩٤م).

١١ - السلطان الملك المنصور حسام الدين لاجين المنصوري (٦٩٦هـ - ١٢٩٦م).
١٢ - السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون (سلطنته الثانية) (٦٩٨هـ - ١٢٩٨م).
١٣ - السلطان الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير (٧٠٨هـ - ١٣٠٩م).
١٤ - السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون (سلطنته الثالثة) (٧٠٩هـ - ١٣٠٩م).

جـ - أولاد الناصر:

١٥ - السلطان الملك المنصور سيف الدين أبو بكر بن الناصر محمد بن قلاوون (٧٤١هـ - ١٣٤٠م).

١٦ - السلطان الملك الأشرف علاء الدين كجك بن محمد بن قلاوون (٧٤٢هـ - ١٣٤١م).

١٧ - السلطان الملك الناصر شهاب الدين أحمد بن محمد بن قلاوون (٧٤٢هـ - ١٣٤٢م).

١٨ - السلطان الملك الصالح عماد الدين إسماعيل بن محمد بن قلاوون (٧٤٣هـ - ١٣٤٢م).

١٩ - السلطان الملك الكامل سيف الدين شعبان بن محمد بن قلاوون (٧٤٦هـ - ١٣٤٥م).

٢٠ - السلطان الملك المظفر زين الدين حاجي بن قلاوون (٧٤٧هـ - ١٣٤٦م).

٢١ - السلطان الملك الناصر بدر الدين أبو المعالي حسن بن محمد بن قلاوون (سلطنته الأولى) (٧٤٨هـ - ١٣٤٧م).

٢٢ - السلطان الملك صلاح الدين صالح بن محمد بن قلاوون (٧٥٢هـ - ١٣٥١م).

٢٣ - السلطان الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (سلطنته الأولى) (٧٥٥هـ - ١٣٥٤م).

د - أحفاد الناصر:

٢٤ - السلطان الملك المنصور صلاح الدين محمد بن حاجي (٧٦٢هـ - ١٣٦١م).

٢٥- السلطان الملك الأشرف زين الدين أبو المعالي شعبان بن حسن بن محمد بن قلاوون (٧٦٤هـ - ١٣٦٣م).

٢٦- السلطان الملك المنصور علاء الدين علي بن شعبان بن حسين (٧٧٨هـ- ١٣٧٦م).

٢٧- السلطان الملك الصالح زين الدين حاجي (٧٨٣ : ٧٨٤هـ - ١٣٨١: ١٣٨٢م)[1].

***

(١) انظر في هذا: «المماليك البحرية» للدكتور علي إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة (١٩٦٧، صـ١٧-١٨-٢٢-٢٣، ومقدمة تحقيق «الجامع الصغير» للدكتور الهرميل ص ي، و«نشأة النحو» صـ٢٢٨-٢٣٠.

ثانيًا: المصنف (حياته ومصنفاته)

ابن هشام

هو الإمام الذي فاق أقرانه وشأى من تقدمه وأعيا من يأتي بعده، الذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الورع ابن هشام الأنصاري[(١)] رحمه الله تعالى.

وقد أكثر الناس في الحديث عنه مما يجعل أي حديث يقال بعد ذلك فضولًا من الكلام، ولكني أسوق نبذة مختصرة عنه قصدًا لتتميم الفائدة وروما للتبرك بذكر هذا العَلَم الجم الفضائل[(٢)] أقول وبالله التوفيق.

---

(١) اشتهر بكنية ابن هشام غير مصنفنا جماعة قبله وبعده وإليكهم حسب تاريخ الوفاة:

أ- الإمام عبدالملك بن هشام بن أيوب المعافري الذي هذب سيرة النبي ﷺ التي ألفها ابن إسحاق وقد توفي بمصر في عام (٢١٣) وقيل: (٢١٨هـ) وقد ترجم له ابن خلكان في «وفيات الأعيان» الترجمة رقم (٣٥٣) بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد و«بغية الوعاة» (٢/ ١١٥) ترجمة رقم (١٥٨٠).

ب- محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ويعرف بابن البردعي ولد سنة (٥٧٥هـ) ومات بتونس ليلة الأحد أربع عشر من جمادى الآخرة سنة (٦٤٦هـ) انظر «البغية» (١/ ٢٦٧- ٢٦٨).

جـ- محمد بن أحمد اللخمي أبو عبدالله يعرف بالطرسوني مات بالطريق ببوته سنة (٧٣٠هـ) انظر ترجمته في «البغية» (١/ ٤٥).

د- محمد بن عبدالله بن هشام ولد سنة (٧٥٠هـ) ومات في رجب سنة (٧٩٣هـ) انظر «البغية» (١/ ١٤٨).

هـ- محمد بن عبدالماجد العجيمي سبط المصنف مات في العشرين من شعبان سنة (٨٢٢هـ) انظر «البغية» (١/ ١٦٢).

و- أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن هشام مات بدمشق في رابع جمادى الآخرة سنة (٨٨٥هـ)، وله حاشية على التوضيح لجده، وانظر في ذلك أيضًا: المتفق والمفترق من «البغية» (٢/ ٣٨٩-٣٩٠).

(٢) انظر ترجمة المصنف في: «حسن المحاضرة» (١٥١) «بغية الوعاة» (٦٨ :٧٠) «شذرات الذهب» (٦/ ١٩١-١٩٣) «هدية العارفين» (١/ ٤٦٥) «مفتاح السعادة» (١/ ١٥٩) «النجوم الزاهرة» (١٠/ ٣٣٩) «ذيل وفيات الأعيان» (٣/ ٣٥١)، «إنصاف أبي حيان من ابن هشام» رسالة ماجستير إعداد محمود أحمد علي أبو كتة (٧٨، وما بعدها) «المنهج الأحمد» للعليمي (٤٥٥-٤٥٦).

اسمه وكنيته ولقبه:

هو جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري النحوي الشهير بابن هشام[1].

ميلاده ووفاته:

ولد رحمه الله تعالى بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة وقيل: السادس من ذي القعدة سنة (٧٠٨هـ) (إبريل – مايو ١٣٠٩) وأما وفاته فيكاد أصحاب التراجم يجمعون على أن وفاته وافقت ليلة الجمعة وقيل: ليلة الخميس خامس ذي القعدة (٧٦١هـ - ١٣٦٠م) ودفن بعد صلاة العصر بالقاهرة في مقابر الصوفية كما يزعم المؤرخون.

ورثاه ابن نباتة بقوله:

سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة ... يجر على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح مسندًا ... فما زلت أروي سيرة ابن هشام

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين بقوله:

تهن جمال الدين بالخلد إنني ... لفقدك عيشي ترحة ونكال
فما لدروس غبت عنها طلاوة ... ولا لزمان لست فيه جمال[2]

---

(١) انظر «البغية» (٢/ ٦٨، وما بعدها) و«حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» للسيوطي (ط ١٣٢١هـ ط١/ ٢٧٥) و«الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٥) و«شذرات الذهب» (٦/ ١١٩) هذا وقد اختلف كثيرًا في اسمه واسم أبيه فانظر في هذا «عبادة على الشذور» (١/ ٥) و«كشف الظنون» (٢/ ٤٩)، و«الجامع الصغير» صـ١، و«قطر الندى وبل الصدى» صـ٣ و«نشأة النحو» ط٢ صـ٢٣٣ والتحرير ما أثبتناه نقلًا عن العلامة ابن حجر في «الدرر الكامنة» والله أعلم.

(٢) انظر «شرح التصريح» (١/ ٥) «منتهى الأرب» جـ١٥ صـ٦-٩ «الجامع الصغير» ص ط ك من المقدمة ت د الهرميل، «الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٥: ٤١٧) و«البدر الطالع» ط١ جـ١ صـ٤٠٠-٤٠٢.

نشأته العلمية ومذهبه الفقهي:

تلقى ابن هشام معارفه في القاهرة فلازم الشيخ شهاب الدين عبداللطيف بن المرحل[(١)] وتلا على ابن السراج[(٢)]، وسمع من أبي حيان الأندلسي وقيل: درس عليه ديوان زهير، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي[(٣)]، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفكهاني[(٤)]، وحدث عن ابن جماعة[(٥)] بالشاطبية وأتقن المذهب الشافعي حتى عرف به، وقبل وفاته بخمس سنوات أخذ بالمذهب الحنبلي، وقد شغل ابن هشام منذ النشأة الأولى بحفظ المختصرات، ومواصلة القراءة والدرس حتى حفظ كتاب «المختصر» للخرقي في أقل من أربعة أشهر، وقد تصدر للتدريس وانتفع به الناس وتفرد بفن النحو، وقد أحاط بدقائقه ولطائفه وصار له من الملكة فيه ما لم يكن لغيره، واشتهر صيته في الآفاق كما يقول بذلك الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٤٠٠: ٤٠٢) وابن حجر العسقلاني في «الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٥: ٤١٧) وابن العماد في «شذرات الذهب» (٦/ ١٩١، ١٩٢) والسيوطي في «البغية» ط المدني (٢/ ٦٨: ٧٠) ومن ثم كانت له حافظة لاقطة، حفظ القرآن الكريم، وألم جيدًا بالقراءات المشهورة والشاذة، واستظهر الأشعار

---

(١) هو عبداللطيف بن عبدالعزيز بن يوسف (ت٧٤٤) كما في «المنهج الأحمدي» (٤٥)، والنجوم الزاهرة (٦/ ١٤٠).

(٢) هو شمس الدين السراج ولعله أبو بكر محمد بن محمد بن نصير (ت٧٤٧) تلا عليه ابن هشام بالسبع كما في «البغية» (١/ ٢٣٥).

(٣) هو حسين بن أحمد ولعله ابن محمد التبريزي صاحب «مفتاح الكنوز ومصباح الرموز» من أعلام النصف الأول من القرن الثامن جاور بمكة (٧٣٠: ٧٣٤) انظر «الشواهد القرآنية» للمغني صـ٨٨.

(٤) هو تاج الدين عمر بن علي الفكهاني (ت٧٣١) صنف «الإشارة في النحو» وقرأها عليه ابن هشام إلا الورقة الأخيرة كما في «كشف الظنون» (١/ ٩٨).

(٥) هو بدر الدين بن عبدالله بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي ثم المصري الشافعي (٦٣٩: ٧٧٣) كما في «ذيل التذكرة» (١/ ١٠٧).

في دواوينها، ووقف على المذاهب الفقهية، وأجاد علم الحديث، وانتظم في سلك التدريس[1].

تلامذته:

تخرج على ابن هشام خلق كثير، وإليك أشهرهم كما ذكرت المراجع:

البستاني: جلال بن أحمد بن يوسف المتوفى سنة (٧٩٣هـ).

٢- الدمشقي: محمد بن نصر الله متوفى سنة (٧٩٤).

٣- الشافعي: إبراهيم بن محمد بن عبدالرحيم متوفى سنة (٧٩٦).

٤- النويري: محمد بن عبدالعزيز.

٥- ابن الفرات: عبدالخالق علي بن الحسنين.

٦- ابن الظعن: عمر بن علي بن حمد بن حمد بن عبدالله الأنصاري الأندلسي المصري.

٧- السبكي: محمد بن أحمد بن علي بن الكافي.

٨- بدر الدين بن الصاحب[2] وغيرهم كثير[3].

أخلاقه وصفاته:

كان ابن هشام متواضعًا برًّا رحيمًا دمث الخلق رقيق القلب كما يقول بذلك صاحب «شذرات الذهب» (١٩١: ١٩٢) ومن مظاهر تواضعه: تصدره لنفع الطالبين بثقافته النحوية واللغوية والأدبية والدينية، وكان رَحِمَهُ اللهُ طموحًا صبورًا يتجشم الصعاب في سبيل تحقيق هدفه المنشود، وهو الذي قال مصورًا سلوكه في الحياة:

---

(١) انظر «الجامع الصغير» صـ ط.

(٢) «الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٥) و«إنصاف أبي حيان من ابن هشام» ٨٣.

(٣) انظر: «الشواهد القرآنية في مغني اللبيب» (٨٨، ٨٩) و«إنصاف أبي حيان» ٨٢.

ومـن يـصطبر للعلـم يظفـر بنيلـه ومن يخطب الحسناء يصبر على البـذل

ومن لم يذل الـنفس في طلـب العـلا يـسيرًا يعـش دهـرًا طـويلًا أخـا ذل

وكان دائم المراقبة لله داعيًا إياه أن يوفقه في مسعاه وأن ينفع بعلمه من سار في طريق هداه.

مذهبه النحوي ومنهجه:

لم يتقيد ابن هشام بمذهب نحوي معين فليس بصريًّا ولا كوفيًّا وإنما كان مذهبه مذهب أهل التحقيق كالبغداديين كما أشار إلى ذلك ابن خلدون والسيوطي في كتابيهما «المقدمة»، و«الاقتراح» فتأثر بالبصريين كما تأثر بالكوفيين، فهو ينشد الصواب حيثما كان، ولذا حاز إعجاب المزاملين له بله المتأخرين[1]، وكثيرًا ما كان يشق لنفسه رأيًا جديدًا لم يسبق إليه وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه «المغني».

فمن أمثلة اختياره لمذهب البصريين:

١- اختياره رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[2]، وأن كان وأخواتها تعمل بالرفع في اسمها والنصب في خبرها[3]، وأن المفعول به منصوب بالفعل[4] وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بمعنى اللام المحذوفة[5].

---

(١) «الجامع الصغير» صـ٥٧.

(٢) «شرح التصريح على التوضيح» (١/ ١٥٨).

(٣) «التصريح» (١/ ١٨٤).

(٤) «التصريح» (١/ ٣٠٩).

(٥) «التصريح» (٢/ ٢٤).

٢- وكان يذهب مذهب يونس بن حبيب في أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث[١].

٣- وكان يرى رأي سيبويه وجمهور البصريين في أن المحذوف في «تأمروني» نون الرفع والوقاية[٢].

٤- وكان يرفض رأي الكوفيين القائل: إن أسماء الإشارة قد تحل محل أسماء الصلة في مثل: «وهذا تحملين طليق»[٣] كما رفض رأيهم متشيعًا للبصريين في أن الوصف يسد معه الفاعل مسد الخبر إذا لم يتقدمه نفي أو استفهام في مثل «خبير بني لهب»[٤].

٥- وكان يوجب مع جمهور البصريين أن يكون الخبر مع الظرف والجار والمجرور محذوفًا تقديره: كائن أو مستقر، لا: كان أو استقر[٥].

٦- اختار رأي سيبويه في أن المرفوع بعد لولا الشرطية مبتدأ مرفوع بالابتداء[٦]، ورأيه أيضًا في أن عسى في مثل: عساك وعساه تجري مجرى لعل[٧] ووقف معه ضد الكسائي في أن زيدًا في مثل «هل زيدًا رأيته» منصوب على الاشتغال بفعل محذوف لا مبتدأ[٨] وأن حيث لا تضاف إلى المفرد قياسًا[٩]، وأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي خلافًا للكسائي[١٠].

---

(١) «التصريح» (١/ ٧٤).
(٢) «المغني» ط المدني ٣٤٤ و«التصريح» (١/ ١١١).
(٣) «التصريح» (١/ ١٣٩).
(٤) «التصريح» (١/ ١٥٧).
(٥) «التصريح» (١/ ١٦٦) وانظر: «شرح المفصل» (١/ ٩٠).
(٦) «المغني» صـ٢٧٣ و«التصريح» (١/ ١٧٨) و«شرح المفصل» (١/ ٩٥، ٣/ ١١٨).
(٧) «المغني» (١٥٣).
(٨) «التصريح» (١/ ٢٩٧).
(٩) «التصريح» (٢/ ٣٩) و«المغني» صـ١٣٢.
(١٠) «التصريح» ٢/ ٩٩.

٧- وقف مع سيبويه وجمهور البصريين في أن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه خلافًا للكسائي[١].

٨- أخذ برأي سيبويه في أن «إذ ما» حرف شرط مثل إن الشرطية تمامًا خلافًا للمبرد وابن السراج والفارسي القائلين بأنها ظرف زمان[٢].

ومن أمثلة متابعته للكوفيين:

١- أن الفعل ماض ومضارع فقط وأن الأمر فرع من المضارع المصحوب بلام الطلب في مثل «لتقم» حذفت للتخفيف في مثل: قم، واقعد، وتبعها حرف المضارعة[٣].

٢- ذهب معهم إلى أن «أبؤسًا» في مثل «عسى الغوير أبؤسًا» خبر لكان أو يكون محذوفة، والجملة خبر عسى خلافًا لسيبويه الذي يعربها خبر عسى[٤].

٣- تبعهم في أن «كيف» تكون ظرفًا أحيانًا، وأحيانًا اسمًا غير ظرف خلافًا لسيبويه في قصرها على الظرفية بدليل أنه يبدل منها بالرفع فيقال: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب[٥].

٤- جوز كالأخفش والكوفيين توكيد النكرة إذا أفادت توكيدًا معنويًا[٦].

٥- إنكاره معهم «أن» التفسيرية[٧].

٦- جوز معهم منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر وكذلك مد المقصور[٨].

---

(١) «التصريح» (٢/ ٢٠٠).
(٢) «التصريح» (٢/ ٢٣٥).
(٣) «التصريح» (١/ ٥٥).
(٤) «المغني» (١٥٣) و«التصريح» (١/ ٢٠٤).
(٥) «المغني» (٢٠٦)، و«الهمع» (١/ ٢٠٢).
(٦) «التصريح» (٢/ ١٢٤).
(٧) المغني مبحث «أنْ» المفتوحة الساكنة النون.
(٨) «التصريح» (٢/ ٢٩٣).

٧- جوز معهم عدا الفراء العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض كقراءة حمزة وغيره (تساءلون به والأرحامِ)[(١)] [النساء: ١].

٨- أجاز معهم الفصل بين المتضايفين بالمفعول مستدلًّا بقراءة ابن عامر (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُركائِهم)[(٢)].

ومن أمثلة تَبنِّيه لرأي الفراء:

١ - كون «لو» تأتي مصدرية كـ«أن» ويكثر ذلك بعد «ودَّ ويَوَدُّ» ويقل بعد غيرهما بخلاف البصريين الذين يرون «لو» في مثل هذا شرطية محذوفة الجواب[(٣)].

٢- وكون المضارع مرفوعًا لتجرده من ناصب وجازم[(٤)].

ومن اختياراته لبعض آراء المدرسة البغدادية:

أ- أخذه برأي أبي علي الفارسي في أن حيث قد تقع مفعولًا به كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[(٥)] [الأنعام: ١٢٤].

ب- أن قلما في مثل (قلما يقوم زيد) لا تحتاج لفاعل لأنها استعملت استعمال ما النافية[(٦)].

جـ- أن ما قد تأتي زمانية يقول: «وهذا ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم»[(٧)].

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٥٠).

(٢) «التصريح» (٢/ ٥٧).

(٣) «المغني» مبحث «لو»، و«التصريح» (٢/ ٢٥٤).

(٤) «التصريح» مبحث: إعراب الفعل.

(٥) «المغني» (١٣١).

(٦) «المدارس النحوية» (٣٥١).

(٧) «المغني» (٣٠٢).

ومن أمثلة موافقته لابن جني:

كون الجملة تبدل من المفرد[1].

وقد راجع الزمخشري في آراء كثيرة، نسوق منها على سبيل المثال:

أ- إنكاره كون «لن» لتأبيد النفي أو لتأكيده[2].

ب- إنكار ما ذهب إليه الزمخشري من كون الواو العاطفة تأتي للإباحة كـ«أو»[3].

جـ- إنكاره عطف الزمخشري لكلمات وعبارات من كتاب الله بعضها على بعض كذهابه إلى أن الآية (٣٨) من سورة الذاريات: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ معطوفة على الآية (٢٠): ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ﴾ لكن مصنفنا يرى أنها معطوفة على كلمة (فيها) في الآية السابقة ﴿ وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةٗ لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾[4] وليس معنى هذا أنه كان يقف من الزمخشري موقف المعارضة التامة ولكن يعارضه إذا كان هناك ما يستدعي ذلك، وها هو ذا قد استحسن بعض آرائه فمن ذلك:

١- أن (أنما) بالفتح تفيد الحصر مثل (إنما)، وقد اجتمعتا كما يقول في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[5] [الأنبياء: ١٠٨].

٢- أن (أما) تفيد إلى جانب الشرط والتفصيل: التوكيد في مثل: «أما زيد فمنطلق»[6].

---

(١) «المغني» مبحث «كيف»، و«شرح التصريح» (٢/ ١٦٢).

(٢) «التصريح» (٢/ ٢٢٩) و«المغني» مبحث «لن».

(٣) «المغني» (٣٥٨).

(٤) «المدارس النحوية» (٢٥٣).

(٥) «المغني» مبحث «أن» المفتوحة الهمزة المشددة النون.

(٦) «المغني» مبحث «أمّا» بفتح الهمزة وتشديد الميم.

وكما كان له ترجيح للمدارس الثلاث: البصرية والكوفية والبغدادية كان للمدرسة الأندلسية نصيب في ترجيحاته، وأكثرهم دورانًا في مصنفاته: ابن عصفور وابن مالك وأبو حيان.

فمن اختياراته لآراء ابن عصفور:

أ- أن «لن» قد تأتي للدعاء كقول الأعشى:

لـن تزالـوا كـذلكم ثـم لا زلـ ـت لكـم خالـدًا خلـود الجبـال[1]

ب- أن محل الجملة في التعليق النصب ولذلك يعطف عليها بالنصب مستدلًّا بقول كثير:

وما كنت أدري قبل عـزة مـا البكـا ولا موجعات القلب حتى تولـت[2]

ومن اختياراته لابن مالك:

١- أن (إلى) قد تأتي بمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُم إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[3] [النساء: ٨٧].

٢- أن (حتى) إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقًا بينها وبين الجارة مثل: مررت بالقوم حتى بزيد، إلا إذا تعين كونها للعطف مثل: «عجبت من القوم حتى بنيهم»، قال ابن هشام: وهو قيد حسن[4].

٣- أن (عن) الجارة قد تفيد الاستعانة مثل: رميت عن القوس أي: بالقوس[5].

٤- أن (كلًّا) قد تأتي توكيدًا لمعرفة مع إضافتها إلى ظاهر مثل:

---

(١) «المغني» مبحث «لن».

(٢) «التصريح» (١/ ٢٥٧).

(٣) «المغني» (٧٥).

(٤) «المغني» مبحث «لن».

(٥) «المغني» (١٤٩).

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم   يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

وليست حينئذ نعتًا كما زعم أبو حيان[(١)].

وأما أبو حيان فكاد لا يوافقه في شيء، وقد حار الناس في تفسير هذه الظاهرة فمن قائل: إنها المنافسة التي تكون بين المتزامنين أصحاب العلم الواحد، وهذا ما عليه صاحب «البدر الطالع» (٢/ ٤٠٠-٤٠٢) ومن قائل: إن أبا حيان كان زوج أم ابن هشام فانعكست الأوضاع الأسرية على النحو. ومن قائل: إن ابن هشام اتسم أسلوبه بالوضوح والدقة بخلاف أبي حيان[(٢)]، ولكن الأرجح عندي- والله أعلم- أن أبا حيان كان كثير النقض والتهكم بالزمخشري وابن مالك في كتبه فسلط الله عليه مصنفنا ليثأر لهما منه، وأما المدرسة المصرية فكان أكثر مَن انتقدهم المصنف: هو ابن الحاجب فكثيرًا ما كان يثبت عليه السهو والوهم والتعسف، وكثيرًا ما كان يتوقف لنقض آرائه[(٣)].

ومن أمثلة آرائه المبتكرة:

أ- أن «عشر» في قولنا: «اثني عشر» حالة محل النون في اثنين، وهي بذلك ليست مضافة إلى ما قبلها ولا محل لها من الإعراب[(٤)].

ب- أن كان وأخواتها ما عدا «ليس» تدل على الحدث كما تدل على الزمان[(٥)].

---

(١) «المغني» (١٩٤).

(٢) انظر: «إنصاف أبي حيان من ابن هشام» (١٣٢-١٣٥).

(٣) راجع «المغني» في ذلك.

(٤) «الهمع» (١/ ١٤).

(٥) «المدارس النحوية» (٣٥٤).

وأهم من الآراء المبتكرة: وضعه للضوابط النحوية على نحو ما يتجلى في الأبواب: الثاني والثالث والرابع والخامس من كتابه «المغني»، وقد بلغت حدًّا رائعًا من الدقة والسداد، ولا تقل أهمية القواعد النحوية الكلية التي ضمنها الباب الثامن من هذا الكتاب وهي مقتبسة في جملتها من قواعد علم الأصول كقاعدة: أن الشيء قد يعطى حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما، وقد عرضها في أربع وعشرين صورة جزئية، ولعل في ذلك كله ما يصور من بعض الوجوه نشاط ابن هشام النحوي، ومدى استيعابه لآراء النحاة السالفين، ومدى فطنته في استخلاص الآراء واستنباطها والحوار فيها كأدق ما يكون الحوار مع النفوذ إلى القوانين النحوية الكلية العامة.

أسلوبه:

وأسلوب ابن هشام متأثر بما ساد في عصره من الميل إلى السجع والمحسنات البديعية. وأسلوبه بعامة: عرف بالدقة في الأداء، والسلامة في التعبير، والتمكن في اللغة، والقدرة على التصرف فيها[(١)].

نتاجه العلمي:

ترك ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ مصنفات جليلة في علوم متنوعة، كالنحو والصرف والأدب والشعر والفقه تدل على علو كعبه ورفعة منزلته العلمية، فأتى فيها بما لا يحصى من الخواطر والأفكار وخاصة في النحو، فناقش وعلل فطارت وذاعت وانتشرت وتلقفها العلماء بالقراءة والتحليل والشرح، دلالة على قيمتها وحسن منهجها العلمي؛ من أجل ذلك قيل عنه: «إنه أنحى من سيبويه» فإذا أضفنا إلى ما تقدم كون مصنفاته أربت على الثلاثين في عمر لا يتجاوز ثلاثة وخمسين عامًا على الأرجح كان ذلك دليلًا على ما آتاه الله من ملكة واقتدار على التصرف واستيعاب ما تقدمه مع الإضافة إليه، وصدق الله العظيم حيث يقول: ﴿وَٱتَّقُواْ

---

(١) «الجامع الصغير» ص ب.

ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ويقول: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١١٣].

ودونك ما استطعت جمعه من مصنفاته من خلال المراجع والمصادر التي تحت يدي مرتبة على حسب حروف المعجم:

١- «الإعراب عن قواعد الإعراب» وهو كتاب صغير يقع في عشرين صفحة من الحجم الصغير طباعة قديمة (دون علامات ترقيم أو تعليقات في أسفل الصفحة) وقد حققه وعلق عليه د/ رشيد عبدالرحمن العبيدي، نشر دار الفكر ببيروت سنة (١٩٣٠م) وقد جعله ابن هشام في أربعة أبواب:

أ- في الجملة وأحكامها.

ب- في الجار والمجرور.

جـ- في تفسير عشرين كلمة يحتاج إليها المعرب.

د- في الإشارات إلى عبارات موجزة.

وللكتاب أكثر من شرح وأكثر من مختصر، وأكثر من منظومة، ومن ذلك شرح الشيخ محيي الدين بن سليمان الكافيجي المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) ت. د/ فتح الله صالح المصري، وهو تحت رقم (١٣٢٠) بمكتبة الكلية، وكتاب «الإعراب»، وكتاب «القواعد الكبرى» وكتاب «القواعد الصغرى» مختصر لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» كما ذكر بروكلمان[(١)].

٢- «إقامة الدليل على صحة التحليل»[(٢)].

٣- «الألغاز» وهي المسماة: «موقد الأذهان وموقظ الوسنان» ويقع في (٢٣) صفحة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٥٤٧)، وهو مسائل نحوية ألفها ابن

---

(١) «الجامع الصغير» ت.د/ الهرميل ص م، و«منتهى الأرب» (ص٧).

(٢) «الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٦)، و«التصريح» (١/ ٥).

هشام لخزانة السلطان الكامل المتوفى سنة (٧٥٧هـ) ضمن مجموعة، واشتملت على خمسة وأربعين بيتًا ملغزًا في الإعراب والمخطوطة أيضًا بجامعة الرياض ضمن مجموعة رقم (٨٠٦) ورقم (١٣٢٠) وهذه المخطوطة: «موقد الأذهان» نشرت بهامش حاشية سعيد الغزي سنة (١٣٥٤هـ)، وقد حقق الألغاز الأستاذ أسعد خضير، وفي «دائرة المعارف الإسلامية» وفي مقدمة محمد محيي الدين أن الألغاز غير «موقد الأذهان»[(١)].

٤- «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» وسمي في كشف الظنون «شرح الألفية» لابن هشام، وسماه الأزهري: «التوضيح» وقد تتبع فيه ابن هشام منهج الألفية دون ذكر الأبيات إلا نادرًا رغبة في الإيجاز.

وقد نشره الأستاذ محمد محيي الدين في كتاب ذي ثلاثة أجزاء سماه: «إرشاد السالك» كما نشره الأستاذ عبدالمتعال الصعيدي في جزء واحد بكتاب سماه «بغية السالك إلى أوضح المسالك» ونشره أيضًا محمد عبدالعزيز النجار في أربعة أجزاء سماه «ضياء السالك إلى أوضح المسالك»[(٢)].

٥- «التحصيل والتفصيل» لكتاب «التذييل والتكميل» لأبي حيان، والكتاب الثاني شرح لكتاب: «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك في النحو، وهذا الكتاب مفقود ويقع في عشر مجلدات[(٣)].

---

(١) «الجامع الصغير» ص ن، و«منتهى الأرب» ص ب، و(المغني) ط. المدني (ص٦).

(٢) «الجامع الصغير» ص ل، و«المدارس النحوية» (ص٣٤٧)، و«المغني» (ص٦)، و«منتهى الأرب» (ص٧)، «نشأة النحو» (ط٢ ص٢٣٤)، و«الأعلام» (٤/ ١٤٧).

(٣) «بغية الوعاة» (٢/ ٦٩)، و«منتهى الأرب» (ص٧) و«الجامع الصغير» ص م، و«المغني» (ص٦)، و«البدر الطالع» ط السعادة (١٣٤٨) (١/ ٤٠٠ -٤٠٢).

٦- «التذكرة في النحو» في خمسة عشر مجلدًا، وفي كتاب «الأشباه والنظائر» في النحو للسيوطي عشرون نصًّا منه[1].

٧- «تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف»، وهو تلخيص لكتاب «الانتصاف» لأحمد بن محمد بن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في «تفسير الكشاف»، ويوجد في مكتبتي برلين والأزهر، وهذا الكتاب مشكوك في نسبته إلى ابن هشام، وتسميه بعض المراجع «مختصر الانتصاف» وبعضها الآخر «ملخص الانتصاف»[2].

٨- «تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد» المسمى «شرح الشواهد»، ويشتمل على عشرين بابًا، وهو مخطوطة بدار الكتب المصرية بخط الإمام بدر الدين الزركشي تلميذ ابن هشام برقم (١٨)، وعدد أوراقها (٩٩) ورقة[3].

٩- «الجامع الصغير» في النحو، وهو مخطوط في سبعين صفحة، وقد سماه مؤلفه بالمقدمة كالشذور، ومنه نسخة بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٦٩)، ونسخة بالمكتبة الأهلية بباريس بفرنسا تحت رقم (٤١٥٩)، ونسخة بالمكتبة الأزهرية الأحمدية بطنطا ونسخة بمكتبة أحمد عارف حكمت بالمدينة المنورة... وقد نشر النسخة الأخيرة على نسخة واحدة الأستاذ محمد سعيد الزيبق بدمشق سنة (١٩٦٨م) وقد قام بتحقيقها أ.د/ الهرميل بالطريقة العلمية الفنية، والتحقيق للنسخة التيمورية هو القسم الثاني من رسالته للحصول على درجة الدكتوراه، وهذا الكتاب له شرح واف مفيد تحت عنوان: «السراج المنير شرح الجامع الصغير» سوهاج تحت رقم (١١٤) نحو، ونسخة أخرى بالمكتبة الأهلية بباريس بفرنسا تحت رقم (٤١٥٩)[4].

(١) «بغية الوعاة» (٢/ ٦٩)، و«منتهى الأرب» (ص٧)، «الجامع الصغير» ص س، و«المغني» (ص٦)، و«الأعلام» (٤/ ١٤٧)، و«الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٦).

(٢) «الدرر» (٢/ ٤١٦)، و«منتهى الأرب» (٩)، و«المغني» (ص٨)، «الجامع الصغير» ص ن.

(٣) «البغية» (٢/ ٦٩)، «نشأة النحو» (٢٣٣)، «الجامع الصغير» (ك)، «المغني» (٦).

(٤) «الجامع الصغير» ص س، و«التصريح» (١/ ٥)، و«نشأة النحو» (٢٣٣).

١٠ - «الجامع الكبير في النحو»: وقد ذكره السيوطي[(١)].

١١ - «حواشي على التسهيل» في مجلدين[(٢)].

١٢ - «حواشي على الألفية» ذكرها السيوطي، وأشار إليها الشوكاني في «البدر الطالع» بقوله: «تعليقات على الألفية»[(٣)].

١٣ - رسالة في أحكام (لو) و(حتى)[(٤)].

١٤ - رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم ببرلين (٦٨٨٤)، ويحتمل أنها الرسالة التي ذكرها رنبورج في فهرس المخطوطات المحفوظة بالاسكوريال برقم (٨٢٨٦)[(٥)].

١٥ - رسالة في انتصاب «لغة» و«فضلًا» وإعراب «خلافًا»، و«أيضًا» والكلام على «هلم جرًّا» وهي موجودة بدار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين (٦٨٨٦) ومكتبة ليدن، وهي بتمامها موجودة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي[(٦)].

١٦ - رسائل أخرى مبثوثة ضمن «الأشباه والنظائر» للسيوطي[(٧)].

١٧ - «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة» أو «قراءة الخلاصة» وهي في أربعة مجلدات كما ذكره الشيخ خالد الأزهري في «تصريحه» (١/ ٥)، وهو مشكوك في نسبته أيضًا[(٨)].

---

(١) «البغية» (٢/ ٦٩)، «النشأة» (٢٣٣)، «منتهى الأرب» (٧)، «المغني» (٧).

(٢) «البغية» (٢/ ٦٩)، و«التصريح» (١/ ٥).

(٣) «بغية الوعاة» (٢/ ٦٩)، و«البدر الطالع» (١/ ٤٠١).

(٤) «التصريح» (١/ ٥).

(٥) «منتهى الأرب» (٧)، و«المغني» (٧)، و«قواعد الإعراب» للكافيجي (٧٨).

(٦) «التصريح» (١/ ٥)، و«الأشباه والنظائر» (٣/ ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٤)، و«منتهى الأرب» (٧)، المغني (٧).

(٧) «الأشباه والنظائر»، ت طه عبدالرءوف سعد سنة (١٣٦٥هـ ١٩٧٥م ٢/ ٢٩٢، ٢٩٩، ٤/ ٢٢).

(٨) «الجامع الصغير» (ص٧)، «الأعلام» (٤/ ١٤٧)، و«البغية» (٢/ ٦٩)، «المغني» (٧)، «منتهى =

١٨ - «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية»، وهو مخطوطة شرح لشواهد كتاب «اللمع» لابن جني، وتوجد بمكتبة برلين تحت رقم (٦٧٥٢)[١].

١٩ - «شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، طبع مرارًا، وللشيخ محمد محيي الدين شرح عليه[٢]، وسنخصه بحديث مستقل؛ لأنه الذي قام بشرحه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وفي هذا الكتاب دليل على ترقي فكر مصنفنا، ونتاجه، حيث ظهرت فيه شخصيته بوضوح كما بدت عنايته بالإعراب وبعض المباحث اللغوية.

٢٠ - «شرح البردة»، وهو الذي سماه ابن هشام «الكواكب الدرية في مدح سيد البرية» وهي قصيدة للبوصيري عدتها (١٦٢) بيتًا[٣]، ويحتمل أن تكون هي شرح قصيدة «بانت سعاد»[٤].

٢١ - «شرح التسهيل» لابن مالك في عدة مجلدات، قيل: ولم يكمل[٥].

٢٢ - «شرح الجامع الصغير في الفروع» للإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي المتوفى سنة (١٨٧هـ)، ويشتمل على (١٥٣٢) مسألة، وهو مشكوك في نسبته إلى ابن هشام[٦] لأنه سبق أن قلنا في ترجمته أنه كان شافعيًّا ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين.

=

الأرب» (٨)، «البدر الطالع» (١/ ٤٠١).

(١) «الجامع الصغير» ص ن، «شرح القواعد» للكافيجي (٧٨)، «منتهى الأرب» (٨)، و«المغني» (٧).

(٢) «البغية» (٢/ ٦٩)، و«التصريح» (١/ ٥)، «الجامع الصغير» ص ل، «منتهى الأرب» (٨)، «نشأة النحو» (٢٣٣)، «الأعلام» (٤/ ١٤٧)، و«البدر الطالع» (١/ ٤٠١)، و«المدارس النحوية» (٣٤٧).

(٣) «الجامع الصغير» (ص٧).

(٤) «التصريح» (١/ ٥)، «البغية» (٢/ ٦٩)، «البدر الطالع» (١/ ٤٠١).

(٥) «البدر الطالع» (١/ ٤٠١)، و«الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٦)، و«البغية» (٢/ ٦٩).

(٦) «الجامع الصغير» ص م، و«كشف الظنون» (١/ ٣٧٨).

٢٣- شرح «الجمل الكبرى» في النحو للزجاج (أي شرح شواهده) المتوفى سنة (٣٣٩هـ)، وهو مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بطنطا، ومصورتها بمعهد المخطوطات العربية برقم (٩٧٦)، وهذا الكتاب مشكوك في نسبته أيضًا[١].

٢٤- «شرح شذور الذهب»، وللشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد شرح عليه، ويسمى «منتهى الأرب بشرح شذور الذهب»، في جزء واحد وقد طبع خمس عشرة مرة[٢].

٢٥- «شرح الشواهد الصغرى»، ذكره السيوطي ولا ندري أهو كتاب «الروضة الأدبية» السابق الإشارة إليه أم هو كتاب آخر.

٢٦- «شرح الشواهد الكبرى»، ألفه ابن هشام بعد «المغني»، وبعد شرح «بانت سعاد» في رجب سنة (٧٥٧) أي قبل وفاته بنحو (٤) سنوات[٣].

٢٧- «شرح قصيدة بانت سعاد» لكعب بن زهير ﷺ في مدح الرسول ﷺ في (٨٨) صفحة من القطع الكبير طبعة قديمة على ورق أصفر في بولاق مصر وغيرها، وقدم للشرح في فصلين، والكتاب به مباحث انفرد بها ابن هشام[٤].

٢٨- «شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية»، يوجد في مكتبة ليدن، وقد طبعت ضمن كتاب «الأشباه والنظائر»[٥].

---

(١) «الجامع الصغير» ص م، «هدية العارفين» (١/ ٤٦٥).

(٢) «البغية (٢/ ٦٩)، و«البدر الطالع» (١/ ٤٠١)، «نشأة النحو» (٢٣٣)، «الجامع الصغير» ص م، «التصريح» (١/ ٥)، «منتهى الأرب» (٧).

(٣) «البغية» (٢/ ٦٩)، «البدر الطالع» (١/ ٤٠١)، «المغني» (٧)، «منتهى الأرب» (٨)، «التصريح» (١/ ٥)، «الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٦)، «الجامع الصغير» ص ل.

(٤) «منتهى الأرب» (٨)، «التصريح» (١/ ٥)، «البدر الطالع» (١/ ٤٠١)، «البغية» (٢/ ٦٩)، «الجامع الصغير» ص ل.

(٥) «منتهى الأرب» (٨) «المغني» (٧)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٣٢).

٢٩- «شرح قطر الندى وبل الصدى» وهو شرح لمتن قطر الندى الآتي ذكره، وللشيخ محمد محيي الدين عليه شرحان: وسيط، ومبسوط، وقد شرحه أيضًا وعلق عليه أ.د/ محمد عبدالمنعم خفاجي في جزأين مع آخرين، وترجمه حوجيه إلى الفرنسية[(١)].

٣٠- «شرح اللمحة البدرية» للشيخ أبي حيان الأندلسي، وهو كتاب مخطوط في سبعة أبواب ما يزال يحقق، وسماه الشوكاني في «البدر الطالع»: «الكواكب البدرية في شرح اللمحة» وهذه المخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (١٢٢٢) نحو، وعدد أوراقها (٧٨) ومصورتها بمعهد المخطوطات العربية، وعلى هذه المصورة اعتمد د.الهرميل في دراسة «الجامع الصغير في النحو» لابن هشام للحصول على الدكتوراه[(٢)] وقد قرأت في كتاب «إنصاف أبي حيان من ابن هشام» لمحمود أحمد أبو كتة أنها حققت بجامعتي الأزهر والقاهرة.

٣١- «عمدة» (أو عدة) الطالب في تحقيق تصريف (أو صرف) ابن الحاجب المسمى «الشافية» لابن الحاجب في مجلدين[(٣)].

٣٢- «فوح الشذا في مسألة كذا»، وهو شرح لكتاب «الشذا في مسألة كذا» تصنيف أبي حيان يوجد في ضمن كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي وقد حققه أحمد مطلوب ببغداد سنة (١٩٦٣م)[(٤)].

---

(١) «الجامع الصغير» ص م، «التصريح» (١/ ٥)، «منتهى الأرب» (ص ٨)، «المغني» (٧)، «النشأة» (٢٣٣)، «البدر الطالع» (١/ ٤٠١)، «البغية» (٢/ ٦٩).

(٢) «الجامع الصغير» ص ن، «التصريح» (١/ ٥)، «البدر الطالع» (١/ ٤٠١)، «البغية» (٢/ ٦٩)، «منتهى الأرب» (٨)، «المغني» (٧).

(٣) «التصريح» (١/ ٥)، «البغية» (٢/ ٦٩)، «الجامع الصغير» ص ن، «منتهى الأرب» (٨)، «المغني» (٨)، «الأعلام» (٤/ ١٤٧)، «البدر الطالع» (١/ ٤٠١)، «الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٦).

(٤) «المغني» (٨)، «منتهى الأرب» (٨) «دائرة المعارف الإسلامية» أكتوبر (١٩٣٣م،١/ ٢٩٧)، و«إنصاف أبي حيان من ابن هشام» قسم المراجع.

٣٣- «قطر الندى وبل الصدى» رسالة نحوية صغيرة، وقد نشر مرارًا، وللشيخ محمد محيي الدين عليه شرح مطبوع[(١)].

٣٤- «القواعد الصغرى» ذكره السيوطي[(٢)].

٣٥- «القواعد الكبرى» ذكره السيوطي[(٣)].

٣٦- «كفاية التعريف في علم التصريف»[(٤)].

٣٧- «الرضية المتعلقة بمَن الشرطية»[(٥)].

٣٨- «مسألة اعتراض الشرط على الشرط»[(٦)].

٣٩- «المسائل السفرية في النحو» ذكره السيوطي[(٧)].

٤٠- «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» ألفه ابن هشام بمكة المكرمة سنة (٧٤٩هـ) كتابًا في الإعراب، وفقده عند سفره إلى مصر ولما عاد إلى الحرم سنة (٧٥٦هـ) صنفه مرة أخرى على أحسن نظام، وجعله منحصرًا في ثمانية أبواب، وقد قسمه دون تقليد لغيره إلى قسمين كبيرين: قسم أفرده للحروف والأدوات التي تشبه مفاتيح البيان في لغتنا، ومضى يوضح وظائفها وطرق استخدامها مع عرض جميع الآراء المتصلة بها عرضًا باهرًا، وقسم تحدث فيه عن أحكام الجملة وأقسامها المتنوعة وأحكام الظرف، والجار والمجرور وخصائص الأبواب

---

(١) «نشأة النحو» (٢٣٣)، «المدارس النحوية» (٣٤٧)، «الجامع الصغير» ص م، «الأعلام» (٤/ ١٤٧)، «التصريح» (١/ ٥) «البغية» (٢/ ٦٩)، «منتهى الأرب» (٨)، «المغني» (٨)، «البدر الطالع» (١/ ٤٠١).

(٢) «البغية» (٢/ ٦٩)، «منتهى الأرب» (٩)، «المغني» (٨).

(٣) «البغية» (٢/ ٦٩)، «منتهى الأرب» (٩)، «المغني» (٨).

(٤) «إيضاح المكنون» (ط٣)، المكتبة الإسلامية بطهران (٢/ ٣٧١).

(٥) «هدية العارفين بذيل كشف الظنون» (١/ ٤٦٥).

(٦) «دائرة المعارف الإسلامية» (١/ ٢٩٧).

(٧) «البغية» (٢/ ٦٩)، «منتهى الأرب» (٩)، «المغني» (٨).

النحوية، وصور العبارات الغريبة مع ما لا يكاد ينفد من ملحوظات وقواعد كلية تجسم أسرار العربية، ومما حثه على وضعه: حسن وقع كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب» عند أولي الألباب.

وقد نشره الأستاذ محمد محيي الدين في جزأين دون تعليق ووعد أنه سيعيد تحقيقه على نطاق واسع، كما حققه الأستاذان: علي حمد الله ومازن المبارك بدمشق. وللكتاب (٢٥٠) شرحًا منها: شرح ابن الضائع المسمى: «تنزيه السلف عن تمويه الخلف»، والدماميني بعد أن علق عليه في الديار المصرية ونزح إلى الهند شرحه بتوسع، وسمى شرحه: «تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب» وفي هذا الشرح اعتراضات على المغني كثيرة تعقبه الشمني في حاشيته عليه المسماة: «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» وللسيوطي حاشية على المغني وصل فيها إلى «حتى»، وللأمير حاشية تامة، والدسوقي أيضًا وكذا للإبياري سماها: «القصر المبني على حواشي المغني» وصل فيها إلى أول الباب الثاني، وقد نهج ابن هشام في هذا الكتاب سبيلًا لم يسبق إليها أتاح له أن لا يدع مسألة نحوية إلا عرض لها بإبداع مع عدم تكرار فأوفى على الغاية، وفي أثناء تفصيلاته وازن كثيرًا بين المذاهب النحوية، وإن كان ميله إلى البصريين أكثر.

ولم يقف ابن هشام في مغنيه عند النحو فحسب بل تناول بعض المسائل البلاغية لا لتقليد السابقين من النحاة، بل لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعًا، ويروى أنه قيل له: هلا فسرت القرآن أو أعربته، فقال: «أغناني المغني» وقد مدحه الدماميني، وابن خلدون إذ قال في مقدمته: «ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها... إلى أن قال: فأتى من ذلك بشيء عجيب دل على قوة ملكته واطلاعه والله يزيد في الخلق ما يشاء»[(١)].

---

(١) «نشأة النحو» (٢٣٣، ٢٣٧)، «المدارس النحوية» (٣٤٧)، «الجامع الصغير» ص ل، «مقدمة ابن خلدون» الفصل الثالث، «علوم اللسان»، «علم النحو»، «الأعلام» (٤/ ١٤٧)، «البدر =

٤١- «موقد الأذهان وموقظ الوسنان» في الألغاز النحوية، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو، ويوجد في دار الكتب المصرية وفي مكتبتي برلين وباريس[(١)].

٤٢- «نزهة الطرف في علم الصرف»[(٢)].

ثالثًا: وقفة مع «شذور الذهب» دراسة وتحليلًا:

كنا قد وعدنا قبلًا بأن نخص «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» باعتباره إحدى مؤلفات المصنف بحديث مستقل؛ وذلك لأنه دار عليه شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المسمى «بلوغ الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب» وهأنذا أفي بما وعدت، والله المستعان.

اسمه ونسبته إلى مؤلفه:

قال صاحب «كشف الظنون»: «شذور الذهب في علم النحو لجمال الدين الشيخ محمد بن عبدالله المعروف بابن هشام المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وهو مؤلف جليل القدر معول عليه في العربية أوله: أول ما أقول أني أحمد الله تعالى العلي الأكرم... إلخ»[(٣)].

وقال عنه مؤلفه: «وبعد فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى بـ«شذور الذهب في معرفة كلام العرب» »[(٤)].

=

الطالع» (١/ ٤٠١)، «البغية» (٢/ ٦٩)، «التصريح» (١/ ٥).

(١) «المغني» (٨)، «منتهى الأرب» (٩)، «الأعلام» (٤/ ١٤٧).

(٢) «الأعلام» (٤/ ١٤٧).

(٣) «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (٢/ ٤٩، ٢٠٢) (ط١) سنة (١٣١٠هـ).

(٤) «شرح الشذور على هامش عبادة» (١/ ٩، ١٠).

وقال عنه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري -شارحنا- في مقدمته: «وبعد فإن كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، والمراد في علم النحو للإمام العلامة: جمال الدين أبي محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله برحمته ورضوانه وأسكنه بحبوحة جناته.

وشذور جمع شَذرة بفتح الشين يطلق على صغار اللؤلؤ وعلى ما يلتقط من المعدن من غير إذابة وتخليص، أي: قطع الذهب، وفي هذا الاسم إشعار برفعة المسمى، وأن كتابه يرغب فيه كما يرغب في قطع الذهب[1]، ففي العنوان استعارة تصريحية أصلية، والمراد بالمعرفة هنا ثمرتها، وفي العنوان كذلك سجع كما هي عادة المصنفين في هذا العصر.

الشروح والحواشي التي كتبت عليه:

١- تناول المصنف متنه السابق الذكر بالشروح، وها هو ذا قد أماط اللثام عن منهجه وخطته اللذين سلكهما فيه بقوله: «تمت به شواهده، وجمعت به شوارده ومكنت من اقتناص أوابده رائده، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لف المباني والأقسام لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب، والله تعالى أسأل أن ينفعني وإياكم بذلك إنه قريب مجيب وما توفيقي إلا بالله»[2].

٢- كتبت عليه حاشية مسماة بـ«شرح الصدور في زوائد الشذور» لبدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القوس الحلبي المتوفى سنة ست وثلاثين وثمانمائة

---

(١) «عبادة على الشذور» (١/ ١٠).

(٢) «عبادة على الشذور» (١/ ١١-١٢).

مختصرة أولها: «الحمد لله الذي أكمل ديننا برحمته»، ولكن الأستاذ مجاهد الجندي في كتابه «الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ودور الأزهر فيها» يقرر أنه للعلامة: شمس الدين البرماوي الشافعي من علماء القرن التاسع الهجري، على مواضع في «شذور الذهب» لابن هشام لم يتعرض لها مؤلفه في شرحه. فرغ من تأليفه سنة (٨٣٩هـ).

٣- كتب جلال الدين السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة على هذا الشرح حاشية لما قرئ عليه سماها: «سر الزبور على شرح الشذور».

٤- شرحه أيضًا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المصري المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة سماه: «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» أوله: «الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاح البيان» وهذا هو الذي سنتناوله إن شاء الله بالدرس والتحقيق.

٥- شرحه كذلك كمال الدين الشيخ محمد بن عبدالمنعم الجوهري المصري المتوفى سنة تسع وثمانين وثمانمائة، انتقاه من شرح لب المفصل، وسماه: «شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور» وأوله «أما بعد حمدًا لله تعالى على توفيقه» إلخ.

٦- نظمه أبو الفتوح وهو الشيخ عبدالقادر بن إبراهيم المحلي ابن السفير المتوفى سنة سبع وتسعمائة.

٧- شرحه الشيخ زكريا الزين المصري[(١)].

٨- وللشيخ محمد عبادة العدوي حاشية مسهبة عليه تقع في جزأين في مجلد واحد طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية مطبعة الحلبي وشركاه، وقد أفادني الله منه كثيرًا، وسجلت ذلك من خلال النقول التي أوردتها في حواشي الرسالة إما بالنص أو بالتصرف.

---

(١) «كشف الظنون» (٢/ ٤٩-٢٠٢) (ط١).

٩- وللعلامة الأمير حاشية كذلك عليه إلا أنها أصغر من سابقتها بحيث كتبت على هامش الشذور.

١٠- وأخيرًا فقد تناول هذا المؤلف في عصرنا الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد طيب الله ثراه بتعليقات وشروح مفيدة ضمنها كتابه المسمى «منتهى الأرب» بتحقيق «شرح شذور الذهب»، وقد طبع مرارًا.

زمن تأليفه والغرض منه:

لم تمط المراجع التي تحت يدي عن زمن تأليف هذا المختصر، ويبدو لي والله أعلم أنه كتب في مرحلة متأخرة من حياة المصنف لما فيه من بروز نضج شخصيته العلمية، ولما فيه كذلك من بعض القواعد والتنظيمات التي لم يسبق إليها المصنف، وهو كذلك لم يبين الغرض من تأليفه هذا المختصر لأنه شرع فيه دون مقدمة، والذي يقرؤه بتمعن يرى أن الغرض منه التذكير بالقواعد في أقل وقت مع السهولة واليسر، ولاسيما للناشئين المراد تدريبهم على هذا الفن العظيم.

منهجه بعامة وفي الشذور بخاصة:

أشار ابن هشام في أكثر مؤلفاته إلى منهجه وهو يرمز إلى المتن بحرف (ص)، وإلى الشرح بحرف (ش)، ويكمل الشواهد في الشرح مع التوضيح، ويمكن أن نلخص منهج ابن هشام في الشذور في النقاط الآتية:

أ- بدء كل شيء بعبارة: أما بعد حمد لله.

ب- بيان ما أجمله المتن.

جـ- تعضيد كل مسألة نحوية بالشاهد القرآني أو الشعري.

د- الالتزام بالترتيب الموضوعي في المتن.

هـ- الإشارة إلى أي خلاف في المسألة النحوية أو الصرفية[(١)]، و«شذور الذهب» متن من المتون كـ«قطر الندى» و«الجامع الصغير»، ويدل على ذلك ما يأتي:

---

(١) «الجامع الصغير» ص س، ع.

١ - أنه بدون مقدمة حيث بدأ بعد البسملة بقوله: «الكلمة قول مفرد» أي أنه دخل في الموضوع مباشرة.

٢- عرض المادة العلمية في عبارات مركزة تحتاج الإحاطة بها إلى شرح لها أحيانًا.

٣- اكتفاؤه غالبًا في الشواهد القرآنية والشعرية بذكر الكلمات التي فيها الاستشهاد.

٤- اقتصاره في التمثيل على النوع الخفي دون النوع الجلي الواضح على عادته في الغالب.

٥- يراوح المصنف بين ذكره تارة للتعريفات وأخرى بتركها اعتمادًا على أخذه من المثال كطريقة ابن مالك في ألفيته، وذلك لما سبق من قولنا: إنها متون الغرض منها تدريب الناشئة وهم لا طاقة لهم على ما في التعريفات لاسيما بالحد التام من الصرامة لما يستتبعه من وجوب كونه مانعًا جامعًا.

٦- لم يذكر غالبًا الشاذ ولا النادر ولا العلل في المسائل النحوية.

قيمته:

به زيادات في بعض المواضع فضلًا عن الشواهد الكثيرة، ومن ثم فهو متن كبير له قيمته التعليمية للناشئين والمتخصصين على أنه خلو من المصادر.

محتوياته:

بالرجوع إلى متن الشذور يمكن حصر محتوياته فيما يلي:

تعريف الكلمة، أقسامها، تعريف الاسم وعلاماته، أنواع الفعل وعلاماته، الحرف وعلامته، أقسامه، تعريف الكلام، أنواعه، باب: الإعراب، تعريفه، أنواعه، علاماته الأصلية، أنواع الإعراب الفرعي: أحدها: ما لا ينصرف، الثاني: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، والملحق به، الثالث: الأسماء الستة، إعرابها، لغاتها، الرابع: المثنى، إعرابه، والملحق به، والخامس: جمع المذكر السالم، إعرابه، الملحق به، السادس: الأمثلة الخمسة، إعرابها، مسألة التقاء نون الوقاية ونون

الرفع، السابع: الفعل المعتل، إعرابه، فصل: تقدر الحركات كلها في نحو:... والضمة والكسرة، والضمة والفتحة، والضمة.

باب: البناء ضد الإعراب: أنواعه:

١- المبني على السكون:

أ- المضارع المتصل بنون الإناث.

ب- الماضي المتصل بضمير رفع متحرك.

٢- السكون أو نائبه.

٣- المبني على الفتح، وهو سبعة كما يقول ولكن الذي أورده خمسة:

أ- الماضي المجرد.

ب- المضارع الذي باشرته نون التوكيد.

جـ- ما ركب من الأعداد أو الظروف والأحوال والأعلام.

د- الزمن المبهم المضاف لجملة.

هـ- المبهم المضاف لمبني.

٤ـ الفتح أو نائبه، وهو اسم لا النافية للجنس، مسألة: نعت اسم لا المبني والعطف عليه.

٥- المبني على الكسر وهو خمسة:

أ- العَلَم المختوم بـ«ويه».

ب- فعال للأمر.

جـ- فعال سبًّا للأنثى.

د- فعال علمًا لمؤنث.

هـ- أمس عند الحجازيين والتميميين.

٦- المبني على الضم وأنواعه.

٧- الضم أو نائبه وهو: المنادى المفرد المعرفة.

٨- المبني مما لا يطرد بناؤه على شيء وهو:

أ- الحروف.

ب- بقية الأسماء غير المتمكنة، وهي سبعة:

١- أسماء الأفعال.

٢- المضمرات.

٣- الإشارات.

٤- الموصولات.

٥- أسماء الشرط.

٦- أسماء الاستفهام.

٧- بعض الظروف كإذ والآن وأمس وحيث مثلثًا.

باب: الاسم نكرة وهو: ما يقبل رب، ومعرفة وهي ستة:

١- المضمر، تعريفه، مرجعه.

٢- العلم: أنواعه: أ- شخصي وجنسي.

ب- اسم وكنية ولقب، حكم الاسم مع اللقب.

٣- الإشارة، تعريفها، ألفاظها، لحاقها كاف الخطاب مع اللام، مسائل امتناع اللام.

٤- الموصول: تعريفه، وصلته، عائده أو خلفه، ألفاظه المختصة والمشتركة.

٥- المحلى بأل العهدية والجنسية، مواضع وجوب ثبوتها، مواضع وجوب حذفها في السعة، ما يستثنى من ذلك.

باب: المرفوعات عشرة: أحدها: الفاعل، تعريفه، الثاني: نائبه، تعريفه، أنواعه، أحكامهما:

١- عدم حذفهما.

٢- حذف عاملهما جوازًا أو وجوبًا.

٣- أنهما لا يكونان جملة.

٤- تأنيث عاملها لتأنيثهما:

أ- وجوبًا.

ب- جوازًا راجحًا ومرجوحًا.

٥- عدم لحوق عاملها علامة تثنية أو جمع.

الثالث: المبتدأ، تعريفه، نوعاه: مبتدأ له خبر، مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر، شروطه: لا يبتدأ بنكرة إلا إن عمت أو خصت. الرابع: خبر: تعريفه: لا يكون الخبر زمانًا والمبتدأ اسم ذات. الخامس: اسم كان وأخواتها وهي ثلاثة أنواع: حذف كان وحدها بخمسة شروط، حذفها مع اسمها وبقاء خبرها، حذف نون مضارعها المجزوم. السادس: اسم أفعال المقاربة، معانيها، شرط خبرها. السابع: اسم ما حمل على ليس وهي أربعة: لات: شرط عملها، ما ولا النافيتان في لغة الحجاز، إن النافية في لغة أهل العالية، شرط إعمال الثلاثة. والثامن: خبر إن وأخواتها، شرطه، كسر همزة إن وجوبًا في تسعة مواضع، جواز الكسر والفتح بعد إذا الفجائية، والفاء الجزائية وفي نحو أول قولي أني أحمد الله، وفتحها في الباقي. التاسع: خبر لا التي لنفي الجنس، شرطه. العاشر: المضارع المجرد من ناصب وجازم.

باب: المنصوبات خمسة عشر: أحدها: المفعول به: تعريفه، إضمار عامله جوازًا ووجوبًا في مواضع.

منها: باب الاشتغال، المنادى، المنصوب على الاختصاص، أنواعه، المنصوب بالزْم أو باتقِ، والمحذوف عامله، والواقع في مثل أو شبهه، الثاني: المطلق: تعريفه وأنواعه، النائب عن المصدر في المفعولية المطلقة، الثالث: المفعول له: تعريفه، الرابع: المفعول فيه: تعريفه وأنواعه، الخامس: المفعول معه: تعريفه، السادس: المشبه بالمفعول به، السابع: الحال: تعريفه وأنواعه، وصاحبها،

أوصافها، الثامن: التمييز، تعريفه، وأقسامه وأنواع كل قسم، التاسع: المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما خلا أو بما عدا مطلقًا أو بإلا، حكم المستثنى بغير وسوى، إعراب غير وسوى، البواقي من المنصوبات، خبر كان وأخواتها، وخبر كاد وأخواتها، شرط خبرها، أحوال اقتران خبرها بأن، خبر ما حمل على ليس اسم إن وأخواتها، حكم اقترانها بما المزيدة، تخفيف ذو النون منها وحكم ذلك، اسم لا النافية للجنس، المضارع بعد ناصب وهو: لن، وكي المصدرية مطلقًا، إذن بشروط، أن المصدرية، شرطها، إضمار أن بعد حروف الجر الثلاثة: كي، حتى، اللام- بأنواعها الثلاثة- وبعد حروف العطف الثلاث: أو، فاء السببية، واو المعية، شرطهما، إضمارهما جوازًا بعد أربعة من أحرف العطف، الفاء، الواو، أو، ثم.

باب: المجرورات ثلاثة:

١- المجرور بالحرف.

٢- المجرور بالإضافة، ما يجرد منه المضاف، التنوين، النون التي تشبهه مطلقًا، أل التعريف إلا فيما استثني، تقسيم الإضافة إلى لفظية وغير محضة وحكمها، ومعنوية محضة وحكمها، معاني الإضافة المعنوية.

٣- المجرور للمجاورة.

باب المجزومات: الأفعال المضارعة الداخل عليها جازم، وهي ضربان:

١- جازم لفعل.

٢- جازم لفعلين، معانيها، جزآها: شروطه، جوابها وجزاؤها، مواضع وجوب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية، جواز حذف ما علم من شرط بعد «وإلا»، أو جواب شرطه ماض، أو جملة شرط أداته إن تقدمها طلب، شرط ذلك بعد النهي، وجوب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدمًا، حكم

اجتماع الشرط والقسم، حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو إذا وقع بين الشرط والجواب أو بعدهما.

باب في عمل الفعل كل الأفعال: بيان ما يشترك فيه جميع الأفعال وما ينفرد به بعضها، الأفعال بالنسبة للمفعول به على سبعة أنواع:

١- ما لا يتعدى إليه أصلًا وله ست علامات.

٢- ما يتعدى إلى واحد دائمًا بواسطة الحرف.

٣- ما يتعدى بنفسه دائمًا.

٤- ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف.

٥- ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أصلًا تارة أخرى.

٦- ما يتعدى إلى اثنين، وهو على قسمين:

أـ تعديه إليهما بنفسه تارة وعدم تعديه أخرى

ب- تعديه إليهما دائمًا، وهو على ثلاثة أنواع:

أ- المفعول الثاني منهما كمفعول شكر.

ب- أولهما فاعل في المعنى.

جـ- أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل، وهو نوعان:

أ- أفعال القلوب، ب ـ أفعال التبصير، جواز إلغاء القلبية المتصرفة منها، وجوب تعليقها إذا وقع بعدها واحد من عشرة أشياء.

٧- ما يتعدى إلى ثلاثة وهو سبعة أفعال، جواز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل وامتناعه لغير دليل، إجراء القول مجرى الظن في نصب مفعولين واختلاف لغات العرب في مواضع ذلك.

باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل عشرة: أحدها: المصدر، تعريفه، شرطه ليعمل، أنواع المصدر العامل، الثاني: اسم الفاعل، تعريفه، نوعاه وشرط المجرد من أل، الثالث: المثال، تعريفه، الرابع: اسم المفعول، تعريفه، شرط المثال، واسم

الفاعل، الخامس: الصفة المشبهة، تعريفها، ما تختص به، عملها، السادس: اسم الفعل، أحكامه، أنواعه، السابع، والثامن: الظرف والمجرور المعتمدان، عملهما، التاسع: اسم المصدر، تعريفه، عمله، العاشر: اسم التفضيل، عمله، الذي لا يعمل فيه اسم التفضيل، أنواعه، شروطه وفعل التعجب.

باب: التنازع، باب الاشتغال: تعريفه، أحوال المشغول عنه.

باب: ما يتبع ما قبله في الإعراب خمسة، أحدها: التوكيد.

١- التوكيد المعنوي: تعريفه، حكم توكيد النكرة.

٢- التوكيد اللفظي: تعريفه، حكم توكيد الضمير المتصل والحرف توكيدًا لفظيًّا، الثاني: النعت، وأغراضه، تبعيته للمنعوت، جواز قطعه وشرط ذلك، الثالث: عطف البيان، تعريفه، تبعيته للمعطوف عليه، جواز إعرابه بدل كل ومواضع امتناع ذلك، الرابع: البدل: تعريفه، أنواعه: بدل كل، بدل بعض، اشتمال، إضراب، نسيان، غلط، موافقاته لمتبوعه ومخالفاته له، الخامس: عطف النسق، أحرفه: الواو، الفاء، ثم، حتى، أم المتصلة، أو، بل بعد النفي أو النهي، لكن، لا، حكم العطف على ضمير الرفع المتصل وتوكيده بالنفس والعين، حكم العطف على ضمير الخفض المتصل.

فصل: تابع المنادى، باب: موانع الصرف تسعة، باب: العدد.

تحليل المادة العلمية:

أولًا: الشواهد: عني ابن هشام بالشواهد؛ لأنها التي تثبت القاعدة في ذهن متلقيها، ولأنها تقوي حجة الرأي وتبرره لما هو معلوم أن لكل حق حقيقته، وقد تنوعت شواهد ابن هشام بين قرآن وحديث وشعر، ومثل، وكلام للعرب، ونبتدئ من ذلك بالقرآن:

بلغت شواهد المصنف القرآنية أربعة شواهد ومائة، تضمنت خمس عشرة آية ومائة، وقد شملت استشهاداته خمسين سورة حظيت منها سورة البقرة بنصيب الأسد، وهاك بيانًا بما تضمنته استشهاداته من كل سورة:

الفاتحة: (٣)، البقرة (١٦)، آل عمران (٦)، النساء (٦)، المائدة (٤)، الأنعام (٧)، يونس (٢)، هود (٢)، يوسف (٤)، إبراهيم (١)، النحل (٤)، الإسراء (١)، الكهف (٢)، مريم (٣)، طه (٤)، الأنبياء (١)، الحج (١)، النور (٣)، الشعراء (١)، النمل (٢)، القصص (٢)، العنكبوت (١)، الروم (١)، سبأ (٢)، فاطر (٣)، يس (١)، ص (٢)، الشورى (١)، الدخان (١)، الجاثية (٢)، الفتح (١)، الحجرات (١)، الذاريات (١)، القمر(٣)، الحديد (١)، الحشر (١)، الجمعة (١)، الحاقة (١)، الجن (٢)، المزمل ﷺ (٢)، النازعات (١)، الانفطار (١)، الانشقاق (١)، الفجر (١)، البلد (١)، الشمس (١)، القدر (١)، الزلزلة (١)، الهمزة (١)، الإخلاص (١).

ولي على استشهاداته القرآنية عدة ملحوظات:

أ- أنه يقتصر على الكلمات التي استشهد بالآية من أجلها كما مر بيانه في منهجه، وهذه طريقة تكد الذهن وتتعبه، إلى جانب أن اللائق بالنحاة ولاسيما بمصنفنا -الذي قيل عنه إنه سيبويه عصره- أن يهتم بذكر جزء كاف من الآية يوضحها لمن يريد الرجوع إلى كتاب الله ﷻ.

ب- أن شارحنا من خلال نسخه الثلاثة التي أحققها ذكر شواهد المصنف إلا شاهدًا واحدًا، وآية من شاهد؛ فالأول في سورة الهمزة ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤] ولعله اكتفى بقوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا﴾ [يوسف: ٣٢]، حيث إن ﴿لَيُسۡجَنَنَّ﴾ شاهد على نون التوكيد الثقيلة، و﴿وَلَيَكُونٗا﴾ شاهد على نون التوكيد الخفيفة، فأراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد، فأتى بهذه الآية، أو ربما سقطت من نسخته التي كان

يشرحها هذه الآية، والله أعلم بالصواب، والثاني قوله تعالى في سورة الانشقاق: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١-٣]، حيث كتبت عن شارحنا الآيتان الأولى والثالثة ولم تكتب الثانية، ولعل هذا راجع إلى أن ﴿وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾ ليس فيها شاهد على المسألة التي ذكرت فيها، وهي: حذف عامل الفاعل ولنائبه وجوبًا؛ لكونه بعد أداة الشرط لكن الأمانة العلمية كانت تحتم على الشارح ألا يترك هذا.

جـ- أن المصنف كان موفقًا فيما ذكره من آيات إلا في آية واحدة هي قوله تعالى في سورة طه: ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، حيث كتبت في نسخ المتن التي تحت يدي «لا» بدون الواو، ولعل هذا من اعتماده على الذاكرة وهي كثيرًا ما تخون، أو لعلها راجعة إلى الناسخ حيث إن قبلها «نحو» فالتبست واوها بواو «ولا» وهذه هنة يسيرة ولا تغض من قيمة هذا الكتاب.

د- أنه لم يتكلم عن قراءة واحدة للآيات التي استشهد بها مع أن بعض ما استشهد به فيه قراءة غير القراءة المعروفة، وذلك كقوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام: (إنه من يتقي ويصبر) [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء فإنها لقنبل عن ابن كثير، ولم ينص على ذلك، وكذا قوله تعالى في سورة الجن: **(فمن يؤمن بربه فلا يَخَفْ بخسًا)** [الجن: ١٣] فإن القراءة المشهورة: «فلا يخاف» بالرفع، وقد استشهد بقراءة الجزم المصنف على أن المضارع المسبوق بلا الناهية يقترن وجوبًا بالفاء إذا وقع جوابًا للشرط، ويمكن أن يجاب عن المصنف بأنه ترك التصريح بالقراءات لأنه سيتداركها في الشرح، ولأن غرضه الاختصار.

ثانيًا: الأحاديث النبوية:

لم يذكر المصنف في متنه هذا إلا ثلاثة أحاديث هي: **«لا حول ولا قوة إلا بالله»** **«نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»**، **«ما كتب نصفها ثلثها ربعها»** ويلحظ على المصنف أنه كغيره لا يخرِّج الأحاديث مع أن هذه نقطة

هامة، ولعل هذا عائد إلى أن النحاة عندما يذكرون الحديث فإنهم يسوقونه تمثيلًا للقاعدة لا شاهدًا عليها؛ لأن بعض الأحاديث تروى بالمعنى، وهذا يفسر لنا قلتها في هذا الكتاب.

ثالثًا: الشواهد الشعرية:

تعد الشواهد الشعرية في المرتبة الثانية من حيث العدد عند المصنف؛ فقد بلغت اثنين وعشرين بيتًا منها بيت واحد ذكر كاملًا هو قوله:

اجمـــع وزن عـــادلًا أنـــث بمعرفـــة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كمـلا

والباقي ذكر نصفه أو محل الشاهد فقط، والبيت الذي ذكر كاملًا لم يسق على أنه شاهد بل حصر علل المنع من الصرف في تسعة تذكيرًا للمبتدئين، وقائله لا يستشهد بشعره وهو بهاء الدين بن النحاس.

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أنه لم ينسب أي بيت مما ذكره، ولعله ترك ذلك إما اعتمادًا على ذكره له في الشرح أو على شهرته أو تقليدًا لغيره؛ فقد كانت هذه الظاهرة متفشية في تآليف العلماء؛ وذلك لأنهم كانوا مشغولين بجمع اللغة وحصرها أكثر من انشغالهم بتوثيقها؛ فمن ثم كانت سنة حميدة أن يطلب من المحققين للتراث أن يهتموا بتوثيق النسبة لتتأكد القاعدة التي ذكر الشاهد من أجلها، والله أعلم.

رابعًا: الأمثال وكلام العرب:

لم يأت ابن هشام في متنه هذا إلا بمثل واحد هو: «الكلاب على البقر»، وأما ما استشهد به من كلام العرب فقد بلغ ثلاثًا وعشرين من مثل: «هو يأتينا صباح مساء»،«هو جاري بيت بيت»، «انته خيرًا لك» إلخ، هذا عن الشواهد التي استشهد بها قرآنًا وحديثًا وشعرًا وكلام عرب، وأما ما مثل به أو مثل به غيره من

النحاة فقد بلغ تسعة وثلاثين مثل: «إن مصابك الكافر حسن»، «اشتريت العبد كله»، «قرأ قالون عيسى» إلخ، وقد ذكر ذلك بالتفصيل في الفهارس الختامية للرسالة.

خامسًا: الأعلام:

تنوعت الأعلام التي ذكرها المصنف ما بين نحوي كسيبويه والجرمي؛ الأول على أنه مثال للمبني على الكسر، والثاني أُتي به لأن له رأيًا في العَلَم المختوم بويه هو: جواز منعه من الصرف إلى جانب بنائه على الكسر، وغير نحوي كاسم نبي وهم: نوح وإبراهيم وموسى وأحمد صلوات الله عليهم، وصحابي كعمر أبي حفص، وأم معبد، وعثمان، وقائد عسكري: كمعدي كرب والحجاج، وشاعر كابن دارة، وقارئ كقالون عيسى أحد راويي ابن كثير، وفقيه كزفر أحد تلاميذ أبي حنيفة، وفيها أيضًا أعلام نساء كفاطمة، وزينب، وأم معبد، وهند، وحذام، هذا كله في عَلَم الشخص، ومن عَلَم الجنس الذاتي واحد هو: أسامة للأسد، والمعنوي، حماد عَلَم على المحمدة، وفجار عَلَم على الفجرة، وفيها عَلَم بالغلبة مصحوب أل كالجنة والدار أي الدار الآخرة والكعبة، وقبل هذا كله لفظ الجلالة وكذلك شملت أعلامًا على أماكن كالحجاز، وبعلبك، والنيل، وسقر، وبلخ، وأعلامًا على قبائل كوبار، وتميم، وطيئ، وعَلَمًا على شهر كرمضان، وعلى يوم كيوم الخميس، وأما الطوائف والفِرَق فمنها أهل الحجاز، أكثر بني تميم، أهل العالية، معاشر الأنبياء، العرب، الناس، آل أحمد، الكوفيون، البغداديون، البصري، الكوفي.

وبذا يكون متنًا واسمًا فيه إشارات إلى أشياء متنوعة مما يدل على ثقافة واسعة واطلاع عميق، وذلك ديدن ابن هشام في مصنفاته حتى المختصر منها، هذا وبالله التوفيق.

***

الفصل الثاني

مع الشيخ زكريا الأنصاري
في عصره وحياته وآثاره

الفصل الثاني

مع الشارح وعصره:

أولًا: عصر الشارح:

عاش شارحنا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري معظم حياته التي نيفت على المائة في عصر الدولة المملوكية البرجية، كما عاش ثلاثة أعوام في بداية الدولة العثمانية، أعني من سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة إلى ست وعشرين وتسعمائة، ومن ثم فسيكون حديثنا مركزًا على عصر دولة المماليك البرجية، وسنتناوله من عدة جهات، وبعده سنلم إلمامة موجزة للعصر التركي وحال النحو فيه:

١ - الحياة السياسية:

أكثر السلطان المنصور قلاوون من شراء المماليك الجراكسة مخالفًا بذلك سُنَّة مَن سبقوه في اعتمادهم على الجنس المملوكي التركي، وجعلهم وطائفة اللاخي جميعًا في أبراج القلعة وسماهم: «البرجية»، وبلغ عددهم حوالي «سبعمائة» جعل منهم خاصته وبطانته، وقد اقتدى به مَن أتى من بعده من السلاطين، وهذه الدولة تبدأ من رمضان سنة (٧٨٤هـ) وتنتهي سنة (٩٢٣هـ) (١٣٨٢-١٥١٧م) تسلطن في خلالها على عرش مصر أربعة وعشرون سلطانًا كان أولهم: الظاهر برقوق بن أنس، وآخرهم: الأشرف طومانباي الجركسي، وإليك جدولًا يبين هؤلاء السلاطين، مبدأ ومنتهى وخاتمة، ففي ذلك تلخيص لهذا العصر.

اسم السلطان	البداية	النهاية	الخاتمة
١ - الظاهر برقوق بن أنس	٧٨٤هـ/ ١٣٨٢ م	٧٩١هـ/ ١٣٨٩م	خلع
٢ - عودة حاجي بن شعبان	٧٩١هـ/ ١٣٨٩م	٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م	خلع
٣ - الظاهر برقوق بن أنس برقوق (مرة ثانية)	٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م	٨٠١هـ/ ١٣٩٨م	مات

اسم السلطان	البداية	النهاية	الخاتمة
٤- الناصر زين الدين فرج (ابنه)	٨٠١هـ/ ١٣٩٨م	٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م	خلع
٥- المنصور عز الدين عبدالعزيز (أخوه)	٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م	٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م	خلع
٦- فرج (مرة ثانية)	٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م	٨١٥هـ/ ١٤١٢م	خلع وقتل
٧- الخليفة المستعين بالله العباسي	٨١٥هـ/ ١٤١٢م	٨١٥هـ/ ١٤١٢م	خلع وسجن
٨- المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي	٨١٥هـ/ ١٤١٢م	٨٢٤هـ/ ١٤٢١م	مات
٩- المظفر أبو السعادات أحمد بن شيخ	٨٢٤هـ/ ١٤٢١م	٨٢٤هـ/ ١٤٢١م	خلع وسجن ومات بالسجن
١٠- الظاهر سيف الدين أبو الفتح	٨٢٤هـ/ ١٤٢١م	٨٢٤هـ/ ١٤٢٢م	مات مسمومًا
١١- الصالح أبو النصر محمد (ابنه)	٨٢٤هـ/ ١٤٢٢م	٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م	خلع
١٢- الأشرف سيف الدين برسباي الدقماقي	٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م	٨٤١هـ/ ١٤٣٨م	مات
١٣- العزيز جمال الدين يوسف (ابنه)	٨٤١هـ/ ١٤٣٨م	٨٤٢هـ/ ١٤٣٩م	خلع
١٤- الظاهر سيف الدين أبو سعيد جقمق	٨٤٢هـ/ ١٤٣٩م	٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م	مات
١٥- المنصور أبو السعادات عثمان (ابنه)	٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م	٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م	خلع
١٦- الأشرف أبو النصر إينال العلائي	٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م	٨٦٥هـ/ ١٤٦١م	خلع نفسه وولى ابنه
١٧- المؤيد أبو الفتح أحمد (ابنه)	٨٦٥هـ/ ١٤٦١م	٨٦٥هـ/ ١٤٦١م	خلع وسجن

اسم السلطان	البداية	النهاية	الخاتمة
١٨- الظاهر أبو سعيد تمربغا الظاهري	٨٦٥هـ/ ١٤٦١م	٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م	خلع
١٩- الظاهر أبو النصر سيف الدين بلباي	٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م	٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م	خلع
٢٠- الظاهر أبو سعيد تمربغا الظاهري	٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م	٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م	خلع
٢١- الأشرف أبو النصر قايتباي الظاهري	٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م	٩٠١هـ/ ١٤٩٦م	مات
٢٢- الناصر أبو السعادات محمد (ابنه)	٩٠١هـ/ ١٤٩٦م	٩٠٤هـ/ ١٤٩٩م	قتل
٢٣- الظاهر أبو سعيد قانصوه بن قانصوه الأشرفي	٩٠٤هـ/ ١٤٩٩م	٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م	خلع
٢٤- الأشرف أبو النصر جانبلاط الأشرفي	٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م	٩٠٦هـ/ ١٥٠١م	خلع
٢٥- العادل طومانباي الأشرفي قايتباي	٩٠٦هـ/ ١٥٠١م	٩٠٦هـ/ ١٥٠١م	خلع
٢٦- الأشرف أبو النصر قانصوه الغوري	٩٠٦هـ/ ١٥٠١م	٩٢٢هـ/ ١٥١٦م	قتل
٢٧- الأشرف طومانباي الجركسي (ابن أخيه)	٩٢٢هـ/ ١٥١٦م	٩٢٣هـ/ ١٥١٧م	قتل وانتهت به دولة الجراكسة

***

هذا وقد كان نظام الحكم مركزًا في أيدي المماليك، ولم يتركوا للمصريين إلا مجالات قليلة، كالتدريس والحسبة والقضاء والكتابة للدواوين، وكان النظام الحكمي يتربع عليه السلطان، ثم النائب، ثم الوزير، وكان النائب يقوم مقام السلطان في أثناء غيابه أو يشترك معه في توزيع الإقطاعات وترشيح الموظفين، وقد شملت مصر في عهدهم: بلاد الشام، وبلاد العرب، وبعض الجزر الفُراتية والقسم الجنوبي من أسيا الصغرى، وقد تمكن سلاطين مصر من المماليك أن يتزعموا الدول الشرقية عامة، والإسلامية خاصة؛ وذلك لدفاعهم عن الإسلام بصدهم الغزو المغولي والتتري، وقضائهم على آمال الأوربيين الصليبيين في استعمار الشرق، وتوليهم أمر الحرمين الشريفين، ونقلهم الخلافة العباسية إلى مصر، ومما زاد في مكانة مصر واحترامها بين جيرانها: اتجاه أنظار العلماء إلى مصر من الشرق والغرب، فقد قضى التتار على بغداد كما قضى الفرنجة على الأندلس، وأصبحت مصر باستقرارها السياسي والاقتصادي وبها الأزهر الشريف قبلة هؤلاء العلماء فتحققت لها زعامتها العلمية مضافة إلى مكانتها السياسية والإسلامية.

٢- الحياة الاجتماعية:

لم تختلف قطاعات المجتمع في العصر المملوكي الجركسي في كثير من الأمور عن مجتمعنا الذي نعيشه الآن، فقد انقسم المجتمع إلى طبقتين متمايزتين من حيث الأخلاق، والمستوى الاقتصادي، والثقافي، والعادات والتقاليد، والقيم التي تحكم المجتمع تمام التمايز:

أ- طبقة الحاكمين: وهم من المماليك الذين كان بعضهم يرتقي في المناصب تدريجيًّا حتى يصعد إلى العرش بقوته وذكائه، فيصبح من السلاطين أو الأمراء الكبار، ويلحق بهم وفي خدمتهم أرباب الوظائف من غير المماليك وهم: القبط، ورجال الدين، وأرباب الأقلام من المسلمين المعلمين، هذا وقد بلغت حياة الغالبية العظمى من السلاطين من الفسق والخروج على قواعد الدين والآداب مبلغًا عظيمًا جلبه لهم ثراؤهم الواسع، فبعضهم كان يعيش عيشة ناعمة داعرة، والبعض الآخر كان يعيش حياة ظالمة، لكن كان منهم من يحترم الدين وينقاد

لرجاله، وينفذ تعاليمه، كالظاهر برقوق والسلطان جقمق، وكان أعظمهم على الإطلاق السلطان قايتباي وقنصوة الغوري، على أن احترام بعض السلاطين للدين كان لأغراض السياسة ولم يكن لعقيدة راسخة في قلوبهم، وسرعان ما تحللوا من وعودهم التي ضربوها على أنفسهم لبعض العلماء الذين نصحوهم بالاهتمام بأحوال الرعية، ولم تكن وعودهم تلك إلا لكسب قلب الشعب الذي كان للدين عنده المقام الأول.

وكان لعلماء الدين من المسلمين، والخطباء والمثقفين دور بارز في هذا العصر فقد أُلحقوا بالحاكمين، وأُسندت إليهم الوظائف الديوانية، والقضائية، والعلمية، والأدبية، والدراسية، والإفتاء، والخطابة، والوعظ، وغير ذلك من الوظائف، وبرزت أهميتهم في مجالات منها:

١- كانوا الواسطة بين الحكام والرعية.

٢- قاموا بدور الوساطة بين أمراء المماليك وسلاطينهم.

٣- صحبوا الجيوش المنتصرة في حروبهم ضد المغول وكان لهم دور بارز في تحميس الجنود للقتال.

٤- قاموا بالسفارات الخارجية بين سلاطين المماليك والمغول ثم سلاطين آل عثمان.

من أجل ذلك قرب السلاطين العلماء العظام كابن حجر والعيني، وكما كان لهؤلاء العلماء ومن إليهم حظوة لدى السلاطين كان لهم أيضًا منزلتهم لدى العامة تجلت في أن الناس كانوا يقصدونهم في قضاء حوائجهم عند أرباب الدولة.

ب- طبقة المحكومين: وهم سائر بقية الشعب، من تجار، وصناع، وفلاحين، وحرفيين، ولقد كانت أحوالهم الاقتصادية مؤلمة باستثناء بعض التجار، كما عانوا من ظلم السلاطين والأمراء وغَيِّهم، وبطشهم واصطلاح الجميع على انتهاك حرماتهم وامتصاص دمائهم وإذلالهم، كما كانت غارات قطع الطريق لا تنقطع إلا ريثما تعود أعتى وأعنف أضف إلى ذلك القحط الذي يعقبه الوباء،

وكانت أفقر الطبقات المحكومة هي ما أُطلق عليها طبقة العامة، وسُميت بأسماء منها: الحرافيش، والعوام، والمشاعلية والذعر، وكانوا يعملون في المهن المتواضعة، مثل: الباعة والسوقة، والسَّقَّائين، والحمَّالين، وسكنهم في المدن الكبرى لاسيما القاهرة التي اكتظت بهم[1].

٣- الحياة الاقتصادية:

كان المجتمع المصري في هذا العصر مجتمعًا زراعيًّا، ولسيطرة الاقتصاد الزراعي آثاره الكثيرة في النظام الاجتماعي، وفي العادات والتقاليد، وفي وجوه التفكير وألوان الثقافة وما إليها، ونظرًا لأن الزراعة كانت متخلفة في أساليبها وطرقها، ووجود القحط والأوبئة، وشدة المكوس التي تُفرض على العامة والفلاحين، وعدم التحكُّم في مياه النيل- فقد انعكس هذا في ضآلة الإنتاج الزراعي، ولهذا كان لا يمد الدولة بالنتاج الكافي لرفع مستوى المعيشة مما أدى إلى ضآلة الدخل الفردي والدخل القومي بوجه عام، وتعطيل المواهب وعدم توفير الوسائل الضرورية لحضارة المجتمع، وكانت الصناعة تلي الزراعة في الأهمية؛ فقد كانت من الحرف الأساسية الثابتة، وتكمن أهميتها في أنها تمد الدولة باحتياجاتها من الصناعة الموجودة في هذا العصر واللازمة للحياة اليومية. وتنقسم الصناعات في هذا العصر إلى قسمين متميزين:

أ- صناعات مدنية، مثل: عصر الزيوت، والصابون، والغزل، والنسيج، والسجاد، والزجاج، والسكر.

ب- حربية، مثل: صناعة السفن ومستلزماتها لإمداد الأسطول الحربي بما يلزمه، وصناعة أسلحة القتال كالسيوف والخناجر والغدارات، كما صنعوا قنابل النفط للقتال في البحر، وكذلك السهام اللازمة للقتال وجهًا بوجه.

---

(١) انظر في هذا الموضوع: «الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ودور الأزهر فيها» د/ مجاهد توفيق الجندي (ص٤٤/ ٨١) بتصرف.

كما كان للتجارة دورها البارز في الاقتصاد؛ حيث اهتم بها سلاطين وأمراء المماليك لما لها من عوائد ضخمة تعود عليهم، ومن ثم أقاموا لها الأسواق وأنشئوا المؤسسات اللازمة لها؛ من مخازن، ووكالات، وأسواق، وكذلك وجد الاهتمام بالتجارة الخارجية حيث قامت العلاقات الودية بين موانى البحر الأحمر والتجار الأوربيين المترددين على الإسكندرية ودمياط من ناحية أخرى، وقد ساءت الحالة الاقتصادية في أواخر هذا العصر لما يأتي:

١- تلاعب سلاطين المماليك بالعملة، واحتكارهم للسلع اللازمة للحياة، وكثرة المنازعات والفتن بين طوائف المماليك.

٢- الرِّشوة والمحسوبية، وقد شملت الرشوة عدة وظائف أهمها الوظائف العسكرية.

٣- المصادرات، لاسيما أنها كانت للانتقام من الخارجين على الدولة وأنظمتها وكان يصحبها التعذيب حتى الموت.

٤- انتشار الأوبئة والمجاعات، كالطاعون سنة (٨٣٣هـ/ ١٤٣٠م) وقد حفل بها هذا العصر؛ نظرًا لتحكم النيل في الزراعة، وغياب اللون الأخضر، وانتشار المجاعات. وقد قام برصد هذه الفواجع بعض المؤرِّخين كالمقريزي، والعيني، والجوهري، وابن تغري بردي، وغيرهم، هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن شارحنا قد فقد بعض بنيه في واحدة من هذه الأوبئة.

٥- استحداث المظالم، كالضرائب والمكوس والبراطيل التي كثرت حتى أثقلت كاهل الناس.

٦- كثرة الثورات والاضطرابات والشغب مما جعل الناس يتمنون الموت فرارًا من هذه الحياة المضطربة.

٧- غلاء سعر إيجار الأطيان.

٨- انتشار رواج الفلوس من غير الذهب والفضة مما سبب غلاء الأسعار وارتفاعها، والتطفيف في الكيل والميزان حيث قلت قيمة الفلوس عن ذي قبل؛ فقد صنعت من

رءوس المسامير، والحديد، والرصاص، والحجر، وانعكست كل هذه الآثار الاقتصادية السيئة على ظهور الآفات الخُلُقية، كالدعارة واللواط، وشرب الخمر، والمجون.

٤ - الحياة الدينية:

شهدت مصر في عصر المماليك نشاطًا دينيًّا يسترعي الانتباه، ولاسيما بعد أن أصبحت قاعدة وملاذًا للخلافة العباسية، ومقصدًا للمسلمين، وكانت مصر لا تزال بها آثار واضحة من المذهب الشيعي على الرغم مما بذله الأيوبيون السنيون للقضاء على هذا المذهب، ولكن سلاطين المماليك اتبعوا سياسة شديدة للقضاء عليه حتى خفت آثاره، وظل الصراع بين أهل السنة والشيعة طوال هذا العصر مما أدى ببعض الشعراء إلى نظم الشعر في هذا المجال، كما وضحت سمات الحياة الدينية في هذا العصر ببناء الكثير من المساجد والزوايا، والأربطة، وغيرها، ومازالت القاهرة وكثير من مدن مصر تمتلئ بالمساجد الرائعة التي تنسب إلى هذا العصر.

وقد كان التصوف أهم ظاهرة اتسم بها هذا العصر من الناحية الدينية، فقد وفد على مصر في القرن السابع الهجري كثير من مشايخ الصوفية، ومعظمهم من المغرب والأندلس؛ حيث وجدوا في مصر تربة صالحة لنشر تعاليمهم، ومذاهبهم الصوفية، ولم يلبث الصوفية أن انقسموا إلى فرق كثيرة لكل منها مذاهبها، وشعارها، وشيخها؛ فازداد عدد المصريين الذين أقبلوا على هذا اللون من ألوان الحياة الدينية، ويرجع ذلك إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي سبق ذكرها في هذا العصر، أضف إلى ذلك ظلم حكام المماليك، فكان الالتجاء إلى التصوف بمثابة الوقوف ضد القوة الغاشمة لهؤلاء الظلمة فضلًا عن أن الشعب المصري بطبيعته متدين، من أجل هذا كله كانت مصر تربة صالحة لنمو وازدهار تيار التصوف.

هذا وقد تحول التصوف في هذا العصر من ظاهرة فردية إلى ظاهرة اجتماعية حتى أن معظم الوظائف في المؤسسات التعليمية كانت مقصورة على المتصوفة،

ولما كان الفقر شعارهم أطلقوا على أنفسهم اسم الفقراء، وأطلق العامة عليهم: «ملوك الآخرة الذين يدخلون الجنة قبل الأغنياء»، لشدة إيمانهم بهم، ووثوقهم فيهم، ولم يكن المتصوفة كلهم على منهج سوي، بل منهم مَن انحرف به عن مساره الحقيقي؛ حيث تطرَّفوا في ميولهم وآرائهم، وظهرت طائفة الدراويش أو المجاذيب، وقد سجَّل ذلك ابن خلدون في مقدمته[(1)].

٥- **الحياة العلمية**: سبق أن تكلمنا عنها، ولاسيما النحوية منها عند الكلام عن عصر المصنف في الفصل الأول من هذا الباب، ودونك أشهر نحاة عصر دولة المماليك البرجية:

١- محب الدين محمد بن جمال الدين بن هشام (٧٥٠-٧٩٩هـ) (١٣٤٩، ١٣٩٧م).

٢- شمس الدين الغماري (٧٢٠-٨٠٢هـ ١٣٢٠-١٤٠٠م).

٣- شمس الدين الأسيوطي (٠٠٠٠٠-٨٠٧هـ ٠٠٠٠٠-١٣٠٥م).

٤- محمد عز الدين بن جماعة (٠٠٠-٨١٩هـ، ٠٠٠-١٤١٦م).

٥- الدماميني الأزهري (٧٦٣-٨٢٧هـ، ١٣٦٢-١٤٢٤م).

٦- شمس الدين الشطنوفي (٧٥٠-٨٣٢هـ ١٣٤٩- ١٤٢٩م).

٧- حفيد ابن هشام: أحمد بن عبدالرحمن الأنصاري الشافعي (٧٨٨-٨٣٥، ١٣٨٢-١٤٣١م).

٨- أبو العباس الشُّمُنِّي (٠٠٠-٨٧٢هـ، ٠٠٠-١٤٦٧م).

٩- الشيخ خالد الأزهري (٠٠٠-٩٠٥هـ ٠٠٠-١٥٠٠م).

---

(١) انظر: «مقدمة ابن خلدون» (صـ٤٦٧) وما بعدها، فصل التصوف، ط المكتبة التجارية، وابن إياس في «بدائع الزهور» (٢/ ٦٩)، و«الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ودور الأزهر فيها» (صـ١١٠-١١٣) بتصرف.

١٠- السيوطي (٠٠٠-٩١١هـ، ٠٠٠-١٥٠٥م).

١١- أبو الحسن علي الأُشْمُوني (٠٠٠-٩٢٩هـ، ٠٠٠-١٢٢٣م)[1].

وبعد: فهذا عرض موجز لما كانت عليه دولة المماليك البرجية التي كان عيش شارحنا في معظمها، وكنا قد وعدنا بأننا سنلم إلمامة يسيرة بالعصر التركي ولاسيما حال النحو فيه، وهأنذا أفي بذلك:

تم القضاء على الدولة المملوكية على يد السلطان سليم العثماني الذي قتل السلطان قنصوة الغوري في موقعة مرج دابق، ولم يقر قراره حتى دخل القاهرة وقضى على آخر سلاطين المماليك طومانباي في موقعة الريدانية، وصلبه عند «بوابة زويلة» سنة (٩٢٣هـ)، وأسر الخليفة العباسي «المتوكل على الله» الذي ما انفك سجينًا في الآستانة حتى تنازل عن الخلافة للسلطان «سليمان القانوني» بعد توليه، ومن ثم بدأ العهد التركي في القطرين، وانتقلت الخلافة من العباسيين إلى العثمانيين، ومن القاهرة إلى الآستانة عاصمة الدولة التركية، وقد نتج عن ذلك تفرق القطرين، وتفشي الضعف، والأوبئة المختلفة فيها زهاء ثلاثة قرون، فقد فرضت اللغة التركية على البلاد، فركدت ريح علم النحو، وانحط شأنه بين الناس، فقل نِتَاج العلماء فيه، وكان أغلب مؤلفاتهم تلخيص مطولات أو حواش على الشروح، والمتتبع لمؤلفات النحاة في القطرين لا تقع عيناه إلا على الحواشي المترادفة على الشروح لاسيما حواشي شروح ابني مالك وهشام.

وقد امتدت تلك الخطة إلى المشرق فتوالت الحواشي على شروح «كافية ابن الحاجب» ولاسيما «الفوائد الضيائية» للجامي، فقد جاوز الأمر فيها حده فكُتبت على حواشيها حواشٍ أخرى، وهذه الحواشي مع بسطها مشوبة بالنُّقُول المضطربة المتخالفة، ولعل ذلك منشؤه عدم السهولة في الوصول للمراجع

---

(١) انظر في هذا: «الحركة العلمية في مصر في عصر السلاطين المماليك البرجية ودور الأزهر فيها».

المسند إليها النقول، ومليئة بالاعتراضات، والردود عليها، ثم الردود على الردود، هذا كله مع كثرة التعقيد والالتواء في العبارات والتهافت عليها دون الغرض الحقيقي من النحو، ومع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من الفنون عربية وعقلية، ومع التعلق بالاستطراد لأوهى الأسباب، وعدم مراعاة مَن وُضِعَ لمستواهم الكتاب، مما زهَّد الكثيرين في هذا العلم الشريف.

والخلاصة أن النهضة التأليفية في هذا العهد الغاشم كانت على الأرجح في الحواشي، ومع ذلك ظهر بعد أفراد بين الفينة والفينة لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر، بيد أن الأزمنة المتطاولة تقاسمتهم إذا أجادوا في التصنيف ترتيبًا وتقريبًا، وإن لم تكن لهم آثار من ناحية ابتداع وتجديد؛ إذ كان غرضهم الأول إنما هو فهم أو تفهيم عبارات السابقين إذا كانت مغلقة، وبسطها إن كانت موجزة، فقدَّموا بعملهم هذا صُنعًا جميلًا، وكانوا مِنَحًا في أيامٍ كلها مِحَنٌ، كابن قاسم والشنواني والدَّنوشَرِي، وياسين والحفني، والصبَّان، ولقد تغالى العلماء بعد هؤلاء وكتبوا تقارير على الحواشي كتقارير الإنبابي المعروفة.

ولا شك أن هذا المسلك في التأليف يقتضي من مؤلفه مجهودًا جبارًا يبذله في المواءمة بين العِلم والكتاب الذي يعلق عليه، وظلت الدولة العثمانية قائمة في القطرين حتى سنة عشرين ومائتين وألف للهجرة؛ حيث قضي عليها بمجيء الحملة الفرنسية سنة ثمان وتسعين وسبعمائة وألف للميلاد[(١)].

ثانيًا: مع الشارح زكريا الأنصاري[(٢)]، وفيه مباحث:

---

(١) «نشأة النحو» (ط٢) (صـ٢٥١-٢٥٤).

(٢) انظر ترجمته في: فهرس المؤلفين بالظاهرية، «الكواكب السائرة» للغزي (١/ ١٩٦-٢٠٧)، «شذرات الذهب» (٨/ ١٣٤-١٣٦)، «النور السافر» (١٢٠-١٢٥)، «البدر الطالع» (٢/ ٢٥٢-٢٥٣)، «نظم العقيان» (صـ١١٣)، «كشف الظنون» في مواضع كثيرة، أولها (صـ٤١) وآخرها (١٨٨٠)، «إيضاح المكنون» في عدة مواضع «المجددون في الإسلام» =

(١) اسمه وكنيته ولقبه:

هو شيخ الإسلام وقاضي القضاة العالم التقي: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن رداد بن حميد بن أسامة بن عبد الولي الأنصاري[(١)].

وكنيته أبو يحيى، ويحيى هذا ابنه سمع منه العلم ومات في طاعون سنة سبع وتسعين وثمانمائة من رجب ففجع به أبوه[(٢)].

لقبه: زين الدين بإجماع العلماء.

ونسبته: الأنصاري نسبة إلى الأنصار أهل مدينة رسول الله ﷺ قال البيجرمي في «حاشيته على المنهج»: «وقد كان خزرجيًّا»[(٣)] اهـ.

مولده ومسقط رأسه:

ولد رحمه الله تعالى بسنيكة، وهي قرية من قرى محافظة الشرقية تقع بين: مدينة بلبيس والعباسية[(٤)]، واختلف المؤرخون في سنة مولده: فذكر نجم الدين الغزي أنه ولد سنة (٨٢٣هـ)[(٥)]، على حين يرى ابن إياس أنه ولد سنة

=

(٣٤١/ ٣٤٣)، «فهرس الفهارس» (١/ ٣٤٣-٣٤٥)، فهرست الخديوية (٣/ ١٩٢-٢٠٢-٢٠٣)، «معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٢)، «خطط مبارك» (١٢/ ٦٢)، «معجم المطبوعات» (٤٨٣)، «العبدلية» (٢٣٠)، «الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

(١) «الذيل على الإصر» للسخاوي (١٤٠)، «الكواكب السائرة» للغزي (١/ ١٢٤)، «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٨/ ١٣٤)، «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٢٥٢)، «الضوء اللامع» للسخاوي (٣/ ٢٣٤)، «الفتح المبين في طبقات الأصوليين» لعبدالله المراغي (٣/ ٦٨)، «النور السافر» ورقة (١٧١) مخطوط بدار الكتب العربية «الأعلام» للزركلي (٣/ ٨٠)، «معجم المؤلفين» لرضا كحالة (٤/ ١٨٢)، «المجددون في الإسلام» (١٤١).

(٢) «الضوء اللامع» للسخاوي (١٠/ ٢٢٥).

(٣) (جـ١) (صـ٤).

(٤) «معجم البلدان» لياقوت الحموي (١١/ ٧٠).

(٥) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٦).

(٨٢٤هـ)[(١)]، وذكر السخاوي أنه ولد سنة (٨٢٦هـ)[(٢)]، وتبعه في ذلك العيدروسي في «النور السافر»، ونقله عنه ابن العماد الحنبلي[(٣)]، ولعل الأقرب إلى الصواب أنه ولد سنة (٨٢٤هـ) لما قاله ابن إياس: «كان مولده في سنة أربع وعشرين وثمانمائة، ومات وله من العمر مائة سنة وسنتان بعدها»[(٤)]، وأكثر من ترجموا للشيخ زكريا الأنصاري ذكروا أنه توفي سنة (٩٢٦هـ) مما يؤيد القول بأنه ولد سنة (٨٢٤هـ)[(٥)].

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى في القاهرة بعد حياة مثمرة حافلة بالدرس، والتحصيل، والتأليف، والفتيا، والقضاء بين الناس، وقد اختُلِف في سنة وفاته على النحو الآتي:

أ- قال نجم الدين الغزي: كانت وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ يوم الأربعاء ثالث شهر ذي القعدة سنة ست وعشرين وتسعمائة[(٦)].

٢- ذكر ابن العماد الحنبلي أنه مات سنة (٩٢٥هـ)[(٧)].

٣- تبعه العيدروسي في «النور السافر»[(٨)].

---

(١) «بدائع الزهور» (٥/ ٣٧٠).

(٢) «الضوء اللامع» (٣/ ٢٣٤).

(٣) «النور السافر في أخبار القرن العاشر» (١٧١) مخطوط بدار الكتب تحت رقم (٩٧٣٣).

(٤) «شذرات الذهب» (٨/ ١٣٤).

(٥) «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» تأليف شيخ الإسلام زكريا الأنصاري تحقيق ودراسة عبدالسميع محمد أحمد حسنين. إشراف أ.د/ عبدالغني عوض الراجحي.

(٦) «بدائع الزهور» (٥/ ٣٧٠).

(٧) «شذرات الذهب» (٨/ ١٣٤).

(٨) «النور السافر» (١٧١).

٤- جزم ابن إياس أنه توفي يوم الأربعاء ثالث عشر من شهر ذي الحجة سنة (٩٢٦هـ)[١].

وأرجح الآراء: ما ذكره ابن إياس لما يأتي:

أ- أنه كان مزامنًا لشارحنا.

ب- كان ممن حضر يوم وفاته، ووصَفَ جنازته وَصْفَ مَن شَاهَد ورَأى لا وَصْفَ مَن طَلَب وسَأل.

جـ- أنه توفي سنة ثلاثين وتسعمائة للهجرة بعد وفاة شارحنا بأربع سنين.

د- أنه كان مهتمًا بتسجيل الأحداث التي تقع في عصره، وخصوصًا إذا كانت مما يدور حول المشاهير والأعيان في ذلك الوقت.

دفنه: دُفن تجاه قبر الإمام الشافعي ﷺ بعد أن شيَّعه العلماء والأمراء، وصلَّى عليه خلق كثير، وبكاه الجميع، ورثاه جماعة من تلاميذه بعِدَّة مَرَاثٍ مُطوَّلاتٍ من أحسنها قول الأديب الزيني عبداللطيف الديري:

قَضَى زَكَرِيَّا نَحْبَهُ فَتَفَجَّرَتْ ... عَلَيه عُيونُ النِّيلِ يَومَ حِمَامِهِ

لِنَعْلَمَ أنَّ الدَّهْرَ راحَ إمَامُهُ ... وَمَا الدَّهْرُ يَبْقَى بَعْدَ فَقْدِ إمَامِهِ

سَقَى اللهُ قَبْرًا ضَمَّهُ غوثُ صَيِّبٍ ... عَلَيهِ مَدَى الأيامِ صُبْحُ غَمَامِهِ[٢]

٢- نشأته وطلبه للعلم: ولد الشيخ بسنيكة من أبوين فقيرين لا يملكان شيئًا من عَرَض الدنيا وزخرف الحياة ككثير من الأُسر الكادحة، ثم ما لبث أن توجه إلى كتَّاب القرية فحفظ القرآن الكريم عند الشيخ محمد بن ربيع[٣]، وبعض

---

(١) «بدائع الزهور» (٥/ ٣٧٠).

(٢) «النور السافر» (١٧١) و«البدر الطالع» (١/ ٢٥٢).

(٣) «الذيل على رفع الإصر» للسخاوي (١٤٠).

المختصرات في الفقه والأصول، ومات أبوه وهو صغير ولم يترك له من المال ما يستعين به على طلب العلم؛ لأنه كان يعمل صيَّادًا لصقور عند أمير البلد المملوكي، مما دعا الشيخ إلى عدم مبارحة قريته زمنًا، ولما بلغت سنه السابعة عشرة من عمره سنة (٨٤١هـ) توجه إلى القاهرة لطلب العلم حيث الأزهر دون سابق إعداد؛ لأن أسرته يبدو أنها لم تفكر في إعداده عالمًا بل كان قدرًا هيأه الله له، فقد ذَكَر نجم الدين الغزي رَحِمَهُ اللهُ في «الكواكب السائرة» عن العلائي أن الشيخ المعتقد ربيع بن الشيخ عبدالله السلمي الشنباري كان يومًا بسنيكة- مسقط رأس الشيخ زكريا- وإذا بامرأة تستجير به وتستغيث؛ لأن ولدها مات أبوه وعامل البلد النصراني قبض عليه يريد أن يكتبه موضع أبيه في صيد الصقور، فخلَّصه الشيخ منه وقال لها: إن أردت خلاصه فافرجي عنه يشتغل ويقرأ بالجامع الأزهر، وعَلَيَّ كُلْفَته فسلَّمت إليه الشيخ زكريا لنقذه من الفلاحة، وكان عليه يومئذ ثوب خَلِق وزمط مقور، فلا زال يشتغل بالعلم حتى صار إلى ما صار إليه، وكان إذا ورد عليه الشيخ ربيع أو زوجه أو أحد من أقاربه وهو في منصبه يُجِلُّهُ ويقضي حوائجهم ويعترف بالفضل لهم[1]، وهذه الحادثة انفرد بها أو بذكرها الغزي، ونستخلص منها أن شيخنا فيما يبدو كان وحيد أبويه، أو على الأقل لم يوجد في الأسرة مَن يكبره سنًّا خلفًا عن أبيه؛ وإلا لما أخذه الأمير ليحل محل أبيه في صيد الصقور.

ولما وصل الشيخ زكريا الأنصاري إلى الأزهر وانخرط في صفوف طلابه، وسمع من علمائه أقبل على العلم بشغف، وقرأ كتبه بنَهَمٍ، ومكث مدَّةً حفظ فيها كثيرًا من المتون والمختصرات، ووعى جانبًا مهمًّا من جوانب العلم، كالشاطبية

---

(١) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٧).

في القراءات السبع، وألفية ابن مالك في النحو، وألفية ابن العراقي في الحديث، والمنهاج الفرعي في الفقه[١]، لكن هذه المدة لم تطل فقد عاد إلى بلده فمكث بها مدة من الزمن[٢]، ولم تذكر المراجع سبب عودته هل كان حنينًا إلى الأهل ولتدبير بعض المصالح التي يحتاجها طالب العلم؟ أو كان سأمًا من حياة الغربة وتبرمًا بالضيق والفقر؟ أغلب الظن أنه الأول، ثم ترك بلده للمرة الثانية عائدًا إلى القاهرة فجالس العلماء، وجَدَّ في طلب العلم، وشمَّر عن ساعد الجدِّ والتحصيل، وواصل الليل بالنهار فأتى على كل فن من فنون العلم، وغاص في كل لون من ألوان المعرفة، فدرس الفقه، والأصول، والتفسير، والحديث، والتصريف، والنحو، واللغة، والبلاغة، كما درس الحساب، والهندسة، والجبر، والمقابلة، والهيئة والميقات، والفلك، والطب، كما نبغ في التاريخ، وعلوم التصوف والقراءات[٣].

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ صبورًا كثير التحمل دءوبًا في طلب العلم، لم تمنعه شدة الفقر عن الاشتغال به والانقطاع إليه، فقد حُكِيَ عنه أنه قال: «جئت من البلاد وأنا شاب فلم أعكف على شيء من الاشتغال بأمور الدنيا، ولم أُعلق قلبي بأحد من الخلق»[٤]، كما كان أبيًّا شديد الإباء مترفعًا عن الدنايا، معتزًّا بنفسه أشد اعتزاز، والدليل على ذلك قوله: «وكنت أجوع في الجامع كثيرًا فأخرج في الليل إلى

(١) «الذيل على رفع الإصر» للسخاوي (١٤١)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٣/ ٢٣٤)، «الكواكب السائرة» للغزي (١/ ١٩٦).

(٢) «شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ١٣٤)، «الذيل على رفع الإصر» (١٤١)، «الضوء اللامع» (٣/ ٢٣٤).

(٣) «الذيل على رفع الإصر» (١٤٢)، «الضوء اللامع» (٣/ ٢٣٨)، «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٧)، «النور السافر» (١٧٤)، «شذرات الذهب» (٧/ ١٣٥).

(٤) «الكواكب السائرة» لنجم الدين الغزي (١/ ١٩٦).

الميضاء وغيرها فأغتسل ما أجده من قُشَيرات البِطِّيخ حوالي الميضاء وآكلها، وأقنع بها عن الخبز، فأقمت على ذلك الحال سنين»[1]. وظل هكذا جادًّا في طلب العلم، ملازمًا لأعلام عصره حتى اكتمل عوده واستوى على سوقه، فأذن له غير واحد من شيوخه بالإقراء والإفتاء، وممن أَذِنَ له وأجازه: الحافظ ابن حجر العسقلاني، ونص إجازته: «وأذنت له أن يقرأ القرآن على الوجه الذي تلقاه، ويقرأ الفقه على النمط الذي نص عليه الإمام وارتضاه، والله المسئول أن يجعلني وإياه ممن يرجوه ويخشاه إلى أن نلقاه»[2]، فتصدى الشيخ للتدريس في حياة غير واحد من شيوخه وقصده الناس للفتيا، وأقبلت عليه الدنيا، وكثر المال في يده فاغتنى بعد فقر، وأيسر بعد إعسار، وأصبح العالِـمَ الأوحد في زمانه.

قال الإمام نجم الدين الغزي: «وعاش عزيزًا مكرَّمًا، محفوظًا في جميع أموره دُنيا ودينًا، بحيث قيل: إنه قد حصل له من الجهات والتدريس والمرتبات والأملاك قبل دخوله في منصب القضاء كل يوم ثلاثة آلاف درهم، وجمع من الأموال والكتب النفيسة ما لم يتفق لمثله»[3]، وفي سنة (٨٨٥هـ) سافر إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج وكان سِنُّه إذ ذاك إحدى وستين سنة، ومع ذلك لم يكف عن طلب العلم والأخذ من كبار العلماء في مكة، فقرأ الحديث الشريف على الشريف (الشرف) أبي الفتح المراغي، والتقى بابن فهد، وأبي اليمن النويري[4]، وأبي السعادات بن ظهيرة، وكان رَحِمَهُ اللهُ صوفيًّا يغشى مجالس الذكر

(١) المرجع السابق.

(٢) «الضوء اللامع» (٣/ ٢٣٨)، «الذيل على رفع الإصر» (١٤٥)، «النور السافر» (١٧٦) (١٧٩).

(٣) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٩).

(٤) «الضوء اللامع» «الذيل على رفع الإصر» «النور السافر» «الكواكب السائرة».

من حين لآخر، ويداوم التردد على حلقاته ويكثر من المطالعة في كتب الصوفية ورسائلهم، ودأب على ذلك من الصغر منذ أن حضر إلى القاهرة، حتى ظن بعض زملائه أنه لا يجيد غير علوم الصوفية ومعارفهم. قال تلميذه الإمام عبدالوهاب الشعراني: «وأخبرني أنه من حين كان شابًّا يحب طريق الصوفية ويحضر مجالس ذكرهم حتى كان أقرانه يقولون: «زكريا لا يجيء منه شيء؛ لكوني كنت مكبًّا على مطالعة رسائل القوم، مواظبًا على مجالس الذكر»[(1)]، قال الغزي: ولبس «الخرقة» الصوفية من الشيخ أبي العباس أحمد بن علي الإنكاري والشيخ أبي الفتح محمد بن أحمد الغزي والشيخ أبي حفص عمر بن علي النبتيتي، والشيخ أحمد بن الفقيه علي الدمياطي- الشهير بابن الزلبائي- والشيخ زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي التميمي الخليلي، وكلهم شافعيون، وتلقى منهم الذكر وأذنوا له بالتلقين والإلباس، وكذلك أخذ الطريق عن أوحد الجماعة القائم في النصيحة بين العباد بها استطاعه: سيدي محمد بن عمر الواسطي الغمري الشافعي بحق أخذه عن سيدي الشيخ أحمد الزاهد صاحب الستين مسألة في الفقه ﷺ[(2)]، وفي أُخرَيات حياته فَقَدَ بصرَه فأصيب بالعمى مدة عشرين سنة، ويذكر المترجمون له أنه عَمِيَ بسبب حزنه على ولده الأكبر الذي مات في حياته، قال العلامة الجمل في «حاشيته على منهج الطلاب» للشيخ زكريا الأنصاري: «كان للشيخ ولد يُسمى محيي الدين مات غريقًا في النيل فحزن عليه حزنًا شديدًا حتى عَمِيَ في آخر عمره بسبب ذلك، وهذا الولد كان أكبر أولاده، وهو الذي وضع سائر تراجم مؤلفات الشيخ ولم يعقب». اهـ[(3)]، وقال البجيرمي في مقدمة

---

(١) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٨).

(٢) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٨).

(٣) «حاشية الجمل على منهج الطلاب» (١/ ٣).

«حاشيته على منهج الطلاب» أيضًا: «هذه الخطبة بل سائر خُطبه وضعها له ولده الشيخ محيي الدين في حياة والده، وكان مشاركًا لوالده في أخذ العلم على مشايخه، مات في حياة والده غريقًا في بحر النيل، وكان موته سببًا في عَمَى والده»[(١)]. اهـ.

٣- مناصبه:

وَلِيَ الشيخ زكريا الأنصاري عدة مناصب منها:

١- توليته مشيخة التصوف بجامع العَلَم بن الجيعان بالجامع الذي أنشأه ببركة الرطل[(٢)].

٢- تولى تدريس الفقه بالمدرسة السابقية بعد موت ابن الملقن.

٣- في سنة (٨٨١هـ) تولى التدريس بالمدرسة الصلاحية بجوار المسجد الشافعي خلفًا للشيخ تقي الدين الخضني المتوفى في هذه السنة.

٤- في عهد السلطان قايتباي تولى التدريس بالمسجد الشافعي، ولم يكن بمصر أرفع منصبًا من هذا المنصب[(٣)].

٥- في رجب سنة (٨٨٦هـ) وَلَّاه السلطان قايتباي منصب قضاء الشافعية بمصر خلفًا للقاضي وَلِيِّ الدين الأسيوطي الشافعي الذي عُزِلَ عن القضاء في ذلك الوقت[(٤)]، وكان قد عُرِضَ عليه هذا المنصب من السلطان خشقدم فلم يقبله، ولكنه قبله من السلطان قايتباي بعد إلحاح شديد وبعد رفض وامتناع، واشتراطه كثيرًا من الشروط قَبِلَ السلطان بعضًا منها، وقد مارس الشيخ زكريا

---

(١) «حاشية البجيرمي على منهج الطلاب» (١/ ٣).

(٢) «الذيل على رفع الإصر» (١٤٧).

(٣) «النور السافر» (١٧٩).

(٤) «الذيل على الإصر» (١٤٨)، و«الكواكب السائرة» (١/ ١٩٩).

الأنصاري منصب القضاء بنزاهة، وكفاية، ودراية، ورعاية للحقوق، وحفاظًا على العدالة، وقد أدى ذلك على خير وجه زهاء عشرين سنة.

قال ابن إياس: كانت ولاية زكريا في قضاء الشافعية نحوًا من عشرين سنة، فإنه تولَّى في دولة الأشرف قايتباي في سادس من رجب سنة ست وثمانين وثمانمائة، وعُزِل في صفر سنة ست وتسعمائة، وهذه المدة لم تتفق لأحد من قضاة الشافعية في ولاية واحدة غيره، فعُدَّ ذلك من النوادر[1] .اهـ.

ويرجع السبب في تركه لمنصب القضاء: أنه أحسَّ بضعف قوته الجسدية ورمد عينيه، فلزم بيته وأغلق بابه وأظهر للناس أنه عزل نفسه عن القضاء، ولم يهتم به السلطان قانصوه الغوري في ذلك الوقت؛ لما وجده من الشيخ زكريا الأنصاري من مناهضته له وزجره عن الظلم تصريحًا وتعريضًا[2]، فعيَّنَ مكانه عبدالقادر بن النقيب، ولكن ابن النقيب هذا لم يمكث مدة طويلة في منصب القضاء، فقد قَبَض عليه السلطان الغوري لحادثةٍ تورط فيها، ثم أمر بإعادة الشيخ زكريا إلى منصب القضاء خلفًا لابن النقيب المخلوع، ولما توجه إليه الأمراء امتنع عن الحضور ورفض رجوعه إلى القضاء واعتذر بوعكة ألمت به، فلم يزالوا يلحون عليه حتى ركب معهم، وطلع إلى القلعة فخلع عليه السلطان حلة القضاء، وكان ذلك في جمادى الثانية سنة (٩٠٦هـ) بعد أربعة أشهر من اعتزاله، لكنه لم يستمر في حمل أعباء منصب القضاء سوى خمسة أشهر فقط، فقد عزل عنه في شهر ذي الحجة من نفس العام وخلفه ابن النقيب للمرة الثانية[3]، بعد أن أحسَّ الشيخ أنه لم يعد قادرًا على مزاولة هذا المنصب؛ لاعتلال صحته،

---

(١) «بدائع الزهور» (٣/ ٤٤٨).
(٢) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٩).
(٣) «بدائع الزهور» (٤/ ١٢).

وكِبَر سنِّه، وضعف بصره، وكانت هذه المرة آخر عهده بمنصب القضاء رَحِمَهُ اللَّهُ وبعدها كُفَّ بصره، فعكف عن المطالعة والتأليف، وفي أخريات حياته تولَّى التدريس بمدرسة الجمالية مدة لزم بعدها بيته.

وقد عاش رَحِمَهُ اللَّهُ مدة طويلة شهد خلالها عصور عدة سلاطين، هم: الناصر محمد بن قايتباي، الظاهر قانصوه، الأشرف جنبلاط، العادل طومان باي، الأشرف الغوري [1]، وعاش حتى شهد دخول العثمانيين مصر فرأى من الحوادث والوقائع ما لم يره غيره.

٤- شيوخه:

أخذ العلم عن علماء كثيرين مختلفي المناحي، ولهذا كان غزير المعرفة، متنوع الثقافة، آخذ من كل لون منها بحظ وافر، فمنهم المفسر، ومنهم القارئ، والمحدث، واللغوي، والنحوي، بل ومنهم الطبيب، والمهندس قال الغزي: «وأجازه خلائق يزيدون على مائة وخمسين نفسًا ذكرهم في ثبته» [2]، وسنخص بالذكر منهم أشهرهم، مع ترجمة موجزة لكل منهم:

١- قاضي القضاة: شهاب الدين بن حجر العسقلاني، وهو: أبو الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، المعروف بابن حجر العسقلاني المصري الشافعي، أصله من عسقلان ببلاد الشام، حافظ العصر وصاحب كتاب: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» الذي يقع في ثلاثة عشر مجلدًا، والمولود سنة (٧٧٣هـ) بمصر القديمة، والمتوفى سنة (٨٥٢هـ). عُرِضَ عليه القضاء مرارًا فرفضه ولم يتوله إلا مدة يسيرة ما لبث أن رغب عنه؛ لما فيه من ممالأة الحكام. ومن وظائفه أيضًا: تولي الخطابة بالجامع الأزهر، وتدريس

---

(١) «بدائع الزهور» (٥٥/ ٣٧١).

(٢) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٨).

الحديث بالبيبرسية، والجمالية المستجدة، والحسينية، والزينية، والشيخونية، وجامع ابن طولون، والقبة المنصورية، والإسماع بالمحمودية، الإفتاء بدار العدل وغيرها، أملى ما ينيف على ألف مجلس من حفظه، كل ذلك مع شدة تواضعه وحلمه، وحسن عشرته، ومزيد مداراته، ولذيذ محاضراته. شهد له القدماء بالحفظ، والثقة والأمانة، والمعرفة التامة، والذهن الوقَّاد، والذكاء المفرط، وقد ترك تراثًا ضخمًا يصل إلى مائة وخمسين مؤلفًا في: الحديث، والفقه، والتراجم، وغيرها. قرأ عليه الشيخ زكريا الأنصاري صحيح البخاري، والسيرة النبوية لابن سيد الناس، وسنن ابن ماجه، وأشياء أخرى كثيرة(١).

٢- **محدث العصر**: زين الدين أبو النعيم العقبي، وهو: رضوان بن محمد بن يوسف بن سلامة بن البهاء العقبي القاهري الشافعي، المولود سنة (٧١٩هـ) بميت عقبة بالجيزة، والمتوفى سنة (٨٥٢هـ) قرأ عليه الشيخ زكريا الأنصاري مسند الإمام الشافعي ﷺ و«صحيح» الإمام مسلم، و«سنن الترمذي» و«شروح معاني الآثار» للطحاوي(٢).

٣- **سارة بنت جماعة**: هي سارة ابنة عمر بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة الشافعية المتوفاة سنة (٨٥٥هـ)، قرأ عليها الشيخ: «المعجم الكبير» للطبراني(٣).

٤- **شمس الدين أبو عبدالله القاياتي**: وهو: محمد بن علي بن محمد بن يعقوب القاياتي الشافعي، المولود سنة (٧٨٥هـ)، والمتوفى سنة (٨٥٠هـ)، قال عنه

---

(١) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٩)، و«الذيل على الإصر» للسخاوي (١٤٤)، «رسالة» د/ مجاهد الجنيدي (٢/ ٧١١، ٧١٣).

(٢) «الضوء اللامع» (٣/ ٢٢٦)، و«الكواكب السائرة» (١/ ١٩٨).

(٣) «الضوء اللامع» (٣/ ٢١٣).

السخاوي: «كان إمامًا عالمًا علامة، غاية في التحقيق وجودة الفكر والتدقيق، غاية في الاستقامة» اهـ.[1] أخذ عنه الشيخ زكريا الفقه وعلوم اللغة.

٥- **سراج الدين النبتيتي الشافعي**: وهو عمر بن علي بن غنيم بن علي بن أبي الحسن الدمشقي النبتيتي الشافعي، المولود سنة (٧٨٠هـ)، والمتوفى سنة (٨٦٧هـ)، أخذ عنه الشيخ زكريا التصوف وعلوم الطريق[2].

٦- **شمس الدين الواسطي الغمري الشافعي**: وهو محمد بن عمر بن أحمد الواسطي الغمري ثم المحلي، المولود بميت غمر سنة (٧٨٦هـ)، والمتوفى سنة (٨٤٩هـ)، قال عنه السخاوي: «كان مذكورًا بالصلاح والخير، وللناس فيه اعتقاد»[3].

٧- **شهاب الدين بن المجدي**، وهو: أحمد بن رجب بن طبيغا المجدي الشافعي، المولود سنة (٧١٧هـ)، والمتوفى سنة (٨٥٠هـ)[4]، وأخذ عنه الشيخ زكريا عِلْم الهيئة، والهندسة، والميقات، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة[5].

٨- **عَلَم الدين البُلقيني**: هو صالح بن عمر بن رسلان أبو البقاء البُلْقِيني القاضي الشافعي، المولود بالقاهرة سنة (٧٩١هـ)، المتوفى سنة (٨٦٨هـ)[6]، أخذ عنه الشيخ الفقه والأصول[7].

٩- **شمس الدين أبو الحسن النويري**: وهو طاهر بن محمد بن علي بن محمد ابن محمد النويري المالكي، والمولود عام (٧٩٠هـ)، والمتوفى سنة (٨٨٦هـ)، وقال عنه السخاوي في «الضوء اللامع»: «من العلماء المعدودين المتفننين

---

(١) المرجع السابق (٨/ ٢١٣).

(٢) «الضوء اللامع» (٤/ ١٨)، و«الذيل على الإصر» (١٤٤).

(٣) «الضوء اللامع» (١/ ٣٠٠).

(٤) «الذيل على الإصر» (١٤١).

(٥) «الضوء اللامع» (٣/ ٣١٢).

(٦) «الذيل على الإصر» (١٤٠)، «الكواكب السائرة» (١٩٧).

(٧) «الضوء اللامع» (٤/ ٥).

العارفين بالفقه وأصوله، والعربية، والقراءات، وغيرها، السالكين طريق أهل الصلاح والخير»[1]، انتهى. أخذ عنه الشيخ زكريا القراءات السبع[2].

٥- تلامذته:

من شأن المورد العذب أن يقصده كل نهم للعلم، ظمآن للمعرفة، وشارحنا شيخ الإسلام كان كذلك، فقد أحاط بثقافة عصره وعلوم زمنه، فلا جَرَم أن كثر الشادون لعلمه، وهاك بعضًا من هؤلاء التلامذة الأعلام:

١- تاج الدين الدنجيهي، وهو: عبدالوهاب تاج الدين الدنجيهي المصري الشافعي، المتوفى سنة (٩٣٢هـ) قال الغزي في «الكواكب السائرة»: «حضر غالب دروس شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وتصانيفه»[3] انتهى.

٢- قاضي القضاء ولي الدين بن القرقور، وهو: محمد بن أحمد بن محمود بن عبدالله قاضي القضاء الشافعي الدمشقي، المولود سنة (٨٩٥هـ)، المتوفى سنة (٩٣٧)[4].

٣- بهاء الدين الفصي البعلي، وهو: محمد بن محمد بن علي العلامة بهاء الدين الفصي البعلي الشافعي مفتي بعلبك، المولود سنة (٨٥٧هـ)، والمتوفى سنة (٩٤١)[5].

٤- شهاب الدين بن حجر الهيتمي، وهو: أحمد بن أحمد بن محمد بن محمد الهيتمي الشافعي، المولود سنة (٩١١هـ)، المتوفى سنة (٩٧٣هـ) بمكة المكرمة، كان فقيه مكة وعالمها[6].

---

(١) «الذيل على الإصر» (٤/ ٥).

(٢) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٧).

(٣) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٥٩).

(٤) «الضوء اللامع» (٢/ ٢١).

(٥) «الكواكب السائرة» (٢/ ١١).

(٦) «الكواكب السائرة» (٣/ ١١١-١١٢).

٥- شهاب الدين الرملي، وهو: أحمد بن أحمد بن حمزة بن حمزة شيخ الإسلام شهاب الدين الرملي الأنصاري الشافعي، تُوفي في بضع وسبعين وتسعمائة.

٦- نور الدين النسفي، وهو: علي بن علي النسفي الفقيه المصري، المولود بمصر سنة (٩٠١هـ)، والمتوفى بدمشق سنة (٩٧٨هـ)[1].

٦- مكانته وأخلاقه وآراء العلماء فيه:

كان للشيخ زكريا الأنصاري مكانة رفيعة في المجتمع الإسلامي، تشرئب إليها الأعناق، ويشار إليها بالبنان؛ لما عرف عنه من علوِّ همته، وغزارة علمه، فلقد مدحه كل مَن ترجم له، وأثنى عليه جميع مَن عرفه من أساتذته وتلاميذه، وذكروا كثيرًا من أخلاقه الكريمة، وصفاته الحميدة، مما يدل على عَظِيم فضائله، وحُسن سيرته، فقد مدحه نجم الدين الغزي بقوله: «علَّامة المحققين، وفهَّامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدثين، الحافظ المخصوص بعلو الإسناد، والملحق للأحفاد بالأجداد، العالم العامل، والولي الكامل، الجامع بين الشريعة والحقيقة، والسالك إلى الله تعالى أقوم مسالك الطريقة»[2].

وقال العيدروس: «ولم ينفك عن الاشتغال عن طريقة جميلة من التواضع، وحسن العشرة، والأدب والفقه، والانجماع عن دني الدنيا، مع التقلل، وشرف النفس وفريد العقل، وسعة الباطن، والاحتمال، والمداراة، إلى أن أَذِن له غير واحد من شيوخه في الإفتاء والإقراء، وعدم مسارعته إلى الفتاوى بعض من حسناته»[3]، وقال ابن حجر الهيتمي في «معجم مشايخه»: «وقدَّمتُ شيخَنا زكريا؛ لأنه أجل مَن وقع عليه بصري من العلماء العاملين، والأئمة الوارثين، وأعلى مَن عنه رويت ودريت من الفقهاء الحكماء المسندين، فهو عمدة العلماء الأعلام، وحجة الله على الأنام، حامل لواء مذهب الشافعي على كاهله، ومحرر

---

(١) «الكواكب السائرة» (٣/ ١٩٢).

(٢) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٦).

(٣) «النور السافر في أخبار القرن العاشر» (١٧٦).

مشكلاته، وكاشف عويصاته، في بكرته وأصائله، مُلحق الأحفاد بالأجداد، والمنفرد في زمانه بعلو الإسناد، ولم يوجد في عصره إلا مَن أخذ عنه مشافهة تارة، وعن غيره ممن بينه وبينه نحو سبع وسائط تارة أخرى، وهذا لا نظير له في أحد من أهل عصره»[1].

وقال ابن إياس في «بدائع الزهور»: «العالم العامل العلامة، شيخ الإسلام والمسلمين، مفتي الأنام في العالمين، وبقية السلف، عمدة الخلف، عالم الوجود على الإطلاق، وذكره قد شاع في الآفاق، فهو آخر علماء الشافعية بالديار المصرية، انتهت إليه رياسة الشافعية»[2] انتهى.

وكان رَحِمَهُ اللهُ شجاعًا جريئًا لا يخشى في الحق لومة لائم، كما كان لفتواه في قلوب الناس صداها البعيد، ولكلمته في أوساط العلماء أثرها الجليل؛ والدليل على ذلك فتواه التي أصدرها بشأن فتنة ابن الفارض التي استشرى في عصره خطرها، وذاع بين الناس أمرها، وانقسم العلماء إلى فريقين: فريق يكفر ابن الفارض ويتهمه بالإلحاد والحلول، وتزعمهم: برهان الدين البقاعي، وفريق يؤول كلامه فيثبت إيمانه ويدافع عنه معتذرًا له، وتزعمهم: محيي الدين الكافيجي الحنفي، وجلال الدين السيوطي الذي ألَّف رسالةً سماها: «قمع المعارض في الرد عن ابن الفارض»، فلما عُرضت هذه القضية من قِبَل السلطان على شارحنا كتب فتواه بعد تمنع كعادته في عدم المسارعة إلى الفتوى فقال: «يُحمَلُ كلام هذا العارف رحمة الله عليه ونفع ببركاته على اصطلاح أهل طريقته، بل هو ظاهر فيه عندهم؛ إذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجاز في غيره، كما هو مقرر في محله، ولا يُنظر إلى ما يوهمه تعبيره في أبيات من

(١) نقلًا عن «النور السافر» للعيدروس (صـ١٧٩).

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٧٠).

التائية من القول بالحلول والاتحاد، فإنه ليس من ذلك في شيء، بقرينتي: حاله ومقاله المنظوم في تائيته، يقول في أبيات في القصيدة:

وَلِي مِــنْ أَتَــامِ الــرُّتْبَتَيْنِ إِشَــارَةٌ   تُنَــزِّهُ عَــنْ رَأْيِ الْحُلُــولِ عَقِيــدَتِي

وهذا يَصدُر عن العارف بالله إذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان، بحيث تضمحلُّ ذَاتُه في ذَاتِهِ، وصِفاتُه في صِفاتِهِ، ويغيب عن كل ما سواه بعبارات تُشعر بالحلول والاتحاد، لقصور العبارة عن بيان حالته التي يرقى إليها، كما قال جماعة من علماء الكلام ﷺ، ولكن ينبغي كتم تلك العبارات عن مَن لم يدركها، فما كل قلب يصلح للسر، ولا كل صَدَف يُطبق على الدُّرِّ، ولكل قومٍ مقالٌ، ولا كل ما يُعلم يُقال، وحق مَن لم يدركها عدم الطعن فيها، كما قيل:

وإِذَا كُنْــتَ بالمــدَارِكِ غِــرًّا   ثُــمَّ أَبْــصَرْتَ حَاذِقًــا لَا تُــمَارِي

وإِذَا لَــم تَــرَ الــهِلَالَ فَــسَلِّم   لِأُنَــاسٍ رَأَوْهُ بِالأَبْــصَارِ

ولو ذاق المنكرُ ما ذاقَ هذا العارف ما أنكرَ عليه، كما قال القائل:

ولَــو يَــذُوق عَــاذِلِي صَــبَابَتِي   صَــبَا مَعِــي لَكِنَّــهُ مَــا ذَاقَهَــا

والحالة هذه والله يمنح مَن يشاء بعدله، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم» [1].

ولما صدرت هذه الفتوى من الشيخ رحمه الله وذاعت بين الناس فاشتهرت على ألسنتهم، وطارت إلى مجالسهم سكنت الفتنة، وركدت ريح الخلاف، وهذا الضجيج، ولم يظهر مُخالف أو مُعارض.

---

(١) راجع «بدائع الزهور» لابن إياس (٢/ ١١٩-١٢١).

ثالثًا: آثاره:

وسنتناول في هذا العنوان ثلاثة أشياء:

أ- عوامل نبوغه.

ب- منهجه في التأليف.

جـ- مؤلفاته.

فنقول وبالله التوفيق:

أ- عوامل نبوغه:

كان الشيخ زكريا متعدد الجوانب متَّسع الآفاق، بارعًا في كل فن عرفه عصره، فقد كان رَحِمَهُ اللَّهُ فقيهًا أصوليًّا مفسرًا، محدثًا، لغويًّا، نحويًّا، عروضيًّا قاضيًا، مفتيًا، مدرسًا، مما يبرهن على أن هذا الرجل من طِراز فريد، ويمكن تلخيص العوامل التي جعلت منه هذا العالم الموسوعي فيما يأتي:

١- موهبته: منح الله شارحنا مواهب عظيمة مكَّنته من أن يحفظ ويقرأ ويستوعب ويؤلف، وهذا عطاء الله وفضله يؤتيه مَن يشاء، وقد ساعد على ذلك: حافظة واعية لاقطة لكل ما تسمع وترى، وقلب عقول، فقد ذَكَرَتْ المراجع التي ترجمت له أنه حفظ القرآن، وعمدة الأحكام، ومختصر التبريزي في كتَّاب القرية وهو صغير.

٢- دراسته المبكرة كانت من أكبر العوامل في ذلك، فقد قَدِم إلى الأزهر في السابعة عشرة من عمره، وأخذ يتنقَّل بين حلقات العلم ويدرس على مشاهير العلماء بعد أن نال قسطًا من العلم لا بأس به في قريته، فضلًا عن حفظه القرآن الكريم.

٣- تنظيم أوقاته واستغراقه في الدراسة، وشغل نهاره وليله في البحث والتحصيل، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «جئت من البلاد وأنا شاب فلم أعكف على الاشتغال بشيء من أمور الدنيا ولم أُعلق قلبي بأحد من الخلق» اهـ[1].

---

(١) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٦).

٤- صبره ومصابرته: فقد وقف رَحِمَهُ اللهُ شجاعًا أمام الصعاب متحديًا الكثير من الأزمات بإيمان راسخ، وعزيمة قوية تزول أمامها الجبال، فلم يمنعه فقره من مزاولة الدراسة والجد في طلب العلم.

٥- طموحه: فقد وُلد في أسرة فقيرة ومات أبوه، ولما يشب عن الطوق، فوجد في انصرافه إلى تعلم العلم وتحصيله مجدًا يعلو فوق مجد المال، وسلطان الجاه، ولذةً تسمو على كل لذة، كما قيل: «لذة العالِم بعلمه، ولذة الحكيم بحكمته، ولذة المجتهد باجتهاده أعظم من لذة الآكل بأكله، والشارب بشربه، والكاسب بكسبه، والآمر بأمره».

٦- إخلاصه: رُزق رَحِمَهُ اللهُ الإخلاص، ومَن رُزق الإخلاص فقد رُزق الخير كله، كما قال المصطفى ﷺ فيما يرويه عن ربه: «**الْإِخْلَاصُ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِي اسْتَوْدَعْتُه قَلْبَ مَنْ أُحِبُّ**». فلم يطلب العلم إلا لله ﷻ؛ والدليل على إخلاص شارحنا: أنه لم يتزلف لحاكم، ولم يتصنَّع لأمير، ولم يطلب بعلمه منصبًا، فقد أجمع المترجمون له: «أنه رفض منصب القضاء كثيرًا ولم يقبله إلا مغلوبًا على أمره، وكثيرًا ما انتقد السلطان علنًا، وجاهر بعدائه له» فالإخلاص طلبُ العلم أول طرقه، وبه يكون العالم صادق النظر؛ لأنه صدق الطلب.

٧- إباؤه: وُهِبَ- طيب الله ثراه- إباءً وشممًا واعتزازًا بالنفس لا مزيد عليه؛ لأنه تحقق من قول المصطفى ﷺ في معنى الحديث: «**اطلُبُوا الحاجَات بعزةِ الأنفُسِ فَإِنَّ الأُمُورَ تَجري بالمقَادِيرِ**» فقد أثر عنه- كما أسلفنا- أنه لم يستجد أحدًا بحجة طلب العلم، بل آثر أن يتعايش مع الأيام والأعوام، فقد أكل قشر البِطِّيخ مواصلًا به مسيرة الحياة، فكان ذلك مقدمة للفتوحات التي منَّ الله بها عليه، من أجل ذلك كله كان شارحنا عظيم الذكر كريم الأثر في عصره ومن بعد عصره، ولله در الشاعر الحكيم إذ يقول:

دَقَّـاتُ قَلْـبِ المـرْءِ قَائِلَـةٌ لَـهُ إِنَّ الحيَـاةَ دَقَـائِقٌ وَثَـوَانِ
فَاخْتَرْ لِنَفْسِكَ بَعْدَ مَوتِكَ ذِكْرَهَا فَالـذِّكْرُ لِلإِنْسَانِ عُمْـرٌ ثَـانِ

إلى جانب أن الله قيَّض له موجِّهين ومرشدين رعوا موهبته حتى آتت ثمارها المرجوَّة.

منهجه في التآليف:

المتأمل في مؤلفات شارحنا كما سنوردها بعد قليل إن شاء الله يتبين له أن الرجل قد تبحَّرَ في كثير من العلوم، وأحاط بمعارف عصره، وقد بيَّنْت عوامل ذلك قبلًا، وقد أجمعت المراجع على أنه برع في الفقه والأصول حتى شاع لدى العامة، والخاصة: أنه من الفقهاء والأصوليين، لا من المفسرين أو المحدثين أو النُّحاة، وقد اتبع الشارح في تآليفه منهجًا سلك فيه الطريقة التي كانت متبعة في عصره، وهي متمثلة في عدة أشكال، منها ما هو ابتكار لموضوع جديد، أو شرح لكتاب مختصر، أو اختصار لكتاب مطول، ونحو ذلك، ويغلب على طريقته التأليفية ما يأتي:

١- تأليف ما لم يسبق إليه.

٢- إتمام الناقص.

٣- شرح المغلق وإظهار الخفي، ومن هذا النوع المخطوطة التي أقوم بتحقيقها كما سيتبين ذلك في الفصل الثالث من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

٤- اختصار المطولات مع عدم الإخلال بالمعنى.

٥- جمع المتفرق من المسائل وربط بعضها ببعض.

٦- ترتيب ما كان مختلطًا على مصنفه.

وقد عاب هذا المنهج بعض مَن كتبوا عن الشيخ زكريا الأنصاري، فقال عن كتبه: «إنما هي اختصار، ونقل من كتب المتقدمين، ومثل هذا لا يستحق أن يكون مجددًا» ولا شك أن هذه الملحوظة لا تعد شيئًا بجانب ما للشيخ زكريا الأنصاري في ميدان العلوم من جهود مشكورة، وفي مجال التآليف من أياد

كريمة[1]، وما سلكه شارحنا في طريقة تأليفه لكتبه هو عين ما قرر المتحققون من العلماء، وعليه كبار المؤلفين من لدن تاريخ التآليف. قال حاجي خليفة في مقدمة «كشف الظنون» (١/ ٣٥): «إن التآليف على سبعة أقسام، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي إما شيء لم يُسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتمُّه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه، وينبغي لكل مؤلف كتاب في فن قد سُبق إليه ألا يخلو كتابه من خمس فوائد: استنباط شيء كان معضلًا، أو جمعه إن كان مفرقًا، أو شرحه إن كان غامضًا، أو حسن نظم وتأليف، أو إسقاط حشو وتطويل» انتهى.

ومما يدل على أن شارحنا كان مستوعبًا للعلوم- لاسيما في عصره- تقسيمه العلوم إلى أربعة أقسام[2]:

١- شرعية.

٢- أدبية.

٣- رياضية.

٤- عقلية.

وينقسم كل علم منها إلى عدة علوم أخرى متفرعة عنه:

١- فالعلوم الشرعية تشتمل على: الفقه، والتفسير، والحديث.

٢- والعلوم الأدبية تشتمل على أربعة عشر علمًا هي:

١- «علم اللغة».

٢- «علم الاشتقاق».

---

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني من «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» تحقيق ودراسة: عبدالسميع محمد أحمد حسنين.

(٢) «اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم» (صـ٧) وما بعدها.

٣- «علم التصريف».

٤- «علم النحو».

٥- «المعاني».

٦- «علم البيان».

٧- «علم البديع».

٨- «علم العروض».

٩- «علم القوافي».

١٠- «علم قرض الشعر».

١١- «علم إنشاء النثر».

١٢- «علم الكتابة».

١٣- «علم القراءات».

١٤- «علم المحاضرات، ومنه التواريخ».

وتنقسم العلوم الرياضية إلى عشرة علوم هي:

١- «علم التصوف».

٢- «علم الهندسة».

٣- «علم الهيئة».

٤- «العلم التعليمي».

٥- «علم الحساب».

٦- «علم الجبر».

٧- «علم الموسيقى».

٨- «علم السياسة».

٩- «علم الأخلاق».

١٠- «علم تدبير المنزل».

وأما العلوم العقلية فهي كل ما عدا ذلك، كعلم المنطق، والجدل، وأصول الفقه، وأصول الدين، والعلم الإلهي، والعلم الطبيعي، وعلم الطب، وعلم الميقات، وعلم النواميس، وعلم الفلسفة، وعلم الكيمياء.

هذا، ومع إعجابنا بتلك العقلية الفذة، والعبقرية التي لا تتكرر كثيرًا، إلا أن الكمال لله وحده، فجلَّ مَن لا يسهو، وسبحان مَن لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم، وقديمًا قيل: لكل عالمٍ هفوة ولكل جوادٍ كَبْوَة، ومن هذا القبيل: أن كتب شارحنا كغيره من جمهرة قُدامى المؤلفين نُقُولًا كثيرة، نسب المؤلف بعضَها إلى قائليها، إلا أنه لم يذكر مؤلفاتهم التي نقل عنها، مع أن لهم كتبًا مختلفة، وفي هذه الحالة لا يستطيع الباحث أن يعرف عن أيها نقل، ولو أنه ذكر أسماء الكتب التي نقل عنها لسهل على الباحث الرجوع إلى ما بقي منها، ولصار من الميسور أن نعرف تراث القدماء، وأن ننقب عنه ونتحقق مما سلم من الضياع، وهذه ظاهرة في المخطوطة التي أتوفر على تحقيقها كما سأبينه بالتفصيل بعد في الفصل الثالث، ويمكن الاعتذار عن الشيخ وغيره بأن هذا العصر كان مشغولًا جدًّا ومعنيًّا أشد العناية بما بقي من التراث الذي لم تنله يد التتار في المشرق، والفرنجة في المغرب، وأنهم قرءوها واستوعبوها إلى درجة أن هضموها، فصارت ممتزجة بأسلوبهم امتزاجًا يصعب التفريق معه بين أسلوبهم وأسلوب غيرهم، والذي جعلنا نعتذر عن الشيخ وغيره ممن سلكوا مسلكه أنه كان ورعًا تقيًّا محبًّا للحق والعدالة، والله تعالى أعلم بالصواب.

جـ- مؤلفاته:

لا عَجَب بعد ما قدمناه عن الشيخ من حيث حياته، وطلبه للعلم، وعوامل نبوغه أن يتمخض ذلك كله عن صيب هطل من المؤلفات التي تعبر عن شخصيته وعصره، وأن تتعدد ميادينه التأليفية فيما يقرب من أحد عشر علمًا

إجماليًّا، كالتفسير وعلوم القرآن، والفقه، والأصول، والقراءات، والحديث، والتصوف، والآداب، والنحو والصرف، والبلاغة والآداب، والجدل، وعلم المنطق، وعلم الكلام، والعروض، ولكن مما يؤسف له أن أكثر مؤلفاته مبعثرة هنا وهناك في مكتبات العالم الإسلامي والأوربي، وأن أكثر هذه المؤلفات لا يزال مخطوطًا ولم يطبع منه إلا القليل، فلو جُمعت هذه المؤلفات في مكتبة واحدة، وقامت لجان لتحقيقها لبرز شارحنا بروزًا عظيمًا في عصرنا كما كان في عصره، ولأدينا بذلك خدمة عظيمة للقرآن وعلومه بصفة خاصة، وللعلوم الأخرى بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق كانت محاولتي المبكرة المتواضعة في هذا الصدد لتحقيق واحد من كتبه، ألا وهو: «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب» فالحمد لله أولًا وآخرًا.

هذا وكتب الشيخ مدونة في المراجع العلمية الآتية: الأعلام، ومعجم المؤلفين، وفهارس دار الكتب، والمكتبة الأزهرية، والمكتبة الظاهرية، والمكتبة العامة ببغداد، ومعجم المطبوعات لسركيس، والمنتخب من مخطوطات المدينة المنورة، ومجلة «المورد» العراقية في أعدادها المختلفة، ورسالة الأستاذ الدكتور/ مجاهد توفيق الجندي (الحركة العلمية، في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ودور الأزهر فيها) ورسالة الأستاذ/ عبدالسميع محمد أحمد حسنين «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» وقد حاولت ترتيب هذه الكتب التي أربت على السبعين كتابًا على حسب حروف الهجاء مع ذكر بعض ما أعرفه عنها مشيرًا إلى العلم الذي تنتمي إليه:

١ - «أحكام الدلالة على تحرير الرسالة» على الرسالة القشيرية، فرغ من تأليفه سنة (٨٩٣هـ) وهو في التصوف[(١)].

(١) انظر: «الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ودور الأزهر فيها».

٢- أسئلة رفعت للشيخ زكريا الأنصاري تدور حول آيات من القرآن «مخطوطة» وهي رسالة تقع في (١٢) صفحة موجودة بالمكتبة التيمورية تحت رقم (٩٨)[١].

٣- «أسنى المطالب في شرح روض الطالب»، وهو شرح على روض الطالب لابن أبي بكر المقري اليمني يقع في أربعة أجزاء كبار، وقد طُبع بمصر سنة (١٣١٣هـ)، ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (٧) فقه شافعي، ونسخة بمكتبة الأوقاف العامة بالموصل رقم (٩) فقه شافعي[٢].

٤- «الأضواء المبهجة في إبراز دقائق المنفرجة»، وهو شرح لقصيدة المنفرجة لأبي الفضل يوسف بن محمد بن يوسف التوزري التلمساني، المعروف بابن النحوي، المتوفى سنة (٥١٣هـ) ومطلع القصيدة:

اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي ... قَدْ آذَنَ لَيْلُكِ بِالْبَلَجِ

ويوجد من هذا الكتاب ثلاث نسخ بالمكتبة الظاهرية بدمشق، الأولى رقم (١٤٥/ ١٣٢)، والثانية رقم (٣٩٦١)، والثالثة رقم (٨٠٨١)، وقد طبع بمصر سنة (١٣٢٣هـ) بمطبعة التقدم، وهو في فن التصوف (أدعية وأوراد)[٣].

٥- «إعراب القرآن» مخطوط، توجد منه نسخة بالمكتبة التيمورية رقم (٣٠٠) تفسير، ونسخة أخرى بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية مصور عن النسخة التيمورية[٤].

٦- «أقصى الأماني في علم البيان والبديع والمعاني» اختصر فيه «تلخيص المفتاح» للجلال القزويني (الخطيب القزويني) والمفتاح هو «مفتاح العلوم» للسكاكي، ورتَّبه على مقدمة وثلاثة فنون، وهو في فن البلاغة[٥].

---

(١) انظر: «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن».
(٢) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر» و«الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).
(٣) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».
(٤) «فتح الرحمن».
(٥) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

٧- «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، وهو الذي أقوم بتحقيقه، وسيرد تفصيل الكلام عليه في الفصل الثالث من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

٨- «بهجة الحاوي شرح الحاوي الصغير» للقزويني: في الفروع، ذكره البغدادي[(١)].

٩- «تحرير تنقيح اللباب» مختصر، اختصر فيه مختصر الإمام أبي زُرعة العراقي، المسمى: «تنقيح اللباب» (فقه شافعي)، ومختصر أبي زُرعة هو شرح لمختصر أبي الحسن المحاملي «لباب الفقه» إذن فالعنوان الذي كتبه شارحنا لهذا الكتاب يحتوي على ثلاث كلمات كل منها ترمز إلى كتاب «فالتحرير» له، و«التنقيح» لأبي زُرعة و«اللباب» للمحاملي، هذا ما استطعت التوصل إليه، وقد رأيت ذلك في «حاشية الشرقاوي على التحرير» ط/ دار إحياء الكتب العربية.

- قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (جـ١ صـ١١): «التحرير التخليص على وجه محمود، والتنقيح التخليص مطلقًا، بينهما عموم وخصوص مطلق، وقيل: إنهما مترادفان، واللباب ضد القشر، وهذا بحسب الأصل، وإلا فقد صار الأول جزء عَلَم لهذا المتن، والثاني جزء عَلَم لمختصر أبي زُرعة، فقولنا: التحرير والتنقيح من الاقتصار على جزء العَلَم، وصار الثالث عَلَمًا على مختصر المحاملي».

وهذا يؤكد ما ذكرناه عن عصر الشيخ بأنه عصر المتون والشروح والحواشي، وذلك لما حصل للأمة الإسلامية من غزو للمشرق والمغرب ضاعت بسببه آلاف الكتب فكان عصر جمعٍ. وقد طبع هذا الكتاب ثلاث مرات، إحداها: بالمطبعة الميمنية سنة (١٣٣١هـ)، والثانية: بالمطبعة البولاقية سنة ١٢٩٢هـ)[(٢)]، والثالثة: بالمطبعة الأزهرية المصرية سنة (١٣٣٣هـ، ١٩١٥م). وقد عثرت عليها

(١) «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن».
(٢) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

بمكتبة والدي رحمه الله تعالى، قال في مطلعها المؤلف: «وبعد، فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه، اختصرت فيه مختصر الإمام أبي زُرعة العراقي، المسمَّى: «تنقيح اللباب» وضممت إليه فوائد يُسرُّ بها ذوو الألباب، وأبدلت غير المعتمد به وحذفت منه الخلاف، رومًا لتيسيره على الطلاب، وسميته: «تحرير التنقيح» متضرعًا إلى الله تعالى أن ينفع به طالب الترجيح» هذا وقد سماه صاحب الأعلام: «تنقيح تحرير اللباب» وهذا خطأ كما أسلفنا[1].

١٠- «التحفة الأنسية لغلق التحفة القدسية» لابن الهائم في الفرائض، ذكره البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٣٧٤)[2].

١١- «تحفة (تحف) الباري شرح صحيح البخاري» يُوجد من هذا الكتاب نسخة بمكتبة الأزهر مطبوعة بالمطبعة الميمنية سنة (١٣٢٦هـ) تقع في اثني عشر مجلدًا، وبأعلى صفحاتها وُضع: «إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري» للقسطلاني، وبهامشه «شرح صحيح مسلم» للنووي، وتقع هذه النسخة تحت رقم (١١٩١) (١٣٥٦٣) حديث، قال الغزي عن الشيخ زكريا الأنصاري: «شرح البخاري جامعًا منه عشرة شروح». انتهى[3].

ومن هذا الكتاب ثلاث وعشرون نسخة أخرى بمكتبة الأزهر ما بين مخطوط ومطبوع[4].

١٢- «التحفة السنية في الخطب المنبرية» ديوان خطب منبرية (آداب وفضائل)[5].

---

(١) «الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

(٢) «فتح الرحمن».

(٣) «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٩).

(٤) «فتح الرحمن» و«الأعلام» (٨٠-٨١).

(٥) «الحركة العلمية في مصر».

١٣- «تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب»، ولعله هو المراد بكتاب: «فتح الوهاب بشرح تنقيح اللباب»، وقد طبع هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة (١٢٩٢هـ) ط. بولاق، وللمرة الثانية سنة (١٣٣١هـ) بالمطبعة الميمنية[١]، وللعلامة الشيخ عبدالله الشرقاوي حاشية على هذا الشرح تقع في جزئين كبيرين، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٤- «تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر» تُوجد منه عدة نسخ بالمكتبة الظاهرية. نسخة تحت رقم (١٩) قراءات، ونسخة أخرى رقم (٣٣٢/ ٤٣) قراءات، ونسخة ثالثة رقم (٦٥١٦) قراءات[٢].

١٥- «تعريف العلوم الاصطلاحية» طبع بمصر مع كتاب «اللؤلؤ النظيم» سنة (١٣١٩هـ)[٣].

١٦- «تعليق على شرح البيضاوي»، ذكر في «الأعلام»[٤].

١٧- «تعليقات زكريا» هكذا وجد بالصفحة الأخيرة منها على شرح السيد الشريف الجرجاني على «مفتاح العلوم» للسكاكي (بلاغة)[٥].

١٨- «تلخيص الأزهية في أحكام الأدعية» و«الأزهية» لبدر الدين الزركشي (تصوف)[٦].

---

(١) «فتح الرحمن».

(٢) «فتح الرحمن» و«الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

(٣) «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن».

(٤) (٣/ ٨٠-٨١).

(٥) «الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ودور الأزهر فيها».

(٦) «فتح الرحمن».

١٩- «تلخيص تقريب النشر» مخطوط، ويقع هذا الكتاب في (٦٠) ورقة، وتوجد منه نسخة بمكتبة الأزهر، تحت رقم (٦٩/ ٤٤٧٥) قراءات، وهو اختصار لكتاب «تقريب النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري المتوفى سنة (٨٣٣هـ)[1].

٢٠- «تنقيح اللباب» لولي الدين العراقي[2].

٢١- «حاشية على تفسير البيضاوي»[3].

٢٢- «حاشية على التلويح» للسعد التفتازاني طبع بالهند سنة (١٢٩٢هـ)، ومنه نسختان بمكتبة الأزهر إحداهما برقم (١٠٥٠) رافعي (٢٧٠٣٣)، والثانية برقم (١٣٧٦) حليم (٣٣٠٨٠)[4].

٢٣- «حاشية على شرح البهجة» للولي العراقي[5].

٢٤- «حاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع»، ومنه تسع نسخ بمكتبة الأزهر[6].

٢٥- «خلاصة الفوائد المحمدية في شوح البهجة الوردية»، وهو شرح على البهجة الوردية لابن الوردي (فقه)[7].

٢٦- «الدرر (الدرة) السنية على شرح الألفية»، وهي حاشيته على شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك في النحو (مخطوطة)، وتوجد منه نسخة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٣٢٦٤) عروسي، (٤٢٥٩١)، وتبلغ (٢٣٣) ورقة[8].

---

(١) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٢) «فتح الرحمن».

(٣) «معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٢).

(٤) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٥) «معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٢).

(٦) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٧) «الحركة العلمية في مصر».

(٨) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر» و«معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٢).

٢٧- «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة» وهو شرح على متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية للعلامة الشيخ محمد بن الجزري الشافعي، وتوجد من هذا الكتاب عدة نسخ مخطوطة بالمكتبة الظاهرية، وقد طبع هذا الكتاب بالمطبعة الميمنية سنة (١٣٠٨هـ) وبهامشه «المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية» لملا علي الفارسي، وقد وضع على هذا الكتاب شرحان أحدهما للشيخ عبدالرحمن النحراوي من علماء القرن الثاني عشر الهجري، وسماه: «النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام لمقدمة تجويد القرآن» والثاني للشيخ زين العابدين حفيد الشيخ زكريا الأنصاري، وهو من علماء القرن الحادي عشر الهجري، وسماه «النكت اللوذعية على شرح الجزرية» فرغ من تأليفه سنة (١٠٥٢ هـ).

وكلا الكتابين بمكتبة الأزهر[١]، وقد قام الأزهر الشريف بتدريس هذا الكتاب على السنة الثانية الإعدادية، وطبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

٢٨- «رسالة في حدود الألفاظ المستعملة في أصول الفقه»، نسخة بقلم نسخ (أصول فقه)[٢].

٢٩- «الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة»، وهذا الكتاب شرح القصيدة المسماة: «الكواكب الدرية في مدح خير البرية» والمعروفة بالبردة من نظم مولانا شرف الدين محمد بن سعيد البوصيري المتوفى سنة (٦٩٦هـ) ويوجد من هذا الكتاب نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٨٠٨١)[٣].

---

(١) «فتح الرحمن» «والأعلام».

(٢) «الحركة العلمية في مصر».

(٣) «فتح الرحمن».

٣٠- «شرح الأربعين النووية» (مخطوط) في عشرين ورقة، ويوجد من هذا الكتاب نسختان بمكتبة الأزهر إحداهما تحت رقم (٢٥٧٦) حليم (٣٢٩٩١)، والثانية برقم (٣٠٤٤-٤٠٦٤٠)[(١)].

٣١- «شرح ألفية العراقي» مخطوط في مصطلح الحديث[(٢)].

٣٢- «شرح إيساغوجي في المنطق» يوجد من هذا الكتاب نسخ خطية موزعة في مكتبات العالم، وعليه عدة شروح وتعليقات مختلفة أهمها: حاشية للشيخ يوسف الحفناوي المتوفى سنة (١١٧٨هـ) طبعت هذه الحاشية سنة (١٣٠٢هـ) وحاشية أخرى لأبي عبدالله العناني موجودة بمكتبة الأزهر تحت رقم (١٣٢) وحاشية أخرى للشيخ أحمد الفرقاوي المالكي بمكتبة الأزهر تحت رقم (٩٩٢م) الجوهري (٤٢٠٧٨) وتقع هذه النسخة في (١٠٣) ورقة، وحاشية أخرى للشيخ القليوبي بمكتبة الأزهر برقم (١٥) (١٣٤٠)[(٣)].

٣٣- «شرح البسملة والحمدلة» مخطوط بدار الكتب (٣٤٧٣ح) ست ورقات، أخبرني بذلك أخي الأستاذ/ محمد إبراهيم عبدالله المدرس المساعد بالكلية فشكر الله له.

٣٤- «شرح التحرير» وهو الذي سبق أن ذكر في (تحفة الطلاب بشرح تنقيح اللباب).

٣٥- «شرح الرسالة القشيرية» في أربعة أجزاء كبار طبعت حديثاً[(٤)].

٣٦- «شرح الروض» مختصر الروضة لابن المقري[(٥)].

---

(١) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٢) «الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

(٣) «فتح الرحمن» و«الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

(٤) «فتح الرحمن».

(٥) «البدر الطالع» (٢/ ٢٥٢).

٣٧- «شرح صحيح مسلم» ذكره إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[(١)]، وذكره الشيخ عبدالوهاب الشعراني في الطبقات وقال: غالب مسودته بخطي[(٢)].

٣٨- «شرح ضابطة الأشكال الأربعة» منه نسخة بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة تحت رقم (٨٦) منطق، وطبعة بالهند سنة (١٢٩٢هـ)[(٣)].

٣٩- «شرح مختصر المزني في فروع الفقه الشافعي»[(٤)].

٤٠- «شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي، ذكره البغدادي في هدية العارفين[(٥)].

٤١- «عماد الرضا ببيان أدب القضا» مخطوط توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٧٦٠) فقه شافعي، ومنه نسختان مصورتان بمعهد المخطوطات إحداهما برقم: (٢٢٣) وثانيتهما برقم: (٢٢٣) وعلى هذا الكتاب شرح عبدالرءوف المناوي الجداوي سماه «فتح الرءوف القادر» مخطوط تحت رقم (٢٢٤) فقه شافعي بدار الكتب المصرية[(٦)].

٤٢- «غاية الوصول إلى شرح لب الأصول»، وهو شرح له على مختصر (لب الأصول) الذي اختصره من «جمع الجوامع» لابن السبكي، توجد منه نسخة بالمكتبة التيمورية تحت رقم (١٣٢١) (١٠٥)[(٧)] وقد طبع هذا الكتاب مرتين

---

(١) (١/ ٣٧٤).

(٢) «فتح الرحمن» و«معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٢).

(٣) «فتح الرحمن».

(٤) «معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٢).

(٥) «معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٢) و«فتح الرحمن».

(٦) «فتح الرحمن».

(٧) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر»، و«الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

أحدهما بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، وقد تم الفراغ من إقرائه في يوم الثلاثاء (٢٦) جمادى الآخرة سنة (١١٩٢هـ) ويقع في (١٦٧) صفحة، وبأسفل الصحائف حواشي العلامة الفاضل الشيخ محمد الجوهري مفصولًا بينهما بجدول، وبهامشه المتن المذكور (لب الأصول) والثانية بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى، مصطفى البابي الحلبي وإخوته، في أول المحرم سنة (١٣٣٠هـ).

ويقع في (١٧٧) صفحة وهو على نمط الطبعة السابقة، قال عنه شارحه: «وكان الفراغ من تأليفه ثامن عشر شهر رمضان سنة (٩٠٢هـ) وهذا الكتاب مقسم إلى مقدمات وكتب سبعة في: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والاستدلال، والتعادل، والتراجيح، والاجتهاد، وخاتمة.

٤٣- «غاية الوصول إلى علم الفصول» المشهور «بشرح الفصول الصغير» وهو شرح على «الفصول المهمة في علم ميراث الأمة» لابن الهائم بخط (علي بن محمد بن علي بن يوسف الخليلي الشافعي سنة (٨٩٨هـ) (أصول فقه)[1]، وسمي في «البدر الطالع»: «بغاية الوصول في شرح الفصول»[2].

٤٤- «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» وهو الشرح الكبير على البهجة الوردية لأبي حفص عمر بن الوردي، نسخة بخط عمر بن محمد الجويني سنة (٩٣٦هـ)، وقد فرغ المؤلف من تأليفه سنة (٨٦٧هـ) وقد طبع في خمسة أجزاء بالمطبعة الميمنية سنة (١٣١٥هـ) (فقه)[3].

٤٥- «فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد»، وهو شرح «لشرح السعد على العقائد النسفية» مخطوط بالمكتبة التيمورية تحت رقم (١٠٠٧) (٥٨٩) وهو في علم الكلام[4].

---

(١) «الحركة العلمية في مصر».

(٢) (٢/ ٢٥٢).

(٣) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر» و«الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

(٤) «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن».

٤٦- «فتح الباقي لشرح ألفية العراقي» فرغ المؤلف من تأليفه سنة (٨٦٩هـ) يوجد بمكتبة الأزهر عدة نسخ، وأرقامها كما يلي: نسخة برقم (٢٨٧) مصطلح حديث، نسخة سنة (١٠٠٩هـ) وكُتب في آخرها ما يفيد أن الشيخ عبدالله الشرقاوي قرأها من أولها إلى آخرها سنة (١٢١٧هـ)، وعلى هذه النسخة حاشية للشيخ منصور الطوخي، كما تُوجد نسخة أخرى بخط الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله فرغ من تأليفها سنة (٨٩٦هـ) إبان توليته منصب القضاء، وتبلغ (١٧٠) ورقة تحت رقم (١) (١٦٦) مصطلح حديث، كما توجد بنفس المكتبة إحدى وثلاثون نسخة أخرى، ويوجد منه عدة نسخ بدار الكتب المصرية، ونسخة بالمكتبة التيمورية تحت رقم (٣١٧)، وأخرى برقم (١٠)، وخمس نسخ بمكتبة طلعت بدار الكتب تحت رقم (١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣) مصطلح حديث، وقد وُضع على هذا الشرح حاشية من تأليف الشيخ علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي المنسقيسي المالكي المتوفى سنة (١١٨٩هـ)، ويوجد من هذه الحاشية ست نسخ بدار الكتب المصرية، ونسخة رقم (٤٤) حديث، وتقع في (٥٤٥) ورقة، ونسخة رقم (٤٨) حديث، وعدد أوراقها (٣٧٣)، ونسخة رقم (٣٠٦) وعدد أوراقها (٥٢٥)، ونسخة رقم (٧١) تيمور، حديث، وعدد صفحاتها (٨١٦) ونسخة رقم (٢٢٥٩٦) عدد أوراقها (٣٩٨)، ونسخة (١٥٧) حديث، طلعت، عدد أوراقها (١١٣)[(١)].

٤٧- «فتح الجليل ببيان صفي أنوار التنزيل» مخطوط، وهو حاشية قيِّمة وضعها الشيخ على تفسير البيضاوي، شرح فيها مغلقه، ووضح مشكله، وبين درجة كل حديث وردَ فيه، وتوجد لهذا الكتاب عدة نسخ مخطوطة موزعة على مكتبات العالم على النحو التالي:

(أ) توجد منه نسخة بالمكتبة التيمورية تحت رقم (١٨٨) تفسير.

(ب) نسخة أخرى بمكتبة (قولة) تحت رقم (١٨) تفسير.

---

(١) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(جـ) نسخة أخرى بدار الكتب تحت رقم (١٧٨) رصيد مكتبة الأزهر، ومنه ثلاث نسخ بمكتبة الأزهر:

أ- نسخة تحت رقم (٢٢٧) تفسير.

ب- نسخة ثانية تحت رقم (٣٢٤) تفسير كتبت سنة (٩٤٠هـ) بخط محمد السنهوري.

جـ- نسخة تحت رقم (١٤٨٧) بخط الأبشيهي سنة (١٠١٠هـ)[1].

٤٨- «فتح رب البرية بشرح القصيدة الخزرجية» على منظومة العلامة ضياء الدين الخزرجي الأندلسي المشهورة «بالخزرجية» طبع بمصر سنة (١٣٠٣هـ) على هامش كتاب «العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرامزة» لابن أبي بكر الدماميني (عروض)[2].

٤٩- «فتح الرحمن بشرح رسالة المولى (الولي) أرسلان»، يوجد منه سبع نسخ خطية بالمكتبة التيمورية تحت رقم (٦٧٦/ ٧٨٥/ ٧٨٦) مجاميع، (٣/ ٦٨/ ١٧٢/ ٢٥٣) مجاميع، ومنه نسخة خطية بمكتبة الأوقاف ببغداد تحت رقم (٥/ ١٣٧٦٥) مجاميع، وقد طبع هذا الكتاب بمصر مع كتاب «حل الرموز ومفاتيح الكنوز» للعز بن عبدالسلام سنة (١٣١٧) هجرية[3].

٥٠- «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» مطبعة بولاق مصر سنة (١٢٩٩هـ)، وقد قام بتحقيقه الأستاذ/ عبدالسميع محمد أحمد حسنين، إشراف أد. عبدالغني عوض الراجحي، وعلى هذا الكتاب- بعد الله- اعتمدت في معظم ما كتبه عن الشيخ زكريا الأنصاري ومؤلفاته؛ فأكرمه الله ونفعنا بعلمه.

٥١- «فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان وبلة الظمآن في فن الأصول» للشيخ محمد بن عبدالله الزركشي الشافعي، المتوفى سنة (٧٩٤هـ) وقد طبع

---

(١) «فتح الرحمن» و«الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

(٢) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٣) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

بمصر مرتين، الأولى: سنة (١٣٢٨هـ) بمطبعة النيل بمصر، والثانية سنة (١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر وبهامش الكتاب في الطبعتين حاشية العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي على الشرح المذكور، وتقع الطبقات في (٧٧) صفحة، وقد قسمه إلى مقدمة واثنين وعشرين فصلًا، أولها: فصل مدارك العلوم، وآخرها: أركان الدين، ويوجد من هذا الكتاب نسخة مخطوطة بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد، تحت رقم (١٣٧٤٧)، ومنه عدة نسخ مخطوطة بمكتبة الأزهر، ونسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم (١١٣) قديم(١١٣) جديد مجاميع[١].

٥٢- «فتح العلام شرح أحاديث الأحكام»، مخطوط فرغ من تأليفه سنة (٩١٠هـ) وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٨م) حديث، بخط محمد بن عمر الشافعي الأحمدي فرغ من كتابتها يوم الإثنين (٨) ربيع الأول سنة (١٠٨٠هـ) وتبلغ (١٧٨) ورقة[٢].

٥٣- «فتح المبدع في شرح المقنع» لابن الهائم (جبر ومقابلة)[٣].

٥٤- «فتح مفرج الكرب» مختصرًا، اختصره من شرحه على المنفرجة المسمى «الأضواء المبهجة في إبراز دقائق المنفرجة» (أدعية وأوراد)[٤].

٥٥- «فتح منزل المثاني بشرح أقصى الأماني» على مختصره «أقصى الأماني» الذي هو مختصر لـ«تلخيص المفتاح» للقزويني، يوجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة

---

(١) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٢) «فتح الرحمن» و«الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

(٣) «الحركة العلمية في مصر».

(٤) «الحركة العلمية في مصر».

الأزهر تحت رقم (١٧٥٠) بلاغة، وقد طبع بالمطبعة الجمالية بمصر سنة (١٣٣٢هـ)، ويقع في (١٢٣) صفحة[١].

٥٦- «فتح الوهاب بشرح الآداب» شرح فيه «آداب البحث» لشمس الدين السمرقندي، وقد فرغ شارحنا من تأليفه سنة (٨٦٨هـ) ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٤١)، منطق وآداب بحث[٢].

٥٧- «فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب» قال في أوله: «كنت اختصرت «منهاج الطالبين» في الفقه لشيخ الإسلام أبي زكريا النووي في كتاب سميته منهج الطلاب، وقد سألني بعض الأعزة أن أشرحه فأجبته إلى ذلك»[٣].

تم طبعه سنة (١٣٣٢هـ) بالمطبعة الميمنية[٤].

٥٨- «فتح الوهاب بما يجب تعلمه على ذوي الألباب» مخطوط بالمكتبة التيمورية تحت رقم (٤٤٣)[٥] (في علم الكلام).

٥٩- «الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات العلية (الإنسانية)» رتبه في عشرة فصول، مطبوع في طبعة حديثه، وهو في التصوف[٦].

٦٠- «اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم» كتاب لطيف الحجم يقع في (٣٢) صفحة، وهو رسالة ضمنها الكلام على العلوم، وحدودها، وفوائدها، وشروط تعلمها، وقد طبع بمطبعة الموسوعات بدمشق سنة (١٣١٩هـ)[٧].

---

(١) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٢) «فتح الرحمن» و«الضوء اللامع» (٣/ ٢٣٦) و«الحركة العلمية في مصر»، و«البدر الطالع» (٢/ ٢٥٢).

(٣) «الحركة العلمية في مصر».

(٤) «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن».

(٥) «فتح الرحمن».

(٦) «فتح الرحمن والحركة العلمية في مصر».

(٧) «فتح الرحمن والحركة العلمية في مصر والأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

٦١- «لب الأصول» اختصره من «جمع الجوامع» لابن السبكي[(١)] وقد سبق الكلام عليه بالتفصيل في «غاية الوصول إلى لب الأصول».

٦٢- «لوامع الأفكار في شرح طوالع الأنوار» (منطق)[(٢)].

٦٣- «المطلع إلى إيساغوجي» لأثير الدين الأبهري، فرغ من تأليفه سنة (٨٨٥هـ)، نسخة ضمن مجموعة، من ورقة (١ : ٢٩) (منطق)[(٣)].

٦٤- «مقدمة شيخ الإسلام»، وهي رسالة غير رسالته على البسملة (معارف عامة)[(٤)].

٦٥- «مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة»، وهي رسالة شرح فيها المؤلف مادة «بسم الله الرحمن الرحيم» والحمد والشكر مضيفًا إليها فوائد مهمة تتعلق بحد الإيمان والشروط التي يجب على المؤلف أن يتحلى بها، وقد نشرت هذه الرسالة محققة لأول مرة بعناية الأستاذ صالح مهدي العزاوي، نشرها في مجلة «المورد» العراقية، العدد الثالث، المجلد السابع، سنة (١٩٧٨)، وقد وضع لهذه الرسالة حاشية قيمة للشيخ إبراهيم الحلبي، المتوفى سنة (١٠٤٤هـ)، وهي موجودة بالمكتبة التيمورية تحت رقم (٤٠٢)، ونُسخها موزعة على مكتبات العالم- كما يأتي، المكتبة الظاهرية بدمشق، وبها نسختان تحت رقم (٣٩٥٣-٥٨٩٦) تفسير، مكتبة جستريتي بأيرلندا، توجد بها نسخة تحت رقم (٢٤٢٠)، وهذه النسخة نشرها الأستاذ صالح مهدي العزاوي بمجلة «المورد» العراقية، في العدد الثالث سنة (١٩٧٨م). المكتبة الوطنية باستانبول، تحت رقم (١٥٠) مجاميع[(٥)].

---

(١) الحركة العلمية في مصر.

(٢) «فتح الرحمن».

(٣) «الحركة العلمية في مصر».

(٤) «الحركة العلمية في مصر».

(٥) «فتح الرحمن».

٦٦- «المقصد لتلخيص ما في المرشد»، طبع هذا الكتاب على هامش «تفسير ابن عباس» بمطبعة بولاق، وقد طبع بمفرده، وتوجد نسخة مخطوطة منه بالمكتبة التيمورية تحت رقم (١١٥٧) قراءات، كما توجد منه عدة نسخ أخرى بالمكتبة الظاهرية، وهذا الكتاب اختصر فيه الشيخ زكريا كتاب «المرشد في الوقف والابتداء» لابن محمد بن الحسن بن علي بن سعيد العماني، المتوفى سنة (٤٠٠ هـ)[١].

٦٧- «ملخص تلخيص المفتاح»؛ اختصر فيه «تلخيص المفتاح» للقزويني، وقد طُبع لأول مرة في مصر سنة (١٣٢٣هـ)[٢].

٦٨- «المناهي الكافية في شرح الشافية» (شافية ابن مالك) ذكره إلياس سركيس في معجم المطبوعات (صـ٤٨٦)، ولكنه لم يشر إلى تاريخ طبعته، ومنه نسخة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٣٥٨٩) حرف، نسخت سنة (٩٩٩هـ) ومنه نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٣٥٥١) صرف[٣].

٦٩- «منهج الطلاب»: اختصر فيه كتاب «منهاج الطالبين» لأبي زكريا النووي[٤]، وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات مختلفة في بولاق سنة (١٢٨٥هـ-١٢٩٤هـ)، وبمطبعة الجمالية سنة (١٣٢٩)، وتقع هذه الطبعة في (١١٧) صفحة، وقد قسمه إلى كتب، أولها: كتاب الطهارة، وآخرها: كتاب أمهات الأولاد، وقسم كل كتاب إلى أبواب وفصول، وقال عنه في مقدمته: «وبعد، فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي ﵁ وأرضاه، واختصرت فيه مختصر الإمام أبي زكريا النووي المسمى «بمنهاج الطالبين»، وضممت إليه ما يسر، مع

---

(١) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٢) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٣) «فتح الرحمن» و«الحركة العلمية في مصر».

(٤) «الحركة العلمية في مصر» و«الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١).

إبدال غير المعتمد منه بلفظ مبين، وحذفت منه الخلاف رومًا لتيسيره على الراغبين، وسميته بـ«منهج الطلاب» راجيًا من الله أن ينفع به أولو الألباب، وأسأله التوفيق للصواب، والفوز يوم المآب»، هذا، وقد طُبع «منهاج الطالبين» للنووي بمصر سنة (١٣٠٥) بمطبعة الجمالية[(١)].

٧٠- «منهج الوصول إلى تحرير الفصول» على: «الفصول المهمة في علم ميراث الأمة»، لابن الهائم، وهو شرحه الكبير عليها، نسخة بقلم: محمد بن عبدالغني بن يوسف بن وحيش الشافعي، سنة (٩٠٤هـ)[(٢)].

٧١- «نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية»، شرح على منظومة ابن الهائم المسماة (كفاية الحفاظ) وأول المنظومة:

يَقُولُ أَحْمَدُ هُوَ ابْنُ الهَائِمِ   الحَمْدُ لله المَلِيكِ الدَّائِمِ

وهو في علم المواريث[(٣)].

***

---

(١) «فتح الرحمن».
(٢) «الحركة العلمية في مصر».
(٣) «الحركة العلمية في مصر».

الفصل الثالث

دراسة وتحليل
كتاب
بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب
في معرفة كلام العرب
لشيخ الإسلام:
زكريا الأنصاري

الفصل الثالث

أولًا: كلمة عن الكتاب المحقَّق

كتاب «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، المتوفَّى سنة ست وعشرين وتسعمائة للهجرة على الأرجح- كما مر، هو أحد الشروح على متن «شذور الذهب» للعلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة على الأصح- كما سبق.

هذا وقد التزم فيه شارحنا بنفس ترتيب مصنفنا وبنفس العناوين على الموضوعات إلا قليلًا، من ذلك: أنه قدم بعض المعلقات لأفعال القلوب عن العمل على بعضها، وأنه قدم إجراء القول مُجرى الظن عند سُليم وغيرهم على ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وقد عكس المصنف، والصواب مع الشارح، حتى يضم كل ما يتعلق بناصب المفعولين في حيز واحد، -حرصًا على ألا تتفرق الصفقة كما يقولون.

ومن زياداته على المصنف: الموضع الخامس من حذف عامل المفعول به وجوبًا، ولم يكن محقًّا في تلك الزيادة لأنها إلى باب الحال أنسب منها إلى باب المفعول به، وقد بيَّنت ذلك في محله.

ومن مخالفته لترجمة الموضوعات: أنه عنون للتنازع والاشتغال بالفصل، في حين ترجم لهما المصنف بالباب، وعنونة الشارح أدق؛ لأن الاشتغال والتنازع يتممان ما سبق من ذكر عمل الفعل والأسماء العشرة التي تعمل بالحمل عليه، في

حين أن ترجمتهما بالباب تُفهِم استقلاليتهما عما قبلهما، وذلك غير مراد، ومما زاد فيه على المتن إثباته للمبادئ الأولية للعلم، كتعريف علم النحو وموضوعه واستمداده... إلخ، وكتعرضه لضابط الحدِّ والخاصَّة والفرق بينهما، وكذكره للغات الاسم مما سيتضح عند عرضنا لمحتويات الكتاب.

هذا، وقد احتوى الشرح على مقدمة تتضمن الباعث على التأليف، وأحكام الكلمة والكلام، واثني عشر بابًا، أولها: باب في الإعراب، وآخرها: باب في أحكام العدد، وأربعة فصول، أولها: فصل: تُقدر جميع الحركات...، إلخ وآخرها: فصل: في تابع المنادى، وأربعة تنبيهات، الأول منها يتعلق بلزوم الألف للمثنى في جميع الحالات على لغة، والثاني: في حكم الفعل المضارع المبدل منه الهمزة عند الجزم كتقرا، وتقرى، وتوضو، والثالث منها: يتصل بالوصف وصياغته، والرابع: ما يتعلق بصياغة فعلي التعجب مما لم يستوف الشروط، وما عدا ذلك فالشارح متابع للمتن؛ موضحًا ومفسرًا، مؤيدًا، أو معارضًا، كما سيتجلَّى ذلك بالتفصيل عند التعرض لمنهجه.

وبما أن هذا الكتاب في النحو فقد اتسم كلام الشارح ببراعة الاستهلال في مقدمته حيث قال: «الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاح البيان، وصيَّره آلة يُحترز بها عن الخطأ في اللسان، وهيَّأه سلمًا يُرتقى به إلى ذروة معاني القرآن».

ولقد كاد الكتاب المحقق يخلو من النواحي الصرفية متابعة للمتن، والذي أتى من ذلك إنما هو استطراد أو توضيح لشيء يتصل بالقاعدة النحوية، وذلك كقوله في «الأمثلة الخمسة» تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿إلا أن يَعْفُونَ﴾: (والفعل معها معرب وأصله: يعفوون، بواوين أولاهما: لام الكلمة، والثانية: واو الجماعة، فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة، فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، وهما: الواوان، فحذفت الأولى ثم دخل الناصب فحذف النون، ووزنه يفعوا، وإنما حذفت الواو الأولى دون الثانية لأنها جزء كلمة والثانية كلمة، وحذف جزء أسهل من حذف كل، ولأنها آخر

الفعل والحذف بالأواخر أولى، ولأنها لا تدل على معنى بخلاف الثانية، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل، ولذلك حذفوا لام الكلمة في: غاز، وقاض، ونحوهما دون التنوين، لأنه كلمة مستقلة، ولا يوصف بأنه آخر، وجيء به لمعنى، ويزيد بأنه صحيح والياء معتلة).

ويلحظ أن هذه الفقرة منقولة بتصرف لا يكاد يذكر من شرح المصنف للأمثلة الخمسة في الشذور، وقوله في مبحث «ما جمع بألف وتاء مزيدتين»: «وإنما كانت ألف قضاةٍ، وغزاةٍ أصلية لا نقلًا بها عن أصل؛ لأن أصلها قُضَيَةٌ، وغُزَوَةٌ، لأنهما من قضيت وغزوت، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين»، وقوله في مبحث «الأسماء الستة»: (وأما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو: ابنيٌّ وبنويٌّ فكأن لامهما ليست حرف علة) وقوله عن أصل سنة في «الملحق بجميع المذكر السالم»: (وأصله سنو، أو سنه، بدليل جمعه على سنوات، وسنهات، ومجيء الفعل منه على سانيت وسانهت، وأصل سانيت سانوت، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف) هذا إلى جانب أنه تعرض لشروط صياغة اسم التفضيل وفعلي التعجب مباشرة مما استوفى الشروط السبعة، وبواسطة فيما لم يستوفها، كما هو موضح في محله.

ثانيًا: اسمه ونسبته إلى مؤلفه:

الكتاب كما أسلفنا اسمه: «بلوغ الأرب[1] بشرح شذور الذهب» كما نص عليه مؤلفه في مقدمته حيث قال: «وسميته «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب»

---

(١) تسمَّى ببلوغ الأرب غير هذا الكتاب المحقق ثلاثة كتب فيما أعلم هي:

١- «بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب» تأليف السيد محمود شكري الآلوسي البغدادي، شرح وتصحيح وضبط محمد بهجت الأثيري (يقع في ثلاثة أجزاء).

٢- «بلوغ الآراب في لطائف العتاب» للشيخ محمد بن أحمد المقري، مختصر أورد فيه فصولًا من النوادر والتواريخ.

٣- «بلوغ الأرب بمعرفة الأنبياء من العرب» للشيخ جار الله محمد بن عبدالعزيز فهد المكي المتوفى =

نفع الله به مؤلفه وقارئه وسامعه وكاتبه وجميع المسلمين» كما نص على نسبته إلى مؤلفه: صاحب «كشف الظنون» حيث قال: «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب يأتي»[1]، وقال أيضًا في معرض كلامه عن شذور الذهب وشروحه: «وشرحه أيضًا شيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المصري المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة سماه «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» أوله: الحمد لله الذي جعل علم النحو مِفتاحَ البيان»[2] وسماه صاحب كتابي «الأعلام» و«البدر الطالع» بشرح شذور الذهب[3]، ولم أر أحدًا ممن ترجموا للشيخ أنكر نسبة الكتاب إليه، أو ادّعاه لغيره مما يوثق ويؤكد أنه لشارحنا.

ثالثًا: الباعث على وضعه:

أنه لما رأى بعض الفضلاء الأعزاء على شارحنا أن كتاب «شذور الذهب» لابن هشام محتاج إلى ما يُوضح مشكله ويحل غامضه، ويُبرز ما فيه طلبوا منه أن يقوم بذلك فأجابهم بعد أن استخار الله ﷻ مستمدًّا منه العون والتوفيق، وقد

=

سنة (٩٥٤) مختصر ألفه في جمادَى الأولى سنة (٩٣٦)، وقد تسمى ببلوغ فقط عدة كتب منها:

١- بلوغ الأمل في الزجل لابن حجة الحموي (ت٨٣٧).

٢- بلوغ الجدى عن أصول الهدى، لعبد القاهر التميمي البغدادي (ت٤٢٩).

٣- «بلوغ السول في أحكام بسط الرسول» لفخر الدين أبي بكر بن علي بن ظهيرة المكي الشافعي (ت٨٨٩).

٤- «بلوغ المقاصد لأسنى المقاصد» للشيخ تاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن محمد (ت٨٧٥).

٥- «بلوغ المآرب في قص الشارب» للسيوطي.

٦- «بلوغ المآرب في أخبار العقارب» للسيوطي.

٧- «بلوغ المأمول في خدمة الرسول» له أيضًا.

٨-«بلوغ المدى من أصول الهدى» لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي الشافعي (ت٤٢٩).

٩- «بلوغ المراد من الحيوان والنبات والجماد» لابن حجة الحموي.

١٠- «بلوغ المرام من أحاديث الأحكام» لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) ذكر ذلك صاحب «كشف الظنون» (١/ ٢٠٢).

(١) «كشف الظنون» (١/ ٢٠٢).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٤٩).

(٣) «الأعلام» (٣/ ٨٠-٨١)، و«البدر الطالع» (٢/ ٢٥٢).

أشار المؤلف إلى ذلك صراحة في مقدمته حيث قال: «وبعد فإن كتاب شذور الذهب في معرفة كلام العرب، والمراد في علم النحو للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه بُحبُوحة جِنانه، لما اعتنَى به ذوو الجد والاجتهاد، وكان فيه ما يحتاج إلى بيان المراد، التمس مني بعض الأعزة عليَّ من الفضلاء المترددين إليَّ أن أضع عليه شرحًا يحل ألفاظه، ويبرز دقائقه، ويقيد مطلقه، ويفتح مغلقه، فأجبته بعد الاستخارة إلى ذلك راجيًا العفو من القادر المالك، وسميته: «بلوغَ الأرب بشرح شذور الذهب» نفع الله به مؤلفه وقارئه وسامعه وكاتبه وجميع المسلمين»[(1)].

رابعًا: زمن تأليفه ومكانه:

أشار الشارح في آخر كتابه -كما هو ثابت بالنسخة (٨٩) نحو، بدار المخطوطات العربية- إلى أنه أتمه يوم الجُمعة رابع عشر من صفر سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة، وقد أشار إلى ذلك أيضًا فهرس دار المخطوطات، ومكتبة الأزهر، أي أنه ألفه وهو في الثامنة والخمسين من عمره، قبل وفاته بأربع وأربعين سنة، وأما مكان تأليفه فلم تشر المراجع التي تحت يدي إلى ذلك، وأغلب ظني أن ذلك كان بالقاهرة التي بها عاش معظم حياته، وفيها دفن، كما وضَّحت ذلك في الفصل الثاني، والله أعلم.

خامسًا: نسخ الكتاب:

تعددت نسخ كتاب «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» وتنوعت بحيث بلغت اثنتي عشرة نسخة، منها ثمان بفهارس دار المخطوطات، وأربع بمكتبة الأزهر، وهذه النسخ تختلف من جهة عدد أوراقها، وعدد مسطراتها ومن جهة حجمها، وزمن كتابتها؛ لأنها لم تكتب جميعًا في زمن واحد، بل في أزمنة متفاوتة،

---

(١) انظر قسم التحقيق (ص: ٣٠١-٣٠٢).

ولم أعتمد في التحقيق إلا على ثلاثٍ منها بدار المخطوطات المصرية، وذلك للأسباب الآتية:

أ- أنها التي وقعت تحت يدي من فهارس دار المخطوطات قبل أن تعدل في ثوبها الجديد.

ب- أنني استطعت تقويم النص وتوثيقه من خلال النسخ الثلاث.

جـ- أن النسخ الثلاث استغرقت مني وقتًا طويلًا في نقلها ومراجعة النص منها.

د- أنني مستطيع بغيري؛ لكوني ضعيف البصر، مما يجعل مراجعة أكثر من ذلك ضربًا من التعويق لهمتي واستنزافًا لجهدي ووقتي، ناهيك عن قلة المساعدين في هذه الميادين.

وقد وجدت من الأمانة العلمية أن أنص على ذلك.

وإليك ثبتًا بتلك النسخ للمخطوطة بادئًا منها بدار المخطوطات بالنسخ الثلاث التي كان عليها المعوَّل، ومثنيًا بباقي النسخ من المكتبتين السابق الإشارة إليهما.

النسخة الأولى:

تحت رقم (٨٩) نحو، عدد أوراقها: (٧٦) ست وسبعون ورقة أولها بعد صفحة العنوان: «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله، الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاح البيان... إلخ»، وآخرها: «قال الشارح حفظه الله تعالى: وكان الفراغ من تأليفه يوم الجمعة رابع عشر، صفر، سنة ثِنتين وثمانين وثمانمائة، تم الكتاب المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»، مسطرتها واحد وعشرون سطرًا، بخط نسخ قديم مشكول، كل سطر إحدى عشرة كلمة في الغالب، وهذه النسخة هي التي اعتبرتها أصلًا وكتبت منها النص المحقق؛ وذلك لما يأتي:

أ- أنها أقدم النسخ تأريخًا؛ إذ إنها كتبت- كما مر آنفًا- سنة ثنتين وثمانين وثمانمائة للهجرة.

ب- أنها كتبت في حياة المؤلف، وروجعت عليه، بدليل أنه يوجد عليها بخطه ما يفيد أن صلاح الدين القليوبي قرأها عليه قراءة تحقيق وبحث.

جـ- أنها مشكولة في معظمها.

ويلحظ على هذه النسخة: أن بها تقييداتٍ كثيرةً، وبها سقط بعد الورقة (٢٣ب) من قوله في «العَلَم»: «فلا ترتيب بينها وبين» إلى قوله عن «ذا في الاسم الموصول»: «لأنها لم تلغَ» أي أن السقط تناول نهاية «العَلَم» وكل: «اسم الإشارة، والموصول الاسمي المختص، والموصول المشترك: مَنْ، وما، وذو»، وقد استطعت بتوفيق الله تدارك هذا السقط من النسختين (أ، ب)، وبينت ذلك في موضعه، ومما يسترعي الانتباه: أن صفحات الترقيم متوالية رغم هذا السقط، كأن لم يحذف منها شيء، وبهذه النسخة كراسة بخط يُغاير باقي الكتاب، تبدأ من قوله: «في الخامس عشر من المنصوبات عن إضمار «أن» جوازًا بعد «أو» تعليقًا على قراءة «أو يرسل» في سورة الشورى، ورقة (٤٨أ): «يرسل بأن مضمرة لعطفه على ﴿وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] إلى قوله ورقة (٥٧ب) في مبحث «ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر»: «وهو صادق بالواجب الذي هو المراد لما عرفت أن التعليق» ومما يجدر ذكره أخيرًا أنه قد ميز المتن عن الشرح بكتابة المتن بالخط الأحمر والشرح بالأسود، وقد عملت المتن بين قوسين على النمط التالي ( )، والشرح خارج الأقواس.

النسخة الثانية:

تحت رقم (١١٤٧نحو)، وهذه أوراقها (١١٧) سبع عشرة ورقة بعد المائة أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم» قال الشيخ الإمام الحبر الهمام، العالم العامل، الرحلة الأوحد، الفاضل شيخ الإسلام والمسلمين، محيي سنة سيد المرسلين،

ومُزين السالكين، زين الملة والدين، أبو يحيى زكريا الأنصاري ابن الشيخ الإمام الصالح محمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ الصالح زكريا رحمه الله تعالى، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة لمحمد وآله وصحبه آمين، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاح البيان... «وآخرها»: تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة يوم الثلاثاء سادس يوم من شهر رجب الفرد الحرام، من سنة إحدى وتسعين وتسعمائة من الهجرة، وهذه هي التي سميتها النسخة (أ)، وهي بخط واضح معتاد غير مشكول وبها بعض التقييدات، ومسطرتها سبعة عشر سطرًا، بكل سطر عشر كلمات في المتوسط.

النسخة الثالثة:

تحت رقم (٤٩١) نحو تيمور، وعدد صفحاتها: إحدى وعشرون ومائة صفحة، أولها: «هذا كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، تأليف: سيدنا ومولانا قاضي القضاة، شيخ مشايخ الإسلام والمسلمين، حافظ سنة سيد المرسلين، زين الملة والدين، أبي يحيى زكريا الأنصاري الخزرجي الشافعي، نفعنا الله تعالى ببركاته وبركات المؤمنين في الدنيا والآخرة آمين يا رب العالمين. فائدة: اعلم أن المطالعة لها ثلاث مراتب، الأولى: لحل الألفاظ من حيث التركيب، والثانية: معانيها من حيث دلالتها عليها، والثالثة: تحقيقها نظرًا إلى الواقع من حيث الصحة والفساد. فالأولى للمبتدئ والوسطى للمتوسط، والثالثة للمنتهي؛ لأن الأولين عنده، فبديهي. انتهى».

وآخرها: «والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، تم الكتاب بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، سيدنا ومولانا وحبيبنا محمد، وعلى آله... من الشهر المبارك خامس عشر

رجب الفرد الحرام، من شهور سنة ست وتسعين وألف من الهجرة، على يد أفقر العباد، وأحوجهم إليه بالتوبة، على صاحبها محمد بن حماد بن أبي الخير بن محمد الشهير بالدجوي، غفر الله له، ولوالديه ولجميع المسلمين، وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، وعلى مَن ألف هذا الكتاب وشارحه آمين، آمين، آمين» ومسطرتها خمسة وعشرون سطرًا، في كل سطر أربع عشرة كلمة في المتوسط، قليلة التقييدات، واضحة الخط حسنته، وهذه هي النسخة التي رمزت إليها بـ(ب).

النسخة الرابعة:

تحت رقم (١٩٥٣) نحو، عدد أوراقها: تسع عشرة ومائة، ومسطرتها: سبعة عشر سطرًا، طول السطر تسعة سنتيمترات. أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صلِّ على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلِّم، (قال) الشيخ الإمام والحبر البحر الهمام، العالم العامل الرحلة الأوحد الفاضل، شيخ الإسلام والمسلمين، وحافظ سنة سيد المرسلين، ومزين السالكين، زين الملة والدين، أبو يحيى زكريا بن الشيخ الإمام الصالح شهاب الدين أحمد بن الشيخ الصالح زكريا، فسَّح الله تعالى في مدته وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة، بمحمد وآله وصحبه، آمين، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل علم النحو... وآخرها: والله أعلم تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ست وستين وتسعمائة، للرجل الصالح المبارك الشيخ أبي النجا... اللهم اغفر له ولوالديه ولمن دعا بالمغفرة، ولجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، اللهم صلِّ على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا آمين، آمين، آمين» وقد كتبت بخط واضح جيد وبها بعض التقييدات.

النسخة الخامسة:

تحت رقم (٥٢) نحو تيمور، عدد صفحاتها: (٢٤٦) ست وأربعون ومائتان (١٢٣ورقة) مسطرتها: سبعة عشر سطرًا، في كل سطر ثماني كلمات في الغالب، أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي، الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاح البيان...إلخ» وآخرها: «وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة ضحوة نهار يوم الإثنين، في أول شهر صفر المبارك الذي هو من شهور سنة (١١٣٣) أحسن الله ختامها بالخير، على يد الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير، راجي عفو ربه العلي، علي بن عمر بن الحاج علي سعد غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه آمين، وهو حسبي ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على من لا نبي بعده آمين».

النسخة السادسة:

تحت رقم (٥٥١) نحو طلعت، عدد أوراقها: خمس وستون ورقة: ومسطرتها: خمسة وعشرون سطرًا، وطول السطر: تسعة سنتيمترات، بخط واضح معتاد، أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صلِّ على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم (قال) الشيخ الإمام، والحبر البحر الهمام، العالم العامل، الرحلة الأوحد الفاضل، شيخ الإسلام والمسلمين، وحافظ سنة سيد المرسلين، ومزين السالكين، زين الملة والدين: أبو يحيى زكريا الشيخ الإمام الصالح شهاب الدين أحمد بن الشيخ الصالح زكريا فسح الله تعالى في مدته، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة بمحمد وآله وصحبه آمين، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل علوم النحو...»، وآخرها: «وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين علقه لنفسه ولمن

شاء الله بعد حلول رمسه، المعترف بالعجز والتقصير، الفقير الحقير عبدالله الموذن، غفر الله له ولمن دعا له بالمغفرة» حرر ذلك سنة (١١٤١) وبهامشها بعض التقييدات.

النسخة السابعة:

تحت رقم (٨٣٩) نحو، عدد أوراقها: اثنتا عشرة ومائة، أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، قال شيخ الإسلام، عمدة العلماء الأعلام، خاتمة المحققين، زين الملة والدين: أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل علم النحو... إلخ» وآخرها: «تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا» مسطرتها: تسعة عشر سطرًا، بكل سطر سبع كلمات في الغالب.

النسخة الثامنة:

تحت رقم (٣٤٢) نحو تيمور، عدد صفحاتها: سبع وستون ومائة، مسطرتها: ثلاثة وعشرون سطرًا، بكل سطر تسع كلمات غالبًا، وأولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، ربِّ يسِّر، قال الشيخ الإمام، والحبر الهمام، العالم العامل، والرحلة الأوحد الفاضل، شيخ الإسلام والمسلمين، وحافظ سنة سيد المرسلين، ومربي السالكين، زين الملة والدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، تغمده الله برحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين بركته وبركات علومه في الدنيا والآخرة بمحمد وآله وصحبه، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل علم النحو... إلخ»، وآخرها: «والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وعشيرته وخير بيته، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين».

هذه هي النسخ التي عثرت عليها بفهارس دار المخطوطات، وأما النسخ التي بمكتبة الأزهر فهي:

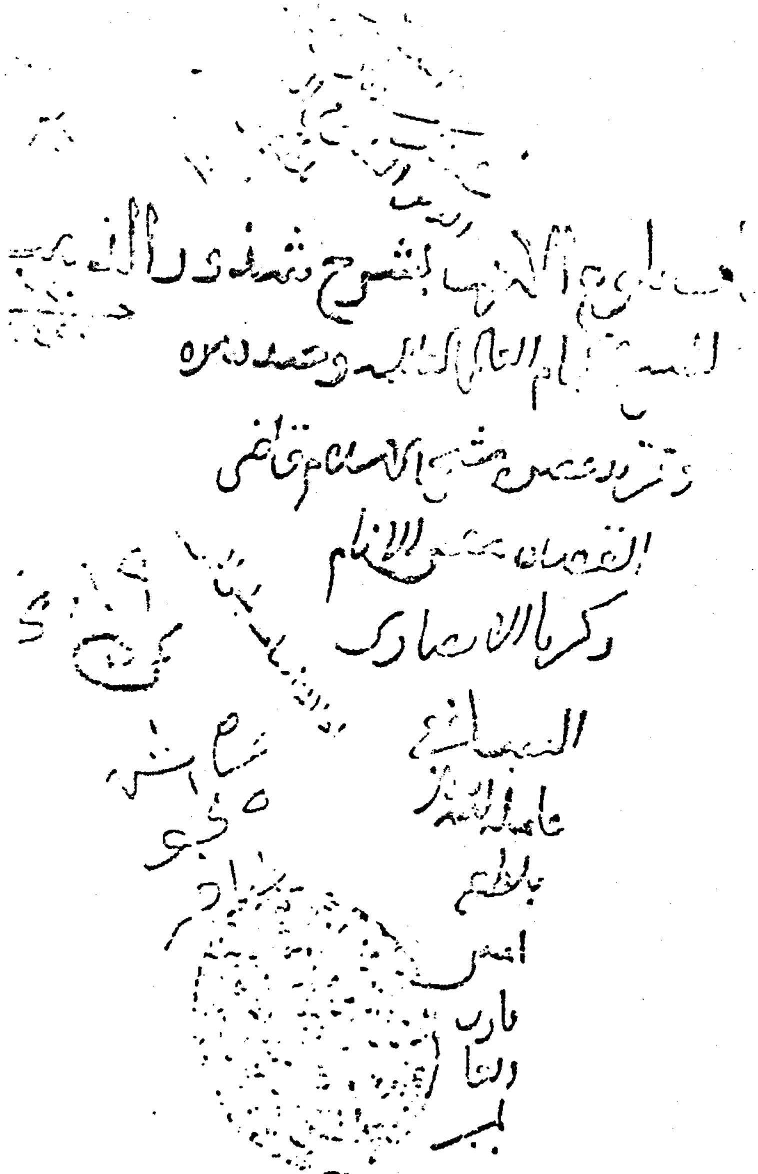
١- نسخة في مجلد، بقلم معتاد قديم بخط أحمد بن حسن، المشهور بابن أخت جلال الدين المحلي، شارح «المنهاج» سنة (٨٩٩) في (١٥١) ورقة، مسطرتها: خمسة عشر سطرًا، طول السطر: (١٨) سنتيمترًا (٣٦٣) (٢٤٨١).

٢- نسخة أخرى في مجلد، بقلم معتاد بآخرها نقص، في (٧٩ ورقة)، ومسطرتها: (٢١) سطرًا، طول السطر: (٢١) سنتيمترًا (٣٢٢٢) عروس (٤٢٥٤٩).

٣- نسخة أخرى في مجلد، بقلم معتاد سنة (١٠٥٨هـ) مجدولة بالمداد الأحمر، وبها آثار رطوبة وبأطراف بعض أوراقها تآكل، في (٨٤ ورقة)، ومسطرتها (٢١) سطرًا، طول السطر (٢١) سنتيمترًا.

٤- نسخة أخرى في مجلد، بقلم معتاد بخط أحمد بن محمد الأتميدي الشافعي سنة (١٠١٨هـ) في (٦٠ورقة) ومسطرتها (٢٣) سطرًا، طول السطر (٢١) سنتيمترًا (٣٨٦٥) (٥٣٤٢٢).

وإليك صورًا من أوائل وأواخر النسخ الثلاث التي اعتمدتها في تحقيق النص وتوثيقه:


بشرح شذور الذهب
للشيخ الإمام العالم العلامة وحيد دهره
وفريد عصره شيخ الإسلام قاضي
القضاة علم الأعلام
زكريا الأنصاري
الشافعي
عامله الله
بلطفه
آمين
يارب
العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد و[illegible]

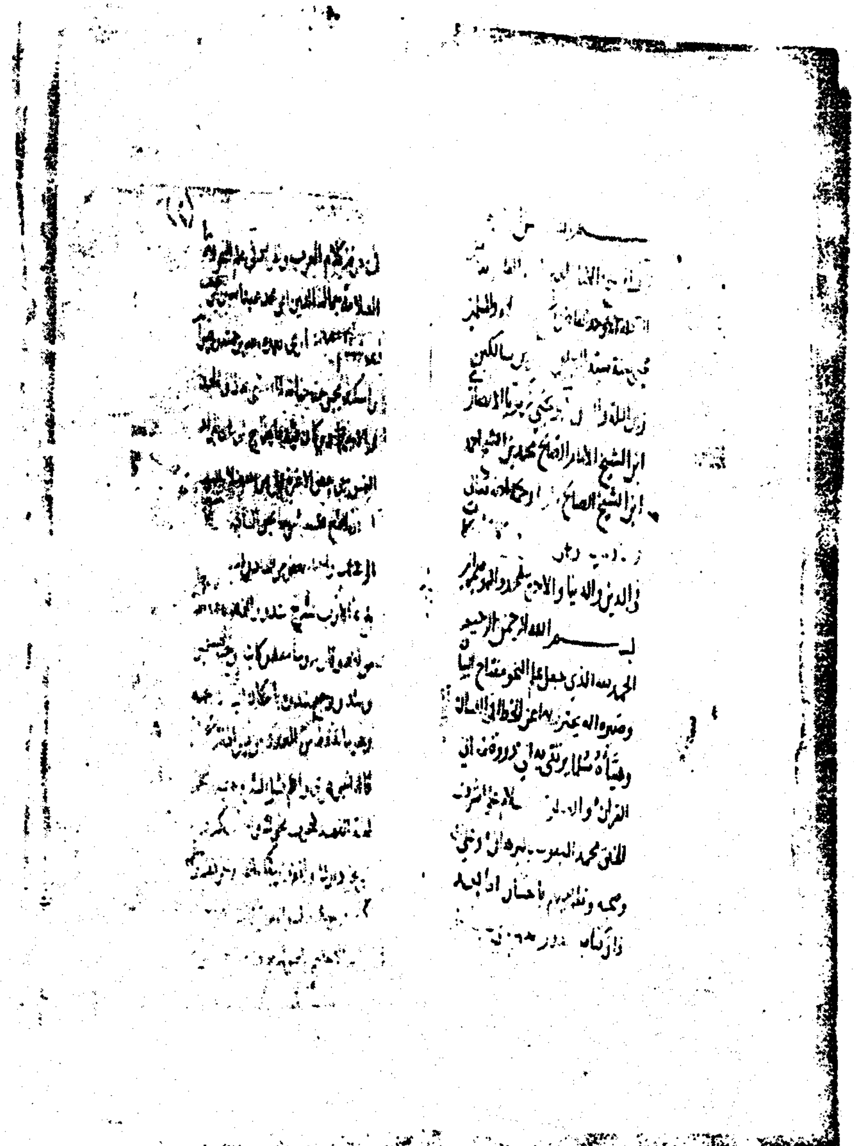
الحمد لله الذي جعل علم النحو ميزانا للسان، وصيره الله حرزا
من الخطأ في البيان، وجعله شفاء يشفى به [illegible] ودرس في
القرآن، والصلاة والسلام على أشرف خلق محمد المبعوث بالبرهان
وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، وبعد فلما كان شذور الذهب
في معرفة كلام العرب والمراد في علم النحو للإمام العلامة جمال
الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده
الله برحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جنانه من [illegible]
الجد والاجتهاد [illegible] ما يحتاج [illegible]
[illegible] على هذا المقدار [illegible] أراد [illegible]
على الطالب [illegible]
الاستخارة في ذلك، راجيا العفو من العادل المالك [illegible]
بلوغ الأرب شرح شذور الذهب، نفع الله به مؤلفه وقارئه
وسامعه وكاتبه وجميع المسلمين [illegible]
المعجمة وهو ما التقط من المعدن [illegible] أراد به [illegible]
واعلم قبل الشروع فيه أن النحو لغة القصد [illegible]
إلى [illegible]
والبعض [illegible]
أواخر الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلم من حيث البحث فيها عن حركات
الإعراب والبناء، وفائدته الاحتراز عن الخطأ في اللسان، واستمداده
من كلام العرب، ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كقولنا ان

انه مر

أسباطا أي اثني عشر فرقة كل فرقة أسباطا وما كانت لهم الشرية
والاستفهامية كناية عن العدد إذ معنى اثنتي عشرة ذكير
ومعنى الاستفهامية أي عدد كثيرا في باب التمييز
[illegible] فلا يكونوا جمعا ولا أسباطا
أن فوق كل ريال [illegible] الشمسية والقمرية [illegible] لا يعد
الشمسية [illegible] فلا حاجة إلى الجمع بينهما وفي معنى الاشتر
الاثنان والثلاث [illegible] الناس كلهم من الله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الشمسية [illegible] اثني [illegible]
تم الكتاب المبارك بحمد الله

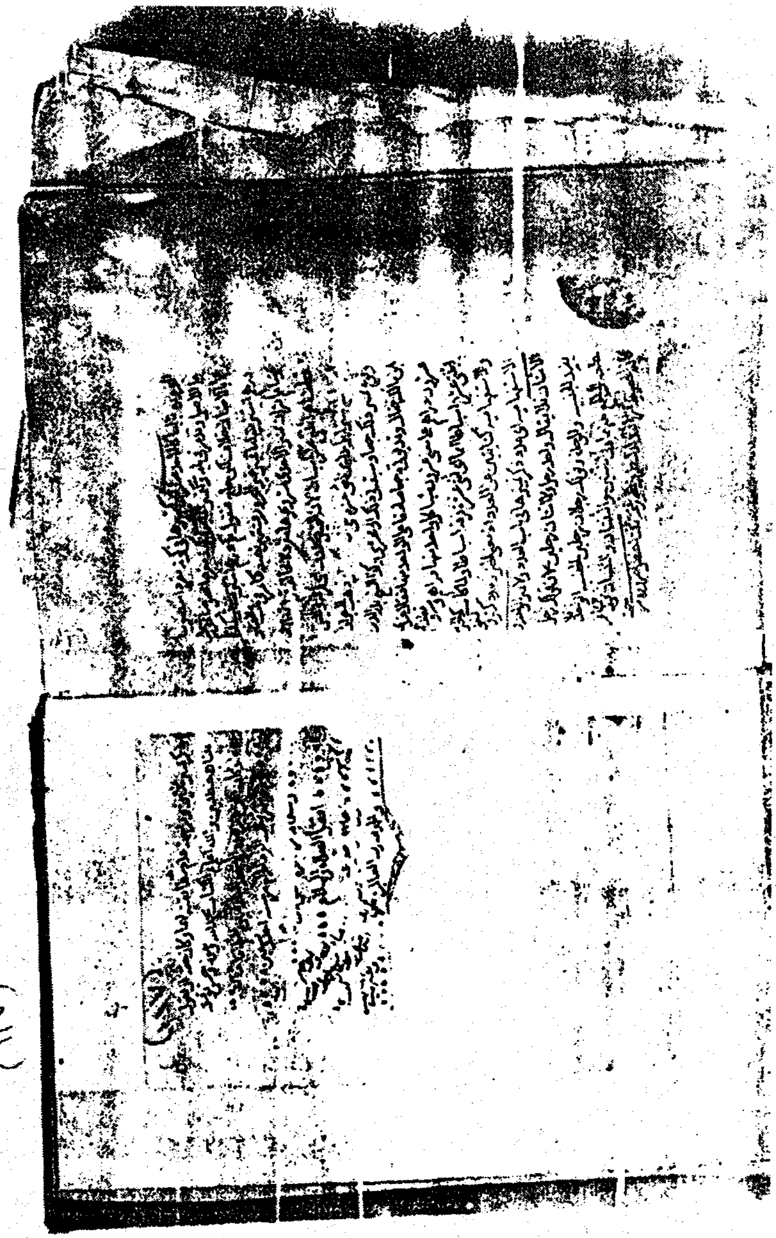
وعونه وحسن توفيقه والحمد
لله وحده وحسبنا الله ونعم
الوكيل وصلى الله على
سيدنا محمد وآله
وصحبه
وسلم
تسليما

[illegible]



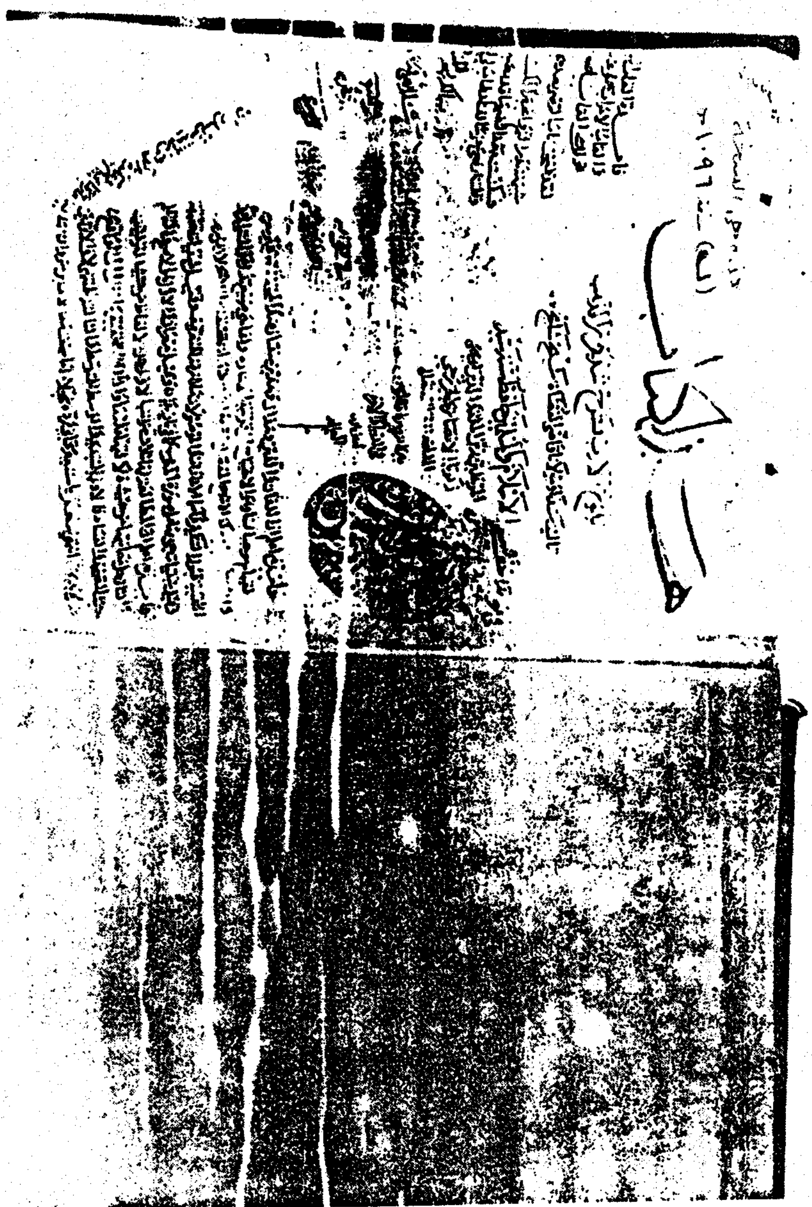
النسخة (أ) رقم ١١٤٧ نحو

الصفحة الثانية من الورقة الأولى والأول من الورقة الثانية

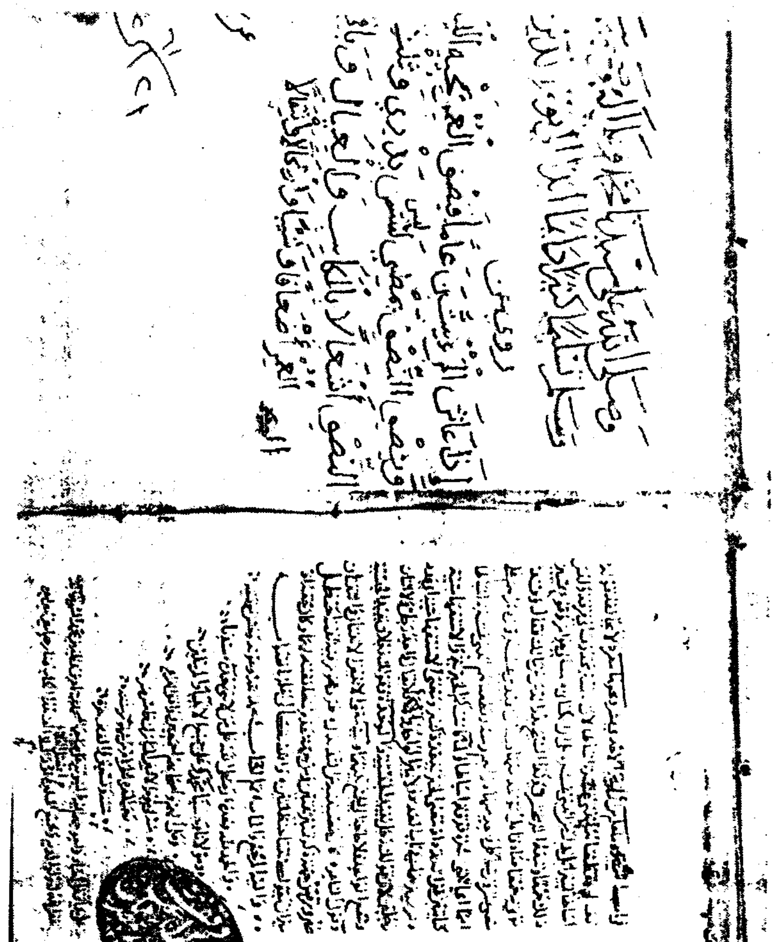


نهاية النسخة (م) رقم ١١٤٧ نحو

الصفحة ١١٦ب، ١١٧ك



هذه هي النسخة (ب) سنة ١٠٩٦هـ



النسخة (ب)

سادسًا: قيمة الكتاب:

تتجلى أهمية هذا الكتاب في النواحي الآتية:

أ- أنه إضافة جديدة إلى المكتبة الإسلامية بعامة، والعربية بخاصة، والنحوية بوجه أخص؛ ذلك لأن أي كتاب يُعد مؤشرًا لعقل مؤلفه وانعكاسًا لشخصيته، فمن ثمَّ يمكن التعرف إليه من خلال سطوره، من حيث عقليته وأخلاقه، بل وعصره، ويتضح ذلك في الكتاب المحقق بجلاء، حيث تتضح النظرة الأصولية لشارحنا من حيث عنايته بذكر التعريفات وتوضيحها، وإخراج المحترزات والمناقشات التي فيها أَخْذٌ ورَدٌّ، والتعليقات التي توضح الحكم، كما أن الكتاب يُبرز أثر العصر على مؤلفيه من حيث كان عصر جمع للمادة العلمية بعد أن اغتالت معظمَ الكتب يدُ التتار والفرنجة، فانبرى الغُيَّر من العلماء إلى استنقاذ ما بقي من هذا التراث الهائل، ما بين مختصرٍ وشارحٍ ومُـحَشٍّ، ومعلقٍ، ومقررٍ.

وهذا الكتاب بصفة عامة يحتوي على ذلك كله، وهو صورة صادقة لروح العصر التي كانت تتسم بالموسوعية؛ فلم يكن المؤلف يكتفي بناحية واحدة من العلم بل تراه يحشد صنوفًا متعددة من المعارف، ما بين فقهٍ وأصولٍ ومنطقٍ وجدلٍ وتاريخٍ وجغرافيةٍ وغير ذلك، وفي كتابنا هذا ما يدل على ذلك كما سيتجلَّى لمن يقرأ الفهارس الختامية للرسالة إن شاء الله تعالى.

ب- أنه يبرز ناحية فكرية من نواحي شخصية شارحنا المتعددة، التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الثاني من هذا الباب، ألا وهو الجانب النحوي، فقد عُرف شارحنا في معظم الأروقة العلمية بأنه أصولي، فقيه، متكلم، وهذا الكتاب المحقق -الذي شاء الله له أن يرى النور على يد الفقير- يبين أن شارحنا قد أخذ بنصيب وافر من هذا العلم الشريف، بحيث إنه من الإنصاف أن يُكتب اسمه في تاريخ النُّحاة، فإنه لا يقل أهمية عن متأخريهم.

جـ- أنه أحد الشروح الهامة لمتن الشذور، وتأتي أهميته في المرتبة الثانية بعد شرح ابن هشام له- فيما أعلم- فإن شرح ابن هشام لشذوره أدق وأغزر مادة، وأدل على المراد من أقصر طريق، وأكثر إتمامًا للأقسام مع حسن عرض وتنظيم، وذلك لأمر بدهي هو: أن كل إنسان أدرى بكلامه من غيره، ومن هذا المنطلق فإن شارحنا قد عوَّل كثيرًا على شرح المصنف لمختصره، ونقل منه كثيرًا، وقد دللت على ذلك في أثناء التحقيق؛ فقد كان تارة ينص على النسبة وأخرى لا ينص عليها، وقد التمست له عذرًا في الفصل الثاني، هو: أن كثرة تشربه للمادة العلمية واختلاطها بشخصيته جعلته لا يفرق بين قراءاته المتعددة، بحيث أتت في الصورة النهائية وجبة محتوية على جميع العناصر، وهذه الملحوظة لا تقلل من قدر الكتاب ولا تغض من قيمته، فقد كانت سمة غالبة على علماء هذا العصر؛ فإن ابن هشام نفسَهُ أثبت كثيرٌ من الباحثين أنه نقل عن غيره دون أن ينسبه إلى قائليه، وكتاب «المغني» صورة لذلك، وسوف أوضح تلك النقطة بشيء من التفصيل عند تعرضي لمنهج الشارح.

هذا ومما يستلفت الانتباه أن أحدًا ممن ترجموا للشيخ مؤلفاته لم يذكروا كلمة واحدة غير اسم هذا الكتاب، ولعل ذلك راجع إلى أنه مشهور عندهم بغير هذا الجانب النحوي، والله أعلم.

سابعًا: مصادره:

إن مَن يتصفَّح كتاب «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» ويقرأه متدبرًا يتبين له كثرة المصادر التي استقى منها مادته العلمية وتنوعها، ويتضح ذلك من خلال النحاة الكثيرين الذين تردد ذكرهم في هذا الكتاب، كسيبويه، والخليل ويونس، والأخفش، والكسائي، والفرَّاء، والمازني، والمبرد، والسيرافي، والزجاج، والرماني، والزمخشري، وابن مالك، وابن الحاجب، وأبي حيان، والآمدي، والجرجاني، وابن الخباز، والشمس البرماوي، والمرادي، والفارسي، وابن جني،

وابن خروف، وابن عقيل، وثعلب، والشلوبين، وبدر الدين بن مالك، وغيرهم، هذا إلى جانب مناقشاته المصنف في بعض الأحيان، واختياراته لعلماء المِصْرَين: البصرة، والكوفة، كما استعان ببعض آراء اللغويين وكان عماده في ذلك الجوهري وصحاحه، واستعان كذلك بالقراء سواء منهم السبعيون وغيرهم، وذلك كحمزة، والكسائي، وعاصم، ونافع، وابن عامر، وورش، وقُنبل، وقالون عيسى، وأبي جعفر، وأبي السمال، والجحدري، والعقيلي، وفيه إشارة إلى بعض شيوخه كشيخ الإسلام أبي عبدالله القاياتي الذي سبقت ترجمته عند الحديث عن شيوخ الشارح، كل هذا يدل على غزارة معرفته، وسعة اطلاعه، التي بها تمكن من استيعاب آراء وثقافة المتقدمين من الأئمة والعلماء في مختلف الفنون، ويمكن تلخيص المصادر التي اعتمد عليها الشارح في: الكتاب العزيز، والحديث الشريف، والشعر، والأمثال ومأثور الكلام.

ومن المصادر التي ذكرها في كتابه غير ما تقدم: الشذور وشرحه، وقطر الندى وشرحه، والتوضيح، وشرح اللمحة للمصنف، والتسهيل وشرحه، والكافية لابن مالك، وشرح المنفرجة الكبير للشارح، والمطولات، وقد عملت بذلك فهرسًا خاصًا في مجموعة الفهارس الفنية في آخر الرسالة موضحًا الصفحات التي وردت بها هذه الكتب.

ثامنًا: أضواء كاشفة على محتويات الكتاب وخطة الشارح فيه:

كنت قد ذكرت عند كلمتي عن الكتاب أنه يحتوي على مقدمة واثني عشر بابًا، وأربعة فصول، وأربعة تنبيهات، ووعدت أن أعرض لذلك بشيء من التفصيل، وهأنذا أنجز ما وعدت بقدر الطاقة، والله المستعان:

١- بدأ الشارح بخطبة الكتاب، متضمنة: الحمد لله والصلاة والسلام على النبي ﷺ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، والدعاء لكل

مَن قرأ أو كتب أو سمع هذا التأليف، وللمسلمين أجمعين، وبيان الداعي لتأليف هذا الكتاب وتسميته كتابه بـ «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب».

٢- فسر عنوان كتاب المصنف أي: «شذور الذهب» من حيث اللغة مسترشدًا بصحاح الجوهري، ثم دلف إلى بعض المبادئ الأولية التي تتعلق بعلم النحو، من حيث تعريفُه، موضوعه، فائدته، واستمداده، ومسائله.

٣- بدأ يفسر أول المتن وهو: البسملة، فتكلم عنها من حيث تعلق «الباء»، وتعريف لفظ الجلالة، والرحمن والرحيم، وسر تقديم الرحمن على الرحيم.

٤- ثم شرع في أول هذا العلم ألا وهو الحديث عن الكلمة من حيث: لغاتها، تعريفها، أقسامها، وأدلة ذلك، وذكر أن «أل» في الكلمة للجنس، وأنها لا تنافي كون «التاء» فيها للوحدة مستمدًّا ذلك من «شرح الكافية» للرضي دون أن ينصَّ على ذلك، وقد بينت ذلك في موضعه.

٥- بدأ من أقسام الكلمة بالاسم، وتكلم فيه عن: لغاته، وعلاماته، واقتصر فيها كما فعل المصنف على: «أل»، والنداء، والإسناد إليه، وفي أثناء ذلك عرض للحد والخاصة والفرق بينهما، وبيَّن أن تعريف المصنف لأقسام الكلمة الثلاث إنما هو بالخاصة.

٦- ثم انتقل إلى الفعل، وتناوله من حيث أنواعه، وبدأ منها بالماضي فالأمر فالمضارع ذاكرًا علامات كلٍّ، وحركة حروف المضارعة، وتسمية المضارع بذلك.

٧- ثم ثلث بالحرف وعلامته، وهي: كونه خاليًا من العلامة، فترك العلامة له علامة، وبيَّن أن تأخير الحرف عن قسيميه في الذكر إنما هو لكونه طرفًا وفضلة من الكلام، وقد ناقشته في ذلك وأبنت أن للحرف وظيفة أساسية لا يقل فيها عن أخويه إن لم يفقهما في ذلك، ولا أدلَّ على هذا من تصدير حروف الهجاء أوائل بعض السور القرآنية.

والشارح في هذا متابع لغيره الظالمين للحرف المضيعين لحقوقه، ومن ثَمَّ فإنني أطالب من خلال هذا البحث المتواضع أن تُعاد النظرة إلى الحرف سواء من حيث مبناه أو معناه، فسنحصل من ذلك على قيمة عظيمة تثري لغتنا المجيدة.

٨- وبعد أن أنهى القول عن الكلمة ثنى بالحديث عن الكلام من حيث: تعريفه، أنواعه التي هي: خبر، وطلب، وإنشاء، ووجه انحصارها في ذلك، ثم عرض لمن ثنى القسمة، وأبان أن المصنف قد اضطرب رأيه في هذه القضية، وعرض لآراء النحاة، ثم ختم هذا البحث بأن الخلاف في هذه النقطة لفظي لا حقيقي، بحيث إن كلًّا منهم لو اطلع على وجهة نظر أخيه لأقره عليها، وتلك محمدة تُذْكَر للشارح، والذي يتتبع خلافاتِ النحاة يجد أن أغلبها خلافاتٌ شكلية، وأن الخَطْب في ذلك يسير سهل، ومن ثَمَّ فإن هذه الخلافات تحتاج إلى مزيد من البحث للتوفيق بينها والخروج منها بوجهة نظر جديدة تكون أقرب إلى الصواب، حتى نخفف النحو من هذا الركام المتلاطم من الفرعيات التي لا تهم إلا المتخصصين، وبذا نعيد له إشراقه، حتى يتسنَّى لكثير من المتعلمين الإقبال عليه بشغف وحب، وتلك مَهمَّة ينبغي علينا معشر النحاة المزامنين أن نقوم بها، فقد أدى الأقدمون ما عليهم من حيث ما يلائم عصورهم وبيئاتهم، وبقي علينا أن نُكمل المسيرة مرددين قول القائل: «كم ترك الأول للآخر» لا قول القائل: ما ترك الأول للآخر!!

٩- وبعد أن أتم القول عن الكلمة والكلام؛ من حيث إن الكلمة تمثل الجانب الإفرادي، والكلام يرمز إلى الجانب التركيبي في النحو دلف إلى الإعراب باعتباره قمة التفكير النحوي؛ لأنه لا يتم إلا إذا فُهم المعني، كما يقولون: الإعراب فرع المعنى، وقد تناوله فيما يأتي:

أ- تعريفه، لغة واصطلاحًا، مع إخراج المحترزات، وفيه تعرض لمسألة: هل الإعراب لفظي أو معنوي؟ وخلاف النحاة في ذلك، واصطفى القول بأنه لفظي تبعًا لابن مالك والمحققين وعلل لذلك.

ب- أنواعه، المتمثلة في الرفع والنصب والجر والجزم، وأوضح السر في كونها أربعة.

جـ- علاماته الأصلية، المتمثلة في الضمة والفتحة والكسرة، وحذف الحركة أي: السكون، والفرعية، المتمثلة في أبواب سبعة سمَّوها: أبواب النيابة، بدأ منها بما لا ينصرف؛ لأنه نابت فيه حركة عن حركة فما جمع بألف وتاء مزيدتين لنفس السبب، وهو في هذا العنوان متابع كالمصنف لقول ابن مالك في الألفية:

ومَـــا بِتَـــا وأَلِـــفٍ قَـــدْ جُمِعَـــا   يُكْـسَر في الـــجَرِّ وفي النَّـصْبِ مَعَـا

وبيَّن الملحق بهذا الجمع، ثم ثلَّث بالأسماء الستة لما فيها من نيابة أحرف العلة الثلاث عن حركات الإعراب الثلاث، وقد ذَكَر سر إعرابها بالحروف، وأَوْضَح أن في المسألة خلافًا بين النحاة، ذاكرًا أن الصحيح إعرابها بالحركات المقدرة، والمشهور إعرابها بالحروف، وقد نسب كمتأخري النحاة القول الأول إلى سيبويه وفي النفس من تلك النسبة شكٌّ؛ ذلك لأنني حاولت استقصاء ما قاله سيبويه عن هذه الأسماء الستة فلم أجده تكلم عن إعرابها بحركات مقدرة، مما يجعلني أؤيد بقوة رأي الرضي في «شرح الكافية»: إعرابها بالحروف، وبعد ذلك انتقل إلى المثنى من حيث: تعريفه، وإعرابه، والملحق به، وهو: كِلَا وكلتا، واثنان واثنتان في لهجة الحجاز، وثنتان في لهجة تميم، ثم عقد تنبيهًا موجزًا أثبت فيه لهجة استعمال المثنى بالألف في جميع الحالات مستدلًّا بقراءة: «إن هذان لساحران»، وقد فصلت القول في ذلك في موضعه. ثم انتقل إلى جمع المذكر السالم متناولًا إياه: تعريفًا، وإعرابًا، وشروطًا، ومحترزات شروط، والملحق به،

وهو: أولو، عالمون أرضون إحَرُّون، سنون، عشرون وبابها، أهلون، عليون، ونحوه.

ثم ختم البحث فيه باللهجات الواردة عن العرب فيه وفي الملحق به وفي المسمى به والملحق به ثم عنَّ له بعد ذلك أن يبين علة إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف ناقلًا ذلك بتصرف لا يكاد يُذْكر عن «شرح الكافية» للرضي دون أن ينص على ذلك، وقد أثبتُّ ذلك في موضعه، وأتبعه بذكر سبب حركة نوني المثنى وجمع المذكر السالم، وهو في ذلك ناقل عن الرضي.

وبعد ذلك انتقل إلى الإعراب الفرعي في الأفعال وذلك متمثل في:

أ- الأمثلة الخمسة من حيث: تعريفها، إعرابها، ثم عرض لمسألة التقاء نون الرفع بنون الوقاية ومذاهب النحاة في ذلك وأدلة كل عند تعرضه لقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠] مختارًا قول الأخفش ومَن تبعه من أن المحذوف نون الوقاية، وقد دلل على كل رأي، ثم عرض كذلك لالتباس نون الإناث بنون الرفع، وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وأبان أن النون في ذلك ليست نون الرفع بل هي نون الفاعل، وفي أثناء ذلك ذكر بعض لمحات صرفية وهو في هذا كله ناقل عن شرح المصنف للشذور دون إشارة إليه، وقد وضحت ذلك في موضعه.

ب- الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم وهو سابع أبواب النيابة.

وبعد أن تحدث عن الإعراب الظاهر في الاسم والفعل الأصلي منه والفرعي انتقل إلى فصل في الإعراب المقدر في الاسم والفعل، فأما الاسم فقد ذكر منه الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، والمقصور؛ وذلك لأن الحركات الثلاث تقدر على آخرها، ثم المنقوص لأنه تقدر فيه حركتا الرفع والجر، وأما الفعل فذكر منه: ما تقدر فيه الضمة والفتحة دون التسكين في نحو: يخشى، والضمة فقط في نحو: يدعو ويرمي، وبعد ذلك عقد تنبيهًا للمضارع المهموز باللام إذا دخل عليه

جازم وأبدلت الهمزة حرف علة، من حيث: القياسية والشذوذ والاعتداد بالجازم وعدمه.

١٠ - وبعد أن استوفى الكلام عن الإعراب: أصليه وفرعيه، ظاهره ومقدره، انتقل إلى باب في البناء متناولًا فيه ما يأتي:

أ- تعريفه، لغة واصطلاحًا، وبيان خلاف النحاة فيه هل هو لفظي أو معنوي، وناقش المصنف في ذلك وأثبت أنه لم يجر في البناء والإعراب على نسق واحد، حيث جرى في الإعراب على أنه لفظي، وفي البناء على أنه معنوي، ومن ثم فقد استحسن تعريف ابن مالك له بأنه: «ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعًا، أو نقلًا أو تخلصًا من سكونين»؛ وذلك لأنه جرى على نسق واحد في البابين، وتلك نقطة عظيمة من الشارح تبين أنه لم يكن متابعًا للمصنف على طول الخط، وفي هذه النقطة فقد عرضت في أثناء التحقيق لقول ابن هشام عن البناء أنه: «ضد الإعراب» واستحسانه في شرحه لذلك عن قول من قال: إنه خلاف الإعراب، معللًا بأن الضدين لا يجتمعان بخلاف الخلافين، وأثبت أن كلا التعبيرين لا يخلو من نظير، واستحسنت أن يكون البناء نقيض الإعراب لما هو معلوم في المنطق أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان بخلاف الضدين فإنهما لا يجتمعان وقد يرتفعان، والكلمة الواحدة لا يُقال فيها معربة مبنية، وكذا لا يقال عنها غير معربة وغير مبنية، فالحمد لله أولًا وآخرًا على ما وفِّقتُ إليه في ذلك.

ب- بعد أن عرَّف البناء انتقل إلى أنواعه وهي أربعة: سكون، وضم، وفتح، وكسر، وهو في هذا كله متابع للألفية، حيث قال ابن مالك:

.... وَالأَصْـــلُ في المبْنِـــيِّ أَنْ يُـــسَكَّنَا

ومِنْـــهُ ذُو فَـــتْحٍ وَذُو كَـــسْرٍ وَضَـــمْ كَـأَيْنَ أَمْـسِ حَيْـثُ والـسَّاكِنُ كَـمْ

ثم إلى أقسامه، وقد تابع في ذلك ابن هشام، وهنا محمدة للشارح حيث إنه أتى بأنواع البناء ثم بأقسامه مبينًا أنه لا فرق بين منهجي ابن مالك وابن هشام؛ إذ لكل وجهته في تقسيمه للبناء، وبالتالي فلا تناقض بينهما؛ لأن شرط التناقض اتحاد الجهة وهي هنا منفكة، وقد قسم المبني إلى تسعة أقسام كالمصنف بدأ منها بـ:

١- المبني على السكون وهو متمثل في نوعين:

أ- المضارع المتصل بنون الإناث.

ب- الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، وهذا على المشهور، وإلا فهو مبني على الفتح منع منه اشتغال المحل بتوالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

٢- المطرد فيه السكون، أو نائبه وهو الأمر، والنائب عن السكون هو حذف النون وحذف حرف العلة.

٣- المطرد فيه الفتح، وهو أنواع خمسة:

أحدها: الماضي المجرد. وثانيها: المضارع الذي باشرته نون التوكيد. ثالثها: ما ركب تركيب مزج من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام. رابعها: الزمن المبهم المضاف لجملة. خامسها: المبهم زمنًا كان أو غيره.

هذا وقد جعل المصنف في متنه المبني على الفتح سبعة أنواع في حين ذكرها شارحنا خمسة، ولا فرق بين المسلكين؛ لأن شارحنا قد أدمج المركب من الأعداد، والظروف والأحوال، والأعلام في نوع واحد، لكن المصنف أفرد كلًّا بالذكر، ولو نظر إلى أفرادها لكانت ثمانية لا سبعة، ولكن ابن هشام في شرحه لم يتعرض للمركب من الأعلام باعتبار أنه أقل أنواع المركبات في المبني على الفتح، وقد استوفى شارحنا الكلام عليه سواء ما ختم منه بويه، وما لم يختم بها، وما كان صدره صحيحًا وما كان صدره معلًّا كمعدي كرب وقاليقلا، وتلك نقطة لا بأس بها من الشارح ولكنه كان في ذلك كله ناقلًا عن «شرح المفصل» لابن يعيش، دون أن ينص على ذلك، وقد وضحت ذلك في التحقيق.

٤- المطرد فيه الفتح أو نائبه وهو: اسم «لا» النافية للجنس، والنائب عن الفتح في مراد المصنِّف والشارح: «الياء» في المثنى وجمع المذكر السالم، والكسرة فيما جمع بألف وتاء مزيدتين، وقد عرض الشارح في هذا القسم لمسألتي نعت اسم لا المفرد، والعطف عليه، والأوجُه الجائزة في ذلك، وختم هذا القسم بمحترزات المسألتين، وقد كان الشارح في هذا القسم متكئًا على «شرح الشذور» الذي كان هو متكئًا بدوره على «شرح المفصل» لابن يعيش دون أن يشير كلاهما إلى ذلك وقد أوضحت ذلك في موضعه، والذي جعل الشارح يؤخر محترزات المسألتين متابعته للمتن، ولو أتبع كل مسألة بمحترزاتها لكان أولى، وقد جانب الشارح التوفيق عند ذكره لمحترزات مسألة العطف، بتمثيله بقوله: «لا رجل ولا عبدالله»؛ حيث إن المعطوف معرفة، وكلامه في النكرة ولذلك استبدلتها بـ«لا رجل ولا صاحب علم» حتى يكون متسقًا مع المسألة[١].

٥- ثم انتقل إلى المطرد بناؤه على الكسر، وقد ذكر تبعًا للمصنف له خمسة أنواع:

أ- العَلَم المختوم بويه، وأبان خلاف النحويين فيه.

ب- فَعالِ للأمر.

جـ- فَعالِ سبًّا للمؤنث، وقد تابع المصنف في أنه لا يُبنى النوعان الأخيران من مثل: اللصوصية؛ لأنه لا فعل لها، مع أن كتب اللغة تثبت وجود فعل لَصَّ، وقد أثبت ذلك ابن القطاع في كتابه «الأفعال».

---

(١) انظر صفحة (٤٦٣) قسم التحقيق.

د- فَعالِ عَلَمًا لمؤنث سواء أكان غير مختوم براء أم مختومًا بها، وأبان لهجتي الحجازيين والتميميين فيه، وقد كان متابعًا للمصنف في شرحه مع تصرف يسير لا يكاد يُذْكر وقد وضحته في التحقيق.

هـ- أمسِ إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك، ولم يُكسَر ولم يُصغَّر ولم يضف ولم يُحَلَّ بأل، وقد بين تبعًا للمصنف لهجة تميم فيه، ثم أخرج المحترزات وهو في ذلك كله ناقل عن شرح المصنف، والأصل المنقول عنه أوضح وأدق.

٦- وبعد أن فرغ من الكلام عن المبني على الكسر شرع في المطرد بناؤه على الضم، ولم يذكر المبني على الكسر أو نائبه مثلما صنع المصنف في شرحه، ولم يتعرض له حتى بالإشارة، مع أنه قلده في أن المبنيات تسع وتلك غفلة لم يكن للشارح أن يقع فيها لولا تقليده الحرفي ونقله النصي عن المصنف، وإنما لم يذكره المصنف لأنه لم يرد عن العرب ذلك، وفي المبني على الضم تناول أربعة أنواع:

أ- ما قطع لفظًا عن الإضافة من الظروف المبهمة، وقد تابع المصنف في أن الجحدري والعقيلي قرآ: «لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ» بالجر بلا تنوين مع أن الصحيح هو أنهما وأبا السمال العدوي قد قرءوا بالجر والتنوين، ذكر ذلك أبو حيان في «البحر المحيط» (٧/ ١٦٢)، ثم تابعه أيضًا في عدم تحديد العقيلي مما أتعبني في الترجمة لبعض من تسمَّوا بهذا اللقب، كعون العقيلي، والقحيف العقيلي، وغيرهما[1]، ثم انتقل إلى ما يلحق بالظروف في ذلك وهو ثلاثة:

أ- علُ المعرفة.

ب- غير إذا حُذف ما تضاف إليه، وذلك بعد ليس اتفاقًا، وبعد «لا» خلافًا للمصنف، وهنا وقف الشارح للمصنف وبيّن أنه لا غبار على التعبير بلا غير، وذكر بيتًا أنشده ابن مالك في شرح تسهيله هو:

---

(١) انظر (ص: ٤٨٤) قسم التحقيق.

جوابًا بـه تنجـو اعتمـد فوربنـا   لعـن عمـلٍ أسـلفت لا غـير تُـسألُ

جـ- أي إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها، وما عدا ذلك فهي معربة، ومن العرب مَن يعربها مطلقًا.

٧- ثم دلف إلى المبني على الضم أو نائبه وهو: المنادى المفرد المعرفة أو النكرة المقصودة، وقد عرض لمسألة نعت المنادى بابن المضاف إلى عَلَم ومحترزات ذلك.

٨- وبعد أن أنهى ما يطرد بناؤه على شيء ذكر ما لا يطرد بناؤه على شيء بعينه، وقد حصره تبعًا للمصنف في قسمين:

أ- الحروف: وقد مثّل للمبني على السكون والفتح والكسر والضم، ثم عرض لقاعدة أصولية مؤداها: أن «الأصل في البناء السكون»؛ لأنه أخف فلا يُعدل عنه إلا لسبب، فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنيًا فلا يُسأل عن سبب بنائه؛ لأنه جاء على أصله، ثم إن جاء مبنيًّا على السكون فلا يُسأل عن بنائه أيضًا لذلك[1]، وهذه قاعدة نافعة تدل على اهتمام شارحنا بالأصول، وكيف أنها خدمته في هذا العلم الكريم.

ب- بقية الأسماء غير المتمكنة وهي سبعة:

١- أسماء الأفعال.

٢- المضمرات.

٣- أسماء الإشارة.

٤- الأسماء الموصولة، وقد عرض في هذين النوعين لخلاف النحاة في ذات وتان وذين وتين واللذان واللتان واللذين واللتين، وبيّن أن منهم من يعربها ومنهم من يبنيها، وقد وضحت ذلك في التحقيق[2].

---

(١) انظر (ص:٤٦٣) قسم التحقيق.

(٢) انظر (٥١٤-٥١٥) قسم التحقيق.

٥- أسماء الشرط.

٦- أسماء الاستفهام إلا أيًا فيها فإنها معربة.

٧- بعض الظروف، كإذ والآن وأمس وحيث، وفي هذا القسم كان متابعًا للمصنف وخصوصًا في المغني.

٩- وبعد أن خاض في غمار الإعراب والبناء وأنواعهما شرع تبعًا للمصنف في باب النكرة والمعرفة، وقد تناول فيه تعريف النكرة وحد المعرفة نقلًا عن ابن الحاجب، ثم انتقل إلى أنواعها مع بيان تفاوتها في درجات التعريف، وآراء النحاة في ذلك، وقد استدرك على المصنف أنه ذكرها ستًا وفاته سابع وهو المنادى المقصود، واعتذر عنه بأنه ربما تركه لذكره له في المبني على الضم أو نائبه، ثم أخذ في بيانها على النحو الآتي: **النوع الأول**: المضمر، وتناوله من النواحي الآتية: تعريفه، مفسره، وقد قسمه إلى معلوم ومذكور، والمذكور إلى: متقدم لفظًا ورتبة، أو لفظًا لا رتبة، أو رتبة لا لفظًا، أو متأخر مطلقًا أي: لفظًا ورتبة، وهو: إما جملة أو مفرد، والمفرد ستة أقسام ثم بعد أن بين مفسر الضمير بشواهده، وما فيه من نقاط إعرابية شرع في أنواعه، وقد وصل في ختامه إلى إحصائية تبين أنه أحد وستون ضميرًا، وقد تأثر في ذلك بمنهج الرضي في «شرح الكافية» وأثبت ذلك في التحقيق.

النوع الثاني: العَلَم، وتناول فيه نوعيه الشخصي والجنسي وعرف كلًا منهما، وبين أحكام عَلَم الجنس، ثم انتقل إلى تقسيم العَلَم بأنواعه إلى لقب وكنية واسم، ووضح حكم اجتماع اللقب مع الاسم واجتماعه مع الكنية، وقد بينت في أثناء التحقيق أنه لا داعي لتلك التفرقة بين النوعين وأنه متى اقتضى الكلام تقديم شيء قُدم، ومتى اقتضى تأخيره أُخر[(١)].

النوع الثالث: اسم الإشارة، وفيه عرفه وعد ألفاظه المشهورة، وقسمها بحسب العقل والوضع، وحكم لحوق كاف الخطاب بها، وأحوالها مع الكاف،

---

(١) انظر (ص:٦٠٦) قسم التحقيق.

ومسائل امتناع اللام، هاء التنبية، وسبب تسميتها بذلك، وبيّن أن من أسماء الإشارة ما لا تلحقه كاف ولا لام كثم، ووضح خلاف النحاة في مراتب اسم الإشارة وما يترتب على كل رأي، واختار تثليث القسمة معللًا ذلك بقول عميق الدلالة هو: أن زيادة الحروف تدل على زيادة المسافة، وفات الشارح تبعًا للمصنف أن يبين أسماء الإشارة إلى الأمكنة، وقد بينت ذلك في التحقيق، واعتذرت عنهما بأنهما تركاها؛ لأنها من النكرات وكلامهما في المعرفة[1].

النوع الرابع: الاسم الموصول، وعالجه من حيث تعريفُه بالحد مع بيان أنواع الصلة والعائد، وتعريفه بالمد مقسمًا إياه إلى نص ومشترك، والمشترك وهو: مَن، ما، ذو، ذا، أي، أل، وقد وضح فيها آراء النحاة من حيث كونها اسمًا موصولًا، وهذا هو رأي الجمهور، أو حرف تعريف، أو حرفًا موصولًا، وقد فند كلًّا منها، وبين تبعًا للمصنف والجمهور أنها اسم موصول يدخل على الصفة الصريحة وهي اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، وقد عرض للاستشكال فيها وقد بينت من خلال التحقيق اختيار دخولها عليها[2].

وفي ختام هذا المبحث عرض سريعًا للموصول الحرفي وذكر أنه ستة: أنْ، وأنَّ بالتشديد، وما، ولو، وكي، والذي تبعًا للفارسي في وجه حكاه في الشيرازيات يوسف، وقد رفضت هذه الدعوى وبينت تبعًا لأستاذي الدكتور/ محمد يسري زعير أن «الذي» موصول اسمي مشترك يصلح للمفرد وغيره كمن، ومن ثَمَّ نخلص من تلك الدعوى التي لا دليل عليها[3].

---

(١) انظر (ص: ٥٩١) من التحقيق.

(٢) انظر (ص٦١٩-٦٢٠) من التحقيق.

(٣) انظر (ص: ٥٩٩-٦٠٠-٦٠١) قسم التحقيق.

النوع الخامس: المحلى بأل، وفيه عرض لما يأتي: أ- الخلاف في حرف التعريف أهو أل كلها أم اللام أم الهمزة؟ بكلٍّ قيل، وذكر دليل كلٍّ، واختار أن التعريف بأل بدليل قوله في نهاية هذه الجزئية: «والمشهور عند المصنف وغيره أن التعريف بأل»، وقد رجحت هذا الرأي في أثناء التحقيق[1].

ب- أنواع أل المعرفة:

١- عهدية.

٢- جنسية، وتحت كل منهما أنواع، وبعد أن بيَّن نوعي أل المعرفة ذكر غيرها كالموصولة، والزائدة، وقد كان مرجعه في ذلك «المغني» للمصنف دون أن ينص عليه.

جـ- ثم استطرد تبعًا للمصنف لمسائل وجوب ذكرها وحذفها، وذكر من مسائل وجوب ذكرها:

١- فاعلي نِعْمَ وبئس، وقد استطرد في بعض أحكام تتعلق بالمخصوص من حيث إعرابه، وذكره وحذفه، وفاعل نِعْمَ المظهر والمضمر، وذلك لأن المصنف في متنه فعل ذلك.

٢- نعت اسم الإشارة مطلقًا، وأي في النداء ثم ذكر من مسائل وجوب حذفها مسألتين:

١- حذفها في السَّعةَ من المنادى إلا ما استثني من ذلك.

٢- حذفها من المضاف إلا ما يستثنى من ذلك أيضًا، وعرض في أثناء ذلك لبعض الآراء التي تخالف مذهبهما ثم ختم المعارف بالسادس منها وهو: المضاف إلى واحد منها، ولم يطنب فيه، اعتمادًا على تفصيله له في مبحث الجر بالإضافة.

---

(١) انظر (٦٤٤) من التحقيق.

١٢- وبعد أن أنهى باب النكرة والمعرفة بأقسامها شرع كالمصنف يبين أنواع الإعراب الأربعة التي سبقت الإشارة إليها في باب الإعراب، وقد بدأ من ذلك بباب المرفوعات بالأصالة، وقد حصرها في عشرةٍ:

أحدها: الفاعل متناولًا إياه من الزوايا الآتية:

أ- سبب البدء به.

ب- تعريفه.

جـ- محترزات التعريف.

الثاني: نائبه وفيه بحث ما يأتي:

أ- تعريفه، ومحترزاته.

ب- ما ينوب عن الفاعل عند فقد المفعول.

جـ- كحكم نيابة المذكورات من ظرف ومصدر ومجرور مع وجود المفعول وآراء النحاة في ذلك، ولم يكن له رأي خاص في هذه المسألة، وإن كان ميله إلى البصريين إلا الأخفش في ذلك أقوى من ميله إلى غيرهم، وقد استحسنت في أثناء التحقيق رأي الكوفيين في هذه المسألة؛ لأنه لا داعي للتأويل ما دامت النصوص قرآنًا وشعرًا تؤيد ذلك، ولي وقفة مع الشارح في هذه النقطة: هو أنه مسلم برأي مَن قال: «إن قراءة أبي جعفر شاذة» مع أنه ممن درس القراءات، وله باع فيها يمكنه من أن يعرف أن أبا جعفر واحد من القراء العشرة، «والعجب ممن يطعن في هذه القراءة أو يجعلها من الشواذ، وهي لم يكن بينها وبين غيرها من السبع فرق»[(١)]، ثم إنه سماه «جعفرًا» والحقيقة أنه أبو جعفر فكان الواجب على الشارح أن يدقق في ذلك.

(١) انظر: «أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر» (ص٦٨-٧١).

د ـ شروط نيابة المصدر والظرف والمجرور عن الفاعل، ثم عرض بعد ذلك لأحكام الفاعل ونائبه وذكر منها خمسة هي:

١ - أنهما لا يحذفان بل يستتران، وذكر آراء النحاة في ذلك.

٢ - حذف فاعلهما لدليل: إما جوازًا، أو وجوبًا، وهنا أقف وقفة قصيرة: فإن الشارح قد ناقش المصنف في مثال حذف عامل الفاعل ونائبه جوازًا، حيث قال: «إما جوازًا لمن قال: مَن قام، أو مَن ضرب كذا قيل: وظاهر أن زيدًا في ذلك مبتدأ لا فاعل إذ التقدير: زيد القائم، وزيد المضروب، ليكون الجواب بالجملة الاسمية مطابقًا للسؤال، فكان الأولى أن يقول لمن قال: هل قام أحد، أو هل ضُرِبَ أحد ليكون التقدير: قام زيد، وضُرِبَ زيد، فيطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية»، وكلام الشارح فيه لفتة طيبة تدل على ذوق بلاغي؛ إذ السؤال والجواب كشيء واحد إلا أن كلام المصنف فيه تركيز على الناحية الصناعية اللفظية[1] في نفس الوقت فإنه انتقص من شواهد المتن القرآنية آية، فقد مثَّل المصنف لحذف عامل الفاعل ونائبه وجوبًا بقوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١-٣] وعندما تعرض الشارح لذلك حذف الآية الثانية ولم يعلق على ذلك، وكانت الأمانة العلمية تقتضيه أن يذكرها، ويبين أنها لا شاهد فيها، أما أن يحذفها دون مسوغ فلا، ويمكن أن يعتذر عنه بأن النسخة التي اعتمد عليها في توثيق نصه ربما سقطت منها هذه الآية الكريمة، والله أعلم.

٣- أنهما لا يكونان جملة، وقد أوَّل تبعًا للمصنف ما يُوهم خلاف ذلك.

٤ - تأنيث فعلهما لتأنيثهما.

---

(١) انظر (٦٨١) قسم التحقيق.

أ- وجوبًا في موضعين.

ب- جوازًا راجحًا في مسألتين أصليتين، ومسألتين فرعيتين، ومرجوحًا، وفي هذه النقطة فإنه قد مثل للفاعل ونائبه بمثال واحد، فقد ركز المتن في التمثيل على الفاعل، فرأى الشارح أن يأتي بما يناسب نائب الفاعل، وتلك محمدة تذكر له وتدل على أنه يحاول أن يوضح المتن.

٥- أنهما لا تلحقهما علامة تثنية ولا جمع.

الثالث من المرفوعات: المبتدأ، وفيه عرَّفه وبيَّن نوعيه وشروط النوع الثاني منهما، ومحترزات تعريف المبتدأ، ومسوغات الابتداء بالنكرة.

الرابع من المرفوعات: خبره، وقد وضح أنه لا يكون الخبر زمانًا والمبتدأ اسم ذات.

الخامس من المرفوعات: اسم كان وأخواتها، وبعد أن تناولها من حيث ما يعمل منها بدون شرط، وما يعمل منها بشرط -شرع في بيان عدة مسائل:

أ- وجوب حذف كان وحدها.

ب- جواز حذفها دون سائر أخواتها مع اسمها.

جـ- حذفها مع اسمها وخبرها بعد إن الشرطية.

د- جواز حذف نون مضارعها.

السادس من المرفوعات: اسم أفعال المقاربة.

السابع من المرفوعات: اسم ما حُمل على ليس، وهو أربعة، أحدها: لات، وفيها تناول عملها وعدم الجمع بين جزئيها في الكلام. ثانيها، وثالثها: ما ولا النافيتان، ورابعها: إن النافية. ووضح شرط إعمال الثلاثة وهو في معظم ذلك متابع للمصنف في شرحه.

الثامن من المرفوعات: خبر إن وأخواتها، وفيه عرض لعدم جواز تقدم خبرها عليها وعلى اسمها إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ثم استطرد تبعًا للمصنف في بيان

حالات همزتها من وجوب الكسر، وجواز الكسر، والفتح، ووجوب الفتح، وهو في ذلك قد اتكأ على «شرح الشذور» و«أوضح المسالك» للمصنف.

التاسع من المرفوعات: خبر «لا» العاملة عمل «إن» نصبًا، وقد تناوله تبعًا للمصنف من ثلاث زوايا:

أ- وجوب تنكيره كالاسم وتعليل ذلك.

ب- وجوب تأخيره؛ لأنه فرع عن فرع في العمل.

جـ- ووجوب ذكره إن لم يدل عليه دليل، فإن دل عليه جاز الحذف.

العاشر من المرفوعات: المضارع إذا تجرد من ناصب وجازم، وقد أيد تبعًا للمصنف مذهب الحُذَّاق من الكوفيين، وهو أنه عامل، رفعه: تجرده من الناصب والجازم، مع عرضه للمذاهب الأخرى، وتفنيد كل منها مستمدًّا ذلك من «أوضح المسالك»، وشروح الألفية كـ«شرح ابن الناظم» وقد وضحت ذلك في التحقيق.

١٣- وبعد أن أتم القول عن المرفوعات أصالة شرع في بيان المنصوبات أصالة، وقد حصرها كالمصنف في خمسة عشر، بدأ منها بالمفاعيل، وقد بيَّن السر في ذلك، وبدأ من المفاعيل بالمفعول به، وفيه عرض لتعريفه، وعامله، ومسائل حذف عامله جوازًا ووجوبًا، وذلك في ستة مواضع:

الأول منها: باب الاشتغال، وقد عرفه ومثَّل له ولم يتم الكلام عليه اعتمادًا على أنه سيُذكر في فصل مستقل.

الثاني: المنادى.

الثالث: المنصوب بأخص، وفيه بيَّن الفروق بين الاختصاص، والنداء، ووجوه التلاقي بينهما.

الرابع: المنصوب بالزم أو نحوه، وهو: الإغراء، والتحذير، وفيه تحدث عن أحوالهما، وحذف عاملها جوازًا أو وجوبًا، مع تعليل ذلك كله.

الخامس: المحذوف عامله إذا جُعل بدلًا من اللفظ بالفعل، ولم يكن الشارح محقًّا في ذلك؛ لأنه لا يتعلق بالمفعول به بل بالحال فمن ثم كان الأولى ألا يذكره، وقد وضحت ذلك في أثناء التحقيق، والذي دعا الشارح إلى هذا: هو ظاهر قول المصنف في متنه: «والمحذوف عامله والواقع في مَثَل أو شبهه»، ولكن لو اطلع على نسخ أخرى لوجد أن الصواب حذف الواو فيكون هكذا: «والمحذوف عامله الواقع في مثل أو شبهه»، وبذا يكون المخلص من هذه الهفوة.

والسادس: الواقع في مثل أو شبهه، ويبدو أن المصنف قد جعل الإغراء موضعًا، والتحذير موضعًا، وبذا تتم له الستة، في حين أدمجها الشارح مما أوقعه في الهفوة التي سبق ذكرها، وقد عالجت ذلك في أثناء التحقيق، فلله الحمد والمنة.

وبعد أن أنهى الكلام عن المفعول به شرع في بيان المفعول المطلق فتناوله من ناحية تعريفه وفيه أقسامه وهي: المؤكد لعامله، والمبين لنوعه، والمبين لعدده، ثم أخرج المحترزات، ثم بين ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة بأقسامه الثلاثة، فناب المفعول المطلق وهو المصدر والفعل المتصرف التام مع خلاف فيه، والوصف من الفعل المتصرف التام، ولا ينصب بغير ذلك، ثم تحدث عن المفعول له، وفيه بحث: أسماءه، تعريفه، شروطه، محترزات التعريف، وجواز جر المفعول له بحرف التعليل مع توضيح حكم ما فقد أحد الشروط، وبعد ذلك أخذ يبين المفعول فيه من ظرف مكان، وزمان وفيه: عرَّفه ووضح أنواع ظرف الزمان، وأن المكاني غيرهن، وتعرض لأمثلة المفعول فيه سماعًا، وبعده انتقل إلى المفعول معه معرفًا إياه وذاكرًا محترزاته وناصبه، وهو في ذلك كله ناقل عن المصنف في شرحه دون أن يمثِّل له بآية قرآنية، مع أن المصنف مثَّل بقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] ويبدو أن الشارح ترك ذلك لما في الآية من احتمالات متعددة.

وبعد أن أتم القول في المفعولات شرع في السادس من المنصوبات ألا وهو «المشبه بالمفعول به»، وكان اعتماده فيه على شرح المصنف عظيمًا ثم أردفه بالسابع من المنصوبات الذي هو «الحال» وبين فيه: تعريفه، أنواعه، شروط الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، محترزات التعريف، صاحب الحال: وفيه اقتصر على كونها تأتي من الفاعل، ومن المفعول، ومنهما معًا، ومن المضاف إليه، وقد بينت في أثناء التحقيق أنها تأتي من غير ذلك، كالمبتدأ والخبر واسم الناسخ، مقتديًا في ذلك بالدراسة المفصلة التي ذكرها الأستاذ الدكتور/ محمد يسري زعير في كتابه «فصل المقال في دراسة أساليب الحال».

وقد عرض بعد ذلك الشارح لشروط مجيء الحال من المضاف إليه، ثم أتبع ذلك ببعض أحكامها وهي: كونها نكرة، متنقلة، مشتقة، كون صاحبها معرفة، وكل ذلك غالب لازم، ومن ثم فقد بين مسوغات تنكير صاحبها وتخلف الأحكام السابقة عند شرحه لقول المصنف: «وقد يتخلفن»، وبعد ذلك انتقل إلى الثامن من المنصوبات وهو: التمييز، فتناول فيه: أسماءه، وتعريفه، ومحترزاته، وأنواعه:

الأول: الرافع لإبهام اسم، وذلك بعد المقادير وأشباهها.

الثاني: الرافع لإجمال نسبة، وهو إما غير محول، أو محول عن الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، وناصبه، وحكم تقديم التمييز على عامله، وآراء النحاة في ذلك، المسائل التي يجوز فيها جر التمييز والتي يمتنع فيها ذلك، ثم انتقل إلى التاسع من المنصوبات: وهو المستثنى بليس ولا يكون، وفيه تكلم عن اسمها، ومحل جملتها، وخلاف النحاة في ذلك، وقد أخذ ذلك من «أوضح المسالك» للمصنف، المستثنى بما خلا، وبما عدا، وفاعلهما، والخلاف في محل جملتهما، وأتبع ذلك بالمستثنى بإلا، وأحواله من وجوب نصبه، وجواز نصبه، وإتباعه، وإعرابه

على حسب العوامل، ثم استطرد إلى المستثنى بغير وسوى، ولغات سوى، والمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا، ولهجات حاشا.

وفيه عرض لقراءة أبي السمال «**حاشًا لله**» بتنوين حاشا للدلالة على اسميتها، وقد نسب القراءة إلى ابن السماك وهو ليس قارئًا بل ناسك زاهد، وتلك غفلة لم يكن لمثله أن يقع فيها مما اضطرني إلى التعريف بكلا العلمين، وقد رجعت إلى نسخ المخطوطة كلها في ذلك فوجدت فيها ابن السماك بالكاف، ثم تكلم عن سبقهن بما، ثم رجع إلى غير وسوى فأعربهما، وبين آراء النحاة في سوى، واختار غير رأي الجمهور، وهو أنها تعرب إعراب المستثنى بإلا كغير، وقد كان الشارح تبعًا للمصنف مشتتًا في هذا النوع من المنصوبات، وذلك لأنهما عرضا للمستثنى الواجب نصبه ثم رأيا إتمامًا للفائدة أن يذكرا أحكامه حتى لا يُفردا بباب مستقل، ولكن صنيع ابن مالك في «ألفيته» أحسن من ذلك لأن الواجب الاعتناء بأحكام المستثنى وإفراده بالذكر، حتى تتضح مسائله، وتتوثق في ذهن القارئ.

ثم بعد أن أنهَى الكلام عن **التاسع من المنصوبات** شرع في بيان البواقي منها وذلك تبعًا للفظ المتن في ذلك، **فالعاشر منها**: خبر كان وأخواتها وفيه ذكر حكم توسط خبرها بينها وبين أسمائها من حيث الجواز والوجوب، وكنت في أثناء التحقيق أُكمل ما لم يذكره لتتميم المسائل، ثم ذكر حكم تقدمه عليها.

والحادي عشر منها: خبر كاد وأخواتها وفيه تعرَّض للنواحي الآتية: شروطه، أحوال اقترانه بأن، عارضًا في أثناء ذلك لبعض ما يشذ عن القاعدة، وكنت أيضًا أكمل ما ينقصه، **والثاني عشر منها**: خبر ما حمل على ليس، وقد عرض لمسألة زيادة الباء في خبر ما ولا، وذكرت في أثناء التحقيق عدم استساغتي كونَ الباء زائدة؛ إذ معنى: ما محمد بلاهٍ غير معنى: ما محمد لاهيًا مثلًا، من حيث التفصيل وإن كانا يشتركان في المعنى الإجمالي، واستحسنت كون الباء هنا

للملابسة، وبالتالي فلا زيادة، بذا نبرئ كلام الله تعالى من دعوى الزيادة التي لا تتناسب مع إحكام ألفاظه، وأنا لا أتهم النحاة بأنهم لم يفهموا النص على حقيقته بل إنني أرى من حيث النظرة العامة أن يلتمس معنى لهذا الذي زعموه زائدًا؛ فإن معاني اللغة واسعة جدًّا ولا تقتصر على معنى التوكيد، وهم كانوا حسني النية في ذلك، فعلينا معشر النحاة المحدثين أن نبدأ من حيث انتهوا، ولقد كان رائدنا في هذا الميدان هو الأستاذ الدكتور/ محمد يسري زعير في رسالته: مع حرف من حروف الإضافة في القرآن الكريم (مِن).

والثالث عشر منها: اسم إنَّ وأخواتها، وفي أثنائه تناول:

أ- حكم اقترانها بما كافة وغير كافة، وقد عرض لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] فزعم أن «ما» لا يصلح كونها كافة اتكالًا على أنه لم يقرأ «كيد» بالنصب، وهو في هذا مقلد للمصنف في شرحه لكن من خلال قراءاتي-- لاسيما في تفسير أبي السعود- وجدت أنه قرئ بنصب كيد، وعليه: فلا مانع من كون «إنما» على هذه القراءة كافة ومكفوفة مفيدة للحصر، وهذا توفيق من الله عظيم، وأخطأ في الاستشهاد ببيت شعري حيث زعم أن «ما» في قول الشاعر: «ولكنما يُقضى فسوف يكون» كافة للكنَّ عن العمل، والصواب خلافه، فإنها موصول اسمي بمعنى الذي اسمها، والخبر: جملة «سوف يكون» إجراءً للموصول مُجرى الشرط، وقد ساعدني في هذا رسالة أستاذي الدكتور المشرف/ مصطفى أحمد خليل النماس، تحقيق كتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان، وذكرت أن الصحيح أن يستشهد في هذا بقول الشاعر:

ولكنما أَسعَى لمجدٍ مؤثَّلٍ وقد يُدركُ المجدَ المؤثَّل أمثالي

ب ـ حكم تخفيف ذي النون منها: إهمال لكن وجوبًا، خلافًا ليونس والأخفش، إهمال إن كثيرًا وإعمالها قليلًا استصحابًا للأصل، وجوب إعمال أنْ،

مع ذكر أحكام اسمها وخبرها، وما شذَّ من ذلك يغلب لكانْ ما وجب لأنْ، وهو في هذا كله مسترشد بشرح الشذور للمصنف.

والرابع عشر من المنصوبات: اسم لا النافية للجنس.

والخامس عشر منها: المضارع بعد ناصب وهو أربعة:

١ - لَنْ: وقد عرض فيها لبساطتها وتركيبها ورجَّح الأول، وأفاد أنها لا تفيد تأكيد النفي ولا تأبيده، خلافًا للزمخشري ٢- كي: وفيها بحث تمحضها للمصدرية وتمحضها للجر، وجواز الأمرين، وأنها قد تقتطع من كيف كما تقتطع من سوف فتكون حالًا.

٣- إذن: وقد تكلم فيها عن: الخلاف في بساطتها، وتركيبها، وقد رجح الأول، شروط نصبها المضارع، وما يغتفر من ذلك، وهو في هذا ناقل أو يكاد من كتب المصنف: «شذوره» و«أوضحه» و«مغنيه».

٤ - أنْ المصدرية وأخَّرها تبعًا للمصنف مع أنها أم الباب، لطول الكلام عليها وقد عرض فيها لما يأتي:

أ- جواز إهمالها حملًا على «ما» أختها في المصدرية.

ب- محل النصب بها إذا لم تكن مخففة من الثقيلة أو مفسرة أو زائدة كما يزعمون.

جـ- أنْ المخففة من الثقيلة وجوبًا بعد ما يفيد العلم، وجوازًا بعد ما يفيد الرجحان.

د- أنْ المفسرة: شروطها، ومحترزات الشروط، وقد استحسنت في أثناء التحقيق استبعاد أن المفسرة لأنها ليست كأي في ذلك، وهو اختيار المصنف في «المغني» تبعًا للكوفيين، وناقشته في آية المائدة: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] وبينت أن الأحسن في أنْ هنا كونها مصدرية.

هـ- أنْ الزائدة ومواضعها، وقد رفضت دعوى الزيادة كما تقدم لاسيما في آية يوسف: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

و- إضمار أن بعد ثلاثة من أحرف الجر (كي، حتى، اللام) وفي أثناء ذلك عرض لمعاني (حتى) وحالات المضارع بعدها، ولأنواع اللام، ورفضت في أثناء التحقيق كونها زائدة في آية الأحزاب: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وأبنت أنها تعليلية، ومفعول يريد محذوفٌ أي: يريد الله بكم ذلك، أي: الأحكام السابقة المشار إليها، ليذهب عنكم الرجس.

ز- وجوب إضمارها بعد ثلاثة من أحرف العطف هن (أو، فاء السببية، واو المعية) وأحوال كلٍّ وأمثلته، ومحترزاته، وقد كان في معظم هذا آخذًا من شرح المصنف، مشيرًا في أقله مغفلًا الإشارة في المعظم، وقد أشرت إلى ذلك في التحقيق، وقد أيد رأي الفراء في أن الترجي يقاس على التمنى في نصب المضارع بعد الفاء والصواب معه في ذلك.

ح- جواز إضمار أن بعد أربعة من أحرف العطف (أو، الواو، الفاء، ثم)، ما شذ عن ذلك مما لم يذكر في وجوب الإضمار وجوازه.

١٤- وبعد أن أنهى الكلام عن المنصوبات الخمسة عشر بالأصالة عقد تبعًا للمصنف بابًا للمجرورات، وقد قسمها إلى ثلاثة تبعًا له أيضًا:

أ- مجرور بالحرف.

ب- مجرور بالإضافة.

جـ- مجرور للمجاورة مع الخلاف فيه، ورفض تبعًا له كذلك المجرور بالتبعية لأن الجار له هو الجار لمتبوعه إلا البدل، وقد أخذ في بيانها على الترتيب السابق ذكره، فبدأ منها بالمجرور بالحرف، وقد استعرض فيه معاني حروف الجر بادئًا منها بمن، فعن، فعلى، فالباء، فاللام، ففي، فالكاف.

وقد نقل معاني ذلك من «أوضح المسالك» للمصنف مع إغفاله معاني أخرى استدركتها عليه في أثناء التحقيق «حتى»: وجوب الجر بها، جوازه، الواو، كي، منذ، ومذ وأحوالهما، رُبَّ: معناها، لغاتها، مواضع حذفها، وهو في هذا أيضًا

ناقل عن شروح المصنف لاسيما «أوضحه» و«مغنيه» ثم أتبع ذلك ببيان بعض المسائل منها:

١- جواز حذف اللام قبل كي المصدرية.

٢- جواز حذف خافض أنَّ، وأنْ، والخلاف في محلهما ثم عقب على أن المصنف لم يذكر عدا، وخلا، وحاشا، لذكره لها في المستثنى، واستدركت عليهما تركهما: لعل، ومتى، ولولا، وأبنت أنهما ربما تركاها لأن الأولين منها لهجة قوم بأعيانهم، ولأن لولا لا تكون جارة عند بعضهم إلا إذا اتصل الضمير بها، وقد وضحت ذلك بإيجاز في أثناء التحقيق، ثم ثنَّى بالمجرور بالإضافة فتناول فيها:

أ- تعريفها.

ب- ما يجرد منه المضاف من التنوين، والنون التي تلي حرف الإعراب، وأل إلا ما يُستثنَى من ذلك.

جـ- العامل في المضاف إليه وآراء النحاة فيه، وقد اختار رأي سيبويه في أن المضاف هو عامل الجر في المضاف إليه، ورد على غيره دون أن يعينهم، وتلك طريقته الغالبة في الكتاب بخلاف شرح المصنف فإنه ينص غالبًا على أصحاب الآراء إما بالمذهب الذي ينتمون إليه أو بالاسم إن كان رأيًا.

د- نوعا الإضافة: ١- لفظية غير محضة، شرح التسمية وحكمها ٢ـ معنوية محضة، معنى التسمية، حكمها، المسائل التي لا يتعرف فيها المضاف مع أن المضاف إليه معرفة وتعليل ذلك.

هـ- معاني الإضافة، معنى في، معنى مِن، معنى اللام، وهو في هذا متابع للمصنف، ومخالف للجمهور الذين يقصرونها على معنى مِن واللام، ويتأولون التي بمعنى في، وفي المسألة آراء أخر ذكرتها في أثناء التحقيق، ثم ثلث بالمجرور للمجاورة، وذكر تبعًا للمصنف أنه شاذ قياسًا واستعمالًا، وأنه يكون في النعت والتوكيد ولا يكون في العطف ولا البدل، وقد كان في هذا كله ناقلًا عن

المصنف، والأصل المنقول عنه أوضح وأدقُّ وأسلس لفظًا، وأكثر تنظيمًا، وهذا هو الفرق الجوهري بين الشرحين، مما يجعل الشرح الذي أقوم على تحقيقه بمثابة اختصار لشرح المصنف «لشذوره»، وهذا هو الذي حَدَا بي إلى ألا أعقد مقارنة بينهما لأنهما ليسا ندَّين في هذه الناحية، بل إن شارحنا نفسه في المقدمة قد ذكر أنه سيقوم بتوضيح المغلق، وتقييد المطلق، وتبيين الغامض، فالمقارنة إذن بينهما تظلم كليهما، ولكن مع هذا فإني بين الآونة والأخرى أعقد موازناتٍ خفيفةً بين الشرحين.

١٥- ثم بعد أن أتم القول عن إعراب الاسم والفعل المشترك والمختص، شرع في بيان ما يختص بالفعل، فعقد- تبعًا للمصنف- بابًا للمجزومات، وفيه تناول ما يأتي:

أ- تقسيم المجزومات إلى ضربين لفعل واحد، ولفعلين، أو ما يقوم مقامهما، وذكر من أنواع القسم الأول أربعة أحرف هي: لم، ولما، وعقد موازنة بينهما، ولام الطلب أمرًا أو دعاء، ولا نهيًا أو دعاء، وهو في هذا متكئ على شرحي المصنف: «شذوره» و«مغنيه» وذكر من أدوات القسم الثاني: إن، وإذ ما، وأبان الخلاف فيها، واختار القول بحرفيتها، ومَن، وما، ومهما، وذكر الخلاف فيها واختار القول باسميتها؛ لعود الضمير إليها، كما في آية الأعراف ومتى، وأيان، وأنى وأين، وحيثما، وأي، وقسم الاسمية منها إلى ستة أقسام، وترك كيفما على رأي الكوفيين، ولو عند ابن الشجري، وإذا؛ لأنه لا يجزم بها إلا في الشعر، وهو في هذا كله ناقل عن «شرح الشذور» للمصنف، وقد وضحت ذلك في أثناء التحقيق.

ب- الكلام عن الفعلين المجزومين بها: شروط فعل الشرط، جواب الشرط ومواضع اقترانه بالفاء أو إذا الفجائية، وشروط ذلك، وهنا قد خالف المصنف في أن جواب الشرط لا يكون ماضي المعنى كالشرط، في حين ذهب المصنف إلى

تجويز ذلك، وذلك عند حديثه عن آية يوسف عليه السلام: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦]، ثم بيَّن أن الفاء قد تسقط للضرورة وكذا إذا الفجائية.

جـ- جواز حذف ما علم من شرط، أو من جواب، محترزات ذلك، أو من جملة شرط وأداته مع جزم جوابه.

د- انجزام المضارع في جواب الطلب وأمثلة ذلك، شرط جزم المضارع في جواب النهي، والخلاف فيه.

هـ- وجوب الاستغناء عن الجواب بدليله متقدمًا لفظًا أو نية.

و- حكم اجتماع الشرط والقسم، وتفصيل القول في ذلك، وقد خالف المصنف رغم أنه نقل منه ما تقدم في نقطة واحدة هي أنهما -أي الشرط والقسم- إذا اجتمعا وقبلهما ذو خبر كالمبتدأ أو اسم الناسخ، كان الجواب للشرط غالبًا عند الشارح ووجوبًا عند المصنف، وصنيع شارحنا هو الأَولى، وقد لخصت ذلك في التحقيق.

ز- حكم ما بعد الفاء والواو في جملة الشرط والجواب، من تثليث الأوجه بعد الجواب: الرفع، والنصب، والجزم، وتثنيتهما: النصب والجزم بعد الشرط.

١٦- وبعد أن أنهَى الكلام عن بابي الإعراب والبناء، وأنواع المعربات الأربعة عقد تبعًا للمصنف بابًا في عمل الأفعال، وما يتفرع عنها من أسماء عشرة، وقد تناول في عمل الفعل ما يأتي:

أ- كل الأفعال قاصرها ومتعديها، تامها وناقصها تَرفع، وأنواع المرفوع بها: الفاعل، نائبه، اسم ناسخ، وإنما كانت كل الأفعال كذلك لأنها أبدًا مسندة.

ب- أنها تنصب الأسماء كالمفعول له، ومعه، وفيه: وذلك ليس على الإطلاق بل يُستثنى من ذلك ما يأتي:

١- المشبه بالمفعول به؛ فإن ناصبه الوصف لا الفعل.

٢- خبر الناسخ؛ فإن ناصبه الفعل الناقص ككان وأخواتها وكاد وأخواتها، ومصدره ووصفه.

٣- التمييز؛ فإن ناصبه الاسم المبهم النسبة.

٤- المفعول المطلق؛ فإن ناصبه على الأصح الفعل المتصرف التام، ومصدره ووصفه.

٥- المفعول به، والفعل بالنسبة إليه سبعة أقسام:

أ- ما لا يتعدى إليه أصلًا لا بنفسه ولا بالجارِّ، وقد ذكر له تبعًا للمصنف سبع علامات:

١- أن يدل على حدوث ذات.

٢- أن يدل على ثبوت صفة حسية.

٣- أن يكون على وزن فعُل بضم العين.

٤- أن يكون على وزن انفعل.

٥- أن يدل على عرض.

٦، ٧- أن يكون على وزن فَعَل أو فَعِل بفتح العين وكسرها اللذين وصفهما على فعيل.

ب- ما يتعدى إلى واحد دائمًا بالجارِّ، وهذا عند الجمهور، والذي قبله يسمى قاصرًا ولازمًا.

جـ- ما يتعدى لواحد بنفسه دائمًا كأفعال الحواسِّ الخمسة.

د- ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه، وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد.

هـ- ما يتعدى لواحد بنفسه ولا يتعدى أخرى بنفسه ولا بالجار كفغر وشحا بمعنى فتح وانفتح فهما كما قال الجوهري يتعديان ولا يتعديان.

و- ما يتعدى إلى اثنين، وتحته قسمان:

١- ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى، كزاد، ونقص.

٢- ما يتعدى إليهما دائمًا، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر أي: يتعدى بنفسه تارة وبالجار أخرى، وقد ذكر لهذا النوع عشرة أفعال هي: أمر، واستغفر، واختار، وصَدَقَ بالتخفيف وزوَّج، على القول بأنه يتعدى بحرف الجر، وكنَى بالتخفيف، وسمَّى ودعا بمعناه، وكال ووزن.

النوع الثاني: ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو: كسا.

النوع الثالث: ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهو: ظن وأخواتها، وهو قسمان: أحدهما: أفعال القلوب، وقد بين في أثناء ذلك أنه ليس كل قلبي كذلك بل القلبي ثلاثة أنواع: ما لا يتعدى أصلًا، كفكر وتفكر. ما يتعدى إلى واحد، كعرف وفهم. ما يتعدى إلى اثنين وهو المراد هنا، وقد ذكر له عدة أفعال هي: ظن، علم، رأى، وجد، حجا، حسب، زعم- والأكثر فيه وقوعه على أنْ، وأنَّ وصلتهما- خال، جَعَلَ، درَى في لغيَّة- والأكثر تعديها بالباء أو بالهمزة- هب، تعلم بمعنى اعلم، ويلزمان الأمر، وقد عرض في أثناء ذلك لمعنى كلٍّ ومحترزه، وأنه قد يستعمل في معنى آخر، وقد وضحت في أثناء التحقيق ذلك مفصلًا.

ثانيهما: -أي مما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر: أفعال التصيير، وقد ذكر منها: جعل، اتخذ، تخذ، رد، ترك، وهي غير منحصرة فيما ذكر، وبعد ذلك بيَّن ما يتعلق بهذا الباب من إلغاء، وتعليق، ثم عرَّف الإلغاء وبيَّن محله وأنه لا يجوز في الابتداء عند البصريين خلافًا للكوفيين، ثم تحدث عن التعليق من حيث تعريفُه، وحكمه، والمعلقات، وقد ذكر منها تبعًا للمصنف عشرة:

١- لام الابتداء.

٢- لام القسم الملفوظ أو المقدر.

٣- الاستفهام بصوره المختلفة.

٤- النفي بها مطلقًا.

٥- لا النافية في جواب القسم.

٦- إن النافية في جواب القسم.

٧- لعل، ذكرها أبو علي في «التذكرة»، نص على ذلك المصنف في شرحه.

٨- لو الشرطية، وذلك موجود في النسخة (ب) ساقط من الأصل و(ب).

٩- كم الخبرية، نص على ذلك بعضهم.

١٠- «إن» التي في خبرها اللام، ذكرها جماعة من المغاربة، وهذا أيضًا ساقط من النسخة الأصلية وقد استدركته من النسخ الأخرى وبينت ذلك في محله، وزعم ابن الخباز أنه قد يعلق بإن وحدها بدون اللام وأن هذا مذهب سيبويه ثم بعد أن أنهى الكلام عن قسمي النوع الثالث أعني الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أتبعه بأن القول يجري مجرى الظن في ذلك، وأن العرب فيه فريقان:

أ- سليم، تجريه مجرى القول بلا شروط.

ب- غير سليم، يجرونه بشروط، وقد أحسن الشارح صنعًا عندما ذكر هذه المسألة في هذا الموضع مخالفًا بذلك المصنف الذي أخَّرها إلى ما بعد القسم السابع من الأفعال بالنسبة للمفعول به، وكلا المسلكين طيب إلا أن مسلك الشارح هنا أدق؛ حتى لا تتفرق الصفقة كما يقولون.

ز- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو: أَعلَم، وأرى، ونبَّأ، وأنبأ وأخبر، وخبَّر، وحدَّث، وأصل الخمسة الأخيرة أن تتعدى إلى اثنين، إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو بمِنْ، وقد يحذف الحرف. ثم بعد أن أنهى الكلام عن القسم السابع بالنسبة للفعل مع المفعول به أردفه ببعض أحكام تتعلق ببابي ظن وأخواتها، وأعلم وأرى وأخواتها من جواز حذف المفعولين وأحدهما اقتصارًا

أو اختصارًا، وحذف أحد مفاعيل أعلم وأرى وأخواتها، وآراء النحاة في ذلك وجواز الإلغاء والتعليق في البابين.

١٧- وبعد أن أنهى القول عن عمل الفعل من حيث الرفع والنصب، وما يستتبع ذلك أردفه بالأسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة، بدأ منها بالمصدر لأنه في زعمهم الأصل المشتق منه على الصحيح، ولأنه يعمل في الأزمنة الثلاثة، وقد تناوله من حيث: تعريفه، شروط عمله، أنواع المصدر العامل ثلاثة: المنون، والمضاف، والمحلى بأل، وقد ذكر درجات هذا المصدر العامل من حيث الاستعمال، والقياس، فبين أن المصدر المنون أقيس في العمل من المصدر المضاف والمقرون بأل، وأن عمله مضافًا للفاعل مع ذكر المفعول وتركه أكثر استعمالًا من عمله منونًا أو مضافًا للمفعول أو مقرونًا بأل، وأن عمله محلى بأل أو مضافًا للمفعول مع ذكر الفاعل وتركه قليل، وكذلك يعمل قليلًا مضافًا للظرف رافعًا للفاعل ناصبًا للمفعول، وقد علل لذلك، وكان في معظم ما ذكره عن المصدر متأثرًا بشرحي «الشذور» و«قطر الندى» للمصنف، ثم ثنى باسم الفاعل وفيه بيَّن: تعريفه، ومحترزاته، وشروط عمله، ونوعيه:

أ- محلى بأل وهذا يعمل عند الجمهور بلا شرط.

ب- مجرد من أل، شروط ذلك ثم ثلث بالمثال مكتفيًا بتعريفه وأمثلته مع ذكر تفاوته من حيث الكثرة والقلة، وبعد ذلك شرع في الرابع مما يعمل عمل الفعل وهو: اسم المفعول، تعريفه، وعمله، شرطه هو والمثال لكي يعملا عمل الفعل والخامس منها: الصفة المشبهة وفيه تناول: تعريفها، خصائصها، عملها، مسائلها مع معمولها، ثم ختمها بتنبيه يتعلق بالوصف فإنه إن صيغ من متعد فاسم فاعل، أو من قاصر فإن دل على الحدوث فهو كذلك، أو الثبوت فصفة مشبهة، وتأتي الصفة المشبهة على وزن فاعل إذا أضيفت إلى مرفوعها ودل على الثبوت، ثم انتقل إلى السادس مما يعمل عمل الفعل وهو اسم الفعل، وفيه

بحث: تعريفه، أنواعه، أحكامه، أقسامه بحسب التنكير والتعريف، ثم أردفه بالسابع والثامن منها وهما: الظرف والمجرور، المعتمدان عند البصريين مبينًا عملهما، وهو في ذلك ناقل عن المصنف في «شرحه» وفي «مغنيه» والتاسع منها اسم المصدر، وفيه بحث: تعريفه، وإطلاقاته:

١- الواقع موقع المصدر كالكلام والثواب، وهذا هو الذي فيه الخلاف: فالكوفيون والبغداديون يعملونه، والبصريون يقدرون ناصبًا، وقد اخترت الأول لبراءته من التأويل.

٢- المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، كالمصاب والمدخل، وهذا الذي يسمى بالمصدر الميمي ويسمى اسم مصدر تجوزًا، وهو يعمل اتفاقًا.

٣- العَلَم المنقول من اسم جنس كحماد وفجار عَلَمين على المحمدة والفجرة، وهذا لا يعمل اتفاقًا، ثم ختمها بالعاشر منها وهو: اسم التفضيل وقد بحث فيه تعريفه، وسبب تأخيره عن الظرف وعديله، وإن كان هو مأخوذًا من فعل، وذلك لأن عمله في الظاهر غير مطرد بخلافهما، ثم تكلم عن عمله، وذلك في التمييز والظرف والحال والفاعل المستتر، وما لا يعمل فيه وهو: المصدر والمفعول به، ومعه، وله، والمرفوع الملفوظ به في الأعرف، إلا في مسألة الكحل، وقد بين ضابطها، ثم انتقل إلى أحوال اسم التفضيل، وحكم كل نوع، فالمقرون بأل واجب المطابقة، والمجرد منها، والمضاف إلى نكرة واجب الإفراد والتذكير، والمضاف إلى معرفة تجوز فيه المطابقة وعدمها.

مواضع امتناع ذكر «من» وهي: المقرون بأل، والمضاف بقسميه، ثم استطرد تبعًا للمصنف في بيان شروط صياغة اسم التفضيل وأفعال التعجب مباشرة، وذكر محترزات الشروط، وتعريف التعجب، وصيغه القياسية، وما جاء مخالفًا لما ذكر من الشروط، وقد قلد المصنف في أنه لا فعل من نحو اللصوصية، ومن ثَمَّ حَكَم على قولهم: «هو ألص من فلان» بأنه شاذ، وقد بينت آنفًا أنه سمع «لص»،

ثم أتبع ذلك بالمسموع من التعجب، وفي آخر هذا المبحث عقد تنبيهًا لبيان كيفية صياغة التعجب والتفضيل مما لم يستوف الشروط السابق ذكرها، وذلك بالإتيان بفعل أو اسم مساعد- إن صح التعبير بذلك- بعده مصدر صريح أو مؤول، منصوب في التعجب على المفعولية، وفي أسلوب التفضيل على التمييز.

١٨- وبعد أن أنهى الكلام عن عمل الفعل والأسماء العشرة عقد فصلًا للتنازع في العمل عند البصريين، أو الإعمال عند الكوفيين، وقد خالف المصنف في ترجمة هذا المبحث- كما سبقت الإشارة إليه عند عرض الكتاب- وقد استحسنت صنيع الشارح؛ لأن هذا الفصل لمتعلق ما يعمل الفعل مما لا يجعله دخيلًا عليه، والترجمة له بالباب تشعر بالاستقلالية، وإن كان صنيع المصنف يفهم منه الاهتمام بهذا المبحث؛ لما فيه من الخلاف في اختيار الأولى إعماله عند البصريين والكوفيين، وقد تكلم الشارح في هذا الفصل عن تعريف التنازع، حكمه عند البصريين والكوفيين، والصور التي يمتنع فيها التنازع، وهي: أنه لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا في معمول متقدم، ولا متوسط، ولا بين اثنين أكد أحدهما بالآخر، ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره، خلافًا للمبرد، ولا في سببي مرفوع، خلافًا لجماعة، وفي جميع ذلك خلاف وضحته في أثناء التحقيق.

١٩- ثم انتقل إلى مبحث الاشتغال وترجم له بالفصل كما صنع في التنازع مخالفًا بذلك المصنف، حيث ترجم له ولما قبله بالباب، وقد بينت ذلك آنفًا، وقد تناول فيه ما يأتي: ضابطه، محترزات ذلك، عامل نصب المشغول عنه، أحوال المشغول عنه:

أ- وجوب نصبه، وذلك إن تلا ما يختص بالفعل.

ب- ترجح نصبه، وذلك إن وقع بعد ما يغلب دخوله على الفعل، كهمزة الاستفهام، وما النافية أو تلا عاطفًا على جملة فعلية، أو كان المشغول بالضمير أو ملابسه طلبًا كالأمر والنهي والدعاء.

جـ- وجوب رفعه إن تلا ما يختص بالابتداء، أو تلاه ما له الصدر، وهذا النوع خارج عن أصل الباب؛ لأن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملًا وإنما ذكر تتميمًا للأقسام.

د- ترجح رفعه إذا لم يوجد فيه ما يقتضي شيئًا مما مر.

هـ- استواء الوجهين الرفع والنصب في حال ما إذا بني الفعل أو الوصف فيه على اسم وقع بعد عاطف على جملة ذات وجهين، ولم يوجد فيه ما يقتضي سببًا مما مر، وقد فصلت القول في ذلك في أثناء التحقيق، مع ذكر بعض ما فات الشارح ذكره.

٢٠- بعد أن أتم القول عما يعمل فيه الفعل وما يتفرع عنه من الأسماء العشرة وما يستتبع ذلك من التنازع والاشتغال شرع تبعًا للمصنف في عقد باب للتوابع، بعد أن أتم القول عن أنواع المعربات الأربعة بالأصالة، وفي هذا الباب عدها خمسة، بدأ منها تبعًا للمصنف بالتوكيد أو التأكيد وفيه بيَّن نوعيه: لفظي ومعنوي:

أ- التوكيد المعنوي: تعريفه، ألفاظه، شروطه، حكم توكيد النكرة، وآراء النحاة في ذلك، وقد أيد تبعًا للمصنف مذهب الكوفيين في أنه يجوز توكيد النكرة بشرطين: أحدهما: أن تكون محصورة، والثاني: أن يكون توكيدها بما يفيد العموم، وهذا رأي سديد.

ب- التوكيد اللفظي: وفيه تناول تعريفه، وأنواعه باللفظ أو بالمرادف في الاسم أو الفعل، أو الحرف، أو الجملة، وهو في ذلك كله متابع للمصنف، وقد ناقشته في أثناء التحقيق في هذه الأمثلة ووضحت أنها ليست من باب التوكيد اللفظي، وذلك كقوله تعالى: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١] وقوله: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤-٥] وقوله: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١] و﴿صَفًّا صَفًّا﴾

[الفجر: ٢٢] وأبنت أن لغتنا العربية -لاسيما القرآن الكريم- ليس فيها ترادف مطلق، وإنما توجد فروق دقيقة بين الألفاظ تحتاج إلى غواصٍ ماهرٍ يعرف ما وراءها، وكان هذا هو أساس مناقشتي للشارح في أمثلته، ثم أردف ذلك ببعض أحكام تتعلق بالتوكيد اللفظي، وهي: توكيد الضمير بنوعيه المنفصل والمتصل، والحرف بنوعيه الجوابي وغير الجوابي، ثم ثنى من التوابع بالنعت عند البصريين أو الوصف عند الكوفيين، وفيه بحث: تعريفه، وأغراضه، وقد ناقشته في مثالي ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [العشرة: ١٩٦]، كون النعت للتوكيد، موافقات النعت بقسميه الحقيقي والسببي للمنعوت، وذلك غالب لا لازم، ومن ثَم فقد كان الشارح حصيفًا عندما قال: «وقولي أولًا غالبًا احترزت به عما التزمت العرب إفراده وتذكيره كأفعل من كما مر، وعما التزمت تذكيره فقط كفعول بمعنى: فاعل، وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور، وجريح، وعما التزمت تأنيثه كرجل ربعة، وهُمزة، وامرأة ربعة وهمزة، وفي أثناء هذه المسألة اختار الرأي القائل: إن النعت لا يكون أخصَّ من المنعوت بل مساويًا له أو دونه، وقد خالفته في ذلك وارتضيت أنه: تؤكد كل معرفة بأي معرفة كما تؤكد كل نكرة بمثلها.

ثم ختم النعت بحكم قطعه، ومحله، وأمثلته، وقد قررت في أثناء التحقيق ضابط هذه المسألة وما فيها، ثم ثلث بعطف البيان متناولًا إياه من حيث: تعريفُه، والفرق بينه وبين النعت، ومحترزات التعريف، تبعيته لما قبله، المواضع التي يفارق فيها عطف البيان بدل الكل، المواضع التي تتعين فيها البدلية، وفيها ناقشته في آية آل عمران ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فإن

الشارح يعين بدلية الكل في ﴿مَّقَامُ﴾ خلافًا للزمخشري، وقد أبنت في أثناء التحقيق باقي الآراء في ذلك، ووضحت أن كلا القولين لا يخلو من نظر، وارتضيت إعراب «مقام» خبرًا لمحذوف أو مبتدأ للمحذوف؛ لأن حذف كل من المبتدأ أو الخبر جائز لاسيما إذا اقتضته نكتة بلاغية، وبعد ذلك شرع في بيان النوع الرابع من التوابع وهو: البدل عند البصريين، والترجمة عند الكوفيين، وفيه تناول: تعريفه، محترزاته، أنواعه:

١- بدل الكل أو المطابق أو الموافق عند ابن مالك.

٢- بدل بعض من كل.

٣- بدل اشتمال، شرط بدل البعض والاشتمال، وقد أبنت في أثناء التحقيق أن ثَمَّ نوعًا آخر سماه بعضهم: بدل الكل من البعض، ووضحت بدل الاشتمال لأن الشارح لم يكن فيه مركزًا.

٤- بدل مباين، وذكر أن له ثلاثة أنواع:

أ- بدل الغلط.

ب- والنسيان، جـ- الإضراب، وأبان الفروق بين الثلاثة، ثم أتبع ذلك بما يوافق فيه البدل المبدل منه، وما تجوز فيه المخالفة، وصور الإبدال في الظاهر والمضمر، وقد بينت في أثناء التحقيق حاصل كل مسألة من ذلك وما فيها من آراء، ثم ختم التوابع بالخامس منها وهو: عطف النسق، وفيه تناول: تعريفه، أحرفه التسعة، وقد بدأ منها بالواو، الفاء، ثم، حتى، أم المتصلة وتسمى المعادلة، ووضَّح ضابطها، وأم المنقطعة، والفروق بينها وبين أم المتصلة، وكان في ذلك كله مسترشدًا بشروح المصنف، كـ«الشذور» و«أوضح المسالك» و«المغني» أو،

بل: وقد تكلم فيها على مرتين الأولى: بعد النفي، والثانية بعد الإثبات، ووسط بينهما: «لكن» لأنها لا تكون عاطفة إلا بعد النفي أو شبهه، فإن كانت بعد غيرهما كانت حرف استدراك ليس إلا، وقد عبر عنها المصنف بقوله: «كلكن» ليفيد بهذا التشبيه أمرين:

أ- شرط العطف بها كبل في الحالة الأولى.

ب- أن في كونها عاطفة خلافًا، فالأكثرون عليه خلافًا ليونس.

ثم ختم الأحرف العاطفة بلا، وأبان شرط العطف بها، وقد أوضحت في أثناء التحقيق ذلك ضوابط بهذه الأحرف وأكملت ما فات الشارح ذكره؛ دالًّا على مواضع ذلك من كتب النحو، ثم بعد أن عد الأحرف العاطفة شرع تبعًا للمصنف في بيان بعض المسائل المتعلقة بعطف النسق وهي:

أ- حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل وحكم توكيده بالنفس والعين كذلك، وإنما ذكر هذه النقطة مع أنه أنهى الكلام على التوكيد لأن حكم العطف والتوكيد بالنفس والعين هنا متحد، وإن كان الأولى بالشارح أن يذكر ما يتعلق بالتوكيد في محله ولكنها التبعية لكلام المصنف.

ب- حكم العطف على الضمير المخفوض المتصل، وقد ارتضى الشارح مذهب غير البصريين في جواز عدم إعادة الخافض تمسكًا بقراءة حمزة (**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**) بالخفض، وقد أبنت في أثناء التحقيق خلاصات متعلقة بذلك قصدًا لضبط المسائل.

٢١- ثم بعد أن أنهى الكلام عن التوابع الخمسة عقد تبعًا للمصنف فصلًا خاصًّا لتابع المنادى، وإنما خصه بالذكر لأن له أحكامًا مستقلة، وقد قسَّمه إلى أربعة أقسام:

١- ما يعرب إعراب المنادى المستقل وهو: البدل، والمعطوف عطف نسق مجردًا من أل، سواء كان المنادى مبنيًّا أم معربًا.

٢- ما يجب رفعه وهو: نعت أي، وأية، واسم الإشارة، إذا جعِلَ وصلة لنداء ما فيه أل، وجوز فيه المازني النصب.

٣- ما يجوز فيه الرفع إتباعًا للفظ، والنصب إتباعًا للمحل، وذلك هو: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، للمقرون بأل إذا كان المنادى مبنيًّا.

٤- ما يجب نصبه، وذلك إذا كان المنادى مبنيًّا والتابع مضافًا مجردًا من أل نعتًا، أو توكيدًا، أو عطف بيان، أما إذا كان المنادى معربًا والتابع غير بدل أو نسق مجرد من أل يجب نصبه.

٢٢- وبعد أن أتم القول عن إعراب الاسم المتمكن الأمكن أي المعرب المنصرف سواء أكان بالأصالة أو التبعية -شرع تبعًا للمصنف في عقد باب للاسم المتمكن غير الأمكن أي: الممنوع من الصرف، وقد أسس هذا الباب على قاعدة مؤداها: أن الاسم إن أشبه الحرف سُمي مبنيًّا وإلا سُمي معربًا متمكنًا، والمعرب المتمكن إن لم يشبه الفعل سُمي منصرفًا وإلا سُمي غير منصرف وغير أمكن، وأن المعتبر فيه من شبه الفعل كون الاسم متسمًا بفرعيتين: لفظية، ومعنوية، أو فرعية تقوم مقامهما، ثم أخذ يبين فرعية الاسم عن الفعل من حيث

اللفظ والمعنى، وبعد أن قرر هذا الضابط ذكر أن موانع صرف الاسم أو علله إجمالًا تسعة، مستدلًّا بقول بهاء الدين بن النحاس الحلبي:

اجمـع وزن عـادلًا أَنـث بمعرفـةٍ ... ركب وزد عجمةً فالوصفُ قـد كمـلا

ثم بدأ يفصل القول في ذلك، وقبل أن أخوض في استعراض ما ذكره أبين أني قررت في التحقيق أن الأصل الذي بنى عليه النحاة هذا الباب غير مانع وغير جامع، وأنه معرض لنقود كثيرة، والشيء متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وأن اللغة لا تخضع لمعايير المنطق والقوالب الجامدة، ولكنها في الأساس ذوق وإحساس؛ فالعلة الحقيقية في هذا كما ذكرها الإمام السهيلي في «أماليه» هو: الاستعمال العربي الأصيل، فمتى استعمل الاسم منصرفًا كان كذلك وإلا فلا، وبعد هذه المقدمة صنف الاسم المعرب للممنوع من الصرف صنفين:

أ- ما يمتنع صرفه بعلة واحدة، وهو شيئان: ما فيه ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع.

ب- ما يمتنع صرفه بعلتين وهو قسمان، أحدهما: يمتنع صرفه معرفة وينصرف نكرة، وهو ما كانت العلمية إحدى علتيه، والأخرى التركيب، أو الألف والنون، أو التأنيث، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، ثم عرف الإلحاق، وأخرج محترزاته، وثانيهما يمتنع صرفه معرفة ونكرة، وهو ما وضع صفة وكان في آخره ألف ونون، أو كان موازنًا للفعل، أو كان معدولًا، وقد أخذ في تفصيل ذلك فبدأ بالتأنيث بالألف مقصورة وممدودة، الجمع المماثل لمساجد ومصابيح، ويلحق بألف التأنيث المقصورة ألف الإلحاق المقصورة،

البواقي من الموانع منها: ما لا يمنع إلا مع العلمية وهو ثلاثة، أحدها: التأنيث بغير الألف، وقد بين أنواع العلم المؤنث وحكم كل نوع، وقد أجملت القول عليه في أثناء التحقيق، الثاني: التركيب المزجي، وقد أخذ يعرِّفه ويقسمه، ويبين محترزاته، والثالث: العجمة، وقد بينت في التحقيق ما يتعلق بها من حيث علاماتُها وآراء النحاة فيها.

ثم ذكر ما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة وهو ثلاثة أيضًا: أحدها: العدل، والثاني: الوزن للفعل والثالث: الزيادة للألف والنون، ثم بعد أن بين ذلك شرع في بيان شروط تأثير الصفة والعجمة والوزن في منع الصرف، وقد كان الشارح غير منظم في هذا الباب وذلك لأنه متابع للمتن، مما اقتضاني في أثناء التحقيق أن أضم الجزئيات إلى بعضها وأذكر ضابطها حرصًا على اكتمال الصورة وخروجها في أحسن وضع.

٢٣- ثم أنهى الكتابة تبعًا للمصنف بباب في حكم ألفاظ العدد من حيث التذكير والتأنيث والتمييز، وقد بدأه بذكر تعريف العدد عند ابن الحاجب وغيره من الحسَّاب، وما يترتب على الخلاف وهو في هذا آخذ من «شرح الكافية» بنصيب وافر، والأصل المنقول عنه أوضح وأدل على المعنى المراد، حيث إن الشارح استنطق ابن الحاجب ما لم يقله باللفظ بل ما فهمه الرضي من لفظه، ومن ثم فقد آثرت ذكر نص شرح الكافية في ذلك، واستنباط ما يؤخذ منه، ثم أخذ يوضح أقسام العدد فبدأ بالواحد والاثنين وما وازن فاعلًا، والعشرة حالة كونها مركبة من حيث وجوب مطابقته لما قبله تذكيرًا وتأنيثًا، وهنا استلفت نظري أن الشارح أدخل في المركب المعطوف عليه، فلا أدري أهذا مصطلح

خاص بالشارح أم عن نحوي نقل ذلك؟ ومن ثم فقد عدلت النص إلى المعطوف عليه بدل المركب، وبينت ذلك في الحاشية، ثم ثنى بحكم الثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقًا في حال الإفراد أو التركيب أو العطف، وهنا أيضًا أدخل المعطوف عليه في المركب، ثم ثلث بحكم العشرة في حالة الإفراد وأنها تأخذ حكم الثلاثة إلى التسعة، وتعليل ذلك، هذا كله إن ذُكر المعدود فإن حُذف جاز الوجهان: المطابقة والمخالفة.

ثم انتقل إلى تمييز المائة وما فوقها، وأنه مفرد مخفوض، وأنها قد تضاف إلى جمع وقد تميز بمفرد منصوب، ثم استكمل أنواع تمييز العدد؛ فذكر تمييز العشرة المفردة وما دونها، وتمييز «كم الخبرية» و«كم الاستفهامية» المجرورة بالباء وغير المجرورة بها، وإنما ذُكرتا هنا لأنهما كنايتان عن العدد، وتمييز الأحد عشر ونحوها، وقد عرض في أثناء ذلك لقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٦٠] فتابع على رأي الجمهور القائلين، إن تمييز اثنتي عشرة محذوف تقديره فرقة، وذكر بعض آراء النحاة في ذلك، ولكنني في أثناء التحقيق لم أرتضِ ذلك، وبينت أن القرآن ينبغي أن يقعد له لا أن يُقَعَّدَ به بمعنى أنه لا داعي لوضع أصل نحوي ثم بعد ذلك نحاول أن نجري ونطبق أساليب العرب عليه، سواء كان ذلك مقبولًا أم متأولًا متعسفًا فيه، ولكن الأصل أن نأخذ الأحكام النحوية من كتاب الله، ونجعله دستورًا لنا لأنه ما أُوجد النحو إلا خدمة لكتاب الله ﷻ فحق للخادم أن يساير المخدوم لا أن يفرض سلطانه وتأويله عليه، وهذا أمر لو راعيناه معشر النحاة المحدثين لأعدنا للنحو وجهه المشرق، وسيرته الأولى، التي من أجلها وُجِد إلى أن يرث الله الأرض ومَن

عليها، ومن ثَمَّ فقد اخترت رأي الفراء في هذه الآية، وهو أنه لا مانع من كون تمييز الأحد عشر وما فوقها جمعًا منصوبًا وبذا لا نضيق اللغة ولا نضيق على أنفسنا والله أعلم.

ثم ختم هذا المبحث بأن الواحد والاثنين والاثنتين والثِنتين لا تُمَيَّز، وسبب ذلك، وأن ما أتى مخالفًا لذلك فشاذ لا يقاس عليه ثم ختم الكتاب بقوله: «وكان الفراغ من تأليفه يوم الجمعة رابع عشر من صفر سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة تم الكتاب المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، آمين».

تاسعًا: اتجاه الشارح النحوي:

ليس للشارح اتجاه نحوي محدد بل إنه كغيره من متأخري النحاة قرءوا لجميع المدارس النحوية واستوعبوا ما فيها ومن ثَمَّ كانت لديهم فرصة أكبر لاختيار ما يرونه مناسبًا من هذه الآراء، وشارحنا واحد من هؤلاء، نَعَم قد يكون تعاطفه مع البصريين أكثر لكن هذا لا يلغي أنه كانت له اختيارات من غيرهم كالكوفيين، والبغداديين، والمغاربة، والأندلسيين، والكتاب حافل ببعض ذلك مع إشارات إلى علماء من هذه المدارس إما بالموافقة أو بالمخالفة أو بمجرد ذكر رأي لهم، وتارة لا يعين الاتجاه كقوله: جماعة بعضهم المنطقي النحوي... إلخ، وسأحاول في هذا الصدد أن أعرض لبعض النماذج التي توضح ذلك.

أولًا: ما يتعلق بنقله عن المدارس النحوية والقبائل العربية:

أ- الجمهور:

ورد ذكرهم في الكتاب أربع عشرة مرة من ذلك: (أ) قوله في الباب السابع الفعل المعتل الآخر: (فأما قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة عند الجمهور)[1].

ب- وقوله في مبحث عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة في مثل قول الشاعر:

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل

(والأصح ما عليه الجمهور أن هذا ضرورة)[2].

جـ- وقوله في مراتب اسم الإشارة في الثالث من المعارف: (لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب: قُربى وهي: المجردة من اللام والكاف، وبُعدى وهي: المقرونة بهما في غير المثنى بالنون المشددة والكاف في المثنى، ووسطى وهي التي بالكاف وحدها)[3].

د- وقوله في مبحث عدم جواز حذف الفاعل ونائبه تعقيبًا على قوله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي» (ورده الجمهور بأن فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه)[4].

هـ- وقوله عن إعراب سوى وخلاف النحويين فيه في التاسع من المنصوبات: «ومقابل الأصح وهو قول الجمهور أن سوى ملازمة للنصب على النظر فيه بدليل وصل الموصول بها نحو: جاء الذي سواك، ولا يقال: جاء الذي غيرك، ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر».

---

(١) انظر (ص: ٤٠٦) قسم التحقيق.

(٢) انظر (ص: ٥٥٨) قسم التحقيق.

(٣) انظر قسم التحقيق (ص: ٥٨٨).

(٤) انظر (ص:٦٣٢) قسم التحقيق.

و- وقوله في باب الممنوع من الصرف عن العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط: (ويجوز في نحو هند مما هو ثلاثي ساكن الوسط، وليس بأعجمي ولا منقول وجهان: الصرف نظرًا إلى خفة وسطه بالسكون، وعدم الصرف وهو الأولى عند الجمهور نظرًا إلى وجود العلتين).

جمهور البصريين:

لم يرد ذكرهم إلا مرة واحدة هو قوله في «العلم» عند الكلام على حكم إعراب اللقب مع الاسم: (وبما قاله علم أنه يتعين إتباعه له إذا لم يفرد لتعذر إضافته، وظاهر أن إضافته محلها إذا لم يمنع منها مانع كأل في الحارث كرز عند جمهور البصريين)[1].

الجماعة:

لم يرد ذكرهم إلا مرة واحدة كسابقه، وذلك قوله في مبحث حذف نون مضارع كان المجزوم عند ملاقاة ساكن: (وخالف في المتصل بالساكن يونس فأجاز الحذف تمسكًا بنحو قوله:

فإن لم تَكُ المرآة أَبدت وسامةً ... فقد أبدت المرآةُ جبهةَ ضَيغَمِ

وتبعه ابن مالك وحمله الجماعة على الضرورة)[2].

جماعة:

ورد ذكرهم عشر مرات إحداهن تتعلق بغير النحو، والبواقي تتصل بما نحن فيه من ذلك:

أ- قوله في أول مبحث باب في البدل: (وتعبيره بالضد أولى من تعبير جماعة بالخلاف لأن الضدين لا يجتمعان كالقيام والقعود، والخلافان قد يجتمعان

---

(١) انظر قسم التحقيق (ص: ٥٧٣).

(٢) انظر قسم التحقيق (ص: ٦٢٤).

كالقعود والضحك)[1] هذا وقد بينت في أثناء التحقيق اعتراضي على ذلك وأن الأولى من الضد والخلاف أن يقال: نقيض الإعراب.

ب- وقوله في مبحث اسم ما حُمِلَ على ليس: (وإنما لم يشترطوا عدم اقتران اسم لا بإن الزائدة لأنها لا تقترن بها، وشرط جماعة فيها عدم تكررها)[2].

جـ- قوله في مبحث إعراب سوى في التاسع من المنصوبات: (والذي اختاره ابن مالك تبعًا لجماعةِ الأولَ فتتصرف لوقوعها فاعلًا في حكاية الفراء...).

د- وقوله في مبحث السادس مما يعمل عمل الفعل (والثاني وهو أكثر من الثالث نحو: هيهات بفتح التاء عند الحجازيين ويكسرها عند تميم ويضمها عند جماعة).

هـ- وقوله في مبحث التنازع وأنه لا يجوز في سببي مرفوع: (ولا في سببي مرفوع نحو قوله:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه ... وعزة ممطول معنى غريمها

خلافًا للجماعة).

جماعة من المغاربة:

ورد ذكرهم مرة واحدة وذلك قوله في باب عمل الفعل فيما يتصل بالمعلقات: (ونقل فيه عن جماعة من المغاربة أن من المعلقات إن التي في خبرها اللام نحو: علمت إن زيدًا لقائم).

جماعة من المفسرين والفقهاء:

وقد ورد ذكرهم مرة واحدة كذلك، وذلك قوله في الثالث من المجرورات: المجرور للمجاورة تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]: (ومقابل الأصح يغتفر العاطف، وعليه جماعة من المفسرين والفقهاء يمنعون أن عطف الجوار شاذ استعمالًا).

---

(١) انظر (ص: ٤١٩) قسم التحقيق.

(٢) انظر (ص: ٧٣٨) قسم التحقيق.

الجميع:

وردت في الكتاب مرتين: الأولى: قوله في إعمال لات في السابع من المرفوعات اسم ما حمل على ليس: (وعملها عمل ليس في لغة الجميع) والثانية: قوله في باب عمل الفعل عن مفعول القول (فإن كان مفعول القول مفردًا مؤديًا معنى الجملة نحو: قلت قصيدة وشعرًا نصبته عند الجميع).

جميع العرب:

وردت مرة واحدة وذلك قوله عن لات: (وعملها عمل ليس في لغة الجميع أي جميع العرب)[1].

إجماع من العرب:

وردت مرة واحدة أيضًا وذلك قوله عن لات: (وعبر عنه في توضيحه بقوله: وعملها إجماع من العرب)[2].

إجماعًا:

ورد النص على الإجماع تسع مرات، وذلك كقوله عن أمس في النوع الخامس من المبني على الكسر: (أما إذا أريد بأمس يوم ما من الأيام الماضية، أو كسر أو صغر أو عرف بأل أو أضيف فيعرب إجماعًا، تقول: فعلت هذا أمسًا أو أول أموسٍ، أو أميسًا أو الأمس، أو أمسنا -بإعراب الجميع، وإن استعملت المجرد المراد به معين فمبني إجماعًا)[3] وقوله في مبحث مرجع الضمير العائد إلى متأخر لفظًا ورتبة: (واستشكل هذا بمنع: صاحبها في الدار إجماعًا)[4]، وقوله في الرابع من المنصوبات المفعول فيه عن ناصب حيث في قوله تعالى: (الله أعلم حيث

(١) انظر قسم التحقيق (ص:٧٢٦).
(٢) انظر قسم التحقيق (ص: ٧٢٦).
(٣) انظر (ص: ٤٧٧) قسم التحقيق.
(٤) انظر قسم التحقيق (ص: ٥٥٩).

يجعلُ رسالاته) [الأنعام: ١٢٤]: (وناصب حيث «يعلم» محذوفًا لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا)، وقوله في مبحث التاسع من المنصوبات عن إلا: (فإن لم يصح التفريغ نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع زيد إلا ما ضر؛ إذ لا يصح أن يقال: ما زاد إلا النقص وما نفع إلا الضر -تعين النصب إجماعًا)، وقوله في التاسع مما يعمل عمل الفعل وهو اسم المصدر (وأما المبدوء بالميم المذكورة نحو: إن مصابك الكافر حسن، ونحو:

أظلـــوم إن مـــصابكم رجـــلًا أهـــدى الـــسلام تحيـــة ظلـــم

فجائز إعماله إجماعًا) وقوله في نفس المبحث: (وعكسه في أنه لا يعمل إجماعًا ما كان علمًا على معنى نحو: فجَّار علمًا للفجرة، وحمَّاد علمًا للمحمدة) وقوله في العاشر مما يعمل عمل الفعل وهو اسم التفضيل: (ولا في مرفوع ملفوظ به في الأعرف اسمًا ظاهرًا كان أو ضميرًا منفصلًا، فلا تقول: مررت برجل أحسن منه أبوه، أو هو؛ إذ لا يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه إلا في مسألة الكحل فيجوز فيها ذلك إجماعًا) وقوله عن حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها: (وأفهمكم سلامه أن الحذف اقتصارًا أي لغير دليل لا يجوز، وهو إجماع في حذف أحدهما) وإنما آثرت بجميع ما ذكر عن الإجماع في هذا الكتاب لما للإجماع من الأهمية في الاستدلال؛ إذ هو يقع في المرتبة الثالثة بعد كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ؛ لأن العرب أو النحاة قليلًا ما يُجمعون على شيء، فمن ثم يحسن بالباحثين تتبع هذه المسائل الإجماعية ومعرفة حقيقتها للوصول إلى نتائج هامة في هذا الصدد، والله أعلم.

بعضهم:

وردت هذه الكلمة في الكتاب مطلقة دون تحديد خمسًا وعشرين مرة، منها قوله في لغات الاسم: (في الاسم سبع لغات نظمها بعضهم فقال...)[1]، وقوله في مبحث

---

(١) انظر (ص: ٣١٥) قسم التحقيق.

علامة الحرف: (قال بعضهم: وإنما لم تجعل له علامة وجودية كسيبويه لأنه في نفسه علامة فلو جعل له علامة لزم الدور والتسلسل)[1]، وقوله في مبحث ما لا يطرد بناؤه على شيء بعينه عن حيث: (وبعضهم يعربه، وقرئ (سنستدرجهم من حيثِ لا يعلمون) بالكسر فتحمل الإعراب والبناء)[2]، وقوله في مبحث مراتب المعرفة: (قال: وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها، ويدل على بطلانه قوله: كخُذروف الوليد المثقب)[3] وقوله في مبحث عدم جواز حذف الفاعل ونائبه: (ولا يحذفان أي: الفاعل ونائبه بل يستتران في الفعل، إذ لا يجوز حذف العُمَد، وخالف بعضهم في ذلك محتجًّا بخبر: «لَا يَزْنِي الزَّانِي...»[4]، وقوله في التاسع من المنصوبات عن ما خلا وما عدا: (وخلا وعدا حينئذ فعلان لا حرفان لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف، وبعضهم قدر «ما» زائدة فجوز الجر بهما على أنهما حرفان، وهو شاذ) وقوله عن إضمار أن بعد اللام في الخامس عشر من المنصوبات: (واختار بعضهم دخول المؤكدة فيها أيضًا نحو: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣] فلا يردان على المصنف، والأولى ما صنعه بعضهم من إفصاحه بالجميع)، وقوله عن إضمار أن شذوذًا في نفس المبحث: (وقراءة بعضهم: (بل نقذف بالحق على الباطل فَيَدْمَغَهُ) [الأنبياء: ١٨] وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه)، وقوله تعقيبًا على قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] بجزم تستكثر (ولا دليل في قراءة بعضهم، (ولا تمنن تستكثرْ) لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل يناسب الأفعال المذكورة، ولا يحسن أن يقدر بدلًا مما قبله كما زعم بعضهم، لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني) وقوله في مبحث التوكيد المعنوي: (وليس منه: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] خلافًا لبعضهم...)،

---

(١) انظر (ص: ٢٨١) قسم التحقيق.

(٢) انظر قسم التحقيق (ص: ٥٣٢).

(٣) انظر قسم التحقيق (ص: ٥٤١).

(٤) انظر (ص: ٦٨٠) قسم التحقيق.

وقوله في نفس المبحث (فليس من التأكيد قراءة بعضهم «**إنا كلًّا فيها**» خلافًا لبعضهم) وقوله في أغراض النعت في الثاني من التوابع: (قال بعضهم: وقد يكون النعت للتعميم نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، وللتفصيل نحو: مررت برجلين عربي وعجمي، وللإبهام نحو: تصدق بصدقة قليلةٍ أو كثيرةٍ. انتهى، وقد يرد الأول للتوضيح، والثاني للتخصيص والثالث للتوكيد).

بعض النحويين:

وردت الإشارة إليهم مرتين الأولى: في أقسام الكلام، وآراء النحاة فيها: (وقال: كنت قلت ذلك تسامحًا وموافقة لبعض النحويين، ثم رأيت الرجوع إلى التحقيق أولى)[(١)]، والثانية: في باب موانع الصرف: (وهذه التسعة يجمعها قوله -أي بعض النحويين:

اجمع وزن عادلًا أنث بمعرفة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

والمراد به هنا: بهاء الدين بن النحاس الحلبي.

بعض الفضلاء:

وردت مرة واحدة في مبحث تقدير الحركات كلها على الاسم المقصور: (ومن محاسن بعض الفُضلاء أنه كتب بمدينة قوص إلى العلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي يتشوق إليه..)[(٢)] والمراد هنا محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبدالرحمن المعروف بابن الرعاد.

بعض العرب:

وردت الإشارة إليهم مرتين:

أ- في قوله في مبحث عدم لحوق الفاعل علامة تثنية أو جمع: (وشذ نحو قول بعض العرب: «أكلوني البراغيث»)[(٣)].

---

(١) انظر قسم التحقيق (ص: ٣٤٢).

(٢) انظر قسم التحقيق (ص: ٤١٠).

(٣) راجع (ص: ٦٩٠) قسم التحقيق.

ب- وقوله في باب أحكام العدد: (وحكى الفراء أن بعض العرب يقول: عشر مائة، وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون عشر مئين، وعليه يصح عود الاستثناء إلى الجميع).

المنطقي:

المراد به متعاطو علم المنطق، وقد ذُكر مرة واحدة عند تعريف الكلمة اصطلاحًا حيث قال: (واصطلاحًا عند المنطقي الفعل)[1].

النحوي:

وردت هي الأخرى مرة واحدة في نفس المبحث حيث قال: (وعند النحويِّ قول مفرد)[2].

المحققون:

ورد ذكرهم ثلاث مرات:

أ- في أنواع الكلام: (وقال المحققون: خبر وإنشاء، وهو الصحيح)[3].

ب- وقوله في تعريف الإعراب وبيان الخلاف في أنه لفظي أو معنوي: (وبما قاله عُلِم أن الإعراب لفظي، واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين وعرفه بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف)[4].

جـ- وقوله في نفس المبحث: (والأول كما قال المرادي أقرب إلى الصواب لقول المحققين...)[5].

---

(١) انظر قسم التحقيق (ص: ٣٠٨).

(٢) انظر قسم التحقيق (ص: ٣٠٨).

(٣) راجع قسم التحقيق (ص: ٣٤٢).

(٤) راجع (ص: ٣٤٨) قسم التحقيق.

(٥) راجع قسم التحقيق (ص: ٣٤٨).

علماء المعاني والبيان وغيرهم:

ذُكروا مرة واحدة في مبحث أنواع الكلام: (وقال المحققون: خبر وإنشاء، وهو الصحيح؛ لأن الكلام إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أم لا، فالأول خبر، والثاني إنشاء، وعلى هذا علماء المعاني والبيان وغيرهم)[(١)].

كثير:

ورد التعبير بهم ثلاث مرات:

أ- في مبحث تعريف الإعراب: (وقال كثير: إنه معنوي وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا)[(٢)].

ب- وفي تعريف البناء والخلاف في كونه لفظيًّا أو معنويًّا: (قال في شرحه: فهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، وهو لا يناسب ما قدمه من أن الإعراب لفظي وإنما يناسب القول بأنه معنوي، فالمناسب لما قدمه ما قاله كثير من أن البناء لفظي وجرى عليه ابن مالك)[(٣)].

جـ- وفي مبحث إضمار أنْ بعد اللام في الخامس عشر من المنصوبات: (ولام العاقبة نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] داخلة في لام التعليل عند كثير).

موافقو سيبويه:

ذكروا مرة واحدة في إعراب الأسماء الستة: (ومذهب سيبويه وموافقيه أنها معربةٌ بحركات مقدرة على الحروف كما في المقصور لكن أُتْبع فيها حركات الحروف لحركات الإعراب بالمحذوف بعضها استثقالًا وبعضها تعزُّرًا)[(٤)].

---

(١) انظر (ص: ٣٤٨) قسم التحقيق.

(٢) راجع قسم التحقيق (ص: ٣٤٨).

(٣) راجع (ص: ٤١٨) قسم التحقيق.

(٤) انظر (ص: ٣٦٦) قسم التحقيق.

البصريون والبصريين:

أشير إليهم أربع عشرة مرة منها قوله في محترزات شروط جمع المذكر السالم (فخرج بذلك نحو رجل، ونحو زينب، ونحو لاحق اسم لفرس، ونحو طلحة عند البصريين)[1] وقوله في مبحث مرجع الضمير: (وفي نحو قاما وقعد أخواك من كل مفرد وقع فيه التنازع إذا أعمل الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع فإن البصريين يضمرونه لامتناع حذف العمدة؛ فالإضمار قبل الذكر أسهل منه لوقوعه في مواضع)[2]، وقوله عن عامل أي الموصولة في الرابع من المعارف: وأي كقوله: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أي: الذي هو أشد، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم خلافًا للبصريين)[3]، وقوله في مبحث النائب عن الفاعل إذا وجد غير المفعول به: (وعلم من قوله: فإن فُقد أنه لا ينوب شيء من هذه المذكورات مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين إلا الأخفش)[4]، وقوله في العاشر من المرفوعات عن عامل رفع المضارع وآراء النحاة فيه: (واختلفوا في رافع المضارع فقال الكوفيون: هو تجرُّده من ناصب وجازم، والكسائي حرفُ المضارعة، وثعلب مضارعته للاسم، والبصريون: حلوله محل الاسم) وقوله في نفس المبحث: (ويرد قولَ البصريين ارتفاعه بعد لو، وأدوات التحضيض، نحو: هلَّا يقوم زيد، مع أنه لم يحل محل الاسم)، وقوله عن اسم ليس ولا يكون في الاستثناء في التاسع من المنصوبات: (وعند البصريين على البعض المفهوم من الكل السابق أي ليس ولا يكون هو أي بعض القائمين زيدًا)، وقوله عن إعمال اسم المصدر في التاسع مما يعمل عمل الفعل: (ومنع البصريون ذلك وأضمروا لهذه المنصوبات أفعالًا تعمل فيها) وقوله في مبحث التوكيد المعنوي: (ولا تؤكد النكرةُ مطلقًا أي سواء أفادت أم لا، وهذا ما ذهب إليه البصريون).

---

(١) راجع (ص: ٣٨٠) قسم التحقيق.

(٢) راجع (ص: ٥٥٥) قسم التحقيق.

(٣) انظر (ص: ٦٢٤) قسم التحقيق.

(٤) راجع (ص: ٦٧٥) قسم التحقيق.

أكثر المتأخرين:

ذُكروا مرة واحدة في قوله في مبحث الأمثلة الخمسة عند التقاء نون الرفع بنون الوقاية: (فالمحذوف منه نون الوقاية وفاقًا للأخفش، والمبرد، والفارسي، وابن جني، وأكثر المتأخرين)[1].

تميم:

تميم وبنوهم ذكروا تسع مرات، من ذلك قوله في الملحق بالمثنى: (وثنتان في لغة تميم للمؤنث مطلقًا)[2]، وقوله في السابع من المرفوعات: (وثانيها وثالثها ما ولا النافيتان، فتعملان عمل ليس في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يهملونها)[3] وقوله في التاسع من المرفوعات فيما يتعلق بحذف خبر لا النافية للجنس: (وتميم لا تذكره أي توجب حذفه حينئذ أي: حين العلم به استغناء عن ذكره بالعلم به)[4]، وقوله في مبحث اسم الفعل (السادس مما يعمل عمل الفعل) عن هيهات: (نحو هيهات بفتح التاء عند الحجازيين وبكسرها عند تميم).

طيئ:

ورد ذكرهم ثلاث مرات: قوله في مبحث إعراب الأسماء الستة: (وخرج بمعنى صاحب: ذو الموصولة فتلزمها الواو كجاءني ذو قامَ، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، وكقوله:

فإما كِرامٌ مُوسِرُون لَقِيتُهم ... فحسبيَ مِن ذو عِندهم ما كَفَانِيَا)[5]

---

(١) راجع (ص: ٤٠٠) قسم التحقيق.

(٢) راجع (ص: ٣٧١) قسم التحقيق.

(٣) راجع (ص: ٧٣١) قسم التحقيق.

(٤) راجع (ص: ٧٦٢) قسم التحقيق.

(٥) راجع (ص: ٣٦٢) قسم التحقيق.

وقوله عن حيث فيما لا يختص بناؤه على شيء بعينه: (وحيث مثلثًا بالحركات لكثرة الاستعمال، ويقال له في لغة طيئ: حوث بالواو مثلثًا أيضًا)[1]، وقوله عن «ذو» الموصولة في الرابع من المعارف: (وذو عند طيئ)[2].

أهل الحجاز والحجازيون:

ذُكِرُوا ست مرات، من ذلك قوله في النوع الرابع من المبني على الكسر: (ورابعها: فَعالِ علمًا لمؤنث كحذام وقطام، وسجاح، بمهملة في آخره: اسم للكذابة التي ادعت النبوة، وكساب: اسم لكلبة، وسكاب اسم لفرس، وحضار: اسم لكوكب، وسفار: اسم لبئر، ووبار: اسم لقبيلة، وظفار: اسم لبلدة، فهذا مبني على الكسر في لغة أهل الحجاز تشبيهًا له بفعال للأمر)[3]، وقوله عن أمس في مبحث ما لا يطرد بناؤه على شيء بعينه: (وأَمسِ، وبني لتضمنه معنى اللام كما مر، وإنما ذكر ثَم لمشاركة حذام في اختلاف الحجازيين والتميميين وكُسِر لما مر في إيه)[4]، وقوله في الثالث من المعارف اسم الإشارة: (وأولاء بالمد في لغة الحجازيين)[5].

أكثر بني تميم:

ذُكروا مرة واحدة، وذلك قوله في النوعين الرابع والخامس من المبني على الكسر: (وأكثر بني تميم توافقهم في نحو: سفار، ووبار من كل ما ختم براء من فعال علمًا لمؤنث أي: توافقهم في بنائه على الكسر مطلقًا عن التقييد بحالة النصب والجر)[6].

---

(١) راجع (ص ٥٣١) قسم التحقيق.

(٢) راجع (ص: ٦١٦) قسم التحقيق.

(٣) راجع (ص: ٤٧٠) قسم التحقيق.

(٤) راجع (ص: ٥٣١) قسم التحقيق.

(٥) راجع (ص: ٥٨٣-٥٨٤) قسم التحقيق.

(٦) راجع (ص: ٤٧٢).

غير الأكثر من بني تميم:

ذُكروا مرة واحدة كذلك في نفس المبحث السابق: (وغير الأكثر من بني تميم تعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف مطلقًا للعلمية والعدل عن فاعلة في الأول وعن الأمس في الثاني، وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين في قوله...)[1].

العرب:

ذكروا سبع مرات، من ذلك:

أ- في مبحث أحكام الفاعل ونائبه وأنهما لا يكونان جملة (والإسناد اللفظي مجرى في جميع الألفاظ كقول العرب: زعموا مطيةُ الكذِبِ)[2].

ب- قوله عن لات وعملها في السابع من المرفوعات: (فقوله الأول إن نقله عن العرب بطل نقل الإجماع، أو اختاره فلا)[3].

جـ- وقوله في مبحث عمل المصدر وشروطه: (وألا يحد بالتاء، ولا بالتثنية، ولا بالجمع... فإن ظفرنا في كلام العرب بإعمال شيء من ذلك قُبِلَ ولم يقس عليه).

د- وقوله في مبحث موافقات النعت في باب التوابع: (وقولي أولًا غالبًا: احترزت به عما التزمت العرب إفراده وتذكيره كأفعل من كما مر، وعما التزمت تذكيره فقط كفعول بمعنى: فاعل، وفَعيل بمعنى: مفعول، كامرأة صبور، وجريح، وعما التزمت تأنيثه كرجل ربعة وهُمَزة وامرأة ربعة وهُمَزة).

أتباع الزمخشري وابن الحاجب:

ذُكروا مرة واحدة، وذلك قوله في إعراب أي الموصولة في المبني على الضم: (وما قاله مردود؛ فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب وأتباعهما ذلك)[4].

---

(١) راجع (ص: ٤٧٢) قسم التحقيق.
(٢) راجع (ص: ٦٨٤) قسم التحقيق.
(٣) راجع (ص: ٧٢٦) قسم التحقيق.
(٤) راجع (ص: ٤٨٩) قسم التحقيق.

النحاة:

ذُكروا مرة واحدة، وذلك قوله في إعراب أي الموصولة في المبني على الضم: (وبعضهم أي: العرب أو النحاة يعربها مطلقًا عن التعبير بما ذكر)[(١)].

كثير من النحويين:

ذُكروا مرة واحدة، وذلك قوله ناقلًا عن المصنف في مبحث التوكيد اللفظي تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١-٢٢]: (وخالف في شرح «قطر الندى» فقال: ليس ذلك من تأكيد الاسم خلافًا لكثير من النحويين).

التميميون:

ورد ذكرهم مرتين:

أ- في مبحث ما لا يختص بناؤه على شيء بعينه، وذلك قوله عن أمس: (وإنما ذكر ثَمَّ؛ لمشاركته حذام في اختلاف الحجازيين، والتميميين وكسر لما مر في إيه)[(٢)].

ب- وقوله عن أولاء في الثالث من المعارف الإشارة: (وبالقصر في لغة التميميين)[(٣)].

الكوفيون:

كان نصيبهم من الذكر كثيرًا فقد بلغ خمس عشرة مرة، منها قوله في النوع الثاني من المبني على الفتح عن نون التوكيد: (قال الخليل: وليست الخفيفة مخففة من المشددة، خلافًا للكوفيين)[(٤)]، وقوله عن الضمير في أول المعارف: (أحدها: المضمر ويُسمَّى: الضمير، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنَّى)[(٥)]، وقوله عن

---

(١) راجع (ص: ٤٩٣) قسم التحقيق.

(٢) راجع (ص: ٥٣١) قسم التحقيق.

(٣) راجع (ص: ٥٨٣-٥٨٤) قسم التحقيق.

(٤) راجع (ص: ٤٣٠) قسم التحقيق.

(٥) راجع (ص: ٥٤٣) قسم التحقيق.

المخصوص بالمدح أو الذم في الخامس من المعارف المحلى بأل: (ويجب تأخيره عن الفاعل والتمييز؛ فلا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز خلافًا للكوفيين في الثاني)[١]، وقوله في الثاني من المرفوعات نائب الفاعل: (وعلم من قوله: «فإن فقد» أنه لا ينوب شيء من هذه المذكورات مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين إلا الأخفش تبعًا للكوفيين فيجوزون ذلك مطلقًا)[٢]، وقوله في نفس المبحث: (ورجح ابن مالك مذهب الكوفيين لورود السماع به)[٣]، وقوله عن رافع المضارع في العاشر من المرفوعات: (فقال الكوفيون: هو تجرده من ناصب وجازم)[٤]، وقد بينت في أثناء التحقيق أن المراد بالكوفيين هنا: حُذاقهم كالفراء، وإلا فثعلب والكسائي منهم، وقوله فيما نقله عن المصنف في ناصب المفعول معه: (قال: والناصب للمفعول معه: ما سبقه من فعل أو شبهه لا الواو خلافًا للجرجاني، ولا الخلاف خلافًا للكوفيين) وقوله في مبحث المضارع التالي للواو أو الفاء بعد الشرط والجزاء: (وألحق الكوفيون بالفاء والواو ثم) وقوله في مبحث شروط إعمال المصدر: (وألَّا يكون مضمرًا... وأجاز الكوفيون عمله مضمرًا تمسكًا بقوله: وما الحرب إلا ...)، وقوله عن توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا: (وذهب الكوفيون إلى أنها إن أفادت جاز توكيدها، وتبعهم ابن مالك، وصححه المصنف في توضيحه).

الكوفيون كلهم:

ذُكروا مرة واحدة، وذلك قوله في آخر الخامس من المعارف فيما يتعلق بالمسائل التي يُستَثنَى فيها الجمع بين الإضافة وأل: (وما عداها لا يجوز فيه ذلك خلافًا للفراء في إجازة الضارب زيدٍ، وللكوفيين كلِّهم في إجازة نحو: الثلاثة الأثوابِ...)[٥].

---

(١) راجع (ص: ٦٥٨) قسم التحقيق.
(٢) راجع (ص: ٦٧٥) قسم التحقيق.
(٣) راجع (ص: ٦٧٥) قسم التحقيق.
(٤) راجع (ص: ٧٦٣) قسم التحقيق.
(٥) راجع (ص: ٦٦٣) قسم التحقيق.

غير المصنف:

أُشير إليهم خمس مرات:

أ- في تعريف عَلَم الجنس (والمعتمد في تعريفه ما عَرَّف به غيرُه أن عَلَم الشخص ما وُضع لمعين في الخارج، وعلم الجنس ما وضع لمعين في الذهن)[1].

ب- وفي مبحث المعرف بأل وخلافات النحويين في ماهية حرف التعريف: (والمشهور عند المصنف وغيره: أن التعريف بأل)[2].

جـ- وقوله في السابع من المرفوعات اسم ما حمل على ليس عن شرط إعمال ما: (وقضية كلامه كغيره أن تقديم الخبر يمنع العمل وإن كان ظرفًا أو مجرورًا)[3].

د- وقوله عن ترجيح مذهب الكوفيين في رافع المضارع: (قال المصنف وغيره وأصح الأقوال الأول وهو الجاري على ألسنة المُعرِبين حيث يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم)[4].

هـ- وفي مبحث تعريف العدد: (والأول هو المناسب لقول المصنف كغيره الواحد والاثنان و...) ويعني هنا بالأول تعريف ابن الحاجب للعدد.

غير الكسائي:

أُشير إليه مرة واحدة، وذلك قوله عن عامل أي الموصولة: (وقد قال الكسائي في جواب من سأله لِمَ لا يعمل فيها الماضي؟ «أيٌّ كذا خُلِقَت»، وأجاب غيره: بأن المضارع مبهم كأيٍّ فيتناسبان بخلاف الماضي لا إبهام فيه فيتنافيان)[5].

---

(١) راجع (ص: ٥٦٧) قسم التحقيق.

(٢) راجع (ص: ٦٤٤) قسم التحقيق.

(٣) راجع (ص: ٧٣٦) قسم التحقيق.

(٤) راجع (ص: ٧٦٥) قسم التحقيق.

(٥) راجع (ص: ٦٢٤-٦٢٥) قسم التحقيق.

قوم:

أُشير إليهم فيما يتعلق بالنحو مرتين:

أ- حكم تجرد الفعل من علامة التثنية والجمع في مبحث النائب عن الفاعل: (وقد حمل قوم على هذه اللغة آياتٍ منها قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] قال المصنف: والأجود تخريجها على غير ذلك)[(١)].

ب- وقوله في مقدمة باب موانع الصرف: (والعجمة وهي فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه من غيرها).

أهل العالية:

أُشير إليهم مرة واحدة، وذلك قوله عن إعمال إن النافية في السابع من المرفوعات: (ورابعها: إن النافية فيعمل كذلك في لغة أهل العالية، وهو مذهب الكوفيين، وكثير من البصريين)[(٢)].

كثير من البصريين:

وردوا مرة واحدة أيضًا في نفس النص السابق في السابع من المرفوعات[(٣)].

أكثر البصريين:

ذُكروا مرة واحدة في: حكم العطف على الضمير المجرور عطف نسق: (ولا يُعطف على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض حرفًا كان أو اسمًا نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١]، ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣] ولا يجب ذلك خلافًا لأكثر البصريين...).

---

(١) راجع (ص: ٦٩٣) قسم التحقيق.

(٢) راجع (ص: ٧٣٢) قسم التحقيق.

(٣) راجع (ص: ٧٣٢) قسم التحقيق.

الفقهاء وغيرهم:

أُشير إليهم مرة واحدة في مبحث وجوب كسر همزة إن، في الثامن من المرفوعات، (قال المصنف: «وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح إن بعد حيث، وهو لحن فاحش فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة وأن المفتوحة ومعموليها في تأويل المفرد». انتهى).

والحق كما قاله شيخنا شيخ الإسلام أبو عبدالله القاياتي رحمه الله: جواز الأمرين أما بالكسر فلما ذكر، وأما الفتح فاعتبارًا بالأصل؛ إذ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردًا)[1].

المُعربون:

ذُكروا مرتين:

أ- في عامل رفع المضارع في العاشر من المرفوعات، وقد تقدم ذكره.

ب- في مبحث عمل الفعل فيما يتعلق بما ينصب مفعولين إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني تارة بنفسه وتارة بالجارِّ حيث قال: (وكِلْت زيدًا طعامه ولزيد طعامه، ووزنت زيدًا دراهمه، ولزيد دراهمه، فزيد فيهما هو المفعول الثاني لا الأول، ولهذا نص المعربون على أن المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣] هو الأول، وكان أصل الترتيب: كالوا الطعام للناس ثم تُوُسِّعَ فيه بحذف الجارِّ).

أكثرهم:

ورد التعبير بذلك مرتين:

أ- في الرابع من المنصوبات: المفعول فيه: (وقضية عطفه المفيد للمقدار على المبهم أنه ليس بمبهم، وبه صرح بعضهم، وأكثرهم على أنه مبهم).

---

(١) راجع (ص: ٧٤٩) قسم التحقيق.

ب- في مبحث الخامس من المنصوبات المفعول معه: (قال في التوضيح: «فإن قلتَ: فقد قالوا: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وزيدًا؟ قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلًا بمحذوف، والتقدير: ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل»).

الأكثرون:

ورد التعبير بهم مرتين في مبحث واحد هو: المتعلق بأحكام مفعولي ظن، ومفاعيل أعلم وأرى وأخواتهما، قال عن الأول: (وأفهم كلامه أن الحذف اقتصارًا أي لغير دليل لا يجوز وهو إجماع في حذف أحدهما، وقول سيبويه والأخفش واختيار ابن مالك والمصنف في حذفهما وعن الأكثرين فيه الجواز...) والثاني قوله: (وكقولك له في حذف الثاني: أَعْلَمت زيدًا فاضلًا، وفي حذف الثالث: أعلمت زيدًا عمرًا، أما الأول فيجوز حذفه ولو بلا دليل كما قال به الأكثرون، نحو: أَعْلمت كَبْشَك سمينًا).

سليم:

ذُكروا مرة واحدة في مبحث إجراء القول مُجرى الظن: (وسليم تجيز إجراء القول مجرى الظن، بأن يضمن معناه فينصب المبتدأ والخبر مفعولين سواء وجدت الشروط الآتية أم لا نحو...).

غير سليم:

ذُكروا مرة واحدة كذلك في نفس المبحث السابق وذلك قوله: (وغيرهم أي غير سليم تخصه، أي جواز إجرائه مجرى الظن بتقول أي بمضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به).

البغدادي:

ذُكر مرة واحدة أيضًا مرادًا به البغداديون، وذلك قوله في عمل اسم المصدر في التاسع مما يعمل عمل الفعل: (وإنما يُعْمِلُهُ إذا وقع موقع المصدر الكوفي والبغدادي).

الكوفي:

ورد ذكره مرادًا به الكوفيون ثلاث مرات:

أ- في مبحث إعمال اسم المصدر وقد ذُكِرَ.

ب- وقوله في فصل التنازع: (والكوفي يختار الأسبق أي: إعماله لسبقه فيضمر في غيره ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور؛ لأن مرجعه وإن تأخر لفظًا متقدم رتبة؛ لأنه معمول للأول...).

جـ- وقوله في نفس المبحث موفِّقًا بين المذهبين: (وعلم من كلامه: أن التنازع لا يقع بين حرفين ولا بين حرف وغيره، ولا في معمول متقدم، نحو: زيدًا ضربت وأكرمت، ولا متوسط نحو: ضربت زيدًا وأكرمت، وأنه لا خلاف بين البصري والكوفي في إعمال أحد العاملين وإنما الخلاف في المختار منهما...).

البصري:

أُشير إليه مرة واحدة مرادًا به اسم الجمع وذلك في مبحث: التنازع، حيث قال مستنبطًا من كلام المصنف: (وأنه لا خلاف بين البصري والكوفي في إعمال أحد العاملين وإنما الخلاف في المختار منهما).

النحويون:

ورد التعبير عنهم بذلك مرة واحدة في مبحث البدل فيما يتعلق بإبدال الظاهر من المضمر، ناقلًا عن المصنف: (قال: «ولا يُبْدَل مضمر من ظاهر، ونحو: رأيت زيدًا إياه من وضع النحويين، وليس بمسموع»).

اتفاقًا:

نص عليه مرة واحدة في آخر الخامس من التوابع «عطف النسق»: (ومحل الخلاف إذا كان المعطوف ظاهرًا، فإن كان ضميرًا وجب إعادة الخافض اتفاقًا).

غير العرب:

أُشير إليهم مرة واحدة، وذلك قوله في باب: موانع الصرف عن تعريف العجمة: (والثالث العجمة بأن يكون الاسم من أوضاع غير العرب كإبراهيم وإسحاق...).

غير ابن الحاجب من الحُسَّاب:

أُشير إليهم مرة واحدة في: باب العدد، وذلك قوله في تعريفه: (وقال غيره من الحساب: العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء).

بنو أسد:

ذُكروا مرة واحدة تبعًا للمصنف، وذلك في النوع الثاني من المبني على الكسر حيث قال: (وبنو أسد تفتحه لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها)[1].

ثانيًا: ما يتعلق بنقله عن أعلام المدارس المختلفة:

١- من أعلام الطبقة البصرية الثالثة:

أ- الخليل: نقل عنه مرتين، الأولى: في مبحث النوع الثاني من المبني على الفتح عن نون التوكيد (قال الخليل: وليست الخفيفة مخففة من المشددة خلافًا للكوفيين)، والثانية في الخامس من المعارف بصدد الخلاف حول حرف التعريف: «المعرف بأل» (والتعريف بها مذهب الخليل والهمزة عنده أصلية...) وقد اختاره تبعًا للمصنف.

ب- يونس: ورد ذكره ثلاث مرات:

١- قوله في مبحث أحكام الفاعل فيما يتعلق بوجوب التأنيث: (وأما قوله: إن السماحة... وقوله: فلا مزنة ودقت ... فضرورة خلافًا ليُونس).

٢- في مبحث تخفيف لكن في الثالث عشر من المنصوبات: (وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا).

٣- في مبحث حذف نون مضارع كان المجزوم: (وخالف في المتصل بالساكن يُونسُ فأجاز الحذف).

٢- من أعلام الطبقة الرابعة البصرية:

---

(١) راجع (ص: ٤٦٦) قسم التحقيق.

سيبويه:

وقد ورد ذكره عشر مرات من ذلك: قوله في إعراب الأسماء الستة: (ومذهب سيبويه وموافقيه: أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف كما في المقصور لكن أُتبع فيها حركات ما قبل الحروف لحركات الإعراب بالمحذوف بعضها استثقالًا وبعضها تعذرًا) وقد أبنْت في أثناء التحقيق أن هذه النسبة إلى سيبويه غير موثوق منها؛ لأنني رجعت إلى الكتاب فوجدته لم يلمح إلى ما نقلوه عنه، إلى جانب أنني غير محبذ لهذا الرأي لما فيه من التكلف[1]، وقوله في آخر الضمائر في مبحث أنواع المعارف: (ويضم إليها ياء المخاطبة كما زادها سيبويه، خلافًا للأخفش والمازني)، وقوله في مبحث حذف كان وحدها بعد أما: (ويقاس بضمير المخاطب غيره، وقد مثَّل سيبويه بأما زيد ذاهبًا)، وقوله في مبحث حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها في باب عمل الفعل:

(وأفهم كلامه: أن الحذف اقتصارًا -أي: لغير دليل- لا يجوز، وهو إجماع في حذف أحدهما، وقول سيبويه والأخفش واختيار ابن مالك والمصنف في حذفهما، وعن الأكثرين فيه الجواز).

٣- من أعلام الطبقة الخامسة البصرية:

الأخفش الأوسط:

ذكره إحدى عشرة مرة كقوله في آخر مبحث الضمير عن ياء المخاطبة: (ويضم إليها ياء المخاطبة خلافًا للأخفش والمازني في قولهما: إنها حرف تأنيث والفاعل مستتر)، وقوله عن ألْ الموصولة في الرابع من المعارف معارضًا كذلك: وبها تقرر عُلِمَ أن أل المذكورة ليست حرف تعريف خلافًا للأخفش...) وقوله في الثاني من المرفوعات نائب الفاعل: (وعلم من قوله فإن فقد أنه لا ينوب شيء

---

(١) انظر (ص: ٣٦٦) من التحقيق.

من هذه المذكورات مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين إلا الأخفش تبعًا للكوفيين فيجوزون ذلك مطلقًا، وعن الأخفش أيضًا: أنه إنما يجوز ذلك إن تقدم النائب)، وقوله عن عمل لات في السابع من المرفوعات: (لكن خالف فيه الأخفش فقال مرة: لا تعمل، ومرة: تعمل عمل إن)، وقوله عن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر في الرابع من التوابع: (لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة، فيبدل منه حينئذ نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] بخلاف ما إذا لم يفد الإحاطة خلافًا للأخفش).

٤- من أعلام الطبقة السادسة البصرية:

أ- الجرمي: ذكره مرة واحدة تبعًا للمصنف في النوع الأول من المبني على الكسر (وأبو عمر الجرمي يجيز منع صرفه للعلمية والتركيب).

ب- المازني:

ذُكر أربع مرات، كقوله مخالفًا إياه عن أل الموصولة في النوع الرابع من المعارف: (ولا موصولًا حرفيًّا خلافًا للمازني، لعود الضمير عليها ولأنها لا تؤول مع صلتها بمصدر كما هو حقيقة الموصول الحرفي)، وقوله عن حكم تقديم التمييز على عامله في الثامن من المنصوبات: (وندر تقدمه على المتصرف كقوله: **أنفسًا تطيبُ بنيْلِ المنَى**... وقاس على مثل ذلك المازني والمبرد والكسائي) وقوله في تابع المنادى عن تابع «أي، وأية»: (إلا تابع «أي، وأية» واسم إشارة ذكره وصلةً لندائه نحو: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [الانفطار: ٦]، ﴿يَتَأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧]، ويا هذا الرجل فيُرفع فقط لأنه المقصود بالنداء، وجوز المازني نصبه).

٥- من أعلام الطبقة السابعة البصرية:

المبرد:

أشار إليه ثماني مرات، من ذلك قوله عن المعرف بأل وآراء النحاة فيه: (وعن المبرد: أن التعريف بالهمزة وزيدت اللام وحدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة

الاستفهام) وقد بينت في أثناء التحقيق الجزء الأول: الباب الثاني صـ٣٤٤ من الأصل نقلًا عن المبرد أن هذا الرأي مذكور في كتابه «الشافي» (مخطوط)، وقوله في الثاني من مواضع وجوب حذف عامل المفعول به في أول المنصوبات: (وقال المبرد: ناصبه حرف النداء؛ فعليه لا يكون مما نحن فيه)، وقوله عن «حاشا» في الاستثناء في التاسع من المنصوبات (قال: وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية أي قطعًا؛ إذ لا يدخل جار، على جار ومذهب المبرد: أنها حينئذ فعل، والصحيح: أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل)، وقوله عن حكم توسط خبر كاد وأخواتها في الثاني عشر من المنصوبات: (وقضية كلامه: جواز توسطه بينها وبين أسمائها وهو كذلك فقد قال به المبرد والسيرافي والفارسي مطلقًا) وقوله في فصل التنازع ناقلًا عن المصنف: (قال: فلا تنازع بين جامدين ولا بين جامد وغيره، وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب).

٦- من أعلام الطبقة الثانية الكوفية:

الكسائي:

أشار إليه عشر مرات، كقوله في مبحث صلة الموصول في الرابع من المعارف: (وحكى الكسائي: «نزلنا المنزل الذي البارحة، أي الذي نزلناه البارحة، وهو شاذ)، وقوله معارضًا في مبحث رافع المضارع: (والكسائي: حرف المضارعة)، وقوله فيه أيضًا: (ويرد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه)، وقوله عن جزم المضارع في جواب النهي في باب المجزومات: (ويعبر عن هذا أيضًا بأن شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه، وخالف الكسائي في ذلك فجوز الجزم في نحو: لا تدنُ من الأسد يأكلك، بتقدير: إن تدن، بغير نفي، واحتج بقوله...) وقوله في مبحث عمل اسم الفاعل: (وأجاز الكسائي عمله إذا كان ماضيًا... وخرَّجه الجمهور على حكاية الحال).

٧- من أعلام الطبقة الثالثة الكوفية:

الفراء:

ذُكر ست مرات: منها قوله في المبني على الضم عن غير إذا كانت بمعنى إلا: (وأجاز الفراء بناءها على الفتح عند تفريغ العامل، وإن أضيفت إلى معرب لتضمنها معنى «إلا» فيقال على رأيه: ما قام غيرُ زيد، أو غيرك، بالإعراب والبناء) وقوله في الخامس عشر من المنصوبات عن نصب المضارع بعد فاء السببية: (وقد ينصب الفعل بعد الفاء لتقدم ترجٍّ، قاله ابن مالك تبعًا للفراء كقوله: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣-٤] بنصب تنفعه في قراءة عاصم).

هذا رأي وجيه أيدته في أثناء التحقيق، وقوله في باب العدد: (وحكى الفراء أن بعض العرب يقول: عشر مائة، وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: عشر مئين).

٨- من أعلام الطبقة الخامسة الكوفية:

ثعلب:

ورد ذكره ثلاث مرات:

أ- قوله عن رافع المضارع في العاشر من المرفوعات: (وثعلب: مضارعته للاسم).

ب- وقوله في نفس المبحث رادًّا على ثعلب: (وقول ثعلب: إن المضارعة إنما اقتضت إعرابه في الجملة ثم تحتاج في كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه).

جـ- وقوله في آخر المفعول المطلق: (الثاني من المنصوبات) مفندًا: (وزعم ثعلب في نحو: أنت الرجل علمًا أن علمًا مفعول مطلق منتصب بالرجل على تأويله بالعالم، والوجه أنه تمييز محول عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل أي: أنت الكامل علمًا).

٩- من أعلام النحاة النازلين ببغداد:

ولم يذكر منهم إلا من غلبت عليه النزعة البصرية كالزجاج، وقد ذكر مرتين.

١- في مبحث المفعول معه «الخامس من المنصوبات» ناقلًا عن المصنف معارضته لرأيه في ناصبه: (ولا محذوف، والتقدير: سرت ولابست النيل؛ فيكون حينئذ مفعولًا به خلافًا للزجاج).

٢- في باب العدد عن تمييز كم الاستفهامية المجرورة بالباء: (وتمييز كم الاستفهامية المجرورة بالباء كالأحد عشر أي: كتمييزها في كونه مفردًا منصوبًا على الأصل وقد مر في بابه، وكتمييز المائة في كونه مفردًا مخفوضًا بمن مضمرة لا بالإضافة خلافًا للزجاج).

١٠- من أشهر نحاة العراق وما يليه شرقًا وما يقرب منه غربًا:

أ- السيرافي: لم يذكره إلا مرة واحدة وهي قوله مؤيدًا في مبحث توسط خبر كاد وأخواتها بينها وبين أسمائها في الثاني عشر من المنصوبات: (وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين أسمائها وهو كذلك؛ فقد قال به المبرد، والسيرافي، والفارسي مطلقًا).

ب- الفارسي:

ذكر ست مرات منها قوله في مبحث المفعول له في الثالث من المنصوبات عن محترزات تعريفه: (ولكن جوز الفارسي: جئتك ضرب زيد أي: لتضربه)، وقوله في محترزات تعريف المفعول معه في الخامس من المنصوبات: (ونحو: هذا لك وإياك، فلا يتكلم به خلافًا لأبي علي، وإن كان في ها معنى: أبنه، وفي ذا معنى: أشير، وفي ذلك معنى استقر؛ لأنه ليس فيها حروف الفعل).

جـ- الرماني:

لم يذكره إلا مرة واحدة معارضًا له وذلك في آخر الخامس من المعارف «المحلَّى بأل»: (وللرماني وغيره في قولهم في الضاربي والضاربك والضاربة: إن الضمير في موضع جر بالإضافة).

د- ابن جني:

ذكره مرتين:

أ- في مبحث الأمثلة الخمسة عند التقاء نون الرفع بنون الوقاية وحذف إحداهما، قال مؤيدًا: (فالمحذوف منه نون الوقاية وفاقًا للأخفش، والمبرد، والفارسي، وابن جني، وأكثر المتأخرين).

ب- في مبحث مرجع الضمير على متأخر لفظًا ورتبة قال معارضًا: (من كل مفرد وقع مفعولًا مؤخرًا واتصل ضميره بالفاعل، وعليه جرى ابن مالك تبعًا لابن جني، وغيره لكثرة وروده، والأصح ما عليه الجمهور: أن هذا ضرورة) وقد استحسنت في أثناء التحقيق رأي ابن جني؛ لأنه يعترف بالمسموع ولخلوه من التكلف، والله أعلم.

هـ- الزمخشري:

ذكره أربع مرات:

أ- قوله في مبحث المبني على الضم عن «غير» بَعْد «لا» معارضًا المصنف ومؤيدًا الزمخشري، (وما قاله مردود، فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب، وأتباعهما ذلك، وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله:

جوابًا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل)

ب- وقوله في محترزات أن المفسرة في الخامس عشر من المنصوبات: (وبخلاف نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] قال الزمخشري: إلا إن أُوِّل قلت بأمرت)، وقد بينت في أثناء التحقيق عدم استحساني لهذا الرأي لما فيه من التعسف، واستصوبت كون أن في الآية مصدرية، والله أعلم.

جـ- قوله في مبحث عطف البيان: (ويمتنع إعراب التابع عطف بيان بل يتعين إعرابه بدلًا في نحو: ﴿ فِيهِ ءَايَتٌۢ بَيِّنَتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فمقام إبراهيم بدل لا عطف بيان خلافًا للزمخشري لأنه معرفة وآيات بينات نكرة).

وقد بينت في التحقيق أن كلا الرأيين في الآية لا يخلو من نظر، وأن الأصوب كون «مقام إبراهيم» مبتدأ محذوف الخبر أو العكس؛ لأن الأولى تخريج القرآن على أقوى الوجوه.

د- وقوله في باب العدد تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]: (وليس «أسباطًا» تمييزًا بل بدل من اثنتي عشرة، على أن الكسائي ذهب إلى جواز وقوع تمييز ذلك جمعًا، وتبعه الزمخشري وكذا الشيخ بدر الدين بن مالك...).

وقد استحسنت في التحقيق رأي الفراء المبيح لكون التمييز في مثل هذا جمعًا بدون تأويل، ثم بينت أن هذا الرأي المنقول عن الكسائي والزمخشري يلي رأي الفراء في هذا لإبقائهما النص القرآني على ظاهره دون تأويل.

و- ابن الخباز:

ورد ذكره أربع مرات:

١- قوله في معرض التعليق على بيت الفرزدق:

مـا أنـت بـالحكم الـترضى حكومتُـهُ

(قال ابن الخباز «إنما لم يقل: المرضي؛ لأن المسند إليه مؤنث، فراعى الموافقة فوقع فيما هو أقبح منه).

٢- وقوله في محترزات تعريف المفعول له: (وبالقلبي: نحو جئتك قراءة للعلم كما قاله ابن الخباز وغيره، واعتمده المصنف في توضيحه).

٣، ٤- قوله في معلّقات الأفعال القلبية في مبحث ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ناقلًا عن المصنف ومعلقًا عليه: (ثم قال: «والظاهر أن

المعلق اللام لا إن إلا أن ابن الخباز حكى أنه يجوز: علمت إن زيدًا قائم، بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه؛ فعلى هذا المعلق إن» انتهى.

وليس مراد ابن الخباز بالجواز التمييز، بل إنه جائز بعد امتناعه قبل كسر إن، وهو صادق بالواجب الذي هو المراد لما عرفت أن التعليق واجب).

١١- من أشهر علماء القطرين:

ابن الحاجب:

ذكر خمس مرات: منها قوله في ضابط المعرفة: (وثانيهما معرفة وهي ما لا يقبل رب، وعرفها ابن الحاجب بأنها ما وضع لشيء بعينه، والنكرة بأنها ما وضع لشيء لا بعينه) وقوله مستحسنًا تعريفه بالعدد: (قال ابن الحاجب: العدد ما وضع لكميته آحاد الأشياء).

١٢- من أشهر نحاة الأندلس والمغرب:

أ-ابن خروف:

أورده مرة واحدة، وذلك قوله في المبني على الفتح أو نائبه: اسم لا النافية للجنس، وذلك إذا كان جمعًا مزيدًا بالألف والتاء: (ونحو: لا قائمات بالبناء على الفتح كسائر أسماء لا أو الكسر كإعرابه... وجوز ابن خروف الكسر مع التنوين نظرًا إلى أنه للمقابلة لا للتمكين).

ب- أبو علي الشلوبين:

ذكره مرتين إحداهما مضعِّفًا قوله في الرابع من المنصوبات المفعول فيه: (ونحو قولهم: دخلت الدار والمسجد، وسكنت البيت، فهو على التوسع إلا أنه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله، والتوسع في ذلك بإسقاط الجار وإجراء القاصر مُجرَى المتعدي، فيكون المنصوب مشبهًا بالمفعول به، وهذا مذهب الفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه، وقيل: منصوب على الظرفية وهو مذهب أبي علي الشَّلوبين وعزاه لسيبويه والجمهور، وقيل: مفعول به، وهو

مذهب الأخفش) والثانية في مبحث توسط خبر كاد وأخواتها في الثاني عشر من المنصوبات: (وقال به الشلوبين فيها لم يقترن فيه الخبر بأنْ ويمنعه فيها سواه فعليه لا تقول: عسى أن يقوم زيد بجعل أن يقوم خبر عسى).

١٣- أشهر النحاة في الأندلس والمغرب بعد سقوط بغداد.

أ- ابن عُصفور

ذكره مرتين:

١- في محل جملة الاستثناء بليس ولا يكون في التاسع من المنصوبات: (**وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النصب، أو مستأنفة فلا محل لها، قولان**، وصحح ابن عصفور منهما الثاني).

٢- في شروط إعمال الأسماء التي تعمل عمل الفعل: (**وشرطه ليعمل ألا يُصغَّر، فلا يقال: أعجبني ضُرَيبُك زيدًا؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، فبَعُد عن الفعل**، لكن حكى ابن عصفور من كلامهم «**رويد زيد نفسه**»).

ب- ابن مالك:

أكثر النقلَ عنه إذ بلغ ذلك سبعًا وعشرين مرة، من ذلك قوله في باب الإعراب: (وبها قاله عُلِمَ أن الإعراب لفظي، واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعرَّفه بأنه: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف) وهو هنا يؤيده، وقوله عن عالمين في الملحق بجمع المذكر السالم: (وعالمون وهو على ما قاله في التوضيح تبعًا لابن مالك: اسم جمع لا جمع؛ لأنه خاص بمن يعقل، والعالَم عام فيه وفي غيره، والجمع لا يكون أخصَّ من مفرده، وعلى ما قاله غيره جمع تصحيح لم يستوف الشروط؛ لأن «عالم» اسم جنس وليس بعلم ولا صفة) وقد استحسنت رأي غير ابني مالك وهشام، وبينت أن عالمين كما تطلق على العقلاء تطلق على غيرهم، بدليل قوله تعالى:

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فهو رب كل شيء، عَقَل أو لم يعقل، ومن ثَمَّ يكون الجمع مشاكلًا لمفرده والله أعلم.

وقوله في المحذوف من نون الوقاية أو نون الرفع معارضًا: (فالمحذوف منه نون الوقاية وفاقًا للأخفش والمبرد، والفارسي، وابن جني، وأكثر المتأخرين، خلافًا لما اختاره ابن مالك تبعًا لسيبويه من أن المحذوف نون الرفع)، وقد بينت استحساني لرأي ابن مالك لأنه مدعم بأدلة قوية، كما في «شرح التسهيل». وقوله في باب البناء مؤيدًا: (فالمناسب لما قدمه ما قاله كثير من أن البناء لفظي، وجرى عليه ابن مالك وعرفه بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب اهـ. وليس حكاية أو إتباعًا أو نقلًا أو تخلصًا من سكونين؛ فجرى في البناء والإعراب على نسق واحد بخلاف المصنف) وقوله عن مراتب اسم الإشارة معارضًا: (وأن كلامه يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قُربى، وبُعدى، وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب..) وأنا مع الشارح في ذلك.

وقوله عن نيابة المجرور في الثاني من المرفوعات: «نائب الفاعل» معارضًا: (وفي قوله: «أو المجرور» تنبيه على أن النائب المجرور وحده لأنه المفعول حقيقة واختار ابن مالك أنه مجموع الجار والمجرور) وأنا مع ابن مالك فيما ذهب إليه لأن الفائدة إنما تمت بهما لا بأحدهما؛ ولأن في رأي غيره إهدارًا لقيمة الحرف، وقد بينت سلفًا أن للحرف مكانته في اللغة التي ينبغي أن نحافظ عليها، والله أعلم.

وقوله عن «ما حاشا» في الاستثناء في التاسع من المنصوبات معارضًا: (ولا يدخل عليها «ما» بخلاف خلا وعدا كما مرَّ؛ قال ابن مالك: وربما دخلت بدليل قوله ﷺ: «**أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ مَا حَاشَا فَاطِمَة**»).

وأنا مع ابن مالك فتحكيمه السماع في القواعد واعتماده حديث رسول الله ﷺ دليلًا على مسألة نحوية، وقوله عن توكيد النكرة توكيدًا معنويًا مؤيدًا:

(وذهب الكوفيون إلى أنها إن أفادت جاز توكيدها، وتبعهم ابن مالك وصححه المصنف في توضيحه...) وأنا معهم في ذلك وقوفًا مع السماع، وقوله في ترجمة بدل الكل: (وهو إما بدل كل من كل وسماه ابن مالك بدل المطابقة)، وقد ذكرت في التحقيق أنه سماه أيضًا بالموافق، وتسمية ابن مالك عندي أدق من تسمية غيره، لما هو مذكور في محله.

جـ- أبو حيان:

ذُكر مرتين:

١- قال في مبحث تعريف الكلام مؤيدًا: (قال أبو حيان: والأصح ألا يشترط القصد؛ فعليه يجب ترك هذا القيد، وقد تركه المصنف في بقية كتبه).

٢- وقوله في مبحث نائب الفاعل فيما يتعلق بنيابة غير المفعول به: (وظاهر كلام المصنف أنه لا أولوية لشيء من المذكورات، وقيل: المجرور أولى، ونقل عن أبي حيان أولوية ظرف المكان).

١٤- من أعلام نحاة عصر المماليك:

أ- ابن الناظم الشيخ بدر الدين بن مالك:

ذكره مرة واحدة، وذلك في معرض آراء النحاة حول جمع التمييز في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ قال ناقلًا عنه: (وقد يؤتى به جمعًا صادقًا على الواحد منها فيقال: عندي عشرون دراهم، على معنى عشرون شيئًا كل واحد منها دراهم، ومنه: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ أي اثنتي عشرة فرقة كل فرقة أسباط).

ب- المرادي:

أورده ثلاث مرات:

١- في معرض هل الإعراب لفظي أو معنوي، واختياره كونه لفظيًّا: (والأول كما قال المرادي أقرب إلى الصواب، لقول المحققين: أنواعه رفع إلى آخره).

٢- وقوله في شروط إعمال ما في السابع من المرفوعات: (وشرط جماعة فيها عدم تكرارها، وقال ابن مالك: ليس بشرط قال المرادي: وهو الصواب).

٣- وقوله في آخر فصل التنازع فيما يتعلق بما لا يكون فيه التنازع: (ولا في سببي مرفوع نحو قوله:

قَضَى كلُّ ذي دَينٍ فوفَّى غريمَهُ وعزةُ ممطولٌ مُعنًّى غريمُها

خلافًا لجماعة، وقد تكلم المرادي على ذلك في شرح التسهيل).

جـ- ابن هشام الأنصاري:

المصنف صاحب المتن المشروح والمحقق على يد الفقير، أورده الشارح تارة بالاسم، وأخرى بلقب المصنف، وثالثة بالضمير؛ فقد أشار إليه بالاسم مرة واحدة وذلك في قوله في خطبة الكتاب: (وبعد فإن كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، والمراد في علم النحو للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري...) وذكره بلقب المصنف ثمانيًا وعشرين مرة منها:

١- قوله في علُ المعرفة في الملحق بالمبني على الضم: (وألحق بها أي بالظروف المذكورة في البناء والإعراب علُ المعرفة فإلحاقها بها يكون في البناء فقط بأن أريد بها معين كأخذت هذا من أسفل الدار وذاك من علُ، أي: من أعلاها، ولا تضاف أصلًا، ووقعت مضافة في كلام الجوهري قال المصنف: «وهو سهو»).

٢- وقوله في معرض الكلام عن مراتب المعرفة بالنسبة للمضاف إلى الضمير: (واستثنى منه المصنف المضاف إلى المضمر فإنه ليس في رتبة العلم، وإلا لما صح: مررت بزيد صاحبك؛ إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف).

٣- وقوله في ختام آراء النحاة عن أل المعرفة: (والمشهور عند المصنف وغيره أن التعريف بأل).

٤- وقوله تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣] في مبحث أحكام الفاعل ونائبه: (قال المصنف: والأجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها إعراب «الذين ظلموا» مبتدأ، وما قبله خبرًا).

٥- وقوله في معرض ذكره آراء النحاة حول رافع المضارع في العاشر من المرفوعات: (قال المصنف وغيره: وأصح الأقوال الأول وهو الجاري على ألسنة المعْرِبين).

٦- وقوله معقبًا على ترك المصنف بعض حروف الجر: (وترك المصنف هنا من حروف الجر «خلا وعدا وحاشا»؛ لأنه قدمها في الاستثناء وسكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام وخافض أنَّ وأنْ، للخلاف في أن محل المخفوض نصب أو خفض أو محتمل لهما، وقد جزم في التسهيل بالأول).

وأشار إليه بالضمير فيما يربي على المائة كقوله مثلًا في تفاوت المعارف: (قال: «وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها»)، وقوله عن أفعال المقاربة في السادس من المرفوعات: (وتسميتها بها قاله من باب تسمية الشيء باسم جزئه)، وقوله في باب المجزومات عن أدوات الشرط: (وأفهم كلامه أن ما يأتي من الأدوات ليس حرفًا)، وقوله في ذكر المناسبة بين بابي ما يعمل عمل الفعل من الأسماء وعمل الفعل: (ولما أنهى الكلام عن عمل الفعل أردفه بما يعمل عمله من الأسماء فقال:...) هذا إلى جانب نُقُول كثيرة أخذها عنه دون إشارة إليه، وقد بينتها في أثناء التحقيق، وسأفصل القول في علاقة الشارح بالمصنف عند التعرض لمنهجه إن شاء الله تعالى.

د- ابن عقيل:

ذكره مرة واحدة، وذلك قوله في السابع من المرفوعات: (وقضية كلامه كغيره أن تقديم الخبر يمنع العمل وإن كان ظرفًا أو مجرورًا، قال ابن عقيل: «وبه صرح ابن مالك»، وقيل: لا يمنع حينئذ وهو المختار، قياسًا على معمول الخبر وعلى خبر إن وأخواتها).

١٥ - أعلام آخرون ذكر لهم آراء نحوية من غير المدارس السابق ذكرها.

١ - الجرجاني:

لم يحدد مَن هو، وقد بينت في التحقيق تبعًا لما ذكره الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور أنه الإمام عبدالقاهر الجرجاني، فكان الواجب على الشارح أن يذكر اسمه كاملًا حتى يتضح ويتميز عن كل من تلقبوا بهذا اللقب؛ إذ هم كثير، هذا وقد أورد ذكره مرتين:

أ- في مبحث علامات الاسم معقبًا على قول الفرزدق:

«ما أنت بالحكم الترضى حكومته»:

(فشاذ إن سُلِّم أن أل فيه معرفة بل قال الجرجاني: «إن مثله في النثر خطأ بإجماع»).

ب- وقوله في عامل نصب المفعول معه في الخامس من المنصوبات ناقلًا عن المصنف: قال: «والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه لا الواو خلافًا للجرجاني»).

٢ - الآمدي:

تعرض لذكره مرة واحدة، وذلك بصدد مسألة ظاهرها نحوي وباطنها أصولي، قال في مبحث علم الجنس: (وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الأصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقًا أي بلا تعيين، كأسد اسم لماهية السبع، فيقال: أسد أجرأ من ثعلب، كما يُقال: أسامة أجرأ من ثعالة، ويعبر عنه

بالنكرة أيضًا لكن الفرق بينهما بالاعتبار إن اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمي: اسم جنس ومطلقًا، أو مع قيد الوحدة الشائعة سُمي: نكرة، ولم يفرق الآمدي وابن الحاجب بين الثلاثة بل جعلاها بمعنى، وهو: أن يدل اللفظ على الوحدة الشائعة؛ فالوحدة على هذا مدلول اللفظ في الثلاثة، وعلى الأول مدلوله في النكرة فقط، ومدلوله في اسم الجنس الماهية، والوحدة ضرورية إذ لا وجود للماهية بأقل من واحد).

وقد بينت في أثناء التحقيق أن هذه المسألة ونحوها الأجدر بها علم الأصول لأن جدواها في النحو ضئيلة، بل ربما كانت صادَّة للناشئين عن هذا العلم، وهي من ناحية أخرى تعبر عن الثقافة الواسعة التي اتسم بها أعلام علماء هذا العصر لاسيما شارحنا، وقد وضحت ذلك في الفصل الثاني.

٣- بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي:

وقد ذكره بالاسم مرة واحدة تبعًا للمصنف في معرض استحسانهما لترجمة الاسم المقصور بهذا الاسم قال: («ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب بمدينة قوص إلى العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي يتشوق إليه:

سلم على المولَى البهاء... الأبيات»).

٤- العلامة الشمس البرماوي:

ذكره مرة واحدة حيث قال في مبحث أقسام الكلام وآراء النحاة فيه: (لكن كلامه في توضيحه في باب الموصول تبعًا لكلام التسهيل وشرحه هناك قد يقتضي ترجيح الأول، نبَّه على ذلك العلامة الشمس البرماوي، قال: «ويظهر ترجيح تثليث القسمة لأن ذلك إما اصطلاح ولا مشاحة فيه أَوْ لَا فقائله قد ميز بين الطلب والإنشاء» انتهى).

٥- شيخنا شيخ الإسلام أبو عبدالله القاياتي:

ذكره مرة واحدة بهذا الاسم، وذلك معارضًا المصنف في إيجابه كسر همزة «إن» بعد «حيث» ورميه الفقهاء الذين يفتحونها بعدها باللحن الفاحش، قال في الثامن من المرفوعات: (والحق كما قاله شيخنا شيخ الإسلام أبو عبدالله القاياتي رحمه الله: جواز الأمرين، أما الكسر فلما ذكر، وأما الفتح فاعتبارًا بالأصل؛ إذ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردًا).

ولي على هذا النص تعليق ذو نقاط: أ- أنه يبين للشارح شخصيته في بحثه حيث إنه يتصدَّى لسيبويه زمانه -ابن هشام الأنصاري- ويوضح أن الصواب جانبه في هذه المسألة.

ب- أن الشارح معتز بشيوخه إلى درجة أنه يجعلهم ميزانًا له في ترجيح رأي على غيره، وفي وصفه له بلقب شيخنا شيخ الإسلام.

جـ- ولكني آخذ عليه أنه قال في تعليقه على المصنف: (والحقُّ إلخ) وكان الأجدر به أن يقول: والصواب... ذلك لأن الحق لا يتعدد بخلاف الصواب، ومعلوم أنه إذا كان في المسألة أكثر من رأي ولكل رأى وجهة نظره فإن الحكم حينئذ على رأي أحدهم بمقابل الحق يكون مصادرة على المطلوب، ولو تأمل الشارح كلام المصنف عن حيث في «المغني» من أنها قد تضاف إلى المفرد العلم- أن المصنف لا يمانع ضمنًا في فتح إن في هذه الحالة؛ لأن المصدر المؤول في قوة المفرد، والله أعلم.

وبعد... فأرجو أن أكون بهذا العرض المفصل قد أبنت اتجاه الشارح النحوي في كتابه وذلك من خلال ما اختاره من الآراء، وهو أنه ينشد الصواب حيث كان، ولكني آخذ عليه أنه نقل عن عَلَمين دون أن يشير إليهما أو إلى مصنفاتهما هما: ابن يعيش في «شرح المفصل» والرضي في «شرح الكافية» فقد نقل عن الأول معظم ما يتعلق بالمركب من الأعداد، والظروف، والأحوال، والأعلام، في المبني على الفتح، ونعت اسم «لا» المفرد، والعطف عليه، والأوجه الجائزة فيهما، ونقل عن الرضي كثيرًا من تعليلاته في مبحث إعراب الأسماء الستة، والملحق بالمثنى، وتعريف العدد، وغير ذلك مما وضحته في أثناء التحقيق ناصًّا

على محله، وهذا أمر يؤسف له إذ إن النص عن المأخوذ عنه إلى جانب أنه أمانة علمية فيه اعتراف بأقدار المأخوذ عنهم، وأنهم من المكانة بحيث يجدر الإعلاء من شأنهم فضلًا عن تسهيل البحث لمن أراد الرجوع إلى مصنفاتهم الأصلية.

عاشرًا: منهج الشارح في الكتاب:

إذا أردنا أن نعرف منهج إنسان في كتابه فعلينا أن نرى مقدمته وما وضع فيها من أُسُسٍ ثم نحاسبه على مقدار اتساق كلامه مع مقدمته أَوفَّى بها وَعَدَ؟ أم كان ثَمَّ قصور؟ وبالرجوع إلى هذه المقدمة نراه يقول: فإن كتابه «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» والمراد في علم النحو للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري -تغمده الله برحمته ورضوانه وأسكنه بحبوحة جنانه- لَـمَّا اعتنى به ذوو الجِد والاجتهاد، وكان فيه ما يحتاج إلى بيان المراد، التمس مني بعض الأَعِزَّة عليَّ، من الفضلاء المترددين إليَّ، أن أضع عليه شرحًا يحُلُّ ألفاظه، ويبرز دقائقه، ويقيد مطلقه، ويفتح مغلقه، فأجبته بعد الاستخارة إلى ذلك راجيًا العفو من القادر المالك). ومن هذه المقدمة نستطيع أن نقول: إن الأسس التي وضع عليها كتابه تتجلى في:

١- حل ألفاظ المتن.

٢- إبراز دقائقه.

٣- تقييد مطلقه.

٤- فتح مغلقه.

فهي أمور تتعلق بجعل هذا المتن سهلًا على طالبه محببًا إلى شادي علمه، ويمكن إجمال هذه الأسس في ثلاثة أشياء:

أ- توضيح كلام المصنف.

ب- تقرير بعض المسائل بطريق البحث.

جـ- تقييد المطلق، هذا بالإضافة إلى ما استطعت استنباطه ممَّا لَمْ يذكره في مقدمته، وذلك بفضل الله وبفضل معاشرتي للكتاب، أقول وبالله التوفيق:

أولًا: توضيحه لكلام المصنف وشرحه له بما يتلاءم مع ما يقصده المصنف:

من ذلك قوله في النوع الثاني من المبني على الفتح معقبًا على كلام المصنف حول قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]: (وقوله في شرح قطر الندى: «أصله قبل دخول الجازم «يصدوننك» فلما دخله الجازم وهو «لا» الناهية حذفت النون» إنما يأتي على ندور وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب وما لحق به)، وقوله عن أنواع المعارف وتفاوتها: (وترك سابعًا وهو المنادى المقصود، وكأنه تركه لذكره له في مبحث المبني على الضم أو نائبه، وقد رتب المعارف على ما ذكرته، وقد يفهم أن ترتيبها في التعريف كذلك، وفي كلامه في الشرح ما يشير إليه).

وقوله عن أدوات الشرط في باب المجزومات: (وأفهم كلامه أن ما يأتي من الأدوات ليس حرفًا وهو كذلك بل هي اسم حتى «مهما» بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] حيث عاد الضمير عليها ولا يعود إلا على الاسم)، وقوله في باب عمل الفعل: (وإلى هذه النواصب التي قررتها في المستثنيات أشار بقوله: فناصبها الوصف والناقص، وفي نسخة: والناسخ والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه، ففي كلامه لف ونشر مرتب).

وقوله في مراتب اسم الإشارة في الثالث من المعارف: (وأن كلامه يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قربى وبعدى، وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى وهي: المجردة من اللام والكاف، وبعدى وهي: المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى، ووسطى وهي التي بالكاف وحدها لأن زيادة الحروف تشعر بزيادة

المسافة)[1]، وقوله عن أفعال التصيير في باب عمل الفعل: («وأدخل الكاف في أولها إشارة إلى عدم انحصارها فيها ذكر»)، وقوله في نفس المبحث عن حكم الإلغاء: (وأفاد بقوله: «يجوز» أنه غير واجب).

وقد يوضح القاعدة التي أشار إليها المصنف من خلال أمثلته:

كقوله في مبحث ما جمع بألف وتاء مزيدتين: (ومثَّل بمثالين لينبه على أن هذا الجمع بعضه مقيس كثبات في جمع ثبة أي جماعة، ومسموع كسماوات في جمع سماء)[2]، وقوله في مبحث مرجع الضمير في أول المعارف: (في نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] من كل جملة وقعت مفسرة لضمير الشأن، ولا يكون إلا مفردًا لأنه بمعنى الشأن أو الحديث)، وقوله: (وفي نحو ﴿وَقَالُوٓاْ مَا هِىَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، أي: الحياة ﴿إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ من كل مفرد وقع خبرًا للضمير، وفي نحو: نِعْم رجلًا زيد و﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] وربه رجلًا، من كل مفرد وقع تمييزًا لضمير المرفوع بنعم وبئس، والمجرور برب، وفي نحو: قاما وقعد أخواك، من كل مفرد وقع فيه التنازع، إذا أُعمل الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع).

وقوله في مبحث عمل المصدر: (كضربٍ وإكرامٍ؛ نبه بالمثالين على أنه لا فرق في عمل المصدرين مصدر الثلاثي وغيره)، وقوله في عمل اسم الفاعل: (كضارب ومكرم؛ نبه بالمثالين على أنه لا فرق في الفعل المشتق من مصدره اسم الفاعل بين الثلاثي وغيره، وعلى أنه إن كان من ثلاثي جاء على زنة فاعل أو من غيره جاء بلفظ المضارعة بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره)، وقوله في عمل اسم المفعول: (كمضروب ومكرم؛ نبه بالمثالين على أنه لا فرق في الفعل المشتق من مصدر ذلك بين الثلاثي وغيره، وعلى أنه إن كان من

---

(١) انظر (ص: ٥٩٠) قسم التحقيق.

(٢) قسم التحقيق (ص: ٣٥٤-٣٥٥).

ثلاثي جاء على زنة مفعول، أو من غيره جاء بلفظ المضارع بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره)، وقوله في عمل اسم التفضيل: (كأفضل وأعلم... ونبه بالمثالين على أنه لا فرق في الفعل المأخوذ منه ذلك بين القاصر والمتعدي).

وأحيانًا كان يشرح المراد من عنوان الموضوع، كقوله في الخامس من المرفوعات «اسم كان وأخواتها»: (الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها المسماة بالنواسخ والنواقص، رفع بها تشبيهًا بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة ومفعولها مجازًا)، وقوله في السادس من المرفوعات اسم أفعال المقاربة (المسماة بالنواسخ والنواقص أيضًا، وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشيء باسم جزئه تغليبًا كتسميتهم الكلام بالكلمة).

وهنا نلحظ أن الشارح علل للتسمية بأنه من باب التغليب وتسمية الشيء باسم جزئه، وهذان التعليلان لا يجتمعان؛ لأن التغليب شيء والمجاز المرسل شيء آخر، فكان عليه أن يستخدم «أو» التي تفيد التردد؛ نبه على ذلك الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور، وقد أشرت إلى ذلك في أثناء التحقيق.

وكان يقوم أحيانًا بإعراب بعض عبارات المصنف: كقوله في الباب الثاني مما خرج عن الأصل وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين: (فالسموات مفعول به وثبات حال، وكل منهما منصوب بالكسرة حملًا للنصب على الجر)، وقوله في مبحث مفسر الضمير (فالمضمر المفسر للضمير كما هو متقدم لفظًا متقدم رتبة لأنه على قراءة الرفع مبتدأ وعلى قراءة النصب مفعول لفعل يفسره قدرناه المذكور)[1]، وقوله في نفس المبحث (فإبراهيم المفسر للضمير متقدم لفظًا متأخر

(١) انظر (ص: ٥٤٦) قسم التحقيق.

رتبة لأنه مفعول، ورتبة المفعول متأخرة عن الفاعل)[1]، وقوله: (فموسى المفسر للضمير متأخر لفظًا متقدم رتبة؛ لأنه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات، وقيل: فاعل أوجس ضمير مستتر، وأن موسى بدل منه فلا دليل في الآية)[2]، وقوله في مبحث جزم المضارع في جواب النهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]: (ولا يحسن أن يقدر بدلًا مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأول على الثاني)، وقوله في الملحق بجمع المذكر السالم: (فأولو فاعل وعلامة رفعه الواو، وأولي مفعول وعلامة نصبه الياء)، وقوله في مبحث عمل الفعل: (فزيد فيها هو المفعول الثاني لا الأول، ولهذا نص المُعرِبون على أن المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣] هو الأول، وكان أصل الترتيب: كالوا الطعام للناس ثم تُوسع فيه بحذف الجار).

وكان يقوم بتفسير بعض ألفاظ المصنف تفسيرًا لغويًّا وبيان المراد منها مسترشدًا باللغة: من ذلك قوله في أول الكتاب شارحًا عنوان كتاب المصنف: (وشذور جمع شَذْرة بإسكان الذال المعجمة وهي: ما يلتقط من المعدن من غير إذابة الحجارة قاله الجوهري)، وقوله في باب الإعراب: الإعراب لغة يُقال لمعانٍ، منها الإبانة يقال: أعرب الرجل عما في نفسه أي أبان عنه، والتغيير يُقال: أعرب الطعام المعدة أي: غيَّرها، والتكلم بالعربية: يُقال: أعرب الرجل أي تكلم بالعربية)، وقوله في باب البناء: (البناء لغة وضع شيء على شيء بصفة يراد بها

(١) انظر (ص: ٥٤٦) قسم التحقيق.

(٢) انظر (ص: ٥٥٠) قسم التحقيق.

الثبوت)، وقوله في السابع من المنصوبات الحال: (يذكر ويؤنث لفظًا ومعنى، يقال: حال حسن وحسنة، وحالة حسنة)، وقوله في الثامن من المنصوبات: (التمييز، ويقال له التفسير والتبيين، وهو لغة فصل الشيء من غيره، قال الله تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] أي: انفصلوا)، وقوله في نفس المبحث: (وشبه الكيل نحو نِحْي سمنًا وهو بكسر النون وإسكان الحاء وعاء السمن)، وقوله في المجرور بالإضافة في الثاني من المجرورات: (وخِدْن: بكسر الخاء وإسكان الدال المهملة بمعنى صاحب).

وكما قام بتفسير بعض الألفاظ تفسيرًا لغويًّا قام بتعريف بعض المصطلحات تعريفًا اصطلاحيًّا، وذلك متمثل في: تعريف علم النحو، الكلمة، تعريف الحد والخاصة، تعريف الكلام، الإعراب، المثنى، جمع المذكر السالم، البناء، النكرة، المضمر، الإشارة، الفاعل، المبتدأ، المفعول به، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، المفعول معه، الحال، التمييز، المجرور بالإضافة، الإلغاء، المصدر، اسم الفاعل، المثال، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم الفعل، اسم المصدر، اسم التفضيل، التعجب، الاشتغال، التوكيد المعنوي، النعت، عطف البيان، البدل، عطف النسق، وغيرها. هذا إلى جانب شرحه لبعض التعريفات الاصطلاحية التي ذكرها المصنف في متنه.

ومما يتصل بتوضيح عبارات المصنف غير ما تقدم شيئان، الأول: أنه يذكر في بعض الأحيان سبب البدء بشيء ما أو تأخيره، وذلك كقوله: (باب في المرفوعات، بدأ بها لأنها العمدة ثم ثنَّى بالمنصوبات لأنها فضلة غالبًا، ثم ثلث بالمجرورات لأنها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظًا، المرفوعات عشرة بالاستقراء، أحدها الفاعل بدأ به لأصالته على نائبه ولأن عامله لفظي وعامل المبتدأ -المقدم على البقية لأصالته- معنوي، واللفظي أقوى منه بدليل أنه يزيل

حكمه، ولأن رفعه للفرق بينه وبين المفعول وليس ذلك في المبتدأ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني)، ويلحظ أن هذا مأخوذ من شرح المصنف، وقوله في باب المنصوبات: (أحدها: المفعول به بدأ منها بالمفاعيل؛ لأنها الأصل في النصب وغيرها محمول عليها، وبدأ من المفاعيل بالمفعول به لأنه الذي يلتبس بالفاعل ولأنه أكثر استعمالًا)، وقوله عن المفعول المطلق في الثاني من المنصوبات: (سُمي مطلقًا لأنه لا يقيد بصلة بخلاف بقية المفاعيل؛ إذ يُقال مفعول به وله، وفيه، ومعه)، وقوله في الخامس من المنصوبات: (المفعول معه وأخره عن سائر المفاعيل للخلاف في أنه قياسي أو سماعي، ولأن العامل لا يصل إليه إلا بواسطة وهي الواو)، وقوله في الخامس عشر من المنصوبات عن «أن»: (ثم عطف على «لن» قوله: أو «أن» المصدرية)، وقوله: (و«أن» أصل الباب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، وإنما أخرها لطول الكلام فيها) وقوله في عمل المصدر: (أحدها المصدر بدأ به لأنه الأصل المشتق منه على الصحيح، ولأنه يعمل في الأزمنة الثلاثة)، وقوله في عمل اسم التفضيل: (وأخره عن الظرف والمجرور وإن كان مأخوذًا من لفظ الفعل؛ لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد) والثاني: أنه ربما يذكر العَلاقة بين باب وآخر أو بين نقطة وأخرى كقوله في أول باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل: (ولما أنهى الكلام عن عمل الفعل أردفه بما يعمل عمله من الأسماء فقال: باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل وهي: عشرة...)، وقوله في باب العدد عن «كم» بنوعيها: (ولما كانت كم الخبرية والاستفهامية كنايتين عن العدد؛ إذ معنى الخبرية عدد كثير، ومعنى الاستفهامية أي عدد ذُكر تمييزهما في باب العدد).

ثانيًا: تقرير بعض المسائل بطريقة البحث:

وذلك ليبين شيئًا مستنبطًا أو شيئًا فيه أكثر من رأي، وعلامة ذلك أن يقول مثلًا: «فعلم وأفهم كلامه، وأعلم ...» إلخ، وإليك أمثلة توضح ذلك:

١- قوله في مبحث المضمر: (والضمائر أحد وستون؛ لأن كلًّا من المنفصل والمتصل إما: مرفوع أو منصوب أو مجرور، فهي ستة، لكن المجرور لا يكون إلا متصلًا لأن المتصل بمنزلة الجزء الأخير من العامل بحيث لا يفصل بينهما، والمجرور كذلك، فهي خمسة، وكل منها إما مفرد أو مثنى أو مجموع فهي خمسة عشر، وكل منها إما مذكر أو مؤنث فهي ثلاثون، لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فتسقط خمسة من ضرب واحد فيها فهي خمسة وعشرون، وكل منها إما: متكلم أو مخاطب أو غائب فهي خمسة وسبعون، لكن اكتفى في المتكلم بلفظين لأن المتكلم يُرى في أكثر الأحوال، أو يُعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث، فتسقط خمسة عشر من ضرب ثلاثة في خمسة فيبقى ستون ويضم إليها ياء المخاطبة كما زادها سيبويه، خلافًا للأخفش والمازني في قولهما: إنها حرف تأنيث والفاعل مستتر فذلك أحد وستون)[(١)].

٢- قوله في مبحث اسم الإشارة بعد ذكره ألفاظه المستعملة: (فالأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هي له خمسة، وإن تعددت ألفاظ بعضها كما عُرف؛ لأنها إما لمفرد أو مثنى أو مجموع، وكل منها إما مذكر أو مؤنث فهي ستة لكن الجمع مشترك بين المذكرين والمؤنثات فهي خمسة).

٣- وقوله في مبحث اسم الإشارة: (واعلم أن من أسماء الإشارة ما لا تلحقه لام ولا كاف كثَم، وأن كلامه يقتضي أنه ليس للاسم إلا مرتبتان...)[(٢)].

٤- وقوله في نفس المبحث عن أحوال اسم الإشارة مع كاف الخطاب: (فللمخاطب خمسة أحوال وإن كان أصلها ستة، وتقدم أن للمشار إليه خمسة

---

(١) انظر (ص: ٥٦١-٥٦٢) قسم التحقيق.

(٢) انظر (ص: ٥٨٨) قسم التحقيق.

أحوال فذلك خمسة وعشرون بحسب التقسيم الوضعي، وأما بحسب التقسيم العقلي فستة وثلاثون).

٥- وقوله في مبحث عمل الصفة المشبهة في الخامس مما يعمل عمل الفعل: (واعلم أن اسم المفعول يصح إضافته إلى مرفوعه معنى، وإضافته تستلزم تحويل إسناده إلى ضمير موصوفه نحو: زيد محمود المقاصد، والأصل: محمودٌ مقاصده، ثم حولت الإسناد إلى ضمير زيد، ثم أضفت فقلت: محمود المقاصد وهو حينئذ جارٍ مجرى الصفة المشبهة).

٦- وقوله في نفس المبحث: (واعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد في العمل ولا تنقص منه كإفرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها ست وثلاثين؛ لأن الصفة إما بأل كالحسن، أو مجردة منها كحسن وهي إما رافعة أو ناصبة أو جارة، فهذه ستة أحوال من ضرب اثنين في ثلاثة ولمعمولها ستة أحوال أيضًا؛ لأنه إما بأل كالوجه، أو بدونها بلا إضافة كوجه، أو مضاف لما هو بأل كوجه الأب، أو لما هو بدونها كوجه أب، أو مضاف للضمير كوجهه، أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه، فتصير المسائل ستًّا وثلاثين، يمتنع منها الأربع التي استثنيت، والبقية جائزة لكن فيها حَسَن وضعيف وقبيح، وبيانه يُطلب من المطولات).

٧- وقوله في فصل التنازع: (وعلم من كلامه أن التنازع لا يقع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا في معمول متقدم، نحو: زيدًا ضربت وأكرمت، ولا متوسط نحو: ضربت زيدًا وأكرمت، وأنه لا خلاف بين البصري والكوفي في إعمال أحد العاملين وإنما الخلاف في المختار منهما، وأنه لابد أن يكون المعمول مطلوبًا لكل منهما ليصدق التنازع؛ فلا تنازع بين اثنين أُكِّدَ أحدهما بالآخر لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول والثاني لم يؤتَ به للإسناد بل لمجرد التقوية فلا عمل له).

ويدخل في هذا أيضًا التنبيهات الأربعة التي سبقت الإشارة إليها عند التعرض لتفصيل محتويات الكتاب.

ثالثًا: تقييده المطلق:

ألزم الشارح نفسه في مقدمته بأنه سيقيد المطلق وقد وفَّى الشارح بها وعد قراءه بذلك في معظم الأحيان، ومن أمثلة ذلك:

أ- قوله في مبحث النعت وعما يتبع فيه منعوته: (ويتبعه غالبًا في اثنين من خمسة... وقولي أولًا: غالبًا احترزت به عما التزمت العرب إفراده وتذكيره كأفعل من كما مر، وعما التزمت تذكيره فقط كفعول بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح، وعما التزمت تأنيثه كرجل ربعة وهمزة وامرأة ربعة وهمزة).

ب- وقوله في مبحث عطف النسق في الخامس من التوابع بعد استكماله الكلام على أحرف العطف التسعة: (ولا يعطف غالبًا على ضمير رفع متصل، ولا -يؤكد أي ضمير الرفع المتصل- غالبًا بالنفس أو بالعين إلا بعد توكيده بمنفصل... ومثال غير الغالب قوله ﷺ: «**كُنتُ وَأَبو بَكْرٍ وعُمَر**» ونحو: قم نفسُك أو عينُك، وكلامه يقتضي أن غالبًا خاص بالعطف لكن صرح به في التسهيل في التوكيد أيضًا... ولو قدم غالبًا فقال: وغالبًا لا يعطف إلى آخره لأفاد أنه قيد في المسائل الثلاثة ولعله اختار هنا أنه قيد في الأولى فقط، ومحل الخلاف إذا كان المعطوف ظاهرًا فإن كان ضميرًا وجب إعادة الخافض اتفاقًا).

جـ- وقوله في مبحث العدد في تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما: (هذا كله إذا لم يحذف المعدود فإن حذف جاز حذف التاء مع المذكر كقوله في الخبر: «**وأَتْبعَهُ بسِتٍّ من شَوَّال**»).

وإنما قلت: «في معظم الأحيان» لأنه قد يترك الكلام على عمومياته، وقد بينت في أثناء التحقيق طرفًا من ذلك وأكتفي هنا بمثال واحد هو: قوله في الفرق بين الرحمن والرحيم: (وقدم الرحمن لأنه أبلغ؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قَطَع

وقطَّع) إذ كان الواجب عليه أن يضيف كلمة غالبًا لأن زيادة المبنى ليس من اللازم اللازب كونها زائدة في المعنى، فها هي ذي حَذِر أقل لفظًا وأغزر معنى من حاذر، ثم إن هذه العبارة منقولة عن ابن جني دون أن يلمح الشارح إلى ذلك، وقد أشار إلى هذا العلامةُ الآلوسي في كتابه «روح المعاني» وقد وضحت ذلك في التحقيق لكن يمكن أن يُعتذر عنه بأن هذه القضية مفهومة دون التصريح بالقيد.

رابعًا: تعليل كثير من الأحكام والقواعد النحوية:

تابع شارحنا معظم النحاة قبله في إيراد العلل النحوية وبيان الأسباب الداعية إلى الأحكام التي يذكرها، ونظرة تاريخية إلى استخدام هذا المنهج في التأليف والتصنيف تُرينا أنه يرجع إلى الخليل أستاذ سيبويه، وما زال إلى يوم الناس هذا يستخدم هذا المنهج إلى درجة الإسراف فيه، فقد نقل الزجاجي عن بعض شيوخه: (أن الخليل بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ سُئل عن العلل التي يُعتلُّ بها في النحو فقيل له: أعَنِ العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها عِلَلُهُ وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه؛ فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن لم يكن هناك علة غيرها ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له... إلى أن يقول: فإن سنحت لغيري علة لما عللتُه من النحو هو أليق بما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها)[1].

وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل إنه قد خصت العلة بالتأليف، فقد صنف أبو القاسم الزجاجي كتابه «الإيضاح في علل النحو»، كما اهتم بها الفارسي حتى انتزع منها -على حد تعبير تلميذه أبي الفتح- ثلث ما وقع للنحاة، وكذلك خاض غِمارها ابنُ جني ووازن بينها وبين علل الفقهاء، وبيَّن أنها إلى علل المتكلمين أقرب، ويبدو أن كثيرًا من النحويين الذين باشروا مهمة التدريس -

(١) انظر «الإيضاح في علل النحو» (ص٦٥-٦٦)، و«الاقتراح» (ص١٣٥-١٣٦).

كشارحنا- قد استعانوا بها في تثبيت المعلومات في أذهان تلاميذهم، وتقريب الأحكام إلى أفهامهم، فأطلقوا على بعضها اسم (العلة التعليمية).

ولو عدنا إلى كتابنا المحقق لوجدناه مترعًا بالتعليلات، وإنني لا أمنع من استخدام هذه الوسيلة في النحو لكن أهجُم الإسراف في استخدامها فإن الشيء إذا زاد عن حده -كما يقولون- انقلب إلى ضده، وعلل النحو ترويحية فهي كالملح قليله يُنتفع به والكثير مضر مهلك، وإليك بعض الأمثلة التي تبرهن على استخدامه للتعليل:

١- قال في مبحث أقسام الكلمة: (وسمي الأول اسمًا لسموه وعلوه على أخويه لاستغنائه عنهما وافتقارهما إليه ولهذا قدم عليهما، والثاني فعلًا لدلالته على الحدث، وهو الفعل حقيقة، والثالث حرفًا لوقوعه طرفًا وفضلة من الكلام).

٢- وقال معللًا اختصاص أل بالاسم في مبحث علاماته: (واختص حرف التعريف بالاسم؛ لأنه موضوع لتعريف الذات والقابل له الاسم).

٣- وقوله في نفس المبحث عن النداء: (واختص بالاسم لأن المنادى مفعول به وهو لا يكون إلا اسمًا لأنه مخبر عنه في المعنى).

٤- وقوله عن الإسناد إليه: (واختص الإسناد بالاسم لأنه موضوع للنسبة إليه لكونه دالًّا على ذات بنفسه مطابقة، بخلاف الفعل والحرف فلا يفيد الإسناد إليهما لأن الفعل لا يدل على الذات إلا ضِمنًا، والحرف لا يدل بنفسه).

٥- وقوله عن تقديم باب الإعراب على البناء: (قدمه على البناء لشرفه وشرف محله ولأصالته).

٦- وقال في نفس المبحث: (وإنما جُعِل الإعراب آخرًا لأن المعاني المحتاجة للإعراب من أحوال الذات وهي متأخرة عنها، والدال على المتأخر متأخر).

٧- وقوله مستحسنًا التعبير بأنواع الإعراب عن التعبير بالألقاب: (والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب؛ لأن حق الألقاب لمساواة كل منها البقية والملقَّب أن يطلق كل منها على البقية، كأن يقال: الرفع، النصب، وعلى الملقب

كأن يقال: الإعراب الرفع، وكل منهما ممتنع لاستلزام الأول حمل الشيء على مباينه، والثاني حمل الأخص على الأعم؛ فثبت أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب وهو جنس لها لا أنها ألقاب له وهو ملقب بها).

٨- وقال معللًا إعراب الأسماء الستة بالحروف: (وإنما كان إعرابها بالحروف؛ لأن الحروف وإن كانت فروعًا عن الحركات إلا أنها أقوى منها؛ لأن كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعيين على المفرد بالإعراب الأقوى؛ فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة وبالأقوى وهو: الحرف، وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب، وفي استلزام كل منهما ذاتًا أخرى كالأخ للأخ والأب للابن، وأما نحو «ابن» فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو: ابني وبنوي، فكأن لامها ليست حرف علة، وخصوا ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة، وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد).

٩- وقوله عن إعراب المثنى بالحروف: (وإنما أعرب المثنى والمجموع بالحروف لأنهما فرعا الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات؛ فجعل الفرع للفرع والأصل للأصل مع أن آخرهما حروف تصلح للإعراب، وإنما أعربا هذا الإعراب المعين لأن لهما ستة أحوال، والحروف الصالحة للإعراب ثلاثة؛ فرفع المثنى بالألف للحوقها بآخره علامة للتثنية، فلو ألحق به ألفٌ أخرى للرفع لزم الحذف والالتباس، وإن لم يحذف أحدهما لزم التقاء الساكنين فجعلت هذه الألف علامة الرفع أيضًا لذلك، ولمجيئها ضمير رفع ملحقًا بالفعل، ورفع المجموع بالواو التي هي علامة الجمعية لمثل ما مر؛ فبقي من حروف العلة الياء وبقي أربعة أحوال فجعلت الياء للجر فيهما وحمل عليه

النصب لاشتراكهما في كونهما علامتي الفضلات، كضربتك ومررت بك، وترك ما قبل الياء في المثنى على الفتحة كما كان قبل الإعراب بالياء لأنها قبل الياء الساكنة غير مستثقلة، وفي الجمع كسر ما قبلها لاستثقال الضمة وخوف اللبس بالفتحة، وكسرت النون في المثنى لأنها ساكنة في الأصل، والأصل في تحريك الساكن أن يكون بالكسر، وفتحت في الجمع للفرق في نحو: المصطفَين).

ويلحظ أن هذه التعليلات منقولة بتصرف يسير من «شرح الكافية» للرضي، وقد وضحت ذلك في التحقيق والله أعلم.

١٠- وقوله عن قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] في مبحث التوكيد المعنوي: (وليس منه ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] خلافًا لبعضهم؛ لأنه لا يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين إلا بعد توكيده بضمير منفصل، ولأن التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الذاهب إلى أن المأمور غيرُهن بخلاف المثال السابق ونحوه، وإنما ذكرت النفس هنا لزيادة البعث على التربص لإشعار ذكرها بما يستنكفن منه من ظهور ميل النفس إلى الرجال)، وهذا مثال للتعليل المقبول لأنه يوضح معنى كريمًا من معاني آية في كتاب الله.

١١- وقوله عن تمييز الثلاثة إلى العشرة من باب العدد: (والعشرة حالة كونها مفردة، كعشرة رجالٍ، وعشر نسوة، بالعكس، أي يذكرن مع المؤنث، ويؤنثن مع المذكر كما مثلنا؛ لأنها أسماء جماعات، كزمرة، وأمة، وفِرقة؛ فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها، فاستصحبت الأصل مع المذكر لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث للفرق، ولأن المذكر خفيف فلحقته التاء، والمؤنث ثقيل فحذفت منه).

١٢- وقوله في آخر باب العدد: (ولا يميز الواحد والاثنان فلا يقال: واحد رجل ولا اثنا رجلين؛ لأن قولك: رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: رجلان

يفيد الجنسية وشفع الواحد؛ فلا حاجة إلى الجمع بينهما، وفي معنى الاثنين الاثنتان والثِنتان).

خامسًا: تشويقه للقارئ بذكر السؤال ثم الإجابة عليه:

وذلك إما ليوضح أمرًا مشكلًا فيه أكثر من وجهة نظر، أو يدفع السآمة عن القارئ بتنشيط ذهنه بمثل هذه الأسئلة، وقد يكون سؤاله مباشرًا أو غير مباشر، بأن يكون سؤالًا ذهنيًّا تخيل غيره يسأله فيه ثم يجيب عليه، وتلك طريقة علمية نافعة، ولكن شارحنا ليس بدعًا فيها ولا بالمبتكر لها فقد سبقه إليها أئمة كثيرون في مختلف الميادين، منهم: الزمخشري في «كشافه»، والأنباري المتوفى سنة (٥٧٧هـ) في «أسرار العربية»، وابن يعيش في «شرح المفصل»، والرضي في «شرح الكافية»، والسيد الشريف الجرجاني في «المصباح في شرح المفتاح»، وابن هشام الأنصاري في «المغني» و«الشذور»، وشارحنا قد أكثر من ذلك في كتابه «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن»، وإليك أمثلة توضح استخدامه لهذا المسلك:

قوله في مبحث تعريف الكلمة عند النحوي: (لا يقال نحو: ضرب مفرد مع صدق تعريف المركب عليه؛ فإنه يدل على الحدث بمادته، وعلى الزمان بهيئته؛ لأنا نقول: المراد بالتركيب أن يكون ثَمَّ أجزاء مرتبة مسموعة هي حروف، والهيئة مع المادة ليست كذلك)، وقوله في مبحث علامات الاسم من الإسناد إليه معقبًا على مثل: «من حرف جر، وكرم فعل ماض»: (فإن قلت: فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف وعن الثاني بأنه فعل؟ قلت: لم نرد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل، بل أردنا أنهما إذا استعملا فيما وُضِعا له، كخرجت من البصرة، وكرم زيد، كان من حرفًا وكرم فعلًا)، وقوله في مبحث وجوب حذف كان وحدها بعد أما: (فإن قلت: قولهم بحذف كان بعد أما لا يصح لأن ما إنما زيدت للتعويض من كان المحذوفة، والإدغام مرتب على زيادتها كما مر، فلم توجد أما

إلا بعد حذف كان فكيف يصح أن يقال: تحذف بعدها؟ قلت: المراد أنه إذا وجد هذا التركيب حُكم على كان بأنها محذوفة وأن موضعها موضع ما).

وقوله في آخر مبحث عمل المصدر: (فإن قلت: الإضافة كالتعريف بأل فهلا بَعُدَ معها المصدر عن الفعل؟ قلت: أجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل)، وقوله في مبحث شروط صياغة أفعال التعجب مباشرة: (فإن قلت: قد أجازوا حذف بعض الاسم لتصغيره وتكسيره فلِمَ لا يفعل ذلك في الفعل هنا مع أن الفعل أكثر تصرفًا؟ قلت: أجيب بأن زوائد الاسم غالبًا لا تدل على معنى بخلاف زوائد الفعل، ألا ترى أن استفعل وتفاعل وافتعل كلها لمعانٍ يخلّ بها حذفها بخلاف فرزدق ونحوه).

ومن الأسئلة الذهنية: قوله عن أل من علامات الاسم معقبًا على قول الفرزدق وأما نحو الترضي: (وأما نحو الترضي في قول الفرزدق:

«ما أنت بالحكم الترضي حكومتـه....»

فشاذ إن سلم أن أل فيه معرفة بل قال الجرجاني: «إن مثله في النثر خطأ بإجماع»)، وقوله في نفس المبحث: (وأما إسنادهم خير إلى تسمع في قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» فبتأويل تسمع بـ«سماعك» لأن أن مضمرٌ قبل تسمع بل روي بثبوتها على الأصل والذي حسَّن حذفها ثبوتُ أن الثانيةِ) وقوله في الباب السابع مما خرج عن الأصل: «الفعل المعتل الآخِر»: (فأما قوله:

ألم يأتيـــك والأنبـــاء تَنمِـــي بـــما لاقَـــت لَبـــون بنـــي زِيـــادِ

فضرورة عند الجمهور، ولغة قليلة عند ابن مالك ذكرها في «التسهيل»).

وهذه طريقة لطيفة تنشط الذهن وتهيئه لاستقبال المعلومات؛ لأنها غالبًا قضايا فرعية مترتبة على الأصول التي قبلها مما ظاهره مخالف لما تقدم.

سادسًا: طريقة تناوله للمصادر:

اختلفت طريقة تناول الشارح للمصادر وأخذه منها فأخذت عدة مظاهر:

أ- ذكرُ بعضها معينًا لها ولأصحابها: من ذلك قوله في مبحث «النوع الثاني من المبني على الفتح»: (وقوله في شرح «قطر الندى» أصله قبل دخول الجازم يصدوننك...) وقوله في مبحث تعريف الكلمة: (وما عدل إليه فيما ذِكر خالفه في تعريف الكلام في «قطر الندى» فقال...) وقوله في علامات الاسم: (وقال في التوضيح أل غير الموصولة...) وقوله في مبحث أنواع الكلام: (وبه صرح في شرح «اللمحة» فقال..) وقوله في نفس المبحث: (وقال ابن مالك في «كافيته» طلب وخبر...) وقوله تعقيبًا على قول الشاعر: «ألم يأتيك...» في الباب السابع مما خرج عن الأصل: (فضرورة عند الجمهور، ولغة قليلة عند ابن مالك ذكرها في «التسهيل») وقوله في المبني على الضم عن «غير» بعد «لا»: (وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله: جوابًا به...) وقوله في باب البناء: (قال في شرحه: فهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة...).

وإليك بيانًا بعدد تلك المصادر إجمالًا في الكتاب:

«الشذور» ذكر مرة واحدة «وشرحه» سبع مرات «نسخ المتن» مرتين، بعض كتب المصنف دون تحديد مرة واحدة، بعض النسخ مرتين (ويقصد بها متن الشذور) «قطر الندى» مرة واحدة «شرحه» ثلاث مرات «التوضيح» تسع عشرة مرة «شرح اللمحة» للمصنف مرة واحدة، «كافية» ابن مالك مرة واحدة، «التسهيل» ست مرات، «شرحه» ثلاث مرات «المطولات» ثلاث مرات «شرح المنفرجة الكبير» للشارح مرة واحدة، غير التوضيح من كتب المصنف مرتين «الأصولي» مرة واحدة، بقية كتب المصنف مرة، غير الشذور ثلاث مرات، نسخة اثنتي عشرة مرة.

ب- ذكره صاحب الرأي دون تحديد للمصدر الذي رجع إليه أو استعان به:

وهذا جلي من ذكره لعلماء النحو الذين سبقت الإشارة إليهم عند الحديث عن اتجاه الشارح النحوي مع مدارسهم التي ينتمون إليها وكذلك بعض علماء

اللغة كالجوهري (ذكر ثلاث مرات)، وذلك قوله: (وشذور جمع شذْرة بإسكان الذال المعجمة وهي ما يلتقط من المعدن من غير إذابة الحجارة قاله الجوهري) وقوله عن عل: (ووقعت مضافة في كلام الجوهري قال المصنف: «وهو سهو»)، وقوله في باب عمل الفعل عن فغر وشحا: (وعلى هذا يحمل قول الجوهري «يتعديان ولا يتعديان») وعلماء القراءات، كورش، وقالون، (راويي نافع)، وقنبل (أحد راويي ابن كثير)، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، من القراء السبعة، والجحدري، والعقيلي، وأبي السمال، من الشواذ، وأبي جعفر من القراء العشرة، وابن مسعود من قراء الصحابة، وسعيد بن جبير من قراء التابعين وغير ذلك.

جـ- ذكر آراء دون نسبة إلى أحد بعينه أو تحديد للمصدر:

وذلك كثير قد نصصت عليه إحصائيًّا عند تعرضي لمبحث اتجاه الشارح النحوي في هذا الفصل من أمثال: بعضهم، جماعة، إلخ.

د- نقل موضوعات أو فقرات بأكملها من مصادر دون تحديد مَن نقل عنهم أو الكتاب المنقول منه، وبالاستقراء تبين لي أنه اتكأ على ثلاثة هم:

١- ابن هشام الأنصاري في شرحه للشذور، وأوشِك أن أقول بأمانة: إن هذا الكتاب المحقق يكاد يكون تلخيصًا لشرح الشذور للمصنف مع إضافات من غيره وإليك أمثلة توضح ذلك:

أ- قوله في مبحث علامات الاسم عن أل المعرفة: (قال ابن الخباز: «وإنما لم يقل المرضي؛ لأن المسند إليه مؤنث فراعى الموافقة فوقع فيما هو أقبح منه»)[1].

---

(١) انظر (ص٣١٩) في التحقيق.

فهي منقولة من شرح الشذور انظره على هامش عبادة (١/ ٣١).

ب- ذكره لأقسام الكلام ووجه الحصر والأمثلة منقول بتصرف يسير من «شرح الشذور» (١/ ٥٠-٥١) على هامش عبادة[١].

جـ- من قوله في مبحث الأمثلة الخمسة: (وأما نحو قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]... إلى قوله: (والياء معتلة) منقول بتصرف يسير في الصدر والعجز، وبالنص في الوسط من شرح الشذور فانظره (ص٢٢) بحاشية الأمير[٢].

د- ما ذكره عن قوله تعالى: (إنه من يتقي ويصبر) [يوسف: ٩٠] على رواية قنبل وآراء النحاة فيها منقولة من «شرح الشذور» فانظره بحاشية الأمير (ص٢٣)[٣].

هـ- ما ذكره الشارح عن حد المفعول المطلق وإخراج المحترزات منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره على هامش عبادة (٢/ ٣٩-٤٠)[٤].

هذا وقد نقل من «أوضح المسالك» وشرح «القطر» «والمغني» مما وثقته في أثناء التحقيق؛ إلى غير هذا مما هو مبثوث في الكتاب وقد نصصت عليه في أثناء التحقيق.

٢- ابن يعيش في شرح المفصل:

نقل عنه تبعًا للمصنف معظم ما يتعلق بالمبني على الفتح من المركبات من: الأعداد، والأحوال، والظروف، والأعلام، وكذلك ما يتعلق بالأوجه الجائزة في

---

(١) انظر (ص٣٤٢) في التحقيق.

(٢) انظر (ص٤٠٢) في التحقيق.

(٣) انظر (ص٤٠٧) في التحقيق.

(٤) انظر (ص٧٨١) في التحقيق.

نعت اسم لا النافية للجنس، والعطف عليه، ومحترزات ذلك، وقد أشرت إلى ذلك في التحقيق منبهًا على الأصل المنقول منه وصفحته.

٣- الرضي في شرح الكافية:

نقل عنه معظم ما ذكره عن الأسماء الستة وتعليل إعرابها بالحروف وكذلك تعليل إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف، وتعليل فتح ما قبل ياء المثنى، وكسر ما قبل الياء في الجمع على حده، وكسر نون المثنى والملحق به وفتحها في الجمع على حده، وكذلك ما يتعلق ببناء اسم لا النافية للجنس من تعليل بنائه وما فيه من آراء، وكذا تعريف العدد من حيث الخلاف بين ابن الحاجب وغيره من الحُسَّاب في تحديد ماهيته، وما يترتب على كلٍّ، ومما يؤسف له أن هذين العَلَمَين -أعني: ابن يعيش والرضي- لم يرد لهما ذكر ولو عرضًا في الكتاب، وهذا غير لائق بمثل مَن كان كالشارح في ورعه وتقواه.

سابعًا: أثر ثقافة الشارح في كتابه:

تبين من واقع دراستنا لمصادر الكتاب وطريقة الشارح في الاستفادة منها مدى غزارة معلوماته، واتساع ثقافته التي مكنته من أن يهضم ما قرأ ويستوعب آراء مَن تقدموا، ويؤلف بينها في أسلوب يغلب عليه الوضوح، وكان تأثره بثقافة عصره عظيمًا، حيث سار على نهج عصره في التأليف من حيث جمعُ تصانيف مَن سبقهم، واختصارها وفهم معانيها والتسابق في وضع الشروح والحواشي عليها، فامتلأت كتبهم بمصطلحات علوم مختلفة كالمنطق، والفقه، والأصول، وعلم الكلام وغير ذلك، مما يجعلها صعبة التناول في أحيان كثيرة، ويتجلَّى ذلك في إتيانه بألفاظ كالحد، والخاصة، واسم الجنس، كقوله في تعريف الكلمة: (واصطلاحًا عند المنطقي الفعل، وعند النحوي: قول مفرد، والقول لفظ بالفعل أو بالقوة...) وقوله في نفس المبحث: (وأل في الكلمة للجنس من غير دلالة على قلة أو كثرة، فلا تنافي التاء التي للوحدة) وقوله ناقلًا عن

المصنف: (فإن قلت فلِمَ عدلت عن اللفظ إلى القول؟ قلت: لأن اللفظ جنس بعيد، لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا، والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر)، وقوله: (والكلام لفظ مفيد، والكلمة جزء الكلام، والجزء مقدم على الكل طبعًا؛ فقدمها ليوافق الوضع الطبع وهي: اسم وفعل وحرف فقط بالاستقراء).

وقوله: (وقسمة الكلام إليها قسمة الشيء إلى جزئياته لا إلى أجزائه فلا يلزم أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معًا)، وقوله: (وقد عرف ببيان الحصر السابق في الثلاثة حدُّ كل منها، والحد: قول دال على ماهية الشيء، ويعتبر كونه مطردًا بألا يوجد بدون المحدود، ومنعكسًا بألا يوجد المحدود بدونه بخلاف الخاصة، وهي: الخارجة عن حقيقة الشيء اللازمة له، فإنه يعتبر كونها مطردة لا منعكسة وبها عرَّف المصنف كلًّا من الثلاثة).

هذا عدا ما في الكتاب من عنايته بالتعريفات وإخراج محترزاتها إلى جانب إسرافه في استخدام المنهج التعليلي، وذلك كله يدل على تأثره بدراساته المنطقية والفلسفية والجدلية والكلامية.

ومن مظاهر ثقافته أيضًا تقريره لبعض المسائل بطريق البحث كما أسلفنا، وشاهد ذلك: عده المضمرات واحدًا وستين، وعده أسماء الإشارة بحسب التقسيم العقلي والوضعي، وأحوال ذلك مع كاف الخطاب، ومسائل الصفة المشبهة، ومن مظاهرها كذلك: إشارته إلى بعض اللهجات العربية، وذلك كقوله في الأسماء الستة عن «ذو» من حيث ملازمتها الواو في الحالات الثلاث: (وهي لغة طيئ على أن منهم من يلحقها بالتي بمعنى صاحب كما روي «فحسبي من ذي»)[1]، وقوله عن الفم ولغاته: (وبغير ميم الفم بالميم، فيعرب

(١) راجع قسم التحقيق (ص٣٦١).

بحركات ظاهرة بتضعيف «ذي» ودونه منقوصًا كقاضي، وبحركات مقدرة كذلك مقصورًا كعصا بتثليث فائه فيهما، فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة، واقتصر في «التسهيل» على عشر) [1]، وقوله في مبحث الملحق بالمثنى: (واثنتان في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم) [2].

وقوله في نفس المبحث: (تنبيه: وفي المثنى لغة أخرى وهي: لزوم الألف في الأحوال الثلاثة، وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة: (**إن هذا لساحران**) [طه: ٦٣]) [3]، وقوله في مبحث اسم الإشارة في باب النكرة والمعرفة: (وأولاء بالمد في لغة الحجازيين، وبالقصر في لغة التميميين للجمع فيهما) [4]، وقوله في نفس المبحث: (وفي المجموع في لغة من مده وهي الفصحى) [5] وقوله في مبحث: ما لا يطرد بناؤه على شيء بعينه: (ولا رابع لها إلا مِ الله في لغة من كسر الميم، وقال بحرفيتها، وعلى الضم نحو: منذ في لغة من جرَّ بها) [6].

هذا وقد بينت عند الحديث عن اتجاه الشارح هذه القبائل التي أشار إليها في كتابه.

ومن مظاهر تأثره بالأصول قوله في النوع الأول مما لا يطرد بناؤه على شيء بعينه: (الأصلُ في البناء السكون لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنيًّا فلا يسأل عن بنائه أيضًا لذلك أو على حركة سئل عنه سؤالان: لِمَ عَدَل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيًّا على السكون: سُئل عنه سؤال واحد: لِمَ بني؟ أو على

---

(١) راجع قسم التحقيق (ص٣٦١).
(٢) راجع قسم التحقيق (ص٣٧١).
(٣) راجع قسم التحقيق (ص٣٧٤).
(٤) راجع قسم التحقيق (ص٥٨٤).
(٥) راجع قسم التحقيق (ص٥٨٧).
(٦) راجع قسم التحقيق (ص: ٥٠٢).

حركة: سُئل عنه ثلاثة أسئلة: لِمَ بني؟ ولِمَ عدل إلى الحركة؟ ولِمَ كانت الحركة كذا؟ وتقدمت الإشارة إلى ذلك).

ومن ثقافته الفقهية: قوله عن «رَأى» في باب عمل الفعل: (و«رأى» وهي كعلم نحو: رأيت زيدًا قائمًا، لا من الرأي فإنها حينئذ تتعدى إلى واحد تارة نحو: رَأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، ورَأى الشافعي حُرمته، وإلى اثنين أخرى نحو: رأى أبو حنيفة الوتر واجبًا ورآه الشافعي سنة).

ومن مظاهر ثقافته الرياضية: قوله في مبحث العدد: (قال ابن الحاجب: العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء، فالواحد عدد، وقال غيره من الحسَّاب: العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء، فالواحد ليس بعدد، والأول هو مناسب لقول المصنف...)

ومن مظاهر ثقافته الفلكية: قوله في باب النكرة والمعرفة عن تعريف النكرة: (وهو - أي الاسم، النكرة- ما يقبل رُبَّ وإن لم يتعدد في الخارج كرجل وشمس تقول فيهما: رب رجل ورب شمس، فإنها تصدق بمتعدد لأنها موضوعة لكوكب نهاري)[(١)].

ومن ثقافته الجغرافية إشارته إلى الأماكن حيث تجاوزت ثلاثين: كبغداد، والحجاز، ومكة، وبعلبك، واليمن، وحضرموت، وأذربيجان، ومِنى، وقوص، والكِرمِلَين، وغير ذلك مما أودعته في فهرس الأماكن آخر الرسالة.

والخلاصة: أن الكتاب مجمع لثقافات متنوعة ولكن يُلحظ على الشارح أنه لم يكن قاصدًا ذلك لذاته بل وصله بالمادة العلمية وصلًا ينبئ عن هضم واستفادة لما قرأه، والفهارس الفنية للرسالة توضح ذلك.

ثامنًا: نسبته الآراء والمذاهب إلى أصحابها:

ذكرنا فيما تقدم عند الحديث عن اتجاه الشارح النحوي أنه لم يكن له اتجاه معين بل إنه كان ينشد الصواب حيث كان عند أي مدرسة أو أي عَلَم، وضربنا

---

(١) راجع قسم التحقيق (ص٥٣٦).

لذلك أمثلة كثيرة بل واستقرأنا كلًّا من ذلك بالتفصيل، ونسوق هنا في هذه النقطة أمثلة أخرى توضح ذلك وتجلّيه:

أ- قوله في الباب السابع الفعل المعتل الآخر بعد استعراضه لآراء النحاة في رواية قنبل عن ابن كثير: «**إنه من يتقي ويصبر**» بإثبات الياء: (واستبعدت هذه الأمور فلهذا اختار ابن مالك أن الجزم قد يقدر في المعتل).

ب- وقوله عن عامل أي الموصولة في الرابع من المعارف: (ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم خلافًا للبصريين).

جـ- قوله في حذف كان وحدها: (ويقاس بضمير المخاطب غيره، وقد مثَّل سيبويه بأما زيد ذاهبًا).

د- وقوله عن أي الموصولة مختارًا اسميتها مُفنِّدًا الآراء الأخرى: (وبما تقرر عُلم أن أل المذكورة ليست حرف تعريف خلافًا للأخفش؛ لأنه يُجوِّز عطف الفعل على مدخولها نحو: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣-٤] أي اللائي أغزن فأثرن، ولأنه لا يتقدم عليها معمول مدخولها، فلا تقول: جاء زيد الضارب، وأما قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] فتقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، ولا موصولًا حرفيًّا خلافًا للمازني لعود الضمير عليها، ولأنها لا تؤوَّل مع صلتها بمصدر كما هو حقيقة الموصول الحرفي).

وهذا قليل من كثير بل ومن حسنات الشارح التي تذكر له في هذا الصدد أنه كان يوفق بين الآراء المتعارضة، وإليك ما يجلى ذلك:

قوله بعد أن ذكر آراء النحويين في الإسناد اللفظي في مبحث: «علامات الاسم»: (وقد يقال: لا خلاف في الحقيقة؛ إذ القائل باسمية ما أسند إليه ما للفظه إنما هو من حيث إنه يسند إليه ذلك مطلقًا، والقائل بعدم اسميته لا يخالف ذلك).

وقوله بعد استعراضه خلاف النحاة في تقسيم الكلام: (ولك أن تقول: الخلاف في ذلك لفظي، فمن ثنَّى القسمة جعل لفظ الطلب والإنشاء لمعنى واحد متفاوتةٍ أفراده، ومَن ثلثها جعل كلًّا منهما لفرد من ذلك المعنى).

تاسعًا: الاعتداد بشخصيته العلمية ومناقشته للمصنف:

على الرغم مما أسلفناه من أن الشارح كان ينقل عن المصنف كثيرًا تارة بذكر اسمه، وأخرى بالضمير العائد إليه، وثالثة من غير إشارة لا بهذا ولا بذاك، مما وضحت طرفًا منه في مبحث اتجاه الشارح النحوي، وأوضحت أكثر منه في أثناء التحقيق فإن للشارح شخصيته العلمية الواضحة البارزة، كما له تذوقاته التي لا بأس بها، وإليك نماذج توضح مخالفاته للمصنف:

١- قوله في مبحث أنواع الفعل عن الماضي: (ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب كقام كان أولى لأنه الذي يقبل التاء لا كقامت)[(١)]، وقوله في نفس المبحث عن الأمر: (ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب كقم كان أولى؛ لأنه الذي يقبل ياء المخاطبة)[(٢)]، وقوله عن المضارع: (ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب كيقوم كان أولى لأنه الذي يقبل لم)[(٣)]، وكقوله: (ولو قال بدل تأنيت أنيت أي: أدركت كان أنسب إلى النسبة التضعيفية؛ لأن للهمزة موضعًا واحدًا وللنون موضعين وللياء أربعة وللتاء ثمانية...)[(٤)].

٢- وقوله عن غير في مبحث المبني على الضم: (وقوله: «إذا حذف ما تضاف إليه إيضاح»، وإذ قد ذكره فكان ينبغي أن يقول: ونُوِي معناه ونسخ المتن هنا

---

(١) راجع قسم التحقيق (ص٣٢٥).

(٢) راجع قسم التحقيق (ص٣٢٩).

(٣) راجع قسم التحقيق (ص٣٣٠).

(٤) راجع قسم التحقيق (ص٣٣٣).

مختلفة) وقوله معقبًا على منع المصنف استعمال لا غير في نفس المبحث: (وما قاله مردود فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب وأتباعُهما ذلك، وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله:

جوابًـــا بـــه تنجـــو...)

٣- ومن استدراكه عليه قوله في أنواع المعارف: (وترك سابعًا وهو المنادي المقصود، وكأنه تركه لذكره له في مبحث المبني على الضم أو نائبه، وقد رتب المعارف على ما ذكرته، وقد يفهم أن ترتيبها في التعريف كذلك، وفي كلامه في الشرح ما يشير إليه).

٤- وقوله في مبحث حذف عامل الفاعل ونائبه جوازًا: (ويحذف عاملهما لدليل إما جوازًا نحو: زيد جوابًا لمن قال: مَن قام؟ أو مَن ضُرِبَ؟ كذا مثَّل، وظاهر أن زيدًا في ذلك مبتدأ لا فاعل إذ التقدير زيد القائم، وزيد المضروب ليكون الجواب بالجملة الاسمية مطابقًا للسؤال؛ فكان الأولى أن يقول لمن قال: هل قام أحد؟ أو هل ضرب أحد؟ ليكون التقدير: قام زيد، وضُرِبَ زيد، فيطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية) وهذا المثال يدل على التذوق البلاغي للشارح وأنه يغلبه على الصنعة اللفظية.

٥- وقوله معارضًا المصنف في إنكاره على الفقهاء فتح إنَّ بعد حيث: (قال المصنف: «وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح إنَّ بعد حيث وهو لحن فاحش فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأن المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد» انتهى، والحق كما قاله شيخنا شيخ الإسلام أبو عبدالله القاياتي رحمه الله جواز الأمرين أما بالكسر فلما ذكر، وأما الفتح فاعتبارًا بالأصل؛ إذ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردًا) هذا وقد بينت في آخر مبحث اتجاه الشارح النحوي تحفظي على نقده للمصنف في هذه النقطة.

٦- وقوله في مبحث الخامس عشر من المنصوبات فيما يتعلق بنصب المضارع بعد فاء السببية: (وقوله: «بغير اسم الفعل» قاصر عن المراد، والمراد أنه يعتبر في الطلب أن يكون بالفعل فيمتنع النصب مع غيره سواء كان اسم فعل أم غيره نحو: صهٍ فأكرمك، ونحو: حسبك حديث فينام الناس، ونحو: سقيا لك فيرويك الله)[1] وقد بينت في أثناء التحقيق أن الشارح كان متجنيًا على المصنف في ذلك، وأوردت نص المصنف في شرحه وأنه كان أدق من الشارح في ذلك.

٧- وقوله في مبحث حروف الجر مستدركًا على المصنف ومعتذرًا عنه: (وترك المصنف هنا من حروف الجر خلا وعدا وحاشا لأنه قدمها في الاستثناء وسكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام، وخافض أنَّ وأنْ للخلاف في أن محل المخفوض نصب أو خفض أو محتمل لهما، وقد جزم في «التسهيل» بالأول).

٨- وقوله في مبحث أنواع جواب الشرط معلقًا على كلام المصنف (مثال ماضي المعنى نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦] الآية، كذا قال، والوجه: امتناع كونه ماضي المعنى كالشرط؛ لأن حصوله معلق على حصول مضمون الشرط في المستقبل، ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل، والآية مؤولة على معنى: إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها).

٩- ومن بيانه لوقوع المصنف في مخالفة نفسه قوله في مبحث عمل الفعل: (بخلاف الدال على صفة معنوية، كعلم وفهم وفرح، فإنه متعد، فَعِلَمَ متعد لاثنين، وفَهِم لواحد بنفسه، وفَرِح لواحد بالحرف، تقول: علمت زيدًا فاضلًا، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد، قاله المصنف في شرحه وهو حسن، لكن ما قاله في فرح يخالف ما يأتي فيه قريبًا في كلامه من أنه لا يتعدى أصلًا)، بل كان يناقش

---

(١) انظر (ص٩٠٢) قسم التحقيق.

المصنف من خلال كتبه ويبين أنه قد رجع في كلامه، أو خالف ما قاله أو نحو ذلك مما يدل على استيعابه لما كتبه المصنف، ومن أمثلة ذلك:

أ- قوله في مبحث الكلام بعد أن نقل عن المصنف تقسيمه إلى خبر وإنشاء وطلب: (لكن كلامه في توضيحه في باب الموصول تبعًا لكلام التسهيل وشرحه هناك قد يقتضي ترجيح الأول، نبه على ذلك العلامة الشمس البرماوي)[1].

ب- وقوله عن التوكيد اللفظي في باب التوابع: (مثال الأول: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١-٢٢]، وخالف في شرح «قطر الندى» فقال: «ليس ذلك من تأكيد الاسم خلافًا لكثير من النحويين،: لأنه جاء في التفسير أن معنى ذلك دكًا بعد دك، وصفًّا بعد صف، فليس الثاني فيهما تأكيدًا للأول، بل المراد التكرير كعلَّمتُه الحسابَ بابًا بابًا».

ويبدو من هذا النص الذي نقله الشارح عن المصنف أنه يعارضه في مخالفته لذلك في «شذوره» وأنا مع المصنف فيما ذكره في شرح «قطره» لأن ذلك هو الأليق بفهم كتاب الله ﷻ، وقد وضحت ذلك في أثناء التحقيق.

جـ- وقوله في مبحث مخالفات البدل للمبدل منه في الرابع من التوابع: (ويبدل الظاهر من الظاهر كما مر، والمضمر من المضمر نحو: قمتَ أنت ومررتُ بك أنت، ومن الظاهر نحو: رأيتُ زيدًا إياه، قال في شرحه: «وأسقط ابن مالك هذا القسم من باب البدل وزعم أنه ليس بمسموع»).

هذا إلى جانب ما بينته في كلمتي عن الكتاب المحقق وأضواء على المحتويات من أنه خالفه في ترجمتي التنازع والاشتغال، حيث عَنْوَن لهما بالفصل في حين عَنْوَن لهما المصنف بالباب، واستحساني لصنيع الشارح إلى جانب ذكره لموضع

---

(١) راجع قسم التحقيق ص٣٤٢-٣٤٣.

خامس مما يجب فيه حذف عامل المفعول به، وقد بينت معارضتي له فيه، وقبل أن أختم هذه النقطة أقول بأمانة: إنه مع بروز شخصية الشارح في بحثه إلا أنه كان دمث الخلق، متواضعًا، فلم يأتِ بما يدل على الفخر أو الزهو أو نحو ذلك مما يصنعه غيره من العلماء، مما يدل على كرم نفسٍ وعِظَم أصلٍ، والله أعلم.

عاشرًا: استشهاداته:

للشاهد في علم النحو أهميته التي لا تُنكر، وقيمته التي لا يمكن الغض منها، من أجل هذا حرص النحاة منذ الرعيل الأول إلى يوم الناس هذا على اختلاف مدارسهم ومناحيهم على أن يدعموا قواعدهم بالشواهد العربية؛ لأنه لابد لكل حق من حقيقة، ولكي يتضح المقال فلابد من مثال، والشارح واحد من هؤلاء النحاة الذين كان للشاهد النثري والشعري أهميته واحترامه عنده، وسنعرض في هذا المبحث بشيء من الدراسة والتحليل لكيفية استشهاد الشارح بالنثر والنظم أما: أ: الشواهد النثرية فيمكن أن تقسم إلى:

أ- القرآن الكريم.

ب- القراءات القرآنية.

جـ- الأحاديث النبوية والآثار.

د- الأمثال وأقوال العرب والأساليب.

أولًا: القرآن الكريم:

حفل الكتاب المحقق بتدعيم مسائله بآيات من الذكر الحكيم إيمانًا من الشارح بأن القرآن الكريم هو الحجة الأكيدة، والبينة التي لا حجة ولا بينة بعدها؛ لأن النحو إنما أُوجد لخدمة الكتاب العزيز لاسيما بعد أن اختلط العرب بالعجم، وكاد اللحن يتفشى إلى اللسان العربي، من أجل هذا نهض الغُيَّر من العلماء إلى أن يضعوا القواعد حتى يعيدوا للعربية بهاءها، وصفاءها، ولكي

يحفظوا ألسنة الناس من اللحن، وانبثاقًا من هذا المفهوم حرص النحاة على أن يكون الشاهد القرآني أساسًا لقواعدهم، ولقد أكثر شارحنا من ذلك وهذه إحدى ميزاته التي لا يمكن أن تمر دون الإشارة بها، والإعلاء من قدرها؛ فلقد وصلت استشهاداته إلى ستة وعشرين وخمسمائة شاهد قرآني، متضمنة في سبع وتسعين وأربعمائة آية قرآنية، ولقد سجلت هذه الآيات في فهرس خاص بها في آخر الرسالة، وإليك إحصاء إجماليًا بعدد الآيات والشواهد في سور القرآن، وقبل أن أذكر ذلك أريد أن أُنبِّه على أن الشارح قد استشهد بخمسة أسداس عدد سور القرآن الكريم حيث وصلت السور التي أخذ منها شواهده وآياته إلى خمس وتسعين سورة، وإليكها:

السورة	عدد الآيات	عدد الشواهد	السورة	عدد الآيات	عدد الشواهد
١- الفاتحة	٥	٧	٢٦- الشعراء	٦	٥
٢- البقرة	٤٨	٥٦	٢٧- النمل	٧	٦
٣- آل عمران	١٣	١٤	٢٨- القصص	٧	٩
٤- النساء	٢٢	٢٤	٢٩- العنكبوت	١	٣
٥- المائدة	١٧	١٨	٣٠- الروم	٧	٨
٦- الأنعام	١٨	١٩	٣١- لقمان	١	-
٧- الأعراف	١٧	١٩	٣٢- الأحزاب	٣	٤
٨- الأنفال	٨	٧	٣٣- سبأ	٥	٦
٩- التوبة	٦	٨	٣٤- فاطر	٦	٨
١٠- يونس عليه السلام	٩	١٠	٣٥- يس عليه السلام	٦	٧
١١- هود عليه السلام	١٤	٨	٣٦- الصافات	٤	٥
١٢- يوسف عليه السلام	١٢	١٤	٣٧- ص	٧	٧
١٣- الرعد	٤	٤	٣٨- الزمر	٤	٢
١٤- إبراهيم عليه السلام	٤	٣	٣٩- غافر	٥	٣
١٥- الحِجْر	٤	٤	٤٠- فصلت	٤	٤
١٦- النحل	٨	١١	٤١- الشورى	٦	٤
١٧- الإسراء	٩	١٢	٤٢- الزخرف	٣	٣
١٨- الكهف	١٤	١٥	٤٣- الدخان	٥	٤
١٩- مريم عليها السلام	٦	٩	٤٤- الجاثية	٤	٥
٢٠- طه عليه السلام	١٢	١٢	٤٥- الأحقاف	٣	٣
٢١- الأنبياء عليهم السلام	١٠	١٠	٤٦- محمد ﷺ	٢	٢
٢٢- الحج	٨	٧	٤٧- الفتح	٤	٣
٢٣- المؤمنون	٥	٤	٤٨- الحجُرات	١	١
٢٤- النور	٨	١١	٤٩- الذاريات	٢	٣
٢٥- الفرقان	٦	٧	٥٠- الطور	٤	٤

السورة	عدد الآيات	عدد الشواهد	السورة	عدد الآيات	عدد الشواهد
٥١- النجم	٣	٣	٧٥- النازعات	٢	١
٥٢- القمر	٥	٦	٧٦- عبس	٥	٤
٥٣- الرحمن ﷻ	١	١	٧٧- التكوير	١	١
٥٤- الواقعة	١	١	٧٨- الانفطار	١	٢
٥٥- الحديد	٣	٣	٧٩- المطففين	٤	٣
٥٦- الحشر	٢	٣	٨٠- الانشقاق	٤	٣
٥٧- الممتحنة	٢	٢	٨١- البروج	١	-
٥٨- الصف	١	-	٨٢- الطارق	١	-
٥٩- الجمعة	١	١	٨٣- الأعلى ﷻ	٣	٢
٦٠- المنافقون	١	١	٨٤- الفجر	٤	٣
٦١- التغابن	١	١	٨٥- البلد	٤	٣
٦٢- الطلاق	٣	٤	٨٦- الشمس	٢	١
٦٣- التحريم	١	١	٨٧- الليل	٢	١
٦٤- الملك	١	١	٨٨- التين	١	١
٦٥- القلم	٢	١	٨٩- العلق	٣	٢
٦٦- الحاقة	٣	٤	٩٠- القدر	٢	٢
٦٧- المعارج	٢	٢	٩١- البينة	١	١
٦٨- نوح عليه السلام	٢	٢	٩٢- الزلزلة	١	١
٦٩- الجن	٤	٥	٩٣- العاديات	٢	١
٧٠- المزمل ﷺ	٥	٦	٩٤- العصر	٢	٢
٧١- المدثر ﷺ	١	١	٩٥- الإخلاص	٤	٥
٧٢- الإنسان (الدهر)	٢	٤	الإجمالي		٤٩٧
٧٣- المرسلات	٢	٢			٥٢٦
٧٤- النبأ	٤	٢			

ولم تأت آيات ولا شواهد من تسع عشرة سورة هي:

السجدة، ق، المجادلة، القيامة، الغاشية، الضحى، الانشراح، القارعة، التكاثر، الهُمزة، الفيل، قريش، الماعون، الكوثر، الكافرون، النصر، المسد، الفلق، الناس.

وإن كان لي من كلمة بعد هذا فلي عدة ملحوظات:

أ- أنه لا يذكر جزءًا كافيًا من الآية في بعض الأحيان مما يجهد الباحث في الوصول إلى تحديد الآية من سورتها، ومن أمثلة ذلك قوله: (وابتدأ بالبسملة، عملًا بكتابه العزيز: بسم الله فإن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ موجودة كجزء آية في ثلاث سور: في أول الفاتحة، و٤١ هود عليه السلام، و٣٠ النمل، وقوله في أغراض النعت: (أو مدحه نحو ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]) فإن هذه الجملة القرآنية تكررت أربع مرات في ٢ الفاتحة، ١٠ يونس، ٧٥ الزمر، ٦٥ غافر، وقوله مستدلًّا على أن النداء من علامات الأسماء (أو يقبل النداء بالكسر، وقد يضم، وبالمد وقد يُقصَر وهو الدعاء بيا، أو إحدى أخواتها كـ﴿يَٰنُوحُ﴾ [هود: ٣٢]، و﴿يَٰصَٰلِحُ﴾ [هود: ٦٢] فإن ﴿يَٰنُوحُ﴾ تكررت ثلاث مرات في سورة واحدة هي: ٣٢، ٤٦، ٤٨ هود عليه السلام، و﴿يَٰصَٰلِحُ﴾ تكررت مرتين في سورتين هما ٧٧ الأعراف، ٦٢ هود عليه السلام.

وقوله في محترزات تعريف الإعراب: (كحركة النقل في نحو دال ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [طه: ٦٤] على قراءة ورش) فإنه لم يكلف نفسه عناء تكملة الجملة القرآنية مما استدعى مني جهدًا للتوصل إلى أنها متفرقة في ثلاث سور: ١ المؤمنون ١٤ الأعلى ﷻ، ٩ الشمس، وقوله في مبحث باب الجر عن إفادة اللام للتعليل: (وللتعليل نحو: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ [الشعراء: ١٦٦]) فإن جملة ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ جزء آية موزعة على ثلاث آيات في ثلاث سور هي: ٢٩ البقرة، ١٦٦ الشعراء، ٢١ الروم، وقوله عنها أيضًا: (ولانتهاء الغاية نحو: ﴿لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر: ١٣]) فإن هذه الكلمات القرآنية منبثة في ثلاثة مواضع: ٢ الرعد، ١٣ فاطر، ١٥ الزمر، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨] حيث استشهد بها على

زيادة الباء، وهي جملة قرآنية مكررة في ثلاثة مواضع ٧٩، ١٦٦ النساء، ٢٨ الفتح، وقوله عن الواو: (والواو وهي: للقسم نحو: «والله») فإنني تعبت كثيرًا إلى أن تبينت أنها جزء من الآية ٢٣ من سورة الأنعام هي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ فلو ذكر الشارح جزءًا كافيًا من الآية كما يذكر جزءًا كافيًا من الشعر بل البيت كله لكان في ذلك الخير كل الخير، وما كان هناك خفاء لمن يريد الرجوع إليها في مظانها، وأحمد الله أن مكنني إلى تعريف ذلك بواسطة كتاب «معجم ألفاظ القرآن الكريم» فقد كان نعم المرشد في هذا المجال.

ب- وقوعه في بعض الأخطاء المتعلقة بتلاوة الآيات القرآنية، وقد أحصيت في هذا الصدد ثمانية أخطاء إليكها:

١- في مبحث حذف عامل المفعول به جوازًا استدل بقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾ وهي الآية الثلاثون من سورة النحل فكتبها هكذا «وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا»، لقد لفق بين الآيتين (٢٤، ٣٠) من نفس السورة معتمدًا في ذلك على الذاكرة وكثيرًا ما تخون[١].

٢- في مبحث الخامس عشر من المنصوبات فيما يتعلق بأن المفسرة استدل بقوله تعالى (٢٧ سورة المؤمنين): ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ حيث كتبها: «وأوحينا»[٢].

٣- في نفس المبحث فيما يتعلق برفع المضارع بعد فاء السببية استدل بقوله تعالى (٣٦ المرسلات): ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ كتبها «لا» بدون الواو، ولعل الكاتب قد اختلط عليه واو «ولا» بواو «ونحو»[٣].

---

(١) انظر ص (٧٦٩) قسم التحقيق.

(٢) راجع ص٦٨٤ قسم التحقيق.

(٣) انظر قسم التحقيق ص٩٠٠.

٤- فيما يتعلق بنصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الاستفهام في الخامس عشر من المنصوبات استدل على ذلك بقوله تعالى (٥٣ الأعراف): ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ كاتبًا إياها هل «بدون الفاء»[(١)].

٥- في دلالة «عن» على البدلية في باب المجرورات استدل على ذلك بالآيتين (٤٨، ١٢٣ البقرة): ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ حيث كتبها «يومَ» بالفتح وحذف الألف[(٢)].

٦- فيما يتعلق بـ(دَرى) وأنها تتعدى إلى المفعول الأول بالهمزة في باب عمل الفعل استشهد على ذلك بقوله تعالى: (١٦ يونس ﷺ): ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ «كتبها «لا» بدون الواو[(٣)].

٧- استدل على أنه من المعلقات الاستفهام بأي صورة، حرفية أو اسمية، فضلة أو عمدة، في باب عمل الفعل بقوله تعالى: (٢٢٧ الشعراء): ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ حيث كتبها ﴿سَيَعْلَمُ﴾ بدون الواو[(٤)].

٨- في خامس التوابع «عطف النسق» فيما يتعلق بالواو وأنها لا تفيد ترتيبًا واستشهد بالآية (٢٦ الحديد): ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ كتبها «لقد» بدون الواو[(٥)].

والخلاصة: أن معظم هذه الأخطاء يُعزى بعضها إلى الاعتماد على الذاكرة وباقيها إلى التباس ما بدئ بواو «ونحو» والله أعلم.

---

(١) انظر ص٩٠٥ قسم التحقيق.
(٢) انظر ص٩١٩ قسم التحقيق.
(٣) انظر قسم التحقيق ص١٠١٣.
(٤) انظر ص١٠٢٢ قسم التحقيق.
(٥) انظر ص١١٤٠ قسم التحقيق.

جـ- إدخاله كلامه وتعليقه في أثناء الشاهد القرآني مما يؤدي بمن لا معرفة له بكتاب الله إلى اللبس والخلط بين كلام الله وكلام البشر، ومن ثم فكان أحرى بالشارح أن يكمل الشاهد القرآني ثم يعلق عليه بما شاء، ولكن لحسن الحظ فهذا ليس كثيرًا، ويمكن أن يُعزَى ذلك إلى حرص الشارح على توضيح كلام المصنف وشواهده، وإليك ما يدل على ذلك: قوله في مبحث: مفسِّر الضمير: (وفي نحو: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ﴾ -أي الحياة- ﴿إِلا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] من كل مفرد وقع خبرًا للضمير)(١)، وقوله في الخامس من المرفوعات عن فتئ: (نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ -أي لا تفتأ- ﴿تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾(٢) [يوسف: ٨٥]، وقوله في نفس المبحث عن دام: (وهي دام، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ﴾ -أي مدة دوامي- ﴿حَيّٗا﴾(٣) [مريم: ٣١].

د- أخطأ الشارح في الاستشهاد بآية قرآنية، حيث إنه استشهد على إعمال اسم الفاعل المعتمد على وصف مقدر بقوله تعالى: ﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٧] أي: صنف مختلف، ولم يحدد أي الآيتين يريد آية النحل أم آية فاطر؟ حيث إن هذه الجملة القرآنية تكررت فيهما، وليس فيهما ما يعضد استشهاده؛ فإن «مختلف» في آية النحل معتمدة على موصوف مذكور هو: «شراب»، وفي آية فاطر معتمدة على مخبر عنه هو «من» التبعيضية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [فاطر: ٢٨] فإنها اسم بمعنى بعض على الأرجح، كما ذكر العلامة أبو السعود.

وحتى على رأي من جَوَّز كون «مختلف» نعتًا لمحذوف هو: «صنف» كان الأجدر بالشارح أن يحدد كون المراد آية فاطر، والله أعلم(٤).

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٥٥٣-٥٥٤.

(٢) انظر قسم التحقيق ص٧١٠.

(٣) انظر قسم التحقيق ص٧١١.

(٤) انظر قسم التحقيق ص١٠٤٩.

هـ- سبق أن ذكرت أن الشارح قد استشهد بما يُربي على خمسمائة شاهد وما ينيف على تسعين وأربعمائة آية، وقد استوعب في ذلك شواهد المصنف في متنه إلا شاهدًا وجزء شاهد، فأما الشاهد: فهو قوله تعالى في سورة الهمزة: ﴿ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ [الهمزة: ٤]: فإن المصنف استشهد بها على بناء المضارع على الفتح عند اتصاله بنون التوكيد فلم يذكرها الشارح مكتفيًا بآية يوسف عليه السلام: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا﴾ [يوسف: ٣٢]، حيث إنها تتضمن فعلين متصلين بها، أحدهما مبني للمجهول والآخر للمعلوم، وأحدهما تام والآخر ناسخ ناقص، وأحدهما به نون التوكيد الثقيلة والثاني فيه نون توكيد خفيفة، لكن الشارح من منطلق أنَّه تبنى شرح المتن بكل ما فيه لم يكن من الأمانة العلمية أن يترك هذا الشرح مع تسجيل أنه كان موفقًا في الاستشهاد بآية يوسف عليه السلام إذ إنه أراد من خلالها أن يُبين أن المضارع يبنى على الفتح إذا باشرته نون التوكيد على أي حالة على الأرجح.

وأما جزء الشاهد فهو قوله تعالى في مبحث حذف عامل الفاعل ونائبه وجوبًا: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ﴾ [الانشقاق: ١-٣] هكذا في جميع نسخ متن الشذور فإذا شارحنا يترك الآية الثانية، ويكتفي بالآيتين الأولى والثالثة لأن فيهما الشاهد دون الثانية، فكان ينبغي على الشارح أن يذكرها أولًا للتبرك بها وثانيًا: لأنها في المتن الذي يشرحه.

وقد نبهت على هذه الملحوظة عند تعرضي لدراسة كتاب «شذور الذهب» في الفصل الأول من هذا الباب.

و- أنه تابع جمهرة النحاة في تأويل آيات الله ﷻ إذا تعارضت مع ما قعدوه وهذا كثير، وقد بينت في أثناء التحقيق تحفظي على ذلك، وقلت في أكثر من مرة: إن القرآن يقعد له ولا يقعد به، قاصدًا أن يكون هو المنطلَق الرئيسي الذي تؤخذ منه القواعد لا أن تُصَب القواعد أولًا ثم تلتمس لها الشواهد، فإن أيدته فبها

ونعمَت، وإلا اضطروا أنفسهم إلى التأويل والتقدير، وأبين ما يدل على ذلك آية الأعراف: ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠](١)، ونسوا أو تناسوا في غمرة البحث أن النحو وجد ليخدم كتاب الله ﷻ، والله أعلم بالصواب.

ثانيًا: القراءات القرآنية:

القراءات القرآنية مصدر ثري من المصادر التي لابد من دراستها في علم النحو بل وفي العلوم اللسانية كلها، وهي كالقرآن لأنها وصلت إلينا معه عن رسول الله ﷺ بالتواتر القطعي، والإسناد الصحيح عن الثقات العُدول والعلماء الفحول، طبقة عن طبقة، وأن القراءات القرآنية أخذت عن رسول الله ﷺ مشافهة وسماعًا، وكلها شافٍ كافٍ وليست مستنبطة من رسم المصحف، بل الرسم تابع لها مبني عليها، وأن القراءة سنة متبعة ومن ثَمَّ فهي دليلنا ومرشدنا في كل شيء دينًا ودنيا، بلاغة، ونحوًا، وصرفًا، ولغة، وهي ثروتنا العُظمى، وسندنا الأعلى، ننهل منه بتوفيق الله تعالى.

ومن عجب أن نسمع بين آونة وأخرى مَن يُشككون فيها أو يتهجمون عليها ويطعنون في نسبتها إلى رسول الله ﷺ راجعينها إلى رسم المصحف لا غير، وكان رائد ذلك في النزعة الاستشراقية جولد تسيهر الذي ادعى أن أصل نشأة القراءات القرآنية يرجع في حقيقة الأمر إلى خط المصحف لما عليه في الحقبة الأولى من تجرده من النقط والشكل، ومن أجل هذا ثارت ثائرة الغير من العلماء على الدين وكتاب الله ﷻ مبينين فساد ما ذهب إليه الزمخشري ومَن تابعه من المستشرقين فقد تصدَّى للرد على الزمخشري أبو حيان الأندلسي فقال: (وأعجب

(١) انظر قسم التحقيق ص١٢١٥.

لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في كلام العرب، في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم وضبطهم وفهمهم وديانتهم)[(١)].

ومن هذا المنطلق فإنه مما يحسب للشارح في ميزان حسناته: أنه حرص على ذكر طرف كبير من هذه القراءات ناسبًا بعضها، وغير ناسب أخرى، وقد أحصيت الآيات التي ذُكرت قراءاتها في هذا الكتاب فبلغت سبعًا وأربعين آية يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أ- خمس آيات أتى بها الشارح على قراءات ولم يحددها، ولا أشار إلى أنها قراءة وإليكها:

١- (الله أعلم حيث يجعل رسالاته) [الأنعام: ١٢٤][(٢)].

٢- (مما خطاياهم أُغرقوا) [نوح: ٢٥][(٣)].

٣- (وما تفعلوا من خير فلن تُكفروه) [آل عمران: ١١٥][(٤)].

٤- (وما هو على الغيب بظنين) [التكوير: ٢٤][(٥)].

٥- (ربنا وتقبل دعائي) [إبراهيم: ٤٠][(٦)].

ب- واثنتان نص على أنهما شاذتان مع نسبة واحدة منهما إلى قارئ بعينه وهما:

---

(١) انظر الموضع في الدراسات اللغوية ص٤٥ وما بعدها.

(٢) انظر ص٧٩٥ قسم التحقيق.

(٣) انظر قسم التحقيق ٩١٧.

(٤) انظر ص٩٧٨ قسم التحقيق.

(٥) انظر قسم التحقيق ص١٠٠٣.

(٦) انظر ص١٠٤٤ قسم التحقيق.

١ - ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] بالنصب[١].

٢- (لِيُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون) [الجاثية: ١٤] لأبي جعفر[٢].

جـ- ونسبها إلى بعضهم دون تحديد درجتها ولا اسم صاحبها في أربع هي:

١ - ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: ٤٤] بكسر حيث[٣].

٢- ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨] بنصب «فيدمغه»[٤].

٣- ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ بجزم تستكثر[٥].

٤- «إنا كلًّا فيها» بنصب كلًّا[٦].

د- واثنتان وعشرون لم يذكر عنها سوى أنها قرئت بأكثر من وجه إليكها:

١ - ﴿إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] بتسكين إن[٧].

٢- ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠] بحذف إحدى النونين[٨].

٣- ﴿وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] بفتح يوم وكسره[٩].

٤- ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بفتح بين ورفعه[١٠].

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٤٩٣.

(٢) انظر ص٦٧٥ قسم التحقيق.

(٣) انظر قسم التحقيق ص٥٣٣.

(٤) انظر ص٩١٢ قسم التحقيق.

(٥) انظر قسم التحقيق ص٩٨٦.

(٦) انظر ص١١٠٧ قسم التحقيق.

(٧) انظر قسم التحقيق ص٣٧٤.

(٨) انظر ص٣٩٧ قسم التحقيق.

(٩) انظر قسم التحقيق ص٤٤٥.

(١٠) انظر ص٤٤٥ قسم التحقيق.

٥- ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] بفتح مثل ورفعه[1].

٦- ﴿لا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] في قراءة من رفعهما[2].

٧- ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] بنصب القمر ورفعه[3].

٨- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] برفع بالغ وجر أمره ونصبه مع تنوين بالغ[4].

٩- ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] بكسر وفتح فإنه[5].

١٠- ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨] بكسر وفتح إنه[6].

١١- ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] بتخفيف لكن ورفع لفظ الجلالة[7].

١٢- ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] بتخفيف إنْ ونصب كلًّا[8].

١٣- ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] بتخفيف أن[9].

١٤- ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] برفع تكون ونصبها[10].

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٤٤٨.
(٢) انظر ص٤٦١ قسم التحقيق.
(٣) انظر قسم التحقيق ص١٠٥٤.
(٤) انظر ص١٠٥١ قسم التحقيق.
(٥) انظر قسم التحقيق ص٧٥٤.
(٦) انظر ص٧٥٥ قسم التحقيق.
(٧) انظر قسم التحقيق ص٨٦٢.
(٨) انظر قسم التحقيق ص٨٦٢.
(٩) انظر انظر قسم التحقيق ٨٦٩.
(١٠) انظر قسم التحقيق ٨٧١.

١٥ - ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع يقول[١].

١٦ - ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] بنصب يرسل[٢].

١٧ - ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بجر «وأرجلكم»[٣].

١٨ - (فمن يؤمن بربه فلا يَخَفْ) [الجن: ١٣] بجزم «يخف»[٤].

١٩ - (وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خيرٌ لكم ونكفِّر) [البقرة: ٢٧١] بالأوجه الثلاثة في «ونكفر»[٥].

٢٠ - ﴿ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢] بجر لفظ الجلالة[٦].

٢١ - ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] برفع «والطير» ونصبه[٧].

٢٢ - ﴿ثَلَـٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة ثلاثمائة إلى سنين[٨].

هـ- وخمس عشرة آية نسب فيها القراءات لأصحابها منها آية ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤] لأبي جعفر السابق ذكرها، وإليك الباقي:

١ - ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة الكسائي بالوقف على ألا يا، والابتداء بـ«اسجدوا»[٩].

---

(١) انظر قسم التحقيق ٨٩٠.
(٢) انظر قسم التحقيق ٩٠٨.
(٣) انظر قسم التحقيق ٩٢٤.
(٤) انظر قسم التحقيق ص٩٧٥.
(٥) انظر قسم التحقيق ٩٩١.
(٦) انظر قسم التحقيق ١١٣٤.
(٧) انظر قسم التحقيق ص١١٧٥.
(٨) انظر قسم التحقيق ص١٢٠٨.
(٩) انظر قسم التحقيق ص٣٢١.

٢- ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [الأعلى: ١٤] لورش بنقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها[(١)].

٣- (إنه من يتقي ويصبر) [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء في «يتقي» لقنبل[(٢)].

٤- ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] برفع يوم للسبعة إلا نافعًا أما هو فقد قرأ بفتح يوم[(٣)].

٥- ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] للجحدري والعقيلي بالجر بلا تنوين على ما زعمه الشارح تبعًا للمصنف[(٤)].

٦- ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: ٢٩] برفع «صيحة واحدة» لأبي جعفر[(٥)].

٧- (إن الذين تدعون عن دون الله عبادًا) [الأعراف: ١٩٤] بتخفيف إن ونصب «عبادًا» لسعيد بن جبير[(٦)].

٨- ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] برفع قليل للسبعة إلا ابن عامر أما هو فقد قرأ بالنصب[(٧)].

٩، ١٠- ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢١] بنصب اتباع وابتغاء بإجماع السبعة[(٨)].

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٣٤٥.
(٢) انظر قسم التحقيق ص٤٠٦.
(٣) انظر قسم التحقيق ص٤٤١.
(٤) انظر قسم التحقيق ص٤٨٤.
(٥) انظر قسم التحقيق ص٦٨٩.
(٦) انظر قسم التحقيق ص٧٤٠.
(٧) انظر قسم التحقيق ص٨٣٦.
(٨) انظر قسم التحقيق ص٨٣٨.

١١ - ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] بتنوين حاشا لأبي السمال العدوي[(١)].

١٢ - ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣-٤] بنصب فتنفعه لعاصم[(٢)].

١٣ - ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ [الأنعام: ٦] في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى «ألم يروا كم أهلكنا»[(٣)].

١٤ - ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء: ١] بجر والأرحام لحمزة[(٤)].

هذا ولي على هذا الجانب الذي ذكرته آنفًا عدة ملحوظات أسجلها على النحو التالي:

١ - عدم تحريره مصطلح القراءة، بحيث خلط بين القارئ والراوي، والقراءة والرواية، فقد سمَّى حركة نقل همزة «أفلح» إلى الدال الساكنة التي لورش قراءة، وورش ليس قارئًا بل هو أحد راويي نافع، وإنما القارئ هو نافع فكان ينبغي لمن هو مثله في الإلمام بعلم القراءات أن يدقق في اختيار المصطلح لا أن يتابع غيره ويتساهل في اللفظ، ومثل ذلك في وصف رواية قنبل لآية يوسف عليه السلام: (إنه من يتقي ويصبر) [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء، وقنبل هو أحد راويي ابن كثير، هذا وقد وضحت في أثناء التحقيق ما ذكره علماء الأداء عن التحديد الدقيق للفرق بين القراءة والرواية والطريقة[(٥)].

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٨٤٣.

(٢) انظر قسم التحقيق ٩٠٧.

(٣) انظر قسم التحقيق ص١٠٢٦.

(٤) انظر قسم التحقيق ص ١١٧٠.

(٥) انظر قسم التحقيق ص٣٤٥-٤٠٦.

٢- أنه نسب قراءة إلى غير قارئ، وذلك حيث نسب قراءة ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] بتنوين «حاشا» لابن السماك، والصحيح: أنها لأبي السمال العدوي من الشواذ، غير الأربعة عشر[(١)].

٣- نسب قراءة لغير أصحابها حيث تابع المصنف في أن قراءة ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ [الروم: ٤] بالجر بلا تنوين للجحدري والعقيلي، لكن أبا حيان في «بحره المحيط» قد أبان أن قراءتها بالجر والتنوين، وآخذ عليه أيضًا أنه لم يحدد المراد بالعقيلي فكل من انتسب إلى قبيلة عقيل فهو عقيلي، مما اضطرني في أثناء التحقيق إلى الترجمة بإيجاز لأشهر من تسمَّوا بذلك اللقب، وأغلب ظني أنه هو عون العقيلي كما في «البحر المحيط»[(٢)].

والذي أوقع الشارح في مثل هذه الهنات نقله ومتابعته للمصنف في شرحه دون تمحيص في بعض الأحيان.

٤- أنه لم يميز بين القراءة الشاذة وغيرها في معظم الأحيان بل ربما نسب الشذوذ إلى قراءة ليست بشاذة، وذلك كوصفه تبعًا لغيره قراءة أبي جعفر (لِيُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون) بسورة الجاثية بأنها شاذة مع أن قراءة أبي جعفر عشرية متصلة الإسناد إلى رسول الله ﷺ، وقد ذكرت ترجمة ضافية لأبي جعفر لأبين فيها أن قراءته من الصحة والتواتر بمكان بحيث لا يصح الطعن فيها أو رميها بالشذوذ[(٣)].

وبعدُ فهذه الملحوظات قصدت من تسجيلها الأمانة العلمية، ولست أريد منها الانتقاص من قدر الشارح فهو عالي الكعب في علوم وفنون كثيرة، بل

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٥٤٥.

(٢) انظر قسم التحقيق ص٤٨٤-٤٨٥.

(٣) انظر قسم التحقيق ص٦٧٥-٦٨٩.

يمكن أن يطلق عليه لقب: العالم الموسوعي؛ فربما جاء وقوعه في ذلك لكثرة ما يكتبه ويؤلفه، وهذا يبرز ويؤكد كون الكمال لله وحده.

ثالثًا: الأحاديث والآثار:

بادئ ذي بدء ننبه على أن النحاة المتقدمين -بصريين وكوفيين- لم يستشهدوا بالحديث، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين بل وغيرهم من نحاة الأقاليم، كمصر وبغداد والأندلس- لعدم وثوقهم بأنها رويت بلفظ الرسول ﷺ إذ يرون أن غالب الأحاديث رويت بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، وظل الوضع هكذا إلى نهاية القرن السادس الهجري؛ إذ ظهر ابن خروف المتوفى سنة ٦١٠هـ، فأكثر من الاستشهاد بالحديث، وعلى أثره انقسم النحاة ثلاث فرق:

أ- منهم مَن منع الاستشهاد به مطلقًا، وعلى رأسهم ابن الضائع، حيث دافع عن مسلك المتقدمين، وذلك حينما شرح كتاب «الجمل» قائلًا عن ابن خروف: إنه استشهد بالحديث كثيرًا فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن مَن قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى اهـ. وتابعه في هذه أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

ب- ومنهم مَن استشهد به مطلقًا، وتزعم هؤلاء العلامة ابن مالك، حيث توسع في الاستشهاد، وأيد الأحاديث التي ظاهرها يخالف الأساليب العربية بشواهد لا يمكن دفعها، وقد ألف في ذلك كتابًا مستقلًا وأسماه: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وقد تأثر بطريقة ابن مالك كل من قرأ له وتتلمذ على كتبه، فمن ثَمَّ كثر بعده الاستشهاد بالحديث إلى يوم الناس هذا، ومن أبرز هؤلاء: «الدماميني» المتوفى سنة ٨٢٧هـ، حيث كتب بحثًا قويًا في الرد على المتقدمين عند شرحه «للتسهيل».

جـ- ومنهم مَن أجاز الاستشهاد بالحديث المعني بنقل ألفاظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وغير ذلك، وأشهر هؤلاء: أبو إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ والسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ.

وبرأي الفريق الثالث أخذ المجمع اللغوي مشترطًا أحد المواصفات الآتية:

أ- أن يصح أن الحديث من كلام الرسول ﷺ بأن كان من جوامع الكلم والحكم والأمثال، أو من الأدعية المأثورة.

ب- أن يروى من طرق مختلفة بلفظ واحد.

جـ- أن يتواتر لفظًا ومعنى.

د- أن يكون الراوي ممن لا يجيز الرواية بالمعنى.

هـ- أن يكون قد دُون في عصر ما زالت اللغة العربية فيه سليمة؛ لأنه إن لم يكن من كلام الرسول عليه الصلاة والسلام فهو من كلام مَن يُحتج بكلامه(١).

ولقد حفلت مخطوطتنا هذه بما يقرب من ثلاثين حديثًا نبويًّا وأثرًا، مما يدل على أن الشارح رحمه الله تعالى ممن يرون الاستشهاد بالحديث، وإليك بيان مواضع الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب:

١- فيما يتعلق بالبدء بالبسملة استدل بقوله ﷺ: (كُلُّ أَمرٍ ذي بَالٍ...)(٢).

٢- واستدل على الأوجه الجائزة في اسم «لا» المفرد والمعطوف عليها بقوله ﷺ: «لَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بالله كَنز مِن كُنُوزِ الجنَّةِ» كما استدل على صحة الإسناد اللفظي بهذا الحديث أيضًا(٣).

---

(١) انظر في هذا الموضوع «في الدراسات اللغوية» ص١٠٣ وما بعدها، و«الأجوبة المرضية» المسألة (٢٢).

(٢) انظر قسم التحقيق ص٣٠٥.

(٣) انظر قسم التحقيق ص٤٥٧-٦٨٤.

٣- فيما يتعلق بلهجة نقص «هن» في الأسماء الستة استشهد بقوله ﷺ: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ...»[١].

٤- في مبحث عدم جواز حذف الفاعل أو نائبه استشهد على ما يمكن أن يوهم بذلك، ودفعه بقوله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي ...»[٢].

٥- في مبحث عدم جواز لحوق الفعل علامة تثنية أو جمع، وأن لغة: أكلوني البراغيث تجيز ذلك ذكر الحديث: «يَتَعَاقَبُون فِيكُمْ...»[٣].

٦، ٧- في مبحث مسوغات الابتداء بالنكرة إذا كانت مخصصة بالإضافة أو بالمعمول بالحديثين: «خَمسُ صَلَواتٍ كَتَبهُن اللهُ عَلَى العِبَادِ»[٤]، «أمرٌ بمعرُوفٍ صَدَقَة ونَهي عن مُنْكَرٍ صَدَقَة»[٥].

٨، ٩- عن جواز حذف كان واسمها بعد «لو، وإن» الشرطيتين استشهد بالحديثين «التمسْ ولو خاتمًا من حديدٍ»[٦]، «النَّاسُ مَجزيُّون بِأعْمَالِهِم إنْ خَيرًا فَخَيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ»[٧]، وبين تبعًا للمصنف الأوجه الجائزة في الحديث الثاني من رفع خير وشر ونصبهما، ونصب الأول ورفع الثاني والعكس، وقد استشهد بهذا الحديث أيضًا في باب الجوازم على حذف فعل الشرط وحده.

١٠- استدل على عدم جواز حذف نون مضارع كان المجزوم إذا وليه مضمر بالحديث: «إن يكُنهُ فَلَن يَتَسَلَّط عليه»[٨].

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٣٦٢.

(٢) انظر قسم التحقيق ص٦٨٠.

(٣) انظر قسم التحقيق ص٦٩٠.

(٤) انظر قسم التحقيق ص٦٩٩.

(٥) انظر قسم التحقيق ص٦٩٩.

(٦) انظر قسم التحقيق ٧١٤.

(٧) انظر قسم التحقيق ص٧١٥.

(٨) انظر قسم التحقيق ٧٢١.

١١- على عدم جواز حذف خبر لا النافية للجنس إذا لم يعلم عند الحذف استدل بقوله ﷺ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»[١].

١٢- فيما يتعلق بكون المختص يجيء مضافًا إلى ما فيه أل استشهد بالحديث: «نحنُ مَعاشِرَ الأنبياءِ لا نُورِّثُ...»[٢].

١٣- على مجيء صاحب الحال نكرة في غير المسوغات المذكورة استدل بالحديث: «وصلى وراءه رجالٌ قيامًا» زاعمًا تبعًا للنحاة قلة ذلك، وقد بينت في أثناء التحقيق تبعًا للأستاذ الدكتور: محمد يسري زعير أن النكرة والمعرفة صالحين لمجيء الحال منهما كما هما صالحتان لأن يخبر عنهما إذا أفادتا[٣].

١٤- على كون حاشا الاستثنائية يصح سبقها بـ(ما) استدل تبعًا لابن مالك بالحديث: «أسامةُ أحب الناس إلي ما حاشًا فاطمة»[٤].

١٥- على كون سوى تخرج عن الظرفية وتتصرف استدل تبعًا لابن مالك بالحديث: «ما أنتم في سواكم...»[٥].

١٦- على جواز نصب المضارع بعد «ما» المصدرية حملًا على أنْ أختها كما حملت هي عليها في الإهمال استدل بالحديث: «كما تكونوا يولَّى عليكم»[٦].

١٧- على مجيء رُبَّ للتكثير كثيرًا استدل بـ«يا رب كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة»[٧].

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٧٦٢.
(٢) راجع قسم التحقيق ص٧٧٣.
(٣) راجع قسم التحقيق ص٨١٩.
(٤) راجع قسم التحقيق ص٨٤٠.
(٥) راجع قسم التحقيق ص٨٤٥.
(٦) راجع قسم التحقيق ص٨٨٤.
(٧) راجع قسم التحقيق ٩٤٥.

١٨، ١٩- على جزم المضارع في جواب النهي، استدل بالحديثين: «لا ترجِعُوا بَعدي كُفَّارًا يَضرِبْ بَعضُكم رِقَابَ بَعْضٍ»[١]، وقول أبي طلحة للرسول ﷺ: «لا تُشرِفْ يُصِبْكَ سهمٌ»[٢]، وبيَّن رأي الجمهور في الحديثين مفنِّدًا زعم الكسائي في أن المضارع يُجزم في جواب النهي دون اشتراط تقدير إلا، بل يكفي أن تقدر «إن» وحدها.

٢٠- على مجيء المصدر مضافًا إلى المفعول ورافعًا فاعله استدل تبعًا للمصنف بالحديث: «وحج البيت مَن استطَاعَ إليه سَبِيلًا» ليرد على مَن زعم أن ذلك ضعيف أو محله الضرورة[٣].

٢١- على كون التعجب يكون بصِيَغ سماعية كما هو بصيغ قياسية، استشهد بقوله ﷺ لأبي هريرة: «سُبحَانَ الله إنَّ المؤمِنَ لا ينجس».

٢٢- على مجيء التنازع في أكثر من عاملين لأكثر من معمولين، استشهد تبعًا للمصنف بـ«تُسبِّحُون وتحمِدُون وتُكبِّرونَ دُبرَ كلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وثَلَاثِينَ».

٢٣- على البدل المباين استدل بـ: «إن الرَّجل ليصلي الصلاةَ...»[٤].

٢٤- على صحة العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فاصل، وقلة ذلك استشهد بالحديث: «كُنتُ وأَبو بَكْرٍ وعُمَر».

٢٥- على أن المعدود إذا حذف جازت المخالفة وعدمها في العدد من ثلاثة إلى تسعة استشهد بالحديث: «وأَتبَعَهُ بسِتٍّ مِن شَوَّال».

٢٦- على أن العدد من ثلاثة إلى تسعة كما يضاف إلى جمع يضاف إلى اسم جمع استدل بقوله ﷺ: «ليس فيما دونَ خمسِ ذَودٍ صَدَقَةٌ».

---

(١) راجع قسم التحقيق ٩٨٥.

(٢) راجع قسم التحقيق ٩٨٦.

(٣) راجع قسم التحقيق ص١٠٤٥.

(٤) راجع قسم التحقيق ص٩٨٢.

هذا ما يتعلق بالأحاديث، ومواضع ورودها في الكتاب، أما الآثار فقد بلغت أربعًا، هي على النحو التالي:

ثلاثة منها متعلقة بعُمَر ﷺ، وواحد لم ينسب لأحد، أما الآثار المسندة إلى عمر ﷺ فهي:

١- «ما كِدت أنْ أُصَلِّيَ العصرَ حتَّى كادتِ الشمسُ أنْ تغرُب»[١]، وهو شاهد على جواز اقتران خبر كاد بأن، وفي ذاك رد على الأندلسيين المانعين ذلك.

٢- قوله عن علي رضي الله عنهما: «قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها» حيث جاء اسم لا النافية للجنس معرفة في الظاهر، وقد أُوِّلَ ذلك بحذف مضاف موغل في الإبهام أي: ولا مثل أبي حسنٍ لها[٢].

٣- و«إيايَ وأن يَحذِفَ أحدُكمُ الأرنبَ» استدل به على أن «إيا» في التحذير لا تجيء للمتكلم إلا شذوذًا[٣].

وأما الأثر غير المنسوب فهو: «الصلاة جامعة»، وذلك في مبحث حذف عامل المغرى به جوازًا في أول مبحث المنصوبات، والتقدير: احضروا الصلاة، وقد بينت في أثناء التحقيق الأوجه الجائزة في ذلك.

ويلحظ على الشارح أنهُ لم يُخَرِّج حديثًا واحدًا، وربما اكتفى بذكر جزء يسير من الحديث كقوله: «ما أَنْتُم في سِوَاكُم» وكثيرًا ما لا يذكر أن هذا حديث أو خبر، كل هذا فعله اتكالًا منه على فهم المخاطب لذلك، وذلك يعد مسلكًا وعرًا ارتكبه الشارح، وكان الأجدر به ما دام قد اعتمد الحديث شاهدًا على مسائل نحوية أن يُجهِد نفسه في بيان درجته وما يتعلق به لا أن يذكره على أنه شاهد مساعد للقضية التي يبحثها.

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٧٥٣.

(٢) انظر قسم التحقيق ص٧٥٩.

(٣) انظر قسم التحقيق ص٧٧٧.

وقد قمت في أثناء التحقيق بفضل الله وحوله بتخريج ما أمكنني تخريجه راجعًا إلى ما توفر تحت يدي من مراجع في هذا الصدد، والحق يُقال: إن هذه مهمة صعبة نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون قد وفقنا فيها.

رابعًا: الأمثال وأقوال العرب والأساليب:

وإذا كان القرآن وقراءاته والأحاديث النبوية الشريفة والآثار قد أخذت حظها الأوفر في الاستشهاد على القواعد فإن كلام العرب كان له نصيب أيضًا في الاستشهاد، وذلك لتوضيح القواعد وتقرير الأحكام، وتمثَّل ذلك في الأمثال وأقوال العرب: أما الأمثال فقد بلغ عددها في الكتاب ثمانية، وإليكها:

١- «تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه» استشهد به مرتين، الأولى: في مبحث علامات الأسماء فيما يتعلق بالإسناد إليه، والثانية في مبحث عدم جواز كون الفاعل أو نائبه جملة، وأن هذا من قبيل الإسناد إلى اللفظ الذي هو مجرى في الأسماء، والأفعال، والحروف.

٢- «مُكره أخاك لا بطل» استشهد به على لغة قصر الأسماء الستة في جميع الحالات.

٣- «والبغيُ مرتع مبتغيه وخيم» وهو مثل ضُمِّنَ في بيت شعري هو:

نـدم البغـاة ولات سـاعة منـدم...

وقد استشهد به ضمن هذا البيت على عمل لات فيما رادف لفظ الحين كالساعة والأوان.

٤، ٥- «الكلاب على البقر»، «كِلَيهما وتمرًا» استشهد بهما على وجوب حذف عامل المفعول به إذا كان في مثل أو شبهه في أول المنصوبات.

٦- كالثور يُضرَبُ لما عافَتِ البقرُ: مثل ضمن في بيت هو: إني وقتلي سليكًا ثم أعقِلَهُ.. وقد استشهد به مع ضميمة الشطر الأول على جواز إضمار أن بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل.

٧- خُذِ اللصَّ قبل يَأخُذَكَ: استدل به على شذوذ إضمار أن لعدم وقوعها في مواضع وجوب الإضمار وجوازه.

٨- مَنْ يسمعْ يَخَلْ: استشهد به على جواز حذف معمولي «يخال» مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر اقتصارًا، أي لغير دليل.

وأورد تبعًا للمصنف شبهه مثل هو قولهم: «انتهِ خيرًا لك» مستدلًا به على وجوب حذف عامل المفعول به لوقوعه في شبه مثلٍ؛ لأن الأمثال وأشباهها لا تغير.

أما أقوال العرب فهي من الكثرة بمكان بحيث لا يستطاعُ تفصيل مواضعها في هذا الحيز، ومن ثم فقد جمعتها مع الأمثال والأساليب في فهرس خاص بها مرتبًا على حسب ورودها في الكتاب، وأذكر من ذلك هنا بعض الأمثلة:

أعرب الرجل، هو يأتينا صباح مساء، اللهم صلي عليه، الرءوف الرحيم، نزلنا المنزل الذي البارحة -في حكاية الكسائي- أكلوني البراغيث، زعمُوا مطيَّةُ الكَذِبِ، نحن العربَ أقرى الناسِ للضيفِ، بِعْتُكَ العَبدَ بثيابه، لله دَره فارسًا، اجتهِدْ وَحْدَكَ، على التَّمرةِ مِثلُها زبدًا، رعيًا لك، إنَّ الشاة لتجتر فَتَسمَع صوتَ والله ربها، كم ناقةٍ وفصيلها لك، لا أبا لهُ، رَحُبَتكُم الطاعةُ، طَلُعَ اليميني، رُويدَ زيدٍ نفسَهُ -على حكاية ابن عصفور، بالفضل ذو فضَّلَكُم الله به والكَرامةُ ذاتُ أكرمكُمُ الله بها -على حكاية الفراء- هو ألص من فلانٍ وأقمن منه، إنها لإبل أم شاءٌ، إذا بلغ الرجلُ السِّتِّينَ فإياهُ وإيا الشواب.

ومن أمثلة الأساليب:

سُهِّلَتِ الهمزةُ بينَ بينَ، لا ماء ماءً باردًا حاضرٌ، لا خمسةَ عشرَ عندنا، قبضتُ عَشرةً ليس غيرُ، السمنُ مَنَوانِ بِدِرهَم، أما زيد ذاهبًا -عند سيبويه- إن في الدار صاحبها، ليت الشباب يعود، أنت الرجل علمًا، زيد أبوك عطوفًا، هذا شارِبُ السَّويقِ مَلتُوتًا. إلى غير ذلك.

وبذلك نكون قد انتهينا مما يتعلق بشواهد الشارح النثرية في كتابه.

ب- الشواهد الشعرية:

وأما استشهاده بالشعر فهو أمر طبعي ثابت في المؤلفات النحوية واللغوية، ولكن مما يجب أن يُوضح هنا: أن ليس كل شعر مما يصح الاستشهاد به؛ فقد قال السيوطي: «أجمعوا على أنه لا يُحتَجُّ بكلام المولَدين والمحدثين في اللغة العربية... ثم قال: أول الشعراء المحدثين بشار بن بُرد، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربًا إليه، لأنه كان هجاهُ لترك الاحتجاج بشعره، وذكره المرزباني وغيره، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: خُتِمَ الشعرُ بإبراهيمَ بن هرمة، وهو آخر الحجج»[1].

وذكر البغدادي أن العلماء قسموا الشعراء المستشهَد بشعرهم إلى طبقات أربع: الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس، والأعشَى، والثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلامَ كلَبيد، وحسَّان.

والثالثة: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير، والفرزدق.

والرابعة: المولدون، ويُقال لهم: المحدثون، وهم مَن بعدهم إلى زماننا: كبشار بن برد، وأبي نواس، ثم قال: «فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعًا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمة يلحنون الفرزدق، والكميت، وذا الرمة، وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب، وأما الرابعة: فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل: يستشهد بكلام مَن يوثق به منهم واختاره الزمخشري»[2].

هذا وباستقرائنا كتابنا هذا وجدنا الشارح قد ذكر فيه سبعة وتسعين ومائة بيت وثمانية عشر نصف بيت فيكون مجموع ما أورده من الشعر: خمسة عشر ومائتي بيت، تضمنت خمسة ومائتي شاهد.

---

(١) كتاب «الاقتراح في علم أصول النحو» ص٧٠.

(٢) انظر «الخزانة» ص٢: ٤ط١ بولاق ١٢٩٩.

هذا ويمكن أن يقسَّمَ مسلكُ الشارح بالنسبة للاستشهادات الشعرية إلى ما يأتي:

١ - ذكر بعض بيت كصدر، أو عَجُز، وإليك بيانَ ذلك:

كخُذروف الوليد المثقَّبِ [١] ، أقسمَ بالله أبو حفصٍ عُمَر [٢] ، وبِئري ذو حفرتُ وذو طَويتُ [٣] ، فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانِيَا [٤] ، ما أنت بالحَكَمِ الترضَى حُكُومَتُهُ [٥] ، مِن لَدُ شَوْلًا فإلى إتلائها [٦] ، ولكِ اسقني إن كان ماؤكِ ذا فضلِ [٧] ، فسِواكَ بائعُها وأنت المشتري [٨] ، ولكنَّ ما يُقضَى فسوف يَكونُ [٩] ، كأنْ ثَدياهُ حُقَّانِ [١٠] ، كأنْ ظبيةً تعطو إلى وارقِ السَّلَم [١١] ، ألم تسأل الرَّبعَ القَواءَ فينطِقُ [١٢] ، لِدُوا للموت وابنُوا للخَرابِ [١٣] ، وأُمٍّ أوعالٍ كها أو أقرَبا [١٤] ، وربع عَفَتْ آثارُهُ منذُ أزمانِ [١٥] ، وما كُلُّ مَن يُبدِي البشاشةَ كائنًا أخاكَ [١٦] ، يا ليت عِدةَ حولٍ كلِّهِ رجبُ [١٧] ، فاذهَب فما بك والأيامِ من عجبِ [١٨] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٥٣٢.
(٢) انظر قسم التحقيق ص٥٧٦-٥٧٧.
(٣) انظر قسم التحقيق ص٦١٦.
(٤) انظر قسم التحقيق ص٦١٧.
(٥) انظر قسم التحقيق ص٦٢٨.
(٦) انظر قسم التحقيق ص٧١٦.
(٧) انظر قسم التحقيق ص٧٢٢.
(٨) انظر قسم التحقيق ص٨٤٤.
(٩) انظر قسم التحقيق ص٨٥٨.
(١٠) انظر قسم التحقيق ص٨٧٣.
(١١) انظر قسم التحقيق ص٨٨٩.
(١٢) انظر قسم التحقيق ص٩٠٠.
(١٣) انظر قسم التحقيق ص٩٣٢.
(١٤) انظر قسم التحقيق ص٩٤٠.
(١٥) انظر قسم التحقيق ص٩٤٢.
(١٦) انظر قسم التحقيق ص٩٩٣.
(١٧) انظر قسم التحقيق ص١١٠٨.
(١٨) انظر قسم التحقيق ص١١٧٢.

٢- قد يذكر الشاهد مرتين، مرة كاملًا وأخرى غير كامل، ومن أمثلة ذلك: ما أنت بالحكم الترضى حكومته[(١)] .... أقسم بالله أبو حفص عمر[(٢)] ... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[(٣)] ... ويومًا توافينا بوجه مقَسَّمٍ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[(٤)].

٣- ذَكر أبياتًا في الكتاب لا يُستشهَدُ بها، وإنما سيقت إما: لحصر قاعدة، وذلك كقوله في مبحث لغات الاسم:

(وفي الاسم سبع لغات نظمها بعضهم فقال:

في الاسم سبع لغات كلُّها سُمِعَتْ ... وإنني قد جمعت الكلَّ مُرتَجِلا

اسمٌ بضم وكسر مع سِمٍ بهما ... وفاسمًا بثلاث حسبما نُقِلا[(٥)])

وقوله في باب موانع الصرف:

(وهذه التسعة يجمعها قوله أي: بعض النحويين:

اجمَعْ وزِنْ عادلًا أنِّثْ بمعرفةٍ ركِّب ... وزد عُجمةً فالوصف قد كملا[(٦)])

أو للاستملاح كقوله في سبب تسمية المقصور بهذا الاسم:

(ومن محاسن بعض الفُضَلاء أنه كتب بمدينة قوص إلى العلَّامةِ بهاءِ الدين محمد بن النحاس الحلبي يتشوق إليه:

سلِّم على المولى البهاءِ وصِفْ لهُ ... شوقي إليه وأنني مملُوكُهُ

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٢٧٧.
(٢) انظر قسم التحقيق ص٥٧٧-١١٢٠.
(٣) انظر قسم التحقيق ص٣٦٠-٦١٧.
(٤) انظر قسم التحقيق ص٨٨٩.
(٥) انظر قسم التحقيق ص٣١٥.
(٦) انظر قسم التحقيق ص١١٨١.

أبـــدًا يُحركُنـــي إليـــهِ تَـــشوُّقٌ　　　جـــسمي بـــه مـــشطوره منهوكُـــهُ

لكـــن نحِلـــتُ لبعـــده فكـــأنَّني　　　ألـــفٌ ولـــيس بمُمكـــنٍ تحريكُـــهُ[1])

٤- قد يَذكر شاهدًا متضمنًا أكثر من بيت، وذلك كاستشهاده على أن «الآن» قد يُجرُّ إعرابًا بقول الشاعر:

لِـسَلمى بـذاتِ الخـالِ دارٌ عرفتُهـا　　　وأخرَى بـذاتِ الجِـزعِ آياتُهَـا سَـطرُ

كـــأنَّهما مِـــلآنِ لم يتَغَـــيَّرا　　　وقد مرَّ للدارَيْنِ مِنْ بعدِنا عَـصْرُ[2]

واستشهاده على إفادة رُبَّ للتقليل بقول الشاعر:

ألا رُبَّ مولُـــودٍ ولـــيس لـــهُ أبٌ　　　وذِي ولَـــدٍ لم يَلِـــدْهُ أبَـــوانِ

وذي شـامةٍ سـوداءَ في حـرِّ وجهِـهِ　　　مُجَلَّلـــةٌ لا تنقَـــضي لزمـــانِ

ويكمـلُ في خمـسٍ وتـسعٍ شـبابُهُ　　　ويهـرَمُ في سـبعٍ مـضت وثـمانِ[3]

وجمع الأعشى بين اللغتين التميميتين بقوله:

ألَمْ تَـــرَوا إرَمًـــا وعـــادًا　　　أودَى بهـــا الليـــلُ والنهـــارُ[4]

ومـــر دهْـــرٌ عَـــلى وبـــارٍ　　　فَهَلكـــت جهـــرةً وبـــارُ

٥- قد يَنسب بعض الأبيات إلى قائليها وذلك نادر جدًّا، وقد أحصيت نسبته لها فبلغت عشرة، ستة منسوبة إلى أشخاص بأعيانهم وإليكهم:

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٤١١.

(٢) انظر قسم التحقيق ص٥٢٩.

(٣) انظر قسم التحقيق ص٩٤٦.

(٤) انظر قسم التحقيق ص٤٧٥.

١- وأما نحو الترضي في قول الفرزدق:

مـــا أنـــت بـــالحكم الـــترضى...[١]

٢- وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين في قوله:

ألم تـــــروا إرمًـــــا وعـــــادًا...[٢]

٣- وقول حسان:

ومـــــا اهتـــــز عـــــرشُ اللهِ....[٣]

٤- في نحو قول العباس بن مِرداس ﷺ:

أبـــــا خُراشـــــةَ أمـــــا أنـــــت...[٤]

٥- (وأما قول علي ﷺ مخاطبًا النبي ﷺ:

محمدُ تَفدِ نفسَك كـلُّ نفـسٍ....)[٥]

وقد خالف في هذا المصنف في شرحه حيث نسبه لأبي طالب عم النبي ﷺ والأَوْلَى: ما عليه شارحنا لأن هذا البيت يفيض عاطفة دينية لا تتأتَّى إلا من مسلم مؤمن تقي، والله أعلم.

٦- ونحو قول سالم بن دارَةَ:

أنـــــا ابـــــن دارةَ معروفًـــــا...[٦]

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٢٧٧.

(٢) انظر قسم التحقيق ص٤٧٥.

(٣) انظر قسم التحقيق ص٥٧٩.

(٤) انظر قسم التحقيق ص٧١٢.

(٥) انظر قسم التحقيق ص٧٦٣.

(٦) انظر قسم التحقيق ص٨٠٥.

ونسب واحدًا إلى جِنيٍّ حيث قال في المفعول فيه: (وأما نحو قولِ جني سمعوا بمكةَ صوته ولم يروا شخصه، في النبي ﷺ وأبي بكر ﷺ حين هاجرا:

جـزَى اللهُ ربُّ النـاس خـيرَ.......[1]

ونسبه إلى بعضهم في بيت واحد حيث قال في مبحث الاسم: وفي الاسم سبع لغات نظمها بعضهم بقوله:

في الاســـم ســـبع لغـــات...[2]

ونسبه إلى بعض النحويين في بيت واحد أيضًا تبعًا للمصنف هو قوله في باب الممنوع من الصرف:

(وهذه التسعة يجمعها قوله أي بعض النحويين:

اجمـــع وزن عـــادلًا أنِّـــث....)[3]

وإلى بعض الفضلاء تبعًا للمصنف في الاسم المقصور حيث قال:

ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب بمدينة قوص إلى العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي يتشوق إليه:

ســـلم عـــلى المـــولى البهـــاء...[4]

أما ما عدا ذلك فلم ينسبه، وإنما اكتفى بقوله: كقوله، قول الشاعر، إلخ.

٦- لم ينتقص بيتًا من الأبياتِ التي ذكرها المصنف في متنه بل قام بإكمالها؛ لأننا قلنا في الأصل الأول عند تحليلنا لكتاب «الشذور» أنه أتى باثنين وعشرين

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٧٩٧.
(٢) انظر قسم التحقيق ص٣١٥.
(٣) انظر قسم التحقيق ص١١٨١.
(٤) انظر قسم التحقيق ص٤١١.

بيتًا لم يكمل منها إلا واحدًا فقام الشارح بتكملة ما لم يكمله، وتلك تعد نقطة لا بأس بها من الشارح.

وقبل أن أنتهي من هذه النقطة أسجل ملحوظتين:

أولاهما: أنه قد يدخل كلامه في أثناء بيت شعري، وذلك حدث مرة واحدة، هي قوله في جزم المضارع في جواب الطلب: (ومثاله باسم الفعل نحو قوله:

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك -أي اثبتي- تحمدي أو تستريحي)[1]

وقد بينت سلفًا أن مثل هذا المسلك غير مجد؛ إذ ينبغي كتابة الشاهد أولًا ثم التعليق عليه وتفسيره.

وثانيتهما: أنه جَانَبَهُ التوفيق في الاستشهاد ببيت شعري، وذلك حيث استدل على إهمال «لكنَّ» عند اتصالها بها الكافة بقول الشاعر:

ولكنَّما يُقضى فسوف يكون[2]

والصواب أن «ما» في هذا البيت موصول اسمي بمعنى الذي اسم لكن، فهي عاملة وخبرها جملة «فسوف يكون»، وهو مقترن بالفاء معاملة له معاملة الشرط، أضف إلى هذا أنه لم يأت بصدر البيت وهو قوله:

فوالله ما فارقْتُكمْ قاليًا لكم

وكان الأولى أن يستدل على ذلك بمثل قول الشاعر:

ولكنَّما أَسعَى لمجدٍ مؤثَّلٍ وقد يدركُ المجدَ المؤثلَ أمثالي

وقد بينت ذلك في محله.

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٩٨٤.

(٢) انظر قسم التحقيق ص٨٥٨.

وبعدُ: فأرجو أن أكون بهذا قد أعطيت صورة كاشفة للكتاب المحقق، خُطة ومنهجًا من خلال تلك الدراسة الوصفية والتحليلية، واتباعي للمنهج الاستقرائي في تبيان الظواهر التي تناولتها بالدراسة والتحليل، وإن كان لي من كلمة أخيرة فيمكن أن أصوغها من خلال الملحوظات العامة الآتية التي منها ما سبق في أثناء الدراسة التحليلية، ومنها ما سأذكره إن شاء الله تعالى، وهاكها بإيجاز:

١ - أن أسلوبه غير مؤدٍّ للمعنى المقصود بسهولة في بعض الأحيان ففيه شائبة تعقيد لفظي، وإليك بعض النماذج:

(أ) قوله في مقدمته: (وبعد فإن كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» والمراد في علم النحو للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله برحمته ورضوانه وأسكنه بُحبُوحةَ جِنانِهِ لما اعتنَى به ذوو الجد والاجتهاد، وكان فيه ما يحتاج إلى بيان المراد، التمس مني بعض الأعزة عليَّ، من الفضلاء المترددين إليَّ، أن أضع عليه شرحًا يحلُّ ألفاظه... إلخ) فهنا يلحظ أنه فَصَل بين اسم إن وخبرها الذي هو الجملة الشرطية من لما ومعموليها بفاصل طويل، مما يكد الذهن، ثم إنه وسَّط حرف العطف في قوله: «والمراد في علم النحو» وكان الأحسن حذفه، ثم إنه فصل بين الفعل «التمس»، ومفعوله المصدر المؤول: «أن أضع» مما جعل المعنى لا يصل إلى الذهن بسرعة وذلك قصدًا للمجيء بالجمل مسجوعة.

(ب) قوله عاقدًا مقارنة بين احتياج كل من المضارع والاسم إلى الإعراب، وأن الثاني أشد منه في ذلك: (وقضية ذلك أن يشتركا في الإعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الإعراب لأن الرافع والناصب والخافض في أمثلته إنما هو أحسن، وعلى المضارع يميزها غيره أيضًا، كإظهار العوامل المقدرة من أنْ في النصب، ولا الناهية في الجزم، والقطع في الرفع ـ كان الاسم أشد

احتياجًا للإعراب من المضارع، فكان الإعراب أصلًا في الاسم فرعًا في المضارع)، فهنا نلحظ البون الشاسع بين شرط لما وجوابها بمستتبعات الشرط.

(جـ) قوله في مبحث أنواع الإعراب: «والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب لأن حق الألقاب لمساواة كل منها البقية، والملقب أن يطلق كل منها على البقية كأن يقال: الرفع النصب، وعلى الملقب كأن يقال: الإعراب الرفع، وكل منهما ممتنع، لاستلزام الأول: حمل الشيء على مباينه، والثاني: حمل الأخص على الأعم؛ فثبت أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب وهو جنس لها لا أنها ألقاب له وهو مُلقَّب بها.

فهذه الفقرة إلى جانب ما تحويه من مصطلحات منطقية فإن أسلوبه فيها من الصعب لأول وهلة تفهمه؛ لفصله بين الأشياء المتلازمة، ناهيك عن تكرر كلمة اللقب والملقب والبقية، مما يؤدي إلى تنافر الكلمات وعدم انسجامها، وهذا شيء يفقدها الفصاحة، أضف إلى ذلك عدم استقامة المعنى بواسطة تلك اللام التي في كلمة «لمساواة» ومن ثَمَّ فقد آثرت حذفها ليستقيم المعنى، لكن هذه الفقرة وإن أعوزتها الفصاحة تدل على ثقافة واسعة للشارح وعلى أنه يُدقِّق في اختيارِ المصطلح المناسب للمعنى المقصود وما عدا ذلك فيمكن أن يقال: إن أسلوب الشارح علمي تقريري لا يميل إلى صنعة لفظية ولا إلى إطناب بل المعنى بإزاء لفظه[1].

٢- أنه في بعض الأحيان -إن لم يكن في معظمها- ينقُل عن غيره دون أن يذكره أو يذكر المرجع الذي نقل عنه، وقد أشرت قبلًا إلى نماذج كثيرة، وبينت أن هذه طريقة سلكها معظم متأخري النحاة، لكثرة ما قرءوه واستوعبوه.

٣- ألزم نفسه في مقدمته بأنه يقيد المطلق لكنه لم يوفِ بذلك، وقد التزم ذلك كثيرًا اللهم إلا قوله: «إن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى»، فقد أطلق العبارة دون أن يقيدها بكلمة: غالبًا، وقد فصلت القول في ذلك عند التعرض لمنهجه.

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٣٥٠.

٤- أنه لا يذكر جزءًا كافيًا من الآية في بعض الأحيان مما يجهد القارئ في تلمس ذلك في كتاب الله ﷻ وكان الأَوْلَى به أن يكملها كما هو حريص على أن يكمل الأبيات الشعرية غالبًا، فكلام الله أولى من كلام البشر في هذا، وقد ضربت لذلك نماذج عند تعرضي لشواهده القرآنية.

٥- ظلمه -كمعظم النحاة- للحرف حيث ذكر أنه سُمي بذلك لوقوعه طرفًا وفضلة في الكلام، وقد ناقشته في ذلك كما مر توضيحه في مبحث «أضواء كاشفة على محتويات الكتاب».

٦- إسرافه كمتأخري النحاة ممن تأثروا بالرضي في استخدام المنهج التعليلي، وقد ضربت لذلك أمثلة في مبحث «منهجه»، وهذا يدل على شدة تأثر النحاة بالتيارات الفلسفية والمنطقية التي انتشرت في هذا العصر.

٧- أنه لم ينسُب الأبيات إلى قائليها في معظم الأحيان، وقد نص على النسبة في أحيان قليلة جدًّا، بلغت عشرة، كما سبق في شواهده الشعرية.

٨- عدم دقته في إيراد بعض المصطلحات، وذلك كما مر في إطلاقه القراءة على الرواية في مثل: كقراءة ورش، أو قنبل، وقد وضحت ذلك في مبحث «القراءات القرآنية» في هذا الفصل، وكإطلاقه القافية على الروي في مثل قوله: أو روي اتسع الفتق على الراتق، وأن القافية قافية) فالمراد بالقافية هنا: الروي لأنه الحرف الذي تُبنى عليه القصيدة، وأما القافية فهي عند الجمهور آخر ساكنين في البيت والمتحرك قبل أولها، ولعله أتى بذلك تسامحًا ولارتكاب الجناس، وهذا تكلف لا داعي له.

٩- وقوعه في بعض الأخطاء المتعلقة بتلاوة بعض الآيات القرآنية، وقد بلغ ذلك تسعة، نصصت عليها عند الحديث عن الشواهد القرآنية.

١٠- نسبته -كغيره من النحاة المتأخرين- إلى سيبويه أنه يعرب الأسماء الستة بحركات مقدرة، وبالرجوع إلى الكتاب الذي هو مصدرنا في توثيق آراء سيبويه

لم أجده ذكر ذلك ولا ألمح إليه، بل هو صريح في أنها معربة بالحروف، وقد وضحت ذلك في موضعه.

١١- ادعاؤه تبعًا للمصنف أن اللصوصية لا فعل لها، وقد غفلا عن أن لها فعلًا، وقد رتبا على ذلك شذوذًا نحو: هو ألص من فلانٍ وما ألَصَّهُ، وعدم جواز استعمال لِصَاص كنِزال، والصواب خلاف ذلك، فقد حكى ابن القطاع في كتابه: «الأفعال» لها فعلًا، وكذا نص على ذلك أصحاب المعاجم اللغوية كالمختار والمصباح «لصص» مما يجعل ما ذكره سائغًا لا شاذًّا ولا قليلًا.

١٢- غفلة الشارح عن بيان بعض الأقسام كذكره تبعًا للمصنف أنَّ أقسام المبنيات تسعة في حين أنه لم يأتِ في شرحه تبعًا للمصنف إلا بثمانية تاركًا المبني على الكسر أو نائبه، وذلك لعدم وجود مثال له، فكان الأولى بالشارح أن يستدرك ذلك على المصنف، ومن ثَم فقد نبهت على ذلك في أثناء التحقيق، وبينت أن ابن هشام كان مسبوقًا بابن مالك في تسهيله، حيث جعل المبنيات سبعًا تاركًا المبني على الكسر أو نائبه، وما لا يختص بناؤه على شيء بعينه، وهو أولى مما صنعه مصنفنا وشارحنا، إلا أن ابن هشام كان موفقًا حين فصَّل هذه الأنواع الثمانية مع ذكر ضوابطها وأمثلتها وشواهد لها.

وكذلك أغفل تبعًا للمصنف في شرحه القسمَ الثاني من أسماء الإشارة وهو ما يتعلق بالمكاني منها، ولعلهما تركاه لأنه إلى باب الظروف أقرب منه إلى هذا الباب.

١٣- وقوعه في بعض الأخطاء اللغوية كتفسيره «ثَمَّ» بهناك في مبحث: ما لا يطرد بناؤه على شيء بعينه، والصواب: أنها بمعنى هنالك، لأنها اسم إشارة للمكان البعيد؛ أما هناك فهي اسم إشارة للمكان المتوسط، وقد نبهت على ذلك في موضعه، وتفسيره «نهم» في مبحث عمل الفعل بقوله: «ونهم إذا شبع» والمعروف أن النهم لا يشبع كما ورد في الأثر: «منهومان لا يشبعان طالب علم

وطالب مال»، وكقوله في مبحث الحال: «أو كان كبعضه في صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف إليه»، والمعروف إنما هو الاستغناء ولم أجد الاغتناء مستعملًا أو منصوصًا عليه فيما قرأته من كتب اللغة، ومن ثَم استبدلته بالاستغناء في أثناء التحقيق، والله اعلم.

١٤- ادعاؤه كالمصنف أن الشمس لا تعدد لها في الخارج، وأنها كوكب، نهاري، والتحقيق العلمي خلاف ذلك فهي نجم متعدد في الخارج، وقد بينت ذلك في أول باب النكرة والمعرفة.

١٥- أخطأ مرة في الإعراب، وذلك قوله في مبحث المبتدأ: (أو وصفًا رافعًا لمُكتفًى به ظاهر نحو: أقائم الزيدان، أو ضمير نحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] فاعلًا كان، أو مفعولًا) فإن مرفوع الوصف المُكتفَى به عن الخبر لا يكون مفعولًا بل يكون نائبَ فاعل، ولعله قصد الذي كان أصله المفعول قبل النيابة.

هذا إلى جانب مخالفتي له في الإعراب مرتين، الأولى: زعمه تبعًا للمصنف عدم جواز نصب كيد، واعتبار ما في «إنما» كافة، حيث قال في الثالث عشر من المنصوبات: «وليس لك أن تقدرها كافة؛ لأن ذلك يوجب نصب كيد»[1]، وقد نقلت في أثناء التحقيق عن العلامة أبي السعود في «تفسيره» أنه قد قُرِئ بنصب كيد، وعليه يندفع اعتراض الشارح تبعًا للمصنف، ويجوز بل يتحتم كون ما كافة لإن حينئذٍ.

والثانية: عدم تجويزه إبدال الفعل من الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] عند من قرأ تستكثر بالجزم قال: (ولا يحسُن أن يقدَّر بدلًا مما

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٨٦١.

قبله كما زعم بعضهم؛ لاختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأول على الثاني)[1]، وقد بينت تبعًا لأبي السعود استساغة البدلية بأن يكون على تقدير: «ولا تستكثر» على أن يكون هنا نظير قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿مَنًّا وَلَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٢]؛ لأن مَنَّ يَمُن بما يعطي يستكثر ويعتد به.

هذا إلى جانب عدم اعتدادي بوجود حرف زائد لاسيما في كتاب الله تعالى، والله أعلم.

١٦- إدخاله بعض التفسيرات في أثناء الشواهد القرآنية والشعرية، وقد وضحت ذلك آنفًا في مبحث «الشواهد».

١٧- تمحُّل الشارح وحمله كلام المصنف على ما يريد، وذلك في مبحث حذف عامل المفعول به وجوبًا، حيث أدخل فيه المحذوف عامله من مثل: سقيًا لك، ورعيًا لك، وزيد أبوك عطوفًا مع أنه ليس داخلًا في باب المفعول به؛ إذ الأول من باب المفعول المطلق، والثاني من باب الحال، ولعل تبعيته الشديدة للمصنف جعلته يمشي على ظاهر قول المصنف في المتن: (والمحذوف عامله والواقع في مَثَل أو شبهه)؛ فإن صواب عبارة المتن: الواقع بدون الواو، وهذا هو الذي أربك الشارحَ، وجلَّ مَن لا يسهو، والله أعلم.

وقوله في مبحث نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الطلب معارضًا المصنف: (وقوله: «بغير اسم الفعل» قاصر عن المراد، والمراد: أنه يعتبر في الطلب أن يكون بالفعل فيمتنع النصب مع غيره سواء كان اسم فعل أم غيره نحو: صه فأكرمك، ونحو: حسبُك حديث فينام الناس، ونحو: سقيًا لك فيرويك الله)، ولو رجعنا إلى «شرح الشذور» للمصنف لوجدناه قد استوفى ما استدركه الشارح عليه وزاد، قال ٣٧٢ ط١٥:

(١) انظر قسم التحقيق ص٩٨٧.

(وشرطه أمران، أحدهما: أن يكون بصيغة الطلب، فلو قلت: حسبك حديث فينام الناسَ بالنصب لم يجز، خلافًا للكسائي، والثاني: ألَّا يكون بلفظ الفعل، فلا يجوز أن تقول صه فنكرمك بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقًا، وفصَّل ابن جني وابن عُصفور فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: نزالِ فنحدثَك، ومعناه إذا لم يكن من لفظه نحو: صه فنكرمَك وما أحرَى هذا القول بأن يكون صوابًا).

١٨- أخطأ في استشهاده ببيت من الشعر، وقد تقدم في «الشواهد الشعرية».

١٩- أخطأ في الاستشهاد بآية قرآنية، وقد مرَّ بيانه في: «الشواهد القرآنية».

٢٠- متابعته للنحويين في الترادف، وذلك كقوله في مبحث التوكيد اللفظي: (ومثال الثاني ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١] ومعنى الفجاج والسبل واحد وهو الطرق)[(١)]، وقد بينت في أثناء التحقيق تبعًا لأستاذي الدكتور محمد يسري زعير أن الترادف المطلق لا وجود له في اللغة لأن الواضع حكيم، وقد وضع لكل لفظ معناه المحدد له الذي لا يشاركه فيه غيره، نعم قد توجد علاقة بين اللفظين وتقارب في المعنى لكنها لا تصل إلى كون معنى لفظ هو معنى لفظ آخر، وأنه إن ساغ ذلك في غير القرآن لم يسغ في الكتاب العزيز، وقد أبنت كذلك ثَم أن بين الفجاج والسبل فرقًا اقتضى تقديمها عليها في آية الأنبياء، وتقديم السبل عليها في آية نوح عليه السلام، والله أعلم بأسرار كتابه.

٢١- انتقص من شواهد المصنف القرآنية شاهدًا وجزء شاهد، وتقدم بيانه فيما يتصل بـ«الشواهد النثرية»..

هذا، وما أشرت إليه من ملحوظات ليس معناه الانتقاص من قدر الشارح أو أن شرحه لم يكن على المستوى اللائق به، ولكنه حرصي على أن يكون العمل في أتم صورة وأحسن ثوب، لاسيما أن التحقيق للكتاب يُعَدُّ إخراجًا له في ثوب

(١) انظر قسم التحقيق ص١١١١.

جديد، وإذا ذكرت المآخذ فإنما يعني هذا كثرة المحاسن؛ فإن الذي يعد هو القليل، وقد أبنتُ في أثناء هذه الدراسة المفصلة للكتاب نقاطًا كثيرة منها، ويمكن أن أجمِل ذلك في النقاط الآتية:

١- اهتمامه بذكر المبادئ الأساسية في بداية كل عِلم كالموضوع، والتعريف، والفائدة، ونحو ذلك.

٢- إن الكتاب صورة جلية لمدى سعة ثقافة الشارح، وثقافة عصره بكل ما تعنيه تلك الكلمة من معنى، وقد سبق توضيح ذلك.

٣- تشويق القارئ بذكر السؤال ثم الإجابة عليه إما صراحة وإما ضمنًا، وقد مثلت لذلك في أثناء المنهج.

٤- تعليقه على كلام المصنف إما بالتوضيح، أو الاستحسان، أو المخالفة، وضربت لكل ذلك أمثلة تُجلِّيه.

٥- محاولته التوفيق بين الآراء المتعارضة.

٦- عنايته بذكر الأمثلة التي يقصد منها توضيح قاعدة، وذلك كتمثيله للهمزة الزائدة في الاسم والتي لا تفيد معنى بأَحمد، وأُصبع، وإِثمد، فإنه أراد أن يبين من خلال ذلك: أنه لا فرق بين فتح العين، أو ضمها، أو كسرها، وأنه لا فرق كذلك بين المعرفة والنكرة، ولا بين المشتق والجامد، وكل هذا قاله من خلال الأمثلة وإن لم ينُصّ عليه صراحة فاستغنى بالمثال عن المقال، وتلك طريقة لطيفة في الشرح سبقه إليها ابن مالك في «ألفيته» حيث قال:

كلامنـا لفـظ مفيـد كاسـتقم...[1]

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٣٣١.

وقوله في مبحث ما جمع بألف وتاء مزيدتين: «ومثَّل بمثالين لينبه على أن هذا الجمع بعضه مقيس كثُبات في جمع ثبة أي جماعة، ومسموع كسماوات في جمع سماء».

٧- عنايته بذكر بعض القراءات القرآنية للآيات التي يستشهد بها، وقد بلغت القراءات التي ذكرها أو ألمح إليها سبعًا وأربعين، وقد وضحت ذلك في «الشواهد النثرية».

٨- مناقشته للمصنف من خلال كتبه.

٩- عنايته بذكر الآراء في بعض المسائل واختياره لواحد منها دون تعصب إلى مدرسة معينة، مع التعليل للاختيار كثيرًا، وقد بينت ذلك في «اتجاه الشارح النحوي».

١٠- عنايته بذكر بعض ما يتعلق بالصرف، وقد وضحت ذلك في أول هذا الفصل.

١١- تقسيمه الكتاب إلى مقدمة، وأبواب، وفصول، وتنبيهات، وقد يخالف المصنف في ترجمة العنوان كما في الاشتغال والتنازع، وقد جلَّيت ذلك عند الحديث عن محتويات الكتاب.

١٢- اهتمامه بالتعريفات لُغوية واصطلاحيةً، وإخراجه للمحترزات مع التعليل لذلك، وقد ضربت لذلك نماذج في مبحث «محتويات الكتاب»، «المنهج».

١٣- عنايته بالأصول وذلك ماثل في آخر النوع الأول من المبني الذي لا يطرد بناؤه على شيء بعينه، وقد ظهر ذلك أيضًا من خلال محتويات الكتاب.

١٤- للشارح تذوقات لا بأس بها: وذلك كقوله تعقيبًا على رأي الجمهور القائل: إن للمشار إليه ثلاثَ مراتبَ «لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المسافة»[(١)]، ولا شك أنها مستنبطة من قول ابن جني: إن زيادة المبنى تدل على

---

(١) انظر قسم التحقيق ص٥٨٨.

زيادة المعنى غالبًا، وقوله في حذف عامل الفاعل ونائبه جوازًا: «كذا مثَّل، وظاهرٌ أن زيدًا في ذلك مبتدأ لا فاعل؛ إذ التقدير: زيدٌ القائم، وزيد المضروب ليكون الجواب بالجملة الاسمية مطابقًا للسؤال؛ فكان الأولى أن يقول لمن قال: هل قام أحد؟ أو هل ضُرب أحدٌ؟ ليكون التقدير: قام زيدٌ، وضُرِبَ زيدٌ، فيطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية».

١٥- عنايته بتفسير بعض الكلمات الغريبة وضبطها بالحركة، كقوله في مبحث التمييز (التاسع من المنصوبات): «نحو نِحْيٌ سمنًا، بكسر النون، وإسكان الحاء، وعاء السمن»، وقوله في مبحث المستثنى بغير وسوى: (والمستثنى بغير وسوى بوزن رضا وهدى، ويقال فيها سَواء كسماء، وسِواء كبناء) وقوله في باب الإضافة: «وخِدْن بكسر الخاء، وإسكان الدال المهملة بمعنى صاحب، وقوله في مبحث عمل الفعل: «كفغر بالفاء والغين المعجمة، وشحا بالشين المعجمة، والحاء المهملة، تقول: فغر فاه، وشحاه أي: فتحه، وفغر فوه وشحا فوه أي: انفتح».

١٦- إعرابه بعضَ الكلمات، وقد مر بيانه عند الحديث عن توضيحه لكلام المصنف في منهجه.

١٧- ذكره بعضَ اللغات، وقد ذكرت لذلك أمثلة عند التعرض لاتجاه الشارح النحوي وأثر ثقافته.

١٨- استخدامه للمنهج التقريري قصدًا لحصر المسألة، وقد سبق في المنهج.

١٩- اهتمامه بالسماع، وعدم لجوئه إلى القياس إلا عند تعذر سماع في المسألة، ويشهد لذلك: الكمية الضخمة لشواهده النثرية والشعرية التي مر إيرادها والتعليق عليها، وقد أوضح هو نفسه ذلك الأصل في مبحث عمل المصدر بقوله: «فإن ظفِرنا في كلام العرب بإعمال شيء من ذلك قُبِلَ، ولم يُقَسْ عليه»[1].

(١) انظر قسم التحقيق ص١٠٣٨.

منهجي في التحقيق:

إن التحقيق أمر جليل القدر عظيم الخطر، ومهمته أصعب بكثير من التأليف؛ لأنه يستدعي من المحقق جهدًا وعناء فائقين، لإخراج الكتاب في صورة حسنة جديرة بالاطلاع إلى جانب ما يستدعيه من إصلاح ما لا يجده مناسبًا في النص، ومن ثم فقد قال الجاحظ: «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرِّ اللفظ، وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام»[(١)].

ولقد آليت على نفسي أن أكون أمينًا في نقل هذا العمل الضخم من صورته المخطوطة إلى صورته العصرية المطبوعة حرصًا على التراث؛ لأهميته الفائقة في هذا المجال، وقد قمت في سبيل ذلك معتمدًا على الله باتباع الخطوات الآتية:

١- سبق في بيان منهج الشارح أنه يمزج كلامه بكلام المصنف ويعلق عليه بما شاء الله له من توضيح أو استحسان أو مخالفة، ومن ثَم فلكي أُبيِّنَ كلام كل منهما وضعت كلام المتن بين قوسين هكذا (   )، وكلام الشرح خارج هذين القوسين تسهيلًا على القارئ، ولم أكتب المتن كله لتوفره مطبوعًا بحيث يسهل الرجوع إليه.

٢- قمت بكتابة النص الذي أخرجه مؤلفه معتمدًا على النسخة التي عددتها أصلًا لقِدَمِها عن غيرها، ولأنها كتبت في حياة المؤلف، ولم أعدل فيها إلا بما أراه مناسبًا لإصلاح اللفظ وتحرير العبارة، وقد نصصت على ذلك التعديل في أثناء الحاشية، وقد تمثل ذلك بجلاء في باب العدد، وقد قابلت هذه النسخة الأصلية بالنسختين اللتين رمزت إليهما بـ(أ)، و(ب) وقد أشرت في مبحث «نسخ

---

(١) انظر الحيوان للجاحظ ١/ ٧٩ ط مصطفى الحلبي ت. عبدالسلام هارون.

المخطوطة» إلى أرقام ذلك، وإنما رجعت إليهما لأوثق النص ولأكتب منهما ما عسى أن يكون قد سقط من النسخة الأصلية، وذلك ماثل بوضوح في آخر مبحث العَلَم في الثاني من المعارف إلى أي الموصولة في الرابع منها؛ فإن النسخة الأصلية قد سقط منها ذلك مع التسلسل الرقمي للصفحات، وقد أشرت إلى ذلك في أثناء التحقيق، فخرج النص في الصورة التي أرضَى عنها وأراها لائقة بمثل شارحنا، ولقد قمت بالنص على الزيادات أو النقص في النسخ في أثناء الحاشية إلى جانب كتابة التقييدات التي تمكنت من فك رموزها بمساعدة إخواني في الله لاسيما من النسخة الأصلية، وذلك لإعطاء صورة أمينة دقيقة للكتاب المراد إخراجه.

٣- احتوى الشرح على آيات كثيرة تعدت الخمسمائة، ويمكن إيجاز ما اتبعته في دراسة هذه الشواهد القرآنية فيما يلي:

(أ) قمت بكتابة الكلمات القرآنية بين علامتي تنصيص هكذا: «».

(ب) ثم ضبط معظمها.

(جـ) قمت في أثناء الحاشية بكتابة السورة التي تنتمي إليها ورقم الآية.

(د) إعراب موجز للشاهد القرآني.

(هـ) التعليق على القراءات التي يوردها الشارح مع الإتيان ببعض القراءات الأخرى التي لم يذكرها مستعينًا في ذلك بكتب القراءات والتفسير.

(و) التنبيه على تكرر الآية إن وردت في أكثر من موضع في كتاب الله ﷻ، وذلك كثير في الكتاب المحقَّق.

(ز) إكمال الآية في بعض الأحيان تيسيرًا على مريدي البحث أولًا، وتبركًا بها ثانيًا؛ لأنني اعترضت على الشارح عند دراستي لمنهجه على أنه لا يذكر جزءًا كافيًا منها.

(ح) إذا تكررت الآية نفسها في أكثر من موضع من الكتاب نصصت على محل المبحث الذي وردت فيه أولًا.

(ط) بيان الشاهد الذي جيء بها من أجله، وإن كان فيها شاهد آخر لم ينبه عليه ذكرته.

(ى) وقد قمت كذلك بإصلاح الأخطاء التي وقعت من الشارح أو من النساخ في تلاوة هذه الآيات، وقد أحصيت منها تسعة نصصت عليها في مبحث: «الشواهد القرآنية».

(ك) ناقشت الشارح في بعض ما أورده منها إذا كان مخالفًا لما اخترته معللًا لتلك المخالفة، وأبرز مثال لذلك: «آية الأعراف» التي هي آخر آيات الكتاب المحقق، ولقد كان قصدي من هذا كله إبراز مدى أهمية الشواهد القرآنية في النحو، وأنها من عِظَمِ المكانة بحيث لا يكتفي في تحقيقها بمجرد النص على سورتها ورقم الآية؛ فإنها أهم بكثير من الشعر الذي يطنب الشراح والمحققون في إبرازه وتوضيحه.

٤- فيما يتصل بالحديث والآثار فإنني وضعتها بين علامتي تنصيص كالآيات، ونصصت على نسبة الحديث المُستشهَد به ومصدره، راجعًا في ذلك إلى كتب الحديث التي أمكنني الحصول عليها اقتناء أو استعارة، ونصصت على أن الحديث مروي بالمعنى في معظم الأحيان، وقمت ببيان الشاهد من الحديث أو الأثر، وأعربت ما يشكل منه إعرابًا موجزًا مع تفسير الكلمات الغريبة التي يمكن أن تكون فيه، والحق أن تخريج الأحاديث والآثار مهمة شاقة جدًّا أرجو من الله تعالى أن يوفقني وكلَّ باحث في هذا المضمار خدمة لسنة رسول الله ﷺ.

٥- فيما يتعلق بالأمثال فقد قمت بالنص عليها في مظانها التي توجد فيها مع بيان الشاهد منها، ومضربه، ومورده ما أمكن، مع إعراب موجز للمثل، وبيان بعض الروايات التي يكون قد روي بها.

٦- أما بالنسبة للشعر فقد حفلت المخطوطة بالكثير منه إلى درجة أنه تعدى المائتين، وقد اتبعت فيها ما يأتي:

(أ) ضبط كلمات الأبيات لاسيما المشكل منها أو الذي فيه أكثر من ضبط.

(ب) في الحاشية نصصت على البحر العروضي للبيت.

(جـ) ذكرت قائل هذا البيت أو الخلاف فيه راجعًا في ذلك إلى ما تيسر لي من دواوين أصحابها أو الكتب التي تُعنى بالشواهد وشرحها «كخِزانة الأدب»، «وشواهد العيني» «وشرح شواهد المغني» للسيوطي، وبما أنها شواهد نحوية فقد رجعتها إلى كتب النحو المعتمدة مثل: «كتاب» سيبويه، و«جمل» الزجاجي، و«خصائص» ابن جني، و«الإنصاف» و«شرح المفصل» لابن يعيش و«مقتضب» المبرد و«كامله» و«شرح الكافية» للرضي، إلى جانب كتب «الأمالي» والمجاميع الشعرية «كديوان الحماسة» لأبي تمام.

(د) بينت مناسبة هذا البيت للقصيدة التي هو منها غالبًا من مدح أو فخر أو هجاء أو نحو ذلك، وإن احتمل أكثر من معنى ذكرته كآخر بيت في المخطوطة: «كأن خصييه من التدلدل».

(هـ) بينت إن كان هذا البيت مما يستشهد به أو ذكر لمجرد التمثيل أو الاستملاح، وقد وضحت ذلك تفصيليًا عند الحديث عن الشواهد الشعرية.

(و) وقمت بتكملة الأبيات التي لم تستكمل في الشرح وكذا أنصاف الأبيات غالبًا.

(ز) إن كان في البيت أكثر من رواية وأمكنني الله من التوصل إليها ذكرتها مع بيان إن كان فيها شاهد أم لا.

(ح) ناقشت الشارح في بعض الشواهد الشعرية، وأبرز مثال لذلك استشهاده بالبيت أو بنصف البيت: «ولكن ما يقضى فسوف يكون» على كف

لكن بـ(ما)، وبينت أن الصواب غير ذلك؛ لأن ما في البيت موصول اسمي، وقد أشرت إلى ذلك آنفًا في «الشواهد الشعرية».

(ط) فسرت الكلمات الغريبة راجعًا في ذلك إلى كتب اللغة، كالقاموس، واللسان، والصحاح، والمختار، وغير ذلك.

(ى) إذا تكرر البيت أو جزء منه أكثر من مرة نصصت على مبحثه الذي تكرر فيه.

(ك) إن تضمن البيت عَلَمًا أو مكانًا وضحته.

٧- تضمن الكتاب المحقَّق آراءً كثيرة: منها ما هو منسوب لأصحابه ومنها ما لم ينسب، وقد قمت بالرجوع إلى المراجع التي ذكرت في الشرح لتوثيق النص منها إذا استطعت إلى ذلك سبيلًا، وإلا رجعت إلى الكتب التي يمكن معرفة ذلك منها، أما الآراء والنصوص التي لم ينسبها فقد أمكنني الله من العثور على المصادر التي أخذت منها، وقد كان عمدة هذه المصادر «شرح الشذور» للمصنف يليه في ذلك «شرح التسهيل»، «فشرح الكافية» للرضي، «فشرح المفصل» لابن يعيش، وقد أشرت إلى الصفحة المنقول منها ذلك إما حرفيًّا أو بالتصرف، هذا وقد استرشدت بآراء علماء النحو في تقريري لبعض المسائل الواردة في الشرح، وأثبت ذلك في أثناء التحقيق.

٨- تضمن الكتاب المحقق أعلامًا كثيرة: أنبياء، وصحابة، وتابعين، وقادة، ولغويين، ونحاة، وقرَّاء قراءات، ومفسرين، وغير ذلك، مما يدل على سعة اطلاع الشارح وثقافته، وقد ذكرت ترجمة وافية لكل منهم للتعرف على شخصيه، وعصره وثقافته، مع بيان أشهر الكتب التي لصاحب الترجمة إن وُجد، معتمدًا في ذلك -بعد الله- على كتب التراجم، كقصص الأنبياء، والأعلام، وغاية النهاية لابن الجزري وغيرها مما ذكرته في أثناء التحقيق.

هذا وقد يتكرر العَلَم أكثر من مرة فأكتفي بالترجمة له حين وروده أول مرة، والنص على أنه سبقت ترجمته دون تحديد للمبحث الذي ورد فيه، لكثرة ذلك أولًا، واكتفاءً بفهرس الأعلام الذي ذيلت به هذا الكتاب.

٩- قمت بضبط بعض الكلمات في النص المحقق أو في الحاشية، وقد ركزت على ما يخشى اللبس منه، وخاصة ما يتعلق بالشواهد نثريها وشعريها.

١٠- قد ترد كلمات في الشرح تحتاج إلى ما يُميط اللثام عنها فأقوم بإلقاء الأضواء عليها في أثناء الحاشية، راجعًا في ذلك إلى كتب اللغة والنحو.

١١- خلا الكتاب المحقق من علامات الترقيم إلا قليلًا، مما ألقى على كاهلي مسئولية ضخمة في وضع علامات الترقيم المناسبة، التي تُجلِّي المعنى وتوضحه كالفواصل، والفواصل المنقوطة وما يدل على الاعتراض، وعلامات الاستفهام وغير ذلك.

١٢- جعلت كتابتي في نقل الكتاب وتحقيقه تتفق بقدر الإمكان وقواعد الإملاء المتداولة حاليًا في النسخ والطباعة.

١٣- احتاج الكتاب في بعض مسائله وضوابطه إلى ما يجليها ويوضحها وإلى بعض الشروط التي لم تذكر فأخذت في الحاشية ببيان ذلك راجعًا إلى كتب النحو، وقد تكون المسألة متشعبة وفيها عدة آراء فأعمد في الحاشية إلى بيان الخلاصة بحيث تكون ميسرة لِلَم شتات المسألة، وهو ما يعرف بالحاصل.

١٤- أما عن أرقام الصفحات للكتاب المحقق «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» فقد كتبت رقم الورقة وصفحتها بين خطين مائلين (/ /) تمييزًا له عن سائر الكلام كأن أقول مثلًا: «/ ٢أ/ ، / ٢ب/ » وهكذا، ولم أذكر صفحات النسخ الأخرى إلا عند السقط الذي أشرت إليه آنفًا بين العَلَم وأي الموصولة.

١٥- ثم ذيلت الكتاب المحقق بالفهارس لتكون معوانًا للباحثين على معرفة ما في الكتاب من مسائلَ وغيرها، وقد قسمتها إلى قسمين:

القسم الأول: فهارس فنية، وتضمنت ما يأتي:

١- فهرس الآيات القرآنية: وقد نظمت الآيات فيه حسب الترتيب المصحفي بادئًا من سورة الفاتحة إلى سورة الإخلاص، كاتبًا رقم الآية وصفحتها أو صفحاتها التي وردت فيها، مع كتابة رقم مسلسل للآيات المستشهد بها، هذا وإذا أتت الآية في أكثر من سورة كتبتها في فهارس تلك السورة المتكررة فيها مثال ذلك: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وردت في الفاتحة ويونس، والزُّمَر، وغافر كتبتها في السور الأربعة برقم آياتها في المصحف وهكذا.

٢- فهرس الأحاديث النبوية والآثار، وقد التزمت فيه بالنص الموجود في الكتاب مع ترتيبها أبجديًّا، وبحسب موادها اللغوية فمثلًا: «إن الرجل ليصلي الصلاة» كتب في حرف الهمزة في حين كتب الحديث: «تسبحون...» في حرف السين وهكذا.

٣- عملت فهرسًا للأمثال العربية وأقوال العرب، وضممت إلى ذلك الأساليب النحوية التي ذكرت في الكتاب المحقق، مرتبًا لها على حسب ورودها في الكتاب.

٤- فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز نظمته على حسب الروي وحركته، بادئًا منه بالساكن، فالمفتوح، فالمضموم، فالمكسور، باعتبار أن الفتحة بعض الألف، والضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء، ومُنْهيًا كل حركة حرف بما ختم بها إن وجد، وفيما يتعلق بالأبيات غير الكاملة فقد رتبتها أبجديًّا حسب أوائلها.

٥- فهرس الأعلام: وقد استوعبت فيه جميع ما يطلق عليه اسم العَلَم في عِلْم النحو، سواء أكان شخصيًّا أم جنسيًّا لقبًا أو كنية، أو اسمًا، علمًا بالأصالة أو بالغلبة، وبدأت هذه الأعلام بأشرفها جميعًا ألا هو: لفظ الجلالة الذي هو عَلَم

على الذات الواجبة الوجود، والذي هو أعرف المعارف، ثم اتبعت في ترتيب باقي الأعلام الأبجدية العادية مُجرد العلم من: أل، وابن، وأب، واللقب كالشيخ أو العلامة ونحو ذلك، وقصدي من هذا كله إعطاء صورة دقيقة للكتاب المحقق، هذا ولم أفهرس للأعلام التي ذكرت في الحاشية.

٦- فهرس القبائل والطوائف النحوية والفِرَق، وقد ضممت إليه ما ذكره الشارح بوصفه إجماعًا أو إجماع من العرب أو اتفاقًا؛ لأن هذا يعبر عن المدارس النحوية، وقد رتبت ذلك أيضًا بحسب الأبجدية العادية.

٧- فهرس الكتب التي ذكرت في أثناء الشرح مرتبة ترتيبًا هجائيًّا.

٨- فهرس الأماكن الواردة في الكتاب مرتبة حسب ورودها في الكتاب.

٩- فهرس الكلمات الموضحة في الحاشية مرتبة ترتيبًا هجائيًّا.

١٠- فهرس مراجع البحث ومصادره التي أمدني الله منها بالمادة العلمية، وقد التزمت فيها الترتيب الأبجدي للمؤلَّف لا للمؤلِّف.

القسم الثاني: فهرس الفهارس، وأعني به فهرس المسائل والموضوعات الواردة في بابي الدراسة والتحقيق، وقد عمدت في فهرس التحقيق إلى التفصيل، نظرًا إلى أن الكتاب المحقق يكاد يخلو من العناوين الجزئية ولم ألجأ إلى كتابة هذه العناوين في أثناء الشرح حتى أعطي صورة واضحة لما كان عليه التأليف في هذا العصر.

هذا وقد استعنت -بعد الله- بالمراجع والمصادر العربية: كمراجع النحو، والأدب، واللغة، والتفسير، والحديث، والتاريخ، والتراجم، وغيرها، ما كان منها مطبوعًا أو مخطوطًا، كما انتفعت بنصائح أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور

مصطفى أحمد خليل النمَّاس، الذي أكرمني الله على يديه بأن يظهر لي هذا العمل في ثوبه اللائق به، والحق يقال: إنه أشرف عليَّ في مرحلة دقيقة من حياتي، ولكنه بتوجيهاته السديدة وإرشاداته القيمة قد فتح لي باب الأمل وأوصلني بفضل الله إلى ما أنا عليه الآن، فله مني جزيل الشكر ووافر الثناء، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل مَن شارك ولو بِلَبِنةٍ صغيرة في هذا العمل المتواضع، واللهَ أسأل أن يَدَّخِر ذلك لي ولهم في سجل الأعمال الصالحة في ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

***

البَابُ الثَّانِي

التحقيق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(وصلى الله على سيدنا محمد وآله)

الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاح البيان، وصيره آلة يحترز بها عن الخطأ في اللسان، وهيأه سُلَّمًا يُرتقى به إلى ذروة معاني القرآن، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد(1) المبعوث بالبرهان، وعلى آله(2).

---

(1) محمد علم شخص على نبينا خاتم الأنبياء والمرسلين وأفضل الخلائق أجمعين، منقول من اسم مفعول الفعل المضعف أي: المكرر الميم، ومشتق من الحمد كأحمد، ومحمد يفيد المبالغة في المحمودية، وأحمد في الحامدية، ومحمد أفضل لإشعاره بكثرة الحامدين، إذ ذلك يستلزم كثرة صفاته الحمدية التي منها كثرة حامديته لله التي أفادها أحمد، انظر يس «على مقدمة لقطة العجلان وبلة الظمآن» للشارح ص٣، وقال ابن بري: وممن سمي في الجاهلية بمحمد سبعة، (انظر اللسان مادة حمد ط دار المعارف)، وقد تكرر اسمه الشريف ﷺ أربع مرات في القرآن على طريق الخبر، وليس على طريق النداء؛ تعظيمًا لقدره ﷺ. (انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ص٢٩٨ ط مجمع اللغة العربية).

(2) (آل) أصله أهل على المشهور قلبت الهاء ألفًا، وفي القاموس همزة ثم ألفًا. قيل: ولا يهمز وفيه شذوذ، وفيه نظر تصريح بعض المحققين بشذوذ ماء من موه، وتصغيره على ما تقدم، لما تقرر من أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وعلم أن أهيلًا تصغير من حال العرب الناطقين بذلك، وإلا فيحتمل أنه تصغير أهل بمعنى الزوجة أو الأقارب، وقيل أصله أول، ويصغر على أويل، وخص بعد القلب أو مطلقًا بألا يضاف إلا لذي خطر من ذوي العقول، وذلك لا ينافي التصغير؛ لأنه في المضاف مع أن مراتب الخطر متفاوتة، واختلف في آل النبي، والأكثر على أنهم: من حرم عليهم الزكاة، وهم: بنو هاشم عند أبي حنيفة وبنو المطلب أيضًا عند الشافعي، وقيل: بنو غالب، وقيل: ذريته، وقيل: أتقياء أمته انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٨، وانظر كتاب المجموع للنووي الجزء الأول ص١٢٤ تحقيق الشيخ محمد نجيب المطيعي، وانظر صحاح الجوهري مادة (أول) ٢/ ١٥٣، والقاموس ٣/ ٢١. وقد صرح شارحنا أن الآل هم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب. انظر غاية الوصول شرح لب الأصول له ص٣، ولا يضاف إلا إلى ذي شرف بخلاف أهل فلا يقال: آل الإسكافي، لا ينتقض بآل فرعون فإن له شرف باعتبار الدنيا، وإضافة آل إلى الضمير صحيح موجود في الكلام الفصيح، واستعمله العلماء من جميع الطوائف، وذكر أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي في أول كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) أن أبا جعفر النحاس، وأبا بكر الزبيدي قالا: لا يجوز إضافة آل إلى مضمر، فلا يقال:

=

وصحبه[١]، وتابعيهم بإحسان، (وبعد)[٢] فإن كتاب شذور الذهب في معرفة كلام العرب، والمراد في علم النحو للإمام العلامة جمال الدين أبي عبدالله[٣] محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله برحمته ورضوانه وأسكنه بحبوحة[٤] جنانه، لما اعتنى به ذوو الجد والاجتهاد، وكان فيه ما يحتاج إلى بيان المراد التمس مني بعض الأعزة[٥] عليَّ، من الفضلاء المترددين إلي أن أضع[٦] عليه شرحًا يحل ألفاظه ويبرز دقائقه، ويقيد مطلقه، ويفتح مغلقه، فأجبته إلى

=

صلى الله على محمد وآله، وإنما يقال: وأهله أو وآل محمد، قال: وهذا مذهب الكسائي، وهو أول من قاله، وليس قوله وقولهما بصحيح؛ لأنه لا قياس يعضده، ولا سماع يؤيده، قال: وقد ذكر أبو علي البغدادي: أنه يقال: وآله في قلة، وذكر المبرد في الكامل حكاية فيها إضافة آل إلى مضمر ثم أنشد أبياتًا كثيرة للعرب في إضافة آل إلى مضمر.

انظر كتاب «المجموع» جـ١ ١٢٣/ ١٢٤ ، والأشموني «حاشية الصبان» جـ١/ ١٣.

(١) صحب: اسم جمع، واحده: صاحب، وله عدة جموع: صحاب، كجائع وجياع، وصُحبة بالضم كفاره وفرهة، وصحبان كشاب وشبان، والصحابي في تعريفه مذهبان أحدهما وهو الصحيح كما قال المحدثون أن الصحابي: كل مسلم رآه النبي ﷺ، وبهذا قطع البخاري في صحيحه سواء جالسه أم لا، ثانيهما: واختاره جماعة من أهل الأصول وهو من طالت صحبته ومجالسته على طريق التبع انظر المجموع جـ١ ص١٢٤ بتصرف.

(٢) في (أ) أما بعد، وكلاهما جائز، وقوله: (وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر، وأصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء في خبرها غالبًا لتضمن أما معنى الشرط والأصل: مهما يكن من شيء بعد البسملة، والحمد لله، والصلاة والسلام على من ذكر. انظر «غاية الوصول شرح لب الأصول» لشارحنا الشيخ زكريا الأنصاري ص٣.

(٣) وقد أوردنا تحقيق اسم المصنف ولقبه وكنيته في الباب الأول من هذا البحث.

(٤) في اللسان مادة بحح (٣/ ٢١٥) والبحبوحة وسط المحلة، وبحبوحة الدار وسطها. وفي الحديث أنه: «من سره أن يسكن بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد» قال أبو عبيد: أراد بـ «بحبوحة الجنة» وسطها، قال: وبحبوحة كل شيء وسطه وخياره. وانظر أيضًا القاموس مادة (بحح).

(٥) خبر إن في قوله «فإن كتاب... إلى آخره» هو الجملة الشرطية من لما وشرطها وجوابها، وقوله الأعزة جمع عزيز وهو جمع قلة على وزن أفعلة، وأصله أعززة، وهو قياس في كل رباعي قبل آخره مدة كأحزمة جمع حزام، وأعمدة جمع عمود، ويجمع عزيز على عزاز -ككريم وكرام- وأعزاء، انظر مختار الصحاح مادة (ع ز ز) ط٩/ ٤٢٩ وما بعدها.

(٦) قوله: (أن أضع) مصدر مؤول في موقع نصب مفعول به لألتمس.

ذلك بعد الاستخارة(١) إلى ذلك، راجيًا العفو من القادر المالك، وسميته: بلوغ الأرب(٢) بشرح شذور الذهب نفع الله به مؤلفه، وقارئه، وسامعه، وكاتبه، وجميع المسلمين. وشذور جمع شذرة بإسكان الذال المعجمة وهي(٣) ما يلتقط من المعدن من غير إذابة الحجارة(٤)، قاله الجوهري(٥).

---

(١) في (أ) سقوط من قوله: (ويبرز إلى قوله الاستخارة) والاستخارة هي طلب الخير؛ لأن السين والتاء تفيدان الطلب، وحديث الاستخارة رواه الستة إلا مسلمًا كما رواه ابن حبان في صحيحه، انظر كتاب الكلم الطيب ص٥٣ لابن تيمية.

(٢) الأرب محركة، والمأربة مثلثة الراء، وأرب إربًا كصغر صغرًا، وأرابة ككرامة: عقل فهو أريب. القاموس ١/ ٣٧، والأرب أيضًا الدهاء وهو من العقل، والأرب أيضًا الحاجة. انظر صحاح الجوهري مادة (أرب) ١/ ٣١، وانظر مادة (همزة راء باء) في اللسان (١) ص٢ وما بعدها، وفي المنجد مادة (أرب) ص٦، أرب مصدره أربًا صار ماهرًا فهو أرب وأريب مأربة، وأرب بالشيء صار ماهرًا فيه وبصيرًا... أرب يأرب إليه احتاج، وأرب بالشيء كلف به، الأرب جمع آراب: الغاية الحاجة، وتسمية الشارح كتابه بلوغ الأرب غير تسمية الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد لشرحه لشذور الذهب (منتهى الأرب).

(٣) في (أ) وهو، وكلاهما جائز إلا أن التأنيث مراد به الكلمة، والتذكير راجع إلى اللفظ.

(٤) في الصحاح مادة (شذر) جـ١ ص٣٣٨، الشذر من الذهب: ما يلتقط من المعدن من غير إذابة الحجارة، والقطعة منه شذرة. وانظر أيضًا القاموس ٣/ ٥٨.

(٥) هو إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح ط١/ ١٣٢٦هـ مطبعة السعادة القاهرة ص١٩٥، أصله من فاراب من بلاد الترك وكان إمامًا في اللغة والأدب، وخطه يضرب به المثل، ودخل العراق فقرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي، وسافر إلى الحجاز، وشافه باللغة العربية العاربة، وطوف بلاد ربيعة ومضر ثم عاد إلى خراسان، ونزل الدامغاني عند أبي الحسين ابن علي أحد أعيان الكتاب والفضلاء ثم أقام بنيسابور ملازمًا للتدريس والتأليف وتعلم الخط وكتابة المصاحف والدفاتر حتى مضى لسبيله عن آثار جميلة، وصنف كتابًا في العروض ومقدمة في النحو والصحاح في اللغة، وقال ابن الفضل في المسالك مات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وقيل في حدود ٤٠٠ انتهى. انظر كشف الظنون ٢/ ٧٤، ٧٦ مادة ص (صحاح في اللغة)، وانظر كتاب معجم الأدباء لياقوت الحموي جـ٢/ ٢٦٦، ٢٧٢ ط٢ مطبعة هندية بالموسكي بمصر ١٩٢٣، وانظره أيضًا في يتيمة الدهر ٤/ ٤٠٦، وإنباه الرواة ١٠/ ١٩٤، معجم الأدباء ٦-١٥١ مطبوعات المأمون، وبغية الوعاة ط١ سنة ١٣٢٦هـ ط السعادة القاهرة ص١٩٥.

واعلم قبل الشروع فيه أن النحو لغة[١]: القصد، كنحوت نحوك، والجانب كسرت إلى نحو قبل دارك، والمقدار كجاء القوم نحو ألف، والمثل كرأيت رجلًا نحوك[٢]، والبعض كأكلت نحو السمكة[٣]، واصطلاحًا علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً[٤]، وموضوعه الكلم من حيث يبحث فيها عن

---

(١) الأقرب في نصب (لغة واصطلاحًا ونحوهما) أن يكون على نزع الخافض أي في اللغة، وقد صرح به، أو أن يكون منصوبًا على الظرفية المعنوية، إلى الأول مال المصنف في رسالة له. انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٢٢٠-٢٢٢ ورسالة ابن هشام ورقة (٥)، وإلى الثاني جنح الراعي الأندلسي. انظر الأجوبة المرضية ص٢٤٠، ٢٤٣ تحقيق الأستاذ محمود المزين.

(٢) قوله (نحوك) نعت لـ(رجلًا) وصح النعت به مع أنه مضاف إلى الضمير وهو أعرف المعارف بعد اسم الله تعالى؛ لأنه متوغل في الإبهام كمثل فلم تزد بالإضافة توضيحًا بل أفادت تخصيصه.

(٣) ذكر المؤلف للنحو من حيث المعنى اللغوي خمسة معان هي القصد، والجانب ويسمى الجهة، والمثل، والبعض والمقدار، وفي مختار الصحاح مادة نحو صـ٦٥٠ معنى سادسًا هو الطريق حيث قال: النحو القصد والطريق يقال: نحا نحوه أي قصد قصده. ونحا بصره إليه أي: صرف، وبابهما عدا، إلى أن قال: والنحو إعراب الكلام العربي، وانظر أيضًا في ذلك الخصائص لابن جني ١/ ٣٤، وزاد الأشموني معنى سابعًا هو القسم نحو: هذا على أربعة أنحاء أي أقسام.

(٤) وقد عرفه ابن الناظم في شرحه لألفية أبيه ص٣٢ بأن النحو لغة: القصد، واصطلاحًا: العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أي: أحكام الكلم في ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير لتحرز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه: فهو في هذا التعريف قد ذكر فائدة هذا العلم فضلًا عن حده، فتعريف مؤلفنا شيخ الإسلام للنحو بالمعنى الاصطلاحي جار على الحد، بينما الثاني جار على الرسم، وقد عرفه صاحب المعرب بأنه العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها: (انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ١٥، ١٦).
وقد عرفه أيضًا ابن الشريف الجرجاني في كتابه الرشاد في شرح الإرشاد ت. أ. شعلان ص١٨: بأنه (معرفة أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب والبناء) وقد وضح التعريف وأخرج المحترزات بقوله: معرفة بمنزلة الجنس يتناول سائر العلوم، وبإضافتها إلى أحوال أواخر الكلم: خرج الجميع سوى النحو، وبعض مباحث الصرف مما لا يتعلق بأواخر الكلم، وبقوله من جهة الإعراب والبناء: خرج ما بقي من الصرف، فانطبق التعريف عليه مطردًا أو منعكسًا، والمراد بالأحوال: الأمور العارضة لأواخر الكلم من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، والضم، والفتح، والكسر والسكون.

الحركات الإعرابية والبنائية، وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في اللسان، واستمداده[1]: من كلام العرب.

ومسائله[2] المطالب التي يبرهن عليها فيه كعلمنا[3] بأن الفاعل مرفوع قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (بسم الله الرحمن الرحيم)[4] أي أبتدئ[5]، وابتدأ بالبسملة عملًا بكتابه العزيز باسم الله وبخبر[6] «كُل أمرٍ ذِي بالٍ لا يُبدأ فيه ببسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحِيمِ فهُوَ أَقطَعُ»[7]

---

(١) قوله: «واستمداده» ساقطة من (أ) والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٢) المسائل جمع مسألة وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم، قاله يس في حاشيته على فتح الرحمن شرح مقدمة لقطة العجلان ص٤.

(٣) في (أ) كالعلم وكلاهما صواب.

(٤) وردت البسملة بتمامها مرتين في القرآن الكريم أولاهما في (١) من سورة الفاتحة، والثانية في (٣٠) من سورة النمل وأما بسم الله فقد وردت ثلاث مرات في المرتين السابق ذكرهما وفي (٤١) من سورة هود عليه السلام. انظر معجم ألفاظ القرآن (سمو).

(٥) اختلف المفسرون والنحاة كثيرًا حول متعلق البسملة فمنهم من قدره متقدمًا، ومنهم من قدره متأخرًا، ومنهم من قدره فعلًا ومنهم من قدره اسمًا، والذين قدروه بالفعل منهم من قدره بمادة الابتداء، ومنهم من قدره بالتلاوة، والأقرب عندي من هذا كله أن يكون متعلقًا بمتأخر اهتمامًا بالمقدم، وأن يكون المتعلق فعلًا لأنه أصل التعلق، وأن يكون الفعل المقدر هو أبتدئ كما ذكر شارحنا في هذا الكتاب وفي «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» تحقيق عبدالسميع محمد أحمد حسنين ص٨١، ٨٢: (بسم الله الرحمن الرحيم أي أبتدئ، وتقدير العامل مؤخرًا -كما صنعت- أولى من تقديمه ليفيد الاختصاص والاهتمام بشأن المقدم، وإنما قدم في قوله ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ سورة العلق آية (١) للاهتمام بالقراءة لأن ذلك أول سورة نزلت) انظر روح المعاني جـ١ ص٤٨: ٥٠، تفسير النسفي ص٣، ٤، حاشية عبادة على الشذور جـ١/ ٢، ٣.

(٦) الخبر مرادف للحديث على الصحيح، وقيل: الحديث والخبر متباينان، فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره، وقيل: الخبر أعم من الحديث لشموله ما جاء عن النبي وغيره، والحديث خاص بما جاء عن النبي. (انظر مصطلح الحديث تأليف العلامة الشيخ عبدالغني محمود ط٢ سنة ١٣٣١هـ-١٩١٣م).

(٧) هذه رواية من روايات شتى عن أبي هريرة بإسناد حسن، وقد جاء في كتاب «السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير» للشيخ العزيزي جـ٣ «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله

=

والله أصله الإله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علمًا للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد[1].

=

الرحمن الرحيم أقطع» قال النجم: رواه عبدالقادر الرهاوي، رواه أبو هريرة بإسناد حسن، وفي كتاب «كشف الخفاء» «ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» جـ٣ ص١١٢ «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر» رواه أبو داود، وفي لفظ (فهو أقطع) وفي لفظ (فهو أجذم) والحديث حسن، وفي مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي جـ٢ ص١٥٣: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع) عبدالقادر الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة، ورمز له بالضعف، وانظر أيضًا في كتاب «البسملة بين أهل العبارة وأهل الإشارة»، د. إبراهيم بسيوني دار التأليف والنشر ١٩٧٢م ص١٨ وقد نص شارحنا رحمه الله تعالى على تخريج الحديث ونسبته إلى سنن أبي داود وغيره في كتابيه «غاية الوصول شرح لب الأصول» ص٣، وكتاب «فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان وبلة الظمآن» ص٦، وانظر كتاب «المجموع» للنووي ت: محمد نجيب المطيعي جـ١ ص١٢١.

(١) الله علم على الذات الواجب الوجود لذاته المستحق لجميع المحامد كما ذكر الشارح، وقد أطال النحاة والمفسرون في بيان أصله أهو عربي أم سرياني وإذا كان عربيًّا هل هو جامد أو مشتق؟ وإن كان مشتقًّا هل هو من أله أو من وله أو من لاه؟ إلى غير ذلك مما أطنبوا فيه ولا يتسع مجاله هنا فضلًا عن أن يكون الله أعلم باسمه منا جميعًا، انظر في هذا «المقتضب» تحقيق أستاذنا د. عضيمة ١/ ١٢٩، «البحر المحيط»، «والنهر الماد» لأبي حيان ١/ ١٤، ١٥ «وروح المعاني» للآلوسي ١/ ٥٤، ٥٨. هذا وقد ورد هذا اللفظ الشريف في القرآن ثمانية وتسعين وستمائة وألفي مرة خلافًا لمن زعم أنه ورد ٢٦٩٧ مرة، وهذا من إعجاز العدد في القرآن حتى يقبل القسمة على ١٩ التي هي حروف البسملة، انظر في ذلك معجزة القرآن د. رشاد خليفة والله أعلم.

والرحمن الرحيم وصفان بنيا، للمبالغة، وقدم الرحمن؛ لأنه أبلغ[١]؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قَطَع وقَطَّع[٢]، ومن ثم أطلق جماعة الرحمن على مفيض جلائل النعم، والرحيم على مفيض دقائقها (الكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها، وكسرها مع إسكان اللام فيها[٣]، وهي لغة: تقال

(١) قال النسفي في «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» ١/ ٥ والرحمن فعلان من رحم وهو الذي وسعت رحمته كل شيء كغضبان من غضب وهو الممتلئ غضبًا، وكذا الرحيم فعيل منه كمريض من مرض، وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم، لأنه في (الرحيم) زيادة واحدة، وفي (الرحمن) زيادتان، وزيادة اللفظ يدل على زيادة المعنى، ولذا جاء في الدعاء: يا رحمن الدنيا، لأنه يعم المؤمن والكافر، ورحيم الآخرة، لأنه يخص المؤمن. وقالوا: الرحمن خاص تسميته لأنه لا يوصف به غيره، وعام معنى لما بينا، والرحيم بعكسه؛ لأنه يوصف به غيره ويخص المؤمنين، ولذا قدم الرحمن وإن كان أبلغ، والقياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى، يقال: فلان عالم ذو فنون نحرير لأنه كالعلم لما لم يوصف به غير الله، ورحمة الله إنعامه على عباده، وأصلها العطف، وأما قول الشاعر في مسيلمة: (وأنت غيث الورى لا زلت رحمانًا) فباب من تعنتهم في كفرهم، وقريب من ذلك ما ذكره شارحنا في فتح الرحمن ص٨٢.

ورحمن: منصرف عند من زعم أن الشرط انتفاء فعلانة إذ ليس له فعلانية، ومن زعم أن الشرط وجود «فعلى» صرفه إذ ليس له فعلى، والأول أوجه. ومن غريب ما قيل فيه أنه أعجمي بالخاء المعجمة فعرب بالحاء قاله ثعلب (البحر المحيط ١/ ١٥) وذهب الأعلم وابن طاهر وغيرهما إلى أنه اسم علم مشتق من المتعدي كما اشتقوا الدبران من دبر صيغ للعلمية، ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله في أكثر الكلام فعلى قول هؤلاء يكون الرحمن بدلًا من اسم الله. (انظر النهر الماد لأبي حيان الأندلسي جـ١/ ١٥، ١٦) وانظر في ذلك أيضًا روح المعاني ١/ ٥٨، ٦٠.

(٢) قوله لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ... إلخ، وهي قاعدة أغلبية أسسها ابن جني فلعلها لا تثبت مع بسم الله الرحمن الرحيم. وقد نقضت بحذر فإنه أبلغ من حاذر مع زيادة حروفه، انظر روح المعاني ١/ ٦١.

(٣) الأشموني جـ١ ص٢٦ المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٩هـ - ١٩٣١م، «وفيها ثلاث لغات: كلمة على وزن نبقة، وتجمع على كلم كنبق، وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر، وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر، وهذه اللغات في كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي: إتباع فائه لعينه في الكسر اسمًا كان نحو فخذ أو فعلًا نحو شهد»، وأفصح اللغات الأولى وبها ورد التنزيل، قال تعالى في سورة المؤمنون: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ وأما اللغتان الأخريان فظاهر صنيع الشيخ زكريا أن فتح =

للجمل المفيدة كقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[(١)]، واصطلاحًا عند المنطقي: الفعل[(٢)]، وعند النحوي: (قول مفرد) والقول: لفظ بالفعل أو بالقوة[(٣)] دال على معنى كزيد ورجل، والضمير المنوي في الفعل، واللفظ: صوت مشتمل على بعض الحروف بخلاف صوت الغراب، ووقع حجر على حجر ونحوهما، والمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. فخرج بالقول: الخط والإشارة والعُقَد[(٤)] ونحوهما، واللفظ المهمل كديز مقلوب زيد، وبالمفرد: المركب، وهو

=

الكاف وسكون اللام أفصح من الكسر مع السكون بينما صنع الأشموني العكس.

(١) قوله ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ جملة قرآنية وردت في ثلاثة مواضع ١١٥ الأنعام، ١٣٧ الأعراف، ١١٩ هود، وفي «روح المعاني» أن المراد بالتمام الانتهاء إلى حد لا يحتاج إلى شيء خارج عنه، كما نقل ذلك عن الراغب، والمراد بالكلمة الكلام، وأريد به كما قال قتادة وغيره القرآن وإطلاقها عليه إما من باب المجاز المرسل أو الاستعارة... إلى أن قال معددًا قراء هذا الحرف -كلمة- (عاصم، وحمزة، وعلي، وخلف، وسهل، ويعقوب، وقرأ الباقون (كلمات ربك) «انظر روح المعاني» للآلوسي جـ٨ ص٩ مجلد٣، ومراده بعلي الكسائي- وانظر النسفي ٢/ ٢٣ مطبعة الحسينية المصرية ١٣٤٤هـ البحر المحيط جـ١/ ٢٠٩. والشاهد: (كلمة ربك) حيث أطلقت الكلمة لغة على الجمل المفيدة، وذلك من باب الاستعارة أو المجاز المرسل كما مر عن «روح المعاني».

(٢) انظر «البصائر النصيرية» ص٤٧، وكتاب مقدمة «تهافت الفلاسفة» المسماة مقاصد الفلاسفة للإمام الغزالي ت. د. سليمان دنيا ط٢ (دار المعارف بمصر) ص٤١ القسمة الرابعة، أحمد عبده خير الدين مدرس المنطق بكلية الأصول الملكية في كتابه «علم المنطق» سنة ١٣٥١هـ ١٩٣٣م ط٢ بالمطبعة الرحمانية بمصر ص٢٩، «ومنطق أرسطو» في سلسلة دراسات إسلامية ت وتقديم عبدالرحمن بدوي جـ١، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية عام ١٨٤٨ ص٦١.

(٣) المراد بقوله لفظ بالفعل أي: اللفظ الظاهر في الكلام، والمراد بالقوة الضمير المستتر المقدر كالضمير في اقرأ الذي تقديره (أنت).

(٤) قوله العُقَد: بضم العين وفتح القاف جمع عقدة أي عقدة الأصابع وهي: ما يجعل من اليد دليلًا على العدد كجعل الإبهام المقبوضة إلى المسبحة المرسلة، دليلًا على الثلاثة والخمسين ومثل العقد في ذلك النصب بضم ففتح جمع نصبة وهي العلامات المنصوبة لفهم معانيها كالمحراب دليلًا على القبلة، والأحجار دليلًا على حدود المزارع، والمراد بالخط: النقوش الموضوعة لألفاظ مخصوصة بواسطة القلم الذي هو أحد لساني الإنسان مجازًا، والمراد بالإشارة: الإفهام باليد ونحوها، ومثلها الرمز وهو الإشارة بالعينين والحاجبين والشفتين، والغمز، وهو الإشارة

=

ما يدل جزؤه على جزء معناه كعبدالله غير عَلَم بخلافه عَلَمًا[1]؛ فإنه مفرد، وأعرب آخره إعراب المحكي للدلالة على النقل وأوله كان فارغًا فأعرب، ومن جعله مركبًا راعى اللفظ، لا يقال نحو ضرب: مفرد مع صدق تعريف المركب عليه، فإنه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بهيئته، لأنا نقول: المراد بالتركيب أن يكون ثَم أجزاء مرتبة مسموعة هي حروف، والهيئة مع المادة ليست كذلك، والمفرد يقابل المركب كما هنا، ويقابل المثنى والمجموع على حدة[2] كما في باب الإعراب بالحركات والحروف، ويقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء (واسم لا النافية للجنس)[3]، ويقابل الجملة كما في قولهم: الخبر: أصله الإفراد[4]، وأل في الكلمة للجنس من غير دلالة على قلة أو كثرة فلا تنافي التاء

=

ونحوها، ومثلها الرمز وهو الإشارة بالعينين والحاجبين والشفتين، والغمز، وهو الإشارة بالحاجب والعين، فالثاني أخص من الأول، والثالث أخص من الأولين. انظر «حاشية عبادة على الشذور» ١/ ١٦ بتصرف.

(١) قوله: (غير علم) حال ومضاف إليه، وصاحب الحال: عبدالله وكذا قوله (علمًا) حال من الضمير في قوله: (بخلافه).

(٢) المراد بالجمع الذي على حد المثنى: جمع المذكر السالم، وذلك لأنه معرب بالحروف كإعراب المثنى، ولأن فيه زيادتين هما الواو والنون رفعًا، والياء والنون جرًّا ونصبًا كما في المثنى حيث الألف والنون رفعًا، والياء والنون جرًّا ونصبًا، وكذلك فإن نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة كنون المثنى، وما يقال في جمع المذكر السالم يقال في الملحق به، وكذا الملحق بالمثنى يأخذ حكم المثنى كما سيتضح ذلك في بابيهما إن شاء الله.

(٣) ما بين القوسين زيادة من عندنا لابد منها.

(٤) ذكر الشارح رحمه الله تعالى في النحو أربعة إطلاقات، الأول: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة، وهذا يقابل المركب مثل: محمد وعبدالله علمًا، الثاني: ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا من الأسماء الستة، وهذا في باب الإعراب بالحركات والحروف كمحمد وخديجة وجيش ونحو ذلك، الثالث: ما ليس مضافًا ولا شبهه، وهذا يشمل بابين: باب النداء نحو قوله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢] ونحو قوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠] ونحو قول الخطيب: «يا غافلًا تنبه» واسم لا النافية للجنس مثل قوله تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ﴾ [النساء: ١١٤] ومثل: لا رجلين في الدار، ولا رجال عندك ولا ممرضات قاسيات القلب، الرابع: ما ليس

=

التي للوحدة[1]، قال المصنف في شرح قطر الندى[2]: (فإن قلت: لم لا اشترطت في الكلمة الوضع كما اشترطه[3] من قال: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟ قلت: إنما اشترطوه؛ لأخذهم اللفظ المنقسم إلى موضوع ومهمل جنسًا لها، فاشترطوا ذلك لإخراج المهمل، ولما أخذت القول جنسًا للكلمة[4] في التعريف وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع.

فإن قلت: فلم عدلت عن اللفظ إلى القول؟ قلت: لأن اللفظ جنس بعيد، لإطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا، والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر)[5]،

=

جملة، وقد اقتصر الشارح رحمه الله تعالى على باب واحد في هذا الصدد وهو باب الخبر الذي يشمل خبر المبتدأ وخبر النواسخ، والمفعول الثاني في باب ظن وأخواتها والمفعول الثالث في باب أعلم وأرى وأخواتهما، والمفرد الذي يقابل الجملة أيضًا يوجد في باب الحال مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، وباب النعت مثل قوله في سورة غافر: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨] وإنما لم يقل أن المفرد في الإطلاق الرابع يقابل الجملة وشبهها؛ لأن شبه الجملة صائر في التقدير إما إلى مفرد كما هو اختيار البصريين أو إلى جملة كما هو اختيار غيرهم.

(١) انظر شرح الكافية للرضي جـ١ ص٤.

(٢) في (أ) في شرح القطر للسجاعي.

(٣) في النسختين الأصلية (ب) شرطه.

(٤) في النسختين الأصلية (ب) سقوط للكلمة.

(٥) عبارة ابن هشام في القطر فيها بعض التغيير عن الذي ذكره الشيخ زكريا وإليك نص القطر ص٨ على هامش حاشية السجاعي (فإن قلت: فلم لا اشترطت في الكلمة الوضع اشتراط من قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟ قلت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنسًا للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ولما أخذت القول جنسًا للكلمة وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع، فإن قلت: فلم عدلت عن اللفظ إلى القول؟ قلت: لأن اللفظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرناه، والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر).

فالمفرد على ما قاله صفة للفظ، وعلى ما نقله صفة للمعنى؛ فهو على الأول: ما قدمته، وعلى الثاني: ما لا يدل جزء لفظه على جزئه، وما عدل إليه فيها[(١)] ذكر خالفه في تعريف الكلام في قطر الندى فقال: (والكلام لفظ مفيد)[(٢)]، والكلمة جزء الكلام، والجزء مقدم على الكل طبعًا فقدمها وضعًا ليوافق الوضع[(٣)] الطبع (وهي اسم وفعل وحرف)[(٤)] فقط[(٥)].

---

(١) في (أ) «مما» بدل «فيها» والصواب «فيها».

(٢) انظر قطر الندى حاشية السجاعي ص١٩.

(٣) المراد بالوضع كما قال ابن الشريف الجرجاني (الرشاد في شرح الإرشاد) ت: محمد عبدالغني أحمد شعلان قسم التحقيق ص٢١ (تعيين اللفظ ليدل على المعنى بنفسه، أي من غير احتياج إلى المقولة كذا قال صاحب المفتاح وغيره).

(٤) قال ابن الخباز في كتابه المسمى بالنهاية: (ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات) انظر شذور الذهب وحاشية عبادة عليه ١/ ٢٣.

(٥) فقط أصلها قط وهي بمعنى حسب، زيدت عليها الفاء تزيينًا للفظ وهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء كما في «المغني» يقال: قطي وقطك وقط زيد درهم، كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيد درهم إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين وحسب معربة (انظر المغني جـ١ ص١٥١) وفي حاشية الأمير على المغني ١/ ١٥١ (قوله الثاني بمعنى حسب) في حواشي التسهيل، ولم يسمع منهم إلا مقرونًا بالفاء وهي زائدة لازمة عندي، وكذا أقول في قولهم: فحسب أن الفاء زائدة. اهـ. وفي المطول أن قط من أسماء الأفعال بمعنى انته، وكثيرًا ما تصدر بالفاء تزيينًا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف، وفي كتاب المسائل لابن السيد (وإنما صلحت بالفاء في هذه لأن معنى أخذت درهمًا فقط: أخذت درهمًا فاكتفيت به فجعل الفاء فيه عاطفة. اهـ.) وإنما قال: فقط بعد ثلاثة للتأكيد، ولأن العدد لا مفهوم له فبين أن المراد نفس الثلاثة لا المبالغة، وكلمة فقط هنا ترادف ما قاله ابن هشام في شرح الشذور (لا غير) وفيه رد على جعفر بن صابر الذي زاد رابعًا وسماه خالِفة بكسر اللام، وعنى به اسم الفعل، انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٢١.

للاستقراء[1]؛ لأن الكلمة: إن دلت على معنى بنفسها[2] ولم تقترن بزمان وضعًا فاسم، أو اقترنت به ففعل، وإن لم تدل بنفسها بل بضميمة فحرف[3]، وقسم الكلمة إليها قسمة الشيء الكلي[4] إلى جزئياته لا إلى أجزائه[5] فلا يلزم أن

---

(١) المراد بالاستقراء هنا الاستقراء الناقص وهو دليل نقلي يفيد غلبة الظن لا العلم لجواز أن يكون أكثر من ذلك، بتصرف من حاشية عبادة على الشذور ١/ ٢١، والمراد بالاستقراء كما قال السعد: والصحيح في تفسيره ما ذكر الإمام حجة الإسلام وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات اهـ ثم المتصفح إما كلها وهو الاستقراء التام، وإما أكثرها وهو الاستقراء غير التام وهو أيضًا الاستقراء المشهور، (شرح السلم تأليف شهاب الدين أحمد بن يوسف الشافعي القاهري الشهير بالملوي ص٦٤ ط١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م على نفقة الإدارة العامة للأزهر).

(٢) قوله: «ولأن الكلمة.. إلخ» «دليل ثان على كون الكلمة ثلاثة أقسام وهو ما يسمى بوجه الحصر. وفي النسخة (ب) تقييد هذا نصه »المراد بدلالتها على معنى بنفسها: «أنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى إلى انضمام غيرها، ولا يرد فوق وتحت ونحوهما مما لا يستعمل من الأسماء إلا مضافًا؛ لأن المتوقف على الإضافة إنما هو تعيين المعنى الذي أصله العلو أو السفل»، وهناك وجوه أخر لانحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة ذكرها صاحب الرشاد في «شرح الإرشاد» ت. محمد عبدالغني أحمد شعلان، قسم التحقيق، ص٢٤/ ٢٦، وذكر ابن الخباز في توجيه اللمع ت.د. فايز دياب، قسم التحقيق ص١٠ وجهًا نفيسًا لهذا الانحصار قال: «وإنما انقسم إلى الثلاثة لأن هذه الأقسام يعبر بها المتخاطبون عن جميع ما يخطر في أنفسهم من المعاني، فلو كان ثم قسم رابع متروك لبقي في النفوس معان لا يمكن التعبير عنها بإزاء القسم الساقط، ألا ترى أنه لو سقط بعض هذه الثلاثة لسقط معناه»، ألا ما أجمل هذا الكلام وأدقه وأدله على شخصية ابن الخباز.

(٣) في (ب) تقييد هذا نصه: «قوله وإن لم تدل إلى آخره لا يرد على ذلك أن بعض الحروف قد يفهم عند سماعه معناه؛ لأن فهم المعنى عند سماعه ليس من دلالته بل لأمر سايره».

(٤) في النسختين الأصلية (ب) سقوط (الكلي) وهو نعت للشيء، والمراد بالقسم الانقسام، وهو مصدر قسم الشيء فانقسم من باب ضرب. انظر مختار الصحاح ط٩ مادة ق س م/ ٥٣٥.

(٥) استعمل الشارح لفظتين منطقيتين هما الجزئيات والأجزاء، والجزئيات جمع جزئي وهو ضد الكلي وهو ما لا يفهم الاشتراك كزيد ونحوه من المعارف، وهذا هو المراد بانقسام الكلمة إلى الثلاثة المذكورة، أما الأجزاء فهي جمع جزء والمراد به ما تركب منه ومن غيره الكل، كالحيوان فإنه جزء من الإنسان، والسقف بالنسبة للبيت. انظر المختار من شرح السلم ص٢٣ بتصرف، =

يلزم أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معًا، وسمي الأول اسمًا لسموه[(١)] وعلوه على أخويه لاستغنائه[(٢)] عنهما وافتقارهما إليه، ولهذا قدم عليهما[(٣)]، والثاني فعلًا

=

وانظر في ذلك أيضًا شرح الكافية للرضي ١/ ٦، الرشاد في شرح الإرشاد لابن الشريف ت. شعلان ص٢٤ قسم التحقيق، وفي البصائر النصيرية ص٨: «والجزئي هو الذي معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد إذا أريد به هذا المشار إليه جملة لا صفة من صفاته فإن المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة، والجزئي يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلي يقال له جزئي بالإضافة إلى الكلي، والجزئي بهذا المعنى يغاير الأول من وجهين: أحدهما: أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلي، وبالأول غير مضاف، والثاني: أن الجزئي بهذا المعنى قد يكون كليًا كالإنسان فإنه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلي، وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كليًا والمهم لذي المناطقة هو الجزئي بالمعنى الثاني.

(١) علل الشارح لتسمية الاسم بذلك (لسموه) .. إلخ، وفي تعليله أيضًا يلمح إلى تأييد مذهب البصريين في أن اشتقاقه من السمو لا من الوسم كما يزعم الكوفيون، ومذهب البصريين في هذا أرجح لأمور من ذلك: أننا نقول أسميت والأصل أسموت، ولو كان من السمة لقلنا أوسمت فإنه يقال في تصغيره سمي والأصل سميو قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ولو كان من الوسم لقيل: وسيم أو أسيم فإنه يكسر على أسماء، والأصل: أسماو قلبت الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، ولو كان من الوسم لقيل أوسام. انظر في ذلك شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٣ عالم الكتب -بيروت- مكتبة المتنبي- القاهرة، ومنها أيضًا أن الحذف من الآخر قياسه أن يعوض عنه بهمزة وصل في الأول كما في ابن كما أن القياس في المحذوف الفاء التعويض عنه بالهاء كعدة وزنة، والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له. ومنها أنه ورد من لغاته سمى كعلا والأصل سمو قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت سمى ثم عوض الألف بالتنوين. وقد استوفى الكلام عن مذهبي الكوفيين والبصريين العلامة ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦: ١٦ ط. دار الفكر. وانظر أيضًا لسان العرب (س م و) وأسرار العربية للأنباري (ص٣ ليدن) وأوضح المسالك لابن هشام (شرح الشاهد رقم ٥ بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد).

(٢) قوله: «لاستغنائه عنهما» تعليل لقوله: «وعلوه على أخويه» فهو تعليل داخل تعليل، وليس المراد علة جديدة لتسميته اسمًا، وإلا لقال: ولاستغنائه.. إلخ بالواو. وقوله: «وافتقارهما إليه» عطف على لاستغنائه وهو مفهوم من سابقه، ولكن الشارح أراد التأكيد على الاستغناء.

(٣) قوله: «ولهذا قدم عليهما» علل الشارح لتقديم الاسم في الذكر على أخويه بسموه وعلوه إلخ،

=

فعلًا لدلالته على الحدث وهو الفعل[1] حقيقة، والثالث حرفًا لوقوعه طرفًا وفضلة من الكلام[2]. وفي الاسم سبع لغات نظمها بعضهم فقال:

=

(وإنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو: زيد قائم، وأيضًا قدم الاسم على أخويه لسموه عنهما حيث إنه يخبر عنه ويخبر به مثل: الله ربنا، ومحمد نبينا، بخلاف الفعل والحرف، فالأول يخبر به لا عنه مثل: نجح محمد، ولا يخبر عنه إلا إذا أريد لفظه كما في: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، والثاني: أي الحرف، لا يخبر عنه ولا به. فحصلت مزية الاسم على أخويه.

(١) الفعل بالكسر حركة الإنسان أو كناية عن كل عمل متعد. القاموس جـ٤/ ٣٢، وفي معجم ألفاظ القرآن مجمع اللغة العربية ط التراث للجميع: الفعل التأثير بعامة بعلم أو بغير علم بإجادة أو لا، مع قصد أو بدون قصد من الإنسان والحيوان والجماد. وعلل بعضهم لتسميته فعلًا بأنه لما أخرج من العدم إلى الوجود لقب فعلًا. شرح اللمحة لوحة (٢) وانظر ت.د. فايز دياب لكتاب توجيه اللمع لابن الخباز قسم التحقيق ص٣.

(٢) علل الشارح لتسمية الحرف بقوله: «لوقوعه طرفًا وفضلة من الكلام» أما عن كونه طرفًا فذلك إشارة إلى معنى من معاني الحرف في اللغة؛ فقد ذكر في اللسان جـ١٠/ ٣٨٦: والحرف في الأصل الطرف والجانب، وبه سمي الحرف من حروف الهجاء، وفي القاموس المحيط ٣/ ١٣٠: «الحرف من كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومن الجبل أعلاه المحدد، جمعه كعنب ولا نظير له سوى طل وطلل، وواحد حروف التهجي». وفي معجم ألفاظ القرآن. مجمع اللغة العربية ١/ ٢٤٨ ط التراث للجميع: «والحرف: حرف الشيء طرفه وحده»، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ﴾ [الحج: ١١]، أي ما يعبده على غير طمأنينة كأنه على طرف من الدين لم يدخل فيه دخول متمكن، فهو يرقد لأدنى ما يصيبه من شر، وأما عن كون الحرف فضلة من الكلام فلا أدري ما يقصده بكلمة «فضلة» لأنه إن عنى أن الفضلة ما يستغنى عنه فالحرف ليس كذلك في اللغة؛ لأن وظيفته أساسية إذ يربط الاسم بالاسم في مثل «محمد في الدار»، والفعل بالفعل مثل «إن تجتهد تنجح»، والفعل بالاسم في مثل «مر بزيد» فهو إذًا لا يستغنى عنه. وإن قصد بالفضلة ما يأتي بعد الإسناد فليس كذلك؛ إذ إن الحرف يدخل على المسند إليه في مثل «إن محمدًا عالم» وعلى المسند في مثل: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] ولعل هذه الكلمة جرى الشارح فيها على عادة النحاة من ظلمهم الحرف وادعائهم أن معناه ليس في نفسه بل في غيره، ولم أجد في معاجم اللغة التي تحت يدي مَن أشار إلى كون الحرف فضلة.

وبالرجوع إلى كتاب: شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د. الرصد في مبحث الكلام، وجدت ابن مالك نص على أن الحرف فضلة، وعنى بذلك أنه صالح للإسقاط، وهذا أيضًا فيما أرى تجنٍ على

=

في الاسم سبعُ لغاتٍ كلُّها سُمِعَت وإنني قد جمعتُ الكلَّ مُرتجِلا

اسمٌ بضمٍّ وكسرٍ مع سِمٍ بهما وفاسمًا بثلاثٍ حسبَما نُقِلَا[1]

وقد عرف ببيان الحصر السابق في الثلاثة[2] حد كل منهما، والحد قول دال على ماهية الشيء[3]، ويعتبر كونه مطردًا بألا يوجد بدون المحدود، ومنعكسًا بألا يوجد المحدود بدونه[4]، بخلاف الخاصة وهي: الخارجة عن حقيقة الشيء اللازمة له[5] فإنه يعتبر كونها مطردة لا منعكسة، وبها عرف المصنف كلًّا من

=

وبالرجوع إلى كتاب: شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د. الرصد في مبحث الكلام، وجدت ابن مالك نص على أن الحرف فضلة، وعنى بذلك أنه صالح للإسقاط، وهذا أيضًا فيما أرى تجنٍ على الحرف: إذ إن هناك ما يشارك الحرف في صلاحيته للإسقاط كالاسم والفعل كما أن هناك من الحروف ما لا يصلح للإسقاط أصلًا إذ لو سقط لاختل المعنى.

(١) لم أجد هذين البيتين فيما لدي من مراجع فضلًا عن أن أتوصل إلى قائلهما، وهما من البسيط، والشارح هنا قد ذكر للاسم سبع لغات والمسألة خلافية، فهي متراوحة ما بين أربع لغات إلى ثماني عشرة لغة، وشارحنا قد اقتصر على السبع وهي أشهرها انظر القاموس المحيط ٣/ ٣٤٦، واللسان ١٩/ ١٢٥، ١٢٦، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٢٩، والأشموني ١/ ٥٧، والإنصاف ١/ ١٦، وشرح المفصل ١/ ٢٣.

(٢) في (أ) في الكلم الثلاثة بزيادة الكلم.

(٣) المراد بالحد في كلام الشارح التعريف أو القول الشارح مطلقًا، وليس المراد به الحد التام أو الحد الناقص فهو يشملهما، ويشمل التعريف بالرسم بنوعيه.

(٤) قوله: (ويعتبر إلخ) الاعتبار هنا مراد به الاشتراط، وقد اكتفى الشارح من شروط التعريف لكي يكون صحيحًا بشرطين هما: كون التعريف مطردًا، وكونه منعكسًا، والمراد بكونه مطردًا: أنه كلما وجد المعرف فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرف، وهذا ما يسمى بكونه مانعًا، والمراد بقوله منعكسًا أي: كلما وجد المعرف وجد هو فلا يخرج عنه شيء من أفراد المعرف فيكون جامعًا، وقد ذكر صاحب شرح السلم شروط التعريف، انظر مختصر شرح السلم ص٢٦، شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني ٢/ ٤، والبصائر النصيرية موضوع التعريف.

(٥) قوله: (له) سقط من (ب) وقوله اللازمة نعت لقوله حقيقة، وقد عرَّف المناطقة الخاصة بأنها:

=

الثلاثة فقال: (فالاسم: ما) أي قول (يقبل أل) المعرفة، وقال في التوضيح: أل غير الموصولة[1] كرجل وامرأة قال: والتعبير بأل أولى من تعبير من عبر بالألف واللام لأنه لا يقال في هل: الهاء واللام، ولا في بل: الباء واللام[2]، واختص حرف التعريف بالاسم لأنه موضوع لتعريف[3] الذات والقابل له الاسم، وأما نحو الترضي في قول الفرزدق[4]:

=

كلي مقول على كثيرين في جواب أي شيء هو في عرضه، انظر المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم للأستاذ د. عوض الله جاد حجازي ص٥٤، وكتاب المنطق والفكر الإنساني د. عبدالسلام محمد عبده ص١١٥. وعرفها صاحب السلم بأنها: الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها، وهو أقرب تعريف لما ذكره شيخ الإسلام في حد الخاصة، ثم الخاصة قد تكون للجنس كالماشي للحيوان، وقد تكون للنوع كالضاحك للإنسان، وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولا عكس.

وهي أيضًا إما لازمة أو مفارقة، كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان. انظر المختار شرح السلم ص٢٠ بتصرف، والفرق بين الحد والخاصة كما قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٢، ١٣ (أن الحد مطرد ومنعكس) والخاصة مطردة غير منعكسة، والمراد بالاطراد أن تضيف لفظ كل إلى الحد فتجعله مبتدأ أو تجعل المحدود خبره كقولك... كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة: ما دخله لام التعريف فهو اسم، والمراد بالعكس عند النحاة أن نجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول: كل ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن نقول في الخاصة: كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم، وقد يقال: العكس أن يجعل المبتدأ خبرًا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحاله، وهذه عبارة المنطقيين.

(١) قوله: «وقال في التوضيح: أل غير الموصولة» ساقط من (أ، ب) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٨ ونص عبارة ابن هشام في الأوضح (الرابعة أل غير الموصولة كالفرس والغلام).

(٢) هذه العبارة منقولة من شرح شذور الذهب بتصرف، ونص كلام ابن هشام في شرح الشذور ص٧ حاشية الأمير: «وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول الألف واللام، لأنه لا يقال في هل: الهاء واللام، ولا في بل: الباء واللام» وللنحاة آراء في حرف التعريف ستذكر إن شاء الله في المعرف بأل.

(٣) في (أ) : لتعيين بدل لتعريف.

(٤) هو همام بن غالب تميمي بصري من شعراء عصر الدولة الأموية الفحول، وممن يحتج بشعره. انظر

=

ما أنـت بـالحكم الـتُرضَى حكومتُـهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ(١)

=

شذور الذهب ص٢٠ لمحيي الدين ط١٥ سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م. الفرزدق اسمه همام وقيل هميم بالتصغير ابن غالب بن صعصعة وكنيته أبو فراس وأم أبيه ليلى بنت حابس ﷺ، كذا في الشواهد، وفي بعض العبارات وأم أبيه ليلى بنت الحارث أخت الأعرج بن حابس، ولعل الأعرج صوابه الأقرع، وصعصعة في عداد الصحابة، والفرزدق شاعر إسلامي لقي علي بن أبي طالب وروى عنه، وأبا هريرة والحسن بن علي وابن عمر رضي الله عنهم. قيل إنه سمي الفرزدق لأنه كان جهم الوجه أي غليظه حيث كان قد أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهيًا، وقيل غير ذلك. انظر حاشية عبادة على شرح الشذور ١/ ٢٩، ٣٠. توفي بالبصرة سنة ١١٠ وقد ناهز مائة سنة.

(١) البيت من البسيط هجا به الفرزدق رجلًا من بني عذرة كان قد فضل جريرًا على كل من الفرزدق والأخطل التغلبي النصراني في مجلس عبدالملك بن مروان، وكان الشعراء الثلاثة حاضرين فتغيظ الفرزدق، وقال أبياتًا منها هذا الشاهد. و(الحكم) الذي يحكمه الخصمان ليقضي بينهما، ويفصل فيما يحدث بينهما من خصومة، و(الأصيل) هو ذو الحسب، (الجدل) شدة الخصومة والقدرة على غلبة الخصم، والمعنى الذي يريده: إنك لست بمن يحكمه الناس ويرضون حكمه، ولا أنت بذي حسب ترجع إليه ويردعك عن الجور، ولا أنت بذي فلح في الخصومة. الإعراب: (ما) تحتمل أن تكون تميمية أو حجازية، والأقرب الأول؛ لأن الفرزدق تميمي، (أنت) مبتدأ على القول الأول، واسم (ما) على القول الثاني، (بالحكم) الباء حرف جر زائد للتوكيد و(الحكم) مجرور بالباء لفظًا مرفوع أو منصوب تقديرًا على احتمالي إعراب ما (الترضى) أل اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع أو نصب كما تقدم في (الحكم) وقد دخل على الفعل المضارع (ترضى) المبني للمجهول، ونائب فاعله حكومته، والهاء مضاف إليه، وفي دخول (أل) الموصولة على المضارع الشاهد الذي من أجله سيق هذا البيت: فقد اعتبره شارحنا شاذًا إذا اعتبرت (أل) معرفة، ويفهم من كلامه أنها إن عدت موصولة فليست بشاذة، وقد اضطرب ابن مالك في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع فمرة لم يذكر الحكم، وأخرى ذكر أنه شاذ، وثالثة أنه ضرورة، وذكر في الألفية أنها توصل به على قلة، والأقرب عندي الرأي الأخير. (ولا الأصيل) : الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي. الأصيل معطوف على الحكم على الاحتمالين المذكورين فيه، وكذا ولا ذي الرأي والجدل، وقد أنشد ابن هشام هذا البيت في أوضحه رقم ٣، وابن عقيل رقم ٣٠، والأشموني رقم ٩٧، وفي الشذور الشاهد الثاني، وانظر هذا البيت في الخزانة ١/ ١١٤ استطرادًا، والعيني على الخزانة ١/ ١١١، ٤٤٥، واللسان (أمس، لوم) واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٥، وفي شرح عمدة الحافظ ٩٩، والمقرب ١/ ٦٠، والتوطئة لأبي علي الشلوبين ١٦٤، وتعليق الفرائد ١/ ٥٧٩، وشرح المرادي للتسهيل ١/ ٢٠١، وشرح التصريح ١/ ٣٨، ١٤٢، والهمع ١/ ٨٥، والدرر ١/ ٢١، والأشموني ١/ ١٥٦، ١٦٥، وحاشية يس على شرح التصريح ٢/ ٢٢٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ت.د الرصد ١/ ٦، ٦٣، الباب الثاني، والإنصاف ص٥٢١، وليس البيت في

=

فشاذ[١] إن سلم أن أل فيه معرفة بل قال الجرجاني[٢]: إن مثله في النثر[٣] خطأ بإجماع[٤].

قال ابن الخباز[٥]:

=

ديوان الفرزدق، وانظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٣٠، وانظر شرح شذور الذهب ت. محيي الدين ط١٥ ص٢٠، ومعجم الشواهد ١/ ٣١٣ قافية اللام المكسورة.

(١) قوله فشاذ، خبر المبتدأ (نحو) وأصل شاذ: شاذذ، أدغمت الذال في الذال لتماثلها فوزنها فاعل، وهو من الشذذ ومادته شذذ، وهي تعني التفرق والتفرد، وهذا بخلاف الإطراد الذي يعني التتابع والاستمرار، والشذوذ في البيت السابق قياسي واستعمالي. أما القياس فلأن آل المعرفة لا تدخل إلا على الأسماء، وأما الاستعمال فلأن هذا قليل جدًا في كلامهم، وقد ذكر ابن جني في خصائصه ١/ ٩٦ وما بعدها مراتب الكلام من حيث الاطراد والشذوذ أربعة: مطرد قياسًا واستعمالًا، وهذا كثير في كلامهم، ومطرد قياسًا شاذ استعمالًا كالماضي من يذر ويدع، وقولهم: مكان مبقل، والمسموع باقل، ومطرد استعمالًا شاذ قياسًا كاستحوذ، وشاذ قياسًا واستعمالًا كشاهدنا هذا، وكتميم مفعول فيما عينه واو من قولهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود.

(٢) المراد بالجرجاني في هذا النص الشيخ عبدالقاهر كما صرح بذلك الشيخ خالد في تصريحه ١/ ٣٨. وهو: أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي، من كبار أئمة العربية والبيان... صنف المغني في شرح الإيضاح، والجمل، والعوامل المائة، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، وغير ذلك... توفي سنة إحدى وسبعين وقيل ٤٧٤. انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ط١٣١٥هـ ص٣١٠، ٣١١، أخذ النحو عن أبي الحسين محمد الفارسي، وكان شافعي المذهب أشعري الأصول مع دين وسكون. انظر فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ط١٢٨٣هـ ١/ ٣٧٨، ٣٧٩ وترجم له أيضًا الحافظ الذهبي في تاريخه دول الإسلام، والقفطي في إنباه الرواة، والسبكي في طبقات الشافعية ٢/ ٢٤٢، وابن العماد في شذرات الذهب ٣/ ٣٤٠ وابن الأنباري ٥٧٧هـ في كتابه نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٤٣٤، ٤٣٦ ومحمد باقر الموسوي في كتابه روضات الجنات ص٤٣٤، وفي دلائل الإعجاز تعليق وشرح د/ محمد عبدالمنعم خفاجي ط١ سنة ١٣٨٩هـ.

(٣) كذا في شرح الشذور ١/ ٣١ على هامش حاشية عبادة.

(٤) انظر شرح شذور الذهب على هامش حاشية عبادة ١/ ٣١، حيث قرر أن العبارة منقولة عن الجرجاني بالمعنى. وقوله بإجماع فيه تعريض بالرد على ابن مالك الذي خالف فيه، وإنما قال إن مثله خطأ بإجماع، ولم يقل إنه خطأ؛ لأن الفرزدق ممن يحتج بشعره، أما مَن قلده من بعد عصر الاحتجاج فهو خطأ ولحن، وإن كان مثله في نفس الاستعمال. والإجماع يكون حجة كما قال ابن جني في خصائصه ١/ ١٨٩ من أهل البلدين- أعني البصرة والكوفة- (إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه).

(٥) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضرير. وكان يكنى بإحدى كنيتين: أبي العباس كما في هداية العارفين، والفلاكة

=

[وإنما[1] لم يقل المرضي لأن المسند إليه مؤنث فراعى الموافقة فوقع فيما هو أقبح منه][2]، أو يقبل (النداء) بالكسر، وقد يضم، وبالمد، وقد يقصر[3]، وهو: الدعاء بيا، أو إحدى أخواتها كـ«يا نوح»[4] و«يا صالح»[5] واختص بالاسم؛ لأن

= والمفلوكين، وكما في مقدمة كتابه «شرح اللمع» وبأبي عبدالله كما في «شذرات الذهب»، وتلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، ونكت الهميان في نكت العميان، والأعلام، وكان أستاذًا بارعًا علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض، وله المصنفات العديدة المفيدة. مات بالموصل عاشر رجب ٦٣٧، ويرجح د. فايز دياب في رسالته عن ابن الخباز مع تحقيق كتابه توجيه اللمع أنه ولد سنة ٥٨٩هـ حتى يتسنى له التلقي عن أستاذه الذي طالما نقل عنه في كتابه توجيه اللمع، وقد مات سنة ٦١٣هـ حينما كان ابن الخباز في الرابعة والعشرين من عمره، وهذه سن مناسبة للتلقي. انظر ابن الخباز مع تحقيق كتابه توجيه اللمع د. فايز زكي دياب، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٤ ت محمد أبي الفضل إبراهيم، ط أولى عيسى البابي الحلبي وشركاه الترجمة رقم ٥٦٠.

(١) في (ب) وإنها.

(٢) انظر عبارة ابن الخباز في كتابه المسمى بالنهاية في حاشية عبادة على الشذور ١/ ٣٠، ٣١.

(٣) في مختار الصحاح ط٩ ص٦٥٣ مادة (ندا) النداء الصوت، وقد يضم (وناداه مناداة) وناداه صاح به (وناداه) أيضًا جالسه في النادي، فالمختار قد اكتفى بلغتين في هذه الكلمة بينما أورد شارحنا له أربع لغات المد والقصر مع الكسر، والضم، وفي المصباح المنير ط٦ ص٨٢٢ مادة (ندا) والنداء الدعاء، وكسر النون أو ضمها والمد فيهما أكثر من القصر.

(٤) من الآيتين ٣٢، ٤٨ من سورة هود عليه السلام، وهو من أولي العزم من الرسل، وقد عمر طويلًا قدر إيذاء قومه، وله ترجمة ضافية في الترجمات الكبرى في أخبار المعمور برًّا وبحرًا، لمؤرخ الدولة العلوية أبو القاسم الزياني (١١٤٧ - ١٢٤٩هـ) (١٧٣٤ - ١٨٠٩م) حققه وعلق عليه عبدالكريم الغيلالي ج.ل (١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م) لجنة إحياء التراث القومي، وقصص الأنبياء ص٤٧ وما بعدها لعبدالوهاب النجار دار إحياء التراث العربي -بيروت لبنان ط٣. وقد ورد ذكره في القرآن ثلاثًا وأربعين مرة.

(٥) جزء آية (٦٢) من سورة هود عليه السلام، ونص الآية: ﴿قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [هود: ٦٢] وقد ورد اسمه عليه السلام في القرآن ٩ مرات خمس منها بالنصب وأربعًا بالضم والرفع، وصالح هو صالح بن عبيد بن آسف بن ماسح بن عبيد بن حاذر بن ثمود بن غابر بن سام بن نوح، ليس من أنبياء بني إسرائيل وكان بين صالح وهود مائة سنة، وعاش صالح ٢٨٠ سنة كما في التحبير. انظر حاشية الجمل على الجلالين ٢/ ١٥٨ بتصرف، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٦٩٤، =

المنادى مفعول به وهو لا يكون إلا اسمًا[1]؛ لأنه مخبر عنه في المعنى، أما نحو قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[2].

=

وقصص الأنبياء ط٣ لعبدالوهاب النجار.

(١) في (ب) تقييد هذا نصه قوله: «لأن المنادى مفعول» إلخ، إن قيل: «فكان ينبغي التعبير بالمفعولية لا بخصوص النداء فالجواب أن تلك علاقة خفية لا يدركها المبتدئ».

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل، ونصها ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥] وفي الآية قراءتان، الأولى: قراءة الكسائي وهي التي معنا بتخفيف ألا، وكون يا منفصلة عن اسجدوا، وقراءة الجمهور بتشديد ألا، وقد ذكر ذلك الشاطبي في متنه المسمى: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ص١٢٠. قال صاحب حاشية الجمل على الجلالين ١/ ٣١٠ مبينًا القراءتين وتوجيههما، وفي السمين قرأ الكسائي بتخفيف ألا والباقون بتشديدها، فأما قراءة الكسائي فألا فيها حرف تنبيه واستفتاح، ويا بعدها حرف نداء أو تنبيه أيضًا على ما سيأتي، واسجدوا فعل أمر؛ فكان حق الخط على هذه القراءة أن يكون: يا اسجدوا ولكن الصحابة أسقطوا ألف يا وهمزة الوصل من اسجدوا خطًّا لما أسقط لفظًا،ووصلوا الياء بسين اسجدوا فصارت صورته يسجدوا كما ترى، فاتحدت القراءتان لفظًا وخطًّا، واختلفتا تقديرًا، ورجح السمين كون يا للتنبيه حتى لا يؤدي إلى كثرة الحذف، وتكون يا بعد ألا التنبيهية للتوكيد، وقال عن قراءة الجمهور: إن فيها أوجهًا كثيرة ذكر منها:

أ- أن ألا أصلها أن لا، فأن ناصبة للفعل بعدها، ولذلك سقطت نون الرفع و(لا) بعدها في موضع مفعول يهتدون على إسقاط الخافض أي: إلى أن لا يسجدوا، ولا مزيدة كزيادتها في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

ب- أنه بدل من أعمالهم، وما بينهما اعتراض تقديره: وزين لهم الشيطان عدم السجود لله.

جـ- أنه بدل من السبيل على زيادة لا أيضًا، والتقدير: فصدهم عن السجود لله. اهـ. وقد رجح أبو البقاء في إعرابه للقرآن كون يا في قراءة الكسائي للنداء، انظر توجيهه القراءتين ٤/ ١٣٢ على هامش حاشية الجمل على الجلالين، وانظر القراءتين أيضًا في كتاب الوافي في شرح الشاطبية ص٢٣٤، ٢٣٥ وكتاب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص٢٨٥، ٢٨٦، هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن أبا جعفر ورويسًا قد شاركا الكسائي في قراءته كما في البدور الزاهرة السابق ذكره، وفي الدرة المضيئة ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ص٣٥، وانظر شرح السمنودي على متن الدرة المذكورة ص٨٦، ٨٧ وما بعدها، وقرأها أيضًا يعقوب الحضرمي وأبو عبدالرحمن السلمي، والحسن البصري، وحميد الأعرج. انظر الإنصاف ١/ ٩٩ ط دار الفكر.

في قراءة الكسائي[1] بالوقف على (ألا يا) والابتداء بـ(اسجدوا) بالأمر، وقوله: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧][2] فالمنادى فيه محذوف[3] أي: يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نرد، أو يا فيه للتنبيه لا للنداء (أو) يقبل (الإسناد إليه) وهو: أن يسند إليه ما تتم به الفائدة نحو: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ﴾ [النحل: ٩٦][4]، وقام زيد، وزيد أخوك. فمن، وكرم في قولك: من حرف جر

---

(١) هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبدالله بن عثمان الكسائي مولى بني أسد فارسي الأصل، سئل عن تلقيبه بالكسائي فقال: (لأني أحرمت في الكساء) وإلى ذلك أشار الشاطبي في قوله:

وأما علي فالكسائي نعته ... لما كان في الإحرام فيه تسربلا

وقيل في السبب غير هذا، وهو إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين أخذ النحو عن معاذ الهراء، ثم توجه إلى البصرة فتلقى عن عيسى بن عمرو الخليل وغيرهما، صنف معاني القرآن، ومختصرًا في النحو والقراءات، والنوادر، والمصادر، والحروف وغيرها. مات بالري هو ومحمد بن الحسن في يوم واحد، وكانا خرجا مع الرشيد فقال: اليوم دفنت الفقه والنحو برنبوية (قرية من قرى الري) وذلك سنة ثنتين أو ثلاث وقيل: ١٨٩. انظر ترجمته في طبقات النحويين ط١ ص١٣٨، والفهرست ص٤٤، ٩٧ وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ وبغية الوعاة ط١ جـ٢/ ٣٨٣ ونشأة النحو ط٢ ص٩٩، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع تأليف عبدالفتاح القاضي ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ص١٧. وانظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الدرة والشاطبية لعبدالفتاح القاضي ص٦.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ والشاهد في الآية (يا ليتنا) حيث دخلت يا على ليت مع أن النداء من خصائص الأسماء، وعليه فهي إما باقية على ندائها والمنادى محذوف كما قدر الشارح أو حرف التنبيه ولا محذوف كما قدره أيضًا، وهذا الوجه أميل إليه وأرجحه؛ لأنه إذا أمكن التأويل بلا حذف فهو أولى من التأويل بحذف فهم يقولون: ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه. وجملة «يا ليتنا نرد» إلخ في موضع نصب مقول القول.

(٣) جملة «فالمنادى فيه محذوف» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله (نحو) بعد أما، وما بينهما اعتراض.

(٤) من الآية ٩٦ من سورة النحل: وتمامها ﴿وَلَنَجۡزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ والشاهد فيه كون ما اسمًا بدليل الإسناد إليها حيث وقعت مبتدأ صلته عندكم وعند الله، وخبر (ما) الأولى (ينفد) والثانية (باق) ومعنى ينفد: ينتهي كما في مختار الصحاح مادة (نفد)

=

وكرم فعل ماض اسمان، فإن قلت: فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف، وعن الثاني بأنه فعل؟، قلت: لم نرد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل بل أردنا[1] أنهما إذا استعملا فيما وضعا له كخرجت من البصرة[2]، وكرم زيد كان من حرفًا وكرم فعلًا. على أن جماعة -منهم ابن مالك[3]- اعتبروا في الإسناد إلى القول

=

ط٩ ص٦٧١. والفعل من باب فرح، والمصدر نفاد بالفتح، وبين ينفد وباق طباق، وقد آثر الحق تبارك وتعالى في جانب اليسر الفعل، وفي جانبه الاسم تنبيهًا على ثبات عطائه وديمومته، وتجدد نفاد ما عندنا، وحدوثه حتى يتعظ من له عقل سديد.

(١) في (أ) أردت.

(٢) البصرة: وزان ثمرة الحجارة الرخوة، وقد تحذف الهاء مع فتح الباء وكسرها، وبها سميت البلدة المعروفة، وأنكر الزجاج فتح الباء مع الحذف، ويقال في النسبة بصري بالوجهين، وهي محدثة إسلامية بنيت في خلافة عمر ﷺ سنة ثماني عشرة من الهجرة بعد وقف السواد، ولهذا دخلت في حده دون حكمه. انظر المصباح المنير ط٦/ ٦٩ ومختار الصحاح ط٩ جـ١/ ٥٤، ولسان العرب مادة (بصر) ٢٩٢ ط دار المعارف.

(٣) هو جمال الدين محمد بن مالك الجياني الطائي شيخ النحاة، محمد بن عبدالله بن مالك الإمام العلامة الأوحد جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي نزيل دمشق. ولد سنة ٦٠٠، وسمع وتصدر بحلب لإقراء العربية، كان إمامًا في القراءات وعللها، صنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها، وكان إمامًا في العادلية فكان إذا صلى فيها يشيعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان إلى بيته تعظيمًا له. وأما النحو والتصريف فكان فيها بحرًا لا يشق لجحه، وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهب الشافعي، وصنف كتاب تسهيل الفوائد وسبك المنظوم وفك المختوم، والكافية الشافية، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام، وفعل وأفعل، والمقدمة الأسدية وضعها باسم ولده الأسد، وعدة اللافظ وعمدة الحافظ، والنظم الأوجز فيما يهمز، والاعتضاد في الظاء والضاد، وإعراب مشكل البخاري.

توفي سنة ٦٧٢هـ ٢٢شعبان، والغريب من ابن خلكان -الذي كان يشيعه إلى بيته بعد الصلاة كل يوم تعظيمًا له -ألا يترجم له في وفياته. وقد استدرك ذلك صاحب فوات الوفيات محمد بن شاكر ٢/ ٤٥٢، ٤٥٤، وانظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ط٢/ ٢٢١، ٢٢٢ وشرح التسهيل لابن مالك ت.د عبدالرحمن السيد ط١ مكتبة الأنجلو المصرية ص٨، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ١٣٠، ١٣٧ ت. محمد أبو الفضل إبراهيم- عيسى البابي الحلبي وشركاه، وكشف الظنون ١/ ٢٨٤ط وكالة المعارف، ت شرح الكافية الشافية لابن مالك د. أحمد عبدالرحمن الرصد.

إسناد ما لمعناه[1]، ليخرج ما أسند إليه ما للفظه[2] كالمثالين المذكورين، وزيد ثلاثي[3]، وقد يقال: لا خلاف في الحقيقة إذ القائل باسمية ما أسند إليه ما للفظه إنما هو من حيث إنه يسند إليه ذلك لا مطلقًا، والقائل بعدم اسميته لا يخالف ذلك، واختص الإسناد إليه[4] بالاسم لأنه الموضوع للنسبة إليه لكون دالًّا على ذات بنفسه مطابقة بخلاف الفعل والحرف فلا يفيد الإسناد إليهما؛ لأن الفعل لا يدل على الذات إلا ضمنًا، والحرف لا يدل بنفسه، وأما إسنادهم (خير) إلى (تسمع)- في قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[5] فبتأويل تسمع

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ت.د عبدالرحمن السيد ١/٨: فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.

(٢) وعلل ابن مالك في شرح التسهيل عدم كون الإسناد إلى اللفظ من خصائص الأسماء حيث قال: «وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب. ولفعل نحو: قام مبني على الفتح. ولحرف نحو: في حرف جر. ولجملة نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»».

(٣) قوله: وزيد ثلاثي معطوف على قوله كالمثالين السابقين: وهما من حرف جر، وكرم فعل ماضي، وزيد ثلاثي أي ثلاثة أحرف، وهذه الأمثلة الثلاث مما فيه الإسناد إلى اللفظ لا إلى المعنى.

(٤) إليه ساقط من الأصل (ب) وثابت (أ).

(٥) روي هذا المثل بأربع روايات: إحداها: رفع تسمع وهي التي أثبتها الشارح وقد ذكرها الميداني في مجمع الأمثال ١/١١٦، وثانيتها: لأن تسمع بالمعيدي خير، وثالثتها: أن تسمع، ورابعتها: تسمع بالمعيدي لا أن تراه. واختار الميداني: أن تسمع بإثبات أن ونصب تسمع، وقد استشهد الشارح بالرواية الأولى على أن تسمع اسم بدليل الإسناد إليه لأن القصد لفظ تسمع لا معناه وهو مبتدأ خبره خير وهي اسم تفضيل حذفت همزته لكثرة الاستعمال. ومثلُ المثَلِ في ذلك قولهم: زعموا مطية الكذب. وهو في الروايتين الثانية والثالثة صريح في الاسمية لأن المصدر المؤول في موقع رفع مبتدأ، والرواية الرابعة لفظ تسمع أيضًا فيها مبتدأ وقد عطف عليه أن تراه بحرف العطف لا المفيد للنفي، والخبر محذوف تقديره خير. ويضرب هذا المثل لمن خبره خير من مرآه، وأول من قاله المنذر بن ماء السماء أحد ملوك الحيرة قاله لشقة بن ضمرة التميمي. انظر قصته في الفاخر للمفضل ص٥٣، وشرح شواهد التحفة الوردية ص٢٦٥ وشرح شذور

=

بسماعك؛ لأن أن مضمرة قبل تسمع بل روي بثبوتها على الأصل والذي حسن حذفها ثبوت أن الثانية[1] .

=

الذهب ص١٩ ط دار الفكر، ومجمع الأمثال ١/ ١١٦،ويستحسن أ.د محمد يسري زعير في كتابه أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ط٢، ١٩٧٨م عيسى الحلبي: أن يكون المراد بتسمع في المثل «سماعك» أي أن يكون قد أطلق الفعل وأريد منه مجرد الحدث من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء دون أن نلجأ إلى تقدير محذوف أو أن نقول بالإسناد إلى اللفظ وهذا رأي سديد، وقد سبقه إلى ذلك ابن الأنباري حيث قال: إن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره لأنه يدل عليه بلفظه، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله وإن لم يجر له ذكر. انظر المرجع السابق.

(١) اقتصر الشارح على ثلاث علامات للاسم: أل والنداء والإسناد إليه. وهو في هذا مساير للمتن، وقد ذكر ابن مالك في ألفيته علامتين أخريين هما الجر والتنوين، وفي شرح التسهيل ١/ ٩ ذكر له علامات كثيرة حيث قال: (ويعتبر الاسم: بندائه وتنوينه في غير روي وتعريفه وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه أو عود ضمير عليه أو إبدال اسم صريح منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنى دون معارض) . وانظر علاماته أيضًا في شرح الكافية للرضي وهامشها ١/ ١٢ط٢ (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) وذكر ابن معطي في فصوله الخمسين تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي -عيسى البابي الحلبي وشركاه- للاسم إحدى عشرة علامة حيث قال ص١٥١، ١٥٢: وعلاماته التعريف، والإخبار عنه والجر والتنوين والإضافة والتثنية والجمع والنعت والتصغير والنداء والإضمار. وقد ذكر الأستاذ عباس حسن للاسم سبع علامات توارد في بعضها مع القول، وأتى بجديد في بعضها كما في كتابه النحو الوافي. ومن هذه العلامات: الإضافة -عود الضمير على الكلمة- أن يكون لفظه موافقًا لوزن اسم آخر لا خلاف في اسميته مثل (نزال) فإنه اسم فعل موافق في الوزن (حذام) اسم امرأة. وهو لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء، ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على (نزال) بالاسمية لصعوبة الاهتداء إلى علامة أخرى.

أن يبدل منه اسم صريح مثل: كيف علي؟ أصحيح أم مريض؟، وأن يكون مجموعًا، وأن يكون مصغرًا، وأن يكون معناه موافقًا لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية، مثل قط، عوض، حيث. وبهذه العلامة الأخيرة استدل الأستاذ د. محمد يسري زعير على اسمية بعض حروف الجر في بعض المواضع لأن الاسم يحل محلها كاسمية «من» في قوله تعالى: ﴿مِنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] -واسمية الكاف في

=

والفعل[(١)] بالاستقراء ثلاثة، لأنه: (إما ماض: وهو ما) أي قول (يقبل تاء التأنيث الساكنة[(٢)] كقامت[(٣)]) بخلاف المتحركة؛ فإنها إنما تكون في الاسم كقائمة، وقاعدة ولا حول ولا قوة.

=

مثل: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩] أي مثل.

(١) قوله والفعل إلخ أل فيه للعهد الذكري، وهذا تقسيم للفعل باعتبار زمانه لا باعتبار التجرد والزيادة وغيرهما ولا باعتبار الصيغة، وهو تقسيمه للفعل الاصطلاحي، وأما اللغوي فأفراده لا تنحصر. والفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنًا، وعلى الزمان والمكان التزامًا، وقيل: مطابقة، قال محشي البجائي: وسكت على النسبة مع أنه يدل عليها أيضًا. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٣٢ بتصرف.

وكون الفعل ثلاثة هو تقسيم للفعل بالنظر إلى أنواعه وهذا عند جمهور البصريين، وأما عند الكوفيين والأخفش فهو نوعان بإسقاط الأمر بناء على أن أصله مضارع، وانتصر لهم ابن هشام في المغني وقواه. انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٣ ولم يذكر الشارح تبعًا للمصنف رحمهما الله تعالى علامات الأفعال كما صنع ذلك بالاسم اتكالًا على ذكرهما لكل نوع علامته الخاصة به. وأما علامات الأفعال عمومًا فهي كما في «الفصول الخمسون لابن معطي- تحقيق الطناحي»: (وعلاماته: قد، والسين، وسوف، والأمر، والنهي، والجزم، والتصرف إلى الماضي والمستقبل، واتصال الضمائر البارزة به وتاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد خفيفة كانت أو شديدة. وقد أشار إلى بعض تلك العلامات ابن مالك في ألفيته حيث قال:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي … ونون أقبلن فعل ينجلي

(٢) تاء التأنيث هي التي تدل على أن مصحوبها مسند إلى مؤنث نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩] ووصفها بالساكنة نظرًا لأصلها فلا ينافي أنه قد يعرض لها التحرك لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩] وللمناسبة في نحو قوله سبحانه: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وكنقل حركة ما بعدها إليها في نحو ﴿قَالَتْ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٦٤] بضم التاء، فإن هذه الضمة هي ضمة همزة أمة، نقلت إلى التاء ووصلت الهمزة. انظر منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ص٢٥-ط١٥- (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م) وتاء التأنيث هذه حرف لا محل له من الإعراب أجمع على ذلك اللغويون والنحاة إلا الجلولي فإنه زعم أنها اسم، وعلى مذهبه يكون ما بعدها بدلًا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ويرده أن المبدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه، انظر المغني حاشية الأمير ١/ ١٠٧ بتصرف.

(٣) وفي بعض نسخ المتن زيادة: وقعدت. انظر متن شذور الذهب على هامش حاشية عبادة ١/ ٣٣ ومتن الشذور بحاشية الأمير ص٨.

وفي الحرف كربت، وثمت، ولات[١]. واختصت الساكنة بالفعل لثقله والمتحركة بغيره طلبًا للتعادل[٢] ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب[٣]: كقام كان أولى؛ لأنه الذي يقبل التاء لا كقامت، (ومنه) أي الفعل الماضي[٤] (نعم وبئس)[٥] لقبولهما

---

(١) مثل الشارح للتاء المتحركة الدالة على تأنيث الحرف بثلاثة أحرف: ربت، وهي حرف جر شبيه بالزائد: قال الشاعر:

وربـــت ســـائل عنـــي حفـــي   أعـــارت عينـــه أم لم تعـــارا

وثمت، وهي حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي قال الشاعر:

ولقــد أمــر عــلى اللئـيم يــسبني   فمــضيت ثمــت قلــت لا يعنينــي

ولات، وهي حرف نفي يعمل عمل ليس، وقال تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]، وقال عبدالله بن أيوب التميمي:

لهفــي عليــك للهفــة مــن خــائف   يبغــي جــوارك حــين لات مجــير

(٢) انظر الرضي ٢/ ٢٢٤.

(٣) لم أعثر في المراجع التي تحت يدي لابن هشام على «كقام» التي يعنيها الشارح، والفرق بين وجهتي نظر المصنف والشارح فيما نحن بصدده أن ابن هشام أتى بالمثال مع التاء فهذا تمثيل له بالفعل، وأما الشارح فلم يذكر التاء بناء على أنه قابل لها بالقوة، والله أعلم.

(٤) في (أ) سقوط: الماضي مع أنه قيد ضروري لأن الكلام عن الفعل الماضي لا عن مطلق الفعل.

(٥) نعم وبئس لهما استعمالان: أحدهما أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس. الثاني: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف، انظر الصبان على الأشموني ٣/ ٢٦ بتصرف، وأصلهما فعل. وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما. وكذلك كل ذي عين حلقية

=

التاء[1] تقول: نعمت وبئست[2]، خلافًا[3] لمن زعم اسميتيهما[4] محتجًّا بدخول حرف الجر عليهما[5] في قول بعضهم[6] وقد بشر ببنت: (والله ما هي بنعم

=

من فَعِل فعلًا كان كشهد أو اسمًا كفخذ. انظر الأشموني ٣/ ٢٨ والإنصاف ١/ ١٢١: ١٢٥.

(١) مراد الشارح بالتاء في قوله لقبولها التاء إلخ تاء التأنيث؛ فأل فيه للعهد إذ لا يدخل عليها التاء المتحركة لأن فاعلها له أحوال مخصوصة.

(٢) في (أ) زيادة: المرأة. قال ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»، وقال الشاعر:

نعمت جزاء المتقين الجنة   دار الأماني والمنى والمنة

ويدل على فعليتيهما أيضًا ما حكاه الكسائي من قولهم: نعما رجلين، ونعموا رجالًا؛ لأن ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضًا من خصائص الأفعال. انظر تفصيل هذه المسألة في المرجع السابق. ويدل على فعليتيهما أيضًا رفعهما ما بعدهما سواء كان ظاهرًا في مثل: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل أبو لهب. أو مضمرًا كقولك: نعم رجلًا زيد، وبئس خلقًا الكذب. انظر ذلك في الإنصاف للأنباري المسألة الرابعة عشرة.

(٣) ذكر ابن هشام أن «خلافًا» وأشباهها من مثل اتفاقًا وإجماعًا، ونحوهما منتصب على أحد وجهين: الأول على المصدرية بتقدير فعل محذوف إما: اختلفوا أو خالفت، أو خالفوا، ولم يرتضِ هذا الوجه؛ لأن الأفعال الثلاثة المقدرة عاملة نصب خلافًا فيها نظر.

الوجه الثاني: أن يكون خلافًا حالًا من محذوف أي: قلت لك مخالفًا، وذلك لأن القول مقدر قبل كل مسألة ضرورة. وقد ارتضى الراعي في أجوبته المرضية الوجه الثاني لقلة ما يوجه إليه من نظر، إذ إن استعمال المصادر في الأحوال -وإن كان على خلاف الأصل- كثير، وتقدير حذف القول في كلامهم كثير أيضًا. انظر ذلك في الأجوبة المرضية تحقيق الأستاذ/ محمود رجب موسى المزين ٢٤٣، ٢٤٥ بتصرف.

(٤) من الكوفيين كالفراء. انظر التصريح ١/ ٤١، حيث زعموا أن نعم وبئس بمعنى الممدوح والمذموم، وعليه فيكونان مبتدأين خبرهما ما بعدهما، أو خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدآن.

(٥) انظر تفصيل الخلاف بين النحاة في فعلية نعم وبئس أو اسميتيهما في: الإنصاف في مسائل الخلاف ط دار الفكر ١/ ٩٧ وما بعدها.

(٦) في (أ) : كما قال بعضهم.

بنعم الولد)[1]، وقول الآخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: (نعم السير على بئس العير)[2]، وأجاب الأول[3] عن ذلك بأنه مؤول بحذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامها، وتقديره ما هي بولد: مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على عير[4] مقول فيه بئس العير، فخرج الجر إنما دخل على اسم محذوف كما قال الآخر:

واللهِ ما ليلي بنامَ صاحبُهْ   ولا مُخالِطِ اللّيَان جانبُهْ[5]

---

(١) وتمام قول الأعرابي: «نصرها بكاء وبرها سرقة» والشاهد فيه بنعم، حيث زعم المستشهد به اسمية نعم بدليل دخول الباء الجارة عليها، وليس كما زعم الشارح بعد.

(٢) من أقوال العرب والشاهد فيه (على بئس) انظر بنعم السابق الذكر، وانظر القولين في معاني القرآن ٢/ ١٤١، والهمع ٢/ ٨٤، والأشموني ٣/ ٢٦، وشرح الكافية لابن مالك تحقيق د. الرصد ٢/ ٤١٩، والتصريح للشيخ خالد ٢/ ١٧، بولاق، وشرح الكافية ٢/ ٢٨٩ وما بعدها، وشرح المفصل ص١٠٢٨ أوربة، والإنصاف. دار الفكر ١/ ٩٧ وما بعدها، وأسرار العربية للأنباري ص٤١ ط ليدن.

(٣) المراد بالأول في كلام الشارح الفريق الأول وهم الذين يرون فعلية نعم وبئس، واسم الإشارة راجع إلى الأمثلة التي توهم اسميتهما.

(٤) في (أ) على حمار بدل عير، وهما مترادفان. ففي مختار الصحاح مادة (ع ى ر) ص٤٦٤ ط٩ سنة ١٩٦٣م: (العير) الحمار الوحشي والأهلي أيضًا، والأنثى (عيرة) .

(٥) البيت من الرجز للقناني، وفي رواية الصاغاني هكذا:

عمرك ما زيد بنام صاحبه   ولا مخالط الليان جانبه

والليان بفتح اللام، وتخفيف الياء آخر الحروف مصدر (لان) مثل اللين يقال: فلان في ليان من العيش أي: لين الجانب، والمعنى: يصف أنه أرقه ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه، والشاهد في بنام، حيث لا تدل الباء على اسمية نام لأنه مؤول (بليل) مقول فيه نام صاحبه فكذا دخولها على نعم أو بئس في قولهم بنعم الولد، وعلى بئس العير لا يدل على اسميتهما. انظر معجم الشواهد لهارون ٢/ ٤٤٤، والخصائص ٢/ ٣٦٦، والأمالي الشجرية ٢/ ١٤٨، والإنصاف ١١٢، والمفصل ٣/ ٦٢، والخزانة ٤/ ١٠٦، والعيني على الخزانة ٤/ ٣، والهمع ١/ ٦، ٢/ ١٢٠، الدرر اللوامع ١/ ٣، ٢/ ١٥٣، والأشموني والعيني

=

أي: بليل نام صاحبه (و) منه أيضًا[1] (عسى، وليس)، لقبولهما التاء[2]، تقول: عست وليست خلافًا لمن زعم أن عسى حرف ترجٍّ كلعل[3]، وأن ليس حرف نفي كما النافية[4]، لعدم دلالتهما على الحدث والزمان، ورد بمنع ذلك ولو سلم فعدم دلالتهما على ذلك عارض، (أو أمر[5]، وهو: ما) أي: قول و(دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة)[6] فلو لم يدل الطلب وقبل الياء كتقوم حيث تقول فيه: تقومين أو دل عليه؛ ولم يقبل الياء كنزال يا هند، بمعنى: انزلي، فليس فعل

=

عليه ٣/ ٢٧، وشرح قطر الندى لابن هشام ص٢٩، والجامع الصغير ص١٨٧، والسراج المنير ص٩٦٢. وقد ذكر العلماء في هذا البيت تخريجًا آخر هو أن يكون: نام صاحبه علمًا محكيًا كتأبط شرًّا. ودخول حرف الجر على الأعلام المحكي لا منازعة فيه. وهذا التخريج إنما يتم على رواية: والله ما زيد بنام صاحبه، ولكن يضعفه أن قوله: ولا مخالط الليان جانبه، لا يلتئم مع هذا التخريج، والأحسن استبعاد هذا التخريج الذي حكاه ابن منظور. انظر ذلك في الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ١/ ١١٢.

(١) أصح أعاريب أيضًا أنه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظه ومعناه، تقديره: آض بمعنى: رجع: انظر ذلك في الأجوبة المرضية ت الأستاذ محمود المزين ص٢٤٥، ٢٥١.

(٢) المراد بالتاء هنا تاء التأنيث الساكنة وتاء الضمير المثلثة.

(٣) زعم حرفية عسى مطلقًا ابن السراج وثعلب، وحكى السيرافي عن سيبويه أنه يعتبر عسى حرفًا إذا وليها الضمير المنصوب في مثل: يا أبتا علك أو عساكا، ومعنى عسى: الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢١٦]. انظر «المغني» ١/ ١٣٢ بتصرف، وحجة ابن السراج وثعلب، ومن لف لفهما أنها جامدة، وأنها بمعنى لعل كما ذكر الشارح، ويرد عليهم لحوق الضمائر لها. انظر حاشيتي الأمير على المغني ١/ ١٣٢ بتصرف، وعبادة على «الشذور» ١/ ٣٦.

(٤) زعم حرفية ليس ابن السراج، والفارس في الحلبيات، وابن شقير وجماعة. والصواب أنها فعل بدليل: لست، ولستما، ولستن، وليسا، وليسوا، ولسن. (المغني) ١/ ٢٢٧ بتصرف، وانظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٣٦.

(٥) قوله: أو أمر: معطوف على قوله: (ماض)، والمراد به فعل الأمر الاصطلاحي.

(٦) المراد بالطلب هنا الطلب المعنوي وإذًا فلا دور في التعريف، وإنما لم يقل ياء الضمير، أو ياء المتكلم؛ لأنها تشمل الكلم الثلاث أعني الاسم كصديقي، والفعل كيحبني، والحرف كأني. ولم يذكر نون التوكيد كعلامة للأمر اختصارًا.

أمر، ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب كقم كان أولى؛ لأنه الذي يقبل ياء المخاطبة[1] (ومنه) أي: فعل الأمر.

(هات) بكسر التاء إلا إذا كان لجمع المذكر فيضم[2]، (وتعالَ)[3] بفتح اللام مطلقًا خلافًا لمن زعم أنهما اسما فعلين[4]، (أو مضارع وهو: ما) أي: قول (يقبل لم[5] نحو: لم يقم)[6]، ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب كيقوم كان أولى؛ لأنه الذي يقبل لم، (وافتتاحه) أي المضارع يكون (بحرف من أحرف نأيت) أي: بعدت كنقوم وأقوم ويقوم وتقوم يا زيد، ولم يذكر هذه الأحرف ليعرف بها المضارع؛ لأنها توجد في أول الماضي كأكرمت زيدًا، وتعلمت المسألة، ونرجست

---

(١) قوله: (ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب إلخ) الأحسن ما صنعه المصنف؛ لأنه مَثَّل لها بالفعل مع إرشاد المبتدئ إلى كيفية الإدخال لما هو معلوم من أن قم لكي تدخل عليها ياء المخاطبة لابد من عمل صرفي، وهو إعادة عين الأجوف لأن الفعل اتصل بضمير رفع ساكن، وهذا لا يستطيعه إلا من تدرب على قواعد الصرف، وهذا التصنيف إنما هو للمبتدئين في النحو في المقام الأول.

(٢) إنما ضم ما قبل واو الجماعة في هات لمناسبتها كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤]، وإنما قال: ومنه... إلخ تنبيهًا على الخلاف بين النحاة.

(٣) تعال من الخاص الذي صار عامًّا، وأصله أن يقوله مَن كان في مكان عال لمن هو أسفل منه، ثم كثر واتسع فيه حتى عم، وقيل: أصله أن تدعو الإنسان إلى مكان مرتفع وهو من العلو، وهو ارتفاع المنزلة، فكأنه دعاء إلى ما فيه رفعة وشرف ثم كثر في الاستعمال. انظر «الجمل على الجلالين» (٢/ ١٠٦).

(٤) زاعم ذلك الزمخشري كما في «شرح الشذور» للمصنف (١/ ٣٨) على هامش عبادة، وقد اكتفى الشارح بهات وتعال، ولم يذكر هلم، لأن مراده المختلف فيه بين النحاة لا بين العرب، إذ إن من العرب من يجعل هلم فعل أمر فيلحق بها ضمائر الرفع البارزة، وهذه لغة تميم، ومنهم من يعدها اسم فعل أمر فلا يلحق بها ضميرًا، وهذه لغة الحجاز، وبها جاء التنزيل. قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠] الآية.

(٥) آثر الشارح تبعًا للمصنف «لم» على أخواتها الجازمات لأنها أشهر عوامله، ولأن لها امتزاجًا به بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه كما قاله الرضي. انظر عبادة على الشذور ١/ ٣٤ بتصرف.

(٦) في بعض نسخ المتن: كلم يقم.

الدواء إذا جعلت فيه نرجسًا، ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرناء[(١)]، وهو: الحناء، وإنما ذكرها تمهيدًا لقوله: (مضموم) ذلك الحرف (إن كان الماضي رباعيًّا)[(٢)] سواء أكان[(٣)] كله أصولًا (كادحرج) إذ ماضيه: دحرج، وكله أصول[(٤)]، أم بعضه زائدًا كأكرم، (وأجيب)؛ إذ ماضيهما أكرم، وأجاب، وهمزتهما زائدة، لأن وزنهما أفعل، وكذا كل ما كان أحرفه أولها همزة فهي زائدة[(٥)]، كأَحمد، وأُصبع[(٦)]،

---

(١) في اللسان مادة رن أ، والترنأ واليُرَنَّأ بضم الياء وهمزة الألف اسم للحناء، قال ابن جني: وقالوا يَرنأ لحيته صبغها باليرنأ، ولم أجد اليرنأ بالضبط الذي ضبطه الشارح، اللهم إلا أن تكون فتحة قد أشبعت ألفا، وهذا شائع في اللغة من إشباع الحركات كحروف قد.

(٢) رباعيًّا منسوب إلى أربعة على غير قياس، ويكون رباعيًّا في أربعة أبواب: التفعيل، والمفاعلة، والتفعلل، والتفاعل، ولو تقديرًا، فيدخل أسطاع وأهراق، لأنهما على أربعة أحرف تقديرًا إذ أصلهما أطاع، وأراق، فلذا ضُم أول المضارع منها. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٣٤، ٣٥ بتصرف.

(٣) قوله: أكان سقط من الأصل.

(٤) في (أ) سقوط: وكله أصول، وهو حذف لا يخل بالمعنى.

(٥) قال ابن مالك في ألفيته منبهًا على زيادة الهمزة والنون إذا صحبا ثلاثة أصول:

وهكـــذا همـــز ومـــيم ســـبقا ثلاثـــة تأصـــيلها تحققـــا

كما تزاد الهمزة إذا وقعت طرفًا وقبلها ثلاثة أصول. قال ابن مالك:

كـــذاك همـــز آخـــر بعـــد ألـــف أكثـــر مـــن حـــرفين لفظهـــا ردف

انظر شرح ابن عقيل على الألفية ت محمد محيي الدين عبدالحميد. ط دار إحياء التراث ٢/ ٥٤١ وما بعدها.

(٦) قوله أصبُع بضم الباء حتى يتم له التمثيل بالكلمات الثلاث على زيادة الهمزة إذا أصبحت ثلاثة أصول سواء أكانت العين مفتوحة كأحمد أم مضمومة كأُصبع أم مكسورة كإثمد على أن في كلمة أصبع عشر لغات وردت عن العرب هي: تثليث الهمزة مع تثليث الباء فيكون الناتج من ذلك تسع لغات، والعاشرة أصبوع انظر مادة (ص ب ع) في اللسان ٢٣٩٥. وقد اكتفى صاحب مختار الصحاح بخمس لغات (ص ب ع) ص٣٥٥ الطبعة التاسعة.

وإثمد[1] (مفتوح)[2] ذلك الحرف (في غيره)[3] أي: غير المضارع الذي ماضيه رباعي سواء نقص عن الأربع[4] (كاضرب) إذ ماضيه ثلاث، أم زاد عليها كانطلق (واستخرج) إذ ماضي الأول خماسي[5]، والثاني سداسي، ولو قال بدل

---

(١) الإثمد حجر يكتحل به مختار الصحاح ط٩ ص٨٦ مادة (ث م د) ، وقيل: حجر يتخذ منه الكحل، وقيل: ضرب من الكحل، وقيل: هو نفس الكحل، وقيل شبيه به (عن السيرافي) انظر اللسان مادة ث م د ٥٠٣. هذا وقد مثل الشارح لزيادة الهمزة المتصدرة إذا أصبحت ثلاثة أصول بأمثلة من الفعل والاسم وكان متفننًا في كليهما، فأما الأفعال فقد مثل بأكرم وأجاب، والأصل أجوب، حدث به إعلالان بالنقل والقلب ومضارعه يجيب فيه إعلال بحذف الهمزة والأصل يوجوب كما فيها إعلالان بالنقل فالقلب، وفي مضارع يكرم إعلال بحذف الهمزة، وعندما مثل لزيادتها في الأسماء راعى أيضًا حركات العين الثلاث أعني الفتح في أحمد، والضم في أصبع في أحد لغاته كما تقدم، والكسر في إثمد. وراعى أيضًا حركات الهمزة الثلاث: الفتح في أحمد، والضم في أصبع في لغة، والكسر في إثمد ثم هو ثالثًا في أمثلته ذكر ما هو علم كأحمد، وما هو نكرة كأصبع وإثمد، وما هو وصف كأحمد إذ هو اسم تفضيل، وما هو جامد كأصبع وإثمد. ثم أخيرًا راعى المنع من الصرف كأحمد، والصرف في أصبع وإثمد. وهكذا يتجلى لنا براعة الرجل ومقدرته على التصنيف والتأليف، مع إحاطة بإيجاز يدل على ألمعية، وحسن تصرف، وهذه من النقاط القليلة التي عالج فيها الشارح بعض المسائل الصرفية، فهو بهذا يسد الثغرة التي في «شذور الذهب» حيث اقتصر على النحو أو كاد، وبذا يتم التكامل بين المتن والشرح والله أعلم.

(٢) في بعض نسخ المتن: ومفتوح بالعطف على قوله (مضموم) والفصل والوصل جائز.

(٣) فتح أول المضارع في غير الرباعي هو لغة الحجاز، وغيرهم يكسر مطلقًا نحو: ييجل مضارع وجل، وقراءة شعبة «أمن لا يهدي» بكسر الياء. راجع عبادة على الشذور ١/ ٣٥ بتصرف، ولم يشر إلى كسر حرف المضارعة واكتفى بذكر الضم والفتح؛ لأن هذا هو الكثير الغالب، وإلا فقد كسر حرف المضارعة في: إخال على الأفصح مع أن ماضيه ثلاثي، قال الشاعر:

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى ... يسومك ما لا يستطاع من الوجد

(٤) في (ب) زيادة (ذلك) قبل الأربع، وبعد (عن) ، وهي زيادة خالية من الفائدة.

(٥) يدخل في الخماسي أيضًا ما هو على خمسة أحرف تقديرًا مثل خصم وقتل، قال تعالى في سورة يس: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]. انظر حاشية عبادة ١/ ٣٥ بتصرف.

نأيت: أنيت أي أدركت كان أنسب للنسبة[1] التضعيفية؛ لأن للهمزة موضعًا واحدًا، وللنون موضعين، وللياء أربعة، وللتاء ثمانية، فالهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ومن معه، وللمعظم نفسه[2]، والياء للغائب المذكر مطلقًا[3]، ولجمع الغائبات[4]، والتاء للمخاطب مطلقًا[5]، وللغائبة، وللغائبتين[6]، وسمي هذا الفعل مضارعًا من المضارعة وهي: المشابهة لمشابهته الاسم في أن كلًّا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة، فالاسم كقولك: ما أحسن زيد إذا أردت النفي، وبنصبه إذا أردت التعجب وبخفضه مع رفع أحسن إذا أردت الاستفهام. والفعل كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، برفع تشرب إذا أردت النهي عن الأول، ويكون الثاني مستأنفًا، وبنصبه إذا أردت النهي عن الجمع بينهما[7]، وبجزمه إذا أردت النهي عن كل منهما.

وقضية ذلك أن يشتركا في الإعراب، لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب؛ لأن الرافع والناصب والخافض في أمثلته[8] إنما هو أحسن[9]،

---

(١) في (أ)، (ب) بالنسبة.

(٢) مثال المعظم نفسه قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

(٣) المراد بالإطلاق الغائب المفرد، والمثنى المذكر، وجمع الذكور.

(٤) نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(٥) أي: مذكرًا ومؤنثًا، مفردًا، ومثنى، ومجموعًا، فتلك ست حالات للتاء.

(٦) مثال الأول: تهوى هند الفضيلة، والهندات تهويات الفضيلة. انظر ذلك كله في شرح الكافية ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧، وعبادة على الشذور ١/ ٣٤.

(٧) في (أ) سقوط بينهما.

(٨) الضمير في قوله (في أمثلته) إما أن يكون راجعًا إلى المتكلم المفهوم من السياق، أو أن يكون راجعًا إلى الشارح نفسه، وقد أتى به غائبًا على طريق الالتفات عند السكاكي. والله أعلم.

(٩) إنما كان أحسن هو الرافع في المثال الأول، لأنه فعل وفاعل، مرفوع بالفعل ظاهرًا أو مقدرًا، وكان أحسن في المثال الثاني ناصبًا لـ(زيدًا)؛ لأنه فعل ينصب المفعول، أو اسم يشبه الفعل =

وعلى المضارع[1] يميزها غيره[2]، كإظهار العوامل المقدرة عن أن في النصب[3]، ولا الناهية في الجزم، والقطع في الرفع كان[4] الاسم أشد احتياجًا للإعراب من المضارع فكان الإعراب أصلًا في الاسم فرعًا في المضارع[5] (والحرف[6] ما عدا ذلك) أي ما عدا ما ذكر مما يقبل علامة الاسم، والفعل، فهو: ما لا يقبل علامة

= فيكون ناصبًا للمشبه بالمفعول به، وهذا بناء على خلافهم في أفعل في التعجب، هل هو فعل - وإلى هذا ذهب البصريون- أو اسم -وهذا مذهب الكوفيين، وليس هذا مجال تفصيل الخلاف - والأرجح الأول، وكان أحسن في المثال الثالث خافضًا لزيد، لأن المضاف هو عامل الجر في المضاف إليه كما هو مذهب سيبويه والجمهور، وسيرد لذلك مزيد تفصيل في باب الإضافة إن شاء الله. ومما تجدر الإشارة إليه أولًا: أن ما في الأول حرف نفي وتعجبية نكرة تامة أو موصوفة، أو اسم موصول على خلاف بين النحاة في المثال الثاني، واستفهامية في الثالث، وثانيًا: عناية شارحنا بإبراز العامل في كل مثال، وهذه النظرية قد شغلت النحاة قديمًا وحديثًا، وسيرد لها مزيد تفصيل في مبحث ما يعمل عمل الفعل. وثالثًا: كون لغتنا العربية غزيرة المعاني دقيقة المباني، والله أعلم.

(١) قوله: وعلى المضارع: معطوف على قوله: وعلى الاسم أي: المعاني المتعاقبة على المضارع، وإنما أعاد حرف الخفض مع المعطوف مع أنه ليس ضميرًا مجرورًا لطول الفصل بين المتعاطفين.

(٢) في النسخ الثلاث -أعني الأصل، (أ) ، (ب) - زيادة أيضًا بعد قوله «غيره»، وقد آثرت حذفها، لأن في وجودها إبهامًا للمعنى؛ إذ إن كلمة «أيضًا» لا يؤتى بها إلا في اثنين متساويين تمام التساوي، والشارح إنما يريد أن يقرر كون الاسم أشد احتياجًا إلى الإعراب من المضارع، وهذه اللفظة لا تتناسب مع مراده. والله أعلم.

(٣) كون ناصب المضارع في المثال المذكور أن المضمرة هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرونه إما منصوبًا بواو المعية نفسها أو بالمخالفة.

(٤) قوله كان الاسم أشد... إلخ: جواب الشرط «لما» وما بينهما معترض، وهو من تتمة فعل الشرط.

(٥) ما ذكره شارحنا هو مذهب البصريين، وذهب آخرون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، وادعى فريق ثالث: أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء، والصواب الأول. انظر تفصيل ذلك في «شرح ابن عقيل» في باب المفعول المطلق.

(٦) قوله: (والحرف) معطوف على قوله: فالاسم.

شيء منها، فترك العلامة علامة له[1]، قال بعضهم: (وإنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لأنه في نفسه علامة، فلو جعل له علامة لزم الدور والتسلسل)[2]، وهو ثلاثة أنواع: ما يدخل على الاسم والفعل ولا يعمل في شيء منهما، وما يختص بالاسم وليس كالجزء منه ويعمل فيه الجر، وما يختص بالفعل كذلك ويعمل فيه الجزم كما أشار إليها على[3] هذا الترتيب بقوله:(كهل[4]،

---

(١) قال ابن الشريف الجرجاني في كتابه «الرشاد في شرح الإرشاد» ت. أ. محمد شعلان قسم التحقيق ص٤٧ فعلامته التعري من علامتهما.

(٢) لا يلزم الدور ولا التسلسل على ما صرح به بعضهم؛ لأن توقف الحرف عليها إنما هو من حيث إنها علامات، وأما توقفها عليه فمن حيث إنها حروف فاختلفت الجهة فلا دور. انظر المرجع السابق، والدور هو: توقف الشيء على ما توقف عليه إما بمرتبة أو أكثر فإن كان بمرتبة فهو الدور المصرح، وإن كان بأكثر فهو المضمر، والتسلسل هو: ترتيب أمور غير متناهية في جانب الماضي، وذلك بأن يستند الممكن في وجوده على علة وتستند تلك العلة إلى علة أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية. وقد اتفق كل من المتكلمين والفلاسفة على أن التسلسل المحال إنما هو في الأمور الموجودة، وعلى ذلك فلا يكون التسلسل في المعدومات محالًا. انظر في ذلك شرح البيجوري على الجوهرة المسمى «تحفة المريد على جوهرة التوحيد» تأليف إبراهيم البيجوري ط ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م بتصرف، ومحاضرات في العقيدة الإسلامية د. أمين أمين راشد مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا (ص٨٧، ٨٨) بتصرف.

(٣) في (أ) إلى بدل على.

(٤) هل تعد من أمهات المطالب الأربع التي ذكرها شارحنا في كتابه فتح الرحمن على مقدمة لقطة العجلان وبلة الظمآن حيث قال ص٦٧: «فأما هل فيطلب بها أصل الوجود للشيء المسئول عنه أو وصفه؛ فمطلبها على وجهين السؤال عن أصل الشيء، كقولك: هل زيد موجود؟ أو عن وصفه، كقولك: هل زيد قائم؟».

وفي ولم)[1]،

---

(١) تقسيم الحرف إلى هذه الثلاثة مأخوذ من ابن مالك في خلاصته الألفية حيث قال: «سواهما الحرف كهل وفي ولم». وهذا التقسيم الثلاثي للحرف إنما هو باعتبار الاشتراك والاختصاص، وقد قسمه ابن مالك في كافيته الشافية إلى خمسة أقسام باعتبار الاشتراك والاختصاص، والإتباع والعمل حيث قال:

والحـرف مـا مـن العلامـات خـلا كـ(هـل، وبـل، وإن، وليـت، وإلى)

فهل حرف مشترك غير عامل، ولا متبع، وبل حرف مشترك غير عامل متبع ما بعده لما قبله؛ إذ هو من حروف العطف، وإن حرف مختص عامل في الفعل الجزم، وليت حرف مختص بالاسم عامل فيه عمل الفعل؛ إذ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وإلى حرف مختص بالاسم عامل فيه غير عمل الفعل. انظر تحقيق شرح الكافية الشافية د. أحمد عبدالمنعم الرصد قسم التحقيق ص٨ وما بعدها. وقد نوع الثمانينيُّ الحروف فقال: «والحروف على أربعة أقسام: قسم لا يغير الإعراب ولا يغير المعنى، وقسم يغير الإعراب والمعنى، وقسم يغير الإعراب ولا يغير المعنى، وقسم يغير المعنى ولا يغير الإعراب».

وقد مثل للأول بـ(ما) الزائدة، والثاني بـ(لعل، وليت، وكأن) والثالث بـ(أن ولكن) والأخير بحروف الاستفهام. انظر في ذلك شرح اللمع لوحة ١٢، وابن الخباز مع تحقيق كتابه توجيه اللمع للدكتور فايز دياب- قسم التحقيق ص٤.

وهكذا تتنوع تقسيمات النحويين للحرف بين مقل ومكثر. كل بحسب منهجه، والذي أريد أن أخلص إليه هو أنه: ما دام الحرف بهذه الأهمية وتلك المثابة إلى الدرجة التي تشغل كل باحث في تقسيمه وتصنيفه، والتمثيل له، فما الذي يجعلهم- بعد هذا كله- يضربون ظهر المجن للحرف، ويدعون خلفًا بعد سلف أن معناه في غيره، وليس في نفسه، وأنه فضلة وطرف، وغير ذلك من العبارات التي فيها ظلم وإجحاف بالحرف، إن هذا -كما قلت آنفًا وسأظل أكرره- يحتاج إلى إعادة نظر منا معشر الدارسين المحدثين للنحو أن نعيد للحرف صبغته، ونرد له كرامته غيرة منا على اللغة وعلى كتاب الله عز وجل، والله أعلم.

فهل تدخل على الاسم نحو: ﴿فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] [(١)]، وعلى الفعل نحو: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ [الإنسان: ١] [(٢)]، ولا عمل لها فيهما، ولا ينافي هذا [(٣)] ما ذكروه [(٤)] في باب الاشتغال من أنها مختصة بالفعل لأن ذلك محله إذا كان الفعل في حيزها، فلا يجوز هل زيد خرج؟ لأن أصلها أن تكون بمعنى قد [(٥)] كقوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ﴾ [(٦)]، وقد مختصة بالفعل فكذا هل، لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فلذا اختصت [(٧)] به فيما إذا كان في حيزها تذكرت عهودًا بالحمى، وحنت إلى الإلف المألوف، ولم ترض بتفريق [(٨)] الاسم بينهما.

---

(١) من الآية ٨٠ من سورة الأنبياء، وأولها: ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ صَنۡعَةَ لَبُوسٖ لَّكُمۡ لِتُحۡصِنَكُم مِّنۢ بَأۡسِكُمۡ﴾ والاستفهام مراد به الأمر، وهذا من مستتبعات التراكيب كما يقول البلاغيون، والشاهد دخول هل على الجملة الاسمية مما يدل على أنها حرف غير مختص لدخولها على الجملة الفعلية أيضًا كما سيأتي.

(٢) من الآية ١ من سورة الإنسان وتمامها: ﴿لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ وسيرد شرح هذه الآية وإعرابها إن شاء الله تعالى في مبحث المجزومات. قال أبو عبيدة في (هل أتى...) معناه: قد أتى. انظر مختار الصحاح ط٩ ص٦٩٨.

والشاهد دخول هل على الجملة الفعلية مما يدل على أنها حرف مشترك كما مر.

(٣) مرجع اسم الإشارة هو دخول هل على الفعل والاسم كما مثل لهما.

(٤) في (أ) ذكره.

(٥) في الأصل حاشية توفق بين الأمرين هذا نصها: «أقول لا ينافي هذا ما ذكره في باب الاشتغال من وجوب النصب بتقدير فعل لأن عدم الجواز مبني على الأصل وهو كونها بمعنى قد، والجواز مبني على خروجها عن الأصل وهو تضمينها معنى الاستفهام، وقد أشار إليه الشارح قبل ذلك فليتأمل».

(٦) من الآية (١) من سورة الإنسان، وقد مرت.

(٧) في النسختين: الأصلية، (ب) فاختصت، والأحسن ما أثبته.

(٨) في نسخ المخطوطة «بافتراق»، والأحسن ما أثبته. انظر الفرق بين الكلمتين في المصباح المنير ٢/ ٦٤٣ بتصرف.

وإذا لم تره في حيزها تسلت عنه وذهلت، ومع وجوده لا تقنع به مقدار بعدها إن لم تشتغل بضمير وإلا قنعت به[1]، فلا يجوز في الاختيار: هل زيد رأيت؟ بخلاف: هل زيد رأيته[2]؟ وفي: تختص بالاسم، وتعمل فيه الجر نحو: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢][3]، ولم: تختص بالفعل المضارع وتعمل فيه الجزم نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤][4] أما ما هو كالجزء من الاسم والفعل كأل والسين فلا يعمل فيهما.

---

(١) قوله: «إن لم تشتغل بضمير وإلا قنعت به» ساقط من الأصل، وهو قيد نافع لا يحسن الكلام إلا به.

(٢) قوله: «بخلاف هل زيد رأيته» محذوف من الأصل، والمعنى يقتضيه.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة الذاريات وتمامها: ﴿وَمَا تُوعَدُونَ﴾، وقوله: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ﴾ خبر مقدم، و﴿رِزْقُكُمْ﴾ كلام إضافي مبتدأ مؤخر، ولا يجوز كونه فاعلًا بالظرف لعدم اعتماده على نفي أو استفهام خلافًا للأخفش في تجويز عمل الظرف مع عدم الاعتماد، والشاهد في الآية اختصاص «في» بالاسم لعملها الجر.

(٤) الآيات ٣، ٤، ٥ من سورة الإخلاص، وقد وصل بين الجمل الثلاث، لأنها في معنى جملة واحدة هي: الدلالة على عدم المماثلة، أو المساواة، أو الندية لله تعالى إذ هي تنفي عنه الوالدية والولدية، والندية، والكل منبثق من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقد فصل بين قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ وما بعدها لأنها تدليل على حمدانيته تعالى ببيان أن الكل محتاج إليه وهو ليس محتاجًا إلى أحد، والشاهد في الآيات جزم يلد، ويولد، ويكن بـ«لم» المختصة بالمضارع وفاعل يلد، نائب فاعل يولد مستتر تقديره هو عائد إلى الله عز وجل ، وفي يلد إعلال بحذف الواو، لوقوعها بين عدوتيها الياء المفتوحة وكسر العين، واسم يكن في الآية (أحد) وهو مؤخر، وخبرها إما: ﴿كُفُوًا﴾، أو ﴿لَّهُۥ﴾ وعلى الثاني: فكفوًا حال من أحد؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها عد حالًا كما يقولون، وفي كفوًا عدة قراءات عشرية: إحداها لحفص عن عاصم: إبدال الهمزة واوًا وصلًا ووقفًا، ولغيره بالهمز في الحالين، ولخلف ويعقوب وحمزة إسكان الفاء، ولغيرهم بضمها، ولحمزة عند الوقف وجهان: الأول نقل حركة الهمزة إلى الفاء، وحذف الهمزة، والثاني: إبدال الهمزة واوًا على الاسم، ولا يخفى أن التنوين يبدل ألفًا عند الوقف لجميع القراء، ولورش نقل حركة همزة ﴿أَحَدٌ﴾ إلى تنوين ﴿كُفُوًا﴾ بقراءاتها، والله أعلم. انظر البدور الزاهرة ص٤١٧ بتصرف.

(والكلام) لغة يقال للحدث الذي هو التكليم[1]، تقول: أعجبني كلامك زيدًا أي: تكليمك إياه[2]، ولما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد كأن يقوم بنفسك معنى: قام زيد، أو زيد قائم، فيسمى ذلك الذي تخيلته كلامًا[3] ولما تحصل به فائدة وإن لم يكن لفظًا كخط، وما ينطق به لسان الحال كقوله:

امتلأ الحوضُ وقال قَطني ... مهلًا رُوَيدًا قد ملأتَ بطني[4]

---

(١) في المصباح المنير ص٧٤٠، مادة «كلم» والكلام في أصل اللغة عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم.

(٢) ومنه قول الشاعر:

قالوا كلامك هندًا وهي مصغية ... يشفيك؟ قلت صحيح ذاك لو كانا

(٣) انظر ذلك في المصباح المنير ص٧٤١ مادة «كلم».

(٤) البيت من شواهد الأشموني ١/ ١٢٥، وهو رجز لا يعلم قائله. (امتلأ الحوض) فعل وفاعل، (وقال) معطوف على جملة امتلأ، وفاعل قال مستتر عائد على الحوض، والحوض لا يتكلم، ولكن لما أريد به نهاية الامتلاء التي لا يزاد عليها فكأنه قد تكلم بذلك، (قطني) : أي: حسبي، وقد تستعمل على ثلاثة أوجه. انظرها في «المغني» مبحث (قط) وهي هنا محتملة لوجهين: الأول: أن تكون بمعنى: حسب، فتكون مبتدأ خبره محذوف، أي: قطني ذلك، أو خبرًا لمبتدأ محذوف أي: ذلك قطني، وعليه فـ(قطن) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والثاني: أن تكون اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني وتكون ياء المتكلم مفعولًا به والفاعل مستتر تقديره: هو، وعلى كل من الاحتمالين فالجملة مقول القول. و(مهلًا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل محذوف وجوبًا أي: أمهله. و(رويدًا) : تصغير الإرواد بمعنى إمهالًا تصغير الترخيم، ويستظهر الصبان أنه توكيد مهلًا لا صفته كما زعمه العيني وتبعه بعضهم، و(قد) حرف تحقيق، «ملأت» بفتح التاء كما استحسنه الصبان نقلًا عن شيخه السيد، والضم الذي جوزه بعضهم يحوج إلى تجوز، وهو فعل ماض وفاعله، (بطني) مفعول ومضاف إليه، والجملة في موضع التعليل تقديرًا، وأصله: لأنك قد ملأت بطني بالماء، وقد استشهد به شارحنا على أن الكلام قد يطلق لغويًّا ويراد به ما ينطق به لسان الحال. واستشهد به الأشموني على أن: قط تستعمل بنون الوقاية.

=

واصطلاحًا: (قول مفيد مقصود)[1] بأن يدل على معنى يحسن السكوت عليه كزيد قائم، وقام زيد وقم، والجملة المقدرة بعد نعم[2] أو لا في جواب: هل زيد قائم؟ أو نحوه بخلاف الخط وإن أفاد، ونحو: زيد غلام زيد، والذي قام أبوه، فلا يسمى شيء من ذلك كلامًا، وشمل كلامه: النار حارة والثلج بارد ونحوهما

=

وانظر هذا الشاهد في العيني على الخزانة ١/ ٣٦١، والكامل ٤/ ٢٤٦، ومجالس ثعلب- ت. عبدالسلام هارون ص١٨٩ ط دار المعارف ١٣٦٩هـ، والخصائص ١/ ٢٣، والمخصص لابن سيده ١٤/ ٦٢ وآمالي الشجري، ١/ ٣١٤، ٢/ ١٤٠، وشرح المفصل ٢/ ١٣١، ٣٢/ ١٢٥ ومعجم الشواهد العربية ٢/ ٥٥٢، وشرح شذور الذهب على هامش حاشية عبادة ٢/ ٤٩.

(١) عرف ابن مالك الكلام في ألفيته بقوله: «كلامنا لفظ مفيد كاستقم، بينما عرفه في الكافية الشافية بأنه:

قـــول مفيـــد طلبًـــا أو خـــبرا هـــوالكلام كـــ(اســـتمع) وســـترى

وشارحنا رحمه الله قد أخذ بالتعريف الثاني وزاد عليه أنه يشترط القصد إلى جانب الإفادة. وقد صرح ابن مالك بهذا الشرط في تسهيله، وزاد عليه ثالثًا وهو: التركيب، ومراد شارحنا بمفيد مطلق إفادة سواء كانت أمرًا بدهيًّا كالنار حارة والثلج بارد أم غيره، وهو بهذا يوسع من دائرة الكلام. وعرفه ابن جني في خصائصه ١/ ١٧ بأنه: «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون: الجمل».

وعرفه ابن الخباز في كتابه «توجيه اللمع» اصطلاحًا بقوله: «الجملة المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها»، وهو أدق في نظري ممن ذكرتهم آنفًا، لأنه أتي بالجنس القريب في تعريفه ألا وهو الجملة بخلاف من بدأه بالقول أو باللفظ فكلاهما جنس بعيد، ومعلوم أن الحد التام يكون بالجنس القريب والفصل. وعرفه ابن الشريف الجرجاني في كتاب «الرشاد في شرح الإرشاد» بأنه: «أي لفظ مركب حصل فيه الإسناد، وهو ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى، ليفيد المخاطب فائدة يصح سكوت المتكلم عليها» وآثر الإسناد على الإخبار ليتناول الخبرية والإنشائية. انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ص٢ ت. د عبدالمنعم أحمد الهريدي رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية. بالقاهرة. وتحقيق كتاب «الرشاد في شرح الإرشاد» ص٤١ وما بعدها. بتصرف.

(٢) في نعم لغات: فتح العين وكسرها، وكسر النون إتباعًا للعين، وإبدال العين حاء. انظر «توجيه اللمع» لابن الخباز. ت د. فايز محمد زكي دياب ص٥١٠ قسم التحقيق بتصرف.

وهي حرف تصديق ووعد وإعلام فالأول: بعد الخبر، والثاني: بعد افعل ولا تفعل، والثالث: بعد الاستفهام. انظر «المغني» جـ١ ص٢٥ وما بعدها.

مما لا يجهل، إلا أن يراد بمفيد: المفيد بالفعل، فلا يسمى كلامًا، وجرى عليه بعضهم[(١)]، وخرج بالمقصود غيره ككلام النائم والساهي والطير، قال أبو حيان[(٢)]: والأصح[(٣)] ألا[(٤)] يشترط القصد فعليه يجب ترك هذا القيد[(٥)]: وقد تركه المصنف في بقية كتبه[(٦)].

---

(١) ممن اشترط في الإفادة كونها أمرًا غير بدهي ابن مالك في شرح الكافية الشافية حيث قال: ويخرج بذلك أيضًا المركب الذي لا يجهل أحد معناه نحو: فوق الأرض فإنه لا يفيد؛ فلا يعده النحويون كلامًا. انظر ذلك في «تحقيق شرح الكافية الشافية» لابن مالك د. الرصد ١/ ٣. وشارحنا نفسه قد توخى في عبارة المصنف الرأي الذي ذهب إليه ابن مالك في كافيته الشافية، والأقرب عندي أن يراد بمفيد مطلق إفادة؛ لأن ما ذكروه تضييق لمفهوم الكلام.

(٢) أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي النفزي نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر. الذي جرأ الناس على مصنفات ابن مالك، نحوي عصره، ولغويه، ومفسره، ومحدثه ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه ولد بمطنحسارش، مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة ٦٥٤هـ. وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذي وغيره، والبهاء بن النحاس وغيره بمصر، وتقدم في النحو وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب وسمع الحديث بالأندلس وأفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو ٥٤ شيخًا، وأجاز له خلق من المغرب والمشرق، وكان على مذهب ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث، ولذا رد على ابن مالك في شرحه على التسهيل بكلام مسهب. وله من المصنفات: البحر المحيط في التفسير، والنهر مختصره، والتذييل في شرح التسهيل، وغاية الإحسان في النحو، وشرح الشذا في مسألة كذا، والشذرة كلاهما في النحو وغير ذلك.

مات في ٢٨ صفر سنة ٧٤٥ هـ بالقاهرة. انظر ترجمته في البغية ١/ ٢٨٠ وما بعدها، وحسن المحاضرة ١/ ٣٠٧ ط. دار الوطن ١٣٩٩هـ، وفي طبقات الشافعية ٦/ ٣١، والشذرات ٦/ ١٤٥، والنجوم الزاهرة ١٠/ ١١١، والدرر الكامنة ٥/ ٧٠، ونفح الطيب ١/ ٥٨٩ المطبعة الأزهرية المصرية ط أولى سنة ١٣٠٢هـ، ونشأة النحو ط٢ ص٢٢٤ سنة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

(٣) في (أ) الأصح.

(٤) في (ب) أنه لا.

(٥) وممن نص على ترك القصد في تعريف الكلام صاحب التصريح. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٤٤، و«همع الهوامع» ١/ ٨.

(٦) في (ب) غالب بقية ولا داعي لها، ومن كتب المصنف التي ترك فيها هذا القيد الجامع الصغير ص١١، وقطر الندى وبل الصدى ص١٨.

أنواع الكلام: (وهو) أي الكلام ثلاثة أنواع: (خبر، وطلب، وإنشاء) لأنه إن احتمل التصديق والتكذيب، كقام زيد وما قام زيد فخبر، وإلا فإن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب ولا تضرب، وهل جاءك زيد فطلب، وإن قارنه فإنشاء، كبعت، وأعتقت[1] لكن المصنف رجع عن هذا التقسيم وضرب على قوله، وقال: كنت[2] قلت ذلك تسامحًا وموافقة لبعض النحويين ثم رأيت الرجوع إلى التحقيق أولى، وأن الطلب من قبيل الإنشاء؛ لأن معناه الاستدعاء وهو حاصل في الحال، كما أن معنى نحو: بعت واشتريت في الإنشاء كذلك[3].

وبه صرح في شرح اللمحة[4] فقال: (وتقسيم الكلام إلى: طلب، وخبر وإنشاء مشهور)، وقال ابن مالك[5] في كافيته: (طلب، وخبر)[6]، وليس بشيء، وقال المحققون: خبر وإنشاء، وهو الصحيح؛ لأن الكلام إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أوْ لا؛ فالأول خبر، والثاني إنشاء، وعلى هذا علماء المعاني والبيان وغيرهم[7].

---

(١) ما ذكره الشارح عن تقسيم الكلام ووجه الحصر والأمثلة منقول بتصرف يسير من «شرح الشذور» ١/ ٥٠، ٥١ على هامش حاشية عبادة.

(٢) في (ب) قد كنت بزيادة قد.

(٣) هذا القول للمصنف الذي نقله عنه الشارح -والذي أضرب به عن كلامه السابق- مما شطب على طلب، وقد ذكر النص عبادة على الشذور فانظره ١/ ٥٠.

(٤) شرح اللمحة البدرية للشيخ أبي حيان الأندلسي وهو كتاب مخطوط في سبعة أبواب ما يزال يحقق، وسماه الشوكاني في (البدر الطالع) : «الكواكب الدرية في شرح اللمحة»، وهذه المخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٢ نحو، وعدد أوراقها ٧٨، ومصورتها بمعهد المخطوطات العربية. انظر «الجامع الصغير» في النحو ت د. محمود الهرميل ص (ن) في المقدمة.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) انظر الكافية الشافية ص٣ ت.د الرصد.

(٧) هذه العبارة نقلها العدوي في حاشيته على شرح السلم كما نقله الشيخ عبادة على الشذور ١/ ٥٠ مع تعديل يسير. والعبارة أيضًا -كما صرح الشيخ عبادة- موجودة في شرح الصدور في الزوائد على الشذور.

لكن كلامه في توضيحه(١) في باب الموصول تبعًا لكلام التسهيل وشرحه هناك قد يقتضي ترجيح الأول(٢) نبه على ذلك العلامة الشمس البرماوي(٣) قال: ويظهر ترجيح تثليث القسمة؛ لأن ذلك إما اصطلاح، ولا مشاحة(٤) فيه، أو لا

---

(١) المراد بالتوضيح في عبارة الشارح هو كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ويسمى في كشف الظنون (شرح الألفية) ، وسماه الأزهري (التوضيح) وقد تتبع ابن هشام منهج الألفية دون ذكر الأبيات إلا نادرًا رغبة في الإيجاز.

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في علم العربية مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ص١٨: (والصلة إما جملة وشرطها أن تكون خبرية معهودة إلا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إبهامها) . فالمعهود كجاء الذي قام أبوه، والمبهمة نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] ولا يجوز أن تكون إنشائية كبعتكه، ولا طلبية كاضربه ولا تضربه، وإنما كان كلام ابن هشام في توضيحه غير حاسم في تثليث قسمة الكلام كما تشعره عبارة الشارح (قد يقتضي) لأنه شارح لكلام ابن مالك. فهو تبع لغيره. وانظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٤٠ وما بعدها.

(٣) هو: محمد بن عبدالدايم بن موسى بن عبدالدايم بن فارس بن محمد بن رحمة بن إبراهيم أبو عبدالله شمس الدين النعيمي العسقلاني الأصل البرماوي القاهري الشافعي ولد في منتصف ذي القعدة سنة ٧٦٣هـ واشتغل وهو شاب وسمع الحديث على جماعة منهم البرهان بن جماعة، ولازم البدر الزركشي، وحضر درس البلقيني وابن الملقن، والعراقي، ثم توجه إلى دمشق، وأقرأ الطلبة هنالك، ودرس في مدارسها، ثم عاد إلى القاهرة، وتصدى للإفتاء والتدريس والتصنيف، وانتفع به الناس، وطار صيته وصار طلبته رؤساء في حياته، ثم حج وجاور، ونشر العلم هنالك، وتوجه إلى القدس فدرس في بعض مدارسها، وكان إمامًا في الفقه، وأصوله، والعربية وغير ذلك، وله تصانيف منها: اللامع الصبيح على الجامع الصحيح في شرح البخاري في أربعة مجلدات، شرح العمدة، وله ألفية في أصول الفقه وشرحها، ومنظومة في الفرائض، وشرح لامية الأفعال لابن مالك، والبهجة الوردية، وشرح الصدور بشرح زوائد الشذور، وعمل مختصرًا في السيرة النبوية والفوائد السنية في شرح الألفية، ولخص المهمات للإسنوي، ولم يزل قائمًا بنشر العلم تصنيفًا وتدريسًا حتى مات في يوم الخميس ١٢ جمادى الآخرة سنة ٨٣١هـ ببيت المقدس وقد انتشر تلامذته في الآفاق، ومنهم المحلي، والمناوي، والعبادي، وطبقتهم ثم طبقة تليهم. انظر «البدر الطالع» ٢/ ١٨١ والأعلام لخير الدين الزركلي ٣/ ٨١٣ المطبعة العربية بمصر ١٣٤٧هـ - ١٩٢٨م.

(٤) في نسخ المخطوطة مشاححة، والأصح ما أثبته.

فقائله قد ميز[1] بين الطلب والإنشاء. انتهى[2]، ولك أن تقول: الخلاف في ذلك لفظي فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب والإنشاء لمعنى واحد متفاوتة أفراده، ومن ثلثها جعل كلًّا منها فرد من ذلك المعنى[3].

(باب)[4] في الإعراب قدمه على البناء لشرفه وشرف محله، ولأصالته، (الإعراب) لغة يقال لمعان منها: الإبانة يقال: أعرب الرجل عما في نفسه أي: أبان عنه، والتغيير، يقال: أعرب الطعام المعدة أي: غيرها، والتكلم بالعربية، يقال: أعرب الرجل أي: تكلم بالعربية[5]، واصطلاحًا (أثر) من حركة، أو حرف، أو سكون أو حذف (ظاهر) ذلك الأثر (أو مقدر يجلبه العامل[6] في آخر

---

(١) من قوله «يجب ترك هذا القيد إلى هنا» ساقط من (أ).

(٢) هذه العبارة من أول قوله ويظهر ذلك ... إلخ من كتاب شرح الصدور في الزوائد على الشذور كما أرجح؛ لأن هذا هو الكتاب الذي ألفه شمس الدين البرماوي متصلًا بشذور الذهب والله أعلم.

(٣) ذكر السيوطي في آراء النحاة في انقسام الكلام إلى خبر وإنشاء، وقد أوصلها بعضهم إلى ستة عشر قسمًا فانظرها في همعه ١/ ١٢، وقد أحسن شارحنا صنعًا حين وفق بين من قال بثنائية القسمة، ومن قال بثلاثيتها.

(٤) الباب لغة ما يتوصل به إلى غيره، ويقال: ما يتوصل به من داخل إلى خارج وعكسه، واصطلاحًا: ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة، وقد ذكر الزمخشري السبب في تبويب الكتب، فقال: بوبت الكتب لأن القارئ إذا ختم بابًا وشرع في آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر إذا قطع فرسخًا، ولذا كان القرآن سورًا. وقال السيد الصفوي: لأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها، وأدعى لحسن الترتيب والنظم، وإلا لربما تذكر المسائل منتشرة. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٥٢، ٥٣ بتصرف.

(٥) ذكر الشارح للإعراب في اللغة ثلاثة معان، وله معان أخرى انظرها في اللسان ط. دار المعارف «عرب» ٣٢/ ٢٨٦٣ وما بعدها، ومختار الصحاح ط٩ ص٤٢١، ٤٢٢ والهمع ١/ ١٤، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ٥٣، ٥٤ والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٤٧، والخصائص ١/ ٣٥ وما بعدها.

(٦) العامل: عرف النحاة العامل بأنه: ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وعليه فذكره في التعريف يترتب عليه الدور، ويمكن أن يجاب عنه بأنه تعريف لفظي.

الاسم المتمكن)، وهو: ما سلم من شبه الحرف المقتضي للبناء (و)[(١)] في آخر (الفعل المضارع) المجرد من نوني الإناث والتوكيد بقرينة ما سيأتي في كلامه فالأثر الظاهر كحركات آخر زيد في نحو: جاء زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد، وكحركتي آخر يلد في نحو: زيد يلد، ولن يلد، وكسكون آخره في نحو: لم يلد، والمقدر كالحركات المعنوية آخر[(٢)] الفتى في نحو: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، وكالحركتين المنويتين آخر يخشى في نحو: زيد يخشى، ولن يخشى، وكالسكون المنوي آخر يكن في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[(٣)]، وخرج بما يجلبه العامل: ما لا يجلبه عامل كحركتي[(٤)] النقل[(٥)] في نحو دال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١][(٦)]

---

(١) في النسخة (أ) أو بدل الواو.

(٢) في النسخة (أ) زيادة في قبل آخر.

(٣) من الآية (١) من سورة البينة وتمامها: ﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ فيقال في إعراب «يكن» مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون المنوي منع منه الكسر العارض لالتقاء الساكنين واسم يكن (الذين) وصلته جملة: ﴿كَفَرُوا﴾ وخبرها: ﴿مُنفَكِّينَ﴾.

(٤) في الأصل، (ب) كحركة بالإفراد، والصواب ما أثبته.

(٥) المراد بحركة النقل الحركة الناتجة من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فتحة، أو ضمة، أو كسرة. والساكن المنقول إليه الحركة إما أن يكون تنوينًا أو نونًا ساكنة، أو تاء تأنيث، أو حرف لين، أو لام تعريف، أو حرفًا آخر غير ذلك، لكن هذا النقل للحركة مشروط عند ورش بثلاثة شرائط: الأول: أن يكون الحرف المنقول إليه حركة الهمزة ساكنًا، الثاني: أن يكون الساكن آخر الكلمة والهمز أول الكلمة التي تليها، الثالث: أن يكون هذا الحرف الساكن صحيحًا بألا يكون حرف مد، ودليل نسبة ذلك إلى ورش قول الشاطبي رحمه الله تعالى:

وعن حمزة في الوقف خلف وعنده ... روى خلف في الوصل سكتًا مقللا

انظر متن الشاطبية ص٣١، و«الوافي» في شرح الشاطبية ص٧٤، ٧٥.

(٦) هذه الجملة جزء من ثلاث آيات: الأولى: الآية ١ من سورة المؤمنون، والآية ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، والثانية: الآية ٩ من سورة الشمس ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ والثالثة ١٤ الأعلى، =

على قراءة[1] ورش[2]، وحركة الإتباع[3] كحركة الراء في نحو: امرئ، رفعًا، ونصبًا، وجرًّا[4]،

=

وتمامها ﴿مَن تَزَكَّىٰ﴾ والشاهد فيها نقل حركة همزتها عند ورش إلى الساكن الصحيح قبلها، فهذه الحركة حركة نقل لا إعراب؛ لأن العامل لم يجلبها فضلًا عن أن «قد» حرف فلا يدخله الإعراب. والله أعلم.

(١) المراد بالقراءة هنا الرواية لأن ورشًا لم يكن من القراء بل كان أحد راويين عن نافع، والراوي الثاني هو قالون. وقد أشار إلى ذلك الشاطبي بقوله:

فأما الكـريم الـسر في الطيـب نـافع ... فـذاك الـذي اختـار المدينـة منـزلا

وقالون عيـسى ثـم عـثمان ورشـهم ... بـصحبته المجـد الرفيـع تـأثلا

فاستعماله القراءة في الرواية مجاز مرسل علاقته الكلية، أطلق الكل وأراد الجزء، وذلك لأن رواية ورش قد ذاع صيتها وانتشرت في الآفاق انتشار القراءة.

(٢) ورش هو: أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري، ولقبه شيخه نافع بورش لشدة بياضه، ولد بمصر سنة ١١٠هـ ثم رحل إلى نافع بالمدينة فقرأ عليه ختمات ثم رجع إلى مصر وأقرأ الناس مدة طويلة، ثم توفى بها سنة ١٩٧هـ انظر طيبة النشر في القراءات العشر ص٦، والوافي في شرح الشاطبية ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م ص١٤ و«البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبدالفتاح القاضي ط. الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م ص٧.

(٣) المراد بحركة الإتباع: إتباع ما قبل الآخر: رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وهذا كائن في كلمتين هما: امرؤ، وابنم. انظر اللسان ط. دار المعارف مادة بني ٣٦٣، ومثل حركتي النقل والإتباع مما يخرج عن حد الإعراب: حركة الحكاية، وحركة البناء، وحركة التخلص من التقاء الساكنين وهي التي أدرجها شارحنا في السكون المنوي، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم وهي التي استدركها أبو حيان. ويستحسن السيوطي في همعه ١/ ٢٠ تسميتها حركة المناسبة حتى تعم ذلك وغيره، والله أعلم.

(٤) مثال رفعًا قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، ومثاله نصبًا: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨]، ومثاله جرًّا: ﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]، واللفظ في:

=

فليس شيء من ذلك إعرابًا(١)، وبالاسم والفعل المذكورين(٢) الحرف والاسم غير المتمكن(٣)، والفعل الماضي، والأمر، والمضارع المتصل به إحدى النونين فإنها مبنية، وسيأتي بيانها.

والتقييد بالآخر بيان لمحل الإعراب، وليس احترازًا عن شيء؛ إذ العامل لا يجلب أثرًا في غير الآخر، وإنما جعل الإعراب آخرًا؛ لأن المعاني المحتاجة للإعراب من أحوال الذوات، وهي متأخرة عنها، والدال على المتأخر متأخر، وبما قاله علم أن الإعراب لفظي، واختاره ابن مالك(٤)، ونسبه إلى المحققين، وعرفه بأنه: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف أو سكون، أو حذف(٥).

=

[المعارج: ٣٨]، و[المدثر: ٥٢]، [عبس: ٣٧]، [النور: ١١]، والمراد بهذه الكلمة (امرؤ) المرء، ويأتي منكرًا غير مقرون بأل أو مضاف وهذا في الأكثر، فلا يكادون يقولون الامرؤ، وتحرك الراء فيه بحركة الإعراب. انظر «معجم ألفاظ القرآن الكريم» ٢/ ٤٢٠، ٤٢١.

(١) قوله: «فليس ذلك إعرابًا» هذا على مذهب البصريين الذين يخصون الإعراب بآخر الكلمة، أما الكوفيون فيرون امرأ، وابنما معرب من مكانين، وعليه فلا يحترز بهما، والصواب الأول. انظر «شرح شذور الذهب» لابن هشام على هامش عبادة ١/ ١٥٥.

(٢) في الأصل «المذكور» والصواب ما أثبته.

(٣) في الأصل حذف «والاسم غير المتمكن» وهو مخل.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) انظر التسهيل لابن مالك، وعرفه في شرحه له ص٣٤ ت. د عبدالرحمن السيد بأنه المجعول آخر الكلمة مبينًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون، أو ما يقوم مقامها. وممن ذهب

=

وقال كثير: إنه معنوي[(١)]، وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، فيكون الأثر علامة الإعراب، والأول -كما قال المرادي[(٢)]- أقرب إلى الصواب؛ لقول المحققين: أنواعه رفع إلى آخره كما سيأتي[(٣)]، ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني[(٤)]، والتمييز إنما

=

إلى كونه لفظيًّا: ابن خروف، والشلوبين، وابن الحاجب وسائر المتأخرين. انظر «الهمع» ١/ ١٤ بتصرف.

(١) ممن ذهب إلى كونه معنويًّا: الأعلم الشنتمري، وجماعة من المغاربة، ونسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان. انظر «الهمع» ١/ ١٤ بتصرف، ومنهم أيضًا ابن معطي في فصوله الخمسين ت. محمود الطناحي ص١٥٤، وعرفه بأنه: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب بحركات ظاهرة، أو مقدرة، أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف.

(٢) المرادي: هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي، المصري المولد، النحوي اللغوي الفقيه البارع بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه واسمها زهراء وكانت أول من جاءت من العرب، عرفت بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها ذكر ذلك العفيف المطري في ذيل طبقات القراء، قال: وأخذ العربية عن أبي عبدالله الطنجي، والسراج الدمنهوري، وأبي زكريا الغماري، وأبي حيان، والفقه عن الشرف المقبلي المالكي، والأصول عن الشيخ شمس الدين بن اللبان، وأتقن العربية والقراءات على المجد إسماعيل الششتري، وصنف وتفنن وأجاد، وله «شرح التسهيل» و«شرح الألفية»، و«الجنى الداني في حروف المعاني»، و«شرح الاستعاذة والبسملة» ومؤلفات المرادي مصادر لدى النحاة وثيقة، فالدماميني عول في «شرح التسهيل» على شرحه، والأشموني نقل في «شرح الألفية» كثيرًا عن شرحه، وقالوا: إن ابن هشام استفاد في «المغني» من «الجنى الداني». مات يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ بالقاهرة. انظر «بغية الوعاة» ١/ ٥١٧، و«حسن المحاضرة» و«نشأة النحو» ص٢٣٣.

(٣) في النسختين الأصلية، (أ) يأتي، والأحسن ما أثبته.

(٤) المعاني التي تعرض للكلم على ضربين: أحدهما ما يعرض قبل التركيب كالتصغير، والجمع، والمبالغة، والمفاعلة، والمطاوعة، والطلب، فلا حاجة له إلى الإعراب. والثاني ما يعرض مع التركيب كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وكون الفعل المضارع مأمورًا به، أو معطوفًا، أو علة، أو مستأنفًا، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن

=

يكون بالأثر لا بالتغيير، وأما الإضافة في قولهم: (حركات الإعراب وعلاماته) فمن إضافة العام إلى الخاص كخاتم فضة[(١)]، و(أنواعه) أي: الإعراب أربعة[(٢)]. (رفع ونصب) كائنات (في اسم وفعل كزيد يقوم، وإن زيدًا لن يقوم، وجر) كائن (في اسم) فقط (كزيد، وجزم)[(٣)] كائن (في فعل) فقط (كلم يقم)[(٤)]، واختص الجر بالاسم، لخفته، والجزم بالفعل، لثقله، ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم كما مر[(٥)]، بخلاف المجزوم. والتعبير بالأنواع أولى[(٦)] من التعبير بالألقاب[(٧)]؛

=

بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الإعراب. انظر «شرح التسهيل» ت عبدالرحمن السيد ص٣٠، ٣١ بتصرف.

(١) في النسخة (ب) سقوط من قوله (وأما الإضافة) إلى فضة.

(٢) قوله: «أربعة» أشار به إلى أن الخبر مجموع الأربعة ولا إشكال في الإخبار عن الأنواع، ووجهه اعتبار العطف سابقًا عن الإخبار، تقييد من النسخة (ب).

(٣) نقل المرادي عن المازني أن الجزم ليس بإعراب، وحجة المازني في ذلك: أن الجزم عدم الإعراب أي: عدم الحركة، والعدم لا يكون مجلوبًا لشيء، فلا يصح كونه إعرابًا؛ لأن الإعراب ما يجلبه العامل -قرره يحيى المغربي- وقد رد عليه ابن هشام في شرحه للشذور بأنه ليس بشيء أي بشيء يعتد به؛ لأن السكون لما كان لازمًا لحذف الحركة فكان السكون أثر العامل، وهذا يتناسب مع تعريف الإعراب السابق ذكره. انظر «شرح الشذور حاشية عبادة عليه» ١/ ٥٦ بتصرف.

(٤) قال ابن مالك في ألفيته:

والرفع والنصب اجعلن إعرابا ... في اسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خصص بالجر كما ... قد خصص الفعل بأن ينجزما

(٥) انظر الإسناد إليه كعلامة من علامات الاسم ص٥٠-٥٨.

(٦) قوله (أولى) إنما قال أولى إلخ ولم يجعل التعبير بذلك خطأ، لأنه يحتمل أن من عبر بذلك تسامح بحذف مضاف إلى ألقاب أنواع الإعراب (هذا التقييد من النسخة ب) انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٥٦.

(٧) ممن عبر عن أنواع الإعراب بالألقاب: عبدالسلام هارون في تحقيق كتاب سيبويه ٥/ ٢٥٧، وابن معطي في الفصول الخمسين ت. محمود الطناحي ص١٥٤.

لأن حق الألقاب مساواة[1] كل منها البقية، والملقب بأن[2] يطلق كل منها على البقية كأن يقال: الرفع النصب، وعلى الملقب كأن يقال: الإعراب الرفع، وكل منهما ممتنع؛ لاستلزام الأول حمل الشيء على مباينه، والثالث حمل الأخص على الأعم، فثبت أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب، وهو جنس لها إلا أنها ألقاب له، وهو ملقب بها، وإنما كانت أنواعه أربعة؛ لأنه إما سكون وهو واحد أو عامله قد يكون فعلًا، والعمل له بالأصالة، فيكون معمول[3] أصلًا بالنسبة للمجرور ثم الجر؛ لاختصاصه بالأشرف، (والأصل)[4] فيها (كون الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالتسكين)[5]، وقد عرف أمثلتها، (وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب)[6] باعتبار المحل لا باعتبار النائب[7]؛ لأن الخارج بذلك الاعتبار عشرة، إذ ينوب عن الضمة: الواو،

---

(١) في نسخ المخطوطة (لمساواة) باللام والأحسن ما أثبته. انظر عبادة على الشذور ١/ ٥٦.

(٢) (بأن يطلق) هكذا في حاشية عبادة على الشذور ١/ ٥٦ نقلًا عن شيخ الإسلام، وفي نسخ المخطوطة حذف الياء وهو مخل.

(٣) في (أ) معمولًا.

(٤) المراد بالأصل هنا كما في حاشية عبادة على الشذور ١/ ٥٦. الراجح في نظر الواضع.

(٥) في بعض نسخ المتن بالسكون بدل التسكين. وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى علامات الإعراب الأربع بقوله:

فارفع بضم وانصب فتحا وجر ... كسرًا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر ... ينوب نحو جا أخو بني نمر

واعلم أنه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابًا وجعلها علامات إعراب؛ إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرًا جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص انظر الأشموني ١/ ٦٧.

(٦) المراد بها الأنواع والأضرب والأصناف من الكلمات.

(٧) أثبتها عبادة في حاشيته ١/ ٥٩: الخارج، وعبارته متطابقة مع ما هنا، وقد عزا العبارة إلى شارحنا.

والألف، والنون، وعن الفتحة: الألف والياء والكسرة وحذف النون، وعن الكسرة: الياء والفتحة، وعن السكون: حذف الحرف. وتسمى الأبواب المذكورة: أبواب النيابة، وإنما انحصرت في سبعة أبواب؛ لأن النائب فيها إما: حركة عن حركة، وهو: باب ما لا ينصرف، وباب جمع المؤنث السالم، أو حرف عن حركة، وهو: باب الأسماء الستة، وباب المثنى، وباب جمع المذكر السالم، أو حرف عن حركة وحذفه عن سكون أو حركة، وهو: باب الأمثلة الخمسة، أو حذف حرف عن سكون وهو: باب الفعل المعتل، فانحصرت في سبعة.

(أحدها[1]: ما لا ينصرف)، وهو: ما اجتمع فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي بيانها آخر الكتاب إن شاء الله تعالى، (فإنه يجر بالفتحة)[2] نيابة عن الكسرة (نحو): مررت (بأفضل منه)، حملًا للجر على النصب؛ لأن الفتحة إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمة؛ فحملت على الأقرب وترك جره بالكسرة، تبعًا لترك تنوينه الذي هو الصرف. (**إلا**[3] **إن أضيف أو دخلته أل**) موصولة، أو معرفة، أو زائدة (نحو) مررت (بأفضلكم، وبالأفضل)، وبالمساجد، وباليزيد[4] فإنه يجر بالكسرة على الأصل بخروج التنوين من حيز

---

(١) التعبير بأحدها أولى من «أولها» دفعًا لتوهم الترجيح بدون مرجح.

(٢) خالف في هذا الحكم الأخفش فزعم أن الممنوع من الصرف في حالة الجر مبني، وكذا جمع المؤنث السالم في حالة النصب، ورد الفارسي عليه في العسكريات بأن هذه الحركة المذكورة - أعني: الفتحة في الممنوع من الصرف، والكسر في جمع المؤنث السالم- إنما وجبت بعامل، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء. انظر «الهمع» ١/ ١٩ بتصرف.

(٣) يجوز في أن الكسر على أن يكون الاستثناء منقطعًا لأنه جملة، والفتح على أن يكون متصلًا وهو مفرد، وفي نسخة «إذا» بدل «أن» وهي تؤيد كون الاستثناء منقطعًا. انظر «عبادة على الشذور» ١/ ٦٠ بتصرف.

(٤) مثل الشارح لأل التي يجر بعدها الممنوع من الصرف بالكسرة بثلاثة أمثلة: مثالان أل فيهما معرفة وهما: الأفضل والمساجد، ومثال لأل الزائدة للمح الأصل: كاليزيد، ولم يمثل للموصولة

=

الوجود بسبب الإضافة وأل؛ فلم يتصور سقوطه حتى يصح[(١)] سقوط تابعه، وقضية كلامه: أنه في ذلك غير منصرف لكنه يجر بالكسرة، وفيه ثلاثة أقوال أقربها: أنه إن زالت إحدى علتيه بذلك فمنصرف، وإلا فممنوع الصرف[(٢)]؛ ففي مثاليه المذكورين ممنوع الصرف، وفي نحو مررت بأحدكم مصروف؛ لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف، وقدم ما لا ينصرف على البقية لأنه قد نابت فيه حركة هي أخف الحركات.

الباب (الثاني) مما خرج عن الأصل (ما جمع بألف وتاء مزيدتين)[(٣)]

=

مع أنه ذكرها في قوله: موصولة، ومعرفة، أو زائدة، وقد مثل لها الأشموني بالأعمى والأصم بناء على أن أل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة، وفي هذا خلاف سيذكر في محله إن شاء الله تعالى. ومثل أل في هذا الحكم «أم» في لغة حمير. انظر هذه المسألة في ١/ ٩٦ وما بعدها.

(١) في النسخة (أ) بتصور.

(٢) هذا الذي رجحه الشارح في أنه إذا زالت إحدى علتيه فمصروف، وإلا فممنوع الصرف هو الذي اختاره ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب، والمذهبان الآخران الذي ألمح إليهما الشارح هما:

الأول: أن ما لا ينصرف في حالة الإضافة، أو دخول أل يكون باقيًا على منعه من الصرف، وهذا ظاهر كلام ابن مالك في ألفيته حيث قال:

وجـر بالفتحـة مـا لا ينـصرف ... مـا لم يـضف أو يـك بعـد أل ردف

الثاني: مذهب المبرد والسيرافي وابن السراج، وجماعة، ورجحه الأشموني أنه متصرف مطلقًا. انظر الأشموني ١/ ٩٧.

(٣) قول المصنف: ما جمع بألف وتاء مزيدتين تابع فيه ابن مالك في ألفيته حيث قال:

ومـا بتـا وألـف قـد جمعـا ... يكـسر في الجـر وفي النـصب معـا

وهذا التعبير أولى من تعبير بعضهم: وجمع المؤنث السالم؛ لأن هذا الجمع قد يجمع عليه ما كان مفرده مذكرًا كحمامات وجنيهات، وقد يتغير مفرده في الجمع كركعات، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن ذلك أصبح علمًا في اصطلاحهم. انظر حاشية عبادة ١/ ٦٣ بتصرف.

وإن سمي به كعرفات[١] سواء كان جمعًا لمؤنث (كهندات)، وزينبات[٢]، أم[٣] جمعًا لمذكر كإصطبلات[٤]، وحمامات[٥] سالمًا كان كما ذكر أم صغيرًا كسجدات بفتح الجيم وحبليات بقلب الألف ياء[٦]،

---

(١) عرفات: موضع بمكة كعرفة، وهما معرفة كأنهم جعلوا كل موضع منها عرفة. قال سيبويه: عرفات موصوفة في كتاب الله تعالى، وهي معرفة، والدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفات مباركًا فيها، وهذه عرفات حسنة، قال: ويدلك على معرفتها أنك لا تدخل فيها ألفًا ولامًا، وإنما عرفات بمنزلة أبانين وبمنزلة جمع، ولو كانت عرفات نكرة لكانت إذًا عرفات في غير موضع. وفي سبب تسميتها بذلك أقوال كثيرة. انظر «اللسان» ط- دار المعارف ٣٢/ ٢٩٠١. وعرفات وما ماثلها مما سمي بهذا الجمع كعطيات وأذرعات فيه ثلاث لغات: الأولى: خفضه بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط، وبها جاء التنزيل. قال الله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ الآية. الثاني: خفضه بالكسرة بدون تنوين رعاية لحالة العلمية والجمعية.
الثالث: خفضه بالفتحة بلا تنوين رعاية لحالة العلمية فقط، وقد روي بالثلاثة قول الشاعر:

تنورتها من أذرعات وأهلها ... بيثرب أدنى دارها نظر عالي

انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٦٢ بتصرف.

(٢) مثل الشارح بهندات وزينبات ليعلم أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون المفرد ثلاثيًّا كهندات، أو أكثر كزينبات كما أنه لا فرق بين أن يكون سالمًا كزينبات، أو يجوز فيه التغيير كهندات، إذ يجوز في نونها السكون، والكسر إتباعًا للهاء والفتح تخفيفًا. وهكذا كل اسم ثلاثي مؤنث مكسور الفاء سواء كان بتاء كـ(كسرة) أو بدونها كـ(هند).

(٣) في النسخة (أ) «أو».

(٤) إصطبلات جمع: إصطبل، وقد اتفقوا على أنه مذكر. وهو بهمزة قطع أصلية؛ لأنها صاحبت أربعة أصول، وهو موقف الفرس والدابة بلغة أهل الشام، وليس عربيًّا. وقيل: عربي، وقيل: إنه معرب انظر حاشيتي السجاعي على القطر ص٢٥، وعبادة على الشذور ١/ ٦٣.

(٥) جمع حمام وهي البيوت المعروفة، ويجوز تذكيره وتأنيثه كما في «المصباح»، وأول من صنعه الجن اتخذوه لسليمان عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، انظر «حاشية السجاعي على القطر» ص٢٥.

(٦) إنما قلبت ألفه ياء؛ لأن المقصور إذا كانت ألفه رابعة فعل بها ذلك في الجمع المذكور، وحتى لا يلتقي ألفان، ولأن الألف ينبغي فتح ما قبلها، فلو بقيت ألف المفرد في الجمع للزم المحظور وهو تسكين ما قبل الألف.

فإنه ينصب بالكسرة)[١] نيابة عن الفتحة (نحو: ﴿خَلَقَ[٢] ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٣] [العنكبوت: ٤٤]، ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١])[٤]، فالسموات مفعول به[٥]، وثبات حال، وكل منهما منصوب بالكسرة، حملًا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم، وربما نصب بالفتحة إن حذفت لامه كسمعت لغاتهم[٦]، ومثل بمثالين لينبه على أن هذا الجمع بعضه

---

(١) نصب الجمع المزيد بالألف والتاء بالكسرة مطلقًا هو مذهب الجمهور خلافًا لبعض الكوفيين، وزعم الأخفش أن هذا الجمع المذكور في حالة النصب مبني، وقد سبق تفنيد رأيه والرد عليه في (ما لا ينصرف).

(٢) وفي نسخ المخطوطة (وخلق) بزيادة الواو وهو خطأ.

(٣) من الآية (٤٤) من سورة العنكبوت، وتمامها: ﴿وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ والشاهد فيها نصب السموات على المفعولية، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة فقد نابت فيه حركة عن حركة والله، أعلم.

(٤) من الآية (٧١) من سورة النساء وأولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾ وتمامها ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾، والثبات جمع: ثبة، وهي الجماعة من الرجال فوق العشرة، وقيل: فوق الاثنين، ووزنها في الأصل فُعَلة كحطمة ويجمع مفرده بالألف والتاء كما في هذه الآية، وبالواو والنون فيكون ملحقًا بجمع المذكر السالم وفاؤها حينئذ يجوز فيها الضم والكسر. انظر حاشية الجمل على الجلالين ١/ ٣٩٩ والشاهد نصب «ثبات» بالكسرة، لأنها جمع مزيد بالألف والتاء وهي حال من فاعل انفروا. انظر إعراب القرآن لأبي البقاء على هامش الجمل ٢/ ٢٨٢. والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/ ٢٥٩ ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب. وفي هذا رد على الأخفش في بناء هذا الجمع نصبًا، وعلى من زعم نصبه بالفتحة كسمعت لغاتهم. والله أعلم.

(٥) كون السموات في آية العنكبوت مفعولًا به كما ذهب إليه الشارح تبعًا للمصنف هو الأصح، وبه قال الجرجاني والزمخشري، وابن الحاجب، وذهب بعضهم إلى أنها مفعول مطلق. انظر «حاشية عبادة» ١/ ٦٤ بتصرف.

(٦) ومثل ذلك ما أجازه أبو خيرة من قولهم: حفرت أراتك، والأراة موقد النار، وقد رواها عنه أبو عمرو، وعلى نحو ذلك إنشاد الكوفيين: ألا يزجر الشيخ الغيور بناته.. وهذا خلاف رأي الجمهور، ويخرج لابن جني هذه الأمثلة ونحوها بما لا يجعلها من هذا الجمع المذكور بل

=

الجمع بعضه مقيس كثبات في جمع ثبة[1]، أي: جماعة[2]، ومسموع كسموات[3]

=

ويشكك في المنقول عنهم من ذلك فانظره في خصائصه ٣/ ٣٠٥ والقائل بنصب لغات وأشباهها مما حذفت لامه بالفتحة هشام من الكوفيين، وأما الكوفيون فقد أجازوا نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقًا. انظر «الهمع» ١/ ٢٢.

(١) ذكر الشارح أن ثبة تجمع هذا الجمع قياسًا؛ لأن فيها التاء، وظاهر ما في شرح التصريح استبعاد ذلك حيث قصره على العَلَم والصفة. وهو مردود بأن كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع إلا ثلاث كلمات: شفة. وأمة. وشاة. انظر «الهمع» ١/ ٢٢ ويس على التصريح ١/ ٨١.

(٢) ينقاس هذا الجمع فيما يأتي: الأول: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا سواء أكان اسمًا كفاطمات وحمزات أم صفة كمسلمات وضخمات، وسواء أكان المؤنث كفاطمات أم مذكر كحمزات. ومن هذا النوع ثبات جمع ثبة، الثاني: ما فيه ألف التأنيث مطلقًا سواء أكانت مقصورة كحبليات أم ممدودة كصحراوات، ويستثنى من هذا فعلى مذكر فعلان كسكرى مؤنث سكران، وفعلاء مؤنث أفعل كحمراء مؤنث أحمر، فإنهما لا يجمعان هذا الجمع، كما لا يجمع مذكرهما جمع مذكر سالمًا كما سيأتي إن شاء الله. الثالث: مصغر غير العاقل كدُريهمات. الرابع: الاسم المؤنث الخالي من التاء والألف كزينبات وسعادات. الخامس: وصف المذكر غير العاقل كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤]، بناء على أنها جمع معدود لا معدودة كما في يس على التصريح ١/ ٨١ وقد أشار ابن مالك إلى تلك الأنواع بقوله:

وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ... ودرهم مصغرًا وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل ... وغير ذا مسلم للناقل

انظر «عبادة على الشذور» ١/ ٦٣. وزاد بعضهم -منهم ابن عصفور- كما في «الهمع» ١/ ٢٣ سادسًا: مما ينقاس فيه هذا الجمع وهو: كل اسم لم يسمع له عن العرب جمع تكسير كسرادقات وإصطبلات وحمامات. ومن ثم لحنوا أبا الطيب في قوله: «ففي الناس بوقات لها وطبول» وانظر في هذا أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن تأليف د. محمد يسري زعير ١/ ١٤٦ وما بعدها، والنحو الواضح أ. عباس حسن ١/ ١٦٩.

(٣) إنما كان مسموعًا في سموات، لأنه ليس مما ذكر، وذلك لأن سماء ليس فيها ألف التأنيث الممدودة؛ لأن همزتها منقلبة عن أصل، وهو الواو، وقد قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة.

في جمع سماء على أن فيه تاء التأنيث إذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه، (بخلاف نحو: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨])[(١)] مما تاؤه أصلية كأبيات (و) نحو: (رأيت قضاة)، وغزاة[(٢)] مما ألفه أصلية، فإنهما ينصبان بالفتحة، وهذان فهما من قوله: مزيدتين، وإنما كانت ألف قضاة وغزاة أصلية؛ لانقلابها عن أصل؛ لأن أصلهما قضية، وغزوة، لأنهما من قضيت، وغزوت فلما تحركت الواو والياء، وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين. (وألحق به) أي الجمع المذكور في إعرابه بما ذكر (أولات)[(٣)] نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦][(٤)]،

---

(١) من الآية (٢٨) من سورة البقرة، والشاهد نصب أمواتًا على أنه خبر كان بالفتحة، لأنه جمع تكسير، وليس جمعًا مزيدًا بالألف والتاء، لأن التاء فيه أصلية، إذ مادته موت، ومفرده: ميت وهو: عادم الحياة. ومثل الآية المذكورة قوله تعالى في [فصلت: ١٠]: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ وقوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ [الحجرات: ٢] وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ [الزلزلة: ٦].

(٢) في نسخ المخطوطة: «وقضاة» مما ألفه أصلية كغزاة، وقد آثرت ضم غزاة إلى قضاة، لأنهما مشتركان في الحكم، وليس أحدهما مشبهًا بالآخر.

(٣) مقتضى كلام المصنف أنه لم يلحق بهذا الجمع غيرها، لأن تخصيص الشيء بالذكر يقتضي نفي الحكم عما عداه، وزاد ابن مالك اللات في بعض اللغات جمع اللاء، وعذر المصنف في تركها قلتها وندورها، كما يدخل في الملحق بهذا الجمع ما سمي به على أحد الأوجه كما مر في عرفات، وأولات في جمعنا هذا نظيره (أولى) في جمع المذكر، ولابد في كتابتهما من واو بين الهمزة واللام، وذلك للفرق بين أولات، واللات جمع التي فإنها تكتب بلام واحدة. نبه على ذلك الشنواني في الآجرومية كما في السجاعي على القطر ص٢٥. وأصل أولات: (ألى) بضم الهمزة وفتح اللام، قلبت الياء ألفًا ثم حذفت؛ لاجتماعهما مع الألف والتاء المزيدتين، ووزنه فعات. انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٨٢، و«أسرار النحو» د. محمد يسري زعير ١/ ١٤٨.

(٤) من الآية (٦) من سورة الطلاق، و﴿أُوْلَٰتِ﴾ في الآية خبر كن، واسمها نون النسوة المدغمة في لام كان العائد على المطلقات، وأصل (كن) : كون بضم الواو بعد النقل إلى باب فعل فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، فسكنت الواو عند الإسناد =

وهو اسم جمع[1] لا واحد له من لفظه.

الباب (الثالث): الأسماء الستة المعتلة المفردة المكبرة المضافة إلى غير ياء المتكلم[2] وهي: (ذو بمعنى صاحب[3]، وما أضيف لغير الياء من أخ،

=

عند الإسناد إلى نون النسوة، سكنت نون الفعل للإدغام في نون النسوة، فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين فأصبحت: كن. انظر «التصريح على التوضيح» ١/ ٨٢ بتصرف.

والشاهد نصب أولات بالكسرة، لأنها ملحقة بالجمع المذكور، والسر في إلحاقها به خلوها من مفرد من لفظها.

(١) اسم الجمع هو الذي يدل على معنى الجمع دون أن يكون على أحد أوزانه، ويفرق بينه وبين الجمع بأن الجمع له مفرد من لفظه ومعناه وله وزن مخصوص، واسم الجمع غالبًا ليس له مفرد من لفظه كما في أولات بل من معناه، وهو: ذات، وقد يكون له مفرد من لفظه كركب وسفر وصحب فإن واحدها: راكب، وصاحب، وسافر، والقول بأن أولات اسم جمع وهو رأي جمهرة النحاة، وخالفهم في ذلك الورداني حيث قال: «يلزم من زيادتها أن يكون جمعًا حقيقيًّا لا ملحقًا به... لأنا لم نجد زيادتها في غير المفرد معنى إلا وهو جمع» انظر «حاشية الصبان» ١/ ٩٣، و«أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن» ١/ ١٤٨، حيث يستحسن مؤلفه هذا الرأي.

(٢) هذه هي الشروط العامة لمجموع الأسماء الستة لا لجميعها، وقد أشار إليها ابن مالك في ألفيته مع التمثيل بقوله:

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا ... لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

وأما الشروط الخاصة فهي لاثنين منها وهي ذو، وفم كما سيتبين بعد قليل.

(٣) قال السهيلي: إضافة «ذو» أشرف من إضافة صاحب؛ لأن قولك: «ذو» يضاف إلى التابع، وصاحب إلى المتبوع، ولذلك سميت أقيال حمير بالأذواء نحو قولهم: ذو جدن ذو يزن، وفي الإسلام أيضًا قالوا: ذو الشهادتين، ذو اليدين، وأصل وضعها التوصل إلى وصف الأشخاص بأسماء الأجناس كما أن الذي وضعت للتوصل إلى وصف المعارف بالجمل. انظر في هذا حاشية عبادة على الشذور ١/ ٦٤ بتصرف، والموضح في الدراسات اللغوية تأليف الأساتذة عبدالعظيم الشناوي وعبدالرحمن محمد إسماعيل، ومصطفى إمام ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه ص١٢، ١٣ بتصرف. ولا تضاف «ذو» إلى ضمير الأشخاص، واختلفوا في إضافتها إلى ضمير الأجناس

=

وأب[1]، وحم[2]، وهن)، وهو كناية عن أسماء الأجناس، وقيل: مختص بما يستقبح التصريح به كالفرج[3]، (وفم بغير ميم[4] فإنها تعرب بالواو) رفعًا، (والألف) نصبًا، (والياء) جرًّا كجاءني ذو مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذي مال، سواء كانت الإضافة ملفوظة كما ذكر أم منوية كقوله:

=

فمنعه الأكثرون، وأجاز بعضهم؛ لأن ضمير الجنس كالجنس في المعنى، وعن بعضهم أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب؛ لأنها رديفته، وأنه لا يمتنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت وصلة (أي للوصف بأسماء الأجناس) وإلا فلا يمتنع.

(١) في بعض نسخ المتن تقديم أب على أخ.

(٢) الحم خاص بأقارب الزوج، وقيل: أقارب الزوجة، وقيل: مشترك بينهما، وأصله: حمو حذفت الواو اعتباطًا، وكذا أب، وأخ، وحم إذا كان مفردًا، أو مضافًا أعرب بالحركات الظاهرة، وفيه ثلاث لغات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ت. عبدالرحمن السيد فانظرها ١/ ٤٧.

(٣) في عبادة على الشذور ١/ ٦٥: «والهن يكنى به عن الأشياء»، وقيل اسم لما يستقبح أي سواء كان فرجًا أم لا، فيشمل المرأة والزنا، وقيل: اسم للفرج خاصة قبلًا ودبرًا، وفي مختار الصحاح ٩ مادة (هـ ن ا) ص٧٠٠: وهن بوزن أخ كلمة كناية ومعناها شيء، وأصلها (هنو) بفتحتين تقول هذا هنك أي شيئك، وتقول جاءني هنوك، ورأيت هناك ومررت بهنيك.

(٤) الحاصل أن أصل فم (فوه) بدليل جمعه على أفواه؛ حذفت لامه وهي الهاء اعتباطًا ثم تارة تبدل العين ميمًا فيعرب بالحركات، وتارة لا فيعرب بالحروف، فليست الميم هي الأصل خلافًا لقول الألفية: «والفم حيث الميم منه بانا». الموهم أن الميم هي الأصل بخلاف عبارة المتن هنا فلا توهم كما أفاده السيوطي في نكته انظر عبادة على الشذور ١/ ٦٥. والصحيح أنه ليست الميم أصلًا والواو فرع عنها، ولا الواو كذلك والميم فرع عنها بل هما أصلان. قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٢: الصحيح أن للفم ثلاث مواد: إحداها ف م ي، والثانية: ف م و، والثالثة: ف م م، ومادة رابعة من: ف و هـ، وكلها أصول متوافقة في المعنى لا أن أصلها: «فوه» كما زعم الأكثرون، لأن ذلك مدعى لا دليل عليه مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه في غير ضرورة مع تصرف وتوسع كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٦٨.

صـــهباءَ خُرطومًـــا عُقـــارًا قَرقَفـــا خالط مـن سَـلمى خياشـيمَ وفـا[(١)]

(١) قاله العجاج، من الرجز. انظر ملحقات ديوانه ٨٣، وأراجيز البكري / ٥.

اللغة: الصهباء: الخمر، الخرطوم: الخمر السريعة الإسكار- العقار: الخمر لمعاقرتها -أي: ملازمتها- البدن، أو لعقرها شاربها عن المشي، القرقف كجعفر وعصفور: الخمر يرعد منها صاحبها، وفي اللسان قال الفراء: وأما «وفا» فإنما يقال في الإضافة إلا أن العجاج قال: خالط... وربما قالوا ذلك في غير الإضافة وهو قليل. وقد قيل: إنه حذف المضاف إليه للعلم به، وقال أبو علي في التذكرة: «الألف في (فا) عين الفعل وليست بدلًا من التنوين» وقال شراح الكتاب: «حكم ألف (فا) أن يكون بدلًا من التنوين والمنقلبة من العين سقطت، لالتقاء الساكنين؛ لأنه الساكن الأول، وبقي الاسم على حرف واحد، وجاز هذا في الشعر للضرورة» وقال محمد بن يزيد: «كثير من الناس نسبوا العجاج فيه إلى اللحن، وهو ليس عندي بلحن؛ لأنه حيث اضطر أتى به في قافية لا يلحقه تنوين، ومن كان يرى تنوين القوافي لم ينون هذا، وقال شارح الكتاب: القول فيه أنه أجراه في الإفراد مجُراه في الإضافة للضرورة». اهـ. من هامش شرح المفصل ١/ ١٩٨.

وفي الهمع ١/ ٤٠: وأما قوله فلا يفرد إلا ويصير بتلك اللغات، وقال العجاج: «خالط من سلمى خياشيم وفا» فأفرده لفظًا حالة النصب فخصه البصريون بالضرورة، وجوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجًا على أنه حذف المضاف إليه، ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله أي: خياشيمها وفاها.

وأما عكس ذلك وهو إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسي إلا في الشعر، وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة، والصحيح كما قال ابن مالك، وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار، ففي الحديث: «لخلوف فم الصائم» وقال الشاعر:

يـــــصبح ظمـــــآنَ وفي البحـــــر فمُـــــه

والشاهد في هذا الرجز أن لفظ (فو) ملازم للإضافة، وأنه قد يفرد في الضرورة، وتكون الإضافة مقدرة، ولذلك نصب الألف، والتقدير: وفاها.

انظر إصلاح المنطق ٨٤، واللسان (فم، فوه، نهى) واستشهد به ابن مالك في التسهيل ١/ ٥٣، وانظر شرحه للمرادي ١/ ٤٦، والخزانة ٢/ ٦٢، ٣/ ١٣٥، ٢٥٢، والعيني على الخزانة ١/ ١٥٢، يس على التصريح ١/ ٥، ١٢، وشرح ابن السيرافي ١/ ٢٠٤.

إذ التقدير: خياشيمها، وفاها.

و«ذو» ملازمة للإضافة إلى اسم جنس فلذا لم يشترطها فيها، وبدأ بها لعدم مفارقتها الإعراب بالحروف، وخرج بمعنى صاحب «ذو» الموصولة فتلزمها الواو كجاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، وكقوله:

فإِمَّــا كِــرامٌ مــوسرونَ لقيــتُهم فحسبيَ مِن ذو عندهم ما كفانيــا[1]

---

(١) البيت منسوب إلى منظور بن سحيم الفقعسي، وهو شاعر إسلامي مقل من قصيدة في امرأته حين حلق شعرها فرفعته إلى الوالي فجلده واعتقله فدفع جبته وحماره إليه فأطلقه، والشاعر هنا يتمدح بالقناعة والكف عن أعراض الناس، وهذا البيت من الطويل مقبوض العروض والضرب ويروى مكان لقيتهم: رأيتهم، وأتيتهم كما يروى: من ذو ومن ذي، فأما: الفاء للعطف، وحق الرواية الواو لا الفاء لما يعلم من الوقوف على القصيدة وهي قوله:

فإمــا كــرام معــسرون عــذرتهم وإمــا لئــام فــادخرن حيائيــا

وإما كرام... البيت: إما: بكسر الهمزة وتشديد الميم للتفصيل، وهو أحد معانيها الخمسة كما في المغني مبحث «إما»، ولا خلاف أن «إما» هنا غير عاطفة، لسبقها بحرف العطف الفاء، أو الواو على الروايتين، وإنما الخلاف في «إما» غير المسبوقة بحرف العطف. انظر فتح الجليل شرح شواهد ابن عقيل ص٤ للشيخ قطة العدوي على هامش شرح ابن عقيل للجرجاني ط١٣١٤هـ المطبعة العامرية. كرام: مبتدأ سوغ الابتداء به وصفه بموسرون، وعليه فجملة «لقيتهم» أو: «رأيتهم»، أو: «أتيتهم» على الروايات الثلاث خبره، والرابط هم، ويجوز أن يكون (كرام) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: أهل المنزل إما كرام، وعليه «فموسرون» و«لقيتهم» نعتان له: الأول مفرد والثاني جملة. (فحسبي): كافيني. الفاء فاء الفصيحة أي: إن ثبت ذلك فحسبي... إلخ، و«حسبي»: كلام إضافي خبر مقدم على الأظهر. (من ذو) أي: من الذي، فهي مبنية، وروى «من» على الإعراب، وسيأتي تفصيلها في الشاهد، والجار والمجرور متعلق بحسبي، أو كافيني (عندهم): كلام إضافي متعلق بمحذوف صلة لـ(ذو)، (ما) موصول مشترك لغير العالم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، (كفانيا): صلته. وجملة (فحسبي... إلخ) جواب الشرط

=

وهي لغة[1] طيئ[2]، على أن منهم من يلحقها بالتي بمعنى صاحب، كما روي: فحسبي من ذي، وبها أضيف لغير الياء مما ذكر ما لم يضف منها فيعرب بحركات[3] ظاهرة، وما أضيف منها[4] للباء فيعرب[5] بحركات مقدرة، وبغير ميم فيعرب[6] بحركات ظاهرة وبتضعيف ميمه، ودونه منقوصًا كقاضي[7]، وبحركات مقدرة كذلك، مقصورًا كعصا بتثليث فائه فيهما، فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة،

=

المحذوف، والشاهد فيه ذو، حيث استعملت اسمًا موصولًا عند طيئ فبنيت كسائر الموصولات، ولو كانت بمعنى صاحب لقال: «من ذي» على أن بعض طيئ رووا البيت: «من ذي» فأجروا (ذي) الموصولة مجرى التي بمعنى صاحب، وهي تلازم الإفراد والتذكير، فأعربوها، والأول هو الأكثر والأحسن. وانظر في هذا الشاهد في شرح المفصل ٣/ ١٤٨، والعيني على الخزانة ١/ ٤٣٦، وشرح التصريح ١/ ١٣٧، والهمع ١/ ٨٤، والدرر ١/ ٥٩، والأشموني ١/ ١٥٧، وشرح حماسة المرزوقي ١١٥٨، وشرح ديوان الحماسة للشيرازي ٢/ ١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٣، وشرح العمدة ٢٢.

(١) اختلف العلماء في أصل كلمة لغة واشتقاقها، وهل هي عربية أو أجنبية، أو معرفة، ولهم في ذلك كلام كثير، وقد استحسن د. عبدالحميد أبو سكين أنها معربة فانظر ذلك في رسالته للدكتوراه (اللهجات العربية إلى منتصف القرن الثاني الهجري) ص٥٥، ٥٦.

(٢) طيئ قبيلة بوزن فيعل، والهمزة فيها أصلية، والنسبة لها طائي. وقال بعض النسابين: سميت طيئ طيئًا، لأنه أول من طوى المناهل. أي جاز منهلًا إلى منهل آخر، ولم ينزل انظر اللسان مادة طوى ٢٧٣١ ط دار المعارف.

(٣) في النسخة (أ) بالحركات، والأنسب ما ذكرته.

(٤) في النسختين الأصلية، و(ب) سقوط كلمة (منها).

(٥) في (أ) فتعرب بالتاء.

(٦) في النسخة (أ) معرب، والأحسن ما ذكرته.

(٧) هكذا في (ب) وفي النسختين الأصلية و(أ) سقوطها كقاضي، وفي النسخة (ب) تقييد هذا نصه: «ومنقوصًا كقاض لم أره من شيء وقفت عليه فليحرر».

واقتصر في التسهيل على عشر[1]، وأفصحها: فتح فائه منقوصًا، وبالمفردة والمكبرة: المثناة، والمجموعة، والمصغرة، فإعرابها كإعراب سائر المثنيات والمجموعات والمصغرات[2]، واستغنى المصنف عن التصريح بذلك فيها[3]، لنطقه[4] فيها كذلك (والأفصح) وفي نسخة: والأحسن (في الهن) مضافًا: (النقص بحذف لامه فيعرب بالحركات فهذا[5] هنك، ورأيت هنك ومررت بهنك، أفصح من هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ومنه الحديث: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا»[6] ويجوز النقص بضعف في أب، وأخ، وحم.

---

(١) في النسخة (ب) تقييد هذا نصه: «قوله: واقتصر في التسهيل على عشر» ليس في التسهيل إلا تسع، وعبارته (تثليث فاء فم منقوصًا ومقصورًا، أو يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها أو تتبع فاؤه حرف إعرابه. اهـ. وانظر شرح التسهيل بتحقيق د. عبدالرحمن السيد ١/ ٥٠، ٥١. والمراد بالنقص هنا حذف الآخر، وجعل ما قبله آخرًا، ولعل الشيخ جعل الإتباع راجعًا للنقص والتضعيف فتأمل. انتهى التقييد، وفي النسخة (أ): عشرة بالتاء، والوجهان جائزان؛ لأن المعدود إذا حذف جازت الموافقة والمخالفة. والله أعلم.

(٢) ومن أمثلتها مثناة رفعًا قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] ونصبًا: ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧] وجرًّا ﴿كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦]، ومن أمثلتها مجموعة رفعًا: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٢٢] ونصبًا: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧] وجرًّا: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦] ومثالها مصغرة في الأحوال الثلاث: هذا أخيك الصادق، وأكرم أخيك، واعطف على أخيك.

(٣) في النسخة (ب) سقوط فيها.

(٤) في (أ) كنطقه.

(٥) في (أ) كهذا، والصواب ما أثبته.

(٦) قال ﷺ: «من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا» قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم: تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى، وهو الذي يقول: يا لفلان ليخرج الناس معه في القتال إلى الباطل، فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة =

ومنه قوله:

بأبِــهِ اقتَــدى عــدِيٌّ في الكــرمْ ومــن يــشابِهْ أَبَــهُ فــما ظَلَــم [(١)]

=

مكسورة فضاد معجمة مشددة أي قولوا له: عض على هن أبيك أي على ذكر أبيك استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال، والذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك أما نحن فلا نجيبك... ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أي لا تذكروا كناية الذكر وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأيسر بفتح الهمزة وسكون التحتية. وقوله: أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه.. إلخ يحتمل أيضًا أن معنى عض على هن أبيك: عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من أخوتك. قال يس في حاشيته على التصريح (الحديث المذكور في الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي لكن بلفظ «إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه» إلخ.

وقد اقتصر ابن الأثير في النهاية على ما في شرح الصبان على الأشموني جـ١ ص ٦٩، ٧٠ ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد ١/ ٤٩ والتصريح ١/ ٦٤ وهذا الحديث أخرجه في مصابيح السنة ٢/ ١٠٨ عن أبي بن كعب بهذا اللفظ، وأخرجه ابن حنبل ٥/ ١٣٦ عن أبي بألفاظ مختلفة، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤٧ وشرح الكافية الشافية ت.د: الرصد جـ١/ ١٥. و«من» في الحديث تحتمل الشرطية والموصولة، والأول أرجح وقوله: (فأعضوه) جوابها، واقترن بالفاء لأنه جملة طلبية أمرية (ولا تكنوا) معطوف على الجواب. والشاهد في الحديث «بهن أبيه» حيث استعمل الهن منقوصًا فأعرب بالحركات الظاهرة وهذا أفصح من إتمامه بالحروف.

(١) رجز قاله رؤبة وأراد به عدي بن حاتم الطائي الصحابي الجليل ﷺ. وقد اقتبس الراجز فيه المثل السائر «من أشبه أباه فما ظلم». انظر مجمع الأمثال للميداني (ت. محمد أبو الفضل إبراهيم) جـ٣ ص٣١٢ ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه. واختلف في معنى «فما ظلم». وللباء في «بأبه» تتعلق باقتدى قدم للاختصاص و(أبه) مفعول به ليشابه، والفاء في قوله: «فما ظلم» جواب «من». وروي فمن بالفاء، ووجهه إن صح أن تكون للتعليل، وعلى رواية الواو تكون للاستئناف، والشاهد فيه أن الأب في الموضعين استعمل منقوصًا بحذف اللام معربًا بالحركات وهذه لغة بعض العرب فعلى لغتهم تكون تثنيته أبان وجمعه التصحيحي أبون، وقد قيل: إن الأصل بأبيه، وأباه فحذفت الياء في الأول والألف في الثاني للضرورة. وانظر هذا الشاهد في التصريح ١/ ٦٤، الهمع ١/ ٣٩، الدرر ١/ ١٢، الأشموني ١/ ٧٠، ملحقات ديوان رؤبة ١٨٢. واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤٩ ومعجم شواهد العربية ص٥٢.

وقصرهن أولى من نقصهن[1] كقوله:

إِنَّ أَباهــــا وأَبــــا أَباهــــا قــد بَلغـا في المجـدِ غايتاهـا[2]

وقول بعضهم: «مكره أخاك لا بطل»[3].

---

(١) تعبير الشارح بأولوية القصر على النقص يفيد أن النقص أيضًا موجود وإن كان أقل من القصر، ولا ينافي ذلك قول ابن مالك في ألفيته:

(وفي أب وتاليــــــه ينــــــدر)

لأن الأولوية والشهرة لا تنافي الندرة.

(٢) قاله أبو النجم كما ذكر الجوهري، وقيل: قاله رؤبة وليس بصحيح، والمجد في البيت مراد به الكرم، ومنه المجيد وهو الكريم. والضمير في (غايتاها) راجع إلى المجد، وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة، والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل، أو غاية المجد في النسب وغاية المجد في الحسب. الشاهد في البيت نصًا في الثالث (أباها) واحتمالًا في الأولين بقرينة الثالث؛ إذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال: الشاهد في الثالث فقط أراد الشاهد صراحة، ولغة القصر صحيحة لورودها في صحيح البخاري وفي كلام الإمام أبي حنيفة (بأبا قبيس) خلافًا لمن لحنه في ذلك، وفي البيت شاهد ثان وهو قوله: «غايتاها» حيث استعمل المثنى بالألف في حالة النصب إذ «غايتاها» مفعول به ومضاف إليه. وكان القياس أن يقال: غايتيها، ونسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان، ونسبها أبو الخطاب لكنانة، ونسبها بعضهم لغير ذلك، وأنكره المبرد مطلقًا وهو مردود بنقل الأئمة، ومما سمع من ذلك قولهم ضربت: يداه، وقيل: الألف بعد التاء الفوقية للإتباع لا للتثنية. انظر الصبان والعيني على الأشموني ١/ ٧٠-٧١، والدرر ١/ ١٢، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ١٥، وتعليق الفرائد ١/ ١٥٣، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٣٩، وشرح التصريح ١/ ٦٤، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٢٨، وشرح المفصل ١/ ٥١ وفي ٣/ ١٢٩، والإنصاف ١٨، وشذور الذهب ص٤٨ ط٢ الاستقامة، ومعجم الشواهد ص٥٥٦.

(٣) هذا مثل رواه النحويون هكذا: مكره أخاك لا بطل، ورواية الميداني له في مجمعه: مكره أخوك لا بطل، كما في المثل رقم ٤١١٧ جـ٣/ ٣٤١ ت المرحوم محمد أبو الفضل إبراهيم، وقد ذكره أيضًا بنفس النص في تضاعيف المثل رقم ٧٧١ جـ١/ ٢٦٩ بنفس التحقيق طبعة عيسى البابي الحلبي

=

وإنما كان إعرابها بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعًا عن الحركات إلا أنها أقوى منها؛ لأن كل حرف علة كحركتين[1] فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعيين على المفرد بالإعراب الأقوى؛ فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات... الإعراب بالأصل وهو الحركة بالأقوى وهو الحرف، وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب، وفي استلزام كل منها ذاتًا أخرى كالأخ للأخ والأب للابن[2]، وأما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام، بدليل معاقبتها إياها

= وشركاه. ورواية الميداني للمثل تتفق مع الإتمام في كلمة (أخوك) وهو أفصح لغاتها، والنحويون في مصادرهم التي لدي رووه بالألف (أخاك) ليعضدوا به جواز القصر في أب وتاليه، وهذا المثل من كلام أبي حنش خال بيهس الملقب بنعامة حينما دفعه بيهس في الغار فقال: ضربًا أبا حنش فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل فقال أبو حنش: مكره أخوك لا بطل، وقيل: إن أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة علي فلما التقيا قال عمرو: «مكروه أخاك لا بطل» فأعرض عنه، وذكر الأخ للاستعطاف، ويضرب هذا المثل لمن يحصل على ما ليس من شأنه. ومكره اسم مفعول خبر مقدم، وأخاك كلام إضافي مبتدأ مؤخر مرفوع. ولا يجوز كون مكره مبتدأ أو أخاك نائب فاعل سد مسد خبره لعدم اعتماده على شيء، وأجازه الكوفيون والأخفش، وقوله: لا بطل- لا حرف عطف يفيد النفي، وبطل معطوف على «مكره» مرفوع مثله، وهو صفة مشبهة. انظر في ذلك شرح التصريح ١/ ٦٥، والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٧١، والشاهد في المثل: استعمال الأخ مقصورًا، وهذا الوجه أحسن من النقص وأقل من الإتمام، والأسماء الستة على ثلاثة أقسام باعتبار اللغات الواردة فيها:

١- ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب، والفم بغير الميم.

٢- ما فيه لغتان: النقص وهو الأكثر، والإتمام وهو دونه، وقد انفرد به سيبويه، وهذا في لفظ الهن.

٣- ما فيه ثلاث لغات: الإتمام، فالقصر، فالنقص، وذلك كائن في الأب والأخ والحم، وقد مضى تفصيل ذلك.

(١) تتمثل فرعية الحرف عن الحركة في باب الإعراب لثقل الحروف وخفة الحركات، وأما كون الحروف أقوى من الحركات فلتولدها منها. انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨ بتصرف.

(٢) في (أ) للأب، وهذا سهو لأن من كان أباك فأنت ابنه ولست أباه.

في النسبة نحو: ابني، وبنوي؛ فكأن[1] لامها ليست حرف علة[2]، وخصوا ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة، وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد[3]، وما ذكر من أن إعرابها بالحروف هو المشهور، ومذهب سيبويه[4] وموافقيه أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف كما في المقصور.

---

(١) في النسخة (ب) فكانت، وهو خطأ لأن المراد التشبيه وليس مجرد الإخبار.

(٢) أصل الابن: بنو بفتحتين لأنه يجمع على بنين وجمع القلة منه: أبناء، وقيل: أصله بنو بكسر فسكون كحمل بدليل قولهم: بنيت، وهذا القول يقل فيه التغيير، وقلة التغيير تشهد بالأصالة، والدليل على أن لامه واو إلى جانب ما ذكره الشارح من النسبة إلى قولهم هو ابن بين البنوة، وذكر الشارح لهذه الكلمة (ابن) في هذا الصدد استطراد بعد قوله: «والأب للابن» لأن هذه الكلمة ليست مما نحن فيه وهو الإعراب بالحروف لأنها وإن شاركتها في حذف اللام وأن ذلك الحذف اعتباط إلا أنها تخالفهن في أنها عوضت بهمزة وصل في أوله، ويبدو -والله أعلم- أن الشارح ذكرها تدريبًا للمبتدئين على كيفية استخراج أصل اللام ولتعويض بعض النواحي الصرفية التي يكاد يخلو منها هذا المختصر. والله أعلم.

وهذه العبارة منقولة بالنص من شرح الكافية للرضي جـ١ ص٢٨.

(٣) انظر هذه التعليلات التي ذكرها الشارح في شرح الكافية ١/ ٢٨ فقد نقلها عنه بتصرف.

(٤) سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر، وبعضهم يختصر نسبه فيقول: عمرو بن قنبر، وهو فارسي الأصل، وينتمي بالولاء إلى الحارث بن كعب، وقنبر: ضبطه الذهبي في المشتبه ٥٣٥ بضم ففتح وكذا ضبطه صاحب تاج العروس، وأما الدارقطني فضبطه بفتح القاف وسكون النون «قنبر»، وكنيته مختلف فيها، فهو أبو بشر، وهو الأثبت والأشهر، وقيل: أبو الحسين، وقيل: أبو عثمان. انظر مراتب النحويين ٦٥، ولم يلقب بسيبويه أحد قبله، ومعناه كما يزعمون رائحة التفاح، ولكن الأستاذ عبدالسلام هارون في تحقيقه (للكتاب) لا يرتضي هذا التفسير لمخالفته الأصل الفارسي.

وقد عرف بهذا اللقب بعد سيبويه آخرون من النحاة ولعلهم ظفروا بهذا اللقب لبراعتهم في النحو.

ونشأ سيبويه بالبصرة وأخذ النحو عن الخليل ويونس والأخفش الأكبر، وعيسى بن عمر وممن أخذ عنه النحو أبو الحسن الأخفش، وقطرب، والناشي وهو رجل مغمور، ولعل قلة تلامذة سيبويه ناجمة عن وجود حبسة في لسانه كما ذكروا، كتب كتابًا في النحو سماه «الكتاب» وهو =

لكن أتبع فيها حركات ما قبل الحروف لحركات الإعراب بالمحذوف بعضها استثقالًا وبعضها تعذرًا[1]، قال جماعة (وهذا هو الصحيح؛ لأنه يلزم على الأول أن يكون فوك، وذو مال معربين، وهما على حرف واحد؛ لأن الإعراب زائد على الكلمة ولا نظير له). وأجيب بأنه: لا محذور في جعل الإعراب حرفًا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع[2] من نفسها[3]، وهو علامة التثنية والجمع[4] ومثل الخلاف المذكور يأتي في المثنى والمجموع.

=

أشهر من أن يعرف به، وقد حدثت بينه وبين الكسائي المناظرة المعروفة بالمسألة الزنبورية والتي كانت سببًا في وفاة سيبويه.

وقد اختلف في عام وفاته فقيل سنة ١٦١ وقد رد البغدادي في تاريخه ١٢/ ١٩٨ هذا الرأي مستدلًّا بقول المرزباني: «وهذا غلط قبيح لأن سيبويه بقي بعد هذا مدة طويلة» وقيل: توفي سنة ١٧٧، وقيل: سنة ١٨٠ وقيل سنة: ١٨٨، وقيل: ١٩٤، وأرجح الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠هـ ويؤيد هذا أنهم يقولون: إنه توفي قبل يونس بن حبيب والكسائي اللذين توفيا سنة ١٨٣هـ. انظر ترجمته في المعارف لابن قتيبة ٢٣٧، والمراتب لأبي الطيب اللغوي ١٦٥، والسيرافي في أخبار النحويين البصرين ٤٨، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٠٦، وبغية الوعاة ٣٦٦، طبقات النحويين للزبيدي ٧٣، ٧٤، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦٠، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٣٦٨، والفهرست ٧٦، ٩٦، وعبدالسلام هارون في مقدمته (للكتاب)، ونشأة النحو ٦٦، ٦٧.

(١) هذه العبارة التي نقل فيها رأى سيبويه وموافقيه منقولة من شرح الكافية للرضي بتصرف فانظرها جـ١/ ٢٧. وقد نقبت في كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون فلم أجد في أجزائه الخمس تعرض سيبويه لإعرابها بالوجه الذي نقلوه عنه، وحتى لم أجده تكلم صراحة على إعرابها بل ذكرها عرضًا- كما نبه على ذلك المحقق في فهرست مسائل النحو والصرف جـ٥/ ٢٥٤ في ١/ ٤٣٠، ٢/ ٥، ٧، ٣/ ٤١٢، ٣/ ٢٦٤، ٢/ ٤١٥.

فليت شعري كيف استنطق النحاة سيبويه ما لم يقله، اللهم إلا أن يكون مجرد تقوية لرأي ارتضوه، وتلك لعمري مما يؤسف له ويحتاج إلى تصفية وحزم، وذلك مما تقتضيه الأمانة العلمية والله أعلم.

(٢) في النسخة (أ) «والجمع».

(٣) في النسخة (أ) سقوط «من نفسها» وهو علامة التثنية والجمع.

(٤) من قوله: «وأجيب... إلى الجمع» منقول بتصرف يسير من شرح الكافية للرضي، والأصل أوضح فانظره ١/ ٢٨ ويبدو أن شارحنا يؤيد إعرابها بالحركات المقدرة وهو ما زعموه صحيحًا

=

الباب (الرابع): (المثنى) وهو ما دل على الاثنين وأغنى عن متعاطفين من لفظه مذكرًا كان أو مؤنثًا[(1)].

=

لكن الرضي يؤيد في شرحه المذكور إعرابها بالحروف وأنا معه في ذلك، وإليك نص عبارته ١/ ٢٧: «والأقرب عندي أن اللام في أربعة منها وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات، وكذا العين في الباقيين منها أعني (فوك وذو مال) فهي في حالة الرفع لام الكلمة أو عينها وعَلَم العمدة، وفي النصب والجر عَلَم الفضيلة والمضاف إليه؛ فهي مع كونها بدلًا من لام الكلمة وعينها حرف إعراب» وفي المسألة آراء أخر غير هذين الرأيين ذكرها الرضي في شرحه المذكور فانظرها فيه.

والأرجح عندي الرأي الأول وهو إعرابها بالحروف، والذي اعتبره بعضهم مشهورًا وليس بصحيح، لأن المدار هو ما قالته العرب دون تأويل إلا إذا اقتضاه المعنى فلا داعي لأن نتعب أنفسنا في البحث وراء الإعراب التقديري ما دام الإعراب الظاهر موجودًا، وقد مر أن الحروف تنوب مناب الحركات ثم إننا إذا لجأنا إلى الإعراب التقديري لزم على ذلك عدم النظير إذ إنه يكون في حالة الرفع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة، وهذا غير موجود بإجماعهم إلا في الكلمات الأعجمية كسمندو وقمندو، مما سمي به من الأفعال كيدعو ويغزو. وفي حالة النصب يكون كالمقصور وهم قد قالوا: إن ألف المقصور لازمة وهي هنا مفارقة في حالة الرفع والجر، وكذا في حالة الجر يكون كالمنقوص، وياء المنقوص لازمة كما قرروا هم أنفسهم، فليت شعري هل يقرر النحاة قوانين عامة ثم في غمار بحثهم في الجزئيات ينسونها أو يتناسونها رغبة في تكثير الكلام؟! واللغة العربية سهلة يسيرة لا تحتاج إلى هذا التكلف الذي يبعد عن التلطف. ويكفي النحاة فخرًا أنهم استقرءوا كلام العرب وحفظوه لنا من الزوال فلو اكتفوا بذلك لكان الخير كل الخير ولما زهد الناس في هذا العلم الشريف الذي سماه الرسول ﷺ المستطيل في الرؤيا التي رآها ثعلب. والله أعلم.

(١) عرف شارحنا المثنى اصطلاحًا بما ذكر، وقد عرفه الأشموني ١/ ٧٤، ٧٥ بأنه اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف. وتعبير شارحنا بـ(ما دل) والأشموني بـ(ما ناب) ليس معناه الدلالة على الزمن الماضي بل المراد في الحالة الراهنة به؛ لأن معنى الفعل غير معتبر في التعريف، والتعبير عندي بالدلالة أقوى من النيابة لأن مدلول النيابة يوحي بأن ثم شيئًا في الأصل ناب عنه المثنى وليس من اللازم أن يكون ذلك كذلك، فالدلالة توحي بما تقدم وتضيف إليه عدم فرعية المثنى وأنه من الصيغ الأساسية في اللغة. وعرفه ابن مالك في تسهيله بأنه جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبًا وفي المعنى على رأي بزيادة ألف في آخره رفعًا، وياء مفتوح ما قبلها جرًّا ونصبًا تليهما نون مكسورة. وتعبير ابن مالك والأشموني بالاسم أدق من تعبير شارحنا ليشمل تثنية المفرد الحقيقي والجمع واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي. والمراد بالجعل في تعريف ابن مالك تصرف الناطق بالاسم على ذلك

=

(كالزيدان، والهندان)، أصلهما: زيد وزيد، وهند وهند، عدلوا عنه كراهة التطويل، والتكرار، (فإنه يرفع بالألف) نيابة عن الضمة، (ويجر وينصب[1] بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها)[2] نيابة عن الكسرة، والفتحة كجاء

=

الوجه، وقيد ابن مالك الاسم بالقابل تنبيهًا على أن من الأسماء ما لا يقبلها كالمثنى والمجموع على حدة للزوم الثقل بجمعه وتثنيته، والذي لا نظير له في الآحاد وأسماء العدد غير مائة وألف. وتعبير ابن مالك بالمتفقين في اللفظ غالبًا- أولى من ترك قيد «غالبًا» ليشمل المتفقين في اللفظ وهو المقيس كرجلين وما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محفوظ كالقمرين في الشمس والقمر. وتعبير الأشموني بالمتفقين في الوزن والحروف مراعاة لمذهب ابن مالك المجوز لتثنية المشترك مرادًا به معنياه المختلفان وجمعه كذلك نحو عندي عينان منقودة ومورودة، كما يجوز تثنية اللفظ مرادًا به حقيقته ومجازه، وجمعه كذلك، وعلله بأن الأصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق، والعدول عنه اختصار فإذا جاز في أحدهما فليجز في الآخر قياسًا. ويبدو أن شارحنا موافق لذلك بدليل أنه لم يذكر في تعريفه اتفاقهما في المعنى، وقد منع ذلك أكثر المتأخرين ومذهب ابن مالك عندي أحرى بالقبول لاستناده إلى كلام العرب وهو الحجة والفيصل فيما نحن بصدده.

انظر في هذه المسألة شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ وما بعدها، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٧٥ وما بعدها. وأما لغة فهو المعطوف كثيرًا كما في حاشية الصبان وهذا أدق من قول الشيخ خالد في تصريحه على التوضيح ١/ ٦٦، «أنه في الأصل المعطوف من تثنية العود إذا عطفته» وإنما كان أدق لأن ما ذكره الشيخ خالد إنما هو معنى الفعل الثلاثي، وفعل هذه الكلمة رباعي. وإذا أردنا معرفة المناسبة بين تعريف المثنى لغة واصطلاحًا وجدنا ذلك بينًا واضحًا فإن من معاني فعل التي هي فعل المثنى إزالة الشيء. فهم يقولون: جلدت البعير أي أزلت جلده. وقشرته أي أزلت قشره. ويمكن أن يكون منه تثنيته أي أزلت تكراره لاستغنائنا بالزيدين عن تكرار زيد وزيد، وذلك ضرب من الإيجاز. انظر في ذلك أيضًا أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٨٦، ٨٧.

(١) في النسخة الأصلية: وينصب ويجر، والأحسن ما أثبته، وهو مناسب لما سيأتي بعده من تقديم الكسرة على الفتحة اللهم إلا أن يكون في الكلام لف ونشر مشوش.

(٢) إنما كسرت نون المثنى كما قاله الرضي لكونه تنوينًا ساكنًا في الأصل، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر. وقال بعض شراح الأزهرية: زيدت النون في المثنى للدلالة على تمام الاسم أو دفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، والإفراد في نحو الخوزلان تثنية خوزلى وهي مشية فيها تفكك، وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم، وحركت النون

=

الزيدان ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين[(١)]، (وألحق به)[(٢)] في إعرابه بما ذكر: (اثنان) للمذكرين، (واثنتان)[(٣)] ...

=

خوف التقاء الساكنين، وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص من الساكنين ولخفة المثنى، وربما ضمت بعد هذه الألف، وأيضًا قد ورد فتح نون المثنى لغة كقول حميد بن ثور:

على أحوذيين استقلت عشية ... فما هي إلا لمحة وتغيب

وأكثرها كسر النون كما تقدم، وتسقط هذه النون كما في التسهيل لابن مالك ص٦٢ للإضافة ككتابي محمد، وللضرورة، أو لتقصير صلة.

(١) من قوله: «أصلهما إلى»... بالزيدين منقول بتصرف يسير من شرح الشذور للمصنف. فانظره على هامش حاشية عبادة ١/ ٦٩، ٧٠. وقد ترك المصنف والشارح رحمهما الله تعالى شروط المثنى، وها أنذا أذكرها بحمد الله تتميمًا للفائدة، وهي ثمانية كما قال بعضهم:

شرط المثنى أن يكون معربا ... ومفردًا منكرًا ما ركبا

موافقًا في اللفظ والمعنى له ... مماثل لم يغن عنه غيره

الأول: أن يكون معربًا. الثاني: أن يكون مفردًا. الثالث: أن يكون منكرًا. الرابع: أن يكون غير مركب إسنادي وذلك باتفاق، أو مزجي وذلك مع الخلاف، فإذا أريد تثنيتهما أتي لهما بمساعد وهو ذوا رفعًا وذوي نصبًا وجرًّا كما في الصبان ١/ ٨٦. أما المركب الإضافي كعبدالله ونحوه فإنه يثنى صدره باتفاق. الخامس: أن يتفق الاسمان في الحروف وعددها وضبطها نحو العليين تثنية علي وعلي فإن اختلفا لم تصح تثنيتهما كعلي ومحمد، فإذا ورد من ذلك شيء فهو من باب التغليب، وانظر في ذلك أيضًا حاشية الصبان ١/ ٧٥، ٧٦، وشرح التسهيل ١/ ٦٤، وياسين على التصريح ١/ ٦٦. السادس: أن يتفق الاسمان في المعنى فلا يثنى المشترك وهو اللفظ المستعمل في أكثر من معنى حقيقي، وقد مر أن ابن مالك يجيز ذلك بل ويجيز أيضًا تثنية ما يدل على الحقيقة والمجاز، وقد مر ذلك في تعريف المثنى آنفًا. السابع: أن يكون للاسم ثان في الوجود فلا يثنى لفظ الجلالة وذلك بخلاف إله فإنه يثنى بدليل قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١]. الثامن: أن لا يستغنى عن تثنية الاسم بتثنية غيره سواء أكان ذلك الغير مثنى أم ملحقًا به أم غير ذلك. انظر النحو الوافي ١/ ١٣٣ وأسرار النحو ١/ ٩٧.

(٢) المراد بقوله «وألحق به» أي بالمثنى الحقيقي، والمراد بالإلحاق اعتقاد أصالة المثنى الحقيقي وفرعية الألفاظ التي ستذكر بعد، وليس المراد بالإلحاق القياس لأن كليهما سمع إعرابه بالحروف من العرب فكلاهما قسم برأسه، انظر عبادة على الشذور ١/ ٧٦، والصبان ١/ ٧٨. وللملحق بالمثنى في إعرابه أنواع خمسة ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل فانظرها بأمثلتها ١/ ٦٧، ٧٢ ت د: عبدالرحمن السيد.

(٣) شواهد اثنان في القرآن رفعًا قوله تعالى في سورة المائدة (١٠٦)، ﴿حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ﴾ وقوله في [التوبة: ٣٦]: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾ ونصبًا قوله تعالى في [النحل: ٥١] ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ

=

في لغة الحجاز[١] (وثنتان)[٢] في لغة تميم[٣] للمؤنثين (ومطلقًا) من تقييدهما بالإضافة لمضمر لأن وضعهما وضع المثنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة؛ إذ لم يثبت لمفردهما اثن واثناة.

(و) ألحق به (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثين (مضافين لمضمر)[٤] نحو: كلانا وكلاكما وكلاهما، لشدة شبههما بالمثنى لفظًا، لأن آخرهما ألف[٥]، ولا

=

إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ وقوله في [المائدة: ١٢] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾، وجرًّا قوله تعالى في [التوبة: ٤٠] ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ وقد وردت «اثنتان» في القرآن رفعًا مركبة في قوله [البقرة: ٦٠] ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ ونصبًا مفردة غير مضافة ولا مركبة في قوله (١١ غافر) ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ ومركبة قوله في (١٦٠ الأعراف) ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ ومجرورة كقوله: (١١/ النساء) ﴿فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ والله أعلم: انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم طبعة المجمع ١/ ١٧٥ (مادة ثني)، انظر شرح شذور الذهب على هامش حاشية عبادة ١/ ٧٧، وأسرار النحو ١/ ٩٩.

(١) في اللسان مادة حجز ٧٨٥ طبعة دار المعارف: والحجاز البلد المعروف سميت بذلك من الحجز: الفصل بين الشيئين لأنه فصل بين الغور والشام والبادية، وقيل: لأنه حجز بين نجد والسراه، وقيل: لأنه حجز بين تهامة ونجد، وقيل: سميت بذلك لأنها حجزت بين نجد والغور، وقال الأصمعي: لأنها احتجزت بالحرار الخمس منها حرة بني سليم وحرة واقم، قال الأزهري: سمي حجازًا لأن الحرار حجزت بينه وبين عالية نجد.. انظر المصباح جـ١/ ٦، جـ١/ ١٦٨، ومختار الصحاح ط٩ ص١٢٤.

(٢) هذه الألفاظ ملحقة بالمثنى لعدم صلاحيتها للتجريد، ولها نظائر ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٧١ وانظر عبادة على الشذور جـ١ ص٧٦ بتصرف.

(٣) في اللسان مادة تمم ٤٤٩: تميم قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طانجة بن إلياس بن مضر. قال سيبويه: «من العرب مَن يقول: هذه تميم يجعله اسمًا للأب ويصرف، ومنهم من يجعله اسمًا للقبيلة فلا يصرف، وقال: قالوا تميم بنت مر فأنثوا ولم يقولوا: ابن، وفي المصباح: تم الشيء يتم إذا اشتد وصلب فهو تميم وبه سمي الرجل (المصباح جـ١/ ١٠٦، ١٠٧).

(٤) في بعض نسخ المتن (إلى مضمر).

(٥) ألف «كلا» عند سيبويه بدل من الواو لإبدال التاء منها في المؤنث «كلتا» في أخت وبنت، وقال السيرافي هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه، وأما الكسرة في كلا فلا تؤثر عند ابن الحاجب في إمالة الألف المنقلبة عن الواو، وأما ألف «كلتا» فاختلف فيها فقيل: الألف للتأنيث جعلت

=

ينفكان عن الإضافة[1] حتى يتميزا عنه بتجردهما عن النون، ومعنى، لأنهما مثنيا المعنى[2]، ولأنهما لا يضافان إلا إلى المثنى فيعطيان حكمه، وقيدا بالإضافة إلى المضمر، لأنهما إذا أضيفا إلى ضمير غائب فالأغلب كونهما تابعين للمثنى، تأكيدًا له[3] كجاءني الرجلان كلاهما، فجعلا موافقين لمتبوعهما في الإعراب، ثم طرد ذلك فيما إذا أضيفا إلى ضمير المتكلم والمخاطب، وأما إذا أضيفا إلى ظاهر فإنهما

= إعرابًا كما في كلا، ولا يضر كونها للتأنيث بعد التاء فليس ذلك جمعًا بين علامتي تأنيث لأن التاء ليست متمحضة للتأنيث بدليل أنه لم يفتح ما قبلها، وعلى هذا الرأي فـ«كلتا» على وزن فعلى، وعند الجرمي وزنه فعتل، ولم يثبت مثله في كلامهم. وعند الكوفيين الألف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيها للزومها للإضافة، وقالوا: أصلهما «كل» المفيد للإحاطة فخفف بحذف إحدى اللامين وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى لا في الجمع، قالوا: ولم يستعمل واحدهما إذ لا إحاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء، انظر الرضي ١/ ٣٢.

(١) كلا وكلتا لا تضافان إلا إلى المعارف لأن وضعهما للتأكيد، ولا يؤكد التأكيد المعنوي إلا المعارف، والمضاف إليه يجب أن يكون المثنى إما لفظًا ومعنى نحو: كلا الرجلين وكلتا الجنتين أو معنى نحو كلانا، ولا يجوز تفريق المثنى بأن يقال: «كلا زيد وعمرو» إلا في الشعر، وكلا وكلتا لفظهما مفرد ومعناهما مثنى فمن ثم جاز في الإخبار عنهما الوجهان، وإن كان الأفصح الإفراد، وقد ورد الوجهان -أعني الإفراد والتثنية- في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ الرضي ١/ ٣٣، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ط المجمع ٢/ ٣٤٠ مادة ك ل و.

(٢) قوله: «لشدة شبههما بالمثنى» إلى قوله: «لأنهما مثنيا المعنى» منقول بتصرف في الضمائر من الرضي وإليك نص عبارته في شرح الكافية ١/ ٣٢ (وأما كلا فأعرب إعراب المثنى لشدة شبهه به لفظًا بكون آخره ألفًا ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون، ومعنى بكونه مثنى المعنى).

(٣) كون كلا وكلتا مضافتين إلى مضمر معربتين إعراب المثنى لكون الأغلب فيهما التوكيد، هذا هو الأكثر وقد جاءت «كلا» في هذه الحالة معطوفة وليست توكيدًا في قول الله تعالى ٢٣ الإسراء: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ والتوكيد والعطف من التوابع ولم ترد «كلا» في القرآن إلا في هذا الموضع كما لم ترد «كلتا» إلا في آية الكهف كما سيأتي.

لا يجريان على المثنى أصلًا إذ لا يقال: جاءني أخواك كلا أخويك[1] فلم يلحقا بالمثنى وجعل إعرابهما بالحركة التقديرية[2]، نظرًا إلى إفراد اللفظ، كقوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[3]، ولما كان الإعراب بالحروف فرعًا من[4]

---

(١) من قوله: «وقيدا... إلى أخويك» منقول بتصرف يسير في المعنى والضمائر، والأصل أفصح فانظره جـ١/ ٣٢.

(٢) كون كِلا وكِلتا معربين بالحركات التقديرية عند إضافتهما إلى مظهر هو الأرجح، وهو لغة عامة العرب، وأما كنانة فيعربونهما مضافين إلى المظهر إعراب المثنى أي بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، وقد ذكر ذلك عبدالقاهر في كتابه المغني انظر الرضي ١/ ٣٢.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف وتمامها: ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَـٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ والشاهد في الآية ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾ وذلك من وجهين: الأول: أنها أعربت بضمة مقدرة على الألف رفعًا؛ لأنها مبتدأ، وذلك لإضافتها إلى اسم مظهر وهو: ﴿ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ وهذه لغة عامة العرب إلا كنانة كما سبق. والثاني: أنه كما زعم الشارح روعي لفظها فمن ثم عاد الضمير عليها من خبرها مفردًا مؤنثًا وهو قوله: ﴿ءَاتَتْ﴾ ولو نظر إلى الآية بتمامها لوجدها تراعي معنى كلتا أيضًا وهو قوله ﴿خِلَـٰلَهُمَا﴾. فالحاصل أن الآية أتت بالوجهين -أعني مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، وقدمت الأولى لأنه الأكثر والأشهر. وقد نص على أن الآية راعت الاثنين الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٣ وصاحب حاشية الجمل ٣/ ٢٣ حيث قال: «قوله: مفرد أي وقد روعي هذا الإفراد في قوله: «أتت»، وروعيت التثنية المعنوية في قوله ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَـٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [الكهف: ٣٣] كذلك معجم ألفاظ القرآن الكريم ط المجمع ٢/ ٣٤٠. وإلى ذلك أيضًا ذهب أبو البقاء حيث قال في إعرابه للقرآن على حاشية الجمل ٣/ ٥١٧: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ مبتدأ ﴿ءَاتَتْ﴾ خبره، وأفرد الضمير حملًا على لفظ كلتا. ويمكن التوفيق بين النظرتين بأن نقول: إن من راعى جانب الخبرية فالإفراد عنده هو المعتبر، ومن راعى الجملة دون نظر إلى خصوص الخبر أجاز الوجهين وهو المرجح عندي. ومن مراعاة المعنى وهو دون الأكثر قول الشاعر:

كلانـــــا مريـــــضان في بلـــــدة ... وكيـــف يـــزور مـــريض مريـــضا

(٤) في النسخة الأصلية و (أ) على، والأحسن ما أثبته.

الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرعًا من[1] الإضافة إلى المظهر جعل الفرع للفرع والأصل للأصل.

تنبيه: في المثنى لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة[2]، وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾[3].

---

(١) في النسخة الأصلية و (أ) على، والأحسن ما أثبته.

(٢) هذه اللغة هي لغة بني الحارث بن كعب وهي لا تفرق بين المثنى والملحق به فقول الشارح: إن المثنى في تلك اللغة القصد به المثنى وحده دون الملحق به فليس كما ذكر، وإن قصد المثنى مضمومًا إلى الملحق به من باب اللزوم فهو صحيح، وإن كان الأولى أن ذكر الملزوم لا يغني عن ذكر اللازم، ووافق بني الحارث على هذه اللغة بنو الهجيم وبنو العنبر انظر شرح التسهيل ١/ ٦٦، ٦٧.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة طه، والقراءة التي أشار إليها الشارح وهي تشديد نون «إنَّ» والإتيان بالألف في «هذان» مع تخفيف النون -واحدة من قراءات أربع في هذه الآية هي قراءة نافع وابن عامر وشعبة عن عاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب والكوفيين إلا حفصًا. انظر التسهيل ١/ ٦٦ وأما القراءات الثلاث الباقية فهي قراءة تخفيف نون «إن» مع تسكينها والألف في (هذان) مع تخفيف نونها وهذه قراءة حفص عن عاصم، وقراءة تخفيف نون «إن» مع تشديد نون «هذان» بالألف وهي لابن كثير، وقراءة أبي عمرو بتشديد نون «إن» وبالياء في (هذين) مع تخفيف نونه. انظر هذه القراءات في متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني ص١١٣، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ص٢٢٤، والبدور الزاهرة ص٢٥٠، والإتحاف ص٣٦٨. وإثبات كل من الياء والألف في النطق وإن كان قراءة سبعية صحيحة متواترة لكنه مشكل من حيث مخالفته لخط المصحف الإمام، فإنه ليس فيه ياء ولا ألف فإن رسمه كما في السمين هذن من غير ألف ولا ياء ثم قال: قلت: وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس، وقد نصوا على أنه لا تجوز القراءة بها فليكن هذا الموضع مما خرج عن القياس. اهـ. (من حاشية الجمل على الجلالين ٣/ ٩٩). فأما قراءة أبي عمرو فواضحة من حيث إن «هذين»: اسم «إن» منصوب بالياء أو مبني عليها على خلاف بينهم في إعرابها أو بنائها، وساحران: خبرها، واللام للابتداء أو هي اللام المزحلقة زيدت في خبر إن المكسورة. أما القراءة التي ذكرها الشارح فللعلماء فيها تخريجات كثيرة أحسنها كما ذكر الشارح كون «هذان» اسم إن جاء بالألف على لغة مَن يلزم المثنى والملحق به الألف في جميع الحالات، وقد سبق أنها لغة حارثية. وهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، وساحران خبر إن مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، ولا يجوز كون «ساحران» مرفوعًا بالألف لأن ذلك معناه أن يكون اسم إن على لهجة وخبرها على

=

=

لهجة أخرى، وهذا تلفيق وقد برءوا منه ساحة الشعر فمن باب أولى القرآن، وهذه اللهجة معتبرة لا يملك المنصف إلا أن يسلم بها لاسيما وقد وردت في قراءات سبعية في القرآن، وقد ثبت أن فيه خمسين لهجة كما ذكر ذلك أبو بكر الواسطي. انظر الإتقان ١/ ١٣٥. واللام أيضًا للابتداء. ومثل الآية في ذلك قوله ﷺ: «لا وتران في ليلة» وعليه فيكون الشاهد في الآية استخدام المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة وقد وردت هنا منصوبة، وهذا يؤيد الوجه الأحسن الذي ينبغي أن يخرج عليه القرآن. وأما التخريجات الأخر فهي كما ذكرها ابن هشام في شرحه للشذور وكما قال بعد التخريج الذي سبق.

والثاني: أن «إن» بمعنى نعم وإن التي بمعنى نعم لا تعمل شيئًا كما أن نعم كذلك؛ فهذان مبتدأ مرفوع بالألف، وساحران خبر لمبتدأ محذوف أي لهما ساحران. والجملة خبر «هذان» ولا يكون (لساحران) خبر هذان لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إلا شذوذًا.

والثالث: أن الأصل: إنه «هذان لهما ساحران» فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ أو خبر والجملة في موضع رفع على أنها خبر «إن» ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون» وقول بعض العرب: إن بك زيد مأخوذ. والرابع: أنه لما ثني هذا اجتمع ألفان: ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوفة ألف هذا والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء، ومن قدر العكس لم يغير الألف لأنه فرع عليه. واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيًّا أفصح عن إعرابه... وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ «إن هذان» لحن وأن عثمان رضي الله عنه قال: إن في المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها. وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه: أحدها: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسارعون إلى إنكار المنكرات فكيف يقرون اللحن في القرآن مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته. والثاني: أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف. والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي. الرابع: أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب «التابوه» بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك ورافعوه إلى عثمان رضي الله عنه وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش، ولما بلغ عمر رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ «عتَّى حين» على لغة هذيل أنكر ذلك عليه وقال: أقرئ الناس بلغة قريش فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل. اهـ. انظر شرح شذور الذهب على هامش حاشية عبادة ١/ ٧٢: ٧٥ وإعراب القرآن لأبي البقاء على هامش حاشية الجمل ٣/ ٥٨٥ والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢/ ١٤٥،

=

الباب (الخامس: جمع المذكر السالم)[1] أي: مجموعه، وهو: ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده سواء كان مفرده علمًا أم صفة (كالزيدون[2]، والمسلمون فإنه يرفع بالواو) نيابة عن الضمة، (وينصب[3] ويجر بالياء المكسور ما قبلها[4] المفتوح[5] ما بعدها) نيابة عن الكسرة والفتحة، كجاء الزيدون

=

١٤٦. وأما القراءتان الباقيتان -وهما تخفيف النون من إن وتشديد نون هذان وتخفيفه بالألف- فإن فيهما تحتمل وجهين: الأول: أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة ولم يعملها لأنها إنما عملت لشبه الفعل فلما حذفت منها النون ضعف وجه الشبه فلم تعمل. واللام في (لهذان) على الأرجح فارقة بينها وبين إن النافية، والثاني: أن تكون (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) وتقديره: ما هذان إلا ساحران، وهذا الوجه يخرج على مذهب الكوفيين. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٦. وهكذا فقراءات الآية التي سبق ذكرها كلها موجهة ومتمشية مع قواعد اللغة فليس لأحد أن يطعن في واحدة منها لأن هذا تنزيل من حكيم حميد.

(١) المقصود بجمع المذكر السالم ما صدقاته ويقال له ذلك لسلامة بناء واحده، ويقال له أيضًا جمع السلامة لمذكر، والجمع على حد المثنى أي على طريقته: والجمع في اللغة الضم، وقيل: التكثير، واصطلاحًا: ضم اسم إلى مثليه فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه، وهو قسمان: عَلَم وصفة، كما سيذكر إن شاء الله تعالى، انظر حاشية عبادة ١/ ١٧٩.

(٢) في النسخة (أ) كزيدون بحذف أل، وهو خطأ عند النحاة لأن الزيدون في قوله: «كالزيدون» مجرور بياء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بواو الحكاية.

(٣) في النسختين أ، ب كما في بعض نسخ المتن: ويجر وينصب.

(٤) قوله: «المكسور ما قبلها» لفظًا كما مثّل أو تقديرًا كقول الله تعالى في سورة ص: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] فلا يقال: إن فتح ما قبل الياء في هذه الكلمة يلبسها بالمثنى لأنا نقول: إن المثنى منه المصطفين بياءين، وأيضًا فإنه موصوف بالجمع وهو «الأخيار».

(٥) اختلف في تعليل فتح نون هذا الجمع فقيل: إنها فتحت للتخفيف ليتناسب مع ثقل الجمع، وقيل: فرقًا بين نون الجمع ونون المثنى، وقد تكسر هذه النون شذوذًا في الجمع والملحق به، وهذه النون تحذف للإضافة كـ«المقيمي الصلاة» أو للضرورة أو لتقصير صلة.

كقراءة الحسن وبعض رواة أبي عمرو (والمقيمي الصلاة) بنصب الصلاة، وربما سقطت اختيارًا قبل لام ساكنة غالبًا كقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾[التوبة: ٢] بالنصب. حكاها أبو زيد،

=

والمسلمون، ورأيت الزيدين والمسلمين، ومررت بالزيدين والمسلمين[1]، ومن الصفة مصغر نحو: رجل، وغلام[2]؛ لأنه وصف في المعنى، وشروط هذا الجمع: أن يكون مفرده علمًا لمذكر[3]،

=

وحكى ابن جني ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمِ﴾ بالنصب أيضًا. انظر شرح التسهيل ١/ ٧٦: ٧٨ بتصرف.

(١) رفع هذا الجمع بالواو ونصبه وجره بالياء- هذا هو المشهور وهو الصحيح عندي لبراءته من التكلف، وقد سبق أن ناقشت هذه القضية في إعراب الأسماء الستة وبينت آراء النحاة فيها، وقيل: يعرب بحركات مقدرة على الأحرف، فيرفع بضمة مقدرة على الواو وكسرة أو فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، ورُد: بأنه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء، وأُجيب: بأنهم حملوا حالة النصب على حالتي رفعه وجره، وقيل: معرب بحركات مقدرة على ما قبل الواو والياء، ورُد: بأن الإعراب لا يكون إلا آخرًا. وقد اختلف في نونه أيضًا، فقيل: إنه جيء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده. وقيل: لرفع توهم الإضافة في نحو: مررت ببنين كرام، ورفع توهم الإفراد في نحو: المهتدين، وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم، ورجح ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٨١. وقيل: عوضًا عن حركة المفرد، ورُد: بأن الواو والياء نابا عنها، وقيل: عوض عن التنوين في المفرد؛ لأن الحركة عوض عنها بالواو والياء، والتنوين لم يعوض عنه شيء، فجيء بالنون عوضًا عن التنوين، ورُد: بأن النون جيء بها في المثنى الذي لا تنوين في مفرده لكونه غير منصرف كالأحمدين، وقيل: عوض عن الحركة والتنوين في الاسم المفرد وجرى عليه لسان المعربين، ورد بأنها إذا لم تكن عوضًا عن أحدهما فالأولى أنها ليست عوضًا عنهما معًا. وأيضًا قد ثبتت النون في الوقف، والحركة والتنوين لا يثبتان وقفًا، وهذا الخلاف لا طائل تحته، وحركت النون لالتقاء الساكنين، انظر شرح التسهيل ١/ ٧٨: ٨٠، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ٨٠.

(٢) إنما مثل برجل وغلام لينبه على أنه لا فرق بين الثلاثي وغيره عندما يصغر، فيجمع هذا الجمع، تقول في جمع تصغيري رجل وغلام: رجيلون وغليمون.

(٣) المراد بالمذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ؛ لأن تذكير اللفظ ليس شرطًا في صحة هذا الجمع، بل الشرط خلوه من تاء التأنيث، ولذلك لو سمي رجل بزينب أو سعدى أو أسماء لجاز بإجماع أن يقال فيه زينبون، وسعدون وأسماءون، انظر التسهيل ١/ ٨٢.

عاقل، خاليًا من تاء التأنيث[1] المغايرة لتاء عدة وثبة علمين[2]، ومن التركيب[3]،

---

(١) ذهب الكوفيون وأبو الحسن بن كيسان إلى أنه يجوز جمع ما فيه تاء التأنيث إذا كان علمًا لمذكر عاقل كحمزة وطلحة، واستندوا إلى ثلاثة أدلة: الأول: أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثًا، والعبرة بالمعنى لا باللفظ. الثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات وحمزات، الثالث: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العَلَم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالمًا، فلو سمينا رجلًا بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين، ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنًا في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكنًا في التأنيث جمع مذكر سالمًا فجواز جمع الاسم الأخف تمكنًا في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى. انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٦٠، ٦١. والتعبير بتاء التأنيث أولى من الهاء ليدخل في ذلك أخت ومسلمات علمي رجلين فإنه لا يجمع هذا الجمع كما لا يجمع نحو: طلحة وحمزة.

(٢) نبه الشارح على أن العَلَم إذا خلا من تاء التأنيث ووجدت فيه تاء أخرى جاز جمعه تصحيحًا بالواو والنون أو الألف والتاء، وقد مثَّل بعدة وثبة منبهًا على ما صار علمًا من الثلاثي المعوض من فائه كعِدَةٍ أو لامه كَثُبَةَ، ما لم يُكَسَّر قبل العلمية كثبة فيلزم تكسيره أو يعتل ثالثه كسَنة فيلزم جمعه بالألف والتاء فيقال فيمن اسمه عدة وثبة: جاء عدون وثبون، ورأيت عدين وثبين. ذكر ذلك ابن السراج في الأصول. وهو مأخوذ من كلام سيبويه، وأجاز سيبويه أيضًا أن يقال في (ربت) مخففًا علمًا: ربون وربات انظر التسهيل ١/ ٨٢.

(٣) المراد بالمركب الذي لا يجمع هذا الجمع نوعان: الأول: المركب الإسنادي. والثاني: المركب المزجي، وأجازه بعضهم فإن أريد جمع هذين النوعين أتى بالواسطة وهي «ذوو» رفعًا و«ذوي» نصبًا وجرًا. وأما المركب الإضافي فلا خلاف في أن صدره يجمع هذا الجمع فكان الأولى بالشارح أن يحترز عنه فيقول: ومن التركيب غير الإضافي، ولعله تركه لوضوحه وشهرته، وقد ترك الشارح شرطًا آخر هو أن لا يكون معربًا بحرفين كما جاء من الأعلام على زيدين أو زيدين واثنتين وعشرين. انظر التسهيل ١/ ٨٣ هذا ومما يسترعي الانتباه أننا لم نجد علمًا في القرآن

=

أو صفة لمذكر عاقل[1] خالية من تاء التأنيث[2]، ليست من باب أفعل فعلاء[3]،

=

مجموعًا جمع مذكر سالمًا، اللهم إلا (الذين) اسم مبني إلا على لغة هذيل أو عقيل فهو معرب، أما الصفات فقد وردت مجموعة في القرآن بكثرة مثل (المتقين)، (المسلمين)، (المؤمنين)، (القانتين)... إلى غير ذلك.

ومن ثم قال الزمخشري: «وإنما تجمع الواو والنون صفات العقلاء أو ما في حكمها من الأعلام». انظر الكشاف ١/ ١٩ وأسرار النحو ١/١٠٨.

(١) يدخل في العاقل الشبيه به بالتأويل والتنزيل كقوله تعالى في سورة يوسف: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] انظر شرح التسهيل ١/ ٨٣ وما بعدها بتصرف.

(٢) نازع في ذلك الكوفيون فأجازوا جمع الوصف الذي فيه تاء هذا الجمع كعلامة قالوا فيه: علامون وكذا نسابون في نسابة، وراوون في راوية. وفي الأصل زيادة (المغايرة لتاء عدة وثبة علمين) بعد تاء التأنيث هنا وهو سيء لأن كلامه في الصفة بعد كلامه في العلم، والله أعلم.

(٣) ذكر الرضي في شرح الكافية علة عدم جمع أفعل فعلاء جمع مذكر سالمًا وهي: أنها لا تقبل تاء التأنيث التي يفرق بها بين المذكر والمؤنث، ثم قال: (فكل صفة لا تلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء - يعني التاء لا يفرق بين مذكرها ومؤنثها بصيغ مخصوصة نحو (عير وأتان) و(جمل وناقة). وأجاز ابن كيسان (أحمرون) واستدل بقوله:

فما وجدت بنات بني نزار ... حلائل أسودين وأحمرين

وهو عند غيره شاذ. وأما الوصف الذي على أفعل ومؤنثه على فعلى فيجمع هذا الجمع مثل: أفضل تقول فيه أفضلون، وأعلى: أعلون؛ لأن هذا الوصف يدل على التفضيل بخلاف أفعل فعلاء، فهو صفة مشبهة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥]. ويلحظ أن مؤنث أفعل الذي على فعلاء لا يجمع بالألف والتاء كذلك وإنما يجمع المؤنث والمذكر جمع تكسير، ومن ذلك في القرآن: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧] وقوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] أما المؤنث أفعل فعلى فإنه يجمع بالألف والتاء كفضليات.

ولا فعلان فعلى[1]، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، كما أشار إلى ذلك بالمثالين فخرج بذلك نحو: رجل، ونحو: زينب، ونحو: لاحق اسم لفرس، ونحو: طلحة عند البصريين[2] ونحو: سيبويه[3]، وبرق نحره، ونحو: حائض[4]، ونحو: سابق صفة لفرس[5]، ونحو: علامة[6]، ونحو: أحمر؛ لأن مؤنثه حمراء، ونحو: سكران؛

---

(١) إنما لم تجمع الصفة التي مذكرها على فعلان فعلى هذا الجمع لأنها لا تقبل التاء فلا يقال سكرانون ولا عطشانون إلا عند الكوفيين وابن كيسان، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ٥٩، ٦٠: «وكان ابن كيسان يقول: لا أرى في الرأي الكوفي بأسًا». ولهجة بني أسد تلحق التاء بمؤنث فعلان فتقول: (سكرانة، وندمانة، وعطشانة، ومن ثم يجوز عندهم جمع مذكراتها جمعًا مذكرًا سالمًا فيقال: (سكرانون - عطشانون - ندمانون) وهي اللهجة التي ينطقها العوام، وقد أخذ المجمع اللغوي في القاهرة بهذا الرأي وقرر جواز جمعها جمعي تصحيح، وقد رجح ذلك الأستاذ عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» ١/ ١٤٣، ١٤٤. وأنا أرجح ما رجحوا لوجود الشواهد المؤيدة لذلك، ولا داعي للتأويل حتى لا نهدر لهجة تكلمها العرب.

(٢) سبق أن بينا أن الكوفيين وابن كيسان يجيزون جمعه هذا الجمع لأن العبرة عندهم بالمعنى. ومذهب البصريين هو الأرجح كما ذكر ابن الأنباري في الإنصاف ١/ ٢٨.

(٣) سبق التعريف به وهو مركب مزجي، والأرجح أنه لا يجمع إلا بواسطة، وأجاز بعضهم جمعه بدونها، ويستحسن هذا الوجه الأستاذ عباس حسن في «النحو الوافي» ١/ ١٤٦ لبعده عن اللبس ولدخوله في الحكم العام لجمع المذكر السالم.

(٤) إنما خرجت (حائض) لأنها من الأوصاف الملازمة للإناث وهي قابلة للتاء، ومثلها في ذلك: مرضع، وطالق.

(٥) وإنما خرج (سابق)، لكونه صفة لغير العاقل، أما إذا أريد بها عاقل فإنه يجوز جمعها، كقوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠].

(٦) وإنما خرجت (علَّامة) وإن كانت وصفًا لمذكر عاقل، لوجود التاء فيها ولكنها ليست تاء تأنيث بل هي تاء لزيادة المبالغة؛ لأن الوصف قبل دخولها على زنة فعَّال، وهو من أمثلة المبالغة. ولكني أرجح جمعه هذا الجمع لأن المحترز عنه إنما هو تاء التأنيث وهي ليست كذلك.

لأن مؤنثه سكرى، ونحو: صبور، وجريح؛ لاستواء المذكر والمؤنث فيه[1]، (وألحق به)[2] في إعرابه بما ذكر: (أولو)[3] نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ

---

(١) مثَّل الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى لاستواء وصفي المذكر والمؤنث بكلمتي صبور وجريح وهو يرمز بهما إلى نوعين من هذا الصدد، فأما صبور فيلمح بها إلى كل ما كان على فعول مبالغة بمعنى فاعل كصبور وشكور بشرط أن يجري على موصوفه فإن كان فعول بمعنى مفعول فرق بين مذكره ومؤنثه كركوب وحلوب، وركوبة وحلوبة، وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن وصف فعول للمبالغة يقبل التاء، وعلى ذلك يجمع جمع تصحيح، كصبورين وغيورين توسعة في اللغة. انظر النحو الوافي ١/ ١٤٤.

ورمز بجريح إلى كل وصف على فعيل بمعنى مفعول إذا جرى على موصوفه، ومثل جريح كحيل بمعنى مكحول، وقتيل بمعنى مقتول، وهذا الوصف ليس للمبالغة، فإن كان فعيل بمعنى فاعل لم يستو فيه المذكر والمؤنث كعظيم وعظيمة وكريم وكريمة فحينئذ يصح جمعه هذا الجمع.

هذا ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث أيضًا مما لم يذكره الشارح الأوزان الآتية:

أ- مفعال كمهداء، أي كثير الإهداء، ومنه: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦].

ب- مفعيل نحو (محضير) وهو كثير الحضر بضم الحاء وسكون الضاد، وهو ارتفاع الفرس في العدو، (ومعطير) لكثير العطر و(مسكين) وشذ (مسكينة).

جـ- (مفعل) نحو مدعس وهو كثير الطعن ومغشم.

د- (فَعال) نحو صناع، وهو الصانع الحاذق، (وحصان) للمرأة العفيفة.

هـ- (فِعال) نحو هجان أي كريم خالص، انظر شرح الشافية ٢/ ١٧٩: ١٨٠. فهذه سبعة أوزان يستوي فيها المذكر والمؤنث، ستة للمبالغة وواحد لغيرها وهو فعيل، وهذه الأوزان لا تجمع جمعًا تصحيحيًّا بل تجمع جمع تكسير، والله أعلم.

(٢) ذكر النحويون أن أنواع الملحق بهذا الجمع أربعة، الأول: اسم الجمع: وألفاظه: أولو، وعالمون، وعشرون. الثاني: جموع تكسير وهي: بنون، إحرون، أرضون، سنون، عضون، عزون، ثبون. الثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط وله كلمتان: (وابلون، وأهلون). والرابع: ما سمي به من هذا الجمع أو الملحق به، فمن الأول: زيدون، خلدون، ومن الثاني: عليون وزيتون وسنين والياسين. وقد ذكرها الشارح وبدأ بأولي انظر حاشية الخضري ١/ ٤٣ وشرح التصريح ١/ ٧٢، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ٨٢.

(٣) وردت أولو مرفوعة في القرآن سبع عشرة مرة منها الآية التي استشهد بها الشارح. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٦٩. وإنما ألحقت أولي بهذا الجمع لأنها فقدت ثلاثة أشياء: الإفراد والوصفية والعلمية. انظر عبادة على الشذور ١/ ٨٢.

﴿وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[1]، فأولو: فاعل، وعلامة رفعه: الواو، وأولي: مفعول، وعلامة نصبه الياء، ونحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[2] فهذا مجرور، وعلامة جره الياء وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وإنما له واحد

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة النور، والشاهد في الآية استعمال أولي معربة إعراب جمع المذكر السالم مرة مرفوعة على الفاعلية بالفعل «يأتل»، ومرة مضمومة على المفعولية بالفعل «يؤتوا». وقد حذفت نونها للإضافة لملازمتها إياها، وقوله: «يأتل» هو يفتعل من أليت أي حلفت، وقرأ أبو جعفر «يتأل» على يتفعل وهو من الألية أيضًا. انظر إعراب القرآن لأبي البقاء ٤/ ٧٤. والبدور الزاهرة ٢٧١ بتصرف منهما. أو من الألو أي لا يقصر، والأول أظهر لنزوله في شأن الصديق ﷺ حين حلف أن لا ينفق على مسطح بعد، أولو الفضل -كلام إضافي، فاعل يأتل- أي: في الدين وكفى به دليلًا على فضل الصديق ﷺ، (والسعة) أي في المال معطوف على الفضل (أن يؤتوا): ناصب ومنصوب وعلامة النصب حذف النون، وواو الجماعة فاعل، وقرئ «تؤتوا» على الالتفات، والمصدر المؤول في موقع جر بمحذوف أي على أن لا يؤتوا (أولي القربى) كلام إضافي مفعول (يؤتوا) (والمساكين والمهاجرين في سبيل الله)، معطوفات على (القربى) وهي صفات لموصوف واحد جيء بها بطريق العطف تنبيهًا على أن كلًّا منها علة مستقلة لاستحقاقه الإيتاء، وقيل: الموصوفات أقيمت هي مقامها وحذف مفعول «يؤتوا» الثاني لغاية ظهوره أي: شيئًا. انظر أبا السعود ٦/ ١٦٥ بتصرف.

(٢) من الآية ٢١ من سورة الزمر، والشاهد في الآية استعمال أولي مجرورة باللام. وقد وردت أولي في القرآن في حالتي الجر والنصب ستًّا وعشرين مرة. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم مادة أول ١/ ٦٩. وقوله (في ذلك) خبر إن مقدم، واسم الإشارة راجع إلى ما ذكر تفصيلًا، وما فيه من معنى البعد للإيذان ببعد منزلته من الغرابة والدلالة على ما قصد بيانه ﴿لَذِكۡرَىٰ﴾ اسم إن مؤخر واللام للابتداء أي: لتذكيرًا عظيمًا، وقد وردت (ذكرى) في القرآن ١٥ مرة. انظر معجم ألفاظ القرآن ١/ ٤٢٣ ﴿لِأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ متعلق بذكرى لأنه مصدر أي: لأصحاب العقول الخالصة عن شوائب الخلل. انظر أبا السعود ٧/ ٢٥٠ بتصرف. والألباب جمع لب وهو جوهر الشيء وحقيقته، وقد وردت «الألباب» في كتاب الله العزيز (١٦) مرة. انظر معجم ألفاظ القرآن ٢/ ٣٧٢، والجملة من إن ومعموليها لا محل لها من الإعراب ابتدائية، والله أعلم.

من معناه وهو: ذو[1]، (وعالمون)[2]: وهو على ما قاله في التوضيح تبعًا لابن مالك[3]: اسم جمع لا جمع لأنه خالص بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره، والجمع لا يكون أخص من مفرده[4]، وعلى ما قاله غيره: جمع تصحيح لم يستوف الشروط لأن عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة[5]،

---

(١) وقيل جمع لـ(ذو) على غير لفظه. انظر شرح التصريح ١/ ٧٢.

(٢) عالمون لم ترد في القرآن مرفوعة ولا منصوبة وإنما وردت مخفوضة ثلاثًا وسبعين مرة. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٦٨، ٦٩. وفي معناه يقول الزمخشري: «العالم اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وقيل: كل ما علم به من الأجسام والأعراض، فإن قلت: لم جمع؟ قلت: ليشمل كل جنس مما سمي به، فإن قلت: هو اسم غير صفة، وإنما تجمع بالواو والنون صفات العقلاء أو ما في حكمها من الأعلام؟ قلت: ساغ ذلك لمعنى الوصفية فيه وهي الدلالة على معنى العلم. الكشاف ١/ ٩. والعالم هو في الأصل اسم لما يعلم به كالطابع والخاتم، وجعل بناؤه على هذه الصيغة مكونة كالآلة، والعالم كالآلة في الدلالة على صانعه. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٦٨.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) انظر عبارة المصنف في أوضحه ص٨، وشذور الذهب على هامش عبادة ١/ ٨٢، ٨٣، وانظر شرح التصريح ١/ ٧٣، والهمع ١/ ٤٦، ٤٧، ولم يتعرض المصنف لهذه الكلمة في قطره.

(٥) القول بأن عالمين جمع تصحيح لم يستوفِ الشروط، ذكره الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور ١/ ٨٢ والسيوطي في همعه ١/ ٤٦، ٤٧، والأمير في حاشيته على الشذور ص٢١ حيث قطع بذلك، وذهب آخرون إلى أنه جمع تصحيح على حقيقته، ذكر ذلك الشيخ خالد في تصريحه ١/ ٧٢ حيث قال: «وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع؛ فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري، وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الإنس والجن والملائكة». وهذا الرأي عندي هو الأرجح كما ذكر ذلك الأستاذ د. محمد يسري زعير في كتابه «أسرار النحو» ١/ ١١٦، ١١٧ مدعمًا وجهة نظره بقوله: (والحق أنه لا فرق بين (عالم) و(عالمين) فهما متساويان في الدلالة، فإن قلنا: إن معنى (عالم) خاص بالعلماء من الملائكة والإنس والجن وهو ما ذكره الزمخشري أولًا وقال به أبو عبيدة كان معنى (عالمين) كذلك، وإن قلنا: إن معناه عام يشمل جميع

=

(وأرضون) بفتح الراء وقد يسكن للضرورة[١]، وهو جمع تكسير لمؤنث[٢]، لا يعتل لأن مفرده أرض بالسكون[٣].

=

المخلوقات عالمة كانت أو غير عالمة وهو ما ذكره الزمخشري ثانيًا وقال به أبو الحسن والجوهري كان معنى عالمين كذلك أيضًا... وهذا هو ما يليق بسمو اللغة العربية وتنسيق المعاني بين كلماتها المتحدة المبنى أما التفرقة بينهما فأمر مصطنع لا ينبغي أن تقبله اللغة لأنه ضد طبيعتها)، وهذه الأقوال الثلاثة التي سبق ذكرها في عالمين مبنية على أنه معرب بالحروف، وادعى آخرون أنه مبني على فتح النون لا معرب لأنه لم يقع إلا ملازم الياء ورد بقوله:

تنـــصفه البريـــة وهـــو ســـام ... وتلقـــى العـــالمون لـــه عيـــالا

انظر الهمع ١/ ٤٧ والله أعلم.

(١) ليس تسكين راء أرضين ضرورة خاصة بالشعر كما ذهب إليه الشارح بل قد حكي تسكين رائها في غير الشعر عن بعضهم. انظر عبادة على الشذور ١/ ٨٣. وإنما جمع هذا الجمع دليلًا على ما يستعظم ويتعجب منه؛ لأن أعجب الأشياء ذو العقل فألحق به في هذا الجمع الأشياء العجيبة في نفع أو ضر تنبيهًا على مرتبتها واستعظامها. وقيل: إنما قالوا: «أرضون» في أرض على سبيل التعويض. انظر التسهيل ١/ ٨٨، ٨٩، وشرح التصريح ١/ ٧٣.

(٢) الدليل على تأنيث أرض ما يلي: تصغيرها على أريضة، وتأنيث الفعل لها في قوله تعالى ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١-٢] وعود الضمير عليها مؤنثًا كما في الآيتين السابقتين، وتأنيث خبرها كما في قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِي وَٰسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦] وقوله: ﴿وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ﴾ [الزمر: ١٠] وتذكير عددها كما في قوله ﷺ: **«من غصب قيد شبر من أرض طوقه الله من سبع أرضين يوم القيامة»**. انظر الأشموني ١/ ٨٣، ٨٤ وحاشية الصبان عليه. وشرح شذور الذهب على هامش حاشية عبادة ١/ ٨٣.

(٣) ذكر الشارح رَحِمَهُ اللهُ تعالى ثلاثة أسباب لكون أرضين ملحقة بجمع المذكر السالم، الأول: اختلاف حركة الراء في الجمع عن المفرد، وقد وضحنا أن تسكين الراء في أرضين ليس ضرورة بل هو في سعة الكلام. الثاني: أن مفردها مؤنث. الثالث: أنها لا تعقل، وشرط هذا الجمع أن يكون مفرده مذكرًا عاقلًا، وترك الشارح سببًا آخر لشذوذها قياسًا لا استعمالًا وهو كون مفردها ليس علمًا ولا صفة.

قال في التوضيح: وإحرون[١] ..... (وسنون)[٢]،

(١) انظر أوضح المسالك ص٨. وإحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها أيضًا، وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء: أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار، وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهري كأنه جمع أحرة، انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٧٣. وفي اللسان ١٠/ ٨٢٨ ط. دار المعارف (قال سيبويه: وزعم يونس أنهم يقولون: حَرَّة وحَرُّونَ جمعوه بالواو والنون يشبهونه بقولهم: أرض وأرضون، لأنها مؤنثة مثلها، قال: وزعم يونس أيضًا أنهم يقولون: حَرَّة وإِحَرُّونَ يعني الحِرَار كأنه جمع إِحَرَّة ولكن لا يتكلم بها... إلى أن يقول: والإِحَرِّين جمع الحَرَّة قال بعض النحويين: إن قال قائل: ما بالهم قالوا في جمع حَرَّة وإِحَرَّة حَرُّونَ وأنما يفعل ذلك في المحذوف نحو ظُبة وثُبة وليست حَرَّة ولا إِحَرَّة مما حذف منه شيء من أصوله ولا هو بمنزلة أرض في أنه مؤنث بغير هاء؟ فالجواب: أن الأصل في إِحَرَّة إِحْرَرَة وهي إفعلة ثم إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فأسكنوا الأول منهما ونقلوا حركته إلى ما قبله وأدغموه في الذي بعده فلما دخل على الكلمة هذا الإعلال والتوهين عوضوها منه أن جمعوها بالواو والنون فقالوا: إِحَرُّون ولما فعلوا ذلك في إِحَرَّة أجْرَوا عليها حَرَّة فقالوا حَرُّونَ وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف لأنها أخت إِحرة من لفظها ومعناها، وإن شئت قلت: إنهم قد أدغموا عين حَرَّة في لامها وذلك ضرب من الإعلال لحقها، وقال ثعلب: إنما هو الأَحَرِّين قال جاء به على أَحَرَّ كأنه أراد هذا الموضع الأَحَرّ أي الذي هو أَحَرُّ من غيره فصيره كالأكرمين والأرحمين). ويعد فحرون وإحرون ملحقان بجمع المذكر السالم، لأن مفردهما وهو حرة وإحرة بكسر الهمزة وفتحها ليس علمًا ولا صفة، وإنما هو اسم جمع وهو مؤنث لحقته التاء لغير العاقل، ويُشتم من كلام ثعلب أن أحرين جمع مذكر سالم لأن مفرده عنده أحر وهو اسم تفضيل، ولكن النحويين على خلاف ما ارتآه كما سبق عن اللسان وغيره من المعاجم، والله أعلم.

(٢) لم ترد سنون في القرآن مرفوعة وإنما وردت منصوبة ومجرورة ومحتملة للوجهين. فمثال نصبها قوله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١]، ومثالها مجرورة: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠] ومثال احتمالها النصب والجر على الخلاف بينهم في ذلك: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]. هذا وقد وردت سنين منكرة تسع مرات في القرآن، ووردت معرفة ثلاث مرات. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٦٠٣.

=

وهو: كأرضون[1]؛ لأنه جمع سنة بفتح السين[2]، وأصله: سنو، أو سنه، بدليل جمعه على سنوات وسنهات، ومجيء الفعل منه على سانيت وسانهت[3] وأصل سانيت: سانوت فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة

=

ومثالها مرفوعة قول الشاعر:

ثم انقضت تلك السنون وأهلها   فكأنها وكأنهم أحلام

انظر شرح شذور الذهب على هامش حاشية عبادة ١/ ٨٤.

(١) وجه الشبه بين سنين وأرضين أن مفرد الكلمتين فقد التذكير والعقل وليس علمًا ولا صفة، وأن فاء الجمع قد تغيرت عن المفرد في (سنون) وعين الجمع قد تغيرت عن المفرد في (أرضون) فهما بهذا يعدان جمعي تكسير، وتمتاز سنة عن أرض بشذوذ آخر وهو لحوقها بالتاء.

(٢) ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت في الجمع على الفصيح نحو سنين، وما كان مكسور الفاء ولم يغير في الجمع على الفصيح نحو: مئين وحكي مؤون وسنون وعزون بالضم، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو: ثبين وقلين. وسميت السنة لسنة الأشياء فيها أي تغيرها، وسمي العام عامًا لعموم الشمس فيه، لأنها تقطع الفلك في سنة. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٨٣، ٨٤. بتصرف.

وقال ابن الجواليقي: «عوام الناس لا تفرق بين السنة والعام والصواب الفرق: فالسنة من أي يوم عددته إلى مثله، وقد يكون فيه نصف الصيف ونصف الشتاء، والعام لا يكون إلا صيفًا وشتاء متوالين فهو أخص من السنة». انظر هامش القاموس ٤/ ٣٤٥.

(٣) في «المصباح المنير» جـ٦ ص٣٩٧: السنة الحول وهي محذوفة اللام وفيها لغتان: إحداهما جعل اللام هاء ويبنى عليها تصاريف الكلمة، والأصل سنهة وتجمع سنهات مثل سجدة وسجدات، وتصغر على سنيهة، وتسنهت النخلة وغيرها أتت عليها سنون، وعاملته مسانهة وأرض سنهاء أصابتها السنة وهي الجدب. والثانية: جعلها واوًا يبنى عليها تصاريف الكلمة أيضًا، والأصل سنوة وتجمع سنوات مثل شهوة وشهوات، وتصغر على سنية وعاملته مساناة وأرض سنواء أصابتها السنة، وتسنيت عنده أقمت سنين. وانظر مختار الصحاح ط٩ ص٣١٧، ٣١٨ واللسان ٢٤/ ٢١٢٧ وما بعدها مادة سنة.

أحرف[1]، (وعشرون)[2]، وهو: اسم جمع[3]، (وبابهما)[4] أي باب[5] سنين، وعشرين فباب سنين: كل ما كان[6] جمعًا لثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر[7] لعضة وعضين[8]،

---

(١) من أول قوله: وسنون... إلى ثلاثة أحرف منقولة بتصرف يسير من شرح الشذور للمصنف فانظره ١/ ٨٣، ٨٤ على هامش عبادة. وإنما قلبت الواو الرابعة في الماضي ياء بعد الفتح حملًا لها على المضارع، فحملوا أعطيت على يعطي، كما حملوا اسم المفعول المعطَيان على اسم الفاعل المعطِيان، ومثل ذلك حملهم المبني للمجهول كيرضَيان على المبني للمعلوم كـ(يُرضِيان).
وانظر شرح ابن عقيل على الألفية تحقيق محيي الدين عبدالحميد ٢/ ٥٦٠.

(٢) لم ترد «عشرون» في القرآن إلا مرة واحدة مرفوعة وهي: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] الآية.

(٣) قال الزرقاني «هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه». انظر حاشية يس على التصريح ١/ ٧٢، والصبان على الأشموني ١/ ٨٢.
وادعى بعضهم أن «ثلاثين» وأخواته جموع على سبيل التعويض كما ذكر في أرض، وهذا قول ضعيف لأن ذلك لو كان مقصودًا لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصًا بمقدار، ولا يعهد ذلك في شيء من الجموع قياسية كانت أو شاذة. انظر شرح التسهيل ١/ ٨٩، ٩٠. وأيضًا لو كان جمعًا للزم صحة انطلاق ثلاثين مثلًا على تسعة، وعشرين على ثلاثين، وهو باطل. انظر الأشموني ١/ ٨٢، والهمع ١/ ٤٦.

(٤) قول المصنف: وبابهما مفاده استواء البابين، وليس كذلك لأن باب عشرين سماعي وهو العقود إلى التسعين، وباب سنين قياسي كما في النكت، ويجاب عن ذلك أنه فعل ذلك اختصارًا. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٨٢ بتصرف.

(٥) سقطت من الأصل و (ب).

(٦) في النسخة (ب) كل جمع، والأحسن ما أثبته.

(٧) زاد الشيخ خالد في تصريحه ١/ ٧٣ بعد قول المصنف في التوضيح: (ولم يكسر) تكسيرًا يعرب بالحركات. وهذا القيد عندي لازم حتى يدخل التكسير بالحروف كسنين؛ فإنها جمع تكسير لتغيير فائها، ومن ثم خرجت شياه وشفاه كما سيأتي. والله تعالى أعلم.

(٨) وردت هذه الكلمة مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وقد اختلف في أصل مفرده عضة، فقيل: أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية إذا فرقته، قال رؤبة: «وليس دين الله بالمعضى» يعني بالمفرق، أي جعلوا القرآن أعضاء فقال بعضهم: سحر، وقال بعضهم: كهانة، وقال بعضهم: أساطير الأولين. وقيل: أصله عضة من العضة وهو الكذب والبهتان. وفي الحديث «لا يعضه بعضكم بعضًا» انظر شرح شذور الذهب على هامش حاشية عبادة ١/ ٨٥، وانظر الكشاف ٢/ ٤٥٩. وانظر الأشموني ١/ ٨٤.

=

وعزة وعزين[1] بخلاف نحو: تمرة، لعدم الحذف[2]، ونحو: عدة، وزنة؛ لأن المحذوف الفاء[3]،

=

وعضون كسنين في أن مفرد كل ثلاثي مؤنث محذوف اللام معوض عنها هاء التأنيث، وأن لامها إما واوًا أو هاء، ولكن عضة تخالف سنة في أن فاءها لم تغير في الجمع بخلاف سنة كما مر. ومن هنا فإن عضين ليس جمع تكسير لعضة، ولكنه ملحق بالجمع لفقده التذكير والعقل على المعنيين المذكورين آنفًا، ووجود التاء وكونها ليست علمًا ولا صفة، والله أعلم.

(١) قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧] أي فرقًا شتى، لأن كل فرقة تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الفرقة الأخرى، وانتصابها على أنها صفة لمهطعين بمعنى مسرعين. انظر شذور الذهب على هامش حاشية عبادة ١/ ٨٥. وقال الزمخشري في كشافه ٤/ ٤٩١: (عزين) فرقًا شتى جمع (عزة) وأصلها عزوة.

وعلى هذا تكون لامها واوًا، وهذا ما ذكره الزمخشري والأشموني ١/ ٨٥، ولكن الشيخ خالد قال في تصريحه ١/ ٧٤: أصلها عزي فلامها ياء، وهي الفرقة من الناس، ومن ثم تحتمل لامها أن تكون واوًا وأن تكون ياء، وهذا ما جاء في القاموس ٤/ ٢٦٢ قال: (وإنه لحسن العزوة والعزية مكسورتين) وعلى كل فهي تتفق مع (سنة) في حذف لامها وتعويض هاء التأنيث عنها ولكنها لم يتغير أولها عند جمعها، ولذا فليست من جمع التكسير. وإذا اعتبرنا بأنها الفرقة من الناس كما قال الشيخ خالد وبأن المستهزئين كانوا خمسة أرهط كما قال الزمخشري، وأن الرهط خاص بالرجال- كان معنى هذا أنها جمع مذكر وليست ملحقة به، ولا يضيرها حذف لامها لأن ذلك لعلة كما في (القاضي) فإن جمعه (القاضون) بحذف لامه، انظر أسرار النحو ١/ ١٢٥. هذا وقد اكتفى الشارح من باب سنة بعضين وعزين لورودهما في القرآن. ومن باب سنة أيضًا قلون جمع قلة كما ذكر ابن هشام في شرح شذوره على هامش حاشية عبادة ١/ ٨٤. وثاء (ثبون) الأرجح فيها الضم رفعًا والكسر نصبًا وجرًا للمناسبة. انظر الصبان على الأشموني ١/ ٨٥ والتصريح ١/ ٧٤، والأرجح عندي كما ذكر د. محمد يسري زعير أنها جمع مذكر سالم كما مر في عزين، والله أعلم.

(٢) هذا هو المحترز الثاني من شروط باب سنة، ولم يذكر الأول لوضوحه كجعفر وجندل، وشذ أضون جمع أضاة كقناة وهي الغدير، وحرون جمع حرة، وأحرون جمع أحرة وأوزون جمع أوزة وهي البطة لعدم الحذف فيهن.

(٣) هذا محترز من حذف اللام وشذ من المحذوف الفاء رقون جمع رقة، وأصله ورق كوعد وهي الفضة، ولدون في جمع لدة وأصله ولد وهو الترب أي المساوي في السن، وحشون في جمع حشة

=

ونحو: يد، ودم، لعدم التعويض[1]، وشذ: أبون، وأخون[2]، ونحو: اسم، وبنت؛ لأن العوض غير الهاء[3]، وشذ بنون[4]، ونحو: شاة، وشفة، لأنهما كسرا على شياه، وشفاه[5]،

=

وأصله وحش وهي الأرض الموحشة. انظر عبادة على الشذور ١/ ٨٤. وقد ألحق أبو حيان ذلك بباب سنة. انظر الهمع ١/ ٤٧. ومن البدهي أن كلامه في عدة وزنة غير العَلَمين. أما إذا استعملا علمين فقد سبق جواز جمعهما بالواو والنون لأن التاء فيهما ليست للتأنيث بل للعوض.

(١) في المختار ص٧٤١ اليد أصلها يَدْي على فعل ساكنة العين لأن جمعها (أيْد) (ويُدِيّ) وهما جمع فَعْلٍ كفلس وأفلس وفلوس. ولا يجمع فَعَل على أفْعُل إلا في حروف يسيرة معدودة كزَمَن وأزمُن وجبل وأجْبُل. وقد جمعت الأيدي في الشعر على (أيادٍ) وهو جمع الجمع مثل أكرع وأكارع. وبعض العرب يقول في الجمع (الأيد) بحذف الياء، وبعضهم يقول لليد (يدّى) مثل (رحى) وتثنيتها على هذه اللغة يَدَيان كرَحيان. وأصل الدم -كما في المصباح ص٢٧١- دمي بسكون الميم لكن حذفت اللام وجعلت الميم حرف إعراب، وقيل: الأصل بفتح الميم وثني بالياء فيقال: دميان، وقيل: أصله واو، ولهذا يقال: دموان، وقد يثنى على لفظ الواحد فيقال: دمان. وانظر المختار ط٩ ص٢١١.

(٢) إنما شذ أبون وأخون لأن مفردهما محذوف اللام اعتباطًا ولم يعوض عنهما، ومثلهما هنون جمع هن، انظر شرح التصريح ١/ ٧٤.

(٣) سبق أن بينت أصل اسم وأنه مختلف فيه بين السمو عند البصريين وهو الأرجح، والوسم عند الكوفيين، وعلى كل فالمعوض همزة الوصل لا الهاء، وأما بنت فهي مؤنث ابن قد سبق أن وضحت أن أصله «بنو» في الأسماء الستة؛ لأن مؤنثه بنت ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره محذوف الواو كما قاله الجوهري. انظر شرح التصريح ١/ ٧٤.

(٤) إنما شذت بنون لأنه جمع ابن وهو محذوف اللام والمعوض ليس الهاء وإنما همزة الوصل، وكان قياس جمعه هذا الجمع أن يقال: ابنون كما يقال: ابنان في التثنية ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة. انظر شرح التصريح ١/ ٧٢.

(٥) في الأصل شفاه وشياه على طريقة اللف والنشر المشوش، وما في النسختين الأخريين على طريقة اللف والنشر المرتب وكلاهما جائز، وهذا محترز من الشرط الأخير. وأصل شاة شوْهة بسكون الواو كصفحة، فلما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفًا فصار شاهة فحذفت لامها وهي

=

وباب عشرين: ما بعده من العقود إلى التسعين[(١)]، (وأهلون)[(٢)] جمع أهل، وليس بعلم ولا صفة[(٣)]،

= الهاء أيضًا وعوض منها هاء التأنيث، والدليل على أن لامها هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم في الجمع: شفوات قال الجوهري: ولا دليل على صحته وإنما لم يجمعا بالحروف لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما. انظر شرح التصريح ١/ ٧٤، ٧٥. وشذ من هذا المحترز: ظبون جمع ظبة وهو حد السيف والسهم فإنهم كسروه على ظبى بالضم، وظبات، ومع ذلك جمعوه على ظبين، وبرة وبرون فإنه قيل في جمعها عن العرب: برى بالتكسير وبرات. وقد عد ابن مالك ذلك قليلًا في تسهيله ١/ ٩٠ حيث قال: (وربما نال هذا الاستعمال ما كسر).

(١) في الأصل و(ب) تسعين، والغاية داخلة كما في الصبان على الأشموني ١/ ٨٢.

وصيغ العقود كلها وردت في القرآن. قد مر ما يتعلق بعشرين، وقال تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. وقال: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾ [العنكبوت: ١٤]. وقال: ﴿فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينٗا﴾ [المجادلة: ٤]. وقال: ﴿ثُمَّ فِي سِلۡسِلَةٖ ذَرۡعُهَا سَبۡعُونَ ذِرَاعٗا فَٱسۡلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢]، وقال: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]، وقال: ﴿تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾ [ص: ٢٣].

(٢) هذا هو النوع الثالث مما عده بعض النحاة ملحقًا بهذا الجمع وهو جمع التصحيح غير المستوفي للشروط كما سيبين بعد إن شاء الله.

وقد وردت «أهلون» في القرآن في الأحوال الثلاثة قال تعالى: ﴿شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، وقال: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ [التحريم: ٦] وقال: ﴿إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا﴾ [الفتح: ١٢] انظر شرح التصريح ١/ ٧٥.

(٣) قول الشارح: إن أهلًا ليس بعلم ولا صفة موافق لما عليه بعض النحويين لكن إذا تأملنا استعمال كلمة أهل في القرآن -وهو الحجة- وجدناها مستعملة في (ذوي القرابة) كقوله تعالى: ﴿وَأۡتُونِي بِأَهۡلِكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣]، قال الزمخشري في الكشاف ٤/ ٣٩٢: «يأتني أبي ويأتني آله جميعًا». وفي القاموس ٣/ ٣٣١: «أهل الرجل وعشيرته وذو وقرباه جمعه أهلون وآهال وآهلات»، واستعملت ثانية بمعنى الاستحقاق كقوله تعالى في سورة الفتح (٢٦): ﴿وَأَلۡزَمَهُمۡ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهۡلَهَا﴾. ومن ذلك قولهم: الحمد لله أهل الحمد. =

(وعليون)[1] هو في الأصل: جمع على فعيل، وسمي به أعلى الجنة[2] (ونحوه)[3] أي: كل منهما فنحو أهلون: كل جمع تصحيح لم يستوف الشروط كوابلون جمع وابل: وهو المطر الغزير وليس بعلم ولا صفة[4]، ونحو عليون: كل ما سمي به

=

والغريب أن بعض النحاة يدعي أن جمع الأولى - وهي التي بمعنى (ذوي القرابة)- ملحق بجمع المذكر، وأن جمع الثانية جمع حقيقي. والصواب أنهما متساويان، وأنهما جمع مذكر، بذا قال في حاشيته على الأشموني ١/ ٨٣. انظر يس على التصريح ١/ ٧٥. وانظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ١٢٩، ١٣٠ بتصرف.

(١) هذا هو القسم الرابع مما ألحق بهذا الجمع، وهو المسمى بجمع المذكر السالم أو الملحق به، وقد وردت عليه «عليون» في القرآن مرتين: الأولى مجرورة والثانية مرفوعة في آيتين متتاليتين هما ١٨، ١٩ من (المطففين).

(٢) قال الزمخشري في الكشاف ٤/ ٥٧٧: (وعليون علم لديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين، منقول من جمع على فعيل من العلو كسجين من السجن). وفي عبادة على الشذور ١/ ٨٢: (قيل جمع على وهو اسم ملك ثم نقل لأعلى مكان في الجنة). ونقل الغزنوي عن يونس أن واحد علين علي وعلية وهي الغرفة. انظر التصريح على التوضيح ١/ ٧٥.

(٣) (نحوه) بالرفع عطفًا على «أولو» أي ونحو ما ذكر من كل جمع لم يستوف الشروط، وفي بعض الأصول «ونحوهما» أي نحو أهلون وعليون. عبادة على الشذور ١/ ٨٢ بتصرف.

(٤) لم ترد وابلون في القرآن وإنما ورد مفردها في (٢٦٤ البقرة) وفي المختار ط٩ ص٧٠١. الوابل: المطر الشديد وهو قريب من المعنى الذي ذكره الشارح. وللمطر مراتب ذكرها صاحب حاشية الجمل على الجلالين في قوله ١/ ٢٢٠: (المطر أوله رش ثم طش ثم طل ثم نضح ثم هطل ثم وبل) وهذا يدل على دقة اللغة وتخصيصها كل حالة باسم معين. وقد علل الشارح رحمه الله تعالى لعدم كون وابلين جمعًا مذكرًا سالمًا بأنه ليس علمًا ولا صفة، وقد زاد عليه ابن هشام في أوضح المسالك ط صبيح ص٨ أن مفرده لغير العاقل.

ومثل وابلين الذي هو جمع تصحيح لم يستوف الشروط، المرءون جمع المرء. انظر شرح التسهيل ١/ ٨٨ بتصرف.

من هذا الجمع كزيدون مسمى به[1]، ويجوز فيما سمي به من هذا الجمع وما[2] ألحق به لزوم الياء، والإعراب بالحركات على النون منونة، ودونه لزوم الواو[3]، والإعراب كذلك، ودون هذه لزوم الواو، وفتح النون، أو إعرابه إعراب ما لا ينصرف[4].

---

(١) نظر الشارح رحمه الله تعالى لعليين بزيدون من كل مسمى به من هذا الجمع وهو بهذا التنظير يريد أن يعلمنا أنه لا فرق بين أن يكون المسمى به لغير العاقل كعليين وأن يكون عاقلًا كزيدون، ومثل عليين في الإطلاق على غير العاقل كما في شرح التسهيل ١/ ٨٧: صيريفون (موضع بالعراق) ونصيبون والسيلحون وقنسرون (كورة بالشام كما في القاموس ٢/ ١٢٢)، سيرون، ودارون، وفلسطون.

ومن ذلك أيضًا الزيتون في قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] فهو اسم لشجرة الزيت كما في القاموس ١/ ١٤٨. ذكر ذلك أ. عباس حسن في كتابه النحو الوافي ١/ ١٥٢. ومنها أيضًا: سينين في قوله في نفس السورة: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ عَلَم على بقعة معينة وهي الواردة في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]. انظر الكشاف ٣/ ١٤٢، ٤/ ٦١٧.

وقد عقد السيوطي لهذه المسميات بالجمع بابًا في كتابه المزهر ٢/ ١٩٧ سماه (ذكر الجموع التي لا يعرف لها واحد). ولابد من سر وراء تسمية المفرد بالجمع في العربية لاسيما وأن القرآن استعملها وهذا السر البلاغي قد ذكره الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي ١/ ١٢٥، ١٥٢ حيث قال: «تصح التسمية بجمع المذكر السالم وغيره من الجموع الأخرى للداعي البلاغي الذي قصده العرب في جاهليتهم وإسلامهم من التسمية بتلك الجموع... ومن أهم الدواعي: المدح ويشمل التعظيم والذم والتمليح، ومما يؤيد هذا مجيء واو الجماعة في مخاطبة المولى جل شأنه كالتي في قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وانظر أيضًا أسرار النحو ١/ ١٣١ و١٣٢.

(٢) في النسختين الأصلية و(أ) «ومما» والأحسن ما أثبته.

(٣) في النسخة (أ) الياء بدل الواو، وهو سهو.

(٤) ذكر الشارح رحمه الله تعالى للنوع الرابع من الملحق بالجمع مما سمي بالجمع كالزيدون أو ما سمي بالملحق به كعشرين أربع لغات أو لهجات تضاف إلى اللغة الأساسية وهي بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا فتكون اللغات أو اللهجات إذن خمسة. أما اللغة الأساسية فقد مرت، وإما اللغات الأخرى فقد رتبها الشارح متدرجًا من الأقوى إلى ما دونه ودونكها:

الأولى: استعماله بالياء مطلقًا مع تنوين النون بالحركات الثلاث أي معاملته كغسلين. ولم يفرق الشارح بين ما أصله عربي وأعجمي، فالأول يسلم له والثاني لا ينون ويمنع من الصرف كقنسرين. هذا ومما تجدر =

وإنما أعرب المثنى والمجموع بالحروف[1]؛ لأنهما فرعا الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات؛ فجعل الفرع للفرع، والأصل للأصل مع أن آخرهما حروف تصلح للإعراب[2]، وإنما أعربا هذا الإعراب المعين لأن لهما ستة أحوال، والحروف الصالحة للإعراب ثلاثة فرفع المثنى بالألف للحوقها بآخره علامة للتثنية؛ فلو ألحق ألف أخرى للرفع لزم الحذف والالتباس، وإن لم يحذف

=

الإشارة إليه أن هذه اللغة ليست خاصة بما ذكره الشارح بل إنها عامة في كل ما أعرب هذا الإعراب، لأن باب الياء أوسع من باب الواو كما في التصريح ١/ ٧٧. ولكن الفراء يرى أن هذه اللهجة إنما هي فيما حذفت لامه نحو (سنين وبابه) فهو يقول: «ألا ترى أنهم يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه»؟ ويرى غيره أن هذا الإعراب إنما يكون في باب (سنين وعشرين) قال الأعلم: «وهو في السنين والعقود أمثل منه من المسلمين». انظر هداية السالك ١/ ٤٤ وشرح التصريح ١/ ٧٧. ومن شواهد هذه اللهجة قوله ﷺ: (اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف).

واللغة الثانية: استعماله كعربون -مقدم الثمن- أي بالواو مطلقًا وبالحركات على النون كقول الشاعر:

طـــال لـــيلي وبـــت كـــالمجنون ... واعترتني الهموم بالماطرون (موضع بناحية الشام)

واللغة الثالثة: لزوم الواو وفتح النون مطلقًا، ذكر هذه اللهجة السيرافي، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب، ونظير هذه من يلزم المثنى بالألف مطلقًا وكسر النون، ويقدر الإعراب. هذا وقد ذكر الشيخ عبادة هذه الأوجه مرتبة مخالفًا الشارح في اللغة الأخيرة حيث جعلها مقدمة على اللغة الثالثة في حاشيته على الشذور ١/ ٨٥ فانظره، ثم في محل الأوجه الأربعة الأخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف وإلا تعين الوجه الأول كاشهيبابين بين (اسم للسنين التي لا مطر فيها) وانظر هذه اللهجة أيضًا في شرح التسهيل ١/ ٩١: ٩٤ وشرح التصريح ١/ ٧٥: ٧٧.

(١) إعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب إلى الزجاج والزجاجي، قيل: وهو مذهب الكوفيين. انظر منهج السالك ١/ ٨٨ وهذا الرأي هو الأرجح وقد اختاره الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٠، ٣١ لسلامته من التكلف، وفي المسألة آراء أخر ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل وناقشها ورجح الإعراب بالحروف انظرها ثَمَّ ٧٨: ٨٠. وإنما لم أذكرها مفصلة لعدم الفائدة من ذلك وقصدًا للاختصار وقد ناقشت هذه الآراء في الأسماء الستة. والله أعلم.

(٢) تعليل الشارح لإعراب المثنى والمجموع على حدة بما ذكر منقول بتصرف يسير من شرح الكافية للرضي والأصل أوضح فانظره ١/ ٢٩ وانظر أيضًا الأشموني ١/ ٨٧، ٨٨.

والعلة الحقيقية عندي كما ذكرت في الأسماء الستة وكررت في غير موضع على الاستعمال العربي، والله أعلم.

أحدهما لزم التقاء الساكنين، فجعلت هذه الألف علامة الرفع أيضًا لذلك، ولمجيئها ضمير رفع ملحقًا بالفعل، ورفع المجموع بالواو التي هي علامة الجمعية لمثل ما مر، فبقي من حروف العلة الياء، وبقي أربعة أحوال، فجعلت الياء للجر فيهما، وحمل عليه النصب، لاشتراكهما في كونهما علامتي الفضلات، كضربتك ومررت بك[١]، وترك ما قبل الياء في المثنى على الفتحة كما كان قبل الإعراب بالياء لأنها قبل الياء الساكنة غير مستثقلة، وفي الجمع كسر ما قبلها لاستثقال الضمة وخوف اللبس بالفتحة[٢]، وكسرت النون في المثنى لأنها ساكنة في الأصل، والأصل في[٣] تحريك الساكن أن يكون بالكسر، وفتحت في الجمع للفرق في نحو: المصطفين[٤]، ويجوز فتحها لغة في المثنى، وكسرها ضرورة بعد الياء في الجمع[٥].

(١) في النسخة (ب) سقوط (كضربتك ومررت بك) وقد علل الشارح لإعراب المثنى والمجموع بالإعراب المعروف وهو الألف في المثنى رفعًا والياء جرًّا ونصبًا والواو في جمع المذكر السالم والياء جرًّا ونصبًا بمثل ما علل الرضي مع تصرف في النقل، والأصل المنقول منه أوضح وأحسن فانظره ١/ ٢٩، ٣٠ وقد استوعب الأشموني توزيع الحروف الثلاث على الحالات الست في المثنى والمجموع على حدة ونظمها تنظيمًا يدل على فهم ودقة فانظره ١/ ٨٨.

(٢) تعليل الشارح لفتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل الياء في الجمع على حدة منقول بتصرف يسير من شرح الكافية والأصل أوضح فانظره ص١/ ٣٠.

(٣) في النسخة (أ) سقوط (في) والمعنى لا يتم بدونها.

(٤) تعليل كسر نون المثنى والملحق به وفتح نون المجموع على حدة منقول كذلك بتصرف من شرح الكافية والأصل أوضح فانظره ١/ ٣٠، هذا ويشير الشارح بالفرق في المصطفين إلى تثنية المقصور وجمعه، فتثنية المصطفى المصطَفَيَيْن بفتح ما قبل اليائين وجمعه المصطفين فالفتح حاصل قبل الياء فيهما فالذي فرق بينهما هو كسر النون في المثنى وفتحها في الجمع، لكن فات الشارح أن الفرق بينهما يتضح في أن المثنى فيهَ ياءان، لأن ألف المقصور الرابعة فصاعدًا تقلب ياء أما في الجمع على حدة فياء واحدة.

(٥) فتح نون المثنى والملحق به لغة بني أسد حكاها عنهم الفراء وأنشد قول حميد بن ثور وقيل أبو خالد:

=

الباب السادس: الأمثلة الخمسة[1] وهي: كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع،

=

على أحوذيين استقلت عشية ... فما هي إلا لمحة وتغيب

تثنية أحوذي، وهو الخفيف في المشي، وقد وردت مفتوحة كذلك بعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف كما ذكر ذلك ابن عصفور في قول الشاعر:

أعرف منها الجيد والعينانا ... ومنخرين أشبها ظبيانا

وقد سبق أن بينت في أول المثنى أنه مصنوع، وأما كسر نون الجمع والملحق به فلم يقع إلا بعد الياء كما ذكر الشارح، وقد قالوا: إنها لم تكسر بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس، وهذا الكسر بعد الياء ضرورة، مثاله في جمع المذكر قول جرير لسحيم خلافًا للجوهري:

عرفنا جعفرًا وبني أبيه ... وأنكرنا زعانف آخرين

ومثاله في الملحق بالجمع قول سحيم كما في شرح التصريح ١/ ٧٩:

وماذا يبتغي الشعراء مني ... وقد جاوزت حد الأربعين

وقد اختلف رأي ابن مالك في هذا البيت، فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة، وتارة بأنه مجرور بالياء، وكسر النون على لغة وتابعه ابن هشام في التوضيح. ذكر ذلك الشيخ خالد في تصريحه ١/ ٧٩، وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى حركة النون في البابين فقال:

ونون مجموع وما به التحق ... فافتح وقلَّ من بكسره نطق

ونون ما ثني والملحق به ... بعكس ذاك استعملوه فانتبه

انظر شرح ابن الناظم «منشورات ناصر خسرو» بيروت -لبنان ص١٦، ١٧ وشرح التسهيل ١/ ٦٢، وما بعدها و٧٦ وما بعدها.

(١) تعبير المصنف بالأمثلة الخمسة أولى من التعبير بالأفعال الخمسة، لأنها ليست أفعالًا بأعيانها، كالأسماء الستة فإنها أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، وإنما

=

أو ياء مخاطبة[(١)] نحو: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، فإنها ترفع بثبوت النون[(٢)] نيابة عن الضمة[(٣)]، (وتجزم وتنصب بحذفها)[(٤)] نيابة عن

=

كانت خمسة باعتبار صيغها. أما بحسب معانيها فسبعة؛ لأن تفعلان بالتاء تحتها ثلاث صور: الأولى للمذكرين المخاطبين، والثانية للمخاطبتين، والثالثة للغائبتين، وباقي معاني الأمثلة الخمسة هي يفعلان للغائبَيْن، ويفعلون للغائبين، وتفعلون لجماعة المخاطبين، وتفعلين للمخاطبة. انظر حاشية عبادة جـ١/ ١٦ بتصرف، وحاشية الأمير على الشذور ٢٢ بتصرف. ومن أجل هذا عدها المصنف في شرح اللمعة ستًّا حيث قال: «والأحسن أن تعد ستة» بل قد تزيد على ذلك بكثير كما يعلم من حواشي الأشموني، انظر السجاعي على القطر ٢٧.

(١) التعبير بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة أدق مما لو قال اتصل به ضمير اثنين... إلخ، ليشمل الضمير المرفوع المتصل كما عند الجمهور أو علامة التثنية والجمع والخطاب كما عند لغة: أكلوني البراغيث.

(٢) المراد بثبوت النون: النون الثابتة لفظًا، وقد تقدر كما في قوله تعالى في سورة آل عمران ١٨٦: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ وإنما عبر بالثبوت ليقابل الحذف في قوله: بحذفها. انظر عبادة على الشذور ١/ ٨٥ بتصرف. وهذه النون مكسورة بعد الألف غالبًا وقد تضم أو تفتح شذوذًا كما قرئ بهما في سورة الأحقاف: (أَتَعِدَانَنِي أَنْ أُخْرَجَ) [الأحقاف: ١٧].

(٣) علل الرضي في شرح الكافية جـ٢/ ٢٢٩ لارتفاع الأمثلة الخمسة بالنون بقوله: «وإنما أعرب هنا بالنون لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف وبالكسرة لتناسب الياء، لم يكن دوران الإعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في اللغة للواو وإنما خص هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والألف دون نحو: يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي، وإن كان الإعراب في جميعها مقدرًا لمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون ألف يضربان مشابهًا لألف ضاربان، وواو يضربون مشابهًا لواو ضاربون، وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق بالاسم حرف، وحمل الياء في تفعلين على أخويه الألف والواو في لحاق النون بهما» شرح الكافية جـ٢ ص٢٢٩، ٢٣٠، هذا التعليل فيه طرافة وإعمال ذهن من حيث ربط النظير بنظيره، ولكن العلة الحقيقية كما أسلفنا هي الاستعمال العربي الأصيل. والله أعلم.

(٤) في بعض نسخ المتن وتنصب وتجزم والأولى ما أثبته لما سيأتي من حمله النصب على الجزم كما سيبين بعد، وقد ورد حذف النون في غير جزم ولا نصب نثرًا ونظمًا فمن النثر قراءة: ﴿سِحْرَانِ تَظَّهَرَا﴾ أصله تتظاهران فأبدلت التاء ظاء وأدغمت الظاء، في الظاء وقوله ﷺ كما في مسلم: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» ومن النظم قول الشاعر:

أبيـــت أسري وتبيتـــا تـــدلكي وجهـك بـالعنبر والمـسك الـذكي

=

الفتحة، والسكون نحو: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾[(1)]، وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الجر في المثنى والمجموع، وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك[(2)]، و(أما نحو[(3)]:

=

ولا يقاس على ذلك وإنما جاز حذفها حملًا على أصلها الذي هو الضمة فإنها قد حذفت تخفيفًا في قراءة أبي عمرو «يأمركم» انظر عبادة على الشذور جـ١/ ٨٦ بتصرف. وما مر من إعرابها بثبوت النون رفعًا وحذفها جزمًا ونصبًا هو المختار.

وفي إعرابها رأي آخر فقد ذهب بعضهم إلى أن إعرابها بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. انظر شرح التسهيل جـ١/ ٥٥ عبادة على الشذور جـ١/ ٨٦.

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة وتمامها: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾. قوله (تفعلوا) الأولى مجزوم بلم لا بأن لأن لم عامل شديد الاتصال بمعموله ولم يقع إلا مع الفعل المستقبل في اللفظ، وإن قد دخلت على الماضي في اللفظ وقد وليها الاسم كقوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] انظر إعراب القرآن لأبي البقاء على هامش الجمل جـ١/ ٧٥. ومن ثم كان ابن هشام دقيقًا في شرح الشذور على هامش عبادة جـ١/ ٨٧ حيث قال: ولم تفعلو جازم ومجزوم... وجملة لم تفعلوا في محل جزم بإن الشرطية كما تدخل إن الشرطية على الفعل المنفي بلا، كقوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] (ولم في قوله ﴿لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] ليست للقلب لأن إن تخلص الفعل للاستقبال). والواو في قوله تعالى: ﴿وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ للاعتراض، ولن تفعلوا ناصب ومنصوب والجملة معترضة بين الشرط والجواب ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ لا محل لها من الإعراب، انظر حاشية الجمل على الجلالين ١/ ٢٩، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ٨٧ بتصرف والشاهد في الآية تفعلوا في الموضعين فهو مجزوم ومنصوب بها مر وعلامة ذلك حذف النون نيابة عن السكون والفتحة. والله أعلم.

(٢) قال في شرح التسهيل جـ١/ ٥٤، ٥٥ جيء بثبوت النون مقام الضمة وسقوطها مقام الفتحة والسكون حملًا للنصب على الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وقد حملوا النصب على الجر في المثنى وجمعي التصحيح... فحمل النصب على الجزم في الفعل.

(٣) أتى المصنف بهذه الجملة ولم يتعرض لها في شرحه وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره: كيف حذفت النون من ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ وهو من الأمثلة الخمسة في حالة الرفع عندما التقت مع نون الوقاية في هذه القراءة فأجاب عنه بما سيذكر بعد.

﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾[1] في قراءة بنون واحدة[2]، وأصله: أتحاجونني بنون الرفع والوقاية. فحذفت إحداهما حالة الرفع (فالمحذوف) منه (نون الوقاية) وفاقًا للأخفش[3] والمبرد[4]

---

(١) من الآية (٨٠) من سورة الأنعام وأولها ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ﴾ وبعدها ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

(٢) هذه القراءة بنون واحدة في ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ قرأها المدنيان أبو جعفر ونافع، وابن ذكوان وهشام بخلف عنه، وقد أشار إلى ذلك الشاطبي في قوله ص٨٤ من متن الشاطبية ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

وخفف نونًا قبل في الله من له … بخلف أتى والحذف لم يك أولا

وقوله والحذف إلخ يشير به إلى أن المحذوف هو النون الثانية لأن الأولى أمارة على رفع الفعل، والأمارة أولى بالمراعاة من الوقاية، ولأن النون الأولى يحصل بها وقاية الفعل من الكسر، ولأن الثقل إنما حدث من النون الثانية.

وقرأ باقي العشرة بنون مشددة. انظر الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ص ١٨٠ط سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص١٢٨ سنة ١٢٩٧هـ - ١٩٧٧م، والبيان في غريب القرآن ١/ ٣٢٨.

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط. قرأ النحو على سيبويه وكان أحسن منه ولم يأخذ عن الخليل واتصل بالكسائي وقرأ عليه كتاب سيبويه سرًّا وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على لسانه وكان معتزليًّا، صنف الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والعروض والقوافي، والأصوات وغير ذلك. مات سنة عشر، وقيل: سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل: أحد وعشرين ومائتين. انظر أخبار النحويين ص٥٠، وإنباه الرواة ٢/ ٢٦، ومعجم الأدباء ١١/ ٢٢٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠، ط عيسى البابي الحلبي، ونشأة النحو ط ثانية ص٨٨ وما بعدها.

(٤) هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد. إمام العربية ببغداد في زمانه ولد سنة ٢١٠هـ وقيل: سنة ٢٠٧هـ أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وروى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي، وكان فصيحًا بليغًا مفوهًا ثقة إخباريًّا علامة، صاحب نوادر وطرافة وهو من ثمالة -قبيلة من الأزد- وقد لقبه المازني بالمبرد -بكسر الراء- أي المثبت للحق، وغيره الكوفيون وفتحوا الراء، وله تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، والكامل، والمقتضب، والروضة، والمقصور، والممدود، والاشتقاق، والقوافي، وإعراب القرآن، ونسب =

والفارسي[1]، وابن جني[2]،

=

عدنان وقحطان، والرد على سيبويه، وشرح شواهد الكتاب، وضرورة الشعر، والعروض، وما اتفق لفظه واختلف معناه، وطبقات النحاة البصريين وغير ذلك. مات سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد ودفن بمقابر الكوفة، وقيل سنة ٢٨٦هـ. انظر بغية الوعاة ط عيسى البابي الحلبي ١/ ٢٦٩، ٢٧١، وطبقات النحويين البصريين ص٩٦، والمقتضب ت أ د. عضيمة جـ١، ونشأة النحو ط ثانية ص٩٥: ٩٧.

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وطوف بلاد الشام، ومن تلامذته ابن جني. وتقدم عند عضد الدولة، صنَّفَ الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف كما صنَّف: الحجة، والتذكرة وأبيات الإعراب وتعليقه على كتاب سيبويه، والمسائل الحلبية والبغدادية، والقصرية والبصرية والشيرازية والعسكرية والكرمانية والمقصور والممدود والأغفال وهو مسائل أصلحها على الزجاج وغير ذلك.
توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، ولم يقل شعرًا إلا ثلاثة أبيات. انظر بغية الوعاة ط. عيسى البابي الحلبي ١/ ٤٩٦: ٤٩٨ وطبقات القراء ١/ ٢٠٧.

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي وكان أبوه «جني» -بسكون الياء معرب كنى- مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهر بن أحمد الأزدي الموصلي. ولد رَحِمَهُ اللَّهُ بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة للهجرة النبوية الشريفة، ومن شيوخه: أبو علي الفارسي وأبو بكر بن محمد بن الحسن بن يعقوب المعروف بابن مقسم، وأبو الفرج الأصفهاني- وأحمد بن محمد أبو العباس الموصلي النحوي (الأخفش) ومن تلاميذه: الشريف الرضي، والثمانين، وأبو أحمد عبدالسلام البصري، وأبو الحسن السمسمي، وثابت بن محمد أبو الفتوح الجرجاني الأندلسي النحوي.
ألف في علوم كثيرة منها النحو والتصريف واللغة والعروض والقراءات وغير ذلك من الفنون، ومن مؤلفاته: الخصائص في النحو، وسر الصناعة، وشرح تصريف المازني، وشرح مستغلق الحماسة، وشرح المقصور والممدود، وشرحان على ديوان المتنبي، واللمع في النحو، وذا القد جمعه من كلام شيخه الفارسي، والمذكر والمؤنث، ومحاسن العربية، والمحتسب في إعراب الشواذ، وشرح الفصيح وغير ذلك. ومات لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة. انظر بغية الوعاة ط عيسى البابي الحلبي ٢/ ١٣٢، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص٢٨٨، ومعجم الأدباء لياقوت ١٢/ ٢٨١، والفهرست ص٨٣ط. ليبرج، وإنباه الرواة للقفطي ٢/ ٣٣٥ ط. دار الكتب، ووفيات الأعيان ٢/ ٤١٠، وشذرات الذهب ٣/ ١٤٤، ومعجم المؤلفين لكحالة ٦/ ٣٥١، ويتيمة الدهر للثعالبي ١/ ١٢٤، وتاريخ بغداد ٢/ ٢٠٦، ١١/ ٣٩٨، وانظر (ابن جني اللغوي) أ.د عبدالغفار هلال و(ابن جني النحوي) د. فاضل السمرائي وابن الخباز مع ت كتابه «توجيه اللمع» أ. د فايز زكي دياب قسم الدراسة ص٢ وما بعدها.

وأكثر المتأخرين[1] -خلافًا لما اختاره ابن مالك[2] تبعًا لسيبويه[3] من أن المحذوف نون الرفع[4].

وذلك لأن نون الوقاية -وهي الثانية- هي التي حصل بها الثقل والتكرار، ولأن ما قصد بها من وقاية الفعل الكسر حاصل بنون الرفع، فكان[5] حذفها أولى لذلك[6]، ومحافظة على علامة الإعراب، لكنه عكس في توضيحه، فصحح أن المحذوف نون الرفع[7].

---

(١) سبق أن ذكرت أن ذلك رأى الشاطبي أيضًا في حرز الأماني ووجه التهاني المعروف بمتن الشاطبية. وانظر ذلك أيضًا في حاشية الجمل على الجلالين ٢/ ٥٤، وإعراب القرآن لأبي البقاء على هامش حاشية الجمل ٢/ ٥٨٠، وسيذكر الشارح بعد قليل أسباب هذا الرأي مما يدل على أنه اختاره، وذلك حيث يقول: «وذلك لأن نون الوقاية وهي الثانية ... إلخ».

(٢) سبق التعريف به.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٦: «وفي المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك وهو الصحيح لوجوه» انظرها في المرجع السابق وبقولهم أقول وإن كان مخالفًا لما عليه الشارح.

(٥) في النسخة (أ) وكان.

(٦) سقطت في النسخة (أ).

(٧) قال ابن هشام في أوضح المسالك في آخر مبحث الضمير ص١٣: «وأما نحو: تأمروني، فالصحيح أن المحذوف نون الرفع». وقد أكد ذلك أيضًا في كتابه الجامع الصغير ص١٩ في فصل نون الوقاية حيث قال: ونحو «تأمروني» المحذوف نون الرفع على الأصح.

وهذا يدل على أن ابن هشام قد رأى الصواب في جانب سيبويه وابن مالك، وهو في جامعه الصغير ترك المجال للرأي الآخر، حيث ذكر أن المحذوف نون الرفع على الأصح، وهذا يفيد أن الرأي الآخر صحيح. والله أعلم.

(وأما) نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾[1] مما ظاهره ثبوت النون فيه مع أن الناصبة (فالواو) فيها (أصل، لأنها لام الكلمة، لا واو الجماعة).

(والفعل) معها (مبني) لا معرب[2]، لأن النون المتصلة به ليست نون الرفع وإنما من ضمير المطلقات مثل:

---

(١) من الآية (٢٣٧) من سورة البقرة والشاهد في الآية (يعفون) حيث إن النون فيها ليست علامة الرفع وإنما ضمير النسوة فاعل يعفون، ومن ثم فالفعل مبني على السكون في محل نصب بأن، وبالتالي يسلم للمصنف قوله: إن الأفعال الخمسة تنصب وتجزم بحذف النون فليس ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ من هذا الباب. انظر إعراب القرآن لأبي البقاء على هامش حاشية الجمل ١/ ٤٦٠، ٤٦١. وهذا الذي قلناه هو رأي الجمهور وعند ابن درستويه والسهيلي فالفعل عندهما معرب وهذا رأي غريب لأنه من المعلوم أن المضارع إذا اتصل بنون النسوة فإنه مبني في حالاته الثلاث، وقد فرق الزمخشري وأبو البقاء بين قولك: الرجال يعفون والنساء يعفون وهذا من واضحات النحو، وكأن المصنف رحمه الله تعالى عندما أتى بهذه الفقرة من الآية يرد على ابن درستويه والسهيلي. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٨٧. هذا وقوله ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الكلام فيه على حذف أمرين: حرف الجر ومضاف للمصدر، والتقدير إلا في حال عفوهن أو عفو الزوج، فلا تنصيف بل يجب الكل أو يسقط الكل. «وإلا» في الآية تحتمل الانقطاع فتكون بمعنى لكن، وذلك لأن عفوهن عن النصف وسقوطه ليس من جنس استحقاقهن له. قال ابن عطية وغيره: كما تحتمل الاتصال وقد قيل به فيكون استثناء من عموم الأحوال، أي فنصف ما فرضتم في كل حال إلا في حال عفوهن، ونظيره ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ لكن لا يصح على مذهب سيبويه أن تكون أن وصلتها حالًا فتعين أن يكون منقطعًا. انظر حاشية الجمل ٢/ ١٩٣ بتصرف.

(٢) نقل ابن مالك في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ومن ثم قال في ألفيته:

.... وأعربوا مضارعًا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كيرعن من فتن

وليس كذلك بل الخلاف موجود. وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الإيضاح. فقد ذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه إلى أنه معرب بإعراب مقدر

=

يتربصن[1]، ووزنه: يفعلن[2] كما في قولك: النسوة يخرجن (بخلاف) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[3]، فإن الواو ضمير الجماعة، والنون قبل حذفها[4] علامة الرفع.

والفعل معها معرب، وأصله: تعفوون بواوين، أولاهما: لام الكلمة، والثانية: واو الجماعة، فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة،

= منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزءًا منه. انظر شرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ١/ ٣٢ بتصرف. وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص٩ بتصرف منهما.

(١) (يتربصن) كلمة قرآنية من الآيتين (٢٢٨) و(٢٣٤) من سورة البقرة، ومعنى يتربصن: ينتظرن. والشاهد فيها كون يتربصن مضارعًا متصلًا بنون النسوة ضمير رفع بارز، فهو كالنون في يعفون من قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾. وإن كان وزن الكلمتين مختلفًا. والله أعلم.

(٢) الضمير في قوله ووزنه يعود على ﴿يَعْفُونَ﴾ في الآية السابقة وهو احتراز من يعفون المسند إلى واو الجماعة كما سيذكر بعد قليل.

(٣) من الآية (٢٣٧) من سورة البقرة. والضمير في قوله وأن تعفوا خطاب للرجال والنساء جميعًا وغلب التذكير نظرًا للأشراف وكذا يقال في قوله ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ﴾. وأن تعفوا مصدر مؤول في موقع رفع مبتدأ خبره أقرب وقد حذف المفضل عليه. والمعنى وعفو بعضكم أيها الرجال والنساء أقرب للتقوى أي من عدم العفو الذي فيه التصنيف. والمراد بالتقوى الألفة وطيب النفس من الجانبين. انظر حاشية الجمل على الجلالين ١/ ١٩٤ بتصرف. وقوله: «للتقوى» متعلق بأقرب ويجوز في غير القرآن: أقرب من التقوى، وأقرب إلى التقوى، إلا أن اللام هنا تدل على معنى غير معنى (إلى) وغير معنى (من) فمعنى اللام: العفو أقرب من أجل التقوى، فاللام تدل على علة قرب العفو، وإذا قلت أقرب إلى التقوى كان المعنى مقارب التقوى، كما تقول: أنت أقرب إليَّ، وأقرب من التقوى يقتضي أن يكون العفو والتقوى قريبين ولكن العفو أشد قربًا من التقوى، وليس معنى الآية على هذا بل على معنى اللام.

ألا ما أبدع التعبير القرآني وأبرعه وأدقه. وتاء التقوى مبدلة من واو، وواوها مبدلة من ياء، لأنه من وقيت، فأصله وقى. انظر إعراب القرآن لأبي البقاء على هامش حاشية الجمل ١/ ٤٦١ بتصرف. والشاهد في الآية: تعفو: حيث حذفت النون لأنه مضارع منصوب بأن، فهو من الأمثلة الخمسة وواو الجماعة فاعل، فليس كيعفون في ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ السابق ذكره وله مزيد بيان سيذكره الشارح.

(٤) (قبل حذفها) سقطت من الأصل و(أ).

فحذفت الصفة، فالتقى ساكنان وهما: الواوان، فحذفت الأولى ثم دخل الناصب، فحذفت النون، ووزنه: تعفوا، وإنما حذفت الواو الأولى دون الثانية، لأنها جزء كلمة، والثانية كلمة، وحذف جزء أسهل من حذف كل، ولأنها آخر الفعل، والحذف بالأواخر أولى، ولأنها لا تدل على معنى بخلاف الثانية، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل، ولذلك حذفوا لام الكلمة في غازٍ، وقاضٍ[1] ونحوهما دون التنوين، لأنه كلمة مستقلة[2]، ولا يوصف بأنه آخر[3] وجيء به لمعنى[4] ويزيد بأنه صحيح، والياء معتلة[5].

---

(١) أصل غازٍ وقاضٍ غازي وقاضي؛ قلبت الواو من غزو ياءً لتطرفها تطرفًا حقيقيًا إثر كسرة، فصارت «غازي» ثم استثقلت الضمة والكسرة على الياء فيهما فحذفت الحركة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لذلك. فصار (غاز وقاض) وإنما مثل بغاز وقاض ليفيد أنه لا فرق في الحذف بين ما كانت لامه واوًا كغاز، أو ياءً كقاض من كل اسم فاعل من فعل معتل اللام لا فرق في ذلك بين ثلاثي كما مثل أو غيره كمهتد ومنطو ونحو ذلك وهذا في حالتي الرفع والجر كما سبق، أما في النصب فإن الياء تتحصن بالفتحة لخفتها.

(٢) الدليل على أن التنوين كلمة مستقلة هو أنه يدل على تمام الكلمة التي لحقها فهو كالمضاف إليه وكحرف التعريف ولا شك أنهما كلمتان مستقلتان، ومن ثم فإن التنوين يحذف عند الإضافة أو ملاقاة أل.

(٣) الدليل على أن التنوين لا يوصف بأنه آخر الكلمة هو أنهم عرفوه: بأنه نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظًا وتفارقه خطًا ووقفًا لغير توكيد. وهذا أيضًا يؤكد أن التنوين كلمة مستقلة كما أسلفت.

(٤) معنى التنوين في الكلمتين غاز وقاض هو التمكين لأنه داخل على اسمين معربين متصرفين فبذا يكونان متمكنين أمكنين.

وللتنوين معان أخر هي: التنكير، والمقابلة، والعِوض، والترنُّم، والغالي. انظر شرح الألفية لابن الناظم ص٤، ٥.

(٥) الصواب في التعبير أن يُقال والياء معلة لأن العلماء فرقوا بين المعتل والمعل، فالمعل المغير، والمعتل: هو حرف العلة، والمعتل أيضًا اسم للكلمة التي فيها حرف العلة. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٨٧ بتصرف. هذا والفقرة كلها منقولة بتصرف يسير في الصدر والعجز، وبالنص في الوسط من شرح الشذور لابن هشام فانظره ص٢٢ بحاشية الأمير، دون أن يذكر عمل نقل، وهذا قد تكرر كثيرًا.

الباب السابع (الفعل المعتل الآخر): وهو ما آخره واو، أو ألف، أو ياء (كيغزو)، ويخشى، ويرمي (فإنه يجزم بحذفه) أي: الآخر[1] نيابة عن حذف الحركة لأن حروف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات[2]، فتقول: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم.

فأما قوله:

أَلَمْ يأتيكَ والأَنباءُ تَنمِي ... بما لاقت لَبونُ بَني زيادِ[3]

---

(١) حرف العلة الذي يحذف للجازم هو حرف العلة الأصلي أي: الذي ليس منقلبًا عن همزة كيغزو، ويخشى، ويرمي، فهذا يكون حذفه واجبًا أما المنقلب عن همزة -كيقرى مخفف يقرأ ويقري مخفف يقرئ ويوضو- مخفف يوضؤ فالأكثر على عدم الحذف مطلقًا، وفصل بعض فقال: إن كان الإبدال بعد دخول الجازم فيمتنع حذفه، أو قبله فيجوز الحذف وعدمه، وجواز الوجهين مبني على الاعتداد بالعارض وعدمه، بخلاف ما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم لم يجز الحذف لأن العامل قد استوفى مقتضاه وهو حذف علامة الرفع وهي الضمة الظاهرة على الهمزة ثم أبدلت تلك الهمزة الساكنة ألفًا أو واوًا أو ياءً. عبادة على الشذور ١/ ٨٨ بتصرف.

(٢) علل الرضي في شرح الكافية جـ٢/ ٢٣٠ حذف الجازم لحروف العلة فقال:

«وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم لأن الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم، فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلا حروف علة مشابهة للحركة فحذفها».

وهذا التعليل قريب مما علل به شارحنا لحذف حروف العلة، والمقصود بالرفع في عبارة الرضي الضمة ونلحظ أنه عند هذا الحذف جائزًا لا واجبًا.

(٣) البيت من الوافر، قاله قيس بن زهير العبسي، شاعر جاهلي، في إبل للربيع بن زياد العبسي استاقها وباعها بمكة، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درعًا ولم يردها عليه.

اللغة والروايات والإعراب:

الأنباء: جمع نبأ وهو الخبر، وتنمي: من نميت الحديث أنميه بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلغ على وجه الإفساد والنميمة شددت ميمه، واللبون من النساء والإبل:

=

=

ذات اللبن، ويروى قلوص وهي الناقة الشابة، وبنو زياد هم الربيع بن زياد وأخوته وأمهم فاطمة بنت الخرشب وفي البيت عدة روايات منها:

ألم يبلغك، وفي سر الصناعة ٨٩ رواية: ألّا هل أتاك. والوزن مختل على الرواية الثانية وروي ألم يأتيك. ولا شاهد على الروايات الثلاث. وقوله: والأنباء تنمي جملة معترضة بين الفعل (يأتيك) وفاعله (بما لاقت) ويحتمل أنه تنازع يأتي وتنمي في ما لاقت، وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول وحينئذ فلا اعتراض، والباء ليست زائدة بل للتعدية. قال ابن هشام في المغني «والمعنى على الأول -يعني زيادة الباء واعتراض الجملة- أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره» وممن نص على زيادة الباء في بما لاقت: صاحب الاقتضاب ٢٥٩ حيث قال»: الباء زائدة لا يختلف في زيادتها، وابن الشجري في أماليه جـ١/ ٢٥١ وجعل ابن عصفور في مقربة (زيادة الباء ضرورة) لأنها تزاد في فاعل كفى وفاعل أفعل به في التعجب اختيارًا على الاطراد فقط كما في الضرائر للآلوسي ٢٣١، ولكني أؤيد الرأي القائل بأن الباء للتعدية وأن الفعلين تنازعا الفاعل لأنه إذا أمكن البعد عن دعوى الزيادة إلى شيء آخر مقبول فالحمل عليه أحسن حرصًا على أصالة أوضاع الكلمات في لغتنا العربية العظيمة، وقلوص فاعل لاقت مضاف إلى بني المضاف إلى زياد والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والعائد محذوف تقديره: لاقته. ويحتمل كون ما مصدرية وعليه فلا عائد محذوف.

الشاهد في البيت: (ألم يأتيك) حيث سكن الياء في حال الجزم حملًا لها على الصحيح وهي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله، فاستعملها هنا للضرورة وهذا ما قرره سيبويه معلقًا على البيت حيث قال: فجعله حين اضطر مجزومًا من الأصل. قال السيرافي شارحًا: أي جاريًا في الجزم على الأصل من حذف الحركة لا الحرف. انظر «الكتاب» ط الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ط١/ ٣١٥، ٣١٦ وشرح ابن السيرافي ١/ ٣٤٠ ومعاني القرآن ١/ ١٦١، ٢/ ١٨٨، ٢٢٣، ونوادر أبي زيد ٢٠٣، والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥، وأمالي الشجري ١/ ٨٤، ٨٥، ٢١٥، والإنصاف ٣٠، وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤، وشواهد التوضيح ٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣، ٥٩، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٤، وتعليق الفرائد

=

فضرورة عند الجمهور، ولغة قليلة[1] عند ابن مالك[2] ذكرها في التسهيل[3] (ونحو: إنه من يتق[4] ويصبر)[5] على قراءة[6]

=

١/ ١٨٨، وتحقيق شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٨، ١٨٩ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١١٣، ٢٧٣، والخزانة ٣/ ٥٣٤، والعيني ١/ ٢٣٠، والأشموني ١/ ١٠٣، ٢/ ٤٤، وشرح التصريح ١/ ٨٧، واللسان مادة (أتى وقدر)، ومعجم الشواهد ١/ ١٢٣.

(١) في (أ) ولعله بلغة وهو خطأ.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) قال ابن مالك في التسهيل ١/ ٤٣ «وإنما كان السكون في الجزم أصلًا لأن بنية الفعل لا تنقص به بخلاف حذف آخره ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم كـ«ألم يأتيك» ... البيت» وقال أيضًا ٥٩ «وربما قدر جزم الياء في السعة» فهو في نصه السابق أدخل قد على الفعل المضارع وفي النص الثاني ذكر ربما وهي أيضًا تفيد التقليل، وأكد ذلك بأنه وارد في السعة، ومن هنا استنبط شارحنا أن الشاهد السابق وأمثاله لغة قليلة عند ابن مالك.

(٤) في بعض نسخ المتن يتقي بإثبات الياء والوجهان جائزان لأن حذف الياء قراءة العشرة غير قنبل وإثباتها رواية قنبل عن ابن كثير. وأما قراءة الجمهور فواضحة لأن اسم الشرط من قد عمل الجزم في (يتقي) فحذف لامه، وأما رواية قنبل فهذا هو الذي فيه الكلام كما سيأتي.

(٥) هذا جزء من الآية (٩٠) من سورة يوسف عليه السلام وأولها: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِي قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ﴾ وآخرها: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠] والضمير في (إنه) ضمير الحال والشأن اسم إن وخبرها جملة الشرط إذا أعددنا من شرطية أو من وحدها إذا عددناها موصولة وبكلٍ قيل، كما سيأتي في كلام الشارح، وعلى كلٍ فجملة إنه من يتق ويصبر... إلخ في محل نصب مقول القول، والشاهد في الآية: يتقي بإثبات الياء على رواية قنبل عن ابن كثير، وهذه هي ما سيقت من أجله هذه المسألة، وهذا ما سيوضحه الشارح بعد.

(٦) الصواب أنها رواية وليست قراءة لأن قنبلًا ليس قارئًا بل هو راو بواسطة هو والبزي عن ابن كثير فواسطته وهو ما يسمى الطريقة: أبو بكر أحمد بن مجاهد، وطريقة البزي: أبو ربيعة محمد بن إسحاق، والفرق بين القراءة والرواية والطريقة: هو أن كل خلاف نسب إلى إمام من الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة. وكل ما نسب للراوي عن الإمام فهو رواية وكل ما نسب للآخذ عن الراوي وإن سفل فهو طريقة نحو: الفتح في لفظ (ضعف) من قوله تعالى في سورة الروم ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]... الآية، فهو قراءة حمزة، ورواية شعبة عن عاصم، وطريقة عبيد بن الصباح عن حفص عن عاصم، وكل ما ذكرنا يسمى الخلاف

=

قنبل[1] بإثبات الياء مع وجود الجازم (مؤول) بأن الياء فيه للإشباع لا أصلية[2] أو تجعل من موصولة وإنما سكن[3] يصبر، لتوالي حركات الياء والراء والفاء والهمزة، أو لأنه وصل بنية الوقف[4]، أو للعطف على المعنى، لأن من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها[5]

= الواجب، بمعنى أن القارئ يلزم باستيعابه وإلا عد ذلك نقصًا. وأما الخلاف الجائز فهو ما يسميه علماء القراءات: الوجه كأوجه البسملة وأوجه الوقف على المد العارض للسكون... إلخ، فالقارئ مخير في الإتيان بأي وجه منها غير ملزم بالإتيان بها كلها. انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص٩، ١٠ بتصرف. والدليل على أن قنبلًا راوٍ عن ابن كثير هو قول الشاطبي في متنه: «حرز الأماني ووجه التهاني» ص٦.

ومكـــة عبـــدالله فيهـــا مقامـــه وهـو ابـن كثـير كـائر القـوم معـتلًّا

روى أحمــد البــزي لــه ومحمــد عــلى ســند وهــو الملقــب قنــبلًا

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي ويكنى أبا عمرو ويلقب قنبلا ويقال هم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة، ولد سنة خمس وتسعين ومائة وانتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز وتوفي سنة ٢٩١هـ. انظر الوافي في شرح الشاطبية ١٧، ١٨، والبدور الزاهرة في الروايات العشر المتواترة ص٧ بتصرف منهما.

(٢) ما ذكره الشارح من أن الياء للإشباع لا أصلية قد سبقه إليه أبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش الجمل ٣/ ٣٥٨ قال: «ويقرأ بالياء وفيه ثلاثة أوجه: إحداها أنه أشبع كسر القاف فنشأت الياء»، وذكر ذلك الوجه أيضًا بصيغة التضعيف ابن هشام في «المغني»، «حاشية الأمير» جـ٢/ ٩٧، وانظر عبادة على الشذور ١/ ٨٨.

(٣) في النسختين أ، ب سقوط (سكن).

(٤) الوصل بنية الوقف وإجراؤه مجراه وجه ثابت قرأ به نافع قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بإسكان ياء محياي وصلًا.

(٥) كون مَنْ في الآية موصولة وتوجيهات يصبر منقولة عن شرح الشذور لابن هشام فانظرها ص٢٣ بحاشية الأمير بعد أن ذكر الاعتراض بثبوت الياء مع وجود الجازم. وانظر هذا الرأي أيضًا بكلام قريب مما ذكر في إعراب القرآن لأبي البقاء جـ٣/٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، وحاشية الجمل على الجلالين جـ٢/ ٤٧٩، وعبادة على الشذور جـ١/ ٨٨، ومعنى العطف على المعنى هو =

ولهذا تأتي بعدها الفاء[1]، واستبعدت هذه الأمور، فلهذا اختار ابن مالك[2] أن الجزم قد يقدر في المعتل[3].

=

ما يسميه النحاة العطف على التوهم، وإنما يسمى العطف على المعنى تأدبًا مع القرآن، وقد قال به في هذه الآية الفارسي، ذكر ذلك المصنف في المغني جـ٢/ ٩٧. والخلاصة أن ابن هشام في كتابيه شرح الشذور، والمغني، يؤيد موصولية مَن ولكنه يضعف رأي الفارسي في توجيه جزم يصبر على أنه عطف على المعنى ويرجح كون تسكين الراء «من يصبر» تخفيفًا لتوالي أربع متحركات (الباء والراء والفاء والهمزة) أو أنه وصل بنية الوقف وهذا ما ظهر لي والله أعلم.

(١) في النسخة الأصلية يأتي وكلاهما جائز، ومن شواهد إجراء الموصول مجرى الشرط في اقتران خبره بالفاء قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، وهذا كثير في القرآن الكريم، وقولهم: الذي يأتيني فله درهم. إلا أن الفاء في جواب الشرط لازمة وفي خبر الموصول جائزة بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] وقول الشارح: ولهذا تأتي بعدها الفاء علة لإبهام وعموم مَن الموصولة والله أعلم.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) قال في التسهيل جـ١/ ٤٣: «ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم» كـ «ألم يأتيك» وقال في تسهيله أيضًا جـ١/ ٦١: (مثال تقدير جزم الياء في السعة قراءة قنبل: «إنه من يتقي ويصبر» أي أن ابن مالك يرى أن إثبات حروف العلة لغة قليلة جائزة نثرًا ونظمًا والسكون مقدر على الياء، ولا نظر للسكون الحاصل فيها فإنه أصل فتحمل الآية عليه. انظر عبادة على الشذور جـ١/ ٨٨ بتصرف.

والخلاصة: أن للنحاة في من هنا رأيين، أحدهما: أنها موصولة وهذا اختيار ابن هشام وعليه يترتب توجيهاتهم في يصبر، وأرجحها أنه ليس عطفًا على المعنى كما سبق ذكره، والثاني أن من شرطية والياء في يتقي إما إشباع لكسر القاف أو أن السكون مقدر على يتقي كما اختاره ابن مالك في تسهيله، ويبدو أن شارحنا مال إليه، وهذا ما أرجحه أيضًا لما يأتي: الأول: أن إبقاء مَن على شرطيتها أحسن من خروجها إلى الموصولية لدخولها على المضارع؛ ولوجود الفاء في جوابها، فإن مَن وإن كان يقع ذلك بعدها إلا أن وقوع ذلك مجتمعًا أقل من مَن الشرطية، الثاني: أن قراءة الجمهور بحذف ياء (يتقي) ترجح رواية قنبل بإثبات الياء؛ لأن حمل القراءات على بعضها أولى من تخالفها، الثالث: أن في اعتبار مَن موصولة ارتكاب محاظير منها: تسكين راء (ويصبر) ينأى عنها توجيه كلام الله العزيز؛ إذ من الأصول المقررة وجوب حمل القرآن على أحسن الوجوه لا

=

(فصل)[1] (تقدر الحركات كلها)[2]، وهي الضمة، والفتحة، والكسرة (في نحو: غلامي) من كل ما أضيف إلى ياء المتكلم، وليس مثنى ولا مجموعًا جمع مذكر سالمًا[3]، لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها، لأجل المناسبة، فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور حركات الإعراب، إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد[4]، (و) في نحو: (الفتى)[5]

=

على أضعفها، الرابع: أنه ما دام قد وجدت لغة تثبت حرف العلة مع وجود الجازم فيستحسن الصيرورة إليها بدل أن تنبذ. والله أعلم.

(١) الفصل في اللغة معناه: الحاجز بين الشيئين، فهو بمعنى اسم الفاعل أي هذا اللفظ فاصل أي مميز لما ذكر بعده عما ذكر قبله، أو بمعنى اسم المفعول بمعنى مفعول عما قبله، واصطلاحًا: عنوان بحث أتى فيه بلاحق بعد سابق وهذا الفصل يسميه النحويون الإعراب التقديري ويعبر بعضهم عنه بالباب، وكلاهما صحيح، لكن الباب يشعر بالاستقلال والفصل يشعر بالتبعية والتتمة، فتعبير المصنف هنا بالفصل أولى، حاشية عبادة على الشذور جـ١/ ٨٩، وصلة هذا الفصل بعد ما قبله أنه بعد أن تكلم عن الإعراب الأصلي الظاهر والفرعي في أبوابه السبعة شرع في بيان الإعراب المقدر إما كله أو بعضه.

(٢) اقتصار المصنف في الإعراب التقديري على الحركات جرى على الغالب، وإلا فإن هناك ما يقدر غير الحركات وهو السكون والحروف، انظر تفصيله في عبادة على الشذور ١/ ٨٩، ٩٠.

(٣) في (أ) سالم والصواب ما أثبته.

(٤) من قوله «ما أضيف إلى ياء المتكلم» إلى «آن واحد» منقول بتصرف يسير من شرح الشذور للمصنف مع ترك قيد لابد منه وهو أن لا يكون منقوصًا ولا مقصورًا، فانظره ص٢٣ بحاشية الأمير. وهذا الإعراب خالف فيه ابن مالك في حالة الجر حيث ذهب إلى أن الكسرة التي قبل ياء المتكلم ليست للمناسبة بل هي كسرة الجر، وقد ضعف ابن هشام هذا الرأي بعد أن ذكره في شرح الشذور ص٢٣ أيضًا بقوله: «لأنها كسرة المناسبة وهي مستحقة قبل التركيب وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها».

(٥) ظاهر كلام المصنف أن الكسرة تقدر على المقصور ولو كان ممنوعًا من الصرف كعيسى وموسى، وهذا رأي ابن فلاح اليمني حيث قال: «تقدر الكسرة لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير». انظر الهمع جـ١/ ٥٣، ومذهب الجمهور – وبه صرح المصنف في بعض كتبه- أن الممنوع من الصرف منه تقدر فيه الفتحة، وكذا الخلاف بعينه في المنقوص الممنوع من الصرف نحو جوارٍ وغواشٍ، فمذهب الجمهور أنها تقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لمانع الصرف ما لم

=

من كل اسم معرب آخره ألف لازمة[(١)] كالعصا، والرحى[(٢)]، لتعذر تحريكها (وسمي مقصورًا) لامتناع مده، ولأنه قصر أي: منع من ظهور[(٣)] الحركات، ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب بمدينة قوص[(٤)] إلى العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي[(٥)] يتشوق إليه:

=

يضف نحو جواري الأمير، وإلا قدرت الكسرة والضمة والفتحة، ولا يقال إن الفتحة تظهر على الياء لخفتها لأنها لما نابت عن ثقيل ثقلت. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٩٠ بتصرف.

(١) ألف المقصور اللازمة قد تكون لازمة لفظًا كما في: الفتى والعصا، أو تقديرًا: كفتًى بالتنوين فإذا وقف عليها بالألف فإن كانت هذه بدل التنوين فالإعراب على المحذوفة وإن كانت أصلية وعادت لعدم التنوين فالإعراب عليها كما إذا لم ينون. انظر حاشية عبادة على الشذور جـ١/ ٩٣ بتصرف.

(٢) مثل الشارح بالعصا والرحى ليفيد أنه لا فرق في ألف المقصور بين أن تكون منقلبة عن واو كالعصا لأن مثناها العصوان أو عين ياء كالرحى إذ مثناها رحيان وهي مؤنثة كما في المختار ط٩ ص٢٣٨، ويجوز مدها فيقال: رحاء. وقد كتبت ألف العصا في النسختين (أ)، (ب) بالياء وهذا خطأ إملائي ونحوي.

(٣) تعليل الشارح لتسمية المقصور بما ذكر منقول بتصرف يسير من شرح الكافية للرضي حيث قال في جـ٢ ص١٧٤: «وسمي مقصورًا لأنه ضد الممدود أو لأنه محبوس من الحركات ولكن السبب الأول أولى؛ لأن نحو غلامي ممنوع من الحركات ولا يسمى مقصورًا. انظر حاشية السجاعي على القطر ص٢٨ والقصر لغة الحبس قال تعالى في سورة الرحمن ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢] أي محبوسات على أزواجهن لا يبغين بهم بدلا. ذكره الأمير في حاشيته على الشذور ص٢٣.

(٤) قوص بالضم قصبة الصعيد ليس بالديار المصرية بعد الفسطاط أعمر منها وقرية أخرى بالأشمونين يقال لها قوص لعلها القوصية وهي قرية نهيا، هكذا بخط المؤلف بالهامش. انظر القاموس المحيط وهامشه جـ٢ ص٣١٥ ط أولى بالمطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٣٠هـ.

(٥) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان، ولد في سلخ جمادى الآخرة سنة ٦٢٧، وأخذ العربية عن ابن عمرون، والقراءات عن الكمال الضرير، وسمع الحديث من ابن اللتي وابن يعيش وأبي القاسم بن رواحة وابن خليل وطائفة، ودخل مصر وأخذ عن بقايا شيوخها ثم

=

سَلِّمْ علَى المولَى البهاءِ[1] ، وصِفْ لهُ شوقِي إليه، وأنني مملوكُهُ
أَبدًا يُحرِّكُني إليه تشوُّقي[2] جسمي به مشطوره منهوكُهُ
لَكنْ نحِلتُ لبُعدِهِ فكأَنني أَلِفٌ وليس بممكنٍ تحريكُهُ[3]

=

جلس للإفادة، وتخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب، وكان من الأذكياء وله خبرة بالمنطق ولم يتزوج، ولم يأكل العنب قط مؤثرًا أكله في الجنة، وولي تدريس التفسير بالجامع الطولوني ولم يضف شيئًا إلا ما أملاه شرحًا لكتاب «المقرب»، ومن تلامذته أبو حيان، مات يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة سنة ٦٩٨ وهو الوحيد من النحاة الذي ذهب إلى أن الحرف معناه في نفسه لا في غيره. انظر البغية ١/ ١٣، ١٤ بتصرف، وفوات الوفيات، وشذرات الذهب، ونشأة النحو ط٢ ص٢٣٢، والحلبي نسبة إلى حلب، وحلب بلد بسورية، انظر القاموس ط٢ سنة ١٣٧٢هـ ١٩٥٢م. قال عنها لسان العرب مادة (ح ل ب) ط دار المعارف ص٩٥٩ جـ١ ص٦٠ «حلب مدينة بالشام وفي التهذيب حلب اسم بدل من الثغور الشامية.

(١) في نسخة البهي وفي أخرى مولى البهاء بالإضافة. ذكر ذلك الأمير في حاشيته على الشذور ص٢٤.

(٢) في النسختين الأصلية و(أ) تشوق.

(٣) هذه الأبيات الثلاث من الكامل وقد استظرفها ابن هشام في شرح الشذور وهي ليست شاهدًا على قاعدة نحوية ولا تمثيلًا وإنما ذكرت استملاحًا لمعانيها وخصوصًا ما تضمنه البيت الأخير حيث شبه نفسه في شدة تحوله بألف ليس بممكن تحريكها كألف المقصور، وفي البيت الأخير نوع من البديع يسمى التوجيه، وقال هذه الأبيات محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبدالرحمن المعروف بابن الرعاد. انظر الترجمة رقم ٣٠٧ في فوات الوفيات ٢/ ٤٠٨ ت: محمد محيي الدين عبدالحميد.

اللغة والإعراب: المولى يطلق على معان منها الحليف والمنعم والمعتق والولي، والشوق والاشتياق نزاع النفس إلى الشيء، وقيل الشوق سفر القلب إلى المحبوب، وقيل: الشوق عدم القرار وقلة الاصطبار، والاشتياق: شوق لذيذ لا يظهر فيه ألم، والشوق يسكن عند المشاهدة والاشتياق عكسه، والمشطور عند العروضيين ما سقط نصفه، مأخوذ من قولك: شطرته إذا قطعته، والمنهوك ما سقط ثلثاه من قولك نهكه المرض إذا أضعفه، ويقال: نهكت الثوب لبسا والدابة سيرًا، والضمير في منهوكه عائد على المشطور، فحاصله أنه ذهب نصفه ثم ذهب ثلثا النصف الباقي فيكون الباقي سدسًا، هذا على اعتبار أن منهوكه بدل إضراب من مشطوره، وأما على رأي

=

(و) تقدر (الضمة والكسرة) دون الفتحة[1] (في نحو: القاضي) من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة كالداعي،

=

من قال أن منهوكه خبر ثان لجسمي فيتعين أن الضمير للجسم، نحلت: صرت رقيقًا، وقوله لكن نحلت استدراك على قوله أبدًا يحركني لأنه يفيد أنه متحرك دائمًا فاستدرك على ذلك، وقال: لكن طرأ على نحول فصرت لا أتحرك، وقوله البهاء: صفة للمولى أو بدل أو عطف بيان منه، وقوله إليه متعلق بشوقي لا صفة خلافًا لمن زعم ذلك، وقوله وأنني مملوكه إن قرئ بفتح الهمزة فهو معطوف على شوقي عطف مصدر مؤول على مصدر صريح، وإن قرئ بكسر الهمزة فالجملة حالية وقوله أبدًا ظرف لاستغراق الأزمنة المستقبلة وهو متعلق بيحركني، والباء في قوله به للسببية وهي متعلقة بمشطوره وليست معمولة لمنهوكه ومشطوره، لأن شرط باب التنازع تقدم العوامل على المعمولات، والفاء في قوله فكأنني للتعليل و(ألف) خبر كأن خلافًا لمن زعم أن الكاف حرف تشبية وألف خبر أن، وتحريكه اسم ليس مؤخر والباء في بممكن حرف جر زائد يفيد التوكيد كما يزعمون، وممكن خبر ليس مقدم. انظر عبادة على الشذور ١/ ٩٣، ٩٤ بتصرف وترتيب يقتضيه المقام.

وهذه الأبيات تدل على روح العصر الذي قيلت فيه، وكيف أنهم كانوا يستخدمون مصطلحات العلوم كالعروض والنحو وغيرهما في أشعارهم.

(١) تقدير الضمة والكسرة في المنقوص يكون لاستثقالها على الياء، وأما ظهور الفتحة عليها فلخفتها على الياء، ويستثنى ظهور الفتحة على الياء في المنقوص المركب المزجي الذي آخر جزئه الأول ياء عند مَن يعربه إعراب المتضايفين نحو معدي كرب وقالي قلا، فإن الفتحة تقدر على الياء بلا خلاف استصحابًا لحكمي حالة البناء وحالة منع الصرف، ذكر ذلك السيوطي في الهمع جـ١ ص٥٣، وكلام الشارح في تقدير الحركة على المنقوص رفعًا وجرًّا وظهورها نصبًا جرى على الغالب وإلا فقد ظهرت الضمة والكسرة على الياء وقدرت في حالة النصب، فمثال ظهور الضمة عليها قول جرير:

وعــرق الفــرزدق شر العــروق　　　خبيــث الثــرى كــأبي الأزيــد

ومثال ظهور الكسرة على الياء قول جرير يهجو الأخطل:

فيومًـا يـوافين الهـوى غـير مـاضيٍ　　　وطـورًا تـرى مـنهن غـولًا تغـول

ومثال تقدير الفتحة قول الراجز:

كــأن أيــديهن بالقــاع القــرق　　　أيــدي جــوار يتعــاطين الــورق

=

والنادي[1]، والمرتقي[2]، لاستثقالها على الياء بخلاف الفتحة نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾[3]، (ويسمى منقوصًا) لأن لامه حذفت للتنوين ولأنه نقص عن بعض الحركات[4].

=

وقد ورد ذلك أيضًا في السعة وأجازه أبو حاتم السجستاني وقال: إنه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة جعفر بن محمد ﷺ في سورة المائدة ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء. انظر شرح التسهيل ١/ ٦٠، ٦١ وعبادة على الشذور ١/ ٩٠، ٩١ والهمع ١/ ٥٣.

(١) في (أ) والباري.

(٢) مثل الشارح بالداعي والنادي والمرتقي ليبين أنه لا فرق في المنقوص بين أن تكون ياؤه ثالثة كالمثالين الأولين أو فوق الثلاث كالمثال الثالث، وأنه لا فرق أيضًا بين أن تكون الياء أصلية كما في النادي والمرتقي، أو أن تكون منقلبة كما في الداعي إذ أصله الداعو تطرفت الواو تطرفًا حقيقيًّا بعد كسرة فقلبت ياء، هذا وقد ذكر الشارح ضابط المنقوص بأنه للاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، وأزيد أن هذه الياء خفيفة، كما في الهمع ١/ ٥٣.

(٣) الآية ١٧ من سورة العلق ومعنى ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ كما في الجلالين على هامش حاشية الجمل جـ١/ ٥٦٤: «أي أهل ناديه وهو المجلس ينتدى يتحدث فيه القوم» فهو على حذف مضاف لأن النادي هو المجلس الذي ينتدي فيه القوم ولا يسمى المكان ناديًا حتى يكون فيه أهله... والمعنى فليدع عشيرته فليستنصر بهم. انظر حاشية الجمل ٤/ ٥٦٤. والشاهد في الآية ﴿نَادِيَهُۥ﴾ حيث ظهرت الفتحة على الياء في المنقوص نصبًا لخفتها، وفيها شاهد آخر وهو: حذف حرف العلة للجازم في قوله: ﴿فَلْيَدْعُ﴾ والأمر في الآية للتعجيز والتهديد، ومثل الآية المستشهد بها قوله تعالى في سورة الأحقاف ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] وهو كثير.

(٤) علل الشارح تسمية المنقوص بهذا الاسم بعلتين أولاهما: أن لامه حذفت للتنوين، ويرد عليه بنحو فتى فإنه حذفت لامه للتنوين مع أنه مقصور. وثانيهما: أنه نقص عن بعض الحركات، ويرد على هذه العلة بالفعل الذي آخره واو أو ياء فإنه نقص بعض الحركات ومع ذلك لا يسمى منقوصًا، والجواب عنهما كما ذكره عبادة في حاشيته على الشذور ١/ ٩٤: «إن علة التسمية لا تقتضي التسمية» وأيضًا فهذا اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقولون. والله أعلم.

وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى كل من المقصور والمنقوص وكيف يعربان بقوله:

وسم معتلًا من الأسماء ما ... كالمصطفى والمرتقي مكارمًا

فالأول الإعراب فيه قدرا ... جميعه وهو الذي قد قصرا

والثاني منقوص ونصبه ظهر ... ورفعه ينوى كذا أيضًا يجر

(و) تقدر (الضمة والفتحة) دون التسكين في نحو: يخشى من كل فعل معتل[1] بالألف، لتقدر تحريكها كما مر بخلاف تسكينها، فإنه يظهر بحذفها نيابة نحو: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾[2]، (و) تقدر (الضمة) دون الفتحة، والتسكين (في نحو يدعو، ويرمي)[3] من كل فعل معتل بالواو، أو الياء،

---

(١) ما ذكر من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه، وقال ابن السراج ومن تابعه: لا تقدير لأنا إنما قدرنا في الاسم لأن الإعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره، والمعتمد الأول وعليه جرى ابن مالك في ألفيته حيث قال:

وأي فعل آخر منه ألف .... الأبيات

انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٩٠ بتصرف.

(٢) من الآية (٧٧) من سورة القصص وأولها ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ وآخرها ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ والخطاب في قوله ﴿وَلَا تَنسَ﴾ لقارون. واختلف المفسرون في المراد بالنصيب: ففسرها بعضهم بالكفن وعليه قول الشاعر:

نصيبك مما تجمع الدهر كله ... رداءان تدرج فيهما وحنوط

وفسره البيضاوي بما يحتاج إليه منها، وفسرها صاحب الجلالين أن تعمل فيها للآخرة. انظر حاشية الجمل على الجلالين جـ٣ ص٣٦٠، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ٩٤، والشاهد في الآية ﴿وَلَا تَنسَ﴾ [القصص: ٧٧] حيث ظهر جزم المضارع بحذف آخر الفعل نيابة عن السكون والجازم هنا هو لا الناهية.

(٣) ذكر المصنف ستة مواضع تقدر فيها الحركة وهي: المضاف إلى ياء المتكلم، والمقصور والمنقوص، والمضارع المعتل الآخر بأقسامه الثلاثة، وأن اكتفاءه بهذه المواضع الست فيه تجاهل لغيرها مما تقدر فيه الحركة كذلك، وهو خمسة أنواع: الأول: المدغم، كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ذكره أبو حيان في شرح التسهيل، وهذا هو الإدغام الكبير عند السوسي عند أبي عمرو، سواء أكان متماثلًا أم متجانسًا أم متقاربًا، الثاني: المحكي، نحو من زيدًا؟ لمن قال رأيت زيدًا وكذا من زيدٌ ومن زيدٍ على رأي بعض البصريين، وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع أنها حكاية لا إعراب، الثالث: الموقوف عليه في نحو، جاء زيْد، ورأيت زيْد، ومررت بزيْد، على لغة ربيعة فإنهم يقفون على المنصوب المنون بحذف تنوينه وسكون آخره، والرابع: ما أسكن آخره للتخفيف، كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] بسكون الهمزة وكذا قوله في سورة الأنعام: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] في قراءة أبي عمرو، الخامس: المتبع: كالحمد لله، وقلت الحمد لله، ونظرت في الحمد لله،

=

لاستثقالها عليهما بخلاف الفتحة[1]، والتسكين فإنهما يظهران، لكن التسكين إنما يظهر بالحذف نيابة نحو: ﴿لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ﴾[2]، ﴿لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ﴾[3]

=

ويمكن أن يجاب عن ترك المصنف لهذه الخمسة بأنه اقتصر على تقديم الحركات لغير عارض أو لعارض منزل منزلة الأصلي، انظر عبادة على الشذور جـ١/ ٩٠ بتصرف.

(١) إنما كانت الفتحة خفيفة لأنها بعض الألف، والألف أخف حروف اللين، وبعض الأخف في غاية الخفة، فإن قيل: إذا كان الأمر كذلك بقيت الواو والياء في كال وباع فالجواب: إن الفتحة لازمة فيهما، فاحتيج إلى التخفيف بقلبهما ألفًا بخلاف فتحة المنصوب، انظر عبادة على الشذور ١/ ٩٤ بتصرف، وما ذكر من تقدير الضمة وظهور الفتحة هذا هو الأعم والأكثر وهو لغة القرآن الكريم وما عداه فضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. انظر عبادة على الشذور جـ١/ ٩١ بتصرف وشرح التسهيل ١/ ٦٠، ٦١ وخرج على ذلك في السعة قراءة ﴿أَوۡ يَعۡفُوۡاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٧] بسكون الواو، وذهب الفراء في نحو يعيي ويحيي إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها وتدغم في الياء الثانية فتظهر علامة الرفع عليها وأنشد:

وكأنها بين النساء سبيكة ... تمشي بشدة بينها فتعيي

والجمهور على منع ذلك قال أبو حيان: الصحيح أن يقال يعي بل إنه يقال: يعيى هكذا والسماع وقياس التصريف والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله، فلعله مصنوع أو شاذ لا يعتد به (انظر الهمع ١-٥٣، ٥٤ بتصرف).

(٢) من الآية (١٤) من سورة الكهف وأولها ﴿وَرَبَطۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ إِذۡ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الكهف: ١٤] وآخرها ﴿لَّقَدۡ قُلۡنَآ إِذٗا شَطَطًا﴾ ومعنى ﴿نَّدۡعُوَاْ﴾ نعبد و﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ غيره، وهذه الجملة ثانية الجمل التي قالوها بين يدي ملكهم فهي في محل نصب مقول القول (انظر حاشية الجمل على الجلالين (جـ١/ ١٠) والشاهد في الآية لن ندعوا حيث نصب ندعوا بلن فظهرت الفتحة على الواو لخفتها.

(٣) من الآية (٣١) من سورة هود عليه السلام (خيرًا) المراد به كما في تفسير الخازن التوفيق والهداية والإيمان، والآخر ذكره الجمل في حاشيته على الجلالين جـ٢/ ٣٩٣ وجملة ﴿لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ﴾ [هود: ٣١] مفعول أقول والشاهد لن يؤتيهم حيث نصب الفعل بلن فظهرت الفتحة على الياء لخفتها. ومثل هذه الآية قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ﴾، وقوله في القيامة: ﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾، [القيامة: ٤٠] وقوله في سورة المجادلة: ﴿لَّن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ﴾ [المجادلة: ١٧] انظر الشذور على هامش عبادة جـ١/ ٩٤.

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ (١)، ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (٢).

تنبيه (٣): إذا كان حرف العلة بدلا عن همزة كتقرأ، وتقري، وتوضو، فإن قدر الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي (٤)، ويمتنع حينئذ الحذف؛ لاستيفاء

---

(١) من الآية السادسة والثلاثين من سورة الإسراء وتمامها ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] ومعنى «لا تقف»: لا تقل سمعت ولم تسمع وعلمت ولم تعلم ورأيت ولم تر، وقيل معناه: لا ترم أحدًا بما ليس لك به علم، وقيل معناه: لا تتبعه بالحدس والظن، وقيل هو مأخوذ من القفا كأن يقفو الأمور يتبعها ويتعرفها، وحقيقته أنه لا يتكلم في أحد بالظن، والفعل قفا من بابي عدا وسما، انظر حاشية الجمل على الجلالين جـ٢/ ٦٢٥ بتصرف، ويقرأ ولا تقف بضم القاف وإسكان الفاء مثل تقم وماضيه قاف إذا تتبع أيضًا: انظر إعراب القرآن لأبي البقاء على هامش الجمل جـ٣/ ٤٨١، «ما» مفعول تقف وهي موصولة صلتها جملة ﴿لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ والعائد الهاء في به والشاهد في الآية تقف حيث جزم بلا الناهية فظهر الجزم بحذف الحرف نيابة عن السكون.

(٢) من الآية السابعة والسبعين من سورة القصص وقد ذكرتها آنفًا عند قوله ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧] والشاهد في الآية تبغ حيث جزم بلا الناهية فظهر الجزم بحذف الحرف نيابة عن السكون. هذا ومن قوله: «وتقدر الضمة.. إلى هنا» منقول بتصرف يسير من شرح الشذور لابن هشام والأصل أحسن، لكثرة الأمثلة الموضحة مع التنظيم. انظر جـ١ ص٩٤، ٩٥ على هامش عبادة.

(٣) التنبيه لغة: الإيقاظ، واصطلاحًا: جملة دالة على بحث يفهم إجمالًا من البحث السابق، قيل أو على بحث بدهي فالترجمة به -لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بدهيًا- غير جارية على الاصطلاح، فالمراد بالتنبيه مطلق الإيقاظ الذي هو المعنى اللغوي، انظر حاشية الصبان على الأشموني جـ١/ ص١٠ بتصرف.
وقد عقد الشارح هذا التنبيه بعد حديثه عن حذف الجازم حرف العلة الأصلي؛ ليبين أن حرف العلة إذا كان منقلبًا عن همزة كالأمثلة التي أوردها ففيه التفصيل المذكور.

(٤) إنما كان الإبدال كما ذكر الشارح قياسيًا لأن الهمزة المفردة الساكنة تقلب حرف علة مجانسًا لحركة ما قبلها تخفيفًا سواء أكانت عين الكلمة، كرأس وذئب ولؤم، أم لامًا كما مثل، وقد نص على هذا الإبدال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى نقلًا عن حمزة حيث قال في متنه:

وحمزة عند الوقف سهل همزه ... إذا كان وسطًا أو تطرف منزلا

فأبدله عنه حرف مد مسكنًا ... ومن قبله تحريكه قد تنزلا

=

الجازم مقتضاه وإن قدر قبله فهو إبدال شاذ[(١)]، ويجوز مع الجازم الحذف، والإثبات، بناء على الامتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر[(٢)].

(باب) في البناء (البناء) لغة: وضع شيء على شيء بصفة[(٣)] يراد بها الثبوت. واصطلاحًا: ضد الإعراب[(٤)]، قال في شرحه: فهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة[(٥)]، وهو لا يناسب ما قدمه من أن الإعراب لفظي، وإنما يناسب القول بأنه معنوي فالمناسب لما قدمه ما قاله كثير من أن البناء لفظي، وجرى عليه ابن

=

انظر الوافي في شرح الشاطبية ص١١٠.

(١) إنما كان إبدال الهمزة حرف علة شاذًا قبل دخول الجازم لتحرك الهمزة فهي حينئذ غنية عن التخفيف بالقلب ولما كان الأمر كذلك لم ينقل عن أهل الأداء -ولاسيما حمزة وهشام- قبلها حرف مد.

(٢) الرأي الذي ذكره الشارح - جواز حذف حرف العلة المنقلب عن همزة أو عدم حذفه عند ملاقاة الجازم على التفصيل السابق ذكره - هو رأي بعضهم، أما الأكثرون فقد منعوا الحذف سواء قدر الإبدال قبل دخول الجازم أو بعده، نقل ذلك الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور جـ١ / ٨٨.

(٣) في (أ) على صفة بدل بصفة والصواب ما أثبته.

(٤) الضد هو النظير والكفء. والجمع أضداد، وقال أبو عمرو: والضد قيل: الشيء، والضد خلافه، وضاده مضادة إذا باينه مخالفة، والمتضادان اللذان لا يجتمعان كالليل والنهار. انظر المصباح المنير جـ٢ ط٦ ص٤٩٠. وقد يكون الضد جماعة، قال تعالى في سورة مريم: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢] ويقال: لا ضد له ولا ضديد له: أي لا نظير له ولا كفء له. انظر مختار الصحاح ط٩ ص٣٧٨.

(٥) قال ابن هشام في شرح الشذور ص٢٤ ط الحلبي «والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظًا أو تقديرًا والأولى إسقاط آخر الكلمة؛ لأن المبني قد يكون حرفًا واحدًا كتاء الفاعل، والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن في آخر «حيث» لغات: الضم والكسر والفتح. انظر حاشية الصبان على الأشموني جـ١ ص٤٩، وتعريف المصنف له بما ذكر مأخوذ من ابن جني في خصائصه حيث عرفه في جـ١ ص٧٧ بأنه: لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا لا لشيء أحدث ذلك من العوامل ولذلك سمي بناء. انظر الهمع جـ١ ص١٥، وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال أو حرفًا أو حذفًا مثل، هؤلاء في لزوم الحركة، وكم في لزوم السكون، ولا رجلين في البناء على حرف، وارم في لزوم الحذف. انظر الأشموني وحاشية الصبان جـ١ ص٤٩، ٥٠ والفصول الخمسين لابن معطي ص١٥٤ بتصرف.

مالك[1] وعرفه بأنه: ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب[2]، وليست حكاية أو إتباعًا، أو نقلًا أو تخلصًا من سكونين[3] فجرى في البناء والإعراب على نسق[4] واحد بخلاف المصنف، وأنواع البناء: ضم وفتح، وكسر، وسكون، ويسمى: وقفًا[5]، وتعبيره بالضد أولى من تعبير جماعة

(١) سبق التعريف به.

(٢) تقييد من قوله: «من شبه الإعراب (من) لبيان الجنس أتي به لدفع الإبهام عن ما ويشبه بكسر السين وسكون الياء وبفتحهما لغتان تعني الشبيه أي من الأمر المشبه للإعراب في كونه حركة - ضم أو فتح أو كسر -وكونها في آخر الكلمة لا في أولها ولا في حشوها» انظر الصبان على الأشموني جـ١ ص٤٩، وشبه الإعراب يعم البناء اللازم والعارض والوارد منه بسكون: كمن، وقم، ولم، وبفتحه: كأين، وذهب، وسوف، وبكسره: كأمس، وجبر، وبضمه: كنحن ومنذ، وبنائب عن ضمة: كيا زيدون، ويا زيدان وبنائب عن فتحة: كلا رجلين وبنائب عن سكون: كأحسن وأفعلا، انظر شرح التسهيل ١/ ٥٧.

(٣) قال ابن مالك في التسهيل جـ١ ص٥٧ ونص عبارته «وما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعًا أو نقلًا أو تخليصًا من سكونين فهو بناء». وقد مثلت لكل من الحكاية والإتباع في الإعراب التقديري كما مثلت للنقل والتخلص من السكونين في أول باب الإعراب، وزاد الصبان في حاشيته على الأشموني جـ١ ص٥٩: «وكان عليه أن لا يقول ولا مناسبة ولا وقفًا ولا تخفيفًا ولا إدغامًا ولكن درج على التعريف بالأعم».

(٤) النسق بفتحتين: ما جاء من الكلام على نظام واحد. يقال ثغر النسق إذا كانت أسنانه مستوية، وخرز النسق منظم، ودر نسق فعل بمعنى مفعول مثل الولد، والحفر بمعنى المولود، والمحفور، وقيل: النسق اسم للفعل فعلى هذا يقال حروف النسق والنسق لأن المحرك اسم للساكن.
وكلام نسق أي على نظام واحد استعارة من الدر، والنسق بالتسكين مصدر نسق الكلام إذا عطف بعضه على بعض وبابه نصر.
انظر مختار الصحاح جـ١ ص٦٥٧، والمصباح المنير ط٦ جـ٢ ص٨٢٨ بتصرف منهما.

(٥) ما ذهب إليه الشارح من أن البناء أربعة أنواع هو مذهب معظم النحويين وقد نص عليه ابن هشام في شرح القطر حيث قال: «وقسمته إلى أربعة أقسام: مبني على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضم، ومبني على السكون» وتعبير الشارح على أقسام البناء بالأنواع أحسن من تعبير ابن معطي في فصوله الخمسين ص١٥٤، وشرح الكافية للرضي جـ٢ ص٢ بالألقاب لما مر من توجيه ذلك في باب الإعراب عند قول المصنف «وأنواعه رفع ونصب... إلخ».

=

بالخلاف، لأن الضدين لا يجتمعان كالقيام، والقعود، والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك[(١)]، (والمبني) على تسعة أقسام[(٢)]، لأنه: (إما أن يطرد فيه السكون، وهو) نوعان، أحدهما:

=

وليست الواو في قول الشارح للترتيب ولا لبدء بالمبني على السكون لأصالته، وما ذهب إليه الشارح لا يخالف ما سيذكره المصنف من أن أنواع المبنيات تسع لأنه اقتصر على الأنواع الأصلية للبناء وما ذكره المصنف يشمل البناء الأصلي والعارض. والله أعلم.

(١) يقصد الشارح بجماعة: ابن هشام في القطر حيث صرح بأن المبني بخلاف المعرب ص٥، واستحسان الشارح للتعبير بالضد الذي ذكره المصنف في شرح الشذور هو ما ذكره أيضًا الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور ١/ ٩٥ والسجاعي في حاشيته على القطر ص٩، ١٠، وقد سبق ابن هشام في التعبير بضدية البناء للإعراب ابن معطي في فصوله الخمسين ت. د محمود محمد الطناحي ص١٥٤ حيث قال: (والبناء ضده وهو لزوم أواخر الكلم حركة أو سكونًا من غير عامل ولا اعتلال) فالمصنف كما ترى قد أخذ التعريف والضدية من ابن معطي. ولكني أخالف شارحنا في استحسانه التعبير بالضد بدل الخلاف وأرى أن كلتا الكلمتين لا تفيان بالمراد، أما الخلاف فلما ذكره الشارح من أن الخلافين قد يجتمعان والمبني والمعرب ليس كذلك اللهم إلا أن يكون المصنف في قطره قد أراد بالخلاف معناه اللغوي، وأما الضد فإن أراد به معناه اللغوي فقد سبق أنه بمعنى النظير وبمعنى، الخلاف وكلاهما ليس مما نحن فيه، وإن أراد بالضد معناه المنطقي فلا يجوز أيضًا لأن الضدين لا يجتمعان وقد يرتفعان، أما عدم اجتماعهما فظاهر، وأما أنهما قد يرتفعان فلا يقول به المصنف، إذ لا تخلو الكلمة من أن تكون مبنية أو معربة اللهم إلا أن يكون المصنف قد أراد أن يلمح إلى مذهب في غاية الضعف يرى أن هناك ما ليس مبنيًّا ولا معربًا كالاسم المضاف إلى ياء المتكلم وسموه خصيًّا، وقد بينت ذلك في فصل الإعراب التقديري، واللفظة التي أستحسنها في هذا المقام وأراها وافية بالمراد ولا يوجه إليها ما وجه للخلاف والضد: هي النقيض، بأن يقال: إن البناء نقيض الإعراب إذ النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان. والله أعلم.

(٢) قال ابن هشام في شرح الشذور ط عيسى البابي الحلبي ص٢٤، ٢٥ «لما فرغت من تفسيره شرعت في تقسيمه تقسيمًا غريبًا لم أسبق إليه، وذلك أنني جعلت المبني تسعة أقسام: الأول: المبني على السكون وقدمته لأنه الأصل، والثاني: المبني على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق، وثنيت به لأنه شبيه بالسكون في الخفة، والثالث: المبني على الفتح وقدمته على المبني على الكسر لأنه أخف منه، والرابع: المبني على الفتح أو نائبه المذكور في الباب السابق، والخامس: المبني على الكسر وقدمته على المبني على الضم لأنه أخف منه، والسادس: المبني على الكسر أو نائبه المذكور في الباب

=

(المضارع المعتل بنون الإناث[1] نحو): ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ﴾[2]، ﴿ٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ﴾[3] وإنما بني رجوعًا إلى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل، وبني على السكون، لأنه الأصل في البناء، وحملًا له على الماضي المتصل بها، والفعلان في الآيتين: خبريان لفظًا، طلبيان معنى، كيرحمك الله، وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر:

= السابق، والسابع: المبني على الضم، والثامن: المبني على الضم أو نائبه، والتاسع: ما ليس له قاعدة مستقرة بل منه ما يبنى على السكون، وما يبنى على الفتح، وما يبنى على الكسر، وما يبنى على الضم» ولنا على كلام ابن هشام تعقيب: إن قوله وقسمته تقسيمًا لم أسبق إليه فيه مبالغة لأنه قد سبق أن ابن مالك في شرح التسهيل ألمح إلى هذه الأنواع حيث قال ص٥٧: «والوارد منه بسكون كمن وقم ولم، وبفتحه كأين وذهب وسوف، وبكسره كأمس وجير، وبضمه كنحن ومنذ، وبنائب عن ضمة كيا زيدون ويا زيدان، وبنائب عن فتحة كلا رجلين، وبنائب عن سكون كاخش وافعلا» فابن هشام قد توارد مع ابن مالك في سبعة منها ولم يذكر ابن مالك نوعين هما: الذي لا يطرد فيه شيء لعدم انضباطه تحت قاعدة والمبني على الكسر أو نائبه، وهذا لم يذكره ابن هشام إلا تتميمًا للأقسام؛ لأنه لم يشرحه وبالتالي يكون ابن هشام مسبوقًا بابن مالك وإن كان لابن هشام فضل فهو أنه توسع وشرح ومثّل واستشهد، فلهما على ما قاما به أعظم الجزاء.

(١) سبق أن بينت أن ثم خلافًا بين النحاة في بناء المضارع المتصل بنون الإناث في مبحث الأمثلة الخمسة، والمراد بنون الإناث النون الموضوعة للإناث وإن استعملت للذكور كقوله: «ويرجعن من دارين بحر الحقائب» ونون الإناث إما أن تكون ضميرًا على لغة الجمهور أو حرفًا على لغة: أكلوني البراغيث، كيقمن النسوة. انظر عبادة جـ١ ص٩٥.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة وقد ذكرتها عند استشهاد الشارح بها في الأمثلة الخمسة والشاهد فيها (يتربصن) حيث بني المضارع على السكون لاتصاله بنون النسوة والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة، والشاهد ﴿يُرۡضِعۡنَ﴾ فهو مثل ﴿يَتَرَبَّصۡنَ﴾ في الآية السابقة وهو خبر الوالدات، ويدخل في الوالدات المطلقات كما قال الجمل في حاشيته على الجلالين ١/ ١٨٨ (أي ولو مطلقات فإن الإرضاع من خصائص الولادة لا من خصائص الزوجية ولهذا ورد في الحديث: (إنما أحق بالولد ما لم تتزوج) والوالدة والوالد صفتان غالبتان فلذلك لا يذكر الموصوف معهما لجريهما مجرى الأسماء. انظر إعراب القرآن لأبي البقاء جـ١ ص٤٤٧.

التوكيد، والإشعار بأنهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة، فكأنهن امتثلنه[1] (و) ثانيهما: (الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، كضربت مثلث التاء)[2]، (وضربنا) زيدًا، والنسوة ضربن، وبني على السكون لما مر[3]، ولاستثقال توالي أربع

---

(١) من أول قوله «والفعلان في الآيتين... إلى امتثلنه» منقول بتصرف يسير جدًا من شرح الشذور لابن هشام فانظره على هامش عبادة ١/ ٩٨. والأمر في آية ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ للندب وللوجوب، فالأول عن استجماع ثلاثة شروط: قدرة الأب على الاستئجار، ووجود غير الأم، وقبول الولد للبن الغير، وللوجوب عند فقد واحد منهما. انظر حاشية الجمل على الجلالين ١/ ١٨٨. وأجاز أبو البقاء ١/ ٤٣٩، ٤٤٧ أن يكون العقل في الآيتين المذكورتين مرادًا به الخبر لا الأمر، أي وحكم المطلقات أن يتربصن، وحكم الوالدات أن يرضعن. لكن المعنى الذي ذهب إليه المصنف أنسب ببلاغة القرآن وأوقع في النفس من الرأي الثاني الذي ذكره أبو البقاء وقد أشار إليه أيضًا النسفي في تفسيره ص٨٦، ٩٢.

(٢) سواء كانت هذه التاء فاعلًا كما مثل أم نائب فاعل كأكرمت أم اسم ناسخ ككنت وكدت. ومن ثم كان الشارح حصيفًا حين لم يقل تاء الفاعل، وهذه التاء إما أن تكون مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، وسواء كانت هذه التاء مفردة كما مثلنا أم دالة على تثنية أو جمع، فالتاء في هذا كله ضمير رفع متحرك، ومن ثم سكن الفعل لها. كما سيذكر الشارح بعد.

(٣) الحاصل أن الماضي مبني اتفاقًا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وما جاء على الأصل لا يسأل عن علته، واختلف فيما يبنى عليه، فقيل: يبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة، وعلى السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك وما عدا ذلك يبنى على الفتح، وبهذا أخذ المصنف وهذا رأي مرجوح. والراجح أنه مبني على الفتح في جميع الأحوال وبهذا أخذ الشارح كما سيظهر في قوله: بل على الفتح الذي هو الأصل في الماضي إلا في نحو: ضربوا، فيضم آخره للمناسبة، لكن الفتح إما ظاهر كضرب والرجلان ضربا على الأرجح، وذهب بعضهم إلى أن فتحة ضربا لمناسبة الألف أو مقدر للتعذر كرمى أو للثقل كضربت أو للمناسبة كضربوا، ثم يسأل بعد ذلك: لِمَ حرك الماضي؟ ولِمَ كانت حركته كذا؟ وسيجيب الشارح عن ذينك بعد قليل. انظر حاشية عبادة ١/ ٩٥ بتصرف.

حركات فيما هو كالكلمة الواحدة[(١)]، بخلاف المتصل بضمير نصب، كضربك وضربنا زيد[(٢)]، وبخلاف المتصل بضمير الرفع الساكن كضربا وضربوا[(٣)]، فلا يبنيان على السكون[(٤)] بل على الفتح الذي هو الأصل في الماضي إلا في نحو: ضُربوا، فيضم آخره للمناسبة. وأما نحو[(٥)]: ﴿دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾[(٦)] فأصله:

---

(١) الدليل على أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة هو تسكينهم آخر الفعل عند ملاقاة ضمير رفع متحرك كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، فلو اتصل المفعول بالفعل ما حدث ذلك التسكين، كضربك زيد، لأن الفعل والمفعول كلمتان وقد ذكر الأشموني دليلًا ثانيًا على أن الفعل ومرفوعه ككلمة واحدة هو أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة. انظر منهج السالك حاشية الصبان ٢/ ٥٥، وشرح ابن عقيل على هامش حاشية الخضري ١/ ١٦٥.

(٢) الكاف في قول الشارح كضربك إلخ للتمثيل لا للحصر.

(٣) هذا احتراز من المتحرك وقد مثل الشارح لضمير الرفع الساكن بمثالين هما ألف الاثنين وواو الجماعة وهما يتصلان بالماضي والمضارع والأمر ولهما أخ ثالث وهو ياء المؤنثة المخاطبة لكنها لا تتصل إلا بالمضارع والأمر.

(٤) الضمير في قوله فلا يبنيان على السكون: عائد إلى الماضي المتصل بضمير نصب والمتصل بضمير رفع ساكن وليس عائدًا على ضربا وضربوا المذكورين قبله بدليل تفصيله الآتي.

(٥) قوله «وأما نحو... إلخ» إجابة عن سؤال مقدر فحواه: إذا كان ما قبل واو الجماعة يضم للمناسبة فلِمَ فتح في نحو الآية المذكورة؟ فأجاب عنه بهذه المسألة.

(٦) من الآية (١٣) من سورة الفرقان وأولها: ﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ﴾ ومعنى هنالك: في ذلك المكان، وهو: اسم إشارة للمكان البعيد، وثبورًا: هلاكًا، وهو: مفعول به لدعوا: أي نادوا ثبورًا، فيقولون: يا ثبوراه أي احضر فهذا أوانك، فإن الهلاك أخف عليهم مما هم فيه لكنهم لا يهلكون، ويجوز أن يكون مصدرًا من معنى دعوا. انظر حاشية الجمل على الجلالين ٣/ ٢٤٨، وشرح الشذور لابن هشام على هامش حاشية عبادة ١/ ٩٨، وإعراب القرآن لأبي البقاء ٤/ ٩٤ بتصرف. وقوله «دعوا» جواب لشرط «إذا» والشاهد في الآية دعوا حيث إن الماضي مبني على الضم المقدر لاتصال الفعل بواو الجماعة، والأصل دعووا بواوين كما سيبين الشارح، وهذا مذهب المصنف. أما =

دعووا بواوين، أولاهما: مضمومة فقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها[(١)]، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين[(٢)]، (أو) يطرد فيه (السكون، أو نائبه)[(٣)]، وهو الأمر نحو:

=

على المذهب الراجح فالفعل مبني على الفتح لكن الضمة التي هي أصل دعوا للمناسبة كما بينت آنفًا. انظر شرح الشذور لابن هشام ط عيسى البابي الحلبي ص٢٥.

(١) علل الشارح قلب الواو الأولى من دعووا في الآية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس ذلك كافيًا في قلب الواو والياء ألفًا لضعف العلة في ذلك، ومن ثم فإن الصرفيين ذكروا عشرة شروط بموجبها تنقلب الواو والياء ألفًا. ومن هذه الشروط بالإضافة إلى التحرك وانفتاح ما قبلهما: أن تكون حركة الحرفين أصلية، وأن تتصل الفتحة بالواو أو الياء في كلمة واحدة، وأن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عين الكلمة، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ولا نون توكيد إن كانتا لامين، وأن لا تكون إحداهما عينًا لفعل المكسور العين الذي وصفه على أفعل فعلاء؛ وأن لا تكون إحداهما عينًا لمصدر فعل المذكور وهو خاص بالواو، وأن لا تكون الواو عينًا لافتعل بمعنى تفاعل -أي الدال على معنى التشارك في الفاعلية والمفعولية، وأن لا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال، وأن لا تكون الواو أو الياء عينًا لما آخره زيادة مختصة بالأسماء. انظر دراسات صرفية في الإبدال والإعلال والإدغام، تأليف ا.د عبدالرازق البسيوني ط٢ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. ص٨٦، ٩٦ وشرح ابن عقيل ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد ٢/ ٥٦٦ وما بعدها.

(٢) من قوله: «والثاني الماضي المتصل بضمير رفع متحرك»: إلى هنا منقول بتصرف في التعبير من شرح الشذور للمصنف، والأصل أوضح فانظره وعبادة عليه ١/ ٩٨.

(٣) نائب السكون في فعل الأمر شيئان:

الأول: البناء على حذف النون وذلك في الأمر المتصل بضمائر الرفع الساكنة وهي: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة.

والثاني: حذف حرف العلة إذا كان الفعل معتل اللام واوًا، أو ياء، أو ألفًا، وبقي من أحوال بناء فعل الأمر بناؤه على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، وهو لم يتعرض له لذكره إياه في المبني على الفتح، وسيوضح الشارح ذلك بالتفصيل والتمثيل.

اضرب، واضربا، واضربوا، واضربي[1]، واغزُ، واخشَ، وارمِ، لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه[2]، فيبنى على السكون في نحو أضرب، وعلى حذف النون في نحو الثلاثة بعده، وعلى حذف حرف العلة في نحو الثلاثة الأخيرة[3]، (أو) يطرد فيه (الفتح، وهو) أنواع خمسة[4]، أحدها: (الماضي المجرد) من ضمير الرفع

(١) يبنى الأمر على حذف النون إذا اتصل به ضمير رفع ساكن سواء أكان صحيح اللام كما مثل الشارح أم معتله، وسواء لم تتصل به نون التوكيد لأن مضارع ذلك كله يجزم بحذف النون.

(٢) قول الشارح تبعًا لما جرى عليه لسان المعربين إن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه فيه نظر؛ لأنه لا يشمل أمر جمع المؤنث فإنه مبني على السكون ومضارعه ليس مجزومًا بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل أمر المؤكد بالنون فإنه مبني على الفتح ومضارعه ليس مجزومًا بل هو مبني على الفتح، فكان الأولى أن يقول: مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم. انظر حاشية عبادة على شرح الشذور ص٩٨، ٩٩ بتصرف، وبناء فعل الأمر هو مذهب البصريين وهو الصحيح، وذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم بلام أمر محذوفة فهو مضارع حذفت لامه لدلالته على الأمر، ثم أتى بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن وفي هذا من التكلف ما لا يخفى. وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى بناء الفعل الماضي والأمر بقوله: وفعل أمر ومضي بنيا.

(٣) بناء الأمر على حذف حرف العلة مشروط بألا يلي الفعل نون نسوة ولا ضمير رفع ساكن ولا نون توكيد، فإن اتصلت به نون النسوة بني على السكون، وإن اتصل به ضمير رفع ساكن بني على حذف النون، وإن اتصلت به نون التوكيد بني على الفتح، وحرف العلة مأخوذ من العلة التي هي في الأصل المرض الذي يثبت تارة ويزول أخرى، فنسبت هذه الحروف للعلة لأنها تثبت تارة وتزول أخرى. هذا وقد يبقى فعل الأمر بعد حذف حرف العلة على حرف واحد من ذلك الشيء أي: صفته، وقد تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، فيقال: قل إذا أمرت إنسانًا بقول هذه الصيغة أي الهمزة فيجوز نقل حركة الهمزة إلى اللام ثم حذفها فيكون الباقي من فعل الأمر حركة.

انظر في هذه الأجوبة المرضية للراعي ص٢٤ وانظر حاشية عبادة على الشذور جـ١/ ٩٩ بتصرف.
إلا ما أوجز العربية وأدقها حيث أغنت الحركة عن جملة.

(٤) عد الشارح المبني على الفتح خمسة أنواع خيث جعل المركب من الأعداد والأحوال والظروف والأعلام نوعًا واحدًا وفي معظم نسخ المتن سبعة أنواع، فقد جعل ابن هشام في شرحه للشذور المركب من الأعداد والظروف والأحوال ثلاثة أنواع وجعل المبهم نوعين فهذه خمسة، وجعل للماضي والمضارع نوعين فهذه سبعة، وأسقط الشارح المركب من الأعلام وقد ذكره المتن فتكون =

المتحرك كضرب، وضربك، وضربا، وبني على حركة لشبهه الاسم في وقوعه موقعه كزيد ضرب، وضارب[1]، وكانت فتحة، لخفتها[2]، وأما نحو: رمي، وعفا فسكون آخره عارض والفتحة مقدرة عليه والأصل: رمي وعفو، قلبت الياء والواو ألفين؛ لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما[3] (و) ثانيها: (المضارع الذي باشرته نون التوكيد) لفظًا أو تقديرًا[4]، ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو قوله

=

الأنواع ثمانية، ولعل المتن لخص أن المبهم بنوعيه قسم واحد فتكون سبعة بذلك الاعتبار. انظر شرح الشذور على هامش عبادة جـ١ ص٩٩، ١٠٠ بتصرف.

(١) الماضي يقع صلة وصفة وخبرًا وحالًا كالاسم، فمثاله صلة: جاء الذي أكرمته فهو كجاء المكرم، ومثاله صفة: جاءني رجل قرأ فهو مثل جاءني رجل قارئ، ومثاله خبرًا: محمد أكرمني فهو كمحمد مكرم إياي، ومثاله حالًا: جاءني زيد وقد ضحك فهو كجاءني زيد ضاحكًا، وقد اكتفى الشارح بالتمثيل لوقوع الماضي موقع الاسم في الخبرية حيث قال: كزيد ضرب وضارب ولم يذكر الباقي اعتمادًا على فهمه ولأن المراد التمثيل لا الحصر، ومعلوم أن وقوع الماضي موقع ما ذكر إنما هو على سبيل التجوز وإلا فالذي يقع كذلك إنما هو الجملة التي فعلها ماض.

(٢) إنما كان الفتح أخف لأنه يحصل بمجرد فتح الفم، بخلاف الضم فيحصل بضم الشفتين وبخلاف الجر فيحصل بانجرار الشفتين، وقيل: لأن الفتح بعض الألف التي هي أخف من الواو والياء بخلاف الضم والكسر فإنهما بعض الواو والياء. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ٩٧ بتصرف.

(٣) ما ذكره الشارح من هذه المسألة منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح وإليك النص ص١٠١: «وأما نحو رمى وعفا فأصلهما رمي وعفو، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة في الألف، ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل رميت وعفوت، وقد عقد ابن هشام هذه المسألة جوابًا عما يقال: إنه وجد المجرد مما تقدم غير مبني على الفتح نحو رمى وعفا فأجاب بهذه المسألة.

(٤) في النسخة الأصلية وتقديرًا بالواو بدل أو والصواب ما أثبتناه، لأن نون التوكيد قد تباشره لفظًا وتقديرًا كقوله تعالى في سورة الهمزة: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤] وقد تباشره تقديرًا كقول الشاعر:

لا تهين الفقير علَّك أن ... تركع يومًا والدهر قد رفعه

والأصل تهينن حذفت نون التوكيد الخفيفة ففتح لها الفعل، لولا هذا لقال لا تهن الفقير بحذف الياء والجزم.

تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[1] لتركبه معها تركيب أحد عشر[2] (بخلاف) غير المباشرة (نحو) قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾[3]،

(١) من الآية ٣٢ من سورة يوسف عليه السلام، والشاهد في الآية ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ حيث اتصل بالأول نون التوكيد الثقيلة وبالثاني نون التوكيد الخفيفة وهما مبنيان على الفتح في محل رفع والفعل الأول مبني للمجهول ونائب فاعله مستتر يعود على يوسف عليه السلام، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم سادة مسد جواب الشرط لتقدم القسم عليه، وليكونًا مضارع مبني للمعلوم ناقص واسمه مستتر يعود على يوسف أيضًا، و﴿مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ خبره، والجملة معطوفة على جملة جواب القسم فهي عارية عن المحل أيضًا، وذهبت طائفة إلى إعراب المتصل بنون التوكيد مطلقًا، فإعراب ليسجنن وليكونن على رأيهم مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، انظر عبادة ١/ ١٠٠، وهذا رأي ضعيف، وفي هذه الآية دليل على ما ذهب إليه الخليل من أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة، فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصًا على سجنه من كينونته صاغرًا. انظر شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٠٣ بتصرف. قال الأستاذ عبدالحميد عنتر: وما قاله الخليل معقول لكن الذي يظهر أنه غير مطرد، بدليل قوله تعالى في سورة العلق: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، والمقام مقام زجر وتهديد ووعيد، فلو كان التأكيد بالثقيلة أبلغ باطراد لما استعملت الخفيفة في هذا المقام. انظر تعريف الأفعال ١٦١، وربما يقال إن وعيد الله ﷻ وتهديده ليسا في حاجة إلى تأكيد لذاتهما، فوقوعهما ثابت لا محالة ولكن التوكيد إنما هو باعتبار الواقع عليه هذا التهديد وذلك الوعيد، ولهذا اكتفى بالنون الخفيفة، انظر فن التصريف في اللغة العربية أ.د يسري زعير ط٢ ١٩٧٨ ص١٥٢ وفي (أ) (وليكونن) بالنون، والمناسب للرسم العثماني ما في النسختين الأصلية و(ب)، لأن الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة كما في النسفي جـ٢ ص١٢٩، وأما (أ) فهو مناسب لحال الوصل. والله أعلم.

(٢) علل الخضري في حاشيته على ابن عقيل بناء المضارع الذي باشرته نون التوكيد بقوله جـ١ ص٣٢ (إنما بني مع النونين لمعارضتهما سبب إعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله، ولم يبن مع لم وقد والتنفيس وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضًا لقوة النونين لتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ما ذكر... فإن قلت: البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة، أجيب: بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه، وبني على الحركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلًا في الإعراب، وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر.

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران وتمامها: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ وهذه الآية شروع في تسلية النبي ﷺ ومن معه من المؤمنين عما سيلقونه من جهة الكفرة من المكاره ليوطنوا أنفسهم على احتماله عند وقوعه ويستعدوا للصبر والابتلاء في الأموال بالفرائض والجوائح وفي الأنفس =

وقوله تعالى[1]: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[2] فإن الفعل في[3] ذلك معرب للفصل بينه وبين النون بالواو لفظًا في الأول، لأنها واو الجمع[4] لا لام الفعل؛

= بالعبادات والبلاء. انظر تفسير الجلالين وحاشية الجمل عليه جـ١/ ٣٤٤ بتصرف. وقوله لتبلون واقع في جواب قسم محذوف، ولتسمعن معطوف عليه عطف جواب قسم على مثله. وهذه الآية دليل على أن النفس هي الجسم المعاين دون ما فيه من المعنى الباطن كما قال بعض أهل الكلام والفلاسفة. انظر تفسير النسفي ط صبيح جـ١/ ١٥٥. والشاهد في الآية: لتبلون ولتسمعن، حيث أعرب الفعلان المضارعان إعراب الأفعال الخمسة فكان علامة رفعهما النون المحذوفة لأجل توالي الأمثال نيابة عن الضمة، وإنما لم يبنيا على توكيدهما بالنون لوجود الفاصل لفظًا في لتبلون، إذ فصل بين الفعل والنون بواو الجماعة التي هي نائب فاعل، وتقديرًا في لتسمعن بواو الجماعة المحذوفة التي هي فاعلها كما سيذكرها الشارح بعد، وهذا مذهب جمهور البصريين الذين يفصلون بين النون المباشرة وغيرها، وعليه جرى المصنف وتبعه الشارح، وبنى الأخفش ومن تبعه المضارع المؤكد بالنون سواء باشرته أم لا، وغاية الأمر أنها إذا باشرته بني على الفتح وإلا بني على حذف النون، وذهب فريق ثالث إلى إعراب المضارع المتصل بنون التوكيد مطلقًا أي سواء باشرته أم لا، وقد أشرت إلى هذا الرأي في «ليسجنن» وهذا رأي في غاية الضعف، وسيذكر الشارح بعد قليل مذهب الأخفش الذي يبني الفعل المضارع مطلقًا دون أن يعزوه إليه في قوله: (على أن جماعة بنوه)، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٠ بتصرف.

(١) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط تعالى.

(٢) من الآية ٨٧ من سورة القصص وتمامها ﴿بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ۖ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ والخطاب في الآية لرسول الله ﷺ وقوله عن آيات الله أي عن قراءة أو تبليغ آيات الله، والجار والمجرور متعلق بيصد، والمعنى: لا ترجع إليهم في ذلك، انظر الجمل على الجلالين ٣ ص٣٦٥ بتصرف، والشاهد في الآية: يصدنك، حيث أعرب المضارع مع توكيده بالنون لأنها لم تباشره بأن حدث فاصل تقديري، والتقدير: ولا يصدوننك كما سيبينه الشارح بعد قليل، والفعل مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة المقدرة المدلول عليها بالضمة فاعل والنون للتوكيد والكاف مفعول به، وقد علم مما تقدم أن في المسألة مذهبين آخرين فلتراجع الآيتان السابقتان.

(٣) في النسخة (أ) سقوط (الفعل في).

(٤) في تعبير الشارح بواو الجمع دقة لأنه يلمح إلى من أعربها نائب فاعل وهو رأي المصنف والجمهور، لأنها متصلة بفعل مضارع مبني للمجهول، ورأي الزمخشري الذي يعدها فاعلًا تجوزًا، وإنما كانت الباقية واو =

إذ أصله لتبلوونن حذفت نون الرفع، لاستثقال توالي الأمثال[(١)]، وقلبت الواو الأولى ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم ضمت الثانية للدلالة على أصل المحذوف، لأنه كان يضم لو نطق به[(٢)] وتقديرًا في الأخيرين إذ أصلهما لتسمعن، ولا يصدوننك حذفت نون الرفع في أولهما[(٣)] لما مر، وفي ثانيهما للجازم[(٤)] فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو، لاعتلالها، ووجود دليل يدل عليها وهو: الضمة وقوله في شرح قطر الندى: أصله قبل دخول الجازم: يصدوننك فلما دخل الجازم -وهو لا الناهية- حذفت النون[(٥)] إنما يأتي على ندور، وهو: تأكيد الفعل الخالي عن الطلب، وما ألحق به[(٦)]

=

الجمع وليست لام الكلمة لأنها كلمة برأسها أو هي ضمير عمدة بخلاف لام الكلمة فإنها جزء كلمة وليست لها معنى بخلاف واو الجمع، وقد مضى نظائر ذلك، وإنما حركت واو الجمع تخلصًا من التقاء الساكنين وضمت تنبيهًا على المحذوف وإنما لم تقلب ألفًا ولا همزة لعروض حركتها. والله أعلم.

(١) إنما تستثقل الأمثال إذا كانت زائدة وذلك لأن النون الأولى نون الرفع والنونان الأخريان للتوكيد بخلاف الأمثال الأصلية فإنها لا تستثقل كما في: النسوة جنن، فإن النون الأولى عين الكلمة والثانية لامها والثالثة نون النسوة وهي ضمير رفع متحرك.

(٢) يرى الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور ١/ ١٠١ أن يقال بدل ذلك استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت فالتقى ساكنان الواو التي هي لام الكلمة وواو الجمع فحذفت الأولى ثم ضمت الثانية تنبيهًا على المحذوف، ولكن مسلك الشارح أولى، وقد بينت ذلك عند تعرضي لقوله تعالى: ﴿دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا﴾ [الفرقان: ١٣] فليراجع.

(٣) قوله (في أولهما) سقط من الأصل.

(٤) قوله (وفي ثانيهما للجازم) سقط من الأصل.

(٥) انظر شرح قطر الندى ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٩٧٥م ص١٥.

(٦) انظر هذا التعقيب للشارح على المصنف في قطره، حاشية الجمل على الجلالين جـ٣ ص٣٦٥، والمقصود بالملحق بالطلب القسم وغيره مما يؤكد له الفعل المضارع وجوبًا أو كثرة أو قلة أو نحو ذلك، وإنما كان

=

وإنما لم يبن[(١)] ذلك لانتفاء تركبه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء[(٢)] فيجعلونها كشيء واحد[(٣)] على أن جماعة بنوه[(٤)] ولم يفصلوا، لأنه اتصل به ما لا يتصل إلا بالفعل، واعلم أن نون التوكيد[(٥)] الخفيفة بمنزلة إعادة الفعل مرة، والمشددة بمنزلة إعادته مرتين. قال الخليل[(٦)]:

=

توكيد المضارع المرفوع قبل دخول الطلب وشبهه نادرًا لأنه حينئذ محتمل للحالية والاستقبالية بخلافه معهما، فهو مخلص للاستقبال الذي تفيده نون التوكيد. ومن ذلك قول الشاعر:

ليت شعري وأشعرن إذا ما ... قربوها منشورة ودعيت

وقول الشارح (إنما يأتي: ... إلخ) في محل رفع خبر المبتدأ (وقوله).

(١) من قوله (وهو الضم إلى وإنما لم يبن) ساقط من «أ» وفي «ب» سقوط من قوله: (وقوله في شرح قطر الندى) إلى قوله (يبن).

(٢) في (ب) سقوط أشياء.

(٣) لا يرد على عدم تركيبهم ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد، قولهم: لا رجل ظريف لأن الصفة والموصوف كشيء واحد والدليل على أنهم لا يركبون ثلاثة أشياء أنهم يقولون صحرة بحرة بالبناء على فتح الجزءين فإذا ضموا إليهما نحرة أعربوا الثلاثة نصبًا.

(٤) في (أ): (بنوا) وهو خطأ.

(٥) في الأصل (التأكيد) وكلاهما صواب.

(٦) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبدالرحمن، والفراهيدي نسبة إلى فراهيد بني مالك بن فهم بن عبدالله بن مالك بن مضر بن الأزد، ويقال له أيضًا: فرهودي وهو واحد الفراهيد. وأبوه أول من سمي أحمد بعد النبي ﷺ. ولد سنة مائة هجرية- ٧١٨م. وتوفي بالبصرة سنة ١٧٥هـ - ٧٨٦م وقيل سنة ١٧٠هـ وقيل سنة ١٦٠هـ وقيل ١٧٧هـ. صاحب العربية والعروض. قال السيرافي: كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة. وكان من الزهاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم. تلقى عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وغيرهما، ثم ساح في بوادي الجزيرة العربية وشافه الأعراب في الحجاز ونجد وتهامة إلى أن ملأ جعبته ثم آب إلى مسقط رأسه البصرة، وروى عن أيوب وعاصم الأحول: وهو أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتابه عنه وقلما قال سيبويه:

=

(وليست الخفيفة مخففة من المشددة)(١) خلافًا للكوفيين(٢) وثالثها: (ما ركب) تركيب مزج(٣) (من الأعداد، والظروف) الزمانية، والمكانية، والأحوال

=

«وسألته» أو «قال» من غير أن يذكر قائله فهو الخليل، ومن تلاميذه أيضًا الأصمعي والنضر ابن شميل وكان خيرًا متواضعًا ذا زهد وعفة. وكانت له معرفة بالإيقاع والنظم، وهو الذي أحدث له علم العروض. فإنهما متقاربان في المأخذ. وكان تلامذته يكسبون من عمله الأموال. وله الكتب المصنفة كالعروض والشواهد والنقط والشكل والإيقاع والجمل. انظر ترجمته في بغية الوعاة ط عيسى الحلبي ١/ ٥٥٧، ٥٥٨، وسير النبلاء للذهبي مخطوط ٦/ ١٣٧، والفهرست لابن النديم ١/ ٤٣ ووفيات الأعيان ١/ ٢١٦، ٢١٨، ومعجم الأدباء ١١/ ٧٢، ٧٧، وإنباه الرواة للقفطي جـ١ ص٢٤١، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ١٧٧، ١٧٨، واللباب لابن الأثير ٢/ ٢٠١، وطبقات القراء لابن الجزري ١/ ٢٧٤، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٨، ٤٠، ٥٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٣/ ١٦٣، ١٦٤ وطبقات الشعراء لابن المعتز ٣٨، ٤٠، والبداية لابن كثير ١٠/ ١١١، ١١٢، والكامل في التاريخ لابن الأثير ٦/ ١٧، ونشأة النحو ص٦٤ وما بعدها.

(١) في الكتاب جـ٣ ص٥٠٩ ط الهيئة العامة للكتاب (وزعم الخليل أنهما توكيد كما التي تكون فصلًا فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا) فلم يكن يجدر بالشارح أن يقول: قال الخليل، وإنما الأولى أن يقول: ذكر أو ذهب، أو زعم، كما في النص السابق إيراده. والله أعلم.

(٢) للعلماء في نون التوكيد الخفيفة والثقيلة وهل هما أصلان أو إحداهما فرع عن الأخرى آراء، فقد ذهب البصريون إلى أنهما أصلان لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفًا، وكلاهما ممتنع في الثقيلة كما أن الثقيلة تتميز بوجودها بعد ألف الاثنين، كقوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ وهذا ما رآه الخليل وسيبويه كما ذكر الشارح وبهذا أقول، لأن العرب قد نطقت بهما معًا فلسنا ندري أيهما أسبق حتى تكون أصلًا والأخرى فرعًا. ولم تتفق كلمة الكوفيين في جعل إحداهما أصلًا والأخرى فرعًا، فمنهم من قال إنها الثقيلة، ومنهم من قال إنها الخفيفة ولكلٍّ وجهة هو موليها. انظر تفصيل ذلك في شرح التصريح وحاشية ياسين عليه جـ٢/ ٢٠٣، ثم التوكيد بالثقيلة أشد على قاعدة زيادة المبني لزيادة المعنى غالبًا. انظر حاشية الخضري على ابن عقيل جـ٢ ص٩٠، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢١٢، وقد أوضحت ذلك عند تعرضي لقوله تعالى ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢].

(٣) المزج: الخلط والتحريش وبالكسر اللوز المر كالمزيج والعسل. انظر القاموس المحيط ط١ جـ١/ ٢٠٧، وقد قسم الزمخشري في كتابه المفصل المركبات المزجية إلى ضربين: ضرب يقتضي

=

والأحوال والأعلام[1] فالمركب من الأعداد نحو: أحد عشر، وثلاثة عشر، وبني الاسمان لأن أصل أحد عشر مثلًا أحد، وعشر، ثم حذفت الواو، وقصدًا لمزج الاسمين، وتركيبهما، وبنيا على حركة، ليعلم أن لهما أصلًا في الإعراب وكانت فتحة لتخفيف المثقل الحاصل بالتركيب[2]، وأما اثنا عشر واثنتا عشرة[3] فلا يبنى الأول منهما، لوقوع الثاني موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا بناء ويبنى الثاني لتضمنه معنى الحرف[4].

=

تركيبه أن يبنى الاسمان معًا، وضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما. انظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ٤/ ١١١، ١١٢.

(١) قدم الأعداد على الظروف والأحوال لاطراد الحكم فيها على هذا الوجه فجاءت على الأصل وهو البناء في هذا الباب والظروف لا يطرد فيها ذلك وما جاء على الأصل مقدم على غيره، وأخر الأعلام لأن الغالب فيها إعرابها إعراب ما لا ينصرف فجاءت على خلاف الأصل في هذا الباب. وقوله وما ركب من الأعداد: المراد أنه بعد التركيب من باب الأعدد وكذا قبله ومثله المركب من الظروف، وأما المركب من الأحوال والأعلام فليسا قبل التركيب حالًا ولا عَلَمًا وإنما نشأت الحالية والعَلَمية بعد التركيب. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٠ بتصرف، ولم يرد من أنواع المركبات الأربعة في القرآن إلا المركب العددي الذي وردت منه أربعة ألفاظ (أحد عشر، واثنى عشر، واثنتا عشرة وتسعة عشر).

(٢) علل الشارح بناء الأعداد المركبة من الأحد عشر إلى التسعة عشر، والإحدى عشرة إلى التسع عشرة كما علل لبنائها على حركة وثلث باختيار الفتحة حركة للبناء، وهذا كله مأخوذ بتصرف من شرح المفصل لابن يعيش، والأصل أحسن لوضوحه وسلامة أسلوبه فانظره جـ٤/ ١١٣. هذا وحرف التعريف والإضافة لا يخلان بالبناء، نقول: الأحد عشر، والحادي عشر إلى التسعة عشر والتاسع عشر، وهذه أحد عشرك وتسعة عشرك، وأجاز الأخفش في الإضافة إعراب المضاف واحترز له سيبويه. انظر المرجع السابق.

(٣) في (ب) اثنى واثنتي وهو خطأ.

(٤) ما ذكره الشارح عن اثنى عشرة واثنتي عشرة من حيث إعراب الصدر كالمثنى وبناء العجز منقول بتصرف يسير من شرح المفصل والأصل أوضح وأسلم فانظره جـ٦/ ١٢٥، هذا وفي شين عشرة من اثنتي عشرة لغتان كسر الشين وإسكانها، فبنو تميم يفتحون العين ويكسرون الشين ويجعلونها بمنزلة:

=

(و) المركب من الظروف الزمانية (نحو) قولك: (هو يأتينا صباح مساء) وأصله صباحًا ومساءً أي: كل صباح ومساء، فحذف العاطف، وركب الظرفان، قصدًا للتخفيف، ونحو: فلان يأتينا يوم يوم أي: يومًا فيومًا أي كل يوم[1] قال الشاعر:

آتِ الـــرزقُ يـــومَ يـــومَ فأَجمِـــلْ طَلَبًـــا وابـــغِ للقيامـــةِ زادًا[2]

=

كَلِمة وثَفِنة، وأهل الحجاز يسكنون الشين ويجعلونها بمنزلة ضَرْبة وهذا عكس ما عليه لغة أهل الحجاز وبني تميم؛ لأن أهل الحجاز في العدد يكسرون الثاني وبنو تميم يسكنون فيقول الحجازيون نَبِقة، وثَفِنة، ويقول التميميون: نَبْقة وثَفْنة بالسكون فلما تركب الاسمان في العدد استحال الوضع فقال بنو تميم إحدى عَشِرة وثنتا عشرة إلى تسع عشرة وقال أهل الحجاز عشرة يسكنونها، ذلك أن العدد قد نقصت في كثير منه العادات. وبلغة الحجاز جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] وقرأ الأعمش بالفتح على الأصل. انظر شرح المفصل ٦/ ٢٦، ٢٧ بتصرف.

(١) انظر شرح المفصل ٤٥/١١٨، هذا ومن قوله (والمركب من ظروف الزمان) إلى هنا منقول بتصرف وحذف من شرح الشذور لابن هشام فانظره ١/ ١٠١، ١٠٢.

(٢) قاله ابن المعتز كما في معجم الشواهد للأستاذ عبدالسلام محمد هارون ١/ ٩٩ قافية الدال المفتوحة، وهو من بحر الخفيف. وقال الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في تعليقه على شرح شذور الذهب ط١٥ ص١٠٥: لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به. فإن صح ما قاله صاحب معجم الشواهد فليس هذا البيت شاهدًا بل تمثلًا لأن ابن المعتز لا يحتج بشعره لأنه حضري نشأ في القرن الثالث الهجري.

اللغة والإعراب: آت: اسم فاعل من الإتيان بمعنى المجيء أعل إعلال قاض. (الرزق) بفتح الراء مصدر وبكسرها اسم مصدر، (أجمل): بقطع الهمزة أمر من الماضي الرباعي ومصدره إجمالي وهو الطلب بخشوع أو الإحسان، (ابغ): أمر من الثلاثي كضرب ومعناه اطلب وحصل، (القيامة) أي: يوم قيام الخلق من قبورهم بين يدي خالقهم وقيام الحجة لهم وعليهم، وأول يوم القيامة من النفخة الثانية إلى استقرار الخلق في الدارين، وقيل لا نهاية له وبين نفخة الإحياء أربعون سنة على الصحيح. والزاد: هو إطعام السفر والمراد به هنا العمل الصالح. (آت): خبر مقدم، (الرزق) مبتدأ مؤخر جوازًا لكونه معرفة ويجوز أن يكون فاعلا بآت عند الأخفش سد مسد خبره لأنه يوجب اعتماد الوصف على نفي أو استفهام أو غير ذلك والأول أرجح، والفاء في فأجمل فاء الفصيحة؛ أي: إذا تبين لك إتيان الرزق فأجمل، وقوله: (فأجمل طلبًا): فعل أمر وفاعله ومفعوله، (وابغ) معطوف على أجمل عطف إنشاء طلبي على مثله، (للقيامة) متعلق بابغ أو حال من (زادًا) لتقدمه عليه، (وزاد): مفعول ابغ، والتمثيل في هذا البيت بقوله يوم يوم حيث ركب

=

ومن الظروف المكانية نحو: سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها[(١)] ونحو قوله:

نَحمِـــي حقيقتَنَـــا وبعـــــ ـضُ القـــومِ يَـــسقُطُ بـــينَ بينـــا[(٢)]

أي: وسطًا[(٣)] وأصله: بين هؤلاء وبين هؤلاء فحذف ما أضيف إليه بين الأولى والثانية والعاطف وركب الظرفان تركيب أحد عشر، والحقيقة: ما يجب

= الظرفان فبني لتضمنها معنى حرف العطف أي يومًا فيومًا ولولا هذا لأضيف الأول إلى الثاني. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٢، ١٠٣ والهمع ١/ ١٩٦ والدرر ١/ ١٢٧.

(١) أصل بين أن تستعمل ظرف مكان وهنا استعملت في غير المكان إذ لا مكان هنا فقوله بين بين متعلق بمحذوف حال أي مستقرة وسطًا، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٣ بتصرف.

(٢) قاله عبيد بن الأبرص أحد بني ثعلبة بن داود أن ابن الأسد ونسبه الشيخ عبادة ١/ ١٠٣ إلى عبيد بن حصين بن معاوية بن نوح النصيري، ونسبه بعضهم لعبيدة بفتح العين، والأول هو الأصح لوجوده في ديوانه ص٢٧. وقد قاله عبيد من قصيدة يهدد امرأ القيس ابن حجر الكندي وكان قوم عبيد قد قتلوا أباه فأنذرهم امرؤ القيس وهددهم.

والبيت من مجزوء الكامل المرفل.

اللغة والإعراب: نحمي: ندافع، والحقيقة: فسرها الشارح بعد استشهاده بالبيت، وبين بين فسره ابن جني بالضعف، قال في سر الصناعة ١/ ٥٥: أي يتساقط ضعفًا غير معتد به، وقال ابن بري في اللسان مادة بين: قال السيرافي: كأنه قال بين هؤلاء وبين هؤلاء وعند ابن بري يجوز أن يريد بين الدخول في الحرب وبين التأخير عنها. وقوله: بين بين مفعول فيه ظرف مكان مبني على فتح الجزأين في محل نصب متعلق بمحذوف حال من فاعل يسقط أي متوسطًا بين هؤلاء وهؤلاء وهذا هو الشاهد حيث ركب الظرفين فبنيا على الفتح لتضمنهما معنى واو العطف ولولا ذلك لأضاف الأول إلى الثاني، وانظر هذا الشاهد في شرح المفصل جـ٤ ص١١٧، ١١٨، ومعاني القرآن ١/ ١٧٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٦، ت الكافية الشافية ت د الرصد ٢/ ٦٩٥ ومعجم الشواهد ٣٨٨.

(٣) الوسط بسكون السين ظرف غير متصرف فيها له أجزاء منفصلة كجلست وسط القوم وأما بفتحها فهو ظرف متصرف فيها له أجزاء متصلة كوسط الوقت والدار وقد تسكن السين فيه. انظر عبادة ١/ ١٠٣ بتصرف.

على الإنسان أن[1] يحميه من الأهل والعشيرة. يقال: رجل حامي الحقيقة أي: أنه شهم لا يضام[2].

(و) من الأحوال نحو قولك: (جاري بيت بيت)، وأصله: بيتًا لبيت (أي: ملاصقًا) فحذفت لام الجر، وركب الظرفان، وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وأن لا يقدر بجار أصلًا بل العطف[3]، وأما تركيب غير المذكورات[4] كقولهم: في حيص بيص أي: في شدة يعسر التخلص منها[5] فشاذ، ويجوز في الظروف، والأحوال الإضافة بخلافها في المركب العددي للزوم تضمن الحرف

---

(١) في (أ) سقوط أن.

(٢) من قوله (والمركب من ظروف المكان إلى هنا) منقول بتصرف يسير من شرح الشذور على هامش عبادة والأصل أوضح فانظره ١/ ١٠٢، ١٠٣.

(٣) هذا منقول من شرح الشذور بتصرف انظره على هامش حاشية عبادة ١/ ١٠٣. والاثنان مسبوقان بابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١١٧ فانظره. ومن أمثلة المركب من الأحوال أيضًا قول العرب تساقطوا أخول أخول أي متفرقين قال الشاعر:

يساقط عنه روقه ضارياتها ... سقاط شرار القين أخول أخولا

وقولهم لقيته كفة كفة أي ذوي كفتين كفة من اللاقي وكفة من الملقي؛ لأن كل واحد منهما في وهلة التلاقي كاف لصاحبه أن يتجاوزه، وقولهم: صحرة بحرة أي ذوي صحرة وبحرة أي انكشاف واتساع لا سترة بيننا، ويقال: أخبرته بالخبر صحرة بحرة. فإذا ذكرت نحرة أعرب الثلاثة لأنهم لا يركبون أكثر من اثنين. والفرق بين هذا النوع وما قبله من قولهم بين بين أن الأول متعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف هو الحال لا أنه نفسه حال بخلاف هذا النوع فإن المركب نفسه حال لأنه ليس بظرف. انظر شرح الشذور على هامش عبادة ١/ ١٠٣، ١٠٤ بتصرف.

(٤) المراد بالمذكورات المركب من الأعداد والظروف والأحوال لأن حيص بيص ليست واحدة منهن بل غالبًا ما تسبق بحرف جر ومن ثم كانت شاذة كما ذكر الشارح، ولكن شذوذها من حيث القياس لا الاستعمال لورود ذلك كثيرًا في لغة العرب.

(٥) انظر حيص بيص من حيث معناها ولغاتها وتوجيه كل لغة مع الشواهد في شرح المفصل وهامشه ٤/ ١١٤ وما بعدها، وانظر كذلك القاموس ط٢/ ٢٩٧.

وحيص بيص مركبة من حيث اللفظ فقط كما أسلفت في المركب العددي.

فيه بخلافه في هذه، إذ يحتمل فيها عدم تقدير الحرف، فتقول في ظرف الزمان: هو يأتينا صباح مساء بالإضافة، وفي ظرف المكان: سهلت الهمزة بين بين، وفي الحال: هو جاري بيت بيت. والحاصل: أنك إن قدرت الحرف بنيت وإلا أضفت، والمعنى على أن الثاني: صباحًا ذا مساء أو صباحًا بعد مساء، وقس عليه الباقي، وإذا خرج شيء منها عن الظرفية والحالية تعينت الإضافة، وامتنع التركيب فتقول: لكل يوم صباح مساء قال الشاعر:

ولــولا يــومُ يــومٍ مــا أَردنــا　　　جــزاءَكَ والقــروضُ لهــا جــزاءُ(1)

---

(1) البيت من الوافر للفرزدق وهو بيت منفرد في ديوانه ص٩ منسوب إليه في لسان العرب، وهو من شواهد الرضي في شرح الكافية. انظر خزانة الأدب للبغدادي ط بولاق ٣/ ١٠٨، وسيبويه ٣/ ٣٠٣ت عبدالسلام هارون ١ و٢/ ٥٣، وشرح السيرافي والهمع ١/ ١٩٧، والدرر ١/ ١٦٨، ومعجم الشواهد ١/ ٢١ الهمزة المضمومة.

اللغة: الجزاء: المكافأة مصدر جزى كضرب، والقروض: جمع قرض بفتح القاف وكسرها وهو لغة القطع لأنه قطعه من مال المقرض، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٤، ١٠٥ بتصرف، وأصله ما تدين به غيرك من المال، ويراد به كل ما تقدم من بر وصلة، ومعنى البيت (لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم، ما طلبنا جزاءك، وجعل نصرهم قرضًا يطالبونه بالجزاء عليه).

الإعراب: الواو على حسب ما قبلها، لولا: حرف شرط غير جازم يفيد امتناع الجواب لوجود الشرط، يوم: مبتدأ مضاف إلى يوم الثاني وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا لأنه كون عام والتقدير موجود، وجملة ما أردنا جزاءك جواب الشرط لا محل له من الإعراب، والواو في والقروض: للحال، والقروض مبتدأ خبره جملة لها جزاء أو جزاء فقط كما عند عبادة، والجار والمجرور متعلق بجزاء لأنه مصدر، والأول أرجح لأن المصدر فيما قبله على الأرجح وعلى كل فالجملة في محل نصب حال والرابط الواو.

والشاهد في البيت يوم يوم حيث لم يركب الظرفين فأعربا إعراب المتضايفين فرفع الأول على الابتداء وجر الثاني بالمضاف وذلك لأنه لم يرد بهما الظرفية. قال سيبويه: «والعرب لا تجعل شيئًا من هذه

=

وتقول هذه همزة بين بين، وهذا بيت بيت لزيد بالإضافة فيهما[1] (و) المركب من الأعلام (نحو: بعلبك)[2] من كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها[3]، ولم يكن آخر الأول ياء ساكنة، ولا الثاني كلمة ويه فيبنى كل من الاسمين على الفتح (في لغية)[4] من ثلاث لغات ثانيتها: -وهي الفصحى -

---

=

الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حالة الحال أو الظرف» ثم قال بعد ذلك: «وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب ولا أعلمه إلا قول الخليل» انظر منتهى الأرب ت شرح شذور الذهب ط١٥ ص١١٠.

(١) من قوله: «وإذا خرج إلى فيهما» منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره وعبادة عليه ١/ ١٠٤.

(٢) بلد بالشام. قال الأزهري في تهذيب اللغة: هما اسمان جعلا اسمًا واحدًا لمدينة بالشام والنسبة إليها بعلي أو بكي، انظر القاموس المحيط ط١ جـ٣/ ٣٣٥ مادة بعل، وشرح ديباجة القاموس على هامش القاموس نفس الطبعة والجزء ص٢٩٦ مادة بكك، واللسان ط دار المعارف مادة بعل وصدر هذا المركب وهو بعل اسم ضم وبك عجزه اسم عابدة فمزجا وجعلا علمًا لبلدة. انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٦٣ بتصرف.

(٣) ضبط السيوطي المزجي من الأعلام في همعه ١/ ٣٢ بقوله: كل اسمين جعلا واحدًا لا بالإضافة ولا بإسناد بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث كبعلبك ومعدي كرب، وكذا ذكر هذا الضابط مع تقسيمه المركب المزجي في ١/ ٧١. وهو أدق من الضابط الذي ذكره شارحنا.

(٤) لغية تصغير لغة وأصلها لغيوة لأنها في اللغو. أي النطق. وهو يلمح بهذه الكلمة إلى أن بناء العلم المركب المزجي على فتح الجزأين هو أضعف اللغات في هذا الصدد وأن الأحسن فيه إعرابه ثم يأتي بعد ذلك التفاضل بين كونه يعرب إعراب ما لا ينصرف أو يعرب إعراب المتضايفين كما سيبينه بعد قليل، وقد أنكر بناءه على فتح الجزأين بعضهم ولم يتعرض لها ابن

=

الفصحى -إعرابه إعراب ما لا ينصرف كما سيأتي في بابه[1]، ثالثتها: إضافة صدره إلى عجزه[2]، فإن كان آخر الأول ياء ساكنة فهو في تلك اللغية باق على سكونه، وتقدر الفتحة عليه[3]، وإن كان الثاني كلمة ويه بني على الكسر على

=

مالك في شرح التسهيل ولكن الأثبات نقلوا ذلك. انظر الهمع ١/ ٧١ بتصرف، وإنما بني الجزءان على الفتح تشبيهًا لهما بخمسة عشر بجامع المزج في كل لأن موجب البناء إنما وجد في الثاني وهو تضمنه معنى العطف. انظر الخضري على ابن عقيل ١/ ٦٤ بتصرف.

(١) علل السيوطي في همعه ١/ ٣٢ إعراب بعلبك ونحوها كحضرموت وبورسعيد إعراب الممنوع من الصرف بقوله: «الثامن تركيب المزج ويمنع مع العلمية لشبهه بهاء التأنيث في أن عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف، وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه ويفتح آخره كما يفتح ما قبلها وهذا التعليل منقول من شرح المفصل لابن يعيش. انظره في ٤/ ١٢٤ ولكن يراعى أن آخر الصدر يفتح للتركيب ما لم يكن ياء ساكنة قدرت عليها الفتحة كما سيأتي في كلام الشارح.

(٢) هذه هي ثانية اللغات الفصيحة في إعراب المركب من الأعلام وهو كون الصدر مضافًا إلى العجز، وحكي منع العجز من الصرف مع الإضافة في لغة نقلها السيوطي في همعه ١/ ٧١ عن التسهيل. وهذه اللغة تركها الشارح لقلتها.

(٣) الحاصل أن في معدي كرب وقالي قلا وأمثالها اللغات الثلاث المذكورة في بعلبك ونحوها لكنه خصه بالذكر لكون الفتحة مقدرة على يائه في اللغات الثلاث وكان القياس فتح الياء ولكن العلة في تسكينها حال التركيب أمران ذكرهما ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١٢٤ قائلًا: أحدهما أنهما لما ركبا وصارا كلمة واحدة ووقعت الياء حشوًا أشبهت ما هو من نفس الكلمة نحو ياء دردبيس وعيطموس فأسكنت على حد سكونها. والوجه الثاني أن الاسمين إذا جعلا اسما واحدًا وكان آخر الأول منهما صحيحًا بني على الفتح، والفتح أخف الحركات والياء المكسور ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة فوجب أن تعطى أخف مما أعطي الحرف الصحيح ولا أخف من الفتحة إلا السكون، وقد علل لتسكينها حالة التضايف بقوله ص١٢٤: «إنها لما أسكنت في حال التركيب وهو موضع يفتح فيه الصحيح نحو حضرموت أسكنت في حال الإعراب للزوم السكون لها في حال البناء، ووجه ثان أنهم أسكنوا الياء في حال وهو حال الإضافة ليكون دليلًا على أن لها حالًا تسكن فيه وهو حال التركيب كما فتحوا الراء في «أرضون» ليكون ذلك دليلًا على أن لها حالًا تفتح فيه وهو الجمع المؤنث نحو أرضات. وفي معدي كرب شذوذ آخر إلى جانب تسكين الياء وهو قولهم معدي والقياس معدا بالفتح لأن المفعل من المعتل اللام سواء

=

أفصح اللغتين[1]، وسيأتي في كلامه، والثانية منها: إعرابه إعراب ما لا ينصرف[2]، (و) رابعها: (الزمن المبهم المضاف لجملة)، والمبهم هنا ما لا يدل[3] على وقت بعينه: كالحين والوقت والساعة والزمان[4]، وهذا النوع يجوز فيه الإعراب، لأنه الأصل في الأسماء والبناء[5]، وبني لإبهامه مع افتقاره معنى إلى

=

كان من الواو أو من الياء فبابه الفتح نحو المغزى والمرمى وسواء في ذلك الحدث والزمان والمكان» انظر شرح المفصل ٤/ ١٢٥. لكن الخضري في حاشيته على ابن عقيل ١/ ٦٥ ذكر أن معديا اسم مفعول أعل إعلال مرض وعليه فلا شذوذ ولا يضر تخفيف يائه وإن كان القياس شدها كمرضى لأن الأعلام كثيرًا ما تغير عند النقل.

(١) علل الخضري في حاشيته على ابن عقيل بناء نحو سيبويه على الكسر ١/ ٦٦ بأنه تغليب لجزئه الثاني لأنه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وقد ذكر ذلك أيضًا السيوطي في همعه ١/ ٧١.

(٢) أشار إلى اللغتين في سيبويه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٩٢ بقوله: «وإن كان عجزه ويه بني على الكسر فقيل هذا سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه. وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف.

(٣) في (ب) زيادة جزؤه وليس لها داع.

(٤) المراد بالزمن هنا اسم الزمن سواء كان منصوبًا على الظرفية أم لا كما في المغني، والمراد من عدم دلالته على وقت بعينه العرف اللغوي وإلا فالساعة تدل على قدر معين من الزمان عند الفلكيين، والمراد بالمبهم ما ليس محدودًا مما لا اختصاص له أصلًا كحين ومدة ووقت، وزمن أو له اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء، بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين، انظر الصبان جـ٢/ ٢٥٥ بتصرف، وإنما فسر المبهم هنا لأنه سيأتي في النوع الخامس من المبني على الفتح أن المبهم ما لا يتضح معناه. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٥ بتصرف.

(٥) في النسختين الأصلية و(ب) سقوط والبناء مع أنه لابد منه، وجواز الإعراب والبناء مشروط بألا يثنى الزمن المبهم ولا يجمع فإن ثني أو جمع وجب الإعراب لأن التثنية والجمع من خصائص الاسم، وإنما أعرب هذا النوع لعدم لزوم الإضافة إلى الجملة بخلاف: إذا وإذ وحيث، فإنها تبنى وجوبًا

=

جملة كالحروف وبني على حركة، ليعلم أن له أصلًا في الإعراب، وكانت فتحة؛ لخفتها (وإعرابه مرجوح قبل الفعل المبني[1] نحو) قوله:

(على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِبَا) وقلتُ أَلمَّا أَصحُ والشَيبُ وازعُ[2]

=

لإضافتها إلى الجمل، فعلة البناء في هذا النوع عارضة وجاز فيه البناء أيضًا لأن العلة العارضة تفوت بوقوع المبني الذي لا إعراب فيه موقعه. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٥ بتصرف.

(١) أشار ابن مالك في ألفيته إلى أن بناء هذا النوع من الظروف المضافة إلى مبني أرجح من إعرابه بقوله:

وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلو فعل بنيا

واختلف في علته فقال البصريون للتناسب، وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره وذلك إن قمت من قولك: حين قمت قمت، كان كلامًا تامًّا قبل دخول حين عليه وبعد دخولها، حدث له افتقار شبه حين وأمثاله بأن. انظر التصريح جـ٢ ص٤٢، وقول الشارح قبل الفعل المبني يحتمل أن يكون أراد أن الظرف يضاف إلى الفعل بتجريده من الزمن مرادًا به الحدث كما يحتمل أن يكون الظرف مضافًا إلى الجملة وبكل قيل، لكن الثاني هو المختار، ولذا فقد رد ابن درستويه القول الأول، وقال: الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده، ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف، ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضًا أو كان مفتوحًا في موضع الخفض. وعليه فإضافة الظروف إلى الجمل المراد منها مدلولها وهو الحدث. انظر شرح المفصل ٣/ ١٦ بتصرف.

(٢) البيت من الطويل للنابغة الذبياني انظر ديوانه ص٥١ واسمه: زياد بن معاوية، وقيل: زياد بن عمرو بن جابر، وكنيته أبو أمامة وأبو عفراء، وكان يحكم في أشعار العرب بسوق عكاظ، والبيت من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه مما سعى به مرة بن قريع بن عوف بن كعب هاجيًا إياه.

اللغة من الرواية: عاتبت من المعاتبة والعتاب وهو اللوم في تسخط وكراهية أي لمت، ويروى عاينت من المعاينة وهي الرؤية والمشاهدة، والمشيب: الشيب وهو على وزن مفعل وأصله المشيب نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، وكان القياس المشاب لأن المصدر الميمي لا تكسر عينه إلا إذا كان من ثلاثي واوي الفاء صحيح اللام، ويمكن أن يكون اسم مكان أي الرأس الذي حدث به الشيب. الصبا -بكسر الصاد والقصر- الصبوة وهي الميل إلى شهوات النفس واتباع

=

=
لذائذها، فعله صبا كسما، وإيقاع الفعل على المشيب فيه اتساع وتجوز، وقوله: وقلت، يروى فقلت: وقوله أصح يروى تصح يخاطب نفسه مؤنبًا وزاجرًا.

والمعنى: عاتبت نفسي على الصبا لمكان شيبي، وقال بعضهم: إن فيه قلبًا أي: عاتبت الصبا على المشيب -وأصح من الصحو وأصله ضد السكر- وأراد هنا الرجوع إلى ما هو خليق به من كمالات النفس، والشيب بياض الرأس.

والوازع هو الزاجر والرادع والكاف والناهي اسم فاعل من وزعه يزعه -كوضع يضع- أي نهاه عن فعل المقابح وفي إسناد الوازع إلى الشيب مجاز عقلي علاقته السببية. ومعنى البيت: أنه بكى لأجل شوقه وميله إلى محبوبه ثم رجع إلى نفسه بإطلاقه على الانهماك في سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات.

الإعراب: على حين: على حرف جر أصلي يفيد الظرفية بمعنى في قوله تعالى في سورة القصص: ﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] حين: الرواية عند سيبويه بفتح حين قال كأنه جعل (حين عاتبت) اسمًا واحدًا وقال الأعلم: وبناؤها أي حين معه أي الفعل على الفتح لأن حق الإضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجمل فلما خرجت هنا عن أصلها بني الاسم، ثم قال: وإعرابها جائز على الأصل. انظر الكتاب ط بولاق ١/ ٣٦٩ وشرح المفصل ٣/ ١٦، ٨٠، ٨١، ٤/ ٩١.

ويروى حين بالجر إعرابًا لأن إضافة حين إلى الجملة غير لازمة فمن ثم جاز الوجهان وهذا هو الشاهد والجار والمجرور متعلق كفكفت في بيت قبله.

عاتبت المشيب على الصبا: جملة في محل جر مضاف إليه أي عتاب نفسي على الصبا و(على) هنا للتعليل أي من أجل الصبا كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي لهدايته إياكم. وقلت: معطوفًا على عاتبت فيكون في محل جر أيضًا، ألما: الهمزة للاستفهام التوبيخي ولما أخت لم جازمة نافية قالبة للمضارع ماضيًا إلا أن نفيها قريب من الحال ويتوقع حدوثه غالبًا بخلاف لم. «وأصح» مجزوم بها وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله أنا مستتر فيه وجوبًا والجملة مقول القول في محل نصب، وقوله «والشيب وازع» جملة حالية من فاعل «أصح». انظر هذا الشاهد في: المصنف ١/ ٥٨، ومعاني القرآن ١/ ٣٢٧، والإنصاف ١/ ٢٩٢، والخزانة ٣/ ١٥١، والعيني ٢/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٤٢، والأشموني ٢/ ٢٥٦، ٤/ ٨، واللسان (وزع). والبيت استشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٤، وهو من شواهد ابن هشام في أوضحه (٣٣٥) والرضي في شرح الكافية في باب الظروف. وانظر كذلك شذور الذهب حاشية عبادة ١/ ١٠٥، ١٠٦، وتحقيق محيي الدين ص١١٢، ١١٣ ط١٥.

وقوله:

لَأَجتــذِبَنْ مــنهُنَّ قلبِــي تحلُّــما (على حينَ يَستَصبِينَ كلَّ حليمِ)[1]

ويروى حينِ منهما بالجر إعرابًا وبالفتح بناء وهو الأرجح، لإضافته إلى مبني فاكتسبت منه البناء كما تكتسب النكرة المضافة لمعرفة منها التعريف.

(وراجح[2] قبل غيره) أي: غير الفعل المبني بأن يكون فعلًا معربًا،

---

(١) البيت من الطويل قاله الهوبر الحارثي كما في معجم الشواهد لهارون ١/ ٣٦٧- الميم المكسورة.
اللغة والإعراب: لأجتذبن: جملة لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف والنون للتوكيد. أي: لاستخلصن ولأنتزعن. و«منهن» متعلق بأجتذبن و(حين) ورد بالفتح على الأرجح وبالجر وهذا هو الشاهد كما في البيت السابق. (يستصبين) مضارع مبني على السكون ونون النسوة فاعله والجملة في محل جر مضاف إليه أي على حين استصبائهن، وأصل يستصبين يستصبون لأنه من الصبوة قلبت الواو ياء لتطرفها حكمًا بعد كسرة، ومعنى (يستصبين): يعدونه صبا من استصباه أي عده كذلك. والأنسب كما في الصبان على الأشموني ٢/ ٢٥٦، ٢٥٧ أنه من استصباه أي طلب أن يصبو إليه أي: يميل.
(كل حليم): كلام إضافي مفعول يستصبين وهذا البيت كما في العيني على الأشموني ٢/ ٢٥٦ حجة على من ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناث باقٍ على إعرابه. لأنه لو كان باقيًا على إعرابه كما يزعمون لوجب جر حين أو على الأقل ترجح جره. وانظر هذا الشاهد في العيني على الخزانة ٣/ ٤١٠، وشرح التصريح ٢/ ٤٢ والهمع ١/ ٢١٨، والدرر ١/ ١٨٧، وعبادة على الشذور ١/ ١٠٦، وهذا البيت قد ذكره ابن هشام في متنه ولم يشرحه.

(٢) في بعض نسخ المتن راجح، وكون الإعراب راجحًا قبل الجملة الاسمية، والمضارع المعرب هو مذهب الكوفيين وأما البصريون فيوجبون إعرابه وقد أشار ابن مالك إلى المذهبين في ألفيته متعاطفًا مع الكوفيين قائلًا:

وقبــل فعــل معــرب أو مبتــدا أعــرب ومــن بنــى فلــن يفنــدا

ومذهب الكوفيين هنا أولى لورود السماع به قرآنا -أي فلن يخطأ ولن يغلط- وشعرًا وسيوضح ذلك قريبًا.

أو جملة اسمية[1]، فالأول: (نحو) قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2] قرئ يوم بالفتح بناء، وبالرفع إعرابًا.

---

(١) لا فرق في الجملة الاسمية التي يضاف إليها الظرف المبهم بين أن يكون صدرها معربًا أو مبنيًّا نظرًا إلى أن الأصل في الاسم الإعراب كما لا فرق بين أن تكون الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والجملة هنا أيضًا في تأويل المصدر بدون سابك لأن المراد الدلالة على الحدث فلا تحتاج إلى رابط والله أعلم.

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة. قرئ يوم بالرفع بدون تنوين وهذه قراءة العشرة إلا نافعًا وقرئ بالفتح وهذه قراءة نافع انظرها في متن الشاطبية ص١٧٥، البدور الزاهرة ص١٢١، أما قراءة الجمهور فواضحة إذ هي على الأصل وعليها فقوله هذا مبتدأ ويوم خبره مرفوع لإضافته إلى معرب، وجملة ﴿يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ في محل جر مضاف إليه وجملة ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] في محل نصب مقول القول، وعليه فالإشارة في الآية لليوم، وأما قراءة نافع ففيها أوجه أحدها: أن هذا مبتدأ ويوم خبره كالقراءة الأولى، وإنما بني الظرف لإضافته إلى الجملة الفعلية وإن كانت معربة وهذا مذهب الكوفيين واستدلوا عليه بهذه القراءة، وأما البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صدرت الجملة المضاف إليها بفعل ماض، وخرجوا هذه القراءة على أن يوم منصوب على الظرف وهو متعلق على الحقيقة بخبر المبتدأ أي هذا واقع أو يقع في يوم ينفع وينفع في محل خفض بالإضافة، وأجاز أبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش الجمل جـ٢ ص٥٠٢، ٥٠٣ أن يكون منصوبًا على الظرفية مفعولًا ثانيًا لقال، أي قال الله هذا القول في يوم كذا، وذكر هذا الوجه أبو البركات بن الأنباري في إعراب غريب القرآن جـ١ ص٣١١، وهناك قراءتان أخريان في الآية ذكرهما صاحب حاشية الجمل على الجلالين حيث قال: (ونقل الزمخشري عن الأعمش «يومًا» بنصبه منونًا وابن عطية عن الحسن بن عباس الشامي «يومٌ» برفعه منونًا)، وقد وجه القراءتين قائلًا: (وأما قراءة التنوين فرفعه على الخبرية كقراءة الجماعة ونصبه على الظرفية كقراءة نافع إلا أن الجملة في القراءتين في محل الوصف لما قبلها والعائد محذوف فيكون محل هذه الجملة إما رفعًا أو نصبًا. والشاهد في الآية قراءة =

وهو الراجح[(١)] لإضافته إلى معرب ولهذا قرأ به السبعة إلا نافعًا[(٢)] وعليه: فالإشارة لليوم،

=

الرفع وقراءة الفتح حيث إنهما يدلان على جواز الوجهين والإعراب أرجح، وهذا مذهب الكوفيين واختاره الفارسي وتبناه ابن مالك كما أسلفت، أما القراءتان الأخريان فليستا من هذا الباب لأنهما من باب الوصف لا الإضافة. هذا وقد قرئ قوله ﴿صِدْقُهُمْ﴾ بالرفع على أنه فاعل «ينفع» مؤخر وجوبًا لكونه متصلًا بضمير يعود على متأخر لفظًا ورتبة لو تقدم وقد قرئ شاذًا صدقَهم بالنصب على أن يكون فاعل ينفع ضمير اسم الله، وصدقهم بالنصب على أربعة أوجه: أحدها: أن يكون مفعولًا له أي لصدقهم، والثاني: أن يكون على حذف حرف الجر أي بصدقهم، والثالث: أن يكون مصدرًا مؤكدًا أي: الذين يصدقون صدقهم كما تقول: تصدق الصدق، والرابع: أن يكون مفعولًا به والفاعل مضمر في الصادقين أي يصدقون الصدق كقوله صدقته القتال، والمعنى: يحققون الصدق. انظر أبا البقاء في إعرابه للقرآن جـ٢ ص٥٠٤.

هكذا تتجلى عظمة القرآن في أن كل قراءة توجه إلى معان غزيرة تفيد إفادة عظيمة في تجلية المراد وتوضيحه، فالقرآن بقراءاته المتواترة والشاذة يعطيك كلما قلبت المزيد والمزيد لأنه لا يخلق على كثرة الرد، فلا يجوز رد قراءة من قراءاته ما دام لها توجيه نحوي يسندها، بل لا أغالي إن قلت: إن النحو هو الذي يحتاج إلى ما يسنده من هذه القراءات العظيمة. والله أعلم.

(١) في النسختين الأصلية و(ب) الأرجح، والمناسب ما أثبتناه؛ لأن الراجح يقابل المرجوح الذي ذكر، وأما الأرجح فهو يقابل الراجح.

(٢) هو: أبو لحسن بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي وكنيته أبو رويم، أصفهاني الأصل أسود اللون كان عالمًا بوجوه القراءات والعربية، وهو إمام دار الهجرة في القراءة بعد أبي جعفر، وكان إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك فقيل له أتتطيب كلما جلست للإقراء؟ فقال لا أمس طيبًا ولكني رأيت النبي ﷺ في المنام يقرأ في فيَّ، فمن ذلك الوقت توجد هذه الرائحة، وقد أشاد الشاطبي إلى هذا بقوله:

=

ومنع البصريون بنائه وقدروا لذلك[1] الفتحة إعرابًا مثلها في: صمت يوم الخميس والتزموا لذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه، وهو: النفع، وإلا لزم كون الشيء ظرفًا لنفسه.

(و) الثاني (نحو[2] قوله):

تَــذكَّرَ مـا تــذكَّرَ مــن سُــلَيمَى ... عــلى حــينَ التواصُــلُ غــيرُ داني[3]

=

فأمـا الكـريم السـر في الطيـب نـافع ... فـذاك الـذي اختـار المدينـة منـزلا

قرأ على سبعين من التابعين منهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع -أحد القراء العشرة- وولد نافع سنة سبعين وتوفي بالمدينة سنة ١٦٩هـ وراوياه قالون وورش انظر طبقات القراء ٢/ ٣٣٠، والوافي في شرح الشاطبية ط١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ص١٤، والبدور الزاهرة ص٨.

وقراءة الرفع ليست قراءة السبعة إلا نافعًا فحسب بل هي قراءة العشرة إلا نافعًا.

(١) في (أ) سقوط لذلك.

(٢) في بعض نسخ المتن سقوط (نحو).

(٣) البيت من الوافر لم يعلم له قائل.

اللغة والرواية: الذكر إذا كان بالضمير فهو مضموم الذال وإن كان باللسان فهو مكسورها قيل لغتان بمعنى واحد، وقيل الذكر ضد النسيان تضم ذاله وتكسر، وعلى ذلك فالتذكر مبالغة في الذكر، وسليمى اسم محبوبته والتواصل مصدر تواصل بمعنى وصل وهو القرب ويروى التراجع كما في العيني على الأشموني ٢/ ٢٥٧، والداني القريب.

الإعراب: تذكر فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وما موصولة مفعول به مبني على السكون في محل نصب وأتى بها للتفخيم والتهويل، وقوله تذكر من سليمى صلة ما والعائد محذوف تقديره تذكره ومن سليمى متعلق بتذكر الأولى أو متعلق بمحذوف حال، «على حين» متعلق بتذكر أيضًا، وفيه روايتان: الجر إعرابًا وهو الأرجح والفتح بناء في محل جر، والوجهان جائزان عند الكوفيين، وأوجب الأول البصريون إلا الفارسي لأن الظرف المبهم مضاف إلى

=

يروى حين بالفتح بناء، وبالجر إعرابًا، وهو الأرجح لما مر قبله، بل متعين عند البصريين[(١)] .

(و) خامسها (المبهم) زمنًا[(٢)] كان أو غيره وهو هنا ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كمثل، ودون، وبين ونحوها[(٣)] مما هو شديد الإبهام (المضاف لمبني نحو):

=

الجملة الاسمية وهو قوله: (التواصل غير دان) وهذا هو الشاهد والأرجح عندي وفي هذا البيت شاهد ثان وهو قوله «غير» حيث إنها وردت مرفوعة خبرًا للمبتدأ ومن ثم يرد على من زعم أنها ملازمة للبناء على الفتح. انظر هذا البيت في حاشية عبادة على الشذور ١/ ١٠٦، ١٠٧، والعيني على الخزانة ٣/ ٤١١، والتصريح ٢/ ٤٢، والهمع ١/ ٢١٨، والدرر ١/ ١٨٧، والأشموني ٢/ ٢٥٧، ومعجم الشواهد لهارون ١/ ٤٠٧ قافية النون المكسورة.

(١) المراد بالبصريين هنا جمهرتهم لا جميعهم لأن الفارسي مال إلى المذهب الكوفي ورجحه كما أسلفت وتبعه ابن مالك ومن قوله (الزمن.. المبهم إلى هنا) منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره جـ١ ص١٠٥، ١٠٦ على هامش عبادة.

(٢) في (أ) زمانًا وكلاهما جائز.

(٣) مثل الألفاظ المذكورة في جواز البناء والإعراب وترجح البناء (غير) فقد ذهب الكوفيون إلى أنها يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه «إلا» سواء أضيفت إلى متمكن أو غيره. واحتجوا بأن غير لما قامت مقام إلا بنيت بناءها لأن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف دون نظر إلى ما يضاف إليه. وهذا فاسد لأنه ليس كل اسم يقوم مقام حرف يبنى مثله، كما احتجوا بالشعر وكله لا يخلو من نظر.

وذهب البصريون إلى جواز بنائها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن، واحتجوا على مذهبهم بكلام الله تعالى وكلام العرب. ومذهب البصريين هنا أرجح لتوثيقه بالأدلة المسموعة وليس لإسناده إلى تعليل عقلي. وانظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف رقم (١٣٨) ٢٨٧: ٢٩٣، والكتاب لسيبويه ١/ ٣٦٨، ومغني اللبيب لابن هشام ص١٥٩، ٥١٦ وشرح الأشموني ٣/ ٤٢١ بتحقيق محيي الدين وحاشية الصبان ٢/ ٢٢١.

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[1] وقوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[2]، وقوله: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[3]،

---

(١) من الآية (٦٦) من سورة هود ﷺ ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ متعلق بمحذوف أي ونجيناهم من خزي يومئذ كما قال: ﴿وَنَجَّيْنَاهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ أي وكانت التنجية من خزي يومئذ. وقال بعضهم إنه متعلق بنجينا الأول، وهذا لا يجوز عند البصريين غير الأخفش لأن زيادة الواو غير ثابتة. والمراد بالخزي العذاب الدنيوي، فهذا تفسير لقوله: ﴿نَجَّيْنَا صَالِحًا﴾ أي نجيناهم من هذا العذاب، وسمي خزيًا لأن فيه خزيًا للكفار. والمراد بيومئذ يوم هلاكهم بالصيحة، والتنوين في يومئذ للتعويض عن جملة، أي يومئذ يحدث ذلك، والشاهد في الآية ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ حيث قرئت ميم يوم بالجر إعرابًا على الأصل، وهذه قراءة العشرة إلا أبا جعفر ونافعًا والكسائي، كما قرئ بفتح يوم بناء لإضافته إلى مبني وهو الظرف (إذ) وقد قرأ بها الثلاثة المستثنون، وقد أشار الشاطبي في متنه إلى قراءة نافع والكسائي بقوله:

ويومئذ مع سال فافتح أي رضا ... وفي النمل حصن قبله النون ثملا

ومثل القراءتين في الآية المستشهد بها قوله تعالى في سورة النمل: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ وقوله في سورة المعارج ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾. انظر الوافي ص٢٠١ والبدور الزاهرة ص١٩٠، وحاشية الجمل ٢/ ٤٠٨ وإعراب القرآن لأبي البقاء ٣/ ٢٨٩، ٢٩٠ والبيان في غريب القرآن ٢/ ١٩، ٢٠.

(٢) من الآية (١١) من سورة الجن وأولها: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ﴾ وآخرها ﴿كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا﴾. «دون» فيها وجهان أحدهما أن تكون بمعنى غير وبها فسر صاحب الجلالين ذلك إذ قال: «أي: قوم غير صالحين» وهو مبتدأ مؤخر مبني على الفتح في محل رفع، وإنما بني لإضافته إلى غير متمكن وهو اسم الإشارة ذا من قوله ذلك وإلى هذا نحا الأخفش، ويجوز عربية رفع دون إعرابًا على الأصل، ولكنه لم يقرأ به ولو قرئ لاستسيغ لكن القراءة سنة متبعة، والوجه الثاني أن دون على بابها من الظرفية وأنها صفة لمحذوف تقديره: ومنا فريق أو فوج دون ذلك، وحذف الموصوف بعد من التبعيضية كثير كقولهم منا ظعنى ومنا أقام أي منا فريق... إلخ ومعنى الجملة القرآنية ومنا صالحون دون أولئك في الصلاح. انظر الجلالين وحاشية الجمل عليه ٤/ ٤١٨ بتصرف، والخلاصة: أن فتحة (دون) في الآية محتملة للبناء، وهذا هو موضع الاستشهاد في الآية وقد بينته، وللإعراب نصبًا على الظرفية وحينئذ فلا شاهد، وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن دون ظرف غير متصرف، وذهب غيرهم إلى جواز تصرفها بقلة، وهذا الرأي عندي هو الأرجح لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه. والله أعلم.

(٣) من الآية (٩٤) من سورة الأنعام -فسر صاحب الجلالين: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ بقوله ٢/ ٦٥: «وصلكم أي: تشتت جمعكم، وفي قراءة بالنصب ظرف أي وصلكم بينكم، بينكم: هو هنا =

=

مصدر بأن يبين بينًا بمعنى البعد ويطلق على الضدين كالبعد والقرب، والوصل والانقطاع، والمراد به هنا الوصل كما في التفسير السابق، وقد قرئت بينكم بقراءتين الأولى: بفتح نونها وهي قراءة أبي جعفر ونافع والكسائي وحفص عن عاصم والثانية برفعها وهي قراءة الباقين. انظر الوافي في شرح الشاطبية ص١٨١، والبدور الزاهرة ص١٣٠، وتتخرج القراءة الأولى على أحد ثلاثة أوجه. الأول: أن الفاعل مضمر يعود على الاتصال لتقدم ما يدل عليه وهو لفظ شركاء، فإن الشركة تشعر بالاتصال فانتصاب بينكم على هذا الوجه على الظرفية، الثاني: أن بينكم هي فاعل تقطع وإنما بقي على حاله مفتوحًا حملًا له على أغلب أحواله وهو مذهب الأخفش، وقال الواحدي لما جرى في كلامهم منصوبًا ظرفًا تركوه على ما يكون عليه في أغلب أحواله. الوجه الثالث: قال الزمخشري لقد تقطع بينكم: لقد وقع التقطع بينكم كما تقول جمع بين الشيئين تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل، والوجه الأول هو الأحسن كما اختاره صاحب حاشية الجمل على الجلالين ٢/ ٦٥، وزاد أبو البقاء وجهًا رابعًا وهو أن يكون «بين» وصف لمحذوف أي لقد تقطع شيء بينكم أو وصل في إعرابه للقرآن جـ٢/ ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، وتتخرج قراءة رفع (بين) على أحد وجهين، أحدهما: أن (بين) اسم غير ظرف معناه الوصل ثم للناس بعد ذلك عبارتان عبارة تؤذن بأن بين مصدر يبين بينا بمعنى: بعد فيكون من الأضداد ويعزى هذا لأبي عمرو وابن جني والمهدي والزاهراوي، وقال الزجاج: والرفع أجود ومعناه: لقد تقطع وصلكم فقد أطلق هؤلاء أن «بين» بمعنى الوصل وفي هذا مجاز، والوجه الثاني أن هذا كلام محمول على معناه إذ المعنى لقد تفرق جمعكم وتشتت وهذا حل معنى لا حل إعراب. انظر حاشية الجمل على الجلالين ٢/ ٦٥، ٦٦ بتصرف، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٣٢، وعبادة على الشذور ١/ ١٠٧. والحاصل أن بينكم على قراءة الرفع معربة بلا خلاف فاعل تقطع، وأما على قراءة الفتح فتحتمل النصب على الظرفية بتقطع أو النصب على الظرفية بمتعلق موصوف محذوف، كما تحتمل البناء على الفتح فتكون في محل رفع تقطع وقد استشهد الشارح بهذه الآية على أن بينا لما كانت شديدة الإبهام وأضيفت إلى غير متمكن وهو الضمير «كم» جاز فيها الوجهان البناء -وهو الأرجح والإعراب. والله أعلم. وجملة ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ جواب قسم محذوف لا محل لها من الإعراب، وانظر هذه الآية أيضًا في التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق علي محمد البجاوي جـ١ ص٥٢٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي ط دمشق جـ١ ص٤٤٠، والمغني تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة صبيح جـ٢/ ٥١٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٩ ط حيدر آباد، والارتشاف لأبي حيان ص٥٨٣، شبه الجمل واستعمالاتها في القرآن الكريم- رسالة ماجستير أ. علي محمد السنوسي ص١٢٤، ١٢٥.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1]، فكل من يوم ودون، وبين، ومثل مبني على الفتح لإضافته إلى مبني (ويجوز إعرابه) لكن بناءه أرجح كما يفيد

(١) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات وأولها ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾. الضمير في قوله (إنه لحق) عائد على (ما توعدون) أو الرزق كما في الجمل على الجلالين جـ٤/ ٣٦٦ وقوله ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم أكدت بأن واللام وقوله: ﴿مِّثْلَ﴾ قرئ بالرفع وبالفتح فقد قرأ بالرفع حمزة والكسائي وشعبة وخلف، وقرأ بالفتح الباقون. انظر الوافي ص٢٥٦، والبدور الزاهرة ص٣٦٦، فأما قراءة الرفع فتتخرج على أن «مثل» صفة «لحق» لأنه نكرة إذ لا يكتسى التعريف بالإضافة إلى المعرفة لأن الأشياء التي يحصل بها التماثل بين الشيئين كثيرة غير محصورة فلم يكتسب التعريف بإضافته إلى ضمير (كم) ويجوز أن تكون «مثل» خبرًا ثانيًا لـ«أن» أو أنها مع حق خبر واحد مثل: هذا حلو حامض أي: مز، و«ما» على هذه الأوجه الثلاثة للرفع زائدة كما يزعمون، وأما قراءة الفتح ففيها وجهان: أحدهما: أن «مثل» معرب ثم في نصبها على هذا أوجه: إما حال من النكرة، أو من الضمير فيها، أو على إضمار أعني أو أنها مرفوعة الموضع لكنها فتحت كما فتح الظرف في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على قول الأخفش و«ما» على هذه الأوجه زائدة أيضًا كما يزعمون، والوجه الثاني أن «مثل» مبنية وفي كيفية بنائها وجهان: أحدهما أنها ركبت مع «ما» تركيب خمسة عشر وما على هذا يجوز أن تكون زائدة وأن تكون نكرة موصوفة، والوجه الثاني في بنائها أن تكون بنيت لأنها أضيفت إلى مبهم وفيها نفسها إبهام، فتكون «ما» على هذا إما زائدة وإما بمعنى شيء، وأما قوله: ﴿أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ فهو مصدر مؤول يجوز أن يكون في موقع جر بالإضافة إذا جعلت «ما» صلة وأن يكون بدلًا منها إذا كانت بمعنى شيء، وأن يكون في موضع نصب بإضمار أعني أو رفع بتقدير هو أنكم. انظر أبا البقاء جـ٤/ ٣٤٩/ ٣٥١ بتصرف، وانظر حاشية الجمل على الجلالين جـ٤/ ٣٦٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٩١، وزعم ابن مالك أن مثلًا لا يجوز فيها البناء لمخالفتها للمبهمات في كونها تثنى وتجمع كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ وقول الشاعر:

.... والشر بالشر عند الله مثلان

فمن ثم رأى أن حقًّا في الآية اسم فاعل من حق يحق وأصله حاق فقصر كما قيل في بار (وبر) ففيه ضمير مستتر ومثل حال منه. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٧، ١٠٨ بتصرف، والشاهد في الآية (مثل) حيث رأى الشارح أن من قرأها بالرفع فعلى الإعراب ومن قرأها بالفتح فعلى البناء لإضافتها إلى غير متمكن، وقد بينت القول في ذلك بالتفصيل، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾. والله أعلم.

كلامه، وقد قرئ بالوجهين إلا دون في قوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[1] فلم يقرأ بالرفع ولو قرئ به على أنه مبتدأ لكان جائزًا كما قال الشاعر:

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمِيتُ حقيقتي وباشرتُ حَدَّ الموتِ والموتُ دونُها[2]

الرواية: دونها[3] بالرفع[4]،

---

(١) من الآية (١١) من سورة الجن وقد مر الكلام عليها.

(٢) هذا البيت من الطويل قاله موسى بن جابر كما في معجم الشواهد لهارون ١/ ٣٩٢ قافية النون المضمومة.

اللغة: حميت دافعت من الحماية وقوله (حقيقتي) فسرت الحقيقة عند شرحي قوله نحمي حقيقتنا... البيت، والمعنى: منعت الناس أن يصلوا إليها أو يقربوا منها وأراد بحد الموت حدته وشدته، والضمير في قوله دونها عائد على الحماية المستفادة من حميت، ومعنى والموت دونها: أي حائل بيني وبينها.

الإعراب: الهمزة للاستفهام التقريري، لم تريا جازم ومجزوم والرؤية هنا إما أن تكون بصرية فتحتاج مفعولًا واحدًا أو علمية فتحتاج اثنين، (أني حميت حقيقتي) أن واسمها وخبرها والجملة في تأويل مصدر تسد مسد مفعولي تريا إن كانت علمية أو مفعول به لتريا إن كانت بصرية وباشرت جملة فعلية معطوفة على حميت فتكون في محل رفع لأن المعطوف على الخبر المرفوع مثله، وقوله حد الموت كلام إضافي مفعول باشرت، (والموت دونها): الواو للحال والموت مبتدأ ودون ظرف متصرف عند غير سيبويه وجمهور البصريين ومن ثم فقد وقع خبرًا عن المبتدأ (الموت)، وأما سيبويه وجمهور البصريين فيمنعون تصرفه، وأما رواية دون بالفتح فعلى أنه مبني في محل رفع خبر المبتدأ، وإنما بني، لإضافته إلى غير متمكن وهو الضمير (ها) والجملة في محل نصب حال، والرابط الواو، والشاهد في البيت: (دون) حيث إنها وردت بالرفع إعرابًا وبالفتح بناء لأنها لما كانت شديدة الإبهام وأضيفت إلى غير متمكن جاز فيها الوجهان، وفيه شاهد آخر وهو أنه يجوز كونها ظرفًا متصرفًا بقلة خلافًا لسيبويه وجمهور البصريين ورواية الرفع تؤيد ما سبق من قول الشارح عند تعرضه لقول الله تعالى في سورة الجن: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ ولو قرئ بالرفع لجاز. انظر هذا البيت في الهمع ١/ ٢١٣، الدرر ١/ ١٨٢، شرح حماسة المرزوقي ٣٧١، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ١٠٧.

(٣) في (أ) سقوط الرواية دونها، والأصل: رفع، فانظره.

(٤) من قول (المبهم) إلى (بالرفع) منقول بتصرف يسير من شرح الشذور على هامش عبادة جـ١ ص١٠٦، ١٠٧.

أو يطرد فيه (الفتح أو نائبه): من ياء وكسره (وهو اسم لا) حال[1] كونها نافية (للجنس) نصًّا[2] بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده (إذا كان مفردًا) والمراد به هنا، وفي باب النداء: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به ولو كان[3] مثنى أو مجموعًا[4] (نحو: لا رجل، ولا رجال) بالبناء على الفتح[5] (ونحو: لا رجلين

---

(١) في النسختين (أ، ب) حالة وكلاهما جائز.

(٢) المراد بنفي لا للجنس نصًّا استغراقها الجنس بأسره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده. ويظهر من كلام السبكي أن التنصيص على العمل مخصوص ببناء الاسم مثل لا رجل، ولا كلام التسهيل صريح في موافقته. انظر شذور الذهب وحاشية عبادة عليه جـ١ ص١٠٨ بتصرف، وإنما قال نصًّا ليخرج لا التي تنفي الجنس على سبيل الاحتمال ولا النافية للوحدة فلا في الحالتين رافعة الاسم ناصبة الخبر وليست مما نحن فيه.

(٣) في النسختين الأصلية و(ب) سقوط كان وهذا جائز كثير بعد لو الشرطية.

(٤) مراده بالمثنى هنا ما يشمل المثنى الحقيقي كما مثل بلا رجلين كقول الشاعر:

تعـزت فـلا الفـين بـالعيس متعـا ... ولكـن لـوراد المنـون تتـابع

والملحق به كقولنا: لا اثنين عندنا ولا اثنتين، كما أن المجموع أيضًا يشمل جمع المذكر السالم حقيقة كما مثل بلا قائمين أو الملحق به كقول الشاعر:

يحشر النـاس لا بنـين ولا آبـا ... إلا وقـد عنـتهم شـئون

فاسم لا في ذلك كله مفرد لكونه غير مضاف ولا شبيه به. انظر شرح الشذور وعبادة عليه ١/ ١٠٨ بتصرف.

(٥) ذكر الرضي علة بناء اسم لا المفرد على الفتح بقوله: (وإنما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء، وإنما لم يبن المضاف له لترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحق في الأصل أعني الإعراب) انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٨، وذهب الكوفيون وأبو إسحاق الزجاج وجماعة من البصريين إلى أن حركة لا رجل ولا غلام: حركة إعراب، واحتجوا لذلك بقولهم: لا رجل ولا غلامًا عندك بالعطف على اللفظ فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها؛ لأن حركة البناء لا يعطف عليها؛ لأنه إنما يعطف للاشتراك في العامل، وما ذهب إليه الشارح هو الأولى؛ إذ لو كان معربًا لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك: لا خيرًا منك في الدار، ونحو ذلك من الموصوفات، وأما قولهم: أنه جاز العطف على اللفظ نحو: لا رجل وغلامًا؛ فنقول: إنما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو: لا رجل ظريفًا =

ولا قائمين)، بالبناء على الياء[1] نيابة عن الفتحة[2]، ونحو: (لا قائمات) بالبناء على الفتح كسائر أسماء لا أو الكسر[3] كإعرابه[4]. قال الشاعر:

إنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ ... فيه نَلَذُّ ولا لَذاتَ للشَّيبِ[5]

= بالتنوين، وذلك من قبل أنها وإن كانت محركة بناء فهي مشبهة بحركة الإعراب وذلك لاطرادها في كل نكرة منفية بلا من غير اختصاص باسم بعينه فجرت لذلك مجرى العامل الذي يعمل في كل اسم يباشره ويلاقية، ومثله الضمة في الاسم المفرد المنادى العلم نحو: يا حكم، لاطرادها في كل منادى مفرد علم. انظر شرح المفصل ١/ ١٠٦ بتصرف. وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه وذلك أنه قال: (ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين) ثم قال: وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر. انظر شرح الكافية ١/ ٢٥٥، ومثل الشارح بلا رجل ولا رجال ليبين أنه لا فرق في المفرد بين أن يكون مفردًا حقيقية أو جمع تكسير فكلاهما مبني على الفتح في محل نصب، ومثال اسم لا المفرد من القرآن الكريم: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾.

(١) في (ب) سقوط الياء.

(٢) ما ذهب إليه الشارح من كون المفرد المثنى والمجموع في باب لا النافية للجنس مبنيًا على الياء نيابة عن الفتحة هو الرأي الأرجح خلافًا للمبرد، فإنه زعم أنه معرب منصوب بالياء. انظر حججه ورد العلماء عليه في شرح الكافية ١/ ٢٧٦.

(٣) في (أ) بالكسر وكلاهما جائز.

(٤) ذهب إلى بناء لا مسلمات على الفتح المازني وأوجبه ابن عصفور واستدل بالبيت الذي سيورده الشارح، وذلك حذرًا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربًا بالحركة قبل دخولها وأما بناؤه على الكسر بلا تنوين فهو رأي الجمهور وبذا يكون منطقيًا مع قولهم: إن اسم لا يبنى على ما ينصب به. انظر الرضي على الكافية ١/ ٢٥٦ بتصرف والأشموني ص٦٥٥.

(٥) البيت من البسيط قاله سلامة بن جندل السعدي كما في ديوانه ص٧، من قصيدة بائية طويلة يتحسر فيها على ذهاب شبابه، وهي مذكورة كاملة في المفضليات للضبي ص١٢٠.

اللغة والرواية: (إن الشباب): قال ابن هشام أنشده ابن مالك: أودى الشباب- وهذا تحريف منه والصواب: إن الشباب... والذي أوله: أودى، بيت آخر وهو أول القصيدة: =

=

أودى الشباب حميدًا ذو التعاجيب أودى وذلك شأو غير مطلوب

ولكن العيني على هامش الأشموني ٢/ ٨ رد على ابن هشام قائلًا: قلت هذا في المفضليات مثل ما أورده ابن مالك وفي شرحه ويروى: ذاك الشباب، ولم يتعرض أصلًا إلى «إن» فإذًا لا فائدة في التشنيع عليه.

وشباب كل شيء: أوله، والمجد: الكرم، وقيل الشرف، والعواقب: جمع عاقبة وهي آخر الشيء. ومعنى (مجد عواقبه) أن نهايته محمودة عند الشيب، و(نلذ) من اللذة، وهي ضد الألم، ويروى: تلذ بالتاء والصواب الأول، والمعنى: إنما تكون اللذات والطيب في الشباب، ولذات جمع لذة وردت بالكسر والفتح، والكسر قول الأكثر، ورجح في التسهيل الفتح وبه أخذ مصنفنا وشارحنا كما سيأتي، ونص كلام التسهيل: «والفتح في نحو: ولا لذات أولى من الكسر»، قال المرادي في شرح التسهيل: يعني أن المجموع بزيادة ألف وتاء لا يتعين بناؤه على ما ينصب به بل يجوز أن يبنى على الفتح، وهو أولى من الكسر، ويروى بالوجهين: ولا لذات، والفتح أشهر وإذا ثبت ذلك عن العرب علم ضعف من عَيَّن الكسر أو الفتح أو الكسر مع التنوين. والحاصل: أن في نحو: لا لذات أربعة أقوال: رأي: يعين البناء على الكسر بلا تنوين، ورأي يوجب البناء على الفتح؛ ورأي يكسر منونًا، ورابع: يجيز الفتح والكسر، لكن منهم من رجح الفتح، ومنهم من رجح الكسر، وهذا في رأيي خلاف لا طائل من ورائه، والأولى التسليم بالفتح والكسر لورودهما عن العرب، فلا أولوية لأحدهما على الآخر. (الشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أي: لذي الشيب، وهو مصدر شاب كباع، قال تعالى في سورة مريم: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾، وضبطه الأشموني على الأوضح بالكسر، وعليه فهو جمع أشيب كأبيض وفيض، وهو أنسب ببقية البواقي، وأصل يشيب شيب قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وحتى لا يلجأ إلى قلب الياء واوًا، لأن تغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف، ومن ذلك قوله تعالى في سورة المزمل: ﴿يَوۡمٗا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾ ومعنى البيت: إذا تولى الشباب وجد في عواقبه العز، وليس في الشيب ما ينتفع به، إنما فيه الهرم والعلل.

الإعراب: (إن الشباب) إن واسمها، (الذي) نعت الشباب موصول مختص مبني على السكون في محل نصب، (مجد): قيل خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، والعائد على الذي، وجاز حذفه لطول الصلة ووضوحه بعد الحذف، وعليه فعواقب فاعل مجد مرفوع به، لأنه مصدر يعمل عمل الفعل، (عواقب) مضاف والهاء مضاف إليه وقيل مجد خبر مقدم وعواقبه مبتدأ مؤخر، وهذا ما أستحسنه ولا يضر كون مجد مفردًا مخبرًا به عن جمع لأنه مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع،

=

يروى: بفتح لذات، وكسره وجوز ابن خروف[1] الكسر مع التنوين نظرًا إلى أنه للمقابلة لا للتمكين، والجمهور نظروا إلى أنه يشبه تنوين[2] التمكين[3] وعلة

=

والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد على الرأي الأول محذوف وعلى الثاني الهاء في عواقبه، (فيه نلذ) فيه جار ومجرور متعلق بنلذ، و(نلذ) جملة فعلية في محل رفع خبر إن والرابط الهاء في: فيه، (ولا لذات) الواو عاطفة و(لذات) اسم لا النافية للجنس مبني على الكسر أو الفتح على ما قدمنا شرحه في محل نصب، وفيه الاستشهاد وهو: جواز الوجهين. (للشيب) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا أي: كائنة، أو متعلق بمحذوف صفة لـ(لذات) وعليه فخبر لا محذوف وهذا على لغة طيئ الذين يلتزمون حذفه فلا يذكرونه أصلًا، والجملة من لا ومعموليها معطوفة على (إن الشباب) لا محل لها من الإعراب لأن المعطوف عليه جملة ابتدائية، وقد استشهد بهذا البيت ابن هشام في أوضحه (٥٦) وفي شذوره (٣٠) وابن عقيل (١١٠) وانظر أيضًا في حاشية عبادة على الشذور ١/ ١٠٩ وشرح التصريح ١/ ٣٢٨، وشرح الكافية ١/ ٢٥٦.

(١) ابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي. ولد في أشبيلية وكان إمامًا في العربية، محققًا مدققًا ماهرًا مشاركًا في الأصول. أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب، ومن مصنفاته النحوية: شرح كتاب سيبويه الذي أهداه إلى صاحب المغرب فمنحه ألف دينار، وشرح الجمل للزجاجي وكتابًا في الفرائض، أقرأ النحو بعدة بلاد، ومع طول باعه في النحو وذيوع صيته في التدقيق وغزارة مؤلفاته كان في خلقه زعارة (شراسة) لم يتزوج قط واختل في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عريانًا بادي العورة ووقع في جُبٍّ ليلًا فمات سنة ٦٠٩، وقيل: خمس، وقيل: عشر، انظر بغية الوعاة ط الحلبي ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤ ونشأة النحو ط٢ ص ١٩٨، ١٩٩، هذا ومما يسترعى الانتباه أن ثم ابن خروف آخر شاعرًا مشهورًا وهو يتفق مع ابن خروفنا النحوي في الاسم والكنية واللقب والأب ولكنه يختلف عنه جدًّا ونسبًا ووطنًا ووفاة ومدفنًا. والذي فرق بين ابني خروف هو ابن خَلِّكَان في وفيات الأعيان ترجمه القاضي يوسف المذكور آنفًا.

(٢) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط تنوين.

(٣) شارك ابن خروف في تنوين نحو لا مسلمات ابن الدهان وحجتهما أن هذا التنوين للمقابلة فلا ينافي البناء، والأحسن إسقاطه لأنه وإن كان كذلك فلا يخلو عن دلالته على تمكين الاسم وذلك

=

البناء في ذلك: تضمنه معنى من، لأن لا رجل بمنزلة: لا من رجل[1] بدليل ظهورها في قوله:

فقـام يَـذُودِ النـاسَ عنهـا بـسيفه وقـال أَلا لا مـن سـبيلٍ إلى هنـدِ[2]

=

ينافي البناء، وهو منقوض كذلك بنحو: يا مسلمات، مجردًا عن التنوين اتفاقًا. انظر الرضي على الكافية ١/ ٢٥٦، والرشاد في شرح تحقيق شعلان ص١٤٧ قسم التحقيق، بتصرف.

(١) قال بهذا التعليل ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٠٥، ١٠٦، والرضي في شرح الكافية ونقل هنا (واختاره ابن عصفور... إلى آخره) ويضعف القول بهذه العلة أن من إذا ظهرت كما في البيت الذي سيورده يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة لتنصيص عموم النفي، انظر عبادة على الشذور جـ١ ص١٠٨ (واختاره ابن عصفور وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير، واعترضه ابن الضائع بأن المتضمن لمعنى «من» إنما هو «لا» نفسها لا الاسم بعدها. انظر التصريح ١/ ٢٣٩، ٢٤٠).

(٢) البيت من الطويل قاله أبو الهندي واسمه عبدالمؤمن بن عبدالقدوس كما في معجم الشواهد ١/ ١١٠.

اللغة والإعراب: الفاء حرف عطف على ما قبله من الأبيات، (يذود الناس): جملة في محل نصب حال من فاعل قام، والرابط الضمير المستتر يذود وهو ذودًا أي يدفع، أو في محل نصب خبرها إن عدت من أفعال الشروع، (عنها بسيفه): متعلق بيذود، (وقال) معطوف على فقام عطف جملة على مثلها (ألا) حرف استفتاح وتنبيه، (لا): نافية للجنس عاملة عمل إن ومن زائدة لإفادة استغراق الجنس وفيها الشاهد حيث أبرزت للضرورة كما في حاشية شيخنا السيد. انظر الصبان ٢/ ٣ وهي مؤذنة بأن بناء اسم «لا» المفرد إنما كان لتضمنه معنى «من» فهي مع زيادتها دالة على قاعدة. (سبيل): اسم لا مجرور لفظًا بمن مبني تقديرًا في محل نصب اسم لا هكذا زعم النحاة، وعندي أن «من» بمعنى بعض اسم «لا» مضاف إلى سبيل، (هند): متعلق بمحذوف خبر «لا» والتقدير حاصل والجملة من لا ومعموليها في محل نصب مقول القول، والبيت استشهد به ابن مالك في شرح العمدة ص٩٠ وفي شرح التسهيل ورقة ٧٣، الكافية الشافية جـ١/ ١٦٣، والجنى الداني ٢٩٢، والتذييل والتكميل ٣ ورقة٢٦، واللسان، (لا التي تكون للتبرئة) والعيني على الأشموني ٢/ ٣.

وقيل: تركيبه مع لا تركيب خمسة عشر[1]، ما إذا كانت لا نافية للوحدة أو للجنس لكن[2] ظهورًا فتعمل عمل ليس نحو: لا رجل قائمًا بل رجلان، ونحو: لا رجل في الدار، إذا أردت إبهام النفي، وسيأتي بيانها في بابها (وفتح نحو: قائمات أرجح من كسره)[3]، نظرًا للأصل في بناء المركبات، (ولك في) الاسم (الثاني في نحو: لا رجل ظريف) حاضر، (لا ماء بارد) حاضر من كل تركيب وقع فيه اسم لا مفردًا، ونعت بمفرد متصل به (النصب) على محل اسم لا[4] (والرفع) على محل لا مع اسمها، لأن محلها رفع بالابتداء، لأنهما صارا

---

(١) قال بهذه العلة سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا فقالوا: لا فيها رجل ولا امرأة، ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه، انظر التصريح ١/ ٢٤٠.

(٢) في (أ، ب) سقوط لكن.

(٣) إنما كان الأمر كذلك لأن كسره إنما هو في الإعراب، أما إذا ركب مع «لا» كما هو رأي سيبويه والجماعة فبناؤه على الفتح تخفيفًا لثقل التركيب أولى من حمله على غيره في البناء على ما ينصب به، انظر حاشية الأمير على الشذور ص٢٨ بتصرف، أما إذا قلنا: إن بناء اسم «لا» لتضمنه معنى «من» فلا تظهر تلك الأرجحية لعدم الثقل حينئذ، ورأيي كما أسلفت: أن الوجهين جائزان لورودهما عن العرب في البيت الذي استشهد به الشارح.

(٤) ذكر شارحنا تبعًا للمصنف أن النعت يجوز فيه النصب على محل اسم لا وقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١٠٩ أنه ينصب مراعاة للفظه حيث قال: (أن تتبعه اللفظ فتنصبه وتنونه فتقول: لا رجل ظريفًا عندك، فإن قلت: كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والأول مبني والثاني معرب؟ قيل: لما اطرد البناء هاهنا في كل نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويعطف عليه وإن كان مبنيًّا، ومثله الحمل على حركة البناء في المنادى العلم نحو قولك: يا زيد الظريف، بالرفع حملًا على اللفظ وإن كان مبنيًّا وليس لك حركة بناء تشبه حركة الإعراب مشابهة تامة إلا الفتحة في قولك: لا رجل في الدار، والضمة في المنادى نحو قولك: يا زيد).

بالتركيب[1] كشيء واحد، وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء[2] (والفتح) على التركيب وهو أبعدها عن القياس، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيء واحد، ووجه جوازه: أنهم قدروا تركيب الموصوف وصفته أولًا ثم أدخلوا عليها «لا» بعد أن صارا كاسم واحد[3] كقولك[4]: لا خمسة عشر عندنا، وجاز الوصف بالماء في المثال الثاني[5] مع أنه جامد؛ لأن الجامد إذ وصف بمشتق صح الوصف به، وهو هنا كذلك[6] (وكذا[7] الثاني من نحو: لا حول ولا قوة) إلا بالله[8] من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد،

---

(١) المراد بالتركيب في كلام الشارح شبه التركيب، وإلا لو كان تركيبًا حقيقيًّا لزال النفي عن لا والحال أنها باقية على نفيها، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٠٩ بتصرف.

(٢) الدليل على أن لا مع اسمها محلها رفع بالابتداء أمران أحدهما: أنها جواب ما حاله كذلك، والثاني: أننا إذا قلنا: لا فيها رجل، ففصَلْنا بين لا واسمها بظرف أو جار ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة المجرور بها، وبقاء معنى المنصوب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ انظر شرح المفصل ٢/ ١٠٦، ١٠٩.

(٣) ما ذكره الشارح تبعًا للمصنف من جواز وجه الفتح ووجه بعده في النعت منقولًا بتصرف يسير من شرح المفصل، والأصل أوضح فانظره ٢/ ١٠٨.

إلا أن الفرق بين صنيع الشارح وصنيع ابن يعيش تبعًا للزمخشري أن الشارح أخر وجه الفتح لأنه عده أبعد الوجوه بينما قدمه ابن يعيش لأن المقام مقام تركيب وبناء.

(٤) في النسخة (أ) كقوله، والأحسن ما أثبته.

(٥) يقصد الشارح بالمثال الثاني (أي: المثال الثاني للمصنف في هذه المسألة وقد مر).

(٦) هذه المسألة أعني: الأوجه الجائزة في نعت اسم لا المفرد، منقولة بتصرف يسير لا يكاد يذكر من شرح الشذور بحاشية الأمير ص٢٨ ط عيسى الحلبي.

(٧) في النسخة (ب) وكذلك قوله كذا معطوف على قوله في المسألة السابقة وذلك بجامع أن المسألتين تتعلقان بتابع اسم لا المفرد.

(٨) تكررت الجملة (لا حول ولا قوة إلا بالله) في كثير من الأحاديث بألفاظ متقاربة، انظر صحيح مسلم، الحديث ١٢ من كتاب الصلاة والحديث ١٣٩ من كتاب المساجد ورقم ٣٢، ٤٤، ٤٦ من كتاب الذكر، وموطأ مالك الحديث رقم ٢٣ من كتاب القرآن وروي عن أبي موسى ﷺ وعن قيس بن سعد بن عبادة، وأخرجه أحمد ٢/ ٣٠٩، عن أبي هريرة ﷺ، وروي بهذه الألفاظ

=

يجوز فيه[1] الأوجه الثلاثة، (إن فتحت الأول) من الاسمين نحو قول الشاعر:

لا نَسبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتسعَ الخَرقُ على الراقِعِ[2]

=

(قل: لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها كنز من كنوز الجنة) (ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة؟ قلت بلى، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله) وانظر الكتاب ١/ ٣٥١ وفيه كما قال بعض العرب: لا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) الضمير في قوله (فيه) يعود إلى الثاني وهو المعطوف.

(٢) البيت من السريع من قصيدة لأنس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس، وقيل: هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس يصف حاله ويذكر أنه لشدة ما أصابه قد تبرأ منه الولي والحميم.

اللغة والرواية: النسب بمعنى الانتساب، الخلة بضم الخاء وتشديد اللام: صفاء المودة والصداقة التي تخللت وقد تطلق على الصديق نفسه وأما بفتح الخاء فهي الحاجة. وأما بالكسر فنبت معلوم، اتسع: بقطع الهمزة للضرورة والذي سهل ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف عند انتهائه فهو بسبيل أن يستأنف في الشطر الثاني فيبتدئ به، وأصل اتسع: اوتسع قلبت واوًا لافتعال تاء وأدغمت في التاء، معنى اتسع امتد. الخرق: قال الجوهري خرقت الثوب وخرقته فانخرق وتخرق، والخرق الأرض الواسعة لتخرق الرياح، والخِرق بكسر الخاء الشاب الظريف الكامل الخلق والخلق وبالفتح الصحراء الواسعة البعيدة الأطراف وبالضم الجهل. وقد ضرب الشاعر باتساع الخرق مثلًا لتفاقم الأمر واشتداد الخطب وفداحته. ويروى بدل الخرق الفتق، وهو بمعناه، وهذه رواية القالي في نوادره، والراقع: اسم فاعل من رقع وهو الذي يرتق ما في الثوب من خرق ويخيطه، ويروى الراتق بالقاف وهو بمعناه. ورواية الراقع موجودة في الكتاب ١/ ٣٤٩ وشرح المفصل ٢/ ١٠١، ١١٣، ٩/ ١٣٨، وشذور الذهب ت: محيي الدين ط ١٥ ص١٢٣، والعيني على الخزانة ٢/ ٣٥١، ٤/ ٥٦٧، التصريح ١/ ٢٤١، والهمع ٢/ ١٤٤، ٢١١ والدرر ٢/ ١٣٨، ١٩٨، والأشموني ٢/ ٩، ومعجم الشواهد ١/ ٢٣٣، وأما رواية الراتق فقد وردت في سيبويه ط باريس ١/ ٣٠٥، وسمط اللآلئ ٣/ ٣٧، والعيني على الخزانة ٢/ ٣٥١، واللسان مادة (قمر).

الإعراب: (اليوم): متعلق بمحذوف خبر لا، أي: لا نسب كائن اليوم، أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي، وخبر لا على هذا الوجه محذوف تقديره: لا نسب اليوم حاصل. (ولا خلة): الواو عاطفة ولا يحتمل أن تكون زائدة لتأكيد النفي فيكون دخولها كخروجها، وعليه فخلة بالنصب والتنوين معطوفة على نسب بالواو وحدها، واعتمد بلا الأولى على النفي وجعل الثانية مؤكدة للحق كما يكون كذلك في «ليس» كقولك: ليس لك غلام ولا جارية، فيكون في الحكم كقوله:

=

بنصب خلة بالعطف[١] على محل اسم[٢] لا، وروي: اتسع الفتق[٣] على الراتق، وأن الكافية قافية ونحو قول الآخر:

هــذا لعَمــرُكُمُ الـصَغارُ بعينِــهِ | لا أم لي إن كـــان ذاك ولا أبُ[٤]

=

ولا أب وابنــا مثـل مـروان وابنـه | إذا هــو بالمجــد ارتــدى وتــأزرا

كما يحتمل في لا أن تكون نافية للجنس عاملة كالأولى كأنه استأنف بها النفي فحينئذ يحدث الإشكال في تنوين خلة، إذ ذهب سيبويه والخليل إلى أنها معربة متصبة بإضمار فعل محذوف كأنه قال: لا نسب اليوم ولا أرى خلة. وذهب يونس إلى أن انتصابه على أنه اسم لا ونوِّن للضرورة، ومذهب يونس ضعيف لأنه لا ضرورة في البيت، ويجوز رفع خلة وإن لم يَرْوِهِ وذلك عطفًا على محل لا واسمها؛ إذ محلها الرفع على الابتداء كما أسلفنا، وعلى القول بأن لا في ولا خلة، عاملة عمل إن يكون خبرها إما محذوف لتقدم ذكره في: لا نسب، والحذف من الثاني لدلالة الأول عليه كثير، أو أن خبر لا في: لا نسب ولا خلة محذوف أي كائنتان، وذلك إذا اعتددنا برأي سيبويه القائل: إن لا واسمها في محل رفع مبتدأ، فيكون من قبيل الجملة الواحدة كما يجوز ذلك أيضًا عند من رأى إعمال لا في خبرها، ولا يضر تكرر لا العاملة مع كون خبرها واحدًا لتماثلهما في العمل، كقولك إن زيدًا وإن عمرًا منطلقان، وهذا تلخيص مما ذكره الشيخ عبادة على الشذور ١/ ١١٠، ١١١، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٤٤، (واتسع الخرق)... إلخ جملة فعلية مكونة من فعل ماض وفاعله وجار ومجرور متعلق باتسع، والجملة لا محل لها من الإعراب لأنها منزلة من الأولى منزلة المؤكِّد من المؤكَّد، ومن ثم فَصَل بينهما. والشاهد في البيت أمران: الأول (لا نسب ولا خلة) حيث فتح نسب على البناء في محل نصب اسم لا ونصب خلة وقد بينت آراء النحاة في انتصاب خلة، والأمر الثاني: في (اتسع) حيث قطع همزة الوصل للضرورة وقد بينت ذلك آنفًا فليراجع، والله أعلم.

(١) في (أ) سقوط بالعطف.

(٢) في (ب) سقوط اسم.

(٣) في (ب) الخرق.

(٤) البيت من الكامل وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت فقال سيبويه هو لرجل من مذحج وهو هُنَيّ -بضم أوله وفتح النون وياء مشددة- ابن أحمر الكناني وقال ابن الأعرابي هو الرجل من بني عبد مناة، ونسبه الحاتمي إلى ابن الأحمر، ونسبه الأصفهاني إلى ضمرة بن ضمرة بن قطن، ونسبه أبو رياسن إلى همام بن مرة، ونسب أيضًا إلى زرافة الباهلي، والأقرب عندي كما في معظم

=

=

المراجع التي تحت يدي أنه لضمرة وهو شاعر جاهلي كان يبر أمه ويخدمها، وكانت هي وأهله يؤثرون أخاه جنديًا عليه.

اللغة والرواية: لعمركم: العمر بالفتح يستعمل في القسم من عمر الرجل بالكسر إذا عاش زمنًا طويلًا ولم يحلف بعمر أحد من البشر في القرآن إلا بعمره ﷺ تشريفًا له وتكريمًا في قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، ولما كان هذا الشاعر جاهليًّا فقد حلف بغير الله قبل أن ينزل تحريم ذلك، ويروى: وجدكم بفتح الجيم؛ أي وحق حظكم فهو قسم أيضًا. الصغار: بفتح الصاد كسحاب، الذل والهوان.

الإعراب: هذا: مبتدأ خبره الصغار، لعمركم: اللام للابتداء وعمر كلام إضافي مبتدأ خبره محذوف وجوبًا لأنه نص صريح في القسم وتقديره: قسمي أو يميني، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب، بعينه: الباء حرف جر زائد كما يزعمون، بعين توكيد معنوي، للصغار مجرور لفظًا بالباء مرفوع محلًا لأن المؤكد مرفوع وهو مضاف والهاء مضاف إليه، وقيل: إن بعينه حال بتقدير حقًّا، ذكر ذلك العيني على هامش الأشموني ٢/ ٩، وهو الصواب عندي لبعده عن دعوى الزيادة. (لا أُمَّ لي): لا واسمها وخبرها. (إن كان ذاك): إن الشرطية وكان فعل ماض تام فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وذا فاعلها مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب ويجوز أن تكون ناقصة، وعليه فذاك اسمها وخبرها محذوف أي مرضيًا، والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة بين المتعاطفين وهما لا أم لي- ولا أب، وجواب الشرط محذوف دل عليه السياق، ولا أب: الواو عاطفة ولا إما زائدة لتأكيد النفي وعليه فأب معطوف على محل لا واسمها لأنها في موضع رفع بالابتداء، وعند سيبويه وعلى ذلك فيكون العطف من قبيل المفردات كما يحتمل في لا أن تكون عاملة عمل ليس فيكون أب مرفوعًا بها على أنه اسمها وخبرها محذوف أي لي، (وتكون الواو على ذلك عاطفة جملة على مثلها)، ويحتمل في لا أيضًا أن تكون نافية مهملة وأب مبتدأ، وصح ذلك مع كونه نكرة لوقوعه في سياق النفي الذي يفيد العموم، وخبره محذوف أي كذلك، وعلى هذين الوجهين تكون الواو عاطفة جملة على مثلها والشاهد: لا أم لي ولا أب، حيث وردت الرواية بتكرار لا والعطف مع الأول وهو (أمَّ) على البناء، ورفع الثاني وهو أب على الاحتمالات الثلاث التي سبق ذكرها ولو روي بالفتح أو النصب لجاز أيضًا، وقد استشهد به ابن هشام في أوضحه (١٦١) وفي شذوره (٣١) وابن عقيل رقم (١١٢)، والكتاب ١/ ٢٩١، ٢٩٢ (تحقيق هارون) والمقتضب ٤/ ٣٧١، جمل الزجاجي

=

برفع أب بالابتداء، وبإعمال لا عمل ليس، أو بعطفه على محل لا مع اسمها، ونحو قوله تعالى: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[1] بفتح تأثيم على إعمال لا عمل إن،

=

٢٤٣، وابن يعيش ٢/ ١١٠، وحاشية الأمير ص٢٩، وعبادة على الشذور ١/ ١١٠، والخضري على ابن عقيل ١/ ١٤٤ والتصريح ١/ ٢٤١، واللسان (مادة حيس ٣٦٢).

(١) من الآية ٢٣ من سورة الطور وأولها ﴿يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا﴾ اللغو من الكلام: الذي لا نفع فيه ولا مضرة كالحديث الساقط والكلام الهزل وما لا جدوى فيه من الأعمال. كما في معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٣٩١، و(التأثيم) هو النسبة إلى الإثم وهو الحرام وما فيه جرح، تقول: (أثم محمد خالدًا) أي نسبه إليه، وفي الآية قراءتان: الأولى: بفتح لغو وتأثيم وهي لابن كثير المكي وأبي عمرو ويعقوب البصريين، والقراءة السابقة برفع لغو وتأثيم. انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ط ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ص٣٦٨.

فأما على القراءة الأولى (فلغو) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب لأنه مفرد و«لا» من قوله (ولا تأثيم) زائدة كما يزعمون لتأكيد النفي. فتأثيم على هذا معطوف على لغو عطف مفرد على مفرد، وعليه فخبر لا الأولى متعلق الجار والمجرور وهو قوله فيها، ويجوز أن تكون لا مكررة عاملة عمل إن استؤنف بها الكلام فتكون الواو عاطفة جملة على مثلها، وعليه فتأثيم اسمها مفرد مبني على الفتح في محل نصب، وخبر لا الأولى متعلق الجار والمجرور (فيها) أي حاصل. وحذف خبر الثانية لكونه معلومًا من خبر الأولى. والتقدير: ولا تأثيم كائن فيها كذلك. وقد اكتفى بالوجه الثاني ابن يعيش عند تعرضه لإعراب: لا حول ولا قوة إلا بالله. في شرح المفصل جـ٢ ص١١٢ وما بعدها، وذكر الوجهين أبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش حاشية الجمل ١/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، وأما قراءة رفع لغو وتأثيم فتحتمل «لا» في الموضعين أمرين: الأول أن تكون نافية للوحدة عاملة عمل ليس فيكون لغو مرفوع بها على أنه اسمها وكذا تأثيم وخبر لا الأولى متعلق الجار والمجرور أي كائنًا فيها، وحذف خبر لا الثانية للعلم به أي ولا تأثيم حاصلًا فيها كذلك.

الأمر الثاني: أن تكون لا في الموضعين نافية مهملة فيكون لغو وتأثيم على هذا الوجه مرفوعين بالابتداء وخبر الأول متعلق فيها، وحذف خبر الثاني للعلم به، وعليهما فالواو في قوله: (ولا تأثيم) عاطفة جملة على جملة، وقد ذكر الوجهين في قراءة رفعهما أبو البقاء في إعرابه للقرآن ١/ ٣٨١، ٣٨٢ عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١١٣، وعلى كل فقوله: (لا لغو فيها) جملة في محل نصب نعت (لكأسًا)

=

(فإن رفعته) أي: الأول (امتنع النصب) في الثاني لأنه إنما جاز فيما مر بالعطف على محل اسم لا، وهي هنا ملغاة[1] وجاز فيه الرفع كقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[2] في قراءة من رفعهما، والفتح كقوله:

فَــلا لَغْــوٌ ولا تَــأْثيمَ فيهــا ... ومــا فــاهَوا بــه أَبــدًا مُقــيمُ[3]

=

والرابط هنا في قوله: (فيها) لأن الكأس مؤنثة، وقوله ولا تأثيم في محل نصب عطفًا على جملة النعت. وشاهد الشارح في الآية فتح لغو وتأثيم على القراءة الأولى على أن تأثيم اسم لا الثانية. وقد بينت تفصيلًا توجيهي هذه القراءة. والله تعالى أعلم.

(١) ذكر ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك علة امتناع نصب الثاني في حالة رفع الأول وذلك حيث قال على هامش حاشية الخضري ١/ ١٤٥: (ولا يجوز النصب للثاني لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا، ولا هنا ليست بناصبة فيسقط النصب، ولهذا قال المصنف: وإن رفعت أولًا لا تنصب) فأنت ترى أن كلام الشارح يكاد يكون منقولًا من هذا النص السابق. أما نصب الثاني بفعل محذوف على رأي الزمخشري فغير ممنوع. انظر الخضري على ابن عقيل ١/ ١٤٥ بتصرف. وقد وضحت ذلك عند كلامي عن (لا حول ولا قوة إلا بالله).

(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة. فسر البيضاوي قوله: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ بقوله: (أي لا بيع فيه فيحصلون على ما يفتدون به من العذاب ولا خلة حتى يعينكم عليه أخلاؤكم)، انظر عبادة على الشذور ١/ ١١١. وفي الآية أيضًا قراءتان الأولى فتح الثلاثة بلا تنوين، (بيع وخلة وشفاعة) لابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. ورفع الثلاثة مع التنوين وهي قراءة باقي العشرة. انظر البدور الزاهرة ص٦٦، الوافي في شرح الشاطبية ص١٥٣، وقد مر توجيه القراءتين في آية الطور: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾. وعلى كل فقوله: (لا بيع) في محل رفع نعت ليوم وقوله: (ولا خلة ولا شفاعة) جملتان معطوفتان على جملة النعت فيرتفعان مثله. هذا ويجوز عربية أوجه أخرى في الكلمات الثلاث كما في: لا حول ولا قوة إلا بالله. لكن القراءة سنة متبعة. والله أعلم. (انظر أبا البقاء ١/ ٤٨٥ على هامش حاشية الجمل، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٦٨).

(٣) البيت من الوافر لأمية بن أبي الصلت يذكر أوصاف الجنة وأهلها. ديوانه ٥٤ وهو ملفق من بيتين وصحته هكذا:

فــلا لغــو ولا تــأثيم فيهــا ... ولا حــين ولا فيهــا ملــيم

وفيهــا لحــم ســاهرة وبحــر ... ومــا فــاهُوا بــه أبــدا مقــيم

=

ففي جملة التركيب خمسة أوجه، وجهان في الأول وثلاثة أوجه[1] في الثاني[2]، ولو قلت: لا رجل،

=

اللغة والمعنى: في البيت الملفق المستشهد به: اللغو والتأثيم سبق تفسيره في آية الطور، الضمير في (فيها) يعود إلى الجنة (فاهوا): تلفظوا مشتق من فوه. (أبدًا): ظرف لاستغراق الأزمنة المستقبلة ومعنى البيت: ليس في الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد لأحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأبيد.

الإعراب: (فلا) الفاء عاطفة وحق الرواية أن تكون بالواو كما في العيني على الأشموني ٢/ ١١، ١٢. (لا) يحتمل أن تكون نافية للوحدة عاملة عمل ليس وخبرها متعلق (فيها). ويحتمل أن تكون نافية للجنس مهملة، وعلى ذلك فلغو على الأول: اسم لا، وعلى الثاني: مبتدأ. وصح الابتداء به لكونه في سياق النفي. وخبره (فيها)، (ولا تأثيم) الواو عاطفة جملة على جملة لا، واسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها إما محذوف، والتقدير: حاصل فيها، ويكون (فيها) المذكور خبر المبتدأ كما أسلفنا، أو أن يكون (فيها) المذكور خبر لا الثانية. وحذف خبر لا الأولى أو خبر المبتدأ والأول أرجح لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه أولى من عكسه. كما في منتهى الأرب جـ١٥ ص١٢٤ و(وما فاهوا): الواو عاطفة جملة على مثلها. ما اسم موصول مشترك لغير العالم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (فاهوا به) صلة الموصول والعائد الهاء في به. (أبدًا) مفعول فيه ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة متعلق بفاهوا أو بمقيم، (مقيم): خبر المبتدأ. الشاهد في البيت الثاني: فلا لغو ولا تأثيم: حيث وردت الرواية برفع لغو وفتح تأثيم وقد بينت في الإعراب توجيه ذلك. وقد استشهد بهذا البيت ابن هشام في أوضحه (١٦٣) وفي شذوره (٣٣) وابن عقيل (١١٣) وانظره في معاني القرآن ١/ ١٢١، واللمع لابن جني ٤١، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٤٥٦، والتذييل والتكميل ٣ ورقة ٤٧، والخزانة ٢/ ٢٨٣ استطرادًا، والعيني عليها ٢/ ٣٤٦، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، والأشموني ٢/ ١١، واللسان (أثم) ولم ينسبه في (فوه)..

(١) في النسختين الأصلية و(ب) سقوط (أوجه).

(٢) الحاصل أن الاسمين إن كانا مفردين وتكررت لا كما في لا حول ولا قوة إلا بالله جاز في المعطوف عليه البناء والرفع إلغاء أو عملًا كليس. فهذان وجهان إجمالًا. كما ذكر الشارح. ثلاثة تفصيلًا. وأما في المعطوف أي الثاني ففيه ثلاثة أوجه إجمالًا كما ذكر الشارح وسبعة تفصيلًا من حيث التقدير. وهذه السبعة هي: بناؤه، ونصبه على محل الأول، أو لفظه أو بمحذوف -كما أوضحنا ذلك عن الزمخشري- ورفعه على إلغاء لا الثانية أو زيادتها أو عملها كليس، فتكون

=

ولا صاحب علم[(١)] ولا رجل، ولا طالعًا جبلًا، امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد، وكذا لو لم تتكرر[(٢)] نحو: لا رجل وامرأة[(٣)] (وإن[(٤)] فصل النعت) عن المنعوت[(٥)] نحو: لا رجل في الدار ظريفًا[(٦)] (أو كان هو[(٧)] أو المنعوت غير مفرد) نحو: لا رجل صاحب بر عندنا، أو: لا رجل قبيحًا فعله عندنا، ونحو: لا غلام رجل ظريفًا عندنا، أو: لا طالعًا جبلًا ظريفًا عندنا (امتنع الفتح) لما مر[(٨)]

=

أوجه المتعاطفين تفصيلًا واحدًا وعشرين وجهًا حاصلة من ضرب ثلاثة الأول في سبعة الثاني، يمتنع منها أربعة وهي رفع الأول إلغاء وعملًا كليس مع نصب الثاني على محله أو لفظه. وقد وضحت ذلك بالتفصيل آنفًا. انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/١٤٥ بتصرف. وهذه المسألة بتمامها منقولة بتصرف من تقديم وتأخير من شرح الشذور فانظره ط الحلبي ص٢٩.

(١) في نسخ المخطوطة كلها (ولا عبدالله) ولكنني استبدلته بـ(ولا صاحب علم) لأن كلامنا في هذه المسألة وفي محترزاتها عن النكرات وعبدالله معرفة وهو في آخر كلامه قد بين أن الفتح وحده هو الممتنع فيفهم منه جواز النصب والرفع، ومعلوم أن النصب لا يجوز لا عطفًا على محل الأول ولا لفظها لأن لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات. والله أعلم.

(٢) في (أ) تكرر وكلاهما جائز.

(٣) الشارح في الفقرة يوضح محترزات المسألة الثانية إذ شرط المسألة كما سبق إفراد الاسمين وتكرر «لا» فلو لم يكن الاسم الثاني مفردًا أو لم تتكرر «لا» امتنع البناء على الفتح في الثاني لعدم الإفراد في الأولين، ولوجود الفاصل وهو حرف العطف في الثاني، ولم يتكلم عن عدم إفراد الأول لأن كلامه في المبني على الفتح أو نائبه، فلو كان الأول مضافًا أو شبهه لانتقلنا إلى باب المنصوبات. والله أعلم.

(٤) في بعض نسخ المتن (فإن).

(٥) في (أ) سقوط (عن المنعوت).

(٦) في (ب) ظريف بالرفع وكلاهما جائز.

(٧) في (أ) سقوط هو مع أنه لابد منه.

(٨) تقييد من النسخة الأصلية أي من امتناع تركيب غير المفرد.

وجاز النصب والرفع[1]، (أو) يطرد فيه (الكسر) وهو: أنواع (خمسة) وفي نسخة أربعة أحدها: (العَلَم المختوم بِوَيه[2] كسيبويه)، وعمرويه[3]، تشبيهًا له بأسماء الأصوات[4]، وبني على حركة، لما مر، وكانت الحركة[5] كسرة، لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، (و) أبو عمرو (الجرمي[6] يجيز منع صرفه)، للعلمية،

---

(١) الشارح أيضًا في هذه الفقرة يوضح محترزات المسألة الأولى وهي مسألة نعت اسم لا المفرد غير المفصول عن منعوته فقد سبق أن بين أن النعت يجوز فيه ثلاثة أوجه: الفتح والنصب والرفع، وقد بينا توجيه ذلك كله بالتفصيل هنالك فهو يذكر هنا أن النعت والمنعوت لو لم يكونا مفردين أو كان أحدهما مفردًا والآخر غير مفرد أو حدث فاصل بينهما، فإن بناء النعت على الفتح ممتنع لعدم التركيب وبقي جواز النصب والرفع. وكان حق الشارح أن يأتي بهذه المحترزات عقيب مسألة النعت لا أن يؤخرها إلى ما بعد مسألة العطف ومحترزاته لكن تبعيته للمصنف هي التي أملت عليه ذلك. والله أعلم.

(٢) (ويه) في الفارسية كلمة كُفْرٍ من قبل النائحات حين يندبن الأموات. ومن ثم تحاشى المحدثون التلفظ بالاسم المختوم بويه فعدلوا عنه في ابن راهويه إلى فتح الياء. انظر عبادة على الشذور ١/ ١١٢ بتصرف.

(٣) مثل سيبويه وعمرويه: نفطويه بكسر النون وسكون الفاء وفتح الطاء، وراهويه، وحامويه، وزنجويه، وخمارويه.

(٤) كون سيبويه ونحوه مبنيًّا لشبهه بالأصوات -من حيث أن (ويه) في امتداد الصوت فيه كغاق- ضعيف كما لا يجوز أن يعلل بناؤه بأنه مركب كخمسة عشر على تضمن الواو، لأن العطف مراد معنى في خمسة عشر، ولا كذلك في سيبويه، ولكن العلة الحقيقية هو سماعه عن العرب مبنيًّا على الكسر فعلل النحو مجرد ترويح، فمن ثم كاد نحو المتقدمين يخلو منها، انظر حاشية الأمير على الشذور ص٢٩ بتصرف.

(٥) في النسختين الأصلية و(ب) سقوط الحركة.

(٦) الجرمي بفتح الجيم هو صالح بن إسحاق أبو عمرو الجرمي البصري مولى جرم بن زياد من قبائل اليمن نشأ بالبصرة وتعلم عن شيوخها النحو، قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش الأوسط ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرد، وكان جليلًا في الحديث والأخبار، وناظر الفراء، ولم يلق سيبويه، وزامل المازني ولقيه في عصره، وإليهما انتهت الرئاسة

=

والتركيب، (و) ثانيها: (فِعَال[1] للأمر) أي: الدال عليه[2] (كِنزال) بمعنى: أنزل، ودِراك بمعنى: أدرك[3] لوقوعه موقع المبني، ولكونه بمعناه[4] وبني على حركة، وكانت كسرة، لما مرت.

=

النحوية، وله مناظرة مع الفراء، كان يلقب بالنباح، لشدة صياحه حال مناظرة أبي زيد ومع ذلك فقد كان فقيهًا عالمًا بالنحو واللغة دينًا ورعًا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد، وكان إمامًا فاضلًا عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، وله اختبارات وأقوال ومن تصانيفه التنبيه وكتاب السير، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه وغير ذلك. توفي سنة ٢٢٥هـ. انظر بغية الوعاة جـ٢ ص٨ رقم الترجمة ١٣٠٤، ونشأة النحو ط٢ ص٩٢، وإرشاد الأريب جـ١٢ ص٦٢٥، وإنباه الرواة ٢ص٨٠، ٨٣، والكتاب ١/ ٦٢٥ تعليق هارون، وحاشية الصبان على الشذور ١/ ١١١، ٢ص٥٠، وتاريخ بغداد جـ٩/ ٣١٣: ٣١٥.

(١) وزن فعال بفتح الفاء إما معدول أو غير معدول فالمعدول ستة أنواع كلها مبنية على الكسر: الأول: علم المؤنث كحذام، والثاني: اسم فعل الأمر كنزال، الثالث: المصدر نحو: حماد، الرابع: الحال نحو بداد، الخامس: صفة جارية مجرى الأعلام في استعمالها بدون موصوف نحو حلاق للمنية لأنها حالقة مزيلة، السادس: صفة ملازمة للنداء نحو يا مشاق، ولم يستوفها المصنف، وكلها معدولة عن فاعلة إلا حماد فعن الحمد، وإلا الأمر فقيل معدول عن فعل الأمر وقيل عن المصدر أي مرادًا به الأمر، وإذا سميت بنوع من هذه الأنواع المعدولة مؤنثًا بني كحذام أو مذكرًا منع صرفه؛ لأنه معدول وهو علم، وقد يصرف نظرًا إلى أن المعنى تنوس، وغير المعدول معرب منصرف قولًا واحدًا كسحاب وذهاب وجواد، فإن سمي به مؤنث منع. انظر حاشية الأمير على الشذور ص٢٩ بتصرف.

(٢) في (أ) سقوط «أي الدال عليه».

(٣) مثل الشارح بنزال ودراك ليفيد أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذًا من فعل ثلاثي كنزال أو من غيره كدراك، إلا أن الأول مقيس والثاني مسموع، لأنه سيرد في كلامه بعد قليل أنه ينقاس من كل فعل ثلاثي خلافًا لابن طلحة، ولم يقع في التنزيل فعال أمرًا إلا في قراءة الحسن لا مَساس بفتح الميم وكسر السين وهو في دخول لا على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش أي لا يرتفع لأعلى، وفي معاني القرآن العظيم للفراء: ومن العرب من يقول لا مساس يذهب به إلى مذهب دراك ونزال، وفي كتاب ليس لابن خالويه لا مساس مثل دراك ونزال. انتهى، وهذا من غرائب اللغة وحمله الزمخشري والجوهري على أنه من باب قطام وأنه معدول عن المصدر وهو المس. انظر شرح الشذور لابن هشام ط البابي الحلبي ص٣٠، ٣١.

(٤) علل الشارح بناء اسم فعل الأمر بعلتين إحداهما أنه واقع موقع المبني ألا وهو فعل الأمر وقد سبق أن بينت أن فعل الأمر مختلف في بنائه وإعرابه والأرجح بناؤه كما هو مذهب البصريين،

=

(وبنو أسد[1] تفتحه)، لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها. (و) ثالثها (فعال سبًّا للمؤنث كفساق، وخباث) تشبيهًا له بفعال للأمر في الزنة، والعدل (ويختص هذا) النوع (بالنداء)[2] كيا فساق بمعنى يا فاسقة[3]، ويا خباث بمعنى: يا خبيثة، ويا لكاع بمعنى: يا لئيمة[4]، ويا دفار بالدال المهملة بمعنى: يا منتنة[5] فلا يستعمل في غيره، فلا يقال: جاءتني لكاع، ولا رأيت لكاع، ولا مررت بلكاع، وأما قوله:

=

والعلة الثانية، أنه دال على معنى الفعل ورد هذا الرأي بأنه غير مطرد ولا منعكس، والمختار كما هو مذهب ابن مالك في كتبه ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه وصرح به ابن جني في الخصائص أن الأسماء المبنية -ومنها اسم الفعل- إنما بنيت لشبهها بالحرف، فاسم الفعل يشبه الحرف في كونه عاملًا غير معمول وهذا بناء على الأرجح من أنه لا محل له من الإعراب وهذا هو مذهب الأخفش كما في الإيضاح وزعم قوم أنه في محل نصب، وادعى آخرون أنه في محل رفع أغنى مرفوعه عن الخبر. انظر الهمع ١/ ١٦ بتصرف، وحاشية الأمير على الشذور ٢٩ بتصرف.

(١) أسد قبيلة كما في التهذيب، وأسد أبو قبيلة من مضر، وهو أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وأسد أيضًا قبيلة من ربيعة وهو أسد بن ربيعة بن نزار، والأسد لغة في الأزد. انظر اللسان ط دار المعارف ص٧٧ بتصرف، وفي القاموس جـ١ ص٢٧٤.

(٢) أشار ابن مالك في ألفيته إلى المختص بالنداء المقيس والمسموع بقوله: إنما اختص به النداء لأنه يصير معرفة بالقصد كتعريف رجل في قولك: يا رجل، فأجمع فيه التعريف الحاصل بالنداء، والتأنيث إذا كان معدولًا عن مؤنث، والعدل مع لفظ فعال مناسب لفظ نزال، ومعناه مبني كبنائه، والدليل على تعريفه قولهم: يا فسق الخبيث ويا فساق الخبيثة، فوصفهم إياه بالمعرفة دليل على تعريفه. انظر شرح المفصل ٤/ ٥٧ ولا تعريف هنا سوى النداء.

(٣) الفسوق: الخروج عن الأمر، والفاسق الفاجر، يقال فسقت الرطبة أي خرجت عن قشرتها ومنه قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ أي خرج عن ذلك. قال ابن الأعرابي: لم يسمع في شيء من كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق. انظر شرح المفصل ٤/ ٥٧ بتصرف.

(٤) في القاموس ط١ جـ٣ ص٨٢ اللكع كصرد: اللئيم والعبد والأحمق ومن لا يتجه لمنطق ولا غيره والمهر والصغير والوسخ، ويقال في النداء: يا لكع، وللاثنين: يا ذوي لكع... وامرأة لكاع كقطام: لئيمة، وكصبور وأمير: اللئيم. انظر مختار الصحاح ط٩ ص٦٠٣.

(٥) في القاموس ط١ جـ٢ ص٣٠ (الدفر): الدمغ في الصدر وبالتحريك وقوع الدود في الطعام والذل والنتن ويسكن، دفر كفرح، فهو دفر وأدفر، وهي دفرة ودفراء، وكقطام الأقة والدنيا كأم

=

أطَـــوِّفُ مــــا أُطَـــوِّفُ ثـــم آوِي إلى بيــــتٍ قَعيدتُــــهُ لكَـــاعِ[1]

=

دفار وأم دفر. وفي مختار الصحاح ط٩ ص٢٠٦: ويقال للأمة يا (دفار) بكسر الراء أي دفرة منتنة، وأما بالذال فمعناه يا طيبة الرائحة ومنه المسك الأذفر ويقال للضنان زفر بالزاي والذفر بالذال وتحريك الفاء كل ريح ذكية من طيب أو نبت، ومنتنة بضم الميم أو كسرها لحن، انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ١١٣.

(١) البيت من الوافر وهو لأبي مليكة، يُدْعَى: الحطيئة لقصره وقربه من الأرض واسمه جرول بن مالك العبسي جاهلي إسلامي ينتمي نسبه إلى معد بن عدنان، قال ابن قتيبة: لا أراه أسلم إلا بعد وفاة النبي ﷺ وكان نسبه متدافعًا بين العرب ينتمي لكل قبيلة إذا غضب على الأخرى، وهو في ديوانه مفرد ص١٢٠، ولكنه غير موجود فيها شرحه ابن الحسن السكري من شعر الحطيئة مما رواه ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني. انظر شرح المفصل ٤/ ٥٧. يهجو به زوجه، ونسب في اللسان (لكع) لأبي الغريب النصري كما نسب في تهذيب الألفاظ للخطيب التبريزي (٧٣) له أيضًا ولكن نسبته إلى الحطيئة أشهر وعليها معظم العلماء.

اللغة والرواية: (أطوف) بتشديد الواو: أكثر الطواف وهو الدوران ويروي كما في المقتضب جـ٤ ص٢٣٨: أجول ما أجول ويروي أيضًا: أطود ما أطود وهي كأطوف وزنًا ومعنى. (آوي): أرجع وألتجي وهو بمد الهمزة وقصرها أي: انضم، قال تعالى في سورة هود ﷺ ﴿أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ أصله أأوي قلبت الهمزة الثانية ألفًا لسكونها بعد فتحة وهو من الإيواء وماضيه أوى كرمى. (قعيدته): القعيدة الزوجة سميت قعيدة لقعودها في البيت، (لكاع) أي خسيسة لئيمة.

المعنى: أطوف نهاري كله في طلب الرزق فإذا أويت عند الليل فإنما آوي إلى بيت القاعدة فيه امرأة دنيئة لئيمة.

الإعراب والاستشهاد: أطوف: مضارع فاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، ما: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (أطوف): فعل وفاعل الجملة من «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر ساد مسد الظرف، أي: أطوف كثيرًا مدة تطويفي، أو أن تكون «ما» مصدرية ظرفية وحينئذ يكون فيه قلة؛ حيث دخلت على المضارع غير المنفي بلم، (ثم آوي): ثم: حرف عطف للترتيب والتراخي، وآوي: معطوف على أطوف الأولى، قعيدته مبتدأ أو مضاف إليه (لكاع): خبر المبتدأ مفرد مبني على الكسرة في محل رفع، وفيه الشاهد حيث جيء بوزن فعال سبًّا للأنثى في غير باب النداء. وهذه ضرورة شاذة كما قال الشارح. وأول بعضهم على أن ثَمَّ محذوفًا تقديره: يقال لها يا لكاع أو تدعى يا لكاع؛ لأن حذف القول كثير مطرد، وكذا حذف حرف النداء، وعلى هذا التخريج فلا شذوذ، ويكون خبر قعيدته جملة يقال أو تُدعى، وجملة النداء في

=

فضرورة شاذة ويحتمل أن التقدير: قعيدته يقال لها يا لكاع فيكون على القياس (وينقاس هو) أي: هذا النوع، (ونحو نِزال)[1] -وهو النوع السابق- (من كل فعل ثلاثي تام)[2] كنزل، وذهب، وكتب، وكفسق[3]، وفجر، وزنى، فلا يبنى شيء منها من نحو: اللصوصية لأنها لا فعل لها[4]، ولا من نحو: دحرج وانطلق، لزيادته على الثلاثة، ولا من نحو: كان، وظل، لأنه ناقص[5]. (و) رابعها: (فعال علمًا لمؤنث كحذام)[6]

=

محل نصب مقول القول وعلى كل فجملة قعيدته لكاع في محل جر نعت لبيت والرابط الهاء في قعيدته، وفي هذا البيت شاهدان: شاهد: على ما المصدرية الظرفية، وشاهد: في لكاع وقد بينتهما تفصيلًا. وقد استشهد به ابن هشام في أوضحه (٤٤٥) وفي شذوره (٣٧)، وانظر هذا الشاهد في الخزانة ١/ ٤٠٨، والعيني عليها ١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩، والكامل ١٤٧، وجمل الزجاجي ١٧٦، وآمالي الشجري ٢/ ١٠٧، وشرح المفصل ٤/ ٥٧، وشرح الكافية الشافية ت: د. الرصد جـ٢ ص٥٢٥، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٢٢٧ منشورات ناظر -خسرو- بيروت، وشرح التصريح ٢/ ١٨٠، والأشموني ٣/ ١٦٠، وحاشية الأمير على الشذور ص٣٠، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ١١٣.

(١) إنما قال وينقاس هو ولم يقل وينقاسان وألا يعودا على فساق وخباث. أما قياسية فعال سبًا للأنثى في النداء فبالاتفاق، وأما قياسية فعال في الأمر فوفاقًا لسيبويه خلافًا للمبرد. انظر الهمع ١/ ١٧٨ بتصرف.

(٢) ترك الشارح شرحًا رابعًا وهو كون الفعل متصرفًا فلا يقال: نعام، ولا بأس لجمودهما.

(٣) في النسخة (أ) وفسق.

(٤) اعترض عليه بأن ابن القطاع حكى فعلًا من اللصوصية وهو لصصت الشيء لصًا أي جعلته في ستر وهذا تقييد من النسخة (ب) ومنه اللص. انظر عبادة على الشذور ١/ ١١٣ بتصرف.

(٥) الأنواع الثلاثة من المبنية على الكسر التي ذكرها الشارح منقولة بتصرف من شرح الشذور لابن هشام، والأصل أوضح فانظره ص٣٠ ط عيسى البابي الحلبي.

(٦) في اللسان مادة (حذم) ط دار المعارف ص٨١٣، وحذام: اسم امرأة معدولة عن حاذمة، قال ابن بري: هي بنت العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة، واشتقاقها من الحذم وله معنيان: القطع والمشي الخفيف.

انظر الأمالي الشجرية ٢/ ١١٤.

وقطام[1]، وسجاح بمهملة في آخره: اسم للكذابة التي ادعت النبوة[2]، وكساب: اسم لكلبة[3]، وسكاب اسم الفرس[4]، وحضار: اسم لكوكب[5]، وسفار:

(١) قطام من أسماء النساء، ابن سيده، وقطام وقطائم اسم امرأة، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل حال، وأهل نجد يجرونه مجرى ما لا ينصرف... وابن أم قطام: من ملوك كندة. اللسان ط دار المعارف مادة: (قطم)، وقطام من القطم وهو القطع أو من القطم وهو الشهوة، يقال فحل قطم إذا كان يشتهي الضراب. انظر ابن الشجري في أماليه ٢/ ١١٤.

(٢) سجاح اسم المرأة المتنبئة بكسر الحاء مثل حذام وقطام وهي من بني يربوع قال الأزهري: كانت في تميم امرأة كذابة أيام مسيلمة المتنبئ فتنبأت هي أيضًا واسمها سجاح وخطبها مسيلمة وتزوجته، ولهما حديث مشهور. اللسان مادة (سجح) وسجاح علم منقول من الإسجاح وهو حسن العفو، ويقال: ملكته علي فأسجح، ووجه أسجح بيِّن السجح أي حسن معتدل. انظر عبادة ١/ ١١٤ بتصرف.

(٣) كساب اسم للذئب، وربما جاء في الشعر كسيبًا. الأزهري: وكساب اسم كلبة في الصحاح: كساب مثل قطام اسم كلبة، وابن سيده: وكساب من أسماء إناث الكلاب وكذلك كسبة... وكسيب من أسماء الكلاب أيضًا وكل ذلك تقول بالكسب والاكتساب، اللسان مادة كسب.

(٤) عن ابن الأعرابي: وسكاب اسم فرس عبيدة بن ربيعة. وقال غيره: وسكاب اسم فرس مثل قطام وحذام: قال الشاعر:

أَبَيْتَ اللعنِ أن سكابِ علقٌ ... نفيس لا تعار ولا تباع!

اللسان مادة سكب بتصرف.

(٥) حضار مبنية مؤنثة مكسورة أبدًا: اسم كوكب. قال ابن سيده: هو نجم يطلع قبل سهيل فيظن الناس به أنه سهيل وهو أحد المحلفين. الأزهري: قال أبو عمرو بن العلاء يقال طلعت حضار والوزن، وهما كوكبان يطلعان قبل سهيل، فإذا طلع أحدهما ظن أنه سهيل للشبه، وكذلك الوزن إذا طلع وهما محلفان عند العرب، سميا محلفين لاختلاف الناظرين لهما إذا طلعا فيحلف أحدهما أنه سهيل ويحلف الآخر أنه ليس بسهيل، وقال ثعلب: حضار نجم خفي في بعد. قال سيبويه: أما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون فيه، ويختار فيه بنو تميم لغة أهل الحجاز، كما اتفقوا في تراك الحجازية، لأنها هي اللغة الأولى القدمى، وزعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم يعني الإمالة ليكون العمل من وجه واحد فكرهوا ترك الخفة وعلموا أنهم إن رفعوا لم يصلوا، قال: وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء، قال: فمن ذلك حضار =

اسم لبئر[1] ووبار: اسم لقبيلة[2]، وظفار: اسم لبلدة[3] فهذا مبني على الكسر (في لغة) أهل الحجاز تشبيهًا له بفعال للأمر[4] قال الشاعر:

=

لهذا الكوكب، وسفار اسم ماء، ولكنهما مؤنثان كماوية وقال: فكأن تلك اسم المادة وهذا اسم الكوكبة انظر اللسان ص٩٠٩ مادة حضر بتصرف يسير.

(١) سفار بفتح السين -وكسرها لحن- وهي اسم ماء مؤنثة معرفة مبنية على الكسر، الجوهري: وسفار مثل قطام اسم بئر. اللسان مادة سفر ص٢٠٢٦. بتصرف، وحاشية عبادة ١/ ١١٤ بتصرف.

(٢) وبار مثل قطام: الأرض كانت لعاد وغلبت عليها الجن فمن العرب من يجريها مجرى نزال، ومنهم من يجريها مجرى سعاد وقد أعربت في الشعر.

قال الليث: وبار أرض كانت من محال عاد بين اليمن ورمال بيرين، فلما هلكت عاد أورث الله ديارهم الجن فلا يتقاربها أحد من الناس، وقال محمد بن إسحاق بن يسار: وبار بلدة يسكنها النسناس. انظر اللسان مادة وبر، والنص السابق لا يظهر أن وبار اسم لقبيلة كما ذكر الشارح ويمكن الجمع بينهما بأنه نقل من الأرض للقبيلة. انظر عبادة على الشذور ١/ ١١٤ بتصرف.

(٣) ظفار مثل قطام مبنية: موضع، وقيل: هي قرية من قرى حمير، إليها ينسب الجزع الظفاري، وقد جاءت مرفوعة. أجريت مجرى رباب، إذا سميت بها. ابن السكيت: يقال جزع ظفاري منسوب إلى ظفار أسد مدينة باليمن، وكذلك عود ظفاري منسوب، وهو العود الذي يتبخر به، ومنه قولهم: من دخل ظفار حمر، أي تعلم الحميرية، وقيل: كل أرض ذات مغرة ظفار انظر اللسان مادة ظفر.

(٤) في اللسان مادة حذم ص٨١٣ نقلًا عن التهذيب معللًا بناء حذام ونحوه على الكسر وهو قريب مما علل به شارحنا جرت العرب حذام في موضع الرفع لأنها مصروفة عن حاذمة فلما صرفت إلى فعال كسرت، لأنهم وجدوا أكثر حالات المؤنث إلى الكسر، كقولك: أنت عليك، وكذلك فجار وفساق قال: وفيه قول آخر أن كل شيء عدل من هذا الضرب عن وجهه يحمل على إعراب الأصوات والحكايات من الراجز ونحوه مجرورًا، كما يقال في زجر البعير: ياه ياه، ضاعف ياه مرتين. ومعنى الجر في كلام التهذيب والبناء على الكسر. ومعنى قوله مصروفة أي معدولة والعلة التي ذكرها الشارح لبناء حذام ونحوه مأخوذة من سيبويه، ويرى المبرد أن هذا الضرب بني لاجتماع ثلاثة أشياء فيه هي العلمية والتأنيث والعدل، وهم إنما يمنعون الاسم من الصرف إذا اجتمعت فيه علتان، فإذا زاد عنهما فليس وراء المنع من الصرف إلا البناء، وهذا

=

إذا قالـــت حـــذامِ فـــصَدِّقُوها   فــإنَّ القــولَ مــا قالــت حــذامِ[1]

=

منقوص بنحو أذربيجان فإنه ممنوع من الصرف وليس مبنيًّا مع أنه فيه أكثر من علتين، وهذه العلل هي: العلمية والتأنيث والتركيب والعجمة وزيادة الألف والنون فلو كان الأمر كما ذكر لبني.

(١) البيت من الوافر قاله لجيم بن صعب والد حنيفة وعجل كما ذكر اللسان مادة (رق ش) وقيل: إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وفي حاشية الأمير على الشذور ص٣١: قاله جرير بن مصعب، وعلى كل فحذام اسم امرأته، وهذا البيت جرى مجرى الأمثال يضرب لصحة الناقل لخبر أو حكم في مسألة نحو قول النحاة: قال سيبويه، فيقال إذا قالت حذام، ومورد المثل: أن حذام حذرت قومها من إغارة العدو والغرائب من كون القطا أتت من البساتين خارج البلد إلى الدور فلم يكترثوا بقولها وأنكروا عليها فلما نزل لهم ما نزل قال زوجها إذا قالت حذام يعني زوجه فقالوا صدقت حذام.

اللغة والرواية: حذام سبق تفسيرها وهي بالذال المعجمة خلافًا للدلجموني في الشواهد من أنه بالدال المهملة ومعناه القطع والسرعة، ذكر الأمير في حاشيته ص٣١ صدقوها: أي انسبوها إلى الصدق، وهذه رواية الفراء في معاني القرآن، ويروى: فأنصتوها أي أنصتوا إليها.

الإعراب: (إذا) ظرف للزمان المستقبل فيه معنى الشرط غير الجازم مبني على السكون في محل نصب، واختلف في ناصبه فقال المحققون: إنه منصوب بفعل الشرط فيكون بمنزلة أينما وحيثما ومن وأيان، وقول أبي البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد لأن «إذا» عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع إذا جزمت كقوله:

....   وإذا تــصبك خــصاصة فتحمــل

وقيل هو رأي الأكثرين وهو المشهور على ألسنة المعربين أنها منصوبة بما في جوابها من فعل أو شبهه ويرد عليهم بأمور انظرها للمصنف في المغني ص٨٩: ٩٤.

(حذام) فاعل قالت مبني على الكسر في محل رفع، وهذا هو الشاهد حيث إن الحجازين يبنون ما جاء من الأعلام المؤنثة المعدولة من فاعله على الكسر مطلقًا سواء ختم براء أم لا وهذا هو الأرجح، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب عند من قال إن «إذا» منصوبة بشرطها أو في محل جر بإضافة إذا إليها عند من قال إنها منصوبة بجوابها، (فصدقوها): الفاء واقعة في جواب الشروط حرف جواب وجزاء، واقترن بها الجواب وهو جملة صدقوها لأن فعله طلبي وهو أمر،

=

(وكذلك أمس) وهو النوع الخامس يبنى على الكسر (عندهم إذا أريد به عين) وهو: اليوم الذي قبل يومك -ولم يكسر ولم يصغر- ولم يعرف بأل، ولم يضف[1] وبني لتضمنه معنى اللام، وبني على حركة، وكانت كسرة لما مر[2] (وأكثر) بني تميم توافقهم في نحو: سفار[3] ووبار[4]، من كل ما ختم براء من فعال علمًا لمؤنث أي: توافقهم في بنائه على الكسر (مطلقًا) عن التقييد بمادة

=

وجملة صدقوها لا محل لها من الإعراب جواب الشرط إذا، (فإن القول): الفاء للتعليل وإن واسمها، (ما قالت حذام): ما اسم موصول خبر إن (قالت حذام): صلة ما والعائد محذوف تقديره قالته، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب، لأنها تعليلية مستأنفة، وقد أورد هذا البيت ابن هشام في أوضحه (٤٨) وفي شذوره (٣٨) وقطره (١) وأنشده ابن عقيل (١٦) وانظر هذا الشاهد في الأمالي الشجرية ٢/ ١١٥، والخصائص ٢/ ١٧٨، وشرح المفصل ٤/ ٦٤، والتصريح ٢/ ٢٢٥، والأشموني ٣/ ٢٦٨، وشذور الذهب حاشية عبادة ١/ ١١٤وحاشية الأمير على الشذور ص٣١، والخضري على ابن عقيل ١/ ٥٩، وحاشية السجاعي على القطر ص١٠، ١١، ومعجم الشواهد ص٣٧٠، وانظر أيضًا الكامل ٢/ ٧١، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق هدى قراعة ص٧٥.

(١) ذكر الشارح أن بناء أمس عند الحجازيين مشروط بخمسة شروط وقد نظمها بعضهم بقوله:

بخمس شروط فابن أمس بكسرة ... إذا ما خلا من أل ولم يك صغرا

وثالثها التعيين فاعلمه يا فتى ... وليس مضافًا ثم جمعًا مكسرا

انظر حاشية السجاعي على القطر ص١١.

(٢) علل الشارح بناء أمس بأنه متضمن معنى لام التعريف وهذا التعليل منقول من آمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٦٠، وهذه العلة ضعيفة إذ لم تجمع العرب على بنائه، وعلل المبرد في مقتضبه جـ٣ ص١٧٣ بناءه بأنه: اسم لا يخص يومًا بعينه وقد ضارع الحروف، والأحسن ما قاله ابن خروف من أنه: لا علة لبناء أمس إلا إرادة التخفيف، وأما بناؤه على حركة فليعلم أن له أصلًا في الإعراب وكانت الحركة كسرة، لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. انظر عبادة على الشذور ١/ ١١٥ بتصرف، وزعم الزجاج والزجاجي أنه يبنى على الفتح، انظر التسهيل تحقيق محمد كامل بركات ص٩٥، والارتشاف لأبي حيان ص٥٧٤، والكامل جـ٢ ص١٢٦.

(٣) سبق شرحها.

(٤) سبق شرحها.

النصب والجر، (وفي) بناء (أمس) على الكسر (في) حالة (النصب والجر ويمنع الصرف في الباقي) أي فيما ختم بغير راء مما ذكر كحذام[1]، وفي أمس في حالة الرفع وغير الأكثر من بني تميم[2] تعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف مطلقًا للعلمية والعدل عن فاعله في الأول وعن الأمس في الثاني[3].

---

(١) سبق التعريف بها.

(٢) سبق التعريف بهم.

(٣) حاصل ما ذكره الشارح في النوعين الرابع والخامس من المبني على الكسر أن أهل الحجاز ينون النوعين؛ أعني: فعال علمًا لمؤنث سواء ختم براء أم لا وكذلك أمس إذا قصد به اليوم الذي قبل يومك، وقد مضى تعليل بناء كل منهما وأما بنو تميم فإنهم انقسموا فرقتين: الأولى وهي أكثرها وافقت الحجازيين في شيئين: الأول: العلم المؤنث المختوم براء كسفار ووبار فبنته على الكسر، والذي دعاهم إلى موافقة الحجازيين أن الإمالة لغة بني تميم، ولا تصح الإمالة فيما آخره راء مضمومة ولا مفتوحة فعدلوا إلى كسر آخرهما لتصح الإمالة فيهما، وإنما لم تصح الإمالة في المفتوح والمضموم لأن الراء فيها تكرير فالحركة تقوم فيها مقام حركتين فإذا كانت الضمة في هذا الحرف تقوم مقام الضمتين والضمة من موانع الإمالة وكذلك الفتحة رفضوا إمالة ما آخره راء مضمومة أو مفتوحة، انظر الأمالي الشجرية ٢/ ١١٥ بتصرف، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٧١ وما بعدها، والثاني: أنها بنت أمس نصبًا وجرًّا على الكسر وأعربته رفعًا إعراب ما لا ينصرف وهذا ما نقله عنهم سيبويه في الكتاب ٢/ ٤٣، والفرقة الثانية من بني تميم أعربت النوعين الرابع بنوعيه والخامس وهو أمس إعراب الممنوع من الصرف أي بالضم رفعًا وبالفتحة نصبًا وجرًّا أما ما يتعلق بأمس من هذا المذهب فقد نقله عنهم الزمخشري وابن الشجري، وعلة المنع من الصرف عندهما التعريف والعدل، قال ابن الشجري وانشدوا على هذه اللغة:

لقد رأيت عجبًا مذ أمسا   عجائزًا مثل السعالي قعسا

انظر الآمالي الشجرية ٢/ ٢٦٠، وذهب إلى إثبات ذلك أيضًا أبو الحسن بن الباذش وهو قول ابن عصفور وابن مالك، ومن بني تميم من ينون أمس تنوين التمكين في الأحوال الثلاثة إلا في النصب على الظرف فإنهم ينونونه، انظر الارتشاف ص٥٧٤، وحكى الزجاج أن بعضهم ينونه وهو مبني على الكسر، شبهوه بغاق وشبهه من الأصوات، انظر الارتشاف ص٥٧٤، والكتاب ٢/ ٤٣، ٤٤، وانظر شبه الجملة واستعمالاتها في القرآن الكريم أ. على السنوسي ص١٠٠، ١٠٢.

وقد جمع الأعشى[(١)] بين اللغتين التميميتين[(٢)] في قوله:

(١) الأعشى هو ميمون بن قيس بن جندل توفي حوالي سنة ٦٢٩م شاعر ولد ومات بمنفوحة من الرياض الآن، تتلمذ على خاله المسيب بن علس وتكسب بالشعر فمدح الملوك والأشراف بالحيرة واليمن وحضرموت والشام واليمامة والحجاز، ووفد على النبي ﷺ مادحًا ومدحه بقصيدة مشهورة فقيل له: إنه يحرم الخمر والزنا فقال: أتمتع منهما سنة ثم أسلم، وتصدت له قريش ونفرته فرجع ومات في سفره، أولع بالمتعة في الخمر والنساء والغناء فعاش لها وتغنى بها، وصف الخمر، ومجالسها وندماءها وحكى غرامه بالنساء وقصصه الداعرة معهن وصور مجالس الغناء والقيان فكان إمام أصحاب اللذة والخمر من الشعراء. يصفه النقاد في مكانة عالية لكثرة تصرفه في فنون الشعر ووفرة موسيقاه وعذوبة ألفاظه ويسرها حتى سمي (صناجة العرب) وله معلقة تناول فيها الغزل والخمر والهجاء والفخر وديوانه مطبوع. انظر حاشية عبادة على الشذور ص١١٥ والترجمانة الكبرى ص١٦٢.

(٢) في جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين إشكال ذكره ياسين في شرحه على التصريح فانظره ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦، والصبان على الأشموني ٣/ ٢٦٩، والذي أخلص إليه من هذه القضية: أنه لا مانع من أن يجمع الشاعر بين لغتين لاسيما أنهما فرعا لغته بل إن الفرزدق التميمي قد أعمل «ما» عمل «ليس» مع أن هذه لغة الحجاز في قوله:

.... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وذلك ضرب من التوسعة على الشعراء إذ كل اللهجات تصدر عن لغة واحدة هي العربية، وها هو ذا القرآن قد نزل على سبعة أحرف تأكيدًا لوحدة العربية، واعترافًا بلهجاتها جميعًا، ويمكن أن الأعشى أتى على لغة الأكثرين فبنى وبار الأولى وأما وبار الثانية فيمكن أن تكون مكونة من الواو العاطفة، وباروا فعل ماض وفاعله كما سيذكره الشارح بعد قليل، لكن جمع الشاعر بين اللغتين أولى من التلفيق والتأويل الذي لا دليل عليه. انظر هامش شرح المفصل ٤/ ٦٤، ومنتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ط١٥ ص١٣٥، ويرده أيضًا أن الرواة ذكروا قبل هذين البيتين قوله:

وأهل جد أنت عليهم فأفسدت عليهم فباروا

=

أَلَمْ تَــــرَوا إِرَمًـــــا[1] وعـــــادًا[2]   أَوْدَى بِهـــا الليـــلُ والنَّهـــارُ

ومــــرَّ دَهــــرٌ عـــلى وبـــارِ[3]   فهلكَـــتْ جَهْـــرةً وَبـــارُ[4]

=

أي هلكوا، فلا يصح ذلك في البيت الذي ذكره المصنف بذلك المعنى؛ لأنه يلزم عليه الإيطاء وهو تكرير القافية وهو معيب عند تقارب الأبيات كما هنا. بخلاف ما إذا بعدت، وَحَدُّ البعد سبعة أبيات وقيل عشرة. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ١١٥ بتصرف.

(١) الإرم: حجارة تنصب علمًا في المفازة والجمع: آرام وأروم، مثل: ضلع وأضلاع وضلوع، وفي الحديث: ما يوجد من آرام الجاهلية وحزبها فيه الخمس الآرام الأعلام وهي حجارة تجمع وتنصب في المفازة يهتدى بها واحدها إرم كعنب... وإرم: والد عاد الأولى، ومن ترك صرف إرم جعله اسمًا للقبيلة وقيل: إرم عاد الأخيرة، وقيل: إرم لبلدتهم التي كانوا فيها وفي التنزيل ﴿بِعَادٍ ۝ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ وقيل فيها أيضًا أرام.. قال الجوهري في قوله عز وجل: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ قال: من لم يضف جعل إرم اسمه ولم يصرفه لأنه جعل عادًا اسم أبيهم ومن قرأه بالإضافة ولم يصرف جعله اسم أمهم أو اسم بلدة، وفي الحديث ذكر إرم ذات العماد، وقد اختلف فيها فقيل دمشق وقيل: غيرها... انظر اللسان ط. دار المعارف ص٦٥، ٦٦.

(٢) عاد قبيلة وهم قوم هود ﷺ قال الليث وعاد الأولى هم عاد بن عاديا بن سام بن نوح الذين أهلكهم الله، وأما عاد الأخيرة فهم بنو تميم ينزلون رمال عالج، عصوا الله فمسخوا نسناسا، لكل إنسان منهم يد ورجل من يشقٍّ، وإذا أطلقت عاد على القبيلة لم يتعين صرفها ولذلك ضبط في القاموس بالصرف. وأصل ألفها واو كما ذكر ابن سيده وأما ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب من أهل عاد بالإمالة فلا يدل ذلك أن ألفها من ياء وإنما أمالوا لكسرة الدال. وبئر عادية والعادي الشيء القديم نسب إلى عاد. انظر اللسان وهامشه عود.

(٣) سبق شرحها.

(٤) البيتان من مخلع البسيط قالهما الأعشى كما ذكر الشارح. انظر ديوانه ص١٩٣، ١٩٤ ت: رودلف جاير. فيينا ١٩٢٧م. والبيتان أنشدهما ابن هشام في شذوره شاهد (٤٠) وانظر شرح التصريح ٢/ ٢٢٥، والعيني على الخزانة ٤/ ٣٥٨ واكتفى بإنشاد الثاني منهما، الكتاب ٣/ ٢٧٩ ت: هارون، والمقتضب ٣/ ٥٠، ٣٧٦، والأمالي الشجرية ٢/ ١١٥، وشرح المفصل ٤/ ٦٤، والمقرب ٦١، والهمع ١/ ٢٦ ط السعادة، والدرر ١/ ٨، والأشموني ٣/ ٢٦٩، والبيت الأول

=

فبنى وبارًا الأول على الكسر وأعرب الثاني، وقيل: إن الثاني ليس باسم كالأول بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض وفاعل، والجملة معطوفة على هلكت، وقال أولًا: هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانيًا: وبار بالتذكير على

=

منهما لا شاهد فيه، والثاني فيه موضع الاستشهاد حيث وقعت وبار مرتين الأولى مبنية على الكسر في محل جر بعلى، والثانية مرفوعة بالفعل هلك وضمته ضمة إعراب، وفي هذا جمع بين اللغتين التميميتين، ويؤيده أن قوافي القصيدة مرفوعة ولا داعي لما تكلفه النحاة من أن وبار فعل وفاعل وحرف عطف وقد بينت ذلك آنفًا.

اللغة: أودى بها: أهلكها، وفي إسناده إلى الليل مجاز عقلي علاقته الزمانية، وبين الليل والنهار طباق، والضمير في (بها) عائد على إرم وعاد، وأنثه لإرادة الجماعة.

الإعراب: الهمزة حرف استفهام للتقرير وهو حمل المخاطب على الإقرار بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ويجب أن يليها المقربة (لم تروا) جازم ومجزوم، والرؤية هنا محتملة للعلمية والبصرية ووزن تروا تفوا بحذف العين واللام، (إرمًا): مفعول به لتروا، (وعادا) معطوف عليه، وصرفهما إما للضرورة أو أراد المكان. (بها): متعلق بأودى، (الليل) فاعل أودى، (والنهار): معطوف عليه، والجملة من الفعل والفاعل إما في محل نصب مفعول ثان لتروا على أنها علمية أو في محل نصب حال على أنها بصرية، والرابط على الاحتمالين ها في بها، (ومر دهر): جملة معطوفة بالواو على جملة ألم تروا، وصح ذلك لأن لم تصير المضارع ماضيًا في المعنى. (على وبار): جار ومجرور مبني على الكسرة في محل جر، ولا يجوز أن تكون الكسرة هنا إعرابًا لأنه لو كان كذلك لمنعه الصرف فكان حينئذ جره بالفتحة وأما تنوينه فلا يعتد به على أنه للتمكين بل هو تنوين التنكير الداخل على الأسماء المبنية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لدهر أو بمر. (فهلكت): الفاء عاطفة للترتيب والتعقيب هلك: معطوف على مر والتاء للتأنيث وأنثه لإرادة القبيلة. (جهرة): منصوب على أنه إما ظرف لهلكت أو حال من فاعله والأول أقرب. (وبار): فاعل هلكت غير منون لأنه ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث والعدل، وزعم بعضهم أن أصله وباروا وقد رددناه آنفًا وبينت فيما قبل الشاهد في البيت ورأي النحاة فيه فليراجع، وانظر هذا الشاهد في حاشيتي عبادة على الشذور ١/ ١١٥، والأمير عليه ص٣١، ومحيي الدين ط ١٥ ص١٣٥.

معنى الحي، وعلى هذا: يكتب وباروا بالواو والألف كما يكتب ساروا، أما إذا أريد بأمس يوم ما من الأيام الماضية أو كسر أو صغر أو عرف بأل أو أضيف فيعرب إجماعًا تقول: فعلت هذا أمسًا أو أول أموس أو أميسا أو الأمس أو أمسنا بإعراب الجميع(١)، وإن استعملت المجرد المراد به ظرف(٢) معين فمبني إجماعًا.

كذا قاله في التوضيح(٣)،

---

(١) الحاصل أن أمس تعرب إذا نكرت أو كسرت أو صغرت أو عرفت بالإضافة أو عرفت بأل وأضاف صاحب التصريح ٢/ ٢٢٦: «ولم تستعمل ظرفًا»، وأضاف عبادة في حاشيته على الشذور ١/ ١١٥: (ولم تثن) فأمس في هذه الأحوال معربة لزوال مقتضى البناء أما في حالة تنكيرها أو إضافتها أو تعريفها بأل فهي معربة اتفاقًا عند النحويين قديمهم وحديثهم، وإنما استحق الإعراب في هذه الأحوال الثلاث لزوال تضمنه معنى لام التعريف. انظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٠، والتسهيل ٩٥، وشرح الكافية ٢/ ١٢٦، والارتشاف ٥٧٥، وقدتعجب ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١٠٧ من إعرابها إذا نكرت فقال: (وهو غريب في الاستعمال دون القياس) وأما تصغير أمس وتكسيره فقد ذكرهما ابن مالك في التسهيل ٩٥، وشاركه في ذلك الحريري وهما مسبوقان بالمبرد والفارسي، ولكن سيبويه لا يصغر أمس قياسًا على عدم تصغير غير، ولكن السماع يشهد لهم فقد ورد أمس مكسرًا في قول الشاعر:

مـــرت بنـــا أول مـــن أمـــوس ... تمـــيس فينـــا ميـــسة العـــروس

ومعلوم أن التصغير أخو التكسير فإذا ثبت أحدهما ثبت الآخر ويروي سيبويه أن أمس إن ثني أو جمع أعرب، هذا وقد أجاز ابن مالك في تسهيله ص٩٥ بناء الأمس معرفًا بأل حيث قال: (وربما بني المقارن لها) وقال أبو حيان في الارتشاف: (وقالوا لقيته الأمس الأحدث) بكسر وفيه (أل) والتأويل على زيادة أل وحذف حرف الجر وهو الباء «انظر شبه الجملة واستعمالاتها في القرآن لعلي السنوسي ١٠٢، ١٠٣ بتصرف.

(٢) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط ظرف

(٣) قال الشيخ خالد في التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٦: (وإن استعملت المجرد) من أل والإضافة (المراد به معين ظرفًا فهو مبني إجماعًا) لتضمنه معنى الحرف)، هذا والنوعان الرابع والخامس من المبني على الكسر نقلهما شارحنا بتصرف وحذف من شرح الشذور، والأصل =

أو يطرد فيه الضم وهو ما قطع لفظًا لا معنى عن الإضافة[1] من الظروف المبهمة[2] كقبل وبعد، وأول، وأسماء الجهات الست، هي: يمين، وشمال، وأمام، ووراء، وفوق، وتحت[3]، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[4] أي: من قبل الغلبة وبعدها وقول الشاعر:

=

أوضح لكونه منظمًا ومدعمًا بالشواهد فانظره ط٥/ ١٣١ وما بعدها، هذا وقد ترك المصنف المبني على الكسر أو نائبه؛ وذلك لعدم وروده في اللغة وقد أثبت ذلك آنفًا في أول المبنيات، ولكن الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور ١/ ١١٨ يزعم أن هناك مبنيًّا على الكسر أو نائبه ومثل له بالجمع المزيد بالألف والتاء إذا وقع اسم لا النافية للجنس فإنه يبنى على الكسر على ما ينصب به، ويبنى على الفتح، وقد وضحت في باب المبني على الفتح أو نائبه أن الكسر والفتح أصلان لا ينوب أحدهما عن الآخر لورود الرواية بهما عن العرب والله أعلم.

(١) المراد بالإضافة التي تقطع عنها هذه الظروف: الإضافة إلى معرفة، لأن موجب البناء تضمنه النسبة الجزئية وهي خاصة بالمعرفة، أما إذا قطع عن الإضافة إلى نكرة فإنه يعرب ولا يبنى انظر عبادة على الشذور ١/ ١١٨ بتصرف.

(٢) الظروف المبهمة هي التي لا يتضح معناها إلا بذكر المضاف إليه. انظر المرجع السابق.

(٣) المسموع من الظروف: قبل وبعد وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول وعل، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو شمال ويمين وآخر وغير ذلك، انظر المرجع السابق ١/ ١١٨- ١١٩ بتصرف.

(٤) من الآية الرابعة من سورة الروم وأولها ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾، وآخرها ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وقد فسر أبو السعود ذلك بقوله: ... أي في أول الوقتين وفي آخرهما حين غلبوا وحين يغلبون كأنه قيل: من قبل كونهم غالبين، وهو وقت كونهم مغلوبين، ومن بعد كونهم مغلوبين وهو وقت كونهم غالبين والمعنى أن كلًّا من كونهم مغلوبين أولًا وغالبين آخرًا ليس إلا بأمر الله تعالى وقضائه: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾، وفسر صاحب الجلالين ذلك بقوله: أي من قبل غلب الروم ومن بعده، والمعنى أن غلبة فارس أولًا وغلبة الروم ثانيًا بأمر الله أي بإرادته، وفي الآية أربع قراءات ضم (قبل) و(بعد) على أنهما مبنيان على الضم في محل جر بمن وبنيا لاقتطاعهما عن الإضافة لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فلما اقتطعا عن الإضافة تنزلا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني وبنيا على الحركة لوجهين: أحدهما: إنما بنيا على حركة التمييز لهما عما بني وليس له حالة إعراب نحو (من، وكم، وأنا) والثاني: لالتقاء

=

لعَمْــرُكَ مــا أَدري وإِنّي لأَوجَــلُ عـــلى أيِّنـــا تعـــدو المَنِيَّـــةُ أوَّلُ[1]

=

الساكنين؛ لأن الياء من (قبل) ساكنة، والعين من (بعد) ساكنة فبنيا على حركة لالتقاء الساكنين والوجه الأول أوجه الوجهين.

وبنيا على الضم لوجهين: أحدهما: التعويض عن المحذوف لأنه أقوى الحركات، والثاني: أن (قبل وبعد) يدخلهما النصب والجر، ولا يدخلهما الرفع فلو بنيا على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، فبنيا على الضم لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٤٨ بتصرف، وهذه هي قراءة العامة وفيها الشاهد حيث بني (قبل وبعد) على الضم لقطعهما عن الإضافة لا معنى، وتقدير المضاف إليه: من قبل الغلب ومن بعده، أو من قبل كل أمر ومن بعده، وقد صرح بالأول شارحنا تبعًا للمصنف.

والقراءة الثانية: كسر (قبل وبعد) بلا تنوين وهذه قراءة شاذة قرأها الجحدري والعقيلي كما سيذكر الشارح ذلك نقلًا عن المصنف بعد قليل، وقد حكاها الفراء ويكون المعنى على إرادة المضاف إليه كقول الفرزدق:

يـــا مـــن رأى عرضًـــا يـــسر بـــه بـــين ذراعـــي وجبهـــة الأســـد

إلا أنه في البيت أقرب لأن ذكر المضاف إليه في أحدهما يدل على الآخر.

والقراءة الثالثة: تنوين (قبل وبعد) مجرورين فيكونان مقطوعين عن الإضافة لفظًا ومعنى فيعربان كسائر النكرات. انظر إعراب القرآن لأبي البقاء ٤/ ١٧٠، ١٧١.

والقراءة الرابعة: وهي تنوين (قبل) بالجر إعرابًا، وبناء (بعد) على الضم حكاها الكسائي عن بعض بني أسد، والبحر المحيط ٧/ ١٦٣، وحاشية الجمل، وقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ﴾ متعلق بمحذوف خبر مقدم ومن قبل متعلق بمحذوف حال من الأمر، والأصل: الأمر كائنًا من قبل ومن بعد ثابت لله، و(قبل) و(بعد) هما أصل الغايات وما عداهما من الظروف محمول عليهما، وإنما سميت غايات لأن المضاف إليه كان غاية كلامك انظر الأمالي الشجرية ١/ ٣٢٨ بتصرف.

(١) البيت من الطويل مطلع قصيدة لمعن بن أوس بن نصر بن زياد المزني وهو شاعر مجيد حسن متين الكلام حسن الديباجة فخم المعاني مخضرم، أسلم وله مدائح في أصحاب رسول الله ﷺ وقد عاش حتى أدرك زمن الفتنة بين عبدالله بن الزبير ومروان بن الحكم، وكان له صديق يحبه

=

=

ويؤثره وكان معن قد تزوج أخته ثم طلقها فآلى صديقه ألا يكلمه أبدًا، فشق ذلك عليه، وأنشأ يستعطفه ويستلين قلبه بقصيدة منها هذا الشاهد انظر ديوانه ص٥٧.

اللغة والرواية: (لعمرك): العمر بفتح العين لا يقال إلا في القسم وفي غيره يقال بالفتح والضم معًا؛ وذلك لكثرة استعماله في القسم دون غيره مرادًا به الحياة أي: لحياتك، قال أبو البقاء: من قال لعمر الله كأنه حلف ببقاء الله، (أدري): ماضيه درى بمعنى علم، (أوجل): من الوجل وهو الخوف ويحتمل هنا أن يكون مضارع وجل كفرح، أو يكون اسم تفضيل وعلى كل فهو على وزن أفعل، (تعدو): تسطو أو تصيب وضبطه بعضهم بالغين المعجمة أي تصبح، وأصل معناه تجيء وقت الغداة، (المنية): الموت وفي إسناد: تعدو إلى المنية: استعارة مكنية أو استعارة تصريحية تبعية في الفعل، (أول): بالضم أي أول الوقتين، وذلك لأن لكل منهما وقتًا يموت فيه يقدر أحدهما سابقًا ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين، قال اللقاني: اعلم أن أول يصح فيه أن يعتبر واقعًا على زمان مقدر بمعنى في فيكون كقبل فينصب على الظرفية معرفًا أو منكرًا منونًا كجئت أول الناس أو أولًا، أي في أول أزمنة مجيء الناس أو بضم كجئتك أول، وأن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال أو غيره، ومعناه متقدم كجئتك أول الناس أو أولًا، أي متقدمهم أو متقدمًا، ورأيت أول أي شخصًا متقدمًا، فأول بهذا المعنى أوليته باعتبار عامله أو غيره ومعنى البيت:

وبقائك ما أعلم أينا يكون المقدم من المؤخر في عدو الموت وإني لخائف مترقب.

(أدري) مضارع ناسخ تام من أخوات ظن بمعنى أعلم وفاعله مستتر وجوبًا تقديره أنا، (وإني لأوجل) الواو إما أن تكون للحال أو للاعتراض و(إني) إن واسمها، واللام في لأوجل لام الابتداء وأوجل مضارع مرفوع وفاعله، والجملة في محل رفع خبر إن، والرابط الضمير المستتر في أوجل، أو أوجل اسم تفضيل خبر إن فيكون مفردًا وحينئذ ففاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال من فاعل أدري المستتر أو لا محل لها من الإعراب معترضة بين أدري ومعموليها.

(على أينا): جار ومجرور ومضاف إليه وقدم اسم الاستفهام (أي) لأن له صدر الكلام والجار والمجرور متعلق بتعدو المؤخر، وقيل بأدري والأول أرجح (تعدو المنية) فعل مضارع وفاعله والجملة في محل نصب سادة مسد مفعول أدري الذي علق عن العمل لفظًا لا محلًّا لوجود الاستفهام، (أول) ظرف زمان مبني على الضم لأنه قطع عن الإضافة لفظًا ونوى ثبوت معناه في محل نصب، وهذا هو

=

وبنيت[١] لإبهامها مع تضمنها معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف وبنيت على حركة لما مر وكانت ضمة[٢] لأنها أقوى الحركات[٣] فجبرت ما لحقها من الوهن بحذف المضاف إليه[٤] مع أن معناه مقصود[٥].

=

الشاهد من البيت، والمضاف إليه المنوي تقديره الوقت أو الساعة أو أي شيء وهذا الظرف متعلق بالفعل تعدو، والجملة من أدري ومتعلقاتها لا محل لها من الإعراب جواب القسم (لعمرك) وقد أنشد هذا الشاهد المصنف ابن هشام في شذوره (رقم ٤٥) وأوضحه (رقم ٣٤٨) وفي قطره (رقم٦) وانظره أيضًا في أمالي القالي ١/ ٢١٨، وحماسة أبي تمام ٢/ ٧.

والمقتضب ٣/ ٣٤٦، والمصنف ٣/ ٣٥، والخزانة ٣/ ٥٠٥، والعيني على هامشها ٣/ ٤٣٩، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢٦٨، والتصريح ٢/ ٥، وحاشية يس عليه ٢/ ٥١، ٥٢، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ١١٩.

(١) في النسخة (أ) سقوط وبنيت.

(٢) في النسخة (أ) مضمومة.

(٣) تقييد من النسخة (ب) (قوله: أقوى الحركات أي للتنبيه على عروض سبب البناء).

(٤) في (أ) سقوط إليه.

(٥) علل الشارح بناء قبل وبعد وأخواتها وكون البناء على حركة ضمة وتعليله لبنائها يوشك أن يكون مأخوذًا من شرح الكافية للرضي حيث قال: (وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك الحرف فإن قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟ قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب الاسمية لاختصاصها بالأسماء أما: حيث وإذا، وإذ فإنها وإن كانت مضافة للجمل بعدها إلا أن الإضافة ليست بظاهرة، إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف إليه محذوف ولما أبدل في (كل وبعض) التنوين من المضاف إليه لم يبنيا؛ إذ المضاف إليه كان ثابتًا بثبوت بدله، وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لأنها ظروف قليلة التصرف أو عاد منه، وعدم التصرف يناسب البناء إذ معناه عدم الإعراب، انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ١١٨، وقيل: إنها مبنية لشبهها بأحرف الجواب وللاستغناء بها عما بعدها، وقيل: بنيت لتضمنها معنى النسبة الجزئية، ويرد عليهم بأن (بعد) لم يستخدم في هذا كاستعمال (من) في الشرط والاستفهام، انظر حاشية الأمير على الشذور ص٣٢ بتصرف، وقد علل الأمير بناءها على

=

وخرج بها قطع منها عن الإضافة لفظًا لا معنى أي: بأن نوى معنى المضاف إليه دون لفظه ما قطع منها عن الإضافة لفظًا ومعنى فيعرب منونًا كقولك: ابدأ بذا أولًا[1] إذا أردت ابدأ به متقدمًا، ولم ترد متقدمًا على ماذا، وقول الشاعر:

فساغَ لِيَ الشرابُ وكنت قَبلًا أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُراتِ[2]

=

حركة بأن بناءها خلاف الأصل فليأت على خلاف الأصل، وقيل لئلا يلتقي ساكنان، وقد ذكرت العلتين نقلًا عن ابن الأنباري عند تعرضي لقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾.

(١) الذي حكاه الفارسي ابدأ بذا من أول، بالضم على نية معنى المضاف إليه، والأصل من أول الأمر وهو محل الشاهد، وروي بالفتح على نية لفظ المضاف إليه ومنعه من الصرف للوزن والوصف لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق واستفدنا من كلام الفارسي أن (أول) يستعمل كقبل، ويستعمل صفة كالأسبق.

وإعرابه: (ابدأ) فعل أمر وفاعله مستتر، و(بذا) متعلق به وكذا من أول انتهى شواهد، ولكن شارحنا ليس قصده ما حكاه الفارسي بل قصد أولًا بالنصب لحذف المضاف إليه ولم ينو شيء، وكلام الشواهد يوهم أن ما قاله المصنف هو كلام الفارسي حيث جعله من شواهد هذا الكتاب وليس كذلك، انظر عبادة على الشذور ١/ ١١٩، ١٢٠ بتصرف، والتصريح ٢/ ٥٢، و(لأول) استعمال ثالث غير الوصف والظرف وهو أن يستعمل اسمًا كباقي الأسماء فيوصف، قال أبو حيان: إن مؤنثه أولة، انظر يس على التصريح ٢/ ٥٢.

(٢) البيت من الوافر نسبه العيني وعبادة على الشذور ١/ ١٢٠ لعبدالله بن يعرب بن عبادة بن البكاء ابن عامر، ونسبه أبو عبيدة ليزيد بن الصحق، والذي نسبه العيني وأبو عبيدة هو البيت الذي عجزه: بالماء الحميم، وهو غير ما ذكره شارحنا لكنه المحفوظ انظر هامش شرح المفصل ٤/ ٨٨ ولم ينسب في اللسان مادة (حمم) وكان للشاعر ثأر فأدركه فعندئذ قال هذا البيت.

اللغة والرواية: (فساغ): بمعنى سهل وجاز واستمرأ وحلا ورواه الفراء، (وساغ) و(الشراب): الخمر وهو أحد أسمائها ولها أسماء أخر انظرها في حاشية الأمير على الشذور ٣٢، ٣٣: (أكاد): أقرب، مضارع كاد الناسخة الناقصة العاملة عمل كان، وعين أكاد واو كأخاف فأصلها أكود حدث فيها إعلالان بالنقل فالقلب، ويقال في ماضيها: كدت وكُدت، فعلى الأول هي من باب خاف كما مر

=

=

وعلى الثاني من باب قال والأول هو الوارد في التنزيل قال تعالى في سورة النور: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾، (أغص): أشرق ماضيه غص كعلم، والأصل أغصص نقلت حركة الصاد الأولى إلى الغين تمهيدًا لإدغامها في الصاد الثانية، وجاء في لغة من باب قتل، ويتعدى بالهمزة فيقال: أغصصته، كذا في المصباح، الصبان ٢/ ٢٦٩، (الفرات): العذاب السائغ ويروى الحميم أي البارد، لأنه من أسماء الأضداد إذ يطلق أيضًا على الحار، ورواية الفرات أولى لأن رواية الحميم توهم الحار، وقد روى (الحميم) الثعالبي عن أبي عمرو وروى العيني القراح، انظره على هامش الأشموني ٢/ ٢٩٩.

الإعراب والشاهد: (فساغ) الفاء حرف عطف وكذا الواو في الرواية الأخرى، ساغ كقال فعل ماض فاعله الشراب (لي): جار ومجرور متعلق بساغ، (وكنت) الواو للحال وكان واسمها (قبلًا) مفعول فيه ظرف زمان منصوب بكان علامة نصبه الفتحة الظاهرة وفيه الشاهد حيث قطع عن الإضافة لفظًا ومعنى فأعرب ونون، وهذه هي الحالة الثالثة لقبل وبعد وأخواتها، والتنوين هنا للتمكين وقال الشيخ خالد في التصريح ٢/ ٥٠: (يحتمل أن يكون التنوين للضرورة) وقال المرادي: (إذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه تنوينه مرفوعًا، ومختار الخليل تنوينه منصوبًا، وهما نكرتان وتنوينها كتنوين النكرات، وقيل: معرفتان بنية الإضافة والتنوين للعوض) انظر عبادة ١/ ١٢٠ بتصرف، (أغص): مضارع وفاعله، والجملة في محل نصب خبر أكاد، (بالماء الفرات أو الحميم): متعلق بأغص، والجملة من أكاد واسمها وخبرها في محل نصب خبر كأن، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال من ياء المتكلم في (لي) والرابط الواو، وفي البيت شاهدان آخران هما: أكاد حيث استعمل مضارع كاد الناقصة الناسخة العاملة عمل كان مما يدل على أن لها تصرفًا ما، والثاني: هو كون خبرها غير مقرون بأن وهذا هو الكثير الغالب، وقد أنشد هذا البيت برواية الفرات المصنف في قطره (٥) وشذوره (٤٧)، وأنشد صدره في أوضحه (٣٤٥) كما أنشده الأشموني في باب الإضافة (٦٤٣) وأنشده برواية الحميم ابن عقيل (٢٣٢) وانظره أيضًا في معاني القرآن ٢/ ٣٢٠، ٣٢١، وشرح المفصل ٤/ ٨٨، والخزانة ١/ ٢٠٤، ٣/ ١٣٣؛ استطرادًا ١٣٥، والعيني على الخزانة ٣/ ٤٣٥، وانظر أيضًا حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠، وحاشية السجاعي على القطر (١٢)، ومعجم الشواهد ١/ ٧٤، ١/ ٧١ الميم المكسورة.

(وقرئ: (لله الأمر من قبل ومن بعد)[1] بالجر والتنوين[2]، وما لم يقطع منها فيعرب بالنصب على الظرفية وبالجر بمن، كجئتك قبل العصر وبعده، ومن قبله ومن بعده، وما قطع عنها لكن نوى ثبوت لفظ المضاف إليه فيعرب إعراب الذي قبله كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] بالجر بلا تنوين[3] على قراءة الجحدري[4]، والعقيلي[5].

---

(١) من الآية ٤ من سورة الروم وقد تقدمت مستوفاة.

(٢) قرأ هذه القراءة أبو السماك والجحدري وعون العقيلي ذكر ذلك أبو حيان في «بحره المحيط» تبعًا للزمخشري بينما شارحنا نسب تبعًا للمصنف قراءة الجر بلا تنوين إلى الجحدري والعقيلي والله أعلم بالصواب، قال ابن عطية: ومن العرب من يقول: من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين انظر البحر المحيط ٧/ ١٦٢.

(٣) قال الفراء: ويجوز ترك التنوين فيبقى كما هو في الإضافة وإن حذف المضاف، انتهى وأنكر النحاس ما قاله الفراء ورده وقال: للفراء في كتابه في القرآن أشياء كثيرة من الغلط منها: أنه زعم أنه يجوز من قبل ومن بعد وإنما يجوز من قبل ومن بعد على أنهما نكرتان والمعنى من متقدم ومن متأخر، انظر البحر المحيط ٧/ ١٦٢.

(٤) الجحدري: هو عاصم بن أبي الصباح العجاج، وقيل: ميمون أبو المجشر (بالجيم والشين المعجمة مشددة مكسورة) الجحدري البعري، أخذ القراءة عرضًا عن سليمان بن قتة عن ابن عباس، وقرأ أيضًا على نصر بن عاصم والحسن ويحيى بن يعمر قرأ عليه عرضًا أبو المنذر سلام بن سليمان وعيسى بن عمر الثقفي، مات سنة ١٢٨هـ وقراءته في الكامل والاتضاح فيها مناكير ولا يثبت سندها، والسند إليه صحيح في قراءة يعقوب من قراءته على سلام عنه، انظر طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٣٤٩، المحتسب ١/ ٣١٣.

(٥) لم يحدد الشارح تبعًا للمصنف المراد من العقيلي وهو نسبة إلى قبيلة عقيل بالتصغير فيصح إطلاقه على أكثر من علم، له اختيار في القراءة أخذ القراءة عرضًا عن نصر بن عاصم، وروى القراءة عنه المعلى بن عيسى على أبي الأسود، انظر طبقات ابن الجزري جـ١ ص٦٠٦، والمحتسب ١/ ١٢٥، ٣٠٣، والأشهب العقيلي وهو مسكين بن عبدالعزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمرو المصري المعروف بأشهب، انظر طبقات الجزري جـ٢/ ص٢٩٦ وأبو حسان المقلد بن

=

(وألحق بها)[1] أي: بالظروف المذكورة في البناء والإعراب (عل[2] المعرفة) فإلحاقها بها يكون: في البناء فقط بأن أريد بها معين كأخذت هذا من أسفل الدار، وذاك من عل أي: من أعلاها (ولا تضاف) أصلًا[3]، ووقت مضافة في كلام الجوهري[4]

=

المسيب بن رافع العقيلي الملقب بحسام الدولة، مات مقتولًا سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، انظر ترجمته في وفيات الأعيان تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مكتبة النهضة المصرية ٤/ ٣٤٨ وما بعدها رقم (٧٠٦) وأبو إشبلي العقيلي وكان شاعرًا واسمه الخليخ أعرابي فصيح، انظر الفهرست لابن النديم ط دار المعرفة بيروت لبنان ص٦٨، والله أعلم بالصواب.

(١) قوله (وألحق بها.. إلخ) كأنه لما كان ما قبلها وهو الظروف والجهات أكثر دورانًا جعل أصلًا وجعلت هي ملحقة، انظر حاشية الأمير على الشذور ٣٢ بتصرف.

(٢) عل: بلام خفيفة: اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين (أحدهما): استعماله مجرورًا بمن (والثاني) استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه، وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك، ومتى أريد به المعرفة كان مبنيًّا على الضم تشبيهًا له بالغايات، كقول الشاعر يصف فرسًا (أقب من تحت عريض من عل....).
وإن أريد به النكرة كان معربًا كقوله: كجلمود صخر حطه السيل من عل.
إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال لا من علو مخصوص، انظر المغني ١/ ١٣٤، وسيوضح الشارح هذين الأمرين بعد قليل، وعل توافق فوق في أمرين وتخالفها في أمرين، فأما الموافقة ففي إفادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة، وفي إعرابها إذا نكرت والمخالفة في استعمالها مضافة من حيث نية معناها ومجرورة بمن ليس إلا بخلاف فوق فيهما، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢١ بتصرف.

(٣) المراد بنفي الإضافة هنا عن عل الإضافة اللفظية أما الإضافة إليه ونيته معنى فذلك موجود فيها ومن ثم بنيت على الضم والله أعلم.

(٤) سبق التعريف به أول المخطوطة ونص كلام الجوهري كما نقله عبادة عنه في حاشيته على الشذور ١/ ١٢١: (يقال أتيت من عل الدار بكسر اللام أي من عال).

قال المصنف[1]: وهو سهو[2] وخرج بقوله: المعرفة على ما في أكثر النسخ ما لو أريد بعل علو مجهول فيتعين الإعراب كقوله:

مِكَــرٍّ مِفَــرٍّ مُقبِــلٍ مُـدبِرٍ معًــا   كجُلمُودِ صَخرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِن عَلٍ[3]

(١) سبق التعريف به.

(٢) نسبة المصنف والشارح السهو إلى الجوهري فيه نظر لأن هذا يتوقف على استقراء تام للغة وهو متعذر. عبادة على الشذور ١/ ١٢١ بتصرف.

(٣) البيت من الطويل قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي من معلقته.

اللغة: (مكر): بكسر الميم من كر يكر إذا عطف، أي لا يسبق في الكر و(مفر): بكسر الميم أيضًا من الفرار وأصلهما مكرر ومفرر كمنبر، نقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبلهما تمهيدًا للإدغام، (مقبل): أي في مباشرة الحرب، (مدبر): أي في المجيء عند الموت، والكلمات الأربع نعوت مجرورة لمنعوت مجرور في بيت سابق هو:

وقــد أغتــدي والطــير في وكناتهــا   بمنجــرد قيــد الأوابــد هيكــل

(معًا): حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

والمعنى: إن هذه الصفات مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من التضاد، انظر يس على التصريح ٢/ ٥٤، (جلمود): الجلمود الصخر العظيم الصلب، و(الصخر): الحجارة الملس واحدها صخرة فهو اسم جنس جمعي وإضافة الجلمود إلى الصخر من إضافة الخاص إلى العام، وقوله: كجلمود جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة خامسة أو حال منهم لوصفه، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو كائن كجلمود (حطه): الحط إلقاء الشيء من علو إلى أسفل فمعنى حطه أنزله من فوق إلى تحت، والسيل المطر المنهمر، وقوله: (حطه السيل): فعل ماض ومفعول مقدم وفاعل مؤخر، وفي إسناد الحط إلى السيل مجاز عقلي علاقته السببية أو استعارة مكنية، والجملة في محل جر نعت لصخر، والرابط الهاء في حطه، (عل): سبق الكلام عنها وقد ضبطها الأشموني ٢/ ٢٦٩ بضم اللام مع أنه يستشهد بالبيت على قطع عل عن الإضافة وتنكيره، فالصواب كسر اللام منونة، وهذا هو الشاهد في البيت حيث عوملت معاملة النكرات فأعربت ونونت لأن المراد مطلق علو. وللصبان في هذا الشاهد نظر ذكره في حاشيته على الأشموني ٢/ ٢٧٠ قال: لأن قوله من عل آخر البيت فليس منونًا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظًا ومعنى، ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروي، فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه =

أي: من مكان عَال ولا تستعمل إلا مجرورة بمن كما مثلنا[1].

(و) ألحق بها (غير إذا حذف ما تضاف إليه وذلك بعد ليس كقبضت عشرة ليس غير فيمن ضم ولم ينون)[2] إذ التقدير: ليس المقبوض غير ذلك، فحذف ما أضيفت إليه وبنيت على الضم[3]، تشبيهًا بالظروف لما مر فيها ويحتمل أن التقدير: ليس غير ذلك مقبوضًا، فتكون معربة أو مبنية، وقوله: (إذا حذف ما تضاف إليه) إيضاح وإذ قد ذكره فكان ينبغي أن يقول: ونوى معناه[4]، ونسخ

= لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروي فلا يصلح شاهدًا على القطع فاستفده، وهذا كلام طيب من الصبان وقوله من عل: جار ومجرور متعلق بحط، وقد استشهد بهذا البيت المصنف في شذوره (٥٠)، وفي أوضحه (٣٥٠)، وانظر هذا الشاهد في الخصائص ٢/ ٣٦٧، والكتاب ٢/ ٣٠٩، والمحتسب ٢/ ٣٤٤، وشرح المفصل ٤/ ٨٩، والمغني ١/ ١٣٤، والعيني على الأشموني ٢/ ٢٦٩، وشرح التصريح ٢/ ٥٤ وحاشية عبادة على الشذور ١/ ١٢١، وحاشية الأمير ٣٣، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي ٨١، ومعجم الشواهد اللام المضمومة واللام المكسورة.

(١) ما يتعلق بقبل وبعد وأخواتها، ومن عل منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره بحاشية الأمير ٣٢، ٣٣.

(٢) قول المصنف فيمن ضم ولم ينون يدخل فيه ما إذا نوى لفظ المضاف إليه بدليل أنه في الشرح أدخلها تحت الضم من غير تنوين ثم قال: وتكون الضمة على هذا ضمة إعراب، ففي شرحه انتقاد على ما في متنه انظر عبادة على الشذور ١/ ١١٩ بتصرف.

(٣) ضمة غير في قولنا: قبضت عشرة ليس غير، فيها مذهبان: الأول للمبرد والمتأخرين وهو: أن ضمتها ضمة بناء لشبهها بالظروف فعلى هذا يحتمل أن تكون غير في موضع رفع اسم ليس، وأن تكون في موضع نصب خبرها، والثاني مذهب الأخفش وهو: أن ضمة (غير) إعراب اسم ليس والخبر محذوف، وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وجرى عليه المصنف في شرح الشذور بيد أنه ضعف الوجه الثاني لأن فيه تكثير المحذوف بخلاف الوجه الأول، انظر عبادة على الشذور ١/ ١١٩ بتصرف.

(٤) الحاصل أن غير في قولنا: ليس غير إذا قطعت عن الإضافة يجوز فيها أربعة أوجه: الفتح مع التنوين، فتكون خبر ليس وهي مقطوعة عن الإضافة لفظًا ومعنى، ودونه الفتح مع عدم التنوين، فتكون خبر ليس وفتحتها فتحة إعراب لأن المضاف إليه منوي اللفظ أي: ليس غيره، ودون هذين الوجهين الضم مع التنوين فتكون غير اسم ليس وخبرها محذوف أي: ليس غير مقبوضًا، وتكون غير في هذا =

المتن هنا مختلفة وقد علم مما مر في المبهم أنه يجوز بناء[1] غير على الفتح إذا أضيفت[2] إلى مبني وأجاز الفراء[3] بناءها على الفتح عند تفريغ العامل وإن أضيف إلى معرب لتضمنها معنى إلا.

فيقال على رأيه: ما قام غير زيد أو غيرك، بالإعراب والبناء[4] وقال المصنف: ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه إلا بعد ليس وأما ما يقع في عبارة العلماء من

=

الوجه مقطوعة عن الإضافة لفظًا ومعنى كالأول، ودون هذا الوجه الضم مع ترك التنوين، وقد بينا آنفًا أن فيه مذهبين المبرد والمتأخرين يبنونها والأخفش يعربها وابن خروف قال بالوجهين، انظر المغني حاشية الأمير ١/ ١٣٦، ١٣٧، وعبادة على الشذور ١/ ١١٨، ١١٩ بتصرف منهما.

(١) في النسخة (أ) بناؤه والصواب ما أثبته.

(٢) في النسخة (أ) أضيف والصواب ما أثبته.

(٣) الفراء هو: يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء مولى بني أسد من أصل فارسي ولد بالكوفة، وقيل له الفراء لأنه كان يفري الكلام، وأبوه زياد وهو الأقطع قطعت يده في الحرب مع الحسين بن علي، وكان مولى لأبي ثروان وأبو ثروان مولى لبني عبس، روى الفراء عن قيس بن الربيع ومندل بن علي والكسائي، وعنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السمري، وحدث بكتبه، كان فذًا في معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها والطب والنجوم وتقصي أطراف علم النحو حتى قيل فيه (الفراء أمير المؤمنين في النحو) وكان أعلم الكوفيين في النحو بعد الكسائي، فقد أخذ عنه وعليه اعتمد وأخذ عن يونس، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه، وأهل البصرة يدفعون ذلك وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال وكان متدينًا متورعًا، وكان يتفلسف في تصانيفه، وكان أكثر مقامه ببغداد فإذا كان آخر السنة أتى الكوفة فأقام بها أربعين يومًا يفرق في أهله ما جمعه، وكان شديد المعاش لا يأكل حتى يمسه الجوع، كان مؤدب أولاد المأمون وله أَلَّفَ كتابَ (الحدود) مشتملًا على ستة وأربعين حدًّا في الإعراب، صنف معاني القرآن الكريم، البهاء فيما تلحن فيه العامة، واللغات، المصادر في القرآن، الجمع والتثنية في القرآن، آلة الكتاب، النوادر، المقصور والممدود، فعل وأفعل، المذكر والمؤنث، وله غير ذلك، مات بطريق مكة سنة ٢٠٧ عن ٦٧ سنة انظر البغية ٢/ ٣٣٣، ونشأة النحو ط٢ ص١٠١، ١٠٢ بتصرف منهما.

(٤) سبق أن ذكرت مذهب البصريين والكوفيين في (غير) عند تحدثي عن الأسماء المبهمة في المبني على الفتح وملخص ما هنالك: أن البصريين يعربون (غير) إذا أضيفت إلى معرب أما إذا

=

قولهم (لا غير فلم تتكلم به العرب فإما أنهم قاسوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة)[1].

وما قالوه مردود فقد حكى الزمخشري[2] وابن الحاجب[3] وأتباعهما ذلك وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله:

=

أضيفت إلى مبنى فيجوز الوجهان كمثل، أما الكوفيون ومنهم الفراء فإنهم يجيزون بناء (غير) مطلقًا أي سواء أضيفت إلى معرب أو مبني، ورأي البصريين هنا أرجح، انظر المسألة الثامنة والثلاثين في الإنصاف ط دار الفكر ص٢٨٧ وما بعدها.

(١) العبارة التي نقلها الشارح عن ابن هشام فيها بعض التصرف وإليك نصها في شرح الشذور على هامش حاشية عبادة ١/ ١٢٠: (ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه (غير) إلا بعد (ليس) فقط كما مثلنا وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فإما أنهم قاسوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة).

(٢) الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله ولد بزمخشر (بلد بخوارزم) كان واسع العلم كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة القريحة متفننًا في كل علم معتزليًّا قويًّا في مذهبه مجاهرًا به حنيفًا، ولد في رجب سنة ٤٩٧ وورد بغداد غير مرة وأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري وأبي معز الأصبهاني وسمع من أبي سعد الشفاني وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي وجماعة، وجاور بمكة وتلقب بجار الله وفخر خوارزم أيضًا وكتب إليه الحافظ السلفي يستجيزه، وأصابه خراج في رجله فقطعها وصنع عوضًا رِجْلًا من خشب وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال فيظن من يراه أنه أعرج، وله من التصانيف: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو الذي عني به العلماء كابن يعيش، والمقامات، والمستقصى في الأمثال، وربيع الأبرار، وأطواق الذهب، وصميم العربية، وشرح أبيات الكتاب، والأنموذج في النحو، والرائض في الفرائض، وشرح بعض مشكلات المفصل، والكلم النوابغ، والقسطاس في العروض، والأحاجي النحوية، والأمالي، وغير ذلك مات يوم عرفة سنة ٥٣٨، انظر بغية الوعاة ص٢٧٩، ٢٨٠، ترجمة رقم (١٩٧٧) ونشأة النحو ص١٧٥: ١٧٦.

(٣) ابن الحاجب هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي الدويني الأصل الإسنائي المولد المعري النحوي المالكي الأصولي الفقيه صاحب

=

جوابًا بِهِ تَنجُو اعتَمِدْ فَوَربنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسلَفْتَ لا غَيرُ تُسألُ[1]

=

التصانيف المنقحة، ولد بعد سنة سبعين أو ٥٧١ بإسنا بالصعيد قال الذهبي: وكان أبوه جنديًّا كرديًّا حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي فاشتغل أبو عمرو في صغره بالقاهرة وحفظ القرآن وقرأ بالسبع على أبي الجود وسمع من البوصيري وجماعة وتفقه على أبي منصور الإبياري وغيره، وكان من أذكياء العالم ثم قدم دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية وأكب الفضلاء على الأخذ عنه وكان الأغلب عليه النحو وصنف في الفقه مختصرًا وفي الأصول مختصرًا، وآخر أكبر منه سماه المنتهي، وفي النحو: الكافية وشروحها، وفي التصريف: الشافية وشروحها، وفي العروض قصيدة، وفي نظمه قلاقة، وشرح المفصل ومواضع من كافيته، وأشياء نثرية، ومصنفاته في غاية الحسن، وقد خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات والتزامات مفحمة يتعسر الجواب عنها، وكان فقيهًا مناظرًا ومفتيًا مبرزًا في عدة علوم متبحرًا ثقة دينا ورعًا متواضعًا مطرحًا للتكلف، ثم دخل مصر هو والشيخ عز الدين بن عبدالسلام وتصدر هو بالفاضلية ولازم الطلبة، انتقل إلى الإسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته ومات بها في ضحى الخميس ١٦ من شوال سنة ٦٤٦هـ حدث عنه المنذري والدمياطي وبالإجازة العماد البالس، ويونس الدبوس وأخذ العربية عن الرضي القسطنطيني ولاقت تصانيفه قبولًا تامًّا لحسنها وجزالتها انظر بغية الوعاة جـ٢ ص١٣٤- ١٦٣٢، وحسن المحاضرة ١/ ٤٥٦، والطالع السعيد ص ١٨٨، ونشأة النحو ص ١٨٦، ووفيات الأعيان ١/ ٣١٤.

(١) البيت من الطويل انظر التسهيل لابن مالك ق١٧١/ب والمخطوط بدار الكتب ١٠/ في فن النحو أصل تركيب البيت: اعتمد جوابًا تنجو به فوربنا لتسأل عن عمل أسلفت لا غير.

والشاهد في البيت (لا غير) حيث وقعت (غير) بعد (لا) وهذا رد على ما زعمه ابن هشام في مغنيه وشذوره أن ذلك غير وارد عن العرَب، وقد ذكر الفاكهي في شرح القطر أن تقييد المصنف غير بالواقعة بعد ليس لا يقوم عليه دليل بل لا فرق بين ليس وبين لا كما نص عليه الزمخشري في المفصل، وابن الحاجب في الكافية، وتابعه على ذلك شراح كلامه ومنهم المحققون كالرضي، وقد سمع وقوع غير بعد لا، أنشد ابن مالك قوله: جوابًا به.... فيعمل به من غير توقف، وما وقع في المغني وشرح الشذور لا يعتد به انتهى بتصرف وفي شرح التوضيح مثله انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٠، ١٢١.

(و) ألحق بها (أي الموصولة[1] إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا نحو) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[2] أي أيهم هو أشد

(١) الضمير في قوله (وألحق بها) عائد على النوع الأول وهو الظروف وقد اختلف النحاة اختلافًا عظيمًا في سبب بناء (أي) الموصولة فقيل بنيت تشبيهًا لها بقبل وبعد لأنه حذف منها ما يوضحها ويبينها من الصلة، لأنها المبينة للموصول، وقيل: بنيت لمخالفتها بقية الموصولات بحذف صدر صلتها فرجعت إلى حقلها من البناء، وقيل: لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها شيء رجعت إلى قياسها، وقيل: لأن صدر صلتها لما حذف صار ما أضيف إليه بمنزلته، فصارت بمنزلة ما لم تضف لفظًا ولا نية، أشار إلى هذا ابن مالك بخلاف ما إذا لم تضف لفظًا فإن التنوين قائم مقام المضاف إليه سواء ذكر الصدر أم لا فالإضافة موجودة فأعربت، وهذه التعليلات كلها لا تخلو من ضعف، ولخفاء سبب بنائها قال الزجاج: (ما تبين لي أن سيبويه يخلط إلا في هذا ونصب غدوة بلدن) (انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢١، ١٢٢ بتصرف) فلو خفف النحاة من هذا المنهج التعليلي وكانت علتهم هي نطق العرب ذلك لأراحوا واستراحوا من هذا العناء الذي لا طائل من ورائه والله أعلم.

(٢) من الآية ٦٩ من سورة مريم عليها السلام وآخرها: ﴿عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ والشيعة هنا الفرقة أو الأمة ومعنى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ أي: كان أشد وأعصى منهم فنطرحهم فيها، وفي ذكر الأشد تنبيه على أنه تعالى يعفو عن كثير من أهل العصيان ولو خص ذلك بالكفرة، فالمراد أن يميز طوائفهم أعتاهم فأعتاهم، ويطرحهم في النار على الترتيب أو يدخل كلًّا طبقته التي تليق به (انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٧٢، ٧٣) وقوله ﴿أَيُّهُم﴾ قرئ بقراءتين الأولى: الضم وهي قراءة العشرة غير رواية عن يعقوب، والقراءة الثانية: الفتح وهي رواية عن يعقوب من العشرة، وهارون القارئ، ومعاذ الهراء من الشواذ، فأما على القراءة الأولى فضمة؛ أي فيها قولان: أحدهما: أنها ضمة بناء وهو مذهب سيبويه وهي بمعنى الذي، وإنما بنيت هنا لأن أصلها البناء لأنها بمنزلة الذي ومن الموصولات إلا أنها أعربت حملًا على كل أو بعض حملًا على النقيض والنظير وموضعها نصب بنزع الخافض، وبنيت على حركة ليعلم أن لها أصلًا في الإعراب، وكانت الحركة ضمة لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها عوضوها بأقوى الحركات جبرًا لها لما لحقها من الوهن كما في قبل وبعد، والذي يدل على أن المختار في قراءة ضم «أي» البناء حذف =

=

المبتدأ أنهم إذا لم يحذفوه أعربوا، وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة (أي) دون أخواتها لأنها لا تكاد تنفك عن الإضافة فيصير المضاف إليه عوضًا عن حذف المبتدأ.

والقول الثاني: أنها ضمة إعراب وفيها خمسة آراء، أحدها: أنها مبتدأ وأشد خبره وهو على الحكاية والتقدير: لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم، فهو على هذا استفهام وهو قول الخليل ولو كان الأمر كما قال الخليل لكان يجوز أن يقال اضرب الفاسق الخبيث بالضم على معنى الذي يقال له الفاسق الخبيث وهذا غير جائز بالإجماع، والرأي الثاني: كذلك في كونه مبتدأ أو خبر واستفهام إلا أن موضع الجملة نصب ننزعن وهو فعل معلق عن العمل ومعناه التمييز، فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كقولك: علمت أيهم في الدار، وهو قول يونس، وهذا الرأي ضعيف لأن ننزع ليس من أفعال القلوب بل هو فعل كسائر الأفعال المؤثرة فلا إلغاء فيه ولا تعليق، والرأي الثالث: أن الجملة مستأنفة و(أي) استفهام و(من) زائدة، أي: لننزعن كل شيعة وهو قول الأخفش والكسائي اللذين يجيزان زيادة (من) في الموجب، والرأي الرابع: أن أيهم مرفوع بشيعة لأن معناه تشيع، والتقدير: لننزعن من كل فريق تشيع أيهم، وهو على هذا بمعنى الذي وهو قول المبرد، الرأي الخامس: أن ننزع علقت عن العمل لأن معنى الكلام معنى الشرط والشرط لا يعمل فيما قبله، والتقدير: لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا أو (إن تشيعوا) وزعم ابن الطراوة أن أي في الآية مقطوعة عن الإضافة ولذلك بنيت، وهم: مبتدأ وأشد خبره وهو باطل لأن الضمير متصل بأي رسمًا والرسم العثماني يجب الوقوف عنده، وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة وزعم ثعلب أن (أيًّا) لا تكون موصولة أصلًا وقال: لم يسمع أيهم فهو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني، والآية ترد عليه، انظر المغني حاشية الأمير جـ١ ص٧٢، ٧٣ بتصرف، فهكذا لم تتحد كلمة البصريين ولا كلمة الكوفيين، بل تفرق كل منهم داخل مذهبه معللًا قراءة ضم أي، والذي أرتاح إليه من هذا كله هو رأي سيبويه لأنه يعيد أيًّا إلى سائر أخواتها الموصولات كما بينت، وحذف العائد المرفوع مستساغ عند طول الصلة فلا تكلف في توجيهه ويؤيده القراءة الثانية وإن كانت شاذة لأن القراءات يوضح بعضها بعضًا، فإن قراءة نصب أي تبين أنها موصولة وأنها مفعول ننزعن وهي لغة لبعض العرب الذين يعربون أيا الموصولة مطلقًا أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أم حذف والله أعلم، انظر في هذه الآية حاشية الجمل على الجلالين ٣/ ٧٢، ٧٣، وإعراب القرآن لأبي البقاء على هامش الجمل ٣/ ٥٦٠، ٥٦٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٣٠: ١٣٣، والإنصاف في مسائل

=

كسائر الموصولات فإن لم تضف ولو مع حذف صدر صلتها أو أضيفت وذكر صدر صلتها أعربت، (وبعضهم) أي: العرب أو النحاة (يعربها مطلقًا) عن التقييد بما ذكر[(١)] ومنه (أيهم أشدَّ) بالنصب على قراءة شاذة[(٢)] وإنما لم تبن عند عدم الإضافة مع حذف المصدر أو ذكره لأن لا يجتمع عليها تغييران البناء وحذف المضاف إليه، (أو) يطرد فيه (الضم[(٣)] أو نائبه) من ألف وواو (وهو: المنادى المفرد) وهو: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به[(٤)] كما مر[(٥)] (المعرفة) بأن أريد به معين وإن لم يكن علمًا (نحو: يا زيد) ويا رجل[(٦)]،

=

الخلاف ٢/ ٧٠٩، ٧١٧ المسألة، ١٠٢ وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ١٦١ ط بولاق، والتصريح ١/ ١٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٥٣ وما بعدها، ومغني اللبيب لابن هشام ص٧٧ بتحقيق محيي الدين.

(١) وقد أشار ابن مالك بإيجاز شديد إلى أحوال أي التي تعرب فيها وتبنى وإلى المذهب الثاني الذي يعربها مطلقًا بقوله في ألفيته:

أي كما وأعربت ما لم تضف ... وصدر صلتها ضمير انحذف

وبعضهم أعرب مطلقًا.... انظر شرح ابن عقيل على هامش حاشية الخضري ١/ ٧٨، ٧٩.

(٢) سبق ذكر من قرءوا هذه القراءة الشاذة وتوجيهها عند الحديث عن الآية ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ﴾... إلخ.

(٣) يشمل البناء على الضم هنا ما كانت ضمته ظاهرة كما مثل، أو مقدرة مثل: يا موسى ويا سيبويه، فإن الأول مبني على الضم مقدرًا على الألف للتعذر لأنه اسم مقصور، والتالي مبني على الضم مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي وكلاهما في محل نصب مفعول به.

(٤) في النسخة (أ) بالمضاف.

(٥) مر تفسير المفرد في باب اسم لا النافية للجنس عند الحديث عن المبني على الفتح أو نائبه والمضاف في هذا الباب ينصب غالبًا، وقد يبنى في مثل يا كزيد بناء على أن الكاف تقع اسمًا بمعنى مثل في غير الضرورة، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٣ بتصرف.

(٦) مثل الشارح بيا زيد ويا رجل ليعلم أنه لا فرق في المنادى المفرد المعرفة المبني على الضم بين أن يكون معرفة قبل البناء كالأول أو معرفة بعده كالثاني؛ إذ الثاني معرفة بسبب الإقبال عليه والقصد، وهل يا زيد معرفة بالعلمية أو بالنداء؟ قولان والأرجح الأول خلافًا للسيرافي،

=

(ويا جبال)[1] بالبناء على الضم (ويا زيدان) ويا رجلان بالبناء على الألف نيابة عن الضم (ويا زيدون) ويا قائمون بالبناء على الواو نيابة عن الضم، وبني[2] لشبهه بالمضمر[3] في: أدعوك، لفظًا لأنه مفرد، ومعنًى لأنه مخاطب، لأن يا زيد بمنزلة أدعوك، وبني على حركة لما مر وكانت ضمة لأنها أقوى الحركات فجبرت ما لحقه من الوهن بحذف عامله لزومًا[4]

=

وسيورد الشارح مثالين لنداء كل من المثنى والمجموع لنفس الغرض في المفرد، وخرج بقول المصنف المعرفة النكرة غير المقصودة ولذلك عرفه بقوله بأن أريد بها معين، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٣ بتصرف.

(١) من الآية العاشرة من سورة سبأ وأولها: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ وآخرها: ﴿أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ وفي نداء الجبال مجاز لأن المعهود نداء المميز، وجملة يا جبال محكية بقول مضمر، ثم إن شئت قدرته مصدرًا ويكون بدلًا من فضلًا على جهة تفسيره به كأنه قيل: آتيناه فضلا قولنا يا جبال، وإن شئت قدرته فعلًا وحينئذ فله وجهان: إن شئت جعلته بدلًا من آتيناه، وإن شئت: جعلته مستأنفًا، انظر الجمل ٣/ ٤٦٢، وأبا البقاء على هامشه ٤/ ٢٠٥، ٢٠٦، والشاهد: بناء جبال على الضم لأنها منادى مفرد معرفة وإن كان جمع تكسير لأنه ليس مضافًا ولا شبيهًا به، هذا وقد مثل الشارح تبعًا للمصنف للمفرد المبني على الضم مثلها إذا أريد به معين فلعله تركه لأن المراد مجرد التمثيل لا الحصر والله أعلم.

(٢) في (ب) سقوط وبني.

(٣) في (أ) بالضمير وكلاهما جائز.

(٤) ما ذهب إليه الشارح تبعًا للمصنف من أن المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم هو مذهب البصريين وحجتهم أنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها، وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربًا، ووجه الشبه بين المنادى والكاف: الخطاب والتعريف والإفراد، ومنهم من تمسك بأن قال: إنما وجب أن يكون مبنيًا لأنه وقع موقع اسم الخطاب لأن الأصل في (يا زيد) أن تقول: يا إياك، أو: يا أنت؛ لأن المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال: يا إياك، أو (يا أنت) كما قال سالم بن دارة في مر بن واقع:

يَـا مُـرَّ يَـا ابـن واقِـعَ يـا أَنْتَـا   أنـت الـذي طلقـت عـام جعتـا

=

=

وإنما وجب أن يكون مبنيًّا على الضم لوجهين: أحدهما: أنه لا يخلو إما أن يبنى على الفتح أو الكسر أو الضم، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم، والوجه الثاني: أنه بني على الضم فرقًا بينه وبين المضاف لأنه إن كان مضافًا إلى النفس كان مكسورًا وإن كان مضافًا إلى غيرك كان منصوبًا فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لأنه لا يدخل المضاف، وإنما قلنا (إنه في موضع نصب) (لأنه مفعول، لأن التقدير في قولك يا زيد: أدعو زيدًا أو أنادي زيدًا، فلما قامت يا) مقام أدعو عملت عمله، والذي يدل على أنها قامت مقامه من وجهين، أحدهما: أنها تدخلها الإمالة نحو: (يا زيد) و(يا عمرو) والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل دون الحرف، فلما جازت فيها الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل، والوجه الثاني: أن لام الجر تتعلق بها نحو: (يالزيد) و(يالعمرو) فإن هذه اللام لام الاستغاثة، وهي حرف جر فلو لم تكن (يا) قد قامت مقام الفعل لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر لأن الحرف لا يتعلق بالحرف فدل على أنها قد قامت مقام الفعل، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرًا كالفعل، وذهب بعض البصريين إلى أن (يا) لم تقم مقام أدعو، وأن العامل في الاسم المنادى أدعو المقدر دون يا، والذي عليه الأكثرون هو الأول فإذا ثبت بهذا أنه منصوب إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا، والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه: (يا زيدَ الظريف) بالنصب حملًا على الموضع كما تقول: (يا زيدُ الظريف) بالرفع حملًا على اللفظ كما تقول (مررت بزيد الظريف والظريف) فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع فكذلك هاهنا: نصب لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول وهذا هو الأصل في كل منادى، ولهذا لما لم يعرض للمضاف والمشبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيا على أصلهما في النصب.

وفي المسألة مذهبان آخران أحدهما: مذهب الكوفيين وهو أنه معرب مرفوع بغير تنوين، والثاني مذهب الفراء: وهو أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول، وهو بهذا يوافق البصريين في نقطة ويخالفهم في أخرى، انظر تفصيل هذين المذهبين والرد عليهما في الإنصاف المسألة رقم ٤٥ ط دار الفكر، فهي صورة مشرقة للمناظرات النحوية التي تدل على سعة العقل، وعظم البصيرة والبصر باللغة، والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب البصريين.

أما المضاف: كيا عبدالله والشبيه به: كيا كثيرًا بره، ويا مفيضًا خيره[(١)]، ويا رفيقًا بالعباد[(٢)]، والنكرة غير المعنية[(٣)] كقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي[(٤)]، وقول الشاعر:

أَيـا راكِبًـا إِمَّـا عَرَضْـتَ فَـبلِّغَن نُـداماي مِـن نَجـرانَ أَلَّا تَلاقِيَـا[(٥)]

---

(١) في النسخة (أ) كثيرًا خيره ومفيضًا بره.
(٢) مثل الشارح للشبيه بالمضاف بثلاثة أمثلة الأول: صفة مشبهة رافعة لمعمولها، والثاني: اسم فاعل ناصب معموله، والثالث: صيغة مبالغة متعدية إلى معموليها بالباء، وهو بهذا يلمح إلى أن الشبيه بالمضاف هو العامل عمل فعله رفعًا أو نصبًا أو جرًّا بحرف ومن الشبيه بالمضاف ويسمى مطولًا عند بعضهم المعطوف عليه علمًا كقولك: يا ثلاثة وثلاثين فيمن سمي بذلك.
(٣) نقل عن المازني أنه أحال نداء النكرة غير المعنية مدعيًا أنه لا يمكن وأن تنوينه شاذ أو ضرورة، انظر التصريح ٢/ ١٦٧ ويرد عليه بالبيت الآتي في كلام الشارح.
(٤) وكقول الغريق: يا واقفًا خذ بيدي، وقول الخطيب: يا غافلًا تنبه.
(٥) البيت من الطويل من قصيدة طويلة في المفضليات ١٥٦، قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان وفارس من فرسان قومه بني الحارث، أسرته تيم الرباب يوم الكلاب، وقيل قائله: مالك بن الريف انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٤.
اللغة: (راكبًا) الركوب مصدر ركب: قاله الجوهري ركب ركوبًا والركبة بالكسر نوع منه.
ابن السكيت: يقال مر بنا راكب إذا كان على بعير خاصة، فإن كان على حافر فرس أو حمار قلت: مر بنا فارس على حمار، وقال عمارة: لا أقول لصاحب الحمار فارس لكن حمار، والركاب جمع راكب، (عرضت): أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولها، وقيل: هي جبال نجد، وقيل: بمعنى تعرضت والأول أفضل (نداماي) الندامى، بوزن السكارى: جمع ندمان -وهو النديم- وقيل: هو الجليس المصاحب مطلقًا، (نجران): موضع معروف بين الحجاز والشام واليمن وفي الحديث: (قدم عليه نصارى نجران) و(أنه كفن في ثلاثة أثواب نجرانية) وهي منسوبة إلى نجران انظر اللسان ط دار المعارف ص٤٣٥١ بتصرف، وسميت بنجران نسبة إلى نجران بن زيد بن يشجب بن يعرب وهو أول من نزلها، قالوا: وأطيب البلاد: نجران من الحجاز، وصنعاء من اليمن، ودمشق من الشام، ونجران أول مدينة بنيت على وجه الأرض بعد الغرق، وقوله من نجران أي: من أهلها، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٤.
الإعراب: (أيا): حرف نداء للمتراخي عنك والنائم كما قاله الزبيدي في الواضح تحقيق د. أمين علي السيد ص٦٤، وذكر عبادة على الشذور أن الهمزة للاستفهام ويا للنداء والأحسن الأول، (راكبًا): منادي نكرة غير مقصودة منصوب على المفعولية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وفيه
=

فإنها تعرب نصبًا بالمفعولية كما سيأتي في باب النداء، ويجوز في المنادى المستحق للضم إذا اضطر إلى تنوينه أن ينون مضمومًا كقوله:

سَــلامُ الله يــا مَطَــرٌ عليهـا　　　ولـيس عليـكَ يـا مطـرُ الـسَّلامُ[1]

=

الشاهد وفيه رد على المازني كما سبق، (أما): أصله (أن ما) أدغمت النون في الميم: أن حرف شرط جازم لفعلين وما زائدة، (عرضت): عرض من عرضت ماض مبني في محل جزم فعل الشرط والتاء فاعله.

(فبلغن): الفاء واقعة في جواب الشرط وبلغن: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل مستتر وجوبًا أي أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط اقترنت بالفاء لأن الفعل طلبي وهو أمر، (نداماي): كلام إضافي مفعول بلغ، (من نجران): متعلق بمحذوف حال من ندامى ونجران ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، (ألا تلاقيا): ألا أصلها (أن لا) أدغمت النون في اللام لاتحادهما مخرجًا وصفة، وأن مخففة من الثقيلة عاملة عمل إن وهي مصدرية أيضًا واسمها ضمير الشأن محذوف أي أنه، (وتلاقيا): اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح لأنه مفرد في محل نصب، وخبرها محذوف أي كائن لنا، والجملة في محل رفع خبر أن، والجملة من أن ومعموليها في تأويل لمصدر في موضع نصب مفعول ثان لبلغ، والتقدير: عدم تلاقينا، ويجوز أن تكون مفسرة لأنها مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه وبعدها جملة ولم تقترن بحرف جر والأول أرجح وقد استشهد بهذا البيت ابن هشام في أوضحه (٤٣٤) وفي قطره (٨٣) وفي شذوره (٥١) وابن عقيل (٣٠٢) والأشموني في باب النداء، وانظره في سيبويه ١/ ٣١٢، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، والجمل للزجاجي ١٥٨، وأمالي القالي ٣/ ١٣٢، والخصائص ٢/ ٤٤٩، وشرح المفصل ١/ ١٢٨، والخزانة ١/ ٣١٣، والعيني عليها ٣/ ٤٢، ٤/ ٢٠٦، وحاشية الأمير على الشذور ٣٤، والتصريح ٢/ ١٦٧، والسجاعي على القطر ٧٨.

(١) البيت من الوافر للأحوص الأنصاري انظر ديوانه ١٧٣ واسمه محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت الأوس، ولقب بالأحوص لحوص في عينيه وهو ضيق في مؤخر العين وهو شاعر إسلامي، وقصة البيت أن الأحوص كان يهوى أخت امرأته ويكتم ذلك وينسب فيها ولا يفصح فتزوجها مطر المذكور فغلبه الأمر وقال قصيدته.

اللغة: (مطر) اسم زوج سلمى التي كان يهواها الشاعر وكان من أقبح الناس منظرًا وزوجه بخلافه، ويروى مطر بالتنوين مضمومًا ومنصوبًا.

=

=

الإعراب والاستشهاد: (سلام الله): كلام إضافي مبتدأ وخبره متعلق الجار والمجرور عليها (يا مطر): يا كما في المغني بحاشية الأمير جـ٢ ص٤١ (حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا وقد ينادى بها القريب توكيدًا، وقيل: مشترك بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط، وهي أكثر أحرف النداء استعمالًا، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾، ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها ولا المندوب إلا بها أو بوا)، (مطر): منادى مبني على الضم لأنه مفرد معرفة في محل نصب مفعول به لأدعو المحذوفة التي نابت عنها يا لا بيا نفسها خلافًا لمن ذكر ذلك ونُوِّن للضرورة وسيأتي تفصيله في الاستشهاد، وجملة النداء معترضة لا محل لها من الإعراب بين المبتدأ والخبر، (وليس): الواو عاطفة و(ليس): أخت كان تفيد نفي الحال عند الإطلاق واسمها مؤخر وهو السلام وخبرها متعلق، (عليك) أي كائنًا وجملة النداء يا مطر معترضة بين معموليها، والجملة من ليس واسمها وخبرها معطوفة على الجملة الابتدائية (سلام الله) فتكون عارية عن المحل الإعرابي، والشاهد في البيت يا مطر الأول حيث نونه مضمومًا مع أنه مفرد علم، قال سيبويه في الكتاب جـ٢ ص٢٠٢ت هارون (وأما قول الأحوص: سلام الله يا مطر عليها، فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف لأنك أيدت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون) اهـ.

وقال الأعلم: (الشاهد فيه تنوين مطر وتركه على ضمه لجريه في النداء على الضم واطراد ذلك في كل علم مثله فأشبه المرفوع غير المنصرف في غير النداء، فلما نون ضرورة ترك على لفظه كما ينون الاسم المرفوع الذي لا ينصرف فلا يغيره التنوين عن رفعه، وهذا مذهب الخليل وأصحابه واختيارهم، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون نصبه مع التنوين لمضارعته النكرة بالتنوين ولأن التنوين يعاقب بالإضافة فيجرونه على أصله لذلك، وكلا المذهبين مسموع من العرب والرفع أقيس لما تقدم من العلة اهـ. وقد ارتضى الزجاجي في أماليه ص٨١ مذهب الخليل ولكنه لم يرتض التعليل الذي علل به سيبويه وتبعه عليه الأعلم، وكان عيسى بن عمر يقول يا مطرًا يشبهه بقوله: (يا رجلًا يجعله إذا نون وطال كالنكرة ولم نسمع عربيًا يقوله وله وجه من القياس إذا نون، وطال كالنكرة) الكتاب ١/ ٣١٣، فبذا يتبين أن الشارح تبعًا للمصنف قد لفق طريقته في هذا البيت وما بعده من المذهبين، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٥، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٤ بولاق) والأشموني (٨٧٥) وابن هشام في المغني (٥٧١) وأوضحه (٤٣٧) وشذوره (٥٣)

=

وأن ينون منصوبًا كقوله:

ضَرَبَتْ صَدرَها إِلَيّ وقالَت ... يا عَدِيًّا لقد وَقَتك الأَواقِي [1]

=

وابن عقيل (٣٠٧) وانظره أيضًا في شرح ابن السيرافي ١/ ٦٠٥، والمحتسب ٢/ ٩٣، والأغاني ١٤/ ٦١، ٦٢، وأمالي الشجري ١/ ٣٤١، والإنصاف ١/ ٣١١، وشرح التصريح ٢/ ١٧١ وحاشية الأمير على الشذور ٣٤ ومثل البيت المستشهد به قول كثير:

ليت التحية كانت لي فأشكرها ... فكان يا جمل حيب يا رجل

إلا أن التنوين في مطر تنوين العلم المفرد وفي بيت كثير تنوين النكرة المقصودة والله أعلم.

(١) هذا البيت من الخفيف للمهلهل أبي ليلى عدي بن ربيعة التغلبي أخي كليب وسمي مهلهلًا لأنه أول من هلهل الشعر أي: رفعه انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٤، ١٢٥ وهو من أبيات رواها له صاحب الأغاني ٤/ ١٤٧، وفيها يذكر ابنته الصغيرة وهجره لها وجماعة ممن قتلوا من بني تغلب في حرب البسوس انظر هامش شرح المفصل ١٠/ ١٠ وقد نص على هذه النسبة أيضًا صاحب اللسان (وقي) تبعًا للجوهري، وقال صاحب التكملة، إنه ليس للمهلهل وإنما هو لأخيه عدي يرثيه، انظر منتهى الأرب هامش شذور الذهب جـ١٥ ص١٥٢ وبالتالي يرويه هكذا:

ضربت صدرها إلي وقالت ... يا امرأ القيس حان وقت الفراق

وهذه الرواية لا شاهد فيها انظر المقتضب ٤/ ٢١٤.

اللغة والرواية: (ضربت صدرها): كناية عن التعجب ويروى: رفعت رأسها ومثل هذا كثير من فعل النساء وهو ضرب الصدر، ورواية ضربت صدرها مذكورة في أمالي الشجري جـ٢ ص٩، والخزانة جـ١ ص٣٠٠، والعيني عليها جـ٢ ص٢١١، والسمط ص١١١، وأما رواية رفعت رأسها فقد ذكرها المبرد في مقتضبه ٤/ ٢١٤، وفي الدرر ضربت نحرها (عديا): بالنصب هذه رواية معظمهم وقد روي عدي بالضم في شرح المفصل ١٠/ ٨، والخزانة جـ١ ص٣٠٠، (وقتك): حفظك (الأواقي): جمع الواقية أي الحافظة وأصلها الوواقي قلبت الواو الأولى همزة لتصدر واوين الثانية منهما متحركة.

=

وهو أقوى؛ لرجوعه إلى الأصل من أن المنادى مفعول، ويجوز فيه أيضًا أن يفتح فتحة إتباع لما بعده[1]، فيما إذا كان علمًا موصوفًا بابن متصل به مضاف إلى علم، كيازيد بن عمرو[2] (وأما أن لا يطرد فيه شيء) وفي نسخة وإما أن لا

=

المعنى: إن هذه المرأة ضربت صدرها إشفاقًا من القتل، وقيل: متعجبة من كيده وقوته لا إشفاقًا.

الإعراب والاستشهاد: ضربت صدرها أو نحرها أو رفعت رأسها على الروايات جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، (إلى): جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ضربت أو رفعت بمعنى في، ويجوز أن يتعلق بضربت على تضمينه تعجبت، (وقالت): جملة فعلية معطوفة على ضربت، (يا عديا) عديًّا: منادى منصوب مع أنه مفرد علم تشبيهًا له بالمضاف، وكان حقه أن يبنى على الضم ولكنه نونه منصوبًا للضرورة، وهذه الضرورة أحسن من الضرورة في البيت السابق؛ لأنها ترجع به إلى محله وهو النصب إذ هو مفعول به، كذا ذكر الشارح، وجملة النداء معترضة بين القول ومقولة لا محل لها من الإعراب، (لقد): اللام واقعة في جواب قسم مقدر أي: والله لقد، وقد حرف تحقيق، (وقتك الأواقي): جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، جواب القسم وجوابه في محل نصب مقول القول.

وفي هذا البيت شاهدان نحوي وصرفي، أما النحوي ففي قوله: يا عديا، وأما الصرفي ففي قوله: الأواقي، وقد بينتهما آنفًا، وقد استشهد بهذا البيت ابن عقيل (٣٠٤)، وابن هشام في شذوره (٥٢) وجمل الزجاجي ١٦٦، والمصنف لابن جني ١/ ٢١٨، وابن مالك في شرح الكافية الشافية تحقيق د. الرصد جـ٢ ص٥١٢، وابن عقيل والخضر عليه ٢/ ٧٥، ومعجم الشواهد ١/ ٢٥٤ القاف المكسورة.

(١) كون فتحة المنادى العلم المذكور للإتباع هو رأي ابن مالك في شرح التسهيل، ولم يذكر سواه وهناك رأيان آخران في هذه الفتحة، الأول: للفخر الرازي ولم يذكر سواه أن الفتحة فتحة بناء لتركيب الصفة مع الموصوف تركيب خمسة عشر، والثاني: أن فتحة العلم فتحة نصب وهو مضاف إلى ما بعد وابن مقحم بين المتضايفين، والأول هو الأرجح، انظر منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ط١٥ ص١٥٥ بتصرف، وحاشية الأمير على الشذور ص٣٤.

(٢) الحاصل أن المنادى المفرد المعرفة يجوز فيه الضم والفتح إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

الأول: أن يكون المنادى علمًا.

=

يختص بشيء (بعينه) وهو نوعان أحدهما: (الحروف) والأصل فيها: البناء إذ ليس فيها مقتضى للإعراب فإنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج الإعراب[1] فالمبني على السكون: (كهل) وبل، وقد، ولم، (و) على

=

والثاني: أن يوصف بابن.

والثالث: أن يضاف إلى علم.

والرابع: ألا يفصل بين المنادى وابن، ومثل ابن في هذا ابنة، وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى هذا الحكم بقوله:

ونحـــو زيـــد ضـــم وافـــتحن   مـن نحـو زيـد بـن سـعيد لا تهـن

ومحل هذا الحكم إذا كان المنادى ظاهر الإعراب، أما إذا كان مقدرًا فليس فيه إلا الضم إذ لا فائدة ترجى من الفتح، ذكر ذلك عبادة على الشذور ١/ ١٢٥ بتصرف عن ابن مالك في تسهيله وشرحه، فإن اختل واحد مما ذكر وجب الضم، وقد علل الرضي جواز فتح المنادى المستوفي لهذه الشروط بقوله: (وإنما اختير فتح آخر المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعًا لها والكثرة مناسبته للتخفيف فخففوه لفظًا بفتحه، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولًا، وخففوه خطًّا بحذف ألف ابن وابنة) عبادة على الشذور ١/ ١٢٦.

هذا وكلام الشارح عن المبني على الضم أو نائبه مأخوذ بتصرف لا يكاد يذكر، والأصل أوضح من شرح الشذور لابن هشام فانظره جـ١ ص١٢٣ وما بعدها على هامش حاشية عبادة.

(١) في النسخة (أ): ما تحتاج الإعراب، وفي النسخة (ب): ما يحتاج إعراب، وتعليل الشارح بناء الحروف بما ذكر هو ما عليه معظم النحاة، فقد قال ابن عقيل في شرحه للألفية ص١٣: (الحروف كلها مبنية إذ لا يعتورها ما يفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب نحو: (أخذت من الدراهم) فالتبعيض مستفاد من لفظ (من) بدون إعراب) وقال الشيخ خالد في تصريحه ١/ ٥٨: (لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب)، ولعل شارحنا أخذ تعليله من هذا النص لأن الشيخ خالد قد توفي سنة ٩١١هـ بينما توفي شارحنا على الأرجح سنة ٩٢٦هـ انظر كذلك يس على التصريح ١/ ٥٨، وعلل ابن الناظم في شرحه للألفية ص٩ بناء الحرف بقريب مما علل به ابن عقيل، وقد سبق هذا، ولا يعترض بناء الحروف بإعراب (لو) في

=

الفتح نحو: (ثم) وإن، ولعل، وليت[1] (و) على الكسر نحو: (جير)[2] بمعنى: نعم، ولام الجر وبائه[3]، ولا رابع لها إلا: م الله في لغة من كسر الميم وقال بحرفيتها[4] (و) على الضم نحو: (منذ) في لغة من جر بها[5]

=

الشعر لأن المراد لفظها فخرجت عن الحرفية فصارت اسمًا، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٦، ١٢٧ بتصرف.

(١) إنما بنيت هذه الأحرف على حركة تخلصًا من التقاء الساكنين، وكانت فتحة للخفة فهذا النوع يسأل عنه سؤالان كما سيذكر الشارح بعد قليل، والأول من هذه الأحرف حرف عطف للترتيب والتراخي، والثلاثة الأخيرة حروف ناسخة ناصبة رافعة مفيدة للتوكيد والترجي والتمني.

(٢) (جير) بالكسر على أصل التقاءٍ الساكنين كأمس، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف، حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقًا فتكون مصدرًا، ولا بمعنى أبدًا فتكون ظرفًا، وإلا لأعربت ودخلت عليها أل، ولم تؤكد أجل بجير في قوله: أجل جير إن (كانت أبيحت دعائره: ....) ولا قوبل بها في قوله:

إذا تقـــول لابنـــه العجـــير تـــصدق لا إذا تقـــول جـــير

انظر المغني حاشية الأمير ١/ ١٠٨، ١٠٩ .

(٣) إنما حركت اللام والباء بالكسر مجانسة لعملهما إذ هما حرفا جر، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٧ نقلًا عن الأشموني، وإنما تكسر اللام إذا لم تجر المضمر أو المستغاث فإن جرتهما بنيت على الفتح مثل: لك وبالله للمسلمين.

(٤) وهناك حرف مبني على الكسر أيضًا وهو لعل في لغة عقيل فإنها تجيز في لامها الأولى الذكر والحذف وفي لامها الثانية الفتح والكسر، فلعل كـ م الله فيمن قال بحرفيتها ولعل أولى من م الله لأنه لا خلاف في حرفية لعل بخلاف م الله فإنه مختلف فيها بين الحرفية والاسمية (انظر عبادة على الشذور ١/ ١٢٧ بتصرف) وفي لعل عشر لغات ذكرها ابن مالك في التسهيل، والأمير في حاشيته على المغني جـ١ ص٢٢٢، ٢٢٣، وهناك حرف خامس مبني على الكسر هو نون الوقاية مثل يعجبني كذا، ذكره الأمير في حاشيته على الشذور ص٣٤.

(٥) منذ ومذ لهما ثلاث حالات: الأولى: أن يجر بها وهذا ما يعنينا في هذا الصدد فقيل إنهما اسمان مضافان إلى ما بعدهما، والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى «من» إن كان الزمان ماضيًا وبمعنى «في» إن كان الزمان حاضرًا وبمعنى «من وإلى» جميعًا إن كان معدودًا نحو ما رأيته منذ يوم الخميس أو منذ يومنا أو عامنا أو منذ ثلاثة أيام، وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره، انظر تفصيل حالات مذ

=

وم الله ومن الله[١] قسمًا فيمن ضم ميمها والنون ومن قال فيهما وفي م الله: إنها مأخوذة من ايمن الله فهي أسماء فلا يصح التمثيل[٢] بها وقد عرفت[٣] أن الأصل في البناء: السكون لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب[٤] فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنيًّا فلا يسأل عن سبب بنائه لأنه جاء على أصله ثم إن جاء مبنيًّا على السكون فلا يسأل عن بنائه عليه[٥] أيضًا لذلك أو على حركة سئل عنه سؤالان: لم عدل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيًّا على السكون سئل عنه سؤال واحد[٦]: لم بني؟ أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة: لم بني؟ ولم عدل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وتقدمت الإشارة إلى ذلك[٧].

=

ومنذ في المغني جـ٢ ص٢١، ٢٢ وبنيت منذ على حركة تخلصًا من التقاء الساكنين وكانت ضمة إتباعًا لضمة الميم إذ النون بسكونها حاجز غير حصين (عبادة على الشذور ١/ ١٢٧ بتصرف).

(١) في النسخة (أ) ومن الله وم الله بعكس ما في الأصل.

(٢) الحاصل أنه لا حرف في العربية مبني على الضم اتفاقًا لأن منذ سبق أن ذكرت أن فيها قولين فيمن جر بها، وللنحاة كلام طويل حولها ذكره صاحب الإنصاف في المسألة (٥٦)، وأما م الله، ومن الله فيمن ضم ميمها والنون فحرفان عند بعضهم، وقيل إنهما مقتطعان هما وم الله فيمن كسر ميمها من ايمن الله في القسم، والسبب في أن المبني على الضم لم يوجد أصالة في الحروف أن الضمة أثقل الحركات والحروف كثيرة الدوران في الاستعمال فناسبها ضرب من التخفيف ولا يكون ذلك مع الضم بخلاف السكون فالفتح فالكسر والله أعلم.

(٣) في النسختين الأصلية و (ب): عرف.

(٤) أشار إلى أصالة البناء على السكون ابن مالك في ألفيته حيث قال: (والأصل في المبني أن يسكنا) ثم بين أن هناك ما يتفرع عنه بقوله: (ومن ذو فتح وذو كسر وضم) والمراد بالأصل هنا الكثير الغالب.

(٥) في النسختين الأصلية، و(أ) سقوط عليه.

(٦) في النسخة (أ) سقوط واحد.

(٧) حاصل هذه القاعدة الأصولية التي ذكرها الشارح أن الكلمات إما أن يكون الأصل فيها البناء أو لا، فإن كان الأصل فيها البناء كالحروف والفعل الماضي والأمر على الأرجح لم يسأل عن سبب بنائها؛

=

(و) ثانيهما: (بقية الأسماء غير المتمكنة[1] وهي سبعة) أحدها: (أسماء الأفعال)[2]، لشبهها بالحرف مع أنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل

=

لأن ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته، هذا إن كان مبنيًّا على السكون، فإن بني على حركة سئل عنه سؤالان: لم بني على حركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وقد ذكر ذلك في المبني على الفتح من الأفعال الماضية والحروف المتحركة وإن لم تكن الكلمة متأصلة في البناء وجاءت مبنية كالمضارع المتصل بإحدى النونين والأسماء غير المتمكنة، فإما أن تكون مبنية على السكون فلا يسأل عنها إلا سؤال واحد، هو: لم بنيت؟ وإن كانت مبنية على حركة سئل عنها ثلاثة أسئلة: لم بنيت؟ ولم بنيت على حركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وقد وضحنا ذلك في الحديث عن المضارع المتصل بنون التوكيد والأسماء غير المتمكنة كاسم لا النافية للجنس المفرد والمنادى المفرد المعرفة وبعض الظروف... إلخ، فالذي يسأل عنه سؤال واحد هو: الكلمات المبنية على السكون مما ليس الأصل فيها البناء، والذي يسأل عنه سؤالان هو: المبني على حركة مما الأصل فيه البناء، والذي يسأل عنه ثلاثة أسئلة هو: المبني على حركة مما ليس متأصلًا في البناء، والذي لا يسأل عنه هو: المبني أصالة على السكون، والله أعلم.

(١) هكذا نسخة متن الشذور بحاشية الأمير ط الحلبي ص٣٤ بإثبات (بقية) وهو الأنسب من النسخة الأخرى التي على هامش حاشية عبادة ١/ ١٢٦، وعليها نسخ شارحنا بحذف بقية؛ لأن الأسماء غير المتمكنة منها ما يطرد فيه نوع من المبنيات السابق ذكرها كاسم لا المفرد والمنادى المفرد المعرفة إلخ، والمراد بالأسماء غير المتمكنة المبنية لأن الاسم ينقسم إلى: متمكن وهو معرب وغير متمكن وهو المبني، والمتمكن ينقسم إلى: متمكن أمكن وهو المنصرف، ومتمكن غير أمكن وهو الممنوع من الصرف.

(٢) ليس المراد هنا جميع أسماء الأفعال فقد سبق في المبني على الكسر أن نحو نزال من كل فعل ثلاثي تام منصرف ينقاس فيه البناء على الكسر، فكلامه هنا عن أسماء الأفعال المسموعة وسكت عن أسماء الأصوات مع أنها أيضًا مبنية ولا يطرد فيها شيء نحو: عدس بالسكون لزجر البغل، وهيد بالفتح للإبل، وكخ للصغير، انظر الأمير على الشذور ص٣٤ بتصرف، والمراد بأسماء الأفعال أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها، ووجه اختصارها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة، وأما المبالغة فإن صه أبلغ في المعنى من اسكت وكذلك البواقي، والذي يدل على أن أسماء الأفعال أسماء أمور: الأول: جواز كونها فاعلة ومفعولة مرادًا بها لفظها، والثاني: حكاية بنائه إذا نقل إلى العلمية وسمي به، وفي آخره الراء فإنه يجتمع القبيلان الحجاز وأكثر بني تميم

=

يؤثر فيها[^1] (كصه) بالإسكان بمعنى: اسكت، (وآمين) بالفتح بمعنى: استجب، وبني على الفتح فرارًا من التقاء الساكنين بأخف الحركات[^2].

=

على بنائه كحضار، وسفار، فحاله بعد التسمية كحاله قبل التسمية في بنائه بخلاف الفعل لأنه لو حكي وجب إعرابه ممنوع الصرف، الثالث: أنه ينون فرقًا بين المعرفة والنكرة، والتعريف من خصائص الأسماء يضاف إلى ذلك جمودها وعدم تصرفها، وأسماء الأفعال على ضربين ضرب لتسمية الأوامر وهذا هو الأكثر، وآخر لتسمية الأخبار فمن الأول صه ومه، ومن الثاني هيهات وأف، وهي أيضًا قسمين: قياسي نحو نزال، وسماعي كصه، ومنها المنقول كعليك ودونك، والمرتجل كأف وهي أيضًا: إما أن تتعدى إلى مفعولها أو تلزم رفع فاعلها كالفعل، فالأول كقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ والثاني كقوله في القصص: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ انظر شرح المفصل ٤/ ٢٥ وما بعدها بتصرف، والفصول الخمسون ص٢٢٣، ٢٢٤، والواضح في علم العربية للزبيدي ت.د: أمين علي السيد ط١٩٧٥/ ١١٨ وما بعدها ط دار المعارف.

[^1]: (١) ما أشار إليه شارحنا من تعليل بناء أسماء الأفعال مأخوذ من ابن مالك في ألفيته حيث قال: وكنيابة عن الفعل بلا تأثر... وهذا ما يسمى بالشبه الاستعمالي، وهذا كله بناء على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب وهو قول الأخفش وهو الصحيح، وعند سيبويه والجمهور في محل نصب بأفعال مضمرة، وعند آخرين مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر، وعلى المذهبين الأخيرين تكون علة بنائها -كما في النكت لابن جني- تضمن أكثرها معنى لام الأمر وحمل الباقي عليه، انظر الخضري على ابن عقيل ١/ ٢٨ بتصرف، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٥٣، ٥٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٨.

[^2]: (٢) آمين: دعاء وليس من القرآن بدليل أنه لم يثبت في المصاحف، قال عليه الصلاة والسلام: (لقنني جبريل آمين عند فراغي من قراءة فاتحة الكتاب وقال: إنه كالختم على الكتاب)، وهو اسم من أسماء الأفعال ومعناه: اللهم استجب، وقيل: بمعنى افعل، والأول أرجح، ولا يضر كون آمين بمعنى استجب؛ لأن شرط التوافق في التعدي واللزوم جرى على الأغلب، ومن غير الغالب كما هنا تفسير اللازم بالمتعدي، وهو مبني لوقوعه موقع المبني، وحرك بالفتح لأجل الياء قبل آخره كما فتحت أين، والفتح فيها أقوى لأن قبل الياء كسرة، فلو كسرت النون على الأصل لوقعت الياء بين كسرتين، وقيل: آمين اسم من أسماء الله تعالى وتقديره يا آمين وهذا خطأ لوجهين: أحدهما: أن أسماء الله تعالى لا تعرف إلا تلقينًا ولم يرد بذلك سمع، والثاني: أنه لو كان كذلك بني على الضم لأنه منادى معرفة أو مقصود وفي آمين أربع لغات:

=

(وأيهِ) بالكسر بلا تنوين بمعنى: امض في حديثك، وبالتنوين بمعنى: امض في حديث ما، وبني على الكسر لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين كما

=

إحداها: آمين بالمد بعد الهمزة من غير إمالة وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالًا ولكن فيها بعد في القياس؛ إذ ليس في اللغة العربية فاعيل، وإنما ذلك في الأسماء الأعجمية كقابيل وهابيل ومن ثم زعم بعضهم أنه أعجمي، وعلى هذه اللغة قول الشاعر:

يا رب لا تسلبني حبها أبدا ... ويرحم الله عبدًا قال آمينا

وزعم بعض النحويين أن الألف نشأت عن إشباع الفتحة كما نشأت في قراءة من قرأ (لا تخف دركًا ولا تخشى) والقياس ولا تخش لأنه مجزوم بالعطف على (لا تخف) إلا أنه أشبع فتحة الشين فنشأت عنها الألف وهو ضعيف في القياس.

والثانية: كالأولى إلا أن الألف ممالة للكسرة بعدها، رويت عن حمزة والكسائي.

والثالثة: أمين بقصر الألف على وزن قدير وبصير، قال الشاعر:

تباعد مني فطحل وابن أمه ... وأمين فزاد الله ما بيننا بعدا

وهذه اللغة أفصح في القياس وأقل في الاستعمال حتى إن بعضهم أنكرها، قال القاضي عياض في الإكمال: (حكى ثعلب القصر وأنكره غيره) وقال: إنما جاء مقصورًا في الشعر اهـ. وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول تلميذ القاضي عياض في المطالع فقال: (أنكر ثعلب القصر إلا في الشعر وصححه غيره، وقال النووي في التحرير على شرح مسلم: (وقد قال جماعة إن القصر لم يجئ عن العرب وإن البيت إنما هو: (..... فآمين زاد الله ما بيننا بعدا).

والرابعة: آمين بالمد وتشديد الميم روي ذلك عن الحسين والحسين ابن الفضل وعن جعفر الصادق، وأنه قال: (تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصدًا)، نقل ذلك عنهم الواحدي في البسيط، قال صاحب الإكمال: (حكى الداودي تشديد الميم مع المد) وقال: (هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره) اهـ. قلت: أنكر ثعلب والجوهري أن يكون ذلك لغة وقالوا: لا نعرف آمين إلا جمعًا بمعنى قاصدين كقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾.

انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤١، ٤٢، وإعراب القرآن لأبي البقاء على هامش حاشية الجمل ١/ ٧، ٨ بتصرف منهما، وتفسير النسفي ط عيسى الحلبي ١/ ٨، واللسان مادة (أمس) وشرح الشذور وعبادة عليه ١/ ١٢٧/ ١٣٠.

مر[1]، (وهيت) مثلثًا بمعنى تهيأت، قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[2] وبني

(١) أيه وردت عن العرب منونة نكرة ومكسورة بلا تنوين معرفة كما مضى في صه، وزعم الأصمعي أن العرب لم تقل إلا أيه بالتنوين وأنكر على ذي الرمة عدم تنوينها في قوله:

وقفنا وقلنا أيه عن أم سالم ... وما بال تكليم الديار البلاقع

وجميع النحاة صوبوا قول ذي الرمة وقسموا أيه إلى قسمين معرفة ونكرة كما ألفنا وكان القياس في أيه أن تكون ساكنة الآخر إلا أنه التقى في آخرها ساكنان الياء والهاء فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتمل ثقل الكسرة بعد الياء إذ لو فتحت لالتبس بـ(أيها) التي للكف، انظر شرح المفصل ٤/ ٣١، ٣٢ بتصرف.

(٢) من الآية (٢٣) من سورة يوسف ﷺ وفي هيت قراءات سبعية وغير سبعية:

الأولى: قراءة أبي جعفر ونافع وابن ذكوان عن ابن عامر بكسر الهاء وياء ساكنة مدية بعدها وفتح التاء، فتكون على مثال قيل وفيض الثانية والثالثة: لهشام عن ابن عامر بخلف عنه بكسر الهاء وهمزة ساكنة بعدها مع فتح التاء، وهذا عن طريق متني الحرز والتيسير، وروي له ضم التاء أيضًا عن غير هذين الطريقين فتكون له قراءتان: همزة ساكنة بعد الهاء وتاء مفتوحة ومضمومة فعلى ضم التاء يكون فعلًا عن هاء بهاء كشاء يشاء أو هاء يهيء كفاء يفيء والمعنى: تهيأت لك أو خلقت ذا هيئة لك وعليه فقولك: لك متعلق بهئت، وأما فتح التاء فالأشبه أن تكون الهمزة بدلًا من الياء أو تكون لغة في هيت التي هي اسم للفعل وليست فعلًا، لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف ﷺ وهو فاسد لوجهين: أحدهما: أنه لم يتهيأ لها وإنما هي تهيأت له، والثاني: أنه قال: ﴿لَكَ﴾ ولو أراد الخطاب لكان: هيئت لي، وعلى هذه القراءة وقراءة أبي جعفر ونافع وابن ذكوان تكون اللام في (لك) للتبيين وليست زائدة ولا مقوية كما في سقيًا لك، والرابعة: لابن كثير المكي بفتح الهاء وياء ساكنة لينة بعدها مع ضم التاء فتكون كحيث وهي اسم فعل أيضًا كالقراءة الأولى والثالثة والخامسة: للباقين من العشرة مثل ابن كثير إلا أنهم يفتحون التاء فهي اسم فعل كذلك، انظر الوافي في شرح الشاطبية ط١٣٩٧هـ ص٢٠٤، والبدور الزاهرة ط١٣٩٧هـ ص١٩٧، ومن عجب أن الطبري (عفا الله عنا وعنه) لم ير من هذه القراءات ما هي أولى بالصواب سوى قراءة (هَيْتَ لك) بفتح الهاء والتاء وتسكين الياء وهو بهذا يطوي كشحا عن المتواتر الذي أجمعت عليه كلمة المسلمين قراء وفقهاء وأصوليين، انظر دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري د. لبيب السعيد دار المعارف (١٩٧٨).

=

على الفتح لما مر في آمين وعلى الكسر لما مر في إيه، وعلى الضم تشبيهًا بحيث(١)

=

والقراءة السادسة: هيئت لك، بمعنى: تهيأت لك وهي شاذة وبهذا تكون فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل مبني على الضم في محل رفع، ولك متعلق بهيئت، انظر في هذه الآية: إعراب القرآن لأبي البقاء ٣/ ٣٢٧، ٣٢٨، وحاشية الجمل على الجلالين ٢/ ٤٤٤، ٤٤٥ والبيان في غريب القرآن ٢/ ٣٧، ٣٨ وشرح الشذور وعبادة عليه ١/ ٣٠، وتفسير النسفي ط عيسى الحلبي ٢/ ٢١٦ وقوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بقراءتها وتوجيهاتها جملة اسمية أو فعلية في محل نصب مقول القول، والشاهد هيت حيث وردت اسم فعل مثلث التاء، إما بمعنى تهيأت لك كما ذكر الشارح، أو بمعنى الأمر الذي يراد منه الدعاء كما في شرح المفصل، والثاني عندي هو الأرجح لدلالة سياق الآية والمقام عليه لأنها كانت في مقام الأمر، ويوسف ﷺ في مقام المأمور فعصمه الله ونجا منها، والله أعلم.

(١) كلام الشارح عن «هيت» منقول بتصرف من شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٢، والأصل أوضح وأبين وإليكه: ومن ذلك «هيت» وهو اسم للفعل وفيه ضمير المخاطب كصه ومه ومسماه أسرع، يقال: هيت إذا دعاه، قال الشاعر:

أبلغ أمير المؤمنين ... أخا العراق إذا أتيتا

إن العراق وأهله ... سلم إليك فهيت هيتا

يريد علي بن أبي طالب رضوان الله عليه وهو لازم لا يتعدى إلى مفعول كما أن مسماه كذلك وفيه ثلاثة لغات: هيت بالفتح، وهيت بالضم وهيت بالكسر وأصله البناء على السكون كصه إلا أنه التقى في آخره ساكنان الياء والتاء فحركت التاء لالتقاء الساكنين، فمن فتح فطلبًا للخفة لثقل الكسرة بعد الياء كما قالوا أين وكيف، ومن ضم فإنه شبهه بالغايات نحو: قبل وبعد وذلك لأن معنى هيت دعائي لك، فهو معنى الإضافة واستعماله من غير إضافة كقطعه عن الإضافة فيبنى على الضم كبناء قبل وبعد، ومن كسر فقال هيت وهي أقلها فكسر على أصل التقاء الساكنين ولم يبال الثقل لقلة استعمالها وندرتها في الكلام فجاءوا بها على الأصل كجير.

ولكن الفرق بين مسلك شارحنا ومسلك ابن يعيش أن شارحنا عدها بمعنى تهيأت فجعلها خبرًا، وابن يعيش جعلها أمرًا مرادًا به الدعاء، والأصح ما ذهب إليه ابن يعيش كما وضح من الآية، وحاصل ما

=

(و) ثانيها: (المضمرات) وبنيت لشبهها بالحرف في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين كباء الجر ولامه، وواو العطف وفائه، وقد، وبل، وهل، وما كان منها أكثر حمل على ذلك[1]، وقيل: بنيت لشبهها به[2] في الجمود، وقيل للاستغناء عن إعرابها باختلاف صيغها الدالة على المعاني (كقومي) بالإسكان (وقمت) بالضم (وقمت) بالفتح و(قمت) بالكسر[3] واختفى الضم الذي هو

=

في المعنى أن هَيْت بفتح الهاء وسكون الياء مع تثليث التاء قيل اسم فعل ماض بمعنى تهيأت لك بضم التاء، وقيل: اسم فعل أمر بمعنى أقبل وتعال، وقول الشارح مثلًا والأحسن أن يكون بالضم ليس إلا لأن المصنف قد مثل لاسم الفعل المبني على السكون بصه وعلى الفتح بآمين وعلى الكسر بأيه فبقي المبني على الضم وهو هيت، ويمكن أن يكون الشارح قد ذكره مثلًا، وإن كان المقام للضم لفهمه ولإفادة الكسر شيئًا جديدًا هو وجود اللغات الثلاثة فيها والله أعلم.

(١) ما قاله الشارح عن الشبه الوضعي مأخوذ بتصرف من أوضح المسالك والأصل أوضح فانظره ص٨ ط صبيح، وانظر شرح ابن عقيل ت: محيي الدين ط٢ ص٣٠، ٣١ وشرح الألفية لابن الناظم ص٧، والأشموني ١/ ٥١ وقد أشار إلى ذلك الناظم في ألفيته بقوله: كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا، وتمثيل الشارح للاسم الموضوع على حرفين بأنه شبه قد وبل وهل يلمح إلى أنه لا فرق بين أن يكون ثاني الاسم لينا أو غير لين، ولكن المحققين على أنه إذا كان ثانيه غير لين فليس من الشبه الوضعي كمن وكم، انظر الأشموني ١/ ٥٢، وتعبيرهم بالشبه الوضعي أنسب من اللفظي لينبه إلى شرط تأثير هذا الشبه، انظر الصبان على الأشموني ١/ ٥١ بتصرف.

والخلاصة: أن الشبه الوضعي ليس مخصوصًا بالمضمر كما يوهمه كلام ابن مالك في ألفيته كما أنه ليس كل المضمرات مبنيًّا للشبه الوضعي والله أعلم.

(٢) في النسخة (أ) له والأحسن ما أثبته.

(٣) المضمرات كلها مبنية كما قال ابن مالك في ألفيته: (وكل مضمر له البناء يجب) ومن طريف ما أنشده بعضهم في ذلك:

بنيت ضمائرنا على كتم الهوى ... ولا استتار واجب لا ينـدب

رام العدا إعرابها مني فهل ... أبصرتمو أن الضمائر تعرب

=

أقوى الحركات بتاء التكلم لكونها أعرف، والفتح الذي هو أخفها[(١)] بتاء المخاطبة لأصالة

=

وقد أورد الشارح عللًا ثلاثة لبناء الضمائر وإنما أوردت العلل لبناء الضمائر لأنها أسماء والأصل فيها الإعراب فمن ثم يسأل عما بني فيها على السكون كـ نا من قمنا سؤال واحد، لم بنيت؟ وعما بني منها على حركة كنحن ثلاثة أسئلة: لم بنيت؟ ولم كان البناء على حركة؟ ولم كانت كذا؟ كما سيعلل اختيار الضم لتاء المتكلم والفتحة للمخاطب والكسرة للمخاطبة والعلل الثلاث التي أوردها كلها ترجع إلى شبه الضمير بالحرف، وهذا بناء على ما أورده ابن مالك في ألفيته من قوله:

والاسم منه معرب ومبني   لشبه من الحروف مدني

وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه، وقد نص سيبويه رحمه الله: على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف وممن ذكره ابن أبي الربيع (انظر ابن عقيل على الألفية ط٢ ص٢٨، ٢٩)، ثم بعد هذه المشابهة التي لابد أن تكون قوية بين الاثنين يلتمس وجه أو أكثر داخل هذا الشبه والعلل الثلاث التي أوردها الشارح منها اثنتان ذكرهما ابن عقيل في شرحه للألفية وهما الشبه الوضعي والشبه الجمودي، أما الشبه الوضعي فقد سبق شرحه وإنما قدمه مع إنكار كثيرين له تقديمًا لحس أو اهتمامًا به لكونه في متنه المنع، انظر الصبان ١/ ٥١.

والثاني: الجمود وهو كون الضمائر لا تتصرف ولا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ولا توصف ولا يوصف بها، وأما العلة الثالثة: وهي اختلاف الصيغ فقد ذكرها الرضي في شرح الكافية ٢ص٣ وهناك علة رابعة ذكرها الرضي في نفس الصفحة قال: وأما لشبهها بالحروف، احتياجها إلى المفسر -أعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب- كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي، وهناك علة خامسة ذكرها الأشموني ١/ ١١٠ حيث قال: (واختلف في سبب بنائه فقيل: لمشابهته الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف)، (قال ابن غازي): وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق في نحو: إياي، وإيانا، إياك، إياه بناء على أنها حروف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي، انظر الصبان نفس الصفحة، فالخلاصة: أن علل بناء الضمير فيها آراء خمسة وعندي أن العلة الحقيقية في بناء الضمير الاستعمال العربي كما أسلفت في غير موضع لأن كل علة من هذه العلل التي ذكرها وجه إليها انتقاد وليست كل واحدة منها بصالحة لتعليل سبب البناء والله أعلم.

(١) في النسختين (أ، ب) أخف الحركات.

المذكر على المؤنث[1]، وثالثها: (الإشارات) أي: أسماؤها[2] وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى وهو: الإشارة وإن لم تضع العرب له حرفًا كما وضعوا للتمني: ليت، وللترجي: لعل[3] (كذي) وتي بالإسكان (وثم) أي هنالك[4] بالفتح، لما مر في آمين (وهؤلاء) بالكسر في اللغة المشهورة لما مر في إيه (وهؤلاء) بالضم في

---

(١) وهناك علة أخرى ذكرها أبو البركات ابن الأنباري في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) لتبرير إيثار الضم بالمتكلم والفتح بالمخاطب حيث قال: ٢: ٣٧، ٣٨ (وتاء المتكلم مضمومة للفرق بينها وبين تاء المخاطب، وكانت تاء المتكلم أولى بالضم لأنها فاعلة لفظًا ومعنى وتاء المخاطب وإن كانت فاعلة لفظًا فإنها مفعولة معنى لأنها تدل على المخاطب والمخاطب مفعول معنى فكانت حركة الفاعل التي هي الضم لما كان فاعلًا لفظًا ومعنى أولى مما هو فاعل لفظًا مفعول معنى)، وكلا التعليلين لا يخلو من نظر فعلل النحو تشم ولا تلمس والله أعلم.

(٢) قول المصنف والإشارات معطوف على الأفعال في قوله أسماء الأفعال ولذلك فسرها الشارح بقوله: أي أسماؤها.

(٣) علل الشارح بناء أسماء الإشارات بأنها مشبهة للحرف في المعنى والمراد بالشبه المعنوي هو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف لا بمعنى أنه حل محلًا هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفًا معناه أي: أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم سواء تضمن معنى حرف موجود كما في متى استفهامًا وشرطًا، أو غير موجود كأسماء الإشارة، قال يس: (نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنًا أو خارجًا وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفًا اهـ) (وأجيب بأن المراد بالإشارة التي لم يضعوا لها حرفًا الإشارة الحسية، وهي ما كانت بشيء من المحسوسات كاليد والرأس والإشارة بأل ليست كذلك، انظر الصبان على الأشموني ١/ ٥٣ بتصرف، هذا ويمكن أن تكون بعض أسماء الإشارة كذي وذا قد أشبهتا الحرف في الوضع، ويحمل الباقي عليها كما حملوا المضمرات الزائدة عن حرفين على التي وضعت على حرف أو اثنين وقد أشار إلى هذه العلة ابن مالك في تسهيله وشرحه ١/ ٢٨٠، ٢٨٤، وقد ذكر علة ثالثة هي: أنها مبنية لشبهها بالحرف شبهًا افتقاريًّا لاحتياجها إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول، انظر شرح الكافية ٢/ ٣٠، وأيًّا كانت العلة فالمهم أنها وردت إلينا مبنية.

(٤) فسر الشارح في نسخة تبعًا للمصنف ثم بهناك مع أنها اسم إشارة للمكان البعيد وهو مناسب بما فسرته بهنالك، فلعل الشارح قد فسرها بهناك لأنه لا يرى فرقًا بين المرتبتين الوسطى والبعدى من اسم الإشارة بأن يجعلهما مرتبة واحدة، والمحققون على أن للإشارة ثلاث مراتب، وسيأتي شرح ذلك بمزيد من التفصيل عند الكلام عن أسماء الإشارة في باب المعارف والله أعلم.

لغة قليلة إتباعًا للضمة قبله[1] ورابعها: (الموصولات) وبنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال لافتقارها افتقارًا متأصلًا إلى جملة[2] (كالذي) والتي بالإسكان (والذين) بالفتح[3]، (والآلاء) بالكسر بمعنى: الذين (فيمن) أي: في لغة من مده وهي قليلة[4]، (وذات بالضم بمعنى التي فيمن) أي في لغة من (بناه وهو

---

(١) حكى هذه اللغة قطرب عن بعض العرب، ذكر ذلك ابن هشام في شرح الشذور على هامش حاشية عبادة ١/ ١٣١ وحكى قطرب أيضًا: (أولاء بالتنوين مكسورًا) انظر شرح التسهيل ت: د. عبدالرحمن السيد ١/ ٢٧٠ ومراد الشارح بإتباع الضمة ما قبلها أي إتباع الهمزة الأولى مع تخطي ما بينهما.

(٢) علل الشارح بناء الموصولات الاسمية مختصة ومشتركة بأنها مشبهة الحرف في الاستعمال لافتقارها افتقارًا متأصلًا إلى جملة، وذلك قريب مما علل به ابن الناظم بناءها حيث قال ص٨: (وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في الاستعمال فإذا لازم طريقة هي للحرف كأسماء الأفعال والأسماء الموصولة، ثم قال: وأما «الذي» الموصولة نحو: الذي والتي مما يفتقر إلى الوصل بجملة خبرية مشتملة على ضمير عائد؛ فإن حقها البناء لأنها لا تلازم الجمل فهي كالحرف في الاستعمال، فإن الحروف بأسرها لا تستعمل إلا مع الجمل أي ظاهرة أو مقدرة، وأما بناء أل الموصولة مع أنها لا توصل إلا بوصف صريح وهو مفرد فلأن افتقارها للمفرد تقوى بكونها على صورة الحرف وحملًا لها على بقية الموصولات)، ذكر ذلك الأمير في حاشيته على الشذور ص٣٦ وما علل به شارحنا بناء الموصولات عليه خصه بعضهم بالشبه الافتقاري جاعلًا الشبه الاستعمالي خاصًا بأسماء الأفعال والافتقاري بالأسماء الموصولة، وإذا، وإذ، وحيث، كما عند ابن عقيل على الألفية عملًا بظاهر قول الناظم:

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

(٣) ما ذهب إليه الشارح تبعًا للمصنف من أن بناء الذين على الفتح حسن والأحسن ما قاله غيره من أنه مبني على الياء لأن البناء يعتبر في محل الإعراب، والذين على إعرابه يكون بالواو والياء، انظر الأمير على الشذور ص٣٦ بتصرف.

(٤) الآلاء بالمد بلا واو لغة في الألى بمعنى الذين، قال كثير بن عبدالرحمن:

أبى الله للشم الآلاء كأنهم ... سيوف أجاد القين يومًا صقالها

انظر شرح الشذور وحاشية عبادة عليه جـ١ ص١٣١، وشرح التسهيل ت.د: عبدالرحمن السيد ١/ ٢١٣.

الأفصح)[(١)] كقوله: «بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به»[(٢)] بضم ذات -مع أنها صفة للكرامة- أي: أسألكم بالفضل، وبه الثاني: بفتح الباء وأصله بها، حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلبها كسرتها وكذات: ذوات بمعنى: اللات[(٣)]، والحاصل: أن جميع أسماء الإشارة

---

(١) في نسخ شارحنا (وهي الفصحى)، واستعمال ذات بمعنى التي لغة بعض طيئ أما البعض الآخر فإنه يستخدم ذات بمعنى صاحبة لا موصولة بمعنى التي، ويجعل ذو موصولًا مشتركًا صالحًا للمفرد والمثنى والمجموع مذكرًا ومؤنثًا وعليه قول الشاعر:

فـــإن المـــاء مـــاء أبي وجـــدي ... وبئـــري ذو حفـــرت وذو طويـــت

انظر شرح التسهيل ص٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) قوله: بالفضل ذو... إلخ، قاله رجل من طيئ كما قال الفراء في لغات القرآن: (سمعنا أعرابيًا من بني طيئ في المسجد الجامع يسأل ويقول: بالفضل... إلخ)، أراد بالفضل قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِ﴾ وذات أصله: ذويت تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين وحذف أحد الألفين، وقياس قول سيبويه والخليل في إقامة واستعانة أن يكون المحذوف الأول، وقياس قولهم في مثل مصون أن يكون المحذوف الثاني قاله السيوطي في الأشباه والنظائر.

وهذا الشاهد نثري لا شعري قرر ذلك الشيخ الدردير على الأشموني، وقوله بالفضل متعلق بمحذوف تقديره أسألكم، وذو موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر نعت للفضل، وجملة فضلكم الله به صلته والعائد الهاء في به، والكرامة معطوف مجرور على الفضل، وقوله ذات التي هي الشاهد اسم موصول مختص بالمفردة المؤنثة عند بعض طيئ بمعنى التي مبنية على الضم في محل جر نعت للكرامة، وجملة أكرمكم الله به صلتها والعائد ها من بها التي حذفت ألفها، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلبها كسرتها، ذكر ذلك شارحنا تبعًا للمصنف، والشاهد استخدام بعض طيئ ذو للمفرد المذكر وذات للمفردة المؤنثة، فجعلوا كليهما اسمًا موصولًا مختصًا على عكس جمهرتهم التي جعلت ذو موصولًا مشتركًا في الحالات الست كما بينت آنفًا، انظر شرح شذور الذهب وحاشية عبادة عليه ١/ ١٣١، ١٣٢ بتصرف، والأشموني ١/ ١٥٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٤.

(٣) استعمال ذوات بمعنى اللات متفرع على لغة بعض طيئ التي تستعمل ذات بمعنى التي، أي أنها تخصص لكل حالة اسمًا موصولًا خاصًا به بخلاف جمهرتهم كما أسلفت، وقوله: (وكذات ذوات) بالضم تنبيهًا على أن هناك من يعاملها منهم بالضم في جميع الحالات بناء ومنهم من =

والموصولات مبنية (إلا ذين، وتين) في أسماء الإشارة (واللذين، واللتين) في الموصولات (فكالمثنى) في أنها معربة بإعرابه لما عارض[1] سبب البناء من مجيئها على صورة التثنية[2] التي هي من خواص الأسماء، وإلا أيا الموصولة في بعض أحوالها كما مر[3] بيانه، ولهذا لم يصرح بها هنا، وأخر اسمي الإشارة إلى هنا، للافتقار ولاشتراكهما مع اللذين واللتين[4] في المعارض لسبب البناء، ثم استثناء الألفاظ الأربعة إنما يأتي على القول بأنها معربة، أما على القول بأنها صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب وهو ما عليه ابن الحاجب[5] وغيره من المحققين فلا؛ لأنها مبنية لقيام علة البناء فيها، وفهم من قوله: كالمثنى أنها ليست بمثناة حقيقة وهو كذلك لأنه لا يجوز أن يثنى من المعارف إلا[6] ما يقبل التنكير كزيد وعمرو، ألا ترى أنه لما اعتقد فيهما التنكير جاز تثنيتهما ولهذا قيل: الزيدان والعمران بلام التعريف، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف

=

يعربها إعراب الجمع المزيد بالألف والتاء مع كونها موصولة والأول هو الأرجح، وقد أشار إلى ذلك ابن الناظم في شرح الألفية ص٣٤ بقوله: (وربما جمع ذات بالألف والتاء مع بقاء البناء) كقول الراجز:

جمعتها من أينق سوابق ... ذوات ينهض بغير سائق

وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته نفس المرجع ص٣٢ بقوله:

وكالتي أيضًا لديهم ذات ... وموضع اللاتي أتى ذوات

(١) في النسختين (أ، ب) عرض.
(٢) إنما كانت الكلمات الأربع على صورة التثنية عندهم لأمرين: الأول: حذف ألف ذا، وتا عند التثنية في ذات وتان وكذلك حذف الياء من الذي والتي في اللذان واللتان، والثاني: تشديد نونهن كما ورد بذلك في استعمالاتهم.
(٣) انظر المبني على الضم.
(٤) في الأصل سقوط: مع اللذين واللتين.
(٥) سبق التعريف به.
(٦) في النسخة (أ) سقوط: إلا.

التعريف عليهما، والألفاظ الأربعة لا تقبل التنكير لأن تعريف الأولين بالإشارة والآخرين بالصلة وهما ملازمان لها، فدل على أنها أسماء تثنية بمنزلة قولك: هما وأنتما وليست تثنية حقيقة؛ ولهذا لا يصح في ذين، وتين أن يدخل عليهما أل: كما لا يصح دخولها على[1] هما وأنتما، نبه على ذلك المصنف[2] (وخامسها وسادسها): أسماء[3] الشروط، وأسماء الاستفهام، وبنيا لشبههما بالحرف[4] في المعنى وهو: الشرط والاستفهام[5]، (كمن، وما، وأين) وأيان[6] (إلا أيا فيهما)

---

(١) في النسختين (أ، ب): في بدل على.

(٢) انظر شرح الشذور ١/ ١٣٢ على هامش حاشية عبادة، وحاصل ما ذكره العلماء في ذان، وتان، واللذان، واللتان أن من قال إنها مثنيات حقيقة أعربها بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، وأما المصنف فإنه لفق بين المذهبين فسلم بأنها ليست صيغ تثنية بدليل قوله: (على صورة التثنية)، ومع ذلك فقد أعربها، وبذا يكون في المسألة ثلاثة آراء، وقد ذكر الشيخ خالد في تصريحه في باب المبني والمعرب أنه لم ير هذا الرأي لغير المصنف.

والذي أميل إليه أنها معربة لأنهم قالوا: إن البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة مع اختلاف في التراكيب، والكلمات الأربع ليست كذلك فقد وردت في أفصح الكلام بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا مما يدخلها في المعرب سواء سلمنا أنها مثناة أو على صورة المثنى فليتسع لها المجال في الإعراب ولتكن من الملحق بالمثنى إن لم نعتمد تثنيتها، وبذا لا يوجه إلى النحاة تهمة أنهم يقعدون للشيء ثم ينسونه عند ذكر تفصيلاته الجزئية، ولذا كان رأي المصنف أرجح عندي من غيره، والله أعلم.

(٣) في النسخة (أ) سقوط أسماء.

(٤) في النسخة (أ) بالحروف.

(٥) علل الشارح بناء أسماء الشرط والاستفهام بأنهما يشبهان الحرف في المعنى، هذا ويمكن أن تكون بعض أسماء الشرط والاستفهام قد بنيت لشبهها بالحرف في الوضع كمن وما الشرطيتين الاستفهاميتين وكم الاستفهامية، ولا مانع من تعدد وجوه المشبه لأن النكات لا تتزاحم كما يقول البلاغيون، والله أعلم.

(٦) مثل الشارح للمبني على السكون من أسماء الشرط والاستفهام بمن وما، مثالهما شرطًا: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾، ومثالهما استفهامًا: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾، وقوله ﷺ: «ما تظنون أني فاعل بكم» وللمبني على الفتح بأين وأيان ومثالهما شرطًا، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾، وقول الشاعر:

أيـان مـا تعـدل بـه الـريح ينـزل

=

فمعربة، لضعف الشبه فيهما بما[(١)] عارضه من مجيئها غالبًا ملازمة الإضافة التي هي من خواص الأسماء[(٢)]، فالشرطية نحو: أيكم يقم أقم معه، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[(٣)]

=

ومثالها استفهامًا قوله تعالى: ﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾، و ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ ولم يمثل الشارح للمبني على الكسر والضم فيهما لعدم وجود النوعين في اللغة، قال ابن هشام في شرح الشذور على هامش حاشية عبادة ١/ ١٣٢: (وليس فيهما ما بني على الكسر ولا الضم فأذكره، فإن قلت: فإن من أسماء الشرط حيثما وهي مبنية على الضم، قلت: المبني على الضم حيثُ، واسم الشرط إنما هو حيثما فما اتصلت بحيث وصارت جزءًا منها فالضم في حشو الكلمة لا في آخرها).

(١) في (أ) لما.

(٢) إعراب أي الشرطية والاستفهامية واجب كما علل الشارح وقد ذكر ذلك الزرقاني، وفي كلام الشمني على المغني ما يدل على أن الإعراب جائز ويجوز البناء، ذكره في بحث (قد) وفي النفس من هذا شيء، وعلل ابن مالك إعراب أي الشرطية والاستفهامية بما ذكره بأنها بمعنى بعض إن أضيفت إلى مفرد، وكل إن أضيفت إلى جملة، وقد اعترض على رأيه بما لا يتسع المجال لذكره هنا فانظره في يس على التصريح ١/ ٤٩، والأرجح ما ذكره الشارح.

(٣) من الآية (١١٠) من سورة الإسراء، قرأ حمزة والكسائي ورويس -أحد راويي يعقوب- بالوقف على (أيا)، والابتداء (بما) والباقون بالوقف على (ما)، هذا ما يؤخذ من التيسير والشاطبية والدرة، ولكن في النشر لابن الجزري: (والأقرب إلى الصواب جواز الوقف على كل من (أيا)، و(ما) لسائر القراء إتباعًا للرسم لأنهما كلمتان منفصلتان رسمًا)، انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص٢٣١ بتصرف، فمن وقف على (أيا) فعلى كونها مفعولًا به لفعل محذوف تقديره تدعوا، وتكون ما حينئذ اسم شرط لغير العالم مفعول به لتدعو المذكورة جازمة فعلين فهي عاملة معمولة، وعند من قرأ بالوقف على (ما) يحتمل أن تكون ما هذه زائدة مؤكدة لأيا الشرطية المنصوبة بتدعوا المذكور، ولذلك فما في (أيا) من الإبهام كما يحتمل أن تكون شرطية، واغتفر ذلك لعدم تكرر اللفظ، ونظير ذلك الجمع بين حرفي الجر المختلفين توكيدًا لقوله: (فأصبحن لا يسألنني عن بما به)، ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف: (أيا من تدعوا)، وقيل: من تحتمل الزيادة على رأي الكسائي واحتمل أن تكون شرطية وجمع بينهما تأكيدًا كما مر، والتنوين في أيا على الاحتمالين المذكورين فيهما وفي ما للتعويض عن حذف المضاف إليه أي: هذين الاسمين وهما الله والرحمن ندعوا فله الأسماء الحسنى، وقوله: (تدعوا) فعل الشرط

=

والاستفهامية كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[1] وقوله:

=

مجزوم بأي أو بما وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعله، (وتدعوا) هنا يحتمل أن يكون من الدعاء وهو النداء فيتعدى لواحد وأن يكون بمعنى التسمية فيتعدى إلى اثنين؛ إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر، ثم يتسع في الجار فيحذف كقوله: (دعتني أخاها أم عمرو)، والتقدير قل ادعوا معبودكم بالله أو بالرحمن بأي الاسمين سميتموه، وجواب الشرط (أيا) هو جملة ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ واقترن بالفاء لأنه جملة اسمية، وقيل: إن جواب الشرط محذوف تقديره جاز، وجملة ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ قرينة عليه فهو من باب الإيجاز بالحذف والأول هو الأنسب بالمقام، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾مؤنث الأحسن الذي هو أفعل التفضيل لا مؤنث أحسن المقابل لامرأة حسناء كما في القاموس، يعني: أن أحسن لا يستعمل بمعنى أصل الفعل وإنما يستعمل بمعنى التفضيل، والحسنى بالضم ضد السوءى، وقد وصف الجمع الذي لا يعقل بما توصف الواحدة كقوله تعالى في سورة طه: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ وهو فصيح ولو جاء على المطابقة للجمع لكان التركيب الحسن على وزن الآخر كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ لأن جمع ما لا يعقل يخبر عنه ويوصف بوصف المؤنثات، وإن كان المفرد مذكرًا، وسبب نزول الآية: أنه ﷺ كان يقول: «يا الله يا رحمن» فقالوا ينهانا أن نعبد إلهين وهو يدعو إلهًا آخر معه فنزل: ﴿قُلِ﴾ لهم ﴿ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ أي سموه بأيهما أو نادوه بأن تقولوا يا الله يا رحمن، انظر في هذه الآية تفسير الجلالين والجمل عليه ٢/ ٦٥٤، ٦٥٥، وإعراب القرآن لأبي البقاء على هامش الجمل ٣/ ٥٠٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٩٨، هذا وقد مثل الشارح لأي الشرطية بمثالين أحدهما: رفعت فيه أي مبتدأ مرفوعًا، والثاني: نصب فيه أي على المفعولية ولم يمثل لأي الشرطية المجرورة ويمكن أن يمثل لها بقولنا: بأيهم تفرح أفرح، ذكر ذلك عبادة على الشذور ١/ ١٣٢.

(١) من الآية (٣٨) من سورة النمل وأولها: ﴿قَالَ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟﴾ وآخرها: ﴿قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ وقد أبدل الهمزة من أيكم واوًا عند وصلها بما قبلها وهو قوله: (الملأ) أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس عن يعقوب، وحققها الباقون، انظر البدور الزاهرة ص٢٨٧، والخطاب هنا لكل من هو عنده في قبضته من الجن والإنس وغيرهما، وكان سليمان إذ ذاك في بيت المقدس وعرشها في سبأ -بلدة باليمن- وبينها وبين بيت المقدس مسيرة شهرين، انظر الجمل على الجلالين ٣-٣١٤، وقد أراد سليمان عليه السلام بذلك أن يُري بلقيس ملكة سبأ بعض ما خصه الله به

=

﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[1] وقوله: ﴿بِأَييِّكُم ٱلْمَفْتُونُ﴾[2] (و) سابعها: (بعض الظروف كإذ)

=

من العجائب الدالة على عظيم قدرة الله وصدقه في دعوى النبوة ويختبر عقلها بأن يُنكِّر عرشها فينظر أتعرفه أم تنكره، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٣٢ بتصرف، وقوله ﴿أَيُّكُمْ﴾ مبتدأ ومضاف إليه خبره جملة يأتيني بعرشها، والرابط فاعل يأتي المستتر الذي تقديره هو، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، واعترض بينهما بجملة النداء ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟﴾، والشاهد في الآية إعراب أي الاستفهامية وكونها مرفوعة على الابتداء، ومثل هذه الآية قول الله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا﴾ في سورة التوبة.

(١) من الآية (٨١) من سورة غافر (المؤمن) وأولها: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾، والفاء في قوله: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ للعطف، أي عطف «جملة تنكرون» على جملة «يريكم» واسم الاستفهام أي منصوب لتنكرون على أنه مفعوله، وقدم لأن للاستفهام صدر الكلام، وأي مضافة إلى آيات، وتذكيرها أشد من تأنيثها، ولذلك فلم يقل فأية آيات الله لأن التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء الجامدة نحو حمار؛ فحمارة غريب وهي في أي أغرب لإبهامها، ذكر ذلك أبو السعود في تفسيره، ونقله عنه العلامة الجمل في حاشيته على الجلالين ٤/ ٢٧، والاستفهام في الآية يراد به التوبيخ والتذكير؛ أي إن آيات الله من الوضوح والعظم بحيث لا يسوغ لأحد إنكارها، ومفرد آيات: آية وأصلها آيية فحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا على أرجح الآراء في ذلك، وآيات مضاف إليه وهي مضافة إلى لفظ الجلالة، وتنكرون مضارع مرفوع وواو الجماعة فاعله، ولورش ترقيق رائها لانكسار ما قبلها، والشاهد في الآية إعراب أي الاستفهامية منصوبة على المفعولية مما يؤكد أنها معربة، انظر في هذه الآية إعراب القرآن لأبي البقاء ٤/ ٢٧٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٣٤، ومثل هذه الآية في نصب أي الاستفهامية قوله تعالى في آخر سورة الشعراء: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

(٢) من الآية (٦) من سورة القلم، ولحمزة في الوقف على ﴿بِأَييِّكُم﴾ إبدال الهمزة ياء خالصة، انظر البدور الزاهرة ص٣٩١، ومن ثم رسمت (بأييكم) بياءين في المصحف، وقوله ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ فيه أربعة أوجه: أحدها: أن الياء صلة في المبتدأ والتقدير: أيكم المفتون أي المجنون، فهي مثل: بحسبك زيد، إلا أنه ضعيف من حيث إن الباء لا تزاد في المبتدأ إلا في بحسبك، وإلى هذا ذهب قتادة وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وعلى هذا يكون الكلام تامًّا عند قوله: ﴿وَيُبْصِرُونَ﴾ ويبتدأ قوله: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾، والثاني: أن الباء بمعنى في فهي ظرفية كقولك: زيد بالبصرة أي

=

وهو ظرف لما مضى من الزمان[1]،

=

فيها: والمعنى: في أي فرقة أو طائفة منكم المفتون، وإليه ذهب مجاهد والفراء ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة شذوذًا في ﴿أيُّكم﴾. الثالث: أن تكون الباء سببية وفي الكلام حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير: بأيكم فتن المفتون، وإليه ذهب الأخفش. وعلى الوجهين الثاني والثالث تكون بأيكم متعلقة بما قبلها وهو قوله: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾، ولا يوقف على ﴿وَيُبْصِرُون﴾ استحسانًا، وعلى هذه الأوجه الثلاثة فالمفتون باق على أنه اسم مفعول بمعنى المجنون، والوجه الرابع: أن المفتون مصدر جاء على مفعول كالمعقول والميسور، والتقدير: بأيكم الفتون ويكون الجار والمجرور متعلقًا بما قبله كالوجهين الثاني والثالث والكلام إنما يتم على قوله ﴿ٱلْمَفْتُون﴾ سواء قيل بكون الباء صلة أو لا، لأن قوله: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾ معلق بالاستفهام بعد، لأنه فعل بمعنى الرؤية، والرؤية البصرية تعلق على الصحيح بدليل قولهم: (أما ترى أي برق هاهنا) فكذلك الإبصار لأنه هو الرؤية بالعين فعلى القول بصلة الباء تكون الجملة الاستفهامية مفعول به إما (لتبصر) أو (ويبصرون) على التنازع في المحل لا اللفظ لوجود التعليق.

والمعنى على إعمال الأول فستبصر بأيكم المفتون أي: جواب هذا الاستفهام وسيبصرونه، وعلى إعمال الثاني يكون المعنى: ويبصرون أيكم المفتون وستبصره، فإذا أعملت الأول حذفت مفعول الثاني، وكذا إذا أعملت الثاني حذفت مفعول الأول لكونهما فضلتين، والآية وعد له ﷺ ووعيد لهم، انظر هذه الآية في حاشية الجمل على الجلالين ٤/ ٣٨٢، ٣٨٣، وإعراب القرآن لأبي البقاء ٤/ ٤١١، وتفسير النسفي جـ٤ ص٢١٠ مطبعة محمد علي صبيح، وشذور الذهب وحاشية عبادة عليه ١/ ١٣٢، ١٣٣، وحاشية الأمير على الشذور ص٣٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٥٣ والشاهد في الآية ﴿بِأَييِّكُم﴾ حيث أعربت (أي) الاستفهامية ووقعت مجرورة بالباء والله أعلم.

(١) هذا هو أحد استعمالات إذ الأربعة وقد استوعب ابن هشام في المغني ١/ ٧٤، ٧٥ هذا الاستعمال من ناحية الإعراب فقال: (إذ على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون اسمًا للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات: أحدها: أن تكون ظرفًا وهو الغالب نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ والثاني: أن تكون مفعولًا به نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولًا به بتقدير ذكر نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لا ذكر محذوفًا، وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق

=

وبني لافتقاره[1] افتقارًا متأصلًا إلى جملة[2] نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾[3]، وتأتي ظرفًا لما

=

الخطاب بالمكلفين منا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه، والثالث: أن تكون بدلًا من المفعول نحو: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾؛ فإذ بدل اشتمال من مريم على حد البدل في ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾، وقوله تعالى: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ﴾ يحتمل كون إذ فيه ظرفًا للنعمة، وكونها بدلًا منها، والرابع: أن يكون مضافًا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو. يومئذ، وحينئذ، أو غير صالح له نحو قوله تعالى: ﴿بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾، وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفًا أو مضافًا إليها، وأنها في نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ ظرف لمفعول محذوف أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلًا، وفي نحو: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾، وظرف لمضاف إلى مفعول محذوف أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ﴾.

(١) في (أ، ب) وبنيت لافتقارها وكلاهما جائز.

(٢) إذ تضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية، مثال الأولى قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾، ومثال الثانية: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡ﴾ سورة الأعراف، وقولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل من الإضافة إلى جملة حذف خبرها، والتقدير: إذ ذاك كذلك، نبه على ذلك المرادي (انظر المرجع السابق ١/ ١٣٣ بتصرف) و(إذ) لا تفارقها الإضافة لفظًا ولا معنى إلا إذا عوض عن المضاف إليه بالتنوين كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾، وإضافة إذ إلى الجمل على تأولها بالمصادر، انظر شرح الألفية لابن الناظم ص١٥١، ١٥٢ بتصرف.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الأنفال وتمامها: ﴿مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمۡ وَأَيَّدَكُم بِنَصۡرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ وهي خطاب للنبي ﷺ والمؤمنين بتذكير نعمة الله عليهم بالحماية من أعدائهم حيث آواهم في المدينة ونصرهم ببدر، وقد نزلت بعد بدر، انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٢٣٨، وإذ في الآية مفعول به لاذكر لا ظرف، وقد مر ذلك عن ابن هشام في المغني، وانظر تفسير النسفي ط عيسى الحلبي ٢/ ١٠٠، وقوله: ﴿أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾

=

يستقبل[1] نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[2]،

=

جملة اسمية في محل جر مضاف إليه، والتقدير: وقت قلتكم وذلتكم، وقليل على وزن فعيل يخبر به عن المفرد وعن الجمع كما هنا، وكقوله تعالى في سورة التحريم: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ والشاهد في الآية: إضافة إذ إلى الجملة الإسمية كما هنا، ولم يمثل للفعلية لها قبلًا بقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾.

(١) قال ابن هشام في المغني بحاشية الأمير ١/ ٧٥: (والوجه الثاني أن تكون اسمًا للزمن المستقبل نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ فإن ﴿يَعْلَمُون﴾ مستقبل لفظًا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا).

(٢) من الآيتين ٧٠، ٧١ من سورة غافر (المؤمن) وأول أولاهما: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ وآخر أخراهما: ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ (إذ): ظرف وقد وقعت هنا بمعنى المستقبل ووضعها أن تدل على الماضي إلا أنه جاز ذلك لأن خبر الله عن المستقبل الماضي كالماضي أو على حكاية الحال بإذ كما يحكى بالفعل، وقيل: إنه وضع إذ موضع إذا كما يوضع الفعل الماضي موضع المستقبل لقرب ما بينهما، وقيل: إن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا فجعل المستقبل منه كالماضي إذ كان المجاور للشيء يقوم مقامه، وهذا يتكرر في القرآن كثيرًا كقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾، ﴿إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾، وقوله في سورة البقرة: ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ انظر أبا البقاء في إعرابه للقرآن ١/ ٣٠٤، ٣٠٧، ٤/ ٢٧٧ بتصرف.

وقد بينا آنفًا عن المغني أن في استعمال إذ للمستقبل خلافًا والأرجح جوازه، وإذ في الآية محتملة لأحد ثلاثة أمور: الأول: أن تكون مفعول يعلمون أي: يعلمون وقت وضع الأغلال في أعناقهم، والثاني: أن تكون بدل اشتمال مفعول يعلمون المحذوف والتقدير -والله أعلم- فسوف يعلمون عقوبة تكذيبهم وقت كذا، والثالث: أن تكون مفعولًا لا ذكر محذوفًا ومفعول يعلمون محذوف كذلك، وعلى كل فإذ مضاف، وجملة ﴿ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ مضاف إليه في محل جر وهي جملة اسمية، ويعلمون هنا بمعنى يعرفون فمن ثم يحتاج إلى مفعول واحد وقد قدرناه آنفًا، والفاء في قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ واقعة في خبر الموصول (الذين كذبوا) تشبيهًا له بالشرط في العموم إلا أن الاقتران في خبر الموصول جائز وفي خبر الشرط واجب، والأغلال: جمع غل بالضم وهو القيد وقد نقل همزتها إلى الساكن قبلها ورش كما نبهنا على ذلك غير مرة، انظر هذه

=

وللتعليل[1] نحو: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ﴾[2] أي:

=

الآية في حاشية الجمل على الجلالين ٤/ ٢٤، وتفسير النسفي ٤/ ٨٤، والشاهد في استعمال إذ مرادًا بها المستقبل وإضافتها إلى الجملة الاسمية كما في هذه الآية ولم يمثل لإضافتها إلى الفعلية، ومنها قوله تعالى في سورة الزلزلة ﴿يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا﴾ بعد قوله ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾ انظر شرح الشذور لابن هشام على هامش حاشية عبادة ١/ ١٣٣.

(١) هذا هو الاستعمال الثالث لإذ وقد قال عنه ابن هشام منبهًا إلى آراء النحاة فيها في المغني ١/ ٧٥: (والثالث أن تكون للتعليل نحو ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾ أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام التعليل؟ أو ظرف؟ والتعليل مستفاد من قوه الكلام لا من اللفظ فإنه إذا قيل ضربته إذا أساء، وأريد بإذ الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب قولان.......

وما حملوه على التعليل ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ﴾، ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ﴾ وقوله:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقول الأعشى:

إن محلا وإن مرتحلًا ... وإن في السفر إذ مضوا مهلًا

وإنما يصح ذلك كله على القول بأن: إذ التعليلية حرف كما قدمنا والجمهور لا يثبتون هذا القسم).

(٢) من الآية (٦) من سورة الكهف سبق أن بينا نقلًا عن المغني أن الجمهور على فرض كون إذ للتعليل ومن ثم فإنهم يجعلونها مبنية على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف، أي اذكروا إذ اعتزلتموهم، نص على ذلك ابن الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٠٢، أو تقديره، وقال بعضهم لبعض كما ذكر ذلك أبو البقاء ٣/ ٥٠٧، وجوز بعضهم أن تكون للتعليل ومنهم شارحنا تبعًا للمصنف في شرح الشذور ١/ ١٣٣ على هامش عبادة، حيث فسرها بقوله: أي لأجل اعتزالكم، والأحسن كونها حرفًا إذا أريد بها التعليل كما رجح ذلك ابن هشام في المغني وقد سبق، وحركت ذال إذ بالكسر لالتقاء الساكنين، والآية خطاب من بعض الفتية لبعضهم فالتاء فاعل اعتزل والميم للجمع والواو للإشباع للفصل بين ميم الجمع والمفعول وهو الهاء، والميم حرف للجمع أيضًا، والجملة في محل جر مضاف إليه بعد إذ على القول بظرفيتها كما هو الأرجح أو على القول بأنها للتعليل اسم، وأما على القول بتعليليتها حرفية

=

لأجل اعتزالكم إياهم وللمفاجأة[1] كقوله:

اســتَقدِرِ اللهَ خــيرًا وارضَــيَنَّ بِــهِ   فبيـنـا العـسْرُ إذْ دَارَتْ مياسِــير[2]

=

فالجملة لا محل لها من الإعراب، ومعنى اعتزلتموهم -كما في أبي السعود-: فارقتموهم في الاعتقاد وأردتم الاعتزال الجسماني، انظر حاشية الجمل على الجلالين ٣/ ١٠، والنسفي ط عيسى الحلبي ٣/ ٥٠٣.

(١) هذا هو الاستعمال الرابع لإذ، وقد أشار إليه ابن هشام في مغنيه منبهًا على آراء النحاة فيه بقوله ١/ ٧٦، ٧٧، (والرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله: استقدر الله خيرًا..... وهل هي ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف توكيد أي زائد؟ أقوال وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعد جاء لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور، وقال الشلوبين: إذ مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا بينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، وإذ بدل منهما، وقيل: العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل: بين خبر لمحذوف وتقدير قولك: بينما أنا قائم إذ جاء زيد: بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثم حذف المبتدأ مدلولًا عليه بجاء زيد، وقيل: مبتدأ وإذ خبره والمعنى: حين أنا قائم جاء زيد..... واختار ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة، قال: لأنك إذا قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد، فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر وهي مضافة إلى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف، وهذه هي المعاني الأربعة المعتمدة لإذ وهناك معنيان آخران: أحدهما: التوكيد وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾، والثاني: التحقيق كقد، وحملت عليه الآية السابقة، وليس قولهما بشيء، انظر المرجع السابق ١/ ٧٧.

(٢) البيت من البسيط قاله عثمان بن لبيد العذري، وقيل: عثير بن لبيد العذري كما ذكر سيبويه تحقيق هارون ٣: ٥٢٨، وقيل: عز بن لبيد كما في عبادة على الشذور ١/ ١٣٤، وقيل: لبعض بني عذرة بدون نسبة كما في الأمير على المغني ١/ ٧٧.

اللغة والرواية: (استقدر) أي: اطلب من الله القدرة، ويروى: فاستقدر كما في عبادة على الشذور (مياسير): جمع ميسور بمعنى اليسر بدليل مقابلته بالعسر، وفي هذا اللفظ فائدتان: الأولى: أنه يدل لما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من مجيء المصدر على زنة اسم المفعول كما جاء على زنة اسم الفاعل كالعاقبة، والثانية: أنه يدل على جواز جمع المصدر، انظر منتهى الأرب بتحقيق شرح

=

(والآن)[(١)] وهو اسم الزمن حضر كله نحو: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[(٢)] أو بعضه نحو:

=

شذور الذهب ط١٥ ص١٦٨، وما أدق الشاعر حين وازن بين العسر والمياسير فأفرد الأول وجمع الثاني، وفي هذا من التفاؤل ما فيه مصداق ذلك قوله ﷺ: (لن يغلب عسر يسرين) تعقيبًا على قوله تعالى في سورة الشرح: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

الإعراب: استقدر الله: جملة فعلية مكونة من فعل أمر وفاعله المستتر فيه وجوبًا ومفعوله، خيرًا: منصوب على نزع الخافض، والتقدير: من خير، (وارضين): الواو عاطفة جملة إنشائية أمرية على مثلها والنون للتوكيد، (به): جار ومجرور متعلق بارضين والهاء في به عائدة على ما يفهم من قوله استقدر أي بالمقدور، فبينما العسر: الفاء حرف تعليل والمعلل محذوف، والتقدير: ولا تيأس من اليسر إذا حصل عسر لأن اليسر يفجأ، و(فبينما): ظرف وقيل الفاء زائدة، وخبر العسر محذوف أي حاصل، وبين مضافة لزمن، (ما) زائدة أي بين أوقات العسر حاصل، وقيل بينما كاف ومكفوف، والعسر مبتدأ، و(إذا): حرف مفاجأة و(دارت): فعل ماض والتاء علامة التأنيث و(مياسير): فاعل والجملة خبر، وقد مر تفصيل الخلاف بين النحاة في إذ المفاجأة في الهامش السابق.

والشاهد في البيت: استعمال إذ مرادًا بها المفاجأة لوقوعها بعد بينما، وبنائها على السكون مع كونها اسمًا، وانظر في هذا الشاهد إلى جانب ما تقدم سيبويه طبعة بولاق ٢/ ١٥٨، والمعمرين للسجستاني ط السعادة ١٣٢٣ ص٤٠، والأمالي الشجرية ٢-١٠٧/ ١٠٩، هذا ولم ترد إذ التي للمفاجأة في القرآن الكريم بينما وردت الاستعمالات الثلاث الأول كما بينت آنفًا.

(١) وردت كلمة الآن في القرآن ثماني مرات: ٧، ١٨٧ البقرة، ١٨ النساء، ٦٦ الأنفال ٥١، ٩١، يونس، ٥١ يوسف، ٩ الجن، انظر معجم القرآن الكريم مادة: «أون».

(٢) من الآية (٧١) من سورة البقرة حذفت الواو من ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ رسمًا لالتقاء الساكنين وهما الواو واللام من ﴿ٱلْـَٔـٰنَ﴾، وقد قرأ ورش وابن وردان عن أبي جعفر «قالوا الآن» «بحذف الهمزة من الآن وإلقاء حركتها على اللام الساكنة قبلها وإثبات الواو لتحرك اللام، وقرئ أيضًا: (قالوا الآن) بحذف الواو فإن كانت اللام متحركة لأنها وإن كانت متحركة فهي في تقدير السكون لأن حركتها عارضة انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٩٥ بتصرف.

وهناك وجه رابع وهو إثبات الواو في اللفظ وقطع ألف الآن وهو بعيد، ذكره أبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش حاشية الجمل ١/ ١٦٥، وقال صاحب «غيث النفع» إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حركة الهمزة حرف من حروف المد نحو: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾، و﴿أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ﴾، و﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾ فلا خلاف بين أئمة القراءة في حرف المد لفظًا ولا يقال إن حرف

=

=

المد إنما حذف للسكون وهو قد زال بالنقل، لأنا نقول: التحريك في ذلك عارض فلا يعتد به، وبعض من لا علم عنده يثبت حرف المد في مثل هذا حال النقل وهو خطأ في القرآن، وإن كان يجوز في العربية كما ذكره ابن الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن ٩٥، وكذلك إذا كان قبل لام التعريف ساكن صحيح نحو: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ﴾ ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ وتحرك هذا الساكن لأجل الساكن بعده، فإذا قرئ بالنقل وزال هذا الساكن فلا تزيل حركة الساكن بل تبقيه على حركته نظرًا لعروض حركة ما بعده، ولورش في مد البدل القصر والتوسط والمد، فإذا وقفت على قالوا وابتدأت بالآن عنده تعين القصر في البدل وقد أبدل السوسي وأبو جعفر همزة (جئت) ياء وصلًا ووقفًا وأبدلها حمزة وقفًا فقط، انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص٤٢، ٤٣ بتصرف يقتضيه المقام، (والآن) ظرف زمان يقتضي الحال ويخلص المضارع له عند جمهور النحويين وهو لازم للظرفية لا يتصرف غالبًا، انظر الجمل على الجلالين ١-٦٥ بتصرف.

وقد اختلف النحاة في جواز الوقف على الآن وعدم جوازه تبعًا لاختلافهم في عامل نصبه، فمن قال: إن عامل نصبه هو جئت لا يجيز الوقف عليه، ويقدر صفة للحق أي: قالوا الآن جئت بالحق الواضح، ومن علقه بغيره أجاز الوقف عليه، وبالرأي الأول أخذ ابن عصفور وأبو حيان، وأكثر المفسرين والمعربين، قال أبو حيان في النهر الماد من البحر ١/ ٢٥٧: (أي جئت بالحق الواضح لنا -أي نطقت به- لا أنه كان غائبًا فجاء)، وقد تعقبه الراعي الأندلسي في كتابه الأجوبة المرضية تحقيق أ. محمود المزين بقوله ص١٩٣: (قلت: ما أخرجه أبو حيان في تفسيره هذه الآية الكريمة فظن أنه مما يفهم فيها: نازل جدًّا لا يفهمه من له أدنى نظر، لأنه لو سلم أن (جاء) بمعنى (حضر) أو (قدم) أو نحوهما لم يكن المفهوم -مع تقييد مجيئه بالحق وظرف زمان الحال- أنه كان غائبًا فحضر، وإنما أخرج الناس بتقدير هذه الصفة مفهوم الظرف في تقييده: (جئت بالحق) إذ المفهوم أنه لم يجئ بالحق في غير زمان الحال المقول فيه، وإنما جاءهم الحق الآن، لا فيما مضى واعتقاد هذا لا يجوز عليهم لأنهم كانوا مؤمنين بما جاءهم به من عند الله أولًا وأخيرًا وفي كل وقت وحين، والصفة التي قدرها العلماء ترفع هذا المفهوم، لأن الحكم ينصب على القيد المقدر فيكون المفهوم أنه ﷺ قد جاءهم فيما مضى بحق لم يفهموا منه أمر البقرة أو لم يوضح لهم أمرها، فالحق ثابت في الحال وفي الماضي وفي المستقبل وأين هذا من قول أبي حيان: (لا إنه كان غائبًا فجاء)، وفسر الكواسر الحق في هذه الآية بقوله في تلخيص تبصرة المتذكر في التفسير ١/ ١٥ مخطوط: (والآن هو حد للزمانين: الماضي والمستقبل)، ومعنى (جئت بالحق) أي

=

﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا﴾[1]

=

بالبيان التام الذي تحققنا به أمر البقرة فطلبوها فوجدوها عند الفتى فاشتروها بملء مسكها ذهبًا فذبحوها، وعلى الوجه الثاني وهو تعلق الآن بمحذوف الشاطبي في الإفادات والإنشادات نقلًا عن أبي عبدالله محمد بن الفخار الغرناطي قال: (إنه كان يأمر الطلبة بالوقوف على قوله (الآن) ويبتدون بـ﴿جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ﴾ قال: وكان يحافظ عليه ويرى أنه أولى من تقدير الصفة) انظر النفخ ٣/ ١٩٥، ١٩٦. ولا شك أن هذا أولى وأحسن وأصنع من جهة الصناعة، وفسره أبو إسحاق: أي جئت بالحق في كل مرة وعلى كل حال يعني جئت بالحق أولًا وآخرًا وفي كل حين أي: غير مقيد. انظر المرجع السابق ولم يذكر أبو إسحاق ما يتعلق به الآن على هذا الوجه ولا يمكن تعلقه به، قالوا: وإنما يتعلق بمحذوف كما مر عن الشاطبي نقلًا عن شيخه، وفي تفسير غريب ذكره الزمخشري في الكشاف ١/ ٢٢٠، وأبو حيان في البحر ١/ ٢٥٧ (أي في هذا الوقت جئت بالحق أي بتحقيق وصف البقرة، وما بقي إشكال في أمرها) انظر الأجوبة المرضية المسألة الخامسة والثلاثين ص١٩٣ وما بعدها بتصرف، و(الآن) مبني وقد اختلف النحاة كثيرًا في تعليل بنائه، وسنذكر ذلك عند تعرض الشارح له بعد قليل، وقوله ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ متعلق بمحذوف حال من فاعل جئت أي ملتبسًا بالحق أو ومعك الحق، وأجاز أبو البقاء أن يكون مفعولًا به على معنى أجئت بالحق والأول أرجح والله أعلم.

والشاهد في الآية استعمال الآن اسمًا لزمن حضر كله؛ لأن القصة التي أوردت فيها كلمة الآن كلها قد انتهت وهي قصة البقرة.

(١) من الآية (٩) من سورة الجن وأولها: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقۡعُدُ مِنۡهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمۡعِ﴾ سبق أن قلنا إن لورش وابن وردان عن أبي جعفر نقل حركة همزة الآن إلى الساكن الصحيح قبلها وهو اللام، ولورش ثلاثة: البدل: وجميع القراء يكسرون ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ﴾ لالتقاء الساكنين ولعروض النقل، وقد بينا ذلك عن صاحب غيث النفع، انظر البدور الزاهرة ص٣٩٥: والآن ظرف حال استعير هنا للاستقبال، أي لأنهم لا يريدون به وقت قولهم فقط، ومن ثم قال الشارح تبعًا للمصنف أو لزمن حضر بعضه ومثلا بالآية ومعنى يستمع يريد الاستماع فهو على هذا متعد استعمل استعمال اللازم أو المفعول محذوف تقديره –والله أعلم– فمن يستمع أي شيء صغر أو كبر ويستمع: مجزوم بمن الشرطية الواقعة مبتدأ وهو فعل الشرط وجوابه يجد، وقوله (له) أي: نفسه و(رصدًا) صفة لشهابًا بمعنى الراصد أي يجد شهابًا راصدًا له ولأجله، أو هو اسم جمع للراصد

=

وبني لتضمنه لام الحضور وفتح تخفيفًا[1]

=

على معنى ذوي شهاب راصدين بالرجم وهم الملائكة يرجمونهم بالشهب ويمنعونهم من الاستماع، كذا ذكر النسفي في تفسيره ٤/ ٣٠٠، وأما العلامة الجمل في حاشيته ٤/ ٤١٨، وأبو البقاء ٤/ ٤٢١، في إعرابه فقد جعلا رصدًا اسم مفعول وزاد أبو البقاء وجهًا آخر وهو كونه على تقدير مضاف محذوف أي ذا إرصاد.

فالحاصل أنها إما أن تكون مفردًا مرادًا بها اسم الفاعل أو اسم المفعول، أو على حذف مضاف أو أن تكون جمع راصد، أو اسم جمع وجملة الشرط (يستمع) والجواب (يجد) في محل رفع خبر اسم الشرط من.

وقد اختلفوا هل كانت الشياطين تقذف قبل البعث أو ذلك أمر حدث بمبعث النبي ﷺ؟ فقال قوم: لم تكن السماء تحرس في الفترة بين عيسى ومحمد ﷺ خمسمائة عام وإنما كان من أجل بعثته ﷺ فلما بعث منعوا من السموات كلها وحرست بالملائكة والشهب، وقال عبدالله بن عمر: لما كان اليوم الذي نبئ فيه رسول الله ﷺ منعت الشياطين ورموا بالشهب، وقال الزمخشري: والصحيح أنه كان قبل البعث فلما بعث ﷺ كثر الرجم وازداد زيادة ظاهرة حتى تنبه لها الإنس والجن ومنع الاستراق أصلًا، وعن معمر قلت للزهري: أكان يرمى بالنجوم في الجاهلية؟ قال نعم. قلت: أرأيت قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا﴾ قال: غلظت وشدد أمرها حين بعث النبي ﷺ، فإن قيل: كيف تتعرض الجن لاحتراق أنفسها بسبب سماع الخبر بعد أن صار ذلك معلومًا لهم؟ أجيب: بأن الله تعالى ينسيهم ذلك حتى تعظم المحنة. انظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ١٣٣.

(١) ما ذهب إليه الشارح من أن بناء الآن لتضمنه لام الحضور هو مذهب سيبويه وأبي الحسن الأخفش وأبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني، وبقولهم أخذ أبو إسحاق الزجاج، وعلى هذا الرأي فهل تعريف الآن بها يتعرف به اسم الإشارة أو بأل نفسها لدلالتها على الحضور كما في أل الواقعة بعد أيها وأيتها في النداء أو زائدة لازمة بكل؟ قيل: والمسألة في غاية الإشكال والصعوبة وفي هذه المسألة آراء أخر للبصريين والكوفيين، فقد ذهب أبو العباس المبرد وتبعه ابن السراج إلى أنه قد وجب بناء الآن لأنه وقع من أول وهلة معرفًا بالألف واللام، وسبيل ما دخلا عليه أن يكون منكرًا أولًا ثم يعرف بهما فلما جاء على غير بابه بني، لكن قد ذكر الراعي الأندلسي في كتابه (الأجوبة المرضية) أنه قد رأى الآن منكرًا في خط بعض كبار علماء وقته على فتوى فقهية قال فيها: (إن إقامة الصلاة على الصلاة في مكان واحد وآن واحد من الأمور المنكرة)، فأتى به منكرًا

=

=

موصوفًا فإن صح هذا الفعل كان الآن معرفًا باللام التي هي فيه وجاز إعرابه إذا أريد لفظه كما نقله ابن سيده في المحكم عن سيبويه من قوله: (وقالوا: الآن أنك، كذا قرأناه في كتاب سيبويه بنصب الآن ورفع أنك وكذلك الآن حد الزمانين بمنزلتها في قولك الرجل أفضل من المرأة أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس) فكذا الآن، انظر اللسان مادة أين، وقال أبو علي: (حذفت لام التعريف منه وضمن معناها ثم زيد فيه لام أخرى) ومن البصريين أيضًا من قال -وهو أبو سعيد السيرافي-: (إنما بني لأنه لما لزم موضعًا واحدًا أشبه الحرف، لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها، والحروف مبنية فكذلك ما أشبهها)، فهذه أربعة آراء للبصريين أقربها إلى الصواب الأول الذي أخذ به الشارح، وهذه الآراء الأربعة متفقة على أن الآن اسم في أصل وضعه واستعماله بدليل دخول حرف الجر عليه، وبني على حركة لالتقاء الساكنين وكانت فتحة لوجهين: أحدهما: أنها أخف الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التي قبلها، فأتبعوها الألف والفتحة التي قبلها، كما أتبعوا ضمة الذال التي في (منذ) ضمة الميم وإن كان حق الذال أن تكسر لالتقاء الساكنين، والوجه الثاني: أن نظائرها في الظروف المستحقة للبناء أواخرها على حركة كأين وأيان بنيت على الفتح فكذلك (الآن) لمشاركتها لهما في الظرفية، هذا هو المذهب البصري، أما الكوفيون ويمثلهم الفراء فذهبوا إلى أن (الآن) مبني لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم (آن يئين) أي حان يحين وبقي الفعل على فتحته واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك، لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي ألا ترى أنك إذا قلت (الآن كان كذا) كان المعنى: الوقت الذي آن كان كذا، وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلبًا للتخفيف، قال الفرزدق: (ما أنت بالحكم...) البيت أراد (الذي ترضى) وله نظائر وبقي الفعل على فتحته كما روي عن النبي ﷺ أنه (نهى عن قيل وقال) وهنا فعلان ماضيان فأدخل عليهما حرف الخفض وأبقاهما على فتحهما، وكذلك قولهم (من شب إلى دب) بالفتح يريدون: مِن أَنْ كان صغيرًا إلى أن دب كبيرًا فأبقوا الفتح فيهما فكذلك هاهنا، ويرد على الحجة الأولى بأن: الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذي في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات لا في اختيار الكلام فلا يكون فيه حجة، وعلى الحجة الثانية: بأن الحديث والمثل من باب الحكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى ولا تدخل عليها الألف واللام، لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام، ألا ترى أنك تقول: ذهب تأبط شرًّا، وذرى حبًّا، وبرق نحره، ورأيت تأبط شرًّا و..، و..، ومررت بتأبط شرًّا و....، ولا تقول هذا التأبط شرًّا

=

وقد يعرب[1] كقوله:

لِسَلمَى بِذات الخالِ دار عَرَفتها ... وأُخرَى بِذاتِ الجزع آياتُها سَطر[2]

كَأنَّهُما مِلآنِ لم يتغَيَّرا ... وقد مَرَّ للدارَينِ من بَعدِنا عَصرُ[3]

=

ولا الذري حبًا ولا البرق نحره وما أشبه ذلك، وكذلك تقول: رفعنا اسم كان بكان ونصبنا اسم أن بأن ولا تقول: رفعناه بالكان ونصبناه بالآن، فبان الفرق بينهما، على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء فقيل عن قيل وقال، (ومن شب إلى دب) فأدخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزًا بالإجماع على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا: من شب إلى دب –بالجر والتنوين- وقد حكى ذلك الفراء وهو كوفي، وذلك ألزم لهم وأوفى حجة عليهم، انظر تفصيل هذه المسألة في الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٠، ٢٦١، والإنصاف ٢/ ٥٢٠: ٥٢٤.(المسألة ٧١) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٥٧، ١٧٥ بولاق، والتصريح ١/ ٥٨، ١٨٠، وشرح ابن يعيش ٥٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١١٨، والأجوبة المرضية (المسألة ٣٥ ص١٢٢ وما بعدها) وشبه الجملة واستعمالاتها في القرآن للأستاذ علي محمد السنوسي المدرس المساعد بكلية اللغة العربية بأسيوط ص٩٥ وما بعدها.

وبعد فهكذا لم تتفق كلمة النحاة على (الآن) لا من حيث نوعيتها اسمًا وفعلًا ولا من حيث أل فيها ولا من حيث تعليل بنائها، والأقرب عندي أنها اسم وأنها مبنية وأن أل فيها للتعريف الحضوري أو للجنس وأنها مبنية وقد تعرب كما سيذكر الشارح والله أعلم.

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل ص٩٥ أن الآن قد يعرب وقد نقل هذا القول أبو حيان في الارتشاف ص٢٧٢ قال:

وقد يعرب على رأي بدليل ... كأنهما م الآن لم يتغيرا

وقيل كسرة النون كسرة بناء كشتا، وشتان وأنشدوا:

إلى الآن لا يبين لك أرعواه ... بعد المشيب عن ذا التصابي

مفتوحًا وفي هذين دليل على أنه قد يخرج على الظرفية، وذكر ابن مالك فيما نقله عنه أبو حيان أنه جاء مبتدأ. انظر شبه الجملة واستعمالاتها في القرآن الكريم لعلي السنوسي ص٩٦ بتصرف، والهمع ص٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) في النسخة (ب): سطرًا بالنصب بدل الرفع وهذا خطأ.

(٣) البيتان من الطويل من قصيدة رائية قالها أبو صخر الهذلي.

=

=

اللغة والإعراب: (لسلمى) جار ومجرور خبر مقدم والمبتدأ (دار)، (بذات الخال) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من دار؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم أعرب حالًا أو حال منه الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور (لسلمى خبر دار)، وذات الخال اسم مكان ومثله ذات الجزع بالزاي المعجمة، وذكر عبادة في حاشيته على الشذور ١/ ١٣٥ أنه بالراء المهملة. (عرفتها): جملة فعلية في محل رفع نعت لدار لأنها نكرة، (وأخرى) معطوفة على دار وهي في الأصل نعت لمحذوف هو المعطوف في الحقيقة أي ودار أخرى أو أخرى مبتدأ أول، (بذات الجزع) نعت لأخرى، (آياتها سطر) أي علامتها دارسة غير ظاهرة لم يبق منها إلا ما يشبه السطر الذي ينمقه الكاتب، وشعراء هذيل -قبيلة الشاعر- كثيرًا ما يشبهون آثار الديار بالكتابة، وجملة (آياتها سطر) في محل رفع نعت ثان لأخرى والرابط (ها) في آياتها، أو خبر عن المبتدأ (أخرى) على القول بأنه مبتدأ أول، (كأنهما) كأن واسمها هو الضمير عائد على الدارين في البيت السابق، و(الآن) أصلها من حرف جر أصلي يفيد الابتداء حذفت نونه تخفيفًا لالتقاء الساكنين، لأن التقاء الساكنين يحرك فيهما الساكن الأول ولا يحذف، وقد جعل ابن مالك هذا قليلًا، وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات، ونازعهما أبو حيان فقال إنه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة، قال: ولو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثيرة فكيف لا يبنى جواز حذف نون (من) في هذه الحالة وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة، وقال: نعم لجوازه شرطه وهو أن تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها، انظر الهمع ٢/ ١٩٩-٢٠٠ (الآن): اسم مجرور بمن علامة جره الكسرة الظاهرة وهذا هو الشاهد في البيت حيث يجوز إعراب الآن على قلة، واستحسنه السيوطي في همعه ١/ ٢٠٨ مرتضيًا إعراب الآن نصبًا على الظرفية أو خفضًا بمن؛ لأن علل بناء الآن كلها لا تخلو من نظر، وجعل بعضهم كسرة نون الآن بناء مع وجود أل كما ذكر ذلك في الأمس وكحركة ثنتان بالفتح والكسر، وأيًّا كان وضع الآن فقوله: م الآن: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن أي كائنتان م الآن (لم يتغيرا) جازم ومجزوم، والجملة في محل رفع خبر ثان لكأن، والرابط ألف الاثنين (وقد) الواو للحال وقد حرف تحقيق، (مر) فعل ماض فاعله (عصر)، (للدارين من بعدنا) متعلق بمر، والشاهد في البيت أمور: الأول (م) والأصل: من وقد سبق الكلام فيها عند إعرابها وبرأي أبي حيان أقول والثاني: الآن وهو الذي استشهد به شارحنا

=

أصله، كأنها من الآن، فحذف نون من؛ لالتقاء الساكنين، ولم يحركها له على الغالب، وأعرب الآن، فجره بالكسرة، (وأمس)، وبني لتضمنه معنى اللام كما مر، وإنما ذكر ثم لمشاركته حذام في اختلاف الحجازيين والتميميين[١]، وكسر لما مر في أيه[٢] (وحيث[٣] مثلثًا بالحركات، لكثرة الاستعمال، ويقال له في لغة طيئ[٤]: حوث بالواو مثلثا أيضًا وهو: ظرف مكان، وبني لما مر[٥] في إذ، ويضاف إلى الجملتين[٦]،

=

على إعرابه بقلة، وقد بينت ما فيه آنفًا عن إعرابه أيضًا، والثالث: أن الآن قد تخرج عن الظرفية قليلًا والله أعلم، هذا ويروى البيت الأول من البيتين على غير الوجه الذي رواه الشارح تبعًا للمصنف هكذا:

للـيلى بـذات البـين دار عرفتهـا وأخرى بـذات الجيش آياتها سـطر

وقد ذكر البيتين معًا ابن هشام في شذوره (٦١)، شرح أشعار الهذليين للسكري، واكتفى بإيراد البيت الثاني القالي في أماليه ١/ ١٤٨، وابن جني في خصائصه ١/ ٣١٠، وابن الشجري في أماليه ١/ ٣٨٦، وابن يعيش في شرح المفصل ٨ص٣٥، والهمع ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٩٩، ٢٠٠ والدرر ١/ ١٧٥، ٢/ ٢٣١، ومعجم الشواهد ١/ ١٥١.

(١) في ب حذفت (التيميين).

(٢) في (أ) حذفت أيه، ومر الكلام على أمس من حيث: استعمال العرب لها، وأراء النحاة فيها، وشروط بنائها عند الكلام على النوع الخامس من المبني على الكسر- قال ابن هشام في شرح الشذور على هامش حاشية عبادة ١/ ١٣٥:

(وإنما كان حقه أن يذكر هنا خاصة لأنه كلمة بعينها وليس فردًا داخلًا تحت قاعدة كلية).

(٣) وردت حيث في القرآن إحدى وثلاثين مرة مجردة ومتصلة بها في موضعين: ١٤٤، ١٥٠ البقرة، والله أعلم.

(٤) سبق التعريف بطيئ.

(٥) في (أ) سقوط: لما مر.

(٦) بين ابن هشام في المغني مبحث (حيث) ص ١١٦، ١١٨ لغاتها واستعمالاتها الإعرابية وملازمتها للإضافة، وكون إضافتها إلى جملة أكثر من إضافتها إلى المفرد، وكون إضافتها إلى

=

وقد يضاف إلى المفرد[1] كقوله:

أمـــا تـــرى حيـــث ســـهيل طالعـــا نجـــما يـــضيء كالـــشهاب لامعـــا[2]

=

الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الجملة الإسمية، وأنها تكف عن الإضافة إذا اتصلت بها (ما)، وأنها تستعمل للمكان كثيرًا وللزمان قليلًا، رحم الله ابن هشام على تلك العقلية الفذة المستوعبة للعربية وأسرارها وجزاه عن العربية والإسلام خير الجزاء، وفي عبادة على الشذور ١/ ١٣٥ أن فيها أربع عشرة لغة فانظرها.

(١) قال ابن هشام في المغني ١ / ١١٧، ١١٨ وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله (حيث لي العمائم) أنشده ابن مالك، والكسائي يقيسه ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث إن كذا، .. قال أبو الفتح في كتاب التمام:

(ومَن أضاف حيث إلى المفرد أعربها انتهى، ورأيت بخط الضابطِين: أما ترى حيث سهيل طالعًا....... بفتح ثاء حيث وخفض سهيل، وحيث بالضم وسهيل بالرفع أي موجود، فحذف الخبر).

(٢) البيت من الرجز المشطور وقائله مجهول لم نعلم نسبته، كذا قررت كتب الشواهد التي بين يدي.

اللغة والرواية: (سهيل) نجم تنضج الفواكه عند طلوعه، وينقضي القيظ، و(الشهاب) شعلة النار، (طالعًا) من الطلوع، (لامعًا) مضيئًا ويروى ساطعًا ويروى نجم بالرفع، ويروى حيث بضم الثاء وفتحها، وسهيل بالجر والرفع.

الإعراب: (أما) حرف استفتاح بمنزلة ألا مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ترى) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهي إما بصرية فتحتاج مفعولًا واحدًا، أو علمية أخت ظن فتحتاج إلى مفعولين وعلى كل ففاعل ترى ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، ووزن ترى (تفل). (حيث) وردت بالضم وبالفتح وهي مبنية على الروايتين؛ لأن حيث مبنية سواء أضيفت إلى جملة كما هو أكثر حالاتها، أو إلى مفرد كما سبق هذا البيت شاهدًا عليه.

ورأى بعضهم أنها عندما تضاف إلى المفرد تعرب لزوال علة البناء وهي الافتقار إلى الجملة، ولكن يرد عليهم بأن (لدن) تبنى مع إضافتها إلى مفرد كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾، وهي في محل نصب على الظرفية، وزعم بعضهم أنه في محل نصب مفعول به لترى، والمعنى: أما ترى مكانًا مختصًّا لسهيل ويرد عليهم بأن حيث من ظروف المكان المبهمة فلا اختصاص لها بمكان دون آخر، ومن ثم بنيت، وزعم آخرون أنها صلة مقحمة كمقام في قوله: ونفيت عنه مقام الذئب، وهذا بعيد جدًّا عندي لأن زيادة الحرف قضية غير مسلمة فما بالك بالاسم، ودعوى

=

وبعضهم: يعربه، وقرئ «سنستدرجهم من حيثِ لا يعلمون»[1] بالكسرة.

=

الزيادة لا تليق بالعربية، وعلى كل فحيث مضافة وسهيل مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهذا هو الشاهد حيث أضيفت «حيث» إلى المفرد وهذا نادر، وقاسه الكسائي.

وعلى القول بزيادة حيث يكون سهيل مفعولًا لترى مجرورًا لفظًا ومنصوبًا محلًّا، وعلى القول بكونها ظرفًا تكون ترى إما منزلة منزلة اللازم أي: تحدث لك الرؤية، أو حذف مفعولها والتقدير: أما ترى شيئًا عجيبًا مثلًا، هذا على رواية جر سهيل. أما على رواية رفعه فهو مبتدأ خبره طالع والجملة في محل جر مضاف إليه بعد حيث فتكون حيث ظرف مكان مبنيًّا على الضم في محل نصب على الظرفية، وأضيفت إلى الجملة كأصلها، وعلى رواية جر سهيل ونصب طالعًا يكون طالعًا إما حال من سهيل، وهذا قليل لأن شرط مجيء الحال من المضاف إليه غير متوفر فيه ولكنه وارد في الشعر، وقيل: حال من حيث، وقيل: مفعول به لترى، وقيل: مفعول به ثان لترى وحيث مفعوله الأول، أو مفعوله الأول محذوف على القول بأن ترى علمية، (نجمًا) بالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره: أتى أو أمدح، وعلى رواية الرافعي فهو خبر لمحذوف أي هو نجم، (يضيء) مضارع وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى (نجمًا أو نجمٌ) بالروايتين، والجملة في محل نصب أو رفع نعت لنجمًا أو لنجمٌ، (كالشهاب) جار ومجرور متعلق بيضيء، أو متعلق بحال محذوف من فاعل يضيء أي: كائنًا كالشهاب (لامعًا) حال من الشهاب أو حال من فاعل يضيء.

هذا ما استطعت استخلاصه من أعاريب النحاة في إعراب هذا البيت فقد تكلفوا أعاريب كثيرة فيه فإن أكن قد وفقت فلله المنة، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني حاولت والكمال لله وحده. انظر هذا الشاهد في شرح المفصل ٤/ ٩٠، والمغني بحاشية الأمير ١/ ١١٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٣٤، والأشموني ٢/ ١٥٤، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ١٣٥، والمقتضب طبعة ١٣٨٨ ـ ١/ ٢٤٠، وشذور الذهب ص ١٧٢، ١٧٣، وشرح ابن عقيل تعليق محيي الدين ط ٢ ص٥٦، ٥٧، وابن مالك في الكافية الشافية تحقيق د. الرصد ١/ ٣٥٢، واللسان مادة حيث، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ط حيدر أباد ١٣١٨، ومعجم الشواهد ج٢ ص ٤٩٧، ٤٩٨،

(١) قوله: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ جملة قرآنية وردت مرتين الأولى من الآية ١٨٢ من سورة الأعراف وأولها: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ والثانية: الآية ٤٤ من سورة القلم وأولها: ﴿فَذَرْنِى وَمَن يُكَذِّبُ بِهَـٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾، (سنستدرجهم) يحتمل أن يكون جملة في محل رفع خبر المبتدأ، (الذين) في آية الأعراف، (ولا محل له من الإعراب، لأنها استئنافية، ومعنى سنستدرجهم:

=

فتحمل الإعراب والبناء [1].

=

سننقلهم من درجة إلى أخرى، من علو إلى أسفل وبالعكس، ومعناه هنا: نقلهم وتقريبهم إلى العقوبة بواسطة النعم التي اغتروا بها، وعبارة البيضاوي سنستدرجهم أي: سنستدنيهم إلى الهلاك قليلًا قليلًا، وأصل الاستدراج الاستصعاد، أو الاستنزال درجة، بعد درجة وفي البحر المحيط ج ٤ ص ٤٣٠، ٤٣١ والنهر الماد لأبي حيان الأندلسي أيضًا جـ ٤ / ٤٣٠ (قال الخليل بين أحمد: سنطوي أعمارهم في اغترار منهم، وقال أبو عبيدة: الاستدراج أن تتدرج إلى الشيء في خفية قليلًا قليلًا ولا تهجم عليه، وأصله من الدرجة، وذلك أن الراقي والنازل يرقى وينزل مرقاة مرقاة، ومنه درج الكتاب طواه شيئًا فشيئًا، ودرج القوم ماتوا بعضهم في إثر بعض، وقال ابن قتيبة: هو أن يذيقهم من بأسه قليلًا قليلًا من حيث لا يعلمون ولا يتابعون به، ولا يجاهرهم، وقال الأزهري: سنأخذهم قليلًا قليلًا من حيث لا يحتسبون، وذلك أن الله تعالى يفتح بابًا من النعمة يغتبطون به، ويركنون إليه ثم يأخذهم على غرتهم أغفل ما يكون . ا هـ . ومنه درج الصبي إذا قارب بين خطاه، والمعنى: سنسترقيهم شيئًا بعد شيء، ودرجة بعد درجة بالنعم عليهم، ولإمهال لهم حتى يغتروا ويظنوا أنهم لا ينالهم عقاب، وقال الجبائي: سنستدرجهم إلى العقوبات حتى يقعوا فيها من حيث لا يعلمون استدراجًا لهم إلى ذلك، فيجوز أن يكون هذا العذاب في الدنيا كالقتل ويجوز أن يكون عذاب الآخرة. وقال الزمخشري: ومعنى سنستدرجهم: سنستدنيهم قليلًا قليلًا إلى ما يهلكهم ويضاعف عقابهم من حيث لا يعلمون ما يراد بهم، وذلك أن يواتر الله نعمه عليهم مع انهماكهم في الغي فكلما جدد عليهم نعمه ازدادوا بطرًا وجددوا معصية فيتدرجون في المعاصي بسبب ترادف النعم ظانين أن مواترة النعم أثرة من الله وتقريب، وإنما هي خذلان منه وتبعيد فهذا استدراج الله نعوذ بالله منه).

وقرأ النخعي وابن وثاب: (سيستدرجهم) بالياء فيحتمل أن يكون الفاعل الباري سبحانه وتعالى، وهو التفات من التكلم إلى الغيبية، وأن يكون الفاعل ضمير التكذيب المفهوم من قوله: ﴿كَذَّبُوا﴾، ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي من حيث لا يعلمون أنه استدراج فكلما جددوا معصية زيدوا نعمة ونسوا الشكر، انظر (٢/ ٢١٤ حاشية الجمل على الجلالين بتصرف، وأبا البقاء جـ ٣ ص ٨٣)، أو أن المعنى: من جهات لا يعلمون أي: لا يتجدد لهم علمٌ ما في وقت من الأوقات فعذبوا يوم بدر. الجمل ٤/ ٣٨٠، والنسفي ٢/ ٨٧، ٨٨، ٤/ ٢٨٤، وقوله: (حيث) قرئت بالضم والكسر، أما قراءة الضم فهي قراءة العشرة وهي على الأصل في بناء حيث فتكون في محل جر بمن مضافة إلى جملة لا يعلمون، وأما قراءة كسر الثاء فهي قراءة شاذة وهي محتملة للبناء كالقراءة الأولى فتكون حركت بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وتحتمل الإعراب كما ذهب إليه بعضهم، والأول أرجح والله أعلم. والشاهد في الآية (حيث) وردت بالكسر محتملة للوجهين كما بينت.

(١) ما ذكره الشارح في الباب السابع مما لا يختص من المبنيات منقول بتصرف لا يكاد يذكر من شرح الشذور لابن هشام ١/ ١٣٣ وما بعدها على هامش حاشية عبادة.

بلوغ الأرب

بشرح

شذور الذهب

في معرفة كلام العرب

لشيخ الإسلام قاضي القضاة

أبي يحيى زكريا الأنصاري

المتوفى سنة ٩٢٦هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور محمد أحمد علي عبد العاطي

المجلد الثاني

(باب في بيان النكرة، والمعرفة، الاسم): بحسب التنكير، والتعريف: نوعان[1] أحدهما[2]: (نكرة) وهي الأصل، لاندراج المعرفة تحتها من غير عكس[3] (وهو)-

---

(١) تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة ليس تقسيمًا مطلقًا بمعنى أنه لا يكون الاسم كذا مثلًا معرفة، وكذا نكرة، بل قد يكون اللفظ نكرة ومعناه معرفة كقولهم: كان ذلك عامًا أول وأول، من أمس، فكأن مدلول كل واحد معين لا شياع فيه ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين، وقد يكون الاسم معرفة لفظًا نكرة معنى كما في قولهم للأسد: أسامة، فإنه يجري في اللفظ مجرى حمزة في منع الصرف والاستغناء عن الإضافة وأل، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة واستحسان مجيئه مبتدأ، وصاحب حال وهو في الشياع كأسد، ومن الأسماء ما يستعمل تارة معرفة وأخرى نكرة كواحد أمه، وعبد بطنه فإن بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة، وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال. ذكر ذلك أبو علي الفارسي، وكالمحلى بأل الجنسية فلفظه معرفة ومعناه نكرة ومن ثم صح وصفه بالجملة في معناه وهو الأحسن على أنها نعته. انظر شرح التسهيل تحقيق د. عبدالرحمن السيد ١/ ١٢٦ بتصرف. بمثل هذه العقلية المنظمة لابن مالك ينبغي أن يدرس النحو لأنه يرجع به إلى الاستعمال العربي الأصيل لا إلى تلك التقسيمات المنطقية الصناعية التي درج عليها المتأخرون من النحاة والله أعلم.

وقد زعم قوم أن الاسم لا ينحصر في النوعين المذكورين -أعني النكرة والمعرفة- بل هناك قسم ثالث لا نكرة ولا معرفة ومثلوا له بمن وما وبصه منونة فإنها لا تقبل رب ولا أل أما من وما فقد ذكر ابن هشام أنهما يقبلان رب، وأما صه فإنها بمعنى المصدر (سكوت) وهو يقبل رب وأل فلا داعي لهذا التمحل، ذكر ذلك يس في حاشيته على التصريح ١/ ٩١ بتصرف وزيادة من عندي، والله أعلم.

(٢) سقط في (أ): نوعان أحدهما.

(٣) قدم المصنف في الشذور النكرة لأنها الأصل كما قال في شرحه وعكس في بعض كتبه فقدم المعرفة لشرفها، والنكات لا تتزاحم أي لا تتعارض. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٣٦ بتصرف. وإنما كانت النكرة مقدمة في كتب معظم النحاة على المعرفة لوجهين أولهما: أن النكرة أخف من المعرفة، قال سيبويه ١/ ٢٢: (واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنًا لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة)، وثانيهما: أنها

=

أي: الاسم النكرة: (ما يقبل رب)[1] وإن لم يتعدد في الخارج - كرجل، وشمس[2] تقول فيها: رب رجل، ورب شمس، فإنها تصدق بمتعدد؛ لأنها

=

أصل المعرفة، وقد يؤخذ هذا من قول سيبويه السابق: (لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به)، ويذكر الأشموني في منهج السالك ١/ ١١٦، أن النكرة أصل إذ لا يوجد معرفة إلا ولها اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة لها، والمستقل أولى بالأصالة، وأيضا فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، والنكرات التي لا معرفة لها: أحد، عريب، ديار، وهي لا تستعمل إلا في سياق النفي أو شبهه انظر المزهر ٢/ ١٥٩، وانظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن أ. د: محمد يسري زعير ١/ ١٥٩ بتصرف. وقد خالف في كون النكرة أصلًا الكوفيون وابن الطراوة قالوا: لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التفكير كمررت بزيد وزيد آخر، انظر الهمع ١/ ٥٥، والنكرة والمعرفة اسما مصدرين في الأصل من نكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المعرف، وقد أتى المصنف في ترجمة هذا الباب بهما معرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة إليهما داعية لتقدمهما، انظر شرح التصريح وحاشية يس عليه ١/ ٩١ بتصرف منهما.

(١) عرف المصنف النكرة بالحد لأنها غير محصورة وضبط المعرفة بالعد فقال: ومعرفته وهي ستة لأنها محصورة، وبهذه العلامة استدل على أن من وما قد يقعان نكرتين. انظر شرح شذور الذهب وحاشية عبادة عليه ١/ ١٣٦، ١٣٧ بتصرف، وهذه العلامة أنفع من العلامة التي ذكرها ابن مالك في ألفيته إذ قال:

نكـــــرة قابـــــل أل مـــــؤثرا   أو واقـــع موقـــع مـــا قـــد ذكـــرا

لأن العلامة التي ذكرها ابن هشام دائرة النكرة ولا تحوجنا إلى تكلف التقديرات بخلاف العلامة التي ذكرها ابن مالك.

(٢) مثل الشارح -تبعًا للمصنف- للنكرة بمثالين رجل، وشمس؛ ليشير إلى أنه لا فرق في المتعدد بين أن يكون حقيقة كرجل أو مقدرًا كشمس، هكذا زعم المصنف في شرحه، وكلامه يتناسب مع عصره حينما لم يكن معلومًا أن ثَمَّ شموسًا كثيرة وأقمارًا غير التي نعلمها، فليس شمس مثالًا للمتعدد المقدر بل هو للمتعدد الموجود، وأما الذات التي لا تقبل التعدد فهي الله وكل ما عداها قابل له، وأما زعمهم أن الشمس كوكب نهاري فهذا متناسب مع عصرهم أيضًا. أما ما وصل إليه العلم الحديث بتوفيق الله فهو أن الشمس نجم لا كوكب، لأنه جسم مضيء بذاته يعكس الضوء والحرارة لما حوله، وما أدق التعبير القرآني الذي لفت إليه البشر عبر العصور في قوله في سورة يونس عليه السلام ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ فقد أسند الضوء للشمس،

=

موضوعة لكوكب نهاري، وكضمير الغيبة فيما مرجعه غير مختص نحو: ربه رجلًا، ونعم رجلًا، ورب رجل[1] وأخيه، على أن في هذا الضمير ثلاثة أوجه أحدها: نكرة مطلقًا[2]، ثانيها: معرفة مطلقًا[3]، ثالثها: إن كان مرجعه واجب التنكير ـ كما في الأمثلة المذكورة ـ فنكرة، أو جائزه[4] ـ كما في جاءني فأكرمته ـ فمعرفة[5]، وإنما اختصت النكرة برب لأنها للتقليل أو التكثير[6] وذلك لا يتأتى إلا في النكرة.

=

والنور للقمر، وشتان بين النور والضوء، ألا ما أجل كلام الله وأبدعه: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ والله أعلم.

(١) في (أ) سقوط: ورب رجل.

(٢) أي سواء عاد الضمير على الاسم واجب التنكير كالمثل الثلاثة الآنفة، أم على جائز التنكير كجاء رجل فأكرمته، فإن الفاعل قد يكون نكرة وقد يكون معرفة، وهذا ما ارتضاه العلامة الرضي في شرح الكافية ٢ / ١٢٨ ورد بأنه يخصصه من حيث هو مذكور.

(٣) هذا المذهب الجاعل الضمير معرفة مطلقًا سواء عاد على اسم واجب التنكير أو جائزه هو ما اختاره ابن مالك تبعًا للجمهور، في ألفيته حيث قال: (وما رووا من نحو ربه فتى نزر..............).

(٤) في الأصل، و(أ) وجائزه والأحسن ما أثبته.

(٥) أما الضمير العائد على معرفة فلا خلاف بينهم في أنه معرفة.

(٦) في (أ): للتكثير. قال ابن هشام في (المغني) عن رب ـ من حيث إفادتها التقليل والتكثير ١ / ١١٩ وما بعدها بحاشية الأمير: وليس معناها التقليل دائمًا خلافًا للأكثرين ولا التكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا، فمن الأول: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ وفي الحديث: (يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان: (يا رب صائمه لن يصومه ويارب قائمه لن يقومه) وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، ووجه الدليل: أن الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف، ومن الثاني قول أبي طالب في النبي ﷺ:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ... ثمال اليتامى عصمة للأرامل

ويقول آخر:

ألا رب مولود وليس له أب ... .

=

(و) ثانيها[1]: (معرفة)[2] وهي: ما لا يقبل رب، وعرفها ابن الحاجب[3] بأنها ما وضع لشيء بعينه، والنكرة بأنها ما وضع لشيء لا بعينه[4]، (هي) أي: المعرفة ـ أنواع[5] (ستة)[6] المضمر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمحلى بأل، والمضاف إلى واحد منها. وترك سابعًا وهو: المنادى المقصود، وكأنه تركه لذكره

=

ونظير رب في إفادة التكثير (كم الخبرية)، وفي إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى: (قد)، وتنفرد رب بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرًا وإفرده، وتذكيره، وتمييزه بها لا يطابق المعنى إن كان ضميرًا وغلبة وحذف ما عداها ومضيه وإهمالها محذوفة بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلًا، وبدونهن أقل... وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى...وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها في محل نصب والصواب ما قدمناه.

(١) في (أ): ثانيها، وهو خطأ لأن القسمة ثنائية.

(٢) في (ب): المعرفة.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) انظر شرح الكافية ٢/ ١٢٨، وقد اكتفى ابن الحاجب بتعريف المعرفة وفهم تعريف النكرة من مفهوم المخالفة، فليس تعريف النكرة الذي ذكره الشارح من لفظ ابن الحاجب وإنما هو مفهومه، وقد علق الرضي على هذا التعريف بقوله: (وقوله بعينه احتراز عن النكرات، ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه أحدًا معينًا إذ لو أراد ذلك لم يدخل في الأعلام إذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف إلى أحدها تصلح لكل معين قصده المستعمل، فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام أم لا كما في غيرها، ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان أصرح.... والأصرح أن يقال في رسم المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات والمعرف باللام العهدية وإن كان المعهود نكرة إذا كان المنكر المعهود إليه أو المعهود مخصوصًا قبل أي حكم).

(٥) في (ب): فحذفت أنو اع.

(٦) أكثر النحاة يجعل أقسام المعرفة خمسة فيغفلون المعرفة بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول ثم يقولون: والمبهم على ضربين: اسم إشارة، وموصول فيؤول ذلك إلى أن أقسامه ستة، انظر شرح التسهيل ١/ ١٢٦ بتصرف.

له في مبحث المبني على الضم أو نائبه[1]، وقد رتب المعارف على ما ذكرته، وقد يفهم أن ترتيبها في التعريف كذلك، وفي كلامه في الشرح ما يشير إليه[2]،

---

(١) أو يجاب عن ترك المصنف لهذا السابع: بأن قوله ستة مفهوم عدد لا يفيد الحصر، أو لأن المنادى المقصود داخل في المعرف بأل على القول بأن المنادى معرف بأل مقدرة. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٣٨ بتصرف، وقد اختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حذف لفظًا ويبقى معنى، كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ ٣٩ سورة الفرقان، وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه. وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم الإشارة فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى، وهذا أظهر وأبعد عن التكلف. انظر شرح التسهيل د. عبدالرحمن السيد ١/ ١٢٧.

(٢) مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة، وذهب ابن حزم إلى أنها كلها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا، وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا إن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر، وقد ذهب إلى عدم التفاوت أيضًا العلامة الأمير في حاشيته على شرح الشذور ص ٣٧ فانظره ثم فهو كلام طيب منه يستحق النظر والتأييد، وعلى التفاوت: اختلف في أعرف المعارف؛ فذهب سيبويه والجمهور إلى أن المضمر أعرفها، وقيل: العَلَم أعرفها وعليه الصيمري، وعزي للكوفيين، ونسب لسيبويه، واختاره أبو حيان قالا: لأنه جزئي وضعًا واستعمالًا وباقي المعارف كليات وضعًا جزئيات استعمالًا، وقيل: أعرفها اسم الإشارة، ونسب لابن السراج، وقيل: ذو أل، لأنه وضع لتعريفه أداة وغيره لم توضع له أداة، ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرفها إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه وبه يعرف، ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالإجماع. وقال أبو حيان: لا أعلم أحدًا ذهب إلى التفضيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك، والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه على الإطلاق ثم يليه العَلَم، وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العَلَم، ونسب لابن السراج، واحتجوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العَلَم، وتعريفها حسي وعقلي وتعريفه عقلي فقط، وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيد، ولا حجة في ذلك لأن المعتبر إنما هو زيادة الموضوع، والعَلَم أزيد وضوحًا لاسيما علم لا يعرض له شركة كإسرائيل وطالوت. قال أبو حيان: قال أصحابنا أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس، وأعرف الإشارة ما كان لقريب ثم للوسط ثم للبعيد، وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم الجنس. انظر الهمع ١/ ٥٥-٥٦.

واختار ابن مالك[1] في تسهيله أن أعرفها: ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العَلَم، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام، ثم اسم الإشارة والمنادى في رتبة واحدة، ثم الموصول وذو الأداة كذلك، والمضاف في رتبة المضاف إليه[2]، واستثنى منه المصنف المضاف إلى المضمر[3]، فإنه ليس في رتبته بل في رتبة العَلَم، وإلا لما صح: مررت بزيد صاحبك؛ إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف[4]، قال: وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها، ويدل على بطلانه قوله: كخذروف[5]

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) نص ابن مالك في التسهيل ـ كما في النسخة المحققة د. عبدالرحمن السيد ١/ ١٢٥: وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم المشار به، المنادى، ثم الموصول، وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه، فهذه النسخة أغفلت العَلَم. ولعل المحقق سها عن ذكره، وقد علل ابن مالك في شرحه هذا التفاوت في التعريف بقوله ١/ ١٢٧: (وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب، لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله، ثم العلم؛ لأنه يدل على المراد به حاضرًا أو غائبًا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو: زيد رأيته، فلو تقدم اسمان وأكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه في التعريف، ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان، ثم الموصول، وهو بحسب صلته، فيكمل تصريفه بكمال وضوحها، وينقص بنقصانها، ثم المعرف بالأداة، والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه.

(٣) في (ب): الضمير وكلاهما جائز.

(٤) للعلامة الأمير في حاشيته على الشذور ص ٣٧ نظر جدير بأن يهتم به ويسجل؛ لأنه يدل على عقلية فذة متمرسة بهذا العلم الشريف يقول: (قالوا إلا المضاف للضمير فإنه في رتبة العلم لا الضمير؛ لأنه يقع صفة للعلم نحو: مررت بزيد صاحبك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له أو دونه)، وأنا أتوقف في هذه القاعدة إذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالأنسب أن تكون أعرف منه، والمشروط في النعت الموافقة في مطلق التعريف، ويقال: جاء الرجل الذي قام أبوه، والظاهر فيه أن الموصول نعت على أن جعلهم المضاف في رتبة المضاف إليه ممنوع. كيف ! وغلام زيد صادق بأي غلمانه.

(٥) في هامش النسخة (أ): الخذروف بالذال المعجمة شيء يدوره الصبي بخيط في يديه يسمع له دوي (صحاح).

الوليد المثقب[1] فوصف المضاف إلى المعرف بأل بالمعرف بها، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف[2]، فالمعارف بدون المنادى: ستة أنواع، أحدها:

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي. انظر ديوانه ٢/ ٥١ ط دار المعارف ١٩٦٤ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والبيت بتمامه هكذا:

فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه ... يمر كخذروف الوليد المثقب

وهذا البيت من قصيدة له طويلًا كان قد ساجل بها علقمة الفحل أمام أم جندب أو تحاكما إليها في أن يصف كل واحد منهما فرسه في قصيدة.

المعنى والإعراب واللغة: فأدرك الفاء عاطفة، أدرك معطوف على ما قبله فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى نفسه، أي أدرك هذا الفرس الوحش الذي كان يطارده، فالمفعول محذوف، لم يجهد: جازم ومجزوم والفعل مبني للمعلوم كما في ضبط الديوان، مضارع جهد كفرح، ومبني للمجهول كما ضبطه الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد من الإجهاد أو من الجهد، وكلاهما مفيد في المعنى أي أن هذا الفرس لم يجهد بنفسه ولم يجهده غيره، فهو فرس أصيل نفيس، وعلى كل ففاعل الفعل أو نائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى ما عاد إليه فاعل أدرك المستتر، والجملة في محل نصب حال من فاعل أدرك، (لم يثن شأوه): الواو عاطفة (يثن) مضارع مجزوم بلم مبني للمعلوم أو المجهول كما مر في يجهد وعلامة الجزم حذف حرف العلة، والفاعل أو نائبه مستتر تقديره هو يعود إلى الفرس، وشأوه كلام إضافي مفعول به، والجملة في محل نصب عطفًا على الجملة الحالية (لم يجهد)، والشأو: الشوط البعيد، أي أنه أدركه في شوط واحد دون أن تثنيه لسرعته. (يمر): مضارع وفاعله والجملة لا محل لها من الإعراب مستأنفة أو في محل نصب حال ثانية من فاعل أدرك. (كخذروف): خذروف بضم الخاء وبالذال المعجمة على وزن فعلول بضم الفاء: عود مشقوق في وسطه يشد بخيط ويجذب فيسمع له دوي، ويطلق أيضًا على الذي يوضع في حرفي الرحى العليا، ويقال خذروف أي: أسرع، ومنه الخذروف الذي يديره الولد بخيط فيسمع له دوي وهو المسمى في عرفنا بالدوامة، ويقال للجمل الواسع الخطا الخذروف، وكخذروف جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف وتقدير الكلام: يمر كائنًا كمر خذروف، وهو مضاف، (والوليد) بمعنى المولود مضاف إليه منعوت بالمثقب الذي هو مجرور لأن المنعوت مجرور.

والمعنى: يصف فرسه بأنه أدرك الصيد من غير أن يجهده، وأنه كان سريعًا سرعة خذروف الوليد، والشاهد في البيت: (كخذروف الوليد المثقب) حيث نعت المضاف المحلى بها، وفي هذا دلالة على أن المضاف إلى معرفة في رتبة تلك المعرفة باستثناء المضاف إلى الضمير، وليس في رتبة ما تحتها، خلافًا لما زعمه بعضهم، والمسألة خلافية كما سنذكر بعد قليل.

وقد استشهد به المصنف في شرح الشذور (٧٣) وانظر حاشية عبادة على الشذور ١/ ١٣٨عرضا، ١٦٥.

(٢) ما نقله الشارح عن ابن هشام في شرح الشذور فيه تصرف وحذف، وإليك نص ابن هشام في شرحه ٤٣، ٤٤ بحاشية الأمير: (وأقول هذا خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة، وهو في درجة

=

المضمر، ويسمى: الضمير[1]

=

ما أضيف إليه، فغلام زيد في رتبة العَلَم، وغلام هذا في رتبة الإشارة، وغلام الذي جاءك في رتبة الموصول، وغلام القاضي في رتبة ذي الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف للمضمر كغلامي فإنه ليس في رتبة المضمر بل هو في رتبة العَلَم، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى المعرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائمًا، وذهب آخر إلى أنه في رتبتها مطلقًا، ولا يستثنى المضمر، والذي يدل على بطلان القول الثاني قوله: كخذروف الوليد المثقب، فوصف المضاف للمعرفة بالأداة بالاسم المعرف بالأداة، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وعلى بطلان الثالث قولهم: مررت بزيد صاحبك) وقد ذكر السيوطي في همعه هذه الأراء عازيًا كل رأي إلى صاحبه مع ذكر رأي رابع، قال ١/ ٥٦: (واختلف في المعرف بالإضافة على مذاهب: أحدها: أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقًا حتى المضمر، لأنه اكتسب التعريف منه فصار مثله، وعليه ابن طاهر وابن خروف، وجزم به في التسهيل. الثاني: أنه في مرتبته إلا المضاف إلى المضمر فإنه دونه في رتبة العَلَم وعليه الأندلسيون لأن لا ينقض القول بأن المضمر أعرف المعارف، ويكون أعرفها شيئين المضمر والمضاف إليه، وعزي لسيبويه. الثالث: أنه دونه مطلقًا حتى المضاف لذي أل، وعليه المبرد كما أن المضاف إلى المضمر دونه. الرابع: أنه دونه إلا المضاف لذي أل حكاه في الإفصاح).

(١) المضمر والضمير كلمتان مأخوذتان من مادة (ض.م.ر) وهذه المادة يدور معناها حول الهزال والخفاء، انظر القاموس ٢/ ٧٦، ومن ثم كان النحاة دقيقي التعبير في اختيار هذين المصطلحين للمعنى الذي يدلان عليه، فالضمائر إن كانت ملفوظة وجدناها هزيلة لقلة أحرفها؛ لأن أغلبها في اللغة على حرف كتاء قمت أو على حرفين كنا من قمنا، أو على ثلاثة كنحن وإن كانت مستترة فهي مستخفية، وهذا لا يمنع أن تكون من أحرف قليلة، ومن ثم كان إطلاق المضمر والضمير على البارز والمستتر حقيقيًّا فيهما خلافًا لما زعمه الصبان ١/ ١٢٠ من أن: (الضمير فعيل من الضمور وهو الهزال، والمضمر مفعل من الإضمار وهو الإخفاء فإطلاق الأول على كثير من الحروف كنحن، والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما).

والصواب أنه لا تغليب إذ (نحن) ليست كثيرة الحروف إلا باعتبار نسبتها لتاء الفاعل مثلًا، ولكنها في الحقيقة تتكون من أقل عدد ينبغي أن تتكون منه الكلمات. على أن الشيخ خالدًا ذهب إلى التسوية بينهما، وهو الصواب حيث يقول في تصريحه ١/ ٩٥: (الضمير اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته، وإطلاقه على البارز توسع، والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد أي معقود).

=

ويسميه[1] الكوفيون: الكناية والمكنى[2] (وهو: ما دل) وضعًا (على متكلم): كأنا، (أو مخاطب): كأنت[3] (أو غائب) كهو[4] فياء إياي، وكاف إياك، وهاء إياه: ليست بضمائر، لأنها لا تدل على متكلم، ولا مخاطب، ولا غائب، بل على تكلم وخطاب وغيبة، فهي: حروف، والدال على المتكلم،

=

والخلاصة: أن له جهتين فهو بحسب قلة حروفه ضمير، وباعتبار استتاره يسمى مضمرًا انظر، أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن الكريم (١/ ١٧١،١٧٢ بتصرف)، وقولهم المضمر هو من الحذف والإيصال، والأصل المضمر به. انظر حاشية الأمير على الشذور ص ٣٨ بتصرف، وقد ذكر سيبويه سر كون الضمير معرفة بقوله في كتابه ٢/ ٦: (وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسمًا بعد ما تعلم أن من تحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئًا يعلمه) ومن ثم يتجلى لنا قيمة الجانب العقلي في دراسة النحو كما ذكر ذلك أستاذنا الدكتور محمد يسري زعير في كتابه أسرار النحو ١/ ١٧٣.

(١) في النسختين الأصلية، و(أ): وتسميه.

(٢) إنما سمى الكوفيون الضمير كناية ومكنيًا لأنه يكنى به عن الظاهر اختصارًا، وقولهم: المكنى من باب الحذف والإيصال، والأصل المكنى به، لأن المكنى اسم مفعول من كنى، وهو يتعدى إلى مفعول بالياء. انظر عبادة ١/ ١٣٨ بتصرف. ويسميه الكسائي التفاتًا. ذكر ذلك الأمير في حاشيته على الشذور ٣٨.

(٣) تمثيل الشارح تبعًا للمصنف لضمير المخاطب بأنت يوحي بأن أنت كلها هي الضمير وهذا رأي الفراء، وذهب الجمهور إلى أن أنت كلمتان: أن هي الضمير والتاء حرف خطاب، وقيل الضمير هو التاء المتصرفة كانت متصلة فلما أرادوا فصلها عدوها بالهمزة والنون.انظر المغني وحاشية الأمير عليه ١/ ٢٦ بتصرف.

(٤) المراد بدلالة الضمير على ما ذكر. الدلالة الدائمة فخرج العلم المستعمل في ذلك نحو: قال فلان زيد نفسك أو مخاطبك أو غائبًا، والمراد أنه وضع للدلالة على متكلم بخصوصه وكذا الباقي، فخرج لفظ متكلم ومخاطب وغائب. انظر الأمير ص ٣٨. ولم يقيد الشارح المتكلم والمخاطب بالمعلوم لأنه لا حاجة إلى هذا الوصف، إذ المتكلم والمخاطب لا يكون إلا حاضرًا لكن المتكلم لا يكون إلا حاضرًا حقيقة والمخاطب يكون حاضرًا حقيقة أو تنزيلًا كقول البوصيري: مزجت دمعًا من مقلتي بدمي، لأنه جرد من نفسه شخصًا وخاطبه. انظر عبادة ١/١٣٨ بتصرف. أما ضمير الغائب فإنه سيرد وصفته بمعلوم بعد قليل.

والمخاطب، والغائب: إنما هو إِيَّا، لكنه لما وضع مشتركًا بينها وأرادوا بيان ما عنوا به احتاج إلى قرينة تبين ذلك[1] ثم لابد للضمير من مفسر، فإن كان لمتكلم

---

(١) كلام الشارح من أول الضمير إلى هنا مأخوذ بتصرف لا يكاد يذكر من شرح الشذور لابن هشام انظره ١/ ١٣٨، ١٣٩ على هامش حاشية عبادة، والأصل أوضح. وقد اختلف النحاة اختلافًا بينًا في إياي، وإياك، وإياه، وفروعهن على مذاهب متعددة وإليكها: الأول: ذهب سيبويه والفارسي والأخفش إلى أن الياء والكاف والهاء المتصلات بإيا حروف تبين الحال وتوضح المراد من إيا متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، كالحروف في أنت وأخواتها، وكلواحق اسم الإشارة. قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا وهذا ما ذكره الشارح تبعًا للمصنف.

والثاني: مذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك أن هذه اللواحق أسماء وأنها ضمائر أضيفت إليها إيا زاعمين أن إيا أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء.

وذلك ليس سديدًا لوجهين، الأول: أن هذا الذي استشهدوا به شاذ ولم تعهد إضافة الضمائر. والثاني: أنه لو صح ما يقولون لكانت إيا ونحوها ملازمة للإضافة، ومعلوم أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة، فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربة، ألست ترى أنهم أعربوا (أي) الموصولة الشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

والثالث مذهب الفراء: أن إيا ليست ضميرًا، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلًا للضمير، والضمير هو اللواحق، ليكون دعامة يعتمد عليها، لتتميز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة، والرابع مذهب الزجاج: أن الضمائر هي اللواحق موافقًا الفراء، ثم خالفه في إيا فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء، والخامس رأي ابن درستويه: أن هذا ليس ظاهرًا ولا مضمرًا وإنما هو بين بين، والسادس مذهب الكوفيين: المجموع من إيا ولواحقها ضمير واحد. انظر محيي الدين على ابن عقيل ط. إحياء التراث العربي بيروت ١/ ٩٨، ٩٩ بتصرف، وهذا المذهب الأخير هو ظاهر مذهب ابن مالك في الألفية قال:

وذو انتصاب في انفصال جعلا ... إياي والتفريع ليس مشكلا

أو مخاطب فمفسره: حضور من هو له، أو لغائب فمفسره معلوم، أو مذكور كما ذكرهما بقوله: (معلوم) أي: في الذهن[1] (نحو) قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[2][3].

---

(١) يعلم ضمير الغائب ذهنًا بأحد أمور: الأول السياق، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، والثاني: المقام مثل قوله تعالى في سورة النساء: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ أي فإن كانت البنات نساء، والثالث: الحال أو المشاهدة كقوله تعالى في سورة القيامة: ﴿إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ أي الروح، والرابع: من الفعل قبله كقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ أي العدل. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٤٠ بتصرف. والظاهر أن المصنف أدخله في المتقدم لفظًا فأراد به ما لفظ به أو بمادته، وتوسع بعضهم في هذا حتى أجاز رجوع الضمير إلى ما يفهم من عامله، فأجاز (ضرب) على أن نائب الفاعل ضمير الضرب المفهوم من (ضرب).

(٢) انظر الأمير على الشذور ٣٩، ولا شك أن هذا الأخير فيه إسراف لا تحتمله طبيعة لغتنا السمحة السهلة.

(٣) قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ جملة قرآنية وردت مرتين، الأولى: من الآية الثالثة من سورة الدخان ونصها: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ والثانية في أول سورة القدر: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، وجملة ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ التي في الدخان إما جواب القسم ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ أو معترضة بين القسم وجوابه ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾، أو هي جواب قسم أول وجملة ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ جواب قسم ثان بدون عطف بكل، قيل: والأرجح الأول وعلى كل فهي عارية عن المحل الإعرابي، وأما في سورة القدر فهي جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب أيضًا، والضمير في ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ في سورة الدخان يعود على متقدم وهو ﴿ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ إذا أريد بالكتاب القرآن فليس فيه شاهد، وفي سورة القدر يعود على القرآن وإن لم يجر له ذكر، وهذا تفخيم للقرآن وإعلاء من شأنه حيث إنه بلغ الذروة في البيان والوضوح بحيث إن الضمير يعبر عنه ويحل محله وهذا هو شاهد الشارح والمصنف من الآية فإن قلت: الهاء من القرآن فيلزم عود الشيء على نفسه، قلت: الشيء مع غير نفسه منفردًا عن الغير، عبادة على الشذور ١/ ١٤٠، وعندي أن الضمير في ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ يمكن أن يعود إلى القرآن الكريم المفهوم من سورة العلق لأنها متقدمة على هذه السورة نزولًا وترتيبًا في المصحف فيكون الضمير قد عاد على مذكور، وهكذا يمكن للفظ القرآني أن يحتمل معاني غزيرة كلما قلبته وجدت فيه دررًا تجل عن الوصف والحصر، غاية الأمر أنها تحتاج إلى غواص حاذق يكون على مستواها، والله أعلم.

أي: القرآن وهو: معلوم، (أو) مذكور (متقدم مطلقًا) أي: لفظًا، ورتبة (نحو) قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[1] فالقمر المفسر للضمير كما هو متقدم لفظًا متقدم رتبة؛ لأنه على قراءة الرفع مبتدأ، وعلى قراءة النصب مفعول لفعل يفسره قدرناه المذكور، (أو) متقدم (لفظًا لا رتبة نحو) قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2]

(١) من الآية ٣٩ من سورة (يس) وآخرها: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ قرئ بقراءتين: الأولى: الرفع وهي لنافع وابن كثير وأبي عمرو وروح أحد راويي يعقوب من العشرة، فيكون القمر مبتدأ وجملة قدرناه خبره في محل رفع. والثانية: نصب القمر وهي قراءة باقي العشرة انظر البدور الزاهرة ص٣٢٣ بتصرف. وعلى هذه القراءة فالقمر مشغول عنه مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره قدرنا، أي: وقدرنا القمر، وعلى هذا فجملة قدرناه لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة وإنما جاز الوجهان في المشغول عنه (والقمر) لأن بعده جملة خبرية هي قدرناه، والرفع في مثل هذا أرجح؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه، وعلى كلتا القراءتين فالضمير في (قدرناه) عائد على متقدم غاية الأمر أنه في قراءة الرفع عائد على المبتدأ فتكون جملة واحدة، وعلى قراءة النصب عائد إلى المفعول به للفعل المحذوف فيكون الكلام جملتين، (قدرناه) وصل الهاء ابن كثير المكي فأشبع ضمتها واوًا. ولابد في ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ من تقدير مضاف؛ لأنه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل أي قدرنا نوره فيزيد وينقص، أو قدرنا صوره منازل فيكون ظرفًا، فإذا كان في آخر منازله دق واستقوس. انظر النسفي ٤/ ٨ بتصرف. (منازل): أي ذا منازل فهو حال أو مفعول ثان، لأن قدرنا بمعنى صيرنا، وقيل: التقدير قدرنا له منازل فيكون منازل مفعول قدرنا. انظر أبا البقاء على هامش حاشية الجمل ٤/ ٢٢٨.

ومنازل القمر ثمانية وعشرون منزلًا من كل شهر ويستتر ليلتين إن كان الشهر ثلاثين يومًا، وليلة إن كان تسعة وعشرين يومًا. ذكر ذلك صاحب تفسير الجلالين على هامش حاشية الجمل ٣/ ٥١٤ والله أعلم.

والشاهد في الآية ﴿قَدَّرْنَٰهُ﴾ حيث عاد الضمير فيها على مذكور متقدم، وقد بينا إعراب كل في محله.

(٢) من الآية ١٢٤من سورة البقرة، الواو في (وإذ) عاطفة عطف قصة على مثلها و(إذ) ظرف لما مضى من الزمان مبنى على السكون في محل نصب، وقد اختلف المفسرون في ناصبه. ولخص ذلك أبو السعود بقوله:

و(إذ) منصوب على المفعولية بمضمر مقدر خوطب به النبي ﷺ أي: واذكر لهم وقت (ابتلائه عليه السلام ليتذكروا ما وقع فيه من الأمور الداعية إلى التوحيد الوازعة عن الشرك فيتقبلوا الحق ويتركوا ما

=

=

هم فيه من الباطل، ولا يبعد أن ينتصب بمضمر معطوف على اذكروا في الآية (١٢٣)، خوطب به بنو إسرائيل ليتأملوا فيما يحكى عمن ينتسبون إلى ملته من إبراهيم وأبنائه ومن الأفعال والأقوال فيقتدوا بهم ويسيروا سيرتهم، والغرض من التذكير توبيخ أهل الملل المخالفين؛ وذلك لأن إبراهيم يعترف بفضله جميع الطوائف قديمًا وحديثًا، فحكى الله تعالى عن إبراهيم أمورًا توجب على المشركين واليهود والنصارى قبول قول محمد ﷺ، لأن ما أوجبه الله تعالى على إبراهيم جاء به محمد ﷺ، وفي ذلك حجة عليهم. اهـ خازن، وعلى كل فإذ مضافة إلى جملة ﴿ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ وكسرت الذال لالتقاء الساكنين، وألف ابتلى أصلها واو قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومعنى (ابتلى): اختبر وهذا مجاز لأن حقيقته الابتلاء والامتحان لاستفادة علم خفي على المختبر وذلك غير جائز في حق الله تعالى؛ لأنه تعالى عالم بالمعلومات التي لا نهاية لها على سبيل التفصيل من الأزل إلى الأبد، فهو استعارة تبعية واقعة على طريق التمثيل أي فعل معه مثل فعل المختبر. اهـ كرخي.

وفي النسفي ١/ ٥٧: (﴿ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ اختبره بأوامر ونواه، والاختبار منا لظهور ما لم نعلم ومن الله لإظهار ما قد علم، وعاقبة الابتلاء ظهور الأمر الخفي في الشاهد والغائب جميعًا، فلذا تجوز إضافته إلى الله تعالى، وقيل: اختبار الله عبده مجاز عن تمكينه من اختبار أحد الأمرين ما يريد الله تعالى وما يشتهيه العبد كأنه يمتحنه ما يكون منه حتى يجازيه على حسب ذلك). وفاعل ﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾ رب من قوله: ﴿رَبُّهُۥ﴾ وهو مؤخر وجوبًا لأن به ضميرًا يعود على متأخر لفظًا ورتبة لو تقدم. وهذا هو الشاهد من الآية، ومرجع الضمير (إبراهيم) ﷺ وهو مفعول به مقدم وجوبًا هذه هي قراءة الجمهور، وقرأ أبو حنيفة (إبراهيم وربه) برفع إبراهيم وهي قراءة ابن عباس ﷺ، أي: دعاه بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه أم لا) انظر المرجع السابق.

وعلى هذه القراءة يكون مرجع الضمير في ﴿رَبُّهُۥ﴾ متقدمًا لفظًا ورتبة لأن إبراهيم فاعل و﴿رَبُّهُۥ﴾ كلام إضافي مفعول به فلا شاهد فيها، وفي ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ إلى جانب القراءة السابقة لغات سبع أشهرها: إبراهيم بألف وياء، وهذه قراءة الجمهور، وإبراهام بألفين وهذه قراءة هشام عن ابن عامر في هذه السورة خاصة، وأحد وجهي ابن ذكوان عن ابن عامر فيها أيضًا، ذكر ذلك الشيخ عبدالفتاح القاضي في بدوره الزاهرة / ٤١، والثالثة: إبراهِم بألف بعد الراء وكسر الهاء دون ياء. والرابعة: كذلك إلا أنه بفتح الهاء، والخامسة: كذلك إلا أنه بضم الهاء، والسادسة: إبرهَم بفتح

=

فإبراهيم[1] المفسر للضمير متقدم لفظًا متأخر رتبة، لأنه مفعول، ورتبة المفعول متأخرة عن الفاعل، (أو) متقدم (رتبة) لا لفظًا (نحو) قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[2]

=

الهاء من غير ألف وياء، السابعة: إبراهوم بالواو، وبكل قرئ في الشواذ، وقد نص على هذه اللغات السبع العلامة الجمل في حاشيته على الجلالين ١/ ١٠٢، وعلى أربع منها أبو البقاء على هامشه ١/ ٢٤٧، وهو: أي إبراهيم اسم أعجمي معرفة معناه أب رحيم وهو ابن تارح بن آزر بن ناخور بن شاروخ بن أرغو بن فالغ بن عامر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح ﷺ، وجمعه أباره عند قوم وعند آخرين براهم، وقيل: فيه أبارهة وبراهمة. انظر المرجعين السابقين بتصرف منهما. هذا وقد ورد ذكر إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام في القرآن ٦٩ مرة في ٦٤ آية في ٢٥ سورة أولها هذه الآية وآخرها الآية ١٩ من سورة الأعلى.

انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. أ. محمد فؤاد عبدالباقي (كتاب الشعب) مطابع الشعب ١٣٧٨، ١/ ١، وما بعدها، والله أعلم.

(١) سبق التعريف به.

(٢) الآية ٦٧ من سورة طه. والفاء في ﴿فَأَوْجَس﴾ عاطفة على ما قبلها، وأوجس فعل ماض معناه أحس، فاعله موسى ﷺ وهو مؤخر لفظًا مقدم رتبة، وموسى اسم أعجمي غير منصرف وهو في الأصل مركب، والأصل موشى بالشين، لأن الماء بالعبرانية يقال له مو، والشجر يقال له شا فعربته العرب وقالوا موسى، قالوا: وقد أخذه فرعون من الماء بين الأشجار لما وضعته أمه في الصندوق، واختلافهم في موسى هل هو مشتق من: أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى، أو هو فعلى مشتق من ماس يميس أي تبختر في مشيته وتحرك فقلبت الياء واوًا، لانضمام ما قبلها كموقن من اليقين إنما هو في موسى الحديد التي هي آله الحلق، لأنها لا تتحرك وتضطرب عند الحلق بها وليس لموسى اسم النبي ﷺ اشتقاق لأنه أعجمي. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٥٢، وفي اللسان مادة (موسى) موسى: اسم النبي، صلوات الله على محمد نبينا وعليه وسلم عربي معرب، وهو مو أي ماء وسا أي شجر، لأن التابوت الذي كان فيه وجد بين الماء والشجر فسمي به، وقيل: هو بالعبرانية موسى، ومعناه الجذب، لأنه جذب من الماء، قال

=

=

الليث واشتقاقه من الماء والساج فالمو ماء وسا شجر لحال التابوت في الماء. قال أبو عمرو: سأل مبرمان أبا العباس عن موسى وصرفه فقال: إن جعلته فعلى لم تصرفه، وإن جعلته مفعلًا من أوصيته صرفته، وهو موسى بن عمران بن يصغر بن ماهت بن لاوي بن يعقوب عليه السلام، وقد ولد موسى عليه السلام وكان عمر أبيه سبعين سنة، واختلف في اسم أمه فقال ابن إسحاق: نجيب، وقيل ناجبة، وقيل يوخابيل وهو المشهور. قال كعب الأحبار: كان رجلًا آدم اللون جعدًا طويلًا كأنه من رجال أزد شنوءة بلسانه عقدة وثقل وسرعة وعجلة وكان على طرف لسانه شامة سوداء، انظر قصص الأنبياء المسمى عرائس المجالس لأبي إسحاق محمد بن إبراهيم النيسابوري ط: عيسى الحلبي / ١٤٧ وما بعدها.

وقد قال ورش قولًا واحدًا رءوس الآي في هذه السورة ومنها موسى على خلاف عادته في القرآن من جواز الفتح والتقليل، وأمالها الأخوان: حمزة والكسائي وخلف انظر البدور الزاهرة / ٢٥٢ بتصرف. ومفعول أوجس قوله: ﴿خِيفَةً﴾ وأصله: خوفه قلبت الواو ياء لسكونها مفردة بعد كسرة، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٧ ﴿فِي نَفْسِهِۦ﴾ جار ومجرور بأوجس، والضمير عائد على موسى عليه السلام وهو وإن عاد على متأخر لفظًا إلا أنه متقدم رتبة؛ لأن رتبة الفاعل التقديم، وهذا هو الشاهد من الآية. وأجاز بعضهم كما ذكر الشارح تبعًا للمصنف أن يكون فاعل أوجس ضميرًا مستترًا تقديره هو يعود على موسى، ويكون موسى بدلًا منه فهو مرفوع أيضًا، وعلى هذا فلا شاهد في الآية من هذه الجهة، لأن البدل على نية تكرار العامل كما يقولون فهو من جملة أخرى على حد قولهم: (ضربته زيدًا)، فيكون من المسائل السبعة المستثناة من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة كما سيذكر بعد قليل في حينه إن شاء الله.

وفي هذه الآية يثور سؤال يتعلق بالأنبياء مؤداه: كيف استشعر موسى عليه السلام الخوف وقد عرض الله عليه وقت المناجاة المعجزات الباهرة كالعصا واليد فجعل العصا حية عظيمة، ثم إنه تعالى أعادها لما كانت عليه؟ وقد أجاب عن ذلك المفسرون، فمن ذلك قول الحسن: إن ذلك الخوف إنما كان لطبع البشرية من ضعف القلب، وإن كان قد علم أنهم لا يصلون إليه بسوء، وأن الله تعالى ناصره. وقال ابن عادل لعله عليه السلام كان مأمورًا بأن لا يفعل شيئًا إلا بالوحي، فلما تأخر نزول الوحي في ذلك المحفل بقي في الخجل. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٠٠ بتصرف. وعندي أن خوف موسى عليه السلام لم يكن على نفسه وإنما كان على دعوته، مصير بني إسرائيل قومه الذي سيتحدد بعد هذه المساجلة مع السحرة، ومن ثم يتجلى الفرق بين موسى عليه السلام ونبينا ﷺ.

=

فموسى[1] المفسر للضمير متأخر لفظًا متقدم رتبة، لأنه فاعل، ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات، وقيل: فاعل أوجس ضمير مستتر، وأن موسى[2] بدل منه[3] فلا دليل في الآية، (أو مؤخر)، الأنسب متقدم: متأخر (مطلقا) أي: لفظًا، ورتبة، وهو: إما جملة، أو مفرد، والمفرد: ستة، فالجميع سبعة، وقد أخذ بيانها فقال: (في نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾)[4] من كل جملة

=

فقد كان النبي ﷺ في ظرف أحرج من ظرف موسى ﷺ حيث القوم يتربصون به، ويقتفون خطاه وهو في الغار مع صحبه قائلًا له مطمئنا ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ فشتان بين النبيين الرسولين و﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ والله أعلم.

(١) سبق التعريف به.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) في (أ) سقطت: بدل منه.

(٤) الآية الأولى من سورة الإخلاص وهي مكية عند الجمهور ومدنية عند أهل البصرة انظر النسفي ج٤ / ٣٨٣، ولها أسماء كثيرة، وزيادة الأسماء تدل على شرف المسمى، وقد استوعبها مع بيان فضائلها صاحب حاشية الجمل على الجلالين ٤/ ٦٠٣ فليراجع. وقوله ﴿هُوَ﴾، كما في تفسير السمين ففيه وجهان: أحدهما: أنه ضمير عائد على ما يفهم من السياق، لأنه يروى في الأسباب أنهم قالوا له: صف لنا ربك وانسبه، وقيل: قالوا له: أمن نحاس هو أم من حديد؟ فنزلت، وحينئذ يجوز أن يكون لفظ الجلالة مبتدأ وأحد خبره، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون (أحد) خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد . والثالث: أنه ضمير الشأن، لأنه موضع تعظيم، والجملة بعده خبره مفسرة له، وهذا ما عليه شارحنا تبعًا للمصنف، وقد نص على وجهي (هو) أيضًا أبو البقاء في إعرابه للقرآن ٤/ ٤٨٧، وعلى الوجه الأول لا شاهد في الآية؛ لأن الضمير يكون عاد على معلوم ذهنًا وهو المسئول عنه، وعلى الوجه الثاني لا تكون جملة ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ محتاجة إلى رابط، لأن المبتدأ ضمير الشأن، وضمير الشأن إذا وقع مبتدأ لم يعد من الجملة التي وقعت خبرًا عنه ضمير، لأن الجملة بعده وقعت مفسرة له فلا يفتقر فيها إلى عائد يعود منها إلى المبتدأ الذي هو ضمير الشأن، والدليل على أن هذه الجملة وقعت مفسرة له أنه لا يجوز تقديمها عليه، وإن كان يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه جملة كان أو مفردًا، إلا أنه لا يجوز تقديم المفسَّر على المفسِّر، لأن المفسَّر يقتضي أن يكون بعد المفسِّر. انظر البيان في غريب القرآن ٢/ ٥٤٥. وقوله ﴿أَحَدٌ﴾ أي فرد

=

=

في ذاته وصفاته لا يتجزأ، وهمزة أحد بدل من واو، لأنه من الوحدة، وإبدال الهمزة من الواو المفتوحة قليل كقوله: امرأة أناة، [والأصل وناة، لأنه من الوني وهذا بخلاف (أحد) التي تقع في سياق النفي فإن همزتها أصلية] ونقل أبو البقاء (٤/ ٤٨٨) أن همزة ﴿أَحَدٌ﴾هنا غير مقلوبة بل أصل نفسها كأحد المراد به العموم. والمعروف الأول.وقال مكي: إن أحدًا أصله واحد فأبدلت الواو همزة فاجتمع ألفان، لأن الهمزة تشبه الألف فحذفت إحداهما تخفيفًا، ويدل عليه قراءة الأعمش: (قل هو الله الواحد) ويتفرع على هذا المعنى سؤال مؤداه: كيف ذكر «أحد» في الإثبات مع أن المشهور أنه يستعمل بعد النفي، كما أن الواحد لا يستعمل إلا بعد الإثبات؟ويقال: في الدار واحد، وما في الدار من أحد، قال تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾وقوله في سورة التوبة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾ وقوله في سورة البقرة:﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾؟ فالجواب: قال ابن عباس ﷺ: إنه لا فرق بينهما في المعنى واختاره أبو عبيدة، ويؤيده قوله تعالى في الكهف:﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾، وعليه فلا يختص أحدهما بمحل دون آخر وإن اشتهر استعمال أحدهما في النفي والآخر في الإثبات، ويجوز أن يكون العدول عن المشهور هنا رعاية للفاصلة بعده ﴿الصَّمَدُ﴾ انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٦٠٤. ومع احترامي لرأي ابن عباس وغيره من جمهرة العلماء من عدم التفرقة بين أحد وواحد فإني أخالف ذلك بناء على أن الترادف المطلق في اللغة ليس موجودًا لاسيما في كتاب الله عز وجل، وقد سمعت من أحد الصوفية الفضلاء أن ثم فرقًا بينهما هو أن أحدًا يستعمل حين لم يكن إلا الله أي قبل الأزل، وواحد يستخدم عند خلق الخلق، فوصف الله نفسه بالأحدية والوحدانية ليدل على تفرده بهذه الصفة قبل أن يخلق خلقه وبعد أن خلقهم، وهذه إشارة لطيفة، وإن كانت محتاجة إلى ما يسندها من الأدلة. ولكنه يحقق الفرق بين ما يظن مترادفًا. وفي الإتيان بأحد بعد لفظ الجلالة جمع بين صفات الجلال والكمال كما أنه جمع بين الصفات الثبوتية والسلوبية أي: التي تسلب عن الله ما لا يليق بذاته المقدسة من النقائص، بذا قال العلماء وفي (أحد) قراءتان التنوين وهي قراءة الجمهور وهي الأصل، وقرأ زيد بن علي، وأبان بن عثمان وابن أبي إسحاق، والحسن، وأبو السمال، وأبو عمرو في رواية في عدد كثير بحذف التنوين لالتقاء الساكنين. ذكر هذه القراءة العلامة الجمل في حاشيته على الجلالين ٤/ ٦٠٤،وابن الأنباري في (البيان في غريب إعراب القرآن) ٢/ ٥٤٥. ونظير هذه القراءة قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ بنصب

=

وقعت مفسرة لضمير الشأن، ولا يكون إلا مفردًا لأنه بمعنى الشأن، أو الحديث[١]، وجاز ذلك، لغرض تعظيم الشأن فإن ذكره مبهمًا، ثم تفسيره مع توفر الدواعي إليه[٢] أقوى في النفس، ولا يكون مؤنثًا (إلا) إذا كان في الجملة مؤنث عمدة كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[٣]، ﴿وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[٤]

=

النهار وتقديره: سابق النهار، وقد أورد ابن الأنباري في المرجع السابق ص ٥٤٦، ٥٤٧ شواهد شعرية تدل على ذلك فانظره.

وقوله ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ جملة في محل نصب مفعول ﴿قُلۡ﴾ وهذه قراءة الجمهور، وقرأ عبدالله وأُبي ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ دون قل، وعليها فالجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وقرأ النبي ﷺ ﴿ٱلله أَحَدٌ﴾بدون ﴿قُلۡ هُوَ﴾ فتكون كسابقتها إلا أن القراءة العليا هي الأولى بإثبات قل، لأنها الدالة على أن القرآن وحي بالأمر للنبي ﷺ، وفي ذلك إثبات لبشريته ﷺ وعبوديته لله عز وجل، وأما القراءتان الأخريان فمع كوني لا أقلل من أهميتها إلا أنهما لا يتضح فيهما ما اتضح في الأولى، ولا تذكران إلا في مقام التعليم والبحث حتى لا يسوغ لأحد أن يحذف كلمة قرآنية مدعيًا أنها قراءة كما نسب ذلك إلى أحد زعماء العرب مدعيًا أن الخطاب موجه إلينا مباشرة من الله عز وجل بعد موت النبي ﷺ، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، وقد ذكر العلامة الجمل القراءتين الأخيرتين.

والحاصل: أن في هذه الآية قراءات كثيرة وتوجيهات متعددة بينتها بقدر الطاقة في محلها، وشاهد الشارح من هذه الآية تبعًا للمصنف: عود الضمير على جملة متأخرة وهذا على أحد احتمالي (هو) كما بينت ذلك في موضعه. أما على غير هذا الاحتمال فلا شاهد في الآية لهما، والله أعلم.

(١) في (ب): الحديث أو الشأن.

(٢) في الأصل، و(أ): عليه.

(٣) من قوله: كقوله تعالى إلى ﴿ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾، ساقط من (أ).

(٤) من قوله ﴿وَلَٰكِن﴾ إلى ﴿ٱلصُّدُورِ﴾ ساقط من النسختين الأصلية، و(ب)، وقوله ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ من الآية ٤٦ من سورة الحج وأولها ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَا﴾ والفاء في قوله ﴿فَإِنَّهَا﴾ للتعليل واسم إن الضمير المتصل (ها) ويسميه النحاة ضمير القصة، ﴿لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ في محل رفع خبر إن وهي جملة مفسرة للضمير، وحسن التأنيث في الضمير إيلاؤه فعلًا مؤنثًا، ولو ذكر في الكلام فقيل: (فإنه) لجاز، وهي قراءة مروية عن عبدالله، والتذكير باعتبار الأمر والشأن. انظر الجمل بتصرف

=

ويسمى حينئذ ضمير القصة[1] في نحو: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ﴾ ـ أي الحياة ـ

=

نقلًا عن السمين ٣/ ١٧١، ومعنى﴿ تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ كما في البيضاوي أي ليس الخلل في مشاعرهم وإنما أصابت الآفة عقولهم باتباع الهوى والانهماك في التقليد، ﴿وَلَـٰكِن﴾ الواو عاطفة جملة على مثلها و(لكن) حرف استدراك وليس للعطف لتقدم الواو، ولكون ما بعدها جملة ﴿تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ﴾ معطوف على ﴿تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾، ﴿ٱلَّتِى﴾ موصول مختص مبني على السكون في محل رفع نعت للقلوب وهو نعت يفيد التوكيد لما هو معلوم أن الصدور في القلوب، ﴿فِى ٱلصُّدُورِ﴾ متعلق بمحذوف أي استقرت، والمحذوف صلة الموصول، والشاهد في الآية: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ حيث جاء مرجع الضمير متأخرًا لكونه جملة، وسمي ضمير القصة لأن في الكلام مؤنثًا، وإنما لم يحتج خبر إن إلى رابط يربطه باسمها لما مر في: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ والله أعلم.

(١) ضمير الشأن والقصة مصطلح بصري ويسميه الكوفيون (ضمير المجهول) وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزومًا إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو: كان قائمًا زيد، وظننته قائمًا عمرو، وهذا إن سُمِعَ خَرَجَ على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه، لأنه في نية التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد كان اسمًا لها، وأجاز الكوفيون أنه قام، وأنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيًّا للفاعل أو للمفعول وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل فيه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث، وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾: أن اسم إن ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده أنه قرئ (وقبيله) بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه، وقول كثير من النحويين أن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في ﴿أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ أن تقديره: أنك. وفي: كتبت إليه أن لا يفعل، أنه يجزم على النهي، وينصب على

=

﴿إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾[1]: من كل مفرد وقع خبرًا للضمير[2] (و) في نحو: (نعم رجلًا زيد، و﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾)[3] (وَرُبَّهُ رجلًا): من كل مفرد وقع تمييزً

=

معنى لئلا، ويرفع على أنك، انظر المغني ٢/ ١٠٣ بحاشية الأمير بتصرف. فمن ثم لا يلجأ إلى ضمير الشأن إلا إذا تعذرت التفاسير الأخرى كالآيتين اللتين أوردهما الشارح آنفًا.

(١) من الآية (٢٤) من سورة الشريعة (الجاثية) وتمامها: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (وقالوا) الواو عاطفة و(قالوا) جملة فعلية معطوفة على ما قبلها أو الواو للاستئناف، والضمير لمنكري البعث، ومفعول القول جملة: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ في محل نصب و(ما) هنا غير عاملة لانتقاض نفي خبرها بإلا، (هي): ضمير يعود إلى ما بعده، وقد فسر بمفرد وهو قوله: ﴿حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾أي ما الحياة إلا حياتنا الدنيا، وهذا هو الشاهد في الآية، وللعلامة الأمير في حاشيته على الشذور ص ٣٩ رأي لطيف قال:

أقول: حيث كان الضمير مفسرًا بالحياة الدنيا لزم حصر الشيء في نفسه، ولا معنى له، فالظاهر أن الآية من قبيل، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ لأنهم كانوا يقولون ذلك بعد أن يذكر لهم أنهم يحيون من قبورهم ويحصل الجدال في ذلك فالضمير لمطلق الحياة المفهومة من السياق، وفي الآية أسلوب قصر طريقه النفي والاستثناء من قصر الموصوف على الصفة.

(٢) أشار ابن هشام في المغني إلى النوع الثاني من الضمير العائد إلى متأخر لفظًا ورتبة بقوله ٢/ ١٠٢: (والثالث أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾)، قال الزمخشري:هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه، وأصله إنِ الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها قال. ومنه: هي النفس تحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت، قاله ابن مالك وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لإمكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضًا ضعف لإمكان وجه ثالث في المثالين يذكره وهو:كون هي ضمير القصة،فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك إلا أنه منع منهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده.

(٣) من الآية ٥٠ من سورة الكهف ﴿ بِئْسَ﴾: فعل ماض جامد يفيد إنشاء الذم وأصله بئس، فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو أي: البدل ولذلك ميز بقوله (بدلًا) وهنا عاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة وهو من المسائل السبعة المستثناة وفيها الشاهد، و﴿لِلظَّٰلِمِينَ﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ﴿بَدَلًا﴾ لأن وصف النكرة إذا تقدم عد حالًا، أو متعلق بفعل الذم بئس والمخصوص بالذم محذوف للعلم به تقديره: إبليس وذريته. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٣٠ وأبا البقاء عليه ٣/ ٥٢٣، وقد استدل بهذه الآية المبرد على جواز الفصل بين فعل

=

للضمير المرفوع بنعم، وبئس، والمجرور برب[1]، وفي نحو: (قاما، وقعد أخواك): من كل مفرد[2] وقع فيه التنازع إذا أعمل الثاني[3]، واحتاج الأول إلى مرفوع فإن البصريين يضمرونه، لامتناع حذف العمدة، فالإضمار قبل الذكر أسهل منه، لوقوعه في مواضع[4]، وفي نحو: (ضربته زيدًا): من كل مفرد وقع

=

التعجب وما انتصب به في نحو قولهم: ما أحسن اليوم زيدًا، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١١١، ١١٢، وقد فسر النسفي هذه الآية بقوله ٣/ ١٦، ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ بئس البدل من الله إبليس لمن استبدل فأطاعه بدل طاعة الله.

(١) أشار ابن هشام في المغني إلى هذين النوعين مما عاد فيهما الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة جـ ٢ / ١٠٢، ١٠٣ بقوله: (المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة وهي سبعة (أحدها) أن يكون الضمير مرفوعًا بنعم أو بئس ولا يفسر إلا بالتمييز نحو: نعم رجلًا زيد، وبئس رجلًا عمرو، ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح أو الذم نحو: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ وظرف رجلًا زيد، وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل، ويرده نعم رجلًا كان زيد، ولا يدخل الناسخ في الفاعل وأنه يحذف نحو ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ و(الخامس) أن يجر برب مفسرًا بتمييز وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزًا، وكونه هو مفسرًا إذ قال:

ربــــه فتيـــة دعــــوت إلى مـــا … يـــورث المجـــد دائبـــا فأجـــابوا

ولكنه يلزم عليه أيضًا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها، ويقال: نعمت امرأة هند، وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع، وعندي أن الزمخشري مفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب، وذلك أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾: الضمير في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ضمير مبهم و﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ تفسيره كقولهم: ربه رجلًا، وقيل: راجع إلى السماء والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماءة والوجه العربي هو الأول اهـ. وتؤول على أن مراده سبع سموات بدل وظهر تشبيهه بربه رجلًا بأباه) وقال الأمير في حاشيته على المغني: بل صرح الزمخشري في سورة فصلت بأن النصب على التمييز فلا محل للتأويل.

(٢) في (ب): متعدد بدل مفرد.

(٣) في نسخة نقلها عبادة عن شيخ الإسلام في حاشيته على الشذور ١/ ١٤٢ (أعملوا الثاني).

(٤) يعترض على المذهب البصري بأن مجوز تأخير المفسر لفظًا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان به لمجرد التفسير كما في: نعم رجلًا زيد، وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن والثلاثة في ضمير التنازع معدومة أي: قصد التفخيم، والمجيء بالمفسر قبل التفسير، واتصاله

=

بدلًا من الضمير كقول بعضهم: (اللهم صل عليه الرءوف الرحيم)[1] (و) في نحو قوله:

=

بالضمير انظر عبادة على الشذور ١/ ١٤٢ بتصرف، أما إن أعملت الأول وأضمرت في الثاني فهو متقدم رتبة لأنه في باب التقدير لصق الأول، انظر الأمير على الشذور ص٣٩، وقد ذكر ابن هشام في المغني مذهبي البصريين والكوفيين في هذه المسألة قائلًا ٢/ ١٠٢: (الثاني) أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله:

جفـوني ولم أجـف الأخـلاء إنـنـي لغـير جميـل مـن خليـل مهمـل

والكوفيون يمنعون من ذلك فقال الكسائي: يحذف الفاعل، وقال الفراء: يضمر ويؤخر عن المفسر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو: قام وقعد أخواك، فهو عنده فاعل بهما.

(١) ذكر المصنف في المغني الإبدال من الضمير وآراء النحاة فيه بين مجيز ومانع قائلًا ٢/ ١٠٣: (السادس أن يكون مبدل منه الظاهر المفسر له كضربته زيدًا)، قال ابن عصفور: أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومما خرجوا على ذلك قولهم: اللهم صل عليه الرءوف الرحيم، وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير وقوله:

قـد أصـبحت بقرقـري كوانـسا فـلا تلمـه أن ينـام البائـسا

قال سيبويه: (هو بإضمار أذم) وتعقبه الأمير في حاشيته على المغني قائلًا: ٢/ ١٠٣: (قوله أذم حقه: أترحم، فإن الرحمة باليائس أليق من الذم في هذا المقام، وقد أنشد الدماميني هنا ما لا يذمه إلا جاهل بأدب الكلام:

ويأخـذه أني فقـير أقبلـه فهـل مـن زكـاة يـا غنـي لبـائس

ثم قال ابن هشام في نفس المرجع: وقولهم قاما أخواك وقاموا إخوتك، وقمن نسوتك، وقيل على التقديم والتأخير، قيل: بالألف والنون والواو أحرف، كالتاء في قامت هند، وهو المختار، وعلق على هذا الأمير قائلًا: (قوله وهو المختار لا يظهر إلا فيمن لغته: أكلوني البراغيث وغير مخرج، وخلاصة هذا الموضع: أن إبدال الظاهر من ضمير الغائب ليس محل اتفاق عند النحاة فمنهم من منع: ضربته زيدًا، ومنهم من جوزه، ومنهم من جعل الظاهر وصفًا للضمير كما في: اللهم صل عليه الرءوف الرحيم، وتعقبوه بأن الضمائر لا توصف، هذا في الإبدال من المنصوب والمجرور أما في الإبدال من ضمير المرفوع فهو أحد ثلاثة آراء، والرأي الثاني: أن الكلام على التقديم

=

جَزَى ربُّهُ عنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ) جَزاءَ الكلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ[1]

=

والتأخير، والثالث: على كون الظاهر مرفوعًا بالفعل والألف والواو والنون علامات لا ضمائر، والذي يظهر لي أنه لا مانع من إبدال الظاهر من ضمير الغائب رفعًا ونصبًا وجرًّا، لأن ضمير الغائب قائم مقام الاسم الظاهر، وهم متفقون على جواز إبدال الظاهر من مثله فليكن كذلك إبدال الظاهر من ضمير الغائب، والله أعلم وسيرد لهذا مزيد تفصيل في باب البدل.

(١) البيت من الطويل واختلف في نسبته اختلافًا عظيمًا، فعزاه الأعلم الشنتمري لأبي الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي، ونسبه أبو عبيدة إلى عبدالله بن هارون، وقيل: هو للنابغة الجعدي ذكر ذلك الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد على الشذور ص١٨٠، وقال آخرون: هو للنابغة الذبياني، والذي دعاهم إلى نسبته للنابغة أن له شعرًا شبيهًا بهذا وهو:

جـزى الله عبـسا عـبس آل بغـيض جزاء الكلاب العاويات وقـد فعـل

ولعله قد روي لكل واحد من هؤلاء جميعًا فإنه قد روي بروايات مختلفة، مما يجوز معه أنه قد وقع في شعر أكثر من واحد، ذكر ذلك الشيخ محمد محيي الدين، وقيل: لم يدر قائله حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولدًا مصنوعًا، انظر العيني على الأشموني ٢/ ٥٩، والخصائص ت: محمد علي النجار ١/ ٢٩٤، وانظر ديوان النابغة ٧٩ وملحقات ديوان أبي الأسود ١٣٤، ومعجم الشواهد لهارون ١/ ٣٥٨ (اللام الساكنة).

اللغة والرواية: (جزى) بغير همز: قضى، يقال: جزاه الله خيرًا بغير همز أي: قضاه الله ما أسلف، والمصدر الجزاء بفتح الجيم والمد، ويستعمل في الخير والشر، قال تعالى في (الإنسان): ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ وقال في (النمل): ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وأما الجزاء بكسر الجيم والمد ففعله جاز، وكان أبو إسحاق الزجاجي يفرق بين جازى وجزى فيقول: إن جزى للخير وجازى للشر، انظر عبادة ١/ ١٤٢ بتصرف.

وروي (جزاء رب الجزاء) انظر الأمالي الشجرية ١/ ١٠٢، عدي بن حاتم: هو عدي بن حاتم الطائي ابن من يضرب به المثل في الكرم وهو صحابي لا يليق به هذا الهجو، وأصل عدي عديو قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسكون السابق منها وتأصله ثم أدغمت الياء في الياء (جزاء الكلاب العاويات): اختلف في معناه، فقيل: الضرب والرمي بالحجارة، وقيل دعاء عليه فالكلاب تعاوي عند طلب السفاد، وهذا من ألطف الهجو، وأصل العواء للسباع ولا يستعمل في الكلاب إلا عند السفاد، والمستعمل في غير ذلك النباح، ويروى العاديات جمع عاد، انظر التصريح ١/ ٢٨٣، والصبان على الأشموني ٢/ ٥٩٥.

الإعراب: (ربه) كلام إضافي فاعل جزى، وقد اختلف في مرجع الهاء فذهب ابن جني في خصائصه

=

من كل مفرد وقع مفعولًا مؤخرًا، واتصل ضميره بالفاعل وعليه جرى ابن مالك[١] تبعًا لابن جني[٢] وغيره لكثرة وروده، (والأصح): ما عليه الجمهور (أن هذا ضرورة) بل أجاب بعضهم: بأن الضمير في (رَبُّهُ) عائد إلى[٣] المصدر

=

١/ ٢١٤ إلى أنه عائد على عدي، قال: (وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم عائدة على (عدي) خلافًا على الجماعة (وتبعه ابن مالك كما ذكر الشارح، وقال بعضهم، إنه راجع إلى متقدم في أبيات سابقة عليه فرارًا من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ورأى آخرون أن الضمير عائد إلى الجزاء المستفاد من جزى أي جزى رب الجزاء، ومنهم من قال: إن الضمير للمتكلم على طريق الالتفات عند السكاكي، وادعى آخرون أن البيت ضرورة وهو عائد إلى عدي، وعندي: أن رأي ابن جني في هذا البيت وأشباهه أقوى من غيره لعدم التكلف فيه، وقد نظر لذلك في خصائصه مما يجعل هذا وأمثاله قسمًا قائمًا برأسه من عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة، (عني): جار ومجرور متعلق بجزى، (عدي) مفعول جزى، ولم ينون لوصفه بابن المضافة إلى علم، (جزاء): مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بجزى أو منصوب على نزع الخافض أي كجزاء وهو مضاف، (الكلاب) مضاف إليه منصوب بالعاويات أو العاديات، (وقد فعل): جملة في محل نصب حال من فاعل جزى والرابط الواو، والضمير وسكنت اللام في (فعل) للضرورة، لأن القوافي مقيدة، والجملة دعائية، وإنما عبر بالماضي (فعل) لإظهار الرغبة، فإن الطالب إذا تناهت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه وربما تخيله حاصلًا.

والشاهد في البيت: (ربه عدي) حيث عاد الضمير من الفاعل المتقدم (ربه) على متأخر لفظًا ورتبة وهو عدي وهذا التقديم شاذ عند جمهرة النحاة، وجوزه ابن جني وجماعة وعدوه سائغًا لا شذوذ فيه، وبرأيهم أقول كما سبق.

وقد أنشد هذا البيت المصنف في أوضحه (٢٢٠) وابن عقيل (١٠٣) والأشموني في باب الفاعل (رقم ٢٨٠) وانظره أيضًا في الفاخر للمفضل بن سلمة ٢٣٠، والنقائض بين جرير والفرزدق ت: بيقان ليدن ١٩٠٥م، وجمل الزجاجي ١٣١، والأغاني ١١/ ١١١، والعمدة لابن رشيق ١/ ٩٤، والمفصل ١/ ٧٦، والخزانة ١/ ١٣٤، والعيني على الخزانة ٢/ ٤٨٧، والهمع ١/ ٦٦، والدرر ١/ ٤٤، والمغني ٢/ ١٠٤، والأشموني ٢/ ٥٨، ٥٩.

(١) سبق التعريف به.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) في (أ، ب) على، والصواب ما أثبتناه لأن (عاد) تتعدى بإلى وباللام لا بعلى، انظر المصباح مادة (عود).

المفهوم من جزى أي: جزى رب الجزاء[1]، واستشكل هذا بمنع: صاحبها في الدار إجماعًا مع أن الضمير في كل منهما عائد على متأخر لفظًا ورتبة، وفرق بأن صاحب الضمير وما اتصل الضمير به[2] هنا اشتركا في العامل، فكان[3] في الكلام ما يشعر به؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول بخلافهما في تلك فامتنعت، ونظيرهما: ضرب غلامها جار هند؛ لأن صاحب الضمير لم يشارك الفاعل وهو: غلامها في العامل لأن العامل فيه: الإضافة[4]، وفي الفاعل: ضرب[5]، واعلم أن الضمير إما: بارز، وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت، أو مستتر[6] وهو بخلافه كالمقدر في قم، والبارز: إما منفصل وهو: ما يبتدأ به، ويقع

---

(١) في النسخة (ب) تقييد قوله: (بل أجاب بعضهم... إلى الجزاء) ويمكن أن الضمير في ربه راجع إلى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي.

(٢) في النسختين الأصلية و(أ): بالضمير.

(٣) في (أ) (وكان)، والأحسن ما أثبته.

(٤) قول الشارح إن العامل في المضاف إليه الإضافة هو أحد مذاهب في عامل جر المضاف إليه، والأرجح: مذهب سيبويه أن عامل جر المضاف إليه هو المضاف، لأن المضاف إليه يكون ضميرًا والضمير لا يتصل إلا بعامله اتفاقًا.

(٥) ذكر ابن هشام في المغني حكم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة من الفاعل للمفعول، والاستشكال الذي ذكره الشارح في المغني ٢/ ١٠٤ قائلًا: (والسابع: أن يكون متصلًا بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدًا) أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبدالله الطوال من الكوفيين، ومن شواهده قول حسان: ولو أن مجدًا... وقوله: كسا حلمه...، والجمهور يوجبون في ذلك النثر تقديم المفعول نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، ويمتنع بالإجماع نحو: صاحبها في الدار، لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو: ضرب غلامها عبد هند؛ لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو: ضرب غلامه زيدًا.

(٦) اختلف في الضمير المستتر هل هو من قبيل المتصل وهو الأرجح وعليه جرى ابن مالك في ألفيته حيث ذكره عقيب المنفصل بقوله:

ومن ضمير الرفع ما يستتر ... كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

=

بعد إلا في الاختيار كأنا وإياك[1] أو متصل وهو بخلافه كياء ابني وتاء قمت، والضمائر أحد وستون[2]، لأن كلًّا من المنفصل والمتصل إما: مرفوع أو منصوب أو مجرور فهي ستة[3]، لكن المجرور لا يكون إلا متصلًا لأن المتصل بمنزلة الجزء الأخير من العامل بحيث لا يفصل بينهما، والمجرور كذلك فهي

=

ولأنه لا يبتدأ به ولا يلي إلا، بل لا ينطق به أصلًا، أو من المنفصل أو واسطة بينهما لأن الاتصال والانفصال من عوارض الألفاظ المحققة، ثم إن الضمير المستتر لا يكون إلا في المرفوع العمدة كالفاعل ونائبه واسم الناسخ وهو إما واجب الاستتار أو جائزه، فالأول: ما لا يحل محله الظاهر، والثاني: بخلافه، انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ٥٥/ ٥٦ بتصرف.

(١) قول الشارح في تعريف المنفصل (في الاختيار) لا داعي له؛ لأن الضمير البارز المنفصل يقع بعد إلا نثرًا وشعرًا فهو حقيقة، فليس قيدًا في التعريف وإنما المتصل هو الذي يقال في تعريفه ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا في الاختيار، فإن وقع المتصل بعد إلا فذلك ضرورة لا يقاس عليها كقول الشاعر:

أعوذ بـرب العـرش مـن فئة بغـت　　　عـلي فـما لي عـوض إلاه نـاصرًا

وقول الآخر:

ومـا نبـالي إذا مـا كنـت جارتنـا　　　ألا يجاورنـــا إلاك ديـــار

ومَثَّل الشارح للمنفصل بأنا وإياك لينبه على أنه قد يقع في موضع رفع كأنا أو نصب كإياك، وليس في الضمائر البارزة المنفصلة ما هو في موضع جر كما سيذكر الشارح بعد قليل.

(٢) في (أ) واحد، وكلاهما جائز لأن أحدًا يقع مرادفًا لواحد سماعًا في موضعين، أحدهما: وصف اسم الباري تعالى فيقال: هو الواحد وهو الأحد لاختصاصه بالأحدية فلا يشركه فيها غيره؛ ولهذا لا ينعت به غير الله تعالى، فلا يقال: رجل أحد ولا درهم أحد ونحو ذلك، والموضع الثاني: أسماء العدد للغلبة وكثرة الاستعمال، فيقال: أحد وعشرون، وواحد وعشرون، وفي غير هذين يقع الفرق بينهما في الاستعمال، انظر المصباح المنير ط٦ جـ٢/ ٨٩٥.

(٣) في النسخة (ب) خمسة وهذا خطأ، والصواب ما في الأصل و(أ) بدليل أنها بعد استثنائها صارت خمسة.

خمسة وكل منها إما مفرد، أو مثنى أو مجموع فهي خمسة عشر، وكل منها إما: مذكر أو مؤنث فهي ثلاثون، لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد، لقلة استعماله فتسقط خمسة من ضرب واحد فيها فهي: خمسة وعشرون وكل منها: إما متكلم أو مخاطب أو غائب فهي خمسة وسبعون، لكن اكتفى في المتكلم بلفظين لأن المتكلم يرى في أكثر الأحوال أو يعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث[1] فتسقط خمسة عشر من ضرب ثلاثة[2] في خمسة فيبقى ستون ويضم إليها ياء المخاطبة كما زادها سيبويه[3] خلافًا للأخفش[4] والمازني[5] في قولهما:

---

(١) تقييد من النسخة (أ)، قوله لكن اكتفى في المتكلم بلفظين هما: أنا ونحن، وقوله: لأن المتكلم... إلخ تعليل للاكتفاء بهما عن ضمير المؤنث، ولم يعلل للاكتفاء بهما عن الضمير المثنى مطلقًا، وكان ينبغي أن يقول أو يعلم بالصوت أنه مفرد أو مثنى مذكرًا أو مؤنثًا.

(٢) تقييد من النسخة (ب) (قوله: من ضرب ثلاثة) هي ضمير المفرد المؤنث، وضمير المثنى مطلقًا وضمير جمع المؤنث، هذا وقد يقال: كان منه حال التعليل المتقدم أن يكتفى عن الخمسة بضمير واحد فتأمل.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) المازني بكر بن محمد بن بقية، وقيل: ابن عدي بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني، ومازن بني شيبان ابن ذهل، وقيل: مولى بني سدوس، نزل من بني مازن فنسب إليهم، وهو بصري روى عن أبي عبيدة، والأصمعي وأبي زيد وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدي وجماعة، وكان إمامًا في العربية متسعًا في الرواية يقول بالإرجاء، وكان لا يناظر أحدًا إلا قطعه لقدرته على الكلام، وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه، وقال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان وأخذ عن الأخفش، وقيل: لم يأخذ عنه وإنما أخذ عن الجوني ثم اختلف إليه وقد برع فكان يناظره، استقدمه من البصرة أمير المؤمنين هارون الواثق إليه من سامراء مقر الخلافة آنذاك لما أنشد مخارق قول الحارث بن خالد المخزومي:

أظليم أن مصابكم رجلًا ... أهدى السلام تحية ظلم

بنصب رجل، ورأي علماء الكوفة حوله رفعه مع تمسك مخارق بإنشاده رواية عن المازني، فلما قدم المازني أوجب النصب مدللًا عليه في حديث طويل فأصاب نجاحًا عظيمًا عند الواثق، ثم حمله الواثق على اختبار العلماء فوقفوا من المازني على علم جم ورغبة الواثق في البقاء فاعتذر وعاد أدراجه إلى البصرة مرعي الجانب من الواثق، ثم من أخيه المتوكل بعده، والمازني على طول باعه أبى التصنيف في النحو؛ إذ كان يقول: من أراد أن يصنف كتابًا واسعًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي.

ثم ألف كتابًا في علل النحو، وكتاب التصريف، وله كتب أخرى في غير النحو، توفي: بالبصرة سنة

=

إنها حرف تأنيث والفاعل مستتر[1]، فذلك أحد وستون[2]، النوع (الثاني: العلم[3] وهو):

=

٢٤٩هـ على الأشهر، انظر بغية الوعاة ١/ ٤٦٣، ٤٦٦ نشأة النحو ط٢/ ٩٣، ٩٤.

(١) ذكر ابن هشام في المغني ياء المؤنثة المخاطبة وآراء النحاة فيها جـ٢ ص٤١ قائلًا: (الياء المفردة تأتي على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون ضميرًا للمؤنثة نحو: تقومين وقومي، وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر) وقد ذكر ذلك الخلاف أيضًا العلامة الرضي في شرح الكافية جـ٢ ص٨، ٩ والأصح رأي الجمهور وهي أنها ضمير رفع يتصل بالمضارع والأمر ويكون فاعلًا ونائب فاعل واسم للناسخ والله أعلم.

(٢) هذه الإحصائية التي ذكرها الشارح للضمائر منقولة بتصرف من شرح الكافية للرضي والأصل أوضح انظره جـ٢ ص٦، ٧.

(٣) العلم لغة يطلق على: الجبل قال تعالى في سورة الرحمن عز وجل: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ وقول الخنساء:

وإن صخرًا لتأتم الهداة به ... كأنه علم في رأسه نار

والراية والعلامة والخط وما في الثوب، وأما اصطلاحًا فهو ما ذكره الشارح تبعًا للمصنف، هذا وقد قال سيبويه عن العلم (الكتاب ٢/ ٥: «فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو (زيد وعمرو وعبدالله) وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته، ومن هذا النص نستنبط أمرين: (أحدهما): أن سيبويه على عادته في تعريف الحقائق النحوية اكتفى بذكر أسماء من العلم، ولم يضع تعريفًا يصور ماهيته وحقيقته الذهنية المجردة، (الأمر الثاني): أن سيبويه ذكر السر في تعيين العلم لمسماه وهو: أنه اسم خاص به لا يتجاوزه إلى غيره ولقد هدى كلام سيبويه على هذا النحو مَن بعده إلى وضع تعريف للعلم يرسم له صورة ذهنية مجردة فيقول ابن مالك:

اسم يعين المسمى مطلقًا ... علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق ... وشذقم وهيلة وواشق

ثم يذكرون أن هذا التعريف إنما هو لأخذ نوعي العلم، وهو علم الشخص، ومن ثم يقول ابن هشام: (هذا باب العلم) وهو نوعان: جنسي وسيأتي، وشخصي وهو: اسم يعين مسماه تعينًا مطلقًا، ومعنى إطلاقه: أنه مجرد عن القرائن الخارجية سواء أكانت لفظية نحو (أل) في المعرف بها، والصلة بالنسبة للاسم الموصول، أمْ معنوية، كالحضور في ضمير المتكلم والمخاطب (وأنا وأنت) والغيبة في (هو) فهو يعين مسماه بواسطة مرجعه، وكذلك اسم الإشارة فإن تعينه لمسماه بواسطة اسم الإشارة، انظر أسرار النحو للدكتور محمد يسري زعير ١/ ٢٠٨.

أي العلم[1]: نوعان، لأنه: إما (شخص[2] إن عين مسماه) تعينًا (مطلقًا) أي: بلا

---

(١) في الأصل و(ب) حذف: أي العلم.

(٢) قوله: شخص وكذا جنس الآتي من نسبة الدال للمدلول، كذا في عبادة على الشذور ١/ ١٤٣، ثم إن علم الشخص ينقسم عدة انقسامات لعدة اعتبارات آثرت أن آتي بها مع ترك المصنف والشارح لها تتميمًا للفائدة، فهو أولًا: من حيث مسماه نوعان: (أ) أن يكون مسماه من أولي العلم مذكرًا كمحمد أو مؤنثًا كخديجة ومن هذا النوع لفظ الجلالة (الله) فهو علم على ذات موصوفة بالعلم المطلق ولكنها منزهة عن الاتصاف بذكورة أو أنوثة، كما هي منزهة عن الاتصاف بالعقل، ومثل ذلك أسماء الملائكة (جبريل وميكائيل) وغيرهما.

(ب) أن يكون مسماه مما يؤلف ولا يوصف بصفة العلم وتحته أنواع منها:

١- أسماء القبائل (كقرن) وهو اسم قبيلة ينسب إليها (أويس القرني) ﷺ وهي قبيلة يمنية، وشخص القبيلة معنوي.

٢- أسماء البلاد كعدن ومضر.

٣- أسماء الحيوانات (كلاحق) علم على فرس لمعاوية بن أبي سفيان و(دلدل) علم على بغلة للنبي ﷺ و(يعفور) علم على حمار له ﷺ.

وثانيها: من حيث الوضع نوعان (أ): مرتجل: أي لم يسبق له استعمال في غير العلمية ومثل له ابن مالك في ألفيته بسعاد: اسم امرأة، وأدد: اسم رجل هو أدد بن كهلان من سبأ بن حمير، (ب) منقول: وهو بخلافه وله أنواع:

١- من مصدر كزيد وفضل وسعد.

٢- من اسم عين كأسد وثور.

٣- من صفة من الصفات أي المشتقات النحوية كاسم الفاعل مثل حارث وصالح، واسم المفعول كمحمود ومنصور والصفة المشبهة كحسن وجميل.

٤ـ من فعل كشمر عَلَمًا على فرس، ويشكر علمًا على نوح عليه السلام وأحمد علمًا عليه ﷺ ويزيد.

٥- من جملة: (أ) فعلية فاعلها ظاهر كبرق نحره، وشاب قرناها، (ب) أو ضمير بارز نحو (أطرقا) علمًا على مفازة، وسميت بذلك لأن أقل جمع كان يسير فيها ثلاثة أفراد فكان الواحد منهم يقول لصاحبه (أطرقا) أي: اسكتا مخافة ومهابة (جـ) أو ضمير مستتر مثل تأبط شرًّا، هذا ولم يسمع عن العرب نقل العلم من الجملة الاسمية، ولكن القياس لا يمنعه كأن تسمي رجلًا بـ(زيد، منطلق) وقد أشار ابن مالك إلى نوعي العلم المنقول والمرتجل قائلًا:

ومنـــه منقـــول كفـــضل وأســـد   وذو ارتجـــال كـــسعاد وأدد

وجملة... وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة، انظر أوضح المسالك مكتبة ومطبعة صبيح ص١٤.

=

قيد (كزيد) فخرج بتعيين مسماه النكرات فإنها لا تعين مسماها، وبمطلقًا: بقية المعارف فإنها: إنما تعين مسماها بقيد[(١)] كالمضاف إليها والمحلى بأل والضمير فإنها إنما تعين مسماها بقيد الإضافة في الأول، وأل في الثاني، والتكلم أو الخطاب أو العلم بالمرجع في الثالث[(٢)]، وأما علم الجنس فإنه وإن عين مسماه مطلقًا لكنه إنما يعينه تعيين ذي الأداة الجنسية، أو الحضورية كما سيأتي، ولا يرد على ذلك: العلم المشترك: كزيد إذا سمي به متعدد، حيث لم يعين مسماه لأن المراد بالتعيين إنما هو باعتبار وضع واحد وعدم التعيين في ذلك: إنما حصل بعروض تعدد الوضع[(٣)]

=

ثالثًا: من حيث ذاته نوعان: (أ) مفرد أي غير مركب كمحمد وخديجة.

(ب) مركب وهو ثلاثة أنواع: ١- إسنادي كما مثلنا بالمنقول من الجملة.

٢- مزجي مختوم بـ: ويه.

٣- إضافي: وهو الغالب في الأعلام ويعرب الأول من المتضايفين على حسب العوامل، والثاني مجرور دائمًا بالمضاف، مثل: عبدالله وأبي قحافة وأبي هريرة.

وقد أشار ابن مالك إلى المركب في ألفيته قائلًا:

...ومـــــا بمــــــزج ركـــــــب	ذا إن بغـــير ويـــه تـــم أعربـــا
وشـــاع في الأعـــلام ذو الإضـــافة	كعبـــــد شــــمس وأبي قحافـــة

رابعًا: من حيث دلالته ثلاثة أنواع:

اسم وكنية ولقب وقد ذكرها الشارح والمصنف، انظر أسرار النحو في ضوء (أساليب القرآن) ١/ ٢٠٩: ٢١٦ بتصرف.

(١) في النسخة (ب) مسماه المقيد وما أثبته هو الصحيح.

(٢) تقييد من النسخة الأصلية (نحو: زيد ضربته فإن الهاء لم تعلم إلا من زيد).

(٣) ما قاله الشارح عن المشترك اللفظي كزيد، وأنه لا يخرج مع ذلك عن العلمية منقول بتصرف يسير من شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٢ وإليك نصه: (قوله بوضع واحد) متعلق بمتناول أي: لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل إن تناوله كما في الأعلام المشتركة، فإنه يتناوله موضع آخر أي بتسمية أخرى لا بالتسمية الأولى كما إذا سمي شخص بزيد ثم يسمى به شخص آخر، فإنه وإن كان متناولًا بالوضع المعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول بخلاف سائر المعارف كما تبين وإنما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الأعلام المشتركة عن حد القلم.

(أو جنسي[1] إن دل بذاته على ذي الماهية تارة) بزيادة ذي، (وعلى الحاضر أخرى كأسامة): للأسد وثعالة: للثعلب، وذؤالة: للذئب، وكنيته أبو جعدة[2]، فإن كلًّا منها يعين مسماه تعيين ذي الأداة الجنسية كأسامة أجرأ من ثعالة، أو الحضورية كهذا أسامة مقبلًا، فهو كاسم الجنس المعرف بأل كقولك: الأسد أجرأ من الثعلب وهذا الأسد مقبلًا، لكنه يدل بذاته أي: بلا قيد وذاك إنما يدل بقيد أل الجنسية أو الحضورية[3] وعنه وعن سائر المعارف غير علم الشخص احترز

---

(١) في بعض نسخ المتن: وجنسي، والأصوب أو لأنها التي للتقسيم صراحة.

(٢) في النسختين الأصلية و(ب) سقوط: (وكنيته أبو جعدة).

(٣) عرف ابن هشام في أوضح المسالك ص١٥ ط صبيح علم الجنس قائلًا: (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية تقول: أسامة أجرأ من ثعالة، فيكون بمنزلة قولك: الأسد أجرأ من الثعلب و(أل) في هذين للجنس، وتقول: هذا أسامة مقبلًا، فيكون بمنزلة قولك: هذا الأسد مقبلًا و(أل) في هذا التعريف للحضور)، وعنه يقول ابن مالك في ألفيته:

ووضعوا لبعض الأجناس علم ... كعلم الأشخاص لفظًا وهو عم

وهو يعني بذلك أن العرب وضعوا لبعض الأجناس التي لا تؤلف غالبًا كالسباع والوحوش علمًا عوضًا عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعي إليه انظر منهج السالك ١/ ١٣٤، وعلم الجنس يستعمل غالبًا فيما لا يؤلف من السباع: (كأسامة) للأسد، وكنيته (أبو الحارث) و(ثعالة) للثعلب وكنيته (أبو الحصين) و(ذؤالة) للذئب وكنيته (أبو جعدة) ومن الحشرات (شبورة) للعقرب وكنيتها (أم عريط).

وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى هذا قائلًا:

من ذاك أم عريط للعقرب ... وهكذا ثعالة للثعلب

وقد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب: هيان بن بيان، وللفرس: أبو المضاء، وللبغل: أبو الأثقال، وللحمار: أبو صابر، وللدجاجة: أم جعفر، وللشاة: أم الأشعث، وللنعجة: أم الأموال، وللأحمق: أبو الدغفاء، وثم نوع ثالث من علم الجنس وهو ما وضع لأمور معنوية نحو (سبحان) علمًا على التسبيح، و(كيسان): علمًا على الغدر، قال ابن جني في المنهج: والدليل على أنهم سموا التسبيح بـ(سبحان) والغدر بـ(كيسان) أنهما غير منصرفين، والسبب الواحد هو الألف والنون حاصل فلابد من حصول العلمية، ومن ذلك (يسار) علمًا للميسرة بمعنى (اليسر)، و(فجار) علمًا للفجرة بمعنى (الفجور)، و(برة) علمًا للمبرة بمعنى

=

بقوله: بذاته، واحترز بها بعد عن علم الشخص فهو الفارق بينهما عنده[1]، وبها قاله علم أنه لا يجوز إطلاق علم الجنس على شخص غائب، لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص: ما فعل أسامة، وبه صرح في بعض كتبه[2]، هذا

=

(البر)، وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى هذا النوع قائلًا:

ومثلــــه بـــــرة للمـــــبرة كـــذا فجـــار علـــم للفجـــرة

انظر التصريح ١/ ١٢٥، هذا وقد فرق الشارح بين علم الجنس واسم الجنس بأن الأول: يدل على المعنى بذاته، بخلاف اسم الجنس فإنه لابد لكي يدل على ذلك من تعريفه بـ(أل) وقد ذكر ذلك الفرق الشيخ خالد في التصريح ١/ ١٢٣، ١٢٤.

(١) فرق ابن هشام بين علمي الشخص والجنس بأن الأول: ما عين مسماه بذاته مطلقًا على القيد، والثاني بأنه: ما دل على ذي الماهية تارة وعلى الحضور أخرى، ويبدو أن هذا الفرق لم يعجب الشارح بدليل قوله: فهو الفارق بينهما عنده، وبدليل أنه استحسن تعريف بعضهم لعلم الشخص والجنس القائل أن علم الشخص ما وضع لمعين في الخارج وعلم الجنس ما وضع لمعين في الذهن، وسيذكر الشارح بعد قليل وجوه الشبه بين نوعي العلم، انظرها في شرح التصريح ١/ ١٢٤، وشرح التسهيل ت: د. عبدالرحمن السيد ١/ ١٩٠، هذا وقد أتى ابن مالك في التسهيل بتعريف للعلم بنوعيه قال ص١٨٩: (وهو المخصوص مطلقًا غلبة أو تعليقًا بمسمى غير مقدر الشياع أو الشائع الجاري مجراه)، وقد اعتبر العلامة الرضي تعريف ابن الحاجب جامعًا لنوعي العلم حيث قال في تعريفه (العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد).

وعندي: أن من أتى بتعريف يشمل نوعي العلم أولى من أن يفرد لكل منهما تعريف مستقل؛ وذلك لأن وجوه التلاقي بينهما تفوق الخلاف بينهما، والله أعلم.

(٢) ما قاله الشارح من أن: علم الجنس لا يقال لغائب، ذكره المصنف في الشذور وشرحه حيث قال في متنه: وجنس إن دل بذاته على الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كأسامة، ووضح ذلك في شرحه قائلًا: (وبيان ذلك أن قولك: أسامة أشجع من ثعالة في قوة قولك: الأسد أشجع من الثعلب، والألف واللام في هذا المثال لتعريف الجنس، وإن قولك: هذا أسامة مقبلًا في قوة قولك: هذا الأسد مقبلًا، والألف واللام في ذلك لتعريف الحضور)، وبهذا أيضًا قال في أوضحه صـ١٥: وهذا المذهب خلاف ما عليه المحققون حيث إنهم ذكروا أن علم الجنس ما وضع للماهية الحاضرة في الذهن بقيد تعينها وحضورها فيه، ومن ثم فهم يطلقونه على الفرد الحاضر أو

=

والمعتمد في تعريفه: ما عرفه به غيره أن علم الشخص: ما وضع لمعين في الخارج، وعلم الجنس: ما وضع لمعين في الذهن وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الأصول بالمطلق، فهو: ما وضع للماهية مطلقًا أي: بلا تعيين كأسد، اسم لماهية السَّبُع فيقال: أسد أجرأ من ثعلب كما يقال: أسامة أجرأ من ثعالة، ويعبر عنه بالنكرة أيضًا لكن الفرق بينهما بالاعتبار: إن اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس، ومطلقًا أو مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة[1]، ولم يفرق الآمدي[2]، وابن الحاجب[3]

=

الغائب مرادًا منه خصوصه مجازًا أو مرادًا منه الماهية حقيقة، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٤٤ بتصرف، وهذا ما استحسنه شارحنا.

(١) فرق بعضهم بين علم الجنس كأسامة، واسم الجنس النكرة كأسد قائلًا كما ذكر الأشموني ١/ ١٣٦، وما بعدها: (قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة أن أسدًا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فإذا أطلقت أسدًا على واحد أطلقته على أصل وضعه، وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد، فجاء التعدد ضمنًا لا باعتبار أصل الوضع، قال الأندلسي شارح الجذولية: وهي مسألة مشكلة، وقد سبق أن بينا الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرفة والفرق بين علم الجنس وعلم الشخص).

(٢) الآمدي: هو الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي النحوي الكاتب أبو القاسم صاحب كتاب (الموازنة بين الطائيين)، كان حسن الفهم جيد الرواية أخذ عن الأخفش والزجاج والحامض وابن السراج وابن دريد، ونفطويه وغيرهم، وتوفي سنة ٣٧١، وله شعر حسن، وحفظ وصنف (المختلف والمؤتلف) في أسماء الشعراء، وفعلت وأفعلت، تفضيل شعر امرئ القيس على شعر الجاهليين، نثر المنظوم، شدة حاجة الإنسان إلى أن يعرف نفسه، تبين غلط قدامة بن جعفر في نقد الشعر، معاني شعر البحتري، كتاب في أن الشاعرين لا تتفق خواطرهما، الرد على ابن عمار فيما خَطَّأَ فيه أبا تمام، الأضداد، ديوان شعره، وغير ذلك. انظر معجم الأدباء ٨/ ٧٥-٩٣ بغية الوعاة ١/ ٥٠٠-٥٠١

(٣) سبق التعريف به.

بين الثلاثة(١)، بل جعلاها(٢) بمعنى وهو: أن يدل اللفظ على الوحدة الشائعة فالوحدة على هذا مدلول اللفظ في الثلاثة، وعلى الأول: مدلوله في النكرة فقط، ومدلوله في اسم الجنس الماهية، والوحدة ضرورية إذ لا وجود للماهية بأقل من واحد، وكالنكرة في الإبهام المعرف بلام الجنس بمعنى: بعض غير معين نحو: إن رأيت الأسد -فردًا منه- ففر منه(٣)، ودليل اعتبار التعين في علم الجنس: إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه الصرف مع تاء التأنيث ومجيء الحال منه كهذا أسامة مقبلًا، وعدم نعته بالنكرة، ثم استعمال(٤) علم الجنس، أو اسمه معرفًا أو منكرًا في الفرد المعين، أو المبهم إن كان من حيث اشتماله(٥) على الماهية فحقيقة وإلا فمجاز، (ومن العلم) شخصيًّا كان أو جنسيًّا (الكنية)(٦).

(١) أي علم الجنس واسم الجنس والنكرة كما هو مقيد بهامش النسخة الأصلية.
(٢) في النسخ كلها بل جعلوها والأنسب ما أثبتُّه.
(٣) الحاصل أن للنحاة في علم الجنس واسم الجنس والنكرة المسماة عند الأصوليين بالمطلق مذهبين: الأول يفرق بين الثلاثة وهذا ما أوردناه آنفًا، وهذا ما أميل إليه إذ إن لكل لفظ في اللغة وضعه فواضعها حكيم لابد أن يكون قد راعى وجود فروق ولو طفيفة بينها، فعدم توصلنا إلى فرق واضح بين الثلاثة لا يلغي وجود الفرق والمذهب الثاني للآمدي، وابن الحاجب وهو عدم التفرقة بين الثلاثة والإتيان بمعنى مشترك يجمعها معًا، وهو الوحدة، ولكن في المحصلة ينتهون إلى وجود فرق، غاية الأمر أن الأولين نظروا إلى المعاني الجزئية، وابن الحاجب والآمدي ومن لف لفهما ينظرون إلى المعنى العام الكلي ثم يقسمونه داخل إطار هذا المعنى العام الكلي، فالخلاف في نظري بينهما شكلي لفظي ولو اطلع كل منهم على وجهة نظر الآخر لأقره عليه، وما أحرانا معشر النحاة المحدثين أن نضرب صفحًا عن هذه المسألة لأنها إلى علم المنطق أقرب منها من علم النحو والجدوى منها لا تكاد تذكر، والله أعلم.
(٤) في (ب): واستعماله، بدل: ثم استعمال، والأصح ما أثبتناه.
(٥) في (أ): استعماله والصحيح ما أثبتناه ولعله تصحيف.
(٦) قال يس على التصريح ١/ ١١٩، ١٢٠: «قال الدنوشري، والكنية بضم أوله وكسره وجمع الأولى كُنى بالضم، والثانية كِنى بالكسر انتهى، وقال الرضي: والكنية من كنيت أي سترت وعرضت كالكناية سواء، لأنه يعرض بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم =

وهي: ما صدر بأب، أو أم[1] كأبي بكر[2] وأم عمرو وأبي المضاء: للفرس وأم عريط:

=

والفرق بينها وبين اللقب معنى: أن اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطبها بأسمائها، وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له كأبي الحسن لأمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، وقد يكنى في الصغر تفاؤلًا بأن يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك، وقريب من ذلك ما ذكره الصبان في حاشيته على الأشموني ١/ ١٢٧، وهناك فرق آخر بين الكنية واللقب هو: أن الأول مركب إضافي قطعًا أما الثاني فقد يكون كذلك كزين العابدين، وأنف الناقة، أو مفردًا ككرز وقفة ونحوهما، ثم إن الكنى نوعان: منها ما يشعر بمعنى زائد ولو احتمالًا كأبي الخير وأبي جهل، ومنها ما لا يشعر بشيء زائد على تعيين مسماه وهو الأغلب، انظر أسرار النحو ١/ ٢١٥، ٢١٦ بتصرف.

(١) اقتصار الشارح في الكنية على ما بدئ بأب وأم هو ما عليه معظم النحاة، وزاد الإمام الفخر الرازي في العلم الجنس أو ابن أو بنت كابن دابة للغراب وبنت الأرض للحصاة انظر التصريح ١/ ١٢٠، والأولى في تعريف الكنية ما ذكره الصبان ١/ ١٢٧ نقلًا عن سم: (قوله بأب أو أم أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة) «كابن مريم، وبنت الصديق، وأخي قيس، وأخت الأنصار... إلخ، ولا شك أن هذا التعريف فيه توسعة تتلاءم مع طبيعة لغتنا السمحة، وقول الشارح (ما صدر... إلخ) لا ينتقض عليه بمثل أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لأن المركب الإضافي في الأول جزء العلم لا هو، والثاني لا إضافة فيه، أفاده الشنواني، انظر الصبان ١/ ١٢٧.

(٢) في (أ) زيادة (وأم بكر) ولا داعي لها، وأبو بكر الصديق: هو عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي التيمي، أبو بكر الصديق بن أبي قحافة، وقيل: إن اسمه كان عبد الكعبة فسماه الرسول ﷺ «عبدالله» ولد سنة ٥٧٣م وأمه أم الخير سلمى بنت صخير وهي ابنة عم أبي قحافة وكان ﷺ، من رؤساء قريش في الجاهلية حبيبًا إليهم على سعة من المال وكرم الأخلاق، وكان من أعف الناس سخيًا حسن المجالسة وعالمًا بأنساب قريش تاجرًا ذا ثروة طائلة، بادر إلى الإسلام عندما عرضه عليه النبي ﷺ ومن ثم كني أبا بكر لتبكيره في ذلك قائلًا: (بأبي أنت وأمي، أهل الصدق أنت، أشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله)، ولم يكتف بالمبادرة إلى الإسلام بل دعا غيره إليه كعثمان بن عفان، والزبير بن العوام، وعبدالرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيد الله، وقد اشترى كثيرًا من المستضعفين وأعتقهم كبلال الحبشي، وعامر بن فهيرة، وعبدالله بن مسعود وغيرهم، ولقد أجمع

=

للعقرب[1]، (واللقب) وهو: كزين العابدين[2]

= أهل السيرة على أنه لم يتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة من غزواته، وأحاديث النبي ﷺ عنه كثيرة منها: «ما دعوت أحدًا إلى الإسلام إلا كانت له كبوة غير أبي بكر» وروى البخاري عن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: «ما لأحد عندنا يد إلا وقد كافأناه ما خلا أبا بكر فإن له عندنا يد يكافئه الله عز وجل بها يوم القيامة، وما نفعني مال أحد قط ما نفعني مال أبي بكر ولو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، وإن صاحبكم خليل الله»، توفي ﵁ يوم الجمعة، وقيل: الإثنين، وقيل: الثلاثاء لسبع ليال بقين من جمادى الآخرة سنة ١٣هـ ودفن إلى جوار رسول الله ﷺ انظر السيرة النبوية ١/ ٣٩، ٤٠ تأليف د. عبدالمقصود نصار ود. محمد الطيب النجار ط المعاهد الأزهرية سنة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م بتصرف، وقد أومأ القرآن إليه مرتين: الأولى في سورة التوبة: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ الآية، وقوله في أواخر الليل: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى﴾ الآيات، فرضي الله عنه، انظر ترجمته مستفيضة في أسد الغابة جـ٢ ص٣٠٩، ٣٣٥.

(١) مثل الشارح للكنى بأربعة أمثلة، مثالين لعلم الشخص وهما: أبو بكر وأم عمرو، وآخرين لعلم الجنس وهما أبو المضاء للفرس وأم عريط للعقرب، ومثلهما: أبو جعدة للذئب وأبو الحرث للأسد وأم قشعم للموت وابن داية للغراب وقد ذكر ذلك.

(٢) في (أ) حذف (كزين العابدين) وزين العابدين لقب أبي الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين، ويقال له علي الأصغر كذا، وذكر أبو الفرج الأصبهاني في مقاتل الطالبين، ورجح صاحب كتاب غصن الرسول ﷺ الحسين بن علي ص١٨١ أن يكون علي زين العابدين هو عليًا الأكبر، وأن الذي استشهد هو علي الأصغر في الطف، وكان سنه إذ ذاك تسع عشرة سنة بينما سن علي زين العابدين الأكبر ثلاثًا وعشرين سنة، وليس للحسين ﵁ عقب إلا من ولد زين العابدين هذا وهو أحد الأئمة الإثنا عشر وهو أربع الأئمة عند الإمامية ومن سادات التابعين، قال الزهري: ما رأيت قريشيًا أفضل منه، وأمه سلافة بنت يزدجرد آخر ملوك فارس وهي عمة أم يزيد بن الوليد الأموي المعروف بالناقص، وحكى قتيبة في كتاب (المعارف) ٢١٣- ٢١٥ أن أم زين العابدين سندية يقال لها سلافة، ويقال غزالة والله أعلم بالصواب، وكان يقال لزين العابدين: ابن الخيرتين، لقوله ﷺ: «لله تعالى من عباده خيرتان، فخيرته من العرب قريش، ومن العجم فارس» وكان زين العابدين كثير البر بأمه حتى قيل له: إنك أبر الناس بأمك ولسنا نراك تأكل معها في صحفة فقال: أخاف أن تسبق يدي إلى ما سبقت إليه عينيها فأكون قد عققتها، وفضائل زين العابدين ومناقبه أكثر من أن تحصر، وكانت ولادته يوم الجمعة في بعض شهور ثمان وثلاثين للهجرة ٦٥٨م، وتوفي سنة ٩٤، وقيل ٩٩ وقيل ٩٢ للهجرة بالمدينة، ودفن في البقيع في قبر عمه الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه، في القبة التي فيها =

أو ضعة[(١)] كقفة[(٢)]، (ويؤخر) اللقب غالبًا (عن الاسم) إذا اجتمعا حالة كونه (تابعًا له) في إعرابه (مطلقًا) أي: سواء أفردا كسعيد كُرْز[(٣)]، وعمر الفاروق[(٤)]،

=

قبر العباس ﷺ، انظر وفيات الأعيان جـ٣/ ٢٦٦/ ٧٦٩، والترجمانة الكبرى ص١٨٧.

(١) الضعة بفتح الضاد والقياس كسرها وإنما فتحت تبعًا للمضارع والهاء عوض عن الواو والوضع: الدنيء من الناس، انظر التصريح ١/ ١٢٠ فهو على وزن: العِلَة.

(٢) القفة: الرجل الصغير أو القصير الضعيف والأرنب، انظر شرح التسهيل لابن مالك ت.د. عبدالرحمن السيد ١/ ١٩٣هـ١، هذا وقول الشارح في تعريف اللقب ما أشعر أي بحسب وضعه الأصلي لا العلمي إذ بحسب وضعه العلمي لا إشعار له إلا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشي، والمتجه عندي أنه يشعر بحسبه أيضًا، وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات إذ الإشعار الدلالة الخفية وهي لا تنافي كون المقصود بالذات ما ذكر، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعًا ثم رأيت في التصريح عن بعضهم وفي كلام السيد ما يؤيده، وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الأسماء نحو: محمد، ومرة، وبعض الكنى نحو: أبي الخير وأبي جهل، وأجيب أن ما وضع للذات أولًا فهو الاسم أشعر أو لم يشعر، وصدر أو لم يصدر، ثم ما وضع ثانيًا وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر، ثم ما وضع ثالثًا وأشعر فهو اللقب؛ فالإشعار وعدمه، والتصدير وعدمه غير منظور إليه في الموضوع أولًا، والإشعار وعدمه غير منظور إليه في الموضوع ثانيًا، انظر الصبان ١/ ١٢٧، ١٢٨، والإتيان بـ(ما) في تعريف اللقب ليتناول المفرد كقفة، وكرز وسفاح، وبسام، والمركب كزين العابدين وأنف الناقة وقد يتناول بعض الكنى فيكون بينه وبينها عموم من وجه وخصوص من وجه آخر. انظر يس على التصريح ١/ ١٢٠ بتصرف.

(٣) في اللسان مادة (ك ر ز): (الكرز: ضرب من الجوالق، وقيل الجوالق الصغير وقيل هو الخرج، وقيل: الخُرج الكبير يحمل فيه الراعي زاده ومتاعه، والجمع أكراز وكرزة مثل حجر وحجرة وسعيد كرز: لقب، قاله سيبويه: إذا لقبت مفردًا بمفرد أضفته إلى اللقب وذلك قولك: هذا سعيد كرز، وجعلت كرزًا معرفة، لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت هذا سعيد، فلو نكرت كرزًا صار سعيد نكرة لأن المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه، فيصير كرز هاهنا كأنه كان معرفة قبل ذلك ثم أضيف إليه).

فمن هذا النص عن سيبويه يتبين لنا أن إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين جائزة كجواز إتباع الثاني للأول وهو الوجه الذي ذكره شارحنا، وعليه فيكون كرز بدلًا أو عطف بيان من سعيد، ويجوز وجه ثالث سيذكره الشارح بعد قليل وهو قطع اللقب عن الاسم رفعًا بتقدير مبتدأ محذوف، ونصبًا بتقدير فعل محذوف.

(٤) هو: عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبدالله بن قرط بن رزاح بن عدي بن

=

أم أضيفا كعبدالله زين العابدين[1]

=

كعب بن لؤي القرشي العدوي، وكنيته أبو حفص ولقبه الفاروق وأمه حنتمة بنت هشام بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم، وقيل حنتمة بنت هشام بن المغيرة فعلى هذا تكون أخت أبي جهل وعلى الأول تكون ابنة عمه، ولد بعد رسول الله ﷺ بثلاث عشرة سنة، ونشأ في البيت اشتهر بالسيادة والشرف وتربى على الصدق والأمانة وكان يحب الجد من الأمور ويأبى الدنايا، وكان من أشراف قريش، وإليه كانت السفارة في الجاهلية فقد كان ينوب عن قريش في عظيم أمورها، أسلم سنة ست من البعثة ٦١٦م استجابة لدعوة نبيه ﷺ وكان ذا نفوذ كبير، يدل على ذلك أنه بعد إسلامه جهر النبي ﷺ والمسلمون بصلاتهم وتعاليم الإسلام ومن يومها لقب بالفاروق، وعن حذيفة قال: (لما أسلم عمر كان الإسلام كالرجل المقبل لا يزداد إلا قربًا فلما قتل عمر كان الإسلام كالرجل المدبر، لا يزداد إلا بعدًا) صحب عمر الرسول ﷺ فأحسن صحبته وبذل في نصرته أعز ما يملك، ووقف حياته في سبيل إعزاز الدين ورفعة شأنه وقد شهد مع رسول الله ﷺ كثيرًا من غزواته، وكان ممن يثبت معه في أعنف المعارك كأُحد وحنين وكان أشد الناس على الكفار، قال عنه رسول الله ﷺ **«إن يكن بعدي محدثون فهو عمر»**، وقد أثر عنه أنه وافق الوحي في كثير من أحكام التشريع كتحريم الخمر والاستئذان، وحجاب أزواج النبي ﷺ، وقال ابن مسعود ﷺ: (لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان، ووضع علم الناس في كفة ميزان لرجح علم عمر) وقد كان أزهد الصحابة في الدنيا وأرغبهم في الآخرة قال طلحة بن عبيد الله... كان أزهدنا في الدنيا وأرغبنا في الآخرة، وظل لأبي بكر وزيره ومشيره كما كان في عهد النبي ﷺ وقد استخلف بعد أبي بكر الصديق ﷺ سنة ثلاث عشرة من الهجرة، وقد فتح الفتوح ومصر الأمصار ففتح العراق والشام ومصر والجزيرة وديار بكر، وأرمينية وأذربيجان وأرانية، وبلاد الجبال وبلاد فارس وخوزستان وغيرها، وأدر العطاء على الناس ونزل نفسه بمنزلة الأجير، وكآحاد المسلمين في بيت المال، ودون الدواوين ورتب الناس على سابقتهم في العطاء والإذن والإكرام، وقد طُعن عمر على يد أبي لؤلؤة المجوسي يوم الأحد (صباح) هلال المحرم سنة ٢٤ ودفن إلى جوار النبي ﷺ وأبي بكر، وكانت خلافته عشر سنين وخمسة أشهر وأحدًا وعشرين يومًا، انظر أسد الغابة ٣/ ١٤٥: ١٨١، والسيرة النبوية تأليف عبدالمقصود نصار، ومحمد الطيب النجار سنة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م ص٤١/ ٤٣ بتصرف.

(١) هو عبدالله بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب، وأمه أم عبدالله بنت الحسن بن علي بن أبي طالب، وهي أم أبي جعفر فولد عبدالله بن علي بن حسين محمدًا الأرقط وهو الأحدث، وإسحاق الأبيض، وأم كلثوم وهي كلثم الصماء، وأم علي وهي علية وهم لأم ولد والقاسم والعالية لأم ولد، انظر كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد كاتب الواقدي رحمهما الله تعالى.

أم اختلفا[1] كزيد زين العابدين[2] وكعبدالله كرز[3]، أو تابعًا[4] له[5]، أو مخفوضًا بإضافته[6] إليه إن أفردا[7] ويراد به[8]: المسمى، وباللقب: الاسم وإتباعه: أقيس من إضافته، وإضافته: أكثر[9]، وبما قاله: عُلِم أنه يتعين إتباعه له إذا لم يفردا، لتعذر إضافته وظاهر أنها لا تتعذر إذا أفرد الاسم وحده، وأن[10] إضافته محلها: إذا لم يمنع منها مانع كأل في الحارث كرز[11] عند جمهور البصريين، وحيث أتبع جاز قطعه برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولًا لفعل محذوف كما يعلم مما سيأتي في التوابع[12]، وإنما وجب تأخيره لأنه موضح لما وقع فيه الاشتراك،

---

(١) تقييد من الأصل (أي الاسم مفردًا واللقب مضافًا أو العكس) كما في المثالين.

(٢) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي أبو الحسين المدني أحد أئمة أهل البيت روى عن أبيه وأبان عن عثمان، وروى عنه الزهري وزكريا بن أبي زائدة من أهل الثقات، قتل سنة ١٢٢ أو سنة ١٢١هـ انظر الخلاصة ص١٠٩، والمحتسب في مواطن كثيرة منها ٢/ ١١٩.

(٣) سبق توضيحه.

(٤) (أي اللقب) تقييد من الأصل.

(٥) (أي الاسم) تقييد من الأصل.

(٦) (أي الاسم) تقييد من الأصل.

(٧) في بعض نسخ المتن إذا أفردا.

(٨) (أي الاسم) تقييد من الأصل.

(٩) إنما كان إتباع اللقب للاسم عند إفرادهما أقيس من الإضافة إذا لم تخل من المانع لأن إضافة الاسم إلى اللقب من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، وهم قد اختلفوا فيها بين مجيز وهم الكوفيون، ومانع وهم البصريون إلا بتأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم كما ذكر شارحنا. (انظر شرح التسهيل ١/ ١٩٣، ١٩٤). فإن وجد في الاسم ما يمنع إضافته ككونه محلى بأل تعين الإتباع، ووجه الأكثرية إنما هو من جهة الاستعمال العربي.

(١٠) في الأصل سقوط من قوله: (وظاهر) إلى (وأن).

(١١) سبق توضيحه.

(١٢) حاصل هذه المسألة أن للاسم واللقب في اجتماعهما أربع صور: الأولى: أن يكون كلاهما مضافًا كعبدالله زين العابدين، أو أنف الناقة، والثانية: أن يكون الاسم مفردًا واللقب مضافًا

=

ولأنه غالبًا[1] منقول من اسم غير إنسان فلو قدم لتوهم أن المراد مسماه الأصلي[2]، وندر تقديمه على الاسم في الشعر كقوله:

=

كزيد زين العابدين، والثالثة: بالعكس كعبدالله كرز، فحكم اللقب في هذه الثلاث الإتباع للاسم بدل كل من كل، أو القطع إلى الرفع، أو النصب بتقدير مبتدأ وفعل محذوفين، ونص الرضي على أن الاسم إذا كان مفردًا واللقب مضافًا جازت إضافة الاسم إلى اللقب، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٤٤، ومثل ذلك الكنية إذا اجتمعت مع الاسم، والرابعة: أن يفرد الاسم واللقب، وتحتها نوعان: أن تتعذر الإضافة إلى الثاني، وأن لا تتعذر، فإن تعذرت الإضافة كأن يكون في الاسم أل مثل الحارث كرز، أو أن يكون اللقب وصفًا في الأصل مقرونًا بأل كهارون الرشيد، ومحمد المهدي جاز الإتباع والقطع ونص عليه ابن خروف، وإن لم تتعذر الإضافة بأن خلت من المانعين السابقين كسعيد كرز، فسيبويه لم يذكر فيها إلا الإضافة كما نقلنا عنه في اللسان، والبصريون يوجبونها، أما الكوفيون فيجيزونها مع وجهين آخرين هما الإتباع والقطع ومذهبهم هو الصحيح، وقد قال برأيهم أيضًا الزجاج وأخذ به شارحنا تبعًا للمصنف، ويرد مذهب البصريين النظر من جهتي الصناعة والسماع، أما الصناعة فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه، وبيان الملازمة: أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين، وأما السماع من العرب فهو قولهم الرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير إضافة وإلا لقالوا عينين بالياء، وأجيب عن الأول: بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالإضافة جاءني مسمى هذا الاسم، وإنما أول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه والمسند إليه إنما هو المسمى فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ، وأجيب عن الثاني: بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا، ولا شك أن هذين الجوابين فيهما من التكلف ما لا يخفى، وقد أشار ابن مالك إلى هذه الصور الأربع وتعاطف مع المذهب البصري في الرابعة قائلًا في ألفيته:

وإن يكونا مفردين فأضف ... حتمًا وإلا أتبع الذي ردف

انظر التصريح ١/ ١٢٢، ١٢٣ بتصرف.

فالخلاصة: أن الإتباع والقطع يسريان على الصور الأربع، ومن ثم عبر عن ذلك شارحنا بقوله (مطلقًا) وأما الإضافة فلا تجوز إلا في الصورة الرابعة إذا لم يمنع مانع، والله أعلم.

(١) في الأصل تقييد: قوله (غالبًا ليخرج نحو زين العابدين).

(٢) علل الشارح وجوب تأخير اللقب عن الاسم بعلتين، وزاد الشيخ خالد في تصريحه ١/ ١٢١

=

أَنــا ابْــنُ مُزَيْقِيَّــا عَمــرٍو وجَــدِّي أَبُـــوهُ مُنـــذِرٍ مـــاءُ الـــسَّماءِ[1]

=

علة ثالثة حيث قال: (ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم، والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه) هذا وقد ذكر الشارح في أول هذه المسألة أن اللقب يؤخر عن الاسم غالبًا ثم قال ثانيًا: وإنما وجب تأخيره فهو متردد بين كون اللقب مؤخرًا كثيرًا ووجوبًا، والأصح الأول، ويعجبني في هذا المقام قول أستاذنا د. محمد يسري زعير في كتابه أسرار النحو: إن هذا الإيجاب أو هذا التغليب لا مبرر له حيث قال ١/ ٢١٩: (لو أمعنا النظر في قول من يؤخر اللقب لوجدناه خلوًّا من مراعاة جانب المعنى المراد، حيث يحكمون بوجوب تأخير كلمة على أخرى، وهذا الوجوب لا يمكن تطبيقه في اللغة إمكان تطبيقه في الشريعة مثلًا، إذ وجوب تقديم قراءة الفاتحة على الركوع في الصلاة لا يتطرق إليه شك، أما أن نحكم على أساليب اللغة بوجوب إتباع طريق معين في تركيبها فذلك ليس من شأننا ولا في إمكاننا، فإن أساليب اللغة لم تقع كلها تحت الحصر، ولم يشملها الإحصاء الدقيق، ومن ثم وجدنا النحاة أنفسهم يقررون أن لكل قاعدة شواذ ونحن لا نقول بذلك؛ إذ الرأي الأصوب أن نجعل ما ورد من اللغة صحيحًا فصيحًا، وقد ورد تقديم اللقب على الاسم في شعر عربي، فلم نحكم بندوره أو شذوذه مع أننا لم نر النحاة يأتون بأمثلة عربية فصيحة لتقديم اللقب عليه، فلست أدري أيهما أحق بالاتباع: أهو كلام العرب، أم هو اختراع النحاة؟!

إن الحكم الفصل في هذا كله للمعنى المراد، فقد يكون المعنى مقتضيًا تقديم الاسم، وقد يكون مقتضيًا تأخيره فلابد من مراعاة ذلك حتى يكون الكلام بليغًا فيؤدي معناه تأدية كاملة، وحسبنا في هذا المقام قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ ٤٥ آل عمران، ففيه نرى تقديم اللقب وهو (المسيح) على الاسم وهو (عيسى) قال الزمخشري: (المسيح لقب من الألقاب المشرقة كالصديق والفاروق... فإن قلت: لم قيل (اسمه المسيح عيسى ابن مريم) وهذه ثلاثة أشياء الاسم منها (عيسى) وأما المسيح والابن فلقب وصفة؟ قلت: الاسم للمسمى علامة يعرف بها ويتميز عن غيره، فكأنه قيل: الذي يعرف به ويتميز ممن سواه مجموعة هذه الثلاثة «الكشاف» ١/ ٢٧٩، ومن ثم قرر ابن الأنباري أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ قبل الاسم كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف (عيسى) فإنه يقع على عدد كثير، ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء؛ لأنها أشهر من أسمائهم، وهكذا نجد أن المعنى هو الذي يستوجب تركيبًا معينًا للأسلوب.

(١) البيت من الوافر، قاله أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما، وهو الذي ظاهر من امرأته ووطئها قبل أن يكفر فأمره ﷺ أن يكفر بخمسة عشر صاعًا من شعير على ستين مسكينًا.

اللغة: (مزيقيًا) هو لقب عمرو، أصله مزيقياء قصر للضرورة، وهو أحد أجداد أوس المذكور

=

والعمل على جوازه في النثر أيضًا، وخرج بالاسم: الكنية فلا ترتيب[1] بينها وبين اللقب كما لا ترتيب بينها وبين الاسم[2] كقوله:

=

فلذلك قال: أنا ابن مزيقيا عمرو، وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم والأصل تأخيره عن الاسم وكان عمرو من ملوك اليمن يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيًا أو أن يلبسهما غيره فلقب بذلك وهو ابن عامر بن حارثة، (وجدي) أراد به أحد أجداده من الأم، (منذر) هو منذر بن امرئ القيس بن النعمان بن امرئ القيس المحرق وهم ملوك الحيرة وعمال الأكاسرة (ماء السماء) لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل: لحسن وجهه، وقيل: إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها: ماوية بنت عوف ابن جشم بن الخزرج، وعنى أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين.

الإعراب والاستشهاد: (أنا): مبتدأ ضمير بارز منفصل مبني على السكون في محل رفع، (ابن) خبره وهو مضاف، (مزيقيا) بالمد ثم قصر للضرورة كما ذكر ابن الناظم في شرح الألفية باب التأنيث ص٢٩٧، وهو مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر لأنه اسم مقصور، (عمرو) بدل أو عطف بيان من مزيقيا مجرور مثله وعلامة جره الكسرة الظاهرة، (وجدي) الواو عاطفة جملة على مثلها، وجدي كلام إضافي مبتدأ، (أبوه) كلام إضافي مبتدأ ثان خبره منذر، والجملة خبر المبتدأ الأول والرابط الهاء في (أبوه)، (ماء السماء) كلام إضافي صفة منذر، وفي هذا البيت شاهدان صرفي ونحوي؛ فالأول: في مزيقيا حيث قُصر للضرورة كما وضحنا آنفًا. والثاني:في قوله مزيقيا عمرو حيث قدم اللقب على الاسم، والنحاة يعدون ذلك نادرًا أو شاذًا على خلاف بينهم في حكم تأخير اللقب على الاسم كثيرًا أو وجوبًا، وقد بينت آنفًا رأيي في هذه المسألة انظر هذا الشاهد في: العيني على الخزانة ١/ ٣٩١، والخزانة ١/ ٢٢٩، ٢٣٠ عرضًا، والأشموني والعيني عليه ١/ ١٢٨، والصبان ١/ ١٢٨، ١٢٩، والتصريح ويس عليه ١/ ١٢١، ومعجم الشواهد (الهمزة المكسورة) ومثل البيت المستشهد به قول الشاعر:

بأن ذا الكلب عمرًا خيرهم حسبا ... ببطن شريان يعوي حوله الذيب

(١) ومن هنا سقط من النسخة الأصلية إلى قوله: (لأنها لم تلغ) في الموصولات مع تسلسل أرقام صفحات المخطوطة، ومن ثم فسوف أعتمد بعد الله على النسختين (أ، ب) في تدارك الساقط من النسخة الأصلية والله الموفق.

(٢) ظاهر كلام ابن مالك أن اللقب يؤخر عن الكنية كما يؤخر عن الاسم فيقال: (هذا أبو المكارم

=

أقسم بالله أبو حفص عمر[1]،

=

زين العابدين) وبهذا قال قوم منهم ابن الصائغ والمرداني، انظر الصبان ١/ ١٢٩، ولعل حجتهم في ذلك هي أن اللقب في مقام الصفة فكما يؤخر عن الاسم يؤخر عن الكنية ولكن جمهور النحاة لا يرون هذا الرأي بل يوجبون تأخير اللقب عن الاسم فقط، أما مع الكنية فيجوزون التقديم والتأخير، وبهذا أخذ شارحنا وهو الأرجح كما بينا من أن المقام هو الذي يحدد ترتيب الكلام.

أما الكنية والاسم فإنه لا خلاف بينهم في جواز الأمرين تقول: جاء أبو الخير محمد، وجاء محمد أبو الخير، والذي أربك النحاة في هذه المسألة أن ابن مالك قد عمم الحكم حيث قال:

واسمًا أتى وكنية ولقبًا ... وأخرن ذا إن سواه صحبا

فمنهم من حمل الضمير في سواه على ما سوى اللقب فبالتالي حكم بوجوب تأخر اللقب عن كل من الاسم والكنية، ومنهم عن حمل الضمير على الاسم فقط، فمن ثم أوجب تأخير اللقب عن الاسم فقط دون الكنية، فأنت بالخيار، وفي نسخة من الخلاصة إن سواها صحبا، وهو صريح في أن الكنية لا تدخل في الحكم المذكور، وقد بينت آنفًا أن اختلافهم في ترتيب الأنواع الثلاثة من العلم لا مبرر له؛ لأن مقامات الكلام هي التي تحدد ذلك فلكل مقام مقال، وهم إنما يقدمون ما هم به أهم وأعنى، كما ذكر سيبويه أبو النحاة في تقديم المفعول على الفاعل، فليتسع مجال كلمته ليشمل ما هنا، وبذا لا يكون في النحو ثنائية يباح شيء ويحظر شيء مع جواز الأمرين في اتحاد العلة، فالمتأمل في كلامهم يرى أنهم كالوا بمكيالين، ووزنوا بميزانين، فمن جهة الاسم مع اللقب أوجبوا تأخير الثاني أو على الأقل جعلوه كثيرًا، ومن جهة الكنية أباحوا لها أن تتقدم وأن تتأخر مع أن اللقب والكنية كلاهما مميز للاسم، تارة يشهر بأحدهما، وتارة يعرف بالثاني، فإما أن يتحد وجوب التأخير للقب والكنية معًا عن الاسم، وإما أن يباح التقديم والتأخير لهما عليه، والله أعلم.

(١) البيت من الرجز المشطور أو التام وتمامه ما مسها من نقب ولا دبر، وقد نسب ابن يعيش هذا في شرح المفصل ٣/ ٧١ لرؤبة بن العجاج، وهو شيء لا أصل له لأن رؤبة غير معدود في التابعين وليس من هذه الطبقة، وقد مات في سنة ١٤٥هـ، ونسبه قوم إلى عبدالله بن كيسبة النهري وقال قوم: هو لأعرابي ولم يذكر اسمه كذا في اللسان والأمير على الشذور ص٩٥، وسبب إنشادها أن قائلها أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ فقال: يا أمير المؤمنين إن أهلي بعيد وإن ناقتي دبراء ثقباء، فاحملني، فقال عمر: كذبت، والله ما بها من نقب ولا دبر، فانطلق فحل ناقة ثم استقبل البطحاء وجعل يقول هذا الرجز وعمر ﷺ مقبل من أعلى الوادي فسمعه فأخذ بيده وقال له: ضع عن راحلتك فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه، كذا قال المرزباني في معجم

=

وقول حسان[1]:

=

الشعراء، وما نحسب القصة على هذا التفصيل، فإن فيها ما لا نسيغه، انظر محيي الدين على ابن عقيل ٢/ ٢١٩.

اللغة: (أبو حفص) كنية الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ وأرضاه، وكني به لشدة جراءته وشجاعته، وقد سبق التعريف به، والحفص زبيل من جلود، وقيل: هو زبيل صغير من أدم، وجمعه أحفاص وحفوص، وهي المحفصة أيضًا، والحفص: البيت الصغير، والحفص: الشبل قال الأزهري: ولد الأسد يسمى حفصًا، وقال ابن بري: قال صاحب العيني: الأسدي يكنى أبا حفص ويسمى شبله حفصًا، انظر اللسان ص٩٢٨، (نقب): بفتح النون والقاف هو رقة خف الناقة وبابه فرح، يقال: نقب البعير ينقب إذا رق خفه، (دبر) كنقب: الجرح يكون في ظهر البعير من موضع الرحل أو العتب، والوصف منه الناقة الدبراء.

الإعراب والاستشهاد: أقسم: فعل ماض فاعله أبو مرفوع به وعلامة رفعه الواو، لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف إلى حفص، بالله: متعلق بأقسم، عمر: بدل أو عطف بيان مما قبله مرفوع مثله وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الروي المقيد، وفيه الشاهد: حيث تقدمت الكنية على الاسم ويجوز العكس لأنه لا ترتيب بينهما، وفيه شاهد آخر على كون عمر عطف بيان على أبي حفص كما سيذكره الشارح تبعًا للمصنف في باب عطف البيان، ما: نافية، مسها: مس فعل ماض، وها: مفعوله مبني على السكون في محل نصب مقدم وجوبًا، لأنه ضمير متصل من نقب: كلام إضافي فاعل مؤخر لمس وليست من زائدة كما يزعم النحاة بل هي اسم بمعنى بعض، والجملة من الفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب جواب القسم، والجملة من أقسم وفاعلها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية (ولا): الواو حرف عطف مفرد على مثله، لا: زائدة لتوكيد النفي، دبر: معطوف على نقب، وحركة دبر مقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الروي المقيد، والبيت من شواهد ابن عقيل (٣٨٨)، والمصنف في أوضحه (٤٠)، وانظره في الأشموني وحاشية الصبان عليه، والعيني ١/ ١٢٩، وشرح التصريح ١/ ١٢١، ٢/ ١٣١، والمخصص لابن سيده ١/ ١١٣، ومعاهد التنصيص ١/ ٩٤، وشرح شذور الذهب ط١٥ ص٥١٦، وعبادة على الشذور ٢/ ١٨٥، ١/ ١١٤ عرضًا، وتحقيق شرح الكافية الشافية ٢/ ٤٥٩.

(١) هو حسان بن ثابت بن المنذر بن همام بن عمرو بن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار، واسمه تيم الله بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج الأنصاري الخزرجي ثم من بني مالك بن النجار، يكنى: أبا الوليد، وقيل: أبو عبدالرحمن، وقيل: أبو حسام لمناضلته عن رسول الله ﷺ

=

وَمَا اهتَزَّ عَرشُ اللهِ مِنْ أَجلِ هالِكٍ سَمِعْنا بِه إلَّا لِسَعدٍ أَبِي عمرو[1]

=

لتقطيعه أعراض المشركين، وأمه الفريعة بنت خالد بن خنس بن كوذان بن عبد ود بن زيد بن ثعلبة بن الخزرج بن كعب بن ساعدة الأنصارية، يقال له شاعر رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ له منبرًا في المسجد يقوم عليه قائمًا ينافح عن رسول الله ﷺ ورسول الله يقول: «إن الله يؤيد حسان بروح القدس ما نافح عن رسول الله»، وكان حسان ممن خاض في الإفك فجلد فيه في قول بعضهم، وأنكر قوم ذلك، وكان من أجبن الناس حتى إن النبي ﷺ جعله مع النساء في الآطام يوم الخندق، ولم يشهد مع النبي ﷺ شيئًا من مشاهده لجبنه، ووهب له النبي ﷺ جاريته سيرين أخت مارية، وتوفي حسان قبل الأربعين في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو ابن مائة وعشرين سنة، فقد عاش ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام.

(١) البيت من الطويل، وقد نسبه شارحنا لحسان بن ثابت رضي الله عنه تبعًا لجمهرة النحاة وقد سبق التعريف به وليس في ديوانه، وسببه أن سعد بن معاذ رضي الله عنه أصيب يوم الخندق بسهم في (أكحله) -(عرق في وسط الذراع يكثر فصده اللسان ص٣٢، ٣٨)- وتألم قليلًا ومات منه فقال رسول الله ﷺ: «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ» فنظمه حسان رضي الله عنه (التصريح ١/ ١٢١، والعيني على الأشموني ١/ ١٢٩، ١٣٠).

اللغة: (اهتز): من الهز والاهتزاز وهو التحريك، (عرش الله): العرش يكون حسيًّا ومعنويًّا فمن الحسي الأصيل يكون فيه أربع نخلات أو خمس وإذا ثبتت رواكيب أربع أو خمس على جذع النخلة فهو العريش، والعرش بالضم: عرق في أصل العنق، وعرش البئر: طيها بالخشب بعد أن يطوى أسفلها بالحجارة، والفعل منه كضرب ونصر، وعرش الكرم: تدعيمه بالخشب لتمتد عليه قضبان الكرم فهو معروش، ومن هذا وسائر المعاني يمكن القول بأن المعنوي منه التوثيق في قولهم: عرش الرجل: قوام أمره، وثل عرش الرجل: هدم ما هو عليه من قوام أمره، وعنه العرش للملك: سريره، يكنى به عن العز والسلطان، واستعمل عرش الله فيما لا يعلمه البشر على الحقيقة إلا بالاسم، والمراد به هنا: الجسم النوراني المرتفع على كل الأجسام المحيط بكلها، وورد في القرآن لسرير الملك، وعرش الله، ولما عرش ودعم بقوائم، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٣٠، وحاشية الجمل على الجلالين ٢/ ١٤٩، ومعنى اهتز عرش الله هنا كما في القاموس ط١ ٢/ ١٩٦ ارتاح بروحه واستبشر لكرامته على ربه، (هالك): اسم فاعل من هلك، كضرب ومنع وعلم: ميت، وجمعه: هلك، وهلاك، وهلكى وهوالك الأخيرة شاذة (اللسان

=

=

ص٤٦٨٦، والقاموس ٣/ ٣٢٤، وأصل الهلاك: السقوط، انظر العيني على الأشموني ١/ ١٣٠، ويطلق على مطلق ميت، ويقال: ما سوى الله هالك أي معرض للزوال لا وجود له من ذاته وإنما وجوده بإيجاد الله سبحانه له، قال تعالى في سورة القصص: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ انظر معجم ألفاظ القرآن ٢/ ٦٠٦ بتصرف، (لسعد أبي عمرو) هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن النبيت واسمه عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي ثم الأشهلي أبو عمرو، وأمه كبشة بنت رافع، لها صحبة.

وقد أسلم على يد مصعب بن عمير لما أرسله النبي ﷺ إلى المدينة يعلم المسلمين فكان من أعظم الناس بركة في الإسلام، شهد بدرًا وأحدًا والخندق، وهو الذي حكم في بني قريظة أن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم، فقال رسول الله ﷺ: **«حكمت بحكم الملك»**، وعن جابر بن عبدالله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ»**، وعن أنس قال: لما حملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون: ما أخف جنازته، وذلك لحكمه في بني قريظة، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: **«إن الملائكة كانت تحمله»** وروى سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنه قال: «لقد نزل من الملائكة في جنازة سعد بن معاذ سبعون ألفًا ما وطئوا الأرض قبل، وبحق أعطاه الله تعالى ذلك» انظر أسد الغابة ٢/ ٣٧٣: ٣٧٧.

الإعراب والاستشهاد: (وما): الواو على حسب ما قبلها، (ما): نافية غير عاملة (اهتز عرش الله): جملة فعلية ومضاف إليه لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، (من أجل هالك) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق باهتز، (سمعنا) فعل ماض وفاعله، (به) جار ومجرور متعلق بسمع، والجملة في محل جر نعت لهالك، والرابط الهاء في به، (إلا) حرف استثناء ملغى لا عمل له مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لسعد): جار ومجرور متعلق باهتز (أبي): عطف بيان أو بدل من سعد مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، و(عمرو) مضاف إليه.

والشاهد في البيت: (لسعد أبي عمرو) حيث تقدم العلم الاسم على العلم الكنية وهذا دليل على جواز تقديم أيهما شئت، (انظر هذا الشاهد في الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ١٢٩، والعيني ١/ ١٢٩، ١٣٠، وشرح التصريح ١/ ١٢١، والعيني على الخزانة ١/ ٣٩٣، وحاشية عبادة ١/ ١٤٤ عرضًا، ومعجم الشواهد ١/ ١٧٣ (الراء المكسورة).

هذا وينقسم العلم بعد هذه الانقسامات التي ذكرناها آنفًا إلى قسمين آخرين هما: مقيس وشاذ،

=

(النوع الثالث: الإشارة) أي: أسماؤها، (وهي[1]: ما دل على مسمى وإشارة إليه[2]،

=

فالمقيس: ما سلك به سبيل نظيره من النكرات كمحمود، وإن عدل به عن سبيل نظيره فهو شاذ بأحد أوجه: (أ) فك ما يدغم كمحبب والقياس محب، (ب) فتح ما يكسر كموهب والقياس موهب، لأن فاء فعله واو ولامه صحيح، (جـ) كسر ما يفتح كمعدي كرب والقياس معدي وقد مر في المبني على الفتح، (د) تصحيح ما يعل كمدين ومريم ومكوزة فالقياس أن تعل هذه الكلمات وشبيهاتها بالنقل والقلب كمقام ومثال، (هـ) إعلال ما يصحح كداران وماهان فالقياس يقتضي تصحيحها بأن يقال: دوران ودوهان كما يقال في نظائرهما من النكرات كالجولان والطوفان والدوران.

ذكر هذا التقسيم البديع ابن مالك في تسهيله وشرحه ت. د/ عبدالرحمن السيد ١/ ١٩٠، ١٩١، ١٩٢ بتصرف.

(١) وفي نسخة: ما دل بسقوط: هي، وفي غالب النسخ وهو بالتذكير، وقد علل ابن هشام إتيانه بالضمير مذكرًا بقوله: (وقولي هو بالتذكير بعد قولي الإشارة إنما صح على وجهين أحدهما: أن (ما) من قولي ما دل على مسمى لفظه التذكير، فكان الضمير هو نفس ما سرى إليه التذكير منه، والثاني: أن يقدر قولي الإشارة على حذف المضاف والتقدير اسم الإشارة، فالضمير من قولي وهو راجع إلى الاسم المحذوف، انظر شرح شذور الذهب ط١٥ ص١٨٣.

(٢) للنحاة في بيان ماهية اسم الإشارة طريقتان: طريقة العد، وطريقة الحد، فمن الأولى قول سيبويه عنها في الكتاب ٢/ ٥: (وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذانك، وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفة لأنه صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته) وتبعه ابن مالك في ألفيته حيث قال:

بـــــذا المفـــــرد مـــــذكر أشر   وذي وذيه تي تا عـلى الأنثى اقتـصر

وذات كـــان للمثنـــى المرتفـــع   وفي سـواه زيـن تـين اذكـر تطـع

والطريقة الثانية: وهي الحد لجأ إليها متأخرو النحاة كمصنفنا وشارحنا والشيخ خالد في تصريحه ١/ ١٢٦

=

وهي: ذا) للمفرد[1] (وذان) رفعًا، (وذين) جرًّا ونصبًا: للمثنى (في

=

حيث قال: (وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه)، وقال الأشموني في منهج السالك ١/ ١٣٨: (اسم الإشارة: ما وضع لمشار إليه، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده بالعد).

والمراد بإشارة في التعريف: الإشارة الحسية بحاسة البصر، فاستعماله في المسموع من الأصوات، والمعاني الحاضرة ذهنًا في الإشارة مجاز، هكذا قال الأمير في حاشيته على الشذور ص٤٠ حيث قال: (ونقل لي من أظن صدقه عن بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص أنه قال لا مانع من أنه حقيقة فيها أيضًا فقلت التبادر من علامات الحقيقة، والمتبادر من اسم الإشارة محسوس)، وعرفه ابن الناظم في شرح الألفية ص٣٠ بقوله: (اسم الإشارة ما دل على حاضر أو منزل منزلة الحاضر وليس متكلمًا ولا مخاطبًا).

(١) اكتفى الشارح تبعًا للمصنف للمفرد المذكر بلفظ واحد هو ذا، وله في العربية أربعة أسماء أخر فيكون المجموع خمسة وإليكها: (أ) ذا ودخل عليها (ها) التنبيه فيقال (هذا)، قال الأخفش عن ذا: هو من مضاعف الياء وأصله ذي بلا تنوين لبنائه وتحرك العين بدل قلبها ألفًا، وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والألف زائدة لأن تثنيته ذات بحذفها، والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثي لا الثنائي غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه لوصفه والوصف به، وتثنيته وتحقيره، ويضعف بذلك قول الكوفيين، والجواب عن حذف الألف في التثنية أنه لاجتماع الألفين ولم يرد إلى أصله فرقًا بين المتمكن نحو فتيان وغيره، (ب) ذاء بهمزة مكسورة، (جـ) ذائه بهاء بعد الهمزة، (د) ذاؤه بضمة مع المد في الكل.

وهذه الأربعة يشار بها للقريب (انظر التصريح ١/ ١٢٦)، (و) آلك بهمزة ممدودة فلام ويشار به للبعيد كـ(ذلك) انظر شرح التسهيل ١/ ٢٦٨: «قال الدماميني وليست (أي الهمزة) بدلًا من الذال لتباعد مخرجيها فصارت الهمزة اسمًا هنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من أل و أي» الخضري ١/ ٦٧، وقد جاء المفرد المذكر لعدة معان هي: (أ) مفرد مذكر عاقل ﴿هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ ١٥ القصص، (ب) مفرد مذكر غير عاقل نحو قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾؟ [الصافات: ٢٠]، وقد يكون مذكرًا حكمًا كما في قوله تعالى ٧٦، ٧٨ الأنعام: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَـٰذَا رَبِّى﴾... الآيات، (جـ) أن يراد به ما في معنى الجمع كقول لبيد:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ومن ذلك ما يشار به إلى شيئين مذكورين نحو قوله تعالى ٦٨ البقرة: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ أي بين المذكور من الصفات فهو في قوة المفرد، انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٢٧، ٢٢٨ بتصرف.

التذكير[1]، وذي وتي) وذهي وتهي، وذه، وته بالاختلاس[2] فيهما، وذه وته بالإسكان، وذات[3]، وتا: للمفردة[4]، (وتان) رفعًا، وتين جرًّا ونصبًا: للمثنى[5] (في التأنيث) فيهما[6]، (وأولاء) بالمد في لغة الحجازيين وبالقصر[7] في

---

(١) وردت ذان في القرآن مسبوقة بهاء التنبيه وغير مسبوقة بها، فمن المسبوقة بها التنبيه آيتان الأولى (١٩) سورة الحج: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ والثانية قوله تعالى في سورة طه ٦٣: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ -وقد مر الكلام على قراءاتها وتوجيه كل قراءة باستفاضة في باب المثنى، ومن غير المسبوقة بهاء التنبيه قوله تعالى في سورة القصص (٣٢): ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ ويلحظ في هذه الآية أن الإشارة إلى مثنى مؤنث وهما اليد والعصا في قصة موسى عليه السلام، ومع ذلك فقد ذكرا مراعاة للخبر (برهانان)، ولم ترد ذان في القرآن مجرورة، ومثالها: في غير القرآن سررت من ذين العالمين، انظر (التصريح ١/ ١٢٧).

(٢) في (أ) سقوط: وذه وته بالاختلاس، والاختلاس معناه اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع.

(٣) ذات بضم التاء قال عنها ابن هشام في الحواشي التسهيلية: الإشارة ذا والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة، انظر التصريح ١/ ١٢٧.

(٤) في (أ): للمفرد هذا، وقد أتى الشارح لإشارة المفردة المؤنثة بعشرة ألفاظ؛ خمسة مبدوءة بالذال انظر التسهيل وشرحه ت. د/ عبدالرحمن السيد ١/ ٢٦٨، هذا وقد وردت إشارة المفردة المؤنثة لعدة معان: (أ) ما يشار به إلى مفرد مؤنث كما هو الأصل نحو قوله تعالى (٣٥) البقرة: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، (١٧، ١٨) طه: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝ قَالَ هِىَ عَصَاىَ﴾. (ب) ما فيه معنى الجماعة كقوله تعالى (٩٣) الأنبياء: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ إذا أريد بالأمة الجماعة من الناس وهم الأنبياء، وقيل إن معنى (أمة) ملة و(هذه) إشارة إلى ملة الإسلام؛ أي أن ملة الإسلام هي ملتكم التي يجب أن تكونوا عليها لا تنحرفون عنها، ذكر ذلك الزمخشري في الكشاف ٣/ ١٥، انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٢٩، ٢٣٠.

(٥) في (أ)، و(ب) سقوط: للمثنى، هذا ولم يرد: (تان) في القرآن إلا مسبوقة بها التنبيه كما لم ترد إلا في موضع جر، قال تعالى في سورة القصص (٢٧): ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾.

(٦) اختلفت نسخ المتن في هذه النقطة ففي نسختي حاشية الأمير، محمد علي صبيح (كهذه، وهذا وهاتان، وتثنيتها)، وفي نسختي عبادة ومحيي الدين ط١٥ (كذا وذان في التذكير، وذي وتي وتا وتان في التأنيث).

(٧) إطلاقهم ممدود ومقصور على أولاء مجاز لا حقيقة؛ لأن المد والقصر يكونان في المعرب وأن أولاء فيها عدة لغات: كسر الهمزة وهو المشهور، وضمها، وإشباع الهمزة الأولى، وتركه، وإبدالها هاء، وإن ألف أولى بالقصر تكتب ياء على الأرجح، انظر يس على التصريح ١/ ١٢٧، ١٢٨ بتصرف.

لغة التميميين[1]، للجمع[2] (فيهما)[3]، أي في التذكير والتأنيث[4] فالأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هي له: خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها كما عرف لأنها إما لمفرد أو مثنى، أو مجموع وكل منها إما لمذكر أو لمؤنث فهي: ستة لكن الجمع مشترك بين المذكرين والمؤنثات فهي: خمسة[5]، (وتلحقهن) وفي

---

(١) المراد بالتميميين هنا أهل نجد، ومثلهم في قصر أولاء: قيس وربيعة وأسد، ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما فعل ابن هشام في حواشي التسهيل، انظر التصريح ١/ ١٢٧، ١٢٨ بتصرف.

(٢) في (أ، ب) سقوط: للجمع.

(٣) في نسختي صبيح والأمير: (وهؤلاء لجمعهما)، وفي نسختي عبادة ومحيي الدين مثل ما في نسخ شارحنا، والمراد بقوله: «للجمع فيهما» جمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين، لأن أولاء ليس بجمع وإن أطلق عليه مجازًا، انظر يس على التصريح ١/ ١٢٧ نقلًا عن اللقاني.

(٤) أولاء وردت في القرآن بالمد مسبوقة بهاء التنبيه، وغير مسبوقة بها، وقد ورد استعمالها في: (أ) جماعة الذكور العقلاء كقوله تعالى ١١٩ آل عمران: ﴿هَٰأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾، وقوله في (١٠٩) النساء: ﴿هَٰأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، (ب) لجماعة الإناث العقلاء كقوله تعالى (٧٨) هود: ﴿يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، وقوله في (٧١) الحجر: ﴿قَالَ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِىٓ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾، انظر أسرار النحو ١/ ٢٣٠، ٢٣١ بتصرف، ولم ترد مقصورة في القرآن ومن أمثلتها مقصورة مع لام البعد قول الشاعر:

أولالك قومي لم يكونوا أشابه ... وهل يعظ الضليل إلا أولالكا

انظر منتهى الأرب ط١٥ ص١٨٤، ١٨٥ بتصرف. (جـ) لغير العقلاء كقوله تعالى (٣٦) الإسراء: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾، ومنه قول جرير:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ... والعيش بعد أولئك الأيام

ولا داعي لأن يحكم النحاة على مثل ذلك بالقلة ما دام قد ورد في أفصح الكلام.

(٥) ما قاله الشارح عن كون أسماء الإشارة ستة عقلًا وخمسة وصفًا منقول بتصرف يسير من شرح الشذور لابن هشام فانظره ص١٨٣ ط/ ١٥.

نسخة: ويلحقه أي: اسم الإشارة (في البعد كاف خطاب)[١] تدل على بعد المشار إليه[٢] (حرفية) إذ[٣] لا محل لها من الإعراب لانتفاء الرافع والناصب والجار لها، أما غير الأخير فظاهر وأما الأخير فالجار إما: الحرف، ولا حرف، أو الإضافة، وأسماء الإشارة لا تضاف لأنها لا تقبل التنكير كما مر[٤] فثبت أنها حرف[٥] وإن

---

(١) في نسخ المتن الأربع التي عندي وفي النسختين (أ، وب) سقوط خطاب ودلالة هذه الكاف على الخطاب بمادتها وعلى حال المخاطب بالهيئة، وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد، انظر الصبان على الأشموني ١/ ٣٤٠ بتصرف، وقال ابن الناظم في شرح الألفية ص٣٠: وإذا أشير إلى البعيد لحق اسم الإشارة كاف الخطاب حرفًا يدل على حال المخاطب غالبًا..... وقولي غالبًا احتراز من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

(٢) ظاهر كلام الشارح تبعًا للمصنف أن إلحاق الكاف أسماء الإشارة على إطلاقه أي في جميع الحالات، وفي الدماميني والهمع وغيرهما أنها لا تلحق من إشارات المؤنث إلا: تي، وتا، وكذا ذي على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء في الثلاثة، وتيك وتلك بفتحها وتالك وذيك، وأنكر الأخيرة ثعلب وجعلها الجوهري خطأ، ولا يقتضي جواز فتح تيك جواز تي بفتح التاء للقريب إذ لا بعد في اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد. انظر الصبان على الأشموني ١/ ١٤٢.

(٣) في (أ) سقوط: إذ.

(٤) مر ذلك عند التعرض لقضية بناء أو إعراب (اللذان، واللتان، وذان، وتان) في المبني من أسماء الإشارة والموصول، والذي مر هناك هو أنه لا يجوز إدخال (أل) عليها. وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ١/ ١٤٢: لأنه لمصاحبته الإشارة الحسية لا يقبل شيئًا أصلًا، وهذا التعليل من الصبان أوضح من تعليل شارحنا السابق ذكره.

(٥) ما قاله الشارح عن حرفية كاف الخطاب، ذكره ابن هشام في شرح الشذور في موضعين، أحدهما: في المضمر حيث قال: ص ١٧٨: (فإن قلت يرد على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من ذلك فإنها دالة على المخاطب، وليست ضميرًا باتفاق البصريين، وإنما هي حرف لا محل له من الإعراب . قلت: لا نسلم أنها دالة على المخاطب، وإنما هي دالة على الخطاب، فهي حرف دال على المعنى ولا دلالة له على الذات بالبتة)

وثانيهما: باب اسم الإشارة حيث قال ص ١٨٤: (ولا الكاف اسم مضمر مثلها في غلاميك، لأن ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع، لأن أسماء الإشارة لا تضاف، لأنها ملازمة للتعريف، وإنما هي حروف لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في الذي قبله بالخيار تقول ذاك أو ذلك)، فمن خلال النص الثاني يؤكد ابن هشام ما

=

تصرفت تصرف الكاف الاسمية بفتحها للمذكر وكسرها للمؤنث، واتصالها بميم وألف للمثنى مطلقًا، وبميم لجمع المذكر وبنون لجمع المؤنث[1] نحو: ذاكَ، ذاكِ، ذاكما، ذاكم، ذاكن، فللمخاطب خمسة أحوال، وإن كان أصلها ستة، وتقدم أن للمشار إليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون بحسب التقسيم الوضعي، وأما بحسب التقسيم العقلي فستة وثلاثون[2] (مجردة) أي: الكاف (من اللام مطلقًا) أي: سواء كان المشار إليه مفردًا، أم مثنى، أو مجموعًا[3]، (أو

=

قرره أولًا من حرفية كاف الخطاب، وقال الرضي: يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسمًا لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك. انظر يس على التصريح ١/ ١٢٨.

(١) قال الشيخ خالد في تصريحه كما نقل عنه الصبان ١/ ١٤٢: (هذه الكاف وإن كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية في غالب اللغات، فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين، وبهذا أخذ شارحنا، ودون هذا أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع، ودون هذا أن تفتح مطلقًا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع).

(٢) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ، لأنه بحسبه يكون المجموع خمسة وعشرين كما ذكر شارحنا، هذا وإذا ضربنا الستة والثلاثين في مرتبتي القرب والبعد التي عليها ابن مالك وغيره كان الحاصل اثنين وسبعين، وإذا ضربناها في مراتب المشار إليه الثلاث عند الجمهور كان المجموع مائة وثمانية، المتعذر منها ثلاثون، انظر الصبان ١/ ١٤٠ بتصرف، وقد عمل لها جدولًا يوضح الجائز منها والممتنع والمتعذر ص ١٤١، وعمل الأشموني جدولًا آخر يوضح حالات المشار إليه مع المخاطب وذلك في ١/ ١٤٣.

(٣) كون الكاف مجردة من اللام مطلقًا هذه لغة تميم، أما مع اللام فهي لغة الحجاز . انظر الأشموني ١/ ١٤٢، وهذه اللام لا تلحق جميع أسماء الإشارة كما سيأتي، وهي تدل على تأكيد بعد المشار إليه عند من جعل الكاف دالة على البعد كابني مالك وهشام وتبعهما شارحنا. وقيل: لبعد المشار إليه عند من جعل الكاف متمحضة للخطاب، وقيل: لبعد المخاطب، حكى الثلاثة يس كما ذكر الصبان ١/ ١٤٢، وأصل هذه اللام أن تكون ساكنة وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين، أو للفرق بينها وبين لام الجر كما في (ذلك) لكن تارة يبقى سكونه وتحذف الياء أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما في تلك بكسر التاء، وتلك بفتحها، وتارة تبقى الياء أو الألف قبلها وتحرك هي بالكسر كتيلك وتالك وذلك. انظر المرجع السابق.

مقرونة بها) فتقول: ذاك وذلك (إلا في المثنى وفي المجموع في لغة من مده[1]، وهي الفصحى وفيما سبقته ها التنبيه) فلا تقترن باللام فيها فلا يقال: ذان لك، ولا أولاء لك من المد ولا هذا[2] لك، وسميت الهاء ها التنبيه، لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه[3]، واعلم: أن من أسماء الإشارة ما لا تلحقه[4] لام ولا كاف كثم[5]، وأن كلامه يقتضي: أنه ليس لاسم

---

(١) تقييد الشارح تبعًا للمصنف الجمع بلغة من مده احتراز من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسد فإنهم يأتون باللام، قال شاعرهم:

أولالـك قـومي لم يكونـوا أشـابةً   وهـل يعـظ الـضليل إلا أولالكـا

أما بنو تميم فإنهم لا يأتون بهذه اللام مطلقًا كما مر. انظر التصريح ١/ ١٢٩ بتصرف.

(٢) ما ذكره الشارح من مسائل امتناع ذكر اللام منقول بتصرف لا يكاد يذكر من شرح الشذور والأصل أوضح وأكثر دقة فانظره ص ١٨٤، ١٨٥.

(٣) ما قاله الشارح عن (هاء) التنبيه ذكره ابن هشام، وزاد عليه أنه نص على كونها ليست من تنبيه اسم الإشارة فانظره ص ١٨٤. وقد ذكر ابن هشام في المغني هاء التنبيه ومواضعها الأربعة جـ ٢ ص ٢٧، ٢٨ حيث قال: (والثالث أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة، أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو: هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك، والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة نحو ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾، وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت فرد بنحوها أنتم هؤلاء، فأجيب بأنها أعيدت توكيدًا، والثالث: نعت أي في النداء، نحو: يا أيها الرجل، وهي في هذا وأخيه للتنبيه على أنه المقصود بالنداء قبل، وللتعويض عما تضاف إليه أي، ويجوز في هذه -لغة بني أسد- أن تحذف ألفها وأن تضم هاؤها إتباعًا، وعليه قراءة ابن عامر: (أيه المؤمنون)، (أيه الثقلان)، (أيه الساحر) بضم الهاء في الوصل، والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألفها وحذفها.

(٤) في (أ): يلحقه، وكلاهما جائز.

(٥) ثم بالفتح اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو: ﴿وَأَزۡلَفۡنَا ثَمَّ ٱلۡأٓخَرِينَ﴾ وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولًا به لرأيت في قوله تعالى في سورة الإنسان: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا وَمُلۡكٗا كَبِيرًا﴾ وإنما هو ظرف أي هنالك، والفعل منزل منزلة اللازم أو المفعول محذوف، أي: إذا رأيت نظامهم في الجنة، ولا يتقدمه حرف التنبيه إلحاقًا له بذي اللام بجامع البعد، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب لأنه موضوع للبعيد فلا حاجة له بالكاف الدالة على البعد. انظر العيني وحاشية الأمير عليه ١/ ١٠٨ بتصرف منها، وقد تلحق ثم تاء التأنيث الساكنة أو المفتوحة كربت، وهاء السكت وقفًا، وقد يجرى الوصل مجراه. انظر الخضري على ابن عقيل ١/ ٦٩

=

الإشارة إلا مرتبتان: قربى، وبعدى، وهي طريقة ابن مالك[1] وغيره من المحققين، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى وهي: المجردة من اللام والكاف، وبعدى وهي: المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى ووسطى وهي: التي بالكاف وحدها لأن زيادة الحروف[2] تشعر بزيادة المسافة[3]. فعليه، للمفرد المذكر القريب: ذا، وللمتوسط: ذاك،

=

بتصرف، ومثل ثم في عدم لحاق الكاف واللام بها هَنا هِنا بفتح الهاء وكسرها، وتشديد النون اسمي إشارة للمكان البعيد.

(١) سبق التعريف به.

(٢) في (ب): الحرف بدل: الحروف وكلاهما جائز.

(٣) أشار ابن مالك فى شرح التسهيل ١ ـ ص ٢٦٨ إلى المذهبين في مراتب اسم الإشارة قائلًا: للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان: أحدهما: أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة كالمنادى، والثاني: أن لها ثلاث مراتب قريبة، وبعيدة، ومتوسطة، وهذا هو المشهور وإن كان الأول أولى بالصواب، وقال في ألفيته ذاكرًا ما رجحه في تسهيله:

وبــأولى أشر لجمــع مطلقــا ... والمــد أولى ولــدى البعــد انطقــا

بالكــاف حرفًــا أو بــلام أو معــه ... والـــلام إن قـــدمتها ممتنعــــه

وكان ابنه أعنف منه في ترجيح مذهب أبيه، قال في شرح الألفية ص ٣١: «وزعم الأكثرون أن المقرون بالكاف دون اللام للمتوسط، وأن المقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وهو تحكم لا دليل عليه، ويكفي في رده أن الفراء حكى أن إخلاء ذلك وتلك من اللام لغة تميم فعلم أن الحجازيين إذا لم يريدوا القريب لا يقولون إلا ذلك وتلك، وأن ليس لاسم الإشارة عندهم إلا مرتبتان: قريب وبعيد، وأمر غيرهم مشكوك فيه فيلحق بما علم»، فهو من خلال هذا النص لا يكتفي بالترجيح ولكنه يعلل له، وإنما قال الشارح: «وإن كلامه يقتضى .....إلخ»، لأن ابن هشام لم يكن صريحًا في تبني وجهة نظر ابن مالك في شرح الشذور بل فهم ذلك منه حيث قال ١ / ١٤٨ على هامش حاشية عبادة: ولا الكاف اسم مضمر مثلها في غلامك، لأن ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإشارة وذلك ممتنع، لأن أسماء الإشارة لا تضاف، لأنها ملازمة للتعريف، وإنما هي حرف لمجرد الخطاب لا محل له من الإعراب يلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في اللام قبله بالخيار، تقول: ذاك أو ذلك ومثل ذلك صنعه في أوضحه ص ١٥ ط صبيح، ولكنه في شرح اللمحة مال إلى رأي الجمهور حيث قال: والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها

=

وللبعيد: ذلك[1] ولمثناه القريب: ذان رفعًا، وذين جرًا ونصبًا، وللمتوسط: ذانك وذينك بتخفيف النون[2]، وأما بتشديدها فللبعيد[3]، ولجمعه القريب: أولاء[4]، وللمتوسط: أولئك، وللبعيد: أولالك مع القصر[5]

=

فللمفرد المذكر (ذا) للقريب، و(ذلك) للمتوسط، و(ذاك) للبعيد، ولمثناه: ذان للقريب، ذانك بتخفيف النون للمتوسط، ذانّك بتشديدها للبعيد، ولجمعه أولي للقريب بمد وبقصر، وأولاك بالقصر للمتوسط وأولئك بالمد للبعيد، وللمفرد المؤنث ذي، وتي للقريب، وتيك للمتوسط، وتلك للبعيد، ولمثناه تان للقريب، وتانك بالتخفيف للمتوسط، وتانك بالتشديد للبعيد، ولجمعه أولي للقريب، وأولاك للمتوسط، وأولئك للبعيد، التصريح ١/ ١٢٩. والذي أميل إليه مع احترامي لرأي ابن مالك ومن تبعه ممن نعته الشارح بالمحققين- هو رأي الجمهور الذي مال إليه ابن هشام في شرح اللمحة، وذلك لأنه اللائق بلغتنا التي عودتنا ألا يكون فيها حرف أو حركة إلا له معنى، ومن ثم كان الشارح حصيفًا في فكره، دقيقًا في تعبيره حيث قال: لأن زيادة الحروف تشعر بزيادة المسافة ونظيرها قولهم: « زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. هذا واستعمال الإشارة للمراتب المختلفة إنما يخضع للمعنى المراد فتارة تشير إلى شيء إشارة قريبة، وتارة تشير إليه إشارة بعيدة، وذلك كله يكون لمعنى المقصود، وخير شاهد على هذا هو القرآن حيث أشار إليه الله تعالى مرة بالقرب في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ وأخرى بإشارة للبعيد في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، انظر أسرار النحو ١/ ٢٣٢ بتصرف.

(١) للمفرد المذكر البعيد لفظان إحداهما: ذلك، كما أشار إليه الشارح، وثانيهما: آلك بالمد كما في شرح التسهيل ١/ ٢٦٩.

(٢) في (أ) سقوط: بتخفيف النون.

(٣) انظر شرح التسهيل ١/ ٢٦٦/ ٢٧٠.

(٤) في (أ) سقوط من: (وأما بتشديدها) إلى (أولاء).

(٥) انظر ما أوردناه عن ابن هشام في مرجع اللمحة الذي نقلناه عن التصريح ١/ ١٢٩ (الصفحة السابقة بالهامش. وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٧٠، ٢٧١: (وإذا جمع اسم الإشارة وهو في المرتبة الأولى قيل فيه أولاء) مطلقًا أي في التذكير والتأنيث عاقلًا كان المشار إليه أو غير عاقل، وحكى قطرب أن «أولاء» بالتنوين لغة، وتسمية هذا تنوينًا مجاز لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين، والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أولاء» نونًا كما زيد بعد فاء «ضيف» نون إلا أن (ضيفًا معرب فلما زيد آخره نون صار حرف إعراب متحرك و(أولاء) مبني فلما زيد آخره نون سكن إذ لا موجب لتحركه فإنه آخر مبني بحركة، وإذا كان جمع المشار إليه مجاوزًا للمرتبة الأولى قيل فيه: (أولئك) ثم (أولالك) على رأي قوم، وعلى رأي آخرين أن جمع المشار إليه في المرتبة الثالثة (أولئك وأولالك) معًا وله في المرتبة المتوسطة (أولاك) بالقصر،

=

وقس على ذلك المؤنث[1] يكن المجموع ثماني عشرة صورة، لكن أولاء مشترك بينه وبين المذكر فتكون[2] خمسة عشر[3] النوع (الرابع

=

وقد حكى الفراء أن المد في (أولاء، وأولئك) لغة الحارثيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين وهذا هو المأخوذ به لأن مستنده رواية ومستند غيره رأي، والرواية أولى من الرأي، وبعد ففي هذا النص تظهر عبقرية ابن مالك، ونصفته حيث ذكر مراتب إشارة الجمع على مذهب الجمهور ومذهبه واعتمد أصلًا ـ قل من يهتم به من النحاة ـ وهو الرواية، وأنها مقدمة على الرأي.

(١) أي أنه للمفردة المؤنثة للقريب عشرة ألفاظ كما مر، وللمتوسطة ثلاثة ألفاظ: تيك بكسر التاء وفتحها، وذيك. وله في البعد أربعة ألفاظ: تلك بكسر التاء وفتحها وتيلك، وتالك كلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر من بعض. انظر شرح التسهيل ١/ ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٢) في (ب): فيكون.

(٣) قول خمسة عشر بتذكير عشر أي خمسة عشر نوعًا، وأما ثماني عشر السابق ذكرها فالمراد صورة، وذلك، لأن المعدود إذا حذف جازت الموافقة والمخالفة بخلاف ما إذا ذكر فإنه تلزم المخالفة من ثلاثة إلى تسعة سواء أكان العدد مضافًا أم مركبًا أم معطوفًا عليه. واعتبار الشارح ألفاظ اسم الإشارة خمسة عشر بحسب المراتب الثلاثة عند الجمهور إنما يتم له إذا لوحظ لكل واحد لفظ بعينه لكن قد سبق أن بعض الحالات لاسم الإشارة له أكثر من لفظ كما في الإشارة إلى المؤنثة: قريبة، ومتوسطة وبعيدة، ... إلخ، وعليه فيكون العدد أكثر من ذلك. وبعد، فإن شارحنا تبعًا للمصنف قد أغفل النوع الثاني من أسماء الإشارة ألا وهو الإشارة إلى المكان، نعم قد أشار إليه عرضًا في قوله: ومنها ما لا تلحقه اللام ولا الكاف وهو ثم . لكن ابنا مالك وهشام قد أشارا إلى هذا النوع: الأول في ألفيته. والثاني في أوضحه. قال ابن مالك في الألفية ص ٣٠، ٣١ من شرح ابن الناظم

وبهنـــــا أو هاهنـــــا أشر إلى ... داني المكـــان وبـــه الكـــاف صـــلا

في البعـــد أو بـــثم فـــه أو هنـــا ... أو بهنالـــك انطقـــن أو هنـــا

وقال ابن هشام في أوضحه ص ١٥ط صبيح: (فصل) ويشار إلى المكان القريب بهنا أو هاهنا نحو ﴿إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ وللبعيد بهناك، أو هاهناك، أو هنالك، أو هنا، أو هنت، أو ثم، ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾، فهما قد جريا في إشارة المكان على ما جريا عليه من إشارة الذوات، وهو كون المشار إليه له رتبتان قربي: (هنا وهاهنا) وبعدى، وهي: ما عداهما، وأما الجمهور فيثلثون القسمة

=

الموصول)[1] الاسمي، وعرفه بالحد، وبالعد، وبدأ بالحد فقال: (وهو: ما افتقر إلى الوصل) إما (أ): (بجملة خبرية) معهودة متأخرة عنه، لكونها معرفة، ومبينة له[2] كجاء الذي قام أبوه، بخلاف الإنشائية

=

كما سبق فيجعلون للقريب هنا وهاهنا، وللمتوسط: هناك، وللبعيد: غيرها (انظر التصريح ١/ ١٣٠)، ولم يرد من إشارة المكان في القرآن إلا ثلاثة ألفاظ هي: هنالك كقوله تعالى في الأحزاب: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُواْ زِلْزَالاً شَدِيدًا﴾، وثَمَّ كقوله في الشعراء: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ وهاهنا كقوله تعالى في المائدة: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾، ولعل الشارح ترك هنا القسم، إما لعدم شيوعه كالأول، أو لأن هنا هذا القسم نكرة وكلامه في المعارف، هذا وأسماء الإشارة كما انقسمت إلى ذوات وأمكنة انقسمت كذلك إلى ما تلحقه هاء التنبيه، وما لا تلحقه، فالأول: كذا، وهنا، وضابطه ألا توجد فيه لام البعد لما بينهما من التضاد، والثاني: ما لا تقبلها، وهو ما فيه لام البعد، وتشديد النون في ذان، وتان، وثم، ثم إنها كذلك تنقسم بحسب الكاف إلى نوعين ما لا يقبلها وهي: ثم، وهِنا، وهَنا، وهنت من أسماء الإشارة إلى المكان البعيد، وما يقبلها وهو باقيها، ثم تنقسم أخيرًا بحسب اللام إلى قسمين: منها ما لا يقبل اللام أصلًا كثم وأخواتها، والمسائل الثلاث التي استثنيت قبلًا، ومنها ما لا يقبل اللام وهو غير المستثنى، وهذا كله على لغة الحجازيين، أما أهل نجد من بني تميم فلا يلحقون اللام بأسماء الإشارة مطلقًا، والله اعلم.

(١) الاسم الموصول يسمى مبهمًا وناقصًا، وهو في الأصل اسم من وصل الشيء بغيره، إذا جعله من تمامه، والاسم الموصول يتعرف بالعهد الذي في صلته، بمعنى: أن وضعها أن يطلقها المتكلم على ما تقرر علمه عند المخاطب، وهذه خاصة المعارف، ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية، كما سيأتي تعليل ذلك انظر عبادة ١/ ١٤٩.

(٢) المراد بالخبرية أي: محتملة للصدق والكذب فخرج به الإنشائية خلافًا للكسائي، والطلبية خلافًا لهشام كما سيذكر الشارح، وإنما قيدت جملة الصلة بالخبرية لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد فهي أحرى بأن لا يتحصل بها وضوح غيرها وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة، لأن الصلة معرفة والموصول معرف فلابد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه.

انظر شرح التسهيل ١/ ٢٠٩ بتصرف، وقال ابن مالك في شرحه المذكور ١/ ٢٠٩، ٢١٠: «والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها لكونها معهودة وذلك غير لازم، لأن

=

كبعتكه[1] بقصد الإنشاء، واضربه، ولا تضربه، وبخلاف المبهمة إلا في مقام التهويل، أو التفخيم[2] نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾[3]

=

الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلته معهودة كقوله تعالى في سورة الأحزاب ٣٧: ﴿وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ﴾، وكقول الشاعر:

إلا أيها القلب الذي قاده الهوى ....

وقد يراد به الجنس لتوافقه صلته كقول الله تعالى (البقرة ١٧١): ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗ﴾ وكقول الشاعر معن بن أوس:

فيسعى إذا أبني ليهدم صالحي   وليس الذي يبني كمن شأنه الهدم

وقد يقصد تعظيم الموصول إبهام صلته كقول الشاعر:

فإن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى   فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه

وكقوله ﷻ (طه ٧٨) ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ ترك الشارح شرطًا ثالثًا لجملة الصلة، وهي كونها مجهولة أي شأنها الجهل، فلا يجوز جاء الذي حاجباه فوق عينيه، ويؤخذ هذا الشرط من حواشي القطر، ولعل الشارح تبعًا للمصنف تركه، لأن عاداتهم جرت بأنهم ينبهون ببعض الشروط على البعض الآخر لا يتحاشون عن مثل هذا في مختصراتهم. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٥٠ بتصرف، فشروط الوصل بالجملة حينئذ ستة، أن تكون خبرية، وأن تكون خالية من معنى التعجب وأن لا تفتقر إلى كلام قبلها، وأن تكون معهودة، وأن تكون متأخرة عن الموصول فلا يجوز تقدمها عليه، لأنها تعرفه ولا يتقدم المعرِّف على المعرَّف، وأن تكون مجهولة، وسواء في ذلك الوصل بالجملة الفعلية كما تقدم من الأمثلة، أو الجملة الاسمية كقوله تعالى في سورة مريم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾، وهذا كله من قبيل الوصل بالجملة الصريحة، وقد تكون الجملة مؤولة وهو ما إذا وصل الموصول بظرف أو بحرف جر تامين -كما سيذكر الشارح- فإنهما متعلقان بفعل محذوف مع ضميره العائد إلى الموصول»، ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٠٨.

(١) في (ب): كبعته.

(٢) في (أ): (أو) بدل (و).

(٣) من الآية (٧٨) من سورة طه وأولها: ﴿فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ بِجُنُودِهِۦ﴾ الفاء في (فغشيهم) عاطفة غشى على أتبع مفيدة للترتيب والتعقيب، أي أن العقوبة كانت سريعة متناسبة مع جرمهم. (غشيهم)

=

ونحو: ﴿إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ﴾[1]، (أو (ب): وصف) لغير تفضيل (صريح) أي خالص من غلبة الاسمية، ويختص به أل كضارب،

=

أي غطاهم وعلاهم، والفعل من باب تعب، والضمير المتصل به (هم) مفعوله وفاعله لفظة ما، وهي اسم موصول مشترك لغير العالم مبني على السكون في محل رفع فاعل مؤخر وجوبًا.

المعنى: علاهم منه ما غمرهم من الأمر الهائل الذي لا يقادر قدره ولا يبلغ كنهه).اهـ أبو السعود، وفي السمين: قوله (ما غشيهم) فاعل غشيهم وهذا من باب الاختصار وجوامع الكلم أي: ما يقل لفظها ويكثر معناها أي: فغشيهم ما لا يعلم كنهه إلا الله تعالى. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٠٤.

وكان حق الكلام: فغشيهم من ماء اليم شدته، فعدل إلى لفظة (ما) لما فيها من الإبهام تهويلًا للأمر وتعظيمًا للشأن؛ لأنه أبلغ من التعيين، لأن الوهم يقف في التعيين على الشيء المعين ولا يقف عند الإبهام بل يتردد في الأشياء المختلفة فيكون أبلغ تخويفًا وتهديدًا، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥١، والمراد باليم ماؤه فهو على حذف مضاف، وهو في الأصل: البحر يستوي في ذلك العذب والملح. انظر معجم ألفاظ القرآن ٢/ ٧١٠، وغريب القرآن لأبي بكر محمد السجستاني ط. الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م/ ص ٦٠، وفي القاموس ط ١ جـ ٤/ ١٩٣: «اليم: البحر لا يكسر ولا يجمع جمع السالم».

وقد وردت هذه اللفظة القرآنية سبع مرات، واحدة في (١٣٦) الأعراف، وثلاثة في طه (٣٩، ٧٨، ٩٧) واثنتين بالقصص (٧، ٤٠)، وواحدة في الذاريات (٤٠) وجملة الصلة لاسم الموصول (ما): غشيهم لا محل لها من الإعراب، والعائد فاعل غشي المستتر فيه، وهذا هو الشاهد، حيث وصلت ما بجملة فعلية مبهمة قصدًا للتهويل والتخويف. هذه قراءة الجمهور وقرأ الأعمش فغشاهم مضاعفًا، وفي الفاعل حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ما غشاهم كالقراءة قبله أي غطاهم من اليم ما غطاهم، والثاني: هو ضمير الباري تعالى، أي فغشاهم الله، والثالث: هو ضمير فرعون، لأنه السبب في إهلاكهم، وعلى هذين الوجهين فما غشاهم في محل نصب مفعول ثان.

انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٠٤.

(١) الآية (٦) من سورة النجم، إذ: سبق الكلام عنها في مبحث المبنيات وهي مبنية على السكون في محل نصب برأي في الآية السابقة، وهي مضافة إلى جملة ﴿يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ﴾ الأولى فاعلها ما الموصولة التي صلتها يغشى الثانية، وعائدها محذوف تقديره: ما يغشاها، وفي إبهام الموصول

=

ومضروب[1] كما سيأتي بخلاف ما غلبت عليه الاسمية

=

وصلته تعظيم وتكثير للغواشي التي تغشاها بحيث لا يكتنهها نعت ولا يحصيها عدد، أي أشياء لا يعلم وصفها إلا الله تعالى، ومفعول يغشى الأولى (السدرة) وهي واحدة السدر كعنب، وهو شجر النبق وهو شجر شائك له ثمر فيه حلاوة، وهي في السماء السابعة عند الجمهور، وقيل: إطلاق السدرة عليها مجاز لأن الملائكة تجتمع عندها كما يجتمع الناس في ظل السدرة المعروفة، واختلف فيمن يغشاها. انظر النسفي ٤/ ١٩٦، والجمل على الجلالين ٤/ ٢٢٧، ٢٢٨، والشاهد في الآية «ما يغشى» كما في الآية السابقة، ولم ترد (السدرة) في القرآن إلا في هذه الآية، ووردت مضافة في (١٤) النجم. انظر معجم ألفاظ القرآن ١/ ٥٥٨ بتصرف.

ويغشى من الغشيان وهو يأتي بمعنى التغطية والستر ويأتي بمعنى الإتيان، والمعنى الأول أليق، وتأخير الفاعل عن المفعول في الآية للتشويق إليه، ومعنى الآية: ولقد رآه عند السدرة وقت ما غشيها مما لا يفي به البيان.

وصيغة المضارع في يغشى لحكاية الحال الماضية استحضارًا لصورتها البديعة، وللإيذان باستمرار الغشيان بطريق التجدد، انظر الموضح في الدراسات اللغوية ص ١٩، ٢٠.

(١) قال ابن مالك في ألفيته عن صلة أل:

وصفة صريحة صلة أل   وكونها بمعرب الأفعال قل

وسيرد لها مزيد تفصيل عند الحديث عن أل الموصولة، ومن الجدير بالذكر أن الإعراب يكون على الوصف الصريح لا على أل الموصولة، وإنما كان الأمر كذلك لأنه لما كان الموصول غير قابل للإعراب لكونه على صورة الحرف أخر الإعراب إلى الصلة وكانت قابلة للإعراب لفظًا فأعربت، كما أخر الإعراب عن «إلا» إلى ما بعده لكونه حرفًا، وأجري على ما بعده لقابليته، وبذا اندفع الاعتراض بأن الإعراب يكون على الموصول دون صلته. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٥٠ بتصرف، هذا وقد توصل أل هذه بغير الوصف الصريح وسيرد لذلك مزيد بيان بعدُ -إن شاء الله تعالى- كما وعد الشارح. ومحل كون أل اسمًا موصولًا إذا قصد بالوصف الحدوث ولم يتقدم له ذكر فإن لم يقصد به الحدوث كالمؤمن والكافر والصاحب، أو تقدم له ذكر كجاءني ضارب فأكرمت الضارب، فهي حرف تعريف لأنها للعهد، فهي حرف باتفاق ذكره الرضي، وإنما كانت حرف

=

كأبطح[١]، وأجرع[٢] وصاحب[٣] (أو (ج): ظرف[٤] أو مجرور تامين) أي: تتم بهما[٥] الفائدة نحو: جاء الذي عندك، والذي في الدار بخلاف جاء الذي اليوم، أو بك[٦]،

=

تعريف لا اسم موصول، لأنها دلت على ما هو مدلول الحرف وهو العهد والأسماء الموصولة إنما تدل على الذوات ذكره ابن فجلة. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٥١ بتصرف.

(١) في القاموس (بطح): (بطحة) كمنعة ألقاه على وجهه فانبطح، والبطح ككتف، والبطحة، والبطحاء، والأبطح سيل واسع فيه دقاق الحصى جمعه أباطح وبطاح، والأبطح مذكر بطحاء وهو في الأصل وصف لكل مكان فيه بطح من الوادي ثم غلب على الأرض المتسعة، انظر عبادة ١/ ١٥١.

(٢) في القاموس (ج ر ع) (الجرعة) ويحرك: الرملة الطيبة المنبت لا وعوثة فيها، أو الأرض ذات الحزونة تشاكل الرحل، أو الدعص لا ينبت، أو الكثيب جانب منه رمل وجانب منه حجارة كالأجرع والجرعاء، والأجرع مذكر جرعاء وهو في الأصل وصف لكل مكان من الأرض التي لا تنبت شيئًا ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصًا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا. انظر عبادة ١/ ١٥١.

(٣) إنما لم يكن صاحب وصفًا صريحًا مع كونه اسم فاعل لأنه استعمل استعمال الأسماء، فبعد عن عمل الفعل الذي هو شرط الوصل بأل، وذلك لدلالته على الملازمة والفعل دال على الحدث والتغيير، وصاحب له في اللغة عدة جموع منها صحب كراكب وركب، وصحبة كفاره وفرهة وصحاب كجائع وجياع، وصحبان كشاب وشبان، وجمع الجمع أصحاب كفرخ وأفراخ، والصحابة بالفتح الأصحاب، وهي في الأصل مصدر، ولم يجمع فاعل على فعالة إلا في سنـ الحرف، وجمع الأصحاب أصاحيب، وقولهم في النداء يا صاح أي يا صاحبي، ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخمًا، انظر مختار الصحاح طـ٩ ص ٣٥٦ بتصرف.

(٤) في بعض نسخ المتن تقديم: أو ظرف على أو وصف.

(٥) ٣٤ب نسخة (أ).

(٦) اجتمع الوصل بالظرف وعديله في قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ انظر شذور الذهب على هامش عبادة ١/ ١٥٠، ويلحظ أن الضمير الذي كان مستترًا في متعلق الظرف والمجرور قد انتقل إليهما، ذكر ذلك ابن هشام في القطر ص ٥٢. ذكر ابن مالك في ألفيته الصلة وأنواعها الثلاثة قائلًا:

وكلهـــا يلـــزم بعـــدها صـــلة ... عـــلى ضـــمير لائـــق مـــشتملة

=

وحتى الكسائي[١]: (نزلنا المنزل الذي البارحة) أي الذي نزلناه البارحة، وهو شاذ[٢]، ويجب أن يكون متعلقهما فعلًا محذوفًا كاستقر[٣]، ولا يجوز تقديره وصفًا كمستقر، لأنه مفرد، (وإلى عائد) مطابق للموصول في الإفراد، والتذكير، وفروعهما، ليرتبط الموصول بصلته، كجاء الذي قام أبوه، أو التي قام أبوها، أو اللذان أو اللتان قام أبوهما، أو الذين قام أبوهم أو اللاتي قام أبوهن[٤]،

=

وجملة أو شبهها الذي وصل	به كمن عندي ابنه الذي كفل
وصفة صريحة صلة أل	وكونها بمعرب الأفعال قل

(١) سبق التعريف به.

(٢) انظر قطر الندى ط ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية) ص ٥٢، والبارحة اسم الليلة الماضية، انظر السجاعي على القطر ص ٥٠.

(٣) قوله «كاستقر» مراده أنه ليس من اللازم كونه استقر بخصوصه بل قد يقدر ما كان بمعناه كثبتت وحصل ووجد مما سموه كونًا عامًّا أي لا يخلو منه فعل، انظر السجاعي على القطر ص ٥٠ بتصرف، هذا وثم فرق بين الظرف اللغو والمستقر، نظمه السجاعي في حاشيته على القطر ص ٤٨ قائلًا:

الظرف لغو إن يكن مخصوصا	بعامل لقد أتى منصوصا
ومستقر أن يكن قد عما	واحذف لهذا دون ذاك حتما

(٤) مما لابد منه في صلة الموصول الاسمي اشتمالها على عائد يعود على الموصول للربط مطابق له نوعًا وعددًا كما قال ابن مالك «........ على ضمير لائق مشتملة»، هذا هو الغالب، وقد يكون لفظ الموصول مفردًا مذكرًا ومعناه مثنى أو مجموعًا أو غيرهما وذلك نحو: من وما إذا قصد بهما غير المفرد المذكر فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول: أعجبني مَن قام، ومَن قامت، ومَن قاما، ومَن قامتا، ومَن قاموا، ومَن قمن، على حسب ما يعني بهما، فمن مراعاة اللفظ وهو الأكثر قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ ومن مراعاة المعنى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾، ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كأسماء الشرط، والاستفهام إلا أل الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتها، وجوز أبو حيان مراعاة

=

(أو خلفه[1]) كقوله:

سعاد التي أضناك حب سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا[2]

=

لفظها إذا لم تقع خبرًا ولا نعتًا كجاء الضارب للواحد وغيره، وتجب مراعاة المعنى إذا حصل باللفظ ليس كأعط مَن سألتك لا مَن سألك، أو قبح كجاء من هي حمراء، ولا تقل هو، لأن الخبر مؤنث، ويترجح إذا عضده سابق كقوله: « وإن من النسوان من هي روضة» أي: فيجوز من هو روضة بلا قبح، لأن التاء للوحدة لا للتأنيث كما قبح في: زيد علامة. انظر شرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ١/ ٧٦، ٧٧ بتصرف، وظاهر قول المصنف «وإلى عائد إلخ» أي: ولو تعددت الصلة خلافًا لتفصيل ابن الضائع، قاله الفيشي، وقال في النكت: واستثنى ابن الضائع، ما إذا عطف على الصلة بالفاء جملة فيجوز خلو الصلة منه نحو: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتها جملة واحدة، انظر عبادة ص ١٥٠ بتصرف، والعائد قد يكون في محل رفع أو نصب أو جر ولا يجوز حذفه إلا إذا أمن اللبس، فمن حذفه مرفوعًا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ أي هو أشد، ومن حذفه منصوبًا قوله تعالى في سورة المدثر: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ أي خلقته، ومن حذفه مجرورًا بالحرف مع عامله قوله تعالى في سورة المؤمنون: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ أي منه، ومن حذفه مجرورًا بالإضافة قوله تعالى في سورة طه: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ أي قاضيه، والكلام على ذلك مستوف في كتب النحو إنما ذكرته هنا تتميمًا للفائدة لأن الشارح قد تركه هو والمصنف أيضًا:

كذلك حذف ما بوصف خفض كأنت قاض بعد أمر قد قضى

وإنما اشترط العائد على الموصول الاسمي احترازًا من الموصول الحرفي فلا عائد له لا لفظًا ولا تقديرًا، لأن الضمائر لا تعود إلا على الأسماء، والأكثر الأغلب في العائد على الموصول الاسمي أن يكون ضميرًا كما مر، وقد سمع قيام الاسم الظاهر مقامه، ومن ثم قال الشارح تبعًا للمصنف أو خلفه كالأمثلة التي أوردها.

(١) في إحدى نسخ المتن طبعة محمد علي صبيح سقوط: أو خلفه.

(٢) البيت من الطويل، قال عنه الشيخ محمد محيي الدين في تحقيقه على الشذور ط ١٥ ص ١٨٦: ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقال د. عبدالرحمن السيد في تحقيقه لشرح التسهيل ١/ ٢٣٨: وهو من الأبيات التي تذكر كثيرًا في كتب النحو، ولم ينسب لقائله، وكذا لم ينسبه الأستاذ عبدالسلام هارون في معجمه ١/ ٩٥ (الدال المفتوحة).

=

=

اللغة والإعراب والاستشهاد: (سعاد): علم مرتجل على امرأة يهواها حقيقة أو ادعاء وهي خبر لمبتدأ محذوف أي: هي سعاد، أو مفعول لفعل محذوف أي: اذكر سعاد، وعلى كل فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث لزيادتها عن الثلاثة بخلاف هند ففيها الوجهان، (التي): اسم موصول مختص بالمفردة المؤنثة مبني على السكون في محل رفع أو نصب نعت لسعاد على التوجيهين السابقين فيها. (أضناك) أورثك الضنى وهو المرض الذي كلما ظننت أنه برئ عاد، أي المتتابع، وهو فعل ماض والكاف مفعوله مقدم وجوبًا مبني على الفتح في محل نصب. (حب): فاعل مؤخر لأضنى، وهو مضاف إلى سعاد، والألف في سعاد للإطلاق. واختلف الناس في المحبة، فقيل: هي الميل القائم بقلب الهائم، وقيل: هي قيامك لمحبوبك بكل ما يحبه منك، وقيل: هي ذكر المحبوب على عدد الأنفاس، وهي مشتقة من حبة لوصولها إلى حبة القلوب، وقيل: من حبات الماء بفتح الحاء وهي معظمه، أو ما يعلوه عند شدة المطر، وقيل من حب الماء الذي يوضع فيه، لأنه يمسك ما فيه من الماء ولا يسع غيره، إذا امتلأ به، وكذا إذا امتلأت القلوب من الحب فلا اتساع فيها لغير المحبوب. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصولة (التي) والعائد في البيت هو خلف الضمير أي الاسم الظاهر (سعاد) وهذا هو الشاهد من البيت، والأصل: سعاد التي أضناك حبها، ووضع الظاهر موضع الضمير تلذذًا بذكر المحبوب كما في قول الشاعر:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ... ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وثم نكات أخرى تلتمس في وضع الظاهر موضع الضمير، ذكرها السعد التفتازاني في مختصره، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٥١ بتصرف، ووضع الاسم في موضع الضمير في جملة الصلة بنوع خاص مما أنكره كثير من العلماء، وذكروا أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ومنهم المصنف في شرح الشذور حيث قال: «وقد يخلفه الظاهر» بإدخال قد على المضارع مفيدة التقليل، وذكر في المغني أنه ضرورة لا يجوز تخريج القرآن عليه.

(وإعراضها): الإعراض هو الهجران والصدود، والواو في (وإعراضها) إما لعطف الجمل، وإما أن تكون للحال أي أضناك حبها، والحال أنها معرضة يشير إلى أن حبها ذاتي لا متولد من التودد، انظر الأمير ص ٤١ بتصرف، وعلى كل فإعراضها كلام إضافي مبتدأ، (عنك): جار ومجرور متعلق بإعراض، لأنه مصدر عامل عمل فعله مضاف إلى فاعله. (استمر): فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على الإعراض، والجملة خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة الصلة عطف جملة اسمية على فعلية، وهو خلاف الأولى، أو في محل نصب حال من سعاد، والرابط الواو والضمير. ومعنى استمر: دام واتصل. وكلما ظننت أنها

=

وهو[1] أي: أضناك حبها، وكقولك: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري[2] أي: عنه، ثم ثنى بالعد فقال: (وهو الذي) للمفرد المذكر العالم وغيره[3] (والتي)

=

أقلعت عنه ظهر لك أنها لا تزال عليه، وأصل استمر استمرر نقلت حركة أول المثلين إلى ما قبلها تمهيدًا لإدغامها في ثانيهما.

(وزادا): أي أنه لم يقف عند حد يحتمله ويقدر عليه، والجملة في محل رفع عطف على جملة الخبر (استمر)، وانظر في هذا الشاهد إلى جانب ما تقدم: الأشموني ١/ ١٤٦، ١٦٢ رقم (٨٢) ومثل البيت المستشهد به قول مجنون ليلى:

فيارب ليلى أنت في كل موطن   وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي في رحمته، قال ابن هشام في شرح الشذور ط١٥ ص ١٨٧: وحمل عليه الزمخشري قول الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ وذلك، لأنه قدر الجملة الاسمية ـ وهي (الذين) وما بعده ـ معطوفة على الجملة الفعلية ـ وهي (خلق) وما بعده ـ على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء، ولو أن التقدير: ثم الذين كفروا به يعدلون، كما أن التقدير سعاد التي أضناك حبها، للزم فساد هذا الإعراب لخلو الصلة من ضمير، وهذا في الآية الكريمة خير منه في البيت لأن الاسم الظاهر النائب عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول وهو سعاد، فحصل التكرار، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه، وأجاز في الجملة وجهًا آخر، وبدأ به، وهو أن يكون معطوفًا على «الحمد لله» والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق، لأنه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته.

(١) (وهو) ساقط من (ب) وهو راجع إلى خلف العائد.

(٢) هو سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة بن عبيد الأبحر، وهو خدرة بن عوف بن الحارث بن الخزرج الأنصاري الخدري، وكان من الحفاظ المكثرين، العلماء العقلاء، وأخباره تشهد له بذلك، مات سنة ٧٤هـ انظر الاستيعاب لابن عبد البر ط حيدر آباد ٤/ ١٦٧١ والمحتسب ٢/ ٣٣.

(٣) للذي في العربية عدة استعمالات منها: أن يستعمل للعالم الذي لا يوصف بذكورة ولا بأنوثة وهو الله سبحانه وتعالى كقوله في الإسراء: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ وأن يستعمل للعالم الذي يوصف بذكورة كقوله في سورة الأعراف ١٧٥: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ وأن يستعمل لغير العالم كقوله تعالى في سورة الأنبياء (١٠٣): ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى

=

=

﴿كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾، وإنما قال الشارح للعالم تبعًا للمصنف في أوضحه ص ١٦ ط صبيح ليشمل إطلاقه على الله سبحانه وتعالى كما مر، لأنه تعالى لا يوصف بالعاقل على الأرجح من أن أسماءه تعالى توقيفية.

ومن الأمثلة السابق ذكرها يتضح أن «الذي» يستعمل للمفرد المذكر، وأنه يقع في المواقع الإعرابية المختلفة، مثاله في محل رفع: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾، ومثاله في موضع نصب قوله تعالى في سورة القصص: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ ومثاله في موضع جر: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾. وعلى هذا قرروا أنه من الموصول المختص النصي، لكن قد ورد عن العرب استعمال الذي في غير المفرد كقوله تعالى (١٦٩ التوبة): ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ ١٧: البقرة، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ ٣٣ الزمر، وقول الشاعر:

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه ... حتى يذوق رجال مر ما صنعوا

وليت رزق رجالي مثل نائلهم ... قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا

فهذه الأمثلة قد عاد عليها الضمير جميعًا في الآية الأولى وفي البيت، وعاد عليه الضمير مفردًا تارة وأخرى جمعًا كما في باقي الأمثلة، وهنا لم تتفق كلمة النحاة في الحكم على الذي، فمنهم من زعمه موصولًا حرفيًا كأنَّ وإنَّ وهذا صنيع شارحنا كما سيذكر آخر الموصولات، ومنهم من ادعى أنه دال على المصدرية مع كونه اسمًا، قال الرضي: (لا خلاف في اسمية (الذي) المصدرية ولكن صنيع ابن هشام يأباه) انظر التصريح ١/ ١٣٠.

وكلا القولين لا يخلو من نظر، والذي دعاهم إلى هذا التخبط هو أنهم قصروا «الذي» على المفرد المذكر كما مر، مع أنهم لو نظروا إلى اللغة نظرة كلية لوجدوه مستعملًا في المفرد وفي غيره، فلا غبار في أن يكون اسمًا موصولًا مشتركًا كمن، وآية الزمر تشهد على ذلك فقد عاد الضمير عليه مفردًا وأشير إليه بالجمع، وذلك هو ما يتلائم مع طبيعة لغتنا المرنة؛ إذ إن المفروض أن نحكم اللغة في النحو لا العكس، لأن النحو وضع لخدمة لغة القرآن، إذا ثبت هذا استغنينا عما قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ (أي كالفوج الذي خاضوا وكالخوض الذي خاضوه) ـ انظر الكشاف ٢/ ٢٢٦ـ لأنه مع إثباته لاسمية (الذي) يجعل الآية في حاجة إلى تقدير شيء لإفهام معناها، وهي ليست محتاجة إلى هذا التقدير، فقد قال الأخفش: إن (الذي)

=

للمفرد المؤنث كذلك[1]، (وتثنيتهما) وهي: اللذان واللتان رفعًا، واللذين واللتين جرًّا ونصبًا بإثبات النون مخففة ومشددة وبحذفها[2]، والأصل التخفيف

=

مشترك بين المفرد والجمع، وذكره ابن هشام في شرح اللمحة (انظر ١/ ١٣١)، انظر هذه المسألة في أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن الكريم أد: محمد يسري زعير ١/ ٢٤٠، ٢٤٤ هذا وقد ورد في «الذي» ست لغات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢١١، ٢١٢ وإليكها:

أ: الذي بإثبات الياء وقد مرت أمثلتها.

ب: حذف الياء مع بقاء الذال مكسورة.

ج: حذف الياء وتسكين الذال.

د: تشديد الياء مكسورة.

هـ: تشديد الياء مضمومة.

و: حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة، وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب «صراط الذين» بتخفيف اللام، نقلها أبو عمرو، وانظر هذه اللغات في عبادة على الشذور ١/ ١٥٢. ولكن ابن هشام في شرح الشذور لم يذكر لغة ضم الذال ولا حذف اللام، قال في شرح الشذور ٤١، ٤٢ بحاشية الأمير: (ولك في يائه وجهان الإثبات والحذف فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورًا كما كان قبل الحذف وإما ساكنًا).

(١) ورد استعمال التي للمفردة المؤنثة العاقلة وغيرها، فمن الأول قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾، ومن الثاني قوله تعالى في ١٤٢ البقرة ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ وقد وقعت التي في القرآن المواقع الإعرابية الثلاثة، مثالها في موضع نصب: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ ومثالها في موضع جر: الآيتين المذكورتين آنفًا، ومثالها في موضع رفع قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾، وفي التي اللغات الست التي سبق ذكرها في الذي، انظر شرح التسهيل ١/ ٢١١، ٢١٣ وشرح الشذور بحاشية الأمير ص ٤٢.

(٢) مر الكلام على إعراب أو بناء اللذين واللتين في باب المبنيات ورجحت ثم أنهما معربتان، وقد ورد اللذان في القرآن مرفوعًا ومنصوبًا، مثال الأول قوله تعالى في سورة النساء (١٦). ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ ومثال الثاني قوله تعالى في (٢٩) فصلت: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ

=

=

أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾، ولم ترد مجرورة كما لم ترد اللتان ولا اللتين في مواقعها المختلفة، وقد قال ابن مالك في شرح التسهيل عنهما ١/ ٢٣: « وقد استغنوا في التثنية بقولهم: اللذان واللتان عن اللذين واللتيين فاعتبروا أخف اللغات وإن كانت أقل من الذي والتي، وذلك أن المفرد أخف من المثنى، وخفف جوازًا بحذف الياء، فلما قصدوا التثنية وهي أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التزم فيها من حذف الياء ما كان في الإفراد جائزًا، ولا شك أن هذا التعليل من ابن مالك في تثنيته اللذين واللتين أولى من زعم بعضهم أن العرب فرقوا بين تثنيته المبني كالذي وذا، والمعرب كما لقاضي وفتى، فحذفوا الحرف الأخير وهو الياء من (الذي والتي) والألف من (ذا وتا) ولم يفعلوه في الثاني، وعلتهم منقوضة بأن حذف الآخر عند التثنية ليس خاصًا بالمبني بل قد يكون في المعرب كما في تثنيته (عاشوراء) على (عاشورين) وخنفساء على خنفسين، حكى ذلك الفراء انظر شرح التصريح ١/ ١٣١، ١٣٢، وأسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٤٥.

وحيث ثني الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما وهذ أكثر اللغات وأشهرها والواردة في التنزيل، وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضًا من المحذوف منهما، وهو الياء في الذي والتي والألف في ذا وتا، أو تأكيدًا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف، ولا شك أن التعليل الأول هو الأقوى كما بينا آنفًا. قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢١٣: وجوز تشديد النون عوضًا عن المحذوف ولما كان الحذف مستعملًا في الإفراد بوجه ما لم يكن التعويض لازمًا بل جائزًا، وذكره في ألفيته قائلًا:

....	والنـــون أن تـــشدد فـــلا ملامـــه
والنـــون مـــن ذيـــن وتـــين شـــددا	أيـــضًا وتعـــويض بـــذاك قـــصدا

انظر شرح التصريح ١/ ١٣٢، وشرح ابن عقيل على هامش حاشية الخضري ١/ ٧٠، وبالتشديد قرأ ابن كثير قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ وقوله: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب خلافًا للبصريين، والنصان السابقان يؤيدان الكوفيين؛ إذ تجويز التشديد في حالة ومنعه في أخرى تحكم، انظر التصريح ١/ ١٣٢ بتصرف.

وهناك لغة ثالثة في نون اللذين واللتين هي الحذف، وهي لغة بلحارث بن كعب أجمعين وبعض ربيعة، لكنهم قصروا الحذف على حالتي الرفع، ومن ذلك قول الفرزدق:

=

والثبوت، قال له المصنف في شرحه[1]، وظاهر كلامه: تخصيص حذفها بحالة الرفع كما هو مذهب البصريين[2]، (والألى) بالقصر: أشهر من المد[3]، (والذين)

=

أبني كليب إن عمي اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وقول الأخطل:

هما اللتا لو ولدت تميم ... لقيل فخر لهم صميم

وهذا الوجه جائز في الاسم الموصول لعدم الإلباس دون اسمي الإشارة، ففي حذف النون منهما إلباس بالمفرد، انظر المرجع السابق. وعلل النحاة إيثار حالة الرفع بالحذف دون غيرها بأنه لو حذفت النون حالتي النصب والجر لحصل التباس بين المفرد والمثنى، إذ لو قيل مثلًا: (إن التي لو ولدت تميم) لا ندرى أهو المفرد أم المثنى. هكذا قال الشيخ محيي الدين عبدالحميد في هداية السالك ١/ ١٠١. لكن يرد عليه بأن هذا اللبس لا يمكن حصوله، إذ من المتفق عليه أن المثنى يكتب بلامين بخلاف المفرد. وإلى جانب ذلك فإن ذال الذي وتاء التي مكسورة بخلاف التثنية فإنها مفتوحة فمن ثم ينبغي الوقوف عند لغة العرب دون تعليل أو تعديل لها. انظر أسرار النحو ١/ ٢٤٦ بتصرف.

(١) قال المصنف في شرح الشذور بحاشية الأمير ص ٤٢ وللمثنى المذكر اللذان رفعًا واللذين جرًّا ونصبًا، ولمثنى المؤنث اللتان رفعًا واللتين جرًّا ونصبًا، ولك فيهن تشديد النون وحذفها، والأصل التخفيف والثبوت.

(٢) إنما قال الشارح: وظاهر كلامه في توضيح .... إلخ: لأن ابن هشام لم ينص صراحة على اختصاص حذف النون بالرفع ولكن تمثيله ببيتي الفرزدق والأخطل السابق ذكرهما يشعر بذلك. انظر أوضح المسالك ط. صبيح ص ١٦.

(٣) الألى على وزن العلى ويكتب بغير واو، قال ابن هشام في شرح اللمحة بخلاف أولى الإشارية فمن ثم لا تلتبس بإلى الجارة . انظر التصريح ١/ ١٣٢ بتصرف، وحاشية الخضري ١/ ٧٢، والصبان ١/ ١٤٨ بتصرف، وتستعمل مقصورة على الأشهر كقوله:

رأيت بني عمي الألى يخذلونني ... على حدثان الدهر إذ يتقلب

وقد يمد كقوله:

=

بالياء رفعًا وجرًّا ونصبًا لجمع المذكر، فهما: للعاقل كثيرًا، وربما جاء في الرفع بالواو[1] كقوله:

=

أبـــى الله للـــشم الألاء كـــأنهم سيوف أجاد القين يومًا صقالها

وهي تستعمل للعاقل كثيرًا كما مثلنا ولغيره قليلًا كقوله:

تهجنـــي للوصـــل أيامنـــا الألى مـــررن علينـــا والزمـــان وريـــسق

وقد اجتمع الاستعمالان في قول الشاعر:

وتـــبلى الألى يـــستلئمون عـــلى الألى تـــراهن يـــوم الـــروع كالحـــدإ القُبْـــلِ

انظر شرح ابن عقيل على هامش حاشية الخضري ١/ ٧٢. ومذهب المحققين أنها اسم جمع وقيل جمع، وعلى كونه جمعًا هل هو جمع الذي أو الذين؟ فيكون في جمع الجمع خلاف، وهذا الكلام غير متجه، اللهم إلا أن يكون القائل بذلك لا يشترط أن يكون له واحد من لفظه بل يكفي كونه من معناه، ولا يشترط الإعراب في مفرده. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٥٣ بتصرف.

(١) اختلف النحاة في الذين هل هي اسم جمع أو جمع؟ فمن قال بالأول نظر إلى أنها أخص من مفردها لأنها تستعمل لجماعة المذكرين العقلاء بخلاف واحدها الذي فإنه يستعمل للعالم وغيره كما بينا آنفًا، ومن قال بالثاني وهو الأرجح نظر إلى أنها ترد في اللغة لجماعة العالمين وغيرهم كمفردها، فمثالها لجماعة العالمين قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] وهو أكثر من أن يحصى ومن استعمالها في غير العالمين قوله تعالى في ٢٠ النحل: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ فمن ثم حكموا بأنها معربة لأن الجمع من خصائص الأسماء المعربة. وصنيع شارحنا ظاهره الموافقة على أنها جمع بدليل قوله: فهما للعاقل كثيرًا، إذ مفهوم المخالفة أنها ترد لغيره وما دام الأمر كذلك فهي جمع تتساوى مع مفردها، وكما اختلفوا في كونها اسم جمع أو جمعًا، اختلفوا في كونها مبنية أو معربة، فالجمهور من العرب والنحاة على أنها مبنية لورودها في أفصح الكلام على حالة واحدة. رفعًا ونصبًا وجرًّا، مثالها في حالة الرفع قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ ... الآية، ومثالها في موضع نصب: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّـٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ سورة الكهف، ومثالها في موضع جر قوله تعالى في سورة يونس: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، لكن قد ورد عن هذيل أو عقيل اللذون بالواو، وهنا انقسم النحاة فريقين: فمنهم من

=

نحـن اللــذون صــبحوا الـصباحا يــوم النُّخيــل غــارة ملحاحــا[1]

=

بقاها على بنائها حتى لا تتفرق الصفقة كالشيخ الخضري في حاشيته على ابن عقيل ١/ ٧٢ حيث قال: «والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر قريبًا، ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه أل ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الأولى بلزومه حالة واحدة، والظاهر عليها أنه مبني على فتح النون لا على الياء. ومنهم من رأى أنها معربة إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، وعلى ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢١٤، وعلى كل حال ففي الذي والذين شبه بالشجي والشجين في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور. وبرأي ابن مالك أقول إذ لا مانع من أن تكون الكلمة مبنية على لغة معربة على لغة أخرى إنما المحظور كونها مبنية معربة في لغة واحدة، وصيغ شارحنا في هذه المسألة يحتمل المذهبين حيث قال: وربما جاء في الرفع بالواو، فهو لم يكن حاسمًا في كونها مبنية أو معربة في هذه الحالة والله أعلم.

(١) البيت من الرجز المشطور، وقد اختلف في نسبته إلى قائله اختلافًا كثيرًا، فنسبه أبو زيد في النوادر ٤٧ إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج وهو غير موجود في ديوانه.

اللغة والرواية: «نحن الذون» هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره: (نحن الذين) على الوجه المشهور في لغة عامة العرب، (صبحوا): جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو، كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ﴾، وليس التضعيف في صبحوا للمبالغة بل للدلالة على الوقت، (الصباحا): ظرف توكيدي لصبحوا لانقسامه منه، (النخيل): بضم النون وفتح الخاء المعجمة تصغير نخل في الأصل وهو اسم لعدة مواضع، وأراد به الشاعر موضعًا بالشام مسمى بنخيل، (غارة): مصدر مأخوذ من الإغارة على العدو، ملحاحًا: صيغة مبالغة على وزن فعال من ألح السحاب إذا دام مطره واشتد، وألح السائل إذا ألحف، وأراد: غارة شديدة لازمة.

الإعراب والاستشهاد: (نحن) مبتدأ (الذون) خبره معرب أو مبني على الخلاف السابق والأرجح أنه معرب (صبحوا الصباحا): صلة الموصول، وألف الصباحا للإطلاق، (يوم النخيل) كلام إضافي ظرف زمان منصوب بصبحوا (غارة) مفعول لأجله أو حال بمعنى مغيرين وكلاهما

=

واللاتي، واللائي لجمع المؤنث، وقد تحذف ياؤهما[1]، والموصول قسمان: نصي - وهو ما مر - ومشترك: وهو العام في المفرد المذكر وفروعه، وقد أخذ في بيانه فقال:

=

منصوب بصبحوا، (ملحاحًا): نعت لغارة، وإنما ذكر لأن وزن مفعال للمبالغة يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا جرى على موصوفه، والشاهد في البيت (الذون) حيث وردت بالواو وهي لغة هذيل أو عقيل بينما الجمهور يستعملونها مبنية مطلقًا. انظر الخزانة ٢/ ٥٠٦ عرضًا، والمغني الشاهد رقم (٢٨١، ٢٨٢)، وشرح التصريح ١/ ١٣٣، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ١٤٩، والعيني على الأشموني ١/ ١٤٩، ١٥٠، واقتصر على الشطر الأول من البيت العيني على الخزانة ١/ ٤٢٦، والهمع ١/ ٦١٦، ٨٣، والدور ١/ ٣٦، ٥٦، وأوضح المسالك ط صبيح ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م . وانظر شرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ١/ ٧٢، ٧٣، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ١٥٧ عرضًا، ومعجم الشواهد لهارون ٢/ ٤٥٧ الحاء المفتوحة.

(١) اللاتي: بالياء على الأصل وبحذفها اجتزاء بالكسرة تخفيفًا واجتنابًا للاستطالة ومثلها اللائي في ذلك، ويحتمل أن تكون اسمًا للجمع، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعًا لأنه متضمن لحروف التي، ويغتفر كونه مخالفًا لأبنية الجموع كما اغتفر في اللتينا كونه مخالفًا لأبنية التصغير. انظر شرح التسهيل ١/ ٢١٧، وقد ورد اللاتي في القرآن عشر مرات منها قوله تعالى ١٥ سورة النساء: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ﴾، ٢٣ النساء: و﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ وتجمع اللاتي على اللواتي، كالهادي على الهوادي بمعنى العنق، والهابي على الهوابي بمعنى الترابي (المرجع السابق) أما اللائي فهي اسم جمع لأنها لا تتضمن حروف الواحد وتجمع تكسيرًا على اللوائي بالياء وبحذفها وتصحيحًا على اللائين مطلقًا عند من استخدم اللذين مطلقًا واللؤن، واللائين عند من قال اللذون واللذين وهم عقيل أو هذيل: انظر شرح التسهيل ١/ ٢١٧ بتصرف، وقد وردت اللائي في القرآن أربع مرات منها قوله تعالى ٤ الطلاق: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾.. الآية . انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٤٨. هذا وقد ورد عن العرب استعمال اللائي جماعة الذكور بمعنى الألى كما ورد العكس وهذا ما يسمى بالتقارض، وانظر شرح التسهيل ١/ ٢١٥، ٢١٦.

(وما بمعناهن، وهو: من للعالم)، نحو: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[1] ونحو: جاءني من قام أبوه، أو أبوها، أو أبوهما، أو أبوهم، أو أبوهن، وقد تأتي لغيره إذا

---

(١) من الآية (٤٣) من سورة الرعد وأولها: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ في هذه الآية قراءات، الأولى: ومن يفتح الميم فحينئذ تحتمل معنيين أحدهما: أن يكون اسمًا موصولًا عنده الصلة، والثاني: أن يكون نكرة موصوفة وعنده الصفة، وفي موضعه وجهان أحدهما: أن يكون في موضع جر بالعطف على لفظ المجرور في قوله: (كفى بالله)، والثاني: أن يكون في موضع رفع بالعطف على موضعه وموضعه الرفع، لأن تقديره: كفى بالله، ونظير الحمل على اللفظ تارة وعلى الموضع أخرى قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ بالجر حملًا على اللفظ وغير الله بالرفع حملًا على الموضع، وعلم الكتاب مرفوع بالظرف الذي هو (عنده) على كلا المذهبين في كلا الوجهين، لأن سيبويه والأخفش اتفقا على أن الظرف إذا وقع صلة أو صفة فإنه يرفع كما يرفع الفعل، والله أعلم. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٢، ٥٣. ويجوز أن يكون (علم) مبتدأ والظرف خبره، والأجود ارتفاعه بالظرف. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٥١٢ بتصرف. وانظر إعراب القرآن لأبي البقاء ٣/ ٣٩٠، وعلى كون من موصولة فالمراد به إما المؤمنون الذين علموا إعجاز القرآن، وعليه يكون المراد بالكتاب هو القرآن، وإما علماء اليهود والنصاري والذين أسلموا، فالمراد بالكتاب جنس الكتب السابقة، وقيل إن المراد بالكتاب هو اللوح المحفوظ ولذلك يكون المراد بـ(من) هو الله ﷻ. قال الحسن لا والله ما يعني إلا الله. والمعنى: كفى بالذي يستحق العبادة وبالذي لا يعلم ما في اللوح المحفوظ إلا هو شهيدا بيني وبينكم، وتعضده القراءة الثانية بكسر (ومن) انظر الكشاف والانتصاف ٢/ ٤١٧، وأسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ٢/ ٢٥١ بتصرف، والنسفي ٢/ ٢٥٣، ٢٥٤. وعلى القراءة الثانية يكون قوله: (من عنده) جار ومجرور ومضاف إليه خبرًا مقدمًا، وعلم الكتاب كلام إضافي مبتدأ مؤخر أو فاعل بالظرف عند الأخفش والكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على شيء، والأول أرجح، والقراءة الثالثة (علم) بكسر العين وضم الميم وقد بينا موقعه آنفًا وهو مضاف إلى الكتاب، والقراءة الرابعة وقد انفرد بها أبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش حاشية الجمل ٣/ ٣٩١ وهي: (علم الكتاب) قال: ويقرأ (علم الكتاب) على أنه فعل لم يسم فاعله وهو الفاعل

=

نزل منزلته[1] كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾[2]

=

(مَنْ) والشاهد في الآية (ومَنْ عنده) حيث وردت مَنْ اسمًا موصولًا مشتركًا مرادًا به العالم وهذا هو أكثر حالاتها، والله أعلم.

(١) هذه إحدى المسائل الثلاث التي زعم النحاة أن من تخرج منها من الدلالة على العالم إلى غيره، وهو أن ينزل منزلته تغليبًا للعاقل على غيره وستأتي المسألتان الأخريان بعد قليل في كلام الشارح، والصواب عندي هو ما ذكره الأستاذ د: محمد يسري زعير في كتابه أسرار النحو ١/ ٢٥٤، ٢٥٥ حيث قال بعد أن أورد الأمثلة التي زعمها النحاة من باب المجاز وفند زعمهم: « وعلى ذلك يكون استعمال (مَنْ) حقيقة وليس لتنزيل غير العالم منزلة العالم كما ذكره النحاة» ومما يؤيد أن استعمال (مَنْ) حقيقة قول يس على التصريح ١/ ١٣٣: (وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شيء من ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيًا ولا إثباتًا إلا إلى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل).

(٢) من الآية الخامسة من سورة الأحقاف وتمامها: ﴿إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون﴾ (ومن) اسم استفهام للإنكار بمعنى لا أحد مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وجاز الابتداء به مع كونه نكرة، لأنه من صيغ العموم وخبره اسم التفضيل (أضل) والمفضل عليه (ممن يدعوا إلخ)، وأصل ممن: مِنْ مَنْ أدغمت نون مِنْ الجارة في ميم مَنْ الموصولة المبنية على السكون في محل جر، وعلى هذا فالمفضل هو مِنْ الأولى (ومن) وصلة من الثانية (يدعو) أي: يعبد والعائد الضمير المستتر في يدعو أي: هو، وإنما أفرد مراعاة للفظ من وجمع في قوله: ﴿وهم عن دعائهم غافلون﴾ مراعاة لمعناها. وقد سبق ذكر ذلك، ﴿من دون الله﴾ بجار ومجرور ومضاف إليه متعلق بيدعو، والمعنى يعبد غير الله، ومن في قوله: ﴿من لا يستجيب له﴾ تحتمل وجهين أحدهما: أن تكون نكرة موصوفة، وثانيهما: أن تكون اسمًا موصولًا مشتركًا، وعلى كل فهي مبنية على السكون في محل نصب مفعول به ليدعو وجملة: ﴿لا يستجيب له﴾ إما في محل نصب نعت لمن على اعتبارها نكرة موصوفة أو لا محل لها من الإعراب على أنها موصولة، وعلى كل فالرابط للصفة بالموصوف والصلة بالموصول هو فاعل يستجيب المستتر، أو أصل يستجيب يستجوب حدث فيها إعلالان: أحدهما بالنقل ثم بالقلب، والشاهد في الآية: استعمال من في غير العالم تنزيلًا له منزلة من يعلم، هكذا زعم النحاة والأصوب ما قررناه آنفًا من أن مَنْ حقيقة في العالم وغيره، والسر في التعبير بها هنا عمن لا يعلم هو كشف اعتقاد عباد الأصنام، ومن ثم قال الزمخشري: « وإنما قيل» من (هم) لأنه أسند إليهم ما يسند إلى أولي العلم من الاستجابة، والغفلة، ولأنهم كانوا يصفونهم بالتمييز جهلًا وعبادة «هذا على أن المراد الأصنام وحدها» ويجوز أن يراد كل معبود من دون الله من الجن

=

فإنهم بدعائهم الأصنام نزلوها[1] منزلة العلماء، أو اجتمع معه فيها وقعت عليه من نحو: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[2]، لشموله الآدميين، والملائكة، والأصنام، ونحو:

=

والإنس والأوثان فغلب غير الأوثان عليها، انظر الكشاف ٤/ ٢٣٤، ولسنا في حاجة على هذا الأخير إلى دعوى التغليب، إذ عبدة غير الله يسوون بين معبوداتهم في الاعتقاد، فهم بمنزلة سواء انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٥٤.

(١) في (أ)، (ب): نزلوهم بميم الجمع.

(٢) من الآية ١٧ من سورة النحل وأولها: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ﴾ «وآخرها» ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ في الكرخي معلقًا على قوله تعالى ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾: (وهذا من عكس التشبيه إذ مقتضى الظاهر عكسه، لأن الخطاب لعباد الأوثان حيث سموها آلهة تشبيها به تعالى فجعلوا غير الخالق كالخالق فخولف في خطابهم، لأنها بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلًا في العبادة، وصار الخالق فرعًا، فجاء الإنكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم وخطابهم على معتقدهم، لأنهم سموها آلهة وعبدوها فأجروها مجرى أولي العلم، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾ الآية، فلا يرد أن المراد بمن لا يخلق الأصنام فكيف جيء بمن المختصة بأولي العلم؟ اهـ. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٦٤ وفسر صاحب الجلالين ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ بقوله: وهو الأصنام حيث تشركونها معه في العبادة، ويذكر النحاة أن ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ مستعملة في العالِم وغيره، لأنها تشمل الآدميين والملائكة، وهذا هو شاهد الشارح من الآية، والواقع أن معنى الآية هو الإنكار على عبدة الأوثان أن يسووا بين الله وهو الخالق وبين غيره الذي لا يخلق، وهذا المعنى يستلزم فهم أن غير الله يخلق وينفع ويضر، وقد قال شارحنا في فتح الرحمن: «إن الخطاب لعباد الأوثان وهم بالغوا في عبادتهم حتى صارت عندهم أصلًا في العبادة والخالق فرعًا، فجاء الإنكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم. انظر يس على التصريح ١/ ١٣٤، وهذا المعنى قريب مما نقلناه آنفًا عن الكرخي وهو يحتاج إلى (مَنْ) لا إلى (ما). فالأولى هي التي تشرح هذا الاعتقاد وتوضحه وذلك هو السر في التعبير بها. انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٣٥ بتصرف، و(مَنْ) في قوله: «كمن» في موضع جر بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (أفمن يخلق)، وصلة «مَنْ» جملة « لا يخلق» والعائد فاعله المستتر فيه، ومفعول يخلق ولا يخلق محذوف إما اقتصارًا أي تنزيلًا للمتعدي منزلة اللازم أي: أفمن يحدث الخلق كمن لا يحدث شيئًا، أو محذوف اختصارًا للعلم به، والتقدير ـ والله أعلم ـ: أفمن يخلق كل شيء كمن لا يخلق

=

﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾[1][2]، أو اقترن به في عموم فصل بمن نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[3][4][5] لاقترانهما بالعالم في كل دابة، (وما لغيره)

=

شيئًا أصلًا فضلًا عن أن يملك لنفسه شيئًا، وهذا بليغ فضلًا عما في الآية من طباق الإيجاب والسلب، والله أعلم.

(١) في (أ)، (ب) سقوط ومنهم.

(٢) من الآية ٤٥ من سورة النور، والمراد بمن يمشي على رجلين: الإنسان والطير كما في النسفي ٣/ ١١٤، وكالنعام كما في الجمل على الجلالين ٣/ ٢٣٢، وقوله (ومنهم) معطوف على فمنهم، وهو خبر مقدم، (مَنْ) اسم موصول مشترك للعالِم استعمل هنا في زعم النحاة مجازًا في غير العالِم، لأنه اجتمع معه فيما وقعت عليه من، وقد بينت آنفًا أن استعمال من في العالِم وغيره حقيقة لا مجاز وهنا نرى النحاة قد فرقوا بين أساليب هذه الآية فجعلوا هذه الجملة القرآنية خاصة بشيء، والجمل الباقية خاصة بالتفصيل كما سيذكرها الشارح شاهدًا عليه بعد قليل، وليس ذلك سائغًا، لأن صفة المشي التي وردت في الآية عامة شاملة لجميع الكائنات ماشية على رجلين، أو على أربع، أو على بطنها، فاستعمالها فيه حقيقة في الكل، وهذه الصفة تستلزم نوعًا من الإدراك يستوي فيه الإنسان والطير والزواحف وغيرها، وصلة «مَنْ» قوله: «يمشي»، والعائد الضمير المستتر جوازًا في يمشي (على رجلين) متعلق بيمشي - والله أعلم -.

(٣) في (أ)، (ب) سقوط: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾.

(٤) في (أ) سقوط: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾.

(٥) من الآية ٤٥ من سورة النور، والمراد بالدابة كل «مَنْ» أو «ما» يدب على وجه الأرض أو في السماء قال تعالى في سورة الشورى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ وهو على وزن فاعله ويجمع على دواب ولفظ الجلالة مبتدأ خبره جملة ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ وقرأ حمزة وعلي الكسائي (خالق كل)، « من ماء»: بيان للخلق متعلق بخلق، والمراد به النطفة بحسب

=

أي لغير العالم(١) نحو:

=

الأغلب في حيوانات الأرض المشاهدة وإلا فالملائكة خلقوا من نور وهم أكثر المخلوقات عددًا، والجن خلقوا من نار وهم بقدر تسعة أعشار الإنس، وآدم خلق من الطين، وعيسى خلق من الريح الذي نفخه جبريل في جيب مريم، والدود يخلق من نحو الفاكهة ومن العفونات. انظر الجلالين وحاشية الجمل عليه ٣/ ٢٣٢. ونكر هنا قصدًا للتعميم في الخلق مع اختلاف الأنواع كقوله تعالى في سورة الرعد: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾، وإنما عرف قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ لأن المقصود ثم إن أجناس الحيوان مخلوقة من جنس الماء، وأنه هو الأصل، وإن تخللت بينه وبينها وسائط، انظر النسفي ط صبيح ٣/ ١١٤. (فمنهم) الفاء للتفصيل، والضمير في (منهم) راجع لكل باعتبار معناه، وفيه تغليب العاقل على غيره، والجار والمجرور خبر مقدم، (من) موصول مشترك مبتدأ مؤخر صلته: ﴿يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾، وسميت حركة المشي على بطنه بذلك مع أنها زحف للمشاكلة، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ مر الكلام عليها في الهامش الأسبق، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ معطوف على: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾، والمراد بهم البهائم والأنعام، فإن قيل: لم حصر القسمة في هذه الأنواع الثلاثة مع وجود من يمشي على أكثر من أربع كالعقارب والعناكب والحيوان الذي له أربع وأربعون رجلًا؟ فالجواب: أن هذا القسم الذي لم يذكر كالنادر فكان ملحقًا بالعدم؛ أو لأنه يعتمد على أربعة عند المشي، أو لأنه يدخل في قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ انظر المرجع السابق بتصرف. والشاهد في الآية كما ذكر أبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش حاشية الجمل ٤/ ٨٥: استعمال من فيهما لما لا يعقل لأنها صحبت من لم يعقل فكان الأحسن اتفاق لفظها، وقيل: لما وصف هذين بالمشي والاختيار حمله على من يعقل، وكلام أبي البقاء جار على سنن النحاة في التفرقة الظالمة بين أساليب هذه الآية، وقد بينت في الهامش الأسبق أن استعمال من في الكل حقيقة كما ذكر ذلك د: محمد يسري زعير في أسرار النحو على ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٥٢، ٢٥٣ والله أعلم.

(١) قال في التلويح: كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم، انظر الصبان ١/ ١٥٣. هذا وقد جرى على ألسنة النحويين قولهم: إن ما بمعنى الذي مطلقًا وليس كذلك بل بينهما تخالف في المعنى وبعض الأحكام كما قال السهيل. أما المعنى: فلأن ما اسم مبهم في غاية الإبهام حتى إنه يقع على المعدوم نحو: إن الله عالم بما كان وبما لم يكن. وأما

=

﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾(1)، وقد تأتي للعالم مع غيره نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾(2) وللمبهم أمره كقول من رأى شبحًا لا

=

في الأحكام فإنها لا تكون نعتًا لما قبلها ولا منونة ولا تثنى ولا تجمع، ثم لفظها مفرد ومعناها الجمع، فإن شئت في عائدها مراعاة لفظها أو معناها، وقد اجتمعا في قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾، انظر الموضح في الدراسات اللغوية ص ١٥، ١٦ بتصرف.

(١) من الآية ٩٦ من سورة النحل وتمامها: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ وقد مر الكلام عليها في علامات الاسم (ما يقبل الإسناد إليه)
والشاهد فيها هنا إيرادها موصولة مشتركة لغير العالم.

(٢) من الآيتين الأوليين من سورتي الحشر والصف وتمامها: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، والمراد بالتسبيح التنزيه، أو قول: سبحان الله، وقد عبر عنه بالماضي في السورتين المذكورتين وفي الحديد، وبالمضارع في الجمعة والتغابن، وبالأمر في الأعلى، وبالمصدر أو اسمه في الإسراء استيفاء للجهات المشهورة لهذه الكلمة، وللإيذان بتحققه في جميع الأوقات، وفيه تنبيه على أن حق مَنْ شأنه التسبيح الاختياري أن يسبحه تعالى في جميع أوقاته كما عليه الملأ الأعلى حيث يسبحون الليل والنهار لا يفترون، وبدأ بالمصدر في الإسراء لأنه الأصل، وأبلغ من حيث إنه مشعر بإطلاقه أي بواسطة كونه مطلقًا عن التعرض للفاعل والزمان، ثم بالماضي لسبق زمنه، ثم بالمضارع لشموله الحال والاستقبال، ثم بالأمر لخصوصه بالاستقبال مع تأخيره في النطق به في قولهم: فعل يفعل افعل، وهو متعد بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾، أو باللام كما هنا، كما في: نصحت له وشكرت له، وقيل: اللام للتعليل: أي فعل التسبيح لأجل الله تعالى وخالصًا لوجهه، أو اكتسب التسبيح لأجل الله، وقيل: صلة للتأكيد. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٢٨٤ بتصرف. والنسفي ط عيسى الحلبي ٤/ ٢٢٢. (ما): اسم موصول مشترك استعمل هنا في العالم وغيره، وهذا واحد من استعمالات ما الموصولة كما بينت آنفًا وهو مبني على السكون في محل رفع فاعل ﴿سَبَّحَ﴾، ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلق بفعل محذوف واجب الحذف أي استقر، والعائد الضمير المستتر فيه المنتقل إلى الظرف، ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ معطوف على ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وإنما أعاد الموصول في الحشر والصف والجمعة والتغابن جريًا على الأصل، وأسقطه في الحديد موافقة

=

=

لقوله فيها: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾. اهـ من المتشابه. وإنما خص السموات والأرض بالذكر؛ لأنها أعظم المخلوقات للناظرين، وقدم السموات على الأرض لشرفها، لأنها متعبد الملائكة، ولم يقع فيها معصية، ولتقدم وجودها على هذه الهيئة على الأرض الكائنة على هذه الهيئة الموجودة، لأنه تعالى قال في سورة النازعات: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمۡكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ فإنه صريح في أن بسط الأرض مؤخر عن تسوية السماء، انظر الجلالين وحاشية الجمل عليه ٢/ ٣. والأرض تطلق على الكوكب الذي يعيش عليه الإنسان وهو ما يقابل السماء ومنه: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ﴾ ٢٢: البقرة، وقد تطلق على جزء من هذا الكوكب ومنه: ﴿قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ ٥٥: يوسف، وأطلقت في القرآن على أرض الجنة في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ﴾ ٧٤/ الزمر، وجميع ما ورد في القرآن معرفًا بالألف واللام في ٤٥٠ موضعًا لا يخرج عن أحد هذه المعاني الثلاثة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٣٥، ٣٦.

كما أنها لم ترد في القرآن إلا مفردة، وعللوا ذلك بأنها بمنزلة السفل والتحت، ولكن وصف بها هذا المكان: المحس فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت والعلو والسفل، وعلل النسفي ٢/ ٢ إفرادها بقوله: «والأرض وإن كانت سبعة عند الجمهور فليس بعضها فوق بعض بل بعضها موال لبعض» وحيث أريد بها الذات والعدد أتى بلفظ يدل على العدد كقوله تعالى في سورة الطلاق: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ﴾، وهي مؤنثة اسم جنس أو جمع بلا واحد وكم يسمع. أرضه والجمع أرضات وأروض وأرضون وآراضي، والأراضي غير قياس وهي كل ما سفل. أما السماء فإن أريد منها الوصف الشامل للسموات وهو معنى العلو والفوق أفردت كقوله تعالى في سورة الملك: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ - ﴿أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وإذا أريد ذات السماء دون وصفها جمعت جمع سلامة، لأن العدد قليل، وجمع القليل أولى به كشاهدنا، وكقوله تعالى في الطلاق: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ وقوله في سورة الإسراء: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ﴾، وقد استعرض الزركشي في البرهان كثيرًا من الآيات معللًا فيها لجمع السموات وإفرادها، وعلل النسفي جمعها بقوله ٢/ ٢: «لأنها طباق

=

يعرف ما هو: انظر إلى ما ظهر[1]، ولأنواع من يعقل[2] نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]

=

بعضها فوق بعض، والسماء مؤنثة، وقد تذكر، وقد يراد بها الجمع»، انظر الموضح في الدراسات اللغوية ٣٦/ ٣٧ بتصرف. هذا وقد وردت السماء في القرآن مفردة منكرة في موضعين ومفردة معرفة في ١١٨ موضعًا، وجمعًا منكرًا في خمسة مواضع، وجمعًا معرفًا كما في شاهدنا ١٨٥ موضعًا . انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٥٩٧، ٥٩٨. ألا ما أدق النظم القرآني وأبلغه وأجمله!! والشاهد في هذه الآية. ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ حيث استعملت ما موصولًا مشتركًا مرادًا به العالِم وغيره على سبيل الحقيقة لا على سبيل التجوز، والقلة كما استشهد بها شارحنا تبعًا لمعظم النحاة . والله أعلم.

(١) انظر شرح التصريح ١/ ١٣٤، ١٣٥.

(٢) قوله: « ولأنواع من يعقل» مأخوذ من أوضح المسالك ط صبيح ص ١٧، وقد شرح ذلك الشيخ خالد في التصريح ١/ ١٣٤ قائلًا: ولأنواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعًا للفارسي: ولصفات من يعقل، ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ وكلا التعبيرين متكلم فيه، أما الأول فرده ابن الحاج بأن النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله: لما لا يعقل، وأما الثاني، فلأنه لا يصح أن يقال: «انكحوا الطيب أو الطيبة، لأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات» نقله الموضح في الحواشي.

(٣) من الآية الثالثة من سورة النساء. الفاء في ﴿فَٱنكِحُواْ﴾ إما مرتبة على جواب شرط محذوف نابت عنه جملة فانكحوا، وتقدير الجواب المحذوف كما في الجلالين على هامش حاشية الجمل ١/ ٣٥٤: (فخافوا أيضًا أن لا تعدلوا بين النساء إذا نكحتموهن)، ومعناها أيضًا أي: كما خفتم من عدم العدل في مال اليتيم، كذا وضح الجمل عبارة الجلالين، أو أن الفاء في قوله ﴿فَٱنكِحُواْ﴾ واقعة في جواب الشرط وهو قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾، ففي السمين قوله: ﴿وَإِن خِفْتُمْ﴾ شرط وجوابه: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم ﴾، وذلك أنهم كانوا يتزوجون الثمان والعشر ولا يقومون بحقوقهن، فلما نزلت: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ أخذوا يتحرجون من ولاية اليتامى فقيل لهم: إن

=

=

خفتم من الجور في حقوق اليتامى فخافوا أيضًا من حقوق النساء فانكحوا هذا العدد، لأن الكثرة تفضي إلى الجور، ولا تنفع التوبة من ذنب مع ارتكاب مثله انظر المرجع السابق. وعلى ذلك فجملة: ﴿فَٱنكِحُواْ﴾ إما في محل جزم عطفًا على الجواب المحذوف أو في محل جزم جواب الشرط، واقترن بالفاء لأنه جملة طلبية أمرية، ومعنى: ﴿فَٱنكِحُواْ﴾: فتزوجوا، ومفعول فانكحوا (ما) وهي اسم موصول مشترك مبني على السكون في محل نصب، وفيها الشاهد حيث زعم النحاة أنها لأنواع من يعقل كما عبر شارحنا تبعًا للمصنف في أوضحه، أو لصفات من يعقل كما عبر ابن مالك، وقد ذكرت ذلك آنفًا نقلًا عن التصريح ١/ ١٣٤، أو أنها بمعنى الذي وذلك عند من يرى أن (ما) تكون للعاقل، وهي مسألة مشهورة، قال بعضهم: وحسن وقوعها هنا أنها واقعة على النساء وهن ناقصات العقول، أو لأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ كذا ذكر النسفي في تفسيره ط الحلبي ١/ ٢٠٥، وهذا كله عندى عمل يأباه وضوح النص القرآني، فالذي ألجأ النحاة إلى ذلك هو أنهم نصبوا قاعدة مؤداها أن (ما) لغير العاقل فأحوجهم ذلك إلى تكلف لا طائل من ورائه، وقد بينت آنفًا أن لها استعمالات ثلاثًا، للعاقل وحده، ولغير العاقل وحده، ولهما معًا، وهي في الجميع مستعملة في حقيقتها، وهذا كله على أن ما موصولة كما استشهد بها شارحنا تبعًا للمصنف في أوضحه ص ١٧، وهناك عدة وجوه أخرى في ﴿مَا﴾ أحدها: أن تكون نكرة موصوفة أي: انكحوا جنسًا طيبًا، وعددًا طيبًا، الثاني: أنها مصدرية، وذلك المصدر واقع موقع اسم الفاعل إن كانت ما مفعولًا بانكحوا . انظر الجمل ١/ ٣٥٤ بتصرف، وعلى هذا فتكون جملة: ﴿طَابَ﴾ إما لا محل لها من الإعراب على القول بأن ما موصولة، أو مصدرية، غاية الأمر أنها على كون ما موصولة فالعائد مستتر في طاب أي: هو، وعلى القول بالمصدرية لا تحتاج إليه، لأن الضمائر لا تعود إلا على الأسماء، أو تكون جملة (طاب) في محل نصب نعتًا على القول بأن ما نكرة موصوفة والرابط مستتر في طاب، ومعنى ﴿مَا طَابَ لَكُم﴾ ما حل لكم، لأن منهن من حرم في آية التحريم: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ الآية، أو من بلغ منهن، يقال: طابت الثمرة أي أدركت. انظر النسفي ١/ ٢٠٥، ٢٠٦ بتصرف. (من النساء) «من» إما بيانية، وقيل: تبعيضية، والمراد بهن غير

=

(وذو عند طيئ)[1] كقوله: وبئري ذو حفرت وذو طويت[2] ....أي التي حفرتها، والتي طويتها، والمشهور: بناؤها، وقد تعرب بالحروف كقوله:

=

اليتامى بشهادة قرينة المقام أي مَن استطابتها نفوسكم من الأجنبيات، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل طاب، انظر أبا البقاء على هامش حاشية الجمل ٢/ ١٨٥.

وفي إيثار الأمر بنكاحهن على النهي من نكاح اليتامى مع أنه المقصود بالذات مزيد لطف في استنزالهم عن ذلك، فإن النفس مجبولة على الحرص على ما منعت منه، على أن وصف النساء بالطيب على الوجه الذي أشير إليه فيه مبالغة في الاستمالة إليهن والترغيب فيهن، وكل ذلك للاعتناء بصرفهم عن نكاح اليتامى، وهو السر في توجيه النهي الضمني إلى النكاح المترتب. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٣٥٤ نقلًا عن أبي السعود.

(١) سبق التعريف بها.

(٢) هذا عَجُزُ بيت من الوافر صدره: فإن الماء ماء أبي وجدي. قاله سنان بن الفحل الطائي من أبيات خمسة أوردها أبو تمام في الحماسة (شرح المرزوقي ص ٥٩٠، ٥٩١). وسنان بن الفحل هو أخو بني أم الكهف من طيئ، وكان قد اختصم بنو أم الكهف من جرم طيئ وبنو هرم بن العشراء من فزارة في ماء وهم مختلطون متجاورون فأنشد في ذلك سنان هذه الأبيات.

اللغة والإعراب والاستشهاد: (فإن) الفاء للتعليل وفي اللسان مادة ذا وذوي مضافين للأفعال وإن حرف توكيد ونصب ورفع، واسم إن (الماء) وأصله المَوَه بدليل جمعه في القلة على أمواه وفي الكثرة على مياه تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا وقلبت الهاء همزة اعتباطًا، والذي سوغ ذلك اتحادهما في المخرج، وهو أقصى الحلق، وخبرها الكلام الإضافي (ماء أبي)، (وجدي): معطوف على أبي وهو كلام إضافي، و(وبئري) الواو حرف عطفِ جملةٍ على مثلها و(بئري): كلام إضافي مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر إنَّ أي كذلك، أو أن تكون بئري معطوفة على محل اسم إن (الماء) لأن محله كان الرفع على الابتداء قبل إن، فيكون من عطف المفرد على مثله، أو أنه كلام إضافي منصوب عطفًا على لفظ اسم إن، والذي جوز هذه الأوجه هو أنك عطفت بعد استكمال إنَّ معموليها. (ذو): اسم موصول مشترك للعاقل وغيره، وهنا لغير العاقل، بمعنى التي مبنية على السكون في محل رفع نعت لبئر، وزعم السيوطي في همعه ١/ ٨٣ أنها مبنية على الواو، والأول أرجح، وفيها الشاهد: حيث استخدمت اسمًا موصولًا مشتركًا عند طيئ خاصة؛ والدليل على أنها مشتركة وصفها المؤنث (البئر). وزعم ابن عصفور أن ذو خاصة بالمذكر، وأن المؤنث يختص بذات، وادعى

=

فحسبي مِنْ ذي عندهم ما كفانيا[1] ....

فيمن رواه بالياء[2] كما مر و«إذا» بعد «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين إن لم تلغ ولم تكن للإشارة كقوله:

ألا تسألان المرءَ ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل[3]

=

أن البئر في البيت مذكر على معنى القليب، وهذا تمحل لا معنى له ما دام لفظ البئر موجودًا في الكلام. أبلغ الكلام قال تعالى في سورة الحج «وبئر معطلة» (حفرت): حفر من باب ضرب فعل ماض فاعله التاء، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ذو، والعائد محذوف أي حَفَرْتُها، والذي سوغ حذفه أنه نصب ضمير متصل بفعل متصرف. (وذو) معطوفة على أختها عطف مفرد على مثله، وصلتها طويت، والعائد محذوف كما مر في حفرت أي طويتها، ومعنى طي البئر بناؤها بالحجارة، انظر هذا البيت في شرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥، والأشموني والعيني عليه ١/ ١٥٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٦٦، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٢، وشرح الكافية الشافية ت. د/ الرصد ١/ ٥٢، وانظر الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٦. والإنصاف ت: محيي الدين عبدالحميد ط دار الفكر ١/ ٣٨٤، والتوطئة ١٦٠، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٩٦، والخزانة ط بولاق ١٢٩١هـ ٢/ ٥١١، والتصريح ١/ ١٣٧، ومعجم الشواهد ١/ ٧٠ (التاء المضمومة)، والرضي في شرح الكافية في باب الموصول، وابن هشام في أوضحه ص ١٧ ط صبيح، وفي شرح قطر الندى رقم (١٠١) وحاشية السجاعي على القطر ص ٤٩.

(١) البيت من الطويل، وصدره: فإما كرام موسرون لقيتهم. وقد سبق الكلام باستيفاء عن لغته، وإعرابه، والرواية فيه، والاستشهاد به، ومراجعه في الأسماء الستة (ذو بمعنى صاحب).

(٢) ما ذكره الشارح عن (ذو) الموصولية منقول بتصرف من شرح التسهيل والأصل أوضح فانظره ١/ ٢١٨، ٢١٩. وللشيخ خالد في شرح التصريح تفصيل لا بأس به لذو الطائية واستعمالاتها وشواهدها. انظر ١/ ١٣٧، ١٣٨، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٥، ٣٠٦ وصلة ذو إما جملة فعلية كقوله: وبئري ذو حفرت وذو طويت، أو ظرف كقوله: فحسبي مِن ذو عندهم ما كفانيا. انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٦٧، وقد توصل بالجملة الاسمية. انظر شرح المفصل ٣/ ١٤٨، ولا خلاف بينهم في أنها تستعمل للعاقل ولغيره، فمثالها للعاقل (من ذو عندهم ما كفانيا) ولغيره (وبئري ذو حفرت)، انظر الأشموني ١/ ١٥٧.

(٣) البيت من الطويل قاله لبيد بن ربيعة العامري من مطلع كلمة يرثي فيها النعمان بن المنذر.

=

=

اللغة والرواية: (المرء): الإنسان، تقول: هذا مرء وكذلك في النصب والخفض تفتح الميم، هذا هو القياس. ومنهم من يضم الميم في الرفع ويفتحها في النصب ويكسرها في الخفض، يتبعها الهمز على حد ما يتبعون الراء إياها إذا أدخلوا ألف الوصل فقالوا: امرؤ، وهما مرءان صالحان، ولا يكسر هذا الاسم ولا يجمع على لفظه، ولا يجمع جمع السلامة... وقد أنثوا فقالوا: مرأة، وخففوا التخفيف القياسي فقالوا: مرة، بترك الهمزة وفتح الراء وهذا مطرد..... وألحقوا ألف الوصل في المؤنث أيضًا فقالوا: امرأة، فإذا عرفوها قالوا: المرأة. وقد حكى أبو علي: الامرأة. انظر اللسان ط دار المعارف ص ٤١٦٦، ٤١٦٧ . (يحاول): مضارع حاول . يقال حاولت الشيء أي أردته، والاسم الحول، وحاولت له بصري إذا حددته نحوه ورميته به. انظر المرجع السابق ص ١٠٦٠. (نحب): (النحب) المدة والوقت ومنه: قضى فلان نحبه أي مات . انظر المختار ص ٦٤٨ والمراد به هنا النذر (فيقضى): روي بالبناء للفاعل أي فنقضيه وبالبناء للمفعول. انظر الكتاب ط الهيئة: ت هارون ٢/ ٤١٧. (ضلال): الضلال ضد الرشاد، وقد (ضل) يضل بالكسر ضلالًا و(ضلالة) قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي﴾، فهذه لغة نجد وهي الفصيحة، وأهل العالية يقولون (ضللت) أضل بالكسر فيهما.... وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾أي في هلاك، المختار ٣٨٣. (وباطل): الباطل ضد الحق والجمع (أباطيل) على غير قياس: كأنهم جمعوا أبطيلًا، وقد (بطل) الشيء من باب دخل (وبُطْلًا) أيضًا بوزن صلح و(بطلانًا) بوزن طغيان . المرجع السابق ص ٥٦. والمعنى: يقول اسألوه عن هذا الذي هو فيه أهو نذر نذره على نفسه فرأى أنه لابد من فعله أم هو ضلال وباطل من أمره، أو المعنى: ألا تسألان امرأ مجتهدًا في أمر الدنيا متتبعًا لشئونها فكأنه أوجب على نفسه في ذلك نذرًا فهو يجري وراء قضائه ويحاول نفاذه وهو منه في ضلال وباطل.

الإعراب والاستشهاد: (ألا) حرف استفتاح وتنبيه، (تسألان) مضارع من الأفعال الخمسة علامة رفعه ثبوت النون وألف الاثنين فاعله، و(المرء) مفعوله. (ماذا): مبتدأ وخبره، هذا على كونهما منفصلين، وفيه الشاهد، والدليل على ذلك رفع (نحب) وما بعده وهو مردود على (ما)، انظر الكتاب ٢/ ٤١٧، وجوز العيني على الأشموني ١/ ١٥٩ كون (ما) اسم استفهام خبرًا مقدمًا، و(ذا) اسم موصول مبتدأ مؤخرًا . وأجاز الدماميني كون (ماذا) اسمًا واحدًا مبتدأ خبره يحاول، والرابط محذوف أي: يحاوله، لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعولًا ليحاول، انظر الصبان على الأشموني ١/ ١٥٩. وعلى هذين الوجهين تكون (ماذا) كلمة واحدة و(ذا) ملغاة. (يحاول): مضارع وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة (ذا) على القول بكونها خبرًا أو مبتدأ،

=

أي: ما الذي يحاوله، وقوله:

ألا إن قلبي لـدى الظـاعنين حـزين فمـــن[1] ذا يعـــزي الحزينـــا[2]

=

والعائد محذوف أي يحاوله، أو في محل رفع خبر المبتدأ على جعل ماذا مبتدأ عند الدماميني، والرابط محذوف أي يحاوله، أو الجملة في محل نصب حال من المرء عند من جعل ماذا كلمة واحدة مفعولًا به مقدمًا، ويكون تقدير الكلام: ألا تسألان المرء محاولًا ماذا؟ (أنحب): الهمزة حرف استفهام. (نحب) بدل من ما على القول بأنها مبتدأ أو خبر، وهذا دليل على كون (ذا) موصولة كما مر، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف أي هو نحب على القول بإلغاء (ذا) في الوجهين المذكورين آنفًا، (فيقضى): الفاء للسببية، (يقضى) مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بطلب محض وهو الاستفهام، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وفي رواية البناء للمعلوم السابق ذكرها من الكتاب فيكون علامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء منع منها وزن البيت، أو هي لغة كما مر في إعراب الأفعال المضارعة المعتلة في باب الإعراب التقديري، وعلى كل فنائب فاعل أو فاعل يقضى على الروايتين مستتر تقديره هو، والجملة من أن المضمرة وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف متوهم متصيد من الكلام السابق: أي ليكن نحب فقضاء، (أم ضلال) (أم) حرف عطف وهي المتصلة المعادلة للهمزة، (ضلال) معطوف على (نحب) على الاعتبارين السابقين فيه، (وباطل) معطوف على نحب، لأن المعطوف بالواو يكون على أول مذكور لأنها لمطلق الجمع لا تفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا، انظر هذا الشاهد إلى جانب ما تقدم، معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٩، والمعاني الكبير لابن قتيبة . ت: عبدالرحمن اليماني ص ١٢٠١، والمخصص ١٤/ ١٠٣، والأمالي الشجرية ٢/ ١٧١، ٣٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٩، والخزانة ١/ ٣٣٩، ٢/ ٥٥٦، والعيني على الخزانة ١/ ٧، ٤٤٠، تحقيق الكافية الشافية ١/ ٥٦ الباب الثاني، والجمل للزجاجي ٣٣١، والأشموني ١/ ١٥٩، وحاشية الصبان عليه ١/ ١٥٩، ١٦٠، وشرح التصريح ١/ ١٣٩. وأوضح المسالك لعبدالمتعال الصعيدى ط ٤ (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م) ص ٣٠ .

(١) في النسخة (أ): ومن.

(٢) البيت من المتقارب وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٢، أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني.

=

فلا تكون ذا موصولة فيها إذا لم يتقدمها استفهام بها أو بمن بل تكون اسم إشارة، ومنه قوله:

عـدس مـا لعبـاد عليـك إمـارة أمنـتِ وهـذا تحملـين طليـق(١)

=

الإعراب: (قلبي): كلام إضافي اسم إن، (لدى): ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره للتعذر، وهو متعلق بمحذوف حال من قلبي أي: كائنًا لدى، وهو مضاف، وتفارق لدى عند، وإن كانت بمعناها، وملازمتها الإضافة من حيث إن لدى تستخدم لما حضر، أما عند فتستعمل لما غاب وحضر، (الظاعنين) أي: المسافرين مضاف إليه، (حزين) خبر إن، (فمن) الفاء حرف عطف يفيد التعليل، (من ذا) مبتدأ وخبره، أو (من ذا) كلها اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يعزي) من التعزية وهي: تسريتك الهم عن أخيك وأصلها: يعزو، قلبت واوها ياء لتطرفها حقيقة بعد كسرة مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو يعود على ذا إن كانت موصولة، أو على من ذا إن كانت استفهامية، فعلى الأول الجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وعلى الثاني في محل رفع خبرا المبتدأ. (الحزينا): مفعول به والألف للإطلاق. والشاهد في البيت استعمال ذا اسمًا موصولًا لاستيفائها الشروط الثلاثة، أعني: سبقها بمن، وعدم إلغائها، وكونها ليست للإشارة، انظر هذا الشاهد في شرح التصريح ١/ ١٣٩، ومعجم الشواهد (النون المفتوحة) والخزانة ١/ ٤٤١.

(١) البيت من الطويل ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى، وهو شاعر محسن غزل. انظر ديوانه ص١١٥، ولهذا البيت خبر طويل. انظر الخزانة ٢/ ٥١٤، والمحتسب لابن جني ٢/ ٩٤، والأمالي الشجرية ٢/ ١٧٠، ١٧١.

اللغة والرواية: (عدس): اسم صوت لزجر البغل ليسرع قاله الجوهري وغيره، وهو مبني على السكون، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر، وربما سموا البغل نفسه عدس ومنه قوله الراجز:

إذا حملـت بـزتي عـلى عـدس فلا أبالي من غزا ومـن جلـس على التـي بـين الحـمار والفـرس

وكان الخليل يزعم أن (عدسًا) كان رجلًا عنيفًا بالبغال في أيام سليمان بن داود، فإذا قيل لها (عدس) انزعجت، وهذا ما لا يعرف في اللغة. انظر الإنصاف ص ٧١٩، (عباد) أراد به عباد بن زياد والي سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان، (إمارة) أي حكم وسلطان أو أمر، (طليق) حر، لا يد لأحد عليه، لأنه قد أطلق سراحه، (أمنت): أي صرت في مكان تأمنين فيه، ويروى في

=

=

المحتسب، والأمالي الشجرية وشرح الشذور (٦٩) (نجوت) . (عليك) بكسر الكاف خطاب فيه للبغلة وبفتحها كما في بعض الكتب خطاب للبغل، والأول أظهر.

الإعراب والاستشهاد: (عدس) اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب، أو منادى إذا أريد به البغل وحرف النداء محذوف تقديره: (يا عدس) مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي في محل نصب مفعول به، (ما) نافية عاملة أو مهملة. (لعباد) جار ومجرور متعلق بمحذوف (ما)، أي كائنًا لعباد أو خبر المبتدأ على إهمال (ما) عند التميميين أي: كائن . (عليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عباد أي: كائنًا عليك، (إمارة) اسم (ما) مؤخر أو مبتدأ مؤخر على الإعرابين السابقين في (ما)، (أمنت) أو (نجوت) على الروايتين- فعل ماض وفاعله والجملة كاشفة لمعنى الجملة السابقة. لا محل لها من الإعراب كما في العيني على الأشموني ١/ ١٦٠. (وهذا) الواو للحال، (هذا) ها حرف تنبيه، (ذا) عند البصريين اسم إشارة للقريب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وعند الكوفيين اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، وفيه الاستشهاد، حيث استعمل عندهم موصولًا، ولم يتقدمه (ما) أو (من) الاستفهاميتان قال الفراء: والعرب قد تذهب بذا إلى معنى الذي فيقولون: من ذا يقول ذلك، في معنى مَن الذي يقول. قال يزيد بن مفرغ: عدس ما لعباد ... البيت، كأنه قال: والذي تحملين طليق. وأنكر البصريون صحة استدلال الكوفيين بهذا البيت، ولهم في تخريجه ثلاثة تخريجات، الأول: أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ وخبره قوله طليق، وجملة تحملين في محل نصب حال من الضمير المستتر في طليق، والثاني: أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ خبره محذوف، وجملة تحملين في محل رفع صفة لذلك الخبر المحذوف، وطليق خبر ثان، وكأنه قد قال: وهذا رجل تحملينه طليق، والثالث: أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ أوله نعت هو اسم موصول محذوف، وجملة تحملين لا محل لها صلة، وطليق خبر المبتدأ، انظر الانتصاف من الإنصاف ط دار الفكر ٧١٧، ٧١٨ بتصرف. (تحملين): سبق بيان موقعها عند الكوفيين والبصريين (طليق): فعيل بمعنى مفعول خبر المبتدأ (وهذا) عند البصريين، أو خبر ثان على التخريج الثاني عند البصريين. وعلى كل فالجملة من المبتدأ هذا وخبره (طليق) في محل نصب حال من تاء المخاطبة فاعل أمنت، والرابط الواو وياء المخاطبة في تحملين والله أعلم. استشهد بهذا البيت ابن هشام في قطره رقم (٣٣)، وأوضحه (٥٥) في باب الموصول، وصدره في باب أسماء الأفعال والأصوات منه، وفي شرح الشذور على هامش حاشية عبادة ١/ ١٥٨، والتصريح ١/ ١٣٩، ١٤٠، ٢/ ٢٠٢، والأشموني وحاشية الصبان والعيني عليه

=

بدليل: دخول ها التنبيه عليها أي: وهذا طليق محمولًا لك، ولا فيما إذا ألغيت وذلك بتقديرها مركبة مع ما ـ في نحو ماذا صنعت؟ بدليل إثبات ألف ما إذا دخل عليها جار نحو: عماذا تسأل؟ لوقوعها في حشو الكلمة فتنزل ماذا منزلة: أي شيء فتكون مفعولًا لصنعت مقدمًا عليه، ويجوز إلغاؤها بتقديرها زائدة، فإن قدرت ما مبتدأ، وذا خبر فهي موصولة(1)، لأنها لم تلغ، ولا فيما إذا كانت اسم إشارة نحو: من ذا الذاهب، وماذا التواني أي: من هذا الذاهب، وما هذا التواني(2)

=

١/ ١٦٠، ٣/ ٢٠٨، واللسان (عدس)، وأوضح المسالك لعبدالمتعال الصعيدي ط ٤ ص٣٠، وشرح الشذور بحاشية الأمير ص٤٢، ومعجم الشواهد ١/ ٢٤٦، ٢٤٧.

(١) آخر السقط من النسخة الأصلية.

(٢) ذكر الشارح لذا الموصولة ثلاثة شروط، وبين محترزاتها، وهو منقول بتصرف لا يكاد يذكر من أوضح المسالك وشرح التصريح عليه، والأصل أوضح فانظره ١/ ١٣٨، ١٣٩، وعن ذا الموصولة يقول سيبويه في الكتاب ط. الهيئة ٢/ ٤١٦: هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي)، وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و(مَنْ) في الاستفهام، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرف الاستفهام. وعن تركيبها ملغاة مع (ما) و(من) يقول سيبويه ٢/ ٤١٧، ٤١٨: «وأما إجراؤها إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيرًا، وقال جل ثناؤه: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾ ٣٠ النحل. فلو كان (ذا) لغوًا لما قالت العرب: (عماذا تسأل)؟ ولقالوا: (عم ذا تسأل)؟ كأنهم قالوا عم تسأل؟ ولكنهم جعلوا ما وذا اسمًا واحدًا كما جعلوا (ما) و(إن) حرفًا واحدًا حين قالوا: إنما، ومثل ذلك: كأنما وحينما في الجزاء».

هذا وقد وردت «ذا» الموصولة في القرآن بعد «ما» الاستفهامية في قوله تعالى ٢١٩ البقرة: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ﴾ على قراءة أبي عمرو برفع العفو. أما قراءة الباقين بنصبه (فماذا) كلها اسم استفهام مفعول به مقدم لينفقون. وقوله ٣٠ النحل: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾على قراءة يزيد بن علي برفع خير، وأما على نصبه فكما ذكر في (العفو)، وقوله ٢٤ النحل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾على قراءة الجمهور برفع أساطير، أما على نصبه في القراءة

=

(وأي)(1) كقوله:

=

الشاذة فهو بدل من (ماذا) كله. انظر أسرار النحو ١/ ٢٧٢ بتصرف. ووردت (ذا) بعد (مَنْ) في قوله تعالى ٢٤٥ البقرة: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾، وقوله في نفس السورة ٢٥٥: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، فقال النحويون في مثل هذا التركيب إن (مَنْ ذا) كلمة واحدة متبدأ وخبره (الذي)، أو أن (مَنْ) متبدأ و (ذا) اسم موصول خبره (الذي) توكيد له أو بدل منه أو خبر لمبتدأ محذوف، والذي استحسنه أستاذنا د: محمد يسري زعير في مرجعه السابق ١/ ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦ أن تكون (مَن) مبتدأ و(ذا) خبره. و(الذي) بدل منه أو بيان له، ولا داعي لجعله توكيدًا، لأنه ربما يفهم منه تكرار لفظين لمعنى واحد، وذلك غير لائق بالقرآن، كذلك لا داعي لجعله خبرًا لمبتدأ محذوف، لأن الحذف يمكن الاستغناء عنه هنا، وأما أن تكون (الذي) بيانًا لـ(ذا) فهذا هو اللائق ببلاغة القرآن، لأن فيه بيانًا بعد الإبهام، وهذا من مقاصد البلاغة، وإنما كانت (الذي) مبينة لـ(ذا)، لأنها أوضح منها......... إلى أن يقول: على أننا نجوز في هذا الأسلوب أن تكون (ذا) اسم إشارة و(الذي) صفة مبينة له، وذلك كما في قوله تعالى في الملك ٢٠، ٢١ ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى﴾، ولعل ذلك هو الراجح، لأن فيه تنزيهًا لساحة القرآن عن تكرار اللفظ، ولأن الواقع بعد (ذا) مفرد وهو (الذي)، وقد علمت أنها في هذه الحالة تكون اسم إشارة نحو: مَنْ ذا الذاهب.

(١) هذا هو الموصول الاسمي المشترك الخامس، ونازع في موصوليته ثعلب كما مر في المبني على الضم، وهو يستعمل للعاقل ولغيره، وقد بينا في مبحث المبني على الضم أن لها أربع حالات تعرب في ثلاثة منها وتبنى في واحدة فلتراجع. وإذا استعملت بمعنى التي أي للمفردة المؤنثة جاز لك استعمالها مجردة من التاء وبها، تقول: عليك من النساء بأيهن ترضيك، وبأيتهن ترضيك. انظر شرح التسهيل ١/ ٢١٩: ٢٢٣ بتصرف، وانظر الأشموني بحاشية الصبان ١/ ١٦٦، وهي ملازمة للإضافة لفظًا أو نية. فمن الأول: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ومن الثاني: يعجبني أي فاهم.

ولا تضاف إلا إلى معرفة خلافًا لابن عصفور وابن الضائع، فلا يقال: يعجبني أي طالب هو ناجح، وذلك لأن (أيًا) هذه وضعت على الإبهام فهي محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه، وإلى تعريف عينه، فالأول بالمضاف إليه، والثاني بالصلة، بخلاف غيرها فإنه محتاج إلى الثاني فقط، فـ(أي) معرفة بالإضافة والصلة من جهتين، وجوز الرضي اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه: جواز إضافة العلم مع بقاء علميته.

وإنما لم تجز إضافتها إلى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها، لأن الموصول مراد تعينه، وإضافته إلى النكرة تقتضي إبهامه فيحصل التدافع ظاهرًا.

=

﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] أي: الذي هو أشد، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم خلافًا للبصريين، وقد قال الكسائي[2] في جواب من سأله: لم لا يعمل فيها الماضي؟ أي كذا خلقت[3]، وأجاب غيره: بأن المضارع مبهم كأي فيتناسبان بخلاف الماضي لا إبهام فيه فيتنافيان[4]،

=

انظر الصبان ١/ ١٦٧، وأسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٦٤، وشرح التصريح ١/ ١٣٥.

(١) من الآية (٦٩) من سورة مريم عليها السلام، وقد بينا القراءتين فيها، والاحتمالات المترتبة على كل قراءة ثم وضحنا الاستشهاد من الآية وذلك في المبني على الضم.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) تقييد من النسخة (ب) قوله: (أي كذا خلقت)، يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل: استحييت منك يا شيخ، يعني: أن هذا أيضًا منازع فيه.

(٤) الذي حمل الكوفيون وتبعهم ابن هشام في أوضحه (١٧ وشارحنا - على ما ذهبوا إليه من وجوب استقبال عامل أي وتقدمه إنما هو كون ما ورد على وفق ما قالوه، والبصريون لا يلتزمون الأمرين فقد قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٣: ولا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره وأرى أن الكوفيين على صواب في شيء والبصريين على صواب في شيء آخر، أما الذي أصاب فيه الكوفيون فهو لزوم تقدم عامله وذلك، لأن النصوص قرآنا وشعرا تسندهم في ذلك، والسماع أقوى الأدلة كما يقولون، ولا يلجأ إلى القياس إلا إذا فقد السماع. وأما الذي أصاب فيه البصريون فهو عدم لزوم استقبالية عاملها وذلك لأن الكوفيين أنفسهم اختلفوا في تبري ذلك، فقد قال أبو حيان في شرح التسهيل، سئل الكسائي في حلقة يونس: لم لا يجوز (أعجبني أيهم قام) فمنع من ذلك فقيل له: لمه؟ فلم يلح له وجه المنع فقال: أي كذا خلقت أي كذا وضعت. بينما رأي ابن السراج أن العلة في ذلك أن (أيا) وضعت على العموم والإبهام فإذا قلت: يعجبني أيهم يقوم فكأنك قلت: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت: أعجبني أيهم لم يقع إلا على الشخص الذي قام فأخرجها لك عما وضعت له من العموم. انظر شرح التصريح ١/ ١٣٥،١٣٦ بتصرف، وكلا التعليلين اللذين ذكرهما الشارح لا يخلو من نظر، ومتى تطرق إلى التعليل الاحتمال فليس له مجال، أما أن أيا خلقت فهو غير مقنع

=

(وأل[1] نحو الضارب) من كل اسم فاعل نحو:

=

لتبرير الاستقبالية وأما ما زعموه من أن الماضي يجعلها للتعين فليس بسديد بدليل أن الأمر يعمل فيها ولا إبهام فيه؛ لأنه للاستقبال فقط، وبدليل أن سبب التعيين وعدمه هو معني الصلة واستقبالها لا معنى العامل واستقباله.

(١) هذا هو الموصول الأسمى المشترك السادس (أل) وذهب إلى اسميتها كما في شرح الشذور ١/ ١٥٨ على هامش حاشية عبادة: الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين وهذا هو المختار، والدليل على اسميتها ما يأتي: (أ) عود الضمير عليها كما في (قد أفلح المتقى ربه) ويجب في هذا الضمير التزام معنى أل فتقول الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات، وإنما لزم فيها ذلك لخفاء موصوليتها. انظر الصبان ١/ ١٦٤، ١٦٥، وأجاب المازني عن هذا بأن الضمير يعود على موصوف محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف مواطن لا يحذف في غيرها إلا ضرورة، وليس هذا منها، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٥٩

(ب) استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الضارب فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف. انظر الصبان ١/ ١٦٤.

(ج) عطف الفعل على صلتها كما في قوله تعالى: إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله وقوله والعاديات ضبحا...... فأثرن) والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله أو ما يشبه الفعل انظر أسرار النحو ١/ ٢٦٥، ٢٦٦ بتصرف، وشرح الكافية ٢/ ٣٨ بتصرف.

(د) وأنها لو لم تكن اسما لم تحذف النون قياسا نحو: الحافظو عورة العشيرة كما لا يحذف مع المجرد عنها .وزعم الزمخشري أنها منقوصة من الذي وأخواته وذلك، لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون أحد جزئيها جملة، فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي: الذ، والذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الألف واللام، وتارة بحذف بعض الصلة إما الضمير أو نون المثنى والمجموع نحو: والحافظو عورة العشيرة، والأولى أن تقول اللام الموصولة غير لام الذي، لأن لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة انظر شرح الكافية ٢/ ٣٧ بتصرف. وفي أل قولان آخران سيذكرهما الشارح بعد قليل. وأل الموصولة ترد للعاقل كقوله تعالى(١٨ الحديد) { إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا} ولغيره كقوله { والعاديات ضبحا} ويشترط لدلالتها على الموصولية شرطان أحدهما: أن لا تكون لمعهود

=

﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾[1] وكاسم الفاعل الصفة المشبهة: كزيد

=

خارجي فإن كانت له فهي معرفة بالإجماع نحو: جاءني محسن فأكرمت المحسن ثانيهما: أن يكون الوصف بعدها مراد به الحدوث والتجدد فمن ثم حكم معظمهم على أن الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف وليست اسما موصولا، ولكني أخالفهم في ذلك وأرى ما رآه ابن مالك كما سأشرحه قريبا إن شاء الله هذا وقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٤٣ فائدة الإتيان بأل الموصولة في العربية قائلا: (وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل فلما لم يكن ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنى الذي بأن نووا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذي بها، إلا أنه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم حولوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول وهم يريدون الفعل، فإذا قلت: الضارب فالألف واللام اسم في صورة الحرف واسم الفاعل فعل في صورة الاسم، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقول هذا ضارب زياد أمس فتعمله فيما بعده بل تضيفه البتة، ويجوز أن تقول هذا الضارب زيدا أمس فتعمله لأنك تنوى بالضارب الذي ضرب، ومتى لم تنوب الألف واللام الذي لم يحسن أن يعمل ما دخلا عليه وصار كسائرا الأسماء ويؤيد ما ذكرناه أن الشاعر قد يضطر فيدخل الألف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله إلى اسم الفاعل، وما أقله.

(١) من الآية ١٨ من سورة الحديد وتمامها: ﴿وَأَقْرَضُوا ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ في قوله: ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ ثلاث قراءات، الأولى: بتشديد الدال فيهما، وهذه قراءة ابن كثير وابن بكر (شعبة عن عاصم)، وهو اسم فاعل من صدق، وهم الذين صدقوا الله ورسوله أي المؤمنون، والقراءة الثانية: (المصدقين والمصدقات بتشديد الصاد والدال، وهي قراءة الباقين، وعليها «فالمصدقين والمصدقات» اسما فاعل من تصدق وأدغمت التاء في الصاد، انظر الوافي في شرح الشاطبية ص٢٥٩ط ١٣٦٧هـ ١٩٧٧م، والبدور الزاهرة ط ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م ص ٣٧٩، والجلالين وحاشية الجمل عليه ٤/ ٢٩٠، والقراءة الثالثة: «المتصدقين والمتصدقات» على الأصل انظر النسفي ج ٤ / ١٧١ ط. محمد على صبيح وأولاده، وقوله: المصدقين اسم إن والمصدقات معطوف عليه وعلامة نصب الأول الياء، لأنه جمع مذكر سالم، والثاني الكسرة لأنه جمع مزيد بالألف والتاء، وخبر إن قوله: (يضاعف)، والشاهد في الآية المصدقين والمصدقات حيث استعملت أل اسمًا موصولًا صلته اسم الفاعل (مصدقين ومصدقات) أي الذين تصدقوا واللائي تصدقن.

الحسن وجهه، وصرح به المصنف في توضيحه، وغيره، واستشكل بأنها تدل على الثبوت، فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث[1] ولهذا[2] كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة، ويجاب: بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل[3] (و) نحو:

---

(١) (لأن الوصف إذا وقع صلة أول بالفعل) تقييد من الأصل.

(٢) (أي لكونها تدل على الثبوت) تقييد من الأصل.

(٣) اضطرب رأي المصنف في دخول «أل» الموصولة على الصفة المشبهة، فتارة يذكر أنه يجوز ذلك صراحة كما في قطره ص ٥٠ حيث قال: «وإنما تكون» و«أل» موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحسن، وأشار إليها تلميحًا في كتابيه أوضح المسالك، والجامع الصغير. قال في أوضحه ص ١٨: والصفة الصريحة أي الخالصة للوصفية، وتختص بالألف واللام كضارب ومضروب وحسن، وقال في جامعه الصغير ت: د/ أحمد محمود الهرميل ص ٣٠ «وأول الداخلة على اسم فاعل أو مفعول قيل أو صفة مشبهة»، بينما تراه في شذوره وشرحه لم يتعرض لدخولها عليه بل اقتصر على اسمي الفاعل والمفعول حيث قال ص٩: و«أل» كضارب ومضروب، وفي المغني: ضعف القول بدخولها على الصفة المشبهة حيث قال ١/ ٤٧: قيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، والذي تَبَنَّى جواز دخول أل الموصولة على الصفة المشبهة هو ابن مالك، فقد نقل عنه صاحب التصريح ١/ ١٤٢: و«عنيت بالصفة المحضة. أسماء الفاعلين واسم المفعول، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين»، وكذا نص عليه بالمثال في شرح التسهيل قائلًا ١/ ٢٢٤ت: د/ عبدالرحمن السيد: ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه الألف واللام في نحو: رأيت الحسن وجهه والحسن وجهها، والكريم أبوهما، والكريم أبوهم، والكريم أبوهن، وذهب ابن الحاجب إلى أنها لا تدخل على الصفة المشبهة وكذا الرضي في شرحه للكافية ٢/ ٣٧: ٣٩. وإلى هذا أيضًا ذهب ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٤٣. وأرى أنه لا مانع من الوصل بالصفة المشبهة، وابن مالك الذي تبنى هذا هو من أكثر النحاة حرصًا على تتبع المسموع من العرب فلا داعي لأن يتعنت بمنع ذلك، ويبدو أن شارحنا يتعاطف مع ابن مالك حيث أجاب عن الاستشكال بقوله: «ويجاب: بأن الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل بخلاف اسم التفضيل». والله أعلم. هذا وقد لخص السيوطي آراء النحاة في دخول «أل» على الصفة المشبهة في همعه ١/ ٨٥ قائلًا: وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان أحدهما: توصل بها نحو: الحسن وجهه، =

(المضروب): من كل اسم مفعول[1] نحو: والسقف المرفوع[2]، وأما وصلها بمضارع كقوله: ما أنت بالحكم الترضي حكومته[3] ....

أو بظرف كقوله:

مــن لا يــزال شــاكرًا عــلى المعــه فهــو حَــرٍ بعيــشة ذات ســـعة[4]

=

وبه جزم ابن مالك، والثاني: لا، وبه جزم في البسيط لضعفها وقربها من الأسماء، ورجحه ابن هشام في المغني لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل قال: ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق.

(١) في (أ) لمفعول وهو خطأ.

(٢) الآية (٥) من سورة الطور، والمراد بالسقف المرفوع السماء كقوله تعالى. في الأنبياء عليهم السلام: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾، قال ابن عباس: وهو سقف الجنة. انظر النسفي ج ٤/ ١٤٤، وحاشية الجمل على الجلالين ٤/ ٢١٢ بتصرف، والواو في قوله (والسقف) عاطفة والسقف معطوف على (والطور) الذي هو مقسم به، وليست الواو في (والسقف) للقسم كما أشار إلى ذلك أبو البركات ابن الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٩٤، وأبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش حاشية الجمل ٤/ ٣٥٣، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾، (المرفوع) نعت للسقف، والشاهد في «الآية»: أل في المرفوع حيث استعملت اسمًا موصولًا مشتركًا بمعنى الذي صلته اسم المفعول مرفوع.

(٣) البيت من البسيط للفرزدق، وقد سبق الكلام عليه لغة وإعرابًا، واستشهادًا ومراجع في علامات الأسماء.

(٤) البيت من الرجز، قال العيني على هامش الخزانة ١/ ٤٧٥: قائله راجز لم أقف على اسمه، وكذا لم ينسبه على الأشموني ١/ ١٦٥، وفي الدرر: لم أعثر على قائله ١/ ٦١، انظر شرح التسهيل ت: د/ عبدالرحمن السيد ١/ ٢٢٧، ومحيي الدين على ابن عقيل ١/ ١٦٠،١٦١.

اللغة والمعنى: شاكرًا: اسم فاعل من الشكر وهو استعمال المواهب فيما خلقت لأجله. المعه: أي الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسمًا لما هو معلوم أن صلة (أل) مفرد في معنى الفعل، فيكون مستثنى من إطلاقهم أن الظرف إذا وقع محله وجب تقدير متعلقه فعلًا. أفاده الإسقاطي انظر حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٦٥ بتصرف، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٧٨. (حر): حقيق وجدير ولائق بعيشة واسعة، أصله حري أعل إعلال قاض، (سعة): بفتح السين وقد تكسر: اتساع ورفاهية ورغد، وهو على وزن علة، حذفت فاؤه حملًا على حذفها في المضارع،

=

أو بجملة اسمية كقوله:

مـن القـومِ الرسـولُ اللهِ مـنهم لهـم دانـت رقـاب بنـي معـد[(١)]

=

وعوض عنها بالتاء، والمعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾.

الإعراب: (مَن): موصولية مبتدأ، (شاكرًا) خبر «لا يزال»، والجملة صلة «مَنْ»، والعائد اسم يزال المستتر، (على): حرف جر، «أل» من المعه: اسم موصول مشترك بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بـ(شاكرًا)، (مع): ظرف مكان متعلق بمحذوف صلته «أل» أي: الكائن كما وضحنا في لغة البيت، وهو مضاف إلى الهاء وهذا هو الشاهد من البيت: حيث وصلت أل بغير الوصف الصريح وهو الظرف، وهذا جائز عند الأخفش وقليل عند ابن مالك كما في شرح التسهيل ١/ ٢٢٦، ٢٢٧، وضرورة عند الجمهور. (فهو): الفاء واقعة في خبر الموصول لتضمنه معنى الشرط وهو العموم، (وهو) مبتدأ ثان و«حَرٍ» خبره، والجملة في محل رفع خبر «مَنْ» الموصولة، والرابط الضمير هو (بعيشة) جار ومجرور متعلق بالصفة المشبهة «حر» العاملة عمل الفعل. (ذات سعة) كلام إضافي نعت «عيشة» وسكنت سعة لكون الروى مقيدًا، وانظر في هذا البيت إلى جانب ما تقدم: الهمع ١/ ٨٥، ومعجم الشواهد لهارون ٢/ ٤٩٨.

(١) البيت من الوافر، ولم يعرف له قائل. قال العيني على الخزانة ١/ ٤٧٧: أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله، وفي الدرر ١/ ٦٦: لم أعثر على قائله، وانظر شرح التسهيل ١/ ٢٢٧، وشرح الكافية الشافية تحقيق د/ الرصد ١/ ٦٤، وروى البغدادي بيتًا يشبه أن يكون هذا البيت، ولم يعزه أيضًا إلى قائل وهو:

بـل القـوم الرسـول الله فـيهم هـم أهـل الحكومـة مـن قـصي

انظر محيي الدين على ابن عقيل ١/ ١٥٨: ١٦٠.

اللغة: (القوم): اسم جمع لا واحد له من لفظه، يطلق على الرجال والنساء، (ولكن جرى العرف اللغوى بتخصيصه للرجال كما في مقابلته بالنساء في قوله تعالى في الحجرات: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾......... ﴿وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ﴾ (دانت): ذلت وخضعت وانقادت، وعينه ياء قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. (بني معد): هم قريش (ومعد): بفتح الميم هو ابن عدنان بن أود بن هميع بن نبت بن قيدار بن إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله عليهم. انظر العيني على الأشموني ١/ ١٦٥.

=

فقليل، أو ضرورة[(١)]، وبما تقرر علم أن أل المذكورة ليست حرف تعريف خلافًا

=

الإعراب والاستشهاد: (من القوم): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هم كائنون من القوم. (الرسول): (أل) من (الرسول): نعت للقوم، وليس مقتطعًا من الذين كما زعم الزمخشري، ولا حرف تعريف ولا حرفًا موصولًا كما ذكرنا في تحقيق المسألة، (رسول الله منهم): جملة اسمية صلة أل لا محل لها من الإعراب والعائد، (هم) من (منهم) وفيها الشاهد حيث وصلت بغير الوصف الصريح وهذا قليل عند ابن مالك، جائز عند الأخفش، ضرورة عند الجمهور، والذي سوغ ذلك أنها جملة في محل المفرد المعرب في قولك: الضارب والمضروب. انظر يس على التصريح ١/ ١٤٢ بتصرف. (لهم) متعلق بـ(دانت)، وجوز العيني على الأشموني أن يكون بدلًا من قوله: (من القوم)، والأول أرجح، (دانت): فعل ماض والتاء للتأنيث.

(رقاب) فاعل مضاف إلى بني التي هي بدورها مضافة إلى معد. وانظر هذا الشاهد إلى جانب ما تقدم في: التوطئة: ١٦٣، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٠٣، وشرح ابن عقيل وحاشية السجاعي عليه ١/ ٧٨، ومعجم الشواهد (الدال المكسورة).

(١) لخص السيوطي في همعه ١/ ٨٥ حكم دخول (أل) الموصولة على غير الوصف الصريح قائلًا: وفي وصلها بالمضارع قولان: أحدهما توصل به وعليه ابن مالك لوروده في قوله: ما أنت بالحكم الترضي حكومته، وقوله: ما كاليروح ويغدو لاهيًا فرحًا....وقوله: إلى ربه صوت الحمار اليجدع.

والثاني: لا وعليه الجمهور، وقالوا: الأبيات من الضرورات القبيحة، ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا في ضرورة باتفاق، كقوله: من القوم الرسول الله منهم...... وقوله: من لا يزال شاكرًا على المعه.... أي الذين رسول الله والذي معه، وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى دخول «أل» الموصولة على غير الوصف الصريح قائلا: (وكونها بمعرب الأفعال قل)، وقد استنبط منه الشيخ خالد أن في المسألة ثلاثة آراء: الجمهور على أنها ضرورة، وابن مالك على أنه قليل، وبعض الكوفيين على أنه جائز في اختيار الكلام، هذا وقد اختلف النحاة في تفسير الضرورة: فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصًا، ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضي، والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر إليه الشاعر أم لا فلم يتوارد أي ابن مالك والجمهور في تعريف الضرورة على محل واحد، انظر شرح التصريح ١/ ١٤٢، وشرح التسهيل ١/ ٢٢٥، ٢٢٧، وقال ابن هشام في المغني ١/ ٤٨: وربما وصلت بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، وذلك يدل على أنها ليست حرف تعريف،

=

للأخفش[1]، لأنه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ۝٣ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا﴾[2] أي:

=

فالأول كقوله: من لا يزال شاكرًا....... والثاني كقوله: من القوم الرسول الله منهم........
والثالث كقوله: صوت الحمار اليجدع........
والجميع خاص بالشعر خلافًا للأخفش وابن مالك في الأخير.

(١) سبق التعريف به.

(٢) ٣، ٤ من سورة العاديات، وفي النسختين الأصلية و(ب) سقوط: ﴿بِهِۦ نَقۡعٗا﴾ (فالمغيرات): رقق راءها ورش لوقوعها بعد ياء ساكنة، انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص٤١٥، وهي معطوفة بالفاء على قوله: ﴿فَٱلۡمُورِيَٰتِ﴾ التي هي معطوفة على ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ﴾، وهي صفات لذات واحدة هي الخيل التي يجاهد عليها العدو من الكفار في شرق الأرض وغربها أي: والخيل العاديات فالخيل الموريات فالخيل المغيرات، وإنما أقسم الله تعالى بخيل الغزاة تنبيهًا على فضلها وفضل رباطها في سبيل الله، ولما فيها من المنافع الدينية والدنيوية والأجر والغنيمة، والمغيرات اسم فاعل من أغار أي باغت عدوه لنهب أو قتل أو أسر، ويقال: أغار إغارة، والاسم الغارة: أسرع في العدو، وفي القاموس: أغار على القوم إغارة وغارة: دفع عليهم الخيل، وأغار الفرس اشتد عدوه في الغارة، وأصل المغيرات: المغورات، حدث بها إعلالان أحدهما: بالنقل، وثانيها: بالقلب مثل فعله، وفاعل اسم الفاعل ضمير مستتر تقديره: هن، يعود على أل الموصولة بمعنى اللاتي كما فسرها الشارح، والضمير لا يعود إلا على الأسماء خلافًا لمن زعم حرفيتها، وإنما أسند الإغارة التي هي مباغتة العدو للنهب أو القتل أو الأسر إلى الخيل وهي حال أهلها للإيذان بأنها العمدة في إغارة أهلها. ﴿صُبۡحٗا﴾: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالمغيرات لأنها تعمل عمل الفعل أي: في وقت الصبح وهو المعتاد في الغارات، حيث إنهم من عادتهم الهجوم على العدو ليلًا لئلا يشعر بهم العدو، ويهجمون عليهم صباحًا ليروا ما يأتون وما يذرون. وفي المختار ط٩ ص ٣٥٤: (الصبح) الفجر قلت: وهو أيضًا اسم من الإصباح ذكره في ـ م س أ ـ والصباح ضد المساء وكذا الصبيحة (فأثرن): أي هيجن كما في الجلالين وحاشية الجمل عليه ٤/ ٥٧٥، والنسفي ٤/ ٣٧٣، وهو معطوف بالفاء على المغيرات، لأن المعنى: اللاتي أغرن صبحًا فأثرن. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٢٨، وبذلك فسر شارحنا مستشهدًا بأن عطف الفعل على مدخول أل الموصولة يدل على اسميتها خلافًا للأخفش الذي زعم حرفيتها، (فأثرن) أصله فأثورن حدث به ثلاثة إعلالات وهي على الترتيب: النقل فالقلب فالحذف، فهو على وزن فأفلن، ومفعوله، (نقعًا) أي: غبارًا، والضمير في (به) عائد على ذلك الوقت، والجار والمجرور متعلق بأثرن انظر النسفي ٤/ ٢٧٨.

فاللاتي[1] أغرن فأثرن[2]، ولأنه لا يتقدم عليها معمول مدخولها فلا تقول: جاء زيدًا الضارب[3]، وأما قوله تعالى:

---

(١) في الأصل: (اللاتي).

(٢) في (أ) سقوط فأثرن.

(٣) القول بأن أل الموصولة حرف تعريف هو للأخفش كما ذكر الشارح للمازني في أحد قوليه، وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو: جاء الضارب، كما يتخطاها مع الجامد نحو: جاء الرجل، وهو مع الجامد معرفة اتفاقًا فيكون مع المشتق كذلك، ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرًا، لأن المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير الفعل، وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف انظر شرح التصريح ١/ ١٣٧.
وقد ضعف ابن مالك في شرح التسهيل القول بأن أل الداخلة على الوصف الصريح حرف تعريف وأن الضمائر فيها راجعة إلى موصوف محذوف بقوله ١/ ٢٢٤: وهذا ضعيف لوجهين أحدهما: أن ذلك لو جاز مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا وتقديره معرفًا، بل كان ذلك مع التنكير أولى، لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف، الثاني: أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحًا في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة، لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقًا، وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، هذا وقد أورد الشارح للتدليل على كونها ليست حرف تعريف أمرين: أحدهما جواز الفعل على صلتها كما في الآيتين المذكورتين، وأنه لا يجوز تقديم معمول الصفة عليها، وثم أمر ثالث يدل على اسميتها ذكره ابن برهان مستدلًا على موصوليتها بدخولها على الفعل في بيت الفرزدق وغيره واستدلاله قوي؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم لا يدخل حرف التعريف على الفعل، انظر شرح التسهيل ١/ ٢٢٥ بتصرف، وممن صرح بكونها حرف تعريف أيضًا ابن يعيش في شرح المفصل جـ ٣/ ١٤٤. والشلوبين انظر شرح التسهيل ١/ ٢٢٧، ٢٢٨ ت: د/ عبدالرحمن =

﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[1]، فتقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، ولا موصولًا حرفيًّا خلاف للمازني[2] لعود الضمير عليها[3]، ولأنها[4] لا تؤول مع صلتها

=

السيد، وقال ابن هشام في المغني ١/ ٤٧، ٤٨ غير ناسب الرأي إلى أحد بصيغة التضعيف: وقيل: هي في الجميع حرف تعريف، ولو صح ذلك لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف.

(١) من الآية ٢٠ من سورة يوسف عليه السلام وأولها: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ وواو الجماعة الذي هو اسم كان عائد على إخوته عليه السلام، والضمير في (فيه) راجع إلى يوسف عليه السلام، أو أنه راجع إلى ثمنه وقلة رغبتهم فيه ليشتريه المسافرون، لأنهم لو شددوا في الثمن لربما تركوه بلا شراء وغرض إخوته إبعاده عنهم. (فيه) متعلق إما بمحذوف تقديره زاهدين، ويكون هذا المحذوف خبر كان، وهذا على أن أل في الزاهدين اسم موصول، ولا يجوز أن يتعلق بالزاهدين، لأن صلة أل لا يتقدم عليها معمولها، وهذا هو الشاهد في الآية، وجوز أبو البقاء في إعرابه للقرآن ١/ ٢٥٩،٢٦٠، وابن الأنباري في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٧ أن «فيه» يكون متعلقًا بالزاهدين على اعتبار أن أل حرف تعريف، وهذا ما رددناه آنفًا. وعلى القول الأول يكون من الزاهدين تبيينًا للمحذوف كأنه قيل: في أي شيء زهدوا، فقال: زهدوا فيه، وهذا كثير في القرآن والشعر، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ومن الشعر قوله:

ربيتـــــه حتـــــى إذا تمعـــــددا كـان جزائـي بالعـصا أن أجلـدا

وعلى الثاني يكون قوله من الزاهدين متعلقًا بمحذوف خبر كان أي كائنين من الزاهدين، وأصل الزهد قلة الرغبة أي غير راغبين فيه، لأن غرضهم إبعاده عنهم لا تحصيل ثمنه. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٤٤٣، أو أنهم غير راغبين لأنهم اعتقدوا أنه آبق، ويروى أن إخوته اتبعوهم وقالوا: استوثقوا منه لا يأبق، انظر النسفي ٢/ ٢١٥، ٢١٦، (وكانوا فيه من الزاهدين) معطوف على قوله: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾.

(٢) سبق التعريف به في آخر مبحث الضمير.

(٣) (والضمير لا يعود إلا على الأسماء) تقييد من الأصل.

(٤) (أي أل) تقييد من الأصل.

بمصدر[1] كما هو حقيقة الموصول الحرفي[2]

---

(١) هذا هو الرأي الرابع في أل الداخلة على الوصف الصريح، وهو كونها حرفًا موصولًا، وقد سبق الكلام عن الثلاثة الأول، وهي كونها اسما موصولًا، وكونها اسمًا مقتطعًا من الذي، وكونها حرف تعريف، وهذا القول الرابع أحد قولين للمازني، فقد سبق أنه قال إنها حرف تعريف، وقد دلل الشارح على عدم صواب هذا الرأي بأمرين، الأول: (عود الضمير عليها) والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وقد أجاب المازني عن هذا الاعتراض بأن الضمير يعود على موصوف محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا بضرورة، وهذا ليس منها.

والثاني: أنها لا تؤول مع صلتها بمصدر كما هو حقيقة الموصول الحرفي انظر هذه المسألة في شرح التصريح ١/ ١٣٧، والمغني بحاشية الأمير ١/ ٤٨ حيث ذكر الأول: الردين، واكتفى الثاني بعدم تأولها بالمصدر.

(٢) الموصول الحرفي هو ما عرفه ابن مالك في التسهيل ١/ ٢١٠ بقوله: ومن الحروف ما أول مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلى عائد، ثم شرحه وأخرج محترزاته، فانظر ذلك في شرح التسهيل ١/ ٢١٠، ٢١١ تحقيق د/ عبدالرحمن السيد. هذا وصنيع النحاة يشعر بأنه لا فرق بين المصدر الصريح والمؤول، والتحقيق أن هذا غير ذاك وأن بينهما فروقًا تصل إلى سبعة كما هو محصل من مجموع الفروق التي أوردها بعضهم في الحواشي، فها هو ذا السيوطي يورد ثلاثة من الفروق بينهما في حاشيته على المغني ناقلًا عن ابن القيم قائلا: إن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى (أن والفعل) ثلاثة أمور:

(أ) دلالتهما على زمان الحدث من مستقبل في نحو: (يعجبني أن تقوم) وماضٍ نحو: (أعجبني أن قمت).

(ب) الدلالة على مكان الفعل دون وجوبه واستحالته.

(ج) الدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث، تقول: أعجبني أن قدمت، أي نفس قدومك، ولو قلت: أعجبني قدومك، لاحتمل أن إعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته.

ثم ينقل عن ابن جني فرقين هما:

أ ـ أنَّ (أن والفعل) لا يؤكد بهما الفعل، فلا يقال: ضربت أن أضرب، وإنما يقال: ضربت ضربًا.

ب ـ أنهما لا يوصفان فلا يقال: يعجبني أن تضرب الشديد، وإنما يقال: يعجبني ضربك الشديد.

وقد ذكر الصبان ١/ ١٨٤، فرقين آخرين هما:

أ) أنَّ (أن والفعل) يسدان مسد الاسم والخبر نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ بناء على نقصان (عسى) وسد المفعولين في نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾.

(ب) أنهما يصح الإخبار بهما عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم في نحو: (زيد إما أن يقول كذا وإما أن يسكت) لاشتماله على الفعل والفاعل، والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح، انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٩٧: ٢٩٩ بتصرف.

وهو ستة[1]: أنَّ[2] وأنْ[3] وما[4]،

(١) عد شارحنا تبعًا للمصنف في أوضحه الحروف الموصولة ستة بناء على أن (الذي) منها، وقد سبق أن حققت القول فيه، وبينت أنه من قبيل الموصول المشترك بين المفرد والجمع، كما سبق عن الأخفش وابن هشام في شرح اللمحة، ومن ثم عاد الضمير عليه مفردًا تارة وجمعًا أخرى كـ(من) الموصولة، وذلك عند تعرضي لشرح «الذي» في الموصولات الاسمية، هذا وقد سبق أن المازني يعد «أل» الموصولة حرفًا موصولًا، وقد بينا عدم صوابه وعليه فالمعتمد أنها خمسة كما اقتصر على ذلك ابن عقيل في شرحه للألفية في أول باب الموصولات والله أعلم.

(٢) أنَّ المفتوحة الهمزة المشددة النون ترد في العربية على وجهين، أحدهما: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فرع من إن المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما بالكسر وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس خلافًا لأبي حيان في منعه ذلك، والأصح أيضًا أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فإن كان الخبر مشتقًا فالمصدر المؤول به من لفظه، وإن كان جامدًا قدر بالكون نحو: بلغني أن هذا زيد، وتخفف أن بالاتفاق فيبقى عملها.

والثاني: أن تكون لغة في لعل. انظر المغني بحاشية الأمير ١/ ٣٨، ٣٩ بتصرف وحذف، والوجه الأول هو مرادنا في هذا الصدد.

(٣) أنْ -بفتح الهمزة وسكون النون- ترد في العربية على وجهين:

(أ) اسم وهذا ليس مجال بحثنا الآن.

(ب) وحرف ولها أربعة أوجه: الأول: أن تكون حرفًا مصدريًا ناصبًا للمضارع. الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته، وأنْ هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية أيضًا وتنصب الاسم وترفع الخبر خلاف للكوفيين.

الثالث: أن تكون مفسرة بمنزلة أي، وأنكرها الكوفيون وأيدهم ابن هشام في المغني ولها عند مثبتها شروط خمسة. والرابع: أن تكون زائدة.

انظر ذلك بالتفصيل في المغني بحاشية الأمير ١/ ٢٥: ٣٠.

(٤) «ما» في العربية على وجهين: اسم وحرف، والذي يعنينا هنا هو «ما» الحرفية ويعنينا منها بشكل أخص المصدرية، قال عنها ابن هشام في المغني بحاشية الأمير ٢/ ٦، ٧: الثاني أن تكون مصدرية وهي نوعان زمانية وغيرها، فغير الزمانية نحو: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ والزمانية نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ أصله: مدة دوامي حيًا، فحذف الظرف وخلفته «ما» وصلتها كما جاز في المصدر الصريح نحو: جئتك صلاة العصر، وآتيك قدوم الحاج، ولو كان معنى أنْ كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسمًا، ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت، وإنما عدلت عن =

وكي[1]، ولو[2]

=

قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾، فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أي: كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفًا، وزعم ابن خروف أن «ما» المصدرية حرف باتفاق، ورد على من نقل فيها خلافًا والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرح الأخفش، وأبو بكر باسميتها وندر وصلها بالفعل الجامد، وإنما توصل «ما» المصدرية بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف. قاله ابن هشام في الحواشي، انظر شرح التصريح ١/ ١٣٠ بتصرف، وأكثر ما توصل الزمانية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم نحو: لا أحبك ما لم تضرب زيدًا، أو يقل وصلها بالفعل المضارع الذي ليس منفيًّا بلم نحو: لا أحبك ما يقوم زيد، ومنه قول الحطيئة:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثم آوي ... إلى بيت قعيدته لكاعِ

انظر شرح ابن عقيل على هامش حاشية الخضري ١/ ٧١ بتصرف.

(١) كي على ثلاثة أوجه:

أ- أن تكون اسمًا مختصرًا من كيف، ولا بحث لنا فيها.

ب- أن تكون حرفًا بمنزلة لام التعليل معنى وعملًا.

ج- أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملًا.

وعن الأخفش أن كي جارة دائمًا وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة، ويرده نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ وعن الكوفيين أنها ناصبة دائمًا، ويرده قولهم: كيمه، كما يقولون له، وقول حاتم:

وأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها ... وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه. انظر المغني بحاشية الأمير ١/ ١٥٦، ١٥٧.

(٢) لو في العربية على خمسة أوجه، ولا تكون إلا حرفًا، والذي يعنينا منها هنا هو دلالتها على المصدرية. قال عنها ابن هشام في المغني بحاشية الأمير ١/ ٢١٠، ٢١١: الثالث: أن تكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة أنْ إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود نحو: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ ومن وقوعها بدونها قول قتيلة:

ما كان ضرك لو مننت وربما ... مَنَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وأكثرهم لم يُثبت ورود لو مصدرية، والذي أثبته الفراء وأبو علي وأبو البقاء وابن مالك».

=

والذي[1]، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[2]

=

وتوصل لو المصدرية بفعل متصرف غير أمر ماضيًا ومضارعًا، وقد مرت الأمثلة على ذلك، انظر شرح ابن عقيل على هامش حاشية الخضري ١/ ١٣٠.

(١) مر الكلام على «الذي» ورفض دعوى كونها موصولًا حرفيًّا، والذي أثبت ذلك كما في التصريح ١/ ١٣٠ الفارسي في وجه حكاه في الشيرازيات عن يوسف، وأنه جعل منه ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾، قاله الموضح في الحواشي، والله أعلم.

(٢) من الآية (٥١) من سورة العنكبوت وتمامها: ﴿عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾: قدمت الهمزة على الواو العاطفة والأصل العكس، قال ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: والأصل أن يقدم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ البقرة، ونحو: ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ النساء، ونحو: ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ الأنعام، ونحو: ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ غافر، ونحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ الرعد، ونحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ التكوير، فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بأخواتها فكان يقال في ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾، وفي ﴿أَفَكُلَّمَا﴾، وفي ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾؛ فأتطمعون وفأكلما وثم أئذا ما وقع، لأن أداة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف. ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهًا على أنها أصل أدوات الاستفهام، لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة فأرادوا التنبيه عليه فكانت الهمزة بذلك أولى، لأصالتها في الاستفهام، وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في الكشاف عن هذا المعنى فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده، وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى، وقال: إن المدعي حذف شيء يصح المعنى بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحًا للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف، وما نحن بصدده بخلاف ذلك فلا سبيل إلى تسليم الدعوى، وقد رجع الزمخشري عن الحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بكمال التصدير. اهـ. فالجمهور يرى أن الهمزة وما دخلت عليه معطوف على ما قبل الهمزة كما بينا قريبا، وذهب جماعة منهم الزمخشري إلى أن المعطوف عليه مقدر بعد الهمزة، فالهمزة والعاطف كلاهما في موضعه، والزمخشري لم يلتزم هذا الرأي بل سار مع الجمهور في بعض الآيات كقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾، فإنه جعل العطف على: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾ قبلها. انظر الموضح في الدراسات اللغوية ص ١٦، ١٧، ولا شك أن رأي ابن مالك هو الأولى بالتقدير في هذه المسألة، لأنه مدعم بالنصوص القرآنية والحجة العقلية، وعليه فيكون قوله (أولم إلخ) معطوفًا على ما

=

﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[(1)]

=

قبله عطف قصة على مثلها، وهذا كثير في كلامهم لا أن تكون الجملة استئنافًا كما ذهب بعضهم. فانظر الجمل على الجلالين ٣/ ٣٨٠.

(لم يكفهم) جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف حرف العلة، وفاعل (يكف) مؤخر وهو المصدر المؤول من أن ومعموليها، والتقدير: أو لم يكفهم إنزالنا، وهذا هو الشاهد في الآية . انظر أبا البقاء ٤/ ١٦٨. و(يكف) مضارع كفى وهي تتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى في الأحزاب: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ وقوله في الحجر: ﴿إِنَّا كَفَيْنَـٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ وعليه فمعمولا (يكف) في الآية أولها مذكور وهو الهاء من (هم)، وثانيهما محذوف قدره النسفي بقوله في تفسيره ٣/ ٢٦١: «أو لم يكفهم آية مغنية عن سائر الآيات إن كانوا طالبين للحق غير متعنتين، هذا القرآن الذي تدوم تلاوته عليهم في كل مكان وزمان فلا يزال معهم آية ثابتة لا تزول كما تزول كل آية بعد كونها أو تكون في مكان دون مكان»، وهذا كلام من النسفي طيب فيه من أنوار القرآن ما فيه.

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾: ناصب ومنصوب وعلامة النصب حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة فاعله والجملة في تأويل مصدر في موقع رفع مبتدأ أي: وصيامكم، وقد سبق أن ذكرت أن ثم فروقًا سبعة بين المصدر الصريح والمؤول عند تعرضي لتعريف الموصول الحرفي، ومن ثم يكون قوله: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾أبلغ من: وصيامكم، وإن كان يئول إليه كل الإعراب، وقوله:﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ مفضل، والمفضل عليه محذوف قدره النسفي ١/ ٩٤: من الفدية وتطوع الخير، وهذا في الابتداء، وعليه فالخطاب للمطيقين. وقيل: الخطاب لحالتي السفر والمرض، وقيل: هو خطاب للكل وهو الأصح، لأن اللفظ عام فرجوعه إلى الكل أولى، انظر الجمل على الجلالين ١/ ١٤٦ بتصرف، (خير) اسم تفضيل خبر المبتدأ حذفت منه همزته لكثرة الاستعمال كـ (شر)، وقد صرح بهما شذوذا، وقد مر ذلك عند تعرضي لشرح: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، وفاعل اسم التفضيل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو، يعود على الصيام المفهوم «من: وأن تصوموا»، وإنما وجب تحمل الخبر للضمير؛ لأنه مشتق جار على فعله غير رافع لاسم ظاهر. قال ابن مالك في ألفيته:

=

﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[1] ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[2] ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[3]

=

والمفـــرد الجامـــد فـــارغ وإن   يـشتق فهـــو ذو ضـــمير مـــستكن

(لكم) متعلق بمحذوف نعت لخير أي: كائن لكم، ذكر ذلك أبو البقاء في إعرابه للقرآن ١/ ٣٤٩. وقوله وأن: تصوموا خير لكم معطوف على ما قبله أو مستأنف، والشاهد استعمال أن موصولًا حرفيًا. والله أعلم.

(١) من الآية ٢٦ من سورة ص، الباء في ﴿بِمَا نَسُواْ﴾: حرف جر للتعليل و«ما» موصول حرفي، وهو شاهد الشارح في الآية، و(نسوا) ماض وفاعله والأصل نسيوا، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت نسوا على وزن فعوا، وقوله: ﴿يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ كلام إضافي مفعول به، والجملة من «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر في موقع جر بالباء، والتقدير: بنسيانهم يوم الحساب، والجار والمجرور متعلق بقوله (شديد)، لأنه صفة مشبهة عاملة عمل الفعل. ويحتمل أن يكون يوم الحساب ظرف لقولهم أي: لهم عذاب شديد في يوم القيامة بسبب نسيانهم الذي هو عبارة عن ضلالهم، والمراد بنسيانهم ترك الإيمان. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٥٧١ بتصرف.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب. اللام في (لكيلا) حرف جر يفيد التعليل والمراد به هنا علة التزويج، وهو دليل على أن حكمه ﷺ وحكم الأمة واحد إلا ما خصه الدليل، أي فما ثبت له ﷺ من الأحكام يثبت لأمته إلا ما علم أنه من خصوصياته بدليل........ انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٤٤٠، ٤٤١ بتصرف، و(كي) مصدرية ناصبة للمضارع وهي شاهد الشارح في الآية، وقد سبق الكلام عنها تفصيلًا، ولا نافية غير عاملة، و(يكون) مضارع ناسخ ناقص منصوب بـ (كي) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة خبره متعلق الجار والمجرور، (على المؤمنين) واسمها مؤخر، (حرج) وهو الإثم أو الضيق أو ضيق الضيق، ويحتمل أن تكون (يكون) تامة وفاعلها (حرج) و(على المؤمنين) متعلق بمحذوف حال منه، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها عد حالًا، والجملة من كي ومدخولها على التقديرين في تأويل مصدر في موقع جر باللام، والتقدير: لعدم كينونة حرج واقعًا على المؤمنين، أو لعدم وجود حرج كائن على المؤمنين، والجار والمجرور (لكي) متعلق بقوله ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ والله أعلم. هذا وقد وردت (حرج) في حالاتها الثلاث في القرآن (١٥) مرة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم مادة (حرج).

(٣) من الآية ٩٦من سورة البقرة وأولها: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾، وآخرها: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾، (يود) على وزن يفعل كيفرح أصله: يودد، نقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبلها تمهيدًا

=

=
للإدغام لتماثل الحرفين، وإنما لم تحذف الواو لأن ما بعدها مفتوح في الأصل، وماضيه: ود كفرح، لأن الأكثر تخالف عيني الماضي والمضارع. يقال: (وددت) لو تفعل كذا بالكسر، (ودًّا) بالضم والفتح و(ودادًا) و(ودادةً) بالفتح فيهما أي: تمنيت ووددت لو أنك تفعل كذا مثله، و(وددت) الرجل - بالكسر (ودًّا) بالضم: أحببته، و(الود) بضم الواو وفتحها وكسرها (المودة) وتقول: (بودي) أن يكون كذا، انظر مختار الصحاح ط ٩ ص٧١٤، ووصف الفاعل منه وادّ، ووصف المبالغة ودود، والودود من أسمائه -تعالى- الحسنى، ويراد به أنه يضاعف الإحسان والإنعام لأوليائه، ويغمرهم برضائه.

وقد ورد (يود) ست مرات في القرآن، انظر ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٦٣٦، ٦٣٧ بتصرف. (أحدهم) كلام إضافي فاعل يود، وقد مر في آية الإخلاص توضيح معناه واستعماله، وأصل همزته فانظره، ومفعول يود المصدر المؤول: (لو يعمر) أي: التعمير، وفيه الشاهد، حيث استخدمت لو حرفًا موصولًا بمعنى: «أن» غير أنها لا تنصب، وليس لها جواب، وقد مر الكلام عن لو المصدرية قريبًا، والدليل على أن «لو» في الآية مصدرية أمران: أحدهما: أن هذه يلزمها المستقبل بخلاف الشرطية فمعناها في الماضي وهي الامتناعية أما الشرطية غير الامتناعية فما بعدها مستقبل.

والثاني: أنّ (يود) يتعدى إلى مفعول واحد، وليس مما يعلق عن العمل. وقد صرح بـ(أنْ) بعد (يود) في قوله تعالى في ٢٦٦ البقرة: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾، وهو كثير في القرآن والشعر، انظر أبا البقاء على هامش حاشية الجمل ١/ ٢٠٨، ٢٠٩ بتصرف، (ويعمر) مضارع عمر بالبناء للمجهول يتعدى إلى مفعولين أولهما نائب الفاعل المستتر فيه العائد على (أحدهم)، وثانيه ألف من قوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ والوصف منه: المعمر، وقد ورد (يعمر) في القرآن ثلاث مرات اثنتين في آيتنا هذه، والثالثة مع وصفها في ١١ فاطر. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٧٣ بتصرف، والجملة من ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ محتملة لوجهين: أحدهما: أنها حال ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ وتقديره: ود أحدهم، ويدلك على ذلك أنك لو قلت: ومن الذين أشركوا الذين يود أحدهم، صح أن يكون وصفًا، ومن هنا قال الكوفيون: هذا يكون على حذف الموصول وإبقاء الصلة. والوجه الثاني: أن تكون حالًا من الهاء والميم في ولتجدنهم أي: لتجدنهم أحرص الناس وادًّا أحدهم، وهذان الاحتمالان جاريان على أن قوله: ومن الذين أشركوا معطوفة على «الناس» في المعنى، والتقدير أحرص من الناس، أي: الذين في زمانهم، وأحرص من الذين أشركوا -يعني من المجوس- لأنهم كانوا إذا دعوا بطول العمر قالوا: عشت ألف نيروز. هناك احتمال آخر أن يكون قوله: ومن الذين أشركوا مستأنفًا، والتقدير: ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم . فعليه

=

﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[1] .

=

تكون جملة يود... إلخ في موضع رفع نعت لمنعوت محذوف تقديره قوم، أقيم النعت مقامه. انظر هذه الاحتمالات في إعراب أبي البقاء ١/ ٢٠٧، ٢٠٨ بتصرف.

وكل هذه الاحتمالات لا يخلو من ضعف ونظر، أولى بنا أن ننزه ساحة القرآن عنه؛ لأن القرآن لا يخرج إلا على أحسن الوجوه كما قال الثقات من المحققين، والأولى عندي أحد وجوه ذكرها العلامة النسفي في تفسيره ١/ ٦٣: أنَّ يود .... إلخ بيان لزيادة حرصهم على طريق الاستئناف، ويشهد لهذا الوجه عندي أنه يجوز لك الوقوف على قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ﴾ كما يجوز الوصل، وهذا معلوم من علامة (ج) التي على نهاية (أشركوا) والله أعلم.

(١) من الآية (٦٩) من سورة التوبة، الواو في: (وخضتم) عاطفة خضتم على فاستمتعتم، وخضتم: فعل ماض وفاعله، والميم للجمع وأصله خضتم من باب نصر حدث به إعلالان بالقلب فالحذف لالتقاء الساكنين ثم ضمت الخاء تنبيها على أصل الحرف المحذوف ووزنه فلتم، وهو من الخوض أي: الدخول في الباطل واللهو، كما في النسفي ٢/ ١٣٥، ويقال: خاض في الماء يخوض خوضًا: مشى فيه وخاضوا في الحديث تفاوضوا فيه، ومن المجاز فلان يخوض في الكلام: إذا تكلم فيه على غير هدى، فهو خائض وهم خائضون، وما جاء في القرآن من هذه المادة هو من المجاز المراد به التكلم على غير هدى. عدا آيتين هما: ١٤٠ النساء، ٦٨ الأنعام فالمراد بالخوض فيهما التفاوض، ولم ترد (خضتم) ولا (خاضوا) إلا في هذه الآية . انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٣٦٦ بتصرف. والكاف في: (كالذي) اسم بمعنى: مثل في موضع نصب صفة مصدر محذوف، وتقديره: وخضتم خوضًا كالخوض الذي خاضوا، وهذا بناء على أن الذي حرف موصول وهو شاهد الشارح من الآية تبعًا للمصنف في أوضحه، وهو مذهب ضعيف حققنا القول فيه، والأحسن عندى أن تكون الكاف في موضع نصب حال من فاعل خضتم، ويكون المراد تشبيه ذات بذات، والمراد: كالذين خاضوا، وقد سبق أن (الذي) يجوز استعمالها في المفرد والجمع تبعًا للمصنف في اللمحة، وقد سبق ذكر ذلك أكثر من مرة، وبذا لا نكون محتاجين إلى تقدير موصوف وعائد محذوفين، كما قدره بعض المفسرين بقوله: كالفوج الذي خاضوا أو كالخوض الذي خاضوه، وبذا ننزه ساحة القرآن عن دعوى الحذف الذي لا مبرر له ولا دليل عليه ما دام اللفظ المستعمل صالحًا للفظ المراد، وعليه فالعائد على الذي هو واو الجماعة في خاضوا بذا قال المحققون من المفسرين والنحاة وهو عندي أولى مما سبق والله تعالى أعلم بالصواب.

=

النوع (الخامس: المحلى) أي: المعرف: (بأل)[1]، والتعريف بها: مذهب الخليل[2]، والهمزة عنده أصلية، وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وعن سيبويه[3] ما يوافقه في أن التعريف بأل، ويخالفه في أصالة الهمزة، فعنده: أنها زائدة معتد بها في الوضع[4]، وعنه أيضًا: أن التعريف باللام وحدها، والهمزة

=

انظر هذه الآية إلى جانب ما تقدم في تفسير الجلالين وحاشية الجمل عليه ٢/ ٢٩٨، وأبا البقاء على هامش حاشية الجمل ٣/ ١٧٣، ١٧٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٠٣، والكشاف ١/ ٥٥، وأسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٤٣.

(١) إنما سمي هذا النوع المحلى لأن (أل) صارت له كالحلية لأنها عرفته، وأذهبت عنه النكارة، كما أن الحلية تدفع عن صاحبها البشاعة، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٥٩، ١٦٠ بتصرف.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) نقل هذا الرأي عن سيبويه والخليل ابن مالك في تسهيله وشرحه، ولكنه أيد وتعاطف مع رأي الخليل، وكون همزة أل همزة قطع، ودعمه بستة أدلة حيث قال: ١/ ٢٨٤، ٢٨٥: «على أن الصحيح عندي هو قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر، أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف، الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك، والثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضًا، الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك أيضًا... الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو: رَ زيدًا... ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذوذ، بل يبتدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في مثل الإخوة، وذلك في مثل: رَ زيدًا، لا يجوز أصلًا فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل كما لا يبدأ بها الفعل المذكور. السادس: أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في: يا ألله، ولا في قولهم: (فألله لأفعلن) بالقطع تعويضًا من حرف الجر لأن همزة الوصل لا تقطع إلا في اضطرار، وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار روجع به أصل متروك، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم: (فألله لأفعلن) أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض؛ إذ في ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت، وإثبات ما أصله أن يحذف، فصح أن الهمزة المذكورة كهمزة أم، وأن وأو، لكن التزم حذفها تخفيفًا إذا لم يبدأ بها، ولم تل همزة استفهام كما

=

همزة وصل جلبت للتمكن من الابتداء بالساكن كما في ابن، وابنم[(١)]، وفتحت لكثرة استعمالها[(٢)] مع اللام[(٣)]، وعن المبرد[(٤)]: أن التعريف بالهمزة، وزيدت اللام وحدها، للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام[(٥)]، وإنما لم تترك الهمزة،

=

التزم أكثر العرب حذف عين المضارع والأمر من رأى، وحذف فاء الأمر من أخذ وأكل، وهمزة أم في: ويْلُمِّه».

وبعد هذه الحجج القوية التي أيد بها ابن مالك دعوى الخليل لا يملك المرء نفسه إلا أن يؤيد هذا الرأي.

(١) (ابنم) الميم فيه زائدة، قال حسان: أكرم بنا خالًا وأكرم بنا ابنما، وهمزته وصل، وقد سبق شرحه في الأسماء الستة.

(٢) في (أ) الاستعمال لها. وكلاهما صواب.

(٣) هذا الرأي الثاني لسيبويه في «أل» نقله عنه ابن مالك في شرح الكافية، وقد ذكروا لهذا المذهب دليلين أحدهما: أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير أحد أجزائها، ومن ثم يتخطاه العامل، ولو كان المعرف حرفين لما تخطاه العامل، ويرد عليه بأن العامل يتخطى (ها) التنبيه وهي حرفان، والدليل الثاني أن التعريف ضد التنكير، وعلم التنكير حرف أحادي وهو التنوين فليكن مقابله كذلك، وهو مردود أيضًا بأن لا التي لنفي الجنس من علامات التنكير فلم لا تكون أل مثالها، وإلى جانب ذلك فإن نسبة هذا الرأي إلى سيبويه غير موثوق بها حيث يقول في كتابه ٢/ ٥: (وأما الألف واللام فنحو: الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة، لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته)، فهو صريح في دلالة الألف واللام معًا على تعريف النكرة، انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٩٩، ٣٠٠ بتصرف.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) انظر كتاب الشافي للمبرد (مخطوط) وقد ذكروا للمبرد دليلين: (أحدهما) أن أداة التعريف جاءت لمعنى، وأولى الحروف بالدلالة على المعنى هو حرف العلة، فكانت الألف هي المعرفة، ولكنها حركت لتعذر الابتداء بالساكن ويرد عليه بأن دلالة المعنى ليست متوقفة على حرف العلة إذ التنوين يدل على معنى، وليس حرف علة، والدليل الثاني: أن اللام تبدل ميمًا في لغة حمير، ويرد عليه بأنه لا يصح الاحتجاج بلهجة عربية على لهجة أخرى، والأصوب أن يقال في هذا الصدد: إن أداة التعريف (أم) عند حمير و(أل) عند غيرها، أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٣٠٠ بتصرف.

وتحرك اللام على الثاني من قولي سيبويه[١] لأنها إن حركت بالكسر حصل به[٢] الثقل مع كثرة الاستعمال، واشتبهت بلام الجر، أو بالفتح[٣] اشتبهت بلام الابتداء، أو بالضم فلا نظير لها، والمشهور عند المصنف وغيره أن التعريف بأل[٤] إما (العهدية) وهي: التي عهد مصحوبها إما: ذهنًا (كجاء القاضي) في: قاضٍ بينك وبين مخاطبك عهد فيه، وكقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[٥]،

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) في (أ)، (ب) سقوط: به.

(٣) في الأصل: (وبالفتح).

(٤) قال ابن هشام في شرح الشذور ١/ ٢٨ على هامش حاشية عبادة: (أل، وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول الألف واللام، لأنه لا يقال في هل الهاء واللام، ولا في بل الباء واللام)، وقال في أوضحه ص ١٩: (هذا باب المعرفة بالأداة، وهي: أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه)، وقال ابن مالك في التسهيل ١/ ٢٨٤: (وهي أل لا اللام وحدها وفاقًا للخليل وسيبويه، وقد خلفها (أم)، وليست الهمزة زائدة خلافًا لسيبويه) وقد وضحت آنفًا وجهة نظر كل، ورجحت رأي الخليل في هذه المسألة كما سبق. وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح التصريح ١/ ١٤٨، ١٤٩.

(٥) من الآية ٤٠ من سورة التوبة، الشاهد في الآية (الغار) حيث إن (أل) فيه معرفة عهدية ذهنية إذ المراد به نقب في أعلى ثور -وهو جبل في يمنى مكة- مكثا فيه ثلاثًا. انظر النسفي ٢/ ١٢٦، ١٢٧ بتصرف، ولم ترد هذه اللفظة إلا في آيتنا هذه، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ١١٩، وقد أمال راءها الدوري والبصري وقللها ورش، والفرق بين الإمالة والتقليل أن الأول قلب الألف ياء والثاني انتحاء الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء قليلًا، انظر البدور الزاهرة ص ١٦٦. وإذ في قوله: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ بدل اشتمال من ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾، وهما في محل نصب، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٠٠، أو بدل بعض من كل على أن يفرض زمن إخراجه ممتدًا بحيث يصدق على زمن استقرارهما في الغار وزمن القول المذكور. ولابد من هذا التكلف لتصح البدلية، وإلا فزمن الإخراج مباين لزمن حصولهما في الغار، إذ بين الغار ومكة مسيرة ساعة. انظر الجمل ٢/ ٢٨٤ بتصرف، وعند أبي البقاء أن (إذ) ظرف لـ(نصره)، لأنه بدل من إذ الأولى، ومن قال العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قدر هنا فعلًا آخر أي: نصره إذ هما، وعلى كل فإذ مضافة إلى جملة اسمية هي قوله: (هما في الغار)، و(الغار) أيضا نبت طيب الريح، والجماعة، والغاران: البطن والفرج، وألف الغار منقلبة عن واو، ويجمع على غيران، مثل تاج وتيجان، وقاع وقيعان. انظر الجمل ٢/ ٢٨٤.

وقوله: ﴿إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1]، أو ذكرًا نحو: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[2]، (ونحو:

---

(١) من الآية (١٨) من سورة الفتح وأولها: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وتمامها: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا﴾، و(إذ) في الآية منصوب بـ (رضي) وهو مضاف إلى الجملة الفعلية: (يبايعونك)، وقد أتى بالمضارع مع أن المقام للماضي لاستحضار صورة المبايعة، و(يبايعونك) من المبايعة وهي المعاهدة، وكانت بالحديبية، (تحت) مفعول فيه منصوب بيبايعونك أو متعلق بمحذوف حال من مفعوله، لأنه ﷺ كان جالسًا تحتها، وعلى كل فهو مضاف إلى الشجرة التي بها شاهدنا حيث إن أل بها معرفة عهدية ذهنية، وفي الصحيح عن ابن عمر أن الشجرة أخفيت لأن لا يحصل الافتتان بها لما وقع تحتها من الخير، فلو بقيت لما أمن تعظيم الجهال لها، حتى ربما اعتقدوا أن لها قوة نفع أو ضر كما نشاهده الآن فيما دونها، ولذلك أشار ابن عمر ﷺ بقوله: كان خفاؤها رحمة من الله، وروى ابن سعد بإسناد صحيح عن نافع أن عمر بلغه أن قومًا يأتون الشجرة يصلون عندها فتوعدهم، ثُمَّ أمر بقطعها فقطعت، وكان المبايعون نحو ثلاثمائة وألف أو أكثر، وكانت المبايعة على أن يناجزوا قريشًا وأن لا يفروا من الموت، انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ١٦٥ بتصرف.

(٢) من الآيتين ١٥، ١٦ من سورة المزمل ﷺ، الكاف في (كما): حرف جر يفيد التشبيه، و(ما) مصدرية مؤولة مع ما بعدها بمصدر في موقع جر بالكاف أي: كإرسالنا إلى فرعون رسولًا، وهو مشبه به والمشبه هو قوله: ﴿أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولاً﴾، فيكون المراد تشبيه حدث بحدث، والمراد بـ(رسولًا) في جانب المشبه النبي ﷺ، وفي جانب المشبه به موسى عليه السلام وفرعون وخصهما بالذكر لأن أخبارهما كانت مشهورة عند أهل مكة، وفرعون على وزن فعلون، والجمع فراعنة، قال ابن الجوزي: وهم ثلاثة فرعون الخليل واسمه سنان، وفرعون يوسف واسمه الريان ابن الوليد، وفرعون موسى واسمه الوليد بن مصعب . انظر المصباح المنير ص ٦٤٣ ط ٦. والفاء في قوله: (فعصى) حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب أي: بمجرد إرسالنا موسى إلى فرعون عصاه استهزاء به واستخفافًا، كما في سورة الزخرف. (الرسول) مفعول به لعصى، وإنما عرفه لتقدم

=

﴿فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ﴾[1] أو حضورًا نحو:

=

ذكره وهذه أل العهدية والعرب إذا قدمت اسمًا ثم حكت عنه ثانيًا أتوا به معرفًا بأل أو أتوا بضميره لئلا يلتبس بغيره نحو رأيت رجلًا فأكرمت الرجل، أو فأكرمته، ولو نكرته لتوهم أنه غير الأول. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٤٣٠، وأبا البقاء عليه ٤/ ٤٢٦ بتصرف منهما.

والشاهد في الآية: الرسول، حيث إنه معرف بأل العهدية الذكرية كما مر.

(١) من الآية (٣٥) من سورة النور. المراد بالمصباح هنا ـ كما في الجلالين ٣/ ٢٢٤ ـ السراج أي: الفتيلة الموقدة، والضمير في قوله: (فيها) عائد إلى المشكاة، والمراد بها الطاقة غير النافذة، والمراد بالزجاجة القنديل أي: الأنبوبة في القنديل، و(فيها مصباح) جملة اسمية في موضع رفع نعت لمصباح، وقوله: (زجاجة) فيها ثلاث قراءات الأولى: بالضم وهي قراءة الجمهور، والثانية: بالكسر وهي قراءة ابن عامر الشامي كما في النسفي ٣/ ١٤٥، والثالثة: بفتح الزاي وهي قراءة نصر بن عاصم، ذكر ذلك ابن جني في المحتسب ٢/ ١٠٩، ١١٠، وعلق على هذه اللغات قائلًا: فيها ثلاث لغات: زَجاجة، وزُجاجة، وزِجاجة: بالفتح والضم والكسر، وفي الجمع: زَجاج، وزُجاج، وزِجاج: كنَعامة ونَعام، ورُقاقة ورُقاق، وعِمامة وعِمام. حكى بعضهم: وضعوا عِمامهم على رءوسهم يريد: عمائمهم، فقد يكون كزجاجة وزجاج، ويجوز أيضا أن يكون جمعًا مكسرًا، كظريف وظراف، ودرع دلاص، وأدرع دلاص (أي: ملساء لينة)، وناقة هجان، وأنيق هجان (بيضاء)، ويدل على أنه تكسير ـ وليس كجنب مما يقع للواحد فما فوقه بلفظ واحد ـ قولهم هجانان، وكذلك أيضًا زجاج جمع زجاجة وزجاجة، تكسير الجمع على ما مضى لا على الجمع بطرح الهاء، ونظير عمامة وعمام ـ إذا لم تجعله تكسيرًا، وجعلته جمعًا بحذف التاء، وإن لم يكن جنسًا وكان مصنوعًا ـ قولهم سفينة وسفين، ودواة ودوى، وغاية وغاي، وداية وداي، وثاية (مأوى الإبل، عازبة وحول البيت) وثاي، وطاية (السطح) وطاي.

والشاهد في الآية: «المصباح» بعد قوله: مصباح، حيث إنه معرف بأل العهدية الذكرية كما في الآية السابقة، ومن ثم استغني بها عن الضمير العائد على المنعوت، وكأنه قيل: مصباحه في زجاجة.

﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[1]

---

(١) من الآية (٣) من سورة المائدة، لليوم في العربية إطلاقات:

أ ـ الزمن الممتد من طلوع الشمس إلى غروبها، وقد يكون أحد أيام الأسبوع كيوم الجمعة.

ب ـ الزمن الممتد من الفجر الصادق إلى غروب الشمس كما في أيام الصوم وهو اليوم الشرعي.

ج ـ الزمن المطلق أي: مطلق الوقت تقول: جئني يومًا -أي زمنًا- في ليل أو نهار.

د ـ زمن مقدر بمقدار يعلمه الله كما في أيام خلق السموات والأرض.

هـ ـ الزمن الحاضر أي: وقت التكلم، تقول: اليوم أراك أي الآن.

وما في آيتنا من هذا القبيل، وفيه الشاهد، حيث تعرف بأل العهدية الحضورية.

و- زمن مقرون به حدث من الأحداث قل ذلك الزمن أو كثر، وهو يأتي ليوم القيامة، ويعبر عنه بعبارات مختلفة كيوم البعث، ويوم الحساب، كما يأتي لزمن الحرب، كيوم حنين، وللنقمة تقع على العصاة، كأيام الله في عاد وثمود، وللنعم يسبغها الله على عباده، وللدولة والنصرة، ومن ذلك قولهم: الأيام دول بين الناس، وقد ورد معرفًا بأل وبالإضافة في القرآن ٣٤٨ مرة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٧١٤. وقوله: (اليوم) ظرف لقوله: (أكملت لكم دينكم) بأن كفيتم خوف عدوكم وأظهرتكم عليهم، كما يقول الملوك اليوم: كمل لنا الملك، أي: كفينا من كنا نخافه. أو: أكملت لكم ما تحتاجون إليه في تكليفكم من تعليم الحلال والحرام والتوقيف على شرائع الإسلام وقوانين القياس. انظر النسفي ١/ ٢٧٠. وإنما فسرت الآية بما فسرت به. لأن ذلك كأنه جواب قول القائل: اليوم أكملت لكم دينكم، يقتضي أنه كان ناقصًا قبل ذلك، وأنه ما كمل إلا في آخر عمره، وإيضاحه: أن المراد بكماله عدم الاحتياج إلى نزول شيء من الفرائض والأحكام، وأجاب القفال: بأن الدين ما كان ناقصًا قط إلا أنه تعالى كان عالمًا في أول وقت البعث بأن ما هو كامل في اليوم ليس بكامل في الغد لا جرم كان ينسخ بعد الثبوت، وكان يزيد بعد العدم، وأما في آخر الزمان فصارت شريعة كاملة وحكم ببقائها إلى يوم القيامة فالشرع كان أبدًا قائمًا إلا أن الأول كمال إلى زمان مخصوص. والثاني كمال إلى يوم القيامة. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٤٦٢ بتصرف، والله أعلم.

ونحو: القرطاس[1] لمن سدد سهمًا[2] (أو الجنسية) وهي: الدالة على الجنس، أو

(١) القرطاس بكسر القاف وفتحها لغتان وقد قرئ بهما، انظر أبا البقاء ٢/ ٥١٣، وفي السمين: القرطاس يكتب فيها، تكون من ورقة وكاغد (معرب قرطاس) وغيرهما، ولا يقال: قرطاس إلا إذا كان مكتوبًا وإلا فهو طرس وكاغد، وفسره صاحب الجلالين بالرق، والبيضاوي بالورق، وهما تفسيران بالأخص، والقرطاس في اللغة أعم منهما؛ ففي المصباح: والقرطاس ما يكتب فيه، وكسر القاف أشهر من ضمها، والقرطس وزان جعفر لغة فيه، وفي القاموس: القرطاس مثلث القاف وكجعفر ودرهم الكاغد، انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٨ بتصرف. وفي اللسان القرطاس معروف يتخذ من بردي يكون بمصر، والقرطاس: ضرب من برود مصر، والقرطاس: أديم ينصب للنضال، ويسمى الغرض قرطاسًا، وكل أديم ينصب للنضال فاسمه قرطاس، فإذا أصابه الرامي قيل قرطس أي: أصاب القرطاس. والرمية التي تصيب مقرطسة، وهذا المعنى الأخير هو الذي ذكره شارحنا. وله معان أخر استوفاها صاحب اللسان فانظرها ص ٣٥٩٢ (مادة قرطس) ط. دار المعارف، هذا وقد ورد في القرآن مرة مفردًا في (٧) الأنعام، وجمعًا أخرى في (٩١) الأنعام، وكلاهما نكرة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم مادة (قرطس).

(٢) ما قاله الشارح من أل العهدية منقول بتصرف لا يكاد يذكر من المغني لابن هشام، والأصل أوضح لما فيه من ذكر الضوابط وبيان الأجود، قال ص ٤٨، ٤٩: والثاني أن تكون حرف تعريف وهي نوعان: عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام؛ فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهودًا ذكريًّا نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ﴾، ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾، ونحو: اشتريت الفرس ثم بعت الفرس، وعلامة هذه أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها، أو معهودًا ذهنيًّا نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾، ونحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ أو معهودا حضوريًّا، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، أو لأي في النداء نحو: يا أيها الرجل، أو (إذا) الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد، أو في اسم الزمان الحاضر نحو الآن. اهـ. وفيه نظر، لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة، لأنها لازمة ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قولة تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

استغراق أفراده حقيقة، أو مجازًا لأنها: إن خلفها «كل» حقيقة، فهي: لشمول أفراد الجنس (نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾) أي كل واحد من جنسه ﴿ضَعِيفًا﴾[(١)]، ونحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[(٢)]، وإن خلفها «كل» مجازًا فهي:

---

(١) من الآية (٢٨) من سورة النساء وأولها: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾، قرأ ورش بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في (الإنسان) الذي هو نائب فاعل (خلق)، وقوله: (ضعيفًا) حال من الإنسان وهي حال مؤكدة. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٣٧٢، وقيل: تمييز، لأنه يجوز أن يقدر بمن، وليس بشيء، وقيل: خلق الإنسان من شيء ضعيف، أي: من طين أو من نطفة، وعلقة، ومضغة، كما قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ فلما حذف الجار والموصوف انتصبت الصفة بالفعل نفسه، انظر أبا البقاء على هامش حاشية الجمل ٢/ ٢٣٤، ٢٣٥، ولا شك أن كونه حالًا هو الأرجح، واختلف في المراد بضعف الإنسان، فقال النسفي ١/ ٢٢٠: (لا يصبر عن الشهوات وعلى مشاق الطاعات)، وفسر في الجلالين بقوله: لا يصبر عن النساء والشهوات، فقد ورد عن النبي ﷺ: «لا خير في النساء ولا صبر عنهن يغلبن كريمًا، ولا يغلبهن لئيم، فأحب أن أكون كريمًا مغلوبًا ولا أحب أن أكون لئيمًا غالبًا»، وقوله: (وخلق الإنسان ضعيفًا) بمنزلة التعليل لقوله: (يريد الله أن يخفف عنكم) انظر الجمل على الجلالين ١/ ٣٧٥ بتصرف. والشاهد في الآية (الإنسان) فإن أل فيه معرفة جنسية لاستغراق أفراد الماهية لصحة حلول كل محلها في غير القرآن بأن يقال: وخلق كل إنسان ضعيفًا.

(٢) الآية (٢) من سورة العصر، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم مؤكدة بإن المكسورة، واللام المزحلقة الداخلة على الخبر و(أل) في الإنسان للجنس، فيشمل المؤمن والكافر بدليل الاستثناء، وهذا هو الشاهد من الآية.

وقيل: أراد بالإنسان: الكافر بدليل أنه استثنى المؤمنين، ولا شك أن هذا الرأي ضعيف، إذ كيف يستثنى المؤمنون من الكافرين؟!، والمراد بقوله: (لفي خسر) خسران ومعناه: النقصان وذهاب رأس المال، والتنكير في الخسر يفيد التعظيم أي: إن الإنسان لفي خسر عظيم لا يعلم كنهه إلا الله، فقد جعل الإنسان مغمورًا في الخسر للمبالغة، وأنه أحاط به من كل جانب، لأن كل ساعة تمر بالإنسان لا تخلو من أن تكون مصروفة إلى المعصية فلا شك في الخسر، وإن كانت مشغولة بالمباحات فالخسران أيضًا حاصل، وإن كانت مشغولة بالطاعات فهي غير متناهية، وترك الأعلى والاقتصار على الأدنى نوع خسران، ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ =

لشمول خصائص الجنس مبالغة (نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾[1] أي: هو كل كتاب في صفات المدح، ونحو: أنت الرجل أي: كل رجل في صفات المدح، وإن لم تخلفها «كل» فهي[2] الجنسية، ويعبر عنها: بالتي لبيان الماهية، وبالتي لبيان الطبيعة[3]، وبالتي لبيان الحقيقة، فالجنسية: مشتركة بين الدالة على أحد الثلاثة، وبين الحقيقة[4] نحو: (﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ﴾)[5][6]،

=

لأن الكلام ثم في أحوال البدن، وهنا في أحوال النفس، وهناك آراء أخر في معنى (خسر) فانظرها في الجمل على الجلالين ٤/ ٥٨٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٣٣.

(١) من الآية الثانية من سورة البقرة وتمامها: ﴿هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، (فيه): قرأها ابن كثير بصلة هاء الضمير بياء لفظية، وهذا مذهبه في كل هاء ضمير وقعت بعد ياء ساكنة وكان ما بعدها متحركًا، وقرأها الباقون بعدم الصلة. انظر مذاهب القراء في هاء الضمير في البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ١٧، ١٨، وانظر توجيه ابن الأنباري للقراءتين في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن جـ ١ / ٤٤، ٤٥. والشاهد في الآية (كتاب) حيث عرف بأل الجنسية المراد بها المبالغة، وفي إعراب ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ آراء كثير فانظرها في البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٤، وإعراب القرآن لأبي البقاء على هامش الجمل ١/ ٢٤، ٢٥، والنسفي ١/ ١٠، ١١.

(٢) في الأصل و(أ) في الجنسية، والصواب ما أثبته، لأنه جواب شرط إن .

(٣) في (أ)، (ب) سقوط: وبالتي لبيان الطبيعة.

(٤) في (أ،ب) سقوط من: (فالجنسية) إلى (الحقيقة).

(٥) في (أ): جعلنا، وهو خطأ فلعل الناسخ اختلط عليه واو (نحو) بواو (وجعلنا) فحذف أحدهما.

(٦) من الآية (٣٠) من سورة الأنبياء عليهم السلام وأولها: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَا﴾ وتمامها: ﴿أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ﴾ (وجعلنا) معطوف على (كانتا)، ويجوز في جعل أن تكون بمعنى: خلق، فتتعدى لواحد وهو (كل)، (من الماء) متعلق بجعل، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من (كل شيء)، لأنه في الأصل يجوز أن تكون وصفًا له فلما قدم عليه نصب على الحال، ومعنى خلقه من الماء أحد شيئين: إما شدة احتياج كل حيوان للماء فلا

=

ونحو: أنا أحب الطيب[1]، وأشتهى اللحم[2]، فتلخص أن أل المعرفة: إما عهدية، أو جنسية[3]، وكل[4] منهما: ثلاثة أنواع[5]، وخرج بهما: الموصولة، وتقدمت، والزائدة، كالداخلة[6] في نحو: الذي، وفي نحو: ادخلوا الأول فالأول[7]،

=

يعيش بدونه، وإما لأنه مخلوق من النطفة التي تسمى ماء، ويجوز أن يكون (جعل) بمعنى صير فيتعدى لاثنين ثانيهما الجار والمجرور بمعنى: أنا صيرنا كل شيء حي من الماء بسبب أن الماء لابد منه له. انظر الجمل على الجلالين نقلًا عن السمين بتصرف جـ٣/ ١٢٦، ١٢٧.

و(من) في قوله: (من الماء) لابتداء الغاية، و(حي) بالجر نعت لـ(شيء)، وقرئ (حيًّا) على أن يكون صفة لكل أو مفعولًا ثانيًا لجعل. انظر أبا البقاء على هامش حاشية الجمل ٣/ ٦١٥ بتصرف.

والشاهد في الآية (الماء) حيث عرف بأل الجنسية المراد بها بيان الحقيقة.

(١) الطيب: ما يتطيب به، وقد تطيب بالشيء، وطيب الثوب وطابه، والطيب من كل شيء أفضله وأحسنه. انظر اللسان مادة طيب ط دار المعارف ص ٢٧٣٢، ٢٧٣٣.

(٢) ما ذكره الشارح عن أل الجنسية بأنواعها الثلاثة منقول بتصرف لا يكاد يذكر من المغني للمصنف، والأصل أوضح جـ١ ص ٤٩ حاشية الأمير فانظره.

(٣) تقسيم أل المعرفة إلى عهدية وجنسية ظاهره أنهما قسمان متغايران، وجعل بعضهم العهدية من فروع الجنسية، فإنها للجنس متحققًا في فرد مخصوص وبعضهم عكس لكنه أراد بالعهد مطلق التعريف. انظر الأمير على المغني ١/ ٤٨.

(٤) في النسخة الأصلية (فكل) بدل (وكل) والأصوب ما أثبته.

(٥) (وأن الجنسية في القسم مقيدة بمعنى الماهية وفي المقسم مطلقة فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره كما لا يلزم في تقسيم المنطقي التصور المطلق إلى تصور ساذج، وتصور معه حكمه).
هذه زيادة من (ب) ولا داعي لها، ومن ثم آثرت عدم كتابتها في الأصل، لأنها إلى المنطلق أقرب.

(٦) في (ب) سقوط: كالداخلة.

(٧) ذكر ابن هشام في المغني أل الزائدة واستوفى البحث فيها فانظره جـ١ ص ٤٩: ٥١ وقد ذكر ابن مالك أل الزائدة بقوله في الألفية:

وقد تزاد لازما كاللات ... والآن والذين ثم اللات
ولاضطرار كبنات الأوبر ... كذا وطبت النفس يا قيس السري
وبعض الاعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا

=

(ويجب ثبوتها) أي: أل المعرفة (في: فاعلي نعم وبئس[1] المظهرين)، أو فيما أضيفا إليه، أو فيما أضيفا إلى ما أضيفا إليه[2]، (نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[3] و﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾[4]، و﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾[5]،

=

وقد رفض أ.د/ محمد يسري زعير في كتابه أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن الكريم ١/ ٣٠٦: ٣١٠ دعوى زيادة أل وبين أن كل مثال ادعوا فيه ذلك محتمل لأوجه أخرى لاسيما ما إذا كان من القرآن الكريم فانظره. وبرأيه أقول وبذا نبعد عن لغتنا دعوى الزيادة التي لا مبرر لها. والله أعلم.

(١) في الأصل و(أ): فاعل نعم وبئس، والصواب ما أثبته لأنهما اثنان، وقد اختلف في أل الداخلة على فاعلي نعم وبئس، أو ما أضيف إليه فاعلهما هل هي للعهد أو للجنس؟ وعلى كونها للعهد: هل هو، الذهني أو الحضوري؟ وعلى أنها للجنس: هي لاستغراق أفراده أو صفاته؟ وفي التصريح قريب من ذلك، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٠ بتصرف، والأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٢٩، ٣٠.

(٢) وجوب ثبوت أل فيما ذكر جري على الغالب، ومن غير الغالب قوله عليه الصلاة والسلام: «نعم عبدالله خالد بن الوليد». انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٠ بتصرف.

(٣) من الآيتين ٣٠، ٤٤ من سورة ص، وقد وردت (نعم) في القرآن ست عشرة مرة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٥٤٤. (العبد) فاعل نعم معرف بأل الجنسية أو العهدية على الخلاف الذي ذكر آنفًا، والأول هو الأرجح لدلالته على كمال المدح، وهذا هو شاهد الشارح من الآية. وقد ورد (العبد) أربع مرات في القرآن اثنتان بمعنى الرقيق في البقرة (١٧٨) واثنتان في سورتنا هذه بمعنى العابد. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٣، ٤ بتصرف، والمخصوص بالمدح محذوف في الآيتين للعلم به تقديره في الآية (٣٠): سليمان أو داود ﷺ وهو إلى الأول أقرب. ذكر ذلك ابن الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٥، والنسفي ط عيسى الحلبي ٤/ ٤٠. وفي الآية (٤٤) أيوب عليه السلام كما سيذكر شارحنا. انظر النسفي ٤/ ٤٤، وقوله: (نعم العبد) في الآيتين: جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، و(إنه أواب) في الآيتين تعليل للمدح.

(٤) من الآية (٢٩) من سورة الكهف، (بئس): قلب همزتها ياء ورش في جميع القرآن، وقد وردت في القرآن أربعين مرة في ٣٧ منها بدون ما، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٧٨. وفاعلها (الشراب) وهو معرف بأل كما ذكر في (العبد)، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: مدلولًا عليه من سابقه ـ والله أعلم، الماء المستغاث به، قدر ذلك الجمل على الجلالين ٣/ ٢١ وقدره النسفي ٣/ ١١: (ذلك).

(٥) من الآية (٥) من سورة الجمعة وأولها: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾، وآخرها: ﴿ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (مثل):

=

و﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[1]، وقول الشاعر:

(فنعم ابن أخت القوم) غير مكذَّب زهـيرٌ حـسامٌ مفـردٌ مـن حمائـل[2]

=

فاعل بئس وهو مضاف إلى (القوم) وفيه الشاهد حيث جاء فاعل «بئس» مضافًا إلى المعرف بأل، وهذه هي الحالة الثانية لفاعلي نعم وبئس، والمثل بفتح الثاء يطلق على عدة معان منها: المثل والمساوي، تقول: هذا مِثْل هذا، كما تقول: هذا مَثَل هذا، والصفة العجيبة كأنها لغرابتها يشبه بها ويتمثل، تقول مثل المسلم مثل من يبدر البذر في الأرض فمنه ما ينبت، ومنه ما لا ينبت، والأمر الغريب والقصة العجيبة، والحكمة البالغة، والقول الصادق كما يقال: السكوت أخو الرضا، والسر أمانة. والمثل: ما يجري التشبيه به لبلوغه الغاية في معنى من المعاني كما يقال: حاتم مثل في الجود، والمثل التشبيه العجيب، والجمع أمثال، وقد وردت (مثل) بفتح الثاء ـ في القرآن إحدى وأربعين مرة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٤٢١، ٤٢٢ بتصرف، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: هذا المثل. انظر الجلالين على هامش الجمل ٤/ ٣٤٢، وأبا البقاء عليه ٤/ ٣٩٨.

(١) من الآية (٣٠) من سورة النحل وأولها: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ﴾ الواو في (ولنعم): للعطف على ﴿وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ﴾ ويجوز أن تكون للقسم، واللام واقعة في جواب المقسم به المحذوف والتقدير: والله لنعم، وفاعل (نعم): دار، وأصله: دور قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهي مؤنثة بدليل تصغيرها على دويرة، وتجمع على أدور، ودور، وديار، الأول للقلة والآخران للكثرة، وهي مضافة إلى المتقين وفيها الشاهد، حيث أضيف فاعل نعم إلى المعرف بأل، والمخصوص بالمدح قيل: محذوف وقيل: مذكور، فعلى تقديره محذوفًا أي هي، وقد فسرت في الآية التي بعدها بقوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾، أو: دار الآخرة كما قدره الزمخشري، وعلى تقديره مذكورًا تكون ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ هي المخصوص بالمدح فيجوز فيها ثلاثة أوجه: رفعها بالابتداء والجملة المتقدمة خبرها، أو رفعها خبرًا لمبتدأ محذوف، أو كونها مبتدأ والخبر محذوف وهو أضعف الأوجه.

انظر الجمل على الجلالين نقلًا عن السمين ٢/ ٥٦٨، ٥٦٩ بتصرف.

(٢) البيت من الطويل قاله أبو طالب عم النبي ﷺ انظر ديوانه ١٢٩، وانظر التصريح ٢/ ٩٥، والعيني على الأشموني ٣/ ٢٨، وعبادة على الشذور ١/ ١٦٠.

=

ولما كان المرجع تعريف الفاعل في الأمثلة المذكورة إلى أل صح التمثيل بها لقوله: (ويجب ثبوتها[1] في فاعلي نعم، وبئس المظهرين)[2]، وإن كان في التمثيل له ببعضها تسمح، (فأما) فاعلهما (المضمر فمستتر)، مفرد (مفسر بتمييز) بعده[3] نحو:

=

اللغة والرواية: (فنعم) ويروى ونعم بالواو، وقد سبق ذكر الخلاف في نعم ومعناها واستعمالها، و(أخت القوم) هي: عاتكة بنت عبدالمطلب و(زهير): اسم رجل، (حسام) السيف، لأنه يحسم ما لا يحسمه غيره، (مفرد) اسم مفعول من أفرد حذفت همزته حملًا على حذفها في المضارع، (حمائل) جمع حمالة بكسر الحاء.

الإعراب والاستشهاد: الفاء على حسب ما قبلها، (نعم) سبق إعرابها وفاعلها (ابن) وهو مضاف إلى (أخت) التي هي مضاف إلى (القوم)، وفيها الشاهد حيث جاء فاعل نعم اسمًا مظهرًا مضافًا إلى ما أضيف إليه أل، (غير مكذب): كلام إضافي حال من فاعل نعم، (زهير) مخصوص بالمدح وفيه ثلاثة أعاريب أقواها أنه مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبره، والرابط العموم الذي في الألف واللام من (القوم)، والوجهان الآخران أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ والخبر محذوف، (حسام مفرد) خبران لمبتدأ محذوف أي: وهو حسام مفرد، ولا يجوز كونهما نعتًا لزهير، لأنهما نكرتان، (من حمائل) متعلق بمفرد. وانظر هذا البيت إلى جانب ما تقدم في الشذور طـ ١٥ص ١٩٣، وسيرة ابن هشام ١٧٦، وتعليق الفرائد ١/ ١٨١، والهمع ٢/ ٨٥، والدرر ٢/ ١٠٩، وتحقيق شرح الكافية الشافية د/ الرصد ٢/ ٤٢٠، ومعجم الشواهد ١/ ٣٠٧ (اللام المكسورة)، تاريخ ابن كثير ٣/ ٥٦.

(١) حذف (ثبوتها) في (أ).

(٢) في الأصل و(أ) سقوط: المظهرين.

(٣) القائلون بأن فاعلي نعم وبئس يكون ضميرًا مستترًا فيها هم الجمهور وتبعهم المصنف والشارح، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلًا، وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزًا منقولًا، والأصل في قولك: نعم رجلًا زيد، نعم الرجل زيد، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل: نعم رجلًا زيد، ويقبح عنده تأخيره؛ لأنه وقع موقع الرجل المرفوع، وأفاد إفادته، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور

=

(نعم امرأ هرم)لم تَعْرُ نائبة إلا وكان لمرتاع بها وَزَرا[1]

=

لوجهين: أحدهما قولهم: نعم رجلًا أنت، وبئس رجلًا هو، فلو كان فاعلًا لاتصل بالفعل، الثاني: قولهم: نعم رجلًا كان زيد، فأعملوا فيه الناسخ. ولهذا الضمير أحكام: الأول: أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائي عن العرب، الثاني: أنه لا يتبع، وأما نحو: نعم هم قومًا أنتم فشاذ، الثالث: أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو: نعمت امرأة هند، هكذا مثله في شرح التسهيل ويؤيد ذلك: «فبها ونعمت»، وقد أشار الشارح إلى هذه الأحكام. ولمفسر الضمير شروط:

الأول: أن يكون مؤخرًا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس.

الثاني: أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين، وأما قولهم: نعم زيد رجلًا فنادر.

الثالث: أن يكون مطابقًا للمخصوص في الإفراد وضديه والتذكير وضده.

الرابع: أن يكون قابلًا لـ(أل) فلا يفسر بمثل وغير وأي وأفعل التفضيل، لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها.

الخامس: أن يكون نكرة عامة.

السادس: لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى، ونص بعض المغاربة على شذوذ «فبها ونعمت»، وقال في التسهيل: لازم غالبًا استظهارًا على نحو: «فبها ونعمت»، وممن أجاز حذفه ابن عصفور. انظر الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٣٢: ٣٤ بتصرف وتقديم وتأخير.

(١) البيت من البسيط، مجهول القائل، وقد زعم قوم أنه من كلام زهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له يمدح فيها هرم بن سنان المري اغترارًا بذكر اسم هرم فيه على أن زهيرًا كان كثير المدح لهرم بن سنان المري، ولم أجد البيت في إحدى نسخ ديوان زهير بن أبي سلمى التي بين يدي على اختلاف رواتها وشراحها، انظر الشيخ محيي الدين على الشذور طـ ١٥ ص ١٩٦.

اللغة والرواية: (نعم) فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبالغة، (امرأ):المرء الرجل وفيه لغتان: امرؤ، ومرء، ونحو فلس ولا جمع له من لفظه. (هرم) بكسر الراء وضبطها عبادة على الشذور ١/ ١٦٣ بفتحها والصواب الأول، وهو هرم بن سنان الجواد الذي كان له مع الحارث بن عوف أكبر الأثر في إنهاء حرب داحس والغبراء، وكثير ما أشاد بها زهير بن أبي سلمى، وأكثر من مدح هرم، (تعر) بالراء ومضارع عرا كنصر بمعنى تنزل، وفي نسخة: (تعد) بالدال المهملة أي تصيب، (نائبة): النائبة النازلة، (مرتاع): أي مصاب أو خائف فأصله مرتوع قلبت الواو ألفًا

=

فامرأ: تمييز مفسِّر للضمير المستتر في نعم، ونحو: نعم رجلًا زيد، ونعم رجلين[1] الزيدان، ونعم رجالًا الزيدون، ففاعل نعم في الثلاثة: ضمير مفرد تقديره: هو، (ومنه) قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] فما: تمييز، فهي: نكرة تامة،

=

لتحركها وانفتاح ما قبلها، (وزرًا) أي الملجأ، والمعنى: أنه يدفع عنهم آثار نوائب الدهر بإحسانه إليهم.

الإعراب والاستشهاد: فاعل نعم ضمير مستتر تقديره هو مفسر بنكرة منصوبة على التمييز، (امرأ هرم) مخصوص بالمدح، (لم تعر) جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف حرف العلة (نائبة) فاعل تعر وأصلها ناوبة قلبت الواو همزة لكونها عين اسم فاعل أعلت فيه، (إلا) حرف استثناء ملغى لا عمل له (وكان) الواو للحال، كان ناسخة ناقصة اسمها مستتر فيها تقديره: هو، يعود على هرم، (لمرتاع) جار ومجرور متعلق بوزر الذي هو خبر كان، (بها) جار ومجرور متعلق بمرتاع، والجملة في محل نصب حال مستثنى من عموم الأحوال، والمعنى: لم تعر الناس نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون هرم فيها وزرًا للمرتاعين بها.

والشاهد في البيت: (نعم امرأ هرم) حيث أضمر فاعل نعم وفسر بنكرة منصوبة على التمييز، وقد عاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهذا مغتفر كما وضحنا ذلك في مبحث المضمر، وفي البيت شاهد آخر، وذلك في قوله: (إلا وكان لمرتاع بها وزرا) وذلك حيث اقترنت جملة الحال الماضوية الواقعة بعد إلا بالواو، والمستعمل الكثير في اللسان العربي أن تجيء جملة الحال إذا كانت بهذه المثابة غير مقترنة بالواو. انظر هذا الشاهد في حاشية عبادة على الشذور ١/ ١٦١،١٦٣،١٦٤، والأشموني ٣/ ٣٢، والعيني على الخزانة ٤/ ٤٢٣، والهمع ١/ ١٤٥، والدرر ١/ ١٢٥، ومعجم الشواهد (الراء المفتوحة)، والصبان على الأشموني ٣/ ٣٢، وشرح التصريح ١/ ٣٩٢، ٢/ ٩٥، ومحيي الدين على الشذور ط ١٥ ص ١٩٦، ١٩٧.

(١) في (أ): الرجلين، وهو خطأ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة اللهم إلا أن يكون المعلق كوفيًّا

(٢) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة وأولها: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ﴾، وتمامها: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

الفاء في (فنعم) واقعة في جواب الشرط (إن)، والذي أوجب ذلك كون الجواب جملة فعلية فعلها جامد، والجملة من الفاء ومدخولها في محل جزم جواب الشرط، و(نِعِمّا) كلمتان أصلهما (نعم ما) أدغمت الميم في الميم للتماثل، وفي هذه الكلمة القرآنية ثلاث قراءات: فقد قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ـ هنا وفي النساء ـ فَنَعِمّا بفتح النون وكسر العين وهذه القراءة على الأصل، لأن الأصل على فَعِل كعلم، وقرأ ابن كثير وورش وحفص ويعقوب بكسر النون

=

=

والعين، وإنما كسرت النون إتباعًا لكسرة العين وهي لغة هذيل، بل قيل: وتحتمل قراءة كسر العين أن يكون أصل العين السكون فلما وقعت بعدها وأدغمت ميم نعم فيها كسرت العين لالتقاء الساكنين. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٢٢٤ بتصرف، وقرأ أبو جعفر بكسر النون وإسكان العين واختلف عن قالون البصري وشعبة فروي عنهم وجهان: الأول: كسر النون واختلاس كسرة العين وهذا هو الذي ذكره الشاطبي، والثاني: كسر النون وإسكان العين كقراءة أبي جعفر، وعلى هذا الوجه أكثر أهل الأداء، وقد ذكره في التيسير فلا يضر عدم ذكره في الشاطبية إذ هو مذكور في أصلها قال في النشر: والوجهان صحيحان عنهم، وعلى هذا كان ينبغي للشاطبي ذكر هذا الوجه حيث إنه ذكره في التيسير، واتفق القراء على تشديد الميم. انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ٦٨: ٦٩، وقد علق ابن الأنباري على قراءة أبي جعفر في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٧٧ بقوله: (فأما إسكان العين مع الإدغام فرديء جدًّا لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين، وليس أحدهما حرف لين، ولعل القارئ اختلس الحركة فتوهمه الراوى إسكانًا)، وقريب من هذا الرأي قول أبي البقاء على هامش الجمل ١/٥٩٣، ٥٤٠، والصحيح أن هذه قراءة عشرية والطعن فيها أو في راويها غير سديد، وتلك هنة من هنات النحاة حيث يريدون إخضاع القراءات لمنهجهم وصناعتهم مع أن الأولى بهم أن يصوغوا قواعدهم على مقتضى هذه القراءات لأنها سنة متبعة، و(ما) من قوله: (فنعما) فيها ثلاثة آراء: أحدها: نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر والمرفوع بعدها (هي) هو المخصوص، أي نعم الشيء شيئًا، (هي) أي إبداؤها حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل الضمير، وهذا ما ذهب إليه شارحنا تبعًا للمصنف وهو الأرجح، وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء وعليه فـ(هي) مخصوص بالمدح، وثالثها: أن (ما) مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل.

والخلاصة: أن (ما) إما في موضع نصب تمييز والفاعل مستتر، وهذا هو شاهد الشارح من الآية، أو في موضع رفع فاعل نعم، أو لا محل لها من الإعراب، لأنها مركبة مع نعم، وزعم الأخفش أن (ما) بمعنى الذي، وجعل (هي) خبر مبتدأ محذوف صلة الذي، ويكون التقدير: (فنعم الذي هو هي) ويكون المخصوص بالمدح محذوفًا وهو إبداء الصدقات فكأنه قال: إن تبدوا الصدقات فنعم الذي هو هي إبداؤها، وجاز ذلك عنده، لأنها استعملت للجنس كما استعملت الذي، وأنكر الأكثرون ذلك وقالوا: لا يجوز أن يكون فاعل نعم وبئس (الذي) ولا (ما) لأنها اسمان

=

وقيل: فاعل فهي: معرفة تامة، واستغنى عن التصريح بالإفراد[1] بذكر الاستتار، لأن الماضي لا يستتر فيه الضمير إلا إذا كان مفردًا، والمخصوص بالمدح، أو الذم: مبتدأ، والجملة قبله: خبره، والرابط بينهما: العموم المستفاد من «أل» فيها[2] إذا كان الفاعل ظاهرًا، والضمير فيها عداه[3] ويجب تأخيره[4] عن الفاعل، والتمييز فلا يجوز توسطه بين الفعل، والفاعل، ولا بينه وبين التمييز خلافًا للكوفيين في الثاني، فلا يقال: نعم زيد الرجل، ولا: نعم زيد رجلًا، ويجوز تقديمه على الفعل كزيد نعم الرجل، أو رجلًا، ويجوز حذفه لدليل، كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ﴾[5] أي: نحن، وقوله:

=

موصولان توضحهما الصلة وتبينهما فيصيران لشيء بعينه. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٧٧، ١٧٨.

(١) الذي قدره الشارح تقييد من الأصل.

(٢) في النسخة (ب) فيه والصواب ما أثبته.

(٣) (أي فيما عدا المقرون بأل نحو نعم رجلًا زيد) تقييد من الأصل.

(٤) (أي المخصوص بالمدح والذم) تقييد من الأصل.

(٥) من الآية (٢٣) من سورة المرسلات فنعم معطوف على قدرنا، وفاعلها: القادرون وهو جمع مذكر سالم، وهنا يعن تساؤل وهو: أن ذات الله واحدة ولا توصف بذكورة ولا بأنوثة فكيف صح وصفها بما يفيد التعدد والذكورة؟ أجاب النحاة: بأن هذه الصفة وصف بها الله ﷻ، لأن شرط العقل والذكورة إنما هو في جمع المذكر القياسي، وصفات الله سماعية وجمعها إنما هو للتعظيم لا للتعدد قال الدماميني: ومعنى الجمعية في أسماء الله تعالى ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده، ولا يتعدى فلا يقال: الله رحيمون، قياسًا على ما ورد كـ(الوارثون) و(القادرون) و(الماهدون) انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ١١٨ بتصرف نقلًا عن الصبان، ورقق راء (القادرون) ورش لوقوعها بعد كسرة، والمخصوص بالمدح محذوف يدل عليه السياق، والتقدير -والله أعلم- نحن، وهو شاهد الشارح من الآية، ومثل ذلك في حذف المخصوص قوله تعالى في سورة الذاريات: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ انظر في هذه الآية النسفي ط عيسى البابي الحلبي ٤/ ٣٢٣، وأبا البقاء على الجمل ٤/ ٤٤٤.

﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[1] أي: هو، أي[2]: أيوب[3] عليه الصلاة والسلام، ويجب ثبوتها أيضًا (في نعتي) اسم (الإشارة مطلقًا)، أي: سواء كان في نداء نحو: يا هذا الرجل، أم في غيره نحو: هذا الرجل فعل كذا، ونحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾[4]،

---

(١) من الآية (٤٤) من سورة ص، وقد وضحناها مع الآية ٣٠ منذ قليل فانظره، والشاهد في هذه الآية هنا: جواز حذف المخصوص للعلم به، وقد قدره الشارح بأيوب عليه السلام، و﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾ جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وجملة (وجدناه صابرا) من وجد ومفعوليها في محل رفع خبر إن والرابط (نا) من وجدناه، والهاء عائدة إلى أيوب عليه السلام.

(٢) في النسختين (أ،ب) سقوط: أي. من قوله: أي أيوب، ولعله سهو لوجود الهمزة والياء في الكلمتين.

(٣) هو أيوب بن آموص بن رزاح بن العيص بن إسحاق بن إبراهيم خليل الله، أما امرأته فقد اختلف في اسمها ونسبها، وأشهر الآراء أنها: ليا بنت منا بن يوسف بن يعقوب. وهو من الأنبياء المنصوص على الإيحاء إليهم في القرآن الكريم، قال الله تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾الآية.

وهو نبي ورسول وقد ذكر اسمه في القرآن أربع مرات في (١٦٣) النساء، و(٨٤) الأنعام، و(٨٣) الأنبياء، و(٤١) ص، وقد ورد ذكره كذلك في كتب أهل الكتاب، وله سفر خاص به من الأسفار القانونية في العهد القديم، وكان موطنه أرض عيص، ويظن أنها جزء من جبل سعير أو بلاد أدوم، قيل: إنه كان قبل موسى عليه السلام وقيل قبل إبراهيم عليه السلام بأكثر من مائة سنة وهو أرجح، وقد ذكر ابن جرير وغيره من علماء التاريخ أن أيوب عليه السلام لما توفي كان عمره ثلاثًا وتسعين سنة، وقيل: إنه عاش أكثر من ذلك، انظر قصص الأنبياء لابن كثير (٧٠١ـ ٧٧٤هـ) نشر دار الكتب الحديثة مطبعة دار التأليف بالجمالية بمصر جـ١ ص ٣٦٠: ٣٦٩، وقصص الأنبياء لعبدالوهاب النجار ص ٣٤٩: ٣٥٢ بتصرف.

(٤) من الآية (٧) من سورة الفرقان وأولها: ﴿وَقَالُوا۟﴾ وتمامها: ﴿يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ وقف أبو عمرو البصري والكسائي بخلف عنه على ما دون اللام، والوجه الثاني للكسائي الوقف على اللام كالباقين. قال ابن الجزري: والصواب جواز الوقف على «ما» أو على «اللام» لجميع القراء، واعلم أنه لا يجوز الوقف على «ما» أو «اللام» إلا اختبارًا أو اضطرارًا، فإذا وقف على «ما» أو «اللام» في حالة الامتحان أو الاضطرار فلا يجوز الابتداء باللام أو بهذا الرسول لما في ذلك من فصل الخبر عن المبتدأ والجار عن =

(وأي في النداء نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾[1] ونحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾[2]، فهذا مثال لاسم الإشارة ففي كلامه لف ونشر معكوس، وقد[3] تنعت أي باسم الإشارة كما ذكره بقوله: (وقد يقال: يا أيهذا) افعل كذا، ويا أيهذا[4] الرجل افعل كذا بنعت اسم الإشارة وهو الغالب، لأنه عريق في الإبهام، وقد تنعت أي أيضًا: بموصول مبدوء بأل نحو: يا أيها الذي فعل كذا[5]، وإنما وجب في نعتها ما ذكره

= المجرور. انظر البدور الزاهرة ص ١٠١، ص٢٧٥ بتصرف، ومثل هذا الكلام يقال في قوله تعالى بسورة النساء: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ﴾، وقوله في الكهف: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾وقد كتبت اللام في مثل هذه الآيات مفصولة، وهذا خارج عن قياس الخط. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٣٤٥ بتصرف، وقوله: (ما) اسم استفهام مبتدأ، (ولهذا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره أي: استقر، و(الرسول) نعت اسم الإشارة، وفيه الشاهد حيث عرف بأل الحضورية، والجملة في محل نصب مقول القول.

(١) من الآيتين السادسة من سورة الانفطار والانشقاق. وتمام الأولى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾، وتمام الثانية: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾، وقد وردت كلمة (الإنسان) في القرآن إحدى وستين مرة في ثلاث منها المراد به آدم أبو البشر ﷺ، في الحجر (٢٦)، السجدة (٧)، الرحمن (عز) (١٤)، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٦٤ بتصرف. والشاهد في الآيتين: نعت أي في النداء بما فيه أل وهو (الإنسان)، وهي مبنية على الضم في محل نصب، و(ها) حرف تنبيه، وارتفع نعت أي مراعاة للفظها، والإنسان مأخوذ من الأنس فيكون على وزن (فعلان)، وقد مر في آية العصر أن ورشًا ينقل همزته إلى الساكن قبله.

(٢) من الآية (٤٩) من سورة الكهف. والكلام في ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾ كالكلام في ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ من حيث الخط والوصل، والوقف، والإعراب والاستشهاد.

(٣) في النسخة (أ): فقد والصحيح: وقد.

(٤) في النسخة (ب) سقوط: أي.

(٥) نظيره من القرآن قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ لكن أل في الذي ليست معرِّفة بل هي زائدة لازمة كما ذكر الشارح قبلًا، لأن تعريف الموصول بالصلة، ولا يجمع بين تعريفين على معرَّف واحد، وقيل: إنها المعرِّفة ولا مانع من اجتماع المعرِّفين على معرَّف واحد.

لأنها مبهمة، (ويجب في السعة حذفها من المنادى)، لأن لا يجتمع فيه تعريفان فلا تقل: يا الرجل إلا في الضرورة كقوله:

فيـــا الغلامـــان اللـــذان فـــرَّا إيـــاكما أن تكـــسبانا شرًّا[1]

---

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور لم يعرف قائلهما. انظر معجم الشواهد لهارون ٢/ ٤٧٢ (الراء المفتوحة) وقد استشهد بها ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٨ والرضي في أثناء باب توابع المنادى في شرح الكافية ١/ ١٣٢، وشرحها البغدادي في الخزانة (١/ ٣٥٨ بولاق)، والأشموني ٣/ ١٤٥، وابن عقيل (٣٠٩)، ويرى العيني على الأشموني ٣/ ١٤٥: أنه من السريع وفيه الخبن والكسف -بالمهملة- والأصح أنه من الرجز.

اللغة والرواية: (فيا الغلامان): قال المبرد في المقتضب ٤/ ٢٣٤: إن إنشاده على هذا غير جائز وإنما صوابه: فيا غلامان اللذان فرَّا....كما تقول: يا رجل العاقل أقبل، والأصح أن هذه رواية مشهورة وبها استدل الكوفيون على جواز الجمع بين يا وأل، وخرجه البصريون على الضرورة، وزعم الكوفيون أنه لا ضرورة لتمكنه من أن يقول فيا غلامان اللذان فرا، وكلام البصريين هنا أرجح، (إياكما): للتحذير، (تكسبانا) ويروى كما في المقرب ١/ ١٧٧، والإنصاف ١/ ٣٣٦ تكسباني ويجوز في التاء الفتح على أنه مضارع «كسب» الثلاثي، والضم على أنه مضارع أكسب، وكل أهل اللغة يجيزون أن تقول: كسبت زيدًا مالًا وعلمًا، إلا ابن الأعرابي فإنه كان يوجب أن تقول: أكسبت زيدًا مالًا، بالهمزة. انظر الانتصاف على الإنصاف ١/ ٣٣٦ بتصرف، ويروى أيضًا تعقبانا كما في الأشموني ٣/ ١٤٥.

الإعراب: الفاء على حسب ما قبلها، (الغلامان): منادى مبني على الألف، لأنه مثنى في محل نصب مفعول به، وفيه الشاهد وقد أوضحناه في اللغة والرواية، (اللذان): اسم موصول للمثنى المذكر نعت (الغلامان) مبني أو معرب. على الخلاف السابق ذكره في باب الاسم الموصول وقد رجحت أنه معرب، (فرا): صلة الموصول وألف الاثنين هي العائد، (إياكما): إيا من إياكما مفعول به ضمير بارز منفصل مبني عل السكون في محل نصب بفعل محذوف وجوبًا تقديره: احذر، والكاف للخطاب والميم حرف عماد، والألف للتثنية، (تكسبانا) وتكسباني، أو تعقبانا أو تكتماني على الروايات السابق ذكرها مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والنون للوقاية في تكسباني وتكتماني، وياء المتكلم مفعول أول، وتارة تكسبانا وتعقبانا مفعول أول، وألف الاثنين هي فاعل الفعل شرًّا أو سرًّا: على الروايتين مفعول ثان للفعل قبله، والجملة من أن ومدخولها في تأويل مصدر في موقع جر بمن محذوفة والجار

=

وعنها: احترز بقوله: في السعة (إلا من اسم الله تعالى) فتدخل عليه أل نحو: يا الله بإثبات الألفين ويلله بحذفهما ويا لله بحذف الثانية فقط[1]، (و) إلا من (الجملة) الاسمية كالمنطلق زيد (المسمى بها) تقول فيها: يا المنطلق زيد، واستثنى المصنف في توضيحه أيضًا اسم الجنس المشبه به نحو: يا الخليفة هيبة، والموصول المسمى به نحو: يا الذي ويا التي[2]، ويجب حذفها (من المضاف)[3] لأن لا يجتمع فيه تعريفان، فلا تقل: الغلامي[4] (إلا إن كان) المضاف (صفة) إما:

=

والمجرور متعلق بالفعل الذي نصب (إيا)، فانظر في هذا الشاهد إلى جانب ما تقدم التوطئة للشلوبين تحقيق يوسف أحمد المطوع دار التراث العربي للطبع والنشر ٢٦٤، والمقرب مخطوطة دار الكتب ١٩٩٠ نحو، والعمدة ١١٣. والأمالي الشجرية ٢/ ١٨٢، وشرح التصريح ٢/ ١٧٣، والهمع ١/ ١٧٤، والدرر ١/ ١٥١.

(١) استدل الكوفيون باجتماع ياء وأل في لفظ الجلالة (الله) على جواز الجمع بين يا وأل، وقد خرج البصريون ذلك على ثلاثة أوجه: أحدها: أن الألف واللام عوض عن همزة (إله) فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة، وإذا تنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه .... والثاني: أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم فلا يقاس عليها غيرها، والوجه الثالث: أن هذا الاسم علم غير مشتق أتي به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد إليه فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك هاهنا، والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول والله أعلم. انظر الإنصاف والانتصاف عليه ١/ ٣٣٩، ٣٤٠ بتصرف.

(٢) ما قاله الشارح عن المسائل الأربعة التي يستثنى فيها اجتماع يا وأل منقول بتصرف من أوضح المسالك للمصنف والأصل أوضح فانظره ص ١٠٧ ط صبيح. وقد علل البصريون عدم اجتماع يا وأل في غير ما ذكر بثلاث علل انظرها في الإنصاف ١/ ٣٣٧، ٣٣٨.

(٣) هذه هي المسألة الثانية التي يجب فيها حذف أل، وكانت الأولى منع اجتماع يا وأل إلا في المسائل المستثناة التي ستذكر بعد ذلك، وقد علل الشارح حذف أل من المضاف لمنع اجتماع معرفين على معرف واحد كما ذكر في المسألة السابقة وهذا رأي البصريين إلا ما سيستثنيه بعد، وأما الكوفيون فلم يلتزموا بهذه القاعدة بل جوزوا وجود أل في المضاف في غير المسائل المستثناة كما سيبين بعد إن شاء الله.

(٤) في النسخة(أ) زيادة (يا) قبل الغلامي وهذا خطأ، لأن الكلام عن اجتماع أل والمضاف إليه لا عن اجتماع يا وأل، وقد ذكر في المسألة التي قبلها.

(معربة بالحروف) نحو: الضاربا زيد والضاربو زيد، (أو مضافة) إما: (إلى ما عرف بأل)، وفي نسخة إلى ما فيه أل، أو إلى المضاف إلى ما عرف بها[1] أو إلى المضاف إلى ضميره نحو: الضارب الرجل، والضارب رأس الجاني[2]، والرجل أنت الضارب رأسه على قلة، وما عداها لا يجوز فيه ذلك خلافًا للفراء[3] في إجازة الضارب زيد وللكوفيين كلهم في إجازة[4] نحو: الثلاثة الأثواب[5] وللرماني[6] وغيره في قولهم في الضاربي، والضاربك، والضاربه: إن

---

(١) أي المحلى بالألف واللام هكذا قيد بالأصل.

(٢) في (أ،ب): الرجل، بدل: الجاني، وكلاهما صواب.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) في (ب) سقوط: في إجازة.

(٥) في تعريف العدد المضاف مذهبان: الأول تعريف المضاف إليه وحده وهذا ما مشى عليه البصريون، في ذلك تعريف للجزأين معًا، إذ الأول معرف بالإضافة، والثاني معرف بأل، ومن ذلك قول الشاعر:

مازال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

والمذهب الثاني، وهو للكوفيين: جواز تعريف الجزأين معًا بـ(أل)، ومن شواهده ما ذكره الكسائي أن قومًا من العرب يقولون: هذه العشرة الدراهم والخمسة الأثواب، فيجمعون بين أل والإضافة، وجاء من ذلك حديث البخاري عن أبي هريرة: «وانصرف بالألف الدينار راشدًا»، كما جاء فيه أيضًا «فقرأ العشر الآيات خواتيم سورة البقرة».

ولا شك أن هذه الشواهد وغيرها تدل على جواز الأخذ بهذا المذهب، وثم طريق ثالث لتعريف العدد المضاف وهو تعريف الجزء الأول وحده، وعلى ذلك ما في صحيح البخاري «فأتى بالألف دينار» وفيه أيضًا «ثم قرأ العشر آيات خواتيم سورة آل عمران» وذلك في رواية ابن مالك في شواهد التوضيح. وعن هذا الأسلوب يقول الأستاذ النجار: «وصحيح البخاري قد تضافر الناس على ضبط روايته وتحقيقها فاليقين يتملكنا أنه قيل هكذا في عصر البخاري وقد يكون قبله. والرواة له علماء بالعربية لا يسكتون على ما يتجافى عنها في الحديث... فلا علينا أن نجيزه».

وبعد فلا مانع من الأخذ في تعريف العدد المضاف بهذه المذاهب الثلاثة، لأن لكل منها شاهدًا عربيًا فصيحًا يوضحها ويجوزها، ولا داعي للوقوف عند المذهب البصري وتضعيف غيره، فبذا تتسع مسالك العربية وطرقها ولا شك أن في ذلك تسهيلًا وتيسيرًا لا يتسنى مع منهج التأويل والتعليل. انظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٣١٣، ٣١٤ بتصرف. والله أعلم.

(٦) هو ابن الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله، ويعرف بالإخشيدي وبالوراق وبالجامع وهو بالرماني أشهر، والرماني بضم الراء وتشديد الميم نسبة، قيل: إنها إلى الرماني وبيعه، وقيل: إنها إلى قصر الرمان بواسط، وقد نسب إلى هذا وهذا خلق كثير. (وفيات الأعيان ٢/ ٤٦١، ومعجم

=

=

البلدان ٢/ ٨١٤) والأرجح أنه منسوب إلى قصر الرمان بواسط، ومن ثم يلقب أيضًا بالرماني الواسطي، وقد قطع بذلك الزبيدي في تاج العروس مادة (رمن)، والفيروزابادى في قاموسه مادة (رمن)، وإنما لقب بالوراق لاحترافه الوراقة وهي نسخ الكتب، وأما الإخشيدي فنسبة إلى شيخه المعتزلي أبي بكر أحمد بن علي الإخشيدي (٣٢٦هـ) الذي كان أحد كبار المعتزلة في بغداد، وقد لازمه الرماني حتى عد من أصحابه (الفهرست ١٧٣) وأما الجامع فصفة عرف بها الرماني لكثرة جمعه بين العلوم (المنية والأول في شرح المرتضى توماس أرنولد حيدر أباد ١٣١٦ كتاب الملل والنحل) ص (٦٥)، فقد جمع في تدريسه بين القرآن والفقه واللغة والنحو والكلام، انظر الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه تأليف د. مازن المبارك ط دار الكتاب اللبناني بيروت ص ٤٦: ٤٩ بتصرف. ولد الرماني ببغداد سنة ٢٩٦، ومات فيها ليلة الأحد الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ٣٨٤هـ وهذا ما رجحه د. مازن المبارك في مرجعه السابق ص ٥٠، ودفن بالشونيزية وهي مقبرة في الجانب الغربي من بغداد، وفيها دفن أبو علي الفارسي، اتصل الرماني في بغداد بأساتذته الذين كان منهم ابن دريد وابن السراج والزجاج، وهم الشيوخ الذين حملوا علم البصرة في بغداد، وابن الإخشيد أبو بكر أحمد بن علي شيخه في الاعتزال، وقد سبق ذكره، ولقد وضع الرماني في العربية كتبًا كثيرة كان بعضها تأليفًا مستقلًا ككتاب الحدود النحوية وكتاب الحروف والإيجاز في النحو والتصريف والاشتقاق وغيرها، وكان بعضها الآخر شرحًا أو تعليقًا على كتاب إمام من أئمة النحو كشرحه على كتاب سيبويه، وأغراض كتاب سيبويه، ونكته وتهذيب أبوابه، وكتاب شرح مسائل الأخفش، وشرح مختصر الجرمي، وشرح الألف واللام للمازني، وشرح المقتضب للمبرد، وشرح معاني الزجاج، وشرح الجمل، وشرح الأصول لابن السراج إلى غير ذلك من كتب كثيرة في مختلف العلوم والفنون منها المطبوع والمخطوط والمفقود، وأوصلها الدكتور مازن المبارك إلى ثلاثة ومائة كتاب انظره ص ٨٦، ١٠٣، نبغ في العربية معيدًا المذهب البصري مع ميل إلى الفلسفة، لأنه معتزلي، وظهر ذلك في دراسته وتأليفه حتى قال الفارسي: (إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء) انظر نشأة النحو ط ٢ص ١٧٢، ١٧٣ بتصرف، ولقد كان له تلامذة كثيرون نخص بالذكر منهم أبا حيان التوحيدي، وأبا القاسم علي بن المحسن التنوخي، وأبا الحسن هلال بن المحسن الكاتب، وأبا محمد الحسن بن علي الجوهري، وذكر ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين راويين آخرين عن الرماني هما: أبو البركات محمد بن عبدالواحد بن محمد الزبيدي، وأبو عبدالله الحسن بن محمد بن ميمون المصري، ومنهم كذلك أبو القاسم الدقيقي علي بن عبيد الله بن الدقاق، وأبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي، وأبو القاسم علي بن طلحة بن كروان وأبو الحسن محمد بن حمدان الدلفي العجلي، ومحمد بن محمد بن النعمان

=

الضمير في موضع جر بالإضافة[1]، النوع (السادس: المضاف لمعرفة) إضافة محضة إذا لم يكن متوغلًا في الإبهام كغير بقرينة ما يأتي في الإضافة (كغلامي وغلام زيد)، وتقدم أنه في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير، ففي[2] رتبة العلم[3]، (باب) في المرفوعات بدأ بها، لأنها العمدة، ثم ثنى بالمنصوبات، لأنها فضلة غالبًا[4]، ثم ثلث بالمجرورات، لأنها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظًا، (**المرفوعات: عشرة**)[5] بالاستقراء، (**أحدها: الفاعل**)[6] بدأ به،

=

المعروف بالشيخ المفيد، وبابن المعلم، انظر الرماني النحوي للدكتور مازن المبارك ص ٦٧: ٧٠ بتصرف.

(١) ذكر الشارح أنه يغتفر وجود أل في المضاف في عدة مسائل، وقد أشار إليها ابن هشام في أوضحه فانظره ص ٧٥ ط صبيح، وشرح التصريح ٢/ ٢٩، ٣٠. هذا وقد ذكر الشيخ خالد تعليل جواز كل مسألة من الخمس كما ذكر إجازة الفراء إضافة المحلى بأل إلى المعرفة مطلقًا، وإجازة الرماني وغيره إضافته إلى الضمير مطلقًا فانظر تفصيل ذلك ٢/ ٣٠، ٣١، وانظر تفصيل هذه المواضع أيضًا في شرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ٢/ ٥، ٦، وما قاله الشارح عند امتناع أل والإضافة إلا فيما استثني منقول بتصرف يسير من شرح الشذور لابن هشام فانظره على هامش عبادة ١/ ١٦٤، ١٦٥ والأصل أوضح.

(٢) في (ب): فإن، بدل: ففي، والصواب: (ففي).

(٣) تقدم ذلك في ترتيب المعارف؟

(٤) (إنما قيد بالغلبة، لأن من الفضلات ما هو عمدة كاسم لا وإن وخبر كان) تقييد من الأصل.

(٥) المرفوعات، يحتمل أن يكون جمع مرفوعة أي كلمة مرفوعة، وأن يكون جمع مرفوع، لأن وصف المذكر غير العاقل يجمع بالألف والتاء معاملة له لخسته معاملة المؤنث كـ﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ انظر حاشية الأمير على الشذور ص٤٤ بتصرف، وإنما قال عشرة بالتأنيث على الاحتمال الأول بالمرفوعات، لأن العدد إذا تأخر عن المعدود لم تلتزم فيه المخالفة من حيث التذكير والتأنيث. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٥ بتصرف.

(٦) الفاعل لغة: مَن أوجد الفعل، واصطلاحًا: ما ذكره الشارح تبعًا للمصنف، وبين الفاعل اللغوي والاصطلاحي عموم وخصوص وجهي، يجتمعان في: ضرب زيد، وينفرد الأول في مفعول المفاعلة، والثاني في مات عمرو، والله سبحانه وتعالى أعلم. انظر الأمير على الشذور ص ٤٥ بتصرف.

لأصالته[1] على نائبه، ولأن عامله لفظي، وعامل المبتدأ المقدم على البقية لأصالته معنوي واللفظي أقوى منه بدليل: أنه[2] يزيل حكمه[3]، ولأن رفعه[4] للفرق بينه وبين المفعول[5] وليس ذلك في المبتدأ، والأصل في الإعراب أن يكون، للفرق بين المعاني[6] (وهو) أي: الفاعل (ما) أي: الاسم أو ما في تأويله، (قدم الفعل أو شبهه) مما يعمل عمله كاسم الفاعل والصفة المشبهة، والمصدر واسمه (عليه[7]، وأسند إليه على جهة قيامه[8] به[9] أو وقوعه[10] منه[11] كعلم زيد

---

(١) من النحاة من يرى البدء من المرفوعات بالفاعل كالمصنف ومنهم من يبدأ بالمبتدأ، أو لكل وجهة نظر هو موليها. انظر ذلك في عبادة على الشذور ١/ ١٦٧.

(٢) أي العامل اللفظي: توضيح النسخة الأصلية.

(٣) في (ب) سقوط من قوله: (واللفظي) إلى(حكمه).

(٤) أي الفاعل تقييد من الأصل.

(٥) إنما أعطوا الرافع للفاعل لقلته، لأنه لا يكون إلا واحدًا والرفع ثقيل، وأعطوا النصب للمفعول لكثرته، لأنه خمسة، والنصب خفيف فأعطوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير فحصل التعادل بينهما، (انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٧)، ولا شك أن هذا التعليل يشم ولا يلمس، فعلل النحاة ترويحية، والعلة الحقيقية هي الاستعمال العربي كما أسلفنا في غير موضع، هذا وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس كخرق الثوب المسمار، قال ابن مالك في شرح الكافية:

ورفــع مفعــول بــه لا يلتــبس ... مـع نـصب فاعـل رووا فـلا تقـس

انظر الأمير على الشذور ص٤٤.

(٦) ما قاله الشارح عن تقديم المرفوعات على غيرها والفاعل من المرفوعات على غيره منقول بتصرف يسير من شرح الشذور للمصنف، والأصل أوضح فانظره ص ٤٤، ٤٥ بحاشية الأمير، وهناك أمر آخر يقوي جانب البدء من المرفوعات بالفاعل ذكره الحفيد وهو: أن الفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة (انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٧ بتصرف).

(٧) (أي على الفاعل) تفسير من الأصل.

(٨) (أي الفعل) تقييد من الأصل.

(٩) (أي بالفاعل) تقييد من الأصل.

(١٠) (أي الفعل) تقييد من الأصل.

(١١) (أي من الفاعل) تقييد من الأصل

ومات بكر) مثالان لقيام الفعل به، (وضرب عمرو) مثال لوقوع الفعل منه، و(﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾)[1] مثال لقيام شبه الفعل به، وكلها: أمثلة للفاعل اسمًا[2]، ومثال ما في تأويله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[3]

---

(١) من الآيتين ٦٩ من سورة النحل، ٢٨ من سورة فاطر، (مختلف): اسم فاعل عامل عمل الفعل، ومن ثم رفع الكلام الإضافي، (ألوانه) على الفاعلية، وهذا هو الشاهد حيث ارتفع الفاعل بما يشبه الفعل وهو اسم الفاعل، والذي جعله يعمل اعتماده على موصوف في آية النحل (شراب)، وعلى مخبر عنه في آية فاطر. ذلك لأن معنى الآية هناك: وبعض الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه، هذا هو اللائق بجزالة النظم الكريم، ولا يحسن تقدير (مختلف) مبتدأ مؤخرًا أو الظرف خبره لأن (مِنْ) في هذا الأسلوب بمعنى (بعض) كما رجح ذلك العلامة أبو السعود في تفسيره ١/ ٣٩، ٤٠ عند التعرض لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ الآية، وانظره أيضًا في ٧/ ١٥١، والأحسن حمل القرآن على أقوى الوجوه، وقد استدل الأستاذ الدكتور: محمد يسري زعير على اسمية (من) بمعنى: بعض بقوله تعالى: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ لأن عطف (أكثر) على (بعض) أولى من عطفه جملة على مثلها، وسيستدل الشارح بهاتين الآيتين في مبحث عمل اسم الفاعل، والله أعلم ولورش نقل حركة همزة (ألوانه) إلى تنوين (مختلف).

(٢) أي حال كون الفاعل اسمًا تقييد من الأصل.

(٣) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت، وقد تلوتها كلها في آخر الموصولات عند الحديث عن الحروف الموصولة، والشاهد فيها هنا (أنا أنزلنا) حيث جاء الفاعل اسمًا مؤولًا، والتقدير ـ والله أعلم ـ إنزالنا، ومثل «أن» في ذلك «أن» في قوله تعالى في سورة الحديد ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ أي خشوع قلوبهم و(ما) في قول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي ... وكان ذهابهن له ذهابا

أي ذهاب الليالي، ولا يجوز كون الفاعل مؤولًا من غير سابك في غير هذه الثلاثة خلافًا للكوفيين الذين سبكوه بدون سابك في قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ حيث زعموا أن فاعل بدا: (ليسجننه) على تأويله السجن على أنه ليس في الكلام أنْ أو أنَّ أو ما والصواب أن فاعل بدا ضمير مستتر عائد إلى البداء المفهوم من «بدا»، وقد صرح به في قول الشاعر: بدا لي من تلك القَلوص بَداءُ، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٦ بتصرف.

وخرج بتقديم ما ذكر[١] عليه[٢]: المبتدأ في نحو: زيد قام أو قائم[٣] وكذا: قائم زيد[٤]، لأن المسند فيه[٥] وإن قدم لفظًا مؤخر رتبة، وبالإسناد إليه: المفعول في نحو: ضربت زيدًا وأنا ضارب زيدًا، وبالقيد الأخير[٦]: النائب من الفاعل كضرب زيد، ومضروب غلامه، فإن إسناد ما ذكر إليه إنما هو على جهة وقوعه عليه[٧]. (الثاني): من المرفوعات: (نائبه)[٨] أي الفاعل قال: [وهذا أولى من تعبيره بمفعول[٩] ما لم يسم فاعله، لأن نائب الفاعل يكون مفعولًا، وغيره[١٠] كما سيأتي، ولأن المنصوب في نحو: أعطى زيد دينارًا يصدق عليه[١١] أنه مفعول لما لم يسم فاعله، وليس مرادًا][١٢] (وهو) أي: نائب الفاعل (ما) أي:

---

(١) أي الفعل أو شبهه: تقييد من الأصل.

(٢) أي الاسم أو ما في تأويله: تقييد من الأصل.

(٣) في (أ) تقديم (قائم) على (قام).

(٤) أشار الشارح بالأمثلة المذكورة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند المؤخر فعلًا أو شبهه، وكذا لا فرق بين شبهه أن يكون مقدمًا أو مؤخرًا، فالمسند إليه في جميعها مبتدأ لا فاعل.

(٥) في الأصل: (صفة)، بدل: (فيه)، وفي (أ) إليه. والصحيح ما أثبته.

(٦) أي على جهة قيامه به: تقييد من الأصل.

(٧) ما ذكره الشارح من محترزات تعريف الفاعل منقول بتصرف من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ١/ ١٦٧.

(٨) كان الأولى بالمصنف أن يقول: نائب الفاعل، لا أن يقول: نائبه، لأن اللائق بالمقام ذكر الاسم والاسم إنما هو نائب الفاعل دون نائبه، وإنما ذكر نائب الفاعل عقب الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب أكثر البصريين والجرجاني والزمخشري إلى أنه فاعل (انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٨ بتصرف).

(٩) في (أ) سقوط: (مفعول).

(١٠) (كالظرف والمجرور والمصدر المختصات فهذا تعبير أعم) تقييد من الأصل.

(١١) في (ب): به، والصواب ما أثبته بتضمين يصدق معنى ينطبق.

(١٢) ما ذكره الشارح عن أولوية التعبير بنائب الفاعل منقول من شرح الشذور بتصرف يسير والأصل أوضح، وهناك علة ثالثة، ذكرها عبادة على الشذور هي: قصد الاختصار والتعبير =

اسم، أو ما في تأويله (حذف فاعله[1] وأقيم هو مقامه) في إسناد العامل إليه، ووجوب تأخيره عنه، واستحقاقه الاتصال به، وتأنيث عامله، لتأنيثه، وخرج بهذا: نحو درهمًا في قولك[2]: أعطى زيد درهمًا، ثم ذكر ما لا يتأتى الإنابة بدونه في الفعل، واسم الفاعل وإن تم التعريف بدونه خلاف ما يوهمه كلامه فقال: (وغير عامله إلى طريقة فعل أو يفعل)[3] من ضم أول الماضي[4] والمضارع،

=

بنائب الفاعل عن هذا المبحث أول من انفرد به ابن مالك، ذكر ذلك أبو حيان، انظر شرح الشذور وعبادة عليه ١/ ١٦٩، ١٧٠.

(١) لم يتعرض المصنف لأغراض حذف الفاعل في شذوره وقد استحسن ذلك أبو حيان قائلًا: (التعرض لذلك ليس بصواب، لأنه ليس من وظيفة النحوي بل من وظيفة أهل المعاني، وإدخال فن في فن غير مناسب)، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٩، بينما ذكرها في أوضحه حيث قال ط صبيح: (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع أو لغرض لفظي كتصحيح النظم في قوله: علقتها عرضًا وعلقت رجلًا غيري وعلق أخرى ذلك الرجل، أو معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض نحو: (فإن أحصرتم)، (وإذا حييتم)، (إذا قيل لكم تفسحوا) ولا شك أن هذا أحسن من صنيعه في شذوره، ومع احترامي لرأي أبي حيان فإني أخالفه في استحسانه عدم التعرض لأغراض حذف الفاعل واعتبار ذلك دخيلًا على علم النحو، إذ إن النحو في نظري ينبغي أن يكون شاملًا للفظ والمعنى معًا، وأن لا يقتصر فيه على مجرد الصناعة اللفظية، وبذا يكون وسيلة سليمة لفهم كتاب الله ﷻ وآثار العرب الموثوق بها، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (قوله)، والصواب (قولك)، وفي (أ) سقوط: (قولك).

(٣) كلام ابن هشام في شرح الشذور صريح في إفادة أن قوله: «وغير... إلخ» ليس من حد نائب الفاعل حيث قال ١/ ١٧٠ على هامش حاشية عبادة: (ولما فرغت من حده شرعت في بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فَعَل أو يفعل، ولا أريد بذلك هذين الوزنين فإن ذلك لا يتأتى إلا في الفعل الثلاثي)، فكلام شارحنا في هذه النقطة فيه افتئات على المصنف، والتغيير إما حقيقة أو تقديرًا، ولابد أن يغير إلى وزن غير مهمل مختص بالأفعال، وفي تعبير المصنف بـ(غير) إشارة إلى فرعية البناء للمفعول وهو مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى أنه أصل برأسه، قال أبو حيان:(وهذا الخلاف لا طائل تحته)، (انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٨ بتصرف وتقديم وتأخير وحذف).

(٤) ضم أول الفعل المبني للمجهول قد يكون ظاهرًا كما مثل الشارح بضُرب، وقد يكون مقدرًا كما في قيل وبيع. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٠ بتصرف.

وكسر ما قبل آخر الماضي[١]، وفتح ما قبل آخر المضارع[٢]، ويشارك[٣] أول الماضي في الضم الثاني نحو: تعلم[٤]، وثالث نحو: انطلق، واستخرج[٥]، (وأو) إلى طريقة اسم (مفعول، وهو: المفعول به) سواء كان العامل ثلاثيًّا، أم رباعيًّا مجردًا، أم مزيدًا فيه نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[٦] وأُخرج، واقتُدر، واستُخرج، وقُوتل، ونحو: يُضرب، ويُخرج، ويُقتدر، ويُستخرج، ويُقاتل[٧]، ونحو:

---

(١) كسر ما قبل آخر الماضي يكون لفظًا كضرب، وتقديرًا كشد ورد، والأصل شدد وردد حذفت كسرتها تمهيدًا لإدغام المثلين، ومثلهما قيل وبيع، كما بينا في الهامش السابق.

(٢) فتح ما قبل آخر المضارع قد يكون ظاهرًا كيخرج ومقدرًا كيشد ويرد.

(٣) في (أ): (وشارك) وكلاهما صواب.

(٤) المراد بنحو: تعلم التي ذكرها الشارح كل ماضي خماسي مبدوء بتاء زائدة سواء كان على وزن تفعل كتعلم أو تفاعل كتناصر أو تفعلل كتزلزل أو غير ذلك.

(٥) المراد بنحو: انطلق واستخرج، مما يشارك فيه الثالث الأول في الضم عند البناء للمجهول كل خماسي بدء بهمزة وصل كانطلق واختتم، أو سداسي، ولا يكون إلا مبدوءًا بهمزة وصل كاستغفر، واحلولى واجلوز، ونحو ذلك من أوزان السداسي.

(٦) من الآيتين (٢١٠) من سورة البقرة و(٤٤) من سورة هود ﷺ، ولا يخفى ما لورش في الأمر من نقل حركة همزته إلى الساكن قبله كما أن لحمزة السكت أيضًا عند الوقف، والنقل، ومعنى (وقضي الأمر) أي تم أمر إهلاكهم، وفرغ منه، وهو عطف على يأتيهم داخل في الانتظار، وإنما عدل إلى صيغة الماضي دلالة على تحققه، وكأنه قد كان، أو جملة مستأنفة جيء بها إنباء عن وقوع مضمونها، وقرئ وقضاء الأمر عطفًا على الملائكة (انظر أبا السعود ١/ ٢١٣ مطبعة ومكتبة عبدالرحمن محمد)، ومعنى ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ في سورة هود ﷺ: أنجز ما وعد الله تعالى نوحًا ﷺ من إهلاك قومه وإنجائه بأهله أو أتم الأمر (المرجع السابق ٢/ ٢١١) وهو معطوف على قوله: (وقيل يا أرض ابلعي ماءك) والشاهد (وقضي) حيث بني الفعل الماضي الثلاثي للمجهول فضم أوله وكسر ما قبل آخره، و(الأمر) نائب فاعله، وأصل (وقضي الأمر) -كما سيذكر الشارح بعد قليل- وقضى الله الأمر، فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وخص الثلاثي المجرد بالذكر لكونه أصلا.

(٧) ذكر الشارح أنه لا فرق في ضم أول الماضي والمضارع، وكسر ما قبل آخر الأول، وفتح ما قبل آخر الثاني بين أن يكون الفعل ثلاثيًّا أم رباعيًّا مزيدًا أم مجردًا، وأمثلته كلها دائرة في إطار الثلاثي المجرد أو الثلاثي المزيد فيه إما بحرف أو بحرفين أو بثلاثة، ولم يمثل للرباعي المجرد ولا للمزيد فيه، فأما أمثال الرباعي المجرد فنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾، ومثال الرباعي =

مضروب، ومخرج، ومقتدر، ومستخرج، ومقاتل، وأصل ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾: قضى الله الأمر، فحذف الفاعل، وأنيب عنه المفعول وخص الثلاثي المجرد بالذكر لكونه أصلًا، فإن فقد المفعول به: (فالمصدر)[1] أي: فينوب، أما المصدر (نحو) ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[2]

=

المزيد فيه (تدحرج)، ولعل الشارح لم يذكر أمثلة الرباعي المجرد، والمزيد فيه لقلته أو لأنه يقاس على سابقه، والله أعلم.

(١) فهم تقديم المصنف للمصدر على الظرف وأخيه أنه أولى بالنيابة منهما، وهو ما صرح به في الجامع الصغير ت.د/ الهرميل ص ١٠٩ حيث قال: فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف أو مجرور أو مصدر وهو أولاهن لأنه فعل الفاعل وقد يشهد له السماع في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ﴾ حيث ناب (شيء) النائب عن المصدر مع تقدم مجرورين عليه، وقال أبو حيان: الأولى تقدم ظرف المكان، وقال غيره الأولى المجرور، وقال بعضهم، الظاهر لا أولوية لواحد منهما على الآخر (انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٩) بتصرف.

(٢) ١٣ من سورة الحاقة، ومناسبة هذه الآية لما قبلها أنه لما ذكر الله تعالى القيامة وهول أمرها بالتعبير بالحاقة وغيرها، شرع في تفاصيل أحوالها، وبدأ بذكر مقدماتها بقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾، وقال أبو السعود في تفسيره ٥/ ٢٣: شروع في بيان نفس الحاقة وكيفية وقوعها إثر بيان عظم شأنها بإهلاك مكذبيها، وإذا في (فإذا) شرطية غير جازمة وقد مر الكلام عليها في مبحث المبنيات، كما مر الكلام عن عامل نصبها والخلاف فيه، وشرطها (نفخ) وهو مبنى للمجهول وجوابها: ﴿فَيَوۡمَئِذٖ وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾ وقيل: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ﴾ الآية، وقوله: ﴿فِي ٱلصُّورِ﴾ جار ومجرور متعلق بـ(نفخ) على قراءة رفع (نفخة واحدة)، لأن (نفخة) حينئذٍ هي نائب فاعل (نفخ) و(واحدة) نعتها، وهذا هو الشاهد في الآية حيث أقيم المصدر المستوفي للشروط السابق ذكرها مقام الفاعل مع وجود الجار والمجرور، وإنما وصفت النفخة بواحدة مع أنها لا تكون إلا كذلك للتوكيد كقوله تعالى في سورة النحل: ﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾، وقال ابن عطية: لَمَّا نعت -أي: المصدر- صح رفعه لكنه لو لم ينعت لصح رفعه أيضًا، لأنه مصدر مختص لدلالته على الواحدة، والممنوع عند البصريين إنما هو إقامة المبهم، وعلى قراءة نصب (نفخة واحدة) -وهي قراءة أبي السمال- يكون قوله: (في الصور) هو نائب الفاعل، وإنما لم يؤنث الفعل على قراءة الرفع، لأن التأنيث مجازي وحسن الفصل، وعلى قراءة النصب يكون (نفخة) مفعول مطلق مبين للعدد، و(واحدة) نعته، والله أعلم. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٣٩٦ بتصرف، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٥٧، وأبا البقاء على هامش الجمل ٤/ ٤١٤.

ونحو[1]: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[2]،

(١) في الأصل و(ب) (ونحو) والصواب ما أثبته، لأن الآية الثانية ليس فيها المصدر صراحة، وإنما النائب عن المصدر بخلاف آية الحاقة.

(٢) من الآية ١٧٨ من سورة البقرة، الفاء في قوله (فَمَنْ) للعطف على ما قبلها، و(مَنْ) تحتمل الشرطية والموصولية، والأرجح الثاني لكون ما بعدها ماضيًا، وعلى كل فهي في موضع رفع مبتدأ، و(مَنْ) كناية عن ولي القاتل، أي مَنْ جعل له مِن دم أخيه بدل وهو القصاص، أو الدية، وقيل: كناية عن القاتل، والمعنى: إذا عفي عن القاتل فقبلت منه الدية. انظر أبا البقاء على هامش الجمل ١/ ٣٣١ بتصرف، (عفي) فعل ماض مبني للمجهول من العفو والذي هو ضد العقوبة، يقال: عفوت عن فلان، إذا صفحت عنه وأعرضت عن أن تعاقبه، وهو يتعدى بـ (عن) إلى الجاني والجناية كقوله تعالى في نفس السورة: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ وقوله: ﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فإذا اجتمعا عدي إلى الأول باللام فتقول: عفوت له عن ذنبه. ومنه الحديث: «عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق»، وقال الزجاج: من عفي له أي: من ترك له القتل بالدية، وقال الأزهري: العفو في اللغة: الفضل، ومنه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾، ويقال: عفوت لفلان بمال إذا أفضلت له وأعطيته، وعفوت له بمالي عليه إذا تركته، ومعنى الآية عند الجمهور: فمن عفي له من جهة أخيه شيء، من العفو، على أن الفعل مسند إلى النائب عن المصدر، وهذا هو الشاهد في الآية ومثله: سير بزيد بعض السير، وقيل معنى عفي: ترك، وشيء مفعول به، وهو ضعيف إذا لم يثبت عفا بمعنى: تركه بل أعفاه، انظر أبا السعود ١/ ١٩٥، و(عفي) على اعتبار (مَنْ) شرطية مبني على الفتح في محل جزم، وعلى عدها موصولة لا محل لها من الإعراب، والضمير في (له) و(أخيه) عائد على (من) و(له) و(من أخيه) جاران ومجروران متعلقان بعفي، انظر النسفي ط عيسى الحلبي ١/ ٩١ بتصرف. و(الأخ) في الآية محتمل لوجهين: أحدهما أن يكون المراد به المقتول، فمن للسببية أي بسببه، وإنما جعل أخًا تعطيفًا عليه وتنفيرًا عن قتله، لأن الخلق كلهم مشتركون في أنهم عباد الله فهم كالإخوة في ذلك ولأنهم أولاد أب واحد، وأم واحدة، والثاني: أن المراد به ولي الدم، ويسمى أخًا ترغيبًا له في العفو، و(من) على هذا لابتداء الغاية، وهذا الوجه أحسن الوجهين: أحدهما: أن كون (من) لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية، والثاني: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ﴾ راجع إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول، انظر شرح الشذور للمصنف ١/ ١٧٠، ١٧١ على هامش عبادة، والمراد بـ(شيء) الدم، وتنكير شيء يفيد سقوط القصاص بالعفو عن بعضه ومن بعض الورثة، وخبر مَنْ على كونها موصولة قوله: فاتباع أي: فالأمر اتباع، وعلى كونها شرطية فالخبر إما الشرط أو الجواب وإما هما معًا، انظر الجلالين والجمل عليه ١/ ١٤٣ بتصرف منهما.

أي: عفو ما[1] من جهة أخيه، (أو الظرف) الزماني أو المكاني[2]، (نحو: صيم رمضان[3]، وجلس أمامك[4]، أو المجرور[5] نحو:

---

(١) قوله: عفو ما، أي: قل كالعفو عن بعض الدية، أو عن جرح أو قطع أنملة مثلًا أو أكثر، كالعفو عن جميع الدية، أو عن نفس أو عن قطع يد، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧١.

(٢) في (أ) والمكاني، بالواو بدل أو وكلاهما صواب إلا أن (أو) أوضح في التقسيم من الواو، والله أعلم، والظرف بنوعيه هو النوع الثاني الذي يخلف الفاعل إذا فقد المفعول به، ويشترط في نيابة الظرف بنوعيه عن الفاعل شرطان: أحدهما: أن يكون الظرف مختصًا، وإلا امتنع نحو: (مكانًا وزمانًا) إذا لم يقيد بقيد لعدم الفائدة، لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزامًا في الأول، ووضعًا في الثاني، فإن قيد بوصف مثلًا جاز نحو: جلس مكان حسن، وصيم زمن طويل لحصول الفائدة، لأن الفعل لا يدل على الاختصاص، والشرط الثاني: أن لا يلزم الظرف النصب على الظرفية أي يكون متصرفًا، كيوم وشهر ونحوهما في قولك: مكث يوم، وصيم شهر، فلو كان الظرف غير متصرف نحو (عند)، و(مع) امتنع رفعهما، لأنهما لا يخرجان عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن، وكذلك (قط)، و(عوض) لا يخرجان عن الظرفية أصلًا، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٦٩ بتصرف.

(٣) رمضان مصدر رمض أي احترق من الرمضاء، أضيف إليه الشهر، وجعل علمًا ومنع الصرف للتعريف، والألف والنون كما قيل: ابن دأية للغراب، وقد يحذف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه كما مثل الشارح، وكقول النبي ﷺ: «من صام رمضان» الحديث وذلك للأمن من الالتباس، وسمي برمضان أي: لارتماضهم فيه من الجوع والعطش، أو لارتماض الذنوب بالصيام فيه، أو لوقوعه في أيام رمض الحر عند نقل أسماء الشهور عن اللغة القديمة انظر أبا السعود ١/ ١٩٩، ٢٠٠ بتصرف، وعبادة على الشذور ١/ ١٧١.

(٤) الدليل على أن أمام من قولك: جلس أمامك ظرف متصرف يصح نيابته عن الفاعل قول الشاعر:

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه ... مولى المخافة خلفها وأمامها

انظر شرح الشذور للمصنف ١/ ١٧١ على هامش حاشية عبادة بتصرف.

(٥) نيابة المجرور عن الفاعل هو مذهب الجمهور، وزعم ابن درستويه، والسهيلي وتلميذه الرندي أن ذلك لا يجوز، وإنما النائب هو ضمير المصدر لا المجرور، انظر تفصيل هذه المسألة في أوضح المسالك ص ٤٢، ٤٦ ط صبيح.

﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1] ومنه): ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾[2]، وإنما قال: ومنه، لأن الآية تحتمل إعرابًا آخر، وهو جعل النائب ضميرًا

---

(١) من الآية (٧) من سورة الفاتحة، وأولها: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وآخرها: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ (غير) قرئ بالجر، وقرئ بالنصب، وجره يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون مجرورًا على البدل من الضمير في (عليهم)، والثاني: أن يكون مجرورًا على البدل من (الذين)، والثالث: أن يكون مجرورًا على الوصف (للذين)، لأنهم لا يقصد بهم أشخاص مخصوصة، فجرى مجرى النكرة فجاز أن يقع وصفًا له، وإن كانت مضافة إلى معرفة. والنصب محتمل لثلاثة أيضًا: الأول: أن يكون منصوبًا على الحال من الهاء والميم في (عليهم) أو من (الذين)، والثاني: أن يكون منصوبًا بتقدير: أعني، والثالث: أن يكون منصوبًا على الاستثناء المنقطع. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٠، ٤١ بتصرف. وجوز أبو مسعود في تفسيره ١/ ١٩ وجهين آخرين للنصب وهما: أن يكون منصوبًا على الحال والعامل: (أنعمت)، والثاني: أن يكون منصوبًا على المدح، وعلى كل فـ(غير) مضافة إلى (المغضوب)، وهو اسم مفعول عامل عمل الفعل المبني للمجهول بدون شرط، لكونه محلى بأل، وهو من الغضب الذي هو هيجان النفس لإرادة الانتقام، وعند إسناده إلى الله سبحانه يراد به غايته بطريق إطلاق اسم السبب -بالنسبة إلينا- على مسببه القريب إن أريد به إرادة الانتقام، وعلى مسببه البعيد إن أريد به نفس الانتقام منهم لمعاصيهم بما ينتزع من حال الملك إذا غضب على الذين عصوه وأراد أن ينتقم منهم ويعاقبهم. انظر المرجع السابق. و(عليهم) مرتفع بالمغضوب قائم مقام فاعله لأن معنى ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: الذين غضب عليهم، وليس في (المغضوب) ضمير، لأنه لا يتعدى إلا بحرف الجر نحو: ذهب بزيد، وجلس إلى عمرو خلافًا لمن زعم ذلك كابن درستويه والسهيلي ولهذا لم يجمع، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤١ بتصرف، وهذا هو شاهد الشارح من الآية، والعدول عن إسناد الغضب إليه تعالى كالإنعام جري على منهاج الآداب التنزيلية في نسبة النعيم والخيرات إليه عز وجل دون أضدادها كما في قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾، انظر أبا السعود ١/ ١٩ بتصرف، ومثل الآية المستشهد بها قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ الآية.

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الأنعام، (وإن) الواو عاطفة، إن شرطية جازمة شرطها (تعدل) مجزوم بها، والفاعل مستتر تقديره: هي، يعود على النفس فيما تقدم، أي: وإن تفد تلك النفس، فالعدل هنا بمعنى الفداء. (كل) نائب عن المصدر لإضافته إليه منصوب على المفعولية المطلقة أي كل =

مستترًا في (يؤخذ) إن أوِّل بيقبل، وعلم من قوله: (فإن فقد) أنه لا ينوب شيء من هذه المذكورات مع وجود المفعول به، وهو: مذهب البصريين إلا الأخفش[1] تبعًا للكوفيين فيجوزون ذلك مطلقًا[2]، وعن الأخفش[3]: أنه إنما[4] يجوز ذلك إن تقدم النائب، ورجح ابن مالك[5] مذهب الكوفيين، لورود السماع به كقراءة أبي جعفر[6]

=

فداء، (لا يؤخذ منها) لا نافية غير عاملة، (يؤخذ) جواب إن مجذوم بها وهو مبني للمجهول، وقرأ ورش: يوخذ لأنه يبدل الهمزة الساكنة الواقعة فاء الكلمة إذا لم تكن من مادة الإيواء، و(منها) في موضع رفع نائب فاعل وهذا هو الشاهد في الآية، حيث أقيم المجرور مقام الفاعل، ولا يجوز أن يكون نائب الفاعل ضميرًا مستترًا في (يؤخذ) عائدًا على المصدر المأخوذ من (تعدل) كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ فإنه المفدى به لا المصدر كما نحن فيه، انظر أبا السعود ٢/ ١٤٨ بتصرف، على أنه قد قيل بهذا الرأي، ومن ثم قال المصنف: ومنه إلخ ليفيد أن ثم رأيًا آخر وسيذكره الشارح بعد قليل بقوله: وإنما قال: ومنه، لأن الآية تحتمل إعرابًا آخر، وهو جعل النائب ضميرًا مستترًا في يؤخذ إن أول بيقبل)، والله أعلم.

(١) سبق التعريف به.

(٢) تقييد من الأصل. (أي سواء) تقدم المفعول به أو تأخر.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) في (ب) سقوط: (إنما).

(٥) سبق التعريف به.

(٦) في الأصل جعفر بحذف أبي، والصحيح ما أثبته، وأبو جعفر هو: يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ أحد القراء العشرة، تابعي مشهور القدر، انتهت إليه رئاسة القراء بالمدينة مع كمال الثقة، وتمام الضبط، ويقال اسمه جندب بن فيروز، وقيل: فيروز، عرض القرآن على مولاه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وعبدالله بن عباس، وأبي هريرة، وروى عنهم، ويقال: إنه قرأ على زيد بن ثابت، قال الذهبي،: ولم يصح، وروي أنه أتي به إلى أم سلمة وهو صغير فمسحت على رأسه ودعت له بالبركة وصلى بابن عمر، وأقرأ الناس قبل الحرة، والحرة سنة ثلاث وستين. روى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن مسلم بن جماز، وعيسى بن وردان، وأبو عمرو، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وإسماعيل، ويعقوب ابناه، وميمونة بنته. قال ابن الجزري عنه في حديث طويل: والعجب ممن يطعن في هذه القراءة أو يجعلها من الشواذ، وهي لم يكن بينها وبين غيرها من السبع فرق كما بيناه في كتابنا المنجد، وروي أنه كان يصوم يومًا

=

ليجزي قومًا بما كانوا يكسبون[1] وقول الشاعر:

=

ويفطر يومًا وهو صوم داود ﷺ واستمر على ذلك مدة من الزمان فقال له بعض أصحابه في ذلك، فقال: إنما فعلت ذلك أروض به نفسي لعبادة الله تعالى. مات أبو جعفر سنة ١٣٠ على الأصح. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٢، وذكر صاحب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٦: أنه توفي سنة ١٢٨، وانظر أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر للأستاذ محمود الحصري العدد ٦٤سنة ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ص ٦٨ : ٧١، راويا أبي جعفر هما: ابنا وردان وجماز (البدور الزاهرة ص ٨).

(١) من الآية (١٤) من سورة الجاثية وأولها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾، (ليجزي) اللام علة للأمر بالقول أو للقول المقدر الدال عليه الأمر، و(يجزي): مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد لام التعليل. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، يعود إلى الله ﷻ، وهذه إحدى قراءات ثلاث في الآية، وقد قرأها غير أبي جعفر وابن عامر وأبي عمرو ويعقوب البصريين وخلف، وأما القراءة الثانية فهي: (لنجزي) بالنون الدالة على التعظيم لله عز وجل، وإعرابها كما تقدم، وقد قرأها المستثنون آنفًا غير أبي جعفر، وهاتان القراءتان لا شاهد للشارح فيهما، وإنما ذكرتا حصرًا للقراءات في الشاهد، وأما القراءة الثالثة فهي: (لِيُجزَى) وهي قراءة أبي جعفر، أحد العشرة وفيها الشاهد حيث بني الفعل المضارع للمجهول، وأنيب المجرور في قوله (بما) عن الفاعل مع وجود المفعول، وهذا شاهد للكوفيين على جواز نيابة غير المفعول به من ظرف ومجرور ومصدر وإن تقدم المفعول، وأما غير الكوفيين وهم البصريون والأخفش في أحد قوليه فقد ادعوا أحد ادعائين أحدهما: أن القراءة شاذة وهذا غير سديد، لأن قراءة أبي جعفر عشرية متواترة موثوق بها لا يجوز التشكيك أو الطعن فيها، والادعاء الثاني: أن نائب الفاعل مستتر يعود على الغفران المستفاد من (يغفر) المتقدم أي: ليجزي الغفران، ولا شك أن هذا تكلف لا محل له، وسيذكره الشارح بعد قليل، ولا خلاف بين العشرة في نصب قومًا، انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٣٥٤ بتصرف. والمراد بـ (قومًا) في الآية المؤمنون أو الكافرون أو كلاهما، فيكون التنكير للتعظيم، أو للتحقير، أو التنويع، انظر الجمل على الجلالين ٤/ ١١٥ بتصرف، و(قومًا) هو مفعول يجزي الثاني عند الفريقين، غاية الأمر أن المفعول الأول مستتر عند البصريين في (يجزي) و(ما) في (بما) عند الكوفيين هذا على قراءة أبي جعفر، أما على قراءة غيره فإنه مفعول يجزي، أو

=

أُتِـــيحَ لِي مِـــنَ العِـــدَا نَـــذِيرًا بِـــهِ وقِيـــتُ الـــشَّرَّ مُـــستَطِيرا[1]

=

نجزي، والباء في قوله (بما) يجوز أن تكون للسببية أو للمقابلة أو أن تجعل صلة زائدة وهذا أضعف الاحتمالات فيها، وعلى هذا فثم محذوف تقديره: بمثل ما، و(ما) في قوله (بما) إما موصول اسمي أو حرفي، فعلى الموصولية صلتها: كانوا يكسبون، وعلى كونها اسمًا فالعائد محذوف أي: يكسبونه، وعلى كونها حرفًا لا عائد لها، ويكون التقدير: يكسبهم، وقرئ (ليُجزى قوم) فيكون (قوم) نائب فاعل (يُجزى) ولا شاهد في الآية، وهذه قراءة غير عشرية ذكرها أبو السعود في تفسيره ٤/ ٧٠، ٧١ وانظر أبا البقاء على هامش الجمل ٤/ ٣١٥، ٣١٦ فقد جوز أن يكون نائب فاعل (ليجزى) على قراءة أبي جعفر ضميرًا مستترًا عائدًا إلى الخير وهو المفعول الثاني ليجزى، ونيابته مع وجود الأول جائزة أو أن يكون عائدًا إلى المصدر المستفاد من (يجزى) أي ليجزى الجزاء قومًا وهو بعيد، وهناك قراءة أخرى انفرد بذكرها أبو البركات ابن الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٦٥ وهي «ليجزين» بفتح الياء وكسر الزاي وإثبات نون مشددة للتوكيد، وهي كقراءة الجمهور غير أن الفعل على هذه القراءة مبني في محل نصب، وعلى قراءة الجمهور معرب، وأيًّا كان الأمر على اختلاف القراءات والتوجيهات فالجملة من أن المضمرة جوازًا بعد لام التعليل ومدخولها في تأويل مصدر في موقع جر باللام أي لجزائه قومًا، أو لجزائنا قومًا، أو للجزاء بما كانوا يكسبون قومًا، وعلى كل فالجار والمجرور متعلق بالفعل (يغفر)، والله أعلم.

(١) البيت من الرجز التام أو بيتان من مشطوره ليزيد بن القعقاع، (أتيح): هيئ وقدر وهو فعل ماض مبني للمجهول متعد إلى مفعولين، إلى الأول باللام، وإلى الثاني بنفسه، لي: جار ومجرور نائب فاعل أتيح، وفيه الشاهد للكوفيين والأخفش، وأما غيرهم من البصريين فيعدون هذا البيت وأمثاله ضرورة وقد رجحت مذهب الكوفيين في هذه المسألة، (من العدا): متعلق بمحذوف حال من (نذيرًا) لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالًا كما سبق مرارًا، (نذيرًا): مخوفًا ومحذرًا -فعيل بمعنى مفعل- مفعول به بيان لأتيح، والأول هو نائب الفاعل (لي)، (به) جار ومجرور متعلق بـ (وقيت) الذي هو فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله الذي هو مفعوله الأول ومفعوله الثاني (الشر) أي حفظت منه، (مستطيرًا) منتشرًا حال من (الشر)، والجملة من الفعل ونائب الفاعل (وقيت) في محل نصب نعت لـ (نذيرًا)، والرابط الهاء في (به).

=

وأجيب بأن القراءة شاذة، والبيت ضرورة، وبأنه يحتمل: أن يكون النائب في الآية ضميرًا مستترًا[(١)] عائدًا إلى الغفران المفهوم من قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ﴾[(٢)] أي: ليجزي الغفران قومًا، فما أقيم إلا المفعول به غايته: أنه المفعول الثاني وهو جائز[(٣)]، وظاهر كلام المصنف: أنه لا أولوية لشيء من المذكورات وقيل: المجرور أولى، ونقل عن أبي حيان[(٤)] أولوية ظرف المكان[(٥)] ويشترط في المصدر، والظرف: الاختصاص، والتصرف، وفي المجرور: أن لا

=

ومعنى البيت: أن أعداءه دبروا له ليوقعوه في شر يتفاقم خطبه ويتطاير شرره، وأن المقادير هيأت له من ينذره بما يبيتونه له، فكان ذلك سببًا في حفظه من الوقوع في الشر. انظر شرح الشذور ط ١٥ ص ٢١٠، ٢١٢، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ١٧٢، وحاشية الأمير عليه أيضًا ص ٤٧، ومعجم الشواهد ٢/ ٤٧٦ (الراء المفتوحة).

(١) في الأصل: (مستترًا ضميرًا) والأصح ما أثبته.

(٢) من الآية (١٤) من سورة الجاثية، وقد تلوناها قريبًا وبينا ما فيها فانظرها ثم، والشاهد منها هنا كون نائب فاعل (ليُجزى) ضميرًا عائدًا إلى الغفران المأخوذ من قوله يغفر، وقد بينا فيما تقدم ضعف هذا الوجه، وأن مذهب الكوفيين في هذه المسألة هو الأرجح لسلامته من التكلف، واعتماده على المسموع من قرآن وشعر، والله أعلم.

(٣) الضمير في قول الشارح (وهو جائز) عائد إلى صحة نيابة المفعول الثاني مع وجود المفعول الأول، فلك أن تقول: أعطي درهم زيدًا، وأعطي زيد درهمًا لكن إنابة المفعول الأول هو الأرجح وتتعين إذا خيف اللبس كأعطى زيد عمرًا، وهذا الحكم لا يختص به الفعل المتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل يعم باب ظن وباب أعلم، وأرى، وأخواتها، على أن في المسألة خلافًا، ولكن ابن مالك أجاز ذلك قائلًا:

وباتفاق قد ينوب الثاني من ... باب كسا فيما التباسه أمن

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ... ولا أرى منعًا إذا القصد ظهر

(٤) سبق التعريف به.

(٥) انظر هذه المسألة في الصبان على الأشموني ٢/ ٦٧، وشرح الشذور وحاشية عبادة عليه ١/ ١٧٢.

يلزم الحرف الجار[1] وجهًا واحدًا في الاستعمال كمذ، ورب[2] وفي قوله (أو المجرور) تنبيه على أن النائب المجرور وحده، لأنه المفعول حقيقة، واختار ابن مالك[3] أنه مجموع الجار والمجرور[4]، (ولا يحذفان) أي: الفاعل ونائبه[5] (بل

---

(١) في (ب) زيادة (حالة واحدة) قبل (الحرف الجار) ولا داعي لها.

(٢) هناك شرط ثان ذكره الأشموني لنيابة المجرور عن الفاعل (٢/ ٦٥، ٦٦) وهو: أن لا يدل الجار له على التعليل كاللام والباء وعن، فأما قول الشاعر:

يغضي حياء ويغضي من مهابته ... فلا يكلم إلا حين يبتسم

فالنائب فيه ضمير المصدر لا (من مهابته) وقد ذكر ابن أياز أن الباء الحالية في نحو: خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما أن الأصل الذي تنوب عنه (أي الحال) كذلك.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) اتفق النحاة على أن المجرور بحرف جر زائد هو: النائب عن الفاعل في مثل: لا يضرب من أحد، لكنهم اختلفوا فيما إذا كان حرف الجر أصليًا على ثلاثة مذاهب، ذكر منها الشارح مذهبين الأول: أن النائب هو المجرور كما صنع المصنف في أوضحه وشذوره، وهذا مذهب البصريين، لأنه المفعول به حقيقة، والمذهب الثاني: أن الجار والمجرور معًا هما النائب عن الفاعل. وهذا ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية، وذلك لأنهما امتزجا فصارا كشيء واحد، وأما المذهب الثالث: فهو للفراء حيث ادعى أن النائب هو حرف الجر وهذا ظاهر كلام ابن مالك في الألفية حيث قال:

وقابل من ظرف أو من مصدر ... أو حرف جر بنيابة حري

وهذا المذهب بعيد، لأن الحرف لا حظ له في الإعراب، وأعدل هذه المذاهب عندي: هو الثاني، ولا التفات لقول أبي حيان معلقًا على رأي ابن مالك: هو غير ظاهر، لأن نائب الفاعل مسند إليه ولا إسناد للمجموع لأن الذي ذكره أبو حيان إنما هو في الفعل المتعدي، أما في الفعل اللازم فإن الفائدة تتم بهما فيعدان بمثابة المسند إليه كالموصول مع صلته، فإنه وإن صح وقوعه فاعلًا في مثل جاء الذي فعل فإنه لا يتم معناه إلا بصلته، والله أعلم بالصواب. انظر تفصيل هذه المسألة في منهج السالك للأشموني ٢/ ٦٧، وحاشية عبادة على الشذور ١/ ١٧٠، هذا وقد مر أن ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي قد منعوا نيابة المجرور عن الفاعل، وانظر هذه المسألة أيضًا في الأشموني ٢/ ٦٦، ٦٧.

(٥) تعميم الحكم في عدم حذف النائب واضح، أما في الفاعل فيرد على إطلاقه مسائل يحذف فيها الفاعل . ذكرها الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور فانظرها ١/ ١٧٢.

يستتران)[1] في الفعل، إذ لا يجوز حذف العمد، وخالف بعضهم في ذلك[2] محتجًّا بخبر: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[3]، إذ لا يصح أن يجعل فاعل يشرب ضميرًا يعود على الزاني، لأنه خلاف المراد، إذ المراد أن الشارب للخمر لا يشربها وهو مؤمن كما أن الزاني لا يزني وهو مؤمن، ففاعله[4] الشارب وهو محذوف، ورده الجمهور بأن فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه[5] مثل: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[6]

---

(١) الفرق بين المحذوف والمستتر أن المحذوف ليس مراعى والمستتر مراعى والاستتار إما واجب، وإما جائز، وقد ذكر ذلك مفصلًا في مبحث الضمير.

(٢) في (أ) سقوط: في ذلك، والمخالف في امتناع حذف الفاعل الكسائي وتبعه السهيلي وابن مضاء انظر شرح الشذور على هامش عبادة ١/ ١٧٤، ١٧٥ محتجًّا بالحديث «لا يزني الزاني ....» وقد أوله الشارح تبعًا للمصنف في أوضحه ص ٤٢ ط.صبيح، وانظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٧٢ بتصرف.

(٣) هذا الحديث مروي في كل من البخاري ومسلم بصيغ متقاربة، فانظره في البخاري كتاب الحدود الجزء الثامن ص ١٩٥/ ١٩٧ ط صبيح، ومسلم ط. صبيح جـ ١ ص ٥٥ إلى ٥٦ كتاب الإيمان ففي النص الذي ذكره الشارح حذف لـ«ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن»، والشاهد في الحديث الذي ذكره الشارح: ولا يشرب الخمر، ومثله ولا يسرق حين يسرق، كما سبق أن الفاعل ضمير مستتر في الفعلين عائد إلى الوصف المأخوذ من الفعلين أي: الشارب والسارق، والذي يؤنس في ذلك تقدم: لا يزني الزاني، ولا يصح كون الفاعل محذوفًا، لأنه عمدة، ولا يصح كذلك عود الضمير إلى أقرب مذكور وهو الزاني لعدم التلازم بين الزنا وشرب الخمر، فقد يجتمعان وقد يفترقان، والنفي في الحديث موجه إلى القيد: (وهو مؤمن) الذي هو حال من فاعل الأفعال المذكورة، والرابط فيه الواو والضمير، والمراد بنفي الإيمان عن المذكورين نفي كماله لا نفي أصله، أو المراد نفي الإيمان عنهم إذا استحلوا ذلك، والله أعلم. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٤، وقوله (حين يزني) قيل: إن حين قيد لقوله: وهو مؤمن، لا: ليزني، لأنه لا معنى لقولنا: يزني حين يزني، لأنه معلوم أن الزنا لابد له من وقت، لكن يلزم على قولنا أنه ظرف لقوله: وهو مؤمن تقديم ما في حيز واو الحال عليها فحينئذ يقدر له عامل مماثل لمؤمن المذكور أي: وهو مؤمن حين يزني.. إلخ، وكذا يقال في حين الثاني. انظر المرجع السابق. بتصرف.

(٤) في (أ) سقوط من أول قوله (إذ لا يصح ...) إلى أول قوله: (ففاعله).

(٥) (أي من الشرب) تقييد من الأصل.

(٦) من الآية (٨) من سورة المائدة. الضمير في قوله (هو) عائد إلى العدل المستفاد من (اعدلوا)، وهذا هو الشاهد من الآية حيث جيء بها تنظيرًا لعود الضمير (في) (ولا يشرب الخمر) إلى الشارب المستفاد من يشرب، وليس محذوفًا كما زعمه بعضهم، وهو مبتدأ خبره (أقرب)

=

وحسن ذلك[1] تقدم[2] نظيره في: لا يزني، (ويحذف عاملهما)[3] لدليل، إما (جوازًا نحو: زيد) جوابًا (لمن قال: من قام[4] أو من ضرب) كذا قيل[5]، وظاهر أن زيدًا في ذلك[6] مبتدأ لا فاعل، إذ التقدير: زيد القائم، وزيد المضروب، ليكون[7] الجواب بالجملة الاسمية مطابقًا للسؤال، فكان الأولى أن يقول لمن قال: هل قام أحد، أو هل[8] ضرب أحد، ليكون التقدير: قام زيد، وضرب زيد، فيطابق الجواب السؤال[9] في الجملة الفعلية[10]، (و) إما (وجوبًا)

=

و(للتقوى) متعلق به، لأنه اسم تفضيل، والمفضل عليه محذوف، وهذا كثير إذا كان اسم التفضيل مجردًا من أل والإضافة ووقع خبرًا، وتقدير المفضل عليه - والله أعلم - أقرب للتقوى من غيره، نهاهم أولًا أن تحملهم البغضاء على ترك العدل، ثم استأنف فصرح لهم بالأمر بالعدل تأكيدًا وتشديدًا، ثم استأنف فذكر لهم وجه الأمر بالعدل وهو قوله تعالى: (هو أقرب للتقوى)، وإذا كان وجوب العدل مع الكفار بهذه الصفة من القوة فما الظن بوجوبه مع المؤمنين الذين هم أولياؤه؟! انظر النسفي ط. صبيح ٢/ ٢١٣. وقريب منه في تفسير أبي السعود جـ ٢ ص ١٢.

(١) (أي تقدير الفاعل ضميرًا يعود على الشارب) تقييد من الأصل.

(٢) في (أ): تقديم، بدل: تقدم.

(٣) أي سواء أكان عاملهما فعلًا أو وصفًا، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٣.

(٤) تقييد من الأصل: (من مبتدأ وقام خبر، والجملة اسمية وإذا أجيب عنها بشيء يكون الجواب على طبقها، وتمثيل المصنف بزيد جوابًا لمن قال.. إلخ غير مستقيم، وذلك لأن زيدًا في الجواب مبتدأ لا فاعل كما يوهمه كلامه).

(٥) هذه إحدى مسائل حذف عامل الفاعل ونائبه جوازًا، وهناك مسائل أخرى ذكرها المصنف في أوضحه، فانظرها ط. صبيح ص ٤٢، وانظر شرح التصريح ١/ ٢٧٣، ٢٧٤.

(٦) تقييد من الأصل (أي في جواب من قال: من قام، ومن ضرب) وفي (أ) سقوط ذلك.

(٧) في (أ): وليكون الجواب، والأصح ما أثبتناه.

(٨) في (ب): وهل ضرب.

(٩) في (ب): السؤال الجواب.

(١٠) ما وجه به الشارح استحسان مطابقة الجواب للسؤال في نوع الجملة فيه لفتة طيبة تدل على ذوق بلاغي، إذ السؤال والجواب كشيء واحد، إلا أن كلام المصنف فيه تركيز على الناحية الصناعية اللفظية، وقوله: زيد جوابًا لمن قال: من قام؟ يحتمل الابتداء والفاعلية بناء على ما سبق

=

بأن فسره فعل أسند إلى ضمير الفاعل أو نائبه، (نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[1]) أي: إذا انشقت السماء انشقت، والثاني: نحو: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[2] أي: وإذا مدت الأرض مدت، لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الجملة الفعلية، وإنما وجب حذفه، لأن المذكور عوض عنه، والمعوض عنه يمتنع اجتماعهما، (ولا يكونان) أي الفاعل ونائبه (جملة)[3] بل مفردًا (فنحو[4] ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[5]) مما ظاهره أن الفاعل جملة محمول (على إضمار التبين) المفهوم من تبين

=

من الخلاف بينهم في أصالة الفاعل وفرعية غيره من المرفوعات، أو أصالة المبتدأ وفرعية غيره، وقد سبق ذكر ذلك في مبحث الفاعل عند التعرض لقول الشارح: بدأ به لأصالته.

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق، (السماء) فاعل لفعل محذوف وجوبًا يفسره ما بعده، وهو شاهد الشارح من الآية، و(انشقت) جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر المبتدأ عند الكوفيين الذين لا يمنعون وقوع الاسم بعد أدوات الشرط، وجواب إذا محذوف تقديره: أتت القيامة، ومعنى انشقت: تصدعت وتشققت كما في النسفي ط. صبيح ٤/ ٢٥٦، ويكون انشقاق السماء بالغمام كما في قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ انظر أبا السعود جـ ٥ ص ١٣١.

(٢) الآية (٣) من سورة الانشقاق و(إذا) معطوف على (إذا) عطف شرط على مثله، (الأرض): نائب فاعل لفعل محذوف وجوبًا يفسره ما بعده، والكلام فيه كالكلام على (إذا السماء) وقد سبق، (مدت) فعل ماض مبني للمجهول والتاء للتأنيث وهو واجب كما مر في انشقت، ومعنى (مدت) في الآية بسطت بإزالة جبالها وآكامها من مقارها وتسويتها بحيث صارت قاعًا صفصفًا لا ترى فيه عوجًا ولا أمتًا، أو زيدت سعة وبسطة من مده بمعنى أمده أي زاده. انظر المرجعين السابقين. والشاهد في الآية (وإذا الأرض) كما تقدم في (إذا السماء)، ولورش في (الأرض) نقل حركة همزتها إلى الساكن الصحيح قبلها، ومثل (وإذا الأرض مدت) (إذا الشمس كورت) والله أعلم.

(٣) كذلك لا يكونان فعلًا ولا حرفًا ولا مركبًا غير جملة وإنما نص على المتوهم لأنه وردت آيات توهم أن الفاعل ونائبه يكون جملة باقية على جمليتها، وفعلًا كذلك، وحرفًا كذلك، أو مركبًا غير جملة باقية على تركيبه، أما إذا سمي بها أو أريد لفظها فإنها تكون فاعلًا ونائبه باتفاق، وليس كلام المصنف في ذلك، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٣ بتصرف.

(٤) في بعض نسخ المتن (ونحو) والصواب ما أثبته.

(٥) من الآية ٤٥ من سورة إبراهيم ﷺ وأولها: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ وتمامها: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾، ﴿وَتَبَيَّنَ﴾ معطوف على ﴿وَسَكَنتُمْ﴾ وهو فعل ماض فاعله

=

أو إضمار الحال المفهوم من السياق أي: وتبين لكم هو، أي: التبين، أو حالهم، وجملة الاستفهام: تفسره[1] (ونحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾)[2] مما ظاهره

=

مضمر لدلالة الكلام عليه أي: حالهم وخبرهم وهلاكهم. و(لكم) جار ومجرور متعلق بتبين. (كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب بفعلنا، وجملة الاستفهام ليست معمولة لتبين، لأنه من الأفعال التى لا تعلق، ولا جائز أن يكون كيف فاعلًا، لأنها إما شرطية أو استفهامية، وكلاهما لا يعمل فيه ما تقدمه، وأيضًا فإن «كيف» لا تكون إلا خبرًا، أو ظرفًا أو حالًا على اختلافهم في ذلك. انظر أبا البقاء على الجمل ٣/ ٤١٣، ولأن (كيف) لا يقع مخبرا عنه والفاعل يخبر عنه. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٦١، وزعم بعض الكوفيين أن جملة (كيف فعلنا بهم) هو الفاعل، وهم يجيزون أن تكون الجملة فاعلًا، انظر الجمل على الجلالين نقلًا عن السمين ٢/ ٥٣٣ بتصرف. وهذا هو الشاهد في الآية حيث لا يصح كون الفاعل جملة مقصودًا معناها.

(١) قدر الشارح فاعل (وتبين) بأحد أمرين: إما عائد إلى المفهوم من تبين أو إلى الحال بقرينة السياق، وهذا ما ذكرناه آنفًا نقلًا عن المفسرين والمعربين للقرآن لكن للعلامة الأمير في حاشيته على الشذور رأي لطيف في ذلك قال ص ٤٢: (الأحسن في الذوق أن الضمير للظلم المفهوم من قوله: ﴿وَسَكَنتُمْ فِى مَسَـٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ وتبين الظلم بمشاهدة ما ترتب عليه من العذاب) ووجه لطافة هذا التأويل عندي أمران: أنه يعيد الضمير إلى مألوف عادته من عوده إلى أقرب مذكور أو إلى المفهوم من أقرب مذكور، فهذا هو أصل مرجعه ولا يلجأ إلى غيره إلا إذا تعذر المصير إليه، والثاني: أنه يرد الأعجاز إلى الصدور فيربط لاحق الآية بسابقها، وهذا منهج ينبغي مراعاته لمن يتصدر لتأويل كلام الله عز وجل.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية: هذا من جملة ما يقال لهم، فالمعنى: وكنتم إذا قيل لكم إن وعد الله حق: قيل فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط جوابه (قلتم ما ندري .... الآية) ونائب فاعل قيل ليس جملة: (إن وعد الله حق) على قراءة كسر همزة إن وهي قراءة العامة من العشرة - كما زعم بعض الكوفيين لما هو معلوم أن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة، وهذا هو شاهد الشارح من الآية، بل إن نائب فاعل قيل هو لفظ: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ أي: وإذا قيل هذا القول، ولا مانع عند النحاة من قصد اللفظ في الإسناد يتساوى في ذلك الجملة كما هنا، ولفظ الفعل كما في قولهم: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، هذا وثم قراءة أخرى في الآية هي: ﴿أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ بالفتح وهي قراءة شاذة للأعرج وعمرو بن قائد، وذلك مخرج على لغة سليم الذين يجرون القول مجرى الظن مطلقًا. كما سيأتي في باب منصوبات الأسماء.

=

أن نائب الفاعل جملة محمول (على الإسناد اللفظي) لا المعنوي الذي الكلام فيه، أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ هو الإسناد اللفظي مجرى في جميع الألفاظ كقول العرب: زعموا مطية الكذب[(١)] وكخبر: «**لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة**»[(٢)] وفي نسخة على الإسناد اللفظي. (ويؤنث فعلهما، لتأنيثهما)، إما (وجوبًا في نحو: الشمس طلعت)، أو: أطلعت، وهند قامت، أو: أقيمت[(٣)]، مما الفاعل أو نائبه فيه ضمير مؤنث مجازي كما في مثاله بالنظر للفاعل، أو حقيقي[(٤)] وهو: ما له فرج كما في مثالنا المفهوم منه بالأولى، وأما قوله:

إن السماحة والمروءة ضمنا ... قبرًا بمرو على الطريق الواضح[(٥)]

=

انظر الجمل على الجلالين نقلًا عن السمين٤/ ١٢١ بتصرف، وعلى هذه القراءة يكون المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها في موقع رفع نائب فاعل، قيل. أي: وإذا قيل كون وعد الله حقًا، وعدم الريب في الساعة قلتم كذا وكذا، وعليه فنائب الفاعل اسم مؤول بالصريح، كقوله تعالى في سورة الجن: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ أي: أوحي إلي استماع نفر من الجن. والله أعلم.

(١) قال السيوطي: قوله زعموا مطية الكذب، لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال، وهذا من باب المبتدأ والخبر، والإسناد فيه لفظي، لأن المعنى: هذا اللفظ مطية الكذب، وهذا هو الشاهد في المثل، مما يدل على (إن وعد الله حق) مسند لفظه إلى قيل، وليس نائب الفاعل جملة، وإنما كان الزعم مطية الكذب، لأن الرجل يقدمه أمام كلامه ليتوصل به إلى عرضه من النسبة في القول الذي يحكيه إلى الكذب فهي كالمطية التي يركبها الرجل ليتوصل بها إلى حاجته وروي مظنة الكذب، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٦ بتصرف.

(٢) سبق تخريج هذا الحديث وبيان الروايات التي روي بها عند التعرض لشرح الأوجه الجائزة في (المبني على الفتح أو نائبه) والشاهد فيه هنا كون: لا حول ولا قوة إلا بالله مبتدأ على قصد اللفظ أي: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، وهو جائز سواء كان فعلًا أو جملة أو غيرهما.

(٣) في (أ) سقوط: أو أقيمت، ولابد منه.

(٤) في (ب): وحقيقي.

(٥) البيت من الكامل لزياد بن سليمان الأعجم مولى عبد القيس يرثي فيه المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة، انظر العقد الفريد (٣/ ٢٨٨ط. اللجنة) والقالي في ذيل الأمالي (ص ٨ ط الدار) وشرح الشذور (٧٧) وأمالي المرتضى (١/ ٧٢) والعباسي في معاهد التنصيص (٢٦١ بولاق).

اللغة: (السماحة): الندى أي: الجود، وقيل: بذل الشيء عن طيب النفس، والندى: سهولة الإنفاق للمال الكثير في الأمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة، (المروءة): حصول رغبة

=

وقوله:

فــــلا مزنـــة ودقـــت ودقهـــا ولا أرض أبقـــل إبقالهـــا[1]

=

صادقة في التجلي بالإفادة، وجمهور الشافعية على أنها: السير بسير أمثاله في زمانه ومكانه، وقيل: هي التوقي من الأدناس، وقيل: ألا تعمل في السر ما تستحيي منه في العلانية، وقال الفقهاء: مَنْ ترك المروءة فليس بفقيه. (ضمنا): ضما. (قبرًا): واحد القبور في الكثرة، وأقبر في القلة وهو مدفن الإنسان، وللقبر أسماء: الرمس، والبيت، والضريح. (مرو): أشهر مدن خراسان وقصبتها، وبينها وبين نيسابور سبعون فرسخًا، ويقال لها مرو الشاهجان، وعلى بعد خمسة أيام منها مدينة أخرى يقال لها: مرو الروذ، وبمرو هذه سرير الملك.

الإعراب والاستشهاد: ضُمنا فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، وهو راجع إلى المروءة والسماحة، وقد ذكر وكان الواجب تأنيثه، لأنه عائد إلى مؤنث فيقال: ضمنا، وهذا ضرورة خلافًا لابن كيسان، وهذا هو شاهد الشارح من البيت، وهذا جائز في أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾ أي: عطفه وإنعامه، وعليه فلا شذوذ، ولا ضرورة، والجملة من الفعل ونائبه في محل رفع خبر إن (قبرًا): مفعول به ثان لضمنا، (بمرو): متعلق بمحذوف نعت ثان لـ(قبرًا). وانظر الإنصاف ٢/ ٧٦٣، ٧٦٤، وعبادة على الشذوذ ١٧٦، ومعجم الشعراء ٣٩٧، ومعجم الشواهد ١/ ٨٩.

(١) البيت من المتقارب قاله عامر بن جوين الطائي، يصف به سحابة وأرضًا نافقتين، كما نسب في كتاب سيبويه ٢/ ٢٤٠، وشرح شواهده للأعلم الشنتمري، وانظر معجم الشواهد ١/ ٢٧٦ (اللام المفتوحة).

اللغة: (المزنة) بضم الميم وسكون الزاي: السحابة البيضاء ويقال المزنة المطر، (ودقت): هو من ودق المطر يَدِقُ إذا قطر، ويسمى المطر ودْقًا أيضًا، قال تعالى: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾. (أبقل): يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها.

الإعراب والاستشهاد: (مزنة): مبتدأ أو اسم لا العاملة عمل ليس، (ودقت ودقها): جملة فعلية ومفعول مطلق ومضاف إليه في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا، (أرض): اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، لأنه مفرد (أبقل): فعل ماض وفاعله، والجملة في محل رفع خبر لا (إبقالها): كلام إضافي مفعول مطلق، والشاهد في البيت: (ولا أرض أبقل) حيث ذكر الفعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة وهذا ضرورة عند شارحنا وغيره على أنه قد

=

فضرورة، إذ القياس ضمنتا وأبقلت[1] خلافًا ليونس[2] في تجويزه الشمس طلع كعكسه، لكون التأنيث مجازيًّا (و) في نحو: (قامت) أو أقيمت (هند أو الهندان أو الهندات): مما الفاعل أو نائبه ظاهر حقيقي التأنيث متصل بالفعل وإنما ذكر الفعل في قوله:

تمنـــى ابنتـــاي أن يعـــيش أبوهـــا وهل أنـا إلا مـن ربيعـة أو مـضر[3]

=

خرجه بعضهم على عدم الشذوذ وذلك بتقدير الأرض بالمكان، وكان يمكن للشاعر أن يقول: أبقلت إبقالها بتخفيف الهمزة ونقل حركتها إلى التاء الساكنة. وهذا هو ما أستحسنه، انظر المنصف ٢/ ٤١١، والمحتسب ٢/ ١١٢، والأمالي الشجرية ١/ ١٥٨: ١٦٢، وشرح المفصل ٥/ ٩٤، ٩٥، والخزانة ١/ ٢١، ٣ / ٣٣٠، والعيني على الأشموني ٢/ ٥٣، وشرح ابن عقيل تعليق محيي الدين ٣/ ٤٨٠ ط ٢، والتصريح ٢/ ٢٧٨، وياسين على التصريح ٢/ ٣٢.

(١) في (أ،ب) سقوط قوله: (إذ القياس ضمنتا وأبقلت).

(٢) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبدالرحمن، قال السيرافي: بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء سمع من العرب، وروى عن سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب ينفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء، وكانت له حلقة بالبصرة يرتادها أهل العلم وطلاب الأدب، وفصحاء الأعراب والبادية، قال غيره: قارب يونس تسعين سنة ولم يتزوج أو يتسر، مولده سنة ٩٠ أو ٩٤ ومات سنة ١٨٢ (انظر أخبار النحويين البصريين ٣٢، ٣٣) وانظر نشأة النحو ط٢/ ٦٥، ٦٦) ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦٤، وشذرات الذهب ١/ ٣٠١ والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ط ٤/ ٢٨ و٢٩.

(٣) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة الأنصاري ﷺ. انظر ديوانه ص ٢١٣.

اللغة: (ربيعة ومضر): هما ابنا نزار بن معد بن عدنان وهما أبو العرب العدنانيين.

الإعراب والاستشهاد: (تمنى): فعل ماض أو مضارع، وعلى الأول فالبيت ضرورة حيث إن فاعله مؤنث حقيقي التأنيث متصل بالفاعل فكان الواجب أن يقول تمنت ابنتاي، ولكنه لم يؤنث، وعلى الثاني فلا ضرورة، (أن يعيش أبوهما): مصدر مؤول في موقع نصب مفعول به لـ(تمنى) أي: عيش أبيهما، (وهل): ويروى وما، (أنا) مبتدأ، (إلا) حرف استثناء ملغى لا عمل له، (من ربيعة) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أي: كائن، (أو) حرف عطف للإبهام، وهذا هو شاهد ثان في البيت استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٩٩، ١٠٠وزعم الكوفيون أن (أو) هنا

=

ضرورةً إن قدر ماضيًا، فإن قدر مضارعًا ـ وأصله: تتمنى، فحذفت إحدى التاءين- فلا ضرورة.

(و) إما (جوازًا راجحًا في نحو: حضرت للقاضي)، أو أحضرت للقاضي (امرأة)[1] مما الفاعل، أو نائبه فيه ظاهر حقيقي التأنيث مفصول بغير إلا نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[2]، وفي (نحو: طلعت)، أو أطلعت (الشمس): مما الفاعل، أو نائبه ظاهر مجازي التأنيث متصل، (ومنه): ما إذا كان الفاعل أو نائبه جمع تكسير لمذكر نحو: (قامت)، أو أقيمت (الرجال)[3]،

=

بمعنى الواو، و(مضر) معطوف على ربيعة مجرور مثله وعلامة جره الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الروي، لأنه مقيد والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب، انظر هذا الشاهد في الخزانة ٤/ ٤٢٤، وشرح الشذور ص ٢١٨، ٢١٩، وعبادة على الشذور ١/ ١٧٦، ١٧٧، ومعجم الشواهد (الراء الساكنة).

(١) مثل الشارح للفصل بين الفعل ومرفوعه بمثالين أحدهما: فصل بينهما بالمفعول، والثاني: بالجار والمجرور وذلك ليبين أنه لا يتقيد الفصل بالمفعول به بل أي فاصل كان، ولا يشترط في الفاصل أن يكون معمولًا لذلك العامل بل يجوز الفصل بالجملة المعترضة، وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل، لأن الفعل بعد عن مرفوعه المؤنث فضعفت العناية به وصار المفعول كالعوض من تاء التأنيث والتأنيث، أكثر من التذكير، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٤ بتصرف.

(٢) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة نزلت هذه الآية يوم الفتح فإنه عليه الصلاة والسلام لما فرغ من بيعة الرجال شرع في بيعة النساء، إذا: ظرفية شرطية غير جازمة شرطها: جاء من جاءك، وجوابها جملة: فبايعهن، والكاف من جاءك مفعول به مقدم وجوبًا فاصل بين الفعل جاء وفاعله (المؤمنات)، وهذا هو شاهد الشارح من الآية حيث ترك تأنيث جاء مع أن فاعله جمع مؤنث سالم، وذلك للفصل بينهما، وهناك علتان أخريان ذكرهما المصنف في شرح الشذور حيث قال ١/ ١٧٧ على هامش حاشية عبادة: أو لأن الفاعل في الحقيقة أل الموصولة، وهي اسم جمع فكأنه قيل: اللاتي آمن، أو: لأن الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات أي (فالنسوة اللاتي آمن).

(٣) إنما قال المصنف (ومنه قامت....إلخ)، لأن تأنيث المجازي خفي باعتبار تأويله بالجماعة والجماعة مؤنث مجازي، وإنما لم يجب تأنيث العامل مع المؤنث المجازي لأمرين: أحدهما: أن التأنيث غير حقيقي فضعفت العناية به، والثاني: أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما

=

أو) اسم جمع لمؤنث[1] نحو: قامت، أو أقيمت (النساء، أو) جمع تكسير لمؤنث نحو: (قامت) أو أقيمت (الهنود)، أو اسم جنس نحو: جفت، أو جففت[2] اللبن[3] أو جمعًا على حد المثنى، ولم يسلم فيه بناء واحده نحو قامت أو أقيمت البنون، والتأنيث في ذلك كله: بمعنى الجماعة، والتذكير: بمعنى الجمع، (و) منه أيضًا: (نعمت)، أو بئست (المرأة هند)، وجاز فيه التذكير - وإن كان الفاعل حقيقي التأنيث متصلًا بالفعل - لأنه ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس مبالغة، فمدحوه، أو ذموه عمومًا، ثم خصوا من أرادوا مدحه، أو ذمه[4] (ونسخ المتن هنا مختلفة: بتقديم، وتأخير، وزيادة، ونقص[5]) (ومرجوحا) تارة[6] (في

=

حمل المذكر على المؤنث في: جاءتني كتاب زيد، أي: صحيفته، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٣، ١٧٤ بتصرف.

(١) في الأصل و (ب) سقوط: لمؤنث.

(٢) في (أ): خضت أو: خضضت.

(٣) اللبنة: التي يبنى بها، والجمع (لبن) مثل: كلمة وكلم، قال ابن السكيت: من العرب من يقول: لبنة، ولبن، مثل لبدة ولبد. و(لبن) الرجل (تلبينا) اتخذ اللبن. و(الملبن) قالب (اللبن). انظر مختار الصحاح. لبنة. بتصرف، والمراد بالجمع في كلامه اسم الجنس الجمعي، وهو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبًا، فقول الشارح: أو اسم جنس تجوز في التعبير، واللبن في مثاله فاعل لجف، ونائب فاعل لجفف، والتأنيث أرجح من التذكير كما ذكر، والله أعلم.

(٤) ما قاله الشارح عن مواضع التأنيث الراجح منقول بتصرف يسير من شرح الشذور للمصنف والأصل أوضح وأكثر استشهادًا، فانظره ١/ ١٧٧، ١٧٨ على هامش عبادة.

(٥) في (ب): ونقص وزيادة، وفي (أ): وزيادة ونقصان، ونسخ المتن الأربع التي لدي وهي نسخة شذور الذهب ط. صبيح، ط ١٥ بتحقيق محيي الدين، وعلى هامش حاشية عبادة، وبحاشية الأمير، تجمع على ما يأتي: وجوازًا راجحًا في نحو طلعت الشمس، ومنه: قامت الرجال أو النساء أو الهنود، وحضرت القاضي امرأة، ومثل: قامت النساء، نعمت المرأة هند، ففيها تقديم وتأخير وزيادة كما ذكر الشارح - والله أعلم.

(٦) سقطت: تارة في (أ، ب).

نحو: ما قام)، أو أقيم (إلا هند): مما الفاعل أو نائبه فيه مفصول بإلا، لأن الفعل حينئذ مسند في المعنى إلى مذكر، إذ التقدير: ما قام أو أقيم أحد، فكان الغالب التذكير، وجاز التأنيث، نظرًا للظاهر كقراءة أبي جعفر[1]: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[2] بالرفع، وقول الشاعر:

ما برئت من ريبة وذم ... في حربنا إلا بنات العم[3]

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) من الآيتين ٢٩، ٥٣ من سورة يس، وتمام الأولى: ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ وتمام الثانية: ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ إن نافية مهملة بمعنى ما، كانت: كان ناسخة ناقصة على قراءة غير أبي جعفر، والتاء للتأنيث، واسمها مستتر تقديره هي فسره صاحب الجلالين على هامش حاشية الجمل ٣/ ٥١٠ بعقوبتهم، وفسره أبو البقاء على هامش الجمل ٤/ ٢٢٦ بالصيحة أي: إن كانت الصيحة إلا صيحة، والغرض وصفها بالاتحاد، إلا: حرف استثناء لا عمل له دال على القصر بضميمة إن النافية، صيحة: خبر كان، وواحدة نعتها، أما على قراءة أبي جعفر وهي شاهد الشارح من الآية فكان من كانت تامة بمعنى وجدت أو وقعت، وعليه فصيحة فاعلها، وواحدة نعتها، والشاهد تأنيث الفعل مع أن الفاعل منفصل بإلا، وقد عد النحاة تأنيث مثل ذلك مرجوحًا، وبعضهم عده شاذًا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، لكن قد سبق أن قراءة أبي جعفر متواترة عشرية لا يطعن فيها، ومن ثم فالتأنيث جائز كجواز التذكير دون مرجوحية أو شذوذ والله أعلم، انظر القراءتين في البدور الزاهرة ص ٣٢٢.

(٣) هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المصنف في أوضحه في باب الفاعل (٢١٤) والأشموني كذلك (٣٦٦)، وانظر كذلك العيني على الخزانة ٢/ ٤٧١، والتصريح ويس عليه ١/ ٢٧٩، والهمع ٢/ ١٧١، والدرر ٢/ ٢٢٦، ومعجم الشواهد (الميم المكسورة).

اللغة: (برئت): خلت من باب فرح، (ريبة) أصلها الشك.

الإعراب والاستشهاد: ما: نافية، برئت: ماض والتاء للتأنيث فاعله بنات المضافة إلى العم، وفيه الشاهد حيث أنث الفعل مع أن فاعله مفصول عنه بإلا، والنحويون يعدون مثل هذا التأنيث مرجوحًا عند من رآه واقعًا في النثر كالشعر، وضرورة عند من لم يعتد به إلا في الشعر، وقد سبق أن بينت أن هذا جائز دون مرجوحية أو شذوذ في الهامش السابق. قال ابن مالك:

والحذف مع فصل بإلا فضلا ... كما زكا إلا فتاه ابن العلا

(من ريبة): متعلق ببرئت، (وذم): معطوف على ريبة، (في حربنا): متعلق ببرئ أو بذم، انظر في هذا أيضا إلى جانب ما تقدم حاشية عبادة على الشذور ١/ ١٧٨، وشرح الشذور تعليق محمد محيي الدين عبدالحميد ص ٢٢٥، ويس على التصريح ١/ ١٧٩، ١٨٠.

(وقيل): إنما يؤنث (ضرورة)[1] وهو مردود بما مر آنفا[2]، (ولا تلحقه) أي الفعل (علامة تثنية ولا جمع) فلا يقال: قاما، أو أقيما الزيدان، ولا قاموا أو أقيموا الزيدون، ولا قامتا أو أقيمتا الهندان، ولا قمن أو أقمن الهندات[3]، وإنما يقال فيها ما يقال في المفرد، (وشذ نحو:)[4] قول بعض العرب[5]: (أكلوني[6] البراغيث)[7]، وقوله في الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[8] وقوله:

---

(١) (أي الفعل المفصول بإلا) تقييد من الأصل.

(٢) تقييد من الأصل (وهو قوله إن كانت..... إلخ) وما قاله شارحنا عن التأنيث المرجوح منقول عن المصنف بتصرف، والأصل أوضح فانظره ١/ ١٧٨، ١٧٩ على هامش حاشية عبادة.

(٣) في (ب): أقيمت، والسياق يقتضي ما أثبته.

(٤) قوله(وشذ) المناسب وقل، لأن قوله وشذ يقتضي أنه مخالف للقياس وليس كذلك، فإن هذه لغة، واللغة يجوز عليها القياس بإجماع أي: إن هذه لغة طيئ ولا شذوذ فيها عندهم، لأن كل لغة لا شذوذ فيها عند أهلها، قال في التصريح، وحكى البصريون عن طيئ، وحكى بعضهم عن أزد شنوءة: ضربوني قومك وضربنني نسوتك، وضرباني أخواك. انظر عبادة على الشذور ١/ ١٧٤.

(٥) المراد بهم أزد شنوءة كما قال بعض العرب، أو طيئ كما قال بعض البصريين. وقال في المغني: هي لغة طيئ أو أزد شنوءة، أو بلحارث، قال في الارتشاف: جمهور النحاة على ضعف هذه اللغة، وكثرة ورودها تدل على أنها ليست ضعيفة، انظر المرجع السابق ١/ ١٧٩ بتصرف.

(٦) (حيث ألحق العقل علامة الجمع وكذا الحديث) تقييد من الأصل.

(٧) قال في العباب: كان حقه أن يقول: أكلتنى البراغيث، لأن البراغيث ليست مما يعقل، وزعم السيرافي أنها لما وصفت بصفات العقلاء مجازًا أجريت مجرى ما يعقل، فإن الأكل ليس المراد به حقيقته بل المراد منه الجور والتعدى كما يقال: أكل فلان جاره إذا تعدى عليه، والتعدي من خواص العقلاء، وفي المغني ما يخالف هذا النقل، ففيه ما لفظه قد تستعمل يعني الواو لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو: أكلوني البراغيث إذ وصفت بالأكل لا بالقرص، وهذا لسهو منه فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقلا أم لا، وقال ابن الشجري: عندي أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله:

أكلت بنيك أكل الضب حتى وجدت مرارة الكلأ الوبيل

أي: ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوي بالحقيقي. انظر المرجع السابق.

(٨) روي الحديث بهذا اللفظ كما روي بروايات أخرى، انظر البخاري الباب ١٦ من كتاب المواقيت، والباب ٢٣، ٣٣ من كتاب التوحيد، ومسلم حديث ٢١٠ من كتاب المساجد، وموطأ

=

أُلْفِيَتَا[1] عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية[2]

وقوله:

نُتِجَ الربيع محاسنا ألقحنها[3] غُرُّ السحائب[4]

=

مالك حديث ٨٢ من كتاب السفر، وابن حنبل ٢/ ٢٥٧ وشواهد التوضيح لابن مالك ١٩٢، ومن الروايات التي ورد بها روايته في البخاري: «الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، وقريب منها في مسلم عن طريق همام، «والملائكة يتعاقبون فيكم»، وفي مسند ابن حنبل: «إن لله ملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» انظر تحقيق الكافية الشافية د./ الرصد ١/ ١٩٠، وفي عبادة على الشذور ١/ ١٧٩: «قال الفيشي: الحديث اشتهر استدلال النحويين به، والصحيح أنه مروي بالمعنى فلا دليل فيه، ورواه مالك في الموطأ بلفظ جيد غير هذا).

(١) (ألحق الفعل علامة التثنية) تقييد من الأصل.

(٢) البيت من السريع كما في المعجم لهارون ١/ ٤٢٨، وفي العيني على الخزانة ٢/ ٤٥٨، هو من الرجز المسدس، وهو الأوضح، قاله عمرو بن ملقط وهو شاعر جاهلي، وهو من قصيدة هائية.

اللغة والإعراب: (ألفيتا): وجدتا، وهو فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، والتاء للتأنيث، هذا إعراب الجمهور، أما على اللغة المستشهد بها فألف الاثنين علامة تثنية حرف لا محل له من الإعراب، (عيناك): كلام إضافي نائب فاعل على لغة: أكلوني البراغيث، وبدل، أو مبتدأ مؤخر عند جمهور العرب، أي: وجدتا عيناك بصفة الهروب فهو يتلفت إلى وارئه في حال انهزامه فتلفى عيناه عند قفاه، (عند القفا): كلام إضافي ظرف مكان منصوب بألفيتا، (أولى فأولى لك): تهديد ووعيد، قال الأصمعي: معناه قاربه ما يهلكه أي: نزل له، وأصله من وليك الشيء إذا دنا منك، يقال ولي يلي وليًا أي: قرب، وأولى أفعل منه كأن معناه: وليه الشر وليًا كاملاً، وقوله (أولى لك) مبتدأ وخبره (فأولى) معطوف على أولى. (ذا واقية): ذا حال من المضاف إليه والكاف من (عيناك) مضاف إلى واقية التي هي مصدر كالكافية أي: صاحب وقاية. انظر العيني على الخزانة ٢/ ٤٥٩ بتصرف، والتصريح ١/ ٢٧٥، ٢٧٦ والنوادر لأبي زيد ٦٢، أمالي الشجري ١/ ١٣٢، والخزانة ٣/ ٦٣٣ عرضًا، والشاهد في البيت: ألفيتا عيناك، حيث لحق الفعل علامة تثنية عند إسناده إلى نائب الفاعل (عيناك) وهذه لغة: أكلوني البراغيث، ولو جاء على اللغة العامة لقال: ألفيت عيناك، وقد سبق أن ذكرنا تخريج النحاة له والله أعلم.

(٣) (ألحق الفعل علامة جمع المؤنث وهي النون) تقييد من الأصل.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وفيه الإضمار والترفيل. انظر العيني على الخزانة ٢/ ٤٦٠، وهو في يتيمة الدهر في ترجمة أبي فراس الحمداني، وكتب إلى سيف الدولة هذا البيت وغيره مما يدل على

=

وقوله:

رأين[1] الغواني الشيب لاح بعـارضي فأعرض عني بالخـدود النـواضر[2]

=

أنه لأبي فراس، كذا ذكر يس على التصريح ١/ ٢٧٦، والشيخ محمد محيي الدين على الشذور ٢٢٧، ٢٢٨، وعليه فلا يصح الاستشهاد بهذا البيت، وإنما يذكر تمثيلًا للائتناس به، ولم يذكر العيني على الخزانة ولا التصريح ١/ ٢٧٦، ولا عبادة على الشذور ١/ ١٧٩ نسبته إلى قائل معين.

اللغة والإعراب: (نتج) هو هاهنا فعل مبني للمعلوم، والفعل من هذه المادة ملازم للبناء للمجهول. تقول: نتج القوم الناقة بالبناء للمعلوم، وتقول: نتجت الناقة بالبناء للمجهول لا غير، فإذا أردت معنى استولد جئت بالفعل مبنيًّا للمعلوم، وإذا أردت معنى ولد جئت بالفعل مبنيًّا للمجهول وأسندته إلى الناقة وشبهها، ومن الأول قول الشاعر وينسب إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثي:

أكــل عــام نعــم تحوونــه يلقحــه قــوم وتنتجونــه

(الربيع) فاعل نتج وهو الفصل المتوسط بين الشتاء والصيف، (محاسنًا) مفعول نتج، وصرف للضرورة وهو جمع محسن كمساوئ جمع مسوأ على غير قياس والمراد بها هنا الأزهار . (ألقحنها) من الإلقاح وهو إلقاء طلع الذكر على الأنثى، وضمن ألقحن معنى ولدن فعداه إلى ضمير المحاسن، و(ألقحنها): فعل ماض وفاعل ومفعول، هذه لغة عامة العرب، وقوله (غر السحائب): كلام إضافي بدل من نون النسوة في ألقحنها، أو مبتدأ مؤخر، وجملة ألقحنها خبر مقدم، والرابط نون النسوة، أما على لغة: أكلوني البراغيث، وفيها الشاهد فنون النسوة علامة جمع، وغر السحائب: فاعل ألقحن، وغر جمع غراء مؤ نث أغر بمعنى أبيض، والسحائب جمع سحابة، وفي إسناد نتج إلى الربيع، والإلقاح إلى غر السحائب على لغة: أكلوني البراغيث استعارتان مكنيتان تخييليتان، انظر عبادة على الشذور ١/ ١٨٠ وانظر إلى جانب ما تقدم الهمع ١/ ١٦٠، والدرر ١/ ١٤٢، ومعجم الشواهد ٢٦.

(١) (ألحق الفعل علامة جمع المؤنث حيث قال: رأين، ولم يقل رأت مع إسناد الفعل في كل ذلك إلى الظاهر) تقييد من الأصل.

(٢) البيت من الطويل، وينسبه بعض الرواة لأبي عبدالرحمن محمد بن عبدالله العتبي، من ولد عتبة ابن أبي سفيان. كذا ذكر العيني على الأشموني ٢/ ٤٧، وانظر معجم الشواهد ١/ ١٧٧ فقد ذكر اسمه دون كنيته، وهو من شواهد ابن عقيل (١٤٥) والأشموني (٣٦٠) وفي وحشيات أبي تمام ص ٢٩٠ط المعارف: ويقال: لعمر بن أبي ربيعة وينسب لأبي الشبل، وفي العقد الفريد ٣/ ٤٦ـ

=

وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات منها قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1] قال المصنف: (والأجود تخريجها على غير ذلك). وأحسن الوجوه

=

لمحمد بن أبي أمية . انظر محيي الدين على الشذور ط ١٥ص ٢٢٨، ٢٢٩، وفي عبادة على الشذور ١/ ١٨٠ هو لعبدالرحمن بن محمد العتبي .

اللغة والإعراب: (رأين الغواني) كسابقه في البيتين السابقين، والغواني جمع غانية وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة، أو هي التي غنيت بزوجها عن التطلع إلى الرجال، أو هي التي غنيت ببيت أبيها عن الأزواج، لكونها في رفاهية عيش ورغد، وقيل: هي الشابة، (الشيب): مفعول، (لاح) فعل ماض وفاعله، أي: ظهر، والجملة حال من الشيب، (بعارضي) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بلاح، والعارض هو الشعر على صفحة الخد، يقال: فلان خفيف العارضين أي خفيف شعر عارضيه، وعارضتا الإنسان صفحتا خديه، انظر مختار الصحاح (عرض) بتصرف، (فأعرض): معطوف على رأين، (عني بالخدود) متعلقان بأعرض، (النواضر): نعت للخدود جمع الناضر من النضرة وهي الحسن والرونق وفي النسختين الأصلية و(أ) بالظاء، وهنا تصحيف، وقد ذكرنا قبلًا محل الاستشهاد ووجهه. وانظر العيني على الخزانة ٢/ ٤٧٣، ومعجم الشعراء للمرزباني ٤٢٠ وديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٣ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، وتحقيق الكافية الشافية جـ ١من ١٩٠. هذا وقد استشهد الشارح لهذه اللغة بحديث فيه واو الجماعة، وهو: يتعاقبون...... وببيت فيه ألف التثنية (ألفيتا....) وببيتين فيهما نون الإناث هما هذا البيت والذى قبله، ولم يستشهد لواو الجمع وشاهده قوله:

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

انظر الأشموني ٢/ ٤٣.

(١) من الآية (٣) من سورة الأنبياء عليهم السلام وأولها: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ وآخرها: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾، (وأسروا النجوى): بالغوا في إخفائها بحيث لم يفهم أحد تناجيهم ومسارتهم تفصيلًا ولا إجمالًا، فلا يرد، كيف قال ذلك مع أن النجوى المسارة وإنما قالوا ذلك سرًّا لأنهم كانوا في مبادئ الشر والعناد، وتمهيد مقدمات الكيد والفساد، ومرادهم من هذا التناجي التشاور في استنباط ما يهدمون به أمر القرآن، وإظهار فساده للناس عامة، انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١١٩ بتصرف، (وأسروا النجوى): الواو عاطفة، و(أسروا النجوى) فعل ماض وفاعله ومفعوله، وهو في محل رفع خبر مقدم، وقوله (الذين) اسم موصول أحسن ما يعرب به أنه مبتدأ مؤخر، وظلموا صلته، وفي إعراب (الذين) آراء أخر ذكرها أبو البقاء على هامش الجمل (٣/ ٦٠٩، ٦١٠)، وعبادة على الشذور ١/ ١٨٠ نقلًا عن المغني فانظرها فيهما، وهذا الوجه الذى ذكرناه هو ما استجاده شارحنا تبعًا للمصنف، والأحسن تخريج القرآن على أقوى الوجوه. والله أعلم.

فيها: (إعراب)[1] الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبرًا[2]، وإنما كان الفصيح: ترك علامة تثنية الفاعل، أو نائبه، وجمعه عكس علامة تأنيثه: لأن تثنيته وجمعه[3] يعلمان[4] من لفظه دائمًا، بخلاف تأنيثه ربما لا يعلم[5] من لفظه بأن يكون مقدر التأنيث مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه، ثم[6]. (الثالث) من المرفوعات: (المبتدأ[7] وهو): الاسم (المجرد عن العوامل اللفظية) غير الزائدة[8]

---

(١) في (أ) سقوط: (إعراب) مع أنه لابد منها.

(٢) انظر شرح الشذور وعبادة عليه ١/ ١٨٠.

(٣) في (أ) سقوط: (لأن تثنيته وجمعه) مع أنه لا غنى عنه.

(٤) في (أ): يعلم، بدل: يعلمان، والصواب ما أثبته، لأن ألف الاثنين راجعة إلى التثنية والجمع معًا.

(٥) في نسخ المخطوطة الثلاث التي أتوفر على تحقيقها (قد لا) والأصوب ما صنعته؛ لأن قد لا تدخل إلا على المثبت وقد شذ قول بعضهم: وقد لا تعدم الحسناء ذامًّا، قال المصنف في المغني في مبحث قد: وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم إلا بالقسم...

(٦) علل الشارح التفرقة بين عدم إلحاق الفعل علامة تثنية وجمع على لغة الجمهرة وإلحاقهِ علامة التأنيث بعلتين، وهناك جوابين آخران ذكرهما الراعي الأندلسي في مخطوطته الأجوبة المرضية... فانظرها تحقيق الأستاذ محمود المزين المدرس المساعد بالكلية ص ١٦٢، والذي شغل النحاة ببيان وجه العلة بين منع تثنية الفعل وجمعه بينما تأنيثه ليس كذلك هو كون العلامات الثلاث فرعيات، فكان المنطقي أن يثبت الكل أعني: التثنية والجمع والتأنيث، أو يحذف الكل، لكن أن يثبت شيء ويحذف آخر فلابد من إيجاد علة، والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن اللغة لا تسير على نمط منطقي عقلاني حتى يحتم سيرها مع المنطق، فلا شك أن الاستعمال العربي هو المحك الأول والأخير في مثل هذه الأمور.

(٧) المرفوعات لا ترتيب بينها حتى يكون المبتدأ ثالثها، ولكن الشارح رأى تبعًا للمصنف أن اللائق به جعله ثالثًا والتعبير بالمبتدأ والخبر عبارة النحويين ويعبر عنهما سيبويه: بالمبني والمبني عليه، والمناطقة: بالموضوع والمحمول، والبلاغيون: بالمسند والمسند إليه، ولا يلزم أن يكون لكل مبتدأ خبر فقد يوجد بدونه نحو: أقائم الزيدان، ونحو: أقل رجل يقول ذلك. انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢ نقلًا عن المدابغي بتصرف.

(٨) مثل العوامل التي يزعمونها زائدة في ذلك الشبيه بالزائد كالاسم الواقع بعد رُبَّ إذا جاء بعده فعل لازم أو متعد أخذ مفعوله، وكالاسم الواقع بعد لعل في (لغة هذيل أو عقيل).

صريحًا كان، أو مؤولًا حالة كونه (مخبرًا عنه، أو وصفًا[1] رافعًا لمكتفى به) من ظاهر نحو: أقائم الزيدان أو ضميرًا[2] نحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰإِبْرَٰهِيمُ﴾[3]

---

(١) الوصف المكتفى بمرفوعه عن الخبر إما حقيقي -كما سيذكر الشارح- وإمَّا حكمي في مثل: لا نَوْلُكَ أن تفعل كذا، فإنه في معنى لا مِنْوَالُكَ أن تفعل كذا أي: لا ينبغي لك أن تفعل كذا انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣ بتصرف.

(٢) المراد بالضمير هنا المنفصل كما سيمثل بآية مريم عليها السلام وفيه رد على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرًا، وأوجبوا في قوله تعالى: (أراغب أنت) أن يكون محمولًا على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم في قول الشاعر:

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

انظر شرح الشذور للمصنف على هامش عبادة ٢/ ٥ بتصرف، ويستثنى من الضمير المتصل صورتان الأولى: إذا كان الوصف معطوفًا على وصف قبله رافع لمكتفى به نحو: أقائم زيد أم ذاهب، والثانية: إذا تنازع وصفان في مرفوع وأعملت أحدهما وأضمرت في الآخر مرفوعه نحو أقائم أم راحل زيد. انظر عبادة ٢/ ٣، ٤ بتصرف.

(٣) من الآية (٤٦) من سورة مريم عليها السلام وأولها: ﴿قَالَ﴾ وتمامها: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ الهمزة للاستفهام، و(راغب): مبتدأ، وساغ كونه نكرة لاعتماده على استفهام، (أنت): مرفوع براغب على أنه فاعل سد مسد خبره، (عن آلهتي) متعلق براغب، ويجوز في راغب أن يكون خبرًا مقدمًا، وأنت مبتدؤه، لكن الوجه الأول أرجح، لأن في الوجه الثاني فصلًا بين العامل ومعموله بأجنبي عنه وهو المبتدأ، وقد أوجب الوجه الثاني من لم يجز كون مرفوع الوصف ضميرًا بارزًا، وهذه الآية ترد عليه وقد قابل استعطافه ولطفه في الإرشاد بالفظاظة وغلظة العناد فناداه باسمه، ولم يقابل يا أبت بيا بني، وأخره وقدم الخبر على المبتدأ، وصدره بالهمزة لإنكار نفس الرغبة على ضرب من التعجب كأنها مما لا يرغب عنها عاقل، ثم هدده: لئن لم تنته عن مقالتك فيها أو الرغبة عنها لأرجمنك بلساني يعني الشتم والذم أو بالحجارة حتى تموت، انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٦٥ فقد اقتصر على الوجه الثاني، واكتفى أبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش الجمل ٣/ ٥٥٧، ٥٥٨ بذكر الوجه الأول الأرجح، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٢٧. وعلى كل فالجملة في محل نصب مقول القول . هذا وفي النسختين الأصلية و(ب) سقوط: (عن آلهتي يا إبراهيم) وفي النسخة (أ) عن آلهتنا وهو خطأ، ولا يخفى ما لورش من نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله في: (أراغب أنت)، و(عن آلهتي) وفي (إبراهيم) قراءتان: قرأ هشام بفتح الهاء وألف بعدها، وغيره بكسر الهاء وياء بعدها، انظر البدور الزاهرة ٢٤٣، وقد سبق التعريف بإبراهيم عليه السلام في مبحث المضمر والشاهد في الآية (أراغب أنت) حيث جاء مرفوع الوصف المكتفى به على الخبر ضميرًا بارزًا، والله أعلم.

فاعلًا كان أو نائب فاعل[1] كما سيعلم مما سيأتي[2] فعلم: أن المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر ـ وهو الغالب- ومبتدأ لا خبر له لأنه في معنى الفعل لكنه له مرفوع يغني عن الخبر، (فالأول: كزيد قائم) مثال للاسم الصريح، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[3] مثال للمؤول، لأن تقديره: صيامكم خير لكم، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[4] مثال لما دخل عليه حرف زائد، ومثله: بحسبك درهم، فالزائد لا يمنع

(١) في نسخ المخطوطة: أو مفعولًا، والصواب ما أثبته.

(٢) (مثل قوله: ما مضروب العمران) تقييد من الأصل.

(٣) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة، وقد سبق الحديث في مبحث الأحرف الموصولة والشاهد فيها هنا: (وأن تصوموا) حيث جاء المبتدأ هنا اسمًا مؤولًا بالصريح أي: وصيامكم، وقد فرقنا ثم بين المصدر الصريح والمؤول فليراجع.

(٤) من الآية (٣) من سورة فاطر، وأولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ وتمامها: ﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر بخفض راء (غير)، وقرأ الباقون من العشرة برفعها، ولأبي جعفر إخفاء النون الساكنة والتنوين في الخاء والغين في (من خالق غير) انظر البدور الزاهرة ٣١٨ بتصرف. وتتخرج قراءة جر غير على أنها نعت لخالق باعتبار، لفظه، وحينئذ ففي خبر خالق وجهان: أحدهما: جملة يرزقكم من السماء والأرض، والثاني: أنه محذوف تقديره: لكم ونحوه وعلى هذا فيرزقكم تحتمل أحد وجهين الأول: أنها صفة أيضًا لخالق فيجوز أن يحكم على موضعها بالجر اعتبارًا باللفظ وبالرفع اعتبارًا بالموضع، والثاني: أنه مستأنف. وأما على قراءة رفعها فتحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أنه خبر المبتدأ، والثاني: أنه صفة لخالق على الموضع، والخبر إما محذوف وإما يرزقكم، والثالث: أنه مرفوع باسم الفاعل على الفاعلية، لأن اسم الفاعل قد اعتمد على أداة الاستفهام إلا أنه يبعده أنه لم تحفظ فيه زيادة من، وعلى هذا الوجه في (يرزقكم) إما صفة أو مستأنف.

وقرأ الفضل بن إبراهيم النحوي غير بالنصب على الاستثناء والخبر (يرزقكم) أو محذوف، ويرزقكم مستأنف أو صفة، انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٤٨٥ بتصرف، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨٦.

الشاهد في الآية ارتفاع خالق على أنه مبتدأ مع تقدم عامل لفظي عليه وهو (من)، لكن يغتفر ذلك لكونه صلة أي زائدًا -هكذا يزعم النحاة- لكن التحقيق أنه لا زيادة لاسيما في كتاب الله بل الأحسن جعل (من) اسمًا بمعنى بعض مبتدأ وخالق مضاف إليه، ونفي البعض يفيد نفي العموم؛ لأن الاستفهام هنا إنكاري بمعنى النفي وبذا تخلص من دعوى الزيادة التي لا مبرر لها ما دام ثم احتمال قوي غيرها والله أعلم.

الابتداء به[١]، لأنه في نية الطرح[٢] (والثاني: شرطه إما: نفي)[٣] بحرف، أو فعل، أو اسم، (أو استفهام) بحرف، أو اسم[٤] (نحو: أقائم)، أو كيف قائم (الزيدان، وما)، أو ليس (مضروب العمران)، أو غير قائم الزيدان، ففي كلامه لف ونشر معكوس، وخرج بالمجرد عن العوامل اللفظية: اسم كان ونحوها فليس[٥] مبتدأ، وباللفظية: العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو التجرد للإخبار، فإنه العامل في المبتدأ على الصحيح[٦] - فهي[٧] قيد للإدخال، لا للإخراج،

---

(١) في (أ): الابتدائية.

(٢) ما ذكره الشارح عن نوعي المبتدأ منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٤، ٥.

(٣) في الأصل و(ب) سقوط: أما.

(٤) ما ذكر هو مذهب البصريين، وجوز الكوفيون عدم اعتماده مستدلين بقول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي إذا الطير مرت

وقول الآخر:

فخير نحن عند الناس منهم ... إذا الداعي المثوب قال يا لا.

وأول البصريون ذلك ونحوه على التقديم والتأخير، وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى نوعي المبتدأ والشرط المذكور في النوع الثاني، والتلميح لمذهب الكوفيين بقوله:

مبتدأ زيد وعاذر خبر ... إن قلت زيد عاذر من اعتذر

وأول مبتدأ أو الثاني ... فلعل أغنى في أسار زان

وقس وكاستفهام النفي وقد ... يجوز نحو فائز أولو الرشد

انظر شرح ابن عقيل على هامش حاشية الخضري ١/ ٨٨، ٩٠.

(٥) في (أ) سقوط: (فليس).

(٦) ما ذكره الشارح عاملا لرفع المبتدأ هو مذهب سيبويه، قال ابن مالك:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا ... كذاك رفع خبر بالمبتدا

وفي المسألة آراء أخر ذكرها ابن عقيل فانظره جـ ١/ ٩١، ٩٢على هامش حاشية الخضري وهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

(٧) (أي العوامل اللفظية) تقييد من الأصل.

(وبمخبرًا)[1] عنه: الأسماء التي لم تركب نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، فإنها وإن تجردت عما ذكر لكن لا إخبار عنها، وبالوصف ـ والمراد به: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ـ: غيره كاسم[2] الفعل نحو: هيهات الحجاز[3] أي: بعد، وبمكتفى به: ما لا يكفى به نحو: أقائم أبواه[4] زيد، فلا يعرب قائم مبتدأ، لأنه لم يكتف بمرفوعه، بل زيد: هو المبتدأ، وقائم: خبره، وأبواه: فاعل به[5] (ولا يبتدأ بنكرة)، لأن الغرض من الإخبار الإفادة، وهي منفية إذا كان المبتدأ نكرة (إلا إذا[6] عمت)[7] بوقوعها في سياق النفي (نحو: ما رجل في الدار)، أو بغيره ككونها[8] صيغة عموم ـ نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[9] ونحو: من يقم أقم

(١) في (أ): وبمخبر، وكلاهما صواب.

(٢) في (أ): غير اسم، بدل: غيره كاسم، والصواب ما أثبته، لأن (غيره) فاعل خرج المقدرة أي: وخرج بالوصف غيره مما ليس كذلك كاسم الفعل.

(٣) سبق التعريف به في مبحث المثنى.

(٤) في (أ): أبوه، بدل: أبواه، وكلاهما صواب.

(٥) من قوله: (وبمكتفى به) إلى هنا منقول بتصرف من شرح الشذور وإليكه ٢/ ٥ على هامش حاشية عبادة: (وخرج عن قولي مكتفى به نحو: أقائم أبواه زيد، فليس لك أن تعرب أقائم مبتدأ وأبواه فاعلًا أغنى عن الخبر، لأنه لا يتم به الكلام، بل زيد مبتدأ وقائم خبر مقدم، وأبواه فاعل به).

(٦) في نسخ المتن التي عندى (إن) بدل (إذا).

(٧) والمراد بقوله: (إذا عمت) أي بنفسها أو بغيرها ومعنى عمت: أفادت العموم الشمولي، وهو تناول جميع الأفراد دفعة واحدة، لا العموم البدلي، وهو: تناول الأفراد واحدًا بعد واحد، فعمومها مظنة صحة الابتداء بالنكرة وكذا خصوصها، وأما قولهم: تمرة خير من جرادة، فمقصور على السماع. انظر عبادة على الشذور ٢/ ٥ بتصرف.

(٨) في(أ): لكونها، والصواب ما أثبته.

(٩) من الأيتين ١١٦ من سورة البقرة، ٢٦ من سورة الروم (كل): مبتدأ وصح الابتداء بها مع أنها نكرة لكونها: صيغة عموم، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف، والتنوين في كل عوض عن المضاف إليه، أي كل ما فيها كائنًا ما كان من أولي العلم وغيرهم. (له قانتون) منقادون لا يستعصي شيء منهم على تكوينه ومشيئته، ومن كان هذا شأنه لم يتصور مجانسته لشيء، ومن حق الولد أن يكون مجانسًا الوالد، وصيغة جمع العقلاء في (قانتون) الذي هو خبر كل للتغليب، أو

=

معه، ونحو: من جاءك[1] (أو خصت) بوصف مذكور (نحو: رجل صالح جاءني) أو مقدر نحو: السمن منوان[2] بدرهم، فالسمن: مبتدأ، ومنوان: مبتدأ ثان، وبدرهم: خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، وسوغ الابتداء بمنوان وصفه المقدر، أي: منوان منه بدرهم، ومثله قولهم: ما أحسن زيدًا، لأنه في معنى شيء عظيم[3] وفي معنى وصفها: تصغيرها نحو: رجيل جاءني، لأنه بمعنى رجل صغير جاءني، وإضافتها[4] نحو قوله ﷺ: «**خمس صلوات كتبهن الله على العباد**»[5] أو تعلق[6] المعمول بها نحو قوله ﷺ: «**أمر بمعروف**[7]

=

كل من جعلوه لله تعالى ولدًا قانتون أي: مطيعون عابدون له معترفون بربوبيته تعالى كقوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ انظر أبا السعود ١/ ١٥٠، ١٥١ بتصرف آية ٥٧.

(١) مثل الشارح للنكرة العامة بأربعة أمثلة أولها: تقدم عليه نفي ومثله: أن يتقدمه استفهام مثل أرجل عندك؟ والثاني: صيغة عموم وهي كل، والثالث: اسم شرط وهو مَنْ، والرابع: اسم استفهام ليدل على أنه لا فرق في عموم النكرة بين أن تكون عامة بنفسها أو بالسياق.

(٢) منوان تثنية (منا) بالتخفيف والقصر كالعصا، والمنا آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات، ويقال مَنٌّ كضَبٍّ تثنيته منان كضبان، وقال بعضهم: المنا: رطلان، انظر عبادة ٢/ ٦ بتصرف.

(٣) من قوله: (ومثله) إلى هنا ساقط من الأصل و(أ)، وكون ما التعجبية موصوفة هو أحد آراء فيها، وقيل: إنها اسم موصول، وقيل: نكرة تامة، وقيل: استفهام، والأصح الأول، والدليل على اسمية ما التعجبية: عود الضمير من الفعل الذي بعدها إليها.

(٤) أي: ومن التخصيص تقييد من الأصل.

(٥) انظر صحيح مسلم كتاب الإيمان باب بيان الصلوات التي كتبهن الله على العباد، وروايته ص ٣١: «خمس صلوات في اليوم والليلة» والشاهد في الحديث: خمس صلوات، حيث جاء المبتدأ خمس نكرة، والذي سوغ ذلك تخصيصه بالإضافة إلى صلوات، وقوله كتبهن الله: خبر المبتدأ، والرابط هن في (كتبهن) وعلى العباد متعلق بكتب.

(٦) في (أ)، (ب): وتعلق، والأصوب (وأو) لأنها الأوضح في الدلالة على التنويع والتقسيم.

(٧) (معمول أمر وهو المقتضي للابتداء بالنكرة) تقييد من الأصل.

صدقة ونهي عن منكر[1] صدقة»[2] (وعليها) أي: العموم، والخصوص ينزل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[3] أما العموم فمن حيث إن الغرض المستفاد من الآية: أن كل مؤمن خير من المشرك[4]، وأما الخصوص فللوصف بمؤمن[5]،

---

(١) (أي كذلك) تقييد من الأصل.

(٢) جزء من حديث شريف أخرجه مسلم في كتاب (المسافرين) الحديث (٨٤). وفي كتاب (الزكاة) الحديث (٥٣) (أمر بالمعروف)، وبروايات أخرى متعددة، انظر مسند ابن حنبل ١/ ١٦٧، وجامع الأصول جـ ١٠ حديث ٧٢٩١. واستشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية فانظره بتحقيق د/ الرصد جـ ١/ ٩١، وشرح التسهيل ١/ ١٤٨، والشاهد في الحديث: «أمر بمعروف،..... ونهي عن منكر» حيث جاء المبتدأ نكرة، والذي سوغ كونه مصدرًا عاملًا عمل فعله مخصصًا بمعموله (بمعروف) (عن منكر).

(٣) من الآية (٢٢١) من سورة البقرة، والمعنى: ولعبد مؤمن مع ما به من ذل المملوكية خير من مشرك مع ما له من عز المالكية، ولو أعجبكم بها فيه من دواعي الرغبة فيه الراجعة إلى ذاته وصفاته. انظر أبا السعود ١/ ٢٢٠، ٢٢١. والشاهد في الآية (ولعبد) حيث جاء المبتدأ نكرة، والذي سوغ ذلك وقوعه في سياق العموم، وذلك من حيث الغرض المستفاد من الآية بأن كل مؤمن خير من المشرك، وثم مسوغ آخر هو: تخصيصها بالوصف بمؤمن فاجتمع فيها مسوغا العموم والخصوص كما ذكر شارحنا تبعًا للمصنف، وخبر المبتدأ (خير)، (ومن مشرك) متعلق بخير، وهو المفضل عليه، وأما المفضل فهو: ولعبد مؤمن، وذهب بعضهم إلى أن المسوغ هنا وقوع النكرة بعد لام الابتداء، ذكر ذلك عبادة على الشذور ٢/ ٦. والواو في قوله (ولعبد) عاطفة ما بعدها على قوله: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ وفيها نفي الشاهد الذي ذكرناه في المعطوف، ولورش في مؤمن إبدال همزته واوًا لكونها ساكنة وهي فاء الكلمة، والله أعلم.

(٤) في (ب) شرك: والصواب ما أثبته لأن الغرض الموازنة بين ذاتين.

(٥) أشار ابن مالك في ألفيته إلى عدم جواز الابتداء بالنكرة إلا في الحالات التي ذكرت بقوله:

ولا يجوز الابتدا بالنكرة	ما لم تفد كعند زيد نمرة
وهل فتى فيكم فما خل لنا	ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل	بر يزين وليقس ما لم يقل

=

(الرابع) من المرفوعات: (خبره[1]) أي: خبر المبتدأ (وهو: ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور)، فخرج عن أن يكون خبرًا: مرفوع الفعل من الفاعل، أو نائبه لأنه ليس متمًّا للفائدة مع مبتدأ بل مع فعل، ومرفوع الوصف المذكور وإن[2] تمت به الفائدة مع مبتدأ لما مر أن هذا الوصف لا خبر له، (ولا يكون) الخبر (زمانًا والمبتدأ اسم ذات[3])، فلا يقال: زيد اليوم، وعمرو غدًا (ونحو: الليلة الهلال[4]) واليوم خمر[5]، (متأول) برؤية الهلال وشرب خمر ليكون[6] معنى فيصح الإخبار عنه باسم الزمان كما يصح الإخبار به عن سائر المعاني كما فهم من قوله: (والمبتدأ اسم ذات) نحو: الصوم[7] اليوم، والسفر[8]

=

انظر شرح ابن عقيل على هامش حاشية الخضري ١/ ٩٧: ١٠٠، هذا ولابد مع المسوغات التي ذكرها العلماء من مراعاة معنى صحيح مقصود، انظر عبادة ٢/ ٥، ٦، وما ذكره الشارح عن مسوغات الابتداء بالنكرة منقول بتصرف لا يكاد يذكر من شرح الشذور فانظره ٢٥/ ٥، ٦ على هامش عبادة، والله أعلم.

(١) لم يجمع المصنف بين المبتدأ والخبر في باب واحد نظرًا إلى أن كل واحد منهما مستقل، انظر عبادة ٢/ ٧.

(٢) في (أ) لأنه.

(٣) قال ابن مالك عن هذا الحكم:

ولا يكـــون اســـم زمـــان خـــبرا عـــن جثـــة وإن يفـــد فـــأخبرا

(٤) من أمثلة الكتاب ١/ ٢٠٨، انظر تحقيق الكافية الشافية د/ الرصد (جـ ١ ص٧٦) ومفاد المصنف أن الخبر: الليلة وهو قول، وقيل الخبر المتعلق وهو الصحيح، قال في الهمع: ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل، وأن تسمية الظرف خبرًا مجاز، وقيل الخبر مجموع العامل والظرف، ويجري الخلاف في الجار والمجرور، وقال الحفيد: الأكثر على أن الخبر الظرف، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٧.

(٥) انظر مجمع الأمثال ٢/ ٣٨٨. قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده، انظر تحقيق الكافية الشافية ١/ ٨٦، والشاهد فيه كالشاهد في الليلة الهلال.

(٦) أي المبتدأ: تقييد من الأصل.

(٧) اسم معنى، تقييد من الأصل.

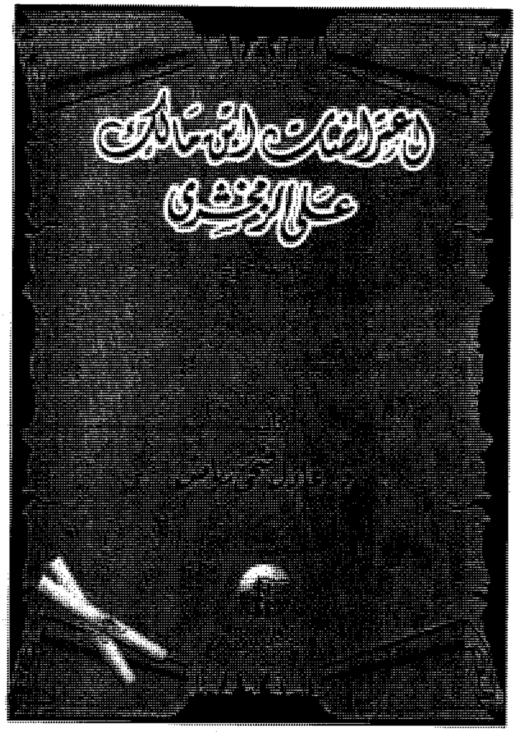
(٨) اسم معنى، تقييد من الأصل.

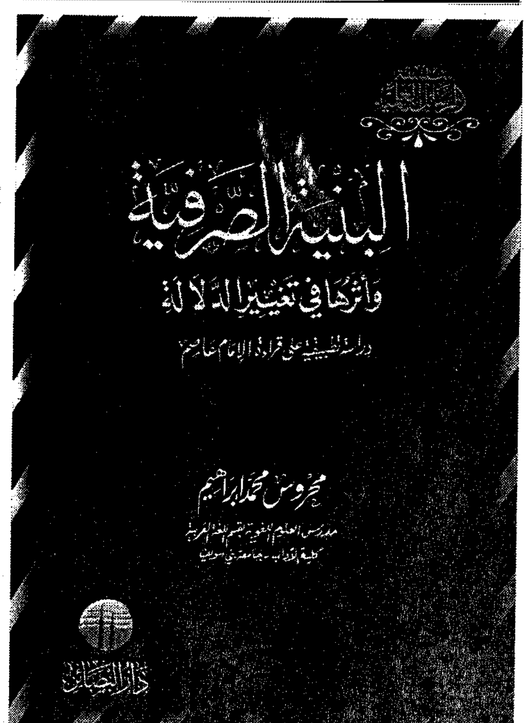
غدًا[1]، وخرج باسم الزمان اسم المكان فيصح الإخبار به عن اسم الذات كاسم المعنى نحو: زيد أو العلم أمامك أو عندي[2].

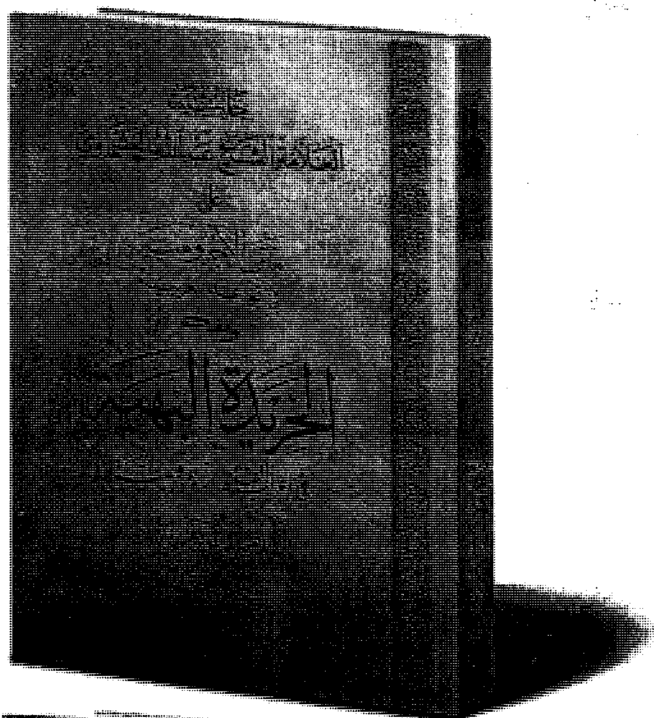
***

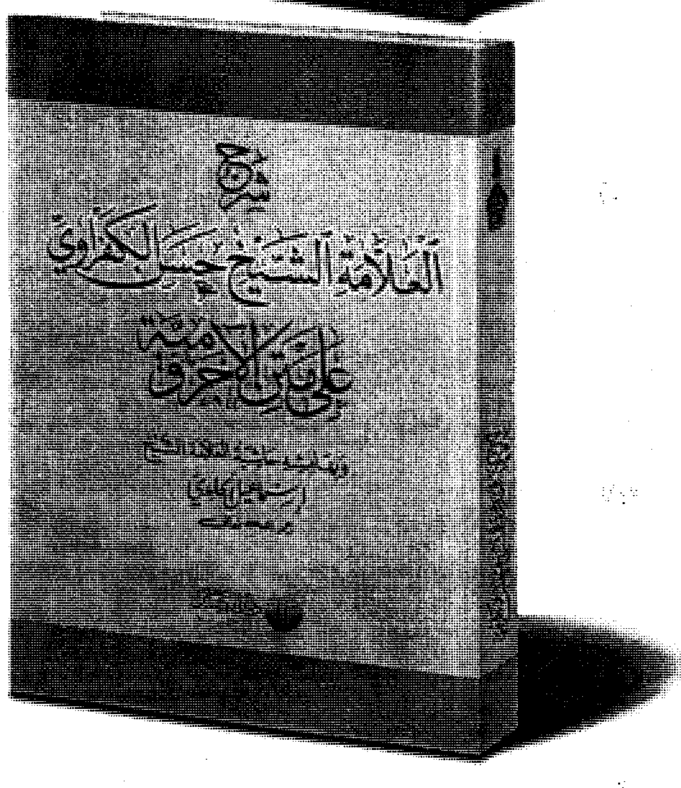
(١) ما مشى عليه المصنف من منع الإخبار بالزمان عن الذات مطلقًا سواء أفاد أم لا هو الصحيح، وأما اشتراط بعضهم الإفادة لجواز الإخبار بالزمان عن الذات، وهو قول ابن مالك فهو خلاف الصحيح، انظر هذه المسألة في الأشموني ١/ ٢٠٣ وعبادة ٢/ ٨٢٧.

(٢) ما ذكره الشارح عن حكم الإخبار بالزمان عن الجثة وعن المعنى منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٧.




البنية الصرفية
وأثرها في تغيير الدلالة
دراسة تطبيقية على قراءة الإمام عاصم
محروس محمد ابراهيم
مدرس العلوم اللغوية بقسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة بني سويف
دار البصائر




شرح
العلامة الشيخ حسن الكفراوي
على متن الآجرومية

(الخامس) من المرفوعات: (اسم كان وأخواتها) المسماة بالنواسخ والنواقص[1]، رفع بها[2] تشبيهًا بالفاعل، ويسمى[3] اسمها حقيقة وفاعلها مجازًا[4]، كما يسمى منصوبها خبرها حقيقة ومفعولها مجازًا[5] ومشهورًا[6].

---

(١) تسمى هذه الأفعال بالنواقص لنقصها بسبب افتقارها إلى المنصوب، وأما تسميتها بالنواسخ فمن باب إطلاق اسم الأعم على الأخص لصدقه على غيرها أيضًا، وهو اسم لما ينسخ حكم المبتدأ والخبر، وكان وأخواتها. بهذه المثابة. انظر عبادة على الشذور (٢ / ٨) بتصرف.

(٢) أي المبتدأ (تقييد من الأصل).

(٣) أي المرفوع بها (تقييد من الأصل).

(٤) تسمية اسم كان وأخواتها بذلك حقيقة اصطلاحية، فلا يقال الاسم ليس اسما لهن بل اسم لمدلوله الذي وضع له، وأما كونه فاعلًا مجازًا فمن باب الاستعارة لمشابهته للفاعل في كونه اسما مرفوعًا بعد فعل، وعند سيبويه فاعل حقيقة، ورد بأن فاعلها هو مصدر خبرها مضافا لاسمها. انظر المرجع السابق (٢ / ٩) بتصرف. ومثل ذلك يقال في خبرها، ويشترط في اسم كان وأخواتها خمسة شروط عامة وهي: أن لا يلزم التصدير ولا يلزم الحذف، ولا عدم التصرف، ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره، وكون كان وأخواتها عاملة الرفع في اسمها هو الصحيح، وبه صرح شارحنا في قوله: (رفع بها..إلخ) وفي المسألة خلاف فانظره في عبادة (٢ / ٨) بتصرف.

(٥) يشترط في خبرها أن لا يكون طلبًا ولا إنشاء.

(٦) من غير المشهور من أخوات كان: رد، وترك، وغدا، وراح، وأخبى، واستحال، وقعد، وحال، وارتد، وتحول، وقد تكون: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وبات، وظل بمعنى: صار نحو قوله تعالى في الواقعة: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾، وقوله في آل عمران: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾، وقوله في النحل: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ وقول الشاعر:

أمسـت خـلاء وأمـسى أهلهـا احتملـوا

وقوله:

أبيـــت كـــأنني أطـــوى بحبـــل

انظر المرجع السابق بتصرف.

أخوات كان (أمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس) وهذه السبعة مع كان تعمل «مطلقًا» عن التقييد[1] بشرط كما[2] يأتي نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[3] (و) أربعة (تالية[4] لنفي[5] أو شبهه) من نهي ودعاء[6].

---

(١) (عن التقييد) ساقطة في (أ).

(٢) في النسخة (أ): (ما)، وفي النسختين (الأصلية، ب): (مما)، والصواب: (كما).

(٣) من الآية (٥٤) من سورة الفرقان وأولها: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ المراد بكان هنا مطلق الزمن وعمومه، لأن كينونته تعالى قديرًا لا تتعلق بوقت دون آخر، و(قديرا) خبر كان صيغة مبالغة؛ أي: حيث خلق من مادة واحدة بشرًا ذا أعضاء مختلفة وطباع متباعدة وجعله قسمين متقابلين وربما يخلق من نطفة واحدة توأمين ذكرًا وأنثى. انظر: (الجمل على الجلالين) (ج ٣ / ص ٢٦٤) بتصرف، ولورش ترقيق راء (قديرًا) لكونها بعد ياء ساكنة. انظر: (البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة) (ص/ ٢٧٨) والشاهد في الآية كون كان ناقصة ناسخة رافعة اسمها (ربك) على الصحيح، وناصبة خبرها (قديرًا).

(٤) قوله: (وأربعة) مبتدأ والخبر محذوف لدلالة تعمل سابقًا، وتالية حال من الضمير فيه، وسوغ الابتداء بالنكرة: التنويع والتقدير، وأربعة تعمل حال كونها تالية، وكذلك تعمل فيما بعده، تقييد من الأصل.

(٥) إيلاء زال وأخواتها للنفي يكون ظاهرًا كما سيمثل الشارح، ومقدرًا؛ لأن المقدر عندهم بمنزلة الملفوظ، لكن لا يطرد حذف النفي معها إلا إذا كان النافي (لا) والفعل المضارع واقع في جواب قسم كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي: لا تفتأ، وقوله: يمين الله أبرح قاعدًا. أي: لا أبرح، ثم إن كان الفعل ماضيًا اشترط في النفي أن يكون (ما) أو (لا) أو (لن) وإن كان مضارعًا فبأي نافٍ كان حتى (ليس) خلافًا لظاهر لفظه من أن النافي بأي أداة مع أي فعل، وقوله تالية لنفي أي: أصالة. فأما الفصل بين النافي ومنفيه بجملة معترضة فهو نادر، وخلاف الأصل. انظر: «عبادة على الشذور» (٢ / ٨، ٩) بتصرف.

(٦) إنما كان النهي والدعاء شبيهين بالنفي، لأن المطلوب بهما غير محقق فهو غير موجود فهو نفي داخل على نفي، فصحح قولهم أن الأربعة لملازمة الخبر للمخبر عنه، وقيل لأن فيهما عمومًا. انظر =

وهي: (زال ماضي يزال)[1] فالنفي نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[2] والنهي نحو قوله:

صاحِ شمِّر ولا تزل[3] ذاكر الموْ ... تِ فنسيانه ضلال مبين[4]

= المرجع السابق بتصرف. والدعاء يكون (بلا) في الماضي، و (بلن) في المضارع قاله المحلي في شرح (جمع الجوامع) وفاقًا لابن عصفور، ومنعه ابن مالك وغيره، وقالوا لا حجة في بيت الأعشى:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلْـ ... ـتُ لكم خالدًا خلود الجبال

لاحتمال أن يكون خبرًا، ولذا خص في الارتشاف الدعاء بلا، وهو ما يفيده الرضي، ومثل النهي والدعاء في شبه النفي: الاستفهام الإنكاري نحو: أتزال عاصيًا؟، ولعله تركه للاستغناء عنه بكونه أشبه النفي. انظر المرجع السابق بتصرف.

(١) زال الناقصة من باب علم لا توصف بتعد ولا قصور، وليس لها مصدر، ولا أمر عند الجمهور، وحكى الكسائي والفراء أن زال الناقصة لها مضارع ثان وهو: يزيل، فيكون مشتركًا بين التام والناقص، بل قال الفراء: ميزت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعِل بكسر العين بعد أن كانت فعَل بفتحها فرقًا بين التام والناقص، وقال ابن خروف: يجوز أن تكون الناقصة منقولة من زال يزيل، فعلى هذا عينها ياء، أما زال التامة قاصرها ومتعديها فلهما أمر ومصدر مثل: زُل بضم الزاي وكسرها ومصدرهما الزوال والزيل. انظر عبادة على الشذور ٢ / ١٠ بتصرف.

(٢) من الآية (١١٨) من سورة هود عليه السلام وأولها: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ الواو في (ولا يزالون) للعطف، ولا نافية، ويزالون مضارع ناسخ ناقص واسمه واو الجماعة (ولا يزالون) في قوة استثناء نقيض التالي، فكأنه قال: ولكنه لم يجعلهم أمة واحدة، فعبر عن هذا بقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ﴾ إلخ، ويستثنى من واو الجماعة في يزالون قوله في الآية بعدها: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾، و﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ خبر يزال، والمراد بالاختلاف: الاختلاف في الدين. انظر الجمل على الجلالين ج ٢ ص ٤٣٠ بتصرف.

والشاهد عمل يزال في اسمها الرفع محلًا وفي خبرها (مختلفين) النصب؛ وذلك لأنها سبقت بنفي هو (لا) وهو حرف، وقد يكون النفي باسم أو بفعل موضوع للنفي. انظر عبادة على الشذور ٢ / ٩ بتصرف.

(٣) (تزل اسمها ضمير مستتر تقديره: أنت) تقييد من الأصل.

(٤) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وهو من الخفيف. =

والدعاء نحو قوله:

ألا يا اسلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البِلَى ... ولا زالَ مُنهَلًّا بجرعائك القطر (١)

=

اللغة والإعراب: (صاح) مرخم صاحب على غير القياس، وهو منادى لحرف نداء محذوف تقديره: يا صاحبي، مبني على ضم مقدر على الحرف المحذوف في محل نصب مفعول به، (شمر) فعل أمر فاعله مستتر تقديره أنت، (ولا تزل) الواو عاطفة إنشاء على مثله، (ولا) ناهية، و(تزل) مضارع زال مجزوم بها، واسمها مستتر وجوبًا تقديره أنت وخبرها الكلام الإضافي، (ذاكر الموت)، (فنسيانه) الفاء للتعليل، ونسيانه: كلام إضافي مبتدأ خبره (ضلال) المنعوت ب (مبين).

والمعنى: يا صاحبي اجتهد، واستعد للموت ولا تنس ذكره فإن نسيانه ضلال ظاهر، والشاهد في البيت: (ولا تزل) حيث عملت تزل مضارع زال عمل كان؛ لتقدم النهي عليها، وهو شبيه النفي، وفيها شاهد آخر حيث عمل مضارع زال عمل كان لاستيفائه الشرط المذكور.

انظر هذا الشاهد في: شرح العمدة لابن مالك ٦٢، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٣٩، والعيني على الخزانة ٢ / ١٤، وشرح التصريح ١ / ١٨٥، والهمع ١ / ١١١، والدرر ١ / ٨١، والأشموني والعيني عليه ١ / ٢٢٨، وتحقيق الكافية الشافية للدكتور الرصد ١ / ١٠٠، ومعجم الشواهد (النون المضمومة).

(١) البيت من الخفيف قاله: ذو الرمة غيلان بن عقبة في صاحبته (ميّ).

اللغة والإعراب: (ألا) حرف استفتاح، (يا) حرف نداء والمنادى محذوف أي: يا هذه، أو تنبيه توكيد لـ(ألَا)، «اسلمي» أمر مراد به الدعاء، وفاعله، وهو من السلامة أي البراءة من العيوب، (يا دار مي) منادى مضاف إلى (مَيّ) وهي صاحبة الشاعر وليس ترخيم مية كما قد يتوهم، (على البلى) جار ومجرور متعلق بـ(اسلمي)، والبلى كرضا: الخلق والرث، (ولا زال) الواو عاطفة إنشاء على مثله، (لا) حرف دعاء وهو شبيه بالنفي، وهذا مسوغ لعمل زال عمل كان، وهذا هو الشاهد من البيت، واسم زال مؤخر، (القطر) وهو المطر وخبر زال (منهلًا) أي: منسكبًا منصبًّا، (بجرعائك) متعلق بـ(منهلًا) والجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئًا، وفي البيت شاهدان آخران أولهما: (يا اسلمي) حيث دخل حرف النداء على غير الاسم وهو فعل الأمر الدعائي فيخرج على أحد وجهين أقواهما: تقدير منادى محذوف أي: يا هذه، وثانيهما: تقديرها حرف تنبيه توكيد لـ(ألا).

والشاهد الثاني: (ولا زال منهلًّا القطر) حيث توسط خبر زال بينها وبين اسمها، وهذا جائز.

انظر هذا الشاهد في: الأمالي الشجرية ٢ / ١٥١، والعيني على الخزانة ٢ / ٦، والتصريح ويس عليه ١ / ١٨٥، والهمع ١ / ١١١، ج٢ ص٧٠،٤، والدرر ١ / ٨١، ٢ / ٨٦،٢٣، الأشموني ١ / ٣٧، ٢٢٨، شرح ابن عقيل ط٢ ج١ ص٢٦٦، ٢٦٧، ومعجم الشواهد (الراء المفتوحة).

بخلاف زال: ماضي يزول، وماضي يزيل، فإنهما تامان، والأول منهما قاصر بمعنى: ذهب، وانتقل، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾[1] الآية، والثاني متعد لواحد بمعنى (ماز) نحو: زل ضأنك من معزك أي: مزه منه[2]، (وبرح) نحو: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾[3].

---

(١) من الآية (٤١) من سورة فاطر، وتمامها: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾، (أن تزولا) : ناصب ومنصوب، وألف الاثنين فاعل، وعلامة النصب حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وماضي تزول: زال التامة؛ أي: ذهب وانتقل، وهو فعل تام قاصر، وفيه الشاهد، وفي موقع المصدر المؤول أقوال: فقد قال الزجاج: إنه في محل نصب مفعول ثان ليمسك بإسقاط الخافض أي: يمسكها من الزوال؛ أي: يمنعها منه، وقيل: مفعول لأجله؛ أي: كراهة زوالهما، وقيل: لئلا تزولا، وأن يكون بدل اشتمال؛ أي: يمنع زوالهما، انظر الجمل على الجلالين ٣ / ٤٩٩ (ولئن زالتا) : الواو للقسم، والمقسم به محذوف؛ أي: والله، واللام واقعة في جواب القسم، وإن شرطية، وزالتا ماضٍ تام قاصر بمعنى: بقيتا مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والتاء للتأنيث، وألف الاثنين فاعل؛ وجواب الشرط محذوف للعلم به؛ لأنه إذا اجتمع قسم وشرط- كما هنا- كان الجواب للمتقدم وهو القسم. (إن أمسكهما) : إن نافية بمعنى ما، وأمسكهما ماضٍ ومفعوله، وقوله (من أحد) من صلة كما يزعمون، وأحد فاعل أمسك مجرور لفظًا مرفوع تقديرًا، والصحيح أن (من) هنا اسم بمعنى: بعض، ونفي البعض يستلزم نفي الكل، وعليه فهو فاعل أمسك مبني على السكون في محل رفع مضاف إلى أحد والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، و(من بعده) متعلق بمحذوف نعت لأحد، أو متعلق بأمسك، وأمسك في الآية بمعنى: يمسك كما ذكر أبو البقاء على هامش الجمل ٤ / ٢٢٢.

(٢) جمع العلامة الأمير بين استعمالات (زال) الثلاثة أعني الناقصة، والتامة القاصرة، والتامة المتعدية لواحد فانظره ص (٥١) على الشذور.

(٣) من الآية (٩١) من سورة طه وأولها: ﴿قَالُواْ﴾ وآخرها: ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾، ﴿لَن نَّبۡرَحَ﴾ ناصب ومنصوب وهو مضارع برح الناقصة، وتقدم عليه نفي، وهذا شاهد الشارح من الآية، وثم شاهد آخر هو: كون المضارع يعمل عمل الماضي في هذا الباب، واسم نبرح مستتر تقديره: (نحن)، و(عليه) جار ومجرور متعلق بـ(عاكفين) الذي هو نبرح أي: مقيمين، والضمير في عليه عائد إلى عبادة العجل، والجملة من نبرح ومعموليها في محل نصب مقول القول، وقد جعلوا رجوعه عليه السلام غاية لعكوفهم، لكن لا على طريق الوعد بترك عبادته عند رجوعه بل بطريق التعلل والتسويف؛ انظر الجمل على الجلالين ٣ / ١٠٨ بتصرف.

(وفتئ)[1] نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ أي: لا تفتأ ﴿تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[2]، (وانفك) كقوله:

لـــيس ينفـــك ذا غنـــى واعتـــزاز ... كـــل ذي عفـــة مقـــل قنـــوع[3]

---

(١) فتئ: مثلثة الفاء، وبالهمز أخت زال. انظر عبادة على الشذور ٢ / ٨ بتصرف.

(٢) من الآية (٨٥) من سورة يوسف عليه السلام وأولها: ﴿قَالُوا۟﴾ وآخرها: ﴿حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾، (تالله) : قسم ومقسم عليه مجرور به، جوابه ﴿تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ فتفتأ مضارع فتئ الناقصة الناسخة أخت زال المفيدة للاستمرار، وفيها الشاهد حيث عملت لتقدير نفي ما قبلها، وهذا مقيس بعد القسم أي: تالله لا تفتأ، وذلك لعدم الالتباس بالإثبات فإن القسم إذا لم يكن معه علامة الإثبات يكون على النفي ألبتة.

انظر أبا السعود ٤/ ٣٠٢ ط عبدالرحمن محمد بتصرف، وإنما قدر نفي محذوف، لأن القسم المثبت لا يجاب إلا بفعل مؤكد بالنون واللام عند الكوفيين، أو بهما عند البصريين، فلما وجد الجواب هنا خاليًا منهما علم أن القسم على النفي، ولذلك قال بعض الحنفية: (لو قال: والله أجيئك غدًا، كان المعنى على النفي فيحنث بالمجيء لا بعدمه)، وثم شاهد آخر هو: كون مضارع فتئ يعمل عمل ماضيها إذا استوفى شرطه، واسم تفتأ مستتر وجوبًا تقديره: أنت، وخبر تفتأ: جملة تذكر يوسف، والجملة من تفتأ ومعموليها لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مقول القول، وإنما قال أخوة يوسف ذلك تسلية لأبيهم، فإن قلت: كيف حلفوا على شيء لم يعلموا حقيقته؟ قلت: بنوا ذلك على الأمر الأغلب الظاهر.

ويوسف عليه السلام هو يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى السلام. فهو الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم كما ذكر نبينا ﷺ، ويوسف اسم عبراني، ولذلك منع من الصرف، وقد عاش مائة وعشرين عامًا، وعاش أبوه مائة وسبعة وأربعين سنة، وعاش جده مائة وثمانين سنة، وجد أبيه خليل الرحمن مائة وخمسًا وسبعين سنة، ذكر ذلك السيوطي في التحبير. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٤٣٣ بتصرف.

(٣) البيت من الخفيف لم يقف العيني على هامش الخزانة ٢ / ٧٣، ولا على الأشموني ١ / ٢٢٧، ٢٢٨ على قائله.

ومعنى البيت: لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غنيًا وعزيزًا.

=

(و) واحد (صلة لما) المصدرية (الوقتية)، وهي: (دام)[1] نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ﴾- أي: مدة دوامي - ﴿حَيًّا﴾[2]، وسميت مصدرية؛ لأنها تقدر بمصدر، وهو: الدوام، وظرفية؛ لأنها تقدر

=

اللغة والإعراب: (ليس) أهمل هاهنا ولم يعمل حملًا لها على (ما) ويجوز أن يعمل بأن يضمر فيها ضمير الشأن، ويكون اسمه: ما بعده، خبره: (ينفك) مضارع انفك، وفيه الشاهد حيث عملت عمل كان لتقدم النفي عليها، وهو: ليس، وفيه شاهد آخر: حيث عمل مضارع (انفك) عمل (كان) بالشرط المذكور، واسم ينفك (كل) المضافة إلى (ذي) بمعنى: صاحب، المضافة أيضًا إلى (عفة)، وخبر ينفك مقدم، وهو: (ذا) مضاف إلى (غنى)، وهذا شاهد ثالث على جواز توسط خبر ينفك بينها وبين اسمها كما في البيت السابق، (مقل قنوع) نعتان مجروران، وضبط الشيخ أبو حيان فعل قنوع: برفع قنوع على الابتداء، ومقل مقدمًا خبره، والمقل بمعنى القليل، وقيل تنازع (ليس) و(ينفك) في قوله: (كل ذي عفة) والأصح إعمال الثاني لقربه. انظر العيني على الأشموني ١ / ٢٢٧، ٢٢٨ بتصرف.

ولا يصح أن يكون كل اسم (ليس) مؤخرًا؛ لأن الكلام عليه من باب سلب العموم، والقصد عموم السلب. انظر الصبان على الأشموني ١ / ٢٢٨، والتصريح ١ / ١٨٥، والهمع ١ / ١١، والدرر ١ / ٨٠، والأشموني١ / ٢٢٧، ومعجم الشواهد (العين المكسورة).

(١) اشتراط تقدم (ما) المصدرية الظرفية؛ هو لجواز العمل لا لوجوبه، فلا يرد نحو: قوله تعالى في سورة هود عليه السلام ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ فإنها بمعنى: بقي، ولا تعمل هذا العمل مع وجود الشرط إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. انظر عبادة على الشذور ٢ / ١٠ بتصرف.

(٢) من الآية (٣١) من سورة مريم عليها السلام وأولها: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ أي: أمرني بها، وهو معطوف على قوله في الآية السابقة: ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، ولورش تغليظ لام الصلاة؛ لكونها مفتوحة بعد حرف الصاد المطبقة، (والزكاة) : معطوف على الصلاة عطف مفرد على مثله، والمراد بها هنا: زكاة المال إن وجدت، أو بتطهير النفس عن الرذائل، (ما دمت حيا) ما: مصدرية ظرفية، دمت: دام واسمها، وحيًّا: خبرها، والجملة من (ما) وما دخلت عليه: في تأويل مصدر مضاف إليه الظرف أي: مدة دوامي حيًّا، كما فسره الشارح تبعًا للمصنف، والظرف متعلق بـ (أوصاني) انظر أبا السعود ٥ / ٢٦٤ بتصرف.

بظرف، وهو: المدة، فلو قلت: دام زيد صحيحًا ـ كان قولك صحيحًا حالًا لا خبرًا؛ لانتفاء (ما) وكذا: عجبت مما دام زيد صحيحًا؛ لانتفاء الظرفية في (ما) إذ المعنى: عجبت من دوامه صحيحًا[1]،ويجب[2] حذف (كان وحدها) أي: دون اسمها وخبرها وسائر أفعال الباب بعد (أما) في نحو قول العباس بن مرداس[3] ﷺ:

أبـا خراشــة (أمــا أنــت ذا نفــر) فــإن قــومي لم تــأكلهم الــضبع[4]

---

(١) ما قاله الشارح عن الخامس من المرفوعات وهو اسم كان وتفصيل أنواعها وذكر شروط ما له شروط منقول بتصرف لا يكاد يذكر من شرح الشذور للمصنف، والأصل أوضح فانظره ٢ / ٩، ١٠ على هامش حاشية عبادة.

(٢) عبر بالوجوب ردًا على من قال: ليس الحذف واجبًا، وردًا على من قال: لا يتصف الحذف بوجوب ولا جواز، وإنما وجب الحذف؛ لأن (ما) عوض عنها، ولا يجمع بين العوض والمعوض، وجوزه المبرد وجرى عليه الفاكهي: انظر عبادة ٢ / ١٠، ١١ بتصرف.

(٣) العباس بن مرداس ﷺ صحابي من المؤلفة قلوبهم، وهو جد الشيخ عبد الرحمن الأخضري كما ذكره آخر شرح سلمه. انظر حاشيتي عبادة ٢ / ١١، والأمير على الشذور ٥١ بتصرف عنهما.

(٤) البيت من البسيط للعباس بن مرداس السلمي، أنشده سيبويه ١ / ١٤٨ ط بولاق، ١ / ٢٩٣ جـ ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب، وابن منظور في اللسان (ض ب ع) ونسبه له، وهو من شواهد الأشموني (٢٠٧) وابن هشام في أوضحه (٩٧) وابن عقيل (٧٤) .

اللغة والإعراب: (أبا خراشة) كلام إضافي منادى لمحذوف وهو بضم الخاء وحكي كسرها، وأبو خراشة كنية خفاف ـ بزنة غراب ـ أحد أغربة العرب شاعر مشهور وفارس مذكور، وهو ابن عم (صخر ومعاوية) شقيقي الخنساء (وندبة) بضم النون أو فتحها: أمه، واسم أبيه: عمير، وقد أسلم أبو خراشة، وشهد مع رسول الله ﷺ حنينًا، وقيل شهد فتح مكة ـ (أما) أصله: أن ما أدغمت النون في الميم لتقاربهما مخرجًا، و(أن) حرف مصدري و(ما) زائدة عوض عن كان المحذوفة وحدها، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من البيت، والأصل: أن كنت، فحذفت كان وعوض عنها (ما) فانفصل الضمير فصار أنت، وهذا الحذف واجب؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، (أنت) اسم كان خبرها (ذا) المضافة إلى نفر أي: ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلئ بهم فخرًا، والمصدر المؤول من أن ومدخولها في موقع جر بلام العلة أي: لأن كنت ذا نفر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: افتخرت، وقد حذف كل من الفعل والجار =

أي: السنة المجدبة، وأصله: افتخرت؛ لأن كنت ذا نفر، فقدمت العلة على المعلول، وهو: افتخرت[1]؛ لإفادة الاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت كان لذلك[2]، فانفصل الضمير فصار: إن أنت ذا نفر، ثم زيدت ما للتعويض من كان المحذوفة، وأدغمت في النون؛ لما بينهما من التقارب فصار أما أنت ذا نفر، وإنما وجب الحذف[3] هنا؛ لامتناع الجمع بين العوض[4] والمعوض منه[5] ويقاس بضمير المخاطب غيره، وقد مثل سيبويه[6] بأما زيد ذاهبًا، فإن

=

اختصارًا، هذا وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري: أما كنت ذا نفر، وعلى روايتهما فلا شاهد.

ونقل ابن جني عن الفارسي أن (ما) العوض عن كان عاملة في الجزأين عمل كان المعوض عنه، وحجته أن (ما) لما نابت في اللفظ نابت في العمل، وزعم أنه مذهب سيبويه. انظر عبادة على الشذور ٢ / ١٢ بتصرف.

(فإن) الفاء للتعليل، وإن مؤكدة ناسخة ناصبة رافعة، ودخلت الفاء على إن؛ لأن الثاني متحقق بالأول فهو مسبب عنه، والأول سبب فيه فأشبه الشرط والجزاء. هذا قول البصريين، وفيها آراء أخر فانظرها في عبادة ٢ / ١١، ١٢ بتصرف. (قومي) كلام إضافي اسمها، ويروى: فإن قومك، وهذا وهم لأنه خلاف ما قصده الشاعر، انظر العيني على الأشموني ١ / ٢٤٤ (لم تأكلهم الضبع) خبر إن، والضبع هو في الأصل الحيوان المعروف ثم استعير للسنة المجدبة. انظر شرح المفصل ٢ / ٩٩، ٨ / ١٣٢، وشرح شواهد الكشاف ٦٩، والتذييل والتكميل ٢ / ورقة١٥، والخزانة ٢ / ٨٠، ٤ / ٤٢١، والعيني على هامشها ٢ / ٥٥، وشرح التصريح ١ / ١٩٥، والصحاح للجوهري مادة (ض ب ع) ونسبه للعباسي، وفي (خرشي، أما) من غير نسبة، وأوضح المسالك تعليق عبد المتعال الصعيدي ص ٤٧، ومعجم الشواهد (العين المضمومة).

(١) قوله: (وهو افتخرت) ساقط من الأصل.

(٢) في (أ): كذلك، وكلاهما صواب.

(٣) (أي حذف كان) تقييد من الأصل.

(٤) (وهو ما) تقييد من الأصل.

(٥) (وهو كان) تقييد من الأصل.

(٦) سبق التعريف به.

قلت: قولهم بحذف كان بعد أما لا يصح؛ لأن ما إنما زيدت للتعويض عن كان المحذوفة، والإدغام مرتب على زيادتها كما مر، فلم توجد أما إلا بعد حذف كان فكيف يصح أن يقال تحذف بعدها ؟ قلت: المراد أنه إذا وجد هذا التركيب حكم على كان بأنها محذوفة وأن موضعها موضع ما[1]، (ويجوز حذفها) دون سائر أخواتها (مع اسمها)، وبقاء خبرها (بعد أن، ولو الشرطيتين) كثيرًا، وبعد غيرهما قليلًا[2] نحو قوله ﷺ: («التمس ولو خاتمًا من حديد»)[3]،

---

(١) ما قاله الشارح عن مسألة حذف كان وحدها هو أحد مسائل ثلاث ذكرها المصنف في شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره ١ / ١١، ١٢.

(٢) إنما كثر حذف كان واسمها بعد (أن) و(لو) الشرطيتين؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف؛ وخص ذلك بـ (أن ولو) دون بقية الشروط؛ لأن (لو) أم باب الشروط غير الجازمة، و(أن) أم الشروط الجازمة كما أن (كان) أم باب النواسخ الرافعة للمبتدأ، وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها. انظر عبادة على الشذور ٢ / ١٢.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب «إذا كان المولى هو الخاطب»، وانظر صحيح مسلم الحديث السادس والسبعين من باب النكاح، وفيه: «التمس ولو خاتما من حديد». انظر الكافية الشافية تحقيق د / الرصد ١ / ١١٦، وفي عبادة على الشذور ٢ / ١٢ (رواه الشيخان وأحمد وأبو داود عن ابن مسعود)، والشاهد في الحديث، «ولو خاتمًا» حيث حذفت كان واسمها أي: ولو كان الملتمس، وهذا كثير بعد (لو) و(أن) الشرطيتين، وجواب (لو) محذوف أي: فالتمسه، وقوله (من حديد) : من للبيان، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لـ(خاتمًا)، والجملة الشرطية حال من فاعل التمس، والرابط الواو، وضمير كان المستتر، والله أعلم. ومثل الحديث في حذف كان واسمها بعد (لو): قول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا ... جنوده ضاق عنها السهل والجبل

انظر أوضح المسالك ص ٤٦.

ونحو قوله ﷺ[1]: («الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر»)[2]، وفي هذا[3]، ونحوه: أربعة أوجه، أقواها: نصب الأول، ورفع الثاني؛ لأن ما فيه من حذف كان مع اسمها، وحذف المبتدأ[4] بعد فاء الجزاء كثير، وأضعفها عكسه؛ لأن ما فيه من حذف كان مع خبرها، وإبقاء اسمها، وحذف الناصب[5] بعد الفاء قليل، ورفعها، ونصبها: متوسطان؛ لاشتمال كل منهما على أحد الكثيرين، وأحد القليلين، ومثال حذفها بدون إن، ولو، قوله:

وَنُبِّئْتُ لَيلَى أرسلت بِشفاعَةٍ ... إليَّ فهلاَّ نَفسُ ليلَى شَفيعَها[6]

---

(١) قوله (صلى الله عليه وسلم) ساقط من الأصل. وفي (أ) عليه السلام.

(٢) الحديث رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا، قاله السيوطي في (الدر المنثور) انظر: (عبادة على الشذور) (٢ / ١٢) و(مجمع الأمثال) (٢ / ٢٦٨) . والكتاب ١/ ١٣٠، ٤٥٨، ٤٧٤، والذي رواه ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١٧١ (المرء مجزي بعمله إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر) انظر تحقيق الكافية الشافية ت د/ الرصد ١/ ١١٧ (الباب الثاني) والشاهد في الحديث (إن خيرًا، وإن شرًّا) حيث حذفت كان واسمها، وهذا كثير بعد (إن) الشرطية، أي: إن كان عملهم خيرًا وإن كان عملهم شرًّا، وقد ذكر الشارح الأوجه الجائزة في إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر، ومثل الحديث قول ليلى الأخيلية:

لا تقربن الدهر آل مطرف ... إن ظالمًا أبدًا وإن مظلومًا

انظر أوضح المسالك ص ٤٦، والأشموني ١/ ٢٤٣، وقد قال ابن مالك عن حذف كان مع اسمها:

ويحذفونها ويبقون الخبر ... وبعد إن ولو كثيرًا ذا اشتهر

(٣) (أي: في هذا التركيب من قولهم: الناس مجزيون...) تقييد من الأصل.

(٤) (تقديره: جزاؤهم خير) تقييد من الأصل.

(٥) (تقديره يجزون أو يكون جزاؤهم) تقييد من الأصل.

(٦) البيت من الطويل قاله: قيس بن الملوح، وقيل: ابن الدمينة، وقال ابن عصفور: للصمة بن عبد الله القشيري. انظر (العيني على الأشموني) (٢ / ٢٥٩)، وقيل: لإبراهيم الصولي. انظر (معجم الشواهد) (١ / ٢٢٤)، و(الهمع) (٢ / ٦٧)، و(الدرر) (٢ / ٨٣)، و(شرح المرزوقي =

وقوله:

مــن لَــدُ شَــوْلًا فــإلى إتلائهــا[1]

=

للحماسة) (١٢٢٠)، و(شرح التصريح) (٢ / ٤١، ٢٦٣)، و (الأشموني) (٢ / ٢٥٩، ٤ / ٥٢).

اللغة والإعراب والرواية: (ونبئت) : الواو على حسب ما قبلها، نبئت أي: خُبرتُ، ماض مبني للمجهول ناصب ثلاثة مفاعيل، الثاني والثالث منها: أصله المبتدأ والخبر، وأولها: التاء في (نبئت) التي هي نائب فاعل، وثانيها: ليلى، وثالثها: جملة أرسلت، والرابط: الضمير المستتر في أرسلت، ويروى يقولون: (ليلى أرسلت) انظر «الخزانة» (٣ / ٥٩٧، ٤٢ / ٤٩٨)، وعليها فـ(ليلى) : مبتدأ، وجملة (أرسلت): خبره، والجملة في محل نصب مقول القول، (بشفاعة) : متعلق بـ(أرسلت) وكذا (إليَّ)، (فهلّا) : الفاء عاطفة جملة على مثلها، و (هلّا) حرف تخصيص يختص بالجمل الفعلية الخبرية، ومن ثم يقدر هنا محذوف: وهو كان واسمها الذي هو ضمير الشأن، وهذا هو الشاهد من البيت حيث حذفت كان واسمها بعد غير (إن، ولو) الشرطيتين، وهذا قليل، (نفس ليلى) : كلام إضافي مبتدأ، و(شفيعها) كلام إضافي خبره، والجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة، والرابط (ها) في شفيعها، والجملة من كان ومعموليها: معطوفة على (نبئت) ومعمولاتها الثلاث.

وقد استشهد بهذا البيت ابن مالك في (شرح العمدة) (١٢٥)، و (شرح الكافية الشافية) (٢ / ٦٧٤).

(١) البيت من مشطور الرجز، وهو من الأبيات الخمسين التي لم ينسبها سيبويه، انظر «الكتاب» (١ / ١٣٤) و (الأمالي الشجرية) (١ / ٢٢٢)، و (المفصل) (٤ / ١٠١، ٨ / ٣٥)،و(الخزانة) (٢ / ٨٤)، و(العيني على الخزانة) (٢ / ٥١)، و(التصريح) ١ / ١٩٤)، و(الأشموني والعيني عليه) (١ / ٢٤٣، ٢٤٤) .(لَدُ) : أصله لدن حذفت نونه وهو مبني على السكون على النون المحذوفة في محل جر بمن، (شولًا) بفتح الشين المعجمة، وسكون الواو والقصر والتنوين: جمع شائلة على غير قياس وهي: النوق التي خف لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، وأما الشائل بلا هاء: فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح، ولا لبن لها أصلًا، وجمعها: شوَّل بتشديد الواو، كراكع وركع، و (شولا) منصوب على أنه خبر كان المحذوفة مع اسمها كما هو شاهد الشارح من البيت، وقد قدره سيبويه من (لَدُ) إن كانت، وإنما قدره كذلك؛ لأنه لا يرى إضافة لدن إلى الجمل، نقله المصنف في (المغني عن الغرة) لابن الدهان، واعترض على سيبويه في تقديره أنه إذن يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه، بل نص سيبويه في باب

=

قال الجمهور: وتقديره من لَدُ أن[1] كانت شولًا[2]، وقد تحذف كان مع اسمها وخبرها بعد أن في قولهم: افعل هذا إمَّا لا أي: إن كنت لا تفعل غيره، فـ«ما»: عوض من كان[3]، و«لا»: هي النافية للخبر المحذوف[4] ويجوز (حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلا[5] (إلا) أي: إن لم يكن (قبل ساكن أو

=

الاستثناء على أن: الموصول الحرفي لا يجوز حذفه، وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فر منه وقع فيه، وقيل: (شولًا) نصب على التمييز، أو التشبيه بالمفعول كانتصاب غدوة بعدها، وهو مردود باتفاقهم على أن ذلك مخصوص بغدوة، وروى الجرمي: (شولا) بغير تنوين على أن أصله: (شولاء) قصر للضرورة، فمن ثم يكون مجرورًا بـ (لَدُ)، وروي (شول) بالجر والتنوين، فيؤول على حذف مضاف أي: شولان شول أو زمان شول (كون شول)، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وتقدير المحذوف (كون) أرجح ليتحد المعنى في الروايتين، وعليه: فخبر (كون) تقديره: موجودًا، هذا إن كان مصدر الناقصة، وإلا فلا خبر لها إن كانت تامة، (فإلى) الفاء زائدة، وإلى حرف جر يفيد الانتهاء، (وإتلائها) مجرور بها، والإتلاء بكسر الهمزة، وسكون التاء: مصدر أتلت الناقة إذ تلاها ولدها أي: تبعها، فهي: تلية، والولد: تلو، والأنثى تلو، والجمع أتلاء بفتح الهمزة. ومعنى البيت: من زمن كونها شولا إلى زمن كونها متلوة بأولادها.

(١) في (أ) سقوط: من لَدُ.

(٢) ذكرنا آنفًا أن هذا تأويل سيبويه، وأنه مردود بأن حذف الموصول الحرفي غير جائز، وذلك عند تعرضنا لإعراب الشاهد من: لد شولًا.

(٣) (أي: وهو الفعل) تقييد من الأصل.

(٤) هذه هي المسألة الثالثة التي تحذف فيها مع معموليها. انظر (الأشموني) (١ / ٢٤٥) . وترك الشارح مسألة رابعة تحذف فيها كان مع خبرها، ويبقى اسمها، قال عن ذلك (الأشموني) (١ / ٢٤٢) : قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم، من ذلك مع (إن) : المرء مجزي بعمله إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر، برفعهما أي: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر....، ومنه مع (لو) : ألا طعام ولو تمر: جوَّز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير: ولو يكون عندنا تمر. والله أعلم.

(٥) نص على أن حذف النون يكون في الوصل لا الوقف ابن خروف وهو حسن، وكأن المصنف ترك هذا الشرط؛ لأن الذي ترجح عنده عدم اعتباره. انظر (عبادة على الشذور) (٢ / ١٢، ١٣) بتصرف.

ضمير متصل) به[1] نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[2] أصله: أكون، فحذفت الضمة للجازم، والواو للساكن، والنون للتخفيف، بخلاف: ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾[3]،

---

(١) (أي: بالمضارع المجزوم). تقييد من الأصل.

(٢) من الآية (٢٠) من سورة مريم عليها السلام وأولها: ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَـٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾.

﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ معطوف على ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾ فهو في محل نصب أي: والحال أنه لم يمسسني بشر ولم أك بغيًّا، وقوله (لم أك) : جازم ومجزوم وفيه الشاهد حيث حذفت النون من مضارع كان المحذوفة بالسكون والتي لم تتصل بضمير نصب ولم يلها ساكن، وعلامة الجزم السكون على النون المحذوفة، واسم (أك) مستتر وجوبًا تقديره: أنا، وقد حدث فيها إعلالان بالنقل فالحذف للواو؛ لالتقاء الساكنين ثم النون لما ذكرنا، إلا أن حذف الواو لازم وحذف النون جائز، (بغيًّا) أي: فاجرة كما في (غريب إعراب القرآن) (ص ١٠٤) وهو خبر (أك)، وإنما لم يقل: بغية مع أنه وصف لمؤنث؛ لما قاله ابن الأنباري من أن (بغيًّا): غالب في النساء، وقلما تقول العرب: رجل بغي أي: لا يلحقون به علامة التأنيث فتركوا التاء فيه؛ إجراءً له مجرى (حائض، وعاقر)، أو هو فعيل بمعنى فاعل فتركوا التاء فيه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، أو لموافقة الفواصل، انظر (الجلالين والجمل عليه) (٣ / ٦) بتصرف، ولا شك أن التعليل الأول هو الأرجح؛ لأن كون فعيل بمعنى فاعل يقل استواء المذكر والمؤنث فيه، وكذا لا يجوز إخضاع القرآن للفواصل فحَمْلُ القرآنِ على أقوى الوجوه هو الأَوْلَى وهو الرأي الأول، وأصل (بغيًّا) بغويًّا على فعول إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء السابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً، وجعلوها ياءً مشددة،وكسرت العين لمجاورتها الياء؛ لأنها من جنسها، ولا يجوز أن يكون (بغيًّا) في الأصل على فعيل؛ لأنه لو كان في الأصل على فعيل كان يجب أن تدخله تاء التأنيث؛ لأن فعيلًا إذا كان بمعنى فاعل فإنه تدخله تاء التأنيث نحو: شريفة، وظريفة، ولطيفة، وإنما تحذف الهاء من فعيل بمعنى مفعول نحو: كفٌّ خضيبٌ، وعينٌ كحيلٌ، ولحيةٌ دهينٌ أي: كف مخضوبة، وعين مكحولة، ولحية مدهونة، فلما أتى بقي هاهنا بغير تاء وهو بمعنى فاعل علم أنه في الأصل فعول لا فعيل. انظر (البيان في غريب إعراب القرآن) (٢ / ١٢٢) بتصرف.

(٣) من الآية (١٣٥) من سورة الأنعام وأولها:﴿قُلْ يَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وآخرها: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾. (مَن) : إما استفهامية معلقة لفعل العلم (فسوف تعلمون) محلها الرفع على الابتداء، وخبرها جملة (تكون)، وهي مع خبرها في محل =

﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾(1)؛ لانتفاء الجزم، ونحو: ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾(2)(3)؛ لأن جزمه بحذف النون، وبخلاف المجزوم بالسكون حال

=

نصب لسدها مسد مفعول تعلمون، أي: فسوف تعلمون أينا تكون له العاقبة الحسنى التي خلق الله هذه الدار لها، وإما موصولة فمحلها النصب على أنها مفعول (تعلمون) أي: فسوف تعلمون الذي له عاقبة الدار، وعلى كون (مَنْ) موصولة تكون جملة ﴿تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾: صلة لا محل لها من الإعراب، والعائد الهاء في (له) وعلى هذا فتعلمون بمعنى: تعرفون، لا يطلب إلا مفعولًا واحدًا، وأما على كونها استفهامية: فيجوز أن يكون (تعلمون) عرفانيًّا أو يقينيًّا، وعلى كلٍّ فجملة الاستفهام إما سادَّة مسدَّ واحد أو اثنين، والمراد بعاقبة الدار: العاقبة المحمودة وهي: الاستراحة، واطمئنان الخاطر، وهذه حاصلة في الدار الآخرة التي هي: الجنة، فحصلت المغايرة بين الظرف والمظروف. انظر (الجمل على الجلالين) (٢ / ٩٣، ٩٤) بتصرف.

والشاهد في الآية: (تكون) حيث لم تحذف نونها مع أنها مضارع كان الناقصة؛ لأنها ليست مجزومة بل مرفوعة، واسمها (عاقبة) المضافة إلى الدار، وخبرها متعلق الظرف (له) وهو مقدم، وإنما أُنث؛ لأن اسمها مؤنث، ويجوز فيه التذكير، وبه قرأ الأخوان: حمزة والكسائي، وخلف، وبالتأنيث قرأ الباقون من العشرة. انظر (البدور الزاهرة) (ص ١٣٥).

(١) من الآية (٧٨) من سورة يونس (عليه السلام) وأولها: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا﴾وآخرها: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾، (وتكون) معطوف على (لتلفتنا) فهو منصوب مثله بأن المضمرة جوازًا بعد لام التعليل، واسم تكون (الكبرياء) وهي: مؤنث، ومن ثم أُنِّث لها الفعل، وخبر تكون (لكما)، والكبرياء مصدر على وزن فعلياء، ومعناها العظمة، والجمهور على (تكون) بالتأنيث مراعاةً لتأنيث اللفظ، وقرأ ابن مسعود والحسن وغيرهما في رواية عن عاصم: ويكون بالياء، وذلك؛ لأن (الكبرياء) مؤنث مجازي وسمي الملك بالكبرياء؛ لأنه أكبر ما يطلب من أمور الدنيا. قاله الزجاج. انظر (الجمل على الجلالين) (٢ / ٣٦٦) بتصرف، والشاهد في الآية: (وتكون) حيث لم تحذف نون مضارع كان الناقصة مع أنها لم تتصل بضمير نصب ولم يلها ساكن، وذلك لأنها منصوبة لا مجزومة، والله أعلم.

(٢) في نسخ المخطوطة التي أتوفر على تحقيقها (ويكونوا) وهو خطأ.

(٣) من الآية (٩) من سورة يوسف عليه السلام وأولها: ﴿ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾، ﴿وَتَكُونُواْ﴾: معطوف على (يخل) عطف مجزوم على مثله، وعلامة جزمه حذف

=

الوقف لأن الفعل الموقوف[1] عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقف عليه بهاء السكت كقولهم: عِهْ، ولم يَعِهْ، فلم يَكُ: بمنزلة لم يَعِ، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرفٍ لم يكن، وإنما لم يلزم مثله في: (لم يعِ)؛ لأن إعادة الياء فيه تؤدي إلى إلغاء الجازم ولا كذلك «لم يكن»، فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة[2] لا حذف النون[3]، وبخلاف نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[4] لاتصاله بساكن فكسرت النون؛

=

النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة أو منصوب على إضمار أن، أو الواو بمعنى (مع) مثل: ﴿وَتَكْتُمُوا ٱلْحَقَّ﴾، وعلامة النصب أو الجزم حذف النون، وواو الجماعة اسم تكونوا، وفي هذه الكلمة الشاهد حيث لم تحذف نون مضارع كان للأسباب المذكورة في هذه المسألة؛ وذلك لكون الجزم ليس بالسكون، وإنما حذفت لسبب آخر وهو كونها من الأفعال الخمسة فالحذف واجب، بخلاف الحذف في مسألتنا فهو جائز، وإنما آثر الخطاب؛ لحملهم على القبول، فإن اعتناء المرء بشأن نفسه واهتمامه بتحصيل منافعه أتم وأكمل؛ (من بعده) متعلق بـ(وتكونوا) والضمير عائد إلى يوسف (عليه السلام) أي: الفراغ من أمره، أو قتله، أو طرحه، وخبر (تكونوا) قومًا المنعوت بـ(صالحين) أي: تائبين إلى الله تعالى عمَّا جنيتم، أو صالحين مع أبيكم بإصلاح ما بينكم وبينه بعذر تمهدونه، أو صالحين في أمور دنياكم بانتظامها بعده بخلو وجه أبيكم. انظر (أبا السعود) (٤ / ٢٥٦).

(١) في النسخة (أ) زيادة: (المضارع) ولا داعي لها؛ لأنه سيمثل لكل من الأمر والمضارع المجزوم بعد قليل.

(٢) (التي على النون) تقييد من الأصل.

(٣) من قوله (لأن الفعل الموقوف عليه) ... إلى هنا منقول بتصرف لا يكاد يُذكر من (شرح الجامع) نص على ذلك (عبادة في حاشيته على الشذور) (٢ / ١٢، ١٣) وانظر أيضًا (شرح قطر الندى) للمصنف: بحث كان وأخواتها.

(٤) من الآيتين (١٣٧، ١٦٨) من سورة النساء. (لم يكن) جازم ومجزوم وعلامة الجزم السكون، وحُرك بالكسر لالتقاء الساكنين وفيه الشاهد حيث لم تحذف نون (يكن) مع كونها مضارعًا

=

لأجله، فبعدت عن الحذف؛ لقوتها بالحركة ونحو: «إن يكنه فلن تسلط عليه»(١)؛ لاتصاله بالضمير، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.

وخالف في المتصل بالساكن يونس(٢)؛

=

مجزومًا غير متصل بضمير نصب؛ وذلك لأنه وليها ساكن، والشرط عدمه، واسم (يكن) لفظ الجلالة وخبرها محذوف تقديره: مُريدًا. كما ذكر ذلك (أبو السعود) (٢ / ٢٤٣)، (ليغفر) : اللام لام الجحود، ويغفر: منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعدها؛ وذلك لأنها مسبوقة بكون ناقص ماض معنى منفي، وسيرد هذا الشاهد في مبحث لام الجحود في الخامس عشر من المنصوبات إن شاء الله، وفاعل يغفر مستتر تقديره: هو عائد إلى الله عز وجل، (لهم) متعلق بـ (ليغفر) : والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر (إن) في الآيتين. هذا ولورش في (ليغفر) : ترقيق الراء لوقوعها بعد كسرة.

(١) هذا جزءٌ من حديث شريف وتمامه: «وإلا يكنه فلا خير لك في قتله» أخرجه البخاري بهذا اللفظ عن ابن عمر (٢ / ٨٢، ٤ / ٥٦)، وأخرجه برواية مغايرة في (٨ / ٣٤، ١٠٧)، وأخرجه مسلم: الحديث (٩٥) من (كتاب الفتن)، وانظر ابن حنبل (٢ / ١٤٨)، واستشهد به ابن مالك في (شرح التسهيل) (١ / ٧١)، وفي (شواهد التوضيح) (٢٨)، وفي (شرح الكافية الشافية) تحقيق د / الرصد (١ / ٣٤٢)، وانظر (عبادة على الشذور) (٢ / ١٣)، والشاهد في الحديث: «إن يكُنْه، وإلَّا يكُنْه» : حيث لم تحذف نون (يكن) مع أنه مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون؛ وذلك لاتصاله بضمير نصب وهو: الهاء التي هي خبر يكن، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها كما ذكر شارحنا، واسم (يكن) في الموضعين: مستتر تقديره هو يعود إلى ابن صياد الذي حسبه عمر ﷺ المسيح الدجال، وجواب الشرط في الأول (فلن تسلط عليه) وجوابه في الثاني (فلا خير لك في قتله) وقد اقترَنا بالفاء وجوبًا؛ وذلك لأنهما لا يصلحان لمباشرة الأداة؛ لكون الأول جملة فعلية منصوبة بـ (لن)، والثاني جملة اسمية، والواو في قوله (وإلا) عاطفة شرطًا على مثله، وفي الحديث شاهد آخر على جواز اتصال خبر يكن بها مع جواز انفصاله أيضًا، قال ابن مالك:

وَصِلْ أو افصل هاء سلنيه وما ... أشبهه في كنته الخلف انتمى.

(٢) سبق التعريف به.

فأجاز الحذف[1] تمسكًا بقوله:

فـإنْ لم تَـكُ المِـرْآةُ أَبْـدَتْ وَسَـامَةً   فقد أَبْـدَتِ المِـرآةُ جَبهـةَ ضَـيْغَمِ[2]

وتبعه ابن مالك[3]، وحمله الجماعة على الضرورة كقوله: ولك[4] اسقني إن كان ماؤك ذا فضل[5].

---

(١) (أي: حذف النون مع اتصاله بالساكن) تقييد من الأصل.

(٢) البيت من الطويل قاله: الخنجر بن صخر الأسدي. انظر (اللسان) مادة: (كون)، و (الضرائر للآلوسي) (١١٨)، و(المقتضب) (٣ / ١٦٧)، و(الإنصاف) (٤٢٢)، و(العيني على الخزانة) (٢ / ٦٣)، و(التصريح) (١ / ١٩٦)، و(المعجم) (الميم المكسورة) . (تك) : مضارع كان الناقصة الناسخة مجزوم بإن، أو لم، أو بهما بكل قيل، وقد فَصَّلْتُ القولَ في ذلك عند تعرضي لشرح قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾الآية، وعلى كلٍّ فعلامة الجزم السكون على النون المحذوفة لالتقاء الساكنين وفيه الشاهد حيث: جَوَّزَ (الكوفية، ويونس) حذف نون مضارع كان المجزوم إذا وَلِيَهُ ساكن، والجمهور يخرجون ذلك على الضرورة الشعرية.

وردَّ ابن مالك كون البيت ضرورة: بأنه لا ضرورة؛ لتمكن الشاعر من أن يقول: (وإن تكن المرآة أخفت وسامة) . انظر (الدرر) (١ / ٩٣) وقال مؤيد يونس في (شرح التسهيل) (٥٦) : ويجوز حذف لامها الساكن آخرها، ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن وفاقًا ليونس. بينما نجده يؤيد سيبويه والجمهور المخالفين ليونس في كتابه (شواهد التوضيح) (١٧٦) حيث قال: ولا يستحب الحذف قبل ساكن إلا في ضرورة، وأنشد البيت، وكذا أيده في (شرح الكافية الشافية) فانظره ت. د / الرصد (١ / ١١٨، ١١٩)، ويروى في (اللسان) مادة (كون): لا تك، وفيها نفس ما قيل في الرواية الأولى إلا أن (تك) في هذه الرواية مجزوم بـ (إن)، و (لا) نافية غير عاملة، (المرآة): اسم تك، وهو اسم لآلة الرؤية، (أبدت وسامة) أي: أظهرت حسنًا وجمالًا، والجملة في محل نصب خبر (تك) والرابط الضمير المستتر في (أبدت)، ومن ثم أنث الفعل وجوبًا، وجواب الشرط قوله: قد أبدت، وقد اقترن بالفاء وجوبًا؛ لوجود قد، و(الضيغم) اسم من اسماء الأسد من الضغم وهو العض، والياء فيه زائدة. انظر (الصبان، والعيني على الأشموني) (١ / ٢٤٥) . ومعنى البيت: إنه نظر وجهه فلم يره حسنًا فتسلَّى بأنه يشبه وجه الضيغم، هذا وقد ذكر ابن مالك في ألفيته حذف نون مضارع كان وبيَّن حكمه بقوله:

ومـــن مـــضارع لكـــان منجـــزم   تحذف نون وهـو حـذف مـا التـزم.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) (إذ أصله: ولكن اسقني، فحذف نون لكن للضرورة) تقييد من الأصل.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل للنجاشي وصدره:

=

(السادس) من المرفوعات: (اسم أفعال المقاربة) والمسمّاة: بالنّواسخ والنَّواقص أيضًا، وتسميتها بما قاله: من باب تسمية الشيء باسم جزئه؛ تغليبًا لتسميتهم الكلام بالكلمة[1]؛ لأنها باعتبار معانيها ثلاثة أقسام: ما يدل على قرب خبرها، وما يدل على ترجيه، وما يدل على الشروع فيه، كما يعلم ذلك من كلامه الآتي: (وهي): ثلاثة عشر (كاد[2]، وكرب) بفتح الراء، وحكي كسرها[3]،

=

فلـــــست بآتيـــــه ولا أســــــتطيعه

وله قصة فانظرها في (التصريح) (١ / ٢٩٦)، و(عبادة على الشذور) (٢ / ١٣)، (فلست) الفاء عاطفة وليس واسمها، (بآتيه) كلام إضافي خبر ليس، والباء يزعمون أنها زائدة، (ولا أسطيعه) جملة في محل نصب معطوفة على خبر ليس أي: ولا مستطيعًا إيَّاه، والضمير في (آتيه، وأسطيعه) عائد إلى الفعل المذكور في القصة الآنف الإشارة إليه، (ولك) الواو عاطفة، و(لك) : أصله لكن حذفت نونه؛ لالتقاء الساكنين، وقد استدل بهذا (يونس والكوفيون) على جواز حذف نون مضارع كان إذا وليه ساكن، والجمهور يخرجون ذلك على الضرورة، وقد استدل به الفراء على أن (لكنَّ) المشددة مركبة، وأصلها (لكن أن) فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن للساكنين. قاله المصنف في (المغني)، وعلى كلٍّ فـ (لكن) حرف استدراك لا عمل له؛ لأن (لكن) إذا خُفِفَت لم تعمل؛ لعدم اختصاصها بالجملة الاسمية، ومن ثَمّ دخلت على الجملة الفعلية الأمرية (اسقني)، ولا يجوز اعتبارها عاطفة؛ لأن الواو قبلها، ولا يدخل حرف على مثله في العمل، (إن كان ماؤك ذا فضل) جملة شرطية جوابها محذوف دلَّ عليه الكلام السابق والتقدير: فاسقني. والله أعلم.

(١) اعتبر الشارح تسمية هذا الباب باسم: أفعال المقاربة؛ من باب وضع الشيء موضع جزئه؛ للتغليب، جامعًا بذلك بين المجاز والتغليب مع أنهما متضادَّان. انظر تفصيل ذلك في (عبادة على الشذور) (٢ / ١٣، ١٤) بتصرف.

(٢) اشتهر أن (كاد) إثباتها نفي، ونفيها إثبات، وهذا ليس بصواب بل حكمها حكم سائر الأفعال، وأن معناها منفي: إذا صحبها حرف نفي، وثابت: إذا لم يصحبها. انظر (عبادة على الشذور) (٢/ ١٥، ١٦) بتصرف.

(٣) كرب: فيها لغتان كما ذكر الشارح، الأفصح: فتح عينها فتكون من باب (نَصَر)، والثانية ـ وهي أقل ـ: الكسر، ولذلك قال: حكي، وقيل: أن كرب من أفعال الشروع. انظر (عبادة على الشذور) (٢ / ١٤) بتصرف.

(وأوشك) والثلاثة (لدنو الخبر) أي: قربه، (وعسى، واخلولق[1]، وحرى[2] والثلاثة لترجِّيه) أي: الخبر، (وطفق، وعلق، وأنشأ، وأخذ، وجعل، وهبَّ، وهلهل)، والسبعة للشروع فيه[3]، وعمل الجميع: عمل كان نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[4]، و﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[5]،

---

(١) وقع في (السلك المنظوم) لابن مالك أن: اخلولق من أفعال المقاربة كـ (كاد) . قال بعض الأئمة: وهو غريب مخالف لما في سائر كتبه. انظر المرجع السابق.

(٢) (حَرَى) بفتح الحاء والراء: نصَّ عليها أبو ظريف في (كتاب الأفعال)، وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في (لمحته) انظر المرجع السابق.

(٣) للمصنف كلام طيب في بيان أفعال الشروع السبعة فانظره في (شرحه على هامش حاشية عبادة) (٢ / ١٤، ١٥) وقد أنهى بعضهم أفعال الشروع إلى نيف وعشرين، وذكر منها (قام) نحو: قام زيد ينظم. انظر (عبادة على الشذور) (٢ / ١٤) بتصرف.

(٤) من الآية (٣٥) من سورة النور، (يكاد) : مضارع كاد الناسخة الناقصة مرفوع، وفيها الشاهد حيث عملت كـ (كان) فرفعت الاسم: زيت من (زيتها)، ونصبت الخبر وهو جملة (يضيء)، والرابط الضمير المستتر في (يضيء) الذي هو فاعله، وفي (يضيء) إعلالان: بالنقل فالقلب إلى جانب حذف همزة الأفعال لكثرة الاستعمال، والجملة من يكاد ومعموليه: في محل جر نعت لـ (شجرة)، ذكر ذلك (الجمل على الجلالين) (جـ ٣ ص ٢٢٥) نقلًا عن «السمين»، أو في محل جر نعت (زيتونة) كما ذكر ذلك أبو البقاء في (إعرابه للقرآن على هامش الجمل) (٤ / ٧٨) .

(٥) من الآية (٨) من سورة الإسراء وآخرها: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾، أصل ألف عسى: ياء بدليل قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾، وهو فعل بدليل اتصاله بتاء الضمير كالمثال السابق، وبتاء التأنيث كـ (عست هند أن تفلح)، خلافًا لمن زعم حرفيتها، وقد سبق ذكر ذلك في «مبحث علامات الأفعال»، واسم عسى: (رب) من (ربكم) وخبرها: (أن يرحمكم) وهو مصدر مؤول من أن الداخلة على خبرها كثيرًا، وما دخلت عليه، والرابط: الضمير المستتر في (يرحمكم) العائد إلى رب العزة، والشاهد في الآية: (عسى) حيث استعملت ناقصة ناسخة كـ(كان)، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول محذوف كما ذكر ذلك صاحب (الجلالين على هامش الجمل) (٢ / ٦١٦) حيث قال: وقلنا في الكتاب: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن
=

﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ﴾[1]، وإنما أفردت بباب لاختصاص خبرها بأحكامٍ ليست لخبر كان كما يأتي بيانها في المنصوبات مع بيان الأمثلة[2].

(السابع) من المرفوعات: (اسم ما حمل على ليس)[3] فيعمل عملها؛ لشبهه بها[4] في نفي الحال غالبًا، والجمود، والدخول على الجمل الاسمية، (وهو[5]

=

يَرۡحَمَكُمۡ﴾، والمراد بالكتاب: التوراة، وثم محذوف قدَّره بقوله في المرة الثانية: (إن نسيتم) وهذا من الإيجاز الذي هو دلالة الإعجاز، ولورش في (عسى) : الإمالة، ولحمزة: الإضجاع. والله أعلم.

(١) من الآيتين (٢٢) من سورة الأعراف، (١٢١) من سورة طه ﴿وَطَفِقَا﴾ في الآيتين معطوف على ﴿فَبَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا﴾ عطف جملة فعلية على مثلها، ومعنى وطفقا: شَرَعَا وأَخَذَا، وفي «المختار»: وطفق يفعل كذا أي: جعل يفعل كذا، وبابه (طَرِبَ) وبعضهم يقول: هو من باب (جلس)، وقوله وطفقا: فعل ماض ناسخ ناقص من أخوات كاد تفيد الشروع، وألف الاثنين اسمها مبني على السكون في محل رفع، وفيها قراءتان: كسر الفاء، وفتحها، كما أن فيها لغة ثالثة هي: طَبِقَا بالباء، وخبر طفق: الجملة الفعلية (يخصفان) وهي في محل نصب والرابط ألف الاثنين في (يخصفان)، وهي ممتنعة الاقتران بأن؛ وذلك لتنافي مدلوليهما، و (يخصفان) مضارع خَصَفَا، قال في (المختار): خصف النعل خصفًا: خرزها، وقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾ أي: يلزقان بعضه ببعض ليسترا به عورتيهما، وفي (المصباح): خصف الرجل نعله خصفًا من باب ضرب فهو خصاف وهو فيه كرقع الثوب. وعبارة البيضاوي: أخذا يلزقان ويُرقِّعان ورقةً فوق ورقةٍ. انظر (الجمل على الجلالين) (٢ / ١٣٠، ١٣١) بتصرف، ومفعول (يخصفان) محذوف قدَّره أبو البقاء (على هامش الجمل) (٢ / ٦٦٦) (شيئًا) والله أعلم.

(٢) ما قاله الشارح عن تخصيص باب (كاد) غير كان: منقول بتصرف يسير من (شرح الشذور) فانظره (٢ / ١٤) «على هامش حاشية عبادة».

(٣) (أي الأشياء التي حملت على ليس) تقييد من الأصل، والمراد بالجمل في هذا الموضع: إعطاء الأحرف الأربعة أحكام (ليس) لا القياس عليها؛ لأن اللغة لا تثبت بالقياس. انظر (عبادة على الشذور) (٢ / ١٦) بتصرف.

(٤) (أي: لشبه ما حمل على ليس) تقييد من الأصل.

(٥) في بعض نسخ المتن: (وهي) وكلاهما جائز؛ لأن التذكير راجع إلى (ما)، والتأنيث عائد إلى الأحرف العاملة عمل (ليس).

أربعة) أحدها: (لات)، وأصلها (لا) زيد عليها التاء؛ لتأنيث اللفظ، والمبالغة في معناها كـ(ربت، وثمت) وحركت؛ لالتقاء الساكنين[1] وعملها[2]: عمل ليس في لغة الجميع أي: جميع العرب، وعبر عنه في «توضيحه» بقوله: (وعملها إجماع من العرب. انتهى)[3] لكن خالف فيه الأخفش[4] فقال مرة: لا تعمل شيئًا، ومرة: تعمل عمل إن، فقوله الأول إن نقله عن العرب ـ بطل نقل الإجماع، أو اختاره فلا[5] يبطل[6] وظاهر[7] كلام جماعة: الأول[8] ولا

---

(١) (وهو الألف والتاء) تقييد من الأصل. وليس تحريك التاء في لات؛ لالتقاء الساكنين كما ذكر الشارح تبعًا للمصنف، بل للفرق بين اللاحقة للحرف واللاحقة للفعل، والدليل على أنها ليست لالتقاء الساكنين: تاء (ربت، وثمت)، فإنها محركة فيهما مع تحرك ما قبلهما، والتاء محركة بالفتح على المشهور؛ لأنه أخف الحركات، وبالكسر على أصل التقاء الساكنين، وبالضم جبرًا؛ لما فاتها بحذف أحد معموليها لزومًا، وزيادة التاء في (لات) أحسن منها في (ربت، وثمت) ؛ لأن (لات) محمولة على (ليس) و (ليس) يتصل بها التاء ومن ثَمَّ لم تتصل بـ (لا) المحمولة على (أن)، وقد اختلف النحاة هل هي بسيطة أو مركبة ؟ فالجمهور على أنها مركبة كما ذكر الشارح من: (لا، وتاء التأنيث) وقال أبو عبيدة وابن الطراوة: كلمة وبعض كلمة؛ وذلك أنها لا النافية والتاء الزائدة في أول الحين، وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماضٍ، وعلى هذا فهل هي ماضي يليت بمعنى: ينقص استعملت للنفي أو هي (ليس) بكسر الياء فقلبت الياء ألفًا، وأبدلت السين تاءً كما قاله أبو الربيع: قولان حكاهما في (المغني). انظر (عبادة على الشذور) ٢ / ٢٠،٢١، بتصرف.

(٢) (أي: لات) تقييد من الأصل.

(٣) انظر عبارة المصنف في (أوضحه بشرح التصريح) (١ / ٢٠٠) .

(٤) سبق التعريف به.

(٥) (أي: فلا يدخل الإجماع) تقييد من الأصل.

(٦) في النسختين (الأصلية، ب) سقوط: يبطل.

(٧) في النسخة (أ): فظاهر، والأصح ما أثبتناه.

(٨) حاصل هذه المسألة كما في (شرح التصريح) (١ / ٢٠٠) أن ثم خلافًا بين النحاة، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئًا، وإن وليها مرفوع فمبتدأ حُذِفَ خبرُه، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا أحد قولي الأخفش، وعنه أيضًا أنها تعمل عمل (إنَّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، هذا ومن طريقة =

تعمل إلا في أحد ثلاثة ألفاظ إما: في (الحين بكثرة) كقوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1].

=

ابني مالك وهشام: نجد أنهما لا يعتدّان بالخلاف الضعيف ويحكيان الإجماع والاتفاق مع وجوده، ومن ثم كان اعتراض أبي حيان على ابن مالك في دعواه الإجماع غفلة عن اصطلاحه. انظر (عبادة على الشذور) (٢ / ١٦) بتصرف.

(١) من الآية (٣) من سورة ص وأولها: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾، ﴿فَنَادَواْ﴾ معطوف بالفاء على ﴿أَهْلَكْنَا﴾ والضمير عائد إلى ﴿قَرْنٍ﴾ والمراد به أهله، وأصله: فناديوا حدث به إعلالان: بالنقل فالحذف في المبني على الفتح، ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي: ليس الحين حين فرار، وتاء (ولات) ترسم مفصولة من (حين)؛ إتباعًا لبعض المصاحف العثمانية، فمن ثم يقف الكسائي عليها بالهاء، وغيره من العشرة بالتاء. انظر (البدور الزاهرة) (ص ٣٢٩)، وقراءة الكسائي هي ما عليه المبرد، وقراءة الجمهور هي مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان.

وعلى هذا فالأصل (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت على (رب، وثم) فقيل: (ربت، وثمت)، وأكثر العرب يحرك هذه التاء بالفتح وصلًا، وعليه أيضًا فحين بالنصب عند سيبويه على أنه خبر (لات) واسمها محذوف؛ لأنها عملت عمل (ليس) أي: ليس الحين حين هرب، ولا يقال هو مضمر؛ لأن الحروف لا يضمر فيها، وهذا هو شاهد الشارح من الآية تبعًا للمصنف، وقال الأخفش: هي العاملة في باب النفي، أي: النفي للجنس، (فحين) اسمها وخبرها محذوف أي: لا حين مناص لهم، أو حينهم، وقرئ (حينٌ) بالرفع على تقدير أنه اسم (لات) والخبر محذوف كقول بعضهم: فأنا ابن قيس لا براح، وقال أبو عبيدة: التاء موصولة بحين، وبهذا رسمت في بعض المصاحف الأخرى، فهي مما اختلفت فيه المصاحف فيجوز فيها الوجهان ويتبعهما الوقف فبعضهم يقف على التاء، وبعضهم على لا، فالجمهور يقفون على التاء، وأبو عبيدة يقف على لا، والتاء متصلة بحين وحكي أنهم يقولون (تحين، وتلان) وعلى هذه القراءة يكون (تحين) اسم (لا) النافية للوحدة والخبر محذوف أي: كائنًا لهم، وأجاز قوم جر ما بعد (لات)، وأنشدوا عليه أبياتًا ذكرها أبو البقاء في كتابه (علل الإعراب الكبير) كما نص على ذلك في (إعرابه للقرآن على هامش الجمل) (٤ / ٢٤٥) وعلى كل فـ (حين) مضافة إلى (مناص) ومعناه: فوت ونجاة من (ناص) أي: فات، لا من ناص بمعنى تأخر، وفي (المختار) النوص: التآخر، يقال ناص عن قرنه أي: فر وراغ، وبابه: قال، ومناصًا أيضًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾انظر (الجمل على الجلالين) (٣/ ٥٦١)، وعلى كلٍّ فالجملة ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ في محل نصب حال من فاعل (فنادوا) والرابط الواو في هذه الآية أيضًا انظر (البيان في غريب إعراب القرآن) (٢ / ٣١٢) والشاهد في الآية:

=

أو الساعة، أو الأوان بقلة، كقول الشاعر:

نَـدِمَ البُغـاةُ وَلاتَ سـاعةِ مَنْـدَم والبَغْـيُ مَرْتَـعُ مُبتَغِيـهِ وَخِـيمُ(1)

وقوله:

طَلبُـــوا صُـــلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَـا أَنْ لـيس حـينَ بقـاءِ(2)

=

إعمال (لات) عمل (ليس) أي: رفع الاسم ونصب الخبر، وأنها لا يذكر معمولاها معًا، فإمّا أن يكون الخبر والمحذوف الاسم- وهذا هو الأكثر وهي قراءة العشرة- أو العكس- وهو قراءة غير العشرة- وأنها تعمل في الحين أو ما رادفه خلافًا لمن قصرها على لفظ الحين والله أعلم.

(1) البيت من الكامل وقد نُسب لرجل من (طيئ) ولم يعينوه، وقال (العيني على الخزانة) (٢ / ٦٣) : قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبد الله التَّيْميّ، ويقال: مهلهلة بن مالك الكنائي. انظر (محيي الدين على الشذور) (ط ١٥ ص ١٤٦)، وقد أنشده (الأشموني والعيني عليه) (١ / ٢٥٥، ٢٥٦) و(الخزانة) (٢ / ١٤٧) عرضًا، و(معجم الشواهد) (الميم المضمومة)، و(مجمع الأمثال) (١ / ٤٠٨)، و(تحقيق الكافية الشافية) (١ / ١٢٨)، واستشهد به ابنَ مالك في (التسهيل) (ورقة ٦١) و(شرحه للمرادي) (١ / ٣٩٠)، و(تعليق الفرائد) (ا/ ٩٩٢) و(معاني القرآن للفراء) (٢ / ٣٩٧) حيث قال:.......... ولات ساعة مندم............

قال: ولا أحفظ صدره. (البغاة) جمع باغ وهو الذي يتجاوز قدره، وهو فاعل ندم، (ولات) الواو للحال، (ولات) سبق إعرابها في آية ص، واسمها محذوف تقديره الساعة، وقوله (ساعة مندم) كلام إضافي خبرها و(مندم) مصدر ميمي بمعنى الندم. والشاهد في البيت: كون (لات) عاملة عمل (ليس)، ودخلت على الساعة وهو قليل، والجملة من (لات) ومعموليها في محل نصب حال من البغاة، (مرتع) : اسم مكان من رتع في المكان ـ من باب فتح ـ إذا جعله ملهى، وأصل الرتع: أن تأكل الماشية ما شاءت ثم استعير للإنسان، قال تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾، ومرتع مبتدأ ثان مضاف إلى مبتغيه المضافة إلى الهاء (وخيم) أي: ـ عاقبته سيئة.

انظر (عبادة على الشذور) (٢ / ٢١) ـ من الوخامة، وهو خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول (البغي) .

(2) البيت من الخفيف من قصيدة طويلة قالها: أبو زبيد المنذر بن حرملة الطائي ـ مات على دين النصرانية وقد أدرك الإسلام، وكان عثمان ﷺ يقربه، ويدني مجلسه. انظر (العيني على الخزانة)

=

أي: ليس الحين أوان صلح، فحذف اسمها[1] وكذا ما[2] أضيف إليه خبرها، ونوى معناه[3] فبني كـ «قبل»، و«بعد» لكنه يشبه «نزال» وزنًا، فبني على الكسر، ونوّن؛ للضرورة[4] وأما قوله:

=

(٢ / ١٥٧)، وديوانه (ص ٣٠)، و(معجم الشواهد) (ص ٢٥)، و(الخصائص) (٢ / ٣٧٧)، و(الإنصاف) (١٠٩)، و(شرح المفصل) (٩ / ٣٢)، و(الخزانة) (٢ / ١٥١)، و(الهمع) (١ / ١٢٦)، و(الدرر) (١ / ٩٩)، و(معاني القرآن) (٢ / ٣٩٨)، و(اللسان) (مادة: أنن - من غير عزو)، (صلحنا) : كلام إضافي مفعول به لـ(طلبوا)، (ولات) اسمها محذوف أي: ليس الحين، وخبرها (أوان)، والأصل أوان صلح حذف المضاف إليه فبني المضاف (أوان) ؛ لأن المضاف إليه مبني معنى كـ(قبل وبعد)، إلا أنه بني على الكسر؛ لكونه على وزن فعال، ونوّن للضرورة. ذكر ذلك شارحنا بعد البيت، وكذا (الأشموني) (١ / ٢٥٦)، والجملة من لات ومعموليها في محل نصب حال من (صلحنا)، والشاهد: عمل لات في لفظ الأوان وهذا قليل. (فأجبنا) : معطوف على طلبوا، (أن) يرى (الصبان والعيني على الأشموني) أنها تفسيرية؛ وذلك لأنها سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه، وبعدها جملة، وليست بعد حرف جر كما هي شروط أن المفسرة، وعندي أنها مصدرية، وأن حرف الجر محذوف قبلها والتقدير: بأن؛ لأن دعوى تفسيرية (أن) غير مسلمة، وقد ارتضى المصنف في (المغني) (في مبحث أن) عدم كونها لتفسير. (ليس) اسمها مستتر تقديره: هو، أي: الحين، خبرها الكلام الإضافي: حين بقاء، والجملة من (أن)، وما دخلت عليه في تأويله: مصدر في موقع جر بالباء المحذوفة كما قررت آنفًا، أي: بعدم وجود وقت للصلح، وعند من يرى كونها تفسيرية: فجملة ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب، وعلى كونها مصدرية: فالجار والمجرور متعلق بـ (أجبنا) الذي أصله: أجوبنا، حدث به ثلاثة إعلالات (بالنقل فالقلب فالحذف) فصار على وزن (أفلنا) والله أعلم.

(١) (وهو الحين) تقييد من الأصل.

(٢) قوله (وكذا..... إلخ) أي: وكذا حذف أيضًا الذي أضيف إليه خبر لات، وهو أي: (الذي أضيف إليه صلح) تقييد من الأصل.

(٣) (أي: الصلح) تقييد من الأصل.

(٤) ذكر الشارح تبعًا للمصنف أن من شروط إعمال (لات) عمل (ليس) : دخولها على الحين بكثرة، وعلى الساعة أو الأوان بقلّة، وهذا مذهب متوسط بين مذهبين أحدهما: أنها تعمل في

=

لَهَفِـي علَيْـكَ للهفـة مِـنْ خَـائِفٍ   يَبْغِـي جِـوَارَكَ حِـينَ لَاتَ مُجِـيرُ[1]

فارتفاع مجير: على الابتداء، أو الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجيرٌ، أو يحصل له مجير، ولات: مهملة لعدم دخولها على الزمان[2] (ولا يجمع بين جزأيها) أي: اسمها

=

أسماء الزمان مطلقًا وعليه جماعة منهم ابن مالك، والثاني: أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين خاصة وعليه سيبويه إتباعًا للوارد. انظر (عبادة على الشذور) (٢ / ١٦) بتصرف.

(١) البيت من الكامل واختلف في نسبته فقيل: هو لشمودل الليثي، أو عبد الله بن أيوب التيمي يرثي به منصور بن زياد. انظر (التصريح) (١ / ٢٠٠)، و(الهمع) (١ / ١١٦)، و(الدرر) (١ / ٨٥)، و(الأشموني، والعيني عليه) (١ / ٢٥٦)، و(شرح حماسة المرزوقي) (ص ٩٥٠)، و(معجم الشواهد) (١ / ٦٩) . (لهفي) أي: حسرتي من (لهف إذا تحسر)، وهو بفتح الهاء من باب (فرح) كما في القاموس. انظر (الصبان) (١ / ٢٥٦)، وهو كلام إضافي مبتدأ خبره: (عليك)، و(للهفة) : جار ومجرور متعلق بـ (لهفي) واللام للتعليل، أراد أنه يتلهف عليه لأجل تلهف الخائف الذي كان يطلب جواره، وقد قيل: إنه كلهفة بكاف التشبيه أي: بتلهف كتلهف الخائف، ولكن الرواية بلام التعليل وأيضًا فيه من المبالغة ما ليس في الكاف، (من خائف) : متعلق بالمصدر لهفة. (يبغي) أي يطلب، مضارع وفاعله، و(جوارك) : كلام إضافي مفعوله، والجملة في محل جر نعت لـ(خائف)، والرابط الضمير المستتر في يبغي. (حين) : مفعول فيه ظرف زمان منصوب بـ (يبغي) وهو مضاف، (لات) : مهملة لعدم دخولها على الحين أو الساعة أو الأوان، وهذا هو الشاهد من البيت، و (مجير) : اسم فاعل من (أجار) أي: أنجَدَ، وهو إما مبتدأ والخبر محذوف أي: له مجير، أو فاعل لفعل محذوف أي: يحصل كما ذكر الشارح تبعًا للمصنف في (أوضحه)، وأصل مجير: مؤجور حذفت همزة الأفعال لكثرة الاستعمال ثم أُعل بالنقل فالقلب ياءً، وعلى كلٍّ فالجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية: في محل جر بإضافة (حين) إليها أي: حين عدم المجير، والله أعلم.

(٢) انظر (أوضح المسالك) (ط صبيح ص ٢٨)، و (شرح التصريح) (١ / ٢٠٠)، وإنما قال: وأما..... إلخ، لينبه على أن هذه مسألة متفرعة عن جواب لسؤال مقدر في الذهن هو: إذا كنتم تقولون أن لات لا تعمل إلا في الحين أو الساعة أو الأوان فما بالها دخلت في البيت المذكور على غيرهن؟ فالجواب هذه المسألة.

وخبرها في الكلام، بل يذكر أحدهما ويحذف الآخر كما في الأمثلة (والأكثر كون المحذوف اسمها[1] نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] أي: وليس الحين حين فرار، ويقل: عكسه، وعليه قرئ: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[3] بالرفع[4] أي: وليس حين مناص حينًا موجودًا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب[5]، وثانيها، وثالثها: (ما، ولا النافيتان) فتعملان عمل ليس (في لغة أهل الحجاز)[6]، وبنو تميم[7] يهملونهما،

---

(١) هذا هو الشرط الثاني الذي لـ (لات) لكي تعمل عمل (ليس)، وإنما كان الأكثر: حذف اسمها وإبقاء خبرها؛ لأنه محط الفائدة فينبغي الاعتناء به، وترك المصنف- وكذا الشارح- شرطًا ثالثًا لعمل (لات) وهو: أن لا تدخل على معرفة ظاهرة، فيجب أن يكون المذكور من الجزأين نكرة وإن كان أحدهما معرفة فلابد أن يكون مقدرًا. انظر (عبادة على الشذور) (٢ / ١٦، ١٧) بتصرف.

(٢) من الآية (٣) من سورة ص، وقد سبق الكلام عليها.

(٣) من الآية (٣) من سورة ص، وقد مرت.

(٤) قراءة حين في آية: ص بالرفع هي قراءة ابن عمر في «الشواذ»، وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن لا يجوز حذف المرفوع ألبتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع (ليس) ومرفوع (ليس) لا يحذف، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله، وقرئ أيضًا في (الشواذ): (حين مناصٍ) بالجر، فزعم الفرَّاء: أن لات تستعمل جارَّة للحين خاصة كـ(منذ، ومذ)، فتحصل أن في (حين) ثلاث قراءات: رفعه ونصبه وجَرُّهُ، ورفعه محتمل لثلاثة أوجه: أن يكون اسم لات وهو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من الآية، والخبر محذوف، وأن يكون مبتدأ والخبر محذوف، أو على الخبرية لها إن كانت عاملةً عمل (إن)، وعلى قراءة النصب تحتمل ثلاثة أيضًا: كونها خبر لات والاسم محذوف وهذا هو الأكثر، وأن تكون اسم لات العاملة عمل إن، أو مفعول لفعل محذوف أي: أرى حين، وعلى جر حين تكون محتملة لوجهين، الأول: أن تكون لات حرف جر كما سبق، والثاني: أن يكون مجرور بمن المقدرة الزائدة كما يزعمون، وحينئذٍ فهو محتمل لحذف الاسم وهو الأكثر، أو الخبر وهو الأقل. انظر (عبادة على الشذور) (٢ / ٢١) بتصرف.

(٥) ما ذكره الشارح عن (لات) من حيث الأمثلة وتوجيهها وشروط إعمالها منقول بتصرف لا يكاد يذكر من شرح الشذور للمصنف فانظره (٢ / ٢٠، ٢١) (على هامش حاشية عبادة).

(٦) سبق التعريف بالحجاز.

(٧) سبق التعريف ببني تميم في مبحث المثنى.

ورابعها: (إن النافية) فتعمل كذلك (في لغة أهل العالية)[1] وهو مذهب الكوفيين وكثير من البصريين[2] (وشرط إعمالهن) أي: الثلاث: (نفي الخبر)[3] أي: خبرهن، (وتأخيره)[4] عن اسمهن، (وأن لا يليهن معموله) أي: معمول خبرهن، بأن يتقدم على اسمهن فيمتنع عمله في نحو[5] قوله تعالى:﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[6]،

---

(١) العالية: ما فوق نجدٍ إلى تهامة وإلى ما وراء مكَّة وما والاها، والنسبة إليها: عالي، وعلوي على غير قياس. انظر (عبادة) (٢ / ٢٠) بتصرف.

(٢) اختُلِفَ في جواز إعمال إن فجوَّزه الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح، ومنعه الفراء وطائفة، وأكثر أهل البصرة، واختُلِفَ في نقله عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد، وعكس النحاس، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة، وسمع ذلك من أهل العالية. انظر المرجع السابق بتصرف.

(٣) تعبير المصنف بـ (نفي الخبر) أي: انتفائه أَوْلَى من تعبير ابن مالك في (الألفية) ببقاء النفي؛ لأن تعبير المصنف يشمل صورتين يجب فيهما إعمال (ما) وهي: ما زيدٌ قائماً إلا في الدَّار، وما زيد غير قائم، وليس كذلك تعبير ابن مالك. انظر (عبادة) (٢ / ١٦، ١٧) بتصرف.

(٤) لو عبَّر بالتأخر بدل التأخير لكان أحق وأدل على المراد؛ لأنه لم يكن مقدَّمًا ثم أُخِّر. انظر المرجع السابق (٢ / ١٧) بتصرف.

(٥) في (أ) حذف (نحو) .

(٦) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران، (وما) الواو للعطف أو الاستئناف، (ما) نافية مهملة، وهذا هو شاهد الشارح من الآية، وذلك لانتقاض نفي الخبر بـ (إلا)، (محمد ﷺ: مبتدأ، (ورسول) خبره، و (إلا) حرف استثناء ملغيّ لا عمل له، وهذا أسلوب قصر طريقه النفي والاستثناء من قصر الموصوف على الصفة قصرًا إضافيًّا، ولورش: نقل حركة همزة (إلا) إلى الساكن قبلها.

هذا وقد أتى الشارح بهذه الآية بعد الشروط العامة لعمل (ما) و(لا) و (إن) على طريقة اللف والنشر المرتب؛ لأنه ضد أو محترز الشرط الأول، وكذا الآية التي ستأتي بعد.

(وقوله: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾)[1] لانتقاض النفي بإلا[2].

وفي نحو قولهم: ما مسيء من أعتب[3]، وقوله: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾[4] وفي نحو قوله:

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة الملك وأولها: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾. (إن) نافية مهملة، (الكافرون) مبتدأ علامة رفعه الواو، خبره متعلق (في غرور)، والشاهد (إن) حيث أهملت لانتقاض نفي خبرها (بإلا) وهذا إثبات، والشرط انتفاء خبرها، وهذه الجملة من قصر الموصوف على الصفة وهي اعتراض مقرر لما قبله، والالتفاف عن الخطاب إلى الغيبة للإيذان باقتضاء حالهم الإعراض عنهم والإظهار في موضع الإضمار لذمهم بالكفر وتعليل غرورهم به. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٣٧٩. هذا ولورش ترقيق راء (الكافرون) لوقوعها بعد كسرة والله أعلم.

(٢) خالف في هذه المسألة يونس والشلوبين وابن مالك في(التسهيل)، و(سبك المنظوم) مستدلين بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنونًا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقول آخر:

وما حق الذي يعثوا نهارا ويسرق ليله إلا نكالا

وأجيب عن ذلك بأنه شاذ أو مؤول بكونه مفعولًا مطلقًا للخبر المحذوف: أي يدور دوران منجنون، وهو دولاب الماء ويعذب معذبًا أي تعذيبًا، وينكل نكالًا على حد ما زيد إلا سيرًا انظر الخضري على ابن عقيل ١/ ١١٩ بتصرف.

(٣) (ما) مهملة، (مسيء) خبر مبتدأ مقدم، (من) موصلية مبتدأ مؤخر، (أعتب) صلة، والعائد مستتر تقديره هو، وحكى الجرمي: ما مسيئًا بالنصب على الإعمال، وقال: إنه لغة، والمعنى: الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك، انظر عبادة ٢/ ١٨، ١٩ بتصرف.

(٤) من الآية ٦٨ من سورة يونس عليه السلام (إن): نافية بمعنى (ما)، (عندكم): يجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف خبر مقدم لإنْ أي إن كائنًا عندكم على اعتبار أن (إن) عاملة عند من جوز تقدم الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا على الاسم، أما عند من يهملها إذا تقدم الخبر مطلقًا وهذا هو رأي شارحنا، لأنه أتى بها شاهدًا على الإهمال، و(عندكم) متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ =

وقـالوا تَعرَّفْهـا المنـازِلَ مِـنْ مِنًـي وما كُلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنـا عـارِفُ(1)

=

أو أنه ظرف قائم مقام فعل لاعتهاده على النفي بإن، (من سلطان) من صلة كما يزعمون ويرتبون على ذلك أن سلطان إما مبتدأ مؤخر عند من يهمل إن أو اسمها عند من يعملها أو فاعل بالظرف عند من يعتد بعمله مجرورًا للفظ مرفق المحل، وقد سبق أن بينت مرارًا أن (من) في مثل هذه المواطن اسم بمعنى بعض، ونفي البعض نفي للكل وهي التي تحتمل المواضع الثلاث كما أسلفا، وعلى هذا فقوله: (سلطان) مضاف إليه أي: حجة وبرهان. (بهذا): جار ومجرور متعلق بسلطان أو نعت له، ذكر ذلك أبو البقاء على هامش الجمل ٣/ ٢٤٠، ومرجع اسم الإشارة في (بهذا) إلى الذي يقولونه كما ذكر ذلك صاحب الجلالين على هامش الجمل ٢/ ٣٦٢.

والجملة (إن عندكم من سلطان بهذا) مستأنفة سبقت لبيان جهلهم وتعنتهم في كفرهم، والله أعلم.

(١) البيت من الطويل وهو مطلع قصيدة نسبه صاحب معجم الشواهد ١/ ٢٣٧ إلى: مزاحم بن الحارث العقيلي، شاعر إسلامي وكذا الشيخ محيي الدين على الشذور ط١٥ ص٢٤٨، ٢٤٩، ورجح عبادة على الشذور ٢/ ١٩: أنه لمزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث، (وقالوا): معطوف على متخيل في الذهن لما سبق أن البيت مطلع قصيدة، (تعرفها) تطلبِ معرفتها واسأل الناس عنها وهو فعل أمر وفاعله مستتر و(ها) مفعوله، والجملة في محل نصب مقول القول، (المنازل): منصوب بنزع الخافض أي: بالمنازل جمع منزل وهو مكان النزول، (من منى) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل ومنى بكسر الميم بليدة على مسافة فرسخ من مكة وهي التي تنحر فيها الهدايا، ولامها ياء من: منيت الشيء إذا قدرته، سميت بذلك لأن الله قدر فيها الشعائر، ومنى تؤنث وتذكر والأغلب التذكير، وهي تصرف ولا تصرف، وقيل: سميت بذلك لما يمنى فيها من الدماء أي: يراق ويصب، وقيل: سميت بذلك لأن آدم لما أراد مفارقة جبريل قال له تمن فقال له: إنما أتمنى الجنة، وعلى ذلك فيجوز تنوين نون منى على الصرف وعدم تنوينها على المنع، ويجوز أن تكون علامة جرها الكسرة أو الفتحة المقدرتين على الألف للتعذر بناء على الاعتبارين السابقين فيها، (وما) الواو عاطفة و(ما) نافية غير عاملة، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من البيت، وذلك لتقدم معمول الخبر على اسمها، (كل) تروى مرفوعة ومنصوبة فمن رواها مرفوعة جاز أن يجعلها مبتدأ وعليه تكون (ما) تميمية وجاز أن يجعلها اسم (ما) النافية الحجازية، ومن رواها منصوبة جعلها مفعولًا به لقوله عارف، ورواية النصب هي التي رواها شراح الألفية، وعليها مصنفنا وشارحنا، وعلى

=

لضعفهن في العمل فلا يتصرف في أخبارهن ولا معمول أخبارهن بالتقديم، وخرج بقوله (ليس) أي: معمول خبرهن (ظرفًا ولا مجرورًا): ما لو كان كذلك فيجوز كقوله:

بأُهْبَـةِ حَـزْمٍ لُـذْ وإنْ كُنـتَ آمِنًـا   فـما كـلَّ حِينٍ مَنْ تُـوالِي مُوَالِيَـا(١)

=

كل فكل مضاف و(ما) مضاف إليه موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر صلته (وافى منى) والعائد مستتر في وافى، (أنا عارف) مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب خبر ما، على رواية رفع كل واعتبارها اسمها، أو في محل رفع خبر المبتدأ على تقديرها مبتدأ، وعليه فالرابط محذوف أي: عارفة، وأما على رواية نصب كل فالجملة لا محل لها من الإعراب، لأنها ابتدائية أو استئنافية و(ما) مهملة كما أسلفنا وفاعل اسم الفاعل (فاعل) مستتر وجوبًا تقديره أنا، ومعنى البيت: أن مزاحمًا لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا له: تعرفها في منازل منى، فقال: أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها، انظر هذا الشاهد في سيبويه ١/ ٣٦، ٣٧ ط بولاق، والخصائص ٢/ ٤٥٣، ٤٧٦، والعيني على الخزانة ٢/ ٩٨، والتصريح ١/ ١٩٨.

وأجاز ابن كيسان عمل (ما) مع تقدم معمول خبرها على اسمها انظر الأشموني ١/ ٢٤٩، ٢٥٠.

(١) البيت من الطويل لم يعرف قائله، انظر التصريح ١/ ١٩٩، والأشموني والصبان والعيني عليه (١/ ٢٤٩)، والعيني على الخزانة ٢/ ١٠١، وعبادة على الشذور ٢/ ١٧، والخضري على ابن عقيل ١/ ١٢٠، (بأهبة): جار ومجرور متعلق بـ(لذ) والأهبة في الأصل: عدة الحرب كما في القاموس، والمراد بها هنا الاستعداد والتهيؤ وأهبة مضاف و(حزم) مضاف إليه وهو ضبط النفس (لذ): أمر وفاعله، (وإن) الواو عاطفة على محذوف قدره العيني بقوله: أي إن لم تكن آمنًا وإن كنت آمنًا، وعند الصبان جواز كونها للحال، (إن) شرطية على القول بكون الواو عاطفة ووصلية على كونها حالية فيكون خلاف هذه الحالة مفهومًا بالأولى، (آمنًا): خبر كان الذي هو شرط إن أو صلتها، وجواب إن محذوف دل عليه ما قبله أي: فلذ، والجملة معطوفة على جملة شرطية مقدرة كما مر، أو الجملة في محل نصب حال على القول بأن الواو للحال، (فما): الفاء للتعليل، و(ما) نافية حجازية (كل) معمول خبر (ما) والأصل كما في التصريح فما من توالي مواليًا كل حين، وإنما جاز ذلك لأنها مضافة إلى الظرف (حين) فأخذت حكمه وقد توسعوا في

=

لأنهم توسعوا في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما[1]، وقضية كلامه كغيره: أن تقديم الخبر يمنع العمل وإن كان ظرفًا أو مجرورًا، قال ابن عقيل[2]:

=

الظرف وأخيه ما لم يتوسعوا في غيرهما وفيه الشاهد، قال ابن مالك:

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيًا أجاز العلما

(من) موصولة، للعالم اسم (ما) صلتها (توالي)، والعائد محذوف أي تواليه خبره (مواليًا)، والجملة من ما ومعموليها لا محل لها من الإعراب لأنها تعليلية لما قبلها.

(١) إنما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والجار والمجرور، لأن كل شيء من الأحداث لابد أن يكون في زمان أو مكان، فصار مع كل شيء قرينة، ولم يكن أجنبيًّا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الأجنبي، وأجرى الجار والمجرور مجراه في ذلك للمناسبة بينهما إذ كان ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار والمجرور محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف، قاله الرضي وغيره، وما ذكره الشارح تبعًا للمصنف من عدم جواز تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل، فإن تقدم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس كان أولى فإن المعمول قد يمنع حيث يجوز تقدم العامل كما في معمول خبر كان، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٧ بتصرف.

(٢) هو: عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي الهمذاني الأصل ثم البالسي المصري قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعي نحوي الديار المصرية، قال ابن حجر والصفدي: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ٦٩٨، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقه من الزين الكّتاني ولازم العلاء القونوي في الفقه والأصلين والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض، وبه تخرج وانتفع ثم لازم الجلال القزويني وأبا حيان، وتفنن في العلوم وسمع من الحجار وزيره، وحسن بن عمر الكردي والشرف بن الصابوني، والواني وغيرهم، وناب في الحكم عن القزويني بالحسينية وعن العز بن جماعة بالقاهرة فسار سيرة حسنة ثم عزل وكانت ولايته ثمانين يومًا، وكان قوي النفس يتنبه على أرباب الدولة وهم يخضعون له ويعظمونه، ودرس بالقطبية والخشابية والجامع الناصري بالقلعة والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان، ولابن عقيل تصانيف منها التفسير، وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران، ومختصر

=

[وبه صرح ابن مالك][1]، وقيل: لا يمنع حينئذ وهو المختار قياسًا على معمول الخبر وعلى خبر إن وأخواتها ويشترط أيضًا: (تنكير معمولي لا) فلا تقول: لا زيد قائمًا، إلا قليلًا كقوله:

أنكرتهـا بعـدَ أعـوامٍ مَـضَينَ لَهـا   لا الدارُ دارًا ولا الجـيرانُ جِيرَانَـا[2]

(وأن لا يقترن اسم ما بأن الزائدة) فإن اقترن بها امتنع عملها نحو قوله:

=

الشرح الكبير، والجامع النفيس في الفقه، والمساعد في شرح التسهيل، وله على الألفية شرح أملاه على أولاده، ومات بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث عشر من ربيع الأول سنة ٧٦٩ ودفن بالقرب من الإمام الشافعي، انظر بغية الوعاة ٢/ ٤٧، ٤٨ ونشأة النحو ط٢ ص٢٣٨، ٢٣٩.

(١) عبارة ابن عقيل في شرحه للألفية على هامش الخضري ١/ ١٢٠: (وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب) فنقل شارحنا عنه متصرف فيه، والله أعلم وقد سبقت ترجمة ابن مالك.

(٢) البيت من البسيط لم يعرف قائله انظر شرح الشذور وحاشية عبادة ٢/ ١٩ وشرح الشذور وتعليق محيي الدين ط١٥ ص٢٥٠، ٢٥١، ومعجم الشواهد ١/ ٣٨٢ (النون المفتوحة).

(أنكرتها): فعل ماض وفاعله ومفعوله عائد إلى الدار أي: لم أعرفها بسبب دثور آياتها وانمحاء العلامات الدالة عليها، (بعد أعوام): كلام إضافي مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ(أنكرتها)، (مضين لها) أي: مررن على رؤيتي إياها، والجملة نعت لأعوام مفيد للتأكيد والرابط نون النسوة، (لها) متعلق بمضين (لا الدار دارًا): جملة اسمية مكونة من لا النافية للوحدة العاملة عمل ليس واسمها (الدار) والمراد بها: المحل يجمع البناء والعرصة، وخبرها (دارًا) وفيه الشاهد حيث عملت لا في اسم معرفة وهذا قليل عند شارحنا تبعًا للمصنف في الشذور، وفي القطر هو خاص بالشعر، (ولا الجيران جيرانًا) معطوف على (لا الدار دارًا) وقد مر الكلام فيه.

بنِـي غدانــة مــا إنْ أَنــتمُ ذَهَــبٌ ولا صَريفُ ولكِـنْ أنـتمُ الخَـزَفُ(١)

وروي: ذهبًا بالنصب، وأُول على أن إنْ نافية(٢) مؤكدة لما(٣) لا زائدة، وإنما لم يشترطوا عدم اقتران اسم لا بأن الزائدة؛ لأنها لا تقترن بها وشرط جماعة فيها: عدم تكررها، وقال ابن مالك(٤): [ليس بشرط] قال المرادي(٥): [وهو الصواب](٦)،

---

(١) البيت من البسيط قال عنه العيني على الخزانة ٢/ ٩١: (رواه ثعلب في أماليه ولم يعزه إلى أحد)، وانظر ملحقات مجالس ثعلب ١/ ٨٠٩، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ورقة (٦) وشرح العمدة ٧١ وشرح الكافية الشافية ١/ ١٢٢ ت د./ الرصد، وشرح التصريح ١/ ١٩٧، والخزانة ٢/ ١٢٤، والهمع ١/ ١٢٣، والدرر ١/ ٩٤،٩٥. والأشموني (١/ ٢٤٧) وعبادة ٢/ ١٨، ومحيي الدين عليه ط١٥ ص٢٤٦، (بني غدانة) كلام إضافي منادى لمحذوف وغدانة بضم الغين بعدها دال حي من بني يربوع، (ما إن أنتم ذهب): ما نافية مهملة لمجيء إن الزائدة بعدها، وعليه فأنتم مبتدأ خبره (ذهب)، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف في شرح الشذور من البيت ورواه يعقوب بن السكيت: ذهبًا بالنصب على أنه خبر (ما)، و(إن) نافية مؤكدة، لا زائدة، وعليه فـ(أنتم) اسم (ما)، ورواية اللسان مادة (صرف): بني غدانة حقًّا لستم ذهبًا، وعليها فلا شاهد، (ولا صريف) الواو عاطفة و(لا) زائدة لتأكيد النفي و(صريف) أي: فضة وتسمى: الورق، واللجين، وهو معطوف على ذهب مرفوع مثله، وروي بنصبه عطفًا على (ذهبًا) في رواية ابن السكيت فالواو عاطفة مفردًا على مثله على الروايتين، (ولكن) الواو عاطفة جملة على مثلها (لكن) حرف استدراك، (الخزف): مبتدأ وخبر معطوف بالواو على (ما إن أنتم ذهب) والخزف هو الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار وهو الآجر.

(٢) في (أ) النافية.

(٣) في (ب) سقوط لما.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٢٠، ومثالها عاملة مع تكررها:

لا ينسـك الأسـى تأسـيًّا فـما مـا مـن حمـام أحـد معتصـمًا

هذا وقد ذكر ابن عقيل شرطًا سادسًا لإعمال (ما) وهو: أن لا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو: ما زيد إلا شيء لا يعبأ به، فشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد، =

ومثال ما العاملة (نحو) قوله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[1] ومثال لا نحو[2] قول الشاعر:

تَعـزَّ فـلا شيءٌ عـلَى الأرضِ باقيَـا ... ولاَ وزر ممـا قَـضَى اللهُ وَاقِيَـا[3]

=

ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرًا عن (ما) وأجازه قوم، وكلام سيبويه محتمل للقولين، انظر المرجع السابق بتصرف.

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف عليه السلام، (هذا) اسم (ما) وبشرًا خبرها، وهذا هو شاهد الشارح من الآية حيث أعملت ما لاستيفائها الشروط المذكورة، وقرئ شاذًا برفع بشر على أنه خبر مبتدأ و(ما) مهملة عند التميميين وفي بشرًا بالنصب قراءتان: قال أبو البقاء على هامش الجمل ٣/ ٣٣٥: يقرأ بفتح الباء أي إنسانًا، بل هو ملك ويقرأ بكسر الباء من الشراء أي: لم يحصل هذا بثمن، ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع المفعول أي: بمشتري، وعلى هذا قرئ بكسر اللام في ملك، والقراءة الثانية غير عشرية ولم أرها إلا في هذا المرجع ولا شاهد فيها، وعلى كل فجملة (ما هذا بشرًا) بقراءاتها في محل نصب مفعول (وقلن).

وبعد فهذه الآية شاهد على كون اسم (ما) معرفة وخبرها نكرة كما ذكر المصنف في شرحه، وقد يكون معمولاها معرفتين كقوله تعالى في سورة المجادلة: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾ ونكرتين كقوله تعالى في سورة الحاقة: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ﴾، انظر شرح الشذور على هامش عبادة ٢/ ١٧، ١٨.

(٢) في (أ) سقوط: (نحو).

(٣) البيت من الطويل لم يعلم قائله: انظر معجم الشواهد ١/ ٤٢٦ وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (١٠٨) وفي القطر (٥١) وفي الشذور (٩٢) مرتين وابن عقيل (٧٩) وعبادة على الشذور ٢/ ١٩.

(تعز) أمر وفاعله أي تسل وتصبر، (فلا شيء) الفاء للتعليل و(لا) نافية للوحدة عاملة عمل ليس، اسمها (شيء) خبرها (باقيًا)، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من البيت، (على الأرض) متعلق بمحذوف نعت لشيء، (ولا وزر واقيًا) معطوف على (لا شيء باقيًا) والمراد بالوزر: ما يلجأ إليه الإنسان ويعتصم به، وهو في الأصل الجبل، (مما) جار ومجرور (قضى الله) جملة فعلية لا محل لها من الإعراب صلة (ما) والعائد محذوف؛ أي قضاه الله، والجار والمجرور وصلته متعلق

=

وقيل[1]: [لا تعمل إلا في الشعر]، ومثال إنَّ نحو: (إنَّ ذلك نافعك ولا ضارك)[2]، ونحو قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾[3]

=

بمحذوف نعت لوزر.

(١) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط: وقيل.

(٢) مثل الشارح بقوله: (إن ذلك نافعك ولا ضارك)، وبآية الأعراف للتدليل على أن (إن) العاملة عمل ليس قد يكون معمولاها معرفتين كما في المثال فاسمها (ذلك) وهو اسم إشارة وخبرها (نافعك) وهو مضاف إلى الضمير، وقد يكون اسمها معرفة وخبرها نكرة كما في قراءة سعيد بن جبير لآية الأعراف الآتي ذكرها وكقول الشاعر:

إن هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المجانين

وتعمل أيضًا في نكرتين، سمع: إن أحد خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية، انظر شرح الشذور على هامش عبادة ٢/ ٢٠ والله أعلم.

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف وآخرها: ﴿فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ في هذه الجملة من الآية القراءات الآتية:

(إن): بتشديد النون وبتخفيفها و(عباد) برفع الدال وبنصبها وكذا (أمثالكم) فأما قراءة الجمهور فواضحة وهي: أن (عبادة) خبر (إن) و(أمثالكم) نعته والعائد محذوف تقديره تدعونهم، وهذه القراءة لا شاهد للشارح فيها، وأما قراءة نصب (عباد) مع رفع أمثالكم فيكون (أمثالكم) خبر (إن) و(عباد) حال من العائد المحذوف أي: تدعونهم عبادًا، وهذه أيضًا لا شاهد لنا فيها، وأما على قراءة تخفيف نون إن ونصب «عبادًا» وأمثالكم- وهي التي نسبها شارحنا وغيره من النحاة لسعيد بن جبير ﷺ- فهي التي معنا الآن، وعليها فإن: نافية عاملة عند أهل العالية لاستيفائها الشروط المذكورة، اسمها: (الذين)، صلتها: (تدعون)، والعائد محذوف أي: تدعونهم، وخبرها «عباد» المنعوت بـ(أمثالكم)، وهو وإن كان مضافًا إلى معرفة إلا أنه لتوغله في الإبهام صح وصفه للنكرة، فإضافته كلا إضافة، وأما على قراءة نصب عبادًا ورفع أمثالكم فهذه على إهمال (إن) وهو مذهب سيبويه، وعليها فيكون (لذين) مبتدأ خبره: (أمثالكم)، (وعبادا) حال من العائد المحذوف، انظر هذه القراءات وتوجيهاتها في أبي البقاء على هامش الجمل ٣/ ٨٧، ٨٨.

وهذه الجملة تقرير لما قبله، وهنا يثور اعتراض مؤداه: كيف يحسن وصف الأصنام بأنها عباد أمثالكم

=

في قراءة سعيد بن جبير[١] بتخفيف إن، وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادًا بالخبرية.

(الثامن) من المرفوعات: (خبر إن، وأخواتها) المسماة بالنواسخ أيضًا[٢]، فإنها تنصب المبتدأ، ويسمى: اسمها، وترفع الخبر ويسمى: خبرها[٣] وأخوات إنَّ بالكسر (و) التشديد: خمسة (أنَّ): بالفتح والتشديد[٤]، وهما: لتوكيد النسبة، ونفي الشك والإنكار عنها[٥] نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾[٦]

=

مع أنها جمادات ولفظ العباد إنما يطلق على الأحياء العقلاء؟ وكيف عبر عنها بضمير العقلاء في قوله: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾؟

ويجاب على ذلك: بأن المشركين لما اعتقدوا ألوهيتها لزمهم كونها حية عاقلة وإن كان خلاف الواقع، فوردت هذه الألفاظ فيها على مقتضى اعتقادهم، وفي أبي السعود عباد أمثالكم أي: لا من كل وجه بل من حيث إنها مملوكة لله مسخرة لأمره، عاجزة عن النفع والضرر، انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٢٢٠ بتصرف، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٨١.

وقد سبق قبلًا بيان الاستشهاد بهذه الآية.

(١) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي كان يقرأ بقراءة ابن مسعود وزيد بن ثابت قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥هـ انظر طبقات القراء ١/ ٣٠٥، ٣٠٦ (الرصد ١/ ١٣٠) والمحتسب جـ١ ص١١٥.

(٢) تسمى كذلك بالحروف المشبهة للفعل، وتسمية هذه الأحرف بالنواسخ من باب إطلاق اسم الأعم على الأخص حيث إنها تنصب المبتدأ اتفاقًا وترفع الخبر على الصحيح، قال أبو حيان وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن وهو المبتدأ، ولكل من الفريقين حجة، انظر ذلك في عبادة ٢/ ٢١، ٢٢ وشرح التصريح ١/ ٢١٠، ٢١١.

(٣) نصب إن وأخواتها الاسم ورفعها الخبر هو اللغة المشهورة، وحكى ابن سيده أن قومًا من العرب تنصب بها الجزأين معًا كقوله: .... إن حراسنا أسدًا، وقوله: يا ليت أيام الصبا رواجعًا وظاهر أن هذه لغة، وأوَّل الجمهور ما ثبت من ذلك على أن الجزء الثاني حال والخبر محذوف، انظر الأشموني ١/ ٢٦٩، ٢٧٠ وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٦٩.

(٤) لم يذكر ابن مالك في تسهيله (أن) المفتوحة لكونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال: (هذا باب الحروف الخمسة)، انظر الأشموني ١/ ٢٧٠ بتصرف.

(٥) ما قاله الشارح عن معنى (إنَّ) و(أنَّ) منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك وإليك نصه ص٢٦ تعليق عبدالمتعال الصعيدي: (إن وأن وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها والإنكار لها).

(٦) من الآية (١٥) من سورة طه وتمامها: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ والشاهد في الآية =

ونحو: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[1]، (ولكن) وهي: للاستدراك نحو: زيد شجاع لكنه بخيل، وللتوكيد نحو: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ[2]: (وكأن) وهي: للتشبيه المؤكد لتركبها من الكاف: المفيدة للتشبيه وأنَّ: المفيدة للتأكيد[3] نحو: كأنَّ زيدًا أسد[4]، وللظن نحو:

=

عمل (إن) في الجزأين بنصبها الاسم (الساعة)، ورفعها الخبر (آتية) وهو اسم فاعل من الإتيان أي: كائنة وحاصلة لا محالة كما في الجمل على الجلالين ٣/ ٨٥، وإنما عبر بالإتيان تحقيقًا لحصولها بإبرازها في معرض أمر محقق متوجه نحو المخاطبين، والجملة كلها تعليل لوجوب العبادة وإقامة الصلاة، انظر أبا السعود ٦/ ٨ ط عبدالرحمن محمد بتصرف.

(١) من الآيتين ١٩٦ البقرة، ٢٥ الأنفال، (واعلموا) معطوف على (واتقوا) في الآيتين عطف إنشاء طلبي أمري على مثله، ﴿أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ فيه الشاهد حيث نصبت (أن) اسمها (لفظ الجلالة الله) وقد أظهر في موضع الإضمار في آية البقرة لتربية المهابة في روع السامع، ذكر ذلك العلامة أبو السعود، ورفعت خبرها (شديد) وهو صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها، (العقاب) وهي أبلغ من رفعه، لأن فيها إسناد الصفة إلى الموصوف، وذكر من هي له حقيقة، انظر الجمل على الجلالين ١/ ١٥٨ بتصرف، والجملة من (أن) ومعموليها في تأويل مصدر سد مسد معمولي (واعلموا) والله أعلم.

(٢) ما ذكره الشارح عن معنى لكن منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك فانظره ط صبيح ص٣١، وممن أثبت كونها للتوكيد جماعة منهم صاحب البسيط ومعنى الاستدراك تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.

انظر الجامع الصغير تحقيق الدكتور الهرميل ص٦٢ هـ٢، وشرح التصريح ١/ ٢١١، وليست (لكن) مركبة على الأصح.

وقال الفراء: أصلها (لكن أن) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله:

ولست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

وقال الكوفيون مركبة من (لا) و(إن) و(الكاف) الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة للتخفيف، انظر الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٧٠، ٢٧١ بتصرف، هذا ولم يمثل الشارح تبعًا للمصنف بشاهد قرآني لـ(لكن) كما فعل بأخواتها ومثالها في القرآن قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ والله أعلم.

(٣) انظر هذه المسألة في أوضح المسالك ط صبيح ص٣١، والأشموني والصبان عليه ١/ ٢٧٠، ٢٧٢.

(٤) مثال (كأن) التشبيهية من القرآن قوله تعالى في سورة المنافقون ﴿كَأَنَّهُمۡ خُشُبٞ مُّسَنَّدَةٞ﴾ انظر شرح

=

كأن زيدًا كاتب[1]، (وليت) وهي: للتمني، وهو: طلب ما لا طمع فيه نحو: ليت الشباب يعود[2]، أو ما فيه عسر، كقول من لم يرج مالًا: ليت لي مالًا فأحج به[3]، (ولعل) وهي: للترجي في المحبوب نحو: لعل الحبيب مواصل[4]، وللإشفاق في المكروه نحو: لعل زيدًا هالك، وللتعليل كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾[5].

= الشذور وحاشية عبادة عليه جـ٢ ص٢٢.

(١) ما ذكره الشارح من كون كأن تأتي للظن هو ما ذكره المصنف في الجامع الصغير فانظره ص٦٢ تحقيق د. الهرميل وتكون كأن للظن إذا كان خبرها جملة فعلية أو ظرفًا أو صفة من صفات أسمائها، وقد ذكر هذا المعنى لها ابن السيد والجمهور على أنها لا تفارق التشبيه ولا تكون للتحقيق خلافًا للكوفيين، ولا حجة لهم في قوله:

فأصبح بطن مكة مقشعرًا ... كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها، ولا للتقريب نحو: «كأنك بالدنيا ولم تكن» خلافًا لأبي الحسين الأنصاري، ولا للنفي نحو: كأنك دال عليها، أي: ما أنت دال عليها خلافًا للفارسي، انظر شرح التصريح ١/ ٢١٢ بتصرف.

(٢) في (أ) سقوط: (نحو: ليت الشباب يعود).

(٣) ما قاله الشارح عن (ليت) منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك، وإليك نصه ص٥٦ تعليق عبدالمتعال الصعيدي: (وليت وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر نحو: ليت الشباب عائد، وقول منقطع الرجاء: ليت لي مالًا فأحج به)، والحاصل أن التمني يكون في الممتنع والممكن، ولا يكون في الواجب، فلا تقول: ليت غدًا يجيء، انظر شرح التصريح ١/ ٢١٢، ٢١٣، والأشموني ١/ ٢٧١ بتصرف منهما، وقوله فأحج: منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بطلب محضي وهو: التمني كما سيأتي تفصيله في نصب المضارع، ومثال ليت من القرآن قوله تعالى في سورة النساء: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ والله أعلم.

(٤) في (أ) يواصل والأحسن ما أثبته، لأن الأصل في الأخبار الإفراد.

(٥) من الآية (٤٤) من سورة طه وتمامها: ﴿أَوْ يَخْشَىٰ﴾ الفاء في ﴿فَقُولَا﴾ عاطفة ما بعدها على ﴿ٱذْهَبَآ﴾ في الآية السابقة، وهي لترتيب ما بعدها على طغيان فرعون، فإن تليين القول مما يكسر ثورة عناد العتاة، ويلين عريكة الطغاة، والمراد: لا تعنفا في قولكما، والخطاب لموسى وهارون عليهما السلام، وقوله: «قولًا» مفعول مطلق مبين للنوع =

أي: لكي يتذكر[1]، وقوله (نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾)[2]: مثال لـ(إن) كما قدمته، (ولا يجوز تقدمه) أي: خبر المذكورات عليها (مطلقًا) أي[3]: سواء أكان ظرفًا أو مجرورًا أم لا، فلا يقال: قائم إن زيدًا ولا عندك أو في الدار إن زيدًا لضعفها في العمل؛ لأنها: إنما عملت بالحمل على الأفعال (ولا) يجوز (توسطه) بينها وبين اسمها لذلك (إلا إن كان ظرفًا أو مجرورًا) فيجوز (نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾)[4]،

= موصوف بـ(لينًا)، والمراد بالقول اللين: عدم العنف في المخاطبة وقيل: أن يقول له ما قاله الله تعالى في سورة النازعات:﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۝ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ فإنها دعوة في صورة عرض ومشورة، ويرده قوله تعالى: ﴿فَقُولَا﴾ ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ الآيتين وقيل: كَنِّياه وكان له ثلاث كنى: أبو العباس وأبو الوليد وأبو مرة، وقيل: عداه شبابًا لا يهرم ويبقى له لذة المطعم والمشرب والمنكح وملكًا لا يزول إلا بالموت وقرئ «لينًا» بفتح اللام وسكون الياء انظر أبا السعود ٦/ ١٧، ١٨ بتصرف.

(١) في (أ) سقوط: (أي لكي يتذكر) وما ذكره الشارح من معاني لعل الثلاث منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك والأصل فيه معنيان آخران وإليكه ص٥٦ تعليق عبدالمتعال الصعيدي: (لعل) وهو للتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في المحبوب نحو: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾، أو الإشفاق في المكروه نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾، قال الأخفش: وللتعليل نحو: أفرغ عملك لعلنا نتغذى، ومنه: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾، قال الكوفيون: وللاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾وعقيل تجيز جر اسمها، وكسر لامها الأخيرة وهي كعسى، فلذلك قد يقترن خبرها بأن كعسى كقوله:

لعلك يومًا أن تلم ملمة ... عليك من اللائي يدعنك أجدعا

انظر الجامع الصغير ص٦٢.

(٢) من الآية (١٥) من سورة طه وقد تقدمت.

(٣) في (أ) سقوط: (أي).

(٤) وردت هذه الجملة القرآنية ثلاث مرات الأولى في الآية ١٣ من سورة آل عمران، واسم الإشارة في هذه الآية (ذلك) راجع إلى ما ذكر من رؤية القليل كثيرًا، المستتبعة =

ونحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[1]؛ للتوسع في الظرف والمجرور كما مر مع تأخرهما في العامل، بل قد يجب ذلك لعارض نحو: إن في الدار صاحبها[2]، ولـ(إن)

=

لغلبة القليل العديم العدة على الكثير الشاكي السلاح، وما فيه من معنى البعد للإيذان ببعد منزلة المشار إليه في الفضل، (عبرة) على وزن فعلة من العبور كالركبة من الركوب، والجلسة من الجلوس، والمراد بالعبرة هنا الاتعاظ فإنه نوع من العبور أي: لعبرة عظيمة كائنة، انظر أبا السعود ٢/ ١٢، ١٤ بتصرف، والمرة الثانية في الآية ٤٤ من سورة النور، ومرجع اسم الإشارة هنا كما في أبي السعود جـ٦/ ١٨٥ إلى ما فصل آنفًا، والمراد بالعبرة هنا: الدلالة الواضحة على وجود الصانع ووحدته وكمال قدرته وإحاطة علمه بجميع الأشياء ونفاذ مشيئته وتنزهه عما لا يليق بشأنه العلي.

والمرة الثالثة في الآية ٢٦ من سورة النازعات واسم الإشارة عائد إلى ما فعل فرعون وما فعل به، انظر أبا السعود ٩ ص١٠١ بتصرف، والشاهد في الآيات الثلاث: تقدم خبر إن وهو متعلق الجار والمجرور في (ذلك) على اسمها، (لعبرة)، وهذا جائز، واللام في (لعبرة) لام الابتداء أو هي اللام المزحلقة التي تدخل على خبر إن وعلى اسمها المؤخر كما هنا، ولورش ترقيق الراء في (لعبرة) لانكسار ما قبلها انظر البدور الزاهرة ص٧٣.

(١) من الآية (١٢) من سورة المزمل ﷺ وتمامها: ﴿وَجَحِيمًا﴾، الشاهد في الآية تقدم متعلق الظرف لدى من (لدينا) وهو خبر إن على اسمها (أنكالًا) وهذا جائز، والأنكال جمع نكل وهو: القيد الثقيل من أي شيء كان، ولم ترد هذه الكلمة إلا مرة واحدة في هذه الآية، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ص٥٧١ و(لدى) من (لدينا) ظرف مكان بمعنى: عند إلا أنه لا يستعمل إلا فيما حضر بخلاف عند فتستعمل فيه وفي الغائب ولدى منصوبة على الظرفية مضافة إلى (نا) وقد وردت في القرآن سبع مرات، انظر المرجع السابق وقوله ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ تعليل للأمر في الآية السابقة أي: إن لدينا أمورًا مضادة لتنعمهم، انظر أبا السعود ٩/ ٥١ بتصرف، والله تعالى أعلم.

(٢) ما ذكره الشارح عن هذه المسألة منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره جـ٢/ ٢٢، ٢٣ على هامش حاشية عبادة والأصل أوضح وألطف قال ابن مالك في ألفيته عن هذا الحكم:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي ... كليت فيها أو هنا غير البذي

هذا والجمهور على منع تقدم معمول خبر إن على اسمها كذلك سواء كان ظرفًا أو مجرورًا أو غيرهما، وقل أو شذ تقديمه وهو ظرف في قول الشاعر:

=

ثلاث حالات: وجوب كسرها: إن لم يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، ووجوب فتحها: إن وجب ذلك، وجواز الأمرين: إن صح الاعتباران(١)، وقد أخذ في بيانها فقال: وتكسر إن في الابتداء(٢) حقيقة نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾(٣) وحكمًا نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾(٤)،

=

فـــلا تلحنـــي فيهـــا فـــإن بحبهـــا　　　أخـــاك مـــصاب القلـــب جـــمٌّ بلابلـــه

(١) ما قاله الشارح عن ضابط كسر (إن) وفتحها وجواز الأمرين منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك ص٣١ ط صبيح: وإنما لم يقل لسد مفرد مسدها، لأنه قد يسد المفرد مسدها، ويجب كسرها نحو: ظننت زيدًا إنه قائم، فهذه يجب كسرها وإن سدت مسد مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر إذ لا يصح: ظننت زيدًا قيامه، وإلى هذا الضابط أشار ابن مالك في ألفيته قائلًا:

وهمـــز إن افـــتح لـــسد مـــصدر　　　مـــسدها وفي ســـوى ذاك اكـــسر

انظر ابن عقيل على هامش الخضري ١/ ١٣٠، ١٣١ بتصرف، وانظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٣.

(٢) وإنما لم تفتح في الابتداء لئلا تلتبس بالمكسورة خطأ وبالتي هي لغة في لعل لفظًا وخطأ، وأجاز بعضهم الابتداء بأن المفتوحة انظر ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ١/ ١٣١ بتصرف منهما.

(٣) من الآيتين ٣ من سورة الدخان، ١ من سورة القدر، وقد سبق في مبحث المضمر، والشاهد فيها هنا كسر همزة (إن) لأنها لم تسد مع معموليها مسد مصدر وذلك لوقوعها في ابتداء الكلام حقيقة.

(٤) من الآية ٦٢ من سورة يونس عليه السلام وتمامها: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، ﴿أَلَآ﴾ حرف استفتاح وتنبيه «إن» حرف تحقيق وتوكيد، وصدرت بها الجملة لزيادة تقرير مضمونها، وقد كسرت همزتها وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف في أوضحه منها حيث وقعت في ابتداء الكلام حكمًا واسم «إن»: «أولياء» المضافة إلى لفظ الجلالة، وأولياء جمع ولي وهو ضد العدو، وتركيبة الواو واللام والياء تدل على معنى القرب والولي فعيل يجوز أن يكون بمعنى فاعل وبمعنى

=

(وفي أول الصلة)[1] نحو: جاء الذي إنه فاضل؛ لأنها لا تكون إلا جملة بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: جاء الذي عندك أنه فاضل؛ لأنها مع معموليها عندئذ[2] في تأويل المصدر أي: فضله[3]، (و) في أول (الصفة) نحو: جاء رجل إنه فاضل، بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: رجل عندي أنه فاضل، (و) في أول (الجملة الحالية)[4] سواء اقترنت بالواو نحو: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[5] أم لا نحو:

=

مفعول فهو مشترك بينهما، وللعلماء في بيان معنى أولياء الله كلام طويل ليس هاهنا مجاله، انظره في الجمل إلى الجلالين ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠، وخبر إن قوله: ﴿لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ والرابط (هم) في (عليهم)، و(لا) في قوله: ﴿لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ محتملة للإهمال وللإعمال عمل ليس.

(١) إنما وجب الكسر في ذلك لأن صلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة، ومثالها من القرآن قوله تعالى في سورة القصص: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ الآية، انظر شرح الشذور وعبادة عليه ٢/ ٢٣ بتصرف.

(٢) في (أ)، (ب): حينئذ، وكلاهما جائز.

(٣) قد تكسر (إن) وهي في أثناء جملة الصلة مثل: جاء الذي أبوه إنه قائم؛ وذلك لأن جملة (إن) وقعت خبرًا عن اسم عين، فهذا مستثنى من مفهوم مسألة الصلة بقرينة ما سيذكر بعد، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٣، ٢٤ بتصرف.

(٤) ليس في الأحرف الستة ما يكون هو ومعمولاه حالًا إلا حرفين (إن) و(كأن) فالأولى كآية الأنفال، والثانية كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ وسبب ذلك (أنَّ) المفتوحة مؤولة بمصدر معرف، وشرط الحال التنكير، و(ليت) و(لعل) طلبيان وشرط الجملة الحالية أن تكون خبرية، وأما (لكن) فهي مستدعية لكلام قبلها، فلهذا لا تقع جملتها صفة ولا صلة ولا خبرًا ولا حالًا، ذكر ذلك المصنف في شرح قصيدة بانت سعاد، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٤ بتصرف.

(٥) الآية (٥) من سورة الأنفال ﴿كَمَآ﴾ الكاف جارة (وما) مصدرية ﴿أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾ صلتها وليس لها عائد لأنها حرف كما مر في الموصولات الحرفية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف قدر في الجلالين بقوله: «هذه الحال في كراهتهم لها مثل إخراجك في حال كراهتهم، وقد كان خيرًا لهم فكذلك أيضًا، ويجوز عندي أن تكون الكاف اسمًا بمعنى مثل فتكون هي خبر

=

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[1]، بخلاف الواقعة في أثنائها: كجاء زيد وعندي أنه فاضل، (و) في أول الجملة (المضاف

=

للمبتدأ المحذوف الذي سبق تقديره وعليه فالمصدر المؤول مضاف إليه، وفي بيان موقع (كما) عشرون وجهًا ذكرها السمين، ونقل منها الجمل بعضها فانظر ذلك في حاشيته على الجلالين ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧، (من بيتك) متعلق (بأخرجك) والمراد به إما المدينة أو بيته ﷺ بها، (بالحق) متعلق بـ(أخرجك) أو متعلق بمحذوف حال من كاف (أخرجك) أي ملتبسًا بالحق أي: الوحي، ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ جملة في محل نصب حال مقدرة، لأن الكراهية لم تكن وقت الخروج وصاحب الحال الكاف في (أخرجك) والرابط الواو، وإنما جمع (لكارهون) مراعاة لمعنى (فريقًا) وقد حصل للمؤمنين كراهتان كراهة قسمة الغنيمة على السوية وهذه الكراهة من شبانهم فقط، وهي لداعي الطبع ولتأولهم بأنهم باشروا القتال دون الشيوخ، والكراهة الثانية كراهة قتال قريش وعذرهم فيها أنهم خرجوا من المدينة ابتداءً لقسمة الغنيمة ولم يتهيئوا للقتال فكان ذلك سبب كراهيتهم للقتال، فشبه الله إحدى الحالتين بالأخرى في مطلق الكراهة، ومفعول (كارهون) محذوف تقديره: الخروج، كما في الجلالين على هامش الجمل ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧، والشاهد في الآية: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ حيث وجب كسر (إن) لأنها في أول الجملة الحالية المصدرة بالواو كما أن في خبرها اللام فقد اجتمع فيها سببان لوجود الكسر اقتصر الشارح على واحد منها والله أعلم.

(١) من الآية ٢٠ من سورة الفرقان ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾ الواو عاطفة وما نافية، و﴿أَرۡسَلۡنَا﴾ ماض وفاعله، ﴿قَبۡلَكَ﴾ كلام إضافي متعلق بأرسلنا، ﴿مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ متعلق بأرسلنا و(من) بيانية، (إلا) حرف استثناء من عموم الأحوال.

﴿إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾: جملة حالية من المرسلين والرابط الضمير الذي هو اسم (إن)، ولم تقترن بالواو، وهذا هو الشاهد من الآية مما يدل على أن هذا الحكم عام في كل جملة حالية صدرت بإن، وقد أتى بهذه الآية تسلية له ﷺ، أي: قد قيل لهم كما قيل لك، انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٢٥٠ بتصرف، وقرئ شاذًا (أنهم) بالفتح، وقد استدل بهذا بعضهم على مجيء لام الابتداء في خبر المفتوحة وخرجه من لم يجز ذلك على كونها للتوكيد، انظر شرح ابن عقيل بتصرف.

إليها ما يختص بالجمل) كإذ وحيث نحو: جلست إذ أو حيث إن زيدًا جالس، بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: جلست إذ أو حيث اعتقادي أنه زمن حسن أو مكان حسن[1] قال المصنف: [وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح أن بعد حيث وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأن المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد، انتهى][2] والحق كما قاله شيخنا شيخ الإسلام أبو عبدالله القاياتي[3] رحمه الله جواز الأمرين، أما الكسر[4] فلما ذكر[5]، وأما الفتح فاعتبارًا بالأصل؛ إذ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردًا، (و) في أول الجملة (المحكية بالقول) نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[6]، بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: قلت اعتقادي أن زيدًا فاضل، (و) في أول (جواب القسم) سواء اقترن باللام نحو: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[7]

---

(١) في (أ) سقوط: (أو مكان حسب) مع أنه لابد منه.

(٢) انظر شرح الشذور على هامش حاشية عبادة ٢/ ٢٤ مع تصرف يسير من شارحنا في النص المنقول، وفي قول المصنف: وهو لحن فاحش، نظر، لأن الفتح مذهب الكسائي واختار ابن الحاجب جواز الأمرين وهو الصواب، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٤ بتصرف، وقد جوز ذلك أيضًا شيخ الإسلام القاياتي كما سيذكر الشارح بعد قليل موجهًا كلا الوجهين.

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن يعقوب القاياتي الشافعي المولود سنة ٧٨٥هـ المتوفى سنة ٨٥٠هـ قال عنه السخاوي في الضوء اللامع ٨/ ٢١٣: «كان إمامًا عالمًا علامة غاية في التحقيق وجودة الفكر والتدقيق غاية في الاستقامة) أخذ عنه شارحنا الفقه وعلوم اللغة.

(٤) في النسخة الأصلية (بالكسر) والأحسن ما أثبته بقرينة قوله بعد: (وأما الفتح) والله أعلم.

(٥) (أي من لزوم الإضافة إلى الجمل) تقييد من الأصل.

(٦) من الآية (٣٠) من سورة مريم عليها السلام وآخرها: ﴿ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾، فاعل (قال) مستتر تقديره: هو، عائد إلى المسيح عليه السلام، ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ إن واسمها وخبرها، والجملة في محل نصب محكية بالقول، وهذا هو شاهد الشارح من الآية حيث وجب كسرها لأنها في أول الجملة، وقد وصف المسيح نفسه بثمان صفات أولها: العبودية فاعترف بها لئلا يتخذوه إلهًا، وآخرها تأمين الله له في أخوف المقامات، وكل هذه الصفات تقتضي تبرئة أمه، انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٦٠ بتصرف.

(٧) ١، ٢ من سورة العصر، ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ اختلف في المراد به هنا، فقيل المراد به: صلاة العصر أو =

أم لا(١) نحو: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾(٢)،

=

العشي الذي هو ما بين الزوال والغروب كما أقسم بالضحى أو عصر النبوة لظهور فضله على سائر الأعصار، أو الدهر؛ لانطوائه على تعاجيب الأمور القارة والمارة، انظر أبا السعود ٣/ ١٩٧ بتصرف ط عبدالرحمن محمد، والأرجح عندي الأخير لدلالته على العموم الذي يتناسب مع عمومية «أل» الجنسية في ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ وهو المقسم عليه، وقد سبق بيان معناه وتفصيل ذلك في مبحث «أل» المعرفة، والشاهد في الآية هنا كسر همزة (إن)؛ لأنه لا يسد المصدر مسدها ومعموليها، لأنها جواب قسم في خبرها اللام.

(١) خلاصة هذه المسألة: أن فعل القسم: إما أن يحذف وإما أن يذكر، وعلى كل فإما أن توجد اللام أو لا، فهذه صورا أربع، فإن أضمر الفعل سواء وجدت اللام أم لا أو ذكر فعل القسم ووجدت اللام وجب الكسر في المسائل الثلاث إجماعًا من العرب، وذلك لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو: والله إن زيدًا قائم، وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وأن أبا عبدالله الطوال منهم يوجبه، وهذا لا يقدح في دعوى الإجماع السابقة عن العرب، إذ لاسماع يسندهم في ذلك، انظر التصريح ١/ ٢١٩ بتصرف، أما إذا ذكر فعل القسم ولم تذكر اللام كبيت رؤبة الآتي فالبصريون يوجبون الكسر على الجواب للقسم، واختاره الزجاجي، والفتح عند الكسائي والبغداديين، وأوجبه أبو عبدالله الطوال على تقدير إسقاط الجار.

انظر المرجع السابق بتصرف، والصواب عدم إيجاب وجه منهما، بل كلا الوجهين جائز كما ذكر ابن عقيل على الألفية ١/ ١٣٢، ١٣٣ على هامش الخضري.

(٢) من الآيات ٢، ٣ من سورة الدخان وتمام الثالثة: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبًا أي: أقسم، و(المبين) نعته، واختلف في المراد بالكتاب قال الخطيب: يجوز أن يكون المرد بالكتاب هنا الكتب المتقدمة المنزلة على الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، ويجوز أن يكون المراد به اللوح المحفوظ، قال الله تعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، ويجوز أن يكون المراد به القرآن، واقتصر على ذلك البيضاوي وتبعه الجلال المحلي وعلى هذا فقد أقسم بالقرآن أنه أنزل القرآن في ليلة مباركة، وهذا النوع من الكلام يدل على غاية تعظيم القرآن فقد يقول الرجل إذا أراد تعظيم الرجل له إليه حاجة: أتشفع بك إليك وأقسم بحقك عليك، وجاء في الحديث: «أعوذ برضاك من سخطك، وبعفوك من عقوبتك، وبك منك

=

بخلاف الواقعة في أثنائها[١] لفظًا[٢] نحو: والله اعتقادي أن زيدًا فاضل، أو تقديرًا نحو قوله:

أَوْ تَحْلِفِـــي بِرَبِّـــكِ العَـــلِيِّ   أَنِّي أبـــو ذَيَّالِـــكِ الـــصَّبِيِّ[٣]

= لا أحصي ثناء عليك»، وقوله:﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾: إنا ومعمولاها، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وفيها الشاهد حيث كسرت همزتها لكونها بعد القسم وليس في خبرها اللام، ويجوز أن تكون اعتراضًا والجواب قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ واختاره ابن عطية، وقيل: ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ مستأنف أو جواب ثان من غير عاطف، والأرجح الأول، ﴿فِي لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ جار ومجرور ونعت متعلق بأنزلناه، واختلف في المراد به، فقال قتادة وابن زيد وأكثر المفسرين: هي ليلة القدر، وقال عكرمة وطائفة: إنها ليلة البراءة وهي: ليلة النصف من شعبان، ولكل من الفريقين أدلته التي يطول المقام باستعراضها والأرجح الأول، انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٩٩-١٠١.

(١) (أي الجملة) تقييد من الأصل.

(٢) المراد به(أن) تكون (إن) في أثناء الجملة صريحًا أي: أحد جزئي الجملة تقييد من الأصل.

(٣) البيت من الرجز قاله رؤبة بن العجاج.

انظر ديوانه ١٨٨، وفي اللسان (ذا) قاله بعض العرب، وقد قدم من سفر فوجد امرأته قد ولدت غلامًا فأنكره، وانظر العيني على الخزانة ٢/ ٢٣٢، ٤/ ٥٣٥، وعلى الأشموني ١/ ٢٧٦، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ورقة ٦٨، وفي شرح عمدة الحافظ ٧٨، وفي شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٢ تحقيق د/ الرصد، انظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٤٣٤، ومعاني القرآن ٢/ ٧٠، ١٦٤، وشرح التصريح ١/ ٣١٩، والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٧٦.

(أو) بمعنى (إلى) أو (إلا) فهي تحتمل الدلالة على الغاية أو الاستثناء، وعلى كل فقوله: (تحلفي) مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد (أو) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة وياء المخاطبة فاعله، والمصدر المؤول في موقع جر إذا كانت (أو) بمعنى إلى أو مستثنى إن كانت بمعنى إلا (بربك) متعلق بـ(تحلفي) (العلي) نعت لـ(رب)، (أني) روي بكسر إن وبفتحها، وهذا هو شاهد الشارح من البيت حيث يجوز الأمران بعد القسم إذا لم تكن اللام في خبرها، فالكسر على كون الجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم والفتح على كونها مصدرية في موقع جر بـ(على) محذوفة، ولا قسم حينئذ، وياء المتكلم اسمها، (أبو) خبر (إن) أو (أن) (ذيالك) تصغير ذلك على غير قياس، وهذا شاهد ثان في البيت ذكره ابن مالك في شرح =

إذ التقدير عند من فتح أن: على أني[1]، (و) في أول الجملة (المخبر بها عن اسم عين)[2] نحو: زيد إنه فاضل، بخلاف الواقعة في أثنائها[3] أو في أولها لكنها خبر عن اسم نحو: زيد اعتقادي[4] أنه فاضل، (وقبل اللام المعلقة)[5] للعامل عن العمل[6] نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[7]،

=

الكافية الشافية وهو في محل جر مضاف إليه، (الصبي) من الصبوة، نعت أو بدل من مصغر اسم الإشارة وانظر شرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ١/ ١٣٢، ١٣٣، وعبادة على الشذور ٢/ ٢٥ عرضًا، ومعجم الشواهد ٢/ ٥٦٣ (الياء المكسورة).

(١) (والكسر على الجواب والبصريين يوجبونه) تقييد من الأصل.

(٢) يستوي في كون (إن) ومعموليها خبرًا عن اسم عين كون اسم العين مبتدأ كما سيمثل الشارح أو بعد ناسخ كما مثل المصنف في شرحه بقوله تعالى في سورة الحج: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، وإنما وجب الكسر لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل، وذلك ممتنع مع (أن)، انظر شرح الشذور وعبادة عليه ٢/ ٢٥ بتصرف منها، وفي الأصل تقييد عند قوله: اسم عين هو (والمراد به ما قابل المعنى).

(٣) (أي الجملة) تقييد من الأصل.

(٤) (مبتدأ ثان) تقييد من الأصل.

(٥) (أي وتكسر إن) تقييد من الأصل.

(٦) أفهم كلام المصنف أن المعلق هو اللام وهو ما عليه ابن مالك، ومذهب الجمهور أن المعلق هو أن الواقع في خبرها اللام، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٣ بتصرف، هذا ويجب كسر إن في مواضع أخرى لم يذكرها الشارح تبعًا للمصنف، وذكرها الشيخ عبادة على الشذور ٢/ ٢٣ وهي: الواقعة بعد كلا مثل قوله تعالى في العلق: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾، والمقرون خبرها باللام بدون تعليق نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾.

(٧) من الآية الأولى من سورة «المنافقون» الواو في (والله) للاعتراض ولفظ الجلالة مبتدأ خبره جملة (يعلم) وهي ناصبة مفعولين علقت عن العمل بـ(إن) واللام، وهذا هو الشاهد من الآية، والجملة من إن واسمها وهو كاف الخطاب، وخبرها «لرسول الله» في محل نصب سادة مسد معمولي (يعلم)، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين: ﴿قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾، وفائدة الاعتراض أنه لو اتصل التكذيب بقولهم لربما توهم أن قولهم في حد ذاته كذب فأتبع بالاعتراض لدفع هذا الإيهام، ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ الواو للحال أو

=

(وتكسر أو تفتح بعد إذا الفجائية)[1] نحو: خرجت فإذا إن زيدًا واقف، فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف أي: فإذا وقوفه حاصل، والكسر على عدم التأويل أي: فإذا هو واقف، قال ابن مالك[2]: [وهو أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل][3] وروي بالوجهين قوله:

وكُنتُ أَرَى زَيْدًا كما قِيلَ سَيِّدًا ... إذا إنه عَبْدُ القَفَا واللهازِمِ[4]

= للاستئناف، والله يشهد مثل: والله يعلم، إلا أن يشهد متعدية لواحد هو جملة: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ هو شاهد ثان في الآية كما في: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾ أي فيما أضمروه أي من أنك غير رسول، وإنما كانوا كاذبين لأن قولهم خالف اعتقادهم، انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٣٤٦ بتصرف.

(١) إذا الفجائية نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد، والمراد بها الهجوم والبغتة تقول: فاجأني كذا، إذا هجم عليك بغتة، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة، انظر التصريح ١/ ٢١٨ بتصرف.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) الذي في الأشموني ١/ ٢٧٦: (وقال الناظم: والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير)، فشارحنا إذن قد تصرف في عبارة ابن مالك والله أعلم.

(٤) البيت من الطويل من شواهد سيبويه ١/ ٤٧٢ بولاق ولم ينسبها، (وكنت) الواو على حسب ما قبلها (أرى) على وزن أفل مضارع على هيئة المبني للمجهول أي: أظن مرفوع، والفاعل مستتر وجوبًا، (زيدًا) مفعول أول، والمفعول الثاني (سيدًا)، والجملة من أرى ومعموليها في محل نصب خبر (وكنت)، (كما قيل) أي: كقولهم أو كالذي قيل، فـ(ما) محتملة للمصدرية والموصولية، وصلتها (قيل) ولا عائد على أنها مصدرية والعائد على أنها موصولية نائب فاعل قبل المستتر، وعلى كل فالكاف ومجرورها متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف أي: ظنًّا موافقًا قول الناس، (إذا) فجائية مختلف فيها بين الحرفية- وهو الأرجح- والاسمية، (أنه) يروى بكسر الهمزة وبفتحها وعلى كل فهي حرف توكيد ونصب اسمها الهاء خبرها (عبد) المضاف إلى القفا، والجملة من (إن)- بالكسر- ومعموليها لا محل لها من الإعراب على تقدير: هو عبد القفا، وإذا كانت بالفتح على الرواية الثانية فهي ومعمولاها في موقع رفع مبتدأ خبره محذوف أي: فإذا عبوديته حاصلة، أو خبر لمبتدأ محذوف أي: فإذا الثابت عبوديته، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من البيت حيث يجوز كسر همزة (إن) وفتحها بعد (إذا) الفجائية على الاعتبارين =

(و) بعد (الفاء الجزائية) نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، فالكسر[2] على معنى: فهو غفور[3]،

=

السابقين، فإن جعلت (إذا) ظرفًا وجب فتح (أن) وجاز لنا ثلاثة أعاريب: (أ): جعل إذا نفسها خبرًا مقدمًا والمصدر المؤول مبتدأ مؤخرًا، (ب): أو جعل المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف، (جـ): أو خبرًا مبتدؤه محذوف، والأولى كما قلت جعلها حرفًا ليتم عليه استشهاد الشارح تبعًا للمصنف والله أعلم، (واللهازم) معطوف على القفا عطف مجرور على مثله وهي جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي- وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأذن، وقوله: (عبد القفا واللهازم) كناية عن الخسة والدناءة والذلة؛ وذلك لأن القفا موضع الصفع واللهزمة موضع اللكز، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ٧٧، وفي شرح التسهيل ورقة ٦٨، ١٠١ وشرح الكافية الشافية ١/ ١٤٧، وأمالي السهيلي ١٢٦، والخزانة ٤/ ٣٠٣، وشرح التصريح وياسين عليه ١/ ٢١٨، والأشموني والصبان والعيني عليه ١/ ٢٧٦، وشرح الشذور وتعليق محيي ط١٥ ص٢٦٢، ٢٦٤، وشرح ابن عقيل تعليق محيي ١/ ٣٥٦، ٣٥٨، وحاشية عبادة على الشذور ٢/ ٢٦، ومعجم الشواهد (الميم المكسورة).

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام (فأنه) بالفتح قراءة عاصم وابن عامر وتتخرج على أن (أن) ومعموليها في موقع رفع مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس أي: فغفرانه ورحمته حاصِلان، أو فالحاصل ذلك، وقرأ الباقون بالكسر انظر القراءتين في عبادة على الشذور ٢/ ٢٧، وعلى كل فالجملة من الفاء وما بعدها في محل جزم بـ(مَنْ) الشرطية وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من الآية كما وضحنا في تخريج القراءتين، ويجوز أن تكون (مَنْ) في الآية موصولة فتكون جملة: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ في محل رفع خبر مَنْ، وعلى كونها شرطية يكون خبرها إما شرطها وإما جوابها، وإما هما معًا، وعلى كل فالجملة في محل رفع خبر (إنه)، والجملة من أن ومعموليها في موقع نصب بدل اشتمال من (الرحمة) هذا على قراءة الفتح، وقرئ (أنه) وعليه فالجملة مستأنفة، (بجهالة) متعلق بمحذوف حال من فاعل عمل أي: وهو جاهل بحقيقة ما يتبعه من المضار والتقييد بذلك للإيذان بأن المؤمن لا يباشر ما يعلم أنه يؤدي إلى الضرر أو عمله ملتبسًا بجهالة، والضمير في (بعده) عائد إلى العمل المستفاد من (عمل) أو السفة، ومفعول (وأصلح) محذوف قدره أبو السعود في تفسيره جـ٣ ص١٤١ ط عبدالرحمن محمد: (أي: ما أفسده تداركًا وعزمًا على أن لا يعود إليه أبدًا).

(٢) (أي: مبعث كسرها لأنها حرف في ابتداء جملة) تقييد من الأصل.

(٣) كقوله تعالى: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ﴾ أي: فهو يئوس، قلت: ولا يجوز أن يكون (يئوس) جواب الشرط؛ لأنه مفرد (وجواب الشرط لا يكون إلا جملة) تقييد من الأصل.

والفتح[1] على معنى: فالغفران والرحمة أي: حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة[2]، (وفي نحو: أول قولي أني أحمد الله): من كل ما تقع فيه أن خبرًا عن قول وقع خبرها قولًا، وفاعل القولين واحد، فالكسر على معنى: أول قولي هذا اللفظ، والفتح على معنى: أول قولي حمد الله، فلو لم تقع خبرًا عن قول نحو: علمي[3] أني أحمد الله، وجب فتحها، أو لم يخبر عنها بقول نحو: قولي إني مؤمن، أو اختلف العامل نحو: قولي إن زيدًا يحمد الله وجب كسرها[4]، ويجوز الأمران أيضًا في الواقعة للتعليل نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ (أَنَّهُ) هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾[5]، فالكسرة على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير: لام العلة[6] أي: لأنه، وفي الواقعة بعد (حتى)، أو (أما) أو (لا جرم)، أو فعل قسم لا لام بعده، أو بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ (وَإِنَّكَ) لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾[7]، فالكسرة على الاستئناف، والفتح:

---

(١) (أي ويجب فتحها لأنها سد المصدر مسدها ومسد معموليها) تقييد من الأصل.

(٢) (أشار بالتقديرين إلى أنه يجوز أن يكون المحذوف خبرًا كالأول أو مبتدأ كالثاني) تقييد من الأصل.

(٣) في (أ): عملي، وكلاهما جائز.

(٤) ما قاله الشارح عن الموضع الثالث في جواز الأمرين منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره ثم ٢/ ٢٧ على هامش عبادة.

(٥) الآية ٢٨ من سورة الطور ﴿إِنَّا﴾ إن واسمها، وأصله: إننا، (كنا) كان واسمها وخبرها، ﴿نَدْعُوهُ﴾ أي: نعبده موحدين، (من قبل) جار ومجرور متعلق بـ ﴿نَدْعُوهُ﴾، ﴿إِنَّهُ﴾ قرأ العشرة إلا أبا جعفر ونافعًا والكسائي بالكسر على أن تكون استئنافًا للتعليل المعنوي، وقرأ الثلاثة بالفتح على تقدير لام العلة والمصدر المؤول مجرور بها، والجار ومجروره متعلق بـ ﴿نَدْعُوهُ﴾، وقوله (هو): يحتمل أن يكون ضمير فصل أو توكيدًا لفظيًا لاسم إن، أو مبتدأ ويترتب على الأول والثاني كون: ﴿ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ خبرين لـ ﴿إن﴾، وعلى الثالث كونهما خبرين للمبتدأ، والجملة خبر ﴿إن﴾ والمراد بالبر: المحسن الصادق في وعده، والرحيم: العظيم الرحمة.

انظر الجلالين على هامش الجمل ٤/ ٢١٧ بتصرف، وأبا السعود ٨/ ١٥٠.

(٦) (أي التعليلية) تقييد من الأصل.

(٧) الآيتان ١١٨، ١١٩ من سورة طه، ﴿لَكَ﴾ متعلق بمحذوف خبر (إن) مقدم، ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ في =

=

تأويل مصدر في موقع نصب اسم (إن) مؤخر أي: عدم الجوع، ﴿وَلَا تَعْرَىٰ﴾ معطوف على محل المصدر المؤول عطف مفرد على مثله أي: وعدم العري، (وأنك) قرأ نافع وأبو بكر (شعبة) بكسر همزة إن، وقرأ الباقون بفتحها فيتخرج الكسر على أن الواو إما للاستئناف، والجملة لا محل لها من الإعراب، أو على العطف على جملة (إن) السابقة، والخبر متقدم (لك) في الآية السابقة وعلى قراءة الفتح وهي لغير نافع وشعبة تتخرج على أنه من عطف مفرد على مثله أي: عطف المصدر المؤول (أنك لا تظمأ) على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾ أي: إن لك عدم الجوع والعري، وعدم الظمأ والضحو، ويجوز أيضًا أن يكون اسمًا لـ(إن) الأولى مؤخر للفصل بينهما، ولولا هذا لم يجز أن تقول: إن أن زيدًا قائم، لكن يجوز إن عندي أن زيدًا قائم، أي: قيامة والآية من هذا القبيل ذكر هذا الوجه العلامة السمين، ونقله عنه العلامة الجمل في حاشيته على الجلالين ٣/ ١١٤، وأبو البقاء في إعرابه على هامش الجملة ٣/ ٦٠٢، ولكن الوجه الأول عندي هو الأظهر، أي: العطف على اسم (إن) الأولى المؤخر عطف مصدر مؤول على مثله كما أسلفت، وخبر (وأنك)، أو (إنك) جملة: لا تظمأ، ولحمزة وهشام في الوقف على تظمأ خمسة أوجه، لأن الهمزة فيه رسمت على واو وهي: الإبدال ألفا والتسهيل مع الروم، والإبدال واو مع السكون المحض والإشمام، والروم، انظر البدور الزاهرة ص٢٥٤، ﴿وَلَا تَضْحَىٰ﴾: معطوف على (لا تظمأ) عطف جملة على مثلها، وفي القاموس: وضحا، يضحوا كغزا يغزوا ضحوًا: برز للشمس وكعسى ورضي ضحوًا وضحيًا: أصابته الشمس أي: لا تبرز للشمس فيصيبك حرها؛ لأنه ليس في الجنة شمس وأهلها في ظل ممدود، ومعنى الآيتين أن اللذة والشبع والكسوة والري هي الأمور التي يدور عليها كفاية الإنسان فذكر الله حصول هذه الأشياء في الجنة وأنه مكفي لا يحتاج إلى كفاية والله علم.

وقال الصفوي قابل سبحانه وتعالى بين الجوع والعري، والظمأ والري، والضحو، وإن كان الجوع يقابل العطش، والعري يقابل الضحو: لأن الجوع ذل الباطن، والعري ذل الظاهر، والظمأ حر الباطن والضحو حر الظاهر فنفى عن ساكنها ذل الظاهر والباطن وحر الظاهر والباطن، وفي أبي السعود: وفصل الظمأ من الجوع في الذكر مع تجانسهما وتقاربهما في الذكر عادة، وكذا حال العري والضحو المتجانسين لتوفية مقام الامتنان حقه للإنسان إلا أن نفي كل واحد من تلك الأمور نعمة على حيالها، ولو جمع بين الجوع والظمأ لربما توهم أن نفيهما نعمة واحدة، وكذا الحال في الجمع بين العري والضحى، ولزيادة التقرير بالتنبيه على أن نفي كل واحد من الأمور المذكورة مقصود بالذات مذكور بالأصالة؛ لأن نفي بعضها مذكور بطريق الاستطراد والتبعية لنفي بعض آخر كما عسى يتوهم لو جمع كلًّا من المتجانسين، انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١١٤ بتصرف.

=

على العطف[1]، وقد بسط في التوضيح الكلام على هذه الأمور[2]، (وتفتح في الباقي): كأن تقع فاعلة نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[3]، أو مفعولة غير محكية نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾[4]، أو نائبة عن الفاعل نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾[5]، أو مبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾[6].

=

والشاهد في الآيتين جواز فتح (أن) وكسرها في (وإنك)، وقد بينا وجه كل من القراءتين.

(١) (مفرد بالقوة، فإنه في تأويل عدم الجمع) تقييد من الأصل.

(٢) انظر أوضح المسالك صبيح ١/ ٣٢.

(٣) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت، وقد سبق ذكرها مرتين أولهما على أن (أن) من الحروف الموصولة، والثانية على كون الفاعل اسمًا مؤول بالصريح، والشاهد فيها هنا كون (أن) واجبة الفتح، لأنها تؤول مع معموليها بمصدر، والتقدير: أو لم يكفهم إنزالنا عليك، وهي فاعل مؤخر.

(٤) من الآية ٨١ من سورة الأنعام، ﴿وَلَا تَخَافُونَ﴾ الواو تحتمل العطف والحالية؛ فعلى الأول تكون داخلة في حيز الإنكار والتعجب، وعلى الثاني يكون المعنى: وكيف أخاف الذي تشركون حال كونكم أنتم غير خائفين عاقبة إشراككم، و﴿وَلَا تَخَافُونَ﴾ مضارع مرفوع منفي بلا، وفاعله ومفعوله، ﴿أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ أي: إشراككم، والشاهد فتح أن لسدها مع معموليها مسد مصدر هو مفعول تخافون، والجملة من تخافون ومفعولها لا محل لها من الإعراب عطف على ما قبلها إن كانت الواو عاطفة، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (أنتم لا تخافون) والجملة منه ومن خبره في محل نصب حال من فاعل أشركتم، والرابط الواو، ولابد من هذا التقدير على احتمال الحالية لأن المضارع إذا كان مثبتًا أو منفيًّا بـ(لا) لم يرتبط بالواو بل لزم تقدير مبتدأ قبله، انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٥٥، ٥٦.

(٥) من الآية الأولى من سورة الجن وتمامها ﴿مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾، (قل) أمر وفاعله والمخاطب به النبي ﷺ، (أوحي) ماض مبني للمجهول نائب فاعله المصدر المؤول من أن واسمها (الهاء)، وجملة (استمع نفر) أي: أوحي إلى استماع نفر، والنفر ما بين الثلاثة إلى العشرة، وقيل: كانوا تسعة، وقيل: كانوا سبعة، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من الآية، وجوز الكوفيون والأخفش كون (إليَّ) هو نائب الفاعل لـ(أوحي)، وعليه فيكون ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ منصوبًا على المفعولية، انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٤١٥، وعلى كل فالجملة من (أوحي) ونائب فاعلها في محل نصب مفعول ﴿قُلْ﴾ والله أعلم، ولورش نقل همزة أوحي إلى لام قل.

(٦) من الآية ٣٩ من سورة فصلت، ﴿أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ مصدر مؤول في موقع رفع مبتدأ مؤخر، ومن ثم وجب فتح همزة (أن) أي: رؤيتك الأرض وهذا هو الشاهد، والخبر (من آياته) والواو

=

أو مجرورة بالحرف نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾[1]، أو بالإضافة نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾[2]، أو معطوفة على شيء قبله من ذلك نحو: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ﴾[3].

=

عاطفة هذه الجملة على ما قبلها، ويجوز أن يكون المصدر المؤول عند الكوفيين والأخفش فاعلًا بالظرف أو متعلقه، لأنهم لا يشترطون اعتماده على شيء قبله.

(١) من الآيات ٢٦-٦٢ من سورة (الحج) ٣٠ من سورة لقمان، (ذلك) في موقع اسم الإشارة ثلاثة آراء: الأول: أنه في محل رفع مبتدأ والمشار إليه ما تقدم من خلق بني آدم وتطويرهم والتقدير: ذلك الذي ذكرنا من خلق بني آدم وتطويرهم حاصل بأن الله هو الحق، إلخ، ومرجع اسم الإشارة عائد إلى ما قبله في الآيات الثلاثة، والثاني: أنه في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي الأمر ذلك، والثالث: أنه في محل نصب مفعول به لفعل محذوف أي: فعلنا ذلك (بأن) الباء حرف جر للسببية ومجرورها المصدر المؤول من أن واسمها ﴿ٱللَّهَ﴾، وخبرها: ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾، أي: يكون الله هو الحق، ويجوز أن يكون ﴿هُوَ﴾ ضمير فصل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ على الوجه الأول في اسم الإشارة أي: حاصل بأن أو متعلق بها في اسم الإشارة من معنى الفعل أشير على الوجهين الأخيرين فيها.

ومعنى ﴿ٱلۡحَقُّ﴾ الثابت الدائم، انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ١٥٤ بتصرف منهما، والجمل على الجلالين ٣/ ٤١٠ بتصرف.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات، وقد سبق الكلام عليها في مبحث المبني على الفتح، والشاهد فيها هنا وجوب فتح همزة (أن) لتأولها مع معموليها بمصدر في موقع جر مضاف إليه أي: مثل نطقكم، وقد بينا الأوجه الإعرابية الجائزة في هذه الآية مع القراءات هنالك، والله أعلم.

(٣) من الآيتين ٤٧، ١٢٢ من سورة (البقرة) وأولها: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، وآخرها: ﴿عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

﴿نِعۡمَتِيَ﴾: كلام إضافي مفعول ﴿ٱذۡكُرُواْ﴾، (التي) نعته، ﴿أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ صلة (التي) جملة لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره بها، ﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾: معطوف في محل نصب على ﴿نِعۡمَتِيَ﴾ من عطف الخاص على العام، أي: وتفضيلي لكم على العالمين، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من الآية، والتفضيل لزيادة في الخير، وفعله (فضل) بالفتح يفضل بالضم كقتل يقتل، وأما الذي معناه الفضلة من الشيء وهي البقية ففعله أيضًا كما تقدم، ويقال فيه أيضًا فضل بالكسر يفضل بالفتح كعلم يعلم، ومنهم من يكسرها في الماضي، ويضمها في المضارع وهو من التداخل بين اللغتين، انظر الجمل على الجلالين ١/ ٤٩.

وعبارة الخازن في هذه الآية عظة لليهود الذين كانوا في زمن رسول الله ﷺ، وكررها في أول السورة وهنا للتوكيد وتذكير النعم، انظر المرجع السابق ١/ ١٠١.

=

(التاسع) من المرفوعات: (خبر لا) العاملة عمل إنّ، وهي (التي لنفي الجنس) نصًّا (نحو: لا رجل أفضل من زيد)، بخلاف الزائدة نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[1] فلا تعمل شيئًا، وبخلاف التي لنفي الوحدة، والتي لنفي الجنس لا نصًّا بل احتمالًا، فإنها تعمل عمل ليس كما مر، (ويجب تنكيره) أي: الخبر (كالاسم)، أما تنكير الاسم فليدل على عمومه بوقوعه في سياق النفي، وأما تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة، فلو دخلت على معرفة وجب إهمالها وتكرارها نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، وأما نحو قول عمر[2] ﷺ[3]: (قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَـهَا)[4]،

=

وكان الأحسن بالشارح أن يقول: أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا حتى يشمل العطف كما مثل والبدل كما في قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾كما صنع المصنف في شرح الشذور، فانظره على هامش عبادة ٢/ ٢٥، ٢٦ والله أعلم.

(١) من الآية ١٢ من سورة الأعراف، (ما) استفهامية مبتدأ أي: أي شيء، (منعك): ماض وفاعل مستتر ومفعول أول، والخطاب لإبليس اللعين، (ألا تسجد) ناصب ومنصوب والفاعل مستتر، و(لا) قيل إنها صلة أي: زائدة، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للنحويين، وهذه دعوى مبنية على عدم ذكر لا في آية: ص، وهذا القياس عندي غير دقيق لما هو معلوم من أن القصص القرآني وإن تكرر بعمومياته فلا يلزم منه التماثل في التفصيل، ولله أسرار في كتابه لا يعلمها سواه إلا بأمره، وليس معنى عدم علمنا بسر (لا) أن نحكم عليها بالزيادة.

وقد أشار إلى ذلك الداعية إلى الله الشيخ محمد متولي الشعراوي في أحاديثه عن القرآن، وعلى كل فالمصدر المؤول إما في موقع نصب مفعول ثان لمنع، أو في موقع جر بنزع الخافض، أي: من عدم السجود، وعلى كل فجملة: (منع) خبر ما الاستفهامية، والجملة من ما وخبرها مفعول (قال) والله أعلم.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) في (أ) سقوط ﷺ.

(٤) هذا الأثر من أمثلة الكتاب ١/ ٣٥٥ ط بولاق وابن هشام في شرح الشذور ٢/ ٢٨، ٢٩ على هامش عبادة وهو نثر من كلام عمر في حق علي بن أبي طالب رضي الله عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل، انظر الخضري على ابن عقيل ١/ ١٤١ بتصرف، (قضية) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه والواو في (ولا أبا حسنٍ لها) للحال، ولا نافية للجنس

=

يريد: عليا[1] رضي الله عنهما، فمؤول بتقدير «مثل» أي: ولا مثل أبي حسن، (و) يجب (تأخيره) أي: تأخير خبرها (ولو ظرفًا) أو مجرورًا عن اسمها، لضعفها في

=

عاملة عمل (إن) دخلت على (أبا حسن) وهو معرفة لأنه كنية الإمام علي كرم الله وجهه، والكنية من أقسام العلم، وللنحويين في تخريج هذا التركيب ونحوه قولان:

أحدهما: أنه على تقدير إضافة (مثل) إلى العلم ثم حذف (مثل) فخلفه المضاف إليه في الإعراب والتنكير، وهذا ما ذكره شارحنا تبعًا للمصنف ويعكر على هذا القول أمران: الأول: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يحتج إلى ذلك.

الثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمثل قول الشاعر:

تبكي على زيد ولا زيد مثله ... بريء من الحمى، سليم الجوانح

فلو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله، وذلك غير جائز.

والقول الثاني: أنه على تقدير: لا أحد من مسميات هذا الاسم، وهذا ضعيف أيضًا، لاستلزامه أن لا يستعمل هذا الاستعمال إلا علم مشترك فيه كزيد، وليس ذلك لازمًا لقولهم: «لا بصرة لكم، ولا قريش بعد اليوم»، وكقول النبي ﷺ «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»، وإنما الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضمن العلم هذا المعنى وجرد لفظه مما ينافي ذلك، انظر شرح الكافية الشافية ت.د/ الرصد ١/ ١٦٦، ١٦٧ بتصرف، (لها) متعلق بمحذوف خبر لا، والشاهد دخول لا على معرفة لفظًا، والذي سوغه قصد التنكير كما أسلفنا، والله أعلم.

(١) هو علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، وأمه: فاطمة بنت أسد بن هاشم، وكنيته: أبو الحسن أخو رسول الله ﷺ، وصهره على ابنته فاطمة سيدة نساء العالمين وأبو السبطين، وهو أول هاشمي ولد بين هاشميين، وأول خليفة من بني هاشم، وهو أول الناس إسلامًا في قول كثير من العلماء، وهاجر إلى المدينة وشهد بدرًا وأُحُدًا والخندق وبيعة الرضوان، وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ إلا تبوك، فإن رسول الله ﷺ خلفه في أهله، وله في الجميع بلاء عظيم وأثر حسن وآخاه رسول الله ﷺ مرتين وقال له: أنت أخي في الدنيا والآخرة، وقد ربي في حجر رسول الله ﷺ، قبل إسلامه، وقد استخلف وبويع له بالمدينة في مسجد رسول الله ﷺ بعد مقتل عثمان بن عفان ﷺ في ذي الحجة من سنة خمس وثلاثين، وقد بايعه طلحة والزبير وأصحاب النبي ﷺ رضي الله عنهم أجمعين، وتخلف عن بيعته جماعة من الصحابة منهم: ابن عمر، وسعد وأسامة وغيرهم، وتخلف عنه أهل الشام مع معاوية فلم يبايعوه وقد استشهد سنة ٤٠هـ على يد أحد الخوارج: عبدالرحمن بن ملجم، انظر أسد الغابة ٣/ ص٩١: ١٢٥.

العمل، لأنها فرع (إن)، وإن: فرع الفعل[1]، فهي فرع الفرع، فلم يتوسعوا فيها بتقديم وتأخير ولأن عملها على غير القياس، لأنها من الحروف التي لم تختص بالاسم، أو بالفعل، وما لا يختص: لا يعمل، فلو دخلت على خبر مقدم وجب إهمالها وتكرارها نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[2] ويشترط أن لا يدخل عليها جار، فإن دخل وجب الجر نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، وشذ: جئت بلا شيء بالفتح.

(ويكثر حذفه) أي: خبرها (إن عُلم)[3] نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾[4]

---

(١) (أي: وهو كان) تقييد من الأصل.

(٢) الآية ٤٧ من سورة الصافات (لا) نافية للجنس مهملة لتقدم خبرها، (فيها) على الاسم، (غول) وشرط عملها ترتيب معموليها لأنها فرع الفرع في العمل كما ذكر الشارح، وهذا هو شاهده من الآية، (غول) أي: غائلة كما في خمور الدنيا من: غاله إذا أفسده وأهلكه، ومنه الغول وبه سميت السعلاة غولًا، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر لقوله (كأس) في الآية ٤٥، ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ الواو عاطفة جملة اسمية على مثلها، و(لا) زائدة لتأكيد النفي، (هم) مبتدأ، (عنها) متعلق بينزفون، وفي ينزفون ثلاث قراءات: قراءتان عشريتان هما ضم الياء، وكسر الزاي لحمزة والكسائي فتكون مضارعًا لـ(أنزف) مبنيًّا للمعلوم، وواو الجماعة فاعل، من أنزف الشارب إذا نفد عقله وشرابه، وقرأ باقي العشرة بفتح الزاي مبنيًّا للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل، انظر البدور الزاهرة ٣٢٦ بتصرف، والقراءة الثالثة شاذة، وهي ضم الزاي من نزف ينزف بضم الزاي فيها فتكون مضارعًا مبنيًّا للمعلوم أيضًا، وأصل المادة من نزف الشارب فهو نزيف ومنزوف، إذا ذهب عقله، ويقال للمطعون نزف فمات إذا خرج دمه كله، وأفرد هذا بالنفي مع إندراجه فيما قبله من نفي الغول عنها لما أنه من معظم مفاسد الخمر، كأنه جنس برأسه، والمعنى: أنها لا فيها نوع من أنواع الفساد من مغص أو صداع أو خمر أو عربدة أو لغو أو تأثيم ولا هم يسكرون، انظر أبا السعود ٧/ ١٩١، ومعجم ألفاظ القرآن ٢/ ١٢٠، ٥٠٨، وجملة ينزفون بقراءاتها الثلاث في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط واو الجماعة، والجملة كلها معطوفة على جملة النعت (لا فيها غول): كما أسلفنا والضمير في (فيها) و(عنها) لخمر الآخرة والله أعلم.

(٣) سكت المصنف عن حذف الاسم، وهو مثل الخبر في ذلك، قال الرضي: يحذف اسم لا في: لا عليك أي لا بأس عليك، ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافًا، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٧ بتصرف.

(٤) من الآية ٥١ من سورة سبأ، وآخرها ﴿وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾، (ولو ترى) الواو عاطفة، (لو) =

أي: لهم ونحو: ﴿لَا ضَيۡرَۖ﴾[1] أي: علينا، (وتميم[2] لا تذكره) أي: توجب حذفه (حينئذ) أي: حين العلم به، استغناء عن ذكره بالعلم به، وظاهر: أن هذا لا يقتضي وجوب الحذف، أما إذا لم يصلح فلا يجوز حذفه عند أحد، فضلًا عن وجوبه نحو: «لا أحد أغير من الله»[3].

=

شرطية امتناعية غير جازمة، (ترى) مضارع مرفوع والفاعل مستتر مخاطب به النبي ﷺ، أو كل من يتأتى منه الخطاب وفهم الجواب، و(إذ) ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب بـ(ترى) مضاف إلى جملة: فزعوا، وحذف مفعول (ترى) للعلم به، وجواب (لو) محذوف كذلك تقديره: لرأيت شيئًا عظيمًا، (فلا فوت) الفاء فاء الفصيحة، أي: إذا كان الأمر كذلك فلا فوت، ولا نافية للجنس اسمها، (فوت) أي مهرب أو نجاة مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف للعلم به أي لهم، وهذا هو شاهد الشارح من الآية، وقد نزلت هذه الآية كما قال ابن عباس في ثمانين ألفًا يغزون الكعبة في آخر الزمان ليخربوها فإذا دخلوا البيداء خسف بهم.

انظر أبا السعود ٤/ ١٤٠، والجمل على الجلالين ٣/ ٤٨١ بتصرف منها.

(١) من الآية (٥٠) من سورة الشعراء، وأولها: ﴿قَالُواْ﴾ وآخرها: ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾، (ضير) أي لا ضرر، والكلام فيها من حيث الإعراب كالآية السابقة والجملة في محل نصب مقول القول، وتقدير الخبر كما في أبي السعود ٦/ ٢٤٣: (لا ضير علينا).

(٢) سبق التعريف بهم.

(٣) هذا جزء من حديث شريف قاله النبي عليه الصلاة والسلام وتمامه: (ولا إله غيرك، ولذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا شيء أحب إليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه)، أخرجه البخاري عن ابن مسعود، والحديث مروي عن ابن مسعود والمغيرة بن شعبة، وأسماء بنت أبي بكر، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم بألفاظ مختلفة يشهد أكثرها للمسألة، انظر صحيح البخاري باب ١٠٧ من كتاب النكاح، وباب ١٥، ٢٠ من كتاب التوحيد، وصحيح مسلم كتاب الذكر والدعاء باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش ٨/ ١٠٠ ط صبيح بروايات مختلفة، واستشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية فانظره ١/ ١٦٨ت.د/ الرصد، والمصنف في شرح الشذور فانظره على هامش عبادة ٢/ ٢٩، والشاهد في الحديث: وجوب ذكر خبر لا النافية للجنس (أغير) لعدم فهمه إذا حذف، ويستوي في هذا من أوجب حذف الخبر ومن أجازه والله أعلم، وما قاله الشارح عن عدم جواز حذف خبر لا إذا لم يعلم عند العرب كلهم منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره على هامش عبادة ٢/ ٢٩، وكلاهما- أي المصنف والشارح- نقلا ذلك عن ابن مالك حيث قال: «ومن نسب لتميم وجوب الحذف مطلقًا فقد غلط لأن حذفه لغير دليل يلزم عليه عدم الفائدة، والعرب

=

(العاشر) من المرفوعات: الفعل (المضارع إذا تجرد من ناصب، وجازم)(١) كيقوم زيد وأما قول علي(٢) ﷺ مخاطبًا النبي ﷺ:

مُحَمّـدُ تَفـدِ نَفْسَكَ كُـلُّ نَفْـسٍ   إذَا مَـا خِفْـتَ مِـنْ شيءٍ تَبَـالا(٣)

=

مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه»، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٩.

(١) التجرد من الناصب والجازم قد يكون لفظيًا، وهذا هو الكثير الغالب، وقد يكون تقديريًا كقول امرئ القيس:

فـاليوم أشرب غـير مـستحقب   إثـماً مـن الله ولا واغـل

فإن «أشرب» مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض للتخفيف، ويخرج بهذا القيد (تفد) في قول علي بن أبي طالب الذي سيورده الشارح انظر شرح الشذور على هامش عبادة ٢/ ٣٠، ٣١ بتصرف.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) البيت من الوافر اختلف في نسبته، فنسبه المصنف في شرح الشذور إلى أبي طالب عم النبي ﷺ، ونسبه شارحنا إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٠٨ط بولاق، ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم، ونسبه الرضي في شرح الكافية في باب فعل الأمر إلى حسان بن ثابت ٢/ ٢٤٩، وهو غير موجود في ديوانه.

قال البغدادي، وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل هو: للأعشى وهو عجيب غاية في العجب، انظر الانتصاف في شرح الإنصاف ٢/ ٥٣١، والخزانة ٣/ ٦٢٩، وابن الناظم في باب الجوازم من شرح الألفية، والعيني على الخزانة ٣/ ٤١٨، والأشموني والعيني عليه ٤/ ٥ (محمد): منادى حذف منه حرف النداء وقد سبق التعريف به، (تفد): مضارع مجزوم بلام أمر مقدرة أي: لتفد وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهذا هو الشاهد من البيت، وخرجه بعضهم على أن (تفد): مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف اجتزاء بكسر ما قبلها للدلالة عليها، ثم حذف الياء مضطرًا ليقيم وزن البيت، وهذا التخريج عندي أقوى من التخريج الأول لأن حذف حروف المد اجتزاء بوجود حركاتها، وإن كان ضرورة إلا أنه أسهل من حذف الجازم مع العمل فهذا أقبح الضرورات كما ذكر الأعلم.

(نفسك): كلام إضافي مفعول به مقدم، (كل نفس): كلام إضافي فاعل مؤخر لتفد، (إذا) شرطية ظرفية، (ما) زائدة، (خفت): ماض وفاعله شرط إذا، (من شيء) ويروى من أمر متعلق بخفت، (تبالًا): أي فسادًا، أو حقدًا، أو عداوة مفعول خفت وأصل تائه واو كتراث وتجاه كما ذكر شارحنا تبعًا للمصنف، وهذا القلب قليل في الواو المفتوحة، وليس كذلك في تراث وتجاه، فمن

=

فالجازم فيه: مقدر وهو: لام الدعاء أي: لتفد، وقولَه: تبالًا أصله: وبالًا فأبدلت الواو تاء كما قالوا في وراث، ووجاه: تراث، وتجاه واختلفوا في رافع المضارع.

فقال الكوفيون[1]: (هو تجرده من ناصب وجازم)[2]، والكسائي[3]: حرف المضارعة، وثعلب[4]:

=

ثم كان تنظيرهما غير دقيق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام أي: فلتفد نفسك... إلخ، ومعنى البيت كل نفس تلاقي الهلاك الذي يقصدك فهي به أولى دونك، ولا شك أن هنا معنى إسلامي يتلاءم مع نسبته إلى علي كرم الله وجهه كما رجح شارحنا، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٠ بتصرف.

وانظر هذا الشاهد إلى جانب ما تقدم في المقتضب ٢/ ٣٢، والأمالي الشجرية ١/ ٣٧٥، شرح المفصل ٧/ ٢٥، ٦٠، ٧٢، ٩/ ٢٤ والمقرب ٥٩، شرح الشذور وتحقيق محيي ط١٥ ص٢٦٧ رقم ١٠٠، التصريح ٢/ ١٩٤، ومعجم الشواهد لهارون (اللام المفتوحة).

(١) ليس كل الكوفيين على هذا الرأي بل حذاقهم، ومنهم الفراء بدليل أنه سيذكر رأيين للكسائي وثعلب وهما كوفيان وينضم إلى حذاق الكوفيين في هذا الرأي الأخفش من البصريين، انظر شرح التصريح ٢/ ٢٢٩ بتصرف.

(٢) أخذ برأيهم مصنفنا وشارحنا وقبلهما ابن مالك في ألفيته حيث قال:

ارفع مضارعًا إذا يجرد ... من ناصب وجازم كتسعد

انظر شرح ابن عقيل على هامش الخضري ٢/ ١٠٩.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، مولى بني شيبان ولد ببغداد في عصرها الذهبي سنة ٢٠٠هـ وتلقى عن ابن الأعرابي، وابن قادم، وسلمة بن عاصم وغيرهم وكان للنحو من بين العلوم العربية النصيب الأوفى من رعايته، واعتماده فيه كان على سلمة بن عاصم، وهبه الله حافظة واعية مكنته أن يستظهر ما يقرؤه، فحفظ كتب الكسائي، والفراء، واستطاع أن يقرأ بنفسه كتاب سيبويه فتزعم رياسة النحو للكوفيين إلا أنه كان لا يحبذ القياس، اتصل بالخلفاء والأمراء كأسلافه الكوفيين، فأدب ابن المعتز وابن طاهر وجمعت بغداد بينه وبين أبي العباس المبرد زعيم البصريين الذي نافسه شرف الرياسة العلمية، والزلفى عند الخلفاء والأمراء، فكانت بينهما مناظرات ولكل منهما شيعته وحزبه، وسعى بينهما القتاتون النمامون، وكان المبرد يتطلب لقيا ثعلب كثيرًا فيراوغه ويتلكأ عن إجابته وله- رحمة الله عليه- مصنفات شتى منها في النحو: الموفقي، وما ينصرف وما لا

=

مضارعته للاسم[1]، والبصريون: حلوله محل الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو: «أن»، و«لن»، و«لم» امتنع رفعه؛ لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذ حالًا محل الاسم[2]، قال المصنف[3]، وغيره: (وأصح الأقوال الأول، وهو الجاري على ألسنة المعربين حيث يقولون: مرفوع، لتجرده من الناصب والجازم)[4]، ويرد قول الكسائي[5]: أن جزء الشيء لا يعمل فيه[6]، وقول ثعلب[7]: إن المضارعة إنما اقتضت إعرابه في الجملة، ثم نحتاج في كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعًا دائمًا ولا قائل به، ويرد قول البصريين: ارتفاعه بعد (لو) أو أدوات التحضيض، نحو: هلَّا يقوم زيد، مع أنه لم يحل محل الاسم[8] لا يقال: التجرد عدمي والرفع وجودي، والعدمي لا يعمل في الوجودي، لأنا نمنع أنه عدمي لأنه عبارة عن الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي، ولو سلم أنه[9] عدمي فلا نسلم أنه لا يعمل في الوجودي بل يعمل،

=

ينصرف، حد النحو، وفي اللغة: الفصيح، وفي الأدب وغيره: مجالس ثعلب، وكانت وفاته ببغداد سنة ٢٩١هـ انظر نشأة النحو ط٢ ص١٠٤، ١٠٥ بتصرف، ومجالس ثعلب ١/٩: ٢٣ تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، والمدارس النحوية ص٢٢٢ وما بعدها.

(١) شارك ثعلبًا في هذا الرأي الزجاج من البصريين، انظر شرح التصريح ٢/٢٢٩.

(٢) ما قاله الشارح عن تقرير مذهب البصريين منقول بتصرف من شرح التصريح والأصل أوضح فانظره ٢/ ٢٢٩.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) عبارة المصنف في أوضحه: رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقًا للفراء، انظر شرح التصريح ٢/ ٢٢٩.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) هذه العلة التي رد بها مذهب الكسائي ذكرها ابن الأنباري مع ردين آخرين فانظره في كتابه الإنصاف ٢/ ٥٥٣، ٥٥٤ ط دار الفكر.

(٧) سبقت الترجمة له.

(٨) ما ذكره الشارح عن رد مذهب البصريين في هذه المسألة منقول بتصرف من شرح التصريح فانظره ٢/ ٢٢٩.

(٩) (أي التجرد) تقييد من الأصل.

لأنه[1] هنا علامة لا مؤثر[2].

(باب) في المنصوبات (المنصوبات خمسة عشر)[3] بالاستقراء[4] (أحدها: المفعول به) بدأ منها بالمفاعيل؛ لانها الأصل في النصب وغيرها محمول عليها وبدأ من المفاعيل بالمفعول به؛ لأنه أحوج إلى الإعراب لأنه الذي يلتبس بالفاعل نحو: ضرب موسى عيسى[5]، ولأنه أكثر استعمالًا (وهو: ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدًا)، وأردت السفر[6]، وخرج بذلك بقية المفاعيل؛ إذ المفعول المطلق[7]: نفس الفعل الواقع، والمفعول له[8]: وقع لأجله الفعل، والمفعول فيه[9]: وقع فيه الفعل، والمفعول معه: وقع معه[10]، وناصبه إما: فعل متعد نحو[11]: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ﴾[12]،

---

(١) (أي التجرد) تقييد من الأصل.

(٢) ما ذكره الشارح عن الاعتراض على مذهب الفراء، والرد على الاعتراض ذكره ابن الناظم في شرح الألفية فانظره ص٢٦١، وانظر شرح التصريح ٢/ ٢٢٩، والأشموني ٣/ ٢٧٧.

(٣) المراد بالمنصوبات في هذا الباب المنصوبات بالأصالة لا بالتبعية وإلا لزادت عن خمسة عشر، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣١ بتصرف.

(٤) تقييد من (ب) (أي: التتبع).

(٥) (نحو ضرب موسى عيسى) ساقط من الأصل.

(٦) مثل الشارح تبعًا للمصنف بمثالين للمفعول به ليبين أنه لا فرق في وقوع الفعل على مفعوله بين أن يكون اسم عين كالمثال الأول، أو اسم معنى كالمثال الثاني، كما أنه لا فرق في عامله بين أن يكون بجارحة كالأول أو من أعمال القلوب كالثاني.

(٧) نحو ضربت ضربًا.

(٨) نحو ضربت العبد تأديبًا.

(٩) نحو صمت يومًا.

(١٠) (نحو سرت والنيل) تقييدات من الأصل، ما قاله الشارح من ترجمة الباب إلى هنا منقول بتصرف والأصل أوضح من شرح الشذور فانظره على هامش عبادة ٢/ ٣١، ٣٢.

(١١) في النسخ الثلاث سقوط (نحو) والأحسن ما أثبته.

(١٢) من الآية (١٦) من سورة النمل، والشاهد فيها انتصاب المفعول به (داود عليه السلام) بالفعل التام المتصرف المتعدي، (ورث) وفاعله سليمان عليه السلام وكلا الاسمين ممنوع من الصرف =

أو وصفه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[1][2]، أو مصدره نحو:

= للعلمية والعجمة، وقال أبو البقاء عن منع صرف سليمان: فيه ثلاثة أسباب: العجمة، والتعريف، والألف والنون. وهذا إنما يثبت بعد دخول الاشتقاق فيه والتصريف حتى تعرف زيادتها، وهما لا يدخلان في الأسماء الأعجمية، انظر الجمل على الجلالين ١/ ٨٥ بتصرف، والمراد بوراثة سليمان لداود عليهما السلام النبوة والعلم، أو الملك بأن قام مقام أبيه في ذلك دون سائر بنيه وكانوا تسعة عشر انظر أبا السعود ٦/ ٢٧٦ وللسوسي عن أبي عمرو إدغام ثاء (وورث) في سين سليمان إدغامًا كبيرًا. انظر البدور الزاهرة ص ٢٨٦. وداود عليه السلام هو: داود بن ايشا بن عوفيذ بن بيوعز بن سلمون بن يخشون بن عمينوذب بن رم بن حصرون بن بارص بن يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وقد ذكر في القرآن ١٦ مرة، وقد خصه الله بالنبوة والرسالة والملك فنال عز الدين والدنيا كما خصه الله بإنزال الزبور عليه، وتسخير الجبال له، وإلانة الحديد، والصوت الحسن... إلى غير ذلك مما ذكر في القرآن والسنة، انظر قصص الأنبياء ص ٢٤٤: ٢٥٤.

وأما سليمان عليه السلام فهو ابن داود عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى السلام، وقد ذكر في القرآن في ١٦ موضعًا كأبيه، وكان أعظم مُلكًا من أبيه حيث سخر الله له الجن والطير والإنس، كما كان أقضى من أبيه كما في قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمۡنَـٰهَا سُلَيۡمَـٰنَ﴾، وكان ملكه ما بين الشام إلى اصطخر وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وملك في أربعين سنة. انظر المرجع السابق ٢٦١: ٢٩٣.

(١) مأخوذ من (بلغ) المتعدي (تقييد من الأصل).

(٢) من الآية (٣) من سورة الطلاق في هذه الجملة القرآنية أربع قراءات: عشريتان وشاذتان؛ أما العشريتان فالأولى لحفص بضم غين (بالغ) وكسر راء (أمره) فيكون (بالغ) خبر إن مفردًا مضافًا إلى مفعوله (أمره) وهذه لا شاهد لنا فيها، والثانية قراءة باقي العشرة تنوين (بالغ) بالرفع ونصب (أمره)، وهذه هي المرادة هنا حيث عمل اسم الفاعل (بالغ) النصب في المفعول به (أمره) لاعتماده على مخبر عنه وهو لفظ الجلالة، وفاعل اسم الفاعل (بالغ) مستتر تقديره هو يعود إلى الله عز وجل، انظر القراءتين في البدور الزاهرة ٣٨٧، ومعنى قراءة الإضافة: منفذ أمره، ومعنى القراءة الثانية: يبلغ ما يريده لا يفوته مراد ولا يعجزه مطلوب، وأما القراءتان الشاذتان فهما: رفع (بالغ) بالتنوين ورفع (أمره) فتتخرج على أحد وجهين: الأول: كون (بالغ) خبر إن مفردًا و(أمره) فاعل اسم الفاعل، وكون (بالغ) خبرًا مقدمًا، و(أمره) مبتدأ مؤخرًا والجملة خبر (إن) والرابط الهاء في (أمره) أي: نافذ أمره، أو أمره نافذ، والقراءة الثانية (بالغًا) بالنصب والتنوين على أنه حال عامل عمل فعله، وصاحب الحال لفظ الجلالة والعامل فيها =

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[1]، أو اسم فعله نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[2]، (ومنه) أي: المفعول به

=

معنوي، وهو ما في معنى إن من معنى أؤكد، وعلى هذا فـ(أمره) فاعل اسم الفاعل وخبر إن: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ فيكون جملة فعلية انظر أبا السعود ٨/ ٢٦١، ٢٦٢، وهذه الجملة تعليل لما قبلها فلا محل لها من الإعراب والله أعلم.

(١) من الآيتين ٢٥١ من سورة البقرة ٤٠ من سورة الحج، (دفع) وقرئ دفاع على المبالغة، انظر أبا السعود ١/ ٢٤٤، ٢٤٥ ٦/ ١٠٩ مبتدأ مضاف إلى لفظ الجلالة (الله) من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعول المصدر (الناس) وهو شاهد الشارح من الآيتين حيث انتصب المفعول به بالمصدر العامل عمل فعله لصحة نيابة أن والفعل منابه، وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا؛ لأنه كون عام والمبتدأ بعد لولا، قال ابن مالك:

وبعد لولا غالبًا حذف الخبر ضم. . . . .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ﴿أَنفُسَكُمْ﴾: الجمهور على نصبه وهو منصوب على الإغراء بـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾، لأن عليكم هنا اسم فعل إذ التقدير: ألزموا أنفسكم أي: هدايتها، وحفظها مما يؤذيها فعليكم هنا يرفع فاعلًا تقديره: عليكم أنتم، ولذلك يجوز أن يعطف عليه مرفوع نحوَ: عليكم أنتم، وزيد الخير كأنك قلت: الزموا أنتم وزيد الخير، واختلف النحاة في الضمير المتصل بها وبأخواتها نحو إليك، ولديك، ومكانك، والصحيح أنه في موضع جر كما كان قبل أن تنقل الكلمة إلى الإغراء، وهذا مذهب سيبويه وذهب الكسائي إلى أنه منصوب المحل وفيه بُعْد لنصب ما بعده، وذهب الفراء إلى أنه مرفوع وقر أبي نعيم ﴿أَنفُسُكُمْ﴾ رفعًا فيما حكاه عنه صاحب الكشاف وهي مشكلة وتخريجها على أحد وجهين: إما الابتداء، و﴿عَلَيْكُمْ﴾ خبره مقدم والمعنى: على الإغراء أيضًا فإن الإغراء قد جاء بالجملة الابتدائية ومنه قراءة بعضهم: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾، وهذا تحذير وهو نظير الإغراء، وأما على كونها توكيدًا للضمير المستتر في عليكم لأنه كما تقدم تقديره قائم مقام الفاعل إلا أنه شذ توكيده بالنفس من غير توكيد بضمير منفصل والمفعول على هذا محذوف تقديره: (عليكم أنتم أنفسكم صلاح حالكم وهدايتكم) وكون الكاف في (عليك) وأخواته ضميرًا مذهب الجمهور، وذهب ابن بابشاذ إلى: أنها حرف خطاب، انظر الجمل على الجلالين ١/ ٥٣٣، ولا يتوهم متوهم أن هذه الآية رخصة لترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل إنها تسلية وتعزية له ﷺ، وللمؤمنين لما أصابهم من إيذاء قومهم، أو المراد: عليكم أنفسكم بعد أن تكونوا أمرتم بالمعروف ونهيتم عن المنكر لأنها داخلان في إطار الإيمان، فانظر هذا باستفاضة في المرجع السابق، وما قاله الشارح عن عامل نصب المفعول به وأمثلة ذلك

=

(ما أضمر[1] عامله) للعلم به إما: (جوازًا) سواء علم بقرينَة مقالية (نحو) قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرًا﴾[2]، أي: أنزل خيرًا،

=

منقول بالنص من كلام المصنف فانظره على هامش عبادة ٢/ ٣٢، ٣٣، هذا ويلحظ أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به وإن أخذ من فعل متعد، وكذا لا تنصبه الصفة المشبهة؛ لأنها مأخوذة من لازم، ويدخل في الوصف الناصب للمفعول به اسم الفاعل كآية الطلاق، وصيغة المبالغة نحو: أما العسل فأنا شراب، واسم المفعول المأخوذ من متعد إلى اثنين نحو: زيد معطي غلامه درهمًا، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٢، ٣٣ بتصرف.

(١) تعبير المصنف بالإضمار عن حذف عامل المفعول فيه تسامح؛ لأن الإضمار يقال للضمائر المستترة لا للمحذوفات، انظر عبادة ٢/ ٣٢ بتصرف.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة النحل هنا وفي نسخ المخطوطة كتبت الآية هكذا (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) وهذا غير سليم، بل إن الكاتب لفق بين هذه الآية وصدر الآية ٢٤ من نفس السورة.

(وقيل): الواو عاطفة، (قيل) ماضٍ مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر تقديره: هو، أي قيل القول، أو نائب الفاعل: (للذين) فيكون جارًّا ومجرورًا، والقائل كما في الجمل على الجلالين ٣/ ٥٦٨ وفود العرب الذين كانت تبعثهم القبائل إلى مكة ليتفحصوا ويبحثوا عن حال القرآن وحال محمد، فإذا قدموا وصادفوا المسلمين سألوهم وقالوا: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: خيرًا، وإذا صادفوا الكفار سألوهم وقالوا: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: أساطير الأولين.

(اتقوا) صلة الموصول، والعائد واو الجماعة والمفعول محذوف أي: الشرك، (ماذا) يجوز كونها منفصلة فتكون مبتدأ وخبرًا أي: ما الذي، وعليه فجملة (أنزل ربكم) صلة ذا والعائد محذوف أي: أنزله، وهذا يناسب قراءة زيد بن علي (خيرٌ) بالرفع على أن يكون بدلًا من (ما) الاستفهامية، أما على قراءة الجمهور بنصب خيرًا فيكون (ماذا) كلمة واحدة مبنية على السكون في محل نصب مفعول به مقدم وجوبًا لـ(أنزل) لأنه اسم استفهام وله صدر الكلام، وعليه فقوله (خيرًا) مفعول لفعل محذوف جوازًا تقديره: (أنزل ربنا)، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من الآية، وجملة (ماذا أنزل ربكم) على التقديرين السابق ذكرهما في محل نصب مفعول به لقيل، وقوله: (خيرًا) على النصب مع فعله المحذوف جوازًا في محل نصب مفعول به لـ(قالوا) التي هي مع فاعلها لا محل لها من الإعراب جواب سؤال، وثم ملحوظة قرآنية عظيمة هي أنه في جواب المتقين قرأ العامة بنصب خيرًا بينما قرأ العامة برفع أساطير الأولين في الآية رقم ٢٤، قال الزمخشري عن هذه الملحوظة الكريمة: (فإن قلت: لم رفع الأول ونصب هذا؟ قلت فرقًا بين

=

أم بقرينة حالية كقولك لمن تأهب لسفر: مكة[1].

أي: تريد[2] (أو وجوبًا في) ستة (مواضع)[3] الأول (منها: باب الاشتغال) إذا نُصب الاسم السابق، وحقيقته: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف[4] مشتغل بضمير الاسم، أو ملابسه[5] عن العمل فيه، فالفعل بقسميه (نحو: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾)[6]، أو ألزمنا عنقه أي: ألزمنا كل إنسان،

=

جواب المقر وجواب الجاحد؛ يعني: أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا وأطبقوا الجواب على السؤال.

فقالوا خيرًا، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس هو من الإنزال في شيء) انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٥٦٨، والكشاف ٢/ ٤٦٨، ٤٦٩، والبحر المحيط ٥/ ٤٨٨، وأسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ١/ ٢٧٢، ٢٧٤ ولا يصح انتصاب خيرًا بـ(قالوا)، لأن القول لا ينصب المفرد إلا إذا كان بمعنى الجملة: كقلت شعرًا، أو أريد به لفظ: كقلت زيدًا أي: قلت هذا اللفظ، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٢ بتصرف.

(١) مكة معروفة وهي: البلد الحرام أم القرى كما وصفها بذلك القرآن الكريم وكما أثبت ذلك أحد فلكيينا العظام بالوسائل العلمية الحديثة، قيل سميت بذلك لقلة مائها، وذلك أنهم كانوا يمككون الماء فيها أي: يستخرجونه، وقيل: سميت مكة، لأنها كانت تمك من ظلم فيها وألحد أي: تهلكه، وقال يعقوب: مكة الحرم كله، فأما بكة فهو ما بين الجبلين (حكاه في البدل)، قال ابن سيده: ولا أدري كيف هذا، لأنه قد فرق بين مكة وبين بكة في المعنى، وبين أن معنى البدل والمبدل منه سواء، انظر اللسان دار المعارف ٤٢٤٨ بتصرف.

(٢) قوله تريد أي: أتريد على حذف همزة الاستفهام انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٣ بتصرف، وما قاله الشارح عن حذف عامل المفعول به جوازًا منقول بأمثلة من شرح الشذور مع خطأ في تلاوة آية النمل، وقد حررنا ذلك في محله، فانظره على هامش عبادة ٢/ ٣٢، ٣٣.

(٣) في (ب): مواضع ذكر منها ستة.

(٤) «المراد بالوصف هنا اسما الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة دون غيرها فخرجت الصفة المشبهة كما خرج المصدر واسم الفعل والحرف، لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله، قاله شارحنا في حاشيته على ابن الناظم، انظر المرجع السابق.

(٥) المراد بالملابس هنا ما له تعليق بما أضيف إليه (تقييد من الأصل).

(٦) من الآية (١٣) من سورة الإسراء وتمامها: ﴿طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾.

=

والوصف بقسميه نحو: زيدًا أنا ضاربه أو ضارب غلامه الآن أو غدًا، وإنما وجب حذفه، لأنه فسر بالفعل المذكور، وهم لا يجمعون بين المفسِّر، والمفسَّر[1]، وسيأتي الكلام عن ذلك مستوفى في محله.

(و) الثاني منها: (المنادى) ولو علمًا، أو نكرة، أو نكرة مقصودة، (و) لكن (إنما يظهر نصبه[2] إذا) وفي نسخة إن (كان مضافًا[3] أو شبهه) وهي: ما اتصل

=

(وكل) الواو عاطفة، (كل إنسان) كلام إضافي منصوب على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا يفسره ما بعده على الاشتغال أي: وألزمنا كل إنسان، وهذا الحذف واجب، لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر كما ذكر شارحنا تبعًا للمصنف، والجملة من الفعل المحذوف والمفعول معطوفة على قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾، وجملة ﴿أَلْزَمْنَاهُ﴾ لا محل لها من الإعراب مفسرة للمحذوف كما أسلفنا، والاسم المشغول عنه هنا جائز النصب والرفع إلا أن نصبه أولى ليتوافق مع ما قبله.

وقد جيء بهذه الآية بعد ذكر الزمان وذكر ما يقع فيه من أعمال بني آدم والمقصود بهذه الآية –والله أعلم– أن عمل ابن آدم محفوظ عليه قليله وكثيره، ويكتب عليه ليلًا ونهارًا صباحًا ومساءً، انظر تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير تحقيق الأستاذ/ عبدالعزيز غنيم ومحمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم البنا ط دار الشعب المجلد الخامس ص٤٧، ٤٨ بتصرف.

(١) ما ذكره الشارح عن باب الاشتغال منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٣٣، هذا وقد ذكر ابن هشام في شرحه أن ثم رأيين آخرين في ناصب المشغول عنه قال ٢/ ٣٣، ٣٤: (وزعم الكسائي أن ناصب المتقدم المؤخر على إلغاء العائد، وقال الفراء الفاعل عامل في الظاهر المتقدم، وفي الضمير المتأخر، ورد على الفراء بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعديًا لاثنين، وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضرب غلامه فلا يستقيم إلغاؤه.

(٢) قول المصنف (وإنما يظهر نصبه ... إلخ) ظاهره كان صالحًا لأل أم لا، وهو مذهب الجمهور، وفيه رد على ثعلب القائل بأنه إن كان صالحًا لأل جاز نصبه ورفعه وإلا وجب نصبه، ووجه الرد أنه أطلق في النصب، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٤ بتصرف.

(٣) أي سواء كان المضاف إضافته محضة كيا عبدالله أم غير محضة كيا حسن الوجه، انظر المرجع السابق بتصرف.

به شيء من تمام معناه كما مر، (أو نكرة غير مقصود)[١]، ومثَّل للثلاثة بقوله: (نحو: يا عبدالله[٢]، ويا طالعًا جبلًا، وقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي)، وناصبه: فعل مقدر إذ أصل يا زيد: أدعو زيدًا، فحذف الفعل وعوض عنه حرف النداء للتخفيف وليدل على الإنشاء، وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين[٣] العوض والمعوض عنه[٤]، وقال المبرد[٥]: (ناصبه: حرف النداء) فعليه لا يكون مما نحن فيه[٦].

(و) الثالث منها: (المنصوب بأخص) مقدرًا (بعد ضمير متكلم) غالبًا[٧]،

---

(١) في بعض نسخ المتن: (أو نكرة مجهولة) وكلاهما صواب.

(٢) تقييد من (ب): إذ التقدير: أدعو عبدالله، فعبد منصوب على أنه مفعول به مركبًا إضافيًّا، إذا كان عبد مضاف إلى الله، أما إذا كان عبدالله علمًا فالقياس أن يكون الإعراب في الآخر لكنه أجري في العبد إبقاءً على ما كان، فإن قلت: يا عبدالله إنشاء لا يحتمل الصدق والكذب، وأدعو عبدالله يحتملهما، فكذا يكون التقدير: أدعو عبدالله، قلت: (يا) نابت مناب أدعو مستعملًا في معنى الإنشاء مجازًا، وإن كان خبرًا بحسب لفظه.

(٣) في (ب) سقوط: الجمع بين.

(٤) ما قاله الشارح عن حكم المنادى وأمثلته منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٣٤.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) وهناك رأي آخر لأبي علي الفارسي هو أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال فعلى مذهب المبرد المذكور في الشرح ومذهب الفارسي لا يكون المنادى مما حذف عامله وجوبًا بل يكون منصوبًا بالحرف على الأول وباسم الفعل على الثاني، انظر عبادة ٢/ ٣٤ بتصرف.

ويؤيد الأستاذ محمد يسري زعير في كتابه أسرار النحو جـ٤ رأي أبي علي، ويرى أنه لا يحوج إلى تقدير.

(٧) قال ابن هشام في شرح الشذور موضحًا حقيقة الاسم المختص وأغراض الاختصاص: (وأقول: من المفعولات التي التزم معها حذف العامل: المنصوب على الاختصاص، وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر، لأنه خبر بلفظ النداء، وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله، والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم نحو: أنا، ونحن، ويقل كونه لغائب والباعث على هذا الاختصاص: فخر، أو تواضع، أو بيان، فالأول كقول بعض الأنصار:

=

(ويكون) المنصوب غالبًا تارة[1] بأل نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف[2]، (و) تارة (مضافًا نحو): قوله ﷺ: (نحن معَاشرَ الأنبياءِ لا نُورثُ، ما تركناه صدقة)[3]،

=

لنـا معـشر الأنـصار مجـد مؤثـل	بإرضـائنا خـير البريـة أحمـد

ومثال الثاني قوله:

جـد بعفـو فـإنني أيهـا العبـد	إلى العفـو يـا إلهـي فقـير

وقال الثالث:

إنـا بنـي نهـشل لا نـدعى لأب	عنـه، ولا هـو بالأبنـاء يـشرينا

انظر شرح الشذور تعليق محيي الدين ط١٥/ ٢٧٣، ٢٧٥

(١) في (ب): تارة غالبًا بالتقديم والتأخير.

(٢) من أمثلة الكتاب ١/ ٣٢٧، ٢/ ٥٤٦ والشاهد كون المنصوب على الاختصاص محلى بأل، وهذا كثير بعد ضمير متكلم، وهذا كثير أيضًا.

(٣) في نسخ شارحنا سقوط: (ما تركناه صدقة) مع أنها مذكورة في نسخة متن الشذور ط صبيح ص١٤، وفي متن الشذور بحاشية عبادة ٢/ ٣٥ (ما تركنا) بحذف الهاء، وانظر هذا الحديث في: البخاري الباب ٥ من كتاب الاعتصام ٣ من كتاب النفقات، وصحيح مسلم ٣ حديث ٤٩، ٥١ وروايته (إنا معاشر الأنبياء...) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ الرصد ٢/ ٥٤٦، ورواه المصنف في شرحه للشذور ٢/ ٣٦، ٣٧ على هامش عبادة: (**إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ونحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة**)، والشاهد في الحديث: (نحن معاشر الأنبياء) حيث انتصب المخصوص: (معاشر) بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أخص، وهو: مضاف إلى (الأنبياء)، وجاء بعد ضمير متكلم مبتدأ (نحن) وجملة الاختصاص معترضة بينه وبين خبره جملة (لا نورث)، والرابط الضمير المستتر فيها الذي هو نائب فاعل نورث (ما) موصولة بمعنى الذي محله رفع بالابتداء، و(تركنا) صلته، والعائد محذوف أي: تركناه، و(صدقة): خبر (ما)، هذا على رواية الرفع وهو أجود، لموافقته لرواية (ما تركناه فهو صدقة)، وأما النصب فتقديره: ما تركنا مبذول صدقة، فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل: (ونحن =

(و) تارة (أيا)[1] في المذكر، وأية في المؤنث (فيلزمها ما يلزمها في النداء): من ضمها، ووصفها باسم واجب الرفع محلى[2] بأل، (نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل)، ونحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة[3]، (و) يكون (علمًا) واقعًا بعد غير ضمير متكلم (قليلًا نحو) قول بعضهم: (بك الله نرجو الفضل شاذ من وجهين): كونه لم يقع بعد ضمير متكلم بل مخاطب، وكونه علمًا[4]، وإنما وجب حذف عامل هذا المنصوب[5]، لشبهه بالمنادى في الجملة، ولهذا جعله عقبه، ويفارقه في أنه: ليس معه حرف نداء لا لفظًا ولا تقديرًا، وفي أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه كما في: «نحن معاشر الأنبياء»[6]، أو بعد تمامه كما في: أنا أفعل

=

عصبة)، ويجوز في (ما) أن تكون موصولًا اسميًّا كما تقدم، وأن تكون شرطية، فـ(ما) على الأول: في محل رفع، وعلى الثاني: في محل نصب، والمعنى: أي شيء تركنا فهو صدقة، وقال عبادة معلقًا على الحديث: قال الحفاظ لم يوجد الحديث بلفظ نحن، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى: (إنا معاشر الأنبياء)، وإنما لم تحل لهم الصدقة لأنها من أوساخ الناس، وآل محمد أشراف الناس، وإنما قال: لا نورث، أي: لئلا يتمنى وارثهم موتهم فيكفر، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٧ بتصرف.

(١) في (أ) سقوط من قوله: وتارة مضافًا، إلى.. وتارة أيا.

(٢) في الأصل يحلى، والأحسن محلى.

(٣) من أمثلة الكتاب ١/ ٣٢٦ط بولاق، وما قاله الشارح عن (أي) و(أية) منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره على هامش عبادة ٢/ ٣٧ وفي إعراب أي، وأية في الاختصاص آراء أخر ذكرها الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور مع بيان أوجه التلاقي والافتراق بين أي وأية في الاختصاص وفي النداء فانظره في حاشيته على الشذور ٢/ ٣٥، ٣٧.

(٤) ما ذكره الشارح عن كون المخصوص علمًا بعد غير ضمير المخاطب وشذوذ المثال المذكور منقول من شرح الشذور فانظره ط١٥ ص٢٧٩.

(٥) أي المنصوب على الاختصاص (تقييد من الأصل).

(٦) سبق الكلام عن الحديث: (نحن معاشر الأنبياء) قريبًا والشاهد منه هنا وقوع المختص (معاشر الأنبياء) في أثناء الكلام بخلاف المنادى.

كذا أيها الرجل، وفي أنه يشترط أن يتقدم عليه اسم بمعناه، والغالب كونه: ضمير متكلم، وفي أنه: يقل كونه علمًا، وفي أنه: ينتصب وإن كان علمًا، وفي أنه: يكون بأل قياسًا كما مر ذلك، وفي أن الغرض من ذكره: تخصيص مدلوله بما نسب إليه، فأيها الرجل مثلًا في المثال السابق: لم يرد به المخاطب بل أريد به ما دل عليه ضمير المتكلم السابق وهو: أنا[١].

(و) الرابع منها: (المنصوب بالزم)، أو نحوه وهو: المنصوب على الإغراء وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله كالعلم، والصلاة (أو باتق)، ونحوه[٢]، وهو: المنصوب على التحذير، وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم، ليتجنبه كالشر، والكذب وإنما يجب حذف العامل[٣]: (إن كرر)[٤] المنصوب، (أو عطف عليه[٥] أو كان) في حالة التحذير بلفظ (إياك) ولو بلا تكرر وعطف؛ فالإغراء بالتكرار (نحو: السلاح السلاح)[٦]، وبالعطف (نحو: السيف والرمح، و) التحذير بالتكرر (نحو: الأسد الأسد و) بالعطف و(نحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾)[٧]،

---

(١) لخص الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور الأحكام التي يشترك فيها المنصوب على الاختصاص، والمنادى والأمور التي يتخالفان فيها فانظره في حاشيته على الشذور ٢/ ٣٤، ٣٥.

(٢) احذر وباعد (تقييد من الأصل).

(٣) أي عامل النصب ومرفوعه (تقييد من الأصل) وفي (ب) الفعل بدلًا من الفاعل.

(٤) في بعض نسخ المتن: إن تكرر وكلاهما صواب.

(٥) المراد بالعطف هنا- أي: في بابي الإغراء والتحذير- : العطف بالواو خاصة، ولم ينبه عليه المصنف، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٥ بتصرف.

(٦) وفي بعض نسخ المتن: الأخ الأخ.

(٧) من الآية ١٣ من سورة الشمس، وأولها﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾: (ناقة الله) كلام إضافي مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: احذروا، والذي أوجب الحذف وجود العطف (وسقياها)، وهذا هو الشاهد، (وناقة الله) الإضافة فيها للتشريف كبيت الله، (وسقياها) كلام إضافي معطوف على ناقة الله منصوب مثله، والمراد شربها في يومها، وكان لها يوم ولهم يوم.

=

(و) بإياك نحو: (إياك من الأسد)[1] أي: باعد نفسك منه، ونحو: قول الشاعر:

إيَّـــاكَ إيَّـــاكَ المِـــراءَ فَإنـــه ... إلى الـشَّرِّ دَعَّـاءٌ ولِلـشرِّ جالِـبُ[2]

ونحو: إياك والأسد، أي: احذر تلاقي نفسك والأسد، فحذف الفعل وفاعله[3]، ثم المضاف الأول[4]، ثم الثاني، وأنيب الثالث وهو: الضمير، فانفصل لزوال اتصاله، وإنما وجب حذف العامل في ذلك[5] لأن التكرار[6]،

=

انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٥٤٣ بتصرف، وأبا البقاء على الجمل ٤/ ٤٦٨ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥١٧.

(١) مثال التحذير مع عدم التكرار والعطف (تقييد من الأصل).

(٢) البيت من الطويل وفيه خرمٌ وهو حذف أول الوتد المجموع من «فعولن»، وفي الأشموني ٣/ ٨٠، ١٨٩ فإياك على الأصل وهو: للفضل بن عبدالرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم كما في الخزانة ١/ ٤٦٥، وأورده العيني على الخزانة ٤/ ١١٣، ٣٠٨ ولم ينسبه، وكذا ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٢٥ وهو من أبيات الكتاب ١/ ٢٧٩، والتصريح ٢/ ٢٨ وعبادة على الشذور ٢/ ٣٥ عرضًا، واللسان ط دار المعارف ص١٨٦، ١٨٨: (إياك) إيا ضمير بارز منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: احذر، وإنما وجب حذفه، لأن التحذير بإيا، وهذا هو الشاهد والكاف حرف خطاب، وفي إياك آراء أخر ذكرناها في مبحث المضمر، (إياك) توكيد لفظي لإياك الأولى، (المِراء) بكسر الميم: المجادلة والمخالفة في الكلام والملاحة فيه وهو مفعول به للفعل المحذوف الناصب لإيا، وقال ابن يعيش: أراد: والمراء، بحرف العطف أو من المراء فحذفه، (فإنه) الفاء للتعليل وإن واسمها، (إلى الشر) جار ومجرور متعلق بخبر إن (دعاء) الذي هو صيغة المبالغة، وهي إما أن تكون مقصودة وتركت في (جالب) للضرورة أو أنها غير مقصودة وأتى بها للضرورة أيضًا، ذكر ذلك العيني على الأشموني ٣/ ٨٠، (وللشر جالب) معطوف على (إلى الشر دعاء)، والشاهد: نصب المراء بعد (إياك) مع حذف حرف العطف ضرورة، لكن قال المازني: لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضًا عن الواو.

(٣) أي هو المخاطب (تقييد من الأصل).

(٤) وهو تلاقي (تقييد من الأصل).

(٥) التكرار والعطف وإيا (تقييد من الأصل).

(٦) في النسختين الأصلية و (ب): التكرر.

والعطف بمنزلة ذكر العامل، وإيا[1] كثر التحذير بها، فجعلت بدلًا من اللفظ بالفعل[2]، وإذا انتفى[3] ما ذكره من الشروط[4] لم يجب الحذف لكنه يجوز، مثاله في الإغراء: الصلاة جامعة[5]، وفي التحذير: الأسد، وإن شئت قلت في الأول: احضروا الصلاة جامعة، وفي الثاني: احذر الأسد، وأفهم كلامه: أن إيا نصًا لا تكون[6] لمتكلم، ولا لغائب وشذ قول عمر[7] ﷺ: (وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب)[8] وقول بعضهم: [إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا

---

(١) وإياك في (ب) والصواب الأول، لأن الضمير هو (إيا) والكاف لاحقة للخطاب كما سبق.

(٢) وهو: احذر ونحوه (تقييد من الأصل).

(٣) في (ب) زيادة شرط قبل (ما) ولا داعي له لأنه مفهوم ضمنًا.

(٤) العطف والتكرار وذكر إيا في التحذير، والعطف والتكرار في الإغراء (تقييد من الأصل).

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب، انظر فتح الباري للعسقلاني شرح صحيح البخاري ٢/ ٨٢ المطبعة السلفية، وهذا اللفظ كان ينادى به للصلاة في صدر الإسلام ثم نسخ بالأذان، لكنه ظل للصلوات المسنونة إذا أديت في جماعة كالعيدين والكسوف، والاستسقاء والتراويح، انظر فتح المنعم شرح صحيح مسلم ٤/ ١٠، ١٦ وفي قوله: الصلاة جامعة أربعة أوجه إعرابية: نصبهما على أن تكون الصلاة مفعولًا لمحذوف جوازًا لعدم التكرار والعطف أي: احضروا وهذا هو الشاهد، و(جامعة) حال من الصلاة، والوجه الثاني: رفعهما على أنه مبتدأ وخبره، والوجه الثالث: رفع الأول على الابتداء ونصب الثاني على الحالية والخبر محذوف، والوجه الرابع، نصب الأول على كونه مفعولًا لمحذوف ورفع الثاني على كونه خبرًا لمحذوف، انظر شرح الشذور وهامش عبادة عليه ٢/ ٣٧ بتصرف منهما.

(٦) في (أ): (يكون) وكلاهما صواب، لأن التأنيث على معنى الكلمة والتذكير على معنى اللفظ.

(٧) سبق التعريف به.

(٨) المعنى: نحني عن حذف الأرنب، ونح حذف الأرنب عن حضرتي، قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٣٨ ط بولاق: «إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب» بدون واو، وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ١٥٩، وشرح الكافية الشافية ت.د/ الرصد ٢/ ٥٤٩، واللسان (إيا) والشاهد (وإياي) حيث أضيفت (إيا) التي تستعمل للتحذير إلى غير ضمير المخاطب وهو ياء المتكلم، وهذا شاذ ومثله في ذلك قول عمر بن عبدالعزيز: إياي وكذا، أي: نح عني كذا ونحني عنه، انظر اللسان ١/ ١٨٨ ط دار المعارف وقوله: «وأن يحذف أحدكم الأرنب» معطوف على (إياي وحذف) فيكون في موضع نصب.

الشواب][1] وأصل الأول: إياي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، وأصل الثاني: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، وفيه شذوذان آخران، أحدهما: اجتماع حذف الفعل، وحذف حرف الأمر[2]، والثاني: إقامة الضمير وهو: إيا الثانية مقام المظهر وهو: الأنفس؛ لأن المستحق للإضافة إلى المظهر إنما هو المظهر لا المضمر.

(و) الخامس منها: (المحذوف عامله) إذا جعل بدلًا من اللفظ به كسقيا، ورعيا[3]، وكحال المؤكدة لمضمون جملة قبله[4] نحو: زيد أبوك عطوفًا وسيأتي بيانها في بابها.

(و) السادس[5] منها: المعمول (الواقع في مثل) وهو: قول مركب مشهور مشبه مضربه بمورده[6]، (أو شبهه): من كل كلام اشتهر، وحذف عامله فالأول (نحو) قولهم: (الكلاب على البقر)[7]،

---

(١) الشاهد: (فإياه وإيا الشواب) حيث أضيفت (إيا) في الأول إلى ضمير مخاطب وهو هاء الغيبة، وفي الثاني إلى الاسم الظاهر، (شواب) جمع شابة، ويروى السواب أي: السوءات، وهذا شاذ وفيه شذوذان آخران كما سيذكر الشارح وقوله: «فإياه وإيا الشواب» جواب اسم الشرط «إذا»، انظر هذا القول في الكتاب ط بولاق ١/ ١٤١، وسر الصناعة ١/ ٣١١، والمفصل ١٢٧، والهمع ١/ ٦١، والأشموني والصبان عليه ٣/ ١٩٣، واللسان (إيا).

(٢) (وهو اللام) تقييد من الأصل، وفي (أ) زيادة لام قبل (الأمر) ولا داعي لها.

(٣) في التمسك بهذين المثالين نظر لا يخفى على متأمل وراجعت المؤلف فيها فلم يرجع (تقييد من الأصل)، وأنا مع المقيد، لأن هذين المثالين من باب المفعول المطلق الذي حذف عامله وجوبًا، والكلام في هذا الموضع عن حذف عامل المفعول به وجوبًا والله أعلم.

(٤) الأولى حذف هذا الموضع لأن كلامنا الآن عن المفعول به، ومن ثم كان المصنف حصيفًا حينما لم يتكلم عن (سقيا ورعيًا لك) وعن الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها.

(٥) في بعض نسخ المتن بالواو، والأولى حذفها بجعله الواقع صفة للمحذوف عامله، وعليها يكون المنصوب بـ(الزم) وبـ(اتق) اثنين تكمل الستة المذكورة.

(٦) (ما ذكر المثل لأجله) تقييد من الأصل.

(٧) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني: لا ضرر عليك فخلهم، ونصب (الكلاب) على معنى أرسل الكلام، ويقال الكراب على البقر، هذا من قولك كربت =

أي: أرسل، [وكليهما وتمرًا][1] أي: أعطني[2] (و) الثاني نحو: (انته خيرًا لك) أي: وأتِ خيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[3]، وإنما وجب حذف

= الأرض إذا قلبتها للزراعة، يضرب في تخلية المرء وصناعته، انظر المثل ٣٠٣٦ من كتاب مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٤٢ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد (عام ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م).

والشاهد في المثل: نصب (الكلاب) على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أرسل؛ وذلك لأن الأمثال لا تغير ومثل المثل المذكور: (الظباء على البقر) كما في الكتاب ط الهيئة ١/ ٢٥٦، أي: اخترت أو اختار الظباء، انظر الميداني ١/ ٤٤٤، ومعنى الكلاب على البقر كما في الهمع: (خل بين الناس جميعًا خيرهم وشرهم، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها) ويروى: الكلاب بالرفع على أنه مبتدأ خبره (على البقر) أو خبر لمحذوف وعليه فلا شاهد، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٦ بتصرف.

(١) أول من قال هذا المثل عمرو بن حمدان الجعدي، وكان ماردًا مفوهًا كأبيه، فبينما هو يومًا إذ رفع إليه رجل قد أضر به العطش والسغوب وعمرو قاعد، وبين يديه زبد وتمر وتامك، فدنا منه الرجل، فقال: أطعمني من هذا الزبد والتامك، فقال عمرو: نعم كلاهما وتمرًا، فأطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنًا حتى روى وأقام عنده أيامًا فذهبت كلمته مثلًا، ورفع كلاهما أي: لك كلاهما، ونصب تمرًا على معنى: وأزيدك تمرًا، ومن روى كليهما فإنما نصبه على معنى: أطعمك كليهما وتمرًا، وقال قوم: من رفع حكى أن الرجل قال: أنلني مما بين يديك، فقال عمرو: أيهما أحب إليك زبد أم سنام، فقال الرجل: كلاهما وتمرًا: أي مطلوبي كلاهما وأزيد معهما تمرًا، أو زدني تمرًا، «انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٨٨-٩٨ط عبدالرحمن محمد رقم ٣٠٧٩، والشاهد في المثل نصب وتمرًا على أنه مفعول لفعل محذوف وجوبًا كما ذكر، وذلك لأن الأمثال لا تغير.

(٢) في (ب) أعطيك، وكلاهما صواب.

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء،﴿ٱنتَهُوا۟﴾: أمر وفاعله، والمراد: الانتهاء عما ادعوه من كون عيسى ابن الله أو ثالث ثلاثة، ﴿خَيْرًا﴾ مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: (وائتوا) وهذا هو الشاهد؛ وذلك لكونه شبيهًا بالمثل، والمراد بإتيان الخير اعتقاده، والمفضل عليه محذوف أي مما ادعيتموه أي: على فرض أن ما ادعيتموه خير، ويحتمل أن يكون أفعل التفضيل على غير بابه، (لكم) متعلق بمحذوف نعت لـ(خيرًا) أي: كائنًا لكم، والجملة من الفعل المحذوف وجوبًا =

العامل فيهما[1]، لأن الأمثال وشبهها لا تغير، (الثاني): من المنصوبات: (المفعول المطلق)[2]، سمي مطلقًا لأنه لا يقيد بصلة بخلاف بقية المفاعيل، إذ يقال: مفعول به، وله، وفيه، ومعه (وهو: المصدر، الفضلة المؤكد لعامله) إن كان مصدرًا، وإلا[3] فللمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه، أو عدده) فهو ثلاثة أقسام (كضربت ضربًا) مثال: للأول، (أو) ضربت (ضرب الأمير) مثال للثاني، ومنه: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[4]، وضربته ضربًا شديدًا، وضربته الضرب، أي: الضرب المعهود[5] (أو) ضربت (ضربتين) مثال: للثالث ومنه: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾[6]،

=

ومعموله معطوفه على الجملة الإنشائية الأمرية (انتهوا)، انظر الجمل على الجلالين ١/ ٣٥٢ بتصرف والله أعلم.

ويجوز في (خيرًا) وجهان آخران، الأول: أن يكون صفة لمصدر محذوف أي: انتهاء خيرًا لكم، والثاني: أن يكون خيرًا لـ(يكن) محذوفة أي: يكن ذلك خيرًا لكم، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٧٨، ٢٧٩ بتصرف ولورش ترقيق راء (خيرًا) لكونها بعد ياء ساكنة.

(١) أي المثل وشبهه (تقييد من الأصل).

(٢) في نسخة ط صبيح ص١٤ المطلق بحذف المفعول اعتمادًا على أن الكلام في المفاعيل وهذه التسمية للبصريين، وأما غيرهم فلا يسمي مفعولًا إلا المفعول به خاصة، ويقول في غيره: مشبه بالمفعول، قاله ابن هشام في الحواشي، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٨، ٤٠.

(٣) أي: وإن لم يكن مصدرًا بأن يكون فعلًا أو وصفًا (تقييد من النسخة الأصلية).

(٤) من الآية ٤٢ من سورة القمر وأولها: ﴿كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا﴾، (فأخذناهم) معطوف بالفاء على كذبوا عطف جملة فعلية على مثلها، (أخذ) مفعول مطلق مبين للنوع لإضافته إلى (عزيز) الموصوف بمقتدر، وهذا هو الشاهد من الآية.

ومعنى عزيز: لا يغالب، ومقتدر: لا يعجزه شيء، انظر أبا السعود ٨/ ١٧٣.

(٥) مثل الشارح للمفعول المطلق المبين لنوعه بثلاثة أمثلة ليبين أنه قد يكون البيان بالإضافة أو بالوصف أو بـ(أل) العهدية.

(٦) من الآية (١٤) من سورة الحاقة وأولها: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ﴾ (فدكتا) الفاء عاطفة جملة فعلية ماضوية على مثلها، (دكتا) ماض مبني للمجهول وألف الاثنين نائب فاعله، والتاء للتأنيث، ومرجع الضمير إلى مجموع الأرض والجبال أي: دقتا، أي: فضربت إحدى الجملتين
=

وضربت[1] ضربات، وخرج بالفضلة: العمدة نحو: جد جده، ونحو: ركوعك ركوع حسن، فإنه وإن أفاد النوع لكنه غير فضلة، وبالمؤكد[2] إلى آخره: ما عداه من المصادر الواقعة فضلة نحو: قمت إجلالًا لك[3]، وكرهت ضربك، لانتفاء التأكيد وبيان النوع والعدد، ونحو: الفجور الثاني في: كرهت الفجور الفجور، لأنه وإن كان مؤكدًا لكن لا لعامله[4]، (وما بمعنى المصدر: مثله)[5] في كونه منصوبًا بأنه مفعول مطلق بأقسامه الثلاثة فالمبين لنوعه (نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾)[6]، من كل ما دل على كلية، أو بعضية[7] مضافًا للمصدر نحو: ضربته بعض الضرب، ونحو﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾[8] أي: بنوع من

= بالأخرى ضربة واحدة فتفتت وصارت كثيبًا مهيلًا، وهباء منثورًا فلم يتميز شيء من أجزائها عن الآخر (دكة) بالنصب مفعول مطلق مبين للعدد وهذا هو الشاهد (واحدة) نعت مؤكد لـ(دكة)، ولا يجوز في دكة غير النصب لارتفاع الضمير في (دكتا) وإنما لم يقل: فدكهن، لأنه جعل الجبال كلها كالجملة الواحدة، والأرض كالجملة الواحدة، ومثله قوله تعالى في سورة الأنبياء ﴿أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٣٩٦ بتصرف.

(١) في (أ) فضربت.

(٢) أي وخرج (تقييد من الأصل).

(٣) مفعول لأجله، تقييد من الأصل.

(٤) ما ذكره الشارح عن حد المفعول المطلق وإخراج المحترزات منقول بتصرف يسير من شرح الشذور للمصنف فانظره ٢/ ٣٩، ٤٠ على هامش عبادة.

(٥) أي: بأقسامه الثلاثة وهو المبين لنوعه أو مؤكدًا لعامله أو مبينًا لعدده (تقييد من الأصل).

(٦) من الآية ١٢٩ من سورة النساء، (فلا) الفاء فاء الفصيحة أفصحت عن شرط مقدر أي: إذا علمتم أنكم لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء فلا تميلوا، (لا تميلوا) جازم ومجزوم وواو الجماعة فاعل، (كل) نصب على المصدر، لأن له حكم ما يضاف إليه، انظر النسفي ط عيسى البابي الحلبي ١/ ٢٥٥، وفيه الشاهد حيث وقع المفعول المطلق المبين للنوع غير مصدر، والذي سوغ ذلك إضافته إلى مصدر الفعل السابق (الميل)، والمعنى كما في أبي السعود ٢/ ٢٤٠: لا تجوروا على المرغوب عنها كل الجور واعدلوا ما استطعتم، فإن عجزكم عن حقيقة العدل إنما يصحح تكلفيكم بها لا بما دونها من المراتب الداخلة تحت استطاعتكم.

(٧) قوله: من كل ما دل على كلية أو بعضية إلخ، بيان لقوله: فالمبين لنوعه، فتأمل (تقييد من الأصل).

(٨) من الآية (٣٩) من سورة التوبة (ولا) الواو عاطفة ما بعدها على (يستبدل)، (لا) ناهية جازمة (تضروه) مضارع مجزوم وفاعله ومفعوله والضمير عائد إلى الله عز وجل، والمعنى: لا يقدح =

أنواع الضرر، والمراد بنحوه[1]: كل[2] ما دل على المصدر من النكرات المفيدة للعموم بوقوعه في سياق نفي، أو شبهه[3] نحو: هل حسن زيد شيئًا، أي: من أنواع الحسن، والمبين لعدده نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً﴾[4] من كل عدد مميز[5] بمصدر[6]، والمؤكد له[7]: كالمرادف له نحو: قعدت جلوسًا، وكالمشارك له في مادته وهو اسم مصدر نحو: اغتسل غسلًا، واسم عين نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[8]، ومصدر لفعل آخر نحو:

=

تثاقلكم في نصرة دينه أصلًا، فإنه الغني عن كل شيء في كل شيء، أو عائد إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، فإن الله عز وجل وعده بالعصمة، والنصرة وكان وعده مفعولًا لا محالة، انظر أبا السعود جـ٤/ ٦٦ بتصرف (شيئًا) نائب عن المصدر المبين للنوع أي: بنوع من أنواع الضرر، وهذا هو الشاهد.

ولورش في (شيئًا) التوسط والمد؛ لأنه مد لين.

(١) في (ب): بنحو، وفي الأصل تقييد هذا نصه: (أي نحو: ولا تضروه شيئًا).

(٢) في (أ) سقوط (كل).

(٣) شبهه استفهام وهو شبه النفي (تقييد من الأصل)، ويدخل فيه أيضًا النهي كما مر في أخوات زال.

(٤) من الآية (٤) من سورة النور ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ﴾ الفاء واقعة في خبر الموصول لما بينه وبين الشرط من العموم، (اجلدوهم) أمر وفاعله ومفعوله، (ثمانين) مفعول مطلق منصوب بـ(اجلدوهم) وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهذا هو الشاهد، حيث انتصب على المفعولية المطلقة لكونه نائبًا عن المصدر المبين للعدد، وقد ميز بقوله (جلدة) وهو مفرد منصوب، وإنما خص رمي المحصنات بهذا الحكم مع أن حكم رمي المحصنين أيضًا كذلك لخصوص الواقعة وشيوع الرمي فيهن، وإنما يجلدون لظهور كذبهم وافترائهم بعجزهم عن الإتيان بالشهداء، انظر أبا السعود ٦/ ١٠٧ بتصرف، والجملة من فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ: (والذين) والرابط واو الجماعة.

(٥) في (أ): ميز.

(٦) في الأصل: بمصدره.

(٧) أي للعامل: تقييد من الأصل.

(٨) الآية (١٧) من سورة نوح عليه السلام، (والله) الواو عاطفة لهذه الآية على ما قبلها، وأتى بالمعطوف جملة اسمية، للدلالة على الثبوت والدوام، ولفظ الجلالة مبتدأ خبره جملة: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، والرابط الضمير المستتر في: أنبت، (من الأرض) متعلق بـ(أنبت)، (نباتًا) اسم مصدر بمعنى الإنبات مفعول مطلق لأنبت منصوب به، وهذا هو الشاهد أو مصدر لمحذوف مترتب على أنبت أي: أنبتكم فنبتم نباتًا، ويجوز أن يكون الأصل: أنبتكم من الأرض إنباتًا فنبتم

=

﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[1]، والأصل: اغتسالًا، وإنباتًا[2]، وتبتلًا، وبهذا[3] علم: أن ما ينوب عن المصدر لا ينحصر فيما ذكر، وإليه يشير تقييده[4] بنحو: ومما ينوب عنه صفته[5] نحو: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾[6]، وضميره نحو: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[7] أي: لا أعذب

=

نباتًا، فيحذف من الجملة الأولى المصدر والفعل اكتفاء في كل منهما بما ذكر في الأخرى، ومعنى: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ أنشأكم منها فاستعير الإنبات للإنشاء لكونه أدل على الحدوث والتكون من الأرض، انظر أبا السعود ٩/ ٣٩ بتصرف.

(١) من الآية ٨ من سورة المزمل ﷺ وأولها: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾، (وتبتل) معطوف على (واذكر اسم ربك) عطف جملة إنشائية أمرية على مثلها، (إليه) متعلق بتبتل أي: انقطع إليه بمجامع الهمة واستغراق العزيمة في مراقبته، وحيث لم يكن ذلك إلا بتجريد نفسه ﷺ عن العوائق الصادرة عن مراقبة الله تعالى، وقطع العلائق عما سواه، ولورش نقل حركة همزة (إليه) إلى الساكن الصحيح وهو لام (وتبتل)، (تبتيلًا) مفعول مطلق منصوب، وفيه الشاهد حيث ناب عن المصدر (تبتلًا) مصدر: بتل، رعاية للفواصل، انظر أبا السعود ٩/ ٥١، وانظر الجمل على الجلالين ٤/ ٤٣٠.

(٢) في (أ): إنباتًا واغتسالًا.

(٣) في (ب): ولهذا.

(٤) في (أ): بتعبيره.

(٥) (أي المصدر) تقييد من الأصل.

(٦) من الآية ٤١ من سورة آل عمران ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ الواو للاستئناف، و(اذكر ربك) جملة فعلية أمرية أي: في أيام الحبسة شكرًا لحصول التفضل والإنعام كما يؤذن به التعرض لعنوان الربوبية، (كثيرًا) نائب عن المفعول المطلق، لأنه وصف مصدره المحذوف أي: ذكرًا كثيرًا وفيه الشاهد، ويجوز أن يكون نعتًا لظرف محذوف أي زمنًا كثيرًا انظر أبا السعود ٢/ ٣٤.

وقوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ فيه إدغام مثلين صغير، و(كثيرًا) رقق راءها ورش، لكونها بعد راء ساكنة، والخطاب في الآية لزكريا عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام.

(٧) من الآية (١١٥) من سورة المائدة وأولها: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾، (فمن): الفاء عاطفة للجملة الاسمية التي بعدها على ما قبلها وهو مقول القول، (يكفر) شرط من، (بعد) متعلق

=

التعذيب أحدًا منهم، والإشارة إليه كضربته ذلك الضرب، فذلك: مفعول مطلق، والضرب: صفة له أو عطف بيان عليه، ومنه[1] أيضًا: ما يدل على نوع منه، وإن كان بغير ما مر نحو: رجع[2] القهقرى[3]. أو آلته[4] نحو: ضربته سوطًا، أو عصًا أي: ضرب سوط أو عصًا[5]، وناصب المصدر إما: مصدر مثله نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾[6][7]، أو فعله نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ

=

بـ(يكفر) مبني على الضم في محل نصب، (منكم) متعلق بمحذوف وقع حالًا من فاعل (يكفر)، ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ جملة اسمية في محل جزم جواب الشرط، ومن ثم اقترنت بالفاء، وقوله:﴿فَإِنِّيٓ﴾ فتح ياءها أبو جعفر ونافع وأسكنها الباقون، انظر البدور الزاهرة ص١٢٠ بتصرف، ﴿عَذَابًا﴾ اسم مصدر بمعنى: التعذيب، وقيل مصدر بحذف الزوائد، وعلى كل فهو مفعول مطلق منصوب بـ(أعذبه)، ويجوز أن يكون مفعولًا به على الاتساع،﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾: لا نافية، أعذب مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه، والهاء مفعول مطلق مبني على الضم في محل نصب، لأنه عائد إلى عذابًا، وهذا هو الشاهد من الآية حيث ناب عن المصدر ضميره في كونه مفعولًا مطلقًا، ﴿أَحَدًا﴾ مفعول به لـ(أعذب) ﴿مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ متعلق بمحذوف نعت لـ﴿أَحَدًا﴾ أي: كائنًا من العالمين أي: عالم زمانها، أو العالمين جميعًا، وجملة: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾في محل نصب نعت لـ﴿عَذَابًا﴾.

قيل: لما سمعوا هذا الوعيد الشديد خافوا أن يكفر بعضهم فاستعفوا، وقالوا لا نريدها فلم تنزل، وبه قال مجاهد والحسن رحمهما الله، والصحيح الذي عليه جماهير الأمة ومشاهير الأئمة أنها قد نزلت، انظر أبا السعود ٣/ ٩٨، ٩٩.

(١) أي: ما ينوب عن المصدر، تقييد من الأصل.

(٢) في (أ) سقوط: رجع، وفي (ب): ورجع.

(٣) في انتصاب القهقرى آراء انظرها في عبادة على الشذور ٢/ ٤٠ والقهقرى بالقصر ليس إلا أي: مرجع الرجوع المعروف بهذا الاسم، لأن القهقرى ضرب من الرجوع، انظر مختار الصحاح ط٩/ ٥٥٤.

(٤) (أي المصدر)، تقييد من الأصل.

(٥) ذكر الشارح ما ينوب عن المصدر مما يسمى مفعولًا مطلقًا، وخلط بين ما ينوب عن المبين للنوع، وما ينوب عن المبين للعدد، وما ينوب عن المؤكد، وقد استوفى الكلام على هذه المسألة الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور ٢/ ٣٩، ٤٠ فانظرها.

(٦) (مصدر) تقييد من الأصل.

(٧) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء وأولها: ﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾، (فإن) الفاء واقعة في جواب الشرط (من)، (إن جهنم) إن واسمها، (جزاؤكم) كلام إضافي خبرها أي: جزاؤك يا إبليس وجزاؤكم، فغلب المخاطب على الغائب رعاية لحق المتبوعية، والجملة من الفاء وإن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط (من) على كونها شرطية، أو في محل رفع خبر (من)

=

مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[1]، أو وصفه نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾[2][3]، وشرط الفعل: التصرف، والتمام،

=

على كونها موصولة، وإنما جاز فيها الوجهان لكون ما بعدها فعلًا ماضيًا، (جزاء) مفعول مطلق مبين للنوع لكونه منعوتًا بـ(موفورًا)، وعامل نصبه (جزاؤكم)، وهذا هو الشاهد من الآية، أو أن (جزاء) مصدر مؤكد لما في قوله: (فإن جهنم جزاؤكم) من معنى تجازون، أو للفعل المقدر أو حال موطئة لقوله: (موفورا) والأرجح عندي ما ذكره الشارح، ومعنى (جزاء موفورًا) أي: جزاء مكملًا من قولهم: فر لصاحبك عرضه فرة أي: وفر، انظر أبا السعود ٥/ ١٨٣ بتصرف.

(١) من الآية ١٦٤ من سورة النساء، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾ الواو عاطفة ما بعدها على قوله: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ عطف القصة على القصة لا على آتينا وما عطف عليه، أو الواو حالية بتقدير قد كما ينبئ عنه تغيير الأسلوب بالالتفات، ولفظ الجلالة فاعل (كلم)، و(موسى) مفعوله، وقرئ بنصب لفظ الجلالة، ورفع موسى على التقديم والتأخير، (تكليمًا) مصدر مؤكد رافع لاحتمال المجاز، قال الفراء: «العرب تسمي ما وصل إلى الإنسان كلامًا بأي طريق وصل ما لم يؤكد بالمصدر، فإذا أكد به لم يكن إلا حقيقة الكلام»، وهذا هو الشاهد من الآية، حيث نصب تكليمًا على المفعولية المطلقة بالفعل التام المتصرف (كلَّم)، والمعنى: أن التكلم بغير واسطة منتهى مراتب الوحي خُص به موسى من بينهم، فلم يكن ذلك قادحًا في نبوة سائر الأنبياء عليهم السلام، فكيف يتوهم كون نزول التوراة عليه (عليه السلام) جملة قادحًا في صحة نبوة من أنزل عليه الكتاب مفصلًا مع ظهور أن نزولها كذلك بحكم مقتضيه لذلك، انظر أبا السعود ٢/ ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) وصف (تقييد من الأصل).

(٣) الآية (١) من سورة الصافات، (والصافات): متعلق بمحذوف وجوبًا أي: أقسم، وقيل: المقسم به خالق هذه الأشياء، لنبيه ﷺ عن الحلف بغير الله تعالى، ولأن الحلف في مثل هذا الموضع تعظيم للمحلوف به، ومثل هذا التعظيم لا يليق إلا بالله تعالى، ففي ذلك إضمار تقديره: ورب الصافات، ومما يؤكد هذا أنه تعالى صرح به في قوله تعالى في سورة الشمس: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا وَٱلۡأَرۡضِ ۞ وَمَا طَحَىٰهَا﴾، والرأي الأول هو الأرجح، لأن النهي عن الحلف بغير الله تعالى إنما هو لنهي المخلوق عن ذلك، وأما الخالق جل جلاله فيقسم ببعض مخلوقاته تعظيمًا لها كقوله: ﴿وَٱلشَّمۡسِ﴾، ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى غير ذلك، (والصافات) هم الملائكة وقال أبو مسلم الأصفهاني: «لا يجوز حمل هذه الألفاظ على الملائكة؛ لأنها مشعرة بالتأنيث والملائكة

=

فلا يجوز ما أحسن[١] زيدًا إحسانًا، ولا[٢] كان[٣] زيد قائمًا كونًا[٤] على خلاف فيه[٥]، وشرط الوصف: أن يكون دالًّا على الحدث، فلا يجوز: زيد حسن وجهه حسنًا، ولا زيد أفضل منك فضلًا؛ لأن الصفة المشبهة واسم التفضيل للثبوت ولهذا لا يكونان إلا للحال، ولا ينتصب بغير الثلاثة[٦]، لا تقول: نزال نزولًا، ولا صه[٧] سكوتًا، وزعم ثعلب[٨] في نحو: أنت الرجل علمًا، أن علمًا: مفعول

=

مبرءون من هذه الصفة»، وأجيب بوجهين: الأول: أن الصافات جمع الجمع؛ فإنه يقال: جماعة صافة، ثم يجمع على صافات، والثاني: أنهم مبرءون عن التأنيث المعنوي، وأما التأنيث اللفظي فلا، وكيف وهم يسمون الملائكة مع أن علامة التأنيث حاصلة، أو أن المراد بالصافات المجاهدون، أو المصلون، أو الصافات أجنحتها وهي: الطير كقوله: ﴿وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍۖ﴾، ومفعول اسم الفاعل: الصافات محذوف أي: أجنحتها، أو أنفسها حسب معاني الصافات، انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٥٢٧، ٥٢٨، (صفًا) مفعول مطلق مؤكد لعامله، وهو اسم الفاعل: الصافات، وهذا هو الشاهد من الآية، وقيل: صفًا: مفعول به؛ لأن الصف قد يقع على المصفوف، انظر أبا البقاء على الجمل ٤/ ٢٣٢، والمراد بالصف: أن يجعل الشيء على خط مستقيم يقال: صففت القوم فاصطفوا، إذا أقمتهم على خط مستقيم، لأجل الصلاة أو الحرب.

وقد قرأ أبو عمرو وحمزة بإدغام التاء من الصافات في صاد (صفا)، وقرأ الباقون بإظهار جميع ذلك، انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص٣٢٦.

(١) لعدم تصرفه (تقييد من الأصل).

(٢) في (ب) سقوط: لا.

(٣) (لكونها ناقصة) تقييد من الأصل.

(٤) (مفعول مطلق) تقييد من الأصل.

(٥) الذي خالف في كون الفعل تامًّا هو الأخفش، فقد جوز كونها ناقصًا، فعنده يجوز: كان زيد قائمًا كونًا، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٣٨ بتصرف.

(٦) (أي المصدر وما اشتق منه من فعل أو وصف) تقييد من الأصل.

(٧) (اسم فعل)، تقييد من الأصل.

(٨) سبق التعريف به.

مطلق منتصب بالرجل على تأويله بالعالم، والوجه: أنه تمييز محول عن الفاعل[١] بتأويله الرجل: بالكامل أي: أنت الكامل علمه[٢].

(الثالث) من المنصوبات: (المفعول له)، ويقال المفعول لأجله، ومن أجله[٣]، (وهو: المصدر)[٤] القلبي، (الفضلة المعلل) بكسر اللام أي: الواقع علة[٥] (لحدث شاركه في الزمان والفاعل)[٦] سواء كان باعثًا وغاية (كقمت، إجلالًا لك)، أم باعثًا فقط كقعدت عن الحرب جبنًا، فإجلالًا: علة للقيام باعثة عليه،

---

(١) في (ب) سقوط: (عن الفاعل).

(٢) في الأصل: علمًا، والأحسن ما أثبته؛ لأن المراد بيان أصله قبل التحويل، انظر مسألة ناصب المفعول المطلق مع الخلافات فيها في التصريح على التوضيح ١/ ٣٢٥، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ١١١، ١١٢ وشرح ابن عقيل ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٩٦٨ ص٢٠٥.

هذا ولم يذكر المصنف ولا الشارح أن عامل المفعول المطلق يجوز حذفه أو يجب، كما ذكر ذلك في المفعول به فانظره في شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٧، ٢١٠.

(٣) إنما ذكر المفعول له عقب المفعول المطلق لاشتراكهما في المصدرية، ولأن الزجاج وشيخه الزجاجي والكوفيين ذهبوا إلى أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا، فقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير: جئتك أكرمك إكرامًا، وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاقيه في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق مثل: قعدت جلوسًا، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٤٠، ٤١ بتصرف.

(٤) خالف في اشتراط المصدرية يونس، انظر أوضح المسالك ط صبيح ص٥٦، وشرح التصريح ١/ ٣٣٤.

(٥) في (ب): لعلة، والصواب ما أثبته.

(٦) الذي اشترط المشاركة في الزمان الأعلم يوسف الشنتمري والمتأخرون كالشلوبين، وقال تلميذه ابن الضائع: «لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين»، واشترط تشاركهما في الفاعل ابنا مالك وهشام وعليه المتأخرون واختيار الرضي تبعًا للفارسي عدم اشتراطه وكذا ابن خروف محتجًا بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٤١ بتصرف، وشرح التصريح ١/ ٣٣٥ بتصرف، وهناك شروط أخرى لماهية المفعول له ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فانظرها في شرح التصريح مبحث (المفعول له).

وغاية له وهو مصدر قلبي وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد، وهو المتكلم والجبن: علة للقعود عن الحرب باعثة عليه، وليس غاية له[1]، وإنما شرط كون المفعول له مصدرًا، لأنه علة للفعل، والعلل: إنما تكون[2] بالمصادر لا بالذاوات[3]، وخرج به نحو: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾[4]، وبالقلبي: نحو جئتك قراءة للعلم كما قاله ابن الخباز[5] وغيره، واعتمده المصنف[6] في توضيحه، لكن جوز الفارسي[7]:

---

(١) الفرق بين الباعث والغاية من وجهين الأول: أن الغاية إنما هي علة في الذهن، وأما بحسب الخارج فهي معلول والباعث علة في الذهن والخارج، والثاني: أن الغاية معدومة قبل الفعل والباعث موجود قبله انظر عبادة على الشذور ٢/ ٤١ بتصرف.

(٢) في (أ): يكون، والصواب ما أثبته؛ لأن الفاعل أو النائب ، أو اسم الناسخ إذا كان عائدًا إلى مؤنث وجب تأنيث فعله كما مر.

(٣) في (أ): بالذات، والأولى ما أثبته.

(٤) الآية ١٠ من سورة الرحمن عز وجل. ﴿وَٱلْأَرْضَ﴾ الواو عاطفة جملة فعلية على مثلها ، وهو قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾، و﴿وَٱلْأَرْضَ﴾ مشغول عنه منصوب بفعل محذوف وجوبًا يفسره ما بعده أي: وضع الأرض، ﴿وَضَعَهَا﴾ جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، لأنها مفسرة لناصب المشغول عنه، ولا يجمع بين المفسر والمفسر، ومعنى ﴿وَضَعَهَا﴾: أثبتها أو خفضها مدحوة كما في الجمل على الجلالين ٤/ ٢٥٤، والمشغول عنه هنا يترجح رفعه، لأن بعده جملة خبرية إلا أنه لم يقرأ إلا بنصبه مراعاة لأن المعطوفات جمل فعلية، (للأنام) أي للخلق الإنس والجن وغيرهم أي: لأجل انتفاع الأنام، كما في المرجع السابق وهو متعلق بـ (وضع) وهو علة للوضع لكنه وجب جره بلام العلة؛ لأنه ليس مصدرًا، وهذا هو الشاهد من الآية، ولورش في (والأرض)، (للأنام) نقل حركة همزتها إلى الساكن الصحيح قبلها، والله أعلم.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) سبق التعريف به.

(٧) سبق التعريف به.

جئتك ضرب زيد، أي: لتضربه[1]. وبالفضلة: العمدة نحو: حصل لي رغبة[2] في الخير، وبالمعلل لحدث: بقية المفاعيل، إذ لا تعليل فيها، وبمشاركة الحدث له في الزمان، والفاعل ما خالفه في الزمان كتهيأت اليوم للسفر[3] غدًا، وفي الفاعل: كقمت لأمرك إياي، أو فيهما معًا كقوله: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[4]،

---

(١) ما ذكره الشارح عن اشتراط القلب ومحترزه منقول بتصرف يسير من شرح التصريح والأصل أوضح فانظره ١/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٢) (فاعل) تقييد من الأصل.

(٣) في (ب): للسير، وكلاهما جائز.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء وتمامها: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾، (أقم الصلاة) أمر وفاعله، ومفعوله، ولورش تغليظ لام الصلاة، لوقوعها بعد الصاد المطبقة المستعلية المفتوحة ورققها الباقون، ﴿لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ أي من وقت زوالها جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بأقم، وإنما جر (دلوك) بلام العلة مع أنه مصدر، لاختلافه عن عامله زمانًا وفاعلًا وهذا هو الشاهد من الآية، وأصل مادة (دلك) التحول والانتقال ومنه (الدالك) فإن الدالك لا تستقر يده، ومنه دلوك الشمس، ففي الزوال انتقال من وسط السماء إلى ما يليه، وكذا كل ما تركب من الدال واللام بقطع النظر عن آخره يدل على ذلك كونها بالجيم من الدلجة وهي: سير الليل والانتقال فيه من مكان إلى آخر، ودلح بالحاء المهملة: إذا مشى مشي المقيد، أو بالقاف لإخراج المائع من مقره، ودله: إذا ذهب عقله، ففيه انتقال معنوي. اهـ من البيضاوي، والشهاب، وفي المصباح: دلكت الشيء دلكًا من باب قتل: مرسته بيدك، ودلكت النعل بالأرض: مسحتها بها، ودلكت الشمس والنجوم دلوكًا من باب قعد، زالت عن الاستواء، ويستعمل في الغروب أيضًا. اهـ.

واللام في (لدلوك) فيها وجهان أحدهما: أنها بمعنى بعد أي: بعد دلوك الشمس، ومثله قولهم كتبته لثلاث خلون، والثاني: أنها على بابها أي: لأجل دلوك، قال الواحدى، لأنها إنما تجب بزوال الشمس. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٦٤١ بتصرف. وجملة: (أقم الصلاة إلخ) لا محل لها من الإعراب، لأنها ابتدائية.

فكل من الثلاثة وإن كان علة لحدث ـ ليس مفعولًا له؛ لانتفاء المشاركة، (ويجوز فيه) أي: في المفعول له (أن يجر بحروف التعليل) بكثرة إن كان بأل كضربته، للتأديب، وبقلة: إن كان مجردًا منها، ومن الإضافة نحو قوله:

مـــن أمكـــم لِرَغبـــة فـــيكم ظَفِـــرْ ومـــن تكونـــوا ناَصِريـــه يَنْتَـــصِرَ (١)

ويستوي نصبه وجره في المضاف نحو: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾(٢).

---

(١) البيت من الرجز مجهول القائل. انظر العيني على الأشموني ٢/ ١٢٤، ومعجم الشواهد ٤٧١ (الراء الساكنة)، وعبادة على الشذور ٢/ ٤١ عرضًا، ومعنى البيت كما في العيني: من قصدكم لأجل رغبة في إحسانكم فقد ظفر بمقصوده، ومن تكونوا أنتم ناصرين له فقد انتصر على عدوه، (مَن) موصولة أو شرطية، لكون ما بعدها ماضيًا، وعلى كل فهي مبتدأ. (أمكم) أي: قصدكم، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب إن أعربنا مَنْ موصولة أو في محل رفع خبر لمبتدأ على أحد أقوال ثلاثة إن جعلناها شرطية، (لرغبة) متعلق بـ (أم) واللام للتعليل وفيه الشاهد حيث جاء المصدر القلبي (رغبة) المفيد للتعليل المستوفي للشروط مجرورًا بلام العلة مع كونه مجردًا من أل والإضافة، وهذا جائز لكنه قليل، وفيه رد على الجزولي المانع ذلك كما في التصريح ١/ ٣٣٦، وإنما كان جر المجرد قليلًا بخلاف المقرون بأل لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة، (فيكم) متعلق بالمصدر (رغبة)، (ظفر) أي: فاز، وفي رواية (جبر) بالبناء للمجهول، وعلى كل فالجملة جواب (مَن) إن كانت شرطًا لا محل لها من الإعراب، لكونها غير مقترنة بالفاء، أو بإذا الفجائية، أو في محل رفع خبر إن جعلنا مَنْ موصولة، ويجوز ذلك أيضًا على كونها شرطية عند رأي، كما يجوز كون الشرط والجواب هو خبرها، وهذا ما أرجحه، (ناصريه) كلام إضافي خبر تكونوا الذي هو شرط (مِنْ)، (ينتصر) جواب (مَنْ) والجملة من «من» وشرطها وجوابها معطوفة على الجملة الابتدائية فلا محل لها من الإعراب.

(٢) من الآية (٢٦٥) من سورة البقرة، (ينفقون أموالهم) صلة (الذين) الواقع مضافًا إليه بعد (ومثل)، والعائد: واو الجماعة في (ينفقون).

(ابتغاء): مصدر قلبي معلل للإنفاق وباعث إليه وغاية منصوب على أن مفعول لأجله مضاف إلى (مرضاة) التي هي: مضافة إلى لفظ الجلالة وفيه الشاهد، حيث يجوز في المصدر (ابتغاء) نصبه كما هنا أو جره بلام العلة في غير القرآن، وذلك لكونه مضافًا، ويجوز وجه آخر في (ابتغاء) وهو =

﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[1][2]، (ويجب في معلل[3] لحدث إن[4] (فقد شرطًا) من شروط جواز النصب

= كونه بمعنى: مبتغين حال من فاعل (ينفقون) ذكر هذا الوجه مع سابقه الجمل في حاشيته على الجلالين ١/ ٢٢٠ إلا أن الاحتمال الأول هو الأقوى؛ لأنه مادامت شروط المفعول له قد تحققت فيه فلا يلجأ إلى غيره، وخصوصًا أن الحال يغلب كون مشتقًّا منكرًا، فكونه مصدرًا معرفة على خلاف الأصل والأحسن حمل القرآن على أقوى الوجوه، وأصل (مرضاة): مرضوة، قلبت الواو ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو مصدر ميمي بمعنى: الرضوان والله أعلم.

(١) قوله: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ إن قلت: الضمير في منها للحجارة وخشيتها غير قلبية، فليست مستوفية لأحد الشروط قلت: المراد بالقلبي ما شأنه أن يكون قائمًا بالقلب والخشية مطلقًا كذلك (تقييد من (ب)).

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة، (منها) متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(وإن) على قراءة تشديدها، وعلى قراءة تخفيفها وهي قراءة شاذة يكون متعلقًا بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ المؤخر، (لما) اللام على قراءة تشديد (إن) ابتدائية مزحلقة، وعلى قراءة التخفيف فارقة. هذا عند البصريين، وبمعنى «إلا» عند الكوفيين و(ما) بمعنى الذي اسم إن مؤخرًا أو مبتدأ مؤخر على القراءتين. (يهبط) صلة ما، وقد قرئت بالبناء للمجهول، (من خشية الله) متعلق بيهبط، ولأبي جعفر إخفاء نون من في خاء خشية، انظر البدور الزاهرة ص ٤٣، و(من) هنا للتعليل داخل على المصدر القلبي خشية المضاف إلى لفظ الجلالة، وهذا هو الشاهد من الآية، حيث يستوي في المصدر القلبي المضاف النصب والجر، والجملة من إن واسمها وخبرها، أو من المبتدأ والخبر على القراءتين معطوفة على (وإن من الحجارة) أي إن الحجارة تتردى من الأعلى إلى الأسفل بقضية ما أودعه الله عز وجل فيها من الثقل الداعي إلى المركز، وهو مجاز من الانقياد لأمره تعالى، والمعنى أن الحجارة ليس منها فرد إلا وهو منقاد لأمره عز وعلا آت بما خلق له من غير استعصاء، وقلوبهم ليست كذلك فتكون أشد منها قسوة لا محالة انظر أبا السعود ١/ ١١٥ بتصرف، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٩٧.

(٣) في (ب): ذي التعليل.

(٤) في (أ): الحدث إن، و(إن) ساقطة من الأصل.

(أن يجر باللام)[1] التعليلية (أو نائبها) مما يدخل على المفعول له[2]، ويفيد التعليل وهو: الباء[3]. ومن، وفي، والكاف، نحو ما مر في المخرجات بالقيود المذكورة، ونحو قوله: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[4]، وقوله: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ﴾[5]، وقوله: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾[6]. أي: بسببه،

---

(١) يستثنى من وجوب جر المعلل بلام العلة إذا فقد أحد الشروط أنْ وأنَّ وصلتهما، وإنما لم ينبه على ذلك لشهرته وهذا عند من قال إن محلها نصب أما على القول بكون المحل جرًّا فلا استثناء، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٤١، ٤٢ بتصرف.

(٢) في (أ) سقوط: له، مع أنه لابد منه.

(٣) في (ب): كالباء.

(٤) من الآية (١٦٠) من سورة النساء وتمامها ﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾، (فبظلم): الفاء عاطفة والباء تعليلية جارة للمصدر القلبي (ظلم)، لأنه فقد الاتحاد في الفاعل، وهذا هو الشاهد من الآية، والجار والمجرور متعلق بالفعل المؤخر (حرمنا)، وقدم للدلالة على شناعة ما صنعوا، وبشاعة ما اقترفوا، (من الذين) متعلق بمحذوف نعت لـ (ظلم)، (هادوا) صلته، والعائد واو الجماعة، (عليهم) متعلق بـ (حرمنا) ومفعوله: (طيبات)، (أحلت) نعت لطيبات والرابط نائب الفاعل المستتر أحلت، (لهم) متعلق بـ (أحلت)، ولعل ذكر الذين هادوا بهذا العنوان للإيذان بكمال عظم ظلمهم بتذكير وقوعه بعدما هادوا أي: تابوا من عبادة العجل. ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ لا من قبلهم لا بشيء غيره كما زعموا، انظر أبا السعود ٢/ ٢٥٣ بتصرف.

(٥) من الآية (٣٥) من سورة فاطر وتمامها: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾، و(الذي) موصول مختص مبني على السكون في محل جر بدل مجرور محلًّا من الذي في الآية السابقة، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي: هو الذي، أو في محل نصب مفعول به لفعل محذوف أي: نمدح الذي، وعلى كل فصلته (أحلنا) والعائد فاعله المستتر، (دار المقامة): كلام إضافي في مفعول (أحل) الثاني أي: دار الإقامة التي لا انتقال عنها أبدًا، (من فضله): متعلق بـ(أحلنا)، ومن للتعليل داخلة على المصدر القلبي (فضل) وإنما كان كذلك لاختلاف أحد شروط نصب المفعول لأجله وهذا هو الشاهد من الآية.

(٦) من الآية (١٤) من سورة النور وأولها: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ وتمامها: ﴿فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، (لمسكم) جواب (ولولا)، واللام للتوكيد، (في ما) بفصل في عن
=

وقوله: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[1] أي: بهدايته إياكم (الرابع) من المنصوبات: (المفعول فيه)، ويسمى: ظرفًا[2]، (وهو: ما ذكر فضلة، لأجل أمر وقع فيه[3]: من زمان مطلقًا) أي: سواء كان مبهمًا أم مختصًّا، (أو مكان مبهم)، وهو: مالا يختص بمكان بعينه وهو: أسماء الجهات، وما يشبهها في الإبهام

=

ما كما هو رسم المصحف أي: في الذي، متعلق بـ(مس) وهي للتعليل، وصلة ما (أفضتم فيه) والعائد الهاء في (فيه) ويجوز أن تكون ما مصدرية أي: في إفاضتكم فيه، وعليه فلا عائد، والأول أرجح، وعلى الثاني الذي هو الشاهد من الآية يكون المصدر قد جر بفي التعليلية، لاختلاف الفاعل، إذا فاعل (أفضتم) ضمير المخاطبين، وفاعل (مس): عذاب، ولم ترد (أفضتم) في القرآن إلا مرتين أولاهما في ١٩٨ البقرة، وثانيهما شاهدنا. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ١٧٠، والمعنى: لمسكم عاجلًا فيما أفضتم فيه من حديث الإفك بسبب ما خضتم فيه من حديث الإفك، والإبهام لتهويل أمره، والاستهجان بذكره يقال: أفاض في الحديث، وخاض، واندفع، وهضب بمعنًى. انظر أبا السعود ٦/ ١٦٢ والله أعلم.

(١) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة، (واذكروه) معطوف على ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ﴾، (كما هداكم) أي: كهدايته إياكم فـ(ما) موصول حرفي والكاف تعليلية جارة للمصدر القلبي لاختلال شرطي الاتحاد في الزمان والفاعل، وهذا هو الشاهد من الآية، وجوز بعضهم كون (ما) من (كما) كافة للكاف عن الجر والأول أرجح، ومعنى ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ - كما في تفسير أبي السعود / ٢٠٩ (واذكروه كما علمكم، أو اذكروه ذكرا حسنا كما هداكم هداية حسنة إلى المناسك وغيرها) والله تعالى أعلم.

(٢) تسمية المفعول فيه ظرفًا اصطلاح بصري، لأن الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الأقطار كالجراب والعدل، والذي يسمونه ظرفًا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلًّا، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح، انظر عبادة نقلًا عن التصريح ٢/ ٤٤ بتصرف.

(٣) تقييد من النسخة (ب) وهو: (ما ذكر إلخ. خرج به مثل: شهدت يوم الجمعة، فإن يوم الجمعة فيه لم يذكر لأجل أمر وقع فيه، فإن كان شهود يوم الجمعة لا يكون إلا يوم الجمعة، وإنما ذكر فضلة إن وقع عليه الشهود فهو مفعول به لا مفعول فيه).

كأرض، ومكان، (أو مفيد مقدارًا) كبريد[1]. وميل[2]، وفرسخ[3] أو (مادته مادة عامله)، وهو: اسم المكان المشتق من المصدر (كصمت يومًا) مثال: للظرف من الزمان المبهم، أو صمت[4] (يوم الخميس[5]) مثال له من الزمان المختص، (وجلست أمامك) مثال له من المكان المبهم، ومثاله أيضًا، ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضًا﴾[6]، (وسرت فرسخًا)[7] مثال له مما يفيد مقدارًا، (وجلست مجلسك) مثال: لما اتحدت مادته ومادة عامله، ومنه: سرني جلوس مجلسك، فلا فرق في العامل بين الفعل والاسم، وخرج بالفضلة: العمدة نحو: يوم الجمعة يوم

(١) البريد في الأصل هو: الرسول، ومنه قول بعض العرب: الحمى بريد الموت، أي: رسوله ثم استعمل في المسافة التي يقطعها وهي اثنا عشر ميلًا، ويقال لدابة البريد: بريد أيضًا، لسيره في البريد فهو مستعار من المستعار، والجمع بردٌ بضمتين انظر المصباح المنير (برد).

(٢) الميل بالكسر عند العرب مقدار مدى البصر من الأرض. قاله الأزهري، وعند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع، وعند المحدثين أربعة آلاف ذراع، والخلاف لفظي، انظر المرجع السابق (ميل).

(٣) الفرسخة: السعة، ومنها اشتق الفرسخ وهو ثلاثة أميال بالهاشمي، وقدره في البارع، وكذا في التهذيب في (غلا) بخمس وعشرين غلوة، وقال اليونانيون إنه ثلاثة أميال، والجمعَ فراسخ. انظر المرجع السابق ٢/ ٦٤٠ بتصرف.

(٤) في (أ): وصمت.

(٥) الخميس: الجيش وقيل: الجيش الجرار وقيل الجيش الخشن، وسمي بذلك لأنه خمس فرق: المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة، وقيل سمي خميسًا: لأنه تخمس فيه الغنائم. انظر اللسان (خمس) بتصرف. ثم صار علمًا على ذلك اليوم المعروف بين الأربعاء والجمعة.

(٦) من الآية (٩) من سورة يوسف عليه السلام (أو اطرحوه) معطوف على (اقتلوا يوسف)، وأو للتنويع. (أرضًا) في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون منصوبًا على إسقاط الخافض أي في أرض، كقوله: (لأقعدن لهم صراطك المستقيم) وإليه ذهب الحوفي وابن عطية. الثاني: النصب على الظرفية وهذا هو الشاهد من الآية. قال الزمخشري (أي: أرضًا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الناس، ولأنها من هذا الوجه نصبت نصب الظروف المبهمة. والثالث: أنها مفعول ثان وذلك أن يضمن اطرحوه معنى: أنزلوه، والطرح: الرمي ويعبر به عن الاقتحام في المخاوف. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٤٣٧ بتصرف.

(٧) سبق توضيحه.

عظيم، وبأمر وقع فيه بقية المفاعيل نحو قوله تعالى[1]: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾[2] وقوله: (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ)[3]، فلا يُسمى المنصوب فيهما[4] ظرفًا بل مفعولًا به؛ لوقوع الفعل عليه لا فيه، وناصب حيث: «يعلم» محذوفًا؛ لأن اسم التفضيل[5] لا ينصب المفعول به إجماعًا، وبقوله: من زمان إلى آخره: نحو رغب المتقون أن يفعلوا خيرًا أي: في أن يفعلوا، فأن يفعلوا، ذكر فضلة متضمنة معنى في، لكنه ليس بزمان، ولا مكان ولا مادته مادة عامله، فلا يُسمى ظرفًا بل مفعولًا به، لما مر آنفًا[6] مع أن هذا خرج بقوله: لأمر وقع فيه، ونحو: ذهبت في مرمى زيد، ورميت في مذهب عمرو، فلا يجوز في القياس نصب شيء منه

---

(١) في النسختين الأصلية، و(ب) سقوط: (تعالى).

(٢) من الآية (٣٧) من سورة النور، (يخافون) مضارع مرفوع وفاعله، والجملة في محل رفع نعت لرجال، أو في محل نصب حال من ضمير الغائبين في تلهيهم، (يومًا) مفعول به على الأظهر لوقوع الخوف عليه لا أنهم يخافون في اليوم، وهذا هو الشاهد من الآية، يعني: أن هؤلاء الرجال وإن بالغوا في ذكر الله تعالى والطاعات فإنهم مع ذلك وجلون خائفون لعلمهم أنهم ما عبدوا الله حق عبادته. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٢٢٧ بتصرف.

(٣) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام، (الله أعلم) مبتدأ وخبره (حيث) مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف دل عليه (أعلم) لا نفس أعلم، لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به الصريح إلا إن أولته بعالم، وإنما لم تكن حيث ظرفًا لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان آخر، لأن علمه تعالى لا يختلف باختلاف الأمكنة، والأزمنة وفي المسألة كلام طويل مستوفى في الجمل فانظره على الجلالين ٢/ ٨٧، والشاهد كون حيث مفعولًا به لا ظرفًا كما مر في النص السابق. (يجعل) مضارع وفاعله مستتر فيه عائد إلى لفظ الجلالة (الله).

(رسالاته) كلام إضافي مفعول به وهو جمع رسالة، وهو ما عليه نسخ مخطوطة شارحنا على قراءة العشرة غير ابن كثير وحفص عن عاصم وأما هما فقد قرءا بالإفراد (رسالته)، انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ١٣٤ بتصرف. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر مضاف إليه بعد حيث.

(٤) وهو: يومًا وحيث. تقييد من الأصل.

(٥) وهو: أعلم. تقييد من الأصل.

(٦) في الكلام على يومًا وحيث، تقييد من الأصل.

ظرفًا؛ لعدم اتحاد مادته ومادة عامله، وما سمع منه كذلك كقولهم[(١)]: وهو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا[(٢)]، فشاذ إن قدر عامله مستقرًّا، أو نحوه، فإن قدر: قعد في المقعد، وزجر في المزجر، وناط في المناط فلا شذوذ، وقضية عطفه[(٣)] المفيد للمقدار على المبهم: أنه ليس بمبهم، وبه صرح بعضهم، وأكثرهم: على أنه مبهم، قال المصنف: [وحقيقة القول فيه أن فيه إبهامًا من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، واختصاصًا من جهة دلالته على كمية معينة]، قال: [فعلى هذا يصح فيه القولان[(٤)]] (والمكاني: غيرهن) أي: الذي هو غير الأقسام السابقة (يجر بفي كصليت في المسجد)، وأقمت في الدار، فلا ينصب المجرور فيهما ظرفًا، فلا تقول: صليت المسجد، ولا أقمت الدار. (و) أما (نحو) قول جني سمعوا بمكة صوته، ولم يروا شخصه في النبي ﷺ وأبي بكر[(٥)] ﵁ حين هاجرا:

---

(١) في (ب): كقولك.

(٢) انظر الكتاب ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١/ ٤١٣، ٤١٤، والثريا: من الكواكب سميت بذلك لغزارة نوئها، وقيل: سميت بذلك لكثرة كواكبها مع صغر مرآتها، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل لا يتكلم به إلا مصغرًا وهو تصغير على جهة التكبير والثريا: النجم المعروف، ويقال: إن خلال أنجم الثريا الظاهرة كواكب خفية كثيرة العدد. انظر اللسان ط دار المعارف (ثرا)، واشتقاق مناط الثريا من نُطت الشيء أنوطه: إذا علقته. والمراد بقوله: مزجر الكلب ومقعد القابلة: الدنو والقرب الشديد، ويقتصر في هذا على المسموع كما ذكر سيبويه.

(٣) في (ب): عطف، وكلاهما جائز إلا أنه على قوله: (عطفه) يكون (المفيد) مفعول به للمصدر، وعلى ما في النسخة (ب) يكون المفيد مجرورًا بالإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله.

(٤) انظر شرح الشذور على هامش عبادة ٢/ ٤٦ مع تصرف يسير من شارحنا في نقل العبارة.

(٥) سبق التعريف به.

جـزى اللهُ ربُّ النـاسِ خَـيْرَ جَزَائِـهِ رَفِيقينِ (قَـالَا خَيْمَتَـىْ) أُمِّ مَعْبَـدِ[1]

أي: قيلا فيها، (و) نحو (قولهم: دخلت الدار، والمسجد)[2]، وسكنت البيت، فهو (على التوسع) إلا أنه مع دخلت مطرد، لكثرة استعماله، والتوسع في ذلك بإسقاط الجار، وإجراء القاصر مجرى المتعدي، فيكون المنصوب مشبهًا بالمفعول به، وهذا مذهب الفارسي[3]، واختاره ابن مالك[4]، وعزاه لسيبويه[5]، وقيل منصوب على الظرفية، وهو مذهب أبي علي الشلوبين[6]،

---

(١) أم معبد قال عنها ابن هشام في سيرته ٢/ ٩٥: (أم معبد بنت كعب امرأة من بني كعب من خزاعة واسمها عاتكة بنت خالد إحدى بني كعب من خزاعة، وهي أخت حبيش بن خالد، وله صحبة ورواية، ويقال له الأشعر وأخوها حبيش بن خالد، وخالد الأشعر أبوهما وهو ابن حنيف بن منقذ بن ربيعة بن أحرم بن خنيس بن حرام بن خبيسة بن كعب بن عمرو، وهو أبو خزاعة والبيت من الطويل، وقصته مذكورة في سيرة ابن هشام السابق الإشارة إليها.

(رب الناس) كلام إضافي نعت للفظ الجلالة الذي هو فاعل جزى، (خير جزائه) كلام إضافي نائب عن المصدر في كونه مفعولًا مطلقًا، (رفيقين) مفعول به لجزى مثنى رفيق، وهو الذي يرافقك في عمل ما، وأراد بهما رسول الله ﷺ وأبا بكر الصديق ﷺ، (قالا) أي نزلا في وقت القيلولة وهي: حين يشتد الحر، فألف قالا يائية، والجملة في محل جر نعت لـ(رفيقين) ويروى: حلًا، أي: نزلا، (خيمتي أم معبد): كلام إضافي مفعول فيه، وفيه الشاهد، وهو ضرورة، انظر هذا الشاهد في شذور الذهب والهمع ١/ ٢٠٠، والدرر ١/ ١٦٩، الرياض النضرة ١/ ٧٧، ابن سيد الناس ١/ ١٨٩، معجم الشواهد ١١١ (الدال المكسورة)، وعبادة على الشذور ٢/ ٤٧، ٤٨.

(٢) اسم مكان. تقييد من الأصل.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين ـ بفتح الشين واللام، وسكون الواو وكسر الباء وبعدها ياء فنون، وربما زيد بعدها ياء النسبة، =

وعزاه لسيبويه[1]، والجمهور[2] وقيل مفعول به، وهو مذهب الأخفش[3].

(الخامس) من المنصوبات: (المفعول معه)، وأخره عن سائر المفاعيل، للخلاف في أنه قياسي، أو سماعي؛ ولأن العامل لا يصل إليه إلا بواسطة وهي: الواو[4] (وهو: الاسم، الفضلة التالي واو المصاحبة)، حالة كونها (مسبوقة بفعل، أو ما في معناه، وحروفه) فالأول: كـ(سرت والنيل، و)، الثاني نحو: (أنا سائر والنيل)[5]، وخرج بالاسم: نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ونحو: سرت والشمس طالعة، لأن التالي للواو ليس باسم، بل هو في الأول فعل وفي الثاني جملة، وبالفضلة: العمدة نحو: اشترك زيد وعمرو،

=

ومعناه بلغة الأندلس: (الأبيض الأشقر)، لازم أبا بكر محمد بن خلف بن صاف، وأخذ عن ابن ملكون، وغيره، وأقرأ نحو ستين سنة، وعلا صيته واشتهر ذكره وبرع من طلبته جلة، وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل عصره إلا وقرأ عليه، واستند ولو بواسطة إليه. روى عن السهيلي وابن بشكوال وغيرهما وأجاز له السلفي وغيره، وأخذ عنه ابن أبي الأحوص وجماعة، وصنف تعليقًا على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية، وله كتاب في النحو سماه التوطئة، وقد حقق، وكان في غفلة.

كان مولده سنة ٥٦٢هـ ومات في العشر الأخير من صفر سنة ٦٤٥. انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(١) سبق التعريف به.

(٢) في (ب) سقوط من قوله: (وقيل: منصوب على الظرفية) إلى (والجمهور).

(٣) سبق التعريف به.

(٤) ما ذكره الشارح عن سبب تأخير المفعول معه منقول بتصرف يسير من شرح الشذور للمصنف فانظره ٢/ ٤٨ على هامش عبادة.

(٥) لم يمثل شارحنا بمثال قرآني للمفعول معه عملًا بقوله بعضهم إنه لم يقع في القرآن، لكن السيوطي قال بأن المراد: لم يقع وقوعًا ينتفي معه احتمال غير المفعولية، والمصنف قد أورد شاهدًا قرآنيًا وهو قوله تعالى في سورة يونس عليه السلام: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ انظر شرح الشذور على هامش عبادة ٢/ ٤٩.

وبالتالي للواو: نحو خرجت مع زيد، وبعتك العبد بثيابه، وإن أفاد المصاحبة، وبواو المصاحبة: نحو جاء زيد وعمرو قبله، أو بعده، ونحو: مزجت عسلًا وماء؛ لانتفاء واو المصاحبة؛ إذ الواو فيهما إنما هي للعطف، فلا مصاحبة في الأول، لأن معناها[1]: المشاركة في العامل في وقت واحد ولم يوجد في ذلك، والمصاحبة في الثاني إنما استفيدت من العامل، وهو: مزجت، وبقوله: مسبوقة إلى آخره: نحو كل رجل وضيعته[2]، فلا يجوز نصبه ضيعته لعدم تقدم الفعل، وما فيه معناه وحروفه، ونحو: هذا لك وأباك، فلا يتكلم به خلافًا لأبي علي[3] وإن كان في: ها معنى: أنبه، وفي: ذا معنى: أشير، وفي: لك معنى: استقر، لأنه ليس فيها حروف الفعل[4]، قال في التوضيح: [فإن قلت: فقد قالوا: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وزيدًا[5]، قلت: أكثرهم يرفع بالعطف[6] والذين نصبوا: قدروا الضمير فاعلًا بمحذوف، والتقدير: ما تكون[7]، وكيف تصنع، فلما حذف الفعل وخبره برز ضميره وانفصل[8]]، والثاني مما قاله موافق لقول أبي

---

(١) أي: واو المصاحبة. تقييد من الأصل.

(٢) من أمثلة الكتاب ١/ ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٩٣ ط ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، والواو في قوله وضيعته للمعية، وضيعته مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، ولا يصح كونه مفعولًا معه لعدم تقدم فعل أو شبهه.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) ما قاله الشارح عن محترزات ضابط المفعول معه منقول بتصرف واختصار من شرح الشذور للمصنف، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٤٩: ٥١.

(٥) الذي ورد عن العرب: كيف أنت وقصعة من ثريد، كما في الكتاب ١/ ٢٩٩ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٦) على (أنت)، وهو إما مبتدأ أو خبر عمل عمل فعله، تقييد من الأصل.

(٧) وهو المثال الأول، تقييد من الأصل.

(٨) انظر التصريح ١/ ٣٤٣ والعبارة التي نقلها شارحنا عن التوضيح فيها تصرف يسير، وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك بقوله في الألفية:

=

علي[1] في: هذا لك وأباك، قال: [والناصب للمفعول معه: ما سبقه من فعل أو شبهه لا الواو خلافًا للجرجاني[2]، ولا ـ الخلاف[3] خلافا للكوفيين، ولا محذوف، والتقدير: سرت ولابست النيل، فيكون حينئذ مفعولًا به خلافًا للزجاج[4]].

=

وبعد ما استفهام أو كيف نَصَب   بفعل كون مضمر بعضُ العرب

(١) سبق التعريف به.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في المفهوم. تقييد من الأصل.

(٤) انظر نص ابن هشام في التوضيح في كتاب شرح التصريح ١/ ٣٤٣، ٣٤٤، والأصح أنه الفعل أو ما شابهه قال ابن مالك في ألفيته:

بما من الفعل وشبهه سبق   ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

وانظر هذه المسألة أيضًا في الإنصاف المسألة (٣٥) والأشموني ٢/ ٣٩٥، وحاشية الصبان ٢/ ١١٩، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٨٠.

والزجاج اسمه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج وقد ضبط صاحب اللسان لقبه وبين سبب تلقيبه به فقال: (الزجاج بفتح الزاي والجيم المشدودة وفي آخرها جيم أخرى، يقال هذا لمن يعمل الزجاج، اتفقت جميع كتب التراجم والطبقات على أن اسمه (إبراهيم) وكنيته (أبو إسحاق) ولقبه (الزجاج) ثم اختلفت بعد ذلك، فبعضها أثبت أن محمدًا والده وبعضها أسقط هذا النسب وأثبت أن (السري) والده، وبعضها أثبت أن جده (سهل)، وترجح الباحثة الأستاذة / هدى محمود قراعة محققة كتاب الزجاج (ما ينصرف وما لا ينصرف) بعد عرضها لآراء المؤرخين في سنة ميلاده ووفاته وعمره أنه ولد سنة ٢٣٠هـ وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٣١١ حتى يكون قد أناف على الثمانين، وعلى ذلك يكون قد تصدى لمناقشة المبرد وله من العمر سبعة عشر عامًا.

قال الخطيب: (كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد جميل المذهب، كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو فلزم المبرد وكان يعمل بالأجرة) انظر في ذلك: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ١٠٨، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٢١، والفهرست ٦٩، وتاريخ بغداد ٦/ ٨٩، ونزهة الألباء ٣٠٨، ومعجم الأدباء ١/ ١٣٠، وإنباه الرواة للقفطي ١/ ١٥٩، ووفيات =

(السادس) من المنصوبات (المشبه بالمفعول به)[1]، وهو: معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، وهي: الصفة التي استحسن إضافتها لفاعلها في المعنى (نحو: زيد حسن وجهه) بنصب وجهه، والأصل: رفعه بالفاعلية لحسن، تبعًا للفعل في: زيد حسن وجهه[2]، بضم السين وفتح النون، لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة[3] راجع إلى زيد، ليفيد تعميم الحسن له، فقيل: زيد حسن أي: هو، ثم نصب وجهه بخلاف نحو[4]: زيد ضارب أبوه، لامتناع إضافة الوصف فيه لفاعله[5]؛ لئلا يلتبس بإضافته للمفعول، ونحو: زيد كاتب أبوه، لأن إضافة الوصف فيه[6]، وإن لم تمتنع لعدم الالتباس لكنها لا تحسن؛ لأن الصفة لا

=

الأعيان ١/ ٣١، والبداية والنهاية لابن كثير في التاريخ ١١/ ١٤٨، والنجوم الزاهرة ٣/ ٢٠٨، ونشأة النحو ١٤٨ ط٢.

له من التصانيف: معاني القرآن، والاشتقاق، وشرح أبيات سيبويه، فعلت وأفعلت، مختصر النحو، وغير ذلك.

(١) يكون مشبهًا بالمفعول به إن كان معرفة مثل: زيد حسن وجهه، أو تمييزًا إن كان نكرة مثل: حسن وجها، وإنما حملنا كلام المصنف على هذا التفصيل؛ لأنه مختاره من الأقوال الثلاثة، فقد قيل إنه تمييز مطلقًا، وهذا رأي ـ الكوفيين الذين لا يشترطون كونه نكرة، وقيل مشبه بالمفعول به مطلقًا. انظر عبادة ٢/ ٥١ بتصرف.

(٢) بالصفة التي هي: «حسن» لمشابهتها اسم الفاعل في كونها صفة قابلة للتثنية، وللجمع، والتأنيث، وكون كل منهما ناصبًا بعد استيفاء فاعله ما بعده، تقييد من الأصل.

(٣) وهو حسن، تقييد من الأصل.

(٤) في (أ، ب) سقوط: نحو.

(٥) كأن يقال: زيد ضارب أبيه، تقييد من الأصل.

(٦) أي: في زيد كاتب أبوه، تقييد من الأصل.

تضاف لمرفوعها[1] حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها؛ لأنهم لو لم يقدروا ذلك لزم[2] إضافة الشيء لنفسه، ولأنهم يؤنثون الصفة في نحو: هند حسنة الوجه، فلم يحسن أن يقال كاتب الأب، لأن من كتب أبوه لا يحسن إسناد الكتابة إليه، وحسن أن يقال فيما مر: حسن الوجه؛ لأن من حسن وجهه حسن إسناد الحسن إلى جملته، فيقال زيد حسن أي: هو، ثم يذكر وجهه منصوبًا كما تقرر[3]، وليس منصوبًا بالمفعولية، لأن الصفة إنما تتعدى؛ تبعًا لتعدي فعلها وهو هنا: غير متعدٍّ[4]، ولا بالتمييز، لأنه معرفة بالإضافة للضمير، والتمييز لا يكون معرفة على الأصح[5]، فتعين: أن يكون منصوبًا بالتشبيه بالمفعول به[6]؛ **لأن عامله: وهو الصفة مشبه باسم الفاعل المتعدي لواحد كما مر بجامع أن كلًّا منهما صفة[7] تثنى، وتجمع، وتؤنث[8]، وتطلب ما بعدها بعد استيفاء فاعلها، (وسيأتي) الكلام على ذلك[9] مع زيادة في محله[10].**

---

(١) وهو: الوجه مثلًا أو الأب. تقييد من الأصل.

(٢) أي تحويل الإسناد، تقييد من الأصل.

(٣) فنصب الوجه على التشبيه بعمرو في قولك: زيد ضارب عمرًا، فحسن شبيه بضارب ووجه شبيه بعمرو انتهى، تقييد من الأصل.

(٤) فكذلك صفته، تقييد من الأصل.

(٥) أي: عند البصريين وهو الحق عند المصنف، تقييد من الأصل.

(٦) في (ب): إلى المفعول، والأحسن ما أثبته.

(٧) أي: حسن وضارب، تقيد من الأصل.

(٨) في (ب): يثنى ويجمع ويؤنث، والأحسن ما أثبته.

(٩) أي: على هذا المعمول وعلى أقسامه وعلى معنى الصفة المشبهة.. إلخ.تقيد من الأصل.

(١٠) ما قاله الشارح عن المشبه بالمفعول به وأنه لا يكون تمييزًا ولا غيره من المفاعيل، منقول بتصرف يسير من تقديم وتأخير من شرح الشذور فانظره ٢/ ٥١ على هامش عبادة.

(السابع) من المنصوبات: (الحال) يذكر ويؤنث لفظا ومعنى، يقال: حال حسن وحسنة، وحالة حسنة[1] وهو: (وصف[2] فضلة، مسوق) إما: (لبيان هيئة صاحبه) أي: كيفية وقوع الفعل منه، أو عليه (أو تأكيده، أو تأكيد عامله) معنى فقط، أو معنى ولفظًا، (أو) تأكيد (مضمون الجملة قبله)[3]، فالحال إما: مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، أو مؤكدة لأحد الأنواع المذكورة (نحو: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾)[4] مثال للمؤسسة.

ونحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[5] مثال للمؤكدة لصحابها،

---

(١) أصل حال: حول بدليلي التكسير، والتصغير، ومادة (حول) في اللغة تلتقي صيغها في محور الدلالة على معنى القوة والزوال، ومن ثم أطلقت كلمة حال على الزمان، وهو مضرب المثل في القوة والارتحال، انظر القاموس ٣/ ٣٦٤، والصبان ٢/ ١٦٩، وفصل المقال في دراسة أساليب الحال ط ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م للدكتور/ محمد يسرى زعير ص ٦، ٧ بتصرف.

(٢) (هذا كالجنس يدخل فيه المبتدأ والخبر والنعت والتمييز، ويخرج نحو: القهقرى فإنه ليس بوصف وسيأتي محترزات له)، تقييد من الأصل.

(٣) أي: الحال، فلا يجوز أن يتقدم على الجملة، ولا على أحد أجزائها. تقيد من الأصل.

(٤) من الآية ٢١ من سورة القصص وتمامها: ﴿يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (فخرج) معطوف بالفاء على (وجاء رجل) عطف جملة فعلية ماضوية على مثلها، (منها) متعلق بخرج أي: من المدينة، (خائفًا) حال مفردة مؤسسة، لأنه لا يستفاد معناها بدونها، وهي حال من فاعل خرج المستتر العائد إلى موسى عليه السلام، وهذا هو الشاهد من الآية.

(٥) من الآية (٩٩) من سورة يونس عليه السلام، (لآمن): جواب لو، واللام للتأكيد (مَنْ) موصول اسمي فاعل (آمن) (في الأرض) متعلق بمحذوف صلة (من) أي: استقر، (كلهم) كلام إضافي توكيد معنوي لـ(مَنْ) الموصولة أي: بحيث لا يشذ عنهم أحد، (جميعًا) حال مؤكدة =

ونحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[1].

=

لصاحبها (مَنْ) وهذا هو الشاهد من الآية أي: مجتمعين على الإيمان لا يختلفون فيه، لكن الله سبحانه وتعالى لا يشاؤه، لكونه مخالفًا للحكمة التي عليها بني أساس التكوين، والتشريع، وفيه دلالة على أن من شاء الله تعالى إيمانه يؤمن لا محالة والآية تحقيق لدوران إيمان المكلفين كافة وجودًا وعدمًا على قطب مشيئته تعالى مطلقًا إثر بيان تبعية كفر الكفرة لكلمته. انظر أبا السعود ٤/ ص ١٧٧ بتصرف.

وثم تقييد من الأصل عند قوله (جميعًا) وهو: فجميعًا تأكيد لما في (مَنْ) من معنى العموم.

ويرى صاحب (فصل المقال في دراسة أساليب الحال): أن جميعًا حال مؤسسة لا مؤكدة حيث قال ص ٢٤٢: (والذي نراه أنها حالة مؤسسة، وفي الآية ثلاث كلمات تفيد في الظاهر العموم، ولكنها مختلفة في الحقيقة، فكلمة (مَنْ) تفيد العموم من حيث هو، ولا يتعين من العموم الإحاطة، ولا يلزم من الإحاطة بالشيء أن تكون أجزاؤه ـ متقاربة متدانية ومن ثم جاءت كلمة (جميعًا) فهي تفيد الدنو، والقرب، ولذا قيل: الجمع ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض) وهذا كلام طيب ودقيق في فهم كتاب الله ﷻ.

(١) من الآية (١٩) من سورة النمل، (ضاحكًا) حال مفردة مؤكدة لمعنى عاملها، (فتبسم) وهذا هو الشاهد من الآية، وهذا بناء على أن التبسم والضحك شيء واحد وهو قول، وعليه الأبوصيري (ضحكه التبسم)، وبعضهم فرق بين التبسم والضحك بأن التبسم أوائل الضحك فهو غيره، لأن التبسم انبساط الوجه وانطلاقه وانبشاشه، والضحك ما كان معه صوت غالبًا، وقدر شارعًا في الضحك فعلى هذا فهي حال مؤسسة لا مؤكدة، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٥٢، وفصل المقال ص ٢٤٠، ٢٤١.

وهذا ما أستجيده وأستحسنه؛ لأن لغتنا من الدقة بمكان بحيث لا يترادف لفظان ترادفًا كاملًا، ناهيك بكتاب الله عز وجل وصاحب الحال فاعل تبسم المستتر العائد إلى سليمان عليه السلام، وإنما تبسم تعجبًا من حذرها واهتدائها إلى تدبير مصالحها ومصالح بني نوعها، وسرورًا بشهرة حاله وحال جنوده في باب التقوى والشفقة فيما بين أصناف المخلوقات التي هي أبعدها عن

=

مثال للمؤكدة لعاملها معنى فقط، ونحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[1] مثال للمؤكدة لعاملها معنى ولفظًا، (و) نحو قول سالم بن دارة[2]:

أنـا ابـن دارة معـروف بهـا نـسبي وهل بِـدارةَ يـا للنـاسِ مـن عَـارِ[3]

=

إدراك أمثال هذه الأمور، وابتهاجًا بما خصه الله تعالى به من إدراك همسها وفهم مرادها. روي أنها أحست بصوت الجنود ولا تعلم أنهم في الهواء، فأمر سليمان عليه السلام الريح فوقفت لئلا يذعرن حتى يدخلن مساكنهن. انظر أبا السعود ٦/ ٢٧٩ بتصرف.

(١) من الآية (٧٩) من سورة النساء، (وأرسلناك): جملة فعلية ماضوية معطوفة على الجملة الابتدائية (ما أصابك)، (للناس) متعلق بـ (رسولًا) قدم عليه للاختصاص الناظر إلى قيد العموم أي: مرسلًا لكل الناس لا لبعضهم فقط كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾، وإما بالفعل (أرسلنا)، ـ وتعريف الناس للاستغراق، (رسولا) حال مفردة مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى، وهذا هو الشاهد من الآية، ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكدًا كما في قوله:

لقد كذب الواشون ما فُهْتُ عندهم بـسر ولا أرسـلتهم برسـول

أي: بإرسال بمعنى رسالة، وهذه الجملة جيء بها، لبيان جلالة منصبه ﷺ عند الله عز وجل بعد بيان بطلان زعمهم الفاسد في حقه ﷺ بناء على جهلهم بشأنه الجليل، انظر أبا السعود ٢/ ٢٠٥، ٢٠٦ بتصرف، ويرى صاحب (فصل المقال) ص ٢٤٠ أن الأحسن في (رسولاً) كونه حالًا مبينة قال: (ذلك أن رسولًا يمكن إعرابها حالًا مؤسسة على معنى أن هذه الكلمة تكشف لنا حقيقة محمد ﷺ وأنه كان مؤهلًا للرسالة معدًّا لها إعدادًا كاملًا، وأن إرساله كان في هذه الحالة، فهي مبينة لحالة محمد ﷺ، أي: أرسلناك حالة كونك مهيأ للرسالة مختارًا لها) وهذا رأي وجيه؛ لأنه إذا أمكن الابتعاد عن دعوى التوكيد وجب الصيرورة إلى غيره والله أعلم.

(٢) هو سالم بن مسافع بن عقبة الجشمي اليربوعي الغطفاني، المعروف بابن دارة. نسبة إلى أمه، شاعر مخضرم توفي بالمدينة في خلافة عثمان بن عفان ﷺ. من آثاره ديوان شعر مطبوع. انظر الأعلام للزركلي ٣/ ١١٦ بتصرف.

(٣) البيت من البسيط لسالم بن دارة كما ذكر الشارح تبعًا للمصنف يهجو به فزارة، كما في العيني على الأشموني ٢/ ١٨٥، وعلى الخزانة ٣/ ١٨٦. (ابن دارة) كلام إضافي خبر أنا، ودارة أم الشاعر وسميت بذلك لجمالها تشبيهًا لها بدارة القمر، ومن الناس من يقول: دارة: لقب جده واسمه:

=

مثال: للمؤكدة لمضمون الجملة[1]، ومثلها: زيد أبوك عطوفًا، ولابد في هذه الجملة: أن يكون جزآها اسمين، معرفتين جامدين، وأن يتأخر الحال عنها، فلا يتقدم عليها، ولا يتوسط جزأيها كما أشار إلى ذلك بالمثال، ونبه على الأخير بقوله: فيما مر قبله[2]، وحذف عامل هذه الحال[3] وجوبًا لجعل الجملة المذكورة بدلًا من اللفظ به، وتقديره، في نحو: زيد أبوك عطوفًا، أحقه، أو أعرفه[4]،

=

يربوع، (معروفًا) حال مفردة مؤكدة لمضمون الجملة قبلها لاستيفائها الشروط المذكورة في الشرح، وهذا هو الشاهد من البيت، وعاملها محذوف وجوبًا أي: أحقه أو أعرفه، ويروى مشهورًا وكلاهما اسم مفعول تعلق به الجار والمجرور (به)، ويروى له، (نسبي) كلام إضافي نائب فاعل لاسم المفعول، وجوز العيني تبعًا للكوفيين كون (به) أو (له) على الروايتين نائب فاعل لـ(معروفًا)، (وهل بدارة من عار): جملة اسمية معطوفة على الجملة الابتدائية قبلها، (يا للناس): يا ندائية واللام في للناس للاستغاثة، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي نابت عنه يا، أو بنفس يا، على خلاف بين النحاة في ذلك، وجملة النداء معترضة بين المبتدأ والخبر، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة الابتدائية لا محل لها من الإعراب، وقد استشهد بهذا البيت المصنف في شرح الشذور (١١٨)، وابن عقيل (١٨٩)، والأشموني في باب الحال (٤٩١)، وانظر الكتاب ط بولاق ١/ ٢٥٧، وشرح السيرافي ١/ ٥٤٧، ومجالس العلماء للزجاجي ١٧٤، والخصائص ٢/ ٤٩٢، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٦٠، وعبادة ٢/ ٥٤.

(١) قبله وهو قوله: أنا ابن دارة، تقييد من الأصل.

(٢) (قوله: (ونبه على الأخير أي: أن يتأخر الحال، وقوله: بقوله فيما مر قبله: مقول القول: لفظة قبلها) تقييد من الأصل.

(٣) (قوله وحذف عامل هذه الحال إلخ استئناف فليتأمل) تقييد من الأصل.

(٤) أنكر صاحب فصل المقال أن يكون ثم حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، ويخرج الأمثلة التي زعمها النحاة من هذا الوادي إما على أنها مبينة للخبر، أو منصوبة على المفعولية المطلقة بعامل محذوف فانظره ص ٢٤٣: ٢٤٥ فهو كلام طيب مبني على فهم دقيق لوظيفة الكلمة في تأدية

=

والمراد بالوصف: الوصف بالفعل أو بالقوة، فيشمل الحال المفردة، والجملة، وشبهها[١]، والمشتقة، والجامدة على ما يأتي، وخرج به: نحو القهقرى في نحو: رجعت القهقرى، وبالفضلة: العمدة نحو: القائم زيد، وزيد قائم، وبقوله مسوق إلى آخره: النعت في نحو: رأيت رجلا فاضلًا، ومررت برجل فاضل، والتمييز في نحو: لله دره فارسًا[٢]. لأن النعت إنما يذكر في مثل ذلك؛ لتخصيص المنعوت، والتمييز، لبيان جنس المتعجب منه وبيان الهيئة حصل بهما ضمنًا، (ويأتي) الحال: (من الفاعل) نحو: ﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُ﴾[٣] (من المفعول) نحو: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾[٤] (ومنهما) معًا نحو: لقيت زيدًا راكبين

=

المعنى المراد. والله أعلم. وثم تقييد من الأصل: تقديره في المثال أحق، أو أعرف، بالبناء للمجهول.

(١) نحو: جاء زيد خلف عمرو. تقييد من الأصل.

(٢) «لله»: متعلق بمحذوف خبر مقدم «دره»: كلام إضافي مبتدأ مؤخر، والدر هو اللبن الذي شربه من ثدي أمه، والمراد به الخير أي: لله خيره من جهة فروسيته. (فارسًا) تمييز، لأنه ليس لبيان هيئة صاحبه بل لبيان المتعجب منه، وهذا هو الشاهد، وبعضهم يجعله حالًا؛ لكونه مشتقًا، أما لو قلنا: (رجلا) فهو تمييز ليس إلا لكونه جامدًا. انظر عبادة على الشذور ٢/ ٥٣، ٥٤، وتعليق محيي الدين على الشذور ص ٣٠٥ ط ١٥ بتصرف منهما، وسيرد له مزيد بيان في مبحث التمييز إن شاء الله تعالى.

(٣) من الآية (٢١) من سورة القصص وقد سبقت، والشاهد فيها هنا مجيء الحال (خائفًا) من فاعل (فخرج)، (يترقب) في محل نصب حال ثانية من فاعل (خرج) وهو موسى عليه السلام كما قيد في الأصل، ومفعول (يترقب) محذوف أي: يترقب القبض عليه مثلًا.

(٤) من الآية (٧٩) من سورة النساء، وقد سبقت.

(مطلقًا)[1]، وفي الأحوال الثلاثة عن التقييد[2] بشيء مما يأتي في قوله (ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو) قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[3] ونحو قوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[4] فميتًا، وإخوانًا: حالان من المضاف إليه وهو: الأخ والضمير،

(١) مجيء الحال من الفاعل والمفعول معًا لها صورتان، الأولى: أن يتفقا، والثانية: أن يختلفا. انظر تفصيل ذلك في عبادة على الشذور ٢/ ٥٢ بتصرف.

(٢) في (أ): (القيد)، والصواب ما أثبته.

(٣) من الآية (١٢) من سورة الحجرات، والشاهد فيها ميتًا حيث جاءت حالًا مفردة من المضاف إليه (أخيه) كذا قيد بالأصل. والذي سوغ ذلك كون المضاف بعضًا من المضاف إليه، وجوز بعضهم كونه حالًا من المضاف (لحم) وعامل نصب (ميتا): يأكل، كذا قيد بالأصل، وفي (ميتًا) قراءتان: تشديد الياء مكسورة لأبي جعفر ونافع ورويس وإسكان الياء مخففة للباقين. انظر البدور الزاهرة ص ٣٦٤ بتصرف، وفي هذه الجملة تمثيل وتصوير لما يصدر عن المغتاب من حيث صدوره عنه، ومن حيث تعلقه بصاحبه على أفحش وجه وأشنعه طبعًا وعقلًا وشرعًا مع مبالغات من فنون شتى: الاستفهام التقريري، وإسناد الفعل إلى أحد إيذانًا بأن أحدًا من الأحدين لا يفعل ذلك، وتعليق المحبة بما هو في غاية الكراهة، وتمثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان، وجعل المأكول أخًا للآكل وميتًا، وإخراج تماثلها مخرج أمر بيِّن غني عن الإخبار به. انظر أبا السعود ٨/ ١٢٢، وعبادة على الشذور ٢/ ٥٣.

(٤) من الآية ٤٧ من سورة الحجر وتمامها: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ متعلق بـ ﴿وَنَزَعْنَا﴾ والغل: الحقد الكامن في القلب، ويطلق على الشحناء والعداوة والبغضاء والحقد والحسد، فكل هذه الخصال المذمومة داخلة في الغل، لأنها كامنة في القلب.

=

والمضاف إلى كل منهما[1] بعضه، (أو) كان[2] (كبعضه)[3].

في صحة حذفه والاستغناء[4] عنه بالمضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[5][6].

=

روي أن المؤمنين يوقفون على باب الجنة وقفة فيقتص بعضهم من بعض ثم يؤمر بهم إلى الجنة وقد نقى الله قلوبهم من الغل والغش والحقد والحسد، (إخوانا) حال من المضاف إليه وهو الهاء في (صدورهم) وهي حال مقارنة، وهذا هو الشاهد من الآية لأن المضاف (صدور) جزء المضاف إليه الذي هو ضمير الذوات، وجوز أبو البقاء كونه حالًا من فاعل (ادخلوها) في الآية السابقة على أنها حال مقدرة، ولا حاجة له بل هي حال مقارنة انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٥٤٧ بتصرف.

(١) وهما مخفوضان بإضافة اللحم في الأول والصدور في الثاني، تقييد من الأصل.

(٢) أي المضاف، (تقييد من الأصل).

(٣) أي المضاف إليه، تقييد من الأصل.

(٤) في نسخ المخطوطة التي أحققها: (والاغتناء)، والصواب ما أثبته لعدم ورود الاغتناء، ولعله تصحيف من الكاتب.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) من الآية (١٢٣) من سورة النحل وأولها: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾، وتمامها: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، (أن اتبع) أن يجوز أن تكون المفسرة أو أن تكون المصدرية فتكون مع ما بعدها مفعول (أوحينا)، والثاني عندي هو الأظهر؛ لأن في كونها مفسرة خلافًا، ومصنفنا في المغني قد وقف مع من أنكره وهو الصواب، والمراد بالاتباع هنا الاتباع في الأصول والعقائد وأكثر الفروع دون الشرائع المتبدلة بتبدل الأعصار، وإنما جاز اتباع الأفضل المفضول، لسبقه إلى القول والعمل به، وفي القرطبي أن في هذه الآية دليلًا على جواز اتباع الأفضل للمفضول فيما يؤدي إلى الصواب، ولا درك على الفاضل في ذلك (ملة إبراهيم) كلام إضافي مفعول اتبع، وهي اسم لما شرعه الله تعالى لعباده على لسان الأنبياء عليهم السلام من: أمللت الكتاب أي: أمليته وهو الدين بعينه.

لكن باعتبار الطاعة له. وتحقيق ذلك أن الوضع الإلهي إن نسب إلى من يؤديه عن الله تعالى سمي: ملة، وإذا نسب إلى من يقيمه ويعمل به سمي: دينًا. قال الراغب: الفرق بينهما أن الملة لا تضاف إلا إلى النبي ﷺ، ولا تكاد توجد مضافة إلى الله تعالى ولا إلى آحاد الأمة ولا تستعمل إلا في جملة الشرائع دون آحادها، والمراد بملته عليه السلام: الإسلام.

=

فحنيفًا: حال من المضاف إليه وهو: إبراهيم[1]، وليست الملة بعضه لكنها كبعضه فيما ذكر، ويغتفر فيه وفيما قبله كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها، لأن المضاف إليه مع المضاف في ذلك كشيء واحد، فصح مجيء الحال منه، ولهذا لو قيل في الكلام: ونزعنا ما فيهم من غل، واتبعوا إبراهيم[2] حنيفًا لكان سائغًا، (أو)، كان المضاف (عاملًا فيها) أي: في الحال نحو قوله تعالى: (﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾)[3]،

=

(حنيفًا): حال من المضاف إليه (إبراهيم) عليه السلام؛ وذلك لأن المضاف كالجزء من المضاف إليه وهذا هو الشاهد. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٦٠٤، ٦٠٥ بتصرف، والحنيف: المخلص الذي أسلم لأمر الله فلم يلتوِ فى شيء من دينه، وجمعه (حنفاء) وقد ورد هذا اللفظ عشر مرات. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٣٠٤، وجوز بعضهم كونه حالًا من المضاف (ملة)، وإنما لم يؤنث لاكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير، أو على تشبيه (حنيفا) بـ (فعيل) الذي بمعنى مفعول، أو ذُكِّر حملًا على المعنى، ومن ثم صح إبدالها منه في قوله تعالى في سورة الأنعام، ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾، وجوز بعضهم أن يكون مفعولًا لمحذوف. انظر عبادة على الشذور ٢/ ٥٣ بتصرف. والأصح ما عليه شارحنا ومصنفنا، والله أعلم.

(١) سبق التعريف به.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) من الآية (٤) من سورة يونس عليه السلام، (إليه) متعلق بمحذوف خبر مقدم، (مرجعكم): كلام إضافي مبتدأ مؤخر، وهو مصدر ميمي عامل عمل فعله أي ترجعون، ومن ثم نصب (جميعا) على أنه حال من المضاف إليه (كم)، وهذا هو الشاهد من الآية، وكان قياس مرجع فتح الجيم، لأن المصدر الميمي من الثلاثي يكون على مفعل بفتح العين، فالكسر مخالف للقياس وإن كان فصيحًا في الاستعمال، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٥٥ بتصرف، ومثل الآية المستشهد بها قوله تعالى في المائدة ٤٨، ١٠٥ ـ ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ هذا وقد وردت كلمة (جميعا) ٤٨ مرة في القرآن الكريم انظر، معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٢٠٧، ٢٠٨.

فجميعًا: حال من الضمير قبله[1] وهو مضاف إليه، والمضاف عامل فيها؛ لأن المعنى عليه مع أنه مصدر بمنزلة الفعل[2]، ومثله: هذا شارب السويق ملتوتًا[3].

---

(١) وهو الكاف والميم، تقيد من الأصل.

(٢) لأنه لو قيل: (إليه ترجعون) كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه، تقييد من الأصل، وما ذكره الشارح عن تعريف الحال وأنواعها وصاحبها وشروط مجيء الحال من المضاف إليه ومحترزات التعريف منقول بتصرف يسير مع تقديم وتأخير وزيادة من شرح الشذور فانظره جـ ٢ ص٥٣: ٥٥ على هامش عبادة.

(٣) حال من السويق تقييد من الأصل. وقد مثل الشارح بهذا المثال ليبين أن المضاف العامل قد يكون مصدرًا ميميًّا كقوله تعالى: (إليه مرجعكم جميعًا)، أو مصدرًا غير ميمى كقول الشاعر.

تقــول ابنتــي إن انطلاقــك واحــدًا ... إلى الــروع يومًــا تــاركي لا أبــا ليــا

كما يكون وصفًا كهذا المثال. هذا وقد أتى الشارح تبعًا للمصنف بثلاثة أمور يجب توافرها في المضاف لكي يصح مجيء الحال من المضاف إليه، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بألفيته قائلًا:

ولا تجــز حــالا مــن المــضاف لــه ... إلا إذا اقتــضى المــضاف عملــه

أو كــان جــزء مــا لــه أضــيفا ... أو مثــل جزئــه فــلا تحيفــا

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن النحاة فريقان في صحة مجيء الحال من المضاف إليه؛ فالجمهور لا يمنع ذلك، ويرى أن اتحاد العامل في الحال وفي صاحبها حقيقي في المسألة الثالثة فيما ذكره شارحنا وحكمي في المسألتين الأوليين، انظر منهج السالك ٢/ ١٨٥ وشرح الكافية ١/ ٢٠٧، وهناك من يرى أن العامل في الحال هو معنى الإضافة، وذلك هو العامل في صاحبها، وهو المضاف إليه، وضعفه الرضي، ومنهم من يرى صحة مجيء الحال من المضاف إليه، وإن اختلف العامل، انظر المرجع السابق، والأصح اتحاد العامل كما عليه من ذكروا أولًا، انظر تفصيل ذلك في كتاب «فصل المقال في دراسة أساليب الحال» ص ٤٨ وما بعدها، هذا ولم يذكر الشارح تبعًا للمصنف =

(وحقها: أن تكون[1] نكرة) لأنها الأصل والبيان حاصل بها[2]، (منتقلة) أي: غير لازمة كجاء زيد راكبًا، فالركوب غير لازم لزيد.

(مشتقة) أي: مصوغة[3] من مصدر، للدلالة على متصف بها كالأمثلة المذكورة، (و) حقها: (أن يكون صاحبها معرفة)؛ لأنها معه في المعنى خبر، ومخبر عنه، فالأصل في صاحبها: التعريف كما في المخبر عنه، (أو) يكون (خاصًّا) نحو: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾[4]،

=

إلا ثلاثة أصحاب للحال مع أنه يأتي من غيرها فقد يأتي من المبتدأ أو من الخبر ومن اسم الناسخ وغير ذلك، انظر ذلك بالتفصيل في المرجع السابق ٤٨ : ٦٢ ففيه دراسة وافية مدعمة بالأساليب والنماذج الفصيحة.

(١) في (أ): يكون، والصواب ما أثبته.

(٢) (وصاحبها في الغالب معرفة فلو كانت هي معرفة لتوهم أنها وصف له) تقيد من الأصل. هذا هو الحكم الأول للحال، وهو كونها نكرة، وقد أوجبه النحاة لفظًا ومعنى أو معنى فقط. قال ابن مالك:

والحال إن عُرِّف لفظًا فاعتقد ... تنكيره معنى كوحدك اجتهد

وقد عللوا لذلك بعلل تشم ولا تلمس كما هي عادتهم في معظم تعليلاتهم فانظرها في الصبان على الأشموني ٢/ ١٧٧، والتصريح ويس عليه ١/ ٣٧٣، وشرح الكافية ١/ ٢٠١، ومقتضى صنيع ابن هشام هنا عدم إيجاب هذا الحكم بدليل قوله في المتن بعد أن ذكر أحكامها الأربعة: (وقد يتخلفن)، وهذا يعني أن كونها نكرة كثير غالب لا واجب حتمي وهذا هو ما أستريح إليه، إذ هو المتسق مع ما وصل إلينا من النصوص العربية، والله أعلم.

(٣) في (أ): أي: غير مصوغة، وهذا خطأ.

(٤) من الآية (١٠) من سورة فصلت وأولها: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾ وتمامها: ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾. (في أربعة أيام): متعلق بـ (وقدر) وفي الكلام حذف مضاف أي: في تمام أربعة أيام.

=

(أو عامًّا) نحو قوله: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[1].

=

قال أبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش الجمل ٤/ ٢٨٠: «ولولا هذا التقدير لكانت الأيام ثمانية: يومان في الأول وهو وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ ويومان في الآخر وهو قوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ وذكر ذلك أيضًا صاحب الجلالين فانظره في المرجع السابق ٤/ ٣١، ٣٢ (سواء): فيها ثلاث قراءات: رفعها منونة لأبي جعفر فتكون خبرًا محذوف أي: هي سواء أي: مستوية، والجملة في محل جر نعت لأيام، والجر مع التنوين ليعقوب فتكون نعتًا مفردًا لأيام، وقرأ الباقون سواء بالنصب مع التنوين انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٣٤٢، وهي التي استشهد بها شارحنا، وفي نصب سواء وجهان: الأول: أن يكون منصوبًا على المصدرية أي: استوت استواء، وتكون الجملة في موضع الحال من الضمير في (أقواتها)، أو (فيها)، أو (من الأرض) الثاني: أن تكون حالًا مفردة من (أربعة)، وهذا هو الشاهد، حيث جاء الحال من صاحبه النكرة المخصصة بالإضافة، ويمكن أن يكون في الآية شاهد آخر على كون سواء حالًا هو: أنها جامدة مؤولة بالمشتق أي: مستوية.

(١) الآية (٢٠٨) من سورة الشعراء، (وما أهلكنا) معطوف على (ما أغنى) عطف جملة فعلية ماضوية منفية على مثلها، (من قرية): من اسم بمعنى بعض كما ذكر ذلك ورجحه الأستاذ الدكتور/ محمد يسري زعير في رسالته (مع) حرف من حروف الإضافة في القرآن الكريم مبنية على السكون في محل نصب مفعول به مضافة إلى (قرية)، ويزعم النحاة أن (من) زائدة و(قرية): مفعول به مجرور لفظًا منصوب محلًّا (إلا) حرف استثناء من عموم الأحوال، (لها منذرون): جملة اسمية في محل نصب حال (من قرية) وهذا هو الشاهد من الآية، حيث جاء صاحب الحال نكرة، والذي سوغ ذلك وقوعها في سياق النفي فأصبحت عامة. وجوز الزمخشري كون الجملة نعتًا لقرية حيث قال: (فإن قلت: كيف تركت الواو من الجملة بعد إلا ولم تترك منها في قوله: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾، قلت: الأصل ترك الواو، لأن الجملة صفة لقرية، وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف كما في قوله: «سبعة وثامنهم كلبهم»، انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٢٩٥، ووافق الزمخشري على ذلك صاحب البديع وابن هشام الخضراوي،

=

فالجملة التي بعد إلا: حال من قرية، وهي: نكرة عامة، لوقوعها في سياق النفي، ويصلح لهما معًا قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا﴾[1]، فأمرًا إذا أعرب حالًا فهو إما: حال من أمر، «فيكون مثالًا للخاص[2]، أو: من

=

وعارض ذلك ابن مالك، ورده بخمسة أوجه نقلها يس على التصريح ١/ ٣٧٧ فانظرها ثَمَّ، وانظر فصل المقال في دراسة أساليب الحال ٨٨: ٨٩، ولورش ترقيق راء (منذرون) لكسر ما قبلها، ومثل النفي في ذلك النهي والاستفهام الإنكاري، لأنهما أخوا النفي، فمن الأول قول ابن مالك: لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلًا، ومثال الثاني قول الشاعر:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى　　　لنفسك العذر في إبعادها الأملا

(١) من الآيتين٤، ٥ من سورة الدخان، وتمام الخامسة: ﴿مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾، (فيها) متعلق بـ (يفرق) أي: يفصل مقدم عليه للاهتمام، والضمير لليلة القدر، أو لليلة النصف من شعبان، (كل أمر) كلام إضافي نائب فاعل، (حكيم): نعت لأمر، والجملة يجوز أن تكون مستأنفة، أو صفة لليلة، وما بينهما اعتراض، وعلى الأول: الزمخشري، وعلى الثاني: أبو البقاء، (أمرًا) يجوز في نصبه خمسة أوجه إجمالًا وتسعة تفصيلًا. الأول: أن يكون منصوبًا على الاختصاص أي: أعني وأخص أمرًا، والثاني أن يكون حالًا وصاحبها واحد من خمسة هي (أ،ب) فاعل ومفعول (أنزلناه)، (ج) كل، (د) كلمة (أمر) المجرورة (هـ) الضمير المستتر في حكيم، والثالث: أن يكون مصدرًا من معنى (يفرق)، والرابع: أن يكون مفعولا له، والخامس: أن يكون مفعولًا به لـ(منذرين)، انظر الجمل على الجلالين ٤/ ١٠١، وأبا البقاء ٤/ ٣٠٦ على هامش الجمل، والكشاف ٤/ ٢١٤، وفصل المقال في دراسة أساليب الحال ص ٨٥: ٨٦ بتصرف، وشارحنا قد اقتصر تبعًا للمصنف على كونه حالًا إما من (كل) أو من (أمر) وكلتاهما نكرة والله أعلم.

(٢) أي: بالوصف تقييد من الأصل.

كل فيكون مثالًا للخاص أيضًا، للإضافة، أو مثالًا للعام، لأنه من صيغ العموم(١).

(أو مؤخرًا) نحو: في الدار قائما رجل، وقول الشاعر:

لِمَيَّـــــة مُوحِـــــشا طَلَـــــلُ   يَلُـــوُح كَأَنّـــــه خلَـــــل(٢)

---

(١) ما قاله الشارح عن انتصاب (أمرًا) منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره ٢/ ٥٨ على هامش عبادة.

(٢) البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة انظر ديوانه ٢/ ٢١٠، وقد أنشده سيبويه ١/ ٢٧٦ ط بولاق، والمصنف في أوضحه (٢٦٩)، وفي قطره (١٠٥)، وفي شذوره (٧) ومجالس العلماء للزجاجي ١٧٤، والخصائص ٢/ ٤٩٢، والآمالي الشجرية ١/ ٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٠، والتصريح ١/ ٣٧٥، ٢/ ١٢٠ والأشموني ٢/ ١٧٤ وعبادة على الشذور ٢/ ٥٩ ومعجم الشواهد ٢٩٦، (اللام المضمومة). (لمية): ويروى (لعزة) متعلق بمحذوف خبر مقدم وكلتاهما اسم امرأة، فعلى رواية (لمية) يكون البيت لذي الرمة، ومن رواه (لعزة) فهو لكثير كما في التذكرة القصرية لأبي على الفارسي ذكر ذلك البغدادي في الخزانة. (طلل): مبتدأ مؤخر وهو ما شخص من آثار الديار، (موحشًا): اسم فاعل من أوحش المنزل إذا ذهب عنه الناس وصار ذا وحشة، وهي الخلوة والهم، وهو حال إما من المبتدأ المؤخر (طلل)، وهذا هو الشاهد من البيت حيث جاز تنكير صاحب الحال لتقدمها عليه وهذا جار على مذهب سيبويه وابن مالك، وجوز بعضهم كونه حالا من فاعل الظرف، (لمية) المستتر، وبذا يكون آتيًا من معرفة كما هو أصله، وعلى هذا الرأي ابن الحاجب في أماليه وتبعه الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٠٤، والسخاوي في سفر السعادة انظر خزانة الأدب ٣/ ٢١١، ويرى الكوفيون والأخفش أن (موحشًا) حال من (طلل)، لكن على كونه فاعلًا وهذا أسهل من دعوى كونه حالًا منه على كونه مبتدأ، لأنه على مذهبهم يكون العامل في الحال وصاحبها واحدًا، ويرى صاحب (فصل المقال) أن هذا البيت وأشباهه مجال للضرورة فلا يصلح الاستشهاد بها على مسوغ تنكير صاحب الحال إذا تقدمت =

ونظير ذلك ما مر في باب المبتدأ، (وقد يتخلفن) أي: الأمور المذكورة بأن يتعرف الحال في اللفظ كقولهم: ادخلوا الأول فالأول[١]. وجاءوا الجماء الغفير[٢]، وجاءوا قضهم بقضيضهم[٣]،

=

الحال عليه، بل يرى تبعا للأستاذ/ كامل شاهين أن الشعر لا يصلح أصلا للقواعد، لأن ليس هو الطريق الطبيعي للكلام، وعلى هذا فلا ضرورة لهذا المسوغ، فانظر ذلك في كتابه الآنف الذكر ٦٩: ٨١، ففيه دراسة ممتعة مبتكرة توفر على الآخذ بها اللجوء إلى التأويلات، أو التقديرات التي تثقل كاهل المعنى وتُعني صاحبها، (يلوح) جملة فعلية في محل رفع نعت (طلل) أي: يظهر، (كأنه خلل): كأن واسمها وخبرها، والضمير عائد إلى طلل جملة في محل نصب حال من فاعل (يلوح)، و(خلل) جمع خلة بالكسر وهي بطانة تحشى بها أجفان السيف، ويروى البيت:

لميــة مــوحش طلــل قــديم عفــاه كــل أســحم مــستديم

(١) من أمثلة الكتاب ١/ ٣٩٨ ط الهيئة، وانظر التصريح ١/ ٣٧٣ الشاهد الأول حيث وِقع حالًا مع كونه بأل، وللنحويين في مثل هذا التركيب طريقتان، الأولى: تأويله بنكرة مشتقة مع ضميمة (فالأول) أي: مترتبين كما عليه شارحنا وجماعة، والثانية: جعلوا أل زائدة وكلا المسلكين لا يخلو من نظر، والأولى الاعتراف بهذه الأمثلة دون تأويل على أنها قليلة، فهذا أوفق مع منهج اللغة وطبيعتها المرنة والله أعلم.

(٢) الجماء مؤنث: أجم، وهما يفيدان الكثرة كقوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾، يقال امرأة جماء المرافق أي: كثيرة اللحم عليها، والغفير من غفر وهو يفيد الستر. قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٠٣: وهو بمعنى الغافر أي: الساترين وجه الأرض، وحذف منه التاء حملًا لفعيل بمعنى الفاعل على فعيل بمعنى المفعول، وهو صفة للجماء أي: الجماعة الساترة. انظر فصل المقال ص ١٤٠، ١٤١ حيث بين اختلافهم، هل الجماء مصدر أو غير؟ وهل أل فيه زائدة أو أصلية؟ ورجح أنها اسم لا مصدر معرف بأل منتصبة على الحالية دون تأويل، وهذا هو ما أميل إليه، والله أعلم.

(٣) ورد (قضهم) بالنصب فيكون حالًا مع ضميمة (بقضيضهم) على تأويله بجميعًا كما ذكر الشارح، وأصل القضى: الكسر، فالمعنى جاءوا كاسرهم مع مكسورهم، لأن مع الازدحام

=

واجتهد وحدك[1]. وهي مؤولة بالنكرة، والتقدير في الأول: أولًا فأولًا، وفي الثاني، والثالث: جميعًا، وفي الرابع: منفردًا، وبأن لا تنتقل نحو: زيد أبوك عطوفًا، ونحو خلق الله الزرافة[2] يديها أطول من رجليها[3]، ونحو: ﴿قَآيِمًا

=

والاجتماع كاسرًا ومكسورًا، ويجوِّز الرضي رفع قضهم على الابتداء وخبره بقضيضهم، والجملة في محل نصب حال، ومن العرب من لا يلتزم في قضهم نصبًا ولا رفعًا بل يتبعه لما قبله توكيدًا أو بدلًا. انظر الكتاب ١/ ٣٧٤، وشرح الكافية ١/ ٢٠٢، وفصل المقال ١٣١: ١٣٧.

(١) اختلف النحويون في وحد هل له فعل من لفظه ومعناه، وعلى هذا الرضي، أو من مرادفه وهو (تفرد) وعليه سيبويه، وقد وفق الشيخ خالد بينهما في شرح التصريح فانظره ١/ ٣٧٣، وكما اختلفوا في فعله اختلفوا في إعرابه، وإليك تفصيل ذلك.

(أ) أنها حال وقد اختلفوا في أنها مؤولة بنكرة أو باقية على تعريفها بالإضافة، فعلى الأول شارحنا تبعًا للمصنف، وعلى الثاني البغداديون وهو ما أرجحه، لأن (وحد) مصدر وهي دالة على الجنس فتصلح للتعريف بالإضافة، انظر يس على التصريح ١/ ٣٧٣، ومنهج السالك ٢/ ١٧٨، والصبان ٢/ ١٧٨.

(ب) أنها ليست حالًا بل هي ظرف وإليه ذهب يونس والكوفيون، انظر الكتاب ١/ ٣٧٧، ٣٧٨، وشرح الكافية ١/ ٢٠٣.

(ج) وذهب الخليل إلى أنها منصوبة على المصدرية، انظر الكتاب وهامشه ١/ ٣٠٨، وفصل المقال ١٣٢: ١٣٦.

(٢) (الزرافة بفتح الزاي والضم قليل) تقييد من الأصل. والفتح هو الأكثر وحكي الضم، وللمصنف في شرحه كلام على هذه الكلمة فانظره في شرح الشذور وحاشية عبادة عليه ٢/ ٥٥، ٥٦.

(٣) من أمثلة الكتاب ١/ ١٥٥ ط الهيئة، والشاهد (أطول) حيث جاءت حالًا من الزرافة، أو من يديها وهو ما رجحه بعضهم، وهي غير منتقلة، وهذا قليل، لأن حقها أن تكون منتقلة، و(يديها) بدل بعض من كل من الزرافة، و(من رجليها) متعلق بأطول، وروي يداها أطول على، أن تكون

=

بِٱلْقِسْطِ﴾[1]. وبأن تكون جامدة مؤولة بالمشتق نحو: بدت الجارية قمرًا، وتثنت غصنًا أي: مضيئة، ومعتدلة، وغير مؤولة بمشتق نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[2]،

=

الجملة حالًا من الزرافة، وإنما لم تؤنث أطول، لأن أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة يلزم الإفراد والتذكير.

(١) من الآية (١٨) من سورة آل عمران. (قائما بالقسط)، أي: مقيمًا للعدل في جميع أموره بيان لكماله تعالى في أفعاله إثر بيان كماله في ذاته، وانتصابه على الحالية من لفظ الجلالة (الله) كما في قوله تعالى: (وهو الحق مصدقا) وإنما جاز إفراده مع عدم جواز: جاء زيد وعمرو راكبا لعدم اللبس، كقوله تعالى ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾، ولعل تأخيره عن المعطوفين للدلالة على علو رتبتهما، وقرب منزلتهما والمسارعة إلى إقامة شهود التوحيد اعتناء بشأنه ورفعًا لمحله، والسر في تقديمه على المعطوفين مع ما فيه من الإيذان ـ بأصالته تعالى في الشهادة به، الاعتناء بذكره كما في آية: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾، أو أن يكون صاحب الحال (هو)، وهو الأوجه، والعامل في الحال معنى الجملة أي: تفرد، أو أحقه، لأنها حال مؤكدة، أو على المدح، وَقيل على أنه صفة للمنفي أي: لا إله قائمًا... إلخ، والفصل بينهما من قبيل توسعاتهم، وهو مندرج في المشهود به إذا جعل صفة، أو حالًا من الضمير، أو نصبًا على المدح منه، والشاهد كون قائمًا حالًا دالة على الثبوت خلافًا لكون الحال منتقلة وهذا قليل، وهناك قراءتان أخريان شاذتان هما: (القائم بالقسط) على البدلية من (هو) فيلزم الفصل بينهما كما في الصفة، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والثانية: (قيما بالقسط)، ويكون فيها ما في قراءة (قائمًا) وعلى كل فـ(بالقسط) متعلق بـ(قائما)، أو (القائم)، أو (قيمًا) على القراءات الثلاث. والله أعلم، انظر أبا السعود / ٢/ ١٦، ١٧، وقد مثل الشارح للحالة الثابتة بثلاثة أمثلة ليبين أنها ثلاثة أنواع، انظر أوضح المسالك ط صبيح ص ٦٤.

(٢) من الآية (٢٨) من سورة الزمر وتمامها: ﴿غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾، (قرآنا) حال جامدة مؤكدة، وصاحبها (هذا) في قوله تعالى في الآية السابقة (في هذا)، والذي سوغ ذلك مع كونه

=

ونحو: هذا حديدك خاتمًا[1]، وبأن يأتي صاحبها مجردًا عن التعريف والخصوص والعموم نحو قولهم: عليه مائة بيضًا[2]، وفي الحديث: «**وصلى وراءه رجال قيامًا**»[3].

=

ليس مؤولا بالمشتق وصفه به، وهو قوله: (عربيًّا) كقوله تعالى في سورة مريم عليها السلام ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾، ويجوز انتصاب (قرآنًا) على المدح. انظر أبا السعود ٧/ ٢٥٢ بتصرف.

(١) الخاتم بفتح التاء وكسرها والخيتام والخاتام، كله بمعنى، والجمع: الخواتيم، وتختَّم: لبس الخاتم، انظر المصباح (ختم)، والحاصل أن الحال الجامدة ضربان مؤولة بالمشتق وذلك في ثلاث مسائل: (أ) أن تدل على تشبيه، (ب) أن تدل على مفاعلة من الجانبين (ج) أن تدل على ترتيب، وجامدة غير مؤولة بمشتق وذلك في سبعة مواضع. فانظر تفصيل ذلك في أوضح المسالك ط صبيح ص ٦٣: ٦٤ وشرح التصريح ١/ ٣٦٩، ٣٧٢، وشارحنا قد اقتصر على المسألة الأولى من النوع الأول، ومسألتين من النوع الثاني، والله أعلم.

(٢) من أمثلة الكتاب ٢/ ١١٢، ١٥٩ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، فـ(عليه) خبر مقدم، و(مائة) مبتدأ مؤخر، ويرى الكوفيون والأخفش أن الجملة ظرفية، وعليه فـ(مائة) فاعل بالظرف، ويؤيد هذا المذهب الأستاذ الدكتور محمد يسري زعير في كتابه فصل المقال في دراسة أساليب الحال، ويرى أن مذهبهم لا يترتب عليه تقديم ولا تأخير بخلاف المذهب البصري الذي فيه إخراج الكلمة عن وضعها بدعوى التقديم والتأخير، وهذا رأي فيه دقة ويسر، (بيضا) حال من (مائة) وهي نكرة غير مخصصة بمسوغ مما زعموه، ومن ثم يجعلون ذلك قليلًا لا يقاس عليه، ولكن التحقيق كما سيأتي أن هذا سائغ لا غبار عليه، وزعم بعضهم أن للنكرة هنا مسوغًا وهو: تقديم الخبر عليها، وهذا تمحل، وزعم أبو العباس المبرد أن (بيضا) تمييز، ورده الشيخ خالد في تصريحه ١/ ٣٧٨ بأن: تمييز المائة لا يكون جمعًا منصوبًا ولا مجرورًا، وبأنه لو رفع لكان نعتًا لمائة التي هي مبهمة الوصف، والخلاصة: أن هذا مثال جيد يمكن القياس عليه، وقد ورد من ذلك: جم غفير من الأمثلة التي يسوغ القياس عليها والله أعلم.

(٣) الحديث أخرجه مالك في الموطأ باب صلاة الإمام وهو جالس ص ١٣٥ ط دار إحياء الكتب العربية والشاهد: (رجال قياما)، حيث جاء الحال (قيامًا) من صاحبه النكرة: (رجال) وليس لها مسوغ من تخصيص أو تعميم، أو تأخير وغير ذلك من المسوغات التي ذكروها، وهذا قليل لكن

=

(الثامن) من المنصوبات: (التمييز)، ويقال له: التفسير، والتبيين، (وهو) لغة: فعل الشيء من غيره، قال الله تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[1] أي: انفصلوا[2]، واصطلاحًا: (اسم)ـ ولو وصفًا[3] ـ (نكرة، فضلة، يرفع إبهام اسم) كرطل[4] زيتًا،

=

لا غبار عليه ما دام يؤدي المعنى المطلوب، وقد ورد مع ذلك عدة أساليب ذكرها سيبويه في الكتاب فانظرها ٢/ ١١٢، ١١٣.

وعلى هذا، فالنكرة والمعرفة كلتاهما صالحة لمجيء الحال منهما كما كانتا صالحتين للإخبار عنهما بشرط أن يفيد ذلك فائدة جديدة كان يجهلها السامع انظر فصل المقال في دراسة أساليب الحال ص ٦٣: ٦٥ بتصرف.

(١) الآية (٥٩) من سورة «يس»، و﴿وَٱمْتَٰزُواْ﴾: امتازوا أمر وفاعله، والجملة معمولة لقول محذوف أي: ويقول لهم رب العزة: امتازوا، والجملة معطوفة على (سلام عليكم) بتقديرها معمولة لقول محذوف، فالواو عطف لقصة على مثلها، ومعنى امتازوا: انفردوا وانفصلوا وهذا هو الشاهد، وامتاز مطاوع ميز، ويكون الأمر بامتيازهم حين يسار بالمؤمنين إلى الجنة، (اليوم) متعلق بامتازوا، (أيها) منادي لمحذوف، و(ها) للتنبيه والمجرمون نعت مرفوع على اللفظ. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٥٢١ بتصرف.

(٢) (أي من المؤمنين) تقييد من الأصل، وما ذكره الشارح عن معنى التمييز لغة منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره ٢/ ٦٠ على هامش عبادة، ويضاف إلى أسماء التمييز المميز والمفسر والمبين فهذه ستة ألفاظ بمعنى. انظر عباده على الشذور ٢/ ٦٠ بتصرف.

(٣) نحو لله دره فارسًا، تقييد من الأصل.

(٤) الرطل: معيار يوزن به، وكسره أشهر من فتحه، وهو بالبغدادي اثنتا عشرة أوقية، والجمع أرطال. قال الفقهاء: وإذا أطلق الرطل في الفروع فالمراد به رطل بغداد، والرطل مكيال أيضًا وهو بالكسر وبعضهم يحكى فيه الفتح، ورطلت الشيء رطلًا من باب قتل: وزنته بيدك لتعرف وزنه تقريبًا. انظر المصباح المنير ت. د/ عبد العظيم الشناوي ط. دار الفكر ص ٢٣٠، ومختار الصحاح ط وزارة التربية والتعليم ص ٢٤٦.

(أو) يرفع إجمال نسبة كطبت نفسًا، وخرج بالنكرة: المعرفة نحو: زيد حسن وجهه[1]، وأما قوله:

رأيتـــك لمـــا أن عرفـــت وجوهنـــا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو[2]

فمؤول بزيادة أل، وبالفضلة: العمدة نحو: زيد قائم،، وبها بعدها: الحال فإنه ليس رافعًا لإبهام اسم، ولا لإجمال نسبة، وإنما هو مبين للهيئة كما مر[3]، والنعت فإنه: مخصص، أو مقيد كما سيأتي، ورفع الإبهام به[4] إنما حصل ضمنا كما مر،

---

(١) قوله (وجهه): أي: هو معرفة بالإضافة إلى الضمير، تقييد من الأصل.

(٢) البيت من الطويل لرشيد بن شهاب اليشكري، وفي معجم الشواهد ١/ ١٧٣ لراشد بن شهاب، والصواب الأول، لأن عليه معظم العلماء، وزعم بعضهم أنه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك، لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه. انظر شرح ابن عقيل تعليق محيي الدين جـ ١ ص١٨٢ بتصرف، والعيني على الخزانة ٢/ ٥٠٢، ٣/ ٢٢.٥، والأشموني، والعيني والصبان عليه ١/ ١٨٢، والتصريح ١/ ١٥١، ٣٩٤، والهمع ١/ ٨٠، ٢٥٢، والدرر ١/ ٥٣، ٢٠٩ والمفضليات للضبي ٣١٠.

(رأيتك): أبصرتك، ماضٍ وفاعله ومفعوله والخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري المذكور في آخر البيت. (أن) مؤكدة لما استفيد من الشرط (لما) (عرفت): ماضٍ وفاعله فعل الشرط، (وجوهنا) كلام إضافي مفعوله، أي: ذواتنا، يقال: هؤلاء وجوه القوم أي أعيانهم - وساداتهم، (صددت) ماض وفاعله، والجملة جواب الشرط (لما)، (طبت): معطوف على (صددت) عطف جملة ماضوية عارية عن المحل الإعرابي على مثلها (والنفس) تمييز، وفيه الشاهد حيث جاء معرفًا بـ (أل)، وتمييز طبت محذوف أو لا تمييز لها، ورأي الكوفيين في هذا الصدد أوفق لما فيه من عدم التكلف، ومعنى (طبت النفس): رضيت، (يا قيس): جملة ندائية معترضة بين (وطبت النفس)، (عن عمرو) المتعلق بها على تضمين طبت معنى: تسليت أي: عن قتل عمرو، وعمرو هذا كان صديق قيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه، وقيل متعلق بـ (صددت).

(٣) وهو قوله يرفع.. إلخ، تقييد من الأصل.

(٤) في (أ) سقوط: (به).

(فالأول) ـ وهو الرافع لإبهام اسم: (ما يقع بعد العدد) الصريح(1) من (الأحد عشر فما فوقها إلى المائة) بإخراج الغاية(2)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(3)، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾(4) ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾(5) الآية(6)،

---

(1) قدم الشارح تبعًا للمصنف تمييز العدد لأمرين أحدهما: أنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلًا، أو شبرًا، أو قفيزًا، ولا يعكس، والثاني: أنه واجب النصب. انظر عبادة على الشذور ٢/ ٦٠ بتصرف.

(٢ وهو المائة فإن تمييزها مجرور. تقييد من الأصل.

(3) من الآية (٤) من سورة يوسف عليه السلام وأولها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ﴾وتمامها: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (رأيت): ماضٍ وفاعله وهي رؤيا منامية فتحتاج إلى مفعولين أولهما: أحد عشر بالبناء على فتح الجزئين، وثانيهما: (ساجدين)، (كوكبًا) تمييز مفرد وهذا هو الشاهد، وقد رأى يوسف (ع) هذه الرؤيا في الثانية عشرة أو السابعة عشر أو السابعة من عمره بكل قيل، وكانت ليلة الجمعة ليلة القدر، وكان بينه وبين تحقيقها أربعون سنة كما عليه معظم العلماء، وقيل ثمانون. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٤٣٤، وجملة (رأيت) ومعموليها في محل رفع خبر إن، وجملة إن ومعموليها في محل نصب مقول القول، والله أعلم.

(4) من الآية (١٢) من سورة المائدة، (وبعثنا) معطوف على، (أخذ) وفيه التفات عن الغيبة أي: أقمنا، وفيه إسناد الضمير إلى الله من حيث أمره به وإلا فالمباشر له إنما هو موسى عليه السلام فهو الذي ولاهم ونقبهم، (منهم): متعلق ببعثنا أي: من كل سبط، والسبط في بني إسرائيل يقابل القبيلة في العرب، (اثني عشر) مفعول بعثنا، وقد سبق بيان ما فيه في مبحث المركبات، (نقيبًا) أي كفيلًا على قومه بأخذ العهد والميثاق تمييز مفرد منصوب، وهذا هو الشاهد من الآية. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٤٧١، ٤٧٢ بتصرف.

(5) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف، (وواعدنا): معطوف على ما قبله عطف قصة على مثلها، ومفعول واعدنا الأول: (موسى) عليه السلام، والثاني: ثلاثين على تقدير مضاف أي: إتمام ثلاثين، و(ليلة): تمييز عدد مفرد منصوب، وهذا هو الشاهد من الآية، (وواعدنا) على وزن فاعلنا، قيل المفاعلة على بابها بناء على تنزيل قبول موسى عليه السلام منزلة الوعد، وقيل بمعنى الثلاثي. (وعد) وبه قرأ أبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب من العشرة انظر البدور الزاهرة ١٥٠، أبا السعود ٤/ ٢٦٨، ٢٦٩.

(6) ﴿وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾، ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾، ﴿ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، تقييد من الأصل.

﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾[1]، وبعد غير الصريح من «كم» الاستفهامية نحو: (كم عبدًا ملكت). أما تمييز الخبرية والمائة[2] فما فوقها فمجرور (وبعد المقادير) أي: ما يفيدها من وزن ومساحة وكيل (كرطل زيتًا، وشبر[3] أرضًا، وقفيز[4] برًّا أو) بعد (شبههن) أي: المقادير، فشبه

---

(١) من الآية (٢٣) من سورة: ص وتمامها: ﴿وَلِيَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾، (هذا) اسم إن، وخبرها إما: أخي، وإما جملة (له تسع وتسعون نعجة) على تقدير أخي بدلًا من اسم الإشارة بدل كل من كل، وعلى كونه خبر إن تكون جملة: (له تسع وتسعون نعجة) في محل رفع خبر ثان لها والرابط الهاء في (له)، وقرئ شذوذًا تَسع وتَسعون بفتح التاء.

(نعجة): تمييز عدد مفرد منصوب، وهذا هو الشاهد من الآية، وقد ذكرها المصنف مرتين أولاهما في الأسماء الستة، والثانية هنا، وقوله (إن هذا أخي) استئناف لبيان ما فيه الخصومة أي: أخي في الدين أو في الصحبة، والتعرض لذلك تمهيد لبيان كمال قبح ما فعل به صاحبه، والمراد بالنعجة هنا حقيقة معناها، وهي الأنثى من الضأن، وزعم بعض المفسرين أنها كناية عن المرأة، انظر أبا السعود ٨/ ٢٢١، ولكني أخالفهم في ذلك لعدة أمور الأول: الحمل على الحقيقة ما لم تكن ثم قرينة مانعة تصرف إليها، الثاني: أن القرآن كنى عنها بما هو ألطف من ذلك في قوله: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ﴾، وكذا فعل النبي ﷺ في قوله لأنجشة: «رفقًا بالقوارير»، والثالث: أن هذا فيه مخالفة لعصمة الأنبياء، وهذا من الدس الإسرائيلي في تراثنا الذي يجب علينا تنقيته من مثل هذه الأباطيل. والله أعلم.

(٢) في (ب) سقوط: (والمائة).

(٣) الشبر بالكسر ما بين طرفي الخنصر والإبهام بالتفريج المعتاد، والجمع أشبار مثل حمل وأحمال، وشبرت الأرض شبرًا من باب قتل قسته بالشبر، وكم شَبْرُ ثوبك بالفتح إذا سألت عن المصدر، والشبر وزان فلس أيضا: كراء الفحل ونهي عنه، انظر المصباح المنير ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٤) القفيز مكيال وهو: ثمانية مكاكيك، والجمع أقفزة، وقفزان، والقفيز أيضًا من الأرض: عشر الجريب، وقفيز الطحان معروف ونهي عنه، وصورته أن يقال استأجرتك على طحن هذه الحنطة =

الوزن: (نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[1] و) شبه الكيل: نحو(نِحْيِ سمنًا)، وهو بكسر النون وإسكان الحاء: وعاء السمن[2]، ونحو: عندي سقاء[3] ماء، وزق[4] خمرًا، (و) شبه الوزن، أو المساحة: نحو: على التمرة (مثلها زُبْدًا)[5]، لاحتماله لهما،

=

برطل دقيق منها مثلًا، وسواء كان مع ذلك غيره. أم لا انظر المصباح المنير ٢/ ٥١١، وعبادة على الشذور ٢/ ٦١.

(١) من الآية (٧) من سورة الزلزلة ونصها: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ (مثقال ذرة): كلام إضافي مفعول يعمل الذي هو شرط (فمَن)، والجواب (يره) ومثقال الذرة: زنة ذرة صغيرة، وكل مائة منها زنة حبة شعير وأربع ذرات وزن خردلة ا. هـ قسطلاني، وقيل الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءًا من الشعيرة ا.هـ عيني، وفيها أقوال أخر. وهذا مثل ضربه الله تعالى ليبين أنه لا يغفل عن عمل ابن آدم صغيرًا ولا كبيرًا، وهو كقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾. (خيرًا) تمييز مفرد منصوب واقع بعد شبه الوزن، وهذا هو الشاهد من الآية، وقيل منصوب على البدل من مثقال، ومثل ذلك في قوله: (مثقال ذرة شرًّا)، ولأبي جعفر إخفاء تنوين ذرة في (خيرًا). انظر البدور الزاهرة ص ٤١٤.

(٢) النحي سقاء السمن والجمع: أنحاء مثل: حمل وأحمال، ونحاء أيضًا مثل: بئر وبئار. انظر المصباح المنير تحقيق د. عبد العظيم الشناوي ج ٢ ص ٥٩٦.

(٣) السقاء بكسر السين، وبالمد يكون للماء واللبن. انظر المرجع السابق ١/ ٢٨١ بتصرف، والقربة تكون للماء خاصة انظر مختار الصحاح ط ٩ ص ٣٠٥، وثم تقييد من الأصل: (اسم لوعاء الماء).

(٤) الزق بالكسر الظرف وبعضهم يقول ظرف زفت أو قير، والجمع أزقاق وزقاق وذقان مثل كتاب ورغفان. انظر المصباح المنير ١/ ٣٤٥ ط صبيح، وفي المختار ط ٩/ ٢٧٣ الزق والسقاء جمع القلة أزقاق والكثير زقاق وزقان مثل ذئاب وذوئبان.

(٥) قال الشيخ خالد في التصريح: (مثل شبيه بالمساحة، وليس مساحة حقيقية، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحده)، فجزم بأنها شبيهة بالمساحة وتردد المصنف هنا فيها، (مثلها) مبتدأ مؤخر وجوبًا، لأن به ضميرًا يعود إلى بعض الخبر (على التمرة) لو تقدم، وهذا غير جائز،
=

(و) شبه المساحة: نحو: ما في السماء (موضع راحة سحابا)[1].

وإنما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه، لأنها ليست معدة لذلك، وإنما تشبهه (وبعد فرعه) أي: التمييز (نحو): هذا (خاتم حديدًا[2]، فإن الخاتم: فرع الحديد، ومثله: باب ساجًا[3]، وجبة خزًّا[4].

=

و(زبدًا) بضم الزاي وسكون الباء هو محل الشاهد، فإنه تميز مفرد، لوقوعه بعد شبه المقادير، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٦١ بتصرف.

(١) (ما) يحتمل كونها حجازية أو تميمية، وعلى الأول فاسمها: (موضع) المضاف إلى راحة، وخبرها: (في السماء)، وعلى الثاني فموضع مبتدأ مؤخر خبره: في السماء، وقوله (سحابًا): تمييز مفرد، لأنه بعد شبه المقادير وهو المساحة.

(٢) (حديدًا) في المثال المذكور يجوز نصبه على وجهين: إما على التمييز، أو على الحال، ويجوز الإتباع، وتجوز الإضافة، لكن الإتباع على أنه نعت عند من قال: إن النصب على الحالية، وعلى أنه بدل أو عطف بيان عند من قال: النصب على التمييز، فالخلاف في الإتباع مبني على الخلاف في نصبه والتمييز وما انبني عليه أولى، لأنه جامد جمودًا محضًا فلا تحسن الحالية ولا النعتية، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٦١، ٦٢ بتصرف.

(٣) الساج ضرب عظيم من الشجر، الواحدة: ساجة وجمعها ساجات، ولا ينبت إلا بالهند، ويجلب منها إلى غيرها، قال الزمخشري الساج خشب أسود رزين يجلب من الهند ولا تكاد الأرض تبليه، والجمع: سيجان مثل نار ونيران، وقال بعضهم: الساج يشبه الأبنوس وهو أقل سوادًا منه، والساج طيلسان مقور ينسج كذلك، وجمعه: سيجان، انظر المصباح المنير ١/ ٢٩٣، ٢٩٤.

(٤) الخز: اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها. والجمع خزوز مثل فلس وفلوس. انظر المصباح ١/ ١٦٨. والجبة من الملابس معروفة، والجمع جبب مثل غرفة وغرف. المرجع السابق ١/ ٨٩، وما ذكره الشارح عن المقادير بأنواعها الثلاثة وأشباهها منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٦١، ٦٢.

(والثاني) ـ وهو الرافع لإجمال نسبة (إما: محول عن الفاعل نحو: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾)[1].

أصله: اشتعل شيب الرأس[2]، فحول الإسناد إلى الرأس[3]، ونصب شيبًا[4] على التمييز، مبالغة وتأكيدا، لأن ذكر الشيء مبهمًا ثم مفسرًا أوقع في النفس من أن يفسر أولًا، (أو عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾)[5]،

---

(١) من الآية (٤) من سورة مريم عليها السلام وأولها: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾، وآخرها: ﴿وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾، (واشتعل الرأس): جملة فعلية ماضوية معطوفة على خبر إن، (وهن العظم مني)، والرابط مقدر أي: مني، ومعنى واشتعل الرأس أي انتشر الشيب في شعره كما ينتشر شعاع النار في الحطب، (شيبًا): تمييز نسبة محول عن الفاعل وهذا هو الشاهد من الآية، وفي هذه الجملة استعارة تصريحية تبعية، انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٥١ بتصرف منهما. وجوز بعضهم نصب شيبًا على المفعولية المطلقة من محذوف تقديره: شاب يشيب شيبًا، والوجه الأول أظهر. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١١٩.

(٢) مسند إليه، (تقييد من الأصل).

(٣) من الشيب، (تقييد من الأصل.)

(٤) في نسخ المخطوطة الثلاث: (شيب) بدون ألف، والصواب ما صنعته لمناسبته للفظ القرآني ولكونه مفعولًا به والله أعلم.

(٥) من الآية ١٢ من سورة القمر وتمامها: ﴿فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾.

(وفجرنا الأرض) جملة فعلية ماضوية معطوفة على مثلها، (ففتحنا أبواب السماء) ولورش نقل حركة همزة الأرض إلى الساكن قبله، (عيونا): تمييز نسبة محول عن المفعول قصدًا للمبالغة، والأصل: وفجرنا عيون الأرض. وهذا هو الشاهد من الآية، انظر الجمل ٤/ ٢٤٣، وفي (عيونًا)، قراءتان: ضم العين وكسرها، وقد قرأ الثانية: ابن كثير، وابن زكوان عن ابن عامر وشعبة عن عاصم، وأبو عمرو، ويعقوب، وقرأ باقي العشرة بالضم. انظر البدور الزاهرة ٣٧٣ بتصرف، ورأى الشلوبين أن (عيونًا) في الآية حال مقدرة، وذكر ابن أبي ربيعة أن نصبها على =

أصله: وفجرنا عيون الأرض، ثم أوقع الفعل على الأرض[1]، ونصب «عيونا»[2] على التمييز، (أو عن غيرهما نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً﴾)[3] أصله: مالي أكثر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه ـ وهو ضمير المتكلم ـ مقامه، فارتفع، وانفصل، وصار: أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزًا، ومثله: زيد[4] حسن وجهًا[5] (أو غير محول) وهو: الواقع بعد ما يفيد التعجب (نحو قولهم: (لله دره فارسًا)[6]،

=

أحد وجهين أحدهما: بدل بعض من كل بتقدير حذف الضمير أي عيونها، والثاني: أنه منصوب بنزع الخافض، ورد بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في مثله التنكير والتأخير عن الفعل، ولصرحوا بالجار في وقت، وأيضًا فليس العيون مفجرًا بها بل هي نفس الشيء المفجر. انظر عبادة على الشذور ٢/ ٦٢.

(١) في (أ) سقطت: (على الأرض).

(٢) في نسخ المخطوطة الثلاث: (عيون) بدون ألف والصواب ما صنعته لمناسبته للفظ القرآني ولكونه مفعولًا به والله أعلم.

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف وأولها: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾، وتمامها: ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾، ﴿أَنَا أَكْثَرُ﴾ مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب مقول القول، وفاعل اسم التفضل مستتر وجوبًا تقديره: (أنا)، (منك): متعلق باسم التفضيل أكثر، والكاف مفضل عليه، وهذه أولى الجمل الثلاث التي قالها الكافر، (مالًا) أصله: مول بدليل: أموال، تمييز نسبة محول عن المبتدأ أي: مالي أكثر منك، وهذا هو الشاهد من الآية، ومثله (وأعز نفرا).

(٤) في (أ) سقوط: زيد.

(٥) أصله: وجه زيد أحسن، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع وانتصب المحذوف فيها على التمييز، تقييد من الأصل.

(٦) قوله لله دره فارسًا: ذهب قوم إلى أن فارسًا ونحوه من أمثال هذا التركيب منصوب على الحال، والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسًا، والصحيح أنه تمييز: ما ذكره المصنف، وانتصابه على

=

وحسبك به ناصرًا[1]، وما أحسنه رجلًا، وأحسن به أبًا[2]، والناصب للتمييز الرافع لإبهام اسم: هو ذلك الاسم[3]، ولإجمال نسبة: هو المسند من فعل أو شبهه[4]، ولا يتقدم التمييز على عامله إذا كان[5] اسمًا كرطل زيتًا، أو فعلًا جامدًا نحو: ما أحسنه رجلًا، وندر تقدمه على المتصرف كقوله:

أنفســـًا تطيـــب بنيـــل المنـــى وداعـــي المنـــون ينـــادي جهـــارا[6]

= الحال ضعيف، لما قاله ابن الحاجب في آمالي المفصل، لأنه إما أن يكون حالًا مقيدة، أو مؤكدة، وكلاهما غير مستقيم. أما المقيدة فلأن قولك: لله دره فارسًا، لم يرد به مدحه لفروسيته، وإنما مدحه مطلقًا بدليل أنك تقول: لله دره كاتبًا، وإن لم يكتب بل تريد الإطلاق، وقوله: لله دره قاعدًا، والحال المؤكدة أيضًا غير مستقيمة، لأن الحال المؤكدة شرطها أن يكون معناها مفهومًا من الجملة التي قبلها، وها هنا لو قلت لله دره تقييد من (ب) انتهى. وهذا التقييد ذكره الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور فانظره وتكملته ٢/ ٥٩، ٦٠.

(١) (حسبك) كلام إضافي مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور (به)، و (ناصرًا) تمييز نسبة غير محول، هذا، وما ذكره الشارح عن تميز النسبة وقسميه المحول وغيره منقول بأمثلته مع تصرفٍ وإضافة يسيرة من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٦٢، ٦٣.

(٢) مثل الشارح لتمييز النسبة غير المحول بأربعة أمثلة، وكلها من أسلوب التعجب ليدلل على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون تعجبًا سماعيًّا كما في المثالين الأولين، أو قياسيًّا كما في المثالين الأخيرين.

(٣) أي المبهم. تقييد من الأصل.

(٤) من الفعل: (طبت نفسا)، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، وشبه الفعل: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ تقييد من الأصل. هذا وقد ذكر الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور خلاف النحاة في ناصب التمييز بنوعيه فانظره نقلًا عن التصريح ٢/ ٦٢.

(٥) أي العامل. تقييد من الأصل.

(٦) البيت من المتقارب لرجل من طيئ كما في التصريح ١/ ٤٠٠، (أنفسًا): ـ الهمزة للاستفهام، (نفسًا) تمييز نسبة محول عن الفاعل مقدم على عامله، وهو: فعل مضارع متصرف، (تطيب) وهذا هو الشاهد من البيت، وجوز ذلك المازني والمبرد والكسائي، قال ابن مالك في شرح =

وقاس على مثل ذلك: المازني[1]، والمبرد[2]، والكسائي[3]، ويجوز في التمييز الرافع لإبهام اسم: أن يجر بإضافة الاسم إليه كشبر أرض، إلا أن يكون[4] الاسم عددًا نحو: ﴿ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾[5]، أو مضافًا نحو: مثلها زُبْدًا، وأن

=

العمدة: وبقولهم أقول قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وجعله في ألفيته قليلًا حيث قال:

وعامل التمييز قدم مطلقا ... والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

ولم يجزه سيبويه والجمهور، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلًا في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره، لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل، وقيل: لأن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، واستحسنه ابن خروف، ويحتمل أن يكون (نفسًا) منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور، والتقدير: أتطيب نفسًا تطيب، واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدمًا نحو: طاب نفسًا زيد، قاله ابن الضائع، وهذا يرد قول الفارسي: إن النعت لا يتقدم على المنعوت. قاله ابن عصفور، وفاعل تطيب مستتر تقديره: أنت، (بنيل المنى): متعلق بتطيب، والمنى جمع منية، و(داعي المنون): الواو للحال وداعي المنون كلام إضافي مبتدأ خبره جملة (ينادي)، (جهارًا): إما صفة لمصدر محذوف أي: نداءً جهارًا، أو حال من فاعل ينادي أي: مجاهرًا، والجملة من: (وداعي المنون)... إلخ في محل نصب حال من فاعل تطيب، والرابط الواو.

انظر هذا الشاهد في الأشموني والعيني عليه ٢/ ٢٠١، والعيني على الخزانة ٣/ ٢٤١، والمغني ٤٦٣، (٢٩١) ومعجم الشواهد (الراء المفتوحة).

(١) سبق التعريف به.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) أي المميز بفتح الياء، تقييد من الأصل.

(٥) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف، وقد سبقت، والشاهد منها هنا كون المميز لا يصح إضافته إلى التمييز لأنه عدد.

يجر بمن كشبر من أرض، ومثلها من زبد، إلا أن يكون الاسم عددًا[1]، وأما الرافع لإجمال النسبة فلا يجر بالإضافة ويجر بمن في نحو: ما أحسنه رجلًا، ولله دره فارسًا، لا في نحو: ما أحسنه أدبًا، وطاب زيد نفسًا، وزيد أكثر مالًا، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]، كما هو مبين في المطولات.

(التاسع) من المنصوبات: (المستثنى) أي: المخرج (بليس، أو بلا يكون) نحو: قاموا ليس أو لا يكون زيدًا، والمنصوب بهما: خبرهما، واسمهما: ضمير مستتر فيهما عائد عند الكوفيين على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق[3]، أي: ليس أو لا يكون هو، أي: القائم زيدًا، وعند البصريين: على البعض المفهوم من الكل السابق أي: ليس أو لا يكون هو، أي: بعض القائمين زيدًا، ذكرهما في توضيحه[4]، وعلى الثاني: اقتصر في غيره[5]، وجملة الاستثناء: هل هي حال فمحلها النصب،

---

(١) قال المصنف في شرح اللمحة: ولا تدخل (مِنْ) على ما كان منقولًا أو مشبهًا للمنقول أو بعد عدد، وتدخل فيما عداه نحو: رطل من زيت، وصاع من تمر، وذراع من ثوب، وموضع راحة من سحاب، ومثلها من زيد، وحبذا زيد من رجل، قال الشاعر:

يا حبذا جبل الريان من جبل ... وحبذا ساكن الريان من كان

تقييد من (ب).

(٢)من الآية (١٢) من سورة القمر، وقد مرت.

(٣) (وهو قاموا)، تقييد من الأصل.

(٤) انظر ص ٦٢ ط صبيح.

(٥) انظر شرح الشذور ٢/ ٦٥، ٦٦ على هامش عبادة. وهناك مذهب ثالث في اسم ليس ولا يكون هو أنه عائد إلى مصدر الفعل السابق، وقد وجه إلى المذاهب الثلاثة اعتراضات فانظر ذلك في عبادة على الشذور ٢/ ٦٥، ٦٦ هذا والمستثنى (بليس) و(لا يكون) دائمًا متصل وهو خبرهما، واسمهما مستتر وجوبًا، وهذه مسائل متفق عليها بالإجماع. انظر محيي الدين على الشذور ط ١٥/ ٣٢١.

أو مستأنفة فلا محل لها؟ قولان[1]، وصحح ابن عصفور[2] منهما الثاني[3]، (أو) المستثنى (بما خلا، أو بما عدا) نحو: قاموا ما خلا أو ما عدا زيدًا، وخلا وعدا حينئذ فعلان لا حرفان؛ لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف، وبعضهم قدروا ما زائدة، فجوز الجر بهما على أنهما حرفان وهو شاذ؛ إذ لم يعهد زيادتها قبل حرف الجر بل بعده[4]، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[5].

---

(١) انظر أوضح المسالك ط صبيح ص ٦٢.

(٢) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي. حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس قال ابن الزبير: أخذ عن الدباج والشلوبين ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال بالأندلس وأقبل عليه الطلبة. وكان أصبر الناس على المطالعة لا يمل من ذلك. ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهل لغير ذلك. قال الصفدي: لم يكن عنده ورع، وجلس في مجلس شراب فلم يزل يرجم بالنارنج إلى أن مات في رابع عشر من ذي القعدة سنة ثلاث- وقيل تسع- وستين وستمائة، ومولده سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وصنف «الممتع في التصريف»- كان أبو حيان لا يفارقه- (المقرب) شرحه لم يتم، شرح الجزولية، مختصر المحتسب ثلاثة شروح على الجمل، شرح الأشعار الستة وغير ذلك. انظر بغية الوعاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط١ ج٢ ص ٢١٠ رقم الترجمة ١٨١٠، والشذرات ٥/ ٣٣٠.

(٣) وجه إلى القولين أعني: القول بكون الجملة حالية، وكونها استئنافية اعتراض- فانظره في عبادة على الشذور ٢/ ٦٦، هذا و(ليس): فعل عند الجمهور، وزعم بعضهم أنها حرف مطلقًا، وادعى آخرون أنها حرف في باب الاستثناء خاصة. انظر المرجع السابق.

(٤) (بل عهد بعده)، تقييد من الأصل.

(٥) من الآية (٤٠) من سورة المؤمنون، (عما) أصلها (عن ما) أدغمت النون في الميم لتقاربهما مخرجًا، وعن هنا حرف جر بمعنى بعد، وما صلة كما يزعمون، (قليل) مجرور بعن، وفي متعلق الجار والمجرور ثلاثة أوجه: أحدها أنه متعلق بقوله: ﴿لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ أي: ليصبحن عن زمن قليل نادمين. الثاني: أنه متعلق بنادمين، الثالث: أنه متعلق بمحذوف تقديره: عما قليل ننصر، فحذف لدلالة ما قبله عليه وهو ﴿رَبِّ ٱنصُرْنِي﴾. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٩٢ بتصرف.(نادمين) خبر ليصبحن، واسمها واو الجماعة المدلول عليها بضمة الحاء، والفعل معرب لعدم مباشرته لنون التوكيد، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف أي: والله، والقسم وجوابه في محل نصب مفعول (قال)، والشاهد كون ما تزاد بعد حرف الجر لا قبله كما

=

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[1]، ومحل ما وصلتها: نصب بلا خلاف، وإن اختلفوا في أنه على الحال، أو على الظرفية أي: مجاوزين زيدًا، أو وقت مجاوزتهم زيدًا (مطلقًا) في الصور الأربع عن التقييد بشيء مما يأتي[2]، (أو) المستثنى (بإلا) إن وقع (بعد كلام تام)[3] بأن كان المستثنى منه مذكورًا إما: (موجب) بفتح الجيم[4] بأن لم يتقدمه[5] نفي، أو شبهه[6] سواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه

=

زعم بعضهم في أن (ما) من (ما خلا) و(ما عدا) زائدة مع كون خلا وعدا حرفي جر، والصحيح كونها مصدرية وخلا وعدا فعلان ماضيان جامدان وفاعلهما مستتر وجوبًا كما ذكر الشارح.

(١) من الآية (١٥٩) من سورة آل عمران. ﴿فَبِمَا﴾ الفاء لترتيب مضمون الكلام على ما ينبئ عنه السياق من استحقاقهم للملامة والتعنيف بموجب الجِبِلة البشرية، أو من سعة ساحة مغفرته تعالى ورحمته. والباء حرف جر أصلي يفيد السببية و (ما) فيها وجهان: أحدهما أنها زائدة للتوكيد والدلالة على أن لينه ﷺ ما كان إلا برحمة من الله، ونظيره ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾، والثاني: أنها غير مزيدة بل هي نكرة وفيها وجهان: أحدهما أنها موصوفة برحمة أي: فبشيءٍ رحمة. والثاني: أنها غير موصوفة، ورحمة بدل منها، نقله مكي عن ابن كيسان، ونقل أبو البقاء عن الأخفش وغيره أنها نكرة غير موصوفة ورحمة بدل منها، كأنه أبهم ثم بين بالإبدال. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٣٢٩ بتصرف. وأنا أؤيد عدم زيادة حرف في القرآن الكريم وخصوصًا إذا أمكن الحمل على غيره، وشاهد الشارح من الآية هو كما في الآية السابقة، (رحمة): مجرور بالباء على الزعم بكون (ما) صلة، أو نعت على كونها موصوفة، أو بدل عنها على كونها نكرة غير موصوفة، (من الله) متعلق بمحذوف صفة لرحمة (لنت): ماض- وفاعله أي: سهلت أخلاقك، وهذا هو متعلق الجار والمجرور المقدم لإفادة الاختصاص، (لهم): متعلق بلنت.

(٢) ما ذكره الشارح عن ما خلا وما عدا وتردد النحاة بين فعليتهما وحرفيتهما، ومصدرية (ما) وزيادتها، ونصب المستثنى بهما وجره منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح، فانظره على هامش عبادة ٢/ ٦٦، ٦٧. وانظر في عبادة (آراء النحاة) ٢/ ٦٦، ٦٧ في موقع جملة (ما خلا)، و (ما عدا).

(٣) (ولو تقديرًا)، تقييد من الأصل.

(٤) (بيان للموجب)، تقييد من الأصل.

(٥) (أي المستثنى)، تقييد من الأصل.

(٦) (بيان الكلام التام)، تقييد من الأصل، وفي (ب) زيادة كان.

أم[1]- تقدم عليه، (أو غير موجب[2] وتقدم المستثنى) على المستثنى منه، فالأول[3] فيما إذا تأخر المستثنى (نحو) قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[4]، وفيما إذا تقدم[5] نحو: قام إلا زيدًا القوم، والثاني[6] نحو قول الشاعر:

ومـــالِيَ إلا آل أحمـــد شـــيعةٌ ومـالِيَ إلا مَـذْهبَ الحـقِّ مـذهبُ[7]

---

(١) في (ب): (أو) بدل: (أم)، والأحسن ما أثبته.

(٢) (بأن تقدمه نفي أو شبهه)، تقييد من الأصل.

(٣) (وهو: ما إذا كان المستثنى بعد كلام تام موجب، وهذا مثال للتعدية الحقيقية وما بعده مثال للتعدية التقديرية)، تقييد من الأصل.

(٤) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة، ﴿فَشَرِبُواْ﴾ معطوف بالفاء على مقدر أي: فابتلوا به فشربوا منه، و (منه) متعلق بشربوا والهاء عائدة إلى النهر، وهو ما بين الأردن وفلسطين. (قليلا): مستثنى بإلا واجب النصب، لأن الكلام تام حيث ذكر المستثنى منه وهو: واو الجماعة في شربوا موجب لعدم تقدم نفي أو شبهه، وهذا هو الشاهد من الآية. (منهم): متعلق بمحذوف صفة لـ (قليلًا) والمراد بهم المذكورون في الاستثناء في قوله: ﴿تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، وهذا يعني أن: الاستثناء متصل، وفي القرطبي أن القليل لم يشرب وهم المذكورون في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ﴾، وعليه فالاستثناء منقطع، والأول أولى، لعدم وجود قرينة تصرف إلى المنقطع، وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر. انظر الجلالين والجمل عليه ١/ ٢٠٢، ٢٠٣.

(٥) أي: (المستثنى وإن كان متأخرًا)، تقييد من الأصل.

(٦) (وهو: غير الموجب)، تقييد من الأصل.

(٧) البيت من الطويل من قصيدة للكميت بن زيد الأسدي بن خنيس بن جنادل بن قيس. شاعر إسلامي وهذا آخر ثلاثة أشخاص مسمين بكميت من هاشمياته التي يمدح فيها آل بيت الرسول ﷺ. وقد أنشد المصنف هذا الشاهد في (شذوره) (١٢٤) وفي (أوضحه) (٢٦٢)، وفي (القطر) (١٠٩)، وابن عقيل (١٦٦)، والأشموني (٤٤٨)، (آل أحمد): كلام إضافي مستثنى بإلا واجب النصب؛ لتقدمه على المستثنى منه (شيعة)، وهذا هوالشاهد، والشيعة: الأنصار والأعوان مبتدأ مؤخر أو اسم (ما) على الخلاف بين التميميين والحجازيين في ذلك، والخبر على كلٍّ متعلق الجار والمجرور (لي)، (وما لي إلا مذهب الحق مذهب): إعرابها كإعراب الشطر الأول، والجملة معطوفة على ما قبلها، ويروى بدل مذهب الحق، مشعب الحق، وهو الطريق

=

وبعضهم جوَّز في هذا[1]: رفعه بتفريغ العامل له، وجعل المستثنى منه: بدلًا، وهو قليل، وبما قررت به كلام المصنف من إدخالي في القسم الأول حكمي تأخر المستثنى، وتقدمه المقتضي له عطف الثاني على الأول بلفظه المذكور عُلم: أنه استعمل لفظة [بعد] في حقيقتها ومجازها، لأنها[2] في التأخير بعدية حقيقية، وفي التقدم بعدية تقديرية من حيث الرتبة؛ لأن رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه، ولو قال بدل قوله: أو غير موجب إلى آخره، أو تقدم المستثنى كان أوضح وأخصر، وإن كان ما فعله أدق، (وغير الموجب): بأن تقدمه نفي، أو نهي، أو استفهام (إن ترك فيه المستثنى منه فلا أثر) أي عمل (فيه لإلَّا) بل العمل لما قبلها، (ويسمى) الاستثناء[3]، (مفرغًا)؛ لأن ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها، مثال النفي: (نحو: ما قام إلا زيد) برفعه بالفاعلية، وما رأيت إلا زيدًا، بنصبه بالمفعولية، وما مررت إلا بزيدٍ بجره بالباء[4]، ونصبه معنى بمررت كما لو لم تكن إلا، ومثال النهي: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[5]، ومثال الاستفهام:

= الذي يعتقد أنه طريق الحق، وجوز الكوفيون والبغداديون في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الإتباع في المسبوق بالنفي، انظر تعليق محيي الدين على الشذور ط ١٥ ص ٣٢٤، ٣٢٥، والأشموني والعيني عليه ٢/ ١٤٨، ١٤٩، ومعجم الشواهد ص ٣٥، وعبادة على الشذور ٢/ ٦٧، ٦٨.

(١) (أي: في هذا القسم)، تقييد من الأصل.

(٢) (لفظة) «بعد» في كلام الماتن في صورة التأخر بعدية حقيقية، تقييد من الأصل.

(٣) (بأن لم يذكر) تقييد من الأصل.

(٤) (فإن قلت العامل في زيد: الباء، فليس مسلمًا لكن المقصود الحكم على زيد بالمفعولية وهو كذلك معها وبدونها)، تقييد من الأصل.

(٥) من الآية ١٧١ من سورة النساء. ﴿وَلَا تَقُولُوا﴾: معطوف على قوله: ﴿لَا تَغْلُوا﴾ عطف جملة إنشائية طلبية على مثلها، (على الله) متعلق بتقولوا، والخطاب لأهل الكتاب الذين هم النصارى في هذه الآية، (إلا): حرف استثناء ملغى؛ لكون الكلام غير تام وغير موجب، (الحق) مستثنى =

﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾[1]، (وإن ذكرا) فيه[2] المستثنى منه، (وكان الاستثناء متصلًا) بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه، (فإتباعه للمستثنى منه) في إعرابه بدل بعض عند البصريين، وعطف نسق[3] عند الكوفيين (أرجح) من نصبه على الاستثناء،

= مفرغ، وفي نصبه وجهان: أحدهما أنه مفعول به؛ لأنه ضمن معنى القول نحو: قلت خطبة، والثاني: أنه نعت مصدر محذوف أي: إلا القول الحق، وهو قريب من المعنى الأول انظر «الجمل على الجلالين» نقلًا عن السمين ١/ ٤٥١. و (الحق) هو الثابت الصحيح وهو ضد الباطل، والحق لفظ كثير الورود في الكتاب الكريم والمراد منه على سبيل التعيين يختلف باختلاف المقام الذي وردت فيه الآيات ومعناه العام لا يخلو من معنى الثبوت والمطابقة للواقع، وإذا أضيف الحق إلى المصدر كان معناه أنه على أكمل وجه. انظر تفصيل ذلك في معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٢٧٧، ٢٧٨.

(١) من الآية (٣٥) من سورة الأحقاف، (الفاء): فاء الفصيحة وهل بمعنى: ما، (يهلك): فيها عدة قراءات الأولى: ضم الياء وفتح اللام مضارع مبني للمجهول ونائب فاعله: (القوم) الموصوفون بـ (الفاسقون) أي: الخارجون عن الاتعاظ به أو عن الطاعة، وهذه المادة لم تستعمل إلا في الإسلام بهذا المعنى، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ١٥١، ١٥٢. القراءة الثانية: (يَهْلك): بفتح الياء وكسر اللام، والثالثة: بفتح الياء واللام وكلتاهما من هلك الثلاثي، والفعل عليهما مضارع مبني للمعلوم فاعله القوم، وهاتان قراءتان شاذتان، وعلى القراءات الثلاث المذكورة يكون شاهد الشارح، حيث أُعرب ما بعد إلا رفعًا على النيابة أو الفاعلية لتفريغ العامل، وقرئ (نهلك) بنون العظمة مضمومة، وكسر اللام وعليه فـ (القوم الفاسقين) مفعول ونعت، والاستثناء أيضًا مفرغ؛ لكون الكلام غير تام وغير موجب، وقول الشارح: ومثال الاستفهام... إلخ أي الاستفهام الإنكاري المراد به النفي انظر هذه القراءات في أبي السعود ٨/ ٩٠.

(٢) (أي: غير الموجب) تقييد من الأصل.

(٣) (عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف، وليس منها إلا خلافًا للأخفش والفراء، ونقله الرضي عن الكسائي والفراء)، تقييد من الأصل. هذا وفي كون (إلا) =

(نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾)[1] قرأ السبعة بالرفع إلا ابن عامر[2] فبالنصب، (أو) كان (منقطعًا) بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه

=

الاستثنائية من حروف العطف كما ذهب الكوفيون، أو ليست منه وهو الأرجح عند البصريين. ذكره الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، فانظر ذلك في المسألة ٣٥ ج١ ص ٢٦٦، ٢٧٢ ط دار الفكر.

(١) من الآية (٦٦) من سورة النساء. (ما) نافية، (فعلوه): ماض وفاعله ومفعوله، وهو عائد إما على الكتابة المستفادة من (كتبنا) فتكون مفعولًا به، أو على أحد مصدري الفعلين: (اقتلوا)، أو (اخرجوا)، وعلى كل فهي مفعول (فعلوه) مبنية على الضم في محل نصب، والجملة جواب الشرط (لو) في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ لا محل لها من الإعراب، (إلا): حرف استثناء، (قليل): بدل بعض من كل عند البصريين، أو عطف نسق عند الكوفيين وهذا هو الشاهد من الآية، حيث جاء الاستثناء تامًّا غير موجب، والمستثنى متصلًا فترجح الرفع، وبه قرأ السبعة إلا ابن عامر كما ذكر شارحنا انظر البدور الزاهرة ص ١٠٠، وأصله أن يكون نعتًا لمحذوف أي إلا أناسٌ قليل، وقرأ ابن عامر: (قليلًا) بالنصب على الاستثناء، وهو جائز أيضًا، وإن كان أقل من سابقه، أو (قليلًا) نعت لمحذوف منصوب أي: إلا فعلًا قليلًا. (منهم): متعلق بمحذوف نعت قليل، أو قليلًا على القراءتين. روي عن عمر ﷺ أنه قال: «والله لو أمرنا ربنا لفعلنا، والحمد لله الذي لم يفعل بنا ذلك»، انظر أبا السعود ٢/ ١٩٨.

(٢) هو: عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبدالله بن عمران اليحصبي بضم الصاد وكسرها وفتحها نسبة إلى يحصب، وينتهي نسبه إلى هود عليه السلام، وقد اختلف في كنيته كثيرًا، والأشهر أنه أبو عمران إمام أهل الشام في القراءة والذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها، كان إمامًا كبيرًا وتابعيًّا جليلًا، أمَّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبدالعزيز وقبله وبعده، فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق. أخذ القراءة عرْضًا عن: أبي الدرداء وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان ﷺ، وقيل: عرض على عثمان نفسه.

ولد ابن عامر سنه إحدى وعشرين. وقال خالد بن زيد: سمعت عبدالله بن عامر اليحصبي يقول: ولدت سنة ثمان من الهجرة في البلقاء بضيعة يقال لها: رحاب، وقبض رسول الله ﷺ ولي سنتان،

=

(فتميم[1] تجيز)- مع اختيارهم النصب- (إتباعه) للمستثنى منه في إعرابه بمثل[2] ما مر[3] (إن صح التفريغ) فيه بأن أمكن تسلط العامل السابق إلا عليه[4] نحو قوله:

وبلـــدةٍ لـــيس بهـــا أنـــيسُ إلا اليَعَـــافيرُ وإلا العـــيسُ[5]

=

وذلك قبل فتح دمشق وانقطعت إلى دمشق بعد فتحها ولي تسع سنين، وقد ثبت سماعه من جماعة من الصحابة منهم معاوية بن أبي سفيان، والنعمان بن بشير، روى القراءة عنه عرضًا جماعة منهم أخوه عبدالرحمن بن عامر، وربيعة بن يزيد، وجعفر بن ربيعة توفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة. انظر أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر، للأستاذ / محمود الحصري من ص ٣٣: ٣٦ بتصرف.

ولابن عامر راويان هما: هشام وابن ذكوان الأول توفي سنة ٢٤٥هـ والثاني سنة ٢٤٢هـ وقد رويا عن ابن عامر بسند. انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ٦، ٧، ٩ بتصرف.

(١) سبق التعريف بهم.

(٢) في (ب): مثل.

(٣) (وهو: إما بدل بعض عند البصريين، أو عطف نسق عند الكوفيين، وقد مر ما فيه)، تقييد من الأصل.

(٤) (مفعول السابق، وعليه متعلق بتسلط)، تقييد من الأصل.

(٥) البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود، والنحاة من لدن سيبويه إلى اليوم يروون البيت بهذه الرواية، ولكن الرواية في ديوانه ص ٥٣ على غير ما هنا، (وبلدة) الواو واو رُب، (بلدة) مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع تقديرًا وهي واحدة البلاد، وسمي بذلك لأنه يقام به، يقال بلد بالمكان إذا أقام به ومنه قولهم البليد؛ لأن ذهنه جامد لا يتحرك، (أنيس): اسم ليس مؤخر وجملة ليس واسمها وخبرها نعت لبلدة، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: سكنتها، أو جُبتها، (إلا اليعافير): اليعافير جمع يعفور بفتح الياء، أو ضمها، وهو الظبي الأعفر أي: الذي لونه لون العفر وهو: التراب، وهي بدل كل من أنيس مرفوع مثله، وهذا هو الشاهد من البيت حيث إن تميمًا تجيز مع اختيارها النصب الإتباع للمستثنى إذا كان منقطعًا وأمكن تسليط العامل السابق عليه، والحجازيون يوجبون نصب المستثنى في هذه الحالة، وسيبويه يتوسع في المستثنى، أو المستثنى منه بحيث يجعله متصلًا قال: بعد أن أنشد البيت (جعلها أنيسها): يريد جعل اليعافير،

=

والحجازيون يوجبون نصبه، وقد أجمعت السبعة عليه في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[1]، وقوله: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[2]، فإن لم يصح التفريغ- نحو: ما زاد هذا المال إلا

= والعيس أنيس هذه البلدة، (العيس): معطوف على (إلا اليعافير) ففيه ما فيها وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة، وأراد هنا بقر الوحش وهي جمع أعيس، أو عيساء. انظر هذا البيت في الكتاب ١/ ١٣٣، ٣٦٥ ط بولاق، معاني الفراء ١/ ٤٧٩، الإنصاف ٢٧١، العيني على الخزانة ٣/ ١٠٧، التصريح ١/ ٣٥٣، والأشموني ٢/ ١٤٧، وقد استشهد بهذا البيت المصنف في شذوره رقم ١٢٥، وأوضحه رقم ٢٦١. وثم تقييد من الأصل: (فأبدل اليعافير والعيس وليس من جنسه).

(١) من الآية (١٥٧) من سورة النساء (به): متعلق بـ (علم)، (إلا اتباع الظن): إلا- استثنائية بمعنى لكن، (اتباع): بالنصب مستثنى منقطع أوجب نصبه الحجازيون ولذا لم يقرأ في السبعة إلا به، وهذا هو الشاهد من الآية. أي: لكنهم يتبعون الظن وهو مضاف إلى الظن، وجوز بعضهم أن يكون الاستثناء متصلًا بأن يفسر الشك بالجهل، والعلم بالاعتقاد الذي تسكن إليه النفس جزمًا كان أو غيره. انظر أبا السعود ٢/ ٢٥١، ٢٥٢ بتصرف. وجوز التميميون إتباعه للمستثنى منه مع اختيارهم النصب، وإنما جاز الوجهان عندهم؛ لكون الاستثناء تامًّا غير موجب، وأمكن تسليط العامل على المستثنى بأن يقال في غير القرآن: مالهم به إلا اتباع الظن، والجملة من (ما) ومعموليها، أو من المبتدأ على إهمالها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية.

(٢) (١٩، ٢٠) من سورة الليل. (عنده): كلام إضافي ظرف متعلق بمحذوف نعت لـ (أحد)، (تُجزى) مضارع ونائب فاعله، والجملة نعت لـ (نعمة) والرابط الضمير المستتر في تجزى، والجملة من (ما) ومعموليها في محل نصب حال، والرابط الواو، والضمير في (عنده)، أو لا محل لها من الإعراب إن كانت الواو استئنافية لتقرير كون إيتائه للتزكي خالصًا لوجه الله تعالى أي: ليس لأحد عنده نعمة من شأنها أن تجزى وتكافأ، فيقصد بإيتاء ما يؤتى مجازاتها. (إلا ابتغاء): كقوله (إلا اتباع): في الآية السابقة، ويجوز كون (ابتغاء) مفعولًا لأجله، لأن المعنى لا يؤتي ماله إلا ابتغاء وجه ربه لا لمكافأة نعمة، وأستحسن هذا الوجه؛ لكون المعنى عليه أقرب من كونه مستثنى.

وقرئ في الشواذ: ابتغاء بالرفع فتكون بدلًا أو عطف نسق على مذهبي البصريين والكوفيين من المستثنى منه، وهذه القراءة شاهدٌ للتميميين على جواز الوجهين أي: الإتباع والنصب مادام يمكن تسليط العامل على ما بعد إلا بأن يقال مثلًا في غير القرآن: وما لأحدٍ عنده إلا ابتغاء... =

ما نقص، وما نفع زيدًا[1] إلا ما ضر؛ إذ لا يصح أن يقال: ما زاد إلا النقص، وما نفع إلا الضر- تعين النصب إجماعًا[2]، التقدير في ذلك: ما زاد هذا المال لكن نقص، وما نفع زيد لكن ضر، وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن[3].

(والمستثنى بغير، وسوى) بوزن: رضا، وهدى، ويقال فيها: سَواء كسماء، وسِواء كبناء[4] (مخفوض) دائمًا بإضافتهما إليه[5]، والمستثنى (بخلا، وعدا، وحاشا: مخفوض) بها على أنها حروف جر، وهذا قليل[6]، (أو منصوب) على

=

إلخ، وعلى كل فابتغاء مضاف إلى (وجه) الذي هو مضاف إلى «رَبِّ» المضاف إلى الهاء. (الأعلى): نعت لـ(رب) وفي تجزى والأعلى الإمالة والتقليل كما مر التنبيه عليه في غير موضع. والآيات نزلت في أبي بكر الصديق ﷺ بسبب شرائه العبيد ثم إعتاقهم. انظر أبا السعود ٩/ ١٦٨.

(١) في النسختين الأصلية و (أ): زيد بالرفع، والصواب ما أثبته.

(٢) النحويون حجازيهم وتميميهم وإن أجمعوا على وجوب نصب المستثنى في مثل: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع زيدًا إلا ما ضر. إلا أنهم اختلفوا في بيان إعراب (ما)، فانظر ذلك الخلاف في حاشية عبادة على الشذور ٢/ ص ٦٥.

(٣) ما ذكره الشارح عن المستثنى بإلا مما يجب نصبه، وما يجوز نصبه مع الإتباع، وما يجب إعرابه على حسب العوامل منقول بتصرف يسير مع بعض الزيادات من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٦٧، ٦٩، وأوضح المسالك ط صبيح ص ٥٩: ٦١، هذا وفي ناصب المستثنى بإلا ثمانية آراء ذكرها عبادة في حاشيته على الشذور ٢/ ٦٧ نقلًا عن التصريح، وانظر هذه المسألة في الصبان على الأشموني ٢/ ١٢٥، والتصريح ١/ ٤٢١، وشرح الكافية ١/ ٢٠٧، وأسرار العربية للأنباري ص ٨١ ط ليدن، وشرح المفصل ص ٢٥٩ ط لينبرج، والإنصاف في مسائل الخلاف ط دار الفكر ١/ ٢٦٠: ٢٦٥.

(٤) انظر لغات سوى الأربع في شرح التصريح ١/ ٣٤٧.

(٥) قال المصنف: (وذكرت أيضًا أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائمًا؛ لأنهما ملازمان للإضافة) لما بعدهما، فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه، فلذلك يلزمه الخفض، وهي أوضح مما هنا، تقييد من الأصل، وانظر عبارة المصنف في شرحه للشذور ص ٣٢٨ تحقيق محمد محيي الدين ط ١٥.

(٦) (ولا يحفظه سيبويه في عدا)، تقييد من الأصل.

أنها أفعال متعدية إليه، وفاعلها ضمير عائد على ما عاد عليه اسم ليس ولا يكون، وقد مر[1] نحو: قاموا خلا أو عدا، أو حاشا زيدٍ، أو زيدًا، والجملة المستثناة: حالية، أو مستأنفة على ما مر ثَمَّ[2]، ويقال في حاشا: حشا بحذف ألفه الأولى، وحاش بحذف الثانية، ولا تدخل[3] عليها ما بخلاف خلا، وعدا كما مر، قال ابن مالك[4]: وربما دخلت بدليل قوله ﷺ: «**أسامة[5] أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة**»[6]، وقول الشاعر:

---

(١) (أي: في أول هذا الباب)، تقييد من الأصل.

(٢) (أي: في جملة ليس ولا يكون)، تقييد من الأصل، وانظر ذلك في أوضح المسالك للمصنف ط صبيح ٦٢، ٦٣.

(٣) في النسختين الأصلية و(أ) (يدخل) وكلاهما صواب، لأن التذكير على معنى الحرف والتأنيث على معنى الكلمة، إلا أن التأنيث أوجه.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) هو: أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبد العزى بن زيد بن امرئ القيس بن عامر بن النعمان بن عامر بن عَبْد وُدّ بن عوف بن كنانة بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب بن وبرة الكلبي الحِب ابن الحِب، ويُكنى أبا محمد، ويقال أبو زيد، وقيل أبو يزيد، وقيل أبو خارجة، وأمه أم أيمن حاضنة رسول الله ﷺ، ولد بمكة في سنة ٧ ق هـ ونشأ على الإسلام لأن أباه كان من أول المسلمين، وكان الرسول يحبه حبًّا جمًّا وينظر إليه نظره إلى سبطيه الحسن والحسين، هاجر مع النبي ﷺ إلى المدينة وأمَّره الرسول قبل أن يبلغ العشرين من عمره، فكان مظفرًا موفقًا، ولما توفي رسول الله ﷺ رحل أسامة إلى وادي القرى فسكنه ثم انتقل إلى دمشق في أيام معاوية فسكن المرة، وعاد بعدُ إلى المدينة فأقام إلى أن مات بالجرف سنة ٥٤هـ في آخر خلافة معاوية. روى له البخاري ومسلم ١٢٨ حديثًا. انظر الأعلام للزركلي ط ٢ ص ٢٨١، ٢٨٢، كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للعسقلاني ط١ ج١ ص٣١.

(٦) هي فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ ابن عبدالله بن عبد المطلب الهاشمية القرشية، وأمها خديجة بنت خويلد. من نابهات قريش وإحدى الفصيحات العاقلات. تزوجها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ في الثامنة عشرة من عمرها وأنجبت منه الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب. اشتركت مع رسول الله ﷺ في فتح مكة وحجة الوداع وحضرت تشييعه ودفنه ﷺ وتوفيت بعد

=

رأيت الناسَ ما حاشا قريشًا[1] فإنّا نحنُ أفضلُهم فَعَالًا[2]

=

وفاة أبيها بستة أشهر وذلك سنة ١١هـ وهي أول من جعل له نعش في الإسلام عملته لها أسماء بنت عميس وكانت قد رأته يصنع في بلاد الحبشة، ولفاطمة ١٨ حديثًا. انظر طبقات ابن سعد ٨/ ١١: ٢٠، الدر المنثور ٣٥٩، وحلية الأولياء ٢/ ٣٩، وأعلام النساء ٣/ ١١٩٩، والترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برّا وبحرًا ص ١٨٧ هـ٣. وهذا الحديث الذي ذكره شارحنا ذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية أنه (في مسند أبي أمية الطرطوسي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ......، والشاهد جعل (ما) في الحديث مصدرية، وأول من قال بذلك ابن مالك، ورتب على ذلك أن (حاشا) استثنائية جامدة بناء على أنها من كلامه ﷺ وليس كذلك بل «ما» نافية، وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه إذا استثنيته، فهي من كلام الراوي... بدليل ما في معجم الطبراني: ما حاشا فاطمة ولا غيرها. انظر شرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ١/ ٢١١، ٢١٢ بتصرفٍ منهما، كتاب فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ط ٢/ ص ٤٨٣ والله أعلم.

(١) قريش هو: النضر بن كنانة، ومن لم يلده فليس بقرشي، وقيل قريش هو: فهر بن مالك، ومن لم يلده فليس من قريش، نقله السهيلي وغيره وأصل (القرش) الجمع و(تقرشوا): إذا تجمعوا، وبذلك سميت (قريش)، وقيل: (قريش) دابة تسكن البحر، وبه سُمي الرجل، وينسب إلى قريش بحذف الياء فيقال (قُرشي)، وربما نُسب إليه في الشعر من غير تغيير فيقال (قريشي). انظر المصباح المنير تحقيق د/ عبدالعظيم الشناوي ج٢ ص ٤٩٧.

(٢) البيت من الوافر للأخطل، وليس في ديوانه. (رأيت الناس) ماضٍ وفاعله ومفعوله، وهو من الرأي كما ذكر العيني وغيره فلا يحتاج إلا إلى مفعولٍ واحدٍ، وذهب بعضهم إلى أنه بمعنى علم، وعليه فالمفعول الثاني محذوف أي: دوننا، أو الجملة الاسمية في عجز البيت على تقدير زيادة الفاء، حيث جوزها الأخفش في مثل: زيد فقائم، وأما على كونها من الرأي فعلى توهم وجود أما، وقد روي: فأما الناس، وهو الأقرب، والأصح، وبالتالي فالفاء على أصلها في الدخول تلو تلو، أما (ما حاشا قريشًا): فيه ما في (ما حاشا فاطمة) وقد مر، والجملة إما استئنافية أو في محل نصب حال كما ذكر شارحنا، (فإن)سبق بيان الفاء وإن واسمها، (نحن) ضمير فصل أو مبتدأ،

=

قال: [وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية أي: قطعًا، إذ لا يدخل جار على جار، ومذهب المبرد[1]: أنها حينئذ فعل، والصحيح: أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، فمن قال: حاشا لله، كأنه قال: تنزيهًا لله[2]، واللام حينئذ: مقوية[3] للعامل كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[4]].

=

أو توكيد لاسم إن، (أفضلهم): كلام إضافي إما خبر إن على كون (نحن) ضمير فصل، أو توكيدًا، أو خبر المبتدأ على كونها مبتدأ والجملة خبر إن.

(فعالًا) بفتح الفاء في الخير وكسرها في الشر قاله بعضهم، وقال الدماميني وغيره: الفعال بفتح الفاء: الكرم وبكسرها: جمع فعل وهو تمييز نسبة. انظر هذا الشاهد في المغني مبحث حاشا، الخزانة ٢/ ٣٦، والعيني عليها ٣/ ١٣٦، التصريح وياسين عليه ١/ ٣٦٥، الأشموني ٢/ ١٦٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٦٥، ١٦٦، ومعجم الشواهد ص ٢٦٨.

(١) سبق التعريف به.

(٢) في (أ) سقوط: (لله).

(٣) (لأن تقويتها بدل من اللفظ بالفعل وهو متعدٍّ بنفسه فلذلك كانت اللام مقوية)، تقييد من الأَصل.

(٤) من الآيتين ١٠٧ من سورة هود عليه السلام و ١٦ من سورة البروج. (فعال): صيغة مبالغة خبر إن في آية هود عليه السلام، وخبر لمحذوف في آية البروج أي: هو فعال، أو خبر بعد خبر لقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ﴾ على خلاف بين النحاة في جواز تعدد الخبر بدون العاطف، والأولى جوازه. قال ابن مالك في ألفيته:

وأخبروا باثنين أو بأكثرا ... عن واحدٍ كهم سراة شعرا

(لما يريد): اللام مقوية للعامل كما هو شاهد شارحنا من الآية، وذلك لأن فعال مأخوذٌ من فعلٍ متعدٍّ، والاستدلال بهذا على أن اللام في مثل «حاشا لله» مقوية «وحاشا» منصوب نصب المصادر خلافًا للمبرد في زعمه أنها فعل، وعلى كلٍّ فما موصولة بمعنى الذي مبنية على السكون في محل جر باللام، وصلة الموصول (يريد) والعائد محذوف أي: يريده، ومعنى ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾: أنه لا يتخلف عن إرادته مراد من أفعاله تعالى وأفعال غيره. انظر أبا السعود ٤/ ٢٤١، ٢٤٢، ٩/ ١٣٨ ط عبدالرحمن محمد بتصرف.

ويؤيد ما قاله قراءة أبي السمال[1]: «حاشا لله»[2] بالتنوين[3]، فهذا لقولهم: رعيًا لك، (وتعرب غير) لفظًا (باتفاق، وسوى) تقديرًا[4] (على الأصح إعراب المستثنى بإلا)، فتجري فيهما الأحكام السابقة في المستثنى بإلا، ومقابل الأصح-

---

(١) في نسخ المخطوطة التي أتوفر على تحقيقها ابن السماك والصواب: «أبو السمال»، وفي غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢ ص ٢٧ رقم الترجمة ٢٦١٤ أنه: قعنب بن أبي قعنب أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم وباللام العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس، وأسند الهذلي قراءة أبي السمال عن هشام البربري عن عباد بن راشد عن الحسن بن سمرة عن عمر، وهذا سند لا يصح. مات في حدود الستين والمائة. انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٦٥ بتصرف.

وأما ابن السماك فهو أبو العباس محسن بن صبيح مولى بني عجل قاضٍ كوفي، زاهد مشهور. مات بالكوفة سنة ١٨٣. انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٣/ ٤٢٨، ٤٢٩ رقم (٦٠١) والله أعلم.

(٢) من الآية (٣١) من سورة يوسف عليه السلام (حاشا): فيها قراءات عشرية وشاذة، فقد قرأ أبو عمرو البصري بألف بعد الشين وصلًا من غير تنوين، وقرأ باقي العشرة بحذف الألف، ولا خلاف بين العشرة في حذف الألف وقفًا إتباعًا لرسم المصحف. انظر البدور الزاهرة ص ١٩٩ بتصرف، وعلى القراءتين ففي (حاشًا) رأيان: المبرد على أنها فعلٌ جامد، وغيره أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل أي: تنزيهًا لله، واللام حينئذ مقوية للعامل، ذكر ذلك شارحنا، ويؤيد هذا قراءة أبي السمال في الشواذ (حاشًا) بالتنوين لأنه من خصائص الأسماء، وقرأ ابن مسعود (حاشا الله) أي: براءة الله وتنزيهه، وقرأ الأعمش «حشا» بحذف الألف الأولى، وهذا كله يؤيد اسميتها؛ لأن التصرف من خصائص الاسم فيدل على تنزيله منزلته، وعدم التنوين لمراعاة أصله كما في قوله: جلست من عين يمينه، وقرئ «حاش الله» بسكون الشين إتباعًا لفتحة الألف في الإسقاط وقرئ (حاش الإله)، وقيل: (حاشا) فاعل من الحشا الذي هو الناحية، وفاعله ضمير يوسف أي: صار في ناحية من أن يقارن ما رمته به امرأة العزيز، (لله) جار ومجرور متعلق بـ(حاشا) على القراءات السابق ذكرها أي: لطاعته أو لمكانه أو جانب المعصية لأجل الله. انظر أبا السعود ٤/ ٢٧١، ٢٧٢ بتصرف، وجملة حاشا لله بقراءاتها وبما فيها من آراء في محل نصب مقول القول (وقلن)، والله أعلم.

(٣) (فالتنوين دليل على اسميتها)، تقييد من الأصل.

(٤) (أي لأنه مقصور)، تقييد من الأصل.

وهو قول الجمهور[١]-: أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية بدليل وصل الموصول بها[٢]، نحو: جاء[٣] الذي سواك[٤]، ولا يقال: جاء الذي غيرك، ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر، والذي اختاره ابن مالك[٥]- تبعًا لجماعة- الأول فتتصرف[٦]؛ لوقوعها فاعلًا في حكاية الفراء[٧]: أتاني سواك، ومبتدأ في قوله:

فسِواكَ بائِعُها وأنتَ المشتري[٨]،

---

(١) (وقول سيبويه أيضًا)، تقييد من الأصل.

(٢) (صلة الموصول تكون جملة أو شبهها، وسواك شبه جملة فلذلك ساغ الوصل بها)، تقييد من الأصل.

(٣) في (أ): (خلا)، والصواب ما أثبته.

(٤) (ظرف وهو شبه جملة)، تقييد من الأصل.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) (وهو: إعرابها كإعراب المستثنى بإلا، وقوله الأول خبر الموصول (الذي) وصلته، اختاره ابن مالك، وقوله: تبعًا لجماعة، اعتراض)، تقييد من الأصل.

(٧) سبق التعريف به.

(٨) هذا عجز بيت من الكامل وصدره: وإذا تباع كريمة أو تشترى

لمحمد بن عبدالله بن مسلم المدني المكنى بابن المولى يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيعة، وقدَ روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه القصيدة فانظرها في شرح التبريزي تحقيق الشيخ محمد محيي الدين ٤/ ٢٧٤. (تباع كريمة): مضارع ونائب فاعل، والجملة في محل جر مضاف إليه على المشهور أو لا محل لها من الإعراب على الصحيح، وهذا بناء على الخلاف في ناصب إذا هل هو جوابها؟ أو شرطها؟ والبيع هنا الزهد في الشيء والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، (كريمة) أي خصلة كريمة أي: نفيسة حسنة، (تُشترى) معطوف بأو، وهي هنا بمعنى الواو كما ذكر العيني، وقال بعضهم لا مانع من إبقائها على حالها، والشراء هنا الحرص على الشيء والكلف به وشدة الرغبة في الحصول عليه، وفي هذا الشطر طباق (فسواك) الفاء واقعة في جواب الشرط، وذلك لأنه جملة اسمية، سواك أي: غيرك: كلام إضافي مبتدأ، وهذا هوالشاهد من البيت حيث تصرفت سوى ولم تلزم الظرفية خلافًا لسيبويه، واختار ابن مالك تصرفها، وبعضهم خص ذلك بالشعر، (بائعها): كلام إضافي خبر المبتدأ، وهذا من الكناية في الصميم، والجملة من المبتدأ والخبر جواب إذا لا محل لها من الإعراب، (وأنت المشتري): معطوف على

=

ومجرورة في قوله ﷺ: «ما أنتم في سواكم»[1] الحديث. (والبواقي)[2] من المنصوبات من العاشر إلى الخامس عشر، فالعاشر منها: (خبر كان وأخواتها نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[3] وأمسى زيد فاضلًا، وأصبح قائمًا)، ويجوز توسطه بينها وبين أسمائها[4]

=

الجملة الواقعة جواب (إذا) فلا محل لها أيضًا من الإعراب، وفي هذا الشطر مقابلة. ومعنى البيت: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك فأنت الراغب في المجد المحصل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه. انظر هذا الشاهد في شرح ابن عقيل تعليق محيي الدين ١/ ٦١٣ رقم ١٧٢، والعيني على الأشموني ٢/ ١٥٩، والعيني على الخزانة ٣/ ١٢٥، والهمع ١/ ٢٠٢، والدرر ١/ ١٧٠، ومعجم الشواهد ص ١٨٨.

(١) نص الحديث: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود»، أخرجه البخاري باب ٧ من كتاب الأنبياء، وسنن ابن ماجه الباب ٣٤ من كتاب الزهد، ومسند ابن حنبل ٢/ ١٠٧، ١١٧. انظر تحقيق الكافية الشافية للدكتور الرصد ١/ ٢٤٩ الباب الثاني قسم التحقيق. والشاهد في الحديث، (في سواكم) حيث جُرَّت (سوى) بـ(في) مما يدل على تصرفها، وهذا هو الرأي الأصح كما ذكر شارحنا، وفي هذا رد على سيبويه والجمهور الذين يلزمونها النصب على الظرفية. انظر ما قاله النحاة عن سوى في: شرح ابن عقيل على هامش الخضري ١/ ٢٠٩، ٢١٠، وشرح التصريح ١/ ٣٦٢، والأشموني ٢/ ١٥٨: ١٦٤، وأوضح المسالك للمصنف ط صبيح ص ٦٢ حيث رجح أنها تستعمل ظرفًا غالبًا، وكغير قليلًا، وهو رأي الرماني والعكبري. وانظر المغني مبحث سواء ١/ ١٢٤ بحاشية الأمير. والله أعلم.

(٢) (قال شيخنا أبو عبدالله الجعفري: إنما عبر عن هذه الستة بالبواقي، ولم يستمر في أسلوبه السابق، لأن الخمسة الأولى من هذه الستة تقدم الكلام عليها وعلى أسمائها في المرفوعات، وانجر بسبب ذلك الكلام إلى ذكر شيء من أحكامها فصارت كالتتمة لما قبله، قلت: وفيه نظر لا يخفى)، تقييد من الأصل.

(٣) من الآية (٥٤) من سورة الفرقان، وقد مر الكلام عليها في الخامس من المرفوعات (اسم كان وأخواتها).

(٤) نازع في توسط خبر كان وأخواتها ابن معط حيث منعه مع (ما دام)، و(هو) و(هم)؛ إذ لم يقل به غيره. ونقل صاحب الإرشاد خلافًا في جواز توسط خبر ليس، والصواب جوازه. انظر الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٣٢ بتصرف.

نحو: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(١)، إلا أن يمنع مانع كحصر(٢) نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾(٣)، ويجوز تقدمه

---

(١) من الآية (٤٧) من سورة الروم، (حقًّا): بعض القراء يقف على (حقًّا) ويبتدئ بها بعده بجعل اسم كان مضمرًا فيها، وحقًّا خبرها أي: وكان الانتقام حقًّا، وجعل بعضهم (حقًّا) منصوبًا على المصدر واسم كان ضمير الشأن، و (علينا) خبر مقدم، و (نصر) مبتدأ مؤخر، والجملة خبرها. وبعضهم جعل (حقًّا) منصوبًا على المصدر أيضًا، (علينا) خبر مقدم، (نصر) اسمًا مؤخر، والصحيح أن (نصر) اسمها و (حقًّا) خبرها، و (علينا) متعلق بـ(حقًّا)، أو بمحذوف صفة له. انظر الجمل على الجلالين نقلًا عن السمين ٣/ ٣٩٧، ٣٩٨ والشاهد في الآية: توسط (حقًّا) الذي هو خبر كان بينها وبين اسمها (نصر) لعدم وجود ما يمنع من ذلك.

(٢) ومما يمنع توسط الخبر كذلك خوف اللبس مثل: كان صديقي عدوي، وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو: كان غلام هند مبغضها، ولم يذكر الشارح وجوب توسط الخبر، ويكون ذلك إذا كان الاسم محصورًا بـ(إلا) مثل: ما كان في الدار إلا علي، وأن يكون في الاسم ضمير يعود إلى شيء في الخبر مثل: كان في الدار صاحبها. انظر الأشموني والصبان عليه ١/ ٢٣٢ بتصرف.

(٣) من الآية (٣٥) من سورة الأنفال وتمامها: ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾، (مكاء) خبر كان واجب التأخير، لأنه محصور بإلا، وهذا هو الشاهد من الآية، وهو مصدر: مكا، يمكو، مكوًا، من باب عدا، ومكاء أيضًا: صفَّر، والمكاء بالضم كالبكاء والصراخ، و(تصدية) معطوف على مكاء، وفيها قولان: أحدهما: أنها من الصدى وهو ما يسمع من رجع الصوت في الأمكنة الخالية الصلبة، يقال منه صدَّى يُصدِّي تصدية، والمراد بها هنا ما يسمع من صوت التصفيق بإحدى اليدين على الأخرى، وقيل إنه مأخوذ من التصدد وهو: الضجيج والصياح والتصفيق، فأبدلت إحدى الدالين ياء تخفيفًا، ويدل عليه قراءة: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ بالكسر أي: يضجون ويلغطون، والثاني: أنها من الصد وهو: المنع، والأصل تصددة بدالين أيضًا فأبدلت ثانيتهما ياء، ويؤيد هذا قراءة يصدون بالضم أي: يمنعون، وقوله: (وما كان صلاتهم... إلخ) كالتعليل لقوله (وما كانوا أولياءه) أي: ما كان شيء مما يعدونه صلاة وعبادة إلا هذين الفعلين، وهما: المكاء والتصدية أي: إذا كان لهم صلاة فلم تكن إلا هذين. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٢٤٣ بتصرف.

عليها إلا خبر دام فيمتنع تقدمه[1] على ما[2] المقترنة بها[3]، لئلا يلزم تقدم[4] معمول الصلة على الموصول، وكذا يمتنع توسطه بينهما على الصحيح لئلا يلزم الفصل بين الموصول[5] الحرفي وصلته، إذ لا يجوز: عجبت مما زيدًا تصحب[6]، وإلا خبر ليس فيمتنع تقدمه عليها عند الجمهور[7]، إذ لم يسمع نحو: ذاهبًا لست، ولأنها فعل جامد كعسى، وخبرها: لا يتقدم عليها[8]، (و) الحادي عشر من المنصوبات: (خبر كاد وأخواتها) وهو: كخبر كان وأخواتها[9] لكن[10] - (يجب كونه[11] مضارعًا) نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[12]، والمراد: أنه يجب كونه جملة، وندر مجيئه مفردًا بعد عسى، وكاد[13]، وأن تكون الجملة فعلية، وأن يكون

(١) (بالاتفاق)، تقييد من الأصل.
(٢) (فلا يقال حيًّا ما دمت)، تقييد من الأصل.
(٣) (أي بدام)، تقييد من الأصل.
(٤) في (ب): تقديم، والأحسن ما صنعته.
(٥) في النسختين الأصلية، و (ب): بالموصول، والصواب ما أثبته.
(٦) (هذا مثال لمطلق الموصول الحرفي) تقييد من الأصل.
(٧) (أي: من البصريين)، تقييد من الأصل.
(٨) انظر مسألة تقدم خبر كان وأخواتها عليها من حيث وجوب المنع، وذكر الخلاف في بعضها في الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٣٢: ٢٣٥.
(٩) (أي: في النصب)، تقييد من الأصل.
(١٠) في (أ)، و(ب): (ولكن).
(١١) (أي: الخبر)، وتقييد من الأصل.
(١٢) من الآية (٣٥) من سورة النور، وقد مر الكلام عليها في السادس من المرفوعات: اسم أفعال المقاربة، والشاهد فيها هنا: (يضيء)، حيث جاء خبر يكاد جملة فعلية مضارعية، وفيه شاهد آخر، وهو عمل مضارع كاد في معموليها كعمل الماضي.
(١٣) مثال خبر عسى المفرد المثل: (عسى الغوير أبؤسًا) ومثاله بعد كاد قول تأبط شرًّا:

فأُبتُ إلى فهم وما كدت آيبًا ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وفي كل من المثال والبيت تأويل فانظره في شرح التصريح ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

فعلها مضارعًا، وندر كونها اسمية[1]، وكون فعلها ماضيًا بعد جعل[2]، (و)يجب كون خبرها (مؤخرًا) عنها فلا يجوز تقدمه عليها؛ لضعفها وعدم تصرف أكثرها، وقضية كلامه: جواز توسطه بينها وبين أسمائها وهو كذلك، فقد قال به[3] المبرد[4]، والسيرافي[5]، والفارسي[6] مطلقًا[7]،

---

(١) (كقوله:

وقـد جعلـت قلـوص بـن سـهيل   مـن الأكـوار مرتعهـا قريـب)

تقييد من الأصل.

(٢) (كقول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أرسل رسولًا)، تقييد من الأصل.

(٣) في (أ) سقطت: (به).

(٤) سبق التعريف به.

(٥) هو: أبو الحسن بن عبدالله نشأ بسيراف من بلاد فارس على الخليج العربي، وكان أبوه مجوسيًّا واسمه بهزاد فأسلم فسمي عبدالله. ارتحل السيرافي إلى عُمان في سبيل العِلم ثم عاد إلى سيراف ثم اتجه إلى عسكر مكرم ثم توطن بغداد وولي القضاء بها. تلقى عن ابن السراج وميرمان وابن دريد وغيرهم. نبه شأن السيرافي وخاصة في النحو إلا أنه كان بصري النزعة كان مفتنًّا في علوم القراءات واللغة والفقه والفرائض والكلام والشعر والعروض والقوافي والحساب وسائر العلوم مع الزهد والورع، وكان بينه وبين أبي الفرج الأصبهاني ما بين المتزامنين، ألف الكتب القيمة فشرح كتاب سيبويه بما لم يسبق إليه حتى حسده أترابه، وله كتاب أخبار النحويين البصريين، وألفات القطع والوصل، والإقناع في النحو لم يتم فأتمه ولده يوسف، وشواهد سيبويه، والمدخل إلى كتاب سيبويه، والوقف والابتداء، وصفة الشعر والبلاغة. توفي يوم الاثنين ثاني رجب سنة ٣٦٨هـ ببغداد في خلافة الطائع. انظر بغية الوعاة ١/ ٥٠٧: ٥٠٩ رقم ١٠٤٧ وطبقات القراء ١/ ٢١٨، ونشأة النحو ص ١٧٠: ١٧١.

(٦) سبق التعريف به.

(٧) في (أ) زيادة: (بجوازه) ولا داعي لها.

وقال به الشلوبين[1]، فيما لم يقترن فيه الخبر بأن، ويمنعه فيما سواه، فعليه لا تقول: عسى أن يقوم زيد، بجعل أن يقوم: خبر عسى[2]، (و) كونه[3] - (رافعًا لضمير اسمها)، لأنه إنما جيء بها[4]؛ لتدل على شروع اسمها في خبرها، أو قربه منه، أو ترجي حصوله كما مر، فلا يرفع السببي إلا في خبر عسى كما سيأتي، وأما قوله:

فقـد جعلـتُ إذا مـا قمـتُ يُثْقِلُنـي ثوبي فأنهضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِـلِ[5]

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) ما ذكره الشارح عن حكم توسط خبر أفعال هذا الباب وآراء النحاة فيه منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك للمصنف، والأصل أوضح فانظره ص ٣٠ ط صبيح.

(٣) (أي: الخبر)، تقييد من الأصل.

(٤) (أي الأفعال) تقييد من الأصل، وفي (أ): (به) والمناسب ما أثبته.

(٥) البيت من البسيط لعمرو بن أحمر الباهلي مع بعض تغيير في اللفظ، وينسب لأبي حية النميري واسمه المشمر بن الربيع. انظر في ذلك شرح الشذور تحقيق محيي الدين (٨٧)، والعيني على الأشموني ١/ ٢٦٣، ٢٦٤، والخزانة ٤/ ٩٣، ٩٥، والعيني على الخزانة ٢/ ١٧٣، والتصريح ١/ ٢٠٤، ٢٠٦، والهمع ١/ ١٢٨، ١٣٠، الدرر ١/ ١٠٢، ١٠٩، ومعجم الشواهد (الراء المكسورة)، اللام المكسورة.

(فقد): ويروى: وقد، (جعلت): جعل واسمها، (إذا): ظرفية تضمنت معنى الشرط، (ما): زائدة للتوكيد كما يزعمون، (قمت): فعل وفاعل والجملة شرط إذا في محل جر، أو لا محل لها من الإعراب على الخلاف في عامل إذا الشرطية وقد سبق كثيرًا، (يثقلني): يجهدني وهو مضارع، وفيه فاعل مستتر عائد إلى ثوبي كما سيأتي، والنون للوقاية، والياء مفعول، والجملة في محل نصب خبر جعل، (ثوبي): كلام إضافي بدل اشتمال من اسم جعل، (فأنهض): معطوف بالفاء على خبر جعل، (نهض الشارب): كلام إضافي مفعول مطلق مبين للنوع، (الثملِ): صفة مشبهة، وهو نعت الشارب أي: الذي أخذ منه السكر فهدَّ قواه، ويروى السكر وهو بمعناه، وجواب إذا الشرطية محذوف لتقدم ما يدل عليه، ويروى الشطر الثاني هكذا: فقمت قيام الشارب السَّكر.

=

فشاذٌّ، أو مؤول على حذف مضاف أي: وقد جعل ثوبي يثقلني[1]، ثم حذف المضاف[2]، وأقيم المضاف إليه[3] مقامه، (و) كونه[4] (مجردًا من أن بعد أفعال الشروع) السابق بيانها في الكلام على اسمها؛ لأنها للحال، وأن للاستقبال، فبينهما تنافٍ، فتقول: أخذ يقول: وشرع ينشد، ولا تقول: أن يقول، ولا أن ينشد، (و) كونه (مقرونًا بها) أي: بأن (بعد حرى، واخلولق) نحو: حرى[5] زيد أن يقوم، واخلولقت السماء أن تمطر، فلا يجوز: حرى زيد يقوم، واخلولقت السماء تمطر، (وندر تجرد خبر عسى وأوشك) من أن كقوله:

عسى الكربُ الذي أمسيتَ[6] فِيه ... يكون وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[7]

=

والشاهد في البيت (جعلت يثقلني ثوبي): حيث جاء ما ظاهره كون خبر جعل ليس رافعًا ضمير الاسم السابق، وهذا شرط في خبر هذه الأفعال، فيخرج على أحد وجهين أحدهما: أن فاعله ضمير مستتر كما بينت في الإعراب عائد إلى ثوبي الذي هو بدل من اسم جعل، وعاد الضمير عليه؛ لأنه المقصود بالحكم، ثانيهما: أنه ضرورة، وعليه فيكون فاعل يثقلني (ثوبي)، وقد ذكر هذين الوجهين شارحنا، والله أعلم.

(١) (خبر سببي)، تقييد من الأصل.

(٢) (وهو: الثوب)، تقييد من الأصل.

(٣) (وهو: الياء فارتفع وأتى بمعناه متصلًا)، تقييد من الأصل.

(٤) (أي: الخبر)، تقييد من الأصل.

(٥) (قال المصنف: ولا أعرف من ذكر (حرى) من أفعال هذا الباب من النحويين غير ابن مالك، وتوهم أبو حيان أنه وَهِمَ فيها، وإنما هي (حرى) بالتنوين اسم لا فعل وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف والسيد، وأغلبها شعر. انتهى)، تقييد من الأصل. وانظر هذا النص في شرح الشذور بهامش عبادة ٢/ ٧١ بتصرف.

(٦) (أمسيت بفتح التاء هكذا ضبط الدماميني)، تقييد من الأصل.

(٧) البيت من الوافر قاله هدبة بن خشرم العذري أحد رواة الحطيئة من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه القصيدة القالي في أماليه، وابن الشجري في حماسته.

=

وقوله:

يُوشِــكُ مَــنْ فَــرَّ مِــن مَنِيَّتِــه   في بَعْــضِ غِرَّاتِــه يوافقهــا[1]

=

(عسى الكرب): عسى واسمها والكرب: الهم والغم، ويروى: عسى الهم، (الذي) نعت الكرب، (أمسيتَ/ُ): يروى بضم التاء وبفتحها، وهو الأولى، لأنه يخاطب ابن عمه، وكان معه في السجن، وأمسى هنا إما أن تكون تامة، وعلى ذلك فالتاء فاعلها أي: دخلت في المساء، أو ناقصة فالتاء اسمها، (فيه) متعلق بأمسى على تمامها، أو بمحذوف خبرها على نقصانها، والجملة صلة الذي، والعائد الهاء في (فيه)، (يكون): مضارع كان الناقصة واسمها مستتر عائد إلى الذي، أو مؤخر: (فرج)، (وراءه) كلام إضافي مفعول فيه متعلق بمحذوف خبر مقدم ليكون، أو بمحذوف خبر المبتدأ، (فرج) اسم يكون، أو مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب خبر يكون، (قريب): نعت فرج، والجملة من يكون ومعموليها في محل نصب خبر عسى، وفيها الشاهد؛ حيث لم تقترن بأن، وهذا قليل، أو ضرورة عند جمهور البصريين. انظر هذا الشاهد في الكتاب ط بولاق ١/ ٤٧٨، وشرح أبيات الكتاب ٢/ ١٤٣، فهارس كتاب سيبويه ٧٧٣، شرح المفصل ٧/ ١١٧، ١٢١، الخزانة ٤/ ٨١، والعيني عليها ٢/ ١٨٤، وشرح التصريح ١/ ٢٠٦، والأشموني ١/ ٢٦٠، ٢٦٤، الضوء على المصباح ٣٩٠، شرح الجمل الكبرى لابن هشام ١٦٣، المفصل في شرح أبيات المفصل ٢٧٠، شرح أبيات الجمل ١٨٣، معجم الشواهد ٤٨٣، معجم الشواهد ٤٨ الباء المضمومة.

(١) البيت من المنسرح نسبه جماعة منهم المبرد في الكامل ١/ ٤٤ لأُمية بن أبي الصلت أحد شعراء الجاهلية، انظر ديوانه ص ٤٢، وزعم صاعد أن البيت لرجلٍ من الخوارج، ولم يسمه؛ وقد نسبه أبو الحسن في تعليقاته على كامل المبرد ١/ ٤٤ إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفي، وذكر أن ذلك هو الصحيح عن الأصمعي والبيت من أبيات سيبويه ١/ ٤٧٩ ومن شواهد ابن عقيل ٩١، وأنشده المصنف في أوضحه ١٢٥، وشذوره ١٢٩ وانظر العمدة ١/ ١٠٨، وفي شرح العمدة ٤٦٢، وفي شواهد التوضيح ٤٤، وشرح المفصل ٧/ ١٢٦، والعيني على الخزانة ٢/ ١٨٧، وشرح التصريح ١/ ٢٠٧، ٢٠٨، والأشموني ١/ ٢٦٢. (من) اسم (يوشك)، (فر) صلة مَنْ، والعائد مستتر فيها (من منيته): متعلق بفر، (في بعض): متعلق بـ(يوافق) الآتي، (غِراته) كلام إضافي مضاف إليه جمع غِرة بكسر الغين أي: غفلة، (يوافقها): خبر يوشك، وفيها الشاهد حيث تجرد خبرها من (أن) وهذا قليل عند سيبويه، ضرورة عند جمهور البصريين، وقد اختلفت كلمة ابن مالك في كتبه عن هذا البيت والصواب أنه قليل. انظر

=

والكثير: اقترانه[1] بها نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[2] ونحو قوله:

ولو سُئِلَ النـاسُ الـتُّرابَ لأَوْشَـكُوا إذا قيـلَ هَـاتُوا أن يَمَلُّـوا فَيَمنعُـوا[3]

وندر اقتران خبر كاد، وكَرِبَ بها نحو قول عمر[4] ﷺ: ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب[5]، ونحو قول الشاعر:

=

تحقيق الكافية الشافية د/ الرصد ج١ ص١٣٤. وفي البيت شاهد آخر هو كون مضارع أوشك يعمل عمل الماضي مما يدل على أنها متصرفة بعض التصرف والله أعلم.

(١) (أي: خبر عسى وأوشك)، تقييد من الأصل.

(٢) من الآية (٨) من سورة الإسراء، وقد مرت في السادس من المرفوعات اسم كاد وأخواتها، والشاهد فيها هنا كون خبرها، أن يرحمكم مقترنًا بأن، وهذا هو الكثير.

(٣) البيت من الطويل وهو من الشواهد التي لم يعلم لها نسبة إلى قائل معين، وقد ذكره المصنف في أوضحه (١٢٣) وفي شذوره (١٢٧)، وابن عقيل (٩٠)، وأنشده ثعلب في أماليه ٢/ ٣٦٥، ولم ينسبه، والأشموني (٢٣٧)، ومجالس ثعلب ٤٣٣، وأمالي الزجاجي ١٩٧، والتصريح ١/ ٢٠٦، والأشموني والعيني عليه ١/ ٢٦١، (التراب): مفعول ثانٍ لسئل، والأول هو نائب الفاعل (الناس)، (لأوشكوا): اللام واقعة في جواب (لو) و (أوشكوا) ماضٍ واسمه، (إذا): ظرفية شرطية وشرطها (قيل)، و (هاتوا) مقول القول، وجواب إذا محذوف أي منعوه، والجملة معترضة بين معمولي أوشك، (أن يملوا) خبر أوشك، وفيه الشاهد حيث اقترن الخبر بأن، وهذا كثير كخبر عسى (فيمنعوا): معطوف على خبر أوشك ويروى (ويمنعوا)، وفي البيت شاهد آخر على مجيء (أوشك) بلفظ الماضي عاملًا عمل كاد، وفي هذا رد على أبي علي الفارسي، والأصمعي، حيث أنكرا ذلك، ذكر ذلك ابن قرقول في المطالع.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) هكذا هذا الحديث في صحيح البخاري انظر الباب ٣٦ من كتاب المواقيت، والباب ٢٦ من كتاب الأذان، والباب ٤ من كتاب صلاة الخوف برواية: (وما صليت العصر حتى كادت الشمس أن تغيب)، وانظر سنن النسائي الباب ١٠٥ من كتاب السهو، وابن حنبل ١/ ١٢٦

=

سقاها ذوو الأحلامِ سَجْلًا على الظَّما وقد كَرِبَتْ أعناقُها أن تَقَطَّعَا[1]

والكثير: تجردهما[2] منها نحو قوله تعالى[3]:

=

انظر شرح الكافية الشافية ١/ ١٣٤، والشاهد في الحديث (أن أصلي)، و (أن تغرب) حيث جاء خبر كاد مقترنًا بأن، وهذا قليل وفي هذا ردٌّ على الأندلسيين الذين خصوا اقتران خبرها بأن بالشعر، انظر شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٣٣٠ تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(١) البيت من الطويل من قصيدة لأبي زيد الأسلمي يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن المغيرة والي المدينة، وكان قد مدحه قبلًا فلم ترقه مدحته فلم يعطه، وزاد على ذلك أن أمر فعُذب بالسياط. انظر الكامل ج١ ص ١٠٩ وشرح الشذور تعليق محيي الدين ط ١٥ ص ٣٣٦، ٣٣٧ وعبادة عليه ٢/ ٧٢، ٧٣، وشرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ١/ ١٢٦، وشرح التصريح ١/ ١٠٧، والأشموني ١/ ٢٦٢، ومعجم الشواهد (العين المفتوحة)، (سقاها) ماض ومفعوله الأول، والضمير عائد إلى العروق في البيت الذي قبله:

مدحت عروقًا للندى مصت الثرى حديثًا فلم تهمم بأن تترعرعا

(ذوو الأحلام): كلام إضافي فاعل مؤخر لـ (سقا) أي: أصحاب العقول، ويروى: ذوو الأرحام، وهم الأقارب من جهة النساء (سجلًا) - بفتح السين وسكون الجيم- : الدلو العظيمة المملوءة ماء، وقيل هو ملؤها، ومفعول ثان لـ (سقا)، (على الظما) متعلق بسقا أي: العطش، وأصله الظمأ خففت الهمزة بقلبها ألفًا، (وقد) الواو للحال، وقد للتحقيق، (كربت)- بفتح الراء ونقل فيها الكسر- أخت كاد، والتاء للتأنيث، (أعناقها) كلام إضافي اسمها، (أن تقطعا): خبر كرب، وفيه الشاهد حيث اقترن خبر كرب بأن وهذا قليل، وفيه رد على سيبويه الذي لم ير اقتران خبرها بها، وأصل (تقطع): تتقطع مثل: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾.

(٢) (أي خبر كاد وكرب)، تقييد من الأصل، وفي النسختين الأصلية و (أ): تجرده.

(٣) في النسختين أ، ب سقوط: (قوله تعالى).

﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[1]، ونحو قوله:

كَـرِبَ القلـبُ مِـنْ جَـوَاهُ يـذوبُ[2] ... حـين قـال الوشَـاةُ هنـدٌ غَـضُوبُ[3]

(وربما رفع السببي بخبر عسى)، والمراد بالسببي: الظاهر المتصل بضمير اسم عسى (ففي قوله[4]):

وماذا عَسَى الحَجَّاجُ[5] يبلغُ جُهْدُه[6] ... إذا نحـن جاوزْنـا حَفِـيرَ زِيَـادِ[7]

---

(١) من الآية (٧١) من سورة البقرة، والشاهد في الآية: (يفعلون) حيث جاء خبر كاد جملة فعلية وفعلها مضارع غير مقترنة بأن وهذا هو الكثير، واسم كاد: واو الجماعة، وقوله: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ في محل نصب حال من فاعل (فذبحوها)، والرابط الواو والضمير، ومفعول (يفعلون) محذوف للعلم به أي: يفعلون الذبح وذلك لغلاء ثمنها، أو خوف الفضيحة في ظهور القاتل، انظر النسفي ط الحلبي ج١ ص ٥٥.

(٢) (خبر)، تقييد من الأصل.

(٣) البيت من الخفيف، وقد نسبه قوم إلى رجل من طيئ ولم يعينوه، وقال الأخفش إنه للكلحبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين، وهو من شواهد ابن عقيل (٩٢)، وأنشده المصنف في شذوره (١٣٠)، وفي أوضحه (١٢٦)، والأشموني (٢٩٢)، وعبادة على الشذور ٢/ ٧٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٢٦، والتصريح ١/ ٢٠٧، والصبان والعيني على الأشموني ١/ ٢٦٢.

(القلب): اسم كرب، (من جواه) متعلق بـ(يذوب) الآتي الذي هو خبر كرب، وفيه الشاهد، حيث تجرد من أن، وهذا هو الكثير، و (الجوى) شدة الوجد، (حين) متعلق بيذوب أو بكرب، (الوشاة) فاعل قال جمع واشٍ، وهو النمام الساعي بالإفساد بين الأحبة، ويروى في مكانه: العذول، وجملة قال، وفاعلها في محل جر مضاف إليه. (هند غضوب) جملة في محل نصب مقول القول، و(غضوب) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا جرى على موصوفه كما هنا.

(٤) (خبر)، تقييد من الأصل، ويعني به خبر المبتدأ مقدم، والمبتدأ المؤخر هو قوله (شذوذان).

(٥) (اسم عسى)، تقييد من الأصل.

(٦) (خبر)، تقييد من الأصل.

(٧) البيت من الطويل قاله الفرزدق حينما توعده الحجاج الثقفي فهرب من العراق إلى الشام. (وماذا): الواو على حسب ما قبلها و (ما) استفهامية مبتدأ، (ذا) موصولة خبر، أو (ماذا)كلها =

=

مبتدأ على إلغاء (ذا)، (الحجاج) اسم عسى وهو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد، قائد، داهية، سفاك خطيب، ولد سنة ٤٠هـ ونشأ في الطائف بالحجاز وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبدالملك بن مروان فكان في عديد شرطته، ثم مازال يظهر حتى قلده عبد الملك بن مروان أمر عسكره، وأمره بقتال عبدالله بن الزبير، فزحف بجيش كبير إلى الحجاز وقتله وفرق جموعه، فولاه عبدالملك مكة والمدينة والطائف ثم أضاف إليها العراق، والثورة قائمة فيه، فانصرف إلى بغداد في ثمانية أو تسعة رجال على النجائب فقمع الثورة، وثبتت له الإمارة عشرين سنة وبنى مدينة واسط بين الكوفة والبصرة، كان سفاكًا سفاحًا باتفاق معظم المؤرخين، وذكر ياقوت في معجم البلدان على لسان عبدالوهاب الثقفي أن الحجاج أول من ضرب درهمًا عليه (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وأول من بنى مدينة بعد الصحابة في الإسلام، وأول من اتخذ المحامل، مات بواسط سنة ٩٥هـ وأجري على قبره الماء، وكتب عنه كثيرون منهم إبراهيم الكيلاني، وخلدون الكناني، والمستشرق الفرنسي جان بيريه. انظر معجم البلدان ٨/ ٣٨٢ ووفيات الأعيان ١/ ١٢٣.

(يبلغ): مضارع بلغ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الحجاج على رواية نصب جهده على المفعولية، أو فاعلها جهده على رواية الرفع، والجهد بالضم: الوسع والطاقة، ويجوز فيه الفتح، وبلغ تتعدى وتلزم، والشاهد يبلغ جهده حيث جاء خبر عسى جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترنة بأن، وهذا قليل أو شاذ على رواية نصب جهده فإذا رفع كان في البيت شذوذ آخر هو: رفع خبر عسى للسببي أي: للاسم المتصل بضمير يعود إلى اسمها، وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر (ماذا) على أنها كلمة واحدة، أو في محل نصب مقول قول محذوف، والجملة من القول المحذوف ومقوله لا محل لها من الإعراب صلة (ذا) على كون ماذا كلمتين، وإنما قدر القول، لأن الإنشاء لا يصح وقوعه صلة، والعائد محذوف أي: منه، (إذا): ظرفية شرطية (نحن): فاعل لمحذوف يفسره ما بعده، وجملة جاوزنا المذكورة مفسرة، (حفير زياد): كلام إضافي مفعول جاوزنا، وهو مكان بين العراق والشام، وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية، كان أمير العراق نيابة عنه، وجواب إذا محذوف أي: فماذا عسى يبلغه الحجاج، ومعنى البيت كما في الصبان: ما الذي يرجى للحجاج أن يناله فيَّ، أحبسي أم قتلي؟ أي: لا يرجى له شيء من ذلك.

فيمن رفعه) أي: جهده (شذوذان): تجرد خبر عسى من أن، ورفعه السببي، وأما فيمن نصبه ففيه شذوذ[1] واحد وهو: الأول[2].

(و) الثاني عشر من المنصوبات: (خبر ما حمل على ليس)[3]، وتقدم بيانه، وتزاد الباء بكثرة في خبر «ما»[4] نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[5].

وبِقلة في خبر «لا» نحو:

فكُن[6] لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا عن سَوادِ بن قَاربِ[7]

---

(١) (مبتدأ)، تقييد من الأصل.

(٢) انظر شروط خبر كاد وأخواتها ومحترزات الشروط، وما شذ من ذلك في الأشموني ١/ ٢٥٨، ٢٦٤ وشرح التصريح ١/ ٢٠٣: ٢٠٦.

(٣) (أي: الذي حمل على ليس وهن أربعة)، تقييد من الأصل.

(٤) (أي الحجازية بلا خلاف، وفي خبر التميمية على الأصح)، تقييد من الأصل.

(٥) من الآية ١٣٢ من سورة الأنعام وأولها: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾، والشاهد في الآية وقوع الباء الزائدة في خبر ما كما يزعمون، وهذا كثير، وفي (يعملون) قراءتان: قرأ ابن عامر بالتاء مناسبة للاحقه وهو قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، وباقي العشرة قرءوا بالياء إسنادًا لها للغائبين مناسبة لسابقه وهو قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ انظر الجلالين والجمل عليه ٢/ ٩٣ بتصرف منهما، هذا وقد وردت (بغافل) تسع مرات في القرآن، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ١٠٩، والغفلة هي: سهو يعتري الإنسان من قلة التحفظ، وفعله كنصر والمصدر غفولًا، والاسم الغفلة، و(ما) في الآية تحتمل أن تكون حجازية وتميمية، فعلى الأول يكون (غافل) مجرورًا لفظًا منصوبًا تقديرًا خبرها، وعلى الثاني يكون مجرورًا لفظًا مرفوعًا تقديرًا خبر المبتدأ، (يعملون): صلة (ما) والعائد محذوف أي: يعملونه، ويحتمل أن تكون (ما) في قوله (عما) مصدرية وهي وما بعدها في موقع جر، ولا عائد حينئذ أي: عن عملهم، والأول أحسن، وعلى كل فالجار والمجرور (عما) متعلق باسم الفاعل: غافل.

(٦) في النسختين الأصلية، و (ب): وكن.

(٧) البيت من الطويل لسواد بن قارب الأسدي الأوسي يخاطب فيه رسول الله ﷺ. (فكن): معطوف على ما قبله بالفاء، أو هي فاء الفصيحة، أي: إذا كان الأمر كذلك إلخ، (لي) متعلق

=

(و) الثالث عشر من المنصوبات: (اسم إن وأخواتها)، وتقدم بيانها، (وإن اقترنت[1] بما المزيدة ألغيت) عن عملها، ولهذا سميت «ما» هذه[2] كافة، لكفها ما اقترن بها عن العمل (وجوبًا إلا ليت فجوازًا)؛ لأن ما عداها زال اختصاصه بالأسماء بخلافها[3]، وإنما جاز إلغاؤها وإلحاقًا لها بما عداها[4]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[5]،

=

بـ(شفيعًا) : الذي هو خبر (كن) واسمها مستتر تقديره: أنت، (يوم) مفعول فيه متعلق بـ(شفيعًا)، (ذو شفاعة) كلام إضافي اسم (لا) العاملة عمل ليس، (بمغن) الباء زائدة كما يزعمون، و (مغن) خبر لا مجرور لفظًا على الباء المحذوفة منصوب تقديرًا، وهذا هو الشاهد، حيث دخلت الباء الزائدة على خبر لا وهذا قليل، وفاعل اسم الفاعل (مغن) ضمير مستتر تقديره: هو يعود على (ذو)، (فتيلًا) هو الخيط الرفيع الذي يكون في شق النواة، وهو مفعول (مغن)، أو نائب عن المفعول المطلق أي إفناء ما، والجملة من لا ومعموليها في محل جر مضاف إليه (عن سواد) متعلق (بمغن)، (بن قارب) كلام إضافي نعت لسواد، وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى هذا الحكم بقوله:

وبعد ما وليس جر البا الخبر ... وبعد لا ونفي كان قد يجر

انظر ابن عقيل تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ٣٠٨: ٣١٠، والعيني على الخزانة ٢/ ١٤٤، ٣/ ٤١٧، والعيني على الأشموني، وكذا الصبان عليه ١/ ٢٠١، والتصريح ١/ ٢٠٢، ٢/ ٤١، ومعجم الشواهد ١/ ٥٦.

(١) في النسختين الأصلية، و(ب): قرنت.

(٢) في (ب) سقوط: هذه.

(٣) خالف في وجوب اختصاص (ليت) بالجمل الاسمية مع اقترانها بـ(ما) ابن أبي الربيع، وطاهر القزويني، فإنهما أجازا: (ليتما قام زيد)، انظر التصريح ١/ ٢٢٥.

(٤) (هذا جواب لسؤال مقدر تقديره: لم لا يجب الإهمال لعدم زوال الاختصاص)، تقييد من الأصل.

(٥) من الآية (١٠٨) من سورة الأنبياء عليهم السلام وتمامها: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، (إنما): كافة ومكفوفة، (يوحى): مضارع مبني للمجهول، (إليّ): متعلق به، (إنما) كافة ومكفوفة

=

وقوله: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[1]، وقول الشاعر:

ولكـــنما يقـــضى فـــسوف يكـــون[2]

=

(إلهكم إله واحد) متبدأ وخبره ونعته، والجملة في تأويل مصدر في موقع رفع نائب فاعل يوحى، وجملة يوحى ونائب فاعلها في محل نصب مقول القول، وجملة قل ومقولها لا محل لها من الإعراب، لأنها ابتدائية، وفي هذه الآية أسلوبا قصر. قال الشهاب: في هذه الآية قصران: الأول: قصر الصفة على الموصوف، والثاني: بالعكس، فالثاني قصر فيه الله على الوحدانية، والأول قصر فيه الوحي على الوحدانية، وقد أوحي إليه أمور كثيرة غيرها، وأجيب بأن معنى قصره عليها أنه الأصل الأصيل، وما عداه غير منظور إليه في جنبه فهو قصر ادعائي انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٤٩ بتصرف ولورش نقل حركة (إنما) إلى لام (قل) وله إمالة (يوحى)، ووقف يعقوب على (إلي) بهاء السكت. انظر البدور الزاهرة ٢٥٩، وقد وردت كلمة (يوحى) في القرآن بالبناء للمجهول ١٤ مرة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٦٣٦.

(١) من الآية (٦) من سورة الأنفال وأولها: ﴿يُجَـٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾، وتمامها: ﴿وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾، الشاهد في الآية (كأنما)، حيث كفت كأن وجوبًا عن العمل، لاقترانها بـ(ما)، ﴿يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ في محل نصب حال من الضمير المستكن في (لكارهون) أي: مشبهين بالذين يساقون بالعنف إلى القتل. انظر أبا السعود ٤/ ٦ بتصرف.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره: فوالله ما فارقتكم قاليًا لكم. وقد استشهد ابن هشام بهذا البيت في أكثر كتبه، ولم أجد أحدًا نسبه لقائل معين من شراحها، وأنشده أبو علي القالي في أماليه، ولم ينسبه أيضًا لأحد، ولكن الشنقيطي الصغير نسبه للأفوه الأودي، وبحثت في ديوان الأفوه الأودي فلم أجده فيه، والشاهد فيه (فسوف يكون)، حيث دخلت الفاء الزائدة على خبر لكن، وهذا رد على قول الأخفش رحمه الله فإنه منع ذلك. انظر رسالة الأستاذ الدكتور مصطفى النحاس تحقيق: «ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي ١/ ٤٣١، وقد استشهد شارحنا بهذا البيت على كون «ما» زائدة كافة لـ(لكن) عن العمل، وليس سديدًا بدليل

=

وقوله:

قالت(١) ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقد(٢)

=

عود الضمير في (يقضى) إلى ما، مما يدل على أنها موصول اسمي بمعنى الذي اسم لكن، وصواب التمثيل لكف (لكن) عن العمل بـ(ما): قول امرئ القيس: ولكنما أسعى لمجد مؤثل. انظر الصبان على الأشموني ١/ ٢٨٤ بتصرف، وانظر العيني على الخزانة ٢/ ٣١٥، والتصريح ١/ ٢٢٥، والهمع ١/ ١١٠، والدرر ١/ ٨٠، ومعجم الشواهد ٣٩١.

(١) في جميع نسخ المخطوطة حذف (قالت)، والوزن لا يتم إلا بها.

(٢) البيت من البسيط من قصيدة للنابغة الذبياني يعدها بعض العلماء في المعلقات، وهي من قصائده التي يعتذر فيها إلى الملك النعمان بن المنذر عما كان قد ألقي إليه من الوشايات به، انظر ديوانه ص ٢٤، وقد أنشده المصنف في القطر (٥٦)، وفي أوضحه (١٣٨)، وشذوره (١٣٨)، والأشموني ١/ ٢٨٤. فاعل (قالت) مستتر عائد إلى فتاة الحي في بيت سابق، (هذا) محتمل أن يكون في موضع رفع مبتدأ على كون (ما) كافة لليت عن العمل، وأن يكون في موضع نصب اسم (ليت) على الإعمال، وهذا هو الشاهد، (الحمام) بالرفع أو بالنصب بدل من هذا، والحمام عند العرب ذات الأطواق من نحو الفواخت والقطا والوراشين ونحوها، وعند العامة هي الدواجن فقط، (لنا): متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو خبر ليت، وليس في هذا البيت رد على القائل بوجوب الإعمال، لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون (ما) موصولة اسم ليت، و(هذا) خبر متبدأ محذوف و(الحمام) نعت هذا و (لنا) خبر ليت، والتقدير: ليت هو هذا الحمام لنا، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت، انظر التصريح ١/ ٢٢٥، وفي كلام سيبويه رد على قول المصنف في المغني: إن احتمال كون (ما) موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي: مع عدم طول الصلة، وسهل ذلك تضمنه بقاء الإعمال، انظر يس على التصريح ١/ ٢٢٥ بتصرف، (إلى حمامتنا): متعلق بمحذوف حال من (هذا) باعتباريها السابقين و(إلى) بمعنى مع، (نصفه) بالنصب والرفع كلام إضافي معطوف بأو التي بمعنى الواو على (هذا) بالاعتبارين السابقين،

=

يروى: بنصب الحمام على الإعمال، وبرفعه على الإلغاء، وخرج بالمزيدة: المصدرية والموصولة فلا يكفان عن العمل نحو: أعجبني أنما قمت[1] أي: قيامك، ونحو: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾[2][3] أي: أن الذي، بدليل:

=

والجملة من ليت ومعموليها في محل نصب مقول القول، (فقد) اسم فعل مضارع بمعنى: يكفي، أو هو اسم بمعنى كافٍ، وعلى الثاني، فالفاء فاء الفصيحة أفصحت عن شرط مقدر أي: إن حصل ذلك فهو كاف لنا، وعلى الأول فهي لتزيين اللفظ كفاء (فقط) وأصلها البناء على السكون، وكسرت هنا للضرورة انظر شرح الشذور ط١٥ ص ٣٤٣، ٣٤٤، والعيني على الأشموني ١/ ٢٨٤، والكتاب ١/ ٢٧٢، الإنصاف ٤٧٩، شرح المفصل ٨/ ٥٤، ٥٨، الخزانة ٤/ ٦٧، ومعجم الشواهد ص ١١٧.

(١) (هكذا مثل المصنف في الشرح، ودل على الخبر أعجبني السابق)، تقييد من الأصل، والجملة من أن ومعموليها فاعل (أعجب) السابق أي: أعجبني وجود قيامك، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٧٤ بتصرف.

(٢) في (أ): يحسبون، بدون همزة الاستفهام، وهذا خطأ.

(٣) الآية (٥٥) من سورة (المؤمنون).

(أيحسبون): الهمزة للإنكار الواقع واستقباحه، ويحسبون مضارع تام ناسخ وواو الجماعة فاعله، (أنما) ما اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم أن، وهذا هو الشاهد، (نمدهم) صلته، (به) متعلق بـ(نمدهم) أي: نعطيهم إياه، ونجعله مددًا لهم، (من مال) بيان لما الموصولة، وليست خبر أن كما يوهمه ظاهر اللفظ، (وبنين): معطوف على (مال)، وإنما قدم المال على البنين مع كونهم أعز منه، لعراقته فيما يناط به من الزينة والإمداد وغير ذلك، وعمومه بالنسبة إلى الأفراد والأوقات فإنه زينة وممد لكل أحد من الآباء، والبنين في كل وقت وحين، وأما البنون فزينتهم وإمدادهم إنما يكون بالنسبة إلى من بلغ مبلغ الأبوة، ولأن المال مناط لبقاء النفس، والبنين لبقاء النوع؛ ولأن الحاجة إليه أمس من الحاجة إليهم، ولأنه أقدم منهم في الوجود، ولأنه زينة بدونهم من غير

=

عود الضمير في «به» إليها[1]، وقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَـٰحِرٍ﴾[2]، يحتملهما[3] أي: إن صنعهم، أو إن الذي صنعوه كيد ساحر، وليس لك أن تقدرها كافة؛ لأن ذلك يوجب نصب كيد[4]،

=. عكس، فإن من له بنون بلا مال فهو في ضيق حال ونكال، وخبر (أن) قوله تعالى في الآية ٥٦: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ على حذف الراجع إلى الاسم أي: أيحسبون أن الذي نمدهم به من المال والبنين نسارع به لهم فيما فيه خيرهم وإكرامهم. انظر أبا السعود ٥/ ٢٢٥، ٦/ ١٣٩ بتصرف، والجملة من (أن) ومعموليها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (أيحسبون) والله أعلم.

(١) (أي إلى (ما) والضمير لا يعود إلا على اسم)، تقييد من الأصل.

(٢) من الآية (٦٩) من سورة طه، (إن) حرف توكيد ونصب وتعليل لقوله تعالى: ﴿تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟﴾ و (ما) إما موصولة، أو موصوفة مبنية على السكون في محل نصب أي: إن الذي صنعوه، أو إن شيئًا صنعوه، وذكر شارحنا أنه يجوز كونها حرفًا مصدريًّا وعليه فلا عائد لها (صنعوا): لا محل لها من الإعراب على كون ما موصولة، أو مصدرية، وهي وما في تأويل مصدر في محل نصب اسم إن أي: إن صنعهم، وعلى كون (ما) موصوفة تكون جملة (صنعوا) في محل نصب نعت لما، (كيد) قرئ برفعه وبنصبه فعلى رفعه يكون خبر إن على الاحتمالات السابق ذكرها في ما، وعلى نصبه يكون مفعول صنعوا وعليه فتكون (ما) كافة لـ(إن) عن العمل، ورفض شارحنا كون (ما) في الآية كافة بناء على اطلاعه على قراءة نصب كيد، وقد ذكرها أبو السعود في تفسيره ٦/ ٢٨، ٢٩. وإنما نكر كيد للتوصل به إلى تنكير ما أضيف إليه للتحقير أي: كيد جنس الساحر، (ساحر) مضاف إليه وهذه قراءة العشرة غير أبي عمرو ويعقوب وخلف، وأما الثلاثة فقد قرءوا (سحر) بكسر السين وسكون الحاء. انظر البدور الزاهرة ٢٥٠ بتصرف، وعلى هذه القراءة تكون الإضافة للبيان كما في علم فقه، أو على معنى ذي سحر، أو على تسمية الساحر سحرًا مبالغة.

(٣) في (ب): يحتملها، وهو خطأ.

(٤) ما ذكره الشارح عن حكم اقتران إن وأخواتها بـ(ما) منقول بتصرف من شرح الشذور مع تقديم وتأخير وحذف وزيادة، فانظره على هامش عبادة ٢/ ٧٤، ٧٥، قال ابن مالك عن هذا الحكم:

ووصل ما بذي الحروف مبطل ... إعمالها وقد يبقّى العمل

=

(ويخفف[1] ذو النون منها) أي: من إن وأخواتها، (فتلغى لكن وجوبًا) نحو: (وَلَكِنِ اللهَ قَتَلَهُمْ)[2] في قراءة من خففها، لزوال اختصاصها بالأسماء بدليل قوله تعالى ﴿وَلَـٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾[3]، وأجاز يونس[4] والأخفش[5] إعمالها قياسًا (و) تلغى (إن غالبًا) نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾[6]،

=

وظاهر كلامه أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفَّتها عن العمل، وقد تعمل قليلًا وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي وابن السراج، وحكى الأخفش والكسائي: إنما زيدًا قائم، والصحيح المذهب الأول، وهو: أنه لا يعمل منها مع (ما) إلا (ليت)، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ. انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٠٤، ١٠٥ بتصرف، ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

(١) في (أ): وتخفف، والصواب ما أثبته.

(٢) من الآية (١٧) من سورة الأنفال روي في سبب نزول هذه الآية: أن المؤمنين لما انصرفوا من بدر أخذوا يتفاخرون يقولون: قتلت، وأسرت وفعلت وتركت، فنزلت هذه الآية. انظر أبا السعود ٤/ ١٣، وفي الآية قراءاتان الأولى: لابن عامر الشامي وخلف وأبي عمرو ويعقوب بتخفيف نون (ولكن) وكسرها في قوله ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، (ولكن الله رمى)، وهذه هي الشاهد من الآية، حيث أهملت (لكن) لزوال اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، ومن ثم رفع لفظ الجلالة بعدها على الابتداء، وخبره (قتلهم)، (رمى)، والقراءة الثانية لغير المذكورين بتشديد نون (ولكن) وفتحها في الموضعين على أنها أخت إن واسمها لفظ الجلالة وخبرها هما: (قتلهم)، (رمى)، (ولكن) على القراءتين للاستدراك إلا أن الواو على القراءة الأولى عاطفة وعلى الثانية حالية والله أعلم. انظر البدور الزاهرة ص ١٥٧.

(٣) من الآية (١٠١) من سورة هود عليه السلام، والشاهد فيها تخفيف (لكن) وإهمالها عن العمل وجوبًا، لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، ومن ثم جاءت بعدها الفعلية ﴿ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، وإنما ظلموا أنفسهم بأن جعلوها عرضة للهلاك باقتراف ما يوجبه. انظر أبا السعود ٤/ ٢٤٠، والواو في (ولكن): عاطفة جملة فعلية على مثلها، و (لكن) حرف استدراك، ولورش تغليظ لام (ظلموا) لكونها مفتوحة بعد حرف مطبق هو الظاء.

(٤) سبق التعريف به.

(٥)سبق التعريف به.

(٦) من الآية (٣٢) من سورة يس وتمامها: ﴿لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ الواو للاستئناف أو للعطف (إن) على قراءة تخفيف (لما) مخففة من الثقيلة وهي مهملة غالبًا، وهذا هو الشاهد من الآية، فـ(كل) مبتدأ والتنوين عوض عن المفرد المضاف إليه وخبر المبتدأ، (جميع) واللام في (لما) فارقة بين (إنْ)

=

﴿إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]، ولزوال اختصاصها بالأسماء، وإنما أعملت قليلًا، استصحابًا لما كان[2] قبل تخفيفها نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3]، في قراءة من نصب، (ويغلب معها):

=

النافية (وإنْ) المخففة من الثقيلة، و(ما) صلة لما يزعمون أي: وإن كلهم لمجموعون، وتخفيف (لما) هو قراءة العشرة إلا ابن عامر وعاصمًا وحمزة وابن الجماز أحد راويي أبي جعفر، وأما هم فقد قرءوا بتشديد (لما) فتتخرج الآية على أن (إن) نافية بمعنى ما، و(كل) مبتدأ و(جميع) خبره، و(لما) بمعنى إلا أي: ما كلهم إلا مجموعون لدينا ومحصل القراءتين واحد؛ لأنه على تخفيف (لما) التأكيد حاصل بـ(إن) المخففة واسمية الجملة، وعلى تثقيلها فالتوكيد حاصل بالقصر واسمية الجملة، انظر القراءتين العشريتين في البدور الزاهرة ص ٣٢٣، وصلة هذه الآية بما قبلها أنها بيان لرجوع الكل إلى المحشر بعد بيان عدم الرجوع إلى الدنيا. انظر أبا السعود ٧/ ١٦٦ بتصرف.

(١) الآية (٤) من سورة الطارق (لما) فيها قراءتان عشريتان: تشديد ميمها لأبي جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة، والثانية، التخفيف للباقين وهي الشاهد وقد مر توجيه (إن) على القراءتين في آية يس السابقة، و (كل) على القراءتين مبتدأ مضاف إلى نفس خبره- على القراءتين- جملة: ﴿عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ أي مهيمن ورقيب وهو الله عز وجل كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾، وقيل هو من يحفظ عملها ويحصي عليها ما تكسب من خير وشر كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝ كِرَامًا﴾ الآية، وجوز أبو السعود في تفسيره ٩/ ١٤٠، ١٤١ كونَ (إن) عاملة واسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها ما بعدها، أي: إن الشأن كل نفس لعليها حافظ، والأحسن أنها مهملة؛ لأن هذا هو الكثير الغالب؛ ولأنه لا يلجأ إلى تقدير ضمير الشأن إلا في أضيق الحدود كما ذكر ذلك المصنف في المغني في مبحث أن، ولا مجال هنا يقتضي ذلك، وانظر القراءتين في البدور الزاهرة ص ٤٠٨، وقوله: (إن كل نفس ... إلخ) جواب للقسم، وما بينهما اعتراض جيء به لما ذكر من تأكيد فخامة المقسم به المستتبع لتأكيد مضمون الجملة المقسم عليها، والله أعلم.

(٢) في (أ) سقطت: كان.

(٣) من الآية (١١١) من سورة هود عليه السلام وتمامها: ﴿رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. في قوله (وإن)، و (لما) أربع قراءات عشرية الأولى: تخفيفهما لنافع وابن كثير، والثانية: تشديدهما لابن عامر وحفص وحمزة وأبي جعفر، والثالثة: تشديد إنَّ وتخفيف لما لأبي عمرو والكسائي

=

=

ويعقوب وخلف، والرابعة: بالعكس وهي لشعبة عن عاصم. انظر البدور الزاهرة ص ١٩٥ بتصرف، وإليك توجيه هذه القراءات: أما على قراءة تشديد (إنَّ) و (لما): فعلى أن (إن) ناصبة رافعة واسمها (كلًّا)، وأما (لما) فقد اضطرب رأي المفسرين والنحويين فيها حتى قال الكسائي: ليس لي بتشديد (لما) علم، وقال بعضهم: إنها مركبة من اللام الداخلة في خبر إن، ومن (من) الجارة، و(ما) الموصولة أو الموصوفة المراد بها هنا من يعقل، وعليه فالجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن، وجملة (ليوفينهم) مع القسم المحذوف صلة أو صفة لـ(ما)، وقيل: إن (لما) مصدر: لممت الشيء بمعنى جمعته، وأصلها منونة، ولكن حذف التنوين منها عند الوقف ثم أجري الوصل مجرى الوقف في حذف التنوين، أو أنها مصدر لممت، جاء على فَعْلى - كالدعوى - فالألف للتأنيث فمنع الصرف، قالوا: ويؤيد أنها مصدر (لممت) قراءة الزهري وسليمان بن أرقم (لـمـًّا) بالتنوين والمعنى على هذا: وإن كلًّا ملمومين أي مجموعين والله ليوفينهم إلخ.. وقال صاحب الإيجاز إن (لما) حينية، وقد دخل في الكلام اختصار كأنه قيل: وإن كلًّا لما بعثوا ليوفينهم ربك أعمالهم، وهذه الآراء وإن أخذ بها جمهور المفسرين لم يسترح لها المحققون من النحويين واستضعفوها (انظر المغني في «لما»). واختار ابن الحاجب أن (لما) جازمة حذف مجزومها، والتقدير لما يهملوا، أو لما يُتركوا، ووافقه ابن هشام في المغني إلا أنه خالفه في تقدير المحذوف قال: وفي تقديره نظر والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أي: أنهم إلى الآن لم يوفوها، وسيوفونها ووجه رجحانه أمران: أحدهما أن بعده (ليوفينهم) وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع. والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت، والإهمال: (وهو ما قدره ابن الحاجب) غير متوقع الثبوت وأما من قرأ بتخفيف (إن) وتشديد (لما) مع نصب (كلًّا) فتحتمل (إن) وجهين أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، وعملت استصحابًا للأصل، ويكون في (لما) الأوجه المذكورة في القراءة السابقة وهذا هو الشاهد من الآية، والثاني: أن تكون (إن) نافية و (كلًّا) مفعول بإضمار أرى، و (لما) بمعنى إلا، وأما من قرأ بتشديد (إن) وتخفيف (لما) فـ(إن) على أصلها من نصب الاسم ورفع الخبر، وأما (لما) بالتخفيف فاللام للابتداء و (ما) صلة كما يزعمون للفصل بين لام الابتداء ولام جواب القسم، أو (ما) موصولة خبر إن والتقدير: وإن كلًّا للذين والله ليوفينهم، وقيل (ما) نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله وهو جملة القسم مُقامه أي: وإن كلًّا لخلق مقول فيهم: والله ليوفينهم، ولا داعي لتقدير قول محذوف لأن المنظور إليه إنما هو جملة جواب القسم وهي خبرية، وإنما سيق القسم لمجرد التوكيد كما في المغني،

=

حال[1] كونها (مهملة اللام) الابتدائية[2] فارقة بينها وبين إن[3] النافية؛ ليرتفع اللبس[4] وخرج بيغلب: ما لو أغنى عن اللام قرينة لفظية، أو معنوية فلا يؤتى باللام، واللفظية نحو؛ إن زيدٌ لن[5] يقوم، والمعنوية نحو قوله:

أَنا ابـنُ أُبَـاةِ الـضَّيْمِ مِـنْ آلِ مَالِـكٍ ... وإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الـمَعَادِنِ[6]

=

أما قراءة من خفف (إن) و (لما) مع نصب (كلًّا) ففيها إعمال (إن) المخففة استصحابًا للأصل، ويكون في (لما) المخففة ما ذكر آنفًا، وقرأ أبيٌّ (وإنْ كلٌّ لـمَّا ليوفينهم) بتخفيف (إن) ورفع (كل) وتشديد (لما) فتتخرج على أن (إن) نافية و (كل) متبدأ و (لما) بمعنى (إلا)، قال الزمخشري: وقراءة عبدالله مفسرة لها: «وإن كل إلا ليوفينهم» والله أعلم. انظر الموضح في الدراسات اللغوية ص ٥٢: ٥٥ بتصرف، وأبا السعود ٤/ ٢٤٤، والجمل على الجلالين ٢/ ٤٢٦، ٤٢٧ نقلًا عن السمين، وفاعل «ليوفينهم»: «ربك»، وقوله (أعمالهم) كلام إضافي مفعول «ليوفينهم» الثاني.

(١) في النسختين الأصلية و(ب) حالة، وكلاهما جائز إلا أن التذكير أولى.

(٢) اختلف النحاة في اللام الواقعة بعد إن المخففة المهملة هل هي فارقة، أو لام أخرى اجتلبت للفرق؟ بكل قيل. انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٠، ٣٨١ تعليق الشيخ محمد محيي الدين.

(٣) في (أ) سقطت: إن.

(٤) (لأنها بالتخفيف صارت بصورة النافية فجيء بعدها باللام لذلك)، تقييد من الأصل.

(٥) (الإتيان باللام لنفي الخبر وقد حصل بلن)، تقييد من الأصل.

(٦) البيت من الطويل للطرماح وهو الحكم بن حكيم بن نفر الطائي وكنيته (أبو نفر) انظر ديوانه ص ١٧٣ وشرح ابن عقيل تحقيق محيي الدين ١/ ٣٧٩، ٣٨٠. (أنا ابن أباة الضيم): يروى في مكانها (ونحن أباة الضيم) أي: رافضو الظلم، (من آل مالك) معلق بمحذوف خبر ثان للمبتدأ أو بمحذوف حال من الخبر، (مالك) مبتدأ صرف على إرادة الحي خبره جملة (كانت كرام المعادن) أي: طيبة الأصول، والرابط اسم كان العائد إلى (مالك) باعتبار القبيلة، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة الابتدائية في صدر البيت، والشاهد (كانت)، حيث ترك اللام بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة عند إهمالها، وذلك اعتمادًا على السياق؛ لأن المقام مقام مدح وافتخار فالقرينة هنا معنوية وإلى هذا الحكم أشار ابن مالك بقوله:

وربـما اسـتُغنِيَ عنهـا إن بـدا ... مـا نـاطقٌ أرادهُ مُعتمِـدا

=

لأن غرضه: إثبات الكرم لا نفيه، (و) يغلب (كون الفعل التالي لها: ناسخًا) نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[1]، و﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[2]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[3]،

=

وانظر شرح العمدة ٨٢، وشواهد التوضيح ٥١، وشرح التسهيل ١ ورقة ٧٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٥٧، وتعليق الفرائد ١/ ١١٢٥، والجنى الداني ١٣٤ وشرح التصريح ١/ ٢٣١، والأشموني ١/ ٢٨٩، والعيني على الخزانة ٢/ ٢٧٦.

(١) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة، والشاهد في الآية كون (إن) مخففة من الثقيلة مهملة داخلة على جملة فعلية فعلها ماض ناقص ناسخ، وهذا هو الأكثر، واسم (كانت) راجع إلى التحويلة، أو الجعلة، أو القبلة، (لكبيرة) اللام فارقة بين إن المخففة وإن النافية، و(كبيرة) خبر (كانت) أي: ثقيلة شاقة. انظر النسفي ط الحلبي ١/ ٨٠ بتصرف. ويرى الكوفيون أن اللام هنا بمعنى إلا و (إن) نافية، والأحسن الأول، ومحصل المذهبين واحد لأن الجملة مؤكدة عليهما معًا وإن اختلفت وسيلة التوكيد كما وضحت ذلك في آية يس، ولورش ترقيق راء (لكبيرة)؛ لوقوعها بعد ياء ساكنة، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال من (القبلة)، والرابط الواو والضمير المستتر في (كانت).

(٢) من الآية (٥٦) من سورة الصافات وأولها: (قال تالله)، (إن) مخففة، أو نافية على خلاف بين البصريين والكوفيين كما مر في الآية السابقة، (كدت) أي: قاربت وهي كاد واسمها، (لتردين) أي: لتهلكني بإغوائك، واللام فارقة أو بمعنى (إلا) ترتيبًا على الخلاف السابق في (إن)، والجملة من كاد واسمها وخبرها (تردين) لا محل لها من الإعراب جواب القسم (تالله)، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مفعول (قال). انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٥٣٧ بتصرف، وشاهد الشارح من الآية كما في الآية السابقة، وقوله (لتردين) فيه ثلاث قراءات عشرية: إثبات ياء المتكلم وصلًا ووقفًا ليعقوب وهذا على الأصل، والثانية: إثباتها وصلًا لا وقفًا لورش عن نافع اجتزاء بكسرة النون عن ياء المتكلم، والثالثة حذفها وصلًا ووقفًا لباقي العشرة. انظر البدور الزاهرة ص ٣٢٦ بتصرف.

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف وأولها: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾، (وإن) الواو عاطفة، (إن) مخففة من الثقيلة مهملة وهذا هو الكثير فيها لعدم اختصاصها بالجملة الاسمية، وقد دخلت هنا على جملة فعلية ماضوية ناسخة، وهذا هو أكثر حالاتها وهو الشاهد من الآية؛ لأن وجد كعلم تنصب اثنين أولهما: (أكثرهم)، وثانيهما: (فاسقين)، وزعم الزمخشري أن (إن) هنا عاملة، وأن اسمها ضمير الشأن محذوف، وادعى أبو البقاء أنها عاملة، لكنه لم يقدر اسمها

=

أما وقوع غير الناسخ بعدها فقليل، والأكثر فيه: كونه ماضيًا نحو:

شَـلَّتْ يَمِينُـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَـمُـسْلِمًا   حَلَّـتْ عَلَيْـكَ عُقُوبـةُ الـمُتَعَمِّدِ(١)

ومثال المضارع نحو قوله(٢): (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه)(٣)،

=

ضمير الشأن بل قدره و(إنا)، انظر الجمل على الجلالين ٢/ ١٧١، وهي دعوى مفتقرة إلى الدليل، وزعم الكوفيون أنها نافية بناء على أن اللام في قوله: (لفاسقين) بمعنى (إلا) وقد مر ذكر ذلك، والجملة من (وجد) ومعموليها معطوفة على ما قبلها، وهو قوله وما وجدنا، وعلى رأي الزمخشري وأبي البقاء تكون في محل رفع خبر إن غير محتاجة إلى رابط على رأي الزمخشري، ورابطها (نا) في وجدنا عند أبي البقاء، وعلى رأيها تكون إن ومعموليها في محل نصب حال من فاعل وجدنا، والرابط الواو والضمير والله أعلم.

(١) البيت من الكامل لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب ﷺ وكانت من المهاجرات ترثي زوجها الزبير بن العوام ﷺ، وتدعو على عمرو بن جُرموز قاتله، وقد استشهد بهذا البيت ابن مالك في شرح التسهيل الورقة ٧٠ وروايته: (ثكلتك أمك)، وانظر المحتسب ٢/ ٢٥٥، وشرح المفصل ٨/ ٧١، ٧٢، ٧٦، والإنصاف ٦٤١، والعيني على الخزانة ٢/ ٢٧٨، وشرح التصريح ١/ ٢٣١، والأشموني ١/ ٢٩٠، ومعجم الشواهد ١٢٥، (شلت) بفتح الشين إخبار، ومعناه الدعاء، وفي «العباب» يقال: شلت يمينه تشل، وشلت على ما لم يسم فاعله لغة رديئة وهو من باب فرح، (يمينك) كلام إضافي فاعله، والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير، ويروى (تالله ربك)، و (ثكلتك أمك)، و (هبلتك أمك)، (إن قتلت لمسلمًا) إن مخففة من الثقيلة مهملة، (قتلت): ماض وفاعله، (لمسلما) اللام ابتدائية فارقة أو هي لام أخرى، (مسلمًا) مفعول قتل، والشاهد دخول إن المخففة على ماض غير ناسخ وهذا شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش وعدّه شارحنا قليلًا (حلت) أي نزلت، ويروى (وجبت)، و (عليك) متعلق بحل أو وجب (عقوبة المتعمد): كلام إضافي فاعل: قال ابن مالك في ألفيته عن هذا الحكم.

والفعـل إن لم يـكُ ناسـخًا فـلا   تلغيـه غالبًـا بـإن ذي موصـلا

(٢) في (ب) سقوط: قوله.

(٣) من أقوال العرب انظر ابن عقيل تعليق الشيخ محيي الدين ١/ ٣٨٢، والمغني مبحث (إن)، وعبادة على الشذور ٢/ ٧٦، والأشموني والصبان عليه ١/ ٢٩٠، والشاهد دخول (إنْ) المخففة على مضارع غير ناسخ وهو يزين ويشين، وهذا قليل جدًا، وجوز القياس عليه الأخفش والكوفيون لكن مع

=

(ويجب استتار اسم أن) المفتوحة[1]، (وكون خبرها جملة) إما: فعلية كالأمثلة الآتية، أو اسمية نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] أي: أنه، أي الشأن الحمد لله، فعلم: أنه يجب بقاء عملها، وكون اسمها ضميرًا محذوفًا[3]، وأن يكون بمعنى: الشأن، وربما جاء اسمها مصرحًا به في الشعر غير ضمير الشأن فيأتي خبرها حينئذ مفردًا، أو جملة، وقد اجتمعا في قوله:

=

مراعاة أن الأخفش يرى كون اللام فارقة، والكوفيين، يرونها بمعنى (إلا) وهذا على الخلاف في «إن» مخففة؟ أم نافية؟ وفاعل (يزين) قوله: (نفسك)، وفاعل (يشين) الضمير المنفصل: هي، والهاء للسكت، وكاف يزينك ويشينك مفعول به مقدم وجوبًا، وبين يزين ويشين طباق وجناس غير تام والله أعلم، والواو في (وإن) عاطفة جملة فعلية على مثلها.

(١) (المخففة) تقييد من الأصل.

(٢) من الآية (١٠) من سورة يونس عليه السلام وأولها: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾، ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾ أي: خاتمة دعائهم، والواو عاطفة جملة اسمية على مثلها، و (آخر دعواهم) كلام إضافي مبتدأ، ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أي: أن يقولوا ذلك نعتًا له عز وجل بصفات الإكرام إثر نعته تعالى بصفات الجلال أي: دعاؤهم منحصر فيما ذكر؛ إذ ليس لهم مطلب مترتب حتى ينظموه في سلك الدعاء، (أن) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن محذوف أي أنه، وخبرها الجملة الاسمية ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وهذا هو الشاهد، والمصدر المنسبك من أن ومعموليها في موضع رفع خبر المبتدأ، (وآخر)، وقرئ شذوذا (أنَّ الحمدَ لله) بتشديد أن ونصب الحمد اسمها والخبر (لله) المنعوت برب العالمين، والمصدر كذلك خبر المبتدأ، وهذا يرشح قراءة التخفيف خلافًا لمن يزعم أن (أن) في الآية مفسرة؛ لأنها لم تسبق بجملة، ولعل توسيط ذكر تحيتهم بين الدعاء والخاتمة للتوصل إلى ختم الحكاية بالتحميد تبركًا مع أن التحية ليست بأجنبية على الإطلاق. انظر أبا السعود ٤/ ١٢٤ بتصرف.

(٣) قوله: (وكون اسمها ضميرًا محذوفًا أشار به إلى أن في عبارة المصنف تسمحًا، وهو إطلاق الاستتار على الحذف)، تقييد من الأصل.

بأنْـــكَ ربيـــعٌ وغَيـــث مرِيـــع وأَنْـــكَ هنـــاك تكـــون الثِّمـــالا[1]

(و) يجب (كون الفعل بعدها)[2] وفي نسخة: كون الفعل معها (دعائيًّا) نحو: «والخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عليها»[3] في قراءة من خفف (أنْ) وكسر الضاد أي:

---

(١) البيت من المتقارب قالته جنوب أخت عمرو ذي الكلب، وعزاه بعضهم لعمرة بنت العجلان. (بأنك ربيع): أي بكونك ربيعًا، والجار والمجرور متعلق بعلم في بيت سابق، (وغيث): معطوف على ربيع وهو المطر الذي يأتي عند شدة احتياج الناس إليه، (مريع): بفتح الميم وكسر الراء، مخصب، ومنه: أرض مريعة، وهي نعت لـ(غيث)، (وأنك): معطوف على بأنك عطف مصدر مؤول على مثله، (هناك) اسم إشارة للمكان المتوسط متعلق بتكون، (تكون الثمالا): جملة في محل رفع خبر أنْ، والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث، والشاهد في البيت: بأنك ربيع، وأنك هناك تكون الثمالا، حيث جاء اسم أن المخففة من الثقيلة ضمير مخاطب لا ضمير شأن، وأخبر عنها تارة بمفرد: (ربيع)، وأخرى بجملة: (تكون الثمالا)، وهذا قليل أو ضرورة. انظر زهر الآداب ٧٩٥، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ٨٤، وانظر معاني القرآن ٢/ ٩٠، وشرح المفصل ٨/ ٧٥، والعيني على الخزانة ٢/ ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٣٢، واللسان مادة (أنن) من غير عزو، وتحقيق الكافية الشافية للدكتور الرصد ج١ ص ١٥٢، وحماسة ابن الشجري ٧٣، والجامع الصغير للمصنف ص ٦٤ ت.د/ الهرميل، والسراج المنير ورقة ٣٣٦.

(٢) في الأصل: (منها)، والصواب ما أثبته.

(٣) من الآية (٩) من سورة النور وتمامها: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في هذه الآية تسع قراءات: اثنتان في قوله: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ وهما: النصب، وقرأ به حفص عن عاصم فيتأول على أنه معطوف على (أربع شهادات) في الآية السابقة لها، وقرأ باقي العشرة برفع (والخامسةُ) على أنه متبدأ، واثنتان في (أن) إحداهما: تثقيلها للعشرة غير نافع ويعقوب، وعلى هذه القراءة فقوله: (غضب الله) كلام إضافي اسم أن، و (عليها) خبرها، وجملة أن واسمها وخبرها في تأويل مصدر في موقع رفع خبر المبتدأ عند من رفع (والخامسة)، وفي موقع جر بحرف جر محذوف أي: يكون غضب الله عليها، والثانية «أن» بالتخفيف لنافع ويعقوب إلا أن نافعًا كسر ضاد (غضب) وفتح باءها، ورفع لفظ الجلالة فتتخرج على كون أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوفًا أي: أنه، والخبر جملة: (غضب الله عليها) وهي جملة دعائية، وهذا هو الشاهد، ويكون موقع المصدر المؤول رفعًا، أو جرًّا كما أسلفت في قراءة جمهور العشرة، وأما يعقوب فقد قرأ برفع غضب وفتح ضادها وجر لفظ الجلالة، فتتخرج على أن (أن) مخففة من الثقيلة أيضًا وفيها ضمير شأن محذوف، وخبرها الجملة الاسمية: (غضب الله عليها)، كآية يونس السابقة، وفي موقع المصدر المؤول ما ذكر قبلًا، ومعلوم أن قوله: (غضب) فيه ثلاث قراءات: كسر الضاد وفتح الباء لنافع، =

أنه، أي الشأن: غَضِب الله عليها[1] (أو جامدًا) نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[2]، (أو مفعولًا بتنفيس) إما: بالسين نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[3] أو بسوف كقوله:

واعْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُه ... أنْ سوف يأتِي كُلُّ ما قُدِرا[4]

=

سبق ذكره، وفي لفظ الجلالة (الله) قراءتان: الرفع على قراءة نافع، والخفض على قراءة باقي العشرة سواء منهم من رفع غضب، أو نصبه، وقد مر ذلك بالتفصيل فتحصل أن في الآية تسع قراءات باعتبار الكلمات الأربع. انظر البدور الزاهرة ص ٢٧٠ بتصرف. وتخصيص الغضب بجانب المرأة للتغليظ عليها لما أنها مادة الفجور، ولأن النساء كثيرًا ما يستعملن اللعن، فربما يجترئن على التفوه به لسقوط وقعه على قلوبهن بخلاف غضبه تعالى. انظر أبا السعود ٦/ ١٥٩.

(١) ذكر الشارح مثالًا للفعل الدعائي بشر ولم يذكر الدعاء بخير وشاهده قوله تعالى في سورة النمل: ﴿نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾.

(٢) من الآية (٣٩) من سورة النجم، (وأن) الواو عاطفة جملة اسمية على مثلها، (أن) مخففة من الثقيلة كما في الآية السابقة عليها واسمها ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها (ليس للإنسان إلا ما سعى)، وليست في حاجة إلى رابط، لأنها نفس المبتدأ في المعنى، والجملة من أن المخففة ومعموليها معطوفة على ما قبلها، والشاهد كون خبر (أن) مبدوءًا بفعل جامد، وهذه الآية بيان لعدم انتفاع الإنسان بعمل غيره من حيث جلب النفع إليه إثر بيان عدم انتفاعه به من حيث دفع الضرر عنه، وأما شفاعة الأنبياء عليهم السلام واستغفار الملائكة عليهم السلام، ودعاء الأحياء للأموات وصدقتهم عنهم وغير ذلك مما لا يكاد يحصى من الأمور النافعة للإنسان مع أنها ليست من عمله قطعًا، فحيث كان مناط منفعته كل منها عمله الذي هو الإيمان والصلاح، ولم يكن لشيء منها نفع ما بدونه جُعل النافع نفس عمله، وإن كان بانضمام عمل غيره إليه. انظر أبا السعود ٨/ ١٦٣، ١٦٤.

(٣) من الآية (٢٠) من سورة المزمل عليه الصلاة والسلام: فاعل (علم) مستتر عائد إلى الله عز وجل، والجملة استئناف مبين لحكمة أخرى داعية إلى الترخيص والتخفيف. انظر أبا السعود ٩/ ٥٣، و(أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها جملة: ﴿سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾، وقد فصلت عن أن بحرف التنفيس السين وهو أحد الفواصل التي سيذكرها الشارح وهو شاهده من الآية، وإنما وجب الفصل؛ لكون الخبر جملة فعلية فعلها غير جامد ولا دعائي، والجملة من (أن) ومعموليها سادة مسد مفعولي (علم) والله أعلم.

(٤) البيت من الكامل، وقد أنشده أبو علي، ولم يعزه إلى قائل معين، وهو من شواهد الأشموني (٢٨٢) وابن عقيل (١٠٦)، وانظر شرح الشذور (ط ١٥ ص ٣٤٧)، ومعجم الشواهد (الراء المفتوحة) والعيني على

=

(أو بنفي) نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾(١) ونحو: ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ﴾(٢) ونحو: ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾(٣)، (أو قد) نحو: ﴿وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا﴾(٤)

=

الخزانة ٢/ ٣١٣، والأشموني ١/ ٢٩٢، ومعاهد التنصيص للعباسي ١/ ١٢٨، وعبادة على الشذور ٢/ ٧٨. (فعلم المرء ينفعه): جملة اسمية معترضة بين اعلم ومعموليها، والفاء هي التي ميزتها من الحالية كما في العيني، (يأتي كل ما قدرا) جملة في محل رفع خبر (أن) المخففة وقد فصلت عنها بحرف التنفيس سوف، وهذا هو الشاهد، والجملة من (أن) ومعموليها سد مسد مفعولي (واعلم).

(١) من الآية (٧١) من سورة المائدة، (وحسبوا): هي هنا يقينية بدليل قراءة رفع تكون، (أن لا تكون) في تكون قراءتان الرفع لحمزة والكسائي وأبي عمرو ويعقوب وخلف العاشر، وعليها فـ(أن) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وتكون مضارع تام فاعله فتنة أي تحدث، أو تقع، والجملة في محل رفع خبر أن، وفصل بينها وبين اسمها بحرف النفي (لا) لكون الفعل غير دعائي ولا جامد، وهذا هو الشاهد، وقرأ الباقون بنصب تكون بـ(أن)، ولا نافية غير عاملة، وعلى كل فالمصدر المؤول من أن ومنصوبها أو أن ومعموليها ساد مسد مفعول (وحسبوا)، انظر القراءتين في البدور الزاهرة ص ١٤٧ بتصرف والمعنى: حسب بنو إسرائيل أن لا يصيبهم من الله تعالى بما أتوا من الداهية الدهياء، والخطة الشنعاء بلاء وعذاب. انظر أبا السعود ٣/ ٦٤ بتصرف.

(٢) الآية (٥) من سورة البلد، (أيحسب): فيها قراءتان: فتح السين للشامي وعاصم وحمزة وأبي جعفر، وكسرها للباقين. انظر البدور الزاهرة ص ٤١١، وفاعل أيحسب مستتر عائد إلى الإنسان والمراد منهم هنا إلى بعض الكفار الذين كان يكابد منهم النبي ﷺ كالوليد بن المغيرة وأضرابه، وقيل هو أبو الأشد بن كلدة الجمحي وكان شديد القوة مغترًّا بقوته، أي: أيظن هذا المارد المُستضعِف للمؤمنين، ﴿أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ﴾: لن يقدر ناصب ومنصوب، ولورش ترقيق راء يقدر وفاعلها (أحد)، و(عليه) متعلق بيقدر، والجملة في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة، وفصلت بحرف النفي (لن) وهذا هو الشاهد، والمصدر المؤول ساد مسد مفعولي (أيحسب). انظر أبا السعود ٩/ ١٦١ بتصرف.

(٣) الآية (٧) من سورة البلد، والشاهد فيها فصل (أن) عن خبرها بحرف النفي (لم) أي: أيحسب أن لم يره أحد حين كان ينفق، وأنه تعالى لا يسأله عنه ولا يجازيه عليه. انظر المرجع السابق.

(٤) من الآية (١١٣) من سورة المائدة، (وتعلم) معطوف على تأكل عطف منصوب على مثله أي: علمًا يقينيًّا لا تحوم حوله شائبة شبهة أصلًا، وقرئ شاذًّا (ليُعلم) بالبناء للمجهول، وعليه فالفعل

=

(أو لو)[1] نحو: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾[2]، وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله:

علمــــوا أن يؤملــــون فجــــادوا قبــل أن يــسألوا بــأعظم ســؤل[3]

= منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام التعليل المتعلقة بقوله: (وتطمئن)، (قد صدقتنا): جملة فعلية مفصولة بقد في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة وهذا هو الشاهد، أي: وتعلم أنه قد صدقتنا في دعوى النبوة، وأن الله يجيب دعوتنا، وأنا كنا عالمين بذلك من قبل. انظر المرجع السابق ٣/ ٩٧ بتصرف. والخطاب في الآية لعيسى عليه السلام، والجملة من أن ومعموليها سادة مسد مفعولي (ونعلم)، أو في محل رفع نائب فاعل (ليُعلم) على القراءة الشاذة، والله أعلم.

(١) قلَّ من النحويين من ذكر (لو) من الفواصل، ومن ثم قال ابن مالك في ألفيته: (وقليل ذكر لو). انظر شرح التصريح ١/ ٢٣٢: ٢٣٤ وقد ذكر المصنف في جامعه الصغير ص ٦٤ فاصلين آخرين هما: أداة الشرط إذا كقوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ ١٤٠ النساء، ورب، كقول الشاعر:

تيقنـت أن رب امـرئ خيـل خائنـا أمـين وخـوان يخـال أمينـا

وما ذكره الشارح عن الفواصل منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٧٧، ٧٨.

(٢) من الآية (١٠٠) من سورة الأعراف «نشاء» مضارع مرفوع وفاعله، ومفعوله محذوف وهذا كثير بعد لو أي: لو نشاء إصابتهم، والجملة لا محل لها من الإعراب شرط لو، ولا خلاف بين القراء في تحقيق همزة نشاء، (أصبناهم): ماض وفاعله ومفعوله، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب، وقد أبدل همزة أصبناهم عند التقائها بهمزة نشاء واوًا خالصة كل من أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو ورويس، وحققها الباقون. انظر البدور الزاهرة ص ١٤٧ بتصرف. والجملة من لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة، وفيها الشاهد حيث فصل بـ(لو) بين أن وخبرها، وجاء بعد لو مضارع وقد ورد بعدها ماض في قوله تعالى في سورة الجن: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾. انظر شرح التصريح ١/ ٢٣٤. والمصدر المؤول من أن ومعموليها في موقع نصب مفعول (يهد) وقرئ (نهد). انظر أبا السعود ٣/ ٢٥٤ بتصرف.

(٣) البيت من الخفيف لم يعرف قائله. انظر تعليق الفرائد ١/ ١١٤٢، والعيني على الخزانة ٢/ ٢٩٤، وشرح التصريح ١/ ٢٣٣، والهمع ١/ ١٤٣، والدرر ١/ ١٢٠، والأشموني ١/ ٢٩٢، والجامع الصغير ص ٦٥، وابن عقيل ١/ ٣٨٨ وشرح الكافية الشافية ت د/ الرصد ١/ ١٥٤، =

(ويغلب لكأن[1]: ما وجب لأن) المفتوحة[2] فيما ذكر[3] كقوله: كأن ثدياه حقان[4]،

=

وأوضح المسالك ١/ ٢٦٧. (يؤملون): مضارع ونائب فاعل وهو من التأصيل أي: الرجاء، والجملة في محل رفع خبر أن، ولم يفصل بينهما مع أنها جملة فعلية غير جامد فعلها ولا دعائي وهذا شاذ، وهو الشاهد من البيت، والجملة من أن ومعموليها سادة مسد مفعولي (علموا)، (فجادوا) من الجود معطوف على (علموا)، (أن يسألوا): ناصب ومنصوب، وواو الجماعة نائب فاعل، والمفعول الثاني محذوف أي: شيئًا، والمصدر المؤول في موقع جر مضاف إليه أي: قبل سؤال الناس إياهم شيئًا ، والظرف (قبل) متعلق بجار، و(بأعظم سؤل) متعلق بجادوا لا بيسألوا كذا ذكر العيني على الأشموني، (سؤل) بضم السين بمعنى المسئول كقوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ أي: مسئولك.

(١) (إذا خففت)، تقييد من الأصل.

(٢) (المخففة)، تقييد من الأصل.

(٣) (أي: من استتار اسمها وكون خبرها جملة)، تقييد من الأصل.

(٤) هذا عجز بيت من مجزوء الوافر، أو من الهزج ، وصدره: (وصدر مشرق النحر)، وهذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه ج١ ص٢٨١ط بولاق، ولم ينسبها (وصدر) الواو واو رب، وروى سيبويه في مكانه (ووجه)، وروى غيره في مكانه، (ونحر)، وعليها تكون الهاء في ثدياه عائدة إلى وجه أو نحر أو صدر بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديي صاحبه. فحذف المضاف وهو الصاحب وأقام مقامه المضاف إليه، وروي وصدر، بالرفع فيكون مبتدأ لخبر محذوف أي: ولها صدر (مشرق النحر) : مضيء، لأنه ناصع البياض وهو كلام إضافي نعت لـ (صدر) ، (كأن) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها جملة (ثدياه حقان) على رواية رفع ثدياه وهذا هو الشاهد، حيث يغلب ل(كأن) ما وجب (لأن)، وعلى رواية ثدييه يكون اسم كأن (وحقان) خبرها ـ قال ابن مالك:

وخُفِّفَتْ كأن أيضا فنوى منصوبها وثابتا أيضا روي

وعلى كل فالجملة من كأن ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ على رواية كسر (وصدر)، أو نعت على رواية رفعه ، و(حقان) : تثنية حق بضم الحاء ، وبدون تاء، وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء، ووجه الشبه بين الثديين والحق في الاكتناز والنهود ـ وليس حقان تثنية حقة حذفت تاؤه في التثنية كما حذفت من خصية وألية . انظر شرح ابن عقيل تعليق الشيخ محمد محيي الدين ١/ ٣٩٠، ٣٩٢ الشاهد (١٠٨)، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (١٥٢) وقطره (٦٠) وشذوره (١٤١) والأشموني (٢٨٦).

(إلا أن الفعل) إذا وقع (بعدها دائمًا: خبري) لا دعائي كقوله:

ويومـــا توافينـــا بوجـــه مقـــسم كأنْ ظبية تعطـو إلى وارق الـسلم[1]

---

(١) البيت من الطويل، وفي نسبته خلاف، فقد نسبه سيبويه ١/ ٢٨١ لابن صريم اليشكري، ولم ينسبه في ١/ ٤٨١، ونسب لابن صريم في شرح المفصل ٨/ ٨٣، ونسب في شرح ابن السيرافي ١/ ٥٢٥، والأصمعيات ١٧٨ لأرقم بن علياء اليشكري، وفي اللسان (قسم) لباعث بن صريم اليشكري ويقال هو: كعب بن أرقم اليشكري قاله في امرأته وهو الصحيح، ولم ينسب في (أنن) ونسب إلى العلياء بن أرقم، وإلى راشد بن شهاب، انظر الخزانة ٤/ ٣٦٤، ٤٨٩، والعيني عليها ٢/ ٣٠١، ٤/ ٣٨٤، والإنصاف ٢٠٢، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ٨٤، وشرح التسهيل ١ ورقة ٧٢ وانظر المنصف ٣/ ١٢٨، والتوطئة ٢٢١، وأمالي السهيلي ١١٩، والمخصص ١٤/ ٣٠، وأمالي الشجري ٢/ ٣، والأشموني ١/ ٢٩٣، ٣/ ٢٨٦، ومعجم الشواهد ص ٣٢٥. (ويوما) بالعطف على شيء قبله ، ويروى (ويوم) على أن الواو واو (رب) ويوم مبتدأ، ويروى (فيوما) على العطف «توافينا» مضارع مرفوع وفاعل مستتر فيه عائد إلى المرأة و(نا) مفعول و(توافي) مضارع (وافى) من الموافاة وهي المقابلة بالإحسان والخير والمجازاة: الحسنة، (بوجه مقسم) جار ومجرور ونعته متعلق بـ (توافينا) أي: وجه جميل حسن، مأخوذ من القسام بفتح كل من القاف والسين وهو الجمال، كأن حرف تشبيه ونصب مخففة عن الثقيلة واسمها محذوف تقديره: كأنها، على رواية رفع «ظبية»، وتكون ظبية خبر كأن، وأما على رواية نصب ظبية فتكون ظبية اسم «كأن» وخبرها محذوف أي: كأن ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو أبلغ، كما ذكر المصنف في شرح الشذور فانظره في ص ٣٤٨، ٣٤٩ ط ١٥ وعلى كل فالجملة من كأن ومعموليها في محل نصب حال من فاعل توافينا، ودل مجموع الروايتين على أن كأن إذا خففت واجبة الإعمال وعلى رواية جر ظبية تكون الكاف حرف تشبيه وجر و(ظبية) مجرور بها و(أن) زائدة للتوكيد، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أو الكاف اسم بمعنى مثل فتكون هي الحال وظبية مضاف إليه، (تعطو) تمد عنقها وهي مضارع مرفوع، وفاعل مستتر فيه، والجملة نعت لظبية على الروايات الثلاث، (إلى وارق السلم) أي: إلى شجر السلم المورق، فإضافة وارق إلى السلم من إضافة الصفة إلى الموصوف، ويروى (إلى ناضر السلم) ، والجار =

في رواية: نصب ظبية (مفصول) فيما يحتاج إلى الفصل (بقد، أو لم خاصة) كقوله:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ(١) غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكأن قَدِ(٢)

أي: وكان قد زالت، وكقوله تعالى:

=

والمجرور متعلق بـ (تعطو) والشاهد في البيت كون كأن مخففة من الثقيلة، ويغلب لها ما وجب (لأن)، وإذا وقع الفعل بعدها كان خبريًّا لا دعائيًّا وهو (تعطو)، ولم يتعرض الشارح لبيان روايات (ظبية) وقد وضحتها في إعراب البيت والله أعلم، وقد استشهد بهذا البيت المصنف في أوضحه (١٥١)، وفي قطره (٥٩)، وشذوره (١٤٠)، والمبرد في الكامل ١/ ٥٠.

(١) في النسختين الأصلية و(ب): الرحيل، وهو خطأ.

(٢) البيت من الكامل من قصيدة للنابغة الذبياني يصف فيها المنجردة زوج النعمان بن المنذر. انظر ديوانه ص ٣٧، وشرح ابن عقيل تعليق الشيخ محيي الدين (٢) ١/ ١٩، والعيني على الخزانة ١/ ٨٠، ٢/ ٣١٤، والتصريح ١/ ٢٦، والهمع ١/ ١٤٣، والدرر ١/ ١٢١، والأشموني ١/ ٣١.

(أزف): دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى (أفد) وهو بوزنه ومعناه، (الترحل) فاعله أي الارتحال، (غير) اسم منصوب على الاستثناء مضاف إلى المصدر المؤول من ان واسمها (ركابنا)، وخبرها (لما تزل) وهو جازم ومجزوم، والتقدير عدم زوال ركابنا، و(تزل) هنا تامة، (برحالنا) متعلق بـ تزل)، (وكأن) الواو للحال وكأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها كذلك محذوف أي: وكأنه قد زالت، وقد فصل بين كأن وخبرها المحذوف بقد المفيدة للتحقيق وهو الشاهد من البيت، والجملة من كأن ومعموليها في محل نصب حال من فاعل «تزل»، والرابط الواو، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر   ب فمحذورها كأن قد ألما

انظر شرح الشذور ص ٣٥ ط ١٥، وفي البيت شاهد آخر وهو تنوين (قد) تنوين ترنم.

﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾[1].

(و) الرابع عشر من المنصوبات: (اسم لا النافية للجنس)، ولكن (إنما يظهر نصبه إن كان مضافا، أو شبهه نحو: لا غلام سفر عندنا) مثال للمضاف، (ولا طالعًا جبلًا حاضر) مثال لشبهه، وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه كما مر سواء كان[2] منصوبًا به[3] كهذا المثال ، أم مرفوعًا به نحو: لا حسنًا وجهه مذموم، أم مجرورًا بجار متعلق به نحو: لا خيرًا من زيد عندنا[4].

---

(١) من الآية (٢٤) من سورة يونس عليه السلام، (كأنْ) حرف تشبيه ونصب مخفف من كأنَّ المشددة ولحمزة فيها عند الوقف تحقيق الهمزة وتسهيلها، انظر البدور الزاهرة ص ١٧٥، وللباقين التحقيق فقط، واسم (كأنْ) ضمير الشأن محذوف أي: (كأنه)، (لم تغن) جازم ومجزوم أي: كأن لم يغن زرعها، والمضاف محذوف للمبالغة، وقرئ شاذًّا: (يغن) بياء الغيبة، والجملة في محل رفع خبر كأن، وقد فصلت بـ «لم» وهذا هو الشاهد في الآية، والفصل بلم لا غيرها من أدوات النفي هو الثابت بعد كأن بخلاف أن، فقد جاء الثاني (لا ، ولن ، ولم) كما سبق، (بالأمس) أي: فيما قبل بزمان قريب فإن الأمس مثل في ذلك كأنه قيل: لم تغن آنفًا. انظر أبا السعود ٤/ ١٣٧ بتصرف. والجار والمجرور متعلق بـ (تغن) ، ولورش نقل حركة همزة بالأمس إلى الساكن الصحيح قبلها ، وجملة (كأن) ومعموليها في محل نصب نعت (حصيدًا)، والله أعلم.

(٢) (أي ما اتصل به)، تقييد من الأصل.

(٣) (أي باسم لا)، تقييد من الأصل.

(٤) ما ذكره الشارح بأمثلته عن النوع الرابع عشر من المنصوبات منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره ص ٣٥١ ط١٥.

(و) الخامس عشر من المنصوبات ـ وهو خاتمها: الفعل (المضارع) الواقع (بعد ناصب) من أربعة، (وهو: لن) نحو: ﴿لَن[1] نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[2] وهي بسيطة لا مركبة من لا[3] ، وأن[4]؛ وليست نونها مبدلة - من ألف لا[5] وهي: لنفي المستقبل، ولا تقتضي تأكيدًا لنفيه ولا تأييده، ولا دعاء خلافًا لمن

---

(١) قال شيخنا: وقدم (لن)، لكونها لا تكون غير ناصبة، وأخر (أن) وإن كانت هي أم الباب وأقوى من غيرها في العمل حيث تعمل ظاهرة ومقدرة، لاستفاضة الكلام فيها، قلت: وفيه نظر لا يخفى. تقييد من الأصل.

(٢) من الآية (٩١) من سورة طه، وقد مرت في (اسم كان وأخواتها) والشاهد هنا انتصاب (نبرح) بـ (لن).

(٣) (أي النافية)، تقييد من الأصل.

(٤) أي: الناصبة كما زعم الخليل. تقييد من الأصل. وشارك الخليل في القول بتركيب لن الكسائي والخارزنجي، وحجتهم في ذلك قرب لفظها منهما، وأن معناهما من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيها، وقد جاءت على الأصل في الضرورة في قوله:

يرجـــى المـــرء مـــا لا أن يلاقـــي ويعـــرض دون أدنـــاه الخطـــوب

أي: لن يلاقي، ورد عليهم بأنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كـ(لولا)، وقد لا يظهر أحدهما، وبأنه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدًا لن أضرب، والحرف المصدري لا يجوز فيه ذلك ، وللمخالف أن يجيب عن هذا بأنه قد حدث لها بالتركيب حكم آخر. انظر عبادة على الشذور ٢/ ٨٠ بتصرف.

(٥) قاله الفراء في زعمه أن أصلها لا، وهي دالة على نفي المستقبل تقييد من الأصل. وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان و(لا) أكثر استعمالًا ، ويرده أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملًا وأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفًا كـ(نسفعًا) لا العكس . انظر عبادة على الشذور ٢/ ٨٠.

زعم ذلك[1]، (أو كي المصدرية) نحو: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[2] فينصبان (مطلقا)[3] عن التقييد بشرط مما يأتي فيما بقي، وخرج بالمصدرية: التعليلية، فإن الناصب كما سيأتي: أن مضمرة بعدها لا هي، وتتعين مصدريتها في نحو الآية السابقة، لئلا يدخل الجار على مثله، وتعليلتها في نحو قوله[4]:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحًا　　لسانك كيما أن تغر وتخدعا[5]

---

(١) ما ذكره الشارح عن لن منقول بتصرف يسير والأصل أوضح من شرح الشذور فانظره على هامش عبادة ٢/ ٧٩، ٨٠، وانظر أوضح المسالك ط صبيح ١٢٢.

(٢) من الآية (٣٧) من سورة الأحزاب، وقد مر الاستشهاد بها في (الحروف المصدرية) في آخر الاسم الموصول، والشاهد فيها هنا نصب المضارع (يكون) بكي المصدرية ولا نافية غير عاملة، والمصدر المنسبك من كي وما بعدها في موقع جر باللام أي: لعدم وجود حرج على المؤمنين. والله أعلم.

(٣) (قوله: مطلقًا راجع إلى لن وكي المصدرية، فإن النصب لا يتخلف عنهما)، تقييد من الأصل. وانظر عبادة على الشذور ٢/ ٧٩.

(٤) (وقوله: لكيما أن تطير) تقييد من الأصل.

(٥) البيت من الطويل لجميل بثينة، انظر ديوانه ٢٢، وقد استشهد به المصنف في أوضحه (٤٩١)، وشذوره (١٤٣)، والأشموني ٢/ ٢٠٤. (لسانك) كلام إضافي مفعول به ثان لاسم الفاعل (مانحًا)، لأنه معتمد على مخبر عنه وهو: اسم (أصبح)، وفاعله مستتر فيه أي: أنت، ومفعول مانحًا الأول مقدم عليه وجوبًا، لكونه بعد همزة الاستفهام (أكل الناس) والجملة من أصبح ومعموليها مفعول (قالت).(تغر): مضارع منصوب بأن وفيه ضمير مستتر فيه هو فاعله، (وتخدعا) مغطوف عليه والألف للإطلاق، والجملة من أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر في موقع جر بـ(كَيْ) أي: كي غر الناس وخداعهم أي: للغر والخداع، والشاهد في البيت (كيما أن =

لئلا يدخل الحرف المصدري على مثله، ويصح الأمران في نحو قوله: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾(1).

=

تغر)، حيث أدخل كي على أن فلزم اعتبار كي حرفًا دالًّا على التعليل، واعتبار أن مصدرية ناصبة، ولا يجوز اعتبار كي مصدرية لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد، وهو غير مرضٍ.

انظر الدرر ٢/ ٥، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ١/ ٩٧، وشرح التسهيل ١/ ٢٥١، وشرح المفصل ٩/ ١٤، ١٦والخزانة ٣/ ٥٨٤، والعيني على الخزانة ٣/ ٢٤٤، ٤/ ٣٧٩، ومعجم الشواهد ص ٢٠٩.

(١) من الآية (٧) من سورة الحشر (كي لا) ترسم كي مفصولة عن لا، ويصح في كي هذه أن تكون حرف تعليل لمحذوف مستفاد من الكلام السابق أي: جعل الله الفيء لمن ذكر لأجل أن لا يكون ـ لو ترك على عادة الجاهلية ـ دولة أي: بتداوله الأغنياء كل من غلب منهم أخذه واستأثر به، وعلى هذا فـ(أن) المضمرة هي الناصبة للمضارع، (يكون)، وهذا هو المشهور، وجوز بعضهم أن تكون كي هنا مصدرية، ويكون قبلها لام التعليل مقدرة وعلى ذلك فالمضارع (يكون) منصوب بكي، وقد أورد الشارح هذه الآية شاهدًا على جواز الاحتمالين، وعلى كل فلا نافية غير عاملة، هذا وفي قوله: (يكون دولة) ثلاث قراءات: الأولى: لأبي جعفر وهشام عن ابن عامر بخلف عنه (تكون) بتاء التأنيث ودولة بالرفع فاعل (تكون)، والثانية، لهشام أيضًا (يكون دولة) بتذكير يكون ورفع دولة على ما قلناه في القراءة الأولى، وإنما جاز الوجهان، لكون الفاعل مؤنثا مجازيًّا، وعلى هذا يكون لهشام قراءتان (تكون) و(يكون) مع رفع دولة، والقراءة الثالثة: (يكون دولة) بتذكير يكون ونصب دولة لباقي العشرة وعلى هذا فـ(يكون) ناقصة واسمها مستتر عائد إلى الفيء ودولة خبرها، ولا يجوز في قراءة ما تأنيث يكون مع نصب دولة. انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ٣٨١، ٣٨٢ بتصرف.

=

فيصح أن تكون مصدرية، فيكون قبلها لام التعليل ومقدرة، وأن تكون تعليلية فيكون بعدها أن مضمرة، وحاصله: أنها بعد اللام مصدرية، وقبل أن الظاهرة ـ ولا تكون[1] إلا في الشعر عند البصريين ـ تعليلية، وفيما عداها[2] محتملة[3]، وقد تكون كي مختصرة من كيف كقوله:

=

و(دولة) في المصباح: تداول القوم الشيء تداولًا، وهو حصوله في يد هذا تارة وفي يد هذا تارة، والاسم: الدولة بفتح الدال وضمها وجمع المفتوح: دول مثل قصعة وقصع، وجمع المضموم مثل غرفة وغرف، ومنهم من يقول: الدولة بالضم في المال، وبالفتح في الحرب، ودالت الأيام تداول مثل دارت الأيام تدور وزنًا ومعنى، وفي السمين: وقرأ العامة دولة بضم الدال وعلي بن أبي طالب والسلمي بفتحها فقيل هما بمعنى ، وهو: ما يدول للإنسان أي: يدور من الغنى والغلبة وغير ذلك. وقال الحذاق من البصريين الدولة بالفتح من الملك بضم الميم، والدولة بالضم من الملك بكسر الميم، أو بالضم في المال، وبالفتح في النصرة وهذا يرده القراءة المروية عن علي والسلمي فإن النصرة غير مرادة هنا قطعًا. انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٣١٤. وانظر غريب القرآن لأبي بكر محمد السجستاني ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م ١٦٨، ١٦٩.

(١) (أي: كي)، تقييد من الأصل.

(٢) (أي: المصدرية والتعليلية على سبيل التعيين)، تقييد من الأصل.

(٣) ما ذكره الشارح عن كي من حيث تعين المصدرية والتعليلية واحتمالهما، وشواهده منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره على هامش عبادة ٢/ ٨٠: ٨١، وما ذكر من كون كي على هذه الحالات الثلاثة هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى تعين حرفيتها، والكوفيون إلى تعين مصدريتها. انظر مبحث (كي) في المغني للمصنف، وقد لخص بعض العلماء حالات كي شعرًا، فانظره في عبادة على الشذور ٢/ ٨١.

كي تجنحون إلى سَلم وما ثُئِرَتْ قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم[1]

أي: كيف تجنحون، كما يقال في سوف: سو، (أو إذن)، وهي: حرف جواب وجزاء ولفظها: بسيط لا مركب من «إذ»، و«أن» خلافًا لمن زعمه[2] وإنما تنصب: (إن صدرت وكان الفعل مستقبلًا، متصلًا) بها[3] نحو: إذن أكرمك، (أو منفصلًا) عنها (بالقسم) كقوله:

إذن والله نرميهم بحرب يشيبُ الطفلُ من قبل المشيب[4]

---

(١) البيت من البسيط من أبيات الكتاب ولم يعرف قائله. انظر العيني على الخزانة ٤/ ٣٧٨، والهمع ١/ ٢١٤، والدرر ١/ ١٨٤ والأشموني وحاشية الصبان والعيني عليه ٣/ ٢٧٩ وعبادة على الشذور ٢/ ٨١ عرضًا، ومعجم الشواهد ٣٤٨.

(كي) مقتطعة من كيف وهي حال من فاعل (تجنحون) أي: تميلون وهو الشاهد، (إلى سَلم) متعلق بتجنحون وهو بفتح السين وكسرها أي: الصلح، و(قتلاكم) كلام إضافي نائب فاعل (ثئرت)، والجملة في محل نصب حال من فاعل (تجنحون) و(ثئرت) من ثأرت القتيل وبالقتيل ثأرًا وثؤرة أي: قتلت قاتله، (لظى الهيجاء) أي نار الحرب، وهي تمد وتقصر، والجملة في محل نصب حال أخرى من فاعل (تجنحون) أو من ضمير المخاطبين في (قتلاكم).

(٢)اختلف النحاة في (إذن) اختلافات كثيرة من حيث نوعيتها اسم هي أم حرف؟ ومن حيث بساطتها وتركيبها، وقد رجح شارحنا كونها حرفًا بسيطًا، واختلفوا أيضًا في كتابتها أبالألف أم بالنون؟ والجمهور على أنها بالألف تبعًا لرسم المصحف. انظر هذه المسألة ملخصة في عبادة على الشذور ٢/ ٧٩، ومبحث إذًا في المغني للمصنف.

(٣) الشروط التي ذكرت لـ (إذًا) قيل: لجواز النصب بها، وقيل: لوجوبه، والأول أرجح فيجوز إلغاؤها مع استيفائها ما ذكره، حكى سيبويه عن بعض العرب إلغاءها مع استيفاء الشروط وهو القياسي، لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملًا على ظن، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها كما حملت على ليس، لأنها مثلها في نفي الحال، والمرجع في ذلك كله إلى السماع. انظر عبادة على الشذور ٢/ ٨٢ بتصرف.

(٤) البيت من الوافر، وقد نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري ﷺ، وهو في نسخ ديوانه المطبوع بيتًا مفردًا لا سابق له ولا لاحق، ولم يذكر معه من قيل فيه. انظر شرح الشذور =

إذ القسم مؤكد، فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم: (إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها)(١) ـ (أو بلا) نحو: إذن لا أكرمك، لأن النافي كالجزء من المنفي(٢)، فكأنه لا فاصل، وبما قاله علم: أنها لا تعمل فيما لو وقعت حشوًا كقوله:

=

(١٤٥) ط ١٥ ، وعبادة على الشذور ٢/ ٨٣، وقد استشهد به المصنف في أوضحه (٤٩٧) ، وفي قطره (١٣) وانظر المغني ٦٩٣، وشرح شواهده ، (٣٢٧) والعيني على الخزانة ٤/ ٣٠٦، والتصريح ٢/ ٢٣٥، ومعجم الشواهد ص ٦٤، (إذن) حرف جواب وجزاء عند سيبويه، وقال الشلوبين في كل موضع، وقال الفارسي ، في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك ، فتقول: أظنك صادقًا ، إذ لا مجازاة هنا. انظر الأشموني ٣/ ٢٩٠، ٢٩١.

وهي: ناصبة للمضارع ، لاستيفائها الشروط الثلاثة المتقدم، ذكرها قال ابن مالك في ألفيته:

ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا

أو قبله اليمين وانصب وارفعا إذن من بعد عطف وقعا

(والله) جار ومجرور فاصل بين إذًا ومنصوبها، وهو مغتفر؛ لأنه درب من التوكيد وهذا هو الشاهد، وأجاز ابن باشاذ الفصل بالنداء والدعاء، وابن عصفور: الفصل بالظرف، والصحيح المنع، إذ لم يسمع بشيء من ذلك، وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل. انظر المرجع السابق ٣/ ٢٨٩ بتصرف.

(نرميهم) مضارع منصوب بإذًا، وفاعله مستتر تقديره نحن، وضمير الغائبين مفعوله. (بحرب) متعلق بـ (نرميهم) ، (يشيب الطفل) جملة فعلية مضارعية في محل جر نعت لحرب لأنه يجوز فيها التذكير والتأنيث، وقد روي بهما والتأنيث أكثر، انظر المختار مادة (حرب)، والعائد فاعل يشيب أو تشيب، (من قبل المشيب) متعلق بـ (يشيب) ، وجملة (إذن والله نرميهم) إلخ لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية.

(١) من كلام العرب، سمع أبو عبيدة (إن الشاة..........) نقل السيوطي في الهمع ٢/ ٥٣ العبارة عن شرح الكافية انظر الأشموني ٢/ ٢٧٧، ورسالة الدكتور الرصد ١/ ٣٧٣ واجترار البعير من الجرة وكل ذي كرش يجتر انظر المختار مادة (جرر) بتصرف، والشاهد (صوت والله ربها) حيث وقع القسم بين المتضايفين فلم يمنع الجر، لأنه ضرب من التوكيد فكذا لا يمنع نصب إذًا للمضارع إذا توسط بينهما كما في البيت السابق. والله أعلم.

(٢) بدليل تخطيه العامل وعمله فيما بعده. تقييد من الأصل.

لئن عـاد لي عبـد العزيـز[1] بمثلهـا وأمكننـــي منهـــا إذن لا أقيلهـــا[2]

نعم إن تقدمها واو، أو فاء جاز النصب بها على قلة[3] ، ولا فيها لو كان الفعل حالًا كأن قيل لك: أنا أحبك، فقلت: إذن تصدق[4]؛ لأن نواصب الفعل:

---

(١) هو: عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو الأصبغ، أمير مصر، ولد في المدينة وولي مصر لأبيه استقلالًا سنة ٦٥هـ ، فسكن حلوان، وأعجبته فبنى فيها الدور والمساجد، وغرس بها كرمًا ونخيلًا وتوفي فيها فنقل إلى الفسطاط،، كان يقظًا عارفًا بسياسة البلاد شجاعًا جوادًا ، تنصب حول داره كل يوم ألف قصعة للآكلين، وتحمل مائة قصعة على العجل إلى قبائل مصر، واستمر إلى أن توفي سنة ٨٥هـ .

انظر الأعلام ٤/ ١٥٤ط ٢، والطبري ٨/ ٥٣، وخزانة البغدادي ٣/ ٥٨٣.

(٢) البيت من الطويل من كلام لكثير عزة. انظر ديوانه ص ٢ / ٧٨، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته، فقال له: احتكم، فطلب أن يكون كاتبه، وصاحب أمره، فرده وغضب عليه، وقد أنشده المصنف في أوضحه (٤٩٥)، وشذوره (١٤٤)، وانظر الكتاب ١/ ٤١٢ ط بولاق، وجمل الزجاجي (٢٠٥) وشرح المفصل ٩/ ١٣، ٢٢، وعبادة على الشذور ٢/٨٢، والمغني مبحث (إذًا)، والعيني على الخزانة ٤/ ٣٨٢، والتصريح ٢/ ٣٣٤، والأشموني ٣/ ٢٨٨، ومعجم الشواهد ص ٢٨٩. (عاد) شرط (لإن) مبني على الفتح في محل جزم، فاعله الكلام الإضافي (عبد العزيز)، (لي) و(بمثلها) متعلقان بـ (عاد) والضمير عائد إلى مقالة عبدالعزيز بن مروان لكثير، (وأمكننى) معطوف على جملة عاد، (منها) متعلق بأمكنني ، (إذًا) حرف جواب وجزاء غير عامل لفقده صدر الكلام؛ حيث جاء بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه كما زعم بعضهم، وهذا هو الشاهد من البيت. (لا) نافية وليست هي التي ألغت إذًا؛ لأنه يغتفر الفصل بها بينها وبين منصوبها، (أقيلها) جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم المدلول عليه باللام في (لئن)؛ لتقدمه على الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم المذكور كما سيبين في مبحث المجزومات إن شاء الله.

(٣) دليل إعمال إذن بعد العاطف قوله تعالى: (وإذا لا يلبثوا خلافك)، وقوله: (فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا) في قراءة غير السبعة، ودليل الإهمال قراءة السبعة للآيتين بإثبات النون، هذا وقد أطلق شارحنا العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل ألغيت، وإذا كان العطف على ما ليس له محل جاز الأمران. انظر الأشموني ٣/ ٢٨٩: ٢٩٠ بتصرف.

(٤) ولا يجوز النصب لتعين الفعل للحال لمطابقته ما ترتب عليه تقييد من الأصل.

تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال، وما ورد مما يخالف ذلك فضرورة ، أو مؤول، ولا فيما إذا فصل بينهما بغير ما ذكر: كظرف، أو مجرور، أو نداء[1]، ثم عطف على لن قوله: (أو أن المصدرية)[2] نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾[3].

وهذا المثال موجود في بعض النسخ[4] وربما أهملت أن؛ حملًا على ما المصدرية كما أعملت ما المصدرية قليلًا؛ حملًا عليها نحو ما روي في الحديث: «كما تكونوا[5] يولى عليكم»[6]، وأن: أصل الباب؛ لأنها تعمل ظاهرة،

(١) ما ذكره الشارح عن محترزات شروط إذًا منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره على هامش عبادة ٢/ ٨٢، ٨٣. وانظر أوضح المسالك للمصنف ص ١٢٢ ط صبيح.

(٢) في بعض نسخ المتن: (أو بعد أن المصدرية).

(٣) الآية ٨٢ من سورة الشعراء، (والذي) معطوف على قوله في الآية (٧٨): ـ (الذي خلقني) وصلة الذي : (أطمع أن يغفر لي) والعائد الضمير المستتر في يغفر، وموقع المصدر المؤول نصب على نزع الخافض أي: في غفرانه ، (خطيئتي) كلام إضافي مفعول (يغفر)، (يوم الدين) كلام إضافي ظرف زمان متعلق بيغفر ، وإنما كان تعليق مغفرة الخطيئة بيوم الدين مع أنها إنما تغفر في الدنيا ؛ لأن أثرها يومئذ يتبين؛ ولأن في ذلك تهويلًا له ، وإشارة إلى وقوع الجزاء فيه إن لم تغفر، والشاهد في الآية: (أن يغفر) حيث نصبت يغفر بأن المصدرية ، وقد رقق راءها ورش، لكونها بعد كسرة، وإنما ذكر إبراهيم عليه السلام هذه الجملة هضمًا لنفسه وتعليمًا للأمة أن يجتنبوا المعاصي، ويكونوا على حذر وطلب مغفرة لمن يفرط منهم وتلافيًا لما عسى يصدر منه عليه الصلاة والسلام من الصغائر وتنبيهًا لأبيه وقومه على أن يتأملوا في أمرهم فيقفوا على أنهم من سوء الحال في درجة لا يقادر قدرها، فإن حاله عليه الصلاة والسلام مع كونه في طاعة الله تعالى وعبادته في الغاية القاصية؛ حيث كانت بتلك المثابة، فما ظنك بحال أولئك المغمورين في الكفر وفنون المعاصي والخطايا. انظر أبا السعود ٦/ ٢٤٩، ٢٥٠ بتصرف.

(٤) كما في نسخة محمد علي صبيح ص ١٨ وفيها: (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي).

(٥) (حديث ولا استشهاد فيه، وحذف النون، لطول الكلام) تقييد من الأصل.

(٦) رواه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكرة مرفوعًا والبيهقي في شعب الإيمان بلفظ: «يؤمر عليكم» عن أبي إسحاق السبيعي مرسلًا بحذف أبي بكرة، وقال إنه منقطع وفي طريقه يحيى بن هاشم وهو في عداد من يصنع، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالضعف، انظر حرف =

ومضمرة وإنما أخرها لطول الكلام فيها، ومحل النصب بها: إذا لم تكن مخففة من الثقيلة[١]: بأن لم تقع بعد علم كما نبه عليه بقوله: (إن لم تسبق بعلم) فإن سبقت به أهملت (نحو): ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٢]، فإن سبقت بظن، فوجهان: الرفع، والنصب، وهو أرجح (نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾)[٣] قرئ بالنصب والرفع[٤]، فمن نصب[٥] جعل أن مصدرية، ومن رفع جعلها مخففة[٦]، وخرج بالمصدرية: المفسرة، والزائدة ، فلا ينصبان ، والمفسرة هي : التي تقدمها جملة فيها معنى القول دون حروفه ولم تقترن هي بجار نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[٧][٨]، ونحو:

=

الكاف ، وانظر تمييز الطيب من الخبيث، والشاهد فيه (كما تكونوا) ، حيث عملت (ما) النصب في تكونوا بحذف نونها، حملًا على أن المصدرية كحملها على ما في الإهمال، (وتكونو) هنا تامة ورأى بعضهم أن النون في تكونوا لم تحذف للنصب بل للتخفيف وعليه فلا شاهد. والله أعلم.

(١) المخففة من الثقيلة هي الواقعة بعد ما يدل على التحقيق سواء كان بلفظ العلم، أو الظن. تقييد من الأصل.

(٢) من الآية (٢٠) من سورة المزمل ﷺ، وقد مر الاستشهاد بها في مبحث أن المخففة من الثقيلة في الثالث عشر من المنصوبات (منكم) متعلق بـ (سيكون)، و(مرضى) فاعل بـ (سيكون) إن كانت تامة ، أو اسمها إن كانت ناقصة والخبر (منكم)، والأول أرجح.

(٣) من الآية (٧١) من سورة المائدة، وقد تقدمت في مبحث أن المخففة من الثقيلة في الثالث عشر من المنصوبات، والشاهد فيها هنا كون أن بعد ما يفيد الظن صالحة للإهمال: وعليه قراءة رفع (تكون)، والإعمال: وعليه قراءة نصب (تكون)، وقد رجح الشارح الإعمال مع أن القراءتين عشريتان فلا مجال للترجيح. على أن محل جواز الوجهين إنما هو مع وجود الفاصل، وإلا وجب الإعمال كما في آية العنكبوت ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ والله أعلم.

(٤) (وذلك على إجراء الظن مُجرى العلم)، تقييد من الأصل.

(٥) (أجرى الظن على أصله، ولم ينزله منزلة العلم وهو الأرجح)، تقييد من الأصل.

(٦) (من الثقيلة، ويكون اسمها محذوفًا والجملة بعدها خبرًا والتقدير: وحسبوا أنها لا تكون فتنة)، تقييد من الأصل.

(٧) في نسخ المخطوطة التي أتوفر على تحقيقها (وأوحينا) بالواو، وهذا خطأ.

(٨) من الآية (٢٧) من سورة المؤمنون، (فأوحينا) معطوف على (قال) في الآية السابقة، (إليه) : متعلق بـ (أوحينا) ـ والضمير عائد إلى نوح عليه السلام، (أن) مفسرة؛ لاستيفائها الشروط

=

﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾[1] أي: انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام، بخلاف نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] لانتفاء تقدم الجملة، وبخلاف نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾[3]

= المذكورة في الشرح، (اصنع الفلك) جملة مستأنفة مفسرة للإيحاء، (بأعيننا) أي: ملتبسًا بحفظنا وكلاءتنا كأن معه عليه السلام منه عز وعلا حفّاظًا وحراسًا يكلئونه بأعينهم من التعدي أو من الزيغ في الصنعة، والأمر هنا للوجوب؛ إذ لا سبيل إلى صيانة الروح من الغرق إلا به فيجب كوجوبها، وأل في (الفلك) إما: للعهد بأن يحمل على أن هذا مسوق بوحي الله تعالى إليه عليه السلام أنه سيهلكهم بالغرق وينجيه ومن معه بشيء سيصنعه بأمره تعالى ووحيه، وإما: للجنس. انظر أبا السعود ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٦/ ١٣١ بتصرف. والأَوْلى كون لأن في الآية مصدرية؛ لأنه مختلف في كونها تفسيرية، ويكون موقع المصدر المؤول نصبًا على المفعولية لـ (أوحينا) أي: فأوحينا إليه صنع الفلك ، أو جرًّا بمحذوف أي: بصنعه والله أعلم.

(١) من الآية (٦) من سورة: (ص) وتمامها: ﴿وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾، (وانطلق الملا منهم) معطوف على (وعجبوا) في الآية (٤)؛ أي: وانطلق الأشراف من قريش عن مجلس أبي طالب بعدما بكتهم رسول الله ﷺ بالجواب العتيد، وشاهدوا تصلبه عليه السلام في الدين وعزيمته على أن يظهره على الدين كله، ويئسوا مما كانوا يرجونه بتوسيط أبي طالب من المصالحة، (أن امشوا) أي قائلين بعضهم لبعض على وجه النصيحة: امشوا، وأنْ هنا مفسرة كما استشهد بها شارحنا؛ لأن الانطلاق عن مجلس التقاول لا يخلو من القول، وقيل المراد بالانطلاق الاندفاع في القول، وامشوا من مشت المرأة إذا كثرت ولادتها، ومنه الماشية للتفاؤل أي: اجتمعوا وكثروا ، وقرئ (امشوا) بغير (أن) على إضمار القول ، قرئ: يمشون أن اصبروا، انظر أبا السعود ٨/ ٢١٥ بتصرف. وكل هذه القراءات شاذة والقراءة العشرية (أن امشوا) بكسر النون وصلًا؛ لأن ضمة الشين عارضة، انظر البدور الزاهرة ص ٣٢٩ بتصرف ـ لأن أصلها امشيو؛ إذ الفعل من باب ضرب، والأولى عندي كون أن في الآية مصدرية لا مفسرة كما ذكرت في الهامش السابق والله أعلم.

(٢) من الآية (١٠) من سورة يونس عليه السلام، وقد سبق الاستشهاد بها في الثالث عشر من المنصوبات، وقد استشهد بها الشارح هنا على كون أن غير مفسرة لأنها لم تسبق بجملة بل بكلام إضافي هو: (وآخر دعواهم) والله أعلم.

(٣) من الآية ١١٧ من سورة المائدة: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ استئناف لبيان ما صدر عنه عليه السلام قد أدرج عدم صدور القول المذكور عنه على أبلغ وجه وأكده حيث حكم بانتفاء =

=

صدور جميع الأقوال المغايرة للمأمور به فدخل فيه انتفاء صدور القول المذكور دخولًا أوليًّا، والمراد عند البعض: (ما أمرتهم إلا بها أمرتني به) إلا أنه قيل: ما قلت لهم نزولًا على قضية حسن الأدب لئلا يجعل ربه سبحانه ونفسه معًا آمرين، ومراعاة لما ورد في الاستفهام في الآية السابقة ودل على ذلك ذكر: (أن اعبدوا الله ربي وربكم) ولا يرده أن الأمر لا يتعدى بنفسه إلى المأمور به إلا قليلًا كقوله: (أمرتك الخير فافعل ما أمرت به)، فكذا ما أول به لأنه كما قال المصنف لا يلزم من تأويل شي بشيء أن يتعدى تعديته كما ذهب ابن المنير إلى أن تأويل القول في الآية بالأمر كلفة لا طائل ورائها وجوز إبقاء القول على معناه، و(أن أعبدوا) إما خبر لمضمر أي: هو أن اعبدوا؛ أو منصوب بـ(أعني) مقدرًا وقيل: عطف بيان للضمير في به واعترض بأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف عطف بيان وأجيب بأن ذلك من المختلف فيه وكثير من النحاة جوزوه وقيل بدل من الضمير بدل كل من كل ورده الزمخشري في الكشاف بأن المبدل منه ليس في حكم التنحية والطرح فيلزم خلو الصلة من العائد بطرحه وأجيب عنه بأن المذهب المتصور: أن المبدل منه ليس في حكم الطرح مطلقًا، بل قد يعتبر طرحه في بعض الأحكام كما إذا وقع مبتدأ فإن الخبر للبدل نحو: زيد عينه حسنة، ولا يقال: حسن، وقد قال أيضًا: إنه ليس كل مبدل منه كذلك بل ذلك مخصوص فيما إذا كان البدل بدل غلط، وأجاب بعضهم بأنه وإن لزم خلو الصلة من العائد بالطرح لكن لا ضير فيه لأن الاسم الظاهر يقوم مقامه كما في قوله: وإنه الذي في رحمة الله أطمع، وفيه خلاف. وجُوِّز أن يكون بدلًا من: ما أمرتني به، واعترض بأن (ما) مفعول القول ولابد فيه أن يكون جملة محكية أو ما يؤدي مؤداها أو ما أريد لفظه، وإذا كانت العبارة بدلًا كانت مفعول القول مع أنها ليست واحدًا من هذه الأمور وفي الفوائد أن المراد ما قلت لهم إلا عبادته أي: الزموا عبادته، فيكون هو المراد من ما أمرتني، ويصح كون هذه الجملة بدلًا من ما أمرتني به من حيث إنها في حكم المراد لأنها مقولة، وما أمرتني به مفرد لفظًا، وجملة معنى، وجوز إبقاء القول على معناه وأن مفسرة إما لفعل القول أو لفعل الأمر واعترض بأن فعل القول لا يفسر بل يحكى به ما بعده من الجمل ونحوها، وبأن فعل الأمر مسند إلى الله تعالى وهو لا يصح تفسيره بـ(اعبدوا الله ربي وربكم) بل بـ(اعبدوني أو اعبدوا الله) ونحوه، وأجيب عن هذا بأنه يجوز أن يكون حكاية بالمعنى كأنه عليه السلام حكى معنى قول الله عز وجل بعبارة أخرى، وكأن الله تعالى قال له عليه السلام: مرهم

=

قال الزمخشري(١): إلا إن أوَّل قلت بأمرت، وبخلاف نحو: كتبت إليه بأن افعل، والزائدة هي التي وقعت بعد لما نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ﴾(٢)، أو بين

=

بعبادتي، أو قال لهم: على لسان عيسى عليه السلام: اعبدوا الله رب عيسى وربكم، فلما حكاه عيسى عليه السلام: (اعبدوا الله ربي وربكم) فكنى عن اسمه الظاهر بضميره.

وفي أمالي ابن الحاجب: إذا حكى حاكٍ كلامًا فله أن يصف المخبر عنه بما ليس في كلام المحكي عنه، واستبعد ذلك الطيبي والسفاقسي وهو الذي يقتضيه الإنصاف. انظر روح المعاني إدارة الطبع المنيرية ٧/ ٥٨: ٦٠ بتصرف، والتفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط ط ١ جـ ٤/ ٥٩ : ٦١ وتفسير الخطيب ١(٣٩٠) وفتح الرحمن لشارحنا على هامشه ١/ ٣٠٨، والأحسن عندي إبقاء القول في الآية على لفظه ومعناه، وكون أن مصدرية والمصدر إما خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف، وفي قوله: (أن اعبدوا) قراءتان عشريتان الأولى: كسر النون تخلصًا من التقاء الساكنين لأبي عمرو ويعقوب وعاصم وحمزة، والثانية: ضم النون لباقي العشرة. انظر البدور الزاهرة ص ١٢١ وذلك اعتدادًا بضمة عين اعبدوا. والله أعلم.

(١) سبق التعريف به.

(٢) من الآية ٩٦ من سورة يوسف عليه السلام (فلما) الفاء عاطفة و(لما) مختلف فيها بين النحاة من حيث الحرفية والظرفية، الأول لسيبويه ومن تبعه، والثاني لابن مالك ومن تبعه، وعلى كل فهي من أدوات الشرط غير الجازمة تفيد وجود الجواب لوجود الشرط، وشرطها (جاء البشير) وهو يهوذا، حيث أراد أن يفرح أباه كما أحزنه من قبل حين حمل له قميص يوسف الملطخ بالدم الكذب، انظر الجلالين على هامش الجمل ٢/ ٤٨١، ولورش ترقيق راء (البشير)؛ لسكونها بعد ياء ساكنة. وجوابها (ألقاه) أي: طرحه، والفاعل عائد إلى البشير وهاء المفعول عائدة إلى القميص وشاهد الشارح من الآية كون (أن) صلة أي زائدة؛ لوقوعها بين (لما) وشرطها، وهذا زعم لا يليق في كتاب الله؛ إذ إن الإتيان بـ(أن) هنا ليس لمجرد التوكيد بل لبيان السرعة التي جاء بها البشير إلى يعقوب عليه السلام فلو حذفت ما وضح هذا المعنى، وكان الأجدر بالنحاة أن يتفهموا أسرار اللفظ القرآني بدل ادعائهم الزيادة التي هي مشجب يعلقون عليه ما لم يتوصلوا إلى كنهه. والله أعلم.

الكاف ومجرورها كقوله: كأَنْ ظبيةٍ تَعطُو إلى وارِقِ السَّلمْ[1] في رواية جر ظبية، أو بين القسم ولو كقوله:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم[2]

---

(١) سبق الاستشهاد بهذا البيت وبيان رواياته وقائله ومراجعه في الثالث عشر من المنصوبات فانظره ثَمَّ، والشاهد فيه هنا زعم النحاة على رواية جر (ظبية) كون (أن) زائدة بين الجار ومجروره والله أعلم.

(٢) البيت من الطويل لم ينسبه سيبويه ١/ ٤٥٥، وهو للمسيب بن علس، انظر الخزانة ٤/ ٢٢٤، والعيني عليها ٤/ ٤١٨، وشرح المفصل ٩/ ٩٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣، والأشموني ١/ ٢٨٦، والشاهد في البيت زيادة (أن) قبل (لو) في القسم، وإلى هذا ذهب ابنا مالك وهشام، والشيخ خالد، وأبو حيان في الارتشاف ٧١١، وذهب ابن عصفور إلى أن (أن) من الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه إن كانت الجملة واقعة جوابًا لـ(لو)، وما دخلت عليه. انظر المقرب ١/ ٢٠٥ والارتشاف ٧٥٥، وذهب أبو حيان إلى أنها مخففة من الثقيلة ـ انظر الارتشاف ٧٥٥، بعد أن ذكر أنها زائدة الارتشاف ٧١١، وذكر سيبويه أن (أن) تكون لغوًا في القسم، وذكر في مواضع أخر أنها موطئة للقسم كاللام. انظر الكتاب ١/ ٤٧٥، ٢/ ٣٠٦، وسيبويه يقصد بلام القسم: اللام الموطئة للقسم، وهذا يتضح من النص المذكور في ١/ ٤٥٥، ٤٥٦ وانظر في ذلك أيضًا (القسم في النحو العربي ودراسة أساليبه في القرآن الكريم للدكتور أحمد عبد المنعم الرصد، وتحقيقه لشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦١٥، ٦١٦، ولا شك أن البعد عن دعوى زيادة (أن) هو المقبول والمتسق مع لغتنا التي لا تميل إلى الحشو، وإن كان مرادًا به التوكيد، وأما إعراب البيت بعد هذا لواضح ؛ إذ (التقينا) شرط (لو) وجوابها (لكان لكم يوم من الشر مظلم) ولك في (كان) في البيت اعتبارها تامة، (فيوم) فاعلها، أو ناقصة (فيوم) اسمها المؤخر وخبرها (لكم)، (من الشر مظلم) نعتان ليوم، والجملة من (لو) وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب جواب القسم، هذا وما ذكره الشارح عن (أن) الناصبة ومحترزاتها أعني المفسرة والزائدة والمخففة من الثقيلة منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره ٢/ ٨٣، ٨٤ على هامش عبادة.

(وتضمر أن بعد ثلاثة من حروف الجر، وهي: كي) وأفاد بأنها من حروف الجر أنها التعليلية (نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾)[1]، أما المصدرية فهي الناصبة كما مر، (وحتى: إن كان الفعل مستقبلًا بالنظر إلى ما قبلها) سواء كان مستقبلًا أيضًا بالنظر إلى زمن التكلم (نحو): ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[2] أم لا نحو: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[3] في قراءة من نصب؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضيًا بالنظر إلى زمن التكلم مستقبل بالنظر إلى زلزالهم، وحتى هذه الناصبة للفعل[4] عند الكوفيين[5] - قد تكون بمعنى كي:

---

(١) من الآية (٧) من سورة الحشر وقد سبقت في مبحث (كي) الناصبة في الخامس عشر من المنصوبات.

(٢) من الآية (٩١) من سورة طه وقد سبق الاستشهاد بها مرتين، والشاهد فيها هنا نصب يرجع بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد حتى التي بمعنى إلى، وذلك لكون ما بعدها مستقبلًا بالنظر إلى زمن التكلم، وقد سبق التعريف بموسى عليه السلام وثم تقييد من الأصل عند هذه الآية هذا نصه: (وذلك ؛ لأن رجوع موسى مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى، وهو ملازمتهم بالعكوف على عبادة العجل).

(٣) من الآية (٢١٤) من سورة البقر ة، (وزلزلوا): ماض مبني للمجهول ونائب فاعل معطوف على الجملة الاستئنافية البيانية؛ (مَسَّتهم البأساء والضراء) أي: وحركوا بأنواع البلايا وأزعجوا إزعاجًا شديدًا شبيهًا بالزلزلة. انظر النسفي ١/ ١٠٧ ط عيسى الحلبي بتصرف، (حتى): غائية بمعنى إلى جارة للمصدر المؤول من أن المضمرة وجوبًا ومدخولها، (يقول الرسول) أي: إلى قول الرسول، وليست ناصبة بنفسها كما زعم الكوفيون، وقراءة نصب (يقول) للعشرة إلا نافعًا. انظر البدور الزاهرة ص ٦٠، وقد استشهد بهذه الآية شارحنا على كون قول الرسول مستقبلًا بالنسبة إلى الزلزال فاشتراط استقبالية (ما) بعد (حتى) غير متوقف على زمن التكلم بل هو عام بالنسبة لما قبلها كما هنا، وقرأ نافع (يقول) بالرفع على أن حتى ابتدائية، واعتبار قول الرسول حكاية حال ماضية ، وعليه فجملة (يقول الرسول) مستأنفة لا محل لها من الإعراب، والمراد بالرسول هنا كما ذكر الصبان على الأشموني ٣/ ٢٩٩ نقلًا عن الدماميني: اليسع، أو شعياء، ولرفع الفعل بعد حتى ثلاثة شروط الأول: أن يكون حالًا حقيقة، أو تأويلًا، والثاني: أن يكون مسببًا عما قبله، والثالث: أن يكون فضلة. انظر الأشموني ٣/ ٢٩٩، ٣٠٠، والتصريح ٢/ ٢٣٧، ٢٣٨.

(٤) في (ب) سقوط الناصبة للفعل.

(٥) ما بين الشرطتين من زيادة المحقق لأن الناصب في الحقيقة هو أن المضمرة وجوبًا عند البصريين.

بأن يكون ما قبلها علة لما بعدها[1] نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، وقد تكون بمعنى «إلى» بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها كالآيتين السابقتين ، وكقوله[2]:

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل[3]

---

(١) المراد بالعلة هنا: الأمر الذي يفضي ويؤدي إلى آخر، والمراد بالغاية هنا: أن ما قبلها لا ينقطع إلا عند حصول ما بعدها. انظر منتهى الأرب لشرح شذور الذهب ص ٣٦١ ط ١٥ بتصرف.

(٢) في (أ) سقوط كلمة «وكقوله» مع البيت الآتي.

(٣) البيت من الكامل للمقنع الكندي. انظر معجم الشواهد ٢٩٨ ولم ينسب في غير هذا المرجع. والعيني على الخزانة ٤/ ٤١٢، والهمع ٢/ ٩، والدرر ٢/ ٦، والأشموني والصبان والعيني عليه ٣/ ٢٩٧، ويس على التصريح ١/ ٢٧٢، ٢٧٣، (العطاء) اسم ليس وهو اسم مصدره، (من الفضول): متعلق به، وهو جمع فضل أي: زيادة، والمراد: زيادات المال، وهي ما لا يحتاج إليه منه، (سماحة) خبر ليس والمراد بها الجود، (حتى) استشهد بها الشارح وغيره من النحاة على أنها غائية بمعنى إلى، لكن نقل الأشموني عن ابن مالك في التسهيل أنها بمعنى إلا الاستثنائية، وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل، المعنى: حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾، والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن المراد معنى الغاية: نعم هو ظاهر في قوله:

والله لا يذهب شيخي باطلا ... حتى أبير مالكا وكاهلا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها، ولا مسببًا عنه. انظر الأشموني ٣/ ٢٩٧، ٢٩٨ بتصرف، ورجح الصبان كون الاستثناء هنا منقطعًا، والمعنى: ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر، ولا تنافي بين كون حتى جارة وكونها بمعنى إلا لأن عمل الجر ثبت مع إفادة الاستثناء كخلا وحاشا إذا جر بهما ، وفاعل (تجود) مضمر أي أنت والمصدر المؤول في موقع جر بحتى أي: حتى الجود، (وما لديك قليل): الواو حالية من فاعل تجود، (وما) موصول اسمي مبتدأ صلته متعلق الظرف الإضافي (لديك)، أي والذي استقر لديك، و(قليل) خبر ما الموصولة، هذا =

(واللام) ـ حالة كونها ـ (تعليلية مع) الفعل المجرد[1] من لا نحو: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[2][3] (بخلاف نحو:

=

وقد اقتصر الشارح تبعًا للمصنف على كون حتى غائية، ولم يذكر كونها تعليلية (كجد حتى تسر ذا حزن) وعلامتها صحة وضع كي موضعها. انظر الأشموني ٣/ ٢٩٧.

(١) وفي بعض النسخ: (مع المضارع المجرد).

(٢) (فإن قلت: ليس فتح مكة علة للمغفرة، قلت: هو كما ذكرت، ولكنه لم يجعل علة لها، وإنما هو علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ وهي: المغفرة، وإتمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز، ولا شك أن اجتماعها له عليه الصلاة والسلام حصل حين فتح الله مكة عليه، قال المصنف: وقال إنما مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها) تقييد من الأصل. وانظر عبارة المصنف في شرح الشذور ٢/ ٨٩ على هامش عبادة.

(٣) من الآية (٢) من سورة الفتح وتمامها: ﴿وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ (ليغفر): رقق راءها ورش، لوقوعها بعد كسرة، وقد اختلف المفسرون في معنى اللام في (ليغفر)، قال البيضاوي: علة للفتح من حيث إنه مسبب عن جهاد الكفار والسعي في إعلاء الدين وإزاحة الشرك، وتكميل النفوس الناقصة، وقال البغوي: قيل اللام لام كي، ومعناه: إنا فتحنا لك فتحًا مبينًا لكي يجتمع لك مع المغفرة تمام النعمة في الفتح، وقال الجلال المحلي: اللام للعلة الغائية فمدخولها مسبب لا سبب، وقال بعضهم: إنها لام القسم والأصل: (ليغفرن) كسرت اللام تشبيهًا بلام كي، وحذفت النون، ورد هذا بأن اللام لا تكسر، وبأنها لا تنصب المضارع، وقال الزمخشري: فإن قلت كيف جعل فتح مكة علة للمغفرة، قلت: لم يجعل علة للمغفرة ولكنه علة لاجتماع ما عُدِّد من الأمور الأربعة وهي: المغفرة، وإتمام النعمة، وهداية الصراط المستقيم، والنصر العزيز، كأنه قال: يسرنا لك فتح مكة، ونصرناك على عدوك لنجمع لك عز الدارين، وأغراض العاجل والآجل، وقيل غير ذلك، والأسلم ما اقتصر عليه الجلال المحلي، وإنما عدل إلى الالتفات بذكر لفظ الجلالة المستتبع لجميع الصفات كالغفر، والإنعام، والنصر، لأجل الإشعار بأن كل واحد من الأمور الأربعة الداخلة تحت لام الغاية صادر عنه تعالى من حيثية غير الحيثية الأخرى مترتب على صفة من صفاته تعالى، وإنما ذكر المغفرة هنا للنبي ﷺ مع أنه معصوم: من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين، ذكره شارحنا في شرحه على الطوالع، وقيل
=

﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1] ونحو:

﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[2] لا يجوز فيها الإضمار؛ لعدم التجرد من لا، وهي فيما مثلت به: نافية وفيما مثل به زائدة: للتأكيد، (أو) حالة كونها ـ

=

معنى الغفران الإحالة بينه وبين الذنوب، فلا يصدر منه ذنب؛ لأن الغفر هو: الستر، والستر إما بين العبد والذنب ، أو بين الذنب وعقوبته، فاللائق به ﷺ وبسائر الأنبياء الأول، واللائق بالأمم الثاني، قاله البرماوي، أو هو مبالغة كزيد يضرب من يلقاه ومن لا يلقاه، مع أن مَنْ لا يلقاه لا يمكن ضربه انظر في ما ذكرنا الجمل على الجلالين ٤/ ١٥٧، ١٥٨ بتصرف، (ما تقدم من ذنبك) موصول اسمي مفعول به وصلته، (وما تأخر) معطوف على ما تقدم.

(١) من الآية (٢٩) من سورة الحديد، (لئلا) فيها قراءات الأولى: لورش (ليلا) بإبدال الهمزة ياء خالصة مفتوحة، والثانية (لئلا) بتحقيق الهمزة للباقين، ولحمزة عند الوقف قراءتان كورش وكالجمهور ـ انظر البدور الزاهرة ٣٧٩ بتصرف. وهي مكونة من اللام الجارة وأن المنصوبة ولا التي يزعمونها صلة زائدة غير كافة لـ(أن) عن العمل، (يعلم) مضارع منصوب بأن فاعله: الكلام الإضافي (أهل الكتاب)، ومفعول يعلم المصدر المؤول في قوله: ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾، والجملة من أن ومدخولها في موقع جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف مترتب على الجملة الشرطية في الآية السابقة ، والتقدير: أعلمكم بذلك ليعلم، وفي الآية عدة قراءات غير عشرية منها: ليعلم، ولكي يعلم ولأن يعلم بإدغام النون في الياء، وقد استنبط من ذلك العلماء زيادة (لا) في قراءة (لئلا) وأنا أخالفهم في ذلك، لأن حمل القراءات على بعضها ليس لازمًا؛ لأن كل قراءة لها مدخلها ولها معناها لكنها في النهاية تتكامل ويتم بعضها بعضًا والله أعلم. وقد ذكر في سبب نزول هذه الآية أنه لما سمع من لم يؤمن من أهل الكتاب قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ قالوا للمسلمين أما من آمن منا بكتابكم فله أجره مرتين لإيمانه بكتابنا وكتابكم، ومن لم يؤمن منا بكتابكم فله أجر كأجركم، فبأي شيء فضلتم علينا؟ فأنزلها الله . انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٢٩٧، ٢٩٨ بتصرف.

(٢) من الآية (١٥٠) من سورة البقرة ، (لئلا): مر الكلام عليها من حيث القراءات إلا أن (لا) من (لئلا) نافية باتفاق، (يكون): منصوب بأن الواجبة الإظهار؛ لوقوعها بين لام الجر ولا النافية

=

(جحودية): وهي المسبوقة بكون، ماضٍ لفظًا ومعنى، أو معنى فقط (نحو: ما كنت) لأفعل، (أو لم أكن لأفعل) ، ومثلها قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(1) وقوله: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(2)،

=

وهذا هو الشاهد، (للناس) أي: لليهود، متعلق بمحذوف خبر يكون مقدم، (عليكم) متعلق بمحذوف حال من حجة؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها عد حالًا، (حجة) اسم يكون وأطلق اسم الحجة على قول المعاندين لأنهم يسوقونه سياق الحجة، والجملة من (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر في موقع جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف قدره النسفي بقوله ١/ ٨٣ ط الحلبي : (أي: قد عرفكم الله جل ذكره أمر الاحتجاج في القبلة بما قد بين في قوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ لئلا يكون.

(١) من الآية (١٧٩) من سورة آل عمران، (ليذر) اللام جحودية جيء بها؛ لتأكيد نفي الكينونة، و(ليذر) مضارع ناقص التصرف منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وهذا هو الشاهد، (المؤمنين) مفعول يذر، وفاعلها مستتر عائد إلى الله عز وجل، وقد أبدل ورش همز المؤمنين واوًا لكون فاء الكلمة ساكنًا بعد ضمة، وليس (يذر) منصوبًا بلام الجحود كما زعم الكوفيون، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام (أن) ويترتب على الخلاف في ناصب المضارع بعد اللام الجحودية الخلاف في خبر كان، فذهب الكوفيون إلى أن جملة (يذر) خبر كان، واللام للتوكيد، وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وقدروه (مريدًا)، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأول مصدر. انظر الأشموني ٣/ ٢٩٢، ٢٩٣، وإنما وجب إضمار (أن) بعد لام الجحود، لكونها بمنزلة حرف الاستقبال في الإثبات وأن لا تقع بعده، فحمل النفي على الإثبات حملًا للضد على ضده.

(٢) من الآيتين ١٣٧ ، ١٦٨ من سورة النساء، وقد سبق الاستشهاد بهما في مبحث حذف نون مضارع كان في الخامس من المرفوعات، والشاهد فيها هنا كون يغفر منصوبة بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود.

ولام العاقبة[١] نحو: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾[٢] داخلة في لام التعليل عند كثير، واختار بعضهم: دخول المؤكدة فيها أيضًا نحو: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ﴾[٣]

---

(١) (وتسمى لام الصيرورة، ولام المآل). تقييد من الأصل.

(٢) من الآية (٨) من سورة القصص وتمامها: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ﴾، (فالتقطه) معطوف بالفاء على مقدر أي: (فأرضعته) الواقع امتثالًا لقوله (أن أرضعيه)، وبقوله: وألقته في بحر النيل امتثالًا لقوله : (فألقيه في اليم) وكان ذلك صبيحة يوم الإثنين، (آل) فاعل التقط أي أعوان وقد سبق الحديث عن أصلها واستعمالها في مقدمة المخطوطة، وهو مضاف إلى فرعون وعلامة الجر الفتحة، لكونه علمًا أعجميًا وقد سبق التعريف به في (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا) في مبحث المعرف بأل، (ليكون) اللام للعاقبة حرف جر وهذا هو الشاهد، أو للعلية المجازية بمعنى أن ذلك لما كان نتيجة فعلهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله، واسم يكون مستتر عائد إلى موسى عليه السلام (لهم) متعلق بـ (عدو): أو (حزنا) الآتيين ، وقدم للاهتمام، أو متعلق بـ (يكون) ، (عدوًا): خبر يكون، (وحزنًا) معطوف على (عدوًا) وفيه قراءتان الأولى: للكسائي وحمزة وخلف بضم الحاء وسكون الزاي، والثانية لباقي العشرة بفتح الحاء والزاي. انظر البدور الزاهرة ٢٩١، ومعنى «وحزنًا» أي يستعبد نساءهم، وفي المختار (الحزن) والحزن ضد السرور وقد حزن من باب طرب وأحزنه غيره وحزنه أيضًا من باب نصر مثل: سلكه وأسلكه، وحزنه لغة قريش وأحزنه لغة تميم، والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل ليصح عطفه على (عدوًا) أي عدوًا ومحزنًا. انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٣٣٦، ٣٣٧.

(٣) من الآية (٣٣) من سورة الأحزاب (ليذهب): اللام مفيدة للتعليل، وزعم الشارح أنها مؤكدة أي: زائدة، وهذا هو شاهده، منها، (يذهب) مضارع منصوب جوازًا بأن بعد اللام، والفاعل مستتر عائد إلى الله عز وجل، و(عنكم): متعلق بـ(يذهب)، (الرجس): مفعوله أي: الذنب، وفي استعارة الرجس للذنب تنفير منه، والمصدر المؤول في موقع جر باللام، ومفعول (يريد) محذوف والتقدير والله أعلم: إنما يريد الله ذلك الذي سبق ذكره لإذهاب الرجس عنكم، وهذه الجملة القرآنية تعليل لجميع ما تقدم من الأوامر والنواهي من قوله: (فلا يخضعن بالقول) إلى هنا، وفي هذا تعليل لأمرهن ونهيهن على الاستئناف، ولذلك علل الحكم. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٤٣٦، وفي الآية أسلوب قصر بإنما قصر موصوف على صفة.

فلا يردان على المصنف[1] والأولى ما صنعه بعضهم من إفصاحه بالجميع؛ حيث قال: وتضمر بعد اللام التعليلية والجحودية، والتي للعاقبة، والزائدة، وكلام المصنف[2] في إضمار أن بعد هذه الحروف والحروف الآتية: أعم من كونه واجبًا، أو جائزًا أما تمييز محال الواجب من محال الجائز فقد ذكره في آخر الباب[3]. (و) تضمر[4] أن (بعد ثلاثة) أيضًا (من حروف العطف ، وهي: أو، بمعنى: إلى) بأن صلحت إلى مكانها بأن كان الفعل قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا (نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي) أي: إلى أن تقضيني حقي، ونحو قوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر[5]

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) ما ذكره الشارح من إضمار (أن) بعد اللام بأنواعها الأربعة منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره ط ١٥ ص ٣٦٢، ٣٦٣.

انظر في هذه المسألة شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٢٩١، ٢٩٤.

(٤) (وجوبًا)، تقييد من الأصل.

(٥) البيت من الطويل ولم ينسبه أحد من العلماء إلى أحد معين ، وقد استشهد به المصنف في أوضحه (٤٩٧) وشذوره (١٤٦) ، وقطره (١٦)، وابن عقيل (٢١٨)، والعيني على الخزانة ٤/ ٣٨٤، والتصريح ٢/ ٢٣٦، والأشموني ٣/ ٢٩٥، واستشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية فانظره ٢/ ٦٢٠، وانظر معجم الشواهد ١٧٧، (لأستسهلن الصعب) أي: لأعدنه سهلًا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف دل عليه باللام، (أو): حرف عطف بمعنى (إلى) وفيه الشاهد، وقد ذكر السيوطي أنها هنا بمعنى (إلا)، وهذا مخالف لجمهرة العلماء فضلًا عن أنه بعيد، وعذر السيوطي في ذلك أن سيبويه لم يذكر أن (أو) ترد بمعنى (إلى)، وإنما ذكر أنها تأتي بمعنى (إلا)، وتبعه على ذلك جماعة منهم الرضي في شرح الكافية، (أدرك) مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد (أو) والفاعل مستتر، (المنى) : مفعول أدرك جمع منية كمدية أي: ما يتمناه الإنسان، (فما انقادت الآمال) معطوف بالفاء على جواب القسم، وفي الكلام استعارة =

(أو) بمعنى: (إلا) بأن صلحت إلا مكانها (نحو: لأقتلنه أو يسلم) أي: إلا أن يسلم، ونحو قوله:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما[١]

أي: إلا أن تستقيم[٢] ، (وفاء السببية) وهي: التي قصد بها الجزاء، (و واو المعية)[٣] حالة كونها (مسبوقين بنفي محض[٤]، أو طلب بغير اسم الفعل) مثاله

= مكنية، أو تصريحة تبعية، (إلا) ملغاة لكون الكلام ناقصًا منفيًّا، (لصابر) متعلق بانقادت، والجملة من قصر الصفة على الموصوف.

(١) البيت من الوافر لزياد الأعجم، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ١/ ٤٢٨ ط بولاق، والمصنف في أوضحه (٤٩٨)، وفي قطره (١٧)، وفي شذوره (١٤٧)، ومغنيه في مباحث (أو) وابن عقيل (١٣٩)، وانظر المقتضب ٢/ ٢٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٣١٩، وشرح المفصل ٥/ ١٥، والعيني على الخزانة ٤/ ٣٨٥، والتصريح ٢/ ٢٣٦، والأشموني ٣/ ٢٩٥، واللسان (غمز)، ومعجم الشواهد (الميم المفتوحة) ٣٣٦، (إذا غمزت) إذا وشرطها، والغمز جس باليد يشبه النخس، (قناة قوم) كلام إضافي في مفعول غمز، والمراد بها الرمح، (كسرت كعوبها) جواب إذا، والكعوب جمع كعب وهو طرف الأنبوبة الناشز، والجملة من إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان، (أو): عاطفة بمعنى إلا وهذا هو الشاهد، (تستقيما): مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو، والفاعل مستتر تقديره هي، والألف للإطلاق أي: كسرت كعوبها في كل حال إلا في حالة استقامتها، وقد اختلف النحاة في معنى هذا البيت انظر شرح الشذور ط ١٥ ص٣٦٥، ٣٦٦ بتصرف.

(٢) ما ذكره الشارح عن (أو) التي يجب إضمار (أن) بعدها ومعنييها وأمثلة كل منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره ص ٣٦٤: ٣٦٦ ط ١٥، هذا ولها أيضًا معنى ثالث ذكره الشيخ محيي الدين في شرحه على الشذور ص ٣٦٥ط ١٥ هو كونها بمعنى: كي مثل (لأعبدن الله أو يعاقبني)، وثم تقييد من الأصل هذا نصه: (أي فلا أكسر كعوبها، ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم ؛ لأن الكسر لا استقامة معه).

(٣) أي التي بمعنى مع. تقييد من الأصل.

(٤) أي غير مؤول بإثبات، والمراد بالمحض: أن لا يتلو تقريرا، وأن يكون متلوا بنفي، وأن لا ينقضي بإلا كما سيأتي ذلك. تقييد من الأصل.

في الفاء بعد النفي (نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾)[1] ومثاله في الواو كذلك[2] نحو[3]: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[4].

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر. (لا يقضى عليهم): لا يحكم عليهم بموت ثان، و(لا) هنا نافية، (يقضى): مضارع مبني للمجهول ، (عليهم) في محل الرفع نائب فاعله، (فيموتوا) مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية؛ لكونها مسبوقة بنفي محض وهذا هو الشاهد، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة من (أن) المضمرة وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الكلام السابق أي: لا يكون قضاء عليهم فموت، وقرئ شاذا: «فيموتون» عطفًا على يُقضى، كقوله تعالى: «ولا يؤذن لهم فيعتذرون» انظر أبا السعود ٧/ ١٥٠، والجمل على الجلالين ٣/ ٤٩٦ بتصرف منهما.

(٢)أي بعد النفي. تقييد من الأصل.

(٣) في (أ) سقوط: (نحو).

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران وأولها: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾، (ولما) الواو حالية من ضمير تدخلوا مؤكدة للإنكار، و(لما يعلم) جازم ومجزوم ولفظ الجلالة فاعله، ومفعوله الموصول (الذين). وصلته (جاهدوا)، والعائد واو الجماعة ، (منكم) متعلق بمحذوف حال من (الذين)، ونفي العلم هنا كناية عن عدم المعلوم لما بينهما من اللزوم المبني على لزوم تحقق الأول لتحقق الثاني ضرورة استحالة تحقق شيء بدون علمه تعالى به، وإيثارها على التصريح للمبالغة في تحقيق المعنى المراد، فإنها إثبات لعدم جهادهم بالبرهان؛ وللإيذان بأن مدار ترتب الجزاء على الأعمال إنما هو علم الله تعالى بها، كأنه قيل؛ والحال أنه لم يوجد الذين جاهدوا منكم، وإنما وجه النفي إلى الموصوفين مع أن المنفي هو الوصف فقط، وكان يكفي أن يقال: ولما يعلم الله جهادكم، كناية عن معنى: ولما تجاهدوا؛ للمبالغة في بيان انتفاء الوصف وعدم تحققه أصلًا، وفي كلمة (لما) إيذان بأن الجهاد المتوقع منهم فيما يستقبل إلا أنه غير معتبر في تأكيد الإنكار، وقرئ شاذًّا: «يَعْلَمَ» بفتح الميم على أن أصله: يعلمن فحذفت النون، أو على طريقة إتباع الميم لما قبلها في الحركة؛ لإبقاء تفخيم اسم الله تعالى، (ويعلم الصابرين) الواو للمعية و (يعلم) مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية المسبوقة بنفي محض، وهذا هو الشاهد، والفاعل عائد إلى الله عزوجل. و(الصابرين) مفعول (يعلم)، والمعنى: أم حسبتم أن تدخلوا الجنة، والحال أنه لم يتحقق منكم الجهاد والصبر أي: الجمع بينهما، وإيثار اسم الفاعل في (الصابرين) على الموصول للدلالة على أن المعتبر هو الاستمرار على الصبر والمحافظة على الفواصل، وقيل: =

(و) مثاله في الفاء بعد الطلب (نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾)[1][2] ومثاله في الواو كذلك نحو:

(لا تنه عن خلق وتأتي مثله) عار عليك إذا فعلت عظيم[3]

وكالمثال الأول: ما تأتينا فتحدثنا بالنصب إن قصدت السببية أي: ما تأتينا محدثًا، فيكون المقصود: نفي اجتماعهما، أو: ما تأتينا فكيف تحدثنا، فيكون المقصود: نفي الثاني؛ لانتفاء الأول، وخرج بالسببية الفاء الاستئنافية بأن يقدر ما

=

يعلم مجزوم معطوف على المجزوم قبله، قد حرك لالتقاء الساكنين بالفتح للخفة وللإتباع، ويؤيده قراءة: (ويعلمِ) بكسر الميم، وقرئ: (ويعلمُ) بالرفع على أن الواو للحال، وصاحبها الموصول، والمبتدأ محذوف أي: وهو يعلم الصابرين كأنه قيل: ولما تجاهدوا وأنتم صابرون. انظر أبا السعود ٢/ ٩١ بتصرف.

(١) في بعض نسخ المتن: (لا تطغوا فيه) بحذف الواو وهو خطأ.

(٢) من الآية (٨١) من سورة طه وأولها: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾، وتمامها: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾، (ولا تطغوا) جازم ومجزوم ومعطوف على الجملة الإنشائية الأمرية ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾، (فيه) متعلق بـ (تطغوا)، والضمير عائد إلى ما رزقوه بالإخلال بشكر الله، والتعدي لما حد لكم فيه كالسرف والبطر والمنع من المستحق. (فيحل): الفاء للسببية و(يحل) مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعدها؛ لأنها مسبوقة بطلب محض وهو: النهي، وهذا هو الشاهد، والفاعل الكلام الإضافي (غضبي)، (عليكم) متعلق بـ (يحل) ومعنى (فيحل عليكم غضبي) أي: فتلزمكم عقوبتي، وتجب لكم من حل الدين إذا وجب أداؤه. انظر أبا السعود ٦/ ٣٣ بتصرف.

(٣) البيت من الكامل وفي نسبته خلاف، فقد نسبه سيبويه ١/ ٤٢٤ للأخطل، والأعلم في شرح شواهده لأبي الأسود وعليه المصنف في أوضحه (٤٩٩)، وقطره (٢٣)، وشذوره (١١٤)، والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل ٣٣٤، ونسبه أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٧٩، وابن عبد ربه في العقد الفريد ٢/ ٣٠٠ للمتوكل الليثي.

بعدها مبنيًّا على مبتدأ محذوف، نحو قوله: ألم تسأل الربع القواء فينطق[1]، ونحو: ما تأتيني فأكرمك على معنى: ما تأتيني فأنا أكرمك، إذا كنت كارهًا لإتيانه ، والعاطفة، نحو: ما تأتينا فتحدثنا على معنى: ما تأتينا فما تحدثنا، ونحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ[2] لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[3]،

(عن خلق) متعلق بـ(تنه) المجزوم بلا، و(تأتي) الواو للمعية مسبوقة بطلب محض هو النهي ، (وتأتي) مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية ، وهذا هو الشاهد والفاعل مستتر أي: أنت، (مثله): كلام إضافي مفعول (تأتي)، (عار) مبتدأ خبره متعلق (عليك) ، (إذا فعلت) : إذا وشرطها، والجواب محذوف فهو عار عليك، والجملة معترضة بين المبتدأ (عار) ووصفه (عظيم)، ويجوز أن يكون (عار) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا عار عظيم عليك، واسم الإشارة حينئذ يعود إلى النهي عن خلق والإتيان بمثله المفهوم من قوله (وتأتي مثله)، وكون عار مبتدأ أولى. انظر شرح الشذور للمصنف في باب المفعول معه وباب نواصب المضارع ط ١٥ والله أعلم.

(١) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه، قوله: وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق؟ وهو لجميل بن معمر العذري انظر ديوانه ١٤٤، وقد أنشده المصنف في أوضحه (٥٠٢)، وفي شذوره (١٤٨) وأنشده سيبويه ١/ ٤٢٢، وانظر الجمل للزجاجي ٢٠٤، والأغاني ٨/ ١٤٥، وشرح المفصل ٧/ ٦٣، والخزانة ٣/ ٦٠١، والتصريح ٢/ ٢٠٤.

(ألم تسأل) الهمزة للاستفهام الإنكاري، و(لم تسأل) جازم ومجزوم والفاعل مستتر أي: أنت، (الربع القواء) : مفعول تسأل ونعته، والمراد به المنزل الخالي من الأهل، (فينطق): الفاء للاستئناف لا عاطفة وإلا جزم ما بعدها، ولا سببية وإلا نصب ما بعدها، وهذا هو الشاهد. انظر شرح الشذور ط ١٥ ص ٣٦٧، وثم تقييد من الأصل عند (فينطق) هو: (وذلك أن الفاء لو كانت للسببية انتصب ما بعدها فلم يبق إلا أنها للاستئناف)، (ينطق) مضارع وفاعله، والجملة خبر لمحذوف، أي: فهو ينطق، وفي اللفظ استعارة تصريحية تبعية، (وهل): معطوف على ألم عطف جملة على مثلها، (تخبرنك) مضارع مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والكاف مفعوله، (اليوم) متعلق بتخبرن، (بيداء) فاعل تخبر أي: صحراء، وسميت بذلك لأنها تبيد من يسلكها، (سملق): نعت لبيداء وهي الأرض التي لا تنبت شيئًا مطلقًا.

(٢) في النسختين الأصلية و(أ): (لا) بدون الواو وهذا خطأ، ولعل الناسخ خلط بين واو (ونحو)، وواو (ولا) والله أعلم

(٣) الآية ٣٦ من سورة المرسلات، (ولا يؤذن) معطوف بالواو على (لا ينطقون) فهي في محل جر؛ لأن المعطوف عليه في محل جر مضاف إليه، ولورش قلب همزة يؤذن واوًا؛ لكونها مفردة ساكنة =

فيجب الرفع فيهما[1]، وبالمعية: الواو الاستئنافية، والعاطفة نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن جعلت الواو استئنافية وجب الرفع، لأن المعنى: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن، فيكون نهيًا عن أكل السمك، وإخبارًا بشرب اللبن، وإن جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون نهيًا عن كل واحد منهما، بخلاف ما إذا جعلتها بمعنى مع فيجب[2] النصب على معنى: لا يكن معك أكل السمك مع شرب اللبن، فيكون نهيًا عن الجمع بينهما[3]. وخرج بسبق النفي أو الطلب: نحو زيد يأتينا فيحدثنا، فيمتنع نصبه، وأما قوله:

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا[4]

=

فاء الكلمة، (فيعتذرون): معطوف على يؤذن بالفاء منتظم في سلك النفي أي: لا يكون لهم إذْنٌ واعتذار متعقب له من غير أن يجعل الاعتذار مسببًا عن الإذن كما لو نصب. انظر أبا السعود ٩/ ٨١ ولورش ترقيق راء فيعتذرون، لكونها بعد كسرة، والشاهد في الآية رفع (يعتذرون)؛ لأنه بعد الفاء العاطفة.

(١) ما ذكره الشارح عن الأوجه الجائزة في مثل: ما تأتينا فتحدثنا، منقول بتصرف يسير من تقديم وتأخير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره ص ٣٦٩، ٣٧١، ط ١٥.

(٢) في نسخ المخطوطة التي أحققها (يجب) بدون الفاء، والصواب ما أثبته للربط.

(٣) ما ذكره الشارح عن الأوجه الجائزة في (وتشرب اللبن) منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره ط ١٥ ص ٣٧٩: ٣٨٠.

(٤) البيت من الوافر للمغيرة بن حبناء التميمي وحبناء أمه وقد أنشده سيبويه ١/ ٤٢٣، ٤٤٨ دون نسبة، وانظر المقتضب ٢/ ٢٤، والمحتسب ١/ ١٩٧، والخزانة ٣/ ٦٠٠، وشرح الكافية الشافية ت د/ الرصد ٢/ ٦٢٥، وشرح المفصل ٧/ ٢٦، والتصريح ٢/ ٢٣٩، ومعجم الشواهد ٨١، وشرح الشذور ط ١٥ ص ٣٦٨، ٣٦٩. (سأترك منزلي): أي: أفارقه ولا أقيم فيه، (لبني تميم) متعلق بـ(أترك) وقد سبق التعريف بتميم، (وألحق) معطوف على سأترك، (بالحجاز) متعلق بـ(ألحق) وقد سبق توضيحه، (فأستريحا) الفاء للسببية وأستريح مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعدها وهذا هو الشاهد، حيث لم تسبق الفاء بنفي ولا طلب محض وهذا ضرورة وقيل

=

فضرورة، وبالمحض: النفي التالي لتقرير، نحو: ألم تأتيني فأحسن إليك، والنفي المتلو بنفي نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا ، والنفي المنتقض بإلا قبل الفعل نحو: ما تأتينا إلا فتحدثنا، فيمتنع النصب فيهما بخلاف: المنتقض بها بعده[1] نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار، ويتفرع على ذلك[2] ما لو قلت: ما جاءني أحد إلا زيد فأكرمه ، فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي[3]، وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه[4] وقوله بغير اسم الفعل قاصر عن المراد، والمراد: أنه يعتبر في الطلب أن يكون بالفعل ولو تقديرًا[5]، فيمتنع النصب مع غيره سواء كان اسم فعل، أم غيره نحو: صه فأكرمك، ونحو: حسبك حديث فينام الناس، ونحو: سقيًا لك فيرويك الله[6]، والطلب: يشمل الأمر، ومثاله:

=

الأصل: فأستريحن بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفًا كما تقف على (لنسفعًا)، بالألف وهذا التخريج هروب من ضرورة إلى ضرورة؛ فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة: قاله المصنف في شرحه، وفاعل فأستريح مستتر تقديره: أنا والألف للإطلاق وذكر الأعلم أنه يروى: (لأستريحا) بلام التعليل، ولا ضرورة فيه حينئذ.

(١) في (أ) سقوط: بعده، وفي (ب): بعد الفعل.

(٢) (أي: على عدم ضرر انتقاض النفي بعد الفعل، وعلى ضرر انتقاض النفي قبل الفعل)، تقييد من الأصل.

(٣) (وهو: إلا زيد)، تقييد من الأصل.

(٤) (أي: عن انتقاض النفي)، تقييد من الأصل.

(٥) في الأصل و(ب) سقوط: (ولو تقديرًا).

(٦) ما استدركه الشارح على المصنف في نقطة الطلب بغير اسم الفعل ذكره المصنف نفسه في شرحه مع ذكر الخلاف الوارد فيه، قال في شرح الشذور ٣٧٥ ط ١٥: وشرطه أمران، أحدهما: أن يكون بصيغة الطلب فلو قلت: (حسبك حديث فينام الناس) بالنصب لم يجز خلافًا للكسائي ،

=

قبل الفاء[1] نحو قوله:

يانـــاق ســـيري عنقـــا فـــسيحا إلى ســـــليمان فنـــــستريحا[2]

=

والثاني : أن لا يكون بلفظ اسم الفعل، فلا يجوز أن تقول: (صه فنكرمك) بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقًا، وفصل ابن جني وابن عصفور ، فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: (نزال فنحدثك) ومعناه: إذا لم يكن من لفظه نحو: (صه فنكرمك) وما أحرى هذا القول بأن يكون صوابًا.

(١) (قوله: والطلب يشمل الأمر ومثاله قبل الفاء أي ومثال الطلب قبل الفاء كما هو المتبادر والجيد، وخالف شيخنا ذلك وقال: ومثاله بعد الفاء ، وليس بجيد صناعة كما يظهر بالتأمل ، وإن كان صحيحًا في نفس الأمر؛ لأن تقديره: ومثاله أي النصب الواقع بعد الفاء الواقعة بعد الأمر فليتأمل)، تقييد من الأصل.

(٢) هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره لأبي النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك بن مروان وهو من شواهد سيبويه ١/ ٤٢١، وقد أنشده المصنف في أوضحه (٥٠٠) ، وقطره (١٨) ، وشذوره (١٥٠) والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (٣٣٤) وانظر المقتضب ٢/ ١٤، ومعاني القرآن ١/ ٤٧٨، ٢/ ٧٩ ، وسر الصناعة ٢٧٢، وشرح المفصل ٧/ ٢٦، والعيني على الخزانة ٤/ ٣٨٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩.

(ناق) : مرخم ناقة، (عنقا) وهو بفتح العين والنون ضرب من السير السريع، وهو مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: سيري سيرًا عنقًا، (فسيحًا) نعت لعنقًا، والمراد به واسع الخطى، (إلى سليمان) متعلق بـ(سيري) وهو سليمان بن عبد الملك: خليفة أموي ولد في دمشق سنة ٥٤هـ ٦٧٤م وولي الخلافة يوم وفاة أخيه الوليد سنة ٩٦هـ وكان بالرملة فلم يتخلف عن مبايعته أحد، فأطلق الأسرى وأخلى السجون وعفا عن المجرمين وأحسن إلى الناس، وكان عاقلًا فصيحًا طموحًا إلى الفتح، جهز جيشًا كبيرًا وسيره في السعي بقيادة أخيه مسلمة بن عبد الملك لحصار القسطنطينية وفي عهده فتحت جرجان وطبرستان وكانتا في أيدي الكرك ولم تطل مدته فاستمر سنتين وثمانية أشهر إلا أياما، وكانت إقامته في دابق من أرض قنسرين بين حلب ومعرة النعمان وعاصمة دمشق، توفي سنة ٩٩هـ ؛ ٧١٨م. انظر الأعلام للزركلي ١/ ٣٨٨ط ١٣٤٦ هـ ، ١٩٢٧م. (فنستريحا): أي: نلقي عنا تعب السفر وفيها الشاهد؛ حيث انتصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بطلب محض هو الأمر بصيغة فعل الأمر، وفاعل نستريح ضمير مستتر تقديره: نحن، والألف للإطلاق.

ومثاله قبل الواو:

فقلت ادعي وأدعو إن أندى ... لصوت أن ينادي داعيان[1]

والنهي، وقد مثل له المصنف[2] بمثالين: مثال لما قبل الفاء، ومثال لما: قبل الواو كما عرفت، والدعاء نحو: (اللهم تب علي فأتوب)[3]، والعرض نحو قوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ... قد حدثوك فما راء كمن سمعا[4]

---

(١) البيت من الوافر وقد اختلف في نسبته، وفي سيبويه ١/ ٤٢٦ نسبته للأعشى، وقد وجده الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في زيادات ديوان الأعشى، ولم يروه أبو العباس ثعلب فيما رواه من شعر الأعشى ميمون، ونسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب إلى الحطيئة، وآخرون إلى: دثار بن شيبان النمري ، ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم، ونسبه القالي إلى الفرزدق، والبيت من شواهد ابن عقيل (٣٢٧)، والمصنف في أوضحه (٥٠١)، وآمالي القالي ١/ ٩٠، والإنصاف ٥٣١، وشرح المفصل ٧/ ٣٣، والعيني على الخزانة ٤/ ٣٩٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩، والأشموني ٣/ ٣٠٧، ومعجم الشواهد ٤٠٥.

(فقلت): معطوف على كلام سابق (ادعي) أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مفعول قلت، (وأدعوا) مضارع منصوب- بعد واو المعية المسبوقة بأمر- بأن مضمرة وجوبًا، وهذا هو الشاهد، وعلامة النصب الفتحة الظاهرة، والفاعل مستتر تقديره أنا ، ويروى (وادعُ) على أنه مجزوم بلام أمر محذوفة أي: ولأدع، وعلى هذه الرواية فلا شاهد. انظر تعليق محيي الدين على الشذور ط ١٥ (١٥٤)، (إن أندى): أندى اسم إن وهو أفعل التفضيل من قولهم ندى صوته يندي ندى كفرح إذا بعد أمده وامتد، (لصوت) متعلق باسم التفضيل أندى، وقيل اللام زائدة بين المتضايفين، (أن ينادي) ناصب ومنصوب، (داعيان) فاعل ينادي، والجملة من أن المصدرية وما بعدها في موقع رفع خبر إن أي نداء داعيين، والجملة من إن ومعموليها لا محل لها من الإعراب تعليلية مستأنفة.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) شرط نصب المضارع في جواب الدعاء بعد الفاء أن يكون لفظ الفعل كمثال الشارح وكقول الشاعر:

رب وفقني فلا أعدل عن ... سنن الساعين في خير سنن

فلو قلت (سقيًا لك فيرويك الله) لم يجز النصب. انظر شرح الشذور ص ٣٧٤، ط١٥ بتصرف.

(٤) البيت من البسيط مجهول القائل، وقد استشهد به المصنف في قطره (٢١)، وشذوره (١٥٢)، وأنشده ابن عقيل (٢٢٦)، انظر العيني على الخزانة ٤/ ٣٨٩، والتصريح ٢/ ٢٣٩، والأشموني =

والتمني نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾[1]، والتحضيض نحو: هلا اتقيت الله فيغفر لك ، والاستفهام نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾[2][3] ويشترط فيه: أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فيمتنع

=

٣/ ٣٠٢، ومعجم الشواهد ٢١٣، (يا ابن الكرام) منادى مضاف وهو جمع كريم، ويراد به الجواد كما يراد به الأصيل، (فتبصر): منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية المسبوقة بعرض وهو الطلب برقة: (ألا تدنو)، وهذا هو الشاهد، (ما) موصول اسمي مفعول تبصر صلته جملة: قد حدثوك، والعائد محذوف تقديره: (حدثوك)، (فما) الفاء للتعليل، وما نافية حجازية أو تميمية (راء) أي: مبصر، اسم ما ، أو مبتدأ ،(سمع) صلة (مَنْ) المجرورة محلًا بالكاف، (كمن سمع) خبر ما، أو خبر المبتدأ على الخلاف في (ما)، وجملة (فما راء كمن سمع) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفة للتعليل والألف في (سمعا) للإطلاق.

(١) من الآية (٧٣) من سورة النساء، (يا) هنا تحتمل الندائية، والمنادى محذوف ، أو التنبيهية؛ وذلك لأنها داخلة على غير اسم، وقد سبق بيان ذلك في علامات الأسماء، (ليتني) ليت واسمها والنون للوقاية وهي كثيرة مع ليت عكس لعل (كنت معهم) في محل رفع خبر ليت، (فأفوز): الفاء للسببية، (أفوز) مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعدها؛ لكونها مسبوقة بطلب محض هو التمني وهذا هو الشاهد، وقرئ شاذًا (فأفوز) بالرفع فيكون معطوفًا على كنت داخلًا معه تحت التمني، أو جملة أفوز خبر لمحذوف أي: فأنا أفوز، وعليه فالفاء للاستئناف، والفاعل على كلتا القراءتين مستتر أي: أنا وإنما قال المنافق هذه المقالة، لئلا يفهم من مطلع كلامه أن تمنيه لمعية المؤمنين لنصرتهم ومظاهرتهم حسبما يقتضيه ما في البين من المودة بل هو للحرص على المال كما ينطق به آخره، وليس إثبات المودة في البين بطريق التحقيق بل بطريق التهكم،والجملة من ليت ومعموليها إما في محل نصب مقول القول على اعتبار قوله: (كأن لم يكن بينكم وبينه مودة) حالًا، أو داخلةً في المقول ، والله أعلم. انظر أبا السعود ٢/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) في نسخ المخطوطة التي أتوفر على تحقيقها: هل بدون الفاء، وهذا خطأ.

(٣) من الآية (٥٣) من سورة الأعراف، (فهل) الفاء للعطف ، وهل للاستفهام المراد به التمني وهو طلب محض، ومن ثم نصب الفعل (فيشفعوا) بأن مضمرة بعد فاء السببية في جوابها، وهذا هو الشاهد، وعلامة النصب حذف النون، وواو الجماعة فاعل، (لنا) متعلق بمحذوف خبر مقدم، (من شفعاء): من اسم بمعنى بعض لا زائدة كما يزعمون فتكون مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر مضافة إلى شفعاء، (لنا) متعلق بـ (فيشفعوا).

النصب في نحو: هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف: هل أخوك قائم فأكرمه، وإنما لم ينصب الفعل بعد الاستفهام في قوله تعالى[1]: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[2] ؛ لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو: رؤية المطر بل عن نزوله نفسه[3].

ولأن الاستفهام هنا معناه: الإثبات، والمعنى: قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء[4]، وقد ينصب الفعل بعد الفاء؛ لتقدم ترجٍّ، قاله ابن مالك[5]

---

(١) (تعالى) ساقط من الأصل، و(ب).

(٢) من الآية (٦٣) من سورة الحج وتمامها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ (ألم) الهمزة للاستفهام التقريري كما ذكر الشارح أي: قد رأيت، والذي يدل على ذلك الرفع في: (فتصبح الأرض مخضرة) بالعطف على أنزل وهذا هو الشاهد؛ لأن المضارع إنما ينتصب بأن مضمرة وجوبًا إذا كانت الفاء للسببية وهي هنا ليست كذلك؛ لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو: رؤية المطر، بل عن نزوله نفسه. ذكر ذلك شارحنا، وإنما آثر صيغة الاستقبال في المعطوف وهو (فتصبح) ؛ للإشعار بتجدد أثر الإنزال واستمراره؛ أو لاستحضار صورة الاخضرار. انظر أبا السعود ٦/ ١١٧. (ألم تر) جازم ومجزوم، وعلامة الجزم حذف حرف العلة، والفاعل مستتر تقديره: أنت، والخطاب لكل من يتأتى منه الفهم ، والإدراك، وقوله: (أنزل من السماء ماء) جملة في محل رفع خبر (أن) والجملة من أن ومعموليها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تر) إن كانت علمية ، أو مفعولها إن كانت بصرية. والجملة من (تر) ومعموليها لا محل لها من الإعراب مستأنفة للتدليل على قدرته تعالى وكونه هو الحق، والله أعلم.

(٣) في (أ) سقوط: (نفسه).

(٤) ما ذكره الشارح عن شرط نصب المضارع بعد الفاء في جواب الاستفهام منقول بتصرف مع تقديم وتأخير من شرح الشذور، والأصل أوضح؛ حيث بين فيه أنه لا فرق بين الاستفهام بالحرف وهو الذي اكتفى شارحنا بنقله، والاستفهام بالاسم والظرف ، فانظر ذلك كله ص ٣٧٤، ٣٧٥ ط ١٥ .

(٥) سبق التعريف به.

تبعًا للفراء [1] كقوله تعالى[2]: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[3] بنصب:

---

(١) سبق التعريف به ، وقد أيد أبو حيان في الارتشاف مذهب الفراء ومن تبعه بأن سماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهبهم: قال ابن مالك مشيرًا إلى ذلك:

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ... كنصب ما إلى التمني ينتسب

انظر شرح التصريح ٢/ ٢٤٣ بتصرف، وانظر مسألة انتصاب المضارع بعد الفاء والواو في المرجع السابق ٢/ ٢٣٨، ٢٤٣.

(٢) في الأصل و(ب) سقوط: (تعالى).

(٣) من الآيتين (٣، ٤) من سورة عبس، وأول الأولى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ﴾،﴿لَعَلَّهُۥ﴾ لعل واسمها والضمير عائد إلى ابن أم مكتوم، واسمه عبد الله بن شريح الذي نزلت السورة في شأنه، وكلمة (لعل) مع تحقق التزكي واردة على سَنَن الكبرياء، أو على اعتبار معنى الترجي بالنسبة إليه عليه الصلاة والسلام للتنبيه على أن الإعراض عنه عند كونه مرجو التزكي مما لا يجوز، فكيف إذا كان مقطوعًا بالتزكي، كما في قولك: لعلك ستندم على ما فعلت، وفيه إشارة إلى أن من تصدى لتزكيتهم من الكفرة لا يرجى منهم التزكي والتذكر أصلًا، وقيل: الضمير في لعله عائد إلى الكافر، فالمعنى: إنك طمعت في أن يتزكى، أو يذَّكر فتقربه الذكرى إلى قبول الحق، ولذلك توليت عن الأعمى، وما يدرك أن ذلك مرجو الوقوع، والرأي الأول في مرجع الضمير أقوى؛ لعوده إلى أقرب مذكور، والرأي الثاني لا يستبعد، وتلك خاصية النظم القرآني. (يزكى) جملة في محل رفع خبر لعل، وأصله (يتزكى) قلبت التاء زايًا ثم أدغمت الزاي في الزاي، والجملة من لعل ومعموليها استئناف وارد لبيان ما يلوح به ما قبله، فإنه مع إشعاره بأن له شأنًا منافيًا للإعراض عنه خارجًا عن دراية الغير وإدرائه مؤذن بأنه تعالى يدريه ذلك أي: لعله يتطهر بما يقتبس منك من أوضار الأوزار بالكلية، (أو يذكر) معطوف بأو على (يزكى)، ومن ثم فهو داخل معه في حكم الترجي، وأصله يتذكر فعل به كما فعل بـ (يزكى)، (فتنفعه) الفاء للسببية وتنفع منصوب بعدها بأن مضمرة وجوبا؛ لكون فاء السببية جواب ترج وهذا هو شاهد الشارح من الآية تبعًا للفراء وابن مالك اللذين يقيسان الترجي على التمني، والجمهور يمنع ذلك ويؤول لعل في الآية بأنها بمعنى: ليت، ولا داعي لهذا التأويل المخرج للكلمة عن وضعها ما دامت الصيرورة إلى الحقيقة ممكنة، وقرأ عاصم كما ذكر الشارح برفع تنفع على أنه معطوف على يذكر، انظر البدور الزاهرة ص ٤٠٥، أي: أو يتذكر فتنفعه موعظتك إن لم يبلغ درجة التزكي التام، انظر أبا السعود ٩/ ١٠٧، ١٠٨ بتصرف، والهاء في (فتنفعه) مفعول مقدم وجوبا لـ (تنفع) وفاعله مؤخر (الذكرى)، ولورش إمالة (يزكى، الذكرى) والله أعلم.

تنفعه في قراءة عاصم[1]، (و) تضمر أن أيضًا (بعد: الفاء، والواو، وأو، وثـم إن عطفن على اسم خالص) من تأويله بالفعل، مثاله بعد أو (نحو): ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾)[2] في قراءة

(١) عاصم الكوفي هو أحد القراءة العشرة وهو: عاصم بن أبي النجود، ويقال له: ابن بهدلة، ويكنى: أبا بكر، وهو من التابعين، وتوفي بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومائة، وله راويان شعبة وحفص فأما شعبة فهو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكوفي، توفي بالكوفة سنة ثلاث وتسعين ومائة، وأما حفص فهو حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفي، ويكنى: أبا عمرو، وكان ثقة، قال ابن معين: هو أقرأ من أبي بكر، وتوفي سنة ثمانين ومائة. انظر البدور الزاهرة ص ٦: ٨.

(٢) من الآية (٥١) من سورة الشورى وتمامها: ﴿فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، (وما كان لبشر) أي: وما صح لبشر (أن يكلمه الله)، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه اسم كان مؤخر، وقال أبو البقاء: أن والفعل في موضع رفع على الابتداء وما قبله الخبر، أو فاعل بالجار؛ لاعتماده على حرف النفي، وكأنه وهم في التلاوة ـ فزعم أن القرآن: وما لبشر أن يكلمه، مع أنه يمكن الجواب عنه بتكلف. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٧٣ نقلًا عن السمين بتصرف. (إلا وحيًا): وحيًّا مفعول مطلق معمول لمقدر أي: إلا أن يوحى إليه، ويكون ذلك في المنام، أو بإلهام، والاستثناء هنا منقطع؛ لأن الوحي ليس بتكليم، (أو من وراء حجاب) متعلَّق بمقدر معطوف على المقدر العامل في (وحيًا) أي: أو إلا أن يكلمه من وراء حجاب، والمراد بالحجاب هنا لازمه، وهو: عدم رؤية من وراءه، فلا يرد أن الآية تقتضي أن الله في جهة وفي مكان، ولا يجوز أن يتعلق (من وراء حجاب) بـ (يكلمه) الموجودة في اللفظ؛ لأن ما قبل الاستثناء المنقطع لا يعمل فيما بعد إلا، وقيل إنه متعلق بيكلمه؛ لأنه ظرف والظرف يتسع فيه. انظر أبا البقاء على هامش الجمل ٤/ ٢٩٦، ٢٩٧ بتصرف، وقد رسمت همزة (وراء) على ياء، ففيه لحمزة وهشام وقفًا تسعة أوجه: الإبدال ألفًا مع القصر والتوسط والمد، ثم التسهيل بالروم مع المد والقصر، ثم الإبدال ياء ساكنة ثم القصر والتوسط والمد، ثم روم حركتها مع القصر، انظر البدور الزاهرة ص ٣٤٨. هذا وفي (حجاب) قراءتان الأولى: للعامة بالإفراد، والثانية: شاذة لابن أبي عبلة (حجب) بالجمع. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٧٤، (أو يرسل رسولًا) قرأ نافع يرسل برفع اللام وكذلك (فيوحي) بإسكان الياء، وقرأ باقي العشرة بنصبهما انظر البدور الزاهرة ص ٣٤٨، فأما قراءة نافع ففيها ثلاثة أوجه: الأول: أنه رفع على إضمار مبتدأ أي: وهو يرسل، والثاني: أنه =

من نصب يرسل بأن مضمرة، لعطفه على «وحيًا»، أو «من وراء حجاب»[(١)]
ومثاله بعد الواو نحو:

ولبس عباءةٍ وتقر عيني أَحبُّ إليّ من لبسِ الشُّفوفِ[(٢)]

=

عطف على (وحيًا) على أنه حال؛ لأن (وحيًا) في تقدير الحال أيضًا فكأنه قال إلا موحيًا، أو مرسلاً، الثالث: أن يعطف على ما يتعلق به (من وراء) إذ تقديره: أو يسمع من وراء حجاب، و(وحيًا) في موضع الحال عطف عليه ذلك المقدر المعطوف عليه (أو يرسل)، والتقدير: أو موحيًا، أو مسمعًا من وراء حجاب، أو مرسلًا، وأما القراءة الثانية ففيها ثلاثة أوجه أيضًا أحدها: أن يعطف على المضمر الذي يتعلق به (من وراء حجاب)؛ إذ تقديره: أو يكلمه من وراء حجاب، وهذا الفعل المقدر معطوف على (وحيًا)، والمعنى: إلا بوحي، أو إسماع من وراء حجاب أو إرسال رسول، ولا يجوز أن يعطف على: يكلمه؛ لفساد المعنى واللفظ، قال مكي: إنه يلزم منه نفي الرسل ونفي المرسل إليهم . هذا فساد المعنى، وأما فساد اللفظ فمن حيث الفصل بقوله: إلا وحيًا بين بعض الصلة وبعض؛ لكونه منقطعًا. ذكر ذلك أبو البقاء، والوجه الثاني: أن ينصب بأن مضمرة جوازًا وهذا هو الشاهد، وتكون هي ومنصوبها معطوفين على (وحيًا)، و(وحيًا) حال، فتكون هي أيضًا حالًا، والتقدير: إلا موحيًا، أو مرسلًا، والثالث: أنه عطف على معنى وحيًا، فإنه مصدر مقدر بأن والفعل، والتقدير: إلا بأن يوحي إليه، أو بأن يرسل، ذكره مكي وأبو البقاء وقد روي في سبب نزول هذه الآية أن اليهود قالت للنبي ﷺ: ألا تكلم الله وتنظر إليه إن كنت نبيًّا كما كلمه موسى ونظر إليه، فإننا لن نؤمن حتى تفعل ذلك، فقال ﷺ: لم ينظر موسى عليه السلام إلى الله تعالى فنزلت الآية، انظر أبا السعود ٨/ ٣٧.

(١) في (أ) سقوط: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾.

(٢) البيت من الوافر لأمرأة تدعى: ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان ﷺ وكان قد نقلها من حياة البادية إلى الحضر، والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٤٢٦، ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم في شرح شواهده، وقد أنشده المصنف في أوضحه (٥٠٤) وفي قطره (١٥)، وفي شذوره (١٥٦)، والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (٣٣٠)، وانظر الأمالي الشجرية ١/ ٨٠، وشرح المفصل ٧/ ٢٥، والعيني على الخزانة ٤/ ٣٩٧، والاقتضاب ١١٥ واستشهد به ابن

=

بنصب تقر بأن مضمرة؛ لعطفه على لبس، ومثاله بعد الفاء قوله:

لـــولا توقـــعُ معـــتَر فَأُرضِـــيَهُ ما كنـتُ أوثِـرُ إترابًـا عـلى تـرِبِ[1]

ومثاله بعد ثم قوله:

إنِّـى وقـــتلي ســـليكا ثـــم أَعقِلَــهُ كالثورِ يُـضْرَبُ لَمَّـا عَافَـتِ البَقَـرُ[2]

=

مالك في شرح العمدة ١٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٢٨، (ولبس)- يروى (للبس) وهو تحريف نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد انظر شرح التصريح ٢/ ٢٤٤. (تقر) أصله (وأن تقر) حذفت أن جوازًا؛ لكونها بعد عاطف هو الواو مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل وهو (لبس) وهذا هو الشاهد، وفاعل (تقر) الكلام الإضافي (عيني) أي: ولبس عباءة وقرة عيني، (أحب) خبر المبتدأ لبس، (إليَّ)، (من لبس) متعلقان بـ (أحب)، و(الشفوف) مضاف إليه وهو المفضل عليه.

(١) البيت من البسيط قائله من طيئ، وقد أنشده المصنف في أوضحه (٥٠٥)، وفي شذوره (١٥٧) وابن عقيل (٣٣٢)، (توقع) - ارتقاب وانتظار - مبتدأ واقع بعد (لولا) الشرطية وهو مصدر خالص من التقدير بالفعل مضاف إلى (معتر) وهو: الفقير الذي يتعرض للمعروف - من إضافة المصدر إلى فاعله وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا؛ لكونه بعد لولا والخبر كون عام أي: كائن، (فأرضيه) الفاء للعطف و (أرضيه) مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة؛ لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل وهذا هو الشاهد، والفاعل مستتر تقديره: أنا والهاء مفعوله، (أوثر) جملة مضارعية في محل نصب خبر كان، والجملة جواب لولا، (أترابًا) مفعول (أوثر) أي: أفضل، و(إترابًا) مصدر أترب الرجل إذا استغنى، أو هو جمع ترب بكسر فسكون وهو من يولد في الوقت الذي يولد فيه الشخص فيساويه في سنه، (على ترب) متعلق بـ (أوثر)، والذي بفتحتين مصدر تَرِب الرجل كفرح إذا افتقر، أو هو ترب بكسر فسكون واحد: (أتراب) كما مر، انظر العيني على الأشموني ٣/ ٣١٤، ومعجم الشواهد ٦٢.

(٢) البيت من البسيط لأنس بن مدركة الخثعمي في قتله سليك بن السلكة كما في اللسان مادة (ثور، عيف)، وهو من شواهد المصنف في أوضحه (٥٠٧)، وابن عقيل (٣٣٣)، والحيوان للجاحظ ١/ ١٨، والعيني على الخزانة ٤/ ٣٩٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤، والأشموني والعيني عليه ٣/ ٣١٤، ومجمع الأمثال ٢/ ٨٠، وشرح الكافية الشافية للدكتور الرصد ٢/ ٦٢٩. (وقتلي)

=

وخرج بالصريح: نحو قولهم: الطائر فيغضب زيد الذبابُ، فلا ينصب الفعل؛ لأن الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل أي: الذي يطير، وقد ورد مواضع نصب فيها بأن مضمرة وليست مما مر كقولهم: (خذ اللص قبل يأخذك)[1] وقولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[2] بالنصب، وقراءة

=

كلام إضافي معطوف على اسم إن ويروى في اللسان مادة (ثور) وعقلي أي: دفعي لديته بعد قتله سليكًا بضم السين وفتح اللام ـ اسم رجل وهو: سليك بن السُّلكة بزنة هُمَزة وهو أحد زؤبان العرب وشذاذهم وكان نال من امرأة أنس فتبعه أنس وقتله ـ وهو مفعول المصدر، وفي اللسان مادة (عيف) إني وقتلي كليبًا، وهو اسم رجل أيضًا، (أعقله) منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد ثم؛ لأنها عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل وهو المصدر (قتلي) أو (عقلي) على الروايتين السابق ذكرهما وهذا هو الشاهد، والفاعل مستتر تقديره: أنا والهاء مفعوله أي: أدفع ديته، وتقدير المصدر المؤول المنصوب المحل: إني وقتلي سليكًا ثم عقلي إياه، ويروى في اللسان مادة (عيف): بعد مقتله بدل ثم أعقله، (كالثور) وهو ذكر البقر متعلق بمحذوف خبر إن، (يضرب) جملة حالية أو نعتية للثور، لأنه محلى بأل الجنسية، (لما) ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بـ (يضرب)، (عافت البقر) جملة في محل جر بإضافة (لما) إليها، ومعنى عافت: كرهت ومضارعه: يعاف عيافًا، وكانت العرب إذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع عنه فرارًا من الضرب أن يصيبها، وإنما امتنعوا عن ضربها، لضعفها بخلاف الثور، ويقال أيضًا إن الثور ضرب من نبات الماء تراه البقر فتعاف الورود استقذارًا للماء فيضربه البقار لينحيه لكي ترد، انظر شرح الشذور تحقيق الشيخ محيي الدين (١٥٨) بتصرف. ووجه الشبه في البيت أن كلًّا حصل له ضرر لأجل نفع غيره. انظر الصبان على الأشموني ٣/ ٣١٤.

(١) انظر مجمع الأمثال ١/ ٢٤١ والشاهد على هذه الرواية نصب يأخذك بأن مضمرة من غير أن تسبق بأحد مواضع وجوب الإضمار أو جوازه وهو قليل أو شاذ، وقد صرح بـ(أن) في رواية أخرى للمثل ذكرها الميداني في مجمعه، وعلى كل فالمصدر المؤول في موقع جر بالإضافة أي: قبل أخذه إياك.

(٢) سبق بيان هذا المثل موردًا ومضربًا واستشهادًا في مبحث علامات الاسم، والشاهد هنا رواية نصب تسمع بأن من غير المواضع التي وجب فيها إضمار أن بعد العاطف والجار كما مر، ومن

=

بعضهم: «بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغُهُ»[1]، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[2]، (ولك معهن) أي هذه الأحرف الأربعة في حالة العطف على اسم

=

غير المواضع التي يجوز فيها الإضمار بعد أحرف العطف الأربعة وهذا قليل، والذي حسن حذف (أن) ذكرها في آخر المثل، هذا وقد بينا في المبحث المذكور آنفًا الروايات الواردة في هذا المثل وتخريج كل رواية فلتراجع والله أعلم.

(١) من الآية (١٨) من سورة الأنبياء عليهم السلام وتمامها ﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾، ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ﴾ إضراب عن اتخاذ اللهو بل عن إرادته كأنه قيل: لكنا لا نريده بل شأننا أن نغلب الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من قبيله اللهو، وتخصيص شأنه هذا من بين سائر شئونه تعالى بالذكر للتخلص إلى ما سيأتي من الوعيد، (فيدمغه) أي: فيمحقه بالكلية كما فعلنا بأهل القرى المحكية، وقد استعير لإيراد الحق على الباطل القذف الذي هو الرمي الشديد بالجرم الصلب كالصخرة، ولمحقه للباطل الدمغ الذي هو كسر الشيء الرخو الأجوف وهو الدماغ؛ بحيث يشق غشاءه المؤدي إلى زهوق الروح، وفي: (فيدمغه) ثلاث قراءات الأولى: فتح الميم وضم الغين على أنه معطوف على نقذف عطف جملة فعلية مضارعية خبرية على مثلها، والثانية :ضم الميم والغين وهي شاذة وتأويلها كالقراءة الأولى، ولم يذكر المصباح والمختار للفعل دمغ إلا لغة واحدة هي: كونه من باب نفع كما هي القراءة الأولى، والقراءة الثالثة- وهي شاذة أيضًا- (فيدمغه) بالنصب على أن يكون بأن محذوفة. انظر أبا السعود ٦/ ٦٠، وهذا هو الشاهد من الآية والحذف هنا شاذ أو قليل؛ لكونه في غير مواضع وجوب إضمار أن وجوازه فتتأول على أن المصدر المنسبك من أن المحذوفة ومنصوبها معطوف بالفاء على مصدر متصيد من الكلام السابق أي: يكون منا قذف فدمغ، والله أعلم.

(٢) للعلماء في حذف (أن) في غير المواضع الواجبة والجائزة السابق ذكرها آراء، فالبصريون- ويؤيدهم المصنف وشارحنا- يمنعون ذلك سواء رفع المضارع أم نصب، والكوفيون على جوازه مطلقًا رفع أم نصب، والأخفش على قياس حذف أن بشرط رفع المضارع. قال ابن مالك عن هذا الحكم:

وشذ حذف أن ونصب في سوى ... ما مر فاقبل منه ما عدل روى

انظر شرح التصريح ٢/ ٢٤٥ بتصرف.

خالص، (ومع لام التعليل: إظهار أن)، وما عدا ذلك: لا يجوز إظهارها فيه إلا في الشعر مع كي التعليلية.

(باب المجرورات ثلاثة): مجرور بحرف، ومجرور بإضافة على قول ـ ويأتي في بابها[1]- ومجرور بمجاورة، قال: [ولم أذكر المجررور بالتبعية؛ لأنها ليست عندنا العاملَ بل العاملُ عامل المتبوع في غير البدل، فيرجع الجر في التوابع إلى الجر بالحرف، أو بالإضافة][2]، فالمجرورات ثلاثة فقط: (أحدها: المجرور بالحرف[3] وهو: مِنْ[4]، وهي: للتبعيض[5] نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[6]، ولبيان

---

(١) في الأصل و(ب) سقوط: (على قول ويأتي في بابها).

(٢) انظر نص عبارة المصنف في شرحه ص ٣٨٥ ط ١٥، وشارحنا قد تصرف في النقل.

(٣) إنما بدأ المصنف بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل كما ذكر في شرحه، أما الجر بغيره فهو بطريق النيابة، أو بالتضمين لمعنى الحرف. وتسمية ذلك بحروف الجر اصطلاح بصري ويسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما وحروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٠٢، ١٠٣ بتصرف.

(٤) بدأ المصنف حروف الجر بـ(مِنْ) لأنها أم حروف الجر . ذكر ذلك عبادة على الشذور ٢/ ١٠٣ نقلًا عن صاحب درة الغواص وغيره.

(٥) أثبت كون مِنْ تبعيضية: الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور، وفي كون حروف الجر ينوب بعضها عن بعض خلاف بين النحاة فانظره في شرح التصريح ٢/ ٤: ٨.

(٦) من الآية (٩٢) من سورة آل عمران وأولها ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ﴾ وتمامها ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾.

(تنفقوا): مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد حتى الغائية، والمصدر المؤول مجرور بها أي: حتى إنفاقكم في سبيل الله عز وجل رغبة فيما عنده، والجار والمجرور متعلق بـ (تنالوا)، (مما) أصله: (من ما) أدغمت النون في الميم، ومِنْ هنا تبعيضية كما هو الشاهد من الآية ويؤيده قراءة ابن مسعود في الشواذ: (بعض ما تحبون) انظر شرح التصريح ٢/ ٨، وقيل بيانية، و(ما) في (مما) موصولة، أو موصوفة (تحبون): صلة (ما) لا محل لها من الإعراب أو في محل جر نعت لـ (ما) وعلى كلٍ فالرابط محذوف تقديره: (تحبونه) أي: مما تهوون ويعجبكم من كرائم أموالكم وأحبها أليكم كقوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾، أو مما يعمها وغيرها من الأعمال والمهج، =

الجنس وهي التي يصلح مكانها: الذي هو، أو هو فقط[1]، نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾[2] أي الذي هو الأوثان. ونحو: ﴿مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[3]؛ أي: هو زقوم، ولابتداء الغاية مكانًا أو زمانًا أو غيرهما[4]

=

والمراد بالإنفاق مطلق البذل، وفيه من الإيذان بعزة منال البر ما لا يخفى. انظر أبا السعود ٢/ ٥٧ بتصرف، والجار والمجرور، (مما) متعلق بـ (تنفقوا).

(١) أثبتَ كون (مِنْ) بيانية جماعة من المتقدمين والمتأخرين، وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة، فإن بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة، انظر شرح التصريح ٢/ ٨ بتصرف، وسيذكر شارحنا مثالين لما ذكرنا.

(٢) من الآية (٣٠) من سورة الحج. ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ﴾ الفاء تفريعية على قوله: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ فلما حث على المحافظة على حدود الله وترك الشرك تفرع عنه هذا، و(اجتنبوا) أمر وفاعله، و(الرجس) مفعوله، وأصله في اللغة: القذر والأوساخ، وعبادة الأوثان قذر معنوي. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٦٥، (من الأوثان): جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ(الرجس)، أو حال منه؛ لأنه محلى بأل الجنسية فيجوز فيه الاعتباران، و(مِنْ) هنا للبيان كما ذكر شارحنا؛ لأنه يصلح مكانها الرجس الذي هو الأوثان.

(٣) من الآية (٥٢) من سورة الواقعة وأولها: ﴿لَـَٔاكِلُونَ﴾، وهو خبر إن في الآية السابقة، (من شجر) من لابتداء الغاية أي: مبتدئون الأكل من شجر وهو متعلق باسم الفاعل (لآكلون)، (من زقوم) من لبيان الشجر أي هو زقوم وهذا هو الشاهد من الآية وقيل: (من زقوم) متعلق بمحذوف نعت لـ (شجر) أي: كائن من زقوم. انظر أبا السعود ٨/ ١٩٦، وأصل الزقوم طعام فيه تمر وزبد، والزقم أكله، وبابه نصر انظر المختار (زقم)، وقد وصفت شجرة الزقوم بأنها مرة كريهة الرائحة ذات لبن إذا أصاب جسد إنسان تورم أما شجرة الزقوم التي جاءت في القرآن فهي شجرة تنبت في أصل الجحيم، والله أعلم بحقيقتها وقد وردت منكّرة مرة واحدة، ومعرَّفة مرتين انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم (زقم) بتصرف.

(٤) من الابتدائية تحتها ثلاثة أنواع: في الأمكنة وهذا باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ وأما ابتداء الغاية زمانًا فذلك عند الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، وخالف في إثبات ذلك أكثر البصريين فمنعوا

=

نحو: ﴿مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(١)، ونحو: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾(٢)، ونحو: أعطيت للفقراء من درهم إلى دينار، ونحو قولهم في الرسائل: من فلان إلى فلان، وللبدل(٣) نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾(٤). وللتأكيد(٥)

= ذلك، ويدل للمثبتين قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾، وأما كونها لابتداء الغاية في غيرهما فقليل. نحو (من محمد رسول الله ﷺ - إلى هِرَقْل عظيم الروم) انظر شرح التصريح ٢/ ٨ بتصرف.

(١) من الآية الأولى من سورة الإسراء، (من المسجد) متعلق بقوله: (أسرى) ومن لابتداء الغاية المكانية وهذا هو الشاهد، و(الحرام) نعت للمسجد وهو أحد المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال إلا إليها كما ورد عن رسول الله ﷺ، وهو أول بيت وضع للناس كما في آية آل عمران، وكان المسجد الحرام إذ ذاك في حول الكعبة بقدر المطاف الآن، وكانت دور مكة حوله تفتح إليه ثم وسعه الملوك وأول من وسع فيه عمر بن الخطاب فكانوا يشترون دور مكة ويدخلونها فيه. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٦٠٩ بتصرف.

(٢) من الآية (١٠٨) من سورة التوبة، (من أول) متعلق بـ (أسس)، وهي لابتداء الغاية زمانًا كما هو شاهد الشارح من الآية تبعًا لجماعة من النحاة، وإنما استفيد الزمان من المضاف إليه (يوم)، وأول من منع ابتدائية الزمان بأن في الكلام محذوفًا تقديره: من أول أمره، وفيه تكلف لا يخفى، والمقصود بالمسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم: مسجد قباء الذي بناه الرسول ﷺ في أول حياته بالمدينة.

(٣) أنكر كون (مِنْ) للبدل قوم، وقد نقل هذا الرأي المصنف في المغني وأقره، وأنا مع مثبت هذا المعنى لـ(مِن) لما قررته في غير موضع أن ترك المعنى على حقيقته أولى من اصطناع محذوف، وتقدير ما يستغني الكلام عنه. والله أعلم.

(٤) من الآية (٣٨) من سورة التوبة. (أرضيتم) الهمزة للاستفهام الإنكاري والتعجبي ورضي وفاعلها، (بالحياة) متعلق ـ بـ (رضي)، (الدنيا): نعت لها، (من الآخرة) متعلق برضي، ومِنْ للبدل كما هو شاهد الشارح من الآية تبعًا لقوم أو متعلق بمحذوف تقديره: بدلًا، وبين الحياة الدنيا والآخرة طباق، والمعنى عجبًا لكم أآثرتم الحياة الدنيا الفانية على الحياة الآخرة ونعيمها الدائم؟! فما التمتع بالدنيا ولذائذها في جنب متاع الآخرة إلا قليل تافه.

انظر المنتخب في تفسير القرآن الكريم ـ لجنة القرآن والسنة سنة ١٣٩٩هـ سنة ١٩٧٩م. القاهرة ط ٧ ص ٢٦٥.

(٥) التأكيدالمستفاد من (مِنْ) كما زعمه النحاة نوعان: أحدهما التنصيص على العموم وذلك إذا كانت من داخلة على نكرة غير مختصة بنفي العموم مثل: ما جاءني من رجل والثاني تأكيد =

نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[1]، وللظرفية[2] نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[3]،

=

التنصيص على عموم النفي، وذلك إذا دخلت على نكرة متمحضة لعموم النفي مثل: ما جاءني من أحد: وقد زعموا أن من هذه لا تزاد إلا بثلاثة شروط: الأول أن تسبق بنفي بأي أداة، أو نهي بـ(لا)، أو استفهام بـ(هل) خاصة أو بالهمزة على خلاف، وخالف في هذا الشرط بعضهم وأجاز زيادتها مع الإثبات مثل: قد كان من مطر، والشرط الثاني: أن يكون مجرورها نكرة، وجوز الأخفش زيادتها قبل المعرفة. والثالث: كون المجرور بها إما فاعلًا، أو مفعولًا. أو مبتدأ انظر ذلك كله في شرح التصريح. ٢/ ٨: ١٠.

(١) من الآية (٣) من سورة فاطر وقد سبق شرحها وبيان الأوجه الإعرابية للقراءات الواردة فيها في المبحث الثالث من المرفوعات (المبتدأ) فلتراجع، والشاهد فيها هنا كون (منْ) صلة، أي زائدة للتوكيد وهذا زعم قد رددناه في المبحث المذكور.

(٢) أثبت كون (مِنْ) للظرفية الكوفيون وهي إما مكانية أو زمانية انظر شرح التصريح ٢/ ١٠. بتصرف.

(٣) من الآية (٤) من سورة الأحقاف. (ماذا) تحتمل الاتصال والانفصال، فعلى الأول اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم وجوبًا لـ (خلقوا) أي: أي شيء خلقوا؟ وعلى الثاني فماذا كلمتان: مبتدأ وخبر أي: ما الذي؟ وقوله خلقوا صلة ذا، والعائد محذوف أي: خلقوه، (مِن الأرض) للنحاة في (منْ) رأيان الأول: أنها بمعنى (في) أي: الظرفية المكانية، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للكوفيين، والثاني: أنها لبيان الجنس مثلها في: (ما ننسخ من آية) وعلى كل فـ(من الأرض) متعلق بـ(خلقوا)، وجملة: (ماذا خلقوا من الأرض) سادة مسد المفعول الثاني لـ(أروني)؛ لأنها بمعنى أخبروني والأول هو ياء المتكلم، و(أروني) تحتمل أن تكون مؤكدة لـ(أرأيتم) أو غير مؤكدة- فعلى كونها غير مؤكدة وهذا هو ما أرجحه- تكون الآية من باب التنازع بإعمال الثاني والحذف من الأول، وعلى التوكيد يكون قوله: (ماذا خلقوا من الأرض) مفعولًا ثانيا لـ(أرأيتم)، والأول هو قوله: ﴿مَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وجوز ابن عطية في أرأيتم أن لا يتعدى، حيث قال: وأرأيتم لفظ موضوع للسؤال والاستفهام لا يقتضي مفعولًا، وجعل ما تدعون استفهامًا معناه التوبيخ، قال: (وتدعون) معناه: تعبدون، وهذا رأي الأخفش، وقد قال بذلك في قوله: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾ انظر الجمل على الجلالين ٤/ ١٢٣ بتصرف.

وللتعليل[1] كقوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾[2][3]، (وإلى) وهي؛ لانتهاء الغاية مكانًا أو زمانًا نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[4]، ونحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾[5]، (وعن)، وهي للمجاوزة كـ: سرت

---

(١) كون (مِنْ) للتعليل أثبته جماعة وقد زاد المصنف في المغني لـ(مِنْ) عدة معانٍ أخر وهي: المجاوزة، والانتهاء، والاستعلاء عند الأخفش والكوفيين، والفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما، وموافقة (الباء) عند بعض البصريين، وقيل: بعض الكوفيين، نقله الأخفش عن يونس، وموافقة (عند) قاله أبو عبيدة، ومرادفة (ربما) قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وللغاية قاله سيبويه. انظر شرح التصريح ٢/ ١٠ بتصرف.

(٢) في نسخ المخطوطة التي أتوفر على تحقيقها خطاياهم كقضاياهم، وقد آثرت (خطيئاتهم)؛ لأنها قراءة عامة العشرة، أما خطاياهم فهي قراءة أبي عمرو وحده. انظر القراءتين في البدور الزاهرة ص ٣٩٤.

(٣) من الآية (٢٥) من سورة نوح عليه السلام وتمامها: ﴿فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارٗا﴾، (مما) أصلها (من ما) كما سبق بيانه في غير موضع، (من) حرف جر أصلي يفيد التعليل وهو الشاهد من الآية، و(ما) فيها قولان أحسنهما عندي- وإن كان مخالفا لجمهرة النحاة والمفسرين- أنها نكرة، والثاني كما يزعمون أنها صلة بين الجار ومجروره تأكيدًا وتفخيمًا للكلام، (خطيئاتهم) كلام إضافي بدل من (ما) على أنها نكرة، وبدل المجرور مجرور مثله، أو مجرورة بـ(من) على الزعم بزيادة (ما) وفي هذه الكلمة القرآنية ثلاث قراءات اثنتان عشريتان ذكرتا في الهامش السابق، والثالثة غير عشرية وهي (خطياتهم) بدون همز وتشديد الياء أي: بسبب خطاياهم المعدودة وغيرها من خطاياهم، والضمير عائد إلى نوح عليه السلام والجار والمجرور متعلق بـ (أغرقوا) المؤخر، ففي الكلام تقديم وتأخير أي: أغرقوا بسبب هذا لا بغيره قصر موصوف على صفة، وكان غرقهم بالطوفان . والله أعلم انظر أبا السعود ٩/ ٤١ بتصرف.

(٤) من الآية الأولى من سورة الإسراء وقد سبقت، (إلى المسجد) متعلق بـ (أسرى) و(إلى) لانتهاء الغاية مكانًا كما هو الشاهد من الآية، (الأقصى) نعت للمسجد، والمراد به بيت المقدس وسمي بذلك لبعده من المسجد الحرام، وأول من بناه آدم عليه السلام بعد أن بنى الكعبة بأربعين سنة كما في المواهب، فهو أول مسجد بني في الأرض بعد الكعبة، انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٦٠٩. بتصرف.

(٥) من الآية (١٨٧) من سورة البقرة (ثم) للترتيب والتراخي، (أتموا) معطوف على ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ عطف جملة إنشائية طلبية أمرية على مثلها، والأمر هنا للوجوب في صوم الفرض، =

عن البلد، ورميت عن القوس[1]، وللبعدية نحو: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[2] أي: بعده، وللاستعلاء نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[3]، وللتعليل نحو: ﴿وَمَا

=

وللندب في صوم النفل هذا مذهب الشافعي، ومذهب غيره: أنه للوجوب فيهما ومفعول (أتموا): (الصيام) وفي الكلام حذف تقديره: (من الفجر) وهو ابتداء غاية الصوم زمانًا، (إلى الليل) متعلق بـ (أتموا) أي: إلى دخوله بغروب الشمس و(إلى) هنا لانتهاء الغاية زمانًا وهذا هو الشاهد، وإذا كان ما بعد (إلى) من غير جنس ما قبلها كما هنا لم يدخل فيه المغيًا؛ لأن الليل ليس من جنس النهار، وبإخراج الليل عنه نفي صوم الوصال أي: لأنه تعالى جعل الليل غاية للصوم، وغاية الشيء منتهاه، وأما حرمة عدم تخلل الإفطار بين يومين فقد، علمت بالسنة. انظر الجمل على الجلالين ١/ ١٥٠، ١٥١.

(١) لم يذكر البصريون لـ(عن) إلا المجاوزة والمثال الثاني الذي ذكره الشارح لـ(عن) مختلف فيه. قال ابن مالك: هي فيه للاستعانة، بمعنى الباء؛ لأنهم يقولون: «رميت بالقوس وعن القوس» رواهما الفراء، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى أيضًا: رميت على القوس، قاله في المغني انظر شرح التصريح ٢/ ١٥ بتصرف.

(٢) من الآية (١٩) من سورة الانشقاق وأولها: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ (طبقًا) مفعول به لـ (لتركبن) الذي هو جواب القسم، (بالشفق) وما عطف عليه أو حال، (عن طبق) عن حرف جر أصلي يفيد البعدية وهذا هو الشاهد، و(طبق) مجرور بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ (طبقًا) أي مجاوزًا لطبق، وعلى كون (طبقًا) مفعولًا به يكون على حذف مضاف أي: لتركبن سنن أو طريقة طبق بعد طبق، والطبق: الأمة من الناس على كونه مفعولًا به، وعلى كونه حالًا فهو بمعنى المرتبة أي حالًا بعد حال كما ذكر شارحنا، ويحتمل أن تكون (عن) على بابها والتقدير: طبقًا متباعدًا في الشدة عن طبق آخر دونه، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبل. قاله الدماميني. انظر شرح التصريح ٢/ ١٥، وللعلماء تأويلات أخر في معنى (طبقًا عن طبق) فانظرها في الجمل على الجلالين ٤/ ٥١١.

(٣) من الآية (٣٨) من سورة محمد ﷺ (فإنما) الفاء جزائية واقعة في جواب اسم الشرط (من)، وإنما كافة ومكفوفة أداة قصر، (يبخل) مضارع بخل بكسر الخاء (يقال: بخل عليه وعنه) أي: فيعدى بـ(على) و(عن) لتضمينه معنى الإمساك والتعدي، وفي السمين: بخل وضن يتعديان بـ(على) تارة، وبـ(عن) تارة أخرى، والأجود أن يكونا حال تعديهما بـ(عن) مضمنين معنى الإمساك، (عن نفسه) متعلق بـ (يبخل)، والمعنى: فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل، قاله الدماميني . انظر شرح التصريح ٢/ ١٥ بتصرف والجمل على الجلالين ٤/ ١٥٥، والجملة من الفاء، ومدخولها

=

﴿نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[1]، وللبدل[2] نحو: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[3][4]، (وعلى) وهي للاستعلاء

=

في محل جزم جواب اسم الشرط (مَنْ)، وهذه الجملة الشرطية معطوفة على الاسم الموصول في قوله ﴿فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ﴾، والله أعلم.

(١) من الآية (٥٣) من سورة هود عليه السلام، (وما) الواو للحال، (وما) نافية عاملة عمل ليس أو مهملة، (نحن) اسمها أو مبتدأ، (بتاركي) الباء صفة كما يزعمون أو للملابسة كما هو الأرجح عندي تاركي خبر ما أو خبر المبتدأ مجرور لفظًا، أو مرفوع، أو منصوب محلًا، هذا على القول بزيادة الباء، وأما على أصالتها فهي مجرورة بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره- والله أعلم: (وما نحن كائنين بتاركي آلهتنا) وعلى كل فـ(تاركي) مضاف إلى (آلهتنا) أي: عبادتها، والنون حذفت للإضافة، وهو من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، (عن قولك) عن هنا محتملة لوجهين الأول: أن تكون على بابها فتكون هي ومجرورها متعلقة بمحذوف حال من فاعل (تاركي)، أي: وما نترك آلهتنا تركًا صادرًا عن قولك، وهذا رأي الزمخشري نقله المصنف في المغني وهو المختار، والثاني: أن تكون (عن) للتعليل مثلها في قوله تعالى ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ أي إلا لأجل موعدة وهذا هو الشاهد، وقد ذكر هذا الوجه: ابن عطية، وعلى هذا فيكون: (عن آلهتنا) متعلقًا بـ(تاركي) انظر شرح التصريح ٢/ ١٥، ١٦، والجمل على الجلالين ٢/ ٤٠٥ بتصرف منهما وعلى كل فالجملة في محل نصب حال من مفعول (جئتنا) والله أعلم.

(٢) ذكر الشارح تبعًا للمصنف في أوضحه لـ(عن) خمسة معان ولها معان أخر منها أن تكون مرادفة (من)، ومرادفة (الباء)، وللاستعانة والظرفية انظر شرح التصريح ٢/ ١٦.

(٣) في النسختين الأصلية، و(ب) يوم بدون ألف وهذا خطأ.

(٤) من الآيتين (٤٨، ١٢٣) من سورة البقرة، (يوما) مفعول (واتقوا) المعطوف على: (اذكروا) في الآية السابقة بتقدير مضاف أي: حساب يوم، أو عذاب يوم، (لا تجزي نفس عن نفس شيئًا) أي: لا تقضي عنها شيئًا من الحقوق، و(شيئًا): إما منصوب على المفعولية، أو على أنه نائب عن المصدر، أي: شيئًا من الجزاء، وفاعل تجزي (نفس)، (عن نفس) متعلق بـ(تجزي)، وعن بمعنى بدل وهذا هو الشاهد، وقرئ شذوذًا (لا تُجْزِئُ) أي: لا تغني عنها، وحينئذ يتحتم نصب شيئًا على المصدرية لتجزئ، وإيراده منكرًا مع تنكير النفس للتعميم والإقناط الكلي، وجملة: (لا تجزي نفس عن نفسٍ شيئا) نعت يومًا في محل نصب والعائد محذوف أي: لا تجزي فيه، ومن لم يجوز الحذف قال: اتسع فيه فحذف الجار وأجرى المجرور مجرى المفعول به، ثم حذف كما حذف في قول من قال:

=

كـ: صعدت على السطح[1]، وللظرفية[2] نحو: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[3] أي: فيه، وللمجاوزة كقوله:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو[4] قشيرٍ لعمر الله أعجبني رضاها[5]

=

فما أدري أغيَّرهم تناءٍ وطول العهد أم مال أصابوا

أي: أصابوه انظر أبا السعود ١/ ٩٩، ١٥٤ بتصرف، والنفس الأولى هي المؤمنة والثانية هي الكافرة كما في الجمل على الجلالين ١/ ٤٩، وفي شيئًا قراءات: التوسط والمد لورش وصلًا ووقفًا، ولخلف عن حمزة السكت قولًا واحدًا وصلًا، ولخلاد السكت وتركه وصلًا أيضًا، ولحمزة فيه بتمامه عند الوقف وجهان: الأول: نقل حركة الهمزة إلى الياء، وحذف الهمزة فيصير النطق بياء مفتوحة خفيفة بعدها ألف، الثاني: إبدال الهمزة ياء وإدغام الياء التي قبلها فيها فيصير النطق بياء مشددة بعدها ألف، وللباقين القصر، وتحقيق الهمزة وصلًا ووقفًا. انظر البدور الزاهرة ص ٣٩ بتصرف.

ومثل الآية في كون (عن) بمعنى البدل قول النبي ﷺ «صومي عن أمك» أي: بدلها. انظر شرح التصريح ٢/ ١٦ بتصرف.

(١) كون (على) للاستعلاء هو معناها الحقيقي ويتفرع عنه الباقي، وهو إما استعلاء علىَ مجرورها وهو الغالب نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ أو على ما يقرب منه نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ انظر شرح التصريح ٢/ ١٤ بتصرف.

(٢) أثبت الظرفية لـ(على) الكوفيون. انظر المرجع السابق.

(٣) من الآية (١٥) من سورة القصص، (على) للظرفية بمعنى (في)، وهذا هو شاهد للشارح تبعًا للكوفيين، وقوله: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ متعلق بـ(ودخل) في أول الآية أي: في وقت لا يعتاد دخولها، أو لا يتوقعونه فيه، قيل: كان وقت القيلولة، وقيل بين العشائين. انظر أبا السعود ٧/ ٦ بتصرف .

(٤) في (أ): بني، وهو خطأ.

(٥) البيت من الوافر، قيل إنه لقحيف العامري كما في العيني على الأشموني ٢/ ٢٢٢، أو لنحيف العامري كما في التصريح ٢/ ١٤، والعيني على الخزانة ٣/ ٢٨٢، أو للقحيف العقيلي كما في معجم الشواهد لهارون ص ٤١٥ تبعًا للخزانة ٤/ ٢٧٤، والدرر ٢/ ٢٢، ونسب في اللسان مادة (رضي) للقحيف العجلي، وانظر هذا الشاهد في نوادر أبي زيد ص ١٧٦، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، والمحتسب ١/ ٥٢، ٣٤٨، وأمالي الشجري ٢/ ٢٦٩،

=

وللمصاحبة[1] نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[2] أي معه. وللتعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾[3]، وبمعنى: مِنْ نحو:

=

وشرح المفصل ١/ ١٢٠، والهمع ٢/ ٢٢، وتحقيق الكافية الشافية لـ د/ الرصد ١/ ٢٨٩. (رضيت): شرط إذا والتاء للتأنيث وفاعله الكلام الإضافي (بنو قشير)، وقشير بضم القاف وفتح الشين اسم قبيلة، ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثًا في (رضاها)، (عليَّ) متعلق بـ (رضي) وفيه الشاهد حيث جاءت (على) للمجاوزة بمعنى (عن) أي: إذا رضيت عني، ويحتمل أن يكون (رضي) ضمن معنى عطف، قاله المصنف في المغني، وقال الكسائي: حمل على نقيضه أي: في التعدي وهو: سخط وكان الفارسي يستحسن ذلك منه كما في الخصائص، وقال أبو عبيدة: إنما ساغ هذا؛ لأن معناه أقبلت عليَّ. انظر شرح التصريح ٢/ ١٤، ١٥، وفي اللسان (با) توضع على موضع الباء كقول الشاعر: إذا رضيت علي أي: رضيت بي، وأقرب هذه التخريجات إلى نفسي ما ذكره الكسائي، (لعمر الله) معترض بين شرط إذا وجوابها، (أعجبني رضاها) والجملة من إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية.

(١) أثبت إفادة (على) للمصاحبة الكوفيون. انظر شرح التصريح ٢/ ١٥.

(٢) من الآية (٦) من سورة الرعد، (وإن ربك لذو مغفرة): جملة في محل نصب حال مما قبلها والرابط الواو، ولورش ترقيق راء مغفرة؛ لأنها بعد كسرة، ونكرت مغفرة للتعظيم، (للناس) متعلق بـ (مغفرة) ؛ لأنه مصدر ميمي، (على ظلمهم) جار ومجرور ومضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والمفعول محذوف، أي: على ظلمهم أنفسهم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، والعامل فيه مغفرة أي: ظالمين و(على) هنا بمعنى (مع)، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف في أوضحه من الآية، والمعنى: إن ربك لغفور للناس لا يعجل لهم العقوبة وإن كانوا ظالمين بل يمهلهم بتأخيرها. انظر أبا السعود ٥/ ٦، ٧ بتصرف.

(٣) من الآية (١٨٥) من سورة البقرة، ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ اللام للتعليل والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة جوازًا، وواو الجماعة فاعل، والمراد بالتكبير إما: الثناء على الله إن كان توقيت التكبير بعد إكمال قضاء العدة، وحينئذ فقوله: ولتكبروا علة ثالثة للأمر بالقضاء، أو أن يكون التكبير تكبير العيد فيكون المراد إكمالها حال الأداء كما هو الظاهر المتبادر، وحينئذ فقوله: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا﴾علة لقوله: (فمن شهد)، ولورش ترقيق الراء؛ لكونها بعد كسرة، ولفظ الجلالة (الله) منصوب على التعظيم مفعول به، وينبغي تفخيم لام لفظ الجلالة عند الجميع لكونه بعد ضمة. انظر البدور الزاهرة ص ٥٧.

=

﴿إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ﴾(1) وبمعنى: الباء(2) نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾(3)،

=

(على ما هداكم) (على) فيها قولان أحدهما: أنها على بابها من الاستعلاء وإنما تعدى فعل التكبير بها؛ لتضمنه معنى الحمد، قال الزمخشري: كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، والثاني: أنها بمعنى لام العلة وهذا هو الشاهد، والوجه الأول أولى؛ لأن المجاز في الحرف ضعيف وفي (ما) قولان أقواهما: أنها مصدرية وهي وما بعدها في موقع جر بعلى أي: على هدايته إياكم، والثاني: أنها موصولة اسمية، ويضعفه وجهان: الأول: حذف العائد والتقدير هداكموه، والثاني تقدير مضاف محذوف أي: على اتباع الذي هداكم، وكلاهما لا يخلو من ضعف والأولى حمل القرآن على أقوى الوجوه، والله أعلم. انظر الجمل على الجلالين ١/ ١٤٨ بتصرف.

(١) من الآية (٢) من سورة المطففين أو التطفيف، (على الناس) في (على) أوجه أحدها: أنها متعلقة بـ(اكتالوا)، (وعلى) و(من) يتعاقبان هنا، قال الفراء: يقال اكتلت على الناس: استوفيت منهم، واكتلت منهم: أخذت ما عليهم، والثاني: أن (على) كـ(من) يقال: اكتلت منه وعليه بمعنى، والأول أوضح، والثالث أن (على) تتعلق بـ (يستوفون)، وقدم عليه للخصوصية أي: يستوفون على الناس خاصة، فأما أنفسهم فيستوفون لها. وهذا الوجه الذي ذكره الزمخشري حسن، والشاهد كون (على) بمعنى (من)، (يستوفون) مضارع وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا، والجملة من إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٥٠٢ وأبا السعود ٩/ ١٢٤، ١٢٥، والنسفي ط صبيح ٤/ ٢٥٢.

(٢) ذكر الشارح لـ(على) سبعة معان وهناك معان أخر منها: أن تكون بمعنى عند، وزائدة للتعويض أو لغيره كما يزعمون، ونص سيبويه على أن (على) لا تزاد وأنا معه في ذلك، ومنها أن تكون للاستدراك، انظر شرح التصريح ٢/ ١٥ بتصرف.

(٣) الآية (١٠٥) من سورة الأعراف، (حقيق) خبر لمبتدأ محذوف أي: أنا حقيق والضمير لموسى عليه السلام، وهذا على قراءة العشرة إلا نافعًا، (على) بفتح اللام بعدها ألف نطقًا، أما على قراءة نافع (عليَّ) بفتح اللام وتشديد الياء مفتوحة، فـ (حقيق) مبتدأ والجار والمجرور متعلق به وهذا هو مسوغ الابتداء به مع كونه نكرة، و(على) في الآية بمعنى الباء، وهذا هو الشاهد، ويقوي هذا قراءة أبي في الشواذ: (بألا أقول)، وقرأ عبد الله والأعمش (ألا أقول) بحذف (على) فيكون المصدر المؤول في موقع جر بعلى محذوفة، كما هو قراءة الجمهور، أو بباء محذوفة كما في قراءة أبي، والحاصل أن هذه الآية فيها قراءتان عشريتان، وقراءتان شاذتان، وقد وضحنا كلًّا منها

=

(والباء) وهي: للاستعانة نحو: كتبت بالقلم[1]، وللتعدية[2] نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾[3] أي: أذهبه،

=

وتوجيهها، (أن لا أقول) مصدر مؤول إما في موقع جر بعلى أو بالباء على القراءتين أي: قراءة الجمهور وأبيٍّ، ويتعلق الجار والمجرور بحقيق، وأما على قراءة نافع فالمصدر المؤول في موقع رفع خبر المبتدأ أي: عدم القول على الله إلا الحق، وأما على قراءة عبد الله والأعمش فالمصدر المؤول في موقع جر بمحذوف كما أسلفنا، والجار والمجرور متعلق بحقيق كما مر(على الله) متعلق بـ (أقول)، (الحق) مفعول به لأقول؛ لأنه في معنى الجملة، أو أن يكون منصوبًا على المصدر أي: القول الحق، والاستثناء على كلا الوجهين مفرغ، وهل حقيق في الآية فعيل بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول؟ بكل قيل، انظر تفصيل ذلك في الجمل على الجلالين ٢/ ١٧٢ وانظر قراءة نافع في البدور الزاهرة ١٤٧.

(١) دلالة الباء على الاستعانة يكون حقيقة إذا دخلت على آلة « الفعل كما مثل الشارح أو مجازًا كبسم الله الرحمن الرحيم على أحد رأيين في الآية» . انظر شرح التصريح ٢/ ١٢ بتصرف.

(٢) تسمى باء التعدية أيضًا بباء النقل، وهي: المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر. انظر المرجع السابق وثم تقييد من النسخة (ب) هذا نصه: (قوله: وللتعدية المراد بها تصيير الفاعل مفعولًا كما تسمى باء التعدية باء النقل، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء أما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معنى الاسم فمشتركة).

(٣) من الآية (١٧) من سورة البقرة (بنورهم): أي المقصود: بالإيقاد، فبقوا في ظلمة وخوف، وإنما عدل عن (ضوئهم) إلى (بنورهم) الذي هو مقتضى اللفظ لئلا يحتمل إذهاب ما في الضوء من الزيادة وإبقاء ما يسمى نورًا، فإن الغرض: إذهاب النور عنهم بالكلية وحاصله: أن الضوء أبلغ من النور بدليل قوله تعالى في سورة يونس عليه السلام: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءً وَٱلۡقَمَرَ نُورًا﴾، والنور ضوء كل نير، واشتقاقه من النار، أي أطفأ الله نارهم التي هي مدار نورهم، وإنما جمع الضمير في قوله: (بنورهم) مراعاة لمعنى (الذي) في قوله: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ نَارًا﴾ والباء في قوله (بنورهم) للتعدية وهي الشاهد من الآية، وهي مرادفة للهمزة في التعدية، هذا مذهب الجمهور، وزعم المبرد والسهيلي أن بينهما فرقًا وهو: أن الباء يلزم فيها مصاحبة الفاعل للمفعول في ذلك الفعل، والهمزة لا يلزم فيها ذلك، فإذا قلت: ذهبت بزيد، فلابد أن تكون قد صاحبته في الذهاب فذهبت معه، وإذا قلت: أذهبته: جاز أن تكون قد صحبته وأن لا تكون قد صحبته، ورد الجمهور عليهما بهذه الآية لأن مصاحبته تعالى لهم في =

وللتعويض كـ: بعت هذا بهذا[1]، وللإلصاق[2] نحو: أمسكت بزيد[3]، وللتبعيض[4] نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[5].

=

الذهاب مستحيلة. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٢٢ نقلًا عن أبي السعود بتصرف ويؤيد الجمهور أيضًا أنه قرئ شاذًا (أذهب الله نورهم) انظر شرح التصريح ٢/ ١٢ نقلًا عن المغني، وعلى كل فجملة، (ذهب الله بنورهم) لا محل لها من الإعراب جواب الشرط (فلما) والله أعلم.

(١) باء التعويض تسمى أيضًا: باء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسا (كبعتك هذا الثوب بهذا العبد) فدخول الباء هو الثمن، أو معنى نحو: كافأت إحسانه بضعف، فمدخول الباء هو العوض، قال في المغني: ومنه ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وإنما لم يقدر باء السببية كما قال المعتزلة، وكما قال الجميع- يعني مع أهل السنة- في: (لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانًا، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محمل الباءين جمعًا بين الأدلة . انظر شرح التصريح ٢/ ١٢، ١٣.

(٢) إفادة الباء للإلصاق هو أصل معانيها، قال سيبويه، وإنما هي للإلصاق والاختلاط، ثم قال، وما اتسع مع هذا في الكلام فهذا أصله، قال المصنف في المغني: ثم الإلصاق حقيقي نحو: أمسكت بزيد، أي: قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب، أو نحوه، لو قلت أمسكته احتمل ذلك أن تكون منعته من التصرف، ومجازي نحو: مررت بزيد أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، ثم الإلصاق الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كسوط بزيد، وما يصل الفعل بدونه نحو: أمسكت بزيد فإن الباء أفادت أن إمساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف: أمسكت زيدًا، فإنما يفيد منعه التصرف بوجه ما، انظر المرجع السابق ٢/ ١٣ بتصرف.

(٣) من قوله: (وللتعويض) إلى (بزيد) ساقط من (أ).

(٤) أثبت التبعيض للباء الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل: والكوفيون. انظر المرجع السابق بتصرف.

(٥) من الآية (٦) من سورة الإنسان أو الدهر وتمامها: ﴿يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾، (عينًا) بدل من (كافورًا) في الآية السابقة بتقدير مضاف أي: ماء عين؛ لأن العين التي هي منبع الماء لا تبدل من نفس الماء إلا بتقدير مضاف، وإنما أبدلت منه؛ لأن ماءها في بياض الكافور، وفي رائحته وبرودته، أو إنها بدل من محل (من كأس) قاله مكي، ولم يقدر حذف مضاف، وقدر الزمخشري على هذا الوجه حذف مضاف قال: كأنه قيل: يشربون خمرًا خمر عين، وأما أبو البقاء فجعل

=

أي: منها، وللمصاحبة[1] نحو: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾[2]، وللمجاوزة[3] نحو:

=

المضاف مقدرًا على وجه البدل من (كافورًا) فقال: والثاني بدل من (كافورًا) أي: ماء عين، أو خمر عين وهو معنى حسن، أو أنها مفعول (يشربون) أي: يشربون عينًا من كأس، أو أنها منصوبة على الاختصاص، أو أنها مفعول لمحذوف تقديره: يشربون، دل عليه (يشرب) الآتي، وفيه نظر، أو إنها منصوبة بإضمار يعطون، أو أنها حال من الضمير في قوله: (مزاجها) قال مكي: (يشرب) مضارع فاعله الكلام الإضافي (عباد الله)، (بها) متعلق بيشرب وفي الباء أوجه: أحدها: أنها مزيدة أي: يشربها ويدل له قراءة ابن أبي عبلة: (يشربها) معدى إلى الضمير بنفسه، وفي دعوى زيادة الباء هنا نظر، وكون قراءة ابن أبي عبلة تدل على زيادة الباء في قراءة الجمهور غير سديد بل القراءتان متكاملتان، فمعنى (يشرب بها) غير (يشربها)، والكل يدل على تنعم أهل الجنة، والثاني: أنها بمعنى من الابتدائية وهذا هو الشاهد من الآية لأن الشرب مبتدأ منها أي من العين بدون كأس أفاده شارحنا كما نقل ذلك عنه العلامة الجمل في حاشيته على الجلالين ٤/ ٤٥٤.

والثالث: أنها حالية أي ممزوجة بها، والرابع: أنها متعلقة بيشرب والضمير يعود إلى الكأس، أي: يشربون العين بذلك الكأس، والباء للإلصاق كما ذكر الزمخشري، والخامس: أنه على تضمين يشربون معنى: يتذوقون لها شاربين، والسادس: أنه على تضمينه معنى يرتوي أي: يرتوي بها عباد الله، والمراد بهم أولياؤه أو المؤمنون، وجملة يشرب بها عباد الله إن أعدنا الضمير إلى (عينا) كانت نعتًا لها، وإن كان الضمير مفسرًا العامل عينًا- كما ذكر أبو البقاء- فالجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، انظر أبا البقاء على هامش الجمل ٤/ ٤٣٧، ٤٣٨ وللسوسي إدغام باء يشرب في باء (بها) إدغام مثلين كبير.

(١) علامة الباء للمصاحبة صلاحية وضع (مع) موضعها، أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال. انظر شرح التصريح ٢/ ١٣ بتصرف.

(٢) من الآية (٦١) من سورة المائدة . (وقد دخلوا) جملة حالية من فاعل (قالوا) والرابط الواو (وقد)، وللقراء جميعًا إدغام دال (وقد) في دال (دخلوا) إدغام مثلين صغير، (بالكفر): الباء للمصحابة وهو الشاهد أي: معه، وعلى هذا فالجار والمجرور متعلق بدخلوا، أو متعلق بمحذوف حال أي: متلبسين بالكفر. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٥٠٧ وشرح التصريح ٢/ ١٣ بتصرف منهما.

(٣) معنى كون الباء للمجاوزة أنها ترادف (عن)، قيل: وتختص بالسؤال وقيل لا تختص به بدليل ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾ أي: عنه، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى (عن) أصلًا،

=

﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[1] أي: عنه، وللبدل نحو: أخذت الدرهم بالدينار[2]، وللظرفية[3] نحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[4]،

=

وتأولوا ما ورد من ذلك. انظر شرح التصريح ٢/ ١٣ بتصرف. وأنا مع البصريين في هذا ؛ لأن الأصل عدم الترادف في اللغة كما هو رأي أستاذي الكبير الدكتور محمد يسري زعير والله أعلم.

(١) من الآية (٢٩) من سورة الفرقان، (به) متعلق بـ (خبيرا) وقدم عليه لرعاية الفاصلة، أو هو متعلق باسأل أي: اسأل عنه خبيرًا، أي: عالمًا بصفاته، والضمير في قوله: (به) يحتمل وجهين الأول: أن يكون المراد تفاصيل ما ذكر إجمالًا من الخلق والاستواء، وعلى ذلك فالفاء في قوله: (فاسأل) أفصحت عن جواب شرط مقدر أي: إن شئت تحقيق ما ذكر أو تفصيل ما ذكر فاسأل به خبيرًا عظيم الشأن محيطًا بظواهر الأمور وبواطنها وهو الله سبحانه يطلعك على جلية الأمر، وزعم بعضهم أن تقدير المحذوف إن شككت فيه فاسأل به خبيرًا، على أن الخطاب له ﷺ والمراد غيره، وهذا بمعزل عن الصواب، وقيل تأويل الآية فاسأل به من وجده في الكتب المتقدمة ليصدقك فيه، وحينئذ فلا حاجة إلى تقدير محذوف قبل الفاء، والاحتمال الثاني في مرجع الضمير (به) أن يكون للرحمن، والمعنى: إن أنكروا إطلاقه على الله تعالى فاسأل عنه من يخبرك من أهل الكتاب ليعرفوا مجيء ما يرادفه في كتبهم، وعلى هذا يجوز أن يكون (الرحمن) مبتدأ وما بعده خبره على رأي الأخفش الذي يجيز زيادة الفاء في الخبر. هذا على قراءة رفع الرحمن . انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٢٦٥ بتصرف. (خبيرًا) إما مفعول (فاسأل)، أو منصوب على المدح إن قدرنا مفعولًا لـ (فاسأل)، ويجوز على ضعف كونه حالًا من فاعل فاسأل؛ لأن الخبير لا يسأل إلا على جهة التوكيد مثل: (وهو الحق مصدقًا)، ويجوز أن يكون حالًا من « الرحمن» إذا رفعته باستوى، انظر أبا البقاء على هامش الجمل ٤/ ١٠٢، ١٠٣ بتصرف، ولورش ترقيق راء (خبيرًا) لوقوعه بعد ياء ساكنة والله أعلم.

(٢) في (أ): الدراهم بالدنانير، وعلامة كون الباء للبدل صحة حلول (بدل) محلها كقول رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه: (ما يسرني أن شهدت بدار بالعقبة) أي: بدلها انظر شرح التصريح ٢/ ١٣ بتصرف.

(٣) علامة كون الباء للظرفية حسن حلول (في) محلها ثم دلالة الباء على الظرفية إما مكانًا كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ أي فيه، أو زمانًا نحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ أي فيه انظر شرح التصريح ٢/ ١٣ بتصرف.

(٤) من الآية (٣٤) من سورة القمر وأولها ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾، (نجيناهم) ماضٍ وفاعله ومفعوله، والجملة في محل نصب حال من آل لوط وهم: لوط عليه السلام وابنتاه،

=

وللاستعلاء[1] نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[2].

وللسببية[3] نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[4]،

=

(بسحر) أي من الأسحار وقت الصبح في يوم غير معين، ولو أريد من يوم معين لمنع الصرف؛ لأنه معرفة معدول عن السحر؛ لأن حقه أن يستعمل في المعرفة بأل، وإنما فسر السحر هنا بوقت الصبح؛ لقوله تعالى في سورة هود عليه السلام﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ﴾ والباء في بسحر بمعنى: (في) وهذا هو الشاهد، أو للملابسة، أي حال كونهم ملتبسين بسحر، وأصل السحر في كلام العرب اختلاط سواد الليل ببياضه أول النهار فيكون فيه مخايل الليل، ومخايل النهار. انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٢٤٨ بتصرف.

(١) الذي أثبت كون الباء للاستعلاء الأخفش. انظر شرح التصريح ٢/ ١٣ بتصرف.

(٢) من الآية (٧٥) من سورة آل عمران . (مَنْ): اسم موصول مشترك للعالم مبتدأ مؤخر وهذا شروع من الله تعالى في بيان خيانتهم في الأموال بعد بيان خيانتهم في الدين، ويجوز أن تكون من نكرة موصوفة، (إن) شرطية جازمة شرطها (تأمن) مِنْ (تأمنهُ)، والفاعل مستتر مخاطب به كل مكلف، والهاء مفعول عائد إلى (مَنْ) سواء قلنا بموصوليتها أو موصوفيتها. (بقنطار) متعلق بـ (تأمنه) والباء، بمعنى على وهذا هو الشاهد، والقنطار هنا هو المال الكثير وأصله: ألف ومائة أوقية أي مائة رطل، وتحتمل الباء وجهين آخرين: الأول أن تكون للإلصاق وفيه قلق، والثاني: أنها بمعنى (في)، ولابد من تقدير مضاف محذوف أي: في حفظ قنطار، وقد قرأ ورش بتقليل الألف في (بقنطار)؛ لكونها متلوة براء مكسورة متطرفة، وأمالها أبو عمرو البصري والدوري عن الكسائي، انظر البدور الزاهرة ٨٣ بتصرف. ومن هؤلا ء الذين يؤتمنون على القنطار: عبد الله بن سلام ﷺ فقد أودعه رجل ألفًا ومائتي أوقية ذهبًا فأداها إليه، انظر الجلالين والجمل عليه ١/ ٢٨٨ بتصرف، (يؤده) مضارع جواب الشرط والفاعل مستتر تقديره هو، والهاء مفعوله، (إليك) متعلق بـ (يؤده)، والجملة الشرطية إما صلة (مَنْ) فلا موضع لها أو صفة لها فتكون في محل رفع، وفي يؤده ثلاث قراءات عشرية (أ): إسكان الهاء وهي لأبي عمرو وحمزة وأبي بكر عن عاصم، (ب): لقالون عن نافع بكسر الهاء من غير إشباع، و(جـ) للباقين بكسرها موصولة بياء.

(٣) باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ كما أن باء الاستعانة هي الداخلة على الفعل فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافًا لابن مالك. انظر شرح التصريح ٢/ ١٣ بتصرف.

(٤) من الآيتين (١٥٥) من سورة النساء و(١٣) من سورة المائدة، (فبما) الفاء عاطفة جملة فعلية على مثلها مفيدة للترتيب والتسبب، والباء حرف جر أصلي يفيد السببية وهذا هو الشاهد، (وما)

=

وللتأكيد[1] نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[2]، (واللام) وهي للملك نحو: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3]، وللاختصاص نحو:

=

يزعمون أنها زائدة للتوكيد وأرى أنها نكرة بمعنى: شيء، اسم مبني على السكون في محل جر بالباء، (نقضهم) كلام إضافي مجرور على أنه بدل من (ما)، أو مجرور بالباء على الزعم بزيادة (ما)، (ميثاقهم) كلام إضافي مفعول المصدر: (نقضهم) المضاف إلى فاعله ومتعلق الجار والمجرور محذوف قدره جمهور المفسرين والنحاة: لعناهم؛ وذلك للتصريح به في آية المائدة، فيحمل المطلق الذي في سورة النساء على المقيد الذي بالمائدة، وتكون العلة قد قدمت على المعلول قصدًا للقصر، وقدر الزمخشري المتعلق في آية النساء محذوفًا. أي: فعلنا بهم ما فعلنا، والأولى الأول، انظر الجمل على الجلالين ١/ ٤٢٢، ٢/ ٤٧ بتصرف.

(١) يزعم النحاة أن الباء تكون صلة أي: زائدة للتوكيد، ويكون ذلك مع الفاعل نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، ومع المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ ومع المبتدأ نحو: (بحسبك درهم) ومع خبر ليس نحو: (ليس زيد بقائم)، هذا وقد ذكر شارحنا تبعًا للمصنف للباء اثني عشر معنى، وقد ذكر الشيخ خالد في تصريحه ٢/ ١٣ لها عدة معان أخر منها: أن تكون للقسم وهي أصل أحرفه، وتستعمل في القسم الاستعطافي وغيره، وللغاية نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ أي إليَّ، وقيل ضمن أحسن معنى العطف.

(٢) من الآيات(٧٩) النساء، و(١٦٦) النساء، (٢٨) الفتح، أما (٢٩) يونس فهي (فكفى بالله شهيدًا)، (٤٣) الرعد، (٩٦) الإسراء (قل كفى بالله شهيدًا)، (وكفى) معطوف على ما قبله، (بالله) يزعم النحاة أن الباء صلة أي: زائدة، ولفظ الجلالة مجرور لفظًا بالباء الزائدة غير اللازمة مرفوع تقديرًا، لكن أستاذنا الدكتور / محمد يسري زعير يرفض هذه الدعوى، ويرى أن الباء في أمثال هذا التركيب أصلية وهي متعلقة مع مجرورها بالفعل (كفى) الذي هو خبر لفظًا إنشاء معنى أي: اكتف، ويدلل على ذلك بأنه قد عطف على الجملة الإنشائية الطلبية الأمرية في قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا﴾ لما هو معلوم أن من محسنات العطف عطف الإنشاء على مثله والخبر على مثله، ومن غير الحسن الذي يتنزه عنه القرآن عطف الإنشاء على الخبر، والخبر على الإنشاء، وهذا رأي في منتهى الوجاهة والسداد؛ حيث إنه يغوص في دقائق التعبير القرآني ويحمله على أقوى وجوهه؛ لأن هذا التركيب ليس مرادًا به مجرد الإخبار بل الدعوة إلى طلب الاكتفاء بالله شهيدًا ووكيلًا وخبيرًا؛ ولأنه يبرئ ساحة القرآن من دعوى الزيادة، وإن كان المراد بها التوكيد، وقوله (شهيدًا) حال من لفظ الجلالة أي: عالمًا ومراقبًا، ولورش إمالة (وكفى) والله أعلم.

(٣) من الآيتين ١٢٠ من سورة المائدة ٤٩ من سورة الشورى أما: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فقد وردت في ١٨٩ آل عمران، ١٧، ١٨ المائدة، ٤٢ النور، ٢٧ الجاثية، ١٤ الفتح. انظر معجم

=

السرج للفرس[1]، وللتعدية نحو: ما أضرب زيدًا[2] لعمرو[3]، وللتعليل نحو: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾[4]،

=

ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٤٦٢، ٤٦٣. (لله) متعلق بمحذوف خبر مقدم جوازًا، (ملك السموات) كلام إضافي مبتدأ مؤخر. هذا عند البصريين، وجوز الكوفيون والأخفش ارتفاعه على الفاعلية بالظرف؛ لأنهم لا يشترطون الاعتماد . انظر المغني مبحث شبه الجملة، (والأرض) معطوف على السموات، ومعنى « لله ملك السموات والأرض» التي في المائدة: تحقيق للحق وتنبيه على كذب النصارى وفساد ما زعموا في حق المسيح وأمه أي له تعالى خاصة ملك السموات والأرض وما فيها من العقلاء وغيرهم يتصرف فيها كيف يشاء إيجادًا وإعدامًا، وإحياء وإماتة، وأمرًا ونهيًا من غير أن يكون لشيء من الأشياء مدخل في ذلك. انظر أبا السعود ٣/ ١٠٣، ومعناها في سورة الشورى: فمن جملته أن يقسم النعمة والبلية حسبما يريد، ومن قضيته أن يملك التصرف في السموات والأرض وفي كل ما فيهما كيفما يشاء. انظر المرجع السابق ٨/ ٣٦ بتصرف. والشاهد (لله)، حيث جاءت اللام للملك.

(١) قال الشيخ خالد عن كون اللام للاختصاص في تصريحه ٢/ ١٠: (الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالأول نحو: السرج للدابة، والثاني نحو: العمارة للدار؛ لأن الدابة والدار لا يتصور منهما الملك، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك.

(٢) في النسختين الأصلية، و(أ): زيد، والصحيح ما أثبته.

(٣) كون اللام للتعدية غير متفق عليه بين النحاة فالبصريون يثبتونه، وينفيه الكوفيون، والمراد بالتعدية أنها تعدي الفعل إلى مفعوله كما في مثال الشارح تبعًا للمصنف في أوضحه وسماها الكوفيون لام التقوية؛ لأن العامل قد ضعف باستعماله في التعجب، والأولى إسقاط هذا المعنى كما أسقطه ابن مالك في التسهيل وشرحه ؛ لعدم وجود مثال معتبر سالم من الطعن. انظر شرح التصريح ٢/ ١٠، ١١ بتصرف.

(٤) من الآيات ٢٩ البقرة، ١٦٦ الشعراء، ٢١ الروم، وقد تكررت لفظة (خلق) في القرآن (٦٤) مرة انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٣٥٦. (خلق) فعل ماض فاعله في آية البقرة والروم مستتر عائد إلى الذي في آية البقرة وإلى الله في آية الروم ؛ لأن قبله (ومن آياته)، أما فاعل خلق في آية الشعراء فهو الكلام الإضافي (ربكم)، ومفعول خلق في آية البقرة: (ما) الموصولة في آية الروم: (أزواجًا)، وفي آية الشعراء محذوف عائد إلى (ما) الموصولة في قوله: (وتذرون ما)، =

وللتأكيد[1] نحو: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[2]، وللظرفية نحو: ﴿يَـٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾[3]،

=

(لكم) متعلق بخلق واللام للتعليل، وهذا هو الشاهد أي: لأجلكم، وقيل للملك والإباحة فيكون تمليكًا خاصًا لما ينتفع به، وقيل للاختصاص انظر الجمل على الجلالين ١/ ٣٥، وجملة خلق لكم في آيتي البقرة والشعراء لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد في الأولى مستتر تقديره هو، وفي الثانية محذوف كما مر، وأما في آية الروم فجملة خلق لكم بضميمة (أن) في تأويل مصدر في موقع رفع مبتدأ مؤخر عند البصريين، والخبر: (ومن آياته) وهو فاعل بالظرف أو متعلقه عند الكوفيين والأخفش.

(١) هذا هو المعنى الخامس للّام كما يزعم النحاة، وله أنواع منها: المعترضة بين الفعل ومفعوله، والمعترضة بين المتضايفين، ومنها لام المستغاث عند المبرد، واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها. انظر شرح التصريح ٢/ ١١ بتصرف.

(٢) من الآية (٧٢) من سورة النمل وأولها: (قل) وآخرها (بعض الذي تستعجلون)، وعسى ولعل وسوف في مواعيد الملوك بمنزلة الجزم بمدخولها، وإنما يطلقونها إظهارًا للوقار وإشعارًا بأن الرمز من أمثالهم كالتصريح ممن عداهم، وعلى ذلك يجري الله في وعيده، (أن يكون) ناصب ومنصوب واسم (يكون) مستتر تقديره: هو يعود إلى الوعد في الآية السابقة، والمصدر المؤول في موقع رفع فاعل عسى على أنها تامة، أو أن يكون اسم عسى مستترًا، والمصدر المؤول خبرها، (ردف لكم) فيه أوجه أظهرها: أن (ردف) ضمن معنى فعل يتعدى باللام أي: دنا وقرب، وبهذا فسره ابن عباس، ويكون نظير قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ وبه صرح المصنف في المغني انظر شرح التصريح ٢/ ١١ بتصرف. ويكون (بعض) فاعل (ردف) مضافًا إلى اسم الموصول، والوجه الثاني: أن مفعوله محذوف واللام للعلة أي: ردف الخلق لأجلكم ولشؤمكم، والوجه الثالث: وهو الذي استشهد به شارحنا تبعًا للمبرد ومن وافقه أن اللام مزيدة في المفعول تأكيدًا، ولا داعي لهذا الوجه، وفي القاموس: ردفه- كسمع ونصر- أي: تبعه. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ٣٢٥ بتصرف، والجملة من ردف وما بعدها في محل نصب خبر يكون، والجملة من عسى وفاعلها أو معموليها على الاعتبارين السابقين فيها في محل نصب مفعول (قل) والجملة من قل ومقولها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية والله أعلم.

(٣) من الآية (٢٤) من سورة الفجر وأولها (يقول)، (يا) تحتمل الندائية- وهو الأرجح عندي، والمنادى محذوف أي: يا هؤلاء- والتنبيه فلا حذف، ويرى الدكتور محمد يسري زعير في مبحث النداء أن التنبيه والنداء وجهان لعملة واحد فلا مانع من أن تكون لهما معًا، (ليتني): ليت واسمها والنون للوقاية وهي كثيرة مع ليت والمراد بها التحسر، (قدمت): ماض وفاعله

=

ولتقوية العامل الذي ضعف[1] نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[2]، ونحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[3]، ولانتهاء الغاية نحو:

= والمفعول محذوف أي الخير والإيمان وذلك يكون في الدنيا؛ لأنها هي دار التكليف، (لحياتي): متعلق بـ(قدمت) واللام للتعليل أي: لأجل هذه الحياة الطيبة في الآخرة، أو للظرفية وهو ما استشهد به شارحنا أي: وقت حياتي في الدنيا والأول عندي هو الأرجح لما سبق من أن المقام مقام تحسر وندم، وجملة (قدمت لحياتي): خبر ليت، والجملة من ليت ومعموليها مفعول: (يقول)، وجملة النداء معترضة، والجملة من يقول ومقولها إما بدل اشتمال من يتذكر أو استئناف وقع جوابًا عن سؤال نشأ منه، كأنه قيل: ماذا يقول عند تذكره؟ فقيل: يقول: يا ليتني عملت لأجل حياتي هذه أو وقت حياتي في الدنيا. انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٥٣٥ بتصرف منهما.

وقد مثل الشيخ خالد في شرح التصريح ٢/ ١٢، لكون اللام للظرفية بقوله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) أي: فيه، وهو أولى عندي من مثال شارحنا، إذ إن اللام فيما استشهد به محتملة للتعليل والظرفية وكونها للتعليل أظهر والله أعلم.

(١) يكون ضعف العامل إما: بكونه فرعًا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة، وإما: بتأخره عن المعمول مع أصالته في العمل نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، وليست اللام المقوية زائدة محضة ولا معدية محضة بل هي بين بين، وهذا أمر مشكل . انظر شرح التصريح ٢/ ١١ بتصرف.

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة (مصدقًا): حال ثانية لـ (وراءه) وهي حال مؤكدة لمضمون الجملة، وصاحبها إما ضمير الحق وعاملها ما فيه من معنى الفعل وإما ضمير دل عليه الكلام، وعاملها فعل مضمر أي: أحقه مصدقًا. انظر الجمل على الجلالين ١/ ٧٨ نقلًا عن أبي السعود بتصرف، وأبا البقاء على هامش الجمل ١/ ٢٠٠، وقد ورد (مصدقًا) في القرآن ١٣ مرة كما في مغجم ألفاظ القرآن الكريم مادة (صدق) وفاعل اسم الفاعل (مصدقًا) مستتر تقديره: هو، (لما): أي: للذي فاللام مقوية، لـ (مصدقًا) الذي ضعف عن العمل في المفعول الذي هو (ما) الموصولة، وذلك؛ لكون اسم الفاعل فرعًا عن الفعل في العمل. هكذا يقول النحاة، وصلة ما في قوله (لما) هي متعلق الظرف الإضافي (معهم) أي: استقر، وهو واجب الحذف وواجب تقديره فعلًا. انظر المغني للمصنف مبحث شبه الجملة . والله أعلم.

(٣) من الآيتين ١٠٧ من سورة هود عليه السلام، (١٦) البروج وقد مر الكلام عليهما في مبحث حاشا الاستثنائية.

﴿لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[1]، وللقسم نحو: لله لا تفعل كذا[2]، وللصيرورة نحو[3].

لـدوا للمـوت وابنـوا للخـراب[4] ....

وللبعدية[5] نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾[6]

---

(١) من الآيات (٢) من سورة الرعد، ١٣ فاطر، ٥ الزمر. (لأجل) متعلق بـ (يجري) في الآيات الثلاث واللام لانتهاء الغاية بمعنى (إلى) وهذا هو الشاهد، والأجل: غاية الوقت: وقت الحياة ووقت الدين، ووقت العمل، وأي وقت يحدد للشيء وقد يطلق الأجل على نفس الوقت الذي له أجل. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ١٧، ١٨، ٦٠١. (مسمى) اسم مفعول من التسمية نعت لأجل، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، ومعنى (لأجل مسمى): لمدة معينة فيها تتم دورته كالسنة للشمس والشهر للقمر فإن كلًّا منهما يجري كل يوم على مدار معين من المدارات اليومية، أو لمدة ينتهي فيها حركاتهما، ويخرج جميع ما أريد منهما من القوة إلى الفعل، أو لغاية يتم عندها ذلك. انظر أبا السعود ٥/ ٣٢٢ .

(٢) تختص لام القسم بلفظ الجلالة ؛ لأنها خلف عن التاء المثناة نحو: (لله لا يؤخر الأجل) أي: تالله. انظر شرح التصريح ٢/ ١١ بتصرف.

(٣) أثبت كون اللام للصيرورة الأخفش، وتسمى أيضًا لام العاقبة ولام المآل، ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه. انظر شرح التصريح ٢/ ١١، ١٢ بتصرف.

(٤) البيت من الوافر وتمامه كما في شرح التصريح «فكلكمو يصير إلى الذهاب »، لعلي بن أبي طالب. انظر الهمع ٢/ ٣٢، والدرر ٢/ ٣١، وشرح التصريح ٢/ ١١، ١٢، وحاشية يس عليه ٢/ ١٢، ومعجم الشواهد الجزء الأول (الباء المكسورة)، (للموت) متعلق بـ (لدوا) واللام فيه للصيرورة، أو للمآل عند الأخفش وهذا هو الشاهد، أو للتعليل عند غيره بإقامة السبب مقام المسبب، (وابنوا للخراب) معطوف على (لدوا للموت) عطف جملة إنشائية طلبية أمرية على مثلها، واللام في (للخراب) مثل اللام في (للموت)، (فكلكم) الفاء للتعليل، وكلكم كلام إضافي مبتدأ خبره جملة يصير إلى الذهاب، ويصير هنا تامة وفاعلها مستتر عائد إلى كل، والجملة لا محل لها من الإعراب استئنافية تعليلية.

(٥) في (ب): للتعدية، والصواب ما أثبته.

(٦) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء، وقد مر الاستشهاد بها في باب المفعول له، والشاهد فيها هنا (لدلوك) ؛ حيث إن اللام بمعنى بعد، وجعلها بعضهم للتعليل. انظر شرح التصريح ٢/ ١٢، ويرى أبو السعود ٥/ ١٨٩ أنها للتأقيت مثلها في قولك: (لثلاث خلون) والله أعلم.

أي: بعده، وللاستعلاء[1] نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[2] وللتعجب[3] نحو[4]: لله دره فارسًا[5]، (وفي) وهي: للظرفية المكانية والزمانية والمجازية[6] نحو: ﴿فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾[7]،

---

(١) اللام التي للاستعلاء تكون إما حقيقة نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ أي: عليها، ومجازًا نحو: ﴿وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَا﴾ أي: عليها . قاله المصنف في المغني. انظر شرح التصريح ٢/ ١٢ بتصرف.

(٢) من الآيتين (١٠٧، ١٠٩) من سورة الإسراء وفي الآية الأخيرة﴿وَيَخِرُّونَ﴾ بالواو، ومعنى يخرون للأذقان: يسقطون على وجوههم تعظيمًا لأمر الله تعالى، أو شكرًا لإنجاز ما وعد به، وتخصيص الأذقان بالذكر للدلالة على كمال التذلل؛ إذ حينئذ يتحقق الخرور عليها، وإيثار اللام للدلالة على اختصاص الخرور بها كما في قوله: فخر صريعًا لليدين وللفم. وقيل: اللام للاستعلاء أي: على الأذقان وهو الشاهد، وجملة (يخرون للأذقان) لا محل لها من الإعراب جواب إذا، والجملة من إذا وشرطها وجوابها خبر (إن) والجملة تعليل لما يفهم من قوله تعالى ﴿ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوۡ لَا تُؤۡمِنُوٓاْ﴾ من عدم المبالاة بذلك، أي: إن لم تؤمنوا به فقد آمن به أحسن الإيمان مَنْ هو خير منكم، ويجوز أن يكون تعليلًا لـ (قل) على سبيل التسلية لرسول الله ﷺ كأنه قيل: تسل بإيمان العلماء عن إيمان الجهلة ولا تكترث بإيمانهم وإعراضهم، ولورش ترقيق راء (يخرون) لكسر ما قبلها، وقوله: (يخرون للأذقان) معطوف على (يخرون) الأولى وكرر لاختلاف السبب؛ فإن الأول لتعظيم أمر الله تعالى، أو الشكر لإنجاز الوعد، والثاني لما أثر فيهم من مواعظ القرآن حال كونهم باكين من خشية الله، انظر أبا السعود ٥/ ١٩٩، ٢٠٠ بتصرف.

(٣) هذا هو المعنى الثالث عشر للَّام وهناك معان أُخر. انظرها في شرح التصريح ٢/ ١٢ بتصرف.

(٤) في الأصل سقوط: (نحو).

(٥) سبق شرحه وإعرابه عند الكلام على الحال والتمييز والشاهد فيه هنا (لله) حيث جاءت اللام للتعجب. والله أعلم.

(٦) تكون (في) للظرفية المجازية إما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو: (ولكم في القصاص حياة)، أو الظرف معنى والمظروف ذاتًا نحو: «أصحاب الجنة في رحمة الله»، أو بالعكس نحو: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾ انظر شرح التصريح ٢/ ١٣، ١٤.

(٧) من الآية (٣) من سورة الروم وتمامها: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾، (في أدنى الأرض) أي: أقرب أرض الروم إلى فارس بالجزيرة. التقى فيها الجيشان والبادئ بالغزو الفرس. وهو متعلق بقوله (غلبت) في الآية السابقة، وأل في الأرض بدل من المضاف إليه . انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٣٨٤، ٣٨٥ بتصرف منهما، والشاهد كون (في) للظرفية الحقيقية المكانية وهو أصل معانيها، وإنما اكتسبت الظرفية من الإضافة كما في التصريح ٢ / ١٣.

ونحو: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[1]، ونحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾[2]، وللسببية نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾[3]، وللمصاحبة[4] نحو: ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾[5].

---

(١) من الآية (٤) من سورة الروم وتمامها: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ أبهم البضع ولم يبينه وإن كان معلومًا للنبي ﷺ لإدخال الرعب والخوف عليهم في كل وقت كما يؤخذ ذلك من الرازي، وأصل البضع ما بين الثلاث إلى التسع أو العشر، وقد التقى الجيشان في السنة السابعة من الالتقاء الأول وغلبت الروم فارس، انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٣٨٥ بتصرف منهما، وبضع اكتسبت الزمانية لإضافتها إلى سنين، ومن ثم كانت (في) للظرفية الزمانية الحقيقية وهذا هو الشاهد، و(في بضع سنين) متعلق بـ (سيغلبون) في الآية السابقة .والله أعلم.

(٢) من الآية (٧) من سورة يوسف عليه السلام وتمامها: ﴿وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ . (كان): ناقصة ناسخة اسمها مؤخر: (آيات) وخبرها متعلق الظرف: (في يوسف) أي: كائنا، و(في) هنا للظرفية المجازية وهذا هو الشاهد، وقد سبق التعريف بيوسف عليه السلام، وفي الكلام حذف مضاف أي: لقد كان في قصتهم. انظر أبا السعود ٤/ ٢٥٥ بتصرف، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

(٣) من الآية (١٤) من سورة النور، وقد مر الكلام عليها في المفعول له، والشاهد: (فيما)؛ حيث جاءت (في) للسببية أي: بسبب ما أفضتم.

(٤) أثبت لـ (في) المصاحبة: الكوفيون والقتبي. انظر شرح التصريح ٢/ ١٤.

(٥) من الآية (٣٨) من سورة الأعراف فاعل (قال): عائد إلى الله عز وجل وذلك يكون يوم القيامة، ونزل المستقبل منزلة الماضي؛ لأنه محقق الوقوع، والمقول لهم: من سبق ذكرهم، وهم الذين افتروا على الله الكذب وجعلوا له شركاء. (ادخلوا) أمر وفاعله والجملة مفعول (قال)، (في أمم) أي في جملة أمم، كذا قدر في الجلالين على هامش الجمل ٢/ ١٣٩، وعلى ذلك ففي للظرفية المجازية فيكون متعلق الجار والمجرور محذوفًا هو حال من فاعل (ادخلوا) أي: كائنين في أمم، وهي حال منتظرة، انظر الجمل على الجلالين ٢ / ١٣٩، والمراد بالأمم الجماعات والأحزاب وأهل الملل، ويرى الكوفيون والقتبي والمصنف في أوضحه وتبعهم الشارح أن (في) هنا للمصاحبة أي: مع أمم. والله أعلم.

وللاستعلاء(١)، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾(٢) وللمقايسة(٣) نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾(٤)، وبمعنى: الباء(٥) كقوله:

وتَركَبُ يومَ الرَّوعِ منا فوارسٌ بصيرونَ في طعنِ الأباهرِ والكلى(٦)

---

(١) كون في للاستعلاء بمعنى (على) أثبته الكوفيون والقتبي. انظر شرح التصريح ٢/ ١٤.

(٢) من الآية (٧١) من سورة طه، (ولأصلبنكم) جملة قسمية معطوفة على (فلأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف) فتكون عارية عن المحل الإعرابي، (في جذوع النخل): متعلق بـ (ولأصلبنكم)، وهنا يحتمل أن يكون الكلام على حقيقته، ففي التفسير أنه نقر جذوع النخل حتى جوفها ووضعهم فيها فماتوا جوعًا وعطشًا، وعلى ذلك فـ(في) للظرفية الحقيقة، ويحتمل أن يكون الكلام مجازًا وله وجهان: أحدهما: أنه وضع حرفًا مكان آخر والأصل على جذوع النخل، وهذا هو الشاهد والثاني أنه شبه تمكنهم بتمكن من حواه الجذع واشتمل عليه، وعلى ذلك ففي الكلام استعارة تصريحية تبعية في الحرف. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٠١ بتصرف.

(٣) تقييد من (ب): «وللمقايسة وهي: الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما مثل به المصنف» انظر شرح التصريح ٢/ ١٤.

(٤) من الآية (٣٨) من سورة التوبة، (فما) الفاء لترتيب ما بعدها على ما قبلها، و(ما) نافية غير عاملة لانتقاض نفيها بإلا، (متاع الحياة): كلام إضافي مبتدأ، (الدنيا) نعت للحياة، (في الآخرة) متعلق بمحذوف من حيث المعنى تقديره: فما متاع حياة الدنيا محسوبًا في الآخرة، فمحسوبًا حال من متاع، وقال الحوفي: إنه متعلق بقليل، وهو خبر المبتدأ: (متاع)، والمعنى: فما متاع حياة الدنيا في جنب متاع الآخرة أي بالنسبة لمتاع الآخرة أي: بالقياس عليها، فـ (في) هنا تسمى: قياسية وهذا هو الشاهد. (إلا قليل): أي: حقير، لأن لذات الدنيا خسيسة في نفسها ومشوبة بالآفات والبليات، ومنافع الآخرة شريفة غالية خالصة من كل الآفات دائمة أبدية سرمدية، وذلك يوجب القطع بأن متاع الدنيا في جنب متاع الآخرة قليل. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٢٨٣ بتصرف.

(٥) أثبت كون (في) بمعنى الباء الكوفيون والقتبي وهذا هو المعنى السادس لها ولها معانٍ أخر انظرها في شرح التصريح ٢/ ١٤.

(٦) البيت من الطويل لزيد الخيل. انظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٨، والخزانة ٤/ ١٤٨، والمغني ١٦٩، وشرح شواهده (١٦٥)، والتصريح ويس عليه ٢/ ١٤، والأشموني والصبان عليه ٢/ ٢١٩.

=

وكل هذه الحروف: يجر (مطلقًا) عن التقييد بشيء مما يأتي، (والكاف) وهي للتشبيه نحو: زيد كالأسد، وللتعليل[1] نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[2] أي: لأجل هدايته إياكم، وللاستعلاء كقول بعضهم ـ وقد قيل له: كيف أصبحت: كخير[3] أي: على خير، وللتأكيد[4] نحو:

=

(يوم الروع): كلام إضافي متعلق بـ (وتركب)، والروع بفتح الراء الفزع. (منا) متعلق بمحذوف حال من فوارس لتقديمه عليه، وفوارس جمع فارس على غير قياس وهو فاعل تركب وحذف للضرورة، (بصيرون) بالباء الموحدة، وفي نسخ شارحنا بالياء، وكذا بالأشموني وهو تصحيف، وبصيرون جمع بصير وهو الماهر بالأمور نعت لـ (فوارس)، (في طعن) متعلق بـ (بصيرون)؛ لأنه صيغة مبالغة أو صفة مشبهة، و(في) هنا بمعنى الباء أي: بطعن، وهذا هو الشاهد، وطعن مضاف، والأباهر مضاف إليه، وهو جمع أبهر وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه. قال الجوهري: وهما أبهران يخرجان من القلب و«الكلى» بضم الكاف جمع كلية أو كلوة بضمها معطوف على الأباهر.

(١) هذا هو المعنى الثاني للكاف وقد أثبته قوم ونفاه الأكثرون. انظر شرح التصريح ٢/ ١٦.

(٢) من الآية (١٩٨) من سورة البقرة وقد مر الكلام عليها في مبحث المفعول له والشاهد فيها هنا كون الكاف للتعليل أي: لهدايته إياكم، وأوله الأكثرون بأنه من وضع الخاص موضع العام، إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان فهذا في الأصل بمنزلة: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ فالكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب. انظر المرجع السابق.

(٣) كون الكاف للاستعلاء أثبته الأخفش والكوفيون، والمراد ببعضهم- كما في التصريح ٢/ ١٤- رؤبة، وقيل معنى الكاف في المثال المذكور: بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي: كصاحب خير.

(٤) كون الكاف زائدة للتوكيد، الأولى إسقاطه كما سنبين في الهامش الآتي عند التعرض لآية الشورى ومن معانيها التي لم تذكر هنا: المبادرة وذلك إذا اتصلت بـ(ما) في نحو: سلِّم كما تدخل وصَلِّ كما يدخل الوقت. ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدًّا. انظر شرح التصريح ٢/ ١٧ بتصرف نقلًا عن المغني.

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[1] أي: ليس شيء مثله، (وحتى) وهي: للغاية، ولا يجر بها إلا آخر أو متصل بآخر[2] نحو: ﴿هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[3][4] ونحو:

---

(١) من الآية (١١) من سورة الشورى. اسم ليس (شيء) والكاف في (كمثله) فيها أوجه: أحدها: وهو المشهور عند المعربين: أنها زائدة في خبر ليس، قالوا: ولولا ادعاء زيادتها للزم أن يكون له تعالى مثل وهو محال؛ إذ يصير التقدير على أصالة الكاف: ليس مثل مثله شيء، فنفي المماثلة عن مثله مثبت أن له مثلًا، ولا مثل لذلك المثل وهذا محال: تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، والثاني: أن (مثل) هي الزائدة كزيادتها في قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ وهذا ليس جيدًا، لأن زيادة الأسماء غير جائزة، وأيضًا يصير التقدير: ليس كهو شيء، ودخول الكاف على الضمائر لا يجوز إلا في الشعر، والثالث: أن العرب تقول: مثلك لا يفعل كذا، يعنون المخاطب نفسه؛ لأنهم يريدون المبالغة في نفي الوصف عن المخاطب فينفونها في اللفظ عن مثله، والرابع: أن يراد بالمثل الصفة وذلك أن المثل بمعنى المثل، والمثل الصفة كقوله: (مثل الجنة) فيكون المعنى ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره وهو محل سهل، والمثل أعم الألفاظ الموضوعة للمشابهة، وذلك أن الند: يقال لما يشارك في الجوهر فقط، والشبه يقال فيما يشاركه في الكيفية فقط، والمساوي: يقال فيما يشاركه في الكمية فقط، والشكل: يقال فيما يشاركه في القدر والمساحة فقط، والمثل في جميع ذلك، ولهذا لما أراد الله نفي الشبه من كل وجه خصه بالذكر . انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٥٤، ٥٥ بتصرف. وهذا كلام طيب من العلماء سواء من قال بالزيادة أو بغيرها، فالكل يقصد تبرئة البارئ عز وجل مما لا يليق به، لكن مع من جعل الكاف أصلية، وهو ما يتمثل في الوجهين الثالث والرابع وأحبهما إليَّ الرابع، وعلى ذلك فخبر ليس متعلق (كمثله) أي: كائنًا كمثله والله أعلم. انظر شرح التصريح ٢/ ١٧، والجملة من ليس ومعموليها في محل نصب حال من فاعل (يذرؤكم).

(٢) في (ب) سقوط: (أو متصل بآخر).

(٣) في (أ): (أكلت السمكة حتى رأسها) بدل (حتى مطلع الفجر).

(٤) من الآية (٥) من سورة القدر وأولها: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾، (حتى) حرف جر يفيد الغاية داخل على متصل بالآخر، والجر بها هنا واجب؛ وذلك لأن ما بعدها ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ اسم غير داخل فيما قبلها؛ لكونه غير جزء له. وهذا هو شاهد شارحنا كما سيذكره بعد، وفي كلامه لف ونشر =

سهرت البارحة حتى الصباح، بخلاف: سهرت البارحة حتى نصفها[1]، والجر بها واجب وجائز؛ فالواجب إذا كان ما بعدها اسمًا غير داخلٍ فيما قبلها؛ لكونه غير جزء له نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[2]، أو لكونه جزء اليوم، ولم[3] يقع عليه نحو: صمت الأيام حتى يوم العيد، وإنما امتنع العطف بها في الأولى؛ لأنها إنما تعطف بعضًا على كل، وفي الثاني؛ لأن العطف بها إنما يراد به

=

مشوش، حيث إنه ذكر أن حتى تدخل على الآخر، والمتصل به، ثم بدأ بمثال المتصل به وثنى بالداخلة على الآخر وهو من ألوان البديع كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ الآية، ﴿مَطْلع﴾: فيها ثلاث قراءات عشرية، الأولى: كسر اللام للكسائي وخلف في اختياره، والثاني: فتحها للباقين غير ورش مع ترقيق اللام، والثالثة لورش: فتحها مع تغليظ اللام؛ وذلك لكونها مفتوحة بعد حرف مطبق هو الطاء انظر البدور الزاهرة ٤١٤ بتصرف. فالكسر على أنه مصدر كالمرجع، أو اسم زمان على غير قياس كالمشرق؛ وذلك لأنه مضموم العين في المضارع، وحقه أن يكون على مفعل بفتح العين، وأما الفتح فعلى أنه مصدر أي: حتى وقت طلوعه ومطلع مضاف والفجر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ (تنزل) في الآية السابقة أي: لمكثهم في محل تنزلهم، أو لنفي تنزلتهم بأن لا ينقطع تنزلهم فوجًا بعد فوج إلى طلوع الفجر، وقيل متعلق بـ (سلام) بناء على أن الفعل بين المصدر ومعموله بالمبتدأ مغتفر في الجار. انظر أبا السعود ٩/ ١٨٣ بتصرف.

(١) إنما لم يجز (سهرت البارحة حتى نصفها) ؛ لأن النصف ليس آخرًا ولا متصلًا به، قالته المغاربة، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري وحده. انظر شرح التصريح ٢/ ١٧ بتصرف.

(٢) الآية (٥) من سورة القدر، وقد سبق الكلام على قوله: (حتى مطلع الفجر) من حيث قراءاتها وتعلق الجار، والشاهد هنا كون (حتى) يجب الجر بها لما مر ذكره آنفًا، وقوله: (سلام هي) خبر ومبتدؤه، على التقديم والتأخير أي: ما هي إلا سلامة أي: لا يقدر الله تعالى فيها إلا السلامة والخير، وأما في غيرها فيقضي سلامة وبلاء، أو ما هي إلا سلام لكثرة ما يسلمون فيها على المؤمنين. انظر أبا السعود ٩/ ١٨٣، وهي أسلوب قصر موصوف على صفة طريقة تقديم ما حقه التأخير. والله أعلم.

(٣) في النسختين الأصلية و(أ) بدون واو، والأحسن ما أثبته.

إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها، وهو متعذر هنا، والجائز إذا كان ما بعدها اسما هو جزء مما قبلها، ولم يتعذر دخوله نحو: صمت الأيام حتى يوم الثلاثاء، فهذا يجوز فيه الجر والعطف، (والواو) وهي: للقسم نحو: والله[1]، ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾[2]، وكل من الثلاثة جار (للظاهر) لا للضمير (مطلقًا) عن التقييد بظاهر مما يأتي[3]، وما ورد من جر الكاف للضمير في قوله:

---

(١) من الآية (٢٣) من سورة الأنعام، وأولها: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ وآخرها: ﴿رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، (والله) الواو للقسم ولفظ الجلالة مجرور بها، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أقسم، وهذه الجملة في محل نصب مفعول: (قالوا)، وجواب القسم قوله: (ما كنا مشركين)، وقد وصفوه تعالى بالربوبية؛ حيث قالوا: (والله ربنا) للمبالغة في التبرؤ من الإشراك، هذا على قراءة جر ربنا . انظر أبا السعود ٣/ ١٢٠ بتصرف.

(٢) من الآية (١) من سورة التين، (والتين): جار ومجرور وكذا (والزيتون) وكلاهما متعلق بمحذوف واجب الحذف أي: أقسم، وقد اختلف في المراد بهما فقيل هما: المعروفان وإنما أقسم بهما الحق تبارك وتعالى لما لهما من المنافع التي لا تكاد تحصى، وقيل هما جبلان من الأرض المقدسة يقال لهما بالسريانية: طور تينا، وطور زينا؛ لأنهما منبتا التين والزيتون، وقيل التين جبل ما بين حلوان وهمدان، والزيتون جبال الشام، لأنهما منابتهما، وقيل غير ذلك والصحيح الأول، وبه قال ابن عباس وتبعه مجاهد، وعكرمة وإبراهيم النخعي، وعطاء، وجابر، وزيد، ومقاتل، والكلبي، انظر أبا السعود ٩/ ١٧٤ بتصرف. وجواب القسم: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾.

(٣) اختلف النحاة في تعليل عدم دخول الكاف الجارة على الضمير واختصاصها بالظاهر فقد قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٩٢: هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حرف الجر، وذلك الكاف من: أنت كزيد، وحتى، ومذ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: مثلي وشبهي عنه، فأسقطوه، وانظر المقتضب ١/ ٢٥٥ . وفي هذه العلة نظر لأن السؤال لازم حتى له، لأن السائل كما له أن يقول: لِمَ لَمْ تدخل على المضمر، كذلك له أن يقول: لِمَ استغنوا في المضمر بمثل: فيقولون: كه، كما يقولون: مثله؟ وأيضًا فإن الكلام بـ(مثل) إذا قلت: مثله، أطول، وهو بالكاف أوجز، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز، وإنما الأصل أن يستغنى بالأوجز عن الأطول، وبالأخف عن الأثقل. وقد علل السهيلي في أماليه اختصاصها بالظاهر فقال. (وعلة ذلك وسره أن الكاف فيها ما في كأن من معنى التشبيه، والاسم المخفوض بالكاف إذا قلت: زيد كالأسد، هو المرفوع بكأن إذا قلت: كأن زيدًا الأسد، ومعنى الكلام واحد، وخبر كأن لا يتصور فيه أن يكون ضميرًا متصلًا؛ =

وأم أوعال كها أو أقربا[1]، وقوله:

فـــلا تَـــرى بَعْـــلًا ولَا حَـــلَا ئــلَا كَــهُ ولا كَهُــنَّ إلا حَــاظِلا[2]

=

لأن اسمها قد حال بينه وبين الاتصال بها، فلما لم يكن الاسم المشبه به في باب كأن ضميرًا متصلًا، لم يكن الاسم المشبه به في باب الكاف ضميرًا متصلًا، لأنه هو هو في المعنى، فحمل عليه.........

وهذا تعليل فيه دقة وطرافة وأما حتى فهي كالكاف في اختصاصها بالظاهر من حيث إن حتى الخافضة هي في معنى العاطفة، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل، لا هي ولا شيء من أحرف العطف لأن الضمير المتصل مختلط بالعامل الملاصق به، والاسم المعطوف عليه فاصل بينهما مع الحرف فلما لم تدخل العاطفة على ضمير متصل لم تدخل الخافضة أيضًا على ضمير أصلًا، لأن الضمائر المخفوضة لا تكون إلا متصلة وليس للخفض ضمير منفصل كما للرفع والنصب، وأما واو القسم فلم تدخل على المضمر لأنها شبيهة بواو العطف وهي لا تدخل على المضمر المتصل كما مر في حتى. انظر أمالي السهيلي ت . د. محمد إبراهيم البنا ط ١ سنة ١٣٩٠ هـ سنة ١٩٧٠م بتصرف.

(١) هذا عجز بيت من الرجز قاله العجاج وصدره (خلي الذنابات شمالا كَثَبًا) انظر ملحقات ديوانه ٧٤، والكتاب ١/ ٣٩٢، وشرح المفصل ٨/ ١٦، ٤٢، ٤٤، والخزانة ٤/ ٢٧٧، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥، والعيني ٣/ ٤٥٣، وشرح التصريح ٢/ ٤٢٣، والأشموني والعيني عليه ٢/ ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨١، (وأم أوعال): كلام إضافي معطوف على (الذنابات) السابق ذكرها في صدر البيت، والمراد بها هنا اسم هضبة أو هضبة بعينها وهي في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض أو مبتدأ خبره (كها) وفيها الشاهد؛ حيث دخلت الكاف المختصة بجر الظاهر على ضمير الغائبة، وهذا شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين، (أو أقربا) معطوف بأو على محل المجرور بالكاف، وعلامة الجر الفتحة، لأنه ممنوع من الصرف للوصفية، ووزن أفعل هذا على رواية رفع (وأم أوعال) وأما على رواية نصبها فيكون معطوفًا عليها عطف منصوب على مثله، والألف للإطلاق في الحالتين، والمعنى: أن هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبًا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها.

(٢) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج، أو للعجاج يصف حمارًا وأتنًا انظر ديوانه ١٢٨، وانظر الكتاب ١/ ٣٩٢، والمقرب ٤١، العيني على الخزانة ٣/ ٢٥٦، والتصريح ٢/ ٤، والهمع ٢/ ٣٠، والدرر ٢/ ٢٧، والأشموني ٢/ ٢٠٩ ومعجم الشواهد ٢/ ٥٢٠.

=

شاذ، (والتاء: جارة لله، ورب مضافًا للكعبة، أو للياء) نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[1][2] ونحو: وَتَرَبِّ[3] الكعبة، وتربي لأفعلن، (وكي)

=

(فلا): الفاء للعطف ولا نافية ويروى: ولا، (ترى) مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه أي أنت (بعلًا) أي زوجًا مفعول ترى، (ولا حلائلا) معطوف على بعلا، قد صرف للضرورة، و(لا) زائدة لتأكيد النفي، والحلائل جمع حليلة وهي: امرأة الرجل (كه): جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من بعلًا أي: كائنًا كهو أي كالحمار الوحشي وفيه الشاهد؛ حيث دخلت الكاف المختصة بجر الظاهر على ضمير الغائب وهذا شاذ، (ولا كهن) متعلق بمحذوف حال من حلائل أي: كائنة كهن وفيها ما سبق في (كه)، والمراد الأتن أي إناث الحمر الوحشية، (إلا) أداة استثناء لا عمل لها أتي بها لإفادة القصر، (حاظلًا): أي: مانعًا من التزويج كالعاضل. وهو استثناء من بعلًا وهو مفعول ثانٍ لترى، ومعنى البيت لا ترى بعلًا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات (إلا مانعًا) كانت عادة الجاهلية إذا أطلقوا امرأة منعوها من الزواج بغيرهم إلا بإذنهم. انظر الصبان على الأشموني ٢/ ٢٠٩. وشرح ابن عقيل تعليق محيي الدين ٢/ ١٤.

(١) في نسخ المخطوطة التي أتوفر على تحقيقها: (تالله) بدون واو، وهذا خطأ وقد سبق أن قلت إنه ربما توهم الناسخ أن واو (نحو) تغني عن واو (وتالله) والله أعلم.

(٢) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء عليهم السلام وتمامها: ﴿بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ﴾ و(وتالله) الواو للعطف على الجملة الفعلية في الآية السابقة، والتاء حرف جر وقسم، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالتاء، والجار والمجرور متعلق بمحذوف واجب الحذف أي: وأقسم وفيه الشاهد حيث جرت التاء لفظ الجلالة، (لأكيدن) اللام واقعة في جواب القسم، وأكيدن مضارع وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم (أصنامكم) كلام إضافي مفعول لأكيدن، والمعنى: لأجتهدن في كسرها، فإن قيل الكيد هو الاحتيال على الغير في ضرر لا يشعر به، والأصنام جمادات لا تشعر بالكسر ونحوه وأيضًا فإنها ليست مما يحتال في إيقاع الكسر عليها؛ لأن الاحتيال يكون في حق من له شعور وإدراك، أجيب بأن ذلك بناء على زعمهم لأنهم كانوا يزعمون أن الأصنام لهن شعور ويجوزعليهن التضرر، وقيل المراد لأكيدنكم في أصنامكم؛ لأنه بذلك الفعل قد أنزل الغم بهم، وهذه الجملة طريقة فعلية من إبراهيم عليه السلام دالة على أنه على الحق بعد أن أتى بطريقة قولية بقوله ﴿بَل رَّبُّكُمۡ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ إلخ فجمع بين القول والفعل؛ حيث لم يكتفوا بالطريقة القولية، فلم يكن نافعًا إلا الكسر لمعبوداتهم. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٣٣ بتصرف.

(٣) في (ب): ترب بدون واو.

جارة (لما الاستفهامية) كقولهم في السؤال عن علة الشيء: كيمه، (وأن[1] المضمرة وصلتها) نحو[2]: جئتك كي تكرمني، إذا قدرت أن بعدها أي: كي أن تكرمني، (ومنذ ومذ)[3]: جاران (الزمن غير مستقبل ولا مبهم) بأن كان معينًا إما: ماضيًا[4] وهما فيه لابتداء الغاية كقوله:

.... ورَبـعٍ عَفَـتْ آثـارُه مُنْـذُ أَزْمَـانِ[5]

أو حاضرًا وهما فيه للظرفية نحو: ما رأيته منذ يومنا، فإن دخلا على جملة فقيل: هما مضافان إليها، وقيل: إلى زمن مضاف إليها، والغالب: كونها جملة فعلية كقوله:

---

(١) في النسختين الأصلية و(أ): (أو أن)، والأحسن ما أثبته.

(٢) في النسخة الأصلية سقوط: (نحو).

(٣) في (ب): ومذ ومنذ بالعكس، ومذ: قيل أصلها: منذ، وقيل إنها أصل منذ، وقيل إنهما أصلان برأسهما، وقيل إن كانت اسمًا فهي مقتطعة من منذ، وإن كانت حرفًا كانت أصلًا برأسها، وميمها مضمومة، وتكسر عند (عكل)، وذالها ساكن عند ملاقاة متحرك، ويجوز الضم، وتضم الذال عند ملاقاة ساكنة، انظر ذلك كله بالتفصيل في شرح التصريح ٢/ ٢١.

(٤) في (أ): وماضيًا، وهو خطأ.

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، وصدره: (قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان) . انظر ديوانه ص ٨٩. وانظر معجم الشواهد ٣٩٥، والعيني على الخزانة ٣/ ٣١٩، والتصريح ٢/ ١٧، والأشموني ٢/ ٢٢٩، وحاشية الدمنهوري ٤١، ٧٤. (قفا) أمر وفاعله والألف للاثنين، والمراد بها واحد على طريقتهم في التخيل، (نبك) مضارع مجزوم في جواب الأمر، والفاعل مستتر أي: نحن، (من ذكرى حبيب) متعلق بـ(نبك)، و(مِنْ) للتعليل، وعرفان معطوف على حبيب، وكذا (وربع) أي: مكان بعينه، أو المنزل في وقت الربيع ثم صار عامًّا، ويروى: ورسم، (عفت) أي انطمست فاعله الكلام الإضافي (آثاره)، والجملة نعت لربع، (منذ) حرف جر أصلي يفيد ابتداء الغاية وانتهاءها بمعنى: (مِنْ) و(إلى)، وهذا هو الشاهد. و(أزمان) مجرور بها، وهما متعلقان بـ(عفت) والجر هنا أولى من الرفع. والله أعلم.

مــا زالَ مُــذْ عَقَــدتْ يــداهُ إزارَهُ   فَــسَما فَــأَدْرَكَ خَمْــسَةَ الأَشْــبَارِ[1]

وقد تكون اسمية كقوله:

وما زلتُ[2] أَبْغـي المـالَ مُـذْ أنـا يـافع   وليدًا وكهلًا حين شِـبْتُ وأمـردا[3]

---

(١) البيت من الكامل للفرزدق يرثي يزيد بن المهلب. انظر المقتضب ٢/ ١٧٦، وجمل الزجاجي ١٤٢، وشرح المفصل ٢/ ١٢١، ٦/ ٣٣، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٣٠٣، ومعجم الشواهد ١٨٨.

(ما زال) اسمها مستتر يعود إلى المرثي، وخبرها جملة (يدني) في بيت بعده كما في التصريح ٢/ ٢١.

(مذ) مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مضاف إلى جملة (عقدت يداه إزاره)، أو مضاف إلى محذوف أي: مذ زمن عقدت..... إلخ، والأول أسهل، وقد أضيفت إلى جملة فعلية، وهذا هو الأكثر وهو الشاهد، وقوله: (عقدت يداه إزاره) كناية عن التمييز، (فسما) معطوف على عقدت بالفاء أي: ارتفع، ويروى (فدنا)، (فأدرك) معطوف على (فسما)، (خمسة الأشبار) كلام إضافي مفعول أدرك، وفيه شاهد ثان على أن العدد إذا أريد تعريفه فالأكثر تعريف المضاف إليه، (خمسة الأشبار) كناية عن الارتفاع واللحوق بحد الصبي على زعم الفلاسفة أن المولود لتمام مدة الحمل السالم عن طرو الآفة في الرحم في قدر ثمانية أشبار من شبر نفسه فإذا جاوز الصبي أربعة أشبار فقد أخذ في الترقي إلى غاية الكمال، وقيل: أراد بها السيف؛ لأن الأغلب فيه خمسة الأشبار. انظر العيني على الأشموني ٢/ ٢٢٨.

(٢) في (ب) فما زالت وهو خطأ.

(٣) البيت من الطويل للأعشى (ميمون بن قيس). انظر ديوانه ١٠٢، وانظر العيني على الخزانة ٣/ ٣٢٦، والتصريح ٢/ ٢١، والأشموني ٢/ ٢٢٨، ومعجم الشواهد ٩٣. (أبغي المال) أي: أطلبه، والمراد ؛ تحقيق أسبابه، جملة في محل نصب خبر (وما زلت)، (أنا يافع) جملة في محل جر بإضافة مذ إليها؛ لأنها ظرف متعلق بأبغي وهو الشاهد، ولكن دخولها على الجملة الاسمية أقل من دخولها على الفعلية، واليافع: الغلام الذي راهق العشرين سنة، يقال: يفع وأيفع فهو يافع، ويقال: موفع، قاله في القاموس، (وليدًا) حال من فاعل أبغي أي: محبًا فعيل بمعنى مفعول، (شبت) جملة في محل جر بإضافة حين إليها، وحين هنا تحتمل البناء والإعراب والبناء أرجح؛ لإضافتها إلى مبني كما مر ذكره في مبحث المبني على الفتح، (وكهلًا) معطوف على (وليدًا) وهو من بعد الثلاثين وقيل: بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين، من الكهولة، (وأمردًا) معطوف =

ولو دخلا على اسم مرفوع نحو: مذ يوم الخميس، ومذ يومان، فهما مبتدآن، وما بعدهما خبر[1]، وقيل بالعكس[2]، وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة[3]، فحرفيتهما التي الكلام فيها إنما تأتي على ما إذا جرا زمنًا معينًا ماضيًا أو حاضرًا، أما بقية المذكورات فهما فيها اسمان، وأما الزمن المستقبل والمبهم فلا يدخلان عليه، فلا تقول: لا أراه منذ غد، ولا: ما رأيته منذ حين[4]، (ورب) جارة إما: (لضمير غيبة مفرد مذكر مميز بمطابق للمعنى قليلًا) نحو قوله:

ربــه[5] فِتْيــة دعــوتُ إلى مــا ... يُــورِثُ المجــد دائبًــا فأجــابُوا[6]

=

على وليدًا، ونوّن للضرورة، والألف للإطلاق، والأمرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر، ولم يجاوز حد الإنبات، فإن جاوزه ولم ينبت فهو: الثط.

(١) كون (مذ) و(منذ) مبتدأين، والمرفوع بعدهما خبرهما هو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين، واختاره ابن الحاجب، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرًا، أو معدودًا، وأول المدة إن كان ماضيًا قاله المصنف في المغني. انظر شرح التصريح ٢/ ١٩، ٢٠ بتصرف.

(٢) كون المرفوع بمذ ومنذ مبتدأ مؤخرًا وهما خبران عنه هو ما عليه الأخفش والزجاج والزجاجيّ، ومعناهما: بين بين مضافين، فمعنى: ما لقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان قاله المصنف في المغني. ولا يخفى ما فيه من التعسف، انظر المرجع السابق بتصرف.

(٣) الذي ذكر كون المرفوع بعد مذ ومنذ فاعلًا بكان محذوفة وهما ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما: جمهور الكوفيين، واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي، وثم رأي رابع هو أنهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: من الزمان الذي هو يومان، وهو قول لبعض الكوفيين بناء على أن منذ مركبة. انظر المرجع السابق ٢/ ٢٠، ٢١ بتصرف.

(٤) انظر الكلام على منذ ومذ في الإنصاف المسألة (٥٦)، والمغني مبحث منذ ومذ، وشرح التصريح ٢/ ١٩ـ٢١.

(٥) في نسخ المخطوطة: رب، بدون الهاء وهذا خطأ.

(٦) البيت من الخفيف لم يعلم قائله انظر العيني على الخزانة ٣/ ٢٥٩، وشرح التصريح ٢/ ٤، والأشموني ٢/ ٦٠، ٢٠٨، ومعجم الشواهد ١/ ٥١. وقد أنشده المصنف في أوضحه (٢٩٣) وشذوره (٦٥).

=

ونحو: ربه رجلين، وربه رجالًا، وربه امراتين، وربه نساء، (و) إما (لمنكم موصوف كثيرًا) نحو: رب رجل صالح لقيته، وليس في حروف الجر ما له صدر الكلام سواها، وهي: موضوعة للتكثير والتقليل لكنها لا تستعمل للتكثير كثيرًا(١)، نحو قوله: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»(٢)،

=

(ربه) رب حرف جر شبيه بالزائدة والهاء ضمير بارز متصل مبني على الضم في محل جر لفظًا بـ(رب)، ورفع بالابتداء، وقد استشهد به المصنف في باب النكرة والمعرفة على أن الضمير المجرور بـ(رب) نكرة؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات، وبه قال الزمخشري وابن عصفور، وذهب الفارسي وكثيرون إلى أنه معرفة، وعد ابن مالك دخول رب على الضمير شاذًا، أو قليلًا. وهذا الضمير واجب الإفراد وإن كان مفسره غير مفرد وهذا هو مذهب البصريين وهو الشاهد؛ حيث فسر الضمير بنكرة مجموعة منصوبة على التمييز، (فتية) جمع فتى مراعاة للمعنى، ويرى الكوفيون مراعاة الضمير للمفسر إفرادًا وتثنية، تذكيرًا وتأنيثًا، وهو غير مسموع، (دعوت) ماضٍ وفاعله، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط محذوف أي: دعوتهم، (يورث المجد) صلة الموصول والعائد مستتر في (يورث)، والموصول في محل جر بإلى المتعلقة بـ (دعوت)، (دائبًا): ملحًا: اسم فاعل من دأب على الأمر يدأب دأبًا ـ بفتح الدال والهمزة ودءوبًا، إذا لزمه وثابر على فعله، وهو حال من فاعل (يورث)، (فأجابوا) معطوف بالفاء على (دعوت) فيكون في محل رفع أيضًا.

(١) انظر خلاف النحويين في معنى (رب) في المغني للمصنف مبحث (رب)، وشرح التصريح ٢/ ١٨.

(٢) الحديث أخرجه البخاري، ص ٩٣ كتاب العلم ونصه بالبخاري: «يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة»، انظر رسالة علي محمد السنوسي ٢٧٠ (صحيح البخاري ط دار الشعب ١٣٧٨هـ وأمالي السهيلي ص ٦٩ ت / د/ محمد إبراهيم البنا، (يا) ندائية أو تنبيهية؛ لدخولها على الحرف؛ رب (كاسية) أي: مكتسية، يقال كسِي بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاسٍ وهو مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع تقديرًا، (في الدنيا) ظرف لغو متعلق بـ (كاسية)، (عارية) هي الخبر، هذا هو الظاهر المتجه، ويرى بعضهم أن (في الدنيا) نعت لكاسية، و(عارية): الخبر، أو الظرف خبر، (وعارية): خبر بعد خبر، وهذا ركيك بوجهيه، أما الأولى؛ فلأن جعل الدنيا ظرفًا مستقرًا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذي هو المراد، وأما الثاني فلأن المقصود من الحديث الإخبار عن الكاسية في الدنيا بأنها عارية يوم القيامة لا الإخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد، وقد جوز بعضهم الجر في عارية على أنها صفة الكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل، والنصب على الحال المنتظرة من الضمير في كاسية، والخبر على الثلاثة محذوف أي: ثابت، وفي الأخير نظر، والشاهد كون (رب) للتكثير، وإنما

=

وللتقليل قليلًا كقوله(١)

ألا رُبَّ مَوْلُـــودٍ ولــيس لَــهُ أب	وذِي وَلَـــدٍ لَمْ يَلْـــدُه أَبَـــوَانِ
وذِي شَــامة ســوداء في حُــر وجهِــهِ	مُجَلَّلـــةٍ لا تَنْقَـــضِي لِزمَـــانِ
ويكمــل في خمــسٍ وتــسعٍ شَــبَابه	ويهــرم في سَــبْعٍ مَـضَتْ وثَــمَانِ(٢)

=

كان ذلك كذلك هنا؛ لأنه مسوق للتخويف، والتقليل لا يناسبه. انظر الصبان على الأشموني ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠ بتصرف، والتصريح ويس عليه ٢/ ١٨.

(١) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط: (كقوله).

(٢) الأبيات من الطويل لعمرو الجنبي، أو رجل من أزد السراة انظر سيبويه ١/ ٣٤١، ٢/ ٢٥٨ ط بولاق، والخزانة ١/ ٣٩٧، والعيني عليها ٣/ ٣٥٤، والتصريح ٢/ ١٨، ومعجم الشواهد (النون المكسورة)، (رب) حرف جر شبيه بالزائد مفيد للتقليل هنا وهذا قليل، وهو الشاهد من الأبيات، (مولود) مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع تقديرًا، ويروى كما في هامش الخصائص ٢/ ٣٣٣ تبعًا لابن هشام اللخمي: (عجبت لمولود) وعليها فلا شاهد، (وليس له أب) جملة اسمية في محل نصب حال من (مولود)، والمقصود بذلك عيسى عليه السلام، (وذي ولد) كلام إضافي معطوف على (مولود). (لم يلده) جازم ومجزوم والهاء مفعول والفاعل (أبوان)، و(يلده) بسكون اللام والأصل كسرها وذلك للضرورة معاملة لها كـ (كتف) والدال محركة بالفتح إتباعًا للياء، وبالضم إتباعًا للهاء، ولا مانع عند الصبان على الأشموني ٢/ ٢٣٠ أن تحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، وجملة: (لم يلده أبوان) نعت لـ: (ذي ولد)، والمقصود بذلك آدم عليه السلام. (وذي شامة سوداء) كلام إضافي منعوت معطوف على «مولود» ويروى (غراء) بدل (سوداء) . (في حر وجهه) متعلق بمحذوف نعت ثان لـ (شامة) والشامة الخال وهي: النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها، ورواية غراء غير مناسبة؛ إذ الغراء البيضاء والشامة سوداء، والحر من الوجه ما بدا من الوجنة، وهو ما ارتفع عن الخد قال الدماميني: (مجللة) نعت ثالث لشامة أي: ذات عز وجلال، وروى مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي: منكسة، ويروى مخلدة أي: باقية، (لا تنقضي لزمان) جملة في محل جر نعت رابع لـ (شامة) والرابط الضمير المستتر في (تنقضي)، ويروى بدله (تنثني)، ويروى (لأوان) بدل (لزمان) وكلاهما واحد، واللام في (لزمان) إما بمعنى (في) أو بمعنى (بعد)، أو بمعنى (عند) ذكر ذلك المعلق على شرح المفصل ٩/ ١٢٦. (ويكمل) الواو عاطفة جملة: (يكمل شبابه) على (تنقضي) والهاء في ثيابه عائد إلى القمر، (في

=

يريد: آدم[1] وعيسى[2]، والقمر،

= خمس وتسع) متعلق بـ (يكمل)، و(ويهرم): معطوف على (تنقضي) وهو من باب فرح أي: ويشيب، (في سبع) متعلق بـ (يهرم)، و(مضت) جملة في محل جر نعت لـ (سبع) ويروى (معًا)، (وثمان) معطوف على (سبع) وأراد الشاعر بأنه يتم شبابه في خمس وتسع أنه يسير بدرًا لمرور أربع عشرة ليلة وهو حينئذ في غاية البهاء وتمام الرونق، وأراد بهرمه: نقصان نوره، وذَهَابَ بهجته، وتضاؤله، وذلك يكون لتمام تسع وعشرين، وخبر المبتدأ (مولود) محذوف أي: فلا تعجب من ذلك ولا تستنكره فتلك قدرة العليم القدير، والله أعلم.

(١) هو أبو البشر وهو نبي ورسول بدليل قوله الله تعالى في سورة طه ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ﴾ الآية، وقد عاش ألف سنة ومات يوم جمعة بعد أن مرض أحد عشر يومًا، وقد اختلف في مدفنه فقيل في مشارف الفردوس، وقيل دفن بمكة، وقيل في غار أبي قبيس وهو غار يقال له الغار الكبير، وقيل بجبل نود بالهند وقيل ببيت المقدس. والله أعلم بذلك. وقد خلق الله آدم بيده ونفخ فيه من روحه وجعله خاتمة خلقه في أحسن صورة، وأقسم عليه فقال عز من قائل: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، ولقنه الحمد حين عطس ثم قال له يرحمك ربك فسبقت له رحمته غضبه، وأسكنه بعد خلقه الجنة بلا عمل، وأباح له جميع الجنة إلا شجرة واحدة، وعلمه الأسماء كلها، وأمر الملائكة بالسجود له، وأمرهم بالتلقين وجعله أبا البشر، وجعله خليفته في الأرض، وعرف الملائكة فضله عليهم، ولعن إبليس من أجله مع كثرة عبادته، وعاتب الملائكة بسببه، وهو أول حامد، وأول تائب، وأول مُجتَبَى، وأول مصطفى، وأول خليفة لله على الأرض، وهو المميز للأرواح الخبيثة من الطيبة وهو الباعث يوم القيامة بعث النار في ذريته، فهذه ثلاث وعشرون خصلة من خصائصه ﷺ وشرف وكرم، والله تعالى أعلم. انظر قصص الأنبياء المسمى بعرائس المجالس للنيسابوري المعروف بالثعلبي ط دار إحياء الكتب العربية ٢١ ـ ٤٢ .

(٢) نبي ورسول ومن خصائصه تأييد الله إياه بروح القدس قال تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَـٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ كما في سورتي البقرة والمائدة، وقد اختلف في روح القدس، وسمي عيسى عليه السلام روحًا؟ لأنه لم تتضمنه أصلاب الفحول، ولم تشتمل عليه أرحام الطوامث، إنما كان أمرًا من الله تعالى، ومنها تعليم الله إياه الإنجيل والتوراة، وكان يقرؤها من حفظه كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ أي: الخط، قيل الخط عشرة أجزاء فتسعة منها لعيسى والحكمة والتوراة والإنجيل، ومنها خلقه الطير من الطين بإذن الله، ومنها إبراء الأكمه والأبرص، وإنما خص هذين؛ لأنهما أعيا الأطباء، ومنها إحياؤه الموتى بإذن الله، ومنها إخباره عليه السلام عن الغيوب قال تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ﴾ ومنها مشيه عليه السلام على الماء، ومنها نزول المائدة، ومنها رفعه إلى السماء. انظر المرجع السابق ٣٤٢ ـ ٣٦١.

وفي رب ثماني عشرة[1] لغة بينتها في شرح المنفرجة الكبير[2]، (ويجوز حذفها معه) أي: مع بقاء[3] مجرورها المنكر بخلاف الضمير، (فيجب) بعد حذفها (بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير)[4] كقوله:

وَمَهمَــــهٍ مُغْــــبَرَّةٍ أَرجَـــاؤه ... كـــأن لَـــونَ أَرضِــه سَـــمَاؤه[5]

---

(١) في (ب): سبعون، والذي في المغني للمصنف بحاشية الأمير ١/ ١٢٢ أن فيها ست عشرة لغة: ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد، ومع التخفيف.

(٢) في (ب) زيادة الكبير وهونعت لـ(شرح)، والمنفرجة منظومة لابن النحوي شرحها شيخ الإسلام شارحنا في كتاب أسماه: الأضواء المبهجة في إبراز دقائق المنفرجة مخطوطة تحت رقم (١٥٩) ٩٨٥٦ أدعية وأوراد، وقد اختصر الشرح في كتاب أسماه: «فتح مفرج الكرب» رقم (١٠٣٩) الجوهري ٤٢٠٧٦ أدعية وأوراد: وأول منظومة المنفرجة قوله:

اشـــتدي أزمـــة تنفرجـــي ... قـــد آذن ليلـــك بـــالبلج

(٣) في النسختين الأصلية، (أ) سقوط: (بقاء)، والصواب ما أثبته.

(٤) في (أ): كثيرًا بالنصب.

(٥) البيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره لرؤبة بن العجاج التميمي البصري. انظر ديوانه ٣، ٤، وشرح الشذور (١٥٩)، وشرح التصريح ٢/ ٣٣٩، ومعاهد التنصيص للعباس ١/ ٦٣، هذه المراجع ذكرت البيت كله، وهناك من اكتفى بالمصراع الأول مثل العيني على الخزانة ٤/ ٥٥٧، ومن اكتفى بالثاني مثل الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٦، والإنصاف ٢٥٩، وأبواب مختارة من كتاب الأصبهاني ٣٤، انظر في ذلك معجم الشواهد لهارون ٢/ ٤٣٧.

(ومهمه) أي: مفازة، والواو واو رب وقد حذفت بعدها وبقي عملها في جر (مهمه) لفظًا مع رفعه بالابتداء وهذا كثير وهو الشاهد، ويروى وبلد. (مغبرة) اسم فاعل من أغبر أي: تغير، وهو نعت سببي لمهمه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمحل.

(أرجاؤه) أي: نواحيه جمع رجا كلام إضافي فاعل اسم الفاعل مغبرة، ويروى: (نامية أعماؤه) كما في الديوان، (كأن لون أرضه) كلام إضافي اسم كأن وخبرها (سماؤه)، والتشبيه هنا مقلوب فالأصل: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فحذف المضاف من عكس التشبيه مبالغة، والجملة من كأن ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ.

وقوله:

وليلٍ كموجِ البَحْرِ أَرْخىَ سدولَهُ عَلَيَّ بأنواعِ الهُمُوم ليبتلي[1]

(و) بعد (الفاء) وبل قليلًا لكن بعد بل أقل كقوله:

فمِثْلِكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومُرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائم محول[2]

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته، وقد أنشده المصنف في أوضحه (٣١٤) وشذوره (١٦٠) والأشموني ٢/ ٢٣٣، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٧٣، والتصريح ٢/ ٢٢، (وليل) مثل (ومهمه) في البيت السابق من حيث الإعراب، والشاهد، (كموج البحر): متعلق بمحذوف نعت لـ (ليل) وقد شبه هنا ظلام الليل بموج البحر في هوله وصعوبته ونكارة أمره، (أرخى سدوله): جملة في محل رفع خبر ليل، وهذه الجملة استعارة، والسدول: الستور واحدها سدل والجامع ما يحول منها بين البصر وإدراك المبصرات (علي بأنواع الهموم) متعلق بـ (أرخى) والباء للمصاحبة، وفي (أنواع الهموم) استعارة مكنية، (ليبتلي): ليختبر، والمضارع هنا منصوب بعد لام التعليل الجارة بأن مضمرة جوازًا، وهي ومجرورها متعلقان بـ (أرخى).

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس وهو من شواهد ابن عقيل (٢١٨)، والمصنف في أوضحه (٣١٣) وشذوره (١٦٢) والأشموني ٢/ ٢٣٢، والتصريح ٢/ ٢٢، والعيني على الخزانة ٣/ ٣٣٦، واللسان (غيل).

(فمثلك) الفاء نائبة عن رب أي: أن رب حذفت بعدها وبقي عملها لفظًا في مثل، ونصبًا على المفعولية، وهذا أقل من الواو وهو الشاهد، هذا على رواية جر (مثل، ومرضع) أما على رواية نصبها فلا شاهد؛ لأن (مثلك) حينئذ كلام إضافي مفعول به مقدم لـ (طرقت)، (ومرضعًا) معطوف عليه ويروى كما في الكتاب ١/ ٢٩٤ (ومثلك بكرًا قد طرقت وثيبًا) ومثل في هذه الرواية وكذا (بكرًا) يجوز فيها نصبها على المفعولية المقدمة، أو جرها لفظًا برب المحذوفة بعد الواو، وهذا كثير، وتكون (بكرًا) قد عطفت على محل (ومثلك حبلى) ويجوز كونها بدلًا من (مثلك)، أو نعتًا، وعلى كل فهي مجرورة لفظًا منصوبة محلًا على رواية جر (مثل) ومنصوبة فقط على رواية نصبها، و(قد طرقت) أي جئت ليلًا، وهي فعل وفاعل وقد للتحقيق، والجملة معطوفة بالفاء، أو بالواو على ما تقدمها. (ومرضع) بالجر والنصب كما سبق ذكره في (فمثلك) أو (ومثلك)، ويروى (ومثيل) وهي تحتمل ما ذكر أيضا. (فألهيتها) معطوف على (طرقت) بالفاء (عن ذي تمائم): كلام إضافي مجرور بعن متعلق بـ (ألهيتها) وهي جمع تميمة وهي التعويذة التي توضع للصبي لتمنعه العين في زعمهم: (محول): اسم فاعل من قولهم: أحول الصبي: إذا =

وقوله:

بـــل بلـــد مـــلء الفجـــاج قتمـــه لا يـــشترى كتانـــه وجهرمـــه[1]

وقد تحذف[2] بدون عاطف كقوله:

رســـمِ دارٍ وقفـــت في طَلَلِـــهِ كـدتُ أَقضِي الحيـاةَ مـن جللـه[3]

=

أتى على ولادته حول وهو نعت لـ (ذي تمائم) وفيه شذوذ صرفي؛ حيث كان يستحق الإعلال بالنقل فالقلب فلم يعل، وذلك لتصحيح فعله (أحول).

(١) البيت من الرجز التام، أو بيتان من مشطوره لرؤبة. انظر الأمالي الشجرية ١/ ١٤٤، والإنصاف ٥٢٩، وشرح المفصل ٨/ ١٠٥، واللسان (جهرم) ومعجم الشواهد ٢/ ٥٣٦.

(بل) حرف عطف للإضراب، (بلد) مجرور لفظًا برب المحذوفة بعد بل وهو الشاهد، وهو أقل من الفاء، وهي أقل من الواو، فحذف رب بعد بل أقل القليل، وهو مرفوع بالابتداء . (ملء الفجاج): كلام إضافي مبتدأ ثان، والفجاج: جمع فج أي: الطريق الواسع، كقوله تعالى: ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾، (قتمه) كلام إضافي خبر المبتدأ الثاني، أو هو مبتدأ ثان، (وملء الفجاج) خبره، والجملة في محل جر أو رفع نعت لـ (بلد)، وقتمه أصله: قتامه فمخففة بحذف الألف وهو بزنة: سحاب: الغبار (لا يشترى كتانه): جملة في محل جر، أو رفع نعت ثان لـ (بلد) والرابط الهاء في كتانه، وهو نبت معروف، وخبر بلد في بيت يأتي بعد هذا البيت بكثير وهذا من عيوب القافية. انظر ديوانه ١٥٠ ومحيي الدين على الشذور (١٦٣)، (وجهرمه): كلام إضافي معطوف على (كتانه) وهو بزنة جعفر: البساط من الشعر ينسب إلى قرية بفارس تسمى (جهرم) بفتح الجيم، وقد جعل رؤبة جهرمًا اسمًا بإخراج ياء النسبة عنه. ذكر ذلك العيني على الأشموني ٢/ ٢٣٢.

(٢) في (ب): يحذف.

(٣) البيت من المنسرح، ويرى العيني على الأشموني ٢/ ٢٣٣ أنه من الخفيف، والأول أظهر، وهو لجميل بن معمر الملقب بـ (جميل بثينة) انظر ديوانه ١٨٧، وأمالي القالي ١/ ٢٤٦، وسمط اللآلي ٥٥٦، والإنصاف ٣٧٨، وشرح المفصل ٣/ ٢٨، ٨/ ٥٢، والخزانة ٤/ ١٩٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٣، واللسان (جلل). (رسم دار): كلام إضافي مبتدأ مجرور برب محذوفة من غير واو ولا فاء ولا بل؛ وهذا نادر وهو الشاهد، والمراد به: ما كان لاصقًا بالأرض من آثار الدار كالرماد وغيره. (وقفت) جملة في محل جر أو رفع نعت لـ (رسم)، (في طلله) متعلق بوقفت، والهاء، عائدة إلى رسم دار، والطلل هو ما شخص من آثار الديار، (كدت أقضي الحياة) جملة في محل رفع

=

وهو بدون العاطف: أقل منه بعد بل، (و) يجوز (حذف اللام قبل كي) المصدرية، ولهذا يجوز في نحو: جئتك كي تكرمني: أن تكون[1] تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون كي مصدرية، واللام مقدرة قبلها، (و) يجوز حذف (خافض أن) المشددة، (وأن) المخففة نحو: عجبت أنك فاضل أي: من أنك فاضل، ونحو: عجبت أن قام زيد: أي: من أن قام زيد، وشرطه: أمن اللبس، وإلا فيمتنع الحذف نحو: رغبت في أن تفعل؛ لأنه يوهم أن المعنى: رغبت من أن تفعل، ولا يشكل عليه قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[2]، لأن المنع من الحذف محله: إذا لم يقصد الإبهام، وإلا فلا منع؛ لأنه من مقاصد العقلاء، وهنا قصد؛ لينزجر به من يرغب في نكاحهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن[3]

=

خبر المبتدأ، ويروى (الغداة) بدل (الحياة) وهي ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس. (من جلله) كلام إضافي مجرور بـ (من) متعلق بـ (أقضي) وهو بفتح الجيم أي: أجله، وقيل من عظمه في عيني.

(١) في النسختين الأصلية و(أ): يكون، وكلاهما جائز؛ لأن التأنيث على معنى الكلمة وهو أولى، والتذكير على معنى اللفظ.

(٢) من الآية (١٢٧) من سورة النساء، (وترغبون): جملة فعلية معطوفة على صلة: ﴿ٱلَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾ عطف جملة مثبتة على منفية، والخطاب للأولياء كما في الجلالين على هامش الجمل ١/ ٤٢٩، (أن تنكحوهن): مصدر مؤول في موقع جر بـ (في) أو بـ (عن) المحذوفة كما ذكر الشارح تبعًا للمفسرين، وهذا هو مذهب الخليل والكسائي، وذهب سيبويه والفراء إلى أنه في موضع نصب بنزع الخافض وهو الأظهر، انظر تأويل هذه الآية وما تحتمله من حذف (في) أو (عن) في أبي السعود ٢/ ٣٣٧، ٣٣٨، والجمل على الجلالين ١/ ٤٢٩، ٤٣٠، وإنما اغتفر حذف الخافض مع عدم تعينه؛ لأمن اللبس؛ ولقصد الإبهام ردعًا لمن تسول له نفسه أن ينقصهن حقهن ليُتْمِهِن، أو يزهد عنهن لدمامتهن كما ذكر الشارح، والهاء في (تنكحوهن) عائدة إلى الاسم الموصول (اللاتي) والله أعلم.

(٣) في النسختين الأصلية و(أ): عنه، والصواب ما أثبته.

لدمامتهن[1] وفقرهن، وحذف كل من اللام قبل كي، ومن خافض أنَّ وأنْ جائز. (مطلقًا) عن التقييد بما شرط في حذف خافض غيرهما، وعبارته تقتضي: أنه لا يشترط أمن اللبس، وقد عرفت ما فيه[2]، وترك المصنف هنا من حروف الجر: خلا وعدا وحاشا؛ لأنه قدمها في الاستثناء، ولعل ومتى؛ لشذوذ الجر بهما[3]، وسكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام وخافض أنّ وأنْ؛ للخلاف في أن محل المخفوض: نصب[4] أو خفض، أو محتمل لهما، وقد جزم في التسهيل بالأول[5].

---

(١) في النسخة الأصلية: (لذمامتهن) بالذال المعجمة وهو تحريف، والصواب ما أثبته، ففي المصباح المنير مادة (دمم) ١/ ٢٧١: «دم الرجل يدمم من باب ضرب وتعب، ومن باب قرب لغة .... دمامة بالفتح: قبح منظره وصغر جسمه، وكأنه مأخوذ من (الدمة) بالكسر وهي القملة، أو النملة الصغيرة، فهو دميم والجمع دمام مثل كريم وكرام، والمرأة دميمة والجمع دمائم؛ وفي (ب) (زمانتهن) بالزاي المعجمة والنون وهو المرض الذي يدوم طويلًا، وفعله زمن من باب تعب والوصف زَمِنٌ كتعب والجمع زَمنَى مثل مَرضَى». انظر المرجع السابق ١/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) قسم النحويون حذف الجار وبقاء عمله غير رب إلى قسمين: سماعي وقياسي انظر ذلك في شرح التصريح ٢/ ٢٣، والأشموني ٢/ ٢٣٣: ٢٣٥، حيث أورد ثلاثة عشر موضعًا ينقاس فيها حذف الخافض مع بقاء عمله.

(٣) في النسختين الأصلية، و(أ) سقوط: (ولعل ومتى لشذوذ الجر بهما)، وقد سكت أيضًا عن (لولا) للخلاف في نحو: لولا لي ولولاك، ولولاه. انظر ذلك في شرح ابن عقيل والأشموني مبحث (حروف الجر).

(٤) في النسختين (أ)، و(ب) سقوط: (نصب).

(٥) ذهب الخليل والكسائي إلى أن موضع أنّ وأنْ بعد حذف الخافض جر تمسكًا بقوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ... إلي ولا دين بها أنا طالبه

بجر دين، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس، انظر الأشموني ٢/ ٩١ بتصرف.

(الثاني) من المجرورات: (المجرور بالإضافة)، وهي لغة: الإسناد[1]، واصطلاحًا: إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين مما قبله (كغلام زيد)، وضارب بكسر، (ويجرد المضاف) وجوبًا (من تنوين ظاهر كغلام زيد، أو مقدر كدراهم بكر، (أو من نون تشبهه): من جهة كونها تلي علاقة الإعراب، وهي: نون التثنية، وجمع المذكر السالم، وشبههما كغلامي[2] زيد، واثنتي عشر[3]، ونحو ﴿وَٱلْمُقِيمِي[4] ٱلصَّلَوٰةِ﴾[5]، وعشري زيد (مطلقًا) عن التقييد بما يأتي، وإنما وجب تجريده من ذلك؛ لأنه يدل على كمال الاسم، والإضافة؛ تدل على نقصانه، والاسم الواحد لا يكون ناقصا كاملا[6] في حالة واحدة، وخرج بـ«تشبهه»: نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين، فلا تحذف للإضافة. (و) يجرد المضاف أيضًا (من: التعريف)، فلا يقال: الغلامي، ولا: زيدكم، بل يجب حذف أل من الغلام، ويقدر الشيوع، والتنكير في زيد؛ إذ الغرض الأصلي من الإضافة إلى المعرفة: وهو: حاصل للمعرفة بغير إضافة، (إلا فيما مر) في

---

(١) قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا ... إلى كل حاري جديد مشطب

أي: أسندنا ظهورنا. انظر شرح الشذور ٢/ ١٠٩، ١١٠.

(٢) في النسختين الأصلية و(أ) كغلامًا، والأحسن ما أثبته ليظهر عمل الكاف فكان أولى من الحكاية.

(٣) في نسخ المخطوطة التي أتوفر على تحقيقها اثنا عشر، والصواب ما أثبته.

(٤) في نسخ المخطوطة (وكالمقيمي) وهذا خطأ؛ لأن الآية ليس فيها الكاف ومن ثم استبدلتها بقولي: (ونحو).

(٥) من الآية (٣٥) من سورة الحج. (والمقيمي) معطوف على ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (وأل) موصول اسمي و(المقيمي) مضاف إلى الصلاة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وقد حذفت النون؛ لأنها تلي علامة الإعراب، وهذا هو الشاهد من الآية، ولورش تغليظ لام الصلاة، وقرئ بالنصب على تقدير ثبوت النون وحذفت اختصارًا، وعليه ففاعل المقيمي مستتر تقديره: هم، عائد إلى أل، وقرئ (والمقيمين الصلاة) وهذا واضح. انظر هذه القراءات في أبي السعود ٦/ ١٠٧

(٦) في (ب): كاملًا ناقصًا، وفي (أ) سقطت: (كاملًا).

المحلى بأل من المواضع التي يجوز دخول أل فيها على المضاف، وهي: أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها، وهي[1] بأل، أو مضاف إلى ما فيه أل، أو إلى ضمير ما فيه أل، أو يكون المضاف المذكور مثنى أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا[2]، والعامل في المضاف إليه: المضاف؛ لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، وقيل: العامل الحرف المقدر، وقيل معنى، وهو: الإضافة[3]، ورد الثاني بأن إضمار الجار ضعيف، وبأن معنى: غلام زيد غير[4] معنى: غلام لزيد، والثالث: بأن المعنى: إنما يصار إليه في العمل عند تعذر اللفظ، (وإذا كان المضاف صفة والمضاف إليه معمولًا لها سميت) أي: الإضافة: (لفظية)؛ لأنها أفادت أمرًا لفظيًا، وهو: التخفيف بحذف التنوين[5] أو شبهه، أو رفع القبح في نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه، فإن في جره تخلصًا من قبح رفعه بخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، ولهذا يمتنع الجر: إذا كان ثم ضمير يعود على الموصوف نحو: الحسن وجهه، من قبح نصبه: بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدي، ولهذا يمتنع الجر: إذا كان للنصب جهة أخرى نحو: الحسن وجهًا، فإن النكرة تنصب تمييزًا (و) سميت أيضًا: (غير محضة)؛ لأنها في نية الانفصال؛ إذ أصل: ضارب زيد - فيما نحن فيه - ضاربٌ[6] زيدًا، (ولم تفد) هذه الإضافة (تعريفًا)

---

(١) في (أ): وهو، وكلاهما جائز؛ لأن التأنيث على معنى الصفة والتذكير أي: المضاف.

(٢) ما ذكره الشارح عن تعريف الإضافة اصطلاحًا وتجريدها من التنوين، والنون المشبهة لها وأل منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره ٢/ ١١٠ على هامش عبادة وشرح التصريح ٢/ ٢٣، ٢٤.

(٣) انظر مسألة جر المضاف إليه مع عزو كلِّ رأي إلى صاحبه في شرح التصريح ٢/ ٢٤، ٢٥، والأشموني والصبان عليه ٢/ ٢٣٧.

(٤) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط: (غير).

(٥) في النسخة الأصلية: (النون) بدل: (التنوين)، والأصح ما أثبته.

(٦) في النسختين الأصلية و(ب) سقوط: (ضارب).

للصفة[1] لوصف النكرة بها كما في قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[2]، ولوقوعها حالًا كما في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾[3]، ولدخول رب عليها في قوله:

يَا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكم   لاقى[4] مباعدةً مِنكم وحِرمانا[5]

---

(١) في النسختين الأصلية و (أ) سقوط: للصفة.

(٢) من الآية (٩٥) من سورة المائدة، (هديًا) حال من (جزاء) سواء قرئ بالتنوين ورفع مثل وهي للكوفيين ويعقوب البصري، أو بعدم التنوين وجر مثل وهي لباقي العشرة. انظر البدور الزاهرة ١١٨، وذلك لتخصصه بالنعت والإضافة، أو منصوب على المصدرية أي: يهديه هديًا، والجملة صفة أخرى لجزاء، أو منصوب على التمييز، أو حال مقدرة من الهاء في به، أو بدل من مثل في قراءة من نصبها وهي شاذة، أو من محله فيمن جره، ولم ترد (هديًا) في القرآن إلا في هذه الآية، والهدي واحده هدية، ويجيء لما يساق ويهدى إلى البيت الحرام من الإبل والبقر والغنم ويذبح هناك ويتصدق بلحومه، وهو أيضًا ما يلزم الناسك ذبحه في الحرم من الإبل والبقر لأمر وقع في بعض شئون النسك، أو لقتل الصيد. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٦٠١، (بالغ الكعبة) أي يبلغ جميع الحرم فيذبح فيه ويتصدق به على مساكينه، ولا يجوز أن يذبح حيث كان، ونصبه نعتًا لما قبله وإن أضيف؛ لأن إضافته لفظية لا تفيد تعريفًا، وهذا هو الشاهد. انظر الجلالين والجمل عليه ١/ ٥٢٥، ٥٢٦، وأبا السعود ٣/ ٧٩، ٨٠ بتصرف منهما.

(٣) من الآية (٩) من سورة الحج (ثاني عطفه) كلام إضافي إضافة لفظية وإن أضيف إلى المضاف إلى الضمير؛ لأنه حال ثانية من فاعل (يجادل) في الآية (٨) وهو الشاهد، وأما الحال الأولى فهي متعلق (بغير علم) أي: كائنًا، وصاحب الحال هو: أبو جهل عمرو بن هشام، أو عام في كل مجادل أي: عاطفًا لجانبه وطاويًا كشحه معرضًا متكبرًا، فإن ثني العطف كناية عن التكبر، وقرئ شاذًّا بفتح العين أي: مانعًا لتعطفه. انظر أبا السعود ٦/ ٩٦، ٩٧ بتصرف.

(٤) من قوله (لاقى) إلى آخر البيت ساقط من النسختين الأصلية و(ب).

(٥) البيت من البسيط لجرير، انظر ديوانه ٥٩٥، والكتاب ١/ ٢١٢، وشرح ابن السيرافي ١/ ٥٤٠، ومعاني القرآن ٢/ ٢٥، وجمل الزجاجي ١٠٣، وشرح المفصل ٣/ ٥١، والعيني على الخزانة ٣/ ٣٦٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٨. والأشموني ٢/ ٢٤٠، واللسان (عرضا)، (غابطنا): كلام إضافي مبتدأ مرفوع تقديرًا مجرور لفظًا برب، ومع أنه مضاف إلى (نا) إلا أنها لم تكسبه تعريفًا بدليل دخول رب عليه وهذا هو الشاهد، و(غابط) من الغبطة التي هي تمني مثل نعمة المغبوط =

(ولا تخصيصًا) لما مر أن أصل: ضارب زيد، ضارب زيدًا[1] لا ضارب[2] فقط، فالتخصيص موجود قبل الإضافة، والمراد بالصفة فيما ذكر: اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة (كضارب زيد) الآن أو غدًا، (ومعطي الدينار) الآن أو غدًا، (وحسن الوجه[3]، وإلا) أي: وإن لم يكن المضاف والمضاف إليه ما ذكر (فمعنوية) أي: فتسمى الإضافة: معنوية؛ لأنها أفادت أمرًا معنويًّا من تعريف، أو تخصيص كما سيأتي، و(محضة)؛ لأنها خالصة من نية الانفصال (تفيدهما) أي: التعريف تارة كغلام زيد، وضرب[4] عمرو، وضارب بكر أمس، وزيد أفضل القوم، والتخصيص كغلام رجل، وضارب رجل أمس (إلا إن كان المضاف شديد الإبهام كغير، ومثل[5]، وخدن) بكسر الخاء وإسكان

=

من غير تمني إزالتها عكس الحسد، (يطلبكم) في محل نصب خبر كان التي هي فعل الشرط، (لو) واسمها مستتر عائد إلى الغابط ويروى يعرفكم ويروى يأملكم، وجواب لو (لاقى مباعدة) مفعول لاقى (وحرمانًا) معطوف عليه، (منكم) متعلق بمباعدة.

(١) قوله: (ضارب زيدًا) ساقط من الأصل.

(٢) في النسختين الأصلية و(ب) زيادة زيد وهي مخلة بدليل قوله: فقط.

(٣) ما ذكره الشارح عن الإضافة اللفظية، وشرح المصطلح وبيان فائدتها منقول بتصرف يسير من شرحي الشذور للمصنف ٢/ ١١٠، ١١١ على هامش عبادة وأوضح المسالك انظر التصريح ٢/ ٢٧، ٢٩.

(٤) في نسخ المخطوطة الثلاث: وضارب عمرو، وهذا خطأ والصواب ما أثبته؛ لأن ضربًا مصدر وهو ليس صفة، ومن ثم فإضافته محضة معنوية.

(٥) تكون (غير) و(مثل) موغلتين في الإبهام إذا قصد مطلق المغايرة والمماثلة، ومثل (مثل) في ذلك شبه بكسر الشين، وسكون الباء كما في شرح الشذور ٢/ ١١١، وضربك وتربك، ونحوك، وندك، وحسبك، وشرعك كما في شرح التصريح ٢/ ٢٧، ومثال ذلك من القرآن ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ أما إن كانت المماثلة أو المغايرة مرادًا بهما كمالهما كانت كسائر المضافات . انظر المرجع السابق.

الدال المهملة بمعنى: صاحب[1]، (أو) كان (موضعه مستحقًا للنكرة، كجاء زيد وحده، وكم ناقة وفصيلها لك)، ورب رجل وأخيه، (ولا أبًا له فلا يتعرف) وإنما تتخصص، وذلك لعدم قبولها التعريف؛ لتوغل الأول في الإبهام ووقوع البقية موقع النكرة؛ لأن: وحده حال بمعنى: منفردًا، وفصيلها: منصوب تمييزًا لكم الاستفهامية بمعنى وفصيلًا لها، وأخيه مجرور برب بمعنى: وأخ له وأبًا له: لامه زائدة[2] فاصلة بين المتضايفين بدليل قوله:

أَبِالمَوتِ الَّذي لابُدَّ أَنِّي ... مُلاَقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي[3]

---

(١) الخدن: الصديق الذي يكون معك ظاهرًا وباطنًا في كل أمر، ويطلق على المؤنث، والرجل خدن المرأة، والمرأة خدن الرجل، والجمع أخدان وأريد بالمخادنة في القرآن المصاحبة غير الشرعية، وقد ورد (أخدان) مرتين في القرآن في ٢٥ النساء، ٥ المائدة. انظر: معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٣٢٢.

(٢) في الأصل و(ب): (زيادة)، والأحسن ما أثبته.

(٣) البيت من الوافر، وقد اختلف في نسبته، فقيل لأبي حية النمري، وقيل للأعشى في ديوانه. انظر الخزانة ٢/ ١١٨، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٢، والمقتضب ٤/ ٣٧٥، والخصائص ١/ ٣٤٥، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، وشرح التسهيل ١/ ٤٥٩، والشذور (١٦٥) وشرح التصريح ٢/ ٢٦، ومعجم الشواهد ٤٠٧.

(أبالموت) الهمزة للاستفهام، (بالموت) متعلق بآخر البيت (تخوفيني)، وقدم عليه لأنه المقصود، (الذي): نعت الموت، (لابد) لا نافية للجنس واسمها، (أني ملاق) جملة في تأويل مصدر في موقع جر بحرف جر محذوف تقديره: من ملاقته إياي والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا أي: كائن، والجملة من (لا) ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (أباك) كلام إضافي اسم لا النافية للجنس، وهو نكرة وإن أضيف إلى ضمير، لأن اسم (لا) واجب التنكير فهو على تقدير لام محذوفة والأصل: لا أبا لك وهذا هو الشاهد، وخبر لا محذوف أي: لك، والجملة لا محل لها من الإعراب، معترضة بين المعمول بالموت، و(تخوفيني) الذي أصله تخوفينني حذفت إحدى النونين نون الرفع أو نون الوقاية على خلاف بين النحاة في ذلك، سبق التعرض له في مبحث المبني على الفتح، وهو شاهد ثان في البيت.

وهو: واقع موقع نكرة؛ لأن «لا» لا تعمل في معرفة[1]، (وتقدر) الإضافة (بمعنى: في نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[2]، وعثمان[3] شهيد الدار): مما الثاني فيه ظرف للأول[4]

---

(١) ما ذكره الشارح عن الإضافة المحضة بنوعيها أعني التي تتعرف وتتخصص بالمضاف إليه إن كان معرفة، أو نكرة، والتي تتخصص فقط بنوعيها أي: المتوغلة في الإبهام والواقعة موقع نكرة منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ١١١، ١١٢، وانظر التصريح ٢/ ٢٦، ٢٧.

(٢) من الآية (٣٣) من سورة سبأ (بل) حرف عطف يفيد الإضراب وهو إضراب على إضراب الذين استكبروا في الآية السابقة، وإبطال له. (مكر) فاعل لفعل محذوف تقديره: بل صدنا مكركم بنا بالليل والنهار، فحذف المضاف إليه، وأقيم مقامه الظرف (الليل) اتساعًا، فتكون الإضافة محضة مفيدة للظرفية وهذا هو الشاهد؛ لأن الثاني ظرف للأول، أو جعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الإسناد المجازي، هذا على قراءة (مكر) بلا تنوين، وقرئ شاذًا؛ مكر بالتنوين، ونصب الظرفين: «الليل، والنهار» أي: بل صدنا مكركم في الليل والنهار على أن يكون التنوين عوضًا عن المضاف إليه، أو التنوين للتعظيم والتفخيم أي: مكر عظيم، ومفعول المصدر (مكر) على القراءتين محذوف أي الإغواء، وقرئ بنصب مكر على المصدرية أي: تمكرون الإغواء مكر الليل والنهار أي مكرًا دائمًا لا تفترون عنه. انظر أبا السعود ٧/ ١٣٤ بتصرف.

(٣) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، يجتمع هو ورسول الله ﷺ في (عبد مناف)، يكنى أبا عبد الله وقيل أبو عمرو، وأمه أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس فهو ابن عمة عبد الله بن عامر، وأم أروى: البيضاء بنت عبد المطلب عمة رسول ﷺ وهو ذو النورين، وأمير المؤمنين، أسلم في أول الإسلام على يد أبي بكر، وهاجر الهجرتين إلى الحبشة والمدينة، تزوج رقية، وأم كلثوم بنتي رسول الله ﷺ وهو أحد العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة، وقد قتل بالمدينة يوم الجمعة لثمان عشرة أو سبع عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة قاله نافع، وقد بويع بالخلافة يوم السبت غرة المحرم سنة أربع وعشرين بعد دفن عمر بن الخطاب بثلاثة أيام، قاله أبو عمر، وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة إلا اثني عشر يومًا، وكان من أجمل الناس . انظر أسد الغابة ٣/ ٥٨٤: ٥٩٦، وكتاب نسب قريش ١٠١، وسيرة ابن هشام ١/ ٣٢٣.

(٤) يستوي في كون الثاني ظرفًا للأول أن يكون زمانًا له كآية سبأ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، أو مكانًا له (كعثمان شهيد الدار)، (والحسين شهيد كربلاء) و(مالك عالم المدينة) وقل من النحويين من ذكرها، والجمهور على أن الإضافة تكون بمعنى من واللام فقط. انظر شرح الشذور وعبادة عليه ٢/ ١١٢ بتصرف.

(وبمعنى: «من» في نحو[1]: خاتم حديد): مما الأول فيه بعض الثاني، وصالح للإخبار عنه كما يقال: هذا الخاتم حديد[2]، (ويجوز فيه نصب الثاني) تمييزًا وقيل: حالًا فتقول: هذا خاتم حديدًا، ويجوز فيه إتباعه للأول فتقول: هذا خاتم حديد نعتا بتأويله بالمشتق أي: مصنوع من حديد، أو بدلًا، أو عطف بيان[3]، (وبمعنى: اللام) أي: لام الملك، أو الاختصاص (في الباقي) أي: فيما عدا ما مر نحو: غلام زيد، ويد بكر، ويوم الخميس[4].

(الثالث) من المجرورات: (المجرور للمجاورة)، وفي نسخة بالمجاورة أي: الملاصقة، (وهو شاذ) قياسًا واستعمالًا[5]،

---

(١) كلمة: (نحو) ساقطة من نسخ المخطوطة الثلاث، ولابد منها، ومن ثم أثبتها تبعًا لنسخة متن الشذور ط صبيح ص ٢٠.

(٢) من قوله: (مما) إلى: (حديد) ساقط من النسختين الأصلية، و(ب) وهو منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره ٢/ ١١٢ على هامش عبادة.

(٣) ذكر الشارح أن الإضافة بمعنى (مِن) يجوز فيها أيضًا تنوين المضاف، ونصب ما بعده أو إتباعه له فإن نصبته على التمييز- وهو الأحسن لكونه جامدًا- كان الإتباع على البدلية أو البيان؛ لأن الأكثر فيهما الجمود، وإن نصبته على الحال كان الإتباع على النعتية لما بين النعت والحال من التشابه؛ إذ كلاهما وصف لما قبله إلا أن النعت قيد لازم، والحال قيد مفارق في الغالب، فليست التبعية على إطلاقها بل هي مترتبة على وجهي النصب كما أسلفت والله أعلم.

(٤) النحاة في اعتبار معنى الإضافة على مذاهب فمنهم من يرى ما رآه الشارح تبعًا للمصنف كابن مالك ومنهم من يقصر الإضافة على معنى (من، واللام) ويتأول التي بمعنى (في)، وهذا هو مذهب الجمهور، ومنهم من يقصرها على معنى اللام ويتأول ما احتمل غيرها كأبي الحسن بن الصائغ، وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه، ولا على نيته. انظر هذا المبحث في شرح التصريح ٢/ ٢٥، ٢٦.

(٥) كون الجار بالمجاورة شاذًا قياسًا واستعمالًا لا يعني عدم فصاحته ؛ إذ هذا شيء وذاك شيء آخر، والنحاة غير متفقين على أن حركته حركة إعراب، وهذا ظاهر مذهب مصنفنا وشارحنا، أو حركة مناسبة وعليه الدماميني . انظر حاشية عبادة على الشذور ٢/ ١١٣ .

ويكون: في النعت (نحو: هذا جحر ضب خرب)[1] بجر خرب[2]؛ لمجاورته نصب، وكان حقه: الضم؛ لأنه نعت لجر، وفي التوكيد نحو: (قوله:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذوي الزوجات كُلِّهِم ... أَنْ لَيس وصْلٌ إذا انحلت عُرَا الذَّنَبِ)[3]

بجر كلهم لمجاورته الزوجات، وكان حقه النصب لأنه توكيد لذوي، وليس منه: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[4] على الأصح). في قراءة من جر

---

(١) من أمثلة الكتاب ١/ ٤٦٣، ٤٣٧ ط الهيئة، ومعاني القرآن ٢/ ٧٤، واللسان (ن ك س)، والضب دابة تشبه البرذون وهي أنواع والجمع: ضباب، مثل: سهم وسهام، وأضب أيضًا مثل: فلس وأفلس، والأنثى: ضبة، وهو أيضًا داء يصيب الشفة فتدمى منه، وهو كذلك الحقد. انظر المصباح (ض ب ب) بتصرف.

(٢) في النسختين الأصلية و(ب): (بجر جحر) والصواب ما أثبته لأن جحر مرفوع على الخبرية في المثال المذكور.

(٣) البيت من البسيط ونسبه هارون في معجمه ص ٦١ لأبي الغريب، ولم ينسبه غيره. انظر شذور الذهب (١٦٦)، والمغني ٦٨٣، وشرح شواهده ٣٢٥، وشرح المقامات للشريشي مع قصته.
(صاح) منادى مرخم صاحب، أو هو صاحبي على حذف ياء المتكلم والتعويض عنها بالكسرة، (ذوي الزوجات) كلام إضافي مفعول بلغ علامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، (كلهم) كلام إضافي توكيد معنوي للزوجات منصوب مثله وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف وهذا شاذ لا يقاس عليه، (وصل) اسم ليس وخبرها محذوف تقديره كائنًا، والجملة في محل رفع خبر (أن) والجملة من (أن) ومعموليها في موقع نصب مفعول ثان لـ (بلغ)، (عرا الذنب) كلام إضافي فاعل (انحلت) الذي هو شرط (إذا) وهو في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف دل عليه ما تقدم أي: فليس وصل بيننا موجودًا، وانحلت عرى الذنب كناية عن تقطع الصلات والله أعلم.

(٤) من الآية (٦) من سورة المائدة (وامسحوا) معطوف على (فاغسلوا) عطف جملة إنشائية طلبية أمرية على مثلها، والمعطوف عليه لا محل له من الإعراب، لأنه جواب إذا فكذا المعطوف (برءوسكم) وقف عليه حمزة بوجهين: التسهيل بين بين والحذف، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة وقفًا ووصلًا انظر البدور الزاهرة ١٠٩ بتصرف، وهو متعلق بـ(امسحوا)، والباء للإلصاق كما هو مذهب سيبويه أي: ألصقوا المسح بها من غير إسالة ماء، وهو اسم جنس فيكفي أقل ما يصدق عليه وهو مسح بعض شعره وعليه الشافعي، لكن في شرح المهذب عن جماعة من أهل العربية أن الباء إذا دخلت على متعدد كما هنا تكون للتبعيض، أو على غير متعدد كما في قوله تعالى: ﴿وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ﴾ تكون للإلصاق، وقد اختلف الفقهاء في قدر المسموح فمالك وأحمد يوجبان مسح جميع الرأس قياسًا على مسح جميع الوجه
=

أرجلكم؛ لأن العاطف فاصل يمنع المجاورة، ومقابل الأصح: يغتفر الفاصل[1]، وعليه جماعة من المفسرين والفقهاء يمنعون أن عطف الجوار شاذ استعمالا، وعلى الأول: فأرجلكم مجرور بالعطف على رءوس، والمراد بمسح الأرجل: غسلها، والمسح يطلق على الغسل لغة، وإنما عبر به عنه في غسلها؛ لأنه محل السرف، فأريد الاقتصاد فيه، أو المراد به: مسح الخف؛ لأنه بدل غسل الرجل[2].

= في التيمم وعند أبي حنيفة: يجب مسح ربع الرأس. (وأرجلكم): فيها قراءتان الأولى: بالنصب لنافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب، والثانية بجر اللام لباقي العشرة. انظر البدور الزاهرة ١٠٩، فأما قراءة النصب ففيها تخريجان الأول: أنها معطوفة على (أيديكم) فإن حكمها الغسل كالوجوه والأيدي كأنه قيل: واغسلوا أرجلكم، إلا أن هذا التخريج أفسده بعضهم بأنه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية؛ لأنها مبينة حكمًا جديدًا فليس فيها تأكيد للأول، والثاني أنه منصوب عطفًا على محل المجرور قبله، وأما قراءة الجر ففيها أربعة تخريجات أحدها: أنه منصوب في المعنى عطفًا على الأيدي المغسولة، وإنما خفض على الجوار، وهذا وإن كان واردًا إلا أن التخريج عليه ضعيف لضعف الجوار من حيث الجملة، وأيضًا فإن الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف، وقد ورد في التوكيد قليلًا في ضرورة الشعر. التخريج الثاني: أنه معطوف على رءوسكم لفظًا ومعنى ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل وهو حكم باق، وبه قال جماعة أو يحمل مسح الأرجل على بعض الأحوال وهو لبس الخف، ويعزى للشافعي رحمه الله التخريج الثالث: أنها إنما جرت للتنبيه على عدم الإسراف في استعمال الماء فيها؛ لأنها مظنة لصب الماء كثيرًا فعطفت على الممسوح، والمراد غسلها كما تقدم، وإليه ذهب الزمخشري. التخريج الرابع: أنها مجرورة بحرف جر دل عليه المعنى ويتعلق هذا الحرف بفعل محذوف تقديره: وافعلوا بأرجلكم غسلًا. قال أبو البقاء: وحذف حرف وإبقاء الجر جائز، انظر الجلالين والجمل عليه ١/ ٤٦٦، ٤٧٦ بتصرف منهما، والشاهد في الآية جر (وأرجلكم)، وأن ذلك ليس من الجر بالمجاورة على الأصح، وقد سبق ذكر التخريجات. والله أعلم.

(١) في النسختين الأصلية و(ب): العاطف بدل الفاصل والأحسن ما أثبته.

(٢) ما ذكره الشارح عن رأيي العلماء في اعتبار المجاورة وعدمها في آية المائدة منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح وأدق وأكثر تنظيمًا فانظره ٢/ ١١٣، ١١٤ على هامش عبادة، فهو صادق الدلالة على دقة المصنف اللغوية والفقهية والنحوية واستيعابه آراء من تقدم مع بروز شخصيته في كل ما ذكر.

(باب) في المجزومات (المجزومات) هي: (الأفعال المضارعة الداخل عليها جازم) من الجوازم الخمسة عشر الاتية، (وهو: ضربان) أحدهما: (جازم لفعل واحد، (وهو): (لم) نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ﴾[1]، (ولما): أختها[2]، وهي مركبة من: لم، وما[3] نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[4]، ولم، ولما يشتركان في الحرفية والنفي والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلبه ماضيا[5]، ويفترقان في أن النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلًا به نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[6]، وقد يكون منقطعًا عنه نحو:

---

(١) من الآية (٣) من سورة الإخلاص، وقد مر الكلام عليها في أقسام الحرف في مبحث أقسام الكلمة، والشاهد فيها هنا جزم (يلد) بـ(لم) وهي لا تجزم إلا فعلًا واحدًا.

(٢) إنما قيد (لما) بأنها أخت (لم) ليحترز من (لما) التي بمعنى إلا و(لما) الوجودية. انظر الأشموني ٤/ ٧، ٨، والمغني مبحث (لما).

(٣) القول بتركيب (لما) هو للجمهور، وقيل بسيطة. انظر الأشموني ٤/ ٨.

(٤) من الآية (٢٣) من سورة عبس وأولها: ﴿كَلا ﴾، وهي ردع وزجر للإنسان الكافر عما هو عليه من التكبر والتجبر والترفع والإصرار على إنكار التوحيد وإنكار البعث والحساب، (لما يقض): جازم ومجزوم وهو الشاهد وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر يعود إلى الإنسان في الآيات قبله أي لم يفعل، (ما أمره) ما موصول اسمي مفعول يقضِ وأمره صلتها والعائد محذوف تقديره (به)، وهذه الجملة بيان لسبب الردع والزجر، وقال أبو السعود (كلا) بمعنى: حقًا، فيكون متعلقًا بما بعده أي: حقًّا لم يفعل ما أمره به ربه، وقال ابن الأنباري: الوقف على (كلا) قبيح وعلى: أَمَرَه وأَنْشَرَه جيد. انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٤٩٠.

(٥) وهناك وجه سادس يشتركان فيه هو: جواز دخول همزة الاستفهام عليهما. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١١٥ بتصرف.

(٦) من الآية (٤) من سورة مريم عليها السلام (ولم أكن) جازم ومجزوم وفيه الشاهد؛ حيث اتصل النفي بلم إلى زمن الحال أي: ولم أكن فيما مضى قبل، واسم أكن مستتر وجوبًا تقديره: أنا يعود إلى زكريا عليه السلام (بدعائك) كلام إضافي مجرور بالباء متعلق بخبر أكن: (شقيًّا) وقدم عليه؛ لأنه مناط الفائدة، والمصدر هنا مضاف إلى مفعوله: والفاعل محذوف أي: بدعائي إياك، (رب) منادى لمحذوف أي: (يا رب) مضاف إلى ياء المتكلم المجتزئ عنها بالكسرة، وفي حذف أداة
=

﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ (١) أي: ثم كان بعدُ، وقد يكون مستمرًّا نحو:

= النداء وياء المتكلم دلالة على شدة تلهفه عليه السلام بإجابة مطلبه، ولعظم ثقته في ربه؛ حيث لا واسطة بينه وبين ربه، وهذه الجملة الندائية معترضة بين أكن، وخبرها (شقيًا)، والجملة من أكن ومعموليها في محل نصب عطفًا على مفعول (قال إني وهن العظم مني) والمعنى: لم أكن بدعائي إياك يا رب فيما مضى خائبًا فلا تخيبني فيما يأتي، فهذا ترسل بما سلف له من الاستجابة وتنبيه على أن المطلوب وإن لم يكن معتادًا فإجابته لدعائه معتادة، وأنه تعالى عوده الإجابة وأطمعه فيها، ومن حق الكريم أن لا يخيب من أطمعه، والتعرض في هذه الآية مرتين لوصف الربوبية المنبئة عن إفاضة ما فيه صلاح المربوب مع الإضافة إلى ضميره عليه السلام. لا سيما توسيطه بين كان وخبرها لتحويل سلسلة الإجابة بالمبالغة في التضرع، ولذلك قيل: إذا أراد العبد أن يستجاب دعاؤه فليدعُ الله تعالى بما يناسبه من أسمائه وصفاته. انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٥١، ٥٢ بتصرف منهما، ولورش نقل حركة همزة أكن إلى الساكن الصحيح قبلها (ولم) والله أعلم.

(١) الآية الأولى من سورة الإنسان (الدهر)، (هل) فيها وجهان أحدهما: أنها على بابها من الاستفهام المحض، وقال مكي في تقريره: كونها على بابها من الاستفهام الذي معناه التقرير، وهو تقرير لمن أنكر البعث فلابد أن يقول نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال له: من أحدثه بعد أن لم يكن ؟ وكونه بعد عدمه كيف يمتنع عليه بعثه وإحياؤه بعد موته، وهو معنى قوله: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ فَلَوۡلَا تَذَكَّرُونَ﴾ أي: فهلا تذكرون فتعلمون أن من أنشأ شيئًا بعد أن لم يكن قادر على إعادته بعد موته وعدمه، وهذا الذي ذكره مكي هو الذي يجب حمل كلام الله عليه؛ لأن الاستفهام لا يرد من الله تعالى إلا على هذا النحو؛ وما أشبهه والثاني من وجهَي هل: أن تكون بمعنى قد، وهذا ما عليه معظم المفسرين ومنهم شارحنا، وقد سبق بيان ذلك في مبحث الحرف، (أتى) ماض، وفاعله: (حين) المنعوت بقوله: (من الدهر) أي: طائفة محدودة من الزمان الممتد غير المحدود، وللمفسرين كلام طويل في تحديد زمن (حين من الدهر)، والأولى الإطلاق كما أطلق الباري عز وجل ليتناسب مع المراد من قوله: ﴿عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ الذي يشمل (آدم) عليه السلام، أو جنس الإنسان، وقوله ﴿عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ متعلق بـ(أتى)، (لم يكن شيئًا مذكورًا) جازم ومجزوم واسم يكن مستتر فيها وخبرها (شيئًا) منعوتًا بمذكورًا، ولهم أيضًا كلام طويل في تأويل هذه الجملة ليس هذا مجالنا، والشاهد هنا جزم يكن بلم التي انقطع نفيها عن زمن الحاضر مما يدل على أنها قد يتصل نفيها بالحاضر، وقد ينقطع، وفي قوله: ﴿لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾وجهان أحدهما: أنها في موقع نصب على الحال من (الإنسان) أي: هل أتى عليه حين في هذه الحالة، والثاني: أنها في موضع رفع نعت لحين بعد نعت، وعلى هذا فالعائد =

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[1].

بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفيها بالحال، وفي أن الفعل بعد لما يجوز حذفه اختيارًا ولا يجوز[2] بعد لم إلا لضرورة كقوله:

احفـظ وديعتَـك التـي اسـتُودِعتَها ... يـوم الأعـازِبِ إن وُصِـلْتَ وإن لم[3]

=

محذوف تقديره: (فيه) والأول أظهر لفظًا ومعنى، انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٤٥١، ٤٥٢، ولورش في ﴿هَلَ أَتَىٰ﴾ نقل حركة همزتها إلى ما قبلها والله أعلم.

(١) الآيات (٣، ٤، ٥) من سورة الإخلاص، وقد مر الكلام عليها من حيث الإعراب والقراءات في مبحث أقسام الحرف فليراجع، والشاهد فيها هنا كون (لم) مستمرًا نفيها دون تقيد بزمن وقد وصل بين الجمل الثلاث لكونها في معنى جملة واحدة وهو نفي المماثلة والمناسبة عنه تعالى بوجه من الوجوه وهذه أقسامها؛ لأن المماثلة إما ولد، أو والد، أو نظير، فلتغاير الأقسام واجتماعها في المقسم لزم العطف فيها بالواو كما هو مقتضى قواعد المعاني، وترك العطف في (الله الصمد)؛ لأنه محقق ومقرر لما قبله، وكذا ترك العطف (لم يلد)؛ لأنه مؤكد للصمدية؛ لأن الغني عن كل شيء المحتاج إليه كل ما سواه لا يكون والدًا ولا مولودًا، فهذه الجمل الثلاث دليل صمديته. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٦٠٥ بتصرف.

(٢) في (أ) : (ولا يحذف) بدل: (ولا يجوز) ، وكلاهما جائز.

(٣) البيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة أو إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي كما في (التصريح) (٢/ ٢٤٧) انظر (معجم الشواهد) (٣٧٢) ، و(الخزانة) (٣/ ٣٢٨) ، و(العيني على الخزانة) (٤/ ٤٤٣) ، و(الهمع) (٢/ ٥٦) ، و(الدرر) (٢/ ٧٣) ، و(الأشموني) (٤/ ٦) .

(وديعتك) أي: أمانتك كلام إضافي مفعول احفظ، (التي) نعت وديعتك، (استودعتها) ماض مبني للمجهول ونائب فاعل ومفعول ثان، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، (يوم الأعازب) كلام إضافي مفعول فيه ظرف زمان متعلق باستودعتها، ويروى (الأغارب) بالغين المعجمة والراء المهملة أي: التباعد، (وصلت) ماض مبني للمجهول في محل جزم بإن الشرطية، والتاء نائب فاعل وجواب الشرط محذوف أي: فاحفظها، (وإن) الواو عاطفة جملة شرطية. على مثلها، ومجزوم لم محذوف شذوذًا، أي: وإن لم توصل، وهذا هو الشاهد بخلاف «لما» فإنه يجوز حذف مجزومها، وجواب الشرط محذوف أي: فاحفظها أيضًا، والجملتان الشرطيتان لا محل لهما من الإعراب، لأنهما استئناف ومعطوف عليه لتوكيد المحافظة على الوديعة.

وفي أن لما لا تصحب شيئًا من أدوات الشرط بخلاف لم نحو: إن لم، ولو لم، وفي أن لم قد يرفع الفعل [(١)] بعدها في لغة بخلاف لما[(٢)]، (ولام الأمر) [(٣)]، نحو: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[(٤)]، ومنه: الدعاء[(٥)] نحو: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾[(٦)]، (ولا: في النهي) نحو:

---

(١) كما في قوله:

لولا فوارس من ذهل وإخوتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

على إهمال (لم).

(٢) ذكر الشارح أربعة فروق بين لم ولما فانظر ذلك في الأشموني (٤/ ٥: ٧) (وعبادة على الشذور) (٢/ ١١٥)، وزاد في (المغني) (١/ ٢١٨، ٢١٩) وجهًا خامسًا هو أن لم تلي حرف التعقيب (الفاء) بخلاف لما.

(٣) أصل حركة لام الطلب الجازمة: الكسر وسليم تفتحها وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها نحو: ﴿فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي﴾، وقد تسكن بعد ثم نحو: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ﴾ في قراءة الكوفيين، وقالون والبزي، وفي ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر انظر (المغني) (١/ ١٨٥، ١٨٦)، بتصرف.

(٤) من الآية (٧) من سورة الطلاق، (اللام) للأمر جازمة الفعل (ينفق) وعلامة جزمه السكون، وهذا هو الشاهد (ذو سعة) كلام إضافي فاعل ينفق (من سعته) متعلق بـ(ينفق) ومن بمعنى على، وفي الكلام حذف مضاف أي: على قدر سعته، والمعنى: لينفق الزوج على زوجه وولده الصغير على قدر وسعه، انظر الجمل على الجلالين (٤/ ٣٦٠) بتصرف.

(٥) ترد اللام كذلك للالتماس كقولك لمساويك: ليفعل فلان كذا إذا لم ترد الاستعلاء عليه، وقد تخرج هي ومصحوبها إلى الخبر كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا﴾، وترد أيضًا للتهديد نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾ انظر في ذلك (المغني) (١/ ١٨٥، ١٨٦) ط دار إحياء الكتب العربية.

(٦) من الآية (٧٧) من سورة الزخرف وأولها: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ﴾، وآخرها: ﴿قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾، ﴿لِيَقۡضِ﴾ جازم ومجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، واللام أمر مراد به الدعاء، وهذا هو الشاهد أي: ليمتنا حتى نستريح، من قضى عليه إذا أماته، (علينا)، متعلق بـ (يقضي)، (ربك) كلام إضافي فاعل يقضي أي: سل ربك أن يقضي علينا، وهذا لا ينافي أنهم مبلسون؛ لأنه تمن للموت لفرط الشدة، انظر (أبا السعود) (٨/ ٥٥) بتصرف. والخطاب لمالك خازن النار، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة لما قبلها.

﴿لَا تَحۡزَنۡ﴾[1]، ومنه: الدعاء[2] نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾[3]، (و) ثانيهما: (جازم

---

(١) من الآية (٤٠) من سورة التوبة (لا) ناهية جازمة، (تحزن) مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر أي: أنت، والخطاب لأبي بكر الصديق ﷺ، والجملة في محل نصب مقول القول. هذا وقد وردت (تحزن) سبع مرات في القرآن الكريم، الستة البواقي مسبوقة بقوله (ولا) . انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم (١/ ٢٥٢).

(٢) (لا) التي يجزم بها المضارع حرف بسيط وليس أصلها لام أمر فزيدت عليها ألف خلافًا لبعضهم، ولا هي (لا) النافية، والجزم بلام أمر مقدرة خلافًا للسهيلي، ولا فرق في اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان للتحريم نحو: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ أم للتنزيه نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ﴾، وكونها للدعاء نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾، ويحتمل النهي والدعاء، قول الفرزدق:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدًا ما دام فيها الجراضم

وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه: لا تفعل كذا، وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: لا تطعني، و(لا) هذه تختص بالدخول على المضارع فتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبًا نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾، أو غائبًا نحو: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ﴾ أو متكلمًا نحو: لا أرينك هاهنا، وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، والأصل لا تكن هاهنا فأراك.

انظر (المغني) (١/ ١٩٩، ٢٠٠) ط دار إحياء الكتب العربية بتصرف.

(٣) من الآية (٢٨٦) من سورة البقرة، ﴿تُؤَاخِذۡنَآ﴾ تؤاخذ: مضارع مجزوم بلا المراد بها الدعاء، وهذا هو الشاهد وعلامة الجزم السكون، والفاعل مستتر أي: أنت، و(نا) مفعول، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب مستأنفة شروع في حكاية بقية دعواتهم إثر بيان سر التكليف، أي: لا تؤاخذنا بما صدر عنا من الأمور المؤدية إلى النسيان أو الخطأ من تفريط وقلة مبالاة، ونحوهما مما يدخل تحت التكليف أو بأنفسهما من حيث ترتبهما على ما ذكر، أو مطلقًا؛ إذ لا امتناع في المؤاخذة بهما عقلًا، فإن المعاصي كالسموم فكما أن تناولها ولو سهوًا أو خطأً مؤد إلى الهلاك فتعاطي المعاصي أيضًا لا يبعد أن يفضي إلى العقاب وإن لم يكن عن عزيمة، ووعده تعالى بعدمه لا يوجب استحالة وقوعه فإن ذلك من آثار فضله ورحمته، كما ينبئ عنه الرفع في قوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»، وقد روي أن اليهود كانوا إذا نسوا شيئًا عجلت لهم العقوبة؛ فدعاؤهم بعد العلم بتحقيق الموعود للاستدامة والاعتداد بالنعمة في ذلك كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾، انظر (أبا السعود) (١/ ٢٧٦، ٢٧٧)، وقد أبدل ورش وأبو جعفر همزة ﴿تُؤَاخِذۡنَآ﴾ واوًا خالصة مفتوحة وصلًا ووقفًا، وليس لورش توسط ولا مد في =

لفعلين وهو: أدوات الشرط)[1] وهي: (إن، وإذ ما) وهما: موضوعتان (لمجرد التعليق) أي: للدلالة على مجرد تعليق الجزاء على الشرط نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾[2]، ونحو: إذ ما تقم أقم، (وهما: حرفان) أما: «إن» فبالاتفاق، وأما: «إذ ما» فعلى الأصح؛ لأن إذ قد سلبت دلالتها على معناها الأصلي، واستعملت مع ما المزيدة بمعنى إن، فكان[3] مجموعهما حرفًا[4]، وأفهم كلامه: أن ما يأتي من الأدوات ليس حرفًا وهو كذلك بل هي اسم، حتى مهما بدليل قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[5]؛ حيث عاد الضمير عليها، ولا يعود إلا على

=

هذه الكلمة، ولحمزة مثل ما لأبي جعفر وورش عند الوقف، وحقق همزتها الباقون وصلًا ووقفًا. انظر البدور الزاهرة (٧٢) بتصرف.

(١) ذهب الجمهور من البصريين إلى أن أدوات الشرط هي الجازمة للفعلين معًا، واختاره ابن عصفور والأبدي، وفي المسألة خلاف فانظره في (عبادة على الشذور) (٢/ ١١٦، ١١٧) نقلًا عن التصريح.

(٢) من الآية (١٩) من سورة الأنفال، ﴿تَعُودُواْ﴾ مضارع مجزوم بإن الشرطية وكذا ﴿نَعُدْ﴾، وعلامة جزم الأول حذف النون، وواو الجماعة فاعله، وعلامة جزم الثاني السكون، وفاعله مستتر أي: نحن، والشاهد: جزم (إن) فعلين والمعنى: وإن تعودوا إلى محاربته ﷺ نعد إلى ما شاهدتموه من الفتح. انظر (أبا السعود) (٤/ ١٤) ، والجملة الشرطية معطوفة بالواو وعلى: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ﴾.

(٣) في (أ): وكان، والصواب ما أثبته.

(٤) الذي ذهب إلى حرفية (إذ ما) الشرطية سيبويه، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها ظرف، وقد صحح الأول ابن مالك بأنها بعد التركيب لا تدل على غير التعليق، ولا تقبل علامات الاسمية كالإضافة والتنوين والمفعولية، وأما القائلون بظرفيتها فقد جعلوا ذلك ضرورة للتعليق بعد أن كانت للمضي، و(ما) : كافة لها عن الإضافة مهيئة لما لم يكن لها من عمل وهو الجزم، ومعنى وهو: الاستقبال، وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافًا لبعضهم، انظر (المغني) وحاشية الأمير عليه (١/ ٧٩) بتصرف منهما.

(٥) من الآية (١٣٢) من سورة الأعراف أولها: ﴿وَقَالُواْ﴾ وآخرها ﴿لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾، (مهما) اسم شرط وجزاء، لغير العالم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وهو

=

الاسم[1]، (ومن) وهي: موضوعة (للعاقل) أي: للدلالة عليه ثم ضمن معنى الشرط نحو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[2]، (وما ومهما)، وهما؛ موضوعتان

=

يجزم فعلين أولهما (تأتي) من (تأتنا) وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل مستتر أي: أنت، والخطاب لموسى عليه السلام و(نا) مفعول تأتي وهم المصريون قوم فرعون، (به) متعلق بتأتي والضمير عائد إلى مهما، وهذا هو الذي دلنا على اسميتها، وهذا هو الشاهد، (من آية) متعلق بتأتِ، ومن للبيان، وتسميتهم إياها آية لمجاراتهم على رأي موسى عليه السلام واستهزائهم بها وللإشعار بأن عنوان كونها آية لا يؤثر فيهم، وثاني الفعلين: ﴿فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ فهذه الجملة في تأويل فعل أي: لا نؤمن لك، وإنما اقترنت بالفاء؛ لأنها جملة اسمية، والجملة من فعلي الشرط والجزاء خبر مهما، وأصل مهما: ما الجزائية ضمت إليها ما المزيدة للتأكيد كما ضمت إلى أين وإن في ﴿أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ﴾ ، ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ﴾ خلا أن ألف الأولى قلبت هاء حذرًا من تكرير المتجانسين، هذا هو الرأي السديد، وقيل (مه) كلمة يصوت بها الناهي ضمت إليها (ما) الشرطية، ويجوز أن تكون مهما في الآية مفعولًا به لمحذوف يفسره ما بعدها أي: أي شيء تظهره لدينا، والجملة من مهما وشرطها وجزائها في محل نصب مفعول ﴿ وَقَالُواْ﴾، وهذا شروع في بيان بعض آخر مما أخذ به آل فرعون من فنون العذاب، انظر (أبا السعود) (٣/ ٦٤) ، بتصرف، ولورش نقل همزة آية إلى نون (من) .

(١) زعم السهيلي وابن مسعود أن مهما حرف، انظر تفصيل ذلك في (المغني)، وهي بسيطة لا مركبة من (مه) ، و(ما) الشرطية، ولا من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعًا للتكرار خلافًا لزاعمي ذلك، ولها ثلاثة معان أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط، ومنه آية الأعراف، وقد اكتفى بهذا المعنى شارحنا؛ لأن المعنيين الآخرين لا يخلوان من نظر. الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفًا لفعل الشرط ذكره ابن مالك، وزعم أن النحويين أهملوه، وقد سبقه إلى هذا المعنى غيره، وقد شدد الزمخشري الإنكار على من قال به، والثالث: الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك، انظر تفصيل ذلك في (المغني) (٢/ ١٩: ٢١) بتصرف.

(٢) من الآية (١٢٣) من سورة النساء، (يعمل) مضارع مجزوم باسم الشرط (من) الدال على العاقل، وهذا هو الشاهد، وعلامة جزمه السكون، (سوءًا) مفعوله، وقد وردت هذه الكلمة ست مرات في القرآن هذه هي ثانيتها، والأخيرة في (١٧) الأحزاب انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم مادة (سوء) ، ولحمزة فيها عند الوقف النقل والإدغام وللباقين التحقيق وصلًا ووقفًا، انظر (البدور الزاهرة) (١٠٣، ١٠٤) بتصرف، (يجز) جواب لشرط (من) مجزوم بها وعلامة

=

(لغيره) أي: للدلالة على غير العاقل، ثم ضمنتا معنى الشرط نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[1]، ونحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾[2] الآية، (ومتى وأيان) وهما: موضوعتان (للزمان) أي: للدلالة عليه ثم ضمنتا معنى الشرط نحو: متى تقم أقم، ونحو قوله:

أيانَ نُؤَمِّنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ... وإذا لم تدرِكِ الأَمْنَ مِنّا لم تَزَلْ حَذِرًا[3]

=

جزمه حذف حرف العلة، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو) ، (به) متعلق بـ(يجز) وهذه الجملة تقرير لقوله في أول الآية: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾، والمعنى: من يعمل سوءًا عاجلًا أو آجلًا يجز به، لما روي أنه لما نزلت الآية قال أبو بكر ﷺ: فمن ينجو مع هذا يا رسول الله؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «أما تحزن، أما تمرض، أما يصيبك البلاء»؟ قال: بلى يا رسول الله، قال: «هو ذاك» انظر (أبا السعود) (٢/ ٢٣٥) بتصرف.

(١) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة، (تفعلوا) فعل الشرط مجزوم باسم الشرط (ما) الدالة على غير العالم، وهذا هو الشاهد، وعلامة الجزم حذف النون وواو الجماعة فاعل، و(ما) الشرطية مفعول تفعلوا مقدم عليه وجوبًا؛ لأن له صدر الكلام، (من خير) متعلق بـ(تفعلوا)، و(من)، بيان لـ(ما) الشرطية، (يعلمه) مجزوم بـ(ما) جواب شرطها والهاء مفعوله مقدم، ولفظ الجلالة (الله) فاعل مؤخر، والجملة الشرطية أتي بها للحث على فعل الخير عقب النهي عن الشر وهو أن يستعمل مكان الرفث: الكلام الحسن، ومكان الفسوق: البر والتقوى، ومكان الجدال: الوفاق والأخلاق الحميدة، وذَكَرَ الخير وإن كان عالمًا بجميع أفعال العباد لفائدة وهي: أنه تعالى إذا علم من العبد الخير ذكره وأشهره، وإذا علم منه الشر أسره وأخفاه؛ فإذا كان هذا فعله مع عبده في الدنيا فكيف يكون في الآخرة.

انظر الجمل على الجلالين (١/ ١٥٩) بتصرف.

(٢) من الآية (١٣٢) من سورة الأعراف، وقد مر الكلام عليها منذ قليل، والشاهد فيها هنا كون مهما اسمًا للشرط لغير العالم كـ(ما)، والله أعلم..

(٣) البيت من البسيط ولم يعرف قائله، انظر (الشذور) (١٦٩) وهو من شواهد ابن عقيل (٣٢٥) والعيني على (الخزانة) (٤/ ٤٢٣)، والأشموني (٤/ ١٠)، و(المعجم) (١٤٣).

(أيان) : اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان مقدم وجوبًا على عامله (تأمن) ؛ لأن له صدر الكلام، (نؤمنك) شرط أيان مجزوم بها وعلامة جزمه السكون،

=

(وأين، وأنّى، وحيثما)، وهي: موضوعة للمكان أي: للدلالة عليه ثم ضمنت معنى الشرط نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[1] ونحو قوله:

=

والفاعل مستتر تقديره: نحن، والكاف مفعوله، (غيرنا) كلام إضافي مفعول (تأمن) الذي هو جواب (أيان)، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، (وإذا) الواو عاطفة جملة شرطية على مثلها، (لم تدرك) جازم ومجزوم والفاعل مستتر تقديره أنت، والجملة شرط (إذا) في محل جر بإضافتها إليها، (الأمن) مفعول (تدرك)، (لم تزل): جازم ومجزوم واسم تزل مستتر تقديره: أنت، و(حذرًا) خبرها، وهو صيغة مبالغة على وزن فَعِل (منا) متعلق بتدرك، والشاهد جزم أيان كما سبق في الإعراب، والله أعلم.

(١) من الآية (٧٨) من سورة النساء (تكونوا) أي: توجدوا، فهو مضارع كان التامة مجزوم باسم الشرط (أين) المتصل بـ(ما) الزائدة، وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله، و(تكونوا) هي الناصبة لمحل أينما؛ لأنها ظرف مكان ضمن معنى الشرط وهذا هو الشاهد، (يدرككم) فيها قراءتان الأولى: تسكين الكاف مع الإدغام فتتخرج على أنه جواب أينما علامة جزمه السكون والكاف مفعوله والميم علامة جمع، و(الموت) فاعله مؤخر، والقراءة الثانية: وهي شاذة بالفك والرفع فتتخرج على: حذف الفاء كقول الشاعر: (من يفعل الحسنات الله يشكرها) أو على اعتبار، (أينما تكونوا) في معنى: أينما كنتم، أو على أنه كلام مبتدأ مستأنف و(أينما تكونوا) متصل بـ ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ في الآية السابقة أي: لا تنقصون شيئًا مما كتب من آجالكم، أينما تكونوا في ملاحم الحروب ومعارك الخطوب، وعلى هذا التخريج فجواب أينما محذوف دل عليه السابق أي: لا تظلمون، وأحسن هذه التخريجات في نظري: الأول، وفي التعبير بإدراك الموت إشعار بأنهم في الهروب منه وهو مجد في طلبهم، والجملة الشرطية من (أينما) ومجزوميها كلام مستأنف مسوق من قبله تعالى بطريق تلوين الخطاب، وصرفه عن رسول الله ﷺ إلى المخاطبين اعتناء بإلزامهم إثر بيان حقارة الدنيا، وعلو شأن الآخرة بواسطته عليه الصلاة والسلام فلا محل له من الإعراب، أو في محل النصب داخل تحت القول المأمور به أي: قل لهم أينما تكونوا في الحضر والسفر يدرككم الموت الذي لأجله تكرهون القتال زعمًا منكم أنه من مظانه وتحبون القعود عنه على زعم أنه منجاة منه، انظر (أبا السعود) (٢/ ٢٠٤) بتصرف، والجمل على الجلالين (١/ ٤٠٢) بتصرف.

خَلِــيلَيَّ أَنَّــى تأتيـــاني تأتيـــا أَخًا غَيْر ما يُرْضِيكما لا يحـاولُ[1]

وقوله:

حَيْــثُما تَــسْتَقِمْ يُقَــدِّرْ لَــكَ اللــــه نجاحًــا في غَـابِرِ الأزمـان[2]

---

(١) البيت من الطويل لم يتوصل أحد إلى نسبته إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن عقيل (٣٣٩) وانظر العيني على الخزانة (٤/ ٤٢٦)، والأشموني (٤/ ١١) (٨٤٤) و(معجم الشواهد) (٢٨٤) ، (خليلي) كلام إضافي منادى لمحذوف والأصل: يا خليلين لي، حذفت لام الجر اختصارًا وحذفت النون للإضافة، وأدغمت ياء المثنى في ياء المتكلم، (أنّى) اسم شرط جازم دال على المكان، وفيه الشاهد مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان مقدم على عامله (تأتيا) وجوبًا؛ لأن له صدر الكلام، (تأتياني) شرط أن، علامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة وألف الاثنين فاعله، والنون للوقاية والياء مفعوله، وجواب أنّى: (تأتيا) والألف فاعل و(أخا) مفعوله، (غير) مفعول مقدم على (يحاول) مضاف إلى الاسم الموصول (ما) وصلته (يرضيكما) والعائد فاعل يرضي المستتر، والجملة من (لا يحاول) ومفعولها المقدم في محل نصب نعت لـ(أخا)، والرابط الضمير المستتر في يحاول الذي ماضيه حاول الشيء أي أراده، ولا يقال إنه قد اتحد شرط أنّى وجوابها هنا فتكون كترتب الشيء على نفسه؛ لأنا نقول: الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان، انظر (شرح الشذور) (١٧٠) .

(٢) البيت من الخفيف، وهو كسابقه غير معلوم القائل، انظر ابن عقيل (٣٣٨) ، والمصنف في (قطره) (٣٨) و(شذوره) (١٧١)، و(الأشموني) (٤/ ١١) ، و(تعليق الفرائد) (١/ ١٦٣٥)، و(شرح العمدة) (١٤٩) ، والعيني على الخزانة (٤/ ٤٢٦) ، وحاشية يس على شرح التصريح (٢/ ٣٩) ، و(معجم الشواهد) (٤١٢) . (حيثما) اسم شرط دال على المكان وهذا هو الشاهد، ويرى المصنف في (المغني) (١/ ١١٨) ط دار إحياء الكتب العربية أن هذا البيت دليل على مجيء حيث للزمان، وقد علق على ذلك الأمير بقوله: الحق أنه لا مانع عندي من بقائها فيه للمكان، والذي عين حيث للشرطية هنا اتصالها بـ(ما) وهي معمولة لجوابها (يقدر) المجزوم بها وعلامة جزمه السكون وشرطها (تستقم) وفاعله مستتر أي: أنت، وفاعل (يقدر) لفظ الجلالة (الله) ، (نجاحًا) أي: فوزًا مفعول به (لك) : متعلق بـ(يقدر) ، (في غابر الأزمان) : متعلق بمحذوف =

(وأي بحسب ما تضاف إليه) فهي مترددة بين المعاني الأربعة الأخيرة فتكون للعاقل في نحو: أيهم يقم أقم معه، ولغيره[1] في نحو: أي الدواب تركب أركب، وللزمان في نحو: أي يوم تعمل أعمل، وللمكان في نحو: أي مكان تجلس أجلس[2]، فعلم أن أدوات الشرط بالنظر لموضوعها ستة أقسام[3]، (و) الفعلان المجزومان بها (يسمى أولهما: شرطًا)؛ لأنه علامة[4] على وجود الجزاء، والعلامة تسمى: شرطًا، (ولا يكون ماضي المعنى) بل مستقبله، وإن كان ماضي اللفظ لنكتة؛ لأنه مفروض حصوله في الاستقبال، فيمتنع مضيه فلا تقول: إن قام زيد

=

صفة لنجاحًا، أو بـ (يقدر)، و(الغابر) يطلق على الماضي والمستقبل من الأزمنة، والمراد به الثاني هنا، فهو من أسماء الأضداد، وإضافته إلى الزمان من إضافة الصفة إلى موصوفها، والأسلوب الشرطي في البيت جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية.

(١) في (أ): ولغير العاقل.

(٢) لم ترد أي الشرطية في القرآن إلا مرتين إحداهما للعالم في قوله تعالى بسورة الإسراء ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، والثانية للزمان في قوله تعالى بسورة القصص: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾، انظر (المغني) (١/ ٧٢) بتصرف.

(٣) ما ذكره الشارح عن أدوات الجزم الحرفية والاسمية ومعنى كل ومثاله منقول بتصرف يسير من شرح الشذور للمصنف، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة (٢/ ١١٦: ١١٨)، وقد اكتفى الشارح تبعًا للمصنف بإحدى عشرة أداة للشرط، وهذا هو مذهب البصريين، وقد أسقط كيفما، وإذا، ولو، فأما كيفما فقد عدها الكوفيون من الأدوات قياسًا على حيثما، ولم يرد الجزم بها في نثر ولا شعر، وأما (إذا) فلم تجزم إلا في الشعر كقوله: وإذا تصبك خصاصة فتحمل.
وأما (لو) فلا تجزم إلا في الضرورة كقوله: «لو يشأ طار بها ذو هيعة»، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١١٧) بتصرف.

(٤) في (ب): لأنها إلزام والتزام.

أمس، وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[1]، فالمعنى: إن يتبين أني كنت قلته، (ولا) يكون (إنشاء) كقم، وليقم، (ولا) فعلًا (جامدًا) كعسى، وليس، (ولا مقرونًا بتنفيس) كالسين، وسوف، (ولا قد، ولا نافٍ غير لا، ولم) فلا تقول: إن قم، ولا: إن عسى، ولا: إن سيقم، ولا: إن قد قام، ولا: إن ما قام، ولا: إن لما يقم، بخلاف لا ولم نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾[2]، ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[3]، (و) يسمى (ثانيهما: جوابًا وجزاء)؛ تشبيهًا له

---

(١) من الآية (١١٦) من سورة المائدة، (كان) من كنت ماض لفظًا لا معنى وهذا هو الشاهد مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك في محل جزم شرط إن والتاء اسمها، وخبر كنت جملة (قلته)، والهاء عائدة إلى المفهوم من قوله تعالى في أول الآية: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، والرابط الهاء في قلته، وتقدير الكلام: إن يتبين أني كنت قلته ﴿فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ جملة في محل جزم جواب الشرط مقترنة بالفاء وجوبًا؛ لأن الجواب لا يصلح لمباشرة الأداة، وذلك لاقترانه بقد، والجملة الشرطية استئناف مقرر لعدم صدور القول المذكور عنه عليه السلام بالطريق البرهاني، فإن صدوره عنه مستلزم لعلمه تعالى به قطعًا فحيث انتفى علمه تعالى به انتفى صدوره عنه حتمًا، ضرورة أن عدم اللازم مستلزم لعدم الملزوم. انظر أبا السعود (٣/ ١٠٠، ١٠١). بتصرف، والجمل على الجلالين (١/ ٥٤٥).

(٢) من الآية (٧٣) من سورة الأنفال وأولها: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾، وتمامها: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾. (إلا) أصلها إن الشرطية الجازمة، ولا النافية، وهو مغتفر في شرطها مع النفي بها وبـ(لم) كما في الآية الآتية، (تفعلوه) مضارع مجزوم فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، وهو لخطاب الجماعة المؤمنين، والهاء مفعول، عائدة إلى ما أمروا به من التواصل وتولي بعضهم حتى التوارث، ومن قطع العلائق بينهم وبين الكفار، (تكن) جواب إن وعلامة جزمه السكون أي: تحصل فتنة عظيمة في الأرض وهي ضعف الإيمان وظهور الكفر. انظر أبا السعود (٤/ ٣٨) بتصرف.

(٣) من الآية (٦٧) من سورة المائدة (وإن لم تفعل): الواو للعطف، أو للاستئناف، (تفعل) مجزوم بـ(لم) أو بإن أو بهما، بكل قِيل، وقد فصلت القول في ذلك عند شرح قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ وفاعل تفعل مستتر أي: أنت، والخطاب للنبي ﷺ، والشاهد في الآية جواز كون فعل الشرط منفيًا بـ(لم) كما هنا، وبـ(لا) كما في الآية السابقة، وهذا مستثنى من امتناع نفي الشرط، =

بجواب السؤال وبجزاء الأعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال، والجزاء بعد الفعل المجازى عليه، (وقد يكون) الجواب (واحدًا من هذه) الأمور الممتنع اقتران الشرط بشيء منها، (فيقترن)[1] وجوبًا (بالفاء) مثال ماضي المعنى (نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ الآية)[2]،

=

ومفعول تفعل محذوف قدره أبو السعود بقوله (٣/ ٦٠، ٦١) : ما أمرت به من تبليغ الجميع بالمعنى المذكور كما ينبئ عنه قوله تعالى: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾، (فما) الفاء واقعة في جواب الشرط، وذلك واجب لأن الجواب منفي بـ(ما)، (ما بلغت)، والجملة في محل جزم جواب الشرط. (رسالته) كلام إضافي مفعول بلغت، وفيها ثلاث قراءات اثنتان عشريتان وواحدة شاذة، الأولى: الجمع مع كسر التاء على أن يكون جمعًا مزيدًا بالألف والتاء، وهذه لأبي جعفر ونافع وابن عامر ويعقوب وشعبة عن عاصم، والثانية: بالإفراد والفتح لباقي العشرة، والثالث: رسالاتي بالجمع والإضافة إلى ياء المتكلم، وهذه ذكرها أبو السعود، وانظر القراءتين العشريتين في «البدور الزاهرة» (١١٦) . وظاهر هذه الجملة الشرطية اتحاد الشرط والجزاء؛ لأنه يؤول ظاهرًا إلى: (وإن لم تفعل فما فعلت) مع أنه لابد أن يكون الجواب مغايرًا للشرط لتحصل الفائدة، وأجاب عن ذلك ابن عطية بقوله: أي: وإن تركت شيئًا فقد تركت الكل وصار ما بلغته غير معتد به، فصار المعنى: وإن لم تستوف ما أمرت بتبليغه فحكمك في العصيان وعدم الامتثال حكم من لم يبلغ شيئًا أصلًا، انظر الجمل على الجلالين (١/ ٥١٠) بتصرف.

(١) في (ب): كونها شرطًا فيقترن.

(٢) من الآية (٢٦) من سورة يوسف عليه السلام وأولها: ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ وتمامها: ﴿وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾، (كان) ماض ناسخ ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم بإن الشرطية، (قميصه) كلام إضافي اسمها، (قد) ماض مبني للمجهول ونائب فاعله مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر كان (من قبل) أي: من أمام متعلق بـ(قُدَّ) وفيه أربع قراءات مع (من دبر) في الآية الآتية الأولى: الجر والتنوين على أنهما نكرتان كـ(قبل) و(بعد) عندما يقطعان عن الإضافة لفظًا ومعنى، والثانية: ضمهما؛ لأنهما قطعا عن الإضافة لفظًا

=

كذا قال[1]، والوجه امتناع كونه[2] ماضي المعنى كالشرط؛ لأن حصوله معلق على حصول مضمون الشرط في المستقبل، ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل، والآية مؤولة على معنى: إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها، ومثال ما إذا وقع إنشاء نحو: «فمن يؤمن بربه فلا[3] يخف بخسًا»[4] في قراءة من

=

ونوي معناهما كـ(قبل) و(بعد) في الحالة الرابعة لهما، والثالثة: فتحهما كأنهما جعلا علمين للجهتين فمنعا الصرف للتأنيث والعلمية، هذا كله مع ضم باء قبل ودبر، وقرئ بسكون العين، والقراءات الثانية والثالثة والرابعة شاذة. (فصدقت) الفاء جزائية واقعة في جواب إن لأن جوابها (صدقت) ماضي المعنى وهو لا يباشر إن، فمن ثم وجب اقترانه بالفاء؛ تصحيحًا لوقوعه جوابًا، كذا ذكر المصنف في شرح الشذور، ويرى شارحنا أن الآية ليس فيها شاهد على الماضي المعنوي بل هي على تقدير محذوف ماضي اللفظ أي: إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها، وقد علل ذلك بقوله: لأن حصوله معلق على حصول مضمون الشرط في المستقبل، ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل، والآية مؤولة، ويجري الخلاف بين المصنف والشارح في الآية التالية لها، وإنما يلجأ إلى تقدير قد ليقرب الماضي من الحال وهي وإن لم تصرح بأنه عليه السلام أراد بها سوءًا إلا أن كلامها حيث كان واضح الدلالة عليه أسند إليها الصدق والكذب بذلك الاعتبار فإنهما كما يعرضان للكلام باعتبار منطوقه يعرضان له باعتبار ما يستلزمه، وبذلك الاعتبار يعرضان للإنشاءات، انظر المرجع السابق، وقوله: ﴿وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ ، ﴿وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ جملتان حاليتان مربوطتان بالواو والضمير، والله أعلم.

(١) انظر ما قاله المصنف في شرح الشذور موضحًا شروط فعل الشرط ومبينًا المحترزات والأمثلة، وأن ما خرج عن هذا يجب اقترانه بالفاء إذا وقع جوابًا (٢/ ١١٨/ ١١٩) على هامش عبادة.

(٢) في نسخ المخطوطة الثلاث: (كون)، والصواب ما أثبته.

(٣) في بعض نسخ المتن: (فلا يخاف)، والأحسن ما أثبته؛ لأن هذه القراءة لا شاهد فيها، وفي بعض النسخ سقوط: بخسًا.

(٤) من الآية (١٣) من سورة الجن وأولها: ﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا ٱلْهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وتمامها: ﴿وَلَا رَهَقًا﴾.

(فَمَنْ) الفاء عاطفة جملة شرطية على مثلها وهي مرتبة لما بعدها على ما قبلها، و(مَنْ) شرطية مبتدأ، (يؤمن) شرطها مجزوم بها وعلامة جزمه السكون والفاعل مستتر عائد إلى مَنْ، (بربه) متعلق

=

جزم، وجعل لا ناهية، ونحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[1]، ومثال ما إذا وقع فعلًا جامدًا نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[2]، ومثال المقرون بتنفيس نحو:

=

بـ(يؤمن) ، (فلا) الفاء جوابية جزائية، (لا) على قراءة غير العشرة ناهية جازمة، ومجزومها (يخف) وعلامة الجزم السكون، والفاعل مستتر عائد إلى مَنْ، والجملة في محل جزم جواب الشرط، واقترنت بالفاء؛ لأن الجواب إنشاء طلبي نهي، وهذا هو الشاهد، وعلى قراءة العشرة (لا) نافية، و(يخاف) مضارع مرفوع، والجملة في محل رفع خبر لمحذوف أي: فهو لا يخاف، والجملة من الفاء والمبتدأ المحذوف وخبره في محل جزم جواب الشرط، واقترن بالفاء على هذه القراءة لدخولها على جملة اسمية بتقدير مبتدأ، (بخسًا) مفعول يخف، أو يخاف على القراءتين أي: نقصًا في الجزاء، انظر أبا السعود (٩/ ٤٥) .

وخبر (مَنْ) الشرطية إما شرطها، أو جوابها، أو هما معًا بكل قيل، والثالث عندي هو الأرجح. والله أعلم.

(١) من الآية (٣١) من سورة آل عمران، (تحبون الله) جملة في محل نصب خبر (كنتم) الذي هو شرط إن، والمحبة ميل النفس إلى الشيء لكمال أدركته فيه بحيث يحملها على ما يقربها إليه، والعبد إذا علم أن الكمال الحقيقي ليس إلا لله عز وجل، وأن كل ما يراه كمالًا من نفسه، أو غيره فهو من الله وإلى الله وبالله لم يكن حبه إلا في الله ولله، وذلك مقتضى إرادة طاعته، والرغبة فيما يقربه إليه، فلذلك فسرت المحبة بإرادة الطاعة وجعلت مستلزمة لاتباع الرسول عليه الصلاة والسلام في عبادته، والحرص على مطاوعته، (فاتبعوني) : جملة إنشائية طلبية أمرية في محل جزم جواب الشرط إن، ومن ثم اقترنت بالفاء، وهذا هو الشاهد، والجملة من إن وشرطها وجزائها في محل نصب مفعول (قل) ، (يحببكم الله) يحبب مضارع مجزوم؛ لوقوعه في جواب الأمر، أو بشرط مقدر، أو بلام أمر مقدرة بكل قيل، والكاف مفعول والميم للجمع، ولفظ الجلالة فاعل أي: يرض عنكم. انظر «أبا السعود» (٢/ ٢٤) بتصرف.

(٢) من الآيتين (٣٩، ٤٠) من سورة الكهف، (ترن) ترى من ترن شرط إن مجزوم بها وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل مستتر أي: أنت، والخطاب من المؤمن للكافر صاحبي الجنتين،

=

﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾[1]، ومثال المقرون بقد نحو:

=

والنون للوقاية والكسرة دليل على ياء المتكلم المحذوفة، وفي هذه الكلمة ثلاث قراءات عشرية: الأولى: إثبات الياء وصلًا لقالون، وأبي عمرو وأبي جعفر، وهذا على الأصل، والثانية: إثباتها في الحالين لابن كثير، ويعقوب، والثالثة: وهي مفهومة بالضد حذفها وصلًا ووقفًا لباقي العشرة، والرؤية تحتمل أن تكون علمية، أو بصرية فعلى الأول ياء المتكلم أو الكسرة المجتزأة عنها مفعولها الأول، وأقل مفعولها الثاني، و(أنا) محتملة لأن تكون ضمير فصل لوقوعها بين معرفة ونكرة مقاربة لها، وهي اسم التفضيل، ويحتمل أن تكون توكيدًا لفظيًّا للضمير في ترن؛ لأن كل ضمير اتصل يجوز توكيده بضمير رفع منفصل، هذا على كونها علمية؛ فإن جعلت بصرية كان (أنا) توكيدًا للضمير لا غير، و(أقل) حالًا، ولا يجوز كون أنا فصلًا لأنه لا يقع إلا بين ما أصله المبتدأ والخبر، وقرئ شاذًّا (أقل) بالرفع وعليها فتكون أنا مبتدأ وأقل خبره، والجملة إما مفعول ثان لترن أو حال على كونها علمية، أو بصرية (منك) متعلق بأقل (مالًا) تمييز نسبة محول، (وولدًا) معطوف عليه، أي: نصرة عند من فسر نفرًا في الآية (٣٤) بالولد، (فعسى) الفاء جوابية جزائية، وعسى أخت كاد، (ربي) كلام إضافي اسمها، (أن يؤتين خيرًا) مصدر مؤول في موقع نصب خبر عسى، وفي (يؤتين) ثلاث قراءات عشرية: الأولى: إثبات الياء وصلًا لأبي جعفر ونافع وأبي عمرو البصري، والثانية: إثباتها وصلًا ووقفًا لابن كثير ويعقوب، والثالثة: حذفها في الحالين لباقي العشرة، انظر البدور الزاهرة (٢٣٥) ، (من جنتك) : كلام إضافي مجرور بمن والجار والمجرور متعلق باسم التفضيل (خيرًا)، والجملة من الفاء ومدخولها في محل جزم جواب إن، وقد اقترنت بالفاء لكون ما بعدها فعلًا جامدًا، ويمكن أن يلتمس سبب آخر هو أن الجواب إنشائي؛ لأنه ترج، والمعنى: إن ترن أفقر منك فأنا أتوقع من صنع الله سبحانه أن يقلب ما بي وما بك من الفقر والغنى فيرزقني لإيماني جنة خيرًا من جنتك ويسلبك لكفرك نعمته ويخرب جنتك، انظر أبا السعود (٥/ ٢٢٣) بتصرف.

(١) من الآية (٢٨) من سورة التوبة (عيلة) أي: فقرًا بسبب منعهم من الحج، وانقطاع ما كانوا يجلبونه إليكم من الأرفاد والمكاسب، وهو مفعول خفتم الذي هو شرط (وإن)، وقرئ شاذًّا: (عائلة) على أنها مصدر كالعافية، أو حالًا، ولأبي جعفر إخفاء نون (وإن) في خاء (خفتم) ، ولغيره الإظهار الحلقي، ﴿فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾ أي: من عطائه، أو من تفضله بوجه

=

﴿إن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾[1]، ومثال المقرون بنافٍ غير لا ولم نحو: (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه)[2]، ونحو:

=

آخر، وقد حقق الله وعده فأرسل الله تعالى السماء عليهم مدرارًا أغزر بها خيرهم وأكثر ميرهم وأسلم أهل تبالة وجرش فحملوا إلى مكة الطعام، وما يعاش به فكان ذلك أعود عليهم مما خافوا العيلة لفواته ثم فتح عليهم البلاد والغنائم، وتوجه إليهم الناس من أقطار الأرض. انظر (أبا السعود) . (٤/ ٥٧) بتصرف. والجملة من الفاء وما بعدها في محل جزم جواب (وإن) ، وقد اقترنت بالفاء وجوبًا لدخولها على حرف التنفيس (سوف)، وهذا هو الشاهد، والله أعلم.

(١) من الآية (٧٧) من سورة يوسف عليه السلام، (يسرق) شرط إن مجزوم بها وعلامة جزمه السكون والفاعل مستتر يعود إلى بنيامين، وأتوا بإن لعدم تحققهم لها بمجرد خروج السقاية من رحله، وأما قولهم لأبيهم: إن ابنك سرق، فبناء على الظاهر ومدعى القوم، وقوله (يسرق) حكاية حال ماضية، والمعنى: إن كان سرق فليس ببدع لسبق مثله من أخيه، فيكون جواب الشرط محذوفًا، والمذكور دليله، (فقد سرق أخ) في محل جزم جواب إن، وقد اقترن بالفاء لكون الجواب جملة فعلية مقرونة بقد، ويعنون بذلك يوسف عليه السلام، وما جرى له من جهة عمته، انظر تفصيل ذلك في أبي السعود (٤/ ٢٩٨) ، قال ابن الأنباري: وليس في هذه الأفعال كلها ما يوجب السرقة، ولكنها تشبه السرقة فعيروه بها عند الغضب، انظر الجمل على الجلالين (٢/ ٤٧٢) بتصرف. (له) متعلق بمحذوف نعت لـ(أخ) ، (من قبل) متعلق بسرق، وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظًا ونية معناه، وقد سقطت: (من قبل) من النسختين الأصلية و(أ)، والجملة من إن وشرطها وجوابها في محل نصب مفعول: (قالوا) .

(٢) من الآية (١١٥) من سورة آل عمران وتمامها: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ﴾، (تفعلوا) مضارع مجزوم باسم الشرط (ما) مِنْ (وما) وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة فاعل، وفيها قراءتان الأولى: للجمهور على الخطاب لأمة نبينا محمد ﷺ المشار إليها في قوله: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ﴾ والثانية بالياء: لحمزة والكسائي وحفص عن عاصم وخلف على الغيبة مناسبة لقوله: ﴿مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ إلى ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، (فلن) الفاء جوابية جزائية، ولن نافية ناصبة مستقبلة، (تكفروه) منصوب بها وواو الجماعة نائب فاعل بمثابة المفعول الأول والهاء مفعول ثان أي: فلن تحرموه بنقص ثوابه، وفيه تعريض بكفرانهم نعمته تعالى وأنه تعالى لا يفعل مثل

=

﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾[1]، وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله:

ومن لا يَزَلْ ينقادُ لِلغَيِّ والْهَوَى ... سَيُلْفَى على طولِ السلامةِ نَادمًا[2]

=

فعلهم، وجيء به على لفظ المبني للمجهول لتنزيهه عن إسناد الكفر إليه، وتعديته إلى مفعوليه لتضمينه معنى تحرموه، انظر الجمل على الجلالين (١/ ٣٠٦) بتصرف، وفيها قراءتان بالتاء والياء كما مر في (تفعلوا) . انظر البدور الزاهرة ص(٨٥) بتصرف، والجملة من الفاء وما بعدها في محل جزم جواب الشرط (ما) واقترن بالفاء وجوبًا؛ لأنه منفي بلن وهذا هو الشاهد، واسم الشرط في الآية مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لتفعلوا، (من خير) بيان (لما) متعلق بـ(تفعلوا) والله أعلم.

(١) من الآية (٧٢) من سورة يونس عليه السلام وتمامها: ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾. (فإن) الفاء لترتيب التولي على ما سبق فالمراد إما الاستمرار عليه، وإما إحداث التولي المخصوص، أي: إن أعرضتم عن نصيحتي وتذكيري إثر ما شاهدتم مني من مخايل صحة ما أقول ودلائلها التي من جملتها دعوتي إياكم جميعًا إلى تحقيق ما تريدون بي من السوء غير مبال بكم وإحجامكم عن الإجابة علمًا منكم بأني على الحق المبين مؤيد من عند الله العزيز (فما سألتكم) بمقابلة وعظي وتذكيري (من أجر) تؤدونه إلي حتى يؤدي ذلك إلى توليكم، والشاهد في الآية اقتران جواب الشرط (إن) : (فما سألتكم) بالفاء؛ وذلك لكونه منفيًّا بما، ولورش نقل حركة أجر إلى نون (من) ، وما ذكره الشارح عن مواضع اقتران الجواب بالفاء وأمثلته منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة (٢/ ١١٨؛ ١٢٠).

(٢) البيت من الطويل لم يعرف قائله، انظر الضرائر للألوسي (٦٤)، والعيني على الخزانة (٤/ ٧٣٣) ، وشرح التصريح (٢/ ٢٥٠) ، والأشموني (٤/ ٢١) ، وعبادة على الشذور (٢/ ١٢٠)، ومعجم الشواهد (٣٣٣) . (يزل) : مضارع زال الناقصة شرط (مَنْ) مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، ولا نافية غير عاملة، واسم يزل مستتر عائد إلى (مَنْ)، وخبرها جملة (ينقاد) ، (للغي) وهو: الضلال متعلق بـ(ينقاد)، و(الهوى) معطوف على (للغي) ويروى (والصبا) ، (سيلفى) مضارع مبني للمجهول مرفوع ونائب الفاعل مستتر تقديره: هو، وهو مفعول يلفى الأول، ومفعولها الثاني (نادمًا) ، (على طول السلامة) : متعلق بيُلْفَى أي: سيوجد نادمًا، وإن طالت سلامته، والجملة في محل جزم جواب الشرط (مَنْ) بإسقاط الفاء، وهذا هو الشاهد، وهو ضرورة، وفيه رد على المبرد الذي منع حذفها.

(أو) يكون (جملة اسمية فيقترن) وجوبًا (بها) أي: بالفاء، (أو بإذا الفجائية) مثال الأول (نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾) [1]، (و) مثال الثاني نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [2]، وإنما قامت مقام الفاء؛ لأنه لا يبتدأ بها، وتدل على التعقيب مثلها، وقد يحذفان للضرورة كقوله:

مـن يفعـلِ الحَـسَناتِ اللهُ يَـشْكُرُها والـشرُّ بالـشرِّ عنـد اللهِ مـِثْلَانِ [3]

---

(١) من الآية (١٧) من سورة الأنعام وأولها: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ (يمسسك) شرط (وإن) مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، والكاف مفعوله، والفاعل مستتر عائد إلى الله عز وجل، (بخير) متعلق بـ(يمسسك) أي: من صحة ونعمة ونحو ذلك، (فهو على كل شيء قدير) جملة في محل جزم جواب الشرط وقد اقترن بالفاء وجوبًا؛ لأنه جملة اسمية وهذا هو الشاهد، وما قيل من أن الجواب محذوف والمذكور توكيد له يأباه وجود الفاء، انظر أبا السعود (٣/ ١١٧) بتصرف، والجملة الشرطية معطوفة على الجملة الشرطية الابتدائية في الآية السابقة.

(٢) من الآية (٣٦) من سورة الروم وأولها: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا﴾، (سيئة) أي: شدة، فاعل (تصب) مؤخر وهو شرط، (وإن) وضمير الغائبين (هم) مفعوله المقدم، (بما) متعلق بـ(تصبهم) ، و(ما) موصولة بمعنى الذي، (قدمت أيديهم) أي: بشؤم معاصيهم، صلة (ما) والعائد محذوف أي: قدمته، (إذا) فجائية خلف عن الفاء واقعة في جواب الشرط؛ لأنه جملة اسمية، وهذا هو الشاهد، (هم) مبتدأ، خبره (يقنطون) ، والرابط واو الجماعة أي: ييأسون وفيها قراءتان عشريتان: كسر النون لأبي عمرو، ويعقوب، والكسائي، وخلف عن نفسه، وفتح النون الباقون، انظر البدور الزاهرة (ص ٣٠٣) بتصرف، وهي مضارع قنط أي: انقطع أمله في الخير، أو يئس منه فهو قانط، وهي قانطة وهم قانطون، ومضارعه مثلث العين، ولم ترد يقنطون في القرآن إلا في هذه الآية انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم (٢/ ٢٤٠) بتصرف.
والجملة من إذا وما بعدها في محل جزم جواب (وإن) ، وجملة (وإن) معطوفة على الجملة الشرطية قبلها.

(٣) البيت من البسيط اختلف في نسبته فقيل: هو لعبدالرحمن بن حسان، وقيل: لحسان بن ثابت، وقيل لكعب بن مالك، وفي الخزانة: قال الأصمعي عن يونس «نحن عملنا هذا البيت» وكذلك نقله الكرماني في الموشح، واستشهد به ابن مالك في شواهد التوضيح (١٣٥) ، وانظر سر =

ويعتبر في الجملة المقترنة بإذا- كما أشار إليه بالمثال- أن لا تكون إنشائية نحو: إن عصى زيد فويل له، وأن لا يدخل عليها أداة نفي نحو[1]: إن قام زيد فما عمرو قائم، وأن لا يدخل عليها إن نحو: إن قام زيد فإن عمرًا قائم، فهذه المواضع تتعين فيها الفاء، ولا يجوز فيها إذا، (ويجوز حذف ما علم من شرط) وقع (بعد وإلا نحو: افعل كذا وإلا عاقبتك) أي: وإن لا تفعل عاقبتك، ونحو قوله:

فَطَلِّقْهـا فَلَسْتَ لها بِكُفءٍ ... وإلا يعلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ[2]

=

الصناعة (١/ ٢٦٦)، والدرر (٢/ ٦٢) وفيها زعم الأصمعي أن النحويين غيروه، وأن الرواية (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) وانظر أيضًا الكتاب (١/ ٤٣٥، ٤٥٨)، والضرائر للألوسي (٦٤)، والروض الأنف (٣/ ٦٦٤، ٦٦٥، ٤/ ٤٥٧)، والعيني على الخزانة (٤/ ٤٣٣)، وجمل الزجاجي (٤٣٢)، وشرح التصريح (٢/ ٢٥٠)، والهمع (٢/ ٦٠)، والأشموني (٤/ ٢٠)، وانظر شرح الكافية الشافية ت. د/ الرصد (٢/ ٦٤٧)، (الحسنات): مفعول يفعل الذي هو شرط (من) والفاعل مستتر عائد إليها، (الله) لفظ الجلالة مبتدأ خبره يشكرها، والضمير عائد إلى الحسنات، والجملة بتقدير الفاء التي حذفت للضرورة، وهذا هو الشاهد في محل جزم جواب من، وفي هذا رد على المبرد الذي أنكر سقوط الفاء مطلقًا. وقال: إن الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره، (والشر) مبتدأ، (بالشر) متعلق بمحذوف خبر، (عند الله) كلام إضافي مفعول فيه، (مثلان) خبر ثان، والجملة من المبتدأ وخبره إما معطوفة على ما قبلها، أو في محل نصب حال، ويروى (سيان) بدل مثلان، وهما بمعنى والسِيّ هو المثل، والله أعلم.

(١) قوله: (نحو) ساقط من الأصل و(أ).

(٢) البيت من الوافر للأحوص، انظر الكتاب (١/ ١٩٥)؛ والإنصاف (٧٢)، وشرح الشذور (١٧٣)، والعيني على الخزانة (٤/ ٤٣٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٥٢)، والأشموني (٤/ ٢٥)، ومعجم الشواهد (٣٥٠)، (فطلقها) الفاء للعطف على ما قبله، و(طلق) أمر وفاعله، مخاطب به: مطر، في البيت السابق له، وها مفعوله عائد إلى امرأة مطر، وكان دميمًا وهي جميلة، (فلست) الفاء للتعليل والعطف، وليس واسمها، (لها) متعلق بـ(كفء)، (بكفء) خبر ليس، =

وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية كما ذكر، وشذ عدم اقترانها بها إلا في نحو: إن خير[1] فخير كما مر[2]، على أن ذلك لم تحذف فيه جملة الشرط بل بعضها (أو) من (جواب شرطه ماض نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾) ﴿أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾[3] أي: فافعل، ونحو: أنت

=

والباء زائدة للتوكيد كما يزعمون، والكفء: النظير، (وإلا) أصله: وإن لا، الواو للعطف، وإن شرطية ولا نافية دلت على شرط محذوف أي: وإن لم تطلقها، وهذا هو الشاهد، يعل: جواب إن مجزوم بها وعلامة جزمه حذف حرف العلة فاعله (الحسام) أي: السيف، ومفعوله الكلام الإضافي (مفرقك) وهو بفتح الميم والراء أو كسرها: وسط الرأس.

(١) في (ب): خيرًا.

(٢) مر الكلام على هذا الحديث في (الخامس من المرفوعات: اسم كان وأخواتها) ، وبينا ثم الأوجه الجائزة في خير، وهي أربعة: رفعهما، ونصبهما، ورفع الأول، ونصب الثاني، والعكس، والشاهد في الحديث هنا حذف فعل الشرط على رواية رفع خير الأولى، وأن هذا ليس شاذًّا؛ لأن فيه حذف كان مع خبرها، وذلك لطول الكلام..

(٣) من الآية (٣٥) من سورة الأنعام، (استطعت) شرط (فإن) ، والخطاب للنبي ﷺ، (أن تبتغي نفقًا) مصدر مؤول مفعول (استطعت) أي ابتغاء نفق، والنفق السرب النافذ في الأرض، وأصله جحر اليربوع، ومنه: النافقاء والقاصعاء، (في الأرض) متعلق بـ(أن تبتغي) وهو الظاهر، أو بمحذوف نعت لنفقًا على أن يكون مؤكدًا؛ لأن النفق لا يكون إلا في الأرض، وجوز أبو البقاء أن يكون متعلقًا بمحذوف حال من فاعل تبتغي، وهو أضعف الأوجه لعدم الفائدة منه (أو سلمًا) معطوف على نفقًا، والسلم قيل: المعبر، وقيل: الدَرَج، وقيل: السبب، وتقول العرب: اتخذني سلمًا لحاجتك أي: سببًا، وهو مشتق من السلامة قالوا: لأنه يسلم به إلى المصعد، وهو مذكر وحكى الفراء تأنيثه، (في السماء) فيه الأوجه المذكورة في (في الأرض) ، (فتأتيهم) معطوف على تبتغي (بآية) متعلق بتأتيهم، وجواب (فإن) محذوف للعلم به؛ ولأن الشرط ماض أي: فافعل، وهذا هو الشاهد، والجملة من فإن وما بعدها في محل جزم جواب (وإن كان كبر عليك إعراضهم) والمعنى: إن شق عليك إعراضهم عن الإيمان بما جئت به من البينات، وعدم عدهم لها من الآيات، وأحببت أن تجيبهم إلى ما سألوه اقتراحًا، فإن استطعت... إلخ، انظر الجمل على الجلالين (٢/ ٢٤، ٢٥) بتصرف، والله أعلم.

ظالم إن فعلت، أي: فأنت ظالم، خلافًا للكوفيين في أن المذكور هو الجواب، أما ما لم يعلم من شرط أو جواب، أو علم الجواب ولم يكن الشرط ماضيًا فلا يجوز حذفه نحو: إن قمت وإن[1] تقم؛ حيث لا دليل، ونحو: أنت ظالم إن تفعل، (أو) من (جملة شرط وأداته) مع جزم جوابه (إن تقدمها طلب) بلفظ الشرط، ومعناه، أو بمعناه فقط نحو: زرني أزرك، أي: زرني فإن تزرني أزرك، ونحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾[2] أي: تعالوا فإن تأتوا أتل، ولا يقدر فإن تتعالوا؛ لأن تعال: فعل جامد لا مضارع له، ولا ماضي، ولا فرق في الطلب بين الأمر[3]، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض نحو: زرني أزرك، ولا تدنُ من الأسد تسلم، ورب اغفر لي أدخل الجنة، وهل تكرمني أكرمك، وليت لي مالًا أنفقه، وألا تنزل عندنا تصب خيرًا، ولولا تأتينا تحدثنا، والتقدير: إن تزرني أزرك، وإلا تدن من الأسد تسلم، وإن تغفر لي أدخل الجنة، وإن تكرمني أكرمك، وهكذا، فالمذكور منها بعد الطلب مجزوم في جواب شرط

---

(١) في (ب): (و إن) بدل: وإن.

(٢) من الآية (١٥١) من سورة الأنعام، (قل) أمر وفاعله، والخطاب للنبي ﷺ، (تعالوا) أمر وفاعله، والخطاب للكفار، وقد مر في مبحث فعل الأمر أن تعال بفتح اللام من الخاص الذي أريد به عام، (أتل) مضارع مجزوم بأداة شرط مقدرة مع فعل الشرط أي: فإن تأتوا أتل، وهو مقدر من معنى: تعالوا؛ لأنه فعل جامد، وهذا هو الشاهد، وعلامة الجزم حذف حرف العلة والفاعل مستتر أي: أنا، ومعنى (أتل) أقرأ، وفي جزمه آراء أخر الذي يهمنا منها ما ذكرناه آنفًا وهو الأرجح، وجملة: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ في محل نصب مقول القول، وصلة هذه الآية بما قبلها أنه تعالى لما بين فساد مقالة الكفار فيما زعموا أن الله أمرهم بتحريم ما حرموه على أنفسهم فكأنهم سألوه، وقالوا أي شيء حرم فأمر الله نبيه ﷺ أن يقول لهم: تعالوا.. ...، انظر الجمل على الجلالين (١٠٦/٢) بتصرف.

(٣) من قوله (لا مضارع له) حتى هنا، ساقط من (أ).

محذوف دل عليه الطلب[١]، ويشترط مع تقدم الطلب: إسقاط الفاء، (ولو كان الطلب باسمية أو باسم فعل، أو بما لفظه الخبر) كما يكون بالفعلية مثاله بالفعلية نحو: (﴿تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾) [٢]، ولا تقدم بيانه مع زيادة أمثلة، (و) مثاله بالجملة الإسمية (نحو: أين بيتك أزرك، و)، مثاله بما لفظه (الخبر نحو: حسبك الحديث[٣] ينم الناس، و)، مثاله باسم الفعل نحو (قوله)[٤]:

وقولي كلما جَشَأَتْ وجَاشَتْ (مكانَكِ) أي: اثْبُتِي (تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحي)[٥]

(وشرط ذلك) أي: حذف جملة الشرط، وأداته (بعد النهي) كون الجواب محبوبًا نحو: (لا تكفر تدخل الجنة)، فدخولها محبوب، ونحو: لا تدن من الأسد تسلم، فالسلامة منه أمر محبوب، فلا يصح أن يقال: لا تكفر تدخل النار، ولا

---

(١) كون المضارع المجزوم في جواب الطلب عامله شرط مقدر هو الصحيح، وهو مذهب الجمهور، والمسألة خلافية، فانظرها، في عبادة على الشذور (٢/ ١٢٣) نقلًا عن التصريح.

(٢) من الآية (١٥١) من سورة الأنعام، وقد تقدم الكلام عليها قريبًا.

(٣) في نسخ المخطوطة الثلاث: (حديث) بالتنكير.

(٤) في بعض نسخ المتن: (وقال) بدل: قوله.

(٥) البيت من الوافر من مجموعة أبيات أربع ذكرها المصنف في شرح الشذور فانظره (١٧٤)، وهي من كلام عمرو بن الإطنابة، وهي أمه، وأبوه: زيد بن مناة لا قطري كما زعم أبو عبيدة، وقد استشهد به المصنف في أوضحه (٥٠٤)، وقطره (١١٧) وانظر العقد الفريد (١/ ١٣٢)، والخصائص (٣/ ٣٥)، وشرح المفصل (٤/ ٧٤)، والعيني على الخزانة (٤/ ٤١٥)، والتصريح (٢/ ٣٤٣)، والأشموني (٣/ ٣١٢)، وعبادة على الشذور (٢/ ١٢٣، ١٢٤)، ومعجم الشواهد (٨٩)، (وقولي) كلام إضافي معطوف على (وأخذي) في بيت سبق، (جشأت) أي: ارتفعت، والجملة من (ما) المصدرية ومدخولها في موقع جر بإضافة كل إليها، والعامل في (كل) المصدر (قولي)، (وجاشت) معطوف على جملة جشأت، (مكانك) اسم فعل أمر بمعنى اثبتي، جزم في جوابه (تحمدي) وعلامة الجزم حذف النون، وياء المخاطبة نائب فاعل، والمضارع مجزوم بشرط مقدر أي: إن تثبتي تحمدي، وهذا هو الشاهد، وجملة (مكانك تحمدي) في محل نصب مقول القول، (أو تستريحي) معطوف على تحمدي.

تدن من الأسد يأكلك، ويعبر عن هذا أيضًا بأن شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه، وخالف الكسائي[(١)] في ذلك، فجوز الجزم في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك، بتقدير: إن تدن، بغير نفي، واحتج بقوله ﷺ: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كفارًا يَضربُ بعضُكم رِقَابَ بعض»[(٢)]، فإنه لا يصح تقدير «لا» فيه[(٣)] مع وروده مجزومًا، وبقول أبي طلحة[(٤)] له ﷺ: لا تشرف يصبك

(١) سبق التعريف به.

(٢) الحديث مروي عن جماعة من الصحابة ﷺ منهم ابن عباس وابن عمر، وأبو بكرة بألفاظ مختلفة، انظر «صحيح مسلم» الحديث (١١٨، ١٢٠) من كتاب «الإيمان»، وابن حنبل (١/ ٢٣٠، ٤٠٢، ٢/ ٨٥، ٤/ ٧٦، ٣٥١، ٥/ ٣٩، ٤٤) ، انظر تحقيق شرح الكافية الشافية للدكتور الرصد (١/ ١٠٣) ، والشاهد في الحديث جزم (يضرب) في جواب النهي؛ فحمله الكسائي على أنه مجزوم بأداة شرط حذفت مع فعل الشرط من غير تقدير (لا) أي: إن ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض؛ وذلك لفساد تقدير (إلا) التي يتمسك بها الجمهور في جزم المضارع في جواب النهي، ولكون ما بعدها أمرًا غير محبوب، والجمهور يشترطون كونه محبوبًا حتى يجزم في جواب النهي، وحمل الجمهور جزم يضرب في الحديث على أنه بدل فعل من فعل والله أعلم.

(٣) في (ب) سقوط: (فيه) .

(٤) هو زيد بن سهل بن الأسود بن عمرو بن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار أبو طلحة الأنصاري الخزرجي النجاري، عقبي، بدري، نقيب، وأمه عبادة بنت مالك بن عدي بن زيد مناة بن عدي، يجتمعان في زيد مناة، وهو مشهور بكنيته، وهو زوج أم سليم بنت ملحان أم أنس بن مالك، وقد كان إسلامه صداقها، ومن ثم قال بعضهم: ما سمعت بامرأة كانت أكرم مهرًا من أم سليم، وهو الذي حفر قبر رسول الله ﷺ ولحده، وكان يسرد الصوم بعد رسول الله ﷺ، وآخى الرسول بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح، قال النبي ﷺ : «صوت أبي طلحة في الجيش خير من فئة»، وكان يرمي بين يدي رسول الله (ص) يوم أحد، ورسول الله خلفه فكان إذا رمى رفع رسول الله ﷺ شخصه لينظر أين يقع السهم فكان أبو طلحة يرفع صدره ويقول: هكذا يا رسول الله لا يصبك سهم، نحري دون نحرك، وقال له الرسول ﷺ في مرضه الذي توفي فيه: «أقرئ قومك السلام فإنهم أعفةٌ صبرٌ»، قيل توفي سنة (٣٤) ، وقيل (٣٣) وقيل (٣٢) ، وقال المداني مات سنة (٥١هـ) وقيل: إنه كان لا يكاد يصوم في عهد النبي ﷺ من أجل الغزو فلما توفي رسول الله ﷺ صام أربعين سنة لم يفطر إلا أيام العيد، رواه ثابت عن أنس بن مالك، وهذا =

سهم[1] أي: إن تشرف، وحمل الجمهور ذلك ونحوه على إبدال الفعل من الفعل، ولا دليل له في قراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾[2]؛ لجواز كونه وصل بنية

=

يؤيد قول من قال: إنه توفي سنة (٥١هـ) . انظر أسد الغابة في معرفة الصحابة (٣/ ٢٣٢، ٢٣٣) بتصرف.

(١) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري بسنده عن أنس بن مالك في باب مناقب أبي طلحة من باب مناقب الأنصار، فانظره (٥/ ٤٦) ط محمد علي صبيح، وقد استشهد بهذا الحديث الكسائي على أن المضارع يجزم في جواب النهي بتقدير إن فقط أي: إن تشرف يصبك سهم، وأوله الجمهور على إبدال الفعل من الفعل كما في الحديث السابق، ومعنى تشرف: تكن في مكان عال، وقد حدثت هذه الواقعة في غزوة أحد.

(٢) الآية (٦) من سورة المدثر ﷺ، ﴿وَلا تَمْنُن﴾ جازم ومجزوم، والفاعل مستتر مخاطب به النبي ﷺ، أو كل من يتأتى منه التكليف، والجملة معطوفة على الإنشاءات الطلبية السابقة التي أولها (قم) ، (تستكثر) قرأها العشرة بالرفع، فتكون مع فاعلها في محل نصب حال من فاعل تمنن أي: ولا تعط مستكثرًا أي: رائيًا لما تعطيه كثيرًا، أو طالبًا للكثير على أنه نهي عن الاستغزار، وهو أن يهب شيئًا وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر مما أعطاه، وهو جائز، ومنه الحديث: (المستغزر يثاب من هبته) فالنهي إما للتحريم، وهو خاص برسول الله ﷺ؛ لأن الله تعالى اختار له أشرف الأخلاق، وأحسن الآداب، أو للتنزيه للكل، ويجوز أن يكون (تستكثر) على قراءة الجمهور على إضمار أن مع عدم عملها بعد الحذف كما في المثل: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) ، وقرئ شاذًا (تستكثر) بالنصب بإضمار أن مع إبقاء عملها كقول الشاعر: (ألا أيهذا الزاجري أحْضُر الوغى)، وقرئ شاذًا بإثباتها، وعلى التخريجات الثلاثة يكون المصدر المؤول من أن المضمرة أو المذكورة في موقع نصب مفعول (تمنن) أي: الاستكثار، وقرئ شاذًا كذلك (تستكثر) بالجزم، وهذه هي التي استشهد بها الكسائي على أن المضارع إذا انجزم في جواب النهي قُدر (إن) دون (إلا) كما أوجبه الجمهور لكن الجمهور حملوا الجزم في الآية على أحد وجهين أقواهما: أنه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل يناسب الأفعال المذكورة، كذا ذكر شارحنا تبعًا للمصنف، ويعنيان بذلك رعاية الفواصل، وثانيهما وقد ضعفه الشارح تبعًا للمصنف: أن يكون من قبيل إبدال الفعل المجزوم من مثله، ووجه الضعف اختلاف معنيي البدل والمبدل منه، وعدم دلالة المبدل منه على البدل، هذا ما ذكره شارحنا تبعًا للمصنف أيضًا، لكن أبا السعود في تفسيره (٩/ ٥٥) قد قوى البدل بأن يكون على تقدير: (ولا تستكثر) على أن يكون هنا نظير قوله تعالى في سورة البقرة: (منًا ولا أذى) ؛ لأن مَنْ يَمنُّ بما يعطي يستكثره ويَعْتَدُّ به. والله أعلم.

الوقف مع ما فيه من تحصيل يناسب الأفعال المذكورة، ولا يحسن أن يقدر بدلًا مما قبله كما زعم بعضهم؛ لاختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأول على الثاني[1] (ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدمًا) على الشرط (لفظًا نحو: هو ظالم إن فعل) كذا[2]، (أو نيةً نحو: إن قمت أقوم)، فالجواب فيهما محذوف وجوبًا، وتقديره في الأول: فهو ظالم، ودليله متقدم لفظًا، وفي الثاني متقدم فيه؛ لأن تقديره: أقوم إن قمت؛ لكونه مضارعًا مرفوعًا مؤخرًا عن الشرط، (ومن ثمَّ) أي: ومن هنا، وهو أنه يشترط في حذف الجواب مُضي الشرط أي: من أجل ذلك (امتنع في النثر: إن تقم أقوم)[3] دون الشعر كقوله:

---

(١) ما ذكره الشارح عن مسائل حذف جواب الشرط، وفعل الشرط والأداة وفعل الشرط، وشرط جزم المضارع في جواب النهي منقول بتصرف لا يكاد يذكر من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة (٢/ ١٢١، ١٢٤).

(٢) اختلف النحويون في الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله: أهي نفس الجواب؟ أم هي دليل الجواب وليست الجواب نفسه؟ فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن الجملة المتقدمة ليست بالجواب، ولكنها دليل عليه، وهذا هو ما ارتضاه الشارح تبعًا للمصنف، وذهب المبرد وأبو زيد وجمهور الكوفيين إلى أن هذه الجملة هي جواب الشرط، والأول هو الأرجح لوجوه: الأول: أن الجملة المتقدمة قد تكون جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية، أو جملة فعلية فعلها جامد، ولو كان المتقدم جوابًا؛ لاقترن حتمًا بالفاء، الثاني أن الجوازم من العوامل الضعيفة، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو متأخر عن معموله، والثالث: أنه لو كان المتقدم هو الجواب لوجب لو كان مضارعًا أن يكون مجزومًا لكن العرب رفعت المضارع المتقدم، والرابع: أن العرب لا تصنع ذلك إلا إذا كان الشرط ماضيًا لفظًا ومعنًى، أو معنى فقط، فلما التزموا ذلك عُلم أنهم يرون الجواب محذوفًا؛ لأن الجواب لا يشترط فيه ذلك، وهنا يعِنُّ سؤال مترتبٌ على مذهب سيبويه هو: هل هناك فرق معنوي بين أن يقال: هو ظالم إن فعل، وإن فعل فهو ظالم؟ فالجواب بالإيجاب فالجملة الأولى مبنية على القطع بظلمه، ثم بدا له بعد ذلك التعليق، وأما الثانية فهي مبنية على التعليق من بداية الأمر سواء كان المترجح إثباته، أو نفيه، انظر تعليق الشيخ محيي الدين على الشذور (٤١٩، ٤٢٠) نقلًا عن الكامل للمبرد (١/ ٧٨).

(٣) في النسختين الأصلية و(ب) أقم، وهذا خطأ؛ لأنه لو كان كذلك لكان هو الجواب، وكلامه في حذفه لدليل متقدم لفظًا أو نية.

يـــا أقـــرَعُ بـــنَ حـــابسٍ يـــا أقـــرَعُ   إنـــكَ إن يُـــصرَعْ أَخـــوك تُـــصرَعُ(١)

(و) يجب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط وقسم في كلام اجتمعا فيه (بجواب ما تقدم من شرط) على قسم (مطلقًا) عن التقييد بما يأتي في عكسه

---

(١) البيت من الرجز قاله جرير بن عبدالله البجلي، وقال الصاغاني: قاله عمرو بن حشارم البجلي، انظر العيني على الأشموني (٤/ ١٨) ، والكتاب (١/ ٤٣٦) ، وسيرة ابن هشام (٣/ ٥)، والمقتضب (٢/ ٧٢)، والأمالي الشجرية (١/ ٨٤) ، و«الخزانة» (٣/ ٣٩٦، ٦٤٣، ٤/ ٤٥١) ، وشرح التسهيل ت د/ عبدالرحمن السيد (١/ ١٩٦) ، (أقرع) : يجوز فيه الضم والفتح؛ لأنه منادى علم وصف بابن المضاف إلى علم وليس بينهما فاصل، فالضم على الأصل؛ لأنه مفرد علم في محل نصب والفتح للإتباع، أو لتركبه مع ابن، (ابن حابس) كلام إضافي نعت لأقرع منصوب لأن محل المنادى النصب، (يا أقرع) جملة ندائية مؤكدة للجملة السابقة، وأقرع هنا واجب الضم، والأقرع بن حابس هو: الأقرع بن حابس بن عقال المجاشعي الدارمي التميمي: صحابي من سادات العرب في الجاهلية، قدم على رسول الله ﷺ في وفد من بني دارم (من تميم) فأسلموا، وشهد حُنينًا وفتح مكة والطائف وسكن المدينة، وكان من المؤلفة قلوبهم ورحل إلى دومة الجندل في خلافه أبي بكر، وكان مع خالد بن الوليد في أكثر وقائعه حتى اليمامة واستشهد بالجوزجان سنة ٣١هـ ومن المؤرخين من يرى أن اسمه فراس، وأن الأقرع لقب له لقرع كان برأسه، وكان حكمًا في الجاهلية، انظر الأعلام (١/ ١٢٣) .

(إنك) إن واسمها، (إن يصرع) إن وشرطها، ونائب الفاعل الكلام الإضافي (أخوك) ، (تصرع) مضارع مبني للمجهول مرفوع ونائب الفاعل مستتر تقديره: أنت، والخطاب لرجل من اليمن، والجملة خبر إن وجواب الشرط محذوف، أي: تصرع، والذي جوز حذفه تقدم ما يدل عليه تقديرًا، وهذا هو الشاهد، وهذا أحد تأويلي سيبويه، وهناك تأويل ثان يرى أن ثم فاء محذوفة، أي فأنت تصرع، وعليه فالجملة خبر لمحذوف، والجملة الإسمية جواب إن، وجزم المبرد بالثاني، وكلا التقديرين لا يخلو من نظر لأن التقديم والتأخير يُحوج إلى جواب، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل، وإضمار الفاء مع غير القول مُختص بالضرورة، انظر شرح التصريح ٢/ ٢٤٩. بتصرف، وعلى كون تصرع بتقدير الفاء تكون الجملة الشرطية هي خبر إنك، هذا ورفع المضارع بعد الشرط الماضي حسن في حين أن رفعه بعد المضارع ضعيف قال ابن مالك:

وبعـــد مـــاضٍ رفعـــك الجـــزا حـــسن   ورفعـــه بعـــد مـــضارع وهـــن

نحو: إن تقم والله أقم، فيجعل الجواب للشرط؛ لتقدمه، ويستغنى به[1] عن جواب القسم المحذوف وجوبًا، (و) من (قسم) نحو: والله إن تقم لأقومن، فيجعل الجواب للقسم، ويستغنى به عن جواب الشرط المحذوف وجوبًا، (إلا إن سبقه ذو خبرٍ): من مبتدأ، أو اسم كان، أو نحوه، (فيجوز) اعتبار المقدم والمؤخر لكن الأولى (ترجيح الشرط المؤخر) بجعل الجواب له نحو: زيد والله إن تقم يقم، ولا يتعين أن يقال: ليقومن جوابًا للقسم، وإنما جعل الجواب للشرط حينئذ مع تقدم القسم؛ لأن الحذف يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق[2] لمجرد التأكيد[3]، (وجزم ما بعد فاء، أو واو من فعل تالٍ للشرط، أو للجواب) عطفًا على الشرط في الأول، وعلى الجواب في

---

(١) في (أ) سقوط: (به).

(٢) في (أ) : (مسبوق)، والصواب ما أثبته.

(٣) خلاصة هذه المسألة: أنه إذا اجتمع شرط وقسم كان الجواب للمتقدم منهما بشرطين أحدهما: أن لا يكون الشرط امتناعيًّا، فلو كان كذلك كان الجواب للشرط تقدم أو تأخر، والثاني: أن لا يتقدم ذو خبر أي: مبتدأ، أو اسم ناسخ، فإن تقدم فالجواب للشرط مطلقًا، والنحويون في هذا مختلفون، فمن قائل إنه متحتم، وهذا ما ذكره المصنف في شرحه، ومن قائل إنه غير متحتم كصنيع شارحنا تبعًا لجماعة من النحويين، وكلام سيبويه لا يشعر بالتحتم؛ فإن انتفى الأمران السابقان كان الجواب للمتقدم قسمًا، أو شرطًا، وحذف جواب المتأخر استغناء بالمذكور لطول الكلام، هذا هو مذهب الجمهور، وجوز الفراء كون الجواب للشرط مع تقدم القسم، قال ابن مالك عن هذه المسألة:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ... جـواب مـا أخـرت فهـو ملتـزم

وإن تواليـا وقبـل ذو خـبر ... فالـشرطَ رجـح مطلقًـا بـلا حـذر

وربـما رجـح بعـد قـسم ... شرط بـلا ذي خـبر مقـدم

انظر الأشموني (٤/ ٣٧) وما بعدها، والله أعلم.

الثاني (قوي)، وألحق الكوفيون بالفاء والواو ثم، (ونصبه) بإضمار أن (ضعيف)؛ لأنه في مثل ذلك لم يعهد[1] نحو قوله:

ومـن يقـتـرِبْ منّـا ويَخـضعَ نُـؤْوِهِ ولا يَخْشَ ظُلْـمًا مـا أقـام ولا هَـضْمَا[2]

وإنما أضمرت أن في ذلك؛ لأن مضمون الجزاء والشرط لم يتحقق، فأشبه الاستفهام، وهذا الإضمار واجب، (ورفع تالي الجواب) على الاستئناف (جائز) بخلاف تالي الشرط؛ لامتناع الاستئناف قبل مجيء الجواب[3]،

---

(١) قوله: (لأنه في مثل ذلك لم يعهد) ساقط من الأصل و(أ).

(٢) البيت من الطويل، لم يعرف قائله، انظر شرح التصريح (٢/ ٢٥١)، وهو من شواهد المصنف في أوضحه (٥١٤)، وشذوره (١٧٦) وابن عقيل (٣٤٤)، (يقترب): شرط (ومَن)، والفاعل مستتر عائدٌ إليها أي: يدن، (منا) متعلق بيقترب، (ويخضع) أي: ويستكين منصوب على هذه الرواية بإضمار (أن) والواو عاطفة المصدر المؤول على المصدر المتصيد من الكلام السابق، أي: ومن يفعل الاقتراب والخضوع، والنصب هنا متعين لضرورة الشعر، والأولى منه الجزم عطفًا على الشرط، (نؤوه) جواب (مَنْ) والهاء مفعول أي: نسكنه معنا، من الإيواء، والهاء عائدة إلى (مَنْ) (ولا يخش) معطوف على جواب الشرط مجزوم مثله، وعلامة الجزم حذف حرف العلة، ولا نافية، والفاعل مستتر عائد إلى مَنْ، (ظلمًا) مفعول (يخش)، (ما أقام) أي: مدة إقامته، فما مصدرية ظرفية، (ولا هضمًا) : معطوف على (ظلمًا)، ولا زائدة لتأكيد النفي، والهضم الظلم من قولهم: رجل هضم، ومهتضم، ويروى (ولا ضيمًا) وهو بمعناه، انظر العيني على الأشموني (٤/ ٢٥).

(٣) خلاصة مسألة المضارع التالي للفاء والواو بعد كل من الشرط والجزاء أنه بعد الأول يجوز في المعطوف الجزم على اللفظ والنصب بإضمار أن، ويكون أيضًا من قبيل عطف مصدر مؤول على متصيد من الكلام السابق، ولا يجوز الرفع؛ لأنه لا يستأنف قبل تمام الكلام، وأما بعد الجواب فيجوز فيه تثليث الفعل: الجزم عطفًا على لفظ الجواب، أو محله، والرفع على الاستئناف، والنصب على إضمار (أن) إلحاقًا للشرط بالاستفهام؛ وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو في الموضعين، وألحق بعضهم بذلك (أو)، والأول أحسن، قال ابن مالك عن هذه المسألة:

وللفعـل مـن بعـد الجـزا إن يقـترن بالفـا أو الـواو بتثليـث قمـن

وجـزمٌ أو نـصبٌ لفعـل إثـر مـا أو واوٍ ان بـالجملتين اكتنفـا

=

وقد[1] قرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ بعد قوله: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2].

=

انظر الأشموني (٤/ ٢٤، ٢٥) بتصرف.

(١) في (أ) سقوط: (وقد).

(٢) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة وأولها: (إن تبدوا الصدقات فنعما هي)، وتمامها: ﴿عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، (تخفوها): شرط (وإن) مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعل، وها مفعول و(هي) عائدة إلى (الصدقات) أي: تعطوها خفية، (وتؤتوها): معطوف على الشرط وفيه ما فيه، (الفقراء): مفعول ثان لـ(وتؤتوها)، ولورش قلب همزة (وتؤتوها) واوًا لسكونها بعد ضمة، ولعل التصريح بإيتائها الفقراء مع أنه واجب في الإبداء أيضًا لما أن الإخفاء مظنة الالتباس والاشتباه؛ فإن الغني ربما يدعي الفقر، ويقدم على قبول الصدقة سرًا، ولا يفعل ذلك عند الناس، (فهو خير لكم) الجملة من الفاء وما بعدها في محل جزم جواب الشرط (وإن)، والضمير عائد إلى إخفاء الصدقة المستفاد من قوله: (تخفوها) وهو مفضل، والمفضل عليه محذوف أي: من إبدائها، وهذا إنما يكون في التطوع ومن لم يعرف بالمال، وأما في الواجب فالأمر بالعكس لدفع التهمة، فعن ابن عباس رضي الله عنهما: (صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها سبعين ضعفًا، وصدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها بخمسة وعشرين ضعفًا) والجملة من إن وشرطها وجوابها معطوفة على الجملة الشرطية الابتدائية ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾، (ويكفر): في هذه الكلمة القرآنية قراءات عشرية وشاذة هي على النحو الآتي: قرأ ويكفر بالياء ورفع الراء حفص عن عاصم، وابن عامر، فتتوجه على أن تكون الواو استئنافية، وجملة (يكفر) خبر لمحذوف أي: والله يكفر، أو: والإخفاء يكفر، ويجوز أن تكون الواو حالية، والجملة في محل نصب حال بتقدير مبتدأ أيضًا، والثانية (ونكفر) بالنون وهي التي أوردها شارحنا، وتحتها ثلاث قراءات: تسكين الراء لنافع وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف؛ فتتوجه على أن يكون الفعل معطوفًا على محل جملة الجواب (فهو خير لكم)، وقرئ شاذًا بالرفع فتتخرج على أحد ثلاثة أوجه الأول: أن يكون الفعل معطوفًا على محل ما بعد الفاء، والثاني: على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: ونحن نكفر، والثالث: على أنها جملة مبتدأة من فعل وفاعل، وقرئ كذلك شاذًا بالنصب، وهي مروية عن ابن عباس كما نصب الفعل في قوله تعالى:

=

(باب في عمل الفعل: كل الأفعال) قاصرها، ومتعديها، وتامها، وناقصها: (ترفع)[1] لأنها أبدًا مسندة، فلابد لها من مسند إليه؛ لتوقف الإسناد على تحقق الطرفين، فترفع (إما: الفاعل) فيما بني له كقام زيد، (أو نائبه) فيما بني له كضُرب زيد، (أو المشبه به) أي: بالفاعل، وهو مرفوع كان وأخواتها نحو: كان زيد قائمًا، وأمسى زيد عالمًا كما مر (وتنصب[2] الأسماء) كالمفعول له، ومعه، وفيه (إلا المشبه بالمفعول به) فلا تنصبه (مطلقًا) عن التقييد ببعض الأفعال، وإلا لكان مفعولًا به لا مشبهًا به، وإنما ينصبه الوصف نحو: زيد حسن وجهه[3]، (وإلا الخبر، والتمييز، والمفعول المطلق)، فلا ينصبها كل الأفعال، (و) إنما ينصب الأول منها (الناقص)، أو مصدره[4]، أو وصفه نحو: كان زيد عالمًا، ويعجبني كونه قائمًا، وقوله[5]:

=

(فيغفر) بعد قوله (يحاسبكم به الله) ذكر ذلك المصنف في شرح «الشذور» فتتخرج على أن الواو للمعية، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها والفاعل مستتر، وتكون الواو عاطفة مصدرًا مؤولًا على مصدر متصيد من الكلام السابق أي: يكن ذلك خيرًا لكم وتكفيرًا عنكم، وهكذا كل ما عطف على جواب الشرط يجوز فيه تثليث الفعل على الأوجه التي سبق ذكرها، والثالثة: (وتكفر) بالتاء وتحتها قراءتان شاذتان: الأولى: بالجزم عطفًا على محل الفاء، وما بعدها ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، والثانية بالرفع فتتخرج على الأوجه الثلاثة التي ذكرت في (ونكفر) بالرفع، والضمير في (وتكفر) بالتاء عائد إلى الصدقات.

(١) في نسخ المخطوطة الثلاث (يرفع) والأولى ما أثبته، والمراد بكلية الأفعال الرافعة هنا الأصالة، فلا يرد الفعل المؤكد والأفعال المكفوفة كطالما، وقصرما، وكثرما، وقلما، والمراد أيضًا بالكلية الإجمال؛ لأنه لا يحصي الأفعال إلا الله عز وجل انظر عبادة على «الشذور» (٢/ ١٢٨) بتصرف.

(٢) في النسخة الأصلية (وينصب) والأولى ما أثبته.

(٣) ما ذكره الشارح تبعًا للمصنف من أن المشبه بالمفعول به منصوب بالوصف لا بالفعل هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى جواز نصبه بالفعل، وقدر في الفعل ضميرًا يعود إلى المذكور قبله، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٣١) بتصرف.

(٤) في النسخة الأصلية: (ومصدره)، والأحسن ما أثبته.

(٥) في نسخ المخطوطة الثلاث سقوط: (وقوله)، وقد أثبتها ليستقيم النص.

وما كلُّ مَـن يُبـدي البَشاشَةَ كائنًـا أخـــــــــاكَ[1] .. ..

(و) الثاني: (المبهم المعنى) كرطل زيتًا، (أو) المشتق المبهم (النسبة) كطاب زيد نفسًا، وهو طيب نفسًا، (و) الثالث: (المتصرف التام[2]، ومصدره، ووصفه)[3] نحو: ضربت ضربًا، ونحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾[4]، ونحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾[5]، بخلاف: الجامد، والناقص، فيمتنع نحو: ما[6] أحسنه إحسانًا، وكنت قائمًا كونًا، وإلى هذه النواصب التي قررتها في المستثنيات أشار بقوله: (فناصبها: الوصف، والناقص)، وفي نسخة؛ والناسخ،

(١) البيت من الطويل وتمامه: (إذا لم تلفه لك منجدًا) قاله الحسين بن مطير انظر العيني على الخزانة (٢/ ١٧) ، والدرر (١/ ٨٤) واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل (٥٥) ، وشرح الكافية الشافية (١/ ١٠١، ١٠٢) ، وانظر شرح التسهيل للمرادي (١/ ٣٤٥) ، وشرح التصريح (١/ ١٨٧)، والهمع (١/ ١١٤)، والأشموني (١/ ٢٣١) وشرح ابن عقيل (١/ ٢٦٩)، ومعجم الشواهد (٩٤) ، (كل) اسم، (وما) الحجازية مضاف إلى (مَنْ) الموصولة وصلتها جملة (يبدي البشاشة) أي: يظهر الطلاقة في الوجه، والعائد مستتر فاعل؛ (يبدي) ، (كائنًا) : خبر ما، واسمها مستتر تقديره: هو، يعود إلى كل، (أخاك) : كلام إضافي خبر (كائنًا) منصوب به، وهذا هو الشاهد؛ حيث عمل وصف الناسخ الناقص النصب في الخبر، (لم تلفه) : جازم ومجزوم والفاعل مستتر والهاء مفعول أول، و(منجدًا) مفعوله الثاني أي: تجده مسعفًا مغيثًا، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) الشرطية الظرفية إليها، وجوابها محذوف مدلول عليه بما تقدم أي: فما هو كائنًا أخاك، (لك) متعلق بـ(تلفه) أو بـ(منجدًا).

(٢) كون الناصب للمفعول المطلق الفعل التام هو مذهب الفارسي بناء على أن الناقص لا يدل على الحدث، لكن صحح ابن مالك وتبعه المصنف في أوضحه دلالة الناقص على الحدث، وعليه فلا يمتنع نصبه للمفعول المطلق، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٢٩) بتصرف.

(٣) كون الوصف ينصب المفعول المطلق هو مذهب ابن مالك، وقد ارتضاه المصنف وشارحنا وهو الصواب، وأنكره الشاطبي، وذكر أنه لم ير هذا الرأي لغير ابن مالك، انظر المرجع السابق بتصرف.

(٤) من الآية (٦٣) من سورة الإسراء وقد مر الحديث عليها في مبحث المفعول المطلق.

(٥) الآية الأولى من سورة الصافات، وقد مر الكلام عليها في مبحث المفعول المطلق.

(٦) في الأصل سقوط: (ما) .

(والمبهم المعنى، أو النسبة، والمتصرف التام، ومصدره، ووصفه) ففي كلامه: لف ونشر مرتب، (وإلا المفعول به) فلا ينصبه كل الأفعال؛ (فإنها بالنسبة إليه: سبعة أقسام) أحدها: (مالا يتعدى إليه أصلًا) لا بنفسه، ولا بحرف جر، (كالدال على حدوث ذات[1] كحدث) المطر، وأما قولهم: حدث لي أمر، فالظرف صفة لما بعده تقدم عليه فصار حالًا، أو متعلق بحدث على أنه مفعول له، والكلام في المفعول به[2]، (ونبت) الزرع، (أو) حدوث (صفة حسية كطال) الليل، (وخلق) الثوب[3]، بخلاف الدال على صفة معنوية كعلم وفهم وفرح، فإنه متعد، فعلم متعد لاثنين، وفهم لواحد بنفسه[4]، وفرح لواحد بالحرف، تقول: علمت زيدًا فاضلًا، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد، قاله المصنف[5] في شرحه[6]، وهو حسن لكن ما قاله في «فرح» يخالف ما يأتي فيه قريبًا في كلامه من أنه لا يتعدى أصلًا، (أو) حدوث (عرض)، وهو هنا[7]: ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت[8]، (كمرض) زيد، (وعرج)[9] وكسل،

---

(١) المراد بالذات هنا ما دل على أمر زائد عن الفعل سواء كان ذاتًا أم معنى، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٣١) بتصرف.

(٢) من قوله: (وأما قولهم) إلى: (به)، زيادة من النسخة (ب)، وهي منقولة بتصرف من شرح الشذور للمصنف فانظره على هامش عبادة (٢/ ١٣٢).

(٣) في المختار ط ٩ ص (١٨٧) (وخَلُقَ الثوب) بلي، من باب سهل و(أخلَقَ) أيضًا مثله.

(٤) في (أ): بغير الحرف، وكلاهما صواب.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) انظر «شرح الشذور» للمصنف على هامش عبادة (٢/ ١٣٢) بتصرف.

(٧) في النسخة الأصلية سقوط: هنا، والصواب ما أثبته.

(٨) (قوله: (ما ليس حركة جسم) خرج به نحو: ضرب، وقتل، وخرج: (بغير ثابت): علم، وظن ونحوهما، تأمل) تقييد من النسخة (ب).

(٩) كذا في نسخة أثبتها عبادة في حاشيته على الشذور (٢/ ١٣٢)، وهي مناسبة لأنها دالة على عَرَضٍ، أما (فرح) في نسخ المخطوطة الثلاث فغير مناسبة هنا؛ لأن كلامه فيما لا يتعدى أصلًا، =

ونهم إذا شبع[1]، وفي نسخة بدل فرح: عرج، وعليه: تندفع المخالفة السابقة[2]، (وكالموازن للفظ انفعل كانكسر)، وانصرف[3]، (أو فَعُل) بالضم (كظرُف، وكرم)، وأما قولهم: رحبتكم الطاعة[4]، وطلع اليمن[5]، فضمنا معنى: وسع،

=

أما فرح فقد سبق أن ذكرها فيما يتعدى إلى المفعول بالحرف، وقد سبق قريبًا تنبيه الشارح على هذه النقطة، لكن ثم تقييد من النسخة (ب) نصه: (ويشكل عليه أن العرج حركة جسم فيخالف ضابطهم المذكور) فالأحسن عندي من مجمل ما سبق ذكره حذف فرح وعرج معًا؛ لأن الأول لا يناسب هذا الضرب؛ ولأن الثاني ليس منطبقًا مع مفهومه للعرض، والله أعلم.

(١) (النهمة) بلوغ الهمة في الشيء، وقد (نهم) بكذا (نهمة) فهو: (منهوم) أي: مولع به، وفي الحديث: «منهومان لا يشبعان: منهوم بالمال، ومنهوم بالعلم» و(النهم) بفتحتين إفراط الشهوة في الطعام، وقد (نهم) من باب طرب، و(نَهَمَ) الإبل زجرها، وصاح بها لتجدَّ في سيرها، وبابه قطع، و(نهَا) أيضًا، انظر مختار الصحاح (ط٩ ص٦٨٣) ، ومن هذا النص يعلم أن قول الشارح: (ونهم إذا شبع) غير مناسب؛ لأن النهم لا يشبع أبدًا، ولعل صواب التمثيل؛ (ونهم وشبع) .

(٢) من قوله: (وفي نسخة) إلى: (السابقة) ساقط من الأصل.

(٣) يردُ على كون انفعل لا تتعدى إلى مفعول: كسوت زيدًا جبة فانكساها، لكن يجاب عن المصنف بأن قوله: الموازن انفعل أي: غير المطاوع للمتعدي لاثنين فهو متعد لواحد كما في التصريح، انظر عبادة على «الشذور» (٢/ ١٣٢) بتصرف.

(٤) هذا المثال غير جائز عند النحويين إلا على سبيل التضمين كما ذكر الشارح تبعًا للمصنف، وقد حكى الفارسي أن هذيلًا تعديها إذا كانت قابلة للتعدي، أما على غير لغة هذيل فهي إن لم تضمن فشاذة كقول نصر بن سيار: أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني، أي: أوسعكم، وقد اعتبر الأزهري نصرًا غير حجة، ومن ثم لم يعتمد كلمته السابقة، انظر اللسان ط دار المعارف (ص١٦٠٦) بتصرف.

(٥) (اليمن) : إقليم معروف سمي بذلك؛ لأنه عن يمين الكعبة، والنسبة إليه (يمني) على القياس، و(يمان) بالألف على غير قياس، وعلى هذا ففي الياء مذهبان: أحدهما وهو الأشهر: تخفيفها، واقتصر عليه كثيرون، وبعضهم ينكر التثقيل، ووجهه أن الألف دخلت قبل الياء لتكون عوضًا عن التثقيل فلا يثقل لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه، و(الثاني) : التثقيل لأن الألف زيدت بعد النسبة فيبقى التثقيل الدال على النسبة تنبيهًا على جواز حذفها، انظر «المصباح المنير» (٦٨٢) جـ٢ ط دار المعارف ت د/ عبد العظيم الشناوي.

وبلغ، (أو فَعَل بالفتح، أو فعِل) بالكسر اللذين وصفهما على فعيل كذل[1]، (فهو ذليل) وسمن فهو: سمين[2]، ولا يشكل هذان بقولهم ذل بالضرب، وسمن بكذا؛ لأن المجرور مفعول به، وخرج بالتمثيل المذكور: نحو بخل فإنه يتعدى بالجار تقول: بخل بكذا[3]، (وما يتعدى إلى واحد) ضمنه القسم الثاني، والثالث، والرابع؛ لأن تعديه إلى الواحد إما: (دائمًا بالجار كغضب، ومر) تقول: غضبت من زيد، ومررت به، أو عليه، وهذا عند الجمهور كالذي قبله يسمى في الاصطلاح: لازمًا، وقاصرًا، وغير متعد، (أو دائمًا بنفسه كأفعال الحواس) الخمس: السمع كسمعت كلام زيد، والبصر: كرأيت الهلال، والشم: كشممت الطيب، والذوق: كذقت الطعام، واللمس: كلمست الثوب، (أو تارة) بالجار، (وتارة) بنفسه (كشكر، ونصح، وقصد)[4] تقول: شكرته،

---

(١) الدليل على أن (ذل) مفتوح العين أن مضارعه (يذل) بكسرها، انظر شرح الشذور على هامش عبادة (٢/ ١٢٣) بتصرف.

(٢) (سمن) يسمن من باب تعب، وفي لغة: من باب قرب، إذا كثر لحمه وشحمه، ويتعدى بالهمزة وبالتضعيف، قال الجوهري: وفي المثل (سمن كلبك يأكلك) و(استسمنه) عده سمينًا، والسمن وزان عنب اسم منه فهو: سمين، وجمعه: سمان، وامرأة سمينة، وجمعها سمان أيضًا، انظر المصباح المنير (١/ ٢٩٠).

(٣) (بخل) بخلًا، وبخلًا من بابي تعب وقرب، والاسم (البخل) وزان فلس فهو: بخيل، والجمع: بخلاء، ورجل بخل أي: ذو بخل، والبخل في الشرع منع الواجب، وعند العرب منع السائل مما يفضل عنده، وأبخلته بالألف جعلته بخيلًا، انظر المرجع السابق (٣٧، ٣٨) بتصرف، وإنما خرج بخل؛ لأن وصفه يأتي على غير فعيل كباخل، ومثل بخل: علم وسلم، فإن وصفهما عليم وعالم، وسليم وسالم، والشرط قصر الوصف على فعيل وهو خاص بـ(ذل)، و(سمن)، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٣٢) بتصرف.

(٤) قصدت الشيء وله وإليه قصدًا من باب ضرب طلبته بعينه، وإليه قصدي ومقصدي بفتح الصاد، واسم المكان بكسرها نحو: مقصِد معين، وقصد في الأمر قصدًا توسط، وطلب الأسَدَّ، ولم يجاوز الحد، وهو على قصد أي رشد، انظر المصباح المنير (٥٠٤، ٥٠٥) بتصرف.

وشكرت له[١]، ونصحته، ونصحت له[٢]، وقصدته، وقصدت له، وإليه[٣]، (و) الخامس: (ما يتعدى له بنفسه تارة، ولا يتعدى إليه أخرى كفغر) بالفاء، والغين المعجمة، (وشحا) بالشين المعجمة، والحاء المهملة تقول: فغر فاه، وشحاه أي: فتحه، وفغر فوه، وشحا فوه[٤] أي: انفتح، وعلى هذا يحمل قول الجوهري[٥]: يتعديان ولا يتعديان، (و) السادس: (ما يتعدى إلى اثنين) وهو: نوعان ذكرهما بقوله: (فإما أن يتعدى إليهما تارة، ولا يتعدى) إليهما (أخرى كنقص) بالتخفيف، (وزاد) تقول: نقصت زيدًا دينارًا، ونقص المال[٦]، وزدته مالًا، وزاد

(١) في المصباح المنير (٣١٩، ٣٢٠) : شكرت لله: اعترفت بنعمته، وفعلت ما يجب من فعل الطاعة وترك المعصية، ولهذا يكون الشكر بالقول والعمل، ويتعدى في الأكثر باللام فيقال: شكرت له شكرًا وشكرانًا، وربما تعدى بنفسه، فيقال شكرته، وأنكره الأصمعي في السعة، وقال: بابه الشعر، وقول الناس في القنوت، (نشكرك، ولا نكفرك) لم يثبت في الرواية المنقولة عن عمر، على أن له وجهًا وهو الازدواج، وتشكرت له، مثل: شكرت له.

(٢) نصحت لزيد أنصح نصحًا ونصيحة، هذه اللغة الفصيحة، وعليها قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾، وفي لغة: يتعدى بنفسه فيقال: نصحته، وهو الإخلاص والصدق والمشورة والعمل، والفاعل: ناصح، ونصيح، والجمع، نصحاء، وتنصَّح: تشبَّه بالنصحاء، انظر المرجع السابق (ص٦٠٧) .

(٣) ما ذكره الشارح عن الأقسام الثاني والثالث والرابع من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها بالجار، والتي تتعدى إليه بنفسها، والتي تتعدى إليه تارة بنفسها، وأخرى بالجار منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح، وأكثر استشهادًا فانظره على هامش عبادة (٢/ ١٣٢، ١٣٣) .

(٤) ما ذكره الشارح عن القسم الخامس منقول من شرح الشذور فانظره (٢/ ١٣٣) على هامش عبادة، وفي اللسان ط دار المعارف (ص٢٢٠٩) شحا فوه يشحوه ويشحاه شحوًا: فتحه، وشحا فوه يشحو: انفتح، يتعدى ولا يتعدى، وانظر أيضًا نفس المرجع مادة (فغر) (٣٣٤) ، والله أعلم.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) نقص: (نقصًا) من باب قتل، ونقصانًا، وانتقص: ذهب منه شيء بعد تمامه، و(نقصته) يتعدى ولا يتعدى، هذه اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن في قوله: (ننقصها من أطرافها) و(غير =

المال[١]، (أو يتعدى إليهما دائمًا)، وهو: ثلاثة أنواع، ذكرها بقوله: (فأما ثانيهما فكمفعول[٢] شكر) يصل إليه بنفسه تارة، وبحرف الجر أخرى (كأمر واستغفر، واختار، وصدق) بالتخفيف، (وزوج، وكنى) بالتخفيف، (وسمى ودعا بمعناه) أي: بمعنى سمى[٣]، (وكال، ووزن) تقول[٤]: أمرتك الخير، وأمرتك[٥] بالخير[٦]، وأستغفر الله ذنبًا، واستغفرت[٧] من ذنب[٨]، واخترت زيدًا القوم،

=

منقوص) ، وفي لغة ضعيفة: يتعدى بالهمزة والتضعيف، ولم يأت في كلام فصيح، ويتعدى أيضًا بنفسه إلى مفعولين، فيقال: نقصت زيدًا حقه، وانتقصته مثله، ودرهم ناقص، غير تام الوزن، انظر المصباح المنير (نقص) ط دار المعارف (٢/ ٦٢١) .

(١) في المختار ط٩/ (٢٧٩: ٢٨٠) : الزيادة النمو، وبابه باع، وزيادة أيضًا، وزاده الله خيرًا، قلت: يقال: زاد الشيء وزاده غيره، فهو لازم ومتعد إلى مفعولين.

(٢) في نسخ المخطوطة الثلاث وكذا في نسخ المتن: كمفعول، والصواب ما أثبته؛ لأن تلو تلو (أما) يلزم الفاء، والله أعلم.

(٣) قوله: (أي بمعنى سمى) ساقط من الأصل.

(٤) (تقول) ساقطة من (أ) .

(٥) (وأمرتك) ساقطة من الأصل و(أ) .

(٦) مثال تعدي أمر إلى المفعول الثاني بالباء قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾، ومثال تعديها إلى اثنين قول الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نسب

انظر شرح الشذور للمصنف على هامش عبادة (٢/ ١٣٩) .

(٧) في الأصل سقوط: (استغفرت) .

(٨) مثل المصنف لاستعمالي استغفر بقول الشاعرين:

أستغفر الله من عمدي ومن خطئي ... ذنبي وكلُّ امرئ لا شك مؤتزر

أستغفر الله ذنبًا لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

لكن المصنف في المغني أنكر كون استغفر متعديًا إلى الثاني بحرف الجر إلا إن ضمن معنى استتاب، انظر شرح الشذور وحاشية عبادة عليه (٢/ ١٤٠) بتصرف منهما.

ومن القوم[1]، وصدقته الحديث، وفي الحديث[2]، وزوجته هندًا، وبهند، على القول بأنه يتعدى بحرف الجر[3] على ما هو ظاهر قوله تعالى[4]: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[5]،

---

(١) مثال تعدي اختار إلى مفعوليها بنفسها قوله تعالى في سورة الأعراف: (واختار موسى قومه سبعين رجلًا لميقاتنا)، (فقومه) كلام إضافي مفعول ثان، و(سبعين) مفعول أول، وذهب المصنف في المغني إلى أن ثمَّ (من) مقدرة أي: من قومه، ومثال تعديها إلى الثاني بحرف الجر قول الشاعر:

وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكـا ... فقلـت البكـا أشـفى إذن لغلـيلي

أي: اختر من الصبر والبكاء أحدهما، انظر المرجعين السابقين بتصرف منهما

(٢) مثال تعدي صدق إلى مفعوليها بنفسها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ ولم يرد في القرآن تعديه إلى الثاني بحرف الجر، انظر شرح الشذور وعبادة عليه (٢/ ١٤٠، ١٤١) بتصرف، وانظر أيضًا المصباح المنير (صدق).

(٣) زوجت فلانًا امرأة، يتعدى بنفسه إلى اثنين فتزوجها، لأنه بمعنى: أنكحته امرأة فنكحها، وشاهد هذا من التنزيل قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ قال الأخفش: ويجوز زيادة الباء، فيقال: زوجته بامرأة فتزوج بها، وقد نقلوا أن أزد شنوءة تعديه بالباء، وتزوج في بني فلان، وشاهد هذا من التنزيل على الظاهر كما ذكر شارحنا قوله تعالى في سورة الطور ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾، انظر شرح الشذور للمصنف على هامش عبادة (٢/ ١٤١) بتصرف، وأما قول الفقهاء: زوجته منها فلا وجه له إلا على قول من يرى زيادتها في الواجب، أو يجعل الأصل زوجته بها، ثم أقيم حرف مقام حرف على مذهب من يرى ذلك، وفي نسخة من التهذيب: زوجت المرأة الرجل، ولا يقال زوجتها منه، انظر المصباح المنير (زوج).

(٤) في (أ) عز وجل.

(٥) من الآية (٢٠) من سورة الطور وأولها: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ﴾، (وزوجناهم): معطوف على خبر إن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ﴾، أي استقروا فيها، وزوجناهم فهو خبر بعد خبر بطريق العطف، وقد عدي زوج هنا إلى المفعول الثاني بالباء: (بحورٍ) وهذا هو الشاهد على الظاهر؛ لأنه ضمن معنى (وقرناهم)، وفي البيضاوي الباء أتى بها لما في التزويج من معنى الوصل، والإلصاق، أو للسببية، إذ المعنى صيرناهم أزواجًا بسببهن، أو لما في التزويج من الإلصاق والقران، وقد سبق أن نقلت عن المصباح كون الأخفش يجعل الباء زائدة، وكون لغة أزد شنوءة تستعمل زَوَّج متعديًا إلى الثاني بالباء، وأعدل الآراء عندي كون زوج في الآية، =

وكنيته أبا عبدالله، وبأبي عبدالله[1]، وسميته محمدًا، وبمحمدٍ[2]، ودعوته زيدًا، وبزيدٍ[3]، وكلت زيدًا طعامه، ولزيد طعامه، ووزنت زيدًا دراهم، ولزيد دراهم، فزيد فيها

=

مضمنة معنى قرن لما هو معلوم من اختلاف الزواجين أعني: زواجي الدنيا والآخرة؛ إذ الأول مبني على عقد النكاح، والثاني على ملك اليمين تنعيمًا للسابقين وأصحاب اليمين، ويؤيده أن التزويج بمعنى العقد يتعدى بنفسه لا بالباء كما في آية الأحزاب: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ والله أعلم بالصواب، والحور جمع حوراء من الحَوَرِ، وهو شدة البياض والعِين جميع عيناء كبيض جمع بيضاء أي: عظام الأعين حسانها، قلبت ضمة العين كسرة لمناسبة الياء، وإنما لم يكن على وزن فِعْل بكسر الفاء وسكون العين؛ لأنه ليس من النعوت ما هو على هذا الوزن، انظر الجلالين والجمل عليه (٤/ ٢١٤، ٢١٥) بتصرف منهما.

(١) (كنيت) كنى عن كذا من باب رمى والاسم الكناية، وكنيته أبا محمد وبأبي محمد، قال ابن فارس: وفي كتاب الخليل الصواب الإتيان بالباء، انظر المصباح المنير (٢/ ٥٤٢، ٥٤٣) بتصرف، وفي المختار (ط٩ ص٥٨١) : (وقد كنيت بكذا عن كذا، وكنوت أيضًا كناية فيهما) ... وكناه كذا وبكذا بالتخفيف يكنيه كناية ذكره الفارابي؛ فمن هذين النصين يتبين لنا أنه يجوز في كنى أن تكون من بابي بنى وسما، وقد أثبت المصنف ذلك في شرحه كما يتبين أن إثبات الباء أولى من تركها مع جواز الترك، وقد استشهد المصنف في شرحه لتعدي كنى إلى المفعولين بنفسها بقول الشاعر:

وعلى الاستعمال الثاني بقوله: (وكتمانها أكنَى بأم فلان)، انظر شرح الشذور وعبادة عليه (٢/ ١٤٠) بتصرف منهما.

(٢) في المصباح (ص ٢٩١) : (وسميته زيدًا وسميته بزيد: جعلته اسمًا له وعلمًا عليه، وتسمى هو بذلك) وقد استشهد المصنف على تعدي سمَّى إلى المفعولين بنفسها بقول الشاعر:

وسميته يحيى ليحيا فلم يكن ... لأمر قضاه الله في الناس من بد

انظر شرح الشذور (٢/ ١٤٠) على هامش عبادة.

(٣) دعوت الولد زيدًا، وبزيد إذا سميته بهذا الاسم، انظر المصباح (١٩٤) بتصرف، وقد استشهد المصنف في شرحه على هامش عبادة (٢/ ١٤٠، ١٤١) على الاستعمال الأول بقول عبدالرحمن بن الحكم يتغزل في أم لبان بنت عثمان بن عفان:

=

هو المفعول الثاني لا الأول[1]، ولهذا نص المعربون على أن المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[2] هو الأول، وكان أصل التركيب:

=

دعتنـــي أخاهـــا أمُّ عمـــرو ولم أكـــن أخاهـــا، ولم أرضَـــعْ لهـــا بلبـــان

(١) كلت زيدًا الطعام كيلًا، من باب باع يتعدى إلى مفعولين، وتدخل اللام على المفعول الأول، فيقال: كلت له الطعام، انظر المصباح دار المعارف (ص٥٤٦) ، وفيه أيضًا (ص٦٥٨) (وزنت الشيء لزيد أزنه وزنًا من باب وعد، ووزنت زيدًا حقه لغة مثل: كلت زيدًا، وكلت لزيد فاتزنه: أخذه، ووزن الشيء بنفسه: ثقل فهو وازنٌ) فهو يوافق شارحنا في أن كال ووزن يتعديان إلى المفعولين تارة بنفسهما وأخرى إلى واحد منهما باللام الجارة، إلا أن الخلاف بينهما في تحديد المفعول الذي دخلت عليه اللام فالشارح تبعًا للمصنف ذهب إلى أنه الثاني، والفيومي في مصباحه ذهب إلى أنه الأول والأحسن رأي شارحنا؛ لأن الفعل الذي يتعدى إلى المفعولين بنفسه تارة، وبحرف الجر أخرى يكون مفعوله هو الثاني، ولأن المعربين نصوا على أن المفعول الأول هو المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ كما ذكر الشارح، والله أعلم، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٤١) بتصرف.

(٢) الآية (٣) من سورة المطففين، (كالوهم) : شرط (وإذا) ومن ثم فهو في محل جر بإضافته إليها على المشهور، (أو وزنوهم) معطوف على الشرط، وأصل (كالوهم) ، و(وزنوهم) كالوا لهم، ووزنوا لهم، فحذف الجار، فاتصل الضمير بالفعل، أو أن يكون الأصل كما في البيضاوي: كالوا كيلهم، ووزنوا موزونهم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٤١) بتصرف، والأول أقرب لأن حذف الحرف أكثر وأقيس من حذف الاسم، وعلى كل فضمير الغائبين في الفعلين هو المفعول الثاني، وهذا هو الشاهد، وأما المفعول الأول فمحذوف اختصارًا أي: كالوهم حقهم، أو طعامهم ووزنوهم مالهم، وزعم بعضهم أن هم في الفعلين ضمير رفع مؤكد للواو، انظر أبا البقاء على هامش الجمل (٤/ ٤٥٥، ٤٥٦) ، وهذا خطأ لرسم الواو في المصحف بلا ألف بعدها، وإنما لم يوازن بين القرينتين بأن يقال: إذا اكتالوا على الناس، أو اتزنوا عليهم يستوفون كما قيل في مقابلة: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾؛ لأن المطففين كانت عادتهم أن لا يأخذوا ما يكال وما يوزن إلا بالمكيال؛ لأن استيفاء الزيادة بالمكيال أمكن لهم وأهون عليهم منه بالميزان، وإذا أعطوا كالوا ووزنوا لتمكنهم من البخس فيهما، أو لأنه استغنى بإحدى القرينتين عن الأخرى بدلالة عطف القرينة الآتية عليها، على أن سبب النزول كان في قوم مخصوصين وفي فعل مخصوص هو الكيل، (يخسرون) مضارع آخر يتعدى بنفسه

=

كالوا الطعام للناس، ثم توسع فيه بحذف الجار، (أو أولهما) إما[١]: (فاعل في المعنى: كأعطى، وكسا) تقول: أعطيته درهمًا[٢]، وكسوته جُبة، فالأول فيهما آخذ ولابس، ففيه فاعلية معنوية[٣]، (أو أولهما، وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل[٤]، وهو): أي الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما: المبتدأ والخبر نوعان أحدهما: (أفعال القلوب) سميت بذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة أنواع: ما لا يتعدى بنفسه كفكر، وتفكر، وما يتعدى لواحد كعرف وفهم، وما يتعدى لاثنين[٥] وهو: (ظن) وهي للرجحان غالبًا[٦] نحو: ظننت زيدًا قائمًا، (لا بمعنى: أتهم)؛ فإنها حينئذ تتعدى إلى واحد فقط فقولك: عدم لي مال فظننت زيدًا[٧]، ومنه (وما هو على الغيب

=

وبالهمزة، والمفعول محذوف أي: ينقصون الكيل والوزن، وجملة يخسرون جواب إذا، انظر الجلالين والجمل عليه (٤/ ٥٠٢) بتصرف منهما.

ولورش ترقيق راء (يخسرون) لانكسار ما قبلها، وجملة ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾، ﴿أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ معطوفة على الجملة الشرطية صلة الذين في الآية السابقة، والله أعلم

(١) في (ب) سقوط: (إما).

(٢) في الصحاح: أعطاه ما لا يعطيه إعطاء، والاسم العطاء، وأصله أعطوا بالواو لأنه من عطوت الشيء تناولته باليد، والمعاطاة المناولة، تقييد من (ب)، وانظر هذا التقييد في عبادة على الشذور (٢/ ١٣٣) بتصرف.

(٣) ما ذكره الشارح عن تعدي الفعل إلى مفعولين أحدهما فاعل معنوي منقول بتصرف من شرح الشذور فانظره على هامش عبادة (٢/ ١٣٣).

(٤) نازع في كون أفعال هذا الباب داخلة على مبتدأ وخبر في الأصل: السهيلي، والفراء، انظر شرح التصريح (١/ ٢٤٦).

(٥) ما ذكره الشارح عن تعريف معنى القلبي وأنواعه منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك للمصنف انظر شرح التصريح (١/ ٢٤٧)، وشرح ابن عقيل تعليق محيي الدين (١/ ٤٢٨) ط٢.

(٦) قوله: (وهي للرجحان غالبًا) ساقط من الأصل و(أ).

(٧) ما ذكره الشارح عن كون معنى ظن واستعماليها ترد تارة ناصبة لاثنين، وأخرى لواحد بمعنى (أتهم) مأخوذ من ابن مالك في ألفيته قال:

=

بظنين)[1] أي: بمتهم، وقد ترد لليقين نحو: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[2]، (وعلم)، وهي لليقين غالبًا نحو: علمت زيدًا قائمًا (لا بمعنى: عرف) فإنها حينئذ تتعدى إلى واحد فقط نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا

=

للعلـــم عرفـــان وظـــن تهمـــة　　　تعديـــة لواحـــد ملتزمـــة

انظر شرح ابن عقيل (١/ ٤٤٠) ط٢

(١) الآية (٢٤) من سورة التكوير، (هو) يحتمل أن يكون اسم (وما) على أنها حجازية أو مبتدأ على أنها تميمية، وعلى كل فهي مبنية على الفتح في محل رفع، والضمير عائد إلى الرسول ﷺ، (على الغيب) متعلق (بضنين) الآتي، أي: على ما يخبره من الوحي له، وغيره من الغيوب، (بظنين) : الباء صلة كما يزعمون مفيدة للتوكيد، وأرى أنها أصلية للملابسة، و(ضنين) إما أن يكون مجرورًا بها على ما رجحته من أصالتها، أو مجرور اللفظ منصوب المحل أو مرفوعه على الخلاف السابق في (ما) أي ببخيل لا يبخل بالوحي ولا يقصر في التبليغ والتعليم، هذا على القراءة بالضاد، وهي للعشرة غير ابن كثير ورويس والكسائي وأبي عمرو، أما هم فقد قرءوها بالظاء، وهي التي استدل بها شارحنا على أن ظنين بمعنى: متهم، مأخوذ من ظن بمعنى اتهم فتتعدى إلى واحد، انظر البدور الزاهرة (ص ٤٠٦) ، وأبا السعود (٩/ ١١٩) ، والجملة من ما ومعموليها أو المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة جواب القسم: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ والله أعلم.

(٢) من الآية (٤٦) من سورة البقرة، وأولها: (الذين) وتمامها: ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ (يظنون) : صلة (الذين) ، والعائد واو الجماعة، ﴿أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ الجملة من أن ومعموليها في تأويل مصدر ساد مسد مفعولي (يظنون) والشاهد كون الظن هنا مرادًا به اليقين، وهذا وإن كان جائزًا إلا أنه أقل من استعمالها في الرجحان، وفيه شاهد آخر على أن مضارع أفعال القلوب يعمل عمل ماضيها، والمعنى: الذين يتوقعون لقاءه تعالى، ونيل ما عنده من المثوبات والتعرض لعنوان الربوبية مع الإضافة إليهم للإيذان بفيضان إحسانه إليهم أو يتيقنون أنهم يحشرون إليه للجزاء فيعملون على حسب ذلك رغبة ورهبة، ويؤيد هذا أن في مصحف ابن مسعود ﷺ (يعلمون) وكأن الظن لما شابه العلم في الرجحان أطلق عليه لتضمين معنى التوقع قال:

فأرســـلته مـــستيقن الظـــن أنـــه　　　مخالط ما بين الشر أسيف جـائف

انظر أبا السعود (١/ ٩٨) بتصرف.

تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾[1]، وقد ترد للرجحان بمعنى: ظن نحو: ﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ﴾[2]، (ورأى)، وهي كعلم نحو: رأيت زيدًا قائمًا (لا من الرأي) فإنها حينئذ تتعدى إلى واحد تارة نحو: رأى أبو حنيفة[3] حل كذا،

---

(١) من الآية (٧٨) من سورة النحل، وتمامها: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ ، (أخرجكم) جملة في محل رفع خبر عن لفظ الجلالة، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾ فتنتظم معه في سلك أدلة التوحيد، ﴿مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾ كلام إضافي مجرور بمن الابتدائية، والجار والمجرور متعلق بأخرجكم، (أمهاتكم) : عند وصله ببطون فيه ثلاث قراءات عشرية: الأولى : كسر الهمزة والميم لحمزة، والثانية كسر الهمزة وفتح الميم للكسائي، والثالثة: ضم الهمزة وفتح الميم للباقين، وأما عند الابتداء بها فالكل يضم الهمزة ويفتح الميم، انظر «البدور الزاهرة» (٢٢١) بتصرف. وضم الهمزة وكسر الميم في الجمع والمفرد ثابتة عربية، وقد زيدت الهاء في الجمع كما في أهراق من أراق، وشذت زيادتها في الواحدة، ﴿لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾[النحل: ٧٨] جملة في محل نصب حال من مفعول أخرجكم أي: غير عارفين شيئًا أصلًا، والرابط واو الجماعة انظر «أبا السعود» (٥/ ١٣١) بتصرف، والشاهد استعمال (تعلمون) مضارع علم التي بمعنى عرف فتتعدى إلى واحد هو (شيئًا) الذي فيه التوسط والمد لورش لأنه مد لين.

(٢) من الآية (١٠) من سورة الممتحنة، (علمتموهن) : علِمَ شرط إن مجزوم بها محلًا وضمير المخاطبين فاعلها، وضمير الغائبات مفعولها الأول وهو عائد إلى المؤمنات، المهاجراتِ، والواو في (علمتموهن) لإشباع ميم الجمع فارقة بين الضمير المرفوع والمنصوب، ومفعولها الثاني (مؤمنات) ، وجواب (فإن) : قوله ﴿فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ ، والجملة الشرطية معطوفة بالفاء على الجملة الشرطية في أول الآية: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّ﴾ ، والمعنى فإن ترجح لديكم بعد الامتحان إيمانهن علمًا يمكنكم تحصيله وتبلغه طاقتكم، والمراد بالعلم هنا: الظن الغالب، وهذا هو الشاهد، وتسميته علمًا هنا للإيذان بأنه جارٍ مجرى العلم في وجوب العمل به، انظر «أبا السعود» (٨/ ٢٣٩) بتصرف، ولورش قلب همزة مؤمنات واوًا لكونها فاء الكلمة ساكنة بعد ضمة.

(٣) هو النعمان بن ثابت التيمي بالولاء، الكوفي: أبو حنيفة، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، قيل أصله من أبناء فارس، ولد بالكوفة، وكان يبيع الخز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء وأراده عمر بن هبيرة (أمير العراقين) على =

ورأى الشافعي[1] حرمته، وإلى اثنين أخرى نحو:

=

القضاء فامتنع ورعًا، وأراده المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، فحبسه ثم أطلقه، وكان قوي الحجة، قال الإمام مالك يصفه: (رأيت رجلًا لو كلمته في هذه السارية أن يجعلها ذهبًا لقام بحجته) ، وكان كريمًا في أخلاقه جوادًا، حسن المنطق والصورة، جهوري الصوت، إذا حدث انطلق في القول، وكان لكلامه دوي، قال الإمام الشافعي: (الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة) له: (مسند) مخطوط في الحديث، جمعه تلاميذه، و(المخارج) مخطوط في الفقه، صغير رواه عنه تلميذه أبو يوسف، وبعضهم ينسب إليه كتاب (الفقه الأكبر) مطبوع، ولم تصح النسبة، توفي ببغداد وأخباره كثيرة، ولد سنة (٨٠هـ) ، وتوفي سنة (١٥٠هـ) ، انظر (الأعلام) للزركلي ط المطبعة العربية بمصر (١٣٤٧هـ) (١٩٢٨م) ، الجزء الثالث (ص١١٠٦) .

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، ولد سنة (١٥٠هـ) في غزة من أرض فلسطين، يلتقي مع رسول الله ﷺ في جده (عبد مناف)، ولذلك يقال عن الشافعي إنه ابن عم الرسول، وهو ثالث الأئمة الأربعة المجتهدين في الفقه الإسلامي، نشأ يتيمًا في بيت فقير فانتقلت به أمه إلى مكة وعمره سنتان لينشأ في أسرته، كان الشافعي حاد الذكاء قوي الحافظة محبًّا للعلم، حفظ القرآن الكريم وهو صغير، والأحاديث النبوية، وأكب على دراسة قواعد اللغة، ورحل إلى البادية وعاش مع قبيلة هذيل نحو عشر سنوات، وفجأة انصرف همه إلى الفقه بعد أن كان منصرفًا إلى الشعر والأدب وأيام العرب، وجالس مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة حتى صار عالمًا، وأذن له مسلم بالإفتاء، ولكنه لم يقنع بذلك، فقرأ الموطأ للإمام مالك وحفظ كثيرًا منه، ثم هاجر إلى المدينة ولازم الإمام مالكًا إلى أن توفي مالك سنة (١٧٩هـ) ، ثم انتقل إلى اليمن والكوفة والبصرة ومكة وبغداد ومصر فاستمع إلى العلماء فيها، ومن أقواله: (من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن نظر في الفقه نبل قدره، ومن نظر في اللغة رق طبعه، ومن نظر الحساب جزل رأيه، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علم).
وضع الشافعي قواعد استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها، وهي ما تسمى علم أصول الفقه، من تلاميذه الإمام أحمد بن حنبل الذي قال عن الشافعي: (لولا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث) قام بالتدريس في المسجد الحرام تسع سنوات ثم انتقل إلى بغداد فألف كتاب (الرسالة) وهو في أصول الفقه، ثم عاد إلى مصر فوضع مذهبه الذي اعتمد على القرآن والسنة، ولذلك يسمون الشافعي (ناصر الحديث)، ألف الشافعي كتبًا كثيرة وصلت إلى (١١٣) منها كتاب (الحجة)، وهو أول ما ألف في الفقه، ثم كتاب (الرسالة)، ثم كتاب (الأم) الذي يضم مذهبه، دخل مصر سنة (١٩٩هـ) ، فتعلم منه الناس الفقه والسنة والكتاب واللغة والأنساب والأشعار كما أفاد

=

رأى أبو حنيفة[1] الوتر واجبًا، ورآه الشافعي[2] سنة، وقد ترد للرجحان نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾[3]، ورأى البصرية تقدمت في أفعال الحواس، ورأى الحلمية كرأى العلمية في التعدي لاثنين كقوله:

أراهـــم رفقتـــي حتـــى إذا مـــا ... تجَـافى الليـلُ وانْخَـذَلَ انخـذالًا[4]

=

الناس في بعض وقته في الطب، وعلمهم أدب الجدل والمناظرة حتى مات بها ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة (٢٠٤هـ) عن (٥٤) سنة. انظر كتاب (الأئمة الأربعة) للدكتور/ أحمد الشرباصي، و(مسند الإمام الشافعي) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ص ٣: ٥).

(١) سبق التعريف به.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) الآية (٦) من سورة المعارج (يرونه بعيدًا) جملة في محل رفع خبر (إنهم) والرابط واو الجماعة، والهاء عائدة إلى العذاب في الآية الأولى من هذه السورة، والشاهد كون يرون مضارع رأى التي بمعنى يظنون، مما يدل على جواز استعمالها في الدلالة على الرجحان، ومفعولها الأول ضمير الغائب، ومفعولها الثاني (بعيدًا) ، وفيه شاهد آخر على كون المضارع يعمل عمل الماضي، و(يرونه) على وزن يسقونه، فالعين واللام محذوفتان، أما العين فقد حذفت لكثرة الاستعمال بعد ما نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، وأما اللام فقد حذفت؛ لالتقاء الساكنين؛ ولوجود ما يدل عليها وهو فتح ما قبلها، وعلى كل فالجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.

(٤) البيت من الوافر من ثلاثة أبيات ذكرها ابن عقيل في شرحه للألفية (١٣١) وهو لعمرو بن أحمر الباهلي يندب قومه ويبكيهم، انظر «شرح التصريح» (١/ ٢٥٠) ، والهمع (١/ ١٥١) ، و«الدرر» (١/ ١٣٤) ، و«معجم الشواهد» (٢٦٨) .

(أراهم) مضارع مرفوع وفاعل فيه مضمر، وضمير الغائبين مفعوله الأول، (رفقتي) : كلام إضافي مفعوله الثاني: وهو بضم الراء وكسرها: الصحبة جمع رفيق، وهم الجماعة الذين يرتحلون معًا ويقيمون معًا، وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض، وفيه الشاهد؛ حيث تعدت أرى مضارع رأى الحلمية إلى مفعولين كما وضحت قياسًا على رأى العلمية لما بينهما من التشابه؛ لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن، ومن ثم أجريت مجراه، وزعم بعضهم أن رأى الحلمية لا تتعدى إلى اثنين بل إلى واحد، وأما الثاني فهو حال، ورُدَّ بوقوعه معرفة (رفقتي) ، وأجيب بأن الإضافة هنا غير محضة فكأنها كَلَا إضافة، وهذا غير متجه كما في التصريح (١/ ٢٥٠) ، والدليل على أن رأى هنا

=

(ووجد) وهي: لليقين كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ[1] خَيْرًا﴾[2] (لا بمعنى حزن، أو حقد)، أو أصاب، أو استغنى[3]، فإنها حينئذ لا تتعدى بنفسها نحو: وجدت على الميت أي: حزنت عليه، ووجدت على المسيء أي: حقدت عليه، (وحجا) وهي للرجحان كقوله:

=

حلمية: (تجافى الليل)، ومثل ذلك قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾، ورأى الحلمية لا يدخلها إلغاء ولا تعليق خلافًا للشاطبي، قال ابن مالك عن رأى الحلمية:

ولـــرأى الرؤيـــا انـــمِ مـــا لعلـــما   طالـــب مفعـــولين مـــن قبـــل انتمـــى

وفيه شاهد آخر على جواز إعمال المضارع عمل الماضي، (حتى) ابتدائية، و(إذا) شرطية و(ما) زائدة، (تجافى الليل) جملة في محل جر بإضافة إذا الشرطية إليها، (وانخذل) جملة معطوفة على شرط (إذا)، (انخذالًا): مفعول مطلق مؤكد لعامله، وقوله (تجافى الليل وانخذل انخذالًا) كنايتان عن ظهور الأمر ووجوبه، وبيان ما كان مبهمًا من أمر هؤلاء، وجواب إذا محذوف للعلم به أي بانت الحقيقة.

(١) (عند الله) ساقط من الأصل و(أ).

(٢) من الآية (٢٠) من سورة المزمل ﷺ (تجدوه) جواب (ما) الشرطية في: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾ فهو مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، والهاء مفعوله الأول، (عند الله) كلام إضافي مفعول فيه متعلق بتجدوه أو بمحذوف حال من الهاء في (تجدوه) أي كائنًا عنده، (هو) ضمير فصل واقع بين مفعولي تجدوه بمعنى: تعلموه، وفيه الشاهد، والمفعول الثاني (خيرًا) وصح وقوع الفصل هنا؛ لأن (خيرًا) اسم تفضيل مقارب للمعرفة، والمفضل عليه محذوف تقديره مثلًا: مما خلفتموه، أو من حطام الدنيا، وضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الأرجح، انظر الجلالين والجمل عليه (٤/ ٤٣٤) بتصرف منهما.

(٣) (أو أصاب أو استغنى) سقطت من الأصل و(أ)، إذًا فلوجد خمسة معان تتعدى لاثنين إن كانت بمعنى: علم، ومصدرها الوجود كما ذكر السيرافي، وتتعدى لواحد إن كانت بمعنى أصاب مثل: وجد زيد ضالته، ومصدرها الوجدان، وقيل الوجود، والثالث: أن تكون بمعنى استغنى، والرابع: أن تكون بمعنى حزن، وهي فيهما لازمة ومصدرها الوجد بالفتح، والخامس: أن تكون بمعنى: حقد، وهي لازمة كذلك إلا أن مصدرها موجدة بكسر الجيم، انظر شرح الشذور وحاشية عبادة عليه (٢/ ١٣٥).

قد كنت أحجو أبا عمرٍو أخًا ثِقةٍ ... حتى أَلَمَّتْ بنا يومًا مُلِمَّاتُ[1]

أي: أظن (لا بمعنى: قصد)، فإنها حينئذ تتعدى إلى واحد فقط نحو: حجوت بيت الله، أي: قصدته[2]، (وحسب) وهي: للرجحان غالبًا كقوله:

وكُنَّا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً ... عَشِيةَ لاقَيْنا جُذَام وحِمْيرا[3]

---

(١) البيت من البسيط نسبه ابن سيده في المحكم لرجل سماه أبا شنبل الأعرابي، ونسبه ابن هشام إلى تميم بن مقبل، انظر شرح التصريح (١/ ٢٤٧، ٢٤٨) ، وليس في ديوانه ولا في زياداته، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١ورقة (٧٧) ، وفي شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٢) ، واستشهد به المصنف في أوضحه (١٧٢) ، وفي شذوره (١٧٨) ، وابن عقيل (١٠٦) ، وانظر العيني على الخزانة (٢/ ٣٧٦) ، والأشموني (٢/ ٢٣) ومعجم الشواهد (ص٧٠) ، (أحجو) : أي أظن، وفيه الشاهد؛ حيث عملت عمل الظن، ومفعولها الأول الكلام الإضافي: أبا عمرٍو، وثانيهما: الكلام الإضافي: (أخا ثقة) على رواية جر ثقة.، أو أخًا المنعوت بثقة كزيد عدل على رواية نصب ثقة، وجملة (أحجو) في محل نصب خبر كنت، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، (حتى) حرف ابتداء يفيد الغاية، (ألمت) أي: حلت: ماض والتاء للتأنيث، (بنا يومًا) متعلقان بـ(ألمت) ، (ملمات) فاعل ألمت أي: نوازل جمع ملمة، والجملة من ألمت، وفاعلها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية.

(٢) ذكر الشارح تبعًا للمصنف لحجا معنيين، ولها معان أخر منها: أن تكون بمعنى: غلب في المحاجة كحجا زيد عمرًا، وبمعنى رد كحجوت السائل، وبمعنى ساق كحجوت الإبل، وبمعنى: كتم، وبمعنى: حفظ كحجوت الحديث، وبمعنى أقام نحو: حجا بمكة، وبمعنى: بخل كحجا بماله، وبمعنى: وقف مثل حجا زيد، فكل هذا لا ينصب اثنين، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٣٥) بتصرف.

(٣) البيت من الطويل لزفر بن الحرث الكلابي، انظر شرح التصريح (١/ ٢٤٨، ٢٤٩) ومعجم الشواهد (١٣٩) ، والمغني وشرح شواهده (٦٣٦)، (٣١٤) والعيني على الخزانة (٢/ ٣٨٢) ، (حسبنا) : أي: ظننا، ماض وفاعله، وفيه الشاهد؛ حيث استعملت حسب في الرجحان، وهذا هو غالب استعمالاتها، (كل بيضاء) : كلام إضافي مفعوله الأول، (شحمة) مفعولها الثاني، والجملة من حسب ومعموليها خبر (وكنا) ، (عشية) : مفعول فيه ظرف زمان متعلق بحسبنا مضاف إلى جملة لاقينا جذام، (وحميرًا) : معطوف عليها والألف للإطلاق، (وجذام وحمير) =

وقد ترد لليقين[1] كقوله:

حَسِبتُ التُّقَى والجودَ خيرَ تِجَارةٍ ... رَبَاحًا إذا ما المرءُ أصبح ثاقلًا[2]

(وزعم) وهي: للرجحان كقوله:

زَعَمَتْنِي شَيخًا ولستُ بِشَيخ ... إنما الشيخ من يدُبُّ دبيبًا[3]

= علمان على قبيلتين، فمن ثم لم ينصرفا، وجذام وزانِ غراب قبيلة من اليمن، وقيل من مضر. انظر المصباح ط دار المعارف (ص ٩٤) بتصرف.

وأما (حمير) فهي من قبائل اليمن، ومنها سيف بن ذي يزن الحميري

(١) ومن معاني حسب أيضًا: احمر لونه وابيض، يقال: حسب زيد إذا احمر لونه وابيض كالبرص، انظر عبادة على «الشذور» (٢/ ١٣٥)، وحسب بهذا المعنى لازمة.

(٢) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري، انظر ديوانه (١٤٦)، واللسان (ثقل) والأضداد لأبي القاسم الأنباري (ص٢٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٧٨)، والتذييل والتكميل (٣/ ٦٠)، والعيني على الخزانة (٢/ ٣٨٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٩)، والأشموني (١/ ٢٤٩)، (حسبت) أي: علمت، وفيه الشاهد حيث جاءت حسب مفيدة لليقين، وهذا جائز قليلًا، ويروى: رأيت، وهو دال على كون حسب في البيت بمعنى علم، (التقى): مفعول حسب الأول، (والجود) أي: الكرم معطوف عليها، ويروى: والحمد، ويروى كذلك: والبر، ويروى: والحكم (خير تجارة): كلام إضافي مفعول حسب الثاني وهو اسم تفضيل يستوي فيه الإفراد والتثنية والجمع لإضافته إلى نكرة، (رباحًا): تمييز نسبة، (المرء) اسم أصبح المقدرة المدلول عليها بأصبح المذكورة، والتقدير: إذا أصبح المرء، وأصبح المذكورة لا محل لها من الإعراب مفسرة، وأصبح المقدرة هي شرط إذا، وما زائدة، (ثاقلًا): خبر أصبح المقدرة، أما المذكورة فخبرها محذوف دل عليه المذكور، والمراد بالثاقل: الميت؛ لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا قبضت ثقلت، وجواب إذا محذوف لتقدم ما يدل عليه أي: حسبت التقى والجود.. إلخ.

(٣) البيت من الخفيف لأبي أمية الحنفي، واسمه أوسي، وهو من شواهد المصنف في «أوضحه» (١٨٥)، وفي قطره (٧٠)، وفي شذوره (١٧٩)، وانظر المغني وشرح شواهده (٥٩٤) (٣١٢)، والعيني على الخزانة (٢٥٦/ ٣٧٩)، والتصريح (١/ ٢٤٨)، ومعجم الشواهد (٣٣)، (زعمتني شيخًا) أي: ظنتني، وفيه الشاهد؛ حيث استعملت زعم في الدلالة على الرجحان، وفاعلها مستتر والنون للوقاية، والياء مفعولها الأول، وشيخًا مفعولها الثاني، (ولست بشيخ) جملة حالية من ياء =

والأكثر فيها وقوعها على أن أو أنَّ وصلتهما فتسد مسد مفعوليها نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾[1]، وقوله:

وقـد زَعَمَـتْ أني تغـيرتُ بعـدها ... ومـن ذا الـذي يـا عـزُّ لا يتغـيرُ[2]

=

المتكلم في (زعمتني)، والرابط الواو واسم ليس، (الشيخ) مبتدأ خبره (مَنْ) الموصولة وصلتها جملة (يدب دبيًا)، والعائد فاعل يدب المستتر، وفي البيت أسلوب قصر طريقه إنما، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب استئناف تعليلي لنفي الشيخوخة عنه.

(١) من الآية (٧) من سورة التغابن، (الذين) فاعل زعم من الزعم أي: ادعاء العلم وهي بمعنى: ظن، وصلتها: (كفروا)، والعائد واو الجماعة، والمراد بهم كفار مكة، (لن يبعثوا) ناصب ومنصوب وعلامة النصب حذف النون، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف وجوبًا أي: (أنه)، والجملة من أن ومعموليها في تأويل مصدر سادة مسد مفعولي زعم، وهذا هو الأكثر فيها كما ذكر الشارح تبعًا للمصنف في شرحه فانظره (ص٤٣١) (ط١٥)، وفي الآية شاهد آخر على الفصل بين أن المخففة من الثقيلة وخبرها بحرف النفي (لن)، والمعنى: زعم كفار مكة أن الشأن لن يبعثوا بعد موتهم أبدًا، انظر أبا السعود (٨/ ٢٥٦)، والجملة من زعم وفاعلها ومعموليها لا محل لها من الإعراب ابتدائية.

(٢) البيت من الطويل من قصيدة طويلة تعد من منتخبات شعر كثير عزة، انظر ديوانه (١/ ٦٢)، وهو من شواهد المصنف في أوضحه (١٧٦)، وشذوره (١٨٠)، والأشموني (٢٢٠)، والعيني على الخزانة (٢/ ٣٨٠)، والتصريح (١/ ٢٤٨).

(أني تغيرت بعدها)، الجملة في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (زعمت)، وهذا هو الكثير الغالب فيها كما مر في آية التغابن، وهو الشاهد، وأما تعديها بغير أنْ وأنَّ فقد زعم الأزهري أنه ضرورة، والصواب أنه لا ضرورة بل هو قليل كما في (زعمتني شيخًا)، انظر شرح الشذور (ط١٥، ص٤٣١) بتصرف، وفاعل زعمت مستتر عائد إلى عزة، (ومن ذا) الواو للاستئناف، و(مَنْ) مبتدأ اسم استفهام و(ذا) اسم إشارة خبره، و(الذي) بدل منه، أو بيان له، وصلته جملة (لا يتغير)، و(يا عز) ترخيم عزة، وجملة النداء معترضة بين الموصول وصلته، هذا ومن معاني زعم: كفل، نحو: (زعمت زيدًا) قال تعالى: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو: زعم زيد، ومنه زعيم القوم، وبمعنى سمن وهزل نحو: زعمت الشاة، وبمعنى طمع يقال: زعم في غير مطمع، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٣٥) بتصرف.

(وخال) وهي للرجحان غالبًا كقوله:

إخالُكَ إن لم تَغْضُضِ الطَّرفَ ذا هوًى   يَسومكَ ما لا يستطاعُ من الوجدِ[1]

وقد ترد لليقين كقوله:

ما خلتني زِلتُ بعدكم ضَمِنًا   أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألمِ[2]

---

(١) البيت من الطويل مجهول القائل، انظر معجم الشواهد (ص١١٠) ، والعيني على الخزانة (٢/ ٣٨٥)، والتصريح» (١/ ٢٤٩)؛ والهمع (١/ ١٥٠)، والدرر (١/ ١٣٣)، والأشموني (٢/ ٢٠) ، (إخالك) إخال مضارع خاله بمعنى: أظن، وهمزته مكسورة، والقياس فتحها لأنه من ثلاثي، والفاعل مستتر أي: أنا، والكاف مفعولها الأول، ومفعولها الثاني: الكلام الإضافي، (ذا هوى) وهذا هو الشاهد حيث نصبت إخال مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ودلت على الرجحان، وفيه شاهد آخر على كون المضارع يعمل عمل الماضي، (إن لم تغضض الطرف) أي: إن لم تكف نظرك عما يحرُمُ، جملة شرطية معترضة بين معمولي إخال، وجواب إن محذوف أي: ظننت ذا هوى، (يسومك) أي: يكلفك، والفاعل مستتر عائد إلى هوى، والكاف مفعول يسوم الأول، و(ما) الموصولة مفعولها الثاني وصلتها جملة (لا يستطاع) ، والعائد نائب الفاعل المستتر في (يستطاع) ، و(من الوجد) بيان لما الموصولة، وجملة يسومك إلخ في محل جر نعت لهوى، والجملة من إخالك ومعموليها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية.

(٢) البيت من المنسرح لم يعلم قائله، انظر معجم الشواهد (٣٧٧) ، والعيني على الخزانة (٢/ ٣٨٦)، والتصريح (١/ ٢٤٩) ، واللسان مادة (ضمن) وقد أنشده خلف الأحمر من الكوفيين، (ما خلتني) ما نافية، (وخلت) فعل وفاعل والنون للوقاية، والياء مفعول خال الأول أي: علمتني، وفيه الشاهد حيث جاءت خال لليقين، وهذا أقل من مجيئها للرجحان، وقد جاء فاعلها ومفعولها ضمير متكلم، وهذا مغتفر في باب ظن وأخواتها، وفقد وعدم، أي: خلت نفسي، ومفعول خال الثاني (ضمنًا) وهو: الزَّمِن المبتلى، وفي نسخة (ظمئًا) بالظاء والهمزة وهو بمعنى مشتاق، قال في «الصحاح» وظمئت إلى لقائكم: اشتقت، وهذا المفعول الثاني معترض بين اسم زلت وخبرها جملة (أشكو)، وجملة خال ومعموليها معترضة بين حرف النفي (ما) و(زال) فلا محل لها من الإعراب، وقوله (بعدكم) متعلق (بضمنًا) ، وصح تقديمه على الصفة المشبهة (ضمنًا) ؛ لأنه ظرف، (إليكم) متعلق بـ(أشكو حُموة الألم) بضم الحاء المهملة والميم، وتشديد الواو: الشدة، وهو كلام إضافي مفعول أشكو، وتقدير البيت: خلت نفسي ضَمِنًا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق، ففي البيت نوع من التعقيد اللفظي، والله أعلم، هذا ومن =

(وجعلَ) بمعنى: اعتقد[1]، وهي للرجحان نحو: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[2]، (ودرى في لُغَيَّة)[3] وهي: لليقين كقوله:

دُرِيتَ الوفيَّ العهدِ يا عُروَ فاغتبط ... فإنَّ اغتباطًا بالوفاء حميدُ[4]

= معاني خال أيضًا- وإن لم تكن معنا في هذا الباب- أن تكون بمعنى تَكَبَّر وأعجب بنفسه من الخيلاء، أو بمعنى ظلع أي: غمز في مشيته، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٣٥) بتصرف.

(١) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط: (بمعنى اعتقد).

(٢) من الآية (١٩) من سورة الزخرف وتمامها ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾، (وجعلوا) أي: وظنوا، وهذا هو الشاهد، معطوف على ما قبله، (الملائكة) مفعول (وجعلوا) الأول، (الذين) صفة الملائكة، وجملة الصلة (هم عباد الرحمن)، والعائد (هم)، وقد قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب (عند) بكسر العين ونون ساكنة وفتح الدال، وهي عندية مجازية على تمثيل زلفاهم، وقرأ باقي العشرة عباد بكسر العين وبعدها باء فألف ودال مضمومة، انظر البدور الزاهرة (٣٤٩) بتصرف، فعلى القراءة الأولى (عند الرحمن) كلام إضافي مفعول فيه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وعلى القراءة الثانية (عباد الرحمن) كلام إضافي هو نفس الخبر، وقرئ شاذًا، عبيد الرحمن. (إناثًا) مفعول ثان لـ(جعلوا) وقرئ شاذًا: إنثًا وهو جمع الجمع، والجملة بيان لتضمن كفرهم المذكور لكفر آخر، وتقريع لهم بذلك، وهو كجعلهم أكمل العباد وأكرمهم على الله عز وجل أنقصهم رأيًا وأخسهم صنفًا، انظر أبا السعود (٨/ ٤٣) بتصرف.

(٣) في لُغَيَّة أي: في لغة قليلة، انظر عبادة (٢/ ١٣٠)، وشرح الشذور على هامشه (٢/ ١٣٤) بتصرف منهما، وفي (ب): في لغة، وفي (أ) سقوط: (في لغية).

(٤) البيت من الطويل للفرزدق، انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ١٧٢)، وشرح التسهيل ورقة (٧٨)، وشرح التسهيل للمرادي (١/ ٤٧٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٧)، والهمع (١/ ١٤٩)، والدرر (١/ ١٣٢)، والأشموني (٢/ ٢٣)، وشرح الشذور (١٨١)، وعبادة عليه (٢/ ١٣٤)، (دريت الوفي): أي: علمته، وفيه الشاهد؛ حيث تعدت درى في هذه اللُغية إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر، أولهما: التاء التي هي نائب فاعل دريت، وثانيهما: الصفة المشبهة (الوفي)، (العهد) يجوز فيه تثليث الدال: الرفع على الفاعلية بتقدير منه، والنصب على التشبيه بالمفعولية لأن فعلها قاصر، والجر على الإضافة اللفظية غير المحضة، (يا عرو) أسلوب نداء ترخيمي والأصل: يا عروة، وهو علم على رجل، والجملة لا محل لها من الإعراب استئناف =

والأكثر: تعديها بالباء إلى واحد نحو: دريت بكذا، فإن دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها نحو: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾[1][2]، (وهب) وهي: للرجحان كقوله:

=

مبين للتاء في (دريت)، (فاغتبط): جواب لمحذوف؛ فالفاء فاء الفصيحة أي: إذا دريته فاغتبط، من الاغتباط وهو السرور ضد الحسد (اغتباطًا) اسم (فإن) والفاء للتعليل، (بالوفاء) متعلق بـ(اغتباطًا) لأنه مصدر، (حميد) خبر إن، والجملة من إن ومعموليها لا محل لها من الإعراب استئناف تعليلي.

(١) في نسخ المخطوطة الثلاث: (لا) بدون الواو، وهذا خطأ، والصواب ما أثبته، ولعل الواو في (ولا) اختلطت بواو (نحو) كما ذكرت أكثر من مرة؛ لأن هذه شبه ظاهرة في المخطوطة، والله أعلم.

(٢) من الآية (١٦) من سورة يونس عليه السلام وأولها: ﴿قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ﴾ وتمامها: ﴿فَقَدۡ لَبِثۡتُ فِيكُمۡ عُمُرٗا مِّن قَبۡلِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾، (ولا) الواو عاطفة ما بعدها على مدخول (ما) والمجموع هو الجواب أي: ما تلوته عليكم وأدراكم به، وعلى ذلك فـ(لا) صلة لتأكيد النفي وليست (لا) هذه هي التي ينفى بها الفعل؛ لأنه لا يصح نفي الفعل بها إذا وقع جوابًا لـ(لو) مع أن المعطوف على الجواب جواب بل المقام لـ(ما)، (أدراكم) بالألف بعد الراء ماض، وفاعله مستتر عائد إلى الله عز وجل، وفي إسناد عدم الإدراء إليه عز وجل المنبئ عن استناد الإدراء إليه تعالى إيذان بأن (لا) دخل له ﷺ في ذلك حسبما يقتضيه المقام، وضمير المخاطبين مفعول (أدرى) وفيه الشاهد؛ حيث تعدت درى بالهمزة إلى المفعول الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء في قوله (به) العائد إلى القرآن، ولورش تقليل ألف أدراكم، ولحمزة والكسائي وخلف وأبي عمرو الإمالة، والمعنى: ولا أعلمكم به بواسطتي، والإدراء يكون بواسطته ﷺ، وقيد النفي بذلك؛ لأن عدم الإعلام مطلقًا ليس من لوازم الشرط الذي هو مشيئة عدم تلاوته، فلا يجوز نظمه في سلك الجزاء، وقرئ شاذًا (ولا أدرأكم) (ولا أدرأتكم) بالهمزة فيهما على لغة من يقول: أعطأت وأرضأت في أعطيت وأرضيت، أو على أنه من الدرء بمعنى الدفع أي: ولا جعلتكم بتلاوته عليكم خصماء تدرءونني بالجدال، وقرئ شاذًا (ولا أنذرتكم به)، هذا كله على قراءة (ولا) بألف بعد اللام، وقرأ البزي عن المكي بخلف عنه (ولأدراكم به) بلام الجواب أي:

=

فقلــــت أَجِـــرْني أَبَـــا خالـــدٍ   وإلَّا فَهبْنِـــي امـــرأً هالكَــــا[1]

(وتَعَلَّم بمعنى: (اعلم) كقوله[2]:

=

لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا علمكم به على لسان غيري، على معنى أنه الحق الذي لا محيص عنه لو لم أرسل به أنا لأرسل به غيري أُلبتة، أو على معنى أنه تعالى يمُنُّ على من يشاء فخصني بهذه الكرامة، وعلى هذا الوجه للبزي يكون العطف على الجواب لا على مدخول النفي فيكون جوابًا بعد جواب، ولا يجوز على هذه القراءة أن تكون اللام للابتداء؛ لأنها لا تدخل على الماضي، والوجه الثاني للبزي: (ولا أدراكم) بالألف كقراءة الجمهور، انظر في هذا الشاهد القرآني البدور الزاهرة (١٧٥)، وأبا السعود (٤/ ١٢٩، ١٣٠)، والجلالين والجمل عليه (٢/ ٣٣٨) بتصرف من الجميع، فسبحان منزل القرآن الذي حير الأفكار في فهم كتابه، والله أعلم.

(١) البيت من المتقارب لابن همام السلولي، وهو من شواهد المصنف في أوضحه (١٧٤) وابن عقيل (١٢٦)، وانظر اللسان (وهب) ، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١ ورقة (٧٨) ، وانظر شرحه للمرادي (١/ ٤٧٣)، وتعليق الفرائض (١/ ١٢٢١)، والعيني على الخزانة (٢/ ٣٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)، والأشموني (٢/ ٢٤) .

(أجرني) أمر وفاعله ومفعوله الأول، والنون للوقاية، والجملة في محل نصب مفعول (فقلت) ، (أبا خالد) وفي بعض الروايات (أبا مالك) وعلى كل فهو كلام إضافي منادى لمحذوف جوازًا أي يا أبا خالد، (وإلا) الواو للاستئناف وإن شرطية مدغمة في لا النافية، وشرط إن محذوف، وهذا كثير، والتقدير: وإلا تجرني، (فهبني) : أي فاعتقدني، وهذا هو الشاهد حيث جاءت هب مفيدة للرجحان ناصبة مفعولين أولهما ياء المتكلم في (فهبني) وثانيهما (امرأً) المنعوت بـ(هالكًا)، وفاعل (فهب) مستتر أي أنت، والجملة من الفاء وهب ومعموليها في محل جزم جواب إن، وقد اقترن بالفاء وجوبًا؛ لأن الجواب جملة طلبية أمرية، والجملة من إن وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب مستأنفة، وهب الذي الكلام عليه الآن فعل أمر جامد لا يدخله إلغاء ولا تعليق يتعدى إلى مفعوليه صراحة بنفسه، وهذا هو الأكثر، وقد يتعدى إليهما مع أن المؤكدة، ومعموليها مثل حديث عمر: (فهب أن أبانا كان حمارًا في المسألة الحمارية في الفرائض)، وقد لحن هذا الأسلوب جماعة منهم الجرمي وابن سيده والجوهري والحريري، ولكن الأثبات من العلماء لم يلحنوه، انظر شرح الشذور تعليق محيي الدين (ط١٥ ص٤٣٣، ٤٣٤) بتصرف.

(٢) (كقوله) سقطت من (أ) .

تَعَلَّم شِفَاءَ النفس قهر عدوِّها فبالغْ بِلُطفٍ في التَّحيُّل والمكرِ[1]

(ويلزمان) أي: «هب، وتعلم بمعنى»: اعلم (الأمر) فلا يتصرف فيهما، (و) الثاني (أفعال التصيير) سميت بذلك؛ لأنها تدل على[2] تحول الشيء من حالة إلى حالة (كجعل) بمعنى: صير[3] نحو: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[4]، (وتخذ) كقوله:

---

(١) البيت من الطويل لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر، وكان قد خرج هو والنابغة الذبياني يريدان الغزو فرأى زياد جرادة فقال: حرب ذات ألوان، فرجع ومضى النابغة الذبياني لطريقه، وفيه يقول زياد كلمة منها هذا البيت، وهو من شواهد المصنف في أوضحه (١٨٩) وابن عقيل (٢١)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٧)، والأشموني (٢/ ٢٤)، والعيني على الخزانة (٢/ ٣٧٤)، ومعجم الشواهد (١٧٣).

(تعلم): أمر جامد لا يدخله إلغاء ولا تعليق بمعنى اعلم واستيقن، وهذا هو الشاهد والفاعل مستتر أي: أنت، (شفاء النفس): كلام إضافي مفعولها الأول، والمراد به هنا قضاء مآربها وإذهاب غيظها، (قهر عدوها) كلام إضافي مفعولها الثاني، (فبالغ) جملة أمرية معطوفة على (تعلم) بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب، (بلطف في التحيل) متعلقان ببالغ، واللطف هو الرفق في الأمور والتأني لها، والتحيل هو أخذ الشيء بحيلة، (والمكر): معطوف على التحيل، والأكثر وقوع (تعلم) هذا على (أنَّ) المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه كقول زهير بن أبي سلمى - بضم السين:

فقلت تعلم أن للصيد غِرة وإلا تضيعها فإنك قاتله

وقد تكون (تعلّم) بمعنى الماضي، قال يعقوب: تقول تعلَّمت أن زيدًا خارج، بمعنى: علمت، انظر شرح التصريح (١/ ٢٤٧) بتصرف، وقد تتعدى تعلَّم أيضًا إلى (أنْ) المخففة وصلتها سادة مسد مفعوليها كقول الشاعر: فتعلمي أن قد كلفت بكم، انظر تعليق الشيخ محيي الدين على الشذور (ط١٥/ ٤٣٦).

(٢) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط: (تدل على).

(٣) في النسختين الأصلية و(ب) سقوط: (بمعنى صير).

(٤) من الآية (٢٣) من سورة الفرقان وأولها: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ﴾، (فجعلناه) جملة فعلية ماضوية معطوفة بالفاء على جملة (وقدمنا) أي: فصيرناه، والهاء عائدة إلى العمل الذي يعمله الكفرة وهي مفعول أول لجعلنا، ومفعوله الثاني (هباء) المنعوت بـ(منثورًا)، والهباء =

تَخِذتُ غُرازَ إِثْرهم دليلًا   وفروا في الحجازِ ليُعجِزُوني[1]

(واتخذ) نحو: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[2]، (وَرَدَّ) نحو:

=

والهبوة التراب الرقيق قاله ابن عرفة، وقال الجوهري يقال فيه: هبا يهبو إذا ارتفع، وقال الخليل والزجاج: هو مثل الغبار الداخل في الكوة يتراءى مع ضوء الشمس، وقيل الهباء: ما تطاير من شرر النار إذا أضرمت، الواحدة: هباءة كثمر وثمرة، والمنثور: المفرق، قال ابن عباس: هو ما تسفيه الرياح وتذريه من التراب وطعام الشجر، وقيل: هو ما يسطع من حوافر الدواب من الغبار عند السير، ووجه الشبه عدم النفع به إذ لا ثواب فيه؛ لعدم شرطه وهو فقد الإيمان، ويجازون عليه في الدنيا بالمال والولد، انظر الجلالين والجمل عليه (٣/ ٢٥٢) بتصرف منهما، والشاهد: كون جعل من أفعال التصيير ناصبة مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كما أوضحت.

(١) البيت من الوافر لابن جندب بن مرة الهذلي، انظر ديوان الهذليين (٣/ ٩٠) ، والعيني على الخزانة (٢/ ٤٠٠)، واللسان (عجز) ونسبه لأبي جندب الهذلي ولم ينسبه في (حجز) ونسب في شرح التصريح (١/ ٢٥٢) لجندب بن مرة، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١ورقة (٧٨)، وانظر شرحه للمرادي (١/ ٤٧٧)، والتذييل والتكميل ٣ورقة (٦١)، والأشموني (٢/ ٢٥)، والمحكم (عجز)، ومعجم الشواهد (٤٠٧) ، (تخذت) ماض وفاعله أي: صيرت، وهذا هو الشاهد ويروى: جعلت وهو بمعناه، (غراز) بضم الغين وبالزاي، اسم واد، قاله العيني وأنشده المصنف مختومًا بنون وقال إنه اسم جبل، وهو مفعول أول لا يتصرف على إرادة البقعة، (إثرهم) ويروى: خلفهم، وهو بمعناه كلام إضافي مفعول فيه متعلق بتخذت، (دليلًا) مفعول ثان لتخذ، (وفروا) : معطوف على تخذت والضمير عائد إلى بني لحيان في البيت قبله، ويروى (وفاتوا) ، (في الحجاز) ويروى بالحجاز كما في النسخة (أ) وكلاهما متعلق بفروا، أو فاتوا، وقد مر التعريف بالحجاز، (ليعجزوني) مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام التعليل، وواو الجماعة فاعله عائدة إلى بني لحيان كما مر، والنون للوقاية والياء مفعول، والجملة من أن المضمرة وما دخلت عليه في تأويل مصدر في موضع جر باللام أي: لإعجازهم إياي، والجار والمجرور متعلق بـ(فاتوا) أو (فروا) على الروايتين.

(٢) من الآية (١٢٥) من سورة النساء، (إبراهيم) عليه السلام سبق التعريف به وهو مفعول أول لـ(واتخذ) بمعنى: صيره، وهذا هو الشاهد، وقد أظهر في مقام الإضمار لتفخيم شأنه والتنصيص على أنه متفق على مدحه، وفيه قراءتان فتح الهاء وألف بعدها لهشام عن ابن عامر، وقرأ الباقون بهاء مكسورة بعدها ياء، انظر البدور الزاهرة (١٠٤) بتصرف، وقد سبق أن ذكرت عند

=

﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾[1]، (وترك) نحو: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[2] وأدخل الكاف في أولها؛

= التعريف بإبراهيم عليه السلام اللغات الجائزة فيه، (خليلًا) أي: صفيًّا خالص المحبة له، وهو فعيل من الخلة وهي: الصداقة والمودة، انظر «غريب القرآن» للسجستاني (٤١) بتصرف، وهو مفعول ثان لاتخذ إن عددناها ناصبة لاثنين، وإلا فهو حال من إبراهيم عليه السلام، وإنما قلنا: إن اعتبرناها؛ لأن المصنف قال في شرحه لهذا الباب أعني: الناصب لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (قيل: وأفعال التصيير) ، وقوله: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ معطوفة على الجملة الاستفهامية، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾، وهي في معنى الخبر دالة على شرف المتبوع وأنه جدير بأن يتبع؛ لاصطفاء الله له بالخلة، ولا يجوز عطفها على ما قبلها (أسلم وجهه لله واتبع ملة إبراهيم حنيفًا) لعدم صلاحيتها صلة للموصول، وفائدة هذه الجملة تأكيد وجوب اتباع ملته لأن مَنْ بلغ مِنَ الزلفى عند الله أن اتخذه خليلًا جدير بأن تتبع ملته، انظر الجلالين والجمل عليه (١/ ٤٢٨) بتصرف منهما، ولم ترد خليلًا في القرآن إلا ثلاث مرات، انظر معجم ألفاظ القرآن (١/ ٣٦٢) ، وقال أبو البقاء: إن قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ مستأنف، وعليه فلا محل له من الإعراب، انظره على هامش الجمل (٢/ ٣٢٦) .

(١) من الآية (١٠٩) من سورة البقرة (لو) يجوز فيها وجهان أقواهما أن تكون موصولًا حرفيًّا، وتكون هي وما دخلت عليه في تأويل مصدر في موقع نصب مفعول (ود) أي: ردكم من بعد إيمانكم كفارًا، والثاني: أن تكون باقية على شرطيتها، ويكون شرطها ﴿يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾، وجوابها محذوف أي: لسروا، أو لفرحوا، ويكون مفعول (ود) على هذا الوجه محذوفًا أي: فعل ذلك، والأول أوجه لما فيه من عدم التكلف، (كفارًا) مفعول ثان لـ(يردونكم)، أي: يصيرونكم كفارًا، والمفعول الأول هو ضمير المخاطبين، هذا هو الوجه القوي وهو الشاهد من الآية، وجوز أبو البقاء كون (كفارًا) حالًا من مفعول (يردونكم)، وهذا على جعل رد متعدية إلى واحد، وهو ضعيف؛ لأن الحال يستغنى عنه غالبًا، والأول أدخل لما فيه من الدلالة صريحًا على كون الكفر المفروض بطريق القسر، انظر الجمل على الجلالين (١/ ٩٣، ٩٤) بتصرف مع بيان سبب نزول هذه الآية، : ﴿مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ﴾ متعلق بـ(يردونكم) وبين قوله (إيمانكم) و(كفارًا) طباق، والله أعلم.

(٢) من الآية (٩٩) من سورة الكهف وآخرها: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾، (وتركنا) أي وصيرنا، وهذا هو الشاهد، والواو إما عاطفة ما بعدها على ما قبلها أو استئنافية، (بعضهم) كلام إضافي مفعول تركنا الأول، (يومئذ) كلام إضافي مفعول فيه متعلق بـ(تركنا) أو بمحذوف حال =

إشارة إلى عدم انحصارها فيما ذكره[1]، (ويجوز إلغاء القلبية المتصرفة متوسطة) نحو: زيد أظن قائم، (أو متأخرة) نحو: زيد قائم أظن، لكن إلغاؤها متوسطة مرجوح، ومتأخرة راجح[2]، وأفاد بقوله: يجوز أنه غير واجب، وخرج بالقلبية: التصييرية، وبالمتصرفة: غيرها، وهو: هب، وتعلَّم كما مر، وبالمتوسطة والمتأخرة: المبتدأ بها فلا إلغاء فيها على المشهور؛ إذ الإلغاء إبطال العمل لفظًا ومحلًّا، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره[3]، (ويجب تعليقها) أي: القلبية،

=

من بعضهم أي كائنين يومئذ، والتنوين عوض عن جملة أي: يوم يخرجون، (يموج بعضهم في بعض) جملة في محل نصب مفعول ثان لـ(وتركنا) والرابط فاعل يموج المستتر أي: يختلط في بعض لكثرتهم مع ضيق الأرض، فإن أرضنا ضيقة جدًّا بالنسبة لأرضهم، و(في بعض) متعلق بـ(يموج) ، وفيه استعارة تصريحية تبعية، ومعنى هذه الجملة القرآنية كما في الجمل على الجلالين (٣/ ٤٨): جعلنا وصيرنا بعضهم يختلط ببعضهم الآخر من شدة الازدحام عند خروجهم، وذلك عقب موت الدجال فيجتاز عيسى عليه السلام بالمؤمنين إلى جبل الطور فرارًا منهم ثم يسلط الله عليهم دودًا في أنوفهم فيموتون به، ولا يدخلون مكة ولا المدينة ولا بيت المقدس، ولا يصلون إلى من تحصن منهم بورد أو ذكر.

(١) في النسختين الأصلية و(ب): ذكر، والأحسن ما أثبته، ومن أفعال التصيير أيضًا: (صير) كقول رؤبة بن العجاج من السريع:

ولَعبت بهم طير أبابيل ... فصيروا مثل كعصف مأكول

ووهب كقولهم في الدعاء: وهبني الله فداءك، حكاه ابن الأعرابي عن العرب، وهو قليل، وهو ملازم للمعنى لأنه سمع في مَثَل، والأمثال لا يتصرف فيها، انظر شرح التصريح (١/ ٢٥٢) بتصرف، وانظر شرح ابن عقيل مبحث ظن وأخواتها.

(٢) وقيل هما سيان أي في حالة التوسط والتأخر، انظر «شرح الشذور» للمصنف (٤٣٨) (ط١٥) بتصرف.

(٣) خالف في هذا الحكم-أعني: امتناع إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة في حالة الابتداء- الكوفيون وزعموا أنها قد ألغيت في قول الشاعر:

=

والتعليق إبطال العمل لفظًا لا محلًّا[1]؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد العامل: بأن يقع العامل (قبل لام الابتداء) نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾[2]، (أو) لام (القسم) الملفوظ به، أو المقدر نحو: علمت والله ليقومن زيد، ونحو قوله:

=

أرجــو وآمــل أن تــدنو مودتهــا *** ومــا إخــال لــدينا منــكِ تنويــل

وقد رد عليهم البصريون بأحد ردين: الأول: أن الفعل لم يبتدأ به بل سبق بـ(ما) النافية فقد منع التقدم مانع، أو أن يكون على تقدير لام ابتداء بين إخال ومعمولها أي: وما إخال للدنيا، انظر تعليق الشيخ محيي الدين على الشذور (ط١٥/ ٤٣٧) بتصرف، وشرح ابن عقيل (ط١٣٩٩هـ) (ص١١٧، ١١٨) ، وما ذكره الشارح عن الإلغاء من حيث التعريف والحكم والمحل منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، فانظره (ط١٥) (٤٣٧، ٤٣٨) ، وانظر شرح التصريح (١/ ٢٥٢، ٢٥٤).

(١) الدليل على أن التعليق لا يمنع العمل في اللفظ جواز العطف على الجملة المعلقة بالنصب كقول كثير عزة:

وما كنت أدري قبل عـزة مـا البكـا *** ولا موجعـاتِ القلـبِ حتـى تولـتِ

والتعليق مأخوذ من المرأة المعلقة التي لا هي بالمتزوجة ولا بالمطلقة، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى.

انظر شرح الشذور على هامش عبادة (٢/ ١٣٩).

(٢) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة، (ولقد علموا) الواو عاطفة ما بعدها على ما قبلها، واللام واقعة في جواب قسم محذوف أي: وتالله لقد علموا، وفاعل علموا واو الجماعة عائد إلى اليهود الذين حكيت جناياتهم، (لمن اشتراه) : أي: لمن استبدل ما تتلو الشياطين بكتاب الله عز وجل، ففي الكلام استعارة تصريحية تبعية، واللام معلقة لـ (علم) عن العمل لفظًا لا محلًّا، وهي لام الابتداء، وفيها الشاهد، ومَنْ موصول اسمي مبتدأ، واشتراه صلته، والعائد فاعل اشترى المستتر، والخبر: ﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول (علموا) إن كانت لليقين، أو في محل نصب مفعولها إن كانت عرفانية، والأول أظهر، والجملة من علم ومعموليها لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وهذا الإعراب الذي قررناه هو ما عليه الجمهور، وهو مذهب سيبويه، وقال الفراء وتبعه أبو البقاء: إن اللام في (لَـمَن) موطئة للقسم، (ومَنْ) شرطية مرفوعة بالابتداء، واشتراه خبرها و﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ جواب القسم، وجواب الشرط محذوف، اكتفاء عنه بجواب القسم، وعلى هذا الإعراب

=

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي إن المنايا لا تَطِيشُ سهامها[1]

(أو) قبل (استفهام) نحو:

= تكون الجملتان (ولقد علموا لمن اشتراه) مقسمًا عليهما، انظر أبا السعود (١/ ١٣٦: ١٤٠) بتصرف، ولا شك أن الإعراب الأول أظهر، والثاني أشد تعقيدًا وتكلفًا؛ لأنه عليه يترتب حذف معمولي (علموا) وإخراج (من) عن موصليتها إلى الشرطية مع كون ما بعدها ماضيًا، وتكلف حذف جواب الشرط، وهذا لا يجوز حمل كتاب الله عليه لما فيه من التعقيد، و(اشتراه) أمال ألفها حمزة والكسائي وخلف وقللها ورش بلا خلاف؛ لأنها بعد الراء، انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (٤٧) بتصرف.

(١) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري، وعند عبادة على الشذور للبيد بن عامر (٢/ ١٣٦) وفي التصريح تشكيك النسبة إلى لبيد، وهذا بناء على ما قاله العيني على الخزانة أن المذكور في ديوان لبيد إنما هو الشطر الثاني فقط (٢/ ٤٠٥)، وانظر الكتاب (١/ ٤٥٦) ط بولاق، والخزانة (٤/ ١٣، ٣٣٢)، والتصريح (١/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩)، والأشموني (٢/ ٣٠) ، وقد استشهد بهذا البيت المصنف في أوضحه (١٧٨)، وقطره (٨٢)، وشذوره (١٨٥)، (علمت): ماض وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم أي: والله لقد علمت، (لتأتين) اللام واقعة في جواب قسم محذوف معلقة لتعلم عن العمل لفظًا لا محلًا، وهذا هو الشاهد، والتعليق هنا بالقسم المحذوف مع جوابه، فاندفع الاعتراض بأن جملة جواب القسم لا محل لها، وأن الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان، ولهذا قال أبو حيان: (وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات) وفي الغرة: ولام القسم لا تعلق، ولكن الأحسن إثبات لام جواب القسم من المعلقات بعد هذا التقرير، (تأتين) : مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع لتجرده من الناصب والجازم، (منيتي) : كلام إضافي فاعله، والجملة من القسم المحذوف وجوابه في محل نصب سادة مسد مفعولي علمت، (لا تطيش سهامها) : أي: لا تعدل عن أهدافها، جملة في محل رفع خبر إن، والرابط ضمير المؤنثة الغائبة في (سهامها) ، والجملة من إن ومعموليها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها بمثابة التوكيد المعنوي لما قبلها، ومعنى البيت: إن الموت لا تعدل سهامه عن أحد.

﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[1]، ونحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[2]، ونحو:

---

(١) من الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء، وأولها: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾، (وإن أدري) الواو عاطفة جملة فعلية على مثلها، إن نافية بمعنى ما (أدري) : مضارع وفاعله متعد إلى اثنين، والعامة على تسكين يائه؛ إذ لا موجب لغير ذلك، وروي عن ابن عباس أنه قرأ هذه الآية وقوله ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ﴾ الآية بفتح الياء فيهما تشبيهًا بياء الإضافة، ولورش نقل حركة همزة أدري إلى الساكن قبلها، (أقريب) الهمزة للاستفهام وهي معلقة لـ(أدري) عن العمل في معموليها لفظًا لا محلًا، وهذا هو الشاهد، والاستفهام هنا بالحرف (قريب) خبر مقدم، (أم بعيد) معطوف عليه بأم المعادلة المتصلة، (ما توعدون) ما موصول اسمي مبتدأ مؤخر صلته توعدون مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعل، والعائد محذوف أي: توعدونه، ويجوز كون ما موصولًا حرفيًا، وعليه فلا عائد، وتكون هي وصلتها في تأويل مصدر في موقع رفع مبتدأ مؤخر أي: وعدكم، والأول أحسن، وعلى كل فالجملة من المبتدأ والخبر سادة مسد معمولي أدري، والموعود به في الآية غلبة المسلمين وظهور الدين أو الحشر مع كونه آتيًا لا محالة، انظر أبا السعود (٦/ ٨٩) بتصرف.

(٢) من الآية (١٢) من سورة الكهف، وأولها: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ﴾، (لنعلم) اللام فيه للتعليل وعند الأشاعرة تسمى: لام العاقبة، ولام الحكمة، ويصح تعلقها بـ(بعثناهم) أو بـ(ضربنا)، و(نعلم) مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد اللام، والفاعل مستتر أي: نحن، والمراد بالعلم هنا لازمه أي: ليظهر ويشاهد ويحصل لهم ما تعلق علمنا به من ضبطهم مدة لبثهم بعد تيقظهم، أو لتعلق علمنا تعلقًا حاليًا مطابقًا لتعلقه أولًا تعلقًا استقباليًا، وإنما لجأ إلى هذا لأن علم الله تعالى لم يسبق بجهل وهو علم كشفي إحاطي لا حدود للزمن فيه، والعامة على قراءة (لنعلم) بنون العظمة وقرأ الزهري: (ليعلم) بياء الغيبة والفاعل الله تعالى، وفيه التفات عن التكلم إلى الغيبة، ويجوز أن يكون الفاعل: (أي الحزبين) ؛ إذا جعلناها موصولة، والأول أظهر، ﴿أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ كلام إضافي مبتدأ (وأي) : اسم استفهام معلق لنعلم، أو ليعلم- على القراءتين- عن العمل لفظًا لا محلًا، وهذا هو الشاهد، والمراد بالحزبين نفس أصحاب الكهف لا أهل المدينة، وقيل: الملوك الذين تداولوا المدينة ملكًا بعد ملك، وأصحاب الكهف، والأول أقرب بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ ، (أحصى): ماضٍ وفاعله، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ أي: ضبط، واختار هذا الوجه أبو علي والزمخشري وابن عطية، والوجه الثاني فيها أن تكون اسم =

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[(1)][(2)]، فأي في الأخيرة مفعول مطلق منصوب بما بعده أي: ينقلبون أي انقلاب، لا مفعول به منصوب بما قبله؛ لأن اسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله؛ لأنه يخرجه عن الصدرية[(3)]، (أو) قبل

=

تفضيل بمعنى: أضبط فتكون خبرًا لمبتدأ، واختار هذا الوجه الزجاج والتبريزي، واستضعفه الزمخشري؛ لأن بناءه من غير الثلاثي ليس بقياسي، وعلى كل فالجملة من المبتدأ﴿أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ وخبره (أحصى) على الوجهين المذكورين فيها سادة مسد مفعولي (نعلم) ، والجملة من أن المضمرة بعد اللام ومدخولها في تأويل مصدر في موقع جر باللام أي: لعلمنا، إلخ، والله أعلم، انظر الجلالين والجمل عليه (٣/ ٧، ٨) بتصرف منهما.

(١) في النسخة الأصلية: (سيعلم) بدون الواو، وهذا خطأ.

(٢) من الآية (٢٢٧) من سورة الشعراء، (الذين) فاعل (وسيعلم) ، صلتها (ظلموا)، والعائد واو الجماعة أي: من الشعراء وغيرهم، (أي منقلب) : كلام إضافي مفعول مطلق مقدم وجوبًا على عامله (ينقلبون)؛ وذلك لأنه مضمن لمعنى الاستفهام مما يجعله واجب الصدارة في الكلام، وعلى هذا فجملة (ينقلبون) ومعمولها (أي منقلب) سادة مسد مفعولي (وسيعلم) معلق عنها لفظًا لا محلًا بأي الاستفهامية، وهذا هو الشاهد، ولا يجوز أن تكون (أي منقلب) معمولة لقوله: (وسيعلم) لأن هذا يخرجها عن صدريتها كما ذكر الشارح تبعًا للمصنف، قال النحاس: وحقيقة القول أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض، والله أعلم، وجوز أبو البقاء كون (أي منقلب) صفة لمصدر محذوف أي ينقلبون انقلابًا أي منقلب، والوجه الذي ذكره أبو البقاء مردود بأن أيًا الواقعة صفة لا تكون استفهامية، وكذلك الاستفهامية لا تكون صفة لشيء، بل هما قسمان كل منهما قسم برأسه، وفي القرطبي: ومعنى ﴿أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ أي مصير يصيرون، وأي مرجع يرجعون؛ لأن مصيرهم إلى النار وهو أقبح مصير، ومرجعهم إلى العذاب وهو أشر مرجع، والفرق بين المنقلب والمرجع أن المنقلب الانتقال إلى ضد ما هو فيه، والمرجع العود من حال هو فيها إلى حال كان عليها فصار كل مرجع منقلبًا، وليس كل منقلب مرجعًا، ذكره الماوردي، انظر الجلالين والجمل عليه (٣/ ٢٩٨) بتصرف منهما.

والواو في: (وسيعلم) للاستئناف، والسين للتهديد الاستقبالي، والجملة لا محل لها من الإعراب.

(٣) في (أ): المصدرية، والصواب ما أثبته، وهذا وما ذكره الشارح عن الاستفهام المعلق منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح؛ لأن فيه تقسيم الاستفهام المعلق إلى حرف، واسم، والاسم إلى كونه مبتدأ وخبرًا وفضلة، فانظره (٤٣٩) (ط١٥) .

(نفي بها مطلقًا) عن التقييد بكونه في جواب قسم نحو: علمت ما زيد قائم، ونحو: علمت والله ما زيد قائم، (أو بلا، أو إن في جواب القسم) نحو: علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو، ونحو: علمت والله إن زيد قائم[1]، (أو) قبل (لعل)[2] نحو: ﴿وَإِنۡ أَدۡرِي لَعَلَّهُۥ فِتۡنَةٞ لَّكُمۡ﴾[3]، (أو)[4] قبل (لو) الشرطية كقوله:

وقد عَلِم الأَقوامُ لو أنَّ حَاتمًا … أراد ثراءَ المالِ كان له وفْرُ[5]

---

(١) ما ذكره الشارح عن (ما) و(لا) و(إن) المعلقات لأفعال القلوب المتصرفة من العمل مأخوذ بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره، وحاشية عبادة عليه (٢/ ١٣٧) بتصرف منها.

(٢) هذا هو المعلق السابع، وقد ذكره أبو علي الفارسي في التذكرة، ووجهه أن الترجي كالاستفهام في أن ما بعد كلٍّ منقطع عما قبله، انظر «شرح الشذور» وعبادة عليه (٢/ ١٣٧) بتصرف منهما.

(٣) من الآية (١١١) من سورة الأنبياء عليهم السلام، (وإن أدري) أي: وما أدري، وقد سبق الكلام عليها في آية الأنبياء السابقة (١٠٩) ، (لعله فتنة لكم) ، جملة اسمية سادة مسد مفعولي (أدري) معلقة عن العمل لفظًا لا محلًّا بلعل وهذا هو الشاهد، و(لعله) : أي: ما أعلمتكم به ولم يعلم وقته، وهو تأخير العذاب عنكم في الدنيا، والمنفي هنا عدم علم وقت الحرب المعني بالعذاب، (فتنة لكم) ، أي: اختبار لكم ليرى كيف صبركم، وفي البيضاوي؛ (وما أدري لعل تأخير جزائكم استدراج لكم وزيادة في افتتانكم وامتحانًا لينظر كيف تعملون) ، انظر الجلالين والجمل عليه (٣/ ١٤٩، ١٥٠) بتصرف منهما، وعبادة على الشذور (٢/ ١٣٧) بتصرف.

(٤) من هنا إلى آخر البيت: (وفر) ساقط من النسختين الأصلية و(أ) .

(٥) البيت من الطويل لحاتم الطائي يعاتب امرأته ماوية على تأنيبها له على البذل والعطاء، انظر ديوانه المطبوع في أوروبا (ص٣٨: ٤٠)، والبيت من شواهد الأشموني (٢٣٧) ومن شواهد المصنف في شذوره (١٨٦)، وانظر عبادة على الشذور (٢/ ١٣٧، ١٣٨) ، (الأقوام) : جمع اسم الجمع، (قوم) فاعل علم أخت ظن مفيدة لليقين، (حاتمًا) التفت به عن نفسه اسم أن وخبرها =

(أو) قبل (كم الخبرية)[1] نحو: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[2] قال في شرحه: (ولا يتعين في الآية خبرية كم، بل يجوز كونها استفهامية)،

=

جملة: (أراد ثراء المال)، وهو بالمد: كثرة المال، والجملة من أن ومعموليها في تأويل مصدر مختلف في موقعه على ثلاثة مذاهب: أنه فاعل بمحذوف، أي: لو ثبت إرادة حاتم إثراء المال، وهذا قول الكوفيين والزجاج والزمخشري، والثاني: أنه مبتدأ محذوف للخبر وجوبًا كما يحذف بعد لولا، نقله ابن هشام عن أكثر البصريين، والثالث: أنه مبتدأ لا خبر له أصلًا اكتفاء بجريان المسند والمسند إليه في الذكر مع الطول، نقله ابن عصفور عن البصريين، وزعم أنه لا يحفظ عنهم غيره، (وفر) اسم كان مؤخر، وهو بسكون الفاء من المال، والنبات الكثير الواسع، وقيل الوفر: التام من كل شيء، والجمع: وفور، وخبر كان: (له)، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب الشرط (لو) ، والجملة من (لو) وشرطها وجوابها سادة مسد مفعولي علم معلقة لها عن العمل لفظًا لا محلًا بلو الشرطية، وهذا هو الشاهد.

(١) في بعض نسخ المتن تقديم وتأخير، والأحسن ما صنعه الشيخ زكريا حيث إنه جمع كل ما يتعلق بنصب مفعولين ثم أردفه بما ينصب ثلاثة.

(٢) الآية (٣١) من سورة يس، (ألم يروا) أي: ألم يعلموا، جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف النون، وواو الجماعة فاعل وهي عائدة إلى أهل مكة القائلين للنبي ﷺ: لست مرسلًا، والاستفهام التقريري أي: قد علموا، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، (كم) : تحتمل الخبرية والاستفهامية، وعلى كل فهي مبنية على السكون في محل نصب مفعول مقدم وجوبًا بـ(أهلكنا) لما هو معلوم أن لها الصدر، غاية الأمر أنها إن كانت استفهامية لم تكن معلقًا جديدًا بل كانت داخلة في التعليق بالاستفهام، وإن كانت خبرية -وهو الأحسن- صح فيها أن تكون معلقًا مستقلًا، وعلى كونها خبرية يكون المعنى: أهلكنا كثيرًا، وعلى الاستفهام: أي شيء أهلكنا، ويؤيد كون كم في الآية استفهامية قراءة ابن مسعود: (من أهلكنا) كما ذكر الشارح تبعًا للمصنف، ولكن ذكر الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور أن (مَن) على قراءة ابن مسعود لا تتعين

=

=

استفهاميتها بل قد تكون موصولة فتكون فرعًا عن كم الخبرية، وعلى كونها استفهامية تكون مفعول أهلكنا مقدمًا وتكون من التعليق بالاستفهام، وعلى كونها موصولة تكون مفعول (يروا) والصلة: جملة (أهلكنا) ، والعائد محذوف أي: أهلكناهم، وعلى هذا فلا تعليق.

هذا، وقد جوز الفراء انتصاب كم بـ(يرَوا) ، وهو سهو لإخراج كم عن صدريتها سواء قدرت خبرية أم استفهامية، ولا يجوز أن يقال: هناك لغة تخرج كم الخبرية عن الصدارة؛ لأنا نقول إنها ضعيفة فلا يصح تخريج القرآن عليها كما في المغني، وعلى الوجه الذي ذكره الفراء تكون كم مفعولًا أول لـ(يروا) ، وجملة (أهلكنا) مفعولها الثاني، وعلى كونها معمولة لـ(أهلكنا) تكون الجملة سادة مسد مفعولي (يروا) معلقة بكم كما أسلفنا إن قدرت علمية، وإن قدرت بصرية كانت الجملة مفعول (يروا) ، (قبلهم) : كلام إضافي مفعول فيه لـ(أهلكنا) ، والضمير لكفار مكة، ﴿مِنَ ٱلْقُرُونِ﴾ متعلق بـ (أهلكنا) أي من الأمم، (أنهم) أن واسمها أي المهلكين، (إليهم) متعلق بـ(لا يرجعون) الواقع خبر أن، والضمير في إليهم للمكيين، والجملة من أن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مختلف في موقعه على أوجه: الأول: أنه في محل نصب بدل من كم، وهذا قول سيبويه كما ذكر المصنف في شرحه؛ لأنه إن قدَّر كم معمولة ليروا لزم إخراج كم عن صدريتها، وإن قَدَّرها معمولة لأهلكنا لزم تسلط أهلكنا على أنهم، ولا يصح أن يقال: أهلكنا عدم الرجوع، والذي يصحح قوله عند المصنف أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها؛ فإن (يروا) مسلطة في المعنى على أن وصلتها، وهذا كله على أن كم في الآية خبرية، أما على كونها استفهامية فلا يصح لعدم الإتيان في البدل بالاستفهام كما هو معلوم، الثاني: أن تكون بدلًا على المعنى من (كم أهلكنا) والتقدير: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم، والوجه الثالث في المصدر المؤول أن (أنهم) معمول لفعل محذوف دل عليه السياق، وتقديره: قضينا وحكمنا أنهم إليهم لا يرجعون، ويدل على صحة هذا الوجه قراءة ابن عباس والحسن (إنهم) بكسر الهمزة على الاستئناف، والاستئناف قطع لهذه الجملة عما قبلها فهو مقوٍّ لأن تكون معمولة لفعل محذوف يقتضي انقطاعها عما قبلها، انظر شرح الشذور وحاشية عبادة عليه (٢/ ١٣٨، ١٣٩) ، والجلالين والجمل عليه (٣/ ٥١١) ، وأبا السعود (٧/ ١٦٥، ١٦٦) بتصرف من الجميع.

ويؤيده قراءة ابن مسعود[1]: (من أهلكنا)[2]، ونقل فيه عن جماعة من المغاربة أن من المعلقات إن التي في خبرها اللام نحو: علمت إنَّ زيدًا لقائم، قال: (والظاهر أن المعلق: اللام لا إن، إلا أن ابن الخباز[3] حكى أنه يجوز علمت إن زيدًا قائم[4] بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه[5]، فعلى هذا المعلق: إن، انتهى)[6]، وليس مراد ابن الخباز[7] بالجواز: التخيير بل إنه جائز بعد امتناعه قبل كسر إن، وهو صادق بالواجب الذي هو المراد؛ لما عرفت أن التعليق

---

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، صحابي من أكابرهم فضلًا وعقلًا وقربًا من رسول الله ﷺ، وهو من السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة، وكان خادم رسول الله ﷺ الأمين، ورفيقه في حله وترحاله وغزواته، يدخل عليه كل وقت ويمشي معه، نظر إليه عمر يومًا وقال: وعاء مليء علمًا، وولي بعد وفاة النبي ﷺ بيت مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان فتوفي فيها عن نحو ستين عامًا، وكان قصيرًا جدًّا، يكاد الجلوس يوارونه، وكان يحب الإكثار من التطيب فإذا خرج من بيته عرف جيران الطريق أنه مر من طيب رائحته، له في «الصحيحين» (٨٤٨) حديثًا: وأورد له الجاحظ خطبة في «البيان والتبيين»، وتوفي سنة (٣٢هـ). انظر الإصابة (٢/ ٣٦٨)، والأعلام للزركلي (٢/ ٥٨٥، ٥٨٦).

(٢) من الآية (٣١) من سورة يس، وقد مر الكلام عليها تفصيلًا، وإليك عبارة المصنف في شرحه (٢/ ١٣٨) على هامش عبادة (لكنه لا يتعين خبرية كم بل يجوز أن تكون استفهامية، ويؤيده قراءة ابن مسعود (من أهلكنا) فالنص الذي ذكره الشارح عن المصنف في شرحه تصرف فيه، والله أعلم.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) من قوله: (قال والظاهر) إلى: (قائم)، ساقط من الأصل والكلام لا يصح إلا به.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) نص عبارة ابن هشام في شرح الشذور عن هذا المعلق (٢/ ٣٨): (التاسع: (إنَّ) التي في خبرها اللام نحو: علمت إنَّ زيدًا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام إلا أن ابن الخباز قد حكى في بعض كتبه أنه يجوز: علمت إن زيدًا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعلق إن، وقد أسقط المصنف إن في المتن، وعلى ذلك تكون المعلقات تسعًا، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٣٨) بتصرف.

(٧) سبق التعريف به.

واجب، (وسليم تجيز[1] إجراء القول مُجرَى الظن) بأن يضمن معناه، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين، سواء وجدت الشروط الآتية أم لا نحو: قال زيد عمرًا قائمًا، ونحو قوله:

إذا ما جرى شأوين وابتلّ عِطفُهُ ... يقولُ[2] هزيزَ الريحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ[3]

(وغيرهم) أي: غير سليم[4] (تخصه) أي: جواز إجرائه مجرَى الظن (بتقول أي: بمضارع مبدوء[5]

---

(١) في نسخ المخطوطة الثلاث: وسليم تجيز، وفي نسخ أخرى منها نسخة المصنف ط صبيح (ص٢٣)، ونسخة المصنف بحاشية عبادة (٢/ ١٤٢) : وبنو سليم يجيزون، وكلاهما صواب، وسليم بالتصغير: قبيلة من قيس بن عيلان، وسليم أيضًا: قبيلة من جذام من اليمن، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٤٢) ، وهو: سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان، انظر شرح التصريح (١/ ٢٦١) .

(٢) في (ب): تقول، وكلاهما مناسب لأن الفَرَس يذكر ويؤنث كما في المختار (ط٩ ص٤٩٦) .

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي يصف فرسًا، انظر ديوانه (ص٤٩) وشرح التصريح (١/ ٢٦١، ٢٦٢)، والمقرب» (٦٤)، والعيني على الخزانة (٢/ ٤٣١)، ومعجم الشواهد (١/ ٥٣) ، (شأوين) : تثنية شأو بسكون الهمز، وهو السبق، ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر، وعلامة نصبه الياء، وعامله (جرى) ، وفاعل جرى مستتر عائد إلى الفرس، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) الشرطية إليها، (وما) زائدة، (وابتلّ عطفه) معطوف على جملة جرى فتكون في محل جر أيضًا، (والعطف) -بالكسر- الجانب، (تقول) بالتاء وبالياء مضارع قال جواب (إذا) وأتي به مضارعًا لحكاية الحال، والفاعل مستتر عائد إلى الفرس، (هزيز) مفعول أول لتقول بمعنى تظن، وهو مضاف (والريح) مضاف إليه، والمراد به دويها عند هبوبها، (مرت) : جملة في محل نصب مفعول ثان لتقول، والرابط فاعل مرت المستتر العائد إلى الريح، (بأثأب) متعلق بـ(مرت) وهو بفتح الهمزتين، وسكون التاء جمع أثابة وهي نوع من الشجر، والشاهد في البيت: (تقول هزيز الريح مرت) حيث استعمل القول بمعنى الظن عند سليم دون أن يتوفر فيه شروط ذلك؛ حيث لم يقع بعد استفهام، ولم يكن مخاطبًا، وذلك ممنوع عند عامة العرب.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) في (أ): (المضارع المبدوء) وكلاهما صواب.

بتاء الخطاب (بعد استفهام متصل به)[1]: نحو: أتقول زيدًا منطلقًا، ونحو قوله:

متــى تَقــول القُلُــصَ الرواسِــما   يحملْــنَ أُمَّ قاســمٍ وقاســما[2]

(أو منفصل) عنه (بظرف)، أو بما في معناه من مجرور كقوله:

أَبَعْــدَ بُعْــدٍ تقــولُ الــدارَ جامعــةً   شملي بهم أم تقولُ البُعــدَ محتومًــا[3]

---

(١) زاد السهيلي شرطًا آخرًا لإجراء القول مجرى الظن عند الجمهور، وهو عدم تعدي القول باللام فلا يقال: تقول لزيد عمرًا منطلقًا، وهل إجراء القول مجرى الظن قاصر على العمل؛ أو يجوز فيه إرادة المعنى أيضًا؛ فيه خلاف، ويجوز إذا استوفى القول مجرى الظن الحكاية، وبه قرئ قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ الآية بكسر همزة إن، انظر هذا كله في شرح التصريح (١/ ٢٦٣، ٢٦٤) والله أعلم.

(٢) البيت من الرجز المصرع، أو بيتان من مشطوره لهدبة بن خشرم العذري، وقد استشهد به ابن عقيل (١٣٥) والمصنف في شذوره (١٩٧)، وانظر الشعر والشعراء لابن قتيبة (٦٧٢)، وجمل الزجاجي (٣١٥)، والأشموني (٢/ ٣٦)، ومعجم الشواهد (٥٣٣)، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١ورقة (٨٠) ، وفي شواهد التوضيح (٩٢) ، وفي شرح الكافية الشافية (١/ ١٨٣) ، (القلص) جمع قلوص بفتح القاف وهي الشابة الفتية من الإبل وهو مفعول (تقول) الأول لأنها بمعنى تظن، وبه روي، وفيه الشاهد، وذلك لاستيفائها الشروط وهي: المضارعية، والخطاب، وكونها مسبوقة باسم الاستفهام متى الذي هو مفعول فيه مبني في محل نصب بتقول، (الرواسم) أي المسرعات في سيرهن مأخوذ من الرسم، وهو ضرب من سير الإبل السريع، وهو نعت للقُلُص، (يحملن) مضارع وفاعله، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتقول، وفي رواية: (يدنين)، وهي التي عليها معظم المراجع، (أم قاسم) كلام إضافي مفعول يحملن، (وقاسمًا) معطوف على أم.

(٣) البيت من البسيط مجهول القائل، انظر العيني على الخزانة (٢/ ٤٣٨)، والهمع (١/ ١٥٧)، والدرر (١/ ١٤٠)، والأشموني (٢/ ٣٦)، ومعجم الشواهد (٣٤٤) ، وهو من شواهد المصنف في أوضحه (١٩٧) وفي شذوره (١٩٨) .

(أبعد بعد) الهمزة للاستفهام الإنكاري، و(بَعْد بُعْدٍ) كلام إضافي مفعول فيه منصوب بتقول التي بمعنى: تظن، وهذا هو الشاهد، ولا يضر الفصل بين الهمزة وتقول؛ لأن الفاصل معمول =

ونحو: أفي الدار تقول زيدًا منطلقًا، (أو معمول) لتقول نحو قوله:

أَجُهَّالًا تقول بني لُؤيّ لعمر أبيكَ أم متجاهلينا[1]

فإن فقد شرط من ذلك تعينت الحكاية عند هؤلاء نحو: قلت، أو أقول، أو تقول، أو أنت تقول زيد منطلق، فإن كان مفعول القول مفردًا مؤديًا معنى الجملة نحو: قلت قصيدة وشعرًا، نصبته[2] عند الجميع، (و) السابع: (ما يتعدى إلى ثلاثة وهو: أعلم)[3] نحو: أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا،

=

الفعل، وبين بَعْد وبُعْد جناس غير تام، وفاعل تقول مستتر أي أنت، (الدار جامعة) مفعول أول وثان لتقول، (شملي) كلام إضافي مفعول اسم الفاعل جامعة، وفاعله مستتر تقديره: هي، وهو الاجتماع، يقال: جمع الله شملي دعاء له بالتأليف، (بهم) : متعلق بجامعة (البعد محتومًا) مفعولا تقول الثانية، وهي معطوفة بأم المعادلة على تقول الأولى، وفي هذا البيت شاهد آخر على أن معادل الاستفهام يعمل مثل الاستفهام في إجراء القول مجرى الظن، وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على هذه القضية؛ لأن المفعولين جاء نصبهما بالفتحة الظاهرة.

(١) البيت من الوافر للكميت بن زيد الأسدي، وليس في ديوانه، وهو من شواهد المصنف في أوضحه (١٨٧)، وفي شذوره (١٩٩)، وابن عقيل (١٣٦)، وانظر الكتاب (١/ ٦٣) ، والمقتضب (٢/ ٣٤٩)، وشرح المفصل (٧/ ٧٨)، والعيني على الخزانة (٢/ ٤٢٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٣)، (أجهالًا) الهمزة للاستفهام و(جهالًا) مفعول تقول الثاني مقدم عليه، وفيه الشاهد، حيث فصل بين حرف الاستفهام و(تقول)- بمعنى: تظن- بمعمولها، وهذا جائز مغتفر، وقد يجوز الفصل أيضًا بالحال مثل: أمسرعًا تقول زيدًا منطلقًا، (بني لؤي) مفعول تقول الأول، وهو كلام إضافي والمراد بهم قريش، (أم متجاهلينا) : معطوف على أجهالًا بأم المتصلة، والمتجاهل هو من يظهر الجهل وليس كذلك، (لعمر أبيك) معترض بين المتعاطفين، ومعنى البيت: أتظن بني لؤي جهالًا أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم، وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم.

(٢) (أي القول المفرد المؤدي عند الجميع)، تقييد من الأصل.

(٣) (أي من المفاعيل)، تقييد من الأصل.

(وأرى)[1] نحو: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ﴾ [2][3]، (وما تضمن معناهما[4] من: أنبأ، ونبأ، وأخبر، وخبر، وحدث)[5] نحو: أنبأت، أو نبأت، أو أخبرت، أو خبرت، أو حدثت زيدًا عمرًا قائمًا، وأصل هذه الخمسة: أن تتعدى

---

(١) (أصلهما علم ورأى ثم دخلت عليهما همزة النقل)، تقييد من الأصل.

(٢) الهاء والميم من (يريهم) مفعول أول، وأعمالهم مفعول ثان، وحسرات مفعول ثالث، تقييد من الأصل، قاله الزمخشري، وهو مبني على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر، قاله المصنف في الحواشي، وهذا قول المعتزلة، وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم، وتوزن حقيقة، فيرى بصرية في الآية، وعلى هذا فحسرات حال، والذي أجازه المعتزلة ممكن عندنا معشر أهل السنة فإنهم إذا أبصروها فقد علموها، والذي نقوله نحن أهل السنة ممتنع عند المعتزلة، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٤١) بتصرف.

(٣) من الآية (١٦٧) من سورة البقرة، وقد مر في الهامش السابق بيان خلاف المعتزلة وأهل السنة في يُري، وما يترتب على الخلاف من كون حسرات مفعولًا ثالثًا ليري، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف، وفي هذه الآية رد على ابن الخباز حيث قال: لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول، ويرد عليه أيضًا بقوله تعالى: ﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا﴾، وهذه الآية في (رأى) الحُلمية فإنها ملحقة بالعلمية كما مر، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٤١) بتصرف أو حالًا عند أهل السنة القائلين بكون الرؤية بصرية، والحسرات: الندامات جمع حسرة، وهي شدة الندم، وهو تألم القلب بانحساره عما يؤمله، واشتقاقها إما من قولهم: بعير حسير أي: منقطع القوى، أو من الحسر وهو: الكشف، (عليهم) يجوز فيه وجهان أحدهما أن يتعلق بحسرات؛ لأن فعله يتعدى بعلى، ويكون ثم مضاف محذوف أي على تفريطهم، والثاني أن يتعلق بمحذوف صفة لحسرات، انظر الجمل على الجلالين (١/ ١٣٤) بتصرف، وفي: (يريهم الله) قراءات: فقد قرأ أبو عمرو بكسر الهاء والميم وصلًا، وقرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب بضمهما وصلًا، والباقون بكسر الهاء، وضم الميم وصلًا، وأما عند الوقف فكلهم يكسر الهاء إلا يعقوب فيضمها، وفي (عليهم) قراءتان: ضم الهاء لحمزة ويعقوب، وكسرها للباقين. انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص٥٣: ٥٤) بتصرف.

(٤) (أي من: الأفعال وهي خمسة)، تقييد من الأصل.

(٥) إلحاق الشارح تبعًا للمصنف الأفعال الخمسة المذكورة بأعلم وأرى في نصب ثلاثة المفاعيل جريٌّ على مذهب الكوفيين، فإن سيبويه لم ينص إلا على إلحاق أنبأ بأعلم وأرى، والكوفيون وافقوه على ذلك، وزادوا عليه نبأ... إلخ، فلا يقال: إن المصنف لفق بين الطريقتين، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٣٠) بتصرف.

لاثنين إلى الأول: بنفسها، وإلى الثاني: بالباء أو عن كقوله تعالى: ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾[1]، ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ﴾[2]، ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[3]، وبحذف

---

(١) من الآية (٣٣) من سورة البقرة (أنبئهم) أي: أخبرهم، أمر وفاعله ومفعوله الأول، وضمير الغائبين عائد إلى الملائكة، والخطاب من الله لآدم عليه السلام إظهارًا لمزيته عليه السلام عليهم، وقد أجمع القراء العشرة على تحقيق همزة (أنبئهم) وصلًا ووقفًا إلا حمزة فأبدله في الوقف ياء مع ضم الهاء وكسرها، والوجهان صحيحان، وقرئ شاذًّا (أنبِيهم) بكسر الباء من غير همزة ولا ياء، على أن يكون إبدال الهمزة ياء إبدالًا قياسيًّا، انظر أبا البقاء على هامش الجمل (١/ ٩٥، ٩٦) بتصرف، (بأسمائهم) أي: مسميات الأشياء فسمى كل شيء باسمه وذكر حكمته التي خلق لها، انظر الجلالين والجمل عليه (١/ ٤٠) بتصرف، والجار والمجرور متعلق بـ(أنبئ) وهذا هو الشاهد حيث تعدى الفعل إلى المفعول الأول بنفسه، وإلى الثاني بالباء، والجملة في محل نصب مفعول (قال) ، وجملة النداء (يا آدم) معترضة بين القول ومقوله، ومثل هذا قوله تعالى في نفس الآية: ﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ مما يدل على أن الماضي والأمر وسائر التصرفات سواء في هذا الحكم، والله أعلم، وفي (بأسمائهم) لحمزة وقفًا أربعة أوجه: تحقيق الأولى وإبدالها خالصة، وعلى كل تسهيل الثانية مع المد والقصر، انظر البدور الزاهرة (ص٣٦) بتصرف.

(٢) من الآية (١٤٣) من سورة الأنعام، ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ﴾ أمر وفاعله ومفعوله الأول، والنون للوقاية، وقد تعدى إلى المفعول الثاني (بعلم) بالباء، وهذا هو الشاهد أي: خبروني عن كيفية تحريم ذلك، والأمر هنا للتعجيز، إذ هم لا يعترفون بنبوة النبي، فلا طريق لهم إلى معرفة أمثال ذلك إلا بالمشاهدة، وقد نفاه تعالى بقوله: (أم كنتم شهداء إلخ) انظر الجلالين والجمل عليه (٢/ ١٠١) بتصرف منهما، وفي (نبئوني) قراءات عشرية: لأبي جعفر: الحذف وقفًا ووصلًا، ولحمزة وقفًا ثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة بينها وبين الواو، وهذا مذهب سيبويه، وإبدالها ياء خالصة، وهذا مذهب الأخفش، وحذف الهمزة مع ضم الباء، ولورش تثليث مد البدل أي: القصر، والتوسط، والمد، انظر البدور الزاهرة (٢٦، ١٣٧) بتصرف.

(٣) الآية (٥١) من سورة الحجر، (ونبئهم) : أي: وخبرهم معطوف على ما قبله عطف جملة إنشائية طلبية أمرية على مثلها، أي: وأخبر يا محمد عبادي، (عن ضيف إبراهيم) كلام إضافي مجرور بعن، وهذا هو المفعول الثاني لـ(ينبئ) وفيه الشاهد، وقد مر التعريف بإبراهيم عليه السلام، وأصل الضيف: الميل يقال: أضفت إلى كذا إذا أملت إليه، والضيف من مال إليك نزولًا بك، وصارت الضيافة متعارفة في القِرى، وأصل الضيف مصدر، ولذلك استوى فيه الواحد والجمع في غالب كلامهم، وقد يُـجمع فيقال أضياف، وضيوف، وضيفان، وضيف إبراهيم هم الملائكة =

الحرف نحو: ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَـٰذَا﴾[1]، (ولا يجوز حذف مفعول) واحد، أو أكثر (في باب ظن) إلا لدليل كقوله:

ولقــد نَزَلــتِ فَــلا تظنــي غَــيْرَه ... مِنّــي بمَنْزِلَــة المَحــبِّ المُكْــرَمِ[2]

=

الذين أرسلهم الله ليبشروه بإسحاق، ويهلكوا قوم لوط، وقد تمثلوا في صورة غلمان حِسان، وقد اختلف في عددهم فقيل: اثنا عشر، أو عشرة، أو ثلاثة، وعلى كل فمنهم جبريل عليه السلام، انظر الجلالين والجمل عليه (٢/ ٥٤٨) بتصرف منهما، وفي (نبئهم) قراءتان عند الوقف الأولى للجمهور تحقيق الهمزة وضم الهاء، والثانية لحمزة، وهي إبدالها ياء مع ضم الهاء وكسرها، وأما عند الوصل فالكل متفق على تحقيق الهمزة، وضم الهاء، انظر «البدور الزاهرة» (٢١٥) بتصرف.

(١) من الآية (٣) من سورة التحريم، (من) اسم استفهام مبتدأ للعالم مبني على السكون في محل رفع خبره جملة (أنبأك هذا) المكونة من (أنبأ) وفاعلها العائد إلى من ومفعولها الأول وهو كاف المخاطب، وهو النبي ﷺ، والمفعول الثاني هو: اسم الإشارة ذا من هذا، وفيه الشاهد حيث تعدت أنبأ إلى مفعولها الثاني بحذف حرف الجر، والكثير تعديها إليه بالباء، أو بعن كما مر، ومفعول أنبأ الثالث قدره الجمل على الجلالين (٤/ ٣٦٦) بقوله: أي أني أفشيت السر، وقد كانت حفصة رضي الله عنها تظن أن عائشة رضي الله عنها هي التي أخبرته، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول (قالت) الواقع جواب فلما، هذا وما ذكره الشارح عن ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة (٢/ ١٤١)، وانظر شرح التصريح (١/ ٢٦٤، ٢٦٥).

(٢) البيت من الكامل لعنترة بن شداد العبسي أحد فرسان العرب، وشعرائهم المجيدين في الجاهلية، وهو من معلقة له مشهورة، وقد استشهد به المصنف في أوضحه (١٩٢) وابن عقيل وياسين (١٣٤)، والأشموني (٤٣١)، والخصائص (٢/ ٢١٦)، والمحتسب (١/ ٧٨)، والخزانة (١/ ٥٣٩، ٤/ ٤)، والعيني على الخزانة (٢/ ٢١٤)، والتصريح وياسين عليه (١/ ٢٦٠)، والهمع (١/ ٢٥٢)، والدرر (١/ ١٣٤)، (نزلت): ماض وفاعله والخطاب لعبلة، الجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم (ولقد)، (فلا تظني) جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف النون، والفاء أفصحت عن جواب شرط مقدر أي: إذا علمت ذلك فلا تظني إلخ، (غيره): كلام إضافي مفعول (تظني) الأول، والمفعول الثاني محذوف اختصارًا؛ لقيام الدليل عليه، والتقدير: واقعًا أو كائنًا وهذا هو الشاهد، وخالف في هذا ابن ملكون، (مني بمنزلة) متعلقان بـ(نزلت)، (المحب المكرم) بفتح الحاء والراء: اسما مفعول من أَحِبَّ وأُكرِمَ، و(المحب) مضاف إليه، و(المكرم) نعته.

أي: لا تظني غيره واقعًا، وكقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[(١)] أي: تزعمونهم شركاء، ويسمى: الحذف لدليل اختصارًا، وأفهم كلامه أن الحذف اقتصارًا أي: لغير دليل لا يجوز وهو إجماع في حذف أحدهما، وقول سيبويه[(٢)] والأخفش[(٣)]، اختيار ابن مالك[(٤)]، والمصنف[(٥)] في حذفهما، وعن الأكثرين: فيه الجواز كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾[(٦)]:

---

(١) من الآيتين (٦٢) ، (٧٤) من سورة القصص وأولها: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ﴾، (أين) اسم استفهام للمكان خبر مقدم وجوبًا؛ لأن له صدر الكلام، (شركائي) : كلام إضافي مبتدأ مؤخر وجوبًا منعوت باسم الموصول (الذين) ، (كنتم) : كان واسمها، (تزعمون) جملة في محل نصب خبرها، والجملة من كان ومعموليها صلة الذين، والعائد محذوف وهو معمول، (تزعمون) قدره بعضهم بقوله: تزعمونهم شركاء، فضمير الغائبين مفعول تزعمون الأول وشركاء مفعولها الثاني، انظر الجلالين والجمل عليه (٣/ ٣٥٦) ، والأحسن عند المصنف أن يقدر ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾، وهذا هو الأحسن لأن الأغلب في زعم تعديها إلى معموليها بأن وصلتها، ولكي يكون في ذلك إلحاق آيتي القصص بآية الأنعام، انظر شرح الشذور وتعليق الشيخ محيي الدين عليه (ط١٥) (٤٥٢) بتصرف منهما، ولا خلاف بين القراء في فتح ياء ﴿شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ وصلًا، وتسكينها وقفًا، انظر «البدور الزاهرة» (ص٢٩٥) ، وجملة (أين شركائي إلخ) في محل نصب مفعول (فيقول) المعطوف عطف تفسير بالفاء على ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ ، والله أعلم، والشاهد في الآية حذف معمولي تزعمون اختصارًا لقيام الدليل على ذلك، وهذا جائز.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) من الآية (٣٥) من سورة النجم وأولها: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ﴾ ، (فهو يرى) جملة اسمية الصدر فعلية العجز، أي: وهو يعلم؛ معطوفة بالفاء على قوله: (أعنده علم الغيب) بناء على أن في قوله ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ﴾ تقديمًا وتأخيرًا، ورأى أبو البقاء أنها جملة اسمية واقعة موقع الفعلية، والأصل: (أعنده علم الغيب فيرى) ، ولو جاء على ذلك لكان نصبًا في جواب الاستفهام، ولا ضرورة لما قاله، والأحسن كونها داخلة في حيز الاستفهام، ويكون الاستفهام مرادًا به الإنكار =

أي: يعلم، ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[1]، وقولهم: (من يسمع يخل)[2]، (ولا) يجوز حذف (غير) المفعول (الأول) من الثاني والثالث (في باب أعلم إلا لدليل) كقولك في حذفهما لمن قال لك: هل أعلمت أحدًا عمرًا فاضلًا؟: أعلمت زيدًا، وكقولك له في حذف الثاني: أعلمت زيدًا فاضلًا، وفي حذف الثالث: أعلمت

=

ذكر ذلك السفاقسي، ومفعولا يرى محذوفان اقتصارًا أي: لغير دليل، وهذا جائز عند الأكثرين خلافًا لما أفهمه كلام المصنف وغيره، ذكر ذلك شارحنا، وتقدير المفعولين أن غيره يتحمل عنه عذاب الآخرة، والضمير في قوله: (فهو يرى) للوليد بن المغيرة، قاله مقاتل وعليه الأكثرون، وقيل: العاص بن وائل السهمي، وقيل: أبو جهل، انظر الجلالين والجمل عليه (٤/ ٢٣٤) بتصرف منهما.

(١) من الآية (١٢) من سورة الفتح، (وظننتم) : معطوف على قوله في أول الآية (بل ظننتم) ماض وفاعله، والمعمولان قد حذفا اقتصارًا أي لغير دليل، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للأكثرين خلافًا للمصنف ومن تبعه في قصر الحذف على الاختصار أي: لدليل كما قال ابن مالك:

ولا تجـــز هنـــا بـــلا دليـــل ســـقوط مفعـــولين أو مفعـــول

(ظن السَّوء) كلام إضافي مفعول مطلق مبين للنوع، والمراد به إما استئصال المشركين للمؤمنين فمن أجل ذلك تخلفوا عن القتال مع المؤمنين، والتكرير لتشديد التصريح والتسجيل عليه بالسوء، أو ما يعمه وغيره من الظنون الفاسدة التي من جملتها الظن بعدم صحة رسالته عليه الصلاة والسلام، فإن الجازم بصحتها لا يحوم حول فكرة ما ذكر من الاستئصال انظر أبا السعود (٨/ ١٠٧) بتصرف، ولا خلاف بين العشرة في قراءة (السوء) في هذه الآية بفتح السين، انظر البدور الزاهرة (٣٦١) بتصرف، وقد وردت كلمة (السوء) في القرآن الكريم ست مرات آخرها هذه الآية، وهو بالفتح وبالضم مصدر ساء ككره، وكره بالفتح والضم، إلا أن السوء بالفتح غلب عليه أن يضاف إليه ما يراد ذمه وتقبيحه من كل شيء، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم (١/ ٦٠٥، ٦٠٦) بتصرف.

(٢) انظر معجم الأمثال (٢/ ٢٢٨) ، ومعنى (يخل) الذي هو جواب (مَنْ) الشرطية: يقع منه الخيلة، قاله ابن هشام، وصاحب التقريب، ومعنى المثل: من يسمع خبرًا يحدث له ظن، انظر التصريح وياسين عليه (١/ ٢٥٩) ، والشاهد في المثل: (يخل) حيث حذف معمولاها اقتصارًا كما في الآيتين السابقتين.

زيدًا عمرًا، أما الأول: فيجوز حذفه، ولو بلا دليل كما قال به الأكثرون نحو: أعلمت كبشك سِمنًا[1]، وللثاني والثالث من الإلغاء والتعليق ما لهما قبل دخول الهمزة[2] فالإلغاء نحو: (البركة أعلمنا الله مع الأكابر)[3]، والتعليق نحو: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[4]، ولما أنهى الكلام على

---

(١) انظر مسألة حذف مفعولي ظن وأخواتها أو أحدهما اختصارًا، أو اقتصارًا، أو حذف مفاعيل أعلم وأخواتها، أو أحدها اختصارًا، أو اقتصارًا في شرح التصريح على التوضيح فقد استوفى الكلام على ذلك مع بيان خلافات النحويين وعزو كلٍّ إلى صاحبه، وذلك في (١/ ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦) .

(٢) قوله: (وللثاني والثالث) خبر عن قوله: (ما لهما) أي: ما لهما قبل دخول الهمزة والمعنى أي: الذي يثبت للثاني والثالث قبل دخول الهمزة يثبت لهما بعد دخولهما، والذي يثبت هو الإلغاء والتعليق، تقييد من الأصل.

قال ابن مالك في ألفيته عن جواز الإلغاء والتعليق في باب أعلم وأرى وأخواتها:

ومـــا لمفعـــولي علمـــت مطلقـــا   للثـــان والثالـــث أيـــضًا حُققـــا

وقد خالف في هذه المسألة مطلقًا الشلوبين، ونسبه إلى المحققين، وخلافًا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو: أبو موسى الجزولي، وقال خطاب في الترشيح: لا تلغى أعلم وأخواتها؛ لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر لبقاء الأول غير مرتبط، فإن بنيتها للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك؛ إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر، ولم يؤثر فيهما شيء انظر شرح التصريح (١/ ٢٦٦) بتصرف.

(٣) هذا مثال لجواز الإلغاء في النثر؛ فـ(البركة) مبتدأ و(مع الأكابر) خبره، و(أعلم) ملغاة لتوسطها، ومثال الإلغاء في الشعر قوله:

وأنـــت أراني الله أمنـــع عاصـــم   وأرأف مـــستكن وأســـمع واهـــب

فهذا المثال وذلك البيت رد على مانع الإلغاء كما تقدم.

(٤) من الآية (٧) من سورة سبأ وأولها: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ﴾ (ينبئكم) أي: يخبركم مضارع مرفوع، وفاعله مستتر عائد إلى رجل وهو النبي ﷺ، وضمير المخاطبين مفعول ينبيء الأول، ومفعولها الثاني والثالث سدت مسدهما جملة (إنكم لفي خلق جديد) ، وقد علقت عن العمل باللام بدليل كسر همزة إن، وهذا هو شاهد ثبوت التعليق في باب أعلم وأرى =

عمل الفعل أردفه بما يعمل عمله من الأسماء فقال: (باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وهي[1]: عشرة[2] أحدها: المصدر) بدأ به؛ لأنه الأصل المشتق منه على الصحيح، ولأنه يعمل في الأزمنة الثلاثة[3]، (وهو اسم الحدث الجاري على

=

وأخواتها خلافًا لمن منع ذلك كما مر في الهامش الأسبق، وقرئ شاذًا: ينبئكم من الإنباء، ويكون فيها ما في القراءة الأولى، وعلى كل فالجملة من ينبئ ومتعلقاتها في محل جر نعت (رجل) ، (إذا) شرط عامله جوابها المحذوف والتقدير: بُعثتم أو توجدون المدلول عليه بقوله: ﴿لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، انظر التصريح (١/ ٢٦٦) ، ولا يجوز أن يكون العامل (مزقتم) لأن الجملة في محل جر مضاف إليه والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا يجوز أيضًا أن يكون العامل فيه (جديد) لأن ما بعد «إن» لا يجوز أن يعمل فيما قبلها، ولا يجوز كذلك أن يكون العامل فيه (ينبئكم) لأن الإخبار ليس في ذلك الوقت، انظر البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٧٤، ٢٧٥) بتصرف، وهذا كله بناء على أن العامل في (إذا) جوابها. أما على القول الصحيح بأن العامل فيه شرطها فلا مانع من كون (مزقتم) هي عاملها على أن لا يكون في محل جر مضاف لما مر من أن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وهذا هو القول الصحيح كما مر توضيحه في المبنيات، انظر المغني في مبحث (إذا)، (كل ممزق) كلام إضافي مفعول مطلق نائب عن المصدر لإضافته إلى مصدر الفعل السابق، إذ (ممزق) بمعنى تمزيق مصدر ميمي، والجملة الشرطية معترضة بين مفعولي (ينبئكم) الأول وما سد مسد مفعوليها الثاني والثالث، ومعنى ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ إذا متم ومزقت أجسادكم ومزقت كل تمزيق بحيث صرتم ترابًا ورفاتًا، انظر أبا السعود (٧/ ١٢٢، ١٢٣) بتصرف.

(١) في بعض نسخ المتن سقوط: (وهي) .

(٢) كون الأسماء العاملة عمل الفعل عشرة هي طريقة للمصنف في هذا الكتاب، وقد خالف ذلك في قطره فعدها سبعة؛ لأن الظرف وأخاه ليسا عاملين في الحقيقة بل متعلقهما، وأما اسم المصدر فهو داخل في المصدر، أو أن عمله قليل، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٤٥) بتصرف.

(٣) ما ذهب إليه الشارح تبعًا للمصنف من أصالة المصدر هو مذهب البصريين وأدلتهم على ذلك:

(أ) أن المصدر لا يدل على زمان بعينه، ومن ثم كان مطلقًا بخلاف الفعل فهو مقيد، والمطلق أصل المقيد.

(ب) أنه اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل.

(ج) أن المصدر يدل على الحدث فقط دون الزمان، وأما الفعل فإنه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بصفته، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل

=

الفعل) أي: المشتمل[1] على حروفه لفظًا، أو تقديرًا (كضَرْب، وإكرام) نبه بالمثالين على أنه لا فرق في عمل المصدر بين مصدر الثلاثي، وغيره، وخرج بالجاري على الفعل: اسم المصدر؛ لخلوه من بعض حروف الفعل كعطاء؛ لأنه[2] خال من همزة أعطى، وسيأتي بيانه[3]، ودخل بقولي: أو تقديرًا، نحو: (قتالًا)، فإنه وإن لم يشتمل على حروف الفعل لفظًا لكنه يشتمل عليها تقديرًا بدليل ورود (قتالًا)، (وشرطه) ليعمل: (أن لا يصغر)، فلا يقال: أعجبني ضُرَيْبَك زيدًا؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء فَبَعُد عن الفعل، لكن حكى ابن عصفور[4] من كلامهم: رويد زيدًا نفسَه[5]، (و) أن (لا يتبع) بنعت، أو غيره

=

(د) تسميته مصدرًا تدل على ذلك، وخالف في هذه المسألة الكوفيون، فذهبوا إلى أصالة الفعل، وفرعية المصدر، وهناك من ادعى أن كليهما وسائر المشتقات أصل قائم بنفسه، وهذا مذهب ابن طلحة كما في الأشموني (٢/ ١١٢) ، وهو ما رجحه أستاذي الدكتور / محمد يسري زعير في كتابه أسرار فن الصرف فانظره (ص٩: ١٣) ، وهو ما أميل أيضًا إليه؛ لأن أصالته شيء، وفرعيته ليست متروكة للظن بل لابد فيها من دليل قوي، وكل أدلة البصريين والكوفيين في هذا الصدد مردود عليها بما لا يتسع مجاله هنا، ومن ثم قيل: إن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وما دام الأمر كذلك فليكن كل من الفعل والمصدر والمشتقات أصولًا قائمة بذاتها، والله أعلم.

(١) (تفسير للجاري)، تقييد من الأصل.

(٢) في (أ): فإنه، وكلاهما جائز.

(٣) ما ذكره الشارح عن تعريف المصدر وإخراج اسم المصدر منقول بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره (٢/ ١٤٦، ١٤٧) على هامش عبادة.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) لم يذكر المصنف في القطر ولا في الأوضح كما في التصريح أن أحدًا خالف في المصغر في حين ذكر شارحنا أن ابن عصفور هو الذي خالف في ذلك، ولا أدري علام استند شارحنا في كون ابن عصفور قد خرق إجماع النحويين في هذا الشرط، وقد وجدت أن الصبان في حاشيته على

=

(قبل العمل)، فلا يقال: عرفت سوقك العنيف الإبل؛ لأنه مع معموله كموصول مع صلته، فلا يفصل بينهما[1]، (و) أن (لا يحد بالتاء)، ولا بالتثنية، ولا بالجمع (نحو: ضربة، وضربتين، وضربات)[2] فلا يقال: أعجبني ضربتك، أو ضربتاك، أو ضرباتك زيدًا؛ لأن التاء[3] تدل على المرة: فتبعده عن اسم الجنس المناسب للفعل؛ ولأن المثنى والمجموع مغايرات للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، فإن ظفرنا في كلام العرب بإعمال شيء من ذلك قُبِلَ، ولم يقس عليه[4]، لكن صرح ابن مالك[5]: بجواز إعماله مجموعًا[6]، وهذه الشروط متروكة في بعض النسخ، وشرطه أيضًا أن لا يتأخر عن معموله كالموصول مع

=

الأشموني (٢/ ٢٨٦) ذكر أن من النحويين من أجاز إعمال المصدر مصغرًا اعتمادًا على ورود: رويد زيدًا نفسه، لكنه لم يعزه إلى ابن عصفور، ولا إلى غيره، هذا ما استطعت تحقيقه في هذا الصدد، والله أعلم.

(١) انظر في هذا الشرط الأشموني (٢/ ٢٨٦) ، ومفهوم هذا الشرط أنه لو أتبع بعد العمل لم يمتنع عمله، وهو محل إجماع.

(٢) في بعض نسخ المتن: ضربته ضربتين، أو ضربات، والأنسب ما ذكرته لأنه أراد أن يمثل للمصدر المحدود بالتاء في حالات الإفراد والتثنية والجمع، وأنه في ذلك كله غير عامل.

(٣) (أي: تاء المصدر)، تقييد من الأصل.

(٤) في أ، ب سقوط: (ولم يقس عليه) .

(٥) سبق التعريف به.

(٦) شذ عمل المصدر المحدود بالتاء مفردًا في قول الشاعر:

يحابي به الجَلْدَ الذي هو حازم ... بضربه كفيه الملا نفسَ راكب

ومن إعماله مجموعًا، وهو ما جوزه ابن مالك مع شذوذه عند الجمهور قول الشاعر:

وعدت وكان الخلف منك سجية ... مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

انظر الأشموني (٢/ ٢٨٦، ٢٨٧)، وقطر الندى على هامش السجاعي (٩٩، ١٠٠) .

صلته[1]، وأن لا يكون مضمرًا[2]، فلا يقال: أعجبني زيدًا ضربك، ولا ضربك[3] المسيء حسن[4]، وهو[5]: المحسنَ قبيح[6]؛ لعدم حروف الفعل، ولذلك لم يعمل محذوفًا، وأجاز الكوفيون عمله مضمرًا؛ تمسكًا بقوله:

وما الحَرْبُ إلَّا ما عَلِمْتُم وذُقْتُمُ وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ[7]

---

(١) اشتراط عدم تأخر المصدر عن معموله هو ما ذهب إليه في قطره تبعًا لابن مالك في تسهيله، انظر «شرح التصريح» (١/ ٦٣) بتصرف، وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ وقولهم: اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجًا ومخرجًا، انظر شرح قطر الندى على هامش السجاعي (ص١٠٠) بتصرف.

(٢) (أي: أن لا يكون المصدر ضميرًا)، تقييد من الأصل.

(٣) (مبتدأ)، تقييد من الأصل.

(٤) (خبر)، تقييد من الأصل .

(٥) (عائد على ضربك)، تقييد من الأصل.

(٦) (خبر)، تقييد من الأصل.

(٧) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة، انظر الخزانة (٣/ ٤٣٥) ، القطر وحاشية السجاعي عليه (١٠٠)، والهمع (٢/ ٩٢)، والدرر (٢/ ١٢٢)، ومعجم الشواهد (٣٦٠).
(ما) : موصول اسمي مشترك مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ: (الحرب) ، ولا يجوز كونه خبرًا لـ(ما) لانتقاض نفي خبرها بـ(إلا) ، وفي البيت أسلوب قصر طريقه النفي والاستثناء من قصر الموصوف على الصفة، وصلة ما (علمتم) ، والعائد محذوف تقديره: علمتموه، (وذقتم) معطوف على جملة الصلة، وفيه محذوف كما مر فيها، وفيها استعارة تصريحية تبعية، (هو) اسم (ما) أو مبتدأ، وهو عائد إلى الحرب، ومن ثم جاز تعلق (عنها) به، وهذا مذهب الكوفيين في جواز كون المصدر ضميرًا، وهو الشاهد، وأنث الضمير في عنها لأن الحرب تؤنث سماعًا، وأما البصريون الرافضون لإضمار المصدر فعلقوا (عنها) إما بمحذوف تقديره: أعني، أو بالمرجم، وقدم عليه للضرورة، أو بمحذوف دل عليه المرجم، والتقدير: وما هو مرجمًا عنها، أو بمحذوف مصدر بدل منها أي: وما هو الحديث عنها، ذكر هذه التأويلات ياسين على التصريح (٢/ ٦٢) والأقرب عندي التسليم بهذا البيت وأنه نادر ففي ذلك استغناء عن التقديرات التي لا مبرر لها، وهي خلاف الأصل، ومن ثم قال المصنف في قطره: (وهذا البيت نادر قابل للتأويل فلا يبنى عليه قاعدة، (بالحديث) : خبر ما أو خبر المبتدأ على الخلاف بين الحجازيين والتميميين في ذلك، =

فعنها متعلق بالمضمر أي: وما الحديث عنها بالحديث المترجم[1]، (وأن يخلفه فعل مع أن) المصدرية إن أريد به المضي، أو الاستقبال كعجبت من ضربك زيدًا أمس، أو غدًا أي: من أن ضربته أمس، أو من أن تضربه غدًا، ونحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[2] أي: ولولا أن دَفَع اللهُ الناسَ، أو أن يدفع الله الناس، (أو) مع (ما) المصدرية: إن أريد به الحال كعجبت من ضربك زيدًا الآن أي: مما تضربه الآن[3]،

=

والباء صلة كما يزعمون، (المرجم) : بضم الميم وفتح الراء وجيم مشددة اسم مفعول نعت للحديث أي: الذي لا يوقف على حقيقته، ومعنى الحديث المرجم: المظنون كما في المختار والمصباح، ومنه قوله تعالى: ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ﴾ أي: ظنًّا من غير دليل ولا برهان، وفي نسخ مخطوطتنا الثلاث، (المترجم) بتاء بعد الميم، ولا أدري علام استند الشارح إلى هذه الرواية، ومن ثم آثرت المرجم، وليس هذا تصحيفًا من الناسخ فإنه بعد ذلك ذكرها أيضًا، وجملة (وما هو عنها إلخ) معطوفة على ما قبلها، والله أعلم.

هذا ومن شروط إعمال المصدر أيضًا أن لا يكون محذوفًا، وقد ألمح إليه شارحنا عرضًا، وبهذا ردوا على من قال في (ما لك وزيدًا) ، أن التقدير: وملابستك زيدًا، وعلى من قال في: بسم الله: إن التقدير: ابتدائي باسم الله ثابت، فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمولي المبتدأ، ومنها أن لا يكون مفصولًا عن معموله، ولهذا ردوا على من قال في: ﴿يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾: إنه معمولي رجعه؛ لأنه فصل بينهما بالخبر، انظر قطر الندى على هامش السجاعي (ص١٠٠) بتصرف، وليس من شروط إعمال المصدر كونه حالًا، أو مستقبلًا لأنهما مدلولا المضارع، انظر الأشموني (٢/ ٢٨٧) بتصرف.

(١) من: (فعنها) إلى هنا ساقط من (أ) ، والأولى المرجم كما بينت في البيت.

(٢) من الآيتين (٢٥١) من سورة البقرة، (٤٠) من سورة الحج، وقد مر الكلام على هاتين الآيتين في مبحث المفعول به، والشاهد هنا كون المصدر (دفع) المضاف إلى فاعله لفظ الجلالة (الله) والناصب مفعوله (الناس) ؛ لاستيفائه شروط العمل مع كونه يصح إحلال (أن) محله في غير القرآن بمعنى المضي أو الاستقبال، أي: ولولا أن دفع الله الناس، أو أن يدفع الله الناس.

(٣) زاد ابن مالك في التسهيل أن المخففة من الثقيلة إلى (أن، وما) المصدرية مثل: علمت حضور زيد أي: أن قد حضر، وذلك لوقوعه بعد العلم، وكون المصدر العامل حالًا محل الأحرف الثلاثة

=

ونحو: ﴿تَخَافُونَهُمۡ كَخِيفَتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾[1] أي: كما تخافون أنفسكم، وخرج بذلك: ما لا يخلفه[2] فعل مع «أن» أو «ما» نحو: ضربتك ضربًا زيدًا، فلا يصح نصب زيدًا بضربًا، ونحو قولهم: (مررت فإذا له صوتٌ صوتَ حمار)؛ إذ ليس المعنى على قولك فإذًا له أن صوت[3]، أو أن يصوت[4]، لأنك لم ترد بالمصدر[5] الحدوث ليكون في تأويل الفعل، وإنما أردت أنك مررت به وهو في حال تصويته، ولهذا[6] قدروا للصوت الثاني ناصبًا، ولم يعملوا فيه صوتًا الأول[7]،

=

شرط غير لازم عند ابن مالك في التسهيل، وتبعه شارحنا كما سيذكر بعد، بخلاف الألفية وهي التي اعتمد عليها المصنف، والأحسن عندي رأي ابن مالك في التسهيل لأنه لا يحوجنا إلى تقدير عامل للمنصوب في نحو: ضربًا زيدًا، أو أشباهه مما لا يحل محل المصدر فيه إلا الفعل، والله أعلم. انظر في هذه المسألة الأشموني (٢/ ٢٨٥، ٢٨٦) وقطر الندى على هامش السجاعي (ص٩٩).

(١) من الآية (٢٨) من سورة الروم و(تخافونهم) : مضارع وفاعله ومفعوله وضمير الفاعل عائد إلى الكفار، وضمير المفعول عائد إلى معبوداتهم المزعومة، والجملة في محل رفع خبر آخر لـ(أنتم) أو حال من ضمير الفاعل في (سواء)، أي: تهابون أن تستبدوا بالتصرف فيه بدون رأيهم، (كخيفتكم أنفسكم) : كلام إضافي مجرور بالكاف والمصدر هنا مضاف إلى فاعله ناصب مفعوله وهو الكلام الإضافي (أنفسكم) وفيه الشاهد، وذلك لأن المصدر قد استوفى شروط العمل وصح حلول ما والفعل محله؛ لأنه بمعنى الحال، والجار والمجرور متعلق بنعت محذوف لمصدر محذوف هو مفعول مطلق لـ(تخافونهم) أي: خيفة كائنة مثل خيفتكم من الأحرار المساهمين لكم فيما ذكر أي: لا ترضون بأن يشارككم فيما هو معار لكم من مماليككم، وهم أمثالكم في البشرية غير مخلوقين لكم بل لله تعالى، فكيف تشركون به سبحانه في المعبودية التي هي من خصائصه الذاتية مخلوقه، بل مصنوع مخلوقه حيث تصنعونه بأيديكم ثم تعبدونه، انظر أبا السعود (٧/ ٥٩) بتصرف.

(٢) (أي المصدر)، تقييد من الأصل.

(٣) في (أ) زيادة: صوت حمار بعد صوَّت.

(٤) في (أ) زيادة: صوت حمار بعد يصوت.

(٥) في (أ): في المصدر، والصواب ما أثبته.

(٦) (أي: ولعدم إرادة الحدوث)، تقييد من الأصل.

(٧) ما ذكره الشارح عن نصب «صوت حمار» في المثال المذكور منقول بتصرف يسير من شرح القطر فانظره (ص٩٩) على هامش حاشية السجاعي وشرح الشذور (٢/ ١٤٧) على هامش عبادة.

نعم إن وقع المصدر بدلًا من اللفظ بالفعل قدرنا الفعل وحده[1] من غير تقدير «أن» أو «ما» كقوله تعالى: ﴿فَضَرۡبَ﴾[2] ﴿ٱلرِّقَابِ﴾[3]، وقول الشاعر:

على حينَ أَلْهَى النـاسَ جُـلُّ أُمـورِهم ... فنـدلًا[4] زُرَيـقُ المـالَ نـدلَ الثعالـبِ[5]

---

(١) في النسختين الأصلية و(ب): قدر بفعل وحده، والأوضح ما أثبته.

(٢) (بدل من الفعل وهو: أضرب، وفي المصدر ضمير مستتر مرفوع لقيامه مقامه)، تقييد من الأصل.

(٣) من الآية (٤) من سورة محمد ﷺ (القتال) ، (فضرب الرقاب) الفاء واقعة في جواب الشرط (فإذا) ، و(ضرب الرقاب) من إضافة المصدر إلى مفعوله، وحذف فاعله، وأصله: فاضربوا الرقاب ضربًا، ومن ثم دخلت الفاء الجوابية الجزائية فحذف الفعل، وقدم المصدر وأنيب منابه، وفيه اختصار وتأكيد بليغ، والتعبير به عن القتل تصوير له بأشنع صورة، وتهويل لأمره وإرشاد للغزاة إلى أيسر ما يكون منه، انظر أبا السعود (٨/ ٩٢) بتصرف، والشاهد في الآية عمل المصدر مع عدم حلوله محل أن أو ما المصدريتين بل حلوله محل فعل الأمر، وهذا جائز عند ابن مالك في التسهيل وتبعه الشارح هنا، والجملة من الفاء وما بعدها لا محل لها من الإعراب جواب الشرط (إنما) .

(٤) (بدل من الفعل وهو أندل)، تقييد من الأصل.

(٥) البيت من الطويل ولم ينسبه سيبويه (١/ ٥٩) ، ونسبه ابن السيرافي (١/ ٣٧١) لشاعر من همدان، وفي رغبة الآمل (٢/ ٢١٩) هو: لأعشى همدان وكذا في العيني على الخزانة (٣/ ٤٦) ، ونسب للأحوص، ورواه الجوهري لجرير، وفي فرحة الأديب نسب لرجل من الأنصار، انظر الخصائص (١/ ١٢٠)، والعيني (٣/ ٥٢٣)، وشرح التصريح (١/ ٣٣١)، والأشموني (٢/ ١١٦)، وتعليق الفرائد (١/ ٤٩٧، ٦٦١) وتحقيق شرح الكافية الشافية للدكتور الرصد (١/ ٢٢٤، ٣٥٤، ٣٨٦) والإنصاف (٢٩٣) ومعجم الشواهد (ص٥٥) ، (على حين) متعلق بـ(يمرون) في بيت سابق، (حين) روي بالفتح بناء، وهو الأكثر لإضافته إلى جملة فعلية فعلها ماض، وبالجر إعرابًا، وهو مرجوح، وقد مر الكلام على ذلك بالتفصيل في المبني على الفتح، (جل أمورهم) أي معظمها كلام إضافي فاعل أَلْـهَى المؤخر، والناس مفعوله المقدم، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها، (فندلًا) الفاء فاء الفصيحة أي: إذا علمت ذلك فاندل، (ندلًا) مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبًا أي: اندل وهو بدل من اللفظ بالفعل وفيه الشاهد، والندل هو النقل والاختطاف، يقال: ندل الشيء إذا اختطفه، وفاعل (ندلًا) مستتر وجوبًا تقديره أنت، ولا يصح كون زريق فاعل المصدر لأن مصدر فعل الأمر فاعله =

وقولك: ضربًا زيدًا، فزيد منصوب بضربًا، وفيه[1] ضمير مرفوع؛ لأنه لما صار[2] بدلًا من الفعل قام مقامه، والمصدر يعمل منونًا، ومضافًا، ومقرونًا بأل، (وعمله منونًا أقيس) من عمله مضافًا، أو مقرونًا بأل؛ لأنه حينئذ يشبه الفعل في التنكير (نحو: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾)[3] أي: أن يطعم يتيمًا،

=

مستتر مثل أصله إلا أن يكون على معنى (لينْدل) أي المضارع المجزوم بلام الأمر، ذكر ذلك ابن عقيل في مبحث المفعول المطلق، والأول هو الأحسن لما فيه من عدم التكلف، (زريق) : بضم الزاي وفتح الراء، وهو: زريق ابن عامر بن زريق بن عبد حارثة، وهو منادى لمحذوف أي: يا زريق، وجملة النداء معترضة بين المصدر ومعموله، (المال) : منصوب بندلًا عند شارحنا تبعًا لابن مالك في التسهيل حيث لم يوجب في المصدر العامل حلوله محل ما أو أن المصدريتين والفعل وهو الذي رجحته، وعند المصنف تبعًا لابن مالك في الألفية منصوب بمحذوف دل عليه ندلًا أي اندل المال، وذلك لوجوب تقدير ما ذكر (ندل الثعالب) : كلام إضافي مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بالمصدر (ندلًا) أو بالمحذوف كما سبق ذكر الخلاف في ذلك، وجوز العيني كونه منصوبًا على نزع الخافض.

(١) (أي: المصدر الواقع بدلًا من الفعل)، تقييد من الأصل.

(٢) (أي: المصدر)، تقييد من الأصل.

(٣) من الآيتين (١٤، ١٥) من سورة البلد، وتمام الثانية: ﴿ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ ، (أو إطعام) معطوف على ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ في الآية السابقة عطف مفرد على مثله، والمصدر هنا منون محذوف الفاعل ومعموله (يتيمًا) وهذا هو الشاهد، وعمل المصدر المنون أقيس من أخويه، وإن لم يكن أكثر لما ذكره الشارح تبعًا للمصنف من أنه يشبه الفعل حينئذ في التنكير، (في يوم) متعلق بالمصدر (إطعام) ، ﴿ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ كلام إضافي نعت ليوم أي: مجاعة من: سغب إذا جاع، ولما كان إطعام اليتيم في اليوم المذكور مع فك الرقبة من اقتحام العقبة صح دخول لا على الماضي في: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ﴾ فإن (لا) لا تكاد تدخل على الماضي إلا مكررة، هذا على قراءة العشرة غير ابن كثير والكسائي وأبي عمرو، أما هم فقد قرءوا (فكَّ رقبةً أو أطْعَمَ) وعليه فيتيمًا مفعول (أطعم) ، وأطعم معطوف بـ(أو) على فك رقبة على قراءة هؤلاء، وكلاهما مبدل من اقتحم، انظر أبا السعود (٩/ ١٦٢)، والبدور الزاهرة (٤١١، ٤١٢) بتصرف منها.

(و) عمله (مضافًا للفاعل) مع ذكر المفعول، وتركه (أكثر) استعمالًا من عمله منونًا، أو مضافًا للمفعول، أو مقرونًا بأل؛ لأن الفاعل عمدة، فإضافة العامل إليه أهم؛ ولأن نسبة الحدث لمن وقع منه الفعل أظهر منها لمن وقع عليه (نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[1]، ونحو: «ربنا وتقبل دعائي»[2] أي: دعائي إياك، (و) عمله (مقرونًا بأل) كقوله:

ضـــعيفُ النكايـــةِ أعـــداءه ... يخـــالُ الفِـــرارَ يُراخِـــي الأجـــلْ[3]

---

(١) من الآيتين (٢٥١) من سورة البقرة (٤٠) من سورة الحج وقد سبقت مرتين، والشاهد فيها هنا إضافة المصدر (دفع) إلى فاعله لفظ الجلالة (الله) مع نصب المفعول (الناس) وهذا أكثر من المصدر المنون العامل عمل فعله وإن لم يكن أقيس.

(٢) من الآية (٤٠) من سورة إبراهيم عليه السلام (ربنا) كلام إضافي منادى لمحذوف جائز الحذف أي: يا ربنا، ويلحظ أنه لم يصرح بأداة النداء قبل ربنا في القرآن كله، وقد ذكرت مضافة إلى ضمير المتكلمين مرادًا بها النداء أكثر من (٦٥) مرة، وذكرت على الإطلاق في القرآن (١١٠) مرة، انظر في هذا أسرار النحو (جـ٤) مبحث النداء، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم (١/ ٤٤٧)، (وتقبل) : معطوفة على قوله: ﴿ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ في الآية السابقة عطف جملة إنشائية طلبية دعائية على مثلها، (دعائي) بإثبات الياء على قراءة البزي ويعقوب وصلًا ووقفًا وهي التي ذكرها شارحنا، كلام إضافي مفعول (وتقبل) وفيه الشاهد حيث أضيف المصدر إلى فاعله، وحذف مفعوله، والتقدير: (إياك)، وهذا أكثر من المصدر المنون، وإن لم يكن أقيس، وقرأ ورش وأبو عمرو وحمزة وأبو جعفر بإثبات الياء بعد الهمزة وصلًا فيكون فيها ما في القراءة الأولى، ولورش حال الوصل تثليث مد البدل أي: القصر والتوسط والمد، ومفهوم أنهم حال الوقف لا يثبتون الياء، وقرأ باقي العشرة دعاء بكسر الهمزة وحذف الياء وصلًا ووقفًا فتكون الكسرة مجتزأً بها عن ياء المتكلم. انظر هذه القراءات العشرية في البدور الزاهرة (ص٢١٣) بتصرف، والدعاء هنا المطلوب تقبله هو جعله عليه السلام وذريته مقيمي الصلاة ثابتين على ذلك مجتنبين عبادة الأوثان، ومن ثم جيء بضمير الجماعة في قوله (ربنا)، انظر أبا السعود (٥/ ٥٤).

(٣) البيت من المتقارب لم يعرف قائله، وهو من الأبيات الخمسين، انظر الكتاب (١/ ٩٩) وشرح ابن السيرافي (١/ ٣٩٤)، والمنصف (٣/ ٧١)، والخزانة (٣/ ٤٣٩)، وشرح التصريح (٢/ =

(ومضافًا للمفعول) مع ذكر الفاعل، وتركه كقوله ﷺ: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلًا»[1] وقوله تعالى:

=

٦٣)، وشرح المفصل (٦/ ٥٩)، والأشموني (٢/ ٢٨٤)، وشرح الشذور (٢٠١)، وقد استشهد به المصنف في أوضحه (٣٦٥)، وابن عقيل (٢٤٤).

(ضعيف النكاية) : كلام إضافي خبر لمحذوف أي: هو ضعيف، والنكاية بكسر النون مصدر نكيت في العدو إذا أثرت فيه، (أعداءه) : كلام إضافي مفعول المصدر (النكاية)، والفاعل محذوف أي: هو، وفيه الشاهد حيث عمل المصدر المحلى بأل عمل الفعل فنصب المفعول وهذا قليل، وهو مذهب الخليل وسيبويه، أما المبرد فلا يعمله بل يقدر ناصبًا محذوفًا هو مصدر منون أي: نكاية أعداءه، وهو تكلف لا داعي له، (يخال) مضارع وفاعله، (الفرار) مفعول أول لـ(يخال) أي: يظن الهرب، (يراخي الأجل) أي يباعد العمر جملة في محل نصب مفعول ثان لـ(يخال) وقد سكنت لام الأجل؛ لأن الروي مقيد، وجملة يزال ومعموليها في محل رفع خبر ثان للمبتدأ المحذوف، أو في محل نصب حال من فاعل المصدر، والله أعلم.

(١) لم أجد الرواية التي ذكرها الشارح وهي: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلًا» بل الذي وجدته (وحج البيت) أو (وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا)، والذي في البخاري هو تصدير الباب بآية آل عمران، وبعد تدقيق وبحث مستفيضين وجدت رواية تقرب مما ذكره شارحنا أخرجها مسلم في صحيحه بسنده عن أنس بن مالك حيث قال: نهينا أن نسأل رسول الله- ﷺ - عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية فقال: يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك قال: «صدق».... إلى أن يقول: قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلًا .... انظر صحيح مسلم المجلد الأول بشرح النووي (ص١٤٣: ١٤٥) ط الشعب، وقوله (وحج) : مصدر معطوف على شهادة، فيجوز فيه الجر والرفع، والشاهد في الحديث إضافة المصدر (حج) إلى مفعوله (البيت) ، ورفعه فاعله محلًا، (من) الموصولة، وصلتها جملة (استطاع إليه سبيلًا)، والعائد فاعل استطاع المستتر، وهذا النوع من المصادر العاملة المضافة ضعيف أو قليل؛ لأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العمدة، وزعم بعضهم أن هذا النوع من المصدر المضاف مخصوص بالشعر وهذا الحديث يرد عليه، ولا يجوز الاستدلال على هذا النوع بقوله تعالى في سورة آل عمران ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ؛ لأن الموصول (مَن) في موضع جر بدل بعض من الناس، أو في موضع رفع بالابتداء على أن (مَن) موصولة ضمنت معنى الشرط، أو شرطية وحذف الخبر أو الجواب أي: من استطاع فليحج، ويؤيد الابتداء:

=

﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[1]، أي: دعائه الخير (قليل)[2]؛ لأنه بَعُدَ بعدًا ما عن الفعل باقترانه بأل، وبإضافته لمنصوبه الملتزمة لإظهار العمل في العمدة فقط مع أن المعهود إنما هو عكسه كما في لات لما كانت ضعيفة عن العمل لم يظهروا عملها غالبًا إلا في منصوبها[3]، فإن قلت: الإضافة كالتعريف بأل فهلا بَعُدَ معها المصدر عن الفعل؟ قلت: أجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل[4]، ويعمل أيضًا مضافًا للظرف، فيرفع، وينصب نحو: عجبت من ضرب يوم الجمعة زيدٌ عمرًا[5]، (الثاني) من الأسماء

=

﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، وأما الحمل على الفاعلية فمفسد للمعنى إذ التقدير إذ ذاك: ولله على الناس أن يحج المستطيع، فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع أثم الناس كلهم، انظر شرح الشذور للمصنف (ط١٥ / ٤٥٨: ٤٦٠) بتصرف، والله أعلم.

(١) من الآية (٤٩) من سورة فصلت وتمامها: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾، ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ جملة فعلية مضارعية لا محل لها من الإعراب مستأنفة أي: لا يزال يسأل ربه، ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ متعلق بـ(يسأم)، والشاهد هنا إضافة المصدر (دعاء) إلى مفعوله (الخير) وحذف فاعله أي: من دعائه الخير، وهذا النوع من المصدر المضاف متفق عليه، ومعنى الخير هنا: المال والصحة وغيرهما كالولد، انظر الجلالين والجمل عليه (٤/ ٤٨) بتصرف منهما.

(٢) في نسخة المتن ط صبيح (ص٢٤) (ومضافًا لمفعول ذكر فاعله ضعيف).

(٣) ما ذكره الشارح عن أنواع المصدر العامل مع تعليل كلِّ منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره (ط١٥) (ص٤٥٨/ ٤٦٠)، وشارحنا قد فصل بين أنواع المصدر المضاف بالمصدر المحلى بأل حتى يكون القليل إلى جانب نظيره فعمل المصنف أوضح، وتصرف الشارح أدق، والله أعلم، انظر في ذلك أيضًا قطر الندى (١٠٠، ١٠١) على هامش السجاعي، وشرح التصريح (٢/ ٦٣).

(٤) من: (فإن قلت) إلى هنا ساقط من (أ).

(٥) الخلاصة: أن المصدر المضاف على أقسام خمسة: (أ) أن يضاف إلى فاعله وينصب مفعوله، (ب) أن يضاف إلى فاعله ولا يذكر مفعوله، وهذان النوعان كثيران، (ج) أن يضاف إلى مفعوله ولا يذكر فاعله، وهذا متفق عليه غير مخالف فيه، (د) أن يضاف إلى مفعوله ويذكر فاعله، وهذا قيل عنه: إنه ضعيف أو قليل، وخرج عليه قوله ﷺ: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلًا»، وقد

=

التي تعمل عمل الفعل: (اسم الفاعل)، ولو مثنى، أو مجموعًا[1] (وهو: ما اشتق من) مصدر (فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب، ومكرم)، نبه بالمثالين على أنه لا فرق في الفعل المشتق من مصدره اسم الفاعل بين الثلاثي، وغيره، وعلى أنه: إن كان[2] من ثلاثي جاء على زنة[3] فاعل، أو من غيره جاء بلفظ المضارع بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره، وخرج بمن قام به: ما اشتق لمن وقع عليه وهو: اسم المفعول أو فيه، وهو[4]: اسم الزمان، والمكان كمضرب بكسر الراء، وما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به وهو: الفعل، وبقوله على معنى الحدوث: اسم التفضيل، والصفة المشبهة باسم الفاعل؛ فإنهما على معنى الثبوت[5]، (فإن صُغر، أو وُصف لم

=

غالى بعضهم في هذا النوع فزعم أنه مختص بالضرورة، (هـ) أن يضاف إلى الظرف ويرفع الفاعل وينصب المفعول وهذا أقل الأنواع، ومن ثم ذكره متأخرًا.

(١) منع قوم عمل اسم الفاعل المكسر، ومنع سيبويه والخليل إعمال المثنى، والجمع الصحيح المسند لظاهر؛ لأنه في موضع يفرد فيه الفعل، فخالفه وأجاز المبرد إعماله؛ لأن إلحاقه حينئذ بالفعل قوي من حيث لحقه ما يلحقه، انظر الهمع (٢/ ٩٥) بتصرف، وما قال في هذه المسألة عن اسم الفاعل يقال مثله على ما بعده مما يعمل عمل الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة.

(٢) (أي: اسم الفاعل)، تقييد من الأصل.

(٣) في (أ): وزن، وكلاهما جائز.

(٤) في (أ): فهو، والأحسن ما أثبته.

(٥) ما ذكره الشارح عن تعريف اسم الفاعل وإخراج المحترزات وبيان صوغ اسم الفاعل من الثلاثي وغيره مأخوذ بتصرف يسير من شرح الشذور للمصنف والأصل أوضح فانظره (٢/ ١٥٠) على هامش عبادة، وقد عرفه ابن مالك في التسهيل بأنه: الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه، أو معنى الماضي انظر الأشموني (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣) وعرفه ابن هشام في أوضحه بأنه: ما دل على الحدث والحدوث وفاعله، فخرج بالحدوث: اسم التفضيل، والصفة المشبهة، وخرج بذكر فاعله: اسم المفعول والفعل لأن اسم

=

يعمل)؛ لمباينته الفعل حينئذ[1]، فلا يقال: مررت برجل[2] ضويرب عمرًا، ولا مررت بالضارب الفاضل زيدًا[3]، (وإلا) أي: وإن لم يصغر، ولم يوصف، (فإن كان صلة لأل عمل مطلقًا) أي سواء كان ماضيًا، أم حالًا، أم استقبالًا، وسواء اعتمد، أم لا؛ لأنه حينئذ واقع موقع الفعل نحو: جاء الضارب زيدًا أمس، أو الآن، أو غدًا[4]، (وإلا) أي: وإن لم يكن صلة لأل (عمل إن كان حالًا، أو

=

المفعول يدل على المفعول لا على الفاعل، والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل، وإن دل عليه بالالتزام، انظر شرح التصريح (٢/ ٦٥) بتصرف.

(١) في (ب) سقوط: (حينئذ).

(٢) في (ب) سقوط: (برجل).

(٣) نازع في هذا الشرط الكسائي فذهب إلى جواز إعمال اسم الفاعل المصغر والموصوف، ولا حجة له في قول بعضهم: أظنني مرتحلًا وسويرًا فرسخًا؛ لأن فرسخًا ظرف يكتفي برائحة الفعل، وقال بعض المتأخرين: إن لم يحفظ له مكبر جاز وإلا فلا، كما أنه لا حجة للكسائي على إعمال الموصوف في قوله:

إذا فاقدٌ خطباءُ فَرْخَينِ رَجَّعَتْ ... ذكرت سليمى في الخليط المزايل

لأن (فاقد) ليس جاريًا على فعله في التأنيث فلا يعمل، وإنما التقدير: فقدت، قال ابن مالك في شرح التسهيل: ووافق الكسائي بعض أصحابنا في إعمال الموصوف قبل الصفة؛ لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقًا.

انظر الأشموني (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣) بتصرف وعبادة على الشذور (٢/ ١٤٩، ١٥٠).

(٤) قال ابن مالك عن إعمال اسم الفاعل الواقع بعد أل الموصولة مطلقًا:

وإن لم يكن صلة أل ففي المضي ... وغيره إعماله قد ارتضي

قال في شرح الكافية بلا خلاف، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف في التسهيل، وقال: (وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصًا بالمضي خلافًا للمازني ومن وافقه، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافًا

=

استقبالًا، واعتمد -ولو تقديرًا -[1] على نفي) نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا الآن أو غدًا، (أو) على (استفهام) نحو: أضارب زيد عمرًا الآن أو غدًا، (أو) على (مخبر عنه) نحو: زيد ضارب عمرًا الآن أو غدًا[2]، (أو) على (موصوف) نحو: مررت برجل ضارب عمرًا الآن أو غدًا[3]، ومثال ما اعتمد على مقدر نحو: مهين زيد عمرًا أو مكرمه؟ أي: أمهين، ونحو قولك في جواب: أزيد ضارب أم لا؟ ضارب الآن أو غدًا، أي: زيد ضارب، ونحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾[4] أي: صنف

= للأخفش، ولا بفعل مضمر خلافًا لقوم)، والحاصل أربعة مذاهب، والمشهور أنه يعمل مطلقًا لوقوعه موقعًا يجب تأويله بالفعل، انظر الأشموني (٢/ ٢٩٦) بتصرف، ومن إعمال اسم الفاعل المحلى بأل قول امرئ القيس:

القــــاتلين الملـــك الحلاحـــلا ... خـــير معـــد حَسَبًا ونـــائلا

انظر شرح قطر الندى (١٠١/ ١٠٢) على هامش السجاعي والهمع (٢/ ٩٦)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، وقوله: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾.

(١) في (أ): مقدرًا، وكلاهما صواب لأن مقدرًا مصدر ميمي بمعنى التقدير، وكلاهما خبر لكان المحذوفة مع اسمها جوازًا بعد لو الشرطية.

(٢) من قوله: (أو على مخبر عنه) إلى: (غدًا) ساقط من (أ).

(٣) مثل الموصوف في ذلك ذو الحال نحو: جاءني زيدًا ضاربًا عمرًا.

(٤) من الآيتين: (٦٩) من سورة النحل، (٢٨) من سورة فاطر، وقد مر الكلام عليهما في مبحث الفاعل، والشاهد فيهما آية فاطر حيث اعتمد اسم الفاعل (مختلف) في زعم الشارح تبعًا للمصنف في أوضحه على موصوف مقدر أي: صنفٌ، وقدره بعضهم (بعض)، وقد بينت ثم أن الأولى إعراب مختلف في آية فاطر خبرًا عن المبتدأ (من) التي هي اسم بمعنى بعض؛ لأن هذا هو الأليق بالنظم الكريم، ومن ثم يكون قد اعتمد على مخبر عنه لا على موصوف مقدر، أما (مختلف) في آية النحل فهي معتمدة على موصوف مذكور (شراب) والأولى أن يمثل لهذا بقول الشاعر:

كنـــاطحٍ صـــخرةً يومًـــا ليوهنَهـــا ... فلـــم يـضرها وأوهـى قرنـه الـوعر

أي: كشخص ناطح، والله أعلم.

مختلف، وإنما اعتبر في عمل اسم الفاعل المجرد من أل الشروط المذكورة؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه بجريانه عليه في الحركات، والسكنات، بخلافه إذا خلا عن الشروط، أو بعضها، وأجاز الكسائي[1] عمله[2] إذا كان ماضيًا نحو: أنا ضارب زيدًا أمس[3]؛ تمسكًا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[4]، فذراعيه: منصوب بباسط، وهو ماض، وخرجه الجمهور على حكاية الحال بأن يفرض ما كان واقعًا في

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) (أي اسم الفاعل)، تقييد من الأصل.

(٣) شارك الكسائي في هذا هشام وابن مضاء كما ذكر المصنف في قطره فانظره (ص١٠٢) على هامش السجاعي، ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقًا، انظر السجاعي على القطر (ص١٠٢) ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين، وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور: انظر الأشموني (٢/ ٢٩٤) بتصرف، و«شرح التصريح» (٢/ ٦٦) .

(٤) من الآية (١٨) من سورة الكهف، (وكلبهم) : الواو لحكاية الحال الماضية، (وكلبهم) كلام إضافي مبتدأ، وكان تبع أهل الكهف فمنعوه فأنطقه الله وتكلم، وقال: أنا أحب أحباب الله، وكان أصفر اللون، وقيل: أسمر اللون وقيل بلون السماء، واسمه : قطمير، وهو من الحيوانات العشرة التي ستدخل الجنة بفضل الله، وإذا كان هذا قد دخل الجنة بفضل حبه لأهل الخير فما بالك بالآدمي الذي كرمه ربه، وفضله على سائر الكائنات إذا أسلم وحسن إيمانه، وأحب الله ورسوله، قال ﷺ : «أنت مع من أحببت»، (باسط) خبر المبتدأ وهو اسم فاعل عامل عمل الفعل؛ لأنه معتمد على مخبر عنه، ولأنه بمعنى الحال الماضية، وقد استدل به الكسائي وهشام وابن مضاء على إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي عمل الفعل، ولا دلالة لهم في ذلك بدليل ما سيذكره الشارح بعدُ، وفاعل اسم الفاعل ضمير مستتر عائد إلى (وكلبهم) ، (ذراعيه) كلام إضافي مفعول اسم الفاعل أي ماد يديه، ولورش ترقيق رائها لانكسار ما قبلها، (بالوصيد) متعلق بباسط أي بفناء الكهف، وقيل: الوصيد الباب وقيل العتبة وقيل الصعيد والتراب، ففيه أربعة أقوال، وفي المصباح: الوصيد: الفناء وعتبة الباب، وأوصدت الباب: أطبقته، انظر الجلالين والجمل عليه (٣/ ١٢، ١٣) بتصرف منهما، وانظر غريب القرآن للسجستاني (ص٩٨) ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من مفعول (ونقلبهم) والرابط الواو والضمير، والله أعلم.

الزمن الماضي واقعًا في هذا الزمن، فيعبر عنه بلفظ المضارع[1]، ثم إذا وجدت الشروط المذكورة لا يتعين عمله بل يجوز إضافته فتقول: هذا ضاربٌ زيدٍ الآن أو غدًا، وقد قرئ بالوجهين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[2].

(الثالث) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: (المثال)[3] ولو مثنى، أو مجموعًا، (وهو: ما حول للمبالغة)، والتكثير (من) صيغة (فاعل إلى فعَّال) بتشديد العين كقوله:

أخا الحرب لباسًا إليها جِلالها ... وليس بولاج الخوالف أعقلا[4]

(١) قال المصنف في شرح القطر (١٠٢) على هامش السجاعي موضحًا ما ذكره الشارح: ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا تقول: وكلبهم يبسط ذراعيه بالوصيد، ويدل على أن المراد إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو للحال، وقوله سبحانه وتعالى: (ونقلبهم) ولم يقل (وقلبناهم) وانظر «شرح التصريح» (٢/ ٦٦) و«الأشموني» (٢٩٣، ٢٩٤)، هذا وقد احترز الشارح بالكسائي عن إعمال اسم الفاعل ماضيًا، ولم يذكر أن هناك من خالف في الشرط الثاني وهو: وجوب الاعتماد، وقد خالف في ذلك الكوفيون والأخفش فذهبوا إلى عدم لزومه، واستدلوا بقول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي إذا الطير مرت

وحمله الجمهور على التقديم والتأخير، انظر شرح القطر (١٠١، ١٠٢) على هامش السجاعي، والأشموني (٢/ ٢٩٤).

(٢) النصب على الإعمال والجر على الإضافة، وهذه الجملة القرآنية في الآية (٣) من سورة الطلاق قد مر الكلام عليها بالتفصيل مع بيان القراءات فيها في مبحث الأول من المنصوبات (المفعول به)، والشاهد فيها هنا جواز إعمال اسم الفاعل المعتمد على مخبر عنه النصب في المفعول مع جواز إضافته، والله أعلم.

(٣) المثال جزئي مخصوص لكنه صار علمًا على هذه الأمور الخمسة، وبعضهم يعبر بأمثلة المبالغة، وبعضهم يعبر بالتحويل إلى فعال إلخ، انظر عبادة على الشذور (٢/ ١٥١، ١٥٢).

(٤) البيت من الطويل للقلاخ (بضم القاف بعدها لام مخففة بعدها خاء معجمة) بن حزن بن جناب، وهو من شواهد المصنف في أوضحه (٣٧٢)، وقطره (١٢٦)، وشذوره (٢٠٧)، وابن عقيل (٢٥٥)، وقبل البيت قوله:

=

(أو مِفعال) بكسر الميم كقولهم: (إنه لمنحار بوائكها)، أي: سمانها[1]، (أو فَعول) بفتح الفاء كقوله:

ضَروب بنَصلِ السيفِ سُوقَ سِمَانها ... إذا عَـدِموا زَادًا فإنـك عَـاقِرُ[2]

=

فـإن تـك فاتتـك الـسماء فـإنني ... بأرفع مـا حـولي مـن الأرض أنـولا

(أخا الحرب) كلام إضافي حال من ياء المتكلم في (فإنني) ، أو من فاعل (بأرفع) في البيت السابق، وأراد بذلك الملازم لها، ومن ثم صح كونه (حالًا)، (لبَّاسًا) حال ثانية أي: كثير اللبس، وفاعلها مستتر عائد إلى صاحب الحال أي: المتكلم، إليها متعلق بـ(لباسًا) والضمير للحرب، (جلالها) بكسر الجيم أي: الدروع ونحوها جمع (جل) وهي كلام إضافي منصوب بصيغة المبالغة (لباسًا) على المفعولية، وفيها الشاهد، وقد اتفق البصريون على إعمالها، أما الكوفيون فلم يعملوا واحدًا من الخمسة، ومن ثم قدروا ناصبًا أي: يلبس جلالها، وهذا تكلف، (وليس) الواو للعطف، وليس نافية، اسمها مستتر أي: هو على طريق الالتفات عند الكسائي، (بولاج) : خبر ليس والباء زائدة للتوكيد كما يزعمون، والولاج كثير الولوج وهو الدخول، وهو صيغة مبالغة أيضًا مضافة إلى (الخوالف) جمع خالفة وهي في الأصل عمود الخيمة، وأراد بها هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم الجزء على الكل من إضافة الوصف العامل إلى مفعوله، (أعقلا) خبر ثان لليس عند مجيز تعدده وهو الأصح، والأعقل هو: الذي تصطك ركبتاه من الفزع أو خلفه، وفي البيت تعريض بخصمه أنه جبان فرار، وأنه زير نساء، انظر هذا الشاهد في الكتاب (١/ ١١١) ط الهيئة، شرح المفصل (٦/ ٧)، والشذور (ط١٥) (ص٤٦٨، ٤٦٩) وعبادة عليه (٢/ ١٥٢)، والعيني على الخزانة (٣/ ٥٣٥)، والتصريح (٢/ ٦٨)، والأشموني (٢/ ٢٩٦)، ومعجم الشواهد (ص١٥٥) .

(١) من أمثلة الكتاب (١/ ١١٢) ط الهيئة، وفي اللسان: (ومن كلامهم إنه لمنحار بوائكها) ناقة بائكة: سمينة، خيار، فتية، حسنة، والشاهد (لمنحار بوائكها) حيث عمل مفعال عمل الفعل لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم إن -النصب في المفعول وهو الكلام الإضافي، (بوائكها) وهذا متفق عليه عند البصريين، ولم يعمله الكوفيون كما في الهامش السابق، وانظر عبادة على الشذور (٢/ ١٥٢) .

(٢) البيت من الطويل لأبي طالب عم النبي ﷺ من قصيدة يرثي أمية بن المغيرة بن عمرو بن مخزوم، انظر ديوانه (ص١١)، وقد استشهد به المصنف في أوضحه (٢٧٣) وقطره (١٣٠)، وشذوره

=

(بكثرة) في الثلاثة (أو فعيل) كقول بعضهم: إن الله سميع دعاء من دعاه[1]، (أو فَعِل) بفتح الفاء، وكسر العين كقوله:

أتـــاني أنهـــم مَزِقـــون عِـــرْضِي ... جِحـاشُ الكِـرْمِلَيْن لهَـا فَديـدُ[2]

=

(٢٠٨) وعبادة على الشذور (٢/ ١٥٢)، وانظر الكتاب (١/ ١١١) ط الهيئة، والجمل للزجاجي (ص١٠٤)، وشرح المفصل (٦/ ٦٩)، والخزانة (٢/ ١٧٥)، (٣/ ٤٤٦)، والعيني عليها (٣/ ٥٣٩)، والتصريح (٢/ ٦٨)، والأشموني (٢/ ٢٩٧)، ومعجم الشواهد (١٥٥)، (ضروب) خبر لمحذوف وهو صيغة مبالغة على وزن فعول عملت لاعتمادها على مخبر عنه وفاعلها مستتر، (بنصل السيف) كلام إضافي مجرور بالباء متعلق بـ(ضروب)، ونصل السيف حديدته، وقيل شفرته، وقد يسمى السيف كله نصلًا، (سوق سمانها) : كلام إضافي مفعول به لـ(ضروب) وهذا هو الشاهد، وتقدم قبلُ الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذا الصدد، والسوق جمع ساق، وسمان: جمع سمينة يريد: أنه ينحر للأضياف السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه، (إذا) ظرفية شرطية مضافة إلى جملة (عدموا زادًا) على المشهور، وأما على الصحيح فهي جملة عارية عن المحل عاملة في إذا، (فإنك عاقر) جملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا، والعاقر هو: الذابح، وقد اقترن بالفاء لأنه جملة اسمية.

(١) الشاهد عمل (سميع) الذي على وزن فعيل لاعتماده على مخبر عنه هو اسم إنَّ النصب في المفعول (دعاء) وهذا أقل من الثلاثة السابقة، وقد نص عليه سيبويه في كتابه ١/ ١١٠ حيث قال: (وقد جاء: فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير) وقد خالف سيبويه في هذا الوزن ووزن فعيل الآتي قومٌ من البصريين ووافقه منهم آخرون، ووافقه بعضهم على فَعِلٍ لأنه على وزن الفعل، وخالفه في فعيل لأنه على وزن الصفة المشبهة كظريف، وذلك لا ينصب المفعول، وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة. انظر شرح الشذور للمصنف وعبادة عليه ٢/ ١٥٣.

(٢) البيت من الوافر لزيد الخيل وهو: زيد بن مهلهل الطائي، وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها، وقد سماه النبي ﷺ «زيد الخير» وهو من شواهد المصنف في أوضحه (٣٧٥) وشذوره (٢٠٩) وابن عقيل (٢٥٨) وانظر شرح المفصل ٦/ ٧٣، وشرح التصريح ٢/ ٦٨، والأشموني ٢/ ٢٩٨.

=

(بقلة) فيهما، لكن الثاني أقلُ فتعمل الخمسة عملَ اسم الفاعل وقد تُبْنَى الأربعةُ الأوَل[1] من أَفْعل كقولهم: درَّاكٌ من أدرك ومِهراقٌ من أهرق وزهوق من أزهق ونذير من أنذر[2].

(الرابع اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعًا (وهو: ما اشتُقَّ من) مصدر (فِعْل[3] لمن وقع عليه[4] كمضروب، ومُكرم)،

=

(أنهم مزقون) مصدر مؤول فاعل (أتى) أي: مزقهم، و(مزقون) جمع مزق بفتح الميم وكسر الزاي مبالغة في مازق، وقد عمل عمل الفعل وهذا قليل، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كما مر توضيحه ومُسوغُ عمله اعتماده على مخبر عنه وهو اسم أنَّ، وفاعله مستتر أي: هم، (عرضي) كلام إضافي مفعوله، وفيه الشاهد وهو بكسر العين: جانب الرجل الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه، (جحاش): جمع جحش وهو الصغير من الحمير: خبر لمحذوف أي: هم جحاش وهو مضاف إلى (الكرملين) بكسر الكاف وفتح اللام: اسم ماء في جبل طيئ، (لها فديدُ) جملة اسمية خبر ثان للمحذوف أو حال من جحاش أي: لها صوت، والمعنى: أن هؤلاء القوم عنده بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده.

وفي البيت شاهد آخر على أن جمع صيغة المبالغة يعمل كمفرده، وقد ذكر الخلاف في ذلك في مبحث اسم الفاعل، انظر الهمع ٢/ ٩٥، وفي الأصل تقييدان على هذا البيت قد استوعبتها بحمد الله في شرحي له وإعرابه.

(١) في (أ) سقوط الأول.

(٢) ما ذكره الشارح عن بناء صيغ المبالغة من غير الثلاثي منقول عن ابن مالك في التسهيل قال: «وربما بني فعال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل» يشير إلى قولهم: دراك، وسآر من أدرك وأسأر إذا أبقى في الكأس بقية، ومعطاء ومهوان من: أعطى وأهان، وسميع ونذير من: أسمع وأنذر، وزهوق من: أزهق، انظر الأشموني ٢/ ٢٩٨، وعبادة على الشذور ٢/ ١٥٣.

(٣) في (أ): من الفعل، بدل: (من مصدر فعل) والأحسن ما أثبته.

(٤) لا يرد على تعريف اسم المفعول كون اسم التفضيل قد يأتي للواقع عليه الحدث كقولهم: أشهر وأعرف وأشغل، لأن هذا نادر، ويشكل على تعريفه: مضروب من قولنا: يوم الجمعة مضروب فيه، والتأديب مضروب لأجله، لكن يرد على هذا بأن ذلك على خلاف الأصل بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٥٣ بتصرف.

نبه بالمثالين على أنه لا فرق في الفعل المشتق من مصدر ذلك[1] بين الثلاثي وغيره، وعلى أنه: إن كان من ثلاثي[2] جاء على زنة مفعول[3]، أو من غيره جاء بلفظ المضارع بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره، وخرج بمن وقع عليه: اسم الفاعل[4]، واسم الزمان والمكان والفعل واسم التفضيل والصفة المشبهة باسم الفاعل[5] كما مر نظيره، (وشرطهما) أي: عملي[6] المثال، واسم المفعول (كاسم الفاعل) وقد مر بيانه[7] وعمل اسم المفعول كعمل الفعل المبني للمجهول[8] نحو: جاء المضروب عبده، ونحو: مررت برجلٍ مضروب عبده الآن أو غدًا.

---

(١) (أي: الاسم المفعول) «تقييد من الأصل، وفي (أ، ب: (اسم المفعول) بدل:ذلك).

(٢) في (أ): الثلاثي، وكلاهما صواب.

(٣) لا يردُ على هذا المحبوب من: أُحِبَّ والمضعوف من: أُضعِفَ بمعنى: ضَاعَفَ، والمحزون من: أُحزن؛ لأنه شاذ. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٥٣، ١٥٤ بتصرف.

(٤) (فإنه واقع منه)، تقييد من الأصل.

(٥) (واقع فيهما)، تقييد من الأصل.

(٦) في (أ) سقوط: (عملي).

(٧) ما ذكره الشارح عن اسم المفعول من حيث التعريف والمحترزات والصياغة والأمثلة مستقى بتصرفٍ يسير من شرح الشذور فانظره ٢/ ١٥٣، ١٥٤ على هامش عبادة.

(٨) (وهو: أنه إن وقع صلة لأل عملت مطلقًا وإلا عملت إن كانت حالًا أو استقبالًا، واعتمد- ولو تقديرًا- على واحدٍ مما سبق، وعدم المضي خلافًا للكسائي)، تقييد من الأصل.

(الخامس: الصفة المشبهة) باسم الفاعل[1]، (وهي: كل صفة صح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها) نحو: زيد حسن وجهَهُ -بالنصب- وأصله: وجهُه[2] بالرفع لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحُسْن في الحقيقة له، ولكنك بالغت وحولت الإسناد إلى ضمير زيد فجعلت زيدًا حسنًا وأخرتَ الوجه[3] فضلةً، ونصبته على التشبيه بالمفعول به لأن[4] العامل- وهو حسن- طالب له من حيث المعنى لأنه معموله الأصلي، ولا يصح رفعه على الفاعلية حينئذ[5]، لاستيفائه فاعله[6]، ويصح جره بالإضافة لأن الجر ناشئ على الأصح عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه[7]؛ إذ الصفة عين مرفوعها[8] وغير

(١) وجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أنها تؤنث وتثنى وتجمع، فلذلك عملت النصب كما عمله اسم الفاعل، واقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدي وهي ما وضعت لغير تفضيل ودلت على الحدث لموصوفها لا لإفادة الحدوث، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٥٤ بتصرف.

(٢) من: بالنصب إلى هنا ساقط من (ب).

(٣) في (أ): وجهه، وكلاهما صواب.

(٤) علة للنصب على التشبيه بالمفعول به، (تقييد من الأصل).

(٥) (أي: حين التحويل)، (تقييد من الأصل).

(٦) (أي: من فاعله وهو الضمير)، (تقييد من الأصل).

(٧) الدليل على أن الصفة المشبهة عندما تضاف إلى معمولها يستتر فيها مرفوعها أنه لو لم يقدر الأمر كذلك للزم إضافة الشيء إلى نفسه، لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى، واللازم باطل والملزوم مثله، وأنهم أنثوا الصفة بالتاء في نحو: هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لذكِّرت كما تذكر مع المرفوع، قاله ابن عصفور. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٥٥ بتصرف.

(٨) (وهو وجهه) (تقييد من الأصل).

منصوبها[1]، واعلم: أن اسم المفعول يصح[2] إضافته إلى مرفوعه معنى وإضافته تستلزم تحويل إسناده إلى ضمير موصوفه نحو: زيد محمود المقاصد، والأصل: محمودٌ مقاصدُهُ، ثم حولت الإسناد إلى ضمير زيد ثم أضفت فقلت: محمود المقاصد، وهو حينئذ جار مَجرى الصفة المشبهة (وتختص) الصفة المشبهة[3]: (بالحال) الدائم، والمراد به: الماضي المستمر إلى زمن الحال فلا تكون للماضي ولا للاستقبال[4] بخلاف اسم الفاعل كما مر (وبالمعمول السببي) أي: المتصل بضمير موصوفها لفظًا نحو: زيد حسن وجهه، أو تقديرًا نحو: زيد حسن الوجه، أي: منه، فلا يقال: زيد حسن عمرًا، كما يقال: زيد ضارب عمرًا؛ لأن الصفة مأخوذة من فعل قاصر، وقد جرت الصفة على الاسم[5]، فلا تقتضي[6] حينئذ إلا ضميره أو سببه كما يقال في اسم الفاعل القاصر: مررت بزيدٍ القائم[7]، أو القائم أبوه[8] (المؤخر) أي: عن

(١) ما ذكره الشارح عن تعريف الصفة المشبهة وبيان الأوجه الجائزة في معمولها مع التعليل منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ١٥٤، ١٥٥.

(٢) في (ب): تصح، والأحسن ما أثبته.

(٣) (هذه إشارة إلى الفرق بين الصفة واسم الفاعل من حيث اختصاصها بالحال، والمعمول السببي بخلاف الفاعل) (تقييد من الأصل).

(٤) في (ب): لاستقبال، والأوضح ما أثبته.

(٥) المراد بالجريان هنا: أن تكون الصفة في مثالنا خبرًا عما تحملت ضميره، وهو زيد، وفي كل بما يناسبه فهمك، تقييد من الأصل.

(٦) في (ب): يقتضي، والصواب ما أثبته.

(٧) أي: هو (تقييد من الأصل).

(٨) فإن القائم في الأول اقتضى ضمير زيد، وفي الثاني سببه وهو أبوه (تقييد من الأصل).

خالف في اشتراط السببي معمولًا للصفة المشبهة ابن الناظم فجوز: زيد بك فرح، ورد عليه بأن المراد بالمعمول المشترط فيه ذلك ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل، وعملها في الظرف وهو =

الصفة، فلا يقال: زيد وجهَه حسن؛ لضعفها[1] بكونها فرع فرع؛ لأنها[2] فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل، وبهذا[3] فارقت اسم الفاعل[4]، (وترفعه) أي: السببي (فاعلًا) بعد إخلائها من ضمير موصوفها، (أو بدلًا) من الضمير[5] فيها، (أو تنصبه: مشبهًا) بالمفعول به إن كان معرفة نحو: زيد حسن وجهه[6]، (أو تمييزًا) إن كان نكرة نحو: زيدٌ حسن وجهًا[7]، (أو تجره بالإضافة) أي: بسببها (إلا إن كانت)[8]

=

بك بما فيها من معنى الفعل؛ لأن الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتازاني، وكذا عملها في الحال نحو: زيد حسن وجهه طلعة، وفي التمييز نحو: زيد حسن وجهًا. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٥٥، ١٥٦.

(١) أي الصفة المشبهة (تقييد من الأصل).

(٢) أي الصفة المشبهة (تقييد من الأصل).

(٣) أي: ويكون المعمول مؤخرًا عن الصفة. (تقييد من الأصل).

(٤) اسم الفاعل يصح تقديم معموله عليه، فتقول: زيد غلامه ضارب (تقييد من الأصل).

هذا وما ذكره الشارح عن أوجه مفارقة الصفة المشبهة لاسم الفاعل منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ١٥٥.

وهناك وجه رابع لم يذكره الشارح وذكره المصنف في شرحه هو: أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع. وهناك أوجه أخرى لم يذكرها المصنف ولا الشارح وذكرها عبادة على الشذور فانظرها ٢/ ١٥٥.

(٥) ما ذكره الشارح تبعًا للمصنف من جواز كون المرفوع بعد الصفة المشبهة بدلًا من ضميرها هو ما ذهب إليه الفارسي، وفيه نظر. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٥٦.

(٦) معرفة بالإضافة إلى الضمير (تقييد من الأصل).

(٧) ما ذهب إليه الشارح تبعًا للمصنف من أن نصب معمول الصفة دائر بين التمييز إن كان نكرة والتشبيه بالمفعول به إن كان معرفة: هو أحد ثلاثة أقوال في هذه المسألة وهو الأرجح، وأما القولان الآخران: فقيل: إنه تمييز مطلقًا، وهذا مذهب الكوفيين، وقيل: مشبه بالمفعول به مطلقًا. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٥٦ بتصرف.

(٨) أي الصفة (تقييد من الأصل).

مقرونة (بأل وهو[1] عار منها) فلا تجره، فلا يقال: زيد الحسن وجهِهِ، ولا زيد الحسن وجهِ أبيه، ولا زيد الحسن وجهٍ، ولا زيد الحسن وجهُ أبٍ بالجر في شيء منها؛ لامتناع إضافة ما فيه أل إلى شيء من ذلك[2]. واعلم: أن مسائل الصفة - مع قطع النظر عن أمور- لا تزيد في العمل ولا تنقص منه: كإفرادها وتثنيتها وجمعها، وتذكيرها وتأنيثها[3]- ست وثلاثون؛ لأن الصفة إما: بأل كالحسن أو مجردة منها[4] كحسن، وهي إما: رافعة، أو ناصبة، أو جارة، فهذه ستة أحوال من ضرب اثنين في ثلاثة، ولمعمولها ستة أحوال أيضًا؛ لأنه[5] إما: بأل كالوجه، أو بدونها بلا إضافة كوجه، أو مضاف لما هو بأل كوجه الأب[6]، ولما هو بدونها كوجه أبي، أو مضاف للضمير كوجهِهِ، أو مضاف إلى مضاف[7] للضمير كوجه أبيه فتصير المسائل ستًّا وثلاثين[8]، يمتنع منها الأربع التي استثنيت، والبقية جائزة، لكن فيها حسن وضعيف وقبيح، وبيانه يطلب من المطولات[9].

---

(١) أي: السببي (تقييد من الأصل).

(٢) ما ذكره الشارح عن الأوجه الجائزة في المعمول من حيث الرفع على الفاعلية أو البدلية والنصب على التمييز أو التشبيه أو المفعول به، والجر بالإضافة، والمسائل المستثناة من الجر وتعليل ذلك مأخوذ بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره على هامش عبادة٢/ ١٥٥، ١٥٦.

(٣) في (أ) سقوط: وتأنيثها.

(٤) في (أ) سقوط: منها.

(٥) في (ب) سقوط: لأنه.

(٦) في (أ) زيادة: بالإضافة.

(٧) في الأصل و(أ): (لمضاف) والأحسن ما أثبته.

(٨) أوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة، ومائتين وست وخمسين صورة (١٤٢٥٦). انظر تفصيل ذلك في شرح التصريح ٢/ ٨٥، ٨٦.

(٩) بين الشيخ خالد في تصريحه ٢/ ٨٤ وما بعدها: الأوجه الحسنة والقبيحة والضعيفة في معمول الصفة المشبهة مع التعليل والتمثيل فانظرها ثم، وانظر عبادة على الشذور ٢/١٥٦، ١٥٧ وقد أحسن شارحنا صنعًا حين لم يذكرها؛ لأنها ليست وثيقة الصلة بهذا العلم الكريم

تنبيه: الوصف المتحمل لضمير الفاعل[1]: إن صيغ من متعد فاسم فاعل كضارب، أو من قاصر: فإن دل على الحدوث فكذلك كقائم[2]، أو على الثبوت فصفة مشبهة كحسن، وبطل، وجميل، وشريف[3]، وتأتي[4] على وزن فاعل: إذا أضيفت إلى مرفوعها، ودلت[5] على الثبوت كطاهر القلب، وشاحط الدار أي: بعيدها[6]. (السادس[7]: اسم الفعل)، وهو: ما ناب عن فعل، ولم يقع فضلة، ولم يتأثر بعامل بخلاف الحرف، فإنه وإن ناب عن فعل لكنه يقع فضلة، وبخلاف المصدر والصفة لأنهما يتأثران بالعامل[8]، واسم الفعل: ثلاثة[9] أنواع ما يسمى[10] به الأمر، وما يسمى به الماضي، وما يسمى به المضارع؛ فالأول ـ هو الأكثر ـ (نحو: بله[11] زيدًا بمعنى: دعه، وعليكه، و) عليك (به بمعنى: الزمه)

---

(١) في النسخة الأصلية سقوط: (المتحمل لضمير الفاعل) والأحسن ما أثبته.

(٢) في (أ) سقوط: كقائم.

(٣) في (أ): وشريف وجميل.

(٤) أي: الصفة المشبهة (تقييد من الأصل).

(٥) في النسخة الأصلية: (أضيف إلى مرفوعه ودل) والصواب ما أثبته ؛ لأن التأنيث هنا واجب.

(٦) الشَّحط: البعد، وبابه قطع وخضع، يقال: شَحَط المزار، أشحطه أبعده، انظر مختار الصحاح ط ٩ ص ٣٣١.

(٧) أي: مما يعمل عمل الفعل، (تقييد من الأصل).

(٨) ما ذكره الشارح عن تعريف اسم الفعل وإخراج المحترزات منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك للمصنف، انظر شرح التصريح ٢/ ١٩٦، وما ذهب إليه من كون اسم الفعل عاملًا غير معمول هو أعدل المذاهب في هذا الصدد، وفي المسألة خلاف فانظره في المرجع السابق ١/ ١٩٥.

(٩) أي: يكون اسم الفعل للأمر والماضي والمضارع (تقييد من الأصل).

(١٠) في (أ): (سمي).

(١١) بَلْه -مفتوح الأول ساكن الثاني وهو مبني على الفتح (تقييد من الأصل). وله ثلاثة استعمالات: أن يكون اسم فعل أمر فينصب المفعول، وأن يكون مصدرًا منصوبًا على المفعولية =

في الأول، (وألصق) به في الثاني، وعليك: منقول من جار ومجرور، (ودونكه بمعنى: خذه)، وهو: منقول من ظرف مضاف، (ورويده، وتيده بمعنى: أمهله فيهما)، ورويد: منقول من مصدر أرود مصغرًا تصغير الترخيم[1]، (و) الثاني ـ وهو أكثر من الثالث ـ نحو: (هيهات)[2] بفتح التاء عند الحجازيين[3] وبكسرها عند تميم[4] وبضمها عند جماعة، (وشتان[5] بمعنى: بَعُدَ) في الأول، (وافترق) في الثاني[6]، ومن فتح تاء هيهات وقف بالهاء، ومن كسرها وقف بالتاء، ومن

=

المطلقة بمحذوف من معناه فيضاف إلى معموله، وأن يكون اسم استفهام بمعنى كيف فيكون خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ مؤخر فتكون دائرة بين البناء في الحالة الأولى والثالثة، والإعراب في الحالة الثانية، وقد روي بالثلاثة قول الشاعر:

تذر الجماجم ضاحيًا هاماتِها بَلْهَ الأكف كأنها لم تخلق

انظر شرح الشذور وعبادة عليه ٢/ ١٥٧ بتصرف منهما.

(١) قال ابن فارس في الصاحبي تحقيق: السيد أحمد صقر، ط عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٩٥هـ ص ٢٢٩: «رويد» قالوا: هو تصغير رُود وهو المهل قال: ـ كأنها مثل من يمشي على رود.

(٢) وفيها ست وثلاثون لغة حكاها الصاغاني (تقييد من الأصل). وحكى غيره هيهاك وأيهاك بكاف الخطاب وأيهاء وأيها وهيهاء، فهذه إحدى وأربعون لغة كلها بمعنى بَعُدَ.

انظر شرح التصريح ٢/ ١٩٦، ١٩٧، وانظر الصاحبي ص ٢٨١، وقد اقتصر محققه على عشر منها، والغالب في الاستعمال أن تستعمل هذه الكلمة مكررة، والثانية توكيد لفظي للأولى. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٩١.

(٣) سبق التعريف بهم.

(٤) سبق التعريف بهم.

(٥) شتان بفتح أوله وتشديد تائه مبني على الفتح ومعناه افترق (تقييد من الأصل).

(٦) شتان بفتح النون، وفي فصيح ثعلب أن الفراء كان يكسرها. بمعنى افترق كذا أطلقه الجمهور، وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال. قال ابن عمرون: كالعلم والجهل والصحة والسقم. قال: ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول: شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه. (انظر شرح التصريح ١/ ١٩٦، وأصل شتان من:

=

ضمها فقيل: يقف بالهاء، وقيل بالتاء[1]. (و) الثالث: (أوه[2]، وأف بمعنى: أتوجع) في الأول، (وأتضجر)[3] في الثاني، (ولا يضاف) اسم الفعل ـ كمسماه وهو: الفعل ـ ولهذا قالوا: إذا قلت بله زيد، ورويد زيد بالجر كانا مصدرين، والفتحة فيهما فتحة إعراب، (ولا يتأخر عن معموله)؛ لأنه ضعيف في العمل، وجوز الكسائي[4] تأخره[5] عنه؛ تمسكًا بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[6]، وبقول الشاعر:

=

شت، وهو: التشتت، وهو: التفرق والتباعد، تقول: شتان ما هما أي: بعد) بعد ما بينهما ويقال: هذا هو الأفصح، وينشدون:

شتان ما يومي على كورها ... ويوم حيان أخي جابر

وربما قالوا: «شتان ما بينهما» وليس بالفصيح. انظر الصاحبي ص ٢٣٢.

(١) ذكر السمين القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ في سورة (المؤمنون) وقد عزا كل قراءة إلى صاحبها، هذا وقد رسمت في المصحف بالهاء، واختلف القراء في الوقف عليها: فمنهم من اتبع الرسم فوقف بالهاء كالكسائي والبزي عن ابن كثير، ومنهم من وقف بالتاء وهم الباقون. انظر الجمل على الجلالين ٣/ ١٩١، ١٩٢ والبدور الزاهرة ص ٢٦٦. والله أعلم.

(٢) بفتح الهمزة وتشديد الواو المفتوحة وفيها لغات (تقييد من الأصل)

(٣) علم من أمثلته أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي هو بمعناه (تقييد من الأصل).

(٤) سبق التعريف به

(٥) أي: اسم الفعل (تقييد من الأصل).

(٦) من الآية ٢٤ من سورة النساء ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ كلام إضافي منصوب على المصدر المؤكد لأنه لما قال: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ علم أن ذلك مكتوب، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم، واسم الإشارة راجع إلى ما حرم عليكم من قوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ إلى هنا -كتابًا وفرضه فرضًا، (عليكم) جار ومجرور إما متعلق بكتاب أو بعامله المحذوف. هذا هو المذهب الصحيح وذلك ما قرره الشارح، وزعم الكسائي أن (كتاب الله) مفعول اسم الفعل (عليكم)، وتمسك

=

أيُّهــا المــائح دَلْــوي[1] دونكــا[2]   إني رأيــتُ النــاس يحمــدونكا[3]

ورد بأن كتاب الله في الآية يحتمل أن يكون مصدرًا مؤكدًا؛ لأن قبله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[4] الآية،

=

بهذه الآية وبالبيت الذي سيذكر بعد على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وقد سبق تقرير الرد. وقيل: انتصابه بفعل محذوف تقديره: الزموا كتاب الله. وقرئ شاذًا (كُتِب عليكم) أي: كتب الله ذلك عليكم. انظر أبا البقاء على هامش الجمل ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧

(١) معمول دونكا (تقييد من الأصل).

(٢) اسم الفعل (تقييد من الأصل).

(٣) البيت من الرجز أو بيتان من مشطوره لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ولم يعينه أحد، وذكر الشيخ خالد في تصريحه ٢/ ٢٠٠ أنه لجارية من بني مازن وليس بشيء بل الجارية أنشدته وضمت إليه شيئًا، وهو من شواهد المصنف في أوضحه (٤٦٢) وشذوره (٢١٧). انظر أمالي القالي ٢/ ٢٤٤، والعقد الفريد ٥/ ٢١١، وأمالي الزجاجي ٢٣٧ والإنصاف ٢٢٨، وشرح المفصل ١/ ١١٧، والخزانة ٣/ ١٥، والعيني على الخزانة ٤/ ٣١١، والأشموني ٣/ ٢٠٦ واللسان وتاج العروس ومقاييس اللغة: (ميح)، ومعجم الشواهد ٥١٢. (أيها) منادى وها للتنبيه، (المائح) بالهمزة المنقلبة عن الياء هو: الرجل يكون في أسفل البئر ليستقي الماء أما الماتح ـ بالتاء ـ فهو الذي يكون في أعلاها. والمائح نعت أي على اللفظ لأنه المقصود نداؤه، وإنما أوتي بأيها توصلًا إليه، (دلوي) كلام إضافي مفعول به لمحذوف تقديره خذ أو لاسم فعل أمر مفسر بدونك، وأجازه بعضهم على قلة، وجوز الكسائي وابن مالك في التسهيل أن يكون مفعولًا لاسم الفعل المذكور، والأرجح في اسم الفعل أن لا يتقدم معموله عليه لضعفه عن الفعل في العمل، وهذا هو الشاهد، وجوز بعضهم في (دلوي) أن يكون مبتدأ خبره ما بعده ولا محظور في الإخبار بالجملة الطلبية وإن كان خلاف الأولى خلافًا لابن الأنباري، (دونك) اسم فعل منقول عن ظرف مضاف، وقد اختلف في الكاف هل هي في موضع رفع أو نصب أو جر؟ بكل قيل، والأرجح الثالث، وفاعل دونك مستتر أي أنت، هذا على كون (دلو) مفعولًا أو تقديره هو على كونه مبتدأ ويكون هو الرابط، وجملة (دونك) على مفعولية (دلو) إما مؤكدة للمحذوف أو مفسرة له، وهي على كل لا محل لها من الإعراب، أو في محل رفع على جعل (دلو) مبتدأ فتكون هي الخبر، (يحمدونك) جملة في محل نصب مفعول ثان لـ(رأيت)، وأما الأول فهو (الناس)، وجملة (رأيت) ومعموليها خبر (إن) والرابط تاء (رأيت)، وجملة (إن) ومعموليها لا محل لها من الإعراب استئناف تعليلي.

(٤) من الآية ٢٣ من سورة النساء ﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلق بحرمت، ﴿أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ كلام إضافي نائب فاعل، والمراد بتحريم الأمهات تحريم نكاحهن أي: العقد عليهن فالكلام على حذف مضاف، وشملت

=

فدل على أنه[1] مكتوب عليهم، فكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك[2] كتابًا، وبأن دلوي في البيت: يحتمل أن يكون مبتدأ خبره دونكا، أو مفعولًا لخذ مضمرًا، ولا يجوز نصبه بدونكا محذوفة؛ لأن اسم الفعل لا يحذف دون معموله[3] (ولا ينصب[4] في جوابه) المضارع[5]، لا تقول: صه فينام الناس بنصب ينام كما مر في المنصوبات، (وما نون منه فنكرة)[6]، ومالم ينون فمعرفة[7] وقد التزم في بعضه التنكير: كـ«واهًا»، و«ويهًا» كما التزم التنكير في مثلٍ، ونحوه، والتزم في بعضه التعريف، فترك تنوينه كما في: نزال ودراك، كما التزم التعريف في المضمرات والإشارات، ونحوهما، وجاء بعضه بالوجهين فينون حال تنكيره، ويترك تنوينه حال تعريفه، كصهٍ إذا أردت به اسكت سكوتًا تامًّا[8] نونته، أو: اسكت السكوت المعين، تركت تنوينه[9].

=

الجدات من قبل الأب والأم، والهاء في أمهاتكم زائدة في الجمع فرقًا بين العقلاء وغيرهم. يقال في العقلاء: أمهات، وفي غيرهم: أمات، وقد يعكس، وقد سمع في المفرد أمهة بزيادة الهاء قبل تاء التأنيث، وعلى هذا يجوز أن تكون أمهات جمع أمهة المزيد فيها الهاء، والهاء قد أتت زائدة في مواضع. انظر الجلالين والجمل عليه ١/ ٣٧٠ بتصرف منهما، وأبا البقاء على هامش الجمل ٢/ ٢٢١، وقد استشهد الشارح بهذه الآية على أن معمول (كتاب الله عليكم) محذوف تقديره: كتب، دل عليه ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ فهي آية مساعدة للشاهد السابق ذكره، وفي هذا رد على الكسائي في زعمه جواز تقديم اسم الفعل عليه. والله أعلم.

(١) أي: التحريم (تقييد من الأصل).

(٢) في (ب) سقوط: ذلك.

(٣) كذا ذكره المصنف في المغني

(٤) أي: الفعل المضارع (تقييد من الأصل).

(٥) خالف في ذلك الكسائي. وقد مر الكلام على ذلك في الخامس عشر في المنصوبات.

(٦) نحو قوله: واهًا لسلمى ثم واهًا واها. (تقييد من الأصل).

(٧) ما ذكره الشارح عن اسم الفعل وأنواعه والتمثيل بكل نوع وبعض أحكامه مأخوذ من شرح الشذور للمصنف، والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ١٥٧، ١٦١.

(٨) في النسختين: الأصلية، و(أ): ما، والصواب ما أثبته.

(٩) ما ذكره الشارح من أن أسماء الأفعال ثلاثة: ما يجوز فيه التنوين وعدمه، وما يجب تنوينه وما يمتنع. هو ما ذهب إليه المصنف في أوضحه.

=

(السابع والثامن: الظرف، والمجرور المعتمدان) على نفي نحو: ما عندك، أو في الدار أحد، وعلى استفهام نحو: أعندك، أو في الدار أحد، أو على موصوف نحو: مررت برجل عنده، أو في كمه صقر، أو على موصول نحو: جاء الذي عندك، أو في الدار أبوه[1]، أو على مخبر عنه نحو: زيد عندك، أو في الدار أخوه، (وعملهما: عمل استقر) الذي نابا عنه، فإن لم يعتمدا نحو: عندي[2]، أو في الدار زيد تعين عند الجمهور كون زيد مبتدأ وما قبله خبره، وجوز الأخفش[3] والكوفيون مع ذلك كونه فاعلًا بما قبله، وحيث أعرب ما بعدهما فاعلًا فهما العاملان نيابة عن استقر المحذوف كما أفهمه كلامه، وقيل: العامل: استقر، والراجح: الأول، لامتناع تقديم الحال في نحو: زيد في الدار جالسًا، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقول الشاعر:

فـإن يـك جـثماني بـأرضٍ سـواكم فإنَّ فؤادي عنـدكِ الـدهرَ أجمـع[4]،

=

وذهب بعضهم إلى أنها كلها معارف: ما نون منها وما لم ينون، وأنها أعلام أجناس معنوية قال في البسيط: وهو ظاهر قول ابن خروف. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٥٧ بتصرف نقلًا عن التصريح ٢/ ٢٠٠، ٢٠١.

(١) في (أ) سقوط: أبوه.

(٢) في (أ): عندك، وكلاهما صواب.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) البيت من الطويل لجميل. انظر ديوانه ١١٨، أو كثير ١/ ٣٣، وانظر أمالي القالي ١/ ٢١٧، وسمط اللآلي ٥٠٥، والأمالي الشجرية ١/ ٣٣٠٥ والخزانة ١/ ١٩٠، والعيني على الخزانة ١/ ٥٢٥، والمغني ٢/ ٧٩ بحاشية الأمير، ومعجم الشواهد ٢١٧، والتصريح ١/ ١٦٦.

(يك) مضارع مجزوم بإن الشرطية وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة جوازًا ـ للتخفيف، وقد مر توضيح ذلك في اسم كان وأخواتها، ويك هنا تامة بمعنى يوجد، (جثماني) كلام إضافي فاعلها، (بأرض) متعلق بـ(يك)، (سواكم) كلام إضافي نعت لأرض والضمير للمرأة وخوطبت مخاطبة جماعة الذكور سترًا لحالها. كذا ذكر الصبان على الأشموني ١/ ٢٠١ ومثله

=

حيث رفع أجمع الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف، ووجه الدلالة منه: أن الضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع استقر؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا توكيدًا لاسم إن على محله من الرفع بالابتداء؛ لأن طالب المحل[1] قد زال بوجود الناسخ[2].

(التاسع: اسم المصدر)، ويطلق على ثلاثة أشياء: ما كان اسمًا لغير حدث، ثم نقل إلى الحدث كالكلام، وما كان مبدوءًا[3] بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب، ومقتل، وما كان علمًا على معنى[4] كبرة للمبرة، وقد ذكر حكمها على هذا الترتيب، فقال[5]: (والمراد به: اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث

=

قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾، (فؤادي) كلام إضافي اسم إن، (عندك) كلام إضافي متعلق بمحذوف خبرها وانتقل ضميره إلى الظرف وهو بكسر الكاف لأن الخطاب لأنثى. كذا ضبطه البغدادي. (الدهر) مفعول فيه ظرف زمان متعلق بما تعلق به عندك، (أجمع) توكيد معنوي مرفوع والمؤكد الضمير المنتقل من متعلق الظرف إلى الظرف . وهذا هو الشاهد وهو الصحيح، وقد خالف في ذلك بعضهم فزعم أنه توكيد لفؤادي قبل دخول إن، وجوز ذلك ابن مالك تبعًا للكوفيين وجماعة من البصريين كما جوز بعضهم أن يكون توكيدًا لضمير المتعلق الذي حذف بعد حذفه ولا ضمير في الظرف، ويرد عليه بأن التوكيد والحذف متنافيان، نعم جوز توكيد المحذوف الخليل وسيبويه، ورأي الجمهور في هذه المسألة هو الأرجح، ولا يجوز توكيده للدهر لانتصابه، فلم يبق إلا أنه توكيد للضمير المستتر في الظرف وذلك لأن الضمائر تتصل بعواملها، وإذا ثبت ذلك ترجح المذهب القائل: إن الظرف والمجرور المعتمدين على ما ذكرهما العاملان في مرفوعهما لا متعلقهما، ولا يضر الفصل بين المؤكد والمؤكد بالدهر لأنه ظرف، والله أعلم. والجملة من الفاء وإن ومعموليها في محل جزم جواب الشرط (فإن).

(١) وهو: الابتداء، (تقييد من الأصل).

(٢) وهي: إن، (تقييد من الأصل). هذا وما ذكره الشارح عن عمل الظرف والمجرور المعتمدين، وأمثلة ذلك ومسألة عدم اعتمادهما والخلاف فيه منقول بتصرف يسير من المغني للمصنف. فانظره ٢/ ٧٩، ٨٠ بحاشية الأمير، والأصل أوضح.

(٣) في أ، ب: (مبتدأ)، والأحسن ما أثبته.

(٤) في النسختين الأصلية، و(ب): (لمعنى) والأحسن ما أثبته

(٥) في (أ) سقوط: فقال.

بلوغ الأرب

بشرح

شذور الذهب

في معرفة كلام العرب

لشيخ الإسلام قاضي القضاة

أبي يحيى زكريا الأنصاري

المتوفى سنة ٩٢٦هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور محمد أحمد علي عبد العاطي

المجلد الثالث

كالكلام، والثواب) فإنهما في الأصل: لما يتكلم به، ولما يثاب به العمال، ثم نقلا إلى معنى التكليم والإثابة، وهو فعل الفاعل، (وإنما يعمله) - إذا وقع موقع المصدر - (الكوفي والبغدادي)[1] كقوله:

قالوا كَلامُكَ هندًا وهي مصغيةٌ يشفيكَ قلت صحيحٌ ذاكَ لو كانا[2]

وقوله:

لأنَّ ثوابَ الله كلَّ موحدٍ جِنانٌ من الفِردَوسِ فيها يُخَلَّد[3]

---

(١) في بعض نسخ المتن الكوفيون، والبغداديون وكلاهما جائز.

(٢) البيت من البسيط مجهول القائل، وقد أنشده المصنف في شذوره مرتين: الأولى في مبحث الكلام رقم (٨) والثانية في مبحثنا هذا. (قالوا) ماضٍ وفاعله (كلامك)، كلام إضافي مبتدأ من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. (هندًا) علم على امرأة يهواها الشاعر ويجوز فيها الصرف وعدمه لكونها علمًا على مؤنث خاليًا من التاء ثلاثيًّا ساكن الوسط وهي مفعول اسم المصدر (كلام) بمعنى التكليم، وهذا هو الشاهد تبعًا للكوفيين والبغداديين وهو الأرجح. أما البصريون المانعون إعمال اسم المصدر فقد قدروا فعلًا محذوفًا أي: تكلم هندًا وهذا تكلف واضح (وهي مصغية) في محل نصب حال من (هندًا) والرابط الواو والضمير، وقيل: إن الجملة اعتراضية فلا محل لها من الإعراب، و(مصغية) اسم فاعل من: أصغى فلان إلى حديثك أي: مال بأذنه إليك ليستمع وذلك علامة الانصراف عما يشغله عنه، (يشفيك) يذهب ما بك من سقم الحب وبرحاء العشق، والجملة خبر المبتدأ (كلامك)، والجملة منه ومن خبره في محل نصب مفعول قالوا، (صحيح ذاك) خبر ومبتدؤه والجملة مفعول قلت (لو كانا) لو شرطية امتناعية غير جازمة شرطها كان التامة بمعنى حدث والألف للإطلاق وفاعلها مستتر أي هو عائد إلى (ذاك)، وجوابها محذوف تقديره أي: لشفاني، وتحتمل (لو) أن تكون حرف تمنٍّ وعليه فلا جواب لها. انظر هذا الشاهد في عبادة على الشذور ١/ ٤٦، ٢/ ١٦٣ والأشموني ٢/ ٢٨٨ ومعجم الشواهد ٣٨٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو البيت الثامن والأخير من قصيدة لحسان بن ثابت ﷺ يمدح المصطفى ﷺ انظر ديوانه ص ١٥٠ من قصيدة مكسورة الروي وهو فيها على الإقواء بالضم.

(ثواب الله) كلام إضافي اسم (أن) واسم المصدر قد أضيف إلى فاعله، (كل موحد) كلام إضافي مفعول اسم المصدر وفيه الشاهد كما في البيت السابق. (جنان) خبر (أن)، والجملة من أن ومعموليها في تأويل مصدر في موقع جر باللام أي: لكون ثواب الله كل موحد جنانًا. والجار =

وقوله:

أكفـــرًا بَعـــدَ ردِّ المـــوتِ عنِّـــي وبعـدَ عطائِـك المائـةَ الرِّتاعـا[1]

=

والمجرور متعلق بمحذوف، ويروى: (أنال ثواب الله كل موحد جنانًا) على أن يكون فاعل أنال مستترًا عائدًا إلى ما تقدم، وثواب الله كلام إضافي مفعوله الأول، وجنانًا مفعوله الثاني، (من الفردوس) متعلق بمحذوف نعت لجنان أو جنانًا على الروايتين، والفردوس هو البستان الذي يجمع كل شيء، وقيل: هو الذي فيه العنب، وقيل هو بالقبطية، وقيل بالسريانية، وبه جزم الزجاج، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٦٣، (يخلد) مضارع مبني للمجهول ونائب فاعل مستتر فيه عائد إلى كل موحد- جعلنا الله منهم- (فيها) متعلق به، والجملة نعت ثان لجنان والرابط (ها) من فيها. ويروى: (فيها مخلد) فتكون جملة اسمية نعتًا ثانيًا لجنان، والله أعلم. انظر الهمع ٢ / ٩٥. والدرر ٢/ ١٢٨، وشرح الشذور ط ١٥ ص ٤٩٢، ٤٩٣ رقم ٢٢٠، ومعجم الشواهد ص ١٠٠

(١) البيت من الوافر للقطامي بفتح القاف واسمه عمير بن شييم وهو ابن أخت الأخطل التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي. ولقب بالقطامي لقوله:

يـــصكهن جانبًـــا فجانبـــا صـــك القطـــامي القطـــا القواريـــا

انظر ديوانه ص ٤١ وهو من شواهد المصنف في أوضحه رقم (٣٦٧) وشذوره (٢١٩) وابن عقيل (٢٤٧) والأشموني (٦٨٤)، ومعاهد التنصيص ط بولاق ص ٨٦، والخصائص ٢/ ٢٢١، والأمالي الشجرية ٢/ ١٤٢، وشرح المفصل ١/ ٢٠، والعيني على الخزانة ٣/ ٥٠٥، والتصريح ٢/ ٦٤، وعبادة على الشذور ٢/ ١٦٣، ومعجم الشواهد ٢١٤.

(أكفرًا) أي: أأضمر كفرًا فالهمزة للاستفهام الإنكاري، (وكفرًا) مصدر منون منصوب بمحذوف، وفاعل المصدر محذوف، والمراد بالكفر هنا جحد النعمة. (بعد رد الموت) كلام إضافي متعلق بكفرًا. (عني) متعلق بالمصدر (رد) المضاف إلى مفعوله: (الموت)، (عطائك) كلام إضافي من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، (المائة) مفعول ثان لاسم المصدر وأما الأول فمحذوف أي: إياي، على حد قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ أي: يعطوكم، (الرتاعا) نعت المائة، والألف للإطلاق أي الراعية حيث شاءت، وكنى بذلك عن سمنها لأنها إذا لم تكن تمنع من مرعى أرادته أكلت فسمنت، والشاهد في البيت (عطائك المائة) حيث انتصبت باسم المصدر كما مر تقريره في البيتين السابقين. وفي هذا البيت مصدران عاملان أحدهما (كفرًا) وهو منون، والثاني (رد) وهو مضاف كما بينت في الإعراب، والله أعلم.

ومنع البصريون ذلك، وأضمروا لهذه المنصوبات أفعالًا تعمل فيها، وإطلاق اسم المصدر على هذا حقيقي، (وأما) المبدوء بالميم المذكورة (نحو: إن مصابك الكافر حسن) ونحو:

أظلـــوم[1] إنَّ مـــصابَكم رجـــلًا أهْـــدى الـــسَّلَام تحيَّـــةً ظُلْـــمُ[2]

(فجائز) إعماله (إجماعًا؛ لأنه) في الحقيقة: (مصدر) ويسمى مصدرًا ميميًّا، وإطلاق اسم المصدر عليه، وعلى الثالث[3] الآتي مجاز، (وعكسه) في أنه لا يعمل إجماعًا ما كان علمًا على معنى (نحو: فجار) علمًا للفجرة،

---

(١) الهمزة للنداء، و(ظلوم) اسم امرأة منادى، و(مصابكم) اسم إن وهو مصدر بمعنى إصابتكم، و(رجلًا) مفعول بالمصدر، و(أهدى السلام) جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلًا، و(تحية) مصدر لأهدى السلام من باب قعدت جلوسًا، و(ظلم) خبر إن. انتهى، (تقييد من الأصل).

وقد نقله عن المصنف في شرح الشذور بتصرف فانظره ص ٤٩٠ ط١٥.

(٢) البيت من الكامل وقد نسبه قوم منهم المصنف في المغني للعرجي انظر ديوانه ص ١٩٣، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد المخزومي، والبيت من شواهد المصنف في أوضحه (٦٩٦)، وشذوره (٢١٨).

(أظلوم) سبق إعرابه في التقييد وهو مبالغة ظالمة، وقد يكون باقيًا على أصل معناه وهو الوصف، ورجح المصنف أن يكون علمًا على امرأة، واستصوب العيني على الأشموني ٢/ ٢٨٨ أن تكون الرواية: أظليم ترخيم ظليمة وهي اسم أم عمران المذكورة في أول القصيدة. وقد مر إعراب البيت في التقييد، والشاهد فيه: (مصابكم رجلًا) حيث أعمل المصدر الميمي عمل الفعل فأضيف إلى فاعله وهو ضمير المخاطبين ونصب مفعوله (رجلًا). انظر مجالس ثعلب ص ٢٧٠، والاشتقاق ٩٩، ١٥١، وأمالي الشجري ١/ ١٠٧، والتصريح ٢/ ٦٤، والهمع ٢/ ٩٤، والدرر ٢/ ١٢٦، وياسين على التصريح ١/ ٢٤٠، وعبادة على الشذور ٢/ ١٦٢.

(٣) أي على هذا القسم الثاني وهو المبدوء بالميم، وعلى الثالث وهو ما كان علمًا الممثل له بحماد وفجار، (تقييد من الأصل).

(وحماد) علمًا للمحمدة[1]؛ لمخالفته المصدر في عدم قبوله أل، والإضافة، وعدم وقوعه موقع الفعل، وعدم قصد الشياع[2].

(العاشر: اسم التفضيل)[3]، وهو: صفة دالة على المشاركة والزيادة: (كأفضل، وأعلم)، وخير، وشر؛ لأنهما في الأصل: أخير، وأشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال[4]، ونبه بالمثالين على أنه لا فرق في الفعل المأخوذ منه ذلك[5]

---

(١) ما ذكره الشارح عن اسم المصدر وأنواعه الثلاثة وأمثلة كل نوع وأن الميمي منه يعمل اتفاقًا والعلمي لا يعمل اتفاقًا وما ليس واحدًا منهما مختلف فيه بين البصريين المانعين، والكوفيين والبغداديين المجيزين للعمل مستقىً بتصرف يسير من شرح الشذور فانظره ٢/ ١٦٢،١٦٣ على هامش عبادة . هذا واسم المصدر هو: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما في فعله، كذا عرفه ابن مالك في التسهيل، وقد أشار ابن مالك إلى إعماله وأن ذلك قليل بقوله: (ولاسم مصدر عمل)، انظر الأشموني ٢/ ٢٨٧، ٢٨٨ وشرح التصريح ٢/ ٢٦٣، ٢٦٤، والله أعلم.

(٢) علل الشارح لعدم عمل اسم المصدر العلم كـ(برة) و(فجار) و(حماد) و(يسار) بثلاث علل: الأولى: عدم قبوله الإضافة وأل، وذلك لأنه معرف بالعلمية والمصدر واسمه يقبلهما، والثانية: عدم وقوعه موقع الفعل وهما يقعان موقعه، ومعلوم أن الفعل هو الأصل في الإعمال، والثالثة: عدم قصد الشياع وذلك لكونه معرفة علمًا بخلافهما فهما اسما جنس يدلان على القليل والكثير. والله أعلم.

(٣) أي: مما يعمل عمل الأفعال، (تقييد من الأصل)، هذا، وقد قال المصنف في حواشيه على التسهيل: الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة، لأنه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو: أبخل وأجهل؛ لأن الجهل والبخل يدلان على الذم لا على الفضل، ويمكن أن يجاب عن اعتراض المصنف بأن هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسمًا دالًّا على الزيادة، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٦٤ بتصرف.

(٤) وربما جاء على الأصل، (تقييد من الأصل). ومن ذلك قول الشاعر:

بلال خير الناس وابن الأخير

وقوله تعالى: (سيعلمون غدا من الكذاب الأشَرّ) سورة القمر بفتح الشين، وتشديد الراء في قراءة شاذة.

(٥) وهو اسم التفضيل، (تقييد من الأصل).

بين القاصر والمتعدي، وأخره عن الظرف والمجرور؛ وإن كان مأخوذًا من لفظ الفعل لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما سيأتي، (ويعمل في تمييز) نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[(١)]، (و) في (ظرف) نحو: زيد أفضل منك اليوم (و) في (حال) نحو: زيد أحسن الناس مبتسمًا (و)[(٢)] في (فاعل مستتر) كما في الأمثلة السابقة[(٣)] (لا في مصدر)[(٤)]، فلا تقول[(٥)]: زيد أحسن الناس حسنًا، (و) لا في (مفعول به)، فلا تقول: زيد أشرب الناس عسلًا[(٦)]؛ لأنه التحق بأفعال الغريزة[(٧)]، ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[(٨)]: إن مَنْ ليست مفعولًا بأعلم؛ لأنه لا ينصب المفعول به، ولا

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة الكهف، وقد مر الكلام على قوله: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ في مبحث التمييز (أعز) معطوف على أكثر، وقد حذف المفضل عليه اعتمادًا على ما ذكر أي: وأعز منك. وهذا جائز إذا كان اسم التفضيل خبرًا أو معطوفًا على خبر، (نفرًا) أي: حشمًا وأعوانًا وأولادًا ذكورًا؛ لأنهم الذين ينفرون معه. انظر أبا السعود ٦/ ٢٢١ وهو تمييز نسبة محول عن المبتدأ، والشاهد هنا (أكثر مالًا وأعز نفرًا) حيث عمل اسم التفضيل في التمييز كما بينت.

(٢) أي: يعمل الرفع، (تقييد من الأصل).

(٣) إذ أفعل التفضيل في كل منها رافع لضمير مستتر،(تقييد من الأصل).

(٤) أي لا يعمل النصب، (تقييد من الأصل).

(٥) في (أ): يقول، والأحسن ما أثبته.

(٦) إنما تعديه إليه باللام فتقول: أشرب الناس للعسل، (تقييد من الأصل).

(٧) أي في عدم نصبه المفعول به، (تقييد من الأصل).

(٨) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام وتمامها: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾، (ربك) كلام إضافي اسم إن (وهو) مبتدأ خبره (أعلم)، والجملة خبر إن أو (هو) ضمير فصل، و(أعلم) خبر إن، وهذه الجملة جيء بها لتقرير مضمون الجملة الشرطية وما بعدها في الآية السابقة، وفي (أعلم) وجهان أحدهما: أنها ليست للتفضيل بل بمعنى اسم فاعل في قوة الفعل كأنه قيل: إن ربك هو يعلم، قال الواحدى: ولا يجوز ذلك لأنه لا يطابق قوله ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾، والثاني: أنها على بابها من التفضيل ثم اختلف هؤلاء في محل (مَنْ) فقال بعض البصريين: هو جر بحرف مقدر حذف وبقي عمله لقوة الدلالة عليه بقوله: «وهو أعلم بالمهتدين» وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا =

مضافًا إليها[1] لأن أفعل بعض ما يضاف إليه إذا كان المضاف إليه معرفة فيكون التقدير حينئذ: أعلم المضلين، وهو: لا يجوز، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أي: يعلم المضلين، (أو) مفعول (له)، فلا تقول: أنا أرغب الناس قراءة، (أو) في[2] مفعول (معه)، فلا تقول: أنا أَسْير الناس والنيل، (ولا في مرفوع ملفوظ به في الأعرف)[3] اسمًا ظاهرًا كان، أو ضميرًا منفصلًا، فلا تقول: مررت برجل أحسن منه أبوه[4]،

=

يحذف الجار ويبقى أثره إلا في مواضع ليس هذا منها، وقيل: إنها في محل نصب على إسقاط الخافض، وذهب الكوفيون إلى أنها في محل نصب بنفس (أعلم) فإنها عندهم تعمل عمل الفعل، وقيل: منصوبة بفعل مقدر يدل عليه أعلم. قاله الفارسي اهـ و(مَنْ) هذه تحتمل الموصولية أو الموصوفية على جميع الأوجه السابق ذكرها، وجملة (يضل عن سبيله) إما صلة (مَن) أو صفة (من) على الاعتبارين، وجوز بعضهم أن تكون مَنْ استفهامية، مبتدأ خبرها يضل، والجملة معلق عنها الفعل المقدر. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٨٢، والشاهد في الآية عدم جواز نصب اسم التفضيل للمفعول به كما أنه لا يجوز إضافته إلى (مَن) لما سيذكره الشارح، والأحسن عندي كون (أعلم) ليست على بابها في التفضيل وذلك كثير في كلام العرب، وبذلك نخلص من هذه التكلفات في التقدير، وتكون (مَن) موصولة أو موصوفة منصوبة المحل بـ(أعلم) بمعنى عالم. والله أعلم، وفي (يضل) قراءتان: فتح الياء على أن تكون مضارع ضل الثلاثي وهي عشرية، وضم الياء على أن تكون من الرباعي وهي شاذة، وقد ذكرها أبو السعود في تفسيره ٣/ ١٧٩.

(١) أي: إلى من، (تقييد من الأصل).

(٢) في النسخة الأصلية: (وفي) بدل: (أو في)، والأحسن ما أثبته.

(٣) في نسخة المتن حاشية عبادة: (في الأصح).

(٤) إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه (تقييد من الأصل)، ومعنى مررت برجل أحسن منه أبوه: فاقه في الحسن، وأكثر العرب يوجبون رفع أحسن على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر، وفاعل أحسن ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ أو الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل، ورابطها الضمير المجرور بمن، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٦٤ بتصرف.

أو هو؛ إذ لا يصح[1] أن يقع موقعه فعل بمعناه (إلا في مسألة الكحل)، فيجوز فيها ذلك إجماعًا، وضابطها: أن يكون[2] صفة لاسم جنس مسبوقة بنفي، أو شبهه من نهي، أو استفهام، ومرفوعه[3] منفصلًا على نفسه باعتبارين[4] نحو: [ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيدٍ[5]]؛ إذ يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه بأن تقول: ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، ولأنا لو لم نعربه فاعلًا بل أعربناه مبتدأ، ورفعنا أحسن بالخبرية - لزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي وهو الكحل[6] (وإذا كان) اسم التفضيل مقرونًا (بأل طابق) وجوبًا من هو له[7]، فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان،

---

(١) إذ لا يصح علة للمنع (تقييد من الأصل).

(٢) أي أفعل (تقييد من الأصل).

(٣) أي: أحسن (تقييد من الأصل).

(٤) وهو الكحل مفضل باعتبار الرجل، ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل أعني زيدًا حال كون هذا التفضيل منتفيًا. اهـ (تقييد من الأصل).

(٥) لم تقع مسألة الكحل في التنزيل وشاهدها من الحديث النبوي قوله ﷺ: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»، ومثالها من الشعر:

مـا رأيـت امـرأً أحـب إليـه الـ ـبذل منـه إليـك يـا ابـن سـنان

انظر شرح الشذور للمصنف ٢/ ١٦٤، ١٦٥ على هامش عبادة.

(٦) ما ذكره الشارح عن اسم التفضيل من حيث تأخر ذكره عن الظرف وأخيه وعمل اسم التفضيل والأشياء التي لا يعمل فيها- منقول بتصرف يسير من شرح الشذور مع زيادات طفيفة - والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ١٦٣.

(٧) في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، (تقييد من الأصل). وإنما وجبت مطابقة أفعل التفضيل المحلى بأل من هو له؛ لأنه نقص شبهه بأفعل المتعجب به لاقترانه بأل ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع، قال أبو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه: «ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأشارف والشُّرفى والأظارف =

والزيدون الأفضلون، أو الأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات، أو الفضَل، (أو) كان (مجردًا) من أل والإضافة، (أو مضافًا لنكرة أفرد وذكر) وجوبًا في الأحوال كلها، فتقول في المجرد: زيد، أو هند أو الزيدان أو الهندان، أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو، وقد يحذف المفضل عليه[1] نحو: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾[2] أي: من الأولى، وقد اجتمع الإثبات والحذف في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾[3][4] وإنما

=

والظُّرفى كما قيل ذلك في الأفضل والأطول، وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما: الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكُرمى والمُجدى، انظر شرح التصريح ٢/ ١٠٣، ١٠٤ بتصرف.

(١) أكثر ما يحذف المفضل عليه مع مِنْ إذا كان اسم التفضيل خبرًا عن مبتدأ أو ناسخ فعلي أو حرفي كما سيمثل الشارح، ويقل الحذف إذا وقع اسم التفضيل حالًا كقول الشاعر:

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا ... فظل فؤادي في هواك مضللا

وجوزه ابن مالك إذا وقع اسم التفضيل صفة. انظر شرح التصريح ٢/ ١٠٢، ١٠٣ بتصرف

(٢) من الآية (١٧) من سورة الأعلى - عز وجل، (خير) اسم تفضيل خبر المبتدأ (والآخرة)، والمفضل عليه محذوف للعلم به، وهذا كثير إذا كان اسم التفضيل خبرًا كما مر في الهامش السابق. أي: من الدنيا التي تؤثرونها. (وأبقى) معطوف على خير أي وأدوم، والمفضل عليه محذوف كذلك أي منها، وهذا هو الشاهد، ولورش نقل حركة همز (والآخرة) إلى الساكن قبلها وترقيق رائها مع خير، وله أيضًا الإمالة في (وأبقى) والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل (تؤثرون)، والرابط الواو في (والآخرة) وهي مؤكدة للتوبيخ والعتاب أي: تؤثرونها على الآخرة، والحال أن الآخرة خير في نفسها كما أن نعيمها مع كونه في غاية ما يكون من اللذة خالص عن شائبة الغائلة أبدي لا انصرام له، وعدم التعرض لبيان تكدر نعيم الدنيا بالمنغصات وانقطاعه عما قليل لغاية ظهوره، انظر أبا السعود ٩/ ١٤٦، ١٤٧ بتصرف، وانظر المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي - مطابع الشعب ١٣٧٧ هـ ص ٨٠٤.

(٣) أي: منك (تقييد من الأصل).

(٤) من الآية ٣٤ من سورة الكهف، وقد مر الكلام عليها مرتين، والشاهد فيها هنا ذكر المفضل عليه (منك) وحذفه من (أعز) للعلم به أي منك.

تذكر «من» بعد أفعل في ذلك[1] إذا لم يكن المجرور بها اسم استفهام أو مضافًا إليه، وإلا[2] وجب تقدمها[3] معًا عليه نحو: أنت ممن أفضل[4]؟، أو من غلام من أفضل[5]؟. وتقول في المضاف لنكرة: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين،

---

(١) أي في حال كون من بعد أفعل التفضيل جارة للمفضول في المجرد من أل والإضافة كما يعلم من الأمثلة المذكورة سابقًا (تقييد من الأصل). وقد اختلف النحاة في مِنْ الداخلة على المفضل عليه، فذهب سيبويه والمبرد إلى أنها لابتداء الغاية في الارتفاع أو الانحطاط، واعترضهما ابن مالك بأنه لا تذكر معها إلى وإنما هي للمجاوزة عنده فمعنى زيد أفضل من عمرو جاوزه في الفضل، واعترض المصنف عليه في المغني بأنه لا يصلح موضعها (عن)، ورد عليه بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع، وهاهنا منع مانع وهو الاستعمال، فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا (مِنْ) خاصة، انظر شرح التصريح ٢/ ١٠٢ بتصرف .

(٢) أي، وإن كان المجرور بها اسم استفهام (تقييد من الأصل).

(٣) أي من ومجرورها (تقييد من الأصل).

(٤) ما مثل به شيخنا ـ أبقاه الله ـ بقوله: أنت ممن أفضل، سمع من المصنف في التوضيح وهو الصواب كما سنذكره، لكن رأيت شيخنا الجوهرى مثل بقوله: (ممن أنت أفضل)، وبقول بعضهم: إني رأيت في حاشيته على هامش نسخة التوضيح قال بعضهم: صواب التمثيل ممن أنت أفضل، ولذلك قال الناظم: كمثل ممن أنت خير الصواب ليس بصواب، لأن اسم الاستفهام ليس له صدر على كل شيء بل صدر بالنسبة إلى ما عمل فيه، وهو معمول اسم التفضيل فيجب تقديمه عليه لا على كل ما يتقدم أفعل التفضيل. (تقييد من الأصل) وانظر شرح التصريح ٢/ ١٠٣ بتصرف.

(٥) ما ذكره الشارح عن وجوب تقديم المفضل عليه مع من إذا كان اسم استفهام أو مضافًا لاسم استفهام منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك للمصنف، وقد أشار إلى هذا الحكم ابن مالك بقوله:

وإن تكن بتلو من مستفهما ... فلهما كن أبدًا مقدما

كمثل ممن أنت خيرٌ ولدى ... إخبارِ التقديمُ نزرًا وردا

انظر شرح التصريح ٢/ ١٠٣ بتصرف.

والهندات أفضل نساء، وألحق هذا[1] بالمجرد لاستوائهما في التنكير، لكن تجب المطابقة في النكرة المضاف إليها لما قبل اسم التفضيل كما مثلنا[2]، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[3] فالتقدير:

(١) أي: المضاف لنكرة(تقييد من الأصل).

(٢) أشار ابن مالك في ألفيته إلى حكم اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة والمضاف إلى نكرة بقوله:

وإن لمنكـــور يـــضف أو جـــردا ألـــزم تـــذكيرًا وأن يوحـــدا

هذا ويلزم في المضاف إليه أفعل أن يطابق الموصوف إذا قصد ثبوت المزية للأول على جنس المضاف إليه واحدًا واحدًا، أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة، فإن قلت: النكرة في سياق الإثبات لا تعم فمن أين جاء العموم؟ قلت: أجيب عنه بأن العموم فيه باعتبار أصله؛ إذ أصل زيد أفضل رجل: زيد أفضل الناس إذا عدوا رجلًا رجلًا، ومن ثم صحت الإضافة لأن أفعل لا يضاف إلا لما هو بعضه. انظر المرجع السابق ٢/ ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥ بتصرف.

(٣) من الآية (٤١) من سورة البقرة وأولها: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ﴾ وتمامها: ﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾، (ولا تكونوا) جازم ومجزوم، والخطاب لبني إسرائيل، وضمير المخاطبين اسم (تكون) والجملة معطوفة على (اذكروا) في الآية السابقة عطف جملة إنشائية طلبية على مثلها. (أول) خبر (تكونوا) وهو أفعل، ولا فعل له، وقيل أصله: أوأل من: وأل إليه: إذا نجا وخلص، فأبدلت الهمزة واوًا تخفيفًا على غير قياس أو: أأول من آل فقلبت همزته واوًا وأدغمت. و(أول) مضاف إلى (كافر) وفيه الشاهد حيث أضيف اسم التفضيل (أول) إلى نكرة (كافر) وأفرد مع أن المخبر عنه جمع، وهنا انبرى النحاة والمفسرون لتخريج ذلك: فمنهم من قدر موصوفًا محذوفًا دالًّا على الجمع أي: أول فوج أو فريق كافر، أو على تقدير كون الخطاب لكل أحد استقلالًا أي: ولا يكن كل واحد منكم أول كافر كقولك: كسانا فلان حلة، وقد ذكر هذين التقديرين شارحنا تبعًا للمصنف في شرح الشذور، والتقدير الأول هو اختيار المبرد، وقال الفراء: إنما وحد لأنه في معنى الفعل أي: أول من كفر، ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع، وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع: النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها نحو: أنت أفضل رجل، وأنتما أفضل رجل، وأنتم أفضل رجل، وقد أجازوا قياسًا لا سماعًا أن يثنى ويجمع نحو: أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اهـ انظر شرح التصريح ٢ / ١٠٥ . وعندي أن هذا الرأي الأخير هو الأولى لوجهين: أنه يبقي النص على =

أول فريق كافر به، ولولاه[1] لقيل: أول كافرين، أو التقدير: ولا يكن كل منكم أول كافر، (أو) مضافًا (لمعرفة، فالوجهان): المطابقة، وعدمها، وهو أولى جائز[2]، فتقول: الزيدان أفضلا الرجال، وأفضل الرجال، والزيدون أفضلو الرجال، وأفضلُ الرجال، وهند فُضلَى النساء، وأفضل النساء، والهندان فضليا النساء، وأفضل النساء، والهندات فضليات النساء، وأفضل النساء. نعم إن قصد بأفعل فاعل تعينت المطابقة كقولهم: الناقص والأشج[3] أعدلا بني مروان، أي: عادلاهم؛

=

ظاهره دون تأويل وهو الأصل، والثاني: أنه القياس، وما زعمه النحاة قياسًا ليس [بمسموع وإن كان مشهورًا، وأجاز ابن مالك في النكرة المشتقة الإفراد مع جمع ما قبل المضاف] فلا ترد الآية، وإنما جاز الوجهان مع المشتق لأنه مقدر بمن والفعل، والتقدير: أول من كفر به و(من) المعنى بها جمع يجوز في ضميره الإفراد والجمع. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٦٦ بتصرف، وكلام ابن مالك هنا طيب يؤيد ما اخترناه آنفًا من إبقاء النص على ظاهره، (به) متعلق بكافر، ونهيهم عن التقدم في الكفر به مع أن مشركي العرب أقدم منهم لما أن المراد به التعريض لا الدلالة على ما نطق به الظاهر كقولك: أما أنا فلست بجاهل ؛ لأن المراد نهيهم عن كونهم أول كافر من أهل الكتاب أو ممن كفر بما عنده فإن من كفر بالقرآن فقد كفر بما يصدقه أو مثل من كفر من مشركي مكة. انظر: أبا السعود (١/ ٩٦).

(١) في (ب): ولولا هذا التقدير.

(٢) وقد اجتمع الوجهان في قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة: «أحاسنكم أخلاقًا الموطئون أكنافًا الذين يألفون ويؤلفون» (تقييد من الأصل).

(٣) يعنون يزيد بن الوليد، وعمر بن عبد العزيز. (تقييد من الأصل). وقد لقب يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بالناقص؛ لأنه نقص أرزاق الجند. انظر شرح التصريح ٢/ ١٠٥.
وعمر بن عبد العزيز هو: عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو حفص: الخليفة الصالح والملك العادل، وربما قيل له: خامس الخلفاء الراشدين تشبيهًا له بهم، وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام، ولد سنة ٦١هـ، ونشأ بالمدينة، وولي إمارتها للوليد ثم
=

إذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى تراد المشاركة والتفضيل[1]، ويمتنع ذكر من في: المقرون بأل، وفي المضاف بقسميه[2]، وأما قوله:

=

استوزره سليمان بن عبدالملك بالشام وولي الخلافة بعد سليمان سنة ٩٩هـ فبويع في مسجد دمشق، وسكن الناس في أيامه، فمنع سب علي بن أبي طالب، (وكان من تقدمه من الأمويين يسبونه على المنابر)، ولم تطل مدته قيل: دس له السم، وهو بدير سمعان من أرض المعرة فتوفي به، سنة ١٠١هـ، ومدة خلافته سنتان ونصف، وأخباره في عدله وحسن سياسته كثيرة، وكان يدعى (أشج بني أمية) رمحته دابة وهو غلام فشجته، وقيل في صفته: كان نحيف الجسم، غائر العينين بجبهته أثر الشجة، وخطه الشيب، أبيض، رقيق الوجه مليحًا، وفي كتاب الإسلام والحضارة العربية: كانت طريقته في إدارة ولاته إطلاق الحرية للعامل، لا يشاور الخليفة إلا في أهم المهمات مما يشكل عليه أمره ورثاه الشريف الرضي بقصيدة مطلعها:

يـاابن عبـد العزيـز لـو بكـت العيـــ ـــن فتًـــى مـــن أميـــة لبكتـــك

ولابن الجوزي (سيرة عمر بن عبد العزيز ط، ولعبد الله بن عبد الحكم (سيرة عمر بن عبد العزيز ـ ط) ولعبد الرءوف المناوي: سيرة عمر بن عبد العزيز خ) ولأحمد زكي صفوت (عمر بن عبد العزيز ـ ط)، ولعبد العزيز سيد الأهل (الخليفة الزاهد ـ ط) في سيرته: انظر فوات الوفيات ٢/ ١٠٥، وتهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٥.

وأما يزيد بن الوليد فيعنون به: يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام، ولد بدمشق سنة ٨٦هـ وولي الخلافة سنة ١٢٦هـ فأقام خمسة أشهر وثمانية أيام وتوفي بدمشق بنفس السنة سنة ١٢٦هـ، وكان ذا دين وورع ويلقب بالناقص لأن سلفه الوليد بن يزيد كان قد زاد في أعطيات الناس عشرة عشرة من الدراهم فلما ولي يزيد نقصها.

انظر الأعلام ٣/ ١١٦٥.

(١) ما ذكره الشارح عن حكم أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة منقول بتصرف يسير من شرح أوضح المسالك للمصنف، والأصل أوضح فانظره في التصريح ٢/ ١٠٥، ١٠٦. حيث قسمه إلى ثلاثة أقسام، وذكر حكم كل قسم مع التمثيل له. وانظر كذلك شرح الشذور للمصنف ٢/ ١٦٦ على هامش عبادة.

(٢) إنما امتنع ذكر (مِن) لأن أل والإضافة من جهة، و(من) من جهة أخرى متعاقبان، انظر شرح التصريح ٢/ ١٠٤ بتصرف.

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر[1]

فخرج على زيادة أل، أو على أنها متعلقة بأكثر محذوفًا بدلًا من أكثر المذكور[2] (ولا ينقاس هو) ـ أي: اسم التفضيل ـ (ولا أفعال التعجب، ـ وهي: ما أفعله،

---

(١) البيت من السريع للأعشى ميمون يفضل عامِرًا على علقمة، انظر ديوانه ص ١٠٦، (ولست) الواو على حسب ما قبلها، وليس واسمها ـ وهو التاء الدالة على المخاطب، (بالأكثر) خبر ليس والباء زائدة كما يزعمون للتوكيد، وعندى أنها للملابسة فتكون متعلقة بمحذوف خبر ليس أي ملتبسًا بالأكثر. (حصى) تمييز نسبة محول عن اسم ليس، وقد كنى بالأكثر حصى عن كثرة عدد الأعوان والأنصار . (منهم) اختلف النحاة كثيرًا في متعلقها وهي شاهد الشارح تبعًا لغيره فذهب أبو عمر الجرمي إلى أنها متعلقة بالأكثر، واستدل بهذا البيت على جواز الجمع بينهما لكن الجمهور منعوا ذلك واختلفوا في التخريج: فمنهم مَنْ قدر (مِنْ) تبعيضية والمتعلق محذوف أي مستقرًّا حالة كونك منهم، ومنهم من قدرها بيانية أي: من بينهم، ومنهم من قدرها متعلقة بالأكثر على أن تكون أل زائدة والمحظور هو كونها أصلية، ومنهم من قدرها بمعنى (في) أي لست بالأكثر فيهم، ومنهم من قدرها متعلقة بأكثر محذوفًا مدلولًا عليه بالأكثر المذكور أي: بالأكثر أكثر منه على أن يكون المحذوف بدلًا من المذكور بدل نكرة من معرفة، وكل هذه التخريجات لا تخلو من نظر، وعندى أن التسليم برأي الجرمي في هذه المسألة لا يحوج إلى كل هذه المعمعة؛ لأن الأولى إبقاء النصوص العربية على ظاهرها ما لم يمنع من ذلك مانع معنوي، ولا مانع في البيت يمنع منه بل هو الظاهر المتبادر، وإن كان لي أن أرجح بعض التخريجات فإن ألطفها في نظري غير ما تقدم هو ما ذكره الشيخ خالد في شرح التصريح ٢/ ١٠٤ بقوله، أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك: انتفى واغتفر الفصل بين أفعل وتمييزه للضرورة (وإنما) الواو عاطفة جملة اسمية على مثلها، (وإنما) كافة ومكفوفة تفيد الحصر. (العزة) القوة والغلبة مبتدأ خبره (للكاثر) أي الغالب في الكثرة مأخوذة من قولهم: كثرتهم أكثرهم من باب نصر أي غلبتهم كثرة. انظر هذا الشاهد في نوادر أبي زيد ص ٢٥ والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٤٤ وشرح المفصل ٣/ ٦، ٦/ ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، والأشموني ٣/ ٤٧، واللسان (حص وكثر)، وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٤٣٢ جـ ٢ ومعجم الشواهد ١٩١.

(٢) وهناك تخريجات أخر ذكرناها في بيت الأعشى.

وأفعل به، وفَعُل) بضم العين كظرف، وشرف، وضرب الرجل أي: ما أضربه[1] (إلا من فعل، ثلاثي، مجرد) من الزيادة (لفظًا، وتقديرًا[2] تام[3]) متصرف[4] (متفاوت المعنى)ـ أي: قابل للتفاوت بالنسبة لمن يقوم به ـ (غير) دال على (لون، ولا عيب[5] ولا منفي)[6]،

---

(١) زاد الكوفيون للتعجب القياسي صيغة رابعة هي أفعل بغير ما فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة أفعل فتقول: أحسنت رجلًا وأكرمت رجلًا، بمعنى: ما أحسنك وما أكرمك، وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكًا بقول سيبويه: إن أفعل وما أفعله وأفعل به في معنى واحد. انظر شرح التصريح ٢/ ٨٩ بتصرف.

(٢) الفعل الزائد عن الثلاثة إما أن يكون مجردًا كدحرج، أو مزيدًا فيه، فإن كان الأول منع التعجب منه مطلقًا لما يؤدي إليه من حذف بعض أصوله، وإن كان غير مجرد فإما أن يكون على أفعل أو لا، فإن كان على أفعل فسيبويه وموافقوه يجوز التعجب منه مطلقًا، وبعضهم يمنعه مطلقًا وهو ما عليه شارحنا تبعًا للجمهور، وبعضهم يفصل، وكذا اختلفوا في غير أفعل من المزيد فيه. انظر تفصيل ذلك في شرح التصريح ٢/ ٩١، ٩٢.

(٣) جوز الكوفيون كون الفعل ناقصًا وسهل ذلك عندهم كون المنصوب بعد كان حالًا ولم يرد بذلك سماع. انظر المرجع السابق ٢/ ٩٢ بتصرف.

(٤) خرج بالمتصرف اثنان: الجامد كنعم وبئس، وشذ ما أعساه وأعسِ به، وناقص التصرف.

كيذر ويدع. انظر المرجع السابق بتصرف.

(٥) اتفق النحاة على أنه لا يبنى التعجب ولا التفضيل من الدال على لون أو عيب أو حلية كما مثل الشارح، لكن اختلفوا في سبب المنع فقيل: إن أصلها افعلَّ وهو خماسي في الأصل فأجريت مجرى أصلها، وقيل: لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها. انظر المرجع السابق ٢/ ٩٢، ٩٣. بتصرف.

(٦) إنما امتنع التعجب من المنفي لئلا يلتبس بالمثبت ويدخل في المنفي نوعان: (أ) ملازمه كقولهم: ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به، ذكره ابن مالك لكن حكى القالي في أماليه استعماله مثبتًا. وأما عاج =

(ولا مبني للمفعول)[1] كضرب[2] وشرف[3] وعلم[4]، فلا يبنى ذلك من غير فعل كجِلفٍ[5]، وكلب، وحمار، ولا من غير ثلاثي كدحرج، ولا من غير مجرد لفظًا، وتقديرًا كانطلق؛ لأنه لم يجرد من الزيادة[6] لفظًا، وكحَوِلَ، وعَوِرَ، لأنهما لم يجردا منها تقديرًا؛ لأن تقديرهما: احولَّ، واعورَّ، بدليل عدم قلب عينهما ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أن ما قبلها ساكن في التقدير لوجب فيها القلب، فإن قلت: قد أجازوا حذف بعض الاسم؛ لتصغيره

=

يعوج أي: مال، فالجميع متفق على جواز إثباته ونفيه. (ب) غير ملازمه ك ما قام. انظر المرجع السابق ٢/ ٩٢ بتصرف.

(١) اختلف النحاة في تعليل منع التعجب من المبني للمفعول فذهب قوم إلى أنه أشبه أفعال الخلق، وعلى ذلك فيمنعه سواء أكان تأصيلًا كضُرِب زيد أم تحويلًا كعُنِيَ وزُهِيَ، وذهب ابن مالك وولده إلى أن العلة خوف اللبس، وعليه فلا شذوذ في مثل: ما أعناه بكذا، ولا: ما أزهاه علينا.

قال ابن مالك عن هذه الشروط التي سبق ذكرها:

وصـغهما مـن ذى ثـلاثٍ صُرفـا ... قابـلِ فـضل تـم غـير ذى انتِفـا

وغير ذى وصـفٍ يـضاهي أشـهلا ... أو غـير سـالك سـبيلَ فُعِـلا

هذا، وهناك شرط آخر إلى جانب ما ذكر هو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو: قال مِن القائلة فإنهم لا يقولون: ما أقيلَه استغناء بقولهم: ما أكثرَ قائلته ذكره سيبويه انظر المرجع السابق ٢/ ٩٢، ٩٣ بتصرف.

(٢) المتعدي لواحد، (تقييد من الأصل)

(٣) اللازم، (تقييد من الأصل).

(٤) المتعدي لاثنين، (تقييد من الأصل).

(٥) هو في الأصل الشَّنُّ الفارغ، وفي القاموس (الجلف بالكسر: الرجل الجافي، وقد جَلف كفرح جلفًا وجلافة) فأثبت له فعلًا فيبنى من فعله. انظر شرح التصريح ٢/ ٩٠، ٩١ بتصرف، والمصباح ١/ ١٠٥ ط دار المعارف، وعلى ذلك فلا شذوذ في: ما أجلفه.

(٦) ساقط من (ب).

وتكسيره، فلمَ لَمْ يفعل ذلك في الفعل هنا ـ مع أن الفعل أكثر تصرفًا؟ قلت: أجيب بأن زوائد الاسم غالبًا لا تدل على معنى بخلاف فرزدق[(١)]، ونحوه، ولا يبنى من فعل ناقص: ككان وظل، ولا من غير متصرف: كعسى وليس، ولا من غير متفاوت المعنى[(٢)] كفني ومات؛ لأن حقيقتها لا تفاوت فيها، ولا من دالٍّ على لون أو عيب كحَمِرَ[(٣)] وعور، ولا من منفي سواء كان ملازمًا للنفي نحو: ما عاج بالدواء أي: ما انتفع به، أم غير ملازم كما قام زيد، ولا من مبني للمفعول[(٤)] كضُرِبَ، ومن هنا عرَّفوا التعجب بأنه: استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها[(٥)]، واعلم أنه تجوز[(٦)] زيادة الباء في فاعل فَعُل فيقال: ضَرُب بزيد؛ إجراء له مُجرى أضرب بزيد، لأنهما بمعنى واحد، وأن أفعل به أصله فعل ثلاثي[(٧)]، ثم حول إلى أفعل بمعنى: صار ذا كذا كأورق الشجر أي: صار ذا

---

(١) (بحذف بعضه وهو الدال عند التصغير) (تقييد من الأصل)، وقد سبق التعريف به. هذا وتمثيل الشارح بفرزدق على أن به زيادة لا يعلم معناها غير سديد؛ لأن فرزدقًا اسم مجرد خماسي ليس به من حروف الزيادة شيء، اللهم إلا أن يكون قصد أن الدال شبيه بالزائد، ومن ثم تحذف عند التصغير كما سبق في التقييد، والأولى أن يمثل لذلك مثلًا بهمزة أرنب ونحو ذلك، والله أعلم.

(٢) أي غير قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به (تقييد من الأصل).

(٣) الكاف للتمثيل.

(٤) أي أن أفعل التعجب لا يصاغ من مبني للمفعول (تقييد من الأصل).

(٥) تعريف الشارح للتعجب منقول من شرح التصريح ٢/ ٨٦، وبقي قيد في التعريف لم يذكره هو: (خرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره)، قاله ابن عصفور. انظر محترزات التعريف في المرجع السابق.

(٦) في (أ)،(ب): يجوز، وكلاهما سائغ لأن الفاعل مجازي التأنيث.

(٧) في عبارة بعضهم: فعل ماضٍ، ولا فرق بينهما (تقييد من الأصل).

ورق[1] فالهمزة للصيرورة لا للنقل، ثم حول إلى صيغة الطلب مع بقاء المعنى الخبري[2]، والتزم[3] ذلك؛ لأنهم أرادوا جموده وضمن معنى التعجب، فقبح رفعه للظاهر؛ لكونه على صورة الأمر، فزيدت الباء في فاعله؛ لإصلاح اللفظ، ولهذا التزمت[4] إلا إذا كان الفاعل أن، أو أنَّ وصلتهما[5] كقوله:

وقـال أمـير المسلمين[6] تقـدموا ... وأحبب إلينا أن تكـون[7] المقـدما[8]

---

(١) قوله: بمعنى صار إلخ أي: ليس من أفعل الذي لزم منه اختلاف معنى الهمزة للتعجب لأن همزة أفعلَ للتعدية وهمزة أفعل للصيرورة فلو قلنا: إن أفعل مأخوذ من أفعل الذي للتعجب لزم منه اختلاف معنى الهمزة، فلذا قال: بمعنى صار ذا كذا وإنما قلنا: يلزم منه اختلاف معنى الهمزة؛ لأنه لا يمكن أن تكون الهمزة في أفعل للتعدية لأنه لا مفعول يتعدى إليه (تقييد من الأصل).

(٢) البصريون يقولون: إن لفظ أفعل به لفظه الأمر ومعناه الخبر، قال الفراء والزمخشري والزجاج وابنا كيسان وخروف: لفظه أي أفعل به ومعناه الأمر، ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن، وقال غيره: للمخاطب، وإنما التزم إفراده؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل. (تقييد من الأصل)، وهو منقول بتصرف من شرح التصريح فانظره مع تفصيل الآراء والرد عليها في ٢/ ٨٨، ٨٩.

(٣) أي: التحويل إلى صيغة الطلب مع بقاء المعنى الخبري (تقييد من الأصل).

(٤) أي: الباء (تقييد من الأصل)، هذا وما ذكره الشارح عن (أفعِل به) منقول بتصرف يسير من شرح التصريح والأصل أوضح فانظره ٢/ ٨٨، ٨٩.

(٥) في النسختين: الأصلية و(أ) وصلتها، والصواب ما أثبته . والذي سمع هو حذف الباء قبل أن المخففة وصلتها كالبيت الذي سيورده الشارح أما أنَّ المشددة فلم يرد بها سماع فلا يجوز قياسها على أنْ المخففة بناء على أنهما قد يفترقان فيكون الموضع لـ (أن) دون (أنَّ) في نحو: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾، انظر شرح التصريح ٢/ ٨٩ بتصرف نقلًا عن المصنف في الحواشي.

(٦) في (أ): المؤمنين.

(٧) أي: بأن تكون (تقييد من الأصل).

(٨) البيت من الطويل للعباس بن مرداس ﷺ، انظر العيني على الخزانة ٣/ ٦٥٦، ٤/ ٩٥٣، والتصريح ٢/ ١٩، والهمع ٢/ ٩٠، ٩١، ٢٢٧، والدرر ٢/ ١١٩، ٢٢١، ٢٤٠، والأشموني ٣/ ١٩.

(أمير المسلمين) ـ أو (أمير المؤمنين، أو نبي المسلمين) بكل روي ـ كلام إضافي فاعل (وقال)، (تقدموا) أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مفعول (وقال)، (وأحبب» الواو عاطفة أو =

وأفهم قوله: (ولا ينقاس) أنه قد يبنى من هذه المذكورات[1] سماعًا، وهو كذلك. فقد قالوا: هو ألص من فلان[2]، وأقمن منه، فبنوه من غير فعل بل من قولهم: هو لص. وقمن بكذا[3]، وقالوا: ما أتقاه من أتقى، وما أخصر هذا

=

استئنافية، أحبب ماض جيء به على صيغة الأمر للتعجب به، هذا مذهب البصريين وهشام من الكوفيين، وفي المسألة خلاف طويل انظره في شرح التصريح ٢/ ٨٨، ٨٩.

وأستحسن أنا من هذه الآراء رأي الكوفيين وبعض المتأخرين أن يكون أحبب وأمثاله أمرًا لفظًا ومعنى، وفيه ضمير مستتر كما مر ذكره في تقييد سابق.

(إلينا) متعلق بـ (أحبب). (أن تكون) ناصب ومنصوب واسم تكون مستتر أي: أنت والخطاب لفاعل قال كما مر، (المقدما) خبر تكون، والألف للإطلاق، والمصدر المؤول في موقع جر بالباء المحذوفة قياسًا قبل أن وصلتها، وهذا هو الشاهد، والجار والمجرور متعلق بأحبب على ما رجحته، وأما ما ذهب إليه البصريون وشارحنا فالباء زائدة والمصدر المؤول مجرور اللفظ مرفوع المحل على الفاعلية بأحبب.

(١) وهو جلف وكلب وحمار (تقييد من الأصل).

(٢) اللص: السارق بكسر اللام وضمها لغة حكاها الأصمعي، والجمع: لصوص وهو لص بين اللصوصية ـ بفتح اللام وقد تضم، ولص الرجل الشيء لصًّا من باب قتل: سرقه، انظر المصباح المنير مادة (لصص) فمن هذا النص يتبين أن لهذه المادة فعلًا مما يدل على أنه يجوز التعجب والتفضيل منها بلا واسطة ولا شذوذ، وبهذا يرد على الشارح تبعًا لغيره أن قولهم: «هو ألص من فلان»، شاذ، والله أعلم.

(٣) هو قمن أن يفعل كذا ـ بفتحتين أي: جدير وحقيق، ويستعمل بلفظ واحد مطلقًا فيقال: هو، وهي، وهم، وهن قمن، ويجوز قمن بكسر الميم فيطابق في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع. انظر المصباح المنير مادة (قمن). . فمن هذا النص يتجلى أنه لا فعل له، ومن ثم شذ التعجب والتفضيل منه بلا واسطة.

الكلام من اخْتُصر مع أنهما ذوا زيادة، والثاني: مبني للمفعول؛ وما ذكر من أن صيغ التعجب ثلاث هو بالنسبة لما يدل عليه من الأفعال، وإلا فقد يدل عليه غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[1] الآية، ونحو: «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس»[2]،

---

(١) من الآية (٢٨) من سورة البقرة وتمامها: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، (كيف): اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على التشبيه بالظرف عند سيبويه، وبالحال عند الأخفش أي: في أي حال أو على أي حال تكفرون به تعالى، والحال أنكم كنتم أمواتًا........إلخ، والاستفهام هنا إنكاري لا بمعنى إنكار الوقوع كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ﴾ إلخ، بل بمعنى إنكار الواقع واستبعاده والتعجب منه، وفيه من المبالغة ما ليس في توجيه الإنكار إلى نفس الكفر بأن يقال: أتكفرون لأن كل موجود يجب أن يكون وجوده على حال من الأحوال قطعيًا، فإذا انتفى جميع أحوال وجوده فقد انتفى وجوده على الطريق البرهاني، والعامل في كيف: (تكفرون) والتفاته من الغيبة إلى خطاب المذكورين مبني على إيراد ما عدد من قبائحهم السابقة لتزايد السخط الموجب للمشافهة بالتوبيخ والتقريع، (بالله) متعلق بتكفرون، (وكنتم أمواتًا) جملة حالية من فاعل تكفرون والرابط الواو، (فأحياكم) معطوف على الجملة الحالية، وكذا: ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، وهذه الأفعال وإن كان بعضها ماضيًا وبعضها مستقبلًا لا يتسنى مقارنة شيء منها لما هو حال منه في الزمان، لكن الحال في الحقيقة هو العلم المتعلق بها كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وأنتم عالمون بهذه الأحوال السابقة منه؟ ومآله التعجب من وقوعه مع تحقق ما ينفيه. انظر أبا السعود ١/ ٧٦، ٧٧ بتصرف. والشاهد في الآية كون الاستفهام تعجبيًا كما مر إيضاحه، وهذا تعجب سماعي والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري من كتاب الجنائز الباب (٨) والباب (٢٣) من كتاب الغسل، ومسلم: الحديث ١١٥ من كتاب الطهارة. انظر تحقيق شرح الكافية الشافية ٢ / ٤٠٨. وفقه هذا الحديث: أن النبي ﷺ لقي أبا هريرة ﷺ فانسل منه واغتسل ثم رجع فسأله النبي: أين كنت؟ فقال: إني كنت جنبًا فكرهت أن أجالسك على غير طهارة، فقال النبي ﷺ «سبحان الله » الحديث. والشاهد: =

ولله دره فارسًا[1] وقوله:

ياسيدًا ما أنت من سيدٍ   موطأ الأكناف رحب الذراع[2]

=

(سبحان الله) حيث دلت على التعجب وهي صيغة سماعية، وقوله: إن المؤمن لا ينجس تعليل لذلك، ونفي النجاسة عن المؤمن إنما هو باعتبار العقيدة، ولذلك وصف المشركون بها في قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، أما ذات المؤمن والكافر فطاهرة لقوله تعالى في سورة الإسراء ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ الآية، ونجاسة الحدث إنما هي نجاسة حكمية والله أعلم.

(١) سبق بيان معنى: لله دره فارسًا، وإعرابه في الحال والتمييز، والشاهد منه هنا أنه دل على التعجب بغير الصيغ المذكورة وهذا سماعي .

(٢) البيت من السريع مجهول القائل، وقد استشهد به المصنف في قطره (١٤٤) وشذوره (١٢١).
(سيدًا) منادى منصوب مع أنه نكرة مقصودة وذلك للضرورة، والسيد من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد، ويطلق على الذي يفوق قومه، وعلى الحليم والكريم والمالك، واختلف في وزنه فقيل: (فيعِل) بتقديم الياء وكسر العين، وقيل (فيعَل) بفتح العين، وقيل (فعِيل) بتقديم العين، والأول للبصريين، والثاني لأهل بغداد، والثالث للفراء، ورجح لجمعهم له على سيائد بالهمز، ولو كانت العين مؤخرة لما كان بالهمز .

(ما أنت) مبتدأ وخبره، وما استفهامية، (من سيد) تمييز وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها. (موطأ الأكناف) كلام إضافي نعت لـ (سيدًا) على ظاهر اللفظ، ويجوز كونه نعتًا لـ (من سيد) فيجر على اللفظ وينصب على المحل، وموطأ اسم مفعول من التوطئة وهي التمهيد، ويقال: دابة وطيء: لا تحرك راكبها، والأكناف جمع كنف وهو الناحية والجانب ومعنى (موطأ الأكناف) أي: ممهدها وسهل النزول في حماه والاستجارة به، (رحب الذراع) كلام إضافي نعت ثان لـ (سيدًا)، أو لما ذكر في موطأ، وهي كناية عن صفة الجود والسخاء، وفي هذا البيت شاهدان: أحدهما: (من سيد) حيث صرح بـ(من) داخلة على التمييز الذي هو بمعناها مما يدل على أن نصب (جارة) في قول الشاعر: (يا جارتًا ما أنت جارة) على التمييز لا الحال. والشاهد الثاني: (ما أنت من سيد) حيث دلت الجملة على التعجب من غير الصيغ الثلاث، وهذا أمر سماعي . انظر شرح الشذور ص ٣١٩، وعبادة عليه ٢/ ٦٣. والقطر وحاشية السجاعي عليه ص ١١٩.

تنبيه: قد يتوصل إلى التعجب من غير المجرد، ومما يدل على لون، أو عيب بما أشد ونحوه، وينصب مصدرهما بعده، أو بأشدد، ونحوه، ويجر مصدرهما بالباء، فتقول: ما أشدَّ استخراجه، وأشدد باستخراجه، وما أشد حمرته، وأشدد بحمرته، وكذا المنفي والمبني للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولًا[1] لا صريحًا نحو: ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب، والناقص: إن قلنا: له مصدر ـ وهو الراجح ـ فكالنوع الأول[2] وإلا فكالثاني، وأما ما لا يتفاوت معناه، والجامد فلا يتعجب منهما، وما يتوصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه[3] يتوصَّل به إلى التفضيل، ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزًا فتقول: هو أشد استخراجًا وحمرة[4].

(فصل) في التنازع، ويسمى: الإعمال[5]، (وإذا تنازع[6] من الفعل[7]،

---

(١) إنما كان مصدرهما مؤولًا ليظهر معنى النفي والمبني للمفعول (تقييد من الأصل).

(٢) أي مما يكون مصدره الصريح منصوبًا بعد أشدد به (تقييد من الأصل).

(٣) في (أ): فلفظه، والصواب ما أثبته.

(٤) ما ذكره الشارح في: (تنبيه) منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك للمصنف انظر التصريح ٢/ ٩٣: ٩٤.

هذا ولا يختص التوصل بأشد بما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول: ما أشد ضرب زيد لعمرو انظر المرجع السابق.

(٥) البصريون يسمون هذا الباب تنازعًا، والكوفيون يسمونه: إعمالًا؛ فالشارح أتى بالمصطلحين للمذهبين.

(٦) قوله: وإذا تنازع إلخ هو شرط جوابه: الجملة الاسمية، وهي قوله: فالبصري إلخ فأفاد ما يشترط في التنازع في جملة الشرط وما اتصل بها، وأفاد حكم التنازع في جملة الجواب وما اتصل بها (تقييد من الأصل).

(٧) على اختلاف أنواع عمله (تقييد من الأصل).

أو شبهه[١] عاملان فأكثر) اتفقا في العمل، أو اختلفا فيه (ما تأخر) عنهما، أو عنها (من معمول فأكثر[٢]؛ فالبصري: يختار إعمال المجاور)[٣]؛ لقربه (فيضمر في غيره مرفوعه)؛ لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر جائز هنا كما مر في مبحث الضمير، (ويحذف) وجوبًا (منصوبه) لفظًا، أو محلًّا (إن استغنى عنه)[٤] نحو: ضربت وضربني زيد، إلا في ضرورة الشعر كقوله:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارًا فكن في الغيب أحفظ للود[٥]

---

(١) في العمل، وهو المذكور في الأبواب العشرة السابقة (تقييد من الأصل).

(٢) قوله: (فأكثر) قال بعضهم: إنه لم يوجد تنازع بين أكثر من ثلاثة وهو لا ينافي الجواز المتقدم، وقد ذكر بعضهم مثالًا للأربعة قوله:

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني قعدت ولم أبغ الندى عند سائب.

(تقييد من الأصل) وانظر ياسين على التصريح ١/ ٣١٦.

(٣) أي: العامل (تقييد من الأصل) وثم تقييد آخر نصه: (قال المصنف: وهو الصواب في القياس والأكثر في السماع).

(٤) أي المنصوب: (تقييد من الأصل).

(٥) البيت من الطويل مجهول القائل وهو من شواهد المصنف في أوضحه (٢٤٥) وشذوره (٢٢٦) وابن عقيل (١٦٤)، والعيني على الخزانة ٣/ ٢١ والأشموني ٢/ ١٠٥، ومعجم الشواهد ص ١٠٩.

(كنت) كان واسمها، (ترضيه) مضارع وفاعل مستتر ومفعوله، والجملة في محل نصب خبر كان، (ويرضيك صاحب) جملة معطوفة على خبر كان (جهارًا) منصوب على الظرفية عامله أحد الفعلين السابقين، (فكن) جواب إذا، وقد اقترن بالفاء لأنه جملة طلبية أمرية، واسم كن مستتر أي: أنت، (في الغيب) متعلق بمحذوف حال من اسم كن، (أحفظ) خبرها وهو اسم تفضيل فاعله مستتر وجوبًا، (للود) أو (للعهد) كما في النسخة (أ) ـ والأحسن ما أثبته متعلق بـ (أحفظ)

والشاهد: (ترضيه ويرضيك صاحب) حيث تنازع الفعلان (صاحب) الأول يطلبه مفعولًا والثاني يطلبه فاعلًا فأعمل الثاني وكان حقه أن لا يضمره في الأول، لأن ضمير النصب فضلة لكنه ذكره وهذا ضرورة لعود الضمير حينئذ على متأخر لفظًا ورتبة، لكن ابن مالك في تسهيله لم يوجب حذفه بل جعله أولى، لكنه في ألفيته رأى ما رآه الجمهور - قال:

وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التُزما

=

(وإلا) أي: وإن لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه في لبس نحو: رغبت ورغب فيَّ الزيدان عنهما، أو كان أصله المبتدأ ـ بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو: كنت، وكان زيد صديقًا[1] إياه، ونحو: ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه (أخَّره) وجوبًا كما مثلنا؛ لخوف اللبس في الأول، ولكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني. لكنه رجح في توضيحه جواز حذفه في الثاني قال: [لأنه حذف لدليل[2]]، (والكوفي): يختار (الأسبق) أي: إعماله؛ لسبقه (فيضمر في غيره ما يحتاجه) من مرفوع، ومنصوب، ومجرور؛ لأن مرجعه[3] وإن تأخر لفظًا متقدم رتبة؛ لأنه معمول للأول نحو: قام وقعدا أخواك، أو قام وضربتهما أخواك، أو قام ومررت بهما أخواك، ومثال الفعلين: مامرَّ، ومثال شبهه قوله:

عُهِدْتَ مغيثًا مغنيًا[4] من أجرته ... فلم أتخذ إلا فناءك موئلًا[5]

=

ولا تجئ مع أول قد أهملا ... بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر ... وأخرنه إن يكن هو الخبر

انظر شرح التصريح ١/ ٣٢٢.

(١) لأن كل واحد من كنت وكان يطلب صديقًا خبرًا (تقييد من الأصل).

(٢) قال المصنف في أوضحه: وقيل في باب ظن: يضمر مقدمًا وقيل يظهر، وقيل يحذف وهو الصحيح؛ لأنه حذف لدليل. انظر شرح التصريح ١/ ٣٢٢

(٣) أي الضمير (تقييد من الأصل).

(٤) اسما فاعل (تقييد من الأصل).

(٥) البيت من الطويل مجهول القائل. انظر شرح التصريح ١/ ٣١٦، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٨٦، ٥٩١، والعيني على الخزانة ٣/ ٢، والأشموني ٢/ ٩٩ ومعجم الشواهد / ٢٦٢. (عهدتِ) ماض ونائب فاعل، من العهد بمعنى معرفة الشيء على ما كان عليه أي: عرفت، (مغيثًا مغنيًا) حالان من نائب الفاعل. الأول من الإغاثة، والثاني من الإغناء، وقد تنازعا الاسم الموصول (مَنْ) على المفعولية، وهما اسما فاعل شبيه بالفعل . وهذا هو الشاهد، وفاعلهما مستتر أي: أنت، فإن أعملت الثاني -وهو اختيار البصريين- لم تضمر في الأول ضميره؛ لكونه فضلة،

=

ومثال الفعل، وشبهه[1]: قوله: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[2] ومثال أكثر من عاملين:

أرجو وأخشى وأدعو الله[3] مبتغيًا عفوًا وعافية في[4] الروح والجسد[5]

=

وإن أعملت الأول ـ وهو اختيار الكوفيين - أضمرت المفعول عندهم، وبما أنه لم يضمر فهذا شاهد للبصريين، (أجرته) أي: أنقذته ماض وفاعله ومفعوله العائد إلى (من)، والجملة صلة من، (فلم أتخذ) جازم ومجزوم وفاعل مستتر أي: أنا، والفاء للتعليل أي: من أجل ذلك لم أتخذ موئلًا، (فناءك) أي: جوارك وقربك كلام إضافي مفعول أتخذ؛ لأن الاستثناء مفرغ لكونه ناقصًا منفيًّا، (موئلًا) أي: ملجأ مفعول أتخذ الثاني.

(١) أي: اسم الفعل (تقييد من الأصل).

(٢) من الآية (١٩) من سورة الحاقة وأولها: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ﴾، (هاؤم) اسم فعل أمر بمعنى (خذ) فليست الهاء فيه للتنبيه، ولحمزة في الوقف عليها التسهيل مع المد والقصر، والميم فيها للجمع وأصله: هاكم، أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة، وفيه لغات: هاء يا رجل، وهاء يا امرأة، وهاؤما يا رجلان أو امرأتان، وهاءون يا رجال، وهاؤن يا نسوة، ومفعوله محذوف تقديره: كتابي دل عليه (كتابيه) المذكور. أما (كتابيه) فهو مفعول (اقرءوا) الذي هو أمر وفاعله، وذلك لأنه أقرب العاملين إليه، ولأنه لو كان مفعول هاؤم لقيل: (اقرءوه) إذ الأولى إضماره حيث أمكن، وهذا اختيار البصريين، والشاهد تنازع اسم الفعل والفعل المفعول، والهاء في (كتابيه) للسكت تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، واستحب إثباتها لثباتها في المصحف الإمام انظر أبا السعود ٩ / ٢٤، ٢٥، والنسفي ط صبيح ٤/ ٢١٦ بتصرف منهما، وشرح التصريح ١/ ٣١٦.

وليعقوب في (كتابيه) حذف الهاء وصلًا، ولا خلاف بين العشرة في إثباتها وقفًا، وأما (اقرءوا) فلورش فيها ثلاثة: البدل، القصر والتوسط، والمد. ولحمزة وقفًا التسهيل والحذف. انظر البدور الزاهرة ص ٣٩٢.

(٣) كل من الثلاثة تطلب الاسم الكريم نصبًا على التعظيم (تقييد من الأصل).

(٤) في (أ) سقوط (في).

(٥) البيت من البسيط مجهول القائل. انظر شذور الذهب ط ١٥ ص ٥٠٠، ٥٠١، وحاشية الأمير على الشذور ٩١، وعبادة على الشذور ٢/ ١٧٣، ومعجم الشواهد ١١٩، (أرجو وأخشى

=

ومثاله أيضًا في أكثر من معمول: قوله ﷺ: «**تسبحون وتكبرون وتحمدون**[1] **دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين**»[2] فتنازعت ثلاثة في اثنين: ظرف، ومصدر، وعلم من كلامه: أن التنازع لا يقع بين[3] حرفين[4] ولا بين حرف،

= وأدعو) مضارعات مرفوعة وفواعلها مستترة فيها أي أنا، وقد تنازعت النصب على التعظيم لفظ الجلالة (الله) وهذا هو الشاهد، (مبتغيًا) حال من فاعل أرجو، وهو اسم فاعل فاعله مستتر أي أنا (عفوًا) مفعول اسم الفاعل مبتغيًا؛ لاعتماده على ذي حال. (وعافية) معطوف على (عفوًا)، (في الروح) متعلق بمحذوف صفة لـ (عافية) والجسد معطوف عليه، وإنما لم يتنازع العوامل الثلاثة مبتغيًا كما تنازعت لفظ الجلالة لأن الحال والتمييز لا يتأتى فيهما التنازع؛ لأن الضمير لا يعود إلا على المعارف وهما واجبا التنكير..

(١) في (أ) تسبحون وتحمدون وتكبرون. وكلاهما صحيح.

(٢) هذا جزء من حديث طويل أخرجه كل من البخاري ومسلم في صحيحيهما عن رسول الله ﷺ أما مسلم: فقد روى بسنده في باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ط صبيح ٢/ ٩٧ حديثًا طويلًا عن أبي هريرة ﷺ «تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين مرة»، وله روايات أخرى فانظرها في نفس المرجع ٩٤: ٩٨. وأما البخاري فقد روى في باب الذكر بعد الصلاة ١/ ٢٠٢ حديثًا طويلًا عن أبي هريرة ﷺ «تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثًا وثلاثين».

والشاهد في الحديث تنازع الأفعال الثلاثة: (تسبحون وتحمدون وتكبرون) معمولين هما: ظرف (دبر كل صلاة) ومصدر (ثلاثًا وثلاثين) والله أعلم.

(٣) في (أ): بعد، وفي (ب) سقوط: بين. والصواب ما أثبته.

(٤) إنما لم يقع التنازع بين حرفين؛ لأن الحروف لا دلالة لها على الأحداث حتى تطلب المعمولات، وأجاز ذلك ابن العلج في البسيط مستدلًا بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ فقال: تنازع (إن)، و(لم) في (تفعلوا).

ورد بأن (إن) تطلبه مثبتًا، و(لم) تطلبه منفيًا، وشرط التنازع: الاتحاد في المعنى، ونقل الشاطبي عن الفارسي أنه أجاز في التذكرة التنازع في قوله:

حتى تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقَرَن

=

وغيره[1]، ولا في معمول متقدم نحو: زيدًا ضربت، وأكرمت.

ولا متوسط نحو: ضربت زيدًا، وأكرمت[2]، وأنه لا خلاف بين البصري، والكوفي في إعمال أحد العاملين، وإنما الخلاف في المختار منهما، وأنه لابد أن يكون المعمول مطلوبًا لكل منهما، ليصدق التنازع، فلا تنازع بين اثنين أُكد أحدهما بالآخر؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، والثاني لم يؤت به للإسناد بل لمجرد التقوية فلا عمل له[3]، ولهذا قال الشاعر:

فـأين إلى أَيْـن النجـاءُ[4] ببغلتـي　　　أتاكَ أتاكَ اللاحقـون احـبسِ احـبس[5]

=

ومنع التوكيد للعطف بالواو. انظر شرح التصريح ١/ ٣١٧ بتصرف.

(١) نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه جوز تنازع لعل وعسى نحو: لعل وعسى زيد أن يخرج، على إعمال الثاني، ولعل وعسى زيدًا خارج، على إعمال الأول. ورد بأن منصوب عسى لا يحذف، انظر المرجع السابق.

(٢) أجاز التنازع في المتأخر بعض المغاربة، واستحسنه الرضي في شرح الكافية حيث قال: «وقد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبًا نحو: زيدًا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت. وأجاز التنازع في التوسط أبو علي الفارسي حيث أجاز في قوله: «متى تصب أفقًا من بارق تشم» أن تكون (من) زائدة و(بارق) في موضع نصب بتشم ومفعول (تصب) محذوف وهو ضمير عائد على (بارق)، ومال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال: «وأقول: الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه» انظر هذه المسألة في شرح التصريح ١/ ٣١٧، ٣١٨

(٣) ما ذكره الشارح عن شرط كون العاملين طالبين للمعمول منقول بتصرف من أوضح المسالك للمصنف، وقد خالف في هذا الشرط الفارسي والجرجاني حيث أجازا كون (فهيهات هيهات العقيقُ ومن به) من باب التنازع. انظر شرح التصريح ١/ ٣١٨ بتصرف.

(٤) في (أ): النجاة، وكلاهما صواب.

(٥) البيت من الطويل مجهول القائل، وانظر معجم الشواهد ١٩٩، والخزانة ٢/ ٣٥٣، والعيني عليها ٣/ ٩، والتصريح ١/ ٣١٨، والأشموني ٢/ ٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١ ورقة ٩٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢١٧، ٢/ ٤٥٦، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٨٧، والأمالي

=

ولو كان فيه تنازع لقال: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك.

واعتبر في توضيحه: أنه لابد أن يكون العاملان متصرفين والمعمول غير سببي مرفوع قال: فلا تنازع بين جامدين، ولا بين جامد وغيره، وعن المبرد[1]

=

الشجرية ١/ ٢٤٣. (فأين) الفاء للعطف وأين اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان عامله فعل محذوف أي: فأين تذهب، (إلى أين) متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوبًا؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، ومبتدؤه النجاء بالمد أي: الإسراع، وبتاء التأنيث بكل روي وكلاهما صحيح، انظر المختار مادة: نجا، (ببغلتي) وفي العيني ببغلة من غير ياء المتكلم، وعلى كل فهو متعلق بالنجاء أو النجاة، والباء للاستعانة. (أتاك) ماض ومفعوله، وهو بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو، (احبس احبس)؛ لأن كتابتها بلا ياء نص في أنها خطاب لمذكر فيكون ما قبلها كذلك، وفاعل أتاك (اللاحقون)، (أتاك) الثانية ماض ومفعوله وهي توكيد للأولى، ومن ثم فلا فاعل لها لأنه أوتي بها لمجرد التوكيد وإلا لقال: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك على إعمال الثاني أو الأول، ومن ثم فليس هذا البيت من باب التنازع، وهذا هو رأي الجمهور وتبعهم شارحنا. وقال المرادي في شرح التسهيل: ويحتمل قوله (أتاك أتاك) أن يكون من التنازع، ويكون قد أضمر مفردًا كما حكى سيبويه في ضربني وضربت قومك بالنصب، وقيل: المرفوع. (اللاحقون) فاعل بالعاملين لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد؛ فكأنهما عامل واحد، واختاره ابن مالك؛ وأجاز الفارسي والجرجاني أن يكون البيت من باب التنازع على أن يكون (اللاحقون) فاعلًا للأول وأضمر في الثاني أو العكس، وأجاز ابن أبي الربيع أن يكون فاعلًا بالثاني وأضمر في الأول، وأن يكون فاعلًا بالأولى والثاني توكيد لا فاعل له، هذه خلاصة ما قاله النحاة في البيت، انظر الصبان على الأشموني ٢/ ٩٨، والتصريح ١/ ٣١٨، وكل هذه الآراء فيها نظر وأقربها عندي إلى الصواب ما ذكره المرادي لأنه مادام سيبويه قد حكى: ضربني وضربت قومك بالنصب فهذا نص على جواز إضمار العمدة في الأول، وبذا نخلص من دعوى حذف الفاعل في الثاني لكونه توكيدًا واجتماع مؤثرين على مؤثر واحد كما اختاره ابن مالك، والله أعلم.

(احبس) أمر وفاعله، والمفعول: محذوف أي نفسك، (احبس) الثانية توكيد جملة فعلية أمرية توكيدًا لفظيًّا والمفعول محذوف كذلك.

(١) سبق التعريف به.

إجازته في فعلي التعجب نحو: ما أحسن وأجمل زيدًا؛ وأحسن وأجمل بعمرو[1]، ولا في سببي مرفوع نحو قوله:

قضى كُلّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غريمه وعَزةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمَها[2]

---

(١) ما نقله الشارح عن المصنف في أوضحه عن كون التنازع لا يكون في الجامد متصرف فيه، وإليك نص المصنف في الأوضح ط ٤ ص ٩٧: ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره، وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب نحو: ما أحسن وأجمل زيدًا، وأحسن به وأجمل بعمرو.

(٢) البيت من الطويل لكثير عزة انظر ديوانه ١/ ١٧٧ ط الجزائر ١٩٢٨، وحماسة ابن الشجري ٥٤٣، والإنصاف ٩٠، وشرح المفصل ١/ ٨، والعيني على الخزانة ٣/ ٣، والتصريح ١/ ٣١٨، والأشموني ٢/ ١٠١، ومعجم الشواهد ص ٣٤٥، واللسان (غرم)، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ورقة ٩٣، وانظر شرحه للمرادي ١/ ٥٩٠، وحاشية الأمير على الشذور ٩١ والشذور (٢٢٥). (كل ذي دين) كلام إضافي فاعل (قضى)، (غريمه) كلام إضافي مفعول (وَفَّى) المعطوف بالفاء على قضَى، وهذا الشطر من التنازع حيث تنازع العاملان: قضَى، ووفَّى (غريمه) وأعمل الثاني لقربه وهو اختيار البصريين، ولذلك حذف من الأول ضميره.

(وعزة) الواو للحال، وعزة: مبتدأ، (ممطول) اسم مفعول من المطل وهو التسويف خبر المبتدأ. (معنًّى) من التعنية. أي الأمر خبر ثان، وكلاهما تنازعا الكلام الإضافي السببي (غريمها)، فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني وكذا العكس، هذا هو رأي جماعة من النحويين منهم المصنف في شذوره تبعًا لابن الأنباري في إنصافه لكنه في شذوره قال: (على أحد القولين، فأفهم ذلك أن ثم رأيًا آخر وهو المختار، ألا وهو كون البيت ليس من التنازع وإلا لوجب إبراز ضمير المبتدأ لأن الخبر جرى على غير من هو له فكان يقال مثلًا: ممطول هو، أو مُعنًّى هو، واستصوب إعراب (غريمها) مبتدأ ثانيًا مؤخرًا خبره اسما المفعول: ممطول ومعنى، أو (معنى) صفة ممطول عند من جوز وصف الوصف أو حال من ضميره المستتر فيه، وتكون جملة (غريمها ممطول معنى) خبر المبتدأ (عزة)، والرابط ضمير الغائبة في غريمها، والذي اشترط عدم كون التنازع في المرفوع السببي هو ابن مالك في تسهيله ص ٨٦، وشرحه ١/ ورقة ٩٣. هذا مجمل ما ذكره النحويون في هذا البيت، وأنا أميل إلى عدم كون هذا البيت من التنازع كما ذهب ابن مالك، وعليه فجملة «غريمها ممطول معنى» خبر (عزة) والله أعلم.

وعلى ذلك ففي البيت شاهد على التنازع وذلك في الشطر الأول، وشاهد على عدمه لوجود المحظور المذكور وهو الشطر الثاني، وجملة عزة ...إلخ في محل نصب حال من فاعل (وفَّى) والرابط الواو.

خلافًا لجماعة[(١)]، وقد تكلم المرادي[(٢)] على ذلك في شرح التسهيل[(٣)].

(فصل)[(٤)] في الاشتغال، (وإذا شغل[(٥)] فعلًا أو وصفًا[(٦)] ضمير، واسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه) أي: نصب الاسم لفظًا كزيدًا ضربته، أو ضربت غلامه، أو محلًّا[(٧)] كهذا ضربته، أو ضربت غلامه[(٨)]، وكزيدًا[(٩)] مررت به، أو بغلامه (وجب نصبه)[(١٠)] مثال الفعل: ما مر، ومثال الوصف:

---

(١) (تقييد من الأصل)، لأنه لو كان من التنازع وأعملنا أحدهما في المتنازع فيه وهو غريمها وأضمرنا في الآخر لزم عدم ارتباطه بالمبتدأ الذي هو عزة، كذا وجهه ابن قاسم في شرح الألفية وفيه نظر، فإن هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبًا كقولك: زيدًا أضرب وأحسن غلامه، فلا معنى حينئذ لتقييد السببي بالمرفوع، ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد السيد حيث قال: إن غريمها إن رفع بمعنى فممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير، وإن رفع بممطول فهو خطاب لأنه قد وصف بِمُعَنًّى، والاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وصف لا يعمل، فلا يجوز: مررت بضارب ظريف زيدًا، والله أعلم.

وانظر هذا التقييد في شرح التصريح ١/ ٣١٩ فهو منقول منه بتصرف.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥١٠.

(٤) في معظم نسخ المتن (باب) والمناسب ما صنعه الشارح لأن هذا الباب فرع عن باب إعمال الفعل

(٥) في بعض نسخ المتن (أشغل)، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٧٥ بتصرف، والمناسب ما أثبته.

(٦) قوله: فعلًا أو وصفًا بيان للعامل المشغول . تقييد من الأصل.

(٧) في (ب) سقوط: (أو محلًّا).

(٨) ما مثل به الشارح للمشغول عنه المنصوب لفظًا أو محلًّا بزيدًا ضربته، وهذا ضربته هو الصحيح، ومن النحاة من فهم نصب المحل على أنه للضمير المشغول به انظر ذلك في شرح التصريح ١/ ٢٩٦ قال ابن مالك:

إن مضمر اسم سابق فعلًا شغل ... عنه بنصب لفظه أو المحل

(٩) في (أ): كزيد، بالرفع، وكلاهما جائز.

(١٠) قول المصنف: (وجب نصبه) جواب (إذا)، ووجوب النصب يتقيد بما سيذكره بعد من قوله: (إن تلا ما يختص بالفعل كإن الشرطية وهلا ومتى)، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٧٥ بتصرف.

زيدًا[1] أنا ضاربه، أو مارٌّ به الآن، أوغدًا، ويعتبر كونه صالحًا للعمل فيما قبله؛ ليخرج عن ذلك نحو: زيد أنا الضاربه، ووجه الأب زيد حسنه؛ لأن الصلة والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما، فلا تفسران عاملًا، وخرج بالفعل والوصف: غيرهما كالمصدر واسم الفعل[2] والحرف؛ لأنه لا يعمل فيما قبله، وإنما ينصب الاسم السابق (بمحذوف[3] مماثل[4] للمذكور) لا بالمذكور لاشتغاله بضميره أو بملابسه[5] والمراد: مماثل له لفظًا ومعنى في نحو: زيدًا ضربته، أو معنى فقط في نحو: زيدًا مررت به أي: جاوزت[6]، وفي نحو: زيدًا ضربت غلامه أي: أهنت؛ لأن من ضرب غلامك فقد أهانك، وإنما يجب نصبه: (إن تلا ما يختص بالفعل[7])؛ لأنه لو رفع لخرج المختص بشيء عن اختصاصه به، وذلك (كإن الشرطية) نحو: إن زيدًا لقيته فأكرمه، بخلاف

(١) في (أ) زيد، وكلاهما جائز.

(٢) عند من جوز تقدم معمول اسم الفعل عليه وهو الكسائي كما سبق في مبحث عمل اسم الفعل لم يمنع كون المشغول اسم فعل مثل: زيد عليكه أو زيدًا عليكه

(٣) في (أ) المحذوف، والصواب ما أثبته.

(٤) المماثلة لغة: الموافقة ولو من بعض الوجوه كما هو مذهب الماتريدية وهو المراد هنا، ومذهب الأشاعرة أن المماثلة الموافقة في جميع الوجوه. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٧٥ بتصرف.

(٥) نصب المشغول عنه بعامل محذوف مماثل للمذكور هو ما عليه الجمهور، وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وألغى الضمير، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور لأنهما في المعنى لشيء واحد ويرد عليهما: أزيدًا مررت به، وأزيدًا هدمت داره. انظر التصريح ١/ ٢٩٧.

(٦) في (أ) سقوط من: «في نحو» إلى: «جاوزت».

(٧) أي إن وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل (تقييد من الأصل).

غير الشرطية، كالنافية، والزائدة، (وهلا) نحو: هلا زيدًا أكرمته[1]، (ومتى) شرطيةً، أو استفهاميةً نحو: متى زيدًا تلقاه فأكرمه، ونحو: متى زيدًا تلقاه[2]، وبقية أدوات الاستفهام كذلك[3] إلا الهمزة، فلا يجب نصبه بعدها بل يترجح كما ذكره في قوله: (ويترجح)[4] نصبه: (إن تلا ما الفعل به أولى كالهمزة)[5] نحو:

---

(١) أهمل أبو حيان في الارتشاف ذكر أدوات التحضيض التي يجب نصب المشغول عنه بعدها، انظر شرح التصريح ١/ ٢٩٧ بتصرف، ومثل (هلا) في ذلك (لولا)، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٧٥.

(٢) من (فأكرمه) إلى (تلقاه) ساقط من (ب).

(٣) ذكر الشارح لوجوب نصب المشغول عنه أن يقع بعد أدوات الاستفهام والشرط، وظاهر كلامه أن هذا جائز شعرًا ونثرًا فلا يليهما إلا صريح الفعل، وخالف الكسائي في (هل) فجوز إيلاءها المشغول عنه نثرًا وشعرًا بناء على أن «هل» مشتركة بين الأسماء والأفعال، ويستثنى من أدوات الشرط (إذا) و(إن)، فإنه يصح وقوع المشغول عنه نثرًا لكن ذلك في (إذا) مطلقًا و(إن) بشرط أن يكون المشغول ماضيًا لفظًا ومعنى. انظر تفصيل هذه المسألة في شرح التصريح ١/ ٢٩٧، ٢٩٨.

(٤) في (ب) ويرجح، وفي بعض نسخ المتن: وترجح.

(٥) ما ذكره الشارح تبعًا للمصنف في شذوره من أن نصب المشغول عنه مترجح بعد همزة الاستفهام فيه خلاف، ولذلك فعبارة المصنف في توضيحه أدق منها هنا قال: منها همزة الاستفهام.... فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو: أأنت زيد تضربه؟ إلا في نحو: أكل يوم زيدًا تضربه؟ لأن الفصل بالظرف كلا فصل، وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو: أزيد ضربته أم عمرو؟ وحكم بشذوذ النصب في قوله:

أثعلبة الفوارس أم رياحا ... عدلت بهم طهية والخشابا

=

﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[1] (وما النافية) نحو: ما زيدًا رأيته[2]، (أو) تلا (عاطفًا على) جملة (فعلية)، غير مفصول بأما[3] نحو: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾

=

انظر شرح التصريح ١/ ٢٩٨ وعندى أن رأي ابن الطراوة في هذه المسألة دقيق لأنه يحكم المعنى لكن يعكر عليه أن العرب قد ذكرت النصب في مثل: أزيدًا ضربته أم عمرًا؟ بالنصب. انظر المرجع السابق.

(١) من الآية (٢٤) من سورة القمر وأولها: ﴿فَقَالُوٓا﴾ وآخرها: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾، (أبشرًا) الهمزة للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي أي: كيف نتبعه ونحن جماعة كثيرة وهو واحد منا وليس بملك أي: لا نتبعه. و(بشرًا) منصوب على الاشتغال بفعل محذوف وجوبًا يفسره ما بعده أي: أنتبع بشرًا نتبعه، ونصب المشغول عنه هنا أرجح من رفعه لأنه بعد أداة يغلب دخولها على الأفعال وهي همزة الاستفهام، وهذا هو الشاهد من الآية، ولا يجوز نصبه بـ (نتبعه) المذكورة لأنها استوفت مفعولها، وقد جوز ذلك بعضهم وجعل الضمير زائدًا والصواب الأول لأن الضمائر لا تزاد. (منا) متعلق بمحذوف نعت لبشرًا أي: أبشرًا كائنًا منا. (واحدًا) نعت ثان لبشرًا إلا أنه يشكل عليه تقديم الصفة المؤولة على الصريحة، ويجاب بأن (منا) حينئذ ليس وصفًا بل حال من (واحدًا) قدم عليه. هذا هو الوجه الأقوى، وجوز بعضهم في (واحدًا) أن لا يكون حالًا من هاء (نتبعه) وهو مخلص من الإعراب المتقدم إلا أن المرجح لكونه صفة قراءتها مرفوعين أبشر منا واحد فهي مرجحة للنعتية على الحالية. وهذه القراءة شاذة، (نتبعه) مضارع وفاعله ومفعوله عائد إلى صالح عليه السلام والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة لناصب (بشرًا) هذا على قراءة النصب أما على قراءة الرفع التي سبق ذكرها فجملة (نتبعه) في محل رفع خبر أبشر. والله أعلم. انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٢٤٦، ٢٤٧ بتصرف منهما. والجملة الاستفهامية على القراءتين في محل نصب مفعول (فقالوا).

(٢) يقاس على «ما» النافية في ترجح نصب المشغول عنه بعدها: (لا)، و(إن) وذلك ؛ لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب، وقيل: ظاهر مذهب سيبويه اختيار رفعه بعدها، وقال أبو عبد الله بن الباذش وابن خروف: لا يترجح النصب مع هذه الأحرف وإنما الرفع والنصب يستويان معها لعدم اختصاصها بالاسم، انظر شرح التصريح ١/ ٣٠٣ بتصرف.

(٣) في النسختين: الأصلية و(أ) سقوط: (غير مفصول بأما) كما في بعض نسخ المتن.

﴿لَكُمْ﴾[1] نعم إن[2] فصل بينهما بأما نحو: ضربت زيدًا، وأما عمرو فأهنته ترجح الرفع؛ لأن أما تقطع[3]ما بعدها عما قبلها، وحتى، ولكن، وبل كالعاطف: نحو: ضربت القوم حتى زيدًا ضربته، قاله في توضيحه[4]، (أو كان المشغول) بالضمير، أو ملابسه (طلبًا): كالأمر، والنهي، والدعاء، ولو بصيغة

---

(١) من الآية (٥) من سورة النحل وتمامها: ﴿فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥] (والأنعام) الواو عاطفة جملة فعلية على مثلها في قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ والأنعام مفعول لمحذوف يفسره ما بعده تقديره: «وخلق الأنعام»، وهذا المحذوف هو المعطوف على خلق في الآية السابقة، وهنا نصب المشغول عنه أرجح من رفعه؛ لأنه واقع بعد واو عاطفة على جملة فعلية حتى يتم التناسب بين الجمل، والمراد بالأنعام: الإبل والبقر والغنم، ولورش نقل حركة همزته إلى الساكن الصحيح قبلها. (خلقها) ماض وفاعله ومفعوله، والجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب، (لكم) يجوز فيه وجهان: الأول أن يكون خبرًا مقدمًا للمبتدأ المؤخر «دفء» وعليه فالوقف يكون عند: (والأنعام خلقها) ويبتدأ بـ(لكم)، والثاني: أن تكون متعلقة بخلقها فيكون الوقف عليها، ويبتدأ بقوله: (فيها دفء) وتكون هذه الجملة حالية من مفعول (خلقها). وهذا الوجه عندي هو الأحسن، وإن كان الثاني حسنًا أيضًا. والخطاب في (لكم) يحتمل فيه وجهان: الأول،أن يكون لقريش وأضرابها فيكون متناسبًا مع قوله في أول السورة: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ والثاني: أن يكون لبني آدم كلهم المنتظمين في جنس الإنسان، وعليه فيكون قد التفت من الغيبة إلى الخطاب، وكلا الوجهين في غاية الحسن، والثاني عندى أحسن لارتباطه مباشرة بالذي قبله، ومعلوم أن الالتفات في الكلام يؤدي إلى التأمل والتفكير، وكون المراد به الجنس أولى من أن يراد به نوع خاص من البشر، وصلة هذه الآية بما قبلها أنه تعالى لما ذكر أنه خلق السموات والأرض ثم أتبعه بذكر خلق الإنسان، ذكر بعد ما ينتفع به الإنسان في سائر ضروراته، ولما كان أعظم ضروراته الأكل واللبس اللذين يقوم بهما بدنه بدأ بذكر الحيوان المنتفع به في ذلك وهو الأنعام فقال: (والأنعام خلقها لكم فيها دفء)، انظر الجلالين والجمل عليه ٢/ ٥٥٨ بتصرف.

(٢) في (أ): (وإن) بدلًا من: (نعم إن).

(٣) في (أ) انقطع، وكلاهما صواب.

(٤) انظر عبارة المصنف في توضيحه في شرح التصريح عليه ١/ ٣٠٢، وإنما قال: كالعاطف لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردًا وهو هنا جملة فجعلت هذه الأحرف منزلةَ منزلةَ العاطف في إعطاء حكمه. انظر المرجع السابق.

الخبر[1] نحو: زيدًا اضربه وعمرًا لا تهنه، واللهم عبدك ارحمه، وزيدًا رحمه الله، وإنما ترجح نصبه في هذا، لأن رفعه يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس[2].(ووجب رفعه بالابتداء إن تلا ما يختص به) أي: بالابتداء؛ لما مر في وجوب نصبه (كإذا الفجائية)[3] نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو[4]، (أو تلاه ما له الصدر) أي: صدر الكلام كهل (كزيد هل رأيته، وهذا خارج عن أصل الباب)[5] لأن العامل فيه لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملًا، (ومثله)[6]: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[7]، فيجب رفع كل؛ لأن

(١) في (ب) سقوط: الخبر.

(٢) قال ابن مالك عن هاتين المسألتين اللتين يترجح فيهما نصب المشغول عنه قبل الطلب وأداته: «واختير نصب قبل فعل ذي طلب» فشارحنا قد خلط بين المسألتين، أعني: الطلب وأداته بجامع دلالة كل منهما على الطلب. انظر تفصيل ذلك في:
شرح التصريح ١/ ٢٩٨: ٣٠٠. هذا ومما يترجح فيه نصب المشغول عنه أيضًا: أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملًا، ومنها أن يكون جوابًا لاستفهام منصوب لفظًا أو محلًا بما يليه. انظر تفصيل ذلك في المرجع السابق ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٣) سقوط: كإذا الفجائية من (أ).

(٤) في حكم المشغول عنه بعد إذا الفجائية ثلاثة آراء: الأول: ما ذكره الشارح تبعًا للمصنف من أنه يجب رفعه؛ لأنها مختصة بالأسماء، والثاني: أنه يجوز دخولها على الفعلية مطلقًا، وعليه فيجوز نصبه، والثالث: التفرقة بين أن يقترن الفعل بقد فيجوز، وأن لا يقترن فيمتنع، وعلى هذا الرأي يمتنع نصبه لفقدان قد. انظر شرح التصريح ١/ ٣٠٢، ٣٠٣ بتصرف.

(٥) في بعض نسخ المتن زيادة: (هذا) قبل: (الباب).

(٦) في بعض نسخ المتن: مثل.

(٧) الآية ٥٢ من سورة القمر. (وكل شيء) الواو للاستئناف، و(كل شيء) كلام إضافي مبتدأ واجب الرفع ليس من باب الاشتغال لأنه لم يقع بعد ما يجب دخوله على الفعل ولا ما يغلب دخوله عليه، (فعلوه) ماض وفاعله ومفعوله، والجملة في محل جر نعت لشيء، ولذلك لا يصح أن تعمل في (كل) لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها، وهذا هو الذي أوجب الرفع في (كل) وهو =

«فعلوه» صفة له، والصفة لا تعمل في موصوفها، (و) مثله (زيد ما أحسنه)؛ لأن ما التعجبية لها صدر الكلام، فتمنع[1] ما بعدها أن يعمل فيما قبلها[2]، (ويرجح)[3] رفعه (في نحو: زيد ضربته) مما لم[4] يوجد فيه ما يقتضي سببًا مما مر، ومما يأتي؛ لعدم احتياجه إلى تقدير[5]، (واستويا) أي: نصبه، ورفعه[6] (في[7] نحو: زيد قام، وعمرو أكرمته) مما بني الفعل أو الوصف فيه على اسم وقع بعد عاطف على جملة ذات وجهين، ولم يوجد فيه ما يقتضي سببًا مما مر؛ لأن الجملة

=

الشاهد. والضمير في (فعلوه) للعباد، والهاء عائدة إلى (شيء)، (في الزبر) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أي: مكتوب فيها، والزبر كتب الحفظة. جمع زبور وهو الكتاب. انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٢٥٢ بتصرف منهما. وجوز أبو البقاء في إعرابه للقرآن ٤/ ٣٦٧ أن تكون جملة: (فعلوه) نعتًا لكل، والأحسن ما أثبته.

(١) في (أ) و (ب): فيمتنع.

(٢) أشار ابن مالك إلى وجوب رفع المشغول عنه بقوله:

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ... ما قبل معمولًا لما بعد وجد

وإنما ذكر هذا القسم مع كونه خارجًا عن هذا الباب تتميمًا للأقسام. انظر شرح التصريح ١/ ٣٠٢، ٣٠٣ بتصرف.

(٣) في بعض نسخ المتن و(ب): وترجح، وفي (أ): ويترجح.

(٤) في أ: (ما) بدل: (مما).

(٥) منع بعض النحاة نصب المشغول عنه فيما مثل به الشارح، والصواب إجازته فقد قرئ بالنصب قوله تعالى في سورة مريم عليها السلام: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾، وقوله في سورة النور: ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ انظر شرح الشذور للمصنف ٢/ ١٧٧ على هامش عبادة بتصرف.

(٦) في (أ): رفعه ونصبه.

(٧) في (أ): وفي.

الأولى اسمية الصدر فعلية العجز[1]، فإن راعيت صدرها رفعت، أو عجزها نصبت، فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على التقديرين، ولا مرجح[2].

(١) في (أ): الجملة الاسمية الصدر الفعلية العجز.

(٢) ذكر الشارح في مسألة استواء رفع ونصب المشغول عنه مثالًا واحدًا فيه العطف بالواو وهو خال من الضمير العائد إلى المبتدأ، وقد اشترط بعضهم في هذه المسألة ثلاثة شروط، الأول: أن يكون العطف بالواو أو بالفاء خاصة وبعضهم جوزه في حروف العطف مطلقًا، والثاني: أنه إذا كان العطف بالواو لزم ضمير يعود إلى المبتدأ فيقال: زيد قام وعمرو أكرمته لأجله، وإن كان العطف بالفاء لم يحتج إلى ذلك لما فيها من معنى السببية، ونازع في ذلك بعضهم وجعل الواو كالفاء وهو ما مشى عليه شارحنا في تمثيله، ويشهد لهما قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ ثم قال بعد ذلك: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾، فلم يأت برابط يعود إلى المبتدأ وهو الرحمن عز وجل مع أن العطف بالواو. والشرط الثالث: أن تكون الجملة الصغرى خبرًا عن غير ما التعجبية، فإن كانت خبرًا عنها ترجح رفعه؛ لأن أفعل التعجب شبيه بالأسماء فمن ثم ورد تصغيره شذوذًا. انظر تفصيل ذلك في شرح التصريح ١/ ٣٠٣، ٣٠٥، وشرح الشذور وعبادة عليه ٢/ ١٧٧، ١٧٨. قال ابن مالك عن هذا الحكم:

وإن تـلا المعطـوف فعـلًا مخـبرا ... بـه عـن اسـم فـاعطفن مخـيرا

(باب) في (التوابع)[1]، (ويتبع ما قبله في الإعراب خمسة)[2]؛ بالاستقراء[3] (أحدها التوكيد)[4] ويقال له: التأكيد، والأول[5] أفصح، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[6] وهو: نوعان:، لفظي وسيأتي، ومعنوي،

---

(١) والتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر؛ فخرج بالحاصل والمتجدد: خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب، وخرج بقوله غير خبر: حامض من قولك: الرمان حلو وإطلاق التابع على هذا التفسير وعلى الحرف والفعل غير المعرب مجاز؛ إذ لا إعراب فيهما تقع فيه التبعية . (تقييد من الأصل).

(٢) وهي التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والنسق، وسيأتي عدها على هذا الترتيب، ومن أطلق العطف عدها أربعًا، ومن فصل في التوكيد جعلها ستًا. (تقييد من الأصل).

(٣) دليل انحصار التوابع في خمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أوْ لا، فالأول عطف النسق، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أوْ لا؛ فالأول البدل والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أوْ لا، الأول التوكيد والثاني: إما أن يكون بالمشتق أوْ لا، الأول النعت والثاني عطف البيان، فإذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق قاله ابن مالك في التسهيل، وقد اختلف في عامل التابع، فالجمهور على أن عامل النعت والتوكيد والبيان هو عامل متبوعها ونسب إلى سيبويه، وقيل العامل فيها تبعيتها وهو قول الخليل والأخفش. وأما البدل فقيل: عامله محذوف وهو قول الجمهور، وقيل: عامله المذكور، وأما عطف النسق فقيل: عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل: محذوف. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٧٩ نقلًا عن التصريح

(٤) التوكيد لغة إحكام الأمر، وكان المناسب بالمصنف أن يقدم النعت لأنه مبين لحقيقة المنعوت، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه إنما قدم لأنه يدل على المؤكد من غير شيء آخر، والنعت يدل على المنعوت وعلى صفته فكأنه غيره. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٧٨ بتصرف.

(٥) من قوله: (والأول) إلى (توكيدها) ساقط من (أ).

(٦) من الآية ٩١ من سورة النحل. (ولا تنقضوا) جازم ومجزوم، والجملة معطوفة على قوله: (وأوفوا بعهد الله) عطف جملة طلبية إنشائية على مثلها . (بعد توكيدها) كلام إضافي مفعول فيه متعلق بـ (تنقضوا) أي: بعد تغليظها بزيادة الأسماء والصفات، وهذا القيد لموافقة الواقع حيث كانوا يؤكدون أيمانهم في المعاهدة بما ذكر، وحينئذ فلا مفهوم له فلا يختص النهي عن النقض =

(وهو[1] تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة) بأن يرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع، (أو)[2] في (الشمول) بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بها ظاهره العموم، (فالأول نحو: جاء زيد نفسه)، وهند نفسها (والزيدان، أو الهندان أنفسهما)، أو نفسهما، أو نفساهما، (والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن)، وفهم من ذلك: أنه يجب اتصال[3] النفس بضمير مطابق للمؤكد، وأن لفظ النفس يكون طبق المؤكد في الإفراد، والجمع، وأما في التثنية فقد علم مما قررته أنه يجوز فيه: الجمع، والإفراد، والتثنية، وكل[4] أفصح مما بعده، وإنما أخرت التثنية، لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد، وهذه هي الأوجه الجارية في إضافة الشيء إلى متضمنه نحو: قطعت رءوس[5] الكبشين[6] (والعين كالنفس) في جميع[7] ما

=

بحالة التوكيد بل نقض اليمين منهي عنه مطلقًا قاله أبو السعود. أو يراد بالتوكيد القصد ويكون احترازًا عن لغو اليمين وهي الصادرة عن غير قصد للحلف. ذكره القرطبي. والتوكيد مصدر وكد يوكد بالواو، وفيه لغة أخرى أكد يؤكد بالهمز، ومعناه التقوية، وهذا كقولهم: ورَّخت الكتاب وأرَّخته، وليست الهمزة بدلًا من واو كما زعم أبو إسحاق لأن الاستعمالين في المادتين متساويان فليس ادعاء كون أحدهما أصلًا أولى من الآخر، وتبع مكي الزجاج في ذلك ثم قال: ولا يحسن أن يقال: الواو بدل من الهمزة كما لا يحسن أن يقال في «أحد» إن أصله «وحد» فالهمزة بدل من الواو يعني أنه لا قائل بذلك تبعه الزمخشري أيضًا. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٥٩٤. وقد استشهد بهذه الآية شارحنا على أن التوكيد أفصح من التأكيد، والصواب أن هاتين الكلمتين أصلان برأسهما فلا أولوية لإحداهما على الأخرى كما سبق تقريره في المرجع السابق. والله أعلم

(١) في(أ): هو.

(٢) (أو) للتنويع في المحدود لا للترديد.

(٣) في الأصل: إيصال، والأحسن ما أثبته.

(٤) في (أ) (وجمع كل) بدل: (وكل) والصواب ما أثبته.

(٥) فرءوس أفصح من الإفراد، وهو أفصح من التثنية (تقييد من الأصل).

(٦) في (أ): (الكبش) وهو خطأ.

(٧) في (أ): (جمع).

ذكر[1]، وأفاد ذكرهما رفع[2] احتمال أن الجائي خبر من ذكر، أو[3] غلامه، أو متاعه بارتكاب المجاز[4]، ويجوز أن يجمع بينهما بشرط تقدم النفس كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه؛ لأن النفس هي الجملة والعين مستعارة لها[5]، وأن تزاد[6] الباء فيهما كجاء زيد بنفسه، وبعينه[7] وليس منه: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[8]

---

(١) ما ذكره الشارح عن توكيد المثنى بالنفس والعين، والأوجه الجائزة في ذلك من حيث الجمع على أفعل فالإفراد فالتثنية منقول بتصرف يسير من شرح الشذور وأوضح المسالك، وبعضهم خالف في ذلك انظر شرح التصريح ٢/ ١٢١، ١٢٢، واختار ابن مالك الأول ولم يذكر سواه في ألفيته قال:

واجمعهما بأفعلٍ إن تبِعا ... ما ليس واحدًا تكن مُتَّبَعًا

فالجمع على معنى ما فوق الواحد والتثنية على الأصل، والإفراد لإرادة الجنس. انظر الأمير على الشذور/ ٩٣.

(٢) سقوط: (رفع) في (أ).

(٣) في (أ) سقوط: (خبر من ذكر أو).

(٤) بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي أمره (تقييد من الأصل). ونص ابن عصفور على أن التأكيد لا يرفع احتمالًا ألبتة. انظر شرح التصريح ٢/ ١٢١.

(٥) انظر شرح التصريح ٢/ ١٢٠، ١٢١.

(٦) في (أ): (يزاد).

(٧) لا أوافق الشارح على ما ذهب إليه من أن الباء إذا تقدمت النفس والعين في التوكيد زائدة لرفض ذلك مبدئيًّا، بل الباء عندي في مثل هذا التركيب للمصاحبة؛ أي أن مجيء زيد كان قلبًا وقالبًا جسدًا ونفسًا، وهذا أبلغ من دعوى التوكيد والزيادة، والله أعلم.

(٨) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة. وقد سبق الكلام عن قوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ في مبحث المبني على السكون، (بأنفسهن) قيل: الباء زائدة في التوكيد والأصل: يتربصن أنفسهن وتكون الأنفس توكيدًا لنون النسوة، ويعكر على هذا الوجه أمران: الأول معنوي، وهو زيادة الباء وقد سبق أن قررت عدم استساغتي دعوى الزيادة لاسيما في كتاب الله عز وجل. والثاني لفظي، وهو أن توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين لا يتم إلا بعد الإتيان بفاصل مثل: جئت أنا نفسي وجئنا نحن أنفسنا، وقيل: الباء للتعدية أي يتربصن بأنفسهن لا بغيرهن أي غيرهن لا دخل له في هذا الأمر، لأن أنفسهن طوامح أي نواظر إلى الرجال فلا يقمعها إلا هن، ولأن أمر العدة لا يعلم إلا من جهتهن، ومن ثم فلا تتوقف العدة على ضرب قاض بخلاف مدة العنت. انظر الجمل على الجلالين ١/ ١٨٢ بتصرف. وهذا الوجه هو ما ارتضاه شارحنا كما سيأتي

خلافًا لبعضهم[1] لأنه[2] لا يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس، أو بالعين إلا بعد توكيده بضمير منفصل، ولأن التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الذاهب إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف المثال السابق ونحوه، وإنما ذكرت النفس هنا لزيادة[3] البعث على التربص، لإشعار ذكرها بها يستنكفن منه من ظهور ميل النفس إلى الرجال.

(والثاني[4] نحو: جاء الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما، واشتريت العبد كله، والعبيد كلهم[5] والأمة كلها، والإماء كلهن)، فأفاد[6] ذكر كلا، وكلتا، وكلٍّ رفع احتمال أن الجائي والمشترى بعض من ذكر لا كله بارتكاب المجاز، ولا يؤكد بكلا وكلتا إلا أن يكون المؤكد بهما دالًّا على اثنين، وأن يصح حلول الواحد محلَّهما فلا يقال: اختصم الزيدان كلاهما؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد أحد الزيدين[7] وأن يكون ما أسند إليهما متحد المعنى فلا يقال: مات زيد، وعاش عمرو كلاهما، وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد كما في الأمثلة السابقة، ولا

---

(١) فإنه يقول: إن الباء زائدة (تقييد من الأصل).

(٢) (علة النفي) (تقييد من الأصل).

(٣) في (أ) (بزيادة)، والصواب ما أثبته.

(٤) أي: النوع الثاني من نوعي التوكيد المعنوي، وهو ما يفيد تقرير أمر المتبوع في الشمول ويكون بألفاظ ذكر المصنف منها هذه الأمثلة. (تقييد من الأصل).

(٥) لأن قولك: جاء الزيدان واشتريت العبيد، يحتمل إرادة الفرد كما في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾، وقوله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾. تقييد من الأصل.

(٦) في (أ) (فاد)، والصواب ما أثبته.

(٧) يدل على امتناع: اختصم الزيدان كلاهما، ونحوه إطباقهم على منع: جاء زيد كله، لعدم الفائدة، هذا قول الأخفش وهشام والفراء وأبي علي، وذهب الجمهور إلى إجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل، واحتج المجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون. انظر شرح التصريح ٢/ ١٢٣ بتصرف.

يؤكد بكلٍّ إلا أن يكون المؤكَّد بهما غير مثنى[١]، وأن يكون متجزئًا بذاته نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[٢] أو بعامله نحو: اشتريت العبد كله بخلاف: جاء زيد كله؛ فإنه لا يتجزأ بذاته، ولا بعامله، وأن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد[٣]

---

(١) في (أ): (المثنى)، وكلاهما صواب؛ وفي الأصل تقييد نصه: «مثال مقرر للشمول قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ﴾ الآية؛ إذ لولا التوكيد لجوز السامع كون الساجد البعض قال المصنف في شرحه: قال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ فائدة ذكر (كل): رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض، وفائدة ذكر (أجمعون) رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين، انتهى كلامه. قال الشارح: والأول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد، فدل على أن أجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وإنما معناه كمعنى: كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر في الآية تأكيدًا على تأكيد كما قال تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾».

(٢) من الآيتين ٣٠ من سورة الحجر، و٧٢ من سورة ﷺ وتمامها: ﴿أَجْمَعُونَ﴾، (فسجد) معطوف بالفاء على: (فإذا سويته) في الآية السابقة، وقوله (سجد الملائكة): ماض وفاعله، والمراد بالسجود هنا سجود التحية بالانحناء، وهذا هو الأرجح. (كلهم) كلام إضافي توكيد معنوي للملائكة وذلك لأنهم اسم جمع، وهذا هو الشاهد. انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٥٤٤، ٣/ ٥٨٥ .

(٣) ذكر ابن مالك في التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل، وجعل منه قول كثير:

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم   يا أشبه الناسِ كلَّ الناسِ بالقمرِ

انظر الأشموني والعيني عليه ٣/ ٧٥، ٧٧ بتصرف، ومن أحكام التوكيد المعنوي أيضًا أنه لا يجوز فيه القطع إلى الرفع ولا إلى النصب، وأنه إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس تأكيدًا للتأكيد، وأنه لا يجوز عطف بعضها على بعض، وأنها جميعًا معارف إما بالإضافة أو بتقديرها في أجمع وأخواتها. انظر المرجع السابق.

فليس من التأكيد قراءة بعضهم[1]: «إنا كلًّا فيها»[2] خلافًا لبعضهم، وللتأكيد ألفاظ أخر ذكرت في المطولات[3]، (ولا تؤكد النكرة مطلقا) أي: سواء أفادت أم لا، وهذا ما ذهب إليه البصريون، وذهب الكوفيون إلى أنها إن أفادت جاز

---

(١) في (ب) سقوط: (بعضهم).

(٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر وأولها: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟﴾، وتمامها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾، (إنا) إن واسمها. (كل) مبتدأ والتنوين فيه عوض عن المفرد أي: كلنا، (فيها) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أي: مستقر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن، والرابط ضمير محذوف عوض عنه بالتنوين أي: كلنا، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول أي: فكيف نغني عنكم ولو قدرنا لأغنينا عن أنفسنا. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ١٨، ١٩.

وقد قرئ شاذًّا: (كلًّا) بالنصب فلا يجوز كونها توكيدًا معنويًّا لاسم إن؛ لعدم اتصالها بضمير؛ إذ شرط ألفاظ التوكيد المعنوي أن يتصل بضمير يعود إلى المؤكد، وهذا ما استشهد به شارحنا عليه، وجوزه الفراء والزمخشري، كما لا يجوز أن ينصب (كل) على البدل من الضمير في (إنا) لأن ضمير المتكلم لا يبدل منه لأنه لا لبس فيه فلا يفتقر إلى أن يوضح بغيره، وجوزه بعضهم. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٣٢.

وقد ذكر هذه القراءات الشاذة المصنف في المغني، وانظر شرح التصريح ويس عليه، كما ذكرها الأشموني، ومن المفسرين البيضاوي، وقد جوز بعضهم أن يكون (كلًّا) على هذه القراءة حالًا من (فيها) وفيه ضعفان: الأول تنكير (كل) بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى، والثاني: تقديم معمول الظرف عليه. والله أعلم.

(٣) من ألفاظ التوكيد المعنوي التي لم تذكر هنا: أجمع وجمعاء وفروعهما وهي ككل في إفادة الشمول، ولا تضاف إلى ضمير استغناء بأن تعريفها بالإضافة المقدرة أو بالعلمية، وفيها أيضًا (جميع) وقد ندر التوكيد به، وكذلك (عامة)، وتاؤها لازمة مع المذكر والمؤنث، قال ابن مالك في ألفيته:

واستعملوا أيضًا ككلٍّ فاعله ... من عم في التوكيد مثل النافله

ومنها أيضًا: أكتع وكتعاء وكتع، وأبصع وبصعاء وأبصعون وبصع، وزاد الكوفيون: أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع.

قال في التسهيل: وأجري في التوكيد مجرى كلٍّ ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل، واليد والرِّجل والبطن والظهر يشير إلى قولهم: مطرنا الضرع والزرع، ومطرنا السهل والجبل وضربت زيدًا اليد والرجل، وضربته البطن والظهر. انظر الأشموني ٣/ ٧٤: ٧٧ بتصرف.

توكيدها، وتبعهم ابن مالك[1] وصححه المصنف[2] في توضيحه[3]، وتحصل الفائدة: بأن يكون المؤكد محدودًا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كصمت أسبوعًا كله، وعليه جاء قوله: «ياليتَ عِدَّة حولٍ كُلِّه رَجَبُ»[4] بخلاف:

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) في (أ) سقوط: المصنف.

(٣) قال المصنف في التوضيح: «وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح » انظر شرح التصريح ٢ / ١٢٤.

(٤) البيت من البسيط لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي من كلمة رواها ياقوت في معجم البلدان، وثعلب في مجالسه ٤٧٤، وروي بعضها في تاريخ دمشق.

وقافية بيت الشاهد في رواية الأدباء لهذه الكلمة منصوبة، ولكن النحاة يروونها في بيت الشاهد وحده بالرفع:

وصدر بيت الشاهد: لكنه شاقه أن قيل ذا رجب . انظر المعجم ص ٢٩، ٤٦، وانظر الإنصاف ص ٤٥١، وشرح المفصل ٣/ ٣٥، وشرح الشذور (٢٢٨)، والعيني على الخزانة ٤/ ٩٦، والتصريح ٢/ ١٢٥، والأشموني ٣/ ٦٦، وأشعار الهذليين ٩١. (شاقه) أعجبه وبعث الشوق إلى نفسه، والشوق: نزاع نفس الإنسان إلى الشيء، ويروى: ساقه بالسين، وعلى كل فهو ماض ومفعوله. (أن قيل ذا رجب): الجملة من أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر في موقع رفع فاعل مؤخر لـ (شاقه)، والجملة من شاق وفاعلها ومفعولها في محل رفع خبر لكن، وإنما سمي رجب بهذا لأنه من رجبه هابه وعظمه، وبابه طرب، وذلك لأنهم كانوا يعظمونه في الجاهلية بترك القتال فيه، وجمعه أرجاب، فإذا ضموا إليه شعبان قالوا: رجبان. انظر المختار ط ٩ ص ٢٣٣. (عدة حول) كلام إضافي اسم ليت و(حول) منونة، وهذا هو الصحيح، وهو بفتح الحاء وسكون الواو: العام وأنشده ابن الناظم في شرح الألفية تبعًا لوالده: (ياليت عدة شهر » وقال ابن هشام: إن ذلك تحريف لأنه لا يتصور أن يتمنى أحد أن يكون الشهر كله رجبًا، ولكن الشاعر يتمنى أن تكون شهوره كلها رجبًا، (كلّه) كلام إضافي توكيد معنوي لـ (حول)، وهذا هو الشاهد حيث أجازه الأخفش وجمهرة الكوفيين وتبعهم ابن مالك في تسهيله وكافيته وخلاصته، وأيده المصنف في أوضحه، وارتضى ذلك العلامة الرضي والشاطبي وشارحنا، لكن المصنف في شذوره وقطره قد =

صمت زمنًا كله؛ لانتفاء الشرط الأول[1]، وبخلاف نحو: صمت شهرًا نفسه[2] لانتفاء الشرط الثاني[3] ثم بين التوكيد اللفظي، فقال: (ويؤكد بإعادة اللفظ[4]، أو مرادفه).

مثال الأول (نحو): ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾[5][6] وخالف في شرح قطر الندى فقال: «ليس ذلك من

=

أيد مذهب البصريين القائلين: إن توكيد النكرة مطلقًا شاذ، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أن توكيد النكرة جائز مطلقًا أفادت أم لم تفد، والذي أرجحه: هو مذهب الأخفش والكوفيين لورود نصوص كثيرة نثرًا وشعرًا تؤيد جواز توكيد النكرة إذا أفادت، (رجب) بالرفع كما يرويه النحاة خبر ليت، وأما على الرواية الصحيحة بنصبه فهو خبرها أيضًا على لغة من ينصب بها الجزأين، وثم تقييد من الأصل بعد هذا البيت نصه: «وقول عائشة رضي الله عنها: ما صام رسول الله ﷺشهرًا كله إلا رمضان» وأجيب عنه بأنه شاذ.

(١) وهو أن يكون المؤكد محدودًا (تقييد من الأصل).

(٢) فإن (نفس) ليست من ألفاظ الشمول ككل (تقييد من الأصل).

(٣) وهو أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة، (تقييد من الأصل). هذا وما ذكره الشارح عن توكيد النكرة ومحترزاته منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك للمصنف فانظره في شرح التصريح ٢/ ١٢٤، ١٢٥. وقد ذكرت في البيت السابق الخلاف بين النحويين في هذه القضية، والله أعلم.

(٤) عرف المصنف في أوضحه التوكيد اللفظي فقال: هو اللفظ المكرر به ما قبله، وزاد في التسهيل: أو تقويته بموافقة معنى. انظر شرح التصريح ٢/ ١٢٦، ١٢٧ بتصرف.

(٥) في (أ) سقوط: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾.

(٦) الآيتان ٢١، ٢٢ من سورة الفجر، (كلَّا) في العربية على ثلاثة أوجه: حرف ردع وزجر كما هنا وذلك لجمعهم المال وحبهم إياه وعدم إكرامهم اليتيم، وبمعنى: حقًّا نحو ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ وبمعنى: إي نحو: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾[المدثر: ٣٢] ولها معنى رابع وهي أن تكون بمعنى (ألا) انظر شرح الشذور للمصنف ط ١٥ ص ١٤، ١٥ بتصرف، وقد اختلف فيها هل هي مركبة أو بسيطة ؟

=

تأكيد الاسم خلافًا لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير: أن معنى ذلك دكًّا بعد دك، وصفًّا بعد صف، فليس الثاني فيهما تأكيدًا للأول بل المراد: التكرير[1] كعلمته الحساب بابًا بابًا[2]،

=

إلى الأول ذهب ثعلب، وإلى الثاني غيره وهو الصحيح، واختلفوا أيضًا: هل هي اسم أو حرف؟ إلى الثاني ذهب سيبويه والخليل والمبرد والزجاج، وأكثر البصريين، وإلى الأول ذهب غيرهم والصحيح الثاني، وقد وقعت في التنزيل ثلاثًا وثلاثين مرة كلها في النصف الثاني منه انظر مبحث (كلَّا) في المغني للمصنف، (إذا دكت) إذا وشرطها. (الأرض) نائب فاعل (دكًّا) مفعول مطلق مؤكد لعامله، وأصل الدك الكسر والدق، والمعنى: إذا حصل دكها ورجها وزلزلتها لتسويتها فتكون كالأديم الممدود بشدة المطر لا عوج فيها بوجه، وهذا استئناف جيء به بطريق الوعيد تعليلًا للردع، (دكًّا) قال الشهاب: دكًّا الثاني ليس تأكيدًا بل التَّكرار للدلالة على الاستيعاب كقرأت النحو بابًا بابًا، ومن ثم قال البيضاوي: أي دكًّا بعد دك حتى صارت منخفضة الجبال والتلال، أو ﴿هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦]، انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٥٣٤ بتصرف. ومن هنا نعلم أن استشهاد شارحنا بهذه الآية على التوكيد اللفظي ليس في محله ولعله أخذه من ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن حيث ذهب إلى أنه كرر للتأكيد فانظره ٢/ ٥١٢ وجواب إذا ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ﴾، (وجاء) معطوف على الشرط (دكت)، (ربك) كلام إضافي فاعله أي أمره أي حصل تجليه على الخلائق وظهر سلطان قهره وظهرت أهوال يوم الموقف وغير ذلك مما لا يكاد يحصر. (والملك) معطوف على (ربك) والمراد به الملائكة، (صفًّا صفًّا) حال أي مصطفين أو ذوي صفوف كثيرة، أي تنزل ملائكة كل سماء صفًّا على حدة فيصطفون صفًّا بعد صف محدقين بالجن والإنس فيكونون سبعة صفوف. انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٥٣٤، ٥٣٥ والكلام في (صفًّا) الثاني كـ(دكًّا) الثاني وقد مر، والله أعلم.

(١) في (أ) (والتكرار) بدل (بل المراد التكرير) وهو خطأ.

(٢) عبارة المصنف في شرح قطر الندى ص ١٠٨ على هامش السجاعي: (وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ خلافًا لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير أن معناه دكًّا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثًّا،

=

(و) مثال الثاني نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾[1] لأن معنى الفجاج، والسبل: واحد، وهو: الطرق، وسواء كان في الاسم كما في هذين المثالين[2]، أم في الفعل نحو: اضرب اضرب[3]، أم في الحرف نحو: نعم نعم، كما سيأتي، وسواء كان في مفرد كما في هذه الأمثلة، أم في الجملة[4] نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا

=

وأن معنى: «صفًّا صفًّا»: أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفًّا بعد صف محدقين بالجن والإنس وعلى هذا فليس الثاني فيهما تأكيدًا للأول بل المراد به التكرير كما يقال: علمته الحساب بابًا بابًا، فشارحنا قد تصرف في نقل العبارة السابقة.

(١) من الآية ٣١ من سورة الأنبياء عليهم السلام وأولها: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ وآخرها: ﴿لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾. (فجاجًا) مفعول به لجعلنا وهو جمع تكسير للكثرة على وزن فعال واحده فج بالفتح وهو الطريق الواسع بين الجبلين، وأما الفِج بالكسر فهو البطيخ الشامي وكل شيء من الفواكه لم ينضج فهو فِج . «سبلًا» زعم شارحنا أنه توكيد لفظي بالمرادف لـ (فجاجًا) وليس ذلك بحسن؛ لأن السبل جمع سبيل وهي الطريق مطلقًا، ويغلب استعمالها في الطرق المعبدة فكأن الله تعالى جمع بين الفجاج والسبل للدلالة على أن في الأرض الطرق الوعرة والممهدة، ومن ثم كان صاحب الجلالين دقيقًا حينما أعربها بدلًا من: (فجاجًا)، وذلك في ٤/ ١٢٧ على هامش الجمل، وما أدقَّ القرآن حينما قدم الفجاج على السبل في هذه الآية لأن قبلها الرواسي وهي الجبال في أول الآية في حين قدم السبل عليها في آية نوح عليه السلام (لتسلكوا منها سبلًا فجاجًا) لأن السبل فيها التمهيد والتذليل وهو يتناسب مع (لتسلكوا) ألا ما أدق القرآن وما أولانا أن نتدبره لنعلم المناسبات القوية بين كلماته بل بين حروفه، وقد أشار إلى هذه الملحوظة الدقيقة أستاذنا الدكتور محمد يسري زعير في دراسته القيمة عن الحال في اللغة العربية. والله أعلم.

(٢) المثالان اللذان ذكرهما الشارح لتوكيد الاسم توكيدًا لفظيًّا فيهما مقال، وقد سبق، والأولى أن يمثل لذلك بقوله ﷺ: «أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل» انظر شرح التصريح ٢/ ١٢٨.

(٣) (ومنه أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس) تقييد من الأصل.

(٤) والأكثر اقترانها بالعاطف، وقد لا تقترن بالعاطف كقوله ﷺ: «والله لأغزون قريشًا والله لأغزون قريشًا والله لأغزون قريشًا» تقييد من الأصل.

﴿سَيَعْلَمُونَ﴾،[1] (ولا يعاد ضمير متصل، ولا حرف غير جوابي) في توكيدهما (إلا مع ما اتصلا به) نحو: قمت قمت[2] وأكرمتك أكرمتك، ومررت بك بك، ونحو: إن زيدًا إن زيدًا قائم، أو إن زيدًا إنه قائم؛ لأن إعادة اللفظ بمعناه كإعادته بلفظه كما مر، بل هو أولى، وما ورد بخلاف ذلك شاذ، أما الضمير المنفصل والحرف الجوابي فيعادان[3] منفردين نحو: أنت أنت، ونعم نعم[4].

(الثاني) من التوابع: (النعت)، ويسمى وصفًا، وصفة[5]، (وهو: تابع مشتق)[6]؛

---

(١) الآيتان ٤، ٥ من سورة النبأ أو التساؤل. (كلا) ردع عن التساؤل، وقد سبق الكلام عليها تفصيلًا في آية الفجر. (سيعلمون) هو وعيد شديد على تساؤلهم عن يوم الدين ومفعوله محذوف للعلم به أي: ما يحل بهم على إنكارهم له عند النزع أو في القيامة لأنه يُكْشَفُ لهم الغطاء حينئذ، (ثم) حرف عطف للتراخي الرتبي لا للزمان، (سيعلمون) توكيد للأول وجيء فيه بثم للإيذان بأن الوعيد الثاني أشد من الأول، وهذا هو شاهد شارحنا من الآيتين حيث جاء التوكيد بالجملة لمثلها توكيدًا لفظيًّا، وقد تابع ابن مالك في ذلك، وجمهور النحويين يأبون هذا وأنا معهم في ذلك ويسمونه عطفًا وإن أفاد التأكيد. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٤٧١ بتصرف، وعلى هذا فشاهدنا من باب العطف لا من باب التوكيد، والأولى أن يمثل لهذا النوع- أعني توكيد الجملة لمثلها - بقوله ﷺ: «والله لأغزون قريشًا» ثلاثا. انظر شرح التصريح ٢/ ١٢٧، ١٢٨، ويقول المؤذن: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة. انظر شرح قطر الندى على هامش السجاعي ص/ ١٠٨.

(٢) في (أ) سقوط: قمت

(٣) ولما كان التوكيد اللفظي يجري في جميع الألفاظ اعتبر في بعض الألفاظ إذ جاءت مؤكدة اتصالها بما اتصل بمتبوعها، وذلك لقوله: يعاد ولا يعاد تقييد من الأصل.

(٤) ما ذكره الشارح عن التوكيد اللفظي في الفعل والحرف بنوعيه والضمائر منقول بتصرف من أوضح المسالك للمصنف، والأصل أوضح فانظره في شرح التصريح ٢/ ١٢٨، ١٣٠.

(٥) النعت مصطلح بصري أما الوصف والصفة فكوفي، قيل: الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضده، والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير، وعلى هذا يقال: صفات الله لا: نعوت الله، وقال المصنف في شرح اللمحة: النعت والصفة واحد، وقيل: النعت يكون بالجبلة كالطويل والقصير، والصفة بالفعل كالضارب، وعليه فيقال للمولى: موصوف لا منعوت ذكره ياسين على الفاكهي انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨١ بتصرف

(٦) قوله: مشتق أي: مقصود بالاشتقاق ليخرج الفاروق والصديق من قولك: عمر الفاروق وأبو بكر الصديق، فإنهما وإن كانا مشتقين لكن الاشتقاق ليس مقصودًا (تقييد من الأصل).

بأن دل على حدث وصاحبه،[1] كضارب، ومضروب، وحسن وأفضل[2] (أو مؤول به): كاسم إشارة غير مكاني، وذي بمعنى: صاحب ومنسوب، فتقول: مررت بزيد هذا[3] أي: الحاضر، وبرجل ذي مال أي: صاحب مال، وبرجل دمشقي أي: منسوب إلى دمشق[4] (يقتضي[5] تخصيص متبوعه) إن كان نكرة كجاءني رجل تاجر، (أو توضيحه)[6] إن كان معرفة[7] كجاءني زيد التاجر (أو مدحه) نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[8]، أو ذمه نحو:

---

(١) في (أ) (وصاحبها)، وهو خطأ.

(٢) لا يخرج عن هذه الأربعة: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (تقييد من الأصل).

(٣) في (أ) سقوط (هذا).

(٤) دمشق بوزن حِضَجْر قصبة الشام، انظر مختار الصحاح ط ٩ / ٢١٠ وفعلها (دمشق عمله) أي: أسرع فيه، ودمشق الشيء زينه، والدمشق: الناقة الخفيفة السريعة، ومن هذا أخذت مدينة دمشق، قيل فدمشقوها أي بنوها بالعجلة، وفي التهذيب: دمشق اسم جند من أجناد الشام، ودمشقت في الشيء: أسرعت، انظر اللسان ط دار المعارف ص ١٤٢٢ بتصرف. ودمشق اليوم هي عاصمة سوريا الشقيقة وتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث لا للعجمة لما مر من أن أصلها عربي والله أعلم.

(٥) في نسخة المتن ط صبيح ٢٨: (يفيد).

(٦) قوله يقتضي تخصيص متبوعه أو توضيحه إلخ بيان لأنواع المحدود. تقييد من الأصل.

(٧) التخصيص عند النحاة كما ذكر السعد في مطوله: عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨١ بتصرف.

(٨) هذه الجملة تكررت أربع مرات وهي الآية الثانية من سورة الفاتحة، ومن الآية ١٠ من سورة يونس عليه السلام، ومن الآية ٧٥ من سورة الزمر، و٦٥ من سورة غافر، وتكررت مسبوقة بالواو في موضعين: الأول من الآية ٤٥ من سورة الأنعام، والثاني ١٨٢ من سورة الصافات، والحمد لله معناها: الثناء على الله بمضمونها من أنه تعالى مالك لجميع الحمد من الخلق أو مستحق لأن يحمدوه، وهي جملة خبرية لفظًا إنشائية معنى، و(أل) في الحمد للجنس، وفيه قراءات: ضمه رفعًا على الابتداء، والخبر متعلق الظرف (لله) أي ثابت له تعالى، وهذه قراءة =

=
الجمهور، والثانية: نصبه على أنه مصدر فعل محذوف أي: أحمد الحمد، والرفع أجود؛ لأن فيه عمومًا في المعنى، والثالثة: بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللام في (لله) كما قالوا: المِغيرة ورِغيف وهو ضعيف في الآية؛ لأن فيه إتباع الإعراب البناء وفي ذلك إبطال للإعراب، ويقرأ كذلك بضم الدال من الحمد، واللام من لله على الإتباع وهو ضعيف أيضًا لأن لام الجر متصل بما بعده منفصل عن الدال ولا نظير له في حروف الجر المفردة إلا أن من قرأ به فر من الخروج منه إلى الكسر وأجراه مجرى المتصل لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفردًا عما بعده، ذكر هذه القراءات وتوجيهها أبو البقاء على هامش الجمل ١/ ٨، ٩. وعندي أن ذكره للقراءات يعد محمدة له، لكن أن يضعف قراءة ويجعل أخرى أقوى منها غير مستساغ عندي، لأن قراءات القرآن كالقرآن في نفس المنزلة فلا يصح القول عنها إنها ضعيفة لأنها سنة متبعة، وليس للقارئ مدخل فيها حتى يُتَّهم بالضعف، والله أعلم بالصواب، وعلى كل ف (لله) على القراءة الثانية بنصب الحمد متعلق به لأنه مصدر، وأما على القراءتين الثالثة والرابعة فتوجيههما كالقراءة الأولى من أن الجملة اسمية، وقد سبق لي في أول هذه المخطوطة بيان خلاف المفسرين والنحاة في معنى لفظ الجلالة واشتقاقه، وقد أعجبني قول ذكره العلامة الجمل في حاشيته على الجلالين ٤/ ٦١٨ جامعًا بين الآراء: (ومجموع الأقاويل: هو المعبود للخواص والعوام المفزوع إليه في الأمور العظام المرتفع عن الأوهام المحتجب عن الأفهام الظاهر بصفاته الفخام الذي سكنت إلى عبادته الأجسام وولعت به نفوس الأنام وطربت إليه قلوب الكرام) واللام في (لله) إما للملك أو للاستحقاق أو للاختصاص. (رب) الرب لغة السيد والمالك والثابت والمعبود والمصلح، والظاهر أنه هنا بمعنى المالك أي: مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدوابِّ وغيرهم، وهو في الأصل مصدر رب يرب ثم جعل صفة كعدلٍ وخصمٍ وأصله: رابٌّ وفيه ثلاثة قراءات: الجر وهي قراءة الجمهور على أن يكون صفة للفظ الجلالة وهذا هو الشاهد من الآية، والمراد به المدح أو بدلًا منه، والثانية: وهي شاذة نصبه على إضمار أعني، وقيل على النداء، والثالثة: وهي كالثانية رفعه على أنه خبر لمحذوف أي: هو رب، وعلى كل فـ (رب) مضاف إلى (العالمين) وهو مجرور وعلامة جره الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم كما سبق في مبحثه، واشتقاقه من العلم عند من خص العالم بمن يعقل أو من العلامة عند من جعله لجميع المخلوقات، وإنما جمعه تعالى ليشمل ما تحته من الأجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر أوصافهم، وقيل: اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع، وقيل عني
=

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم[1]، (أو توكيده)، وفي نسخة: تأكيده نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2]، و﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[3] (أو الترحم عليه) نحو: اللهم أنا عبدك

=

به الناس هاهنا فإن كل واحد منهم عالم من حيث إنه يشتمل على نظائر ما في العالم الكثير من الجواهر والأعراض يعلم بها الصانع كما يعلم بما أبدعه في العالم ولذلك سوى بين النظر فيهما، وقال تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٦١٩ بتصرف، وجملة الحمدلة في الفاتحة وغافر لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، وفي آية يونس عليه السلام في محل رفع خبر (أن) المخففة من الثقيلة كما مر في مبحثها، وفي آية الزمر مقصود لفظها نائب فاعل لقوله: ﴿وَقِيلَ﴾، والله أعلم.

(١) الشيطان من شاط إذا احترق، أو شطن إذا بعد، فعلى الأول فهو على فعلان، وعلى الثاني هو على فيعال، والرجيم بمعنى المرجوم فعيل بمعنى مفعول، والوصف هنا للذم كما ذكر الشارح، ويرد على الاستعاذة سؤال: هو أن الاستعاذة استجارة وهي إبعاد وهو من باب النفي، وقد تعلقت بالأخص لأن الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشياطين، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، وأجيب بأن النعت قسمان: نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم، ويتحقق الذم بالنعت هنا إذا كان المراد الرجم بالشهب أما لو كان المراد به اللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتوكيد لأن كل شيطان كذلك، وكون النعت لغير الإيضاح أو التخصيص مجاز، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٢ بتصرف.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة، وقد مر الكلام عليها في مبحث نائب الفاعل، والشاهد منها هنا: (واحدة) حيث جاء نعتًا لـ (نفخة) وأريد به التوكيد لأن مفاد النفخة الدلالة على الوحدة فمجيء واحدة أكد ذلك، هكذا يقولون، وعندي أن دلالة النفخة على الوحدة ليس متعينًا إذ هو مصدر، والمصادر أسماء أجناس تصلح للقليل والكثير، فمجيء واحدة بينت المراد من النفخة، وعليها فيكون النعت هنا للتخصيص. والله أعلم.

وقرأ أبو السمال (نفخة واحدة) بنصبهما على أن تكون (نفخة) مفعولًا، ونائب الفاعل (في الصور) وواحدة نعت لنفخة كما مر، انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٣٩٦ بتصرف.

(٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة، (عشرة) خبر المبتدأ اسم الإشارة (تلك)، والجملة من المبتدأ والخبر توكيد في المعنى لما قبلها وذلك حتى لا يتوهم أن الواو بمعنى أو في قوله: ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أو أن السبعة كناية عن مطلق الكثرة فإنها قد يراد بها ذلك. (كاملة) نعت لـ(عشرة) مراد به التوكيد كما هو شاهد شارحنا من الآية، وعندي أن التوكيد هنا يتضاءل أمام جمال اللفظة القرآنية (كاملة)، لأنها أتي بها لمعنى جليل هو التنبيه على أن المراد الكمال في الثواب

=

المسكين. قال بعضهم: [وقد يكون النعت للتعميم نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، وللتفصيل نحو: مررت برجلين: عربي، وعجمي، وللإبهام نحو: تصدق بصدقة قليلة، أو كثيرة] انتهى[1]، وقد يرد بأن الأول للتوضيح والثاني للتخصيص والثالث للتوكيد[2] (ويتبعه)[3] غالبًا في اثنين من خمسة (في واحد من أوجه الإعراب) الثلاثة: الرفع والنصب والجر، (و) في واحد (من التعريف والتنكير) سواء رفع ضميره[4]، أم اسمًا ظاهرًا نحو: جاءني الرجل الفاضل، أو الفاضل أبوه، وجاءني رجل فاضل أو فاضل أبوه[5]، (ولا يكون أخص) أي أعرف (منه) أي: من متبوعه بل مساويًا له، أو دونه (فنحو: صاحبك ـ في نحو: مررت بالرجل صاحبك ـ بدل) لا نعت لأنه مضاف إلى الضمير[6]، فهو أعرف من المحلى بأل كما مر،

=

يعني أن ثواب صيام العشرة كثواب الذبح لا ينقص عنه شيء. انظر الجمل على الجلالين ١/ ١٥٧.

(١) انظر شرح التصريح ٢/ ١٠٨، ١٠٩.

(٢) وخرج عن النعت باعتبار كونه لابد أن يكون على أحد هذه الوجوه المشتق أو شبهه الذي لا يقتضي واحدًا منها نحو: زيد قائم قائم، وشجاع شجاع، ونحو: زيد أسد وشجاع، وعمرو طويل وفاضل. (تقييد من الأصل).

(٣) أي: النعت المنعوت (تقييد من الأصل).

(٤) أي النعت (تقييد من الأصل).

(٥) في (ب) سقوط من: (وجاءني) إلى: (أبوه) وقد جوز بعضهم نعت النكرة بالمعرفة في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ الَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ﴾ ورد عليه بأن الاسم الموصول بدل لا نعت، وجوز بعضهم نعت المعرفة بالنكرة في قوله: (وفي أنيابها السم ناقع)، وخُرِّج كذلك على البدل. انظر في هذا شرح التصريح ٢/ ١٠٩، وعبادة على الشذور ٢/ ١٨٣ بتصرف.

(٦) في النسختين الأصلية، و(ب): للضمير، والأحسن ما أثبته.

(ونحو) الفاضل في[1] نحو: مررت (بالرجل الفاضل، وبزيد الفاضل ـ نعت)؛ لأنه في الأول: مساوٍ[2] لمنعوته، وفي الثاني: دونه[3] كما علم مما مر[4]، (وأمره في الإفراد، والتذكير، وأضدادهما) من: تثنية، وجمع وتأنيث، (كالفعل) في أنه: إن رفع ضمير منعوته طابقه في اثنين من هذه الخمسة، فيصير بهذا- معما مر - مطابقًا له في أربعة من عشرة: في واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، سواء كان معناه لمتبوعه كمررت برجل حسن، أم[5] لسببيه[6] كمررت برجل حسن وجهه، وإن رفع سببيه أفرد مطلقًا؛ لرفعه الظاهر، وطابق في التذكير والتأنيث[7] السببي لا المنعوت، فتقول: مررت بامرأتين، أو بنساء حسن أبوهما، أو أبوهن، وبرجلين[8] أو برجال حسنةٍ[9] أمهما، أو أمهم كما في الفعل الحال محله نحو: مررت بامرأتين أو بنساء حَسُن أبوهما، وبرجلين أو برجال حسنت أمهما

(١) في (ب) سقوط (في).

(٢) في التعريف بالألف واللام (تقييد من الأصل).

(٣) لأن المنعوت علم وهو أعرف من المحلى بالألف واللام (تقييد من الأصل).

(٤) ما ذكره الشارح تبعًا للمصنف من أن النعت لا يكون أخص من المنعوت فيه خلاف، وقد صحح ابن مالك جواز النعت بالأخص، ويؤيده قول ابن خروف: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة، قال: وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٣.

(٥) في (أ): أو، والأصح ما أثبته.

(٦) سقط من (ب): كمررت برجل أحسن أم لسببيه.

(٧) في (أ): أو التأنيث .

(٨) في (أ): أو برجلين، وكلاهما صواب.

(٩) في (ب): حَسُنَتْ، وهو خطأ لأن الكلام في النعت لا في الفعل.

أو أمهم، ولا تقول: حسنتين، ولا حسنات ولا حسنَين ولا حسنِينَ[1] إلا على لغة من يقول[2]: أكلوني البراغيث[3]، (ولكن يترجح) هنا (نحو[4]: جاءني رجل قعود غلمانه) بجمع التكسير (على قاعد) غلمانه، وفي الفعل لا تقول: زيد قعدوا غلمانه إلا على لغة ضعيفة، وهي اللغة[5] المذكورة، آنفًا، (وأما) جاءني رجل (قاعدون) غلمانه بجمع التصحيح (فضعيف)؛ لأنه خاص بتلك اللغة[6].

وقولي: أولًا ـ غالبًا ـ: احترزت به عما التزمت العرب إفراده، وتذكيره كأفعل من[7] كما مر، وعما التزمت تذكيره فقط: كفعول بمعنى: فاعل، وفعيل بمعنى: مفعول، كامرأة صبور، وجريح، وعما التزمت تأنيثه كرجل ربعة[8]

---

(١) في (ب): حسنت ولا حسنات ولا حسنِين ولا حسنتين ولا حسنان ولا حسنَين، وفيها خطأ وقلق، والصواب ما أثبته.

(٢) في (أ)، (ب) سقوط: (يقول).

(٣) سبق الكلام عن هذه اللهجة في باب المرفوعات الفاعل ونائبه.

(٤) في (أ) و(ب) سقوط: نحو.

(٥) في (أ) سقوط اللغة.

(٦) حاصل النعت السببي الذي يكون فيه السببي جمعًا أن سيبويه والمبرد وأبا موسى قالوا: إن جمع التكسير في الوصف أفصح من الإفراد، وقال الأُبّدي والشلوبين وطائفة: إفراد الوصف أفصح من تكسيره، وفصل آخرون فقالوا: إن كان النعت تابعًا الجمع نحو: مررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح، وإن كان تابعًا لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه، وبرجلين قاعد غلمانهما فالإفراد أفصح، واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٣ نقلًا عن التصريح.

(٧) في (أ) كما فعل، وهو خطأ، ومثل (أفعل من) في ذلك اسم التفضيل المضاف إلى نكرة مثل: مررت بشخص أفضل رجل، أو بشخصين أفضل رجلين. انظر شرح التصريح ٢/ ١١٠ بتصرف.

(٨) في المختار ط ٩ / ٢٣٠: والربعة بالتسكين جؤنة العطار، ورجل (ربعة) أي مربوع الخلق لا طويل ولا قصير، وامرأة ربعة أيضًا وجمعهما جميعًا ربعات بالتحريك وهو شاذ؛ لأن فعلة إذا كانت صفة لا تحرك في الجمع وإنما تحرك إذا كانت اسمًا ولم يكن موضع العين واوًا ولا ياء.

وهُمَزَةٍ[1]، وامرأة ربعة وهمزة[2]، (ويجوز) ـ مع إتباع النعت ـ (قطعه إن علم متبوعه بدونه) حقيقة[3]، أو تنزيلًا فيجوز في نحو: مررت بامرئ القيس الشاعر[4] ثلاثة أوجه: إتباعه بالجر، وقطعه (بالرفع) بتقدير: هو، (أو بالنصب) بتقدير: أعني أو ما يناسب النعت كأخص، وأمدح، وأذم، أما إذا لم يعلم متبوعه بدونه فلا يجوز قطعه، ولا فرق في ذلك بين تعدد النعت واتحاده؛ فلو احتاج المتبوع في حالة تعدد النعوت إلى بعضها فقط تعين في هذا البعض الإتباع، وجاز في البعض الآخر الإتباع والقطع[5].

---

(١) في المختار ٦٩٨ الهمز كاللمز وزنًا ومعنى، وبابه ضرب (والهامز) والهماز العياب (والهمزة): مثله، يقال: رجل (همزة) وامرأة همزة أيضًا.

(٢) انظر ما استثناه الشارح في شرح التصريح ٢/ ١٠٩، ١١٠، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/ ٦٢.

(٣) قوله: (حقيقة) حال من علم، (تقييد من الأصل).

(٤) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار بن عمرو بن معاوية بن الحارث بن يعرب بن ثور بن مرتع بن معاوية بن كندة. (٥٠٠ـ ٥٤٠م) وهو في نجد، وتوفي في أنقرة، صاحب المعلقة ومطلعها:

قفا نبك من ذكـرى حبيـب ومنـزل ... بسقط اللوى بين الـدخول فحومـل

وهو أول شعراء الجاهلية منزلة كان حجر الكندي ملك بن أسد، قُتل أبوه فهم في المطالبة بالثأر واستعادة الملك فهرب من المنذر بن ماء السماء فسمي (الملك الضليل) ولجأ إلى السموأل في تيماء واستنجد بيوشينياس قيصر على أعدائه فأكرمه ومنحه إمارة فلسطين لكنه أصيب بأنقرة بمرض كالجدري فسماه الرواة بـ «ذي القروح»، وكان يعيش قبل الإسلام بنحو ثمانين سنة وله ديوان شعر مشروح ومطبوع. انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ص ٤٣، والمنتخب من أدب العرب ٢/ ١، والمنجد في الأدب والعلوم ٣٤ .

(٥) خلاصة مسألة وجوب إتباع النعت وجواز قطعه إلى الرفع أو النصب كما ذكر الشارح هي أنه إذا لم يتكرر النعت وكان المنعوت معلومًا بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز إتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد، أو ملتزم الذكر أو جاريًا على مشارٍ إليه فلا يجوز القطع في شيء منها، وإذا تكررت النعوت لواحد، فإن تعين مسمّاه بدونها جاز إتباعها كلها وقطعها كلها وإتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع على المقطوع، وإن لم يتعين مسماه إلا بمجموعها وجب إتباعها كلها نحو: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان يشاركه في اسمه ثلاثة، وكل واحد اتصف =

(الثالث) من التوابع: (عطف البيان، وهو: تابع غير صفة)، لكنه يشبهها[1] في: أنه (يوضح متبوعه) إن كان معرفة، (أو يخصصه) إن كان نكرة[2]، مثال الأول[3] (نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر)[4] **ما مسها من نقب ولا دبر**[5]، (و) مثال الثاني[6] (نحو: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾[7][8] وخرج بغير الصفة:

=

بصفة من الثلاثة فقط، وإن تعين ببعضها جاز فيما عداه الأوجه الثلاثة، وإذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أم لا. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٢ نقلًا عن التصريح.

(١) (هنا في الجامد، وتلك في المشتق) تقييد من الأصل.

(٢) توضيح البيان لما قبله إن كان معرفة متفق عليه بين الجميع، أما تخصيصه للنكرة كما عليه شارحنا تبعًا للمصنف فقد نفاه جمهور البصريين منهم الفارسي وابن جني، ومن منع ذلك أعربوا الشواهد التي فيها ذلك بدلًا محتجين بأن البيان كاسمه والنكرة ليس فيها ذلك، ورد بأن بعض النكرات أخص من البعض، والأخص يبين غير الأخص، هذا ولم يذكر الشارح تبعًا للمصنف أن البيان يأتي لغير التوضيح والتخصيص، وهو جري على الغالب، وإلا فقد ذهب الزمخشري إلى أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ مفيدًا للمدح. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٤.

(٣) في أ، ب: (فالأول) بدل: (مثال الأول).

(٤) المراد به عمر بن الخطاب، وقد سبق التعريف به في (العلم).

(٥) البيت من الرجز التام أو بيتان من مشطوره، وقد سبق الكلام عليه من حيث القائل، والشاهد والمراجع في مبحث العلم، والشاهد فيه هنا عمر حيث جاء عطف بيان لأبي حفص وكلاهما معرفة فمن ثم كان الغرض توضيح المعطوف عليه.

(٦) في (أ)، (ب) و(الثاني) بدل (ومثال الثاني).

(٧) في قراءة تنوين كفارة وضم الميم. تقييد من الأصل.

(٨) من الآية (٩٥) من سورة المائدة: (كفارة) معطوفة بأو على محل (من النعم) على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة ثانية لجزاء على قراءته بالرفع، أي: عليه كفارة غير الجزاء إن وجده، (طعام) بالرفع مع تنوين كفارة للعشرة غير أبي جعفر ونافع وابن عامر، وتتخرج على أن (طعام) عطف بيان للكفارة عند من لا يخصصه بالمعارف كما عليه شارحنا تبعًا للمصنف أو بدل عنها، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هي (طعام)، وهو اسم مصدر مضاف إلى (مساكين) الذي اتفق جميع القراء على جمعه، وقرأ المدنيان وابن عامر برفع كفارة بلا تنوين، وجر طعام على أن تكون

=

الصفة[1]، وبما بعده: بقية التوابع، (ويتبعه في أربعة من عشرة) وهي: التي مرت في النعت[2]، (ويجوز إعرابه بدل كل) من كل؛ لما فيه من تقرير[3] معنى الكلام وتوكيده؛ لأنه على نية[4] تكرار[5] العامل[6]. (إلا إن وجب ذكره[7] كهند قام زيد أخوها) فأخوها: عطف بيان على زيد، ولا يصح إعرابه بدلًا؛ لأن البدل في

=

الإضافة للبيان، وتقدر الكفارة بغالب قوت البلد أي: مكة، بما يساوي قيمة الجزاء: لكل مسكين مد. انظر في ذلك أبا السعود ٢/ ٧٩، ٨١، والجلالين والجمل عليه ١/ ٥٢٦، والبدور الزاهرة ١١٨ بتصرف من الجميع.

(١) المراد بالصفة هنا في المحترز النعت سواء كان مشتقًّا أم مؤولًا به لأنه سبق أنها مصطلح كوفي، والنعت مصطلح بصري، ويشترك النعت والبيان في أن العامل فيهما هو العامل في متبوعهما، وأنه يصح فيهما إذا وقعا تابعين للمنادى الرفع على اللفظ والنصب على المحل، وأنهما يوضحان المتبوع إن كان معرفة ويخصصانه إن كان نكرة كما يشتركان في أنهما يوافقان المتبوع في أربعة من عشرة، ويفترقان في أن النعت مشتق أو مؤول به بخلاف البيان فهو جامد، وأن النعت يبين حالًا من أحوال الذات يميزها عن غيرها بخلاف البيان فإنه يبين الذات بشيء مرادف لها كالكنى والأعلام، وأن النعت يجوز فيه القطع إلى الرفع أو إلى النصب كما مر في بابه بخلاف البيان، وفي أن النعت يكون جملة أو شبهها بخلاف البيان. انظر الفرق في عطف البيان والبدل وبعض الأساليب العربية د/ عبد المنعم هريدي ص ١ بتصرف.

(٢) وهي واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث) تقييد من الأصل، هذا وما ذكره الشارح عن تعريف البيان وإخراج المحترزات والأمثلة منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره ٢/ ١٨٤، ١٨٥ على هامش عبادة.

(٣) في (أ): تقريره، وفي (ب): تقدير، والأحسن ما أثبته.

(٤) في (أ) سقوط: (فيه).

(٥) في (أ): تكرر.

(٦) ما ذهب إليه الشارح تبعًا للمصنف من أن البدل على نية تكرار العامل هو ما عليه الأكثرون، وذهب المبرد وابن مالك إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٥ بتصرف.

(٧) في بعض نسخ المتن: (إن لم يجب ذكره) بدل: (إلا إن وجب ذكره).

نية تكرار العامل، فيصير من جملة أخرى، فيخلو المبتدأ[(١)] عن رابط، (أو امتنع إحلاله[(٢)] محل الأول نحو: يا زيد الحارثُ)[(٣)]، إذ لو أعرب بدلًا لحل محل الأول فقيل: يا الحارث، وهو ممتنع كما مر، (و) نحو قوله:

(أنا ابن التَّاركِ البكْريِّ بشْرٍ) عليه الطيرُ تَرقبُهُ وُقُوعًا[(٤)]

فبشر: عطف بيان على البكري، ولا يصح إعرابه بدلًا منه؛ إذ لا يحل محله؛ لأنه يستلزم إضافة التارك إلى بشر، فيضاف ما فيه أل- مع أنه غير مثنى، ولا مجموع جمع مذكر سالمًا- إلى الخالي عنها، وعن الإضافة لتاليها، وهو ممتنع خلافًا للفراء[(٥)]، (و) نحو قوله[(٦)]

---

(١) في (ب): (فتخلو الجملة المخبر بها عن المبتدأ) بدل: (فيخلو المبتدأ).

(٢) في بعض نسخ المتن: (ولم يمتنع) بدل: (أو امتنع).

(٣) في نسخة ط صبيح: (الحرث).

(٤) البيت من الوافر للمرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكري، وبشر هذا هو زوج الخِرْنَقِ أخت طرفة بن العبد البكري، وكان مقتله يوم الكلاب، وقد استشهد بهذا البيت المصنف في أوضحه (٤١١)، وقطره (١٣٨)، وشذوره (٢٣٠)، وابن عقيل (٢٨٥).

(ابن التارك) كلام إضافي خبر المبتدأ (أنا)، (البكري) مضاف إليه، وقد اغتفرت أل في المضاف لكونه اسم فاعل، وقد أضيف إلى ما فيه أل، (بشر) سبق التعريف به، وهو عطف بيان للبكري، ولا يجوز كونه بدلًا؛ لأن البدل على نية تكرار العامل خلافًا للفراء، وهذا هو الشاهد من البيت، (عليه) خبر مقدم، (الطير) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب حال من بشر، (ترقبه): مضارع وفاعل مستتر عائد إلى الطير، ومفعوله عائد إلى بشر، والجملة حال من الطير أي: تنتظره، (وقوعًا) حال من فاعل ترقب المستتر. انظر في هذا الشاهد: الكتاب ١/ ٩٣، وشرح ابن السيرافي ١/ ١٠٦، المغرب ١/ ٣٤٨ط المعاني ببغداد، والعيني على الخزانة ٤/ ١٢١، والأشموني ٣/ ٨٧، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ٢٨٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٤٦١، ومعجم الشواهد ٢١٤.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) الراجز هو: ذو الرمة، تقييد من الأصل.

إني وأسطارٍ سُطِرنَ سَطْرا   لَقَائِلٌ (يانَصْرُ نَصْرٌ نَصرًا)[1]

فنصرٌ الثاني: عطف بيان على الأول على اللفظ، والثالث: عطف بيان على المحل ولا يصح إعرابها بدلًا؛ لأنهما منونان، والمنادى لا ينون، واستشكل[2]

---

(١) البيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وهو من شواهد سيبويه، وقد نسبه إلى رؤبة بن العجاج. انظر ملحقات ديوانه ص ١٧٤، ووافقه على هذه النسبة الأعلم في شرح شواهده ١/ ٣٠٤ ط بولاق، وخالفهما في هذه النسبة الصاغاني، ونسبه المصنف في شرحه إلى ذي الرمة، وانظر الخصائص ١/ ٣٤٠، والخزانة ١/ ٣٢٥، وشرح المفصل ٢/ ٣، ٣/ ٧٢، والعيني على الخزانة ٤/ ١١٦، واللسان (سطر) من غير عزو، ونسبه لرؤبة في (نصر) برواية: يانصرُ نصرًا نصرًا. قال: (والنصر العطاء)، وروي بروايات أخرى انظرها في المقتضب ٤/ ٢٠٩، ٢١٠، وانظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٤٦١، ومعجم الشواهد ٢/ ٤٧٢.

(وأسطار): متعلق بمحذوف وجوبًا أي: أقسم، (سطرن) ماض ونائب فاعل، والجملة في محل جر نعت لأسطار، (سطرًا) مفعول مطلق مؤكد للفعل، والجملة القسمية معترضة بين اسم إن (إني) وخبرها (لقائل)، (يانصر) أداة نداء ومنادى علم مبني على الضم في محل نصب وهو نصر بن سيار، (نصر) بالرفع مع التنوين: عطف بيان من نصر على اللفظ، وذلك لأنه يجوز في عطف البيان في باب النداء مراعاة اللفظ، ومراعاة المحل كما في (نصرًا) الثاني، ولا يجوز كونهما -أي نصر الثاني والثالث- بدلًا من نصر الأول ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو تسلط عليه (يا) الندائية لوجب بناؤه على الضم؛ لأنه من جملة أخرى بخلاف عطف البيان، هكذا يفرق النحاة بينهما، واستشكل ذلك ابن الطراوة لأن الشيء لا يبين نفسه: قال: وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي، وتابعه على ذلك المحمدان: ابنا مالك ومعطي. واستحسنوا أن يجعل (نصر) الثاني والثالث توكيدًا لفظيًّا من نصر الأول على مراعاة اللفظ والمحل كالبيان كما ذكر شارحنا، وقد اختلف في نصر الثاني والثالث على ثلاثة أقوال: الأول: أنهما نفس المنادى أي: نصر بن سيار، وهو الذي سبق التخريج عليه، والثاني أن المراد بهما على رواية نصبهما كما في الكتاب لسيبويه نصر آخر هو: حاجب نصر بن سيار المنادى، وانتصابهما على أن الأول مفعول مطلق عامله محذوف، والثاني توكيد لفظي له. انظر تعليق محيي الدين على الشذور ص ٥١٩، ٥٢٠ ط ١٥ وهذا القول الأخير هو الذي أستحسنه، لأنه على رواية رفع نصر الثاني، ونصب نصر الثالث فيه تمحل وتلفيق من النحاة، أما نصبهما كما هو عند أبي النحاة فذلك هو اللائق؛ لأن المراد طلب النصرة من المنادى بدليل القسم في قوله (وأسطار) وعليه فلا شاهد عندي في البيت لما زعموه، وأقاموا الدنيا عليه من حيث الفرق بين البيان والبدل، والجملة الندائية مقول القول. والله أعلم.

(٢) المستشكل: ابن الطراوة وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومعطي. تقييد من الأصل.

جعلُها عطف بيان؛ لأن الشيء لا يبين نفسه[1]، فينبغي أن يعرب توكيدًا لفظيًّا، ويكون الأول تابعًا على اللفظ - وإن كانت حركة المنادى حركة بناء، لأنها لحدوثها واطرادها في باب النداء أشبهت حركة الإعراب، والثاني على المحل[2]،

---

(١) اعترض المصنف في المغني على القول بأن الشيء لا يبين نفسه بوجوه أحدها: أنه يقتضي أن البدل ليس مبنيًا للمبدل منه، وليس كذلك، ولذا منع سيبويه (بي المسكين وبك المسكين)، لأن المعرف بأل أدنى من الضمير فلا يكون فيه بيان للضمير، فلا يصح أن يكون بدلًا لأن البدل مبين، والثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه كونه بيانًا للأول لما فيه من زيادة الفائدة نحو: يا زيد زيد اليعملات، والثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردًا، وذلك في مثل قولك: يا زيد زيد، إذا قلته وبحضرتك اثنان كل منهما اسمه زيد فإنه لما تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما واقعًا لك عليه فظهر المراد. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٦.

(٢) ذكر الشارح تبعًا للمصنف في هذا الكتاب عدة مواضع يتعين فيها إعراب التابع بيانًا لا بدلًا منها ما يتعلق بباب المبتدأ والخبر، ومنها ما يتعلق بباب النداء، ومنها ما يتعلق بباب الإضافة، ويجمعها قاعدتان: الأولى: أن البيان من جملة المبين بخلاف البدل، والثانية - وتترتب على الأول - أن البيان لا يلزم فيه تكرار العامل بخلاف البدل، وهناك بعض مسائل أخر معرب فيها التابع بيانًا لا بدلًا منها: (أ) محمد أفضل الناس: الرجال والنساء، (ب) يا أيها الرجل غلامَ حامد، بنصب غلام، فلا يصح جعله بدلًا؛ لأنه لو نوى إحلاله محل الرجل لم يصح، (ج): أي الرجلين خالد وبكر جاءك، وذلك لأن أيًا لا تضاف إلا إلى متعدد، فمن ثم امتنعت البدلية، (د) جاءني كلا أخويك: محمود وسعيد، وذلك للسبب المذكور في سابقه، (هـ): إذا قال رجل لآخر: زوجتك بنتي سعاد ثم ظهر أنَّ اسمها زينب فإن كان المتكلم يقصد من سعاد البيان للبنت صح النكاح؛ لأن الغلط وقع في البيان، وإن كان المتكلم يريد من سعاد الإبدال من البنت لم يصح النكاح؛ لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث، وهو الثاني؛ لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى واحد مترادفان عليه، والثاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني.

انظر تفصيل ذلك في الفرق بين عطف البيان والبدل للدكتور عبد المنعم هريدي ص ٧ وما بعدها.

(ويمتنع) إعراب التابع عطف بيان، بل يتعين إعرابه بدلًا في نحو: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ (مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ)﴾[1]،

---

(١) من الآية (٩٧) من سورة آل عمران (فيه) متعلق بمحذوف خبر مقدم جوازًا، (آيات) مبتدأ مؤخر، ولا يجوز رفعه بالظرف لعدم الاعتماد، والضمير في قوله (فيه) (لأول بيت) وهو الكعبة، (بينات) نعت آيات، وذلك كانحراف الطيور عن موازاة البيت على مدى الأعصار ومخالطة ضواري السباع الصيود في الحرم من غير تعرض لها، وقهر الله تعالى لكل جبار قصده بسوء كأصحاب الفيل، والجملة مفسرة للهدى في قوله ﴿وَهُدٗى لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾، أو حال أخرى، ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ أي: أثر قدميه عليه السلام في الصخرة التي كان عليه السلام يقوم عليها وقت رفع الحجارة لبناء الكعبة عند ارتفاعه، أو عند غسل رأسه بعد امتناعه من النزول عندما لم يجد ولده عليه السلام، وهو كلام إضافي إما مبتدأ حذف خبره أي: منها مقام إبراهيم، أو خبر حذف مبتدؤه أي: بعضها مقام إبراهيم، أو بدل من آيات بدل بعض من الكل بتقدير الرابط أي: مقام إبراهيم منها، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف من الآية، وذلك لتخالف التابع والمتبوع تعريفًا وتنكيرًا، وهو مغتفر في البدل دون البيان، وجوز بعضهم أن يكون بدل كل من كل بتقدير الارتباط بما بعده، وجوز الزمخشري كونه عطف بيان إما وحده باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى وعلى نبوة إبراهيم عليه السلام كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ قَانِتٗا﴾، أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة، فإن كل واحد من أثر قدميه في صخرة صماء وغوصه فيها إلى الكعبين والانة بعض الصخور دون بعض وإبقائه دون سائر آيات الأنبياء عليهم السلام، وحفظه مع كثرة الأعداء ألوف سنة آية مستقلة، ويؤيده القراءة على التوحيد شذوذًا: (فيه آية بينة) وإما بما يفهم من قوله عز وجل؛ ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾[آل عمران: ٩٧] فإنه وإن كان جملة مستأنفة ابتدائية أو شرطية لكنها في قوة أن يقال: وأمن من دخله؛ فتكون بحسب المعنى والمآل معطوفة على ﴿مَّقَامِ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ ولا يخفى أن الاثنين نوع من الجمع فيكتفى بذلك أو يحمل على أنه ذكر من تلك الآيات اثنتين وطوى ذكر ما عداهما دلالة على كثرتها، وذلك كقوله عليه السلام: «حبب إلي من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء وقرة عيني في الصلاة» فـ(قرة عيني) ليس من الثلاث بل هو ابتداء كلام لأنها ليست من الدنيا، والثالث مطوي، وكأنه عليه السلام ترك ذكر الثالث؛ تنبيهًا على أنه لم يكن من شأنه أن يذكر شيئًا من الدنيا فذكر شيئًا هو من الدين. انظر في هذه الآية أبا السعود ٢/ ٦٠، ٦١، والنسفي ١/ ١٣٣ ط صبيح، والجلالين والجمل عليه ١/ ٢٩٧، ٢٩٨ بتصرف من الجميع، وإذا كان لي أن أختار رأيًا مما ذكر فهو الأول والثاني أي: أنه مبتدأ لمحذوف، أو خبر لمحذوف؛ وذلك لأنه أسلم الخمسة من النقد؛ =

فمقام إبراهيم[(١)]: بدل لا عطف بيان خلافًا للزمخشري[(٢)]؛ لأنه معرفة، وآيات بينات نكرة، (وفي نحو: يا سعيد كرز)[(٣)] بغير تنوين، فيعرب[(٤)] بدلًا لا عطف بيان؛ لأن البدل في باب النداء كالمنادى المستقل، وكرز إذا نودي ضم، ولا ينون بخلاف عطف البيان في باب النداء؛ فإنه يرفع أو ينصب، ولا يضم بغير تنوين كما سيأتي، (و) في نحو: (قرأ قالون عيسى)[(٥)]: مما الأول فيه أوضح من الثاني فيعرب بدلًا لا عطف بيان[(٦)]؛

=

إذ يترتب على كل من البيان والبدل نظر إما من حيث المخالفة في التعريف والتنكير، أو من حيث المخالفة في الجمعية والإفراد، وإذا كان المفسرون والنحاة قد التمسوا تأويلات في تسويغ ذلك فالأولى حمل القرآن على أقوى الوجوه، والله أعلم.

(١) سبق التعريف به.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) سبق بيان معنى (كرز) في باب العلم.

(٤) في (أ) سقوط: فيعرب.

(٥) هو عيسى بن مينا ـ بالمد والقصر ـ بن وردان مولى بني زهرة أبو موسى الملقب قالون قارئ المدينة ونحويها، يقال: إنه ربيب نافع، وهو الذي سماه بقالون ومعناه بالرومية (جيد) لجودة قراءته، ولد سنة ١٢٠هـ وقرأ على نافع، وعرض على عيسى بن وردان، وروى القراءة عنه إبراهيم بن الحسين، والكسائي وإبراهيم بن محمد المدني، وأحمد بن صالح المصري، وأحمد بن زيد الحلواني وغيرهم، توفي سنة ٢٢٠هـ انظر طبقات ابن الجزري ١/ ٦١٥، والبدور الزاهرة ص ٧، وأحسن الأثر في القراءات الأربعة عشر ١٤، ١٥.

(٦) الذي اشترط كون البيان أوضح من مبينه هو: الزمخشري والجرجاني وتبعهما المصنف والشارح، وهذا مخالف لقوله سيبويه في (يا هذا ذا الجمة): إن ذا الجمة عطف بيان على هذا مع أن الإشارة أوضح وأخص من المضاف إلى ذي الأداة لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة، ومخالف للقياس أيضًا؛ لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان، ولو قالوا: إن عطف البيان ينبغي أن يكون أجلى من المبين لكان مذهبًا؛ لأن الجلي يوضح الخفي، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٥ بتصرف، وعلى هذا فلا مانع من كون عيسى بدلًا أو بيانًا لقالون.

لأن البيان لا يكون دون مبينه في الإيضاح[1].

(الرابع: البدل)، وربما يسمى بالتبيين وبالتكرير[2]، (وهو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة)، فخرج بالمقصود بالحكم: بقية التوابع غير المعطوف ببل بعد الإثبات؛ لأن النعت، والتوكيد، وعطف البيان مكملات للمقصود، وليست مقصودة، والمعطوف بلا وببل بعد النفي، وبلكن نحو: جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو أو لكن[3] عمرو ليس مقصودًا بالحكم قبله بل المقصود به إنما

---

(١) «وإنما قال العلماء في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ إنه بيان لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية فلو اقتصروا على قولهم: برب العالمين لم يكن ذلك صريحًا في الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى» تقييد من الأصل، وانظره في شرح الشذور ٢/ ١٨٧ على هامش عبادة، وقد أنكر الرضي وجود فرق بين عطف البيان والبدل، قال في شرح الكافية ١/ ٣١٢: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البدل»، وما ذهب إليه الرضي هو ظاهر مذهب سيبويه؛ فإنه لم يتعرض في كتابه لعطف البيان، لكن المصنف في مغنيه قد جمع الفروق بين البدل والبيان، منها: أن عطف البيان لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر بخلاف البدل والثاني: أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره بخلاف البدل، والثالث: أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل، والرابع: أن المعطوف عطف بيان لا يقع تابعًا لجملة بخلاف البدل، والخامس: أن البدل قد يقع فعلًا تابعًا لفعل بخلاف البيان، والسادس: أن المعطوف عطف البيان ليس في نية إحلاله محل متبوعه بخلاف البدل، والسابع: أن عطف البيان لا يقدر فيه المعطوف من جملة أخرى بخلاف البدل، والثامن: أن البيان لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون في الثاني زيادة بيان . انظر ذلك في المغني للمصنف ٢/ ٨٥: ٨٧ بحاشية الأمير، والفرق بين عطف البيان والبدل د. عبد المنعم هريدي ص ٥ وما بعدها، والله أعلم.

(٢) ومن أسمائه كذلك عند الكوفيين «الترجمة» انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٧، والبدل لغة: العوض، قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ انظر شرح الشذور وعبادة عليه ٢/ ١٨٧ بتصرف.

(٣) في (أ): ولكن.

هو ما قبله، وأما المعطوف ببقية حروف العطف نحو: جاء زيد وعمرو، أو ثم عمرو[1]، أو فعمرو فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم، وإن صدق عليه أنه مقصود به؛ إذ المقصود به إنما هو المعطوف، والمعطوف عليه[2] وخرج بقوله: «بلا واسطة» المعطوف ببل بعد الإثبات نحو: جاء زيد بل عمرو فإنه وإن كان هو المقصود بالحكم لكن بواسطة[3]، (وهو: إما: بدل كل) من كل، وسماه ابن مالك[4]، بدل المطابقة[5]

---

(١) سقوط: أو ثم عمرو.

(٢) عطف النسق ثلاثة أنواع أحدها: ما ليس مقصودًا بالحكم أصلًا وهو المعطوف بلا بعد إيجاب أو نهي وببل، ولكن بعد النفي والنهي، والثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه هو المقصود به وحده، وهو المعطوف بالفاء وثم وأو وحتى وأم والمعطوف بالواو بعد إثبات أو نفي، والثالث: ما هو المقصود بالحكم دون ما قبله، وهو المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٧ بتصرف.

(٣) ما ذكره الشارح عن تعريف البدل اصطلاحًا ومحترزات التعريف منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره ٢/ ١٨٧ على هامش عبادة، وانظر الفرق بين عطف البيان والبدل وبعض الأساليب العربية للدكتور عبد المنعم هريدي ص ٢.

(٤) سبق التعريف به.

(٥) ذكر ابن مالك هذه التسمية- أعني البدل المطابق- في كتابه الكافية الشافية ص ٦٩، وفي الألفية ص ٤٩ حيث قال:

مطابقًا أو بعضًا أو ما يشتمل ... عليه يُلْغَى أو كمعطوف ببل

وهذه التسمية أولى مما سماه الجمهور بها لإجماعهم على صحة إبدال لفظ الجلالة من العزيز الحميد في آية إبراهيم كما سيوضح بعدُ، ولفظ الجلالة لا يدل على كلية أو جزئية، هذا، وقد سماه أيضًا بدل الموافق في الموافق في كتابه شرح التسهيل ٢/ ١٩٢، وانظر الفرق بين عطف البيان والبدل ص ٢، ٣ بتصرف.

(نحو): ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، (﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[1]،

---

(١) من الآيتين ٦، ٧ من سورة الفاتحة، وتمام السابعة: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، (اهدنا): أمر مراد به الدعاء هنا وفاعله ومفعوله الأول، أي: زدنا هداية إليه، أو: أدمنا مهديين إليه، وإلا فنحن مهديون بحمد الله تعالى، والفعل (هدى) يتعدى في الأصل إلى المفعول الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، وهو إما: (إلى) أو (اللام) كقوله تعالى: ﴿هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ وقوله: ﴿ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾، ثم قد يتسع فيه فيحذف الحرف فيتعدى الثاني بنفسه كما هنا وهو: (الصراط) المنعوت بـ (المستقيم) والهداية: الإرشاد والدلالة والتبيين نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾، والإلهام نحو: ﴿ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾، والدعاء كقوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقال الراغب: الهداية دلالة بلطف، ومنه الهدية، و(الصراط): الطريق المستسهل وبعضهم لا يقيده بالمستسهل، والمراد منه هنا: دين الإسلام، وأصله السين وقرأ بها قنبل، ورويس حيث ورد، مأخوذ من سرط الشيء إذا بلعه وسمي الطريق: سراطًا؛ لجريان الناس فيه، وإنما أبدلت صادًا لأجل حرف الاستعلاء وهو الطاء، ولما بين السين والصاد من التوافق في الهمس والصفير، وقد تشم الصاد في الصراط زايًا، وبه قرأ خلف عن حمزة حيث وقع كذلك، ويكون الإشمام كظاء العوام، والقصد منه الجمع بين الإطباق والجهر لما بين الزاي والسين من التوافق في الصفير، ولما بين الزاي والطاء من التوافق في الجهر، وقرأ كذلك بالزاي المحضة ولم يرسم في المصحف إلا بالصاد مع اختلاف القراءة، وقرأ خلاد مثل خلف بالإشمام في الموضع الأول خاصة، وهو ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ في هذه السورة، وقرأ باقي العشرة بالصاد في جميع القرآن، وراء الصراط مفخمة عند الجميع بما فيهم ورش لما بعد الراء من حرف الاستعلاء وهو الطاء، انظر البدور الزاهرة ص ١٦ بتصرف، والصراط يذكر ويؤنث، فالتذكير لغة تميم والتأنيث لغة الحجاز، وجمع الصراط (صرط) ككتاب وكتب، وهو كالطريق، والسبيل في التذكير والتأنيث، هذا والأرجح في هذه الكلمة (صراط) ما قاله القدماء من أنها معربة من اللاتينية أو الرومية مباشرة أو بواسطة بانتقال بين عدة لغات انتهت فيها إلى العربية، وهو للشر وللخير جميعًا، ويتخصص بالوصف أو بالإضافة، ولم يرد هذا اللفظ بغير وصف أو إضافة في القرآن إلا مرتين فقط هما ٧٤ المؤمنون، ٨٦ الأعراف. انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٦٨١ بتصرف. (المستقيم): المستوي من غير اعوجاج، حدث فيه إعلالان بالنقل فالقلب وهو مستفعل بمعنى فعيل أي: الصراط القويم، أو بمعنى فاعل بمعنى: الثابت، (صراط الذين) كلام إضافي بدل كل من كل من الصراط وهو الشاهد من الآيتين، وهو بدل ظاهر من ظاهر معرفة من مثلها، وفائدته التوكيد والتنصيص على أن صراط المسلمين هو المشهود عليه بالاستقامة على آكد وجه وأبلغه. انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٦٢٢، ٦٢٣ بتصرف منهما، وأبا البقاء على هامش الجمل ١/ ١٣، ١٤، وصلة الموصول (أنعمت عليهم) =

أو) بدل (بعض) من كل[1] (نحو): ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ (﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[2] أو) بدل (اشتمال)، وهو: ما كان بينه وبين الأول ملابسة

=

والرابط ضمير الغائبين، والمراد بهم المذكورون في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ جعلنا الله منهم.

(١) بدل البعض من الكل هو بدل الجزء من كله قليلًا كان ذلك الجزء بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه أو مساويًا له أو أكثر منه كأكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه، وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى: أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثر بدل بعض عندهما. انظر شرح التصريح ٢/ ١٥٦ وذهب بعض النحويين إلى أن هناك نوعًا من البدل عكس ما ذكر أي بدل الكل من البعض نحو: جئتك غداةً يوم الجمعة، مستدلًا بقول الشاعر:

رحـــم الله أعظـــمًا دفنوهـــا ... بسجـــستان طلحـــة الطلحـــات

وقد اختار السيوطي إثبات هذا القسم، واستدل بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾، ورد الجمهور هذا النوع وتأولوا البيت الأول بأن (أعظمًا) مجاز مرسل علاقته الجزئية، فالبدل فيه مطابق بأن أل في الجنة إما للجنس أو للاستغراق، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٧، ١٨٨ بتصرف.

(٢) من الآية (٩٧) من سورة آل عمران، (ولله): الواو عاطفة، أو استئنافية، (لله) متعلق بمحذوف خبر مقدم أي: واجب، (على الناس) متعلق بما تعلق به ما قبله، (حج البيت): كلام إضافي مبتدأ مؤخر جوازًا لأنه معرفة، وفي حج قراءتان: (أ) بكسر الحاء لحفص والكسائي وحمزة وخلف عن نفسه وأبي جعفر

(ب) فتحها لباقي العشرة. انظر البدور الزاهرة ص ٨٤ بتصرف، واللغتان في مصدر حج بمعنى قصد، و(الناس) عام مخصوص بالمستطيع قد خصص ببدل البعض، وهو قوله (من استطاع) لأنه من المخصصات عند الأصوليين، والرابط بين البدل والمبدل منه مقدر أي: منهم، وهذان هما شاهدا الشارح من الآية كما ذكرها هنا وبعد ذلك بقليل، وصلة (من) (استطاع) والعائد

=

بغير الكلية والجزئية (نحو): ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ﴾[1] ولابد فيه من إمكان[2] فهم معناه عند حذفه، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه، ولهذا جعل نحو: أعجبني زيد أخوه بدل إضراب؛ إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول،

=

فاعلها المستتر، (إليه) متعلق باستطاع، والضمير فيه عائد إلى حج البيت لأنه المحدث عنه، وإن كان يحتمل رجوع الضمير للبيت لكن الأول أولى، وجوز بعضهم أن يكون البدل هنا بدل اشتمال بتقدير محذوف أيضًا أي: منهم، وجوز المصنف في شرحه كون (مَنْ) في موضع رفع مبتدأ على أنها موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر أو الجواب أي: من استطاع فليحج، ويؤيد الابتداء: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ولا يجوز كون (مَنْ) هنا فاعلًا للمصدر حج المضاف إلى مفعوله(البيت)؛ لأن ذلك يفسد المعنى إذ التقدير عليه: ولله على الناس أن يحج مستطيعهم؛ فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع أثم الناس كلهم. انظر شرح الشذور ٤٥٩، ٤٦٠ ط ١٥ بتصرف، (سبيلًا) طريقًا؛ فسره النبي ﷺ بالزاد والراحلة، رواه الحاكم وغيره، فلا يجب المشي عند الشافعي وإن قدر عليه. انظر الجلالين والجمل عليه ١/ ٢٩٨بتصرف منهما، وهو مفعول استطاع وهو يذكر ويؤنث.

(١) من الآية (٢١٧) من سورة البقرة، (يسألونك) مضارع مرفوع وفاعله العائد إلى المسلمين أهل السرية، ومفعوله المخاطب به النبي ﷺ، والجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية (عن الشهر) متعلق بـ(يسألونك)، (الحرام) نعت الشهر أي: المحرم، والمراد بالسؤال عن الشهر الحرام السؤال عن حكم القتال فيه خطأ: هل جائز أو لا، وأما عمدًا فكانوا يعلمون أنه محرم، والمراد بالشهر الحرام هنا: رجب، وهذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾، (قتال) بدل اشتمال من الشهر الحرام وهو شاهد الشارح من الآية، وذلك لإمكان فهم معناه عند حذفه، ولحسن الكلام بتقدير حذفه، وهو بدل نكرة من معرفة ظاهر من مثله كما سيوضحه الشارح بعد قليل ذكر ذلك شارحنا، (فيه) متعلق بقتال؛ لأنه يعمل عمل فعله، والهاء عائدة إلى المبدل منه، وهذا شرط ثالث لبدل الاشتمال، وبدل البعض من الكل كما سيذكر الشارح بعد قليل، والله أعلم

(٢) في (أ): اشتمال، بدل: إمكان، والصواب ما أثبته.

وكذا نحو: أسرجت زيدًا فرسه لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعماله بل لا يستعمل، وبتقدير ورود مثله يحمل على الغلط، أو نحوه، ولابد فيه أيضًا، وفي بدل البعض من ضمير يعود على المبدل منه[١] مذكور كما في الآية الثالثة[٢] أو مقدر كما في الثانية[٣]، (أو) بدل مباين وهو إما: بدل (إضراب) بأن: قصد كل من البدل[٤]، والمبدل منه قصدًا صحيحًا، ولم يكن بينهما كلية، ولا جزئية، ولا ملابسة (نحو) قوله ﷺ: «إن الرجل يصلي الصلاة (ما كتب له

---

(١) اختلف النحويون في المشتمل عليه في بدل الاشتمال، فقال الرماني: هو الأول واختاره في التسهيل، ورد بأنه يلزم أن يجوز: ضربت زيدًا عبده على الاشتمال، وهم منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة، وقال الفارسي في الحجة: المشتمل هو الثاني بدليل سُرق زيد ثوبُه، ورد: بسرق زيد فرسه، وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به، ويكون المعنى مختصًا بعد الأول، وبه قال السيرافي والمبرد وعضده أبو إسحاق بن ملكون، واختاره المصنف في الحواشي وسماه: بدل شيء من شيء ليشتمل عامله على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال، ومع أنهم قالوا: إنه التحقيق يرد عليه: زيد ماله كثير؛ إذا أعرب ماله بدلًا من زيد إلا أن يقال: الابتداء مشتمل على زيد مجازًا، وعلى ماله حقيقة. هذا وبدل الاشتمال إما أن يكون مصدرًا وهذا هو الأكثر أو غير مصدر، والمصدر إما أن يكون مكتسبًا كأعجبني زيد علمه أو غير مكتسب كأعجبتني فاطمة حسنها أو كلامها، وغير المصدر تارة يكون مشتملًا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب، وتارة لا يكون كذلك كالفرس، ولابد لبدل الاشتمال كما ذكر الشارح من ضمير يعود إلى المبدل منه مذكور كالأمثلة السابقة أو مقدر نحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾ أي فيه، وهذا قول البصريين، واختار الكوفيون أن أل في النار نائبة عن الضمير، ولا تقدير، والصواب الأول، هذا وبدل الكل والبعض والاشتمال مسموع، وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل. انظر تفصيل هذا كله في شرح التصريح ٢/ ١٥٧، ١٥٨.

(٢) في النسختين الأصلية و(أ) في الآية الثانية، والصواب ما أثبته.

(٣) في النسختين الأصلية و(أ) الأولى، وهذا خطأ لأن الآية الأولى في بدل الكل، وكلامه عن الربط بالضمير في بدل البعض والاشتمال والله أعلم.

(٤) في النسختين الأصلية و(أ) المبدل، وهو خطأ.

نصفها، ثلثها، ربعها) إلى عشرها[١])، فثلثها وما بعده بدل إضراب انتقال لا بدل إضراب إبطال من نصفها، ولهذا يسمى: بدل البداء؛ لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال للأول، (أو) بدل (نسيان)، وهو: ما قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده، (أو) بدل (غلط) وهو ما لم يقصد ذكر متبوعه لكن سبق إليه اللسان (كجاءني زيد عمرو)[٢] هذا يصلح مثالًا لهما بل للثلاثة كما يصلح لها نحو: تصدقت بدرهم دينار، إذ يحتمل أن يكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ثم عنَّ لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار فيكون بدل إضراب وأن يكون قد قصدت الإخبار بالتصدق[٣] بدينار، فسبق لسانك إلى درهم فيكون بدل غلط أي: بدلًا عن اللفظ الذي هو غلط، وأن يكون قد قصدت الإخبار بالتصدق بدرهم، فلمَّا ذكرته تبين فساد قصدك[٤] فيكون بدل نسيان أي: بدل شيء ذكر نسيانًا، وقد ظهر أن الغلط في اللسان والنسيان في

---

(١) هذا الحديث الذي ذكره الشارح تبعًا للمصنف مروي بالمعنى حسب ما أعلم لأنني لم أجد لفظه فيما تحت يدي من كتب الأحاديث:

والذي وجدته: «إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته، تسعها، ثمنها سبعها، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها»، أخرجه أحمد في مسنده وأبو داود وابن حبان عن عمار بن ياسر. انظر الجامع الصغير السيوطي ١/ ١٣٥، وفقه السنة ١/ ٢٢٥، وعلى كل فالشاهد من الحديث الذي ذكره الشارح قوله: «ثلثها»، «ربعها» فهما بدلا إضراب من قوله (نصفها)؛ لأن البدل والمبدل منه كليهما قد قصد قصدًا صحيحًا، وليس فيهما كلية، أو جزئية أو ملابسة، والإضراب هنا انتقالي لا إبطالي، والله أعلم.

(٢) في بعض نسخ المتن زيادة: (وهذا زيد حمار)، وقد كان الشارح ذواقة حين حذفها.

(٣) في (ب) بالتصديق، وهذا خطأ.

(٤) في النسخة الأصلية: قصده، والأحسن ما أثبته.

الجنان، (والأحسن: عطف هذه الثلاثة ببل)، فيكون من عطف النسق[1] (ويوافق وجوبًا متبوعه) في: واحد من أوجه الإعراب مطلقًا، وفي واحد من التذكير، والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض، (ويخالفه جوازًا في: الإظهار، والتعريف وضديهما) من الإضمار والتنكير فتبدل المعرفة من المعرفة نحو: قوله تعالى[2]: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾[3]، في

---

(١) ما ذكره الشارح عن البدل المباين، وأقسامه الثلاثة أعني: الإضراب والغلط والنسيان منقول بتصرف يسير من شرح التصريح ٢/ ١٥٨، ١٥٩، والشذور للمصنف ٢/ ١٨٨، ١٨٩ على هامش عبادة مع تنويع الشارح للأمثلة، هذا وكما جرى البدل بأقسامه الستة في الاسم يجري في الفعل، فمثاله في بدل الكل: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]، ومثال بدل البعض «إن تصل تسجد لله يرحمك» وبدل الاشتمال كقول الشاعر:

إنَّ عَلَيَّ الله أنْ تُبايِعا ... تُؤخَذَ كرهًا أو تجيء طائعا

وبدل الإضراب والغلط نحو: إن تطعم زيدًا تكسه أكرمك، ذكر ذلك المرادي والشاطبي. انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٨٨ بتصرف.

(٢) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط: (قوله تعالى) وفي النسخة (أ) سقوط الحميد الله مع أنه لابد منه لأنه شاهد الشارح من الآية.

(٣) من الآيتين (١، ٢) من سورة إبراهيم عليه السلام، (إلى صراط): هو على وجه الإبدال بتكرير العامل كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ وإخلال البدل والبيان بالاستعارة إنما هو في الحقيقة لا في المجاز كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ وقيل: هو استئناف مبني على سؤال كأنه قيل: إلى أي نور؟ فقيل: إلى صراط العزيز الحميد، وقد سبق في آية الفاتحة بيان القراءات في (صراط) ومعناها، وقد أضيف (صراط) إلى (العزيز) المنعوت بـ (الحميد)؛ لأنه مقصده، أو المبين له، وتخصيص الوصفين بالذكر للترغيب في سلوكه ببيان ما فيه من الأمن والعاقبة الحميدة، وفي لفظ الجلالة (الله) قراءات: الأولى: رفعه على أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف أي: هو الله، وهذه قراءة أبي جعفر ونافع وابن عامر وصلًا وابتداء، والثانية: لرويس بضم الهاء في الابتداء وخفضها في الوصل، فتتخرج في الابتداء على القطع، وفي الجر على البيان من (العزيز الحميد) أو البدلية منه، وهذا شاهد الشارح من الآية =

قراءة الجر، ومن النكرة نحو: ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[1]، والنكرة من النكرة نحو: ﴿مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ﴾[2] ومن المعرفة نحو: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[3]،

=

وهو بدل كل من كل ظاهر معرفة من مثلها، وإنما جاز فيه ذلك لجريانه مجرى الأعلام الغالبة بالاختصاص بالمعبود الحق كالنجم في الثريا، والثالثة: بجر لفظ الجلالة وصلًا وابتداء للباقين. انظر البدور الزاهرة ٢١٠ وأبا السعود ٥/ ٣٠، ٣١ بتصرف منهما.

(١) من الآيتين ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى: (صراط) مجرور بـ (إلى) والخطاب للنبي ﷺ، (مستقيم) نعته، وقد سبق بيان معنى صراط ومستقيم والقراءات الواردة في صراط في آية الفاتحة، (صراط الله) كلام إضافي بدل معرفة من نكرة ظاهر من مثله، وهذا هو شاهد الشارح من الآية.

(٢) من الآيتين (٣١، ٣٢) من سورة النبأ، (مفازًا) اسم إن مؤخر وهو على وزن مفعل حدث به إعلالان بالنقل فالقلب، وهو محتمل لأن يكون اسم مكان أي: مكان فوز في الجنة، أو مصدرًا ميميًّا بمعنى الفوز أي: النجاة من كل مكروه، والظفر بكل محبوب، ويكون فوزهم بشيئين: بنجاتهم من العذاب وبما حصل لهم من نعيم، وفي المختار: الفوز والنجاة والظفر بالخير وهو الهلاك أيضًا، وبابهما قال، وقريب من ذلك في القاموس وبذا فالفوز من أسماء الأضداد، (حدائق) بدل من مفازًا بدل ظاهر من مثله نكرة من مثلها، وهذا هو الشاهد، وهو بدل بعض من كل بتقدير محذوف أي: حدائق هي حالَّةٌ فيه، ويجوز أن تكون بضميمة ما بعدها؛ (وأعنابًا) الآيات بدل كل من كل ويجوز، أن تكون (حدائق) عطف بيان من «مفازًا»، انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٤٧٤، ٤٧٥ بتصرف منهما.

(٣) من الآيتين (١٥، ١٦) من سورة العلق، (بالناصية) متعلق بـ (لنسفعًا) والناصية هي شعر مقدم الرأس، وتطلق على مقدم الرأس وإن لم يكن فيه شعر، والمراد بها هنا جميع الشخص، وهو أبو جهل اللعين، وقد اكتفي بتعريف العهد من الإضافة لأنه علم أنها ناصية الناهي، (ناصية) بدل نكرة من معرفة (الناصية)، وهذا هو الشاهد من الآيتين، وقد وصفت بكاذبة وليس وصفها هو المسوغ لإبدالها من المعرفة عند البصريين خلافًا للزمخشري ذكر ذلك أبو حيان في بحره، ووصف الناصية بالكذب مجاز عقلي والمراد صاحبها، وكذا (خاطئة). انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٥٦٤ بتصرف منهما.

ويبدل[1] الظاهر من الظاهر كما مر، والمضمر من المضمر نحو: قمت أنت، ومررت بك أنت[2]، ومن الظاهر نحو: رأيت زيدًا إياه، قال في شرحه: (وأسقط ابن مالك[3] هذا القسم من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع)[4]، ثم رد عليه لكنه خالف ذلك في توضيحه فتبعه حيث قال: [ولا يبدل مضمر من ظاهر، ونحو: رأيت زيدًا إياه من وضع النحويين، وليس بمسموع[5]]، ويبدل الظاهر من المضمر نحو: ضربته زيدًا، (لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر إلا بدل

---

(١) في (أ): وبدل، مكان: ويبدل، والأحسن ما أثبته.

(٢) ما ذهب إليه الشارح من إبدال الضمير من مثله فيه خلاف، والأحسن إثباته كما ذكر سيبويه، وقد انتصر له الشاطبي، والحاصل أن: قمت أنت، وضربتك أنت، ومررت بك انت الضمير المنفصل في المثل الثلاث توكيد لفظي للمتصل باتفاق بين الفريقين، أما الخلاف فهو في التوكيد بالضمير المنفصل المنصوب فابن مالك تبعًا للكوفيين في تسهيله ذهب إلى أن المنفصل توكيد للمتصل كذلك قياسًا على ضمير الرفع، وذهب سيبويه -وانتصر له الشاطبي وتبعهما الشارح- إلى جواز الإبدال تبعًا للمسموع من العرب ولا يلغى المسموع بقياس كما مر. انظر تفصيل ذلك في شرح التصريح ٢/ ١٥٩، ١٦٠.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) قال ابن هشام في شرح الشذور ٢/ ١٨٩ على هامش عبادة: «وإبدال المضمر من الظاهر نحو: ضربت زيدًا إياه، وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضًا من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع قال: ولو سمع لأعرب توكيدًا لا بدلًا وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف، وقد قالت العرب: زيد هو الفاضل، وجوز النحويون في هو: أن يكون بدلًا وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فصلًا.

(٥) انظر عبارة المصنف في أوضحه ص ١٠٥، لكن ما ذهب إليه المصنف في شرح الشذور من مخالفة ابن مالك في هذه المسألة أولى من تأييده له في أوضحه؛ لأنه في الأول أتى بدليل قياسي وهو: أن القوي لا يؤكد بالأضعف، وبدليل مسموع هو قولهم: زيد هو الفاضل، ونصهم على أن هو بدل من زيد لا توكيد له مما يؤيد أن إثبات هذا القسم -أعني: إبدال المضمر من المظهر- لاغبار عليه.

ظاهر من ضمير حاضر إلا بدل بعض، أو اشتمال مطلقًا، أو[1] بدل كل إن أفاد الإحاطة[2]، فيبدل منه حينئذ نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[3]، بخلاف ما إذا لم يفد الإحاطة خلافًا للأخفش[4]، أما بدل البعض نحو قوله:

أوعـــدني بالـــسجن والأداهـــم رجــلي فــرجلي شــثنة المناســم[5]

(١) في نسخ المخطوطة الثلاث التي أتوفر على تحقيقها سقوط: (إلا بدل بعض أو اشتمال مطلقا أو) والمعنى لا يستغني عنها.

(٢)في نسخ المخطوطة الثلاث: (إلا إذا أفاد الإحاطة) والأوضح ما أثبته.

(٣) من الآية (١١٤) من سورة المائدة، (تكون) مضارع ناسخ ناقص، واسمه مستتر عائد إلى (مائدة)، (لنا) متعلق بمحذوف حال من (عيدًا) والضمير لعيسى عليه السلام ومن معه من الحواريين، (عيدًا) خبر تكون وهو مشتق من العود؛ لأنه يعود كل سنة، قاله ثعلب عن ابن الأعراب، وقال ابن الأنباري: النحويون يقولون: يوم العيد، لأنه يعود بالفرح والسرور، وعيد العرب لأنه يعود بالفرح والحزن، وكل ما عاد إليك في وقت فهو عيد، وقال الراغب: العيد حالة تعاود الإنسان، والعائدة كل نفع يرجع إلى الإنسان بشيء، ومنه العود للبعير المسن، إما لمعاودته السير والعمل فهو بمعنى فاعل، وإما لمعاودة السنين إياه ومرورها عليه فهو بمعنى مفعول، وصغروه على عييد، وكسروه على أعياد وكان القياس الواو، وذلك للفرق بينه وبين عود الخشب، (لأولنا) كلام إضافي مجرور باللام وهو بدل من ضمير الحاضرين في (لنا) بإعادة الجار بدل كل من كل، وذلك جائز لما فيه من الإحاطة بضميمة المعطوف، (وآخرنا) وهذا هو الشاهد، والمعنى: نتخذ يوم نزولها عيدًا نعظمه ونصلي فيه نحن ومن يجيء بعدنا، فنزلت المائدة في يوم الأحد فاتخذه النصارى عيدًا، انظر الجلالين والجمل عليه ١/ ٥٤٣، والجملة من (تكون) ومعموليها في محل نصب نعت لـ (مائدة).

(٤) سبق التعريف به.

(٥) البيت من الرجز أو بيتان من مشطوره، وقد نسب العيني تبعًا لياقوت هذا الشاهد إلى العديل بن الفرخ العجلي، وكان حديثه أن هجا الحجاج بن يوسف الثقفي فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم واستنجد بالقيصر فحماه، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يتهدده فأرسله =

وبدل الاشتمال نحو قوله:

ذَرينــي إنَّ أمْــرَكِ لــن يُطاعــا[1]   ومــا أَلْفيتِنــي حِلمــي مُــضَاعا[2]

=

إليه، والبيت من شواهد المصنف في شذوره (٢٣٢)، وابن عقيل ٢٩٩، وانظر إعرابه القرآن المنسوب للزجاج ٢٠٧، وشرح المفصل ٣/ ٧٠ والخزانة ٢/ ٣٦٦ والعيني عليها ٤/ ١٩٠ والتصريح ٢/ ١٦٠ ومعاني القرآن ١/ ١٩٧ وشرح ابن السيرافي ١/ ١٢٤ وشواهد التوضيح لابن مالك ٢٠٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٠١.

(أوعدني): ماض وفاعله مستتر عائد إلى الحجاج، ونون وقاية ومفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أي تهددني بشر، (بالسجن): متعلق بأوعدني والمراد به الحبس، (والأداهم) معطوف على السجن وهو جمع أدهم أي: القيد، (رجلي) كلام إضافي بدل بعض من كل من ياء المتكلم في (أوعدني) بدل ظاهر من مضمر حاضر وهو جائز مطلقًا بلا شرط، وهذا هو الشاهد من البيت، (فرجلي) الفاء للسببية ورجل: كلام إضافي مبتدأ، ويروى (ورجلي) بالواو الحالية (شثنة المناسم): كلام إضافي خبر المبتدأ، وشثنة: غليظة، والمناسم: جمع منسم بزنة مجلس، وأصله طرف خف البعير فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك أنه أراد وصف رجليه بالقوة والجلادة والصبر على احتمال القيد، والجملة من المبتدأ والخبر على رواية الفاء لا محل لها من الإعراب، وعلى رواية الواو في محل نصب حال.

(١) في (أ): مستطاعًا بدل يطاعا، وهذا خطأ.

(٢) البيت من الوافر من كلام عدي بن زيد العبادي، انظر ديوانه ص ٣٥، وهو من شواهد المصنف في شذوره (٢٣٣)، وابن عقيل رقم ٢٩٨، وانظر الكتاب ١/ ٧٨، وشرح المفصل ٣/ ٦٥، ٧٠، والخزانة ٢/ ٣٦٨، والعيني عليها ٤/ ١٩٢، والهمع ٢/ ١٢٧، ومعجم الشواهد ١/ ٢١٣، ونسب سيبويه هذا البيت لرجل من بجيلة أو خثعم، ونسبه لعدي: الفراء وابن السيرافي والبغدادي، والعيني وصاحب الدرر ومعاني القرآن ٢/ ٧٣، ٤٢٤، وشرح ابن السيرافي ١/ ١٢٣، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ٣٠١، وفي شواهد التوضيح ٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٠٢، (ذريني): أمر وفاعله ومفعوله، والنون للوقاية أي: اتركيني وهو فعل ناقص التصرف يأتي منه المضارع، والأمر ولا ماضي له، استغناء بتَرَكَ، (أمرك): كلام إضافي اسم إن، (لن يطاعا) ناصب ومنصوب ونائب الفاعل المستتر عائد إلى الأمر، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها استئنافية تعليلية لا محل لها من

=

فجائز مطلقًا[1] (الخامس: عطف النسق)[2] وهو: تابع يتوسط أحد الحروف الآتية بينه وبين متبوعه، (وهو: بالواو)، وهي: (لمطلق الجمع)[3] في الحكم، فتعطف[4]

الإعراب، (وما) الواو عاطفة وما نافية، (ألفيتنى) أي: وجدتني: ماض وفاعله ومفعوله الأول والنون للوقاية، (حلمي) كلام إضافي بدل اشتمال بدل ظاهر من المضمر الحاضر وهو ياء المتكلم في (ألفيتني) وهذا جائز مطلقًا، وهو الشاهد من البيت، والحلم هنا بمعنى: العقل (مضاعًا) مفعول ثان لألفى وهو اسم مفعول، وفي (أ): مطاعا، وهو خطأ، والجملة من ألفى ومعموليها لا محل لها من الإعراب لأنها معطوفة على الجملة الاستئنافية التعليلية، والله أعلم.

(١) بدل الظاهر من المضمر فيه تفصيل، وحاصله: أن الظاهر إن كان بدلًا من ضمير غيبة جاز مطلقًا كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾، وقوله ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ وقوله على أحد التخريجات: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، ومعنى مطلقًا أي: سواء كان بدل كل أو بعض أو اشتمال أو مباين، وإن كان المبدل منه ضميرًا حاضرًا أي: متكلمًا أو مخاطبًا فإن كان البدل بعضًا أو اشتمالًا جاز كالبيتين اللذين ذكرهما الشارح، وإن كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة أو لا، فإن دل عليها جاز نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ وإن كان غير ذلك امتنع نحو: قمت زيد ورأيتك زيدًا، وجوز ذلك الأخفش تبعًا للكوفيين تمسكًا بقول الشاعر:

بكم قريشٍ كُفينا كل مُعضلةٍ ... وأَمَّ نهجَ الهدى من كان ضِلّيلا

انظر في هذا شرح الشذور للمصنف ٢/ ١٨٩، ١٩٠ على هامش عبادة وشرح التصريح ٢/ ١٦٠، ١٦١.

(٢) يسمي سيبويه عطف النسق: باب الشركة انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٦٠ بتصرف.

(٣) معنى كون الواو لمطلق الجمع: أنها لا تقتضي ترتيبًا ولا عدمه، ولا معية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله، تقييد من الأصل.

وهذا على الصحيح خلافًا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين، وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب، وقد عدل المصنف عن الجمع المطلق الذي هو لابن الحاجب إلى مطلق الجمع حتى لا يتوهم تقييد الجمع بالإطلاق، والصواب أن مؤدى العبارتين واحد، ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد، وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف. انظر شرح التصريح ٢/ ١٣٥، وعبادة على الشذور ٢/ ١٩٠، ١٩١ بتصرف منهما. وانظر أيضًا المغني ٢/ ٣١، وحاشية البناني على جمع الجوامع ٥/ ٢١١، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٩١، ومختصر الأصول لابن الحاجب ١/ ١٨٩، والأجوبة المرضية للراعي الأندلسي المسألة الرابعة ص ٦٨ وما بعدها، الأستاذ/ محمود المزين.

(٤) في (ب): فيعطف، والأحسن ما أثبته.

الشيء على مصاحبه نحو[1]: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾[2] وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾[3][4]، وعلى لاحقه نحو:

---

(١) في نسخ المخطوطة الثلاث سقوط: نحو، والأحسن إثباتها.

(٢) من الآية (١١٩) من سورة الشعراء وتمامها: (المشحون)، (فأنجيناه) معطوف بالفاء على مقدر مرتب على الكلام السابق أي: فاستجبنا له، (فأنجيناه) ماض وفاعله ومفعوله العائد إلى نوح عليه السلام (ومَن) موصولة مبنية، على السكون في محل نصب لعطفها على الهاء في (فأنجيناه) وفيها الشاهد حيث عطفت الواو المتصاحبين مما يدل على أنها لمطلق الجمع لا تقتضي ترتيبًا ولا عكسه كما ادعاه قوم، (معه) كلام إضافي مفعول فيه متعلق بمحذوف صلة (مَنْ) أي: استقروا معه (في الفلك): متعلق بما تعلق به الظرف قبله أو بفعل الإنجاء على أن في سببية، والفلك- كما في المختار: السفينة، واحد وجمع تذكر وتؤنث، قال الله تعالى: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ فأفرد وذكر، وقال ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ فأنث، ويحتمل الإفراد والجمع، وقال ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ فجمع وأنث، وكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فتذكر وإلى السفينة فتؤنث، انظر الجمل على الجلالين ٢/ ١٥٥ بتصرف، والفلك جمع فلك مع تغيير في التقدير فهو في المفرد كقُفل، وفي الجمع كأُسْد، وقد اختلف في عدد من كانوا معه عليه السلام في الفلك فقيل: كانوا أربعين رجلًا وأربعين امرأة وقيل: كانوا تسعة: أبناؤه الثلاثة وستة من غيرهم. والله أعلم.

(٣) في نسخ المخطوطة الثلاثة التي أتوفر على تحقيقها (لقد)، وهذا خطأ.

(٤) من الآية (٢٦) من سورة الحديد وتمامها ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ ۖ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾، (ولقد) الواو عاطفة قسمًا على مثله في الآية السابقة: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ واللام واقعة في جواب قسم محذوف أي: وتالله، وقد كرر القسم لإظهار مزيد الاعتناء بالأمر، (نوحًا) مفعول أرسلنا وقد سبق التعريف به في مبحث علامات الاسم وهو الأب الثاني لجميع البشر، وهو منصرف مع أنه أعجمي؛ لكونه علمًا ثلاثيًا ساكن الوسط خلافًا لبعضهم، (وإبراهيم) معطوف على نوح عليهما السلام بالواو، وهي هنا عطفت اللاحق على السابق، وذلك ليس محتمًا بدليل ما سيأتي، والآية السابقة، وإبراهيم عليه السلام سبق التعريف =

﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾[1]،

=

به عند التعرض لقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ وهو أبو العرب والروم وبني إسرائيل. انظر الجمل على الجلالين ٤/ ٢٩٥ بتصرف.

وفي (إبراهيم) هنا قراءتان عشريتان الأولى بفتح الهاء وألف بعدها لهشام عن ابن عامر، والثانية بكسر الهاء وياء بعدها لباقي العشرة. انظر البدور الزاهرة ص ٣٧٩ بتصرف، وقد سبق في آية البقرة بيان اللغات الأخرى في إبراهيم، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب جواب القسم، والله أعلم.

(١) من الآية (٣) من سورة الشورى وتمامها: ﴿ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾، (كذلك) كلام مستأنف وارد لتحقيق أن مضمون السورة موافق لما في تضاعيف سائر الكتب المنزلة على الرسل المتقدمة في الدعوة إلى التوحيد والإرشاد إلى الحق، والكاف من (كذلك) في محل نصب على المفعولية المطلقة على أنها اسم بمعنى: (مثل) مضاف إلى اسم الإشارة ذلك، (يوحي) مضارع مرفوع فاعله لفظ الجلالة (الله)، وقد استعمل المضارع في حقيقته ومجازه، فهو مستعمل في المستقبل بالنظر لما لم ينزل عليه من القرآن إذ ذاك، وفي الماضي بالنظر لما أنزل بالفعل، وبالنظر لما أنزل على الرسل السابقين، والمشبه به في (كذلك) هو هذه السورة أي: كما أوحي إليك هذه السورة يوحى إليك غيرها من القرآن ويوحى إلى الذين من قبلك الكتب القديمة بجامع أن الموحى إليه في الكل يرجع لأمور ثلاثة: التوحيد، والنبوة، والبعث، وتقبيح أحوال الدنيا والترغيب في أمور الآخرة، وقرأ ابن كثير المكي ويروى عن أبي عمرو «يوحى» بالبناء للمجهول، وعليه فنائب الفاعل إما: ضمير مستتر يعود إلى كذلك على أنه مبتدأ أي: مثل ذلك الإيحاء يوحيه إليك، أو أنه إليك، أو أنه جملة (العزيز الحكيم) مرادًا بها اللفظ، والتخريج الثاني عندي هو الأرجح، وقرأ أبو حيوة والأعمش وأبان: (نوحي) بالنون وهي موافقة للعامة في البناء للمعلوم، وعليها فالفاعل مستتر أي: نحن، وجملة (الله العزيز الحكيم) مقصود لفظها مفعول (نوحي) إلا أن فيه حكاية الجمل بغير القول الصريح، (إليك) متعلق بيوحي ونوحي على البناء للمعلوم أو هي قائمة مقام الفاعل في قراءة (يوحى) بالبناء للمفعول، والخطاب للمصطفى ﷺ، (وإلى الذين) الواو عاطفة إما مفرد على مثله إن كان المراد من (يوحي) حكاية الحال الماضية، وهذا هو الشاهد حيث عطف بها السابق على اللاحق مما يدل على أنها لا تفيد ترتيبًا ولا عكسه وإعادة الخافض على هذا الوجه لازمة عند البصريين مستحسنة عند الكوفيين كما سيأتي في مبحث العطف على الضمير المخفوض، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة جملة على مثلها إن كان المراد بيوحي الحال أو

=

والقول بأنها للترتيب مردود بأمور منها: قولهم: اختصم زيد وعمرو[1]، وامتناعهم من أن يعطفوا في[2] ذلك بالفاء أو ثم[3] لكونها للترتيب[4]، (وبالفاء)[5]، وهي:

=

الاستقبال، ويكون التقدير: وأوحى إلى الذين من قبلك، وعليه فتكون الواو عاطفة معمول عامل محذوف على مثله، وهذا مما تتميز به الواو على باقي أخواتها، وعلى هذا فلا شاهد في الآية، وعليه أيضًا فـ (إلى الذين) متعلق بـ (أوحى) المقدرة، (من قبلك) كلام إضافي مجرور بمن متعلق بمحذوف وجوبًا صلة (الذين) أي: استقروا من قبلك، والله أعلم.

(١) قال في التوضيح: وتنفرد الواو بأنها تعطف اسمًا على اسم لا يكتفي الكلام به، كاختصم زيد وعمرو، وتضارب زيد وعمرو، واصطف زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو؛ إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا، ومن هنا قال الأصمعي: الصواب أن يقال: بين الدخول وحومل؛ بالواو، وحجة الجماعة أن التقدير بين أماكن الدخول فأماكن حومل، فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون. انتهى، تقييد من الأصل.

وقد نقل من أوضح المسالك بتصرف فانظره ص ٩٩ ط صبيح.

(٢) في (ب) سقوط: (في).

(٣) في (ب) (بثم)، وكلاهما جائز.

(٤) ما ذهب إليه الشارح تبعًا للمصنف من أن ثم خلافًا بين النحاة في إفادة الواو الجمعية أو الترتيب هو الصحيح، ومن ثم فما ذهب إليه السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح. انظر الأشموني ٣/ ٩١ بتصرف. هذا وتنفرد الواو عن سائر أخواتها بخمسة عشر أمرًا ليس هذا مجال ذكرها. فانظرها في المغني بحاشية الأمير ٢/ ٣١، ٣٣ والله أعلم.

(٥) قال في التوضيح: وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وعكسه نحو: الذي يقوم أخوك فيغضب زيد، ومثل ذلك جاء في الخبر والصفة والحال نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ وقوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو وتارات يجم فيغرق

تقييد من الأصل، وانظر أوضح المسالك للمصنف ص ١٠٠ ط صبيح.

(للجمع والترتيب[1] والتعقيب) وهو في كل شيء بحسبه نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾[2] ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[3]، ونحو: دخلت البصرة[4]، فبغداد[5] إذا كان بينهما يومان، ودخلت

---

(١) إفادة الفاء للترتيب قد يكون زمنيًّا كما مثل الشارح، وقد يكون ذِكريًّا، وهو أن يقع المعطوف بها بعد المعطوف عليها بحسب الذكر لفظًا، وأكثر ما يكون ذلك في عطف المفصل على المجمل كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ وادعى الفراء أنها لا تفيد الترتيب مطلقًا وهذا مع قوله: إن الواو تفيد الترتيب، وقال الجرمي: لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، انظر المغني ١/ ١٣٩، وشرح التصريح ٢/ ١٣٨ بتصرف منهما.

(٢) من الآية (٢١) من سورة (عبس)، ﴿أَمَاتَهُۥ﴾: جملة فعلية معطوفة بثم المفيدة الترتيب والتراخي على الجملة الفعلية التي هي ناصبة للمشغول عنه وهو: ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ أي: ثم يسر السبيل يسره ثم أماته، وقد عد الله تعالى الإماتة من النعم، لأنها وصلة في الجملة إلى الحياة الأبدية والنعيم المقيم، (فأقبره)، جملة فعلية ماضوية معطوفة على مثلها وهي قوله: ﴿أَمَاتَهُۥ﴾ أي: جعله في قبر يستره، ولم يقل فَقَبَره لأن القابر هو الدافن بيده، والمُقبِر هو الله تعالى، يقال: قَبر الميت إذا دفنه بيده وأقبره إذا أمر غيره أن يجعله في قبر، والقبر مما أكرم به بنو آدم حتى لا يُلقَوا بعد الموت للطير والسباع، انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٤٨٩، ٤٩٠ بتصرف منهما، وأول من علم ابن آدم ذلك هو الغراب كما في قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ الآية، والشاهد هنا العطف بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب وهي في كل شيء بحسبه.

(٣) من الآية (٦٣) من سورة الحج وتمامها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ وقد مر الكلام عليها في مبحث فاء السببية في الخامس عشر من المنصوبات والشاهد هنا ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾؛ حيث إنه معطوف بالفاء على: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾عطف جملة خبرية على مثلها، ومحل المعطوف رفع، لأن المعطوف على الخبر خبر ولم يذكر هنا رابط في المعطوف اكتفاء بذكر الفاء لما تفيده من السببية وهذه إحدى خصائصها، وإنما لم تكن الفاء هنا للسببية المحضة فينتصب المضارع بعدها، لأنها لم تسبق بطلب محض ولا بنفي محض؛ إذ الاستفهام هنا تقريري بمعنى: قد رأيت، والله وأعلم.

(٤) البصرة: وزان تمرة، الحجارة الرخوة، وقد تحذف الهاء مع فتح الباء وكسرها وبها سميت البلدة المعروفة وأنكر الزجاج فتح الباء مع الحذف، ويقال في النسبة: بصري بالوجهين وهي محدثة إسلامية بنيت في خلافة عمر ﷺ سنة ١٨هـ بعد وقف السواد، ولهذا دخلت في حده دون حكمه، انظر المصباح المنير / ٥٠ ط دار المعارف، والبصرة اليوم على حدود العراق وإيران.

(٥) بغداد: اسم بلد يذكر ويؤنث والدال الأولى مهملة وأما الثانية ففيها ثلاث لغات حكاها ابن الأنباري وغيرُهُ- دال مهملة وهو الأكثر، والثانية: نون، والثالثة وهي الأقل ذال معجمة، =

بعدهما بخلاف ما إذا دخلتها بعد ثلاثة أيام، واعترض على الترتيب بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾[1]، وأجيب بأن[2] المعنى: أردنا إهلاكها، فجاءها بأسنا وعلى التعقيب بقوله تعالى[3]، ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾[4]

=

وبعضهم يختار بغدان بالنون لأن بناء فَعلان بالفتح بابه المضاف نحو: الصلصال والخلخال، ولم يجئ في غير المضاعف إلا: ناقة بها خَزعال وهو الظلع، وقَسطال وهو الغبار، وبعضهم يمنع الفَعلال في غير المضاعف ويقول: خزعال مولد، وقسطال ممدود من قسطل، وأجيب بأن بغداد غير عربية فلا تدخل تحت الضابط العربي ويقال إنها إسلامية وإن بانيَها المنصور ثاني الخلفاء العباسيين، بناها لما تولى الخلافة بعد أخيه السفاح، وكانت ولاية المنصور المذكور في ذي الحجة سنة ١٣٦هـ وتوفي في ذي الحجة سنة ١٥٨هـ انظر المرجع السابق بتصرف، هي اليوم عاصمة القطر العراقي الشقيق.

(١) من الآية (٤) من سورة الأعراف وأولها: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾، وآخرها: ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾، (أهلكناها): ماض وفاعله ومفعوله العائد إلى (كَم) باعتبار معناها، والجملة إما مفسرة لا محل لها من الإعراب إن قدرنا (كم) من الآية مفعولًا به لمحذوف يفسره المذكور أي: وكثيرًا من القرى أهلكنا أهلكناها، وإنها قدر المحذوف متأخرًا لأن كم الخبرية كالاستفهامية لها صدر الكلام، كما يجوز أن تكون جملة أهلكناها في محل رفع خبر المبتدأ وهو الأنسب عندي؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه، والمراد بـ(أهلكناها): أردنا إهلاكها كما ذكر الشارح وإنها قدرت الإرادة هنا حتى يصح عطف: (فجاءها بأسنا) على جملة: (أهلكناها) بالفاء لما هو معلوم من إفادتها الترتيب والتعقيب؛ لأن مجيء البأس يكون قبل الإهلاك لا بعده، انظر الجلالين والجمل عليه ٢/ ١٢٠، ١٢١ بتصرف منهما، وذكر بعضهم أن (أهلكناها) جملة في محل رفع نعت لقرية، (فجاءها بأسنا) خبر كم، وهو سهو لأن الفاء تمنع ذلك، وادعى بعضهم أن في الآية قلبًا والأصل: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، والقلب هنا لا حاجة إليه فيبقى محض ضرورة والتقدير: أهلكنا أهلها فجاء أهلها، انظر أبا البقاء على هامش الجمل ٢/ ٦٦١، ٦٦٢ بتصرف، وتقدير الإرادة محذوفة هو أعدل الأوجه كما سبق، ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ أي فإذا أردت قراءته.

(٢) وبقوله: (توضأ فغسل وجهه ويديه، والجواب أراد الوضوء) تقييد من الأصل، وثَم تقييد آخر عند قوله (إهلاكها) نصه: (إذ الإهلاك لا يكون إلا بعد مجيء البأس).

(٣) في (ب) سقوط: (بقوله تعالى).

(٤) من الآية (٥) من سورة الأعلى عز وجل، وتمامها: ﴿أَحْوَىٰ﴾، (فجعله) الفاء عاطفة ما بعدها على ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ فيكون عاريًا عن المحل الإعرابي، لأن المعطوف على الصلة صلة، وفاعل

=

أي: جافًا[1]، وأجيب بأن التقدير: فمضت مدة فجعله غثاءً، وبأن الفاء نابت فيه عن ثُم كعكسه في قوله:

كهــزِّ الــرُّدَيْنِــيِّ تَحْــتَ العجــاج جرى في الأنابيــبِ ثُــمَّ اضــطَرَبْ[2]

=

جعل مستتر أي: هو عائد إلى الله عز وجل والهاء مفعول أول عائد إلى المرعى، ﴿غُثَآء﴾ مفعول ثانٍ لجعل لأنها بمعنى صير، وفي القاموس: «الغثاء كغراب وكزنار- القماش- والزبد الهالك البالي من ورق الشجر ويدور معنى غثاء على الارتفاع شيء دنيء فوق شيء فغثاء السيل والوادي والقدر ما يطفح ويتفرق من الزبد، ونحو: غثاء الوادي كدعا وأغثى وغثت نفسه -كَرَمَت- جاشت بشيء مؤذٍ، وقد وردت هذه الكلمة القرآنية مرتين الأولى في (٤١) المؤمنون، والثانية هنا، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٩٤ بتصرف أي: فجعله بعد الخضرة هشيمًا واعترض على إفادة الفاء هنا التعقيب فأجيب بجوابين أحدهما: أن في الكلام حذفًا تقديره- والله أعلم: فمضت مدة فجعله غثاء، والجواب الثاني أن الفاء نائبة عن ثم كعكسه في قول الشاعر:

كهــز الــرد ينــيّ تحـت العجــاج جــرى في الأنابيــب ثــم اضـــطرب

ذكر هذين التقديرين شارحنا، وانظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٥٢١.

(١) إذ الجفاف لا يكون عقب إخراج المرعى بل بينهما مهلة وهي مدة اخضرار الزرع، تقييد من الأصل.

(٢) البيت من المتقارب لأبي داود حارثة بن الحجاج كذا في شرح التصريح ٢/ ١٤٠ وفي الأمير على المغني ١/ ١٠٨ لأبي داود جارية، ويقال جويرية بن الحجاج يصف فرسًا، وكان من أوصف الناس للخيل، وفي معجم الشواهد ١/ ٢٧ لأبي داود الإيادي انظر ديوانه ٢٩٢، والمعاني الكبير لابن قتيبة ١/ ٥٨، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ٣١٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٤٦٨، والعيني على الخزانة ٤/ ١٣١، والأشموني ٣/ ٩٤، (كهز الرديني): كلام إضافي مجرور بالكاف التشبيهية، والجار والمجرور متعلق بجرى في الشطر الثاني والبيت من التشبيه التمثيلي، والرديني صفة للرمح يقال: رمح رديني وقناة رُدينية، قال الجوهري: زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة كانت تُقَوِّم القناة بخط هَجَر، (تحت العجاج) كلام إضافي متعلق بمحذوف حال من الرديني أو متعلق بهز باعتباره مصدرًا، والعجاج بفتح العين: الغُبار، (في الأنابيب): متعلق بجرى وهي جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصب، (اضطرب) جملة فعلية ماضوية معطوفة بـ(ثم) على جرى مفيدة للترتيب والتعقيب بمعنى الفاء، كما أن الفاء

=

إذ الاضطراب لا يتأخر عن الهز، وكثيرًا ما تقتضي الفاء السببية إن كان المعطوف جملة[1] نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[2]، ونحو: سها فسجد[3]، وزنى ماعز[4] فرجم،

= توضع موضعها، إذ الهزُّ متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه اضطراب ولم يتراخَ عنه، قاله المصنف في المغني ١/ ١٠٨،وفي هذا رد على الأخفش، انظر ياسين على التصريح ٢/ ١٤٠.

(١) كما تفيد الفاءُ السببية إذا كان ذلك بين جمل تفيدها أيضًا في الصفات كقوله تعالى: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَـٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾، هذا وما ذكره الشارح عن إفادة الفاء للترتيب والتعقيب وما وجه إلى المعنيين من اعتراض والرد عليه منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك للمصنف فانظره في شرح التصريح ٢/ ١٣٨، ١٣٩، والمغني ١/ ١٣٩، ١٤٠.

(٢) من الآية (١٥) من سورة القصص ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ﴾ ماض وفاعله ومفعوله وقد سبق التعريف بموسى عليه السلام، وضمير الغائب عائد إلى المصري الذي اعتدى على الإسرائيلي، وجملة ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ﴾معطوفة بالفاء على﴿فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ أي: فضرب القبطي بجمع كفه، وقرئ شاذًّا (فلكزه) أي: فضرب به صدره، وقد أمال حمزة والكسائي وخلف عن نفسه ألف موسى عند الوقف وقللها أبو عمرو البصري وورش بخلف عنه، (فقضى) معطوفة على جملة (فوكزه موسى) بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب، وفيها أيضًا معنى السببية لأن المعطوفات جمل، وهذا هو الشاهد وفي ﴿فَقَضَىٰ﴾ نفس القراءتين السابقتين في (موسى) إلا أن أبا عمرو ليس له فيها شيء، أنظر البدور الزاهرة ٢٩٢ بتصرف، ﴿عَلَيْهِ﴾ متعلق بـ ﴿فَقَضَىٰ﴾أي: قتله، وأصل قضى عليه: أنهى حياته كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾، انظر أبا السعود ٧/ ٦ بتصرف.

(٣) (إذ القضاء والسجود مسبب عن الوكز والسهو)، تقييد من الأصل.

(٤) هو: ماعز بن مالك الأسلمي وهو الذي أتى النبي ﷺ فاعترف بالزنا فرجمه، روى حديث رجمه ابنُ عباس وبريدة وأبو هريرة، قاله ابن منده وأبو نعيم، وقال أبو عمرو: ماعز بن مالك الأسلمي معدود في المدنيين كتب له رسول الله ﷺ كتابًا بإسلام قومه، وهو الذي اعترف بالزنا فرجمه، روى عنه ابنه عبدالله حديثًا واحدًا هو قوله: أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ فأقر بالزنا =

(وبثم)[1] وهي: (للجمع[2]، والترتيب[3] والمهملة) أي: التراخي[4] نحو: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[5]،

=

فرده، ثم عاد فأقر بالزنا فرده، فلما كان في الرابعة سأل عنه قومه: «هل تنكرون من عقله شيئًا؟» قالوا: لا، فأمر به فرجم، أخرجه الثلاثة، فابن منده وأبو نعيم جعلا ماعزًا ثلاث تراجم، وقالا في الثاني الذي هو ماعز أبو عبدالله قيل هو الأول، وأما أبو عمرو فجعل ماعز بن مالك المرجوم هو: ماعز أبو عبدالله، وقال في ترجمة ماعز بن مالك التميمي: ماعز رجل آخر لا أقف على نسبه، سأل الرسول ﷺ: أي الأعمال أفضل، والله أعلم، انظر أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤/ ٢٧٠، ٢٧١ ط المطبعة الإسلامية.

(١) ويقال لها أيضًا (فم) بقلب الثاء فاء «كقولهم في جَدث: جدف، انظر المغني ١/ ١٠٧.

(٢) إفادة ثم للجمع والتشريك على الأصح، وزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة، انظر المرجع السابق.

(٣) إفادة ثم للترتيب هذا على الأصح، وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكًا بنحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ في الزمر، وأجيب بأن ثُم فيها بمعنى الواو، وبدليل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ بالواو، في الأعراف والقصة واحدة، انظر شرح التصريح ٢/ ١٤٠، وإفادة ثم للترتيب قد يكون زمانيًّا كما ذكر الشارح وذكريًّا كقولك: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعته أمسِ أعجب، انظر المغني ١/ ١٠٧.

(٤) نازع في إفادة ثم للتراخي الفراء فزعم أنه قد يتخلف، انظر المغني ١/ ١٠٨، وشرح التصريح ٢/ ١٤٠، ١٤١.

(٥) من الآيتين (٢١، ٢٢) من سورة عبس وقد مر الكلام على قوله: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾، وأما قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ فـ(ثم) حرف عطف للجمع والترتيب والتراخي وهذا هو الشاهد، (شاء) ماضٍ وفاعله العائد إلى الله عز وجل، ومفعول المشيئة محذوف على القاعدة المستمرة في حذفه، وذلك إذا لم يكن مستغربًا أي: إذا شاء إشاءة أنشره بدليل ما بعده، وجملة شاء في محل جر بإضافة إذا الشرطية إليها على المشهور، ولا محل لها من الإعراب على الصحيح، (أنشره) ماض وفاعله ومفعوله العائد على الإنسان في قوله: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ ولم ترد أنشره في القرآن إلا في

=

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِأَدَمَ﴾[1]، فالتقدير: خلقنا أباكم، ثم صورناه بحذف مضاف،

=

هذه المرة مأخوذة من نشر الميت ينشر نشورًا حيي وانبعث، ومن هذا يقال: نشر النائم إذا استيقظ كأنه كان ميتًا ثم انبعث باليقظة، وقد جعل الله النهار نشورًا أي ظرفًا للنشور واليقظة والاضطراب في الأعمال، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٥٢٢ بتصرف، والهمزة في (أنشره) للجعل والصيرورة وقرئ شاذًا (نشره)، وجملة أنشره لا محل لها من الإعراب جواب إذا وشرطها وجوابها معطوفة على (فأقبره)، وفي تعليق الإنشار بمشيئته تعالى إيذان بأن وقته غير متعين بل هو تابع لها، انظر أبا السعود ٩/ ١١٠ بتصرف.

(١) من الآية (١١) من سورة الأعراف وتمامها: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ (ولقد): الواو عاطفة ما بعدها على قوله في الآية السابقة: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية، وإنما أخر ذكره عن نعمة التمكين في الأرض لأنها فائضة على المحتاجين بالذات وهذه بالواسطة، وإما للإيذان بأن كلًّا منهما نعمة مستقلة مستوجبة للشكر على حيالها، فإن رعاية الترتيب الوقوعي ربما تؤدي إلى توهم أن الكل نعمة واحدة، واللام في (ولقد) واقعة في جواب قسم محذوف معطوف على القسم السابق أي: وتالله لقد: وقد حرف تحقيق، وفي تصدير الجملتين في الآيتين بالقسم وحرف التحقيق إظهار كمال العناية بمضمونها.

(خلقناكم): ماض وفاعله ومفعوله، والمخاطب بذلك آدمُ عليه السلام بحذف مضاف، أي: خلقنا أباكم آدم، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مُقامَه فأخذ محله حتى يصح عطف قوله تعالى: ﴿صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ عليه بثُمَّ المفيدة للجمع والترتيب والمهلة، وفي إيقاع الخلق والتصوير على المخاطبين مع أن المراد بهما خلق آدم عليه السلام وتصويره حتمًا توفيةٌ لمقام الامتنان حقَّه، وتأكيدُ لوجوب الشكر عليه بالرمز إلى أن لهم حظًّا من خلقه عليه السلام وتصويره لما أنهما ليسا من الخصائص المقصورة عليه عليه السلام كسجود الملائكة له عليه السلام بل من الأمور السارية إلى ذريته جميعًا، إذ الكل مخلوق في ضمن خلقه على نمط ومصنوع على شاكلته، فكأنهم الذي تعلق به خلقه وتصويره أي: خلقنا أباكم آدم طينًا غير مصور ثم صورناه أبدع تصوير وأحسن تقويم سار إليكم جميعًا، (ثم قلنا): معطوف على (صورناكم) بـ(ثم)، (للملائكة) متعلق

=

(وحتى)[1] وهي: (للغاية)، والتدريج (والجمع)[2]: ومعنى الغاية: آخر الشيء والتدريج: أن ينقضي ما قبلها شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ الغاية وهو الاسم

= بـ(قلنا) واللام للتبليغ، (اسجدوا) أمر وفاعله،والجملة مفعول (قلنا)، وعند وصل (للملائكة) بـ(اسجدوا) فيها قراءتان: ضم تاء (للملائكة) إتباعًا لضمة جيم (اسجدوا) لأبي جعفر، وقرأ باقي العشرة بكسر التاء على الأصل، انظر البدور الزاهرة ١٤٠ بتصرف، (لآدم) متعلق بـ(اسجدوا) واللام للعلة، وقد سبق التعريف بآدم عليه السلام في آخر المجرور بالحرف، وعطف (قلنا للملائكة) إلخ صريح في أنه ورد بعد خلقه عليه السلام، وتسويته ونفخ الروح فيه وكلمة (ثم) هاهنا تقتضي تراخيه عن التصوير من غير تعرض لبيان ما جرى بينهما من الأمور، وذلك اكتفاء بورود القصة في مواطن متعددة من القرآن يكمل بعضها بعضًا، فإن حكاية كلام واحد على أساليب مختلفة يقتضيها المقام ليست بعزيزة في الكلام العزيز انظر أبا السعود ٣/ ٢١٤، ٢١٥ بتصرف.

(١) العطف بحتي قليل عند البصريين، والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت بالقوم حتى أبيك، على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل، والعطف بحتى شرطه خمسة أمور: أحدها: كون المعطوف اسمًا لا فعلًا لأنها منقولة من حتى الجارة، وخالف في ذلك ابن السيد، والثاني: كونه ظاهرًا، وقد ذكر هذا الشرط ابن هشام الخضراوي، والثالث: كونه بعضًا من المعطوف عليه إما بالتحقيق بأن يكون جزءًا من كل، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو فردًا من جمع، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، أو نوعًا من جنس نحو: أعجبني التمر حتى البرنس، أو بعضًا بالتأويل أو شبيهًا بالبعض في شدة الاتصال كقولك: أعجبتني الجارية حتى كلامها، ولا يجوز: حتى ولدها، وضابط ذلك أن يصح الاستثناء المتصل بإلا موضعه، والرابع: كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية، أو في زيادة معنوية أو في نقص حسي أو معنوي، والخامس: للعطف بها وهو أن يكون مكافئًا العامل فلا يجوز: صمت الأيام حتى يوم الفطر بالنصب، ذكره المصنف في الحواشي، انظر شرح التصريح ٢/ ١٤١ بتصرف، وتفارق حتى العاطفة الواو في ثلاثة أمور: الأول: أن للعطف بها شروطًا سبق ذكرها بخلاف الواو، والثاني: أنها لا تعطف جملة على مثلها لأنها فرع الجارة، والثالث: أنها إذا انعطفت على مجرور بالحرف أعيد ذلك الحرف مع المعطوف لكي لا تلتبس بالجارة، ذكره ابن الخباز وفيه مقال، انظر المغني ١/ ١١٣، ١١٤ بتصرف.

(٢) في بعض نسخ المتن (للجمع والغاية).

المعطوف ولذلك وجب أن يكون المعطوف جزءًا من المعطوف عليه إما تحقيقًا نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو تقديرًا نحو قوله:

أَلْقَى الصحيفَةَ كي يُخفِفَ رَحْلَهُ والزادَ حتى نعلهُ أَلْقَاها[1]

فعطف نعله بحتى، وليست جزءًا مما قبلها تحقيقًا لكنها جزءٌ تقديرًا لأن معنى الكلام: ألقى ما يثقله حتى نعله، والغاية قد تكون: غاية في زيادة حسية نحو: فلان يهب الأعداد حتى الألوف، أو معنوية نحو: مات الناس حتى

---

(١) البيت من الكامل نسبه سيبويه في الكتاب ١/ ٥٠ ط بولاق لابن مروان النحوي، ونسب لمروان النحوي في معجم الأدباء لياقوت ١٩/ ١٣٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٨٤، ٣٩٠، والخزانة ١/ ٤٤٥، ونسبه العيني على الخزانة ٤/ ١٣٤ لأبي مروان النحوي، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ١٢٧ للمتلمس مع أنه نسبه في البغية لمروان النحوي، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ٣١٧ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٤٦٨، ٤٦٩، وانظر شرح ابن السيرافي ١/ ٤١١، وجمل الزجاجي ٨١، وشرح المفصل ٨/ ١٩، وياسين على التصريح ١/ ٣٠٢، والأشموني ٣/ ٩٧، ومعجم الشواهد ١/ ٤١٦، (ألقى) ماض وفاعله عائد إلى المتلمس الذي فر بنفسه من القتل، (الصحيفة) مفعول ألقى، (يخفف): مضارع منصوب إما بـ(كي) مع تقدير لام علة قبلها، أو بـ(أن) مضمرة وكي جارة، (رحلة) كلام إضافي مفعول (يخفف)، و(الزاد) معطوف على الصحيفة وما بينهما معترض، (حتى) حرف عطف يفيد الغاية، (نعله) كلام إضافي معطوف على الصحيفة في رواية من نصبه على أنها بعضية مقدرة أي: ألقى ما يثقله حتى نعله، وهذا هو الشاهد، ويحتمل على هذه الرواية أيضًا أن يكون مشغولًا عنه منصوبًا بمحذوف يفسره المذكور أي: حتى ألقى نعله ألقاها، ومن رفع نعله فهو مبتدأ وحتى ابتدائية غير جارة ولا عاطفة، وهناك من جر نعله على أن حتى حرف جر، وعلى ذلك فجملة ألقاها إما توكيد على الاحتمال الأول لنصب (نعله) وعلى وجه جره توكيد جملة فعلية لمثلها، أو جملة مفسرة على الاحتمال الثاني لنصب نعله، وأما على رواية الرفع فهي في محل رفع خبر المبتدأ، ذكر هذه الأوجه الشيخُ خالد في شرح التصريح ٢/ ١٤١، وشارحنا أراد من هذا كله وجه العطف وقد وضحناه، والله أعلم.

الأنبياء، أو في نقص كذلك نحو: المؤمن يُجزَى بالحسنات حتى مثقالِ الذرة، ونحو: غلبك الناسُ حتى الصبيان أو حتى النساءُ[1]، (وبأم المتصلة) وتسمى: المعادلة (وهي: المسبوقة) إما: (بهمزة التسوية) وهي: الداخلة على جملة في محل المصدر سواء أكانت هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[2]،

---

(١) ما ذكره الشارح عن إفادة حتى للغاية والتدريج بالأمثلة منقولٌ بتصرف يسير من أوضح المسالك للمصنف فانظره في شرح التصريح ٢/ ١٤١، ١٤٢، وانظر شرح الشذور للمصنف بحاشية الأمير ٩٧.

(٢) من الآية (٦) من سورة البقرة وأولها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وتمامها: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ (سواء) بمعنى: الاستواء فهو اسم مصدر ويوصف به على أنه بمعنى: مُستوٍ فيتحمل حينئذ ضميرًا ويرفع الظاهر، ومنه قولهم: «مررت برجل سواءٍ والعدمُ» برفع العدم على أنه معطوف على الضمير المستكن في سواء، ولا يثنى ولا يجمع؛ إما لكونه في الأصل مصدرًا، وإما للاستغناء عن تثنيته بتثنية نظيره وهو: سِيٌّ بمعنى: مثل، تقول: هما سيان أي: مثلان، وليس هو الظرف الذي يستثنى به في قولك: قاموا سواء زيد، وإن شاركه لفظًا، وأكثر ما تجيء بعده الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة كما هنا، وقد تحذف للدلالة كقوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ أي: أصبرتم أم لم تصبروا، وسواء هنا مرفوعة على أحد أوجه: (أ): أنها خبر لإن (ب): أنها خبر مقدم لما بعدها (جـ): أنها مبتدأ.

ويترتيب على هذه الأوجه أن المصدر المنسبك بعدها بدون سابك، إما فاعل على الأول أو مبتدأ على الثاني أو خبر على الثالث، وأبطل ابنُ عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والثاني: بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فإن أجاب بأنه مثل: زيد أين هو؟ منعناه وقلنا: بل مثل: كيف زيد؟ لأن (أأنذرتهم) إذا لم يقدر بالمفرد ولم يكن خبرًا لعدم تحمله ضمير سواءٍ، وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: علمت أزيد قائم، وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا: بل الاستفهام مراد هنا إذ المعنى: علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام ألبتة لا من قبل المتكلم ولا غيره، انظر المغني للمصنف بحاشية الأمير ١/ ١٢٤ بتصرف، (عليهم) متعلق بسواء لأنه اسم مصدر بمعنى الوصف، وفيه قراءات الأولى: لابن =

=

كثير وأبي جعفر وقالون بخلف عنه بضم ميم الجمع حالة الوصل مع وصلها بواو لفظًا، وهذا مذهبهم في كل ميم جمع بشرط أن يكون الحرف الذي بعدها متحركًا كما هنا، واعتبرت من قبيل المد المنفصل إذا وليتها همزة قطع كما هنا، والثانية: لورش بصلة ميم الجمع بشرط أن يقع بعدها همزة قطع، والثالثة: لحمزة ويعقوب بضم الهاء وصلًا ووقفًا، والرابعة: لباقي العشرة بكسرها وصلًا ووقفًا دون إشباع لميم الجمع، انظر البدور الزاهرة ١٦، ١٧، ٢٢، ٢٣، (أأنذرتهم) الهمزة للاستفهام وقد سبق أنه ليس حقيقيًا لا من المتكلم ولا من غيره، وهو يعد سابقًا لمصدر مؤول في باب التسوية فقط، (أنذرتهم) ماضٍ وفاعله ومفعوله، وفي هذه الكلمة القرآنية قراءات: الأولى: لقالون وأبي جعفر وأبي عمرو بتسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الألف مع إدخال ألف بينهما، والثانية: لابن كثير ورُويس بتسهيل الثانية من غير إدخال، والثالثة: لورش وله فيها وجهان الأول: مثل المكي ورويس، والثاني: إبدالها ألف وحينئذ يلتقي ساكنان: هذه الألف والنون التي بعدها فيمد مشبعًا بقدر ثلاث ألفات، والرابعة: لهشام وله أيضًا وجهان وهما: التحقيق والتسهيل مع الإدخال في كل منهما، والخامسة: للباقين بالتحقيق للهمزتين بدون إدخال، انظر المرجع السابق بتصرف،

(أم) عاطفة وتسمى متصلة ومعادلة كما سيُذكرُ بعد، وفي كامل الهزلي أن ابن محيصن قرأ عن طريق الزعفراني: (سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم)، وهذا من الشذوذ بمكان، انظر المغني ١/ ٤٢ بتصرف، وكونها شاذة لا يغني أنها خطأ ولكن في هذا رد على من زعم أن «أم» متحتمة في باب التسوية لأن القراءة سنة متبعة، والله أعلم.

(لم تنذرهم) جازم ومجزوم وفاعل مستتر مخاطب به النبي ﷺ، ومفعول عائد إلى الكافرين، والمفعول الثاني لكل من (أأنذرتهم) و(تنذرهم) محذوف تقديره: أأنذرتهم العذاب أم لم تنذرهم إياه، وذلك لأن أنذر يتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا﴾، لكن الأحسن عدم تقديره، (لم تنذرهم) معطوف بأم على (أأنذرتهم) عطف جملة فعلية ماضوية معنىً على مثلها، وهذا هو شاهد الشارح من الآية، وجملة (أأنذرتهم) أم لم تنذرهم) في تأويل مصدر أي: إنذارك وعدمه، وقد سبق بيان ما فيه عند إعراب (سواء) من حيث الأوجه، وجملة ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إن اعتبرت مبتدأ وخبرًا أو خبرًا ومبتدأ فهي معترضة بين اسم إن ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ وخبرها: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وإن اعتبرت هذه الجملة خبرًا لإن أو اعتبرت سواء هي الخبر وما بعدها فاعل بها فلا اعتراض، وعليه فجملة (لا يؤمنون) إما

=

أم اسميتين نحو قوله[1]:

ولستُ[2] أُبالِي بعدَ فقديَ مالكًا ... أمَوتِي ناءٍ أم هو الآنَ واقعُ[3]

=

مستأنفة أو حالية، وقيل: دعاء عليهم، والغرض من هذه الجملة -أعني: التسوية وما بعدها- تأييسه ﷺ من إيمانهم وإراحته من إنذارهم وعلاجهم، وذلك لعلم الله منهم ذلك، انظر الجلالين والجمل عليه ١/ ١٤، ١٥ بتصرف منهما.

(١) وليس منه قول زهير:

وما أدري ولست إخالُ أدري ... أقومٌ آلُ حِصن أم نِساءُ

فتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو: أزيد في الدار أم عمرو، وإنما سميت في النوعين متصلة، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضًا معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني، (تقييد من الأصل).

(٢) (والشاهد في أن أم المتصلة وقعت بين جملتين متصلتين، وهو مبتدأ وواقع خبره، و(الآن) نصب على الظرف) تقييد من الأصل.

(٣) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة، انظر المغني ١/ ٤٠، وشرح الشواهد للسيوطي ٤٩، والعيني على الخزانة ٤/ ١١٦، والهمع ٢/ ١٣٢، والدرر ٢/ ١٧٥، وقد استشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٤٧٠، وانظر معجم الشواهد ٢٢٣، (أبالي) أي: أهتم جملة في محل نصب خبر (ولست)، (بعد فقدي) كلام إضافي متعلق بأبالي، وفقدي مصدر مضاف إلى فاعله ناصب مفعوله (مالكًا)، (أموتي ناء) كلام إضافي مبتدأ وخبره أي: يعبد، وأصله نائيٌ أعلَ إعلالَ قاضٍ، والهمزة هنا للاستفهام غير الحقيقي والتسوية هنا مقدرة (أم) عاطفة متصلة معادلة (هو الآن واقع) مبتدأ عائد إلى الموت، وخبر والظرف متعلق به مقدم عليه، والجملة معطوفة على ما قبلها بأم عطف جملة اسمية على مثلها، وهذا هو شاهد الشارح من البيت، وقد خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد أم الواقعة بعد همزة التسوية، والصحيح الجواز كما مشى عليه المصنف في المغني وأوضحه، انظر ياسين على التصريح ٢/ ١٤٢ بتصرف، وفي هذا البيت رد على الرضي الذي ادعى أن همزة التسوية بمعنى إن الشرطية فإنَّ الشرط لا يدخل على الاسمية، انظر الأمير على المغني ١/ ٤٠ بتصرف، والجملة من همزة

=

أم مختلفتين نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾[1]، (أو بهمزة يطلب بها، وبأم التعيين) نحو قوله: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾[2][3]، وضابطها أن يُسدَّ مسدها ومسد أم: أيٌّ مضافة إلى ضمير

=

التسوية وما بعدها في تأويل المصدر مسبوكة من غير سابك في موقع نصب مفعول أبالي، والتقدير: ولست أبالي بُعدَ موتي أو وقوعه الآن، انظر شرح التصريح ٢/ ١٤٢ بتصرف.

(١) من الآية (١٩٣) من سورة الأعراف وأولها: ﴿وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمۡ﴾ (سواء) مر الكلام على ذلك في ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ في آية البقرة وهي هنا محتملة للابتداء وما بعدها الخبر، والخبرية وما بعدها مبتدأ، (أدعوتموهم) ماض وفاعله وميم جمع ومفعوله، والواو فارقة بين ميم الجمع وضمير الغائبين لإشباع ميم الجمع أي: أدعوتموهم إليه، (أنتم صامتون) مبتدأ وخبر، وهو جملة اسمية معطوفة بأم المتصلة المعادلة على الجملة الفعلية، وهذا هو شاهد الشارح تبعًا للمصنف في المغني من الآية،وهذه الجملة الاسمية في قوة الفعلية إذ هي في قوة: أم صَمَتُّم، عدل عنها إلى الاسمية للمبالغة في عدم إفادة الدعاء ببيان مساواته للسكوت الدائم المستمر أو لأن الفعل يشعر بالحدوث، ولأنها رأس فاصلة، والصمت: السكوت وفعله كنصر وكفرح والمصدر: الصمت والصُمات -بضم الصاد- والمعنى: سواء عليكم أدعوتموهم إليه أم أنتم صامتون عن دعائهم لا يتبعوه لعدم سماعهم، والمصدر المؤول هنا إما خبرٌ أو مبتدأ كما مر في سواء، والجملة منها وما بعدها استئناف مقرر لمضمون ما قبله، انظر الجلالين والجمل عليه ٢/ ٢٢٠ بتصرف منهما.

(٢) (قوله): نحو قوله: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ هذا مثال لوقوع أم بين مفردين، وهو مطلوب بها وبالهمزة التعيين، وذلك صحيح فهي المعطوف بها السماء والمعطوف عليه أنتم وهما مفردان فقول بعضهم: إن هذا غير مطابق لما الكلام فيه لأنها فيه بين جملة ومفرد مردود، لأن المراد بالمقدرين معطوفها وما عطف عليه والمثال من هذا القبيل، لأن الخبر ليس آخر المتعاطفين حتى تكون واقعة بين جملة ومفرد، تقييد من الأصل.

(٣) من الآية (٢٧) من سورة النازعات، ﴿ءَأَنتُم﴾ الهمزة للاستفهام التقريعي والتوبيخي، (أنتم) مبتدأ والخطاب لمنكري البعث، وفي قوله ﴿ءَأَنتُم﴾ قراءات مثل: ﴿أَنذَرۡتَهُمۡ﴾ في سورة البقرة، وقد مرت، (أشد خلقًا) أي: أصعب خلقًا بالنسبة لاعتقاد المخاطبين، ﴿أَشَد﴾ : خبر المبتدأ وهو اسم تفضيل مجرد من أل والإضافة ومن ثمَّ وجب تذكيره وتنكيره وإفراده، (خلقًا) تمييز نسبة

=

المتعاطفين إذ يصح أن يقال في الآية: «أيهما أشد خلقًا» وفرقوا بين أم[1] هذه وأم السابقة بأن تلك لا تستحق جوابًا، لأن المعنى فيها ليس على الاستفهام، وبأن الكلام معها خبر يحتمل التصديق والتكذيب، وبأنها لا تقع إلا بين جملتين، وبأن الجملتين معها في تأويل المصدر بخلاف هذه في جميع ذلك، وسميت أم فيها[2] متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر[3]، (وهي في غير

=

محول عن المبتدأ أي: أخلقُكم أشد، والمفضل عليه محذوف، وهذا كثير إذا كان اسم التفضيل خبرًا عن المبتدأ وقد مر في باب أي: من غيركم، (أم السماء) أم حرف عطف وهي متصلة وهذا هو النوع الثاني لأم المتصلة، وهو شاهد الشارح من الآية، ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ معطوف على﴿ءَأَنتُمْ﴾ بأم، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، وعلى ذلك فالوقف على ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ والابتداء بها بعدها، ونظيره قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾، وعلى ذلك فخبر المبتدأ محذوف أي: أم السماء أشد خلقًا، (بناها) ماض وفاعله ومفعوله، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب وقيل: هو حال من المحذوف، انظر أبا البقاء على هامش الجمل ٤/ ٤٥١ بتصرف.

ومعنى الآية كما في الخازن: أخلقكم بعد الموت أشد أم خلق السماء عندكم وفي تقديركم؟ فإن كلا الأمرين بالنسبة لقدرة الله تعالى واحد لأن خلق الإنسان على ضعفه وصغره إذا أضيف إلى خلق السماء مع عظمها وعظم أحوالها كان يسيرًا، فبين الله تعالى أن خلق السماء أعظم، وإذا كان كذلك كان خلقكم بعد الموت أهونَ على الله تعالى فكيف تنكرون ذلك مع علمكم بآية خلق السموات والأرض ولا تنكرون ذلك؟ انظر الجلالين والجمل عليه ٤/ ٤٨٢، ٤٨٣ بتصرف منهما.

(١) في (أ) سقطت: (أم).

(٢) في (أ)، (ب): فيها، والصواب ما أثبته.

(٣) ما ذكره الشارح عن أم المتصلة بنوعيها أعني: التي بعد سواء لفظًا أو تقديرًا أو بعد همزة التعيين والفروق بينهما والأمثلة وتعليل التسمية منقول بتصرف يسير من تقديم وتأخير وحذف من أوضح المسالك للمصنف فانظره في شرح التصريح ٢/ ١٤٢، ١٤٤، وانظر المغني للمصنف مبحث (أم) وإلى نوعي (أم) المتصلة أشار ابن مالك بقوله في الألفية:

=

ذلك: منقطعةٌ) ويقال لها[1] منفصلة، سميت بذلك لوقوعها بين جملتين مستقلتين (مختصةٌ بالجمل) فلا تدخل على مفرد والجملة بعدها: قد يذكر جزآها وقد يذكر أحدُهما ويقدر الآخرُ كما سيأتي في قوله: (إنها لإبلٌ أم شاءٌ)[2] (مرادفةٌ لبل)[3] نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ﴾[4] أي: بل هل، فمفاد

=

وأم بها اعطف بعد همز التسويه أو همزة عن لفظ أي مغنيه

(١) في النسختين الأصلية و(ب) سقوط: لها.

(٢) من أمثلة الكتاب ١/ ٤٨٤ قال سيبويه: «إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين»، قال ابن هشام: «لا تدخل أم المنقطعة على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في: (إنها لإبل أم شاء)، وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فقال: «لا حاجة إلى تقدير مبتدأ»، وزعم أنها تعطف المفردات كـ(بل)، انظر المغني ٤٦، وشرح التصريح ٢/ ١٤٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٤٧٢، ٤٧٣ والإبل اسم جمع، والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمعٌ لا واحد له من لفظه، وقد استدل ابن مالك على أن أم في هذا المثال عاطفة مفردًا على مثله بأنه قد سمع: إن هناك إبلًا أم شاء، بالنصب وهذا لا يعرف إلا من جهته وإن سلم فالتأويل ممكن بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة، أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أي: أم أرى شاءً، انظر شرح التصريح ٢/ ١٤٤.

(٣) في بعض نسخ المتن: «ومرادفه لبل» بزيادة الواو.

(٤) من الآية (١٦) من سورة الرعد، (أم) حرف عطف يفيد انقطاع ما بعدها عما قبلها وانفصاله عنه، وهو بمعنى بل المفيدة للإضراب الانتقالي هذا هو الشاهد من الآية، وإنما لم تكن متصلة لأنها لم تسبق بما يفيد التسوية ولا بهمزة يطلب بها وبأم التعيين، وإنما لم تكن بمعنى بل والهمزة بل كانت بمعنى بل فقط، لأن بعدها استفهامًا بهل، والاستفهام لا يدخل على مثله، وهذا هو ما ذكره الشارح (هل) حرف استفهام مراد به النفي بمعنى لا وهو أبلغ من النفي الصريح كما هو معلوم في مظانه من علم المعاني، (تستوي): بالتاء الفوقية المثناة لغير شعبة وحمزة والكسائي وخلف عن نفسه، وقرأ هؤلاء بالياء التحتية، انظر البدور الزاهرة ص٢٠٧ بتصرف، وكلا الوجهين جائز لأن الفاعل (الظلمات) جمع لما لا يعقل، فالتذكير على معنى الجمع والتأنيث على

=

أم فيه: الإضراب دون معنى همزة الاستفهام إذ لا يدخل استفهام على استفهام، (وقد تضمن مع ذلك[1] معنى الهمزة) أي: همزة الاستفهام الحقيقي نحو: (إنها لإبلٌ أم شاءٌ)[2] أي: بل أهي شاء، أو الإنكاري نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٍ﴾[3] أي: بل أتخذ بهمزة مفتوحة مقطوعة دالة على إنكار اتخاذ البنات إذ لو جعلت للإضراب المحض لزم الإخبار باتخاذه البنات، وهو محال[4]، وقد ترد

=

معنى الجماعة، والظلمات فاعل تستوي أو يستوي وفيها استعارة تصريحية عن الكفر والضلال، (والنور) معطوف على (الظلمات) وهو مستعار للإيمان والتوحيد، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة بأم على ﴿يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ﴾، فتكون في محل نصب لأن المعطوف عليه مقول القول، وهذا كله تصوير لآرائهم الركيكة بصورة المحسوس، انظر أبا السعود ٥/ ١٣ بتصرف.

(١) (قوله: مع ذلك) أي مع كونها للإضراب، «تقييد من الأصل».

(٢) (قوله: إنها لإبل) أم شاء جرى أول كلامه على اليقين فلما تبين له الخطأ أضرب عنه معقبًا له بالشك، تقييد من الأصل، وقد مر الكلام على ما في هذا القول من خلاف.

(٣) من الآية (١٦) من سورة الزخرف، وآخرها: ﴿وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾، (أم) حرف عطف يفيد الإضراب الانتقالي بمعنى: بل، والهمزة المفيدة للاستفهام الإنكاري التكذيبي، وهذا هو الشاهد من الآية وقد كُسرت ميمها لالتقاء الساكنين وهي منقطعة، وما فيها من معنى بل للانتقال من بيان بطلان جعلهم له تعالى ولدًا على الإطلاق إلى بيان بطلان جعلهم ذلك الولد من أخسِ صنفيه، (اتخذ): ماض وفاعله، (بنات) مفعول اتخذ الأولى ومفعولها الثاني محذوف تقديره -والله أعلم-: آلهة، (مما) أصله: من ما، وقد سبق نظيره كثيرًا، فـ(مِنْ) جارة مفيدة للتبعيض، وما موصولة مجرورة المحل، والجار والمجرور متعلق باتخذ، وجملة (يخلق) صلة ما، والعائد محذوف أي: مما يخلقه وفي مجيء (أم) هنا بمعنى بل، والهمزة المفيدة للإنكار دليل على أنها قد تخرج عن معنى بل المفيدة للإضراب المحض، وعن معنى بل والهمزة المفيدة للاستفهام الحقيقي إذ لو جعلت للإضراب المحض لزم الإخبار باتخاذه البنات وهو محال ذكر ذلك شارحنا تعليقًا على الآية.

(٤) الحاصل أن أم المنقطعة لها ثلاثة أنواع:

(أ) مسبوقة بالخبر المحض نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾.

=

محتملة للاتصال والانقطاع نحو: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[1][2]، (و) العطف (بأو) إن كان

=

(ب) ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾.

(جـ) ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾، هذا وقد نقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبدًا بمعنى بل والهمزة جميعًا، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر لي قولهم وبه أخذ الشارح حيث جعلها للإضراب المحض والاستفهام الحقيقي والإنكاري فهو تابع للمصنف في المغني ١/ ٤٣، ٤٤، ولا يفارقها معنى الإضراب عند الجمهور وقد أشار ابن مالك إلى أم المنقطعة بقوله:

وبانقطاع وبمعنى بل وفت ... إن تك مما قُيِّدتْ به خلت

انظر شرح التصريح ٢/ ١٤٤.

(١) قوله: ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾، ساقط من النسختين الأصلية و(أ).

(٢) من الآية (٨٠) من سورة البقرة وأولها: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾، (قل) أمر وفاعله والخطاب للمصطفى ﷺ أي: قل لهم موبخًا ومبكتًا، (أتخذتم) الهمزة للاستفهام الإنكاري، و(اتخذتم) ماض وفاعله وقد حذفت همزة الوصل بعد همزة الاستفهام لوقوعها في أثناء الكلام وفي هذه الكلمة قراءتان الأولى: بالذال مظهرة عن التاء وهذه هي قراءة جمهور العشرة، والثانية وهي شاذة: إدغام الذال في التاء والجملة في محل نصب مقول القول، (عند الله) كلام إضافي مفعول فيه متعلق بالفعل قبله، (عهدًا) مفعول (اتخذتم) أي: خبرًا، أو وعدًا بما تزعمون، فإن ما تدعون لا يكون إلا على وعد قوي، ولذلك عبر عنه بالعهد، ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ الفاء فصيحة معربة عن شرط محذوف أي: إن كان الأمر كذلك فلن يخلف الله عهده والجملة اعتراضية، وإظهار الاسم الجليل (الله) للإشعار بعلة الحكم، فإن عدم الإخلاف من قضية الألوهية وإظهار العهد مضافًا إلى ضميره عز وجل لما ذكر، أو لأن المراد به جميع عهوده لعمومه بالإضافة فيدخل فيه العهد المعهود دخولًا أوليًّا، وفيه تجافٍ عن التصريح بتحقيق مضمون كلامهم، وإن كان معلقًا بما لم يكد يشم رائحة الوجود قطعًا أعني اتخاذ العهد، (أم تقولون) قال الزمخشري: يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة انظر المغني ١/ ٤٥، وهذا هو الشاهد ومثل الآية في ذلك أي: في احتمال أم الاتصال والانقطاع قول المتنبي:

=

(بعد الطلب) فهي (للتخيير) نحو: تزوج هندًا أو أختها، ويمتنع معه الجمع[١]، (أو للإباحة) نحو: جالس العلماء أو الزهاد، ويجوز معه الجمع[٢]، (و) إن كان (بعد الخبر) فهي (للشك) نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[٣]، (أو

=

أحـــادٌ أم ســـداسٌ في أحـــاد لييلتنـــا المنوطـــة بالتنـــاد

لكن المصنف في المغني استحسن كون أم في البيت متصلة فانظره ١/ ٤٥، ٤٦، (تقولون) مضارع وفاعله معطوف على اتخذتم بـ(أم) أي: أم تقولون مفترين، (على الله) متعلق بتقولون، (ما لا تعلمون) ما موصول اسمي مفعول (تقولون) صلته: (لا تعلمون) والعائد محذوف أي: تعلمونه أي: وقوعه وإنما علق التوبيخ بإسنادهم إليه سبحانه ما لا يعلمون وقوعه مع أن ما أسنده إليه تعالى من قبيل ما يعلمون عدم وقوعه للمبالغة في التوبيخ فإن التوبيخ على الأولى مستلزم للتوبيخ على الأعلى بالطريق الأولى، وقولهم المحكي وإن لم يكن تصريحًا بافترائهم على الله سبحانه ولكنه مستلزم له، لأن ذلك الجزم لا يكون إلا بإسناد سببه إليه تعالى، انظر أبا السعود ١/ ١٢١بتصرف، والجملتان المعطوفتان بأم على احتماليها في محل نصب مفعول قل، والله أعلم.

(١) (قوله: ويمتنع معه الجمع إشارة إلى الفرق بينهما)، تقييد من الأصل.

(٢) في (أ) سقوط: (ويجوز معه الجمع).

(٣) من الآيتين (١٩) من سورة الكهف (١١٣) من سورة المؤمنون، (لبثنا أي: مكثنا ماضٍ وفاعله، وهو من باب: تَعِب، وجاء في المصدر السكون للتخفيف، واللبثة بالفتح المرة وبالكسر الهيئة والنوع والاسم: اللبث بالضم واللباث بالفتح وتلبث بمعناه ويتعدى بالهمز والتضعيف فيقال: ألبثته، ولبثته انظر المصباح المنير: (لبث)، وضمير المتكلمين في لبثنا لأهل الكهف في سورة الكهف، ولأهل النار في سورة المؤمنون، (يومًا) متعلق بلبثنا﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾: كلام إضافي معطوف بأو على يومًا، وهي مفيدة هنا للشك لأنها بعد الخبر، وهذا هو الشاهد من الآيتين، وجملة لبثنا إلخ في محل نصب مفعول (قالوا)، والجملة من قال وفاعلها ومفعولها لا محل لها من الإعراب لأنها جواب السؤال، وإنما قالوا ذلك في قصة أهل الكهف لأنهم ظنوا أن الشمس قد غربت ثم رأوها لم تغرب فقال: أو بعض يوم، ثم تأملوا في شعورهم وأظفارهم فعرفوا أن المدة

=

التشكيك)[1] ويعبر عنه بالإبهام نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[2]،

=

قد طالت، فقالوا: ربكم أعلم بما لبثتم، ويعكر على هذا القول أنهم بعثوا على الحالة التي ناموا عليها، انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ١٤ بتصرف منهما، وإنما قال: أهل النار، وذلك في سورة المؤمنون لما غشيهم من العذاب فهم بمعزل عن ضبط ذلك وإحصائه، انظر المرجع السابق ٣/ ٢٠٤ بتصرف، ورأى بعضهم أن أو في الآيتين بمعنى: بل، تفيد الإضراب، انظر الجمل على الجلالين ١/ ١١٣.

(١) في (أ): للتشكيك، وكلاهما جائز.

(٢) من الآية (٢٤) من سورة سبأ وأولها: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾، (وإنا) الواو للعطف و(إن) واسمها، وحذفت النون تخفيفًا، (أو إياكم) معطوف على اسم إن بأو المفيدة للإبهام وهذا هو ما عليه المصنف في المغني والدماميني وهو الشاهد من الآية، وذلك لوقوعها في الخبر، وقد سبق الكلام عن «إياكم» في مبحث المضمر، وهذا تلطف في الجواب بهم داع إلى الإيمان إذا وفقوا له، (لعلى هدى) متعلق بمحذوف خبر إن أي: لكائنون، واللام للابتداء، (أو في ضلال مبين) معطوف على الخبر بـ(أو) المفيدة للإبهام كذلك، وهذا عند الدماميني والشيخ خالد في تصريحه ٢/ ١٤٥ والمعنى عليه: وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى، وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين، وفي الآية لف ونشر مرتب وفيها أيضًا طباق، وأوجب أبو البقاء على هامش الجمل ٤/ ٢١٢ أن يكون الخبر هنا مكررًا كقولك إنّ زيدًا وعمرًا قائم، والتقدير إن زيدًا قائم وإن عمرًا قائم، واختلفوا في الخبر المذكور فقال بعضهم هو للأول، وقال بعضهم هو للثاني فعلى هذا يكون (لعلى هدى) خبر الأول، (أو في ضلال) معطوف عليه، وخبر المعطوف محذوف لدلالة المذكور عليه وعكسه آخرون، والكلام على المعنى غير الإعراب لأن المعنى: إنا على هدى من غير شك وأنتم على ضلال من غير شك ولكن خلطه في اللفظ على عادتهم في نظائره كقولك: أخزى الله الكاذب مني ومنك، وإنما اختلف الحرفان الجاران للهدى والضلال، لأن الهادي كمن

=

(أو التقسيم)[١] نحو: الكلمة اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ، قال ابن مالك[٢]: (والواو فيه أجود من أو)[٣]، وقد تأتي للإضراب[٤] نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ

=

صعد منارة ينظر الأشياء ويتطلع إليها، أو ركب جوادًا يركضه حيث يشاء، والضالُّ كأنه منغمس في ظلام مرتبك لا يرى شيئًا، أو محبوس في مطمورة لا يستطيع أن ينجو منها، ومعنى الآية كما في البيضاوي: وإنَّ أحد الفريقين لعلى أحد الأمرين من الهدى والضلال، انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٤٧٣ بتصرفٍ منهما، والجملة من إن ومعموليها معطوفة على مفعول (قل الله) أي: قل يرزقنا الله وإنا أو إياكم إلخ، ولورش نقل حركة همزة (إياكم) إلى الساكن قبلها.

(١) في (أ): أو للتقسيم وكلاهما جائز، (قوله وللتقسيم ليس في شرح المصنف ولا في شرح الزوائد مجيئها للتقسيم مع كونه مذكورًا في المتن)، تقييد من الأصل، وثم تقييد آخر من الأصل نصه: وللتفصيل نحو: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: قالت اليهود كونوا هودًا وقالت النصارى: كونوا نصارى.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) الذي اثبت مجيء أو للتقسيم ابن مالك في الخلاصة وأصلها لكنه عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه إلى «التفريق المجرد» حيث قال في شرحه: التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو في التقسيم أجود، قال الدماميني: لم أتحقق إلى الآن من الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى إذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتًا في محل، قلنا: يسوغ الإتيان بما شئت من الواو وأو ولكن استعمال الواو أجود، ولكن الشُّمُنِّي تمحل فرقًا بينهما، انظر تفصيل ذلك في التصريح وياسين عليه ٢/ ١٤٥، ١٤٦، ولكن المصنف في المغني ١/ ٦٣ قد حسم هذه القضية بقوله: «ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له بل إثباته الأكثرية للواو يقتضي ثبوته بقلة لأو».

(٤) الإضراب في رأي الكوفيين وأبي علي، وابن برهان قال في شرح اللمع قال أبو علي: «أو» حرف يستعمل على ضربين أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر: أن يكون للإضراب وقال ابن برهان: وأما الضرب الثاني فنحو: أنا أخرج فتقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم، تقييد من الأصل، وانظره في شرح التصريح ٢/ ١٤٦

=

﴿أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1] أي: بل يزيدون[2] (وببل) إن كان (بعد النفي، أو النهي)

=

والمغني ١/ ٦٢، ٦٣ وعن سيبويه إجازة هذا المعنى بشرطين: تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور، انظر المرجعين السابقين.

(١) الآية (١٤٧) من سورة الصافات ﴿وَأَرْسَلْنَهُ﴾ ماضٍ وفاعله ومفعوله عائدٌ إلى يونس عليه السلام، والجملة معطوفة على قوله: ﴿وَأَنۢبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ﴾ أي: وأرسلناه بعد ذلك كما كان قبلًا ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ﴾ كلام إضافي مجرور بإلى المفيدة للانتهاء أي: إلى قوم نينوى من أرض الموصل، وهذا أقصى عدد ذكر في القرآن الكريم، ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ في (أو) هذه أوجه: الشك بالنسبة للمخاطبين أي أن الرائي يشك عند رؤيتهم والإبهام بالنسبة إلى أن الله تعالى أبهم أمرهم، والإباحة بالنسبة إلى الناظر إليهم يباح له أن يحرزهم بهذا القدر، أو بهذا القدر، وكذلك: التخيير أي: هو مخير بين أن يحرزهم كذا أو كذا، والإضراب وهذا هو شاهد الشارح من الآية، وتحتمل أيضًا أن تكون بمعنى الواو، ولا يجوز عند أكثر البصريين أن تحمل (أو) على الواو ولا على (بل) ما وجد عن ذلك مندوحة، انظر أبا البقاء على هامش الجمل ١/ ٦١، ٦٢ بتصرف، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٠٨، ولورش نقل حركة همزة (أو) إلى ما قبلها، (يزيدون) جملة فعلية مضارعية في موقع رفع خبر لمحذوف أي: أو هم يزيدون، وقد اختلف في الزيادة على أقوال: عشرين، أو ثلاثين، أو سبعين ألفًا، انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٥٥٤، ٥٥٥ بتصرف منهما وأبا البقاء على هامش الجمل ٤/ ٢٤٠، والجمل على الجلالين ١/ ٢٢، ٢٣.

(٢) ومن المعاني الأخرى لـ(أو) غير ما ذكر: مجيئُها بمعنى الواو عند الكوفيين والأخفش والجرمي إذا أمن اللبس، وإلى معاني (أو) أشار ابن مالك بقوله:

خَيِّرْ أَبِحْ قسم بأو وأبهِمِ ... واشكك وإضراب بها أيضًا نُمي

وربما عاقبت الواو إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذًا

انظر شرح التصريح ٢/ ١٤٦، ومن معاني (أو) أيضًا: أن تكون بمعنى (إلا) وهذه ينتصب المضارع بعدها، وأن تكون بمعنى: (إلى) وقد مر الكلام عليهما في مبحث (أن) وأن تكون للتقريب نحو: ما أدري أسلم أو ودع، قاله الحريري وغيره، وأن تكون للشرط نحو: لأضربنه عاش أو مات، قاله ابن الشجري، وأن تكون للتبعيض نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين، والتحقيق أن

=

نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو، فهي: (لتقرير) حكم (متلوها، وإثبات نقيضه لتاليها) وخالف المبرد[1] فأجاز نقل حكم متلوها لتاليها كما بعد الإثبات والأمر، فعلى قوله يجوز: ما زيد قائمًا بل قاعدًا على معنى: بل ما هو[2] قاعدًا[3]، (كلكن)[4] في أنها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها نحو: ما جاء زيد لكن عمرو، ولا تهن زيدًا لكن عمرًا، فمفادها: تقرير عدم المجيء وعدم الإهانة لزيد[5]، ولا يقع العطف بها إلا بعد نفي، أو نهي، فإن

=

(أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى بل، وإلى معنى الواو، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها، انظر المغني ١/ ٦٤، ٦٥ بتصرف.

(١) سبق التعريف به.

(٢) في (أ) سقوط: (ما).

(٣) اشترط النحاة للعطف بـ(بل) شرطين: الأول: إفراد معطوفها، والثاني: أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي، ومعناها بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها حتى كأنه سكوت عنه، ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها، ومعناها بعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها بعد نفي أو نهي على حاله، وجعل ضده لما بعدها، ولكن المبرد وعبدالوارث قد أجازا مع كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها بيد أن الاستعمال العربي على خلاف ما أجازاه، ويلزمهما أن لا تعمل (ما) في (قائمًا) شيئًا، لأن شرط عملها: بقاء النفي في المعمول، وقد انتقل عنه هذا، وتزاد (لا) قبل (بل) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، انظر في هذا شرح التصريح ٢/ ١٤٧، ١٤٨ بتصرف، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه، وهذا دليل على قِلَّته، فإن تلا (بل) جملة كانت للإضراب الإبطالي، أو الانتقالي ولم تكن حرف عطف بل حرف ابتداء، انظر في ذلك المغني ١/ ١٠٣، ١٠٤.

(٤) ظاهر كلام المصنف أن (لكنْ) ليست عاطفة لأنه ذكرها على وجه التشبيه بل في إفادة معناها، ولو أراد أنها عاطفة لقال: وبلكن كما في أختيها ويحتمل أنه أراد أن (بل) كـ(لكن) في العطف والمعنى، وعده في الشرح لها من أدوات العطف يرجح هذا الاحتمال، وكونها عاطفة هو مذهب أكثر النحويين ومذهب يونس أنها ليست عاطفة، تقييد من الأصل.

(٥) في الأصل سقوط: (لزيد).

وقعت بعد إثبات أو أمر أو تلت[1] واوًا، أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء للاستدراك[2] نحو: قام أو ليقم زيد لكن عمرو لم يقم، ونحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[3]،

---

(١) في (أ): وتلت، وفي (ب) سقوط: (أو).

(٢) حاصل الكلام عن لكن العاطفة أن شروط العطف بها ثلاثة: إفراد معطوفها وأن تسبق بنهي أو نفي عند البصريين، وأن لا تقترن بالواو عند الفارسي والأكثرين، فإن تلتها جملة فهي حرف ابتداء جيء به لمجرد الاستدراك، وليست عاطفة، وكذا إن تلتها واو، وزعم ابن أبي الربيع أنها عاطفة حينئذ وأنه ظاهر قول سيبويه، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو، انظر المغني ١/ ٢٢٦، وكذا تعد حرف ابتداء للاستدراك لا عاطفة إن سبقت بإثبات خلافًا للكوفيين، هذا وقد خالف في العطف بـ(لكن) يونس وتبعه ابن مالك في التسهيل، انظر شرح التصريح ٢/ ١٤٦، ١٤٧ بتصرف.

(٣) من الآية (٤٠) من سورة الأحزاب وتمامها: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ ﴿مُّحَمَّدٌ﴾ ﷺ اسم كان، وقد سبق التعريف به ﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾ كلام إضافي خبر كان ولا إمالة لأحد من العشرة لـ﴿أَبَآ﴾؛ لأن الألف واوية، انظر البدور الزاهرة ٣١٢، ﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ متعلق بمحذوف نعت لـ(أحد) أي: كائنٍ من رجالكم، والمعنى: ما كان ﷺ أبًا لأحد من رجالكم على الحقيقة حتى يثبت بينه وبينه ما يثبت بين الوالد وولده من حرمة المصاهرة وغيرها، ولا ينتقض عمومه بكونه ﷺ أبا الطاهر والقاسم وإبراهيم لأنهم لم يبلغوا الحُلُم، ولو بلغوا لكانوا رجالًا له ﷺ لا لهم، انظر أبا السعود ٧/ ١٠٦ بتصرف، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب ابتدائية، والمراد من هذه الجملة عدم حرمة زواجه ﷺ من السيدة زينب بنت جحش زوج زيد بن حارثة رضي الله عنهما، ومعلوم أن كل رسول أبو أمته لا مطلقًا بل من حيث إنه شفيق ناصح لهم واجب التوقير والطاعة عليهم وزيد منهم، (ولكن): الواو للعطف و﴿لَٰكِن﴾ بالتخفيف وهذه قراءة العامة من العشرة حرف استدراك، وليس حرف عطف لأنه مسبوق بالواو ولأن ما بعدها في تقدير جملة، وشرط العطف بها أن لا تلي الواو، ولا تليها جملة وهذا هو شاهد الشارح من الآية، وقرأ أبو عمرو في رواية من غير طريق السبعة والعشرة، (ولَكِنَّ) بتشديد النون على أنها أخت إنَّ مفيدة للاستدراك كالمخففة لكن الأخرى غير عاملة، (رسول الله) فيها قراءتان: نصب رسول مع تخفيف (ولكن) وحينئذ يحتمل انتصابه وجهين: الأول: أن يكون كلامًا إضافيًا خبرًا لـ(كان) محذوفة أي: ولكن كان رسول الله، وذلك لدلالة كان السابقة عليها، وعلى هذا فالواو عاطفة

=

(و)[1] إن كان العطف ببل (بعد الإثبات والأمر) نحو: جاء زيد بل عمرو، وأكرم زيدًا بل عمرًا، فهي: (لنقل حكم ما قبلها لما بعدها)، ويصير ما قبلها كأنه مسكوت عنه[2] (وبلا) وهي: (للنفي) أي: نفي حكم متلوها عن تاليها، ولا[3] يعطف بها إلا بعد الإثبات، والأمر والنداء نحو: جاء زيد لا عمرو، وأضرب زيدًا لا عمرًا، ويا ابن أخي لا ابن عمي[4]، (ولا يعطف غائبًا على ضمير رفع

=

جملة على مثلها، والثاني: أنه معطوف على ﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾ على أنه من عطف المفردات والأول أليق، لأنه يشترط العطف بالواو في المفردات: اتفاق المعنى إثباتًا ونفيًا، وذلك غير موجود هنا، وأما على قراءة أبي عمرو: فرسول الله كلام إضافي اسمها وخبرها محذوف للدلالة عليه أي: ولكن رسول الله هو أي: محمد ﷺ وحذف خبرها سائغ، وقدره بعضهم بقوله: (ولكنَّ رسولَ الله أبٌ من غير وراثة)، والقراءة الثانية في «رسول الله» بالرفع لزيد بن علي وابن أبي غيلة مع تخفيف (لكن)، وعليه فـ(رسول الله) كلام إضافي خبر لمحذوف أي: ولكن هو رسول الله، أو مبتدأ خبره محذوف أي: ولكن رسول الله هو، وعلى هذا مع قراءة أبي عمرو فالواو من عطف الجمل، ولعل وجه الاستدراك بـ(لكن) مخففة ومشددة في الآية أنه لما نفى كونه ﷺ أبًا لهم كان ذلك مظنة أن يتوهم أنه ليس بينهم وبينه ما يوجب تعظيمهم إياه وانقيادهم له، فدفعه ببيان أن حقه ﷺ آكَدُ من حق الأب الحقيقي من حيث إنه رسولهم، انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٤٤١ بتصرف.

(١) في (أ): (أن) بسقوط الواو.

(٢) ما ذكره الشارح عن بل بعد كل من النفي والنهي والأمر والإثبات منقول بتصرف يسير من أوضح المسالك للمصنف، فانظره في شرح التصريح ٢/ ١٤٧، ١٤٨ هذا وقد فصل الشارح بـ(لكن) بين العطف بـ(بل) بعد النفي والنهي، والعطف بها بعد الإثبات والأمر؛ وذلك لأن لكن العاطفة تشبه الوجه الأول لـ(بل) ولعل هذا هو عذره فيما صنع فضلًا عن أنه يتابع المتن في ذلك والله أعلم.

(٣) في الأصل و(أ): إذ لا، بدل: (ولا) والصواب ما أثبته.

(٤) يشترط للعطف بلا ثلاثة أمور: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقًا وزاد سيبويه (أو نداء) خلافًا لابن سعدان في منعه ذلك وزعمِه أنه ليس من كلام العرب، والشرط الثالث: أن لا

=

متصل، ولا يؤكد) أي: ضمير الرفع المتصل غالبًا (بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بمنفصل) نحو: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾[1]، ونحو: قم أنت

=

يصدق أحد متعاطفَيها على الآخر، نص عليه السهيلي في نتائج الفكر، وكذلك نص عليه الأبدي في شرح الجزولية، وتبعهما أبو حيان وقد أقره المصنف ولم يذكره شارحنا وعليه فلا يصح: جاءني رجل لا زيد، لأن الرجل يصدق على زيد، وجوز ذلك بعض المتأخرين، وزاد الزجاجي شرطًا رابعًا في كتابه (معاني الحروف) هو: أن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض، فلا يجوز عنده: جاء زيد لا عمرو بناء على أن الماضي لا يلي (لا)، ويرده أن العاطف لا يشترط فيه تقدير العامل بدليل: اختصم زيد وعمرو، ورأيت ابني زيد وعمرو، وإن زيدًا لا عمرًا قائمان، وقولهم في المثل: جدك لا كدك، هذا كله إذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردًا صفة لموصوف مذكر أو خبرًا أو حالًا فإن تلاها عاطف مثل: جاء زيد لا بل عمرو، كان العطف ببل لا بها، وكذا إن وقعت ما بعدها صفة لما قبلها فإنها غير عاطفة، ويلزم تكرارها، انظر في هذا شرح التصريح ٢/ ١٤٩، ١٥٠، والمغني ١/ ١٩٦، ١٩٧ وقد اكتفى شارحنا بذكر الشرطين الأولين لأنه متفق عليهما، والله أعلم.

(١) من الآية (٥٤) من سورة الأنبياء عليهم السلام (كنتم) ماض واسمه، والخبر ﴿فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، والمراد بـ(كنتم) هنا مطلق استقرارهم على الضلال لا استقرارهم الماضي الحاصل قبل زمان الخطاب المتناول لهم ولآبائهم، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف أي: والله لقد كنتم مستقرين على ضلال عظيم ظاهر لعدم استناده إلى دليل ما، والتقليد إنما يجوز فيما يحتمل الحقية في الجملة، انظر أبا السعود ٦/ ٧٢، ٧٣ بتصرف، والجملة من القسم المقدر وجوابه في محل نصب مفعول (قال) والقائل هو: إبراهيم عليه السلام، والجملة من قال ومقولها لا محل لها من الإعراب لأنها جواب السؤال في الآيات السابقة، (أنتم) ضمير رفع بارز منفصل مؤكد لاسم كان وذلك توطئة لعطف الكلام الإضافي بـ(وآباؤكم) على اسم الناسخ؛ إذ الأغلب في العطف على الضمير المتصل بارزًا أو مستترًا أن يفصل بين

=

نفسُك، أو عينُك (أو بعد فاصل ما) نحو: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[1] للفصل «بلا»، ونحو: أكرمته نفسي أو عيني، للفصل بالمفعول، ومثال غير الغالب قوله ﷺ: «كنت وأبو بكر وعمر»[2] ونحو: قم نفسك،أو عينك وكلامه

=

المتعاطفين،وأكثر الفواصل التوكيد بالضمير البارز المنفصل كما هنا، وهذا هو الشاهد ومثله في الضمير المستتر قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾.

(١) من الآية (١٤٨) من سورة الأنعام: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ جملة فعلية ماضوية لا محل لها من الإعراب جواب الشرط (لو) أي: لو شاء خلاف ذلك مشيئة ارتضاء ما فعلنا الإشراك نحن ولا آباؤنا... إلخ وأرادوا بذلك أن ما فعلوه حق مرضي عند الله تعالى لا الاعتذار من ارتكاب هذه القبائح بإرادة الله تعالى إياها منهم، والجملة من لو وشرطها وجوابها في محل نصب مفعول (سيقول) والجملة من: سيقول ومقولها لا محل لها من الإعراب استئنافية لبيان فن آخر من كفرهم وإخباره قبل وقوعه ثم وقوعه حسبما أخبر به كما يحكيه قوله تعالى عند وقوعه في سورة النحل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾، ولم تقع كلمة ﴿أَشۡرَكۡنَا﴾ في القرآن إلا في هذه الآية، ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾: كلام إضافي معطوف على فاعل ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ وقد فصل بين المتعاطفين بلا النافية لأن المعطوف عليه ضمير رفع متصل، والفصل بـ(لا) أقل من الفصل بالضمير المنفصل كما مر في آية الأنبياء عليهم السلام، والفصل بين المتعاطفين هنا غالب لا واجب، وقد وردت ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ في القرآن ١٢ مرة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم مادتي (أبو، شرك).

(٢) في أ، ب زيادة (فعلت وأبو بكر وعمر) والظاهر أن خبر كان في قوله ﷺ مقدر، والحديث مروي في البخاري، ولفظه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إني لو أقف في قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب وقد وُضع على سريره إذا رجل من خلفي مرفقه على منكبي يقول: رحمك الله إني كنت أرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك لأني كثيرًا ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر، فإن كنت أرجو أن يجعلك الله معهما، فالتفت فإذا هو علي بن أبي طالب» انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٩٥، وقد سبق التعريف بأبي بكر وعمر في باب العلم، والشاهد في الحديث: عطف كل من: أبي بكر وعمر على الضمير المتصل المرفوع اسم كان وفاعل فعلت بدون الفصل، وهذا من غير الغالب لكنه ليس شاذًا خلافًا لأكثر البصريين الذين

=

يقتضي أن غالبًا خاص بالعطف لكن صرح به في التسهيل في التوكيد أيضًا[(١)]، (ولا) يعطف (على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض)

=

أوجبوا الفصل ومثل الحديث في هذا قولهم: مررت برجل سواء والعدمُ، فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، والعدم معطوف على ذلك الضمير، انظر شرح الشذور للمصنف ٢/ ١٩٥ على هامش عبادة وهو متعاطف مع جمهور البصريين بدليل قوله: ولا يقاس على هذا خلافًا للكوفيين، وقد مثلنا بالمثال المذكور بعد الحديث الشريف لنبين أمرين أحدهما: أنه لا فرق في ذلك بين الفعل والصفة، والثاني: أنه لا فرق كذلك بين أن يكون الضمير المعطوف عليه المتصل بارزًا أو مستترًا والله أعلم.

(١) في (أ)، (ب): هنا، والصواب ما أثبته، وحاصل مسألة توكيد الضمير أنه إن كان منفصلًا فإنه لا خلاف في توكيده توكيدًا معنويًا مطلقًا مثل: أنا نفسي أفعل كذا، وإن كان متصلًا فإن كان منصوب المحل أو مجروره فكذلك ويجوز الفصل على حسن مثل: رأيتك نفسَك أو رأيتك أنت نفسك، ومررت به نفسه أو مررت به هو نفسه، ومثل النفس والعين في ذلك أخواتها من ألفاظ التوكيد المعنوي أما الضمير المتصل المرفوع المحل فإن أُكد بغير النفس والعين فكذلك مثل: قاموا هم كلهم أو قاموا كلهم، وقمنا نحن جميعنا أو قمنا جميعُنا، فإن كان التوكيد بالنفس أو بالعين فهذا الضمير هو الذي فيه البحث، فجمهور النحاة على وجوب الفصل بين التوكيد والمؤكد بضمير الرفع المنفصل مثل: قمت أنا نفسي أو عيني، وقم أنت نفسك أو عينك وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وإن تؤكـــد الـــضمير المتــصل ... بــالنفس والعــين فبعــد المنفــصل

عنيـــــت ذا الرفـــــع........ ... .

وقد صرح بذلك أيضًا في شرح الكافية وصرح به غيره لكن عبارته في التسهيل تقتضي عدم الوجوب وهذا ما أشار إليه شارحنا، فيكفي الفصل بغير الضمير، فالشرط مطلق الفصل، وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال: لا يشترط في الفاصل كونه ضميرًا اهـ. بل في الفارضي ما نصه: يجوز على ضعف جاءوا أعينهم، وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة: ﴿عليكم أنفُسُكم﴾ بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في ﴿عَلَيْكُم﴾، وقال المصنف: الصواب أن

=

حرفًا كان أو اسمًا نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[1]، ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[2] ولا يجب ذلك خلافًا لأكثر البصريين

=

أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أي: عليكم شأن أنفسكم، ولعل هذا التفسير الأخير للفارضي لكلام ابن مالك في التسهيل هو ما فهمه الشارح، وإنما أوجب النحاة الفصل بالضمير المنفصل عند توكيد المتصل بالنفس أو بالعين لما للنفس والعين من استقلالية، فإنهما يستعملان في غير التوكيد كثيرًا بخلاف غيرهما، ومن ثَمَّ لم يكرهوا توكيد الضمير المتصل المرفوع بها بدون فاصل، انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/ ٧٩ بتصرف منهما مع زيادة مِنِّي في التوضيح، والله أعلم.

(١) من الآية (١١) من سورة فصلت وأولها: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ وتمامها: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾، (فقال) جملة فعلية ماضوية معطوفة بالفاء على: (ثم استوى) والضمير لله عز وجل، (لها) متعلق بـ(فقال) عائد إلى السماء، (وللأرض) معطوف على الضمير المجرور المتصل في (لها) بإعادة الخافض الحرفي وهو اللام وذلك هو الأكثر، وهذا هو الشاهد من الآية خلافًا لأكثر البصريين الذين أوجبوا إعادته، ولورش نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في ﴿وَلِلْأَرْضِ﴾.

(٢) من الآية (١٣٣) من سورة البقرة، ﴿قَالُواْ﴾ ماض وفاعله وهو استئناف وقع جوابًا عن سؤال نشأ بعينه عن حكاية سؤال يعقوب عليه السلام كأنه قيل: فما قالوا عند ذلك؟ فقيل: قالوا... إلخ حسبما كان مراد أبيه بالسؤال أي: نعبد الإله المتفق على وجوده وإلهيته ووجوب عبادته، و(نعبد) مضارع وفاعله والجملة في محل نصب مفعول قالوا، (إلهك) كلام إضافي مفعول (نعبد)، والإله: كل ما اتخذ معبودًا سواء كان بحق أم بباطل، ومن ثَمَّ ثُني وجُمع تبعًا لاعتقاد بعض الناس بخلاف لفظ الجلالة، وقد وردت كلمة (إله) في القرآن مرفوعة ومنصوبة ومجرورة منكرة ومعرفة بالإضافة في (١١١) موضعًا، أما التثنية فقد وردت مرتين والجمع في (٣٤) مرة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٤٧ بتصرف.

﴿وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ كلام إضافي معطوف على الكاف من (إلهك) بإعادة الخافض الاسمي وهو: إله لإرادة العطف على الضمير المجرور المتصل وهذا غالب لا واجب خلافًا لأكثر البصريين كما مر

=

بدليل قراءة حمزة(١): ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾(٢) بخفض الأرحام، وقوله:

=

في الآية السابقة وهو الشاهد، وقرئ شاذًّا: (أبيك) بدل (آبائك) فتحتمل أحد أمرين: الأول: أن تكون ملحقة بجمع المذكر السالم والنون قد حذفت للإضافة كقوله:

فلـــما تبـــيَّنَّ أصـــواتَنا بَكَـــيْنَ وفـــدَّيننا بالأبينـــا

والثاني: أن تكون مفردًا وعليه فـ(إبراهيم) عطف بيان له وإسماعيل وإسحاق معطوفان عليه، انظر أبا السعود ١/ ١٦٤ بتصرف.

(١) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام الحبر أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم، وقيل من صميم العرب، الزيات أحد القراء السبعة ولد سنة ٨٠هـ وأدرك الصحابة بالسن فيحتمل أن يكون رأى بعضهم، أخذ القراءة عرضًا عن سليمان الأعمش وحمران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وطلحة بن مصرف وجعفر بن محمد الصادق وغيرهم، وقيل: بل قرأ الحروف على الأعمش ولم يقرأ عليه جميع القرآن، كان لا يأخذ أجرًا على القرآن لأنه تمذهب بحديث التغليظ في أخذ الأجرة عليه، وهو من أصحاب الترتيل وقيل ما رؤي قط إلا وهو يقرأ، وقيل: كان يختم كل شهر خمسًا أو تسعًا وعشرون ختمة، قرأ عليه وروى القراءة عنه إبراهيمُ بن أدهم وإبراهيم بن إسحاق بن راشد وإسحاق بن يوسف الأزرق، وإسرائيل بن يونس السبعي وسليم بن عيسى وهو أضبط أصحابه وعليُّ بن حمزة الكسائي أجل أصحابه ويحيى بن زياد الفراء وغيرهم، وإلى حمزة صارت الإمامة والقراءة بعد عاصم والأعمش، وكان إمامًا حجة مثبتًا رضيًا، قيِّمًا بكتاب الله بصيرًا بالفرائض عارفًا بالعربية حافظًا للحديث عابدًا خاشعًا زاهدًا ورعًا، قانتًا لله عديم النظير، وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان ويجلب الجوز والجبن إلى الكوفة، توفي سنة ١٥٦هـ على الصواب، وقيل سنة ١٥٨ هـ انظر أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر ٤٩: ٥٣

له من الكتب كتاب: قراءة حمزة، وكتاب الفرائض، قال عنه ياقوت الحموي: انعقد الإجماع على تلقي قراءة حمزة بالقبول، والإنكارُ على من تكلم فيها انظر ترجمته وأخباره في الفهرست ٤٤، ومعجم الأدباء ١٠/ ٢٨٩، وفيات الأعيان ١/ ٤٥٥، والبدور الزاهرة ص ٦.

(٢) من الآية الأولى من سورة النساء، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ جملة فعلية أمرية معطوفة على مثلها وهي ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ وهو تكرير للأمر وتذكير لبعض آخر من موجبات الامتثال

=

=

به، فإن سؤال بعضهم بعضًا بالله تعالى بأن يقولوا: أسألك بالله، وأنشدك به على سبيل الاستعطاف يقتضي الاتقاء من مخالفةِ أوامره ونواهيه، وتعليق الاتقاء بالاسم الجليل لمزيد التأكيد والمبالغة في الحمل على الامتثال بتربية المهابة وإدخال الروعة، ولوقوع التساؤل به لا بغيره من أسمائه تعالى وصفاته، (الذي تساءلون به) موصول نعت للفظ الجلالة وصلته والعائد إليه وهو الضمير المجرور في (به) وفي (تساءلون) قراءات الأولى بتخفيف السين للكوفيين (حمزة والكسائي وعاصم)، والثانية: تشديدها لباقي العشرة انظر البدور الزاهرة ص٩٣، والثالثة: تسألون من الثلاثي أي: تسألون به غيركم، والرابعة: تسلون بنقل حركة الهمزة إلى السين والقراءتان الأخيرتان شاذتان، وأما تساءلون في القراءة الأولى فأصله: تتساءلون حذفت إحدى التائين الأولى أو الثانية على خلاف بين النحاة: في ذلك، وأما تسّاءلون بالتشديد على القراءة الثانية فأصله تتساءلون أيضًا قلبت التاء سينًا فرارًا من تكرير المثل وإنما قلبت إلى السين بالذات لتقارب التاء والسين في كونهما من طرف اللسان ولما بينهما من الهمس والانفتاح والإصمات والاستفال، وإنما حملت القراءتان الثالثة والرابعة على صيغة التفاعل على اعتبار الجمع كما في قولك: رأيت الهلال وتراءيناه، وبه فسر ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، (والأرحام) فيه أربع قراءات عشريتان وشاذتان، أما العشريتان فهما: (أ) نصب (والأرحام) لغير حمزة، (ب) وجرها له ولابن عباس والحسن البصري، وأما الشاذتان فهما (والأرحام) بالرفع (وبالأرحام) وتتخرج قراءة النصب على أحد احتمالات العطف على محل المجرور كقولك: مررت بزيد وعمرًا، وينصره قراءة: تساءلون به وبالأرحام، فإنهم كانوا يقرنونها في السؤال والمناشدة بالله عز وجل، أو العطف على الاسم الجليل أي: اتقوا الله والأرحام وصلوها ولا تقطعوها فإن قطيعتها مما يجب أن يُتقى، وهو قول مجاهد وقتادة والسُّدِّيِّ والضحاك والفراء والزجاج، وجوز الواحدي نصبه على الإغراء أي: والزموا الأرحام وصلوها وعلى هذا قالوا على الاحتمالين الأولين عاطفة مفردًا على مفرد، وعلى الاحتمال الثالث عاطفة جملة على مثلها، وأما قراءة حمزة (والأرحامِ) بالجر وهو شاهد الشارح من الآية فتتخرج على العطف على الضمير المجرور في (به) مع عدم إعادة الجار، وهذا

=

«فاذهب فما بكَ والأيامِ من عجبِ»[1]، بخفض الأيام ولو قدم غالبًا فقال: وغالبًا لا يعطف إلى آخره لأفاد أنه قيد في المسائل الثلاثة، ولعله اختار هنا أنه

=

قليل وليس بشاذ لأن قراءة حمزة سبعية عشرية، وبهذا يردُ على أكثر البصريين الذين أوجبوا إعادة الخافض لما هو معلوم من أن القرآن يقعد له، ولا يقعد به وبذا نصون النص القرآني من دعاوى التكلف التي لا داعي لها، وأما قراءة (والأرحامُ) بالرفع فعلى أن الأرحام مبتدأ خبره محذوف تقديره، والأرحام كذلك أي: مما يتقى أو يتساءل به، وعليه فتكون جملة (والأرحام) كذلك معطوفة على: (تساءلون به) ولقد نبه سبحانه وتعالى- حيث قرنها باسمه الجليل- على أن صلتها بمكان منه كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: (الرحم معلقة بالعرش تقول من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله)، انظر أبا السعود ١/ ١٣٨، ١٣٩ بتصرف و(الرحم): القرابة، وإنما استعير الرحم لها لأن الأقارب يتراحمون ويعطف بعضهم على بعض، انظر الجمل على الجلالين ١/ ٣٥٠، هذا وقد وردت الأرحام في القرآن تسع مرات، ومضافة إلى ضمير المخاطبين مرتين، وإلى ضمير الغائبات مرة واحدة، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٤٦٦ بتصرف، وعبادة على الشذور ٢/ ١٩٥.

(١) هذا عجز بيت من البسيط لم يعلم قائله وصدره: «فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا»، وهو من الخمسين التي لم ينسبها سيبويه، انظر الكتاب ١/ ٣٩٢، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ٣٥٧، وشواهد التوضيح ٥٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٠، ٢/ ٤٨٧، وانظر الإنصاف ٤٦٤، وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩ والخزانة ٢/ ٣٣٨، والعيني عليها ٤/ ١٦٣، والأشموني ٣/ ١١٥، ومعجم الشواهد ١/ ٦١، وانظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٦، وابن عقيل (٢٩٨). (فاليوم) مفعول فيه معمول لقوله (بتَّ) وكذا رواية (الآن)، (بت) ماض واسمه أي: أخذت وشرعت، ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه (فاليوم أنشأت)، (تهجونا) تسبنا مضارع وفاعله والجملة في محل نصب خبر بت، (وتشتمنا) معطوف على تهجونا فتكون في محل نصب أيضًا، (فاذهب) الفاء فاء الفصيحة أي: إن تفعل ذلك فاذهب، «واذهب» أمر وفاعله (فما) الفاء

=

قيد في الأولى فقط، ومحل الخلاف إذا كان المعطوف ظاهرًا فإن كان ضميرًا وجب إعادة الخافض اتفاقًا[(١)] .

=

للتعليل و(ما) نافية عاملة عمل ليس (بك) متعلق بمحذوف خبرها مقدم، (والأيام): معطوف على الكاف في بك، وهذا هو شاهد الشارح من البيت تبعًا للأخفش ويونس والكوفيين وابن مالك، وهذا جائز عندهم لوروده نظمًا ونثرًا، وأما جمهور البصريين فقد منعوا ذلك وعدوا هذا البيت وأمثاله شاذًّا لا يقاس عليه، أو أن الواو في (والأيام) للقسم، والأيام مجرور بها، وهذا تكلف واضح لا يسنده معنًى صحيحٌ أو بتأويل حرف جر أي: وبالأيام، ولا داعي لهذا وبمثل هذا أولت قراءة حمزة في آية النساء، والصواب في هذه المسألة مع الكوفيين، وانظر في هذا المجال شرح الشيخ محيي الدين على الأشموني ٤/ ٥٣٥، والصبان على الأشموني ٣/ ٩٩، والتصريح ٢/ ١٩٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٥، والإنصاف المسألة (٦٥)، (من عجب): من اسم بمعنى بعض كما رجحته كثيرًا وهو اسم ما مضاف إلى (عجب) وعند النحويين هو اسم (ما) مجرور لفظًا بمن مرفوع تقديرًا، ومعنى البيت: قد شرعت اليوم في شتمنا، والنيل منا فإن كنت قد فعلت ذلك فاذهب فليس ذلك غريبًا منك لأنك أصله، وليس عجيبًا من هذا الزمان الذي فسد كل ما فيه.

(١) حاصل مسألة العطف: أنه يجوز عطف الظاهر على مثله مطلقًا، وكذا الضمير المنفصل مرفوع المحل أو منصوبه على مثله، ومثلهما عطف الظاهر على الضمير المنفصل، أو عطف الضمير المنفصل على الظاهر، كل هذا سائغ دون شرط وأمثلته واضحة فإذا انتقلنا إلى الضمير المتصل فإما أن يكون مرفوع المحل أو منصوبه أو مخفوضه، فإن كان منصوبه جاء العطف عليه بلا شرط مثل: رأيتك وزيدًا، أو رأيتك وإياه، وإن كان مرفوع المحل بارزًا أو مستترًا فأكثر البصريين ومعهم المصنف على اشتراط الفاصل بين المتعاطفين أو بين العاطف والمعطوف، لكنَّ الكوفيين وبعضَ البصريين ومعهم شارحنا والأخفش ويونس وابنُ مالك جوزوا العطف بلا فاصل جعلوه قليلًا لا شاذًّا كقوله ﷺ: كنت وأبو بكر وعمر، وحكاية قطرب: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، وقد مر شرح ذلك والجميع متفق على كثرة ذلك في الشعر أما الضمير المخفوض سواء

=

(فصل) في تابع المنادى، (وإذا أتبع المنادى ببدل) نحو: يا زيد كرزُ[1]، ويا زيد زينَ العابدين[2]، ويا عبدَالله كرزُ[3]، ويا عبدالله زينَ العابدين[4] (أو) بمعطوف (عطف نسق مجرد[5] من أل) نحو: يا زيدُ، وخالدُ، ويا زيد وزينَ العابدين[6]، ويا عبدالله، وخالدُ،

=

بحرف أو باسم فإن عطفت عليه ضميرًا متصلًا مثله وجب إعادة الخافض معه اتفاقًا مثل: مر زيد بي وبك، وإن عطفت عليه ظاهرًا فهذا هو الذي فيه الخلاف، فأكثر البصريين يوجبون إعادة الخافض لكن الكوفيين ومعهم بعض البصريين ويؤيدهم المصنف والشارح ومعظم المتأخرين لا يوجبون ذلك، وعلة الأولين أن الضمير المتصل كالتنوين في شدة لزومه لما قبله، وبما أنه لا يعطف على التنوين فلا يعطف على ما قام مقامه، ذكره الحوفي وحجة المجيزين السماع، وهذا متمثل في قراءة حمزة وابن عباس والحسن البصري وغيرهم بجر الأرحام في قوله: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ وقد مر توضيحه في محله، والثاني: حكاية قطرب عن العرب: ما فيها غيرُهُ وفرسِهِ، بالجر، فالآية من قبيل العطف على المجرور بالحرف والمثال من قبيل العطف على المخفوض بالاسم، وإذا كان هذا قد ورد في أفصح الكلام فلا ينهض القياس أمام السماع، إذ لا اجتهاد مع النص، والأصل عدم التأويل والتقدير، لأن فيهما التضليل والتعكير غالبًا.

هذا ولم يذكر المصنف ولا الشارح مسالة عطف الفعل على مثله بناء على أن هذا واضح وكلامهما منصب في أغلبه على الأسماء والله أعلم.

انظر في هذه المسألة شرح التصريح ٢/ ١٥٠ : ١٥٣.

(١) في (أ) سقوط: نحو يا زيد كرز، وقد سبق بيان معنى كرز في مبحث العلم.

(٢) سبق التعريف به ﷺ وعن أبيه وعن جده في مبحث العلم.

(٣) في (أ): سقوط ويا عبدالله كرز.

(٤) سبق التعريف به في مبحث العلم.

(٥) في النسختين الأصلية و(أ) جُرِّدَ، والأحسن ما أثبته.

(٦) سبق التعريف به.

ويا عبدالله، وزينَ العابدين[1] (فهو[2] كالمنادى المستقل مطلقًا) أي: سواء كان المنادى مبنيًّا أم معربًا، فيضم: إن كان مفردًا، وإلا: نصب كما لو نودي (وتابعُ المنادى المبنيِّ غيرُهما) أي: الذي هو غير بدل ومنسوق مجرد من أل وهو: النعت والتوكيد وعطف البيان والمنسوق المقرون بأل (يرفع) إتباعًا للفظ (أو ينصب) إتباعًا للمحل نحو: يا زيدُ الحسنُ أو الحسنُ الوجه بالرفع والنصب فيهما[3]، ويا تميم[4] أجمعون وأجمعين، ويا زيد بشرٌ، وبشرًا، و ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[5]

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) من قوله: (مجرد) إلى: (فهو) ساقط من (أ).

(٣) (سواء كان النعت مضافًا أو مقرونًا بأل أو مفردًا)، تقييد من الأصل.

(٤) سبق التعريف بهم في المثنى.

(٥) من الآية (١٠) من سورة سبأ وأولها: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ وتمامها: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾، (يا جِبالُ) سبق الكلام عليها في مبحث (المبني على الضم)، وفي نداء الجبال من التعظيم ما فيه مصداقًا لقول الله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَـٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾، وقوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾، وهذا إثبات لأن هذه الجمادات ونحوها ليست بمعزل عن الإحساس بالعظمة الإلهية، وإن كان مظهرها الخارجي موحيًا بذلك، (أوبي): أمر وفاعله أي: رجعي والعامة على فتح الهمزة وتشديد الواو أمر من التأويب وهو الترجيع وقيل التسبيح بلغة الحبشة، والتضعيف يحتمل أن يكون للتكثير، واختار بعضهم أن يكون التضعيف للتعدي، لأنهم فسروه برجِّعي معه التسبيح ولا دليل فيه لأنه تفسير مغنى، وقرأ شاذًّا ابنُ عباس والحسين وقتادة وابنُ أبي إسحاق (أُوْبي) بضم الهمزة وسكون الواو: أمر من آب يئوب أي ارجعي معه بالتسبيح كلما رجع فيه، (معه) متعلق بـ(أوبي) على القراءتين أو بمحذوف حال من فاعل أوبي أي: كائنة معه والضمير لداود عليه السلام، (والطير) فيه قراءتان: العشرة على نصبه ويخرج على أحد أوجه:

(أ) العطف على محل المنادى (جبال) ويؤيده القراءة الشاذة (والطير) بالرفع عطفًا على لفظها؛ تشبيهًا للحركة البنائية العارضة بحركة الإعراب أي: ودعوناها تسبح معه، وهذا هو الشاهد من الآية حيث جاء المعطوف عطف نسق بعد المنادى المبني فجاز فيه الوجهان على الاعتبارين السابق ذكرهما.

=

قرئ بالرفع والنصب، وإنما لم يجعل المنسوق المقرون بأل كالمجرد منها ليكون كالمستقل[1] لأن أل فيه تمنع من تقديره منادى؛ إذ لا يجتمع معه حرف[2] النداء بخلاف المجرد منها (إلا تابعَ أيٍّ) وأيةُ، واسم إشارة ذكر وصلة لندائه نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾[3]، و﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾[4]، ويا هذا الرجل، (فيرفع) فقط لأنه المقصود بالنداء وجوز المازني[5]

=

(ب) أو بالنصب عطفًا على فضلًا أي: وتسبيح الطير، قاله الكسائي.

(جـ) أو هو مفعول معه لـ(أوبي) ذكر هذه الاحتمالات الجملُ في حاشيته على الجلالين ٣/ ٤٦٢ نقلًا عن البيضاوي وأجاز أبو البقاء على هامش الجمل ٤/ ٢٠٥: ٢٠٧وجهًا رابعًا هو أن يكون مفعولًا لمحذوف أي: (وسخرنا له الطير) والقراءة الثانية بالرفع وهي شاذة وتحتمل وجهين الأول: ما ذكرناه من العطف على لفظ المنادى جبال، وفيه الشاهد، والثاني: العطف على ياء المخاطبة في (أوبي) وأغنت (معه) عن توكيده، انظر المرجع السابق ولورش ترقيق راء (والطير) مع نصبه لكونه بعد ياء ساكنة، والله أعلم.

(١) في (أ) سقوط: كالمستقل.

(٢) في (أ)، (ب): (مع حروف).

(٣) من الآيتين (٦) من سورتي الانفطار والانشقاق وقد مر الكلام عليهما في مبحث أل المعرفة والشاهد منهما هنا أن الإنسان يجب رفعه لأنه تابع المنادى أي: الذي ذكر وصلة لندائه وذلك مراعاة للفظ (أي) لأنه المقصود بالنداء وجوز المازني نصبه.

(٤) من الآية (٢٧) من سورة الفجر وتمامها: (المطمئنة)، (أيتها) منادى مبني على الضم في محل نصب و(ها) للتنبيه وقد ذكرت أيتها وصلة لنداء ما فيه أل وهو هنا (النفس) ومن ثم يجب رفعه على أنه نعت لـ(أية) بحسب اللفظ وهذا هو شاهد الشارح من الآية، وجوز المازني إلى جانب الرفع النصبَ، و(المطمئنة) نعت النفس ومناسبة هذه الآية لما قبلها أنه لما ذكر من كان همه الدنيا ذكر حال من اطمأنت نفسه إلى الله تعالى فسلم لأمره واتكل عليه، وقد اختلف كثيرًا حول معنى النفس المطمئنة، فانظر هذا في الجلالين والجمل عليه ٤/ ٥٣٦.

(٥) سبق التعريف به في مبحث المضمر.

نصبه[(١)]، (وإلا التابعَ المضافَ المجردَ من أل) نعتًا كان، نحو: يا زيد صاحب عمرو، أو توكيدًا نحو: يا تميم[(٢)] كلهم، أو كلكم أو عطف بيان نحو: يا زيد أبا عبدالله، (فينصب) فقط مراعاة لمحل المنادى كما لو كان منادى، (كتابع) المنادى (المعرب) بأن يكون مضافًا، أو شبهُهُ، وهو: نعت أو توكيد أو عطف بيان نحو: يا عبدالله صاحبَ عمرو، ويا بني تميم[(٣)] كلَّهم، أو كلَّكم، ويا عبدالله أبا زيدٍ، فإنه يتعين نصبه كما لو وقع تابعًا للمنادى المبني بل أولى[(٤)].

---

(١) في إعراب تابع أي وأية ثلاثة أقوال قيل: بدل، وقيل: عطف بيان وقيل: نعت والذي اختاره ابن الناظم: أنه إن كان مشتقًّا كان نعتًا وإلا كان بدلًا أو بيانًا، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٩٦ بتصرف.

(٢) سبق التعريف بهم.

(٣) سبق التعريف بهم.

(٤) في (ب) للأولى، هذا وما ذكره الشارح عن تابع المنادى وأحكامه منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، والأصل أوضح فانظره ص٥٣٣، ٥٣٤ ط١٥ والحاصل أن تابع المنادى أربعة أقسام الأول: ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى وهو ما اجتمع فيه أمران: أحدهما: أن يكون التابع نعتًا أو بيانًا، أو توكيدًا، والأمر الثاني: أن يكون مضافًا مجردًا من أل، وحكي عن جماعة من الكوفيين كالكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الأنباري، هذا وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالًّا على الغيبة باعتبار الأصل، وعلى الحضور باعتبار الحال خلافًا للأخفش الذي منع مراعاة الحال.

القسم الثاني: ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت (أي) في التذكير و(أيةُ) في التأنيث، ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه فإن لم يكن كذلك بأن كان اسم الإشارة هو المقصود لجاز فيهما الرفع والنصب ولا يوصف اسم الإشارة في هذا الباب ولا غيره إلا بما فيه أل، ولا توصف أي وأية في هذا الباب إلا بما فيه أل من معرف بها أو موصول أو باسم الإشارة العاري من كاف الخطاب ولا يجوز: يا أيها ذلك الرجل، خلافًا لابن كيسان، وجوز المازني في

=

(باب) في موانع الصرف[(١)]، الاسم إن أشبه الحرف سمي: مبنيًّا وغيرَ متمكن وإلا[(٢)] سمي معربًا ومتمكنًا، وهذا المعرب المتمكن إن لم يشبه الفعل سُمي منصرفًا وأمكنَ، وإلا[(٣)] سمي غير منصرف وغير أمكن،

=

هذا القسم نصب تابعه مستدلًّا بقراءة: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ بالنصب، وهذا إن ثبت كان في غاية الشذوذ بمكان، انظر شرح الشذور للمصنف ٥٣٤ ط١٥ بتصرف.

القسم الثالث: ما يجوز رفعه ونصبه، فالنصب إتباعًا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلًا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل، وهذان نوعان: أحدهما: النعت المضاف المقرون بأل، والثاني: ما كان مفردًا من نعت أو بيان أو توكيد أو كان معطوفًا مقرونًا بأل.

القسم الرابع: ما يعطى حكم المنادى المستقل، وهذا متمثل في البدل وعطف النسق المجرد من أل فيضم إن كان مفردًا، وينصب إن كان مضافًا، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل فيضمان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين ولا يتغير هذا الحكم معهما إن كان المنادى معربًا مثل: يا أبا عبدالله بشر، ويا عبدالله بشر، ويا عبدالله أخا زيد، ويا عبدالله وأخا زيد، وخالف في هذا الحكم المازني والكوفيون حيث جوزوا نحو: يا زيدَ وعمرَو بالنصب، انظر في هذا كله شرح التصريح ٢/ ١٧٧: ١٧٥ وعبادة على الشذور ٢/ ١٩٥، ١٩٦.

(١) اختلف في اشتقاق الممنوع من الصرف هل هو من الصرف وهو الخالص من اللين، والمنصوب خالص من شبه الفعل والمعرف، أو من الصريف وهو الصوت لأن الصرف -وهو التنوين- صوت في الآخر أو من الانصراف وهو: الرجوع فكأن الاسم ضربان: ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع ما يمنع منه، وضرب انصرف عنه أو من الانصراف إلى جهات الحركات أو من الصرف الذي هو القلب أقوال، انظر شرح التصريح ٢/ ٢٠٩، وكان على المصنف والشارح أن يبدءا ببيان معنى الصرف ثم يعرجا على الممنوع من الصرف؛ لأن الحكم على الشيء فرع تصوره، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٩٧ بتصرف.

(٢) «أي: وإن لم يشبه الحرف»، تقييد من الأصل.

(٣) «أي: وإن أشبه الفعل»، تقييد من الأصل.

والمعتبر فيه[1] من شبه الفعل كونُ الاسم فيه علتان[2] فرعيتان إحداهما لفظية والأخرى معنوية[3] أو فرعية تقوم مقامها لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم إحداهما: لفظية وهي: اشتقاقه من المصدر والأخرى: معنوية وهي: احتياجه للفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل إلا إذا كانت فيه الفرعيتان أو ما يقوم مقامها، وحينئذ يثقل[4] كالفعل، فلا[5] يدخله تنوين ولا جر كالفعل[6] إذا تقرر ذلك فنقول: (موانع صرف الاسم)

---

(١) «أي: في الاسم المشبه للفعل»، تقييد من الأصل.

(٢) في النسختين الأصلية و(ب) سقوط: (علتان).

(٣) في (أ) سقوط: (معنوية).

(٤) «أي الاسم»، تقييد من الأصل.

(٥) من هنا إلى: «كالفعل» ساقط من (أ).

(٦) ما ذكره الشارح عن تقسيم الاسم إلى: مبني إن أشبه الحرف ومعرب إن لم يشبهه، وتقسيم المعرب إلى متمكن أمكن إن لم يشبه الفعل ومتمكن غير أمكن وهو ما لا ينصرف إن أشبه الفعل، منقولٌ بتصرفٍ يسير من شرح التصريح فانظره ٢/ ٢٠٩، ٢١٠ وقد أثار بعض المشارقة والمغاربة قديمًا سؤالًا مؤداه: لمَ خرج الاسم عن أصله بالكلية من الإعراب إلى البناء بموجب متحد، وهو شبهه بالحرف فقوِيَ على منع كل الإعراب مع اتحاده، ولم يخرج عن أصله بالكلية لشبهه بالفعل، فمنع الصرف مع أن الموجب متعدد، ولم يقو على منع كل الإعراب مع تعدده وإنما منع منه ما لا يكون في الفعل وهو التنوين والجر بالكسرة خاصة، والأصل في كل من الفعل والحرف البناء؟

وقد أجاب عن هذا التساؤل الشيخ أبو إسحاق الغافقي شارح الجمل للزجاج شيخ النحاة والقراء بسبتةَ المتوفى سنة ٧١٠هـ وقيل سنة ٧١٦، «إنما خرج الاسم عن أصله بالكلية؛ لشبهه الحرف بموجب متحد لأنه إذا أشبه الحرف صار بمنزلته في إعطاء ذلك المعنى بعينه فنزل منزلته فيه فشبهه به قوي بخلاف شبهه بالفعل؛ فهو وإن كان متعددًا شبه ضعيف لأنه شبه في مجرد الفرعية؛ وذلك أن الفعل فرع عن الاسم من وجهين، والاسم الممنوع من الصرف فرع عن أصل جنسه من وجهين أيضًا -أعني عن أصول الأسماء من وجهين- وليس لأحدهما تعلق بالآخر بل كل على معناه، أما فرعية الفعل فإنه مشتق من المصدر، والمصدر اسم والفعل فرع منه، والفرعية الثانية أنه إنما اشتق من المصدر ليُحَدَّثَ به عن الاسم فهو فرع عنه أيضًا من هذا =

وتسمى عللًا (تسعةٌ): الجمع، وهو: فرع الوحدة، ووزن[1] الفعل، وهو: فرع وزن الاسم لأن وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر؛ فإذا وجد في الاسم وزن للفعل[2] كان فرعًا بالنسبة إلى وزنه[3]، والعدل وهو فرع المعدول عنه، والتأنيث وهو فرع الإفراد، وزيادة الألف والنون وهي فرع المزيد عليه، والعُجمةُ وهي فرع العربية؛ لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه[4] من غيرها، والوصف وهو فرع الموصوف وتسمية كل واحد منها - ما عدا الجمعَ، وألف التأنيث- مانعًا وعلة: مجازٌ؛ إذ كل منها جزء مانع وجزء علة، والمانع التام والعلة التامة مجموع اثنتين منها أو واحدة تقوم مقامهما، وهذه التسعة (يجمعها قوله) أي: بعض النحويين:

=

الوجه، والاسم الممنوع من الصرف فرع عن أصل جنسه من وجهين أيضًا وهما: التعريف والتأنيث مثلًا فالتعريف أصله التنكير والتأنيث أصله التذكير، فهو فرع عن أصول الأسماء من وجهين، فالجامع بين الفعل والاسم الممنوع من الصرف: الفرعية، وهي: كون كل منهما فرعًا من وجهين، وهذا شبه ضعيف ولضعفه لم يقو على منع كل الإعراب ولذا منع ما لا يكون في الفعل وهو التنوين والجر بالكسرة خاصة فهو موجب ضعيف جدًّا فلذلك لم يقو على منع الجميع مع تعدده»، انظر الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية للراعي الأندلسي تحقيق الأستاذ محمود المزين المسألة (١٦)، وهذه صورة من صور التفكير المشرق لعلماء الأندلس رحمهم الله جميعًا، هذا وللسهيلي في أماليه نظرة ثاقبة في هذا الباب خلاصتها أن الاسم: إنما منع الصرف للاستعمال العربي، وأما ما زعموه من شبهه الفعل فغير مطرد وغير منعكس وشرط العلة الموجبة للحكم أن تكون مطردة منعكسة، فانظر هذا البحث الممتع في أمالي السهيلي ت/ أستاذنا الدكتور/ محمد إبراهيم البنا ص١٩: ٣٩.

(١) (الموجود في الاسم)، تقييد من الأصل.

(٢) في (أ): الفعل، وكلاهما صواب.

(٣) (أي: وزن الفعل الموجود في الاسم، مثلًا كون الاسم على أفعل كأحمد ليس هذا من زنته بل من وزنه الفعل فهو فرع بالنسبة إلى زنته أي: الاسم) تقييد من الأصل.

(٤) في (أ): (بالنسبة لما يبدونها) والأحسن ما أثبته.

اجْمَــعْ وزِنْ عــادلًا أنِّــثْ بمعرفــةٍ   ركِّبْ وزِدْ عُجمةً فالوصفُ قد كَمُـلا[1]

بتثليث الميم[2] والاسم نوعان: نوع يمتنع صرفه بعلة واحدة، وهو شيئان: ما فيه ألف التأنيث[3]،

---

(١) البيت من البسيط قاله بهاء الدين بن النحاس النحوي كما يوجد في بعض نسخ الشرح، وقيل هذا البيت:

موانـع الـصرف تـسعٌ إن أردت بهـا   عونًـا لتبلـغ في إعرابـك الأمــلا

انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٩٧، وقد سبقت ترجمة ابن النحاس في مبحث الإعراب التقديري، ولم يسق الشارح تبعًا للمصنف هذا البيت للاستشهاد به ولكن لحصر موانع الصرف. (اجمع)، و(زن) فعلا أمر فاعلهما مستتر، (عادلًا) حال من فاعل (زن)، (أنث بمعرفة) أمر وفاعله ومتعلق به، (ركب وزد عجمة) أمران وفاعلهما ومفعول الثاني، (فالوصف قد كملا) الفاء للترتيب وما بعدها مبتدأ وخبر والألف للإطلاق، وهذه التسعة التي ذكرها يخرج منها: الجمع لاستقلاله بمنع الصرف وبعض صور التأنيث، وهو: المختوم بالألف مقصورة أو ممدودة فيبقى سبعة، وبعض التأنيث فتكون ثمانية ثم يخرج منها العَلَميةُ والوصف فتكون ستة، ويتحصل من هذا البيت أيضًا أن الوزن والعدل والزيادة تمنع الصرف مع العلمية والوصف، وأن التركيب والعجمة والتأنيث خاصة بالعلمية، وظاهر قوله «اجمع» شمول كل جمع لكن الذي يمنع له الصرف: ما كان على صيغة منتهى الجموع، والمراد بالمعرفة هنا: العلم خاصة، وقوله (ركب) يتناول أيضًا في ظاهره كل مركب لكن يراد منه هنا المركب المزجي غير المختوم بـ(ويه)، أما المختوم به فالأرجح بناؤه على الكسر كما مر في بابه وهذه الملحوظات كلها لا ترد على المصنف ولا الشارح لأن قولها يجمعها أي: إجمالًا لا تفصيلًا، انظر المرجع السابق بتصرف.

(٢) في المصباح ط دار المعارف ص٥٤١ كمل الشيء كمولًا من باب قعد، والاسم: الكمال ويستعمل في الذوات وفي الصفات، يقال: كمل إذا تمت أجزاؤه وكملت محاسنه، وكمل الشهر أي: كمل دوره وتكامل تكاملًا، واكتمل اكتمالًا، وكمل من أبواب: قرب، وضرب، وتعب أيضًا لغات لكن باب تعب أردؤها... ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال: أكملته وكملته، واستكملته: استتممته، وأضاف صاحب المختار لغة رابعة هي كونه من باب نصر، فانظره في مادة (كمل).

(٣) (كذكرى وصحراء، الأولى للمقصورة والثانية للممدودة)، تقييد من الأصل.

وصيغة منتهى الجموع[(١)]، ونوع يمتنع صرفه بعلتين، وهو قسمان: قسم يمتنع صرفه معرفة، وينصرف نكرة، وهو: ما كانت العلمية إحدى علتيه، والأخرى: التركيب أو الألف والنون، أو التأنيث، أو العُجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق أو العدل، وهو: تحول الاسم عن صيغته الأصلية إلى أخرى مع اتحاد المعنى بغير إلحاق، ولا إعلال[(٢)]، فخرج: نحوُ: رجيل لتفاوت المعنى، ونحو: كوثر[(٣)]، لإلحاقه بجعفر[(٤)]، ونحو: مقام[(٥)]، لإعلاله وقسم يمتنع صرفه معرفةً ونكرة، وهو: ما وضع صفة وكان في آخره ألف ونون[(٦)]، أو كان موازنًا للفعل أو معدولًا[(٧)]، وقد أخذ في بيانها فقال: (فالتأنيث بالألف) مقصورة أو ممدودة (كبُهمَى) اسم لنبت[(٨)]،

---

(١) (كمساجد ومصابيح)، تقييد من الأصل.

(٢) من قوله: (وهو تحول) إلى: (إعلال) ساقط من (أ).

(٣) الكوثر من الرجال: السيد الكثير الخير، والكوثر من الغبار الكثير، والكوثر نهر في الجنة، انظر مختار الصحاح ط٩ ص٥٦٤، وفي معجم ألفاظ القرآن الكريم جـ٢/ ٢٩٦ الكوثر: قيل نهر في الجنة وقيل: بل هو الخير العظيم الذي أعطاه الله تعالى إلى رسوله الكريم، وهذا القول أرجح، لما تدل عليه صيغة (فَوعَل) من المبالغة والإفراط في الكثرة التي مَنَّ الله بها على رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام، ولم ترد هذه الكلمة في القرآن الكريم إلا مرة واحدة.

(٤) الجعفر هو: النهر الصغير، انظر مختار الصحاح ط٩ ص١٠٥.

(٥) (أصله: مَقْوَم نقلت حركة الواو إلى القاف فتحرك حرف العلة قبل النقل وانفتح ما قبله بعده فقلب ألفًا)، تقييد من الأصل.

(٦) (كسكران)، تقييد من الأصل.

(٧) في (ب): معدودًا، والصواب ما أثبته.

(٨) في عبادة على الشذور ٢/ ١٩٩ تقييد البهمى باسم نبات يكون بساحل البحر المالح، وفي اللسان ص٣٧٨ ط دار المعارف: البهمى: نبتٌ، قال أبو حنيفة هي: خير أحرار البقول رطبًا ويابسًا، وهي تنبت أول شيء بأرض، وحين تخرج من الأرض تنبت كما ينبت الحب ثم يبلغ النبت إلى أن تصير مثل الحب ويخرج منها إذا ينبت شوك مثل شوك السنبل، وإذا وقع في أنوف الغنم والإبل

=

(وصحراء، والجمع المماثل لمساجد[(١)] ومصابيح) وهو الجمع المتناهي، ويقال له: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد[(٢)]، وإن لم يكن أوله ميمًا كدراهم، ودنانير[(٣)] (كل منهما يستقل بالمنع) من الصرف، أما ألف التأنيث فلأنها زيادة دالة على

=

أنفت عنه حتى ينزعها الناس من أفواهها وأنوفها فإذا عظمت البُهمَى ويبست كانت كلأً يرعاه الناس حتى يصيبه المطر من عام مقبل وينبت من تحته حبه الذي سقط من سنبله، قال سيبويه: البهمى تكون واحدة وجمعًا وألفها للتأنيث، وقال قوم: ألفها للإلحاق: والواحدة بهماة، قال المبرد: هذا لا يعرف، ولا تكون ألف فُعلَى بالضم لغير التأنيث، وأرض بَهِمَة كفرحة: كثيرته، انظر القاموس فصل الباء باب الميم.

(١) في (أ)، (ب): كمساجد، والصواب ما أثبته؛ لأن المراد ليس التمثيل بل التنظير للوزن والله أعلم.

(٢) (أي: ما تعدد على وزنه)، تقييد من الأصل، والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية: أنك لا تجد مفردًا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعُذافِر: الجمل الشديد، أو الألف عوض عن إحدى ياءي النسب تحقيقًا كيمان وشآم أو تقديرًا كتهام، فإن الألف في تِهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض أو ما يلي الألف ساكن كعَبَالّ بفتح العين والباء وتشديد اللام: جمع عبالة، وهي: الثقل، أو مفتوحته كبراكًا بفتح الموحدة والراء وهي الثبات في الحرب، أو مضموم كتدارُك، أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر كتوانٍ، أو ثاني الثلاثة محرك كطواعية وكراهية، أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال كظفاري، ووباري وحواري وحواي، انظر شرح التصريح ٢/ ٢١١ بتصرف، إلى هذه الدرجة بلغت دقة النحاة في استقراء مفردات اللغة وهو جهد لا شك مشكور.

(٣) يشترط في صيغة منتهى الجموع لكي نمنع الصرف أن يكون بعد الألف حرف مكسور لفظًا كما مثل الشارح أو تقديرًا كدواب جمع دابة، إذ أصله دوابب، هذا مذهب سيبويه ولم يشترط الزجاج هذا الشرط بل أجاز أن يكون ما بعد الألف لا حظ له من الحركة كعبال جمع عبالة، وحمار جمع حمارة، ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه، وقد منعت العرب شراحيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل، أما سراويل فمذهب سيبويه أنه مفرد أعجمي لا يصرف معرفة ولا نكرة لمشابهة هذا الجمع في الوزن، وقال غيره هو مفرد يصرف نكرة ويمنع معرفة، وقال آخرون بالمنع في الحالتين، وإنه جمع سروالة، انظر شرح التصريح ٢/ ٢١٢، ٢١٣، والهمع ١/ ٢٥.

التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه، بخلاف غيرها[1]، ففي المؤنث بها فرعية لفظية، وهي:لزوم الزيادة[2] وفرعية معنوية وهي: دلالته على المؤنث[3]، وأما الجمع المذكور؛ فلأن فيه فرعيةً لفظيةً من جهة عدم النظير وفرعيةً معنوية من جهة الجمع، لكن إن لحقته الهاء كصياقلة[4]،

---

(١) الألف على ثلاثة أقسام: ألف التأنيث وهي تمنع مطلقًا وألف التكسير كقبعثَرَى وهو: الجمل العظيم، وليست ألفه للإلحاق لأنه ليس من الأبنية سداسي يلحق به، قال الأشموني نقلًا عن بعضهم: إن ألف التكسير كألف الإلحاق الممدودة تمنع من الصرف مع العلمية، وقال في التصريح: هي لا تمنع مطلقًا، والثالثة: ألف الإلحاق وهي تمنع إن كانت مقصورة كعلقَى اسم نبت فإنه كسكرى، ولا تمنع ألف الالحاق إن كانت ممدودة كعلباء وقوباء فإن سميت بها شخصًا صرفته، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٩٩ بتصرف.

(٢) (حتى كأنها من أصل الاسم)، تقييد من الأصل.

(٣) يدخل في ألف التأنيث ما كانت مقصورة كحبلى أو ممدودة كصحراء، ولا يتقيد هذا بنكرة ولا بمعرفة ولا بمفرد ولا جمع ولا باسم أو صفة، فهي مانعة له من الصرف على كل حال، قال ابن مالك:

فألف التأنيث مطلقًا منع ... صرف الذي حواه كيفما وقع

وألف التأنيث الممدودة عند سيبويه أصلها مقصور، فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفًا أخرى، والجمع بينهما محال، وحذف أحدهما يناقض الغرض من المطلوب لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المد، ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث، وقلب الأولى أيضًا مخل بالمد المطلوب، ولم يبق إلا قلب الثانية همزة، وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فَعلان، وضُعِّف بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشوًا، وذهب بعضهم إلى أن الألفين معًا للتأنيث، ورُدَّ بعدم النظير؛ إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين، انظر شرح التصريح ٢/ ٢١٠، ٢١١ بتصرف.

(٤) صقلت السيف صقلًا ونحوه من باب قتل، وصقالًا أيضًا بالكسر: جلوته، والصيقلي: صانعه، والجمع صياقلة، وربما قيل في اسم الفاعل صاقل على الأصل، وجمع على صقلة مثل: كافر وكفرة، وسيف صقيل فعيل بمعنى مفعول، انظر المصباح المنير ط٦ ص٤٧٠، ٤٧١ بتصرف.

وصيارفة[(١)]، فقد أشبه المفرد كطواعية[(٢)]، وكراهية[(٣)]، فقاوم ذلك[(٤)] ما حصل[(٥)] فيه من العلة الفرعية فصرف[(٦)]، وفي معنى ألف التأنيث المقصورة: ألف الإلحاق[(٧)] المقصورة كما في: علقى[(٨)]، وأرطى[(٩)] علمين؛ لأن ما هي فيه

---

(١) في المصباح ص٤٦٢: صرف المال أنفقه، وصرفت الذهب بالدراهم بعته، واسم الفاعل من هذا: صيرفي وصيرف، وصراف للمبالغة وفي المختار ص٣٦١، ٣٦٢: الصيرفي: الصراف من المصارفة، وقوم صيارفة، والهاء للنسبة، وقد جاء في الشعر: الصياريف.

(٢) في القاموس ٣/ ٦٠: والطواعية: الطاعة، وفي اللسان ط دار المعارف ص٢٧٢٠: والطواعية: اسم لما يكون مصدرًا لطاوعه، وطاوعت المرأة زوجها طواعية... وفلان حسن الطواعية لك مثل الثمانية أي: حسن الطاعة لك.

(٣) في المختار ط٩ ص٥٦٨: كرهت الشيء من باب سلِم، وكراهية أيضًا فهو شيء كريه ومكروه، وفي المختار ط٦ ص٧٢٩، ٧٣٠: كره الأمر والمنظر كراهة فهو كريه مثل: قبحُ قَباحة فهو قبيح وزنًا ومعنًى، وكراهية بالتخفيف أيضًا.

(٤) (أي شبهه بالمفرد)، تقييد من الأصل.

(٥) في (أ)، (ب): حمل، والصواب ما أثبته.

(٦) صرح الشارح بأن هذا الجمع المذكور لو لحقته التاء صرف، فلو حذفت التاء من كلمة فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف كأن تسمي رجل علاني من: علانية، انظر الهمع ١/ ٢٥ بتصرف، وقد فصّل الشيخ خالد في شرح التصريح أحكام صيغة منتهى الجموع من حيث التعريف وبيان آراء النحاة فيه حال كونه منقوصًا فانظره ٢/ ٢١١، ٢١٣.

(٧) في النسخة (أ) سقوط: (ألف الإلحاق).

(٨) في القاموس فصل العين باب القاف ط١ ص٢٦٧: والعلقى كسكرى نبت يكون واحدًا وجمعًا، قضبانه دِقاق عَسِر تتخذ منه المكانس، وشراب يطبخ للاستسقاء، والعالق بعير يرعاه.

(٩) الأرطى شجر نَوره كنور الخلاف وثمره كالعناب مُرَّة تأكلها الإبل غضة، وعروقه حمر، الواحدة: أرطاة ألفه للإلحاق فينون نكرة لا معرفة، أو ألفه أصلية فينون دائمًا، أو وزنه أفعل

=

بزنة المؤنث بالألف المقصورة كعلقى[(١)]؛ فإنه بزنة سكرى بخلاف ما فيه ألف الإلحاق الممدودة كعِلباء[(٢)]، فإنه ليس بزنة حمراء بل بزنة قرطاس[(٣)]، (والبواقي) من الموانع: (منها: ما لا يمنع إلا مع العلمية، وهو): ثلاثة أحدها: (التأنيث) بغير الألف سواء كان علمًا لمؤنث، أم مذكر مجردًا كان أو زائدًا على ثلاثة أحرف، محرك الوسط، أم لا (كفاطمة، وطلحة، وزينب) وسقر[(٤)]، وهند، (ويجوز في

=

وموضعه المعتل، وبه سمي وكُنِّي، وجمعه: أرطيات، وأراطى كعذارَى، وأراطٍ والمأروط: المدبوغ، انظر المرجع السابق ١/ ٣٤٩ بتصرف.

(١) سبق شرحها.

(٢) في المصباح ط دار المعارف ص٤٢٥: العِلباء بالمد العصبة الممتدة في العنق والمختار التأنيث فيقال: هي العلباء، والتثنية علباوان، ويجوز: علباءان، والعلبة معروفة، والجمع: علب وعلاب، وفي القاموس ط١ ص١٠٨ والعُلبة بالضم النخلة الطويلة وقدح ضخم من جلود الإبل أو من خشب يحلب فيها.

(٣) القرطاس: سبق توضيح معناه في مبحث المعرف بأل، هذا وقد ذكر الشارح في هذه الفِقرة أن العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة يمنع كالاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، وكذلك المختوم بألف الإلحاق الممدودة، وذلك لأن ألف الإلحاق المقصورة تشبه ألف التأنيث المقصورة من وجهين لا يوجدان في الممدودة: أحدُهما: أن كلًّا منهما زائدة ليست مبدلة من شيء والممدودة مبدلة من ياء، والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث كأرطَى فهو على مثال سكرى وعِزهَى، كذِكرَى، والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لألف التأنيث الممدودة، وألحق أبو حيان بألف الإلحاق المقصورة في منع الصرف ألف التكثير وذلك كقعبثرى إذا سُمي به لما بينهما وبين ألف التأنيث المقصورة من الشبه في. أنها زائدة في الآخر ثم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما أن ألف التأنيث كذلك، انظر الهمع ١/ ٣١، ٣٢، وأما العلم المختوم بألف منقلبة فإنه يصرف اتفاقًا سواء كان عن واو كمصطفى، أو عن ياء كهدى مسمًى به ذكر، والله أعلم.

(٤) في القاموس ط١/ ٥٠، وسقر محركة معرفة: جهنم -أعاذنا الله تعالى منها- وجبل بمكة مشرف على موضع قصر المنصور، ولم ترد في القرآن الكريم إلا أربع مرات ممنوعة الصرف فيهن للعلمية

=

نحو[1]: هند) مما هو ثلاثي ساكن الوسط، وليس بأعجمي ولا منقول[2] (وجهان): الصرف؛ نظرًا إلى خفة وسطه بالسكون، وعدم الصرف وهو الأولى عند الجمهور، نظرًا إلى وجود العلتين فهما يؤثران[3] في جواز[4] منع الصرف لا تحتمه[5]، (بخلاف نحو: سقر[6]،وبلخ)[7]: اسم لبلد، (وزيد): اسم (لامرأة)؛ فإنه يتحتم منع صرفها وإن كانت ثلاثية لتنزل حركة سقر[8] منزلَة الزائد على الثلاثة، ولحصول[9] الثقل بالعجمة

=

والتأنيث، انظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ١/ ٥٧٣ وفي اللسان مادة (سقر):، وسقر اسم من أسماء جَهنم مشتق أي: من شدة الحر وقيل هي من البعد... قال الليث: سقر اسم معرفة للنار... أبو بكر: في السقر قولان أحدهما: أن نار الآخرة سميت سقر لا يعرف له اشتقاق، ومنع الإجراء التعريف والعجمة، وقيل: سميت النار سقر؛ لأنها تذيب الأجسام والأرواح، والاسم عربي من قولهم: سقرته الشمس أي: أذابته، وأصابه منها ساقور، والساقور أيضًا: حديدة تُحمى ويكوى بها الحِمار، ومن قال سقر اسم عربي قال: منعه الإجراء أنه معرفة مؤنث، قال تعالى: ﴿لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ﴾ والمراد بالإجراء هنا: الصرف.

(١) في (ب) سقوط: نحو.

(٢) في (أ) سقوط: منقول.

(٣) (أي العلمية والتأنيث)، تقييد من الأصل.

(٤) في نسخ المخطوطة الثلاث التي أتوفر على تحقيقها سقوط: (في)، والصواب إثباتها لأن الفعل (أثر) يتعدى إلى مفعوله بها.

(٥) في (أ): (يحتمله) بدل «تحتمه» وهو خطأ.

(٦) سبق بيان معناها.

(٧) في المصباح ط دار المعارف ص٦٠: بلْخ: قاعدة خراسان، ويقال هي في وسط الأقاليم، وينسب إليها بعض أصحابنا وفي اللسان ط دار المعارف: كورة في خراسان، والبلخ موضع، قال ابن دريد: لا أحسبه عربيًّا، والبلخ الطول، والبلخ: شجر السنديان.

(٨) سبق بيان معناها.

(٩) في (أ)، (ب): و(حصول) والأحسن ما أثبته.

في بلخ[1]، وبالنقل من المذكر إلى المؤنث في: زيد اسم امرأة[2].

---

(١) سبق بيان معناها.

(٢) الحاصل أن العلم المؤنث يمنع صرفه سواء كان لفظيًّا وهو: التأنيث بالهاء لمؤنث أو لمذكر كفاطمة وطلحة، أم معنويًّا وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد، فإن كان المعنوي ثنائيًّا كيد: علمًا لمؤنث أو ثلاثيًّا ساكن الوسط وضعًا كهند، وإعلالًا كدار علمًا، ففيه مذاهب أصحها- وعليه سيبويه والجمهور- جواز الأمرين فيه الصرف وتركه وكلاهما مسموع، والثاني: لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج، والثالث وعليه الفراء: «أن ما كان اسم بلد كبلخ لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هندًا وجُمْلًا ودعدًا، ولا يرددون اسم البلدة على غيرها، فلما لم تردد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل، وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما، فالأصح أن الأجود المنع، قال ابن جني: وهو القياسُ، والأكثر في كلامهم، وقال الفارسي: الصرف أفصح ويحتم المنع على الأصح في صور:

إحداها: أن ينضم إلى ذلك عجمة كحمص؛ لأن انضمام العجمة قوَّى العلة، والثانية: أن يكون مذكر الأصل كزيد اسم امرأة لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف من صرف هندًا، وجوز المبرد وغيره فيه الأمرين كما يجوز في المنقول من مؤنث إلى مذكر، وهو نقل من ثقل إلى ثقل، الثالثة: أن يتحرك ثانيه لفظًا كقدم اسم امرأة لمتنزَّل الحركة منزلة الحرف، الرابع: وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين، ولو سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء منع بشرطين: أحدهما زيادته على ثلاثة لفظًا كزينب وعناق اسم رجل أو تقديرًا كجيل مخفف جيأل اسم رجل.

الشرط الثاني: أن لا يسبقه تذكير انفرد به كدلال ووصال اسمي رجل، فإنه كثرت التسمية بهما في النساء وهما في الأصل مصدران مذكران وغلب فيه كذراع فإنه في الأصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر، فإذا سمي به رجل صرف لتذكيره قبل العلمية، ولو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض وطامث وظلوم وجريح فالبصرية تصرفه والكوفية تمنعه،ولو سمي مذكر بما هو اسم في لغة وصفة في لغة كجنوب وسموم وشمال فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصعود والهبوط، وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيه =

(و) الثاني: (التركيب المزجي)، وهو: جعل اسمين اسمًا واحدًا منزلًا ثانيهما[1] منزلة هاء التأنيث،ولم يختم بويه (كمعدي كرب)[2]، وبعلبك[3] وحضرموت[4].

وخرج بالمزجي: الإضافي كامرئ القيس[5] فمصروف، والإسنادي: كشاب قرناها فمحكي والمركب من الأعداد والظروف، والأحوال فمبني كما مر[6]،

=

الوجهان: المنع كباب: زينب، والصرف كباب: حائض، انظر الهمع ١/ ٣٣، ٣٤ وشرح التصريح ٢/ ٢١٧، ٢١٨ بتصرف منهما.

(١) في (أ) سقوط: ثانيهما.

(٢) سبق تفصيل القول في (معدي كرب) في مبحث المبني على الفتح من الأعلام المركبة وهو عمرو بن معدي كرب الزبيدي فارس العرب من مذحج ويكنى بأبي ثور وابن خالة الزبرقان بن بدر التميمي وأخته ريحانة بنت معدي كرب انظر الشعر والشعراء ت: أحمد شاكر ١/ ٣٧٢ والأغاني مطبعة التقدم ١٤/ ٢٤-٢٩، والخزانة ٣/ ٤٦٠-٤٦٤ ط بولاق وكاشف القناع والنقاب لإزالة الشبه عن قواعد الإعراب لابن هشام تحقيق ودراسة محمد إبراهيم محمد عبدالله رسالة ماجستير بالكلية رقم ٢٤٩٩ ص١٩١.

(٣) سبق التعريف بها في مبحث المبني على الفتح من الأعلام.

(٤) حضرموت: بليدة من اليمن بقرب عدن وينسب إليها حضرمي، انظر المصباح المنير ط٦ ص١٩٣ بتصرف، وبها قبر هود عليه السلام، انظر الترجمانة الكبرى ص٤٩٢، وفي المختار ط٩ ص١٤٢: «حضرموت، اسم بلد أو قبيلة أيضًا وهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا فإن شئت بنيت الاسم الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب ما لا ينصرف فقلت: هذا حضرموتُ، وإن شئت أضفت الأول إلى الثاني فقلت هذا حضرُموتٍ. أعربت حضرًا وخفضت موتًا، وكذا القول في سام أبرص، ورام هرمز».

(٥) سبق التعريف به في مبحث النعت.

(٦) من قوله: (والمركب من الأعداد) إلى هنا ساقط من (أ)، والحاصل أن الأعلام المركبة ثلاثة: مركب إضافي فحكمه أن الجزء الأول يعرب على حسب العوامل، والثاني يخفض بالإضافة،

=

والثالث: (العجمة) بأن يكون الاسم من أوضاع غير العرب (كإبراهيم[(١)] وإسماعيل[(٢)] وإسحاق)[(٣)] فلا يؤثر شيء من الموانع الثلاثة مع غير العلمية في

=

ومركب إسنادي وهو المنقول من جملة فعلية أو اسمية فحكمه الحكاية في الأحوال الثلاثة، ومركب مزجي- وكلام الشارح هنا عنه- وهو نوعان: إما مختوم بـ(ويه) ففيه وجهان أرجحهما البناء على الكسر، والثاني: المنع من الصرف، أو غير مختوم بـ(ويه) فإما أن يكون صدره صحيحًا أو آخره ياء ساكنة وإما أن يكون عجزه عربيًّا أو أعجميًّا وفي المركب المزجي غير المختوم بـ(ويه) ثلاثة أقوال: المنع من الصرف لوجود العلتين: المعنوية- وهي: التعريف- واللفظية- وهي: التركيب- والثاني إعرابه كالمركب الإضافي، والثالث بناؤه على فتح الجزأين، وقد مر الكلام بالتفصيل عن هذا النوع مع عزو كل رأي إلى صاحبه في مبحث المبني على الفتح فليراجع، وانظر شرح التصريح ٢/ ٢١٦، ٢١٧ وأما المركبات من غير الأعلام كالعددي والظرفي، والحالي فهي مبنيات على فتح الجزأين إلا اثني عشر واثنتي عشرة من المركب العددي فالصدر كالمثنى على الأرجح والعجُز مبني على الفتح وقد مر الحديث عن ذلك ثم، والله أعلم.

(١) سبق التعريف به.

(٢) إسماعيل نبي ورسول عليه السلام وهو ابن إبراهيم خليل الرحمن، وأمه هاجر إحدى أميرات مصر اللاتي أسرن وقد وهبتها السيدة سارة لخليل الرحمن فولدت له إسماعيل عليه السلام، وقصته مثبوتة في القرآن، وقد ورد ذكره في القرآن اثنتي عشرة مرة، وقد تزوج امرأة من جرهم ثم طلقها بأمر أبيه ثم تزوج بأخرى يقال لها السيدة بنت مضاض بن عمرو الجرهمي وهي التي قال لها إبراهيم عليه السلام حين قدم مكة إذا جاء زوجك فأقرئيه مني السلام وقولي له قد استقامت عتبة بابك فولدت السيدة لإسماعيل اثني عشر رجلًا منهم نابت وقيذار اللذان نشر الله العرب منهما، انظر قصص الأنبياء ص٨٨.

(٣) إسحاق عليه السلام نبي ورسول بنص آية الأنعام: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾... الآيات، وهو ابن إبراهيم عليه السلام أخو إسماعيل الأصغر وقد أعقب بني إسرائيل، وقد وُلد وأبوه شيخ كبير وأمه كذلك بعد أن بشرتهما الملائكة به، هذا وقد نكح إسحاق رفقا بنت بتويل فولدت له حيصا ويعقوب بعدما مضى من عمره ستون سنة وعاش بعد

=

صرف صنجة[1]، وقائمة وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث، وهي: العجمة في صنجة، والصفة في قائمة، ويصرف أَذرِبيجان[2] إذ انكسر وإن وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة، (و) منها: (ما يمنع تارة مع العلمية، وأخرى مع الصفة، وهو): ثلاثة أيضًا أحدها: (العدل) وهو في العلم كعمر[3]، وزفر[4]

=

ذلك مائة سنة وتوفي وله مائة وسبعون سنة ودفن عند قبر أبيه إبراهيم عليه السلام في مزرعة حبرون،انظر المرجع السابق.

(١) في اللسان ط دار المعارف ص٢٥٠٦، ٢٥٠٧: الصنج العربي هو الذي يكون في الدفوف ونحوه، عربي فأما الصنج ذو الأتار فدخيل معرب تختص به العجم وقد تكلمت به العرب... وصنجة الميزان وسنجته فارسي معرب، وقال ابن السكيت لا يقال سنجة، وانظر عبادة على الشذور ٢/ ١٩٩.

(٢) أذربيجان- بفتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما- إقليم من بلاد العجم وقاعدة بلاد تبريز ومنهم من يقول آذربيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء، انظر المصباح المنير ط٦ ص١٣، وضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة بعدها ياء تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون، وضبطها القسطلاني في لطائف الآثار بفتح الهمزة الممدودة والذال المعجمة وسكون وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون،انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٩٩، ٢٠٠ بتصرف،

قال عنها المصنف في شرحه على هامش عبادة: وكذلك أذربيجان اسم لبلدة فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة وقيل وعلة خامسة وهي التأنيث؛ لأن البلدة مؤنثة وليس بشيء لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة والمكان ولو قدر خلوه من العلمية وجب صرفه؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا.

(٣) سبق التعريف به (وزحل وجمح ودلف، فإنها معدولة عن: زاحل وجامح ودالف)، تقييد من الأصل.

(٤) زفير: هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس بن تميم فقيه كبير جمع بين العلم والعبادة كان من أصحاب الحديث فغلب عليه الرأي وهو قيَّاس أصحاب أبي حنيفة ولد سنة ١١٠هـ ٧٢٨م وتوفى سنة ١٥٨هـ ٧٧٥م، انظر الأعلام للزركلي ط٦ ١٣٤٦هـ ١٩٢٧م ص٣٣٤ ويقال للجمل

=

معدولين عن عامر وزافر، وطريق العلم بعدله سماعُه غير منصرف عاريًا عن سائر الموانع، فإن ورد مصروفًا فليس معدولًا نحو: أُدَد[(١)]، أو ممنوع الصرف[(٢)]، وفيه مع العلمية علةٌ أخرى فكذلك[(٣)] نحو: طوى[(٤)] فإن فيه مع العلمية:

= الضخم زفر، وللأسد كذلك، والرجل الشجاع والرجل الجواد والزُّفَر السيد وبه سمي الرجل زفر، والزفر من الرجال: القوي على الحمالات، وزفر وزافر وزوفر: أسماء، انظر اللسان ط دار المعارف ص١٨٤١، ١٨٤٢ بتصرف.

(١) في اللسان ط دار المعارف ص٤٤: وأُدُدٌ وأُدَدٌ أبو عدنان وهو أُدُّ بن طليخة ابن إلياس بن مضر... قال ابن دريد: أحسب أن الهمزة في أد واو؛ لأنه من الود أي الحب فأبدلت الواو همزة كما قالوا أُقِّتَتْ وأُرِّخَ الكتاب، وأدَدٌ أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حِمْيَر والعرب تقول: أددًا جعلوه بمنزلة ثقب ولم يجعلوه بمنزلة عمر.

(٢) في أ، ب سقوط: الصرف.

(٣) (أي: ليس معدولًا)، تقييد من الأصل.

(٤) طوى: اسم موضع بالشام تكسر طاؤه وتضم ويصرف ولا يصرف؛ فمن صرفه جعله اسم واد ومكان وجعله نكرة، ومن لم يصرفه جعله اسم بلدة وبقعة وجعله معرفة، قال ابن بَرِّيّ: إذا كان طوى اسمًا للوادي فهو علم له وإذا كان اسمًا علمًا فليس يصح تنكيره لتباينهما فمن صرفه جعله اسمًا للمكان ومن لم يصرفه جعله اسمًا للبقعة وقال ابن سيده: وطُوًى وطِوًى جبلٌ بالشام وقيل: هو وادٍ في أصل الطور، وفي التنزيل العزيز: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ ، قال أبو إسحاق: طوى اسم الوادي ويجوز فيه أربعة أوجه: طُوى بضم الطاء بغير تنوين وبتنوين، فمن نونه فهو اسم للوادي أو الجبل وهو مذكر، سمي بمذكر على فُعَل نحو حُطَم وصُرَد، ومن لم ينونه ترك صرفه من جهتين إحداهما أن يكون معدولًا عن طاوٍ فيصير مثل عمر المعدول عن عامر فلا ينصرف كما ينصرف عمر، والجهة الأخرى أن يكون اسمًا لبقعة كما قال: ﴿فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ وإذا كسر فنون فهو طِوًى مثل مِعًى وضِلَع مصروف ومن لم ينون جعله اسمًا للبقعة قال: ومن قرأ طوى بالكسر فعلى معنى المقدسة مرة بعد مرة، وسئل المبرد عن واد يقال له طوى: =

التأنيث[1]، (و) في الصفة[2] (كمثنَى) معدول عن اثنين اثنين، (وثُلاثَ) معدول عن ثلاثة ثلاثة[3]، (وأُخَر): بضم أوله وفتح ثانيه

=

أتصرفه؟ قال: نعم لأن إحدى العلتين قد انحرفت عنه، وقرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو ويعقوب الحضرمي: طوَى وأنا وطُوَى أذهب غير مُجْرَى، وقرأ الكسائي وعاصم وحمزة وابن عامر: طوى منونًا في السورتين، وقال بعضهم: طوى مثل طِوى وهو الشيء المثنى، وقالوا في قوله تعالى: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾أي طُوِيَ مرتين أي: قُدِسَ، وقال الحسن: ثُنيت فيه البركة والتقديس مرتين، انظر اللسان ط دار المعارف ٢٧٣٠، ٢٧٣١.

(١) لم يذكر الشارح هنا تبعًا للمصنف للعلم المعدول إلا وزن فُعَل ثم عمم الحكم بأن طريق معرفة ذلك سماعه غير منصرف عاريًا عن سائر الموانع، وقد ذكر المصنف في أوضحه خمسة أنواع للمعرفة المعدولة هي: (أ)، فُعل في التوكيد كجُمع وكُتع وبُصع، فإنها معارف مختلف في طريق تعريفها فقيل: نية الإضافة، وقيل: أعلام جنس معدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء، وكتعاء وبصعاء.

(ب) سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفًا مجردًا من أل والإضافة، وخالف في ذلك السهيلي والشلوبين الصغير، فقال السهيلي: هو على نية الإضافة، وقال الشلوبين هو على نية أل، وذهب صدر الأفاضل إلى أنه مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام فإن لم يرد بسحرٍ معينٌ صرف اتفاقًا وكذا يصرف إن لم يستعمل ظرفًا أو استعمل بأل والإضافة.

(جـ) فُعَل بضم الفاء وفتح العين علمًا لمذكر إذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية، والذي سُمع من ذلك: عُمر ومُضر وزُفر وقُثم وزُحل وجُشم وجُمح وقُزح وعُصم وجُحا ودُلف وهُذل وبُلغ وثُعِل، وفائدة العدل في الأعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية.

(د) فَعال بفتح الفاء علمًا للمؤنث في لغة بني تميم وقد مر الكلام على ذلك تفصيلًا في المبني على الكسر.

(هـ) أمس إذا كان مرادًا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالألف واللام ولم يصغر ولم يكسَّر ولم يقع ظرفًا وقد مر تفصيل الخلاف فيه أيضًا بين التميميين والحجازيين في نفس المبحث فليراجع، انظر تفصيل هذه الأنواع الخمسة في شرح التصريح ٢/ ٢٢٢، ٢٢٦.

(٢) في (ب): والصفة.

(٣) قال الله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، فهذه الكلمات مخفوضة لأنها صفة لأجنحة وهي ممنوعة الصرف لأنها معدولة كما ذكر فلهذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك في مَثْنَى لأنه

=

(مقابل آخرين)[1]؛ إذ هو جمع أخرى أنثى آخر بفتح أوله وثانيه[2]، وهو[3] معدول عنه[4]؛ لأن حقه: أن يُستغنَى فيه بأفعل عن فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه لتجرده من أل[5]،

=

مقصور كما ظهر ذلك في: ثُلاث ورُباع، لأنهما اسمان صحيحا الآخر بينهما ألف وهذا هو النوع الأول من نوعي الصفة المعدولة وهذان الوزنان اللذان ذكرهما الشارح مسموعان من الواحد إلى الأربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الأصح، وقيل في العشرة فدونها سماعًا وما بينهما قياسًا عند الكوفيين والزجاج، وقيل يقاس على فُعال خاصة لأنه أكثر، والصحيح كما قال المصنف في أوضحه وفي الحواشي أن البناءين مسموعان في الألفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ونقل السخاوي أنه يعدل أيضًا إلى فُعلان بضم الفاء من الواحد إلى العشرة والصفة من العدد على الوزنين المذكورين تقع صفة كآية فاطر وحالًا كآية النساء، وخبرًا كقوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى» وهي نكرة في جميع ذلك، وزعم الفراء أنها معارف بنية الألف واللام، وعليه فهي في الآيتين بدل كما ذكر الحوفي، ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية، انظر شرح التصريح ٢/ ٢١٤ بتصرف.

(١) تقييد من (ب): (والمقابلة من جهة أن آخر جمع للمؤنث وآخرين جمع للمذكر).

(٢) إذ لو كان آخر جمع أخرى أنثى آخِر بكسر الخاء لصرف، فتقول: مررت بأول وآخِر، (تقييد من الأصل).

(٣) (أي: آخر) تقييد من ب.

(٤) أي: عن الفتح، تقييد من ب.

(٥) واحترز به عن آخر جمع أخرى بمعنى آخرة، والفرق بين أخرى مؤنث آخَر بالفتح، وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من صنف واحد نحو: جاءت امرأة وأخرى، وهذه تدل على الانتهاء، ولا يعطف عليها مثلها من صنف واحد وهي المقابِلةُ للأولى في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ انتهت، تقييد من (ب).

كما يستغنى بأفضلَ عن فُضَل نحو: رأيتها[1] مع نسوة أفضل منها، وتقدم بيانه في اسم التفضيل[2]، (و) الثاني: (الوزن) للفعل، وهو في العلم (كأحمد) ويزيد[3] (و)

---

(١) في (أ): رأيته، والصواب ما أثبته.

(٢) ما ذكره الشارح عن كون آخر معدولة عن آخرين بناء على أن آخر اسم تفضيل كأفضل ليس كذلك لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة، ومن ثم قال المصنف في الحواشي: الصواب أن آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث: إحداها: الوصف، والثانية: الزيادة، والثالثة: أن لا يتقوم معناه إلا باثنين مغايِر ومغايَر، كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين: مُفَضَّل ومُفضَّل عليه فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه، فعلى هذا إذا قيل: مررت بنسوة أخر كان معدولًا عن آخَر بالفتح والمد وليس معدولًا عن الآخر لأنه نكرة مجرية مع نكرة نعتًا ولا عن آخرين كما ذكر بعضهم، وكثير غلط في هذه المسألة لأن التفضيل في آخر مفقود، هذا وإنما خص النحويون آخر بالذكر دون ما عداه لأن في أخرى ألف التأنيث وهي أوضح من العدل في منع الصرف، وأما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب، وأما آخر بفتح الخاء فلا عدل فيه وإنما في فروعه، وإنما منع من الصرف للوصفية والوزن فإن كانت آخر جمعًا لآخر بمعنى آخرة أنثى آخِر صرفت لانتفاء العدل فيهما، ذكر ذلك الفراء، انظر في هذا شرح الشذور وعبادة علية ٢/ ٢٠٠، ٢٠١ وشرح التصريح ٢/ ٢١٥.

(٣) المعتبر في العلمية مع وزن الفعل لمنع الصرف ثلاثة: أحدهما: الوزن الذي يخص الفعل والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل أو تاء المضارعة، وذلك كانطلق وتقاتل مسمى بهما ويلحظ أن همزة الوصف تنقلب قطعًا عند العلمية.

والثاني: الوزن الذي الفعل به أولى لكونه غالبًا فيه وذلك كإثمِد بكسر الهمزة والميم فإنه موازن لاضرب وأصبح موازن لاذهب، وابلُم معادل لاخرج، فهذه كلها أوزان بالفعل أولى.

والثالث: الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدوءًا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو أفكل أي: الرعدة وأحمد ويزيد، وهذا هو الذي اكتفى به الشارح، ويشترط للعلم المشابه للفعل في الوزن لكي يمنع من الصرف ثلاثة شروط: الأول أن يكون الوزن لازمًا فخرج بذلك: امرؤ، لتغيره في الحالات الثلاث، والثاني: أن يكون باقيًا في اللفظ على حالته الأصلية فلا منع للصرف في نحو: رُد بضم الراء، وقِيل وبيع طن سمي بذلك.

=

في الصفة (كأحمر)[1]، وفي نسخة: وأحمر[2] (و) الثالث: (الزيادة) للألف، والنون، وهي في العلم (كعثمان)[3] وفي الصفة (كغضبان) وفي نسخة:

=

والثالث: أن يكون غير مخالف لطريقة الفعل فلا يمنع صرف ألْبُب بفتح الهمزة وضم الباء الأولى؛ لأنه خالف الفعل في ألفك وخالف في هذا بعضهم، انظر تفصيل هذا الموضع في شرح التصريح ٢/ ٢١٧، ٢٢٠.

(١) كلمة «كأحمر» ليست موجودة في بعض النسخ.

(٢) الوصفية مع الوزن تكون على أفعل غالبًا بشرطين: أن لا يقبل التاء وإنما اشترط ذلك لأن ما تلحقه من الصفات كأرمل ضعيف الشبه بلفظ المضارع لأن تاء التأنيث لا تلحقه وأن يكون الوصف أصليًّا فلا منع من الصرف لأرنب بمعنى ذليل وأربع لعروض وصفيتهما كما لا اعتداد بالصرف في باب أدهم لعروض اسميته خلافًا لابن جني، وأما أجدل وأخيل وأفعى فيجوز فيهن الصرف ومنعه قال ابن مالك:

وأجـــدل وأخيـــل وأفعـــى مـــصروفة وقـــد يـــنلن المنعـــا

هذا ومن غير الغالب منع صرف أفيعل تصغير أفعل كأحيبر وأفيضل فإنه على وزن أبيطر قاله المرادي تبعًا لابن مالك انظر تفصيل هذا في شرح التصريح ٢/ ٢١٣، ٢١٤.

(٣) لا يختص العلم المزيد بالألف والنون بوزن معين بل قد يكون مفتوح الفاء كمروان أم مكسروها كعمران أم مضمومها كعثمان، وقد سبق التعريف به، ولا فرق بين أعلام الأناسِ كما مثلنا وغيرها كغطفان وأصبهان، وهذا كله ممنوع الصرف اتفاقًا لزيادة الألف والنون، فإن احتملت النون الأصالة والزيادة ففيه وجهان: الصرف وعدمه كرمان وحسان ودهقان وشيطان، وإذا تمحضت جهة الأصالة صرفت كما إذا سَمَّيتَ بطحان من الطحن وتبان من التبن وسمان من السمن واختلف في أبان بتخفيف الباء علمًا فمن صرفه رأى أن وزنه فعال ومن منعه الصرف رأى أن وزنه أفعل وأنه منقول من أبانَ الشيءَ يُبينَه، والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش، وإذا أبدل من النون الزائدة منع الصرف إجراء للبدل مجرى المبدل منه كأصيلال والأصل: أصيلان وإن أُبدِلتِ النون من حرف أصلي صُرِف كحنان مسمى به فإن النون الثانية بدل من الهمزة والأصل حناء، انظر شرح التصريح ٢/ ٢١٧ بتصرف.

وغضبان[1]، (وشرط تأثير الصفة) في منع الصرف (أصالتها، وعدمُ قبولها التاءَ): إما: لأنه لا مؤنث لها: كأكمر[2] لكبير الكَمَرَة[3]، أو لها مؤنث لكنها لا تقبل التاء لكونها من باب أفعل فعلاء، أو من باب فعلان فَعلَى كأحمر، فإن مؤنثه

(١) الصفة التي فيها زيادة الألف والنون لكي تمنع من الصرف لابد أن تكون على وزن فَعلان بفتح الفاء، وذلك بشرطين: أحدهما: أن لا تقبل التاء الدالة على التأنيث إما لكون مؤنثها على فعلى كغضبان غضبى، وهذا باتفاق، أو لكونها لا مؤنث لها كلَحيان بمعنى عظيم اللحية، فهذا مختلف فيه والأرجح فيه المنع من الصرف لأنه وإن لم يكن له فَعَلَى وجودًا فله فَعَلَى تقديرًا، والمقدر في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر مع أنه لا مؤنث له، وحكي أن من العرب من يصرفه حملًا على ندمان. وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون: سكرانة ويصرفون: سكران، فقال الزبيدي: ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء وقال: أبو حاتم: «لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها»، وخرج بهذا الشرط ما يقبل التاء كمصّان بتشديد الصاد أي اللئيم وسيفان أي الطويل الممشوق الضامر البطن، وأَليان بفتح الهمزة أي كبير الألية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة، انظر شرح التصريح ٢/ ٢١٣ بتصرف، وعبادة على الشذور ٢/ ٢٠٢، والشرط الثاني: أن يكون الوصف أصليًّا كما ذكر شارحنا تبعًا للمصنف فلا منع للصرف في نحو: صفوان أي: قاسٍ لأنه في الأصل اسم للحجر الأملس، هذا وقد خلط الشارح العلم والوصف من حيث الوزن والزيادة والعدل كما فعل المصنف في شرحه فانظره على هامش عبادة ٢/ ٢٠١، ٢٠٢، وقد آثرت كما صنع شارح التصريح أن أفصل كل واحد من هذه بحديث مستقل يوضح الغرض منه مع ذكر الشروط والخلاف والله أعلم.

(٢) في (أ) سقوط: أكمر.

(٣) في المصباح ط دار المعارف ٥٤١: الكمرة: الحشَفَة وزنًا ومعنى، وربما أطلقت الكمرة على جملة الذكر مجازًا، تسمية للكل باسم الجزء والجمع: كمر مثل قصبة وقصب، ويقال لمن أصاب الخاتن كمرته: مكمور ولمن أصابت الخافضة غير موضع الختان منها: مأسوكةٌ.

على حمراء، أو كسكران فإن مؤنثه على سكرى، (فأرنبٌ[(١)]، وصفوانٌ بمعنى: ذلِيل) أي: ضعيف، (وقاسٍ[(٢)]، ويَعَمل[(٣)]، وندمان من المنادمة) نحو: هذا رجل أَرنبٌ، وقلب صَفوانٌ، ورجل يعملٌ، ورجل ندمانٌ (منصرفة) لقبول الأخيرين التاء: تقول يعملةٌ وندمانة، ولعروض وصفية الأولين؛ لأنها وصفا اسمين للحيوان المعروف وللحجر الأملس فلا أثر لما طرأ من الاسمية في نحو: أبطح[(٤)]، وأدهم[(٥)]،

---

(١) الأرنب أنثى ويقع على الذكر والأنثى وفي لغة يؤنث بالهاء فيقال: أرنبة للذكر والأنثى أيضًا والجمع أرانب، وقال أبو حاتم: يقال للأنثى أرنب وللذكر خُزَزٌ وجمعه خِزَّان، وأرنبة الأنف: طرفه، انظر المصباح مادة (رنب).

(٢) في كلام الشارح لف ونشر مرتب؛ حيث ذكر الأرنب والصفوان ثم ثنى بذكر معنييهما على الترتيب،والصفوان يستعمل في الجمع والمفرد فإذا استعمل في الجمع فهو الحجارة المُلس الواحدة: صفوانة، وإذا استعمل في المفرد فهو الحجر وبه يسمى الرجل وجمعه صُفيٌّ صِفيٌّ- بضم الصاد وكسرها- انظر المصباح مادة (صفا) بتصرف.

(٣) يعمل بفتح الميم كذا في الفيشي، وفي نسخ الأشموني ضبط بضم الميم ومؤنثه يعمله وهو وصف لمن طبع على العمل فهو بمعنى القوي على العمل من قولهم: ناقة يعملة أي: قوية على العمل، فيعمل من العمل، انظر عبادة على الشذور ٢/ ١٩٨ بتصرف، وفي القاموس ط١ ٤/ ٢١: «واليعملة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة، والجمل يعمل،ولا يوصف بهما إنما هما اسمان، وناقة عملة كفرحة بينة العمالة فارهة».

(٤) البطحاء مسيلٌ فيه دِقاق الحصى، والأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى، وجمع البطحاء: بطحاوات وبطاح يقال: بطاح بطح كأَعْوَامٌ عُوَّمٌ، وجمع الأبطح أباطح: كسَّروه تكسير الأسماء وإن كان في الأصل صفة لأنه غلب، كالأبرق والأجرع فجرى مجرى أفكل، قال أبو عمرو: وسمي المكان أبطح لأن الماء ينبطح فيه أي: يذهب يمينًا وشِمالًا، والبطح بمعنى الأبطح، وبطحاء مكة وأبطحها معروفة لانبطاحها، ومِنًى من الأبطح، انظر اللسان ط دار المعارف (بطح) بتصرف.

(٥) في المصباح ط دار المعارف ٢٠٢: «والدُّهمة السواد، يقال: فرس أدهمُ وبعير أدهم وناقة دهماء إذا اشتدت وُرقته حتى ذهب بياضه، وشاة دهماء: خالصة الحمرة؛ وفي القاموس: «والدهمة بالضم: السواد، والأدهم: الأسود، والجديد من الآثار والقديم الدارس ضدٌّ، ومن البعير

=

وأرقم[(١)]، وخرج بقوله من المنادمة: ندمان من الندم فممنوع الصرف؛ لأن مؤنثه على فَعَلَى[(٢)].

(وشرط العجمة) أي: تأثيرها (كون العلمية[(٣)] في) اللغة (العجمية، والزيادة على الثلاثة فنوح[(٤)] مثلًا: (منصرف)؛ لعدم زيادته على الثلاثة،

= الشديد الوُرقة حتى يذهب البياض وهي دهماء... والقيد، جمعه: أداهم، وفرس هشام بن حرملة المُري وعنترة بن شداد العبسي ومعاوية بن مرداس السلمي، وآخر لبني بجير بن عباد».

(١) في القاموس فصل الراء باب الميم: والأرقم أخبث الحيات وأطلبها للناس، أو ما فيه سواد وبياض، أو ذكر الحيات، والأنثى: رقشاء، وحيٌّ من تغلب وهم الأراقم، وإنما جمع على الأراقم، لغلبة الاسمية فكُسِّر تكسير الأسماء، ولا يوصف به المؤنث، يقال للذكر: أرقم، ولا يقال: حية رقماء، ولكن رقشاء، وقال ابن حبيب: والأرقم إذا جعلته نعتًا قلت أرقش، وإنما الأرقم اسمه، انظر اللسان مادة (رقم) بتصرف.

(٢) ندم على الشيء وندم على ما فعل ندمًا وندامة وتندم: أَسِف،ورجل نادمٌ سادمٌ وندمان سدمان أي: نادم مهتَمٌّ، وقومٌ نُدَّامٌ سُدَّامٌ ونِدَامٌ سِدَامٌ ونَدَامى سَدَامى، والنديم: الشَّريب الذي ينادمه وهو ندمانه أيضًا، ونادَمَني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني، وجمع النديم: نِدَامٌ، وجمع النِّدام: نَدَامَي، ويقال المنادمة مقلوبة من المدامنة، انظر اللسان مادة (ندم) بتصرف فهو قد أثبت المعنيين والاستعمالين كما عليه النحاة.

(٣) في بعض نسخ المتن: كون علميتها.

(٤) سبق التعريف به، وهو منصرف، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ لكونه علمًا أعجميًا ثلاثيًا ساكن الوسط، هذا رأي الجمهور وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في نوح ونحوه وجهين: وهو مردود لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ، هذا وأسماء الأنبياء عليهم السلام كلها أعجمية إلا أربعةً: هود وصالح، وشعيب ومحمد ﷺ، فهؤلاء مصروفون يضاف إليهم: نوح ولوط وشيث عليهم السلام فهؤلاء سبعة، وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف إلا أربعة: منكر ونكير ورضوان ومالك، انظر شرح الشذور وعبادة عليه ٢/ ٢٠٢ بتصرف منهما.

وكذا لجام[1] وفيروز[2] نكرتين، أو علمين لمذكرين في لغتنا؛ لانتفاء علميتهما في لغة العجم[3].

---

(١) اللجام للفرس قيل: عربي وقيل: معرَّب والجمع لُجُم مثل كتاب وكتب، ومنه قيل للخرقة تشدها الحائض في وسطها لجام وتلجمت المرأة: شدت اللجام في وسطها وألجمت الفرس إلجامًا: جعلت اللجام في فيه، وباسم المفعول سمي الرجل، انظر المصباح ط دار المعارف ٥٤٩، ٥٥٠.

(٢) في النسختين: الأصلية و(أ): نيروز والصواب ما أثبته لأن الفِقرة من قوله: (وشرط تأثير العجمة) إلى آخر الباب منقولة بتصرف من شرح الشذور للمصنف ٢/ ٢٠٢ على هامش عبادة، والذي هناك (فيروز) -بالفاء- حيث قال: (فنحو لجام وفيروز علمين لمذكرين مصروف)، وفيروز كما في عبادة اسم لقطعة من الأرض، وقيل: اسم لما يفرز الأشياء أي: يميزها وصار اسمًا لواحد من الصحابة هو: فيروز الديلمي ابن أخت النجاشي كما في المصباح ط دار المعارف ٤٦٧، وفيروز الديلمي هو أبو الضحاك أمير صحابي من أبناء الأعاجم في اليمن كان يقال له: الحِمْيري لنزوله بحمير ومخالفته إياهم، وفد على النبيﷺ وروى عنه أحاديث وعاد إلى اليمن فأعان على قتل الأسود العنسي ووفد على عمرَ في خلافته ثم سكن مصر، وولاه معاوية على صنعاء فأقام بها حتى توفي وكان عاقلًا حازمًا، ولد قبل الهجرة وتوفي سنة ٥٣هـ انظر الأعلام للزركلي ٢/ ٧٧٩، والإصابة ٣/ ٢١١، وأما نيروز فهو أول الربيع عند الفرس، قال البحتري: وقد نبه ..... البيت.

(٣) الحاصل أن لجامًا وفيروزًا إن استعملا نكرتين أو علمين على مذكر في لغتنا صرفا، وإن استعملا علمين على مؤنث منع صرفهما للعلمية والتأنيث لا للعجمة لأنهما نكرتان في لغة العجم، انظر شرح الشذور وعبادة عليه ٢/ ٢٠٢ بتصرف منهما والله أعلم.

هذا وقد اشترط النحاة لمنع صرف العلم الأعجمي شرطين: أحدهما أن تكون علميته في اللغة الأعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور لا يشترط وتظهر فائدة ذلك في نحو: قالون، فيصرف على الأول لأنهم لم يستعملوه علمًا وإنما استعملوه صفة بمعنى جيد، ويمنع على الثاني لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به.

والثاني: أن يزيد على ثلاثة أحرف أو ثلاثة أوسطها متحرك فلو كان ثلاثيًّا ساكن الوسط صرف ولا التفات إلى من منع صرفه، والمراد بالعجمة: ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت، =

(وشرط الوزن): أي: تأثيره (اختصاصه بالفعل كشَمَّرَ) بالتشديد[(١)]، (وضُرِبَ) بالبناء للمفعول حالة كونهما (علمين، أو افتتاحه بزيادة هي بالفعل أولى): بأن تدل في الفعل دون[(٢)] الاسم (كأحمَرَ) صفةً (وكأفكل[(٣)] علمًا)؛ إذ الهمزة فيهما لا تدل،

=

وتعرف عجمة الاسم بوجوه: أحدها: نقل الأئمة، والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبراهيم.

والثالث: أن يعرى عن حروف الزلاقة وهو خماسي أو رباعي، وحروف الزلاقة ستة يجمعها «مر بنفل».

والرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل والصاد والجيم والكاف والجيم والراء بعد النون، والزاي بعد الدال، ولو سمي بالكلمات الأعجمية كلجام مثلًا صرف لطروئها عليه، انظر شرح التصريح ٢/ ٢١٨، ٢١٩ بتصرف.

(١) «شمر» علم على فرس، قال جميل بن معمر: «وجَدِّي يا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرا»، انظر الشذور وعبادة عليه ٢/ ٢٠٣ بتصرف منهما، وهو ممنوع الصرف للعلمية والوزن الغالب في الفعل، وقد تسمى بهذا الاسم ثلاثة هم شمر بن ياسر بن عمرو من حمير من قحطان آخر تبابعة اليمن في الجاهلية، ولي الملك بعد أبيه ياسر وكان أعظمَ التبابعة وهو الذي يقال له تُبَّع الأكبر قيل كان ملكه ٥٣ سنة، انظر الأعلام للزركلي ٢/ ٤١٦.

الثاني: شمر بن ذي الجوشن الضبابي عتي من رؤساء هوازن، كانت إقامته بالكوفة واشترك في مقتل الحسين ﷺ، وطلبه المختار الثقفي بدم الحسين فخرج من الكوفة، فقتل في خارجها وتوفي سنة ٦٦هـ.

والثالث: أبو عمرو شمر بن حمدويه الهروي لغوي أديب أصله من هراة ورحل إلى العراق وصنف كتابًا كبيرًا في اللغة ابتدأه بحرف الجيم، وله: «غريب الحديث» كبير جدًّا و«السلاح والجبال والأودية» توفي سنة ٢٥٦هـ.

(٢) في (أ): بالفعل، وسقطت: (دون)، والصواب ما أثبته.

(٣) الأفكل على أفعل: الرِّعدة، ولا يبنى منه فعل وعن ابن الأعرابي: افتكل فلان في فعله افتكالًا واحتفل احتفالًا بمعنى واحد، ويقال: أخذ فلانًا أفكلٌ إذا أخذته رعدة فارتعد من برد أو

=

وفي موازنهما في الفعل نحو: أذهب تدل على المتكلم[1].

(باب) في[2] حكم ألفاظ (العدد) تذكيرًا، وتأنيثًا، وتمييزًا قال ابن الحاجب[3]: [العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء، فالواحد: عدد]، وقال غيره من الحُسَّاب: [العدد: ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء، فالواحد ليس بعدد][4]،

=

خوف، وهو ينصرف، فإن سميت به رجلًا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة، وهمزة أفكل زائدة، والأفكل اسم الأفوه الأودي لرعدة كانت فيه وهو صُلاءة بن عمرو بن مالك من بني أود من مذحج، شاعر يماني جاهلي، كان سيد قومه وقائدهم في حروبهم وهو أحد حكماء الشعراء في عصره وأشهر شعره: لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم.... إلخ، وتوفي سنة ٥٧٠م أي: قبل الهجرة بخمسين عامًا، انظر الأعلام للزركلي (٣-٢٠٦)، والأفكل أبو بطن من العرب يقال لبنيه: الأفاكل وأفكل موضع، انظر اللسان ط دار المعارف ٣٤٥٢، ٣٤٥٣ بتصرف.

(١) ما ذكره الشارح عن شرط تأثير الوصف مع الوزن منقول بتصرف يسير من شرح الشذور والأصل أوضح فانظره على هامش عبادة ٢/ ٢٠٢، ٢٠٣، وقد سبق أن بينت بالتفصيل هذا الموضع عند التعرض للوصفية ولما وزن آنفًا.

(٢) في (أ) سقوط: (في).

(٣) سبق التعريف به.

(٤) ما ذكره الشارح عن مفهوم العدد عند ابن الحاجب وعند الحسّاب وما يترتب على كل منقول بتصرف يسير من شرح الكافية للرضي، والأصل أضبط وأوضح وإليك النص ٢/ ١٤٥، ١٤٦ قوله: «أسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء» مقصودهُ: تحديد ألفاظ العدد لا ماهية العدد، وكمية الشيء عدده المعين لأن الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين، كما أن ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بـ(ما) الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء، =

والأول: هو المناسب لقول المصنف كغيره: (الواحد والاثنان، وما وازن فاعلًا) مفردًا كان: (كثالث)، ورابع، أو مركبًا كثالث عشر، ورابع عشر،

=

وكيفية الشيء وصفةُ المعين الذي يستفهم عنه بكيف فكأنه قال: اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازًا عن الجمع فإنه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المئات والألوف، وقوله: (آحاد) جمع واحد فينبغي أن لا يكون واحد واثنان من «ألفاظ العدد لأن واحدًا لم يوضع لكمية آحاد الأشياء لأنه يقال: كم درهمًا عندك فتقول: واحد، فليس هنا آحاد أشياء وكذا إذا قلت: اثنان في جواب كم درهمًا، ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو: رجل ورجلان لأنهما وضعا لكمية الشيء أيضًا وإن كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء أيضًا، ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج نحو واحد واثنان لأن لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك، ويجوز أن يقال ما وضع للكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة أن لفظ واحد واثنان من أسماء العدد، وعند الحسّاب ليس الواحد من العدد لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا: لأن الفرد الأول أي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأول والنزاع فيه راجع إلى المراد بالعدد، فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدًا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لأنه زائد عليه، وعلى تفسير النحاة أي الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان».

من هذا النص الطويل الذي آثرت ذكره كله نستنبط ما يأتي:

(أ) أن شارحنا أخذ بالمفهوم الثاني للرضي لكلام ابن الحاجب حيث أسقط كلمة آحاد لكي يستقيم له إدخال الواحد والاثنين لأنهما خارجان بهذه اللفظة.

(ب) أن ما ذكره ابن الحاجب ليس تعريفًا للعدد كما ذكر الرضي.

(جـ) أن في المسألة رأيًا ثالثًا هو كون الاثنين لا تدخل في العدد عند بعض الحساب.

(د) المعالجة الدقيقة للرضي لكلام ابن الحاجب والعقلية الرائعة التي تستنطق الكلمات وما وراءها.

(هـ) أن النتيجة التي توصل إليها الشارح تبعًا للمصنف هي نفس النتيجة التي توصل إليها الرضي بعد هذه المناقشة لكلام ابن الحاجب والله أعلم.

أو معطوفًا عليه: كثالث وعشرين[1]، (والعشرة): حالة كونها (مركبة): كأحد عشر، واثني عشر[2] (يُذَكَّرنَ مع المذكر) فتقول: واحد، واثنان، والجزء الثالث، والجزء الخامس عشر، والخامس[3] والعشرون، (ويؤنثن مع المؤنث) فتقول: واحدةٌ، واثنتان، والمقالة الثالثة، والخامسة عشرة، والخامسةُ والعشرون (والثلاثة والتسعة[4]، وما بينهما مطلقًا) أي: سواء كانت مفردة[5]: كثلاثة رجال، وثلاث نِسوةٍ، أو مركبةً كثلاثة عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشرةَ امرأة، أو معطوفًا عليه كثلاثةٍ وعشرين[6]

---

(١) في (أ) سقوط: (وثالث وعشرين)، وهذا السقط من (أ) هو المناسب، ولذلك أضفت من عندي تصحيحًا للنص: (أو معطوفًا عليه)، وذلك لأن ثالث وعشرين ونحوه ليس من المركب كما توهمه النسختان الأصلية و(ب) والله أعلم.

(٢) في نسخ المخطوطة الثلاث التي أتوفر على تحقيقها وثاني عشر بعد واحد عشر، والأنسب ما صنعته لأنه قبلًا تكلم عن وزن فاعل من حيث وجوب المطابقة تذكيرًا وتأنيثًا ثم أراد أن يبين أن العشرة مع الواحد والاثنين حالة التركيب تطابق أيضًا.

(٣) في (أ) سقوط: (عشر والخامس)، وفي (ب) سقوط: (عشر) فقط.

(٤) في (أ) سقوط: (والتسعة).

(٥) في (ب): (منفردة) والأحسن ما أثبتُّه.

(٦) في نسخ المخطوطة الثلاث التي أتوفر على تحقيقها: (أو مركب كثلاثة عشر رجلًا وثلاث عشرةَ امرأة، وثلاثة وعشرين رجلًا... إلخ.

والأنسب ما صنعته لأن ثلاثة وعشرين معطوفة عليه وليس مركبًا حتى يعطف على المركب، اللهم إلا أن يكون مراده بالمركب يتناول المعطوف عليه، كذلك ولم أرَ هذا لغيره حسب معلوماتي، ومن ثم كان المصنف حصيفًا في شرحه حين قال ٢/ ٢٠٥، على هامش عبادة: «سواء كانت مركبة مع العشرة أو لا... إلخ».

رجلًا وثلاثٍ وعشرين[1] امرأة، (والعَشَرَة) -حالة كونها- (مفردةً) كعشَرةِ رجال، وعشْرِ نسوة (بالعكس) أي: يُذكَّرنَ مع المؤنث، ويؤنثن مع المذكر كما مثلنا؛ لأنها أسماء جماعات كزمرة[2]، وأُمَّةٍ[3]، وفرقةٍ[4]، فالأصل: أن تكون[5] بالتاء لتوافق نظائرها، فاستُصحِب الأصل[6] المذكر، لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث للفرق، ولأن المذكر خفيف فلحقته التاء، والمؤنث ثقيل[7] فحذفت منه[8] وأما قوله تعالى:

---

(١) في (أ): (وعشرون) والصواب ما صنعته.

(٢) الزمرة بالضم: الفوج والجماعة في تفرقة، جمعها: زُمرٌ، انظر القاموس فصل الزاي باب الراء، وفي اللسان ط دار المعارف ص١٨٦٢ : الزمرة: الفوج من الناس، والجماعة من الناس، وقيل: الجماعة في تفرقة، والزمر: الجماعات.

(٣) الأمة بالضم، الرجل الجامع للخير والإمام وجماعة أرسل إليهم رسول، والجيل من كل حي، والجنس كالأم فيهما ومن هو على الحق مخالف لسائر الأديان، والحين، والقامة، والوجه، والنشاط، والطاعة، والعالم، ومن الوجه والطريق: معظمه، ومن الرجل: قومه ولله تعالى خلقُه، انظر القاموس فصل الهمزة باب الميم.

(٤) الفِرقة بالكسر: السقاء الممتلئ لا يستطاع يُمْخَضُ حتى يُفْرَق، والطائفة من الناس، جمعه: فرق، وجمع في الشعر على أفارِقَ، وجمع الجمع: أفراق، وجمع جمع الجمع: أفاريق، والفريق كأمير أكثر منها، جمعه: أفرِقَاء وأفرِقَةٌ وفروق، انظر المرجع السابق.

(٥) في (ب): يكون، والأحسن ما أثبته.

(٦) (وهو لحوق التاء) تقييد من الأصل.

(٧) (أي: مع الإتيان بالتمييز مذكرًا)، تقييد من الأصل.

(٨) في (أ) سقوط: منه.

﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1] فعلى حذف مضاف إليه أي:

---

(١) من الآية (١٦٠) من سورة الأنعام وآخرها: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، (من) تحتمل الشرطية والموصولية، وعلى كلٍّ فهي مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، (جاء) ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب إن كانت (من) موصولة، أو في محل جزم بها إن كانت اسم شرط، وعلى كل ففاعله مستتر عائد إليها، والجملة لا محل لها من الإعراب على موصوليتها وفي محل رفع عند بعضهم، خبرها- إن كانت شرطية- (بالحسنة) متعلق بجاء، وقد فسرها صاحب الجلالين أي: لا إله إلا الله، والباء للملابسة أي جاء يوم القيامة ملتبسًا بها ومتصفًا بأنه قد عملها في الدنيا، (فله عشر أمثالها) الفاء واقعة في خبر الموصول أو في جواب الشرط لكنها على الأول غير لازمة وعلى الثاني لازمة، (له) خبر مقدم، (عشر أمثالها) كلام إضافي مبتدأ مؤخر أي: فله جزاء عشر أمثالها على حذف مضاف، (أمثالها) جمع: (مثل) وهو مذكر فكان القياس: تأنيث العدد بالتاء لكنها حذفت منها، وقد علل العلماء ذلك بوجوه: أحدها: أن الإضافة لها تأثير من حيث اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث لكونهما كالكلمة الواحدة، والثاني أن هذا المذكر عبارة عن مؤنث فَرُوعِيَ المراد منه دون اللفظ، والثالث لسيبويه: أنه رُوعِي الموصوف المحذوف، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها، ثم حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامهُ، وترك العدد على حاله، ومثلهُ: مررت بثلاثة نسَّابات، أي بثلاثة رجال نسابات، وقال أبو علي: اجتمع هنا أمران كل منهما يوجب التأنيث فلما اجتمعا قوي التأنيث: أحدهما: أن الأمثال في المعنى حسنات فجاز التأنيث، والآخر: أن المضاف إلى المؤنث قد يؤُنث وإن كان مذكرًا.

وقد ذكر شارحنا وجهين مما ذكرنا، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (مَن) الموصولة أو من الفاء والمبتدأ والخبر في محل جزم (مَن) الشرطية، وجملة مَنْ وما بعدها استئناف لبيان قدر جزاء العاملين، والتقييد بالعشر لأنه أقل مراتب التضعيف، وإلا فقد جاء الوعد به إلى سبعين وإلى سبعمائة وإلى أنه بغير حساب، انظر الجلالين والجمل عليه ٢/ ١٦٦ بتصرف منهما، هذا كله على قراءة رفع (عشرِ) وجر (أمثالِـها) وهي للعشرة إلا يعقوب، أما هو فقد قرأ (عشرٌ أمثالُـها) بتنوين عشر ورفع أمثالُها، انظر البدور الزاهرة ص١٣٨ بتصرف فتتخرج على تقدير فله حسنات =

عشر حسنات[1] أمثالها، أو اكتسب فيه المضاف من المضاف إليه التأنيث[2]، هذا كله إذا لم يحذف المعدود، فإن حُذِف جاز حذف التاء مع المذكر[3]، كقوله في الخبر: «وأتبَعَهُ بستٍّ من شَوَّالٍ»[4]، (وتمييز المائة فما فوقها: مفرد مخفوض) نحو:

=

عشر أمثالها، انظر أبا البقاء على هامش الجمل ٢/ ٦٥٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٥٠، ٣٥١ بتصرف منهما وعليه فأمثالها نعت لعشر ولم يكتسب التعريف من المضاف إليه لأن مفرده (مثل) موغل في الإبهام كما مر في باب المجرورات بالإضافة، والله أعلم.

(١) تقييد من الأصل: (المميز جمع مؤنث).

(٢) تقييد من الأصل: (فلم يؤنث بالتاء).

(٣) الثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة المفردة لها ثلاثة أحوال: الأول: أن يقصد بها العدد المطلق والثاني: أن يقصد بها معدود ولا يُذكَر، والثالث: أن يقصد بها معدود ويذكر، فلو قصد بها الأول فإنها كلها بالتاء، ولا تنصرف لأنها أعلام مؤنثة خلافًا لبعضهم، وأما النوع الثاني فالفصيح أن تكون بالتاء للمذكر ويحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود ويجوز أن تحذف التاء مع المذكر كالحديث: «ثم أتبعه بستٍّ من شوال»، وحكم النوع الثالث: وجوب المخالفة، انظر شرح التصريح ٢/ ٢٦٩ بتصرف وقد قال بعض الظرفاء عن القسم الثالث: هذا القسم من المواضع التي لبِسَ فيها الرجال براقع النساء ولبس فيها النساء عمائم الرجال، وقد عللوا هذا الحكم بأن ما زاد على الثلاثة فيه معنى الجماعة، والجماعة مؤنث فاحتاج إلى علامة، والمذكر سابق على المؤنث فأخذ العلامة، فلو جمع المؤنث بها لزم اللبس فاجتنبوه وأبقوه على التذكير، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٠٥ بتصرف، والعلة الحقيقية في نظري هي الاستعمال العربي كما أسلفت في غير موضع والله أعلم.

(٤) الحديث الذي ذكره الشارح أخرجه ابن حجر العسقلانيُّ في كتابه تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ٢/ ٢٢٧، قال:مسلم من حديث أبي أيوب وجمع الدمياطي طَرقه، وفي الباب عن جابر رواه أحمد بن حنبل، وعبد بن حميد والبزار، وعن ثوبان أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي والبزار وعن أبي هريرة: رواه البزار من طريق زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عنه، ومن طريق زهير أيضًا عن سهيل عن أبيه عنه، وأخرجه أبو نعيم من طريق المثنى بن المصباح أحد الضعفاء عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه، ورواه الطبراني في الأوسط من أوجه

=

مائة رجل، ومائتي رجل، وألف رجل، وألفي رجلٍ، وثلاثة آلاف رجل وهكذا، وقد تضاف[1] المائة إلى جمع نحو: ﴿ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[2]

=

أخرى ضعيفة، وعن البراء بن عازب أخرجه الدارقطني، والشاهد في الحديث: (بستًّا) حيث لم يذكر المعدود فجاز تأنيث العدد مع أن المعدود مذكر أي: ستة أيام وهذا جائز وقوله: (من شوال) متعلق بمحذوف نعت (لستًّا) وشوال كما في اللسان ط دار المعارف ص٢٣٦٥ من أسماء الشهور معروف، اسم الشهر الذي يلي شهر رمضان وهو أول أشهر الحج قيل سمي بتشويل لبن الإبل وهو توليه وإدباره وكذلك حال الإبل في اشتداد الحر وانقطاع الرُّطَب، وقال الفراء: سمي بذلك لشولان الناقة فيه بذنبها، والجمع: شواويل على القياس، وشواول على طرح الزائد، وشوَّالات، وكانت العرب تطَيَّر من عقد المناكح فيه، وتقول: إن المنكوحة تمتنع من ناحكها كما تمتنع طروقة الجمل إذا لقحت وشالت بذنبها، فأبطل النبي ﷺ طِهرَتهم، وقالت عائشة رضي الله عنها: تزوجني رسول الله ﷺ في شوال وبَنى بي في شوال فأيُّ نسائه كان أحظى عنده مني! وامرأة شوالة: نمامة.

(١) في (ب) سقوط: (وقد تضاف).

(٢) من الآية (٢٥) من سورة الكهف وأولها: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ﴾وآخرها ﴿وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾، (ثلاثمائة) كلام إضافي مفعول (ولبثوا)، وفي (مائة) قراءتان: تنوينها مجرورة لغير حمزة والكسائي وخلف، والثانية: قراءتها بالجر دون التنوين للثلاثة المستثنَيَنَ انظر البدور الزاهرة ص٢٣٣ بتصرف، (سنين) جمع سنة والمراد بها هنا السنون الشمسية التي كانوا يحسبون بها يومئذ، وذلك لما أراد الله أن يبينها للعرب الذين تجري أمورهم بواسطة القمر قال: (وازدادوا تسعا)، وهي: مضاف إليه على قراءة مائة بلا تنوين، وقد عدها أبو البقاء ٣ص٥١٣ على هامش الجمل ضعيفة في الاستعمال؛ لأن مائة تضاف إلى المفرد ولكنه حمله على الأصل؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع ويقوي ذلك أن علامة الجمع هنا لما دخل السنة الحذف كأنها تتمة الواحد، لكن الجمل في حاشيته على الجلالين ٢/ ص١٩ عده قليلًا حيث قال نقلًا عن شيخه: نعم قرئ في السبعة بالإضافة وعليه فسنين تمييز غير أنه قليل لأن تمييز المائة الكثير فيه الإفراد، وأيد صاحب البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٠٦ الرأي الذي نقلناه عن أبي البقاء آنفًا، وشارحنا قد ذهب إلى ما ذهب إليه الجمل، وهذا هو شاهده من الآية، وقد علل الشيخ خالد في تصريحه ٢/ ٢٧٢ هذه القراءة بقوله: «قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت تعشيرًا للعشرات والعشر تعشير الآحاد» وقيل: إنه من وضع الجمع موضع المفرد، انظر الصبان ٤/ ٦٦، ٦٧ على الأشموني وعندي أن القراءة سنة متبعة وما دامت عشرية لا يصح اتهامها بالضعف

=

على قراءة الإضافة[١]، وقد تُميز بمفرد منصوب[٢] كقوله:

إذَا عـاشَ الفتَـى مِـائتَينِ عامًـا فقـد ذهـبَ المسـرَّةُ والفَتـاءُ[٣]

=

أو القلة بل يجب أن يقعد بها وأن يقال: إن تمييز المائدة والألف يجوز فيه الإفراد والجمع وبذا نصون النص القرآني عن دعوى التأويل والتعليل، وأما قراءة مائة بالتنوين فـ(سنين) محتملة للنصب والجر، فالنصب من وجهين: أن يكون (سنين) منصوبًا على البدل من ثلاثة، ورُد بأن البدل على نية طرح الأول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى: ولبثوا في كهفهم سنين، فيفوت التنصيص على كمية العدد، ويجاب بأن نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين عندهم تمييزًا لأنه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة وتسع سنين، قاله المصنف في الحواشي تبعًا لأبي إسحاق الزجاج انظر شرح التصريح بتصرف، وجوز بعضهم أن يكون منصوبًا على أنه عطف بيان على ثلاث بناء على أن عطف البيان لا يشترط فيه نية الطرح والرمي للمعطوف عليه، وأما الجر فعلى أنه بدل من مائة لأن المائة في معنى سنين، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٠٦ بتصرف وأبا البقاء ٣/ ٥١٣، وأعدل هذه الآراء عندي: نصبها على البيان من ثلاثمائة، لأن المتضايفين كالشيء الواحد والله أعلم.

(١) (وهي قراءة حمزة والكسائي) تقييد من الأصل، وقد سبق أن ذكرت أن خلفًا العاشر يشاركهما في ذلك عند تعرضي لشرح آية الكهف.

(٢) حق تمييز المائة والألف أن يضافا إلى مفرد؛ وإنما كان حقهما ذلك لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة عليهما، فأخذت من العشرة الخفض، ومن العشرين الإفراد، والألفَ عوض من عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض فعوملت الألف معاملة ما عوضت عنه، وقد تضاف المائة إلى جمع كما مر تفصيله في آية الكهف، وقاسه ابن كيسان، انظر شرح التصريح ٢/ ٢٧٢/ ٢٧٣ بتصرف.

(٣) البيت من الوافر للربيع بن ضبيع الفزاري أحد المعمرين كما في سيبويه ١/ ١٠٦ ط بولاق ونسبه ليزيد بن ضبة في ١/ ٢٩٣، انظر المعمرين ٧، ومجالس ثعلب ٣٣٢، والخزانة ٣/ ٣٠٦، والمقتضب ٢/ ١٦٩، وشرح المفصل ٦/ ٢١، وجمل الزجاجي ٢٤٦، والأشموني ٤/ ٦٧، واستشهد به ابن مالك في شرح العمدة ٢٦١، وشرح الكافية الشافية ٦٨٠، انظر معجم الشواهد ص٢١، (مائتين) مفعول فيه ظرف زمان منصوب بعاش شرط إذا وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، (عامًا) تمييز مفرد منصوب بمائتين، وهذا هو الشاهد وهو قليل عند شارحنا بدليل قوله: (وقد تميز بمفرد منصوب) تبعًا للمصنف في أوضحه، قال ابن مالك: (وذلك يقوي ما

=

(و) تمييز (العشرة) -حالة كونها- (مفردة، وما دونها) إلى ثلاثة: (مجموع مخفوض) نحو: عَشَرةَ رجال، وثلاثة رجال، وتسعة رجال[1]،

=

أجازه ابن كيسان من نحو: (الألف درهمًا والمائة دينارًا بالنصب)، انظر شرح التصريح ٢/ ٢٧٣ بتصرف، (فقد ذهب) الفاء واقعة في جواب الشرط لكونه مقرونًا بقد التحقيقية، و(ذهب) ماض فاعله المسرة، وروي (أودَى) مكان (ذهب) وهي في الأصل بمعنى: هلك ومعناها هنا: ذهب وانقطع ويروى (اللذاذة) مكان (المسرة) وهي بمعناها و(الفتاءُ) معطوف على المسرة أو اللذاذة أي الشباب، وقد سقطت هذه الكلمة في النسختين (أ)، (ب) وهو مصدر: فتي يفتي وقد قصر الشاعر الفتى في أول البيت ومده في آخره واستعاره في الناس وهو من مصادر الفتي من الحيوان، ويجمع الفتى على فتيان وفتو، انظر اللسان ط دار المعارف ص٣٣٤٧ بتصرف، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم، وجملة الشرط والجزاء ابتدائية، والله أعلم.

(١) حق ما تضاف إليه الثلاثة إلى العشر وما بينهما أن يكون جمعًا مُكسَّرًا ليطابق العدد المعدود لفظًا من أبنية القلة ليتطابقا معنى، كثلاثة أفلس وأربعة أعيد وسبعة أبحر، وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة الجمع والتكسير والقلة، فيضاف للمفرد في مسألتين: إحداهما: أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعةُ رهط، وخمس ذَود، والثانية في لفظ واحد وذلك: إن كان نحو ثلاثمائة وتسعمائة لأن المائة وإن أفردت لفظًا فهي جمع معنى لأنها عشر عشرات وهو عدد قليل، قال المصنف في الحواشي: وشذ في الضرورة قول الفرزدق:

ثـــلاث مئـــين للملـــوك وَفَى بهـــا ... ردائي وجلت عـــن وجـــوه الأهـــاتم

ويضاف لجمع التصحيح في أربع مسائل إحداها: أن يُهمَل تكسير الكلمة نحو:سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات؛ وذلك لأنه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعِه، والثانية: أن يجاور ما أهمل تكسيره وإن كان هو مسموع التكسير كقوله تعالى: ﴿سَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾، والثالثة: أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس كثلاث سُعادات، والرابعة: أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو: في تسع آيات، وتضاف لبناء الكسرة في مسألتين: إحداهما: أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جَوارٍ،

=

وقد يكون مميزها اسم جنس أو اسم جمع، فيخفض بمنِ كقولك: ثلاثة من التمر وعشرة من القوم، قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[1].

وقد يخفض بالإضافة كقوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[2]،

=

وأربعة رجال، والثانية: أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسًا أو سماعًا فينزل لذلك منزلة المعدوم فالأول نحو: (ثلاثة قروء)، والثاني: كثلاثة شُسُوع، انظر شرح التصريح ٢/ ١٧٢ بتصرف.

(١) من الآية (٢٦٠) من سورة البقرة، (فخذ) الفاء جواب شرط محذوف أي: إن أردت ذلك فخذ فهي فاء الفصيحة، والجملة من الفاء وما بعدها من فعل أمر، وفاعله في محل جزم جواب الشرط المحذوف، (إن)، وجملة الشرط والجزاء في محل نصب مفعول (قال) الذي فاعله عائد إلى الله عز وجل، والخطاب هنا لإبراهيم عليه السلام.

(أربعةً) مفعول (فخذ)، (من الطير) في متعلقه قولان: أحدهما: أنه محذوف صفة لأربعة أي: أربعة كائنة من الطير، وهذا هو الذي عليه الشارح حيث جاء تمييز الأربعة اسمًا مخفوضًا بمن وهذا متفق على جوازه، والثاني: أنه متعلق بخذ أي: خذ من الطير، والطير اسم جمع كرَكْبٍ، وهذا ما عليه شارحنا، وقيل: بل جمع طائر كتاجر وتُجْرٍ، وهذا مذهب أبي الحسن، وقيل: بل هو مخفف من طيِّر بالتشديد كقولهم: هيْن وميْت في هيِّن وميِّتْ، وقال أبو البقاء ١/ ٦٠٥، ٦٠٦ على هامش الجمل: هو في الأصل مصدر طار يطير ثم سمي به هذا الجنس، ذكر هذه الأوجه: العلامةُ السمين، وإنما خص الله الطير من بين سائر الحيوانات بهذه الحالة؛ لأن الطير صفته الطيران في السماء، وكانت همة إبراهيم عليه السلام إلى جهة العلو والوصول إلى الملكوت، فكانت معجزته مشاكلة لهمته، أو لأنه أقرب إلى الإنسان شبهًا كتدوير الرأس والمشي على الرجلين وأجمع لخواص الحيوان، لأن فيه ما في الحيوان مع زيادة كالطيران في السماء والارتفاع في الهواء، وفائدة التقييد بالأربعة في الطير وفي الأجبُل بعدَهُ: الجمع بين الطبائع الأربعة في الطير، وبين مَهابِّ الريح من الجهات الأربع في الأجبُل.

انظر الجمل على الجلالين ط عيسى البابي الحلبي ١/ ٢١٦ بتصرف، ولورش نقل حركة همزة (أربعة) إلى (فخذ) والله أعلم.

(٢) من الآية (٤٨) من سورة النمل وأولها: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ وتمامها: ﴿يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾، (تسعة رهط) كلام إضافي، اسم كان وفيه الشاهد حيث أضيفت تسعة إلى اسم جمع هو: (رهط)، وخفض بالإضافة وهذا قليل يقتصر فيه على المسموع، هكذا قال

=

وقوله ﷺ: «ليسَ فيما دونَ خمسِ ذَوْدٍ صَدَقةٌ»[1]،

=

الشارح، وفي المسألة مذاهب: أحدها: أنه لا يجوز إلا في قليل، الثاني: أنه يجوز ولكن لا ينقاس، الثالث: التفصيل بين أن يكون للقلة كرهط ونفر فيجوز، أو للكثرة فقط، أو لها وللقلة فلا يجوز نحو تسعة قوم، ونص سيبويه على امتناع (ثلاثة) غنم قال الزمخشري: وإنما جاز تمييز التسعة بالرهط لأنه في معنى الجمع كأنه قيل: تسعة أَنفُس، ومعنى تسعة رهط: أشخاص وبهذا الاعتبار وقع تمييزًا للتسعة لا باعتبار لفظه وهم الذين سعَوا في عقر الناقة وباشره منهم «قدار بن سالف» وكانوا عتاة قوم صالح عليه السلام وكانوا من أبناء أشرافهم، والإضافة بيانية أي: تسعة هم رهط، وفي المصباح الرهط ما دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة، وسكون الهاء أفصح من فتحها وهو جمع لا واحد له من لفظه، وقيل: الرهط من سبعة إلى عشرة وما دون السبعة إلى الثلاثة نفر، وقال أبو زيد: الرهط والنفر ما دون العشرة من الرجال، وقال ثعلب أيضًا: الرهط والنفر والقوم والمعشر والعشيرة معناهم الجمع لا واحد لهم من لفظهم وهو للرجال دون النساء، وقال ابن السكيت: الرهط والعشرة بمعنى، ويقال الرهط ما فوق العشرة إلى الأربعين، قال الأصمعي: ونقله ابن فارس أيضًا ورهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون، انظر الجلالين والجمل عليه ٣/ ٣١٩ بتصرف، وأبا البقاء على هامش الجمل ٤/ ١٣٥.

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري في باب: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» ١/ ٢٥٤ ط عيسى البابي الحلبي وإليك نصَّه: «**ليس فيما دون خمسة أوسُق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الوَرِق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة**»، (فيما) أي: في الذي، متعلق بمحذوف خبر مقدم لليس، (دون خمس ذَود) كلام إضافي متعلق بمحذوف صلة (ما) أي استقر، وفيه الشاهد حيث أضيفت خمس التي هي من الثلاثة إلى تسعة إلى اسم جمع وهو (ذود)، وهذا جائز قليل مقصور على السماع، والقياس أن يكون جمعًا مكسرًا للقلة، والذود للقطيع من الإبل في الثلاث إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر قال أبو منصور: ونحو ذلك حفظته عن العرب، وقيل: من ثلاث إلى خمس عشرة وقيل: إلى عشرين وفويق ذلك، وقيل: ما بين الثلاث إلى الثلاثين، وقيل ما بين الثنتين والتسع، ولا يكون إلا من الإناث دون الذكور، وقال النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة» فأنثها في قوله خمس ذود، قال ابن سيده: الذود مؤنث وتصغيره بغيرها على غير قياس توهموا به المصدر، وقولهم: الذَّود إلى الذود إبل، يدل على أنها في موضع اثنتين لأن الثنتين إلى الثنتين جمع، قال:

=

وهو مقصور على السماع (١)

=

والأذواد جمع ذود وهي أكثر من الذود ثلاث مرات، وقالوا: ثلاث أذواد وثلاث ذود فأضافوا إليه جميع ألفاظ أدنى العدد جعلوه بدلًا من أذواد، ونظيره: ثلاثة رحلة، جعلوه بدلًا من أرحال، قال اللغويون: الذود جمع لا واحد له من لفظه كالنَّعَم، وقال بعضهم: الذود واحد وجمع، انظر اللسان ط دار المعارف ١٥٢٥، ١٥٢٦ بتصرف.

من هذا النص يستبين أن اللغويين والنحاة ليسوا متفقين على كونه اسم جمع بل منهم من ذهب إلى أنه جمع لا واحد له من لفظه ومنهم من ذهب إلى أنه اسم جنس يستعمل في المفرد والجمع، وما ذهب إليه شارحنا هو الأولى، (صدقة) اسم ليس مؤخر والمراد بها الزكاة كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ والله أعلم.

(١) الحاصل أن تمييز العشرة وما دونها من الثلاثة إلى التسعة إن كان اسم جنس أو اسم جمع خفض بمِن اتفاقًا، وقد علل الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه، وقد قاس ابن هشام اسم الجمع على اسم الجنس في ذلك، وقد يخفض مميز اسمي الجنس والجمع بإضافة العدد إليه، وفي هذا مذاهب: أحدها: الجواز على قلة وهو ظاهر كلام المصنف في أوضحه تبعًا لابن عصفور، والثاني: الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين وتبعهم شارحنا، والثالث: التفصيل في اسم الجمع فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو: نفر ورهط وذَود جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز، حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازنيّ، وعلله المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة، وإن كان مميزها جمعًا خفض بإضافة العدد إليه نحو: ثلاثة: رجال، وثلاث نساء، ويعتبر التأنيث والتذكير للعدد مع اسمي الجمع والجنس لعود الضمير إليهما تذكيرًا وتأنيثًا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما، فمنه ما يجب تذكيره فقط كعشرة من الغنم، وما يجب تأنيثه فقط كثلاث من البط، وما يجوز فيه الوجهان كخمسة من البقر وخمس من البقر، وأما اسم الجمع ففصل فيه ابن عصفور فقال: إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر، وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر، وأما الجمع فيعتبر تذكير عدده وتأنيثه بحال مفرده خلافًا للبغداديين والكسائي الذين يعتدون بلفظ الجمع، ونقل سيبويه والفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك، وإن كان المعدود صفة منويًا موصوفها فالمعتد في التذكير والتأنيث حال

=

(إلا المائة فمفردة)[1] نحو: ثلاثمائة رجل[2]، وتسعمائة رجل[3]، فهو مستثنى من تمييز ما دون العشرة؛ لأنهم لا يضيفون العَشَرة[4] إلى المائة، فلا يقولون: عشرمائة؛ استغناء بالألْفِ وحكى الفراء[5]: أن بعض العرب يقول: عشرمائة، وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: عشرمئين، وعليه: يصح عود الاستثناء إلى الجمع[6]، (و) تمييز (كم الخبريةُ كالعشرة)[7] أي: كتميزها مفردةً، في كونه مجموعًا مخفوضًا، (و) كتمييز (المائة) في كونه: مفردًا مخفوضًا، فتقول: كم رجالٍ جاءوك، وكم رجلٍ[8] جاءك، والثاني أكثر وأبلغ (و) تمييز كم (الاستفهامية المجرورة) بالباء (كالأحد عشر) أي: كتمييزها في كونه مفردًا منصوبًا على

=

الموصوف المنوي لا حالها مثل: ثلاثة ربْعات، إن كنت تقصد ذكورًا، وثلاث ربعات إن كان المراد إناثًا واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته، انظر شرح التصريح ٢/ ٢٧٠، ٢٧٢ بتصرف.

(١) أي: إلا التمييز بالمائة فمفردة هي، (تقييد من الأصل).

(٢) في (ب) سقوط: رجل.

(٣) في ب سقوط: رجل.

(٤) في (أ) سقوط: العشرة.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) في النسختين: الأصلية و(أ): الجميع، والأحسن ما أثبتُّه، وما ذكره الشارح عن أن لفظ مائة يجب إفراده وشذ جمعه منقول بتصرف يسير من شرح الشذور، قال ابن هشام ٢/ ٢٠٦، ٢٠٧: «ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المائة فإنها يجب إفرادها تقول: عندي ثلاثمائة، ولا يجوز ثلاث مئات ولا ثلاث مئين إلا في ضرورة»، كقول الفرزدق: ثلاث مئين للملوك وفى بها... البيت، ووجه شذوذه أن المائة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلاثمائة وهي مما يفيد الكثرة فلا يناسب إضافة الثلاثة إليه، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٠٧ بتصرف.

(٧) في (أ) سقوط: كالعشرة.

(٨) في (ب): رجلًا، وهو خطأ.

الأصل وقد مر في بابه، (و) كتمييز (المائة) في كونه مفردًا مخفوضًا بِمن مضمرة، لا بالإضافة خلافًا للزجاج[(١)] فتقول: بكم درهمًا اشتريت ثوبك؟ وبكم درهمٍ اشتريته؟ أما تمييز غير المجرورة، فيتعين نصبه كما مر في باب التمييز، وما علم من أن تمييز الأحد عشر[(٢)] ونحوِها مفردٌ لا يخالف قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[(٣)]، لأن التمييز محذوف أي: فرقة، وليس «أسباطًا» تمييزًا بل

(١) سبق التعريف به.

(٢) في (أ)، (ب) الإحدى، وهو خطأ.

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف (وقطعناهم) أي: قوم موسى عليه السلام لا الأُمة المذكورة في الآية السابقة، وهو بتشديد الطاء على قراءة العشرة: ماض وفاعله ومفعوله، وقرئ شاذًا بالتخفيف، والظاهر أن (وقطعناهم) على قراءة التشديد متعدية إلى واحد لأنها لم تتضمن معنى ما يتعدى لاثنين أي: فرقناهم معدودين بهذا العدد، وجوز أبو البقاء في إعرابه للقرآن على هامش الجمل ٢/ ٧٣ أن يكون (قطعناهم) بمعنى: صيرناهم، وجزم الحوفي بذلك، وأما على قراءة التخفيف فهي متعدية لواحد لا غير، (اثنتي عشرة) اثنتي: مفعول ثان أو حال على ما مر في قراءة التضعيف أو حال لا غير على قراءة التخفيف ومعلوم أنها على الحالية بتأويل معدودين، وهي منصوبة وعلامة نصبها الياء لأنها ملحقة بالمثنى وليست مضافة إلى ما بعدها: (عشرة) بل هو منزل منها منزلة النون من المثنى، ومن ثم بُني لتضمنه معنى الحرف وقيل: اثنان واثنتان يضافان إلى العقد، وعليه فهو مبني لتضمنه معنى واو العطف، هذا كله على القول بإعراب (اثنتي)، وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر أخواتهما ورد بأنهما لو كانا مبنيين لزما الياء لأنها نظير الفتحة في الواحد، ولهذا قالوا: لا يَدين لهالك، (عشْرة) بسكون الشين عند الحجازيين وبكسرها عند أكثر بني تميم وبفتحها عند أقلهم بكل قُرئ، إلا أن قراءة العامة تسكين الشين والقراءتان الأخريان شاذتان، نص على هذه القراءات أبو البقاء، وقد جمع هنا في اثنتي عشرة في الظاهر بين علامتي تأنيث، فمن ثم اختلف النحاة في توجيه ذلك إما لأن التاء بدل من الياء وليست للتأنيث أو لأنها زائدة للإلحاق بأصبهان، وإما لأن اثنتان وثنتان معربان وعشرة مبنية والمبني غير المعرب، فكأنهما اسمان مضاف ومضاف إليه، وإما لأنهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون، قال المصنف: «كل ذلك قد قيل =

=

والسؤال عندي من أصله ليس بالقوي؛ لأنهم قالوا في اسم الفاعل: خامس عشر في المذكر، وخامسة عشرة في المؤنث، فأنثوا الكلمتين جميعًا وبنَوهما على الفتح، وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على أنهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب»، وسبب تفرقهم اثنتي عشرة أن أولاد يعقوب عليه السلام كانوا كذلك فكل سبط ينتمي لواحد منهم، والتأنيث في اثنتي عشرة للحمل على معنى أمة أو قطعة أي: صيرناهم اثنتي عشرة أمة أو قطعة متميزًا بعضها من بعض، انظر أبا السعود ٣/ ٢٨٢ بتصرف.

(أسباطًا) جمع سِبط بكسر السين وهو ولد الولد، وتخصيص السبط بولد البنت والحفيد بولد الولد مجرد عُرف، انظر الجمل على الجلالين ٢/ ٢٠٠ بتصرف، وهو أيضًا: الفريق من اليهود يقال للعرب قبائل ولليهود أسباط، انظر المصباح ط دار المعارف ص٢٦٤ بتصرف.

وقد اختلف النحاة كثيرًا في إعراب هذه الكلمة القرآنية على النحو الآتي:

(أ) أنه ليس تمييزًا لاثنتي عشرة لأنه جمع، وإنما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل، والتمييز محذوف أي: اثنتي عشرة فرقة، قاله الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهما ومنهم شارحنا ويدَّعون أنه لو كان (أسباطًا) تمييزًا عن اثنتي عشرة لذُكِّر العددان لأن واحد الأسباط مذكر.

(ب) رأي ابن مالك في شرح الكافية أنه لا حذف وأن (أسباطًا) تمييز وأن ذكر (أممًا) رجح حكم التأنيث في (أسباطًا) لكونه وُصِف بـ(أممًا) جمع أمة كما رجح التأنيث -في شخوصٍ- ذكر كاعبان ومعصر في قول عمر بن أبي ربيعة:

فكــان مجَنِّــي دونَ مــن كنــتُ أتَّقــي ثــلاثَ شُــخوصٍ كاعبــان ومُعــصِرُ

وما ذكره ابن مالك في شرح الكافية يخالف ما ذكره في شرح التسهيل حيث ذهب إلى أن (أسباطًا) بدل لا تمييز، والقول بالبدلية كما عليه جمهور النحاة هنا مُشكل على قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح غالبًا، ولو قيل: قطعناهم أسباطًا لفاتت فائدة كمية العدد، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه، والقول بأنه تمييز مشكل على قولهم: إن تمييز العدد المركب مفرد.

(جـ) وقال الحوفيُّ: يجوز أن يكون (أسباطًا) نعتًا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه (وأممًا) نعت لـ(أسباطًا) وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر؛ لأنه بمعنى فرقة

=

=

كقوله: ثلاثة أنفس، يعني: رجالًا، ويعكر على هذا الرأي ارتكاب: الوصف بالجامد والكثير خلافه وادعاء الحذف.

(د) وذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له، انظر شرح التصريح ٢/ ٢٧٣، ٢٧٥ بتصرف.

(هـ) وأجاز الزمخشري تبعًا للكسائي وتبعه ابن ابن مالك (بدر الدين) كما ذكر الشارح كون (أسباطًا) تمييزًا، قال: لأن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط، فوضع أسباطًا موضع قبيلة، وأعرب (أممًا) بدلًا من اثنتي عشرة، انظر الكشاف ١/ ٥١٣، وكلام الزمخشري ومن تبعه وجيه إلا أن تعبيره بالقبائل كل قبيلة أسباط فيه تسامح، لأن القبيلة مصطلح العرب أولاد إسماعيل عليه السلام، والأسباط مصطلح اليهود بني إسرائيل عليه السلام، ومن ثم كان ابن الناظم دقيقًا حينما قال: (ومنه: وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطًا) أي اثنتي عشرة فرقة كل فرقة أسباطٍ)، ذكر ذلك شارحنا نقلًا عنه في شرح الألفية.

(و) وقال البغوي: في الكلام تأخير وتقديم تقديره: وقطعناهم أسباطًا أممًا اثنتي عشرة.

وأعدل هذه الآراء عندي هو رأي الفراء لأنه يبقي النص القرآني على ظاهره دون تأويل أو تقدير، وقد سبق أن قلت مرارًا: إن القرآن يجب أن يقعد له لا أن يقعد به بمعنى أن يكون النحو خادمًا للقرآن يصف ما فيه، وهذه هي وظيفته التي من أجلها أوجده الغُيَّر على اللغة، ثم يلي هذا الرأي عندي رأي الزمخشري ثم ابن مالك في شرح الكافية لأنهما يبقيان التمييز على جمعه وإن اختلفت وسيلتهما في تقرير ذلك والله أعلم.

(أممًا) يجوز أن تكون بدلًا من (أسباطًا) أو نعتًا له على القول بأنه تمييز وهو الذي رجحته، أو بدلًا بعد بدل أو نعتًا له إن كان (أسباطًا) بدلًا من اثنتي عشرة، وقد سبق توضيح ذلك كله، انظر في هذه الآية إلى جانب ما تقدم: الأشموني ٤/ ٦٩، والبحر المحيط ٤/ ٤٠٦، وروح المعاني ٩/ ٨٧، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي عناية القاضي وكفاية الراضي دار الطباعة ببولاق سنة ١٢٨٣، ٤/ ٢٢٧، وإعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن ط مصطفى الحلبي الثانية سنة ١٩٦٩، ١/ ٢٨٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٧٦ والأجوبة

=

بدل من اثنتي عشرة على أن الكسائي[1]: ذهب إلى جواز وقوع تمييز ذلك جمعًا[2]، وتبعه الزمخشري[3]، وكذا الشيخ بدر الدين بن مالك[4]، فقال: [وقد يؤتى به جمعًا صادقًا على الواحد منها، فيقال: عندي عشرون دراهم على معنى: عشرون شيئًا[5] كل واحد منها دراهم، ومنه: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[6] أي: اثنتي عشرة فرقة كل فرقة[7] أسباط][8]، ولما كانت

=

المرضية للراعي الأندلسي ص١٣٠، ١٣١ بتصرف من الجميع، ولورش نقل همزة أممًا إلى الساكن قبلها، والله أعلم.

(١) سبق التعريف به.

(٢) أي: أحد عشر وما فوقها إلى تسعة عشر (تقييد من الأصل).

(٣) سبق التعريف به.

(٤) هو: محمد بدر الدين بن محمد، ولد بدمشق فأخذ عن أبيه ونشأ حاد الذهن إلا أنه غلبت عليه معاشرة الشُذاذ، فأقصاه أبوه فأقام في بعلبك وانتفع الناس بعلمه، وكانت له مشاركة في علوم كثيرة ومن مؤلفاته النحوية شرحه على ألفية والده وهو شرح مغلق، ولهذا كثرت الحواشي عليه، فكتب عليه ابن جُماعة والعيني والسيوطي وشارحنا وابن قاسم العبادي وغيرهم، ومن كتبه أيضًا: شرحه على كافية أبيه، ولما تُوفي أبوه استدعي إلى دمشق فولي وظيفة أبيه ومات بمرض الفولنج شابًا بدمشق سنة ٦٨٦ هـ انظر نشأة النحو ط٢ ص٢٣٠، ٢٣٢ وترجمته في الوافي بالوفيات وبغية الوعاة وشذرات الذهب.

(٥) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط: شيئًا، والصواب ما أثبته.

(٦) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف وقد مر الكلام عليها قريبًا.

(٧) في (أ) سقوط: كل فرقة.

(٨) في (أ)، (ب) أسباطًا وهو خطأ لأنه خبر المبتدأ (كل)، وما ذكره الشارح عن قول ابن الناظم فيه تصرف، وإليك نصه ص٣٨٧ط منشورات ناصر خسرو: وقد تميز بجمع صادق على الواحد

=

كم الخبرية، والاستفهامية كنايتين عن العدد؛ إذ معنى الخبرية: عدد كثير، ومعنى الاستفهامية: أي عدد ذكر، تمييزهما[1] في باب العدد[2]، (ولا يميز

=

منها فيقال: عندي عشرون دراهم على معنى: عشرون شيئًا كل واحد منها دراهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ المعنى -والله أعلم-: وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة كل فرقة منهم (أسباطًا).

(١) في (أ): تمييزها، وهو خطأ.

(٢) الحاصل: أن (كم) على نوعين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى: أي عدد؟ ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية والإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير، ونقل الأخفش عن بعضهم أنه يقول: ملكت كم عبيد، فيخرجها عن الصدرية وهذه لغة رديئة، ويفترقان في خمسة أمور: أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية، الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابًا لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر، الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: كم عبيد لي خمسون بل ستون، وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ الرابع: أن تمييز كم الخبرية مفرد أو مجموع، أما إفراده فلمشابهة الخبرية المائة والألف في الدلالة على الكثرة، وأما جمعه فلمناسبة التكثير من حيث ذاته فإنه أكثر من المفرد والنكات لا تتزاحم، تقول: كم عبدٍ ملكت، وكم عبيد ملكت، ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردًا هكذا السماع، ومناسبته حملها على الوسط من الأعداد وإن احتملت الكل إلا أن الطرفين متقابلان متساقطان والوسط من أحد عشر إلى مائة، وأيضًا هي بمنزلة عدد قرن بهمزة الاستفهام فكأنها مركبة فحملت على أحد عشر وبابه، انظر المغني وحاشية الأمير عليه ١/١٥٨ بتصرف منهما. وخالف في هذا الكوفيون، الخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقًا خلافًا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجر (كم) بحرف جر فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجر خلافًا لبعضهم وهو بمِن مضمرة وجوبًا لا بالإضافة خلافًا للزجاج، فتلخص أن في جر تمييزها أقوالًا: الجواز والمنع والتفصيل، فإن جرت هي بحرف جر نحو: بكم درهم اشتريت، جاز وإلا، فلا وزعم قوم أن لغة تميم: جواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفردًا وروي قول الفرزدق:

كم عمةٍ لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري

=

الواحد، والاثنان)، فلا يقال: واحد رجل ولا اثنا رجل[1]، لأن قولك: رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: رجلان يفيد[2] الجنسية، وشفعَ[3] الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما، وفي معنى[4] الاثنين: الاثنتان والثنتان، (و) قول الشاعر:

كــأنَّ خُــصيَيْهِ مــن التدلــدُلِ ... ظــرفُ عَجــوزٍ فيــه ثنتَـا حَنظَـلِ[5]

=

بالخفض على قياس تمييز الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية أو على تقريرها استفهامية استفهام تهكم أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كُنَّ يخدمنني فقد نسيته، انظر المغني بحاشية الأمير ٢/ ١٥٧/ ١٥٩ بتصرف.

(١) في(أ)، (ب): ولا اثنان رجلين، وهو خطأ.

(٢) في (أ) سقوط: (يفيد) مع أنه لابد منه.

(٣) في (أ) سقوط: (شفع) مع أنه لابد منه.

(٤) في (أ) سقوط: (معنى) مع أنه لابد منه.

(٥) البيت من الرجز أو بيتان من مشطوره اختلف في نسبته، لم ينسبه سيبويه في ٢/ ١٧٧ ونسبه في ٢/ ٢٠٢ لبعض السعديين ونسب الرجز لخطام المجاشعي، ونسب لجندل بن المثنى أو لسلمى الهُذَلية أو لشماء الهذلية، انظر معجم الشواهد ٢/ ٥٢٣، ٥٢٤ والمقتضب ٢/ ١٥٣ والتوطئة ٢٥٥، والمنصف ٢/ ١٣١، وأمالي الشجري ١/ ٢٠، وشرح المفصل ٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨، والخزانة ٣/ ٣١٤، ٣٦٠، (عرضًا) ٣٦٧، والعيني على الخزانة ٤/ ٤٨٥، ٤٨٦ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٠، واللسان (دلل، هدل، ثني، خصى) من غير عزو وانظر شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٤، ودلائل الإعجاز للجرجاني ٣٤٣ واستشهد به المصنف في شذوره رقم ٢٣٩، (خصييه) كلام إضافي اسم كأن وهي تثنية خصية بضم الخاء كما قال يعقوب في إصلاح المنطق ١٦٧، ١٦٨، وعن أبي زيد الكسر، وهما البيضتان، (من التدلدل) متعلق بمحذوف حال من خصييه أي: كائنتين، والعامل فيه ما في كأن من معنى أشبّه، والتدلدل تحرك الشيء المتعلق واضطرابه ويروى مكانه: التهدل وهو قريب منه، (ظرف عجوز) كلام إضافي خبر (كأن) أي خلق متقبض قد تشنج لِقِدَمِهِ، وفي الخزانة: ظرف العجوز مزودها الذي تخزن فيه متاعها وقد

=

(ضرورة) من جهة ذكر تميز ثِنتين، ومن جهة عدم مطابقته لهما، وكان حقه أن يقول إذا ميز[(١)]: ثنتا[(٢)] حنظلتين[(٣)].

=

شبه جِلدة الأُنثَيين بحنظلتين في جراب، وخص العجوز لأنها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تتزين به ولكنها تُدخِل الحنظل ونحوه في الأدوية، ورواية (ظرف عجوز) في كل المراجع إلا الحماسة فإن روايتها ٤/ ٣٣٨: سحق جراب، (فيه) متعلق بمحذوف خبر مقدم، (ثنتا حنظل): كلام إضافي مبتدأ مؤخر وفيه الشاهد حيث أضاف ثنتا إلى حنظل، والواحد والاثنان والثنتان لا تمييز لهما لأنه يستغنى بالمعدود عن ذلك، هذه ضرورة، وأخرى هي أنه لم يضفها إلى مطابقها في التأنيث والتثنية وكان القياس ثنتا حنظلتين، والحنظل: الشجر المر وقال أبو حنيفة: هو من الأغلاث واحدته: حنظلة، قال ابن سيده: الحنظل شجر اختلف في بنائه فقيل: ثلاثي، وقيل: رباعي، ولكنها أحق بالطرح لأنها أخف الحروف والحمظل: الحنظل ميمهُ مبدلة من نون حنظل، انظر اللسان مادة حنظل ٢/ ١٠٢٥ بتصرف، والجملة من المبتدأ والخبر (فيه ثنتا حنظل) في محل رفع خبر بعد خبر لـ(كأنَّ) والرابط الهاء في (فيه) والبيت يحتمل المدح لأن البطل يوصف بطول الخصي ويحتمل الذم وهو الظاهر، انظر عبادة على الشذور ٢/ ٢٠٦ بتصرف والله أعلم.

(١) في (أ) سقوط: (إذا ميز) على أنه قيد لابد منه.

(٢) في (أ) (ثنتان): وهو خطأ.

(٣) الواحد والاثنان والثنتان مخالف للثلاثة والعشرة ومباينهما في حكمين: أحدهما أنهما يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث، ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلًا مطلقًا، والعشرة إذا ركبت، والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك، والحكم الثاني: أنهما لا يُجمَع بينهما وبين المعدود لا على طريق الوصف ولا على طريق الإضافة، لا تقول: واحد رجل ولا اثنان رجلان، لأن رجلًا يفيد الجنسية والوحدة ورجلين يفيد الجنسية، وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما ما لم يقصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية انظر شرح التصريح وياسين عليه ٢/ ٢٦٩ بتصرف منهما، هذا والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدًا وحِدَةً أي: انفرد، فالواحد

=

والله تعالى[1] أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب[2] قال الشارح حفظه الله تعالى: وكان الفراغ من تأليفه يوم الجمعة رابع عشر من صفر سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة.

تم الكتاب المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم[3].

***

=

بمعنى المنفرد أي العدد المنفرد، ويستعمل في المعدود كسائر ألفاظ العدد، وأما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من المثنى، واثنتان محذوف اللام والتاء للتأنيث وثنتان مثل بنت، تاء التأنيث فيه بدل من الياء وهو قليل، وإبدال التاء من الواو كثير، انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ١٤٦، ١٤٧، هذا ومما تجدر الإشارة إليه: أن شارحنا قد تصرف في نقل أقسام العدد وأقسام تمييزه من شرح الشذور للمصنف، لكن والحق يقال إن شخصية الشارح قد ظهرت جلية في تنظيمه لهذا المبحث والإتيان بمفهوم العدد وتخريج بعض الآيات كما مر توضيحه والله أعلم.

(١) في النسختين الأصلية و(أ) سقوط: تعالى.

(٢) في النسختين: الأصلية و(ب) سقوط: (بالصواب وإليه المرجع والمآب).

(٣) هذه هي خاتمة النسخة الأصلية، وإليك خاتمة النسخة (أ): «تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة يوم الثلاثاء سادس يوم من شهر رجب الفرد الحرام من سنة إحدى وتسعين وتسعمائة من هجرة المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه الأحباب والحمد لله رب العالمين على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إسماعيل محمد عارف، لطف الله به وبوالديه آمين».

أما نهاية النسخة (ب) فإليكها: «تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده سيدنا ومولانا وحبيبنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى آلهم وأصحابهم أجمعين، وافق الفراغ منه في يوم الإثنين المبارك خامس عشر رجب الفرد الحرام من شهور سنة ست وتسعين وألف من الهجرة على يد أفقر العباد وأحوجهم إليه بالتوبة على صاحبها محمد بن محمد بن حماد بن أبي الخير بن محمد الشهير بالدجوي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام وعلى من ألف هذا الكتاب وشارحه آمين آمين آمين.

خاتمة البحث

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على أفضل الأنام، وسيد ولد عدنان: محمدٍ المبعوث بالبرهان، والمُؤيَّد بالقرآن والفرقان، وعلى آله وصحبه المتبعين نهجَ الهدَى والسائرين على سبيل الرشاد فرضِي الله عنهم وعنا أجمعين.

وبعد، فإن كتاب «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» الذي ألَّفه شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن رداد بن حميد بن أسامة بن عبدالولي الأنصاري الخزرجي المتوفَّى سنة ست وعشرين وتسعمائة للهجرة يُعَدُّ من الشروح الهامة التي وضعت على متن شذور الذهب للعلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، المتوفَّى سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة على الأرجح.

ولقد شاء الله سبحانه وتعالى أن يرى كتاب «بلوغ الأرب» النور على يد الفقير إلى الله: تحقيقًا ودراسة وتحليلًا لنيل شهادة التخصص (الماجستير) في اللُّغويات، ولقد حاولت بكل ما أتاني الله من قوة وجهد أن أفيَ بهذه المَهمَّة الثقيلة التي شاء الله أن توضع على كاهلي، ولقد سبق أن قلت: إن تحقيق النصوص من أصعب الأمور، وأمتعها في نفس الوقت؛ لأنه يوقفنا على فكر أولئك الجهابذة الذين أفنَوا عُمُرَهم في سبيل الوصول إلى الحقيقة، وأخلصوا لله سرهم وعلانيتهم في كل ما كتبوه، وفي هذه الخاتمة سوف أعرِض لثلاثة أمور:

الأول: إيجاز لما قمت به.

الثاني: بيان لبعض النتائج التي أكرمني الله بالتوصل إليها.

الثالث: وضع بعض ما أراه من توصيات في المجال الذي نحن بصدده.

أما الجانب الأول: فقد أسَّست بحثي هذا على مقدمة بينت فيها: ما يتعلق بأسباب اختياري لهذه الرسالة مع بيان منهجي في الدراسة والتحقيق، والمراجع الهامة التي رجعت إليها، ثم أتبعتها ببابين تضمن الباب الأول منهما: دراسة عن الكتاب المُحقَّق، وقد اشتمل على ثلاثة فصول، تعلق الأول منها بابن هشام الأنصاري في عصره وحياته وكتابه شذور الذهب، واتصل الفصل الثاني بشارحنا (زكريا الأنصاري) في عصره، وحياته وآثاره، وارتبط الفصل الثالث بدراسة وتحليل كتابنا هذا (بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب)، وقد بينت فيه اسمه ونسبته إلى مؤلفه، ومصادره، واتجاه شارحنا النحوي، ومنهجه في كتابه وأثر ثقافة عصره عليه وغير ذلك وختمته ببيان منهجي العام في التحقيق.

وأما الباب الثاني فقد كان حول تحقيق كتاب «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب»، وقد حاولت فيه إبرازه في ثوب عصري يليق به، ويتناسب والمواصفات التي تعارف عليها المُحقِّقون المحدَثون، وهو يقوم على: مقابلة النسخ، وتخريج الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ونسبة الأبيات الشعرية إلى قائليها ما أمكن، وتخريج النصوص ونسبتها إلى أصحابها مع الإشارة إلى الكتب التي وردت فيها كما وضحت الكلمات الغامضة في الكتاب وشرحها، وقمت بعمل فهارس فنية تعين القارئ شملت: الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والآثار والأمثال العربية وأقوال العرب والأساليب النحوية، والشواهد الشعرية، والأعلام، والقبائل والطوائف، والكتب والأماكن، والكلمات الموضحة في الحاشية، ومراجع البحث.

ثم ختمت ذلك بفهرس الموضوعات في بابي الدراسة والتحقيق.

وأرجو بذلك أن أكون قد أديت بعض ما أنيط بي في هذا العمل الكبير الذي أطلب من الله عليه المثوبة والغفران، وأما الجانب الثاني فقد توصلت فيه إلي:

١- إبراز الجانب النحوي من جوانب شخصية شارحنا التي لا يعرفه بها إلا الأقلون؛ ذلك لأنه قد عرف: بالفقيه، والأصولي، والمتكلم... إلخ.

٢- إبراز الطريقة التي كان عليها التأليف في عصر المصنف والشارح والتي كانت تتسم بالشمولية فلم يكونوا يقصرون أنفسهم على العلم الذي يدرسون بل كان الحديث يستطرد بهم إلى ألوان شتَّى من المعرفة، وقد ظهر هذا جليًّا من خلال المصطلحات المنطقية والفلسفة وغيرها مما أبرزته في باب الدراسة، وهذه الناحية وإن كانت مفيدة إلا أن الإكثار منها قد يؤدي إلى غير الغاية المقصودة، لأن الشيء إذا زاد من حده فقد ينقلب إلى ضده.

٣- استرشد شارحنا بمصادر متعددة أخص منها: شرح الشذور للمصنف الذي أخذ منه كثيرًا ناصًّا على بعض ذلك وغير ناصٍّ على المعظم، وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الكافية للرضي، وقد بينت في أثناء التحقيق مواضع أخذه منهما مبينًا ذلك بالجزء والصفحة، ومن عجب: أنه لم يرد لهذين العَلَمين الكبيرين ذكر في كتابه مع إكثاره من الأخذ من ثانيهما، وتلك هنة ما كان ينبغي للشارح أن يقع فيها، فإن الاعتراف بأقدار السابقين من الأمور التي تزين صاحبها، وتثقل ميزانه، ولله در القائل:

ولكِن بكَتْ قبلي فَهَيَّجَ للبُكا   بكاها فقلتُ السَّبقُ: للمُتقدِّمِ

ولا يعني هذا أنني أقف مع الماضي واستسلم له، ولكن معناه: أن يُعرف لكل ذي حق حقه.

٤- أصلحت بعض ما وقع للشارح من أخطاء لغوية، وذلك كتفسيره (ثَمَ) بـ(هناك)، والصواب أنها بمعنى: هنالك، وكتفسيره (نهم) إذا شبع والصواب: أن النهِم لا يشبع، وكذلك أصلحت له بعض ما وقع فيه من خطأ أو من نساخ

المخطوطة في تلاوة بعض الآيات القرآنية، وقد أحصيتها فكانت تسعة نبهت عليها في الفصل الثالث.

٥- تداركت عليه أن التوفيق لم يحالفه في الاستشهاد ببيت شعري هو: (ولكِنَّما يقضَى فسوف يكون)، حيث استشهد به على أن لكنَّ هنا ملغاة، لاتصالها بـ(ما) والصواب أن (ما) هنا موصول اسمي كما بين ذلك أستاذي الجليل الدكتور مصطفى أحمد خليل النَّمَّاس مشرفي على هذه الرسالة جزاه الله عن العلم خير الجزاء.

٦- صححت لَه بعض ما وقع له من خطأ في الأعلام، وذلك كقوله عن أبي جعفر: (كقراءة جعفر)، وكقوله عن أبي السمال: إنه ابن السماك، وابن السماك ليس قارئًا.

٧- عدم دقته في استخدام بعض المصطلحات، وربما كان ذلك راجعًا إلى تجوُّزه في التعبير كإطلاقه على ما يقرؤه قالون وورش لقب القراءة، والصواب: أنها رواية، وإنما حاسبته على ذلك؛ لأن له باعًا في القراءات وكإطلاقه القافية مريدًا بها الروي وكمتابعته للمصنف في أن البناء ضد الإعراب، وليس خلافه؛ لأن الضدين في زعمهما لا يجتمعان بخلاف الخلافين، وقد بينت في التحقيق أن كلا التعبيرين لا يخلو من نظر، وأن الأصوب في هذا الصدد:التعبير بالنقيض لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، وذلك حال البناء والإعراب فهما لا يجتمعان على كلمة ولا يرتفعان عنها.

٨- بينت غفلته عن بعض الأقسام، وذلك ماثل في مبحثين أحدهما: مبحث أنواع المبنيات حيث تابع المصنف في أنها تسعة، ولم يذكر منها إلا ثمانية تبعًا له أيضًا تاركًا المبني على الكسر أو نائبه، ولم يشر إلى أن المصنف ترك ذلك؛ وقد بينت في أثناء التحقيق أنهما ربما تركاه لعدم وروده في اللغة لكن كان عليه أن ينبه

على ذلك، والثاني ماثل في: اسم الإشارة حيث لم يذكر المكاني منها كالمصنف وكان عليه أن ينبه على ذلك كما صنع ابن مالك في ألفيته، ولعلهما تركاه لكونه معرفة.

٩- بينت انتقاصه من شواهد المصنف القرآنية شاهدًا وجزء شاهد، وقد فصلت ذلك في محله.

١٠- بينت عدم استساغتي نسبته -كالمتأخرين- إلى سيبويه أنه يعرب الأسماء الستة بحركات مقدرة، وقد قلبت الكتاب فلم أجد فيه ما يُشْتَمُّ منه ذلك، والظاهر عندي -والله أعلم- أنه يعربها بالحروف.

وهذا الذي ذكرته لا يقلل من جهد الشارح ولكن القليل هو الذي يُعَدُّ، والمحاسن كثيرة، وقد بينت ذلك في آخر الفصل الثالث عند الكلام عن ملحوظاتي عن الكتاب.

وأما الجانب الثالث وهو ما يتعلق بالتوصيات فيمكن بلورته في النقاط الآتية:

١- وجوب العناية بالتراث: حفظًا وتحقيقًا ودرسًا؛ لأنه يُمكن لأمة متحضرة أن تبدأ من فراغ بل لابد لها أن تهتم بتراثها؛ لأنه المنطق لمستقبلها وفي هذا الصدد؛ فينبغي على القائمين بمسئولية الثقافة والإعلام، ويدخل في ذلك الجامعات ودور العلم أن تشجع الباحثين على الخوض في غمار هذا البحر الزاخر المليء بالجواهر والدرر، وأن تسهل لهم المهام في هذا المجال لأن الصعوبات فيه جمة مما يؤيس من لم يؤت صبرًا على مواصلة المسير، وتلك خدمة جليلة نؤديها للغتنا العربية المجيدة لغة القرآن، ولا مانع من تقديم الحوافز المادية والعينية لكل من يتصدى لهذه الناحية حتى يتنافس العلماء والباحثون، وبذا يكون التقدم الحقيق لأمتنا العربية الإسلامية.

٢- أن يعاد للحرف وضعه اللائق به في النحو فلا يرمى بأنه طرف وفضلة من الكلام، وبأنه قد يحكم عليه بالزيادة، وأن دخوله في الكلام كخروجه، فذلك كله وغيره مما وُصِمَ به الحرف هو منها بَراء، والذي يتمعن كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ، وتراثنا الخالد يَبِين له بجلاء قيمة الحرف وأنه من المكانة بحيثُ بُدِئَت به تسع وعشرون سورة من القرآن تحديًا لكفار قريش الموسومين بالفصاحة والبلاغة، فالحرف لَبِنَةٌ أساسية من لبنات اللغة لا يمكن الاستغناء عنها ولا الغض من قيمتها.

٣- الإقلال من التعليلات الكثيرة التي تزخر بها كتب النحو في مؤلفاتنا - معاشِرَ النحاة المُحدَثين- إذا أردنا لناشئة هذا العصر أن يقبلوا على النحو ويَتلَقّوه بصدر رحب، فإن العلة إذا أكثر منها كانت كالملح الذي لا يستساغ كثرته، وكذا ينبغي التقليل ما أمكن من خلافات النحاة، والفرعيات المترتبة على تلك الخلافات تجنبًا للإطالة وعودة بهذا العلم الشريف إلى شبابه ونضارته.

٤- إعادة النظر في بعض القضايا النحوية التي تُؤوّل ما في كتاب الله وتصفه بالقلة أو بالشذوذ، لاسيما فيما يتعلق بقراءاته ذلك لمقولة لا يختلف فيها اثنان مؤداها: أن النحو إنما أوجد لخدمة كتاب الله عز وجل، والملاحظ أن النحاة في بعض قضاياهم يُغفِلون هذا الجانب بحيث يضعون القواعد ثم يلتمسون لها الشواهد من كتاب الله فما وافق قواعدهم قُبِلَ وإلا كان قليلًا أو شاذًّا مع أن العكس هو الصحيح لاسيما إذا علمنا أن القرآن نُزِّل بلسان عربي مبين.

٥- أن شارحنا بهذا الكتاب الذي حقّقته ينبغي أن يوضع في عِداد النحاة الذين يترجم لهم في كتب التراجم، وأنه من العقوق إغفالُهُ وعدم ذكره، فهو لا يقل أهمية عن نحاة العصرين المملوكي والتركي الذين ذكروا في كتاب كنشأة النحو مثلًا.

- وبعدُ، فأرجو بذلك أن أكون قد وفيت البحث حقه فقد بذلت قُصارَى جهدي- علم الله- في إبراز عين من عيون التراث أتعبت فيه نهاري، وأسهرت ليلي كي يظهر في هذا الثوب الذي أرضَى عنه، وأرجو أن يرضَى عنه الله عز وجل ويرضَى عليه أساتذتي الكرام.

فإن أكن أصبت فالفضل لله وحده، وإن كانت الأخرَى فالكمال لله وحده، وحسبي أنني حاولت واجتهدت، وللمجتهد- لا شك- نصيبه في الأجر والثواب، وصلَّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

محمد أحمد علي عبدالعاطي

المراجع والمصادر

ثبت بأهم المراجع والمصادر مخطوطها ومطبوعها وأكاديميها وغيره مرتبة ترتيبًا معجميًّا:

١- أبواب مختارة من كتاب يعقوب الأصبهاني، تحقيق الميمني طبع السلفية ١٣٥٠هـ.

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشَرَ للشيخ البناء، الناشر عبدالرحمن أحمد حفْني.

٣- الإتقان في علوم القرآن لخاتمة المحققين وأوحد المجتهدين حافظ العصر ووحيد الدهر الإمام جلال الدين السيوطي الشافعي ط دار الفكر بيروت، لبنان ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، وبهامشه كتاب إعجاز القرآن تأليف الإمام أبي بكر الباقلاني.

٤- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية للراعي الأندلسي تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير إعداد الطالب محمود رجب موسى المزين المدرس المساعد بالكلية، إشراف أ.د محمد إبراهيم البنا لسنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥- أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعةَ عشر للأستاذ/ محمود الحُصري، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، كتب إسلامية العدد ٦٤ لسنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٦- أخبار النحويين البصريين تأليف أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، نشر: فريتس كرتكو، الطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٣٦م.

٧- أراجيز العرب للسيد البكري القاهرة ١٣١٣هـ.

٨- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان، رسالة دكتوراه تحقيق أ.د/ مصطفى خليل النحاس بمكتبة كلية اللغة العربية تحت رقم ١٥٤.

٩- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المعروف بمعجم الأدباء لياقوت الحموي في سبعة أجزاء ط٢ مطبعة هندية بالموسكي بمصر لسنة ١٩٢٣، وقد اعتنى بنسخه وتصحيحه د. مرجيليوث.

١٠- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود، مطبعة ومكتبة عبدالرحمن محمد، تفسير أبي السعود.

١١- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي، حيدر آباد ١٣١٨هـ.

١٢- الاستيعاب في أسماء الأصحاب لأبي عمرو يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، مطبوع بهامش الإصابة في تمييز الصحابة.

١٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة للإمام عز الدين أبي الحسن الجزري المعروف بابن الأثير المطبعة الوهبية ١٢٨٠هـ القاهرة الطبعة الأولى.

١٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة... ط الشعب.

١٥- أسرار العربية للأنباري ط. ليدن.

١٦- أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن الكريم أ.د محمد يسري زعير (جـ١ - ٤).

١٧- الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء على المصباح للدكتور حسين بدري النادي رسالة دكتوراه برقم ٩٩٧ من مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م الضوء على المصباح.

١٨- الأشباه والنظائر للسيوطي تحقيق طه عبدالرءوف، شركة الطباعة الفنية المتحدة سنة ١٩٧٥م.

١٩- الاشتقاق لابن دريد -تحقيق عبدالسلام هارون- ط السنة المحمدية ١٣٥٨هـ.

٢٠- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ط مصطفى محمد ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

٢١- إصلاح المنطق، لابن السكيت تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ - ١٩٦٥م نشر دار المعارف.

٢٢- الأصمعيات للأصمعي -تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون- نشر دار المعارف ١٣٧٥هـ.

٢٣- الأضداد لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الكويت ١٩٦٠م.

٢٤- الأضواء المبهجة في إبراز دقائق المنفرجة، لزكريا الأنصاري المتقدم ١٣٢٣هـ.

٢٥- إعراب القرآن، المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري المؤسسة المصرية العامة سنة ١٩٦٣م.

٢٦- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف خير الدين الزركلي ط٢.

٢٧- الأعلام للزركلي ط٦ ١٣٤هـ - ١٩٢٧م.

٢٨- الأعلام للزركلي ط ١٣٤٧هـ - ١٩٧٨م.

٢٩- الأعلام للزركلي طبع القاهرة ١٩٥٩م.

٣٠- الأعلام للزركلي المطبعة العربية بمصر ١٣٤٥هـ.

٣١- أعلام النساء لعمر رضا كحالة في ثلاثة مجلدات، طبع في دمشق سنة ١٣٥٩هـ.

٣٢- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني - التقدم ١٣٢٣هـ.

٣٣- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي - تحقيق عبدالله أفندي البستاني بيروت ١٩٠٢م.

٣٤- أمالي الزجاج تحقيق عبدالسلام هارون - المدني ١٣٨٢هـ.

٣٥- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه - تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا- الطبعة الأولى مطبعة السعادة ١٣٩٠-١٩٧٠م.

٣٦- الأمالي الشجرية لابن الشجري -الطبعة الأولى- حيدرآباد ١٣٤٩هـ.

٣٧- الأمالي لأبي علي القالي - دار الكتب ١٣٤٤هـ.

٣٨- الأمالي لأبي علي القالي - الطبعة الثالثة- (١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م) مطبعة السعادة بمصر.

٣٩- أمالي المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط عيسى الحلبي ١٣٧٣هـ.

٤٠- الإملاء للصفين الأول والثاني بدور المعلمين والمعلمات تأليف محمد عبدالوهاب الجرف د/ سعد إسماعيل شلبي- أبو المجد أحمد عبدالرحمن، مراجعة أ/ إبراهيم مصطفى البري- الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤١- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ط - عيسى الحلبي = إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري.

٤٢- إملاء ما من به الرحمن ط٢ مصطفى الحلبي ١٩٦٩م.

٤٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٤٤- الانتصاف من الإنصاف، ت محمد محيي الدين عبدالحميد ط دار الفكر.
٤٥- إنصاف أبي حيان من ابن هشام رسالة ماجستير - إعداد محمود أحمد علي أبو كتة إشراف أ د/ عبدالفتاح بحيري تحت رقم ٢٠٣٥/٢٠٣٧ لسنة ٧٩ بمكتبة الكلية.
٤٦- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط دار الفكر.
٤٧- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ط السعادة ١٣٨٠هـ.
٤٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق أ/ عبدالمتعال الصعيدي ط محمد علي صبيح وأولاده ط ٤-١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
٤٩- أوضح المسالك لابن هشام تحقيق أ/ محمد محيي الدين عبدالحميد ط السعادة ١٣٨٠هـ.
٥٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في علم العربية تأليف ابن هشام طبع بمطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر سنة ١٣٤٨هـ.
٥١- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق الأستاذ/ مازن المبارك مطبعة المدني بمصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
٥٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ط٣ المكتبة الإسلامية بطهران.
٥٣- بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس، ثلاثة أجزاء، طبع بمصر سنة ١٣١١م، والجزء الرابع منه طبع في إسطانبول سنة ١٩٣١م.
٥٤- البداية والنهاية في التاريخ: عماد الدين المعروف بابن كثير طبع القاهرة = تاريخ ابن كثير.

٥٥- البداية والنهاية لابن كثير، الكردستال.
٥٦- البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع للشوكاني ط السعادة الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.
٥٧- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة تأليف عبدالفتاح القاضي - طبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٥٨- البحر المحيط تأليف أوحد البلغاء المحققين وعمدة النحاة والمفسرين أبي عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي الحياني الشهير بأبي حيان المولود سنة ٦٥٤هـ والمتوفى بالقاهرة سنة ٧١٢هـ الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ مطبعة السعادة بمصر.
٥٩- البسملة بين أهل العبارة وأهل الإشارة تأليف الدكتور إبراهيم بسيوني من سلسلة دراسات إسلامية دار التأليف والنشر ١٩٧٢م.
٦٠- البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ الإمام القاضي الزاهد زين العابدين عمر بن سهلان الساوي، تعليق وتحقيق الشيخ محمد عبده المصري الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣١٦هـ - ١٨٩٨م.
٦١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تأليف العلامة الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي الشافعي المتوفى سنة ٩١١هـ الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ بمطبعة السعادة بالقاهرة.
٦٢- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى البابي الحلبي وشركاه (الأولى) سنة ١٩٦٥م.
٦٣- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري تحقيق د/ طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٠هـ (ويقع في جزأين).

٦٤- تاج العروس للزبيدي، الخيرية ١٣٠٦هـ.
٦٥- تاج العروس للزبيدي مطبعة دار صادر بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٦٦- تاج اللغة وصحاح العربية للشيخ أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق أحمد عبدالغفور عطا مطبعة دار الكتب العربية.
٦٧- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري رواية الشيخ أبي محمد إسماعيل بن عبدوس النيسابوري المطبعة المصرية ببولاق ١٢٨٢هـ = الصحاح للجوهري.
٦٨- تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري طبع في ١١ جزءًا بمصر ١٣٢٦هـ وطبع في ثمانية أجزاء بمطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٥٧هـ/١٩٣٩م = تاريخ الطبري.
٦٩- تاريخ بغداد أو مدينة السلام: أبو بكر البغدادي: المكتبة العربية ببغداد.
٧٠- تاريخ المماليك البحرية للدكتور علي حسن مفتش أول المواد الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم مكتبة النهضة المصرية ط٣ لسنة ١٩٦٧م.
٧١- التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق علي محمد البجاوي ط عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٧٢- تحفة المريد على جوهرة التوحيد تأليف إبراهيم البيجوري ط١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٧٣- تحقيق الجزء الأول من شرح التسهيل لبدر الدين بن الحسن بن قاسم بن علي المرادي المعروف بابن أم قاسم ت.د/ أحمد محمد عبدالله محمد يوسف رسالة دكتوراه بالكلية لسنة ١٩٧٥ تحت رقم ١٠٧٢ إشراف أ.د/ يحيى عبدالعاطي.

٧٤- تحقيق كتاب التوطئة في النحو للشيخ أبي علي الشلوبين رسالة ماجستير مقدمة من د/ جمال عبدالعاطي مخيمر من مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٧٥- تحقيق كتاب الرشاد في شرح الإرشاد لابن الشريف الجرجاني المتوفَّى سنة ٨٣٨هـ إعداد محمد عبدالغني أحمد شعلان إشراف أ.د/ السيد سعيد شرف الدين.

٧٦- تحقيق كتاب شرح أبيات الجمل للأعلم الشنتمري رسالة دكتوراه للدكتور محمد محمود شعبان برقم ١٧٣- من مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة.

٧٧- التذييل والتكميل لأبي حيان -مخطوط رقم ٦٢ نحو- دار الكتب المصرية.

٧٨- الترجمانة الكبرى لمؤرخ الدولة العلوية أبو القاسم الزياني تحقيق عبدالكريم الفيلالي ط١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م لجنة إحياء التراث القومي.

٧٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت. محمد كامل بركات الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٨٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الجزء الأول رسالة دكتوراه تحقيق محمد بن عبدالرحمن المُفَدَّى رقم ١٣١١ كلية اللغة العربية.

٨١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني مخطوط رقم ١٠١٨٩ مكتبة كلية اللغة العربية.

٨٢- تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلي على هامش حاشية الجمل ط عيسى الحلبي.

٨٣- تفسير النسفي لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه).

٨٤- تفسير النسفي مطبوعات محمد علي صبيح وأولاده = مدارك التنزيل وحقائق التأويل.
٨٥- تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل تأليف الإمام الجليل العلامة أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي بالمكتبة الحسينية المصرية سنة ١٣٤٤هـ = تفسير النسفي.
٨٦- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير تحقيق أ. عبدالعزيز غنيم و أ/ محمد أحمد عاشور و أ/ محمد إبراهيم النباط ط دار الشعب.
٨٧- تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق إبراهيم عطوة، الطبعة الأولى مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
٨٨- تلخيص تبصرة المتذكر للكواشي مخطوط تحت رقم ٧٨٥تفسير.
٨٩- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني ط الكليات الأزهرية.
٩٠- تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا النووي طبع بمصر (أربع مجلدات).
٩١- تهذيب التهذيب لابن حجر ط حيدرآباد ١٣٢٧هـ.
٩٢- التوطئة للشلوبين تحقيق يوسف أحمد المطوع دار التراث العربي للطبع والنشر.
٩٣- جامع الأصول في أحاديث الرسول لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير تصحيح حامد الفقي وعبدالمجيد سليم مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨هـ -١٩٤٩م.

٩٤- الجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري المصري تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمود الهرميل المدرس بكلية التربية (جامعة المنوفية) شبين الكوم ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٩٥- الجمل للزجاجي تحقيق ابن أبي شنب ط٢ بباريس ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٩٦- جمهرة الأمثال للعسكري تحقيق محمد أبو الفضل وعبدالمجيد قطامش المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤هـ.

٩٧- الجنَى الداني في حرَوف المعاني للمرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ونديم فاضل حلب ١٣٩٣ – ١٩٧٣م.

٩٨- ابن جني اللغوي رسالة دكتوراه أ.د/ عبدالغفار حامد هلال.

٩٩- ابن جني النحوي لفاضل السامرائي طبع ببغداد ١٩٦٩م.

١٠٠- حاشية البناني على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع للإمام السبكي في الأصول، المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٨هـ.

١٠١- حاشية الجمل = الفتوحات الإلهية.

١٠٢- حاشية الخضري على ابن عقيل للعلامة الفاضل الأستاذ الشيخ / محمد الخضري علَى شرح المحقق العلامة ابن عقيل على ألفية ابن مالك طبع بدار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٠٣- حاشية الدمنهوري على متن الكافي ط مصطفى الحلبي ١٣٤٤هـ.

١٠٤- حاشية العلامة السجاعي على شرح القطر لمؤلفه الإمام الهمام ابن هشام رحمهما الله تعالى آمين، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى الحلبي وشركاه.

١٠٥- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي = غاية القاضي وكفاية الراضي ط دار الطباعة ببولاق ١٢٨٣هـ.

١٠٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٠٧- حاشية العلامة المحقق الكبير الشيخ محمد بن محمد الأمير على شرح شذور الذهب مطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٠٨- حاشية الشيخ محمد الأمير على هامش مغني اللبيب طبع بدار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٠٩- حاشية الشيخ محمد عبادة العدوي على شذور الذهب لسيبويه زمانه أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية على نفقة أصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١١٠- حاشية ياسين على التصريح دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١١١- حاشية العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي على هامش كتاب فتح الرحمن شرح شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري على مقدمة لقطة العجلان وبلة الظمآن في فن الأصول للشيخ محمد بن عبدالله الزركشي الشافعي مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

١١٢- الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ودور الأزهر فيها رسالة دكتوراه مقدمة من د/ مجاهد توفيق الجندي.

١١٣- الحركة الفكرية في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول د/ عبداللطيف حمودة.

١١٤- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط١ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، دار إحياء الكتب العربية.

١١٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني عشرة مجلدات طبع بمصر ١٣٥١هـ.

١١٦- الحماسة لابن الشجري حيدرآباد ١٣٤٥هـ.

١١٧- الحيوان للجاحظ تحقيق أ/ عبدالسلام هارون الحلبي.

١١٨- ابن الخباز مع تحقيق كتابه توجيه اللُّمَع رسالة دكتوراه تحقيق فايز زكي دياب رقم ٣٦٨ مكتبة كلية اللغة العربية.

١١٩- خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر بن عمر البغدادي الطبعة الأولى مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

١٢٠- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق محمد علي النجار دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

١٢١- الخطط التوفيقية، علي مبارك.

١٢٢- خلاصة تذهيب الكمال للخزرجي، المطبعة الخيرية.

١٢٣- دائرة المعارف الإسلامية ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرين أكتوبر ١٩٣٣م.

١٢٤- دراسات صوفية في الإبدال والإعلال والإدغام تأليف أ.د/ إبراهيم عبدالرازق البسيوني ط٢ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٢٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني تحقيق محمد سيد جاد الحق، نشر دار الكتب الحديثة.

١٢٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي الطبعة الأولى بمطبعة كردستان بالجمالية ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.

١٢٧- الدر المنثور في طبقات رَبَّات الخدور لزينب فواز طبع بمصر سنة ١٣١٢هـ.
١٢٨- دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر للدكتور لبيب السعيد ط دار المعارف ١٩٧٨م.
١٢٩- دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني تعليق وشرح أ.د/ محمد عبدالمنعم خفاجي الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
١٣٠- ديوان الأحوص (أو شعر الأحوص) تحقيق إبراهيم السامرائي النعماني بالنجف ١٣٨٨هـ.
١٣١- ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق محمد حسن آل ياسين المعارف بغداد ١٣٨٤هـ.
١٣٢- ديوان الأعشى تحقيق رودلف جاير فيينا ١٩٢٧م.
١٣٣- ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ١٩٥٨م.
١٣٤- ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر ١٩٦٤م مكتبة الكلية.
١٣٥- ديوان أمية بن أبي الصلت بيروت ١٣٥٣هـ.
١٣٦- ديوان تميم بن مقيل تحقيق عزة حسن دمشق ١٣٨١هـ.
١٣٧- ديوان جرير الصاوي ١٣٥٣هـ.
١٣٨- ديوان جميل بن معمر (جميل بثينة) تحقيق حسين نصار ط دار مصر ١٣٨٢هـ.
١٣٩- ديوان حسان بن ثابت، شرح البرقوقي، الرحمانية ١٣٤٧هـ.
١٤٠- ديوان الحطيئة شرح السكري ط التقدم ١٣٢٣هـ.

١٤١- ديوان أبي داود الإيادي تحقيق غستاف فون فرنباوم دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٠٩م.
١٤٢- ديوان رؤبة مجموع أشعار العرب، جمع وليم بن الورد ط ليبسك برلين ١٩٠٣م.
١٤٣- ديوان أبي زبيد الطائي تحقيق نوري حمودي القيسي، المعارف ببغداد ١٩٦٧م.
١٤٤- ديوان زهير بن أبي سلمى دار الكتب ١٣٦٣هـ.
١٤٥- ديوان سلامة بن جندل تحقيق لويس شيخو، بيروت ١٩١٠م.
١٤٦- ديوان أبي طالب، مخطوط رقم ٣٨ ش أدب، دار الكتب المصرية.
١٤٧- ديوان الطرماح تحقيق: ف، كرنكو ليدن ١٩٢٧م.
١٤٨- ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق شارل ليل، ليدن ١٩١٣م.
١٤٩- ديوان العجاج مجموع أشعار العرب جمع وليم بن الورد ط ليبسك برلين ١٩٠٣م.
١٥٠- ديوان عدي بن زيد العبادي تحقيق وجمع محمد جبار المعيبد دار الجمهورية للطبع والنشر ببغداد سنة ١٩٦٥م.
١٥١- ديوان العرجي تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي الشركة الإسلامية ببغداد ١٣٧٥هـ.
١٥٢- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد طبعة أولى، مطبعة السعادة ١٣٧١هـ، والثانية ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
١٥٣- ديوان عنترة بن شداد الرحمانية القاهرة.
١٥٤- ديوان الفرزدق جمع عبدالله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي ١٣٥٤هـ.

١٥٥- ديوان القطامي تحقيق ج، بارت ليدن ١٩٠٢م.
١٥٦- ديوان كُثَيِّر بن عبدالرحمن (كثير عزة) بعناية هنري بيرس، الجزائر ١٩٢٨م.
١٥٧- ديوان كثير جمع الدكتور إحسان عباس دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
١٥٨- ديوان الكميت تحقيق داود سلوم، ط النعمان بغداد ١٩٦٩م.
١٥٩- ديوان لَبيد بن ربيعة تحقيق إحسان عباس الكويت ١٩٦٢م.
١٦٠- ديوان معن بن أوس بعناية كمال مصطفى، النهضة ١٩٢٧م.
١٦١- ديوان النابغة الذبياني ضمن خمسة دواوين - المطبعة الوهبية ١٢٩٣هـ.
١٦٢- ديوان الهذليين دار الكتب ١٣٦٩هـ.
١٦٣- ديوان يزيد بن مفرغ الحِميَري تحقيق داود سلوم - الإيمان ببغداد ١٩٦٨م.
١٦٤- ذيل التذكرة = ذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي ط حيدرآباد (١٣٣٣هـ).
١٦٥- ذيل وَفَيات الأعيان المسماة (درة الحجال في أسماء الرجال) لأبي العباس أحمد بن محمد المكناس الشهير بابن القاضي (ت١٠٢٥) تحقيق أ.د/ محمد الأحمدي أبو النور دار التراث العربي / القاهرة.
١٦٦- رغبة الآمل فن كتاب الكامل للشيخ سيد المرصفي ط النهضة.
١٦٧- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن المبارك دار الكتاب اللبناني، بيروت رسالة دكتوراه بكلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٦٠م.

١٦٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لخاتمة المحققين وعمدة المدققين مرجع أهل العراق ومفتي بغداد العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي المتوفى سنة ١٢٧٠هـ عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الثانية بإذن من ورثة المؤلف بخط وإمضاء علامة العراق السيد محمود شكري الآلوسي البغدادي، المطبعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير عبده، أغا الدمشقي.

١٦٩- الروض الأنف للسهيلي ط الجمالية ١٣٣٢هـ.

١٧٠- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوي، النجف ١٣٠٤.

١٧١- الرياض النضرة للمحب الطبري، الحسينية ١٣٢٧هـ.

١٧٢- زهر الآداب للحُصْري تحقيق على البجاوي ط الحلبي ١٩٥٣م.

١٧٣- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للشيخ الإمام الخطيب الشربيني.

١٧٤- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق مصطفى السقا وآخرين مطبعة عيسى الحلبي الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

١٧٥- سمط اللآلئ لعبد العزيز الميمني الراجكوتي، لجنة التأليف ١٣٥٤هـ.

١٧٦- سنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي دار إحياء الكتب العربية ١٣٢٦هـ

١٧٧- سنن النسائي، المطبعة الأزهرية ١٣٤٨هـ-١٩٣٠م.

١٧٨- السيرة النبوية تأليف أ. عبدالمقصود نصار،أ د/ محمد الطيب النجار ط المعاهد الأزهرية ١٣٩٨-١٩٧٨م.

١٧٩- سيرة ابن هشام ط المطبعة الفنية للطبع والنشر والتجليد بالعباسية تعليق طه عبدالرءوف سعد.

١٨٠- شبه الجملة واستعمالاتها في القرآن الكريم رسالة ماجستير للأستاذ علي محمد السنوسي المدرس المساعد بكلية اللغة العربية بأسيوط.

١٨١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ط المكتب التجاري ببيروت مصور عن طبعة القدس ١٣٥٠هـ.

١٨٢- شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الطبعة الثالثة للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد بمطبعة الاستقامة سنة ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م.

١٨٣- شرح أبيات الجمل للأعلم الشنتمري رسالة دكتوراه للدكتور محمد محمود شعبان برقم ١٧٢ في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة.

١٨٤- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (شرح ابن السيرافي) تحقيق د/ محمد علي سلطاني مطبعة الحجاز دمشق ١٣٩٦-١٩٧٦م.

١٨٥- شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبدالستار فراج ط المدني ١٣٨٤هـ.

١٨٦- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية رحمهما الله منشورات ناظر خسرو بيروت لبنان.

١٨٧- شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد تأليف شيخ الإسلام إبراهيم البيجوري القسم الأول ط ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٨٨- شرح التسهيل لابن مالك الجزء الأول، تحقيق د/ عبدالرحمن السيد مطابع سجل العرب، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية.

١٨٩- شرح التسهيل لابن مالك، مخطوط رقم ١٠ في النحو دار الكتب المصرية.

١٩٠- شرح التصريح على التوضيح للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبدالله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو للشيخ ابن هشام الأنصاري تغمدهم الله برحمته ورضوانه، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٩١- شرح الجمل الكبرى لابن هشام الأنصاري تحقيق الأستاذ/ علي توفيق محمد الحمد، رسالة ماجستير برقم ١٧٢٩ من مكتبة جامعة القاهرة.

١٩٢- شرح ديوان الحماسة للتِّبريزي تحقيق محمد محيي الدين مطبعة حجازي ١٣٥٨هـ.

١٩٣- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة لجنة التأليف ١٣٧٢هـ.

١٩٤- شرح السُّلَّم تأليف شهاب الدين أحمد بن عبدالفتاح بن يوسف بن عمر الشافعي القاهري الشهير بالملوي ط١٣٨٨هـ ١٩٦٨م على نفقة الإدارة العامة للأزهر.

١٩٥- شرح السمنودي على متن الدرة المتممة للقراءات العشر (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م) طبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية.

١٩٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، المولود في القاهرة في سنة ٧٠٨هـ، والمتوفى بها في سنة ٧٦١هـ تحقيق أ/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.

١٩٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الحادية عشرة في سنة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م دار الاتحاد العربي للطباعة.

١٩٨- شرح شذور الذهب لابن هشام ومعه كتاب منتهى الأرب تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الخامسة عشرة سنة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م مطبعة التقدم، توزيع دار الأنصار.

١٩٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه وبهامشه حاشية الأمير.

٢٠٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه على هامش حاشية عبادة.

٢٠١- شرح شواهد سيبويه (تحصيل عين الذهب) للأعلم الشنتمري بهامش كتاب سيبويه ط بولاق.

٢٠٢- شرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق محمد محيي الدين وزميليه حجازي ١٣٥٦هـ.

٢٠٣- شرح شواهد شرح التحفة الوردية لعبدالقادر البغدادي، بدار الكتب المصرية مخطوطة تحت رقم ٢٧٢ نحو، تيمور.

٢٠٤- شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ عبدالمنعم الجرجاوي المطبعة العامرية الشرقية ١٣١٤هـ.

٢٠٥- شرح شواهد الكشاف للشيخ محمد عليان شافعي ط. التجارية ١٣٥٤هـ.

٢٠٦- شرح الشواهد للعيني على هامش منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المعروف بالأشموني دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه = العيني على الأشموني.

٢٠٧- شرح شواهد المغني للسيوطي، المطبعة البهية ١٣١١هـ.

٢٠٨- شرح شواهد المغني للسيوطي، المطبعة العربية بمصر.

٢٠٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ت محمد محيي الدين عبدالحميد ط إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١٠- شرح ابن عقيل تحقيق الأستاذ/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة.

٢١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الخامسة عشرة ذو القعدة سنة ١٣٨٦هـ مارس ١٩٦٧م ومعه كتاب منحة الجليل تأليف الأستاذ/ محمد محيي الدين عبدالحميد.

٢١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٢١٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك على هامش حاشية الخضري طبع بدار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه).

٢١٤- شرح عمدة الحافظ، وعدة اللافظ لابن مالك، رسالة دكتوراه تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد الهريدي رقم ٢٤١ مكتبة كلية اللغة العربية.

٢١٥- شرح أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانين النحوي الضرير لكتاب اللُّمع لابن جني نسخة مصورة بالتصوير الشمسي سنة ١٣٤٤هـ تحت رقم ٦٧٠ نحو تيمور، وهي جزءان في مجلدين، وتقع في ٣٠١ لوحة.

٢١٦- شرح قطرالندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري المصري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة مصطفى محمد بمصر.

٢١٧- شرح قطر الندى ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٩٧٥م.

٢١٨- شرح قواعد الإعراب للكافيجي ت.د/ فتح الله صالح المصري رسالة دكتوراه تحت رقم ١٣٢٠ بمكتبة الكلية.

٢١٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت.سنة ٦٧٢هـ حققه وعلق عليه د/ أحمد عبدالمنعم الرصد ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م رقم ١٧٨٤-١٧٨٦ بالكلية.

٢٢٠- شرح اللمحة البدرية لأبي حيان الأندلسي، مخطوط ما يزال يحقق، سماه الشوكاني الكواكب البدرية في شرح اللمحة مخطوط رقم ١٢٢٢ بدار الكتب المصرية.

٢٢١- شرح المفصل للشيخ العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ، عالم الكتب بيروت مكتبة المتنبي، القاهرة.

٢٢٢- شرح مقامات الحريري الشريشي بولاق ١٣٠٠هـ.

٢٢٣- الشرقاوي على التحرير وهو حاشية للعلامة الشيخ عبدالله الشرقاوي على شرح التحرير لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ط دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، ويقع في جزأين كبيرين.

٢٢٤- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر ط الحلبي ١٣٧٠هـ.

٢٢٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ط دار العروبة ١٩٥٧م.

٢٢٦- الشواهد القرآنية للمغني، رسالة دكتوراه تقدمت بها د/ سهير محمد خليفة بكلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر سنة ١٩٧٧م.

٢٢٧- الصاحبي تحقيق السيد أحمد صقر ط عيسى البابي الحلبي ١٣٩٥هـ.

٢٢٨- صحيح البخاري ط عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٢٩-صحيح البخاري مطابع الشعب ١٣٧٨هـ.
٢٣٠- صحيح البخاري مطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
٢٣١- صحيح مسلم شرح النووي تحقيق عبدالله أحمد أبو زينة ط الشعب.
٣٢٣- صحيح مسلم طبعة محمد علي صبيح وأولاده.
٢٣٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر للآلوسي، بعناية محمد بهجة الأثري المطبعة السلفية ١٣٤١هـ.
٢٣٤- الطالع السعيد للإدفوي، المطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٣هـ-١٩١٢م.
٢٣٥- طبقات ابن سعد (كتاب الطبقات الكبير لابن سعد محمد بن سعد كاتب الواقدي رحمهما الله) في أهل المدينة من التابعين ومن كان منهم ومن الأصحاب بمكة واليمن واليمامة والبحرين، عني بطبعه وتصحيحه البروفسور/ د/ سترستين (أستاذ اللغات الشرقية) طبع في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريل ١٣٢٢.
٢٣٦- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، الطبعة الأولى، المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٢٤هـ.
٢٣٧- طبقات الشعراء لابن المعتز طُبع في مصر سنة ١٣٧٥ هـ-١٩٥٦م.
٢٣٨- طبقات النحاة واللغويين، أبو بكر قاضي بن شهبة مخطوطة بدار الكتب ١١٩٨٨ تاريخ.
٢٣٩- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي، تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ ١٩٥٤م طبع ونشر مكتبة الخانجي.

٢٤٠- العبدلية= برنامج المكتبة العبدلية وفهارس جامع الزيتونة بتونس، الجزءان الأول والثاني طبعا في تونس ١٣٢٦-١٣٢٧هـ.

٢٤١- العقد الفريد لابن عبد ربه لجنة التأليف ١٣٧٠هـ.

٢٤٢- علم المنطق تأليف أحمد عبده خير الدين الحاصل على شهادة العالمية (N-A) من جامعة كامبردج، ومدرس المنطق بكلية الحقوق الملكية والأخلاق بقسم التخصص بالأزهر والتربية بمدرسة المعلمين العليا سابقًا الطبعة الثانية ١٣٥١هـ-١٩٣٢م المطبعة الرحمانية بمصر.

٢٤٣- العمدة لابن رشيق ط هندية ١٣٤٤هـ.

٢٤٤- العيني على الخزانة شرح شواهد شروح الألفية للعيني بهامش خزانة الأدب ط بولاق ١٢٩٩= المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني محمود بن أحمد.

٢٤٥- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس ط القدس ١٣٥٦هـ السيرة لابن سيد الناس.

٢٤٦- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري مطبعة السعادة (١٣٥٢/ ١٩٣٣م) طبقات القراء.

٢٤٧- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره برجستراسر، مكتبة المُثنَّى ببغداد.

٢٤٨- غاية الوصول شرح لب الأصول تأليف شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي من أعلام علماء الشافعية في القرن التاسع للهجرة طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

٢٤٩- غريب القرآن لأبي بكر محمد السجستاني ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

٢٥٠- غصن الرسول ﷺ: الحسين بن علي، تأليف الدكتور فؤاد علي رضا ط دار الشروق للطباعة.
٢٥١- الفاخر للمفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي تحقيق عبدالعليم الطحاوي، ط الحلبي ١٣٨٠هـ.
٢٥٢- الفاخر للمفضل بن سلمة تصحيح شارلس أنبروس، مطبعة بريل ليدن ١٩١٥م.
٢٥٣- فتح الباري للعسقلاني شرح صحيح البخاري، المطبعة السلفية.
٢٥٤- فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للعلامة الشيخ قطة العدوي رحمها الله على هامش شرح شواهد ابن عقيل المطبعة العامرية الشرقية ١٣١٤هـ.
٢٥٥- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن تأليف شيخ الإسلام زكريا الأنصاري تحقيق ودراسة عبدالسميع محمد أحمد حسنين إشراف أ.د/ عبدالغني عوض الراجحي، رسالة ماجستير.
٢٥٦- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري مطبعة بولاق مصر ١٢٩٩هـ الطبعة الأولى على هامش تفسير الخطيب وقد حقق.
٢٥٧- فتح الرحمن شرح أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري على مقدمة لقطة العجلان وبلة الظمآن في فن الأصول للشيخ محمد بن عبدالله الزركشي الشافعي طبعة ١٩٣٦م-١٣٥٥هـ.
٢٥٨- فتح المنعم شرح صحيح مسلم مطبعة دار التراث العري لموسى شاهين لاشين.

٢٥٩- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل المتوفى سنة ١٢٠٤ ط عيسى الحلبي حاشية الجمل.

٢٦٠- فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابي مخطوط رقم ١٤٥ نحو تيمور بدار الكتب المصرية.

٢٦١- الفرق بين عطف البيان والبدل وبعض الأساليب النحوية د/ عبدالمنعم هريدي.

٢٦٢- فصل المقال في دراسة أساليب الحال ط ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م أ.د/ محمد يسري زعير.

٢٦٣- الفصول الخمسون لابن معطي: زيد الدين أبي الحسين يحيى بن عبدالمعطي المغربي (٥٦٤-٦٢٨) تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ط عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٦٤- فقه السنة للشيخ سيد سابق مكتبة المسلم.

٢٦٥- فن التصريف في اللغة العربية أ.د/ محمد يسري زعير ط٢ لسنة ١٩٧٨م.

٢٦٦- فهارس كتاب سيبويه للأستاذ الدكتور/ محمد عبدالخالق عُضَيمة الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) مطبعة السعادة بمصر.

٢٦٧- الفهرست لابن النديم البغدادي ط الاستقامة.

٢٦٨- الفهرست لابن النديم ط ليبزج.

٢٦٩- الفهرست لابن النديم المطبعة الرحمانية.

٢٧٠- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لمحمد بن عبدالحي بن عبدالكبير الإدريسي الكتاني مجلدان، طبع في فاس ١٣٤٦-١٣٤٧هـ.

٢٧١- فوات الوَفَيات تأليف محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي تحقيق الأستاذ/ محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة بمصر ١٩٥١م.

٢٧٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ط٢ سنة ١٩٧١م دار النهضة الحديثة بيروت، لبنان.

٢٧٣- القاموس المحيط للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي (٧٢٩-٨١٧هـ) طبع بالمطبعة الميمنية بمصر الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ.

٢٧٤- القاموس المحيط الطبعة الثانية ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٢٧٥- القاموس المحيط وبهامشه تعليقات وشروح (نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

٢٧٦- القسم في النحو العربي ودراسة أساليبه في القرآن الكريم، رسالة ماجستير أحمد عبدالمنعم الرصد، كلية اللغة العربية ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٢٧٧- قصص الأنبياء المسمى بعرائس المجالس تأليف الثعلبي أبو إسحاق النيسابوري ط دار إحياء الكتب العربية.

٢٧٨ – قصص الأنبياء للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير ٧٠١، ٧١٤ تحقيق مصطفى عبد الواحد الطبعة الأول ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م م طبعة دار التأليف بالجمالية.

٢٧٩- قصص الأنبياء لعبدالوهاب النجار دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان ط٣.

٢٨٠- قطر الندى وبل الصدى تأليف ابن هشام طبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، المطابع الأميرية (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

٢٨١- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام على هامش حاشية السجاعي طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٨٢- قواعد الإعراب للكافيجي ت د. فتح الله صالح المصري وهو تحت رقم ١٣٢٠ بالكلية.

٢٨٣- كاشف القناع والنقاب لإزالة الشبه عن قواعد الإعراب لابن هشام تحقيق ودراسة محمد إبراهيم محمد عبدالله، رسالة ماجستير بالكلية رقم ٢٤٩٩.

٢٨٤- الكامل في التاريخ لابن الأثير ط بيروت ١٩٦٦م.

٢٨٥- الكامل للمبرد، تحقيق وليم رايت، طبع ليبسك ١٨٦٤م.

٢٨٦- الكتاب؛ كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، ط الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر (الجزء الثالث) لسنة ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٢٨٧- الكتاب؛ كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام محمد هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب (جـ١، ٣ لسنة ١٩٧٧)، (جـ٢ لسنة ١٩٧٩)، (جـ٤ لسنة ١٩٧٥).

٢٨٨- الكتاب، كتاب سيبويه تحقيق هربويغ درنبرج ط باريس ١٨٨٩م.

٢٨٩- الكتاب، كتاب سيبويه وشرح شواهده المسمى «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب» للأعلم الشنتمري ط بولاق ١٣١٨هـ والتي قال عنها بركلمان: «وأصح طبعات الكتاب طبعة بولاق».

٢٩٠- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم المدرس في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر الطبعة الأولى بالقاهرة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٢٩١- كتاب السراج المنير شرح الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للشيخ العزيزي.

٢٩٢- كتاب الكافية في النحو تأليف الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (٥٧٠-٦٤٦هـ) شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي ٦٨٦هـ رحمهما الله دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٩٣- كتاب كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ العجلوني المتوفى ١١٦٢هـ مكتبة التراث الإسلامي بحلب.

٢٩٤- كتاب الكلم الطيب لابن تيمية المطبعة السلفية.

٢٩٥- كتاب المجموع شرح مهذب الشيرازي للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي الجزء الأول، حققه وعلق عليه وأكمله محمد نجيب المطيعي، دار النصر للطباعة (بمكتبة كلية الدعوة بطنطا).

٢٩٦- الكشاف للزمخشري ط٢ (١٣٧٣هـ-١٩٥٣م) مطبعة الاستقامة.

٢٩٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت سنة ١٩٣): الإمام ملا كاتب جلبي الطبعة الأولى، طبع في مطبعة العالم برخصة نظارة المعارف في سنة ١٣١٠هـ.

٢٩٨- كشف الظنون لحاجي خليفة ط وكالة المعارف سنة ١٣٦٠هـ.

٢٩٩- كشف الظنون لحاجي خليفة ط٣، طهران ١٣٧٨هـ.

٣٠٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي طبعة دمشق.

٣٠١- الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي مخطوط في مجلد ضخم كتب سنة ١١٧٣هـ.

٣٠٢- اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير سنة ١٣٥٧هـ.

٣٠٣- لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٣٠٤- لسان العرب ط دار المعارف، طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلًا كاملًا ومذيلة بفهارس مفصلة تحقيق العاملين بدار المعارف وهم الأساتذة: عبدالله علي الكبير محمد أحمد حسب الله- هاشم محمد الشاذلي.

٣٠٥- لسان العرب ط أولى، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠١هـ.

٣٠٦- اللُّمع لابن جني، رسالة ماجستير تحقيق حسين محمد شرف، كلية دار العلوم ١٩٧٠م.

٣٠٧- اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم للشيخ أبي يحيى زكريا الأنصاري ط الموسوعات بدمشق سنة ١٣١٩هـ.

٣٠٨- اللهجات العربية إلى منتصف القرن الثاني الهجري مع دراسة وموازنة بين لهجتي تميم وقريش رسالة دكتوراه إعداد عبدالحميد أبو سكين المدرس المساعد في كلية اللغة العربية لسنة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م تحت رقم ٦٧٦ بالكلية.

٣٠٩- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج (٢٣٠: ٣١١هـ) تحقيق هدى قراعة القاهرة ١٣٩١هـ-١٩٧١م المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٣١٠- متن الدرة المضنية في القراءات الثلاث المتممة للعشرة للشمس بن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ طبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٣١١- متن الشاطبية المسمَّى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع تأليف القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرغيني الأندلسي المتوفى ٥٩٠هـ طبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية لسنة ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٣١٢- متن شذور الذهب لابن هشام مكتبة محمد علي صبيح وأولاده.

٣١٣- مجالس ثعلب تحقيق عبدالسلام هارون الناشر دار المعارف ١٣٦٩هـ-١٩٤٨م.

٣١٤- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبدالسلام هارون، الكويت ١٩٦٢م.

٣١٥- المجددون في الإسلام لعبدالمتعال الصعيدي طبع في مصر.

٣١٦- مجمع الأمثال للميداني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣١٧- مجمع الأمثال للميداني المطبعة المحمدية تحقيق محمد محيي الدين ١٩٥٥-١٣٧٤هـ.

٣١٨- مجمع الأمثال للميداني المطبعة المصرية ببولاق ١٢٨٤هـ.

٣١٩- محاضرات في العقيدة الإسلامية (القسم الأول) للدكتور أمين أمين راشد مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا.

٣٢٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبدالفتاح شلبي، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩هـ-١٩٦٦م.

٣٢١- مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي عني بترتيبه السيد محمود خاطر (الطبعة التاسعة القاهرة) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦٣م.

٣٢٢- المختار في قواعد الإملاء وعلامات الترقيم طبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م تأليف محمود حزين عيسى، ومحمد عبداللطيف عنبر.

٣٢٣- المختار من شرح السُّلَّم المقرر على طلبة الصف الثاني الثانوي بالمعاهد الأزهرية تأليف شهاب الدين أحمد بن عبدالفتاح بن يوسف بن عمر الشافعي القاهري الشهير بالملوي، طبع على نفقة الإدارة العامة للأزهر ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٣٢٤- مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي على كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ لخادم السنة النبوية محمد عمارة الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٢٥- مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب المطبعة الأميرية ببولاق الأولى سنة ١٣٢٦هـ.

٣٢٦- المخصص لابن سيده المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٩هـ.

٣٢٧- المدارس النحوية أ.د/ شوقي ضيف ط دار المعارف الطبعة الرابعة.

٣٢٨- مراتب النحويين: أبو الطيب عبدالواحد اللغوي مخطوطة بدار الكتب برقم ١٤٢٥ تاريخ تيمور.
٣٢٩- المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم تأليف أ.د عوض الله جاد حجازي، الطبعة الثالثة، دار الطباعة المحمدية بالأزهر القاهرة.
٣٣٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق جاد المولَى وآخرين ط إحياء الكتب العربية.
٣٣١- مسند ابن حنبل تحقيق أحمد محمد شاكر الطبعة الرابعة، نشر دار المعارف.
٣٣٢- مسند ابن حنبل المطبعة الميمنية ١٣١٣هـ.
٣٣٣- مسند الإمام الشافعي ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٣٣٤- المصباح المنير في غريب السراج الكبير للرافعي تأليف أحمد بن محمد بن علي المَقَّري الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ، ط دار المعارف.
٣٣٥- المصباح المنير في غريب السراج الكبير للرافعي تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي الطبعة السادسة بالمطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٦م.
٣٣٦- المصحف المفسر لمحمد فريد وجدي مطابع الشعب ١٣٧٧هـ.
٣٣٧- مصطلح الحديث تأليف العلامة الشيخ عبدالغني محمود من علماء الأزهر ومدرس بمدرسة القضاء الشرعي الطبعة الثانية ١٣٣١هـ-١٩١٣م.
٣٣٨- المعارف الإسلامية سنة ١٣٥٣هـ.
٣٣٩- معالم السنن: شرح سنن أبي داود لأبي سليمان الخطابي تحقيق أحمد شاكر، وحامد الفقي مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
٣٤٠- معاني القرآن للفراء تحقيق مجموعة من العلماء، نشر الهيئة العامة للكتاب ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٣٤١- المعاني الكبير لابن قتيبة، تحقيق عبدالرحمن اليماني حيدرآباد ١٣٦٨هـ.

٣٤٢- معاهد التنصيص للعباسي المطبعة البهية ١٣١٦هـ.

٣٤٣- معجم الأدباء لياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون نشرة أحمد فريد الرفاعي ١٣٢٣هـ = إرشاد الأريب.

٣٤٤- معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية طبعة التراث للجميع رقم الإيداع بدار الكتب ٥٣٤٣/ ١٩٧٣م.

٣٤٥- معجم البلدان لياقوت الحموي ط السعادة ١٣٢٣هـ.

٣٤٦- معجم الشعراء للمرزباني، تعليق ف. كرنكو، نشر القدس ١٣٥٣هـ.

٣٤٧- معجم شواهد العربية تأليف عبدالسلام محمد هارون الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م الناشر مكتبة الخانجي بمصر.

٣٤٨- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية في خمسة عشر مجلدًا تأليف الأستاذ/ عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٨١هـ-١٩٦١م.

٣٤٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي مطابع الشعب ١٣٧٨هـ.

٣٥٠- مع حرف من حروف الإضافة في القرآن الكريم رسالة دكتوراه ا.د/ محمد يسري زعير.

٣٥١- المعمرين للسجستاني ط السعادة ١٣٢٣هـ.

٣٥٢- مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير طبع بدار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٥٣- مغني اللبيب لابن هشام نشرة محمد محيي الدين مطبعة المدني ١٣٨٧هـ.

٣٥٤- مِفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لمؤلفه طاش كبرى زاده (ت. ٩٦٨هـ) دار الكتب الحديثة مطبعة الاستقلال الكبرى.
٣٥٥- المفضل في علم العربية للزمخشري، الطبعة الثانية نشر دار الجيل، بيروت.
٣٥٦- المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر النعساني بهامش كتاب المفصل ط٢ دار الجيل بيروت.
٣٥٧- المفضليات للمفضل الضبي، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ط المعارف ١٣٧١هـ.
٣٥٨- مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق عبدالسلام هارون ط عيسى الحلبي ١٣٦٦هـ.
٣٥٩- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.
٣٦٠- مقدمة تهافت الفلاسفة المسماة مقاصد الفلاسفة للإمام الغزالي، تحقيق الدكتور سليمان دنيا الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
٣٦١- مقدمة ابن خلدون ط المكتبة التجارية.
٣٦٢- المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة المعاني بغداد ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٣٦٣- المقرب لابن عصفور مخطوط بدار الكتب رقم ١٩٩٠ نحو.
٣٦٤- المماليك البحرية للدكتور علي إبراهيم حسن مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثالثة ١٩٦٧م.
٣٦٥- المنتخب في تفسير القرآن الكريم لجنة القرآن والسنة سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م القاهرة.

٣٦٦- منتهى الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٣٦٧- منتهى الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الخامسة عشرة سنة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م مطبعة التقدم توزيع دار الأنصار.

٣٦٨- المنجد (لويس معلوف) ط ١٩ المطبعة الكاثوليكية ببيروت.

٣٦٩- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الخامسة عشرة ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.

٣٧٠- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد ط دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

٣٧١- المنصف لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، الحلبي ١٣٧٩هـ.

٣٧٢- منطق أرسطو (من سلسلة دراسات إسلامية) حققه وقدم له عبدالرحمن بدوي القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٨م.

٣٧٣- المنطق والفكر الإنساني د. عبدالسلام محمد عبده، المدرس بكلية البنات الإسلامية قسم العقيدة والفلسفة الطبعة الثانية.

٣٧٤- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لمجيد الدين العليمي المتوفى سنة ٩٢٨هـ، مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٣٨ تيمور تاريخ وقد حققه أ: محمد محيي الدين عبدالحميد.

٣٧٥- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وهو شرح ألفية ابن مالك للأشموني نور الدين أبي الحسين علي بن محمد، ط بولاق.

٣٧٦- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية في أربعة أجزاء.

٣٧٧- المنية والأمل في شرح المرتضى توماس أرنولد، حيدر آباد ١٣١٦هـ.

٣٧٨- الموضح في الدراسات اللغوية تأليف الأساتذة: الدكتور/ عبدالعظيم الشناوي، والدكتور عبدالرحمن محمد إسماعيل، والدكتور مصطفى إمام، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٧٩- موطأ الإمام مالك مطبعة دار إحياء الكتب العربية ١٣٤٣هـ.

٣٨٠- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ت. ٨٧٤هـ) ط١ دار الكتب المصرية ١٩٣٢م.

٣٨١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات بن الأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار نهضة مصر للطباعة والنشر بالفجالة.

٣٨٢- نزهة الألباء لابن الأنباري ط جمعية إحياء مآثر علماء العرب بمصر ١٢٩٤هـ.

٣٨٣- نزهة الألباء لابن الأنباري طبعة حجر.

٣٨٤- نسب قريش للمصعب الزبيري ت أ. ليفي بروفنسال ط المعارف ١٩٥٣م.

٣٨٥- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف المرحوم محمد الطنطاوي أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية تعليق الأستاذ الدكتور عبدالعظيم الشناوي وأ.د/ محمد عبدالرحمن الكردي الطبعة الثانية مع التعليق ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م مطبعة السعادة بمصر.

٣٨٦- نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي حرره د/ فيليب متى المطبعة السورية الأمريكية في نيويورك سنة ١٩٢٧م.

٣٨٧- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد المقَّري التلمساني، تحقيق محمد محيي الدين ط١ (١٣٦٣هـ).

٣٨٨- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري ط عيسى الحلبي ١٩٣٦م.
٣٨٩- النقائض بين جرير والفرزدق لأبي عبيدة تحقيق بيفان ليدن ١٩٠٥م.
٣٩٠- النهر الماد من البحر لأبي حيان، وهو بهامش الكتاب المذكور عاليه فوق الجدول الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨هـ مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر.
٣٩١- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق سعيد الخوري، بيروت ١٨٩٤م.
٣٩٢- النور السافر في أخبار القرن العاشر مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٩٧٣٣ للعيدروسي.
٣٩٣- هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك لمحمد بن طولون الصالحي مخطوط رقم ٧٩ مجاميع تيمور، دار الكتب المصرية.
٣٩٤- هدية العارفين في أسماء المؤلفين تأليف إسماعيل باشا البغدادي طبع وكالة المعارف.
٣٩٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع تأليف الإمام جلال الدين بن عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني.
٣٩٦- الواضح في علم العربية للزبيدي تحقيق د/ أمين علي السيد ط دار المعارف ١٩٧٥م.
٣٩٧- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع تأليف خادم العلم والقرآن عبدالفتاح القاضي رئيس لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف طبع على نفقة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية طبعة ١٣٩٧-١٩٧٧.
٣٩٨- الوافي في شرح الشاطبية الناشر مكتبة ومطبعة عبدالرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية.
٣٩٩- وحشيات أبي تمام تحقيق عبدالعزيز الميمني ط دار المعارف ١٩٦٣م.

٤٠٠- وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٠٨-٦٨١هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس دار صادر بيروت.

٤٠١- وَفَيات الأعيان تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط نهضة مصر ١٩٤٨م.

٤٠٢- وَفَيات الأعيان ط بولاق ١٢٩٩هـ.

٤٠٣- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة حجازي بالقاهرة.

***

الفهارس الفنية

أولا

فهرس القرآن الكريم

الآية	رقم الآية	الصفحة
٣٠- ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾	(١٧٨)	٦٣٢
٣١- ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	(١٨٤)	٦٣٨-٦٩٦
٣٢- ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾	(١٨٥)	٩٢١
٣٣- ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾	(١٨٧)	٩١٧
٣٤- ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	(١٩٦)	١١١٦
٣٥- ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾	(١٩٦)	٧٤٢
٣٦- ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾	(١٩٧)	٩٦٩
٣٧- ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾	(١٩٨)	٩٣٦-٧٩٣
٣٨- ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾	(٢١٠)	٦٧٠
٣٩- ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	(٢١٤)	٨٩٠
٤٠- ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾	(٢١٧)	١١٣٢
٤١- ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾	(٢٢١)	٧٠٠
٤٢- ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾	(٢٢٨)	١١٠٥
٤٣- ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾	(٢٢٨)	٤٢٠
٤٤- ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾	(٢٣٣)	٤٢٠
٤٥- ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾	(٢٣٧)	٤٠١

سورة هود عليه السلام

الآية	رقم الآية	الصفحة
تَعۡلَمُونَ شَيۡـًٔا﴾		
٢١٤- ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾	(٩١)	١١٠٣
٢١٥- ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾	(٩٦)	٣٢١-٦١٢
٢١٦- ﴿أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾	(١٢٣)	٨٠٩
سورة الإسراء		
٢١٧- ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ		
ٱلۡأَقۡصَا﴾	(١)	٩١٥-٩١٧
٢١٨- ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡۚ﴾	(٨)	٧٢٤-٨٥٢
٢١٩- ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ﴾	(١٣)	٧٧٠
٢٢٠- ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾	(٣٦)	٤١٦
٢٢١- ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءً مَّوۡفُورًا﴾	(٦٣)	٧٨٤-٩٩٣
٢٢٢- ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾	(٧٨)	٧٨٩-٩٣٢
٢٢٣- ﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ﴾	(١٠٧)	٩٣٣
٢٢٤- ﴿وَيَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ﴾	(١٠٩)	٩٣٣
٢٢٥- ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾	(١١٠)	٥١٦
سورة الكهف		
٢٢٦- ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾	(١٢)	١٠٢١

سورة مريم عليها السلام

***

ثانياً

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

مرتبة حسب أوائلها وموادها اللغوية:

***

ثالثاً

فهرس الأمثال وأقوال العرب والأساليب النحوية

مع مراعاة الترتيب حسب ورودها في الكتاب:

***

رابعًا

فهرس الأشعار والأرجاز

أولًا: فهارس الأبيات مرتبة حسب رويها وحركته، مبتدئًا منها بالساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور:

٣٩- إخالُكَ إن لم تغضُضِ الطرف ذا هوًى	يَسومك ما لا يُستطاعُ من الوجدِ	١٠١١
٤٠- أرجو وأَخشَى وأدعو اللهَ مبتغيا	عفوًا وعافيةً في الروحِ والجسدِ	١٠٩٠
٤١- من القومِ الرسولُ اللهِ منهم	لهم دانت رِقابُ بني مَعَدِّ	٦٢٩
٤٢- أزِف الترحلُ غير أن رِكابنا	لَمَّا تَزُل برحالِنا وكأن قدِ	٨٧٥
٤٣- ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفهُ فقدِ	٨٥٩
٤٤- شَلَّت يمينُك إن قتلتَ لمسلما	حلت عليك عقوبةُ المتعمد	٨٦٧
٤٥- فقام يذودُ الناس عنها بسيفه	وقال ألا لا من سبيلٍ إلى هندِ	٤٥٤
٤٦- إذا كنتَ تُرضيهِ ويُرضيكَ صاحبٌ	جِهارًا فكن في الغيبِ أحفظ للودِّ	١٠٨٨
٤٧- أقسمُ باللهِ أبو حفصٍ عمرْ	ما مسها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ	١١٢١
٤٨- مَنْ أَمَّكُم لرغبةٍ فيكم ظَفِر	ومن تكونوا ناصِريهِ ينتصِرْ	٧٩٠
٤٩- تمنَّى ابنتاي أن يعيش أبوهما	وهل أنا إلا من ربيعةَ أو مُضَرْ	٦٨٦
٥٠- أنفسًا تطيبُ بنيلِ المُنَى	وداعي المنونِ يُنادِي جِهارًا	٨٢٨
٥١- واعلَم فعِلمُ المرءِ ينفعُهُ	أن سوف يأتي كلُّ ما قُدِرَا	٨٧٠
٥٢- أيانَ نؤمِّنك تأمن غيرنَا	وإذا لم تُدرِكِ الأمنَ منا لم تزل حذِرا	٩٦٩
٥٣- نِعمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعرُ نائبةٌ	إلا وكان لُمرتاعٍ بها وَزَرا	٦٥٥
٥٤- فيا الغلامانِ اللذانِ فرا	إياكما أن تُكسبانا شرًّا	٦٦١
٥٥- إني وأسطار سُطِرنَ سطرًا	لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نصرَا	١١٢٤
٥٦- أتيحَ لي من العِدا نذيرا	به وُقيتُ الشرُّ مستطيرًا	٦٧٧
٥٧- وكُنا حسِبنا كلُّ بيضاءَ شحمة	عشيَّةَ لاقينا جُذامَ وحميرا	١٠٠٨
٥٨- ومرَّ دهرٌ على وبارِ	فهلكت جهرةً وبارُ	٤٧٥

٩٩- وقالوا تعرَّفْهَا المنازلَ من مِنًى	وما كلُّ من وافَى مِنًى أنا عارفُ	٧٣٤
١٠٠- بني غُدَانَةَ ما إن أنتمُ ذهب	ولا صريفُ ولكن أنتمُ الخَزَفُ	٧٣٨
١٠١- ولُبسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي	أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوف	٩٠٩
١٠٢- عَدَس ما لَعبَّادٍ عليك إمارةٌ	أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلين طليقُ	٦٢٠
١٠٣- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ من مِنيَّتِهِ	في بعض غرَّاتِهِ يوافقها	٨٥١
١٠٤- فقلت أَجِزْنِي أبا خالدٍ	وإلا فهبني امرأ هالكَا	١٠١٤
١٠٥- أيها المائحُ دلْوِي دُونكا	إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونكا	١٠٦٣
١٠٦- سَلِّم على المولَى البَهَاءِ وصِفْ لهُ	شَوْقي إليه وأنني مملوكُهُ	٤١١
١٠٧- أبدًا يُحرِّكُني إليه تَشَوُّقي	جسمي به مشطوره منهوكُه	٤١١
١٠٨- لكن نَحِلْتُ لبعده فكأنَّني	أَلِفٌ وليس بمُمْكنٍ تحريكُهُ	٤١١
١٠٩- ضعيف النِّكايةِ أعداءه	يخالُ الفِرَار يُراخِي الأجلْ	١٠٤٤
١١٠- جزى ربُّه عَنِّي عديَّ بنَ حاتم	جَزَاءَ الكلاب العَاوِياتِ وقد فعلْ	٥٥٧
١١١- محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ	إذا ما خِفْتَ من شَيءٍ تَبَالا	٧٦٣
١١٢- عُهدتَ مُغِيثًا مُغنِيًا مَنْ أجرْتَه	فلم أتَّخِذْ إلا فناءَك موئلا	١٠٨٩
١١٣- أراهم رفقتي حتى إذا ما	تجافَى الليلُ وانخذلَ انخذالَا	١٠٠٦
١١٤- رأيت الناس ما حاشا قُرَيشًا	فإنا نحن أفضلُهم فِعَالا	٨٤١
١١٥- بأنك ربيعٌ وغيث مريعٌ	وأنك هناك تكون الثِّمَالا	٨٦٩
١١٦- في الاسمِ سَبْعُ لغاتٍ كلُّها سُمِعَت	وإنني قد جَمَعتُ الكلَّ مُرْتجِلَا	٣١٥
١١٧- فلا ترى بَعْلًا ولا حَلا	ئلًا كها ولا كهن إلا حاظلا	٩٤٠
١١٨- حسبتُ التقى والجودَ خير تِجَارةٍ	رَبَاحًا إذا المرءُ أصبح ثَاقِلا	١٠٠٩

١١٩- أخا الحرب لبّاسا إليها جِلالها	وليس بولاج الخوالفِ أعقلا	١٠٥١
١٢٠- اسم بضم وكسر مَغْ سُم بهما	وفا سما بثلاث حسبًا نُقِلا	٣١٥
١٢١- وتركبُ يوم الرَّوعُ مِنّا فوارسٌ	يصيرون في طَعْنِ الأباهر والكلى	٩٣٥
١٢٢- اجمعْ وزِنْ عادلًا أنّثْ بمعرفة	ركِّب وزِد عجمةً فالوصف قد كَمُلا	١١٨٢
١٢٣- فلا مزنة ودَقَتْ وَدْقَها	ولا أرضَ أبقَل إبقالَها	٦٨٥
١٢٤- جوابًا به تَنجُو اعتمدْ فوربِّنا	لَعَنْ عملٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسألُ	٤٩٠
١٢٥- ألا تسألانِ المرءَ ماذا يحاولُ	أنحب فيُقْضى أم ضلالٌ وباطلُ	٦١٧
١٢٦- لمية مُوحِشًا طَلَلُ	يلوحُ كأنه خِلَلُ	٨١٥
١٢٧- لَعَمْرك ما أدْري وإنّي لأوجَلُ	على أينا تعدو المنية أول	٤٧٩
١٢٨- خليليَّ أنّا تأتياني تأتيا	أخا غيرَ ما يرضيكُما لا يحاولُ	٩٧١
١٢٩- ليس العطاءُ من الفُضُول سماحةً	حتى تجودَ وما لديكَ قليلُ	٨٩١
١٣٠- لَئِن عادَ لي عبدُالعزيز بِمِثْلها	وأمكنني منها إذًا لا أُقِيلُها	٨٨٣
١٣١- علموا أن يؤمَّلون فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل	٨٧٢
١٣١- فنعم ابنُ أخت القوم غيرَ مكذَّبِ	زهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائِل	٦٥٣
١٣٢- وليلٍ كموج البحر أرخَى سُدُولَه	عَليَّ بأنوع الهموم ليبتَلِي	٩٤٩
١٣٣- ما أنت بالحَكَم التُرْضَى حكومَتُه	ولا الأصيلَ ذو الرأي والجدلِ	٣١٧
١٣٤- كأن خُصيبه من التَدَلْدُلِ	ظرفُ عجوز فيه ثنتا حنظلِ	١٢٢١
١٣٥- مكرٍّ مِفرٍّ مُقبل مدبرٍ مَعًا	كجُلْمُود صَخر حَطَّه السيلُ من عَلِ	٤٨٦
١٣٦- فقد جعلت إذا ما قمتُ يُثقِلُني	ثوبي فأنهضُ نهضَ الشارب الثَّمِلِ	٨٤٩
١٣٧- فمثلكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومرضع	فألهيتُها عن ذي تمائم مُحْولِ	٩٤٩

١٧٧- حيثُما تَستَقِمْ يُقَـدِّرْ لـك اللـ	ـــهُ نجاحًــا في غــابرِ الأَزمــانِ	٩٧١
١٧٨- وذي شامَةٍ سوداءَ في حُرِّ وجهِهِ	مُجلَّلَـــةٍ لا تنقــضِي لزمـــانِ	٩٤٦
١٨٨- ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أَبٌ	وذي ولـــدٍ لم يَلِـــدْهُ أبـــوانِ	٩٤٦
١٨٩- فقلتُ ادعِي وأدعَو إن أَندَى	لـــصوتٍ أَن يُنــادِي داعيـــانِ	٩٠٤
١٩٠- أنا ابنُ أباةِ الضَّيمِ مِـن آلِ مالـكٍ	وإن مالـكٌ كانـت كِـرامَ المعـادنِ	٨٦٥
١٩١- إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا	قـــد بلغـــا في المجـــد غايتاهـــا	٣٦٤
١٩٢- إذا رضِيَتْ علي بنـو قُشيرٍ	لَعَمـــرُ اللهِ أعجبَنـــي رِضـــاها	٩٢٠
١٩٣- ألقَى الصحيفةَ كي يُخفِّفَ رَحلَهُ	والـــزادَ حتـــى نعلَـــهُ ألقاهـــا	١١٥١
١٩٤- ضَربتْ صدرَها إليَّ وقالـت	يـــا عـــديًّا لقـــد وقَتْـــكَ الأواقـــي	٤٩٩
١٩٥- تَذَّكرَ ما تَـذَّكَر مـن سُـلَيمَي	عـــلى حـــينِ التواصـــل غـــيرُ داني	٤٤٤
١٩٦- امتلأَ الحـوضُ وقـال قَطنـي	مهـــلًا رُويـــدًا قـــد مـــلأتَ بطنـــي	٣٣٩
١٩٧- تَخِذْتُ غـراز إثـرِهم دلـيلًا	وفـــرُّوا في الحجـــازِ ليُعجِـــزُوني	١٠١٦
١٩٨- أَبِـالموتِ الـذي لابـدَّ أَني	مـــلاقٍ لا أبـــاكِ تُخَـــوِّفِيني	٩٥٧
١٩٩- أياراكبًا إمَّا عرضـتَ فـبلِّغن	نـــداماي مـــن نَجـــرانَ أَنْ لا تلاقِيـــا	٤٩٦
٢٠٠- تَعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيـا	ولا وَزَرٌ ممـــا قـــضَى اللهُ واقيـــا	٧٣٩
٢٠١- بأهبة حزمٍ لُذْ وإن كنتَ آمِنًـا	فـــما كـــلَّ حـــينٍ مَـــن تُـــوالي مُواليـــا	٧٣٥
٢٠٢- فإمَّا كِرامٌ مُـوسِرون لقِيـتُهُمْ	فحسبيَ مِن ذو عنـدهم مـا كفانيـا	٣٦٠
٢٠٣- أُلفِيَتـا عينـاك عنـدَ القفـا	أَولَى فـــأَولَى لـــك ذا واقيـــةِ	٦٩١
٢٠٤- لـو تحلِفـي يربِّـكِ العـليِّ	أني أبـــو ذَيَّالِـــكِ الـــصبيِّ	٧٥١

***

ثانيًا: أنصاف الأبيات حسب أوئلها:-

***

خامساً

فهرس الأعلام

مع مراعاة الترتيب المعجمي

***

فهرس

الطوائف والقبائل والفرق

مع مراعاة الترتيب المعجمي:

***

فهرس الكتب الواردة
في الكتاب المحقَّق

مرتبة ترتيبًا معجميًّا:

***

فهرس الأماكن

مع مراعاة الترتيب المعجمي:

***

فهرس الكلمات الموضحة في الحاشية

مع ترتيبها حسب ورودها في الكتاب

***

الفهرس
العام للموضوعات

الجزء الأول

الجزء الثاني

***

من اصدارات دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة

الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر الهجري (دكتوراه)	د.محمود سعيد ممدوح
الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي ومعه السداد في الإرشاد إلى الاقتصاد في الاعتقاد	أ.د.مصطفى عمران
الإفتاء عند القرضاوي .. المنهج والتطبيق	مسعود صبري إبراهيم
التعريض في القرآن الكريم	أ.د. إبراهيم الخولي
العرف والعادة في رأي الفقهاء	أ.د. أحمد فهمي أبو سنة
الفروق بين روايتي الدوري (دكتوراة)	د.حمدي الهدهد
المستصفى من علم الأصول	حجة الإسلام أبو حامد الغزالي
الوشيعة في نقد عقائد الشيعة	موسى جارالله
الوقف اللازم في القرآن الكريم (ماجستير)	د.إسماعيل صادق عبدالرحيم
الوقف الممنوع في القرآن الكريم (دكتوراة) ٢مجلد	د.إسماعيل صادق عبدالرحيم
أصول الفقه	أ.د. محمد أبو النور زهير
بلاغة الرسول في تقويم أخطاء الناس واصلاح المجتمع	د. ناصر راضي الزهري إبراهيم
بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٢ مجلد (ماجستير)	تحقيق ودراسة/ د. أحمد علي عبدالعاطي
بلوغ السول في مدخل علم الأصول	محمد حسنين مخلوف
حاشية الشمني على مغني اللبيب لابن هشام ٢مجلد	الشمني والدماميني
حاشية العطار على جمع الجوامع ٢مجلد	الجلال المحلي
حاشيةالألوسي على شرح قطر الندي وبل الصدى ٢ جزء	الآلوسي
سد الأرب من علوم الإسناد والأدب ونهاية المطلب تعليقات على سد الأرب	الشيخ أبو عبدالله محمد الأمير الكبير المصري - تقديم/ د.محمود سعيد ممدوح

شرح الأربعين النووية	نجم الدين الطوفي، اعتناء كامل الحسيني
شرح الحكم العطائية	الشيخ أحمد زروق
شرح العقيدة الطحاوية	عبدالغني الغنيمي الميداني الحنفي
شرح الكفراوي على متن الآجرومية	الشيخ حسن الكفراوي والشيخ العجيمي عبدالله المكي
شرح المواقف للإيجي ٤مجلد	عبد القاهر الجرجاني
شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني	د. نور الدين عتر
شروح التلخيص ٤مجلد	سعد الدين التفتازاني، ابن يعقوب ، السبكي
في علم الدين المقارن	د.دين محمد ميرا
مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية ٣مجلد	مجموعة من العلماء
مراقي العبودية شرح متن بداية الهداية	محمد نووي الجاوي، إعتناء / وائل محمد
مقالات وفتاوي الشيخ يوسف الدجوي	الشيخ يوسف الدجوي
هداية المريد شرح جوهرة التوحيد ٢مجلد	إبراهيم اللقاني - تحقيق مروان

مطبعة العمرانية للاوفست

الجيزة : ٣٣٧٥٦٢٩٩